

من حاشية العالم العلامة الشيخ سليمان

أبطل على شرح الشيخ

لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري

رحمهما الله تعالى

آمين

المجلد الأول

و

دار الفکر للطباعة والنشر

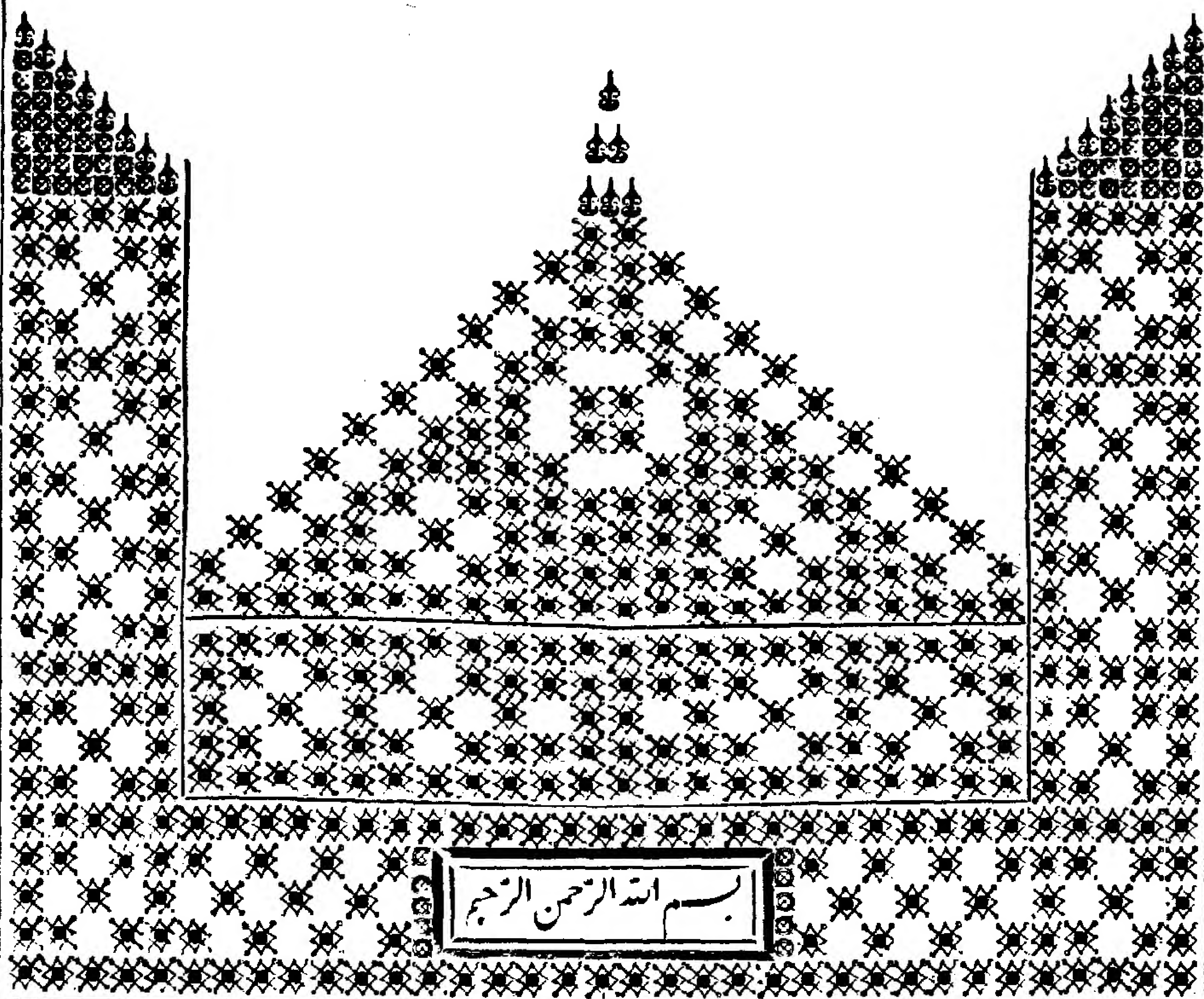
بغداد - العراق

الجزء الأول

من حاشية العالم العلامة الشيخ
سليمان الجمل على شرح المنهج لشيخ
الاسلام زكريا الانصاري
رحمهما الله تعالى
آمين

وبالهامش الشرح المذكور

وللرحمة الشريفة المعني



الحمد لله الذي شيد بمنهج دينه أركان الشريعة الغراء وسدد بأحكامه فروع الحنيفية السمحاء أحده
سبحانه على ما علم وأشكره على ما هدى وقوم وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له الملك الحق المبين
وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين صلى الله عليه وعلى آله خلفاء الدين وحلفاء
اليقين مصابيح الأئمة ومفاتيح الكرم وكنوز العلم ورموز الحكم صلاة وسلاما دائمين متلازمين بدوام
النعم والكرم * (أما بعد) * فان العلوم وان كانت تتعاطم شرفا وتطلع في سماء العلا كواكبها شرفا
فلامرية في ان الفقه واسطة عقدها ورابطة حلها وعقدها به يعرف الحلال والحرام ويدين الخاص والعام
ومن أحسن ما صنف فيه شرح المنهج لشيخ الاسلام الذي لم تسمح بمثله القرائح ولم تطمح للنسخ على منواله
المطامح بهر به الالباب وأتى فيه بالعجب المحجوب وأودعه المعاني العزيرة بالالفاظ الوجيزة وقرب المقاصد
البعيدة بالاقوال السديدة فهو بساجل المطولات على صغر حجمه وبما همل المختصرات بغزارة علمه جراه
الله على صنيعه جزاءه وفورا وجعل علمه متقبلا واسع به مشكورا وقدم الله على بتلقيه عن مشايخ عظام
ومطالعته مع اخوان كرام ورأيت كل حاشية من حواشيه لاتفي على حديثها بالكلام عليه ورأيت المراد
لفهمه لا يستغنى عن مطالعة شرح الرملي وحواشيه وفي استيفاء هذه المواد عند مطالعته مشقة كبيرة وخصوصا
مع عدم مساعدة الزمان فاحسبت أن أجمع من تلك المواد حاشية يستغنى بها عن مراجعتها كل مرة وقد التزمت
فيها نقل ما زاد به الشمس الرملي في شرحه على شرح المنهج ونقل ما في حاشية الشبرا ملسي والرشيدى والتزمت
فيها أيضا تلخيص ما في حاشية الحلبي وحاشية البرماوى وحاشية ابن قاسم وحاشية الشوبرى وحاشية
الشبرا ملسي على الشارح وكثيرا ما أنقل فيها من حاشية الزياى ومن شرح ابن حجر وحاشيته وشرح الروض
وشرح البهجة وشرح الجلال المحلى والقلوبى عليه ومن اللغة ومن التفاسير بحسب ما يقتضيه المقام ومن
حواشى التحرير والخطيب والتزمت فيها أيضا تقرير شيخنا الشيخ عطية الاجهورى وكثيرا من تقرير أستاذنا

الشخشاوى هذا وما رأيتهم معزوا لواحد من أصحاب التأليف المذكورة فامرهم بظاهر وما قلت فيه انتهى
 شيخنا فامر به شيخنا الشيخ عطية الاجهوري واماما كان لاستاذنا الحنفى فاقده بذكر اسمه وما رأيتهم معزوا
 لاحد فهو من فهمى الضعيف ولا يكون الا فى امر يتعلق بفهم العبارة دون حكم شرعى لان هذا لا يؤخذ الا من
 النقل واذا نقلت العبارة بالحرف قلت فى آخرها اه كذا واذا تصرفت فى لفظها ببعض تصرف قلت فى آخرها
 اه من كذا * (وسميتها) فتوحات الوهاب بتوضيح شرح من هج الطلاب وهذا وان الشروع فى المقصود
 فاقول وبالله المستعان وعليه التكلان وهو حسبي ونعم الوكيل (قوله بسم الله الرحمن الرحيم قال سيدنا
 الخ) اصل قال قول بفتح القاف والواو وتحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا على القاعدة ولا يصح أن يقال أصله
 قول بسكون الواو لان فعلا بسكون العين ليس من أوزان الفعل ولأن يقال أصله قول بكسر الواو لانه لو كان
 كذلك لكان المضارع يقال تكاف يخاف مع انه ليس كذلك ولأن يقال أصله قول بضم الواو لان فعل المضموم
 العين لا يكون الا لازما وهـ هذا الفعل متعد لانه ينصب الجمل والمفرد الذى يؤدبها كما هو معلوم واذا بطلت هذه
 الاحتمالات الثلاثة تعين الرابع وهو قول المفتوح الواو كما سبق وهذه الخطبة من وضع بعض التلامذة قصد بها
 مدح الشيخ وبيان نسبه وقيل انها من وضع والده يسمى محب الدين مات غريقا وخزن عليه الشيخ حزنا شديدا
 حتى عمى فى آخر عمره بسبب ذلك وهذا الولد كان أكبر اولاده وقد أعقب ذرية كثيرة وافتتحها باسمه لانه من الامور
 ذات البال لانهم من أداء حق الشيخ وبره لانه يجب على أبناء التعليم برآبائهم بل برهم أوليهم برآباء النسب لان
 آباء النسب بهم تنمية الاجسام وآباء التعليم بهم تنمية الارواح التى يترتب على تمنيها السعادة فى الدارين ولم يأت
 فيها الجدل لعله اكتفاء برواية كل كلام لا يبدأ فيه بذكر الله وقد اشتملت هذه الخطبة على احدى عشرة جمعة
 ثنتان على الميم وأربعة على النون وخمسة على الهاء والسجدة توافق الفاصلتين من الشعر على حرف واحد وللقوم
 ألفاظ أربعة فقرة وقرينة وسجدة وفاصل لفظا لفقرة والقرينة مترادفان على شئ واحد وهو طائفة من الكلام
 مقابلة باخرى والسجدة والفاصل مترادفان على شئ واحد وهو الكلمة الاخيرة من الفقرة أو القرينة ثم ان السجدة
 ثلاثة أقسام مطرف ومرصع ومتواز وتعريف كل يعرف من محله اه شيخنا (قوله سيدنا) أى معاشر العلماء
 وبطلق السيد فى اللغة على معان يطلق على من ساد فى قومه أى شرف عليهم من السؤدد وهو الشرف وعلى من
 تفرع الناس اليه فى الشدائد وعلى من كثر سواده أى جيشه وعلى الخليم الذى لا يستغفره الغضب وعلى المالك
 ولا مانع من أن تكون هذه الاوصاف مجمعة فى الشيخ اه شيخنا حرف وفى المصباح واختلف فيه فقبل أصله
 سيد وزان كريم فاستثقلت الكسرة على الواو فخذفت فاجتمعت الواو وهى ساكنة والياء قلبت الواو ياء
 وأدغمت الياء فى الياء وقيل أصله سيود بسكون الياء وكسر الواو وهو مذهب البصريين وقيل أصله سيود
 بسكون الياء وفتح الواو وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فعل بكسر العين فى الصحيح الا صيقل اسم امرأة
 فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه اه وعلى كلا المذهبين يقال اجتمعت الياء والواو وسبقت احدهما بالساكن
 فقبلت الواو ياء وأدغمت فيها الياء اه ثم قال فى محمل آخر واجمع سادة وسادات اه واختلف فى جواز
 اطلاقه على الله تعالى وحكى الجواز عن الامام مالك ونقل النووى فى الاذكار عن النحاس انه يجوز اطلاقه على
 الله تعالى الآن بعرف بال ثم قال والاطهر جوازه بالالف واللام لغير الله تعالى اه غنيمى وقوله ومولانا أى
 ناصرنا فى الخمار المولى المعتق والعتيق وابن العم والناسم والجار والحليف والولاة ولاء العتيق والولاة ضد المعادة
 قال ابن السكيت الولاية بالكسر السلطان والولاية بالفتح والكسر النصرة اه وفى القسطلانى على البخارى
 مانصه والمولى يطلق على المعتق من أعلا والعتيق أيضا لكن من أسفل وهل ذلك حقيقة فيهما أو فى الاعلا أو فى
 الاسفل أقوال مشهورة وذكر ابن الاثير فى النهاية أن اسم المولى يقع على معان كثيرة وذكر منها ستة عشر معنى

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *
 قال سيدنا ومولانا فاذى
 القضاة

وهي الرب والمالك والسيد والمنعم والمعتق والناصر والمحج والتابع والجار وابن العم والحايف والعقيد والصهر والعبد والمنعم عليه والمعتق قالوا كثيرا قد جاء في الحديث فيضاف كل واحد الى ما يقتضيه الحديث الوارد فيه وكل من ولي امرا وقام به فهو مولاه ووليته وتختلف مصادر هذه الاسماء فالولاية بالفتح في النسب والنصرة والعقود والولاية بالكسر في الامارة والعقود والموا لاقمن والى القوم اه (قوله شيخ الاسلام) قيل لقبة به القطب وقيل الخضر عليه السلام والشيخ في اللغة من جاوز الاربعين وفي الاصطلاح من بلغ رتبة اهل الفضل ولوصي يسمى بذلك لكثرة المعاني المرضية فيه وذكروا في القاموس في جمعه احدى عشرة لغة خمسة مبدوءة بالشين شيوخ بضم الشين وكسرها وشيخة بكسر الشين مع فتح الباء واسكانها وشيخان كغلمان وخمسة مبدوءة بالميم مشايخ ومشيجة بفتح الميم وكسرها مع فتح الباء فيها ومشيخة مع واو بعد الباء وحذفها وواحدة مبدوءة بالهمزة وهي اشياخ وامات صغيرة فشيخ بضم الشين وكسرها وقيل شيوخ بفتح الشين والجمع المذكور الذي هو مشايخ بالياء ولا يجوز همزة لان الباء اصلية في المفرد وهي اذا كانت كذلك لا تقلب في الجمع همزة كما عايش فهدا من قبل محرز قوله في الخلاصة

والمزيد ثالثا في الواحد * همز اري في مثل كالقلاند

اه شيخنا * (فائدة) * الناس قبل الوضع اجنة جمع جنين وبعده صغار وأطفال وصبيان وذراى الى البلوغ وشبان وفتيان الى الثلاثين وكهول الى الاربعين وبعده الاربعين الرجل شيخ والمرأة شجة واستنبط بعضهم ذلك من القرآن العزيز قال تعالى وآتيناهم الحكم صبيا قالوا سمعنا قتيذا كرههم ان له أباشيخا كبير اه غنيمي * (فائدة) * كل مولود من ذكر أو أنثى يزبد كل عام أربعة أصابع بأصابع نفسه وهي مضمومة والعيان يشهد لذلك فكل انسان طوله أربعة أذرع بذراع نفسه وقيل القوة تزيد الى الاربعين وتقف الى الستين وتنقص كل يوم بعد ذلك اه عبد البر الاجهوري على التحرير (قوله ملك العلماء الاعلام) كتب ع ش على مر المائتين المائتين بالضم وهو التصرف بالامر والنهي والمالك من الملك بالكسر وهو التعلق بالاعيان المملوكة اه قال السيوطي في الفرق بين الخليفة والملك السلطان ان الخليفة لا يأخذ الاحقا ولا يصرفه الا في حق والملك من يحبي من أرض المسلمين مالا ويضعه في غير حقه والسلطان من كان عسكره عشرة آلاف فارس فاكثر ويكون في ولايته مملوك اه (قوله فريد عصره ووحيد دهره) الفريد والوحيد بمعنى فني المختار الوحدة الانفراد ورجل واحد ووحيد بفتح الحاء وكسرها ووحيد أى منفرد وتوحد برأيه تفرد به وفلان واحد دهره أى لا نظيره وفلان لا واحد له وأوحده الله جملة واحد زمانه وفلان واحد أهل زمانه اه وفيه ايضا العصر الدهر والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الدهر الابد والدهرى بالضم المسن وبالفصح المحدث قال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم ربما غير وافي النسب كما قالوا منى لله منسوب للارض السهلة اه وقال بعضهم دهر الانسان من حين ولادته الى انقضاء أجله وعصره من حين اشتغاره وتأهله لان بشار اليه الى موته والعصر بتثنية العين مع سكون الصاد وبضم العين والصاد ففيه أربع لغات اه شيخنا وفي المصباح والجمع أعصر وعصور مثل فلس وأفلس وفلوس اه (قوله حجة المناظرين) أى برهانهم والمناظرين جمع مناظر من المناظرة وهي لغة مقابلة الحجج بالحجة فان كانت لاحقاق الحق أو ابطال الباطل فمحمودة والافذ موهمة منى عنها واماطا لا النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين شيئين اظهار الصواب اه ح ف يعنى ان كلامه حجة للمناظرين كالادلة التي تثبت بها الاحكام لعلمهم بأن ما يقوله هو المنقول اه ع ش وفي المصباح ومناظرة بمعنى جادله وتطرت في الكتاب وفي الامر أى تفكرت فيه وعليه محمل قولهم وفيه نظر أى تدبر وتفكر في طريقه لعدم وضوحه اه (قوله لسان المتكلمين) أى الذى هو لهم كاللسان الذى ينطقون به مبالغة في انهم لا يستطيعون التكلم بدون النظر في كلامه والانحذ منه اه ع ش والمراد كل متكلم فيشمل علماء التوحيد وغيرهم فهو أعم من المناظرين اه

شيخ مشايخ الاسلام
ملك العلماء الاعلام سيدي
زمانه فريد عصره ووحيد
دهره حجة المناظرين
السان المتكلمين

ح ف (قوله محي السنة في العالمين) الاحياء اعطاء الحياة وهو ادخال الروح في البدن والمراد هنا لازمه وهو الاظهار وفي بمعنى اللام اه شيخنا (قوله زين الملة) أي مزينا وفي المختار الزينة ما يزين به والزين ضد الشين اه ع ش وفي المصباح الملة بالكسر الدين والجمع ملل مثل سدره وسدر وأملات الكتاب على الكاتب املا لا لقبته عليه وأمليت عليه املاء والاولى لغة الحجاز وبني أسد والثانية لغة بني تميم وقيس وجاء بهما القرآن وليلل الذي عليه الحق فهي تلي عليه بكرة وأصيلا (قوله زكريا) بالمد والقصر وبهما قرئ في السبع اه مد ابني على التحرير (قوله الانصاري) نسبة للانصار وهم الاوس والخزرج وينسب الشيخ الى الخزرج منهم وهو جمع ناصر كما صاحب جمع صاحب أو جمع نصير كما شراف وشريف وهو جمع قلة على وزن أفعال واستشكل بان جمع القلة لا يكون لما فوق العشرة والانصار ألوف واجيب بان القلة والكثرة انما يعتبرا في تكرات الجوع اما في المعاف فلا فرق بينهما فان قلت النسبة للجمع انما تكون لمفرده وقد نسب هنا النفس الجمع قلت محله مالم يجر الجمع مجرى المفرد ككالا انصار فانه صار علما عليهم بتسمية النبي صلى الله عليه وسلم لهم بذلك انتهى وبلد الشيخ سنكية بجهة قريه بالشرقية قرب بلبيس وكان الشيخ يكره النسبة اليها اه شيخنا (قوله تغمده الله برحمته) أي جعل الرحمة كالغمد للسيف والمقصود بالمبالغة فلا يراد ان الغمد أي القرب لا يعم السيف كله انتهى شيخنا (قوله فسيح جنته) أي واسع جنته فهو من اضافة الصفة للموصوف والصفة كاشفة لان الجنة لا تكون الا واسعة انتهى شيخنا (قوله بركته) أي بعلمه ومعارفه انتهى شيخنا وفي المختار البركة والنماء والزيادة والتبريك الدعاء بالبركة ويقال بارك الله لك وفيك وعليك وباركك ومنه قوله تعالى أن يورك من في النار وتبارك الله أي بارك مثل قاتل وتقاتل الا أن فاعل يتعدى وتفاعل لا يتعدى وتبرك به تمن انتهى (قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على فضاله) الى آخر الشرح هذا مقول القول جملة الشرح في محل نصب يقال انتهى شيخنا (فائدة) قال بعضهم يجب أي من جهة الصناعة على كل شارع في تصنيف أربعة أمور البسملة والحمدلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتشهد ويسن له ثلاثة أمور تسمية نفسه وتسمية كتابه والاثيان بما يدل على المقصود وهو المعروف ببراعة الاستهلال اه عبد البر على التحرير وفي من لا تبارى على السمائل ما نصور في الحديث المشهور كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء أخرجه أبو داود في سننه والمؤلف في جمعه فقيل له لا تشهد نطقا ولم يكتبه اختصارا وقيل له لا تر كاهم الى عدم صحة الحديث عنده أو محمول عنده على خطبة النكاح والصحيح ما قاله التوربشتي وغيره من ان المراد بالتشهد في هذا الحديث الحمد والثناء واما قول الجزري والصواب انه عبارة عن الشهادتين لما في الرواية الاخرى كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كاليد الجذماء وكذا نصريح العسقلاني بان المراد به الشهادتان فلا ينافي التأويل المذكور اذ مراده ان التشهد هو الاثيان بكلمتي الشهادة وسمى تشهد الصلاة تشهدا تضمه اياهما لكن توسع فيه فاستعمل في الثناء على الله تعالى والحمدلة أما اعتراض شارحه بان ارتكاب الجواز بلا قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي غير مقبول فهو صحيح منقول لكن لما ترك أكثر العلماء المصنفين العمل بظاهر هذا الحديث دل على ان ظاهره غير مراد فيؤول باحد التأويلات المتقدمة والظاهر عندي ان تحمل الخطبة في هذا الحديث على الخطب المتعارفة في زمنه صلى الله عليه وسلم من أيام الجمعة والاعياد وغيرهما فان التصنيف حدث بعد ذلك اه (قوله الحمد لله على فضاله) تبع فيه الجلال المحلى في شرحه الاصل وان كان عبر بدله في شرحه الفرعي بقوله على انعامه والسرفية ان مادة الفضال كانه عليه بعض المحققين انما تستعمل غالباً في الشيء النفيس في حديثه مع قطع النظر عن الفاعل ومنه قول سليمان عليه الصلاة والسلام في قصة عرش بلقيس هذا من فضل ربي بخلاف مادة الانعام وجملة الحمدان كانت خبرية فالطرف أعني على فضاله متعلق اما بالمبتدأ وهو الحمد والمعنى كل حمد أو جنسه على فضال الله وهو صحيح الا انه لا فائدة في الاخبار به الا ان يلاحظ المضاف فقط واما الحمد اللازم لهذا الخبر وسكانه قيل

محي السنة في العالمين زين
الملة والدين أبو يحيى زكريا
الانصاري الشافعي تغمده الله
برحمته وأسكنه فسيح جنته
ونفعنا والمسلمين ببركته
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله

جدي لازم مما ذكر لاجل افضاله ولا يصح تعلقه بخبر المبتدع مع حل ال على الاستغراق اذ لا تقتصر على
ملوكية الحمد مثلاً في الافعال بل تكون في نحو الذات والصفات وان جمعت انشائية فيتعلق بمضمون
الجملة أي أصفه بما لكى كل وصف جيل لافضاله أو بالمبتدأ أي أصفه بما لكى كل وصف لاجل افضاله
اه شيخنا مفتي الانام انتهى شوبري * (فائدة) * الاصح ان البسملة بهذه اللفاظ العربية على هذا الترتيب
من خصائص المصطفى وأتمته المحمدية وما في صورة النمل جاء على جهة الترجمة عما في ذلك الكتاب فانه لم يكن
عربياً كما اتقنه بعض المحققين انتهى من شرح المواهب للزرقاني اه مدافعي على التحرير (قوله على افضاله)
خبر ثان فيكون في الكلام جملتان فيكون قد جدد على الذات أولاً وعلى الفعل ثانياً وهذا أظهر من اعرابه
طرفاً لغواً متعلقاً بالحمد لانه لا يكون على هذا في الكلام الا جوداً واحداً انتهى شيخنا (قوله والصلاة والسلام)
جمع بينهما امتثالاً للأمر به والخروج من كراهة افراد أحدهما عن الآخر ولو خطا على القول به وذكرهما
بالجملة الاسمية للإشارة الى الدوام والثبات ولو بمعونة ان الاصل في كل ثابت دوامه كما في جملة الحمد لله وتناسب
الجملتين في كونهما اسميتين مثلاً من محسنات الوصل كما بين في علم البيان والصلاة اسم مصدر اذ مصدر صلي التصلية
لكنه لم يسمع وأما مصدر سلم فالتسليم كفي الآية وانما لم يأت به بدل السلام نظر للمناسبة بين لفظي الصلاة
والسلام في كونهما من اسماء المصادر انتهى شوبري وقوله لكن لم يسمع لعل المراد لم يسمع بمعنى الصلاة أي
الدعاء بخير فلا ينافي انه سمع في العذاب قال تعالى وتصلية بحيم اه مدافعي على التحرير (قوله على سيدنا)
متعلق بالسلام على اختيار البصريين ومتعلق بالصلاة محذوف تقديره عليه ولا يجوز ان يتعلق المذكور
بالصلاة لانه كان يجب ذكر المتعلق بالسلام على الاصح اه شوبري وهذا مبني على ان ما هنا من باب التنازع
وهو مردود لفقد الاشتقاق الذي هو شرط العاملين المتنازعين وعبرة عش قوله على سيدنا جار ومجرور
متعلق بمحذوف تقديره كائن فليس من باب التنازع وان جرى عليه بعضهم انتهت (قوله وصحبه وآله) قدم
الصحب على الآل مع ان الصلاة على الآل ثبتت بخبر قولوا لله صل على محمد الخ والصلاة على الصحب
انما هي باقياس عليهم لان جملة الصحب أفضل من جملة الآل اذ فيهم أبو بكر وعمر أو يقال قدمه رعاية للسمع
انتهى عش (قوله في الفقه) في هذه الظرفية اشكال حاصله ان المنهاج كغيره من اسماء الكتب اسم
للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني والفقه كغيره من اسماء العلوم اسم للملكة أو الادراك أو المسائل
على ما هو مقرر في محله ولا معنى لظرفية نحو المسائل لالفاظ واجيب عنه بوجوه منها ان في معنى على فهو من
ظرفية المدلول في الدال أو المعنى اختصرت منهاج الطالبين الدال على المسائل المخصوصة أو المحصل للدرا كان
المخصوصة أو الملكة وهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذ لم يسم بهذا الاسم غيره وان كان لفظ المنهاج متعدد
الا انه ليس مضافاً للطالبين اه عش (قوله محيي الدين) نقل عن الامام النووي انه قال ليس في حل من
قال عن محيي الدين وهذا من ورعه وتواضعه فلا يقال يقتضي ذلك حرمة اطلاق اللفظ عليه اه حلي (قوله
النووي) نسبة الى نوى قريته من قرى الشام اه شيخنا (قوله في كتاب) من ظرفية الاجزاء في الكل أو من
باب التجريد أو اراد بالمختصر المعنى وبالكتاب اللفظ انتهى شوبري (قوله بمنهج الطلاب) بضم الطاء وتشديد
اللام جمع طالب ككتاب جمع كاتب انتهى تقرير وقرر شيخنا الحنفى مانعه الطلاب جمع طالب بفتح الطاء مبالغة
في طالب فيفيد ان طلب الناس للمنهج أكثر من طلبهم للمنهاج اه (قوله وقد سألتني) جملة مستأنفة انتهى
شيخنا (قوله بعض الاعزة على) في المختار عززت عليه بالفتح كرمت عليه وجمع العزيز عزاز مثل كريم وكرام
وقوم أعزة وأعزاء اه وبين على والى الجناس المضارع وهو اختلاف الكلمتين بحرفين متقاربين المخرج
وبين مراد ومفاد الجناس اللاحق وهو اختلافهما بحرفين متباعدين المخرج وبين يحل ويجعل الجناس
المصحف انتهى شيخنا (قوله ان أشرحه) أي اضع عليه شرحاً اصطلاحياً وانما قلنا ذلك لاجل الصفات

على افضاله والصلاة
والسلام على سيدنا محمد
وصحبه وآله * (وبعد) *
فقد كنت اختصرت منهاج
الطالبين في الفقه تأليف
الامام شيخ الاسلام أبي
ركزي يحيى محيي الدين
النووي رحمه الله في كتاب
سميته بمنهج الطلاب وقد
سألتني بعض الاعزة على
من الأفضلاء المترددين الى
أن أشرحه شرحاً

المذكورة اذ لو حمل الشرح على المعنى اللغوي لبعده وصفه بالصفات المذكورة انتهى شيخنا (قوله يحل
 الفاطه) أى تراكيبه ببيان فاعله ومفعوله ونحو ذلك كالضمائر وشبهه فك التراكيب بحل الشئ المعقود
 ثم اطلق الحل على الفك ثم اشتق منه الفعل فصارت الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل تبعية انتهى
 شورى وعبارة الحلبي قوله يحل الفاطه أى يبين معانيها ومنه بيان الفاعل والمفعول وفيه ان في هذا اضافة
 الشئ الى نفسه لان المنهج اسم للالفاظ على ما هو المختار لا يقال الاضافة بيانية أى الفاطه هي ولا نقول نقل
 الناصر اللقاني ان الاضافة البيانية لا تأتي في الاضافة الى الضمير وقد يقال هو من اضافة كل من الاجزاء الى كله
 لان المعنى يحل كل تركيب من تراكيب جملة تلك الالفاظ على حد قولهم أركان الصلاة أركان البيع انتهت (قوله
 ويحل حفاظه) أى يصيرهم أجلاء لفهم معانيه وزاد هذا على المحلى ليطابق السجعة قبله مع التجنيس التام
 انتهى شورى (قوله وبين مراده) أى المستفاد من تراكيبه ولما كان النظر الى المفردات سابقا على النظر
 الى المركبات أشار الى ما يتعلق بالاول بقوله يحل الفاطه ثم الى ما يتعلق بالثاني بقوله وبين مراده ثم يحتمل انه
 من عطف العام على الخاص وقد يقال ان بينهما عموم وخصوص من وجه لان حل الالفاظ قد لا يبين بمجرد
 المراد وبيان المعنى المراد قد يكون بدون حل التركيب كأن يقتصر على نحو والمراد كذا انتهى شورى (قوله
 ويتم مفاده) بضم الميم وفتحها وكتب أيضا قوله مفاده بضم الميم من افاد مزيد الثلاث وهو اسم مفعول على
 المتبادر ويصح ان يكون مصدرا مما هو المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فيخرج بالقييد الاول نحو المين الكذب
 فان ميمه أصلية وبالثاني نحو المقاتلة فان ميمه زائدة لكن للمفاعلة والمعنى يكمل هذا الشرح ما يستفاد من
 المنهج على الاول أو يكمل فائدته على الثاني كما قالوا في مقام بضم الميم انه بمعنى الاقامة ثم لا يخفى عليك حسن
 ذكر التبيين في جانب المراد والتميم في جانب المفاد لا احتياج المراد الى كشف وإيضاح لخفاه والمفاد الى تكميل
 وتتميم لقصه والظاهر ان هذه الاوصاف من كلام السائل انتهى شورى (قوله فاجبته الى ذلك) أى بادرت
 الى اجابته الى ذلك أخذ من الفاء أى بالوعده والعزم عليه أو بالشروع فيه أو به نفسه اه شيخنا (قوله
 بعون القادر) أى مستعينا بعون القادر شيخنا (قوله بفتح الواو) متعلقا بسميته وهذه الباء ليست من العلم
 بخلاف الثانية فانها منه متعلقة بالوهاب بالنظر لحاله قبل العلمية واما بالنظر لحاله بعدها فليست متعلقة بشئ وهذا
 العلم مركب من ست كلمات والظاهر انه اسنادى بان يجعل فتح الواو مبتدا وقوله بفتح الواو بفتح الواو
 ويعتد كونه اضافيا ومن جها انتهى شيخنا (قوله ان ينفع به) في موضع المفعول الثاني أى في ان ينفع به أى
 في النفع فحذف الجار من اللبس وهو مقبس في مثله ومفعول ينفع محذوف للعموم والعلم به وللاختصار أى
 أطلب من الله وحده ان ينفع به مؤلفه وغيره في الدنيا بنحو قراءته وفي الآخرة بآثاره انتهى شورى (قوله وهو
 حسبي) أى بحسبي وكفى وقوله ونعم الوكيل أى هو أى الموكل والمفوض اليه الامر والجملة معطوفة على الجملة
 قبلها من عطف الانشاء على الاخبار عند بعضهم أو على الانشاء لارادته هنا بان يراد بقوله وهو حسبي طلب
 الكفاية منه تعالى أو من عطف الاخبار على الاخبار بتقدير مبتدا أى وهو نعم الوكيل أو الجملة معطوفة على الخبر
 الذى هو قوله حسبي ويكون هذا من عطف الجملة الانشائية على المفرد ولا خلاف في جوازه ويكون الخبر الاول
 مفردا والثاني جملة فتأمل وكتب أيضا قوله ونعم الوكيل معطوف على وهو حسبي بناء على ما عليه جمع من جواز
 عطف الانشاء على الخبر لكن المشهور امتناعه فعليه قدر في المعطوف مبتدا بقرينة ذكره في المعطوف عليه
 ويجعل خبرا عنه بالتأويل المشهور في وقوع الانشاءات خبرا للمبتدا أى وهو مقول فيه نعم الوكيل وحيث
 فهمى جملة اسمية خبرية معطوفة على مثلها فلا محذور أو جملة نعم الوكيل معطوفة على حسبي وهو مفرد غير مضمن
 معنى الفعل فلم يكن في قوة الجملة فلم يلزم عطف الجملة الانشائية على الجملة الخبرية بل على المفرد ولا محذور في عطف
 الجملة على المفرد ولا في عكسه بل يحسن ذلك اذ ارعى فيه نكته على ان بعض المحققين جوز عطف الانشائية على

يحل الفاطه ويحل حفاظه
 وبين مراده ويتم مفاده
 فاجبته الى ذلك بعون
 القادر المالك (وسميته)
 بفتح الواو بفتح الواو
 الطلاب والله أسأل أن
 ينفع به وهو حسبي ونعم
 الوكيل

الاخبارية في الجمل التي لها محل من الاعراب لوقوعها موقع المفردات ولا عبرة بنسبتها انتهى شوبري (قول المتن
 بسم الله الرحمن الرحيم) الباء فيها قيل انها زائدة فلا تحتاج الى ما يتعلق به أو لا تستعانة أو للمصاحبة متعلقة
 بمحذوف اسم فاعل خبر مبتدأ محذوف أو فعل أي أولف أو أبدأ أو حال من فاعل الفعل المحذوف أي أبدأ متبركا
 أو مستعينة بالله والتبرك بالالفاظ اجراءها على اللسان وخطاها معانيها بالبال وبالغنى بالعكس أو مصدر مبتدأ
 خبره محذوف أي ابتدأ بسم الله ثابت ولا يضر على هذا حذف المصدر وإبقاء مسموله لانه يتوسع في الجار
 والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما وتقديم المفعول هاهنا وقع كما في قوله تعالى بسم الله مجراها وقوله اياك نعبد لانه
 اهم وادل على الاختصاص وادخل في التعظيم وأوفق لوجود فان اسمه تعالى مقدم لانه قديم واجب الوجود
 لذاته وانما كسرت الباء ومن حق الحروف المفردة ان تفتح لاختصاصها بلزوم الحرفية والجر كما كسرت لام
 الامر ولام الجر اذا دخلت على المظهر للفرق بينهما وبين لام التأكيد انتهى شرح ممر واما غير الباء من
 الحروف فمنه ما ينفك عن الحرفية كالكاف وما ينفك عن الجر كالواو وانما كان لزومها لهذين مقتضيا
 لكسرها قال الشيخ سعد الدين القفازاني اما الحرفية فلانها تقتضي البناء على السكون الذي هو عدم الحركة
 والكسر يناسب العدم لقلته اذ لا يوجد في الفعل ولا في غير المنصرف من الاسماء ولا في الحروف الاندرا واما
 الجر فلتناسب حركتها التي هي الكسرة عملها الذي لا تنفك عنه وهو الجر الذي هو الكسرة اصاله اه عبد الحق
 في شرح البسملة انتهى ع ش على ممر والاسم لغما أبان عن مسمى أي أظهر وكشف واصطلاحا ما دل على
 معنى في نفسه غير متعرض بغيره لزمان ولادال جزؤ من أجزاءه على جزء معناه والتسمية جعل ذلك اللفظ دالا
 على ذلك المعنى وأقسام الاسم تسعة (أولها) الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته كسائر الاعلام (ثانيها) الواقع
 على الشيء بحسب جزء من أجزاءه كالجود للجدار والجسم له (ثالثها) الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية
 قائمة بذاته كالاسود والابيض والبارد (رابعها) الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية فقط كالعلوم والمفهوم
 والمذكور والمالك والمملوك ومينا وشملا (خامسها) الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية كاعى ونقى وسليم
 عن الآفات (سادسها) الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة اضافية كعالم وقادر بناء على ان العلم
 والقدرة صفة حقيقية لها اضافة الى المعلومات والمقدورات (سابعها) الواقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع
 صفة سلبية كقادر لا يعجز وعالم لا يجهل (ثامنها) الواقع على الشيء بحسب صفة اضافية مع صفة سلبية كقذرة أول
 فانه عبارة عن كونه سابقا غيره وهو صفة سلبية وكالقيوم فان معناه كونه قائما بنفسه أي لا يحتاج الى غيره وهو
 سلب ومقوم لغيره وهو اضافة (تاسعها) الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية وضافة وسلبية كالانه فانه
 يدل على كونه موجودا أزليا واجب الوجود لذاته وعلى الصفات السلبية الدالة على التنزيه وعلى الصفات
 الاضافية الدالة على الابداد والتكوين والاسم عند البصريين من الاسماء التي حذفت اعجازها لكثرة
 الاستعمال وبنيت أوائلها على السكون أي وضعت ساكنة وأدخلت عليها عند الابتداء بها همزة الوصل وهو
 مشتق من السمو وهو العلو أو من السمة عند الكوفيين وهي العلامة لانه علامة على مسماه وهذا وان كان صحيحا
 من حيث المعنى لكنه فاسد من حيث التصريف وأصله ومم حذفت الواو عوض عنها همزة الوصل ليقل اعلاله
 ورد بان همزة الوصل لم تعهد دخاله على ما حذف صدر في كلامهم والاسم ان أريد به اللفظ فغير المسمى لانه
 يتألف من أصوات مقطعة غير قارة وتختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد أخرى والمسمى
 لا يكون كذلك وان أريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وأما قوله تعالى تبارك اسم ربك
 فالمراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعات عنها عن الرفث وسوء
 الادب أو لفظ الاسم فيه مقع للتعظيم والاحلال وان أريد به الصفة كما هو رأي أبي الحسن الاشعري انقسم
 انقسام الصفة عند ما هو نفس المسمى كالواحد والقديم والى ما هو غيره كالخالق والرازق والى ما ليس هو ولا

(بسم الله الرحمن الرحيم)

غيره كالحى والعليم والقادر والمريد والمتكلم والبصير والسميع لا يقال مقضى حديث البسملة الا ترى
ان يكون الابتداء بلفظ الجلالة ولم يكن به ما قبل بلفظ اسم لاننا نقول كل حكم ورد على اسم فهو فى الحقيقة واردة
على مدلوله الا بقرينة كضرب فعل فقوله بسم الله ابتدئ معناه ابتدئ بدلول اسمه وهو لفظ الجلالة فكأنه قال
بالله ابتدئ وانما لم يقل بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه أيضاً وللفرق بين اليمين واليمين أو لتحصيل نكتة
الاجمال والتفصيل والله علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد وأكثر أهل العلم على انه اسم
الله الاعظم وقد ذكر فى القرآن العزيز فى ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً وأصله الله حذف همزته وعوض
عنها الالف واللام لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بدله من اسم تجرى عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه
سواه ولانه لو كان وصفاً لم يكن قوله لا اله توحيداً مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة فهو مرتجل لا اشتقاق
له ونقل عن الشافعى وامام الحرمين وتليد هذه الغزالي والخطابي والخليل وسيبويه وابن كيسان وغيرهم
قال بعضهم وهو الصواب وهو أعرف المعارف فقد حكى ان سيبويه روى فى المنام فقبيل ما فعل الله بك فقال
خبراً كثيراً جعل اسم الله أعرف المعارف والاكثر من على انه مشتق ونقل عن الخليل وسيبويه أيضاً واشتقاقه
من اله بمعنى عبد وقيل من اله اذا تحير لأن العقول تتحير فى معرفته أو من ألهمت الى فلان أى سكنت اليه
لان القلوب تطأه بنذكره والارواح تسكن الى معرفته أو من اله اذا فرغ من أمر نزل عليه وألهمه غيره أجاره
أو اله الفصل اذا ولع بامه أو من اله اذا تحير وتخطى عقله وكان أصله ولاه فقلت الواو همزة لاستئصال
الكسرة عليها وقيل أصله لا مصدر لايه ايها ولاها اذا احتجب وارتفع قال بعض المحققين والحق انه وصف
فى أصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل فى غيره وصار كالعالم أجرى مجراه فى اجراء الاوصاف عليه
وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لان ذاته من حيث هى بلا اعتبار أمر آخر حقيقى
أو غيره غير معقولة للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاضها قوله
تعالى وهو الله فى السموات معنى صحيحاً ولان معنى الاشتقاق وهو كون أحد اللفظين مشاركاً للآخر فى المعنى
والتركيب حاصل بينهما وبين الاصول المذكورة اه وهو عربى خلافاً للحنى حيث زعم انه معرب والرحمن
الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم بتزيله منزلة اللازم أو يجعله لازماً ونقله الى فعل بالضم والرجة لغة رقة
القلب وانعطاف تقتضى التفضل والاحسان فالتفضل غايتها وأسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك انما
تؤخذ باعتبار الغايات التى هى افعال دون المبادئ التى تكون انفعالات فالرجة فى حقه تعالى معناها ارادة
الاحسان فتكون صفة ذات أو الاحسان فتكون صفة فعل فهو اما مجاز فى الاحسان أو فى ارادته واما
استعارة تمثيلية بان مثل حاله تعالى بحال ملك عاظم على رعيته وورق لهم نعمهم معروفه وأطلق عليه الاسم
واريد غايته التى هى ارادة أو فعل لا مبدؤه الذى هو انفعال الودم الله عليهما لانه اسم ذات وهما أسماء صفات
وقدم الرحمن على الرحيم لانه اسم خاص اذ لا يقال لغير الله تعالى بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام وانما
قدم والقياس يقتضى الترقى من الأدنى الى الأعلى كقولهم عالم نحر يروجوا دفاض لانه صار كالعالم من حيث
انه لا يوصف به غيره لان معناه النعم الحقيقى البالغ فى الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره بل رجح بعضهم كونه
علماً ولانه لما دل على جلال النعم وأصولها ذكر الرحيم لانه تناول مادق منها واظف ليكون كالتمتة له والرديف
وللمحافظة على رؤس الآتى والابلية تؤخذ تارة باعتبار الكمية ولهذا قيل يا رحمن الدنيا لانه نعم المؤمن
والكافر ورحيم الآخرة لانه يخص المؤمن وتارة باعتبار الكيفية ولهذا قيل يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم
الدنيا لان النعم الاخرى به كلها جسام وأما النعم الدنيوية فقليلة وحقيقة وقيل ه ما معنى واحد كندمان ونديم
وجمع بينهما تأكيداً وقيل الرحيم أبلغ وقد ورد ان الله تعالى انزل مائة كتاب وأربعة كتب على سبعة من الانبياء
وانه أودع ما فيها فى أربعة فى القرآن والتوراة والانجيل والزبور وأودع ما فيها فى القرآن وأودع ما فى القرآن

في الفاتحة وأودع ما في الفاتحة في بسم الله الرحمن الرحيم بل قيل انه أودع ما فيها في الباء أي لانه اشارة الى انه بي
 كان ما كان وبي يكون ما يكون وهذا المعنى يرجع اليه جميع ما يؤخذ من القرآن وأودع ما في الباء في النقطة
 كانه اشارة الى الركن الحقيقي الذي عليه مدار الاشياء وهو وحدته تعالى اه من شرح مرمع زيادة اع ش
 عليه وقال في القسطلاني على البخاري مانصه والرحمن مختص به تعالى لفظا من حيث انه لا يجوز ان يسمى به
 غيره تعالى وعام له وغيره معنى من حيث انه يشمل جميع الموجدات والرحيم عام من حيث
 الاشتراك في المسمى به خاص من طريق المعنى لانه يرجع الى اللطف والتوفيق اه * (فائدة) * في البخاري
 عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قضى الله الخلق كتب في كتابه وهو
 اللوح المحفوظ ان رحمتي غلبت غضبي اه وفي القسطلاني عليه مانصه ان بكسر الهمزة حكاية لمضمون الكتاب
 وتفتح بدلا من كتب غلب والمراد من الغضب لازمه وهو ارادة اتصال العذاب الى من يشع عليه الغضب لان السبق
 والغلبة باعتبار التعلق أي تعلق الرحمة بالغضب لان الرحمة مقتضى ذاته المقدسة وأما
 الغضب فهو متوقف على سابقة عمل من العبد الحادث وقال التور بشئ وفي سبق الرحمة بيان ان قسط الخلق منها
 أكثر من قسطهم من الغضب وانهم اتوا لهم من غير استحقاق وان الغضب لا ينالهم الا باستحقاق الا ترى ان الرحمة
 تشمل الانسان جنيئا ورضيعا وطفيا وناشئا من قبل ان يصدر منه شيء من الطاعة ولا يلحقه الغضب الا بعد ان
 يصدر عنه من المخالفات ما يستحق ذلك وقال الطيبي هو على وزن قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أي أوجب
 وعدا أن يرجعهم قطعا بخلاف ما يترتب عليه مقتضى الغضب من العقاب فان الله تعالى كريم تجاوز عنه بفضل
 وأنشد وان وان اوعده أو وعده * لخلاف ابعادي ومنجز موعدي

أي أولف والاسم مشتق

وقال في المصابيح الغضب ارادة العقاب والرحمة ارادة الثواب والصفات لا توصف بالغلبة ولا يسبق بعضها بعضا
 لكن جاء هذا على الاستعارة ولا يمنع ان تجعل الرحمة والغضب من صفات الفعل لا الذات فالرحمة هي الثواب
 والاحسان والغضب هو الانتقام والعقاب فتكون الغلبة على بابها أي ان رحمتي أكثر من غضبي فتأمل
 انتهى * (تنبيه) * الكلام على البسملة منحصر في أربعة مقاصد (الاول) في الباع وفيه أربعة مباحث الاول
 في متعلقها الثاني في معناها الثالث في حكمه كسرهما الرابع في سبب تطويها (المقصد الثاني) في اسم وفيه
 خمسة مباحث الاول في معناه وما يتبعه الثاني في بيان ان الابتداء بالبسملة مع اشتغالها على لفظ اسم ابتداء
 بذكر الله تعالى الثالث في اشتقاقه الرابع في لغته الخامس في موجب حذف الفه خطا (المقصد الثالث)
 في الله وفيه أربعة مباحث الاول في علميته ومسماه الثاني في أصله الثالث في انه هل هو عربي أو معرب
 الرابع في الخلاف في ان الاسم الاعظم هو أو غيره (المقصد الرابع) في الرحمن الرحيم ويتعلق بهما مباحثان
 الاول في لفظهما انواعا واشتقاقا الثاني في علمية تقديم الله عليهما وتقديم الرحمن منهما على الرحيم المتضمنة لبيان
 معناهما وغيره اه من مقامة شيخ الاسلام على البسملة اه مدايبي على التحرير واعلم انه قد استشكلت
 جملة البسملة بانها ان كانت خبرية وردان من شأن الخبر الصادق ان يتحقق مدلوله في الواقع بدونه
 ويكون الخبر حكاية عنه وما هنا بخلاف ذلك لان مصاحبة الاسم والاستعانة به وهما من تنمة الخبر لا يتحققان
 الا بهذا اللفظ وان كانت انشائية وردان من شأن الانشاء ان يتحقق مدلوله به وأصل جملة البسملة بخلاف
 ذلك غالبا اذ كل ما ليس بقول كالاكل والسفر لا يحصل بالبسملة فكيف مع تقدير آكل أو أسافر باسمه
 لقصد الانشاء وان كانت لانشاء المصاحبة أو الاستعانة وردانه يلزم ان تكون الجملة لانشاء متعلقها ويكون
 الاصل غير مقصود وذلك في غاية الندور اه شواني على الفاكهى على قطر الندى قال سم واجاب شيخنا
 بانها خبرية الصدر انشائية العجز اه (قوله أي أولف) بيان لما هو الاول في متعلق الجار والمجرور من كونه
 فعلا مؤخر اخصا وفي تقدير المتعلق تنبيه على ان الباء غير زائدة وهو الاصح اه ع ش (قوله والاسم مشتق

(من السمو) أي مأخوذ منه وليس المراد الاشتقاق الحقيقي لأن لفظ الاسم جامد فالمراد بالاشتقاق أخذه اه شيخنا وقوله وهو العلو فالاسم من الاسماء المحذوفة لا يجوز كيدودم نيت أوائلها على السكون وأدخلت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن اه زيادي (قوله من السمو) وقيل من الوسم قال ج زيادة على هذين القولين وقيل من السمي فوزنه على الاول افع وعلى الثاني اعل وعلى الثالث اقل اه ع ش (قوله والله علم) أي بالغلبة التقديرية عند جمع منهم صاحب الكشف والقاضي وبالغلبة الحقيقية عند جمع منهم ابن مالك اه حل وقوله وبالغلبة الحقيقية الخ يؤخذ من بعض حواشي ع ش الجمع بين القوانين ونص عبارته والله علم أي بالغلبة التقديرية أن جعل علما على ذاته تعالى وبالغلبة الحقيقية أن روعي أصله وهو الاله ولم يجعل ذاته مقصودة بالوضع منه لسبق استعماله في غير ذات الله تعالى لأن الغلبة الحقيقية هي غلبة اللفظ في غير ما اختص به بأن سبق له استعمال في غيره منى العلمية وأما الغلبة التقديرية فهي اختصاص اللفظ بمعنى مع امكان استعماله في غيره بحسب الوضع لكنه لم يستعمل فيه حيث لا يطلق القول بأنها غلبة تقديرية أو حقيقية لأنها بالنظر لما قبل العلمية الحقيقية ولما بعدها تقديرية اه (قوله من رحم) أي من مصدره لأنه الأصل في الاشتقاق أي بعد تنزيله منزلة اللازم أو جعله لازما ونقله إلى فعل بالضم اه زيادي فان قلت اذا جعل المنعري لازما فالأصل الحاجة إلى نقله إلى فعل قلت لأفادة المبالغة لأنهم اتفقوا على جعل الفعل بمنزلة الغرائز أو ما في حكمها والغرائز الأمور الطبيعية اللازمة كالحسن والقبح وما في حكمها وما صار ملكة وهما مبدئيان من فعل بضم العين قال أهل الصرف هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما جبل الانسان عليه أو صار ملكة بالتكرار اه تقرير بعضهم * (فائدة) * اشتقاق رحم من رحم بالضم على غير قياس لأن فعل المضموم العين لا تأتي منه الصفة المشبهة قياسا إلا على فعل بكسر العين وفعل بكثرة وافتعل وفعل بفتح العين كما قال الناطم

وفعل اولى وفعل بفعل * كالضخم والجبل والفعل جل * وافتعل فيه قليل وفعل

والصحيح ان اقتضا عرنة فعلا المبالغة خاص بما اذا كان له اسم فاعل على غير وزن فعلا كما هنا بخلاف نحو غضبان فليس للمبالغة لأنه ليس له اسم فاعل على غير وزن فعلا اه من حاشية المولى على المكودي شارح القصة ابن مالك في علم النحو (قوله أيضا من رحم) أي من مصدره وانما عبر بالفعل تقريريا واضيق العبارة إذ ليس مصدره واحدا حتى يعود عليه فليس مبنيا على مذهب الكوفيين من ان الاشتقاق من الفعل ثم رأيت الشهاب بن عبد الحق في شرح البسملة سبق إلى ما ذكرته مع زيادة لكنه جعل التكتة في العدول إلى لفظ الفعل غير ما ذكرته فراجع والنسكات لا تنزاحم بل ما ذكره عند التحقيق يرجع إلى ما ذكرته هذا كله ان كان لفظ رحم مفتوح الاول مكسور الثاني فان جعل مضموم الاول ساكن الثاني مصدرا فلاشكال كما اشار إليه الشهاب المذكور فاندفع ما في حاشية الشيخ اه رشيدى وفي المصباح ورجت زيدا بالكسر رجا بضم الراء ورجة ومرجة اه (قوله تدل على زيادة المعنى) أي غالبا فلا نقض بحذر الابلغ من حذراه زيادي وعبارة المدابغى على الخطيب وقولهم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى هذه القاعدة مشروطة بثلاثة الاول ان يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شروهم لان الصفات الجبلية لا تتفاوت والثاني ان يتحد اللفظان في النوع فخرج حذرو حاذر الثالث ان يتحد في الاشتقاق فخرج زمن وزمان انتهت (قوله ولقولهم) لم يقل ولقوله عليه الصلاة والسلام لان كلاما ذكره غير حديث لان حاصل الصيغ التي وردت هنا صيغ صيغتان منها حديثان وهما الرحمن الرحيم والآخر والصيغة الثانية بارحم الدنيا والآخرة ورحمهما واما بقية الصيغ التي من جملتها ما ذكره الشارح فهي غير احاديث وهي أربع صيغ بارحم الدنيا والآخرة ورحم الآخرة بارحم الدنيا والآخرة ورحم الآخرة بارحم الدنيا والآخرة ورحم الدنيا اه حف وقوله التي من جملتها ما ذكره الشارح غير ظاهر لان الصيغتين اللتين في الشارح ليس

من السمو وهو العلو والله علم على الذات الواجب الوجود والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان بنينا للمبالغة من رحم والرحمن أبلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع وقولهم رحم الدنيا والآخرة ورحم الآخرة وقبل رحم الدنيا

فهم ما حرف النداء صريحا وان كان مقدرا بخلاف الاربع التي ذكرها وبهذا الاعتبار تكون الصيغ ثمانية
صفتان حديثان وستة غير احاديث اه شيخنا وعبارة حل قوله ولقولهم أي السلف فهذا انصر بجمع منه
بان ذلك ليس من الحديث وانما هو من كلام الناس فلو قالون ثم قيل الخ لكان انساب والابليغة من حيث
شمول الرحمن للدين والآخره واختصاص الرحيم بالآخره أو بالدين فالرحمة بحسب كثرة افراد المرحومين وقلتها
فهى منظور فيها لكم واماما جاء في الحديث يارحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما فلا يعارض ما ذكرناه بحوز
ان تكون الرحمة بالنظر الى الكيف انتهت بنوع تصرف قال الشيخ حمدان الابليغة تارة باعتبار الكمية
وأخرى باعتبار الكيفية فالواصل في الدنيا كثير الكمية باعتبار كثرة من يصل اليه من مؤمن وكافر وحيوان
قليل الكيفية باعتبار قلة الدنيا وسرعة انصرامها وكثرة شوائبها والواصل في الآخرة قليل الكمية بالاضافة الى
من يصل اليه وهم المؤمنون كثير الكيفية لوجود الملك المؤبد والنعيم المجد اه حرف (قوله الحمد لله الذي هدانا
لح) هذا اعتراف منه واقرار بانه لم يصل الى ما وصل اليه من هذا التأليف العظيم ذي النفع العميم الموصول ان
شاء الله تعالى الى الفوز بجنت النعيم بجهده واستحقاق فعله فاقدي باهل الجنة حيث قالوا ذلك في دار الجزاء
المجوعة خاتمة أمرهم قال القشيري هذا اعتراف منهم واقرار بانهم لم يصلوا الى ما وصلوا اليه من حسن تلك
العطيات وعظيم تلك المراتب العليات بجهدهم واستحقاق فعلهم وانما ذلك ابتداء فضل منه ولطف اه تقرير
بعضهم (قوله الذي هدانا لهذا) الهداية دلالة بلطف ولذلك تستعمل في الخير وهداية الله أنواع لا يحصى ما عدا
لكنها تنحصر في اجناس مترتبة الاول افاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه كالقوة
العقلية أي العاقلة والحواس الباطنية والمشاعر الظاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل
والصلاح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وانزال الكتب والرابع ان يكشف لقلوبهم السرائر
ويربهم الاشياء كلها بالوحى والالهام والمنامات الصادقة وهذا القسم يختص بنبيه الانبياء والاولياء اه
من البيضاوى (قوله أي دلنا) أي دلالة موصلة لما وجد منه وهو البسملة والحمدلة ومطلق دلالة لما سيوجد
والمشهور ان دل يتعدى بعلى وهدى يتعدى بالى فكيف يفسر به واجيب بان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر
لا يلزم ان يتعدى بما يتعدى به ذلك الفعل اه حل مع زيادة (قوله أي دلنا) هذا بحسب ما شاع لغة والا
فالغنى الاصلى للهداية جعله مهتديا والاضلال جعله ضالا ومن ثم استعملهما أصحابنا بمعنى خلق الاهتداء والضلال
والمعتزلة لما زعموا ان الاهتداء والضلال من افعال العباد أو لولا الاهتداء بمعنى بيان طريق الحق بنصب الأدلة
والاضلال بمعنى وجدان العبد ضالا أو تسميته ضالا وهو مردود ولا يزد على أصحابنا هداه فلم يمتد لانه مجاز بالنسبة
الى أصل وضعه يحدل عليه بمعونة المقام وان صار حقيقة عرفية بحسب شيوع الاستعمال كما حقه الامام
الكستلى اه شوبرى (قوله لهذا التأليف) ان قيل لم يفسر الاشارة هنا بالمصدر الذي هو التأليف وفيما
يأتى بالمفعول الذي هو المؤلف عند قوله وبعد فهذا الخ قلنا اثر التفسير ثم بما ذكرناه وصفه باوصاف تعين
ذلك وهنا وان جاز الامر ان فهذا أولى ليوافق الحمد على الفعل بلا واسطة بخلافه على الاثر فانه بواسطة الفعل وقد
أشار الى نحو ذلك الجلال بقوله في خطبة الاصل النعمة بمعنى الانعام اه شوبرى هذا وفيه ان الجرا انما هو على
هداية الله للشيخ وهى فعل الله تعالى سواء جعل متعلقها فعل الشيخ أو مفعوله فلم يظهر لهذا التغاير الذي أشار له
المحشى كبير فائدة اه شيخنا واعلم ان الاشارة فى الآية مفسرة بالعمل المذكور فى قوله والذين آمنوا وعملوا
الصالحات فالشارح سلك صنعة الاقتباس والصحيح جوازه وان حصل فى لفظ القرآن تفسير أو نقل من معناه
القرآن الى معنى آخر كما هنا وقد وضحت هذه المسئلة فى التلخيص وشروحه (قوله وما كنا لنهتدى) والواللحال
أولا استئناف وكان فعل ماضى نهتدى اللام زائدة لتوكيد النفي والفعل منصوب بان مضرة وجوبا بعد لام
الجنود والمعنى نهتدى لما نحن عليه من الخير الذى من جلته هذا التأليف أو نهتدى لهذا التأليف ولولا حرف

(الحمد لله الذى هدانا) أى
دلنا (لهذا) التأليف
وما كنا لنهتدى لولا أن
هدانا الله) والحمد لله الشاء
باللسان

امتناع لوجوده وان هذا الله في تأويل مبتدأ خبره محذوف وجوباً أي لولا هداية الله لنا موجوده وحواب لولا محذوف دل عليه ما قبله أي ما كالمهتدين والمعنى امتنع عدم اهتدائنا لوجوده داية الله لنا اه شيخنا (قوله على الجليل الاختياري) الجليل صفة كمال يدرك حسناتها العقل السليم الخالي عن موانع ادراك الحقائق اه اجهوري وعلى تعليبيه وقوله على جهة التجليل على بمعنى مع والاضافة بيانيسة والتجليل التعظيم وقوله سواء تعالى أي صدر لاجل المزايا أي الصفات القاصرة على المحمود والمتعدية لغيره واستفيد من هذا التعميم الذي هو زائد على التعريف ان الحمد اللغوي لا يلزم ان يكون واقعا في مقابلة نعمة وامر له الحمد أو غيره اذا الفضائل هي النعم القاصرة على المحمود كصلاته وصومه اه شيخنا * (فائدة) * قال بعضهم الفضائل سبعة الصدق والحياء والتواضع والسخاء والوفاء والعلم وأداء الأمانة اه اجهوري (قوله على جهة التجليل) بان يكون الثناء باطنا بان يعتقد انصاف المحمود بما أثبت به عليه وظاهر بان لا تخالفه أفعال الجوارح اه حل (قوله سواء تعالى بالفضائل أم بالفواضل) سواء خبر مقدم وتعلق وما بعده في موضع رفع على انه مبتدأ والمعنى تعلقه بالفضائل والفواضل مستوفى أن الثناء على كل منهما جرد ويجوز ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف وان أداة الشرط مقدرة والجملة اشترط الاعتماد في أعمال الوصف ويجوز ان يكون سواء خبر مبتدأ محذوف وان أداة الشرط مقدرة والجملة الاسمية دليل الجواب أو هي نفسه على الخلاف في مثله والمعنى ان تعلق الثناء بالفضائل أم بالفواضل فالامر ان سواء والفضائل جمع فضيلة وهي النعم اللازمة كالعلم والشجاعة والفواضل جمع فاضلة وهي النعم المتعدية كالأحسان ومحل كون العلم والشجاعة من النعم اللازمة ان أريد به الملكية الحاصلة عند الشخص اما التعليم فنعمة متعدية وكذا دفع العدو والمترتب على الشجاعة اه ع ش على مر (قوله وعرضا) قيل العرف والاصطلاح متساويان وقيل الاصطلاح هو العرف الخاص وهو ما تبين ناقله والعرف اذا أطلق يراد به العام وهو ما تبين ناقله وعلى كل فالمراد من العرف والاصطلاح اللفظ المستعمل في معنى غير لغوي ولم يكن ذلك مستفاداً من كلام الشارع بأن أخذ من القرآن أو السنة وقد يطلق الشرع مجازاً على ما كان من كلام الفقهاء وليس مستفاداً من الشارع اه ع ش (قوله فعل ينبي الخ) أي فعل باللسان أو بالجوارح أو بالقلب والفعل القلب هو اعتقاد انصاف المحمود بصفة الكمال فظهر مغايرته للتعظيم الذي هو اعتقاد العظمة فالاعتقاد الاول ينبي عن الثاني اه شيخنا (قوله من حيث انه منعم على الحامد) فيه دور لان الحامد مشتق من الحمد فيقتضي توقف كل منهما على الآخر وأجيب بان هذا تعريف لتعريف لا يضر فيه ذلك أو يسلك فيه التجريد بان يراد بالحامد الذات المجردة عن وصفها بكونه حامداً أو يقال قوله على الحامد أو غيره تعميم خارج عن التعريف اه ح ف (قوله على الحامد أو غيره) سواء كان للغير خصوصية بالحامد كونه وصديقه أو لا ولو كافراً اه ع ش على مر (قوله وابتدأت بالسملة والجدلة) أي يسمى هذين اللفظين أو بما هما منحوتان منه اه قل على التحسير وهذا العلم أي علم النحت سماعي يتوقف فيه على السماع من العرب فصار رد عنهم منه بسملة وجدلة وحوقة وحيطة وحسبة من حسبنا الله ونعم الوكيل ومنه ما نقل عن أمير المؤمنين على كرم الله وجهه حيث قال والله ما تسبمت قط أي ما أكلت السمك يوم السبت ولا تريلبت قط أي ما شربت اللبن يوم الاربعاء ولا نعمة عدت قط أي ما نعمت وأنا قاعد ولا تسرولت قط أي ما لبست السراويل أي اللباس وأنا قائم اه شيخنا ثم رأيت في الزرقاني على المواهب مانصه ونقله المازري عن المطرزي في كتاب البواقيت وغيره أن الأفعال التي أخذت من أسمائها سبعة بسم اذا قال بسم الله وسجل اذا قال سبحان الله وحوق اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال حي على الفلاح وجدل اذا قال الحمد لله وهيل اذا قال لا اله الا الله وجعل اذا قال جعلت فداك زاد الثعلبي طلبق اذا قال أطال الله بقاءك وعمر اذا قال أدام الله عزك اه وهذا الباب منوع لا يقاس عليه اه (قوله وابتدأت بالسملة والجدلة) أي لا يغيرهما كسبحان الله ولا اله الا الله هذه صورة السؤال

على الجليل الاختياري
على جهة التجليل سواء تعلق
بالفضائل أم بالفواضل
وعرضا فعل ينبي عن تعظيم
النعم من حيث انه منعم
على الحامد أو غيره وابتدأت
بالسملة والجدلة

الا كل مسلم ان المطلوب الاتيان بها عند الاختتام اه ح ف لكن قوله خاص بالاقتوال برده عليه الوضوء
 كما سيأتي انه يستحب ابتداءه بالبسملة والجدلة تأمل (قوله وفي رواية بالجدلة) هو بالرفع أي بهذا اللفظ
 لانه الذي يظهر عليه التعارض وأما لو قرئ بالجر كان بمعنى رواية لا يبدأ فيه بحمد الله ولا تعارض عليها لان
 معناها بالشاء على الله اه ع ش على مر وعبرة المدافعي على الخطيب قوله بالحمد لله هو بالرفع فان التعارض
 لا يحصل الا بشرط خمسة رفع الحمد وتساوي الروايتين وكون رواية البسملة بباءين وكون الباء صلة يبدأ
 وان يراد بالابتداء فيهما شي واحد انتهت (قوله فهو أجزم) جملة صغرى مركبة من مبتدأ وخبر كما هو ظاهر
 والجملة خبر المبتدأ الذي هو كل والعائد هو من قوله فهو وجملة الحديث من أوله الى آخره جملة اسمية
 كبرى لوقوع الخبر فيها جملة فلا يحمل لهما من الاعراب لاستثناها اه شورى (قوله فهو أجزم أيضا)
 عبارة القاموس الاجزم المقطوع اليد أو الزايف الانامل والجدام كغراب علة تحدث من انتشار
 السواد في البدن كله اه وهذا التركيب ونحوه يجوز أن يكون من التشبيه البليغ بحذف الاداة والاصل
 هو كالأجزم في عدم حصول المقصود منه وأن يكون من الاستعارة ولا يضرب الجمع فيه بين المشبه والمشبه به لان
 ذلك انما يمنع اذا كان على وجه ينبي عن التشبيه لا مطلقا للتصريح بكونه استعارة في نحو * قد زرأ زراة
 على القمر * على ان المشبه في هذا التركيب محذوف والاصل هو ناقص كالأجزم فحذف المشبه وهو الناقص
 وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الأجزم الناقص وعليه فلا جمع بين الطرفين بل المذكور اسم المشبه
 به فقط اه ع ش على مر وقوله انما يمنع الخ لا يخفى ان ما هنا من قبيل الجمع الذي ينبي عن التشبيه لان
 ضابطه ان يكون المشبه خبرا عن المشبه أو صفة له أو حالاً منه وما هنا من قبيل الاول فكلامه غير ظاهر (قوله
 أي مقطوع البركة) إشارة الى ان استعمال الجدام في القطع مجاز ثم ان كانت علاقته المشابهة بأن شبه
 نقص البركة بقطع العضو فهو استعارة تصريحية لتحقيقه وان كانت العلاقة استعمال المزوم في اللازم
 وهو مطلق القطع ثم انتقل منه الى قطع البركة فمجاز مرسل اه ع ش (قوله أي مقطوع البركة أيضا) يقتضى
 انه لا بركة فيه أصلا وليس كذلك لان فيه بركة قطعاً لانها ناقصة ويمكن ان يقال ان المنفى البركة التامة أي
 مقطوع البركة التامة اه ح ف وعبرة تشرح مر فان قيل نرى كثيرا من الامور يبدأ فيها بيسم الله ولا تتم
 وكثيرا بعكس ذلك قلنا ليس المراد التمام الحسى ولهذا قال بعضهم المراد من كونه ناقصاً ان لا يكون معتبرا في
 الشرع ألا ترى ان الامر الذي ابتدئ فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعا وان كان تاما حسا انتهت (قوله عملا
 بالروايتين) أي واقتداء بالكتاب العزيز اه شيخنا (قوله وإشارة الى انه لا تعارض الخ) هذا السؤال لا يرد الا اذا
 قلنا ان الباء في قوله بيسم الله وقوله بالجدلة ونحوهما صلة لا يبدأ وهو المتبادر ويمكن جعلها للاستعانة
 والاستعانة بشئ لا تنافي الاستعانة بأخر أو للملازمة وهي تصدق بوقوع الابتداء بالشئ على وجه الجزئية
 وبذكره قبل الشروع في الشئ بلا فصل فيجوز ان يجعل أحدهما جزأ من الآخر ويذكر الآخر قبله بدون
 فصل فيكون المراد بالابتداء من التلبس بهما على وجه التبرك بالفعل المبدء وبعدهما لا في ابتداءه فقط اه ابن أبي
 شريف في حاشية العقائد اه شورى (قوله اذا الابتداء حقيقى الخ) لقائل ان يقول حاصل هذا الجواب
 دفع التعارض بحمل الابتداء في خبر البسملة على الحقيقى وفي خبر الجدلة على الاضافى فيرد عليه ان التعارض كما
 يندفع بهذا يندفع بعكسه في الدليل على اثار هذا ويجاب بان الدليل عليه موافقة الكتاب العزيز والى ذلك
 يشير قوله وقدمت البسملة الخ اه سم على البهجة اه ع ش على مر (قوله والاضافى بالجدلة) المراد ان الاضافى
 الذى ليس بحقيقى حصل بالجدلة فلا ينافى ان الابتداء بالبسملة حقيقى واضافى لان الحقيقى هو الذى لم يتقدم عليه
 شئ والاضافى هو الذى تقدم على غيره سواء تقدم عليه غيره أولا فالاضافى أعم من الحقيقى اه ع ش (قوله عملا
 بالكتاب والاجماع) عبر في جانب الكتاب أولا بالاقتداء وثانيا بالعمل لعله للتفنن والمراد بالاجماع الاجماع

وفي رواية بالجدلة فهو أجزم
 أي مقطوع البركة زواه
 أوداد وغيره وحسنه ابن
 الصلاح وغيره وجعت بين
 الابتداء من عملا بالروايتين
 وإشارة الى أنه لا تعارض
 بينهما اذا ابتداء حقيقى
 واضافى فالحقيقى حصل
 بالبسملة والاضافى حصل
 بالجدلة وقدمت البسملة عملا
 بالكتاب والاجماع والجد

الفعل اه شيخنا (قوله مختص بالله) أى مقصور عليه وقوله كما فادته الجملة أى للقاعدة المشهورة ان المبتدأ اذا كان معرفاً بال يكون مقصوراً على الخبر كما ذكره العلامة الاجهوري المسالكى بقوله
مبتدأ بلام جنس عسراً * منحصر في محسب به وفا
وان عرى منها وعرف الخبر * باللام مطلقاً بالعكس استقر

وقد تعقب في قوله بلام جنس بان التقييد يجب الا يصح بل المدار على تعريف المبتدأ باللام مطلقاً فذلك قال الشارح سواء جعلت أل فيه للاستغراق الخ وفي قوله كما فادته الجملة أى اذ يلزم عليه اتحاد المشبه والمشبه به لان المعنى كالاختصاص الذى افادته الجملة الا ان يقال المراد بقوله مختص بالله أى فى الواقع ونفس الامر فيكون الاختصاص فى نفس الامر مشبهاً بالاختصاص الذى افادته الجملة أى بالاختصاص من حيث فهمه منها وان كان المفهوم منها هو ما فى نفس الامر فالنظر انما هو بالاعتبار اه شيخنا (قوله والصلاة والسلام) قرن بينهما خروجاً من كراهة افراد أحدهما عن الآخر فان قلت قد جاءت الصلاة عليه غير مكرونة بالتسليم فى آخر التشهد فى الصلاة فالجواب ان السلام تقدم فى قوله السلام عليك أيها النبي اه شرح مر وقوله من كراهة افراد أحدهما عن الآخر قال ج والافراد انما يتحقق ان اختلف المجلس أو الكتاب اه بحروفه اه ع ش عليه (قوله والصلاة أيضاً الخ) أثر الفصل بين جملتي البسملة والحمدلة تنبيهاً على استقلال كل بالتأدية وآثر الوصل فى جملة الصلاة تنبيهاً على ما يتعلق به تعالى بالتبوعية اه شوبرى وكما أن الله علينا نعم لا تحصى كذلك لنبيه اهدايته لنا من لا تستقصى فمن ثم قرن الصلاة والسلام عليه بحمد الله قضاء لبعض حقه اه مناوى على التحرير وعبارة شرح مر والقصد بذلك الدعاء لان الكامل يقبل زيادة الترقى فاندفع ما زعمه جمع من امتناع الدعاء صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن اللهم اجعل ذلك زيادة فى شرفه صلى الله عليه وسلم على ان جميع أعمال أمته يتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها الضعاف واضعفة لا تحصى فهى زيادة فى شرفه صلى الله عليه وسلم وان لم يسأل ذلك ففسوالة تصریح بالمعالم وقد أوضحت ذلك وبينت دليله من السنة فيما علقته من الفتاوى انتهت (قوله وهى من الله رحمة الخ) هذا المعنى للصلاة لغوى وشرعى كما نقله فى دقائق المنهاج وكما سأتى للشارح فى أول كتاب الصلاة حيث قال هناك هى لغة مامر أول الكتاب والذى مر هو هذا اه شيخنا (قوله ومن الملائكة استغفار) أى بلفظه أو بمرادفه وليس المراد الاستغفار بخصوص صيغته الحديث اذا صلى أحدكم لم تزل الملائكة تصلى عليه اللهم صل عليه اللهم ارحمه اه برماوى وعبارة الرشيدى قوله ومن الملائكة استغفار ينظر ما معنى استغفارهم له صلى الله عليه وسلم الذى الكلام فيه والاستغفار طلب المغفرة وهو معصوم فان قلت المراد الاستغفار بالمعنى اللغوى الذى هو طلب السر وقصد الحياولة بينهما وبين الذنب فيرجع الى العصمة قلت بعد تسليمه انما يظهر فى استغفارهم له فى حياته أما بعد وفاته فلا وان كان جبالاً لیس فى دار تكليف فان قلت المراد من استغفارهم له مطلق الدعاء والتضرع قات فما حكمة المغالبة فى التعبير بين دعائهم ودعاء المؤمنين انتهت (قوله ومن الآدميين تضرع ودعاء) قال شيخنا كان الأولى ان يقول ومن غيرهما ليشمل الجادوبية والحيوانات اه ومثله للعلامة الشنوائى فى شرح البسملة للمؤلف ونقل عن شرح المشكاة انهم من بقية الحيوانات كالأدمى وانه لم يرد شئ فى الجادات اه أقول بل وردت الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من الجادات أيضاً كما صرح به العلامة الحامى فى سيرته فى باب ابتداء النبوة حيث قال كان صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن يقضى حاجة الانسان بعد عن الناس حتى لا يرى شيئاً فلا يمر بحجر ولا شجر ولا مدر الا يقول الصلاة والسلام عليك يا رسول الله اه برماوى (قوله ومن الآدميين تضرع ودعاء أيضاً) أى بلفظ الصلاة ولا يجوز لهم الدعاء له صلى الله عليه وسلم بلفظ الرحمة فى غير الوارد بل يحسرم كما قاله الزركشى والمعتمد الكراهة وذلك لما فى لفظ الرحمة من الاشعار باستحقاق العذاب دون لفظ الصلاة اه ع ش بنوع تصرف (قوله بمعنى التسليم)

مختص بالله تعالى كما افادته
الجملة سواء أ جعلت أل فيه
للاستغراق أم للمجنس أم
للعهد (والصلاة) وهى من
الله رحمة ومن الملائكة
استغفار ومن الآدميين
تضرع ودعاء (والسلام)
بمعنى التسليم

كتب بخطه على هامش نسخة انما قلت بمعنى التسليم لان السلام من اسماء الله تعالى فربما يتوهم انه المراد فدعت ذلك بما ذكره زيادى اه ع ش اذ للسلام سبع معان النجوة والسلامة من النقائص والاستسلام واسم الله واسم شجر والبراءة من العيوب والمراد هنا هو الاول اه أجهورى كذا فى خطه سبع والمعدود ست فقط اه شيخنا (قوله على محمد) كلمة على هنا مجردة عن المضرة كما فى قوله تعالى فتوكل على الله فلا يراد ان الصلاة بمعنى الدعاء واذا استعمل الدعاء مع كلمة على يكون المضركم انه يمكن الفرق بين صلى عليه ودعى عليه اه من خط شيخنا السنوانى اه شورى (قوله هم مؤمنون بنى هاشم) أى وبناته ففيه تغليب وكذا يقال مثله فى بنى المطلب ولا يشك بالاولاد بناتهم حيث لم يكونوا من الآل لانهم ينسبون لآبائهم اه ع ش هذا والاولى ان يراد بهم فى مقام الدعاء كما هنا كل مؤمن والذي ذكره الشارح انما يناسب مقام تحريم الزكاة اه شيخنا (قوله عند سيويه) أى وعند الانخس جمع له وبه حزم الجوهري فقال وجمع صاحب محب كرا كبور كج وحاول بعضهم التوفيق بحمل كلام الانخس على الدلالة على ما فوق الواحد فهو جمع صاحب بحسب المعنى لا جمع صناعى فلا مخالفة اه شورى (قوله عند سيويه) أيضا سمي بذلك لانه كان فى وجهه بياض مشرب بحمرة وهو رجل من اكابر النخاعة وسبب معناه التفاح ووجهه به معنى مثل وكانت حدوده كالنفاح وهو على أسأوب العجم فى تقديم المشبهة على اداة التشبيه اه أجهورى (قوله معنى الصحابي) أى ان صاحب ليس المراد منه معناه الاصلى من انه من طال اجتماعه ومعاشرته وانما المراد بالصحابي من اجتمع الخوفى تعبيرة باجتماع اشعار باشتراط اتصافه بالتميز حين اللقاء والتعبير بلى أقل ايها المالك والمعتدانه لا يشترط التمييز وان المراد بالاجتماع المتعارف ان يكون بالابدان فى عالم الدنيا اه عنانى (قوله من اجتمع) شملت من الانس والجن والملائكة وعيسى عليه السلام لانه اجتمع به مرات فى الارض وليلة الاسراء وهو حى واما بقية الانبياء فلم يجتمعوا به الا بارواحهم فقط اه أجهورى (قوله مؤمننا بنينا) أى بعد نبوته حال حياته ولو أعمى أو غير مميز ومن ثم عدوا بمحمد بن أبى بكر رضى الله تعالى عنه صحابيا مع ولادته قبل وفاته صلى الله عليه وسلم لم يثلاثة أشهر وأيام وشملت من الانس والجن وكذا الملائكة بناء على انه مرسل اليهم وهو الاصح وعد بعض المحدثين من رآه قبل النبوة ومات على دين الخبيثة كزيد بن عمر بن نفيل صحابيا اه زيادى (قوله وعطف المحب) لعل المراد بالعطف العطف اللغوى وهو ذكر الشئ بعد شئ آخر والا فالعطف انما هو على الاول اذا تكررت المعطوفات على الصحيح فالعطف على محمد لا على الآل أو انه مبني على القول المرجوح اه ع ش وهو بضم العين كما ضبطه المصنف اه شورى (قوله لتشمل الصلاة باقهم) أى الصحب الذين ليسوا بالآل فبين الصحب والآل عموم وخصوص من وجه وهذا على تفسير الآل بما ذكره الغير المناسب هنا ما لو فسر الآل بالمناصب لما هنا وهو كل مؤمن كان عطف الصحب عليه من عطف الخاص على العام عموما مطلقا ونكتته زيادة فضلتهم على غيرهم حتى ان الصحب ولو كانوا غير آل أفضل من الآل الذين ليسوا بصحاب لان فضيلتهم بالصحبة التى هى من قبيل العمل وفضيلة الآل الذين ليسوا بصحاب انما هى بالغير وفضيلة الذات بوصفها أفضل من فضيلتها بوصف ذات أخرى من هذه الخبيثة قالوا ولذا كان العالم الذى ليس بشريف أفضل من الشريف الذى ليس بعالم لكن بقى البحث بان فى الآل كثير من الصحب وفى الصحب كثير من الآل فكان مقتضى ما ذكرتم ان يقدم الصحب والجواب انه قدم الآل لان الصلاة عليهم وردت بالنص واما الصلاة على الصحب فبالقياس اه ملوى (قوله وجلنا الحمد والصلاة والسلام الخ) فالقصد من جملة السلام انشاء التحية من المسلم على المسلم عليه لطلب ان تستقر عليه السلامة كالبناء المحيط به من جميع جهاته بحيث لا يكون لشي من ضده سبيل اليه مع اظهار الكرامة والتعظيم بذلك فكان المسلم جعل سلامه كالبناء المحيط الثابت على المسلم عليه بحيث لا يكون لشي من ضده سبيل اليه فالتعدي به على تغير شمول تلك التحية وعمومها مع ثبوتها واحاطتها بجميع جهاته حتى جهة علوه اه تقر بر

(على محمد) نينا (وآله)
هم مؤمنون بنى هاشم وبنى
المطلب (وصحبه) هو
عند سيويه اسم جمع
لصاحب بمعنى الصحابي وهو
من اجتمع مؤمننا بنينا محمد
صلى الله عليه وسلم وعطف
الصحب على الآل الشامل
لبعضهم لتشمل الصلاة
والسلام باقهم

لبعضهم (قوله وجلت الحمد والصلاة والسلام الخ) أيضا سكت عن جملة البسملة وقال ابن الصائغ في تذكرة
 منع الناس من الواو في بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد لان الاولى خبرية والثانية طلبية واجازة ابن
 الطراوة لانهما اشتركا في التبركاه فهذا صريح في ان جملة البسملة خبرية لكن اجاب بعضهم عن هذا العطف بأنه
 قصد بجملة البسملة الطلب فهي من وضع الخبر موضع الطلب مثل اتق الله امر وفعل خيرا أثيب عليه أي ليق
 الله امره ليفعل خيرا يثاب عليه وهذا صريح في انه قصد بها الانشاء في مثل ذلك التركيب وانما خبرية وضعا
 بقى الكلام في بسم الله الرحمن الرحيم التي في أوائل السور الشريفة هل هي خبرية أو طلبية اما على تقدير
 اقرار فعل امر كما قدر الزمخشري فهي طلبية واما على تقدير اقرار فعل مضارع كما قدر غيره فهي خبرية وضعا
 انشائية معني فهي على الاول ليست قضية قطعا وعلى الثاني يمكن أن يقال انها قضية باعتبار الوضع مع عدم النظر
 للعارض لكن فيه تجوز مثل قولهم في الشرطية انهم كبت من قضيتين وأما باعتبار ما هو المقصود منها فليست
 بقضية لانها انشائية معني فتأمل اه شوبري (قوله خبريتان لفظا انشائيتان معني) اذ لو كانتا خبريتين
 لفظا ومعني لقات المقصود منهما اذ غرض قائلهما الايجاد والاحداث دون الاخبار وكذا يقال في صيغ العقود
 اه تقرير لبعضهم وعبرة ع ش قوله خبريتان لفظا الخ ويجوز في جملة الحمد ان تكون خبرية لفظا ومعني لان
 الحمد لغة الثناء باللسان والاخبار بأنه مآل أو مستحق لجميع الحمد ثناء عليه جل وعلا اما جملة الصلاة فلا يجوز فيها
 ذلك لان الصلاة لغة الدعاء والاخبار بها ليس دعاء وجوزة بعضهم فيها أيضا بناء على ان الصلاة الغرض منها تعظيمه
 عليه الصلاة والسلام وذلك حاصل على كل من التقديرين انتهت (قوله للدلالة على الثبوت والدوام) فان قلت كيف
 ذلك وقد صرح الشيخ عبد القاهر بأنه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق لزيد قلت أجيب عن ذلك
 بأن الشيخ انما اتى دلالة الاسمية فلا ينافي استفادة الدوام منها بواسطة العدول من النصب الى الرفع أو ان الاسمية
 تدل دلتين لفظية على مجرد الثبوت كما ذكره الشيخ وعقلية على الدوام كما ذكره الرضي في الصفة المشبهة والشيخ
 انما اتى اللفظية أو ان الدلالة على ذلك من معونة المقام فان قلت كيف دلالة الاسمية على دوام الثبوت مع ان خبرها
 ظرف وهو مانع من ذلك سواء قدرنا ظرف بالفعل وهو ظاهر لتصریحهم بأنها حيث تدفيرا الاستمرار التحديدي
 كما في الله يستهزئ بهم أو قدر باسم الفاعل لانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الطرف فيكون في حكم الفعل قلت
 أجيب بأن الاسمية التي خبرها فعل انما تفيد التجدد اذ لا يوجد ما يدعو الى الدوام والثبوت كالعدول هنا وبأنه
 يجوز ان يمنع كون اسم الفاعل للحدوث ولا ينافيه عمله في الطرف لان راحة الفعل كافية في ذلك فيكون عاملا
 وهو بمعنى الثبوت فقد صرح في المطول آخر الباب الثالث بأن زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب
 تقدير حاصل أو حصل ويبقى وجه ايراد البسملة محتملة للاسمية والفعلية قال الشيخ ويحتمل انه حصول المقصود
 بكل منهما أو قصد الاختصار بحذف المتعلق أو مجرد التفتن اه شوبري وقال بعضهم في ترجيح الاسمية على
 الفعلية مانعه لان الجملتين ان استعيرتا للانشاء في هذا المقام كما ذهب اليه بعض الشارحين ليكون قائلهما حامدا
 لا منبرا عن الحمد فلا استعارة للجملة لا يجري فيها التكذيب عند الاخبار بها أول من التي يجري فيها ذلك ألا ترى ان
 أحد الوقال أحد الله تعالى مخبرا عن جده وكان غافلا عن احد لال الله تعالى فانه يقال له كذب بخلاف ما لو قال
 الحمد لله في الحالة المذكورة فانه لا ينسب اليه التكذيب كما هو ظاهر وان استعملت الجملتان في الاخبار من غير
 نقل فالاسمية أولى أيضا لان التعظيم في الاخبار بأن الله محمود بجميع المحامد أو جنسها الشامل لجميع الافراد
 أكثر من التعظيم في اخبار المتكلم بكون الله محمودا بحمده المقاد بالفعلية اه من حاشية دلائل الخيرات للفاسي
 (قوله الفائزين) الفوز هو النجاة والظفر بالخير مع حصول السلامة وقوله بعلاء أي باعلانه ورفعته لهم فهو اسم
 مصدر لا على وقال بعضهم ان علاج على أي موضع عال فهو كغرفة وغرفة أي الفائزين من الله بالرتب العلية
 فتأمل ثم رأيت في المختار ما يشهد لاول حيث قال والعلاء والعلاء الرفعة والشرف وكذا العلوا والجمع المعالي ثم قال

وجلّت الحمد والصلاة
 والسلام خبريتان لفظا
 انشائيتان معني واخترت
 اسميتهما على فعليتهما للدلالة
 على الثبات والدوام
 (الفائزين من الله بعلاء)
 صفتين ذكر

والعلية الغرفة والجمع العلالي اه ولم أرفعه عليه بوزن غرفة حتى تكون علاجها وشهد للثاني أولئك لهم
الدرجات العلالي اه ح ف لـ كن رأيت في المصباح مانعها والعليا خلاف السفلى بضم العين فنقصروا بفتحها
فتمد قال ابن الانباري والضم مع التصراً كثر استعمالها وأصل العلالي كل مكان مشرف وجمع العلالي على مثل
كبرى وكبراه وقوله صفة لمن ذكر أي محمداً وآله وصحبه اه شيخنا (قوله وبعد) اعلم ان بعضهم يقول الواو عاطفة
وأما محذوفة والقاء دالة عليها ولا نيابة وبعضهم يقول الواو نائبة عن اما والقاء دالة عليها لانها لازمة لها فحذفت اما
وبقيت القاء دالة عليها فامة للآزم مقام المزموم وابقاء لآثره في الجملة وأورد عليه انه يلزم حينئذ الجمع بين العوض
والعوض لانه حيث كانت القاء دالة عليها كانت كالمفوض بها والواو نائبة عنها فلزم الجمع حينئذ وأجاب الغزوي
بان ذلك انما يمنع لفظاً حقيقة لا تقديرية كما هنا وعبر السكاك في المفتاح بقوله وأما بعد فجمع بين اما والواو وكأنه
يجعل الواو عاطفة كما تقدم عن بعضهم والتقدير وأقول أما بعد الخ اه ع ش (قوله وبعد) ظرف زمان بالنظر
للتكلم ومكان بالنظر للرسم أي بعد ما تقدم فحذف المضاف اليه ونوى ثبوت معناه فنبت على الضم اه
شوبري (قوله يؤتى بها) أي موضعها اذا جئ بها ان يؤتى بها للانتقال لانه متى أريد الانتقال يؤتى بها لان
الانتقال كما يحصل بها يحصل بغيرها كهذا وان اه ع ش قوله ويستحب الاتيان بها في الخطب
والمراسلات اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم اه خطيب دلي أبي شجاع (قوله للانتقال) أي عند
الانتقال أو لارادة الانتقال وليس الانتقال معناه بل معناها الزمان أو المكان وقوله من أسلوب أي فن اذ في
الختار ان الأسلوب هو الفن والمراد بالفن النوع من الكلام اه شيخنا (قوله وأصلها) أي أصلها الثاني أي
أصل وبعد أي أصل الواو وأما فالواو نائبة عن اما واختصت الواو من بين سائر حروف العطف بالنيابة عن اما لانها
أم الباب ولانها قد تستعمل للاستئناف كما اه ملوى وقوله بدليل لزوم القاء أي وجودها وذكروا لا عدم
انفكاكها الثلاث في قوله غالبه وقوله في حيزها أي حيز وبعد أي في قرب حيزها والاخبرها مكانها المشغول
بها وقوله غالباً يقتضي أنه يجوز تركها من حيز وبعد وهو كذلك كقول ابن الجزري * و بعد ان هذه مقدمه * ولم
تكن هي أي وبعد أصلاً برأسها لانه ليس فيها معنى التعليق والقاء لا تناسب الا ما فيه معنى التعليق اه شيخنا
(قوله وأصلها أما بعد) أيضا المراد بالاصل ما حق التركيب ان يكون عليه فالاصالة بالقوة لا بالفعل وليس المراد
ان شيئاً حذف من التركيب واختصر فيه اه شيخنا قوله بدليل لزوم القاء في حيزها غالباً) أي حيز وبعد
ووجه الدلالة من هذا الدليل ان لزوم القاء لم يعمد لشي من أدوات الشرط الا ما قلنا وجدنا ذلك المزموم مع وبعد
علمنا ان أصلها أما بعد فاما بعد تلزمها القاء وانما الزمناها التضمن امام معنى الشرط الخ فلابد من هذه الملاحظة ليتم
الاستدلال ويظهر التعليق في قوله لتضمن الخ والا فالكلام فيه تفكيك بدون هذه الملاحظة اه شيخنا (قوله
لتضمن اما الخ) تعليل لمحذوف علم مما قبله أي ولزمت القاء اما لتضمن الخ أي مع ضعفها في الشرطية فحبرت
بلزوم القاء والا فالقاء لا تلزم شيئاً من أدوات الشرط بل اما ان تمتنع فيما اذا صلح الجواب للشرطية أو تجب فيها
اذا لم يصلح فضعفت اما جبرت بلزوم القاء مطاقا اه شيخنا وبه سقط ما كتبه ع ش على م ر هنا ونص
عبارة قوله غالباً قديقال حيث قرر الاثمة من النجاة ان القاء اما تمتنع في الجواب أو واجبة فيه فان أراد الشرط
المطلق فهو منقسم الى ما يلزم والى ما تمتنع وان أراد أحد قسميه وهو ما يصلح لباشرة الاداة نذاك لا تلزمه القاء بل
هي تمتنع فيه وان أراد القسم الآخر وهو ما لا يصلح فذاك تجب فيه دائماً لانها غالباً ومن ثم عدوا حذفها في نحو
قوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * ضرورة فاما معنى الغلبة حينئذ الا ان يقال لما كانت الصور التي تجب
فيها أكثر من التي لا تجب فيها صرح اطلاق الغلبة عليها باعتبار ما واقعها فان الأكثر يقال له غالب اه (قوله
والاصل مهما يكن من شيء) أي أصل أما بعد وانما كان أصلها خصوص مهمالاً غيرها من أدوات الشرط لما
في مهمالها من الإبهام لانها تقع على كل شيء عاقلاً أو غيره زماناً أو غيره مكاناً أو غيره وهذا الإبهام يناسب هنا لان

(و بعد) يؤتى بها للانتقال
من أسلوب الى آخر وأصلها
أما بعد بدليل لزوم القاء في
حيزها غالباً التضمن اما
معنى الشرط والاصل

الغرض التعليق على وجود شيء ما بخلاف غيرهما من الأدوات فانه خاص ببعض الاشياء وقوله مهما يكن مهما مبتدأ خبرها يكن والعائد على المبتدأ هو الضمير في يكن ومن شيء بيان لهما فهو في محل نصب على الحال اه شيقنا (قوله والاصل مهما يكن من شيء) أيضا ف وقعت كلمة أمام وقع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنهما معنى الشرط لزمها الغاء اللازمة للشرط غالباً ولتضمنهما معنى الابتداء لزمها الصوق الاسم اللازم للمبتدأ اقامة لللازم مقام الملزوم وابقاء لآثره في الجملة اه شرح مر (قوله فهذا المؤلف الحاضر ذهنا) الاشارة للالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني على ما هو المختار والارجح من احتمالات سبعة في مسمى الكتب والتراجم بيان السبعة ان يقال ان مسمى الكتب الالفاظ أو النقوش أو المعاني أو الالفاظ والنقوش أو الالفاظ والمعاني أو النقوش والمعاني أو الثلاثة وانما كان هذا مختاراً دون غير من السبعة لان النقوش لعدم تبسرها لكل أحد وفي كل وقت لا تصلح ان تكون مدلولاً ولا جزء مدلول فبطل اربع احتمالات ولان المعاني لكونها متوقفة في الغالب على الالفاظ لا تصلح ان تكون مدلولاً ولا جزء مدلول أيضاً فبطل احتمالان فتعين ان يكون المراد الالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني وأما من حيث ذاتها فليست مقصودة اه شيقنا ووجد بخط بعض الفضلاء نقلاً عن الديري ما نصه قوله فهذا الاشارة راجعة للمؤلف الحاضر في ذهن المؤلف والتقدير فهذا المؤلف الذي هو ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة من حيث دلالتها على تلك المعاني على ما اختاره السيد من احتمالات سبعة أبدأها في مسمى الكتب والتراجم وعليه فالاشارة لما هو في ذهن من تلك الالفاظ وان تأخر وضع الاشارة عن فراغ المؤلف لانه لا يتصور ان تكون الاشارة لما هو من الالفاظ في الخارج لانه دامها لكونها اعرافاً اشتهر من أن الاشارة الواقعة في أوائل الكتب ان كانت بعد التأليف فهي لما في الخارج غير مستقيمة على هذا الاحتمال المختار لان الالفاظ تنعدم بعد وجودها فان قيل كيف صححت الاشارة لما في ذهن مع ان ذلك لا يشار بها الا الى موجود محسوس قلنا المراد المحسوس ولو تنزى لا وهذا منه كانه لشدة استحضاره له كأنه صار محسوساً فان قيل هلا جاز ان تنزل الالفاظ التي وجدت في الخارج وانعدمت كأنها موجودات محسوسة فتكون الاشارة المتأخرة لما في الخارج فيصح ما اشتهر قلنا ذلك فيه تنزيل الموجود غير المحسوس منزلة المحسوس وهذا فيه تنزيل المعدوم منزلة الموجود وفار تكبو اذالك دون هذا فان قيل ما في ذهن من تلك الالفاظ لا يكون غالباً الا اموراً مجملة وليست هي مسمى الكتاب وانما سمى الالفاظ المفصلة أجيب بان في الكلام مضافاً محذوفاً تقديره مفصل هذه الالفاظ كتاب الخ فالاشارة لتلك الالفاظ المجمة والاخبار عن ذلك المضاف المحذوف فان قيل الالفاظ التي وقعت الاشارة اليها واخبر عنها بكتاب ليست الا الموجودات في ذهن المؤلف حين ذلك فيلزم ان لا يقال كتاب لتفسير ذلك قلنا لا يلزم ذلك البناء على ان مسمى الكتب من حيث علم الشخص وحيث يتغير مضاف آخر أي نوع دال مفصل هذا المختار المشهور انه من حيث علم الجنس فلا حاجة لتقدير هذا المضاف اذ لا ينحصر فيما في ذهن المؤلف هكذا قال العلامة الحلبي وقوله من حيث علم الجنس أي بخلاف مسمى العلوم فانه من حيث علم الشخص كذا في التحفة وعبارته تنبيه التحقيق أن أسماء الكتب من حيث علم الجنس لا اسمها وان صح اعتباره ولا علم الشخص خلافاً لمن زعمه وان ألف فيه بما يحتاج رده الى بسط ليس هذا محله وان أسماء العلوم من حيث علم الشخص اه بحر وهو نازعه العلامة ابن قاسم نقلاً عن الشيخ عميرة فجعل الجميع من حيث علم الشخص اه رجائي (قوله مختصر في الفقه) أي ألفاظ مخصوصة قليلة دالة على جنس الفقه بمعنى المسائل مخصوصة بدلالاتها على بعض تلك المسائل وقوله على مذهب الامام الشافعي أي كأننا ذلك الفقه على مذهب الامام الشافعي كينونة العام على الخاص وفي مستعارة للدلالة على تشبيه علمية الدال والمدلول بعلاقة الطرف والمطرف وقد جعل على متعلقة بالدلالة أو بمعنى في مستعارة لها ليكون الجار والمجرور بدلاً من الجار والمجرور قبله فان قلت كان ينبغي ان يقول مختصر على مذهب الشافعي فلم زاد قوله في الفقه قلنا شار قلنا مختصر من جهتين عموم كونه في الفقه

مهما يمكن من شيء
بعد البسملة والجدلة والصلاة
والسلام على من ذكر
(فهذا) المؤلف الحاضر
ذهنا (مختصر)

ونحوص كونه في مذهب الامام الشافعي ولمدح عموم الفقه ونحوص مذهب الشافعي على ان مذهب الشافعي قد يكون في غير الفقه اه شو برى (قوله من الاختصار الخ) أشار به الى انه مأخوذ من المصدر المزيدي فيه فالأخذ منه ليس من الاشتقاق المصطلح عليه المراد عند الاطلاق اه ع ش (قوله في الفقه) في هذه الظرفية اشكال حاصله ان المنهج كغيره من أسماء الكتب اسم للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والفقه كغيره من أسماء العلوم اسم للملكة أو الادراك أو المسائل على ما هو مقرر في محله ولا معنى لظرفية نحو المسائل للالفاظ وأجيب عنه بوجوه منها ان في بمعنى على فهو من ظرفية المدلول للدال اه ع ش (قوله في الفقه) أيضا صفة أولى لمختصر وقوله على مذهب الامام صفة ثانية له وقوله اختصرت فيه صفة ثالثة وقوله وضمت اليه صفة رابعة وقوله وحذفت عنه الخلاف صفة خامسة وقوله وسميته صفة سادسة فتعريف الشيخ مختصره بست صفات اه شيخنا (قوله وهو لغة الفهم) وهو اسام صور رقما في الخارج في ذهن وقيل المراد به ادراك الشيء وقيل هيئة للنفس تحققها معاني ما يحس اه من حاشية المغني للجلال السيوطي اه ع ش (قوله وهو لغة الفهم) أيضا قال النووي يقال فقه فقه فقه فقه كقوله يفرح فرحا وقيل فقهها يسكون القاف وقضيته ان ذلك منع فتح الفتاء ولا مانع منه وقال ابن القطاع وغيره فقه بالكسر اذا فهم وقفه بالضم اذا صار الفقه له سجية وفقه بالفتح اذا سبق غيره الى الفهم اه ملوى (قوله واصطلاحا العلم بالاحكام الخ) ذكر المصنف من مبادئ هذا العلم خمسة حده وموضوعه واستمداده وفائده واسمه وقد أوصفها السيوطي في بعض مؤلفاته الى أحد عشر فقال (السادس) واضعه وهو النبي صلى الله عليه وسلم وأول من صنف فيه أبو حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه (السابع) حكمه وهو الوجوب العيني على كل مكلف بقدر ما يعرف تصحيح عباداته فان زاد عن ذلك صار واجبا كفايا الى بلوغ درجة الافتاء فان زاد عن ذلك الى ان بلغ درجة الاجتهاد صار مندوبا (الثامن) مسائله وهي قضايا التي تطلب نسبة محمولاتها الى موضوعاتها كقوانينا فرض الوضوء عند الامام الشافعي ستة أشياء (التاسع) فضله على غيره من العلوم فهو أفضلها لانه يعرف الحلال والحرام والصحيح والفاسد وغيرهما من بقية الاحكام (العاشر) نسبته الى غيره لانه من العلوم الشرعية وانه يعصم المكلف عن الخطأ في فعله (الحادي عشر) غايته وهي الفوز بسعادة الدارين اه وهذا الاخير أشار له الشارح بقوله المحصلان للفوائد الدنيوية والاخر وية فعلى هذا يكون في الشارح ستة من الاحد عشر (قوله العلم بالاحكام) المراد بالعلم هنا الظن وأل في الاحكام للاستغراق والمراد بالظن ملكته أي الملكة التي يقتدر بها على ظن جميع الاحكام فهو مجاز مبني على مجاز والمراد بالاحكام النسب التامة أي الفقه العلم بجميع النسب التامة وخرج بالاحكام العلم بغيرها من الذوات والصفات كتصور الانسان والبياض وقوله الشرعية أي المأخوذة من الشرع المبعوث به النبي الكريم وخرج بها العلم بالاحكام العقلية والحسية كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محرقة وقوله العملية أي المتعلقة بكيفية عمل قاي أو غيره كالعلم بان النية في الوضوء واجبة وان الزم ندوب فقوله النية واجبة مسألة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة والفقه اسم للعلم بالنسبة وهذه النسبة عملية أي متعلقة بصفة عمل فالعمل هو النية وصفته هي الوجوب وهذه النسبة تعلق بالوجوب الذي هو صفة للنية التي هي العمل وخرج بالعملية العلم بالاحكام العملية أي الاعتقادية كالعلم بان الله تعالى واحد وان يري في الآخرة وقوله المكتسب أي ذلك العلم من أدلتها أي أدلة تلك الاحكام التفصيلية أي المعينة أي المتعلقة بحكم مخصوص والاكتساب منها ليس بالاستقلال بل بواسطة ضم الاجالية اليها وخرج بالمكتسب علم الله والنبي وجبريل بما ذكر وخرج بقيد التفصيلية العلم بذلك أي بالاحكام الشرعية الخ المكتسب للخلاف أي الشخص الذي نصب نفسه للخلاف والجدال لينب عن مذهب امامه من مقتضى والنسب الثابت بما يأخذه من الفقيه كالشافعي ليحفظه عن ابطال خصمه كالحنفية فعلمه أي الخلاف في مثله بوجوب النية في الوضوء لوجود مقتضى وبعدم

من الاختصار وهو تلبيل
اللفظ وتكثير المعنى (في
الفقه) وهو لغة الفهم
واصطلاحاً العلم بالاحكام
الشرعية العملية المكتسب
من أدلتها التفصيلية
وموضوعه افعال المكلفين
من حيث عروض الاحكام
لها واستمدادهم الكتاب
والسنن والاجماع والقياس

وجوب الترتيب لوجود النافي ليس من الفقه مثاله ان يقال للحنفى النية في الوضوء واجبة لوجود مقتضى
 أى الدليل ولم يعينه أو يقول الترتيب ليس بواجب لوجود النافي أى الدليل الذى دل على عدم وجوبه ولم يعينه
 اه من شرح المحلى وحواشيه (قوله وسائر الأدلة المعروفة) كاستقراء الشافعى النسخة فى أقل الحيض والنفاس
 وغالب ما واكثرهما والاستحسان كاستحسان الشافعى التحليف على الصنف اه شيخنا (قوله وسائر
 الأدلة الخ) ايضا أى باقها وهو الاستصحاب اه حل أى والاستقراء والاستحسان والاقتران اه شيخنا (قوله
 واجتناب نواهي) أى متعلق نواهي وهو المنهيات اذهى المجتنبه ولو قال امثال أو امر الله تعالى ونواهيها بما احتج
 للكف ويكون المعنى وامثال نواهيها بترك المنهيات اه حف (قوله بمحمد بن ادريس) ولد رضى الله تعالى
 عنه على الاصح بغزة التى توفى فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل بعسقلان وقيل بمصر سنة خمس
 ومائة ثم حل الى مكة وهو ابن سنتين ونشأ بها وحفظ الموطأ وهو ابن عشرة وتفق على مسلم بن خالد مفتى مكة
 المعروف بالزنجى لشدة شفرته من باب أسماء الاضداد وأذن له فى الاقتناء وهو ابن خمس عشرة سنة فجمع انه نشأ
 يتيم فى حجر أمه فى قبة من العيش وضيق حال وكان فى حال صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيد فى العظام
 ونحوها حتى ملأ منها حبايا ثم رحل الى مالط بالمدينة ولازمه مدة ثم قدم بغداد سنة خمس وتسعين ومائة فأقام
 بها سنتين فاجتمع عليه علماءها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها الى مذهبهم وصنف بها كتابه القديم
 ثم عاد الى مكة فأقام بهامدة ثم عاد الى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فأقام بها شهر اثم خرج الى مصر ولم يزل بها
 ناشر العلم ملازما للاشتغال بجامعها العتيق الى ان أصابته ضربة شديدة فرض بسببها أيا ما على ما قيل ثم انتقل
 الى رحمة الله تعالى وهو قطب الوجود يوم الجمعة سلخ رجب سنة أربع ومائتين ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه
 وانتشر علمه فى جميع الآفاق وتقدم على الأئمة فى الخلاف والوافق وعليه حل الحديث المشهور وعالم قريش علا
 طباق الارض علما وقد أورد بعض أصحابه فى فضله وكرمه ونسبه وأشعاره كتاب مشهور وقفا ذكرته تذكرة
 لأولى الالباب وذكرته فى شرح المنهاج وغيره ما فيه الكفاية اه خ ط على غاية الاختصار وقد نظم بعضهم
 تاريخ ميلاد كل من الأئمة الاربعة ووفاته ومقدار عمره فى أبيات فقال

تاريخ نعمان يكن سيف سطا * ومالك فى قطع جوف ضبطا
 والشافعى صين بـ برند * وأحمد بسبق أمر جعد
 فاحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فونهم فالعر

(قوله بمحمد بن ادريس) أيضا ابن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد بن هاشم بن المطلب
 ابن عبد مناف جد النبي صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن
 عبد مناف وهذا نسب عظيم كما قيل

نسب كأن عليه من شمس الضحى * نوراً ومن طلق الصباح عمودا
 ما فيه الا سيد من سيد * حاز المكارم والتقى والجودا

اه خطيب على أبى شجاع وهذا بيان لنسبه من جهة الآباء وأما من جهة الامهات فهو رضى الله عنه محمد بن
 فاطمة بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب فينبه وبين العصابة من جهة الامهات واسطتان ومن جهة
 الآباء ثلاثة وقوله ابن هاشم بن عبد مناف هاشم هذا غير هاشم الذى فى نسب الامام فالذى فى نسب النبي عم
 الذى فى نسب الامام وبيان ذلك ان عبد مناف كان له ولدان شقيقان أحدهما هاشم والآخر المطلب فهاشم
 أعقب عبد المطلب وعبد المطلب أعقب عبد الله أبى النبي صلى الله عليه وسلم والمطلب أعقب هاشم وهاشم أعقب
 عبد بن يدالى آخر نسب الامام فالمطلب عم عبد المطلب وهاشم عم هاشم وأما أبو طالب فعم النبي صلى الله عليه
 وسلم اه شيخنا لكن قد رأيت عن الخطيب على التنبه ان أم الشافعى فاطمة بنت عبد الله بن الحسن بن الحسن

وسائر الأدلة المعروفة
 وفائدته امثال أو امر الله
 تعالى واجتناب نواهي
 المحللان للفوائد النبوية
 والآخرى (على مذهب
 الامام) المجتهد أبى عبد الله
 محمد بن ادريس

ابن علي فعليه يكون بينهما وبين الصحابي من جهة أمه ثلاثة كما هو كذلك من جهة آبائه وقوله بنت عبد الله بن الحسن بن حسن هذا هو التحقيق فهو مما اتفق فيه اسم الاب والابن فواقع في بعض النسخ ابن الحسين بن الحسن تحريف كما في شرح المواب عن فتح الباري وروايت في تأليف الفخر الرازي في مناقب الامام رضي الله عنه ما نصه وأما المقام الثالث وهو بيان نسب الشافعي من جهة الام فقيه قولان (الاول) وهو قول شاذ رواه الحاكم أبو عبد الله الحافظ وهو ان أم الشافعي رضي الله عنه هي فاطمة بنت عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه (والثاني) وهو المشهور رأينا كانت امرأة من الازد اه وقال في موضع آخر والشافعي كان مطليبا من جهة الاب وهاشميا من جهة أمهات الاجداد وأزديا من جهة أمه خاصة اه وقال في موضع آخر فائدة زوجة الشافعي رضي الله عنه هي حيدة بنت نافع بن عتبة بن عمرو بن عثمان بن عفان ومن أولاده منها أبو عثمان محمد بن محمد بن ادریس وهو الاكبر من ولده وكان قاضيا بمدينة حلب وله ابن آخر يقال له الحسن ابن محمد بن ادریس مات وهو طفل وهو من سريره وللشافعي من أسرته العثمانية بنتان فاطمة وزينب اه وعبد مناف الذي التقى الشافعي مع النبي فيه ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بالهمز وتركه ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان والاجماع منعقد على هذا النسب الى عدنان وليس فيما بعده الى آدم طريق صحيح فيما ينقل وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا انتهى في النسب الى عدنان أمسك ثم يقول كذب النسبون أي بعده اه خطيب على أبي شجاع وعبد مناف عاشر جد لامام ورابع جد للنبي صلى الله عليه وسلم وأما عدنان فهو ثامن عشر جد للنبي رابع وعشرون جد لامام اه شيخنا (قوله الشافعي) نسبة الى شافع رابع آبائه وانما نسب اليه لانه اكرمهم وأشهرهم ولانه صحابي ابن صحابي فهو أشهر من غيره اه حذف (قوله رضي الله عنه) أي لم يؤخذ وقوله وأرضاه أي أكرمه برفع الدرجات مثلا اه عش (قوله من الاحكام) المراد بها النسب التامة وقوله في المسائل نعت للاحكام أي الاحكام الكائنة في المسائل فهذه الظرفية من ظرفية الجزء في الكل اذا المسئلة مركبة من موضوع ومحمول ونسبة التي هي الحكم فالمسئلة كقولك الوز مندوب والحكم الكائن في ثابتات النذب للوز اه شيخنا (قوله مجازا عن مكان الذهاب) حال من ما في قوله أي على ما ذهب اليه هكذا قال بعضهم وفيه انه فسر ما بالاحكام والمجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له فالاولى ان يكون حالا من لفظ مذهب المذكور في المتن أي حال كون هذا اللفظ مجازا أي متجاوزا به ومنقولا عنه كان الذهاب الى الاحكام التي ذهب اليها الامام الشافعي فقوله عن مكان الذهاب متعلق بمحذوف نعت لمذهب أي مجازا منقولا عن مكان الذهاب الذي هو معناه الاصل الحقيقي وهذا التجوز بالنظر للاصل والافتقار لفظ المذهب حقيقة عرفية في الاحكام اه حذف (قوله اختصرت) أي جمعت فيه أي في هذا المختصر الذي هو عبارة عن الالفاظ من حيث دلالتها على المعاني وقوله مختصر الامام على حذف مضاف أي معاني مختصر الامام أي المقصودة من معانيه والافق جللتها حكاية الخلاف والشج لم يتعرض له الا بالاشارة بالغاية في بعض الاحيان فتحصل ان الظرفية هنا من ظرفية المعاني في الالفاظ أشاره عش وعبارة الماوى اختصرت فيه أي في ذلك المؤلف المعبر عنه بالمختصر المراد به ما أخذ من المنهاج وما ضمه اليه فليس فيه ظرفية الشيء في نفسه ولا حاجة الى ان يقال ان كل مسئلة من مسائل المنهاج مطروقة في مجموع مسائل المنهاج انتهت (قوله مختصر الامام الخ) وهو مختصر من المحرر وهو من الوجيز وهو من الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية شرح لامام الحرمين علي مختصر المزني ومختصر المزني من الامام للشافعي اه بابلي وكل من الوجيز والوسيط والبسيط للامام الغزالي تليد لامام الحرمين (قوله النووي) نسبة الى نوي قال ابن القطان تليد النووي والنسبة اليها بحذف الالف على الاصل ويجوز كتبها بالالف على العادة قال بعض المتأخرين وبإثباتها وحذفها قرأته بخط الشيخ يعني النووي لكن قال ابن

(الشافعي رضي الله عنه
وأرضاه) أي ما ذهب اليه
من الاحكام في المسائل مجازا
عن مكان الذهاب
(اختصرت فيه مختصر
الامام أبي زكريا النووي)
رحمه الله (الاصحى بمنهاج
الطالبين

الهائم انه بآبائنا خلاف القياس قال وأما الألف التي هي بدل من لام الكلمة فلا يجوز حذفها بل يجب قلبها في
 النسبة واو افعال نووي كما يقال في النسبة الى فتى فتوى اه شورى وهو رجه الله تعالى اسمه يحيى بن شرف
 ابن مري بكسر فتح المهملة المخففة وبالضمة والقصر ابن حسن بن حسين بن محمد بن جعة بن حزام بكسر الميم وفتح
 الزاى وليس الصحابي كما نقل عنه بدأ رجه الله تعالى في الاشغال وعمره تسع عشرة سنة وحفظ التنبيه في أربعة
 أشهر ونصف ورابع المذهب بقية السنة وكان يقرء في اليوم واليلة اثني عشر درسا ويكتب ما يتعلق به من الفوائد
 ولهذه المهمة الباهرة تفقه وظهرت عنه مصنفاته التي هي أشهر من ان تذكر وأكثر من ان تحصر في نحو سبع
 وعشرين سنة اذ جملة عمره نحو ست وأربعين سنة ومن أجل ما ذكره ما حكى انه تقطع قبل موته وكشف بذلك
 فاستكم وقد أفرد غير واحد ترجمته بالتأليف رحمه الله رجه واسعه ويليه في تحرير المذهب الامام الجليل عبد
 الكريم محمد بن محمد بن محمد عبد الكريم بن الفضل الرافي نسبة لرافع بن خديج الصحابي كما وجد بخطه لاقرية
 تسمى رافعان خـ لا فالما وقع للنووي وغيره القزويني توفي سنة ثلاث أو أربع وعشرين وستمائة عن ستة
 وستين سنة أدام الله عليه سبحانه الرضوان ورفع درجته في أعلى الجنان اه من شرح العباب للحج * (فائدة) *
 العباب تأليف شيخ الاسلام وبركة الانام الشهاب الزبيدي تغمده الله برحمته قال فيه وأودعته خلاصة
 روضة الطالبين وعمدة المفتين مع زيادة فوائد عديدة انترجتها من كتب الاصحاب اه من الشرح المذكور وعبرة
 الروض وشرحه أما بعد فهذا كتاب اختصرت فيه ما في الروضة للامام النووي المختصرة من الغزير شرح للامام
 الرافي على الوجيز للغزالي انتهت وقد علمت ان الوجيز من الوسيط وهو من البسيط وهو من النهاية
 شرح لامام الحرمين على مختصر المزني ومختصر المزني من الام للامام الشافعي رضي الله عنهم (قوله وضممت اليه
 الخ) هذه الجملة رابعة الصفات فالضمير في اليه راجع لمختصر شيخ الاسلام وهو الشهاب وهو وان كان عبارة عن مجموع
 معاني المنهاج وزيادة شيخ الاسلام فهو من ضم الجزء الى كله وقصده التنبيه على شرف هذا الجزء ومدحه اه
 شيخنا وعبارة المولى وضممت اليه أي الى المأخوذ من المنهاج فمضممة به استخدام عند البيانين وتجريد عند
 التحويل لانه جرد اللفظ عن بعض مدلوله انتهت (قوله مع ابدال غير المعتمد) فيه ادخال الباء في حيز الابدال
 على المأخوذ وادخالها في حيز الابدال وفي حيز بدل وتبديل واستبدال على المتر ولشهو الفصح وقد خفي هذا
 التفصيل على من اعترض المتن وأصله بآية وبدلناهم بجنتهم جنتين ومن يتبدل الكفر بالايان فقد ضل وقد
 تدخل في حيز بدل ونحوه على المأخوذ كما في قوله وبدل طالعي بحسن سعدى اه زيادي وقد تدخل بعد
 ابدال على المتر وكما أبدلت الجسد بالردى أي أخذت الجسد بدله اه شورى (قوله غير المعتمد) أي في
 الحكم أو ما يعتمد الخذاق في التعبير فبشمل ما هو أعم وما هو أولى وما جمع الصفتين اه حل والضمير في به
 راجع للمضاف اليه (قوله بلفظ مبین) أي موضع للمراد بلا تصور ولا إيهام ولا إخفاء ولفظ تنازع ضمنت
 وأبدل الباء للملازمة اه ملوى (قوله بلفظ مبین) أيضا اسم فاعل من بان وضح ومن أبان بمعنى أوضح وأظهر
 وفي المصباح بان الامر بين ولا يكون الا لازما وأبان ابانة بمعنى الوضوح ويستعمل لازما ومتعديا اه ع ش
 (قوله وسأنبه على ذلك) أي المذكور من الضم والابدال اه شيخنا واعلم أولا أن الشيخ تارة يعبر بأولى وتارة
 بأعم وتارة بينهما فالاول اذا أوهم كلام الاصل حكما غير مراد كما بصرح به كلامه في مواضع منها موضعان قيل
 القضاء والثاني اذا قصر عن شمول بعض الاحكام وكان في مقام لا مجال فيه للإيراد والثالث عند اجتماع
 كلا المعنيين واجتماعهما لم يقو على السداد وتارة يقول وكذا من زيادتي أو التصريح به من زيادتي فالاول لما
 لا يمكن علم من كلام الاصل والثاني لما يمكن علمه ولو بقياس هذا الفرع المريد على مجرد هذا الاصل وتارة
 يعبر بغير ذلك كما يعلم من سبب كلامه وخاض بمجل تفسيره كإسباني منها عليه في محاله مع الاعتذار عن الاصل
 في خلاله كقوله في كتاب الجنائز مع ان عبارتي أوضح من عبارته في افادة الغرض كما لا يخفى وفي كتاب الخلع أعم

وضممت اليه ما يسر مع ابدال
 غير المعتمد (أي بالمعتمد
 بلفظ مبین) وسأنبه على
 ذلك غالباً في محاله

من قول الروضة وفيه وقول فقبلت يفيد تعقيب القبول بخلاف قوله فاذا قبلت بانت وفي كتاب اللعان وفي كلام زيادات يعرفها الناظر فيه مع كلام الاصل وفيه ايضا وتعبيري بذلك. وفي الغرض بخلاف قوله كذا وفي كتاب الجهاد وشمول التقييد بكون الكفار بيلادهم من زيادتي وفيه ايضا وتعبيري بحجج وعرة اعم من تعبيره بالزيارة وفيه ايضا وفي تعبير الاصل بكذا تسمع وفيه ايضا وما اقتضاه كلام الاصل من كذا ولم ينبه على الاولوية وان اودهم كلام الاصل بخلافه وفي الايمان وكلام الاصل يفهمه وفيه وما اقتضاه كلام الاصل الخ ضعيف وفي الغنمة ولا يخفى على الواقف على ذلك ما فيه من الايضاح وغيره بخلاف كلام الاصل وفي الشهادات ولا يخفى عليك حسن ماسلكه في بيان التوبة وشرطها على ماسلكه اه ما وجدته بخطه اه شوبري (قوله وحذفت) أي تركت اه حل وهذا بناء على ان الضمير في منه عائد على مختصره وأما ان كان عائدا على مختصر الامام فالحذف باق على حاله أي انه حذفه حين اختصره لكن يلزم عليه تثبت الضمائر لان الضمائر السابقة عائدة على مختصره اه حف (قوله وحذفت منه الخلاف) ايضا أي أسقطت حكايته أي لم آت به لانه ذكره ثم حذفه ولما كان لا يلزم من ابدال غير المعتمد به حذف الخلاف قال وحذفت منه الخلاف وقدم ابدال على الحذف لان الاعتناء ببيان المعتمد وذكره أقوى منه بالحذف فتأمل اه مد على التحرير (قوله على الراغبين) أي المهكمين على الخير طلبا لحيارة معاليه اه زيادتي أي لان الرغبة الانهم لك على الخير لاجل طلب المعالي وتتعدى للمحبوب بقول فلان يرغب في كذا أي يحبه والله كرهه يعني يقول فلان يرغب عن كذا أي يكرهه اه من الشيخ عبد البر لاجل وري (قوله بمنهج الطلاب) فاختصر الاسم كما اختصر المسمى ثم اشتهر الآن بالمنهج اقتصارا على الجزء الاول من العلم مع ادخال آلياته اه ملوى (قوله راجيا) من الرجاء بالمد وهو الاصل يقال رجوت فلانا رجوا ورجاء ورجوة وترجبة واوتجيه ورجيته كله بمعنى رجوته قاله الجوهرى أي أقوم اه شرح الروض وعبارة الملو راجيا أي. وملا مع الاخذ في الاسباب والانهو طمع انتهت (قوله راجيا) ايضا حال من فاعل اختصرت وما بعده أي اختصرت راجيا وضممت اليه راجيا وحذفت راجيا وسميته راجيا اه عناني أي حذف من الاول دلالة الثاني أو بالعكس وليس من باب التنارع لان التنارع لا يكون في الحال لاحتياجه الى اضممار والحال لا تكون الانكسرة اه شيخنا (قوله وهو العقل) هذا موافق لما في القاموس من مرادفة الالب للعقل وفي كلام بعضهم ان الالب أخص أي العقل الكامل ولذا جعل نكتة ختم الأدلة الثمانية في آية ان في خلق السموات والارض في سورة البقرة يبعثون ان كثرة الأدلة لا تحتاج لكل العقل ونكتة ختم الأدلة الثلاثة في آية آل عمران باولي الالباب ان الأدلة القليلة تحتاج لعقل كامل لحفاء دلالتها على المدلول اه شوبري بتصرف (قوله وأسأله التوفيق) لم يقل كسابقه ان يوفق ليناسب ما بعده وهو الفوز اه شوبري (قوله وتسهيل سبيل الخير) زاده دفعا لما أورد على من اقتصر في تعريفه على قوله خلق قدرة الطاعة في العبد من انه يقتضى ان الكافر موفق لقدرة على الطاعة لكن أوجب عنه بانه انما يتم ان أريد بالقدرة سلامة الاعضاء والصحيح كما قاله الاشعري ان القدرة هي الصفة المقارنة للفعل وعليه فلا حاجة الى قوله وتسهيل الخ نعم الحنفية يطالبون القدرة على سلامة الاعضاء ويسمون القدرة الممكنة ويسمون الصفة المقارنة بالقدرة الميسرة اه ع ش وعبارة الشوبري قوله وتسهيل الخ أشار به الى تفسير آخر وان كان في كلامه ابهام انتهت (قوله للصواب) فيه ان التوفيق لا يكون الا في خير فافائدة قوله للصواب وأوجب بانه ذكر بعض متعلقاته آوانه سلك التجريد بان جرد التوفيق عن كونه في خير اه شيخنا (قوله والفعل) كالصلاة ومعنى كونها توافق الواقع ان تكون على طبق الصلاة التي طلبها منه الشارع اه شيخنا (قوله أي الرجوع) أي قالما ب مصدر ميمي وفي المصباح آب من سفره يؤب أو باوما بارجع والاباب اسم منه فهو آيب الى الله أي رجع عن ذنبه وتاب فهو آواب بمبالغة اه ع ش

(وحذفت منه الخلاف روما) أي طلبا (لتيسيره على الراغبين) فيه (وسميته بمنهج الطلاب) المنهج والمنهاج الطريق الواضح (راجيا) أي مؤملا (من الله تعالى) أن يتفجع به (أولو الالباب) جمع اب وهو العقل (وأسأله التوفيق) وهو خالق قدرة الطاعة وتسهيل سبيل الخير (لالصواب) أي لما وافق الواقع من القول والفعل (و) أسأله (الفوز) أي الظفر بالخير (يوم المآب) أي الرجوع الى الله تعالى أي يوم القيامة

* (كتاب الطهارة) *

أظهر أن الإضافة هنا على معنى الإلام من إضافة الدال للمدلول بناء على مختار السيد وغيره في مسمى الكتب أنه اللفاظ المخصوصة أو من إضافة العام إلى الخاص كشجر أرز وعلم الفقه بناء على أنه المسائل وأنه بمعنى اسم المفعول وجعلها بمعنى في فيه تكاف كما أن جعلها بمعنى من يعيد بل منعه بعضهم اه شورى وقد افتتح الأئمة كتبهم بالطهارة طبر مفتاح الصلاة الطهور مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع الإسلام بعد الشهادتين المجوهرات ثم ما في علم الكلام بالصلاة كما سيأتي ولا يكون أعظم شروط الصلاة التي قدموها على غيرها لأنها أفضل عبادات البدن بعد الإيمان والشرط مقدم على المشروط طبعاً فقدم عليه وضعاً ولا شك أن أحكام الشرع إما أن تتعلق بعبادة أو معاملة أو مناهضة أو جناية لأن الغرض من البعثة نظم أحوال العباد في المعاد والمعيشة وانتظامها إنما يحصل بكل قواعد الادراكية والشهوية والغضبية فما بحث عنه في الفقه أن يتعلق بكل المنطقة أي الادراكية فالعبادة أذبحها كلها أو بكل الشهوية فإن تعلق بالاكل ونحوه فالمعاملة أو بالوطني ونحوه فالمناكحة أو بكل الغضبية فالجناية وأهمها العبادة لتعلقها بالاشرف ثم المعاملة لشدة الحاجة إليها ثم المناكحة لأنها دونها في الحاجة ثم الجناية لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها فرتبوها على هذا الترتيب ورتبوا العبادة بعد الشهادتين على ترتيب خبر الصحيحين بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت واختاروا هذه الرواية على رواية تقديم الحج على الصوم لأن الصوم أعم وجوباً ولو وجوبه على الفور وتكرره كل عام اه شرح مر ولم يتعرضوا في هذه الحكمة لفرائض لعله لكونها علماً مستقلاً أو يجعلها من المعاملات حكماً إذ مر جمعها قسمة التركة وهي شبهة بالمعاملات وأخر القضاء والشهادات والدعاوى والبيانات لتعلقها بالمعاملات والمناكحات والجنايات اه عش عليه وإنما كانت الطهارة أعظم شروط الصلاة لأن لها منزلة عند العقيدة على بقية الشروط ومن حيث أن فاقده الطهور ينجب عليه إعادة القدرة على أحدهما بخلاف فاقده الستره فإن صلاته تغنيه عن القضاء ومن صلى طائفاً خول الوقت وإن لم يفته إعادة لا يحكم على صلاته بالبطلان بل تصح له نفلان بخلاف من صلى طائفاً الطهارة فبان خلافها قبحاً بين بطلانها ومن صلى في نفل السفر لا تعتبر في حقه القبلة فهذا مما يدل على أعظمية الطهارة اه مد على خط (قوله هو لغة الضم) أي مطلقاً سواء كان لأشياء متناسبة أو لا وقوله والجمع من عطف الأعم على الأخص لأن كل ضم فيه جمع ولا عكس اه عش على مر (قوله هو لغة الضم) أيضاً أي من جهة اللغة أو حاله كونه لغة أو أعني لغة أو في اللغة فالصب على التمييز أو الحال أو بتقدير فعل أو بنزع الخافض على ما فيه لكن الراجح أنه سماعي وليس هذا منه تأمل شورى وعلى القول بأنه حال فهو إما حال من النسبة الواقعة بين المبتدأ والخبر أو من الضمير المحذوف مع فاعله أي أعني لغة اه شيخنا (قوله هو لغة الضم والجمع الخ) أيضاً والباب لغة ما يتوصل منه إلى غيره واصطلاحاً اسم لجملة مختصة من الكتاب مشتملة على فصول غالباً أو الفصل لغة الخارجين الشيتين واصطلاحاً اسم لجملة مختصة من الباب مشتملة على مسائل غالباً اه اج والفرع لغة ما بني على غيره واصطلاحاً اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على مسائل غالباً وأما المسئلة فمعناها لغة مطابق السؤال وشرعاً ما يوجب خبري يبرهن عليه في العلم اه شيخنا وعبارة الشارح في شرح التقيع والباب لغة ما يتوصل منه إلى غيره واصطلاحاً اسم لجملة مختصة من العلم وقد يعبر عنها بالكتاب والفصل فإن جمعت الثلاثة قلت الكتاب اسم لجملة مختصة من العلم مشتملة على أبواب وفصول والباب اسم لجملة مختصة من كتب العلم مشتملة على فصول والفصل اسم لجملة مختصة من أبواب العلم مشتملة على مسائل فالكتاب كالجنس الجامع لأبواب جامعة لفصول جامعة لمسائل فالأبواب أنواع والفصول أصناف والمسائل أشخاص انتهت فعلم من كلامه أن الثلاثة كالفقير والمساكين إذا اجتمعت افرقت وإذا افرقت اجتمعت اه شيخنا وقال بعضهم (قاعدة) إذا كان

* (كتاب الطهارة) *
هو لغة الضم والجمع

بين الكلام السابق والآن في مخالفة بالعوارض يؤتى بالفصل وإذا كانت المخالفة بالنوع يؤتى بالباب وإذا كانت
 المخالفة بالجنس يؤتى بالكتاب اهـ تقرير في الدرس اهـ من هاشم شرح مـ بخط بعض الفضلاء (قوله
 يقال كتب كتباً) أي يقال قولاه وجار على طريقة اللغة أي فليكتب مصادر ثلاثة الأول مجرد والآخران
 مزيدان اهـ عـ شـ على مـ الأول من هاشم يـ بحرفين والثاني بحرف وقدم المزيدي بحرفين لشهرته
 اهـ شـ ويرى وقوله وكتابة بكسر الكاف قبل وفتحها اهـ من الشارح من باب الكتابة (قوله وكتاباً) ومنه قولهم
 تكتب بنو فلان إذا اجتمعوا وكتب إذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف قال أبو حيان ولا
 يصح أن يكون مشتقاً من الكتب لأن المصدر لا يشتق من المصدر وأجيب بأن المزيدي مشتق من المجرد والكتاب هنا
 خبر مبتدأ محذوف على تقدير مضافين والتقدير هذا كتاب بيان أحكام الطهارة لأن المتن لم يشكك على الحقيقة
 اهـ اجـ (قوله واصطلاحاً اسم لجملة الخ) هذا يقتضي أن الترجمة هي لفظ الكتاب فقط ومعلوم أن التراجم من
 قبيل علم الجنس أو الشخص على الخلاف فيلزم إضافة العلم ولو جعلت الترجمة مجموع التركيب الإضافي كان
 أحسن اهـ شيخنا وقوله كان أحسن وهو كذلك غير أن الشارح عرف كلام من الجزء من على حدته لبيان
 حالهما قبل العلمية وإن كان الآن لا معنى لكل جزء على حدته لانه جزء علم (قوله واصطلاحاً) أيضاً أي في
 اصطلاح الفقهاء أي في عرفهم والاصطلاح اتفاق طائفة على أمر معهود بينهم متى أطلق انصرف إليه اهـ
 فليوحي على الغزوي وعبر الشارح في الكتاب عن المعنى المقابل للغوي بقوله واصطلاحاً في الطهارة بقوله وشرعا
 بناء على ما هو المعروف من أن الحقيقة الشرعية هي ما تاتي معناه من الشارع وإن ما لم يتلق من الشارع يسمى
 اصطلاحاً وإن كان في عبارة الفقهاء بيان اصطلاحاً على استعماله في معنى فيما بينهم ولم يتلقوا التسمية به من كلام
 الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية كما قاله سم في حاشيته على البهجة في باب الزكاة فيما وقع في كلام
 الفقهاء مطلقاً اهـ عـ شـ (قوله مختصة) معنى اختصاصها كونها متعلقة بجملة من جل الأحكام اهـ شيخنا
 (قوله والطهارة لغة الخ) عبارة شرح مـ والطهارة مصدر طهر بفتح الهاء وضمها والفتح أفصح يطهر بضمها
 فبها وهي لغة إلى آخر ما هنا انتهت وقوله بضمها فبها ما يقال أيضاً طهر يطهر بكسرها في الماضي وفتحها في
 المضارع إذا اغتسل لا مطلقاً لعدم عمومها بهذا الاستعمال لم يذكرها الشارح اهـ عـ شـ عليه وتنقسم
 الطهارة إلى عينية وحكمية فالعينية ما لا تتجاوز محل حلول موجبها كغسل الخبث والحكمية ما تتجاوز ذلك
 كالوضوء اهـ شرح مـ (قوله والطهارة لغة) أيضاً بفتح الطاء أما بضمها فهي ما يطهر به كالماء وبكسرها
 ما يضاف إلى الماء كالاشنان ونحوه (قوله والخلوص من الأدناس) عطف عام على خاص لأن الخلوص من
 الأدناس يشمل الحسية كالانجاس والمعنوية كالعيوب والنظافة خاصة بالحسية أو عطف سبب على مسبب أو
 لازم على ملزوم أو عطف تفسير لأن النظافة أيضاً تشمل الحسية والمعنوية بدليل الحديث أن الله تطيف أي منزّه
 عن النقائص يجب النظافة اهـ شيخنا (قوله وشرعاً رفع حدث الخ) اعترضه الاستنوي بثلاث اعتراضات
 (الأول) أن الطهارة ليست من قسم الأفعال والرفع من قسمها فلا تعرف به فكان من حقه أن يقول ارتفاع
 حدث (الثاني) أن هذا التعريف لا يشمل الطهارة بمعنى الزوال كإزالة الخمر وإزالة دم الطيبة مسكاً
 (الثالث) أن قوله أو مافي معناهما وعلى صورتها كالتيهم والاعسال المستنوي كيف يجعل ما لا يرفع ولا يزال في
 معنى ما يرفع ولا يزال وأجيب عن الأول بأن الطهارة لها اطلاقان تطلق على زوال المنع المترتب على الحدث
 والخبث والنووي لم يعرفها بهذا الاعتبار وتطلق على الفعل الموضوع لا فائدة زوال المنع أو زوال بعض آثاره
 والنووي إنما عرفها بهذا الاعتبار وأجيب عن الثاني بأن انقلاب الخمر خلاخ من قسم الطهارة بمعنى الزوال
 والتعريف باعتبار وضع لا يعترض عليه بعدم تناول أفراد وضع آخر وأجيب عن الثالث بأن النووي قال أردنا
 بما في المعنى وعلى الصورة التيمم الخ فلا اعتراض إلا أن يقال المراد لا يدفع الإيراد اهـ وقال جـ الطهارة لغة

يقال كتب كتباً وكتاباً
 واصطلاحاً اسم لجملة مختصة
 من العلم مشتبه على أبواب
 وفصول غالباً والطهارة لغة
 النظافة والخلوص من
 الأدناس وشرعاً رفع حدث

النظافة والخلوص من الأدناس ولومعنوبة وشرا فعل ما يترتب عليه إباحة ولو من بعض الوجوه أو ثواب مجرد
 اه وهذا الاعتراض عليه اه اجهورى (قوله رفع حدث الخ) أيضا هذا أحد اطلاقين للطهارة وهو مجازى
 من اطلاق المسبب على السبب والاطلاق الثانى حقيقى وهو زوال المنع المترتب على الحدث والنجس اه عنانى
 والحاصل ان للطهارة اطلاقين شرعيين حقيقيين وهما الارتفاع والزوال اللذان هما أثر الرفع والازالة ومجازيين
 وهما الرفع والازالة اللذان هما سبب للارتفاع والزوال فاطلاق الطهارة عليهما من اطلاق اسم المسبب على
 السبب ثم من العلماء من عرفها بالاطلاق الحقيقى فقال ارتفاع المنع او زوال المنع المترتب على الحدث أو النجس أو
 الموت وزيادة الموت ابتناول التعريف ارتفاع المنع من الصلاة على الميت بغسله فانه ليس منعامترتبا على حدث
 ولا نجس وقد صرحوا بعدم من أنواع الطهارة ومنهم من عرفها بالاطلاق المجازى الذى هو الفعل فقال فعل
 ما يترتب عليه إباحة ولو من بعض الوجوه كالتييم أو ثواب مجرد وقال النووي رفع حدث الخ ومنهم من عرفها
 بالاطلاقين فقال ارتفاع المنع المترتب على الحدث أو النجس أو الموت أو الفعل المحصل لذلك أو المكمل له
 كالتليث والوضوء المجرد أو الثائم مقامه كالتييم اه مدابغى على التحرير (قوله رفع حدث) أى ذات رفع
 كالوضوء أو بؤول رفع برفع والافا لطهارة ليست نفس الرفع وانما هو ناشئ عنها لان رفع الحدث ناشئ عن الوضوء
 وكذا يقال فى قوله أو ازالة نجس بان يقال ذات ازالة وهو الغسل أو بؤول ازالة بزيل ولاشك ان الغسل مزيل
 وان الطهارة ليست نفس الازالة وانما الازالة ناشئة عنها لانها ناشئة عن الغسل اه شيخنا (قوله أو ازالة
 نجس) يدخل فيه الاستنجاء بالخمر لانه يزيل النجس بمعنى الوصف القائم بالمحل ولا ينافى ذلك قول بعضهم الخمر
 مخفف لانه أراد بالنجس العين لا المعنى المذكور اه حل (قوله وعلى صورتها) عطف تفسير اه سم
 على حج وعلى البهجة اه عش على مر وعلى الشرح (قوله كالتييم) هذا فى معنى رفع الحدث
 وفى معنى ازالة النجس بغير الاستنجاء وقوله والاعمال المسنونة وتجديد الوضوء مثال لما على صورته رفع
 الحدث الاول على صورة الاكبر والثانى على صورة الاصغر وقوله والغسلة الثانية والثالثة مثال لما على
 صورة ازالة النجاسة وعلى صورة رفع الحدث أيضا اه شيخنا (قوله فهمى) أى الطهارة التى فى الترجمة
 شاملة الخوه هذا تفريع على التعريف المذكور وقوله لانواع الطهارات هى كفى التحرير أربعة الوضوء والتييم
 والغسل وازالة النجاسة وانما أفردها فى الترجمة لانها فى الاصل مصدر وهى تناول القليل والكثير ومن جمعها قصد
 التصريح به أى بذلك تناول اه مناوى على التحرير (قوله لانه الاصل) المراد بالاصل الكثير والغالب وقوله فى
 آلتها وهى كفى التحرير أربعة الماء والتراب والتخلل والذبح تأمل (قوله فى آلتها) ويعبر عنها بالوسيلة فلا
 فرق بين التعبير بقولهم وسائل الطهارة أربع وقولهم آلتها أربع وأما الاوانى والاجتهاد فوسيلتان للوسيلة
 وعلى عد النجاسة وسيلة للطهارة كما ذكره سم تكون الوسيلة أعم من الآلة فبشتر كان فى الاربع المذكورة
 وتنفرد الوسيلة فى النجاسة ولم يعدوا الحدث وسيلة كالنجاسة لان الطهارة قد تجب من غير سبق حدث كما اذا ولد
 ولم يحصل منه حدث فانه يجب على الولي تطهيره عند ارادة الطواف به اه ح ف وعبرة اج على خط
 ولما كانت المياه وسيلة من الوسائل الاربع قدمها اذهى كالشرط وهو مقدم على شرطه فكذا الوسيلة
 تقدم على المقصد والحاصل ان الوسائل أربع والمقاصد أربع فالوسائل المياه والاوانى والاجتهاد
 والنجاسة اه سم على حج فان قيل لم يعد التراب كالماء والحدث كالنجاسات قلت لما يكن التراب رافعا
 والوضوء قد لا يتوقف على وجود حدث بالفعل كما لو اذالم يخرج منه حدث وأراد وليه الطواف به فانه ليس
 محدثا بالفعل وانما هو فى حكمه ولا بد من وضوءه لم يذكرهما وقال بعضهم وفى تخصيص الطهارة بالماء والتراب
 اطهار لكرامة الاذى من حيث خلقه منهما فأكرم يجعل أصله مطهرين اه ح ف (قوله انما يطهر) أى
 يحصل الطهارة المتقدمة فى الترجمة الشاملة لساير أنواع الطهارات بدليل قوله الا تى وتعبرى بما ذكر شامل

أو ازالة نجس أو ما فى معناه ما
 وعلى صورتها كالتييم
 والاعمال المسنونة وتجديد
 الوضوء والغسلة الثانية
 والثالثة فهمى شاملة لانواع
 الطهارات وبدأت بالماء
 لانه الاصل فى آلتها فقات
 (انما يظهر من مانع ماء

الخ اه حل وفيه ان الطهارة في اترجة شاملة للتيمم والاستنجاء بالجور والدبغ والتخلل وهذا كله لا يتأتى
 دخوله في قوله انما يطهر - من مائع ماء مطلق كما لا يخفى اه لكاتبه (قوله انما يطهر من مائع) ايضا والا فالجور
 والتراب وآلة الدبغ كل منها يحصل للطهارة اه حل (قوله وهو ما يسمى ماء) أي يسميه بذلك من يعلم حاله
 كذا قاله حج وهو المعتمد ووافقته ما سياتي في المتغير بما لا يستغنى عنه الماء من انه مطلق اذ لا يسميه بذلك
 الا العالم بحاله دون غيره لكن ينازعه ما سياتي عن الرافي في الماء المستعمل انه مطلق عند اكثر من اذ لا يتأتى
 لغير العالم بحال الماء اه حل (قوله بلا قيد) أي لازم وقال الولي العراقي لا يحتاج اليه الا في جانب المفهوم
 اه شوبري أي لان ذا القيد المنفك يصح ان يطلق عليه اسم ماء بلا قيد اما اذا قيل أما ما يسمى ماء بقيد فغير
 مطهر فانه يقيد باللازم فيقال ما يسمى ماء بقيد لازم غير مطهر وهذا هو المراد بالمفهوم في كلامه وبالاثبات
 في كلام غيره اه مد على التحرير (قوله وان رشح الخ) تصريح بأن هذا الرشح يسمى ماء وهو كذلك على
 المعتمد لانه ماء حقيقة وينقص الماء بقدره كما صححه النووي في مجموعه وغيره قال في الهادي ولا يجوز رفع
 حدث ولا ازالة نجس الا بالماء المطلق أو بخار الماء وان قال الرافي نازع فيه عامة الاصحاب وقال يسمونه بخارا
 أو رشح الماء على الاطلاق اه شرح خ ط على المنهاج مع زيادة اه خضروفي كلام المصنف خرازة على
 جعله الرشح من البخار مع انه من الماء فلو قال وان رشح من الماء بسبب البخار الذي من حرارة النار لكان أولى
 فتأمل اه مد على التحرير (قوله من بخار الماء المغلي) انما قيد الرشح بكونه من بخار الماء المغلي لانه محصل
 الخلاف بين الرافي والنووي اه اج والا فلا رشح من غير البخار كالنشع مطابق أيضا اه لكاتبه (قوله المغلي)
 بضم الميم وقع اللام بينائه للمجهول من أعلاه فهو اسم مفعول من الرباعي ويجوز فتح الميم وكسر اللام على انه
 من الثلاثي أي من غلام وأصله مغلوى اجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
 وأدغمت الياء في الياء أي وكسرت اللام للمناسبة فقول العامة جبن مغلي بضم الميم مع كسر اللام لحن لانه حينئذ
 اسم فاعل اه رجائي وانما يكون لحن اذا كان مر كبا توصيفيا فان كان مر كبا اضافيا لم يكن لحن فتأمل اه
 مد ابغى على التحرير (قوله أوقيد) عطف على رشح فهو من مدخول الغاية اه شوبري لكنها في الاول للرد
 وفي الثانية للتعميم اه لكاتبه وعبارة الحاي قوله أوقيد عطف على قوله بلا قيد انتهت فعلها يكون قوله
 وقيد اسماء بوزن فلس (قوله بخلاف الخل ونحوه) محرز قوله ما يسمى ماء وقوله وماء لا يذكرا لامقيدا محترز
 قوله بلا قيد اذ هو في النقي ينصرف للآزم اه شيخنا (قوله لقوله تعالى) استدلال على منطوق المتن وهو قوله
 انما يطهر الخ وعلى مفهومه وهو قول الشارح بخلاف الخل ونحوه الخ لكن الدلالة على المنطوق ظاهرة لانها
 بمنطوق الادلة الثلاثة وأما الدلالة على المفهوم ففيها خفاء فلذلك بينها بقوله فلو طهر غيره من المائع الخ اه
 لكاتبه (قوله وأنزلنا من السماء ماء طهورا) الآية تشمل ما تبسع من الارض أيضا لانه نزل في الاصل من السماء
 قال تعالى وأنزلنا من السماء ماء بقدرنا سكاه في الارض وعدل عن آية وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم
 به مع انها أصرح في المراد لافادة ان الطهور به غير الطاهر به وليس قوله طهورا تائيدا لانه ان التأسيس
 أكثر منه فائدة لافادته معنى زائدا على ما قبله فالطاهر به استفيدت من الماء لعدم الامتنان بغيره أي بغير
 الطاهر والطهورية استفيدت من طهورا فعلم مما تقرر انه لا تلازم بين الطاهر والطهور فقد يكون الشيء طاهرا
 لا مطهرا كما يستعمل وقد يكون مطهرا لا طاهرا كزرق الحمام في الدبغ فتأمل اه مد على التحرير
 واختلفوا في المياه التي في الارض هل هي أصلها في السماء أم خلقها الله تعالى في الارض على قولين أحدهما
 ان الجميع من السماء لقوله تعالى ألم تر ان الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع في الارض والثاني ان الله
 تعالى خلق ماء في الارض كما خلق ماء السماء فيها قال تعالى والارض بعد ذلك دحاها واذا كانت الارض مخلوقة
 قبل السماء وقد أخبر الله تعالى انه أنخرج منها ماءها ومرعاها تبين أن يكون الماء مخلوقا فيها ومما يدل على ان

مطلق وهو ما يسمى ماء
 بلا قيد) وان رشح من بخار
 الماء المغلي كما صححه النووي
 في مجموعه وغيره أوقيد
 لموافقة الواقع كماء البحر
 بخلاف الخل ونحوه وما
 لا يذكرا لامقيدا كماء الورد
 وماء دافق أي منى فلا يطهر
 شيئا لقوله تعالى ممتنا بالماء
 وأنزلنا من السماء ماء طهورا

الارض مخلوقة قبل السماء قوله تعالى قل أنتم كنتم تكفرون بالذي خلق الارض في يومين وتجهلون له أتداد
ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ثم
استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض انبسطوا فأنتبسطوا وكرها قالتا اتبسطا طائعين فقضاهن سبع سموات
في يومين وثم للترتيب وقال بعضهم خلق الله الارض أولا ثم خلق السماء ثم دحى الارض بعد ان خلق السماء
وقبل خلق الله زمردة خضراء كغلاظ السموات والارض ثم نظر اليها نظرة العظيمة فأنما عت فصارت ماء ثم ترى
الماء دائما يتحرك من تلك الهبة ثم ان الله تعالى رفع من البحر بخارا وهو الدخان الذي ذكره في قوله ثم استوى
الى السماء وهي دخان فخلق السماء من الدخان وخلق الارض من الماء وخلق الجبال من موج الماء وماء البحر
المح تجوز الطهارة منه بلا كراهة لقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور ماءه الحل ميتته هذا مذهبنا ونقل البغوي
في سورة التكويد عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر انهما قالالا تجوز الطهارة بماء البحر لانه غطاء جهنم ونقل
ذلك أيضا الدارمي في الاستئذكار عنهما وعن سعيد بن المسيب انه لا يجوز الوضوء بماء البحر قال وعن قوم انهم
قدموا التيمم عليه وخيروا بين ماء وعن قوم انه يتوضأ به عند عدم غيره ومما يدل على ان البحر غطاء جهنم قوله
تعالى مما خاطبا يا هم اغرقوا فادخلوا ناراً فاقتضى ذلك ان دخول النار استعقب الغرق وقوله صلى الله عليه وسلم
ان تحت البحر ناراً وان تحت النار لبحر الحديث والله أعلم اهـ ملخص من كتاب القول المفيد في النيل السعيد
للعلامة أحمد بن الحامد (قوله حين بال الاعرابي) هو الاقرع بن حابس أو ذوالخويصرة قاله المناوي في شرح
التحرير واقتصر حجج في التحفة على الثاني لكنه قیده بالتميم وهو مخالف لما في الاصابة ولما في القاموس فانه
قال ذوالخويصرة اثنان أحدهما تميمي والثاني في فالاول خارج ليس بصحابي والثاني هو الصحابي
البائل في المسجد اهـ بالمعنى فليراجع وعبارته ذوالخويصرة اليماني صحابي وهو البائل في المسجد والتميمي
حرفوص بن زهير ضيئ الخوارج أي أصلهم اهـ ع ش على مر (قوله ذنوباً من ماء) على حذف مضاف
أي مظهر ذنوب حال كونه بعض الماء فمن تبعيضية وهي مع مدخولها في محل نصب على الحال ومعنى الحال
من النكرة قليل اهـ مدابغي على خط وعبارة الرشيدى قوله الدلو المثلثة ماء وعليه فقوله صلى الله عليه وسلم
من ماء تأكيد لدفع توهم التجوز بالذنوب عن مطلق الدلو وقيل فيه غير ذلك لكن نقل عن بعضهم عن اللغة
ان مطلق الدلو من جملة اطلاق الذنوب وعليه فن ماء تأسيس من غير تكافؤ ومن ثم اقتصر على هذا الاطلاق
الجلال المحلى اهـ وعبارة ع ش على مر قوله صبوا عليه ذنوباً من ماء على حذف مضاف أي مظهر ذنوب
ومن تبعيضية وهي مع مدخولها في محل نصب على الحال اهـ عميرة اهـ زيادى لا يقال لا يحتاج اليه مع قوله
والذنوب اسم للدلو الخ لا نقول لما كان الذنوب له اطلاق منها انه يطلق في اللغة على الدلو فقط لا بقيد كونه
ممتلئ ماء وعليه بقيد شد الجبل عليه فلهذا قيد في الحديث بقوله من ماء انتهت وعبارة الشوبرى قوله الدلو
المثلثة ماء اذا كان هذا معنى الذنوب فساء فائدة قوله بعده في الحديث من ماء وتقييده به تأمل ويحجب بأن
الذنوب يطلق حقيقة على الدلو وعبارة التاموس الذنوب الدلو أو وفيها ماء أو المثلثة أو القربى من الامتلاء انتهت
أي فيجعل الذنوب في الحديث على الدلو فقط اهـ شيخنا (قوله المثلثة ماء) هذا يقيد ان الدلو مؤنثة وفي المختار
انها مؤنثة وتذكر اهـ ع ش على مر (قوله والامر للوجوب) أي في الآية الثانية والحديث وكذا قوله
والماء ينصرف الخ اهـ لكاتبه وقرر بعضهم ان قوله والماء ينصرف الخ راجع للآيتين والحديث (قوله لتبادره
الى الفهم) ما لم تقم قرينة تصرفه الى غيره كما في الآية التي هي وآثرنا من السماء ماء طهورا والالزم الغاء طهورا
أي المحصل لا طهارة لا طاهر لقوله في الآية الاخرى ماء ليطهركم به والالزم التأكيد اهـ حل (قوله لغات
الامتنان) أي كماله والامتنان تعداد النعم وهو من الله محمود ومن غير مذكوم اهـ شيخنا (قوله ولا يغسل البول به)
فيه انه قد يقال انما أمر بغسل البول به لانه المتيسر اذ غالباً فالاولى ان يقال في مقام الاستدلال على اختصاص

وقوله تعالى فلم تجدوا ماء
فتيمموا صعيدا طيبا وقوله
صلى الله عليه وسلم حين بال
الاعرابي في المسجد صبوا
عليه ذنوباً من ماء رواه
الشيخان والذنوب بفتح
المججمة الدلو المثلثة ماء
والامر للوجوب والماء
ينصرف الى المطلق لتبادره
الى الفهم فلو طهر غيره من
المائعات لغات الامتنان به
ولما وجب التيمم لفقده
ولا يغسل البول به وتعبري
بما ذكر شامل لطهر
المستحاض ونحوها ولطهر
المسنون بخلاف قول الاصل
يشترط لرفع الحدث والتجسس

الطهارة بالماء ثبتت الطهارة بالماء المطلق ولم تثبت بغيره ولا مدخل للقياس لظهور الفارق وقد يتوقف فيه
بأنه ثبتت الطهارة بالنبيذ اهـ حل وقوله اظهر الفارق الخ عبارة الخطيب على أبي شجاع ولا يقاس به غيره لان
الطهر به عند الامام تعبدى وعند غيره معقول المعنى لما فيه من الرقة والاطافة التي لا توجد في غيره انتهت (قوله
فيغير بمخالط) تفريع على مفهوم قوله وهو ما يسمى ماء الخ وانما قال غير طاهر لانه المقصود ان كان الظاهر ان
يقول غير مطلق والمراد المتغير أحد أوصافه الثلاثة وهي الطعم واللون والريح فلا يضر التغير بغيرها كالحرارة
والبرودة كما سينبذ عليه بقوله والتغير المؤثر اهـ الخ اهـ شجنا (قوله مستغنى عنه) مراده بالمستغنى عنه ما يمكن
صون الماء عنه فلا يضر التغير بأوراق الاشجار المنتثرة ولوربيعة وان تفتت واختلطت ويضر التغير بالثمار
الساقطة بسبب ما تحمل منها سواء وقع بنفسه أم بإيقاع وسواء كان على صورة الورق كالورد أو لا اهـ شرح مر
أى لان شأن الثمار سهولة التحرز عنها بخلاف الأوراق اهـ لكتابه (قوله ما وافقه في صفاته) أى مائع موافقه
كما في شرح مر فلا يضر التغير التقديرى الا بالخليط المائع وقوله في صفاته أى كلها أو بعضها وقوله مخالفاً أى
بالمخالف الوسط وهو لون العصير وطعم الرمان وريح اللادن وقوله في أحدها أى الصفات والمراد الاحد الدائر
فيصدق بكها أو بعضها والحاصل ان الواقع ان كان مفقودا الصفات كلها كما مستعمل لا بد من عرض الصفات
المدكورة على الماء وان كان مفقودا البعض كما ورد له رائحة فيقدر فيه اللون والطعم ولا يقدر الريح لانه اذا
لم يغير بريحه فلا معنى لتقدير ربح غيره وهذا كما اذا لم يكن الواقع له صفة في الاصل وقد فقدت فان كان كما ورد
منقطع الرائحة ففيه خلاف بين ابن أبي عسرون والرويانى فالرويانى يقول يقدر فيه لون العصير وطعم الرمان
وربح ماء الورد فيقدر الوصف المفقود فيه لاربح اللادن وابن أبي عسرون يقول يقدر فيه طعم الرمان ولون
العصير وريح اللادن ولا يقدر ربح ماء الورد لفقدته بالفعل فيكون ماء الورد حينئذ كالماء المستعمل اهـ حـف
(قوله كما مستعمل) عبارة شرح مر والماء المستعمل كما تفرضه مخالفاً للماء وسطا في صفاته لافى تكثير
الماء فلا يضم الى ماء قليل فباع به قلتي صار طهورا وان أثر في الماء بفرضه مخالفاً انتهت وقوله لافى تكثير الماء
أى لافى حاله تكثيره الماء أى فلا يكون كالمائع ولا يعول على فرضه مخالفاً وسطا هـ والمراد من عبارته
وقد أشار الشارح له بقوله في غير الماء المستعمل تأمل (قوله فيقدر مخالفاً في أحدها) المراد بالاحد الاحد
الدائر فيشمل كل أحد أى فيقدر مخالفاً في كل صفة لافى صفة واحدة فقط اهـ حـف وصرح به مر
وعبارة عـش قوله في أحدها أى فان غيرا ككتفى به والاعرض الباقى من الصفات ليوافق كلام مر انتهت
وعبارة حل بمعنى اننا تعرض عليه مغير اللون ومغير الطعم ومغير الريح فبما حصل التغير تقدير الكتفينا
به في سلب الطهور به وخرج بقوله ما وافقه في صفاته ما لو وافقه في صفة واحدة منها وبقي فيه الصفتان مثلاً كما
ورد منقطع الرائحة له لون وطعم مخالفاً للون الماء وطعمه فهل نفرض جميع الاوصاف الثلاثة أو نكتفى
بفرض مغير الريح الذى هو الاشبه بالخليط ذهب الى الاول شجنا والى الثانى الرويانى وهو واضح لان الصفتين
الموجودتين لما لم يغيرا بانفسهما لا معنى لفرضهما اهـ وعبارة شرح مر فلو وقع في الماء مائع طاهر موافقه
في صفاته فرض وصف الخليط المفقود مخالفاً في أوسط الصفات ككون العصير وطعم الرمان وريح اللادن كذا
قال ابن أبي عسرون مع انه لا يمكن في المستعمل واعتبر الرويانى الاشبه بالخليط ومعلوم انه لا بد من عرض
جميع الاوصاف على الماء انتهت وكتب عـش عليه قوله وصف الخليط المفقود قضية انه لو لم يخالف الماء في
الاصل الا في صفة واحدة فرضت دون غيرها كما لو كان له ربح فقط فلا يقدر غيره وقضية قوله ومعلوم انه لا بد الخ
خلافه ثم قضية تأخير قوله ومعلوم عن كلام الرويانى وابن أبي عسرون تفريعاً عما بينهما وينبغى
تخصيصه بكلام ابن أبي عسرون انتهى وكتب أيضاً قوله واعتبر الرويانى الاشبه الخ والفرق بين القولين انه
على كلام ابن أبي عسرون يعتبر أوسط الصفات وان لم يشبه صفة الواقع فماء الورد المنقطع الرائحة يعتبر على

ماء مطلق (فتغير بمخالط)
وهو لا يتميز في رأى العين
بخلاف الجوار (طاهر
مستغنى عنه) كزعفران
ومنى (تغير بائع) اكثره
(الاسم) أى اطلاق اسم
الماء عليه ولو كان التغير
تقديرى بأن اختلط بالماء
ما وافقه في صفاته كما
مستعمل فيقدر مخالفاً في
أحدها

كلامه يرجح الملاذن وعلى كلام الروياني يعتبر بماء وردله واتحة لانه أشبه بالخاط وقوله ومعلوم انه لا بد من عرض الخ قد يخالف ما اقتضاه قوله فرض وصف الخليط المفقود الا ان يخص ما هنا بما لو كان الواقع في الاصل له الصفات الثلاثة وفقدت أو ليس له صفة كالمستعمل فتأمل فانه بعيد اه وعبارة الرشيدى قوله فرض وصف الخليط المفقود أى بفرض جميع الاوصاف كما سيأتى فى قوله ومعلوم الخ والحاصل انه اذا وقع فى الماء مانع من شأنه ان يكون له وصف مثله فقد انه يعرض عليه جميع الصفات لكن ذلك العرض انما هو عن الوصف المفقود الذى كان من شأنه الوجود كالماء الذى يجرى فى ماء الورد المنقطع الرائحة وكما طعم فى الملح الجلي لان كل وصف يدل عن نظيره من المانع وان لم يكن من شأنه وجوده فيه كاللون فى المثالين المذكورين لان دلالة الوصف لم يكن فيه وقد حتى يقدر فرجعت عبارته الى قول العباب ولو خاط الماء القليل أو الكثير مانع طاهر يوافق أوصافه أو خاط الماء القليل مستعمل ولم يبلغ قلتين فرض وصف الخليط المفقود بخلافه وساطى جميع الاوصاف اه ففعل الفرض للاوصاف الثلاثة بدلا عن خصوص الوصف المفقود وان لم يتأت فى الماء المستعمل مع ان فرض المسئلة فى كلامه كالشارح ان المانع موافق فى جميع الاوصاف ووجه ما اشترنا اليه فيما مر ووجه تقدير الاوصاف الثلاثة ان الامر اذا آل الى التقدير يسلك فيه الاحتياط ألا ترى ان وصف النجاسة المفقود يقدر بالاشد وان كان تأثيره أضعاف تأثير الوصف المفقود وحينئذ فليس فى الشارح كالعباب وغيره تعرض لما اذا وقع فى الماء ما يوافق فى بعض أوصافه ويخالفه فى بعضها بل كلامهما كغيرهما ما يفهم انه لا تقدير حينئذ وهو ظاهر اذ من البعيد انه اذا وقع فى الماء ملح جبلى مثلاً باقى الطعم ولم يغيره بطعمه الذى ليس له الا هو فى الواقع انا نفرض له لو نأور بخلافه وكلامهم وامثلتهم كالصريح فى خلاف ذلك وليس له وصف مفقود من شأنه الوجود حتى يقدر بدله واپس الخاط الطاهر كالنجاسة فيما ذكره فيها الشهاب بن حجج من انهم اذا وافقت فى بعض الاوصاف وخالفت فى بعضها فانقدر الاوصاف الموافقة اذ لم تغير بالخالف للفرق الظاهر وهو غلط امر النجاسة ومن ثم لم يذكر هو نظيره هنا فتأمل ذلك فانه مهم وبه يندفع ما عترض به على الشارح من دعوى التناقض فى كلامه نعم تأخير قوله ومعلوم الخ عما نقله عن الروياني بوجهه فانه فيه وهو خير مراد انتهت (قوله فيقدر مخالفا) ايضا يعنى ان أريد التقدير والافلوهم شخص وتوضا به صوضوه لان غاية انه شالون نحن لانؤثر باشكل استحباب الاصل المتيقن كما لو شك فى غيره هل هو مخاط أو مجاور أو فى كثرته أو نحو ذلك اه شورى (قوله غير مطهر) محله اعنى كونه غير مطهر بالنسبة لغير ذلك الخاط اما بالنسبة له فهو مطهر له كما أراد بطاهر سدر أو عجين أو طين فصب عليه الماء فغير به تغييرا كثيرا قبل وصوله لجميع أجزائه فانه يطهر جميع أجزائه بوصولها وان كان متغيرا كثيرا للضرورة لانه لا يصل الى جميع أجزائه الا بعد تغييره كذلك هكذا فظنتم تقرير شيخنا الطبرلاوى رحمه الله واعتماده وهو ظاهر وهذا بخلاف ما لو أراد غسل الميت فتغير الماء المصوب على يده بما عليه من نحو سدرته يرا كثيرا فانه يضر على المتجه الذى يدل عليه كلامهم فى باب غسل الميت فافا لجماعة فتأمل اه سم اه ع ش (قوله فى غير الماء المستعمل) أى فى غير الماء الذى خليطه ماء مستعمل وهذا راجع للشق الاول من التعيم وقوله بقرينة ما يأتى هو قوله والمستعمل فى فرض غير مطهر ان قل المفيد بفهمه ان المستعمل اذا كثر يكون مطهر ام ان جميعه مستعمل فبالاولى ما اذا كان الماء المستعمل مخاط الماء آخر مطلق وصار المجموع قلتين فاكثروا عبارة الاجهوزى قوله بقرينة ما يأتى الذى يأتى هو قول الشارح اما اذا كثر ابتداء أو انتهاء بان جمع الخ انتهت (قوله لانه لا يسمى ماء) أى لان المتغير المذكور ولو تقدير الاسمى ماء أى بلا قيد لازم بل بقيد لازم كما ان الحروب وماء الزبيب وماء الورد اه حل بزيادة لكاتبه (قوله ولهذا الخلف الخ) ظاهره انه لا فرق بين الخلف بالله أو بالطلاق وهو ظاهر وخرج بقوله ماء ما لو قال هذا فانه يحتمل وان خرج بغيره وتغير بخلاف ما لو قال هذا الماء فانه انما يحتمل به اذا شربه على حاله بخلاف ما لو مزج بسكر أو نحوه بحيث تغير

(غير مطهر) سواء
أكان قلتين أم لا فى غير الماء
المستعمل بقرينة ما يأتى لانه
لا يسمى ماء ولهذا الخلف
لا يشرب ماء فشراب من ذلك

كثيرا وهذا التفصيل يؤخذ مما لوحف مشيرا الى حنطة حيث فرقوا فيه بين ما لو قال لا آكل من هذه فيحنت
بالا كل منها وان خرجت عن صورتها فصار دقيقا أو خبرا وما لو قال لا آكل من هذه الحنطة فإنه لا يحنت با كله
منها اذا صار دقيقا أو خبرا اه ع ش على م ر (قوله لم يحنت) يفيد عدم الحنث شرب المتغير تقديرا
وهو ظاهر وأقرب شيئا طبلاوى اه سم على المنهج اه ع ش على م ر وعبرة الشورى
قوله لم يحنت ظاهره ولو كان المتغير تقديرا ووافق عليه شيئا الزيادة أى ان علم بذلك انتهت (قوله لا تراب)
أى ولو مستعملا كما عتده م ر اه سم وقوله ولو مستعملا وأما الملح المائى اذا كان مستعملا قبل صبر وزنه
لمحاول يباغ به الماء قلبيز ولو فرض مخالفا لغيره فإنه يضر وجدته بهامته (قوله وملح ماء) أى لم ينفع قد من
ماء مستعمل والافيه وكأله فيقدر اه شورى وعبرة ع ش على م ر ويؤخذ منه انه لو انعقد الملح من
المستعمل وغيره تغيرا كثيرا ضرر عليه فهل العبرة بالتغير بصفة كونه لمناظر الصورة الا حتى لو غير بها
ولم يغير ولو فرض عصير امثلا فيسلب الطهورية أو يفرض مخالفا وسطا نظرا لاصوله فلا يسلب فيه نظرا والاقرب
الاول فتأمله فإنه دقيق جدا انتهت (قوله وان طرحا فيه) هذه الغاية للرد بالنسبة للتراب فإنه لم يحل في المنهاج
الخلاف الا فيه وأما الملح فذكره م ر ولم يحل فيه خلافاً ففى التعميم بالنسبة للملح وللرد بالنسبة للتراب اه
لكاتبه (قوله تسهلا على العباد الخ) قضية كل من هذه العلة والعلة التي بعدها انه لا فرق بين التراب الطهور
والمستعمل وهو متجه ينبغي الاخذ به ولا ينافى ذلك لما عايناه ايضا من ان التراب أحد الطهورين المقتضى
لخروج المستعمل لانه علة قاصرة لا تقتضى عدم الاخذ بمقتضى المطردة فاعتمد الادعى اخراج المستعمل
أخذ من هذا فيه نظرمع ان الاخذ من هذا ليس باولى من الاخذ مما قبله على انه يحتمل ان مراده سم ان جنسه
أحد الطهورين فلا ينافى خروج بعض الافراد وما عتده الادعى اعتمده الطبلاوى اه سم (قوله التغير
الكثير بماء) أى بالمخالط الطاهر المستغنى عنه اه شيئا (قوله فن عال بالاول) هو قوله تسهلا على العباد
وقوله ومن عال بالثاني هو قوله أولان تغيره بالتراب الخ اه اج (قوله والاول أقعد) أى أوفق بالقواعد أى
أدخل فيها من حيث ان تعريف غير المطلق منطبق عليه اه لكاتبه (قوله التغير بمجاور) وتكره الطهارة
بالتغير بالمجاور ولا تكره بالتغير بالمكث اه ع ش (قوله كدهن وعود) والكافور نوعان صلب وغيره
فالاول مجاور والثاني مخالط ومثله القطران لان فيه نوعا فيه دهنية فلا يمتزج بالماء فيكون مجاورا ونوعا
لا دهنية فيه فيكون مخالطا ويحمل كلام من أطلق على ذلك ويعلم مما تقرران الماء المتغير كثيرا بالقطران
الذي تدهن به القرب ان تحققنا تغيره به وانه مخالط فغير طهور وان شككنا أو كان من مجاور فطهور سواء
في ذلك الریح وغيره خلافاً للزركشى اه شرح م ر ثم رأيت حجج قال بعد قول المصنف وما فى مقره مائه ومنه
كما هو ظاهر القرب التى يدهن باطنها بالقطران وهى جديدة لا صلاح ما يوضع فيها بعد من الماء وان كان من
القطران المخالط اه اه ع ش عليه (قوله كدهن وعود) أيضا وكذا ما فيه دهنية كاحد نوعى القطران
ومن المتغير بالمجاور المتغير بالجور طعما أولونا أو ربحا اه حل (قوله ولو مطيبين) هو بضم الميم ورفع
الطاء وكسر المثناة التحتية المشددة ورفع الباء الموحدة وسكون المثناة الثانية المحققة أى مطيبين لغيرهما
ويجوز مطيبين بفتح المثناة المشددة أى مطيبين بغيرهما اه شيئا (قوله وبمكث) بثلاث ميم مع اسكان
كافه اه شرح م ر (قوله وبمكث) أيضا من جملة محترز مخالط لان المتغير بغير المخالط يصدق بالتغير بالمجاور
والتغير بالمجاور ولا مخالط اه حل هذا مقتضى قول الشارح وأما التغير بالبقية الخ أن التغير بالمكث
من جملة محترز قوله مستغنى عنه والامر فى ذلك سهل اه لكاتبه (قوله وبما فى مقر الماء الخ) ومنه ما تصنع
به الفساقى والصهاريج من الجير ونحوه ومنه ما يقع كثير من وضع الماء فى حرة وضع فيها أولا نحولن أو
عسل ثم استعملت فى الماء فتغير بطعمه أولونه أو ريحاه اه ع ش على م ر قال سم وينبغي أن يكون

لم يحنت (لا تراب وملح ماء
وان طرحا فيه) تسهلا على
العباد أولان تغيره بالتراب
لكونه كدورة وبالملح
المائى لكونه منعقد من
الماء لا يمنع اطلاق اسم الماء
عليه وان أشبه التغير بهما
فى الصورة التغير الكثير
بما صنف علل بالاول قال ان
التغير بهما غير مطلق ومن
علل بالثاني قال انه مطلق
وهو الاشهر والاول أقعد
وخرج بما ذكر التغير بمجاور
كدهن وعود ولو مطيبين
وبمكث وبما فى مقر الماء
ومرر وان منع الاسم

منه التغير بطونس الساقية للعاجة فهو في معنى ما في المقر اه وعبارة شرح م ر ويؤخذ من كلامهم ان
المراد بما في المقر والممر ما كان خلقيا في الارض أو مصنوعا فيها بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع
فيها لا بتلك الخيشية فان الماء يستغنى عنه انتهت وقوله ما كان خلقيا في الارض أو مصنوعا فيها يخرج ما كان
مصنوعا في غير الارض وما كان خلقيا فيه فعلم انه ليس مما في المقر والممر تغير الماء الذي يوضع في الجرار التي
كان فيها نحو عسل أولبن وان ما ذكره هنا لا يناقض ما تقدم له في التغير بالقطران الذي تدفن به القرب بل هو
جاريه على قاعدته خلافا لما وقع في حاشية شيخنا اه رشدي وقوله لا بتلك الخيشية ليس من هذا الباب ما يقع
من الاوساخ المنفصلة من أرجل الناس من غسلها في الفساق خلافا لما وقع في حاشية شيخنا وانما ذلك من باب
ما لا يستغنى الماء عنه غير المقرية والممرية كما أفتى به والد الشيخ في نظيره من الاوساخ التي تنفصل من
أبدان المنغمسين في المغاطس اه رشدي وعبارة شيخه على شرح م ر قوله لا بتلك الخيشية وي ينبغي ان
من ذلك ما يحصل في الفساق المعروفة مما يتخلل من الاوساخ التي على أرجل الناس فان التغير به
غير ظهور وان كان الآن في مقر الماء لانه ليس خلقيا ولا كالخلق فتنبه له فانه واقع بمصر كثيرا وقد
يقال ان هذا مما تم به البلوى وفيه شيء بل الظاهر الاول انتهت (فرع) لوصف التغير بالمخالط الذي لا يضر
على ما لا تغير فيه بالكلية فتغير به ضر كما صرح به ابن أبي الصيف لانه تغير بما يستغنى الماء عنه ولا يغزى فقال
لنأمن كل منهما مطهر على انفرادهما واذا اجتمع لا يطهران اه أجهوري ومثله شرح م ر وعبارة سم
وفي شرح شيخنا حجج الارشاد مانعه ولو وقع ذباب في مائع ولم يغيره فصب على مائع آخر لم يؤثر فيه كما هو ظاهر
اطهارة المسببة عن مشقة الاحتراز اه أقول ظاهره وان كان الصب قبل نزع الذباب من المصوب
وليس يبعد وان قلنا انه يضر القاء الذباب ميتا لان اللقاء هنا تابع لافناء المائع لا مقصود ويؤخذ من ذلك
بالاولى انه لو وقع ذباب في قنديل فيه ماء وزيت ومات فيه ثم لما فرغ الزيت وضع على القنديل زيت آخر
قبل نزع الذباب لم يضر ذلك على ان عدم الضرر هنا متجه وان قلنا بالضرر هنا الحل الحاجة الى وضع الزيت
لا لتفادع السراج في القنديل ومشقة اخراج الذباب كلما وقع قبل ان يضع الزيت أما اذا قلنا بظاهر كلام
الشيخين انه لا يضر القاء الذباب ميتا فلا توقف في الطهارة فيما اذا ألقى المائع الذي فيه الذباب على مائع
آخر فتأمل انتهت (قوله والتغير بما لا يمنع الاسم) أي ولو احتمل الألبان شئ أهو قليل أو كثير مالم تحق
الكثرة ويشك في زوالها اه حج وخالف م ر في مسألة ما لو تحققت الكثرة وشك في زوالها حيث
قال في شرحه وكذا لا يضر مشكوك في كثرته فلوزال بعض التغير الفاحش بنفسه أو بماء مطلق وشك في قلة
الباقى من التغير فظهوره خلافا لا لأذرى اه سم ولو وقع في الماء مجاور ومخالط وشك في هل التغير
بهذا أو بهذا لم يضر اه أجهوري (قوله والتغير بما لا يمنع الاسم) أيضا والدليل على ان التغير القليل
لا يضر أنه صلى الله عليه وسلم اغتسل هو وجموعه من اناء واحد فيه أثر عجين اه اج (قوله لكونه تروحا)
قضيته أنه لو غير طعمه أو لونه أنه يضر وجرى عليه بعضهم والاصح أنه لا يضر التغير به مطلقا الا اذا
تحققنا انفصال شئ منه خالط الماء وغيره كثيرا ويؤخذ من أنه ان تحلل منه شئ كالكان والمشمس
والعرقسوس ونحوها انه يضر لانه تغير بمخالط اه شوبري وعبارة الرشدي قضيته ان التغير
بالمجاور لا يكون الا تروحا وهو قول مرجوح مع أنه يناقض ما سيأتى له قريبا في مسألة البخور فالوجه
أنه جرى في هذا التعليق على الغالب انتهى والذي سيأتى له هو قوله أي م ر ويظهر في الماء المجر الذي
غير البخور طعمه أو لونه أو ريحه عدم سلبه الظهورية لاننا لم نحقق انحلال الاجزاء أو المخالطة وان بناه
بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة انتهى وقوله على الوجهين في دخان النجاسة أي فان قلنا ان
دخان النجاسة نجس الماء قلنا هنا سلب الظهورية وان قلنا بعدم النجس ثم قلنا بعدم سلبها هنا

والتغير بما لا يمنع الاسم
لقلته في الاخيرة ولان التغير
بالمجاور لكونه تروحا لا يضر

لكن المعتمد عدم سلب الطهورية مطلقا والفرق ان الدخان أجزاء تفصلها النار وقد اتصلت بالماء
 فتجسده ولو مجاورة اذ لا فرق في تأثير ملاقاته نجس بين المجاور والمخالط بخلاف الجور فانه طاهر وهو لا يسلب
 الطهورية الا ان كان مخالطا ولم تحقق المخاططة اه ع ش عليه (قوله كالتغير بجيفة) قد يمنع القياس
 لوضوح الفرق لان المجاور ملاق للماء اه حل (قوله وأما التغير بالبقية) أي بالملكوت وبما في مقر الماء
 ومجره وقوله لا يمنع تغيره أي تغيره الكثير وقوله وان وجد الشبه المذكور أي وان شابه التغير به في
 الصورة التغير المانع لاطلاق اسم الماء اه حل (قوله والتصریح بالماء المائي من زيادتي) وجه دخوله في
 كلام الاصل ان الاصل ذكر التراب وهو ليس من جنس الماء مع أنه يعنى عنه فن باب أولى ما كان من جنس
 الماء اه أجهوري (قوله وكره شديد حر وبرد) أي طباو شرعا والكرهية تنزيهية كما في شرح حر وكذا
 يقال في قوله ومتشمس اه شيخنا وعبارة الشوري قوله وكره متشمس أي شرعا وطباو مثله الشرب قائما
 وسهر الاصل في العبادة يكره طباو شرعا والنوم قبيل العشاء يكره شرعا لطباو مما يسن طباو شرعا لفطر على
 التمر وغير ذلك انتهت (قوله وكره شديد حر وبرد) أيضا والمياه المكرهه ثمانية الشمس وشديد الحرارة
 وشديد البرودة وماء ديار ثمود والبر الناقة وماء ديار قوم لوط وماء بئر برهوت وماء أرض بابل وماء بئر ذروان اه
 شرح حر وهى البئر التى وضع فيها السحر للنبي صلى الله عليه وسلم اه رشيدى وفي ع ش عليه قوله
 وماء أرض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والخمر قال الاخفش لا ينصرف لتأنيثه وتعر يفهم كونه
 أكثر من ثلاثة أحرف اه مختار وفي القاموس مانصه في أسماء الامكنة والبقاع بئر ذروان بالمدينة فهو
 ذروان بسكون الراء وقيل بتحريكه انتهى (قوله من زيادتي) أي هذه الجملة بنماها من زيادته فليس في الاصل
 الا الكلام على الشمس اه لكاتبه (قوله لمنعه الاسباغ) أي الاتمام وظاهر هذه العلة اختصاص الكراهة
 بالطهارة ويؤخذ من تعليل الكراهة في شرح المذهب بالضرر كراهة استعمال ذلك في البدن مطلقا اه حل
 وهذا التعليل أولى اه ح ف (قوله لمنعه الاسباغ) أي كمال اتمام الموضوع والافلو منع اتمام الموضوع من أصله
 لم يصح الموضوع منه ويحرم اه سم وفي القسطلاني على البخاري قال في المصابيح والمعروف في اللغة ان اسباغ
 الموضوع كماله واتمامه والمبالغة فيه وفي المختار واسباغ الموضوع اتمامه اه فعلى هذا الاحتياج لتقدير مضاف
 في كلام الشارح أي اكمله اه لكاتبه (قوله وضاق الوقت) أي عن جميع الصلاة وقوله وجب أي ولا كراهة
 في استعماله حينئذ وقوله أوخاف منه ضرر أي مستند التجربة أو لاخبار ثقة بذلك اه حل والمعمدان
 تجربة نفسه لا يعول عليها في الاحكام اه ح ف وعبارة شرح حر نعم لو غلب على ظنه ان هذا الشمس يضره
 بقول طبيب عدل الرواية أو بمعرفة نفسه بقياس ما ذكر وفي التيمم لحرف مرض أو برد ان يحرم استعماله
 ويجوز له التيمم انتهت وقوله أو بمعرفة نفسه في قياس ما ذكره في التيمم لحرف مرض أو برد أن يحرم استعماله
 ويجوز له التيمم انتهت وقوله أو بمعرفة نفسه أي ظنا لا تجربة اه رشيدى ومثله ع ش (قوله أوخاف منه
 ضرر احرم) وله الاشتغال بتسخين البارد اذا خاف منه الضرر وان خرج الوقت بخلاف ما لو خشي الضرر من
 شديد السخونة لا يصبر لتبريده بل ان خشي خروج الوقت وجب استعماله ويفرق بان التسخين مقدوره بخلاف
 التبريد تأمل اه ع ش وقوله بخلاف التبريد أي فانه ليس من شأنه انه مقدوره فلا يرد انه قد يكون مقدوره بان
 يصب عليه ماء باردا اه ح ف (قوله ولو مستحسنا نجس) عبارة شرح حر وعلم من ذلك عدم كراهة ما سخن بالنار
 ولو نجاسة مغلظة وان قال بعضهم فيه وقفة لعدم ثبوت نهى عنه ولذهب الزهومة انتهت وقوله وان قال بعضهم
 مراده شيخ الاسلام في شرح الروض وقوله فيه وقفة أي لفحش أمر النجاسة المغلظة اه ع ش عليه (قوله
 وكره متشمس) أي ولو في بدن ابرص خوفا من كثرة أو استعكاسه اه ح ف وضابط الشمس ان تؤثر فيه

كالتغير بجيفة قريبة من
 الماء وأما التغير بالبقية
 فلتعذر صون الماء عنها
 أولاته كما قال الرازي تبعا
 للإمام لا يمنع تغيره بها
 اطلاق الاسم عليه وان
 وجد الشبه المذكور
 والتصریح بالماء المائي من
 زيادتي يخرج بالمائي الجلي
 فيضرب التغير الكثير به ان لم
 يكن بمجر الماء أو بمجره وأما
 التغير بالنجس المفهوم من
 طاهر فسيأتي (وكره شديد
 حر وبرد) من زيادتي أي
 استعماله لمنعه الاسباغ
 نعم ان فقد غيره وضاق
 الوقت وجب أوخاف منه
 ضرر احرم وخروج بالشديد
 المعتدل ولو مستحسنا نجس
 فلا يكره (و) كره (متشمس
 بشرطه) المعروفة بأن
 يتشمس

السخونة بحيث تفصل من الاناء أجزاء سمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لأخرى بسببها وان نقل في البحر
عن الاصحاب الاكتفاء بذلك اه شرح مر (قوله في اناء منطبع) أي مطروق بالمطارق أي من شأنه ذلك وان
لم يطرق بالفعل اه عش (قوله بقطر حار) أي في زمن الحر ثم ان البرد بالبلد وان خالفت وضع قطرها
والتعبير بالقطر جرى على الغالب فلا يكره الشمس في الطائف اه حل واقره ح ف (قوله في بدن) ومن
الاستعمال في البدن غسل الثوب به وليس به حال رطوبته وسخونته اه حل (قوله ولم يبرد) بضم الراء لا غير وأما
ماضيه ففيه الضم والفتح اه شيخنا وعبارة عش ولم يبرد بضم الراء في الماضي والمضارع لانه من باب سهل
يسهل كما في المختار أو من باب قتل كما في المصباح انتهت ثم وجدت في بعض الهوامش عزيا لعش مانصه يرد من
باب سهل اه مختار وأما يرد يرد من باب قتل فيستعمل لازما ومتعديا يقال يرد الماء ويردته فهو بارد ومبرد ثم
قال ويردته بالتعجيل مبالغة اه (قوله خوف البرص) أي حدوده أو زيادته أو استحكامه اه شورى
(قوله تفصل من الاناء زهومة تعلو الماء) قضية ذلك انه لو خرق الاناء من أسفله انه لا يكره والاوجه خلافه لان
الزهومة ممتزجة بجميع أجزاء الماء فالمراد بقوله تعلو الماء تظهر بعلوه فلا ينافي انها منبثقة في جميع أجزائه اه
مد على الخطيب والزهومة أجزاء تظهر على وجه الماء كالرغو وفي المختار الزهومة الريح المنتنة والزهوم بفتحين
مصدر زهمت يدهم من الزهومة فهو زهومة أي دسمة وبابه طرب اه (قوله فيحصل البرص) فلو غلب على ظنه
حصول ذلك بسبب معرفته أو بقول طبيب عدل حرم عليه استعمال ذلك ويجب التيمم ان فقد غيره أي ولا يكاف
ان يصبر الى ان يبرد وظاهره وان اتسع الوقت وكان قياس ماسيأتي انه لو لم يجد ما يسخن به الا بعد الوقت انه يصبر
ولا يتيمم انه يكف هذا الصبر الى ان يبرد ولو خرج الوقت اه حل (قوله فلا يكره المسخن بالنار) أي ابتداء أو بعد
تبريده وقد شمس اه حل وعبارة الزيادة قوله فلا يكره المسخن بالنار أي ابتداء بخلاف الشمس اذا سخن
بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية أخذ من مسألة الطعام وهي ما لو طج به طعام مائع فانه يكره تناوله فانما
تدل على عدم زوال الكراهة بالتسخين بعد تشميسه وقبل تبريده أما اذا برد ثم سخن فانها أي الكراهة تزول
ولا تعود بعد ذلك انتهت (فرع) اذا برد الماء المشمس في الاناء المذكور ثم شمس ثانية في اناء من خرف مثلاً
عادت الكراهة على المعتمد بخلاف تسخينه بالنار بعد تبريده لان غاية الامر ان الزهومة كامنة فيه فاذا شمس
ثانية ظهرت اه شيخنا ح ف (قوله لصفاء جوهره) يؤخذ منه أن محصل ذلك اذا لم يكن مغشوشاً بخاس
كثير بخلاف اليسير اه ح ف وعبارة شرح مر الا ان يكون المنطبع من ذهب أو فضة لصفاء جوهرهما
فلا ينفصل منهما شيء ولا فرق فيهما وفي المنطبع من غيرهما بين ان يصداً أولاً وأما الموه باحدهما فالوجه
فيه ان يقال ان كثرة التوبه بحيث يمنع انفصال شيء من الاناء لم يكره والا كره حيث انفصل منه شيء يؤثر ويجري
ذلك في الاناء المغشوش انتهت (قوله ولا استعماله في غير بدن) ولا يكره استعماله في أرض أو أبنية أو ثوب أو طعام
جامد كما يبرهن به لان الاجزاء السمية تستهلك في الجامد فلا يخشى منها ضرر بخلافها في المائع وان طج بالنار
فانه يكره اه شرح مر وقوله أو ثوب هذا ظاهر ان ليسه بابساقان ليسه رطباً فالذي ينبغي الكراهة وبه قال
الشهاب حج اه شيخنا (قوله من جهة الدليل) أي الدال على الكراهة أي من جهة ضعفه فدليل الكراهة
قد ضعف عنده فنظر الى ضعفه فقال بعدم الكراهة من هذه الخشية وان كان معتمده الكراهة من حيث
المذهب اه شيخنا ودليل الكراهة قد ذكره مر بقوله لما روى ان عائشة سحنت ماء في الشمس للنبي صلى
الله عليه وسلم فقال لا تفعل يا حبراء فانه يورث البرص وهذا وان كان ضعيفاً لكنه يتأيد بما روى عن عمر انه
كان يكره الاغتسال به وقال انه يورث البرص اه (قوله من طهارة الحدث) أي الطهارة المتعلقة بالحدث أعم
من أن تكون على وجه الرفع أو على وجه الاباحه فشمات العبارة قوله ولو من طهر صاحب ضرورة لكنها
لا تشمل غسل الميت لانه لا يقال فيه طهارة حدث لانه يجب وان مات الشخص على طهارة فحينئذ يراعى في عبارته

في اناء منطبع غير فقد
كمديد بقطر حار كالخارج
في بدن ولم يبرد خوف
البرص لان الشمس يحدثها
تفصل من الاناء زهومة تعلو
الماء فاذا لاقت البدن
بسفوفها خيف ان تقبض
عليه فتحبس الدم فيحصل
البرص فلا يكره المسخن
بالنار كما مر لذهاب الزهومة
بها ولا مشمس في غير منطبع
كالخزف والحياض ولا
متشمس بمنطبع نقد لصفاء
جوهره ولا مشمس بقطر
بارد أو معتدل ولا استعماله
في غير بدن ولا اذا برد كما
صححه النووي على انه اختار
من جهة الدليل عدم كراهة
الشمس مطلقاً وتعبير
بشمس أولى من تعبيره
بشمس وقولي بشروطه من
زيادتي (والمستعمل في
فرض)

فيقال من طهارة الحدث وما في معناه وهو غسل الميت وقوله كالغسلة الاولى الكاف استقصائية اذ لا يستعمل الا الاولى اه لكتابه ثم رأيت في الشورى الكاف اما استقصائية واما تثليثية تدخل المسحاة الاولى اه (قوله من طهارة الحدث) أيضا أي ولو حدث غير مميز اذا أريد الطواف به وانما ثبت للماء حكم الاستعمال بعد انفصاله عما يستعمل فيه حكما كالجواز منكب المتوضئ أو ركبته أو حسا كأن انفصل من يد المتوضئ ولو الى يده الاخرى أو من رأس الجنب الى نحو قدمه مما لا يغلب فيه التقاذف بخلاف انفصاله من نحو كف الاول الى ساعده أو من رأس الثاني الى صدره فانه لا يؤثر ونية الاعتراف مانعة للاستعمال وان انفصل ومحلها اذا أدخل مريد الطهارة يده ولو اليسرى بقصد الغسل من الحدث أو لا بقصد بعد نية الجنب أو تثليث غسل وجهه المحدث أو بعد الغسلة الاولى ان قصد عدم التثليث وعدمها في هذه الصور الثلاث موجب للاستعمال وان لم تنفصل يده عنه لكن له ان يغسل ساعده بما في كفه وان يحرك يده فيه ليحصل له سنة التثليث اه زى وعبارة شرح مر ولو غرغ المحدث من ماء قليل بأحد كفيه قبل تمام غسل وجهه لم يصير مستعملا وكذا قبل تمام الغسلات الثلاث اه ان قصد ما أو بعد الاولى ان نوى الاقتصار عليها وكان نوايا الاعتراف والاصار الماء مستعملا ولو غسل بما في كفه باقى يده لا غيره أجزأه ولا يشترط لنية الاعتراف نفي رفع الحدث انتهت وكتب عليه عش فائدة لو اعترف باناء في يده فأنصت يده بالماء الذي اعترف منه فان قصد الاعتراف أو ما في معناه كلى هذا الاناء من الماء فلا استعمال وان لم يقصد شيئا مطلقا فهل يندفع الاستعمال لان الاناء قرينة على الاعتراف دون رفع الحدث كما لو أدخل يده بعد غسلة الوجه الاولى من اعتاد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملا لقرينة اعتياد التثليث أو يصير ويفرق بان العادة توجب عدم دخول وقت غسل اليد بخلافه هناك فان اليد دخلت في وقت غسلها فيه نظر ويتجه الثاني اه مر ولو اختلفت عادته في التثليث بان كان تارة يثليث وأخرى لا يثليث واستويا فهل يحتاج لنية الاعتراف بعد غسلة الوجه الاولى فيه نظر ويحتمل عدم الاحتياج وهو المعتمد فليتأمل واعلم انه لا بد أن تكون نية الاعتراف عند مماساة الماء فان تأخرت فلا أثر لها كما هو ظاهر ولا تغتر بمن ذكر خلاف ذلك اه سم على البهجة قات وكذا لو تقدمت ولم يستحضرها عند الاعتراف وقوله ان قصدها أي أو أطلق على ما يفيد كلام زى وقوله ولو غسل بما في كفه باقى يده الخ أي فصوره المسئلة انه أدخل إحدى يديه كما هو الفرض أما لو أدخلهما معا فليس له ان يغسل بمافيهما باقى احدهما ولا باقيهما وذلك لرفع الماء حدث الكفين فقي غسل باقى أحدهما فقد انفصل ما غسل به عن الاخرى وذلك يصيره مستعملا ومنه يعلم وضوح ما ذكره سم في شرحه على أبي شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الحنفية المعروفة نية الاعتراف بعد غسل الوجه بان يقصد ان اليد اليسرى معينة لليمنى في أخذ الماء فان لم ينو ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له ان يغسل به ساعدا احدهما ثم يصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرملى ما يخالفه وان اليمين كالعضو الواحد فمافى الكفين اذا غسل به الساعد لا يعد مفصلا عن العضو وفيه نظر لا يخفى ومثل الحنفية الوضوء بالصبي من ابريق أو نحوه وقوله ولا تشترط نية الاعتراف أي بان يقول نويت الاعتراف دون رفع الحدث بل يكفي مجرد نية لان معناها قصد اخراج الماء من الاناء ليرفع به الحدث خارجا وهو يؤخذ من قوله ولا يشترط الخ أنه لو نوى الاعتراف ورفع الحدث ضرر به صرح سم على شرح البهجة اه ما كتبه عش عليه وقوله فليس له ان يغسل بمافيهما باقى احدهما الخ هذا كله مردود والراجح ما فصله قل على الخطيب ونص عبارته ولو غرغ بكفيه من ماء كثير وفصلهما عنه فان كان جنبامثلا ونوى رفع الجنابة ارتفع حدث كفيه معان لم يقصد واحدة منهما وله ان يغسل بمافيهما ما شاء من بقية يديه أو احدهما وبقيته بدنه من غير انفصاله عنهما اه وان كان محدثا وكان بعد غسل وجهه ولم يقصد رفع الحدث عنهما معا ارتفع حدث كفه البنى سواء أقصدها أو أطلق نظر الطالب تقديهما وله اتمام غسلها بما في كفه

من طهارة الحدث كالغسلة
الاولى ولو من طهر صاحب
ضرورة (غير مطهر ان قل)
لان العناية رضى الله عنهم

بلا انفعال وان قصد اليسرى وحدها ارتفع حدث لاقى الماء منها وله انما غسلها به وان قصد هاهنا مع ارتفع
الحدث عملا فاه الماء منه ما ولا يصح ان يرفع به حدث واحدة منها لان ماء كل منهما مستعمل بالنسبة الى
الآخرى اه وان كان الماء قداما وغرف به ما قبل نية الغسل أو بعده اناو بالاغتراف أو محدثا بعد غسل
وجهه على ما يأتي ناولا لاغتراق أيضا فالباقي ظهور ويجري في الماء الذي في كفيه ما تقدم اه مد على خط
(قوله لم يجمعوا المستعمل) فيه أنه يحتمل انهم لم يجمعوه لكونه قداما بعد جمعه ويحجب بانهم كانوا يسافرون
مع كثرة ومع كونهم كانوا يغتسلون فهو مع كثرة لم يجمعوه فان قيل لم يجمعوا ماء المرة الثانية والثالثة أجيب
بانهم اختلطوا بالماء المرة الاولى فيصير الجميع مستعملا فلم يجمعوه ولذلك بانهم يحتمل انهم كانوا يقتصرون في
أسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة قرر شيخنا ح ف (قوله ولأنه أزال المانع) أي مع ضعفه بالقلة اه حل
فلا يراد المستعمل الكثير اه شيخنا (قوله فان قلت طهورا ملح) وارد على العاتين قبله بقرينة قوله فالمراد جمعان
الادلة أي العاتين والآية اه شيخنا ويصح ان يكون واردا على قول المتن غير مطهر (قوله فيقتضي تكرار
الطهارة بالماء) أي حتى القليل مع انه يصير من أول طهارة مستعملا ولا يجوز التطهير به ثانيا اه شيخنا (قوله
قلت فعول يأتي اسمها لآلة كسور) فيه تسليم أن طهورا يقتضي تكرار الطهارة بالماء وهو انما يصح لو كان صبغة
مبالغة من مطهر والواقع انه صبغة مبالغة من طاهر لان مطهر فعنه تكرار الطهارة به لكن لما لم يكن لتكرارها
معنى حل على معنى المبالغة بانه يطهر غيره اه رشدي (قوله جمعان الادلة) أي جنس الادلة الصادق بالواحد فاما
فوقه هو قوله فيما سبق لان الصحابة لم يجمعوا المستعمل الخ وقوله تعالى وأترلنا من السماء ماء طهورا فالاول
لا يقتضي التكرار والثاني يقتضيه أو يقل الجمع باق على حقيقته والثالث قوله ولأنه أزال المانع لان التلبيل
دليل وهذا أيضا يقتضي التكرار اه شيخنا (قوله فانه يظهر كل جزء منه) أي حيث مر مع السيلان من غير
ان يخرج الهواء وكذا ان خرج الهواء وانتقل من الكف الى الساعد وبه الغرض فيسئل ما انتقل من بعض أعضاء
الوضوء الى بعض بحيث خرج الهواء ولم يحكم عليه بالاستعمال وصور بذلك اه حل (قوله ليس بمطلق على
ما صححه النووي) أي لانه لا يسمى ماء بلا قيد لازم بل به فكونه غير مطابق واضح اه حل (قوله ما لا بد منه) أي
في صحة العبادة أو في حل الوطئ وضوء الصبي لا بد منه في صحة عبادة وغسل الذميمة لا بد منه في حل الوطئ (قوله
فيشمل ما توضحه الصبي) ويشمل أيضا وضوء الحنفى الذي لا يعتد بوجود النية لان اعتقاده رفع الاعتراض عليه
من المخالف وانما يصح اقتداؤه به اذامس فرجه اعتبارا باعتقاد المأموم لاشتراط الرابطة في الاقتداء دون
الطهارات واحتياط في البابين اه شرح مر (قوله ما توضحه الصبي) أي ولو غير مبرأ يطوف به وليه وهذا
دخل بقوله أم لا الاولى وقوله وما اغتسلت به الذميمة أي من نحو حيض أو نفاس وهذا دخل بقوله أم لا الثانية
لان غسلها ليس عبادة ونيتها التيمم فلا أسلت أو أحد أصولها وزوجها كآروهي مجنونة بطل غسلها وحيث قد
يلغز ويقال لغسل صحيح يبطل بكلام المغتسل أو كلام غيره اه حل (قوله لتحل لحليها المسلم) أي الذي
يعتقد توقف حل وطهارة على غسلها بخلاف غسلها لمن لا يعتقد ذلك كحنفي فانه يرى حل الوطئ بالانقطاع فانه
ليس مما لا بد منه فلا يكون مستعملا وفيه انه وان كان كذلك بالنسبة اليه فهو مما لا بد منه بالنسبة للذميمة اه حل
* (فرع) * اغتسلت حنفية لتحل لزوجها الحنفى فمات غسلها غير مستعمل لانه ليس مما لا بد منه عندهما فلو كان
زوجها شافعيًا واغتسلت لتحل له ينبغي ان يكون ماؤها مستعملا لانه مما لا بد منه بالنسبة اليه وان كان بالنسبة اليها
ليس مما لا بد منه أو كانت شافعية وزوجها حنفيا واغتسلت لتحل لها التحكين كان ماؤها مستعملا وتحل له
كان غير مستعمل حرره اه حل (قوله لحليها المسلم) اقتضى صنيعة انه لا فرق بين ان يكون مكفرا أو غير
وهو كذلك لان وطأ الصبي قبل الغسل ممتنع شرعا ووايه مخاطب بمنعه منه وبالفعل يزول هذا المنع اه شيخنا
ح ف (قوله أما اذا كثرا ابتداء) بان توضحه في ماء قاتيزا كثرة فان هذا يقال له ماء مستعمل لكنه كثير

لم يجمعوا المستعمل في
أسفارهم القليلة الماء
ليطهروا به بل عدلوا عنه
الى التيمم ولأنه أزال المانع
فان قلت طهورا في الآية
السابقة بوزن فعول فيقتضي
تكرار الطهارة بالماء قلت
فعول يأتي اسمها لآلة
كسور لما يتصوره فيجوز
ان يكون طهورا كذلك ولو
سلم اقتضاه التكرار فالمراد
جمعان الادلة بتبوت ذلك
لجنس الماء أو في الحل الذي
ير عليه فانه يطهر كل جزء منه
والمستعمل ليس بمطلق على
ما صححه النووي لكن جزم
الرافعي بأنه مطلق وهو
الصحيح عند الأكثرين لكن
منع من استعماله تعبدا فهو
مستثنى من المطلق والمراد
بالفرض ما لا بد منه اتم بتركه
ام لا عبادة كان أم لا فيشمل
ما توضحه الصبي وما اغتسلت
به الذميمة لتحل لحليها المسلم
أما اذا كثرا ابتداء

ابتداء ولا يلزم من كونه مستعملاً أنه لا يصح منه الوضوء ألا ترى أن فسقية الأثر من لا يقال إلهام مستعملة لأنها
استعملت في فروض كثيرة ويصح الوضوء منها قطعاً فعلم أن المستعمل غير مختص بالقليل بدليل قول المتن
والمستعمل في فرض غير مطهر أن قل ففهمه أن المستعمل في فرض مطهر أن كثر اه شيخنا (قوله أو انتهاء بان
جمع حتى كثر) أي وصار قلتيين أو بلغهما بمباح استحالة فيه أي ولم يغيره لاحسالات تقديره أنه طهور واستعماله
بمعنى أنه يرفع الحدث ويريل النجس إذا كان وارداً ويلغزها بنظر ما يأتي في البول فيقال جماعة يجب عليهم
تحصيل مائع ليستعملوه في وضوئهم وغسلهم وإزالة نجاستهم اه حل وهذا يخالف ما في شرح مر ونصه
ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه ببلوغه قلتيين أن يكونا من محض الماء كما قدمناه اه (قوله كما يعلم مما يأتي) أي في
قوله فإن زال تغيره بنفسه أو بما انضم إليه طهر اه ع ش والاولى أن يراد بما يأتي قول المتن فإن بلغها بماء
ولا تغير به فطهور لأن كلامه هنا مفروض في عود الطاهرة بالكثرة وكلام المحشى المذكور في عودها بزوال
التغير تامل (قوله فالطهورة أولى) أي لأن الطاهرة أشد وأعظم من الطهورة لدفعها العظيم والاعظا
وهو النجاسة بخلاف الطهورة فهي أنها تدفع عدمها وهو أخف من النجاسة فإذا أفادت الكثرة الطاهرة
وهي أعظم من الطهورة فتفيد الطهورة بالاولى أو يقال بوجه الاولوية أن الكثرة في باب النجاسة قد
حصلت شيئين وهما الطهورة والكثرة هنا قد حصلت شيئاً واحداً فقط وهو الطهورة اه
شيخنا (قوله وخرج بالفرض المستعمل في غيره الخ) أي على الجديد والقديم لأنه لا يطهر كما ذكره في الأصل
اه لكتابه (قوله والوضوء المجدد) أي ولو نذرته لأنه ليس لابد منه في شيء يترتب عليه أي لا يتوقف عليه
غيره وإن أتم بتركه (قوله لا تنفاء العلة) هي قوله ولأنه أزال المانع اه ع ش (قوله وسبأني المستعمل
في النجاسة في بابها) وهو أن ما أزيل به نجس ولو مع فوائده غير طهور أن قل لأنه أزيل به نجس وهذا
وارد على إطلاق من قال المستعمل في نفل الطهارة طهور وعليه الغرض قبل انما ماء مستعمل في نفل الطهارة
ولا يجوز استعماله اه حل وعبارة المتن في باب النجاسة وغسله قليلة منفصلة بلا تغير وزيادة وقد طهر
المحل طاهرة (قوله ولا تنجس قلنا ماء) أي ولو احتمل الألفوشك في أنه قلتيان أو أقل لم يضر وعبارة شرح مر
شمل ما لو شك في كثرته عملاً باصل الطهارة ولا ناشكك في نجاسة منجسة ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس
سواء كان ذلك ابتداء أم جمع شيئاً أو شك في وصوله لهما كما لو شك المأموم هل تقدم على إمامه أو لا فإنه
لا تبطل صلاته ولو جاء من قدامه عملاً بالأصل أيضاً ويعتبر في القلتيين قوة الترداد فلو كان الماء في حفرتين في
كل حفرة قلعة وبينهما اتصال من نهر صغير غير عميق فوقع في إحدى الحفرتين نجاسة قال الامام فليست أرى
أن ما في الحفرة الأخرى دافع للنجاسة واقتضى إطلاق المصنف النجاسة أنه لا فرق بين كونها جامدة أو مائعة
وهو كذلك ولا يجب التباعد عنها حال الاعتراف من الماء بقدر قلتيين على الصحيح بل له أن يغترف من حيث شاء حتى
من أقرب موضع إلى النجاسة ولو بال في البحر مثلاً فارتفعت منه رغوته فهي طاهرة كما أفتى به الواو الوجه الله تعالى
لأنه بعض الماء الكثير خلافاً لما في الباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول
وإن طرحت في البحر هرة مثلاً فوقع منه قطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجسه انتهت وقوله وبينهما
اتصال من نهر صغير غير عميق وضابط غير العميق أن يكون بحيث لو حرك ما في إحدى الحفرتين لا يتحرك ما في
الأخرى ومنه يعلم حكم حيض الأنثى إذا وقع في واحد منها نجاسة فإنه إن كان لو حرك واحد منها تحرك
واحد منها وهكذا إلى الآخر لا يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره والاحكم بنجاسة الجميع
ويصرح بذلك قول بسم على وجه أن يقال بالاكْتفاء بتحريك كل ماصق يتحرك ملامسه وإن لم
يتحرك يتحرك غيره إذا بلغ المجموع قلتيين اه أقول وينبغي الاكتفاء بالتحريك ولو كان غير عفيف وإن
خالف غيره في حواشي شرح البهجة فراجع عبارته قوله بحيث يتحرك ما في كل يتحرك الآخر كما

أو انتهاء بان جمع حتى كثر
فطهور وإن قل بعد تغيره لأن
الطاهرة إذا عادت بالكثرة
كما يعلم مما يأتي فالطهورة
أولى وخرج بالفرض
المستعمل في غيره كماء الغسل
الثانية والثالثة والوضوء
المجدد فطهر لا تنفاء العلة
وسبأني المستعمل في
النجاسة في بابها (ولا تنجس
قلنا ماء

عنيفا الخ هل يتعلق قوله عني فبأنه قوله بحيث يتحرك أو بقوله بغير ياء لا تخروا نجه اعتبارا به فبما أثبت وقوله
 دافع للنجاسة أي النجاسة التي وقعت فيه وقوة هذا الكلام تقتضي بقاء الحفرة الثانية على طهارتها وقد
 يشك بأن ما في النهر الذي بينهما متصل بحفرة النجس فينجس منه قلته وبما في الحفرة الأخرى فينجس قلته
 فراجع ثم رأيت حج صرح بنجاسة كل منهما أه عش عليه (قوله قلنا ما) أي صرف وأما لو بلغ
 الماء قلتن بتكميله بطاهر ولم يغيره حسا ولا تقديرا فإنه ينجس بالسلافة ويستعمل بانغماس المحدث فيه
 فيحتاج في استعماله بدون صب إلى نية الاعتراض فحكمه حكم القليل في هذه الأمور الثلاثة أه شيخنا
 ومثله عش على مر (قوله وهما خمسمائة رطل) أي في الأصح ومقابلته أنهما ألف رطل وقيل ستمائة رطل
 وقوله تقريرا أي في الأصح أيضا ومقابلته أن الخمسمائة تحديد فلا يغتفر نقص شيء أه شرح مر (قوله وهما
 خمسمائة رطل) أيضا أي بالوزن أخذ من قوله بعدوا القلتان بالساحة الخ أه شيخنا قوله بغدادى نسبة إلى
 بغداد بدل النهر مملتين وبالعجم الثانية وبنون بدلها وبعم أوله بدل الباء مدينة مشهورة أه شرح مر وقوله
 وبعم أوله أي مع النون فقط كما في القاموس ونص عبارته بغداد بمملتين ومعجمتين وتقديم كل منهما وبغدان
 وبغدين وبغدان مدينة السلام وتبغدد إذا اتسبب اليها أو تشبه بأهلها أه عش عليه (قوله
 بغدادى) أيضا ما بالدمشقي على ما صححه الراجح في رطل بغداد فاهم مائة وثمانية رطل وثلث رطل وأما
 على ما صححه النووي فيه فهما مائة وسبعة رطل وسبع رطل وأما بالاصري على ما صححه الراجح فيه فهما
 أربع مائة واحد وخمسون رطلا وثلث رطل وثلث أوقية وعلى ما صححه النووي فيه أربع مائة وستة
 وأربعون رطلا وثلثة أسباع رطل أه زى وأما بالمقدسي فهما ثمانون رطلا وثلث رطل وربع أوقية
 ودرهمان وثلث درهم وثلث سبع درهم وبالأمنان مائتان وخمسون منالان المن رطلان أه عش على
 مر (قوله تقريرا) هو غير محمول عن الخبر أي والقلتان تقرير بنجسمائة رطل أي مقررها أه شوبري
 أي مقرب منها أي قريب منها أه لكتابه * (قائدة) * المقدرات أربعة أقسام (أحدها) ما هو تقريبا
 بالاختلاف كسن الرقيق المسلم فيه أو الموكل في شرائه (الثاني) تحديد بالاختلاف كتقدير مدة مسح الحنف
 وأحجار الاستنجاء وغسل الولوغ والعدد في الجمعة ونصب الزكوات والأسنان المأخوذة فيها وسن الاضحية
 والاسق في العسرايا والحول في الزكاة والجزية ودية الخطأ وتغريب الزاني وانظار المولى والعنين ومدة
 الرضاع ومقادير الحدود (الثالث) تحديد على الأصح فنه تقدير الخمسة أسواق بألف وست مائة رطل الأصح
 أنه تحديد وقع في شرح المذهب هنا وفي رؤس المسائل تصحح عكسه ولعله سهو (الرابع) تقرير على
 الأصح كسن الحيض ومقدار القلتين والمسافة بين الصفيين وأميل مسافة العصر نقله أستاذنا ح ف عن العلامة
 الخطيب على المنهاج (قوله بملا فان نجس) بفتح النون مع كسر الجيم وفتحها وبكسر النون وفتحها مع سكون الجيم
 وفتح النون مع ضم الجيم كعقد أه شرح مر وعش عليه من أول كتاب الطهارة ففيه خمس لغات
 فتح النون مع تاليث الجيم وفتح النون وكسر هاء مع سكون الجيم وفي المصباح نجس الشيء من باب تعب فهو
 نجس إذا كان قد ذرأ غبارا نظيفا ونجس نجس من باب قتل لغة وتوب نجس بالكسر اسم فاعل وبالفتح وصف
 بالمصدر أه (قوله لخبر إذا بلغ الماء قلتن) استدلال على الدعوة الأولى وهى قوله ولا تنجس قلنا ما وقوله وفي رواية
 فإنه لا ينجس الخ تغسب الأولى وأما الرواية الثانية وهى قوله إذا بلغ الماء قلتن من قلل هجر مع ما بعدهما من
 الضميمة فاستدلال على الدعوة الثانية وهى قوله وهما خمسمائة رطل وقوله والواحدة منها الخ من تمام الاستدلال
 على الدعوة الثانية لكن فيه أن هذا لا يفيد كون ما تقرير بما لا معنى المراد وهوانه لا يضر نقص رطلين فاعل إذا غاب
 ما قال بالواحدة منها لا تزداد ما في الزيادة وهذا لا يفيد اعتقار النقص أه شيخنا (قوله لخبر إذا بلغ الماء قلتن
 لم يحمل خبثا) أيضا وروى أيضا خاق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه فبين

وهما خمسمائة رطل) بكسر
 الراء أقص من فقها (بغدادى
 تقريرا بملا فان نجس) ناظر
 إذا بلغ الماء قلتن لم يحمل
 خبثا رواه ابن حبان وغيره
 وصححه وفي رواية فإنه لا
 ينجس وهو المراد بقوله لم
 يحمل خبثا

الحديثين عموم وخصوص فعموم الاول سواء تغير أو لا وخصوصه كونه قلتين وعموم الثاني سواء كان الماء قلتين أو أقل وخصوصه كونه متغيرا فتأخذ خصوص الاول وهو كونه قلتين فتعديه عموم الثاني وهو كونه قلتين أو أقل فتقول خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الخ أي إذا كان قلتين وتأخذ خصوص الثاني فتعديه عموم الاول فتقول إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل نجسا أي إذا لم يتغير وهذه طريقة الأصوليين لأن المفهوم عندهم ما يفهم من اللفظ اه اجهوري (قوله أي يدفع النجس ولا يقبله) على حد قولهم فلان لا يحمل الضيم لآعلى حد قولهم فلان لا يحمل الحجر لثة - له والالم يكن للتعديد بالقلتين فائدة اه حل فهو من باب حمل المعاني لا حمل الاجرام وقوله والالم يكن للتعديد بالقلتين فائدة أي لان الماء طهورا لا يحمل الاجرام بهذا المعنى بمعنى انه لا تستقر فوقه اه شيخنا (قوله وفي رواية اذا بلغ الماء قلتين الخ) بقية هذه الرواية لم ينجسه شيء اه شيخنا (قوله أخذ من ابن جريج) بفتح نون من على الافصح لان القاعدة انها ان دخلت على أل وجب فتح نونها كقولات من الدين وان دخلت على غيرهما جاز في نونها الوجهان والفتح أفصح اه شيخنا فقد روى الشافعي عن ابن جريج أنه قال رأيت قلال هجر فاذا القلة منها تسع قربتين وشيأ من قرب الحجاز اه خطيب على الغاية فاحتاط الشافعي فحسب الشيء نصفًا اذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب الاشياء على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب والمجموع جسمان ترطل اه شرح مر وكان ابن جريج شيخ الشافعي رحمه الله واسمعه عبد الملك بن نونس اه ع ش (قوله بقرب المدينة) أي وليست هجر البحر بن ذكره في المجموع والبحرين موضع بين البصرة وعمان اه من تقرير بعضهم (قوله والمعنى بالتقريب) بفتح النون والالف مقصورا وبكسر النون والياء التحتية المشددة كذا ضبطه بالقلم اه شوبري (قوله انه لا يضر نقص رطلين) وكان اغتفار الرطلين فقط لانهم ما أمروا بسطين أدنى مراتب القلة وهو الواحد وأول مراتب الكثرة وهو الثلاثة اه شوبري (قوله انه لا يضر نقص رطلين) أيضا لا يقال هذا يرجع الى التحديد لا نأقول هو تحديد غير التحديد المختلف فيه اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله انه لا يضر نقص قدر لا يظهر الخ) كأن تأخذ اناء من في واحد قلتيان وفي الآخر دونهما ثم تضع في أحدهما قدر من المغير وتضع في الآخر قدره فان لم يظهر بينهما تفاوت في التغير لم يضر ذلك والاضر وهذا أولى من الاول لضبطه اه خطيب على الغاية قال بعضهم ولا تخالف بين القولين في المعنى اذ ما زاد على الرطلين يظهر به التفاوت ودونهما الا اه اج عليه (قوله فان غيره فنجس) أي ولو حصل التغير بما يأتي من نحو الميتة التي لادم لها سائل لا يقال لا حاجة الى هذا لانه سيأتي لنا نقول قوله الا أي فان غيرته الميتة لكثرة نجسها الخ مفر وض فيما دون القلتين تأمل اه حل (قوله فان غيره) أيضا أي حالا فلوم يغيره حالا بل بعد مدة فالوجه الرجوع الى أهل الخبرة ان علموا والا فالاصل الطهارة اه شرح الارشاد وقوله الى أهل الخبرة أي ولو واحد كما ذكره في شرح المنهاج ويحكم بالنجاسة من حيث لا من حين وقوع النجاسة قاله بعضهم فتأمل اه شوبري (قوله فان غيره) أيضا أي يقينا اه ع ش وهذا مقابل المحذوف تقييد لما سبق تقديره هذا ان لم يغيره وفي الفعل ضمير يعود على النجس المقيد باللافاة فيخرج بالتقيد باللافاة الذي في ضمن الضمير التغير بحقيقة على ما سيأتي اه شيخنا وعبرة الشوبري قوله فان غيره فنجس فيه ضميران بارز ومستتر فالبارز للماء والمستتر للنجس والتقدير فان غير النجس الماء انتهت (قوله أو تغيرا تقدير يا) أي أو كان تغيرا تقدير يابان كان النجس الملاقى للماء موافقا له في صفاته فيفرض مخالفا للماء في لونه وطعمه وريحه فان وجد التغير ولو في صفة اكتفى بذلك والاعرضت الصفتان الثلاث ان وافق فيها والاعرض الموافق فقط على ما تقدم في الظاهر وذلك المخالف هو لون الخبز وريح المسك وطعم الخل وهذا هو المخالف الاشد الذي سيدكره والابان لم يتغير فهو باق على طهوريته اه حل (قوله والخبر الترمذي) أي والمخصص لخبر الترمذي الخ فالاجماع قد خصص منطوق الخبر بن وبقى الخبر الثاني تخصيص آخر من جهة صدقه بالقليل والكثير سينبه عليه بقوله

أي يدفع النجس ولا يقبله
وفي رواية اذا بلغ الماء قلتين
من قلال هجر والواحدة منها
قدرها الشافعي أخذ من
ابن جريج الراي لها بقربتين
ونصف من قرب الحجاز
وواحدتها لا تزيد على باعلى
مائة رطل بغدادى وسيأتي
بيانه في زكاة النابت وهجر
بفتح الهاء والجيم قرية بقرب
المدينة النبوية والقلتان
بالمساحة في المربع ذراع
وربع طولاً وعرضاً وعمقاً
بذراع الا دى وهو شبران
تقريلوا المعنى بالتقريب
في الجسمانة انه لا يضر نقص
رطلين على ما صححه النووي
في روضته لكنه صحح في
تحقيقه ما جزم به الراي انه
لا يضر نقص قدر لا يظهر
بنقصه تفاوت في التغير بقدر
معين من الاشياء المغيرة (فان
غيره) ولو يسيرا أو تغيرا
تقدير يا (فنجس) بالاجماع
المخصص للخبر السابق والخبر
الترمذي وغيره الماء

فلمفهوم خبر القاتين السابق المخصص لمفهوم خبر الماء لا ينحسبه شيء السابق اه شيخنا (قوله فلو تغير بحقيقة على الشط) مفهوم الضمير المستتر في غير لانه عائد على النجس الملاقي وقوله اما اذا غير بعضه الخ مفهوم الضمير البارز لان المتبادر منه الماء كله اه شيخنا (قوله اما اذا غير بعضه) هذا واضح في الراكد دون الجاري فان الجارية الثانية التي لم تلاق النجاسة لها حكم الغسالة اه حل (قوله فان زال تغيره بنفسه) دخل فيه الريح والشمس وبه صرح السبكي اه سم اه شوبري وقوله أو بماء انضم اليه ولو نجسا وتنكيرا للماء ليشمل هذا ولا ينافيه حدهم المطلق بأنه ما يسمى ماء بلا قيد لان هذا حمله بالنظر للعرف الشرعي ولهذا لو حلف لا يشرب ماء اختص بالمطلق وما في المتن بالنظر لمطلق العرف وهو شامل للمطلق وغيره اه حج (قوله فان زال تغيره) أيضا أي الماء الكثير اما القليل فلا يظهر بزوال تغيره اه حل أي بل يظهر بالكثرة (قوله أو بالتقديري) بان تضمن عليه مدة لو كان ذلك في الحسنى لزال أو ان يصب عليه من الماء قدر لو صب على ماء متغير حسا لزال تغيره اه رشدي قال بعضهم ويعرف زوال تغيره التقديري بان يضمن عليه زمن لو كان تغيره حسا لزال عادة أو يضم اليه ماء لو ضم الى المتغير حسا لزال تغيره وذلك بان يكون بجنبه غير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعدم مدة أو بماء صب عليه فيعلم ان هذا أيضا زال تغيره اه شرح الروض اه زى (قوله أو أخذ منه والباقي قلطان) بان كان الاناء نخنقا به فزال انخناقه ودخله الريح وقصره اه حج (قوله ولا يضر) أي في الطهورية بعود تغيره أي التغير بتلك الصفة التي كن عليها وبالاولى ما لو حصل به وصف آخر وقوله اذا خلا عن نجس جامد أي فان كان به ذلك النجس الجامد ضر التغير حاله على ذلك النجس الجامد وهو واضح ان أمكن حالته عليه بان كان ذلك التغير الذي زال منسوب اليه فالمراد دخلا عن نجس جامد كان موجودا به قبل زوال ذلك التغير وذلك التغير منسوب اليه اه حل وعبارة شرح مر ولو زال ذلك التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس وان كانت مائعة أو جامدة وقد آذيات قبل التغير الثاني لم ينجس انتهت وقوله فان كانت النجاسة جامدة وهي فيه فنجس أي من الاثن وعليه فلو زال تغيره فتطهر منه جمع ثم عاد تغيره لم ينجس عليهم إعادة الصلاة التي فعلوها ولم يحكم بنجاسة أبدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال تغيره حكم بطهوريته والتغير الثاني يجوزانه بنجاسة تحلت منه بعدوه لا تضر فيما مضى اه ع ش عليه (قوله اذا خلا عن نجس جامد) الظاهر ان مراده بالجامد المجاور ولو مائعا كالدهن وبالمائع المستهلك اه رشدي (قوله اما اذا زال حسا) أي ظاهرا بغيرهما أي بغير نفسه وبغير ما انضم اليه وقوله كسك فانه يزيل الريح وذلك فيما اذا كان متغيرا بالريح وقوله و تراب فانه يزيل اللون وذلك فيما اذا كان متغيرا باللون وخيل يزيل الطعم وذلك فيما اذا كان متغيرا بالطعم أي لم توجد رائحة النجاسة بالمسك ولا لون بها بالتراب ولا طعمها بالحل ولا بد ان تظهر رائحة المسك ولون التراب وطعم الحل أخذ من تعليلهم التراب بأنه يكدر الماء والكدورة من أسباب السئر اذ هو صريح في انه لا بد في الحكم بعدم الطهورية من ظهور كدورة الماء وعلى قياسه لا بد من ظهور ربح المسك وطعم الحل فان لم يظهر ذلك وزال التغير حكمنا بالطهارة وفي كلام شيخنا لو ظهرت رائحة المسك ثم زالت حكمنا بالطهارة اه وأخذ بعضهم من غثيلهم بالخاطا انه لو زال التغير بواسطة مجاور له ربح كعود مطيب ظهر ربح طيبه حكمنا بالطهارة وفيه نظر والذي في فتاوى القفال لو زال التغير عاد طهورا وينبغي حمله على هذه الصورة المتقدمة وفي كلام شيخنا لا بد من احتمال احالة زوال التغير على الواقع في الماء حيث احتمل حالته على استتاره بالواقع فالنجاسة باقية وحيث لم يحتمل ذلك فهي زائلة فيحكم بطهارته اه حل وعبارة شرح مر أو زال تغير ربحه بمسك أولونه بسبب زعفران أو طعمه بخل مثلا فلا يظهر حال كدورته فلا تعود طهوريته بل هو باق على نجاسته للشك في ان التغير زال أو استر بل الظاهر انه استر وكذا تراب وجص لما تقدم فان صفا ولم يبق به تغير طهر ويحكم بطهورية التراب أيضا والحاصل انه اذا صفا الماء ولم يبق فيه تكدر يحصل به شك في زوال التغير طهر

لا ينحسبه شيء فلو تغير بحقيقة على الشط لم يؤثر كما أفهمه التقييد بالملافة وانما أثر التغير اليسير بالنجس بخلافه في الطاهر لغلظ أمره اما اذا غير بعضه فالمتغير نجس وكذا الباقي ان لم يباغ قاتنين (فان زال تغيره) الحسنى أو التقديري (بنفسه) أي لا بعين كطول مكث (أو بماء) انضم اليه ولو نجسا أو أخذ منه والباقي قلطان (طهر) لا تتفاء علة النجس ولا يضر بعود تغيره اذا خلا عن نجس جامد اما اذا زال حسا بغيره ما كسك

كل من الماء والتراب سواء كان الباقي عن الذي رسب فيه التراب قلتي أم لا نعم ان كانت عين التراب نجسة
لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المنبوشة اذ نجاسته مستحكمة فلا يطهر أبدا وكان التراب حينئذ كنجاسة جامدة فان
بقيت كثرة الماء لم يتنجس ولا تنجس وغير التراب مثله في ذلك ومحل ما تقر اذا احتمل ستر التغير بما طرأ كان
زال الرائحة بطرح المسك أو الطعم بطرح الخل أو اللون بطرح الزعفران فلو تغير ريح ماء وطعمه بنجس فالقي
عليه زعفران أولونه وطعمه فالقي عليه مسك فزال تغيره طهر وقس على ذلك لان الزعفران لا يستر الريح والمسك
لا يستر اللون فعلم ان الكلام اذا فرض انتفاء الريح والطعم عن شيء قطعنا كعود مثلاً أو لم يظهر فيه ريح الزعفران
ولا طعمه ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح فزال ريحه ولم يظهر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعد فيه
اعدم الاستتار وحاصل ذلك ان شرط اناطة الحكم بالشك في زوال التغير أو استتاره حتى يحكم ببقاء النجاسة تغليبا
لاحتمال الاستتار انه لا بد من احتمال احالة زوال التغير على الواقع في الماء من مخالط أو مجاور حيث احتمل
احالته على استتاره بالواقع فالنجاسة باقية لكوننا لم نحقق زوال التغير المقتضى للنجاسة بل يحتمل زواله واستتاره
والاصل بقاؤها وحيث لم يحتمل ذلك فهي زائلة فيحكم بطهارته وعلم ان رائحة المسك لو ظهرت ثم زالت وزال
التغير حكمنا بالطهارة لانهم المازالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه انتهت وفي المصباح رسب الشيء رسوبا من
باب نفذ ثقل وصار في الاسفل ورسب في المصدر أيضا اه (قوله ما اذا زال حسا) أيضا أي ظاهر او بهما هذا التفسير
يستقيم قوله فان زال تغيره مع قوله للشك في ان التغير زال أو استتر فالحاصل ان قوله فان زال تغيره أي بحسب
الظاهر وقوله للشك في ان التغير زال أي في نفس الامر اه شيخنا (قوله فان صفا الماء) أي زال ريح المسك أو
لون التراب أو طعم الخل وقوله ولا تغير به أي وزال التغير الاصل هذا هو المراد وقوله طهر أي حكمنا بطهارته
لا انتفاء عنه التنجيس اه حل وطهر بفتح الهاء وضمها والفتح أفصح اه شرح مر وظاهره استواء اللغتين
في كل ما قامت به الطهارة بدنا كان أو ثوبا وفي المصباح طهر الشيء من باب قتل وقرب طهارة والاسم الطهر
وهو النقاء من الدنس والنجس ثم قال وقد طهرت من الخيض من باب قتل وفي لغة قتلها من باب قرب وطهرت
اغتسلت اه أي فيحمل ما هنا على ما لو أسند الفعل الى الثوب أو نحوه فقل طهر الثوب أو المكان اه عش
عليه (قوله ودونهما ينجس الخ) اختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك ان الماء لا ينجس الا بالتغير ويروكناهم
نظر والتسميل على الناس والا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى اه حج اه عش على مر (قوله والماء
دونهما الخ) قيل الظرف حال من المبتدأ وفيه ما لا يخفى والوجه انه حال من فاعل ينجس العائد للماء اه سم
اه شوبري وعبارة شرح مر ودونهما أي والماء دون القلتي بان نقص عنهما أكثر من رطلين وتقديرنا
الماء في كلامه تبعاً للشارح ليوافق مذهب سيويو به وجهه والبصريين لان دون عندهم طرف لا يتصرف
فلا يصح كونه مبتدأ وجوزة الانخس والكوفيون واختلفوا فيما أضيف الى مبنى كالواقع في عبارة المصنف
فجوز الانخس بناء على الفتح لاضافته الى مبنى وأوجب غيره رفعه على الابتداء انتهت (قوله ولوجاريا) هذه
الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر والجاري كرا كذا في تنجسه بالملافة وفيما يستثنى وفي القديم لا ينجس
بلا تغير لقوته بوروده على النجاسة اه (قوله كزيت وان كثر) أي ولو كان جاريا فانه ينجس جميعه اه
حل حتى لو كانت النجاسة في آخر القناة الجاري فيها الزيت واتصل الزيت بها تنجس جميع ما في القناة ولو جعل
حائل بين النجاسة والزيت بعد الاتصال تنجس ما وراء الحائل الذي لم يصب النجاسة ومحلها اذا كانت القناة
مستوية أو قريبة من الاستواء بان كان فيها ارتفاع يسير فان كان فيها ارتفاع وانخفاض كثير فلا ينجس المرتفع
بمجرد ملافة المنخفض للنجاسة فلو جعل حائلا لمرتفع كان طاهرا اه ح ف والحاصل ان الجاري من الماء
ومن رطب غيره اما أن يكون بمستوى أو قريب من الاستواء واما ان يكون منحدر من مرتفع جدا كالصب من
ابريق فالجاري من المرتفع جدا لا ينجس منه الا الملاقي للنجس ماء أو غيره أو ما في المستوى والقريب منه فغير

وتراب واخل فلا يطهر للشك
في ان التغير زال أو استتر بل
الظاهر انه استتر فان صفا
الماء ولا تغير به طهر
(و) الماء (دونهما) أي
القلتين ولوجاريا (ينجس
كزيت غيره) كزيت وان
كثر (بلا فاته) أي النجس
أما الماء فلهوم خبر القلتي
السابق المخصص لمنطوق خبر
الماء لا ينجسه شيء السابق

الماء نجس كما بالمساقاة ولا عبرة بالجرية وأما الماء فالعبرة قبه بالجرية وهي ما بين حافتي النهر من الدفعات فان كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها وان كانت أقل فهي التي تنجس وما قبلها من الجريات باقية على طهوريته ولو المتصلة بها وأما ما بعده فهو كذلك أي باقية على طهوريته إلا الجرية المتصلة بالنجس فلها حكم الغسالة وهذا اذا كانت النجاسة جارية مع الماء فان كانت واقفة بالمرفكل ما مر عليها من الجريات نجس وأما ما لم يمر عليها وهو الذي فوقها فهو باقية على طهوريته اه شيخنا وعبارة شرح مر والعبرة في الجاري بالجرية نفسها لا مجموع الماء فان الجريات متفصلة حكم وان اتصلت في الخس لان كل جرية طالبة لما قبلها هاربة مما بعده فاذا كانت الجرية وهي الدفعة التي بين حافتي النهر في العرض دون قلتين تنجس بمساقاة النجاسة سواء أتغير أم لا المفهوم حديث القلتين المازفانه لم يفصل فيه بين الجاري والراكديو يكون محل تلك الجرية من النهر نجسا ويظهر بالجرية بعده او تكون في حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت مغلفة فلا بد من سبع جريات عليها ومن التريب أيضا في غير الارض الترابية هذا في نجاسة تجري بجري الماء فان كانت جامدة واقفة فذلك المحل نجس وكل جرية تمر بها نجسة الى ان يجتمع قلطان منه في حوض أو موضع متراد ويلغزه فيقال ماء ألف قلة غير متغير وهو نجس انتهت وقوله وتكون في حكم غسالة النجاسة أي بالنسبة لغير ما تجري عليه من أجزاء النهر فلا يصحهم ارفع حدث ولا ازالة حيث آخراما بالنسبة لما تجري عليه من أجزاء النهر فلا مادامت واردة كما هو ظاهر والا فلو حكمنا عليها بالاستعمال مطلقا بمجرد مرورها على جري النجاسة كنا نحكم عليها بالنجاسة اذا مرت على محل ثان مرت عليه النجاسة اذا المستعمل لا يدفع النجاسة عن نفسه وكان ما بعدها يطهر محلها ويصير مستعملا فاذا انتقل الى محل آخر تنجس وهكذا تقرير اه رشدي والجرية بكسر الجيم بوزن سدره وجمعها جريات بكسر الجيم وسكون الراء وفي المصباح جري الماء سال خلاف وقف وسكن والمصدر الجري بفتح الجيم فاذا دخلت الهاء كسرت الجيم وقلت جري الماء جرية والماء الجاري هو المتدافع بزيادة متواصلة (قوله نعم ان ورد على النجاسة الخ) هذا تقييد للمساقاة بما اذا لم يكن الماء واردا على النجاسة اه حل وعبارة شرح مر والمراد بالمساقاة ورود النجاسة على الماء اما ورودها عليها فسيأتي في باب النجاسة انتهت ومن الوارد ما لو فار القدر فاصاب فواره أعلاه المتنجس وما لو وضع اناء فيه ماء على محل نجس وهو برقع عليه فلا نجس ما فيه الا ان فرض عود الرشع اليه اه ج بنوع تصرف وكتب عليه سم قوله الا ان فرض عود الرشع اليه ينبغي أو وقف عن الرشع واتصل الخارج بما فيه لانه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة اه أقول ولعل وجه عدم تنجيس ما في الباطن مادام برقع ان الرشع صيره كالماء الجاري وهو لا نجس منه الا ما لاقته النجاسة دون غيره ما لم يتراجع وهو قليل وانقطاع رشع الماء يصيره متصلا كالتراد القليل وعبارة شرح الروض ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من اسفله لم ينجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كالوسد بنجس اه بحروقه اه ع ش على مر (قوله وأما غير الماء من الرطب فبالاولى) أي قليله وكثيره أولى بالتنجس لعدم خاصية الماء فيه وهي الرقة والسلاسة فليس فيه قوة دفع النجاسة وان كثر اه شيخنا (قوله لا يسيل دمها) أي ولو احتملا لا ودخل ماله دم لكنه لا يسيل كالوزغ اه شوبري (قوله لا يسيل دمها) أيضا أي عن موضع جرحها اما بان لا يكون له ادم أصلا أو له ادم لا يجري كالوزغ وكالزنبور والخنفساء والذباب اه شرح مر (قوله عند شق عضو منها) ويكفي في ذلك جرح واحدة فقط وفيه ان جرح بعض الافراد لا يفيد لجواز مخالفة جنسه لعارض وجرح الكل لا يمكن الا أن يقال جرح البعض اذا كثر يحصل به الظن وفيه انه يلزم التنجيس بالشك الا أن يقال الظاهر من وجود الدم في بعض الافراد ان الجنس كذلك ومخالفة الافراد للجنس خلاف الظاهر والغالب ويتجه ان له الاعراض عن ذلك والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل دمها لان الطهارة هي الاصل ولا تنجس بالشك اه سم على شرح البهجة الكبير

نعم ان ورد على النجاسة ففيه تفصيل يأتي في بابها وأما غير الماء من الرطب فبالاولى وفارق كثير الماء كثير غيره بان كثيره قوى ويشق حفظه من النجاسة بخلاف غيره وان كثر ونخرج بالرطب الجاف وتعبيري برطب أعم من تعبيره بمائع (لا بمساقاة ميتة لا يسيل دمها) عند شق عضو منها في حياتها

اه ع ش على مر (قوله كذاب وخنفساء) وكالبق المعروف بصرو القمل والبراغيث والسحالي وهي نوع
 من الوز غ ذكره ابن العماد وأقره المصنف ومنه سام أبرص وهو كبار الوز غ يقع على الذكر والانثى وهما
 اسمان جعلوا اسما واحدا اه ع ش على مر وفي المصباح الخنفساء فعلاء حشرة معروفة وضم الفاء
 أكثر من فتحها وهي محدودة فيهما وتقع على الذكر والانثى وبعض العرب يقول في الذكر خنفس بالفتح
 بوزن جندب ولا يمتنع الضم فانه القياس وبنو أسدي يقولون خنفس في الخنفساء كأنهم جعلوا الهاء عوضا عن
 الالف والجمع خنافس اه (قوله ولم تطرح) ولو طرحها طارح حية فسات قبل وصولها المائع أو ميتة فخيت
 قبل وصولها لم تضر في الحالين أفاده شيخنا الطبرلاوي واعتمده قاله سم وحاصل المعتمد في ذلك كما اقتضاه
 كلام البهجة منطوقا ومفهوما واعتمده الوالد رحمه الله تعالى وأفتى به انها ان طرحت حية لم يضر سواء كان
 نشؤها منه أم لا وسواء ماتت فيه بعد ذلك أم لا لان لم يتغير وان طرحت ميتة يضر سواء كان نشؤها منه أم لا وان
 وقوعها بنفسها لا يضر مطلقا فيعني عنه كما يعنى عما يقع بالر يحوان كان ميتا ولم يكن نشؤها منه ان لم يغير أيضا
 وليس الصبي ولو غير مميز والبهيمة كالر يح كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضا لان لهما اختيارا في الجملة ولو تعدد
 الواقع من ذلك فأتخرج أحدها على رأس عود مثلا فسقط منه بغير اختياره لم نجس وهـ ل له اخراج الباقي به
 الاوجه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم لان ما على العود محكوم بطهارته لانه خرو من المائع انفصل منه ثم
 عاد اليه ولو وضع خرقة على اناء وصفي بها هذا المائع الذي وقعت فيه الميتة بان صبه عليها لم يضر لانه يضع المائع
 وفيه الميتة متصلة به ثم يتصق منها المائع وتبقى هي منفردة لانه طرح الميتة في المائع كما أفتى بذلك شيخ الاسلام
 صالح البلقيني وهما تنبيهه لا بأس بالاعتناء بمعرفته وهو ان ما لا نفس له سائلة اذا اغتذى بالدم كالحلم
 السكار التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا نجسه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشق جوفه وخرج
 منه الدم احتتمل ان نجس لانه انما عني عن الحيوان دون الدم ويحتمل انه يعني عنه مطلقا وهو الاوجه كما
 يعني عما في بطنه من الروث اذا ذاب واختلط بالماء ولم يغير وكذلك ما على منفذ من النجاسة وأفاد في الخادم ان
 غير الذباب لا يلحق به في ندب الغمس لانتفاء المعنى الذي لا حمله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الداء الدواء بل
 يحرم غمس النحل ويحل جوار الغمس والاستحباب اذا لم يغلب على الظن التغير به والاحرم لما فيه من اضاءة
 المال اه شرح مر (قوله ولا بلافة نجس الخ) أي ولو مغلظا ما لم يكن بفعله اه حل (قوله ونجس
 لا يدركه طرف) أي ما لم يطرَح فهو كالهيئة في القيد ويدل على ذلك التعليل بمشقة الاحتراز فلما أخر القيد عنه
 لكان أولى اه شيخنا ومقتضى هذا ان البهيمة لو نشئت ذباها أو حركت صوفها فتناثر منه نجس لا يدركه
 طرف أنه لا يعني عنه لانه يضر طرحها للميتة والظاهر انه ليس كذلك وان المراد بالطرح بالنسبة لما لا يدركه
 الطرف الطرح من خصوص المكاف وعبارة شرح مر ولو رأى ذبابة على نجاسة فامسكها حتى الصقها
 يبدنه أو طرحها في نحو ماء قليل اتجه التجسس قياسا على ما لو اتقى ما لا نفس له سائلة ميتا في ذلك ولو وقع الذباب
 على دم ثم طار ووقع على نحو ثوب اتجه العفو جزم الا اذا قلنا به في الدم المشاهد فلان نقول به فيما لم يشاهد
 منه بطريق الاولى انتهت (قوله ونجس لا يدركه طرف) أيضا أي ولا يعتبر واقعا على غير الماء حتى يفرق بين
 كونه يدركه الطرف أولا والافس باعتبار كونه واقعا في الماء لا يدركه الطرف وان كثر وعبارة حج لا يدركه
 طرف أي مع فرض مخالفة لون الواقع عليه انتهت فان قيل كيف يتصور العلم بوجود النجاسة التي لا يدركها
 الطرف في الماء قلت يمكن تصويره بما اذا عف الذباب على نجس وطب لم يشاهد ما علق به من النجاسة فاذا
 وقع في ماء قليل أو مائع لم ينجسه لمشقة الاحتراز عنه فتأمل وانهم وصور ذلك بعضهم بان يراه قوى البصر دون
 معتدله بعد فرضه بخالف اللون ما وقع عليه من الماء أو المائع وكذا غيرهما كالثوب اه برماوى على شرح
 الغاية (قوله طرف) أي بصر معتدل مع عدم مانع فلورأي قوى النظر لا يراه غيره قال الزركشي فالظاهر

كذاب وخنفساء (ولم
 تطرح) فيه (و) لا بلافة
 (نجس لا يدركه طرف)

العفو كفي سماع نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه بواسطة الشمس انه لا أثر
لادراكه له بواسطة الكون ان يزيد في التجلي فاشبهت رؤيته حيث تدرؤية حديد البصر وبما تقر علم ان
يسير الدم ونحوه مما لا يعنى عن قلبه اذ اوقع على ثوب أحمر وكان بحيث لو قدر انه أبيض رؤى لم يعف عنه
وان لم ير على الأحمر لان المانع من رؤيته اتحاد لونهما اه شرح مر (قوله لقلته) علة لعدم ادراك
الطرف لالعدم التجسس لان علة متأتى فهو قيد في الحقيقة لاخراج ما لو كان عدم الادراك لنحو مماثلته للون
الحل اه رشيدى (قوله كقطة بول) أى أو نقطة متعددة لكن بحيث لو جمعت كانت قدرا يسيرا لا يدركه
الطرف المعتدل والظاهر ان محل العفو أى عدم التجسس بما ذكر مما لا يدركه الطرف وما بعده اذالم يغير
قياسا على ما قبله اه حل وعبرة شرح مر لا يدركه طرف أى بصر لقطة كقطة بول وما يعلق برجل
الذباب فيعنى عن ذلك في الماء وغيره لمشقة الاحتراز عنه باعتبار جنسه وما من شأنه لا بالنظر لكل فرد فرد
منه ومقتضى كلامه انه لا فرق بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوى لكن قال الجبلى صورته ان يقع في
محل واحد والا فله حكم ما يدركه الطرف على الاصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام اشارة اليه كذا نقله
الزركشى وأقره وهو غريب قال الشيخ والوجه تصويره باليسر عرفا لا بوقوعه في محل واحد وكلام الاصحاب
جار على الغالب بقراءة تعليمهم السابق انتهت وقوله وما يعلق برجل الذباب قضية ما ذكر تخصيص العفو عما يعلق
برجل الذباب بما اذالم يدركه الطرف وهو ما نقله سم في حاشية المنهاج عن الشارح ونقل عن حج العفو
مطلقا وصرح به حج في شرحه اه ع ش عليه (قوله كقليل من شعر نجس) أى من غير مغناط وهذا
بالنسبة لغير النصاص والراكب اما ما فيعنى عنه بالنسبة اليهما مطلقا أى قليلا كان أو كثيرا لتعذر الاحتراز عنه
في حقهما فقررده شيخنا زى اه اج عن سم ونقل عن مر انه يشترط في العفو عن الدم القليل ودخان
النجس الا تى كونه من غيره مغلط أيضا اه ع ش (قوله ومن دخان نجس) وأما دخان المتنجس فانه طاهر
لكن سيأتى في باب النجاسة ان مثل نجس العين المتنجس حرر اه حل وهذا يقتضى ان الشرح يقرأ
بالإضافة ولو قرئ بالتثنية لشمى هذه الصورة وهى دخان الشئ المتنجس فان دخانه نجس وعبرة ع ش قوله
ومن دخان نجس عبارة الارشاد وشرحه لابن حجر مانصه وعنى أيضا عن قليل دخان من نجس العين دون المتنجس
فان دخانه طاهر مطلقا كما صرح به في الاطعمة لكن ظاهر كلامه في باب الاثربة خلافة ومشى عليه في التحقيق
والجموع اه سم واعتمد شيخنا الزى ادى ما مشى عليه في التحقيق انتهت (قوله ومن دخان نجس) أيضا أى
في الماء وغيره اه شرح مر أى حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله والان نجس ومنه الخور بالنجس أو
المتنجس كما يأتى فلا يعنى عنه وان قل لانه بفعله أخذ ما صار فيما لو رأى ذبابة على نجاسة فامسكها حتى ألصقها
ببدنه أو ثوبه الا ان يفرق بان الخور مما تمس الحاجة اليه فيغفر القليل منه ولا كذلك الذبابة ومن الخور أيضا
ما جرت به العادة من تخير الجلمات اه ع ش عليه (قوله وكعبار سرجين) كان الاولى اسقاط الكاف لايهام
زيادتها الفوعن كثيره وليس كذلك فلا يعنى الا عن قلبه اه شيخنا وعبرة ع ش قوله وكعبار سرجين
قضية إعادة الكاف الفوعن الغبار مطلقا قال سم وليس كذلك بل يشترط قاته انتهت (قوله وحيوان
متنجس المنفذ غير آدمي) عبارة شرح مر ويلحق بما تقدم ما فى معناه مما على منفذ حيوان طاهر غير آدمي
كطير وهرة وما تلقىه الفيران في بيوت الاخليات من النجاسات كما أتى به الوالد رحمه الله وما يقع من بعير الشاة في
اللبن في حال الحلب مع مشقة الاحتراز عنه كما نقله ابن العماد فلو شك أو وقع في حال الحلب أولا فالوجه انه ينجس
اذا شرط العفو لم يتحققه وكون الاصل طهارة ما وقع فيه يعارضه كون الاصل في الواقع انه ينجس فتساقطا وبقى
العمل باصل عدم العفو ويعنى عما يحاسبه العسل من الكوارة التى تجعل من روث نحو البقر وعن روث نحو سمك
لم يضعه في الماء عبثا ولم يغيره وعليه يحتمل كلام الشيخ أبى حامد انه لا فرق بين وقوعه في الماء بنفسه وبين

أى بصر لقلته كقطة بول
(و) لا بلافة (نحو ذلك)
كثايل من شعر نجس ومن
دخان نجاسة وكعبار سرجين
وحيوان متنجس المنفذ غير
آدمي وذلك لمشقة الاحتراز
عنها ولخبر البخارى اذا وقع
الذباب في شراب أحدكم
فليغمسه كما ثم ليتزعه

المؤثر يكون بغير الطعم واللون والريح انتهت (قوله وقدم) أي ان التغير اليسير لا يضر والتغير بحقيقة قرب الماء لا يضر اه حل (قوله المخالف الوسط) أي فيقدر لون عصير العنب وطعم عصير الرمان وريح اللادن اه حل وقوله أي فيقدر لون عصير العنب أي الاسود أو الاحمر مثلاً لا الابيض اه رشدي وقوله المخالف الاشد وهو الحبر للون والمسل للريح والحل للطعم قاله حج ولو وافقه في الصفات كلها قدرناه مخالفاً لما أشد فيها أو في صفة قدرناه فيها فقط اه حل ونقل الزيادة عبارة حج وأقرها وفي القاموس اللادن رطوبة تعلق بشعر المعز أو لحاها اذا رعت نباتا يعرف بقلسوس أو قستوس وما علق بشعرها جيد مسخن ملين مفتح للسدد وأفواه العروق ومد رافع للزلات والسعال ووجع الاذن وما علق باطلا فها رديء اه (قوله ولو اشتبه الخ) عبارة شرح مـر ولما كان قد يعرض اشتباه بين الماء الطهور وغيره ذكر المصنف كغيره حكم الاجتهاد فقال ولو اشتبه الخ انتهت (قوله على أحد) أي أهـل للاجتهاد ولو صيما ميرا اه شرح مـر (قوله من ماء أو غيره) راجع للثلاثة لكن فيه صورة مكررة وهي اشتباه الطاهر بالطهور فينبغي حل قوله أو طهور بغيره على ما اذا كان الغير نجسا والتخصيص في هذا أحسن من التخصيص فيما قبله اه شيخنا وعبارة الشوري قوله ولو اشتبه طاهر أي من ماء أو ثياب أو غيرهما بغيره أي بنجس لان مقابل الطاهر النجس فقط ثم ذكر الطهور لان له مقابلين النجس والطاهر غير الطهور وغرضه بذلك دفع ما أورد على أصله انتهت (قوله كما أفاده كلامه الخ) سند لهذا التعميم لانه في الحقيقة سبعة دمجوعه لاجل جمعها والاف كلامه في شروط الصلاة لا يفيد اشتباه الطهور من الماء والتراب بالمستعمل ولا اشتباه الطهور من التراب بالنجس كما سنبينه عليه بعد بقوله من زيادتي أي على الأصل هنا وفي شروط الصلاة اذ عبارته هنا ولو اشتبه ماء طاهر بنجس وفي شروط الصلاة ولو اشتبه طاهر بنجس وهذه الصور الثلاثة الزيدة لا تدخل في كلامه هنا ولا هناك فهي مزیدة على مجموع عبارتيه اه شيخنا (قوله اجتهد) أي بذل جهده في ذلك وان قل عدد الطاهر كأنه من مائة لان التطهير شرط من شروط الصلاة يمكن التوصل اليه بالاجتهاد فوجب عند الاشتباه كالقبلة لكل صلاة أرادها بعد حدثه اه شرح مـر ثم قال في موضع آخر والاجتهاد والتحري والتأخي بذل المجهود في طاب المقصود اه (قوله اجتهد) أيضا عبارة شرح مـر فيما سيأتي وعلم مما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها نعم ان كان ذا كرا دليلة الاول لم يعده بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فان بقاءه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهرا فيصلي به ما شاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجميعه أم يمكنه الاستتار ببعضه لكبره فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لتلف ما استتر به فلا يحتاج الى إعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد خلافا لبعض المتأخرين انتهت وكتب عليه ع ش قوله بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فلو اجتهد في ثوبين طاهر ونجس ولم يظهر له الطاهر فهل يصلي عاريا عليه الاعادة لانه عاجز عن الوصول الى الطاهر فكان كالمعدوم أو يصلي في كل مرة كالماء وماء الورد كل محتمل والا قرب الاول ويفرق بأنه يلزم على الثاني الصلاة بمتيقن النجاسة فيكون مرتكباً لعبادة فاسدة دون الماء وماء الورد فتأمل ثم رأيت في باب شروط الصلاة بعد قول المصنف ولو اشتبه طاهر ونجس اجتهد ما نصه ولو اجتهد في الثوبين ونحوهما فلم يظهر له شيء يصلي عاريا وفي أحد البيتين حرمة الوقت ولزمته الاعادة لكونه مقصرا بعدم ادراك العلامة لان مع ثوبا أو مكانا طاهرا يتعين اه بحروفه فقوله لكونه مقصرا يؤخذ منه وجوب القضاء فوراً وبه صرح الشارح في الصوم وحج فيما لو لم ير والليل فافطر وان تم تبين انه من رمضان وعلاوه بتقصيرهم بعدم الرؤية اه بحروفه (قوله ان قدر على طاهر أو طهور ييقن) كأن كان على شط نهر أو بلغ الماء آن المشتبهان قلتي بخطهما بلا تغير اه شرح مـر (قوله وخاف ضيق الوقت) بأن لم يبق منه ما يسعه كاملاً والتقييد بالخوف وليس بشيئ سديد وجوباً موسعاً ان اتسع الوقت وجوباً ماضياً ان ضاق اه شبيري وروض ومـر اه ع ش (قوله هذا ان بقيا) أي كلاً أو بعضاً

وقدم و يعتبر في التغير
التقديرى بالطاهر المخالف
الوسط المعتدل بالنجس
المخالف الاشد (ولو اشتبه) على
أحد (طاهر أو طهور بغيره)
من ماء أو غيره كما أفاده كلامه في
شروط الصلاة (اجتهد) فيهما
جوازاً ان قدر على طاهر أو
طهور ييقن كأمرو وجوبا
ان لم يقدر وخاف ضيق
الوقت وذلك بأن يبحث
عما يبين النجس مثلاً من
الامارات كرشاش حول انائه
أو قرب كلب منه هذا (ان
بقيا) والا فلا اجتهاد خلافاً
لما صححه الرافي فيما اذا تلف
أحدهما

وقوله خلافا لما صححه الراعي فيما إذا تلف أحدهما أي لا بعد الاجتهاد وكان التالف هو الذي ظن طهارته وأما إذا كان بعد الاجتهاد والحالة هذه فلا فائدة فيه فالتعدد عند الراعي شرطه أن يكون في الابتداء لا في الدوام وعليه أن تلف أحدهما بعد استعماله كان الاجتهاد في الثاني جائزا أو واجبا على ما تقدم اهـ حل (قوله أيضا هذا ان بقيا) أي إلى تمام الاجتهاد وهذا الإشارة إلى شروط الاجتهاد أشار إلى أولها وهو التعدد ثم هذا وإلى ثانيها وهو أن يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير بقوله لا ماء وبول ولا ماء وماء ورد وأشار إلى الثالث وهو السلامة من التعارض بقوله فإن تركه وتغير ظنه الخ وبقي شروط أخرى بعضها لا يليق بالمقام اهـ روى وعبارة شرح مر وللاجتهاد شروط أحدها بقاء المشتبهين إلى تمام الاجتهاد فلا وإنصب أحدهما أو تلف امتنع الاجتهاد ويثبتهم ويصلي من غير إعادة وإن لم يرق ما بقي ثانيها أن يتأيد الاجتهاد بأصل الحل فلا يجتهد في ماء اشتبهه ببول وإن كان يتوقع ظهور العلامة إذا أصل البول في حل المضروب وهو التطهير ثانياً أن يكون للعلامة مجال أي مدخل كالإواني والياب بخلاف اختلاط المحرم بنسوة كما سيذكره المصنف في النكاح وزاد بعضهم ساعة الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تبهم وصلى والأوجه خلافه واشترط بعضهم أيضاً أن يكون إلا أن لو اختلفا كانا لاثنين لكل واحد توضأ كل بانائه كما لو علق كل من اثنين طلاق زوجته بكون ذا الطائر غراباً أو غير غراب فإنه لا حنث على واحد منهما والأوجه كافي الأحياء خلافه لا بطلاقهم كما أوضحته في شرح العباب وشروط العمل بالاجتهاد ظهور العلامة فإن لم يظهر له شيء أراق الماء من أحدهما ولو بصب شيء منه في الآخر ثم تبهم انتهت (قوله وشمل ما ذكر) أي لفظ أحد الأعمى وهو واضح لأنه يدرك الأمانة باللمس وغيره كالذوق لأن محل حومة ذوق النجاسة إذا كانت محقة ومن ثم لو ذاق أحدهما امتنع ذوق الآخر عند شيخنا لانحصار النجاسة فيه اهـ حلبي (قوله أيضاً وشمل ما ذكر الأعمى) أي خلافاً لمن قال لا يجتهد هنا كما لا يجتهد في القبلة وقوله ومن قدر على طاهر يمين أي وشمل أيضاً من قدر على طاهر الخ أي خلافاً لمن قال لا يجتهد لقوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربك إلى ما لا يربك اهـ من شرح مر (قوله ومن قدر على طاهر أو طهور يمين) أي بخلاف القادر على اليقين في القبلة أي بشرطه لا أن لا يجوز له الاجتهاد لأن القبلة في جهة واحدة فإن قدر عليها كان طلبه لها في غيرها عاباً بخلاف الماء الطهور جهاته كثيرة اهـ حل (قوله كافر) أي في قوله جواز أن قدر على طاهر أو طهور يمين وإنما أعاده توطئة للتعليل المذكور اهـ شيخنا (قوله كافي الأخبار) بفتح الهمزة شوبري وضبطه الاجهوري بكسرهما اهـ شيخنا (قوله واستعمل ما ظنه طاهراً أو طهوراً) أي استعمله هو ولا غيره ولو في نحو وضوءه أو لبس الطفل أو الجنون للطواف به وكذلك غسل زوجته الممتعة منه أو الجنونة بعد انقطاع حيضهما كما هو ظاهر وانظر لو تعارض اجتهاده مع الممتعة بان ظهر له طهارة ناءوهى طهارة آخر فهل تستعمل ما ظن طهارته وإن خالف اعتقاده أو لا وإذا تطهرت بما ظنته هل يباح له وطؤها نظراً لعقيدتها أو لا نظراً لاعتقاده فليجرب اهـ شوبري (قوله مع ظهور الأمانة) قدر في العمل بالاجتهاد لا في حقيقةه اذ حقيقة البحث والتفتيش وحيث تارة تطهره الأمانة فيعمل بالاجتهاد وتارة لا فلا يعمل اهـ شيخنا وبعبارة أخرى له فإن قلت الاجتهاد هو البحث عن الأمانة وهذا يقتضي أنه غيره قلت الاجتهاد هو البحث عنها وظهورها أمر رائد على البحث لأنه لا يلزم من البحث عن الشيء ظهوره فلا يستعمل إلا إذا ظهرت له الأمانة بعد البحث عنها اهـ (قوله وتعبيري بطاهر) أي في قوله ولو اشتبه طاهر الخ اهـ شيخنا وعبارة أصله ولو اشتبه ماء طاهر بنجس اجتهاد انتهت قال مر في شرحه ولو اشتبه على شخص أهل للاجتهاد ولو صبياء يرافيماً يظهر ماء طاهر أي طهور بنجس أي بماء نجس أو تراب طاهر بضده أو ماء أو تراب مستعمل بطهور أو شاة بشاة غيره أو طعامه بطعام غيره واقتصر على الماء لأن الكلام فيه وسكت عن الثياب ونحوها كتناء بماسيد كره في شروط الصلاة اهـ (قوله لا ماء وبول) هذا تهديد للغير في قوله السابق بغيره فلا بد أن يكون ذلك الغير غير نجس العين اهـ حل (قوله أيضاً لا ماء وبول فلا يجتهد) أي لا طهارة ولا غيرها

وشمل ما ذكر الأعمى
لأنه يدرك الأمانة باللمس
وغيره ومن قدر على
طاهر أو طهور يمين كما مر
الجواز العدول إلى المظنون
مع وجود المتيقن كافي
الأخبار فإن الصحابة كان
بعضهم يسمع من بعض مع
قدرته على المتيقن وهو
سماع من النبي صلى الله
عليه وسلم (واسم عمل
ما ظنه) بالاجتهاد مع ظهور
الأمانة (طاهر أو طهوراً)
وتعبيري بطاهر أعم من
تعبيره بماء طاهر وذكر
الاجتهاد في اشتباه الطهور
بالمستعمل وبالتراب النجس
مع التقييد ببقاء المشتبهين
من زيادتي (لا) أن اشتبهه
عليه (ماء وبول) مثلاً فلا
يجتهد

كالشرب وقوله ولا ماء وماء ورد أي للطهارة بخلاف الشرب اه زى وعبارة شرح هر ثم ما تقدم من منع
 الاجتهاد في ماء الورد محله بالنسبة للتطهير اما بالنسبة للشرب فيجوز كما قاله الماوردي وله التطهير بالاخر للعكم
 عليه بانه ماء والفرق بينه وبين الطهارة يستدعي الطهورية وهما مختلفان والشرب يستدعي الطهارة وهما
 طاهران وافساد الشاشي بان الشرب لا يحتاج للتخري رداً بانه وان لم يحتاج اليه فيه لكن شرب ماء الورد في طهارة
 يحتاج اليه وجبة فاستنتاج الماوردي صحيح لان استعمال الاخر في الطهر وقع تبعا وقد عهده امتناع الاجتهاد
 للشيء مقصودا ويستفاده تبعا كافي امتناع الاجتهاد للوطء وعلمك فيما لو اشبهت أمة بامة غيره واجتهاد فيهما
 للملك فانه يطوها بعده حل تصرفه فيها ولكونه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وما يحثه الاذرعى من مجيء
 كلام الماوردي في الماء والبول بعيد اذ كلامه يشير الى أنه انما أبيع له الاجتهاد ليشرب ماء الورد ثم يتطهر بالاخر
 وهذا غير ممكن هنا وايضا فكل من الماءين له أصل في الحل المطلوب وهو الشرب فجاز الاجتهاد لذلك بخلاف الماء
 والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كمينته ومذكاة مطلقا بل ان وجد اضطرار جاز التناول حكما والامتنع
 ولو باجتهاد وبذلك يندفع ما في التوسط وغيره انتهت * (فرع) * في الخادم لو تطاير من أحد الاناءين المشتبهين
 رشاش على ثوب لم يحكم بنجاسته في الحال كما لو خفي موضع النجاسة من الثوب فوطئ عليها ورجله مبتلة لا تجس
 بخلاف ما لو صلى على مكان منها فانها تبطل صلاته فلو اجتهد وأدام اجتهاده الى نجاسة ما أصاب الرشاش منه لم
 يجب عليه غسل الثوب أيضا لاشك اذا النجاسة لا تثبت بغلبة الظن والاصل بقاء طهارة الثوب وانما امتنع عليه
 استعمال ما غلب على طهارة نجاسته لعدم الجزم بما فيه لكن قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيها اذا تغير اجتهاده انه
 يورده موارد الاول يقتضي الحكم بتنجسه وعلى هذا تستثنى هذه المسئلة من قاعدة عدم الحكم بالنجاسة عند
 الظن ومثله ما لو ذبح اعمى شاة بشئ ولم يدركه عظم أو حديد هل تباح المذكاة والقياس المنع لان الأصل عدم الحل
 اه وعدم وجوب الغسل معتمد هر و يفرق بانه فيما نقلوه عن ابن سريج أصابه الماء آن وأقول قياس ذلك
 ان تصح هنا صلاته قبل غسل ما أصابه من الرشاش نعم ان تطهر من الاخر الذي ظن طهارته قبل غسل الرشاش
 لم يصح لتحقيق النجاسة حيثئذ وكان الفرق بين عدم صحة الصلاة وما ذكر فيما تقدم شدة احتمال النجاسة لاتصالها
 بها والتردد في النية أيضا تأمل اه سم (قوله اذ لا أصل للبول في التطهير) ظاهر هذه العلة انه انما امتنع
 الاجتهاد في ذلك لاجل الطهارة وانه لو احتاج الى البول لاطفاء نار مثلاً جاز له الاجتهاد الا ان يقال الطهارة هي
 الاصل فاذا امتنع الاجتهاد لاجلها فغيرها بطريق الاولى لكن يرد هذا ما سياتي في الماء وماء الورد حيث يجتهد
 للشرب ويستعمل للطهارة فما ظنه ماء اه حل (قوله أيضا اذ لا أصل للبول في التطهير الخ) عبارة شرح هر
 والمراد بقواهـم له أصل في التطهير عدم استحالة عن خلته الاصلية كالنجس والاستعمل فانهم سألوا مستحيلا
 عن أصل حقيقة تهما الى حقيقة أخرى بخلاف نحو البول وماء الورد فان كلامهم ما قد استحال الى حقيقة أخرى
 انتهت (قوله ليرد بالاجتهاد اليه) أي لو فرض ان الاجتهاد أدى الى طهارته فهم يكتفون بالطهارة الاصلية للعدول
 فلا بد في المشتبه ان يكون له أصل في الطهارة أي طاهر بحسب الاصل والنجاسة طارئة عليه وليس المراد بالطهارة
 التطهير والاختصاص ذلك بالماء والتراب تأمل اه حل (قوله أيضا ليرد بالاجتهاد اليه) فان قلت ليس المقصود من
 طلب الاجتهاد هو طلب البحث عن النجس حتى يشترط ان يكون له أصل في التطهير يرد بالاجتهاد اليه وانما
 المقصود طلب الطاهر قلت لعلى المراد الاشارة الى أن الاجتهاد قد يؤديه الى النجس في نفس الامر فيظنسه
 الطاهر فاشترطنا ما ذكر لنكتفي بالطهارة الاصلية لكان الاجتهاد والعذر فليتأمل اه سم اه ع ش
 (قوله لا لا بطل) لانها لو كانت لا بطل لا بطلت الحكم الاول وهو عدم الاجتهاد فيقتضي انه يجتهد لانه اذا
 بطل عدم الاجتهاد ثبت الاجتهاد اه شيخنا وعبارة بعضهم اذ لو كانت لا بطل لكان ما قبلها غير مقصود
 والفرض خلافه اذ هو مقصود بالذ كر غير معرض عنه اه وقال اللواتي بل حرف اضرب وله حالان الاول

اذ لا أصل للبول في
 التطهير ليرد بالاجتهاد اليه
 بخلاف الماء (بل) هنا وفيما
 يأتي للانتقال من عرض
 الى آخر لا لا بطل (ينقسم

ان يقع بعده جملة والثاني ان يقع بعده مفرد فان وقع بعده جملة كان اضربا بعماقبله اما على جهة الابطال نحو قوله تعالى أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما على جهة الترك للانتقال من غير ابطال نحو قوله تعالى ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قولهم في غمرة وان وقع بعده مفرد كان حرف عطف اهـ برماوى (قوله بعد تلف) شامل لاربعة صور مالوا رافهما أو أحدهما أو خلط واحد على واحد أو خلط بعض أحدهما على الآخر اهـ حرف (قوله ولو يصب شيء منه في الآخر) فان قلت يحتمل انه صلب من الطاهر في النجس فيكون معه ماء طاهر قلت كما يحتمل هذا يحتمل العكس وليس أحد الاحتمالين أولى من الآخر فليس معهما ماء طاهر يتعين اهـ حرف وعبرة سم قوله ولو يصب شيء منه في الآخر لا يخفى ان صب شيء في الآخر لا يوجب نجاستهما قطعا لجواز ان يكون اصب من الطاهر في النجس لكنه يوجب ان لا يبقى هناك طاهر يتيقن وقد اکتفوا بذلك انتهت (قوله أيضا ولو يصب شيء منه في الآخر) أي ولو كان المصبوب لا يدركه طرف معتدل ولا يقال نحن لا نجس بذلك لان عدم التجسس به اذا كان بغير فعله بان تطاير أو ترشش بخلاف ما اذا كان بفعله اهـ أجهورى (قوله فان تيمم قبله أعاد ماصلا) وتحرم عليه القراءة ان كان جنباً وكذا مسح المصحف وحمله اهـ ع ش على مر وقرر شيخنا مانعه فقال قوله أعاد ماصلا الخ أي والحال انه نسي ان عنده ماء مشتبها ببول والافلو تيمم مع العلم بذلك لم تصح صلته فلا يحسن قوله أعاد ماصلا لانه يقتضى ان ماصلا صحيح مع انه حينئذ باطل اهـ شيخنا (قوله مع تصديره بترك اعدامه) أي فلا يرد التيمم بحضرة ماء متيقن الطهارة وقد منع منه نحو سبع اهـ حل (قوله وكذا الحكم) أي وهو انه يتيمم بعد التلف فان تيمم قبله أعاد وقوله ولا داعي في هذه أي فيما اذا تحير التقليد أي ابصر أو أعشى أعرف منه بالامارة اهـ شيخنا وعبرة البرماوى قوله ولا داعي في هذه أي في مسألة التحير وقوله التقليد أي ولولا داعي أقوى ادراكا منه ولو باجرة لا تزيد على ماء الطهارة وقد راعى ما يجب على من قصده الاجتهاد له ولو باجرة وتجب له الاجرة ان لم يرض بحائنا فالشيخنا وانظر هل له أخذ الاجرة وان تحير راجع انتهت (قوله فان لم يجد من يقلده) أي في محل يجب عليه تحصيل الماء منه بضابطه في التيمم قاله شيخنا وهذا أشبه بالباب من جعل ابن حجر ذلك مقبلا على الحل الذي يجب السعي منه الى الجمعة قال شيخنا ونقل في شرح هذا الكتاب عن شيخنا العلقمى فرقا واضحا فراجع وهو ان العبرة بفقدانه في القبلة اهـ شوبرى وعبرة ع ش على مر قوله فان لم يجد من يقلده أي في موضع يجب عليه السعي منه للجمعة فواقعت فيه وعبرة حج ويظهر ضبط فقد المقلد بان يجد مشقة في الذهاب اليه كمسقة الذهاب الى الجمعة فان كان يعمل يلزمه قصده لها لواقعت فيلزمه قصده لسؤاله هنا والافلا اهـ بحروقه انتهت (قوله أو وجدته فتخير تيمم) أي بعد التلف المذكور أي ما لم يجد غير الذي تحير والافلا وهكذا الى ان يضيق الوقت اهـ حل (قوله أيضا فتخير تيمم) طاهره وان لم يضق الوقت وهو الظاهر وفي شرح شيخنا الارشاد قال ابن الرفعة وانما يقلد فيما اذا تحير اذا ضاق الوقت والاصبر وأعاد الاجتهاد وفيه من المشقة لا يخفى بل قولهم الا نفي في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره أفضل برده لانهم ثم نظروا الى الحالة الراهنة دون ما يأتى وان تيقنه فليظن هنا الى ذلك بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من ادراك العلامة انتهى اهـ ع ش (قوله ولا ماء وما ورد) هذا أيضا تقييد للغير أي فلا بد ان يكون ذلك الغير غير ماء ورد لما روي قوله فلا يجتهد أي للتطهير وأما نحو الشرب فيجوز اذا ظن أحدهما ماء جازله ان يتطهر به لان الشيء قد يجوز تبعوا ويمتنع استقلاله وقوله لما رأى من انه لا أصل للبول في التطهير ليرد بالاجتهاد اليه اهـ حل فالمراد النظير لما مر بأن يقال اذا لا أصل للماء الوارد في التطهير ليرد بالاجتهاد اليه (قوله بل يتوضأ بكل مرة) أي جوارا ان قدر على طاهر يتيقن ووجوبه بان لم يقدر عليه موسعا للسعة الوقت ومضيقة بضيقه اهـ حل (فرع) اذا اشتبه المستعمل بالطهور بجواره الاجتهاد قال في شرح المذهب ويجوز ان يتوضأ بكل منهما مرة ويعتقر التردد في النية للضرورة على ان ذلك ان تدعى أولوية هذا

بعد تلف) لهما أو لا أحدهما
ولو يصب شيء منه في الآخر
فان تيمم قبله أعاد ماصلا
بالتيمم لانه تيمم بحضرة ماء
متيقن الطهارة مع تصديره
بترك اعدامه وكذا الحكم
فيما لو اجتهد في الماء من تحير
ولا داعي في هذه التقليد
دون البصر قال في المجموع
فان لم يجد من يقلده أو وجدته
فتخير تيمم وتعييرى بالتلف
أعم من تعبيره بالخلط (ولا)
ان اشتبه عليه (ماء وما ورد)
فلا يجتهد لما روي في البول
(بل يتوضأ بكل) من الماء
وما ورد (مرة) ويعذر

وارجحيته على الوضوء بالماء وماء الورد كما لا يخفى اذا المستعمل له أصل في التطهير وفيه قابلية ظاهرة لدفع النجاسة
فبما اذا كثر به ماء طهور او مستعملا حتى بلغ قاتنين ولا كذلك ماء الورد اذا اكمل به الماء بشرطه فانه
ليس فيه قوة دفع وان كان له قوة دفع فاستفده انتهى فقد انكشف لانه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد
اه قال الشيخ عميرة قال شيخنا المراد بالضرورة في هذا الباب مجرد الحاجة فقط معلا بانه لا ضرورة للتردد
في النية اه شوبري (قوله للضرورة) مقتضى هذه العلة انه يمنع ذلك عند القدرة على ماء طاهر يتعين لفقد
الضرورة وليس كذلك لانهم كلهم يوجبوا عليه سلوك الطريق المحصلة للجزم فكذلك لا يجب عليه استعمال
الطهور بيقين اذا قدر عليه وان كان محصلا للجزم على انه يمكن الجزم بالنية كان يأخذ بكفه من أحد هما
وبالآخرى من الآخر يغسل به ما خديه معانوا يا ثم يعكس ثم يتم وضوءه بأحدهما ثم بالآخر ويلزمه حيث
لم يقدر على طهور بيقين النظهر بكل منهما ولو زادت قيمة ماء الورد على قيمة ماء الطاهر خلا فالابن المقرئ في
روضه ويفرق بينه وبين لزومه تكميل الناقص به ان لم تزد قيمة على ثمن ماء الطهارة بان الخلط ثم يذهب ما ثبته
بالسكينة من حيث كونه ماء ورد وهذا استعماله منفرد الا يذهبها بالسكينة لا مكان تحصيل غسالته وهذا أولى
الفروق كما أوضحته في شرح العباب اه شمر (قوله واذا طن طهارة أحدهما الخ) رجوع لاصل
المسئلة وقوله سن له اراقة الاخر فلم يرقه وتغير اجتهاده والحال انه قبل الاستعمال فالظاهر انه يعمل
بالثاني اذ ليس فيه محذور مما ذكره فيما بعد اه شيخنا (قوله لنحو عطش) لعن المراد عطش دابة وكذا
آدمي خاف من العطش تلف نفسه أو عضوه أو منفعة والام يجزله شربه لانه حكم النجس سم اه عش (قوله
لثلا يغاط) من باب فرح وطرب اه برماوى وفي المختار غلط في الامر من باب طرب اه قوله فيشبهه عليه
الامر) أى فقد يشبهه عليه الامر أى يتخير والا فليس يلزم ان يشبه الامر اه شيخنا (قوله وذكر سن
الاراقة من زيادتي كان من حقه ان يقول والتصریح لانه يفهم من كلام الاصل حيث قال اراقة الاخر لان
عبارته تحتمل الوجوب وعادته ان ما كان يفهم من كلام الاصل يقول فيه والتصریح به وما لم يفهم يقول فيه
وهو من زيادتي اه اجهورى وعبرة عش قوله وذكر سن الاراقة الخ انما لم يقل والتصریح لان عبارة
المنهاج محتملة له ولو وجوب وهو انما يقول والتصریح اذا كانت العبارة شاملة له ولغيره انتهت (قوله فان
تركه الخ) أى فان خالف السنة فلم يرق الاخر حتى استعمل بعض مظهر الطهور وقوله لم يعمل بالثاني أى ولا
بالاول لبطلانه بالثاني اه شوبري (قوله لتلاينقض الاجتهاد بالاجتهاد) جواب عما يقال ما الفرق بين
ما هنا وما لو تغير اجتهاده في القبلة وهو يصلى حيث يعمل بالثاني فأجاب بانه لو عمل بالثاني لزم عليه الفساد
اه عزيزى وهذا تعليل للنفي في قوله لم يعمل بالثاني ولا نافية وقوله ويصلى معطوف على ما قبله فكل من أن
المصدرية ولا النافية مسلط على كل من الفعلين والمعنى انتفى العمل بالثاني لاجل انتفاء نقض الاجتهاد
بالاجتهاد وانتفاء الصلاة بالنجاسة فكأنه قال انما حكمنا بالنفي الاول لاجل أن يتحقق الثاني اذ لو لم نحكم
بالاول لبطل الثاني فيلزم النقص المذكور والصلاة المذكورة وكل منهما باطل (قوله أيضا لتلاينقض
الاجتهاد بالاجتهاد) منع ابن الصباغ ذلك بانه انما يؤدى الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد لو أبطلنا ما مضى من
طهره وصلاته ولم يبطله بل أمرناه بغسل ما ظن نجاسته كما أمرناه باجتناب بقية الماء الاول ويحجب بانه يكفي
في النقض وجوب غسل ما أصابه الاول واجتناب البقية اه شارح الروض (قوله ان غسل ما أصابه
الاول) أى ان غسل ما أصابه الاول بماء الثاني وأخذ الباقي من هذا انه لو غسل ما أصابه من الاول
بماء طهور متيقن الطهارة أو باجتهاد آخر غير هذا جازله العمل بالثاني لا انتفاء المعنى المذكور وبه أفتى
والشيخنا وكذا لو كان الاشتباه بين طهور ومستمعمل ولا نظر لكونه قادرا على الاجتهاد لانه لا يتقاعده عن
قدرته على طاهر بيقين وأخذ بعضهم من هذا الا لزام انه لو تغير اجتهاده وهو غير محدث بل كان على طهارة

في ترده في النية للضرورة
(واذا طن طهارة أحدهما)
أى الماءين بالاجتهاد (سن)
له قبل استعماله (اراقة
الاخر) ان لم يحتج اليه
لنحو عطش لتلا يغاط
فيستعمله أو يتغير اجتهاده
فيشبهه عليه الامر وذكر
سن الاراقة من زيادتي (فان
تركه) وبقى بعض الاول
(تغير وظنه) باجتهاده ثانيا
(لم يعمل بالثاني) من
الاجتهادين لتلاينقض
الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل
ما أصابه الاول

لم يعمل بالاجتهاد الثاني ويصلي بطهارته ولا نظر لكونه الا ان يعتقد نجاسة أعضائه لان هذا الظن ألغى
 هذا الالتزام لكن اعتمد شيخنا تالابن العماد عدم صحة الصلاة اه حل (قوله ويصلي بنجاسته ان لم يغسله)
 قضية انه لو غسل أعضاءه بين الاجتهادين بماء متيقن الطهارة انه يعمل بالثاني وبه قال السراج البلقيني وهو
 كذلك ولا يعيد ماصلا به الاول على الراجح ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة قطعاً ما في الاول وما في
 الثاني فيلزمه الاعادة حيث لا نأخذ بقول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا فيما لو صلى أربع ركعات
 لا ربع جهات فانه لا يعيد مع انه صلى لغير القبلة قطعاً في ثلاث ركعات لان المبطّل غير متعين وقضيته أيضاً انه
 لو اشتبه طهوره بماء متعمل انه يعمل بالثاني أيضاً وهو كذلك كما بحثه شيخنا البرلسي اه زى مع زيادة
 للعقبي (قوله بل يتيم بعد التلف) أى لهما أولاً ولهما فإل للعهد المذكورى لكن فيه ان قوله ولا يعيد ان كان
 صورته انه أراق الماء من قبل الصلاة كان المراد ولا يعيد بالاتفاق وان كان المراد انه بقي منهما شيء كان المراد ان
 قوله ولا يعيد أى على ضعف اذا راجح في هذه وجوب الاعادة كما في شرح المحلى اه لكاتبه (قوله ولا يعيد)
 أى جزماً ان كانا الفين معاً والثاني فقط مع بقاء بقية الاول أو لا يعيد على الاصح ان كان التالف هو بقية الاول
 فقط وانما كان لا يعيد في هذه على الاصح لانه ليس عنده ماء طاهر بيقين ومقابل الاصح يقول انه يعيد لان عنده
 ماء طاهر بالظن وقول الشارح فلا إعادة أى على الاصح ومقابل الاصح يقول يعيد لانه ماء طاهر بالظن وقوله
 وقوله يجوز الاجتهاد الخ أى وأما لو قلنا بعدم جواز الاجتهاد كان قوله فلا إعادة أى جزماً اه لكاتبه (قوله ولا
 يعيد ماصلاً) أى بالتيم أى ان كان بمحل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الامر ان والا أعاد ماصلاً بالتيم اه
 برماوى (قوله فان لم يبق من الاول شيء) هذا محذور قوله وبقي بعض الاول اه حل وقوله وقولنا يجوز
 الاجتهاد الخ انما قيد بذلك لابتأى الخلاف في الاعادة الذي أشار له الاصح بقوله ولا يعيد في الاصح اذا القول
 الضعيف المشار اليه هو القول بوجوب الاعادة ويعمل بان معماء طاهر بالظن وهذا لا يكون الا على طريقة
 الرافعي القائل بان الاولى اجتهاده حتى يظن طهارة الثاني بالاجتهاد بخلافه على طريقة النووي لا يتأتى هذا
 القول اذ ليس معماء طاهر بالظن لعدم جواز الاجتهاد له فلا ظن اه لكاتبه (قوله على ما اقتضاه كلام الرافعي)
 الاجتهاد في هذه الحالة ممنوع على رأى الرافعي أيضاً لعدم فائدته وانما محل الخلاف بينهما فيما اذا انصب أحدهما
 قبل الاجتهاد قاله الشيخ الرملي في حواشي الروض اه شورى (قوله وهذه مسألة المنهاج) لذكره الخلاف
 فيها الاشارة الى قوله فان لم يبق من الاول شيء ومعنى كونها مسألة المنهاج انها هي المراد من عبارته وان عبارته
 محمولة عليها وقوله لذكره الخلاف فيها ينبغي ان يتأمل ذلك فانه ان أراد الخلاف في جواز الاجتهاد وعدمه فهذا
 لم يذكره في المنهاج وان أراد الخلاف في العمل بالثاني أو في الاعادة فكلا المسئلتين فهما الخلاف في ذلك كما
 صرح به المحلى فانه صرح بحكاية خلاف في العمل بالثاني وخلاف في الاعادة فيما اذا بقي من الاول شيء أيضاً وان
 كان الاصح من خلاف الاعادة فيما اذا بقي من الاول شيء وجوبها عكس الاصح فيما اذا لم يبق شيء كما بين ذلك
 أيضاً وبين ان محل خلاف الاعادة فهما اذا لم يبق الاخر فيما اذا لم يبق شيء ولم يبقهما فيما اذا بقي شيء قبل الصلاة
 فان أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جزماً فلو أبدل قوله لذكره الخلاف به قوله لتصحيحه الخلاف فيها لكان واضحاً
 فليتأمل اه سم ونص عبارة الجلال واذا استعمل ما ظنه الطاهر من الماءين بالاجتهاد أراق الاخر ندباً
 لا تلايشوش لتغير ظنه فيه فان تركه بلا اراقة وتغير ظنه فيه من النجاسة الى الطهارة بامارة طهرته واحتاج الى
 الطهارة لم يعمل بالثاني من ظنه فيه على النص لئلا ينقض ظن بظن بل يتيم ويصلي بلا إعادة في الاصح اذ ليس معه
 ماء طاهر بيقين والثاني يعيد لان معماء طاهر بالظن فان أراقه قبل الصلاة لم يعد جزماً ولو بقي من الاول شيء
 وتغير ظنه ففيه النص والترجيح لكن يعيد على النص ماصلاً بالتيم لان معماء طاهر بيقين وقيل لا تعذر
 استعماله فان أراقهما أو خطاهما قبل الصلاة لم يعد جزماً ولو كان المستعمل لما ظنه عند حضور الصلاة الثانية

ويصلي بنجاسة ان لم يغسله
 (بلى يتيم) بعد التلف
 (ولا يعيد) ماصلاً
 بالتيم فان لم يبق من الاول
 شيء وقولنا يجوز الاجتهاد
 على ما اقتضاه كلام الرافعي
 فلا إعادة اذ ليس معماء
 متيقن الطهارة وهذه مسألة
 المنهاج

باقيا على طهارته بما طه به صلى به اذ كره في شرح المذهب أو محدثا وقد بقي مما تطهر منه شيء لزمه إعادة الاجتهاد بخلاف ما إذا لم يتوشى ذكره في الروضة كاصلها اه بحروفه شرحا ومتنا وقوله ولو كان المستعمل لما طه به مقابل قوله قبله واحتجاج الى الطهارة (قوله لذكره الخلاف فيها) وهو عدم العمل بالثاني على النص وإذا تيمم لا تجب الاعادة في الاصح فهذا هو الخلاف اه حل (قوله وهي انما تأتي على طريقة الرافي) لكنه يخالف تعبيرا الرافي في المحرر ونصه فاذا استعمل ما طن طهارته فينبغي ان يريق الاخر فاذا لم يفعل وتغير اجتهاده لم يعمل بالاجتهاد الثاني على النص وكان الشارح حاول بعدوله عن تعبيرة أصله بالاجتهاد الى تعبيرة بالظن للإشارة الى ان الاجتهاد انما يأتي على طريقة الرافي لا على طريقة هو من اشتراط التعدد وما أيضا وان تعبيرة بذلك يخرج المسئلة عن كونها مفرعة على كلام الرافي وليس كذلك اذا عسرة بالظن الذي لا يستند الى اجتهاد على ان ارادة ذلك تعبيرة هذه مسئلة مستقلة قلت وفيها خلاف الذي ذكره في المحرر في غيرها اه حل (قوله أيضا وهي انما تأتي على طريقة الرافي) مراده الاعتراض على الاصل حيث كان كلامه انما يستقيم على طريقة غيره ووجه الحصر في قوله وهي انما تأتي على طريقة الرافي ان هذه المسئلة على طريقة النووي لا يتأتى فيها القول الضعيف بوجوب الاعادة اذ ليس له الاجتهاد حتى يكون معه ماء طاهر بالظن اه لكاتبه (قوله والاولى حل كلام المنهاج الخ) لا يتحقق ان هذا الحل خلاف ظاهر قوله أي المنهاج واذا استعمل ما طه به أراق الاخر اذ ظاهره استعمال الكل لا البعض ولا يصح حل استعماله في كلامه على الارادة اذ لا يتأتى معه قوله بل يشتم بلاعادة اه حل (قوله ايأتي على طريقة أيضا) أي كما يأتي على طريقة الرافي وقوله ثم تلف الباقي انما قيد بكون التالف هو الباقي ليكون معه طاهر بالظن حتى يتأتى القول الضعيف بخلاف ما اذا تلف الاخر وبقي بعض الاول ثم تغير اجتهاده فليس معه ماء طاهر بالظن لانه بتغير اجتهاده ظن نجاسة ذلك البعض وقوله اذ قضية كلام المجموع الخ ظاهر مع كون الماء الاخر بقي الى وقت الصلاة وجبته يذبح حكاية الخلاف في الاعادة بخلاف ما اذا تلف الاخر قبل الصلاة فانه لا يعيد جز ما كفى المحلى وقوله في ذلك أيضا أي كما انه مرجح فيما اذا لم يبق من الاول شيء اه لكاتبه (قوله ثم تغير اجتهاده ثم تلف الباقي) انما قيد بذلك ليكون وقت تغير اجتهاده هناك تعدد حتى يصح الاجتهاد على مذهب النووي بخلاف ما اذا كان التلف قبل التغير فتكون المسئلة من قبيل قوله فان لم يبق من الاول شيء اه لكاتبه (قوله ترجح عدم الاعادة في ذلك أيضا) الذي في شرح الجلال المحلى عدم وجوب الاعادة في ذلك جز ما وحيث لا يصح حل كلامه عاها وكتب أيضا ان كان ذكر في المجموع ان الراجح هو الاصح من وجهين فواضح اتحادهما مع الاولى في حكاية الخلاف والترجيح المتبادر من قوله الخلاف وهو النص على عدم العمل بالثاني والاصح عدم الاعادة وحيث لا يحسن قوله لذكر الخلاف فيها والرجح بعينه في هذه الثانية أيضا فكان الاولى ان يعلى بان ذلك هو الظاهر من قوله واذا استعمل ما طه به أراق الاخر اذ المتبادر منه استعمال ذلك كما فعله على الثانية خلاف المتبادر من كلامه اه حل (قوله ولو أخبره بتجسه) أي أو باستعماله ولو على الابهام أو بطهارته على التعيين قبل استعمال ذلك أو بعده اه شرح مر وأشار الماتن بهذا الى ان التجاسة يكفي منها الظن المستند الى خبر العدل اه برماوى (قوله أيضا ولو أخبره بتجسه عدل رواية الخ) ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كان قال أحدهما ونزع الكاب في هذا الاناء دون ذلك وعكسه الاخر وأمكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة الماء من لاحتمال الولوج في وقتين فلو تعارض في الوقت أيضا بان عيناه عمل بقول أو ثقهما فان استويا فالأكثر عددا فان استويا سقط خبره ما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناء من كلوعين أحدهما كلبا كان قال واسع هذا الكاب وقت كذا في هذا الاناء وقال الاخر كان ذلك الوقت يلبس آخر مثلا ولو رفع نحو كابر رأسه

لذكره الخلاف فيها
وهي انما تأتي على طريقة
الرافعي هذا والاولى حل
كلام المنهاج لياتي على
طريقته أيضا على ما ذابقي
بعض الاول ثم تغير اجتهاده ثم
تلف الباقي دون الاخر
ثم تيمم اذ قضية كلام المجموع
ترجح عدم الاعادة في ذلك
أيضا (ولو أخبره بتجسه)
أي الماء أو غيره

من اناؤه فيه مائع أو ماء قليل وفيه رطب لم نجس ان احتسمل رطبه من غيره عملاً بالاصل والالتجس ولو غلبت
 النجاسة في شيء والاصل فيه طاهر ككتاب مدني الخروا المتدينين بالنجاسة ومجانين وصبيان وجرار بن حكم بالطهارة
 عملاً بالاصل وان كان مما اطردت العادة بخلافه كاستعمال السرجين في أواني الفخار خلافاً لما وردى
 ويحكم أيضاً بطهارتها معتمداً به البلوى كعرق الدواب وله ايامها واعاب الصغار والجوخ وقد اشتهر استعماله بشحم
 الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقع وقم من أكل نحو خبز والبقل النابت في نجاسة
 متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله حكم بالطهارة عملاً بالاصل
 ومن ذلك الخبز المحبوز بمصر ونواحيها فان الغالب فيها النجاسة لكونه يخبر بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله
 كاستعمال السرجين في أواني الفخار وكعدم الاستجاء في فرج الصغير ونجاسة منقذ الطائر والبهيمة قلو
 جلس صغير في حجره وصل مثلاً أو وقع طائر عليه فيحكم بصلاته استحباباً بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما
 ذكر معه وان اطردت العادة بنجاسته وقوله ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد أي مالم يغلب على ظنه
 نجاسته ومما يغلب ذلك ما اعتمد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة ممن يتعاطى حيا كته أو خياطته أو
 نحوهما اه (قوله عدل روايه) أي ولو عن عدل آخر ولو كان أعنى سواء أخبره بتنجيس أحد هما مبهماً أو معيناً
 ثم التمس اه برماوى (قوله لافسق ومجهول الخ) أي مالم يصدقهم أو أخبر كل عن فعله اه شيخنا وقوله
 ومجهول أي عدائه أو اسلاماً اه ع ش وعبارة شرح مر ومحل ما تقر من عدم قبول من تقدم بالنسبة
 لاخبارهم عن فعل غيرهم فمن أخبرهم عن فعل نفسه في غير المجنون كقوله بليت في هذا الناء قبل كما قاله جمع
 قياساً على ما لو قال أنا متطهر أو محدثو كما يقبل خبر الذي عن شانه بانه ذكاه انتهت (قوله مبيناً للسبب) قال في
 الخادم واعلم ان قضية كلامهم انه اذا لم يبين السبب يكون الاخبار لا اثر له وينبغي ان يكون له فائدة وهي التوقف
 عن استعماله كما قالوه في الجرح اذا لم يفسر وشرطنا التفسير انه يوجب التوقف عن العمل بروايه الجرح اه
 سم (قوله مبيناً للسبب في تجسه) أي أو استعماله أو طهره اه شرح مر (قوله اعتمده) أي وجوباً اه
 شرح مر (قوله أو المجهول مذهبه) أي أو المجتهد لان اجتهاده يتغير اه حل وعبارة شرح مر ويظهر ان
 محل ما تقر بالنسبة للمقلد اذ هو الذي يعلم اعتقاده فينظر هل الخبر موافقه أو لا اما المجتهد فيبين له السبب مطلقاً
 وان عرف اعتقاده في المياه لاحتمال تغير اجتهاده انتهت (قوله لاحتمال ان يخبر بتنجيس مالم نجس الخ) يؤخذ من
 ذلك ان الكلام في فقيه يغلب على الظن انه يعرف ترجيحاً المذهب اه اجهورى (قوله ويحل استعمال
 الخ) هذا شروع في وسيلة الوسيلة التي هي ظروف المياه لاحتياجها اليها اه برماوى وعبارة شرح مر
 ولما ذكر الاجتهاد في نحو الماء وهو مظهر ولا بد له من ظرف استطراد الكلام على ما يحل من الظروف
 فقال ويحل استعمال الخ انتهت (قوله كل اناؤه طاهر) مقتضى صنيعه ان التقييد بالطهارة انما هو بالنسبة
 للاستعمال حيث اقتصر عليه في بيان المحترز بقوله وخرج بالطاهر النجس الخ ولم يذكر له محترزاً بالنسبة
 للاتخاذ ومثله في هذا الصنيع شرح مر فقتضاه انه يجوز اتخاذ النجس وهو كذلك كما نصوا عليه في اقتناء
 الاختصاصات كالكتاب والخروج لجلد الميتة اه لكاتبه (قوله كل اناؤه) أي ما يسمى اناؤه وان لم يكن
 ظرفاً وهو بكسر الهمزة والماء مفرد وجمعه آنية وجمع الآنية أواني وهي ظروف المياه اه برماوى (قوله من
 حيث انه طاهر) حشية تعليل أو تقييد وهي مستفادة من المتن لتعليقه بالحكم بالطهارة اه شيخنا (قوله أيضاً
 من حيث انه طاهر) أي وان حرم من جهة أخرى وعلى هذا التأويل أي قوله من حيث يكون الاستثناء
 الآتي منقطعاً لان اناؤه الذهب والفضة يحل استعماله من حيث انه طاهر وان لم تؤل عبارة المصنف كان
 الاستثناء متصلاً لكن فيه قصور لانه به باستثناء البعض على استثناء بقية المستثنيات لان البعض استثنى بمعنى
 اه اجهورى (قوله في الطهارة وغيرها) متعلق بكل من المصدرين لكنهما بالنسبة لتعلقها بالثاني بمعنى اللام اه

(عدل روايه) كعدو امرأة
 لافسق وصبي ومجهول ومجنون
 حالة كونه (مبيناً للسبب) في
 تجسه كولو غ كلب (أو فقهها)
 بما ينجس (موافقاً) للخبر
 في مذهبه في ذلك وان لم يبين
 السبب (اعتمده) بخلاف
 غير الفقيه أو الفقيه المخالف
 أو المجهول زهبه فلا يعتمد
 من غير تعيين لذلك لاحتمال
 ان يخبر بتنجيس مالم نجس
 عند الخبر (ويحل استعمال
 واتخاذ) أي اقتناء (كل اناؤه
 طاهر) من حيث انه طاهر
 في الطهارة وغيرها

شيخنا (قوله بالاجماع) أى حتى فى النفيس من الحيثية المذكورة فلا ينافى ان فيه خلافا اذ ذاك من حيث
 نفاسته اه لكتابته وعبارة البرماوى قوله بالاجماع فيه نظرا لان الاناء النفيس فيه قولان الا ان يقال الاجماع
 بالنسبة للمجموع أو من حيث الطهارة انتهت وقدم الاجماع لانه عام ولانه أقوى اه (قوله من شئ من
 جلد) فى المختار الشن والشنيعة القريبة الخلق وجمع الشن شنان اه مختار فقوله من جلد صفة كاشفة (قوله
 ومن مخضب) بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه ثم باء موحدة أى اناء صغير من حجر وفى القاموس مخضب كمنبر
 المكن وهو الحجر المنحوت وقال فى المختار المخضب الاجانة من الحجر اه برماوى فعلم ان قوله من حجر صفة كاشفة كما
 فى التقييد بالجلد فى الشن وأما القدح فلم يرفى اللغة تقييده بكونه من خشب غاية ما قال فى المصباح والمختار القدح
 الذى يشرب فيه والجمع قداح اه وفى القاموس القدح آنية تروى الرجلين أو اسم جمع الصغار والكار
 والجمع قداح اه (قوله فلا يرد المغصوب الخ) صورة الايراد ان الكيفية فى المتن تتناول ما هو حرام فى عبارته
 حكم على المحرم بالحل وحاصل دفعه ان المحرم كالمغصوب حرمة من حيث كونه ملك الغير مث لا وشمول المتن له من
 حيث طهارته وهو من هذه الحيثية ليس بحرام اه لكتابته (قوله أيضا فلا يرد المغصوب وجلد الاذى) لان
 تحريمه لا من هذه الحيثية بل من حيث حرمة الاذى والاستيلاء على حق الغير ولا فرق فى الاذى
 بين الحربى والمرتب وغيرهما فهما محترمان من حيث كونهما آدميين وان جاز قتلها ما خلا فالبعض المتأخرين
 اه برماوى لكن قولهم انه يجوز اغراء الكلب على جيفة الحربى والمرتب بأبى ذلك اه وعبارة حل قوله
 وجلد الاذى أى ولو حرى باو مرتدا لان حرمة ذلك ليست من الحيثية المذكورة أيضا بل من حيث احترامه اه
 حل (قوله ونحوهما) كالوقوف والمسروق اه شيخنا (قوله وخرج بالطاهر النجس) أى والمتنجس اه
 ع ش على مر (قوله كالتخذ من ميتة) أى غير ميتة كلب أو خنزير أو فرعهما ما ماضى فمحرم مطلقا اه
 شرح مر أى فى جاف أو مائع (قوله فيحرم استعماله فى ماء قليل) ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتى من كراهة البول
 فى الماء القليل لانه لا تضغ بنجاسة أصلا ثم والكلام هنا فى استعمال متضمن للتضغ بالنجاسة اه ج ومثله
 شرح مر وقوله متضمن للتضغ بالنجاسة يؤخذ منه انه اذا لم يكن تضغ كان يغترف منه بشئ فى شئ انه
 لا يحرم فهل الحكم كذلك أو الحرمة مطلقة نظر الماء من شأنه يراجع ثم رأيت ج صرح بالاول اه رشيدى
 وعبارة ع ش قوله متضمن للتضغ بالنجاسة وهو محرم فى بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضغ به فيه وهو
 ما صححه المصنف فى بعض كتبه اه حج وهو المعتمد انتهت (قوله فى ماء قليل أى) ان لزم عليه التضغ
 والا فلا يحرم وقوله ومائع أى ولو من غير تضغ لما فيه من اتلافه مع عدم امكان التدارك لانه يتعذر تطهيره
 وقوله لا فى جاف الخ أى وهو من غير المغلظ ومجمله أيضا فى غير اللبس اما هو فيحرم مطلقا قاله فى المجموع
 اه شورى (قوله ومائع) أى الا لغرض وحاجة كالأغراض فى اناء من عظم الغنم على قصده
 الاستصباح به فيجوز ذلك كما نقله فى شرح المذهب واعتمده شيخنا الطبلاوى وقال لا يشترط فى الجواز فقد
 طاهر لان نفس ارادة الاستصباح حاجة تجوز ذلك والضرورة ليست بشرط اه سم (قوله أو فى ماء كثير)
 أى غير مسبل اه شيخنا (قوله ودخل فيه النفيس) نية عليه للخلاق فيه والمراد به النفيس لذاته لا لصنعة اذ محل
 الخلاف انما هو الاول اه شيخنا (قوله النفيس) وهو لغة ما يتنافس به ويرغب فيه ونفيس كل شئ جيده اه
 برماوى (قوله كياتون) أى ومرجان وعقيق وبلور والمراد نفيس الذات دون الصفة فلوا تخذ من زجاج أو
 خشب محكم الخراط أو من طيب غير مرتفع حل بلا خلاف اه برماوى قال زى ومن النفيس طيب رفيع
 كسك وعنبر وكافور لا من نحو صندل كنفس بصنعة اه ع ش على مر (قوله أيضا كياتون) ومن
 خواصه ان التخم به ينقى الفقر ومثله مرجان يفتح الميم اه برماوى وفى المصباح والمرجان قال الازهرى
 وجماة هو صغارا للأواو وقال الطرطوشى هو عروق حجر تطلع من البحر كصابع الكف قال وهذا شاهدناه

بالاجماع وقد ترضأ النبي
 صلى الله عليه وسلم من
 شئ من جلد ومن قدح
 من خشب ومن مخضب
 من حجر فلا يرد المغصوب
 وجلد الاذى ونحوهما
 وخرج بالطاهر النجس
 كالتخذ من ميتة فيحرم
 استعماله فى ماء قليل ومائع
 لا فى جاف والانىء جاف أو فى
 ماء كثير لكنه يكره ودخل
 فيه النفيس كياتون فيحل
 استعماله واتخاذ

بغارب الارض كثير أو أمان النون فقبل زائدة لأنه ليس في الكلام فعـ لال بالفتح الالمضاعف نحو الخلال وقال
 الأزهرى لأدري أن ثلاثي أو رباعي اه (قوله لان ما فيه من الخلاء الخ) رد للقول بعدم الحل لما فيه من الخلاء
 وكسرت قلب الفقراء اه شيخنا وبارة أصله مع شرح مر ويحل الاء النفيس في ذاته من غير التقدين
 كما قوت أي يحل استعماله واتخاذ في الاظهر لعدم وروده في فيه ولا تنفاه ظهور معنى السرف فيه والخلاء
 نعم بـ كرهه ومقابلته انه يحرم الخبـ لاء وكسرت قلب الفقراء وورد بأنه لا يعرفه الا الخواص ويحل الخلاف في
 غير فص الخاتم اما هو فيجوز قطعا انتهت (قوله الاء كاه أو بعضه الخ) هذا لا يشمل ما تقدم لان حرمة
 استعماله ليست من حيث انه طاهر وهذا الاستثناء منقطع حيث نظر الى الخبيثـ المذكورة في كلامه اه
 حل (قوله وخرج بالاء حلقة وسلساته وغشاء القمل) ما لم يكن مجوفا اه تقرير بعضهم (قوله كاه أو بعضه)
 مبتدأ وقوله ذهب أوفضة خبر والجملة صفة للذكورة اه شيخنا (قوله فيحرم استعماله) أي اذا وجد غيره ولو
 بأجرة فاضله عما يعتبر في الفطرة كفي الايعاب بخلاف ما اذا لم يجد غيره فانه يجوز لكن بحث بعضهم تقديم
 الفضة لانها أخف لجوازها في مسائل دون الذهب * (تنبيه) * تصـ الطهارة من اناء النقد قطعا فانه الزركشي
 ويحتاج للفرق بينه وبين الصلاة في المعصوب حيث جرى في صحتها خلاف وفرق في الايعاب بان الوضوء وسيلة
 ويغفر فيها ما لا يغفر في المقاصـ دو بان الحرمة هنا لحق الله تعالى فسوخ فيه ما لا يناسخ في ذلك لانه حق آدمي
 قال بعضهم وحيث زالت الحاجة وجب الكسر وان احتـ مل الاحتياج اثنائيا اه ويؤخذ منه انه لو ورثه
 وجب عليه بيعه فوراً حيث لم يحتج له لالان تركه اتخاذ فتمل اه فيض اه شورى (قوله أيضا فيحرم
 استعماله واتخاذ) أي ولا أجرة لصنعه ولا ارش لكسره اذا كسره انسان لانه ازال المنكر اه حل وعبرة
 اج قوله فيحرم استعماله الخ فهم من حرمة الاستعمال حرمة الاستنجار على الفعل وأخذ الأجرة على الصنعة
 وعدم الغرم الى الكاسر كآلة الله وانتهت * (فرع) * لو أخذ قطعة ذهب ووزن به اهل يكون من استعمال
 الذهب المحرم الوجهـ لا كما وافق عليه جمع منهم مر فيما بالغى من الثقة اذ ليس اناء ولا في معناه وقد يقال
 استعمال النقد حرام وان لم يكن اناء وهذا استعمال اه سم (قوله أيضا فيحرم استعماله واتخاذ) أي من
 غير ضرورة فان دعت ضرورة الى استعماله كمرود منها للخلاء عنه جاز وسواء أكان الاء صغيرا أم كبيرا
 نعم الطهارة منه صحيحة والمأكول ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكره ويحرم التطيب
 منه بنحو ما ورد والاحتواء على منجرة منه أو جلوسه بقربها بحيث يعدم تطيبها بغيرها حتى لو بنجر البيت بها
 أو وضع ثيابه عليها كل استعمال لها ويحرم تخيير نحو البيت بها أيضا والخيلة كافي المجموع في الاستعمال
 اذا كان في اناء مما ذكر ان يخرج منه الى شيء آخر ولو في أحد كفيه التي لا يستعملها فيصبه أو لا في يده
 اليسرى ثم في اليمنى ثم يستعمله وتحرم المسكحة والمروء والخلال والابرة والخمرة والمعلقة والمشط ونحوها من
 ذهب أوفضة والكراسي التي تعمل للنساء ملحقة بالنساء كالصندوق فيما يظهر كفاؤه البـ در بن شهبة
 والشرار يب الفضة غير محرمة عابهن فيما يظهر اعدم تسميتها آنية وعلة التحريم في النقدين مركبة من العين
 والخلاء كما يدل عليه كلامهم ولا فرق في حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيرها اذا خيلاء موجودة على تقدير الاطلاع
 عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر ويحل حرمة استعمال الذهب
 ما لم يصدأ فان صدأ أي بحيث ستر الصدأ جميع طاهره وباطنه بحيث لا يبين جازنم يجري فيه التفصيل الا في
 في الموهـ بنحو نحاس ويحرم تزيين الحوائث والبيوت بآنية الذهب والفضة ويحرم تحلية الكعبة وسائر
 المساجد بالذهب والفضة اه شرح مر وكتب عليه عـش والخيلة كافي المجموع الخ قال في شرح العباب
 ثم الظاهر ان هذه الخيلة انما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل الطيب فيه
 لانه استعماله بذلك وان لم يستعمله بالاخذ منه وقد يتوهم من عبارته اختصاص الخيلة بحالة التطيب وليس

لان ما فيه من الخلاء وكسر
 قلوب الفقراء لا يدركه الا
 الخواص لكنه يكره (الاء
 كاه أو بعضه) المريد على
 الاصل (ذهب أوفضة فيحرم)
 استعماله واتخاذ على

كذلك وعبارة الجواهر من ابتلى بشيء من استعمال آنية النقد صب ما فيها في اثناء غيرها بقصد التفرغ واستعماله وان لم يجد فليعمل الطعام على رقيق ويصب الدهن وماء الورد في يده اليسرى ثم يأخذ منها باليمين ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده الى محل الوضوء وكذا المشروب أي بان يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا الورد يسراه ثم كتب بيمينه اه ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في يساره بانه يعد في العرف مستعملا ويرد بفتح ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من اثناء الذهب في الوضوء أو غيره لم يكن مستعملا لانه ما باشر فان كان أذن له عصي من جهة الامر فقط ثم قال وأما قول المصنف مثلاً ان الصب في اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في اثناء النقد ان يخرج منه الشيء بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله اه وكأن الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكر ان الماء يباشر استعماله من اثنائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالاً لانه بخلاف الطيب فإنه لم يعتد فيه ذلك الا بتوسط اليد فاحج لنقله منها الى اليد الاخرى قبل استعماله والا كان مستعملاً لانه فيما اعتد فيه اه سم على جج وقوله في صبه أولاً في يده اليسرى الخ هذا في غير الماء اما هو فلا يشترط فيه ذلك بل يكفي صبه في يده ثم يشربه منها من غير نقل الى الاخرى كما يفيد ما تقدم عن شرح الارشاد وقوله نعم يجري فيه التفصيل الا في المأمور بخوض نحاس أي فان كان المصدأ لوفرض نحاس تحصل منه شيء بالعرض على النار لم يحرم والاحرم وقوله ويحرم تحلية الكعبة هل من التحلية ما يجعل من الذهب والفضة في ستر الكعبة أم يختص بما يجعل في بابها وجدرانها فيه نظار والذي يظهر الآن الاول اه ما كتبه ع ش (قوله اعين الذهب والفضة) فيه ان العلة لا بد ان تكون وصفاً مناسباً للحكم وعين الذهب أي ذاته ليست وصفاً اه لكتابته موقوله مع الخلاء ومن ثم قال لو صدق اثناء الذهب بحيث ستر الصدأ جميع ظاهره وباطنه حل استعماله لقوان الخلاء اه زى وفي المصباح وصدى الحديد مهذوز من باب تعب اذا علاه الجرب (قوله مع الخلاء) أي التفاح والتعاطم فالنهي معقول المعنى ويجوز ان يكون تعدياً اه حل والخلاء بضم الخاء والمدمن الاختيال وهو التفاح والتعاطم وقال الواحدى الاختيال مأخوذ من التخيل وهو التشبه بالشيء فالمختال يتخيل في صورة من هو أعظم منه تكبراً اه برماوى (قوله ولاتأكلوا في صحافها) الصحيفة مادون القصعة فهي من عطف الخاص على العام لان الآنية تشمل الصحيفة وغيرها ونحوها بالاكل لان الغالب في العادة الاكل في الصحاف دون الشرب وقدم الشرب في الحديث لكثرة النسبة للاكل اه ع ش على مر وقال بعض شراح البخارى الآنية اسم لما يؤكل ويشرب فيه فتكون أعم والصحاف واسم لما يؤكل فيه فقط اه اج وعبارة البرماوى قوله ولاتأكلوا في صحافها من اضافة الاخص الى الاعم فهي على معنى من وبقيصة الحديث فان الذي يأكل ويشرب فانما يجري بطنه نار جهنم * (فائدة) * الصحيفة كالقصعة والجمع صحاف قال الكسائي وأعظم الاواني الجنة بفتح الجيم ثم القصعة تلحقها تشبع العشرة ثم الميكاة تشبع الرجاءين أو الثلاثة ثم الصحيفة تشبع الرجل الواحد انتهت (قوله ولان اتخذه يجبر الى استعماله) غرضهم هذا التعليل الرد على الضعيف القائل بجواز اتخذه وعبارة أصله مع شرح مر وكذا يحرم اتخذه في الاصح لان اتخذه يجبر الى استعماله والثاني لا يحرم اقتصاراً على مورد النهي في الاستعمال انتهت وانما جاز اتخذه نحو قباب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما أفتى به ابن عبد السلام الذي استوجهه بعضهم لان النفس ميسلا ذاتها لذلك أكثر فكان في اتخذه مظنة استعماله بخلاف غيره اه جج اه ع ش على مر (قوله كضيب بأحدهما) تنظير في الحكم لا قياس لانه لا يصح القياس مع وجود النص وكان الاظهر في التعبير عطفه على المستثنى فيقول أو مضياً بأحدهما ومن المعلوم ان قوله وضبة الفضة كبيرة الخ لا يرجع الا لهذا اه شيخنا (قوله وضبة الفضة كبيرة الخ) الواو للمحال وأقسام الضبة ستة

الرجال والنساء لعين الذهب والفضة مع الخلاء ولقوله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولاتأكلوا في صحافها رواه الشيخان ويقاس بما فيه ما في معناه ولان اتخذه يجبر الى استعماله (كضيب بأحدهما) وضبة الفضة كبيرة لغير حاجة) بأن كانت لزينة

كبيرة لزينة كبيرة بعضها الزينة وبعضها الحاجة وهي في هذين حرام صغيرة لزينة صغيرة بعضها الزينة وبعضها
 الحاجة كبيرة كلها الحاجة وهي مكروهة في هذه الثلاثة صغيرة كلها الحاجة لا حرمه فيها ولا كراهة بل هي مباحة
 اه برماوى وقوله بعد فان شك في الكبر فالاصل الاباحة تحته صور لانه اذا شك في الكبر والصغر تارة يعلم كونها
 لزينة أو بعضها الزينة وبعضها الحاجة فيحكم بالكراهة فيهما لان الشك انما أسقط الحرمة واما اذا لم كونها الحاجة
 فلا حرمه ولا كراهة وكذلك اذا شك هل هي للزينة أو للحاجة فتارة يعلم الكبر فتكره وتارة يعلم الصغر فلا حرمه
 ولا كراهة وكذلك اذا شك في الكبر والصغر فتضم هذه الصور لبقية صور الضبة اه ح ف وقال البرماوى
 وقد أوصل بعضهم مسائل الضبة الى اثني عشر ألف مسألة وأربعمائة وعشرين مسألة خارجا عن مراعاة
 الخلاف ولو تعرض له لراد على ذلك زيادة كثيرة اه (قوله أيضا وضبة الفضة كبيرة الخ) وكالضبة فيما ذكر
 تسمير الدراهم في الاناء لاصلاحها فيه فيحل بلا كراهة الشرب منه ويحل فتح الفم للماء النازل من ميزاب الكعبة
 وان قصده الا ان قرب منه بحيث يعدم استعماله ويحل حاققة الاناء ورأسه وسائلته لان اتصالها عنه وتحمله اذا لم
 يسم الرأس اناء كما هو ظاهر أى ان كان ذلك من فضة لا من ذهب ولو تعددت ضبات صغار لزينة فتقتضى كلامهم - م
 حلها ويتعين حمله على ما اذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة والافيه بنحو عيها المافيه من الخيلاء وبه فارق
 ما يأتي فيما اذا تعدد الدم المعفوع عنه ولو اجتمع لكبر على أحد الوجهين فيه وحاصله ان أصل المشقة المقتضية للعفو
 هناك موجودة وبه يبطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقتضى للحرمة الخيلاء وهو موجود مع
 التفرق الذي هو في قوة الاجتماع اه اج وعبارة شرح م وتسمير الدراهم في الاناء لا طرحها فيه
 كالضبيب ولا يحرم شربه وفيه مخوفة وضبة ولو جعل للاناء رأسا من فضة كصفحة بحيث لا يمكن وضع شيء فيه مجاز
 ما لم يضع عليه شيئا فيحرم كما هو ظاهر لانه استعمال له فهو اناء بالنسبة اليه وان لم يسم اناء على الاطلاق نظير
 الخلال والمروء والوجه كما قال بعضهم ان المدار على امكان الاتفاق به وحده وعدمه لا بتسميره فيه وعدمه أو جعل
 له سلبه منها فكذلك فان كان لمحض الزينة اشتراط صغرهما عرفا كالضبة فيما يظهر ولا يلحق بغطاء الاناء غطاء
 العمامة وكيس الدراهم اذا اتخذهما من حرير خلافا لاسنوى اذ تعطية الاناء مستحبة بخلاف العمامة وأما
 كيس الدراهم فلا حاجة الى اتخاذ منه وألحق صاحب الكافي طبق الكيزان لغطاء الكوز والمراد منها صفحة
 فيها ثقب للكيزان وفي اباحته بعد فان فرض عدم تسميته اناء وكانت الحرمة منوطا بها فلا بعد فيه حيث نذ
 بالنسبة لاتخاذها واقتنائها اما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمتجه الحرمة نظير ما مر من وضع الشيء على رأس
 الاناء ولو تعددت ضبات صغيرة لزينة فتقتضى كلامهم حلها ويتعين حمله على ما اذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة
 كبيرة والا فلا وجه تحريمها لانهما من الخيلاء وبه فارق ما يأتي فيما لو تعدد الدم المعفوع عنه ولو اجتمع لكبر على
 أحد الوجهين فيه انتهت (قوله أو بعضها الزينة الخ) أى وانهم ذلك البعض وكان وجهه انه لما انهم ولم يتميزا
 للحاجة غلب وصار المجموع كأنه الزينة وعليه لو غلب لكانت الحاجة كان له حكم مال الزينة وهو ظاهر اه
 شرح م (قوله وانما حرمت ضبة الذهب مطلقا) أى كما هو مقتضى اطلاق المتن فيها وتفصيله في آنية
 الفضة اه شيخنا وعبارة ع ش قوله وانما حرمت ضبة الذهب مطلقا أى كما أفاده تقييد ضبة الفضة وعدم
 تقييد ضبة الذهب انتهت (قوله فسوى بينهما في التفصيل) هو ضعيف اه برماوى وع ش (قوله ولا يشك
 حرمة الخ) كان الاحسن تقديم هذا على قوله كضيب هذا والجواب الاول بالتسليم أى بتسليم قول المستشكل
 بحل الاستجاء به - ما وأما الثاني فيالمنع أى منع قوله بحل الاستجاء فيقول هذا المحيب لانسلم انه - لال بل هو
 حرام وانما عبروا هناك بالاجزاء وهو مجامع الحرمة وقوله الان يحمل كلام المحيب الخ تقييد لقوله ينافيه ظاهر
 الخ أى فان حل على ما ذكر انتفت المنافة لكنه بعد الحمل يرجع للجواب الاول فيكون بالتسليم أيضا بل هو عينه
 في المعنى وان خالفه في التعبير اه لكاتبه (قوله لان الكلام ثم في قطعة ذهب أو فضة) أى لم تطبع دراهم أو

أو بعضها الزينة وبعضها
 الحاجة فيحرم استعماله
 واتخاذها وانما حرمت ضبة
 الذهب مطلقا لان الخيلاء
 فيه أشد من الفضة وخالف
 الرافعي فسوى بينهما في
 التفصيل ولا تشكل حرمة
 استعمال الذهب والفضة
 بحل الاستجاء به - لان
 الكلام ثم في قطعة ذهب
 أو فضة لا فيما طبع أو هيا
 منها لذلك كالاناء المهيأ منهما

دناير ولم تهيأ للاستجابه وقوله لا فيما طبع أى لافى قطعة طبعت دراهم أو دنانير لكن هذا زائد على الجواب
لادخل فيه وقوله أو هي لذلك أى للاستجابه وهذا محط الجواب وقوله كالاناء المهيأ الخ تنظير في الحكم وهو
الحرمة اه لكاتبه (قوله والجواب بان كلامهم ثم انما هو في الاجزاء الخ) أى لافى الجواز اذ ليس من لازم
الاجزاء الجواز فيجزم ويجزى اه حاشي (قوله الا ان يحمل كلام المجيب) أى المصريح بعدم الجواز وقوله
وكلام غيره أى المستشكل المصريح بالجواز وانما قال ينافية ظاهر تعبير الخ لانه يجوز ان يراد بعدم الجواز عدم
الاجزاء اه حل وحاصل كلام المجيب انه لا اشكال بل ما هنا وما في الاستجابه على حد سواء في حرمة
الاستعمال فيجزم ويجزى اه شيخنا (قوله على ما طبع وهي لذلك) أى فالجواب بان الكلام انما هو في
الاجزاء وان كان حراما محمول على ما طبع وهي لان يستجى به وهو حرام لكن يجزى الاستجابه وكلام غيره
المجيب في تعبيرهم بالجواز محمول على ما لم يطبع ولم يهأ من ذلك فلا يستجابه جاز ويجزى فلم يتلاق المجيب وغيره
على محل واحد فليتامل اه برماوى (قوله فان كانت صغيرة لغير حاجة) الحاجة المنفية المراد بها كلها والتقييد
بهذا ليس لكون مفهوم ما سبق قاصرا عليه بل لاجل الحكم بالكراهة اه لكاتبه (قوله لازينة في الاولى)
أى بقسميها وهما بان كانت لازينة أو بعضها لازينة وبعضها الحاجة وقوله ولا يكبر في الثانية هي قوله أو كبيرة لها اه
تقرير بعضهم (قوله وجاز للصغر في الاولى الخ) جواب عما يرد على التعليل قبله بان يقال لم يقتض هذا التعليل
الحرمة وما قيل غير ذلك فغير ظاهر اه شيخنا (قوله والاصل في الجواز الخ) قال بعضهم المراد الجواز المطلق
لا بقيد الكراهة وهذا مشكل من وجهين الاول ان الجواز المطلق لم يدع في صورة مما سبق حتى يستدل عليه
والثاني ان الشارح أقام هذا الدليل بعينه فيما بعد على الاباحة بمعنى استواء الطرفين فهذا الصنيع من
الشرح غير جيد اه لكاتبه (قوله كان مسلسلا بفضة) أى وصل بعضه ببعض قبل سلسله أنس رضى الله عنه
ولم ينكر عليه فصار اجاعا وروى عنه أنه قال لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا كذا مرة والظاهر
أن الإشارة عائدة الى الاناء بصفته التي هو عليها واحتمال عودها اليه مع قطع النظر عن ذلك بصفته خلاف
الظاهر فلا يعول عليه ونقل ابن سيرين انه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس ان يجعل مكانها حلقة من ذهب
أو فضة فقال له أبو دجاجة لا تغيرن شيئا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتركه واشترى هذا الفدح من ميراث
النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وعن البخارى انه رأى بالبصرة وشرب منه قال وهو قدح جيد عريض نضار
بضم النون كغراب وهو الخالص من العود ويقال ان أصله من شجر التبع وقيل من الاثل ولونه يميل الى
الصفرة وهو أجود الخشب للآنية وكان منطاولا طوله أقصر من عمقه اه برماوى (قوله أى مشعبا) أى مصلحا
من التشعيب وهو الاصلاح اه حش وعبرة عش قال في العباب يقال قصعة مشعبة أى شعبت في
موضع منها والتشديد للتكثير مبالغة انتهت وفي المصباح وتشعبت القوم تشعبا من باب نفع جمعهم وفرقتهم فهو
من الاضداد وكذلك في كل شيء قال الخليل واستعمال الشيء في الضدين من عجائب الكلام وقال ابن دريد
ليس هذا من الاضداد وانما هما الغتان لقومين وشعبت الشيء شعبا من باب نفع صد عنه وأصلحته والفاعل
شعب اه (قوله أيضا أى مشعبا) بالتشديد والتسكين وهو بيان للمراد من السلسلة لاحقيقتها اه
برماوى (قوله أيضا أى مشعبا بخرقة) المتبادر من هذه العبارة ان الضبة كانت صغيرة ومعلوم انها
كلها الحاجة فهذه صورة الاباحة اه لكاتبه (قوله ما يصلح به خاله) أى وان عم جميع الاناء على المعتمد
وما قيل من ان ذلك لا يسمى ضبة ممنوع اه برماوى (قوله توسع) هو بالمعنى اللغوي ان يوضع اللفظ لشيء ثم
يستعمل فيه وفي غيره الاعم فهذا أصله والوضع هذا الاصلاح خال الاناء ثم استعمل في الاعم من الاصلاح
للاصلاح أو الزينة اه برماوى (قوله ومرجع الكبيرة والصغيرة العرف) هو المعتمد والمراد به ما استقر
في العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول اه برماوى (قوله فاذا شك في الكبيرة فالاصل الاباحة) أى الاصل اباحة

للبول فيه والجواب بان
كلامهم ثم انما هو في الاجزاء
ينافية ظاهر تعبير الشيخين
وغيرهما ثم بالجواز الا ان
يحمل كلام المجيب على
ما طبع أو هي لذلك وكلام
غيره على غير ذلك (فان كانت
صغيرة لغير حاجة) بان كانت
لزينة أو بعضها لازينة وبعضها
لحاجة (أو كبيرة لها) أى
للعاجزة (كره) ذلك وان
كانت محل الاستعمال للزينة
في الاولى وللكره في الثانية
وجاز للصغر في الاولى وللحاجة
في الثانية والاصل في الجواز
ما رواه البخارى ان قدحه
صلى الله عليه وسلم الذي
كان يشرب فيه كان مسلسلا
بفضة لانه ادعه أى مشعبا
بخرقة من فضة لانه شفاقه
والتصريح بكراهة
من زيادتي وخرج لغير حاجة
الصغيرة للحاجة فلا تكره
للخبر المذكور وأصل ضبط
الاناء ما يصلح به خاله من
صفحة أو غيرها واطلاقها
على ما هو للزينة توسع
ومرجع الكبيرة والصغيرة
العرف وقيل الكبيرة
ما استوعب جانباً من الاناء
كشفة أو أذن والصغيرة
دون ذلك فان شك في
الكبر فالاصل الاباحة والمراد
بالحاجة غرض الاصلاح
لا العجز عن غير الذهب

الاناء قبل تضييبه بخلاف الحرير اذا ركب مع غيره فانه يحرم حيث شك في كثرة لانه الاصل تحريم استعمال
 الحرير وينبغي ان يكون هذا في غير الحرير المطرف به فانه شبيه بالضبة اه حل وعبارة الاجهوزي قوله
 فالاصل الاباحة ولا يشك بحرم استعمال ثوب شك ان الحرير فيه أكثر ولا بحرمة مس تفسير شك في ان القرآن
 فيه أكثر لان الضبة تابعة لانا جاز استعماله فالاصل الجواز حتى يتحقق المانع بخلاف الحرير والقرآن انتهت
 وعبارة شرح مر فان شك في الكبر فالاصل الاباحة ولا يشك ذلك بما سياتي في اللباس من انه لو شك في ثوب فيه
 حرير وغيره أهم ما أكثر انه يحرم استعماله أو شك في التفسير هل هو أكثر من القرآن أو لانه يحرم على الحدث
 مسه لانا نقول ملابسة الثوب للبدن أشد من ملابسة الضبة فاحتياط ثم لا يحتاط له هنا وأما التفسير فانه محرم
 مع الشك تغليب الجانب التعظيم انتهت (قوله أيضا فان شك في الكبر الخ) هذا راجع لجميع الصور أي صور
 الحرمة والكراهة والاباحة كما تقدم بسطه عند قوله وضبة الفضة كبيرة الخ اه (قوله لان المعجز عن غيرهما الخ)
 يؤخذ مما تقدم في تحريم ضبة الذهب من ان الحيلة فيه أكثر انه يقدم حيث ذاء الفضة ويؤيده انه لو وجد مية
 نحو كلب وحيوان آخر قدم الثاني على المعتمد اه شورى (قوله فضلا عن المضيب به) مصدر منصوب اما
 بفعل محذوف هو حال من استعمال أي حالة كون الاستعمال يفضل فضلا أي يزيد عن حل المضيب واما على
 الحال من استعمال هذا وفي استعماله في الاثبات كما هنا نظر اقول ابن هشام انه لا يستعمل الا في النقي نحو فلان
 لا يملك درهمه ما فضلا عن دينار فاستعماله هنا مخالف للقياس الا ان يؤول ويجعل يحرم فيكون في خبر النقي
 تأويلا اه شيخنا (قوله وقولي كالححر لغير حاجة) أي في كل من الكبيرة والصغيرة وعبارة أصله وما مضى
 بذهب أو فضة ضبة كبيرة لينة حرم أو صغيرة لينة أو كبيرة للحاجة جاز في الأصح انتهت وقوله لما مر أي من
 صدق قوله في الموضوعين لغير حاجة على ما بعضها لينة وبعضها الحاجة أي وقول المهاج لا يصدق بذلك الا اذا
 أريد به كلاً أو بعضاً اه حل وعبارة ع ش وقد يعتذر عن المهاج بأن قوله أو كانت صغيرة لينة يعني
 كلاً أو بعضاً انتهت (قوله ويحل نحو نحاس الخ) وأما التوييه الذي هو الفعل فحرام فان قيل هلا جعل الفعل
 تابعاً للاستعمال كما تقدم في الضبة ولم حرم الفعل مطلقاً دون الاستعمال أجيب بأن الفعل قد يجزى كثرة الموه
 به فنع منه حسم الباب وفيه ان هذا موجود في التضييب اه حل الا ان يفرق بأن التوييه فيه اضاءة مال
 بخلاف التضييب اه شورى (قوله موه بنقد) ويحرم توييه سقف البيت وجد رانه وان لم يحصل منه شيء
 بالعرض على النار وتحرم استعماله من حصل منه شيء بالعرض عليه والا فلا اه برماوى وحاصل مسئله
 التوييه كما فهم منه من متفرقات كلامهم ثم رأيتهم مصرحاً به فيما نقله الشهاب ابن قاسم عن شرح العباب
 للشهاب بن حجر ان فعله حرام مطلقاً حتى في حلى النساء وأما استعمال الموه فان كان لا يتحصل منه شيء بالعرض
 على النار حل مطلقاً وان كان يتحصل حل للنساء في حالهن خاصة وحرم في غير ذلك اه رشيدى وعبارة شرح
 مر ويحل ما ذكر بالنسبة لاستدامته أما الفعل فحرام مطلقاً ولو على سقف أو جدار أو على الكعبة وليس من
 التوييه لصق قطعة نقد في جوانب الاناء المبر عنه في الزكاة التحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي بالضبة
 للزينة أشبه فيأتي تفصيلها فيما يظهر وقد عرف بعضهم الضبة في عرف الفقهاء بأنها ما يلصق بالاناء وان لم ينكسر
 وهو صريح فيما ذكر وبهذا يعرف جواز تحلية آله الحرب وان كثرت كالضبة للحاجة وان تعددت وان
 اطلاقهم تحريم تحلية غيرها محمول على قطع يتحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة لينة انتهت * (فرع) * اذا
 حرمنا الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن
 محاذاته فيه نظر ويحتمل انه يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد أخذ من مسئلة الجمرة اه سم على حج
 اه ع ش على مر * (فرع) * آخر وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما منفردين أو مع انضمامهما
 لغيرهما من الادوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الادوية أو لا يجوز لما فيه من اضاءة المال فاجبت عنه

والفضة لان المعجز عن
 غيره ما يبيع استعمال الاناء
 الذي كاه ذهب أو فضة فضلاً
 عن المضيب به وقولي كالححر
 لغير حاجة أعم من قول
 المهاج لينة للمار (ويحل
 نحو نحاس) بضم النون
 أشهر من كسرها (موه) أي
 طلي (بنقد) أي بذهب أو فضة
 (لا عكسه) بأن موه ذهب
 أو فضة بنحو نحاس أي فلا
 يحل

بقولي ان الظاهر ان يقال فيه ان الجواز لاشك فيه حيث ترتب عليه نفع بل وكذا ان لم يحصل منه ذلك
لتصريحهم في الاطعمة بأن الحجارة ونحوها لا يحرم منها الا ما أضر بالبدن أو العقل وأما تعليل الحرمة باضاعة
المال فممنوع لان الاضاعة انما تحرم حيث لم تكن اغرض وما هنا القصد التداوي وصرحوا بجواز التداوي
بالاول في الاكتمال وغيره ووربما زادت قيمته على الذهب اه ع ش على مر (قوله ان لم يحصل من ذلك
شيء) أي متعول وأما الخاتم فقال شيخنا انه كالموّه فان كان من ذهب وموّه بفضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض
على النار جاز والا فلا واذا كان فضة وموّه بذهب فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حرم والا فلا قرره
شبيري اه ع ش (قوله أيضا ان لم يحصل من ذلك شيء الخ) لو شك هل يحصل منه شيء أولا فالذي يتجه الحرمة
ولا يشك بالضمة عند الشك لان هذا أضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا ويحتمل الحل وحمل هـ ذافي الاولى اما في
الثانية فينبغي الجزم فيها بالحرمة نظر الاصل وهو الحرمة اه شوبري * (تنبيهه) * ذكر بعض الحبراء
المرجوع اليهم في ذلك ان اهتم ماء يسمى بالجاد وان يخرج الطلاء ويحمله وان قل بخلاف النار من غير ماء فان
القال لا يقاومها فيضعل بخلاف الكثير والظاهر ان مراد الائمة هذا دون الاول لندرتة كالعارقين به نعم ذكر
بعضهم ان ما خاط بالزئبق لا يتحصل منه شيء بها وان كثرت وتسايمه فيظهر اعتبار تجرده عن الزئبق اه حج (قوله
وابن الرقعة) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الشهير بابن الرقعة الانصاري المصري ولد بمصر سنة خمس
وأربعين وستمائة وأخذ الفقه عن ابن رزين وغيره وعنه السبكي وجماعة توفي في رجب سنة عشر وسبعمائة
ودفن بالقرافة وقبره مشهور اه برماوي

* (باب الاحداث) *

أي باب بيان حقيقة تها وأحكامها التي ترتب عليها هو كغيره من التراجم كالكتاب والفصل ونحوهما وأصله بوب
بوزن فعل تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار باب وهو داخل تحت الكتاب كما سبق في أول كتاب الطهارة
وهو خبر لم يتداحذوف تقديره هذا باب وجوز بعضهم فيه النص بتقدير اقرأ أو افهم أو خذ باب وجوز فيه جدنا
الشمس البرماوي الكسري أيضا وتقديره اقرأ في باب أو انظر في باب لكن الاول أرجح لبقاء أحد ركني الاسناد فيه
وهو الخبر وهو لغة ما يتوصل منه الى غير دو بعبر عن ذلك بفرجة في سائر يتوصل بهما من داخل الى خارج وعكسه
وان شئت قلت هو كناية عن المدخل للشيء أو المخرج منه وهذا أحسن وهو حقيقة في الاحرام كباب
الدار مجاز في المعاني كهذا الباب مثلا واصطلاح اسم الجملة مختصة من العلم مشتملة على فصول وفروع ومسائل
غالبها قال الزنجشيري وانما بوبت الكتب لان القارئ اذا قرأ بابا او شرع في آخر كان انشيطا له وأبعث كالمسافر
اذا قطع مسافة وشرع في أخرى ولذلك جعل القرآن سورا وقال السيد الصفوي لانها أسهل في وجدان المسائل
والرجوع اليها وأدعى لحسن الترتيب والنظم والالزام بما تذكر المسائل منشرة فتعسر مراجعتها أقول ولا مانع
من ارادة كل منهما وقدم المصنف كاصله هذا الباب على باب الوضوء لان الانسان يولد محدثا أي له حكم المحدث
وكان الاصل فيه ذلك ولا يولد جنبا فانسب تأخير الغسل مطلقا عن موجباته وتأخيرها في الروضة كاصلها عن
الوضوء بوجهه بأن الرفع للطهارة فرع وجودها والتعبير بالاحداث أولى من التعبير بنواقض الوضوء لان
الناقض ينقض الشيء أي يزيله من أصله نحو نقض الجدار أي أزلته من أصله فيلزم على من عبر بها ان الوضوء
انتقض من أصله فتبطل الصلاة التي فعلت به وليس كذلك ومن عبر كاصله بأسباب الحدث يلزم عليه ان الاسباب
غير الحدث الان تجعل الاضافة بيانية أي أسباب هي الحدث كما سيأتي ومن عبر بمبطلات الطهارة يلزم عليه
تقديم صحة الطهارة وليس شرطامع ان كل شخص يولد محدثا فلم يسبق له طهر يطله اه برماوي وعبارة ابن
حجر ولتقدم السبب طبعاً المناسب له تقدمه وضماً كما كان تقدمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذي هو في
الروضة وان وجهه بأنه لما ولد محدثا أي له حكم المحدث احتاج الى ان يعرف أولا الوضوء ثم تواقضه ولذا لم يولد

(ان لم يحصل من ذلك
شيء بالنار فيها) لثلاثة المموه
به فكأنه معدوم بخلاف
ما اذا حصل منه شيء بها
لكثرتة والنصر يح بالثانية
مع التقييد فيها من ز يادى
وبالتقييد صرح الشيخان
في الاولى وابن الرقعة وغيره
في الثانية أخذ من كلام
الامام.

* (باب الاحداث) *

جنباً اتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه انتهت (قوله والمراد به عند الإطلاق) أي في عبارة الفقهاء لا في نية
 النواي اه شيخنا وعبارة القليوبي في قوله غالباً أي فلا يرد أنه ينصرف إلى الأكبر في نية الجنب بقرينة حاله
 انتهت والاولى ان يراد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله ورفع حدث الخ فان المراد به ما يشمل
 الاصغر والاكبر اه لكاتبه وعبارة حل والمراد به الخ أي في عبارة الفقهاء لا في نية النواي لان الحدث في
 عبارة النواي محمول على الحقيقة المطلقة ورفع المطلق يستلزم رفع المقيد وهو الاصغر أو الاكبر وهذا مما
 اكتبوا فيه بقرينة الحال فليتأمل وكتب أيضاً على قوله الاصغر غالباً أي فاطلاقه على الاكبر مجاز لان
 التبادر علامة الحقيقة وهذا في عبارة الفقهاء لا في عبارة النواي للوضوء أو الغسل انتهت (قوله وشرايط
 الخ) ظاهر في الامر الاعتباري والمنع لانه حقيقة فيهما وأما اطلاقه على الاسباب فقال العلامة سم ظاهره
 انه حقيقي ويحتمل انه مجازي قال شيخنا الشيرازي انه صار في الاسباب حقيقة عرفية وقال شيخنا انه
 حقيقة في الثلاثة اه برماوي وفي المصباح ما يقتضي ان هذا المعنى الشرعي لغوي أيضاً ونص عبارة
 وأحدث الانسان احداثاً والاسم الحدث هو الحالة المناقضة للطهارة اذا حدث ان صادف طهارة
 نقضها ورفعها وان لم يصادفها فن شأنه ان يكون كذلك حتى يجوز ان يجتمع على الشخص احداث
 اه بحروفه (قوله على امر اعتباري) أي اعتبار الشارح وجوده لانه من الامور الاعتبارية التي لا وجود
 لها في الخارج لان الحدث وجود لما قيل ان أهل البصائر تشاهد طهارة على الاعضاء اه شيخنا (قوله
 يقوم بالاعضاء) أي أعضاء الوضوء لا جميع البدن على الراجح بالنسبة للاصغر وجميع البدن بالنسبة لغيره
 اه عش على مر وعبارة البرماوي قوله يقوم بالاعضاء المراد به ما يغسل وجوباً من أعضاء الوضوء وهو
 في الرأس جزء مهم ويتعين وقوع المسح عليه ودخول المذوب فيه من حيث محمول اسم الوضوء له وقيل
 بجميعها فيدخل المذوب منها وقيل بجميع البدن ويرتفع بغسل الواجب منها ومنع مس المصحف بغيرها
 أو ببعضها ولو ببعض غسله لفوات شرطه الذي هو غسل كلها انتهت (قوله حيث لا مريض) وهو
 التراب فانه مريض بالنسبة للامر الاعتباري لانه لا يرفع الماء اه حل ويصح ان يراد بالمرخص
 فقد الطهورين اه لكاتبه (قوله وعلى الاسباب) جمع سبب وهو لغة ما يوصل به إلى غيره وعرفاً
 ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ويقال انه وصف ظاهر منضبط مع صرف الحكم أي
 نقض الوضوء اه برماوي (قوله التي ينتهي بها الطهر) أي لو كان والا فهي اسباب مطلقة ولذلك صحت
 النية المضافة إلى غير الاول منها مثلاً اه برماوي (قوله وعلى المنع المترتب على ذلك) أي الاسباب بواسطة
 الامر الاعتباري أو المراد الامر الاعتباري وقد يتوقف في جعله مترتباً عليه مع جعله جزأ في تعريفه تأمل اه
 شوبري أي حيث قال بمنع صحة الصلاة الخ وقد يقال ان هذا ليس جزأ من التعريف بل هو حكم من أحكامه
 تأمل اه شيخنا وعبارة القليوبي قوله وعلى المنع المترتب على ذلك اما ترتب المنع على الاحداث أي الاسباب
 فواضح وأما ترتبه على الامر الاعتباري ففيه نظر لانهم متقارنان الا ان يراد بالترتب توقفه عليه انتهت وفيه ان
 المتوقف متأخر عما يتوقف عليه كالترتب ولعل المراد بالترتب والتوقف عدم الانفرد لوجود التلازم بين الامر
 الاعتباري والمنع اه ح ف (قوله أيضاً وعلى المنع المترتب على ذلك) لم يقولوا حيث لا مريض لان التراب
 بالنسبة اليه كالماء وهو غير مريض بل رافع له فالنيم انما هو رخصة بالنسبة للامر الاعتباري وأما لو أريد
 بالمرخص فقد الطهورين فهذا يأتي في الامر الاعتباري والمنع اه حل (قوله والمراد هنا الثاني) ههنا بحث
 وهو ان ارادة الثاني بالاحداث يحتاج لمعونة وقرينة والكلام يحتمل غير الثاني بخلاف تعبير الاصل بالاسباب
 الحدث فانه لا يحتمل غير الثاني بحسب التبادر فتعبر الاصل أولى الا ان يقال القرينة هنا هي قوله هي خروج الخ
 اه شوبري (قوله وتعبر الاصل الخ) لا ينبغي ان يكون مقصوده بهذا الكلام الاعتراض على الاصل لاتحاد

جمع حدث والمراد به عند
 الاطلاق كما هنا الاصغر غالباً
 وهو لغة الشيء الحادث
 وشرايط على امر اعتباري
 يقوم بالاعضاء عن صحة
 الصلاة حيث لا مريض
 وعلى الاسباب التي ينتهي
 بها الطهر وعلى المنع المترتب
 على ذلك والمراد هنا الثاني
 وتعبر الاصل بالاسباب الحدث
 يقتضي تفسير الحدث بغير
 الثاني

مضمون ما عبر به الاصل وما عبر به فان مضمون كل منهما التبرؤ من الالحاد بمعنى الاسباب سواء جعلت
 الاضافة في عبارة الاصل بيانية أو حقيقة لان المترجم له عليه ما هو المضاف الذي هو نفس الاسباب بلا شبهة كما
 لا يخفى فلا يتوجه على الاصل اعتراض من هذه الجهة فان أراد الاعتراض بانه سمي تلك الامور اسبابا مع انها
 احداث فهو مدفوع بانها تسمى اسبابا ايضا ولا تجر عليه في ارتكاب احدي التسميتين تأمل قاله الشيخ بقي ان
 استفادة اطلاق الحدث على السبب لاستفاد من الاصل على جعل الاضافة حقيقة لانها تقتضي الغير وهذا
 ما نظره اليه الشارح تأمل اه شورى (قوله الا ان تجعل الاضافة بيانية) أي بان يقال باب اسباب هي الحدث بناء
 على ان المراد بالبيانية كون الثاني مبينا للمراد من الاول والاكثر تسمية هذه باضافة الاعم الى الاخص اه
 ع ش (قوله هي أربعة لا غير) والخبر فيها تعبدى وان كان كل منهما معقول المعنى ومن ثم لم يقس عليها نوع
 آخر وان قيس على جزئياتها اه حج (قوله خروج غير منية) أي تبين خروج الخو يقدر في الجميع كما يعلم ذلك
 من آخر كلامه حيث قال ولا يرتفع يقين طهر أو حدث بظن ضده فان شك في شيء مما يأتي منها لم يضر وعبر المصنف
 كصلاه بالخروج وفي الروضة بالخارج وهما متساويان في زمان فتساها لو افهمنا قول ويحتمل انه صار حقيقة عرفية وهو
 من المشترك والخروج هو الموجب والانقطاع شرط للحدوث والقيام للصلاة ونحوها شرط لتضييق الوجوب
 وعلم انه لا ينقض بالدخول ان لم يعد من الداخل شيء كما يأتي اه برماوى وعبارة الشورى قوله هي خروج
 الخ أخرج الدخول فلا ينقض به وعبر في الروضة بالخارج وهو أولى أي ولومن الباسور أي الثابت داخل الدبر اما
 ما ثبت خارجا فلا يتعلو به حكم انتهت (قوله غير منية) أي الموجب للغسل بدليل ما يأتي في كلامه اه حل
 (قوله أي المتوضي) لو قال الشخص لكان أولى ليشمل الحدث الذي لا يكون عقب وضوء كما لو دللانه بولد حدثا
 مع انه لم يسبقه طهر ولعله أراد النقص بالفعل اه قل مع زيادة وعبارة ع ش قوله أي المتوضي مفهومه
 انه لو وجد منه احداث مترتبة كأن لمس ثم مس ثم بال لم يسم غير الاول حدثا وسيأتي فيما لو نوى بعض احداثه
 الصادر عنه انه يصح سواء أوجدت معا أو مرتب أو سواء أتوى الاول أو ما بعده وهو مناف لما هنا وقد يقال ان
 الكلام هنا في الاحداث الناقضة وما يأتي في مطلق الاحداث انتهت (قوله أيضا أي المتوضي) أي المعلوم من
 المقام والا فالتوضي لم يتقدم له ذكر فهو كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اه برماوى (قوله الحى) لم يقل الواضح
 لتلايتوهم انه قيد في الدبر أيضا اه سل (قوله معتادا كبول) ومن المعتاد المذى والودى والمنى كما قاله الدميرى
 وغيره وما ذكره الشارح تبعا لبعض كتب النووى انهم من النادر مراده بالنسبة لما يكثر وجوده كالبول اه قل
 على المحلى (قوله كدم) ولومن الباسور قبل خروجه وينقض خروج نفس الباسور أو زيادة خروجه وكذا متعددة
 المرحور ولا يضر دخوله بعد الوضوء ولو بقطنه ولا يضر فصل شيء على القطنه لانه من المنفصل قبل الدخول اه
 قل على المحلى (قوله انفصل أولا) أي في غير نحو ولد لم ينفصل فلا ينقض به لاحتمال انفصال جميعه فواجبها
 الغسل لا الوضوء وحيث ذكروا كانت متطهرة فلها ان تصلى اذا لم تحقق اتصاله بالنجاسة والمعمدان الولادة بلا بل
 والقاء نحو العلقة كخروج المني لا ينقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل قال شيخنا
 وظاهر انه اذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناء على انه منفصل لانما لا ينقض بالشك فان تم خروجه منفصلا
 حكمه بالنقض والا فلا قال الشيخ واذا قلنا بعدم النقص بخروج بعض الولد مع استئثار باقيه فهل تصح الصلاة
 حيث دللنا لم نعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أولا كما في مسألة الخيط فيه نظر اه ومال شيخنا الاول وهو المتجه
 فان قلت بشكل عليه قول التحقيق لو ادخل في قبل أو دبر طرف عود لم ينقض وضوءه حتى يخرج واه في الحال
 مس المصحف للصلاة وطواف لانه حامل متنجس قلت لا اشكال اما في الدبر فظاهر لاتصاله بالنجاسة فيه واما في
 القبل فهو محمول على ما اذا اتصل بالعدة أو مشى على نجاسة باطنه وسيأتي بيانه بما فيه اه فيض اه شورى
 (قوله من فرج) شامل بالنسبة للاثني لدخل الذكر ولخرج البول اه سم (قوله أو من ثقب) أو ما زعمه جمع

الا ان تجعل الاضافة
 بيانية (هي) أربعة أحدها
 (خروج غير منية) أي
 المتوضي الحى عينا أو ربحا
 طاهرا أو نجسا جافا أو رطبا
 معتادا كبول أو نادرا كدم
 انفصل أولا (من فرج) دبرا
 كان أو قبل (أو) من (ثقب)

لامانة خلو وقوله تحت معدة قال شيخنا في شرح العباب وقضية اطلاقه انه لا فرق بين وجوده من ناحية القبل أو
 الدبر خلافا لتوسط الزركشي كابن النقيب اه شورى (قوله تحت معدة) أي وكان قد يباينها والمراد بالقرب
 أن يكون الثقب في العورة لاخراج ما لو انفتح في الركبة أو الساق اه شيخنا وعبرة ع ش على م وقوله تحت معدة
 أي مما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وان كان اطلاق المصنف يشمل ذلك فليراجع انتهت (قوله
 على الاصح) مقابله ثلاث لغات معدة بفتح الميم وكسر هاء مع سكون العين فيهما ومعددة بكسرهما اه شيخنا لكن
 الذي في المصباح ومثله في المختار المعدة من الانسان مقر الطعام والشراب وخفف بكسر الميم وسكون العين وتجمع
 على معد كسدة وسدر (قوله والفرج منسد) أي انسدادا عارضا وحيث ينعطى الثقب ثلاثة أحكام النقض
 بالخروج منه وجواز وطء الزوجة فيه وعدم النقض بنومه بمكاله اه ح ف (قوله والفرج منسد)
 أي لم يخرج منه شيء وان لم يلتحم اه زيادي يدل على هذا قوله بعد ولا يبالغ فيه لانه لو كان المراد بالانسداد
 الالتحام لم يأت الا يبالغ فيه تأمل اه شيخنا (قوله أيضا والفرج منسد) أي أحد الفرجين منسد لكن
 بشرط أن يكون الخارج من الثقب مناسبا للمسد أو مناسبا لهما معا اه ح ف و ح ل (قوله لقوله
 تعالى أوجاء أحد منكم من الغائط الآية) اعترض بان نظم الآية يقتضي ان كلا من المرض والسفر حدث
 ولا قائل به وأجاب الازهرى بان أوفى قوله أوجاء أحد منكم بمعنى الواو وهي الحال والتقدير بأبيها الذين آمنوا
 اذا قمتم الى الصلاة محدثين فاغسلوا وجوهكم الخ وان كنتم مرضى أو على سفر والحال انه جاء أحد منكم من
 الغائط أو لأمست النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صبغ اطيبا ونقل القاضي أبو الطيب عن امامنا الشافعي انه
 نقل عن زيد بن أسلم وكان من العالمين بالقرآن ان في الآية تقديم وتأخير أي وحذف والتقدير بأبيها الذين
 آمنوا اذا قمتم الى الصلاة من النوم أوجاء أحد منكم من الغائط أو لأمست النساء فاغسلوا وجوهكم الخ وان كنتم
 جنبا فاطهروا وان كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا اه ح ل (قوله المكان المظلم) بفتح الهمزة
 وحكى كسرهما اه شورى أي المظلم فيه على الفتح والمنخفض على الكسر اه شيخنا (قوله تقضي فيه
 الحاجة) من تيمم معنى الغائط المراد من الآية عند الفقهاء لا لغوي الذي هو المنخفض والذي في كتب اللغة
 ان الغائط اسم للمكان المتسع ولهذا سمي به الغيط فكان القياس غائط الكهف فرقوا بينهما ولعله نقل في اللغة
 الى خصوص المكان المظلم ثم استعمل شرا فصار كراهه فله استعمال متعددة وتقضي أي تخرج وتفرغ
 والمراد بالحاجة ما يحتاج الى خروجه المضرر ببقائه وقضية التعبير بالمضارع في تقضي انه لا يشترط في التسمية
 بذلك الاسم ان تقضي فيه الحاجة بالفعل لكن هل تكفي صلاحية لغضاها أو لا بد من اعداده فيه نظر اه
 برماوى (قوله سمي باسمه الخارج) أي من الدبر أو القبل لأنه غير مشهور مثله السبوطى وحكمة اشتهاره
 في الخارج من الدبر دون القبل انه جرت عادة العرب ان الشخص اذا أراد البول يقول في أي مكان واذا أراد
 الفضلة المخصوصة يذهب الى محل يتوارى فيه عن الناس تأمل اه ع ش وعبرة الشورى قوله سمي باسمه
 الخارج أي بالمعنى الاخص الذي هو البول والغائط لا بالمعنى الاعم ليشمل الرج لانه لا يصح لاخراجه المكان
 المذكور تأمل انتهت (قوله ونخرج بالفرج والثقب الخ) أي بالخروج من الفرج ليناسب قوله خروج شيء الخ
 اه شيخنا (قوله ولومع انسداد الفرج) هذه الغاية للرد أو الواو الحال اه شيخنا وكتب القليوبي الحاجة
 لهذه الغاية وهي راجعة للثلاثة قباهها وقد يقال ما ذكرهنا قوطنة لما بعدها اه والاولى انها للرد على الضعيف
 القائل بان الخارج ينقض في الصور الثلاثة كما اشار له في المنهاج بتعبيره بالاطهر وقال م والثاني ينقض
 لانه ضروري الخروج تحول الى ما ذكر اه (قوله وهذا في الانسداد العارض) أي هذا التفصيل في الثقب
 بين أن يكون تحت المعدة أولا في الانسداد العارض اه ح ل مع زيادة (قوله فينقض معه الخارج من
 الثقب مطلقا) أي في أي محل كان اه شيخنا أي وتنقل اليه جميع أحكام الاصل ومنها الاكتفاء فيه

بفتح المثناة وضمتها
 (تحت معدة) بفتح الميم
 وكسر العين على الاصح
 (والفرج منسد) لقوله
 تعالى أوجاء أحد منكم من
 الغائط الآية ولقيام الثقب
 المذكور مقام المنسد
 والغائط المكان المظلم
 من الارض تقضي فيه
 الحاجة سمي باسمه الخارج
 للمجاورة وخروج بالفرج
 والثقب المذكورين
 خروج شيء من بقية بدنه
 كدم فصد وخارج من ثقب
 فوق المعدة أو فيها أو محاذها
 ولومع انسداد الفرج أو
 تحتها مع انفتاحه فلا نقض
 به لان الاصل عدم النقض
 ولان الخارج في الانخبرة
 لضرورة الى مخرجها
 عداها بالقيء أشبه اذا تم تحيله
 الطبيعة تلقيه الى أسفل
 وهذا في الانسداد العارض
 أما الخلق فينقض معه
 الخارج من الثقب مطلقا
 والمنسد حيث ينعكس كعضو زائد
 من الخلق لا وضوء بمسه ولا
 غسل بياضه ولا بالايلاج

بالجحر ومنها ستره عن الجانب وفي الصلاة ولو حال السجود ولو كان في الجهة مشلا على المعتمد لانه عورة وكشفها
 يطلها خلافا للخطيب وانظر قدر ما يجب ستره ويطل كشفه في الجهة وغيرها وبذلك علم ان قول شيخ الاسلام
 وحيث أقيم الخ هو في الانسداد العارض خلافا لما يقتضيه عبارته اهـ ق ل على الجلال (قوله قاله
 الماوردي) هو المعتمد وهو أبو الحسن علي بن حبيب الماوردي البصري ثقة على أبي القاسم الصبري
 والاسفراييني المتوفى ببغداد يوم الثلاثاء سلخ ربيع الاول سنة خمسين وأربع مائة وله من العمر ست وثمانون سنة
 ودفن يوم الاربعاء بباب حرب اهـ برماوى (قوله وحيث أقيم الثقب الخ) ظاهره رجوعه للانسداد
 العارض والخلق والمعتمد خلافه في الخلق فيثبت للمنفخ جميع الاحكام على المعتمد وتعبيرهم بالمنفخ يخرج
 المنافذ فالخارج منها ليس بناقض خلافا لبعض المتأخرين ورجح في المجموع عدم انتقاض الوضوء اذا نام ممكنا
 لها أى الثقة المنفحة من الارض اهـ زى وحمل بعض الحواشي كلامه على الانسداد العارض اهـ شيخنا
 (فرع) لو انفتح الاصل هل ترجع له الاحكام وتلغو جميع احكام المنفخ انظر ما حكمه ثم قرر شيخنا زى ان الاحكام
 ترجع الى الاصل من الآن وتلغو احكام المنفخ ولم ينازع فيه أحد من أهل الدرس اهـ برماوى (قوله
 فوق العورة) راجع لايجاب الستر وتحريم النظر والصواب اسقاطه لان أصل المسئلة ان الثقب أقيم مقام المنسد
 ولا يكون الا اذا كان في العورة كما سبق وهذه العبارة سرت للشارح من شيخه المحلى لان عادته التفرع على الاقوال
 الضعيفة وانا قول ضعيف قائل بان الثقب اذا كان فوق المعدة وكان الانسداد عارضا ينقض فلا تثبت له بقية
 الاحكام الثابتة للاصل اهـ شيخنا وعبارة أصله مع المحلى ولو انسد مخرجه وانفتح تحت معدته فخرج منه
 المعتاد نقض وكذا نادر كدود في الاظهر لقيام مقام المنسد في المعتاد ضرورة وانفتح فوقها أى فوق المعدة بان
 انفتح في السرة ففوقها كما قاله في الدقائق وهو أى الاصل منسد أو تحتها وهو منفتح فلا ينقض الخارج منه
 في الاظهر لانه فوقها بالقياس شبه اذا تم تحيله الطبيعة تدفعه الى أسفل ومن تحتها لا ضرورة الى تخرجه مع انفتاح
 الاصل والثاني ينقض لانه ضروري الخرج تحول مخرجه الى ما ذكر وحيث قيل بالنقض في المنفتح فقبل له
 حكم الاصل من اجزاء الاستنجاء فيه بالجحر واجباب الوضوء بمسه والغسل بالايلاج فيه وتحريم النظر اليه فوق
 العورة والاصح المنع لخروجه عن مظنة الشهوة وخروج الاستنجاء بالجحر عن القياس فلا يتعدى الاصل الى أما
 الاصل فاحكامه باقية ولو خلق الانسان مسدود الاصل فمفتحه كالاصل في انتقاض الوضوء بالخارج منه سواء
 كان تحت المعدة أو فوقها والمنسد كعضو زائد من الخلق لا يجب بمسه وضوء ولا بابلوجهه أو بالايلاج فيه غسل
 قاله الماوردي قال في شرح المذهب ولم أر لغيره نص يحاجب موافقته أو مخالفتها انتهت (قوله عن القياس) أى
 على بقية أقسام ازالة النجاسة فانزال بالجر (قوله والمعدة مستقر الطعام الخ) أى عند الأطباء وقوله
 والمراد بها هنا السرة أى عند الفقهاء اهـ ع ش أى فهو مجاز علاقته المجاورة اهـ شيخنا (قوله أيضا
 والمراد بها هنا السرة) أى وما اذا هاهنا خلفه وجوانبه اهـ برماوى وعبارة ق ل على المحلى قوله وهى
 من المكان المتخسف الخ هذه حقيقة عند الفقهاء والاصوليين واللغويين وغيرهم والمراد بها هنا من حيث
 الاحكام نفس السرة وما اذا هاهنا خلفه وجوانبه كما أشار اليه بما في الدقائق (قوله امامية) أى الموجب
 للغسل الخ ومثله الولادة بلا بل بخلاف القاء بعض الولد فينقض ولا يوجب الغسل اهـ زى (قوله فلا ينقض
 الوضوء) ومن فوائد عدم النقض بالمنى صحة صلاة المغتسل بدون وضوء قطعا كما اقتضاه كلام ابن الرقعة ولو قلنا
 بالنقض لكان فيها بدون وضوء خلاف ونية السنية لوضوئه قبل الغسل ولونه نقض لنوى به رفع الحدث وقول
 بعضهم ان من فوائده أيضا انه لو تيمم للعبادة لجزءه عن الماء صلى ماشاء من الفرائض ما لم يحدث أو يجد الماء
 لانه صلى بالوضوء وتيممه انما هو عن الجنابة ردبانه غاط اذا الجنابة مانعة من صحة الفرض الثاني بدون تيمم
 بينهما لان التيمم لا يبيح للجنب ولا للمحدث أكثر من فرض اهـ شرح مر (قوله لانه أوجب أعظم الامرين الخ)

فيه قاله الماوردي قال في
 المجموع ولم أر لغيره نص يحاجب
 بموافقه أو مخالفته وحيث
 أقيم الثقب مقام المنسد فليس
 له حكمه من اجزاء الجحر
 واجباب الوضوء بمسه والغسل
 بالايلاج به أو بالايلاج فيه
 واجباب ستره وتحريم النظر
 اليه فوق العورة لخروجه
 عن مظنة الشهوة وخروج
 الاستنجاء بالجحر عن القياس
 فلا يتعدى الاصل والمعدة
 مستقر الطعام من المكان
 المتخسف تحت الصدر الى
 السرة والمراد بها هنا السرة
 امامية الموجب للغسل
 فلا ينقض الوضوء كأن
 أمنى بمجرد نظره أو جب
 أعظم الامرين وهو الغسل

هذه القاعدة تقتضي انه لا وضوء بالقاء الولد الجاف لانه وان اعم تقدم منها ومنه استحالة الحيوانية اه
 شيخنا (قوله بخصوصه) أي بخصوص كونه منيا وقوله بعمومه أي بعموم كونه خارجا وقوله كزنا المحسن أي
 فانه أوجب أعظم الامرين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محسن ولم يوجب أدونه ما هو الجلد والتغريب
 بعموم كونه زنا اه حل (قوله كزنا المحسن) أورد عليه ان الشيء الواحد قد يوجب الامرين بل أكثر كالجاء
 في رمضان يوجب أعظم الامرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدونه ما هو القضاء بعموم كونه
 فطر أو أدونه منها ما هو التغزير بعموم كونه معصية وقد يجاب بان المراد ما كان من جنس واحد كالطهارة
 أو الحد وهذا ليس كذلك ولا يرد ان الكفارة تكون بالصوم لان الواجب فيها صلة العتق فتأمل اه شوبري
 وعبرة قل على المحلى ولا يرد وجوب الكفارة بالجماع في رمضان بخصوص كونه جماعا مع وجوب القضاء
 بعموم الكفارة كونه مفطرا ولا وجوب الكفارة في اليمين النعوس بخصوص كونها غموسا مع التغزير بعموم
 كونها معصية لعدم المجانسة بين الامرين كما أشار اليه الشارح بقوله الاعم المقيدان الادون بعض الاعم ولا يرد
 ما لو كفر في رمضان بالصوم لانه بدل انتهت (قوله وانما أوجب به) أي الادون الذي هو الوضوء واجبا به فرع
 ابطاله اه حل (قوله لانهم ما يمنعان صحة الوضوء) أي الراجع أو المبيع نحو الصلاة فلا يرد الوضوء
 منها عند الاحرام اه شوبري وكتب أيضا قوله لانهم ما يمنعان صحة الوضوء الخ قال في الايعاب وقد ينظر فيه
 بانهم ما قد يجامعان الوضوء كما بعلم من قولهم في الحج يسن للحائض والنفساء الغسل لنحو الاحرام ثم قال
 فان لم ترده أو كان معها ماء لا يكفي مسن لها الوضوء وهذا يشملها كما هو ظاهر فليتصور انهم ما يجامعانه
 ولا يمنعان صحته في صورة اه كلام الايعاب وقد أشار شيخنا في شرح العباب لرده حيث قال ولا يرد
 على ذلك ما سيأتي في الحج من سنية الغسل لنحو الاحرام معهم لان المراد هنا بعدم جوامعهم له بالنسبة لاستباحة
 صلاة ونحوها اذا المقصود في باب الحج النظافة مع غلبة التعبد فيه اه (قوله أيضا لانهم ما يمنعان صحة الوضوء)
 أي ولانه لا فائدة لبقاء الوضوء معهم باختلافه مع المني فان من فوائده انه لو اغتسل ولم يتوضأ صح غسله اتفاقا لان
 وضوءه باق ولو قلنا بعدم بقاءه وترك الوضوء كان في صحة غسله خلاف وأيضا اذا قلنا ببقاءه نوى بالوضوء مع
 الغسل سنة الغسل وان لم نقل ببقاءه نوى رفع الحدث فظهرت الفائدة في كيفية النية اه م ر وأقول يتصور
 مثل ذلك في الحائض فيقال فائدة الحكم ببقاء الوضوء انها اذا اغتسلت بعد انقطاع المني لم تنو الوضوء أجزأ
 الغسل اتفاقا ويقال اذا اغتسلت مع الحكم ببقاء الوضوء نوت بالوضوء مع الغسل سنة الغسل والافوت رفع
 الحدث لا يقال الفائدة ان تتصور ان في الغسل قبل الشقاء من المني بخلاف الحيض لا يتصور ان الابدان انقطاع
 الحيض لا ناشول هذا لا يمنع الفائدة فليتأمل اه سم (قوله مطلقا) أي في الابتداء بان طرأ عليها وفي
 الدوام بان طرأ عليه وقوله فلا يجامعانه أي في الدوام بان طرأ عليه وحاصل صنيعة انه قاس الدوام على الابتداء
 في البطلان وفيه ان الدوام أقوى وفيه أيضا ان الاسباب المذكورة تنافي الوضوء ابتداء ودواما ومنها الحيض
 والنقاس فكيف تجعل منافاتهم للوضوء ابتداء أصلا ويقاس عليه منافاتهم له في الدوام اه لمكاتبه
 وعبرة ابن جج وانما نقض الحيض والنقاس لان حكمهما أغاظ انتهت (قوله في صورة سلس المني) ليس بقيد
 بل يصح الوضوء مع خروجه وان لم يكن به ساس اه شيخنا وضعفه ع ش وعبارته قوله في صورة سلس المني
 أفهم ان السليم لا يصح وضوءه حال خروج المني وهو كذلك لان الوضوء للصلاة وهي لا تستباح مع الجنابة من غير
 ضرورة انتهت ومثله الاطفيحي وقرر شيخنا ح ف ان قوله في صورة سلس المني ليس بقيد اه (قوله
 وزوال عقل) أي تيقن زواله وهو لغة المنع سمي بذلك لانه يمنع صاحبه من ارتكاب الفواحش ولهذا يقال ان
 مرتكب الفواحش لا عقل له وشرعيا يطلق على التمييز وهو المراد هنا ويعرف بانه صفة يميز بها بين الحسن

بخصوصه فلا يوجب
 ادونه ما بعمومه كزنا
 المحسن وانما أوجب به
 الحيض والنقاس مع ايجابهما
 الغسل لانهم ما يمنعان صحة
 الوضوء مطلقا فلا يجامعانه
 بخلاف خروج المني يصح
 معه الوضوء في صورة سلس
 المني فيجامعونه دخل في غير
 منيه مني غيره فينقض فتعبري
 بمنيه أولى من تعبيره بالمني
 (و) ثانيها (زوال عقل)

والقبح وهذا يزله الانغماء ويطلق على الغريزي ويعرف بأنه صفة غريزية يتبعها العلم بالضرورة يات عند سلامة الآلات أي الحواس الخمس وهذا لا يزله الا الجنون وقيل غير ذلك وعرفه الحكماء بأنه جوهر مجرد متعلق بالبدن تعلق تدير وتصرف وهو قسمان وهي وكسبي فالوحي ما عليه ضابط التكليف والكسبي ما يكتسب من تجارب الدهر وحله القلب وله شعاع متصل بالدماع وهو أفضل من العلم لأنه منبته وأسسه ولأن العلم يجري منه مجرى النور من الشمس والرؤية من العين ومن عكس أراد من حيث استلزامه له وأنه تعالى يوصف به دون العقل ويريدون نقص وهو في الانسان والجن والملائكة في النوع الانساني أكمل وروى ابن عبد البر ان الله تعالى لما أهبط آدم الى الارض أتاه جبريل فقال ان الله تعالى أحضرك ثلاث حضال لتختار واحدة منهن وتتخلى عن اثنتين فقال وما هن قال الحياء والدين والعقل فقال اخترت العقل فقال جبريل للحياء والدين ارتفعاً فقد اختار غيرك كما قال لا ترتفع قال أعصيتما فالاولا ولكن أمرنا ان لا نفارق العقل اه برماوى وعبارة الشوبري وهل العقل من قبيل الاعراض أو من قبيل الجواهر أو لا ولا وعلى كل هل هو مخصوص بالنوع الانساني أم هو كلي مشترك بينهما وبين كل حي مخلوق وعلى ذلك هل هو من الكلي المشكك أو المتواطئ الجواب هو عند علماء السنة عرض قائم بالقلب متصل بالدماع ويريدون نقص وعند الحكماء جوهر مجرد عن المادة مقارن لهما في الفعل انتهت (قوله أي تميز) وعلى هذا يكون الاستثناء الا تقي متصلاً اه شيخنا (قوله بجنون أو انغماء) والجنون مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء الحركة والقوة في الاعضاء والانغماء هو زوال الشعور مع قوت الاعضاء وأما السكر فهو خيل في العقل مع طرب واختلاط نطق اه دميري وأما النوم فهو ريح لطيفة تأتي من الدماغ الى القلب فتغطي العين فان لم تصل الى القلب فهو النعاس ولا نقض به اه قل على المحلى (قوله أيضاً بجنون) أي ولومع التمكين على المعتمد اه شوبري وقوله أو انغماء أي ولومع التمكين أيضاً اه شرح م ر ولهذا التعميم يشير صنيع المتن حيث قصر الاستثناء على زواله بنوم الممكن فيخرج منه زواله بجنون أو انغماء الممكن فينتقض اه لكاتبه ثم رأيت في ح ل مانصه قوله لازواله بنوم ممكن مع عدم مخرج الانغماء والسكر فلا يفيد التمكين معهما قال ابن حنبل اه (قوله أو انغماء أو نوم) أي في حق غير الانبياء فيهم ما أضاف في الانبياء فلا نقض بهما اه شيخنا (قوله أو غيرهما) اشار به الى ادخال المذلول والمعتوم والمبرسم والمطبوب أي المسحور اه قل على المحلى (قوله العينان وكاء السه) في الحديث استعارة بالكناية دل عليها بثبات الوكاء الذي هو من ملائم التشبيه بالمشبه وتشبيه العينين المراد منهما اليقظة بالوكاء تشبيهه بليغ بحذف الاداة اه طبلاوى اه شوبري وتقرير الاستعارة بالكناية أنه شبه السه بقربة مثلمة وحذف المشبه به وذكر لازمه وهو الوكاء وتقرير التشبيه بالبايع انه شبهت العينان بالوكاء ثم حذف الاداة هذا ايضاح عبارته (قوله أبلغ منه في الذهول) وجهه الابلية انه أقوى في زوال الشعور من القلب وانه ينفذ مع التمكين والمظنة بمعنى الظن المنزلة منزلة اليقين فلذلك ابطال استصحاب الاصل يقين الطهارة ثم انتقل الحكم الى النوم فصار نادوا وان كان مسدودا لمخرج أو يقين عدم خروج شيء كخيار معصوم له بعده نعم لو قال له المعصوم نوضاً أو لا تنوضاً وجب امتثال أمره فيه ما سواه فام لا اه برماوى (قوله الذي هو مظنة لخروج شيء الخ) عبارة النهاية المظان جمع مظنة بكسر الظاء وهو موضع الشيء ومعدنه مفعلة من الظن بمعنى العلم وكان القياس فتح الظاء وانما كسرت لاجل الهاء انتهت اه ع ش على م ر (قوله اذ السه) بضم الهاء اذ اصله سته حذف عينه ويجمع على استاه وفي رواية وكاء الست بحذف لامه اه صحاح اه برماوى وفي المصباح مانصه الاست العجز ويراد به حلقة الدبر والاصل سته بالتحريك ولهذا يجمع على استاه مثل سبب وأسباب ويصغر على سته وجع التكسير والتصغير يردان الاشياء الى أصولها وقد يقال سه بالهاء وست بالتاء

أي تميز بجنون أو انغماء أو نوم
أو غيرهما الخ برأبي داود وغيره
العينان وكاء السه فن نام
فليتوضاً وغير النوم مما
ذكر أبلغ منه في الذهول
الذي هو مظنة لخروج شيء
من الدبر كما أشعر بها الخبير
اذا لسه الدبر ووكاؤه حفظه
عن أن يخرج شيء منه لا يشعر
به

فيعرب أعراب يدوم وفي الحديث العينان وكاء السه بالهاء و يروى بالتاء وبعضهم يقول في الوصل بالتاء وفي
 الوقف بالهاء على قياس هاء التانيث ولا وجه له والاصل ستة ستهام من باب تعب اذا كبرت عجزته ثم سمي بالمصدر
 ودخله النقص بعد التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا سه واللام تارة وقالوا ست ثم اجتمعوا هزة الوصل
 عوضا عن اللام واسكنوا العيز تخفيفا كما قالوا في ابن واسم اه (قوله كناية عن اليقظة) والمعنى ان اليقظة للدبر
 كالوكاء يحفظ ما فيه اه حل (قوله نشوة السكر) يفتح الواو على الافصح مقدمات السكر واما بالهمز
 فالنوم من قولهم نشأ الصبي نما وزاد اه برماوى (قوله ومن علامات النعاس الخ) ومن علامات النوم
 الرؤيا فلو رأى رؤيا وشك هل نام أو نعس انتقض وضوءه اه شرح مر ولو زالت احدى اليه عن
 مقرها قبل انتباهه ولو كان مسه فتر انتقض وان لم تقع يده على الارض لمضى لحظته وهو نائم غير ممكن أو زالت
 مع انتباهه أو بعده المفهوم بالاولى أو شك فيه أى في أن زوالها قبل انتباهه أو لا أو في انه ممكن مقعده أو لا
 أو في انه نام أو نعس فلا نقض لان الاصل الطهارة نعم لو رأى رؤيا وشك أنام أو لا فعليه الوضوء لان الرؤيا
 لا تكون الا بالنوم اه من الروض وشرحه * (فرع) * نام مكثافي الصلاة لم يضر ان قصر وكذا ان
 طال في ركن طويل فان طال في ركن قصير بطلت صلاته لا يقال كيف تبطل مع انه غير عام دلانا نقول لما
 كانت مقدمات النوم تقع بالاختيار نزلت منزلة القاصد اه سم اه ع ش (قوله أى اليه) مفردة
 أليسة وثبتت عن العرب حذف التاء في تثنيها اه شيخنا وفي الشورى في كتاب الديان مانصه (قاعدة) كل
 مؤنث بالتاء حكمه ان لا تحذف التاء منه اذا تثنى كتمر نان وضار بتان لانها لو حذفت التيس بتثنية المذكر
 ويستثنى من ذلك لفظان ألية وخصبة فان أفصح اللغتين وأشهرهما أن تحذف منهما التاء في التثنية فيقال اليان
 وخصيان وعال ذلك بانهم لم يقولوا في المفرد الى وخصى فامن اللبس المذكور اه (قوله ولا عبرة باحتمال
 خروج ريج الخ) يؤخذ منه انه لو خلق منسد الدبر ولم يفتح له ثقب وقلنا ان المنفتح اصالة لا يقوم مقام الاصل
 لا ينقض بنومه غير ممكن لان النوم مظنة لخروج شيء من دبره وهذا لا يخرج منه شيء وقوله لندرته يحتمل
 لندرته في نفسه حتى لو ابتلى به شخص لا نظر اليه وهو المعتمد ويحتمل انه اذا ندر خروجه بخلاف ما اذا لم يندر
 ذلك بان كثر خروجه فيضرب نوم غير ممكن قبله ان تصور له تمكن اه حل وعبرة قل على المحلى قوله
 لندرته فلو اعتاده ولو مرة لغيره عذر انتقض وضوءه بنومه الا ان مكنته أو مكن انتهت (قوله أيضا ولا عبرة
 باحتمال خروج ريج الخ) ولا عبرة أيضا باحتمال خروج بول من قبله كذا قالوا مع انه غير نادر اه الكتابه
 (قوله مالونام محتيا) أى أو على دابة أو ما دار عليه اه قل على المحلى (قوله بين بعض مقعده ومقره
 تجاف) أى تباعد وانظر لوسد التجاف بشئ ونام هل ينتقض أم لا مال شيخنا الزيادة لثاني اه شورى
 وقوله واختار في المجموع انه لا ينقض هو محمول على هزيل لبس بين بعض مقعده ومقره تجاف اه مر
 وحيث شذفنا خلف لفظى اه شيخنا والسمن المفرط كالهبزال اه قل على المحلى (قوله عن الرويانى)
 هو أبو محمد عبد الواحد بن اسماعيل الرويانى بسكون الواو القائل لوا حترقت كتب الشافعى لأمليتها من
 حفظى ولد فى ذى الحجة سنة خمس عشرة وأربعمائة واخذ العلم عن والده وتفق على جده وغيره وأخذ عنه
 ولده حمد بسكون الميم وغيره المتوفى شهيد القتل بعض المحدثين له بجامع أمل بعد الهزيمة وكسر الميم عند
 ارتفاع النهار بعد فراغه من الاملاء يوم الجمعة حادى عشر المحرم سنة احدى وأثنتين وخمسمائة اه برماوى
 (قوله وتلافى بشرى ذكروا تثنى) أى ولو من الجن اذا تحققتنا الذكورة أو الاثوثة على المعتمد ولو على غير
 صورة الرجل حتى لو صورت على صورة كلب مثلاً انتقض لمسها وظاهر كلامهم انه لو أخبره عدل بمسها
 أو بنحو خروج ريج منه في حال نومته مكننا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة فلا يرتفع

والعينان كناية عن اليقظة
 وخروج بزوال العقل النعاس
 وحديث النفس وأوائل
 نشوة السكر فلا تنقض بها
 ومن علامات النعاس سماع
 كلام الحاضرين وان لم
 يفهمه (لا) زواله (بنوم
 ممكن مقعده) أى اليه من
 مقره من أرض أو غيرها
 فلا تنقض لان خروج شيء
 حينئذ من دبره ولا عبرة
 باحتمال خروج ريج من
 قبله لندرتة ودخل في ذلك
 مالونام محتيا أى ضاماً لظهره
 وساقية بعمامة أو غيرها
 فلا تنقض به ولا تمكن لمن
 نام قاعداً هزلاً بين بعض
 مقعده ومقره تجاف كما
 نقله فى الشرح الصغير
 عن الرويانى وأقره وان
 اختار فى المجموع انه
 لا ينقض وصححه فى الروضة
 ولا تمكن لمن نام على قفاه
 ما صقام مقعده بمقره (و) ثالثها
 (تلافى بشرى ذكروا تثنى)
 ولو خصياً وعيناً وممسوحاً
 أو كان أحدهما ميتاً لكن
 لا ينتقض وضوءه وذلك
 لقوله تعالى أو لا مستم
 النساء أى لمستم كما قسرى به

بالظن اذ خبر العدل انما يفيد فقط لا تانقول هذا ظن اقامه الشارع مقام العلم في تحييس المياه وغيرها كما
يأتي اه شرح العباب لحج والمعتد خلافه فلا نقض باخبار العدل بشئ مما ذكر ورده أيضا ما سيأتي
في قوله ومن يتقن حد ثاوطن ضده اذا الظن شامل لاخبار العدل اه عش وعبرة قل على المحلى
قوله بشرى ذكر وأنثى أى يقينا لا مع الشك ولو من الجن فيهما أو في أحدهما ولو على غير صورة الأدمى حيث
علمت المخالفة كذا قاله شيخنا هنا وفي حاشيته وسيأتي عنه في النكاح انه لو تزوج بجنينة جازله وطوها وهى على غير
صورة الأدمية ولا ينقض لمساها وضواؤها وسيأتي في باب الامامة عنه أيضا ان شرط صحة الاقتداء بالجنى ان يكون
على صورة الأدمى وكذا في صحة الجمعة به حيث كان من الاربعين فالذى يتجه عدم النقض به هنا اجراء للأبواب
على نسق واحد انتهت (قوله لاجامعتم) قال الكمال بن أبي شريف والمتجه ان الملازمة حقيقة في تماس
البدنين بشئ من أحوالهما من غير تعييد باليد وعلى هذا فالجامع من أفراد مسمى الحقيقة فيتناول اللفظ حقيقة
اه اه شوبرى (قوله المشير الشهوة) فيه ان غاية الاثارة خروج المني وقد علمت انه غير ناقض الا ان يقال
في العلة نقص وتماها ان يقال ونور ان الشهوة لا يليق بحال المتعبد الذى من افراده المتوضى لانه في عبادة
اه لكاتبه (قوله كالمشتركين في لذة الجامع) قبل اللذان أربع لذة ساعة وهى الجامع ولذة يوم وهى الحمام
ولذة جمعة وهى النورة ولذة حول وهى تزوج البكر والأحوال جامع المرأة يوم انتفاها والرجل بعد ثلاثة
أيام من الاستحداد اه برماوى (قوله كالحم الاسنان) أى والاسنان وسقف الخلق وداخل العين والانف
وكذا العظم اذا وضع خلافا للعلامة حج اه برماوى (قوله ونخرج بها الحامل) من الحائل ما يتجه من
غبار يمكن فصله من غير خشية مبيح تيمم لجوب ازالته لا من نحو عرف حتى صار كالجزء من الجلد اه سل
(قوله ولورقيقا) ومنه الزجاج وان لم يمنع اللون والقشف الميت على الجلد بخلاف العرق ونحوه ولا ينقض
لمس نحو اصبع من نحو نقد وان وجب غسله عن الحدث اه برماوى (قوله والظفر) في المصباح الظفر
للانسان يذكر وفيه لغات أفصحها بضمين وبهاقرأ السبعة والثانية الاسكان للتخفيف وبهاقرأ الحسن
البصرى والجمع أظفار ور بما جمع على أظفر كركن وركن والثالثة بكسر الظاء وزان حمل والرابعة
بكسرتين للاتباع وقرئ بهما فى الشاذ والخامسة أظفور والجمع أظافر مثل أسبوع وأسابع وقول
الصحيح فيجمع الظفر على أظفور سبق قلم وكأنته أراد ويجمع على أظفر فطغى القلم الى زيادة واو اه
* (فائدة) * الاظافر حيلة من نور كانت تحت حال آدم الحارير في الجنة فلما أكل من الشجرة تطاير عنه
لباس الجنة وبقيت حيلة النور فانتضت من وسطها وتقلصت وانعقدت على رؤس أصابعه وصارت ظفرا
فكان اذا انظر الى أظافيره بكى وصار عادة في أولاده اذا هجم الضحك على أحدهم ينظر الى أظافير يديه أو رجليه
يسكن عنه اه برماوى (قوله والخنى) الالف فيه للتأنيث فيكون غير مصروف والضمائر العائدة اليه
يؤتى بهامذكرة وان اتضحت أنوثته لان مدلوله شخص صفة كذا وكذا اه اسنوى (تنبيه) قال في التتمة في
كتاب الزكاة يقال ليس فى شئ من الحيوات خنى الا فى الأدمى والابل قال النووى في تهذيبه ويكون فى
البقر جاء فى جماعة أثق بهم يوم عرفة سنة أربع وسبعين وستمائة وقالوا ان عندهم بشرة خنى ليس لها فرج
أنثى ولا ذكر الثور وانما لها خرقة عند ضرعها يخرج منه البول وسألوا عن جواز التضحية بها فقلت لهم انه
ذكر أو أنثى وكلاهما يجوزى وليس فيها ما ينقص اللحم واستثبتهم فيه اه شوبرى ولو اتضح الخنى بما
يقضى النقض عمل به ووجب الاعادة عليه وعلى من لامسته اه قل على الجلال (قوله والعضو المبان) المعتمد
ان العضو المبان معنى التصق وحلته الحياة نقض والا فلا خلافة للعلوي حيث لم يشترط حلول الحياة واكتفى
بالاتصال بحرارة الدم والاول موافق لابن قاسم وحج والشيخ ساطان اه شيخنا (قوله والعضو المبان)

لاجامعتم لانه خلاف الظاهر
واللهس الجس باليد وبغيرها
او الجس باليد والحق غيرها
بها وعليه الشافعى والمعنى
فى النقض به انه مظنة التلذذ
المير الشهوة وسواء فى ذلك
اللامس والملوس كما أفهمه
التعبير بالتلقى لا اشتراكهما
فى لذة اللمس كالمشتركين
فى لذة الجامع سواء أكان
التلقى عددا أم سهوا وشهوة
أو بدونهما بوضو سليم أو أشل
أصلى أو زائد من أعضاء
الوضوء أو غيرها بخلاف
النقض بمس الفرج يختص
بطن الكف كما سيأتى لان
المس انما يشير الشهوة بطن
الكف واللمس يشير به
وبغيره والبشرة ظاهر الجلد
وفيه معناه اللحم كله
الاسنان ونحوها الحائل
ولورقيقا والشعر والسنن
والظفر اذ لا يندبلسها
وبذكر وأنثى الذكران
والانثيان والخنثيان والخنثى
والذكر أو الأنثى والعضو
المبان لا تنفع مظنة الشهوة
(بكبر) أى مع كبرهما بأن
بلغا حد الشهوة عرفا وان
انتفت لهرم ونحوه اكتفاء
عنظتها بخلاف التلقى

محله في غير الفرج أخذ من قوله ومن فرج آدمي اه شيخنا (قوله مع الصغر) بان لم يبلغ الصغير حدا
 يشتهي اه محلي وقوله يشتهي أي للطباع السليمة ولم يقيد شيخنا الرمي بسبع سنين وعليه فهل يلوغ حد
 الشهوة يوجد فيمادونها ولا يوجد الا فيما فوقها راجعه وعلى ذلك فماده فماده فيها حرره اه قل عليه
 (قوله لا محرم) أي ولو احتمل الا فلوشك في المحرمية لم ينتقض ذكره الدارمي عملا باصل بقاء الطهارة ويؤخذ
 منه انه لو تزوج من شك هل بينه وبينها رضاع محرم أم لا واختلطت محرمه باجنبيات وتزوج واحدة منهن
 بشرطه ولمسه لم ينتقض طهره ولا طهرها اذا اصل بقاء الطهر وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد في
 تبعض الاحكام كالزواج بجهولة النسب ثم استلحقها أبوه وثبت نسبها منه ولم يصدق الزوج حيث يستمر
 النكاح مع ثبوت اخوتها منه ويلغز بذلك فيقال زوجان لا نقض بينهما ما يؤخذ من العلة ان محل عدم
 النقض مالم يمس في مسألة الاختلاط عددا كثر من عدة محارمه والا انتقض اه شرح مر وقوله مالم
 يمس الخ أي في طهارة واحدة اه قل على المحلي (قوله ورابعها مس فرج آدمي) ومثل المس الانساس كان
 وضع شخص ذكره في كف شخص آخر ومثل الآدمي الجنى لان عليه التعبد اه حل وعبرة قل على
 المحلي والجنى كالأدمي على ما مر في المس انتهت (قوله فرج آدمي) أي ولو مبانا كاه أو بعضه بحيث يسمى
 فرجا فلولم يكن له فرج بان كان محله أملس كالکف فهل لذلك المحل حكم الفرج أم لا الا قرب الثاني
 اه برماوى ثم قال قوله أو منفصلا أي اذا سمى فرجا فنقض القلفة متصلة لا منفصلة اه (قوله ولو صغيرا)
 أي لشمول الاسم له وهتك الحرمة بخلاف لمس الصغيرة وانظر هل يشمل ذلك نحو السقط اذا نزل من
 بطن أمه فينقض مس فرجه أم لا سئل عن ذلك العلامة مر فاجاب بانه كذلك أخذ اعموم قولهم ولو
 صغيرا قال شيخنا البابي ولقاتل ان يقول ان هذا لا يسمى فرج آدمي وانما هو أصل آدمي وفرق ما بينهما
 فدعوى انه داخل في كلامهم فيه نظر فليتأمل اه برماوى وعبرة ع ش على مر قوله من قبل
 الآدمي يشمل اطلاقه السقط وظاهره وان لم تنفخ فيه الروح وفي فتاوى الشارح انه سئل عن ذلك هل ينقض
 أم لا لانه جمد فاجاب بانه ينقض ولم يعالاه وعالاه بعضهم بشمول الاسم له وتوقف شيخنا ومال الى عدم النقض
 لتعليقه سم النقض بمس فرج الآدمي وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وانما يقال له أصل آدمي اه انتهت
 (قوله ببطن كف) أي ولو تعدد الازن اذ ايقن باليس على سمت الاصل كالتقدم سواء كان الجميع على معصم
 أي ساعد واحد أو أكثر خلافا للخطيب وشملت الاصابع الاصل منها والزائد والمسامت وغيره وما في داخل
 الكف أو ظهروه وكذلك عند شيخنا وقيل ينقض ما في داخل الكف مطلقا ولا ينقض ما في خارجه مطلقا
 كالسلعة فيهما وردها بالفرق الواضح بينهما اه قل على المحلي ولو اشتبه الاصل بالزائد في الفرج واليد
 نقض كل منهما اه شرح الروض (قوله ولو شاء) أي ولو قطعت وصارت معلقة بجادة اه حل (قوله
 لخبر من مس فرجه فليتوضأ) كتب شيخنا بهامش المحلي ان قلت لم قدمه على الحديث الذي بعده مع ان
 الذي بعده أنص في المقصود من حيث ان الافضاء هو الحس باليد بخلاف المس قلت كانه لكثرة تخرجه
 وايضا قد قال البخاري انه أصح شيء في الباب اه أقول وايضا للترقي وايضا فلان الذي بعده كالتفسير له
 حيث عبر فيه بالافضاء وهو المراد بالمس والتفسير يكون متأخرا فليتأمل اه سم (قوله وليس بينهما
 ستر) بفتح السين ان أريد المصدر وبكسر ها ان أريد الساتر اه قل على المحلي وفيه ان الفعل لا يقال فيه
 بينهما اه شيخنا (قوله ولا حجاب) عطف عام على خاص لشمول الحجاب نحو الزجاج فانه حاجب وليس
 بساتر اه عشاوى (قوله لهتك حرمة غيره) أي غالبا اذا تحويدا المكروه والناسي كغيرهما بل رواية من
 مس ذكراته لعموم النكرة الواقعة في حيز الشرط اه حج (قوله أيضا لهتك حرمة غيره) أي انها كـ

مع الصغر لا ينقض لانتفاء
 مظنتها (لا) تساق في بشرقي
 ذكر وأنتى (محرم) له بنسب
 أو رضاع أو مصاهرة فلا
 ينقض لانتفاء مظنة الشهوة
 (و) رابعها (مس فرج
 آدمي أو محل قطعه) ولو صغيرا
 أو ميتا من نفسه أو غيره عمدا
 أو سهوا قبل كان الفرج
 أو دبرا سليما أو أشل متصلا
 أو منفصلا (ببطن كف)
 ولو شاء لخبر من مس فرجه
 فليتوضأ رواه الترمذي
 وصححه وخبر ابن جبان في
 صحيحه اذا أنصى أحدكم
 يده الى فرجه وليس بينهما
 ستر ولا حجاب فليتوضأ ومس
 فرج غيره أخش من مس
 فرجه لهتك حرمة غيره

لانه متعبد بستره وصونه عن الناس اه حل فيشمل ما لو وضع ذكره في يد غيره اه شيخنا وفي المصباح
هناك زيد الستر خرج من باب ضرب و هتك الله ستر الفاجر فضحه (قوله ولانه اشهى له) أى عند اختلاف الجنس
وأفعل التفضيل ليس على بابيه لان الشخص لا يشتهى فرج نفسه اه شيخنا (قوله أيضا ولانه اشهى له) أى
لانه سبأنى ان العلة في النقص بذلك وجود الالة وكتب أيضا هذه هي العلة الصحيحة لانه سبأنى ان العلة
في النقص التلذذ فكان الاقتصار عليها أولى اه حل وانما كانت أولى لان القياس يجب فيه ان تكون
العلة موجودة في المقيس والمقيس عليه اه لكاتبه (قوله اذا حرمه لها) المراد بالحرمة الاحترام وقوله
في وجوب ستره أى بسبب وجوب ستره المحقق في سببية متعلقة بالمتقى بمعنى ان وجوب الستر وتحريم النظر
ينشأ عنهما الاحترام كما في الاذى بخلاف البهيمة اه شيخنا (قوله وما بينها) أى الاصابع وهو ما يستتر عند
انضمام بعضها الى بعض لاختصاص النقرة وقوله وحرفها أى حرف الاصابع وهي حرف الخنصر وحرف
السبابة وحرف الابهام وقوله وحرف الراحة وهو من أصل الخنصر الى رأس الزند ثم منه الى أصل الابهام ومن
أصل الابهام الى أصل السبابة اه حل (قوله لان التلذذ انما يكون به) أى والعلة في النقص بالمس التلذذ
فكان الاولى فيما سبق الاقتصار عليها اه حل (قوله اذا انقضت بها لغة) انما قيد بقوله بها ولم يسقطه كما يوجد
في بعض العبارات لان الانقضاء المطابق ليس معناه في اللغة مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده ببطن الكف بل هذا
انما هو معنى الانقضاء باليد وعبارة المطالع أصل الانقضاء مباشرة الشيء وملاقاة من غير حائل وفي المصباح أفنى
بيده الى الارض مسها ببطن راحته قال في التهذيب وحقيقة الانقضاء الانتهاء وأفضى الى امر أنه باشرها وجامعها
وأفضيت الى الشيء وصلت اليه اه بحروفه اه ع ش (قوله في تقييده اطلاق المس) اعترض بان هذا
ليس من باب المطلق والمقيد بل من باب العام والخاص لان المس هنا وقع صلة للموصول الذي هو من وهي من
صبيغ العموم والادضاء فرد من أفراد ذلك العام وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصه على الصحيح
والاولى أن يدعى تخصيص عموم المس بمفهوم حديث الانقضاء اذ مفهومه أن غير الانقضاء لا ينقض فقوله من مس
أى أفضى اه حل (قوله ملتي شفر بها) الملتقى المتحاذى ومثله المنضم بعضه الى بعض وهو ما يظهر عند الاستجاء
اه شيخنا وقوله على المنفذ بفتح الفاء وهو ما ينضم كفم الكيس لا ما فوقه وما تحته فالبظر لا ينقض متصلا ولا
منفصلا وما نقل عن العلامة مر من أن البظر قبل قطعه ومحل بعد قطعه ناقص لم يثبت عنه وان وجد في بعض
شرح اه برماوى وعبارة حل قوله ملتي شفر بها أى وما تحتها من اللحمية كما هو ظاهر ومثل ملتي
الشفرين ما يقطع في الختان منها ولو بارز حال اتصاله كما ينقض ما يقطع من الذكرك عند الختان وقوله على المنفذ
أى المحيطين به احاطة الشفتين بالغم دون ما عدا ذلك وعبارة الجلال في شرح الأصل ملتي شفر بها انتهت ولم يقيد
بكونهما على المنفذ فأما الانقض بغير المحاذي للمنقذ من الشفرين والمراد ظاهرهما أى ما يظهر منهما عند
جلوسهما على قدميهما والظاهر ان منهما ما يظهر عند الاسترخاء المطالب في الاستجاء انتهت وعبارة شرح الروض
المراد بقبل المرأة الشفران على المنقذ من أولهما الى آخرهما الاما دوعلى المنقذ منهما كما هو فيه جماعة من
التأخرين انتهت اه ع ش على مر (قوله وباليد برماوى منقذه) أى واماماً وراء ذلك من باطن الاليتين وباقي
باطن المنفذ وهو المنطبق بعضه على بعض فهل ينقض أو لا قال سم على البهجة فيه نظر قلت ومقتضى تقييد
الشارح بالمتقى عدم النقص لان هذا ليس من الملتقى بل زائد عليه لانه ليس محل الالتقاء وقياس ما تقدم عن
شرح العباب من الاتقاص بمس أحد الشفرين من ظاهره وباطنه النقص هنا باطن المنقذ اه ع ش على
مر (قوله مع تحامل يسير) قيد به ليقول غير الناقض من رؤس الاصابع وليدخول في الناقض المخرف الذي
يلى الكف اه برماوى (قوله وحرم بها صلاة) تعمد نحو الصلاة مع الحدث كبيرة كما في المجموع وظاهر ان نحو

ولانه أشهى له ومحل القطع
في معنى الفرج لانه أصله
وخرج بالادى البهيمة
فلا ينقض بمس فرجها اذا
لاحرمه لها في وجوب ستره
وتحريم النظر اليه ولا تعبد
عليها ويظن الكف غيره
كرؤس الاصابع وما بينها
وحرفها وحرف الراحة
واختص الحكم ببطن
الكف وهو والراحة مع
بماون الاصابع لان التلذذ
انما يكون به ولغير الانقضاء
باليد السابق اذا الانقضاء بها
لغة المس ببطن الكف
فيتقيده اطلاق المس
في بقية الاخبار والمراد بفرج
المرأة الناقض متلقى
شفر بها على المنفذ وباليد
ملتقى منقذه وبطن الكف
ما يستتر عند وضع إحدى
الراحتين على الأخرى مع
تحامل يسير (وحرم بها)

مس المصحف معه ليس كذلك وسيأتي في الردة ان استحلال الصلاة معه كفرها شرح الارشاد لشينخا اه سم
والمراد من الحرمة في الصلاة والطواف عدم الصحة ولوسهوا وفي غيره ما ياتي ان كان عامدا عالما اه
برماوى والمراد انهم يحرم ابتداء بحيث يشرع فيها وهو محدث ودواما يعنى انه ان طرأ عليه الحدث وهو في الصلاة
يحرم عليه استمراره فيها بان يلاحظ وينوى انه يصلى أى بدوم في الصلاة أولم ينوشه بأصلا فلا يخلص من الحرمة
الا ان نوى قطعها والخروج منها فالحرمة في صورتين والجواز في صورة هكذا حققه ع ش على ابن قاسم
(قوله أى بالاحداث) أى التى هى الاسباب ويصح ارادة المنع لكن بتكاف اذ ينحل المعنى انه يحرم بسبب المنع
من نحو الصلاة والخ ذلك المنع هو التحريم فيكون الشيء سببا لنفسه أو بعضه اه ج ويصح ارادة الامر
الاعتبارى اه وهذا يقتضى فساد ارادة المنع لاصحتها بتكاف اه شوبرى (قوله حيث لا عذر) أى كدوام
الحدث وفقد الطهورين وأما فقد الماء مع وجود النيم فلا يقال انه من الاعذار الجوزة للصلاة مع وجود أحد
الاسباب نعم ان نفاذا لامر الاعتبارى الذى ينشأ عن ذلك السبب فواضح اه حل (قوله صلاة) أى
ولونفلا ولو صلاة جنازة دخلا فالشعبى القائل ان صلاة الجنائزة تصح مع الحدث وكأن وجهه في ذلك ان المقصود
منها الدعاء وهو لا يتوقف على طهارة اه برماوى (قوله اجماعا) قدمه على الحديث لانه النص في المقصود اذ قوله
في الحديث لا يقبل الله الخ يحتمل ان يراد به انه لا يشيب عاينها مع صحتها كقول رضى القبول بهذا المعنى في أحاديث
كثيرة ويحتمل ان يراد به انه لا يقبلها الفساد اه شيخنا والمراد الاجماع المذهبي أوه ومحمول على حدث
متفق عاينه فلا يرد المس والمس اه ع ش فقوله اجماعا أى في الجملة فلا يرد ان بعض تلك الاسباب يختلف
فيه اه شوبرى وحينئذ قد لا يل أنخص من المردى اذ هو تحريم الصلاة بكل منها كما قال الشارح والدليل
انما أثبت التحريم ببعض المتفق عليه اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله اجماعا قدمه على الحديث لانه لا يلزم
من نفي القبول نفي الصحة وان كان هو الاصل انتهت (قوله لتأخذوا عني مناسككم) أى عباداتكم ومنها الوضوء
للاطواف اه شيخنا (قوله بمنزلة الصلاة) أى من حيث توقفه على الطهارة اه برماوى (قوله قد أحل فيه
المنطق) قد يقال قد أحل فيه غيره كالاكل ونحوه فلم يخص النطق بالذكر اه شوبرى وأجيب بأنه خصه
لرد على المشركين الذين كانوا يعتقدون حرمة ذلك اه طوخى والمنطق مصدر مسمى معناه النطق بدليل قوله بعد فن
نطق الخ والمصدر المسمى هو المبدوء بميم زائدة نحو مقاتلة اه برماوى (قوله فلا ينطق الابخير) هو بالرفع لان
لاناقة لانه فهو خبر بمعنى النهى اه برماوى وعبارة ع ش على مر قوله فلا ينطق الابخير هل الرواية
فيه بالجزم أو الرفع وروى فلا يتكلمن مؤكدا بالنون وهى تشعر بان الرواية هنا بالجزم لان التأكيدها بعد النهى
كثير والاصل توافق الروايتين على معنى واحد انتهت (قوله ومس مصحف) أى بسائر أجزاء البدن وله بحائل
كما يشبهه الشارح بقوله بخلاف ما لو قلبه بيده ولو باف خرقة عاينها اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله ومس مصحف
أى يبطن كف أو غيره ودخل في المس ما لو كان بحائل ولو تخينا حيث بعد ما ساله عرفا لانه يحل بالتعظيم بخلاف
مس المرأة الاجنبية بحائل اذ المدار فيه على ثوران الشهوة وهى متغلبة مع الحائل ونقل ابن الصلاح وجهان غريبان
بعد حرمة مس المصحف مطلقا وقال في التمهيد لا يحرم الامس المكتوب وحده لا الهامش ولا ما بين السطور
وشمل المسلم والكافر وانما جاز تعليمه عن ظهر قلب لانه لا اهانة فيه مع احتمال رجاء الاسلام انتهت وعبارة
الشوبرى قوله ومس مصحف أى ولو بصدرة وبطنه واسانه وشعره وسننه وظفره كما هو مقتضى كلامهم وكتب
أيضا قوله ومس مصحف أى ولو من وراء حائط وباطن الكف وغيره بخلاف مس الذكرم مع ورود المس
فيه ما وفرق بأن المقصود هنا تعظيم المصحف بابتعاد الحدث عنه وبأن حديث الافضاء قبيحا ما أطلق من مس
الذكر انتهت (قوله أيضا ومس مصحف) لا يخفى ان المصحف اسم للورق المكتوب فيه القرآن ولا يخفى انه
يتناول الاوراق بجميع جوانبها حتى ما فيها من البياض وحيث قد فائدة عطف الاوراق وقد يقال فائدة

أى بالاحداث أى بكل
منها حيث لا عذر (صلاة)
اجماعا والخبر الصحيحين لا
يقبل الله صلاة أحدكم اذا
أحدث حتى يتوضأ وفي
معناها خطبة الجمعة وسجدة
التلاوة والشكر (وطواف)
لانه صلى الله عليه وسلم
توضأه وقال لتأخذوا عني
مناسككم رواه مسلم والخبر
الطواف بمنزلة الصلاة الا أن
الله قد أحل فيه المنطق فمن
نطق فلا ينطق الابخير رواه
الحاكم وقال صحيح على
شرط مسلم (ومس مصحف)

ذلك الإشارة الى انه لا فرق بين ان يمس الجملة أو بعض الأجزاء المتصلة أو المنفصلة اه حل فهو من عطف الجزء على الكل اه شيخنا (قوله بثلاث ميمه) أى واضم أفصح ثم الكسر وهو اسم المكتوب فيه كلام الله تعالى بين الدفتين كفى الحديث والمراد به ما يسمى مصحفاً عرفاً ولو قليلاً كحزب مثلاً ولا عبرة فيه بقصد غير الدراسة وهل يحرم تصغيره بأن يقال فيه مصحف فيه نظر والأقرب عدم الحرمة لأن التصغير انما هو من حيث الخط لا من حيث كونه كلام الله تعالى اه برماوى (قوله أى المنطه-رون) أى فليس المراد بالمطهرين فى الآية المطهرون من المخالفة وهم الملائكة كما قيل اه شيخنا وعبارة البرماوى ويصح ان يراد بالكتاب اللوح المحفوظ والمطهرين الملائكة ويرد بان الخطاب انما هو لساوئد لا بقوله تعالى تنزيل من رب العالمين انتهت (قوله وهو خبر) أى والالزم وقوع الجملة الطلبيه نعمنا ولا تقع كذلك الابتأويل والاصل عدمه حل وقوله بمعنى النهى أى والالزم وقوع الكذب فى خبره تعالى لمشاهدة ان ناسا كثيرين يسمون المصحف من غير تطهير اه تقرير دلجى ويجوز ان يكون باقياً على أصله ولا يلزم الخلف لأن المراد تنفى المس المشروع اه ع ش على م ر (قوله والحل أبلغ من المس) ليس فى المتن التعرض للعمل حتى يتعرض له فى الدليل بقياسه على المس تأمل اه شيخنا لأن يقال انه بقدر عند قول المتن ومس مصحف أى وحله اه لكتابه وفى قول على الحل وخرج بحمله ومس حل حمله ومس فلا يحرم ان مطلقاً عند شيخنا الرملى وفى ج ان فى حل المتاع الآتى وكلام الخطيب بواقفه وعند شيخنا الطبرلاوى ان محل الحل ان كان المحمول بمن ينسب اليه الحل لا نحو طفيل اه (قوله نعم ان خاف عليه) أى وعجز عن الطهارة وعن ابداءه مسلمة اه شرح م ر (قوله جاز حله) أى فيما اذا خاف عليه ضياعاً ولو حال تغوطه ويجب التيمم له ان أمكن اه شرح م ر (قوله بل قد يجب) أى فيما اذا خاف عليه غرقاً أو حرقاً أو كافراً أو نجساً وفيه إشارة الى أن بل لا انتقال لا لإبطال فلا يعترض بذلك أى انتقال من بعض صور الجواز الى بعض صور الوجوب لانه فى الغرق والحرق فيه اتلاف له بالكيفية بخلافه فى الضياع فان عينه باقية اه برماوى وفى ق ل على المحلى ونوسده كمله ان تعين طريقاً لا نحو الضياع ويجوز توسد كتب العلم خوفاً الضياع اه (قوله فلا يحرم ذلك) أى بل يكره اه برماوى (قوله ومس جلده) أى المصحف ولو مع غيره فالإضافة لادنى ملابسة فاذا وضع مصحف وكتاب فى جلد واحد حرمت الدفعة التى يجنب المصحف دون غيرها أما المصحف فيحرم منه ما حاذى المصحف دون ما حاذى الكتاب وأما اللسان فان كان فى جهة المصحف حرم منه مطلقاً وان كان فى جهة الغير فان كان منطبقاً حرم منه ما حاذى المصحف دون غيره وان كان مفتوحاً قال بعضهم لا حرمة أصلاً وقال بعضهم يحرم منه ما يحاذى المصحف اذا طبق لانه محاذى بالقوة اه ح ف وانظروا جعل المصحف بين كتابين وجعل الثلاثة جلد واحد والظاهر انه يأتى فيه التفصيل الذى فى المتاع الآتى أى بالنسبة للعمل وأما المس فيحرم مس ما حاذاه ولو جعل بين المصحف كتابان جعل بعض المصحف من جهة والبعض الآخر من جهة أخرى فينبغى الحرمة مطلقاً ولا يتوقف على قصد اه برماوى (قوله فان انفصل عنه الخ) قضية تفصيله فى الجلد بين الانفصال وعدمه وسكوته عن الورق انه يحرم منه مطلقاً متصلاً أو منفصلاً ولو هو وامشه المقصودة لكن فى سم على حج انه استقر جريان تفصيل الجاد فى الورق اه ع ش وفى التعليق على المحلى ولو قطعت الهوامش لم يحرم مسها مطلقاً وقال بعضهم يجرى فيها تفصيل الجلد الآتى اه (قوله فقضية كلام البيان الخ) حل كلام البيان فى جلد المصحف على ما اذا انقطعت نسبته عن المصحف وكلام العصاره على ما اذا لم تنقطع النسبة اه ع ش (قوله عن عصاره المختصر) هو من الوجيز للغزالي ولعل تسميته بالعصاره لكونه عصاره أى مختصر الزنى أى انخرجهما منه اه وعبارة البرماوى قوله عن عصاره المختصر بضم العين المهملة أى خلاصته والمراد به مختصر الزنى انتهت (قوله للغزالي) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسى ولد بطوس سنة خمس مائة وأربع مائة

بثلاث ميمه (و) مس (ورقه) قال تعالى لا يمسه الا المطهرون أى المطهرون وهو خبر بمعنى النهى والحل أبلغ من المس نعم ان خاف عليه غرقاً أو حرقاً أو كافراً أو نجساً جاز حله بل قد يجب وخرج بالمصحف غيره كتوراة وانجيل ومنسوخ تلاوة من القرآن فلا يحرم ذلك (و) مس (جلده) المتصل به لانه كالجزء منه فان انفصل عنه فقضية كلام البيان الحل وبه صرح الاسنوى لكن نقل الزركشى عن عصاره المختصر للغزالي

وأربع مائة وأخذ عن إمام الحرمين وغيره المتوفى بطوس صبيحة يوم الاثنين رابع عشر جمادى الآخرة سنة
 خمس وخمسمائة وله من العمر خمس وخمسون سنة اه برماوى (قوله وقال ابن العماد انه الاصح) أى ابقاء
 حرمة قبل انفصاله ولو انعدمت تلك الاوراق التى كان جلد الها وهذا واضح ان لم يجعل جلد الكتاب ومحفظة
 والالم يحرم قطعاً كما فى شرح الروض لانه قطاع النسبة ولو كان مكتوباً بآية لا يمس الا المطهرون كما هو شأن جلود
 المصاحف كما افاده شيخنا العلقمى اه ح ل وهل هذا التفصيل الذى فى الجملد يجرى فى الورق المقصول عن
 المصحف لا يبعد الجريان اه سم (قوله ونظره) ولا يحرم مس الخزانة الموضوع فيها المصاحف وان أعدت
 لذلك اه عنانى وقرر شيخنا ان المراد بالظرف ما أعد له وان زاد على حجمه بخلاف غير المعد فلا يحرم الامس
 المحاذى منه فقط اه وعبارة عش على م ر و شرط الظرف ان يعد طرفه عادة فلا يحرم مس
 الخزانة وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها اه م ر اه سم على المنهج انتهت وعبارة
 شرح م ر وخريطة وصندوق فيهما مصحف وقد أعد له أى وحده وان لم يتخذ له كما هو ظاهر اشبهها بجملده
 فان لم يكن فيهما أو اتقى اعدادهما له حل حلها وما وسهما وظاهر كلامهم اه سم انه لا فرق فيما أعدانه بين كونه على
 حجمه اولا وان لم يعد مثله له عادة وهو قريب انتهت (قوله كصندوق) أى لانه نحو خلوته وغرارة وان أعدناه ولا
 نحو صندوق أمتعة هو فيه وهو يفتح الصاد وضماها يقال بالسبب والزاي قال ابن العربي يقال لما يجعل فيه الثياب
 صوان فان كان مجاداف فيه مسامير فهو الصندوق فان كان صغيراً يجعل فيه الطيب فهو الرقعة ومن الصندوق
 بيت الربعة المعروف فيحرم مسه اذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه واما الخشب الحائل بينها فلا يحرم مسه
 وكذا الخزانة التى فيها المصاحف وان اتخذت لوضعها اه برماوى وفى المصباح والصندوق فزعول والجمع
 صناديق مثل صفور وعصافير وفتح الصاد فى المفرد على وعبارة عش على م ر ومن الصندوق كما هو
 ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم مسه ان كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه واما الخشب الحائل بينها فلا يحرم مسه
 وكذا لا يحرم مس ما يسمى فى العرف كرسيا مما يجعل فى رأسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانة
 من خشب احدها ما فوق الاخرى كما فى خزانة مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف فى السفلى فهل يجوز وضع
 النعل ونحوها فى العليا فاجاب م ر بالجواز لان ذلك لا يعد اخلا لا يحرم المصحف قال بل يجوز فى الخزانة
 الواحدة ان يوضع المصحف فى الرف الاسفل ونحو النعل فى الرف آخرفوقه اه سم على حج قلت
 وينبغى ان مثل ذلك فى الجواز ما لو وضع النعل فى الخزانة وفوقه حائل كقروة ثم وضع المصحف فوق الحائل كما لو صلى
 على ثوب مفروش على نجاسة ما لو وضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائل ثم وضع النعل فوقه فمحل
 نظرو لا تبعد الحرمه لان ذلك بعد اهانة للمصحف (فائدة) وقع السؤال فى الدرس عما لو جعل المصحف فى خرج
 أو غيره وركب عليه هل يجوز ام لا فاجبت عنه بان الظاهر ان يقال فى ذلك ان كان على وجه بعد از راءه كان
 وضعه تحته بينه وبين البرذعة او كان ملاقيا لا على الخرج مثلاً من غير حائل بين المصحف وبين الخرج حرم والا فلا
 فتمنيه له فانه يقع كثير انتهت (قوله وعلاقته كظرفه) مقتضاه حرمة مس ذلك ولو بحائل وفيه نظر حرر اه
 حل (قوله أيضاً وعلاقته كظرفه) أى فيحرم مسها فى نحو كيسه وكذا ما زاد منها عنه أو من الخريطة ان
 كان مسامتا ولا يحرم مس الزائد ان كان منها مفرط فى الطول وأما مس ما يسمى فى العرف كرسيا مما يجعل
 فى رأسه صندوق الربعة فلا يحرم مسه لانه منفصل عنه ومثله كرسى من خشب أو جريد وضع عليه مصحف
 وقال العلامة حج يحرم مسه سواء المحاذى له وغيره وقال بعض مشايخنا يحرم مس ما حاذى المصحف لا ما زاد
 عليه من أعلاه وأسفله وأما كرسى القارى كالكرسى السكار المشتملة على الخزانة فلا يحرم مس شئ منها نعم
 اللذان المنطبقان على المصحف يحرم مسهما لانهم من الصندوق المتقدم اه برماوى (قوله ومس ما كتب
 عليه قرآن) أى ولو ببعض آية قال حج وظاهر قولهم ولو ببعض آية ان نحو الحرف كاف وفيه بعد بل ينبغى

انه يحرم أيضاً قال ابن
 العماد انه الاصح (و) مس
 (ظرفه) كصندوق (وهو
 فيه) اشبه بجملده وعلاقته
 كظرفه (و) مس (ما كتب
 عليه قرآن للرسه)

في ذلك البعض كونه كلمة مفيدة والعبرة بقصد الكاتب وقت الكتابة لنفسه أو لغيره متبرعاً أو أمره والظاهر
الاكتفاء بقصد الصبي المميز اه حل وقوله للدرسة أي وحده فخرج به ما قصد للتمية ولومع القرآن كما
فلا يحرم مسها ولا حملها (قوله وما كتب عليه قرآن الخ) ظاهر عطف هذا على المصحف ان ما يسميه مصحفاً
عرفاً لعبرة فيه بقصد دراسة ولا تبرك وان هذا انما يعتبر فيما لا يسماه اه حج اه شوبري (فرع) يطلق
القرآن على اربعة أمور يطلق على النقوش وهو المراد في هذا الباب ويطلق على اللفظ وهو المراد بقولهم في باب
الغسل وتحل اذ كاره لا بقصد قرآن ويطلق على المعنى القائم بالصدر وهو المراد بقولهم في باب الجماعة وتقديم
الاقف على الاقرأ ويطلق على المعنى القائم بذات الله تعالى اه برماوى وكل الاطلاقات صحيحة اه شوبري
(قوله كلوح) فيه اشارة الى اعتبار ما يعدل الكتابة عرفاً لا نحو وعمود مثلاً فانه لا يحرم الامس الاحرف وحريمها
ولو بحيث احرف القرآن من اللوح أو الورق بحيث لا تقر ألم يحرم مسها ولا حملها لان شأنه انقطاع النسبة
عرفاً وبذلك فارق الجلد اه برماوى (فائدة) مثل الشهاب الرملى هل تحرم كتابة القرآن العزيز بالقلم الهندي
أو غيره فأجاب بانه لا يحرم لانها دالة على لفظه العزيز وليس فيها تغيير له بخلاف ترجمته بغير العربية لانه لا فيها تغييرا
وعبارة الاثنان للسيوطى هل يحرم كتابته بقلم غير العربي قال الزركشى لم أرفيه كلاماً لاحد من العلماء ويحتمل
الجواز لانه قد يحسنه من يقرؤه والا قرب المنع انتهت والمعتمد الاول اه برماوى وعبارة قل على المحلى وتجوز
كتابته لا قراءته بغير العربية وللمكتوب حكم المصحف في الحل والمس انتهت (قوله كالتمايم) جمع تيمة وهي
ورقة يكتب عليها شيء من القرآن وتعلق على الرأس مثلاً للتبرك ويكره كتابتها وتعلقها الا اذا جعل عليها
شع او نحوه فلا يحرم مسها ولا حملها ما لم يطلق عليها مصحف عرفاً عند العلامة الرملى وعند العلامة الخطيب
وان أطلق عليها مصحف عرفاً قال شيخنا ودخل في التهمة ما لو كتبت لكافرو وهو ظاهر ومنعها بعضهم له والعبرة
بقصد الكاتب لنفسه أو لغيره بلا أجرة ولا أمر ولا اقبه قصد المكتوب له ويتغير الحكم بتغير القصد من التهمة الى
الدراسة وعكسه اه برماوى وفي الحديث من علق تيمة فلا أتم الله له وعبارة الشوبري والعبرة في قصد الدراسة
والتبرك بحال الكتابة دون ما بعد ذلك وبالكتاب لنفسه أو لغيره متبرعاً أو لأمره أو مستأجره ولو لم يقصده شيء
نظر القرينة كما بحثه حج ولوشك هل قصده الدراسة أو التبرك فكما لو شك في التفسير الآتى ولو نوى بالمعظم
غيره كان باعه فتوى به المشتري غيره اتجه كونه غير معظم حينئذ كما أشار اليه في شرح العباب اه شيخنا
انتهت (قوله وحل حله) أي ما ذكر من المصحف ونظره وما كتب عليه قرآن للدراسة وقوله في متاع أي أي
متاع ولا يشترط كون المتاع طرفاً له كبر حرمه أو صغر لكن لا بد ان يصلح للاستمتاع عرفاً بحيث لا يعد ما سأل لان
مسها محال حرام قال حج ومثل الحل المس فاذا وضع يده فاصاب بعضها المصحف وبعضها غيره فانه ياتى فيها
التفصيل المذكور اه حل هذا في ع ش على م ر انه لا يشترط أن يكون المتاع صالحاً للاستمتاع
وارتضاء بعض مشايخنا اه شيخنا وعبارة البرماوى في متاع أي أي متاع وان صغر جدا كحيط البرة لان المدار
على القصد وعدمه ولا نظر للجمع وقال العلامة الخطيب لا بد ان يصلح للاستمتاع انتهت (قوله في متاع) صورته
ان يحمله معلقاً فيه لتلايه كونه ما سأل أو يقال لاحرمته من حيث الحل وان حرم من حيث المس اذ لا تلازم بينهما اه
قل على المحلى (قوله أيضاً في متاع) في هذا معنى مع اه شرح م ر ولا يخفى ان هذا وان حصل به
ما قصده هنالك يفتضى فيما يأتى في التفسير والدناير انه يجوز حل القرآن اذا كان مصاحباً له ما وان لم يكن
في ضمن الاول ولا مكتوباً على الثانية فان جعلت هنا معنى مع وفيما يأتى باقية على الظرفية كما يفيد منه توقف
ذلك على كون حرف واحد مستعملاً في مكانين في أحدهما بمعنى وفي الآخر بمعنى آخر فليراجع اه
رشيدى (قوله ان لم يقصد) كان عليه ابراز الضمير لانه محل لبس اه شوبري (قوله وان اقتضى كلام الرافعى
الحل فيما اذا قصدهما) كلام الرافعى هو المعتمد لانه تابع بخلاف الجنب اذا قصد القرآن وغيره فانه يحرم لعدم

كلوح لشبهه بالمصحف بخلاف
ما كتب لغير ذلك كالتمايم
وما على النقد (وحل حله في
متاع) تبعاله بغير دزدنه
يقول (ان لم يقصد) أي
المصحف بان قصد المتاع
وحده أو لم يقصد شيء بخلاف
ما اذا قصد ولومع المتاع وان
اقتضى كلام الرافعى الحل
فيما اذا قصدهما وتعبيرى
بمتاع أولى من تعبيره بامتعة

التبعية لانه عرض لا يصلح للاستتباع اه شيخنا (قوله وفي تفسير) أى وحل حمله أيضا في تفسير فهو معطوف على متاع والضمير في حمله يرجع للقرآن لا لما رجع اليه ضمير حمله في متاع لما علمت انه راجع للمصحف وظرفه وما كتب عليه قرآن لدرسه تأمل قال حج وأمالو وضع يده على الآيات القرآنية فقط حرم والعبرة بكثرة الحروف المرسومة لكن في القرآن يعتبر رسم المصحف وفي التفسير يعتبر قاعدة الخط قال شيخنا والعبرة في الكثرة وعدمها في المس بحالة موضعه وفي الحل بالجميع كما أفاده والدرجة الله تعالى اه حل (قوله أيضا وفي تفسير أكثر) هل وان قصد القرآن وحده ظاهر اطلاقهم نعم اه شورى (قوله أيضا وفي تفسير) قال شيخنا حج في شرحه للإرشاد والمراد فيما يظهر التفسير وما يتبعه مما يذكر معه ولو اسـ تطرادا وان لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحروف لفظا لا رسما ومن حيث الجملة فتععض إحدى الورقات من أحدها ما لا عبرة به اه سم وبرماوى (قوله أيضا وفي تفسير) قدر في ليفيدانه عطف على متاع فهو على الطريقة الجادة في العربية اه برماوى (قوله لانه المقصود دون القرآن) ان كان المراد لان القرآن لا يقصد للدراسة مع التفسير فكان ينبغي ان لا يفصل في التفسير بين الكثير والقليل لان الظاهر من حال المفسر ان لا يثبت القرآن فيه للدراسة أصلا فان قيل نظر والمأهو الغالب ان التفسير اذا كان أكثر من القرآن لا ينظر الى القرآن حتى لو فرض ان مثبته قصد به الدراسة لا عبرة بقصده واذا كان التفسير أقل أو مساويا نظر للقرآن وان قصد به عدم الدراسة لان الغالب ان ذلك يقصد للدراسة وحينئذ يعلم من هذا ان مأفاده والشيخنا من ان العبرة في المس بما وضع يده عليه من القرآن والتفسير مفروض ذلك التفصيل فيما اذا كانت جملة التفسير أكثر من القرآن والابان كان أقل أو مساويا فينبغي ان يحرم مطلقا أى وان كان تفسير ذلك المحل أكثر من قرآنه حرر اه حل (قوله ومحل اذا كان أكثر) والوجه ان العبرة بالقلة والكثرة باعتبار الحروف لا الكلمات وان العبرة في الكثرة وعدمها في المس بحالة وضعه وفي الحل بالجميع وسئل العلامة الرملى عما لو كتب تفسير على هوامش مصحف مثلاه هل يبقى له حكم المصحف أم يصير كالنفسير فأجاب بانه يصير كالنفسير أقول وفيه نظر لان الهوامش قبل كتابة التفسير عليها تحرم تبعاً للقرآن فان حمل كلامه على ما اذا كان يكتب الآية على حدة ثم يكتب التفسير على الهامش فواضح اه برماوى (قوله حرم ذلك) وفارق حال الاستواء هنا حالته في الثوب المركب من حرير وغيره للتعظيم بخلافه ثم فانه لا يسمى ثوبا حراما وكذا الوشك كفا في الكثرة لان الأصل الحرمة تعظيما للقرآن وفارق الشك في الضميمة بان الأصل في القرآن الحرمه وفي الاناء الحل فعلم ان محل الحل اذا كان التفسير أكثر يقينا اه برماوى (قوله وحيث لم يحرم) أى في صورتى المتاع والتفسير اه شيخنا (قوله وبما تقر رالح) الذى تقرره وقوله في متاع وذلك لان الذى كتب عليه القرآن لغیر الدراسة من جملة المتاع اه شيخنا وقال بعضهم الذى تقرره والتعليل المذكور بقوله لانه المقصود دون القرآن وقال بعضهم المراد قوله وما كتب عليه قرآن لدرسه ويمكن ان يراد مجموع الامور الثلاثة وقوله كاللنانير الاحدية أى المكتوب عليها قل هو الله أحد وليس هذا تكرار مع قوله السابق وما على النقلان كلامه هنا في الحل وشم في المس (قوله أيضا كاللنانير الاحدية) وكذا اجدار وسقف وثياب ويحمل النوم فيها ولو لجنب وكذا نوم عليها كبساط مثلا لا الوطء أى المشى عليها وقيل يجوز الوطء عليها لا بقصد اهانة والوجه خلافه اه برماوى (قوله وحل قلب ورقه بعود) ومنه ما لو لم يكن غير يد واستشكل عدم تأثير المس بالعود هنا بخلاف مسه لنجاسة وهو بيد المصلى قاله في الایعاب ويحجب بان المدار هنا على ما يغسل بالتعظيم ولا اخلاص مع عدم المس باليد وشم على التنزه عن النجاسة ومما استدلوا انها لم يمسها صار المتصل بها متصلا بالمصلى اه فيض اه شورى (قوله أيضا وحل قلب ورقه بعود) أى ان كان على هيئة

(و) في (تفسير) لانه المقصود
دون القرآن ومحل اذا كان
(أكثر) من القرآن فان
كان القرآن أكثر أو تساويا
حرم ذلك وحيث لم يحرم
يكره وقول أكثر من زيادتي
وبما تقرر علم انه محل حمله
في سائر ما كتب هو عليه
للا دراسة كاللنانير الاحدية
(و) حل (قلب ورقه بعود)

لايهـ ر فيها حاملا للورقة والاحرم اه شيخنا (قوله ولا يجب منع صبي ميم) أى لا يجب على الولي والمعلم
 اه حل ونفى الوجوب غير صريح في المراد الذي هو نذب المنع في العباد ان يسن منعه اه ع ش
 وعبارة البرماوى قوله ولا يجب منع صبي أى بل يشدب منعه مع الحدث فع الجناية أولى حيث لا مشقة ولا
 يخالف هذا ما في باب الغسل من انه يمنعه نحو ذلك لان ذلك في غير المتعلم وهذا في المتعلم ودخل في الصبي الصبية
 لانه من أسرار الائمة وخرج بالصبي البالغ وان شق عليه مدوام الطهارة كمؤدب الاطفال لكن أفتى الحافظ
 ابن حجر بان مؤدب الاطفال الذي لا يستطيع ان يقيم بلا حدث أكثر من اداء فريضة يسامحه في مس
 ألواح الصبيان لما فيه من المشقة عليه لئلا يمتنع منه لانه أسهل من زمن الوضوء فان استمرت المشقة فلا حرج
 انتهت (قوله لحاجة تعلمه) أى أو ما هو وسيلة لذلك كمنه للمكتب والاتبان به للمعلم اي فهم منه قاله
 شيخنا كائن حج أو ولو كان حائطا عن طهر قاب وفرغت مدة الحفظ اذا أفادت القراءة فيه فائدة ما ولو
 الاستظهار على حفظه والظاهر المتبادر ان المراد التمييز الشرعي اه حل وعبارة البرماوى قوله لحاجة
 تعلمه ومنها حمله في البيت الى المكتب وعكسه ان احتج لنقله ولو لحفظه وصيانته وهل حاجة تعلمه كذلك ينبغي
 نعم وخرج به اتعايم غيره ومنه حمل خادمه الصغير له من البيت الى المكتب لانه ليس بمنع لم يحرم على البالغ
 وعلى وايه تمكينه منه انتهت (قوله فلا يمكن من ذلك) أى ما لم يكن معه من يمنعه من انتهاك حرمة المصحف
 اه ع ش وعبارة البرماوى قوله فلا يمكن من ذلك لئلا ينتهكه قال شيخنا الشيرازي وقد يؤخذ منه انه
 لو كان عند المعلم لا يحرم حرره ثم رأيت العلامة سم صرح بأنه لو تأنى تعلم غير المميز منه لم يعد تمكينه
 منه اذا راقبه الولي أو نائبه بحيث يمنعه من انتهاك انتهت (قوله بنجس) أى ولو معفو عنه وقال العلامة
 الرملى غير معفو عنه لا لقراءته بقم نجس وقيل يحرم اه برماوى (قوله ومسه بعضه بنجس) أى لا بعضه
 طاهر من بدن نجس ولو معفو عنه حيث كان عينه لا أثر ويحتمل الأخذ بالاطلاق ثم رأيت حج في شرح
 الارشاد الصغير قال ومسه بعضه بنجس برطب طائفا بنجس برطب طائفا بنجس برطب طائفا بنجس برطب طائفا بنجس
 والحديث وكل اسم معظم وفي الكبير وكل علم شرعى وما هو آلهة بنجس اه حل (قوله والسفر به
 الى بلاد الكفر) أى اذا خيف وقوعه في أيديهم ويحرم توسده واصق أو راقبه بنحو نشا وجعلها وقاية
 ولو علم ووضع ما كوله عليها وقت أكاهو باعها بلا مضع ووضع نحو دراهم فيها ووضعها على نجس لاحرقها
 بالية بل هو أولى من غسلها ويجب غسل مصحف نجس وان أدى الى تلفه وكان لمجور نعم لا تحرم الوقاية
 بورقة مكتوب عليها نحو البسملة لعدم الامتنان ولو أخذ فألا من المصحف جاز مع الكراهة* (تنبيه)* يجزى في
 كتب العلم الشرعى وآلته ما في المصحف غير تحريم المس والجل لانه يشعر بالاهانة اه برماوى وعبارة شرح
 م ر ويجوز تحوما كتب عليه قرآن وشربه بخلاف ما لو ابتلع قرطاسا فيه اسم الله تعالى لانه يتنجس بما
 في الباطن وانما يجوز تأكله لانه لا يصل الى الجوف الاورق والصوره الكتابة ولا يجوز جعل نحو ذهب
 في كاهن كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم ويكره حرق خشبة بنقش عليها شئ من ذلك نعم يظهر انه لو قصد
 بحرقها حرازا لم يكره والقول بحرمه الاحراق محمول على فعله عبثا ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق
 كتب عليه بنحو البسملة لم يحرم كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو أخذ فألا من المصحف جاز
 مع الكراهة انتهت (قوله ولا يرتفع يقين طهار الخ) ليس المراد هنا باليقين حقيقة اذ مع ظن الضد لا يقين
 اللهم الا ان يقال انه يقين باعتبار ما كان اه تقرير عثمناوى أو يقدرد مضاف أى ولا يرتفع استصحاب
 يقين أى حكمه وعبارة الشوبرى قال في الامداد وايس المراد باليقين فى كلامهم هنا باليقين الجازم لاستحالة
 مع الظن بل مع الشك والوهم فى متعلقه بل المراد ان ما كان يقينا لا يترك حكمه بالشك بعده استصحابا لانه
 الاصل فيما ثبت الدوام والاستمرار فهو فى الحقيقة عمل بالظن اه انتهت (قوله يقين طهر) شامل للوضوء

او يحوه لانه ليس بمحمل ولا
 في معناه بخلاف ما لو قلبه بيده
 ولو بلف خرقه عليها (ولا
 يجب منع صبي ميم) ولو جنبا
 مما ذكر من الحمل والمس
 لحاجة تعلمه ومشة استمراره
 متطهر ا فمحمل عدم الوجوب
 اذا كان ذلك لا دراسة
 والتصرح بعدم الوجوب
 وبالديز من زيادى وخرج
 بالميز غيره فلا يمكن من ذلك
 وتحريم كتابة مصحف بنجس
 ومسه بعضه بنجس والسفر
 به الى بلاد الكفر (ولا
 يرتفع يقين طهر أو حدث
 يقين ضده) ولا بالشك فيه
 المفهوم بالاولى وهما مراد
 الاصل بتعبيره بالشك المحمول
 على مطلق التردد فيأخذ
 باليقين استصحابا له ونحوه

والغسل والتميم كان قوله أو حدث شامل للاكبر اه عميرة (قوله اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا) أي رجا
يجول في جوفه يطالب الخروج وقوله فلا يخرج من المسجد أي لا يبطل صلاته بنفسه بما وجد منه وانما يخرج
من المسجد للوضوء أو المراد لا يخرج من صلاته وسماها مسجدا من ازا من باب تسمية الحال باسم المحل وقوله
حتى يسمع صوتا المراد منه حتى يتيقن بطلان الطهارة بسماع أو غيره اه برماوى (قوله فاشكل عليه) فاعل
اشكل الخروج وعدمه اه (قوله فن ظن الضد الخ) هذا من كلام الشارح أعاده مع انه تقدم توطئة لقوله
وقال الرافي الخ وليس من الحديث والمراد بالظن معالقات التردد لا جمل قوله لان ظن استصحاب اليقين أقوى
منه أي لان ظن الضد و ظن استصحاب اليقين لا يجتمعان ويكون التقدير فن شك في الضد لا يعمل بشكه
لان ظن الخ أو يقال الاضافة بيانية في قوله لان ظن استصحاب الخ أو يقال لفظة ظن زائدة فالاولى اسقاطها
أو يبقى الظن الاول على حقيقة ويؤول الظن الثاني بالادراك الشامل للتوهم اه تقرير عثمانوى وعبرة
البرماوى قوله لان ظن استصحاب اليقين أقوى ه ذايقة ضي امكان اجتماع ظن استصحاب اليقين مع ظن
الضد وفيه نظر لانه يلزم من رجحان ادراك أحد الضدين عدم رجحان ادراك الآخر لما تقر في محله فيجب
تأويله قال شيخنا الشبراملسي ويؤول بان يراد بالظن الإدراك اه انتهت (قوله وقال الرافي يعمل بظن الطهر
الخ) ان كان مراده انه قد يعمل بظن الطهر فقد يسلم وذلك فيما سياتى انه اذا لم يعتد التجديد بأخذ بالطهر
حيث لم يتذكر ما قبل حدثه وطهره الواعين منه وان كان مراده انه يعمل بظن الطهر دائما كما هو الظاهر من
سوق كلامه فممنوع تأمل اه ح ل وأجيب عن الرافي بأن معنى كلامه ان الماء المظنون طهارته
بالاجتهاد يرفع به يقين الحدث وأحسن منه ان يقال كلامه محمول على ما اذا طهر بعد يقين الحدث وشك بعد
طهارته في ترك عضو من اعضاء الطهارة فانه لا يقدح فيها وقد رفعنا هنا يقين الحدث بظن الطهارة اه شرح
مر (قوله واسقطه من الروضة) أي واسقاطه دليل على عدم صحته اه برماوى (قوله فلو تيقنهما وجهل
السابق الخ) جعلها ابن القاص مستثناة من القاعدة التي قبلها وهي ان اليقين لا يرفع بالشك ورده الرويانى في
البحر بان الاخذ بما ذكر يأتى على اليقين لا على الشك اه ح ل (قوله لانه تيقن الطهر وشك في رافعه)
عبارة ابن المقرئ في شرح الارشاد يعنى ان من علم انه صدر منه طهر وحدث ولكنه جهل السابق منهما
فانه ينظر فيما قبلهما فان علم ان حدوثهما منه كان بعد طلوع الشمس مثلا نظر الى حاله قبل الطلوع فان كان
محدثا قلنا له أنت الآن متطهر لانك تيقنت طهارة رفعت حدثك الاول والحدث الثاني يحتمل ان يكون
بعد ما فيه ظاهرا وان يكون قبلها والحدثان متواليان فتبقى والاصل بقاؤها وان كان قبل طلوع الشمس
متطهرا قلنا له أنت الآن محدث لانك تيقنت حدثا رفع طهارتك الاولى ثم الطهارة الثانية يحتمل ان تكون
بعد فترعه وان تكون قبله والطهارتان متواليان فتكون محدثا والاصل بقاؤه واكثر يشترط ان يكون
من عادته التجديد أما من لا يعتاد التجديد فيبعد عنه تقدير توالى الطهارتين وتأخر الحدث بعدهما بل الظاهر
ان طهارته وقعت بعد حدث فيكون متطهرا انتهت وهي في غاية الوضوح فان علم قبلهما طهر او حدثا وجهل
أسبقتهما فانظر فيما قبلهما وأخذ بمثله فان تيقنهما قبلهما وجهل السابق أخذ بصدقه وكذا يأخذ في الوتر بصدقه
وفي الشفع بمثله مع اعتبار عادة التجديد اه عباب اه زى وتوضيح ذلك ان يقال تيقن طهر او حدثا
بعد الشمس مثلا وجهل أسبقهما وتيقنهما قبل الفجر كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب
أولاهما قبل العشاء لانها أول مراتب الشك وقبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو الثالثة فينظر
الى قبل ما قبل العشاء قبل المغرب فان علم انه كان اذ ذاك محدثا فهو قبل العشاء متطهرا أو متطهرا فهو الآن
محدث ان اعتاد التجديد والا فيطهر ثم ينقل الكلام الى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكم عليه قبل
العشاء بالحدث فهو الآن متطهرا الى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام الى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحشى

مسلم اذا وجد أحدكم في
بطنه شيئا فاشكل عليه
أخرج منه شيئا أم لا فلا
يخرج من المسجد حتى
يسمع صوتا أو يجدر يحلفن
ظن الضد لا يعمل بظنه لان ظن
استصحاب اليقين أقوى منه
وقال الرافي يعمل بظن
الطهر بعد تيقن الحدث قال
في الكفاية ولم أره لغيره
وأسقطه من الروضة (فلو
تيقنهما) أي الطهر والحدث
كان وجدانه بعد الفجر
(وجهل السابق) منهما
(فصدما قبلهما) يأخذ به فان
كان قبلهما محدثا فهو الآن
متطهر سواء اعتاد تجديد
الطهر أم لا لانه تيقن الطهر
وشك في رافعه والاصل عدمه
أو متطهرا فهو الآن
محدث ان اعتاد التجديد لانه
تيقن الحدث وشك في رافعه

يأخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنسبة لاول المراتب اه ح ف ثم رأيت في بعض
 الهوامش مانصه وبقى ما لو علم قبلهما حدثا وطرهما اوجهل أسبقهما فينظر ما قبلهما فان تذكر طهر انقط أو حدثا
 كذلك أخذ بمثله أو ضده على ما مر بيانه فان تيقن ما فيه أيضا وجهل أسبقهما أخذ بضد ما قبلهما ان ذكر
 أحدهما وهكذا يأخذ في الوتر الذي يقع فيه الاشتباه بضده اذا ذكره في الوتر ويأخذ في الشفع الذي يقع
 فيه الاشتباه بمثل الفرد الذي قبله مع اعتبار عادة تجديده وعدمها فاذا تيقن ما بعد الفجر وقبله وقبل العشاء
 وعلم انه قبل المغرب محدث أخذ في الوتر وهو ما قبل العشاء اذ هو أول أوقات الاشتباه بضد ما حدث فيكون فيه
 متطهر او في الشفع وهو ما قبل الفجر لانه يابها بمثله فيكون فيه محدثا ان اعتاد التجديد وحينئذ يكون فيما بعد
 الفجر متطهرا فان لم يعتد به كان متطهرا فيما قبل الفجر وفيما بعده وان علم انه قبل المغرب متطهرا أخذ في الوتر
 وهو ما قبل العشاء بضده فيكون محدثا ان اعتاد التجديد وحينئذ يكون فيما قبل الفجر متطهرا وفيما بعده
 محدثا فان لم يعتد به كان قبل العشاء متطهرا وكذا قبل الفجر وكذا بعده اذا الظاهر تأخر طهره عن حدثه في الجميع
 وعلم مما تقر بان الأخذ بالضد تارة وبالمثل أخرى انما هو فيما اذا علم الحدث دون ما اذا علم الطهر وهو
 لا يعتاد التجديد فانه يأخذ بالمثل في المراتب كلها اه شرح العباب (قوله لانه تيقن الطهر) أي تيقن كونه
 رافعا للحدث وقوله لانه تيقن الحدث أي تيقن كونه مبطلا للطهر اه شيخنا (قوله أيضا لانه تيقن الطهر
 وشك في رافعه) وهو تأخر الحدث عنه وقوله والاصل عدمه أي عدم الراجع أي عدم تأخر الحدث عن الطهر
 وهذا يعارض بالمثل فيقال لانه تيقن الحدث وشك في رافعه أي وهو تأخر الطهر والاصل عدمه فما المرجع
 وأجيب بان الطهر الذي تيقنه تحقق رفعه للحدث قطعا اما لما قبل الفجر أو لما بعده ولا كذلك الحدث فتوى
 جانبه وايضا حان أحد حديثه رفع يميننا والاخر يحتمل وقوعه قبل الطهارة فيكون مرفوعا أيضا وبعدها
 فيكون ناقضا لها فهي متيقنة وشك في ناقضها والاصل عدمه وقوله لانه تيقن الحدث وشك في رافعه أي وهو تأخر
 الطهر عنه وقوله والاصل عدمه أي عدم الراجع أي عدم تأخر الطهر عن الحدث ويعارض بالمثل أيضا فيقال
 لانه تيقن الطهر وشك في رافعه والاصل عدمه فما المرجع أجيب بان المرجع اعتياد التجديد المقضي لكون
 الطهارة بعد الطهارة اه حل (قوله فان لم يتذكر ما قبلها ما الخ) محترز قديم لمحو فيما سبق تقديره ضد
 ما قبلها ما يأخذ به أي ان تذكره اه لكاتبه وقوله فان اعتاد التجديد وثبت العادة ولو بمرة في عمره الماضي
 قل على المحلى وقوله والنور في الاصل عبارة الاصل مع شرح المحلى فلو تيقن ما وجهل السابق فضاء ما قبلها
 في الاصح والثاني لا ينظر الى ما قبلها فيلزمه الوضوء بكل حال احتياطاً انتهت (قوله وقال في الروضة انه
 الصحيح) مرجوح قال القاضي ولا يرفع اليقين بالشك الا في أربع مسائل احدها الشك في خروج وقت الجمعة
 فيصلون ظهر اثنائها الشك في بقاء مدة المسح فيغسل ثالثها الشك في وصول مقصده فيتم رابعها الشك في نية
 الاتمام فيتم أيضا لان هذين خص ولا بد فيهما من اليقين وحينئذ فكل رخصة كذلك ولا يختص بالذكورات
 بل غير الرخص يقع فيها ذلك اه برماوى

* (فصل في آداب الخلاء) *

أي في بيان آدابه والمناسب لكلامه في المتن أن يقول في آداب قاضي الحاجة بدل الخلاء اه حل (قوله
 في آداب الخلاء) الآداب جمع أدب وهو الامر المطلوب سواء كان مندوبا أو واجبا وجميع ما في هذا الباب
 مندوب الا ترك الاستقبال وترك الاستدبار والاستنجاء فواجبات والخلاء بالمندوب والقصر وقدم هذا الفصل
 على الوضوء لانه يسبق تقديم الاستنجاء عليه في حق السليم وأخوه عن في الروضة إشارة الى انه يجوز تأخير عنه
 في حق من ذكر اه شرح م ر (قوله وفي الاستنجاء) انما أعاد العامل وهو في التلايتوهم ان آداب مسطرة
 على الاستنجاء اه عناني وعبارة عبد البر أعاد الجار إشارة الى التغير وقال بعضهم المراد بالآداب ما يشمل

والاصل عدمه بخلاف ما اذا
 لم يعتد به كزدت ذلك بقولي
 (لا ضد الطهر) فلا يأخذ به
 (ان لم يعتد بتجديده) بل
 يأخذ بالطهر لان الظاهر
 تأخر طهره عن حدثه
 بخلاف من اعتاده فان لم
 يتذكر ما قبلها فان اعتاد
 التجديد لزمه الوضوء تعارض
 الاحتمالين بلا مرجع ولا
 سبيل الى الصلوة مع التردد
 المحض في الطهر والأخذ
 بالطهر ثم ما ذكر من التفصيل
 بين التذكر وعدمه هو
 ما صححه الرافعي والنور في
 الاصل والتحقيق لكنه صحح
 في المجموع والتنقيح لزوم
 الوضوء بكل حال وقال في
 الروضة انه الصحيح عند
 جماعات من محققي أصحابنا
 (فصل) في آداب الخلاء وفي
 الاستنجاء

الواجب والمنذور وخقيقة الاستحباب ازالة الخارج من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه فشرط الماء ان يستعمل مقداراً من حيث يغلب على الظن زوال النجاسة وشرط الحجر ان يكون جامداً طاهر الخ فلو خرج من الفرج وأصاب غيره سمي ازالة نجاسة انتهت (قوله لقاضي الحاجة) أي بالفعل وهذا بالنسبة للآداب التي تطلب حال قضائها كقوله وان يعتمد يساره ولا يستقبل القبلة ويسترو بالنسبة للآداب التي تطلب قبل الشروع في القضاء بقدر ما ذكره الشارح بقوله أي لمريد قضائها فتأويله انما يحتاج اليه بالنظر الى بعض الآداب كقوله ان يقدم يساره موافق ما عليه من نظم وبالنسبة للآداب التي تطلب بعد قضائها ليكون المراد بالقاضي من فرغ من قضائها كقوله ولا يستحب بناء في مكانه ويستبرئ من بوله وقوله وعند انصرافه الخ تأمل (قوله ان يقدم يساره لمكان قضائها) أي ولو في صحراء أو وجهه انه بقصد قضائها فيه صار مستقذراً وأما كونه يصير معدداً فلا يصير الا بإرادة العود اليه وأما كونه يصير مأوى الشياطين فلا بد من قضائها فيه بالفعل ما لم يكن مهياً لذلك فإنه بمجرد تهيئته لقضائها تسكنه الجن ويدل له ما ذكره في المذكر وهاتان من ان الصلاة في الحمام الجدي لا تكره لانه لا يصير مأوى لهم الا باستعماله بخلاف الخش فإنه يصير مأوى لهم بمجرد تهيئته وعلى قياسه تقديم اليمين لمكان ارادة الصلاة لانه صار مشرباً بقصد الصلاة فيه وانظر قولهم يصير مستقذراً بالقصد هل يصير مستقذراً من قصد فقط أو له ولغيره وكذا اذا تكررت فيه هل يصير معدداً الذي قصد فقط أو له ولغيره قال شيخنا يصير مستقذراً للذي قصد فقط وقال شيخنا الشراسملي يصير مستقذراً له ولغيره واعتمد العلامة مر ان هذه الآداب المذكورة مستحبة لدخول مكان قضاء الحاجة ولو لغير قضائها كأخذ شيء أو وضعه حتى التسكام نعم ما لا يناسب الاقضاء هنا نحو الحديث الذي أذهب عني الاذي ونحو الاعتماد على اليسار فمختص بقضائها وحيث قد فيكون الضمير في قوله ويعتمد يساره راجعاً لبعض افراد المتقدم فهو شبه استخدام برماوى وفي قول على المحلى وهل نحو الكيمان التي جرت عادة الناس بقضاء الحاجة عليهم من المعدمال شيخنا الى انها ليست منه فراجع اه (قوله لمناسبة اليسار للمستقذر) أي كل يسار لكل مستقذر مع قطع النظر عن خصوص الدخول والخروج والا يلزم تعادل الشيء بنفسه وحيث قد يقول الزركشي ان ما لا تكرمه فيه ولا اهانة يكون باليمين أهم من الدخول والخروج أيضاً كما هو ظاهر فيشمل نحو ثقل أمتعة من محل الى آخر فيكون باليمين على ما قاله فلا يردان المسئلة ليس لها ضرورة في الخارج اذا داخل الى المحل المذكور ان كان من شريف قضاهاه يقدم اليسار وان كان من مساولة قضاهاه يتخير فانه مبني على ان المسئلة في خصوص الدخول والخروج وقد عرفت انه ليس كذلك اه رشيدى (قوله واليمين لغيره) وأخذ الزركشي من ذلك ان ما لا تكرمه فيه ولا اهانة يكون باليمين لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدئ فيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى ان يكون فيه باليسار ولو خرج من مستقذر لمستقذراً من مسجد لمجد فالحبرة بما بدئ به في الاوجه ولا تنظر الى تفاوت البقاع شرفاً وخسة نعم في المسجد الحرام والبيت الحرام يظهر مراعاة الكعبة عند دخولها والمسجد عند خروجه منها لشرفها وقياس ما تقدم انه يقدم اليمين في الموضع الذي اختاره للصلاة من الصحراء وهو كذلك وكان الخلاف فيما تقدم الحمام والمستحم والسوق وكان المعصية ومنه الصائغة اه شرح مر وعبرة قل على المحلى قوله واليمين لغيره أي غير المستقذر يشمل ما لا شرف فيه ولا خسة فيقدم عينه كالشريف وهو المنقول المعتمد عن شيخنا الرملى وان كان ظاهر شرحه من خلافه لكن في تصويره نظر لان الاقسام ثلاثة اما من شريف لما دونه فيقدم اليسار او لما هو اعلى منه فيقدم اليمين او لما يساويه فيتخير كما في المسجد ومنه صعود الخطيب الى المنبر أو نحو بيتين من دار بينهما فخرجنا ثم يقدم عينه في خروجه من الكعبة الى المسجد كعكسه قاله شيخنا الرملى (فرع) يحرم دخول الصائغة ونحوها من أمكنة المعاصي الحاجة بقدرها انتهت (قوله وتعبيرى بما ذكر أعظم) أي لان قول المصنف لمكان قضائها شامل لما اذا كان خلواً أو غير خلواً لان

(سن لقاضي الحاجة)
من الخارج من قبل أو
دبر أي لمريد قضائها (ان)
يقدم يساره لمكان قضائها
وعينه لا نصرافه عنه
لمناسبة اليسار للمستقذر
واليمين لغيره والتصريح
بالسنة من زيادته وتعبيرى
بما ذكر أعظم من تعبيره بقوله

المراد بالخلاء المعدل لذلك وان كانت عبارة الاصل عامة من جهة أخرى لانها شاملة لما اذا دخل الخلاء لا لقضاء الحاجة ففي كل عوم اللهم الا ان يقال الشارح لم ينظر اياهذا العنوم لان الآداب الانية انما تخص قاضي الحاجة فالكلام فيه تأمل اه شورى وفي قل على المحلى قوله داخل الخلاء أى ولو صغيرا بامروليه أو حاملا غيره أو غير قضاء الحاجة المخصوصة كوضع ماء وازالة قذرفه وأولى من تعبير النهج وغيره بقاضي الحاجة والجواب بان هذا أعم لشموله الصحراء قديربان يراد بالخلاء ما يشملها وسيأتي ما يشير اليه مع ان تعميم الحكم دون المحكوم عليه أولى من عكسه فتأمل اه (قوله داخل الخلاء) الخلاء في الاصل المكان الخالي نـ شـ ل الى البناء المعدل قضاء الحاجة عرفا اه ح ل وقوله الى البناء المعدل الخ لو قال الى المكان المعدل لكان أعم كفى قل على المحلى (قوله وان ينحى ما عليه معظم) يدخل فيه ماء لم عدم تبدله من نحو التوراة وهو ما بحثه شيخنا حج في شرح الارشاد فقال دون التوراة والانجيل الاماء لم عدم تبدله منهم ما فيما يظهر لانه كلام الله وان كان منسوخا اه سم وهو ظاهر لا ينبغي خلافه اه ع ش وقد صح انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل الخلاء وضع خاتمه وكان نقشه محمد رسول الله أى محمد سطر ورسول سطر والله سطر قال العلامة حج ولم يصح في كفية وضع ذلك شئ كما في تخريج أحاديث العزيز للعائظ حج لكن قال الاسنوى في المهمات وفي حفظي قديما انها كانت تقرأ من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع زاد في نور النبراس والذي يظهر ان هذه الكتابة كانت مقالوبة حتى اذا ختم بها كان على الاستواء كفى خواتم الأحكام اليوم والكبار والتجار والالو كانت مستوية وختمها كان متواويا وقد يتفق ان المكتوب اليه يكون أعجميا والختم مقلوبا بعسر عليه قراءته ولم أره لاحد قال بعضهم وكان نقش خاتم أبي بكر نعم القادر هو الله ونقش خاتم عمر كفى بالموت داعيا يا عمر ونقش خاتم عثمان لتصبرن أولت من ونقش خاتم علي الملائكة اه برماوى (قوله ما عليه معظم) ليس المراد مطلق التظيم بل ما يقتضى العصمة اه شورى وفي قل على المحلى ومن المعظم أسماء الله الخاصة به أو المشتركة بقصده وأسماء الانبياء والملائكة ولوعوا مهم قال شيخنا وكذا أسماء صلحاء المؤمنين كالصلحاء والاولياء فان دخل بشئ من ذلك غيبه في نحو عمامته ويحرم تجديسه ولو في غير الاستنجاء فراجع اه (قوله من قرآن أو غيره) سواء كان القرآن مكتوبا بالخط العربي أو غيره كالهندى لان ذوات الحروف ليست قرآنا وانما هى دالة عليه اه ع ش وبحت الاذرى تحريم ادخال المصحف الخلاء بلا ضرورة اجلاله وتكريرا والمنقول البكر اه وهو المعتمد عند مر كسكل ما عليه معظم والمشارك كعزيز وكریم ومحمد وأحمد وما يوجد نظامه من القرآن في غيره على ما بحثه الاذرى كالتخص ان قصده المعظم أودلت على ذلك قرينة اه شرح الارشاد لشيخنا * (فرع) * لو كان بيده خاتم عليه لفظ الجلالة واستجى بها بحيث تصيب النجاسة اسم الله حرم هذا ان قصد بنقش الجلالة التبرك فان قصد مجرد تدبير الخاتم فهو نظير ما لو رسم نعم الصدقة بلفظ الجلالة وقد دل كلامهم على جوازه وان كانت تترغ في النجاسات وعلاوه بأنه انما قصد به التمييز لا لذكر مع لفظ الجلالة ما يصر فيها الى التبرك كان نقش عليه عبد الله فينبغي الامتناع هكذا قرر مر وفي الناسرى بهضه وقد يتجه التحريم هنا مطلقا ويفرق بان الوسم مطلوب وبان التجيس غير محقق وقد لا يوجد وبانه يفرق بين التجيس والتعريض للتجيس ثم أيت في شرح الارشاد لشيخنا مانصه ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب نزع الاستنجاء لحرمة تجيسه كما قاله الاسنوى وغيره انتهى ثم أطلق مر الحرمة آخر اه سم (قوله كاسم نبي) أى وان لم يكن رسولا وكذا الملائكة سواء علمتهم وخاصتهم وكل اسم معلوم مختص أو مشترك وقصد به المعظم أو قامت قرينة قوية على انه المراد به والاوجه ان العبرة بقصد كاتبه لنفسه والا فالمكتوب له ولو تختم في يساره بما عليه معظم وجب نزع الاستنجاء لحرمة تجيسه كما قاله الاسنوى وغيره اه شرح مر (قوله أيضا كاسم نبي) أى أو الملائكة في شرح

يقدم داخل الخلاء يساره
والخارج يمينه (و) ان
(ينحى) عنه (ما عليه معظم)
من قرآن أو غيره كاسم نبي
نعظمه

الارشاد لشيخنا حج وظاهر كلامهم انه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاسنوي حيث
 عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أى صلحا واهل لانهم أفضل منهم محل نظروا وقد يفرق
 بان أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اه سم على حج اه ع ش (قوله
 وحله مكروه) صرح به لارد على من قال بالتحريم والافعدم الحرم معلوم من قوله سن الخ وان لم يعلم منه خصوص
 الكراهة لاحتمال خلاف الاولى اه ع ش وفي قل على المحلى قوله وحله مكروه أى ولو نحو مصحف
 وان حرم من حيث الحدث وعليه يحتمل قول الاذرى بالحرم اه (قوله وتعبيرى بذلك أعم) أى لشمله غير
 ذكر الله كالنبي والملائكة وقوله وأولى أى لاسناده الخ الى محل الذكر لا الى الذكر نفسه كما فعل الاصل فإنه لا يصح
 الاعلى التجوز اه سم (قوله لان ذلك أسهل الخ) علة لقوله وان يعتمد يساره وقوله ولانه المناسب الخ علة
 لقوله ناصبا يمينه اه شيخنا ويصح ان يكون كل من التعليان راجعا لكل من الدعوتين اه لكاتبه (قوله
 وبعضهم أخذ بقضاءه الخ) ظاهر صنيع الشارح ان هذا الخلاف في البول والغائط وليس كذلك بل ذلك
 البعض قيد بالبول فقط وعبارته ولو بال قائما فرج بينهما فاعتمدتهما انتهت هذا وأما حكم الغائط فان خاف
 منه التنجيس اعتمداهما معا والاعتماد اليسار فقط اه ع ش على مر فتعلم من هذا ان قول الشارح
 وبعضهم الخ مراده الجلال المحلى وانه نقل عبارته بالمعنى لا باللفظ وفي قل على المحلى قوله فلو بال قائما الخ
 اعتمده شيخنا الرملى مخالفا للشيخ الاسلام والمراد بالبعض في عبارته الجلال المحلى وخرج بالبول الغائط قائما فهو
 كالجالس في اعتماده يساره وان كان القيام مكروها في كل منهما نعم ان خشى التنجيس في حاة تعين خلافها
 اه (قوله ولا يستقبل القبلة الخ) * (تنبيه) * لا يخفى ان المراد باستدبارها كشف دبره الى جهتها حال خروج
 الخارج منه بأن يجعل ظهره اليها ككشف الدبره حال خروج الخارج وأنه اذا استقبل أو استدبر واستتر
 من جهتها لا يجب الاستتار أيضا عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرع مكشوف الى تلك الجهة حال الخروج
 لان كشف الفرع الى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافا لما توهمه كثير من
 الطلبة لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً يجب عليه غير الاستتار
 من جهة القبلة اذا استقبلها أو استدبرها فتقطن لذلك اه سم اه شورى وعبارة قل على المحلى في
 الحديث قوله ببول ولا غائط لف ونشر مرتب أى لا يستقبلوها ببول ولا تستدبروها بغائط لان الاستقبال
 جعل الشيء قبالة الوجه والاستدبار جعل الشيء جهة دبره فلو استقبل وتغوط أو استدبر وبال لم يحرم وكذا لو
 استقبل ولوى ذكره يميناً ويساراً بخلاف عكسه لو جود الاستقبال بالعورة والخارج معاً في العكس دون ما قبله
 وبما ذكر علم سقوط ما شنع به بعض أكابر الفضلاء أو العلماء على بعض الطلبة حين توقف في حكم تعارضهما
 لانه لا يتصور وجودهما معاً فلا عن تعارضهما فذكر شيخنا له في شرحه وغيره غفلة عن الحكم المذكور
 وأما لو تولا معاً ليس من التعارض بل يقال انهما أشد حرمة فيجتنب اذا تعذر اجتنابهما معا فراجع وحرر
 وافهم انتهت وقد علمت رده من كلام سم وعبارة شرح مر ويحرم ان أى الاستقبال والاستدبار في
 الصحراء بعين الفرع ولو مع عدمه بالصدر بعين القبلة لاجلها فيما يظهر انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله بعين
 الفرع أى الخارج منه كما قاله الشهاب ابن حجر ولا يخفى ان معنى الاستقبال بالفرج المذكور جعله جهة القبلة
 فيلزم ان يكون الاستدبار به يجعله في الجهة التي تقابل جهة القبلة فاذا تغوط وهو مستقبل القبلة بصدرة فهو
 مستدبر القبلة وعكسه بعكسه فينتد اذا كان صدره أو ظهره للقبلة وبال أو تغوط بلا سترة حرم عليه مطلقاً لانه
 امام مستقبل أو مستدبر أى ما لم يلفظ ذكره في مسئلة البول الى جهة اليمين أو الشمال ووجهه الشهاب ابن
 قاسم في شرح العباب بما حاصله انه اذا استدبر بالخارج لم يكن بينه وبين القبلة ساتراً لأنشائه وذكره
 أو أنشائه فقط وذلك غير كاف في الستر لكنه بناء على ما مشى عليه كغيره من ان المدار في الاستقبال والاستدبار

وحله مكروه لاحرام فانه في
 الروضة وتعبيرى بذلك أعم
 وأولى من قوله ولا يحتمل
 ذكر الله (و) ان (يعتمد)
 في قضاء الحاجة ولو قائماً
 يساره ناصباً يمينه بان يضع
 أصابعها على الارض ويرفع
 باقيها لان ذلك أسهل لخروج
 الخارج ولانه المناسب هنا
 وقول الاصل ويعتمد جالساً
 يساره جرى على الغالب
 وبعضهم أخذ بمقتضاه فقال
 ويعتمدان قائماً وما قلناه
 أوجه (و) ان (لا يستقبل
 القبلة ولا استدبرها) في غير
 المعد لذلك

بالصدر لا بالفرج ولا يخفى ان المرجع واحد غالبا والخلاف انما هو في مجرد التسمية فاذا جعل ظهره للقبلة وتغوط فالشارح كالشهاب ابن حجر يسميانه مستقبلا واذا جعل صدره للقبلة وتغوط يسميانه مستديرا والشهاب ابن قاسم كغيره يسمون ذلك واذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبال فالاول مستقبل اتقا والثاني مستدير كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل صدره أو ظهره للقبلة وألفت ذكره بينا وشمالا وبال فهو غير مستقبل ولا مستدير عند الشارح كالشهاب ابن حجر بخلافه عند الشهاب ابن قاسم وغيره اه وفي سم مائه قال في الخادم من المهم ان المراد بالقبلة هنا هل هو العين أو الجهة ويحتمل العين لانه المراد حيث أطلق في غير هذا الباب ويحتمل الجهة لقوله في الحديث ولكن شرفوا أو غربوا اه ولعل المتجه الثاني ثم رأيت شيخنا الرملي قاله وكذا رأيت مر اعتمده ثم اعتمده الاول * (فرع) * أشكل على بعض ضعفة الطلبة قولهم لو هبت الريح عن يمين الكعبة وشمالها جاز الاستقبال والاستدبار فلو تعارض الاستقبال والاستدبار قدم الاستدبار فتوهموا ان المراد بقولهم جاز الاستقبال والاستدبار التخيير بينهما مع امكانهما وان المراد بتعارضهما انه لم يمكن الا احدهما فلا معنى لتقديم الاستدبار وهو خطأ واضح بل معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار انه يجوز الممكن منه فان امكانهما مع تعارضهما وهذا واضح لكن الزمان أحوج الى التعرض لذلك اه (قوله بسائر) أي ولو من زجاج اه م ر وانظر هل يحصل السترة هنا بيده أو لا يتجه الاول فاجزر اه شوبري (قوله اي مع مرتفع ثلثي ذراع) أي ولو كان في بناء مسقف أو يمكن تسقيفه وعلله الاصحاب بان ذلك يستمر من سرته الى موضع قدميه وأخذ منه والشيخنا انه لو قضى حاجته فأنما على خلاف العادة لابدان يستمر من عورته الى موضع قدميه صيانة للقبلة وان كانت العورة تنتهي للركبة قبل ومقتضاه انه لو بال على مرتفع وجب الستر الى الارض صيانة للقبلة ورد بان القبلة انما تصان عن الخارج مع العورة او ما هو حريم لها وهو من الركبة الى أسفل القدمين خاصة دون ما عدا ذلك وهذا يقتضي انه لو أفرط طوله بان كان الساتر المذكور لا يستمر عورته الى قدميه لو كان جالسا لابد من الزيادة عليه وأما لو كان قريبا حيث يستمر ما بين سرته وركبته بدون الساتر المذكور فالظاهر انه لا بد منه أي الساتر المذكور ولا يكتفى بدونه حرر قال شيخنا ولا بد ان يكون للساتر عرض يسترجع ما توجه به وفي كلام حج وان لم يكن له عرض لان القصد تعظيم القبلة لا السترة قال لا يقال تعظيمها انما يحصل بحجب عورته عنها لا مانع ذلك حل الاستحياء والجماع اليها اه ح ل وقوله قال شيخنا أي في شرحه وهي عبارته واما عرضا فالتعريفه ان يسترجع ما توجه به سواء في ذلك القائم والجالس فسترة القائم فيه كسترة الجالس اه (قوله ثلثي ذراع) أي وان حصل الساتر بأقل من ذلك وفي حق القائم لا بد ان يكون من الارض الى السرة اه شيخنا (قوله ولو بارحاء ذيله) عبارة ترحم م ر ويحصل بالوهدة والراية والدابة وكثير الرمل وغيرها وكذا ارجاء الذيل ولو استقبله بصدرة وحول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه ولو اشتبهت عليه القبلة وجب الاجتهاد حيث لاسترة والاستحباب يأتي هنا جميع ماسياتي قبيل صفة الصلاة ومنه حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وانه يجب التعلم لذلك وحل ذلك ما لم يغلبه الخارج أو يضره كتمه والا فلا حرج انتهت (قوله في تذييله) بالذال المحجمة اسم كتاب غير جملة للشرح الكبير كالذائق للمناهج اه برماوى (قوله اذا أتيت الغائط) هو مستعمل هنا في حقيقة التي هي المكان المظلم من الارض وانما سمي الخارج به من مجاز المجاورة اه رشيدى وعبارة ع ش قوله اذا أتيت الغائط أي المكان المهيأ لذلك ويجوز حل أتيت على أردتم والغائط على فعله وهو اخراج الفضلة المخصوصة انتهت وقوله أي المكان المهيأ لذلك يقتضي ان المراد بالغائط في الحديث المكان المعد للقضاء الحاجة وهذا يخالف ماسياتي للشارح في الجمع بين الأدلة حيث قال على ما لم يستتر فيه بما ذكره فسر الحواشي ما لم يستتر فيه بالقضاء فهذا يقتضي ان المراد بالغائط في الحديث

(سائر) أي مع مرتفع ثلثي ذراع بينه وبينه ثلاثة أذرع فأقل بذراع الا أدى ولو بارحاء ذيله ويكرهان حيث لا يجزى به الرافي في تذييله تبعا للمتولى واختار في المجموع انهما خلاف الاولى لا مكر وهان (ويحرم ان بدونه) أي السائر (في غير معد) لذلك قال صلى الله عليه وسلم اذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا

معناه اللغوي وهو الفضاء غير المعدوف في المصباح الغائط المكان المطمئن الواسع من الارض والجمع غيطان
واغواط ثم أطلق الغائط على المكان المستقذر من الانسان كراهة تسميته باسمه الخاص لانهم كانوا يقضون
حوائجهم في المواضع المطمئنة فهو من مجاز المجاورة اه ثم قال ع ش على مر وفيه قولهم يجب على ولي
الصبي المميز نهيته عن الحرمات انه يجب منعه من الاستقبال والاستدبار حيث امتنع على المكلف بل ينبغي
وجوب ذلك على غير الولي أيضا لان ازالة المنكر عند القدرة واجبة وان لم يأت الفاعل اه سم على أبي شجاع
وانظر الولد الصغير ونحوه لوجلس على قصرية للبول أو الغائط هل يكون كالبناء فلا يطلب له ستر ولا بد من
الستر لانه غير معد لذلك فيه نظر والاقر ان كالمعدو أما الشمس والقمر فيكره استقبالهما دون استدبارهما
ومحلى الكراهة حيث لا ستر كاتبة بل اول ومنه السحاب كما هو ظاهر اه حج انتهت (قوله ببول
ولا غائط) أي أو ما في معناه ما كدم أو ودي أو مذى أو دود أو ما في معناه لا يرج وجماع وفيه دليل
لحرمة ما ذكر بدون ساتر في غير معد بناء على ما هو الظاهر في ذلك اه حاي وفي ق ل على المحلى (تنبيه)
خرج بالبول والغائط استقبال القبلة واستدبارها بجماع أو بدم فصدوحامة وأخرج في أو ريج أو منى أو القاء
نجاسة فلا حرمة ولا كراهة وان كان الاولى تركه تعظيما لها اه (قوله ولكن شرفوا أو غربوا) فان قلت
ان شرفنا الاستقبال وان غربنا استدبارنا قلت هذا الحديث محمول على أهل المدينة ومن دناهم فانهم اذا شرفوا
لم يستقبلوا واذا غربوا لم يستدبروا اه زى (قوله وروى أيضا الخ) ليس غرضه من هذا والذي بعده
الاستدلال بل غرضه الجمع بينهما وبين الاول اه شيخنا وفيه نظر لان ما قاله يلزم عليه اهمال المتن بلا دليل
وايستعاضة عنه فالاولى ان يقال غرضه بالدليل الاول الاستدلال على قوله ويجزى بالثاني الاستدلال على
قوله ولا يستقبل القبلة الخ اذ مقتضاه ان هذا ليس بحرام وبالثالث الاستدلال على حكم المعد الذي هو مفهوم
التفصيل في غير المعد وانما قدمه عليه لاجل ان يضمه للدليل الثاني فيشير الى معارضته مما لا دلالة له الى الجمع
تبع الغرض الاستدلال اه لكاتبه (قوله قضى حاجته في بيت حفصة) أي في غير معد مع وجود الساتر
المتقدم وقوله مستدبر الكعبة أي مع وجود الساتر فهو دليل لجواز الاستقبال للقبلة بالستر في غير المعد وفيه أيضا
دليل لجواز الاستدبار للقبلة مع وجود الساتر في غير المعد بناء على جل هذا الحديث على ذلك وقوله يكرهون
استقبال القبلة بغير وجههم أي في المعد فقال أو قد فعلوها أي الكراهة أي قالوا بها حولوا بمعدني الى القبلة
فيه دليل لجواز الاستقبال في المعد بغير ساتر وقوله المفيد للحرمة أي على ما هو الظاهر منه وهو عدم وجود
الساتر وان المحل غير معد اه حل (قوله في بيت حفصة) يعني أم المؤمنين بنت عمر بن الخطاب رضي الله
عنهما ولدت وقدر يش تبنى البيت قبل المبعث بخمس سنين وتزوجها النبي صلى الله عليه وسلم في شعبان سنة
اثنين أو ثلاث من الهجرة وتوفيت في شعبان سنة احدى أو خمس أو سبع وأربعين وقيل سنه سبع أو ثمان
وعشرين وهي ابنة ستين سنة اه برماوى (قوله مستقبل الشام) بالهمز وتركه اه برماوى (قوله
وروى ابن ماجه) هو أبو عبد الله محمد بن زيد الرعي مولا هم القزويني روى عن أبي الطيب البغدادي
وغيره المتوفى سنة ثلاث وثمانين ومائتين اه برماوى (قوله فقال أو قد فعلوها) بفتح الواو أي الخصلة أو الفعلة
القال عليها الكلام السابق فالمعنى أو قد فعلوا كراهة ذلك أي قالوا بكرهته حولوا الخ اه برلى وانما قال
ذلك مباغاة في الرد عليهم اه لكاتبه (قوله أو قد فعلوها) أي الخصلة التي هي الكراهة أي اعتقدوها اه
تقرير وقال شيخنا الحنفى هذا معطوف على مقدراى أعتقدوها وقد فعلوها أو كرهوها وقد فعلوها
أي فعلوا بمقتضاها وهو الاجتناب اه (قوله حولوا بمعدني) أي اجعلوا معدني أي المحل الذي اقضى
فيه الحاجة الى القبلة قالبة في قوله بمعدني صلة حولوا وهي زائدة اه تقرير عشناوى وكانت معدته صلى الله
عليه وسلم لبنين كان يجلس عليهما حال قضاء الحاجة اه تقرير بعضهم وفي ق ل على المحلى قوله فعلوها أي

القبلة ولا تستدبروها ببول
ولا غائط ولكن شرفوا
أو غربوا روى الشيخان
وروى أيضا انه صلى الله عليه
وسلم قضى حاجته في بيت
حفصة مستقبل الشام مستدبر
الكعبة وروى ابن ماجه
وغيره باسناد حسن انه صلى
الله عليه وسلم ذكر عنده ان
ناسا يكرهون استقبال
القبلة بغير وجههم فقال أو قد
فعلوها حولوا بمعدني الى

القبلة بجمع أئمتنا أخذنا
من كلام الشافعي رضي الله
عنه بين هذه الاخبار بحمل
أولها المفيد للحریم على
مالم يستتر فيه بما ذكر لانه
لسعته لا يشق فيه اجتناب
الاستقبال والاستدبار
بخلاف ما استتر فيه بذلك
فقد يشق فيه اجتناب ما ذكر
فيجوز فعله كما فعل النبي
صلى الله عليه وسلم ابيان
الجواز وان كان الاولى لنا
تركه أما اذا كان في المعد
لذلك فلا حرمة فيه ولا كراهة
ولا خلاف الاولى قاله في
المجموع وتقييدى بالسائر
في الشق الاول وبعده في
الثاني مع التقييد فيه ما غير
المعد لذلك من زيادتي (و)
ان (يبعد) عن الناس في
الصحراء ونحوها الى حيث
لا يسمع للخارج منه صوت
ولا يشم له ريح (و) ان
(يستتر) عن أعينهم في ذلك
بمرتفع ثائي ذراع فأكثريه
وبينه ثلاثة أذرع فأقل
ولو بارخاء ذيله ان كان
بصحراء أو بناء لا يمكن تسقيفه

الكرهاه بئني اعتقدوها أو بمعنى فعلوا ما يدل عليها أو بمعنى وقعت منهم فهو توخي لهم وأشار بقوله حولوا بجمع مدني
الى القبلة الى انهم انما كرهوا ما نزل عنهم اعتمادا على فعله صلى الله عليه وسلم من جعله مقعده غير القبلة فهو
تأكيده في رد ما فهموه والمقعدة اسم نحو حجر بن جابر قاضي الحاجة عليهم ما وبينهم ما منخض اه (قوله
بجمع أئمتنا الخ) هذا الجمع يدل على التعارض بين هذه الاخبار الثلاثة أعني قوله اذا أتيتم الغائط الخ
وقوله وروى أيضا الخ وقوله وروى ابن ماجه الخ ووجه التعارض ان الاول يدل على حرمة الاستقبال
والاستدبار مطلقا أي مع السائر وبدونه والا تخوان بدلان على جوازهما للدلالة الاول منهما على جواز
الاستدبار والثاني منهما على جواز الاستقبال ووجه الجمع ان الاول من الثلاثة يدل على حرمة الاستقبال
والاستدبار مطلقا أي مع السائر وبدونه والا تخوان بدلان على الجواز مع السائر وهذا مراد الشارح
في الجمل الدافع للتعارض لان قوله بخلاف ما استتر فيه بذلك يرجع للاخيرين وان كان الثالث في المعد الان
الشارح لم ينظر الى مدوغه اه عشموى (قوله أيضا بجمع أئمتنا الخ) عبارة الخ لجمع الشافعي الخ قال
قل عليه قسمة الجمع للاصحاب كما في عبارة بعضهم كانه خرج على ضرب من التجوز اه (قوله على مالم
يستتر فيه بما ذكر) أي على فضاء لم يستتر فيه بما ذكر لانه أي الفضاء المذكور الخ بخلاف ما استتر فيه بذلك
أي بخلاف بناء استتر فيه بذلك الخ كما فعله صلى الله عليه وسلم أي في بيت حفصة وقوله وان كان الاولى لنا تركه
هذا يوافق ما قدمه عن المجموع من ان فعل ذلك خلاف الاولى لما قدمه عن الرافعي من كراهة ذلك وقوله
ولا خلاف الاولى أي كما يفهم ذلك من انكاره صلى الله عليه وسلم على أولئك الناس وأمره بتحويل مقعده
الى القبلة اه ح ل (قوله كما فعله النبي) أي في المكان الغير المعد مع السائر لبيان الجواز أي فهو صلى
الله عليه وسلم يفعل خلاف الاولى بل والمكروه للتشريع ويثاب عليه ثواب الواجب اه تقرير بعضهم
(قوله وان كان الاولى لنا تركه) أي في غير المعد اه شيخنا (قوله أما اذا كان في المعد الخ) لا يبعد ان يصير
معدا بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك اه سم اه شوبري وعبارة الرشيدى قوله في غير معد
قيد في الحرمة فهو صريح في انه اذا اتخذ له محلا في الصحراء بغير سائر وأعد له قضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة
فيه لجهة القبلة وسيأتي التصريح به أيضا ومنه ما يقع للمسافر من اذا نزلوا ببعض المنازل انتهت (قوله في الشق
الاول) هو قوله ولا يستقبل القبلة الخ وقوله وبعده في الثاني هو قوله ويجزى ما بدونه الخ اه شوبري
(قوله وان يبعد) عبارة المختار البعد ضد القرب وقد بعد بالضم بعدا فهو بعيد أي متباعد وابتعد غيره وباعده
وبعده تبعدا اه بحر وانه وهو بعيدان بعد بالضم لازم وان أبعد متعديا عليه فلا يقال أبعد في المكان وانما
يقال بعد اه وفي الصباح ان أبعد يستعمل لازما وتعديا فاللزم أبعد بد عن المنزل بمعنى تباعد والمتعدي
أبعدته اه وعليه تجوز قراءته بضم الياء وكسر العين أيضا وعلى هذا فيبعد ويبعد اللزوم مستويان اه
عش (قوله أيضا وان يبعد عن الناس) أي ولو في البول ويسن أن يغيب شخصه حيث أمكن اه شرح
مر والوجه انه لا فرق بين البائل القائم والقاعد خلافا للزر كشي ولا يبيته وبين المتغوط قاله شيخنا في شرح
العباب اه شوبري (قوله وان يستتر عن أعينهم) أي عن محتمل سروره ممن يحرم نظره لعورته ولا يغض
بصره بالفعل عنها وحينئذ يدفع ما يقل ما فائدة السترة عن أعينهم مع البعد عنهم الى الحد المذكور وقوله في
ذلك أي في حال قضاء الحاجة اه حل (قوله وان يستتر عن أعينهم) أي بغير نحو زجاج اه م ر اه
شوبري أي وبغير ماء صاف بخلاف سائر القبلة كما مر قل على الخ (قوله ثائي ذراع فأكثر) أي في الاغلب
فان حصل السترة باقل من ذلك كفي وهذا في حق الجالس أما القائم فلا بد فيه من ستر ما بين سترته وركبته اه
لكتابته وعبارة ح ل قوله ثائي ذراع ظاهره وان حصل ستر العورة بدون ذلك لضعف بدن قاضي الحاجة
وقد يوجه بان ما دون ذلك لا يعد ستره شرعا وفيه نظر والذي ينبغي اعتبار ما يحصل به ستر العورة زاد أو نقص

وما ذكره جروا فيه على الغالب انتهت وفي قل على المحلى والتقييد بثلاث ذراع وثلاثة أذرع غير معتبر لانه ناشئ
عن توهم اتحاد سائر القبلة والاعين وليس كذلك لانه لا تلازم بينهما اه (قوله مسقف) بضم الميم وسكون
السين المهملة وفتح القاف افصح من فتح السين وتشديد القاف اه برماوى (قوله أو يمكن تسقيفه) أى
عادة وليس داخله من ينظر اليه ممن يحرم نظره والاحرم كما سيأتى اه سم على المنهج اه ع ش على
مر (قوله حصل الستر بذلك) عبارة م ر كفاه الستر بنحو جدار وان تباعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع
انتهت (قوله أيضا حصل الستر بذلك) أى عن الاعين ولا حاجة للمرتفع بخلاف ما تقدم في استقبال القبلة انه
لا بد من المرتفع المذكور ولو في البناء المذكور ولانه لا يمكن النظر اليه الا بالاطلع فيحصل الستر بذلك وان
بعد عن الجدار أكثر من المسافة المذكورة وانما يكف هذا في الستر عن القبلة كما تقدم لان القصد كما مر
تعظيمها ولا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته لمن يحتمل مروره ممن يحرم عليه نظرها وهو حاصل مع
ما ذكر اه حل (قوله اذا لم يكن ثم الخ) هذا النفي صادق بصور ثلاثة اذا لم يكن أحدا أصلا أو كان ويغض
نظاره أو لا يغض ولكن يجوز له النظر فالستر في الاحوال الثلاثة مندوب (قوله والاوجب الاستتار) أى
لان وجوب غرض البصر لا يمنع الحرمة عليه ولا يشكل عليه جواز خروج المرأة سافرة وعلى الرجال الغض لان
العورة هنا أتت فانه حج اه حل وفي قل على المحلى ووجوب غرض البصر لا يسقط وجوب الستر
نعم ان علم غرض البصر بالفعل لم يجب الستر (قوله وعليه يحمل) أى على هذا التقييد فقوله يجوز كشف العورة
الخ أى اذا لم يكن ثم من لا يغض بصره الخ وقوله أما بحضرة الناس الخ أى اذا كانوا يحرم نظره ولا يغضون
فالجل في الشقين ويمكن ان يكون أيضا في تعبيره بالجواز ان يحمل على خلاف الاولى المفهوم من كون الاستتار
في هذه الحالة مستحبا اه لكاتبه (قوله في الخلوة) بدل مما قبله المراد به البناء المسقف أو الذى يمكن تسقيفه
اه شيخنا والاولى ان يقال المراد به ما ليس بحضرة الناس ولو صحراء بدليل مقابله بقوله أما بحضرة الناس
الخ (قوله أما بحضرة الناس فيحرم كشفها) أى سواء كانوا يغضون أو لا وهذا هو المعتمد اه شيخنا وعبارة
شرح مر وحمل عد ذلك أى الاستتار من الآداب اذا لم يكن بحضرة من يرى عورته ممن لا يحل له نظرها أما
بحضرة فيه يكون واجبا اذا كشفها بحضرة حرام كما صرح به في شرح مسلم واعتمده المتأخرون وهو ظاهر
ووجوب غرض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو أخذوا البول وهو محبوس بين جماعة جازله
التكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد الماء بحضرة الناس جازله كشفها أيضا
كما يحتمل بعضهم فيها وظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والواجب هو جوب وفارق ما أتى به الوالد
رحمه الله تعالى في نظيره من الجمعة حيث خاف فواتها الا بالكشف المذكور حيث جعله جائزا واجبا قال لان
كشفها يسوء صاحبها بأن الجمعة بدلا ولا كذلك الوقت انتهت وكتب عليه ع ش قوله ولو أخذ البول أى
بأن احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي انه لا يشترط وصوله الى حديث خشي معه من عدم البول محذور تبين
ثم تعبيره بالجواز يقتضى اباحته مطلقا وينبغي وجوبه اذا تحقق الضرر بتركه وقوله جازله كشفها أفهم حرمة
الاستنجاء بحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان يحل الحرمة حيث غلب على ظنه امكان الاستنجاء في محل
لا ينظر اليه أحد ممن يحرم نظره والاجازة الكشف في أول الوقت كما قيل بمثله في فاقد الطهورين والنيم في محل
يغلب فيه وجود الماء اه (قوله حال قضاء حاجته) المعتمد الكراهة مطلقا حال قضاء حاجته وقبله وبعده لان
الآداب للمحل وان كان قضية كلام الشيخين مامشى عليه الشارح اه شوبرى (قوله فالكلام عنده مكروه)
أى ولو بالقرآن خلافا لا ذرى حيث قال بتعريمه اه حل ومثله شرح مر وهل من الكلام ما يأتي به
قاضى الحاجه من التحج عند طرقات باب الخلا من الغير ليعلم دل فيه أحدا ما لا يسه نظره والا قرب ان مثل هذا
لا يسمى كلاما بتقديره فهو للحاجة وهى دفع دخول من يطرق الباب عليه لظنه خلوا المحل اه ع ش على مر

فان كان ببناء مسقف أو
يمكن تسقيفه حصل الستر
بذلك ذكره في المجموع
وفيه ان هذا الادب متفق
على استحبابه وظاهر ان محله
اذا لم يكن ثم من لا يغض
بصره عن نظره عورته ممن
يحرم عليه نظرها والاوجب
عليه الاستتار وعليه يحمل
قول النووي في شرح مسلم
يجوز كشف العورة في محل
الحاجة في الخلوة كالحاجة
الاغتسال والبول ومعاشرة
الزوجة أما بحضرة الناس
فيحرم كشفها (و) ان (يسكت)
حال قضاء حاجته عن ذكر
وغیره فالكلام عنده مكروه
الا ضرورة كذا رأى على

(قوله فلو عطس) هو بفتح الطاء في الماضي وبكسرهما وضمهما في المضارع من باب ضرب وباب نصر اه شوبري
 (قوله جدا لله بقلبه) ولا يطلب تشبيته لعدم طلب الخدمة لفظا اه تثير بعضهم ودل يثاب على ذلك أم لا فيه
 نظر والا قرب الاول ولا ينافيه ما في الاذكار للنووي من ان الذكر القلبي بمجرد لا يثاب عليه لان محله فيما
 لم يطلب وهذا مطلوب فيه بخصوصه ثم ظاهر قول الشارح ولا يحرك لسانه انه لو حرك لسانه وان لم يسمع نفسه
 كان منهيا عنه قال ابن عبد الحق وليس كذلك اه قلت ويمكن الجواب بان تحريك اللسان اذا أطلق انصرف
 الى ما يسمع به نفسه لان التحريك اذا لم يسمع به نفسه لا أثر له حتى لا يثبت به من حلف لا يتكلم ولا يجزيه في
 الصلاة لكونه لا يسمى قراءة ولا ذكر الى غير ذلك من الاحكام اه ع ش على مر (قوله وقدرى ابن
 حبان الخ) لم يقل الحديث بن حبان الخ كما وعادته لان هذا الحديث فيه دلالة على بعض المدعى لان المدعى كراهة
 التحدث على البول والغائط فلو قال الحديث الخ لا عترض بانه ليس فيه دلالة على جميع المدعى بخلاف ما فعله
 اه ح ف (قوله في ماء راكد) أي مملوك له أو مباح بخلاف المملوك للغير أو المسبل فيحرم قطعا لکن في كلام
 الاستاذ أبي الحسن البكري انه اذا كان مستجرا لا يحرم اه حل ومحل التفصيل بالنهار أما بالليل فيكره مطلقا
 ولو مستجرا اه شيخنا وعبارة شرح مر ولا يبول في ماء راكد أي مملوك له أو مباح قليلا كان أو كثيرا لما فيه
 من تنجيس القليل واستتذار الكثير ما لم يكن مستجرا بحيث لا تعافه النفس بحال فيما يظهر لا يقال لم يحرم
 في الماء مطلقا اذا كان عذبالا نه روى فيكون كالطعام لا نأقوله الطعام نجس ولا يمكن تطهير مائه والماء له قوة
 دفع النجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالطعم ومات وانما لم يحرم في القليل لانه لا مكان طهره بالمكثرة أما الجاري فيكره
 البول في القليل منه دون الكثير الا ان يكون ليلا فيكره أيضا لما قيل من أن الماء بالليل مأوى للجن وحيث حرم
 البول أو كرهه فالتغوط أولى قال في المهمات والذي يتجه ويتعين الفتوى به انه ان كان في الوقت ولم يكن هناك
 غيره ولم يكن متطهرا يحرم قضاؤه ما فيه لانه بمنزلة الصب ولو انعمس مستجرا في ماء قليل حرم وان قلنا بالكراهة في
 البول فيه لما فيه هنا من تضمنه بالنجاسة بخلاف البعض ويكره البول ونحوه بقرب القبر المحترم ويحرم عليه
 وألحق الأذرى بحث البول الى جداره بالبول عليه وعلى نحو عظام مما يمنع الاستنجاء به لحرمته ويحرم في المسجد
 ولو بانه بخلاف الفصد فيه لخفة الاستتذار في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره بشرطه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى
 انتهت قال الأذرى والظاهر تحريمه بين القبور المتكررة بشها الاختسلاط ترتبها باجزاء الميت اه سم على
 البهجة اه ع ش عليه (قوله أيضا في ماء راكد) أي غير مسبل ولا موقوف وصورة الوقوف كما هو ظاهر ان
 يقف انسان ضيعة مثلا بملا من غلتها نحو صهر يج أو فسقية أو ان يقف بئر فيدخل فيه ماءؤه الموجود والمتجدد
 تبعوا والا لماء لا يقبل الوقف قصدا اه رشدي (قوله والنهي في ذلك للكراهة) حاصل كراهة البول في
 الماء انه يكره في الليل مطلقا لانه مأوى الجن وانما لم يحرم كتنجيس العظم لانه قد لا يتنجس هنا ولما فيه من
 تنجيس ما يتناولوه بخلاف الماء كذا يكره في النهار الا في الراكد المستجرا والجاري الكثير ويكره قضاء الحاجة
 بقرب الماء الذي يكره قضاؤه ما فيه اعموم النهي في الموارد وصب البول في الماء كالبول فيه اه برماوى (قوله
 لا مكان طهره الخ) عبره ليأتى على القول في الماء المتنجس اذا كثر فصار كثيرا بانه يستحيل من حالة الى حالة
 أخرى والطاهر يجمع الاستحالة بخلاف التطهر فصق قولهم لا يصح بيع الماء النجس لانه لا يمكن تطهيره الذي
 هو فعل الفاعل لا الطاهر الذي هو أثر ذلك اه برماوى (قوله في القليل مطلقا) أي سواء كان جاريا أو راكدا
 وقوله لان فيه اتلافا عليه وعلى غيره يؤخذ منه ان محله اذا كان مباحا أو مملوكا كافي ع ش اه (قوله ولا في
 حجر) أي غير معد بالفعل ولا يخرج عن الكراهة بقصد اعداد لذلك اه حل (قوله والخوفه السرب الخ)
 في الصباح السرب بفتحين بيت في الارض لا منفذ له وهو الوكر وانسرب الوحش في سربه والجمع اسرابه مثل
 سبب وأسباب فان كان له منفذ في موضع آخر فهو النفق اه وفي قل على الحلي الجحر والنقب مترادفان على

فلو عطس جدا لله تعالى بقلبه
 ولا يحرك لسانه وقدرى
 ابن حبان وغيره خبر النهي
 عن التحدث على الغائط
 (و) ان لا يقضى حاجته (في
 ماء راكد) للنهي عن البول
 فيه في خبره سلم ومثله الغائط
 بل أولى والنهي في ذلك
 للكراهة وان كان الماء قليلا
 لا مكان طهره بالكثرة أما
 الجاري ففي المجموع عن
 جماعة الكراهة في القليل
 منه دون الكثير ثم قال
 وينبغي أن يحرم البول في
 القليل مطلقا لان فيه اتلافا
 عليه وعلى غيره وأما الكثير
 فالأولى اجتنابه (و) لا في
 حجر) للنهي عن البول فيه
 في خبر أبي داود وغيره وهو
 بضم الجيم واسكان الحاء
 الثقب والحق به السرب بفتح
 السين والراء وهو الشق

معنى واحد وهو ما فيه استدارة والسرب والشق على ما فيه استطالة وفي المصباح شققته شقما من باب قتل والشق بالفتح انفراج في الشيء وهو مصدر في الأصل والجمع شقوق مثل قاس وفلوس وانشق الشيء إذا انفرج والشق بالكسر نصف الشيء والجانب اه (قوله والمعنى في النهى ما قبل الخ) أشار به ذا إلى أنه غير مرضى بل غير الجن كذلك كما مر اه برماوى قال شيخنا ويظهر تحريره فيما اذا غلب على ظنه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو به لك اه حاي (قوله ومهبر ريج) أى موضع هبوب هبوبها في المجموع يكره استقبال الريح بالبول وفي كلام حج أى جهة هبوبها الغالب في ذلك الزمن فيكره ذلك وان لم تكن هابة بالفعل اه حل والذي مشى عليه مر ان المراد ما تهب فيه بالفعل اه سم وعبارة شرح مر ومهبر ريج أى محل هبوب هبوبها هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع ومنه المراحض المشتركة بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المانع ثلثا يشرش بذلك انتهت (قوله ومهبر ريج) هذا في البول ظاهر ومثله الغائط اذا كان مانعا أخذ من العلة اه حرف وعبارة شرح مر ولا يكره استدبار الريح عند التغوط بغير مانع خلافا لمن قال به الماسية من عود الرائحة الكريهة عليه اه ذلك لا يقتضى الكراهة انتهت (قوله لا يصيبه رشاش الخارج) أى نولا أو غائطا رقية او هذا أولى من اقتصار الجلال المحلى على الاول والحاصل انه ان كان يببول ويتغوط مانعا كرهه استقبالها أو يتغوط مانعا فقط كرهه استدبارها كما فهم ذلك كما من التعليل بخوف عود الرشاش فانه شيخنا في شرح العباب اه شورى (قوله ومتحدث) أى مباح أو مملوك له يتحدثون فيه بمباح فان كان غير مملوك له وغير مباح حرم وان كان لكن يتحدثون فيه بمحرم فلا كراهة بل لا يبعد نفيه وربما وجب ان تعين طريقة المنعهم من ذلك اه شورى (قوله ومتحدث للناس) أى مملوك له أو مباح أما اذا كان ملك الغير فيحرم حيث علم أنه يتأذى بان لم يرض بذلك أو لم يأذن له اه (قوله وطريق) أى مملوك وهو مفرد وجمعه طرق والمراد به محمل مرور الناس ولو بالصحرى أما الطريق الممهور فلا كراهة فيه نعم لا كراهة في مملوك له اه برماوى واذا قضى حاجته في الطريق وتلف به ثمن لم يضمن ويفرق بينه وبين التلف بالقمامات حيث يضمن واضعها بأن الغالب في الحاجة ان تكون عن ضرورة وألحق غير الغالب بالغالب كما يؤخذ من ع ش اه حرف وعبارته على مر ولولواق أحد فيه وتلف فلا ضمان على الفاعل وان غطاه بتراب أو نحوه لانه لم يحدث في التلف فعلا وما فعله جازله اه وسئل العلامة الزياى عما تونغوط في الطريق فهل يجب عليه ان يغطيه بتراب مثلاً أم لا فاجاب بأنه لا يغطي به بل يبقيه بحاله ليحتمل اه برماوى (قوله اتقوا اللعانين) المناسب ان يقول الملعونين لانهم ملعونون لا لعانين وأجيب بانهم المناسب في لعن الناس لهم مناسب الا ان الهمما فيكون مجازا مر سلا في الحديث مجازان اه شيخنا وهذا يقتضى ان التجوز في الاسناد فيكون مجازا عقليا من اسناد الوصف الذى حقه ان يستند للفاعل في نفس الامر الى المفعول وذلك لان هذين الشخصين في نفس الامر ملعونان والعلاقة تسببهما في لعن الناس لهما هذا ويصح ان يكون مجازا في الطرف حيث شبه اللعن الواقع عليهم بالواقع منهم اجماع تعلقه بكل منهما واستعبر اللعن الواقع منهما للواقع عليهم واشتق منه اللعنان بمعنى الملعونين وحيث قد لا اسناد حقيقى لا تجوز فيه فالتجوز اما في الطرف واما في الاسناد لانهم معا كما توهمه البعض اه لكتابه (قوله اتقوا اللعانين) المناسب لقوله اتقوا ان يحتمل على الفعلين فيكون قوله فقال الذى على حذف مضاف أى تخلى الذى وتكفى المطابقة بحسب المعنى فلا يضر الافراد ويجوز ان يحتمل على الشخصين بتقدير اتقوا فعل اللعانين وهو ظاهر قوله تسبب الخ فلا حذف في الذى يتخلى ومطابقته بحسب المعنى وقال العلامة المناوى اللعان المأخوذ من لعن اسم فاعل بمعنى ملعون كقولهم سر كاتم بمعنى مكنوم اه برماوى (قوله الذى يتخلى الخ) انما عدل عن الاخبار بالمشئى الى المفرد

والمعنى في النهى ما قبل ان
الجن نسكى ذلك فقد تؤذى
من يببول فيه وكالبول الغائط
(ومهبر ريج) لا يصيبه
رشاش الخارج (ومتحدث)
للناس (وطريق) الخبر مسلم
اتقوا اللعانين قالوا وما
اللعان قال الذى يتخلى في
طريق الناس أو في ظلمهم
تسبب بذلك في لعن الناس
لهم كثيرا عادة فنسب
اليهم بصيغة المبالغة والمعنى
احذروا سبب اللعن
المذكور وألحق بظل الناس

إشارة إلى أنهما أحسنهما كالشيء الواحد أو يقال المطابق موجودة لأن الذي يطلق على المثنى والجمع كقوله تعالى ونحضم كالذي خاضوا اه مرحوى أو يقال أو بمعنى الواو كأنه قيل الذي يتخلى في طريق الناس والذي يتخلى في ظلهم اه عش (قوله مواضع اجتماعهم) أي لنحو حديث مباح أما الحرام فلا يكره بل لو قيل بنديه تنفير الهم لم يبعد وقد يجب أن لزم عليه دفع معصية ولا يكره في الاجتماع لمكرهه وإن تبين ذلك أو ظن وينبغي في الشك الكراهة نظرا إلى أن الأصل في الاجتماع الإباحة اه برماوى (قوله وظاهر كلامهم أن التغوط في الطريق مكره) أي كراهة تنزيه وهو المعتقد وقوله لما فيه من إيذاء المسلمين دفع بأنه غير محقق وقوله ونقل في الروضة الخمر جرح قال العلامة حج وهو وجه وإن سكتا عليه في الشهادات للعلم به مما ذكرناه هنا اه برماوى (قوله عن صاحب العدة) يضم العين المهملة وهو أبو عبد الله الحسين بن علي الطبري اه برماوى (قوله وتحت ما يثمر) أي ما من شأنه ذلك وإن لم يبلغ أو أن الأثمار عادة كالودي الصغير والمراد تحت ما يصل إليه الثمر الساقط عادة وبالثمر ما يقصد به الانتفاع أكلا كالنفاخ أو شما كالإسمين أو تدوايا كورق الورد أو دبغا كالقرظ أو أسنة عمالا كالسدر أو غير ذلك مما تعاف الأنفس الانتفاع به بعد تلويثه اه برماوى * (تنبيه) * قال العبادي وسقى الشجر بالماء النجس كالبول أخذ إذا من الهلة فراجع اه قل على المحلى (قوله أيضا وتحت ما يثمر) ينبغي إذا كانت الثمرة والأرض له أو كانا مباحين وأما إذا كانت الثمرة له دون الأرض فإن جازله قضاء الحاجة بأن كان المالك يرضى بذلك فالكراهة من جهة الثمرة وإن لم يجز جاز الحُرمة أيضا وإن كانت الأرض له دون الثمرة فالكراهة للثمرة والأفلاحة حرمة أيضا وينبغي أن يكون المراد بالثمره هنا ما يشمل ما لا يؤكل مما يتففع به في نحو دواء أو دباغ وما يشمل الأوراق المنتفع بها كذلك فليست أملا اه سم (قوله فتعافها الأنفس) في المختار عاف الرجل الطعام والشراب يعافه عيافا كرهه فلم يشربه فهو عائف اه والظاهر أن هذا الفعل منصوب عطفا على المصدر قبله * وإن على اسم خاص فعل طاف * تنصبيه أن ثابتاً ومنحذف * (قوله ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره) يدخل في ذلك ما من شأن نوعه أن يثمر لكنه لم يبلغ أو أن الأثمار عادة كالودي الصغير وهو ظاهر اه سم على المنهج أي فيكره البول تحته ما لم يغلب على الظن حصول ما يظهره قبل أو أن الأثمار اه عش على مر (قوله بخلاف المعدل ذلك) نعم لو كان في المعدهواء معكوس كره ذلك فيه كما يكره في مهب الريح كراهة وقضية تعاليمهم اه شرح مر (قوله وإن يستبرئ من بوله) في البخاري عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم بحائط من حيطان المدينة فسمع صوت أنسانين يعذبان في قبورهما فقال صلى الله عليه وسلم يعذبان وما يعذبان في كبير ثم قال بلى إنه كبير أما أحدهما فكان لا يستبرئ من بوله وأما الآخر فكان يمشي بين الناس بالنيمة اه وقوله بحائط أي بستان من النخل عليه جدار وقوله وما يعذبان في كبير أي كبير تركه عليه ما وقوله بلى إنه كبير أي كبير من جهة المعصية أي ليس بكبير في مشقة الاحتراز عنه أي كان لا يشق عليهما الاحتراز عن ذلك وقد ذكر بعضهم السر في تخصيص البول والنيمة بعذاب القبر وهو أن القبر أول منازل الآخرة وفيه انموج ما يقع في القيامة من العذاب والثواب والمعاصي التي يعاقب عليها يوم القيامة نوعان حق لله وحق لعباده وأول ما يقضى فيه من حقوق الله عز وجل الصلاة من حقوق العباد الدعاء وأما البرزخ فيقضى فيه مقدمات هذين الحقيقتين وسألهم مقدمة الصلاة الطهارة عن الحدث والخبث ومقدمة الدعاء النية فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليهما اه فس (قوله بتخضع وتزدكر) عبارة شرح مر بنحو مشي أو وضع المراءة يسراها على عاتقها أو تتر ذكر ثلاثا بأن يمسح يدها يسراها ومسحتها من مجامع العروق إلى رأس ذكره ويتره بلطف ولا يجذبه خلافه للبغوى لأن أدمان ذلك يضره وقول أبي زرعة يضع أصبعه الوسطى تحت ذكره والسبابة فوقه مر دودبانه من

في الصيف مواضع اجتماعهم في الشمس في الشتاء وشماهم لفظ متحدث بفتح الدال أي مكان التحدث قال في المجموع وغيره وظاهر كلامهم أن التغوط في الطريق مكرهه وينبغي تحريمه لما فيه من إيذاء المسلمين ونقل في الروضة كآصالها في الشهادات عن صاحب العدة أنه حرام وأقره وكالطريق فيما قاله المتحدث (و) تحت (ما) أي شجر (يثمر) صيانة للثمره الواقعة عن التلويث فتعافها الأنفس ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره (و) أن (لا يستنجي بماء في مكانه) بغير دزدته بقول (أن لم يعد) لذلك بل ينتقل عنه لتلاصقه رشاش نجسه بخلاف المعد لذلك والمستنجى بالحجر (و) أن (يستبرئ من بوله) عند انقطاعه بتخضع وتزدكر

تفرداته وقضية كلاله هم استحباب الاستبراء من الغائط أيضا ولا بعده فيه انتهت وقوله ولا بعده فيه وانظر بما إذا
يحصل فأنى لم أرفيه شيئا وقياس ما في المرأة أنه يضع اليسرى على تجرى الغائط ويتحامل عليه لينخرج ما فيه
من الفضلات إن كان أه عس عليه (قوله ونترذكر) هو بالثناة فوق كما ضبطه شارح التحرير في اللغة وهو
الجدب بخلافه بالثلثة فإنه ضد النظم أه شورى وفي المختار في بحث التاء المثناة من فوق النتر جذب يشدة
وبابه نصر وفي الحديث فليترذكره ثلاث مرات يعني بعد البول أه وعبارة البرماوى قوله ونترذكر أى ثلاث
مرات وهو بالثناة الفوقية بعد النون الجذب وأما بالثلثة فهو الرمي بالتفريق ويسن أن يكون بلطف ولا يجذبه
لأن آدم إن ذلك يضره انتهت (قوله وغير ذلك) منه المشى وأنه كما قيل سبعون خطوة وعبارة الخطيب وابن
عبد الحق وأكثر ما قيل فيه سبعون خطوة أه وفيه نظروا يظهر أنه لا يتقيد بعدد بل بما يغلب على الظن
انقطاعه أه قل على المحلى (قوله عدم عوده) زاد في الكفاية ولأن الماء البارد يقطع البول على ما قيل أه
برماوى (قوله وقال القاضي بوجوبه) ما ذكره القاضي من وجوبه محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج
شيء منه إن لم يستبرئ أه مر أه شورى (قوله وإن يقول عند وصوله الخ) أى سواء قضى حاجته أولا
دخل لها أو لغرض آخر وقوله وعند انصرافه أى إذا قضى الحاجة والأفلا يقول شيئا أه ح ف وعبارة
القليوبى قوله غفرانك الحمد لله الذى الخ هذا بالنسبة لقاضى الحاجة وأما غيره فيقول ما يناسب انتهت (قوله
أيضا وإن يقول عند وصوله) أى قبل وصول ما ينسب إليه ولو من أول دهايز طويل وإن كان دخوله لغرض قضاء
الحاجة كما مر أه قليوبى وعبارة حج أى وصوله لمحل قضاء حاجته وأبابه وإن بعد محل الجلوس عنه
فإذا غفل عن ذلك حتى دخل فله بقلبه انتهت ولا مانع أن الله تعالى يحصنه كما إذا تلفظ به فلو كان الجنى
أطروشا فلا مانع أن الله تعالى يألهمه أن هذا ذكر الله تعالى بقلبه ولا يختص ذلك بالبنين بل بقوله
فى الصحراء أيضا أه برماوى (قوله بسم الله) ينبغى أن لا يقصده القرآن فأن فعل كرهه قاله شيخنا فى شرح
العباب ولا يزيد الرحمن الرحيم لأن المحل ليس محمل ذكر أه شورى (قوله بسم الله اللهم أنى أعوذ بك
الخ) وإنما قدمت البسملة هنا على الاستعاذة بخلاف القراءة لأن التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القرآن
فقدم التعوذ عليه بخلاف ما نحن فيه أه شرح مر (فرع) دخل الخلاء بطفل لقضاء حاجة الطفل فهل
يسن أن يقول على وجه النيابة عن الطفل بسم الله اللهم أنى أعوذ بك أو يقول أنه يعوذ بك أولا يسن قول شيء
من ذلك فيه نظر ولا يبعد أن يقول أنه يعوذ بك أو أنى أعيذه بك وفى ظنى أن الغاسل للميت يقول بعد الغسل
ما يقوله المغمسل ويقول اللهم اجعله من التوابين الخ أو اجعلنا وإياه الخ فليراجع شرح المنهاج أو شرح
العباب فى غسل الميت أه سم على المنهج ومن ذلك إرادة أم الطفل وضع الطفل فى محل لقضاء حاجته
ومنه اجلسه على ما يسمونه بالقصرية فى عرفهم أه عس عليه (قوله اللهم أنى أعوذ بك من الخبيث
الخ) قال ابن العماد هذا الذى كرىل على أن إبليس نجس العين لكن ذكر البغوى فى شرح السنة أنه طاهر
العين كالمشرك واستدل بأنه صلى الله عليه وسلم أمسك إبليس فى الصلاة ولم يقطعها ولو كان نجسا لما أمسكه
فيها وإن كنهه نجس الفعل من حيث الطبع أه سم على حج أه عس على مر (قوله اللهم أنى
أعوذ بك الخ) ذكر فى المجموع عن جمع أنه لا تحصل تأدية السنة إلا بتأخير الاستعاذة عن البسملة ويحتمل
مثله فى تأخير الحمد عن سؤال المغفرة فليتأمل أه شورى (قوله وعند انصرافه) أى بعد تمامه وإن بعد
كدهايز طويل كما مر أه قل (قوله أيضا وعند انصرافه الخ) فيه العطف على معمولى عاملين مختلفين
وهما أى العاملان المختلفان يقول وعند معمول يقول بسم الله ومعمول عند لفظ وصوله وانصرافه
معطوف على وصوله الذى هو معمول عند وغفرانك معطوف على بسم الله الذى هو معمول يقول أه حل

وغير ذلك وإنما يجب
لأن الظاهر من انقطاع
البول عدم عوده وقال
القاضى بوجوبه وهو قوى
دليلا (و) أن (يقول عند
وصوله) مكان قضاء حاجته
(بسم الله) أى اتحن من
الشیطان (اللهم) أى يا الله
(انى أعوذ) أى اعتصم
(بك من الخبيث والخبيثات
و) عند انصرافه

ويمكن ان يكون جاريا على القول المجوز له أو هو من عطف الجمل اه شيخنا (قوله غفرانك) نصب على انه مصدر بدل من اللفظ بفعله وهو اغفر لي فهو منصوب بمحذوف أو انه مفعول به أو مطلق اه برماوى (قوله وعافاني) وفي مصنف عبد الرزاق وابن أبي شيبة ان نوحا عليه الصلاة والسلام كان يقول الحمد لله الذي أذاقني لذته وأبقى في منعمته وأذهب عني اذاه وفي رواية الحمد لله الذي أخرج عني ما يؤذيني وأمسك عني ما ينفعني ويسن ان يكرر غفرانك وما بعده ثلاثا كما في الدعاء عقب الوضوء اه برماوى (قوله بضم الخاء والباء) قال حج وباسكانه أو عمل مراده ان الاسكان تخفيف فلا يرد على الشارح كالحلى لان مرادهما بيان الصيغة الأصلية اه عش على مر وفي المصباح وجع الخبيث خبت بضمين مثل يريد ويرد وجع الخبيثة خبات وأعوذ بك من الخبت والخبات بضم الباء والاسكان جائز على لغة تميم (قوله والمراد ذكر ان الشياطين الخ) أى والا فقبل ان الخبت المكره وقيل الشرو وقيل الكفر اه حل وعبرة الشوبرى قوله والمراد به الخ أشار به الى انه يطلق على معان أخر وقد ذكره النووى في تمهيد ذيب الاسماء واللغات كذا قيل وفيه نظر لان الذى يطلق على المعانى هو الخبت باسكان الباء والشارح ضبطه بضمها انتهت (قوله ذكر ان الشياطين) المذكور ضد الاتى وجعه ذكر وذكرا وكرة كجر وجمارة اه مختار اه عش على مر (قوله وسبب سؤاله الخ) حكى المؤلف هذا فى شرح البهجة بصيغة التمر يض ولعل وجه التمر يض ما ذكره شيخنا زى عن شيخه الطائى من انه كيف يتدارك ما أمره الشارع بتركه وإثابه عليه ويحجب بانه لا مانع من ذلك فقد أوجب التدارك على من أوجب عليه الترك وإثابه عليه كالحائض في ترك الصوم لان ملحظ طالب التدارك كثرة الثواب والانسان مطالب منه ذلك اه حل (قوله في تلك الحالة) أى وان طلب تركه خصوصا ان صحبه ترك قلبى (قوله ثم سهل خروجه) أى فلما رأى شكره قاصرا عن بلوغ هذه النعم تداركه بالاستغفار اه برماوى (قوله وبقيت آداب الخ) منها ان لا يأكل ولا يشرب ولا يستاك لانه يورث النسيان وان يضع رداءه وان يجلس على نشروا أن لا يصبق في بوله فانه يخاف منه وان لا يقول أهرق البول بل بليت اه شرح العباب لمختصا ومنها ان لا يبول قائما ومنها ان لا يستقبل الشمس والقمر ومنها ان لا يدخل الخلاء مكشوف الرأس ولا حافيا ولا يعث وان لا ينظر الى الخارج الا لمصلحة كروية الحجر في الاستنجاء هل قلع شيئا أولا اه شوبرى ومنها ان يكشف ثوبه شيئا فشيئا أى قليلا قليلا الاعدز ومنها ان يسدل ثوبه كذلك عند انتصابه اه برماوى (فائدة) من أكثر من الكلام خشى عليه من الجن ومن أدام نظره الى ما يخرج منه ابتلى بصفرة الوجه ومن تفل على ما يخرج منه ابتلى بصفرة الاسنان ومن امتحظ عند قضاء الحاجة ابتلى بالصمم ومن أكل عند قضائها ابتلى بالفقر ومن أكثر من التافت ابتلى بالسوسة اه برماوى (قوله ويجب استنجاء) أى على سبيل الشرطية وعبر بالوجوب مراعاة لرد قول الامام أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه والمزنى من أئمتنا بعدم وجوبه قياسا على الاثر الباقي بعد استعمال الحجر وذهب بعض المالكية الى ان الحجر لا يجزى مع وجود الماء وذهب بعض العلماء الى تعيين الحجر وهو بالماء يقال له استطابة من الطيب لان المستنجى يطلب طيب نفسه وبالحجر يقال له استجمار من الجمار وهى الحصى الصغار وقيل الاستطابة كالاستنجاء وهو استفعال وظاهر كلام الاصحاب انه رخصة وهو من خصائص هذه الامة كما نقل عن ابن سراقه وغيره وقال الجلال السيوطى ان الذى من خصائصنا الاستنجاء بالحجر واستقر به شيخنا الشيرازى وبدل له ما قاله الامام أبو الليث السمرقندى فى بستان العارفين ان أول من استنجى بالماء ابراهيم عليه الصلاة والسلام وشرع مع الوضوء ليلة الاسراء وقيل فى أول البعثة حين علمه جبريل الوضوء والصلاة وأركانها أربعة مستنج ومستنجى منه ومستنجى به ومستنجى فيه فالمستنجى هو الشخص والمستنجى منه البول أو الغائط والمستنجى به الماء أو الحجر والمستنجى فيه القبل أو الدبر

عنه (غفرانك الحمد لله الذى أذهب عني الذى وعافاني) أى منه للتابع رواه فى الاول ابن السكن وغيره وفى الثانى النسائى والخبت بضم الخاء والباء جمع خبيث والخبات جمع خبيثة والمراد ذكر ان الشياطين وانما هم وسبب سؤاله المغفرة عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى فى تلك الحالة أو خوفه من تقصيره فى شكر نعم الله تعالى التى أنعم بها عليه فاطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه وبقيت آداب مذكورة فى المطولات (ويجب استنجاء)

وتعريفه الاحكام الخمسة فيكون واجبا من الخارج الملوث ومستحبا من خروج دود وبعير بالوث ومكر وهامن
خروج ريح وحراما بالمطعم والمحرّم ومباحا هو الاصل ولا يستعان فيه بالشك ونحوه لانه خفف فيه ولا تنهيه
بعده فان شهما فوجدر يح النجاسة لم يضر ان كان من بين الاصابع ويضر ان كان من الملاقى للمحل لدلالة على
بقائها فتجب اعادته اه برماوى وذكر المفسرون في قوله تعالى واذا نسي الى ابراهيم ربه بكلمات فاتمّن فقالوا
هذه الكلمات عشرة خمسة في الوجه وخمسة في البدن فالنجاسة الاولى هي المضمضة والاستنشاق وقص الشارب
والسواك والاكتحال والنجاسة التي في البدن الختان وحلق العانة ونتف الابط وقص الاظفار والاستنجاء
بالماء وأما الاستنجاء بالحجر فن خصوصيات هذه الامة (قوله ايضا يجب استنجاء) أى لا على الفور بل عند
ارادة نحو الصلاة أو خوف انتشار النجاسة اه حل وعبرة عش على مر قوله عند القيام الى
الصلاة أى حقيقة أو حكما بان دخل وقت الصلاة وان لم يرد فعلها في أول وقتها والحاصل انه بدخول الوقت يجب
الاستنجاء وجوباً موسعاً بسعة الوقت ومضيقة بضيقه كبقية الشروط ولو اقتضى الحال تأخير الاستنجاء خفف بوله
في يده حتى لا يصيبه جاز اه مر اه سم على حج وظاهره انه لا فرق بين ان يجدهما يخفف به المحل أم لا لكن
عبارة حج ويظهر انه لو احتاج في نحو المشي لمسك الذي ذكر المتحجس بيده جاز ان يمس عليه تحصيل حائل يقيه
النجاسة انتهت وكتب عليه سم ما حاصله وقد يقال وكذا ان لم يعسر وهو موافق لظاهر اطلاق مروى ينبغي ان محل
وجوب الاستنجاء في حق غير نبينا لان فضلاته طاهرة وانما كان يفعله للتميزه وبين المشرعية انتهت (قوله وهو
من نجوت الشئ) أى من مصدره وهو النجولان المصدر المزيديشتو من المصدر المجرد اه شيخنا وفي المختار والنحو
ما يخرج من البطن واستحى مسح موضع النجاء وغسله والنحو المكان المرفوع والنحو أيضا السر بين اثنين
وفي المصباح ونجاء الغائط نجوا من باب قتل خرج ويسند الفعل الى الانسان أيضا فيقال نجى الرجل اذا غوط
ويتعدى بالتضعيف وتستر الناجى بنجوة وهى المرتفع من الارض واستحييت غسان موضع النجاء أو مسحته
بحجر أو مدر والاول مأخوذ من استحيت الشجر اذا قطعت من أصله لان الغسل يزيل الاثر والثاني من استحيت
النخلة اذا التقطت رطبها لان المسح لا يقطع النجاسة بل يبقى أثرها اه (قوله أى قطعتسه) أو من نجوت
الشجرة اذا قطعناها فهو لغة القطع وطلب النجاة وشرعا ازالة الخارج الملوث من الفرج عن الفرج بماء
أو حجر بشرطه كما يأتي اه برماوى (قوله فساكن المستحي الخ) لما كان القطع حقيقة في متصل الاجزاء
اتصالا قويا بربكان وقوله يقطع به أى قطعاً حقيقياً اه شيخنا (قوله لامن) بفتح الميم وتخفيف النون
المكسورة وتشديد المثناة التخيبة اه برماوى (قوله ولونادرا) هى للرد من حيث الاستنجاء بالحجر
ولانهم من حيث الاستنجاء بالماء وقوله كدم أى دم حيض أو نفاس أو استحاضة أو غيرها اه شيخنا
وعبرة حل قوله ولونادرا أى ولو كان الخارج الملوث نادرا وهذار بما يفيد ان الخلاف في وجوب
الاستنجاء من النادر وليس كذلك بل الخلاف في اجزاء الحجر وعدمه وقوله كدم أى حيضاً أو نفاساً أو
استحاضة وقول ابن الرفعة ان الحجر لا يصل الى مدخل الذكرو ع لانه على فرض تسليم عدم وصول الحجر
اليه الحرقه تقوم مقام الحجر كما يعلم من كلام المؤلف وتعين الماء في قول الثيب الذي وصل الى مدخل الذكرو
ليس لاجل عدم وصول الحجر لمدخل الذكرو بل لانتشار البول ونجاسته ومجاورته محل المعتاد انتهت (قوله
ازالة للنجاسة) فيه انه قاصر على الاستنجاء بالماء لا يشمل الاستنجاء بالحجر لانه مخفف كما يأتي فلعسل فيه جذفا
والتقدير ازالة للنجاسة أو تخفيفها لئلا يأخذ مما بعده اه شيخنا وعبرة حل قوله ازالة للنجاسة أى لمعنى
الوصف القائم بالمحل عند ملاقة عين نجسة مع رطوبة لان الحجر مزيل لها بهذا المعنى لكن كلامه الا ترى في
تعليق عدم وجوب الاستنجاء من غير الملوث برشد الى ان المراد بالنجاسة هنا عينها لا الوصف انتهت (قوله أيضا

ازالة للنجاسة) قيل انه مفعول لاجسده واعترض بان الفاعل لم يتحد لان فاعل الازالة الشخص وفاعل الوجوب الاستنجاء الا ان يقال اتحد في المعنى والتأويل والتقدير ويستنجي الشخص وجوباً بالازالة فاتحد حيث بدأ ويقال انه على قول من لا يشترط الاتحاد في الفاعل الا ان فيه تعليل الشيء بنفسه لان الاستنجاء ازالة أيضاً فكانه قال يجب الازالة لاجل الازالة ويمكن ان يكون مفعولاً مطلقاً والعام مل فيه استنجاء لانه من معناه أو منصوباً على الحال أي حالة كونه مزيل الخ اللهم الا ان يقال تعليل الخاص بالعام جائز لان الاستنجاء ازالة خاصة وقوله ازالة للنجاسة عام لكل نجاسة اه شيخنا وأجاب شيخنا ح ف بان مجرد الاستنجاء عن معنى ازالة للنجاسة أي انه بمعنى استعمال الماء أو الحجر في محل الخارج اه (قوله على الاصل) أي حالة كونه جارياً على الكثير الغالب وكان مراده بهذا انه اذا كان كذلك يستغنى عن الدليل وفيه نظر اه شيخنا وشمل ماء زمزم وهو مكروه عند الخطيب وحج وقال شيخنا خلافاً لاولي لما قيل انه يورث الباسور ويلحق به في خلاف الاول أو الكراهة ما ينبع من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم وماء الكوثر والماء المقصوب على أهله اه قل على المحلى (قوله أو بجامد طاهر الخ) هذه الإشارة إلى شروط الحجر من حيث ذاته وهي أربعة وقوله بشرط ان يخرج الخ إشارة إلى شروطه من حيث الخارج وهي ستة وقوله وان يسمح ثلاثاً الخ إشارة إلى شروطه من حيث استعماله وهي ثلاثة اه شيخنا (قوله أيضاً أو بجامد) ولا بد أن يكون جامداً لا رطوبة فيه ولا في المحلى بغير عرف وهل مثل العرق ما لو استنجى بالماء ثم قضى حاجته أيضاً قبل جفاف المحلى ثم أراد الاستنجاء حيث بدأ بالحجر الطاهر لا وقوله لا يضر الاختلاط بماء الطهارة محلها في نجاسة عني عنها فلم يجب ازالته والنجاسة التي في هذا المحلى يجب ازالته ولا يعني عنها فيضراختلاطها بتلك الرطوبة اه حل ومثله عش على مر (قوله قانع) أي ولو حرير الرجال كما قال ابن العداد بابا بحثه لهم كالضبة الجائرة وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استعماله في العرف والامساك بالذهب والفضة وما ذهب له بعضهم من التفصيل المتقدم وفرق بينه وبين الضبة بان من شأنها الاحتياك اليها ثم الحق بها الصغيرة التي للزينة لا لتقاء الخلاء فيها وليس من شأن الحرير ان يحتاج اليه في الاستنجاء به فجاز للنساء نقطه فان فرض حاجة اليه لفقد غيره جاز للرجال أيضاً غير صحيح اه شرح مر (قوله كما ددبغ) مثال لما وجدت فيه الشروط وهذا على المعتمد ومقابلته يشول المدبوغ لا يجزى لانه من جنس ما يؤكل وسبأني رده بشوله والمدبوغ انتقل بالدبغ الخ وكذلك في غير المدبوغ خلاف الاصح منه عدم الاجزاء وعبارة أصله مع شرح المحلى وفي معنى الحجر جلد دبغ دون غيره في الاظهر فيهما وجه الاجزاء في المدبوغ انه انتقل بالدبغ عن طبع اللعوم إلى طبع الثياب ومقابلته يقول هو من جنس ما يؤكل ووجه عدم الاجزاء في غير المدبوغ انه مطعوم ومقابلته يقول هو يقد فيلحق بالثياب انتهت وقوله ولو من غير مذكي هذه الغاية للتعميم لا الرد كما يعلم من شروح المنهاج ونبهها على دفع ما يتوهم من ان غير المذكي أصله قبل دبغه نجس فربما يستصحب فيه عدم الاجزاء (قوله أيضاً كما ددبغ) قال في عمود المختصر الاجل المصحف أي المنفصل الذي انقطعت نسبته أولم تنقطع لغلط الاستنجاء به وانما حل مسه في الاول مع الحدث خلفه قال بعضهم وعلى قياسه كسوة الكعبة الا ان يفرق بان المصحف أشد حرمة اه حلي (قوله وخزف) وهو ماشوي من الطين حتى صار نغارا وعبارة المصباح الخزف الطين المعمول آنية قبل ان يطبخ وهو الصلصال واذا شوى فهو الفخار اه عش لكن مراد الشارح الاعم من المشوي وغيره (قوله حيث فعله كما رواه البخاري الخ) انما جع بين هذه الاحاديث الثلاثة لان الاول يحتمل انه خصوصية لان المعنى ان فعله دل على جوازه لانه جوزه بالقول وقوله وأمر به الخ أتى به لانه عام لناوله الا انه لا يفهم منه عدم الاجزاء باقل من ثلاثة اجزاء لان العدد لا مفهوم له أي

(بماء) على الاصل (أو)
بجامد طاهر قانع غير محترم
كجلد دبغ ولو من غير
مذكي وحشيش وخزف
لانه صلى الله عليه وسلم
جوزه حيث فعله كما رواه
البخاري

لا يدل بمفهومه على عدم الاكتفاء بأقل من ثلاثة أبحار فلذلك أتى بالثالث وهو قوله ونهى صلى الله عليه وسلم
 الخ لانه نص في عدم الاكتفاء بأقل من ثلاثة أبحار اهـ تقرير عشماني لكن فيه ان العدد غير مسمى هنا
 حتى يستدل عليه بل ادعاه فيما سيأتي بقوله ويمسح ثلاثا واستدل عليه به هذا الدليل نفسه اهـ شيخنا
 (قوله بقوله فيمار واه) الباء بمعنى في وهو متعلق بأمر فلا يقال يلزم تعلق حرفي بمعنى واحد بعامل واحد
 لانهم مختلفان اهـ شيخنا وفي شرح السعد على البردة تخصيص هذه القاعدة بما اذا لم يصح ابدال الثاني من
 الاول فان صح فلا امتناع كما هنا فيصح التركيب ولو بقطع النظر عن كون الثانية بمعنى في كما لا يخفى اهـ (قوله
 بثلاثة أبحار) وقد يجب الاستنجاء بالبحر كولو كان بمكان لا ماء فيه وعلم انه لا يجسد الماء في الوقت فينبغي ان يجب
 الاستنجاء بالبحر فوراً لا يحذف الخارج فيلزم فعل الصلاة بدون استنجاء اهـ مر وكذا لو كان بحيث
 لو استنجى بالبحر ادرك الوقت ولو استنجى بالماء خرج الوقت اهـ ع ش (قوله وقيس بالبحر غيره) أي بناء
 على جواز القياس في الرخص وهو ما ذهب اليه امامنا خلافاً لابي حنيفة حل وعبارة ابن السبكي مع شرحها
 لا محلي ومنعه أبو حنيفة في الرخص قال لانها لا يدرك المعنى فيها وأجيب بانه يدرك في بعضها فيجوز فيه القياس
 كقياس غير البحر عليه في جواز الاستنجاء به الذي هو رخصة بجماع الجامد الطاهر القالع وأخرج أبو حنيفة
 ذلك عن القياس بكونه في معنى البحر وسماه دلالة النص انتهت وكتب عليها شيخ الاسلام وهي المسماة
 بمذاهبنا بمفهوم الموافقة بقسميه الاولى والمساوي اهـ وحينئذ في قول الشارح مما في معناه نظراً لان هذه
 عبارة المانع للقياس كما علمت لان من جعله في معناه يقول لا قياس وبعد ذلك في كون هذا من الرخص نظر
 اذ يعتد برخصها تغير الحكم الى سهولة لاجل عذر وهذا لا عذر في الاستنجاء بالبحر اذ يجوز ولو على شط النهر ولا
 سهولة لان التغير من وجوب الى وجوب فان قلت الوجوب في الاستنجاء بالبحر اسهل من حيث موافقته لغرض
 النفس قلت النفس الى الاستنجاء بالماء أميل الا ان يكون مراده بالرخص في باب القياس غير معناه المعروف
 فليبين ذلك الغير اهـ له كتابه (قوله أيضاً وقيس بالبحر) أي الوارد في الحديث وهو البحر المعروف بالمأخوذ
 من الجبل ومثله البحر الاحمر المعروف في زماننا وهو الابن المحروق ما لم يعلم اختلاطه بالنجاسة اهـ ع ش
 على مر (قوله والمدبوغ انتقل بالدبغ الخ) أي فلا يعد مدبوغاً ما وان جازاً كما في المذكاة اتفاقاً وعلى
 الجديد المرجوح في الميتة أي ميتة المذكاة والمفتي به حرمة كل المدبوغ من جلود الميتة ولو ميتة الماء كقول
 عند شيخنا كابن حزم في باب النجاسة للتعليل المذكور اهـ حل وفي قل على المحلى مانصه قوله لانه انتقل
 الخ أي جاز الاستنجاء به وان كان يؤكل على المعتمد والاقوال في جلد المذكاة اما جلد ميتتها اذ دبغ فالقديم
 منعاً كاه وهو المعتمد وأما جلد ما لا يذكي كالخمار فلا يجوزاً كما بعد ذبحه قطعاً انتهى (قوله لكن يسن
 خروجاً من الخلاف) عبارة أصالة مع شرح مر ولا استنجاء واجب للدود وبعير بالوث في الاظهر اذ لا معنى له
 كالريح والثاني نعم اذ لا يخفى لو عن الرطوبة وعلى الاول يستحب خروجاً من الخلاف وجع بين الدود والبعير
 ليعلم انه لا فرق بين الطاهر والنجس وقد نقل المتولي وغيره الاجماع على انه لا يجب الاستنجاء من النوم والريح
 قال ابن الرقعة ولم يفرق الاصحاب بين ان يكون المحل رطباً أو يابساً ولو قيل بوجوبه عند رطب المحل لم يعد
 كما قيل به في دخان النجاسة وهو مردود فقد قال الجرجاني انه مكروه وصرح الشيخ نصر بتأثير فاعله والمعتمد
 الاول وعلم من ذلك عدم الاستنجاء منه أيضاً وان كان المحل رطباً كما أوضحته في شرح العباب انتهت (قوله
 فكذلك) أي لا يجب الاستنجاء منه وقوله لذلك أي لغوان المقصود هكذا صنع الحواشي كالحلبي والشبرايمسي
 ولم يرجعوا الاشارة في قوله فكذلك الى الاستدراك ايضاً حتى يفيد رجوعها اليه ان هناك قولاً بوجوب
 الاستنجاء من المني فقطضاه انه ليس هناك قول بذلك وان كان يسن غسله خروجاً من خلاف من قال بنجاسته

وأمر به بقوله فيما
 رواه الشافعي وليستج
 بثلاثة أبحار ونهى صلى
 الله عليه وسلم عن الاستنجاء
 بأقل من ثلاثة أبحار وقيس
 بالبحر غيره مما في معناه
 والمدبوغ انتقل بالدبغ عن
 طبع الحسوم الى طبع
 الثياب وخرج بالوث غيره
 كدود وبعير بالوث فلا يجب
 لاستنجاء منه لغوان مقصوده
 من إزالة النجاسة أو تخفيفها
 لكنه يسن خروجاً من
 الخلاف ويزاد في لامي المني
 فكذلك لذلك وبالجملة
 المانع غير الماء وبالطاهر

كما قال ح ل فقتضاء ذلك الغسل عند الخالف ليس من قبيل الاستنجاء بدليل أنه بوجبه سواء كان المتني
 على الفرج أو على الثوب ونحن نقول يسن لنا غسله عنهما مراعاة أنه انتهى لكتابته (قوله وبالقالع غيره)
 عبارة شرح مر بخلاف ما لم يرفع الاسته أو زوجته أو رعايته أو تنائرا جزائه كالقضم الرخو والتراب
 المتناثر انتهت (قوله كالقصب الاملس) وهو اسم لكل ذي أنياب أي عقد فيشمل البوص والذرة
 والخيزران ونحو ذلك اه برماوى ويجعل عدم أجزاء القصب الاملس في غير جدره وفيما يشق اه عش
 على مر (قوله كالطعموم) وهو ما ثبت فيه الرباوه وأنواع ذكر المصنف منها طعموم الجن والاكدي وأما
 طعموم البهائم كالخشيش ونحوه فيجوز الاستنجاء به والطعموم لها ولا كدي يعتبر فيه الاغلب فان استوى بالغلب
 الا كدي لانه من الربويات وأما الثمار والفواكه فمنها ما يؤكل رطبا لا يابس كالقطين فلا يجوز الاستنجاء
 به رطبا ويجوز يابسا ان كان مريلا ومنها ما يؤكل رطبا ويابس وهو أنواع ما كول الظاهر والباطن كالتين
 والتفاح والسفرجل فلا يجوز الاستنجاء برطبه ولا يابسهما كول الظاهر دون الباطن كالخوخ والمشمش
 وكل ذي نوى فلا يجوز الاستنجاء بظاهره ويجوز بنواه المنفصل عنه وماله قشر وما كوله في جوفه فلا يجوز
 الاستنجاء بلبه وأما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابس كالرمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه لكنه
 يكره وان أكل رطبا ولا يابس كالبطيخ لم يجز الاستنجاء به في الحالين وان أكل رطبا فقط كاللوز الأخضر
 والبقلاء جاز الاستنجاء به يابسا لا رطبا وانما جاز الاستنجاء بالماء مع أنه طعموم لانه يدفع النجس عن نفسه
 بخلاف غيره اه برماوى ومثله عش على مر (قوله أيضا كالطعموم) أي ولو قشر بطيخ وأشار
 بالكاف الى عدم احتساب المحترم في الطعموم فنه حجارة المسجد لا حجارة الحرم غير المسجد ومنه جلد المصحف ولو
 انقطعت نسبه عنه اه شيخنا وعبارة شرح مر والمحترم أنواع منها ما كتب عليه شيء من العلم كالحديث
 والفقه وما كان آله لذلك أما غير المحترم كفلسفة وتوراة وانجيل علم تبدلها وخلقها مع أن اسم معظم فيجوز
 الاستنجاء به ومنها الطعموم غير الماء ولو عظاما وان حرق لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظام وقال
 انه طعام اخوانكم يعني من الجن فطعموم الانس أوله سواء اختص به الا كدي أو غلب استعماله أو كان
 مستعملا لا كدي والبهائم على السواء بخلاف ما اختص به البهائم أو كان استعمالها اغلب ومنها جزء
 حيوان متصل به ولو فارة أو جزء آدمي منفصل ولو حريبا أو مرتدا خلافا لبعض المتأخرين لان كان منفصلا
 عن حيوان غير آدمي فيجوز الاستنجاء به حيث حكم بطهارته وكان قالعا كشرما كول وصفه ووبره
 وريشه ويجوز بنحو قشر الجوز اليابس لكن مع الكراهة ان كان له فيه انتهت ومنه حجارة المسجد المتصلة
 به فان كانت منفصلة عنه فان بيعت ببيعها وانقطعت نسبتها عنه صح الاستنجاء بها وجاز والافلا يصح
 ولا يجوز اه من شرح العباب عن الشامل وأقره اه عش عليه (قوله أيضا كالطعموم) أخذ بعضهم
 من هذا الكلام انه يحرم القاء الخبز للكلاب لانه ينحس ويرد أولابان الراى للخبر لم يقصد تنجيسه ولو حصل
 بفعله وان لزم من القائه للكلاب ولا يلزم من لزوم الشيء كونه بقصد وثانيا بتقدير ان فيه تنجيسا قصودا
 للراى لا يضر لان محل حرمة التنجيس ان لم يكن الحاجة وهذ الحاجة أي حاجة وهي ازالة ضرورة
 الكلاب وابقاء ارواحها فامتنبه له فانه دقيق ومثل ذلك في الجواز القاء نحو قشر البطيخ للدواب وان أدى الى
 تنجيسها اه عش على مر (قوله ويعصى به في المحترم) أي مطلقا أي سواء قصد الاستنجاء الشرعى أولا
 وكذا غيره مما لا يجزى ان قصد الاستنجاء الشرعى والافلا اه شيخنا (قوله أيضا ويعصى به في المحترم)
 وحرمة الطعموم خاصة بالاستنجاء بخلاف ازالة نجاسة به أو غسل أيذنه جائز حيث احتج اليه بقدر
 الحاجة اه برماوى وعبارة عش على مر واعلم ان الزر كشي بحث تخصيص حرمة استعمال

النجس كبر وبالقالع
 غيره كالقصب الاملس
 وبغير محترم المحترم كالطعموم
 وبالمدبوغ غيره فلا يجزى
 الاستنجاء بواحد مما ذكر
 ويعصى به في المحترم

المطعم بالاستنجاء حتى يحوز إزالة الدم بالملح وقضيته جواز إزالة النجاسة بالخبز واستبعده في شرح الروض
وقال م ر ينبغي الجواز حيث احتج اليه فليتأمل اه سم على المنهسج وقوله حيث احتج اليه أي بان
لم يوجد غيره أو كان هو أقوى أو أسرع تأثيراً في الإزالة من غيره وقال حج بعد كلام والذي ينبغي ان
النجس ان توقف زواله على نحو ملح مما اعتيد امتنانه جاز للعاجلة والا فلا انتهت (قوله روى مسلم الخ) شروع
في الاستدلال على عدم الاجزاء في الكل والعصيان في المحترم فقوله نهى عن الاستنجاء بالعظم أي والنهي
يفيد الفساد وهو عدم الاجزاء وقوله ولان القصب الاملس ونحوه دخل في النحو المانع غير الماء والنجس
وقوله وغير المدبوغ نجس أي قد دخل في قوله ولان القصب الاملس ونحوه لا يقطع وقوله أو محترم لانه مطعوم
أي قد دخل في قوله فطعم الانس كالخبز أولى اه شيخنا (قوله نهى عن الاستنجاء بالعظم) أي وان حرق
فرمته باقية فان قلت ما الفرق بين الجلد اذا دبغ فانه يجزئ والعظم اذا حرق فانه لا يجزئ قلت الفرق ان
الجلد انتقل من حالة النقصان الى حالة الكمال فلذلك أجزأ في الاستنجاء بخلاف العظم فان الذي يكسبه لما قبل
حرقه قادر على ذلك بعده اه برماوى (قوله فانه طعام اخوانكم) هكذا الرواية ووقع للجلال المحلى
فلما رواه بالمعنى اه برماوى (قوله يعنى من الجن) هذا مدرج من الراوى أو من نقلة المذهب
اه وافظ الحديث في مسلم من رواية ابن مسعود في ليلة الجن وفي آخره وسأله الزاد فقال كل عظم
ذ كرام الله عليه يقع في أيديكم أو فرما كان لجاو كل بعرة عاف فلا تستنجوا به ما فانه ما طعام اخوانكم الجن
وأخرجه أبو داود كذلك لكن وقع في روايته كل عظم لم يذ كرام الله عليه وحتى السهيلي عن بعضهم انه
جمع بين الرويتين بأن الاول في حق مؤمن الجن والثانية في حق كافر بهم قال شيخنا وهل يأكلون عظام
الميتة أو لاراجعه قال بعضهم وفي الحديث تصريح بأن الجن يأكلون وبه يرد على من زعم انهم يتغذون بالشم
وعن وهب بن منبه ان خواص الجن لا يأكلون ولا يشربون ولا يتنفسون اه برماوى (قوله كالخبز)
أي مالم يحرق والاجاز لخروجه عن المطعوم وبذلك فارق العظم فانه لا يخرج بحرقه عن كونه مطعوماً للجن
ويحرم حرق كل منهما وقيل يجوز حرق العظام وهل نفس العظم هو المطعوم اهلهم أو يعود لهم ما كان عليه وهل
يأكلون عظام الميتة أيضا راجعه فني لم أرفه نقلا اه قل على المحلى (قوله وغير المدبوغ نجس) أي اذا
كان حاد ميتة وقوله أو محترم أي اذا كان من مذ كرى وعبارة شرح م ر بخلاف غير المدبوغ لانه امام مطعوم
بحاله أو نجس والاوجه في جلد حوت كبير جاف انه ان قويت صلابته بحيث لو بل لم يلان جاز الاستنجاء به والا
فلا انتهت (قوله من فرج) أي فرج واضح بدليل ما بعده اه شيخنا (قوله كقصب منفتح) أي مالم يكن
انسداد الفرج خلقياً والاجزاء الحجر فيه على الاصح لانه حيث ثبتت له جميع الاحكام اه م ر بالمعنى اه
عش (قوله وان لا يجف) من باب ضرب يضرب أو تعب يتعب اه مختار فهو بكسر الجيم وفتحها اه
شيخنا (قوله أيضا وان لا يجف) أي كاه أو بعضه واتصل فان جف كله أو بعضه واتصل تعين الماء وان فرض
ان الجامد يقلعه مالم يخرج ما يجانس هذا الجاف ويصل الى جميع ما وصل اليه والاجزاء الحجر وان لم يجاوز
وفي الكثر للاستاذ أبي الحسن البكري اعتبار زيادة الثاني على الاول بخلاف ما لو كان من غير جنس الجاف
كان بال ثم جف بوله ثم أمذى فلا يجزئ الحجر اه حل ومثله زى والمعتصم انه يشترط ان يكون الثاني
من جنس الاول والظاهر ان المذى والودى من جنس البول كما في عش على م ر اه ح ف وعبارة
البرماوى بعد كلام نقله ثم رأيت في بعض الهوامش بخط بعض الفضلاء ان المراد بالجنس هنا ان يكون الطارئ
الثاني بحيث لو خرج ابتداء لم يكن فيه الحجر وحينئذ يكتفى بطرقه ونحو مذى وودى ودم وقيح خرج من مثانة
البول أي معدته بعد جفاف البول في اجزاء الاستنجاء بالحجر وتقييد بعضهم بما اذا خرج بول لا غالب وقول
بعضهم يتعين الماء في خروج القيح والدم محمول على ما اذا كان من نحو بثرة في رأس الذكر وأما المني فليس من

روى مسلم انه صلى الله عليه
وسلم نهى عن الاستنجاء بالعظم
وقال فانه طعام اخوانكم
يعنى من الجن فطعم الانس
كالخبز أولى ولان القصب
الاملس ونحوه لا يقع وغير
المدبوغ نجس أو محترم لانه
مطعوم وانما يجزئ الجامد
(بشرط ان يخرج) الملوث
(من فرج) هذا من زيادتي
فلا يجزئ الجامد في الخارج
من غيره كقصب منفتح وكذا
في قبلى المشكل (و) ان
(لا يجف) فان جف تعين
الماء (و) ان (لا يجاوز
صفحة) في الغائط وهي ما
ينضم من الالبين عند القيام
(وحشفة) في البول

الجنس فلا بد عند خروجه من الماء هكذا تحرر في الدرس انتهت (قوله وهي ما فوق الختان) في المصباح ختن
الختان الصبي ختنامن باب ضرب والاسم الختان بالكسر ويطاق الختان على موضع القطع من الفرج اه
لكن ينظر ما معنى الفوقية فان الظاهر المتبادر ان يقال انها ماتحت الختان الا ان يكون مرادهم اعتبار اقامة
الذكر عند انصابه جداتامل (قوله أكلوا التمر) بالثناة الفوقية اه برماوى وقوله فرقت بطونهم أى ومن
رق بطنه انتشر ما يخرج منه اه شرح الروض (قوله فان جاوزهما لم يجز الجامد) ولو ابتلى شخص بمجاورة
الصفحة والحشفة دائماً أجزاء الحجر لا ضرورة اه حج قال مر وظاهر كلامهم يخالفه الا ان يحتمل على من
فقد الماء اه حل (قوله لم يجز الجامد) أى لاني المجاوز ولا في الداخل اه شيخنا (قوله وفي معناه وصول
بول الثيب الخ) أى لان مخرج البول فوق مدخل الذكر والغالب ان الثيب اذا بالت نزل البول اليه فاذا
تحققت ذلك وجب تطهيره بالماء وان لم تتحقق لم يجب لكنه يستحب اه زى وفي ع ش على مر ويتعين
أى الماء في بول ثيب أو بكر وصل لمدخل الذكر فينبأ وبوجه ما ذكر بأنه يلزم من انتقاله لمدخل الذكر
انتشاره عن محله الى ما لا يجزئ فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافا لمن وهم فيه لان نحو
الخرقة يصل له اه (قوله وان لا يتقطع) التقطع الانفصال ابتداء والانتقال الانفصال بعد الاستقرار والانتشار
هو السيلان متصلاً في الابتداء اه شيخنا (قوله فان تقطع الخ) أى والفرض انه داخل الصفحة والحشفة
اذما جاوزهما ما تقدم في قوله فان جاوزهما الخ اه شيخنا وعبرة حل قوله وان لا يتقطع أى ولو في بعض
الصفحة والحشفة وقوله وان لم يجاوزهما أى الصفحة والحشفة أى سواء أجازوا وقد تقدم أولاً انتهت
(قوله وان لا يتقل) أى ما لم يحصل بواسطة ادارة الحجر لانه ضرورى اه حل وعبرة شرح مر ولا
يضر القيل الحاصل من الادارة الذي لا بد منه كافي المجموع وما في الروضة من كونه مضر المحمول على نقل
من غير ضرورة انتهت وينبغي لكل من المراءى والرجل الاسترخاء لئلا يبقى أثر النجاسة في تضاعيف شرح
المقدمة وكذا أثر البول في تضاعيف باطن الشفرين اه حل (قوله واستقر فيه) وأما قبل الاستقرار
فلا يضر الانتقال الا اذا جاوز الصفحة والحشفة اه ح ف (قوله وان لا يطرأ أجنبي) الطروليس بقاء
بل لو كان الاجنبى موجوداً قبل كان الحكم كذلك اه برماوى (قوله فان انتقل الملوث) أى مع الاتصال
اذ المنفصل تقدم في قوله فان تقطع الخ أى ومع كونه داخل الصفحة والحشفة اذا تجاوز تقدم في قوله
فان جاوزهما الخ اه لكاتبه (قوله وان يجمع ثلاثاً) لو شك في العدد بعد الاستنجاء ضرر لانه رخصة
لا يصار اليها الا بيقين كذا قرر بعض مشايخنا وفيه نظر فليحذر وتطهير الشك في التيمم في مسح عضو والشك
في مسح أحد الخفين اه شورى وعبرة ع ش ولو شك في الثلاثة فان كان بعد الفراغ لم يضر قياساً على الشك
في غسل بعض الاعضاء بعد الفراغ اه حج انتهت ولو غسل الحجر وجف جاز استعماله ثانياً كدواء دبغ
به وتراب استعمال في غسل نجاسة الكلب وفارق الماء بأنه لم يرل حكم النجاسة بل خففها وفارق تراب التيمم لانه
بدل عنه اه شرح الروض (قوله ولو بأطراف حجر) بأن لم يتلوث في الثانية فتجوز هـى والثالثة بطرف
واحد لانه انما خفف النجاسة فلا يؤثر فيه الاستعمال بخلاف الماء ولكون التراب بدله أعطى حكمه اه حج
اه ع ش على مر (قوله قال نهان رسول الله الخ) وصيغة النهى لا يستج أحدكم بأقل من ثلاثة أحجار كما بينه
صاحب المواهب اه ع ش (قوله لان المقصود ثم الخ) أى ولكون دلالة الحجر على الطهارة غير ظاهرة لعدم
ازالة الاثر احتيج الى الاستظهار بالعدد كالأربعة والاقراء وان حصلت البراءة بقرء بخلاف الماء لما كانت دلالاته
على الطهارة قطعية لازالة العین والان لم يحتج الى قدر معين ولا عدد من المرات كالعدة من الحبل ولم يتلوث
الجامد في غير الاولى جاز استعماله في الثالثة وفارق الماء بأنه لم يرل حكم النجاسة بل خففها بدليل انها تنجس
مالاتها مع رطوبة ومع جواز استعمال الحجر في الثالثة حيث لم يتلوث في الثانية لا كراهة كالاتكراه الصلاة

وهي ما فوق الختان وان
انتشر الخارج فوق العادة
لما صح ان المهاجرين أكلوا
التسمير لما جازوا ولم يكن
ذلك عادتهم فرقت بطونهم
ولم يؤمروا بالاستنجاء بالماء
ولان ذلك يتعذر ضبطه فنيط
الحكم بالصفحة والحشفة
فان جاوزهما لم يجز الجامد
لخروج ذلك عما سم به
البواوى في معناه وصول بول
الثيب مدخل الذكر (و)
ان (لا يتقطع) وان لم
يجاوزهما فان تقطع تعين
الماء في المتقطع وأجزاء
الجامد في غيره ذكره في
المجموع وغيره وهذا من
زيادى (و) ان (لا ينتقل)
الملوث عن المحل الذى أصابه
عند الخروج واستقر فيه
(و) ان (لا يطرأ) عابه
(أجنبي) من نجس أو طاهر
وطب فان انتقل الملوث
أو طرأ ما ذكر تعين الماء
(و) ان (يجمع ثلاثاً)
ولو بأطراف حجر روى
مسلم عن سلمان قال نهانا
رسول صلى الله عليه وسلم ان
نستحي بأقل من ثلاثة
أحجار وفي معناها ثلاثة
أطراف حجر بخلاف روى
الجار لا يكفي حجره ثلاثة
أطراف عن ثلاث رميات
لان المقصود ثم عدد الرمي وهما
عدد المسحات (و) ان (يجمع)
المحل (كل مرة)

في الثوب مرات قاله شيخنا اه حل (قوله ليصدق بتلث المسح) أي الواقع في كلامهم ولو عبر به المصنف أولا لاستغنى عن هذا أي قوله ويعلم الحل كل مرة لان قوله ويمسح ثلاثا يصدق بتلث المسح وبغيره وهو المسح مطلقا في الحل اه حل (قوله وان ينقى) بضم المثناة التحتية وكسر القاف والحل من مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف والحل فاعل اه برماوي وفي المصباح نقي الشيء ينقى من باب تعجب نقاء بالفتح والمد ونقاوة بالفتح نظف فهو نقي على فاعل ويعمل ويعدى بالهمزة والتضعيف (قوله أيضا وان ينقى الحل) ولو عرق الحل بعد الاستنجاء بالحجر عفى عنه لم يجاوز الصفحتين اه مر اه عش وعبارة شرح مر ولو استنجى بالاحجار فعرق محله فان سال منه وجاوزه لزمه غسل ماسا اليه والافلا لعموم البلوى به انتهت وقوله لزمه غسل ماسا الخ شامل لما لو سال لما لا في الثوب من الحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعنى عما يغلب وصوله اليه من الثوب وعبارة الشارح في شروط الصلاة بعد قول المصنف ويعنى عن محل استجماره نصا وان عرق محل الاثر وتلوث بالاثر غيره لعسر تحببه كفى الروضة والمجموع هنا اه عش عليه (قوله الى أن لا يبقى الا أثر الخ) أي لان ذلك معفو عنه وهذا تصریح منهم بأنه لا يجب ازالة هذا الاثر بصغار الخرف وعبارة حج وبقاء ما لا يزيد له الا صغار الخرف معفو عنه ولو خرج هذا القدر ابتداء وجب الاستنجاء منه وفرق ما بين الابتداء والانتفاء ولا يتعين الاستنجاء بصغار الخرف المزيلة بل يكفي امرار الحجر وان لم يتلوث كما اكتفى به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية اه حل (قوله وسن ايتار) أي لا تلث بخلاف الاستنجاء بالماء فانه يسن فيه التلث قياسا على سائر النجاسات كما أفتى به الوالدرجة الله تعالى ولم ينزلوا من ريل العين هنا منزلة المرة الواحدة لان المقام مقام تخفيف والامر هنا دائر على حصول الايتار فقط رعاية للامر به فالقول بانه ان حصل الانتقاء بوتر سن ثنتان ليحصل فضل التلث انصهم على ندبه في ازالة النجاسة بزيادة ثنتين بعد الحكم بالطهارة أو بشفع سن ثلاث ثنتان للتلث وواحدة للايتار مردود وعملا باطلاقهم اه شرح مر (قوله ويسن ان يبدأ بالاول الخ) هذا بيان لكيفية الاستنجاء في الدبر وكيفيته في الذكر قال الشيخان ان يمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر ولو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد والاولى للمستنجى بالماء ان يقدم القبل وبالحجر ان يقدم الدبر لانه أسرع نجفا اه حج (قوله وأن يبدأ بالاول الخ) وينسب وضع الحجر على محل طاهر بقرب النجاسة ويديره قليلا قليلا اه شرح مر (قوله على الجميع) أي في الاعتماد والافلا بد من التعميم في كل مرة اه شيخنا وعبارة شرح مر وكل حجر من الاحجار الواجبة لكل الحل أي يمسح بكل حجر كل الحل فيضع واحدا على مقدم صفحته اليمنى ويمر على الصفحتين حتى يصل الى ما بدأ منه ويضع الثاني على مقدم اليسرى ويفعل مثل ذلك ويمر الثالث الوسط والخلاف في الاستنجاء لافي الوجوب ولا بد على كل قول من تعميم الحل بكل مسحة كما اعتمد الوالدرجة الله تعالى انتهت (قوله والمسربة) بضم الراء وفتحها وبضم الميم مجرى الغائط اه شرح الروض اه عش على مر (قوله واستنجاء بيسار) وسن ان يدل ذلك به نحو الارض ثم يمسحها وينضح فرجه وازاره بعده ويعتمد أصبعه الوسطى لانه أمكن ولا يتعرض للباطن فانه منبع الوسواس اه شرح مر وقوله ويسن ان يدل ذلك به الخ أي ولو لم يحل الاستنجاء حيث لم يظن نجاسته لان المقصود من هذا الدلك دفع الوسوسة بتقدير ان يشم في يده رائحة النجاسة بعد فحماها على انها ما دل ذلك به لامر محل الاستنجاء وقوله وينضح فرجه أي بأن يصب عليه شيئا من الماء لانه أقرب لدفع الوسواس قال سم على البهجة ولو كان به دم معفو عنه فهل يغتفر اختلاطه بما ينضح به اذ لم يتأت الاحتراز عن الاختلاط فيه نظر اه قلت والا قرب الاغتفار لان المختلط بالنضح اختلط بماء الطهارة وهو ضروري الحصول بل اغتفار هذا أولى من اغتفار البلال الحاصل من أثر غسل التبرد أو التنظيف الذي قال الشمس

ليصدق بتلث المسح وان كان ظاهر كلام الاصل سن ذلك (و) ان (ينقى) الحل فان لم ينقه بالثلاث وجب انتقاء بالزيادة عليها الى أن لا يبقى الا أثر لا يزيد له الا الماء أو صغار الخرف (وسن ايتار) بواحدة بعد الانتقاء ان لم يحصل بوتر قال صلى الله عليه وسلم اذا استجمع أحدكم فليستجمع وترارواه الشيخان (و) سن (ان يبدأ بالاول من مقدم صفحة غني) ويديره قليلا قليلا الى أن يصل (اليه) أي الى مقدمها الذي بدأ منه (ثم بالثاني من مقدم صفحة) يسرى كذلك ثم يمر الثالث على الجميع أي على الصفحتين والمسربة جميعا والتصریح بهذه الكيفية من زيادتي (و) سن (استنجاء بيسار)

باعتقاره اه ع ش عليه ولوشم ريج نجاسة في يده بعد استنجائه لم يحكم بنجاسة المحل وان حكمنا على يده
 بالنجاسة لاننا لم نتحقق ان محل الريح باطن الاصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال انه في جوانبه فلا نجس
 بالشك ولان هذا المحل قد خفف فيه بالاستنجاء بالحجر فخفف فيه هنا واكتفى بغلبة ظن زوال النجاسة اه
 شرح مر وقوله وان حكمنا على يده بالنجاسة أي فلا نصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما أصابها مع الرطوبة
 ان علم ملاقاته لعين محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الاصابة لموضع النجاسة أو غيره لاننا لا نجس بالشك وقوله
 لاننا لم نتحقق ان محل الريح الخ فمقتضاه انه لو تحقق الريح في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب اعادة الاستنجاء وبه جزم
 حج ومقتضى قوله ولان هذا المحل قد خفف فيه الخ عدم ذلك وعبارة روى ولوشم ريج النجاسة في يده وجب
 غسلها ولم يجب غسل المحل لان الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء قال بعض
 المتأخرين الا اذا شم الرائحة من محل لاقى المحل فيجب غسل المحل واطلاقهم يخالفه انتهت وقوله قد خفف
 فيه الخ يؤخذ منه انه لو توقفت ازالة الرائحة على اشنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر للعللة المذكورة اه ع ش
 عليه (قوله واستنجاء بيسار) وهو بالماء واضح وبالحجر في الدبر ما تقدم وأما بالحجر في القبل فلم يذكره وهو في المرأة
 كالذكر وفي الذكر ان يمسك الحجر بعقبه ان أمكن والا فيساره ويمسك ذكره بيمينه ولا يحركها ويضع الحجر على
 رأسه مرة بعد أخرى ولا يكرر الوضع في محل واحد وكذا في نحو الجدار وله المسح عليه الاعلى والاسفل يميناً
 وشمالاً حيث لم يتكرر المسح على محل واحد كما مر اه قل على المحلى (قوله وروى مسلم الخ) ذكره بعد
 الاتباع ليفيد ان الاستنجاء باليمين مكروه لا خلاف الاولى اه ع ش (قوله وجمع ماء وجامد) * (فرع) *
 هل يسن في غسل النجاسة في غير الاستنجاء مسحها أو لا يجامد قبل غسلها بالماء كما في الاستنجاء ظاهر كلامهم وفاقا
 لمع الفهم عدم الاستنجاء لانهم انما ذكروا ذلك في الاستنجاء اه سم وقد يقال ان أدت ازالة النجاسة
 النجاسة باليد استحب ازالة النجاسة بالماء أو لا قياساً على الاستنجاء لوجود العلة فيه ونقل قبل ذلك عن حج مانعه
 ومن ثم اتجه الحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجمع لما ذكر بل قد يجب استعمال النجس
 حيث لم يكفه الماء لو لم تزل عين النجاسة عن محل الاستنجاء وغيره اه ع ش على مر (قوله الى مخامرة
 الخ) في المختار المخامرة المخالطة اه (قوله وهو كذلك) هذا ظاهر بالنسبة لحصول أصل فضيلة الجمع اما كمالها
 فلا بد فيه من بقية شروط الاستنجاء بالحجر ويسن ان يقول بعد فراغ الاستنجاء كما في الاحياء اللهم طهر قلبي من
 النفاق وحصن فرجي من الفواحش اه شرح مر

* (باب الوضوء) *

أي باب بيان أحكامه وهو أول مقاصد الطهارة وقدمه لعمومه وهو اسم مصدر بمعنى التوضي مشتق من الوضوء
 وهي الحسن والنضارة سمي بذلك لازالة التسه ظلمة الذنوب وهو لغة النظافة وهي من الجمال والجمال من الكمال
 والكمال من الحسن والحسن من البهاء والبهاء من الحياء والحياء من الايمان والايمان من النور والنور من
 الجنة والجنة من الكون والكون من علم الله تعالى وشرعاً ما ذكره المصنف وفرض مع الصلاة ليلة الاسراء قبل
 الهجرة بسنة وقبل ستة عشر شهراً وكانوا لا يصابون الا به لكن على سبيل التذلل والنظافة لانه من الشرائع
 القديمة كمادات عليه الاحاديث الصحيحة والذي من خصائصها الكيفية المخصوصة أو الغرة والتجليل ولم ينقل
 وقوع صلاة غير عذر بدونه وموجبه الحدث مع ارادة نحو الصلاة ويختص حاله بالاعضاء الاربعه محرمة مس
 المصحف بغيرها لا انتفاء الطهارة الكاملة المبيحة للمس وهو معقول المعنى خلافاً للامام وانما اكتفى بمسح جزء
 من الرأس لانه مستور غالباً فكفاه أدنى طهارة وكان واجبا في صدر الاسلام لكل صلاة فتسبح يوم الخندق وصار
 يؤدي به صلوات كثيرة مع بقاء طلبه وأما التيمم فانه باق لكل فرض وكذا الغسل قال بعضهم وفيه نظر قال شيخنا
 الشيرازي لا ان يقال معناه ان الغسل كان واجبا لكل حدث فتسبح بالوضوء لكل صلاة ثم نسخ الوضوء لكل

للاتباع رواه أبو داود وغيره
 وروى مسلم نهانا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان نستنجي
 باليمين (وجمع ماء وجامد)
 بان يقدم على الماء فهو أولى
 من الاقتصار على أحدهما
 لان العين تزول بالجامد
 والاثر بالماء من غير حاجة الى
 مخامرة عين النجاسة وقضيته
 انه لا يشترط طهارة الجامد
 حيثئذ وانه يكتفى بدون
 الثلاث مع الانتفاء وهو
 كذلك

* (باب الوضوء) *

صلاة وصار يؤدي به صلوات متعددة وقد صلى صلى الله عليه وسلم يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد وله شروط
مذكورة في المطولات قال أهل المعاني وشرع في الأطراف تخفيفاً لادلو وجب على كل الجسد لكان مشقاً ولأن
بالأطراف يكون الخير والشر قال ابن عباس رضي الله عنهما شرع الاستحباب لوطء الحور العين وغسل اليدين
للتناول من موائد الجنة والمضمضة لكلام رب العالمين والاستنشاق لروائح الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجهه
الكريم وغسل اليدين إلى المرفقين للسوار ومسح الرأس للتاج والأكبل ومسح الأذنين لسماع كلام رب
العالمين وغسل الرجلين للمشي في الجنة وقال غيره شرع غسل الكفين فيه لتطهيرهما من تناول ما أبغضه عن
الله تعالى ونفضهما عما يشغله عنه والمضمضة لتطهير فمه من تلويث اللسان بالأقوال الخبيثة والاستنشاق لإخراج
استرواح روائح محبوباته وغسل الوجه لتطهيره من التوجه إلى اتباع الهوى وطلب الجاه المذموم وخشوعه لغير
الله تعالى وغسل الأنف لتطهيره من الانفة والكبر وغسل العينين لتطهيرهما من التطالع للمكر وهات والنظر
لغيره تعالى بنفع أوضر وتخليل الشعر لحله من أيدي ما يملكه ويهيئه من أعلى عالمين إلى أسفل سافلين وغسل
اليدين إلى المرفقين للباس السوار في الجنة والغرة لزال الرأس والرياسة الموجهة للكبر ومسح الرأس للباس
التاج والأكبل ومسح الأذنين لسماع كلام رب العالمين وغسل الرجلين إلى الكعبين للمسارعة في مبادي
الطاعة الموصلة للفوز بسعادة الدارين والتجسس للمشي في رياض الجنة اه برماوى وقوله وهو لغة النظافة
في المصباح وضوء الوجه مهمه وزواضة وزان ضخم ضخامة فهو وضى وهو النظافة والحسن والبهجة اه
والوضوء يشتمل على فروض ومكر وهات ومستحباب ومحرمات اه ع ش وعلى شروط وهى كشرط الغسل
أمر منها الماء المطلق ولومظنوناً وإسلام وتغيير وعدم صرف ويعبر عنه بدوام النية حكماً وعدم مناف من نحو
حيض في غير اغسال الحج ونحوها وإزالة النجاسة على رأى يأتى وإن لا يكون بعضه وما يغير الماء تغييراً مضر وإن
لا يعلق نية - فلو قال نويت الوضوء إن شاء الله تعالى لم يصح إلا أن قصد التبرك لا يقال لم ألحق الاطلاق هنا بقصد
التعليق وفي الاطلاق بقصد التبرك إذا الفرق بينهما أن الجزم بالمعتبر في النية يقتضى به لا تصرفه لمدلوله ما لم يصرفه عنه
بنية التبرك وأما في الاطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في علمه
لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيراً ما يستعمل للتبرك احتج لما يخرج عنه هذا الاستعمال وهو نية التعليق
به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذاه شرح مر وقوله إذا الفرق بينهما أن الجزم بالخ
أى حيث ألحق هنا بالتعليق وثم بالتبرك والا فلا إطلاق غير مؤثر في البابين فهو لعدم تأثيره هنا جل اللفظ على
التعليق ففسد وضوءه ولعدم تأثيره ثم جعل على التبرك وقوع الاطلاق فالبايان من حيث نفع الصيغة مع الاطلاق
على حد سواء اه ع ش عليه ومنها أى الشروط أن يعرف كيفيته بأن لا يقصد بفرض معين نفساً وإن
لا يكون على العضو حائل كدهن ووسخ تحت أظفار وغبار على بدن لا عرق متجمد عليه وقول القفال تراكم الوسخ
على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النفض بلمسه يتعين فرضه فيما إذا صار جزءاً من البدن لا يمكن فصله عنه وإن
يجرى الماء على العضو ولا يمنع من عد هذا شرطاً كونه معلوماً من مفهوم الغسل لأنه قد يراد به ما يعم النضج
ودخول الوقت في حق سلس أو ظن دخوله وتقدّم استحبابه وتحفظ احتيج إليه وهو الإتيان بينهما وبين الوضوء
وبين أفعاله وبينه وبين الصلوة وعد بعضهم منها تحقق مقتضى فلو شاك هل أحدث أو لا فتوضأ ثم بان أنه
كان محدثاً لم يصح وضوءه وإن يغسل مع المغسول ما هو مشبه به وغسل ما لا يتم الواجب الإبه وما تطهره بالقطع
في محل الفرض ويرد بأن الأول ليس شرطاً عند الاطلاق بل عند التبيين وما بعده بالاركان أشبه اه شرح
مر وقوله بان الأول أى من الأربعة المذكورة بقوله وعد بعضهم الخ (قوله وهو استعمال الماء الخ) أى شرعاً
وأما لغة فهو الوضوء أى النظافة والحسن والنظافة اه ع ش وعبارة البرماوى قوله وهو استعمال الماء الخ
أى شرعاً وأما لغة فقد تقدم وقبل معناه لغة الحسن وقبل الطهارة وقال في المصباح هو لغة غسل بعض الأعضاء

هو يضم الواو الفعل وهو
استعمال الماء

انتهت (قوله أيضا واستعمال الماء الخ) هذا يعنى الغسل والمسح والنية جزء منه وقد يكون الشيء مفتحا بجزءه والمراد بالاستعمال وصول الماء الى الاعضاء ولو بغير غسل اهـ قل وعبارة شرح مر ولوانغمس بعض أعضاء من نوى الطهر أو سقطت في ماء أو غسلها فوضو لي ونيت عازية فيهما لم يجز لا تنقاء فعله مع النية وقولهم ان فعله غير مشروط بحول على ما اذا كان متذكرا للنية ولو ألقاه غيره في نهر مكرها فنوى فيه رفع الحدث صح وضوءه انتهت وكتب عليه ع ش قوله لا تنقاء فعله مع النية قضيته أنه لو نوى الوضوء عند غسل الوجه وغسل أعضائه غير رجليه ثم نزل في الماء بعد غافلا عن النية ارتفع حدثهما لكون النزول من فعله بخلاف ما لو أصابه مطر أو صب عليه الماء غيره فإنه ان كان مستحضرا للنية ارتفع حدثهما ولا فلا ثم ظاهر ما ذكرناه لو نزل الماء لغرض كإزالة ما على رجليه من الوحل أو قصد ان يقطع البحر ويخرج منه الى الجانب الآخر ارتفع حدثهما وينبغي خلافه لان نزوله لذلك الغرض يعد صار فاعن الحدث ومحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صارف بان قصد الغسل عن الحدث أو أطلق فتنبه له فإنه يقع كثيرا اهـ (قوله أيضا وهو استعمال الماء الخ) في هذا الحد قصور اذا لا يشمل الترتيب والحد الجامع لذلك ان يقال فيه على وجه مخصوص اهـ شورى وقد يجاب عنه بأن المراد بالاعضاء المخصوصة ذاتها وهي الاربعه وصفتهما من تقديم المقدم وتأخير المؤخر فدخل الترتيب في التعريف والوضوء اسم مصدر سواء كان فعله نوضا أو وضو لان الاول مصدره التوضؤ والثاني مصدره الوضاعة كما قال في الخلاصة فعوله فعالة فعلا اهـ ح ف (قوله في أعضاء مخصوصة) انما خصت هذه الاعضاء لانها محل اكساب الخطايا التي يكفرها الوضوء وقال بعض الصوفية لانه ليس في البدن ما يتحرك للمخالفة أسرع منها فامر أولا بغسلها تنبيهها على طهارتها الباطنية ثم رتب غسلها على ترتيب سرعة الحركة في المخالفة فما كان منها الى التحرك أسرع أمر بغسله فامر أولا بالوجه وفيه الغم والانف والعينان فابتدأ بالمضمضة فيه على وجه السنة لان اللسان أكبر الاعضاء وأشد حركه فمما ذكر وغيره من الاعضاء قد يسلم وهو كثير العطب قليل السلامة غالباً ثم بالانف ليتوب مما يشبهه ثم يغسل جميع الوجه ليتوب مما ينظر اليه ثم يغسل اليدين ليتوب من البطش ثم خصت الرأس بالمسح لانه مجاور لما تقع منه المخالفة وهو اللسان والعينان ولم يكن مخالفا بنفسه ثم بالاذنين لاجل السماع ثم بالرجلين لاجل المشي ثم أرشده بعد ذلك الى تجديد الشهادتين في آخره اهـ برماوى وقال ابن العماد في كشف الاسرار وخصت الاعضاء الاربعه بالغسل لان آدم عليه السلام توجه الى الشجرة بالوجه وتناول منها باليسر ومشى اليها بالرجل ووضع يده على رأسه فامر بغسلها تكفيرا للخطايا اهـ ح ف (قوله مفتحا بنية) بفتح التاء حال من استعمال ويجوز كونه بكسرهما حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير واستعمال المتوضئ حاله كونه مفتحا الخ اهـ شيخنا (قوله ما يتوضأ به) أى بالفعل لا ما يصح منه الوضوء كالبحر وهذا هو الأشهر اهـ برماوى (قوله وقيل بضمها كذلك) أى وهو أضعفها وتجري هذه الاقوال في كل صيغة على وزن فعول كطهور وسحور ونحو ذلك اهـ برماوى (قوله لا يقبل الله الخ) المراد بعدم القبول عدم الصحة والافتقار تكون صحيحة وهي غير مقبولة اهـ أجهورى على التحرير (قوله بغير طهور) بضم الطاء المهملة كما هو الرواية أى تطهير بمعنى انه لا يشيب فاعلها ولا يسقط عنه الطلب فان قلت هلا استدل بحديث الصحيحين المذكور في باب الاحداث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ قلت حديث الصحيحين خاص بالماء أخذنا من قوله حتى يتوضأ والوضوء خاص بالماء وأما قوله هنا بغير طهور فهو شامل للماء والتراب فهو أصرح في الاستدلال اهـ برماوى (قوله فروضه ستة) جمع فرض وهو لغة القطع والتقدير يقال فرض انطباط النوب أى قطعه وقدره وشرا ما يثاب الشخص على فعله ويعاقب على تركه ولما كانت هذه الامور مقدرة في الوضوء سميت فروضاً والفرض الواجب مترادفان عندنا لافى الحج والمراد به هنا الركن لا المحذور وفى أصول الفقه فإنه الذى يذم تاركه شرعا على بعض الوجوه اذ حكم الصبي فيه كالبالغ اهـ برماوى وفروضه مبتدأ وستة

في أعضاء مخصوصة مفتحا بنية
وهو المراد هنا وبفتحها ما يتوضأ
به وقيل بفتحها فبهما وقيل
بضمها كذلك والاصل فيه
قبل الاجماع ما يأتى وخبر
مسلم لا يقبل الله صلاة بغير
طهور (فروضه) ستة أحدها

خبره وفروضه جمع مضاف لمعرفة فيكون من صيغ العموم ودلالة العام كلية أي محكوم فيها على كل فرد فرد فيحل
المعنى إلى أن كل فرض من فروضه ستة فتقتضي العبارة أن فروض الوضوء ستة وثلاثون وهو فاسد ويجاب بأن
المساعدة أغلبية لا كلية أو أن محل ذلك إذا لم تقوم قرينة على إرادة المجموع كافي قوله - هم رجال البلد يحملون
الصخرة العظيمة أي مجموعهم لا كل فرد فرد والكلام هنا من هذا القبيل والحاصل أنه قد تقوم قرينة تدل على أن
الحكم في العام حكم على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع من غير نظر إلى كون أفراد العام الجمع أو نحوه
أحاداً أو مجموعاً فيكون الحكم عليه كلاً لا كلية ولا كلياً وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي من غير نظر
إلى الأفراد أو أن ما لا يضح شرعاً ولا عقلاً لا يكون من دلالة الاقتضاء فلا يعترض به اهـ شرح مر بنوع
تصرف ودلالة الاقتضاء هي التي يتوقف الصدق أو الصحة فيها على اضممار والمضمر هنا لفظ جملة أو مجموع أو نحوه
ذلك اهـ رشدي (قوله ستة) أي عندنا خلافاً للسادة الحنفية والمالكية اهـ برماوي ولم يعد الماء ركناً كما هنامع
عد التراب ركناً في التيمم لأن الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فإنه خاص بالتيمم ولا يرد عليه النجاسة المغالطة
لأنه غير مطهر فيها لو حده بل الماء يشترط امتزاجه بالتراب على أن بعضهم قال لا يحسن عد التراب ركناً لأن الآلة
جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءاً من العرض اهـ شرح مر (قوله نية رفع حدث) بتشديد
الياء على الأفصح وحكى تخفيفها وتعلقها بسبعة أحكام جمعها الحافظ ج وقيل الثاني في قوله

سبع سوالات أتت في نية * تأتي لمن قاربها بلا وسن

حقيقة حكم محل وزمن * كيفية شرط ومقصود حسن

فقيقة تهالفة القصد وعدم الفعل وشرعاً ماسياً وحكمها الوجوب ولو في النفل للاعتداد به ومحلها القلب كما
يأتي أيضاً وزمنها أول العبادة وكيفيتها تختلف بحسب الأبواب وشرطها السلام النأوي وتميزه والمقصود منها
تمييز العبادات عن بعضها وعن العادات واشترط بعضهم قصد أفعال الوضوء كالصلاة واسمها ظاهرة العلامة سم اهـ
برماوي وجميع نيات الوضوء معتبرة تنسحب على سنته اهـ شيخنا وقوله تنسحب على سنته أي المتأخرة عن الوجه أما
المتقدمة عليه فلا تنسحب عليها بل إذا أراد حصول ثوابها نوى عند هانسية مستقلة بأن ينوي سنة الوضوء أو
ينوي نية معتبرة من نيات الوضوء لكن يحتمل في عدم غسل جزء من الوجه كعمرة الشفتين كان يدخل الماء إلى فيه
في أنبوبة وعبارة شرح مر وأما اقترانها بما قبل الوجه من سنته الداخلة فيه ففيه خلاف ذكره بقوله وقيل يكفي
قرنها بسنته قبله لكونها من جملة الوضوء والاصح المنع لأن القصد من العبادة أركانها والسنن توابع وموضع
الخلاف عند عز وبقا قبل الوجه فإن بقيت إلى غسله فهو أفضل ليشاب على سنته السابقة لأنها عند خلوها عن
النية غير مثاب عليها بخلاف من نوى صوم نفل قبل الزوال حيث يشاب من أوله لأن الصوم خصلة واحدة لا
يتبع بعضها وأما الوضوء فآفعال متفصلات والانقطاع فيها أبعداً وأيضاً لارتباط لصحة الوضوء بسنته لصحته بدونها
بخلاف بقية النهار انتهت (فائدة) سئل الشهاب الرملي عما لو شك في نية الوضوء بعد الفراغ منه هل يضر قياساً على
الصلاة أم لا قياساً على الصوم فأجاب بأنه يضر الشك في النية قياساً على الصلاة والفرق بين نية الوضوء ونية الصوم
واضح اهـ برماوي (قوله رفع حدث) المراد بالحدث هنا السبب بدليل تقدير المضاف في قوله أي رفع حكمه
ولو أراد المعنيين الآخر لم يحتج إلى تقدير مضاف وأيضاً قوله سواء نوى رفع جميع أحواله الخ يدل على أن
المراد بالحدث هنا السبب فإذا قال نوى رفع الحدث فالمراد رفع حكمه وإن لم يلاحظ هذا المعنى فلو أراد بالحدث
نفس السبب من حيث ذاته لم يصح وضوءه اهـ حل بالمعنى وعبارة ع ش على مر قوله أي رفع حكمه
هذا إنما يحتاج إليه حيث أريد بالحدث الأسباب أمالو أريد به المنع أو الأمر الاعتباري فلا حاجة إليه بل لا يصح
ولعله إنما أحل الحدث على الأسباب واحتاج لتقدير ما ذكره أقولهم فإن نوى غير ما عليه أو بعض أحواله أو غير
ذلك مما يدل على إرادة الأسباب انتهت (قوله على النأوي) أي الكائن عليه ولم يقولوا على قياس ماسية أي في

(نية رفع حدث) على النأوي

الصلاة من أنه ينوي فعل الصلاة حتى لا يكفي احضارها في الذهن مع الغفلة عن افعالها أنه ينوي فعل الوضوء مع قصد رفع الحدث حتى لا يكفي احضار الوضوء في الذهن مع الغفلة عن فعله اه حل وعبرة ع ش و ذكر الرافي في نية الصلاة أنه لا بد من قصد فعل الصلاة ولا يكفي احضار نفس الصلاة غافلا عن الفعل والذي ذكره ينجم مثله هنا عند نية الوضوء والطهارة ونحوهما اه بحر و فقه قاله الاسنوي انتهت (قوله أيضا على النأوى) لو قال المتوضي لكان أولى ليشمل ما لو وضأ الولى الصبي والغاسل الميت الآن يقال هو قائم مقامه فكأنه عليه اه برماوى (قوله أى رفع حكمه) أى فالمراد بالحدث الاسباب وانما حمله على الالتهام التي يتأتى منها جميع الاحكام الآتية التي من جملتها ما لو نوى غير ما عليه اه رشيدى (قوله لان القصد من الوضوء الخ) لما كان الظاهر ان الذى ينوي هو صاحب الاركان وهو هنا الوضوء فيتوهم ان نية الرفع لا تكفى دفع ذلك به ذا التعليل ومحصله ان نية الرفع تشتمل على المقصود من الوضوء فاذا نوى الرفع فقد نوى الوضوء من حيث المقصود منه اه ح ف (قوله فاذا نواه) أى نوى رفع مانع الصلاة وهو الحدث لانه المدعى وان صرح رجوعه الى الوضوء بتكاف فالأولى رجوعه الى ما ذكرنا بدليل قوله سواء أنوى رفع جميع احداثه الخ اه براسى (قوله سواء أنوى) أى قصد بقوله نوى يرتفع الحدث رفع جميع احداثه التي وجدت منه بان تكون جميعا صدرت منه أو بعضها أى بعض تلك الاحداث التي وجدت منه أو أطلق بان لم يلاحظ شيئا من تلك الاسباب أم نفي بعضها الآخر الذى عليه بأن قال نويت رفع حدث المس دون حدث اللبس مثلا وقد وجد منه وقولهم في تعليل ذلك أى لان الحدث أى حكم الحدث لا يتجزأ فاذا ارتفع بعضه ارتفع كله أى اذا ارتفع مضافا لبعض أسبابه فقدرت رفع مطلقا يعارض بالمثل وهو أنه اذا بقي بعضه بقي كما هو مرجع الاول بأن الاسباب أى التي هي الاحداث لا ترتفع وانما يرتفع حكمها أى الذى هو المنع من الصلاة ونحوها وهو واحد تعددت أسبابه ولا يجب أى على المتوضي التعرض لها في نية أى لشيئ منها فياغوذ كرها فذكر شيئا منها كعدم ذكره فذكرها وعدمه سيان لما علم ان المراد رفع الحكم لانفس الحدث ولو نوى رفع بعض حدثه لم يصح بان قال نويت رفع بعض الحدث لانه كما علمت بحول على رفع الحكم فكأنه نوى رفع بعض الحكم وهو لا يتبعص وكذا لو نوى رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرها بان قال نويت رفع الحدث صلاة الظهر دون غيرها من الصلوات وأراد دون رفعه لذلك لم يصح قولا واحدا كما قاله البغوى في فتاويه اه حل (قوله أيضا سواء أنوى رفع جميع احداثه أم بعضها) ظاهره سواء كان متقدما أو متأخرا فان قلت المتأخر لا يسمى حدثا لان الحدث هو السبب الذى يوجد من المتوضي وعليه فلو لم يسم ثم بال لا يطابق على البول حدث قلت أجاب بعضهم بحمل الاحداث المتعددة على ما لو وجدت منه دفعة كان مس ولمس وبال في وقت واحد فيعيد قولهم اذا نوى بعض احداثه بذلك حتى لو وجدت مترتبة فنوى المتأخر لم يصح مطلقا وفي المصباح ما يقتضى أنه لا فرق في صحة النية برفع البعض بين وجودها معاً أو مترتبة وعبارته الحدث الحالة المناقضة للطهارة شرعا والجمع احداث الى ان قال ومضى قولهم المناقضة للطهارة ان الحدث ان صادف طهارة تضيها و رفعها وان لم يصادف طهارة فن شأنه ان يكون كذلك حتى يجوز ان يجتمع على الشخص احداث متعددة اه برماوى (قوله فلو نوى غير ما عليه) أى وان لم يتصور منه كمالو نوى الرجل رفع حدث الخيض أو النفاس فانه يصح ان كان غالطا بخلاف ما اذا كان متعمدا كما صرح به في المجموع اه برلسى ومثله في الشورى والمراد بالغلط في هذا المقام ان يعتقد ان الذى نواه والذى عليه فينسى ما عليه ويعتقد ان عليه ما نواه اه (قوله أو غالطا صرح) أى على القاعدة وهي ان ما لا يجب التعرض له لاجلة ولا تفصيلا لا يضر الغلط فيه اذا لا يجب التعرض للحدث لصحة نية الطهارة أو الوضوء بخلاف ما يجب التعرض له لاجلة وتفصيلا كالصلاة والصوم أو لاجلة لا تفصيلا كالامام في الاقتداء فيضر الغلط فيه اه شيخنا وعبرة الخطيب وضابط ما يضر الغلط فيه هو ما لا يضر كذا ذكره القاضي وغيره ان ما يجب التعرض له لاجلة وتفصيلا أو لاجلة لا تفصيلا يضر الخطأ فيه الاول كالغلط من الصوم الى الصلاة وعكسه والثاني كالغلط

أى رفع حكمه كحرمة الصلاة لان القصد من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها فاذا نواه فقد تعرض للقصد سواء أنوى رفع جميع احداثه أم بعضها وان نفي بعضها الآخر فلو نوى غير ما عليه كان بالولم يسم فنوى رفع حدث النوم فان كان عامدا لم يصح أو غالطا مع هذا (لغير دأه) أى الحدث

في تعيين الامام وما لا يجب التعرض له لاجله ولا تفصيلا لا يضر الخطأ فيه كالمطأ هنا وفي تعيين المأموم حيث لم يجب التعرض للإمامة أما إذا وجب التعرض لهما كإمامة الجمعة فإنه يضر انتهت (قوله إمامته فلا يكفيه الحج) وفيه حيث كانت نية رفع الحدث المراد منها رفع حكمه لا فرق بين دائم الحدث وغيره الآن يقال المراد الحكم العام وهذا لا يوجد لدائم الحدث وقد يقال يحمل في حقه على الخاص بقربة الحال الآن يقال قرآن الاحوال لا تخصص النيات غالباً ومن النيات المعتبرة الطهارة الواجبة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة كما تقدم وأفتى به والشيخنا واعتمدان الوضوء المجدد لا يكفي فيه نية الرفع أو الاستباحة خلافاً للحج حيث اكتفى بذلك تبعاً لابن العماد وقد تقدم أيضاً عن الاستنوى قال ومثل ما ذكر وضوء الجنب إذا تجردت جنبته لما يستحب له الوضوء من نوم أو كل أو نحو ذلك كما أفتى به الوالد أي فلا يكفيه نية رفع الحدث أو الاستباحة وظاهره أنه يكفيه فرض الوضوء وبوجهه بأنه فرض في الجملة اهـ حل (قوله فلا يكفيه نية الرفع) يتأمل وجهه مع ان المراد رفع حكمه وهو يرتفع بالنسبة له وإن كان رفعاً خاصاً وأجيب بأن المتبادر من رفع حكم الحدث الرفع المطلق تأمل شيخنا وعبارة الزيادي قوله فلا يكفيه نية الرفع أي إن أراد بالرفع الامر الاعتباري أو المنع العام أو أطلق الرفع أمالوا أراد رفع المنع بالنسبة لفرض ونوافل فيصح كسبياً في التيمم انتهت أي لأنه لا يستتبع بوضوئه الا فرضاً ونوافل اهـ (قوله أيضاً فلا يكفيه نية الرفع) أي حال كونه مقتصر على أمالوا نوى معها استباحة الصلاة فيكفي بل يسن الجمع بينهما خروجاً من خلاف من أوجب به لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة لاحق اهـ برماوى (قوله ولو بدون أداء فرض) أي فيكفي واحداً منهما ومثله نية الطهارة عن الحدث أوله أو لاجله أو الطهارة الواجبة أو الصلاة لا الطهارة فقط لأنها صادقة بالغوية والشرعية ولا يميز قال العلامة الخطيب وكذا نية فرض الطهارة وتبعه ابن عبدالحق وقال العلامة حج تصح وبوجهه بأن الطهارة عن النجاسة لا يجب فيها نية بخلافها عن الحدث وسكت عنها العلامة مر فخره اهـ برماوى (قوله فهي أعم من قول الأصل أو أداء فرض الوضوء) لعل العموم فيها من حيث أنه يعلم منها صحة الوضوء بنيتها أو أدائه أو فرضه بطريق الأولى فتأمل اهـ شوبرى وإنما صح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه لكون المراد به فعل الطهارة عن الحدث المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً وأيضاً فهو باعتبار ما يطرأ الأثرى أن النوى لرفع الحدث عند غسل جزء من وجهه يكفي منه بذلك مع أن حسنة لم يرتفع ذلك الوقت اهـ شرح مر والمراد بالأداء هنا الاتيان بالطهارة لا معناه الحقيقي اذ ليس للطهارة وقت محدود الطرفين اهـ حذف (قوله أو أداء فرض الوضوء) وتدخل المسنونات كذلك ومسح الاذنين في هذه النية ونحوها تبعاً كنظيره في نية فرض الظهر مثلاً لان السنن تدخل تبعاً اهـ حج بايضاح وتقدم تقييده بالسنن التي بعد الوجه (قوله أو استباحة مفتقر اليه) هل المراد لو في الجملة أو لذلك الشخص بخصوصه فعلى الثاني لا يصح من الصبي المتعلم من المصحف نية استباحة مس المصحف ولان المرأة نية استباحة خطبة الجمعة لا يقال الثانية نظير استباحة الصلاة في محل متنجس بما لا يعنى عنه لانه يقول تلك الصلاة لا تجوز لاحد وأما هذه فتجوز لغير المرأة الآن يمنع كون الصلاة في محل المتنجس لا تجوز لاحد اذ تجوز لمن لم يجد محل طاهر ومس المصحف من الصبي قد يمنع فيما اذا لمس لغير التعليم اهـ حل وذكر ع ش على مر ان المرأة ان كانت عامدة لم تصح نيتها لعدم تأتى ذلك منها وان كانت غالطة صححت وقال في محل آخر قوله لانه يستبيحه يؤخذ منه انه لو نوى الصبي استباحة مس المصحف لحاجة التعليم لم يصح وضوءه لان المس مباح له بغير وضوء وانه لو نواه لخصوص ذلك بأن نوى الاستباحة مطلقاً صح لانه كان يمنع من المس لغير حاجة التعليم فاشبهه ما لو نوى استباحة الصلاة أو الطواف اهـ من خط شيخنا الحنفى (قوله أيضاً أو استباحة مفتقر اليه) بأن ينوى استباحة الصلاة مثلاً بخصوصها أو استباحة ما يفتقر الى وضوء من غير تعرض لشيء من أفراد اهـ ع ش بل وإن لم يخطر بباله

امادائه فلا تكفيه نية الرفع وما في معناها من نية الطهارة عنه بقاء حدثه (أو) نية (وضوء) ولو بدون أداء وفرض فهي أعم من قول الأصل أو أداء فرض الوضوء (أو) نية (استباحة مفتقر اليه) أي الوضوء

فرد من افرادہ اھ حل وعبارۃ شرح مر وظاہر انہ لوقال نويت استباحۃ مفقرا الى وضوء آخر اھ وان لم یخطر بباله شی من مفرداته وكون نية حیثئذ تصدق بنية واحد منهم مما یفتقر له لا یضر لانه مع ذلك متضمن لنية رفع الحدث انتهت (قوله كصلاة) اى وان تعذر فعلها بذلك الوضوء حالا كان نوى وهو بمصر استباحۃ الصلاة فى المسجد الحرام أو نوى فى شهر رجب استباحۃ صلاة العید ومثلها الطواف ان تعذر فعله بذلك الوضوء كأن كان بمصر ونوى استباحته ما لم یقیده بان یقول فى هذا الوقت وكذا ما قبله اھ برماوى (قوله كقراءة قرآن) اى فلا یجزئ نية استباحته بان قال نويت استباحۃ قراءة القرآن واخذ بعض المتأخرین من ذلك انه لو نوى غیر الاستباحۃ كنية رفع الحدث أو الوضوء لقراءة القرآن صح وروده الشیخ أبو الحسن البکری فى رسالۃ ألفها فى ذلك انخط کلامه فیها على عدم الصحة مطلقا اذا قال نويت رفع الحدث لقراءة القرآن أو الوضوء لقراءة القرآن لم یصح ومقتضى کلام المصنف ان الممنوع انما هو نية الاستباحۃ وأمانیة الوضوء لقراءة القرآن مثلا فلا یضر وهو واضح وأما قول والد شیخنا انه لا تصح النية فیه نظر واضح اذ صحة النية لا کلام فیها وأما صحة الصلاة فمقتضى کلام المصنف ان هذه النية لا تنضم رفع الحدث وقد یقال صحة الوضوء بمسح هذه النية حیثئذ لا فائدة فیها قال شیخنا واذا أراد الوضوء لذلك اى لما یندب له الوضوء أتى بنية معتبرة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنها اى النية المعتبرة رفع الحدث أو الاستباحۃ وهو واضح ان كان محدثا فان كان متطهرا أو أراد ان يتوضأ لما یندب له الوضوء فلا یأتى برفع الحدث ولا بالاستباحۃ كما تقدم عنه فى الوضوء المجدد ووضوء الجنب الذى تجردت جنبته عن الحدث الا صغروا أراد ان يتوضأ لما یسن له الوضوء فان قلت کیف یطلب من المتوضئ غیر الجنب ان يتوضأ لكل ما یطلب له الوضوء ولم اشترط فى حقه ان یأتى بنية معتبرة اى كافية فى صحة الوضوء للصلاة غیر رفع الحدث والاستباحۃ وما المستند فى ذلك قات قد تكلمت مع شیخنا الزیادی فى ذلك فقال لا نكار طلب الوضوء من المتوضئ لما یندب له الوضوء فكبت سؤالا ورفعه لشیخنا الرملی فأجاب بما نصه حاصل ذلك انه متى كان علیه حدث فلا بد من نية معتبرة كالوضوء ونحوه فان لم یكن علیه حدث وأراد الوضوء لما یسن له كفاه نية الوضوء لذلك لا رفع الحدث أو استباحۃ الصلاة اھ حل (قوله كقراءة قرآن أو حديث) اى أو سماعها أو قراءة أو كتابة علم شرعى أو آلتها وحمل كتبه ولاذان أو جلوس فى مسجد أو دخوله ولوقوف بعرفة والسعی ولزيارة قبره صلى الله علیه وسلم أو غیره وانوم وینظة وعند خطبة غیر الجمعة وغضب وكلام فیج وحمل ومس میت ولمن قص شاربه أو حلق رأسه ومن لمس الرجل أو المرأة بدن الخئی أو احد قلبیه ونحوه فصدقى عوكل ما قبل انه ناقض وانشاد شعر واستغراق ضحك وحن وحیثئذ فلا بد فى حصول الوضوء فیماذ کر من نية معتبرة فیه فان كان محدثا كالجنب يتوضأ عند ارادة الاكل أو شربه أو جماعه أو نومه والحائض والنفساء يتوضأ بعد انقطاع دمها لنومها أو أكلها أو شربها تنوى به رفع الحدث أو الوضوء أو نحوه مما یرفع به الحدث بدلیل قولهم ان الحکمة فى الوضوء المذكور تخفيف الحدث فاقضى انه رفع الحدث عن اعضائه وان لم یکن محدثا كالوضوء بعد الفصد أو الجماعه أو الاقواء أو حمل الميت أو مسه أو أكل لحم الجزور وكفته نية الوضوء أو نحوه أو سنة الوضوء لذلك اذا الخروج من الخلاف یحصل بكل منها اھ ذما أفتى به مر قال وما نسب لافقائى من غیر ذلك لم أره فیماعقنه اھ شیخنا اھ شوبری (قوله أو حديث) هو وان كان الوضوء له سنة كالقرآن لكنه لا ثواب فى مجرد القراءة والسماع بل لابد فى حصول ذلك من قصد حفظ الفاظه وتعلم أحكامه وكذا الصلاة على النبی صلى الله علیه وسلم واتصال السند على ما نقله ابن العماد فى کتاب المساجد عن الشیخ أبی اسحق فى شرح الام مع وردیه على من قال بحصول الثواب مطلقا بانه لم یطلع على کلام الشیخ أبی اسحق وفى فتاوى حج خلافة ونصها نقل بعد کلام ابن العماد واستظهاره کلام الشیخ أبی اسحق ونقل افتاء بعضهم بالثواب مطلقا وهو الاوجه عندى لان سماعها لا یخلو عن فائدة لو لم تكن الاعود بركته صلى الله علیه وسلم على القارئ

كصلاة ومس مصحف بخلاف
نية غیر مفقرا اليه لا باحته
مع الحدث فلا يتضمن قصده
قصد رفع الحدث سواء
أسن له الوضوء كقراءة
قرآن أو حديث أم لا
كدخول سوق وسلام على
أمير والنية شرع اقصد الشئ

والمستمع فلا ينافي ذلك قول بعضهم ان سماع الاذكار مباح لاسنة اه وما استوجه حجج وافقه ظاهر
اطلاق الشارح له وجه وجيه اه ع ش على مر (قوله مقتربا) أي القصد بفعله أي الشيء فان تراخي
أي الفعل عنه أي عن القصد وعبارة حل فان تراخي أي القصد عنه أي عن الفعل اه والاول أولى اه
شيخنا واعتبار الاقتران في مفهوم النية بشكل بتحقيقها بدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في اجزاء المفهوم اه
شوبري (قوله ومحملها القلب) فائدة في الزرقاني على المواهب ما نصه وذكر ابن العمامة في كشف الاسرار
ان للقلب اذنين يسمع بهما كما كان في الرأس اذنين والقلب عين كما كان للبدن عينا قاله الراغب اه (قوله
مقرونة) بالنصب والرفع اه شوبري أي على الحال من النية أو صفة لها اه شيخنا (قوله بأول غسل
الوجه) أي بأول الغسل ولو شعر اثار جاعن حده لدخوله في حد الوجه بخلاف جوانب الرأس فلا يكتفي
قرن النية به وان وجب غسله تبعاً له برماوى (تنبيه) لو سقط غسله لعله قامت به وجب قرنهما بأول ما يجب غسله
أو مسحه بعده فلو سقط عنه غسل جميع أعضائه الارجلية وجب قرنهما بأول غسلهما اه زى (قوله أيضاً
بأول غسل الوجه) ينبغي أو مسحه فيم لو كان بوجهه جيرة فيكتفي قرن النية بأول مسحها قبل غسل جميع
الوجه فتعبر بهم بالغسل جرى على الغالب اه سم (قوله نعم ان اغسل معه) أي مع ما قبله من السنن كالمضمضة
والاستنشاق بعض الوجه كطرف في الشفتين كفي قرن النية بذلك البعض وهل يجب إعادة غسله أولاً أشار الى
ذلك بقوله لكن ان لم يقصد به أي يغسل ذلك البعض الوجه أي غسل الوجه فقط وجب اعادته أي إعادة غسل
ذلك البعض أي فلا منافاة بين اجزاء النية وعدم الاعتداد بالمغسول عن الوجه ولاختلاف ملحظهما اه حل
والحاصل ان للمسئلة ثلاثة أحوال الحالة الاولى الاعتداد بالنية الحاله الثانية وجوب إعادة البعض المغسول
من الوجه مع المضمضة أو الاستنشاق الحاله الثالثة حسبان المضمضة والاستنشاق اما الحاله الاولى فخاصة بها
متى يغسل مع المضمضة أو الاستنشاق بعض الوجه كحمرة الشفتين اعتد بالنية سواء نوى الوجه فقط أو المضمضة
فقط أو نواهما أو أطلق وحاصل الثانية انه متى قصد الوجه فقط لا يجب اعادته والابان قصد المضمضة فقط أو
قصد هما مع الوجه أو أطلق وجبت اعادته لوجود الصارف وحاصل الثالثة انه لا يعتد بالمضمضة ولا الاستنشاق في
الاحوال الاربعة أي سواء نوى المضمضة فقط أو الوجه فقط أو نواهما أو أطلق كما سيأتى عن مر فتأمل اه
تقرير شيخنا ثم وجدت في بعض حواشي العلامة قل نقلا عن الخطيب ان نية الوجه فقط تفوت المضمضة
والاستنشاق وكذا انهما اه ومقتضاه انه لو نوى المضمضة مثلاً فقط أو أطلق لتفوت المضمضة ولا الاستنشاق
ولو اغسل بعض وجهه اه ومثله في حاشية الاجهوري على الخطيب نقلا عن الشوبري وذلك بخالفه قاله
الشمس الرملى في شرح المنهاج حيث قال ولو اقترنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانغسل معه جزء من الوجه
أجزاً وان عزبت نيته بعده سواء كان بنية الوجه وهو واضح أم لا لوجود غسل جزء من الوجه مقترباً بالنية غير
انه يجب عليه إعادة غسل ذلك الجزء مع الوجه كفي الروضة لوجود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق
في الحاله الاولى لعدم تقدمهما على غسل الوجه كما قاله مجلى في المضمضة وجزم به في العباب والحاله الثانية
كالاولى كما هو ظاهر اه بالحرف وأقره الشيخ الشيرازي ووافقه على ذلك سم في حاشية حج وزى
في حاشيته نقلا عن حج في شرح الارشاد اه من خط شيخنا ح ف ومقتضى هذا الذي تقدم عن مر
وغیره انه لا فرق في فوات سنة المضمضة والاستنشاق وعدم حسبانها بين عزوب النية قبل الشروع في غسل
الوجه وعدم عزوبها (قوله أيضاً نعم ان اغسل معه بعض الوجه الخ) أي فالمعتبر ان تقارن جزءاً من مفروض
لاغسل مفروضاً اه شوبري (قوله لكن ان لم يقصد به الوجه) أي وحده بان قصد به المضمضة أو الاستنشاق
فقط فان قصد به الوجه والمضمضة فقال العلامة الرملى يجب اعادته لانه وجد مانع ومقتض فغلب المانع على
المقتضى وقال العلامة الخطيب لا يجب اعادته واما اذا أطلق فحكمه حكم ما اذا قصد هما معاً عند العلامة مر

مقترباً بفعله فان تراخي عنه
سمى عزماً ومحملها القلب
والاصل فيها خبر الصحيحين
انما الاعمال بالنيات وتعبر
باليه أي الوضوء أولى من
تعبره بالي طهر لانه يوهم
صححة الوضوء بنية المكث
بالمسجد مثلاً لانه يتوقف
على طهر وهو الغسل مع
انه لا يصح (مقرونة بأول
غسل الوجه) فلا يكتفي
قرنهما بعد الوجه لخلاف
أول المغسول وجوباً عنها
ولا بما قبله لانه سنة تابعة
للواجب نعم ان اغسل معه
بعض الوجه كفي لكن ان لم
يقصد به الوجه وجب اعادته
ولو وجدت النية في انشاء
غسل الوجه بدون أوله
كفت ووجب إعادة المغسول
منه قبلها كفي المجموع
فوجب قرنهما بالاول

كالخطيب اه برماوى (قوله أيضا لكن ان لم يقصد به الوجه الخ) فيه اشكال ظاهر من جهة الاعتداد بنية
 لم تقارن غسلا مفروضا لان وجوب اعادته يخرج عنه كونه مفروضا اه ابن أبي شريف في شرح الارشاد ثم
 رأيت الاسنوى نازع في وجوب إعادة غسل ذلك الجزء مع الاعتداد بالنية فانها توجب الاعتداد بالمغسول قال
 لانهم امتلأ زمان وهو الموجود في المذهب وقد صرح بصحة النية وأجزاء المغسول المتولى والروى في البحر
 وصرح أبو علي الطبري في الايضاح والماوردي في الحاوى بصحة الموضوع بهذه النية ولم يوجب إعادة ثبوت وعلى
 هذا فلا اشكال كذا بخط الشيخ خضر الشوبري (تنبه) علم مما تقرران من تغمض أو استثنى على الكيفية
 المألوفة مستحضر الانية فانتبهت من جهة ذلك فلا يحصل ان غفل عن النية عندهما أو فرق النية بأن نوى
 المضضة مثلا وحدها أو أدخل الماء الى محلها من انبوبة حتى لا يغسل معها ما شئ من الوجه اه شرح
 الارشاد للحج اه زى ولا فرق في احتياجه الى ما ذكر بين عزوب النية قبل غسل الوجه وعدم عزوبها
 كما علم مما سبق (قوله ليعتد به) أى للصحة النية اه ع ش (قوله وله تفريقها) أى النية بسائر صورها
 المتقدمة أخذ من إطلاقه اه ع ش على مر كان يقول نويت غسل الوجه مثلا عن الوضوء أو عن
 استباحة الصلاة أو رفع الحدث عنه كما لا يخفى اه شو برى وعبارة الحاوى (فرع) تفريق النية لا يختص برفع
 الحدث ولا بالطهارة عنه بل يأتي في جميع النيات المعتبرة وذكر بعض المتأخرين ان التفريق يأتي في السنن
 وقد علمت انه لا يكون الا في نية معتبرة من نيات الوضوء وفيه نظر بالنسبة لرفع الحدث ونحوه والكونه ينوى
 الوضوء عن غسل الكفين مثلا الا ان يقال التفريق في النية المعتبرة خاص بأعضاء الوضوء وأما غيرها فبقول
 فيها سنة الوضوء كغسل الكفين مثلا انتهت وفائدة تفريق النية عدم استعمال الماء بادخال اليد من غير نية
 الاعتراف قبل نية رفع حدثها اه شو برى* (فرع)* اذا فرق النية بأن نوى عند كل عضو رفع الحدث
 عنه سواء اقتصر على ذلك أم زاد فقط أو دون غيره فما كيفية النية عند المسنون كمسح الاذنين ولعل من صور
 نويت مسح الاذنين عن سنة الوضوء اه سم (قوله أيضا وله تفريقها على أعضائه) ولا فرق في جواز تفريقها
 بين أن يضم اليها نحو نية تبرد أو لا كما أفهمه كلام الحاوى وأكثر فروعه ولا بين ان ينفي غير ذلك العضو كأن
 ينوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه لا عن غيره أم لا والوجه أنه لو نوى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه
 وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يستج للنية عند مسح رأسه وغسل رجله باذنيه
 عند يديه الا أن كنيته عند وجهه اه شرح مر (قوله رفع الحدث عنه) ومثلها غيرها من نيات الوضوء وليس
 من التفريق ما اذا نوى رفع الحدث مطلقا عند غسل الوجه ثم نوى ذلك أيضا عند غسل اليدين وهكذا بل ما بعد
 النية الاولى تأكيد اه برماوى (قوله كما لا يخفى) (قوله كماله تفريق افعال الوضوء) هذا خاص بالسليم اما السلس فليس له ذلك
 لوجوب المواالة في حقه وأما تفريق النية فلا فرق فيه بين السليم والسلس اه برلسى (قوله ونية تبرد معها)
 بأن يكون مستحضر الها فان غفل عنها ونوى التبرد وجب إعادة ما فعله من حين نية التبرد اه ح ف وعبارة
 شرح مر بأن يكون مستحضر انية الوضوء عند نية نحو التبرد ولو فقدت النية المعتبرة كان نوى شيئا من ذلك
 مع غفلة عن نية الوضوء لم يعتد بما فعله في تلك الحالة وعليه إعادة دون استئناف طهارته وهل نية الاعتراف
 كنية التبرد في كونها تنقطع حكم ما قبلها أو لا والمعتمد كإرجح البلقيني عدم قطعها لكونها المصلحة الطهارة
 اذ تصون ماءها عن الاستعمال لاسيما ونية الاعتراف مستلزمة تذكرة نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف
 نية نحو التنظيف وحيث وقع تشريك بين عبادة وغيرها كما هنا فالذي رجحه ابن عبد السلام انه لا ثواب
 له مطلقا والمعتمد كما قاله الغزالي اعتبار الباعث فان كان الاغلب باعث الاثرة أثيب والا فلا ولو نوى قطع
 وضوئه انقطعت نيته فيعيد بها الباقي وحيث بطل وضوءه في اثباته بحدث أو غيره أثيب على ما مضى ان بطل بغير
 اختياره والا فلا ويجرى ذلك في الصلاة والصوم انتهت وقوله انقطعت نيته وهل من قطعها ما لو عزم على

ليعتد به وقولي غسل من
 زياتى (وله تفريقها على
 أعضائه) أى الوضوء كأن
 ينوى عند غسل وجهه
 رفع الحدث عنه وهكذا كماله
 تفريق افعال الوضوء (وله
 نية تبرد) أو تنظف (معها)
 أى مع نية شئ مما مر لحصوله

الحديث ولم يوجد منه فيه نظار وقياس ما صرحوا به في الصلاة من أنه لو عزم على أن يأتي بمطل كالعمل الكثير لم تبطل إلا بالشروع فيه، أنها لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج لإعادة ما غسله بعد العزم اه ع ش عليه وقد رأيت في القسطلاني على البخاري في تفسير قوله تعالى وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ما نصحهم أي لا يشركون به فصار يديه وجهه الله فقط اخلاص ما لم يشبهه ركون أو حنط كطهره الله مع نية تبرؤ وصوم لله مع نية الحمية ونحوها أو يعتكف لله بمسجد ويدفع مؤنة المسكن وهذه النية لا تحبط العمل لصحة جهته تعالى مع التجارة اجاعا فالانحلاص ما صفي عن الكدر وخلص من الشوائب وآفة الرياء آفة عظيمة تغلب الطاعة معصية فالانحلاص رأس جميع العبادات ورأيت بهامته بخط الشيخ أبي العز الجبجي ما نصح قوله لا تحبط العمل أي لا تبطل العمل بحيث يحتاج إلى إعادته ثانيًا بل يسقط به الطلب عن المكاف وإن انضم إليه الرياء أو حفظ دنيوي أما الثواب فالرياء يمنع من حصوله مطلقًا وأما غير الرياء ففيه خلاف قاله حجج في باب الموضوع من النخبة والوجه أن قصد العبادة يثاب عليه بقدره وإن انضم إليه غيره ما عدا الرياء ونحوه مساوياً أو راجحاً وخالفه الشمس الرولى فقال حيث وقع تشريك بين عبادة وغيره فالذي رجه ابن عبد السلام أنه لا ثواب له مطلقاً والمعتد كما قاله الغزالي اعتبار الباعث فإن كان الأغلب باعث الآخرة أثيب والأفلا اه وقال القسطلاني في محل آخر ما نصح وعلى هذا فالمرأى بعمله الواجب غير مثاب وإن سقط عقابه بفعله كذا قاله البرماوى كالكرمانى وتعقبه العيني بأن سقوط العقاب مطلقاً غير صحيح بل الصحيح التفصيل فيه وهو أن العقاب الذي يترتب على ترك الواجب يسقط لأنه أتى بعين الواجب ولكنه كان مأموراً أن يأتي بما عليه بالانحلاص وترك الرياء فينبغي أن يعاقب على ترك الانحلاص لأنه مأمور به وتارك المأمور به يعاقب وقال النووي ما أريد به وجهه الله تعالى يثبت فيه الإحراقان حصل أفعاله في ضمنه حظ شهرة من لذة أو غيرها كوضع اللقمة في فم الزوجة وهو غالباً لحظ النفس والشهوة وإذا ثبت الإحراق في هذا ففيم بارادته وجهه الله تعالى فقط أخرى تأمل اه (قوله غسل وجهه) أي المتوضئ ذكرنا أن أوتى وفي هدية الناصح أن غسل الوجه يشتمل على ثلاثين فرضاً وعدة ما قبل راجع اه برماوى (قوله ما بين منابت شعر رأسه) المنابت جمع منبت بكسر الباء وفتحها اه مصباح وعبرة القاموس والمنبت كحلم موضع أي النبات شاذ والقياس كقعد اه أي لأنه من ينبت بالضم وما كان كذلك فصدوره على وزن مفعول بالفتح اه ع ش على مر (قوله لأن المواجهة الخ) تعليل لتحديد الوجه بما ذكر اه شيخنا وقوله تقع بذلك اعترض على هذه العبارة الواقعة في السمنة الفقهاء بأنهم إن أرادوا الاشتقاق فليس بجيد بل العكس أولى وهو أن تكون المواجهة مشتقة من الوجه لأنها المقابلة ولذا قال بعضهم الظاهر أن المواجهة مشتقة من الوجه لأن العرب قد تشق أفعالاً من أسماء غير مصادر نحو قولهم استحجر الطين قال شيخنا وقد يقال إن المواجهة سبب في تسمية الوجه بذلك الاسم وليس المراد الاشتقاق حقيقة فتأمل اه برماوى (قوله إذ لا يجب غسل داخل العين الخ) عبارة تشرح مر بخلاف باطن الأنف والغم والعين فلا يجب غسلها بل ولا يستحب غسل باطن العين على أن بعضهم صرح بكراهته لضرره نعم أن تجس باطنها واجب غسله ويفرق بلفظ النجاسة بدليل إزالتها عن الشهيد حيث كانت غير دم الشهادة ويجب غسل موق العين قطعاً فإن كان عليه نخور ماص يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب غسله وجب إزالته وغسل ما تحته انتهت وقوله فإن كان عليه نخور ماص عبارة المختار الرمص بفتحين وفتح مجتمعة في الموق فإن سال فهو عص وان جدد فهو رمص وقد رمصت عينه من باب طرب انتهت فقول الشارح رماص بالالف لعله لغة أخرى اه ع ش عليه والموق بالهمز والواو وخر العين مما يلي الأنف وما يلي الخدي يقال له لحاظ بفتح اللام اه شيخنا لكن قال الأزهرى أجمع أهل اللغة على أن الموق والماق لغتان بمعنى المؤخر وهو ما يلي الصدغ اه أجهورى (قوله محل غم) مأخوذ من غم الشيء إذا استر ومنه غم الهلال ويقال رجل غم وامرأة غماء والعرب تدم به وتندح بالترع

من غير نية (و) ثانيها (غسل وجهه) قال تعالى فاعسلوا وجوهكم (وهو) طولا (ما بين منابت شعر رأسه) أى التى من شأنها أن ينبت فيها شعره (وتحت منتهى لحية) بفتح اللام على المشهور وهما العظمان اللذان ينبت عليهما الأسنان السفلى (و) عرضاً (ما بين أذنيه) لأن المواجهة المأخوذة منها الوجه تقع بذلك والمراد ظاهر ما ذكرناه لا يجب غسل داخل العين ولا بسن وزدت تحت ليدخل في الوجه منتهى الحيتين (فنه محل غم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجهة إذ لا عبرة بنباته في غير منتهى كما لا عبرة بانحسار شعر الناصية

إذا الغرم يدل على الجبن والبلاهة والبخل والنزع بضده ولذلك قال الشاعر

ولا تنسكني إن فرق الدهر بيننا * أغم القفا والوجه ليس بالزنا

اه برماوى وقوله مأخوذ من غم الشيء الخ مقتضاه ان غم لازم وعبارة شرح مر مأخوذ من غم الشيء اذا ستره انتهت ومقتضاه أنه متعد ولعله يستعمل بالوجهين اه لكاتبه وفي القاموس الغم سـ يلان الشعر حتى تضيق الجهة والقفا يقال هو أغم الوجه والقفا وسحاب أغم لا فرجة فيه اه (قوله لا تحذيف) من الحذف وهو الازالة والعامة تبدل الذال بالفاء اه برماوى (قوله والاشراف) أى الاكابر من الناس اه ع ش وقوله تحية شعره أى ازالته ومن ثم قيل للشعر المذكور تحذيف لحذفه أى ازالته وحدد الامام محسن التحذيف بأنه ما انحط من حيث يوضع طرفه على رأس الاذن وطرفه الثانى على الجهة مستقيما اه حل ورأس الاذن هو الجزء المنخفض عقب الوتد وليس المراد به أعلاها اه ع ش بالمعنى ونص عبارة والمراد برأس الاذن هو الجزء المحاذى لاعلى العذارى قرى يمان الوتد وليس المراد به أعلى الاذن من جهة الرأس لانه ليس محاذيا للبدا العذار اه (قوله وترعتان) معطوف على محل المقدور فلذلك رفعه لان المنصود بنفسهما الاحكام اه شيخنا (قوله بفتح الزاى أفصح من اسكانها) يقال رجل أنزع ولا يقال امرأة أنزعاء بل زعراء اه برماوى (قوله يكتنفان الناصبة) هى مقدم الرأس من أعلى الجبين اه شرح مر (قوله ويجب غسل شعره) ذكر الأئمة فى باب الغسل انه يعنى عن باطن بقدر الشعر اذا انعقد بنفسه وألحق به من ابتلى بخوط طموع لصق باصول الشعر حتى منع وصول الماء اليها ولم تحكه ازالته لكن صرح العلامة مر بخلافه وانه يتيم عنه وحمله على ممكن الازالة غير صحيح لانه لا يصح التيمم عنه حيثئذ والذى ينبجعه الفروع عنه للضرورة فان أمكن ازالته ولو بحلق محله وجب ما لم يكن فيه مثله اه برماوى (قوله كهذب) بضم الهاء مع سكون الدال المهملة وبضمهما وبفتحهما مع جمع ومفردة من كل واحدة من هذه اللغات الثلاث على وزن جمعها الا انه بزيادة التاء ويقال أيضا هذب بضم الهاء والدال وتشديد الباء وجمع الجمع اهداب وهو الشعر الثابت على اشفار العينين اه برماوى والاشفار جمع شفر بفتح الشين وسكون الفاء كفلس جفن العين اما بضم الشين فحرف الفرج (قوله وحاجب) جـهـهـ حاجب وحاجب الامير جمعه حجاب بضم الحاء وتشديد الجيم سـى بذلك لانه يحجب شعاع الشمس عن العين أو الاذى وهو الشعر الثابت على أعلى العينين اه برماوى (قوله وسبال) بكسر السين المهملة وحكى ضمها اه برماوى (قوله وعذار) بزال معجمة وهو الشعر الثابت المحاذى للاذن أى لبعضها بين الصدغ والعارض أول ما ينبت للامرد غالبا اه شرح مر والعارض ما انحط عن الاذن الى أول المنخفض من عظم اللعى اه أجهورى أى وما نزل عنه واللعبة (قوله بين الصدغ) فى الصباح الصدغ ما بين لحظ العين الى أصل الاذن والجمع اصداغ مثل قفل واقفال ويسمى الشعر الذى يتدل على هذا الموضع صدغا اه (قوله لباطن كثيف خارج عنه) أى لا يجب غسل الباطن سواء كان من الجزء الكائن فى حد الوجه أو كان من الجزء الخارج عنه فالحاجب مثلا اذا كثف وخرج عن حد الوجه لا يجب غسل باطنه من أوله الى آخره اه ع ش على مر راداه على من توهم خلافه كابن قاسم والشوبرى (قوله كثيف خارج) بالاضافة كما ضبطه الشيخ خضر بالقلم وضابط الخارج هنا هو ما تدلى وما لم ينعطف عن الانتصاب الى الاسترسال والتزول وان كان فى حد الوجه اه شيخنا وعبارة ع ش على مر قوله ان لم تخرج عن حده أى بان كانت لومـدت فى جهة استرسالها لا تجاوز ما يجب غسله والخارجـة هى ما جاوز ذلك كذا قيل واستشكل ذلك بانه يقتضى أن تكون اللعبة خارجة عن حد الوجه دائما مع انهم فصلوا فيها بين الخارجة عن حده والداخلة فيه اه ثم رأيت فى سم على المنهـج مائه المراد بخروج الشعر عن حد الوجه ان يلتوى عن اعتداله الى تحت أو نحو ذلك واما ما طال الى جهة استقبال الوجه فكله فى حد الوجه فله حكم ما فى حد الوجه اه وهو أيضا لا يعلم منه الفرق بين ما فى حد الوجه من اللعبة وبين

(لا) محل (تحذيف) بمجوعة وهو منبت الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزع يعتاد النساء والاشراف تحية شعره لينتفع الوجه (و) لا (ترعتان) بفتح الزاى أفصح من اسكانها وهما يباضان يكتنفان الناصبة فلا يجب غسل الثلاثة لدخولها فى تدوير الرأس (ويجب غسل شعره) أى الوجه كهدب وحاجب وسبال وعذار وهو المحاذى للاذن بين الصدغ والعارض ظاهر او باطنا وان كثف (لا) غسل (باطن) كثيف خارج عنه ولو غـير

ما خرج عنه وقال حج الخارج من اللحية عن حد الوجه هو الذي اذا مخرج بالمد من جهة نزوله الى ان قال
ويحتمل ضبطه بان يخرج عن تدويره بان طال على خلاف الغالب اه قلت هذا الاحتمال ضعيف انتهت
(قوله وباطن كثيف لحية) الباطن ما يلي الصدر من اللحية وما بين الشعر اه ع ش على مر وعبرة
الشو برى المراد بالظاهر كما في الجواهر وجه الشعر الاعلى من الطبقة العليا وبالباطن ما عدا ذلك وهو اعم من
قول النسائي الباطن هو الوجه التحتاني اه حج في شرح العباب انتهت (قوله بكسر اللام أفصح من فتحها)
وجمعها الحى بالكسر والضم وذكروا بعضهم ان فيها اثني عشر خصلة مكرهة بعضها أشد قبحا من بعض وعدها
فاتراجع وأفادني بعض المعاصرين ان عدد شعر لحيته صلى الله عليه وسلم عدد الانبياء وهم مائة ألف وأربعة
وعشرون ألفا منهم الرسل ثلاثمائة وثلاثة عشر وقيل أكثر ومن فضائله صلى الله عليه وسلم ان الحق جل وعلا
ذكر أعضائه أعضاء في التنزيل وجلته كذلك فذكر وجهه في قوله قد نرى قلب وجهك في السماء
وعينه في قوله ولا تدن عينك ولا سانه في قوله فانما يسرناه بلسانك ويده رعته في قوله ولا تجعل يدك مغلولة الى
عنقك وصدره وظهره في ألم نشرح وقلبه في قوله نزل به الروح الامين على قلبك وجلته في قوله وانك لعلى خالق
عظيم اه برماوى (قوله وان لم يخرج جاعا عن الوجه) المناسب ان يقول ان لم يخرج جالانه قدم حكم الخارج من
اللحية والعارض وغيرهما من بقية الشئ والشامل لذلك اه حل فيكون في كلامه تكرار ويجب
بان الواو الحال اه شيخنا (قوله وبعضها) الضمير راجع للثلاثة بدون وصفها بالكثافة ففيه تجريد والداعي
اليه تقدير الشارح لفظ كثيف بحسب لفظ البعض اه شيخنا (قوله وقد تميز عن بعضها الآخر) المراد بانه تميز
ان يسهل افراد كل بالغسل والمراد بغيره ما لا يسهل افراد به اه شيخنا (قوله ان كانت من رجل) قيد في
الاربعة قبله فيفيد بفهمه ان الكثيف الخارج عن حد الوجه من غير اللحية والعارض يجب غسل باطنه
وظاهره من المرأة وهذا ظاهر صريحه وقد اعتمد مر خلافة فسوى فيه بين المرأة والرجل حيث قال لا يجب
الاغسل ظاهره منهما ويمكن ان يكون قول المتن من رجل قيدا فيماعد الاول فيوافق معتد مر ويؤيده
صنيعه في شرح التحرير اه شيخنا وعبرة رى المعتمد ان شعر المرأة والخنى اذا خرج عن حد الوجه
كالقسم الاول الذي تندر كثافته يفصل فيه بين الكثيف فيجب غسل ظاهره فقط والخفيف فيجب غسل
ظاهره وباطنه انتهت وعبرة شرح مر وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما ان تكون
نادرة الكثافة كالحب والشارب والعنفة ولحية المرأة والخنى فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كثفت
أو غير نادرة الكثافة وهي لحية الذكر وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التخاطب وجب
غسل ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خفت بعضها وكثفت بعضها فلكل حكمه ان
تميز فان لم يميز وجب غسل الجميع فان خرجت عن حد الوجه وكانت كثيفة وجب غسل ظاهرها فقط وان
كانت نادرة الكثافة وان خفت وجب غسل ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم وهو شيخ الاسلام في شرح منهجه
في هذا المقام ما يخالف ما تقر فاحذره قال ابن العماد والمراد بعدم التميز عدم امكان افراده بالغسل والافه
متميز في نفسه انتهت (قوله فالحقت بالغالبية) وهي الشعور الخفيفة اه ع ش (قوله على الذقن) بفتح الذال المعجمة
والقاف أفصح من اسكانها اه برماوى وفي المصباح الذقن من الانسان مجمع لحية وجه القلة اذ فان مثل سبب
وأسباب وجع الكثرة ذقون مثل أسد وأسود اه (قوله كما علم أولا) أى حيث حكم بوجوب غسل شعر الوجه
واستثنى منه ما ذكره بده بوله من رجل فيبقى ما عداه على الوجوب اه شيخنا (قوله ولانه يسن للمرأة الخ)
أى ما لم يأمرها الزوج أو السيد والواجب كما يجب عليها ترك كل ماله ربح كربه أو استعماله اذا أمرها بتركه
ومنه ازالة نحو صنان اه برماوى (قوله لانهم امثلة في حقها) في المختار مثل به نكل به أى جعله نكالا وعبرة لغيره
وبابه نصر والاسم المثلثة بالضم ومثل بالقتيل جده وبابه أيضا نصر اه وفي المصباح ومثل بالقتيل مثلا من بابي

لحية وعارض (و) لا باطن
كثيف (لحية) بكسر اللام
أفصح من فتحها (وعارض)
وان لم يخرج جاعا عن الوجه (و) لا
باطن كثيف (بعضها) أى
السلات (و) قد (تميز) عن
بعضها الآخر ان كانت من
رجل فلا يجب لعمر اصال
الماء اليه فيكفى غسل
ظاهرها أما اذا لم يميز
البعض الكثيف عن الخفيف
فيجب غسل الجميع قاله
المأوردى في اللحية ومثلها
غيرها وان تعقبه النووي
بانه خلاف ما قاله الاصحاب
وانما وجب غسل باطن بقية
الشعور الكثيفة لندرة
كثافتها فالحقت بالغالبية
وكلام الاصل يوهى عدم
الاكتفاء بغسل ظاهر
الخارج الكثيف من غير
اللحية وليس مرادوا اللحية
الشعر النابت على الذقن
وهى مجمع اللحية والعارض
ما ينحط عن القدر المحاذى
للاذن وذكروا مع ما بعده من
زيادتي وخرج بالرجل المرأة
والخنثى فيجب غسل ذلك
كله منهما كما علم أولا لندرتها
وندره كثافتها ولانه يسن
للزوجة تنفها أو حلقها لانتها
مشكلة في حقها والاصل في
احكام الخنى العمل باليقين
والخفيف ما ترى بشرته في
مجلس التخاطب والكثيف
ما يمنع رؤيته فاقبه ولو خلق له

قتل وضرب اذا جد عته وظهر آثار فعلك عليه تنكيا والتشديد بما لغة والمثلة وزان غرفة والمثلة بفتح الميم
 وضم المثناة العنقوبة اه (قوله وجب غسلهما) أي اذا كانا أصليين أو أحدهما أصليا والآخر
 زائدا واشتبهه أما اذا غير الزائد فيجب غسل الأصلي دون الزائد ما لم يكن على ستمه والا وجب غسله أيضا
 ويجري هذا التفصيل في الرأسين فيقال ان كانا أصليين اكتفى بمسح بعض أحدهما وان كان أحدهما
 أصليا والآخر زائدا واشتبهه تعين مسح بعض كل منهما وان غير الأصلي من الزائد تعين مسح بعض
 الأصلي وهل يكفي مسح بعض الزائد فقط محل نظر وهذا كله بحسب الفهم منه عليه شيخنا الطندائي
 قياسا على اليدين والرجلين اه زى (تنبيه) يكفي قرن النية بأحدهما اذا كانا أصليين فقط وفي حواشي شرح
 الروض انه لا بد من النية عند كل منهما وان توقف فيه سم أقول والاقرب ما قاله سم فلو كان أحدهما
 زائدا واشتبهه فلا بد من النية عند كل منهما أو غير الزائد وكان على سمت الأصلي وجب قرنها بالأصلي دون الزائد
 وان وجب غسله اه ع ش على م ر وفي شرح م ر ما نصه نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخ من
 جهة دبره وجب غسل الأول فقط كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه وقوله وجب غسل الأول فقط
 ظاهره وان كان الاحساس بالذي من جهة الدبر وقياس ما مر في أسباب الحدث من ان العاملة من الكعبين هي
 الأصلية انما به الاحساس منهما هو الأصلي اه ع ش عليه (قوله من كفيه وذراعيه) اني به لان حقيقة
 اليدين رؤس الاصابع الى المنكب فدفعه بقوله من كفيه اه اجهوري (قوله بكل مرفق) الباع يعني مع
 أي مع كل مرفق أو قدرهما من فاقدهما والمراد قدر اليدين مع المرفقين ان فقد المرفقان باعتبار اقراره فلو ثبتا في
 غير محلها ما فحتمل اعتبارهما واليه مال شيخنا الشبرايمسي وصرح به العلامة ابن عبد الحق ويحتمل اعتبار
 قدرهما واليه مال العلامة حل وسما مرفقين لانه يرتفع بهما في الاتكاء عليهما ونحوه اه برماوى
 (قوله لقوله تعالى وأيديكم الى المرافق) الى بمعنى مع ان قلنا ان اليد الى الكوع فقط اذ لم يقل أحد يغسل
 الكوعين والمرفقين دون ما بينهما أو على حقيقةها واستفيد دخول المرافق من فعله صلى الله عليه وسلم والاجماع
 ومن كون الغاية فيها للاسقاط بناء على ما يأتي ان اليد تصدق على العضو الى الكتف لا فادتها الى الحكم اليها أي
 الى مدخولها واسقاط ما وراءها وضابطه أي فادتها هذا الحكم تارة واسقاط ما وراءها أخرى ان اللفظ ان
 تناول محلها لولا ذكرها فادت الثانية أي كونها غاية للاسقاط والافادت الأولى أي كونها غاية لما الحكم فالإيل
 في الصوم منه أي الأول بخلاف اليد هنا فانها من الثانية لصدقتها على العضو الى الكتف لغة فكان ذكر الغاية
 اسقاطا لما وراء المرافق فدخل المرفق ويدفع ما نقض به الضابط من نحو قرأت القرآن الى سورة كذا يمنع
 خروج السورة عن المقرء الا بقرينة ويجوز جعل اليد التي هي حقيقة الى المنكب أو الكوع مجازا الى المرافق
 مع جعل الى غاية للغسل داخل في المعنى بقرينة الاجماع والاحتياط للعبادة وكذا يقال في وارجلكم الى
 الكعبين اه شرح م ر وقوله وضابطه الخ حاصل هذا الضابط يرجع الى ان الغاية ان كانت من جنس
 المغياد دخلت فيه الا بقرينة تقتضي خروجها كما يأتي في قرأت القرآن الى سورة كذا من خروج السورة اذا
 دلت القرينة على خروجها والافتدخال وان لم تكن من جنسه لا تدخل الا بقرينة تدل على الدخول وفي شرح
 البهجة الكبير ما يفيد ان هذا القول مرجوح وان الراجح عدم دخولها مطلقا الا بقرينة وعلى هذا الأول
 لو نذر ان يقرأ القرآن الى سورة الكهف مثلا أو استأجر آخر على قراءته اليها وجب قراءتها أيضا ما لم تدل قرينة
 على إخراجها وعلى كلام شرح البهجة وكلام ابن هشام في المعنى لا تدخل السورة اه ع ش عليه (قوله
 وأيديكم الى المرافق) الايدي جمع اليد التي هي الجارحة والايادي جمع اليد التي هي النعمة وهذا هو الصحيح
 وقد أخرجهم اعمام العلماء باللغة عن أصلهما فاستعملوا الايدي في جمع اليد للجارحة وتجدد كثر الناس
 يكتب لصاحبه المملوك يقبل الايدي الكريمة والكرام وهو لحن والصواب الايدي الكريمة قاله الصلاح

وجهان وجب غسلهما
 أو رأسان كفى مسح بعض
 أحدهما لان الواجب في
 الوجه غسل جميعه فيجب
 غسل ما يسمى وجهه وفي
 الرأس مسح بعض ما يسمى
 رأسا وذلك يحصل ببعض
 أحدهما (و) ثالثها (غسل
 يديه) من كفيه وذراعيه
 (بكل مرفق) بكسر الميم
 وفتح الفاء أفصح من العكس
 لقوله تعالى وأيديكم الى
 المرافق وللا اتباع رواه مسلم

الضفدي اه شوبري هـ ذا وفي القنري على المطول ما يخالفه ونص والا يادي جمع الايدي جمع اليد وهي
 الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة بحجاز امر سلام من قبيل اطلاق اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية أو الصورية
 على المعلول كما صرح به الشيخ في البيان وقيل مشترك بينهما وما قيل ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدي
 وبمعنى النعمة على الايدي برده عليه ان اصل يدي وما كان على وزن فعل لا يجمع على أفعال اه (قوله من
 شعر) أي ظاهر او باطنا وان كثف قال الشيخ في شرح التقریب بل وان طال وخرج عن الحد المعتاد كما
 اقتضاه كلامهم اه شوبري وعبارة البرماوي قوله من شعر أي وان طال وكثف ظاهرا وباطنا وان خرج
 عن حد الفرض كما اقتضاه اطلاقهم وصرح به العلامة الخطيب وعاله بندرته وكذا اطلاقه وان طالت وسلعة
 نبتت في محل الفرض وباطن ثقب أو شق فيه لانه صار ظاهرا نعم ان كان لهما غور في اللحم لم يجب الا غسل
 ما ظهر منهما وكذا يقال في بقية الاعضاء ويجب ازالة نحو شمع يمنع وصول الماء ولا يضر لون صمغ ولا دهن لا حرم له
 ونحو ازالة نحو كشف ميت وما تحت ظفر من وشم يمنع الماء انتهت (فرع) لو دخلت شوكة أصبعه مثلاً وصار
 رأسها ظاهراً غير مستور فان كانت بحيث لو قلعته بقي موضعها مجوفاً وجب قلعها ولا يصح غسل اليد مع بقائها
 وان كانت بحيث لو قلعته لا يبقى موضعها مجوفاً بل يلتحم وينطبق لم يجب قلعها ومع غسل اليد مع وجودها
 لعدم ظهورها اه سم على حج ومثله على المنهج نقل عن مر وعبارة حج عطف على ما يجب غسله
 ومحل شوكة لم تغص في الباطن حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الاوجه اذا حكم لها في الباطن
 انتهت وظاهره أنه متى كان بعض الشوكة ظاهراً اشترط قلعها مطلقاً اه ع ش على مر (قوله فراس
 عضده) العضد ما بين المرفق الى الكتف وفيها خمس لغات وزان رجل وبضمتين في لغة الجواز وقرأه بالحسن
 في قوله تعالى وما كنت متخذ المضامين عضداً ومثال كبدي في لغة بني اسد ومثال فاس في لغة غنيم وبكر والخامسة
 مثل قفل قال أبو زيد اهل نهامة يؤثرون العضد وينو نعيم يذكرون والجمع اعضاء وعضاد مثل افلس واقفال
 اه ع ش على مر وفي المختار الكتف والكتف مثل كبدي وكبد والجمع الاكتاف وكفه شديديه الى
 خاف بالكتاف وهو جبل وبابه ضرب اه وفي المصباح المنكب مثل مسجد مجتمع راس العضد والكتف لانه
 يعتمد عليه اه وفيه والكتف معروفه وهي تقتضي انتهاء وثنة اه (قوله اذا المرفق بمجموع العظام الثلاث)
 أي العظامان المسميان برأس العضد والابرة الداخلة بينهما اه حل (قوله محافظة على التحجيل) وانما
 لم يسقط التابع بسقوط المتبوع كرواتب الفرائض أيام الجنون لان سقوط المتبوع ثم رخصة فالتابع أولى
 به بخلافه هنا بل لتعذر فسخ الايمان بالتابع محافظة على الفعل بقدر الامكان كما مر الموصي على رأس المحرم
 عنه عدم شعره ولان التابع ثم شرع تكملة لنقص المتبوع فاذا لم يكن متبوع فلا تكملة بخلافه هنا ليس
 تكملة للمتبوع لانه كامل بالمشاهدة فتعين ان يكون مطاباً بنفسه ولو قطع من منكب من غسل محل القطع كما
 نص عليه الشافعي ونحوه عليه الشيخ أبو حامد وغيره اه شرح الروض اه ع ش (قوله بعض بشر رأسه)
 انظر هل يكفي مسح ما يجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به اه شوبري وعبارة ع ش على مر قوله
 أو بعض شعر رأسه أي ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب
 فيكفي مسحه لانه من الرأس وان سبق له غسل مع الوجه لان غسله اولا كان ليتحقق به غسل الوجه لانه لكونه
 فرضاً من فروض الوضوء انتهت (قوله بشر رأسه) الرأس مذكور ككل ما لم يشن من أعضاء الانسان نحو
 الانف والقاب بخلاف ما نفي كاليد والعيز والاذن فانه مؤنث اه شوبري (قوله لم يكف المسح على الخارج)
 أي وان كان في حد الرأس لكونه معقوصاً ومتجعداً اه حل (قوله وروى مسلم الخ) لك أن تقول انها واقعة
 حال تطريقها احتمال انه لا ضرورة فيجوز مسح الناصية أو قدرها والتكميل في حال الضرورة ولا يجوز ذلك

ويجب غسل ما عليه من
 شعر وغيره (فان قطع بعض
 يد وجب) غسل (ما بقى)
 منها لان الميسور لا يسقط
 بالميسور (أو من مرفقه)
 بأن سل عظم الذراع وبقي
 العظامان المسميان برأس
 العضد (فرأس) عظم
 (عضده) يجب غسله لانه من
 المرفق اذا المرفق بمجموع
 العظام الثلاث (أو) من
 (فوقه سن) غسل (باقى)
 عضده (محافظة على التحجيل
 وسياقى ولئلا يتخلوا العضو
 عن طهارة (و) رابعها
 (مسح بعض بشر رأسه أو)
 بعض (شعر) ولو واحدة
 أو بعضها (في حده) أي
 الرأس بان لا يخرج بالبدن
 عنه من جهة تزوله فلو خرج
 به عنه منه لم يكف المسح على
 الخارج قال تعالى وامسحوا
 برؤوسكم وروى مسلم انه
 صلى الله عليه وسلم مسح
 بनावيته وعلى العمامة فدل
 ذلك على الاكتفاء بمسح
 البعض لا يقال لو اكتفى
 البعض لا يكفي بمسح
 الاذنين لخبر الاذنان من
 الرأس

في غيرها فمن أين ثبت الا كفاء ببعض مطلقا وقد يقال ان الراوى فهم تكرر ذلك وكثرة وقوعه منه صلى الله عليه وسلم فاطلقة فاحذ بمقتضى اطلاقه وكأنه قال كان يتوضأ ويمسح على العمامة متكررا حتى كانت هذه عادته والقرينة على هذا كون الراوى ذكره في بيان صفة وضوءه صلى الله عليه وسلم (فرع) مسح على العمامة أو خرقه على رأسه فوصل البلل للرأس فالوجه ان فيه تفصيل الجرموق بل يتعين وقال العلامة حج يكفي مطلقا قصد أم لا بخلاف الجرموق اه برماوى وعبارة ع ش على مر (فرع) لو مسح عرقية فوصل البلل لجلد رأسه أو شعره فالوجه جريان تفصيل الجرموق فيه ولا يتجه فرق بينهما ما تأمل اه مر اه سم على البهجة وقال حج ولو وضع يده المبتهلة على خرقه على الرأس فوصل اليه البلل أجزأ قبل المتجه تفصيل الجرموق فيه اه ويرد بما مر انه حيث حصل الغسل بفعله بعد النية لم يشترط تذكرها عنده والمسح مثله ويفرق بينهما وبين الجرموق بان ثم صار قاروه ومماثلة غير المسح عليه اه فاحتج بقصد مميز ولا كذلك هنا اه انتهت (قوله لانا عارضه الخ) هذه المعارضة تدل على ان الباحث ما لكى أمالو كان خنفيه فنقول له في المعارضة لو وجب الربع لاكتفى بالاذنين تكهله له الخبر الاذنان من الرأس اه شيخنا (قوله بعين ما قلتم) أى من حيث سند الملازمة وهو الحديث والافاضل الدليل مختلف اه شيخنا (قوله قلنا المسح ثم بدل) أى فاعطى حكم مبدله وهنا أصل فعمل فيه بمقتضى اللفظ وقوله واحترزنا بالضرورة عن مسح الخفين أى بعد تسليم أنه بدل وقوله فانه يجوز للحاجة أى واستيعابه بنفسه اه حل (قوله فانه يجوز للحاجة) فان قيل ما الفرق بين ما يجوز للحاجة حيث لم يجب استيعابه وما يجوز للضرورة حيث وجب بل كان مقتضى الظاهر العكس ويجب بان ما يجوز للحاجة فيه مانع من الاستيعاب وهو فساده كما أشار اليه الحاي وليس المانع من وجوب التعميم مجرد الحاجة اه شيخنا (قوله وله غسله) أى بلا كراهية اه برماوى وشرح مر (قوله لانه مسح وزيادة) ان قلت هو مغاير له قطعاً فكيف يكون نفسه قلت مراده به انه يحصل المقصود والمسح من وصول البلل للرأس لانه يقال له مسح وغسل فسقط ما قيل المسح ضد الغسل فكيف يحصل له مع زيادة اه حج بالمعنى (قوله بلاماء) قيد بهذا ليكون باللام مسحا في المصباح مسحت الشئ بالماء مسحاً أمرت اليد عليه اه وفي المختار وبه ندام وباه رد اه وحقبة كل منهما مخالفة لحقيقة الغسل لانه اسالة الماء على الشئ وليس فيها اسالة اه (قوله مفصل الساق) بفتح الميم وكسر الصاد المهملة ما ذكره المصنف وبكسر الميم وفتح الصاد اللسان والساق بالهمزة وزر كه ما بين القدم والركبة وهو مؤثث على المشهور ويجمع على اسوق وسيقان وسوق سميت بذلك لسوقها للجدد اه برماوى (قوله وأرجلكم الى الكعبين) لم يقل الى الكعوب كما قال في الايدى الى المرافق لان كل رجل فيها كعبان وجمع المرافق لان كل يد فيها مرتون ومماثلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحادا فلو جمع الكعب لاوهم القسمة آحادا فيقتضى وجوب غسل كعب واحد من كل رجل فان قيل فعلى هذا يلزم انه لا يجب الاغسل بد واحدة ورجل واحدة قلنا صدقنا عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واجبا على الامة اه برماوى (قوله عطقا على الوجوه) أشار به للرد على الجلال المحلى في قوله عطقا على الايدى فانه لا يأتي على الراجح ان المعطوفات وان كثرت تكون على الاول ولا على المرجوح من ان كل واحد معطوف على ما قبله ويمكن الجواب بانه على المرجوح فانه معطوف على الذى قبله أى من جنس المغسول وحينئذ فلا اشكال اه برماوى (قوله لفظا في الاول) أى ومعنى وقوله ومعنى في الثانى أى ولفظا الا ان الحركة مقدرة والمانع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة ففى كلامه احتباك اه أجهورى (قوله ومعنى في الثانى) أى لانه لما جاور الجرموق وهو الرأس جركفى قولهم جرح ضرب خرب وكان حقه النصب كما هو ظاهر القراءة الاخرى اه ع ش (قوله لجزءه بالجوار) نظريه بان شرط الجرع على الجوار ان لا يدخل على الجرموق وحرف عطف كما لو قيل جرح ضرب وخرب اه

لانا عارضه بأنه لو وجب الاستيعاب اوجب مسح الاذنين بعين ما قلتم فان قلت صبغة الامر مسح الرأس والوجه في التيمم واحدة فهل أوجبتم التعميم أيضا قلت المسح ثم بدل للضرورة وهنا أصل واحترزنا بالضرورة عن مسح الخفين فانه يجوز للحاجة (وله غسله) لانه مسح وزيادة (و) له (بله) كوضع يده عليه بلامد لحصول المقصود من وصول البلل اليه (و) خامسها (غسل رجله بكل كعب) من كل رجل ولكل منهما كعبان وهما العظامان الناتان من الجانبين عند مفصل الساق والقدم لقوله تعالى وأرجلكم الى الكعبين ولاتتباعوا ما مسلم قرئ في السبع أرجلكم بالنصب وبالجر عطقا على الوجوه لفظا في الاول ومعنى في الثانى لجره على الجوار وفصل بين المعطوفين إشارة الى الترتيب بتقديم مسح الرأس على غسل الرجلين ويجب غسل ماء اليه من شعر وغيره وغسله ما هو الاصل وسبأنى

عش والجوار بكسر الجيم وضمة الواو والكسر أفصح اه مختار اه بخط الشيخ خضر (قوله والمراد بغسل
 الاعضاء المذكورة اغسالها) أى ولو بغسل غيره لها بلاذنه أو سقوطه في نحو نهر ان كان ذا كرا لنية فيهما
 بخلاف ما وقع بفعله كتعرضه للمطر ومشييه للماء فلا يشترط فيه ذلك اه زى والحاصل ان الشرط اما فعله
 سواء تذكر النية أولا وتذكره النية عند عدم فعله اه حل وفي شرح شيخنا حجج للارشاد مانصه ولا
 يجب تيقن عموم الماء لجميع العضو بل تكفي غلبة الظن كمال اليه جمع متأخرون أخذوا من نص الامر في
 باب التيمم على أنه يكفي ذلك وسبغهم الى التصريح بعين المسئلة ابن عبد السلام في فتاويه اه سم (قوله ولا
 يعلم ذلك الا بانغسال ملاقيهما معهما) أى فلا بد من غسل جزء من الرأس ومن تحت الحنك ومن الاذنين وجزء من
 فوق اليدين والرجلين اذا لم لا يتم الواجب الا به فهو واجب وسئل العلامة الرملي عن الجزء الذي لا يتم الواجب
 الا به اذا غسل الوجه بدون هل يكفي أولا واذا تعذر غسله هل يتيمم عنه أولا واذا سقط غسل المتبوع لعله وتيمم
 هل يجب عليه ان يغسله أولا فأجاب بان لا يتم حصول الواجب الا به لا بد من غسله حتى يتحقق غسل كله حتى
 لو تعذر غسله تيمم لاجله ولو سقط غسل المتبوع لعله فلا بد من غسل الواجب لغيره وتوفيق بعضهم في عدم سقوط
 غسله مع سقوط غسل متبوعه وأقره العلامة زى اه برماوى (قوله وترتيبه هكذا) أى هكذا الترتيب
 المذكور في المتن اه شيخنا (قوله مع خبر النسائي الخ) أى ولانه تعالى ذكر مسحوا بين مغسولات وتفرق
 المتجانس لا ترتكبه العرب الا لفائدة وهى هنا وجوب الترتيب لانه يقرينة الامر في الخبر ولان العرب اذا
 ذكرت متعاطفات بدأت بالاقرب فالاقرب فاما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دللت على الامر
 بالترتيب والالقال فاعملوا ووجوهكم وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أيديكم وأرجلكم ولان الاحاديث المستفيضة
 الشائعة في وضوئه صلى الله عليه وسلم صرح به ولان الآية بيان للوضوء الواجب فلو قدم عضو على
 محله لم يعتد به اه شرح مر (قوله ابدأ بماء الله به) أى الشامل للوضوء وان ورد في الحج اذا العبرة
 بعموم اللفظ لا بخصوص السبب اه برماوى والمراد وثنا بماء الله به وهكذا (قوله ولو انغمس محدث
 الخ) كأنه يشير به الى ان الترتيب قد يكون حقيقة او قد يكون تقديرية اه عش على مر وأفهم
 كانه ان الانغماس لا بد منه فلا يكفي الاغتسال بدونه لكن الحق به القمولى ما لو قد تحت نحو ميراب وانصب
 عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعة واحدة وهو المعتمد وارتضاء في شرح العباب اه شيخى وقد رأيت في
 الام اه شوبرى (فرع) لو انغمس المحدث ونوى ثم بان انه أغفل لمعتم غير أعضاء الوضوء قال مر المعتمد
 الاجزاء اه سم (قوله ولو انغمس محدث) أى حدثا أصغر فقط ولو في ماء قليل ولو كان ثم مانع كشتمع على
 ماء اعضاء الوضوء وعلى ما عدا أقل ما يجزئ مسح من الرأس وقد يشكل هذا بقولهم لو غسل اعضاء الوضوء
 دفعة واحدة أى بالصب حصل الوجه فقط اذا فرق في المعنى بينه وبين تعميم جميع البدن أى بالغمس مع المانع
 كذا قيل وقد يقال قد فرقوا بين غسل الاعضاء دفعة بالصب وغسلها بالانغماس وفي كلام بعضهم لو اغتسل
 منكسا بالصب أى دفعة واحدة لم يحصل له سوى الوجه ويكفي انغماسه مطلقا أى سواء كان منكسا أولا
 وظاهره وان نوى في صورة التنكيس عند الوجه بل ظاهر قول بعضهم ولا بد ان تكون النية عند مماسة الماء للوجه
 بعين ذلك في الصورة المذكورة اه حل وعبرة الزيادة ولا بد ان تكون النية عند مماسة الماء للوجه كما
 تقدم ولا فرق بين أن يكون الماء قليلا أو كثيرا خلافا لابن المقرئ في تقييده بالكثير وان القليل اذا انغمس فيه
 لا يحصل له الا الوجه انتهت عبارة سم والوجه اشتراط مقارونة نية الوضوء لغسل الوجه كما قاله شيخنا
 البرلسى ووافق مر وقد يقال ان نوى بعد تمام الانغماس لم يظهر لهذا الكلام أثر اذا لا ترتيب حقيقة بين
 الاعضاء والا بان غسل على التدرج فلا بد من الترتيب حقيقة وقرن النية بالوجه تأمل وقوله اجزاء عن الوضوء

جواز مسح الخفين بدله
 والمراد بغسل الاعضاء
 المذكورة اغسالها ولا يعلم
 ذلك الا بانغسال ملاقيهما معهما
 (و) سادسها (ترتيبه هكذا)
 أى كما ذكر من البداءة
 بالوجه ثم اليدين ثم الرأس
 ثم الرجلين للتتابع رواه
 مسلم وغيره مع خبر النسائي
 باسناد على شرط مسلم ابدأ
 بماء الله به (ولو انغمس
 محدث)

أى ولو كان ما انغمس فيه ماء قليلا فيميا يظهر ولا نظرا لما قد يقال ان هذا الغسل قائم مقام الوضوء الذى يعتبر فيه الترتيب فيكون انغمس الوجه سابقا على بقية الاعضاء فيصير الماء مستعملا وذلك لان الوضوء ان الترتيب معتبر ههنا لكنه تقديرى لا تحقيقى والاستعمال انما يتحقق فى التحقيق لتأخر زمن غسل بعض اعضاء الوضوء فيه عن زمن بعضه بخلاف التقديرى فليتأمل ثم رأيت شيخنا حجج في شرحه لا رشاد قال ههنا ويقع الترتيب بانغماس متوضئ ولو فى ماء قليل كما مر ان نوى نية معتبرة وان لم يمكث زمنا يمكن فيه الترتيب لحصوله تقديرى فى أوقات لطيفة لا تظهر فى الحس اه باختصار انتهت (قوله بنية الجنابة غلطاً) أى نسياناً بان نسي ان عليه الاصغر ويعتقد ان الذى عليه هو الاكبر فالمراد بالغلط الخطأ فى الاعتقاد لاسبق اللسان فقط المقرر عند الحاجة تأمل (قوله بداه) متعلق بانغمس والضمير راجع للوضوء والمراد بالوضوء غسل الاعضاء الاربعه والمعنى ولو انغمس بدل غسل الاعضاء الاربعه اجزاه اه شيخنا (قوله اجزاه عن الوضوء) أى ولو منكسا والماء المنغمس فيه قليلا واخر النية الى بعد الانغماس فى صورة التنكيس والى مماساة الماء للوجه فى غيره اه حل (قوله خلافا للرافعى) أى فى قوله لا بد من المكث زمنا يسع الترتيب حسا اه حلي (قوله ولتقدير الترتيب الخ) ههنا بما يفيد انه لا بد من وجود هذه اللحظات الطيفية وليس كذلك وهذا التعليل الثانى هو المعول عليه لان الاول يرد عليه ما لو غسل الجنب أسافله قبل أعاليه بالصب دفعة واحدة فان هذا الغسل يكفي للاكبر ولا يكفي للاصغر اذا الحاصل له من ذلك فى الاصغر غسل وجهه فقط ذكره شيخنا وكتب أيضا فى التعليل الثانى انه ان كان المراد مجرد فرضه وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشراط الترتيب فى هذه الحالة فلا فائدة فى التقدير كذا قيل والحاصل انهم مصرحون بانه لا يشترط فى هذا الترتيب الحقيقى غاية الامر ان الرافعى يشترط زمنا يتصور فيه الترتيب الحقيقى لو وجد والنووى لا يشترط ذلك اه حل (قوله فى لحظات لطيفة) فان قلت ما الفرق بين ههنا وبين ما لو وضع النجاسة فى الماء الا كد حيث لا يقوم فى النجاسة المغلظة الغمس فى الماء الكثير مقام العدد قلت يفرق بينهما بان الترتيب صفة تابعة وأما العدد فهو ذات مقصودة ويعتفى فى الصفة التابعة ما لا يعتفى فى الذات المقصودة اه مر اه ع ش (قوله وسن استياك) مصدر استاك وأما سوك وسوك فمصدر سوك وسوكا وسوا كافهما مصدران للمجرد ويقال فى المز يد استاك استيا كالكن سوكا هو قياس مصدر الجرد المعدى كما يفيد قول ابن مالك فعل قياس مصدر المعدى الخ والثانى سماعى ويقال أيضا فى المز يد استاك سوكا فصادره أربعة مأخوذة من قولهم سكت الشئ سوكا اذا دلكته وقيل من التساوك وهو التمايل يقال جاءت الابل تتساوك أى تمايل وتضارب من الهزال والسواك بالميم العود والسواك بكسر السين المهمة استعماله ويطلق أيضا على العود وهو مذكر على المشهور وغلظ ابن ظفر فى تأنيده وذكرك فى المحكم انه بالتذكير والتأنيث وجمعه سوك بضم الواو واسكانها وقلبها همزة ويقال سالكا فاه وسوكه تسويكا واذا قلت استاك أو تسوك لم تذكر الفهم وهو لغة الدلك وآلته وشرعا استعمال عود أو نحوه فى الاسنان وما حولها لالذهب التغير ونحوه اه برماوى وعبرة حجج والسواك مصدر سالكا فاه وسوكه وهو لغة الدلك وآلته وشرعا استعمال نحو عود فى الاسنان وما حولها انتهت وعبرة المختار السواك المسواك قال أبوزيد جمعه سوك بضم الواو مثل كتاب وكتب وسوكا فاه تسويكا واذا قلت استاك أو تسوك لم تذكر الفهم وفى المصباح انه يجمع على سوك بالسكون والاصل يضمين اه أى فلما استثقلت الضمة على الواو حذفت وقضيت ان الاستعمال بالسكون لا غير وفيه قال ابن دريد سكت الشئ اسوكه سوكا من باب قال اذا دلكته فتقول حجج والسواك مصدر سالكا فاه لم يرد به ان المصدر مقصور عليه بل مراده ان هذا الاسم استعمال مصدر كما استعمال اسم الآلة اه ع ش على مر وهو من الشرائع

بنية الجنابة غلطاً أو الحدث
أو الطهر عنه أو الوضوء
بدله (اجزاه) عن الوضوء
وان لم يمكث زمنا يمكن فيه
الترتيب حسا خلافا للرافعى
لان الغسل يكفي للحدث
الاكبر فلا يصغروا
ولتقدير الترتيب فى لحظات
لطيفة (وسن استياك)

القدية لقوله صلى الله عليه وسلم هذا سواك الانبياء من قبلي وله أصل في السنة وآثر المصنف الاستيالك
على قول الأصل السواك فرار من كونه مشتركا بين الفعل واسم الآلة واستعمال ما لا اشتراك فيه أولى
وأقله مرة الا اذا كان لتغيير أو نحوه فلا بد من ازالته ويحتمل الاكتفاء به فيه لانها خفيفة وتحصل
السنة الكاملة بالنية ويحصل أصلها بلا نية ما لم يكن في ضمن عبادة اه برماوى قوله وأقله مرة أى
وا كمله ثلاثة كما سيأتى في بحث التثنية عنه وعن شرح م ر انه يسن تليته اه (قوله أيضا وسن
استيالك) وكيفيته أن يبدأ بجانب فيه الايمن ويذهب الى الوسط ثم الايسر ويذهب اليه اه شرح م ر
وكتب عليه ع ش قوله بجانب فيه الايمن المتبادر من هذه أنه يبدأ بجانب فيه الايمن ويستوعبه الى الوسط
باستعمال السواك فى الاسنان العليا والسفلى ظهرا وبطنا الى الوسط ويبقى الكلام حيث لم يعم السواك العليا
والسفلى فى حالة واحدة هل يبدأ بالعليا فيستوعبها الى الوسط ثم السفلى كذلك أو بالسفلى أو يستوعب
ظهر الاسنان من العليا والسفلى ثم ياطنهما ثم كيف الحال والا قرب أنه يتخير بين تلك الكيفيات لعدم المرجح
اه وينبغي أن ينوى به السنة كالغسل بالجماع وينتأ كذا التخليل اثر الطعام قبل بل هو أفضل للاختلاف
فى وجوبه ويرد بأنه موجود فى السواك أيضا مع كثرة فوائده التى تزيد على السبعين ولا يبالغ ما أخرجه
بالخلال بخلاف لسانه لان الخارج به أى اللسان يغلب فيه عدم التغير اه حج وقوله قبل بل هو أفضل أى من
السواك بدائل ما بعده وفى شرح العباب قال الزركشى وابن العماد وهو أى التخليل من اثر الطعام أفضل من
السواك لانه يقطع ما بين الاسنان المغير للفم ما لا يقطع السواك ورد بان السواك يختلف فى وجوبه وورد فيه
لولا ان أشق على أمتى لامرئهم بالسواك أو فرضت عليهم السواك ولا كذلك الخلال اه اه سم عليه وقوله
ورد بان السواك الخ هذا الرد لا يلاقى ما قاله لانهم ما يقولونه أنه أفضل من السواك على الاطلاق بل انه
أفضل منه من اثر الطعام وكونه أفضل منه فى هذه الحالة للتوجيه المذكور لا ينافى ان السواك أفضل فى سائر
الاحوال غير هذه الحالة تأمل (قوله مطلقا) أى طولا وعرضا بدليل قوله وسن كونه عرضا ويصح ان
يراد بقوله مطلقا أى فى الموضوع وغيره بدليل قوله وتأكد فى مواضع كوضوء الخ اه برماوى (قوله مطهرة
للفم) أى فلا تحصل السنة بالاستيالك بالمتجسس على المعتمد عند م ر لقوله مطهرة وهى ذات نجاسة خلافا
للعلبى حيث جعل المطهرة على الطهارة اللغوية وهى التنظيف قال وهى تحصل بالمتجسس اه ح ف (قوله
بفتح الميم وكسرها) أى والفتح أعلى وانظر ما وجهه مع انه اسم آلة والقياس الكسر وقد بوجه بانه مصدر
مبني بمعنى اسم الفاعل من التطهير واسم آلة اه برماوى (قوله لكنه يكره) أى لانه قديمى اللثو يفسدها
اه شرح م ر ويستحب أن يمر السواك على سقف فم بلطف وعلى كراسى أضراسه اه خ ط وينبغي أن
يجعل استعماله فى كراسى الأضراس تهيأ للاسنان ثم بعد الاسنان اللسان وبعد اللسان سقف الحنك (فائدة) لو
نذر السواك هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من ذلك الاسنان وما حولها أم يشمل اللسان وسقف الحلق فيخرج
من عهد النذر بامره على اللسان أو سقف الحلق فيه نظر والا قرب الاول لانه المراد فى قوله اذا استكم
فاستاكوا عرضا ولتفسيرهم السواك شرعا بانه استعمال عود ونحوه فى الاسنان وما حولها اه ع ش على م ر
(قوله أيضا لكنه يكره) أى من حيث الكيفية لانه قد يجرح اللثو يفسدها لكن يحصل به أصل السنة وكذا
يقال فى الاستيالك بالمبرد لانه جزء من الاسنان وهو كغير اسم آلة معروفة وقد يحرم كائن يفعله بضار
كالنباتان السمية ويجزى لحصول المقصود من ازالة القلح ونحوه ويسن غسله للاستيالك به ثانيا ان علق به قذر
ويندب بلع الريق أول الاستيالك ولعل حكمته التبرك بما يحصل فى أول العبادة ويطلع ذلك وان لم يكن السواك
جديدا لكن هل المراد فى ابتداء كل استيالك أو المراد فى ابتداء اليوم مثلا والذي فى فتاوى الشهاب الرمل ان

مطلقا لخبر النسائي وغيره
السواك مطهرة للفم
بفتح الميم وكسرها (و) سن
كونه (عرضا) أى فى عرض
الاسنان لخبر أبى داود اذا
استكم فاستاكوا عرضا
ويجزى طولا لكنه يكره
ذكره فى المجموع

المراد بأوله ما اجتمع في فيه من الريق عند ابتداء السؤال قال شيخنا الشيرازي وظهره ان المراد به في ابتداء كل فعل منه وبه مخرج ولده اهـ برماوى وفي المصباح وبردن الحديد بالمبرد بكسر الميم والجمع المبراد اهـ وقوله ما اجتمع في فيه أى بخلاف المجتمع في السؤال كما سيأتى انه يسن عدم امتصاصه (قوله نعم يسن الاستيالك الخ) هذا الاستدراك بالنظر لظاهر المتن والافكان المناسب لقوله في عرض الاسنان ان يقول وأما في الاسنان الخ اهـ ع ش (قوله قاله ابن دقيق العيد) هو أبو الفتح تقي الدين بن محمد بن محمد بن محمد الدين ولد بظاهر البحر الملح قريبا من ساحل ينبع وأبوه متوجه من الحج يوم السبت خامس عشر شعبان سنة خمس وعشرين وستمائة ونشأ بقوص وثقفه على ابن وهب القشيري وسمع العز بن عبد السلام المتوفى يوم الجمعة حادى عشر شهر صفر سنة اثنين وسبع مائة اهـ برماوى (قوله أولى) من قوله وسننه السؤال عرضا أى لأن عبارة الاصل توهم أن الاستيالك وكونه عرضا سنة واحدة بخلاف عبارة المصنف وأيضاً عبارته توهم أن نفس الآلة سنة مع أن السنة هي الاستيالك بخلاف عبارة المصنف اهـ شيخنا عشماوى فالأولية من وجهين (قوله بخشن) أى ولوم طيبا لغير المحرم والمخدة كما هو ظاهر اماماله رائحة طيبة في نفسه ككثير الاعشاب فلا يمنع منه المحرم والمخدة اهـ ع ش على مر (قوله أيضا بخشن) في القاموس والمصباح ما يقتضى فتح خاتمه وفي الاشمونى في باب أبيه اسماء الفاعلين التصريح بانه بالكسر اهـ شيخنا ونصر القاموس من الخشن ككتف والخنش الاحش من كل شئ وخشن ككرم خشينا ومخشنة وخشونة شيخنا (قوله واشنان) بضم الهمزة وكسر هاء الغة وهو الغاسول أو حبه وقيل نوع آخر يأتى من اليمن اهـ برماوى (قوله لانه المحصل للمقصود) ويسن كونه باليمن وان كان لازالة قدز لان اليد لا تبشره وبه يفرق بينه وبين ما مر في نحو الاستنثار بالمشاة أى نثر الذر وخرج المضمضة بنحو ماء الغاسول وان أتى الاسنان وأزال القلع لانها لا تسمى سوا كما بخلافه بالغاسول نفسه اهـ برماوى (قوله وأولاه الاراك) أى لما فيه من طيب ويرى وتسمية لطيفة تنق ما بين الاسنان ثم من بعده حديد النخل لانه آخر سؤال استاك به النبي صلى الله عليه وسلم وقيل آخر سؤال استاك به الاراك ولكن الاول أصح أو يقال كل راو قال بحسب ما علمه ثم الزيتون لقوله صلى الله عليه وسلم الزيتون سواكى وسؤال الانبياء من قبلى وخبر نعم السؤال الزيتون من ثمر رقة باركة يطيب القدم ويذهب الحفرة بفتح الحاء الملهمة والقاع وهو داء في الاسنان ثم ذوالريح الطيب ثم مالاريج له ورطب كل نوع أولى من يابس ثم المندى بالماء ثم بماء الورد ثم غيره كالريق والمندى بالريق من الاراك أولى من رطب الجريد وهكذا ويكره السؤال بعود المرسين لما قيل انه يورث الجذام ولا يكره سؤال غيره باذنه لكنه خلاف الاولى لا تبرك به فيكون سنة كما فعلته عائشة رضي الله تعالى عنها تبرك به صلى الله عليه وسلم ويحرم بدون اذنه ان لم يعلم رضاه به ويسن أن يضعه خلف اذنه اليسرى لخبر ورد فيه واقتداء بالصحابه رضي الله عنهم بخلاف قلم الكاتب والافعل الارض منصوب بالامر ميا ويسن غسله قبل وضعه كالأرادة الاستيالك به ثانيا وقد حصل به ريج ويسن عدم امتصاصه وان لا يستاك بطرفه الا آخر لان الذى يستغربه هو يسن ان يضعه فوق ايهامه ويخضره وتحت بقية أصابعه وان لا يزيد على شبر لما ورد ان الشيطان يركب على ما زاد وان يقول عند استيالك اللهم يبيض أسناني ويشد به لسانى ويثبت به لسانى وبارك لى فيه يارب العالمين برحمتك يا أرحم الراحمين وذكر بعضهم له فوائد تزيد على السبعين منها انه يبيض الاسنان ويزيل قلهاء ويشتهى ويطيب النكهة ويشد اللثة ويزيل بليلتها ورخاوتها ويصفي الخلق ويغصم اللسان ويزيد العقل ويزكي الفطنة ويحسن الخلق أى لون البدن ويقسم الصلب ويقطع الرطوبة من العين ويحسد البصر ويطفى الشيب ويسوى الظهر ويهرب العدو ويصلب اللحم ويضادف الاجر ويرضى الرب ويخط الشيطان ويزيد ثواب الصلاة وينبى الاموال

نعم يسن الاستيالك في اللسان
طولا قاله ابن دقيق العيد
واستدل له بخبر في سنن أبي
داود وقول وسنن الخ أولى
من قوله وسننه السؤال
عرضا (بخشن) كعود
واشنان لانه المحصل للمقصود
بالاستيالك وأولاه الاراك
(لا أصبعه) المتصل به

ويخفف الصداق ويقوى القلب والمعدة وعصب العين ويذكر الشهادة عند الموت عكس الحشيشة اه
 برماوى وفي الصباح حفر الاسنان جفرا من باب ضرب وفي الغة ليني أسد من باب تعب اذا فسدت أصولها
 اه (قائدة) لو اجتمع في الشخص خصات ان احدها تذكر الشهادة والاخرى تنسبها كالسوال وكل
 حشيشة مثلاً هل تغلب الاولى أو الثانية فيه نظروا ونقل بالدرس عن المناوى تغليب الاولى تحسبنا للظن
 فراجع اه عش على مر (قوله لانها لا تسمى سواها) أى شرعاً اذ لو عولنا على العرف للزمنا ان الاسنان
 والخرق لا تجزئ وليس مراد اه عش (قوله بخلاف المنفصلة وأصبع غيره) كذا قال الشارح وتبعه العلامة
 حج وقال العلامة مر لا تجزئ أصبعه مطلقاً متصلة أو منفصلة خشنة أو لا وكذا أصبع غيره المنفصلة وأما
 المتصلة من حى فتجزئ اذا كانت خشنة وهذا هو المعتمد لانه من باب المساعدة والمعاونة والجزاء المتصلة
 شأنها ووضعها العمل بها والمساعدة بخلاف المنفصلة فانها تحترم عن ذلك ويمنع امتثالها وان اذن صاحبها
 اذ لا حقه فيها بامتنانها بعد الانفصال وان لم يجب دفنها فوراً مادام صاحبها حياً وفهم منه انه يجب دفنها بعد
 موته والحالة هذه لكن يأتي في كتاب الجنائز انه تسن مواراته اذا انفصل من حى ولهذا تجزئ تسوية الميت
 بأصبع الغاسل وبهذا يدفع ما قيل ان أجزاء الأذى تحترم متصلة ومنفصلة قال شيخنا عش وينبغي تقييده
 بالحى وأما الميت فلا تجزئ أصبعه المتصلة مطلقاً أخذاً من تعاميل المنفصلة بانه يجب احترامها وكلا أصبع
 غيرها كالشعر ويجزئ بجزء غير الأذى من الحيوانات اه برماوى (قوله واختار في المجموع تبعاً للرويانى
 وغيره ان أصبعه الخشنة تكفى) اذا كانت متصلة وكذا المتصلة من غيره بخلاف المنفصلة مطلقاً هذا حاصل
 ماجرى عليه في المجموع وبقي قول ثالث اختاره مر في شرحه وهو انه لا تجزئ الا أصبع غيره المتصلة دون
 أصبعه مطلقاً ودون أصبع غيره المنفصلة فتلخص ان في المسئلة أقوال ثلاثة ماجرى عليه شيخ الاسلام وهو
 ان الاصبع تجزئ في ثلاث صور ولا تجزئ في واحدة وما جرى عليه في المجموع وهو انها تجزئ في صورتين ولا
 تجزئ في صورتين وما جرى عليه مر وهو انها تجزئ في صورة ولا تجزئ في ثلاثة تأمل (قوله وكراهه لصائم
 بعد زوال) أى ان لم يعرض له بعد الزوال ما يزيل الخلوفاً كما كل ناسيا وكنوم تغيره قبل يسن اه شبشبرى
 اه عش وعبارة زى قوله وكراهه لصائم بعد زوال أى غير سبب يقتضيه فلو نام بعد الزوال أو كل ناسيا
 أو جاهلاً أو مكرهاً واحتمل حصول التغير منه فلا كراهة في ازالته انتهت وقوله واحتمل حصول التغير الخ فان
 لم يحصل منه تغير كراهه الاستيناء وعبارة شرح مر نعم ان تغيره بعده بخوف نوم استيناء لازالته كما أفتى به
 الوالد رحمه الله تعالى ولو كل الصائم ناسياً بعد الزوال أو مكرهاً ما زال به الخلوفاً أو قبله ما منع ظهوره وقلنا
 بعدم فطره وهو الأصح فهل يكره له السؤال أم لا زال المعنى قال الأذرى انه محتمل وإطلاقهم يفهم التعميم
 انتهت وقوله يفهم التعميم أى فيكره ولا ينافيه ما مر من عدم الكراهة في النوم بعد الزوال للتغير هناك
 لانه فانه لا يلزم من زوال الخلوفاً بالكل حصول تغير بذلك الا كل اه رشيدى فان قيل لا يثبت كراهه
 الاستيناء بعد الزوال للصائم ولم يكره المضمضة مع انها مزيله للخلوف بل أولى كما صرحوا بذلك في باب
 الاستنجاء حيث قالوا والماء أفضل لانه يزيل العين والاثراً كذلك الحجر ونحوه فتأمل اه من بعض الهوامش
 وهو وجبه (قوله أيضاً وكراهه لصائم بعد زوال) خرج به ما لو مات فلا يكره تسويكه لان الصوم انقطع بالموت
 ونقل عن فتاوى الشارح ما وافقه اه عش على مر (قوله لصائم) أى ولو تغلا وهل فيه معناه المستك
 لترك نية أو نحوه قال العلامة ابن عبدالحق كالحطيب لا يكره لانه ليس صائماً حقيقة وقال العلامة مر يكره
 ونقله العلامة سم عن الإسنى ورد شيخنا بان سبب الكراهة الخلوفاً وهو منتف فيه اه برماوى
 وأما ما وصل فيكره له من الفجر وتزول الكراهة بالغروب اه شرح مر (قوله أطيب عند الله من ریح

لانها لا تسمى سواها بخلاف
 المنفصلة وأصبع غيره
 واختار في المجموع تبعاً
 للرويانى وغيره ان أصبعه
 الخشنة تكفى لحصول
 المقصود بها (و) لكن
 (كره) الاستيناء (لصائم
 بعد زوال) لخبر الشيخين
 لخلوف فم الصائم أطيب
 عند الله من ریح

المسك) معنى كونه أطيب عنده تعالى ثناؤه عليه مو رضاه به وبذلك فسره الخطابي والبيهقي وغيرهما فلا يختص بيوم القيامة وقالا ابن الصلاح وقال ابن عبد السلام يختص به لتقييده بذلك في رواية مسلم اه زى وعبارة الشوري أي رائحة فبدأ كثرة ثواب من ثواب استعمال المسك المأمور به الشخص في يوم الجمعة انتهت وعبارة البرماوى وهو تفضيل لما يستكره من الصائم على أطيب ما يستلذ به من جنسه وهو المسك ليقاس عليه ما فوقه من آثار الصوم ونتائجه وقيل انما خصه به لانهم يؤثرونه على غيره وهو استعارة لجريان العادة بتقريب الروائع الطيبة من الشخص فاستعير ذلك لتقريبه من الله تعالى وفي تعليق القاضى ان الاعمال ربحا يفوح يوم القيامة فربح الصوم بينها كربح المسك قال الحافظ ابن حجر واتفقوا على ان المراد به من سلم صيامه من الاثم وعبر الشارح في جانب الصوم بأنه أطيب عند الله من ربح المسك وفي دم الشهيد بأنه كربح المسك لان الصوم خاص به تعالى حيث قال الصوم لى وانا أجزى به وهو من صفاته تعالى بخلاف دم الشهيد ومثله مداد العلماء انتهت والخلاف بضم الخاء قال حج وتفتح في اغة شاذة اه وقال السيوطى في قوت المغتذى شرح جامع الترمذى بضم الخاء لا غير هذا هو المعروف في كتب اللغة والحديث ولم يحك صاحب المحكم والصحاح غيره قال القاضى وكثير من الشيوخ يروونه بفتحها قال الخطابي وهو خطأ أقول ويمكن أن يكون من حيث الرواية فلا ينافى انما اغة شاذة اه ع ش على مر (قوله لخبر أعطيت أمتي في شهر رمضان حسا) تنتم لم يعطهن نبي قبلى أما الاولى فانه اذا كان أول ليلة منه نظر الله تعالى اليهم ومن نظر اليه لا يعذبه أبدا وأما الثانية فهي ما ذكره الشارح وأما الثالثة فإن المسألة تسقط عنهم في كل يوم وليلة وأما الرابعة فان الله تعالى يأمر جنته فيقول لها استعدي وتزيني لعبادى أو شئت ان يستر بحوا من تعب الدنيا الى دار كرامتى وأما الخامسة فانه اذا كان آخر ليلة منه غفر الله لهم جميعا فقال رجل أهى ليلة القدر يارسول الله فقال لا الم تر ان العمال يعملون فاذا فرغوا من أعمالهم وفوا أجورهم رواء الحسن بن سعيد في مسنده وغيره اه برماوى (قوله فانهم يحسون وخلاف أفواههم الخ) فان قلت يعارض هذا الحديث الدال على كراهة الاستيلاء بعد الزوال الاحاديث الدالة على طلب السؤال لكل صلاة الشاملة لصلاة الظهر التي بعد الزوال فلم قدم عليها أحيب بأنه قدم عليها لان فيه درع مفسدة وهي ازالة التغير وتلك الاحاديث فيها جالب منفعة ودفع مفسدة مقدم على جالب المصالح اه شيخنا ح ف (قوله السمعاني) هو أبو بكر محمد ابن المظفر المروزي سمع أباه وغيره المتوفى سنة خمس مائة وعشرة وله من العمر ثلاثة وأربعون سنة اه برماوى (قوله والمساء بعد الزوال) قال حج ويمتد لغة الى نصف الليل ومنه الى الزوال صباح اه شوري (قوله فتكره ازالته) أي بسؤال شرعى لا بغيره كاصبعه أو أصبح غيره المنفصلة وفي هذا الاستنتاج نظر على طريقة المتأخرين من اشتراط النهى بخصوص في الكراهة وقال سم ولا يشكل على الكراهة انتفاء النهى بخصوص لعدم اعتباره فيها عند المتقدمين مع انه قد يقوم مقامه اشتداد الطلب كما يعلم من كلامهم في مواضع اه ع ش وانما لم تحرم الازالة كما حرم ازالة دم الشهيد لمعارضته في الصائم بتأذيه وغيره رايحه فأيحله ازالته حتى ان لنا قولنا اختاره النووي في مجموعته تبع الجماعة انما لا تكره بخلاف دم الشهيد فانه لم يعارضه في فضيلته شيء ولان المستاك متصرف في نفسه وازالة دم الشهيد تصرف في حق الغير ولم يأذن فيه اه شرح مر (قوله ولان التغير قبل الزوال الخ) معطوف على قوله لخبر أعطيت أمتي الخ فهو دليل ثان لقوله والمراد بالخلاف بعد الزوال اه شيخنا ويؤخذ من هذا التعليق انه لو واصل وأصبح صائما انه يكره له قبل الزوال كما قاله الجليل وتبعه الاذرعى الزركشى وحزم به الغزى كصاحب الانوار وهو المعتمد وظاهر كلامهم انه لا كراهة قبل الزوال ولولم لم يتسحر بالكيفية وهو الاوجه ويوجه بأن من شأن التغير

المسك والخلاف بضم الخاء التغير والمراد بالخلاف من بعد الزوال لخبر أعطيت أمتي في شهر رمضان حسا ثم قال وأما الثانية فانهم يحسون وخلاف أفواههم أطيب عند الله من ربح المسك رواه أبو بكر السمعي في آء اليه وقال حديث حسن والمساء بعد الزوال واظيية الخلاف تدل على طلب ابقائه فتكره ازالته ولان التغير قبل الزوال يكون من أثر الطعام غالباً وتزول الكراهة

قبل الزوال ان يحال على التغير من الطعام بخلافه بعده فانما طوره بالمظنة من غير نظر الى الافراد كالمشقة في
 السفر اه شرح مر (قوله وتا كذا في مواضع الخ) ويتا كذا ايضا للصائم قبل وقت الخلو ف كما ين
 التطيب الاحرام اه فيض اه شوبري (قوله كوضوء وهو) أي السواك من سننه الفعلية الداخلة
 فيه عند حج اذ محله عنده بين المضمضة وغسل الكفين فتشمله النية والتسمية ومن سننه الفعلية الخارجة عنه
 عند مر اذ محله عنده قبل غسل الكفين فلم تشمله نية الوضوء فيحتاج لنية عنده ولم تشمله بركة البسملة اه
 شيخنا وقوله فيحتاج لنية عنده أي لحصول كمال السنة أما بالنظر لاصل السنة فلا يتوقف على النية كما تقدم هذا
 التفصيل وعبارة شرح مر وبدؤه بالسواك يشعر بأنه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على
 ان أولها غسل كفيه والوجه ان يقال ان أول سننه الفعلية المتقدمة عاياه السواك وأول الفعلية التي منه غسل
 كفيه وأول القولية التسمية انتهت (قوله أيضا كوضوء) أي أوله وكذا انناؤه على الوجه قياسا على التسمية
 اه شرح الارشاد لشيخنا وفي الخادم مانصه * (فرع) * لو نسيه في ابتداء الوضوء أو الصلاة فالظاهر
 انه يأتي به في اثناء الوضوء كالتمسية ولا يتدارك في الصلاة لفوات محله ولان الوضوء كالعبادات ولهذا يجوز
 تفريق النية على أعضائه بخلاف الصلاة اه والذي أتى به شيخنا مر انه يتداركه في اثناء الصلاة اذا
 أمكن بفعل خفيف كالوصلى ما فوف الا يكتم يطلب منه حالها في اثناء الصلاة اذا أمكن بفعل خفيف اه سم
 (قوله وصلاة) أي ولو تغفلا ولو سلم من كل ركعتين أو كان فاقد للظهور بن أو متيمما أو صلى على جنازة
 ولنجدة تلاوة وان استاك للقراءة أو شكر اه شرح مر وقوله ولنجدة تلاوة ومجمله بعد فراغ القراءة
 الآية السجدة وقبل الهوى السجود في فعله القاري بعد فراغ الآية وكذا السامع كمن هو ظاهر اذا لا يدخل
 وقتها في حقه الآية فمن يقدم عليه لتصل هي به لعله لرعاية الافضل اه حج ولو فرغ من السجود وأراد
 القراءة بنى ذلك على انه هل يتعوذ للقراءة بعد السجود أو لا فيه ترددوا الاصح الثاني وعليه فلا يستاك للقراءة
 كذا نقل عن شرح العباب لحج غير ان ما أطلقه من عدم استحباب التعوذ لئلا يبان وجهه عدم طول
 الفاعل بالسجود وقال سم يؤخذ منه انه لو أطال سجوده استحب التعوذ بقياسه انه يكون هنا كذلك
 ومجمل طلب السواك لسنجدة التلاوة ان كانت خارج الصلاة فان كانت فيها فلا يطلب لها الاستيالك لان استحباب
 السواك الأول على الصلاة وتوابعها وقوله أو شكر وقت بعد وجود سبب السجود اه ع ش عليه (قوله
 وتغير قم) أي طعما أو لوناً أو ريحاً فلا يرد تغير الاسنان اه شوبري وأفهم تعبيره بالقم دون السن ندبه لتغير
 قم من لاسن له وهو كذلك اذ ينس له الاستيالك مطلقاً ويتا كذا له عند ما يتا كذا لغيره اه شرح مر (قوله
 وقراءة) شاملة للبسملة ومثل القراءة كل ذكر قال حج وندبه للذكر الشامل للتسمية مع ندم الكمال أمر
 ذي بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا يخص عنه الابتنع ندب التسمية له ويوجه بانه حصل هنا مانع منها
 هو عدم التأهل لكل النطوبها اه بالحرف أي لانه لا يتأهل لذلك الا بالسواك اه شيخنا (قوله أيضا
 وقراءة) أي ذكر في غير صلاة فهم ما يقدم على التعوذ في غير الصلاة للقراءة ولتعلم أو تعاليم أو سماع حديث
 أو علم شرعي وكذا آتسه ولدخول مسجد اه برماوى (قوله ودخول منزل) ظاهره ولو خاليا من الناس
 وقيد حج بغير الخلق وفرق بينه وبين المسجد حيث ينس السواك لدخوله ولو خاليا بان ملائكة المسجد
 أشرف اه شيخنا (قوله أيضا ودخول منزل) أي ولو لم يكن كالغيره أو خاليا وكذا خروج منه اه برماوى
 (قوله وإرادة نوم) أي ليسلا أو نهارا وقوله وتيقظ منه أي وان لم يحصل تغير لانه مظنته وكذا سكوت وأكل
 ذي ربح كسريه واجتماع باخوانه لما قيل انه يزىل الروائح الكريهة وجوع وعطش لما قيل انه
 يغذي الجائع و يروي العطشان وأكل مطلقا لما قيل انه يهضم الطعام وعند التسكع وبعد الوتر والسفر
 والفدوم منه وعند الاحتضار لما قيل انه يسهل خروج الروح وعند الجماع ولو نسيه قبله هل يأتي به حال

بالغروب (وتأ كذا)
 الاستيالك (في مواضع
 كوضوء وصلاة وتغير
 قم) وقراءة ودخول منزل
 وإرادة نوم وتيقظ منه
 خبر ابن خزيمة وغيره
 لولا ان اشق على
 أمي لامرهم بالسواك
 عند كل وضوء وخبر الشيخين

جاءه أولاً الذي يظهر عدم طلبه فإن لم يقدر على ذلك كله استاك في اليوم واليلة مرة اه برماوى (قوله
 لولا ان أشق على أمتي) أى لولا خوف المشقة وجود الخ قان دفع ما يقال ان لولا حرف امتناع لوجود وهذا
 يقتضى العكس اه شيخنا (قوله لا مرتهم بالسؤال عند كل صلاة) أى ولما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم
 ركعتان بسؤال أفضل من سبعين ركعة بالسؤال واستشكل بان صلاة الجماعة بخمس أو سبع وعشرين مع
 أنها فرض كفاية وأجيب بأجوبة منها ان السنة قد تفضل الفرض كفاية ابتداء السلام ورده ومنها ان هذا الخبر
 لا يقام بحسب الجماعة في الصحة ومنها أنه محمول على ما اذا صلى جماعة بسؤال وصلى صلاة منفردا بالسؤال فهذه
 الصلاة أفضل من تلك بخمس وثلاثين فيكون للسؤال عشرة والجماعة خمسة وعشرون وعليه لو صلى منفردا
 بسؤال وصلى جماعة بغير سؤال كانت صلاة الجماعة أفضل بسبعة عشر والجماعة تفضل صلاة الجماعة وان
 قانما سئلتها على صلاة المنفرد بسؤال الكثرة الفوائد المترتبة عليها وهى السبع والعشرون لان الواحدة منها قد
 تعدل كثير من الركعات بسؤال وحينئذ فلا تعارض بين الخبر المذكور وخبر صلاة الجماعة اه برماوى (قوله
 أى أمر ايجاب) جواب عما يقال ان لولا حرف امتناع لوجود فتقتضى امتناع الامر لحرف المشقة فلا تستفاد
 السنية فاجاب بان الممتنع أمر الايجاب مع ثبوت أمر النذب وفيه أنه لا يلزم من امتناع أمر الايجاب ثبوت أمر
 النذب الذى هو المراد الآن يقال يستفاد بمعونة السياق والقرائن اه شيخنا (قوله أى يدل لك) فى المصباح
 دلكت الشئ دلكت من باب قتل مرسته بيدك ودلكت النعل بالارض مسحتها او دلكت الشمس والنجوم دلوكا
 من باب قعد زالت عن الاستواء ويستعمل فى الغروب أيضا اه ومثله المختار (قوله اذا دخل البيت) أى منزله
 وهو الظاهر وقبل المراد بالبيت الكعبة فإنه يسن السؤال لدخولها أيضا اه برماوى (قوله ويقاس بما فيها الخ)
 فالقراءة فى معنى الصلاة ودخول المنزل وارادة النوم فى معنى الوضوء وأما تغير الفم بغير نوم فى معنى تغيره
 بالنوم اه حل وقوله ودخول المنزل الاولى حذفه لانه لو جعل مستأنفا كان المراد أنه فى معنى الوضوء وهو غير
 محتاج اليه لانه ذكره فى الحديث الرابع فلا حاجة لقياسه وان كان معطوفا على الصلاة لم يظهر أيضا اذا جامع
 بين القراءة ودخول المنزل فتأمل اه شيخنا حرف (قوله لا امر بها) ولا اتباع وانما لم تجب لآية الوضوء المبينة له
 واقوله صلى الله عليه وسلم لا عرابي نوضأ كما أمر الله وليس فيما أمر الله تسمية اه برماوى (قوله وأقلها بسم
 الله) وفى زيادة العبادى أن سنة التسمية فى الوضوء والغسل بسم الله الحمد لله على الاسلام ونعمته وفى الاكل
 بسم الله الذى لا يضر مع اسمه شئ أو بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا وفى التسمية بسم الله والله أكبر وفى
 وضع الميت فى القبر بسم الله وعلى مله رسول الله وفى دخول المسجد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعند
 قراءة القرآن من موضع لا تسمية فيه بعد التعوذ بسم الله الرحمن الرحيم اه برماوى (قوله وأقلها بسم الله
 الرحمن الرحيم) أى ثم الحمد لله على الاسلام ونعمته الحمد لله الذى جعل الماء طهورا زاد الغزالي فى بداية النهاية
 رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك وبان يحضرون ويسن التعوذ قبلها وتسكن لكل أمر ذى
 بالعبادة أو غيرها كغسل وتيمم وتلاوة قول من أثناء سورة وجاع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والحج
 والاذا كار وتكره لمكروه ويظهر كما قاله الاذرى تحريمها المحرم اه شرح مر وقوله تحريمها المحرم أى لذاته
 فلا ينافى ما مر فى الوضوء بماء مغصوب وكذا يقال فى المكروه أى فتكره على المكروه لذاته كالأكل ذى ربح
 كربه كبصل وليتظروا كل مغصوب باهل هو مثل الوضوء بماء مغصوب أو الحرمة فيه ذاتية والظاهر الاول
 وحينئذ فصورة المحرم الذى تحرم التسمية عنده ان يشرب خرا أو يأكل مية غير ضرورية والفرق بينه وبين
 كل المغصوب أن الغصب أمر عارض على حال الماء كقول الذى هو الاصل بخلاف هذا اه رشيدى وبقي
 المباحات التى لا شرف فيها كمنقل متاع من مكان الى آخر وقضية ما ذكرنا من امباحة لانه ليس محرما ولا مكروها
 ولا ذابال اه ع ش على مر وقول مر ولومن أثناء سورة محله فى غير الصلاة لاسيما فى ان المصلى اذا قرأ بعد

لولا ان أشق على أمتي
 لا مرتهم بالسؤال عند كل
 صلاة أى أمر ايجاب فيها
 وخبرها ما أيضا كان النبي
 صلى الله عليه وسلم اذا قام
 من الليل يشوص فاه
 بالسؤال أى يدلك به وخبر
 مسلم انه صلى الله عليه وسلم
 كان اذا دخل البيت بدأ
 بالسؤال ويقاس بما فيها
 ما فى معناه وقولى وتأكد
 الى آخره أولى من قوله
 ويسن للصلاة وتغير الفم
 (وسن لوضوء تسمية أوله)
 أى الوضوء للامر بها
 ولا اتباع فى الاخبار الصحيحة
 واما خبر لا وضوء لمن لم يسم
 الله عليه فضعف أو محمول
 على الكامل وأقلها بسم الله
 وأقلها بسم الله الرحمن
 الرحيم (فإن تركت) عمدا

القاتين في اناء أو نحوه فان تعذر عليه الصب الكبر الاناء ولم يجد ما يغرف به منه استعان بغيره أو أخذه بطرف ثوب نظيف أو بغيره أو نحوه ذلك اه برماوى (قوله قبل غسلهما ثلاثا) هذه الغسلات هي المطلوبة بآلة أول الوضوء غير انه أمر بفعلها خارج الاناء عند الشك كـ هو ظاهر كلام المؤلف وقوله أما اذا تبين طهرهما أى مستندا لغسلهما ثلاثا فلو كان غسلهما في نجاسة متيقنة أو مشكوكة مرة أو مرتين كره غسلهما قبل كمال الثلاث كما يحتمل الاذرعى فاذا ضم للواحدة اثنتين وللاثنتين ثلاثة كفى ذلك في زوال الكراهة ولا يحصل به الغسل المطلوب أول الوضوء فعلم ان الغسل الخاص من الكراهة تارة يحصل به الغسل المطلوب أول الوضوء وتارة لا حرر اه حل ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش قوله هي المطلوبة أول الوضوء قضيتها انه لا يستحب زيادة على الثلاث بل هي كافية للنجاسة المشكوكة وسنة الوضوء وقياس ما يأتي في الغسل عن الراعى من أنه لا يكفي للحدث والتنجس غسلة واحدة انه يستحب هنا ست غسلات ولن كفت الثلاثة في أصل السنة اللهم الا أن يقال الاكتفاء بالثلاث هنا من حيث الطهارة لا من حيث كراهة الغمس قبل الطهارة ثلاثا اه (قوله الى احتمال نجاسة اليد في النوم) من هذا استفاد ان مجرد احتمال النجاسة يقتضى كراهة ادخالهما قبل غسلهما ثلاثا فمجرد التوهم كاف في الكراهة المذكورة اه سم (قوله في ذلك) أى في كراهة الغمس اه شيخنا (قوله أما اذا تبين طهرهما) أى وكان مستندا اليقين الغسل ثلاثا أما اذا كان مستندا اليقين الغسل مرة فسيأتى في كلام الشارح ان الكراهة باقية اه زيادى (قوله ولا يسن غسلهما قبله) أى فيكون مباحا وقد يقال بل ينبغي أن يغسلهما خارج الاناء لئلا يصير الماء مستعلا بغسلهما فيه بناء على ان المستعمل في نقل الطهارة غير طهور فاعل المراد انه لا يكره غسلهما خوفا من النجاسة وان كره غسلهما لتأديته لاستعمال الماء الذي يربد الوضوء منه اه ع ش على مر (قوله لا يغسلهما ثلاثا) أى الا بتمام الثلاث وهذه الثلاثة مطلوبة خارج الاناء في هذا الفرد المخصوص وهو حالة الشك والحقوابه حالة اليقين ولذلك قالوا انه لو سبق غسلهما عن النجاسة مرتين زالت الكراهة بواحدة خارج الاناء أو مرة زالت الكراهة بمرتين خارج الاناء أيضا فليس طلبها لاجل طهارة اليد ولا لكون الشارع اذا غيها حكما إلخ كما قيل ثم هذا الغسل يكفي عن الغسل المطلوب أول الوضوء فاذا بقي من الثلاث شئ فله فعله داخل الاناء أو خارج ولو كانت النجاسة خارج الاناء مغاظة لم تزل الكراهة لا يغسلهما خارج الاناء سبع مع الترتيب قال شيخنا مر وهذه السبع مقام واحدة من الثلاث المطلوبة للوضوء ويندب اثنان أيضا خارج الاناء وقال شيخنا الطبرلاوى له فعلهما داخل الاناء اه قل على المحلى (قوله لان الشارع اذا غيها حكما إلخ) قد يقال هـ ذا واضح حيث لم يعمل به وهذا قد عاله بما يقتضى الاكتفاء بمرة واحدة اه شوبرى أى وهو قوله فانه لا يدري إلخ الدال على احتمال نجاسة اليد وهذا الاحتمال يزول بمرة واحدة واجب بانا لو عملنا بذلك المقتضى لزم عليه استنباط معنى من النص يعود عليه بالابطال لان استنباط الاكتفاء بمرة يبطل قوله حتى يغسلها ثلاثا اه ع ش وفيه انهم نظروا للتعليل في صورة الشك في نجاسة مغاظة حيث حكموا بان الكراهة لا تزول الا بسبع مع الترتيب قبل ادخال الكفين الاناء فقد استنبطوا من النص معنى أبطله تأمل اللهم الا أن يقال لما كان في ذلك الاستنباط استيفاء ما غيابه الشارع مع زيادة فيها احتياط فلم يترتب عليه ابطال صح هذا الاستنباط وعول عليه وبذلك تعلم ترجيح الرش ثلاثا في النجاسة المخففة كما ذكره سم خلافا لما ذكره ع ش من غسلها ثلاثا لانه لا يلزم عليه استنباط معنى من النص يبطله بالمرّة ولم يوجد احتياط في الغسل ثلاثا عن الرش ثلاثا لتساوى الغسل والرش في إزالة المخففة فقرر لکن رأيت في بعض الحواشى في باب النجاسة من الغسل مرتين بعد الرش في المخففة الا أن هذا في النجاسة المخففة وأما المشكوك فيها فلا يتوقف الخروج من عهد الكراهة منها على الغسل بل يكفي الرش ثلاثا في الخروج منها كما ذكره سم اه من خط شيخنا ح ف (قوله اذا غيها حكما) وهو هنا كراهة

(قبل غسلهما ثلاثا) خبر اذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري أين بات يده ر واه الشيخان الا قوله ثلاثا فسلم أشار بما علل به الى احتمال نجاسة اليد في النوم والحق بالنوم غيره في ذلك أما اذا تبين طهرهما فلا يكره غسلهما ولا يسن غسلهما قبله والتعديد بالقليل وبالثلث من زيادتي فلا تزول الكراهة الا بغسلهما ثلاثا وان تبين طهرهما بالاولى لان الشارع اذا غيها حكما بغاية

الغمس التي دل عليها قوله فلا يغمس يده الخ والغاية هي قوله حتى يغسلها ثلاثا اه شيخنا (قوله فلا يخرج)
 بالبناء للمجهول وفي بعض العبارات فانما يخرج المكاف بالبناء للفاعل وقوله باستيفاء باباء وفي بعض الروايات
 استيعابا بالعين والمعنى واحد اه برماوى (قوله غيره من المائعات) وكذا الجامدات الرطبة اه ع ش
 (قوله مع انه غير مراد) أى لانه يحرم غمسها حينئذ لما فيه من التضمع بالنجاسة ومالك الغير والمسبل كذلك
 وأما ملكه والمباح فمكره اذا كان قاتنين اه برماوى وعبارة سم قوله مع انه غير مراد أى لانه يحرم
 غمسها حينئذ لما فيه من التضمع بالنجاسة لكن انظر غمسها حينئذ في ماء كثير ويمكن ان يكره في الماء الراكد
 لانه يقدّر مدون الجارى وقد يفرق بين الحكمية وغيرها انتهت (قوله فمضمضة فاستنشاق) ويحصل أقلهما
 بإصال الماء الى الفم والانف وان لم يدره في الفم ولا يجبه ولا جذب في الانف ولا نثره وأكلهما بان يديره ثم يجبه
 أو يجذبه اه شرح مر والمضمضة من المض وهو التحريك ومنه مضمض النعاس عينيه اذا تحرك كما بالنعاس
 ثم اشترى استعمالها في وضع الماء في الفم ونحر يكة وقدم الفم على الانف لانه أشرف لكونه محل القراءة والذكر
 والامر بالمعروف وأكثر منفعة ونحو ذلك ولم يقل أحدهما جوبه أى منفردة فلا ينافى قول الامام أحمد رضى الله
 عنه بوجوبهما والاستنشاق من الشق وهو الريح وهو أفضل من المضمضة لان أبا ثور من أئمتنا قال بوجوبه
 وسنده في ذلك الامر بغسل شعور الوجه والانف لا يخلو غلبا من الشعر ويحصلان بإصال الماء الى داخل الفم
 والانف ووقع السؤال هل يكفي في حصول أصل السنة وصول الماء الى إحدى طائفتي الانف أولا والذي
 ينبغي حصول أصل السنة بالنسبة لما دخل فيه الماء فقط اه برماوى (قوله وجمعهما الخ) الجمع هو
 المسمى عندهم بالوصل وضابطه ان يشرك بين المضمضة والاستنشاق في غرفة وضابط الفصل ان لا يجمع
 بينهما ما فيها وأفاد كلامه ان الجمع من حيث هو أفضل من الفصل من حيث هو وان أفضل كصفات الوصل
 ان يكون بثلاث غرفات اه شيخنا وقوله لكل منهما ثلاث في هذه الصورة كقيمتان وهي بقسميهما أضعف
 الكيفيات وأنظفها الاولى ان يتمضمض بثلاث متوالية ثم يستنشق بثلاثة كذلك الثانية ان يتمضمض
 بواحدة ثم يستنشق بأخرى وهكذا الى ان تتم الثلاث ففي الفصل ثلاث كصفات ما ذكر وما أشار اليه
 بقوله أو بفرفرتين الخ وهذه الكيفية الثالثة أفضل كصفات الفصل الثلاث اه حل وكيفيات الوصل
 ثلاث فالجموع ستة وانما اقتصر على هذه الستة مع ان هناك كصفات ممكنة لاتها التي وردت اه شيخنا
 ح ف (قوله وبثلاث غرف) جمع غرفة بفتح الغين وضمها الغتان فان جمعت على لغة الفتح تعين فتح الراء
 وان جمعت على لغة الضم جازا سكان الراء وفتحها وضمها فتخلص ان في المفرد لغتين وفي الجمع أربع لغات
 اه برماوى وفي الخنار غرف الماء ييده من باب ضرب والغرفة بالفتح المرة الواحدة وبالضم اسم للمفعول
 منه لان ما لم يغرف لم يسم غرفة والجمع غراف كنطقة ونطاق والغرفة العلية والجمع غرفات بضم الراء وفتحها
 وسكونها وغرف اه وفي المصباح الغرفة بالفتح المرة وغرفت الماء غرافا من باب ضرب واغرتة والغرفة
 العلية والجمع غرف وغرفات بفتح الراء جمع الجمع عند قوم وهو تخفيف عند قوم وتضم الراء للاتباع وتسكن
 جملا على لفظ الواحد اه فانت تراهما انما ذكر اللغات في الجمع بالنسبة الى غرفة بمعنى العلية لا بمعنى
 المعروف من الماء والمرقن الغرفة الذي هو مراده هنا تأمل ومثلها القاموس سواء بسواء (قوله مستحق)
 أى للاعتداد بهما معا فلو قدم الاستنشاق على المضمضة حصل هو دون المضمضة وان أتى بها بعده على المعتمد كما
 لو تعوذ قبل الافتتاح اه زى وأما اذا قلنا انه مستحب فانه اذا أعاده ثانيا بحسب ما معاه اه شيخنا وعبارة شرح
 مر فلو قدم مؤخر كان استنشاق قبل المضمضة حسب ما بدأ به وفات ما كان فحله قبله على الاصح في الرخصة
 خلافا للجموع اذا المعتمد ما فيها كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لقوله في الصلاة الثالثة عشر ترتيب الاركان
 نخرج السنن فيحسب منها ما أوقعه أولا وكان ترك غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك كما لو تعوذ ثم أتى بدعاء الافتتاح

فانما يخرج من عهده
 باستيفائها وكل الماء القليل غيره
 من المائعات وان كثروا فولى
 فان شك في طهرهما أولى
 من قوله فان لم يتيقن طهرهما
 الصادق يتيقن نجاستهما مع
 انه غير مراد (فمضمضة
 فاستنشاق) للاتباع رواه
 الشيخان وأما خبره فمضمضا
 واستنشقا فضعف
 (وجعهما) أفضل من الفصل
 بينهما بسبب غرفات لكل
 منهما ثلاث أو بفرفرتين
 يتمضمض من واحدة منهما
 ثلاثا ثم يستنشق من الأخرى
 ثلاثا (و) جمعهما (بثلاث
 غرف) يتمضمض ثم يستنشق
 من كل واحدة منهما (أفضل)
 من الجمع بينهما بغرفة
 يتمضمض منها ثلاثا ثم يستنشق
 منها ثلاثا أو يتمضمض منها
 ثم يستنشق مرة ثم كذلك
 ثانية وثالثة وذلك للاتباع
 رواه الشيخان وعلم من
 التعبير بالأفضل ان السنة
 تتأدى بالجميع وهو كذلك
 وقولى وبثلاث أولى من قوله
 بثلاث وتقديم المضمضة على
 الاستنشاق مستحق لا مستحب
 كما أفاده القاء لاختلاف

انتهت (قوله كلوجه واليدين) تنظير في مطلق الاستحقاق وان كان لا يعتد بغسل اليدين اذا قدمه أو انه راجع
 لليلة أئني قوله لاختلاف العضوين اه شيخنا (قوله أيضا كلوجه واليدين) مقتضى ذلك انه لو قدم
 الاستنشاق على المضمضة لم يعتد به ويأتي بالمضمضة بعد ثم يأتي بالاستنشاق وهو ما في المجموع قال سم وهو
 القياس فهو شرط للاعتداد بالموخر وقضية كلام الروضة ان التقديم شرط للاعتداد بالجميع فاذا عكس حسب
 ما قدمه على محله وفات ما أخره كتنظيره من التعوذ والافتتاح وجرى على ذلك مر كذا قررره الشيخين رحمه الله
 اه (قوله في خبر الدولابي) بفتح الدال المهملة نسبة الى بلدي يقال له ادولاب بالري وبضمها نسبة الى عمل الدولاب
 المعروف الذي هو آلة وأما دولاب الحيوان فهو بالفتح وهو أبو بشر محمد بن أحمد الرازي ولد سنة أربع وعشرين
 ومائتين وروى عنه ابن أبي حازم وغيره المتوفى بين مكة والمدينة في ذي القعدة سنة إحدى وثلاثمائة اه برماوى
 (قوله أن يباغ) بضم الميم المثلثة التحية وفتح الباء الموحدة وتشديد اللام المكسورة وبالغين آخره من التبليغ
 اه برماوى (قوله ووجهى الاسنان واللثان) ويسن امرار سبابة يسراه على وجهى الاسنان واللثان
 وإدارة الماء بفيه ثم يحمله ولا يصوت بحجه فانه بدعة مكروهة اه حل وفي المصباح اللثة بالكسر خفيف لحم
 الاسنان والاصل اثنى مثل عنب فحذفت اللام وعوض عنها الهاء والجمع لثان على لفظ المفرد اه (قوله ان يصعد)
 بضم الياء المثلثة التحية وفتح الصاد المهملة وتشديد العين المكسورة من التصعيد اه برماوى (قوله الى
 الخيشوم) ويسن له الاستنشاق بالثلثة وهو ان يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء أو أذى ويسن كونه
 بأصبع يده اليسرى أى خنصرها اه برماوى وفي المصباح الخيشوم أقصى الأنف ومنهم من يطلقه على الأنف
 ووزنه فيعول والجمع خيشم وخشم الانسان خشم من باب تعب أصابه داء في أنفه فأفسده فصار لا يشم فهو
 أخشم والاثني خشماء وقبل الأخشم الذى أنتنت ريح خيشومه أخذ من خشم اللحم اذا تغيرت ريحه اه (قوله
 الصائم) أى ولو حكا لي دخل المسلم فانه صائم حكاه اه برماوى (قوله بل تكره) أى خوف الافطار والفرق
 بينها وبين التهمة حيث حرمت ان حركت الشهوة ان المضمضة والاستنشاق أصلهما مطلوب ولا كذلك القبلة
 ومن ثم لو كانت المبالغة لاجل نجاسة فانه لا يفطر اه شيخنا ح ف وعبارة تشرح مر وأما الصائم فلا
 تسن له المبالغة بل تكره كما في المجموع لخوف الافطار الا ان يغسل فيه من نجاسة وانما لم تحرم بخلاف قبلة الصائم
 الحركة لشهوته لانه هنا يمكنه اطباق حلقه وجمع الماء وهناك لا يمكنه رد المني اذا خرج ولان القبلة غير مطلوبة بل
 داعية لما يضاد الصوم من الانزال بخلاف المبالغة يؤخذ من ذلك حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه
 سبق الماء الى جوفه ان فعلها وهو ظاهر انتهت وسواء كانت المبالغة مكروهة أو محرمة فانه اذا وصل شئ منها
 الى الجوف فانه يفطر كما سيأتى في كتاب الصوم التصريح به في المتن والشرح اه لكاتبه (قوله وتثليث يقينا)
 الاولى تأخير هذه السنة عن جميع السنن لتعلقها بالجميع اه وعبارة حل قوله وتثليث وذلك وحيث كان
 الاولى تأخير ذلك أى قوله وسن تثليث عما ذكر من التخييل والدلك ولما كان لا يلزم من سنن كيفية الشئ سن
 ذلك الشئ ذكر سن التخييل والدلك وما بعد ذلك تأمل انتهت (قوله وسن تثليث) أى ولولسلس على
 الاوجه ويحتمل ولو تحريك نحو يده في ماء قليل خلافا للسبكي وان لم ينو الاعتراف ولو رد ماء الغسل الثانية
 حصل له أصل سنة التثليث كما بحثه جمع وحمل افتاء السبكي على نفي الكمال لكن المعتمد خلافه لانه نافه
 كذا اعتمد شيخنا وهو مشكل اذا الماء مادام بالعضو لم يحكم باستعماله بدليل رفعه حدثا آخر طرأ قبل انفصاله
 كما هو ظاهر والتثليث بالحصول به أولى من رفع الحدث فليحرف فانه فرق شاف قوى وشرط التثليث حصول
 الواجب لانه تكرير الاول فتوقف على وجوده به فارق حسب ان الغرة والتخييل قبل الفرض لانه تطهير
 مقصود لذاته فلم يتوقف على غيره نعم قال في شرح العباب ولو قيل بحسبانه بالنسبة للمعمل المتكرر غسله فقط
 لكان له وجه ظاهر انتهى واعلم انه لو ثبت مسح بعض الرأس حصل له سنة التثليث ولا ينبغي ان لا يفوت به

العضوين كالوجه واليدين
 وكذا تقديم غسل الكفتين
 عليهما وتقديم غسلهما من
 زيادتي (و) سن (مبالغة
 فيها المفطر) لا مرد ذلك
 في خبر الدولابي والمبالغة في
 المضمضة أن يبلغ بالماء أقصى
 الحلق ووجهى الاسنان
 واللثان وفي الاستنشاق
 أن يصعد الماء بالنفس
 الى الخيشوم ويخرج بالمفطر
 الصائم فلا تسن له المبالغة
 فيها بل تكره كما ذكره في
 المجموع (و) سن (تثليث)

ندب استيعابها الا ترى انه شيخنا وقوله ولا ينبغي الخ بحث انه يعود اليه أي الى الاستيعاب ولم يعد مسح الاذنين رعاية
 لخلاف مالك ووافقه على ذلك الشيخ صالح وجماعة وهو واضح معني اه شوبري وتكره الزيادة على الثلاث
 والنقص عنها بنية الوضوء والاسراف في الماء ولو على الشط الا في ماء وقوف فتحرم الزيادة عليها لكونها غير
 مأذون فيها اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لكونها غير مأذون فيها يؤخذ من تحريم ما ذكر حرمه
 ما حوت به العادة من ان كثرة من الناس يدخلون الى محفل الطهارة لتفريغ أنفسهم ثم يغسلون وجوههم
 وأيديهم من ماء الفساق المعدة للوضوء لازالة الغبار ونحوه بلا وضوء ولا ارادة صلاة وينبغي ان يحل حرمه ذلك
 ما لم تجز العادة بفعل مثله في زمن الواقف ويعلم به قياسا على ما قالوه في ماء الصهاريج المعدة للشرب من انه اذا
 جرت العادة في زمن الواقف باستعمال ما فيها من غير الشرب وعلم به لم يحرم استعمالها فيها جرت العادة به وان لم
 ينص الواقف عليه ويؤخذ منه أيضا حرمه للوضوء من مغاطس المساجد والاستنجاء منها لعله المذكور لان
 الواقف انما وقفه لا غتسال منه دون غيره نعم يجوز للوضوء والاستنجاء منها لمن يريد الغسل لان ذلك من سنته
 فتنبه له فانه يغفل عنه كثيرا نعم ان دلت قرينة على ان الواقف لم يمنع من مثل ذلك لحصول التيسير به على الناس
 جاز اه (قوله لغسل) أي ولومن ماء وقوف للطهارة لانه يتساح بالماء لتفاهته موبه فارق الا كفان الموقوفة
 حيث لم يؤخذ منها المذوب اه شوبري وقوله ومسح يشمل مسح الجبيرة والعمامة لا مسح الخف وهو كذلك
 على المعتمد اه قل على الحلي (قوله وذلك) أي وسواله ولحائط وموق عين لا مانع فهما من اصال الماء الى
 محله اه برماوى وفي شرح مر التصريح بسن تثليث السوال (قوله وتشهد) أي ودعاء وكذا باقى
 السنن الا الخف ويفرق بينه وبين المسح على الجبيرة والعمامة بانه انما كره تثليثه مخافة تعييبه ولا كذلك هما
 وهل يسن تثليث النية أيضا ولا لان الثانية تقطع الاولى قال شيخنا بسن تثليثها والنية الثانية تأكيده الاولى
 وهو مقتضى قول البهجة وثالث الكل يقين الخ وقال العلامة حل معناه ان يأتي بها ثانية وثالثة لا على
 قصد ابطال الاولى بل مكررها حتى يصير مستحضرها ذكر ارضم الذال المعجزة وأفتى الشهاب الرملى بعدم سن
 التثليث ولو توضع مرة ثم كذلك ثانيا وثالثا لم تحصل فضيلة التثليث كما قاله الشيخ أبو محمد الجويني وهو المعتمد
 خلافا للرويانى وأفتى به البارزى والفرق بينه وبين نظيره في المضمضة والاستنشاق ان الوجه واليد ممتدعان
 فينبغي ان يفرغ من أحدهما ثم ينتقل الى الآخر وأما الانف والفم فكعضو واحد فجاز تطهيرهما معا كاليدين
 وانما لم يحرم فعل ذلك لانه قبل بحصول التثليث به ولان الصحيح ان التجديد قبل فعل صلاة مكرهه فقط لاحرام
 اه برماوى ومثله في شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فكعضو واحد قضيته انه لو غسل اليد اليمنى
 مرة ثم اليسرى كذلك وأعاد ذلك ثانيا وثالثا على هذا الوجه حسب التثليث لانها عضو واحد كالفم والانف
 لكن قال المناوى في شرح الشماثل مانعه وهل تحصل سنة التهنين باكتماله في اليمنى مرة ثم في اليسرى مرة
 ثم يفعل ذلك ثانيا وثالثا أولا تحصل الابتداء المرات الثلاث في الاولى الظاهر الثاني قياسا على العضوين
 المتماثلين في الوضوء كاليدين ويحتمل حصولها بالاولى كالمضمضة والاستنشاق على بعض الصور المعروفة
 في الجمع والتفريق اه ثم رأيت في سم على حج مانعه وفي قوله يعنى شرح الروض كاليدين
 اشارة الى ان تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث احدهما قبل الاخرى بل لو ثلته مامعا أي أو مرتبا اجزا ذلك
 فتأمل وهذا هو المنهج اذ لا يشترط ترتيب انتهى (قوله أخذ من اطلاق خبر مسلم) قضية اطلاقه كقول جمع
 كالارشاد وتثليث كل انه يسن تثليث التاليف بالنية أيضا ويحتمل خلافاه اذ لا فائدة فيه الامساعدة القلب
 وقد حصلت أما النية نفسها فلا كما هو ظاهر بل ينبغي كما قال الشيخ ان يأتي في تكريرها ما يأتي في تكبيرة
 الاحرام لان اعادة النية القلبية قطع لها اه شوبري (قوله وروى البخارى الخ) لما كان ظاهر الاحاديث
 المتقدمة يفهم وجوب التثليث دفع ذلك بقوله وروى البخارى الخ اه شيخنا (قوله فأقبل بيديه) أي جاء

لغسل ومسح وتخليل وذلك
 وذكر كرسيمية وتشهد
 للاتباع في الجميع أخذنا
 من اطلاق خبر مسلم انه صلى
 الله عليه وسلم توضع ثلاثا ثلاثا
 ورواه أيضا في الاول مسلم
 وفي الثاني في مسح الرأس أبو
 دارد وفي الثالث البيهقي
 وفي الخامس في التشهد أحمد
 وابن ماجه وصرح به
 الرويانى فتعبرى بما ذكر
 أولى من تعبيره بتثليث
 الغسل والمسح وروى
 البخارى انه صلى الله عليه
 وسلم توضع مرة مرة وتوضع
 مرتين مرتين وانه غسل
 وجهه ثلاثا ويديه مرتين
 ومسح رأسه فأقبل بيديه

من جهة القبلة وذهب بهما إلى جهة الدبر وليس المراد أنه رجع بيديه من جهة الدبر إلى جهة القبلة اه من
خط شيخنا الاشبولي (قوله وقد يطلب ترك التثليث) أي وجوباً كما في المثلين المذكورين أو ندباً كما لو خاف فوت
الجماعة فإن ادراكها أفضل من التثليث اه شيخنا وعبرة حل قوله وقد يطلب ترك التثليث أي ندباً
كان خاف فوت جماعة لم يرج غيرها أو وجوباً كان ضاق الوقت بحيث لو ثلث خرج وقت الصلاة أو قل الماء
بحيث لو ثلث لم يكف الأعضاء وحري حج والشيخ الخطيب على مقتضى كلام الشارح من حرمة التثليث
حينئذ وخالف بعضهم فقال بعدم الحرمة حيث ذل أن التيمم يقوم مقام الماء وذكر وفي باب التيمم أن ادراك
الجماعة أولى من تثليث الوضوء وسائر آدابه فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام أو أكمل الوضوء بآدابه
فادراكها أولى من أكمله انتهت (قوله كان ضاق الوقت) أي عن ادراك الفرض بحيث لو ثلث خرج الوقت
وقال العلامة حج كان ضاق الوقت عن ادراك الصلاة كاملة فيفيد أنه يثلث مادام يغلب على ظنه ادراك
ركعة منها اه برماوى (قوله يقيناً بأن يبنى الخ) اعترض ذلك بأنه ربما يز يد أربعة وهي بدعة وترك سنة
أسهل من اقتحام بدعة وأجيب بأنهم انما تكون بدعة إذا علم أنهم أربعة وحينئذ تكون مكروهة اه زى
(قوله ومسح كل رأسه) وإذا مسح الجميع وقع البعض واجبا والباقي مندوباً كمنظيره من تطويل الركوع
ونحوه بخلاف إخراج بغير الزكاة عن دون خمسة وعشرين فإنه يقع كله واجباً ويترك ما يمكن تجزؤه يقع منه
قدر الواجب فربما فقط بخلاف ما لا يمكن كغير الزكاة كذا قالوا واعترض بما إذا اشترك اثنين في بغير
أحدهما يضحى والاخرى كل لهما من غير تضحية أو أحدهما يعق عن ولدهما الا آخر بخلافه حيث يصح ذلك
فإنه صدق عليه أن البعير تجزأ والجواب المتعين أن يقال انما وقع بغير الزكاة كله واجباً لأنه من جنس الواجب
أصله في الزكاة وانما عدل عنه تخفيفاً على المالك فلما أخرجه هو وقع كله واجباً ومراعاة لمن قال بوجوبه اه
برماوى وفي قول على المحلى ومسح كل الرأس أفضل من مسح الناصية وهو أفضل من مسح الربع وهو أفضل من
أقل منه خروجه من خلاف من أوجبه وسواء في ذلك الرجل والخنثى والمرأة اه (قوله مسجتيه) أي رأسهما كما
أشار إليه بقوله والمراد الخ اه زى والمسجحة هي التي بين الإبهام والوسطى سميت بذلك لأنه يشار بهما عند
التسبيح وتسمى السبابة لأنه يشار بهما عند السب والمخاصمة وتسمى الشاهد أيضاً لأنه يشار بهما عند الشهادة اه
برماوى (قوله ثم يرددهما إلى المبدأ) أي فيكون ذهابه وعوده مرة واحدة لعدم تمامها بالذهاب وقوله والا فليقتصر
على الذهاب أي فلا يرد إذا فائدة له فإن رد لم تحسب ثانية لأن الماء صار مستعملاً ولا ينافيهما لو انغمس في ماء قليل
نابوا يرفع حديثه ثم أحدث حال انغماسه فله أن يرفع الحدث المتجدد به قبل خروجه لأن ماء المسح نافه لا قوته
كقوته هذا ولهذا أنواعاً ماء غسل الذراع ثانياً لم يحسب غسله أخرى لكونه نافها بالنسبة لماء الانغماس اه
شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لأن الماء صار مستعملاً قال حج أي لا اختلاط به بل يده المنفصل عنه
حكماً بالنسبة للثانية واضعف البال أثر فيه أدنى اختلاط فلا ينافيه مما مر من التقدير في اختلاط المستعمل بغيره
اه وكتب عليه سم لا يخفى اشكاله مع قاعدة أن الانسلب الطهورية بالشك ومع أن الفرض أقل مجزئ
وماؤه يسير جداً بالنسبة لماء الباقي فالغالب أنه لا يغير لو قدر مخالفاً وساطاً انتهى اه (قوله أو يتم) بالنصب بأن
مضمرة والمصدر معطوف على مسح أي أو يتم الخ على حد وليس عباءة وتشرعني الخ وأفاده هذا التعبير أنه لا
يكفى الاقتصار على العمامة اه شيخنا ولا بد أن لا يكون على العمامة نحو دم براغيث وإن لا يمسح منه ما حاذى القدر
المسوح من الرأس وإن لا يكون عاصياً بل لبس العمامة وإن يقدم مسح جزء من رأسه كما يفهم من قوله أو يتم به
عليه زى اه والظاهر أن حكم العمامة كالرأس من الاستعمال برفع اليد في المرة الأولى فلو مسح بعض رأسه
ورفع يده ثم أعادها على العمامة لتكميل المسح صار الماء مستعملاً بانفصاله عن الرأس وهذا ظاهر ولكن
يغفل عنه كثيراً عند التكميل على العمامة اه ع ش على مر (قوله على نحو عمامته) أي ولو على طيأسان

وأدبر مرة واحدة وقد يطلب
ترك التثليث كأن ضاق
الوقت أو قل الماء (يقيناً)
فإن يبنى على الأقل عند الشك
عمل بالاصل (ومسح كل
رأسه) للتابع رواه الشيخان
والسنة في كيفية مسح الرأس
أن يضع يديه على مقدمه
ويلصق مسجته بالآخرى
وابهاميه على صدغيه ثم
يذهب بهما إلى قفاه ثم
يردهما إلى المبدأ أن كان
له شعر ينقاب والا فليقتصر
على الذهاب (أو يتم بالمسح
على نحو عمامته) وإن لم يعسر
عليه نزعها لم يمسح السابق

فوقها وان كان تحتها عريضة ويقارن عدم اجزاء مسح الخلف الاعلى بانه خلاف الخلف الغالبة المنصرف اليها
نصوص المسح والغالب في العمامة ان تكون فسوق شي فلما طلب المسح عليها مع ذلك لم يختلف الحال
ويؤخذ من التميم عليها انه لا يمنع من العمامة المحاذي لما مسح من الرأس وهو كذلك بالنسبة لاصل السنة
ومسح جميع العمامة أكمل ولو مسح على العمامة قبيل المسح لبعض الرأس لم يكف لانه تابع ويفارق اجزاء
غسل ما زاد على الواجب في اليدين والرجلين والوجه قبل الواجب بانه من جنسه فصار له نوع استقلال وقال
العلامة الخطيب يكفي المسح على العمامة أولا ومثل العمامة القلنسوة والتاج ويسن للمرء ان يستعاب
مسح رأسها وذوائبها المسترسلة تبعاً وألقى بعضهم ذوائب الرجل بذوائب الكن حزم في المجموع بعدم
استحباب مسح الذوائب يكفي المسح على نحو العمامة وان لم يضعه على ظهره الا ان يكون عاصياً بلبسه كأن كان
فخر ما فانه لا يكمل بالمسح عليه بخلاف المغصوب ونحوه ويشترط ان لا يكون عاصياً نجاسة معفو عنها كدم
نحو براغيث اه برماوى (قوله والافضل ان لا يقتصر الخ) الاولى تقديم هذه العبارة في مسح الرأس الذي
هو رابع الفروض كما لا يخفى وقوله على أقل من الناصية الاولى من الربع اذ لم يقل أحد بوجوب خصوص
الناصية حتى يراعى خلافه اه شيخنا (قوله فمسح كل أذنيه) أى ظاهرهما وهو ما يلي الرأس وباطنهما وهو
ما يلي الوجه ولا يشترط ترتيب أخذ الماء فلولب أصابعه ومسح رأسه ببعضها وأذنيه ببعضها كفى واستشكل
الزركشى امتناع مسح الصماخين ببل مسح الاذنين وببل مسح الرأس في المرة الثانية والثالثة مع ان المستعمل
في ذلك ظهور ثم قال والظاهر ان المراد الاكمل لأصل السنة فانه يحصل بذلك وبه يزول الاشكال اه شرح
مختصر المزني اه شورى (قوله كل أذنيه) تعبيره بكل يوهم ان مسح الجميع شرط وحيث ذوق السؤال هل
يكفى في حصول أصل السنة مسح بعض الاذنين أم لا بد من مسح الجميع وأجيب بأنه يحصل أصل السنة
بذلك ثم رأيت العلامة ابن قاسم حرمه وبقي ما لو اقتصر على مسح احدى الاذنين هل يحصل أصل السنة أم لا
أقول ينبغي حصول أصل السنة فيها فقط ولو مسح بعض رأسه ثم أذنيه فان مسح بقية الرأس على قياس
ما لو قدم الاستنشاق على المضمضة واعلم ان استحباب مسحهما غير مقيّد باستيعاب مسح جميع الرأس ومن
ذهب الى ذلك متمسكاً بذكرهم له عقب مسح كلها فقد وهم (فرع) لو نسي مسح رأسه فاخذ ماء لأذنيه ومسحهما
وانه مسح معهما ما خرم من الرأس فهل يجزئ مسح ذلك الجزء ويسقط به واجب الرأس كما لو جلس بقصد
التشهد الاول فكان الاخير وكأن جلس للاستراحة فكان بين السجدين وكغسل الممعة في المرة الثانية
والثالثة أو لا وجود الصارف فيه نظراً والذي يظهر الاول ونقل عن العلامة مر انه أفق بالثاني وعالهما
ذكر وفيه نظر لان قصد الاذنين ليس صارفاً عن العبادة فلا يضرك ان يقل بردهما لو تضرع فانغسل للمعة من
الشفتين مع المضمضة فانه يجب إعادة تلك الممعة وعلى بأن قصد المضمضة صرف عن غسل الوجه وان صحت
النية مع المغسول قلنا يمكن الفرق بضعف النية حيث اذا الغرض انهما فارت غسل الممعة بخلاف ما نحن
فيه اه برماوى (قوله لا يبل الرأس) أى لانه مستعمل وهذا واضح بالنسبة لبلى الاول دون بلى الثانية والثالثة
ثم رأيت شيخنا ذكر ان امتناع بلى ماء الثانية والثالثة لكونه خلاف الاكمل والافضل السنة يحصل بذلك
كما حرم به السبكي في فتاويه وجرى عليه حجج اه حل وعبارة البرماوى قوله بماء جديد أى ليجعل الاكمل
والافضل السنة يحصل ببل الرأس في المرة الثانية والثالثة فقوله لا يبل الرأس أى أول مرة فقط انتهت
(قوله أيضاً لا يبل الرأس) أى ولا يبل الصماخين بالنسبة للبطن ولا يبل الباطن بالنسبة للظاهر اه شيخنا
(قوله في صماخيه) تنبيه صماخ بكسر الصاد المهملة ويقال بالسبين وهو خرق الاذن الذي يفضى الى السمع
ويستحب أن يكون ماء الصماخين غير ماء الرأس والاذنين اه برماوى (قوله استظهارا) أى طلبا للظهور
المسح للكل اه ع ش ويسن غسلهما مع الوجه ومسحهما مع الرأس فيكمل في طهارتهما اثنا عشر مرة

في رابع الفروض والافضل
أن لا يقتصر على أقل من
الناصية خروجا من الخلاف
وتعبرى بذلك أولى من قوله
فان عسر رفع العمامة كمل
بالمسح عليها (ق) مسح
كل (أذنيه) بماء جديلا
يبل الرأس لا يتباع رواه
البهقي والحاكم وصحماه
والسنة في كيفية مسحهما
ان يدخل مسجتيه في صماخيه
ويديرهما على المعاطف
وعمرهما به على طهرهما ثم
يلصق كفيه وهما بولتان
بالاذنين استظهارا

لامسح الرقبة خلافا لرافعي اذ لم يثبت فيه شيء بل قال النووي انه بدعة وأما خبر مسلم لمسح الرقبة امان
من الغسل فموضوع والغسل بضم الغين المجع طوق من حديد يجعل في عنق الاسير يضم به يده الى عنقه
وبكسرهما الحقد ومنه قوله تعالى وترعنا في صدورهم من غل أي حقد اه برماوى وقوله لامسح الرقبة
مثله في شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لامسح الرقبة وهى كفى المختار من أصل العنق وفي شرح
البهجة والعنق هو الوصلة بين الرأس والجسد وفي القاموس الوصلة بالضم الاتصال وكل ما اتصل بشئ
فما بينهما وصلة والجمع كصرد اه (قوله والمراد منها) أى من هذه الكيفية وقوله وبباطن أظلمتهما
أى المسحتين اه حل. وهذه العبارة بمنزلة قوله والحاصل كذا فكان الأولى له تقديمها على قوله ثم يأتى
كفيه اه شيخنا (قوله ومعاطفهما) من عطف الجزاء على الكل لان الباطن شامل لذلك اه شيخنا (قوله
كلية رجل) أى غير محرم أما المحرم فلا يسن له التخليل لئلا يؤدي الى تساقط شعره خلافا لمن قال انه يخلل
برفق وفارق سن المضمضة والاستنشاق لا صائم وان كان قد يؤدي للوصول الى الجوف بأن التخليل أقرب
لتنف الشعر اه برماوى (قوله أيضا كلية رجل) أى وعرضه الكثيف وبقيته شعور وجهه الكثيفة
الخارجة عنه وشعور وجه المرأة الكثيفة الخارجة عنه عند شيخنا خلافا للمؤلف اه حل (قوله لقيط
ابن صبرة) هو أبو عاصم لقيط بفتح اللام وكسر القاف وسكون المثناة التحتية بعد هاء طاء ههامة ابن عامر بن
صبرة بفتح الصاد المهملة وكسر الباء الموحدة وسكون الباء مع فتح الصاد وكسر هاء العقيلي الصحابي روى
عنه ابنه عاصم وابن أخيه وكيع وغيرهما اه برماوى (قوله أسبغ الوضوء) بقطع الهمزة اه برماوى
واسبغ الوضوء الايمان به تاما بخند وبانه اه شيخنا (قوله بان يدخل أصابعه) أى أصابع يده اليمنى
ويسن أن يكون بفرقة مستقلة اه برماوى وفي المصباح الخلل بفتحين الفرقة بين الشئين والجمع خلال
مثل جبل وجبال وخلل الرجل لحينه أوصل الماء الى خلاها وهى البشرة التى هى منابت الشعر وكأنه
مأخوذ من تخللت القوم اذا دخلت بين خلاهم وخللهم اه (قوله وفي أصابع اليدين بالتشبيك) أى بان
يدخل أصابع إحدى يديه فى أصابع الأخرى سواء فى ذلك وضع إحدى الراحةين على الأخرى أو فعل غير
ذلك ونقل عن شيخنا الشوبرى انه يضع بطن يده اليسرى على ظهر اليمنى ويخلل أصابعه ثم يضع بطن اليمنى
على ظهر اليسرى ويفعل كذلك اه وقد يقال هذا مجرد تصوير والا فالمدار على تحقق وصول الماء
الى ما بين الأصابع وهو يحصل بغير ذلك اه ع ش على مر (قوله بالتشبيك) أى لان محل كراهته فحين
بالمسجد ينتظر الصلاة أو الجأى اليها أى وكان تشبيكه عبثا وخرج وضع الأصابع بين بعضهما فلا يكره
مطلقا وكونه بالتشبيك أفضل ويحصل بغيره اه برماوى وقوله فحين بالمسجد الخ مثله في شرح مر وكتب
عليه ع ش ظاهره انه لا يكره اذا كان خارج المسجد ينتظرها وهو خلاف ما صرح به فى باب صلاة الجمعة
حيث قال ويكره أيضا تشبيك الأصابع والعبت حال الذهاب للصلاة وان لم تكن جمعة وانتظارها فان
مقتضاه انه يكره فى انتظارها وان لم يكن بمسجد اه (قوله خاتما بخصر اليسرى) أى الاكمل فيه ذلك
وهو أحد أوجه ثلاثة وصحة فى الروضة ثانيها بخصر يده اليمنى ثالثها انهم ما سوا ذلك فى التحقيق وهو المختار
زاد الشارح فى شرح التنقيح وجهان وهوان كل أصبعين من الرجلين بأصبع من اليد ولو كانت
أصابعه ملتفة بحيث لا يصل الماء اليها الا بالتخليل وجب أو ملتفة حرم فتحها لانه تعذيب بلا ضرورة أى
ان خاف محذور تيمم اه برماوى (قوله أى فى جميع أعضائه وضوئه) أى ولو لا بسا الخف خلافا لمن
قال انه يمسحهما معا قال فى محاسن الشريعة والحكمة فى تقديمها ان اليمن من اليمن وهو حصول الخير
والشمال بفتح الشين المجع من الشوم وتسمى الشوى وفيها خمس لغات اه برماوى وفيه نظر لان اللغات
الخمس انما هى فى الشمال بمعنى الريح وفى المصباح والشمال الريح تقابل الجنوب وفيها خمس لغات الاكثر

والمراد منها ان يمسح برأس
مسجتيه صماخيه وبباطن
أظلمتهما باطن الاذنين
ومعاطفهما (وتخليل
شعريه كفى غسل
ظاهره) كلية رجل كثيفة
للاتباع روى الترمذى
وصححه (و) تخليل (أصابه)
لخبر لقيط بن صبرة أسبغ
الوضوء وخلل بين الأصابع
رواه الترمذى وغيره
وصححه والتخليل فى الشعر
بان يدخل أصابعه من أسفل
اللمية مثلا بعد تفريقها وفى
أصابع اليدين بالتشبيك
وفى أصابع الرجلين من
أسفلها بخصر يده اليسرى
مبتدئا بخصر رجله
اليمنى خاتما بخصر اليسرى
وتعبرى بشعر الخ أولى من
تعبيره باللمية الكثة (وتبين)
أى تقديم عين على يسار
(لنحو أقطع) كمن خلق
يبدواحدة (مطلقا) أى فى
جميع أعضاء وضوئه
(ولغيره فى يديه ورجليه)
لانه صلى الله عليه وسلم
كان يحب التيامن ما استطاع

بوزن سلام وشمال مهموز وزان جعفر وشامل على القلب وشمل مثل سبب وشمل مثل فليس واليد الشمال
 بالكسر خلاف اليمين اه ومثله المختار (قوله في طهوره وترجله وتنعله) هو بيان الشأن وتفصيل له وليس
 المذكور كل الشأن الا أن يجاب بان الطهور اشارة الى كل الطهارات والترجل اشارة الى كل الشهور
 والتنعل اشارة الى ما يتعلق بالاعضاء كالاكتحال وتنف الابط وقص الشارب وحلق الرأس وتقليم الظفر
 والمصافحة ولبس نحو ثوب ونعل لاخلعه ما فهو شامل لكل الشأن اه برماوى (قوله تسريح الشعر) أى
 تسريح الشعر فالمراد بلص صدر أثره لصحة الحبل اه حف وفي المختار ترجيل الشعر تجعيده وترجيله أيضا
 ارساله بمشط اه (قوله فان قدم اليسار كره) وكذا ان غسلهما معا اه ع ش على مر وعبرة البرماوى
 قوله كره أى كراهة غير شديدة وهى خلاف الاولى ولو غسلهما معا فكذلك انتهت (قوله دفعة) بفتح
 الدال المهملة وحكى ضمها أى مرة اه برماوى فلو تيامن فيهما لم يكره لكنه خلاف الاولى اه شيخنا
 (قوله البداة باعلى الوجه) أى وفي اليدين والرجلين بالاصابع وفي صب غيره عليه بالمرق والكعب
 ومنه الحنفية المعروفة اه برماوى (قوله وإطالة غمرته وتجهيله) قال الاسنوى كلامه يدل على انه يشترط
 اتصالها بالواجب وانه ان شاء قدمها وان شاء قدمه اه عميرة وظاهر ان محلها فيما لو قدمها على غسل الواجب
 حيث سبقت نية معتد بها كأن نوى عند المضمضة وانغسل بما قبله جزء من الشفتين فان النية صحيحة والغسل
 لا غ ان لم يقصد الوجه وان تصدأ عنه وفي الحالين لو غسل بعد المضمضة صفحتى العنق ثم الوجه أجزاء ذلك
 لان الغرة في هذه الحالة متأخرة عن النية ع ش على مر (قوله وهى غسل ما فوق الواجب الخ) عبارة
 حج الغرة والتجهيل اسمان للواجب وأطالتهما يحصل أقلها بزيادة وكما لها باستيعاب ماسر اه حل
 والذي مر هو قول الشارح وغاية الغرة ان يغسل الخ وهذا هو الموافق لكلام الشارح وفي شرح مر انهما
 اسمان للواجب والمنسوب معا وهو لا يوافق صنيع الشارح فان الضمير في قوله وهى غسل ما فوق الواجب
 راجع للإطالة ولا يصح رجوعه للغرة كالأخفى اذ لو رجع لهما لم يصح قوله ومن اليدين والرجلين في الثانى
 اه لكاتبه وعبرة الشورى قوله وهى غسل ما فوق الخ تفسير للإطالة التى هى سنة ولا يصح عوده على الغرة
 والتجهيل اذ كان يقول وهى ما ضمير التثنية انتهت (قوله ان أمتى) أى أمة الاجابة لا الدعوة والمراد
 المتوضئون منهم يدعون بضم أوله أى ينادون يوم القيامة الى موقف الحساب أو الميزان أو الصراط أو
 الحوض أو دخول الجنة أو غير ذلك غراجع أغر أى ذوى غرة وأصل الغرة بياض بجهة الفرس فوق
 الدرهم شبه به ما يكون لهم من النور فى الآخرة محجلين من التجهيل وأصله بياض فى قوائم الفرس وغرا
 حال من الواو فى يدعون اه شيخنا وعبرة البرماوى قوله يدعون أى يعرفون أو يسمون أو ينادون فيقال
 لهم يا غرا يا محجلون على الخلاف انتهت وفى القسم طلائى على البخارى وهذه العلامة تحصل لهم فى الموقف وعند
 الحوض ثم تزول عنهم عند دخولهم الجنة اه (قوله من آثار الوضوء) عموم يشمل الكبير والصغير ولو غير مميز اذا
 وضأه عليه لنحو طواف وينبغى ان يكون مثله ما لو وضأه المغسل قال بعض شراح البخارى من المالكية
 ويحصل ذلك وان لم يغسله أصلا ومن نقله عن الحافظ حج فقدوههم وقال الشارح فى شرح البخارى
 لا يحصل الا لمن توضأ بالفعل ووقع السؤال عما لو شرع فى الوضوء ثم مات قبل تمامه هل يكفيه ذلك ويعت
 يوم القيامة أغر محجلا أولا ومثله ما لو عزم على الفعل ولم يشرع فيه ثم مات والا قرب انه يكفى
 اذا شرع فى غسل بعض الاضاء ثم مات لانه عازم على فعل جميع أفعال الوضوء وشرع فيه فهو معذور
 ويعت ذلك فى العزم من غير شروع وهذا مبنى على المشهور من أنه لا بد من الفعل اه برماوى وعبرة
 ع ش على م ر وظاهر ان هذه السبب انما تكون لمن توضأ فى الدنيا وفيه رد لما نقله القاسى المالكي فى
 شرح الرسالة ان الغرة والتجهيل لهذه الامة من توضأ منهم ومن لا كما يقال لهم أهل القبلة من صلى منهم ومن لا

فى شأنه كله فى طهوره
 وترجله وتنعله رواه الشيخان
 والترجل تسريح الشعر
 فان قدم اليسار كره نص
 عليه فى الام أما الكفان
 والحدان والاذنان وجانب
 الرأس لغير نحو الاقطع
 فيظهر ان دفعة واحدة
 والتفصيل المذكور من
 زيادتي ويسسن كفى
 المجموع البداة بأعلى
 الوجه (إطالة غمرته وتجهيله)
 وهى ما فوق الواجب من
 الوجه فى الاول ومن اليدين
 والرجلين فى الثانى لحسب
 الشيخين ان أمتى يدعون
 يوم القيامة غرا محجلين من
 آثار الوضوء فمن استطاع

اه وقال شيخ الاسلام في شرح البخاري ولا تحصل الغرة والتحجيل الا لمن توضع بالفعول اما من لم يتوضأ فلا يحصل له اه ومن نقل عنه خلاف ذلك فقد اخطأ لانه قول الرزائي المالكي لا للشيخ وينبغي على قول الشيخ ان ذلك خاص بمن توضأ حال حياته فلا يدخل من وضأ الغاسل وبقي أيضا ما لو تيمم ولم يتوضأ هل يحصل له ذلك أم لا فيه نظر وينبغي الاول لا قامة الشارع له مقام الوضوء فليراجع انتهت (قوله ان يطيل غرته) أي وتحجيله وخصه الشمول له أو لكون محلها أشرف الأعضاء وأول ما يقع عليه النظر اه مناوي وتسن أطالتهما في التيمم أيضا كما سيأتي في بابيه وعبارته ثم عطفها على ما بسن والغرة والتحجيل فلا ينافيه ما في الحديث من التعليل بقوله من آثار الوضوء لانه لا غالب وما خرج فخرج الغالب لا مفهوم له اه ع ش علي مر (قوله وولاء) بفتح الواو والاولى وكسر الثانية مع المدأى تتابع اه برماوى (قوله بحيث لا يجف الاول قبل الشروع في الثاني) لو مسح الرأس ثم الاذنين ثم غسل الرجلين وكان المتخلل بين مسح الرأس وغسل الرجلين لو لم يفرض اشتماله على مسح الاذنين لجف الرأس وبواسطته لم يحصل الجفاف للاذنين لو قدر غسلهما ما قبل غسل الرجلين فهل يمنع ذلك من الموالاة أم لا فيه نظر ولا يبعد الثاني كلو غسل وجهه ثلاثا وكان بحيث لو اقتصر على الاول حصل الجفاف بينهما وبين اليد ولما غسل الثالثة لم يجف محلها وقتنا بحصول الموالاة وفي شرح البهجة وإذا غسلهما ثلاثا فالعبرة بالاخيرة قال سم عليه هل يشترط الولاء بينهما وبين الثانية وبين الثانية والاولى حتى لو لم يوال بين الاول والثانية ووالى بين الثانية والثالثة والعضو الذي بعده لم يحصل له سنة الموالاة فيه نظر ولعل الاشتراط أقرب بل لا يتجه غيره اه ع ش علي مر (قوله لا يجف) من باب ضرب وتعب اه شجنا (قوله مع اعتدال الهواء) بالمداسم للرياح التي تهب وتسببها السفن وقد يطلق على العنصر المملوء به الجو وبالعضو من النفس الى ما يليق شرعا وقد يطلق على ميسل النفس المحمود كحبة الاولياء والصالحين وقد اجتمع هواي في قول القائل

جمع الهوامع الهوى في معنى * فتكاملت في أضلعي ناران

فقتربت بالمدود عن نيل المنى * ومددت بالمقصود في كفاي

والمراد هنا الاول اه برماوى (قوله والمزاج) في المصباح مزاج الجسد بالكسر طبايعه التي تألف منها اه ع ش علي مر (قوله ويقدر المسوح مغسولا) أي حافية أو حكا وإذا ثالث فالعبرة بالاخيرة وقال شجنا العبرة في كل واحدة بما قبلها وانما يشدب الولاء في غير وضوء صاحب الضرورة مع اتساع الوقت والافالواء واجب في حقه اه برماوى (قوله ويسن أيضا ذلك) أي بان يأخذ الماء وبذلك العضو لاجل أن يعم الماء العضو وقال بعضهم يعم العضو بالماء أولا ثم يدلك بعده والاول أقرب لان الماء لا يعم العضو غالبا لا بعد ذلك ويمالغ في العقب خصوصاً في الشتاء فقد ورد دليل للاعتناء به من النار اه برماوى وقال حج وهو أن يفعل ثلاث مرات بعد تمام غسل العضو اه وسيأتي لذلك مزيدا في باب الغسل اه (قوله وترك الاستعانة في صب) ينبغي أن لا يكون من ذلك الوضوء من الحنفية لانها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يتأتى الاستعمال منها على غير ذلك المقصود من الوضوء منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من القساق الصغيرة ونظا فقامتها في الغالب عن ماء غيرها اه ع ش علي مر (قوله في صب) انظر لم قيد بذلك وهو لا ترك الاستعانة في غسل الأعضاء فانه سنة أيضا كليا يأتى وأجاب شجنا حفي بانه انما قيد بذلك بالنظر للمفهوم لان الغالب ان ترك السنة يكون خلاف الاول فلو أطلق في الاستعانة لتوهم ان الاستعانة في الغسل خلاف الاول مع انها مكرهة فدفع ذلك بالتقييد ولو أطلق أيضا لاقتضى ان الاستعانة في احضار الماء خلاف الاول وتركها سنة مع انها وتر كها مباحا كما سيأتي اه (قوله لانها ترفه الخ) قضية العمل انه لا فرق بين طلب الاعانة وعدمه مع قدرته على المنع فتعبيده بالاستعانة جرى

منكم أن يطيل غرته فليفعل
وغاية الغرة أن يغسل صفحة
العنق مع مقدمات الرأس
وغاية التحجيل استعاب
العضدين والساقين (وولاء)
بين الأعضاء في التطهير
بحيث لا يجف الاول قبل
الشروع في الثاني مع
اعتدال الهواء والمزاج
ويقدر المسوح مغسولا
ويسن أيضا ذلك (وترك)
استعانة في صب) عليه
لانها ترفه لا تليق بالتعبد

على الغالب فقد ترد السنين لغير الطالب كاستحجر الطين أي صار حجارا فلوا عانه غيره مع قدرته وهو ساكت
 منه ~~كن~~ من منعه كان كطلبها اه برماوى وهـ ل من الترفه الوضوء بالماء العذب وترك الملح حيث لا عذر
 الظاهر لا اه حل وفي المصباح رفته العيش بالضم رفاهية ورفاهية بالتخفيف اتسع ولان وهو في رفاهية من
 العيش ورقيها رفقها وورقها أصنافا من وسعة في الرزق ويتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال ارفهته ورفهته فترفته
 ورجل رافهه ترفهه مستريح مستمتع بنعمته ورفهته ترفهها أراحها اه (قوله فهمي خلاف الاولى) أي وان لم
 يكن المعين من أهل العبادة كالكافر اه حل وقوله والاولة مكروهة أي وان كان المعين كافرا على الوجه
 خلافا للزركشي اه سم (قوله ولو باجرة المثل) أي فاضلة عن كفاية ممونة يومه وليثمه وقال العلامة
 مرفاضلة عما يعتبر في الفطرة فان لم يجد لها أو طلب المعين زيادة تيمم وصلى واعاد ونقل عن العلامة مزي انه ترد في
 الاعادة واذا استعان بمن يصب عليه من له ان يقف على يساره لانه أمكن وأحسن أدبا اه برماوى (قوله
 وتنشيف) بفتح التاء وسكون النون وكسر الشين المججمة بعدها مائة تحتية ساكنة ثم فاع وهو أخذ الماء بخرقة
 أو نحوها وهو المناسب هنا لأنه بمعنى الشرب يقال نشف الثوب العرق ونشف الحوض الماء شربه وبابه فهم
 فانه لا يظهر هنا الابنوع تكاف اه برماوى وعبارة شرح م ر والتعبير بالتنشيف لا يقتضي ان المستون
 تركه انما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهمه اذ هو كافي القاموس أخذ الماء بخرقة انتهت (قوله بلا عذر) أما اذا
 كان لعذر فلا يسن تركه بل يتأكد منه كان خرج عقب وضوئه في هبوب ريح نجس أو آله شدة نحو برد
 أو كان يسمم وبحث العلامة مزي وجوبه في ظن النجاسة وأما الميت فيسن تنشيفه لئلا يسرع اليه البلاء
 واذا نشف الانسان فالاولى ان لا يكون بذيله أو طرف ثوبه لما قيل انه يورث الفقر والاولى في حقه ان يبدأ
 بيساره لان الماء الذي على أعضائه ماء عبادة فينبغي ان يؤخر عنه عن يساره لانه أثر عبادة وهذه حكمة لطيفة
 أبداهها الولي العراقي اه برماوى (قوله بمنديل) بكسر الميم وفتح اه عش (قوله وجعل يقول بالماء
 هكذا ينفضه) قال شيخنا ولا دليل فيه لا باحة النفض لاحتمال كونه فعلة بيانا للجواز اه حل (قوله
 يقول بالماء) أي يفعله وقوله هكذا مفعول به وقوله ينفضه بدل من اسم الإشارة وهو تنفيره اه شيخنا (قوله
 ينفضه) بضم الفاء من باب نصر اه برماوى (قوله والذ كرا المشهور الخ) عطف على التسمية أي وسن
 الذكر الخ اه حل (قوله عقبه) افهم التعبير به انه لو قدمه على الفراغ أو أخره عنه بحيث لا يكون عقبه فلا
 ثواب له ويستحب ان لا يتكلم بينهما المأورد أن من توضع قال قبل ان يتكلم غفر له ما بين الوضوءين اه
 شوبرى وعبارة عش على م ر قوله عقبه بحيث لا يطول بينهما فاضل عرفا فيما يظهر ثم رأيت بعضهم
 قال ويقول فوراً قبل ان يتكلم اه ولعله بيان للاكمل اه حج وهو صريح في أنه متى طال الفصل
 عرفا لا يأتي به كالأتي بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرملي انه يأتي به ما لم يحدث وان طال الفصل
 وان سنة الوضوء كذلك لكنه قال في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان بخروج وقت الغرض
 مانعه وهل تغتسل سنة الوضوء بالاعراض عنها كما يحثه بعضهم وفرق بينها وبين الضحى فانه لا يقوت طلبها وان
 فعل بعضها في الوقت فاصد الاعراض عن باقيها بل يستحب قضاؤه أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول
 الفصل عرفا احتمالات أو جهات انما كابدل عليه قول المصنف في روضته ويستحب لمن توضع ان يصلي عقبه
 انتهت (قوله أشهد أن لا اله الا الله) ويسن أن يقول قبل الحمد لله على ختام الوضوء اه برماوى (قوله من
 التوابين) أي من الذنوب والراجح عن العيوب وليس فيه دعاء صريح يحاول لازوماً كثرة وقوع الذنوب
 منه بل بانه اذا وقع منه ذنب ألهم التوبة منه وان كثروا فيه تعليم للامة كما ورد كلكم خطاؤون وخير
 الخطائين التوابون وقال تعالى ان الله يحب التوابين أي الذين لم يرجعوا عن باب عولاهم ولم يفتطروا من
 رجعت واجعلني من المتطهرين أي بالانحلاص عن تبعات الذنوب السابقة وعن التلوث بالسيئات اللاحقة او من

فهمي خلاف الاولى وخرج
 بر يادتي في صب الاستعانة
 في غسل الاعضاء والاستعانة
 في احضار الماء والاولى
 مكروهة الا في حق الاقطع
 ونحوه فلا كراهة ولا خلاف
 الاولى بل قد تجب ولو باجرة
 المثل والثانية لا بأس بها
 (و) ترك (نفض) للماء لان
 نفضه كالتمري من العبادة
 فهو خلاف الاولى وبه حرم
 في التحقيق وقال في شرحي
 مسلم والوسيط انه الأشهر
 لكنه رجع في الروضة
 والمجموع أنه مباح تركه
 وفعله سواء (و) ترك (تنشيف)
 بلا عذر لانه صلى الله عليه
 وسلم بعد غسله من الجنابة
 أنه ممونة بمنديل فسرده
 وجعل يقول بالماء هكذا
 ينفضه رواء الشيخان
 (والذ كرا المشهور عقبه)
 أي الوضوء وهو كافي الاصل
 أشهد أن لا اله الا الله وحده
 لا شريك له وأشهد أن محمداً
 عبده ورسوله اللهم اجعلني
 من التوابين واجعلني من
 المتطهرين سبحانك اللهم
 وبحمدك أشهد أن لا اله الا
 أنت

المتطهون من الاخلاق الذميمة فيكون فيه اشارة الى ان طهارة الاعضاء الظاهرة لما كانت بيدنا طهرناها
وأما طهارة الاعضاء الباطنة فانما هي بيدك فانت طهرها بفضلك اه ملا على قارى على المشكاة (قوله
استغفرك وأتوب اليك) (تنبيه) معنى استغفرك اطلب منك المغفرة أى ستر ما صدر منى من نقص تمعوه
فهى لا تستدعى سبق ذنب خلا فالن زعمه وظاهر كلامهم نذب وأتوب اليك ولو انهم يمتثلون بالتوبة واستشكل
بانه كذب ويحجب بانه خبر بمعنى الانشاء أى أسألك أن تتوب على أوباق على خبريته والمعنى انه بصورة التائب
الخاضع الدليل ويأتى في وجهته وجهى ونخشع لك سمعى ما يوافق بعض ذلك اه حج * (فائدة) * من
قرأ فى اثر وضوئه انا أنزلناه فى ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب فى ديوان
الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله محشر الانبياء اه من مجموع الفائق من حديث خير الخلائق للمناوى
ثم رأيت فى حج هناما نصه ويسن ان يقول عقبه صلى الله على سيدنا محمد وآل محمد ويقرأ انا أنزلناه أى ثلاثا
كما هو القياس ثم رأيت بعض الأئمة صرح بذلك ويسن بعد قراءة السورة المذكورة اللهم اغفر لى ذنبى
ووسع لى فى دارى وبارك لى فى رزقى ولا تقننى بما زويت عنى اه سيوطى فى بعض مؤلفاته اه ع ش
على م ر وفى قل على المحلى قوله استغفرك الغفر الستة ولا يستدعى سبق ذنب فصح وقوعه من
الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو هو منهم للتعليم اه وفى كلام بعضهم ان الاستغفار أقسام ثلاثة استغفار
المذنبين وهو طلب غفر الذنب أى ستره أو محوه واستغفار الاولياء والصالحين وهو من تقصيرهم فى أداء
الشكر واستغفار الانبياء والمرسلين وهو لزيادة أداء الشكر أى لرؤيتهم قلة وقوع الشكر منهم فاستغفرون
من ذلك وفى القسطلانى على البخارى ان المغفرة قسمان الاول ان يحول الله بين العبد والذنب أى بينه وبين
عقابه على الذنب بمعنى انه يسامحه ولا يعاقبه والثانى ان يحول الله بين العبد والذنب بمعنى انه يحفظه عن وقوعه
منه الاول هو الاثني بالامة والثانى هو الاثني بالانبياء (قوله ففتح له أبواب الجنة الثمانية) انظر ما فائدة
تخصيص الثمانية مع ان القرطبي عد ثمانية عشر ويحجب بان الثمانية هى الابواب الكبار كأبواب السور
وداخلها ثمانية عشر ثم زيد اه برماوى (قوله الثمانية) وهى باب الصلاة وباب الصدقة وباب الصوم
ويقال له الريان وباب الجهاد وباب التوبة وباب الكاظمين الغيظ والعافيين عن الناس وباب الراضين
والثامن هو الباب الايمن الذى يدخل منه من لا حساب عليه اه شوبرى (قوله من ايهاشاء) لا يشك بان
الابواب موزعة على الاعمال فكل باب لاهل عمل مخصوص لان فتحها اكرام له لكن يلهمه الله تعالى الدخول
من الذى هو أهله اه برماوى (قوله وروى الحاكم الباقي) من المعلوم ان الذى فى الباقي اشهد ان لا اله
الا انت والذى رواه الحاكم لا اله الا انت بدون اشهد رواية الحاكم لم تثبت جميع المدعى ولعل لفظ اشهد
ثبت فى رواية أخرى غير رواية الحاكم وكان على الشارح ان يأتى برواية فيها جميع المدعى ولعله لم يطلع عليها
وهو تابع فى هذا الصنيع شيخه المحلى وقد تبعه فيه تليذه حج وم ر ثم رأيت قل على المحلى انه على
ذلك (قوله كتبه برق) ويتعد ذلك بتعدد الوضوء لان الغسل لا يجزى عليه اه ع ش وفى المصباح الرق بالفخ
الجلد يكتب فيه والكسراغة قليلة وقرأ به بعضهم فى قوله تعالى فى رقى منشور اه (قوله أى لم يتطرق اليه ابطال)
أى يسان به صاحبه من تعاطى مبال بان يرتد العباد بالله تعالى والافتقار وان جميع الاعمال يتطرق اليها
الابطال بالردة ويحتمل ان هذا بخصوصه لا يهطل بها لكن ظاهر كلامهم يخالفه ويحتمل ان هذا منه صلى الله
عليه وسلم مبالغة فى حفظه وتأكيده فى طلبه لما فيه من الشهاداتين وغيرهما مما لا يوجد فى غيره فتأمل اه
لكاتبه اه شوبرى (قوله وروى محمد زائدة) وقال العلامة الطبري لاوى فى شرح التحرير رأى
ومحمدك ابتدأ أو أختتم أو ومحمدك سجدك وقد تحذف الواو وتكون الباء للسببية أو الملابسة أى التسبيح
مسبب عن الحمد أو ملبس له أو صاحب وجل بعضهم كل زائد على التوكيد وتحاشى الزمخشري عن الواو

استغفرك وأتوب اليك خبر
مسلم من توشا فاحسن
الوضوء ثم قال أشهد أن
لا اله الا الله الى قوله ورسوله
فتحته أبواب الجنة الثمانية
يدخل من ايهاشاء وزاد
الترمذى عليه ما بعده الى
المتطهرين وروى الحاكم
الباقى وصححه واقتطعه من
توشا ثم قال سبحانك اللهم
وبحمدك لا اله الا أنت الخ
كتب برق أى فيه كلور فى
رواية ثم طبع بطابع فلم
يكسر الى يوم القيامة أى لم
يتطرق اليه ابطال والطابع
بفتح الباء وكسرهما الخاتم
وواو ومحمدك زائدة
فسبحانك مع ذلك جملة

الزائدة ونحوها وسمها واوا المصوق بفتح اللام وهو دقيق وان توقف فيه أبو حيان وأعراب بعضهم المحرور
 حالا أي سجت حامدا وفيه الاعتراض والجواب في قول ابن مالك * أجد رب الله خير مالك * مصليا الخ اه
 برماوى وقدم التسبيح على الجدلان الاول تنزيهه عن صفات النقص والثاني ثناء بصفات الكمال والتخلية مقدمة
 على التخلية قال الكرمانى التسبيح اشارة الى الصفات السلبية والجدرا اشارة الى الصفات الوجودية اه ترشح
 اه من هامش القسطلانى على البخارى (قوله أي وبمحمدك سجتك) أي بتقديم المعمول لافادة الحصر اه
 برماوى لكن فيه ان صنيع الشارح لا يفيد بيان معنى العطف الذي هو صدده بل فيه تضيق له لانه قدم الواو
 ومتعلقها فكان عليه ان يقول في بيانه أي سجتك تسبيحا وجدتك محمدك أي بالجدرا لا تثق بك بقدر ما أطبق
 وفي هامش القسطلانى على البخارى مانصه واختلاف في هذا قيل هو جهة واحدة بناء على ان الواو زائدة وقيل
 جلتان بناء على ان الواو عاطفة والجار متعلق بمحذوف تقديره وبمحمدك سجتك وعليهما فالبناء للمصاحبة
 أولا لاستعانة قال الخطابي المعنى وعموته التي هي نعمة توجب على جده سجيته لا يحولى وقوتى اه يريدانه
 مما وضع فيه المسبب وهو الجدموضع السبب وهو النعمة وعليه فالبناء للاستعانة كذا كرهه عنه في المغنى وقوله
 لا يحولى وقوتى اخذ الخطابي من تقديم المعمول لانه يؤذن بالحصر كما في اياك نعبداه (قوله متوجه القبلة) أي
 يصدره افعاليه وبصره الى السماء ولو نحو اعنى كهيئة الداعي حتى عند قوله أشهد أن لا اله الا الله ولا يقم
 سبائتيه او احداه ما كما يفعله جهلة الطلبة من مجاورى الجامع الازهر وسئل البلقيني عن انسان فرغ من
 الوضوء وحين فراغه منه فرغ المؤذن من الاذان فاذا أتى باحدهما هل يشرع الاتيان بالآخر فاجاب بانه
 يأتي بالذي كرم الم شروع عقب الوضوء فانه ذكر العبادات التي أتى بها وهو الوضوء ثم يأتي بالذي يشرع
 بعد الاذان وفي الذي عقب الوضوء شهادتان فحسن ان يأتي بهما أولا ثم يردفهما بالدعاء بعد الاذان
 لتعلقهما بالنبي صلى الله عليه وسلم وترك المصنف التعرض للذي كرم الذي للاعضاء للخلاف فيه ومشى العلامة
 الرملى على استحبابه ومنع شدة ضعف أحاديثه اه برماوى وهو ان يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن
 معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم أرحنى رائحة الجنة
 وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه ونسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم أعطني كتابي
 بيمينى وحاسبني حسابا يسيرا وعند اليسرى اللهم لا تعطينى كتابي بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس
 اللهم حرم شعري وبشري على النار وأطاني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح الاذنين اللهم اجمعاني
 من الذين يستمعون القول فينبعون أحسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه
 الاقدام اه شرح م و من السنن أيضا ترك الكلام وفي فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع السلام
 على المشتغل بالوضوء أولا فاجاب بان الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الردا انتهى وهذا بخلاف
 المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لان شأنه انه قد ينكشف منه ما يستحي من الاطلاع عليه فلا تلحق
 مخاطبته حيثئذ اه سم على البهجة اه ع ش على م و بقي من السنن أيضا توقي الرشاش وان
 لا ياطم به كسر الطاء وجهه بالماء وان يأخذه بكفيه معا وان يضع ما يغترف منه عن يمينه وما يصب منه
 على يساره وان يحرك خاتمه ليصل الماء الى ما تحته وان يشرب من فضل مائه وان يصلي بعده ركعتين ويندب
 ادامته ويسن لقراءة قرآن وسماعه ولقراءة حديث وسماعه ورواية ولقراءة علم شرعى واقرانه ولجل كتب
 تفسير وحديث وفتحه وكتابته والذكر وحضور مجلسه ولاذان واقامة ولدخول مسجد وجلس به وخطبة غير
 جمعة ولخلق رأس وقص شارب ولو قوف بعرفة ولطواف وسعى وزيارة قبر نبي ولنوم ويقظ ولجل ميت ومسه
 ولقص وجمامة ولقيء وأكل لحم خزور ولقهقهة مصل والله من رجل أو امرأة بدن خشي أو أحد قبله ولعود
 لجاع وغسل جنابة ولس أمر دوسه ولغيسة ونخيمة ولقذف وغش ولقول زور وكذب وكل كلمة قبيحة

واحدة وقيل عاطفة أي
 وبمحمدك سجتك فذلك
 جلتان وسن أن يأتي بالذ كر
 المذ كور متوجه القبلة كما
 في حالة الوضوء فله الرافعي

ولغضب ونحوه ولا يسن للبس ثوب جديد ولا الصوم وعقد نكاح ولا الخروج لسفر ولقاء قادم ولا زيارة والد
وصديق ولا لعبادة مريض وتشيع جنازة ولا لدخول سوق وعلى نحو أمير اه برماوى

(باب مسح الخفين)

مثنى خف وهو معروف وجمعه خفاف كرمح ورماح وخف البعير جمعه انخفاف كقفل وأقفال وهو جزء من
الوضوء فذكره عقبه لتمام مناسبة له لانه بدل عن غسل الرجلين بل ذكره بعضهم في خامس فروضه لبيان ان
لواجب الغسل أو المسح وذكره بعضهم عقب التيمم لانهم ما سمحوا بحوزان الاقدام على الصلاة ونحوها وان
كان هذا الحاجة وذلك لضرورة وأصل مشروعيته أخبار صحيحة كثيرة بل متواترة ومن ثم قال بعض الحنفية
أنحشى ان يكون انكاره أى من أصله كفر أو الاقامة مختلفون في قدر المسح وهو جزء من أعلاه كما هو مذهب
الشافعي أو قدر ثلاثة أصابع كما هو مذهب الامام أبي حنيفة أو جميعه كما هو مذهب الامام مالك أو أكثره كما هو
مذهب الامام أحمد وأما أصله فتفق عليه وهو من خصائص هذه الامة قال شيخنا الباقلي ولم يعلم في أى سنة شرع
حتى ان كتب الحديث ساكتة عن ذلك لكن قال شيخنا الشيرازي لم يأت في حديثهم قراءة الجهر في قوله
وأرجلكم دليلا على المسح ان مشروعيته كانت مع الوضوء ثم رأيت في بعض شروح المنهاج أنه شرع في
رجب سنة تسع من الهجرة في غزوة تبوك وهي آخر الغزوات وما بعدها سرايا ولم يكن منسوخا بآية المائدة
لان نزولها قبله مدة كثيرة اه وهو رخصة ويرفع الحدث ويسبغ الصلاة من غير حصر والكلام عليه منحصر
في خمسة أطراف الاول في أحكامه الثاني في مدته الثالث في كيفية الرابع في شروطه الخامس فيما يقطع
المدة والخص المتعلقة بالسفر ثمانية أربعة خاصة بالطويل وهي مسح الخف ثلاثة أيام والقصر والجمع وفطر
رمضان وأربعة عامة وهي كل الميتة والنائلة على الراحة وترك الجمعة واسقاط الصلاة بالتيمم اه برماوى
(قوله هو الاول من قوله مسح الخف) أى لانه ريمائهم جواز غسل رجل ومسح الاخرى الا أن يقال أل في
الخف الخمس وتعبير المصنف لا يشمل الخف الواحد فيما لو فقدت إحدى رجله الا أن يقال انه نظر للغالب
فعلى هذا استوت العبارتان بل ريمائهم في عبارة المصنف أكثر اه شيخنا والاولى ان يقال ان أل
لعهود الشرعى والخف الشرعى اسم للثنتين معا اه لكتابه وفي ق ل على المحلى ويطلق الخف على
الفردتين وعلى احدهما فيجوز حيث لم يبق من الاخرى شئ يجب غسله المسح على الاخرى وبذلك يسقط القول
بان التعبير بالخفين أولى كافي المنهج اه (قوله يجوز في الوضوء الخ) أى يجوز الابدول اليه والافهوا اذا وقع لا
يكون الا واجبا عينا أو من الواجب التحير على الخلاف اه شيخنا (قوله مع غسل الاخرى) أى فانه لا يجزى وان
كان بشرطه وفي معنى ذلك ما لو لبسهما وأراد غسل احدهما في الخف والمسح على الاخرى فلو لم يكن له الا رجل
واحدة جاز المسح على خفيها واذا قطعت إحدى رجله فان لم يبق من قدم المقطوعة شئ من محل الفرض جاز له
لبس الخف في الرجل الباقية والمسح عليها وان بقي منه شئ من محل الفرض وان قل جاز له لبس خف في الرجل
الباقية وخف في ذلك الشئ الباقي والمسح عليهما ولو كانت إحدى رجله عليه بحيث لا يجب غسلها فلبس الخف
في الصحبة لم يجز المسح عليه لانه يجب التيمم عن الرجل العلية فهي كالصحبة اه برماوى (قوله في الوضوء)
أى ولو وضوء سلس بكسر اللام وهو اسم لدايم الحدث اه برماوى (قوله بدلا عن غسل الرجلين) أى فيسن له
ان يستحب النية عند المسح ويأتى فيه أيضا ما تقدم من وجوب وجود النية عند وجود الصارف اه ع ش
وفي ق ل على الجلال المحلى قوله بدلا عن غسل الرجلين يعنى أنه كان عن الغسل لانه أصل كافي خصال
الكفارة وليس المراد حقيقة البدلية المتوقفة على تعذر الأصل فتى وقع كأنه واجبا كما مر اه (قوله وتعبيرهم
يجوز الخ) مقتضاه خروج مسائل الوجوب والتدب والكراهة من عباراتهم المذكورة وله ل المراد بالجواز
عدم الامتناع فيشمل الجميع وقال شيخنا الشيرازي يمكن الجواب بان مرادهم بالجواز مستوى الطرفين

(باب مسح الخفين)
هو وأولى من قوله مسح
الخف (يجوز) المسح عليهما
لا على خف رجل مع غسل
الاخرى (في الوضوء) بدلا
عن غسل الرجلين وتعبيرهم
يجوز

لأنه الأصل في استعمال الجائز والغالب فيه وإن كان يستعمل أيضا فيما يقابل الحرام الصادق بالواجب وغيره إلا أنه قليل ويحتاج إلى قرينة اه برماوى وفى ق ل على المحلى قوله يجوز بمعنى لا يحرم فعله ولا يجب ترك الغسل اليه لا بمعنى يباح الذى رتب عليه شيخ الإسلام فى المنهاج ما فيه تكلف (قوله فيه تنبيه على أنه لا يجب) أى عينا صالة والانهو واجب مخير وقد يجب عينا لعارض اه شوبرى وقوله والافهو واجب مخير قد جرى عليه جماعة والختم انه ليس منه لان شرط الواجب المخير ان لا يكون بين شيئين أحدهما أصل والاخر بدل اه ع ش على مر واظهار ان هذا الشبهة اذا المسئلة فيها قولان أحدهما انه واجب بدلا والثانى انه واجب اصاله من قبيل الواجب المخير اه لكاتبه (قوله لكن الغسل أفضل) استدراك على ما تم له نفى الاحكام الاربعه من الاباحه وخلاف الاولى فبين بالاستدراك انه خلاف الاولى لامباح اه شيخنا ح ف أى حكمه الاصل من حيث العدول خلاف الاولى وقد يعرض له الوجوب كما فى قوله نعم ان أحدث لابسه الخ أو الندب كما فى قوله أو ترك المسح رغبة الخ فتعثر به أحكام ثلاثة اه شيخنا (قوله نعم ان أحدث لابسه) أى بعد دخول الوقت وهو شامل لما اذا لم يضق الوقت ولما اذا تيقن حصول الماء آخر الوقت تأمل وهذا استدراك على عموم قوله انه لا يجب الخ أى فقد يجب وقد يسن فقوله انه لا يجب أى بحسب الاصل وقد يسن وقد أشار الى ذلك بقوله نعم الخ وقوله وجب أى المسح بان يستديم اللبس وكأن ابن الرفعة لم يطاع عليه حيث بحثه فقال الذى يظهر وجوب المسح لقد رته على الطهارة الكاملة اه بخلاف ما لو أرقه الحدث وهو متطهر والحالة هذه فلا يجب عليه لبس الخف ليصح عليه بعد الحدث الأعلى وجه ذكره الامام عن شيخه ورده و فرق بين الدوام والابتداء لانه فى الاول وجبت عليه الطهارة دون الثانى وأشار الى الثانى بقوله أو ترك المسح رغبة عن السنة لا لكونه مفضولا عن الغسل اه حل ولم يذكر الشارح ما يقتضى تحريمه ولا ما يقتضى كراهته قال ج وقد يحرم كان لبسه محرم تعديا اه وفيه ان الكلام فى المسح المجزئى بان كان مستوفيا للشروط وهو فيما ذكره ج باطل لما علل به من امتناع اللبس لذاته ولم يذكر للمكروه مثالا ولعله لعدم وجوده اه ع ش على مر (قوله رغبة عن السنة) المراد بالسنة هنا الطريقة وهى مسح الخفين أى لم تألفه نفسه لعدم التنظيف فيه بل ألفت الغسل للنظافة اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله رغبة عن السنة أى عما جاءت به من الجواز لا يثارة الغسل عليه لامن حيث كونه أفضل منه سواء أوجد فى نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة أم لا فعلم ان الرغبة أعم انتهت وعبارة ع ش على مر قوله رغبة عن السنة أى بان أعرض عن السنة لجردان فى الغسل تنظيفا للملاحظة أنه أفضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تؤدى الى الكفر لان ذلك محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم لم انتهت وقوله أو شكافى جوازه أى فى دليل جوازه لقيام معارض عنده عارض دليل الجواز وليس المراد انه شك فى حكمه والا فلا يجوز له المسح لعدم جزمه بالنية اه شيخنا ومثله فى شرح مر و ع ش عليه وفى القليوبى على الجلال المحلى قوله رغبة عن السنة بمعنى انه يرجح الغسل عليه لنظافته مثلا لا بمعنى عدم اعتقاده سنيتها لانه كفر وقوله أو شكافى جوازه بمعنى عدم طمأنينة نفسه اليه أو لمعارضة دليل وهو من أهل الترجيح لا بمعنى الشك فى طابعه شرعا لما مر اه (قوله أو خاف فوت الجماعة) أى وليس هناك الا تلك الجماعة اه زى ومحلها أيضا اذا كانت الجماعة غير جماعة الجمعة والاوجب المسح اه اج (قوله أو عرفة أو انقاذ أسير الخ) المعتمد أنه ان خاف فوت عرفة أو انقاذ أسير أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل خرج الوقت أو خشى ان يرفع الامام رأسه من الركوع الثانى فى الجمعة أو تعينت عليه الصلاة على ميت خيف انفجاره لو غسل وجب المسح فى الجميع وان كان المفهوم من منيع الشارح خلافا له ولو تعارض عليه فوت عرفة وانقاذ غريق وجب تقديم الغريق لان فيه انقاذ روح اه برماوى (قوله أيضا

فيه تنبيه على انه لا يجب ولا يسن ولا يحرم ولا يكره لكن الغسل أفضل نعم ان أحدث لابسه ومعه ماء يكفى المسح فقط وجب كما قاله الرويانى أو ترك المسح رغبة عن السنة أو شكافى جوازه أو خاف فوت الجماعة أو عرفة أو انقاذ أسير أو

أوعرفة) فيه ان المحرم لا يجوز له المسح لعصيانته باللبس الا ان يصور بما اذا لبسه لضرورة اه شيخنا أو يصور
 بما اذا كان وقت المسح حلالا ومراعاة الاحكام اذا وصل عرفة ووصلها في وقت لو اشتغل بالغسل اه كتابه
 (قوله أو انما اذا سبر) عطف على قوله عرفة اه بسم على البهجة اه عش وقوله أو نحوها بالنصب عطف
 على فوف الجماعة الخ أي أو خاف نحوها كان خاف انفقار الميت لو اشتغل بالغسل وقد تعينت عليه الصلاة عليه
 وكان خاف رفع الامام رأسه من ركوع الثانية في الجمعة لو اشتغل بالغسل (قوله فالمسح أفضل) لما كان المتبادر
 من هذه العبارة ان مقابل المسح هو الغسل بخلاف الاولى أضرب عنه وقال بل يكره تركه وتركه يتحقق بالغسل
 اه شيخنا (قوله أخذ الامام عن الرواية) وجهه الاخذانه اذا وجب المسح تلوف فوف الطهر بالماء مع ان له
 بدلا متيسرا فوجوبه لخوفه فوف لا بدله كانه اذا اسير أو ماله بدل بمسقة كالوقوف أولى تأمل اه شيخنا
 (قوله ولومندوبا) هلا قال ولومندوبين ليشمل النجاسة المعفوعة عنها فانه ينسب ازالها قلت لما كانت النجاسة
 الاصل في ازالها الوجوب وانما عفي عن بعضها تسهيا على العباد ولا كذلك الغسل فافترقا اه عش وقال
 بعضهم الضمير في قوله ولومندوبوا جمع للقسمين بتأويله بكل منهما والغاية في كلامه التعميم لا الرد تأمل
 اه (قوله من مقيم) أي ولو غاصبا باقامته كمن أمره سيده بالسفر فأقام وقتا نازع في ذلك بكونه رخصة الا ان
 يقال ليست الاقامة سبب الرخصة اه حل (قوله انه صلى الله عليه وسلم) يكسر الهمزة اخذته من ضبطه
 بالقلم اه شورى وقوله أرخص للمسافر الخ فيه تصريح بأن مسح الحرف رخصة حتى في حق المقيم وسيأتي
 التصريح به في الشرح وقوله ثلاثة أيام الخ لا يصح أن يكون منصوبا بيمينه المذكور بعده لان معمول صلة
 الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا بأرخص لفساد المعنى فتعين أن يكون منصوبا بمقدر والاصل أرخص
 للمسافر مسح ثلاثة أيام فحذف المضاف واتصاف المضاف اليه انتصابه على التوسع لضعف عمل المصدر ومخذوفا
 وقوله ان يمسح بدل من المصدر المقدر بدل كل ويصح أن يكون بدل اشتمال من ثلاثة أيام ويوما وليسلة اه
 حل وسم وعش وشورى (قوله والمراد بلياليهن الخ) جواب عن اعتراض وهو ان ليلة اليوم هي
 السابقة عليه لا المتأخرة عنه والمسافر يمسح ثلاثة أيام وثلاث ايام مطلقا كما يمسح المقيم يوما وليسلة كذلك ولا
 يؤخذ ذلك من التعبير بلياليهن الاعلى تقدير وقوع ابتداء المدة عند الغروب دون ما اذا كان عند الفجر فلا
 يمسح سوى ثلاثة أيام ولياليتين فقط لان الليلة الثالثة لليوم الرابع فقط لسبقها عليه فأجاب بان المراد ما ذكره
 وغارق الخيار في ان المتتابعين لا يستفيدان الليلة المذكورة بان المعنى المقضى للبس موجود في الليلة الرابعة
 وهو التخفيف بخلاف المعنى المقضى للخيار وهو التروى فانه لا يلزم استمراره الى تلك الليلة بل الغالب
 حصوله قبلها فلا ضرورة الى ادخالها وظاهره وان نص عليها فليحسر اه شورى اه سداني
 على التحسير والمقرر في كتاب البيع انه اذا شرط زيادة على الثلاث بطل العقد من أصله
 (قوله ويقاس بذلك اليوم واللييلة) أي في حق المقيم فيقال فيه سواء سبق اليوم ليلته بان أحدث
 وقت الغروب أو سبق للييلة يومها بان أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء الليلة أو أثناء اليوم اعتبر
 قدر الماضي من الليلة الثانية أو اليوم الثاني اه حل (قوله من آخر حدث) أي ان كان بغير اختياره
 بان كان يولا أو غائطا أو ريحا أو جنونا ومن أوله ان كان باختياره كالنوم اه مر وجعل البول وما بعده
 بغير اختياره لان من شأنه ذلك وكذلك جعله النوم اختياريا لان من شأنه ذلك اه شيخنا ح فوعبارة
 البرماوى قوله من آخر حدث أي ما لم يكن نوما أو مسبا أو لمسا عند العلامة مر وقال العلامة حج ولو
 نوما أو مسبا أو لمسا أو قرء العلامة حل ولو اجتمع ما هو باختياره وما هو بغير اختياره كان مسوبا لغيره
 ما هو باختياره ولو سبق عليه ما هو بغير اختياره (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما لو ابتلى بالنقطة وصار

نحوها فالمسح أفضل بل يكره
 تركه في الثلاث الاول وكذا
 فيما عطف عليها كما أفهمه
 كلامهم لكن ينبغى كما قال
 الاسنوى أخذ الامام عن
 الرواية انه يجب فيه المسح
 فيحسر تركه والكراهة في
 الترك رغبة أو شكات في
 سائر الرخص وخرج بالوضوء
 ازالة النجاسة والغسل
 ولومندوبا فلا مسح فيهما
 لانهما لا يتكرران تكرار
 الوضوء (لمسافر) بقيد زده
 بقول (سفر قصر ثلاثة أيام
 بلياليهن ولغيره) من مقيم
 وعليه اقتصر الاصل ومسافر
 سفر غير قصر كعاص بسفره
 ومسافر سفر قصر (يوما
 وليلة) لخبر ابن جبان انه
 صلى الله عليه وسلم أرخص
 للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن
 والمقيم يوما وليلة اذا تطهر
 فلبس خفيه أن يمسح عليهما
 والحق بالمقيم المسافر سفر غير
 قصر والمراد بلياليهن ثلاث
 ليل متصلة من سواء أسبق
 اليوم الاول ليلته بان أحدث
 وقت الغروب أم لا بان
 أحدث وقت الفجر ولو
 أحدث في أثناء الليل أو
 النهار اعتبر قدر الماضي
 من من الليلة الرابعة أو اليوم
 الرابع ويقاس بذلك اليوم
 واللييلة وابتداء مدة المسح
 (من آخر حدث

زمن استبرائه منها يأخذ زماناً ولا فهل تحسب المدة من فراغ البول أو من آخر الاستبراء فيه نظراً والظاهر
 الأول وبوجه بان الاستبراء انما شرع ليأمن عوده بعد انقطاعه حيث انقطع دخيل وقت المسح لانه بتقدير
 عوده لو توطأ من انقطاعه مع وضوءه نعم لو فرض اتصاله حسبت من آخره انتهت وفي قل على المحلى
 قوله من الحدث أى من آخره كما صرح به شيخ الاسلام وغيره من المتقدمين والمتأخرين في جميع الاحداث
 وهو الوجه وفاقوا لشيخنا الرملى واعتمدته شيخنا محققنا الفارماقي حاشيته من التفصيل بين الاحداث التى
 اعتسده شيخنا الرملى من انه في النوم والمسه والمسكر تحسب المدة من أوله وفي غير ذلك من آخره لعدم
 ما ذكره لان شأنهم أن تكون عن اختيار وبحسب من المدة زمن الانغماء والجنون ان وجدوا في اثنا تها ولو
 اجتمع حدثان باختياره وغيره حسبت المدة من آخر الأول مطلقاً وعلى ما مر عن شيخنا مر تحسب من أول
 الذى باختياره وان تقدم على الآخر ككس في اثناء جنون ولو تعلق بوله مع تواصل فن آخره والا فـ
 آخر أوله اهـ (قوله بعد لبس) فلو أحدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على
 طهارة ولو توطأ بعد حدثه وغسل رجله عنه ثم أحدث وتوطأ ثانياً ومسح كان ابتداء مدته من آخر حدثه
 الأول لانه الواقع بعد لبس اهـ حل (قوله لان وقت المسح الخ) هذا التعليل يقتضى امتناع التجديد لكن سيأتى
 في كلامه جواز بل سنبه فالمراد من التعليل وقت المسح الرابع للحدث اهـ عـش على مر والذى سيأتى له
 أى لم هو ما ذكره بقوله ويجوز للابس الخلف ان يجدد الوضوء قبل حدثه بل يستحب له كغيره كفى المجموع
 اهـ (قوله فاعتبرت مدته منه) أى لانه لا معنى لوقت العبادة الا ما يجوز فعلها فيه كوقت الصلاة اهـ برماوى
 ومثله شرح مر (قوله فيمسح فيها لما يشاء الخ) أشار بهذا الى أن قول المتن لكن دائم حدث الخ استدراك
 على محذوف علم من الكلام السابق اهـ شيخنا (قوله كمستحاضة) أى غير متخيرة اما المتخيرة فلا نقل
 فيها ويحتمل ان لا تمسح لانهم اغتسل لكل فرض ويحتمل ان يقال وهو الاوجه اذا اغتسلت ولبست الخلف
 فهى كغيرها وان كانت لا تسبق قبل الغسل لم تمسح اهـ برماوى ومثله شرح مر (قوله ومتيمم لا لفقد ماء)
 وضوئه انه يتيمم ثم لبس خفه على هذا الطهر ثم أحدث وتكاف الوضوء وان كان حراماً عليه لتضرره ومعه
 الخلف في هذا الوضوء فلا يصلى بهذا الوضوء الا فريضة أو نوافل أو نوافل فقط فان أراد فرضاً آخر ولم يحدث
 وجب عليه نزع الخلف وغسل رجله فقط لاذ فرض أنه متوضئ ولم يحدث فحينئذ قوله وجب عليه نزع
 الخلف والطهر الكامل فيه نظري التيمم وأما في الدائم فمسح اذ وضوءه لا يرفع الحدث وان أراد هذا التيمم
 الرجوع لحالته الاصلية من التيمم لم يجب عليه النزع بل يتيمم عن رجله فقط وأما بقية الاعضاء فحدثها
 مرتفع بالوضوء اهـ شيخنا. (قوله كبرض وجرح) أى وبريدان تكاف التيمم غسل اعضائه وهو حرام
 لان القرض انه يضره اذ لو لم يضره بطل الحصول للشفاء وهذا يصدق عليه انه مسح على خف ملبوس على تيمم
 محض لغير فقد الماء اهـ حل أى فصوره المسئلة أن الطهر الذى لبس عليه الخلف هو التيمم لانه هو الذى
 يستبج به فريضة أو نوافل أو نوافل فقط بخلاف الوضوء فانه يستبج به فريضة كثيرة ثم بعد لبس الخلف على التيمم
 تكاف المشقة وتوطأ ومسح على الخلف فان وضوءه هذا يستبج به فريضة أو نوافل ان لم يكن صلى بالتيمم الذى لبس
 عليه الخلف فريضة أو نوافل فقط ان كان صلى به فريضة أو نوافل لا فائدة في لبس الخلف على التيمم لانه يمسح عليه
 الآن يقال لبسه لرفع برء مثلاً أو يقال لبسه ليمسح عليه في المستقبل اذا شق وتوطأ أو اذا تكاف المشقة
 وتوطأ اهـ شيخنا عشمواى وعبارة ابن السبكي خاتمة الحكم قد يتعلق على الترتيب فيجزم الجمع أو يباح قال
 المحلى في تحصيل المباح مانعة كالوضوء والتيمم فانما اجاز ان وجوز التيمم عند العجز عن الوضوء وقد يباح الجمع
 بينهما كان يتيمم لخوف بقاء البرء من الوضوء من عجز ضروره محصل الوضوء ثم توطأ متحسلاً لمشقة

بعد لبس) لان وقت المسح
 يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه
 فيمسح فيها لما يشاء من
 الصلوات (لكن دائم حدث)
 كمستحاضة (ومتيمم لا فقد
 ماء) كبرض وجرح (انما
 يمسحان لما يحل) لهما من

بطاء البرء وان بطل بوضوئه آتية لا تنقضاء فأنته فدخل الوضوء في هذه الحالة مباحا وسلم الحواشي له ذلك بل صرح بعضهم بإباحته وقال لان الفرض انه خائف المشقة لا عالم بها فينشد قول بعض الحواشي في تصوير قول المتن ومتيهم لا لغة ماء وان كان الوضوء حراما عليه ليس بلازم لما علمت من امكان تصويره بصورة يكون الوضوء فيها مباحا وهي صورة الخوف لا العلم انتهى لكتابته وعبارة تشرح مر عند قول المتن وشرط الخف لبسه بعد طهر نصها ونكر الطهر ليشمل التيمم وحكمه انه ان كان لا عوار الماء لم يكن له المسح بل اذا وجد الماء لم يترعه والوضوء الكامل وان كان لمرض ونحوه فأحدث ثم تكاف الوضوء ليمسح فهو كدائم الحدث انتهى وعبارة المحلى ودخل في قوله بعد كل طهر وضوء دائم الحدث كالمستحاضة والوضوء المضموم اليه التيمم لمرض فيجوز بناء المسح عليه او يستغاد به ما كان يستغاد بذلك الوضوء لوبقى من فرض ونوافل أو نوافل فقط ان كان فعلى به فرض ويجب النزاع في الوضوء لفرض آخر انتهى وفي قل عليه مانصه قوله فيجوز بناء المسح عليه ما أئى على وضوء دائم الحدث والوضوء المضموم اليه التيمم لمرض يعني اذا لبس كل منهما الخف بعد تمام وضوئه غسلا وتيمما ثم أحدث فله أن يتوضأ كوضوئه الاول الا غسل رجله فله المسح على الخف الذي لبسه بعد الوضوء الاول ويصلي بهذا المسح نوافل فقط ان كان صلى بالاول فرضا والا فيصلى به فرضا ونوافل وقوله ويجب النزاع لفرض آخر أى ان أراد فعله والافتسار المدة كما مر ويجب مع النزاع الوضوء كاملا على دائم الحدث وان لم يكن محدثا وقت النزاع لان وضوءه مبيح لرافع وكذا الوضوء المضموم اليه التيمم يجب الاتيان به غسلا وتيمما لان انضمام التيمم اليه جعله مبيحا لرافع وقيل يعيد التيمم وغسل الرجلين فقط وصرح كلامهم بخلافه ولو أراد فرضا آخر أو أكثر وهو على الوضوء الذي غسَلَ رجليه فيه لم يجب سوى إعادة التيمم لكل فرض اهـ (قوله أو نوافل فقط) فان اقتصر عليها فله صلاة ثلاثة أيام بلياليها ان كان مسافرا ويوم وليلة ان كان مقيما اهـ برماوى (قوله اذ مسحهما مرتب) أى تابع لظهورهما الذي لبس عليه الخف وهو وضوء دائم الحدث وتيمم التيمم اهـ شيخنا (قوله كما مر) أى في فروض الوضوء في النية اهـ شيخنا (قوله وقد زال بزوالها) لا يقال وطهر المتوضئ قد زال بالحدث لانه قول ذلك طهره رفع الحدث فاللبس معه على طهارة حقيقة وأما هنا فالحدث باق فليتأمل اهـ شوبرى (قوله ولو احدث خفيه) غاية للرد على الخلاف وعبارة المحلى ولو مسح أحد الخفين حضرا ثم الاخر سفر اتمح مدة السفر عند الرافع تبع للرافع حسيين والبغوى وصحح المصنف مقالة المتولى والثاني انه يمسح مدة الإقامة فقط انتهى (قوله ان أقام قبل مدته) عبارة سم على أبي شجاع وكذا في الثانية ان أقام قبل تمامه فان أقام بعده لم يمسح واجزاء ماضى وان زاد على مسح المقيم قال في شرح المذهب بلان خلاف اهـ وظاهره هذا الكلام انه لا فرق في اجزاء ماضى اذا زاد على مسح المقيم بين أن يبلغ سفره الذي قصده ثلاثة أيام بلياليها فاكثر فطرائت له الإقامة بعد أكثر من يوم وليلة ودون الثلاث وعلى هذا فتولاهم السابق وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها من محله ان باغ سفره ولو ذهب او ايا با ذلك والامسح بقدر سفره وان زاد على يوم وليلة ونقص عن الثلاث وأنهم كلام المصنف كغيره ان العبرة في استيفاء مدة السفر بالمسح وفي ابتدائها بالحدث فلو أحدث في الحضر ولم يمسح فيه فان مضت مدة المقيم قبل سفره وجب تجديد اللبس أو مضى أقل منها كيوم ثم سافر ومسح في السفر أيضا فهل يغلب الحضر حتى يجب تجديد اللبس بمضى مدة المقيم أو السفر حتى لا يجب التجديد الا بمضى مدة المسافر فيه نظر اهـ بحرفه وقوله فيه نظر خالفه غالب من تأخر عنه من الذين سمعناهم انه يستوفى مدة المسافر لانه لم يمسح حضرا ولا مضى عليه يوم وليلة حضرا فتأمل ذلك اهـ ع ش ثم رأيت في القليوبي على المحلى انه متى أحدث في السفر سواء مسح أو لم يكمل مدة السفر فعليه يكون التقيد بالحدث في صورة العكس لا مفهوم له ولذلك اعترض على صورة العكس ويشير الى انه لا مفهوم له

الصلوات (لوبي طهرهما) الذي لبس عليه الخف وذلك فرض ونوافل أو نوافل فقط فلو كان حدثا ما بعد فعلهما الفرض لم يمسح بالانوافل اذ مسحهما مرتب على طهرهما وهو لا يفيد أكثر من ذلك فلو أراد كل منهما أن يفعل فرضا آخر وجب نزاع الخف والطهر الكامل لانه محدث بالنسبة الى ما زاد على فرض ونوافل فكانه لبس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث كما مر أما التيمم لفقد الماء فلا يمسح شيئا اذا وجد الماء لان طهره لضرورة وقد زال بزوالها وكذا كل من دائم الحدث والتيمم لغير فقد الماء اذا زال عنده كافي المجموع وقولى آخر مع لكن الى آخره مع زيادنى (فان مسح) ولو احدث خفيه (حضرا فاسافر) سفر قصر (أو عكس) أى مسح سفر اقام (لم يكمل مدة سفر) تغليباً للحضر لاصالته فيقتصر في الاول على مدة حضر وكذا في الثاني ان أقام قبل مدته والاوجب النزاع وعلم من

صنيع الشارح حيث قال وعلم من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث حضرا ولم يقل ولا سفرا ونص عبارة
 قل يقوله فان مسح حضرا الخ حاصل هذه المسئلة انه اذا لبس الخف حضرا ثم سافر قبل الحدث
 ثم أحدث أتم مدة سفره وان لم يمسه فيه وان أحدث قبله فان مضت مدة الحضرة وجب النزاع
 وان لم يمسه فيه وان سافر قبل مضتها فان مسحوا أو أحد خفيه مسحوا أتم مدة تيمم والآخر مدة سفر
 وان لم يمسه فيه وانه اذا لبس الخف في السفر ثم أقام فان لم يحدث أو لم يمسه قدر مدة الحضرة أتمها وان لم يمسه في
 السفر وان أتم بعدها اقتصر على ماضى في السفر وان لم يمسه فيه أيضا فعلم ان اللبس ودخول وقت
 الصلاة غير معتبرين مطلقا وان اعتبار المدة من الحدث مطلقا وان قصر المدة مقيدا بالمسح في الحضرة بالفعل
 أو بالأقامة من السفر مطلقا وعلى ذلك يحمل كلام شيخ الاسلام وبذلك علم ان لغتا أو عكس مضر ولا
 حاجة اليه * (تنبيه) * سفر المعصية كالخضرة فلو مسح عاصيا ثم تاب أتم مدة حضرا ومضت مدة مقيم ثم تاب
 وجب النزاع ولو تخللت إقامة بين مسحين في سفر كأن كان مسح في السفر ثم أقام ولم يمسه ثم سافر قبل
 مضى مدة المقيم ثم مسح فيها فهل يقتصر على مدة مقيم لان المسح الاول كأنه في الحضرة لوجود الإقامة بعده
 أو يستوفي مدة المسافر لوقوع المسح في السفر كل محتمل والا قرب الاول فراجعنا انتهت (قوله انه
 لا عبرة بالحدث حضرا) فلو أحدث فيه واستمر بعد الحدث يوما ثم سافر أتم مدة المسافر وعكسه سكنت
 عنه المصنف وهو ما لو أحدث في السفر ولم يمسه وحكمه ما علمته فمما سبق وقوله ولا يمضي وقت الصلاة
 حضرا هذا للرد على القول الآخر القائل انه اذا مضى وقت الصلاة حضرا مسح مسح مقيم لعصيانها اه شيخنا
 (قوله وعصيانها انما هو الخ) دفع به ما قد يقال المسح رخصة وهي لا تنطاط بالمعاصي ووجه الدفع ان
 معنى قولهم الرخصة لا تنطاط بالمعاصي انها لا يكون سببا لعصية والسفر هنا هو المجوز للمسح ولم
 يعص به اه ع ش (قوله وشرط جواز مسح الخف الخ) أشار به الى ان ذات الخف لا تتعلق بها شروط
 وانما هي للاحكام اه ع ش على م ر وفي قل على المحلى قوله وشرطه أى الخف أى شرط صحة المسح
 عليه كما أشار اليه وتفسير بعضهم بالجواز ليس في محله (قوله لبسه بعد طهر) أى ولو تيمم أو تقدم تصوير
 مسحه على الخف الملبوس على تيمم محض لغير فقد الماء اه حل (قوله الا ان ينزعها من موضع القدم)
 في الصباح نزعت من موضعه نزعا من باب ضرب قلعة وحواته وانزعه مثله ونزع السلطان عاملة عزله اه
 (قوله الا ان ينزع الاولى كذلك) فان قلت هلا اكتفى باستدامة اللبس لانه كالابتداء كما سيأتى في الايمان
 قلت انما يكون كالابتداء اذا كان الابتداء صحيحا وهنالك كذلك ذكره في شرح المذهب اه زى وعبارة
 البرماوى ولم يجعلوا الاستدامة هنالك كما في الايمان لان مبناها على العرف كذا قالوا والذي يتجه ان هذا
 لا يخالف ما في الايمان وان ذلك يسمى لبسا هنا أيضا وانما لم يعتد به هنا لقوات شرطه وهو كون ابتداءه بعد
 كمال الطهارة انتهت (قوله لم يجز المسح) وفارق عدم بطلان المسح فيما اذا أزالها من مفرهما الى ساق الخف
 ولم يظهر شيء من محل الفرض عما بالاصل فيها وهو ان الاصل عدم جواز المسح فلا يباح الا باللبس التام
 واذا مسح فالاصل استمرار الجواز فلا يبطل الا بالنزع التام نعم لو كان الخف طويلا خارا جاعا عن العادة
 فخرج رجله الى موضع لو كان الخف معتادا لظهر شيء من محل الفرض بطل مسحه بخلاف اه برماوى
 (قوله ساتر محل فرض) المراد بالساتر الحائل لا يمنع الرؤية فيبقى الشفاف عكس ساتر العورة لان القصد
 هنا منع نفوذ الماء ثم منع الرؤية اه من خط ابن شرف وسيأتى ان قوله ساتر محل الخ أحوال وهي في
 الحقيقة شروط للمسح لا لبس كما قد يوهم وحاصله أنها أحوال مقارنة فيما عدا الثاني وأعم من المقارنة
 والمتفردة بالنسبة اليه وينبنى على ذلك انه لو لبسه نجسا أو متجسا ثم طهره قبل الحدث أو بعده جازا وغير

اعتبار المسح أنه لا عبرة
 بالحدث حضرا وان تلبس
 بالمدة ولا يمضي وقت الصلاة
 حضرا وعصيانها انما هو
 بالتأخير لا بالسفر الذي به
 الرخصة (وشرط) جواز
 مسح (الخف لبسه بعد طهر)
 من الحدثين للخبر السابق
 فلو لبسه قبل غسل رجله
 وغسلها فيه لم يجز المسح
 الا أن ينزعها من موضع
 القدم ثم يدخلها فيه ولو
 أدخل احدها بعد غسلها
 ثم غسل الاخرى فأدخلها لم
 يجز المسح الا أن ينزع الاولى
 كذلك ثم يدخلها ولو غسلها
 في ساق الخف ثم أدخلها
 في موضع القدم جاز المسح
 ولو ابتداء اللبس بعد غسلها
 ثم أحدث قبل وصولها
 الى موضع القدم لم يجز
 المسح (ساتر محل فرض)

مانع النفوذ أو غير ممكن فيه التردد ثم صيره صالحاً أو مانعاً أو سائر بعد ذلك ولو قبل الحدث لم يجز المسح ولا يصح
 هذا والمعتدوان وقع في الحوائشي ما يخالف بعضه فحكم حل بأنه ان لبس المتنجس وطهره قبل الحدث
 يكون لبسه غير صحيح غير ظاهر بل الظاهر ان اللبس صحيح حيث نذوبه صرح ع ش على مر وأما المتنجس
 كالجلاد قبل دبه فلبسه غير صحيح وان طهره بالدبغ قبل حدثه والفرق بينهما وبين المتنجس ظاهر فتأمل لكن
 عبارة مر في شرحه صريحة في ان لبس المتنجس فاسد فلا يصح ان يمسح عليه ولو طهره قبل الحدث ونصها
 والمتنجس كالنجس كما في المجموع خلافاً لابن المقرئ ومن تبعه في انه يصح ويستفيد به مس المصحف ونحوه
 قبل غسله والصلاة بعده انتهت بحرفها فانظر كيف قاس المتنجس على النجس وصرح بخالفه ابن المقرئ
 في قوله انه يستفيد به الصلاة بعد غسله فالذي ذكره ع ش هو كلام ابن المقرئ المردود فتأمل والحاصل
 ان هذه الشروط المذكورة في المتن لا بد من وجودها حال اللبس فان فقد شرط منها حال اللبس فسد اللبس
 فلا يصح المسح وان أتى بذلك الشرط قبل الحدث وان لبسه مستكماً للشرط ثم فقد شرط فان أتى بذلك الشرط
 قبل الحدث صح المسح والا فان فقد بعده وجب التزع وان أتى به قبل المسح هذا هو المأخوذ من كلام المحشي
 سابقاً ولاحقاً ومن كلام شيخه في شرحه فلا عبرة بما يخالف ذلك اهـ هذا والحق ان عدم صحة اللبس انما هو
 فيما اذا كان غير ساتر او غير قوي فصول القوة والستر بعد اللبس ولو كان بطهر الغسل لا يصحح المسح قبل التزع
 واللبس بشرطه وأما عدم الطهر فلا يمنع صحة اللبس وانما يمنع صحة المسح فاذا طهره قبل المسح صح مسحه عليه سواء
 طهره وهو بطهر الغسل أو المسح أو وهو محدث ولا فرق بين نجس العين أو المتنجس وقول مر في الشرح فلا يكفي
 نجس أي بالنسبة للمسح لا لبس بدليل قوله التي هي المقصود الاصل من المسح وبدليل قوله فكيف يمسح على
 البدل الخ وقوله والمتنجس كالنجس أي في عدم صحة المسح قبل غسله خلافاً لابن المقرئ أي فانه يصح المسح مع
 وجود النجاسة فاللبس صحيح باتفاق والنزاع انما هو في صحة المسح وعدمه كما هو ظاهر عبارة مر أولاً وأخيراً
 ويرجح ان كان جعل طاهر في المنهج وأصله لا يقتضي عدم صحة اللبس وليس مراد اقل العلامة الرشيدى
 في حاشية مر مانعه قوله فلا يكفي نجس الى قوله والمتنجس كالنجس أي لا يكفي المسح عليهما كما هو مخرج كلامه
 فليست الطهارة شرطاً للبس وان اقتضى جعل قول المصنف طاهر احالاً من ضمير يلبس خلاف ذلك اهـ من
 خط شيخنا ج ف (قوله وثم من أعلى غالباً) كآته احترزه عن السراويل اهـ سم اهـ ع ش (قوله ولو كان
 به تخرق الخ) لم يفرعه بالقاء ليشمل ما لو طرأ التخرق بعد اللبس وقوله ضرأى لا يجوز المسح عليه اذا طرأ تخرقه بعد
 الحدث فان طرأ قبله ثم رفعه قبله أيضاً جاز المسح عليه وعلم مما تقر رانه لو طهر شيئاً من محل الفرض ضرر ولو من
 محل الحرز وانما عني عن وصول الماء من محله كما سيأتي لعسر الاحتراز عنه بخلاف هذا وقوله ولو تخرقت
 البطانة الخ يجوز ان يكون معطوفاً على فيمكن في فهو مفرع ويحتمل أن يكون غير مفرع ليدخل ما لو
 تخرقت في الابتداء اهـ حل (قوله ضرر) أي سواء قل أو كثر واعتقر الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه
 تخرقاً دون ثلاثة أصابع واعتقر الامام مالك رضي الله تعالى عنه التخرق مطلقاً حيث أمكن المشي فيه اهـ
 برماوى (قوله ولا متنجس) أي ولو كانت النجاسة فيما زاد على محل الفرض على المعتد اهـ فليوبي على
 المحلى (قوله كالتابع لها) ومن ثم امتنع عليه مس المصحف ونحوه وعلى أيضاً بان الخلف يدل على الرجل وهى
 لا تطهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها اهـ وقضية هذه العلامة مع عدم صحة مسح الخلف اذا كان على الرجل
 حائل من نحو شمع أو تحت أطرافها ونحوه عن وصول الماء اليها لانها لا تطهر عن الحدث مع وجود الحائل
 اهـ زى وسم وأجهورى وفي ع ش على مر مانعه وقضيته عدم صحة مسح الخلف اذا كان على الرجل
 حائل من شمع أو دهن جامد أو فيها شوكة ظاهرة أو سوداً تحت أطرافها اهـ سم على حج ثم رأيت على

وهو القدم بكعبيه من كل
 الجوانب بقيد زنته بقولى
 (لا من أعلى) فيكفى واسع
 يرى القدم من أعلاه عكس
 ستر العورة لان اللبس هنا
 من أسفل وشم من أعلى غالباً
 ولو كان به تخرق في محل
 الفرض ضرر ولو تخرقت
 البطانة أو الظهارة والباقي
 صفيق لم يضر والاضر ولو
 تخبر قتان موضعين غير
 متخاذين لم يضر (طاهراً)
 فلا يكفي نجس ولا متنجس
 اذا تصح الصلاة فيهما التي
 هي المقصود الاصل من
 المسح وما عداها من مس
 المصحف ونحوه كالتابع لها

المنهني قال فيه نظر والقلب الآن إلى الصحة أميل وعليه فيمكن الفرق بين الحائل ونجاسة الرجل بأن النجاسة
منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما ترجاه من الصحة من قول الشارح
الآتي في مسئلة الجرم فوق فان مسح الأعلى دون الأسفل صح المسح عليه والأسفل كغافاة اه (قوله نجاسة
معفو عنها) أي وإن عمت كدم براغيث أو سال الماء إليها ومنها محل خرز به شعر نجس ولو من مغاظ ويظهر
ظاهره بالغسل مع التبريد ويغني عن باطنه وإن كانت رجلا مبيتة ويصلي فيه الفرض لعموم البلوى به وكذا
النفل إن شاء لكن الأحوط تركه اه برماوي وعبارة شرح مر ولو خرز خفه بشعر نجس مع رطوبته
أو رطوبة الخف طهر ظاهره بغسله دون محل الخرز ويغني عنه فلا يحكم بتجسس رجلاه المبيتة ويصلي فيه
الفرائض والنوافل لعموم البلوى به كما في الروضة في الأطعمة وترك ابن زيد الفرض فيه احتياطا انتهت (قوله
مسح منه ما لا نجاسة عليه) فان مسح محل النجاسة لم يعف عنها وقولهم ماء الطهارة إذا أصاب النجاسة المعفو
عنها لم يضر محلها إذا أصابها لا قصدا اه حل * (فرع) * لو عمت النجاسة المعفو عنها جميع الخف لم يبعد
جواز المسح اه سم عن مر ولا يكف المسح بخرقية بل له المسح بيده اه شيخنا ح ف (قوله يمنع
ماء من غير محل خرز) ان قلت ما وجه اتيناه بهذه الحال جملة وهل أتى بها مفردة كسابقها قلت لعل وجه ذلك ان
اسم الفاعل حقيقة في التلبس بالفعل ولو أتى بها مفردة كقوله مانع ما اقتضى تلبسه بال منع حقيقة حيث تدل وليس
مراد اولها قال لوصب فتأمل وكذا يقال في لاحقه فان قلت ما باله قرن هذه الحال بالواو قلت الواو فيه للعطف
وهو جائز في مثله خلافا لابن هشام على ان كلامه في ذلك متخالف وليست واو الحال لانها لا تدخل على المضارع
المثبت المجرد من قد كما قال الرضي لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاء في زيد يركب
بمعنى جاء في زيد كما لا سيما وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين فاستغنى
عن الواو سمع قت وأصل عينه وذلك لان جملة وان شابهت المفرد واما انتم ابتعدوا وأما أصل فتكون اسمية
تقدرا فان قلت ما وجه اختصاص هذه بالعطف دون ما قبلها قلت لتناسقهما في ان كلا جملة بخلاف ما قبلها
مع سابقه تأمل اه شورى (قوله أي تفوذه) أي بنفسه فلو منعه لحنوشا أو شمع لم يكف كما صرح به
ابن الرداد وهو ظاهر اه برماوي (قوله من غير محل خرز) امامنه فلا يضر لعسر الاحتراز عنه اه حل
(قوله أيضا من غير محل خرز) أي ومن غير خرق البطانة والظاهرة الغير المتخاذلين اه برماوي (قوله
ويمكن فيه تردد مسافر حاجته) المراد انه يتأتى فيما ذكر وحده من غير مداس اذ لو اعتبر مع المداس لكان
غالب الخفاف يحصل به ذلك ويعتبر في الارض كونها متوسطة بين السهولة والصعوبة اه من شرح مر وفي
المختار المدوس بوزن معول ما يداس به اه وفي القاموس المداس بوزن سحاب الذي يلبس في الرجل اه
وهذا الشرط أي امكان التردد فيه يأتي في حق المقيم أيضا فلا بد من كون خفه يمكن فيه تردد مسافر يوما وليلة
أي خلافا لمن قال يعتبر فيه تردد مقيم حاجته اه شيخنا ح ف وفي قل على المحلى قوله ويمكن فيه الخ
والمعتبر حاجات المسافر الغالبة في الارض الغالبة يوما وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر خلافا للحج
في اعتباره في المقيم حاجات الإقامة والاعتبار في القوة باول المدة لا عند كل مسح ولو قوي على دون مدة المسافر وفوق
مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر وقوته واستغفر كلام ع ش على مر على ما قاله حج وعزاه للرمل في غير
الشرح (قوله والترحال) لعل المراد به المشي والتردد في قضاء الحاجة لا المشي في قطع المسافة اه شيخنا (قوله
أضعفه) قال في الصباح والضعف ينفع الضاد في اغة بني تميم وبضمها في لغة قريش خلاف القوة والصحة وقد
بيناهما مش شرح التحرير اه شورى (قوله بكونه بضعف) قال في شرح الروض وهو الذي يلبس
مع المكعب أي البابوج ومنه مخفاف الفقهاء والقضاة ذكره الصبري اه زى وهو المعروف الآن بالمرز

نعم لو كان بالخف نجاسة معفو
عنها مسح منه مما لا نجاسة
عليه ذكره في المجموع (منع
ماء) أي تفوذه بقيد رذته
بقول (من غير محل خرز)
إلى الرجل لوصب عليه فلا
يمنع لا يجزئ لأنه خلاف
الغالب من الخفاف المنصرف
إليها نصوص المسح (ويمكن
فيه تردد مسافر حاجته) عند
الخط والترحال وغيرهما
حوت به العادة ولو كان لا يسه
مقدار اختلاف ما لم يكن كذلك
لثقله أو تحديده رأسه أو وضعفه
بكونه بضعف من صوف

اه شيخنا وفي القاموس الجوارب لفافة الرجل والجمع جواربة وجوارب وتجورب لبسه وجوربته ألبسته ياه
 (قوله أو افراط سعة) بفتح السين والعين المهملةتين ومنه قوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته اه برماوى (قوله
 اذلا حاجة لذل) أى ومسح الخلف انما يجوز للحاجة اه شيخنا (قوله نعم لو كان الضيق الخ) ومثله ما لو كان
 المتسع بضيق عن قرب كأن غسله في الماء مثلا اه برماوى (قوله فان قلت ساتر وما بعده أحوال الخ) اراد على
 المتن من حيث ان غرضه ان هذه الامور الاربعه شروط لا يجزئ المسح الا بها فيجب تحصيلها فقوله وشرط الخلف
 لبسه بعد طهر أفاد ان هذا شرط وانه يجب تحصيله لاجزاء المسح وأما هذه الاحوال فلم تقدا اشتراطها ولا الامر بها
 اه شيخنا (قوله مقيدة لصاحبها) أى لعامل صاحبها اذ صاحبها الضمير المضاف اليه وعلمها المصدر المضاف
 اه شيخنا (قوله قلت محل ذلك اذالم تكن الحال الخ) أقول ويجاب ايضا بان هذا ليس من باب الامر بشئ
 مقيد اذ الامر هنا وانما هو من باب الاخبار وبيان شرط الشئ فاذا أخبر بان شرطه اللبس في هذه الاحوال علم
 ان اللبس في غير هذه الاحوال لا يكفي فيه كما هو واضح فليتلأ اه سم اه شوبرى الا ان يراد بالأمور به
 المأذون فيه فيصح كلامه اه شرح مر وعبارة الرشيدى قوله فمن أين يلزم الامر الخ هذا السؤال والجواب
 فيه نظر لا يخفى انتهت (قوله كالمثال المذكور) أى وهو قوله اضرب هذا جالسة وأجاب العلامة سم بان
 هذا ليس من باب الامر بشئ مقيد اذ الامر هنا وانما هو من باب الاخبار وبيان شرط الشئ فاذا أخبر بان
 شرطه اللبس في هذه الاحوال علم ان اللبس في غير هذه الاحوال لا يكفي فيه وقال شيخنا قوله فان قلت الخ لا محل
 له هنا لانه ليس مما الكلام فيه اه برماوى (قوله وما هنا من هذا القبيل) أى من نوع الأمور به لان
 الخلف تحته أنواع طاهر ونجس الى غير ذلك ومن فعل المأمور لانها تحصل بفعله أو تنشأ عنه كما ذكره ابن
 حج اه حابى وهذا ليس ظاهر فى قوله يمنع ماء وما بعده لان المنع وامكان التردد ليسا من فعله فمراده بالقبيل
 نوع المأمور به فقط انتهى شيخنا حف (قوله أيضا وما هنا من هذا القبيل) أى فهمى من الاولى باعتبار ان
 المأمور به أى المأذون فيه لبس الخلف والساتر وما بعده من نوعه أى مما له به تعلق ومن الثانية باعتبار انها تحصل
 بفعل المكلف وتنشأ عنه كذا فى التحفة وقوله أى ماله به تعلق لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج الى
 صرفها عن ظاهرها ثم لا يخفى ان جريان القاعدة المذكورة هنا انما يأتى بغاية التكاف كما يظهر من تقريره
 مع الاستغناء عنها فان العبارة مصرحة باشترط اللبس بهذه القيود فان الحال قيد فى عاملها وهو اللبس هنا
 والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده قاله الشيخ اه شوبرى (قوله في شرط في الخلف الخ) هذه نتيجة ما قبله
 ودخول على المتن اه شيخنا وكان الاولى ابدال هذه العبارة بأن يقول فيجزئ المسح عليه ولو محرما الخ لان غرض
 المتن بهذه الغايات الثلاث الرد على الضعيف وعبارة أصله بالنسبة الى الاولى مع شرح مر قبل وحلا لا فلا يجزئ
 على مغصوب ومسرور وطالقا ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل لان المسح يجوز لحاجة الاستدانة
 وهذا مأمور بنزعه ولان المسح رخصة وهى لا تنطأ بالمعاصى والاصح الجواز قياسا على الوضوء بماء مغصوب
 والصلاة فى مكان مغصوب ولان الخلف تستوفى به الرخصة لانه المجوز لها بخلاف منع القصر فى سفر المعصية
 اذ المجوز له السفر انتهت وبالنسبة للثانية نصها ولا يجزئ منسوج لا يمنع ماء فى الاصح لعدم صفاقة اذ
 الغالب من الخلف المنصرف اليها نصوص المسح منعها نفوذ فيبقى الغسل واجبا فيما سواها والثانى يجزئ
 كالتخريق طهارته من محل وبطائنه من محل آخر من غير تحاذى انتهت وبالنسبة للثالثة نصها ولا يجزئ مشقوق قدم
 شد بالعري فى الاصح لحصول الستر وسهولة الارتفاق به فى الازالة والاعادة والثانى لا يجوز فلا يكفي المسح عليه
 انتهت (قوله ولو محرما) أى ولو من جلد آدمى ولو اتخذ خفان نحو جلد آدمى صح المسح عليه نظير ما مر بخلاف
 ما لو اتخذ المحرم خفا وأراد المسح عليه فإنه لا يصح كما اعتده الوالد رحمه الله تعالى تبعا لجمع والفرق بينه وبين

ونحوه أو افراط سعة أو
 ضيقه أو نحوها اذلا حاجة
 لذل ذلك ولا فائدة فى ادامته
 نعم ان كان الضيق يتسع
 بالشئ فيه عن قرب كفى فان
 قلت ساتر وما بعده أحوال
 مقيدة لصاحبها فمن أين يلزم
 الامر به اذلا يلزم من الامر
 بشئ الامر بالمقيد له بدليل
 اضرب هذا جالسة قلت محل
 ذلك اذالم يكن الحال من نوع
 المأمور به ولا من فعل المأمور
 كالمثال المذكور اما اذا كانت
 من ذلك نحو جمع مفردا ونحو
 ادخل مكة محرما فهمى
 مأمور بها وما هنا من هذا
 القبيل فيشترط فى الخلف
 جميع ما ذكر (ولو) كان
 (محرما) فيكفى مغصوب

وذهب ونضة كالتيهم بتراب مغسوب (او غير جلد) كلبد وزاج ونحوه مطابقة لان الاباحة للحاجة ١٤٥ وهي موجودة في الجميع بخلاف ما لا ينبغي

نحنا كملدة لفها على رجله
وشدها بالرباط اتساقا
لنصوص والتصریح بهذا
من زيادتي (او) مشقوفا
(شذبشرح) أي يعري بحيث
لا يظهر شيء من محل الفرض
لحصول السترة وهولة
الارتفاق به في الازالة
والاعادة فان لم يشد بالعري
لم يكف لظهور محل الفرض
اذا مشى ولو فتحت العري
بطل المسح وان لم يظهر من
الرجل شيء لانه اذا مشى ظهر
(ولا يجزئ جرموق) هو خف
فوق خف ان كان (فوق
قوي) ضعيفا كان اقويا
لورود الرخصة في الخف
لعموم الحاجة اليه
والجرموق لا تتم الحاجة اليه
وان دعت اليه حاجة أمكنه
أن يدخل يديه بينهما ويحس
الاسفل فان كان فوق
ضعيف كفي ان كان قويا
لانه الخف والاسفل كاللغافة
والافلا كالاسفل (الآن
يصله) أي الاسفل القوي
(ماء) فيكفي ان كان بقصد
مسح الاسفل فقط او بقصد
مسحهما معا ولا يقصد مسح
شيء منهما لانه قصد اسقاط
الفرض بالمسح وقد وصل
الماء اليه (لا يقصد) مسح
(الجرموق فقط) فلا يكفي
لقصد ما لا يكفي المسح عليه
فقط ويتصور وصول الماء
الى الاسفل في القوين بصبه

ما قبله ان المحرم منهى عن اللبس من حيث هو ليس فصار كالحلف الذي لا يمكن تتابع المشي فيه
والتمسح عن لبس المغسوب ونحوه من حيث انه متعدد باستعمال مال غيره اه شرح مر (قوله وذهب
ونضة) أي لان تحريم لبسهما العارض الخلاء لا لذات اللبس اه شيخنا ف (قوله كلبد) بكسر اللام وهو اسم
لما تلبد من الصوف أي طبق بعضه على بعض بواسطة صابون أو نحوه ويقال له لباد ووجهه لبايد اه برماوى
(قوله وزاج) هو معروف وأنواعه كثيرة وتسميه العامة قزازا بقاف و زابين بينهما ألف وأول من اصطنته
الجن اه برماوى (قوله بخلاف ما لا يسمى خفا الخ) محترزا للضمير في قوله لبسه أي الخف فالتقدير ليس
ما يسمى خفا لذاته اما ما لا يسمى خفا ولو وجد فيه الشر وط فلا يصح المسح عليه لعدم التسمية اه شيخنا
(قوله أو شد بشرج) أي قبل اللبس أو قبل الحدث وقوله فان لم يشد بالعري أي قبل اللبس أو بعده وقبل الحدث
لكن ظاهر كلام الشارح انه لا بد ان يكون مشدودا قبل الحدث وان لم يكن مشدودا عند اللبس اه حل (قوله
بشرج) بفتح الشين والراء كما نقله حج ونقله ع ش عن شرح الروض اه شيخنا وفي المصباح الشرح بفتح
عري الجبة والجمع أشراج مثل سبب واسباب وأشرجتها بالالف داخل بين أشراجها اه (قوله أي يعري)
العري هي العيون التي توضع فيها الأزرار اه شيخنا جمع عروة كدبة ومدى اه مصباح (قوله اظهر
محل الفرض) أي اذا مشى قال حج في شرح الارشاد ويفرق بين تنزيلهم الظهور وبالقوة هنا منزلة الظهور
بالفعل بخلافه في ستر العورة في مالوا حرم وعورته ترى عند الركوع كما سيأتي بان انحلال الشرح هنا يخرج عن
اسم الخف لانتفاء صلاحته للمشى عليه بخلاف روبة العورة من طوقه عند الركوع فانه لا يمنع كون القميص
سائرا قبله اه (قوله ولا يجزئ جرموق الخ) عبارة شرح مر والجرموق بضم الجيم فارسي معرب شيء كالحلف
فيه وسع يلبس فوق الخف واطلق الفقهاء انه خف فوق خف وان لم يكن واسعا لتعلق الحكم به انتهت وقوله
وأطلق الفقهاء انه خف فوق خف الخ صريح هذا خصوصاً مع النظر لما قبله أن الجرموق اسم للاعلى
بشرط أسفل وحينئذ فالثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدده في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وان كلاً
من الاعلى والاسفل يسمى جرموقاً وعليه فالثنية في كلام المصنف منزلة عليهما اه رشيدى (قوله أيضا
ولا يجزئ جرموق الخ) والخف ذو الطائفتين المتصفتين كالجرموقين قال البغوي وعندي يجوز المسح على الاعلى
فقط لان الجميع خف واحد ومسح الاسفل كمسح باطن الخف والوجه ان الاسفل ان كان متصلاً بالاعلى
بخطاطة أو نحوه فهو كالبطانة والا فلا على كالجرموق اه برماوى (قوله لانه قصد اسقاط الفرض الخ)
يؤخذ منه انه لا بد من مسح الخف من قصد المسح وهو كذلك اه زى اه شورى واعتراض بان نية الوضوء
منسحبة عليه فلا حاجة لقصد اه شيخنا (قوله لا يقصد الجرموق فقط) أي ولا يقصد واحداً لبعينه أي فلا يصح
لانه يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق عليه بما يجزئ وما لا يجزئ حصل على الثاني احتياطاً اه
ع ش (قوله أيضاً لا يقصد الجرموق الخ) معطوف على ما قدره بقوله يقصد مسح الاسفل الخ اه شيخنا (قوله
على جبهة) بفتح الجيم وكسر الباء وهي خشب أو صلب يسوى ويشد على محل الكسر أو الخلع لينجبر سميت
بذلك تفاؤلاً بحجر الكسر كما سميت المفارقة مفارقة انهما ملكة تفاؤلاً بالفوز منها اه برماوى (قوله لانه
ما بوس فوق مسوح) يؤخذ من التعليل ان محل عدم الاجزاء اذا وجب مسح الجبهة بان أخذت من الصحيح
شيء فان لم يجب بان لم تأخذ اجزاء المسح على الخف حينئذ هو كذلك انتهى شيخنا ح ف خلافاً لما اعتمد
ع ش على مر (قوله كالسح على العمامة) يؤخذ منه جواز المسح عليه لو تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع
الجبهة ثم لبس الخف لانتفاء ما ذكره قال العلامة زى تبعاً للعلامة سم لكن أفنى الشهاب مر
بخلافه وأقر شيخنا الشهاب لى اه برماوى (قوله وسن مسح اعلاه) وهو ما ستر مشط الرجل بضم الميم مع سكون
الشين المجبة اه برماوى وفي المختار والمشط لاميان ظهر القدم ومشط الكف العظيم العريض اه

(١٩ جل منهج ل) في محل الحرز وقولى فوق قوى الى آخره من زيادتي (فرع) * لوليس خفا على جبهة لم يجز المسح عليه على
الاصح في الروضة لانه ملبوس فوق مسوح كالسح على العمامة (وسن مسح اعلاه واسفله) وعقبه وحرقه

(قوله خطوطا) هو سنة أخرى فكان مقتضى عادته ان يقول وخطوطا بالعطف اه شيخنا (قوله تحت)
العقب) بفتح العين المهملة وكسر القاف ويجوز اسكانهما مع فتح العين وكسرها وهي مؤنثة وجعلها العقاب والمراد
مؤخر القدم مما وراء الكعب اه برماوي والاولى ان يقول فوق العقب ليشمل المسح بجميع العقب اه
شيخنا عزيرى وعبارة ع ش على مر ولا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب الا ان يراد بأسفله
وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح ومعنى كون ذلك أسفله انه ليس من الساق هذا وجعل
البكرى ذلك مفيد الدخوله حيث قال قوله تحت العقب إشارة الى استحباب مسح العقب ولا يشعر به المتن اه
وفي جملة مفيداته تامل بكلماته وكذا لا تفيد هذه الكيفية ادخال الحرف انتهت (قوله الى آخر ساقه) عبارة
حج ثمير النبي اساقه وفي هذا إشارة الى انه لا يستحب التعجيل في مسح الخلف وهذا ما اعتمدته مر ويكون
المراد بقوله الى آخر ساقه ما هو عند كعبه كما نقل ذلك عن سم ويمكن حمل كلام الشارح عليه لما صرح
هو به في شرح الجزرية من ان ما وضعه على الاتصاب أعلاه وأسفله آخره ومن ذلك الساق فاوله
ما يلي الركبة وآخره ما يلي القدم اه ع ش (قوله فاستيعابه بالمسح الخ) مفرع على قوله خطوطا
وقوله خلاف الاولى اعترض بأنه عند الامام مالك يجب استيعابه في كل روى خلافه ولم يكن خلاف الاولى
وأجيب بأن محل مراعاة الخلاف اذا لم يترتب عليه ترك سنة واضحة بالدليل وقد ورد الدليل بمسحه بخطوطا
اه شيخنا ح ف (قوله وعليه يحمل قول الروضة الخ) انما احتاج لجملة على ما ذكر لان المتبادر من لا يندب
الاباحة فيبين ان ظاهرها غير مراد وانما يمكن الحمل على ذلك لان معنى لا يندب لا يطلب وهو ان كان المتبادر
منه الاباحة صادق بخلاف الاولى اه ع ش (قوله ويكره تكراره وغسل الخلف) أى لانه يعنيه ومنه
يؤخذ ان الخلف لو كان من حديد ونحوه لا يكره تكرار مسحه ولا غسله لانه لا يعنيه وهو كذلك فان قلت التعيب
فيه اتلاف مال فالحرم التكرار والغسل قلت ليس التعيب محققا ولو سلم فقد يقال لما كان هنا الغرض أداء
العبادة كان مغفرا ولم يحرم اه برماوي وعبارة المحلى ويكره تكراره وكذا غسل الخلف وقيل لا يجزئ
ولو وضع يده مبتلة عليه ولم يمرها أو قطر عليه أجزاء وقيل لا انتهت (قوله وغسل الخلف) ابراهيم لم يترجم
ان التكرار التكرار بالغسل اه شوبرى أى يتوهم ان غسل بالجر معطوف على الهاء وفيه ان هذا التوهم
موجود مع الاظهار أيضا فالاولى ان يقال لو اضمر لزم عليه تشتت الضمائر اه شيخنا وهذه العبارة أى قوله
ويكره تكراره وغسل الخلف من كلام الشارح لامن بقية قول الروضة كما يعلم من شروح المنهاج فتأمل
(قوله ويكفى مسح) أى خلافا للامام أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه في التقدير بثلاث أصابع ولما كان
رضى الله عنه في التعميم الا في مواضع الغضون أى الثنيات ولا حذر رضى الله تعالى عنه في التقدير بأكثر الخلف
ودليلنا تعرض النصوص لطلق المسح ويكفى مسح اعلى الكعب وما يواز به من محل الفرض غيرا لعقب خلافا
لما قيل ان العيرة بما قدم الساق الى رؤس الاطراف لا غير ويكفى المسح على الخيط الذى يخط به الخلف سواء
كان جادا أو كائنا أو غير ذلك لانه صار من جلته اه برماوي (قوله كمسح الرأس) يؤخذ من التشبيه
الاكتفاء بمسح الشعر الذى عليه وحى عليه حج وجرى شيخنا مر على عدم اجزائه وفرق بينه وبين
الرأس اه شوبرى أى فرق بان الرأس اسم لما رأس وعلا والشعر منه بخلاف الخلف شعره ليس منه
كافى زى ويكفى المسح على الخيط الذى يخط به لانه يغسل منه وعلى الارزار والغسرى التى لها اذا كانت
مثبتة فيه بنحو الخياطة اه سم (قوله بظاهر أعلى الخلف) هل المراد ما هو ظاهره بالاصالة أو ما هو ظاهرا
الآن بان انقلب وجهه فجعل أعلاه ساقا فلها بحرر اه شوبرى (قوله لا بأسفله وباطنه) لو مسح باطنه
ففيه الماء من موضع الخرز الى ظاهره فلا يبعد ان يجزئ ان قصد الظاهر أو الباطن أو أطلق بخلاف ما اذا
قصد الباطن فقط وكذا يقال اذا مسح الشعر الذى بظاهر أعلى الخلف فاصاب الماء بقية مسح الخلف وظنا ان مسح

(خطوطا) بان يضع يده
الى يسرى تحت العقب والنبي
على ظهر الاصابع ثم يمر
النبي الى آخر ساقه واليسرى
الى أطراف الاصابع من
تحت مفرج بين أصابع يديه
فاستيعابه بالمسح بخلاف الاولى
وعليه يحمل قول الروضة
لا يندب استيعابه ويكره
تكراره وغسل الخلف
(ويكفى مسح) كمسح
الرأس (في محل الفرض
بظاهر أعلى الخلف) لا بأسفله
وباطنه وعقبه وحرفه اذ لم
يرد الاقتصار على شئ منها
كل ورد الاقتصار على الاعلى
فيقتصر عليه وقفا على
محل الرخصة ولو وضع يده
المبتلة عليه ولم يمرها أو قطر
أجزاء وقول بظاهر من

الشعر لا يكتفى فتأمل اه ع ش على مر (قوله ولا مسح لشاك في بقاء المدة) ظاهر كلامه ان الشك انما يؤثر في منع المسح لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة فلوزال الشك وتحقق بقاء المدة جاز المسح وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضر والسفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني لانه صلاها مع الشك ويجوز له ان يصلي بالمسح في اليوم الثالث لعلمه ببقاء المدة ويجوز له اعادة صلاة اليوم الثاني بالمسح الواقع في اليوم الثالث ثم ان كان على مسح اليوم الاول ولم يحدث في اليوم الثاني فله ان يصلي في اليوم الثالث بذلك المسح وان كان قد أحدث في اليوم الثاني لكنه مسح فيه على الشك وجب عليه اعادة مسحه اه شرح مر (قوله أيضا ولا مسح لشاك في بقاء المدة) أي لا يصح مسحه ولا صلاته المرتبة عليه اه برماوى * (قاعدة) * وقع السؤال في الدرر عما لو شك هل بقي من المدة ما يسع الصلاة كاملة أم لا هل الاحرام بها جازم لا فيه نظر والظاهر الثاني لتردده في النية حال الاحرام بها على ما عساه الشارح في شروط الصلاة من انه لو بقي من المدة ما لا يسع الصلاة وأحرم عالما بذلك لم تنفع دخلا فالما في شرح الروض هنا وتبعه الطائفة من الصحة اه ع ش على مر (قوله ولا لمن لزمه غسل) أي اصاله تفرغ المذوق فله المسح ولا يجب عليه ترعه وله ان يغتسل وهو لا يسره اه ع ش وايضا هذا المقام ان لا يس الخف الذي طرأت عليه الجنابة له أحوال ثلاثة الحالة الاولى ان تطرأ عليه الجنابة وهو بطهر الغسل قبل الحدث وقبل التمرع في المدة وحكمه ان هذا اللبس يبطل بمعنى انه يجب عليه ترعه ويجدد لبسا بعد غسل الجنابة حتى لو غسل رجله داخل الخف عنها لا بد من الترع واعادة اللبس ولا فرق في هذا بين ان تجرد جنابته عن الحدث الاصغر أو لا الحالة الثانية ان يكون قد شرع في المدة بان أحدث واتفق انه توضأ وغسل رجله في الخف ثم طرأت عليه الجنابة وحكمه ان المدة تنقطع في حقه حتى لو غسل رجله عن الجنابة داخل الخف ليس له ان يمسه عليهما فيمبا بعد بل لا بد من الترع واعادة اللبس وسواء في هذه الحالة تجردت جنابته عن الحدث الاصغر أو لا فان لم تجرد فالامر ظاهر وان تجردت فيكفيه الغسل عن الجنابة ولا يحتاج لغسل رجله زيادة على غسل الجنابة لانها خاليتان عن الاصغر كما هو فرض المسئلة الحالة الثالثة ان يشرع في المدة بالحدث ثم يتوضأ ويمسح على الخفين ثم تطرأ عليه الجنابة فان كان معها حدث أصغر طرأ عليه أيضا فامر ظاهر بمعنى انه يبطل وضوءه من أصله ويلزمه الغسل ويلزمه الترع وتجديد اللبس حتى لو غسل رجله داخل الخف لا بد من الترع وتجديد اللبس وان تجردت جنابته عن الاصغر كان أمني بمجرد النظر وهو بطهر المسح فانه يلزمه الغسل وتبطل طهارة رجله الخاصة بالمسح ولا يبطل وضوءه من أصله وينبغي على هذا انه اذا اغتسل وقلنا بالاندرج لا يحتاج الى غسل رجله عن الاصغر وان قلنا بغيره فانه يحتاج لغسلهما وحدهما مرة أخرى غير غسلهما في ضمن الغسل بنية رفع الحدث عنهما وعلى كل حال يجب الترع وتجديد اللبس لبطان اللبس الاول بالجنابة اه من التحرير وحواشيه (قوله أي لا يس الخف) بالجرع على انه تفسير لمن وبالنصب على انه تفسير لاهاء اه ع ش والاول أولى لانه يكون المعنى على الثاني ولا مسح لشخص لزمه أي لا يس الخف وفيه نوع ركاز كقوله هو ظاهر ان كانت من واقعة على الشخص فان كانت واقعة على لا يس كان ظاهرا اه شيخنا (قوله لخبر صفوان) هو أبو عسال يعني مهملة مفتوحة وسين مشددة صفوان بن عسال المرادي الصحابي غرامع رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزوة وروى عنه عبد الله بن مسعود وغيره وهو المراد هنا لاصفوان بن أمية اه برماوى (قوله أو سفرا) شك من الراوى والافعهما واحد اه ع ش ومسافر من جمع مسافر وسفرا جمع سافر بمعنى مسافر كركبورا كب اه شيخنا (قوله الامن جنابة) استثناء من النسق لامن يأمرنا فكل من المستثنى والمستثنى منه مورد ومجمل للطالب المدلول عليه بيا مرنا فيكون الاثبات الذي دل عليه الاستثناء مطلقا وما موراه وتطير ذلك قوله تعالى أمر

زيادتي (ولا مسح لشاك في بقاء المدة) كان نسي ابتداءها أو أنه مسح خضرا أو سفرا لان المسح رخصة بشرط منها المدة فاذا شك فيها رجع الى الاصل وهو الغسل (ولا لمن لزمه) أي لا يس الخف (غسل) هذا أعم من قوله فان أجنب وجب تجديد لبس أي ان أراد المسح فيسترع ويتطهر ثم يلبس حتى لو اغتسل لا يسا لا يمسه بقية المدة كما اقتضاه كلام الراعي وذلك لخبر صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمي نا اذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا نترع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن الا من جنابة

أن لا تعبدوا الاياه اه برماوى (قوله ما فى معناها) وهو الحيض والنفاس والولادة اه شرح مر (قوله ولان ذلك) أى المذكور من الجنابة وما فى معناها اه وهذا معطوف على قوله لم يبرصطوان الخ وفي هذا التعليل شئ لان المدعى ان من لزمه غسل لا يمسح للحدث الاصغر حتى لو غسل رجله عن الجنابة فى الخف وأحدث بعد ذلك حدثا أصغر لا يصح أن يمسح عنه وائس المدعى ان من لزمه غسل لا يمسح على الخف بدلا عن غسلهما عن الحدث الا كبر كما يقتضيه هذا التعليل وقوله وفارق الجبيرة الضمير فى فارق يعود على المسح بدلا عن الجنابة أى فارق المسح على الخف بدلا عن غسلهما عن الجنابة حيث لا يجوز ولا يصح الجبيرة أى مسحها عن الجنابة حيث يجوز ويصح مع ان الجنابة لا تتكرر تكرار الحدث الاصغر وقد جاز فيها المسح على الجبيرة دون المسح على الخفين مع ان كلا منهما مسح على سائرهما أى فى حل مائه قوله وفارق الجبيرة أى حيث لم يؤثر نحو الجنابة فى منع مسحها اه أى وأثر فى منع مسح الخف اه لكاتبه (قوله ومن فسد خفه) أى خرج عن صلاحية المسح بان صار لا يمنع نفوذ الماء من غير محل الخرز ولا يمكن تتابع التردد فيه ببقية المدة اه حل وجواب هذا الشرط محذوف تقديره بطل مسحه فيلزمه استئناف مدة أخرى سواء كان بطهر الغسل أو المسح ثم ان كان بطهر المسح لزمه غسل قدميه فقول المتن لزمه غسل قدميه ليس هو الجواب فى الحقيقة بل هو مرتب عليه كما يستفاد من شرح حج (قوله أوبدائى مما ستر به) هذه الجملة معطوفة على صله من ففى صله وكذا ما بعدها واعتراض بان الجلتين المعطوفتين ليس فيهما ضمير يود على من مع انه يجب فى المعطوف على الصلة تلبسه بضمير الموصول لانه صله ولا يسوغ تركه الا اذا كان العطف بالقاء كما فى الاشهر فى الآن يقال الرابطة فى اولاهما الهاء فى من حيث عودها على الخف المقيد بالهاء العائدة على من وهذا كاف فى الربط وفى الثانى مقدرا أى مدته أو المدة له أو ان ألعوض عن الضمير ويمكن أن يجعل الرابطة فى الجلتين الضمير فى قوله وهو بطهر المسح لانه عائد على من ويكفى الرابطة لو كان قيداً فى الصلة والضمير هنا واقع فى الجملة الحالية التى هى قيد فى الصلوات الثلاث اه شيخنا (قوله أوبدائى مما ستر به) أى ولم يستردحالا والاعنى عنه نظير ما يأتى فى نحو الر كوع بسائر العورة والذى يتجه الفرق بينهما لان هذا نادر بخلافه ثم لانهم احتاطوا ههنا بتزليل الظهور بالقوة وعلى خلاف العادة منزلة الظهور بالفعل ولم يحتاطوا بنظير ذلك ثم وسره ان ما ههنا رخصته والشك فى شرطها بوجوب الرجوع للاصل ولا كذلك ستر العورة قاله حج اه حل ولما خرج رجله من قدم الخف الى الساق لم يؤثر على النص ويؤخذ ذلك من كلامه نعم لو كان الخف طويلا خارجا عن العادة فخرج رجله الى موضع لو كان الخف معتادا للظهور شئ من محل الفرض بطل مسحه بلا خلاف اه شرح مر (قوله لزمه غسل قدميه) شمل كلامه موضوع دائم الحدث وهو الاوجه كما اقتضاه كلامهم بخلافه لا اذ رعى حيث قال يجب أن يكون محل الا كفاء بغسل القدمين بعد النزوع ونحوه فى وضوء الرافاهية أما دائم الحدث فيلزمه الاستئناف لا بحاله أما للفرصة فواضح وأما للنافلة فلان الاستباحة لا تتبع بعض فاذا ارتفعت بالنسبة للرجلين ارتفعت مطلقا كذا طننته فتأمل ولم أره منقولا اه شرح مر وفى قل على المحلى وشمل ذلك دائم الحدث وهو كذلك ويستتبع ما كان له لوبقى لبسه كما تقدم اه (قوله أيضا لزمه غسل قدميه) أى ويجب عليه النية لان هذا حدث جديد يحدث بما ذكر من فساد الخف وغيره ولم يندرج تحت نية الطهارة السابقة ولان مسحهما صرف النية عن غسلهما اه سم وعبرة الشورى قوله لزمه غسل قدميه أى بنية رفع الحدث عنهما على المعتمد انتهت نعم يسن له الوضوء خارجا من الخلاف اه برماوى أى القائل بوجوب الوضوء بتمامه كفى شرح مر (قوله وخرج بطهر المسح) أى بالنسبة للاولين وأما انقضاء المدة فلا يتصور وهو بطهر الغسل لان ابتداءهما من الحدث كما هو ظاهر اه شورى وقد يصور بما لو أحدث وتوضأ وغسل رجله داخل الخف ثم انقضت المدة وهو بطهر ذلك الغسل اه اطلقى (قوله فلا حاجة فيه الى غسل قدميه) أى وان كان يلزمه النزوع وتجديد اللبس لانقطاع المدة فى حقه بما ذكر كما تقدم

رواه الترمذى وغيره وصححه
وقيس بالجنابة ما فى معناها
ولان ذلك لا يتكرر تكرار
الحدث الاصغر وفارق
الجبيرة مع ان فى كل منهما
مسحاً باعلى سائر الحاجة
موضوع على طهر بان
الحاجة ثم أشد والتزع
أشق (ومن فسد خفه
أوبدا) أى ظهر (شئ مما
ستر به) من رجل ولقافة
وغيرهما (أو انقضت المدة
وهو بطهر المسح) فى الثلاث
(لزمه غسل قدميه) فقط
لبطلان طهرهما دون
غيرهما بذلك واختار فى
المجموع كابن المنذر أنه
لا يلزمه غسل شئ ويصلى
بطهارته وخرج بطهر المسح
طهر الغسل فلا حاجة فيه
الى غسل قدميه والاولى
والثالثة من زيادته وتعبيره
فى الثانية بما ذكر أعظم من
قوله ومن نزوع

* (باب الغسل) *

هو لغة سيلان الماء على الشيء مقابلنا أو غيره وشرعا سيلانه على جميع البدن بنية واجبة في غير غسل الميت
ومندوبة في غسل الميت مرة واحدة من الفاعل أو غيره بشرائط مخصوصة وما قيل أنه كان يجب سبع مرات
ثم نسخ لم يثبت ما يدل عليه في حديث أو أثر أو نقل معتبر وهو ثاني مقاصد الطهارة وأخر عن الوضوء لقلته كما
أنزلت إزالة النجاسة عنه مالمالك ولصحتها ما معها قيل وكان واجبا لكل صلاة ثم نسخ وسكتوا عن كونه من
خصائص هذه الأمة ويقرب كونه من خصائصها قال السهيلي وفي الحديث إن الغسل من الجنابة كان معمولا
به في الجاهلية بقية من دين إبراهيم وإسماعيل عليهما الصلاة والسلام كما بقي منه الحج والنكاح والكلام
عليه منحصرا في ثلاثة أطراف الأول في وجباته والثاني في واجباته والثالث في سنته ولا يجب فوراً اتصاله
ولو إلى الزاني خلافاً لابن العماد قال بعضهم ولم يذكر الشارح معناه لغة وشرعا طول العبارة فيه ولا اختلاف
في كونه مصدرا أو اسم مصدر أو غير ذلك قال شيخنا البابي وهذا لا يصلح أن يكون له إسقاط التعريف
فانظر ما حكاه إسقاطه اه برماوى (قوله بفتح العين) أى مصدر الغسل واسم مصدر لا يغتسل وقوله
وبضمها أى على أنه مشترك بينهما وبين الماء الذى يغتسل به وأما بكسر هاء فهو اسم لما يغتسل به من نحو صدر
والفتح أشهر من الضم وأفصح لغة لكن الضم أشهر في كلام الفقهاء وانكاره غلط كما في المجموع وحيث ضم
جاز فيه ضم ثانيه تبعاً لاوله اه فيض اه شوبرى وفي المصباح غسل غسلا من باب ضرب والاسم الغسل بالضم
وجمعه اغسال مثل قتل واقفال وبضمهم يجعل المضموم والمفتوح بمعنى وعزاه الى سيبويه وقيل الغسل بالضم
هو الماء الذى يطهر به وهو اسم من الاغتسال وفي التهذيب الغسل بالضم تمام غسل الجسد كله والمصدر
الغسل بالفتح اه قال في النهاية واقتضى هذا ان الامر كذلك عند الفقهاء في غسل الثوب ونحوه وهو ممنوع
فيما يظهر اه والحاصل ان الغسل عند الفقهاء بضم الغين في غسل البدن أشهر من الفتح والفتح في غسل
الثوب أشهر من الضم فانهم اه مدابني على التحرير (قوله موجه) أى السبب في وجوبه موت أى ولو حكما
ليدخل السقط كما لم من عبارة مر اه شيخنا (قوله أيضاً وجبه موت) الموجب بكسر الجيم المقتضى
للشيء والطالب له والموجب بفتح الجيم والترتب على الموجب بكسر هاء ويعبر عن الاول بالسبب وعن الثاني
بالمسبب اه برماوى وعبارة سم والمراد بالموجب ما يشمل الايجاب على الغير لقوله موت ولا يخفاء ان هذه
الاسباب موجبة لذاتها لا ترد النجاسة المجهولة في البدن لان وجوب تعميم البدن لامر عارض للذات النجاسة
ومنه من اسقط الموت نظرا الى ان الايجاب على الشخص نفسه هو الى ان وجوبه على الغير فرض كفاية
والكلام في وجوب العين اه والاحسن ان يقال الواجب في مسألة النجاسة ليس خصوص الغسل بل إزالة
النجاسة حتى لو فرض كشط الجلد كفى بخلافه في الجنابة وغيرها لا يكتفى كشط الجلد انتهت وفي قل على
الحلى قوله موجه موت بكسر الجيم بمعنى سببه وان لم يجب على الغير كما في الكافر والميت والمراد بالموجب
لذاته فلا يرد تجسس جميع البدن لان الواجب فيه إزالة النجاسة ولو بكشط الجلد مثلاً ففى التحرير غير مستقيم اه
(قوله موت) وهو عدم الحياة ويعبر عنه بخفارة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض
بضادها والاول أولى ومثله ما يابيه ولذلك قال الشهاب الرملى في حواشى شرح الروض بعد قوله عدم الحياة أى
بالفعل قال بعضهم وهو مخلوق لله تعالى وهذا مبنى على أنه وجودى أى كيفية تخلقها الله تعالى فى الحى تضاد الحياة
والاكثر على أنه عدى أى عدم الحياة عن اتصف بها وعلى هذا فالقابل بين الموت والحياة تقابل العدم والملكة
وعلى الاول تقابل التضاد اه برماوى وقوله وقيل عرض بضادها ظاهره انه لا يشترط على القول الثانى سبق
الحياة فيدخل السقط فى الميت على الثانى دون الاول وفى التحفة ما يقتضى خلافه حيث جعل الموت على الاقوال
الثلاثة صادقا على السقط لكن نظريه سم بالنسبة للاول بان المفهوم من المقارنة سبق الوجود قال الا ان يكون

* (باب الغسل) *

بفتح الغين وضمها (موجه)
خمس (موت) لمسلم غير شهيد

المراد بهامعنى العدم ويجعل قوله عمام شأنه الخراجا اليه أيضا لكن يلزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني اه هذا
 وفي المقاصد ابقاء الاول على ظاهره ورد الثاني اليه وعبارته والموتز والها أي الحياة أي عدم الحياة عن يتصف
 بها بالفعل وهذا مراد من قال عدم الحياة عمام شأنه أي عمام يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم
 ملكة كالعمى الطارى بعد البصر لا كطلق العدم هذا وفي حواشي السيوطي ان طائفة من أهل الحديث
 ذهبوا الى ان الموت جسم والاحاديث والا آثار مصرحة بذلك قال والتحقيق ان هذا الجسم الذي هو على
 صورة كبش لا يمر بحى الامان كما أن الحياة التي هي جسم على صورة فرس لا تمر بشئ الا حى وأما المعنى القائم
 بالبدن عند مفارقة الروح فانما هو أثره فاما أن تكون تسميته بالموت من باب المجاز لا الحقيقة أو من باب المشترك
 وحينئذ فالمر في النزاع قريب اه ورده ج في عامة فتاويه فقال وانفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم
 وحديث يوتى بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل اه ثم صحح كونه أمرا وجوديا اه ع ش على
 مر (قوله لماسيأتى) أي من الدليل على كون الموت موجبا للغسل ومن كلام المتن الدال على هذا التقييد فغرضه
 الاستدلال على الدعوى والاعتذار عن عدم تقييد كلامه هنا اه شيخنا وعبارة شرح مر لماسيأتى في
 الجنائز وفيها أيضا ان الشهيد يحرم غسله والكافر لا يجب غسله والسقط الذي بلغ أربعة أشهر ولم تظهر اماره
 حياته يجب غسله مع ان لم نعلم سبق موته فلا يرد عليه ذلك غير انه لم يذكر هناك غسل السقط المذكور
 انتهت والدليل الذي يأتي في الشرح وفي مر هو الاجماع كما يعلم بمراجعة ما هناك (قوله أي الحيض) اللائق
 ان يقول أي زمن الحيض لان المعنى عليه ويدل له انه سبحانه ذكر نفس الحيض فيما قبله بلفظ الاذى ولو كان
 المراد بالحيض الحيض لكان المقام للاضمار وما ذكره الشيخ كغيره من النفس به بالحيض يحوج الى تقدير
 مضاف وهو لفظ زمن اه رشدي وعبارة البرماوى قوله أي الحيض هذا هو الاشهر ويطلق أيضا على زمنه
 وعلى مكانه ولا دلالة في الآية على وجوب الغسل وانما دلت على حرمة القربان قبل الغسل فلا بد من ملاحظة
 شئ آخر وهو ان يقال التمكن واجب عليها وهو متوقف على الغسل وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب
 انتهت (قوله أيضا أي الحيض) أي في زمن الحيض لانه لا معنى للاعتزال في نفس الحيض أي الدم وانما جملة
 الشارح على الحيض موافقة للمتن اه اطفئى والاعتزال وان كان شاه لالساثر بدنها الا ان السنة بينت
 ذلك بما بين السرة والركبة ولم يحمله على مكان الحيض لان جملة عليه توهم منع قربانها في محله ولو في غير زمنه
 وتوهم أيضا ان الاعتزال خاص بالفرج تأمل اه شيخنا حذف (قوله ويعتبر فيه) أي في كونه موجبا
 للغسل فهو سبب بشرط هذين الامرين اه شيخنا وفي ع ش على مر مانصه قال الشيخ غيره وقيل
 يجب بالخرج فقط ومن فوائد الخلاف ما اذا قلنا بغسل الشهيد الجنب فاستشهدت طائفة فانما غسلها على هذا
 دون الاخر انتهى (قوله والقيام الى الصلاة) المراد بالقيام الى الصلاة اما حقيقة بان أراد صلاة ما قبل دخول
 الوقت من نافلة أو مقضية أو حكما بان دخل وقت الصلاة اذ بدخوله يجب الصلاة ويجب تحصيل شرطها وان
 لم يرد الفعل فهو مردي حكما لكون الشارع الجاء الى الفعل المستلزم للارادة فهو مردي بالقوة فالخاصل ان
 الموجب الانقطاع مع أحد أمرين الارادة الحقيقية قبل الوقت أو دخول الوقت اه شيخنا حذف (قوله كما
 صححه في التحقيق وغيره) أي صحح اعتبار الانقطاع والقيام للصلاة في نحو الحيض فالمصحح في التحقيق وغيره
 مجموع الثلاثة أعنى الخروج والانقطاع والقيام الى الصلاة وهذا التصحيح لا يقتضى ان الثلاثة في كل من
 التحقيق وغيره بل هي موزعة الثلاثة في غير التحقيق واثنان منها في التحقيق وبهم ذاهع قوله وان لم يصرح في
 التحقيق بالانقطاع فلا تنافي أو يقال صححه في التحقيق تلاويحا ولم يأت به صريحا فتأمل انتهى شيخنا أي لان
 الذي في التحقيق انه يجب بل ارادة القيام الى الصلاة أو نحوها ومعلوم ان من لازم ذلك الانقطاع فهو صححه ضمنا
 اه عناني وعبارة ع ش على مر قوله وان لم يصرح في التحقيق الخ عبارة التحقيق والخروج واردة الصلاة

لماسيأتى في الجنائز (وحيض)
 لآية فاعتزلوا النساء في
 الحيض أي الحيض ويعتبر
 فيه وفيما يأتي الانقطاع
 والقيام للصلاة ونحوها
 كما صححه في التحقيق وغيره
 وان لم يصرح في التحقيق
 بالانقطاع

اه ومن لازم ارادة الصلاة الانتطاع فكأنه قال موجه الحيز والانتطاع و ارادة نحو الصلاة لكنه لم يذكر الانتطاع صريحاً لامتانة بين قوله كما صححه في التحقيق وبين قوله وان لم يصرح الخ انتهت (قوله ونفاس) هو سبب مستقل حتى لو ولدت ولداً جافاً ثم خرج منها دم قبل خمسة عشر يوماً كان عليها غسلان أحدهما لهذا الدم والآخرة للولادة اه شيخنا وعبارة الشوري قوله ونفاس ان قيل لا حاجة اليه مع الولادة لانه يستغنى به عنه لاننا نقول لا تلازم لانها اذا اغتسلت من الولادة ثم طرأ الدم قبل خمسة عشر يوماً فهذا الدم يجب به الغسل ولا يغني عنه ما تقدم تأمل انتهت (قوله لانه دم حيض مجتمع) هو ظاهر فيمن لم تحض وهي حامل اما هي فيجوز ان الخارج منها حال الحمل البعض لا الكل اه ع ش (قوله ونحو ولادة) ظاهره ولو من غير محلها المعتاد لانه أطلق فيه وفصل فيما بعده اه عناني وعبارة البرماوي قوله ونحو ولادة أي ولولا حد توأمين فيجب بها الغسل ويصح منها قيل ولادة الآخرة حيث لم ترد ما معتبراً وهذا هو الظاهر لانها ولادة وهل يشترط ان تكون من طريقها المعتاد أم لا فيه نظر والاقرب الثاني ولو مع انفتاح الاصل وقال شيخنا الشبرايمسني ينبغي ان يأتي فيها ما تقدم في انسداد الفرج من التفصيل في خروج المني بين ان يكون عارضاً وخلقياً ونقل عن العلامة الزياضي اه برماوي قوله من القاء علقه أو مضغة) أي أخبر القوابل بانها أصل آدمي ولو واحدة منهن على المعتمد انتهى شيخنا ح فلو ألفت قطعة لحم أو دماً جامداً ولم يتخلق ولم تخبر القوابل بانها أصل آدمي أو علقه أو مضغة كذلك فهل يجب الغسل أو الوضوء فيه نظر ولا يبعد ان تخبر بين الغسل والوضوء قياساً على ما لو شئت ان الخارج منه مني أو ودي وسئل العلامة مر عن الوضوء كلب رجلاً أو امرأة نخرج من فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثير فهل هذا الحيوان نجس كالكلب المتولد من وطء كلب حيوان طاهر حتى يجب تسبيح المخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة فاجاب بانه غير نجس لانه لم يتولد من ماء السكاب وانه لا يغسل بخروجه لان الولادة المقتضية للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود من الجوف لم يجب الغسل منه مع انه حيوان تولد في الجوف وخروج منه اه برماوي (قوله ولو بالبلل) هذه الغاية للرد على من قال انها لا توجب الغسل متمسكة بقوله صلى الله عليه وسلم انما الماء من الماء اه شيخنا ح ف وأكثر ما تكون الولادة بالبلل في نساء الاكراد اه برماوي وعبارة أصله مع شرحها للعلو وكذا ولادة بلابل في الاصح لان الولد مني منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى منياً وعلى الاول يصح الغسل عنه باذ كره في شرح المذهب ويجري الخلاف بتصحيحه في القاء العلقه والمضغة بالبلل انتهت (قوله لان كلامهما) أي من الولادة ونحوها وفيه ان الولد هو القاء ما ذكره اسامنيا لان الولادة خروج الولد وكذا العلقه ويجب بان المعنى لان كلامهما ذود لانه على المني أو ذومني منعقد اه ع ش اه اطلقني (قوله أيضاً لان كلامهما مني منعقد) ومن ثم صح الغسل عنهما ولا ينتقض وضوءها بذلك عند العلامة الرمي وتطريه لو كانت صائفة ولا يحرم على زوجه وطؤها قبل الغسل وأقره العلامة الطبرلاوي وأما القاء بعض الولد كيدور جل وان عاد فلا يوجب الغسل عند العلامة الرمي وينقض الوضوء وعند العلامة الخطيب تخير بين الغسل والوضوء ولا يجب الا بالقاء آخراً منه اتفاقاً والحاصل ان لعلقه والمضغة حكم الولد في ثلاثة أشياء الفطر لكل منهما وجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاساً وتزيد المضغة على العلقه بكونها تنقض بها العدة ويحصل بها الاستبراء ويريد الولد عنهما بأنه تثبت به أمية الولد وجوب الغسرة فيهما بخلافهما اه برماوي وفي قل على المحلى * (قائده) * يثبت للعلقه من أحكام الولادة وجوب الغسل وفطر الصائفة بها وتسمية الدم عنهما نفاساً ويثبت للمضغة ذلك وانقضاء العدة وحصول الاستبراء ان لم يقولوا فيها صورة أصلاً فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت مع ذلك بها أمية الولد ويجوز أكلها من الحيوان المأكول عند شيخنا مر (قوله وجنابة) وهي لغة البعد وشرعاً أمر معنوي أي اعتباري يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة حيث لا مرجح واستعملت

(ونفاس) لانه دم حيض
مجمع (ونحو ولادة) من
القاء علقه أو مضغة ولو
بالبلل لان كلامهما مني
منعقد ونحو من زيادتي
(وجنابة) وتحصل لا آدمي
حي فاعل أو مضغول به

في المذكورهنا لانه يبعد الشخص عن المسجد والقراءة ونحوهما اه برماوى وقوله امر معنوى قضيته
انه لا تطلق الجنابة على المنع من الصلاة ونحوها ولا على السبب الذى هو خروج المني أو دخول الحشفة اه
رشيدى وفي قل على المحلى وشرعاً تطلق على دخول الحشفة وخروج المني بشرطهما وعلى امر اعتبارى
يقوم بالبدن يمنع صحة الصلاة بلامرخص وعلى المنع المترتب على ذلك على ما مر في الحديث (قوله بدخول
حشفة) أى ولو كان عليه آخر قوله ولو غليظة أو في غابة ونحوها ولا بد من دخولها في محل لا يجب غسله بخلاف ما يجب
غسله لان حكمه حكم الطاهر اه برماوى (قوله أو قدرها من فاقدها) أى وان جاوز طولها العادة اه
زيادى وفي قل على المحلى قوله أو قدرها من فاقدها كبيرة كانت أو صغيرة وهذا في مقطوعها بخلاف فاقدها
خلقة فيعتبر قدر حشفة أقرانه اه (قوله قبلاً أو دبراً) قال في العباب والصي والمجنون والنائم والمكره
كغيره فاعلاً أو مفعولاً به ويلزمه الغسل اذا بلغ أو أفاق ويصح من المميز انتهى قال الشارح دون غيره
كالوضوء لصحة نيته فيصلى به اذا بلغ على الصحيح انتهى قال الشيخ قوله دون غيره سبباً في الحج فيما لو أخزم
الولى عن غير المميز انه يوضئه للطواف وينوي عنه ويغسل أعضاءه ويرتفع حدثه بذلك فلو كان جنباً فهل
يصح تغسله وترتفع جنبته حتى لا يحتاج لغسل اذا ميزا وبلغ فيه نظر وقياس ارتفاع الحدث الاصغر بوضوئه
ارتفاع الجنابة بغسله فليراجع سم وقوله ويرتفع حدثه بذلك أى لضرورة الطواف كالمتمتع يغسلها
زوجها كما صرح به حج ثم في شرح العباب وقضيته عدم ارتفاعه مطلقاً حتى لو ميز وهو بذلك الطهر وجب
عليه اعادته لخصوص الصلاة به يعلم ما في كلام الشيخ هنا تأمل اه لكتابه اه شوبرى (قوله ولو من ميت
أو بهيمة) تعميم في كل من الحشفة والفرج اه شيخنا وفي قل على المحلى ولو كانت البهيمة نحو سمكة ولو ميتة
كما تقدم اه (قوله نعم لا غسل الخ) استدراك على قوله من الحشفة والفرج اه شيخنا (قوله وبخروج
منبه) أى ولو على لون الدم لكثرة الجماع ونحوه فيكون طاهراً موجباً للغسل اه شرح مر (قوله من
معتاد) أى ولو لعله أو من قبلى المشكل اه برماوى (قوله وهو الظاهر) أى آخر فقراته الواقعة تحت
الحزام اه شيخنا وفي قل على المحلى والصلب فقرات الظهر تحت عظام الرقبة معدن المني وكذا ترائب
المرأة التي هي عظام صدرها وفي القسطاط على البخارى والفقر بفتح الفاء والقاف جمع فقارة واستعمل
الفقر للواحد تجوزا وفي المطالع ونسب للأقلى كسر الفاء أيضاً والفقر بتقديم الفاء ما تنضد من
عظام الصلب من لدن الكاهل الى العجب فاه في المحكم وهو ما بين كل مفصلين وقال بعضهم هن أربعة
وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب واثناعشر في اطراف الاصابع وقال الاصمعى خمس وعشرون
اه وبها مشه قوله ما تنضد أى انشق قال في التعريف تنضده نضاً كضرب جعل بعضه على بعض والنضد
محر كما المنضود وطمح منضود منشق اه وفي الاصابع فقارة الظهر بالفتح الحُرزة والجمع فقار بحذف الهاء
مثل سحابة وسحاب ولا يقال فقارة بالكسر والفقرة لغعة في الفقارة وجعلها فقر وفقرات مثل سدره وسدر
وسدرات اه * (قائدة) * في بعض المواد ما نصه قال ابن عباس خلق الله في آدم عليه السلام تسعة
أبواب سبعة في رأسه وهى عينا ومخراة وأذناه وفمه واثنان في قبله ودبره وخلق الله في فيه لساناً ينطق به
وأربع ثنيات وأربع ربا عيات وأربعة أنياب وستة عشر ضرساً وجعل في رقبته ثمان فقرات وفي ظهره
أربعة عشر فقارة وفي جانبه الايمن ثمانية أضلاع وفي الايسر كذلك سبعة مستوية مبسوطة وواحد اعوج للعلم
السابق ان حواء منه ثم خلق القلب فجعله في الجانب الايسر من الصدر وخلق المعدة امام القلب وجعل الرئة
كالمرحاة للقلب وخلق الكبد فجعلها في الجانب الايمن وركب المرارة وخلق الطحال فجعله في الجانب الايسر
من الصدر محاذياً الى الكبد والاخر فوق الطحال وجعلها بين تلك الحجب وراء الامعاء وركب شراشير الصدر
ونخلها بالاضلاع اه (قوله وترائب) هذا يفيد ان تحت سلطة على ترائب فلا يوجب الغسل عند المؤلف الا

(بدخول حشفة أو قدرها)
من فاقدها (قرباً) قبلاً أو
دبراً ولو من ميت أو بهيمة
نعم لا غسل بإيلاج حشفة
مشكل ولا بإيلاج في قبله
لا على الفاعل ولا المفعول
به (و) تحصل (بخروج
منبه أولاً من معتاداً) من
(تحت صاب) لرجل وهو
الظهر (وترائب) لامرأة

الخارج من تحت الترائب دون الخارج منها نفسها كما أنه لا يوجب الغسل الا الخارج من تحت الصلب لا الخارج من نفس الصلب وهذا في المجموع التصريح بأن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل أي وعلى قياسه الترائب وحيث يكون الصاب والترائب هنا كتحته المعدة والفرق بين المنفتح في نفس الصلب والمنفتح في نفس المعدة واضح لما تقدم من أن الخارج من المعدة أو من فوقها بالقياس أشبه وقد تقدم ثم إن هذا في الانسداد العارض وان الخافي ينقض معه الخارج من أي محل كان أي من غير المنفتح بطريق الاصاله عند حجج ووافقه ما في شرح الروض هنا اه حل والحكمة في كون منى الرجل في ظهره ومنى المرأة في ترائبها كونها أكثر شفة منه على الاولاد اه برماوى (قوله وانسداد المعتاد) أي انسداد اعضاء والاف يوجب الغسل مطلقا كما تقدم اه شيخنا (قوله عن أم سلمة) بفتح السين المهذلة واللام زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم واسمها هند بنت سهيل بن المغيرة وكانت قبله تحت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد فلما مات خطبها أبو بكر فابت ثم عمر كذلك خطبها النبي صلى الله عليه وسلم فرضيت فزوجها له ابنها السكونه ابن ابن عمها الليث بن عيسى من شوال سنة ثلاث أو أربع من الهجرة وكانت من أجل النساء المتوفاة في ذي القعدة سنة تسع وخمسين أو اثنين وستين وصلى عليها أبو هريرة وقيل غيره وإمامنا من العمر أربع وثمانون سنة ودفنت بالبقيع اه برماوى (قوله أم سلمة) بضم السين المهذلة وفتح اللام واسمها سهلة وقيل رميلة بنت ملحان بكسر الميم وفتحها ويقال لها الرميضاء وهي أم أنس بن مالك خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت من فاضلات الصحابيات وهي وأختها أم حرام خاتمتان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الرضاع وكانت تحت أبي طلحة مروي جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رأيتني دخلت الجنة فإذا أنا برميضاء امرأة أبي طلحة وهذه منقبة لها عظيمة اه برماوى وعبارة ع ش على مر قال في التقریب أم سليم بنت ملحان بن خالد الانصارية والدة أنس بن مالك يقال اسمها سهلة أو رميلة أو رميبة أو مليكة أو أنيفة وهي العيصاء أو الرميضاء اشتهرت بكنيتها وكانت من الصحابيات الفاضلات ماتت في خلافة عثمان انتهت (قوله ان الله لا يستحي) قال أهل العربية استحياء بياء قبل الالف يستحي بياء من ويقال أيضا يستحي بياء واحدة في المضارع وقوله من الحق أي لا يترك الامور الحقة مخافة الحياء من بياتها وقال النووي في شرح مسلم معناه لا يمتنع من بيان الحق وضرب المثل بالبعوضة وشبهها كما قال تعالى ان الله لا يستحي أن يضرب مثلاً بالبعوضة فما فوقها فكذلك انما لا يمتنع من سؤال عما أحتاج اليه وقيل معناه ان الله لا يأمر بالحياء في الحق ولا يبيحه وانما قالت ذلك اعتذارا بين يدي سؤالها عما تحتاج اليه مما يستحي النساء في العادة من السؤال عنه وذكره بحضرة الرجال ومنه يؤخذ أنه ينبغي لمن عرض له مسألة أن يسأل عنها ولا يمتنع من السؤال حياء من ذكرها فان ذلك ليس بحياء حقيق لان الحياء خير كله والحياء لا يأتي الا بخير والامساك عن السؤال في هذا الحال ليس بخير بل هو شر فكيف يكون حياء اه برماوى وفي القسط لا يقال استحياء يستحي بياء من علي وزان يستعمل ويجوز فيه يستحي بياء واحدة من استحي يستحي على وزان يستفعل ويجوز يستخ على وزان يستغ (قوله منى غيره) كأن وطئت في قبلها وكانت فائمة أو صغيرة واغتسلت ثم خرج منها المنى فلا يوجب الغسل فان وطئت في دبرها واغتسلت ثم خرج منها منى الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل اه برماوى (قوله فالصلب والترائب هنا كالمعدة) صوابه تحت المعدة اذا الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل لانه معدن المنى اه من (قوله ويكفي في الثيب الخ) عبارة شرح مر والمراد بخروج المنى في حق الرجل والبكر بروزه عن الفرج الى الظاهر ويكفي في الثيب الخ انتهت (قوله ثم الكلام) أي قوله أو من تحت صلب الخ وأما الكلام الاول وهو خروجه من الفرج فلا يتقيد بكونه مستحكما بل ولو خرج لعلة كما تقدم اه شيخنا وعبارة الرشيدى قوله ثم الكلام أي في الخارج من الثقبه كما هو فرض كلام المجموع انتهت (قوله مستحكم) بكسر الكاف اسم فاعل

وهي عظام الصدر (وانسداد المعتاد) لخبر الشيخين عن أم سلمة قالت جاءت أم سليم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت قال نعم اذا رأت الماء وخرج بمنى منى غيره وبأول خروج منه ثانيا كان استدخله ثم خرج فلا غسل عليه فتعبري بمنى أولى من تعبري بمنى وقولي أو لامع التعبد تحت الصلب الى آخره من زيادتي فالصلب والترائب هنا كالمعدة في الحدث فيهما ثم ويكفي في الثيب خروج المنى الى ما يظهر من فرجها عند عودها لانه في الغسل كالظاهر كما سيأتي ثم الكلام في معنى مستحكم فان لم يستحكم

لا يفتحها قاله النووي في تحريره ووافقه قول المختار وأحكم فاستحكم أي صار محكما حيث صرح بان استحكم
لازم فالوصف منه اسم فاعل على مستفعل بالكسر ومنه قولهم هذا فساد استحكم اه برماوى (قوله بان خرج
لمرض) هو ضرورة غير المستحكم فليس المراد بعدم استحكامه خلوه من الصفات الاتية وان قيل به اذ ذلك غير
منى أصلا اه رشيدى وقوله لم يجب الغسل بلا خلاف محله اذا كان من غير طريقه المعتاد أما اذا كان من
طريقه المعتاد فإنه يجب الغسل به مطلقا استحكم أولا كما اعتمد مر اه شورى وعبارة البرماوى قوله
لم يجب الغسل بلا خلاف أى ان خرج من غير طريقه المعتاد فان خرج منها فلا فرق ولو خرج الولد من غير
طريقه المعتاد كان حكمه حكم المني ففيه التفصيل واذا خرج المني من المنافذ وكان الانسداد خلقيا فلا يوجب
الغسل عند العلامة مر ويوجهه عند العلامة حج انتهت (قوله عن الاصحاب) أى اصحاب الامام الشافعى
رضى الله عنهم اه برماوى (قوله بتدقق) وهو الخروج بدفعات اه من شرح مر وقوله أول ذى
ادراك الملاثم للنفس أو يقال هى المستطاب من الشئ اه شيخنا (قوله أيضا بتدقق) أى وان لم يلتذ
ولا كان له ربح وقوله أول ذى أى وان لم يتدقق ولا كان له ربح فأى واحدة من هذه الخواص وجدت اكتفى بها
اذ لا يوجد شئ منها فى غيره وهل وان وجد ذلك قبل تسع سنين مثلاً أو لا بد من التسع لانها احد الامكان وقوله
فان فقدت خواصه المذكورة أى بان لم يوجد شئ منها فشد علم ان المدار على وجود واحدة من هذه الخواص
وعلى فقدتها جميعها ولا عبرة بشئ مما ذكره من الصفات غير هذه ككون مني الرجل أبيض نقينا ومني المرأة
أصفر رقيقا لان هذه توجد فى غيره كما سيصرح به اه حل (قوله أو ربح عجين) أى سواء الخبطة وغيرها وقوله
أو يبيض أى سواء الدجاج وغيره (فائدة) جميع البيوض بالضاد المعجمة لا يبيض النمل فإنه بالطاء المشالة
وذكر بعضهم ان لبن الخفاش يشبه المني اه برماوى (قوله حالان من المني) أى لامن عجين ويبيض البيض
اه شرح مر (قوله فلا غسل يجب به) وهل يسن أولا اه شورى ونقل عن زى انه لا يندب بل يحرم
قات وهو ظاهر اذا لم يحصل شك لانه الآن متعاط عبادة فاسدة فان حصل شك فهى مسئلة التخيير الاتية
خصوصا وقد حكموا عليه فى الحالة المذكورة بانه ليس بمنى فمن أين تأتى السنية تأمل اه أجهورى (قوله
أبيض نقينا) وانما اقتصر على البياض والثلث دون الریح لانهم ما منط الاشتباه وقول بعضهم لعسل بعض
الخواص كاللذة وجدولم يعلم به النوم فيه نظرا لما قالوا انه لو وطئ زوجته نائمة لم يجب عليها بخروج المني منها
غسل لانهم لم تقض شهوتها فانه صريح فى عدم اللذة فى النوم اه قل على المحلى (قوله تخيير بين حكميهما)
أى يولو بالشهوة ولا يتوقف التخيير على وجود علامة اه شيخنا فلو اختار كونه منيا لم يحرم عليه قبل اغتساله
ما يحرم علىجنب الا الصلاة بخلاف العلامة حج وله الرجوع عما اختاره الى غير مواد الاختار غيره بعد ذلك
لا يلزمه إعادة ما فعله بالاول وأما الرجوع عما اختاره فى حال الصلاة كأن اختار أولا كونه منيا ولم يغسل ما أصابه
منه ثم دخل فى الصلاة ثم اختار انه مذى ففيه خلاف واختار شيخنا الطيلاوى البطلان للتردد اه برماوى
وعبارة الشورى ويظهر ان له الاختيار ولو فى اثناء الصلاة ولا تبطل لاننا نتحققنا لانه قادم ولا يبطلها بالشك انتهت
ولو اختار كونه منيا واغتسل وصلى ثم تبين انه منى حقيقة فهل يجب إعادة الغسل والصلاة كوضوء الاحتياط
أو لا نقل عن العلامة زى وجوب إعادة واختار العلامة سم عدم وجوبها وافرقت بينهما وبين وضوء الاحتياط
بان وضوء الاحتياط مبرع به ولا كذلك هذا لانه لما لم يغسل واقره شيخنا واذا اختار كونه منيا واغتسل
وكان عليه حدث أصغر هل يندرج نقل عن الشارح عدم الاندراج وقال شيخنا لا يندرج على القول بوجوب
الإعادة ويندرج على كلام العلامة سم وهو الوجه اه برماوى وعبارة حل قوله فية تسلسل أى ان
اختار كونه منيا وحيث لا يحرم عليه قبل الغسل ما يحرم علىجنب لعدم تحقق الجنابة وكان مقتضى هذا
انه لا يجب غسل ما أصابه منه اذا اختار كونه مذيا لانه لا نجس بالشك أيضا وقد يجب باننا انما أوجبنا ذلك لاجل

بان خرج لمرض لم يجب
الغسل بلا خلاف كما فى
المجموع عن الاصحاب
(وبعرف) المني (بتدقق) له
(أول ذى) بخروج وان لم
يتدقق لقلته (أو ربح عجين)
وطلع نخل (رطباً أو) ربح
(ببياض بياض جافاً) وان لم
يتدقق وتلذذه كان خرج
ما بقى منه بعد الغسل ورطباً
وجافاً حالان من المني (فان
فقدت) خواصه المذكورة
(فلا غسل) يجب به فان
احتمل كون الخارج منيا
أو وداكن استيقظ ووجد
الخارج منه أبيض نقينا
تخيير بين حكميهما فيغسل

الصلاة لانها لا تصح مع وجوده للتردد فيها لانه اما جنب أو حامل نجاسة وهذا لا يأتي في غير الصلاة وأما قراءة القرآن والمكث في المسجد فأمران منفصلان من الصلاة فلا مقتضى لتحريرهما مع الشك فليتا ممل انتهت (قوله ويغسل ما أصابه منه) أي من البدن أما الثوب فلا مالم يرد الصلاة فيه والا فلا بد من غسله لانه لا يدخل في الصلاة مترددا بخلاف ما لو أصاب غير من خرج منه شيء لا يجب عليه غسله وان اختار صاحبه انه مذي لكن لو أراد صاحبه انه يقتدي بمن أصابه منه شيء واختار هو كونه مذي بما تمتنع عليه الاقتداء به اه ع ش (قوله وقضية ما ذكر) أي من اطلاق ان المني يعرف بشيء من تلك الخواص اه ح ل وقوله وهو قول الاكثر والمعمد اه شيخنا (قوله وقال السبكي) هو أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي الانصاري ولد بسبل من أعمال المنوفية في صفر سنة ثلاث وثمانين وستمائة وتفق على ابن الرفعة وخذ الحديث عن الشرف الدمياطي والتفسيير عن العراقي والقرآني عن ابن الربيع والاصول والمعقولات عن الباسجي والنحوي عن أبي حيان والتصوف عن ابن عطاء الله المتوفى بجربة النبل على شاطئه يوم الاثنين رابع جادى الاخرة سنة ست وخمسين وسبعائة اه برماوى (قوله أي بالجنب) وأما الولادة فهي في معناها دليل تعليله السابق فحكمها حكمها وأما الموت فلا يحرم به شيء وأما الحيض والنفاس فسيأتى الكلام على ما يحرم بهما اه شيخنا (قوله ومكث مسلم) قال حج وهل ضابطه هنا كما في الاعتكاف أو يكفى هنا بادي طمأنينة لانه اغلظ كل محتمل والثاني أقرب اه ووجه بانهم انما اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لان مادونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكث فيه مع الجنابة وهو حاصل بادي مكث اه ع ش على م ر وهل هو كبيرة أو صغيرة توقف فيه شيخنا الزيادة والذى يظهر الثاني كادخال النجاسة والمجانيز والصبيان مع عدم الامن اه شوبرى ويجوز النوم فيه غير الجنب ولو غير أعزب لكن مع الكراهة نعم أن ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم ويحرم ادخال النجاسة فيه الا اذا كانت بمنع له للضرورة وكذا البول فيه في اناء ونحوه والحجامة والقصد فيه بخلاف الاولى لا تنهك حرمة ولا يحرم اخراج الریح فيه لكن الاولى اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم ان الملائكة تتأذى مما يتأذى منه بنو آدم اه برماوى (قوله مسلم) أي بالغ غير نبي بما بعد مكثا عرفا ولودون قدر الطمأنينة على المعتمد اما الصبي فيجوز له المكث جنباً كالقراءة لكن يجب على وليه منعه من ذلك الاحتاجة تعلمه وأما النبي صلى الله عليه وسلم فمن خصائصه المكث جنباً كقراءته وكذا بقية الانبياء قال بعضهم وكذا على رضى الله عنه بل قال بعضهم ان الحسن والحسين كذلك لكن الراجح خلافه اه برماوى وفي المرحومى على الخطيب قوله مسلم أي بالغ أما الصبي الجنب فيجوز لولايه تمكينه من المكث كالقراءة اه (قوله بلا ضرورة) أما اذا كان ضرورة كان احتلم في المسجد ليلا وأغلق بابه أو خاف من الخروج على نفسه أو ماله وتعد غسله فيه فلا يحرم المكث لكن يجب عليه أن يتيمم بغير ترابه بان كان مبطلاً أو مرئياً وجلبت الریح فيه تراباً اجنبياً أو أترابه الداخل في وقفه كان كان تراباً فيحرم التيمم به لكن يصح كالتراب المملوك لغیره وهذا التيمم لا يبطله الاجنبية أخرى ويجب عليه غسل ما يمكنه غسله من بدنه مما لا يضره غسله لان المسبور لا يسقط بالمسور اه برماوى (قوله ولو متردداً) ومنه ان يدخل لاخذ حاجته ويخرج من الباب الذى دخل منه من غير وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الاخر ثم عن له الرجوع فله ان يرجع ولا حرمة عليه ومثله ما لو كان خارجه ولا يمكنه الغسل الا في الحمام لشدة برد أو نحوه ولا يتيسر له أخذ الاجرة الامنه كحرانته أو نحوه ولم يجد من يتاولها له ممن يثق به فيتميم ويدخل ويمكث بقدر قضاء حاجته ولا حرمة عليه وهذه فسحة عظيمة وتارة بعضهم في ذلك * (قائدة) * قال الامام أحمد رضى الله عنه يجوز للجنب ان يتوضأ أو يتيمم ويمكث ولو لف غير حاجة ولا حرمة عليه وسيأتى في التيمم ان فاقد الماء أو العاجز عنه لنحو مرض أو تيمم جاز له المكث للصلاة وغيرها اه برماوى ومثله شرح الرملى (قوله بمسجد) هذا يشمل ما لو كان

أو يتوضأ ويغسل ما أصابه منه وقضية ما ذكر ان من المرأة يعرف بما ذكر أيضاً وهو قول الاكثر لكن قال الامام والغزالي لا يعرف الا بالتلذذ وابن الصلاح لا يعرف الا بالتلذذ والرجوع به حرم النووي في شرح مسلم وقال السبكي انه المعتمد والاذعى انه الحق (وحرم بها) أي بالجنب (ما حرم يحدث) مما مر في بابه (ومكث مسلم) بلا ضرورة ولو متردداً (بمسجد)

المسجد شائع في أرض بعضها مملوكة وان قل غير الملك فيما يظهر ويفارق التفصيل السابق في التفسير مع ان حرمه القرآن آكد من حرمه المسجد بان المسجد يمتلئ انتهت في كل جزء من أجزاء تلك الأرض التي وقع فيها المكث كان يصدق عليه أنه ما كثر في مسجد شائع بخلاف القرآن مع التفسير فإنه غير منهم فيه بل متميز عنه فلم يصدق عليه أنه من مصحف شائع أو أيضا فاختلاط المسجدية بالملك لا يخرج عنه كونه يسمى مسجدا ولا كذلك المصحف اذا اختلط بالتفسير فإنه يخرج عنه عن كونه يسمى مصحفاً زاد عليه التفسير كما مر اهـ شرح مر (قوله أيضا بمسجد) ومثله رجبته وهي ما وقف للصلاة حاله كونها حراماً منه وهو لو طار فثرا فيه وجناح بمحاربه وان كان كله في هواء الشارح وشجرة أصلها فيه وان جلس على فرعها الخارج عنه وكذا لو كان أصلها خارجا عنه وقرعها فيه ومكث على فرعها في هوائه بخلاف ما لو وقف على فرع شجرة أصلها خارج عن أرض عرفان وقرعها في هوائها لان هواءها لا يسمى عرفان وانظر لو كان الجنب مستلقيا أو مضطجعا أو منكسبا بحيث صار به في المسجد وبعضه الآخر خارجا أو جعل احدى رجله فيه والاخرى خارجا واعتمد على ما والذى يتجه انه حيث كفى ذلك في الاعتكاف انه يحرم والافلا وأقره شيخنا اهـ برماوى وثبت المسجدية بالعلم بأنه موقوف للصلاة أو بالاستغاضة ومعناها ان تتكرر صلاة الناس فيه من غير تكبير ومجمله اذا لم يعلم أصله والا كان كان بقرائه صرفا يثبت بها اهـ شيخنا ح ف (قوله لا عبوره) أى المرور به بان كان له بابان فدخل من أحدهما وخرج من الآخر بخلاف ما اذا كان له باب واحد فمتنع كما قاله ابن العماد اهـ رى ولا يكف الاسراع بل عشى على عادته نعم هو للعائض والنفساء عند أمنهما التلويث مكره وللجنب خلاف الاولى ولو عبر بنية الإقامة فيه لم يحرم المرور اذا الحرمه انما هي لتصد المصيبة لا المرور ولودخل على عزم انه متى وصل للباب الآخر جرع قبل مجاورته لم يجز لانه يشبه التردد ولولم يجد ماء الا فيه جاز له المكث بقدر حاجته وينتيم لذلك اهـ برماوى ومثله شرح مر (قوله بخلاف الرباط) بكسر الراء المهملة وقوله ونحوه أى كصلى العبد فلا يحرم المكث فيهما للجنب واما ما بعضه مسجد كان وقف حصه شائعة وان قلت مسجدان فالمسجد في حرمه المكث فيه على الجنب ونحوه ويستحب لدخله التيمم وتجب قسمته فورا وكغيره في انه لا يصح فيه الاعتكاف وان لا يزيد ما بين الامام والمأموم وكذا الصفوف بعضها مع بعض على ثلثمائة ذراع وهى شرط الحرمه لتحقيق المسجدية أو يكفى بالقرينة فيه احتمالا لان الاقرب الاول وعليه فالاستغاضة كافية في ذلك ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدث بمنى اهـ برماوى ومثله في شرح مر وقوله وكغيره في انه لا يصح فيه الاعتكاف قال سم والفرقان الغرض من التحية ان لا تنتهك حرمه المسجد بترك الصلاة فيه فاستحببت في الشائع لان بعضه مسجد بل ما من جزء الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة يخل بتعظيمه والاعتكاف انما يكون في مسجد والشائع بعضه ليس بمسجد فلما كثر فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه (فائدة) قال المناوى في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف ثم موضع القول بصحة الوقف أى وقف الجزء المشاع مسجدا من أصله حيث أمكنت قسمة الأرض اجزاء والافلا يصح كالجثة الا ذرى وغيره وكانهم لم يروا فيه نقلا وهو عجيب فقد صرح ابن الصباغ في فتاويه التي جمعها ابن أخيه فقال بومن الغرائب اذا كان له حصه في أرض مشاعة فهو لا تنقسم فجعلها مسجد الم يصح اهـ اهـ ع ش على مر (فائدة) قال حج كل الأرض يصح جعلها مسجدا الا مسجد الضرار ووقع السؤال عن البيت الحرام والمطاف والاقصى والمسجد النبوى والحجرة الشريفة هل وقف بصيغة أو هي وقف لا تتوقف على وقفية أحد لان الله تعالى أمر ببناءها الانبياء وهل يجوز المكث في حريم زمزم بالجنباة لتقدمها على المسجد وخرجها لا يدخل في وقفيتها وهل ما يخرج للعمارة من نحو تراب وحصى تستمر حرمة من حرمة الاستجمار به والاستجمار والتيمم أو يقال فيه ما قيل في كسوة الكعبة وبابها اذا جدد وهل المساجد الثلاثة في منى ومزدلفة وعرفة مستثناة مما الحق فيه لعموم المسلمين أو هي سابقة على استحقاقهم فلا

لا عبوره قال تعالى ولا جنبا
الا عارى سبيل بخلاف الرباط

ترد على منع البناء في حريم النهر ولو مسجداً فإنه يجوز زهره اهـ رجائي (قوله وقراءته لقرآن) فرع سامع
قراءة الجنب حيث حرمت هل ينابه لا يبعد الثواب أي لانه استماع للقراءة ولا ينافي ذلك الحرمة على القارئ اهـ
مر قاله الشيخ في باب الاجارة بهامش حج اهـ شوبري (قوله بقصده) أي ولومع قصد غيره اهـ سل (قوله
أيضاً بقصده) بلن يقصد بمائة روه المعنى القديم القائم بذاته سبحانه وتعالى ومعنى عدم القصد ان يقصد بالقراءة
التعب لا لتأمت بدون بذكر القرآن جميعه أي سواء كان احكاماً أو موعظاً أو قصفاً إذا كان هناك عذر كالجنب
جاءت القراءة على التعبد بها إذا أراد المعنى القديم حينئذ لا بد من قصده وقوله لهم انه لا يكون قرآناً الا بالقصد
معناه انه لا يحمل على معناه الحقيقي وهو القائم بذاته تعالى الا بالقصد فإذا لم يقصد حمل على المعنى المجازي وهو
الذكر اهـ شيخنا ح ف وهل يشترط في قصد الذكر بالقراءة ملاحظة الذك في جميع القراءة قياساً على
تكبير الانتقالات أو يكفى قصد الذكر في الاول وان غفل عنه في الاثناء فيه نظر والا قرب الثاني ويفرق بان
الصلاة حقيقة واحدة فعدم ملاحظة الذك في كل تكبيرة يبطلها شبهها بالكلام الاجنبي اهـ ط ف (قوله
ولو بعض آية) صادق بالحرف الواحد وان قصد الاقتصار عليه وهو كذلك لان نطقه بحرف بقصد القرآن
شروع في المعصية فالتحريم لذلك لالكونه يسمى قرآناً اهـ برماوى ومثله شرح م ر وفي قل على
المحلى قوله ولو بعض آية أي ولو حرفاً وان قصد الاقتصار عليه وشروط الحرمة اسماع نفسه ولو تفقد بر او اشارة
الاخرى كالنطق وقيد هاشيخنا بلسانه وهو غير بعيد لكن الاول هو الموافق لقوله اشارة الاخرى كالنطق
الافى ثلاث مسائل الشهادة والختم و بطلان الصلاة ويظهر هنا عدم الحرمة مطلقاً بل عدم ايجابها عليه
بدلاً عن الفاتحة في الصلاة فتأمل اهـ (قوله لا يقرأ الجنب) هو بكسر الهمزة على النهى لانه مجزوم بلا وكسر آخره
لثلاثى ساكنات الهمزة واللام وبضمهما على الخبر المراد به النهى اهـ برماوى (قوله وان كان ضعيفاً) أي
لان في اسمه مناداه اسمعيل بن عباس وروايته عن الجازيز ضعيفة وهذا الخبر منها اهـ برماوى (قوله له
متابعات) أي مقويات أي طرق تقويه بان يرد معناه من طريق آخر صحيحة أو حسنة اهـ ع ش على م ر
(قوله بل عليه قراءة الفاتحة) أي فقط ومثله ما لو نذر قراءة سورة معينة في وقت معين ثم أجنب وقت الطهورين
في ذلك الوقت فإنه يجب عليه القراءة في هذه الحالة فالمستنع عليه انما هو التنفل بالقراءة كفى شرح الارشاد
ويشأن على قراءته المذكور قولاً بحث لو حلف لا يقرأ لان الجنب صارف ولا فرق بين ما لا يوجد تنظيمه الا فيه
كآية الكرسي وسورة الاخلاص وبينما يوجد فيه وفي غيره على المعتمد عند العلامة ثم تبعه والده وهو
الاقرب ويؤيده ان الفتح على الامام لا بد فيه من قصد القرآن ولو لم لا يوجد تنظيمه الا في القرآن اهـ برماوى
ويجب عليه قصد القراءة في الفاتحة اهـ قل على الجلال من آخر التيمم (قوله كادل عليه كلام الرافعي)
قال الشيخ الخطيب أفتى شيخنا الشهاب الرملى انه لو قرأ القرآن جميعه لا بقصد القرآن جاز وهو المعتمد خلافاً
لشيخ الاسلام اهـ شوبري (قوله وخرج به الكافر) في خروجه بما سبق نظر اذ كلامه السابق في الحرمة
وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجب بانه أشار بقوله فلا يمنع الخ الى ان التقييد بالمسلم انما هو للحرمة والمنع
معاً أي اما الكافر فبحرم عليه ولا يمنع منه اهـ ع ش (قوله فلا يمنع من المكث ولا من القراءة) الا حصر فلا
يمنع منهما وقد يقال أحوجه الى ذلك قوله لكن شرط الخ اهـ شيخنا (قوله لانه لا يعتد حرمة ذلك) أي ومع
ذلك تحرم قراءته وبذلك فارق حرمة بيع الطعام له في شهر رمضان لانه يعتد حرمة الفطر في الصوم لكنه
أخطأ في تعيين محله ومنع من الدخول الا باذن مسلم بالغ أو نحو استفتاء أو مصلحة لتأولو كان جنباً قال العلامة
ابن عبد الحق وأحد الامر من كاف وما وقع في شرح العلامة الرملى لا يخالف ذلك لمن تأمله وان دخل بغير ذلك
عزروا دخولنا أما كنهم كذلك اهـ برماوى وقوله الا باذن مسلم بالغ أي رجلاً أو امرأً وقوله أو مصلحة لنا كبناء
المسجد ولو تيسر غيره أي أوله لكن حصواها من جهتنا كاستفتائه أو دعواه عند قاض جلس فيه أي المسجد

ونحوه (وقراءته لقرآن
بقصده) ولو بعض آية لخبر
الترمذي لا يقرأ الجنب ولا
الحائض شيئاً من القرآن
وهو وان كان ضعيفاً
متابعات تحب برضعفه لكن
فاقد الطهور يناله بل عليه
قراءة الفاتحة في الصلاة
لا اضطراره انهاء ما اذا لم
يقصده كأن قال عند الركوب
سبحان الذي سخر لنا هذا
وما كنا له مقرنين وعند
المصيبة ان الله وانا اليه راجعون
بغير قصد قرآن فلا تحرم
وهذا أعم من قوله وتحمل
اذ كاره لا بقصد قرآن اذ غير
اذ كاره كواعظه وانجباره
كذلك كادل عليه كلام
الرافعي وغيره والتقييد
بالمسلم من زيادته يخرج به
الكافر فلا يمنع من المكث
ولا من القراءة كما صرح به
فيها الماوردي والرويانى
لانه لا يعتد حرمة ذلك

أما غير ذلك فلا يجوز له الاذن فيه لاجله كدخوله لا كل في المسجد أو تقرب من نفسه في سقائه التي يدخل اليها منه أما التي لا يدخل اليها منه فلا يمنعون من دخولها بلا اذن مسلم نعم لو غلب على الظن تكبيرهم ماءها أو جدرانها منعوا ولا يجوز لهم الاذن في الدخول اه ع ش على مر (قوله لكن شرط حل قراءته) أي تعليمه القراءة وتعليمه لها وأما المعاند فلا يجوز تعليمه ويمنع من تعليمه ولولي الصبي مكث في المسجد جنباً كالقراءة فلا بد من أن يحتاج الى المكث فيه اه حل وفي قل على المحلى ويجوز تعليمه لكافر غير معاند ورجى اسلامه سواء الذكرو والانثى وهذا مراد من عبر بقراءته لانها بمعنى اقراءته اذ قراءته لا يمنع منها مطلقاً وعبر وافي الكافر بعدم المنع من المكث والقراءة ولم يعبر وابلجوا لبقاء الحرمة عليه لانه مكث بفروع الشريعة اه (قوله ان رجى اسلامه) فان لم يرج منع ولا يشترط في المنع كونه من الامام بل يجوز من الاتحاد لانه نهي عن منكر وهو لا يختص بالامام اه ع ش على مر (قوله كالتوراة والانجيل) أي وان علم عدم تبدلها لان الحرمة من خواص القرآن تعظيمه على بقية الكتب اه ع ش (قوله وأقله) أي الغسل أعم من أن يكون واجباً أو مندوباً والمراد بأقله القدر الذي لا يصح الغسل بدونه فالغسل المندوب كالواجب من جهة الاعتداده وبما تقرره علم أن في عبارته شبه استخدام لانه أراد بالغسل في الترجمة الاعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجه الواجب وفي أقله وأكمله الاعم اذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لأقله ولا أكمل اه حج وكتب عليه سم قوله وبما تقرره علم الخ أقول ما ذكره فيه نظير بل الضمير في موجه للاعم أي القدر المشترك أيضاً والمعنى أن الموجب لجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للواجب اذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكره ولا وجه له قائله انتهى اه ع ش على مر (قوله نية رفع حدث) أي من المغتسل المميز ولو صيدا ونصرف نية الى ما عليه للقرينة وكذا ثابته كزوج المجنونة أو الممتعة من الغسل بعد حيضها ولو كافر وله وطؤها الى اسلامها ولو تبعاً أو الى حيض آخر وان طال زمنه من غير إعادة للغسل فاذا أسلمت انقطع الحل حتى تغتسل وكذا الممتعة يكرر وطؤها الى زوال الامتناع اه برماوى (قوله أيضاً نية رفع حدث) أي أو الحدث الاكبر أو عن جميع البدن لتعرضه للمقصود فيما سوى نية رفع الحدث ولا يستلزم رفع المطلق رفع المقيد فيها اذ رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها فلا يقال الحدث حيث أطلق ينصرف للاصغر غالباً ولو نوى جنابة جماع وقد احتلم أو الجنابة الخالف مفهومها المفهوم الحيض وحدثه حيض أو عكسه مع الغلط وان كان ما نواه معه لا يتصور وقوعه منه كنية الرجل رفع حدث الحيض غلطاً كما اعتمدته الدرر جرحه الله تعالى خلافاً لبعض المتأخرين بخلاف ما اذا كان متعمداً كما صرح به في الجبهه وع نعم يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمدة كما يدل عليه تعليمهم ايجاب الغسل في النفاس بكونه دم حيض مجتمع وتصرحهم بان اسم النفاس من أسماء الحيض وذلك دال على ان الاسم مشترك وقد جزم بذلك في البيان واعتمده الاسنوى ولو نوى الجنب بالغسل رفع الحدث الاصغر غالباً وصحناه لم ترتفع جنابته عن غير أعضاء الوضوء لان نيته لم تتناولها ولا عن رأسه اذ واجب رأسه الغسل والذي نواه منها انما هو المسح لانه واجب الوضوء والغسل النائب عن المسح لا يقوم مقام الغسل وترتفع عن باقي أعضاء الوضوء لوجوبه في الحدثين وهل يرتفع الحدث الاصغر عن رأسه لانيته بنية معتبرة في الوضوء أنقى الالدرجته الله تعالى بارتفاعه عنه أخذ من مفهوم قولهم ان جنابته لا ترتفع عن رأسه ويؤيده قولهم انه يسن له الوضوء والافضل تقديمه على الغسل وينوى به رفع الحدث الاصغر فيرتفع عن أعضاء وضوئه مع بقاء جنابته ولا يلحق بالرأس فيما تقدم باطن الحجة الذكر الكثيفة وعارضيه لانه من مغسوله أصالة وترتفع الجنابة عنه كما أفاده ابن العماد خلافاً لما يحتمل أبو علي السنجي وارضاه في المهمات اه شرح مر واستشكل ذلك بعضهم بان الجنب ان كان قصد رفع الحدث الاكبر فقطضى قولهم ان النية بالقلب رفع جنابته

لكن شرط حل قراءته أن
يرجى اسلامه وبالقراءة
غيره كالتوراة والانجيل
(وأقله) أي الغسل من
جنابة ونحوها (نية رفع حدث
أو نحو جنابة) تكبى أى

عن كل البدن وان كان قد رفع الحدث الاصغر فقد وافق اللفظ القصد فلا غلط ومقتضاه عدم رفع الجنابة عن
أعضاء الوضوء لعدم تعرضه في نيته لا كبر وأجيب بأنه ليس المراد بالغلط هنا ما قرره النجاة في باب البذل من سبق
اللسان لشيء مع قصد غيره وانما المراد به الجهل أي اعتقاد ذلك النأوى لجهله ان تطهير الأعضاء الاربعة بنية رفع
الحدث الاصغر يكفي عن الا كبر فلم يشدد ذلك المتطهر الا الاصغر فوافقة لفظه لقصد مسلمة وقوله في الاشكال فلا
غلط ممنوع لما عرفت من ان المراد بالغلط في هذا المقام الجهل وقوله فيه أي الاشكال ومقتضاه عدم رفع الجنابة
الحتموع لان في نية رفع الاصغر معتقدا كفايته عن الا كبر تعرضه مع عذره بالجهل لا اتحاده وجب الحدثين
عن الأعضاء الاربعة المنوى تطهيرها ما عدا الرأس وهو تعميمها بالغسل ولاختلاف ذلك الموجب في الرأس لم
يقع عنه الامانواه وهو الاصغر وهذا مدرك والد مر المذكور وفي تقريرهم لنية غير ما عليه في الحدث الاصغر
غالط ما يؤيد ذلك اه شجنا حرف وعبارة ع ش على مر قوله صح مع الغلط الخ قد يشكل تصوير
الغلط في ذلك من الرجل فان صورته ان ينوى غير ما عليه لظنه عليه وذلك غير ممكن في حق الرجل لانه لا يتصور
أن يظن حصول الحيض له ويمكن الجواب بأنه لا مانع من تصوّره لجواز كونه خشي اتضع بالذكورة ثم خرج
دم من فرجه فظنه حيضاً فأنواه وقد أجنب بخروج المني من ذكره فصدق عليه أنه نوى غير ما عليه غلطاً ويجوز
أن يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجهله حيضاً فينوى رفعه مع ان جنابته بغيره (قوله أي رفع حكم ذلك)
الظاهر انه لا يحتاج لهذا هنا لان الجنابة لا تطاق الا على الامر الاعتباري كما تقدم ولا تطلق على السبب كخروج
المني وحيث قد يصح نية رفع الجنابة بمعناها الحقيقي اه او هو الامر الاعتباري فتأمل ثم رأيت في حل مانعه
قوله أي رفع حكم ذلك أي اذا نوى المغتسل رفع الحدث أو رفع الجنابة بان قال نويت رفع الحدث أو نويت رفع
الجنابة كان المراد من ذلك رفع حكم الحدث ورفع حكم الجنابة لا رفع نفس الحدث ولا رفع نفس الجنابة لان
الحدث هنا والجنابة محمول كل منهما عند الاطلاق على نفس الموجبات للغسل وهو لا يرتفع وانما يرتفع حكمه
فكان قول المغتسل نويت رفع الحدث أو نويت رفع الجنابة المراد منه رفع حكمه وان لم يلاحظ هذا المعنى حتى
لواراد بالحدث أو بالجنابة نفس السبب الموجب للغسل من حيث ذاته لم يصح وانما كان رفع الحكم هو المراد
لان القصد من الغسل رفع مانع الصلاة ونحوها أي المنع المترتب على وجود ذلك السبب الموجب للغسل فاذا
نوى رفع الحدث أو رفع الجنابة فقد تعرض للقصد أي للمقصود من الغسل وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي
هو حكم الحدث وحكم الجنابة الذي نواه كما تقدم تطهير ذلك في الوضوء اه (قوله كصلاة) بان يقول نويت
استباحة الصلاة وتقدم في باب الوضوء أنه لو قال نويت استباحة مفتقر الى وضوء آخر اه وان لم يخطر بباله
شي من مفرداته وكون نيته حينئذ تصدق بنية واحد منهم مما يفتقر للوضوء لا يضر لان ذلك متضمن لنية رفع
الحدث ولا يخفى أنه يأتي نظير ذلك هنا ولا يخفى ان نظير ما تقدم في الوضوء أنه لا يجب ان ينوى شيئاً من تلك
الاسباب الموجبة للغسل وانه لو نوى بعضها اكتفى به وان نوى بعضها الاخر وانه لو نوى منها غير ما عليه وان
لم يتصور وقوعه منه على ما اعتمدته والاشيخنا كان نوى الرجل الحيض وقد أجنب فان كان عامداً لم يصح
وان كان غلطاً صح لان المراد كما علمت رفع حكم تلك الاسباب لانفسها لانها لا ترفع والحكم يضاف لكل
منهما لانها لأسبابه وضافت لواحد منهما وان لم يوجد منه كضافته اكلاهما فذكر السبب وعدمه سبباً وان كان
مقتضى هذا ان يصح هذا في صورة العمد الا أنهم لم تقرر وافية لكونه متلاعبا وذكر وان الحيض يرتفع
بنية النفاس وعكسه مع العمد لتعليقهم ايجاب الغسل في النفاس بانه دم حيض مجتمع وتصريحهم بان
اسم النفاس من أسماء الحيض وفي كلام جمع ما لم يقصد المعنى الشرعي كما هو ظاهر كنية الاداء بالقضاء
وعكسه اه ح ل (قوله بخلاف نية الغسل) فان قلت أي فرق بين اداء الغسل والغسل فقط لانه ان
أريد بالاداء معناه الشرعي وهو فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعاً لا يصح لان الغسل لا وقت له معدر شرعاً

رفع حكم ذلك (او) نية
(استباحة مفتقر اليه) أي
الى الغسل كصلاة (أو اداء)
غسل (أو فرض غسل) وفي
معناه الغسل المفروض
والطهارة للصلاة

وان أر يد معناه اللغوي وهو الفعل ساوي نية الغسل ويحجب بان الاداء لا يستعمل الا في العبادة اه ع ش
وفيه انه يصدق بالتدوب اه شيخنا (قوله أيضا بخلاف نية الغسل) أي فلا تكفي ما لم يصفه الى مقتضى اليه
أو نحوه كنويت الغسل للصلاة أو لقراءة القرآن أو من المصحف أو نحو ذلك ومثله نية الطهارة وفي نية الطهارة
الواجبة ما مر في الوضوء من انها تكفي خلافا للعلامة الخطيب ولا تصح نية نحو من المصحف من الصبي اذا قصد
حاجة تعلمه كافي الوضوء اه برماوى (قوله لانه قد يكون عادة) أي وبه فارق الوضوء وقد يكون مندوبا فلا
ينصرف للواجب الا بالنص عليه لانه لما تردد القصد فيه بين أسباب ثلاثة العادي كالتنظيف والندب كالعيد
والوجوب كالجنبابة احتاج الى التعيين بخلاف الوضوء فليس له الأسباب واحد وهو الحدث فلم يحتاج الى التعيين
لانه لا يكون عادة أصلا ولا مندوبا بالسبب وليست الصلاة بعد الوضوء الا لسبب التجديد وانما هي مجوزة له فقط
لا جالبة له ولذلك لا تصح اضافته اليها فانهم ذلك فانه مما يكتب بالتبرؤ فلا عن الخبر اه برماوى (قوله كنية من به
سلس بول) أي فينوي الاستباحة ولا تكفيه نية رفع الحدث أو ما في معناه كالطهارة عنه أوله أو لاجله وقد تقدم
ما يأتي نظيره هنا وهو انه حيث كانت نية رفع الحدث المراد منها رفع حكمه لا فرق بين دائم الحدث وغيره الا ان
يقال المراد بحكمه حكمه العام وهذا لا يوجد لاداء الحدث وفيه هلاجل في حقه على الحكم الخاص بقريظة
الحال ثم رأيت شيخنا نقل في باب التيمم عن الكمال بن أبي شريف هذا السؤال والجواب عنه حيث قال ما لفظه
فان قيل الحدث الذي ينوي رفعه هو المنع والمنع يرتفع بالتيمم قلت الحدث منع متعلقه كل صلاة فريضة كانت
أو نافلة وكل طواف فريضة كان أو نفلا أو غير ذلك مما ذكر معه لانه الذي يترتب على أحد الأسباب وهذا المنع العام
المتعلق لا يرتفع بالتيمم انما يرتفع به منع خاص المتعلق وهو المنع من النوافل فقط أو من فريضة واحدة وما يستباح
معها والخاص غير العام ويؤخذ من هذا انه لو نوى به الخاص صح وهو كذلك كما أفاده الوالد اه وقد ذكرنا
هذا في الوضوء فلا تغفل اه حل (قوله وقدم بياتها) أي وهو ان نية الرفع لا تكفيه بخلاف غيرها من النيات
اه ع ش (قوله مقرونة بأوله) بالرفع في خط المصنف كما أفاده الشارح ويصح نصبها على انه صفة لمصدر محذوف
عالمه المصدر الملقب به أو لا وهو نية وتقديره وأقله ان ينوي كذانية مقرونة اه شرح م ر ولا يصح نصب
على الحالية لان شرط الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى وهي هنا غيره اذا اقتران غير النية اه برماوى
والظاهر انه غير صحيح اذا المذكور هنا المشتق وهو مقرونة لا المصدر وهو الاقتران فاهنا مثل قولك جاء زيد
راكبا سواء بسواء فالنصب على الحالية صحيح لا غير عليه اه لكتابته (قوله أيضا مقرونة بأوله) قال المصنف
وينبغي ان يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدية وهي انه اذا طهر محل الجوب بالماء غسله ناولا يرفع الجنبابة لانه
ان غفل عنه بعد بطل غسله والافقدي يحتاج الى المس فينتفض وضوءه أو الى كلفة لف خرقة على يده اه وهنا
دقيقة أخرى وهي انه اذا نوى كذا ذكر ومس بعد النية ورفع جنبابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر
فقط فلا بد من غسله بعد رفع حدث الوجه بنيت رفع الحدث الاصغر لتعذر الاندراج حيثئذ اه حج اه ع ش
والخاص له من الاحتياج لغسل اليد ثانيا ان ينوي عند هذا الحل أي محل الاستنجاء رفع الجنبابة عنه فقط
فلا يرتفع حدث اليد في ذلك الوقت اه لكتابته (قوله حتى الاطفار الخ) أي بالبشرة هنا أعم من الناقص في
الوضوء اه برماوى (قوله أيضا حتى الاطفار والشعر) وعلى هذا الوضوء أصل الشعر دون اطرافه بقيت
الجنبابة فيها وارتفعت عن أصولها فلو حلق شعره الا أن أوقف منما يزيله على ما لم يغسل صحت صلاته ولم يجب
عليه غسل ما طهر بالقطع بخلاف ما لو لم يغسل الاصول أو غسلها ثم قصر من الاطراف ما ينتهي لحد المقسول
بلا زيادة فيجب عليه غسل ما طهر بالخلق أو القصر لبقاء جنبابته بعد وصول الماء اليه اه ع ش على م ر
ثم رأيت في الرشيدي ما يخالف ذلك ونصه فلوم يعمه أي الشعر كان غسل به بقت جنبابة الباقي فيجب غسله
عن الجنبابة حتى لو قطع ولوم من أسفل محل الغسل أو تنف وجب عليه غسل ما طهر منه بالقطع أو التنف كما نقله

بخلاف نية الغسل لانه قد
يكون عادة وقد كنية ترفع
الحدث ونحو الجنبابة من
زيادتي وتعبيري باداء
أو فوض الغسل أولى من
تعبيره باداء فرض الغسل
وظاهر ان نية من به سلس
منى كنية من به سلس بول
وقدم بياتها (مقرونة بأوله)
أي الغسل فلونوى بعد غسل
جزء وجب عادة غسله
(وتعميم ظاهر بدنه) بالماء
حتى الاطفار والشعر ومنبهته
وان كفف

الشهاب حج في شرح العباب عن البيان وأقره وجهه ظاهر لانه لما بقى بعض الشعر بلا غسل كان مخاطبا برفع جنباته بالغسل والقطع ونحوه لا يكفي عنه اه (قوله وما يظهر) من صماني الاذنين بان يأخذ كفامن ماء ويضعها برفق على الاذن مملاها ليصل الماء الى معاطفها من غير نزول الصماني فيضربه ويتأكد ذلك في حق الصائم وقول الزركشي يتعين مجئ على ذلك أخذ الصماني في المبالغة وانما من تعهد ما ذكر لانه أقرب الى الثقة بوصول الماء وأبعد عن الاسراف فيه اه شرح حر وقوله مملاها قضيه انه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانغماس وصب الماء على رأسه وان أمكنت الامالة وعليه فهل اذا وصل منه شيء الى الصماني بسبب الانغماس مع امكان الامالة يبطل صومه كما أفاده قولهم يتأكد من ان ذلك مكروه في حقه اول لانه تولد من مأذون فيه فيه نظر وقياس الفطر بوصول ماء المضمضة اذا بالغ الفطر هنا لكن ذكر بعضهم ان محل الفطر اذا كان من عادته وصول الماء الى باطن أذنيه لو انغمس وهو ظاهر والكلام هنا في الانغماس الواجبة وينبغي ان مثله المندوبة لا شتر كما هي في الطلب أما لو اغتسل لجرد التبردا والتطيف ووصل الماء بسببه الى باطن الاذن فيحتمل ان يضر لانه لم يتولد من مأذون به وهو قريب فايراجع ثم رأيت في كتاب الصوم في كلام الشارح بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ مانص بخلاف حالة المبالغة بخلاف سبق ماء غير مشروط وعين كأن جعل الماء في أنفه أو فمه لا لغرض وبخلاف سبق ماء غسل التردد والمرة الرابعة من المضمضة والاستنشاق لانه غير مأذون بذلك بل منهي عنه في الرابعة ونحوه بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفق به والده رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ انه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء الى الجوف من مالا يفطر ولا نظر الى امكان امالة الرأس بحيث لا يدخل لعنصره وينبغي كما قاله الاذرعى انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه الى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكن التحرز عنه ان يحرم الانغماس ويفطر قطعاته محله اذا تمكن من الغسل لاعلى تلك الحالة والا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة بغيره وان بالغ فيها اه ع ش عليه (قوله من صماني الاذنين) بكسر الصاد فقط كما في القاموس اه ع ش (قوله ومن فرج المرأة عند قعودها) والفرق بين هذا ودخل الفم حيث عد هذا من الظاهر وذلك من الباطن هو ان باطن الفم ليس له حالة يظهر فيها تارة ويستتر أخرى وما يظهر من فرج المرأة يظهر فيما لو جلست على قدميها ويستتر فيما لو قامت أو قعدت على غير هذه الحالة فكان كباين الاصابع وهي من الظاهر فعد منه فوجب غسلها دائما كباين الاصابع بخلاف داخل الفم اه حج اه ع ش على حر (قوله وما تحت القلفة) أي لانهم مستحقة الازالة ولهذا ازالها انسان لم يضمها وهي بضم القاف واسكان اللام وبفتحها ما يقطع الخائن من ذكر الغلام ويقال لها غرلة بمجمة مضمومة وراء ساكنة اه برماوى ومحل وجوب غسل ما تحت القلفة ان تيسر ذلك بان أمكن فمضها والا وجبت ازالته فان تعذرت صلى كخافد الطهورين اه ع ش على حر (قوله فعلم) أي من بيان الاقل بالنية وتعميم ظاهر البدن وقوله لا تجب مضمضة واستنشاق أي لان هذا ليس من الظاهر أي بل يسنان سنة مستقلة وان كانا وحودين في الوضوء المستون للغسل ولم يغن الوضوء عنهما لان لنا قولنا بوجوب كليهما كما في حج اه شيخنا وعبارة أصله مع شرحها للحج ولا يجب مضمضة واستنشاق وان انكشف باطن الفم والانف بقطع ساترهما وكذا باطن العين وهو ما يستتر عند انطباق الجفنين وان انكشف بقطعهما كما في الوضوء وكان وجهه نقي هذا هنادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنهما لان لنا قولنا بوجوب كليهما كالوضوء ومن ثم سن رعايته بالبيان بهما مستقلين انتهت وغرض الشارح بقوله فعلم انه لا تجب الخ الاعتذار عن عدم ذكر هذا هنا مع ذكر الاصل له وحاصل الاعتذار ان هذا معلوم وعبارة شرح حر ولوترك المضمضة والاستنشاق كرمه ويستحب له ان يتدارك

وما يظهر من صماني
الاذنين ومن فرج المرأة
عند قعودها الى ضاماتها
وما تحت القلفة من الاظف
فعلم انه لا تجب مضمضة
واستنشاق كما في الوضوء

ذلك ولو توطأ قبل غسله ثم أحدث قبل ان يغتسل لم يحتج في تحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم أحدث قبل المضمضة مثلاً فإنه يحتاج في تحصيل السنة الى اعادة غسلهما بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث انتهت وقوله لم يحتج في تحصيل سنة الوضوء الى اعادته قد يشكل بان قضية مراعاة الخلاف التي هي ملحظ السنية ان تسن الاعادة خروجاً من خلاف من قال بعدم الاندراج ويجاب بأنه حصلت السنية من حيث كونه من سستن الغسل المأمور به بالاتباع فان أراد الخروج من الخلاف سن الوضوء لراعاته فبالوضوء الاول حصلت سنة الغسل المأمور به بالاتباع وبالوضوء ثانياً حصل الخروج من الخلاف اه ع ش عليه (قوله ولا يغسل شعر نبت في العين أو الانف) أي وان طال وخرج عن حدود الوجه كما صرح به العلامة ابن عبد الحق اه قل على المحلى (قوله وكذا باطن عقده) أي عقده شعر ظاهر البدن هذا والمراد وان أوهمت عبارته رجوع الضمير لشعر داخل العين والانف اه لكاتبه (قوله أيضاً وكذا باطن عقده) أي ان تعقد بنفسه وان كثر اه حج وظاهره وان قصر صاحبه بان لم يتعهد بدهن ونحوه وهو ظاهر لعدم تكليفه تعهده اه ع ش على مر أما اذا تعقد بفعل فاعل فإنه يعنى عن القليل منه دون الكثير اه برماوى (قوله فتعبرى بذلك أولى من قوله وتعميم شعره وبشره) أي لسلامته مما أورد على منطوقه من الظفر لانه ليس واحداً منهما وغيره مما ذكره الشيخ مندرج في البشرة اذ هي ظاهر الجلد حساً وأشراً اه شورى (قوله وأكمل) أي الغسل من حيث هو واجبا كان أو مندوباً اه برماوى (تنبيه) من السنن هنا التسمية قال في الايعاب وظاهر كلام المجموع أن يقتصر هنا على بسم الله لكن في الجواهر والاولى أن يضيف اليها الرحمن الرحيم لا على قصد القراءة اه وعبارة المجموع فان أراد الرجل الغسل من الجنابة سمي الله تعالى وصفة التسمية كما تقدم في الوضوء فان زاد الرحمن الرحيم جاز ولا يقصد بها القراءة انتهت ثم قال واعلم ان أكمل التسمية ان يقول بسم الله الرحمن الرحيم فان قال بسم الله فقط حصل أفضلية التسمية بلا خلاف اه فتأمل اه شورى (قوله ازالة فذر) المراد انه يغسل الفذر قبل غسل محله عن الحدث بان يقدمه على الغسل اه برماوى ويندب ان لا يغتسل الا بعد ان يقول اه قل على المحلى (قوله استظهاراً) أي طلباً لظهور وصول الماء الى جميع البدن اه شيخنا (قوله فتكتفى غسلة النجس وحدث) محل ذلك اذا كانت النجاسة حكمية أو عينية فوزالت أوصافها بذلك المرة هذا محل خلاف الشيخين والافان كانت عينية ولم تزل أوصافها وجب لصحة الغسل تقديم ازالتهما عليه باتفاقهما اه شيخنا ح ف ولا فرق بين النجاسة الحكمية والعينية وما وقع في كلام المصنف من فرض ذلك في النجاسة الحكمية مثال لا قيد وقيد السبكي المسئلة بما اذا لم تحل بين الماء والعضو سواء كثر الماء أو قل أو أزالها بمجرد ملاقاته لها والالم يكف قطعاً ولا بد من تقييدها بغير المغالطة أيضاً فغسلها بدون ترتيب أو به قبل استكمال السبع لا يرفع الحدث ولا ينافى ما تقرره من مسائل في الجنائز من اشتراط ازالة النجاسة قبل غسل الميت لان ترك الاستدراك عليه ثم لا علم به مما هنا انتهت وقوله أو به قبل استكمال السبع وقع السؤال هل تضع النية قبل السابعة فاجاب مر بعدم صحتها قبلها اذا حدث انما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندي انها تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت النية باول الغسل الواقع والسابعة وحدها لم ترفع اذ لولا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليتأمل اه ع ش عليه (قوله لان موجبهما واحد) بفتح الجيم يعنى ان الغسل الذي أوجبه الحدث والنجس واحد اه ع ش (قوله ثم وضوء) أي ولو كان الغسل مستنونا خلافاً لمن خصه بالواجب كالحاملى ويندب كونه قبل الغسل ثم في اثباته وينوى به سنة الغسل ان تجردت جنابته عن الحدث والافوى له نية معتبرة

ولا يغسل شعر نبت في العين أو الانف وكذا باطن عقده فتعبرى بما ذكر أولى من قوله وتعميم شعره وبشره (وأكمل ازالة فذر) بجمجمة طاهراً كان أو نجساً كنى وودى استظهاراً (فتكتفى غسلة) واحدة (لنجس وحدث) لان موجبهما واحد وقد حصل (ثم) بعد ازالة الفذر (وضوء)

فلو أحدث بعد الوضوء وقبل الغسل لا تندب اعادته عند العلامة الرملی وقال العلامة ابن حجر تندب اعادته قال شيخنا وهو الوجه اه برماوى وعبارة غش فان تجردت جنبته عن الحدث الاصغر نوى به سنة الغسل والنوى به رفع الحدث الاصغر وفائدة بقاء الوضوء مع الحدث الاكبر صحة الصلاة بعد رفع الحدث الاكبر نيته وحده من غير خلاف انتهت وانما قلنا بالا صرح من اندراج في الغسل خروج من خلاف من أوجبه وهو القائل بعدم الاندراج فلا يحصل الحسرو وج من الخلاف الابن يرفع الحدث وان أخره عن الغسل وكلام النوى كالصریح في هذا اه سم في شرح الغاية والحاصل انه ان أراد الوضوء للغسل فتارة يكون عليه حدث أصغر وتارة لا فاذا كان عليه حدث أصغر فاما ان يتوضأ قبل الغسل أو بعده فان توضأ قبل الغسل فلا بد لصحة الوضوء من نية من نيته المتقدمة وان توضأ بعد الغسل فان أراد الخروج من خلاف من أوجبه فكذلك لا بد من نية معتبرة وان لم يرد الخروج من الخلاف فيكفيه نية سنة الغسل واما اذا لم يكن عليه حدث أصغر فان توضأ قبل الغسل تعين ان ينوى بالوضوء سنة الغسل وان توضأ بعده فيجوز فيه ما تقدم من ارادة الخروج من الخلاف وعندهما اه شيخنا ح ف لكن قوله فيجوز فيه ما تقدم الخ فيرطاه لان الخلاف المتقدم فيما اذا كان عليه الحدث الاصغر لا يتأتى هنا لان القائل بوجوب الوضوء عليه مسببه عنده عدم الاندراج ولا يتأتى هذا في الشق كما لا يخفى تأمل (قوله أيضا ثم وضوء) لو أحدث بعد فراغه منه أو في أثناءه هل يحتاج الى إعادة الوضوء في الاولى أو غسل ما غسل في الثانية لتحصل له السنة أم لا أجاب شيخنا الرملی لا يحتاج في تحصيل سنة الغسل الى اعادته فيما اذا أحدث بعده ويحتاج الى استئنافه لتحصيلها فيما اذا أحدث في أثناءه اه بحروقه فتاوى وأجاب في محل آخر بمثل ذلك قوله فيما اذا أحدث بعده أي وان احتاج اليه للخروج من الخلاف تأمل ومثل غسل الجنابة في طلب الوضوء وسائر السنن الاغسال المسنونة والغسل الواجب لتمكين الخليل من الكفارة وغسل الحائض نحو الاحرام فليحذر * (فرع) * لو توضأ للاكل أو الشرب مثلاً ثم أراد الغسل في الحال فهل يسن الوضوء للغسل أو يكفي بوضوء نحو الاكل كما لو اغتسل للاحرام من مكان قريب من مكة فانه يكفي به عن غسل دخولها لحصول المقصود به فيه نظراً ولا يبعد الثاني اه مر أعني الاكتفاء * (فرع) * هل يسن الوضوء لسكل أكل وشرب مثلاً أو للمرة الاولى فقط فيه نظر قال الشيخ في حواشي شرح البهجة قد تعرض لنقل المسئلة في هامش العباب فراجع الحاشية اه شوبرى (قوله ثم تعهد معاطفه) أي بعد الوضوء والافضل تقديم أعضاء الوضوء وأعلى بدنه على أسفله والشق الايمن من رأسه على اليسر اه برماوى (قوله كابط) بكسر الهمزة والموحدة وبسكونها وهوى ذكر ويؤنث وتابط الشيء وضعه تحت ابطه اه برماوى وفي المصباح الابط ما تحت الجناح ويذكر ويؤنث فيقال هو الابط وهى الابط ومن كلامهم ورفع السوط حتى برقت ابطه والجمع آباط مثل حل واجمال ويرغم بعض المتأخرين أن كسر الباء لغة وهو غير ثبت وتابط الشيء جعله تحت ابطه اه (قوله وغضون بطن) أي ودخل سره وبين اليدين وتحت اطفارور كبتين ودخل اذنين وموق عين وكذا المقبسل من الانف اه برماوى وفي المصباح الغضون مكاسر الجلد ومكاسر كل شيء غضون أيضا الواحد غضن مثل أسد وأسود وناس وقلوس (قوله فيشرب) بضم المثناة التحتية وقع الشين المعجمة وكسر الراء المشددة اه برماوى (قوله ثم افاضته على الشق الايمن) ويقدم مقدمه على مؤخره وكذا اليسر اه برماوى وفارق غسل الميت حيث لا ينتقل الى المؤخر الا بعد الفراغ من المقدم لسهولة ذلك على الحى هنا بخلافه ثم لما يلزم فيه من تكرير تغليب الميت قبل الشروع في شيء من اليسر فقول الاسنوى باستوائهم امر دود على الفرق لو فعل هنا ما يأتى ثم كان آتياً بأصل السنة فيما يظهر لكن بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره لتأخره عن مقدم اليسر وهو مكر وموطاهر كلامه انه لا تسن البسادة في الرأس بالايمن وبه صرح ابن عبد السلام واعنده

للاتباع رواه البخارى وله
أن يؤخره أو بعضه عن
الغسل (ثم تعهد معاطفه)
وهى ما فيه انعطاف والتواء
كابط وغضون بطن (وتخليل
شعر رأسه وحليته) بالماء
فيدخل أصابعه العشر فيه
فيشرب بها أصول الشعر
(ثم افاضه الماء على رأسه)
وذكر الترتيب بين هذين
مع ذكر المحبة من زيادته
(ثم) افاضته على (شقه الايمن
ثم اليسر) لما مر أنه صلى
الله عليه وسلم كان يحب
النيم في ظهوره وهذا
الترتيب أبعد عن الاسراف
وأقرب الى الثقة بوصول
الماء

الزركشي وهو ظاهر ان كان ما يقضيه يكفي كل رأسه والابد باليمن كما يبدأ به الاقطع وفاعل التحليل اه شرح
 مر وقوله من تكرير ثقلب الميت أي مرتين لان الغاسل يقلبه أولاً على شقه الايسر فيغسل الايمن
 من خلف ثم يردده على ظهره فهاتان مرتان قبل الشروع في الايسر وفي غسل الايسر مرتان ككهايتين
 فيكون ثقلبه أربع مرات بخلاف ما لو غسل المقدم أيمن وأيسر أولاً فانه يقلبه مرتين أولاً على الايسر ليغسل
 الايمن من خلف ثم على الايمن فيغسل الايسر من خلف فظهر الفرق بين السكيتين وظهر رد الشارح على
 الاسنوي (قوله وذلك) أي دعك ونمريس قال في القاموس ذلك مرسته ودعكه وذلك غير مرسته اذا مرسته
 وتقدم كيفية ذلك في باب الوضوء اه برماوى (قوله لما وصلت اليه يده) هذه احدى طريقتين
 في مذهب المالكية فلا تجب عليه استعانة في غير ما وصلت اليه يده بخرقه ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب
 عن يحنون وهي المعمدة عندهم فكلام الشارح صحيح ومن اعترض عليه بنظر للطريقة الاخرى التي مشى
 عليها خليل وهي غير معتمدة عندهم اه شيخنا وعجزة الشوري قوله وخروج من خلف من أوجه يؤخذ
 من العلة ان ما لم تصل اليه يده يتوصل الى ذلك يده غير مثلاً اذا الخالف بوجب ذلك اه حج انتهت وحاصل
 تحرير كيفية ذلك في الغسل والوضوء وتحرير الخلاف فيها عند المالكية يؤخذ من عبارة الرسالة مع شرحها
 للنفاوى الكبير ونصها ويجب عليه بعد افاضة الماء على جسده ان يتدلك مع القدرة بيديه أو ببعض أعضائه
 سواه ما ولو بخرقه ويكون ذلك مقارناً للصب أو بأثر صب الماء على العضو المدلول به هكذا يفعل حتى يعم
 جسده بالماء والدلك ولو تحقق وصول الماء الى البشرة لانه واجب لنفسه لان صب الماء بدون ذلك لا يسمى
 غسلًا عند مالك مع التمكن منه وانما يسمى انعماساً وعلم من كلام المصنف انه لا يشترط مقارنته للصب وانما
 يشترط حصوله مع بقاء الماء على العضو لانه لو انفصل الماء عن العضو اصاب مسحواً أو اما العاجز عن ذلك بنفسه
 فانه يجب عليه استنابة غيره فيما يصح له بمأثرته لافي ذلك ما بين السرة والركبة الا أن يكون زوجة أو أمة فان
 لم يقدر على الاستنابة سقط وعم جسده بالماء وان استناب غيره مع قدرته عليه لم يصح قال ابن رشد والدلك لا يصح
 بالتوكيل الا الذي آفة أو عليل وما ذكرناه من وجوب الاستنابة على العاجز ولا يسهط الا عند التعذر هو مذهب
 يحنون ومشي عليه العلامة خليل واستظهره في توضيحه ومقابله لابن حبيب وصوبه ابن رشد انه لا تجب
 الاستنابة قال المواق قال ابن عرفة ما عجز عنه مساقط قال ابن رشد وقول ابن حبيب أشبهه بيسر الدين فيروا الى
 صب الماء ويجزئه اه (قوله وولاء) وكذا التسمية والذكر عقبه والاستقبال ويأتي هنا ما تقدم في
 الوضوء من ترك النفض وترك التنشيف والاستعانة في صب الماء وترك التكلم لغيره عذر اه حل (قوله
 غير محد) بضم الميم وكسر الحاء المهملة من الاحداد وهو ترك الزينة والامتناع منها بكرة كانت أو ثياباً ولو خلية
 أو عبوراً اه برماوى ومثل المحدة الصائغة والمحرمة فلا يستعملان شيئاً على المعتمد فقوله ويحتمل الحاق المحرمة
 الخ ضعيف اه شيخنا ح ف (قوله اثر) بكسر الهمزة وسكون المثلثة وفتحهما اه شيخنا وقوله
 نحو حوض أشار به الى ان المعتبر وجود الدم ولو دم فساد خلافاً لما وقع في بعض نسخ شرح العلامة الرملى فن
 لادم لها لا تتبع شيئاً اه برماوى (قوله مسكا) بكسر الميم وسكون السين المهملة على الاشهر وقيل بفتح الميم
 الطيب المعروف وهو مغرب مشك بالشين المعجمة اه برماوى (قوله فان لم تجد مسكا) أي أو وجدته ولم ترده
 اه برماوى (قوله فالماء) أي ماء الغسل كاف أي في دفع الكراهة المترتب عليها اليوم في ترك هذه السنة أي
 أو ماء آخر في حصول السنة والمراد بكفايته الغسل الشرعى لا ادخال الماء في الفرج بدل الطيب ويسن ان
 تقدم على الماء بعد الطين نوى الزبيب ثم نوى التمر ثم مطلق النوى ثم ماء ريج طيب ثم الملح ثم الماء فان تركت
 ذلك كره ولا يندب لها طيب ما أصابه دم الحيض من بقية بدنّها اه برماوى (قوله من قسط) بضم القاف

(وذلك) لما وصلت اليه يده
 من يده احتياطاً وخروجاً
 من خلاف من أوجه
 (وتثبت) كالوضوء فيغسل
 رأسه ثلاثاً ثم شقه الايمن ثلاثاً
 ثم الايسر ثلاثاً ويدلك ثلاثاً
 ويخلل ثلاثاً (وولاء) كلفى
 الوضوء وبه صرح الرافعي
 في الشرح الصغير ثم
 والاصل في باب التيمم (وأن
 تتبع غير محد أثر نحو
 حيض) كنفاس (مسكا)
 بان تجعله على قاعته وتدخلها
 فرجها بعد اغتسالها الى
 المحل الذي يجب غسله لا امر
 به مع تفسير عائشة بذلك في
 خبر الشخين وتطبيقات العمل
 فان لم تجد مسكا (فطيباً)
 فان لم تجده (فطيناً) فان
 لم تجده فالماء كاف أما المحدة
 فيحرم عليها استعمال المسك
 والطيب نعم تستعمل شيئاً
 يسيراً من قسط

وسكون السين المهملة وقد تبدل القاف كافاً والطاء تاء شئ من عقاقير البحر معروف والقسط الهندي هو عود
 الخور المعروف اه برماوى وشوبرى (قوله أو اظفار) بفتح الهمزة وسكون الطاء شئ من الطيب أسود
 مغلو من أصله على شكل ظفر الانسان يجعل في الدغثة ولا واحد له من لفظه اه برماوى (قوله ويحتمل الحاق
 المحرمة بها) ضعيف قال في شرح البهجة ويحتمل منعها من أنواع الطيب مطلقاً لقصر زمن الاحرام غالباً وهو
 الأوجه اه مر اه ع ش (قوله وإن لا ينقص) بفتح أوله وضم ثالثه يستعمل لازماً ومتعدياً بقوله ماء
 وضوء فاعل على الاول ومفعول على الثانى اه شوبرى ويجوز أيضاً ضم الباء مع كسر القاف مشددة وهو
 معتدل لا غير اه ع ش على مر ولا يجوز فيه ضم الباء وكسر القاف مخففة اه شيخنا وظاهر كلامه أن
 المستحب عدم النقص لا الاقتصار على المد والصابغ وعبارة أخرى بأنه يندب المد والصابغ اه وقضيته أنه يندب
 الاقتصار عليهما قال الخطيب وهذا هو الظاهر لان الرقى محبوب اه س ل (قوله في معتدل الخلقة) إما غيره
 فيه تبر بالنسبة الى جسده صلى الله عليه وسلم زيادة وثقة اه برماوى وفي القسط لاني على البخارى ثبت أنه صلى
 الله عليه وسلم كان يغتسل بالصابغ ويتوضأ بالماء سنة أن لا ينقص ماء الوضوء عن المد والغسل عن الصابغ نعم
 يختلف باختلاف الأشخاص فضيل الخلقة يستحب له أن يستعمل من الماء قدر ما يكون نسبته الى جسده كنسبة
 المد والصابغ الى جسد الرسول صلى الله عليه وسلم ومتفاحش ما في الطول والعرض وعظم البطن وغيرها
 يستحب أن لا ينقص عن مقدار يكون بالنسبة الى بدنه كنسبة المد والصابغ الى بدنه صلى الله عليه وسلم وجاء في
 رواية أنه توضأ بأداء فيه قدر ثلثي مد وجاء أيضاً أنه توضأ بأداء يسع رطلين وجاء أيضاً عن عائشة أنها كانت تغتسل
 هي والنبي صلى الله عليه وسلم من أداء واحد يسع ثلاثة أمداد وجاء في رواية أنه كان يغتسل بخمسة مكاتيك
 ويتوضأ بمكوك وهو أداء يسع المد وفي رواية كان يغتسل من قدح يسع ستة عشر رطلاً وهي ثلاثة أصع والجمع
 بين هذه الروايات كما نقله النووي عن الاستاذ الاعظم والعارف الانعم الاكرم الشافعي رضي الله تعالى
 عنه أنها كانت اغتسلات في أحوال وجدت فيها أكثر ما استعماله وأقله وهو يدل على أنه لا حد في قدر ماء الطهارة
 يجب استيفاءه بل القلة والكثرة باعتبار الأشخاص والاحوال كما مر اه (قوله رطل وثلث بغدادى) وهو
 بالمصري رطل تقريباً اه ع ش على مر (قوله ولا يسن تجديده) أى بل يكره قياساً على ما لو جدد وضوءه
 قبل أن يصلى به صلاة ما جماعاً ان كلاً غير مشروع اه ع ش على مر ومثله التيمم وضوءه دائماً الحديث
 على ما قال الغزالي أنه الاشبه اه شوبرى ومثله ع ش (قوله فليس تجديده) أى لأنه كان واجباً لكل صلاة
 فلما نسخ وجوبه بقي أصل طلبه اه برماوى (قوله أيضاً فليس تجديده) ولولم يجدد البعض ماء لا يكفي
 استعماله كما هو ظاهر وذكره الاسنوى في طراز المحافل ويقيم عند فقد الماء أو تعذر استعماله كما وافق
 عليه شيخنا اه شوبرى (قوله صلى به) أى ولو سنة الوضوء وفي كلام الاستاذ أبي الحسن البكري غير سنة
 الوضوء فيما يظهر أى لا يلزم التسلسل الا اذا قلنا لاسنة للوضوء الجدد كما هو ظاهر حديث بلال اه
 ح ل (قوله صلاة) أى ولو ركعة ان اقتصر عليها وكذا صلاة جنازة وموئجة مسجد لا نحو سجدة تلاوة أو
 شكر اعدم كون كل منهما صلاة ولا طواف وإن كان لمحقاً بالصلاة فان جدد قبل أن يصلى به كره تنزيهاً
 وصح وقال العلامة الخطيب حرم وعند العلامة حج ان قصد به عبادة مستقلة حرم والا فلا ونقل عن
 العلامة زى أيضاً نعم لو غارضه فضيلة أول الوقت قدمت عليه لأنها أولى منه ويستحب تجديد الوضوء
 لما تم الخلف وفي الوضوء المكمل بالتيمم لجراحة ونحوها وأما التيمم نفسه فلا يسن تجديده ولو مكمل
 للوضوء اه برماوى وقوله وفي الوضوء المكمل بالتيمم الخ أى فيعيد الغسل دون التيمم قال حج وفي
 كون الاتيان ببعض الطهارة غير مشروع وانما هو مع إمكان فعل بعضها الآخر اه ح ل * (فرع) *

أو اظفار ويحتمل الحاق
 المحرمة بها والتقيد بغير
 المدة مع ذكر نحو والطين
 من زيادتي (وأن لا ينقص)
 في معتدل الخلقة (ما عوضه
 عن مد وغسل عن صاع)
 تقرى بها فيها لا يتابع رواه
 مسلم فلم أنه لا حد له حتى
 لو نقص عن ذلك وأصبح
 أجزاً أو يكره الاسراف فيه
 والصابغ أربعة أمداد والمد
 رطل وثلث بغدادى (ولا
 يسن تجديده) لأنه لم ينقل
 ولما فيه من المشقة بخلاف
 وضوءه فليس تجديده بقيد
 زونه بقولى (صلى به) صلاة ما
 روى أبو داود وغيره خبر من
 توضأ على طهر كتب له عشر
 حسنات

كثير من الطائفة تخيل اشكالا يتعلق بالوضوء المجدد لانه حيث صلى بالاول طلب له التجديد فيلزم التسلسل
وأقول لزوم التسلسل ممنوع وتخييله غفلة لانه انما يطلب التجديد اذا صلى بالاول وأراد صلاة أخرى
مع بقاء الوضوء الاول وارادة الصلاة الاخرى وبقاء الوضوء الاول كل منهما غير لازم لجواز ان لا يريد
وان لا يبق وضوءه فإين لزوم التسلسل فاعرفه ووقع السؤال في الدرس عما وصلّى وأراد التجديد فحصل له
جنباً فاعتسل لها هل يدخل الوضوء المجدد لانه لما أراد مصار مطاوباً أم لا وأقول قياس اندراج حدثه
الا صغر في الجنابة حصوله هنا فإيتأمل ويندب للجنب رجلاً كان أو امرأة والمخاض بعد انقطاع
حيضها الوضوء لنوم أو أكل أو شرب أو جماع أو نحو ذلك تقليباً للحدث وهذا الوضوء لا تبطله نواقض
الوضوء كالبول ونحوه وانما يبطله جماع آخر ولهذا يلغز فيقال لنا وضوء لا تبطله الاحداث وهو هذا
قال في الاحياء وينبغي للانسان أن لا يزيل شيئاً من شعره أو يقص أظفاره أو يحلق رأسه أو عاتقه أو
يخرج دماً أو يبين جزاً من نفسه وهو جنب لان جميع أجزائه ترد اليه في الآخرة ويبحث عليها فتعود بصفة
الجنباة ويقال ان كل شعرة تطالب بجنباتها قال شيخنا وفي عودنحو الدم نظروا وكذا غيره لان العائنه يوم
القيامه انما هو الاحزاء التي مات عليها لانقص نحو وضوء مثلاً فراجع اه برماوى وقوله ويقال ان كل
شعرة تطالب بجنباتها وفائدته التوبخ واللوم يوم القيامة لقاعل ذلك وينبغي أن يحل ذلك حيث قصر كأن
دخل وقت الصلاة ولم يغتسل والا فلا كان فداء الموت اه ع ش على مر (قوله ومن اغتسل لغرض ونفل
الح) أما اذا اغتسل لنفلين كجمعة وعيد فان نواهما فظاهر أو أحدهما حصل الا تحرقيل من جهة الثواب
وسقوط الطلب وقيل من جهة السقوط فقط وحل ذلك ما لم ينفعه فان نفعه لم يحصل أصلاً وأما اذا اغتسل لغرضين
فان كانا واجبين بأصل الشرع كجنباة وحيض حصل سواء نواهما أو أحدهما وسكت عن الآخر ونفعه وأما
اذا كانا واجبين لأصل الشرع كنذر من أو نذر واجب بأصل الشرع كجنباة وغسل جمعة منذور لم
يحصل له الامانواه شيخنا ح فوعبارة حل قوله ومن اغتسل لغرض ونفل الخ ولو طلب منه اغسال مستحبة
كعيد وكسوف واستسقاء وجمعة ونوى أحدهما حصل الجميع لمساواتهم المذوية وقياساً على ما لو اجتمع عليه أسباب
اغسال واجبة ونوى أحدها لان مبنى الطهارة على التداخل انتهت (قوله كجنباة وجمعة) أى كغسل جنباة
وغسل جمعة والافتقار للجنباة ليست فرضاً ونفس الجمعة ليست نفلاً اه ع ش ماوى (قوله أو أحدهما حصل فقط)
قال حج وافهم المتي عدم صحة الواجب بنية النفل وكذا عكسه لكن يظهر ان محله ان تعمداً لا فينبغي حصول
السنة بذلك لعذره وانه لو اغتسل لاحد واجبين أو أحدين فلان فأكثرت بنية فقط حصل الآخر وهو كذلك لما مر
من ان الطهارة مبنية على التداخل وظاهر ان المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كافي التحبة اه وقوله
والا فينبغي حصول السنة بذلك فعلى هذا لنوى يوم الجمعة رفع الجنابة غلطاً حصل غسل الجمعة اه سم وقوله
وانه لو اغتسل لاحد واجبين الخ قال الشيخ هذا ظاهر في واجبين عن حدث أو واجبان أحدهما عن حدث
كجنباة والاخر عن نذر فالجمعة عند مر انه لا يحصل أحدهما بنية الاخر لان بنية أحدهما لا تتضمن
الاخر امانية المندور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقاً وأمانية الاخر فلان المندور جنس آخر ليس
من جنس ما عن الحدث بل لو كان عن نذر من اتجه عدم حصول أحدهما بنية الاخر أيضاً فإيتأمل اه سم
(فرع) * لو تعذر عليه غسل مسنون وأراد ان يتيم عنه وعن حدث تيمما واحداً هل يجوز التشرية
وبحصولان غير ذلك ثم رأيت المسئلة في الروض وشرحها في باب الاحرام من كتاب الحج وهى الحصول بتيمم
واحد مع كلام طويل ينبغي الوقوف عليه اه شوبرى (قوله اشغال البقعة الخ) التعبير به لغة قليلة فكان
الاولى ان يقول شغل وفي المختار شغل بسكون الغين وضمهما مع ضم الشين فيهما وشغل بفتح الشين وسكون

(ومن اغتسل لغرض ونفل)
كجنباة وجمعة (حصولاً)
أى غسلاهما (أو أحدهما)
حصل (غسله فقط) عملاً
بما نواه في كل واحد لم يندرج
النفل في الفرض لانه
مقصوداً شبه سنة الظهر
مع فرضه وفارق ما لو نوى
بصلاته الفرض دون التحبة
حيث تحصل التحبة وان لم
ينوها بان القصد ثم اشغال
البقعة بصلاة وقد حصل
وليس القصد هنا النظافة
فقط بدليل أنه يتيمم عند
عجزه عن الماء وقول لغرض
ونفل أعم من قوله كجنباة
وجمعة (ومن أحدث
واجب) ولو مرتباً هذا
أعم من قوله ولو أحدث ثم

العين وبفتحتين فصارت أربع لغات والجمع أشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا يقال أشغله لأنها لغة رديئة
 اه ع ش على مر لكن في القاموس وأشغله لغة جيدة أو قليلة أو رديئة اه (قوله ولو مرتباً) لعل الأولى
 ان يقول ولو معالان المعنى هي التي أدخل بها الأصل فالأولى ان يعني ما تأمل اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح
 مر قلت ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه أي أجنب ثم أحدث كفي الغسل على المذهب والله أعلم نوى الوضوء
 معه أو لم ينوه غسل الأعضاء مرتبة أم لا لأنهما طهارتان فتد اخلافاً وقد نبه الرافعي على ان الغسل انما يقع عن
 الجنابة وان الاصغر يضعه مع أي لا يبقى له حكم فلهذا عبر المصنف بقوله كفي والوجه الثاني لا يكفي الغسل
 وان نوى معه الوضوء بل لا بد من الوضوء معه والثالث ان نوى مع الغسل الوضوء كفي والا فلا وفي الصورة
 الثانية طريق قاطع بالاكتفاء لتقدم الاكبر فيها فلا يؤثر بعده الاصغر ولو وجد الحدان معافيهو كلو تقدم
 الاصغر انتهت (قوله كفاه غسل) مثل الغسل بدله وهو التيمم اه شوبري (قوله لاندراج الوضوء) أي
 لاندراج موجه فيه أي الغسل أي في موجهه اه ع ش ماوي (خاتمة) يباح للرجال دخول الحمام ويحب عليهم
 غض البصر عما لا يحل لهم نظره وصون عوراتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها وفي غير
 وقت الاغتسال ونهيبهم الغبر عن كشف عورته وان ظنوا انه لا ينتهي فقد روى ان الرجل اذا دخل الحمام
 عار بالعبه ملكاه ذلك القرطبي في تفسير قوله تعالى كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون وروى النسائي
 والحاكم عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال حرام على الرجال دخول الحمام الا بتمترز
 وأما النساء فيكره لهن ذلك بلا عذر لخبر ما من امرأة تخلع ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله رواه
 الترمذي وحسنه والحنافي كالنساء ويجب ان لا يزيد في الماء على قدر الحاجة أو العادة وآدابه كثيرة منها ان
 يقصد بدخوله التطهير والتنظيف لا الترفه والتنعيم وان يسلم الاجرة قبل دخوله وان يسمى لدخوله ثم يتعوذ
 بكافي دخول الخلاء وذلك عند الباب الذي يدخل منه للمسلخ لان الكل ماوى الشياطين وان يقدم رجله
 اليسرى دخولا ويسمى خروجاً وان يتذكر بحرارة نار جهنم لشبهها وان لا يدخله اذا رأى فيه عريانا
 وان لا يجعل بدخول البيت الخارج حتى يعرف في الاول وان لا يكثر الكلام فيه لما قيل انه يربث الجنون أو
 الوسوسة وان يدخله وقت الخلوة أو يتكاف اخلاءه ان قدر عليه وان لم يكن فيه الاهل الدين والصلاح لان
 النظر الى الابدان مكشوفة فيه شوب من قلة الحياء وان يستغفر الله تعالى قبل الخروج وصيغة الاستغفار
 المشهورة استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه ومعها غيرهما من كل ما يفيد طلب
 المغفرة نحو اللهم اغفر لي وقياس ما مر في الخلاء من انه يقول عند خروجه غفرانك الحمد لله الخ ان يكون هنا
 كذلك لانه كان مشغولاً عن الذكر بالتنظيف فيعده معرضاً كما عده باستغاله بتفريغ نفسه في الخلاء كذلك
 ويسن ان يصلي ركعتين بعد خروجه منه في غير مسلخه وينوي بهما مسخه الخروج من الحمام أو يطلق ويكره
 دخوله قبل المغرب وبين العشاءين لانه وقت انتشار الشياطين ويكره أيضاً دخوله لصائم وصب الماء البارد
 على الرأس والشرب عند الخروج منه من حيث الطب ولا بأس بذلك غيره له الا عورة أو مظنة شهوة ولا
 بأس بقول داخله لمن فيه عاك الله أو نعيم أو بمضى أو حمام العمرة أو نحو ذلك ولا بأس بالمصافحة لكنها
 ليست مطلوبة فلا لوم على تركها ويسن لمن يخالط الناس التنظف بالسواك وازالة الشعر والاوزاخ والرائحة
 الكريهة ويندب حسن الادب معهم وملاطفتهم وغير ذلك اه برماوي وع ش على مر

(باب في النجاسة وازالتها)

وهي موجب أي سبب وازالتها مقصود فهو المقصد الثالث والواجب فيها في غير نحو الكلب مرة واحدة كما
 يأتي فاقبل ان غسلها كان سبع مرات ثم نسخ غير مستقيم وان قال به الامام أحمد لعدم ورود ما يدل عليه

أجنباً وعكسه (كفاه
 غسل) وان لم ينو معه الوضوء
 لاندراج الوضوء فيه
 (باب في النجاسة وازالتها)

من نقل معتبر في حديث أو أثر أو إجماع أو إجازة أو إجازة استعمال ما في فيه وعند التضمن بها عبثا
وعند تحييسه ملك غيره وعند ضبط الوقت وعن الميت إذا خرجت منه ومن المسجد والنجاسة في الأصل مصدر
نجس نجس كعلم يعلم أو حسن وقدمت على التيم لان ازالها شرط في صحة بخلاف الوضوء والغسل ولولا صاحب
الضرورة فيها وتقدم اشتراط تقدم استنجائه عند شيخنا وتقدم ما فيه وهي كما مر أول الكتاب اما حكمية
بان جاوز محلها كالجنابة واما عينية بان لم تجاوز هذه تطلق على الاعيان النجسة وعلى الوصف القائم
بمجانها واطلاقها على الاعيان مجاز مشهور وأوحشية عرفية ويقال لها باعتبارها لغة كل مستقدر وشرعا مستقدر
يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من خص واستناد المنع اليها صحيح بدليل ما لو حملها أو باعتبار محلها والمراد الاستقذار
الشرعي لا بمعنى عدم قبول النفس ليصح الاستدلال على نجاسة الميتة بعدم استقذارها في التعريف المشهور
وهو كل عين حرم الخ ويقال لها باعتبار الوصف وصف يقوم بالحمل يمنع صحة الصلاة حيث لا مخرج من خص ويقال
لها مع وجود طعم أولون أو ريج نجاسة عينية ومع عدمها حكمية من باب المشاكلة وقد تعرف الاعيان بالعد
وهو أولى فيما قلت افراده ولذلك سلكه المصنف بقوله هي مسكر مائع وكاب الخ وقد ضبطها البلقيني رحمه الله
بأنه لا يمان جواد وحيوان والمراد بالحيوان ليس بحيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان فالجواد
كاه طاهر الا المسكر والحيوان كاه طاهر الا الكلب والخنزير وفرع كل منهما وأصل الحيوان كلئى
والعلقة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة وجزء الحيوان كبدته كذلك والمنفصل عن الحيوان اما رشح وشعا
كالعرق وله حكم حيوانه واماله استحالة في الباطن كالبول فهو نجس اما استثنى اه قل على الحلى قال
الرحماني ازالة النجاسة بالماء من خصائصنا قال تعالى ولا تحمل علينا اصر اى امر ايشقل علينا حمله يا صر
صاحبه اى يحبس في مكانه يريد التكليف الشاق على بنى اسرائيل من قتل النفس في التوبة واخراج ريع
المال في الزكاة وقطع موضع النجاسة ونجسين صلاة في اليوم واللبلة اه وقوله وقطع موضع النجاسة هل
المراد لول من البدن أو المراد من غيره فقط ورأيت بخط بعض الفضلاء ان المراد قطع ذلك من الفروة والخف
لا من البدن فليراجع ثم رأيت الرحماني أعاد الكلام على المسئلة فقال وازالتها بالماء من خصائصنا وغيرها
كان يقطع محل النجاسة اى من غير الحيوان وما في بعض العبارات من قطع جلودهم يحمل على جلد الفروة
التي على أحد هم قات ولعله خاص بغير محل النجس منهم أو ليس بخاص كما ان قبول توبتهم يقتلهم وله تعالى
تكليف العبد بما لا يطيق اه بالحرف ثم أعادها في فصل الاستجاء فقال مانصه قلت وتقدم ان قوله تعالى
ولا تحمل علينا اصر انه كان يجب على من قبلنا قطع محل النجاسة فالظاهر حمله على البدن والثوب دون
الحيوانات لانه تعذيب لغير مكلف أو على غير الضروري كتجسس الخرجين بالخارج منها اه (قوله في
النجاسة) اى بمعنى الاعيان والضمير في ازالها يرجع لها بمعنى الوصف فبسته استخدام اه حل
قبل وكان ينبغي تأخيرها عن التيم لانه بدل عما قبلها لا عنها أو تقدعها عقب المياه وقد يجاب بان لهذا الصنيع
رجحان أيضا وهو ان ازالها لما كانت ليست شرط الوضوء والغسل على مامرو كان لابد في بعضها من
تراب التيم كانت آخذة طرفا مما قبلها وطرفا مما بعدها فتوسطت بينهما إشارة لذلك اه حج وكتب
عليه سم قد يجاب أيضا بانها خرجت عن الوضوء والغسل إشارة الى انه لا يشترط في صحتها تقديم ازالها بل
تكفى مقارنة ازالها لما قدمت على التيم إشارة الى انه يشترط في صحتها تقديم ازالها فليتأمل فانه في غاية
الجهن اه اه عش على مزر (قوله لغير ما يستقدر) اى ولو طاهرا كالصاقي والمني ويقال انها
لغة الشئ البعيد وعرفها ابن عرفة المالكي بأنها صفة حكمية توجب تلويصها منع استباحة الصلاة أو فيه
أو عليه اه وماوى (قوله وشرعا بالحدس مستقدر الخ) لقائل ان قول اعتبار الاستقذار فيها يناقض اعتبار

النجاسة لغة ما يستقدر وشرعا
بالحد

علمه في الحد المذكور في شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناولها الى ان قال لا يلزم منها ولا لاستناده قذارها
 الخ ونظيره في قولهم في الاستدلال على نجاسة الميتة كما في شرح الروض كغيره حرمة تناولها قال تعالى
 حرمت عليكم الميتة وتحريم ما ليس بميتة يحترم ولا مستنذر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته فليست أم
 سم على حج ثم أجاب بان المراد ان النجاسة مستندة الى ان حرمتها ليست لاستناده قذارها اه أي
 وترتب منع الصلاة على الاستنذار غير ترتب الحرمة عليه فلا تنافي بين القضيتين اه رشدي وحاصل
 هذا الجواب ان الشيء قد يكون حرمته لاستناده وقد تكون غيره وان اشتمل على الاستنذار فمثل الميتة
 فيها جهتان الاستنذار ونهى الشارع عن تناولها فهي قد حرمت للضرر الناظر اليه الشارع وان اشتملت
 على الاستنذار الا انه غير منظور اليه في التحريم وبه زال الاشكال بين التعريفيين اه بوماوي وفي الرشدي
 مانعه واعلم ان قضية التعريف الاول ان النجاسة كلها مستندة وذلك منه في الكاب الحي واليهذا بالعلم من
 لا يعتقد نجاسته فلا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استناده قذارها شرعا اذ يلزم عليه الدور انتهى (قوله
 مستنذر يمنع صحة الصلاة الخ) وما عارض به ابن التقي وغيره الحد بأنه حد للنجس لا للنجاسة خلافا لما قاله
 النووي لان حقيقة تعريضه ملازمة المستندات فهي حكم شرعي فكيف تفسر بالايمان رد بان النجاسة تطلق
 على كل من الايمان وعلى الحكم الشرعي فدها بالايمان صريح في ان النووي لم يرد بها معناها الثاني بل
 الاول وهي حقيقة فيه أو مجاز مشهور على ان أهل اللغة قالوا ان النجاسة والنجس بمعنى واحد وعرفها المتولي
 بانها كل عين حرم تناولها على الاطلاق في حالة الاختيار مع سهولة التمييز لا حرمتها ولا لاستناده قذارها ولا لضررها
 في بدن أو عقل فخرج بالاطلاق ما يباح قليله كبعض النباتات السمية وبجالة الاختيار حالة الضرورة فيباح
 فيها تناول الميتة وسهولة التمييز نحو دون الفا كهة فيباح تناوله معها وان سهل تمييزه في بعض الاحيان خلافا
 لبعض المتأخرين نظر الى ان شأنه عسر التمييز ولا يتجسس فيه ولا يجب عليه غسله وهذا القيد الذي قبله للدخال
 لا للاخراج كما أوضحنا ذلك في شرح العبار ولا حاجة لزيادة امكان تناول الخرج به الاشياء الصلبة كالخمر لان
 ما لا يمكن تناوله لا يوصف بحل ولا بتحريم والا لزم التكليف بالاحمال وبلا حرمتها لحم الاذى فانه وان حرم تناوله
 مطلقا في حالة الاختيار الخ لكن لا لنجاسته بل لحرمة ولا يرد عليه لحم الحربي فانه يحرم تناوله مع عدم احترامه
 اذا حرمة تنشأ من ملاحظة الاوصاف الذاتية أو العرضية ومعلوم ان الاولى لازمة للنجس من حيث هو لان
 الاوصاف الذاتية لا تختلف والثانية تختلف باختلاف تلك الاوصاف المختلفة باختلاف افراد الجنس وحينئذ
 فالأذى ثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه أخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضي
 الطهارة لانها وصف ذاتي أيضا فلا تختلف باختلاف الافراد والثانية له من حيث وصفه تقتضي احترامه وتوقيره
 بحسب ما يليق بحاله ولا شك ان الحربي ثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احياء وميتا حتى يمنع استعمال جزء منه
 في الاستحباب خلافا لبعض المتأخرين ولم يثبت له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم فلم يجرأ اغراء الكلاب على
 جيفته وحينئذ فلا إشكال في كلامهم وان ذلك لا يرد على الحد لان طهارته لحرمة الذاتية كغيره وان كان
 غير محترم باعتبار وصفه وبلا استناده قذارها ما حرم تناوله لا لما تقدم بل لاستناده كخاط ومنه وغيرهما من
 المستندات بناء على حرمة أكلها وهو الاصح وبلا لضررها في بدن أو عقل ما ضر العقل كالافيون والزعفران
 أو البدن كالسميات والتراب وسائر أجزاء الارض اه شرح مر وقوله كخاط ومنه الخ أي ولو منه كان
 خطا أو بصق ثم اراد تناوله ومجمله حيث لم تكن في معدته كالريق في الفم فانه يجوز وكذلك الخطا ثم
 ما ذكرناه من ان لا الوارد التبرك بمصاق من يعتقد صلاحه فتناوله لنفسه أو لبعض الاطفال كان أمرا الولى
 بالبصق في فم أو فم ولدته فيحرم على الولى البصق في فم أو يحرم على الولى التمسك من البصق في فم الطفل فليراجع
 وظاهره أيضا وان استهلك غيره كان اختلافا عما عولم يحصل به تقديره وينبغي ان لا يكون مرادا فيهما قصد

مستنذر يمنع صحة الصلاة
 حيث لا مرخص وبالعبد

التبرك في الاول ولاستهلاله في الثاني وقوله وسائر اجزاء الارض أى وان كان قليلا لكن بالنسبة لمن ضره ذلك كما صرح به في الاطعمة وعبارته ثم ولا يحرم من الطاهر الا نحو تراب وحجر ومنه مدر وطفل لمن يضره وعلى ذلك يحمل اطلاق جمع حرمته اه ع ش عليه (قوله يمنع صحة الصلاة) ان قلت هذا حكم من احكام النجاسة وادخال الحكم في التعريف يؤدي الى المورلان تصوير النجاسة متوقف على هذا الحكم أعني كونه يمنع من صحة الصلاة من حيث انه جزء من تعريفها وهذا الحكم متوقف على ان الحكم على الشيء فرع عن تصوره ولا يقال انه رسم لان الشارح قال وبالحد الخ الا ان يقال المراد بالحد ما قبل العد في شمل الرسم اه (قوله مسكر) أى صالح للاسكار ولو بانضمامه لغيره فدخلت الفطرة من المسكر أو يقال مسكر أى ولو باعتبار نوعه اه سم على حج (قوله كحمر) بفتح الحاء المعجمة وسكون الميم وهى مؤنثة وان لم تلحقها التاء يقال شربت الخمر بغير تاء وشربت الخمر بالتاء وسميت بذلك لانها تخامر العقل أى تخاططه أولانها تخمره وتستره أولانها تترك حتى أدركت وانخمرت والمراد بها حقيقة تها وهى المتخذة من عصير العنب وان كانت بباطن حبات العنقود كان تخمرت فيه أو محترمة بان عصرت لا بقصد الخمرية ولو مثانة وهى التى أغليت على النار حتى ذهب ثلثاها لان بعض الحنفية يقول طهرتها النار والحق بهما غيرهما من سائر المسكرات قياسا على وجود الاسكار المسبب عن ذلك في كل منهما ولا يشك على الاستدلال بالآية عطفه على الخمر ما ليس نجسا اتفاقا لانه استعمال النجس في معنیه وهو جائز عند الامام الشافعى رضى الله عنه اذا الثلاثة المقرونة معهما معارضة بالاجماع فبقيت هى والكاف في قوله كحمر للتمثيل فيدخل النبيذ اه برماوى (قوله كبنج) بفتح الباء الموحدة كفى القاموس وأما بالكسر فهو أصل الشئ المتخذ منه ولا يرد ان يقال ان البنج والحشيش فخذران لا مسكران فهما خارجان بقيد الاسكار فلا يحتاج في اخراجهما الى زيادة مانع وذلك لانه قد صرح في المجموع بان البنج والحشيش مسكران اه شرح مر وع ش عليه فتعلم من هذا انه كان الاولى للشارح أن يقول مسكرين بدل قوله مسكر الا ان يقال الضمير يرجع لكل منهما اه لكاتبه ومن البنج الاقيون وجوزة الطيب وكثير العنبر والزعفران ونحو ذلك من كل ما فيه تكدير وتغطية للعقل وان حرم تناوله لذلك قال شيخنا اللقاني ومنه شرب الدخان المعروف الآن قال شيخنا وهو كذلك ولى به اسوة فقد قيل انه بفتح ججارى البدن ويهيوها لقبول المواد المضرة وينشأ عنه الترهل والتنافس ونحو ذلك وور بما أدى الى العمى كما هو مشاهد وقد أخبرني من أثق به أنه يحصل منه دوران الرأس وضرره أكثر من ضرر المكمور الذى حرم الزر كشيأ كله وقال شيخنا البايلي شربه حلال وحرمة لاذانه بل الامر طارئ وقال شيخنا سل ليس بحرام ولا مكروه وأقره شيخنا الشبرايملى اه برماوى وقوله ومن البنج الاقيون الخ اعمل هذا تعريف من قلم الناسخ وحق العبارة وكالبنج الاقيون الخ وذلك لان البنج حقيقة مستقلة ومغايرة للمذكورات في المصباح البنج مثال فاس نبات له حب يخلط العـقل ويورث الخبال وور بما أسكر اذا تضر به الانسان بعد ذوقه ويقال انه يورث النسيان اه (قوله ولا الحشيش المذاب) أى لكن لو صار في مذابه شدة مطربة وصار مسكرا حرم وصار نجسا بحجته الطبلاوى اه شورى والبوظة بالطاء المشالة أو الزاى المعجمة نجسة خلافا للعلامة الخطيب وأما الكشك فظاهر ما لم تصرف فيه شدة مطربة أيضا والافهون نجس اه برماوى (قوله نظر الاصلهما) لو صار في الحشيش المذاب شدة مطربة اتجه النجاسة كالسكر المائع المتخذ من خمير ونحوه وفاقا لشيخنا الطبلاوى وخالف مر ثم حزم بالموافقة اه سم وفي الايعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لجودها ووجدت في الحشيشة لنوبها الذى يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها لا تظهر الا بالتخلل ولم يوجد ونجاسة نحو الحشيشة اذا غايبتها انما صارت كالخبر الذى وجدت فيه الشدة المطربة اه ع ش على مر (قوله أيضا نظر الاصلهما) أى فما كان مائعا حال اسكاره كان نجسا وان جمد وما كان جامدا حال الاسكار يكون طاهرا وان انما كان كالحشيش المذاب وكالكشك المسكر حال جوده والحاصل ان ما فيه شدة

(مسكر مائع) كحمر ونحوه
بالمائع غيره كبنج وحشيش
مسكر فليس بنجس وان
كان كثيره حراما ولا ترد الخمر
المعقودة ولا الحشيش المذاب
نظر الاصلهما

مطربة نجس سواء كان مائعا أو جامدا فالكسك الجامد لو صار فيه شدة مطربة كان نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطربة وهو جامدان كان مسكرا قبل جوده كان نجسا كالجرة المنعقدة والافهوطا هر كالكسك وما لا شدة فيه غير نجس مائعا أو جامدا فاسقاط مانع متعين ان أريد بالمسك ما فيه شدة مطربة لا المغطى للعقل اه حل (قوله وكاب وخنزير) فرع قال سم على حج الظاهر ان المالكى الذى أصابه مغلا ولم يسبه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للمالكى منه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلو المسجد منه فيه نظر انتهى أقول قلت الاقرب لا يمنع له ان يصريح بهم بان ما وقع به تقليد صحيح لا يعترض من الحاكم على صاحبه وان دعوى الحسبة لا تدخل في الامور الاجتهادية وقد يقال يحتمل ان محل ذلك فيما ضرره قاصر على المقلد كالومس فرجه ثم صلى فليس للشافعى الاعتراض عليه اماما يتعدى ضرره الى غير المقلد كما هنا فلا مانع من أنه يجب على الحاكم منه ونقل عن فتاوى حج أن له منعه أى حيث خيف التلويت ويوجه ما فتى به بان عدم منعه يلزم عليه افساد عبادة غيره اه وهو تصريح بالاحتمال الثانى وهو ظاهر اه ع ش على مر (قوله أيضا وكاب وخنزير) فى شرح شيخنا ابن حجر للارشاد ما نصه وتجب اراقه ما ولغ فيه فورا ان أريد استعماله والاسنت كسائر النجاسات الانحوائى غير المحرمة فيجب اراقته فورا مطلقا لطلب النفس تناولها والا اذا عصى بالتجسس بأن تضع يدها فى بدن بلا حجة كوطء مستحاضة قال ابن العمامة ما دام أن نجس ثوب غيره أى ولم ينقضه الغسل أو خرجت نجاسة من الميت أو ضاق الوقت أو رأى نجاسة فى المسجد اه وعبارة ابن العماد فى أحكام المساجد وجب تطهير المسجد من النجاسة على الفور انتهت اه سم (قوله ولو معلما) الغاية للتعميم لا الرد لعدم خلاف فى خصوص العلم كما يعلم من شرح الاصل (قوله طهورا ناء أحدكم الخ) قال النووى فى شرح مسلم الاشهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها الغتان هكذا بخط شيخنا الزىادى وقول المحلى أى مطهره ظاهر فى الفتح لان المطهر هو الآلة ومحتمل للضم بأن يراد به الفعل المطهر اه ع ش على مر (قوله لانه أسوأ حالا من الكلب) أى فنجاسته ثابتة بالقياس الاولوى ولم يستدل بقوله تعالى أو لحم خنزير فانه رجس كما استدل به الماوردى حيث جعل ضمير فانه راجعا للمضاف اليه وهو الخنزير وان كان الاكثر رجوعه للمضاف لانه يحتمل رجوع الضمير للعمه بل هو الظاهر لانه المحدث عنه فبدل على نجاسة لجه بعد موته ولا يدل على نجاسة جلته فى حال حياته ومن ثم قال النووى ليس لنا دليل واضح على نجاسته أى لان دلالة هذه الآية غير واضحة لان الدليل اذا طرق الى الاحتمال سقط به الاستدلال اه (قوله لانه لا يجوز اقتناؤه بحال) أى مع تأنى الانتفاع به فينبذ هذا المنع ليس بالنجاسته فلا ترد الحشرات لان منع اقتنائها لعدم نفعها اه شيخنا (قوله ولانه مندوب الى قتله) ظاهره ولو كان عقور الكنى فى العباب فى باب البيع وجوب قتل العقور وجواز قتل غيره اه سم على المنهج اه ع ش على مر وأما الكلب فيجزم قتل غير العقور منه سواء كان فيه نفع أولا كما فى شرح الارشاد لابن حجر (قوله مع غيره) أى مع غير كل وانما قصره على ذلك لان فرع كل مع الآخر دخل فى الكلب والخنزير فالاولوية انما هى لدفع ايهام ان فرع كل مع الغير طاهر مع وقوعه فى التكرار اه شيخنا وشمل الغير الآدمى وهو كذلك ان كان على غير صورة الآدمى اتعا فاما ان كان على صورة الآدمى ولو فى نصفه الاعلى فافتى شيخنا الرملى كواله بطهارته وثبوت سائر أحكام الآدميين له ثم قال وعلى الحكم بالنجاسة يعطى حكم الطاهر فى الطهارات والعبادات والولايات كدخوله المسجد وعدم النجاسة بمسه مع الرطوبة وعدم تجسس نحو مائع بمسه وصحة صلاته وامامته واعتكافه وصحة قضائه وتزويجه موليته ووصايته ويعطى حكم النجس فى عدم حل ذبيحته ومناكحته وتسريه وارثه ولو من أمه وأولاده وعدم قتل قاتله واختلف فيما يجب فيه على قاتله فقبل دية كاملة وقبل أوسط الديات وقبل أحسنها وقبل قيمته وقال الخطيب بمنعه من الولايات وقال حج بجواز تسريه اذا خاف العنت وقال شيخنا بارثه من أمه وأولاده ومال

(وكلب) ولو معلما
لحبر طهورا ناء أحدكم
الآدمى (خنزير) لانه أسوأ
حالا من الكلب لانه لا يجوز
اقتناؤه بحال ولانه مندوب
الى قتله من غير ضرره
(وفرع كل) منهم مع غيره

الى وجوب دية كامل * (فائدة) * نظم بعضهم أحكام الفرع مطلقا في جميع أبواب الفقه بقوله
يتبع الفرع في اتساع آباءه * ولام في الرق والحرية
والزكاة الاخف والدين الاعلى * والذي اشتد في جزاء وديه
وأخس الاصلين رجسا وذبحا * ونسكا واولا كل والاخف

وبذلك علم ان الكلب بين آدميين طاهر ولا يضر تغير صورته كالمسخ وان الآدمي بين كلبين نجس قطعا
ويظهر أنه يجري فيه ما مر عن شيخنا الرمي من اعطائه حكم الطاهر في الطهارات الى آخر ما مر عنه فراجع
وذكر عن بعضهم ان الآدمي بين شاتين يصح منه ان يخطب ويؤم بالناس ويجوز ذبحه وأكله اه وقياسه
ان الآدمي من حيوان البحر كذلك وفي كلام بعضهم ان المتولد بين سمك وآدمي له حكم الآدمي اه
ومقتضاه حرمة أكله وهو ظاهر ومقتضاه انه مكاف فانظره كالذي قبله اه قل على المحلى (قوله وهذا أولى
من قوله وفرعها) وجه الاولوية ان المتبادر من فرعها انه تولد بينهما فلا يشمل المتولد منه - مامع حيوان آخر
اه شيخنا (قوله تبع الاصل) المراد باصله البدن الذي انفصل منه فلا يرد أنه هو الاصل فكيف يكون فرعا
والحاصل انه أصل باعتبار التخلق منه فرع باعتبار انفصاله عن غيره اه شيخنا (قوله بخلاف مني غيره)
أى وقد خرج من الآدمي بعد التسع فان خرج قبلها فنجس بخلاف اللبن فانه طاهر اه شيخنا ح فوعبارة
ع ش * (فرع) * اذا قلنا بطهارة المني فخرج من الآدمي في نحو سبع سنين وفيه صفات المني فهل هو
طاهر وقد يقال هو نجس لان هذا ليس مني لانه لا يمكن قبل التسع وتلك الصفات ليست صفات المني لانها انما
تكون صفاته اذا وجد في حد الامكان والاصل في الخارج من البطن النجاسة انتهت ولو بالاشخص ولم يغسل
محلها نجس منه وان كان مستجمر بالاجزاء وعلى هذا لو جامع رجل من استجبت بالاجزاء نجس منها وما يحرم
عليه ذلك لانه نجس ذكره اه شرح مر وقوله من استجبت بالاجزاء وكذا لو كان هو مستجمر بالاجزاء فيحرم
عليه جماعها ويحرم عليها تكبته ولا تصير ناشزة بالامتناع وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون
فقد عذرا في جوارحه نعم ان خاف الزنا توجه انه عذرا فيجوز الوطء سواء كان المستجمر بالاجزاء الرجل أو المرأة ويجب
عليها في هذه الحالة التمكين فيما اذا كان الرجل مستجمر بالاجزاء وهي بالماء اه ع ش عليه (قوله لذلك)
أى تبع الاصل وظاهر كلامهم هنا انه لا يشترط اطهارة المني كونه خارجا من محل معتاد أو مما قام مقامه مستحكما
أولا اه حل (قوله ثم يصلى فيه) قال بعضهم ولا يتم الاستدلال به الا على القول بنجاسة فضلانه صلى الله
عليه وسلم واجيب بصفة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلانه صلى الله عليه وسلم لان منيته عليه الصلاة
والسلام كان من جماع فيخالط مني المرأة ولو كان منها نجسا لم يكف فيه بفرقه لاختلاطه بمنيه فينجسه وقد
أوضحت ذلك في شرح العباب اه شرح مر (قوله وميته غير بشر) أى آدمي ومثله الجن والملائكة بناء على
انها اجسام ولها ميتة وهو الراجح وأما على القول بانها أشباح نورانية فتعذر بمجرد موتها كالفيلة فالمراد انما
تعدم طهارة اه برماوى (قوله وجراد) مشتق من الجرد وهو اسم جنس واحد جرادة يطلق على الذكر
والانثى وهو يرى ويجرى وبعضه أصفر وبعضه أبيض وبعضه أحمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها واذا
أراد أن يبيض الشمس الموضع الصلب وضربها بذي نية فتفترج فيبقى بيضا فيها ويكون خاضعا ومرييا وله
سنة أربع يدا في صدره وقامتان في وسطه ورجلان في مؤخره وطرف رجله صفرا وان في خلقته عشرة
من جبابرة البوادي وجهه فرس وعين فيل وعنق ثور وقرن ايل وصدر أسد ويطن عقر بجناحانسر ونخدا
جمل ورجلا نغامة وذنب حية وتوليس في الحيوانات أكثر افساد منه ولعابه سم على الاشجار ولا يضع
على شئ الا أفسده اه برماوى (قوله لحرمة تناولها) أى من غير استقذار فيها فلا يرد نحو البصاق ومن
غير ضرر فلا يرد ما فيه ضرر كالسجيات اه شيخنا (قوله أمامية الآدمي الخ) أى على الاظهر في ميتة

تغلبا للنجس وهذا أولى
من قوله وفرعها (ومنها)
تبع الاصل بخلاف مني غيرها
لذلك والخبر الشيعي عن
عائشة أنها كانت تحل المني
من ثوب رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم يصلى فيه
(وميته غير بشر وسمك
وجراد) لحرمة تناولها قال
تعالى حرمت عليكم الميتة
والدم أمامية البشر

الآدي اه محلي ومقابلين الميت نجس وبه قال الامام مالك وأبو حنيفة وعليه تستثنى الانبياء قال بعضهم
والشهداء وهل يطهر بالغسل على هذا القول قال أبو حنيفة والغوي من أئمتنا انه يطهر ومقتضى المذهب
خلافه اه قل عليه (قوله وناليه) وهما السمك والجراد وسواهما نابا صطيادا أم يقطع رأسه ولو بمن
لا يحل ذبحه من الكفار أم حنف أفقه اه شرح مر (قوله ولقد ذكرنا بني آدم) قال ابن عباس رضي
الله عنهما بان جعلهم ياكلون بالأيدي وغيرهم ياكل بغيره من الارض وقيل بالعقل وقيل بالنطق والتمييز والخطا
والفهم وقيل باعتدال القامة وامتدادها وقيل بحسن الصورة وقيل بالرجال بالجماء والنساء بالنواثب وقيل
بتسليطهم على جميع ما في الارض وتسخيره لهم وقيل بحسن تديرهم أمر المعاش والمعاد وآدم بمسألة الهمة
أبو البشر ويقال له أبو محمد يعني النبي خلقه الله تعالى بيده ونفخ فيه من روحه واسجد له ملائكته وأسكنه جنته
وعلمه من الاسماء ما لم تعلمه الملائكة المقربون وجعل الانبياء من نسله وهو اسم عربي مشتق من أديم الارض
أي وجهها أو من الادمة وهي السمرة خلق يوم الجمعة ونفخت فيه الروح يوم الجمعة وأسكن الجنة يوم الجمعة ونبي
يوم الجمعة وأهبط من الجنة يوم الجمعة وتيب عليه يوم الجمعة واجتمع بحواء يوم الجمعة ومات يوم الجمعة وله من العمر
ألف سنة على ما قيل اه برماوي ولم يمت حتى بلغ ولده وولد له أربعين ألفا وعاشت حواء بعده سنة وقيل
ثلاثة أيام ودفت بجنبه اه يحتمل على عبد السلام (قوله وقضية تكريمهم) أي وقضية عموم تكريمهم
في الآية اذ لم يرد تخصيص اه قل على المحلى (قوله فالمراد نجاسة الاعتقاد) أي فسادها فهو تجوز فان
النجاسة لا تكون الا في الاعيان اه برماوي (قوله لانه نجاسة الابدان) قديقال هذه الآية في المشركين
الاحياء والكلام هنا في الموتى اه عس (قوله الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية) يرد عليه جنين المذكاة الذي
لم تحله الحياة لانه لا حياة زائلة مع انه طاهر يحل أكله كالعلاقة والمضغة فانه يحل أكلهما على المعتمد اه
شوبري بالمعنى وأجيب بان المراد بالزائلة الحياة المدومة الحياة فيصدق بعدم وجود حياة رأسا اه شيخنا
ح ف وقول الشوبري فانه يحل أكلهما على المعتمد المدوم مدصعيف فالذي في شرح مر في كتاب
الاطعمة ان المضغة لا يحل أكلها ومثلها العلاقة بالاولى وعبارته هناك ولا بد في الحل أي حل الجنين أن تكون
الذكاة مؤثرة فيه فلو كان مضغة لم تبين بها صورة لم تحل انتهت (قوله بغير ذكاة شرعية) ومن المذكاة ذكاة
غير شرعية غير المأكول اذا ذبح والمأكول اذا ذبحهم من لا تحل منا لحمه كهموسى أو محرّم والمذبح صيد اه
حل (قوله وان لم يسئل دم) أي وان كانت مما لا نفس له سائلة فهو غاية في قول المتن وميتة غير بشر وليس
غايه في التعريف والغرض الرد على القفال القائل بطهارة هذه الميتة ويمكن جعله غاية في مدخول غير وهو
الذكاة الشرعية فكانه قال أما ما زالت حياته بذكاة شرعية فهو طاهر وان لم يسئل دم عند الذبح ويكون
الغرض أيضا الرد على القفال القائل بان المذكاة التي لم يسئل دمها وقت الذبح ميتة نجسة اه شيخنا (قوله)
فلا حاجة الى ان يستثنى منها جنين المذكاة الخ) أي لان الشارع جعل ذلك ذكاة اه ح ف (قوله بالضغطة)
أي الرجة والالقاء الى حائط يقال وضغطة وضغطا من باب نفع زجه الى حائط وعصره ومنه وضغطة القبر اه
برماوي (قوله ودم) بتخفيف الميم وتشديد ها أي ولو تحلب من سمك وكبد وطحال لقوله تعالى أودما مسفوحا
أي سائلا وخرج بالمسفوح الكبدة والطحال وأما الدم الباقي على اللحم وعظامه من المذكاة فتجس معفو عنه
كما قاله الحلبي ومعلوم ان العفو لا ينافي بالنجاسة فإراد من عبر بطهارته انه معفو عنه اه شرح مر وقوله
فتجس معفو عنه صورته بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذي لم يختلط بشئ ككلو ذبحت شاة وقطع لحما وبقي
عليه أثر من الدم بخلاف ملو اختلط بغيره كما يفعل في البقر التي تذبح في الحل المعد لذبحها الا أن من صب الماء
عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يمتنع عنه وان قل لا يختلطه باجنبي
وهو تصوير حسن فليتبسله ولا فرق في عدم العفو عما ذكرين المبني به كالجزارين وغيرهم اه عس

وناليه فطاهرة حل تناول
الاخيرين ولقوله تعالى ولقد
كسر منا بني آدم في الاول
وقضية تكريمهم أنه لا يحكم
بنجاستهم بالموت وسواء
المسلمون والكفار وأما قوله
تعالى انما المشركون نجس
فالمراد نجاسة الاعتقاد أو
اجتنابهم كالنجس لانه نجاسة
الابدان والمراد بالميتة الزائلة
الحياة بغير ذكاة شرعية وان لم
يسئل دم فلا حاجة الى أن
يستثنى منها جنين المذكاة
والصيد الميت بالضغطة
والبعير الناد الميت بالسهم
(ودم) لما مر من تحريمه
ولقوله تعالى أودما مسفوحا
أي سائلا بخلاف غير

عليه (قوله أيضا دم) يستثنى منه المني اذا خرج على لون الدم اه زى (قوله وكبد) أى وان سحق وصار
كالدّم فيما يظهر اه ع ش (قوله لانه دم مستحيل) لك ان تقول كونه كذلك لا يقتضى نجاسة بدليل
المني والابن الا ان يحاب بان المراد دم مستحيل الى فساد لا الى صلاح تأمل اه سم (قوله وفيه) حاصل ما يقال
فيه انه قسمان قسم يدخل من خارج ثم يخرج بعد ذلك فتى جاوز في دخوله مخرج الحاء ثم خرج فهو نجس
وان لم يصل الى المعدة وقسم يخرج من داخل كالبلغم فلا يكون نجسا الا ان يخرج من المعدة وأما ان كان
من فوقها ولو من الصدر فليس نجس اه شيخنا وعبادة شرح مر والبلغم الصاعد من المعدة نجس بخلاف
النازل من الرأس أو من أقصى الحلق أو الصدر فإنه طاهر والماء السائل من فم النائم نجس ان كان من
المعدة كأن يخرج متناصفا فرة لان كان من غيرها أو شكا في انه منها ولا فإنه طاهر نعم لو ابتلى به شخص
فالتظاهر كافي الروضة العفو انتهت وقوله فالظاهر كافي الروضة العفو أى وان كثر ولا فرق بين ان يسيل على
ملبوسه أو غير ملبوس لا احتراز عنه وينبغي ان لا يعنى عنه بالنسبة لغير من ابتلى به اذا مسه بلا حاجة أخذ
من قول سم على حج انه لو س نجاسة معفو عنها على غيره فالظاهر انه لا يعنى عنها في حقه حيث كان
مسه بلا حاجة اه بالمعنى وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل أو أكل من طعام ومس المعلقة
مثلا بقمه ووضعها في الطعام فان الظاهر انه لا ينجس ما في الاناء من الماء ولا من الطعام لمصلحة الاحتراز عنه
ولا يلزم من النجاسة التجسس فلو انصب من ذلك الطعام شيء على غيره لا ينجسه لاننا لم نحكم بنجاسة الطعام
بل هو باق على طهارته اه ع ش (قوله وان لم يتغير) أى وان لم يخرج متغيرا ولو ما فوق القلتين خلافا
للأسنوي حيث ادعى ان الماء دون القلتين يكون متجسلا لا نجسا يطهر بالمكاثرة قياسا على الجب وفرق
بأن تأثير الباطن في المائع فوق تأثيره في غيره اه حل فالغاية للتعميم بالنسبة للذي لم يبلغ القلتين
وللرد بالنسبة لما يباينهما تأمل (قوله أيضا وان لم يتغير) أى لان شأن المعدة الاحالة فلا يجب تسبيح فم من تقايا
مغاطة قبل استحالته ولا دبره كذلك ونقل عن العلامة الرملي وجوب تسبيح الفم في غير المستحيل لكن
الذي في شرحه خلاف وقال العلامة حج بوجوب تسبيح الدبر أيضا في غير المستحيل ولو ابتلى شخص بالقيء
عنى عنه منه في الثوب والبدن وان كثر كدم البراغيث وكذا من ابتلى بسيلان الماء من فيه وهو قائم ان
علمت نجاسته بان كان من المعدة ويعرف ذلك بتغيره قال في المجموع وسألت الاطباء عنه فذكروا كونه من
المعدة ومثله بالاولى ما لو ابتلى بدعي لثته والمراد بالابتلاء بذلك ان يكثر وجوده بحيث يقل خلوه منه والبلغم
الصاعد من المعدة نجس بخلاف النازل من الرأس أو من أقصى الحلق أو الصدر ويقال له النخامة باليم أو العين
وقيل الثاني اسم للنازل من الرأس * (فائدة) * يستثنى من القيء غسل الكل فهو طاهر لا نجس معفو عنه
لما قيل انه يخرج من فم النخلة وهو الاصح وقبل من دبرها فهو مستثنى من الروث وقبل من ثديين صغيرين
تحت جناحها فهو مستثنى من لبن المالبؤ كل اه برماوى (قوله كالغائط) في هذا الصنيع شيء حيث فأس
عليه وهو مقيس كما ذكره بعد فليراجع القياس على المقيس اه شورى (قوله أيضا كالغائط) أى قياسا
على الغائط ولعله لم يجعل القيء مقبسا على البول بل جعله مقبسا على الغائط لانه أشبه به من البول اه ع ش
(قوله وروث) أى ولو من طير ما كول أو مما لا نفس له سائلة أو سمك أو جراد أو الروث والعذرة مترادفان وقال
النووي العذرة مختصة بالآدمي والروث أعم وقال غيره الروث مختص بغير الآدمي وفي المحكم انه مختص بذي
الحافر والعذرة بكسر الهمزة وبوزن كلمة اه برماوى وشمل الروث فضلاته صلى الله عليه وسلم وهو
ما صححناه وحمل القائل بذلك الاخبار التي يدل ظاهرها للطهارة كعدم انكاره صلى الله عليه وسلم شرب أم أيمن
بوله على التداوى لكن جزم البغوي وغيره بطهارتها وصححه القاضي وغيره ونقله العراقي عن الخراسانيين
وصححه السبكي والبارزى والزركشى وقال ابن الرفعة انه الذي اعتقده وألقى الله به وقال البلقيني ان به الفتوى

السائل كطهال وكبد
وعقعة (وقيح) لانه دم
مستحيل (وفي) وان لم
لم يتغير كالغائط (وروث)

وصححه القاباني وقال انه الحق وقال الحافظ ابن حجر تكاثرت الأدلة على ذلك وعدده الأئمة في خصائصه فلا يلتفت
إلى خلافه وان وقع في كتب كثير من الشافعية فقد استقر الأمر من أئمتهم على القول بطهارتها اه وأفتى
به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد وهو هل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومزيد النظافة قال
الزركشي وينبغي طردا لطهارة في فضلات سائر الأنبياء وهو المعتمد سواء قبل النبوة أو بعدها ونازعه الجوهري
في ذلك اه شرح مر (قوله نعم ما ألقاه الخ) استدلوا على كل من أفتى والروث اه شيخنا (قوله من
حب متصلب) أي صلابته باقية بحيث لو زرع لنبت وكذا ما ألقاه من بيضة ابتاعها بحيث لو حصدت لفرخت
وبذر القز وهو البيض الذي يجمع منه دود القز طاهر وكذا نسج العنكبوت على المشهور اه برماوى
وعبارة التحفة وعن العدة والحاوى الجزم بنجاسة نسج العنكبوت وبؤيده قول الغزالي والقز وبنى انه من
لعابهم مع قولهم انها تتغذى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كما قاله السبكي والأذرى اه أى لان نجاسته
تتوقف على تحقق كونه من لعابها وانها لا تتغذى الا بذلك وان ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها وانى بواحد
من هذه الثلاثة انتهت (قوله وبول) والحصاة التي تخرج عقبه ان تيقن انعقادها منه فهي نجسة والأفهي
متنجسة اه حل وعبارة سم (فرع) أفتى شيخنا الرملى بطهارة الحصاة لاحتمال انها سحج خلقه الله في هذا المحل
وايس منعقدا من نفس البول الا ان يشهد واحد من أهل الخبرة بانعقادها من نفس البول فيحكم بنجاسة عينها
اه انتهت (قوله بحجة) قال الدميرى فيه ثلاث لغات أفصحها سكان الدال وثانها كسرهما مع تشديد الياء
وثالثها كسرهما مع تخفيف الياء كشجى وعى اه رشيدى (قوله في قصة على) أى لما قال كنت رجلا مذابا
بذالين معجبين أى كثير المذى وكنت اذا أمذيت اغتسلت حتى تشقق ظهري فاستحييت ان أسأل النبي
صلى الله عليه وسلم عن ذلك لقرب ابتنائه منى فأمرت المغيرة وفي رواية المقداد وفي رواية عمار فسأله عن ذلك
محضرتى فقال يغسل ذكره ويتوضأ اه برماوى وقوله يغسل ذكره أى ما أصابه من المذى كما في رواية اذا
أمذى الرجل غسل الحشفة فلا تجب المجاورة الى غير محله وفي رواية عن مالك وأحمد يغسل ذكره كله لظاهر
الاطلاق في الحديث وهل يغسل كله على هذا مع قول المعنى أوله تعبد وأبدى الطحاوى له حكمة وهى انه اذا
غسل الذكر كله تقلص فبطل خروج المذى كما في الضرع اذا غسل بالماء البارد يتفرق اللبن الى داخل الضرع
فيه قطع خروجه وعلى القول بالتعبد تجب النية اه قسطلانى على البخارى (قوله وهو ماء أبيض رقيق) فى
تعليق ابن الصلاح أنه يكون في الشتاء أبيض تخينا وفي الصيف أصفر رقيقا ور بما لا يحس بخروج وجهه وهو
أغلب في النساء منه في الرجال خصوصا عند هيجانهم اه شرح مر وفي قل على المحلى نعم يعنى عنه لمن
ابتلى به بالنسبة للجماع اه وذكر علماء التشرح ان في الذكر ثلاث مجارى مجرى للمنى ومجرى للبول والودى
ومجرى بينهم ما للمذى اه حل وفي قل على المحلى مانصه وفي كلام الشارح وغيره نظر شيخنا مر
وحج وغيره ان هذه المجارى الثلاثة من فرج الأذى لا في فرج البهيمة وهو المعروف والمشاهد ثم رأيت
عن البلغيني انه ليس للبهيمة الامنقذ واحد للبول والجماع فراجع اه (قوله بجملة) عبارة شرح الارشاد
والشهاب ابن حجر بجملة ساكنة ويقال بالمجمعة وبكسر الدال مع تشديد الياء انتهت اه رشيدى وقوله
كالبول هلا فاسه على المذى لانه أشبهه ولعله فاسه على البول لوضوح دليله أعنى صبا عليه ذنوب من ماء وقيل
فاسه على البول لان كلامهم ما يكون للصغير والكبير والمذى خاص بالكبير اه شيخنا (قوله حيث
استمسكت الطبيعة) أى ييس ما فيها فلا يخرج بسهولة اه شيخنا عن القليوبي على المحلى (قوله أو عند حل
شيء ثقيل) أى فلا يختص بالبالغين وأما المذى فيجتمل اختصاصه بهم لان خروجه ناشئ عن الشهوة اه ع ش
على مر (قوله وابن مالا يؤكل) أى بخلاف بيضه ومنه فانه طاهران والفرق بين منى وبيض مالا يؤكل
حيث حكم بطهارتهما وبين لبنه حيث حكم بنجاسته ان كلام منى والمنى والبيض أصل حيوان طاهر بخلاف

بمثلة كالبول نعم ما ألقاه
الحيوان من حب متصلب
ليس بنجس بل متنجس
يغسل ويؤكل (وبول) للامر
بصب الماء عليه في خبر
الشيخين المتقدم أول
الطهارة (ومذى) بحجة
للامر بغسل الذكر منه
في خبر الشيخين في قصة على
رضي الله عنه وهو ماء أبيض
رقيق يخرج غالبا عند
ثوران الشهوة بغير شهوة
قوية (وودى) بجملة
كالبول وهو ماء أبيض كدر
تحتين يخرج اما عقبه حيث
استمسكت الطبيعة أو عند
حل شيء ثقيل (ولبن مالا يؤكل

اللبن فانه مرباه والاصل أقوى من المربي اه حل * (فرع) * شائر البيوض طاهرة ولومن غير ما كول وان استحال دما بحيث لو خضت لفرخت ولكن يحرم أكل ما يضر كبعض الحيات وكلها بالاضاد الابيض النمل فبالظاء المشالة اه قل على الجلال وعبارة ابن العماد في المعفوات مع شرحها لمر

بيض الخداء وبيض الصفر حل فكل * بيض الغراب وكل من يبيض يومته

والسلفاة كذا التماسح مع ورل * حكم بيض الغراب في جوارا كاه وكل من يبيض لقونه بفتح اللام وكسر هاء العقاب ومثل ما ذكر بيض كل ما لا يؤكل لحمه كذا النواوي في المجموع صنفه حيث قال فيه في باب النجاسة ان قلنا بطهارة في ما لا يؤكل لحمه فيبيضه طاهر يجوز أكله بلا خلاف لانه غير مستقدر وفي الجواهر للقمولي لا يفتي بحرمته لانه حرم بجوارا كاه وهو ظاهر كلام المذهب في باب البيع حيث قال يجوز بيع بيض ما لا يؤكل لحمه من الجوارح لانه طاهر مستفاد به وهذه البيوض لا منفعة فيها غير الاكل انتهت (قوله لانه يستحيل في الباطن كالدم) الدليل في الحقيقة هو القياس وهذا التعليل بيان للجامع فكأنه قال بجامع الاستحالة في البطن في كل وان كان الدم مستحيلا عن الماء واللبن عن الدم اه (قوله اما لبن ما يؤكل لحمه) اي ان انفصل منه بعد تذكيته أو انفصل في حياته ولومن ذكركا ثور أو من ولدت غير ما كول كخنزير من شاة فان انفصل بعد موته من غير ذكاة فنجس ان كان مما يمتنع نجس ولا كجراد لو كان له لبن فينبغي طهارته لانه تم بالخروج كالبيض وقال بعضهم بنجاسته اه فليؤخذ على المحلى وفي اللبن سبع فضائل نظمها شيخنا بقوله

وسبعة في لبن قد حصلت * من من الله علينا العظام

غذى وري دسم والدوا * عذوبة سهل مساع ادام

اه مدافعي (قوله اما لبن ما يؤكل لحمه) أي سواء خرج من صغير أو كبير ذكرا أو أنثى وعبارة شرح مر ولا فرق بين لبن البقرة والعجالة والثور والعجل خلافا للبلقيني ولا بين أن يكون على لون الدم أولا ان وجدت فيه خواص اللبن كظهيره في المنى أما ما أخذ من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا كافي للمجموع والانفعة طاهرة وهي لبن في جوف نحو سخلة في جلدته تسمى انفعته أيضا ان كانت من مذكاة لم تطعم غير اللبن وسواء في اللبن لبن أمها أم غيره شربته أم سقى لها طاهرا كان أم نجسا ولومن نجس كاهة خرج على هيئته جالا أم لا ولا فرق في طهارتها عند توفر الشروط بين مجاوزتها زمانا تسمى فيه سخلة أولا فيما يظهر وقد ذكرت الفرق بينه وبين الغسل من بول الصبي بعد الحولين وان لم يأكل سوى اللبن في شرح العباب نعم يعني عن اللبن المعمول بالانفعة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اذن القواعد أن المشقة تجلب التيسير وان الامر اذا ضاق اتسع وقد قال تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وصرح الاثني بالعموم عن النجاسة في مسائل كثيرة المشقة فيها أخف من هذه المشقة اه شرح مر والانفعة ما كوله وكذا ما فيها ان أخذت من مذبح لم يأكل غير اللبن وان جاوزتتين كما اقتضاء اطلاقهم والفرق بينهما وبين الطفل غير خفي اه ع ش عليه وكتب عليه أيضا قوله نعم يعني عن اللبن المعمول بالانفعة الحمراده بالعمو والطهارة كذا كره مر على العباب فتصح صلاة حمله ولا يجب غسل فمه منه عند ارادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفعة الخبز الخبز بالسرجين أم لا الظاهر الا لخلق كما نقل عن الزيادة بالدر من فليراجع اه (قوله ان يكون منشؤه) أي مرباه أي الغذاء الذي يربى به اه شيخنا (قوله الصمري) هو أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصمري بفتح الميم وضمها نسبة الى صيمر نهر بالبصرة عليه عدة قري تفقه على الماوردي وجماعة وأخذ عنه كثير اه برماوي (قوله والوجه الاول) فعلم ان لبن الصغيرة طاهر ولا يشك على معنى الصغيرة حيث حكم بنجاسته لان المخط في طهارة اللبن كونه غداء وهو حاصل مع الصغرو ثم كونه أصل آدمي ولا يكون كذلك الا اذا كان في سنه * (فرع) * لو شكت في اللبن أمن ما كول أو آدمي أولا

غير بشر) كلبن الاثني لانه يستحيل في الباطن كالدم أما لبن ما يؤكل وابن البشر فطاهر ان أما الاول فلقوله تعالى لبنا خالصا سائغا للشاربين وأما الثاني فلانه لا يليق بكرامته ان يكون منشؤه نجسا ولا فرق بين الاثني الكبيرة الحية وغيرها كما شمله تعبير الصمري بلبن الاتمين والادميات وقبل لبن الذكر والصغيرة والميتة نجس والوجه الاول ونرى عليه جماعة لان الكرامة الثابتة للبشر الاصل شمولها لكل وتعبر جماعة بالادميات المواق

فهو طاهر خلاه للأفوار لان الأصل الطهارة اه شوبري (قوله لتعليهم السابق) هو قوله فلا يليق بكرامته
 أن يكون منشؤه نجسا اه شيخنا (قوله من نحو الجرة) عبارة شرح مر وجرة ومرة ومثلهما اسم الحية
 والعقرب وسائر الهوام فيكون نجسا قال ابن العماد وبطل الصلاة بالسعة الحية لان سمها يظهر على محل السعة
 لا العقرب لان ابرئها تغوص في باطن اللحم وتنجح السم في باطنه وهو لا يجب غسله وماتقرر من بطلانها بالحية
 دون العقرب هو الاوجه الا ان علم ملاقة السم للظاهر أو لالافاه الظاهر لسمها ومحل ما تقدم في المראה بالنسبة
 لما فيها أما هي فمتجسة كالكرش فتظهر بغسلها وأما الحرزة التي توجد في المראה وتستعمل في الادوية فينبغي
 كما قاله في الخادم نجاستها لانها تجسد من النجاسة فأشبهت الماء النجس اذا انعقد ملحا انتهت وقوله ومحل
 ما تقدم في المראה لم يعبر فيه باسم المראה بل بالمرة وهي اسم للماء الذي في الجالدة والجلادة تسمى مرارة وعليه فلا
 حاجة للتفصيل وعبارة المختار المראה التي فيها المرة اه ع ش عليه (قوله أيضا من نحو الجرة) بكسر الجيم وهي
 ما يخرج به البعير ونحوه ليجتر عليه أي لبأ كانه ثانيا وأما قلة البعير وهي ما يخرج منه من جانب فيه اذا حصل له
 مرض الهياج فطاهره لانها من اللسان اه أجهوري وجمع الجرة حرر كسدره وسدر اه مصباح (قوله
 وماء المتنفط) وكذا الجدرى بضم الجيم وقع الدال المهملة وبفتحهم الغتان مشهورتان وأما قول العامة جدرى
 بكسر الجيم واسكان الدال فلحن * (تنبيه) * اللبن أفضل من عسل النحل كما صرح به السبكي وأما اللبن واللحم
 فأيهما أفضل أفنى الشهاب الرملي بان اللبن أفضل من اللحم لكن نقل الجلال السيوطي في الجامع الصغير
 حديث سيد ادم الدنيا والاخرة اللحم قال ولده فلعن الوالد لم يستخضر ذلك الحديث ففضل اللبن على اللحم
 وورد أيضا أفضل طعام الدنيا والاخرة اللحم اه برماوي (قوله فهي في معناها) فالجرة في معنى القيء
 والمتنفط في معنى القيح اه شيخنا (قوله مع ان بعضه) وهو ماء المتنفط وقوله يعلم من شروط الصلاة عبارته
 هناك متناوشر حاو كدم فيما ذكر قيح وهو مدة لا يتجاوزها دم وصديد وهو ماء رقيق يتخالطه دم لانه أصلهما وماء
 جروح ومتنفط نه ربح قياسا على القيح والصديد اما لا ربح له فطاهر كالعرق انتهت وفي المصباح نقطت به
 نقط من باب تعب ونقيط اذا صار بين الجلد واللحم ماء واحدة نقطة والجمع نقط مثل كنه وكلم وهو الجدرى
 وربما جاء على نقطان وقد تخفف الواحدة والجمع بالسكون اه وقرر شيخنا ان المراد به البقايا التي تخرج في
 ظاهر البدن ولا يكون ماؤها نجسا الا ان تغير ريحه والاف هو طاهر (قوله وجزء مبان من حي الخ) ومنه ما يسمى
 ثوب الثعبان على الاوجه وانظروا اتصال الجزء المذكور بأصله وحلته الحية هل يظهر ويؤكل بعد التذكية
 أولا ونظيره مالوا حمى الله تعالى الميتة ثم ذكيت ولا يظهر في هذه الا الحل فكذا الاول فليتأمل اه شوبري
 * (قائدة) * روى أبو داود والترمذي وحسنه ما قطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة اه كرخي على الجلال
 (قوله فخر السمل والبشر الخ) ومنه المشيمة التي فيها الولد طاهرة من الاكدي نجسة فمن غيره اما المنفصل منه
 بعده ونه فله حكم ميتة بلا نزاع اه شرح مر (قوله الانحوشعرا كول) أي ما لم ينفصل مع قطعة لحم
 تقصد والا فهو نجس تبعه الهاوان لم تقصد فهو طاهر دونها وتغسل أطرافه ان كان فيها طوبه أو دم وعلى هذا
 يحمل ما في شرح شيخنا اه قليوبي على الحلي (قوله أيضا الانحوشعرا كول) أي ورشه وخرج بالشعر
 وما ذكر معه الظلف والقرن والظفر والسن فهي نجسة لفقد المعنى الذي خرج به نحو الشعر اه حج اه
 شوبري (قوله ومسكه وفارته) أي اذا لم يعلم انفصال كل من طيبة ميتة ومن المسك نوع من غير ما كول هو
 أطيبه وهو المسمى بالتركي فينبغي ان يحتجب لنجاسته اه حل (قوله وفارته) بالهمزة وتر كه خراج بضم
 الخاء المعجمة وتخفيف الراء مثل غراب بجانب سررة الطيبة كالساعة تحتك لالقائه وقيل بجوفها تلقيا كالبيضة
 بخلاف المسك التركي فانه نجس لانه من دم مضاف اليه وقيل انه يؤخذ من حيوان غير ما كول وقال شيخنا
 يؤخذ من فرج الطيبة كالحيض اه برماوي وقوله بالهمز وتر كه أي بخلاف الحيوان فهو بالهمز فقط

لتعليهم السابق جرى على
 الغالب وما زيد على
 المذكور ان من نحو الجرة
 وماء المتنفط فهو في معناها
 مع ان بعضه يعلم من شروط
 الصلاة (و) جزء (مبان من
 حي كميته) طهارة ونجاسة
 لطبر ما قطع من حي فهو ميت
 رواه الحاكم وصححه على
 شرط الشيخين فجزء البشر
 والسمل والجرا طاهر دون
 جزء غيرهما (الانحوشعرا)
 حيوان (ما كول) كصوفه
 ووبره ومسه وفارته

وكذلك جمعوه وقرآن اه شيخنا وفي المسباح والقارة ثم مزولانهم وتقع على الذكر والائتي والجمع فأر
 مثل فلس وقرآن وفارة المسك مهموزة ويجوز تخفيفها نص عليه ابن فارس (قوله فطاهر) أي حيث لم يعلم
 انفصاله من ميتة مثله العظم اه حل وعبارة شرح مر والمسك طاهر وكذا فارة بشعرها ان انفصلت
 في حال حياة الظبية ولو احتمل الا فيما يظهر أو بعد ذلك كما هو الا فحسان كما أفاده الشيخ في المسك قياسا على الأنفحة
 اه (قوله أيضا فطاهر) أي بالاجماع في الجزر وعلى الصحيح في الميتة سواء انتفت أم نتفت والشعر المجهول
 انفصاله هل هو في حال حياة الحيوان المأكول أو كونه ما كولا أو غيره طاهر عملا بالأصل وقياسه ان العظم
 كذلك وبه صرح في الجواهر بخلاف ما للوراء أيضا قطعة لحم ملقاة وشك كاهل هي من مذكاة أم لا لان الأصل
 عدم التذكية ومثل العظم اللبن اه شرح مر وقوله أو كونه ما كولا أو غيره ومنه ما عمت به السلاوي في
 مصر من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو مأكول اللحم أو لا وهل أخذ بعد
 تذكيته أو موته اه ع ش عليه (قوله ومن أوصافها) محمول على ما أخذ في حال الحياة أو بعد التذكية
 وهو مخصص بخبر ما قطع من حي فهو كميته اه سم (قوله فتجس) ولو شك هل هو شعرا مأكولا أو غيره أو هل
 أبين حال الحياة أو الموت حكم بطهارته عملا بالأصل والعظم المشكوك في طهارته كذلك وكذا قطع جلد وان
 لم تكن في نحو خرقة أو زنبيل وفارق اللحم بان شأنه الحفظ بخلاف العظم والجلد اه برماوى وعبارة ع ش
 ولو شك في نحو شعرا أو ريش أهو من مأكول أو غيره أو انفصل من حي أو ميت أو في عظم أو جلد هل هو من
 مذكي المأكول أو من غيره أو في لبن أهو لبن مأكول أو لبن غيره فهو طاهر وقياس ما ذكر طهارة القارة
 أي فارة المسك طاهرا إذا شك في ان انفصالها من حي أو ميت خلافاً لتفصيل فيها للاسنوي وفارق الحكم
 بطهارتها الحكم بنجاسة قطعة لحم وجدت مرمية في غير ظرف ويفرق بعدم جريان العادة برمي اللحم الطاهر
 بخلاف المذكورات انتهت ويعنى عن قليل شعر غير المأكول وعن قليل شعر الركوب لشقة الاحتراز عنه
 وعن روث السمك كذلك الا ان يغير الماء ولما يقلب ترشه كدمع وبصاق ونحوها حكم بحيوانه طهارة ونجاسة
 ويعنى عن منفذ الحيوان وفيه ورجه المتيقن بنجاستها ان وقع في مائع مالم ينفصل فيه شيء من عين النجاسة اه
 برماوى (قوله كعقاة) وهي دم غليظ استحالة عن المتى سمي بذلك لوقوعه بكل ماله وهو المضغة قطعة لحم بقدر
 ما يعض استحالة عن العقاة اه حج (قوله ورطوبة فرج) هي ماء أبيض متردد بين المذى والعرق ومحمّل
 ذلك اذا خرجت من محل يجب غسله فان خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لانها رطوبة جوفية وهي
 اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها واذا افاها شي من الظاهر تنجس وحيث يشك في قولهم بعدم تنجس ذكر
 الجامع مع أنه يجاوز في الدخول ما يجب غسله الا ان يقال عني عن ذلك كما عني عن الولد الخارج من الباطن وفي
 شرح الروض محل عدم وجوب غسل البيضة والولد اذا لم يكن معهم رطوبة نجسة اه أي بان تحققنا ان
 تلك الرطوبة من الباطن وان يخرج جعل رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعة وهي الخارجة مما يجب غسله
 ونجسة قطعة وهي الخارجة من الباطن وطاهرة على الأصح وهي الخارجة من بين الباطن وما يجب غسله اه
 اه حل ووقع السؤال في الدرر عما يلاقيه باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس به ذكر الجامع أولا
 لان ما في الباطن لا يتنجس أقول الظاهر انه نجس كالنجاسات التي في الباطن فانها محكوم بنجاستها وان كانها
 لا تنجس ما أصاب الا اذا اتصل بالظاهر ومع ذلك فينبغي ان يعنى عن ذلك فلا يتنجس ذكر الجامع لكثرة الابتلاء
 به وينبغي ان مثل ذلك أيضا ما لو أدخلت أصبعها الفرج لانه وان لم يعم الابتلاء به كالجاء لكانها قد تحتاج اليه كل
 ارادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضا لو طال ذكره وخرج عن الاعتدال ان لا يتنجس بما أصابه
 من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصله ذكر الجامع المعتدل لعدم امكان التحفظ منه فاشبهه ما وابتلى
 النائم بسلان الماء من فاه فانه يعنى عنه لمشقة الاجتزاز فكذا هذا اه ع ش على مر (قوله كاهلها)

(فطاهر) قال تعالى ومن
 أصوافها وأوبارها
 وأشعارها أثاثا ومتاعا الى
 حين وخرج بالما كول
 نحو شعر غيره فتجس ومنه نحو
 شعر عضواً بين من مأكول
 لان العضو صار غير مأكول
 (كعقاة ومضغورطوبة
 فرج من) حيوان (طاهر)
 ولو غير مأكول فانها طاهرة
 كاهلها وقولي نحو ومن
 طاهر من زيادتي (فرع)

أى وهو الحيوان لا المني بالنسبة للعلة والمضغة فلا يقال مقتضاه ان من يقول بنجاسة المني من الاذى يقول بنجاسة ما ذكر اه حل (قوله دخان النجاسة الخ) هذا مكرر مع قوله في الطهارة ومن دخان نجس الا ان يقال ذكره هنا توطئة لقوله وبخارها فكانه زيادة على ما تقدم ومنه دخان النداء المعجون بالنار ودخان انفصل من لهيب شجرة وقودها نجس ودخان خرا غليت على النار ولم يبق فيه شدة مطربة ودخان حطب أو قد بعد تنجسه بنحو بول وأما النوشادر وتسميه العامة بالنشادر وهو مما عمت به البلوى فان تحقق انعقاده من دخان النجاسة أو قال عدلان خبير ان انه لا ينفصل الامن دخانها فانه نجس والا فلا والدم نجس وتبطل الصلاة بما ظهر منه لا بما خفي كالذي من العرق لانه في الدخان اه برماوى (قوله أيضا دخان النجاسة) وكذا دخان المتنجس كحطب تنجس بنحو بول قاله شيخنا وبه يعلم ما عمت به البلوى في الشتاء اه عثمانوى (قوله وبخارها كذلك الخ) ومنه ما يقع من حرق الجلة حتى يصير جرا الدخان فيه لكن يصعد منه بخار فهو نجس لانه بخار بواسطة نار ولو أوقد من هذا الجريش كيدك ودواة دخان فان كان هناك رطوبة من أحد الجانبين بحيث يتنجس بها الطاهر كان الدخان المتصاعدا نجسا والا فلا اه عزيزى (قوله وبخارها كذلك الخ) انهم انه لو نشف شيأ رطبا على الاله الجرد عن الدخان لا يتنجس وهو ظاهر ثم رأيت في ابن العماد من كتاب دفع الالباس عن وهم الوسواس مانعه السابع اذا أوقد بالاعيان النجاسة تصاعدت النار وتصاعد من النار الدخان وقد سبق حكم الدخان وأما النار المتصاعدة في حال الوقود فليست من نفس الوقود وانما هي تأكل الوقود ويخرج من الدخان أجزاء لطيفة تنفصل من الوقود ولهذا يجتمع منه الهباب والذي يظهر ان النار المتصاعدة من الدخان اذا مست فوارطها لم يحكم بتنجسه الا انها في الغالب تختلط بالدخان بدليل ان الدخان يصعد من أعلاه في حال التلتهب والدخان يختلط بها ولهذا اذا لقت النار شيأ رطبا اسود من الدخان الذي هو مختلط بها فعلى هذا اذا لاقها شيأ رطب تنجس اه ع ش على مر (قوله ولو غير محترمة) وهي ما أمسكت بقصد الخربة وان عصرت بقصد الخلية كما ان المحترمة ما أمسكت بقصد الخلية وان عصرت بقصد الخربة والعبرة بقصد من يباشر نفسه أو يؤكل غيره بقصد المتبرع وقصد المجنون كلا قصد بخلاف السكران اه حل وفي قل على المحلى المحترمة هي التي عصرت لا بقصد الخربة وغير المحترمة هي التي عصرت بقصدها وعبارة سم * (فرع) * ما عصره نحو المجنون محترم وكذا ما عصره السكران بلا قصد كغير السكران وأما اذا قصد السكران فهل يعتبر بقصده حتى اذا قصد الخلية كانت محترمة أو الخربة كانت غير محترمة فيه تردد الوجه اعتبار قصد لانهم الحقوه بالصاحي فيه اه عليه اه مر انتهت (قوله أى صار من خلا) أى بنفسه لا بمعنى نشأت عن غيرهما نحو عين تفجرت أو انفصل عنها نحو هذتك كملت ويحل اتخاذ الخيل بالاجماع اه برماوى ويكفى زوال النشوة وغلبة الجوضية ولا تشترط نهايتها بحيث لا تزيد اه شرح مر (قوله بلا مصاحبة عين) أى صاحبها من وقت التخمير الى وقت التحلل كما أشار له بعد بقوله وافهم كلامهم الخ اه شيخنا (قوله وان نقلت من شمس الى ظل الخ) هذه الغاية للرد على من قال انها لا تطهر بالتحلل الناشئ عن النقل على القاعدة ان من استعمل على شيء قبل أو انه عوقب بحرمانه كفى التحفة اه وعبارة الشوبرى قوله وان نقلت من شمس الى ظل الخ ولا يحرم التحليل بالنقل المذكور بخلافه بمصاحبة عين فيحرم وهذا هو المعتمد كما صرح به الشيخان في الرهن وجرى بعضهم على حرمة التحليل مطلقا سواء كان بعين أو بنحو نقل من شمس الى ظل وهو ظاهر الحديث في ذلك ويرد مصرح كلام الشيخين في الباب المذكور قاله حجج في شرح العباب وجرى شيخنا الرملى وتبعه مشايخنا على التحريم انتهت وفي قل على المحلى والنقل مكره على المعتمد لا حرام خلافا للشارح وحديث اتخذ الجر خلا قال لا يجوز على العين اه (قوله أو عكسه) أى وكذا من دن الى آخره وقع رأس طرفه للهواء والشد المطربة من غير نجاسة تخلفها سواء قصد بكل

دخان النجاسة نجس يعنى
عن قلبه وبخارها كذلك
ان تصاعد بواسطة نار لانه
جزء من النجاسة تفصله النار
لوقتها والافطار وعلى
هذا يحمل اطلاق من أطلق
نجاسته أو طهارته (والذى
يطهر من نجس العين)
شيان (خر) ولو غير
محترمة (تخلت) أى صارت
خلا (بلا) مصاحبة (عين)
وقعت فيها وان نقلت من
شمس الى ظل أو عكسه

منها التخل أو لا والنقل حرام عند العلامة مر وقال شيخنا انه مكره وحمل قوله في الحديث ألتخذ الخمر خلا قال لا على التخل بالعين لانه يستنبط من النص معنى يخصه وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله لمفهوم خبر مسلم الخ) وجه الدلالة منه أنهم لا يكون خلا من غير معالجة ومن المعلوم أن الخل طاهر وفيه ان هذا استدلال بالمفهوم وشرط العمل بالمفهوم أن لا يخرج على سؤال فالاولى الاستدلال بالاجماع اه شيخنا وعبارة الشوبرى قوله لمفهوم خبر مسلم الخ نسيأتى في كلام الشارح في باب اللعان مانصه وشرط العمل بالمفهوم ان لا يخرج القيد على سبب اه انتهت ويحاج بأن يحل عدم العمل بالمفهوم اذا لم يكن عاموما هنا عام اه عزيزى (قوله عن أنس) هو أبو حرة أنس بن مالك بن النضر الانصارى الصحابى خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يفخر بذلك روى عنه أبو هريرة وغيره المتوفى بالبصرة سنة ثلاث وتسعين عن مائة وسنة أو أكثر وهو آخر الصحابة موتا بالبصرة ودفن خارج البصرة على نحو فرسخ ونصف بموضع هناك يعرف بقصر أنس اه برماوى (قوله ألتخذ الخمر خلا) بناء من كمال نقل عن شرح الاعلام اه شوبرى أى ألتعالج حتى تصير خلا قال لا أى لا تعالج وهذا الجواب شامل لعلاجهما بالعين وبغيرها فقصر بادلته أخرى على العلاج بالعين اذ غيره لا يضر اه شيخنا (قوله بدنها) ومثل ذلك ما بقى في فقر الدن من دردى الخرفيط طهر تبعالان سواء استجبر أم لا اه حل وفي المصباح الدن مثل الجب الا انه أطول منه وأوسع رأسا وجمع دنان مثل سهم وسهام (قوله أى فتطهر مع دنها) أى وان تشرب بها أو علت اه شرح مر (قوله مع دنها) أى وان تحجرت فيه كولو بقى في فقره دردى خمر فانه يطهر كباطن خوف الدن بل أولى وليس لنا نصير بصير خلا من غير تخمر الا في ثلاث صور احداها أن يصب في الدن المعتق بالخل الثانية أن يصب الخل في العصير الثالثة اذا تجردت حبات العنب من عناقيده ومائى منها الدن وطين رأسه ويعنى عما يشق الاحتراز عنه أو ما يحتاج اليه كحبات قليلة ونوى تمر كذلك اذا بقى في الدن وأما الدود المتولد من الخمر بعد انقلابه خلا فقياس حبات العنب العفونة وهو طاهر لا نجس وأقره شيخنا ع ش ولو فارت بالنار ثم نقصت فانها لا تطهر بخلاف مالو فارت بنفسها فانها تطهر لانه من ضرور بانها ولو ارتفعت بفعل فاعل ثم وقع فيها خمر آخر حتى غمرت ما ارتفع قبل الجفاف طهرت بالتخل واختلاف فيما قبل الجفاف هل هو شرط أو لا أفنى الشهاب مر بأنه شرط اه برماوى (قوله والالم يوجد دخل طاهر من خمر) اعترض بمنع الملازمة وما المانع ان يقال ان الدن نجس معفو عنه لا ضرورة ولا يلزم ما ذكر وقد أشار له ع ش على مر وفي سم قوله والالم يوجد الخ الملازمة ممنوعة لان العفوة عن ملافة الدن يكفى في الطهارة تأمل اه (قوله وهذا) أى قوله بلا عين وقوله بدنها من زيادنى اه شيخنا (قوله بمصاحبة عين) أى ليست من جنسها أما التى من جنسها فلا تضر فلو صب على الخمر خمر آخر أو نبذ طهر الجميع على المعتمد اه زى وليس من العين فيما يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر أخذها ما قالوه فيما لو تخمر ما فى أجواف الحيات ثم تخلل حيث قالوا بباطها رنه ومما يتساقط من العنب عند العصر من النوى فان الاحتراز عن ذلك أسهل من الاحتراز عن الدود فتنبه اه ع ش على مر ومن العين المضرة تلويث ما فوقها من الدن بوضع العين فيها أو بغيره لا ارتفاعها بنفسها فان وضع عليها فى الاول ما يصل الى محل ارتفاعها مما يأتى طهرت اه (قوله لكصاة) مثال العين التى لم تؤثر فى التخل ومثال العين التى تؤثر البصل والخبز الحار اه حل (قوله ولا ضرورة) انى به لاخراج فتات البزرقانه طاهر مع انه عين للضرورة واحتراز به عن الدن أيضا اه شيخنا (قوله وأفهم كلامهم الخ) وكذا أفهمه كلام المتن بملاحظة ما قدره فيه اه شيخنا (قوله اذا نزع العين منها قبله) أى وهى طاهرة ولم يتخلل منها شئ اه برماوى (قوله والخمر حقيقة المسكر المتخذ من ماء العنب) وفي تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك وأحمد انها اسم لكل مسكر اه حل (قوله لكن اختار السبكى خلاقه) معتمدا فان كل مسكر سواء كان من الرطب أو التمر أو

لمفهوم خبر مسلم عن أنس قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم ألتخذ الخمر خلا قال لا (بدنها) أى فتطهر مع دنها للضرورة والالم يوجد دخل طاهر من خمر وهذا من زيادنى أما اذا تخللت بمصاحبة عين وان لم تؤثر فى التخل لكصاة فلا تطهر لتجسها بعد تخللها بالعين التى تجست بها ولا ضرورة ولا يشترط طرح العين فيها وان أفهم كلام الأصل خلاقه وأفهم كلامهم أنها تطهر بالتخل اذا نزع العين منها قبله وهو طاهر نعم لو كانت العين المستزعة قبله نجسة كعظم ميتة لم تطهر كما أفنى به النووي والخمر حقيقة المسكر المتخذ من ماء العنب وخرج به النيذ وهو المتخذ من الزبيب ونحوه فلا يطهر بالتخل لوجود الماء فيه لا يمكن اختار السبكى خلاقه

العنب والزبيب أو غيرهما يطهر بالتخلل اه شيخنا وعبارة شرح مر وما تقر من طهارة النبيذ بالتخلل هو
المعتمد كما صححناه في بابي الر با والسلم لا طباقهم على صحة السلم في نخل التمر والزبيب المستلزمة اطهارتهما لان النجس
لا يصح بيعه ولا السلم فيه اتفاقا ولا يصح حمل كلامهم ثم على نخل لم يتخمر لانه نادر وظاهر كلامهم أيضا أنه لا فرق
في العصور بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا أو سكرًا أو اتخذ من نحو عنب ورمان أو برزيب
طهر بانقلابه خلا وبه خرم ابن العماد وليس فيه تخليل بمصاحبة عين لان العسل أو البرونحوهما يتخمر كما رواه أبو
داود وكذلك السكر فلم تصحب الجرعين أخرى انتهت (قوله لان الماء من ضرورته) أي بالنسبة لاستقصاء
ما فيه واستخراجه لامن أصل ضرورة عصره لسهولة بدونه اه برماوى (قوله انقلاب دم الطيبة مسكا) أي ان
أخذ منها حال حياتها أو بعد موتها وقد تنبها للوقوع وكذا الدم ليناً أو منياً أو بيضة استحالت دما ثم فرخا وماء
مستعمل بلغ قاتنين اه برماوى (قوله نجس بالموت) بتثليث الجيم اه شيخنا وفي المختار نجس الشيء من باب
ضرب فهو نجس بكسر الجيم وفتحها اه وفي المصباح أيضاً أنه من باب قتل وقوله ولو من غير ما كول الغاية للتعميم
لا الرد وقوله بالموت أي ولو حكماً ليدخل ما لو قطع عضو شاة حية وسلخ جلده ودبغ فانه يطهر اه شيخنا وعبارة
عش على مر قوله نجس بالموت قضيت أنه لو سلخ جلد حيوان وهو حي لم يطهر بالدبغ وليس مراداً عليه
فيمكن ان يجاب بان التعبير بكونه نجس بالموت جرى على الغالب أو ان المراد بالموت حقيقة أو حكماً وذلك ان
الجزء المنفصل من الحي كيمتته فانفصله في حال حياته بمنزلة انفصاله بعد الموت انتهت (قوله فيطهر ظاهره أو باطنه)
بأنه باغنه بان وقع بنفسه أو القدر يرجع على الدباغ أو ألفت الدباغ عليه والظاهر ما ظهر من وجهه والباطن ما بطن
بدليل قولهم اذا قلنا بطهارة طاهره فقط جازت الصلاة عليه لانه كذا قاله شيخنا تبعاً للزر كشي وفي كلام
حجج الظاهر ما لا فاء الدباغ والباطن ما لم يلاقه من أحد الوجهين أو ما بينهما ما اه وهو واضح لا ما قاله شيخنا
تبعاً للزر كشي ليتأتى القول القائل بعدم طهارة الباطن اذ على ما قاله شيخنا يكون هذا القول قائلًا بطهارة ما لم
يلاقه الدباغ وبعدم طهارة ما بين ما لاقاه الدباغ وما لم يلاقه ولا يكاد يقول بذلك أحد لان طهارة ما لم يلاقه الدباغ
سببها وصول الدباغ اليه وهو لا يصل اليه الا بعد وصوله لما بينهما تامل ومن هذا يعلم ان قائل ما تقدم وهو ان الصلاة
تصح عليه لا فيه لم يراع القول الضعيف فليتأمل اه حاشي وقال في الخادم المراد بالباطن ما بطن وبالظاهر
ما ظهر من وجهه بدليل قولهم ان قلنا بطهارة طاهره فقط جازت الصلاة عليه لانه فتنبه لذلك فقد رأيت من
يغلط فيه اه اه شرح مر اقول لو لم يصب الدباغ الوجه الثابت عليه الشعر فينبغي أن يكون من الباطن أيضا
حتى يجري القول القائل بعدم طهارة الباطن أخذ من تعليقه بان الدباغ لا يصل الى الباطن اه شورى
وهل يؤكل الجلد بعد أن دباغه اذا كان من ما كول اللحم أو لا والصحيح حسن أكله وأما جلد غيره ما كول اللحم
فلا يصل اه برماوى وقوله والصحيح حل أكله عبارة حل ويحرم أكله ولو من ميتة ما كولة لا انتقاله لطبع
التياب انتهت وفي الاجهوري على مختصر ابن ابي جرة مانعه قال النووي اختلف العلماء في طهارة جلود الميتة
اذا دبغت على سبعة مذاهب أحدها مذهب الشافعي انه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة الا الكلب والخنزير
والمولود منهما ومن أحدهما ما يطهر بالدباغ ظاهر الجلد وباطنه ويجوز استعماله في المائع واليابس
ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره وروى هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود والمذهب
الثاني لا يطهر شيء من الجلود المسذومة بالدباغ وروى هذا عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعائشة وهو
أشهر الروايتين عن أحمد وهو أحد الروايتين عن مالك والمذهب الثالث يطهر بالدباغ جلد ما كول اللحم
دون غيره وهو مذهب الاوزاعي وابن المبارك والبخاري وراوى به والمذهب الرابع تطهر جلود جميع
الميتات الا الخنزير وهو مذهب أبي حنيفة والمذهب الخامس يطهر الجميع الا انه يطهر ظاهره دون باطنه ويستعمل
في اليابسات دون المائعات ويصلى عليه لانه وهو مذهب مالك المشهور عن في حكاية أصحابه عنه والمذهب

لان الماء من ضرورته وفي
معنى تخلل الجر انقلاب
دم الطيبة مسكا (و جلد)
ولو من غير ما كول (نجس)
بالموت (فيطهر) طاهرا
وباطنا (بأنه باغنه)

السادس من يطهر الجميع حتى الكلب والخنزير طاهرا وباطنا وهو مذهب داود من أهل الظاهر وحكى عن أبي يوسف والمذهب السابع أنه ينتفع بجلود الميتة وإن لم تدبغ ويجوز استعمالها في المائعات واليا ساتت وهو مذهب الزهري وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا لا تقر به عليه ولا الثقات اليه واحتجت كل طائفة من أصحاب هذه المذاهب بأحاديث وغيرها وأجاب بعضهم عن دليل بعض وقد أوضحت ذلك في شرح المذهب اه من حاشية الجامع وما ذكره في المذهب الخامس فيه نظر وأجاب أئمتنا عن قول النبي أيما هاب الخ بان المراد طهر طهارة لغوية اه (قوله بما ينزع فضوله) ومنه الشب بالوحدة وهو من جواهر الارض يشبه الزاج وبالثلثة شجر معروف طيب الرائحة من الطعم يدبغ به أيضا قاله اللميري اه رشيدى قال حل ولما كان تعين التراب تعديلا لم يقس عليه غيره بخلاف القرط في دبغ الجلد لما كان معقول المعنى قيس به ما في معناه اه أى لان المدار على ما فيه حرافة اه شيخنا ح ف وفي المصباح فضل فضلا من باب قتل زاد والجمع فضول مثل فلس وفلوس وفيه أيضا تزعت الشيء من موضعه نزعا من باب ضرب قطعه وحولته اه (قوله ولونجسا) هذه الغاية للتعميم وقوله أو عاريا عن الماء هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر ولا يجب الماء في أثباته أى الدبغ في الأصح بناء على أنه حالة لا إزالة ولهذا جاز بالنجس المحض لذلك وأما خبر يطهرها الماء والقرط فمحمول على النسيب أو على الطهارة المطلقة وقول الأذرى ومن تبعه لا بد في الجاف من الماء ليصل الدواء به الى سائر أجزائه مردودا إذا قصد وصوله ولو بمائع غير الماء فلا خصوصية للماء ولا نظر الى ان لطافته توصل الدواء الى باطنه على وجه لا يوصله غيره لان قصد الإحالة وهي حاصلة وإن لم يصل الدواء الى باطنه على الوجه المذكور ومقابل الأصح يجب الماء تغليب المعنى الإزالة انتهت (قوله كذرق طير) بالذال المعجمة اه شورى وبالزاي أيضا اه شيخنا وفي المختار في فصل الذال المعجمة ما نصه وذرق الطير خرؤه وبابه ضرب ونصر اه وقال في فصل الزاي وزرق الطير زرقا وبابه ضرب ونصر اه (قوله أو على الطهارة المطلقة) أى التى لا يحتاج معها الى غسل فالمراد من الحديث ان ما غسل بالماء بعد الدبغ طاهر اه شيخنا (قوله فقد طهر) يقال طهر الشيء بفتح الهاء وضمها الغتان والفتح أفصح اه برماوى (قوله وخرج بالجلد الشعر) أى وان ألقى في المدبغة وعمه الدابغ ويعنى عن قلبه وقال العلامة حج يطهر القليل تبعا ولو تنفطه طهر محمله بغسله اه برماوى وعبارة الزيادة نعم قال النووي يعنى عن قلبه أى الشعر فيطهر تبعا واستشكاه الزركشى بان مالا يتأثر بالدبغ كيف يطهر قليلا قاله ولا يخلص الا أن يقال لا يطهر وانما يعطى حكم الطاهر اه وقد وجه كلامه بأنه يطهر تبعا لله مشقة لم يتأثر بالدابغ انتهت (قوله فيجب غسله) أى بماء طهور مع الترتيب والتسبيح ان أصابه مغاظوات سبع وترب قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل الطهارة اه حج ويؤخذ من ذلك ما وقع عنه السؤال وهو ما لو بال كلب على عظام ميتة فغسل سبعاً أحداها بتراب فهل يطهر من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوبا بارطبا بعد ذلك لم يحتج للتسبيح والجواب انه لا يطهر أخذ من ذلك بل لا بد من تسبيح ذلك الثوب اه سم اه شورى ونقل ع ش على مر عن فتاوى شيخ الاسلام انه يطهر من المغلظة بالتسبيح وعبارته لكن في فتاوى شيخ الاسلام مانصه * (فرع) * سئل شيخ الاسلام عن الاناء العاج اذا وادغ فيه الكلب أو نحوه وغسل سبع مرات أحداها بتراب فهل يكتفى بذلك عن تطهيره أولا فاجاب بان الظاهر ان العاج يطهر بما ذكره عن النجاسة المغلظة اه من باب الاواني وهو الاقرب اه بحر رفته ثم رأيت في حاشيتي سلطان والحاجي مثل ما ذكره الشورى من ان النجس الذى تنجس بمغلظة لا يقبل الطهارة الا في الجلد المدبوغ به قال شيخنا ح ف وهو الذى سمعناه من شيخنا الحلبي اه (قوله وتعبيرى بالاندباغ وبتنجس أولى الخ) أى لسلامته مما اقتضاه كلام الاصل من اشتراط الفعل في الدبغ وانه يكفي حصوله بغير فعل كوقوع الجلد بمدبغة أو القاء الرج الدابغ عليه واهم تعبيره بنجس انه لا يطهر بالغسل كما هو شأن الاعيان النجسة فينافي قوله

بما ينزع فضوله) من لحم ودم ونحوهما مما يعفنه ولو كان نجسا كزرق طير أو عاريا عن الماء لان الدبغ حاله لا إزالة وأما خبر يطهرها الماء والقرط فمحمول على النسيب أو على الطهارة المطلقة فمما لا يصل في ذلك خبر مسلم اذا دبغ الاهاب أى الجلد فقد طهر وضابط النزاع أن يطيب به ریح الجلد بحيث لو وقع في الماء لم يعد اليه الفساد وخرج بالجلد الشعر ونحوه لعدم تأثيرهما بالدبغ وبتنجسه بالموت جلد الكلب ونحوه وبما ينزع فضوله مالا ينزعها كتجميد الجلد وتشميسه وتماجيحه (ويصير) المدبغ (كوب تنجس) فيجب غسله لتنجسه بالدابغ النجس أو المتنجس ولو بملاقاة وتعبيرى بالاندباغ وبتنجس أولى من تعبيره بالدبغ وبتنجس

والذي يظهر الخ اه شوري ولص عبارة الاصل في طهره بدينه ثم قال والمدبوع كئوب نجس انتهت (قوله وما نجس الخ) لما انتهى الكلام على بعض الاعيان النجسة شرع في بيان ازالته ونجس بضم الجيم وكسرها لكن الضم قليل وضبطه الشارح في باب شروط الصلاة بفتح الجيم وكسرها اه برماوى وقوله من جامد تخصيص لما التى هي من صيغ العموم وقرينة التخصيص قوله فيما يأتى ولو تنجس مانع تعذر تطهيره وسواء كان ذلك الجامد طاهرا أم نجسا كعظام ميتة على القول بانه اذا تنجس شئ من نحو الكاب يطهر عن المغلظة بالغسل سبعا والمعتمد انه لا يطهر حتى لولا قى شيئا مع الرطوبة بعد غسله سبعا بالتراب وجب تسبيح ذلك المصاب اه وقد تقدم ان القول بعدم طهارته عن المغلظة لابن حجر وان شيخ الاسلام أفتى بطهارته عنها (قوله من جامد) خرج به المانع وسبب ما يخرج به الماء أيضا وفيه تفصيل فان كان قليلا تنجس بمجرد الملاقاة واذا كثر فبلغ قلبن طهر دون الاناء اما الاناء فلا يطهر الا بالتسبيح مع الترتيب اه زى (قوله ولو لمعضا) بفتح الميم مصدر ميمي بمعنى المكان أى مكان عض وذلك المكان من صيد أو غيره كهيمة أو آدمى والغاية للرد بالنسبة للصيد وللتعميم بالنسبة لغيره اذا خلاص انما هو في الصيد فالمعتمد فيه ان محل العض منه ما اقتضاه كلام المتن وقيل يجب تقويره ولا يطهر بالغسل أصلا وقيل يعفى عنه ولا يجب غسله أصلا وقيل يكفي غسله مرة واحدة وقيل يكفي غسله سبعا من غير تراب فهذه خمسة أقوال وقد علمت المعتمد منها بل قال بعضهم ان فيه عشرة أقوال اه شيخنا وعبارة الاصل مع شرح مدر في كتاب الصيد والذبائح ومعض الكاب من الصيد نجس كغيره مما تنجس منه والاصح انه لا يعفى عنه فلو أصاب ثوبا فلا بد من غسله وتغيره والثاني انه يعفى عنه لعسر الاحتراز فاشبهه الدم الذي في العروق والاصح انه يكفي غسله بماء وتراب سبعا كغيره لعدم عموم الامر بذلك ولا يجب ان يقور ويطرح لانه لم يرد والثاني يجب لان الموضع تشرب لعابه فلا يتخلله الماء انتهت (قوله بشئ من نحو كلب) أى سواء كان بجزء منه أو من فضله أو بماء تنجس بشئ منهما كأنه في بول أو في ماء كثير متغير بنجاسة ثم أصاب ذلك الذى ولغ فيه ثوبا مثلا اه برماوى نعم ان مس من الكلب شيئا داخل ماء كثير لم يتنجس على كلام المجموع وان اقتضى كلام التحقيق خلافاً ويوجب تقييد الاول بما اذا عد الماء حائلا بخلاف ما لو قبض بيده على نحو رجل الكلب داخل الماء قبضاً شديداً بحيث لا يبقى بينه وبينه ماء فلا يتنجس الا بالتجسس وقد يتوهم من عدم التجسس بماسه داخل الماء صحت صلاته حيث ذوهو خطأ لان ملاقاته النجاسة مبطله وان لم تنجس كما لو وقف على نجس جاف قاله الشيخ في شرح الترتيب اه شوري ثم ذكر ع ش على مدر بعدم مثل هذا مانصه وتوهم بعض الطلبة منه انه لو مس فرجه في الماء الكثير لا ينتقض وضوءه وهو خطأ لانه ماس قطعاً اه ولو وصل شئ من مغلظ وراعى يجب غسله من الفرج فهل ينجسه فيتنجس ما وصل اليه كذا كراجماع أو لالان الباطن لا ينجس مالا فاه كل محتتمل فعلى الثاني يستثنى هـ ذامن المتن اه حج ولوا كل شخص لحم كلب لم يجب تسبيح دبره من خروجه وان خرج بعينه قبل استحالة فيما يظهر وأفتى به البلقيني لان الباطن محيل وقد أفتى الوالدرجه الله تعالى في حمام غسل داخله كلب ولم يهد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة الى حصره وقوطه ونحوه هـ ما بان ما تبين اصابه شئ له من ذلك فنجس والا فطاهر لانه لا تنجس بالشك ويطهر الحمام بمرو والماء عليه سبع مرات احداها بطفل ولو مما يغسل به فيه لحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل فيها انه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بالنجاسة لداخله كفى الهرة اذا أكلت نجاسة وغابت غيبة محتمل فيها طهارة فيها اه شرح مدر وكتب عليه ع ش قوله ولوا كل لحم كلب الخ خرج باللحم العظم فيجب التسبيح بخروجه من الدبر ولو على غير صورته وينبغي ان مثل اللحم العظم الرقيق الذى يؤكل عادته ولا عبرة بما تنجس به على ما اقتضاه تعامله حتى لو بقياه بعد استحالة لم يجب التسبيح الا أن يقال مات حيه المدة تلقية الى أسفل فبايتقايه ليس من

(وما نجس) من جامد
(ولو لمعضا) من صيد أو غيره
(بشئ من نحو كلب) من
خنزير وقرع كل منهما

شأنه الاستحالة فيجب التسبيع وان كان مستحيلا وعبارة زى بخلاف ما لو تقاياه أى اللحم فإنه يجب عليه تسبيع
 فيه مع الترتيب انتهت ففهو منه أنه لا يجب الترتيب مع القيء اذا استحال وهو ظاهر وما أفاده كلام زى من
 وجوب التسبيع اذا خرج من فيه غير مستحيل يفهمه قول الشارح لم يجب تسبيع دبره من خروجه حيث قد
 بالخروج من الدبر اهـ وكتب عليه أيضا قوله لم يحكم بالنجاسة لداخله أى اما هو فهو باق على نجاسته لتيقنها
 وعدم العلم بما يزيلها حتى لو صلى شخص فيه بلا حائل لم تصح صلاته اهـ (قوله غسل سبعا) أى سبع مرات
 ولو بسبع جريات أو تحريكه سبع مرات والذي يظهر في التحريك ان الذهاب بعد مرة والعود مرة أخرى
 والفرق بينه وبين ما يأتي في تحريك اليد بالحق في الصلاة ان المدار ثم على العرف في التحريك وهو بعد الذهاب
 والعود مرة وهنا على جرى الماء والحاصل في العود غير الحاصل في الذهاب والمراد التسبيع ولو احتمالا
 ليدخل مسئلة الحمام والحمام مثال فكذلك مكان نجس واحتمل تطهيره ويكفي العدد المذكور بشرطه وهو
 الترتيب وان تعدد الواغ أو الولو غ وقيل لا بد لكل واحد من الغسل سبعا وقيل ان تكرار الولو غ من واحد
 بعينه كفى فيه سبع مرات والاف لكل سبع وقد فرغ الدارمى على الخلاف فرعا حسنا فقال لو غسل بعض
 الغسلات ثم واغ فيه كلب فإن قلنا للجميع سبع أتم غسله وأعاد ما كان فعله قبل ولو غ الثانية وان قلنا لكل سبع
 أتم الجميع وابتنى أولا بسن ثلث المغالطة لان المكبر لا يكبر كما ان المصغر لا يصغر والمعنى ان الشارح بالغ في
 تكبيره فلا يراد عليه كما ان الشئ اذا صغر مرة فلا يصغر مرة أخرى اهـ برماوى وهذا نظير قولهم الشئ اذا
 انتهى نمائته في التغلظ لا يقبل التغلظ كالأيمان في القسامة وكقتل العمدة وشبهه لا تغلظ فيه اليد وان غلظت
 في الخطأ وهذا أقرب الى القواعد ويقرّب منه قولهم في الجزية ان الجيران لا يضعف اهـ شرح مر (قوله
 احداهن) في نسخة احداها وما في الاصل أولى لان ما لا يعقل ان كان مسماء عشرة فمادون فلا كثر المطابقة
 وان كان فوق ذلك فلا كثر الافراد وقد جاء على ذلك قوله تعالى ان عدة الشهور الاثني عشر فافرد في قوله منها
 لرجوعه للاثني عشر وجع في قوله فلا تظلموا فيهن لرجوعه للاربعة اهـ ع ش على مر (قوله بتراب)
 أى معصوبة بتراب والمراد بتراب ولو حكا ليدخل ولو غسل بشطحة طين أو طفل فإنه يكفي اهـ شيخنا وعبارة
 البرماوى قوله بتراب أى ولو طينار طبالا نه تراب بالقوة وكذا الطين الارمنى ويجزى الرمل الناعم الذي له غبار
 يكدر الماء وان كان نديا والتراب المختلط بنحو دقيق حيث كان يكدر الماء وكون الغسل سبعا وكونه بالتراب تعبدى
 لا يعقل معناه انتهت (قوله أيضا بتراب طهور) أى على الاظهر وعبارة أصله مع شرح مر والاظهر تعين
 التراب ولو غبار ومل وان عدم أى التراب أو افسد الثوب أو زاد في الغسلات فجعلها ثمانية مثلاً ولا يقال ان
 الثامنة تقوم مقام التراب لان القصد به التطهير وهو لا يحصل بغير ما تقدم وقد نص في الحديث عليه فلا يقوم
 غيره مقامه كالتميم ولانه غلط في ذلك بالجمع بين جنسين فلا يكفي أحدهما كزنا البكر غلط فيه بالجمع بين الجلد
 والنغريب فلم يكتف بأحدهما وخرج المزج بنحو اشنان وصابون ونحوه ودقيق وانما لم يلحق بالتراب بنحو
 الصابون وان ساواه في كونه جامدا لانه لا يجوز ان يستنبط من النص معنى يبطله ومقابل الاظهر لا يعين
 ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه والاوجه أنه يكفي هنا الرمل الذي له غبار وان كان نديا والتراب ولو اختلط بنحو
 دقيق بحيث كان لو مزج بالماء لاستهلك أجزاءه الدقيق ووصل التراب المعزج بالماء الى جميع المحل وان
 لم يكف في التيمم لظهور الفارق انتهت وهو ان نداوة الرمل ونحو الدقيق يمنعان من وصول التراب الى العضو
 ولا يمنعان من كدورة الماء بالتراب التي هي المقصودة هنا اهـ ع ش عليه (قوله اذا واغ فيه الكلب الخ)
 الولو غ أخذ الماء بطرف اللسان يقال واغ بالفتح والكسر ياغ بالفتح ولغاو ولوغاو يقال أولغه صاحبه والولو غ
 في الكلب والسباع ان يدخل لسانه في الماء فيجره ولا يقال واغ بشئ من جوارحه غير اللسان ولا يكون
 الولو غ شئ من الطير الا للذباب ويقال لحس الكلب الاناء اذا كان فارغا فان كان فيه شئ قبل واغ والشرب

وهذا أعم مما ذكره (غسل
 سبعا احداهن في غير تراب
 بتراب طهور) لخبر مسلم
 طهوراته أحدكم اذا واغ
 فيه الكلب أن يغسله سبع
 مرات أولا هن بتراب وفي

أثم من الولو غ فكل شرب ولو غ ولا مكس ويقال واغ الكلب شرابنا وفي شرابنا من شرابنا نقل ذلك في
المجموع بعضه عن الجوهرى وبعضه عن غيره اه شرح مختصر المزني للدوايق اه شوبرى وفي المصباح
لحست القصة من باب تعب لحسا مثل فاس أخذت ماء عاق بجوانها بالاصبع أو باللسان ولحس الدود والصوف
لحسا أيضاً كله وعبرة البرماوى يقال واغ الكلب في الاناء يبلغ بفتح اللام فيه - ما ولو غا اذا شرب بطرف لسانه
وقال ابن دريد يقال واغ الكلب شرابنا من شرابنا وفي شرابنا - ويقال واغ بكسر اللام ومضارعه بالغ وياغ وياوغ
بوزن وقع يقع وورث يرث ووجل يوجل انتهت (قوله وعفروه) أى الاناء والثامنة منصوب على الترفية أى
وعفروه بالتراب في الثامنة اه شيخنا ح ف (قوله والمراد ان التراب الخ) أى قسميهما ثامنة تسمع فلما اشتملت
السابعة على ماء وتراب صارت كأنها اثنتان اه شيخنا وعبرة البرماوى أى فالتراب هو الثامنة فتوجب
ثامنة أيضاً للماء خروجا من خلاف الامام أجد رضى الله عنه انتهت (قوله وهى معارضة) أى رواية مسلم الثانية
معارضة لروايته الاولى ولا يقال وهى أى رواية أبي داود لانها لا تعارض رواية مسلم لضعفها بالنسبة اليها لكن
عبرة مر صريحة فى ان المعارضة هى رواية أبي داود وكذا استند اليها حل وحاصل ما ذكره الشارح
خمس روايات ثنائى مسلم وواحدة لابي داود وواحدة لدارقطنى وواحدة لترمذى وقوله على ان الظاهر اخ
متعلق بمعدوف أى ونجى على وجه آخر ونقول انه لا تعارض الخ وقوله بل شجرتان أى روايتان مسلم وفيه
ان الشك يروى المشكوك فيه فى سند واحد وهما ليس كذلك بل مسلم روى كلاهما بسند مستقل وفيه أيضاً انه
لا يلزم من الشك فى رواية الترمذى الشك فى رواية مسلم وفيه أيضاً انه لا يلزم من الشك بين أولاهن وأخراهن
الشك بين أولاهن والثامنة بالتراب وقوله وبالجملة أى وأقول قولاً لا يتسبب بالجملة أى سواء قلنا بالتعارض أو بالشك
وقوله ولجواز حل الخ معطوف على قوله لضعف دلالتهم الخ أو على قوله على ان الظاهر الخ اه شيخنا (قوله
فيتساقطان) أى ولا يحمل المطلق على المتبدل ان محل حله عليه اذ لم يقيد بقيد من متساقيين والاسقاط التقيدان
وبقى المطلق على إطلاقه اه حج وفي قول على المحلى قوله فيتساقطان أى بناء على انه من المطلق والمقيد
وهو المعتبر وقيل انه من العام والخاص وقد يقال لا تساقط على كل منهما ما يجب عن الثانى بان كلامه - ما فرد
من افراد العام الذى هو رواية احدهن بحكمه فلا يخصه اه (قوله بالبطحاء) المراد به التراب وأصله
مسبل واسع فيه دقاق الحصى قال فى المختار لا بطح مسبل واسع فيه دقاق الحصى واجمع الابطح والبطح بالفتح
والبطيحة والبطحاء كالابطح ومنه بطحاء مكة اه عش على مر (قوله وبالجملة لا يقيد - ما الخ) أى
لا يقيد بواحدة منهما والافاقية قديمهما معاً غير ممكن اه شيخنا وعبرة عش قوله وبالجملة لا يقيد - ما الخ
دفع به ما يتوهم من ان هاتين الروايتين يحمل عليهما رواية احدهن بناء على القاعدة المعلومة ان المطلق يحمل
على المقيد وحاصل الجواب ان محل ذلك أى المحل اذا أمكن أما اذا لم يمكن كما هو المحل لان المحل عليه - ما لا يمكن
لتنافي قديمهما وعلى احدهما ما تحكم انتهت (قوله أو بالشك) أى من الراوى فى أم - ما الوارد فدفع قول
الاسنوى ان أول التخيير اه برماوى (قوله ولجواز حل رواية احدهن الخ) أجاب فى المصباح المنير فى مجت
أو بجواب نفيس فليراجع اه شوبرى وعبرته الاول مفتوح العدد وهو الذى له ثان ويكون بمعنى الواحد
ومنه فى صفات الله تعالى هو الاول أى هو الواحد الذى لا ثان له وعليه استعمال المصنفين فى قوله - م وله شروط
الاول كذا لا يراد به السابق الذى يترتب عليه شئ بعده بل المراد به الواحد وقول القائل أول ولد تلده الامة حر
هو محمول على الواحد أيضاً حتى يتعلق الحكم بالولد الذى تلده حراً سواء ولدت غيره أم لا اذا تقر بان الاول بمعنى
الواحد المولود هى الاولى بمعنى الواحدة أيضاً ومنه قوله تعالى الا الموتة الاولى أى سوى الميتة الاولى التى ذاقوها

رواية له وعفروه الثامنة
بالتراب والمراد ان التراب
يصحب السابعة كما فى رواية
أبي داود السابعة بالتراب
وهى معارضة لرواية أولاهن
فى محل التراب فيتساقطان
فى تعيين محله ويكتفى
بوجوده فى واحدة من
السبع كما فى رواية
لدارقطنى احدهن
بالبطحاء على ان الظاهر انه
لا تعارض بين الروايتين
بل محمولتان على الشك من
الراوى كدل عليه رواية
الترمذى اخراهن أو قال
أولاهن وبالجملة لا يقيد - ما
رواية احدهن لضعف
دلالتهم - ما بالتعارض أو
بالشك ولجواز حل رواية
احدهن على بيان الجواز

وأولاهن على بيان الذب
واخراهن على بيان الاجزاء
وقيس بالكاب الخنزير
والفرع وبولوغه غيره
كبوله وعرقه وعلم مما ذكر
أنه لا يكفي ذر التراب على
المحل من غير أن يتبعه بالماء
ولا مزجه بغير ماء نعم ان
مزجه بالماء بعد مزجه بغيره
ولم يتغير به كثيرا كفى
ولامزج غير تراب طهور
كشنان وتراب نجس وتراب
مستعمل وهو خارج بتعبيري
بطهور وكلامه يقتضي
تخلقه والواجب من التراب
ما يكدر الماء ويصل بواسطته
الى جميع اجزاء المحل

في الدنيا وليس بعدها أخرى وتقدم في الاستحسان يكون بمعنى الواحد وان الاخرى بمعنى الواحدة فقوله عليه
السلام في ولوغ الكاب يغسل سبعاً في رواية أولاهن وفي رواية أخراهن وفي رواية أحداهن الكل ألفاظ
مترادفة على معنى واحد ولا حاجة الى التأويل فتنبه لهذه الدققة وتخريجها على كلام العرب واستغنى بها عما
قبل من التأويلات فانها اذا عرضت على كلام العرب لا يقبلها الذوق وأما قوله وعرقه الشامسة فاعلم
التراب نامنة باعتبار مغايرته لها انتهت (قوله على بيان الذب) أي لانه اذا تراب في الاولى وأضاهى شيئاً
من بقية الغسلات لم يجب عليه ترتيب المصاب اه شيخنا (قوله واخراهن على بيان الاجزاء) أي الاكتفاء
في سقوط الطلب وان كان لا ينافي الجواز فالاجزاء أقل مرتبة في الجواز في الجملة لانه يصدق مع الحرمة وانما
خص الاجزاء بالاخيرة لانها هي التي يتوهم فيها عدم الاجزاء اه شوبري (قوله وقيس بالكاب الخنزير الخ)
أي على الاظهر وعبارة أصله مع شرح مر والاظهر ان الخنزير كالكاب لان الخنزير أسوأ حالاً من الكاب لان
تحريمه منصوص عليه في القرآن ومتفق عليه وتحريم الكاب مجتهد فيه ويختلف فيه ولانه لا يحل اقتناؤه
بحال بخلاف الكاب ولانه يندب قتله لاضراره والفرع المتولد منهما أو من أحدهما يتبع الآخر في النجاسة
علا بالاقاعدة المتقدمة والثاني يكفي غسل ذلك مرة واحدة من غير تراب كسائر النجاسات لان الخبر وارد
في الكاب وما ذكر لا يسمى كاباً انتهت (قوله وبولوغه غيره الخ) أي وقيس بولوغه غيره قياساً أولوياً بحيث أمر
بالغسل من ولوغه بغيره وهو أطيب أجزاءه فغيره من بوله وعرقه وورثه ونحوها أولى اه شرح مر وكان
الاولى للشارح تقديم هذا القياس على قوله وقيس بالكاب الخنزير كما فعل غيره لان المناسب اتمام الدليل
على نجاسة الكاب ثم يقيس عليه الخنزير وأورد على الشارح ان الحصر في السبع واشترط الترتيب تعبدى
والتعبديات لا يدخلها القياس وأجيب بان القياس في أصل التحجيس واذا ثبت لزوم الغسل سبعاً بالتراب
وعبارة المحل وقيس على الولوج غيره كبوله وعرقه لانه اذا وجب ما ذكر في فقهه انه أطيب ما فيه بل هو أطيب
الحيوان نكهة لكثرة ما يلهث في غيره أولى انتهت وفي قل عليه قوله لانه اذا وجب الخ بشير الى ان
القياس من حيث الحكم بالنجاسة واذا ثبت لزوم الغسل سبعاً بالتراب اذا فارق بين فضالته فسهطاً قبل انه
لا قياس في المتعبدات (قوله وعلم مما ذكر) أي من قوله في المتن احداهن بتراب ومما قرره في الروايات فان ذلك
دال على مصاحبة التراب للماء اه حل (قوله ذر التراب على المحل الخ) أي بان يضعه بعد تمام السابعة ووجه علم
ذلك انه نص في المتن والحديث على كون التراب صاحبا لاحدى الغسلات وهو فيما ذكر لم يصحها بل وضع
بعد تمام الغسلات اه شيخنا وذررت الحب والملح والدواء قرعته من باب رد وقوله من غير ان يتبعه بالماء
فان أتبعه بالماء وامتزج معه على المحل كفى اه حل وقوله ولا مزجه بغير ماء عبارة الاصل مع شرح حج
ولا تراب مزوج بمائع وهو هنا ماء الطهور في الاصح للنص على غسله بالماء سبعاً مع مصاحبة التراب
لاحداهن انتهت قال مر ومقابل الاصح انه يكفي التراب المزوج بالمائع لحصول المقصود بذلك اه (قوله
كاشنان) بضم الهمزة والكسر لغة اه مصباح اه عش (قوله وتراب مستعمل) وليس منه حجر
الاستنجاء فيجزي ههنا لانه لم يعد واحجراً الاستنجاء من المطهرات لان المحل باق على نجاسته ومن ثم لو نزل
المستحجر في ماء قليل نجسه أو حله مصل لم تصح صلاته خلافاً لابن قاسم حيث قال ومن المستعمل حجر الاستنجاء
اه عش (قوله وكلامه يقتضي خلافاً) أي حيث اقتصر على أن النجس لا يكفي اه عش وعبارته أي
الاصل ولا يكفي تراب نجس في الاصح فيطهرهم منها ان غيره من المتنجس والمستعمل يكفي وقد علمت انه ليس
بكاف قال مر في شرحه ومقابل الاصح انه أي النجس يكفي كالباغ بشئ نجس اه (قوله والواجب
من التراب الخ) ويقوم مقام الترتيب الماء الكدر كالنيل في أيام زيادته والسيل المترب اه برماوى

(قوله وخرج بزيادة في غير تراب التراب) أي ولولم نحو الهواء أو مرور الأقدام وقوله اذلا معنى لتتريب التراب أي سواء كان أمليا أو طارئا كان كانت الأرض مرتجة أو مبلطة ولو تطاير من الغسالة شيء فحكمه حكم ما بقي من الغسلات فإن تطاير من الأولى غسل ستائم إن وجد تراب فيها أي الأولى فلا حاجة إلى ترتيب والأفلا بد منه وهكذا ولو اجتمع ماء الغسلات السبع ثم ترش منه شيء فالوجه أن يقال إن كان التريب في أولى السبع لم يحتاج إلى ترتيب لانه لا يحتاج إليه عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع والاحتياج إليه لانه مخلوط بما يحتاج إليه وهو ماء الأولى اه برماوى والمراد بالأرض الترابية ما فيها تراب ولو أصاب شيء منها ثوبا قبل تمام السبع اشترط في تطهيره ترتيبه ولا يكون تبعا لها لانتفاء العلة فيها عنه وهي انه لا معنى لتتريب التراب وأيضا فالاستثناء معيار العموم ولم يستثنوا من ترتيب النجاسة المغاظة إلا الأرض الترابية كذا أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعمول به المعمول عليه وإن نسب إليه أنه أنقضى قبله بخلافه نعم لو جمع التراب المتطاير وأراد تطهيره لم يحتاج إلى ترتيبه أخذ من العلة السابقة كما هو ظاهر اه شرح مر وعبارة ع ش وأما الغسلات إذا جعت من غسل النجاسة المغاظة فقد أفتى ابن أبي شريف بأن الأناء الذي جعت فيه يغسل سبعة أحداها بتراب وخالف العلامة ابن قاسم وقال إن كان التريب في أولى السبع لم يحتاج إليه لأن ماء الأولى وكل مما بعده لا يجوز للتريب عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع والمعمول كلام ابن أبي شريف اه شبيري أي لأنها صارت نجاسة مستقلة فلا بد من غسلها سبعة وأنها انتهت واعتمد شيخنا ح ف ما قاله الشهاب سم اه (قوله اذلا معنى لتتريب التراب) قد يقال له معنى وهو الجمع بين المطهرين أعنى الماء والتراب الطهور والتراب الطهور ومنقود هنا لأن التراب الذي في الأرض الترابية متنجس وقد تقدم أنه لا يكفي اه عشارى أي فلوثر به لم يصر التراب مستعملا بذلك لانه لم يطهر شيئا وانما سقط استعمال التراب فيه للعلة المذكورة اه ع ش على مر (قوله أيضا اذلا معنى لتتريب التراب) قال شيخنا منه يؤخذ أنه لا فرق بين الطهور والمستعمل وعلى قياسه يقال ولا بين الطاهر والنجس وأما لو أصاب ما تطاير منه شيئا قبل تمام السبع فيشترط في تطهيره ترتيبه لانتفاء العلة المذكورة اه حل وعبارة ع ش على مر قوله التراب أي ولو كان مستعملا أو نجسا حيث قصد تطهيره لما عال به من انه لا معنى لتتريب التراب انتهت (قوله ولولم تزل عين النجاسة الخ) عبارة شرح مر والغسلات المزالة للعين تعد واحدة وإن كثرت وانما حسب العدد المأمور به في الاستبراء قبل زوال العين لانه محل تخفيف وما هنا محل تغليظ فلا يقاس هذا بذلك انتهت والمراد بالعين ما يشمل الوصف فلا بد من إزالة الأوصاف بخلاف العين الحقيقية فلا بد من إزالتها قبل وضع التراب اه سم وحاصل ما قرره شيخنا ح ف انه إما أن يضع التراب أولا ثم يتبعه بالماء أو يعكس أو يمزجها خارج المحل ويصب الماء الممزوج هذه ثلاث صور ثم ينقل النظر إلى النجاسة فإن كان جرمها باقيا لم تكف واحدة من الثلاثة لحيلولة الجرم بين الموضوع والمحل وإن لم يكن لها جرم فإن كان هناك رطوبة لم يكف وضع التراب أولا لتنجسه بالرطوبة لانه ضعيف ويكفي الصورتان الأخريان وإن لم يكن هناك رطوبة فإن كان هناك بعض الأوصاف أو كلها وهي الطعم واللون والريح كفى كل من الصور الثلاث ولكن لا تحسب غسالة إلا إن زالت الأوصاف ولو بمرات متعددة فلا تنافي بين الاكتفاء بالترتيب مع وجود الأوصاف وبين عدم حساب الغسلة البرزواها وإن لم يكن هناك أوصاف أصلا فالامر ظاهر اه وبعبارة أخرى نقل عن الشيخ عبدربه نصها والحاصل انه إن وضع التراب على جرم النجاسة لم يكف مطلقا وإن لم يكن الجرم موجودا ولا شيء من الأوصاف ووضع التراب كفى مطلقا أي سواء مزجه بالماء أولا وسواء كان المحل رطبا أو جافا وإن بقيت الأوصاف فإن كان المحل جافا ووضع التراب ممزوجا بالماء زالت الأوصاف كفى وإن وضعه وحده لم يكف لتنجسه اه (قوله

وخرج بزيادة في غير تراب
التراب فلا يحتاج إلى ترتيب
اذلا معنى لتتريب التراب
ولولم تزل عين النجاسة

أيضا ولولم تزل عين النجاسة الخ) أشار به الى تقييد المتن أي ولا تحسب السبع الا بعد زوال العين اه شيخنا
وعبارة حل قوله ولولم تزل عين النجاسة أي جرمها أو واحد أوصافها الا بستغسلات حسب واحدة كما صححه
النووي وهذا هو المعتمد لان هذا المحل غلق فيه بخلاف الاستنجاء بالجر حيث حسب فيه العدد قبل زوال العين
أي تحسب الاولى والثانية وان كان المزيل للعين الثالثة لانه محل تخفيف وهذا يفيد أن المراد بالعين هنا
الجرم لا ما يشمل ذلك وبقي الاوصاف ونقل عن شيخنا انه لا بد من زوال الاوصاف والاعدم مرة واحدة وزوال
العين بان تنفصل الغسالة غير متغيرة وغير زائدة الوزن فلوان فصلت متغيرة أو زائدة الوزن لم تحسب من السبع
وكتب أيضا حل مزيل العين بحسب من السبع وان انفصل متغيرا أو زائدا الوزن أو محله اذ لم يكن كذلك الظاهر
الاول لان ما عدا السابعة من حكموم عليه بالنجاسة ولو كان غير متغير ولا زائدا الوزن وما عدا السابعة لم يزل
النجاسة وان انفصل غير متغير انتهت (قوله لكن صحح في الشرح الصغير الخ) ضعيف اه شيخنا (قوله
أرجس ببول صبي) عبارة أصله وبالجرح ببول صبي الخ انتهت وكتب عليها ع ش مانصه دخل في ما غير
الآدمي كذا هو أرض في سائر النصوص ومقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قوله الآتي وفارقت الذكر الخ لان الابتلاء
المذكور حكمته في الامس لا ينافي تخلفه في غير الآدمي وعموم الحكم اه سم على حج قال شيخنا
حل قوله في نظرة من هذا البول في سعة قليل وأصاب شيئا وجب غسله ولا يكفي نظره ولو أصاب ذلك البول
النصف شيئا كفي النضج وان لم يكن في أول خروجه بان كان في أثناء كالتصيرية مثلا أخذ به يوم قولهم ما نجس
بول صبي الخ لعدم تغير أول خروجه ولا توفى الرخصة على ملاقاته من محله ومعدنه اه أقول وانما
لم يكتب بالنسبة في النجس من الماء المذکور لانه لما نجس بالبول الذي وقع فيه صدق على مصابه انه نجس
بغير البول اه (قوله أو ببول صبي) أي ولو اختلط بأجنبي وكان متطيرا من ثوب أمه وخرج بقية فضله
وقوله لم يطعم بفتح أوله وثالثه وقوله أي لم يتناول أي لا مأكولا ولا مشروبا اه برماوى وفي المختار الطعم
بالضم الطعام وقد طعم بالكسر طعم ما بضم الصاد إذا كل أو ذاق فهو طاعم اه ع ش على مر وفي
المصباح طعمته أطمعه من باب تعب طعم ما يقع على كل ما يساغ حتى الماء وذوق الشيء والطعم بالضم الطعام
اه (قوله قبل مضى حواين) اما بعدهما فهو بمنزلة الطعام ووجهه انه اذا كبر غلظ معدته وقويت على الاحالة
فربما كانت تحبيل احالة مكروهة والحولان أقرب مرد فيه ولهذا يغسل من بول الاعراب الذين لا يتناولون الا
اللبن اه برماوى ومثله شرح مر فلو شرب اللبن قبل الحولين ثم بال بعدهما قبل ان يأكل غير اللبن فهل
يكفي فيه النضج أو يجب الغسل لان تمام الحولين منزل منزلة أكل غير اللبن الذي يظهر الثاني كما اعتمد شيخنا
الطنيد تائي وكذا لو أكل غير اللبن للتغذي في بعض الايام ثم أعرض عن ذلك وصار يقتصر على اللبن فهل
يقال لكر زمن حكمه أو يقال يغسل مطلقا لانه يصدق عليه انه أكل غير اللبن للتغذي الذي يظهر الثاني كما قاله
شيخنا الطنيد تائي أيضا ولو اختلط اللبن بغيره فان كان الغبر أكثر غسل وان كان أقل أو مساويا فلا غسل والذي
اعتمد شيخنا انه يغسل مطلقا حيث كان يتناوله على وجه التغذي اه زى اه ع ش (فرع) لو أصابه
بول صبي وشك هل هو قبل الحولين أو بعده فهل يكفي بالرش أو لا بد من الغسل نقل عن الشيخ مر في درسه
انه لا بد من غسله لان الرش رخصة والخص لا يصر اليها الا يقين وفي ع ش على مر ما يخالفه وقال لان الاصل
عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول بعدهما اه والحولان تحديد كما قاله ع ش خلافا للشيخ خضرفي
حاشية التحرير اه من خط شيخنا الحفنى ومثل ما قبل الحولين البول المصاحب لا آخرهما كما قاله سم في حواشي
شرح البهجة ونقله عنه ع ش على مر وأقره اه من خط شيخنا الحفنى نقوله قبل مضى حولين متعلق
بول فيفيد انه لو بال بعد الحولين قبل ان يطعم ماد كرفلا بد من الغسل كما تقدم اه (قوله غير لبن) من

الابست غسالات مثلا حسبت
واحدة كما صححه النووي
لكن صحح في الشرح الصغير
أنها است وقواه في المهمات
(أو) نجس (بول صبي) لم
يطعم (أي لم يتناول قبل
مضى حواين) غير لبن

اللبن هنا القشطة والزبد والجبن الخالي عن الانفة وسواء كان اللبن حليباً أو رائباً أو خائراً أو أقطاماً من أمه أو من غيرها ولو من مغلف فهذا كله لا يمنع النضج اه شبخنا وهذا هو المعتمد كفى حل وأقره شيخنا ح ف خلافا لما وقع في عش (قوله نضج) بضاد معجمة وحاء مهملة وقيل معجمة وقال الجوهري النضج بالمعجمة مثل النضج بالمهملة وقيل النضج بالمعجمة لما شخن كاطيز وبالمهملة لما رق كالماء اه برماوى وفي المصباح نضجت الثوب نضجاً من بابي ضرب ونفع وهو البلب بالماء والرش وينضج بول الغلام أى يرش ونضج الفرس عرق ونضج العرق خرج اه وفيه أيضاً نضجت الثوب نضجاً من بابي ضرب ونفع إذا نفعه أكثر من النضج فهو أبلغ منه وغيت نضاخ أى كثير غزير وعين نضاخة أى قوارة غزيرة اه (قوله أيضاً نضج) هذا ظاهران كانت حكمية فإن كانت عينية فلا بد من إزالة جرمها أو أوصانها فإن لم تزل بالنضج وجب الغسل كما ذكره بقوله كمتجرهم بما فإن كان المصاب بالبول رطباً بحيث لو عصر سال منه البول وجب عصره اه شبخنا (قوله أيضاً نضج) قضيته أنه لا يندب فيه التثليث ووجه بانه رخصة والوجه خلافه كما اقتضاه توجيههم التثليث في غيره وتصريحهم بذلك في النجاسة المتوهمة وأنه يكتفى فيه بالرش مع بقاء أوصافه وجرى عليه الزركشى في اللون والريح قال لا نالوم نكتف به لا وجبنا غسله اه والوجه خلاف ذلك ويحمل كلامهم على الغالب من سهولة زواله اه شرح البهجة اه شورى (قوله بأن يرش عليه) أى بعد إزالة أوصافها ولا تضر طراوة محلها بلا رطوبة تنفصل منه وتكتفى إزالة الأوصاف مع الرش اه برماوى (قوله عن أم قيس) واسمها أميمة وقيل بركة بنت محسن الاسدي أسلمت قديماً وهاجرت وبايعت وهى التى جاءت بآبى لها صغير الحديث روت عن النبي صلى الله عليه وسلم وعنها قتيبة وغيره وعمرت كثيراً اه برماوى (قوله بآبى لها صغير) أى لم يباغ حولين قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسمه فى شئ من كتب الحديث ثم رايت بعضهم نقل ان اسمه محمد اه برماوى (قوله فى حجره) هو بالكسر لا غييراً اسم لما بين يديك من ثوبك وبمعنى المنع مثلث اه قاموس وفى النهاية ان طرف الثوب بالفتح والكسر وفى المصباح وحجر الانسان بالفتح وقديكسر حضمه وهو ما دون إبطه الى الكشح وهو فى حجره أى فى كفنه وحمايته والجمع حجور ثم قال والحض ما دون الإبط الى الكشح والجمع أحضان مثل حمل واحمال اه ع ش على مر وبالكسر العقل وما حواه الخطيم الدائر بالكعبة من جانب الشمال وديار ثمود والانى من الخيل والقراية اه برماوى وفى المصباح الحجر القراية والحجر بالكسر أيضاً الفرس الى آخره - هذه السبعة اه فله معان سبعة قد نظامها بعضهم بقوله

ركبت حجراً وطف البيت خلف الحجر * وحزن حجراً عظيم ما دخلت الحجر

لله حجر من عني من دخول الحجر * ما قلت حجراً ولو أعطيت ملء الحجر

(قوله خفف فى بوله) أى لان المشقة تجلب التيسير وهذه حكمية فلا يضر تخلفها فى نحو الاناء والارض اه حل (قوله وبأن بوله أرق الخ) لان الذكرك خالق من ماء وطين باعتبار أصله وهو آ دم والانى من لحم ودم باعتبار أصلها وهو حواء والغالب على الشئ محاكاة أصله ومعناه ان الذكرك لو حفظ فيه أصل نوعه وهو آ دم والانى لو حفظ فيها أصل نوعها وهو حواء فالحقنا افراد كل بنوعه والافكل من الذكرك والانى مخلوق من النطفة اه ذل على المحلى اه من خطا شيخنا ح ف وقيل لما كان باوع الصبي عائع طاهر وهو المني وبلوغها بمائع كذلك ونجس وهو الحيض جاز أن يفترقا فى طهارة البول اه برماوى وفرق أيضاً بأن بولها بسبب استيلاء الرطوبة والبرودة على مزاجها أغلظ وأنتن اه قسطلانى على البخارى (قوله فلا يلقى) بفتح المثناة التحتية وسكون الادم وفتح الصاد المهملة من لاق يلقى كعلم يعلم اه برماوى (قوله تخنيكه بئر) بالثناة لابلاثة اه برماوى (قوله وتناولوه السفوف) عبارة المختار وكل ما يؤخذ غير معجون فهو سفوف بفتح السين اه ع ش على

للتغذى نضج) بأن يرش عليه ما يعمه ويغلبه بلا سيما لان بخلاف الصية والخسنى لا بد فى بولهما من الغسل على الاصل ويتحقق بالسيلان وذلك لخبر الشيخين عن أم قيس أنها جاءت بآبى لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم فى حجره فبال عليه فدعا بماء فنضجه ولم يغسله ولخبر الترمذى وحسنه يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام وفرق بينهما لان الائتلاف يحمل الصبي أكثر تخفيف فى بوله وبأن بوله أرق من بولها فلا يلقى بالمحل لصوق بولها به والحق بها الخسنى وخرج بزيادنى للتغذى تخنيكه ثم ونحوه وتناولوه السفوف ونحوه للاصلاح فلا يمنعان النضج كفى المجموع (أو)

مر أما بضمها فهو الفعل وهو التناول اه لكتابته وقوله للاصلاح أى ان حصل به التغذى اه قل على المحلى (قوله أو بغيرهما) وكان حكما بأن لم يدرك له عين ولا وصف من طعم أولون أو ربح سواء كان عدم الادراك لحفاء اثره بالجفاف أم لا ولم يذكر هذا التفصيل في المغالطة والمخففة مع انضمام كل منهما - ما لذلك لا يقال هذا مستفاد من قوله كمتجسس به ما لا نأقول الذي يستفاد من التشبيه انه يجب في العيني منه - ما ازاله أو صافه الا ما عسر من اللون أو الریح فانه لا يضر وقد يقال انما لم يفصل في المغلطة لانه لا بد من السبغ في كل من العينية والحكمية وأما بول الصبي فان كان من الحكمية بأن جف ولاصفته كفى نضح وان كان من العينية فلا يكتفى بالنضح الا ان زالت تلك الاوصاف اه حل وأفتى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفو عنه بوجوب غسله وان أدى الى تلفه ولو كان ليتم ويتعين فرضه على ما فيه فيها اذا امتست النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما اذا كانت في نحو الجملد والحواشي وما بين السطور اه حج ومر اه ع ش وقوله ولو كان ليتم أى والغاسل له الولي وهل للاجنبي فعل ذلك في مصحف اليتيم بل وفي غيره لان ذلك من ازالة المنكر أم لا فيه نظر والا قرب عدم الجواز لعدم علمنا بأن ازالة النجاسة منه يجمع عليها سيما وقد قال على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله اه ع ش على مر (قوله كبول جف) أى بحيث لو عسر لم يفصل منه شئ اه برماوى وقوله ولم تدرك له صفة سواء كان عدم الادراك لحفاء أثره بالجفاف كبول جف فذهبت عينه ولا أثر له ولا ریح فذهب وصفه أم لا لكون المحل صقلا لا تثبت عليه النجاسة كالمرآة والسيف اه شرح مر وقوله لكون المحل صقلا صريحه ان نجاسة الصقيل حكمية ولو قبل الجفاف وليس كذلك بل نجاسته حينئذ عينية وانما صواعبه للاشارة للرد على المخالف القائل بأنه يكتفى فيه بالمسح وعبارة الروضة قلت اذا أصابت النجاسة شيئا صقلا كسيف وسكين ومرآة لم يطهر بالمسح عندنا بل لا بد من غسلها اه رشيدى (قوله كفى جرى ماء) أى وان لم يكن بفعل فاعل كطهر ومن ذلك السكين اذا حيت ثم سقيت ماء نجسا والحب اذا نقع في بول حتى انتفخ واللحم اذا طبخ في بول فيطهر - رباطها بصب الماء على ظاهرها والآخر المعجون بنجس سئل عنه المزني فأجاب بأنه نجس ثم سئل عنه الامام الشافعي رضى الله عنه فأجاب بأنه اذا ضاق الامر اتسع ومقتضاه أنه يكون معفو عنه وقد وقع السؤال للعلامة الزياى صورته ما قولكم رضى الله عنكم في الجر والازيار والاجانث والقال وغير ذلك كالبراني والصحون مما يعجن من الطين بالسرجين ونحوه هل يصح بيعها ويحكم بطهارتها ما وضع فيها من مائع أو ماء دون القاتين ويجوز استعماله أولا وفي الجبن المعمول بالانفحة المتحسة هل يصح بيعه ويحكم بطهارته ويجوز أكله حتى لو أصاب شيئا من بدن أو ثوب يحكم بطهارته أولا وكذا ما تولد منه من المش المعمول به الكسل هل يجوز أكله ويحكم بطهارته ولا تجب المضمة منه ولا غسل ما أصابه لان هذا مما تم به البلوى أولا وهل يجوز بيع الطوب المعجون بالزبل اذا أحرق وبناء المساجد به وفرش أرضها به ويصلى عليه بلا حائل واذا اتصل به شئ من بدن المصلى أو ملبوسه في شئ من صلته هل تصح صلته أولا أفتونا ما جور بن أثابكم الله الجنة فاجاب بما صورته الحمد لله نعم الحرف وهو الذي يؤخذ من الطين ويضاف اليه السرجين مما عمت به البلوى فيحكم بطهارته وطهارة ما وضع فيه من ماء أو مائع لان المشقة تجلب التيسير وقد قال امامنا الشافعي رضى الله تعالى عنه اذا ضاق الامر اتسع والجبن المعمول بالانفحة المتحسة مما عمت به البلوى أيضا فيحكم بطهارته ويصح بيعه وأكله ولا يجب تطهير الفم منه واذا أصاب شئ منه ثوب الاكل أو بدنه لم يلزمه تطهيره للمشقة وأما الآخر المعجون بالسرجين ونحوه فيجوز بيعه وبناء المساجد به وفرش أرضها به وتصح الصلاة عليه بلا حائل حتى قال بعضهم انه يجوز بناء الكعبة به والمش المنفصل عن الجبن المعمول بالانفحة طاهر لعدم البلوى به حتى لو أصاب شئ منه بدنا أو ثوبا لم يجب تطهيره والله أعلم كتبه على

نجس (بغيرهما) أى بغير شئ من نحو كلب وغير بول الصبي المذكور (وكان حكما) كبول جف ولم تدرك له صفة (كفى جرى ماء) عليه مرة (أو) كان

الز يادى الشافعى عفا الله عنه قال شيخنا قدس الله عنه عن ذلك فى درسه فقال قائمه من عندى وان كان مخالفا
 لظاهر المذهب ولم أر أحدا صرح وانما أخرجه على قواعد امامنا رضى الله تعالى عنه نعم يتجه عدم صحة
 صلاة حامل الشئ منها اذا لضرورة فيها حينئذ اه برماوى وفى قول على الحل بعد ان نقل افتاء الز يادى
 المذكور بالحرف مانصه ثم رأيت ما ذكره الشيخ عن الامام الشافعى فى منظومة ابن العماد وشرحها الشيخ
 الاسلام اه (قوله وجب ازالة صفاته) أى بحيث يغلب على ظنه زوالها ولا يجب عليه اختبارها بالشهم والبصر
 ونحوهما ولا على الاعى أو من بعينه مردان يسأل بصيرا هل زالت الاوصاف أولا اه حل ويستحب ان
 يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلين لتكتمل الثلاث ولو تخففت فى الاوجه اما المغلظة فلا كما قاله الجيلى فى بحر
 الفتاوى فى شرح الحاوى وبه جزم التقي ابن قاضى شهاب فى نكت التنبيه لان المكبر لا يكبر كان المصغر لا يصغر
 ومعنى ان المكبر لا يكبر ان الشارح بالغ فى تكبيره فلا يراى عليه كما ان الشئ اذا صغر مرة لا يصغر مرة أخرى وهذا
 نظير قواهم الشئ اذا انتهى ثم ايتى به فى التغليظ لا يقبل التغليظ كالإيمان فى القسامة وقتل العمد وشبهه
 لا تغلظ فيه الدية وان غلظت فى الخطأ وهـ اذا أقرب الى القواعد ويقرّب منه قولهم فى الجزية ان الجبران
 لا يضعف ولا يشترط فى ازالة النجاسة نية وتجب ازالتهما فور ان عصى بها والا فلنحو صلاة تم تسن المبادرة
 بازالتها حيث لم تجب وأما العاصى بجنبته فلا تجب عليه المبادرة بالغسل كما بحثه الاسنوى لان المتنجس متلبس بما
 عصى به بخلاف الجنب اه شرح مر (قوله الاما عسر زواله الخ) أى ولو من مغلظ بأن لم يزل بالمبالغة
 فى الغسل والحت والقرص وان طال بقاء ذلك اللون أو الریح ولا بالاستعانة بالاشنان والصابون حيث توقفت
 ازالة على ذلك على ما سياتى وذكر حجج انه بعد ظن الطهر لا يجب شتم ولا نظر نعم ينبغى سنها اه حل وخرج
 ما سهل زواله فلا يطهر مع بقاءه لدلالته على بقاء العين اه شرح مر وحاصل صور النجاسة ثمانية وأربعون
 صورة فى العينى منها خمسة وأربعون لان الحاصل فى المحل اما الجرم أو اللون أو الریح أو الطعم فهذه أربع صور
 أو اثنتان منها وفيه ست صور أو ثلاث منها وفيه أربع صور أو الجميع وهى صورة واحدة فهذه خمسة عشر
 صورة وكلها فى المغلظة والمخففة والمتوسطة بخمسة وأربعين وفى الحكمية ثلاثة لانها إما مخففة أو مغلظة أو
 متوسطة فهذه ثمانية وأربعون اه مدابغى (قوله بل يطهر المحل) أى حقيقة لا أنه نجس معفو عنه حتى لو أصابه
 بالى لم يتنجس اذ لا معنى للغسل الا الطهارة والاثرا الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه وظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين
 المغلظة وغيرها فلو عسرت ازالة لون نحو دم مغلظ أو ريحه طهر وهو كذلك خلافا لار كشى فى خادى وانما
 لم يعف عن قليل دمه لسهولة ازالة جرمه اه شرح مر (قوله كمتنجس بهما) أى فى اتقدم فى قول الصبى
 من الاكتفاء بالنضح محله ان زالت به الاوصاف ومحل الاكتفاء فى المغلظة بالسبع ان زالت به الاوصاف اه
 شيخنا (قوله اما اذا اجتمعا) أى بمحل واحد من نجاسة واحدة والافلا فوان العلة الآتية وأفتى والشيخنا
 بنجاسة ما يؤخذ من البحر فيوجد فيه ريح الزبل أو طعمه أو لونه أى لكن يعنى عنه لا المشقة اه حل وعجوبة
 أصله مع شرح مر فان بقيامعا فى محل واحد وان عسر زوالهما ضر على الصحيح لقوة دلالتهما على بقاء العين
 فان بقيتا فى محلين لم يضر كما لو تخرت بطانة الخاف وظهارته فى محلين غير متجاذبين لانقاء العلة التى هى قوة
 دلالتهما على بقاءهما انتهت وقوله ضر على الصحيح أى ان كانا من نجاسة واحدة وذلك لان بقاءهما من نجاسة
 واحدة دليل على قوة النجاسة بخلاف ما لو كانا من نيتين لان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لهما بالآخرى
 وكل واحدة بانفرادها ضعيفة اه عش عليه (قوله فتجب ازالتهما مطلقا) أى سواء عسر أو لم يعسر ومعنى
 الوجوب فيما اذا عسر أنه اذا تيسر له بعد ذلك ازالتهما وجب عليه العلاج وأما المحل فى هذه الحالة فيعنى عنه
 للضرورة ويصلى به ولا تجب عليه الاعادة بعد ذلك ولا تقاطع المحل اه شيخنا اجرح ف

(عينيا وجب ازالة صفاته)
 من طعم ولون وريح (الاما
 عسر) زواله (من لون أو
 ریح) فلا تجب ازالته بل يطهر
 المحل (كمتنجس بهما)
 أى بنحو الكاب ويبول الصبى
 فانه تجب فى العينى منهما
 ازالة صفاته الاما عسر من
 لون أو ریح وهذا من زيادتى
 أما اذا اجتمعا فتجب ازالتهما
 مطلقا لقوة دلالتهما على بقاء

وقوله ويصلي به ظاهره أنه لا فرق بين كون النجاسة في البدن أو في الثوب وقد رأيت لشيخنا الاشبولي تفصيلا وهو أنه إن كان النجاسة في البدن فالحكم ما ذكره وإن كانت في الثوب وجب ترعه ولا تصح الصلاة فيه بل يصلي بدونه ولو غار بالآدم بحد غيره ولا تجب الاعادة اهـ ويأتي مثل هذا في بقاء الطعم وحده وفي قول على التحريم ما نصه لكن إذا عسر في شئ مما دام العسر وتجب إزالة النجاسة عند القدرة ولا تجب إعادة ما صلاهم معه ما وكذا يقال في الطعم إذا عسر اهـ أي فيكون المحل نجسا معفو عنه (قوله كما يدل على بقائها بقاء الطعم) تقدم في الأول أن المريح فيها جواز الذوق وإن محل منعه إذا تحق وجودها في ما يربذ ذوقه أو انحصرت فيه اهـ شرح مر فاندفع ما يقال كيف يعرف بقاء الطعم مع حرمة ذوق النجاسة وعبرة سم يعرف بقاء الطعم فيما إذا دامت لثته أو غاب على طنته زواله فيجوز له ذوق المحل استظهارا وفي الأنوار ويصور وحدان الطعم بدمي الفم أو تلطخه بالجر أو اتقى لا بد ذوق المحل اهـ انتهت (قوله ولا تجب الاستعانة في زوال الأثر) أي من الطعم أو اللون أو الريح أوهما بغير الماء من نحو صابون أو اشنان إلا أن تعينت أي الاستعانة بأن توقفت إزالة ذلك على ما ذكره والتوقف بحسب ظن المظهر أن كان له خبرة والأسأل خبيراً وقوله على كلام فيه الخ المعتمد منه ما هنا من كونها إذا تعينت وجبت سواء اللون أو الريح أوهما أو الطعم واستحبها حيث لم تتوقف إزالة ذلك عليها ولا بد أن يكون ثبوت ذلك فاضلا عما يفضل عنه ثبوت الماء في التيمم قال حج ومن ثم اتجه أن يأتي هذا التفصيل الآتي فيما إذا وجد بعد الغوث أو القرب ولا يجب قبول هبته وإن لم يقدر على نحو الخت وجب أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عما ذكر فلو تعذر ذلك حسا أو شرعا عفى عنه للضرورة فلو زال التعذر لزمه استعمال ذلك لزوال العذر وظاهر كلام حج أنه يصير مظهر الامع لمواعنه حيث قال في بيان العسر بأن لم تتوقف إزالته على شئ أو توقفت على نحو صابون ولم يجده فيما يظهر للمشقة ثم رأيت شيخنا في شرحه به أن ذكر ما تقدم أضرب عنه واستوجه أن من فقد نحو الاشنان يصير بمثابة من فقد الماء وقد تجسس ثوبه أي فلا يصلي فيه وإن صلى فيه للضرورة أعاد اهـ حل (قوله بشرط ورود ماء ان قل) أي على الأصح وقوله فعلم أنه لا يشترط العصر الخ أي على الأصح أيضا وعبرة أصله مع شرح مر ويشترط ورود الماء على محلها أن كان قليلا لا العصر في الأصح فيهما لكن يستحب فيما يمكن عصره خروجاً من خلاف من أوجب ولا فرق بين ماله خل كاللباط أولا كالتقاء مطلقهم فتول الغزي بشرط أي العصر اتفاقا في الأول ضعيف ومقابلته في الأول قول ابن سريج في الماء القليل إذا ورد عليه المحل النجس لتأثيره كالثوب يغمس في اجانة ماء لذلك أنه يطهره كالألو كان واردا بخلاف ما لو ألقته الريح فيه فينجس به والخلاف في الثانية معني على الخلاف الآتي في طهارة الغسالة أن قلنا بمهارتها وهو لا يظهر بشرط العصر والاشترط ويقوم مقامه الجفاف في الأصح انتهت وقوله خروجاً من خلاف من أوجب منه يعلم أن الاستحباب لرعاية الخلاف لا يتوقف على كونه بين الأئمة الأربعة بل يسن الخروج منه وإن كان خلافاً لأهل المذهب كنهنا لكن ذكر حج أنه يشترط لاستحباب الخروج منه قوة الخلاف ومحل ذلك فيما لم ينصوا على استحبابه خروجاً من خلاف أمه وفتن مراعاته وإن شذ قال حج ويجوز أن يكون سنهم له للدليل قام عندهم في ذلك إما بالاعتراض على من حكم عليه بالشذوذ أو بكونه مع شذوذه عندنا وإما لبعض المذاهب فيكون خروجاً من خلاف ذلك المذهب اهـ ع ش عليه قال في الخادم لو وضع ثوباً في اجانة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس بالملافة لأن نحو دم البراغيث لا يزال بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهوراً قال وهذا مما يغفل عنه أكثر الناس وهو يدل على أن الوارد القليل ينجس إن لم يطهر المحل اهـ شورى وسم وفي ع ش على مر في شروط الصلوات ما نصه * (فرع) * قرر مر أنه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لأجل تنظيفه من الأوساخ أي ولو نجسته لم يضر بقاء الدم فيه ويعفى

العين كيدل على بقائها بقاء
الطعم وحده وإن عسر
زواله ولا تجب الاستعانة في
زوال الأثر بغير الماء إلا
أن ثبت على كلام فيه
ذكره في شرح البهجة
(وشروط ورود ماء) أن
(قل)

عن اصابة هذا الماء لها فليتم اهل سم على المنهج أى أما اذا قصد غسل النجاسة التي هي دم البراغيث فلا بد من ازالة أثره هذا الدم ما لم يعسر فيعني عن اللون على ما مر اه بالحرف (قوله ان قل) قدر ان الشرطية بعد ان كانت الجملة صفة لان مفهوم الشرط أقوى من مفهوم الصفة لان مفهومه لم يقع فيه بخلاف بخلاف مفهومها اه شيخنا ح ف (قوله على المحل) أى محل النجاسة لا على عينها أو على عينها وزالت به ولم يجتمع معها في اناء وكتب أيضا أى حيث لم يتجسس بان يرد على محل النجاسة وان كان المتجسس له خل كالسطح لا على عينها كما لو صب الماء على بول أو خمر أو دم بارض قبل جفافه ولا نظير لمن خالف في ذلك وكذا بعد جفاف الدم والخمر والبول اذا لم يزل باراده وجامعه في الارض أو الاناء اه حل (قوله فعلم انه لا يشترط العصر) أى علم من قوله وجب ازالة صفاته ومن قوله وشرط ورود ماء قل ووجه العلم اقتضاه على هذين في مقام البيان فيعلم منه انه لا يشترط غيرهما كأنه صر ومثل العصر صب الماء من الاناء الذي يطهر فلا يجب وكذا أخذ الماء من فوق الارض التي تطهر فلا يجب أيضا ومعلوم ان هذا كما بعد زوال الاوصاف المذكورة بخلاف ما اذا كانت باقية فان الماء الذي على المحل الذي يغسل متجسس اه شيخنا (قوله وغسالة) أى ولو لمصبوغ بمتجسس أو نجس وقد زالت عين الصبغ النجس أو المتجسس ولا يضر بقاء اللون لعسر زواله ويعرف ذلك بصفاء الغسالة ولا بد أن لا يزيد وزن الثوب بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ فان زاد ضر لان الزائد من النجاسة اه من شرح مر وهذا يفيد انه لو استعمل للمصبوغ ما يمنع من انفصال الصبغ مما حرت به العادق من استعمال ما يسمونه فطاما للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يطهر بالغسل لعدم بقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشترط زوالها بان كانت رطبة أو مخلوطة بنجس العين اما حيث لم يشترط زوالها بان جفت فلا يضر استعمال ذلك اه ع ش عليه * (فرع) اذا غسل ثوبا متجسبا بالصابون حتى زالت عين النجاسة قال مر جوابا للسؤال على الفور يصبر لاثرا لصابون حكم الصبغ فلا يطهر حتى تصفو الغسالة من لون الصابون مع عدم الزيادة ثم قال ينبغي ان المقدار الذي يشق استقصاؤه يكون معفو عنه فليتم اهل سم * (فرع) من الغسالة ما لو تجسس فمبدم لثته أو بما يخرج بسبب الجشاء فتفصله ثم تغمض وادار الماء في فيه بحيث عمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يطهر ولا يتجسس الماء فيجوز ابتلاعه اطهارته فتنبه له فانه دقيق هذا وبقى ما لو كانت تدعى لثته من بعض الماء كحل تشويشه على لحم الاسنان دون بعض فهل يعنى عنه فيما تدعى به لثته لثته الاحتراز عنه أم لا لا مكان الاستغناء عنه بتناول البعض الذي لا يحصل منه دعى اللثة والظاهر الثاني لانه ليس مما تنعم به البلوى حينئذ وبتقدير وقوعه يمكن تطهيره منه وان حصل له مشقة لندرة ذلك في الجملة اه ع ش على مر وفي قل على المحل ولا بد من صفاء غسالة ثوب صبغ بنجس ويكفى غمر ما صبغ بمتجسس في ماء كثير أو صب ماء قليل عليه كذلك فيطهر هو وصبغه (قوله أيضا وغسالة قليلة الخ) المراد بغسالة النجاسة ما استعمل في واجب ازالة أما المستعمل في مندوبها كالغسالة الثانية والثالثة فطهور وما غسل به نجاسة معفو عنها كقليل دم غير طهور كما قاله ابن النقيب ويتعين في نحو الدم اذا اراد غسله بالصب عليه في نحو جفنة والماء قليل ازالة عينه والالتجسس الماء به بعد استقراره معها فيها اه شرح مر ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان اللحم يغسل مرارا ولا تصفو غسالته ثم يطبخ ويظهر في مرقة لون الدم فهل يعنى عنه أم لا فاقول الظاهر الاول لان هذا مما يشق الاحتراز عنه ويحتصل عدم العفو قياسا على الميتة التي لا دم لها سائل فان محل العفو عنها حيث لم تغير ما وقعت فيه اه ع ش على مر (قوله بعد اعتبار ما يتشربه المحل) أى ويلقبه من الوسخ الطاهر ويظهر الا كفاء فيهما بالظن وقوله وقد طهر المحل أى بأن لم يبق به طعم ولا لون ولا ريح على ما تقدم ولو في المغلظ اه حل (قوله طاهرة) أى غير طهورة لازالها النجس لان ما أزيل به النجس غير طهور ولو كان معفو عنه كما قاله ابن النقيب اه حل (قوله وقد فرض طهره) أى طهر المتصل فكذا المنفصل وقوله فطاهرة ما لم تتغير أى وان لم يطهر المحل

لان صكتر صلى المحل
لأن لا يتجسس الماء لو عكس
فلا يطهر المحل فعلم أنه
لا يشترط العصر لما يأتي
من طهارة الغسالة وقول
قل من زياتي (وغسالة قليلة
منفصلة بلا تغير و) بلا
(زيادة) وزنا بعد اعتبار
ما يتشربه المحل (وقد طهر
المحل طاهرة) لان المنفصل
بعض ما كان متصلا به وقد
فرض طهره فان كانت

وقوله فطاهرة أيضا أي إن طهر المحل وقوله فنجسة أي والمحل نجس اذ هما امتلا زمان متى حكم بطهارة المحل حكم بطهارة الغسالة ومتى حكم بنجاسة الغسالة ولو بزيادة الوزن حكم بنجاسة المحل اه شيخنا (قوله أولم تنفصل فطاهرة أيضا) أي ومطهرة للمحل الذي هي فيه فلو وضع ماء في اناء متنجس كله ولم يعم الماء جميع أجزائه فإنه يدار في جوانبه كلها حتى يعمها ويظهر جميعها فان الماء مادام مترددا على المحل لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة الى الاستعمال وهذا كله اذالم تكن عين النجاسة موجودة في الاناء ولو مائة أو مائة وعشرون فان كانت موجودة فإن الماء ينجس بمجرد صبها عليها ولذلك قال حج واقفي بعضهم بطهارة ما صب على بول في اجانته محمول على بول لا جرم له وبذلك علم ان التفصيل في الغسالة محله فيما لا جرم للنجاسة فيها لكن قولهم لو صب ماء على دم نحو براغيث فزال عينه طهر المحل والغسالة بشرطه يتنازع في ذلك فراجع اه قل على المحلى (قوله فطاهرة أيضا) لعل محله مع عدم التغيير أيضا فلي تأمل فان المتبادر من العبارة خلافه اه شوبري (قوله ولو دهننا) هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يطهر الدهن بغسله كالثوب النجس بان يصب الماء عليه ويكافئه ثم يحركه بخشبة ونحوها بحيث يظن وصوله لجميعه ثم يتركه ليعلم ثم يثقب أسفلها فاذا خرج الماء سد ومحل الخلاف كما قاله في الكفاية اذا تنجس بماء لادھنية فيه كالبول والالم يطهر بالاخلاف انتهت (قوله تعذر تطهيره) طاهره وان صار جامدا وعلى تسليم ذلك فينبغي ان يستثنى صبغ جملانه ماء وأجزاء صبغية وبجموده زالت أجزاء الماء ولم يبق الا الأجزاء الصبغية وهي جامدة فلا يحرر (فرع) السكر المتنجس ان كان تنجسه حال مائعيته قبل ان ينعقد بان تنجس ثم طبخ سكر الم يطهر وان كان تنجسه بعد انعقاده طهر بنقعه في الماء وكذلك اللبن الجامد يفتح الباء ان كان تنجس حال كونه لبنا مائعا لم يطهر وان جدد وطرا التنجس بعد جوده بتجيين أو غيره طهر بنقعه في الماء بخلاف الدقيق اذا عجن بماء نجس سواء انتهى الى حالة المائعية بان صار يتراد موضع ما أخذ منه عن قرب أو لم ينته اليها فإنه اذا جفف ثم نقع في الماء فإنه يطهر وكذا اذا لم يجفف حيث كان جامدا وكذلك التراب اذا عجن بماء نجس أو بول سواء صار مائعا أو جامدا فإنه اذا جفف ثم نقع في الماء طهر وكذا اذا لم يجفف حيث كان جامدا والفرق ان كلاما من الدقيق والتراب جامدا والمائعية عارضة بخلاف اللبن والعسل ونحوهما هذا حاصل ما قررره مر وأفاده واهتم به أقول ومن القسم الثاني الصبغ فاذا صبغ ثوب بصبغ متنجس ثم جف الثوب ثم غمس في ماء كثير أو صب عليه ماء حتى يغمسه فإنه يطهر هو وصبغه لان صبغه بمنزلة تراب عجن ببول أو ماء نجس أو بمنزلة عجن ببول أو ماء نجس فقولهم لا بد في طهر المصبوغ بنجس من أن تصفو غسالته يجب حمله على صبغ نجس العين أو مخلوط بأجزاء نجسة العين وفا في ذلك لشيخنا الطهلاوي رحمه الله تعالى وقد بيناه في هامش التجريد قال في العباب واذا تنجس بحسن بزي متنجس طهر بغسل بزي الزيت اه أي كأن يغسل بماء وزراب اه سم ولعل اه ذاق المغاظة ومن الجامد الزئبق بكسر الزاي وهمزة ساكنة وباء مفتوحة أو كسورة فلا يتنجس بوضعه في نحو جلد كلب حيث لا رطوبة ولا فيطهر بالغسل مطلقا ومع التريب في النجاسة الكلبية ما لم يتفتت ولا فيتعدرتا طهره ولو ماتت فيه فارة لم تنجسه حيث لا رطوبة اه برماوى (قوله عن الفارة) بالهمزة لا غير أما غارة المسك فبالهمزة وتركه اه ع ش وتقدم ما فيه (قوله وفي رواية قاريقوه) قال شيخنا محمل وجوب اراقته حيث لم ير استعماله في نحو قود وعمل صابون به واستقاء دابة اه حل ومن ذلك العسل اذا تنجس فإنه يسقى للخل ولا ينجس غسلها بعده اه برماوى * (قائدة) * في البخاري وكانت عائشة تحدث أن النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه قال هريقوا على من سبغ قرب الخوفى القسطلاني عليه من هراق الماء به ريقه هراقه ولا يصلى اه ريقوا بفتح الهمزة من هراق الماء به ريقه اه راقا أي صبوا انتهى وبها مشه بخط الشيخ أبي العز الجبلي ما نصه قوله هريقوا هو فعمل أمر من هريق هريقا على وزن دحرج يدحرج وأصله أريق يوريق في قول الشارح من هراق الماء نظروا وأما رواية هريقوا فهي

كثيرة فطاهرة ما لم تتغير أولم تنفصل فطاهرة أيضا وان انفصلت متغيرة أو غير متغيرة وزاد وزنها بعدما ذكر أولم يزد ولم يطهر المحل فنجسة والتقيد بالقليلة وبعدم الزيادة من زيادتي (ولو تنجس مائع) غير ماء ولو دهننا (تعذر تطهيره) لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن الفارة تموت في السمن فقال ان كان جامدا فالقوها وما حو لها وان كان مائعا فلا تقربوه وفي رواية للخطابي قاريقوه فلا أو أمكن تطهيره لم يقل فيه ذلك لما فيه من اضاعة المال والجامد هو الذي اذا أخذ منه قطعة لا

بفتح الهمزة وسكون الهاء بعدها مشنة تحتية من اوراق الماء اذا صببه والمضاع منه يريق الماء بفتح أوله لانه
نجاى به على ذلك البرماوى في شرح العمدة (قوله ماء لا يحلها على قرب) أى عرفنا اه شيخنا
* (باب التيمم) *

هذا الباب يشتمل على أطراف ثلاثة الاول في أسبابه وذكره في هذا الفصل الثانى في كيفية تيمم وسيد كره في قوله
فصل تيمم بتراب طهور الخ والثالث في أحكامه وسيد كره في قوله ومن تيمم لفقد ماء الخ وهو رخصة وقيل عزية
وفي المستصفى للفرالى ان التيمم لفقد الماء عزية وتول نحو المرض رخصة فالاول يصح من العاصى وغيره مسافرا
كان أو مقبلا والثانى لا يصح من العاصى كذلك وبعبارة هذا الشرح في صلاة المسافر نعم له بل عليه أى المسافر
سفر معصية التيمم مع وجوب عادة ما صلا به على الاصح كما في المجموع اه وظاهره انه لا فرق بين أن يكون
تيممه لفقد الماء حسا أو شرعا لكن ظاهر سياقه ان الكلام فى الاول وحيث لا يكون مبنيا على ما فى المستصفى
وعلى اطلاقه بقطع النظر عن سوق الكلام يكون مبنيا على انه عزية مطلقا وأما على أنه رخصة فلا يصح تيممه وفى
القواعد لا زكشى ان من الرخصة التيمم لفقد الماء وللخوف من استعماله والثانى انه عزية والثالث التفصيل
بين التيمم لعدم الماء فعزية أو للمرض أو بعد الماء عنه أو لبيعها أكثر من الثمن فرخصة وهو ما أورده الفرالى
فى المستصفى اه حل وبعبارة شرح مر وهو رخصة مطلقا انتهت وكتب عليه ع ش قوله وهو رخصة
مطلقا أى سواء كان الفقد حسا أو شرعا لان الرخصة هو الحكم المتغير اليه السهل لعذر مع قيام السبب للحكم
الاصلى وقيل عزية وقيل ان كان للفقد الحسى فعزية والاخر رخصة وهذا الثالث هو الاقرب لما يأتى من صحة
تيمم العاصى بسفره قبل التوبة ان فقد الماء حسا أو بطلان تيممه قبلها ان فقد مشرا كان تيمم لمرض اه (قوله
هو لغة القصد) مأخوذه من أتمته وتأمته وتيممته قصده اه قل (قوله ايصال تراب الخ) يتضمن الايصال
النقل والقصد وقوله بشروط الخ مراد به ما يشتمل الاركان فدخل فيه النية والترتيب فاشتمل التعريف على
الاركان السبعة اه شيخنا (قوله وخبر مسلم الخ) ولذلك كان من خصائص هذه الامة وفرض سنة أربع
من الهجرة وقيل سنة ست وقيل سنة خمس اه حل قال البرماوى والاخير هو الصحيح اه (قوله جعلت
لنا) الضمير فيه راجع للنبي صلى الله عليه وسلم ولا مته وفي رواية جعلت لى اه برماوى (قوله كلها مسجدا)
قال القاضى عياض معناه ان من كان قبلنا كانوا لا يصلون الا فيما يتقنوا طهارته من الارض وخصصنا نحن
بجواز الصلاة فى جميع الارض الاما يتقننا نجاسته وقال الكرماني أما كونها مسجدا فلم يأت فى آثارها منعت من
غيره وقد كان عاصى عليه الصلاة والسلام يسبح فى الارض ويصلى حيث أدركته الصلاة فكأنه قال جعلت لى
الارض مسجدا وطهورا وجعلت لغيرى مسجدا ولم تجعل له طهورا وقال النووي فى شرح مسلم معناه ان من كان
قبلنا انما أبيع اهم الصلوات فى مواضع مخصوصة كالبيع والكناس وكذا اذا كانت الامم السابقة مسافرين
ويمكن الجواب بان الكلام انما هو فى الامم لافى أنبيائها والاعذر ثم رأيت العلامة الحلبى مر ح بذلك
فى حاشية المعراج فراجع اه برماوى وقوله وترتبا طهورا ان قلت المقرر عند الاصوليين ان مفهوم اللقب
لا يتنجس به وقد احتج بهم به حيث قائم لا يكتفى التيمم بغير التراب وأجاب حجة الاسلام عن ذلك حيث قال محل كون
مفهوم اللقب غير حجة اذا لم يكن هناك قرينة أو ما اذا كان هناك قرينة كالامتنان أو العدول عن العموم فانه
يكون حجة وما نحن فيه من هذا القبيل لان اخراج التراب من عموم الارض قبله قرينة على العمل بمفهومه والا
كان يقول جعلت لنا الارض كلها مسجدا وطهورا فخصص التراب بالذكر من بين اجزاء الارض قرينة
على ذلك اه تقرير شيخنا ح ف فى قل على المحلى وما قيل ان لفظ التربة لقب لمفهوم له وانه فرد من
افراد العام بحكمه فلا يخصصه ولذلك جوزه الامام مالك بما اتصل بالارض كالشجر والزرع وأبو حنيفة
وصاحبه محمد بما هو من جنس الارض كالزنبق والامام أحمد وأبو يوسف صاحب ابى حنيفة بما لا يغيار فيه

يتراد من الباقي ماء لا يحلها
على قرب المانع بخلافه
ذكره فى المجموع
* (باب التيمم) *
هو لغة القصد وشرعا ايصال
تراب الى الوجه واليدين
بشروط مخصوصة والاصل
فيه قبل الاجماع آية وان
كنتم مرضى أو على سفر وخبر
مسلم جعلت لنا الارض كلها
مسجدا

كالخمر الصلب أجيب عنه بأنه ليس من باب العام بل من باب المطلق كإتيان تقييد الرقبة وإطلاقها في الكفارة وبأن الآية الشرعية قدالة على اعتبار المفهوم بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه إذ لا يفهم من من إلا التبعيض نحو مسح الرأس من الدهن وهو الغبار والغالب أن لا غبار لغير التراب فتعين وجعل من لا ابتداء خلاف الحق والحق أحق من المراء والله يقول الحق وهو يهدي السبيل وأجيب بغير ذلك مما يعرف من محله اه (قوله وتر بها طهورا) بفتح الطاء ما يتطهر به وبضمها الفعل أي الطهر وقيل بالفتح فهما كذا بخط ابن المؤلف بهامش شرح مختصر المزني والحمد لله رب العالمين اه شوبري (قوله ومأمور بغسل) كان ينبغي أن يقول ومأمور بطهر ليشمل الغسل والوضوء المسنونين اه ع ش والوضوء المسنون كالجدد في تيمم عنه اه شيخنا وفي سم مائه (فرع) وافق مر على أنه إذا توضأ وصلى ثم أراد صلاة قبل الحدث وعدم الماء أو عذر استعماله أنه يسن له أن يتيمم عن الوضوء المجدد اه وعبرة الشوبري قوله ومأمور بغسل أي أو وضوء مسنون كالجدد فلو قال ومأمور بطهر عن غير نجس لكان أعم وأولى بما ذكره ومع ذلك يرد عليه نحو الميت والمجنونة إذا انقطع حبسها لجل وطؤها وغير المميز بالنسبة للطواف ونحوه تأمل انتهت (قوله وهذا أولى من قوله الخ) أولوية عموم بالنظر لقوله ومأمور بغسل فهو أعم من قوله والجنب وأولوية إيهام بالنظر لقوله للعجز إذ قول الأصل لأسباب يوهم أن السبب المبيح للتيمم متعدد وليس كذلك بل هو سبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء وإن كان هذا العجز له أسباب متعددة ولهذا قال حج (تنبيه) جعله هذه أسبابا نظرية لظاهر أنها المبيحة فلا ينافي أن المبيح في الحقيقة إنما هو سبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا وتلك أسباب لهذا العجز اه (قوله فقدماء) أي حسا لا يتكرر مع السببين الآتين وضابط الحسي أن يتعذر استعماله ومن الحسي ما لو حال بينه وبينه عوار سبب أو كان في سفينة وخاف غرقا أو استقاء وأما وجود ماء مسبل فهو من فقد الشرعي اه شيخنا الكنسياني للقلوبي على الجلال في آخر الباب مائه وكالمرض حيالته نحو سبب أو خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك اه وأما وجود ماء مسبل فهو من فقد الشرعي اه شيخنا ومما ينبغي على كون فقد حسا أو شرعا التفصيل بين كون المحل يغلب فيه فقد أو لا في الحسي وعدمه في الشرعي فلا يعيد في السبب الشرعي مطلقا وينبغي عليه أيضا أن العاصي بسفره لا يصح تيممه في فقد الشرعي إلا أن تاب ويصح في فقد الحسي ويجب عليه القضاء مطلقا اه شيخنا وعبرة البرماوي قوله فقدماء أي حسا كأن عدم مطلقا أو شرعا كالسبل للشرب يقينا أو ظنا ولو بحسب العرف كالسقاءيات التي على الطرق والصحاري المسبلة للشرب بخلاف المسبلة لا انتفاع ومنها صهر يريح ابن طعيمة بصحن الجامع الأزهر فإنه عزم في وقفه الانتفاع به حتى غسل خرق الحيض بارشاد من العلامة الزيادي ولو توضأ من صهر يريح مسبل للشرب صح وضوءه مع الحرمة كما في الماء المغصوب وقال بعضهم يجوز أن يفرق بين السقاية والصهر يريح وهو ككفتين ديل موضع يجتمع فيه ماء كثير ولو مر بارض موقوفة أو مملوكة جازله التيمم بتراب كل لأنه يتسامح به عادة انتهت (قوله فان تيقنه) أي تيقن فقد في المحل الذي يجب طلبه منه وهو حد الغوث أو القرب وإن علمه في غيره وكان المناسب أن تيقنه أي الحدث والمأمور بالغسل ويمكن التأويل في مرجع الضمير بأن يراد به من ذكر الشامل للقسامين اه شيخنا (قوله بلا طلب) بفتح اللام ويجوز إسكانها والفتح أفصح اه برماوي ومثله شرح مر (قوله سواء كان مسافرا أولا) وقوله إن أمن مع ما يأتي الخ لا يخفى أن صنيعه هذا يقتضي أن المقيم إذا جاوز وجود الماء لا يجب عليه طلبه إلا أن أمن ما ذكر الذي منه الوقت وفيه بعد فإن المقيم يجب عليه الطلب حيث بدأ أي حين التجوز أي فيما إذا ظن أو شك أو توهم وإن خاف خروج الوقت وفيه ان هذا واضح عند التيقن دون غيره هذا ويمكن أن يكون قوله سواء كان مسافرا أولا خاصا بتيقن فقد وحيث يكون فاعل طلبه المسافر بقرينة قوله من رحله ورفقته ويؤيد ذلك أن صاحب

وتر بها طهورا (يتيمم)
محدث ومأمور بغسل
ولو مسنونا (للعجز) عن
استعمال الماء وهذا
أولى من قوله يتيمم المحدث
والجنب لأسباب (وأسبابه)
أي العجز ثلاثة أحدها
(فقدماء) للآية السابقة
(فان تيقنه) أي فقد الماء
(تيمم بلا طلب) إذ لا فائدة فيه
سواء كان مسافرا أم لا
وقول الأصل فان تيقن
المسافر فقد جرى على
الغالب (والا)

الروض لما ذكر حد الغوث وحد القرب وحد البعد وأحكامها قال أما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى وان فات به الوقت اه أي حيث لم يعد مسافرا في طلب الماء وينبغي أن يكون محل ذلك في الماء المتيقن وأما اذا لم يكن متيقنا وضاق الوقت عن الطلب فينبغي أن لا يخرج الصلاة عن وقتها بمجرد التوهم أو الشك أو الظن لكن يعد جعل الظن كالتيقن في وجوب الطلب وان خرج الوقت في حق المقيم وسيعلم ان المراد بالمقيم من يجب عليه القضاء والمسافر من لا يجب عليه القضاء ولومة بما يحتمل لا يغلب فيه وجود الماء اه حل (قوله بان جواز وجوده) التجويز اما بالظن أو بالشك أو الوهم فعبارة شاملة لذلك والتجويز باليقين اه شورى لكن التجويز باليقين يجزى في حد الغوث والقرب وما عداه خاص بحد الغوث ففي الكلام توزيع لمصدق الا كما صنع م في شرحه فالمراد بالتجويز بالنسبة لحد الغوث ما قابل اليقين ليصح التفصيل بقوله ثم نظرحو اليه الخ اذا لم ينل على الوقت الذي هو من جملة قوله ان أمن لا يشترط فيما اذا علم الماء في حد الغوث اذا لا يشترط الأمن عليه الا في حد القرب اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله بان جواز وجوده أي براجعية أو مرجوحية أو استواء الامر من وانما لم يقل والابان لم يتيقن فقد دللناه لو قال ذلك لشمع صورة تيقن الوجود وسيمأتى حكمها في قوله فلو علم ماء الخ انتهت (قوله ولو بماذونه) أي الثقة ولو واحد عن جماعة وانما وجب الطلب لانه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع امكان الماء اه برماوى (قوله اكل تيمم في الوقت) فان لم يجد بعد البحث المذكور ماء تيمم لان الفقد حاصل وتأخير التيمم عن الطلب في الوقت جائز ان لم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء فلو طلب كما مرو تيمم ومكث موضعه ولم يتيقن عدمه ولم يوجد ما يحال عليه وجوده فلا صرح وجوب الطلب ثانيا لما يطرأ أي سواء كان طريانه للحدث أم للجمع بين الصلاتين أو قضاء صلوات متوالية أم غير متوالية ونحو ذلك لاحتمال اطلاقه على بترخفيت عليه أو وجود من يده الى الماء لكن الطلب الثاني أخف من الاول والثاني لا يجب لانه لو كان هناك ماء لطفر به في الطلب الاول ولو طلب قبل الوقت ودام نظره الى المواضع التي يجب نظرها حتى دخل الوقت كفى قاله ابن الصباغ وغيره ولا يجزى به مع الشك في دخول الوقت وان صادفه اه شرح م (قوله في الوقت) أي ان طلب لصاحبه الوقت فلو طلبه قبله لغائته فدخل الوقت اكتفى بذلك الطلب لان الطلب وقع صحيحا أي والحال انه لم يحتمل تجدده ماء كما هو ظاهر اه شورى وفي قل على المحلى (قوله في الوقت) أي وقت كل صلاة مادام التوهم ولا يجب الطلب قبله وان علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا م وان أوهمه كلامه في شرحه وفارق السعي الى الجمعة فانه وسيلة بخلافها وبأنها مضافة الى اليوم واذا ضاق الوقت قطع الطلب وتيمم وصلى نعم لو طلب قبل الوقت لعطش أو فائتة كفى وخرج بالطلب الاذن فيه قبل الوقت فيجوز ما لم يقيد بما قبل الوقت وفارق عدم الاكتفاء بالاذن في القبلة بان مبناها على الاجتهاد ولا يقوم اجتهاد شخص عن آخر اه (قوله من رحله) أي بأن يقتضيه ثم اطلاق الطلب على مجرد التفتيش هل هو حقيقة أو مجاز فيه نظر والتبادر من كلامهم أنه حقيقة وأن الطلب مشترك بين التفتيش والسؤال ونحوهما مما يسعى به في تحصيل مراده ويدل على ذلك ما نقله الشارح في حاشية البيضاوى عن الطيبي عند قوله تعالى في سورة المائدة قدسألها قوم من قبلكم من ان الطلب والسؤال والاستخبار والاستفهام والاستعلام ألفاظ متقاربة وانها مترتبة فالطلب أعظمها قال لانه يشمل الطلب من نفسه ومن غيره والسؤال خاص بالطلب من الغير الى آخر ما بين به ومعلوم ان الطلب من النفس ليس عبارة الا عن التأمل في الشيء ليظهر المراد منه فهو كالبحث والتفتيش في الرجل عن الماء اه ع ش والرجل مسكن الشخص ومأواه من حجر أو مدر أو شعر أو وبر ويجمع في الكثرة على رجال وفي القلة على أر حبل ويطلق مجازا على ما يستصحبه المسافر من الاثاث بالثلاثة وهو أمتعه وأوعيه فزاده ومركبه ونحو ذلك وأنكره الحريرى ونظاه ابن برى اه برماوى (قوله ورفقته) بضم الراء وكسر ها وحكى فيها فهي مثلثة وهم الجماعة ينزلون معا ويرتحلون معا سموا

بأن جواز وجوده (طلبه)
ولو بماذونه (لكل تيمم في
الوقت مما جوزه فيسمن
رحله ورفقته) المتسويين
اليه ويستوعبهم

بذلك لا يتفق بعضهم ببعض ومساعدته وما زاد داخل فيما بعده فيكفي فيه النظر والتردد من غير
سؤال اه برماوى (قوله كأن ينادى فيهم الخ) ولا يجب الطلب من كل بعينه بل يكفي نداء يعجبهم بأن
يقول من مع ماء يجوده من يبيعه فيجمع بينهم ماله قديسذله ولا يبيعه ولا يبيعه فلو اقتصر على من يجوده
سكت من لا يبيذه بخنا أو على الطلاق النداء سكت من يظن اتهامه ولا يسمع الا بيعة اه شرح مر
(قوله يجوده) أى ان ظن منهم السماح به والا فيز يدولون بثمنه ان كان قادر عليه لان السامع قد يكون بخيلا
فلا يسمع به الا بثمنه وفي كلامه إشارة الى أنه لا يطلب من كل واحد على حدته اه برماوى (قوله ثم ان لم يجد
الماء الخ) هذان من جملة ما جوزه فيه وانما عطفه ثم لتراخي عما قبله اه حل وانظر ما المراد بان تراخي
هنا اه وعبرة البرماوى قوله ثم ان لم يجد الماء الخ أشار به الى أنه لا ينتقل الى النظر الا بعد ما ذكر من
التفتيش والطلب وذلك لان الاسهل ما ذكره وبما توهم عبارته ان ذلك شرط ولم يقل به أحد انتهت بالترتيب
الذى فى كلام المتن غير واجب بل يصح ان يقدم النظر والتردد الا متى على الطلب من رحله ورفقته (قوله
حواليه) جمع حول بمعنى جهة على غير قياس وقياسه أحوال وهذا الجمع على صورة المثني اه شيخنا ح فوفى
المختار يقال قد حوله وحواله وحواليه وحواليه بكسر اللام وقعد حياه وبجياه أى بازائه اه
(قوله الى الحد الا ترى) أشار به الى أن قول المتن الى حد غوث متعلق بكل من العاملين أى نظروا وتردداه شيخنا
(قوله ونخص موضع الحضرة الخ) أى وجوب ان غلب على ظنه وجود الماء وتوقف غلبة ظن الفقد عليه اه
برماوى (قوله والارتدادان أمن الخ) بأن يمشى من كل جهة من الجهات الأربع الى آخر حد الغوث ان كان
لا يحيط به الا بهذا المشى والامشى بقدر ما تحصل به الاطاحة من كل جهة ولو ثلاث خطوات اه شيخنا (قوله
بان كان ثم وهدة) فى المختار الوهدة كالوردة المكان المظلم والجمع وهدة وهدة وهدة وهدة اه (قوله مع
ما يأتى) أى فى حد القرب بأن يأمن نفساً أو عضواً أو مالا زائدا على ما يجب بذله لماء طهارته وانقطاعا عن رفقة
وخروج الوقت اه حل وعبرة الشورى ومن جملة ما يأتى الوقت ومحل اشتراط الأمن عليه ان كان التجوز بغير
العلم اما ان كان بالعلم فلا يشترط الأمن عليه انتهت وهو مستغنى عنه بما تقدم من حل التجوز بالنسبة لحد
الغوث على ما عدا العلم اه شيخنا (قوله أيضاً مع ما يأتى) من جملة ما يأتى أمن الوقت ومحل اشتراطه فيمن لا يلزمه
القضاء أمان يلزمه القضاء فلا يشترط فيه أمن الوقت وهذا هو المعتمد من تراعى طويل اه شورى واعتمد
شيخنا ح ف ان هذا التفصيل انما هو فى صورة العلم الآتية فى حد القرب وأما ما هنا أى ما فى حد الغوث فيشترط
فيه فى الصورة المذكورة الأمن على الوقت مطلقاً أى سواء كان القضاء يلزم المتبهم أم لا اه بمعنى انه اذا
خاف خروج الوقت لو اشتغل بالطلب فانه لا يطلب بل يتيمم ويصلى فى الوقت وبه وذلك ان كان المحل يغلب فيه
الوجود قلزمه الاعادة والا فلا كفى الاجهوى على التحرير وفرض المسئلة انه يجوز للماء لا عالم به فان كان عالماً
وجب طلبه ولو أدى الطلب الى خروج الوقت ولا يصح تيممه فى تلك الحالة وهذا الكلام كما مفر وض فى حد
الغوث أما حد القرب فسيأتى أنه يشترط فيه الأمن على الوقت لكن فيما اذا كان المحل يغلب فيه الفقد أو يستوى
الامر ان بمعنى أنه اذا خاف خروج الوقت لو اشتغل بالطلب فانه لا يطلب بل يتيمم ويصلى لاجل ادراك الوقت
ولا اعادة عليه أما اذا كان المحل يغلب فيه الوجود فانه يشترط بالطلب ولو خرج الوقت ولا يصح تيممه فى تلك
الحالة والفرض انه عالم بوجود الماء كما يؤخذ هذا التفصيل من حواشى التحرير (قوله أى الى حد لحقه فيه
غوث رفقته) أى مع اعتدال أسماعهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحد من آخر رفقته المنسوبين اليه
لأمن آخر العاقلة اه حل وعبرة البرماوى وأوله من محله وقيل من آخر رحله وقيل من آخر رفقته الذين
يلزمهم سؤالهم وهم المنسوبون اليه لأن آخر العاقلة مطلقاً لا قد تنسج جدا بحيث تأخذ قدر فرسخ أو أكثر
فلو اعتبر ذلك من آخرها لزم منه مشقة شديدة وربما تزداد على حد القرب واستغنى به شيخنا الشبرا مى

كأن ينادى فيهم من مع ماء
يجوده وقول فى الوقت مما
جوزه فيه من زيادتي (ثم)
ان لم يجد الماء فى ذلك (نظر
حواليه) يميناً وشمالاً وأماماً
ونخلفاً الى الحد الا ترى
ونخص موضع الحضرة والطير
بزيادة احتياط (ان كان
بمستوى من الارض والا)
بأن كان ثم وهدة أو جبل
(ترددان أمن) مع ما يأتى
اختصاصاً وما لا يجب بذله
لماء طهارته (الى حد غوث)
أى الى حد لحقه فيه غوث
رفقته لو استغاث بهم فيه مع

انتهت وفي المصباح أعانته اذا أعانته ونصره فهو غيث والغوث اسم منه اه أي اسم مصدر بمعنى الاغاثة
 فالإضافة في كلام الشارح من إضافة الصفة للموصوف أي يلحقه فيه رفقة المستغاث بهم (قوله وهذا) أي
 الضابط المذكور لحد الغوث بقوله أي إلى حد يلحقه فيه غوث رفقة الخ هو المراد بقول الأصل الخ ويقول
 الشارح الصغير تردد غلوة سهم فالعبارات عن هذا المعنى ثلاثة عبارة الأصل وعبارة الشرح الصغير وعبارة
 المتن وهي قوله إلى حد غوث اه شيخنا (قوله تردد قدر نظره) متعلقة محذوف أي في غير المستوى وقوله
 أي في المستوى متعلق بنظره فضايط التردد في غير المستوى بقدر النظر في المستوى وحيث تذفقضي العبارة أنه
 لا بد أن يفتى إلى آخر حد الغوث ويحمل على ما إذا لم تحصل الإحاطة بجميع أجزاء حد الغوث إلا بهذا المشي
 فان حصلت باقل منه لم تجب الزيادة اه شيخنا (قوله غلوة سهم) قال في المصباح الغلوة الغاية والجمع غلوات
 مثل شهوة وشهوات وقوله أي غاية رمية أي في أبعد ما يقدر ويقال هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربع مائة اه
 برماوى (قوله وقول ان أمن من زيادتي) كان الأولى ان يقول والنصر يجزى بقول الخ لان هذا القيد مفهوم من
 كلام الأصل بالأولى لانا اذا اشترطنا الامن في حالة تبقي الماء في حالة توهيم بالطريق الأولى ويجاب بانه
 انما قال ذلك لان الذي يشترط الامن عليه في حد الغوث أعظم مما يشترط الامن عليه في حد القرب فصديق
 حيث ان لفظ ان أمن من زيادته وان كان بعض معناه يعم لم بالأولى مما بعده اه برماوى (قوله فان لم يجد
 ماء) أي ولو حكما بان ترك التردد لعدم الامن على مامر اه برماوى أي ولو كان عدم الوجدان بانخبار فاسق
 وقع في قلبه صدقه وكتب أيضا الناصورة يقبل فيها خبر الفاسق وهي ما اذا فقد المسافر الماء فاخبره فاسق بانه لا ماء
 فيه اعتمده ذكره الماوردى في الحاوى وسببه ان عدم الماء هو الأصل ولذلك لو أخبره ان الماء فيه لم يعتمد
 اه حل ومثله شرح مر (قوله وهذا فوق حد الغوث) أي باعتبار الغاية والافال حدود الثلاثة مشتركة
 في المبدأ اه ع ش (قوله ويسمى حد القرب) وقدره نصف فرسخ وقدر نصف الفرسخ يسير الانتقال
 المعتدلة إحدى عشرة درجة وربع درجة وذلك لان مسافة القصر يوم وليلة وقدرها ثلثمائة وستون درجة
 ومسافة القصر ستة عشر فرسخا فاذا قسمت عليها باعتبار الدرج كان ما يخص كل فرسخ اثنين وعشرين درجة
 ونصف درجة ونصف الفرسخ ما ذكر اه ع ش على مر وفي قل على المحلى ومن ضبطه بنصف فرسخ
 أدخل فيه حد الغوث السابق (قوله وجب طلبه) أي قصده وتحصيله فالطلب هنا بمعنى التقصيد اذا الغرض انه
 عالم وشم بمعنى التفتيش اذا الغرض انه يجوز اه شيخنا (قوله ان أمن غير اختصاص) أي وكان العلم بغير
 خبر عدل والافيشترط أمن الاختصاص اه شورى (قوله ومال رائد على ما يجب بذله للماء) أي ولو لغيره
 وكل مال البضع ولو لغيره أيضا اه برماوى ومثله ع ش على مر (قوله وانقطاع عن رفقة) أي وان لم
 يستوحش على الأوجه وفارق الجماعة بانه لا بد لها اه زى وعبارة ع ش بخلاف الجمعية فان الانقطاع
 عن الرفقة لا يجوز السفر معهم بعد الفجر بل لا بد من ضرورة تدعو إلى السفر لتكرره كل يوم بخلافها انتهت
 وفي قل على المحلى ولا بد أن لا يخاف الانقطاع عن رفقة أيضا ولو لمجرد الوحشة وفارقت الوحشة هنا ما في
 الجمعية لانها مقصود قال شيخنا والمراد بالوحشة ان يستوحش اذا ذهب لطلب الماء فله ترك الطلب والنهم
 وليس المراد بالوحشة برحيلهم عنه لانه كما قال شيخنا مر له ان يرحل معهم وان لم يحصل له وحشة كما لو
 كان وحده اذ ليس لصلاته محل يلزمه وقوعها فيه فتأمل ذلك اه (قوله وخروج وقت) أي ان لم تلزمه
 الاعادة بان كان فقد الماء أكثر من وجوده أو استوى الامر ان لم يلزمه الاعادة بان كان وجود الماء
 أكثر من فقد الماء بشرط الامن على خروج الوقت اه شيخنا ع ش ماوى (قوله والا فلا يجب طلبه) أي
 والايامن على ما ذكر الذي من جلته الوقت وحيث تذفقوله بخلاف من معناه الخ مقابل لبعض الصور الداخلة
 تحت الا اه شيخنا (قوله بخلاف من معناه الخ) مقابل لقوله ان أمن المتعلق بقوله فلو علم ماء من حيث

تسألهم بأشغالهم وهذا هو
 المراد بقول الأصل تردد قدر
 نظره أي في المستوى
 ويقول الشرح الصغير تردد
 غلوة سهم أي غاية رمية
 وقول ان أمن من زيادتي
 (فان لم يجد ماء) (يتم)
 لظن فقد (فلو علم ماء)
 بمحل (يصله مسافر لحاجته)
 كاحتياط واحتشاش وهذا
 فوق حد الغوث المتقدم
 ويسمى حد القرب (وجب
 طلبه) منه (ان أمن غير
 اختصاص ومال يجب بذله
 لماء طهارته) غنا أو آخر من
 نفس وعضو ومال رائد على
 ما يجب بذله للماء وانقطاع
 عن رفقة وخروج وقت
 والا فلا يجب طلبه بخلاف
 من معناه ولو توضح به خروج
 الوقت فانه لا يتم لانه
 واحد للماء ووصف المال
 بما ذكر من زيادتي

شبهه للوقت ~~كان~~ ان يكون مقابلاً أيضاً قوله ان أمن المقدمة في حد الغوث من حيث شبهه للوقت
 اه شيخنا وبعبارة الشو برى قوله بخلاف من معهما أى يحصل عنده وظاهره ولو فوق حد الغوث
 وهو الوجه لان معهما فلا يصح التيمم بخلاف من يحصله فلا بد ان يأمن على الوقت فلجرح رانته (قوله
 ولم يعتبر) بالنساء للجهول وفي بعض النسخ ولم يعتبروا أى الاصحاب اه برماوى وقوله الامن على
 الاختصاص أى ان كان غير محتاج اليه فان كان محتاجا اليه اعتبر الامن عليه أيضا اه ع ش وبعبارة شرح
 م ر وخرج بالمال الاختصاصات والمال الذى يجب بذله في تحصيل الماء غنا وأخره فلا أثر للخوف عليه هنا
 وان اعتبرناه ثم في حالة التوهم كما مروى لان دنا من المال خير منها وان كثرت وما زعم بعضهم من ان هذا لا يأتي
 في الكلب الا ان حل قتلها والا فلا طلب لانه يلزمه سفيهه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل ويضيعه
 غير صحيح لان الخشية على الاختصاص هنا انما هي خشية أخذ الغيرة لو قصد الماء وتركه لا خشية ذهاب روجه
 بالعطش وبذلك يجمع بين كلامي المجموع انتهت (قوله لتيقن وجود الماء) أى والعلم ليس مستندا الى الظن باخبار
 واحد والاشترط الامن أخذ المأمور وقرى بعضهم بان مأموره في ظن لم يستند الى خبر ما ذكر اما اذا كان
 باخباره فهي من افراد ما هنا وجرى على ذلك شيخنا الزياى اه شو برى (قوله فوق ذلك المحل) ظاهره
 ولو كان فوق ذلك يسير كقدم مثلاً وفيه نظر فليراجع بل الظاهر ان مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فان
 المسافر اذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وانما يمتنع اذا بعدت المسافة عرفا وفي بعض الهوامش انه ان علم
 بما ذكر في ذلك الموضع وهو في منزله لا يجب عليه طلبه واذا اتفق انه طلب الماء فوصل الى غاية حد القرب ثم علم
 به فوفاً بذلك القدر وجب طلبه اه وهو بعيد من كلامهم لماسر ان ذلك القدر لا يعد زيادة على حد القرب
 فليتنبه اه ع ش على م ر وبعبارة البرماوى قوله فوق ذلك المحل أى عرفا والعبارة في هذه الحدود بذاتها
 لا بنفس الشخص حتى لو ذهب الى آخر المسافة فلم يجد فيه ماء لكن وجد ماء خارج الحد فربما منه لا يجب عليه
 ان يذهب له بل يعود الى محله ويقيم ولو كان في سفينة وخاف غرقا لو اغترف من البحر تيمم ولا إعادة عليه كمن
 حال بينه وبين الماء سبع مثلاً والمستوطن بمحل لا ماء فيه الجماع ويقيم ولا إعادة عليه ولا يلزمه النقلة عنه ويلزم
 البدوى النقلة لفقد التراب والحاصل ان للمقيم أحوالاً في حدود ثلاثة أحدها الغوث فان تيقن فقد الماء تيمم
 بلا طلب وان تيقن وجوده فيه لم يملكه ان لم يكن مانع ولا يقيمهم وان خرج الوقت وان تردد فيه لم يملكه طلبه أيضا
 بشرط الامن على مأموره على الاختصاص والوقت ثانياً حد القرب فان علم فقد الماء فيه تيمم بلا طلب بالاولى
 مما قبله وان علم وجوده فيه لم يملكه بشرط الامن أيضا ومنه الامن على الوقت لا على الاختصاص والمال
 الذى يجب بذله لماء طهارته وان تردد فيه لم يجب طلبه مطلقا ثالثاً حد البعد وهو ما فوق حد القرب
 فلا يجب فيه الطلب مطلقا سواء في جميع ذلك المسافر والمقيم وما وقع للعلامة ابن قاسم هنا فيه نظر بل لا يستقيم
 انتهت (قوله فلو تيقنه آخر الوقت الخ) المراد باليقين هنا الوثوق بحصول الماء بحيث لا يتخلف عادة لا ما ينتقى
 معه عدم الحصول عملاً وقوله والافتحيجل تيمم أى في الاظهر وقيل ان التأخير أفضل ومحل الخلاف اذا أراد
 الاقتصار على صلاة واحدة فان صلاها بالتيمم أول الوقت ثم أعادها آخره مع الكمال فهو الغاية في احراز
 الفضيلة ويحاج عن استشكل ابن الرفعة بان الفرض الاول ولم تشملها فضيلة الوضوء بان الثانية
 لما كانت عين الاولى كانت جارية لنفسها لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب اعلانها بالوضوء لا نأقول محله
 فحين لا يرجو الماء بعد بقرينة سياق كلامهم ومحل ما ذكر في الاولى اذا كان يصلحها في الحالين منفردا أو في
 جماعة أمالو كان اذا قدمها صلاها بالتيمم في جماعة واذا آخر الوضوء انفراداً فلهذا يظهر أخذ من كلام
 الاخرى ان التقديم أفضل وادراك الركعة الاخيرة على وجه نحصل معه فضيلة الجماعة أولى من ادراك
 الصف الاول وهو أولى من ادراك غير الركعة الاخيرة ومحل ذلك في غير الجمعة اما فيها عند خوف فوت

ولم يعتبر هنا الامن على
 الاختصاص ولا على المال
 الذى يجب بذله بخلافه فيما
 مر لتيقن وجود الماء وتعبيرى
 بما ذكر أعسم من اقتضاه
 على النفس والمال (فان
 كان) الماء محل (فوق ذلك)
 المحل المتقدم ويسمى حد
 البعد (تيمم) ولا يجب قصد
 الماء لبعده (فلو تيقنه آخر
 الوقت فانتظاره أفضل) من
 تعجيل

ركوع الثانية وهو بمن تلمه الجماعة فالوجه وجوب الوقوف عليه متأخراً أو منفرداً لا دراً كما هو ان خاف فوت قيام الثانية وقراءتها فالأولى ان يتقدم ويقف في الصف المتأخر لتصح جمعة اجزاء وادراك الجماعة أولى من تثليث الوضوء وسائر آدابه فاذا خاف فوت الجماعة بسلام الامام لو أكمل الوضوء بآدابه فادراكها أولى من اكماله ولو ضاق الوقت أو الماء عن سنن الوضوء وجب ان يقتصر على فرائضه اهـ شرح مر وقوله فاذا خاف فوت الجماعة بسلام الامام الخ فضيته انه لو لم يخف فوتها بذلك بل خاف فوت بعض منها كالأول كان لو ثبت ادركه في التشهد مثلاً كان تثليث الوضوء أولى فيه نظر لان الجماعة فرض فتواهيها يزيد على ثواب السنن فينبغي المحافظة عليها وان فاتت سنن الوضوء وبقي ما لو كان لو ثبت فاتت الجماعة مع امام عدل وأدركها مع غيره وينبغي ان ترك التثليث فيه أفضل اهـ ع ش عليه (قوله أيضاً فلو يتقنه) أى يتيقن طريقه في محل يجب عليه تحصيله منه وهو حد الغوث والقرب أو يتيقن طريقه بمنزله أى مكانه الذي هو نازل به فهذا تقييد لقوله في حد الغوث فان لم يجد تيمم ولقوله فلو علم ماء الخ باعتبار مفهومي وهو انه اذا لم يأمن على ما ذكر تيمم أى فحسب ذلك كما لم يتيقن طريقه الماء آخر الوقت اهـ شيخنا وقوله آخر الوقت المراد بالآخر هنا ما زاد على وقت الفضيلة فيشمل الآخر الحقيقي والوسط اهـ شيخنا ح ف وعبارة الزيادة قوله فلو يتقنه آخر الوقت أى بان بقي منه وقت يسع الصلاة كلها وطهرها فيه ولو في منزله الذي هو فيه على المعتمد خلافاً لما وردى ومحل فضيلة التأخير حيث لم يقرن التقديم بنحو جماعة والا كان التقديم أفضل ويجرى هذا التفصيل في تيقن السترة أو الجماعة أو القيام آخره أو وطنها فان تيقن فالتأخير أفضل أو وطن فالتقديم أفضل وصورة مسألة الكتاب أى المتيان يكون في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الامران والاوجب التأخير وان خرج الوقت ولو علم ذوالنوبة من متراجين على نحو بئر أو سترة عورة أو محل صلاة انما لا تنتهي اليه الا بعد الوقت صلى فيه بلا إعادة فتيههم را كتب سفينة خاف غرقاً واستقى ولا إعادة عليه مكن حال بينه وبين الماء سبع مثلاً ولم توضئ بمحل لا ماء به الجماع والتيمم ولا إعادة عليه ولا يلزمه النقلة عنه انتهت ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش قوله خاف غرقاً واستقى قال في شرح العباب بعد ما ذكر ما نصه ونحوه كالتقام حوت وسقوط ممول أو سرقته اهـ وقضيته انه لا قضاء في مسئلتنا بل قضيته عدم القضاء في مقيم تيمم للخوف على نفس أو مال فليظن ومثل ذلك ما لو حال بينه وبين الماء سبع فتيههم ولا إعادة عليه كما سيأتي وحينئذ يصح ان يلغز بذلك فيقال لنار جبل سليم الاعضاء غير فاقد للماء تيمم وصلى ولا قضاء عليه وصورته لو كان في سفينة الخ وقوله ولا إعادة عليه أى وان قصر السفر قال سم ومحل عدم الاعادة اذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم مما لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة اذ لو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اهـ بالمعنى وقوله بقطع النظر عما فيه السفينة يمكن الاحتراز به عما لو كان الغالب في ذلك المكان وجود الماء في جميع السنة واتفق احتياجه الى النزول في السفينة في وقت يمنع فيه من الطهارة بالماء لما سبق فيجب عليه القضاء بخلاف ما لو كان المحل يغلب فيه الفقد في غالب السنة لكن اتفق وجوده من نيل مثلاً في بعض أيام السنة فانه في هذه الحالة اذا تعذر عليه استعمال الماء لا قضاء عليه انتهى لكن يرد عليه ان التيمم في السفينة على الوجه المذكور سببه الفقد الشرعي كما تقدم ولا إعادة في الفقد الشرعي مطلقاً تأمل (قوله فانتظاره أفضل) هذا ظاهر أو صريح في ان الماء يأتي اليه في منزله ويمكن شمله لذلك ولعكسه وهو المعتمد اهـ برماوى (قوله قال الماوردى الخ) مرجوح اهـ برماوى ويمكن حمل كلامه على ما اذا كان بمحل يغلب فيه وجود الماء فانه يجب عليه التأخير حينئذ كما صرح به الزيادة وينبغي عدم ما جمع به بين كلامي الراعي والنووي المار اهـ ع ش على مر (قوله في غير منزله) أى الذي هو له وقوله والا بان يتيقن وجوده في المحل الذي نزل به بمعنى انه يطرأ وجوده آخر الوقت في ذلك المحل لانه موجود فيه قبل ذلك بالفعل اذ لو كان

التيمم لان فضيلة الصلاة بالوضوء ولو آخر الوقت أبلغ منها بالتيمم - م أوله قال الماوردى هذا اذا تيقن وجوده في غير منزله والا وجب التأخير جزماً (والا) بان ظنه أو ظن أو تيقن عدمه أو شك فيه آخر الوقت (فتجيب تيمم أفضل) لتحقق فضيلته دون فضيلة الوضوء

موجوداته بالفعل لجا فيه ما تقدم وهو انه ان كان في حد القرب فسادونه وجب طلبه وان كان فوق حد القرب لم يجب طلبه اهـ حل (قوله ومن وجده غير كاف وجب استعماله) ولو وجد محدث تنجس يديه بما لا يعنى عنه ماء لا يكفي الا أحدهما تعين للنجس لانه لا بدل لازالته بخلاف الوضوء والغسل وظاهر ان تنجس الثوب اذا لم يمكن نزع كتجسس البدن فيما ذكر في غسله وقيتهم اهـ شرح مر وقوله اذا لم يمكن نزع أى كان خاف الهلاك لو نزع فان أمكن بان لم تنجس من نزع محذور تيمم وضوء نزع الثوب وصلى على عار ياولا إعادة عليه لان قد السرة مما يكثر اهـ ع ش عليه (قوله في بعض أعضائه) أى محدثا كان أو جنبا ويراعى الترتيب ان كان حدثه أصغر وانما لم يجب شراء بعض الرقبة في الكفارة لانه ليس رقبة وبعض الماء اهـ برماوى (قوله ولا يجب مسح الرأس الخ) ليس على إطلاقه بل ان كان معه ما يغسل به وجهه ويديه فانه يجب عليه استعمال الثلج والابان لم يكن معه ماء فانه لا يجب عليه استعماله وهو جمع بين الكلامين اهـ برماوى وعبارة ع ش وصورة الشارح انه وجد الثلج فقط اما اذا وجد ماء يكفيه لوجهه ويديه وجد ثلجا فانه يجب عليه استعماله حيثئذ انتهت وقوله وقيل يجب عليه قيتيمم عن الوجه واليدين ثم يمسح الرأس بالثلج ثم يقيم عن الرجلين اهـ (قوله شراؤه) أى الماء ومثله التراب وان لم يكفه كل منهما أو هما معا ولو جعل يلزمه فيه القضاء وشراؤه آتية كدلو ورشاء كذلك وهو بكسر الراء والمد حبل يتوصل به الى الماء والجمع أرشية مثل كساوا كسيتوا الرشاء بفتح الراء الملهة ولدا الطبية اذا تحرك ومشى وبعد ريم وبعد طي وبضمها جمع رشوة بكسر الراء وحيث أوجبنا الشراء فيحرم بيعه بعد دخول الوقت ولا يشك عليه صحة بيع عبده المحتاج اليه للكفارة أو وفاء دين لان وقت الصلاة محدود والديون متعلقة الذم وقد رضى به اربابها كذلك فلا يجزى الا عيان وهل يجب شراؤه قبل الوقت اذا لم يسع الوقت الشراء مع الصلاة على قياس ما سبق في الطلب فيه نظر قال شيخنا الشيرازي القياس الوجوب وقال شيخنا ليس وأما لو باعه قبل الوقت ثم دخل الوقت أوجبنا عليه الفسخ في القدر المحتاج اليه ان كان هناك خيار والا فلا وتحرم هبته بعد دخول الوقت لكن لو ألتفه وتيمم صلى ولا إعادة عليه ولو لم يجد معه الا ثمن الماء أو السترة قدم السترة لدوام نفعها مع عدم البدل ومن ثم لم يشره شراءه بغير عورة فانه لا ماء طهارته ولو وهبه لغيره قبل الوقت ثم دخل الوقت وهو عنده لم يلزم الاصل الرجوع ولو كان معه صاعان من ماء وأحدهما يكفيه وباهما بعد دخول الوقت فهل يفسخ البيع فيهما أو في صاع واحد قال شيخنا ينبغي البطلان فيه لان الوجوب يتعلق بهما ويحتمل فسخ أحدهما حرره اهـ برماوى (قوله بثن مثله) قال البلقيني المراد ثمن مثل الماء الذي يكفي لواجب الطهارة اما الزائد للسنن فلا يعتبر ويحتمل اعتباره اهـ من حواشي شرح الروض اهـ شورى (قوله مكافؤ زمانا) أى فلا يعتبر حاله الاضطرار فقد تساوى الشربة فيها زمانا كثيرة اهـ برماوى (قوله فلا يجب شراؤه بزيادة على ذلك) أى بل يسع نعم يجب شراء الا أنه بزيادة على ثمن المثل بقدر ثمن الماء لو اشتراه * (فرع) * يجب قطع ثوبه ليحمله رشاء ان لم يزد نقصه على ثمن الماء أو أجزأه وقوله وان قلت مشاغل لما اذا كانت الزيادة قد رايته غايبا عنه بخلاف نظيره فيما لو وكله بشراء شئ أو يبعه فاشترى أو باع بزيادة قدر يتغابن مثله فان كلاً منهما صحيح والفرق ان الوضوء هنالك بدل وهو التيمم بخلافه ثم اهـ برماوى (قوله نعم ان يسع منه الخ) لا حاجة لهذا الاستدراك لان ما ذكره من مثل اذا الزائد في مقابلة الاجل ولهذا لم يورده الجلال المحلى فله دره اهـ شورى وعبارة شرح مر ولو زيد في ثمنه بسبب التأجيل بزيادة لا تقه بالاجل لم يخرج به عن كونه ثمن مثله انتهت (قوله الا أن يحتاجه ليدنه) أى ولو وجب لنا نعم بشرط أن يكون حلوله قبل وصوله الى موطنه أو بعده ولا مال له فيه والاوجب شراؤه فيما يظهر أخذ من مسألة النسبة السابقة ولا فرق بين أن يكون الدين لله تعالى أو لا دى ولا بين أن يتعلق بذمته أو بعين من ماله كعين أعارها فرهتها المستعير باذنه اهـ شرح مر وقوله كعين أعارها الخ لعل الصورة ان الدين الذي على المستعير تعذر وأراد المعير

(ومن وجده غير كاف) له
(وجب استعماله) في بعض
أعضائه نظير الشخبين اذا
أمرتكم بأمر فأؤامنه
ما استطعتم (ثم تيمم) عن
الباقى فلا يقدمه لتلاي تيمم
ومعه ماء طاهر يبقين ولا
يجب مسح الرأس بثلج أو برد
لا يذوب وقيل يجب قال في
المجموع وهو أقوى في الدليل
(ويجب في الوقت شراؤه)
أى الماء لطهره (بثن مثله)
مكافؤ زمانا فلا يجب شراؤه
بزيادة على ذلك وان قلت
نعم ان يسع منه لاجل بزيادة
لا تقه بذلك الاجل وكان
ممتدا الى وصوله محلا يكون
غنيا فيه وجب الشراء (الا
أن يحتاجه) أى الثمن (لدينه)

فلك عينه بحال من عنده وان كل الدين انما يتعلق بالعين لان اعادة العين لرهنا ضمان للدين فيها ولا يصح تصويره باحتياجه لبيع تلك العين للماء بان لم يكن عنده مستغنى عنه غير هال انه ليس له تصرف فيها لانها مرهونة اه رشدي وعبرة الشورى قوله لا دينه أى المتعلق بذمته أو عين من أعيان ماله كان أعار شيئا لغيره أنه خرب دينه فرهنه به انتهت (قوله أو مؤنة حيوان محترم) سواء كان آدميا أم غيره ولا فرق بين احتياجه لذلك حالا أو مالا ولا بين نفسه وغيره من رقيقه ورقيقته وزوجته سواء فيه الكفار والمسلمون ولا بد أن يكون فاضلا أيضا عن مسكنه وخادمه اه شرح مر (قوله أيضا أو مؤنة حيوان محترم) أى وان لم يكن لا تقابه على المعتمد بخلافه في الحج لانه أوسع هنا ولوجود البدل أيضا اه برماوى (قوله حضرا وسفرا) ولا بد أن يفضل في الحاضر عن مؤنة يومه وليلته اه حل ولا بد في المسافر أن يفضل عن مؤنة مؤنه ذهابا وإيابا اه شيخنا والمراد سفره الذى يريد به ولو مالا وسفر غيره اذ لزمه كسفره ومنه أجنبي خيف انقطاعه عن رفقة ونفقة وكسوته عند خوف ضرره كذلك اه برماوى وعبرة الشورى على التحرير نصها والعبرة بالمؤنة مؤنة ذهابه وإيابه لا مؤنة يوم وليلة كالقنطرة ولا العمر الغالب كالزكاة هذا فى المسافر أما المقيم فينتج اعتبار ما فى القنطرة اه حاشية الايضاح لابن حجر انتهى (قوله كرتدو حربي) أى وككاتب عقور وأما غير العقور فمحترم لا يجوز قتله على المعتمد وان وقع للمصنف فى موضع جوارزه ولو كان معه ماء لا يحتاجه للعطش لكنه يحتاج الى غنائه فى شئ مما سبق جازله التيمم كما فى شرح المذهب ولو وجد ثوبا وقدر على شده فى الدلو أو على ادلائه فى البئر وعصره أو على شقه وإصال بعضه ببعض لصل وجب ان لم يزد نقصانه على أكثر الامرين من ثمن مثل الماء وأجرة مثل الحمل ولو وجد ثمن الماء وهو محتاج الى ستره للصلاة قدمها الدوام النفع به اذ لو فقد الماء وعلم انه لو حفر محمله وصل اليه فان كان يحصل بحفر يسير من غير مشقة لزمه والا فلا ذكره فى المجموع عن الماوردى وهل تذبج شاة الغير التى لم يحتاج اليها كلبه المحترم المحتاج الى طعام وجهان فى المجموع أحدهما نعم كالماء فيلزم مالهما بذلها له وعلى نقله عن القاضي اقتصر المصنف فى الروضة فى الاطعمة وهو المعتمد وثانيهما لا يكون الشاة ذات حرمة أيضا اه شرح مر وقوله وزان محصن أى فيما اذا كان غير صاحب الماء أمالو كان هو صاحب الماء فيتيمم ويشرب الماء لانه محترم على نفسه (قوله لان ما فضل عن الدين الخ) مراد الشارح انه اذا فضل عن دينه شئ بان كان ماله أكثر من دينه فهذه الصورة هى التى احتراز عنها الأصل بالنقيض بالمستغرق والشارح يقول التعبير بالاحتياج يخرجها فان ما فضل عن الدين غير محتاج اليه فيه فهذه الصورة خارجة بقوله الا أن يحتاجه فيلزم من الاحتياج الاستغراق اه شيخنا وعبرة الشورى (قوله مستغرق هو مستغنى عنه غير انه أتى به لزيادة الايضاح) وحينئذ فهو فى كلامه صفة لازمة اذ من لازم الاحتياج اليه لاجله استغراقه انتهت (قوله أعظم من تعبيرة بالنفقة) أى لشموله الاثالث الذى لا بد منه وأجرة التداوى ونحو ذلك اه برماوى وفى القليوبى على التحرير ما نصه المؤنة فى اللغة القيام بالكفاية قوتا أو غيرة والانفاق بذل القوت والقوت نفسه هو النفقة قاله السبكي اه وهذا يقتضى أن النفقة دون المؤنة أى أخص منها اه شورى (قوله ويجب فى الوقت اقتراض الماء الخ) مفهومه أنه لو وهبه أو أقرضه قبل الوقت لا يجب عليه القبول وهو كذلك اذ لم يخاطب به وسيأتى ان له اعدام الماء قبل الوقت فاهنا أولى وليس هذا نظير وجوب طلب الماء قبل الوقت اذا اتسعت القافلة كما لا يخفى خلافا لما فى حاشية الشيخ اه رشدي (قوله واقتراض الماء الخ) أظهر فى محل الاضمار لانه لو أضمر لما توهم أن الضمير راجع للثمن المتقدم مع أنه لا يكاف اقتراضه كما ذكره الشارح بعد اه شيخنا (قوله واستعارة آله) أى وان جاوزت قيمتها أضعاف ثمن الماء لان الظاهر السلامة وفى كلام شيخنا ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارته اه حل (قوله فلا يجب فيه ذلك) أى ولو كان قبولهما من أب أو ابن ولو كان قابل القرض موسرا بحال غائب اه شيخنا (قوله والمراد بالاقتراض وتاليه الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو وهب له ماء أو

أو مؤنة) حيوان (محترم) من نفسه وغيره كزوجته ومملوكه ورقيقه حضرا وسفرا ذهابا وإيابا فيصرف الثمن الى ذلك ويقيم وخرج بالمحترم غيره كمرتد وحربي وزان محصن ولا حاجة لوصف الدين بالمستغرق كما فعل الأصل لان ما فضل عن الدين غير محتاج اليه فيه وتعبيره بالمؤنة أعظم من تعبيرة بالنفقة (و) يجب فى الوقت (اقتراض الماء وانهايه واستعارة آله) اذ لم يمكن تحصيله بغيرها ولم يحتاج الى ذلك المالك وضاق الوقت عن طلب الماء وخرج بالماء عنه فلا يجب فيه ذلك لتقل المنفعة فيه والمراد بالاقتراض وتاليه

أقرضه في الوقت أو أعيدوا أو نحوه من آلات الاستقاء فيه وجب عليه القبول في الأصح لأن المسامحة فيه غالبية
 فلا تعظم فيه المنة فإن لم يقبل ذلك وتيمم بعده ففقد أو امتنع ما لسه عن هبته ثم ولا إعادة عليه ولا فعليه
 الإعادة انتهت (قوله ما يعم القبول والسؤال) فإن امتنع من القبول أو السؤال لم يصح تيممه مادام قادر عليه وحاصل
 الخلاف في الماء والثلث والآلة أن الماء يجب فيه الجميع من الشراء وقبول الهبة والقرض والإجارة والعارية
 والسؤال والآلة يجب فيها ثلاثة الإجارة والشراء والعارية والثلث لا يجب فيه شيء اهـ برماوى (قوله ولو
 نسيه أو أضله في رحله الخ) لو ذكر هذا آخر الباب عند ذكر ما ينقض من الصلاة وما لا ينقض كان أولى لأن
 البحث هنا في السبب المبيع للتيمم وأما القضاء وعدمه بالتيمم فسيأتى آخر الباب اهـ زيادى وعبارة شرح
 مر وختم السبب الأول بهاتين مع أنه مما يابا آخر الباب المبحوث فيه عن القضاء أنسب كما يظهر بمادى رأى
 تذييل لهذا البحث لمناسبة ماله ولا فادته مسائل حسنة في الطلب وهى أنه يعيد مع وجود التقصير وإن
 النسيان ليس عذراً مقتضياً لسقوطه وإن الإضلال يغتفر تارة ولا يغتفر أخرى فاندفع اعتراض الشراح
 عليه في ذكره هاتين ووضع أنه مما هنا أنسب انتهت ثم قال ولو تلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقاً وإن
 أتلفه بعده لغرض كثر ودون تنظيف ثوب فلا قضاء أيضاً وكذا الغير غرض في الإظهار لانه فاقده للماء حال التيمم
 لكنه يأنم في الشئ الأخير ويقاس به ما لو أحدث في الوقت عبثاً ولا ماء ثم ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا
 حاجة له ولا للمشتري أو المتهب لم يصح بيعه ولا هبته للحجز عنه شرعاً لتعيينه للطهر ويفرق بينه وبين صحة هبته من
 لزومه كفارة أو دون فوهب ما ملكه بأن رب الدين رضى بتعلق حقه بالذمة فلا حجر له في العين وإن فعل ذلك حيلة
 من تعلق غرماته بعينه له ويلزمه استرداد ذلك فإن لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه بل بقائه على ملكه فإن عجز
 عن الاسترداد تيمم وصلى وقضى تلك الصلاة التي وقع تفويت الماء في وقتها التقصيره فيها دون غيره ما لو تلف الماء
 في يد المشتري أو المتهب ثم تيمم وصلى لم تجب عليه إعادة وضمن المشتري الماء لا المتهب إذ فاسد كل عقد كصحة
 في الضمان وعدمه ولو قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل الوقت يبيع جائز وهبة لغيره لزم الأصل
 الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم المائع فسخ البيع في القدر المحتاج إليه فيما إذا كان له خيار كما
 أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اهـ (قوله أو أضله في رحله) أى تسبب في ضياعه فيه وفي المختار وأضله أضاعه
 وأهلكه قال ابن السكيت تقول أضلت بعيرى إذا ذهب منك وضلت المسجد والدار إذا لم تعرف موضعهما
 وكذلك كل شئ مقيم لا يهتدى له اهـ فعلى هذا قول الشارح ما لو أضل رحله بقرأ فيه رحله بالنصب على المفعولية
 اهـ وفي المصباح ضل الرجل الطريق وضل عنه بضل من باب ضرب ضللاً وضلالة زل عنه فلم يهتد إليه وأضلته
 بالالف فقدته قال الأزهرى وأضلت الشئ بالالف إذا ضاع منك فلم تعرف موضعه كالذابة والناقة وما أشبههما
 فإن أخطأت موضع الشئ الثابت كالدار قلت ضلته وضلته ولا تقل أضلته اهـ (قوله لوجود الماء حقيقة) أى
 فيما لو وجد به بالفعل وقوله أو حكماً أى فيما لو كان الذى وجدته الثلث أو الآلة اهـ ع ش (قوله ونسبته في
 أهمله الخ) احتراز بذلك عما لو أدرج له ماء في رحله من غير علمه أو ورثه ولم يشعر به فإنه لا إعادة عليه إذا تيمم
 بعد الطلب وإن كان الماء موجوداً معه لعدم نسبته إلى التقصير اهـ شيخنا (قوله بأن مخيم الرقعة) أى
 خيامهم وفيه أن الحكم أعم من أن تكون الرحال خياماً أولاً اهـ شيخنا وهو بضم الميم وفتح الخاء المعجمة
 وتشديد الباء المفتوحة لا مخيم بفتح الميم وكسر الخاء واسكان الباء خلافاً لبعض الفقهاء اهـ برماوى وقوله
 أوسع من مخيمه يؤخذ من هذه العلة أنه لو اتسع جداً كمخيم أمير الحاج لا قضاء عليه اهـ ع ش والمعول
 عليه في الاتساع وعدمه الاتساع بالفعل لا الشأن كما يؤخذ من شرح مر اهـ شيخنا خ ف لكن مخيم
 بمعنى الخيام لم نجد في المصباح ولا في المختار ولا في القاموس والذى في القاموس الخيمة أكمة فوق أباين
 وكل بيت مستدير أو ثلاثة أعواد أو أربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها في الحر أو كل بيت يبنى من

ما يعم القبول والسؤال
 فتعبرى بها أولى من تعبيره
 بالقبول وقول في الوقت مع
 مسئلة الاقتراض من زيادى
 وتعبرى بآيته أعم من
 تعبيره بالدلو (ولو نسيه)
 أى شيئاً مما ذكر من الماء
 والثلث والآلة (أو أضله في
 رحله تيمم) وصلى ثم
 ذكره أو وجدته (أعاد)
 الصلاة لوجود الماء حقيقة
 أو حكماء ونسبته في أهمله
 حتى نسيه أو أضله إلى تقصير
 وخرج باضلال ذلك في رحله
 ما لو أضل رحله في رحال
 وتيمم وصلى ثم وجدته وفيه
 الماء أو الثلث أو الآلة فلا
 يعيدان أعم من في الطلب
 إذا لماء معه حال التيمم وفارق
 أضلاله في رحله بأن مخيم
 الرقعة أوسع من مخيمه

عبدان الشجر والجمع خيمتان وخيل وخيم ونخيم وكعب ونخيم بالمكان ضرب خيمته به والنخيم
 كمكثل ان تجتمع جرز الحصيد وادأ وجبل والنخيم والنخيمات نخيل لبني سلول يطن بيضة وخيم وذو خيم
 وذات نخيم مواضع والخيماء بالكسر ماء لبني أسد اه (قوله وحاجته اليه) أى الماء وقول بعضهم الضمير
 فيه راجع للماء أو غده أو آله لا يناسب ما بعده ولما فيه من التكرار مع ما تقدم وقوله محترم أى وان
 لم يعلم به صاحب الماء اه برماوى ولا يتيمم العطش أو مرض عاص بسفره أو مرضه حتى يتوب فان
 شرب الماء ثم تيمم لم يعد ولا يتيمم لاحتياجه له لغير العطش ما لا كبل كعبك وقتيت وطبخ لحم بخلاف
 حاجته لذلك لخالقه التيمم من أجهالها والفرق بينهما انه لا غنى عن دفع العطش بوجه ما أو ما بل نحو الكعبك
 فيمكن الاستغناء عنه في الجملة فاعتبرناه حالاً ما لا وعلى هذا يحمل كلام من أطلق انه كالعطش وكلام
 القائل بعدم جواز التيمم مع حضوره على الحاجة المألية اه شرح مر وقوله كبل كعبك ظاهره وان لم يسهل
 استعماله وأخذ سم عليه بمقتضاه فقال لو عسر استعماله بدون البل كان كالعطش اه ع ش عليه (قوله
 لعطش حيوان محترم) في شرح الارشاد لشيخنا وهو ما حرم قتله ومنه السكاب غير العقور الذى لا ضرر فيه
 ولا منفعة على المعتمد بل نقل في المجموع في موضع الاتفاق عليه فخرج نحو السكاب العقور وتارك الصلاة بشرطه
 والزاني المحسن والفواسق الخمس فلا يجوز صرف الماء اليه بل يجب عليه الطهر به وان أفضى الى تلفها وظاهر
 ما ذكر ان من معه الماء لو كان غير محترم كزان محسن لم يجز له شربه وتيمم وهو محتمل ويحتمل خلافه لانه
 لا يشرع له قتل نفسه اه اه سم وفي قل على الجلال نعم يقدم شرب نفسه على تيممه لانه محترم على
 نفسه اه (قوله أى فيه) اشار به الى أن ما لا منصوب على الظرفية وأشار بقوله أى المستقبل الى أن ما لا
 بمعنى المستقبل اه شيخنا (قوله صوتاً للروح) علة لكون الاحتياج سبباً للجز اه ع ش وقوله أو غيرها
 كسقوط طرف أو غيره مما سياتى في قوله وخوف محذور من استعماله الخ فسقط ما للعالمى هنا اه شيخنا
 (قوله فيتيمم مع وجوده ويحرم تطهر به وان قل حيث ظن وجود محترم محتاج اليه في القافلة وان كبرت
 وخرجت عن الضبط وكثير يجهمون فيه) هو ان التطهير بالماء قربة حينئذ وهو خطأ فيجب كتابه عليه
 المصنف في مناسكه اه شرح مر (قوله وشربه لغیر دابة) أماله ان يكاف الطهر به ثم جمعه لسبقها اه
 شيخنا ومثل الدابة غير المميز من صبي ومجنون اه جج وبقي ما لو كان المحتاج للماء غير حاضر فهل يلزم من
 معه الماء استعماله وجمعه ودفعه لا انتفاء العلة أم لا لان من شأنه انه مستقذر فيه نظر وظاهر اطلاقهم الثانى ولو
 قبل بالاول لم يكن بعيداً فراجع اه ع ش على مر (قوله وخرج بالمحترم غيره كحمار) قال في شرح العباب
 وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجوزاً لبذل الماء له وهل يعتبر الاحترام في مالك الماء أيضاً ولا فيكون أحق
 بمائه وان كان مهذراً الزنا مع احصائه أو غيره فيه نظر ولعل الثانى أقرب لانا مع ذلك لان امره بقتل نفسه
 وهو لا يحل له قتلها ويقارف ما يأتى في العاصى بسفره بقدرة ذلك على التوبة وهى تجوز ترخصه وتوبة هذا
 لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالعاصى بسفره فلا
 يكون أحق بمائه الا ان تاب الا ان الزر كشي استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه
 لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعاً لانا ما موروون باحسان القتل بان يسلط أسهل طرق القتل وليس العطش
 والجوع من ذلك وقد يجاب بان ذلك انما يجب ان لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه للطهر أمامه الاحتياج
 اليه فلا محذور في منعه الى آخر ما أطلب به في الجواب * (فرع) * ظاهر قولهم انه يشترط كون نحوغن
 الماء فاضلاً عن مؤنة حيوانه المحترم انه لا فرق بين كونه محتاجاً الى ذلك الحيوان أو لا وقد قيدوا المسكن والخدم
 بالاحتياج اليهما فليجروا اه سم على المنهج أقول قد يجاب بان المانع هنا خوف هلاكه وهو موجود اتحاد الحيوان
 أو تعدد الكلام ثم فيما لو احتاج لبيع الخادم والمسكن لطهارته فلا جامع بينهما الا أن يقال مراد سم انه لو كان

(و) ثانياً الاسباب (حاجته)
 اليه (لعطش) حيوان
 (محترم ولو) كانت حاجته
 اليه لذلك (ما لا) أى
 فيه أى فى المستقبل صونا
 للروح أو غيرها عن التلف
 فيتيمم مع وجوده ولا يكلف
 الطهر به ثم جمعه وشربه
 لغیر دابة لانه مستقذر عادة
 وخرج بالمحترم غيره كحمار

مع حيواناته زائدة على حاجته وأمكن بيعها لمن يسهلها لا يكاف بيعها بل يسقط ما يحتاج إلى طهارته به ويتيم
فيأتي الاشكال وقد يجب بانه ان فرض ذلك كاف ببيعهم ويستعمل الماء في الطهارة وحينئذ تكون هذه من
أفراد ما سبق من انه يشترط كون الماء فاضلا عما يحتاج اليه وهذا منه اه ع ش على مر (قوله معتبر
بالخوف الخ) أي معتبر فيه الخوف أي يعتبر فيه الخوف المعتبر في السبب الاتي أي ضابط العطش المبيع
للتيم أن يخاف منه محذورا كمرض وباء برء إلى آخر ما يأتي اه شيخنا ومن جملة ما يأتي أنه لا يشربه
الابعد اخبار طبيب عدل بان عدم الشرب يتولد منه محذور تيمم اه ع ش على مر وفي قل على الحلي
ويعتبر في الحاجة للعطش ما يأتي في خوف المرض من قول طبيب عدل على ما يأتي ومقتضى ذلك عدم جوازه
ولو مع مشقة لا تحتمل عادة خصوصا مع عدم وجود طبيب وفي ذلك من الحرج ما لا يخفى ومحاسن الشريعة
تأتي ذلك صيانة للروح فهو كالاضطراب (فرع) * يقدم في الحاجة إلى الماء العطشان ثم الميت ثم أسبق
الميتين ثم المتجس ثم الحائض ثم النفساء ثم الجنب ثم المحدث نعم ان كفي المحدث دون الجنب قدم واذا استوى
اثنان قدم بالرحم ثم بالفضيلة ثم بالقرعة نعم ان كفي أحدهما دون الآخر قدم الاول على تطاير ما قبله اه (قوله
والعطشان أخذ الماء من مالكة) أي الغير العطشان وله مقاتلة ويوم المالكة اه حل ومثل عطش
المالكة عطش آدمي معه محترم تلزمه مؤنته كما في الامداد اه شو برى (قوله ان لم يبدله) بفتح المثناة
التحتية وسكون الباء الموحدة وضم الذال المعجمة من بذل كصرا من أذل فان أدى ذلك إلى هلاكه كان
هدرا لانه ظالم بمنعه أو إلى اهلاك الظالم كان مضمونا لانه مظلوم ولو احتاج مالك ماء اليه مما لا وشم من يحتاجه
حالا لزمه بذله له لتحقيق حاجته ومن علم أوطن حاجة غيره له ما لزمه التزود له ان قدر واذن ودلما آل ثم فضلت
فضلة فان سار وعلى العادة ولم يعت منهم أحد فالقضاء قال العلامة ابن حجر أي لما كانت تكفيه تلك الفضلة
باعتبار عادته الغالبة وقال العلامة ابن عبد الحق يجب قضاء جميع الصلوات التي صلاها لما تكفيه تلك
الفضلة كما هو ظاهر وان توهمه بعضهم ووجهه ان كل صلاة صلاها يصدق عليها انها فعلت ومعهم ماء غير
محتاج اليه واستقر به العلامة سم اه برماوى وكذا استقر به ع ش على مر (قوله وخوف محذور
من استعماله) شمل تعبيره بالخوف ما لو كان ذلك مجرد التوهم أو على سبيل الدرة كأن قال له العدل قد يخشى
منه التلف اه ع ش على مر وفي المصباح يقال حذر الشيء اذا خافه فالشيء محذور أى مخوف وحذرت
الشيء بالثقل في التمديد أى خوفه اه (قوله مطلقا) أي قدر على تسخينه أولا وقوله أو المعجوز عن تسخينه
فان وجد ما يستخنه به وجب تسخينه وان خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يستخنه به ان علم به في موضع آخر
وان خرج الوقت اه سم وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره ولعل الفرق بينهما ان التبريد
لا اختيار له فيه بخلاف التسخين اه ع ش قال شيخنا ح ف وهو الذي تاقيناه خلافا له في موضع آخر
من التسوية بينهما اه وفي قل على الحلي ويجرى هنا فيما يستخن به ما مر في طاب الماء من الحدود السابقة
وأحوالها (قوله وبطء برء) أي طول مدته والمراد به قدر وقت صلاة وقال بعضهم أقله ذلك وقال بعضهم أقله
وقت المغرب اه برماوى (قوله بفتح الباء وضمها) أي فيه ما فهمي أربع لغات قال الاسنوى تقول برأ
بتشيلت الرأ برأ بفتح الباء وضمها ومفتوح الباء أفصح وهو مصدر للمفتوح أيضا وأما المضموم فهو مصدر
للمضموم والمكسور اه برماوى وفي المصباح برأ من المرض يبرأ من بالي نفع وتعب وبرأ من باب قرب
اغته اه وفيه أيضا بطؤ بطن من باب قرب اه ومثله الختار اه (قوله وزيادة ألم) أي على وجه لا يحتمل
عادة بخلاف ألم يسير فلا أثر له اه ج وظاهره انه لا فرق في كون الألم أو زيادته مبيحة بين ان يكون حصوله
حالة الاستعمال بسبب الجرح وبين كون الألم ينشأ من الاستعمال ولم يكن حاصل قبل لكن في سم مانصه
قوله وزيادة ألم كذا في الروض وشرحه كذا قاله ولا يبيحه التأم باستعمال الماء لجرح أو برد لا يخاف من

والعطش المبيع للتيم معتبر
بالخوف المعتبر في السبب
الاتي وللعطشان أخذ
الماء من مالكة فها راي بذله ان
يبدله (و) ثانيا (خوف
محذور من استعماله) أي
الماء مطلقا أو المعجوز عن
تسخينه (كرض وبطء
برء) بفتح الباء وضمها
(وزيادة ألم وشين فاحش

الاستعمال معه محذور في العقوبة اه والتألم بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التألم
 الناشئ من الاستعمال فتدبر وعبرة العباد وزيادة العلة وهي افسراط الالم انتهت اه ع ش على م
 (قوله للعذر الخ) انما قدم العذر على الآية لان الآية خاصة والعذر عام فلهذا قدمه اه ع ش (قوله
 ونحول واستحشاف) أي وان فلا اه ع ش والنحول هو الهزال مع طراوة البدن والاستحشاف هو
 الهزال مع يبوسته اه شيخنا وفي المصباح نحل الجسم ينحل نحولا سقم ومن باب تعب لغة وانحله الهم بالالف
 اه وفيه أيضا استحشفت الاذن ليست واستحشف الانف ليس غضروفه فعدم الحركة الطبيعية اه
 (قوله وثغرة تبقى ولحمة تزيد) ظاهره ولو صغر كل من اللحمة والثغرة ولا مانع من تسميته شيئا لان مجرد وجودهما
 في العضو يورث شيئا ولكنه بمجرد لا يبيع التيمم بل ان كان فاحشاتهم أو يسير افلا والواو في الجميع بمعنى
 أو وبها عبرت اه ع ش (قوله عند المهنة) عبارة المختار المهنة بالفتح الخدمة وحكى أبو زيد والكسائي المهنة
 بالكسر وأنكره الاصمعي وفي القاموس المهنة بالكسر والفتح والتحريل وككامة الخلق بالخدمة والعمل
 مهنة كدعه ونصره مهنا ومهنة ويكسر خدمه وضربه ثم قال وأمهنة وامهنة استعماله للمهنة فامتهن لازم ومتعد
 اه ع ش على م ر ففيها اللغات الأربع في نحو معدة وحاصل الاربع مهنة بفتح الميم مع سكون الهاء وكسرها ومهنة
 بكسر الميم مع سكون الهاء وكسرها تأمل (قوله وذكر) أي الراجعي وكذلك ذكره الشارح فقال في باب اختلاف
 مستحق الدم عند قول المتن ولو ازال طرفا ظاهرا حيث قال الشارح والمراد بالباطن ما يعتاد ستره مروءة
 وبانظاهر غيره اه (قوله هتك للمروءة) بضم الميم باتفاق أهل اللغة والكسر لحن كذا ببعض الهوامش
 وضبطها في المختار بضم الميم بضبط القلم وقال التمساني في شرح السنن المروءة بفتح الميم وكسرها وبالهمز وتركه
 مع ابد الهاء او املكة نفسانية وقال المولى شهاب في شرح الشفاء المروءة بضم الميم وهو موزون وقد تبدل همزته
 واوا وتدغم وتسهل بمعنى المملكة الانسانية لانها مأخوذة من المروءة وتعاطى المرء ما يستحسن وتجنبه
 ما يسترذل كالخرف الدنيئة والملابس الحسنة والجلوس في الاسواق وفي تقرير النقيب مرء الرجل بالضم
 مروءة كسهولة وقد تسهل وتشدد واوه أي وذلك لان الواو والياء اذاز يذاز ووقع بعدهما همزة أبدلت من
 جنس ما قبلها واوا أو ياء ثم تدغم فيها الواو أو الياء وفي المصباح المروءة آداب نفسانية تحمّل مراعاتها الانسان
 على الوقوف على محاسن الاخلاق وجبل العادات وهي الاقل قليلة أو معدومة وأنشد بعضهم

مررت على المروءة وهي تبكي * فقلت على م تتحب الفتاة

فقلت كيف لا أبكي وأهلي * جميعا دون خلق الله ماتوا

(قوله ويعكس رده الى الاول) أي بان يقال الذي لا يعد كشفه هتك للمروءة هو ما يدور عند المهنة اه ع ش
 (قوله فلا أثر لخوف ذلك) ولا نظر لكون المنظر قد يكون رقيقا ولو أمة حسنة فتنقص قيمته بذلك نقضا
 فاحشا ويغارق عدم وجوب بذل فلس رائد على ثمن مثل الماء كما مر بأن الخسران ثم يحقق بخلافه هنا وقضيته
 جواز التيمم عند تحقق النقص ورد بانه يلزم ذلك في الظاهر أيضا ولم يقلوا به وليس في محله لان الاستشكال
 فيه أيضا وفرق بينهما أيضا بانه انما أمرناه هنا بالاستعمال وان تحقق نقص لعلق حقه تعالى بالطهارة بالماء
 فلم نعتبر حق السيد بدليل ما لو ترك الصلاة فانا نقله به وان فات حقه بالكلية بخلاف بذل الزيادة ويمكن توجيهه
 ما أطلقوه بان الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فاما ما الحكم
 بالغالب فيهما ولم يعملوا على خلافه ويفرق بينهما وبين بذل رائد على الثمن بان هذا يعد غنما في المعاملة ولا يسمع
 بها أهل العقل كجاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يشع فيها بالتافه ويتصدق بالكثير فقيل له فقال ذلك
 عقلي وهذا جودي اه شرح م ر (قوله ويعتمد في خوف ما ذكر الخ) وكذا يعمل بعرفة نفسه ان كان
 عارفا بالطب ولو كان فاسقا بخلاف تجربة نفسه لا يعمل بها اه شيخنا وعبرة زى قوله قول عدل في الرواية

في عضو ظاهر (للعذر
 ولاية السابغة والشين
 الاثر المستكره من تغير
 لون ونحوه) واستحشاف
 وثغرة تبقى ولحمة تزيد والظاهر
 ما يدور عند المهنة غالبا كالوجه
 واليد ذ كر ذلك الراجعي
 وذ كر في الجنايات ما حاصله
 انه لا يعد كشفه هتك
 للمروءة ويكن رده الى الاول
 وخرج بالفاحش اليسير
 كقليل سواد وبالظاهر
 الفاحش في الباطن فلا أثر
 لخوف ذلك ويعتمد في خوف
 ما ذكر قول عدل في الرواية
 وذ كر زيادة الالم من زيادتي
 وبه صرح في الروضة
 وأصلها وتعبير بما ذكر
 أعسم من تعبيره بما ذكره
 وما ذكرته من أن الاسباب
 ثلاثة هو ما في الاصل
 وذ كرها في الروضة كأصلها

أى ان لم يكن عارفا بالطب فان كان عارفا به فانه يكتفى بمعرفة نفسه فان لم يكن عارفا به ولم يجد طبيبا وخاف محذورا
فمن أبى على السجى انه لا يتيم وخالفه البغوى فأفتى بأنه يتيم ويصلى ثم يعيد اذا وجد المخبر وأخبره بجواز
التيمم أو بعده انتهت وفي قول على الجلال قوله عدل في الرواية وهو الباطل العاقل الذي لم يرتكب
كبيرة ولم يصر على صغيرة وكالعدل فاسق ولو كافرا اعتقد صدقه ويعمل بمعرفته لنفسه ان عرف الطب
مطلقا واعتمد شيخنا تبع الشيخنا من عدم الاكتفاء بالتجربة واكتفى بها الاسنوى وحج وغيرهما واعتمده
بعض مشايخنا وهو الوجه كافى جواز العدول الى الميتة مع الخوف من اسهات أعمال الطاهر في المضطر والجواب
بأن لزوم الصلاة محقق لا يجدى نفعه ولا يكتفى بمجرد الخوف اتفاقا ولا بد من سؤال الطبيب في كل وقت احتمل
فيه عدم الضرر ولو لم يجد الطبيب وصلى بالتيمم لزمه إعادة ما صلاه وان وجد به بعد ذلك وأخبره بجوازه قاله شيخنا
فراجع اه * (فرع) * لو امتنع العدل من الاخبار الاباحية وجب دفعه اليه ان كان في الاخبار كلفة كان
احتياج في اخباره الدسعى حتى يصل الى المريض أو لتفتيش كتب الخبر بما يليق به وان لم يكن في ذلك كلفة كان
حصول منه الجواب بكلمة لا تتعب لم يجب اعدام استحقاق الاجرة على ذلك فان دفع اليه شيئا بلا عقد تبرع عاجز
وقوله في الرواية ظاهره انه لو أخبره فاسق أو كافرا لا يأخذ خبره فان غلب على ظنه صدقه عمل به وبقي ماله
تعارض عليه اخبار عدول وينبغي تقديم الاوثق والاكثر عددا أخذانما قاله الشارح في المياه فلو اسهاتوا
وثقوا وعداله تساقطوا وكان كالم لم يجد مخبرا فيأتى فيه كلام السجى وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر
لم يكن بعيد الان مع زيادة علم ثم ان كان المرض مضبوطا لم يحتج الى مراجعة الطبيب في كل صلاة والاوجب
عليه ذلك ومن التعارض أيضا ماله كان يعرف الطب من نفسه ثم أخبره آخر بخلاف ما يعرفه فيأتى فيه
ما تقدم اه ع ش على مر (قوله سبعة) ونظمها صاحب الطراز المذهب فقال

يا سائل أسباب حل تيمم * هي سبعة لسماها ترناح
فقد وخوف طاعة اضلاله * مرض يشق جبيرة وجراح

وعدها الشارح في شرح التحرير احدى وعشرين اه برماوى (قوله وكلاهما في الحقيقة) أى سواء قلنا انها ثلاثة
أو سبعة اه ع ش (قوله واذا امتنع استعمله) أى اتقى وجوب استعماله أى الماء معناه أو حرم وعجالة
شرح مر والمراد بالامتناع امتناع وجوب استعماله ويصح أن يراد به تحريمه أيضا عند غلبة ظن حصول
المحذور بالطريق المتقدم فالامتناع على بابيه انتهت وقوله عند غلبة ظن الخافهم انه حيث لم يغلب على ظنه
ما ذكر جازله التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحيث ثبت أخبره الطبيب بأن الغالب
حصول المرض حرم استعمال الماء وان أخبره بمجرد الخوف لم يجب التيمم بل يجوز اه ع ش عليه (قوله
في عضو) المراد بالعضو هنا الجزء من البدن ليشمل نحو الصدر كما يدل له قوله الاتى وان كانت بغير أعضاء الوضوء
الخ اه شيخنا وفي المصباح والعضو كل عظم وافر من الجسد قاله في مختصر العين وضم العين أشهر من كسرهما
والجمع أعضاء وعضيت الذبيحة بالشديد جعلتها أعضاء اه (قوله وجب تيمم) لعل الاولى ان يقول وجب تقديم
غسل الصحيح على التيمم لاجل مفهوم قوله لا ترتيب لنحو جنب فان مفهومه ان الحدث يجب عليه الترتيب بان
يقدم غسل الصحيح تأمل اه شيخنا (قوله أيضا وجب تيمم) عبارة أصالة وجب التيمم قال مر في شرحه
وعرف التيمم بالالف واللام إشارة للرد على من ذهب الى أنه يمر التراب على الحمل المعجوز عنه اه (قوله لا
يخلو العضو الخ) عبارة شرح مر لتلايق محل العلة بلا طهر انتهت (قوله ويمر التراب) معطوف على تيمم
من قوله وجب تيمم على حد قوله وان على اسم خالص فعل عطف الخ فيثبت تقيد العبارة وجوب الامرار اه
شيخنا (قوله كاصوق) بفتح اللام وهو ما يحتاج اليه الجراحة من خرقه وقطعه ونحوهما اه برماوى وله ولعله
حكم الجبيرة وهي الواح نهية للكسر والانخلاع فتجعل على موضعه اه محلى (قوله ويتلطف) بالبناء للفاعل

سبعة وكلاهما في الحقيقة ترجع
الى فقد الماء حسا أو شرعا
(واذا امتنع استعمله) أى
الماء (في عضو) لعله
(وجب تيمم) لتلايق
العضو عن طهر ويمر التراب
ما أمكن على العلة ان كانت
بمحل التيمم (و) وجب غسل
صحيح سواء أكان على
العضو سائر كاصوق يخاف
من نزعه محذورا أم لا خبر
اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه
ما استطعتم ويتلطف في
غسل الصحيح المجاور للعليل
بوضع خرقة مبلولة بقربه
ويحتمل علمه بالينفصل

أو المفعول وكذا قوله إلا أني ويحتمل اه برماوى (قوله بالمتقاطر) بفتح الطاء اه برماوى والظاهر ان
الكسبر متعين لان قوله اما لازم أصالة كفى المصباح أو مطاوع للمتعدي لو اُحد (قوله من غير ان يسيل اليه)
فان تعذر غسله الا بالسيلان الى العليل أمسه الماء من غير افاضة وان لم يسم ذلك غسلًا اه حل فان تعذر
الامساك صلى كفاً الطهورين وأعاد اه ع ش ولا يلزمه ان يضع سائر على العليل ليصيح على السائر
اذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك اه شرح م ر (قوله ومسح كل السائر) أى خذ من قال يكتفى
بمسح بعضه فقوله وانما وجب مسح الكل الخ غرضه به الرد على الضعيف وبعبارة أصله مع شرح م ر ولا يجزى به
الاقتصار على مسح بعض السائر لانه أبيع ضرورة العجز عن الاصل فيجب فيه التعميم كال مسح في التيمم وقيل
يكفيه مسح بعضه كالخف والرأس و فرق الاول بينه وبين الرأس بأن في تعميمه مشقة التزعزوع وبين الخف بأن فيه
ضرراً فان الاستيعاب يليه انتهت وفي قل على الجلال قوله ومسح كل السائر أى ان كان كله في محل الفرض
والا لم يجب مسح ما حذى الخارج عنه اه (قوله أيضاً ومسح كل السائر) أى حيث أخذ من الصحيح شيئاً ولم
يقدر على غسله أى ذلك الشيء ولا على امساكه الماء وقوله ان لم يجب نزعه أى بأن خاف من نزعه المحذور السابق
وستمرن الصحيح ما لا بد منه للاستمسك لان المسح بدل عن ذلك حتى لو فرض انه لم يأخذ من الصحيح شيئاً لم يجب
مسحه ولا بد ان يوضع على طهر كامل والا وجب نزعه والوضع على الطهر ان أمكن فان تعذر مسح وقضى اه حل
وبعبارة ع ش قوله ان لم يجب نزعه أى بأن شق عليه نزعه بخلاف ما لو وجب كان وضع على حدث وتعذر
نزعه انتهت وبعبارة الحلوي ويشترط في الجبيرة ليكتفى بالامور المذكورة ان لا تأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه
للاستمسك وسيأتى ان الجبيرة اذا وضعت على طهر لم يجب القضاء أو على حدث وجب انتهت وقوله ويشترط
الخ جعل الاستسوى ذلك شرطاً لعدم وجوب القضاء فالمسح عليها واقع عما أخذته من الصحيح المحتاج اليه وغيره
وانما وجب القضاء لفوات شرطه باخذها زاد على الحاجة وبذلك قال شيخنا واتباعه ويمكن تنزيل كلام الشارح
عليه بان يراد بقوله ليكتفى أى في عدم القضاء وظاهر كلامه خلافه وان المسح لم يقع عن الجزء الزائد على قدر
الحاجة بل ان قدر على نزع السائر عنه وغسله فذاك والا فهو باق على عدم الطهارة فصلانه معه كصلاة فاقد
الطهورين فوجوب القضاء لذلك لعدم وضع الجبيرة على طهر فذلك مسألة أخرى أشار اليها بقوله وسيأتى الخ
(تأنيده) * علم مما تقدم ان التيمم بدل عن العليل فقط وان المسح بدل عما تحت الجبيرة من الصحيح المحتاج اليه
وحده أو ما زاد عليه على ما مر وانما لم تأخذ من الصحيح شيئاً سقط المسح وان المسح رافع كالغسل وانه لا يجب
مسحها بالتراب وانه لا يجب مسح ما وقع منها في غير محل الواجب اه قل عليه (قوله أيضاً ومسح كل السائر)
أى وان أصابه دم من الجرح لانه معفو عنه وان اختلط الدم بالماء كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى فقد عفا المصلحة
الواجبة على دفع مفسدة الحرام كوجوب تنحيمه على الفرض عند تعذر القراءة الواجبة عليه اه شرح م ر
وقوله وان أصابه دم الخ عبارة حجج ولو نفذ اليه نحو دم الجرح وعنه عني عن مخالطة ما جعله أخذاً مما يأتي
في شروط الصلاة انه يعفى عن اختلاط المعفو عنه باجني يحتاج الى مماسسته اه ع ش عليه وفي قل على الجلال
ويعفى عن الدم عليها وان اختلط بماء المسح قصد لانه ضروري وتوقف صحة المسح عليه قال شيخنا فلو وجد
الدم على العلة حتى صار كالجبيرة وجب المسح عليه وكفى اه (قوله لا يتراب) نعم يسكن كستر الجرح ليس مسح
عليه خروجاً من الخلاف اه حج اه شورى وبعبارة الجلال واحترز بالماء عن التراب فلا يجب مسحها به
اذا كانت في محل التيمم انتهت أى بل ينسب اذا كان معه مسح بالماء على ما سيأتى اه قل عليه (قوله)
وانما وجب مسح الكل) أى ولم يكتف ببعضه كالخف وتأمل في الجواب حيث كان محصاه ان الذى أبيع
للضرورة يجب فيه التعميم والذى أبيع للحاجة لا يجب فيه مع انه كان المتبادر للنظر العكس اه شيخنا
وتأملنا فوجدنا الدليل في الحقيقة هو القياس والتعليل المذكور بيان للعامة فيه فكله قال وانما وجب

بالمقاطر منها ما حوى اليه من
غير ان يسيل اليه (و) وجب
(مسح كل السائر) ان كان
(ان لم يجب نزعه بماء) لا يتراب
استعمالاً للماء عما أمكن وانما
وجب مسح الكل لانه مسح
أبيع ضرورة كالتيمم

مسح الكل كالتيهم أي قياسا عليه لانه مسح الخ (قوله ولا يجب مسح محل العلة) أي اذا لم يكن هناك ساتر وظاهره وان لم يضره لان واجبه الغسل فاذا تعذر فلا فائدة في المسح لكنه يسن اه برماوى ومثله شرح مر (قوله بين الثلاثة) أي التيمم وغسل الوجه والمسح على الساتر والترتيب بان يقدم الغسل على التيمم ومقتضى قوله لا ترتيب بين الثلاثة لخوجوب وجوب الترتيب بين الثلاثة حتى بين التيمم ومسح كل الساتر وليس كذلك لان الترتيب الواجب على غير الجانب انما هو بين الغسل والتيمم فقط وأما التيمم والمسح فليس بينهما ترتيب اللهم الا أن يقال المراد بقوله بين الثلاثة بين مجموعها ويكون مفهومه ان غير الجانب يجب عليه الترتيب في مجموع الثلاثة أي بعضها وهو الغسل والتيمم وحاصله ان مفهوم قوله لخوجوب فيه تفصيل وهو ان غير الجانب يجب عليه الترتيب بين الغسل والتيمم فقط ولا يجب عليه الترتيب بين التيمم والمسح والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به اه شيخناح فويل لذلك قول الشارح فيما بعد وخرج بنحو الجانب المحدث في تيممهم ويمسح بالماء الخ حيث اتى بالواو والدالة على مطلق الجمع من غير ترتيب بينهما يعني بين التيمم والمسح اه شيخنا عشيماوى (قوله لخوجوب كحائض ونفساء وما مور يغسل مندوب ومن نحو الجانب تطهير العضو الواحد بالنسبة للمحدث حدثا أصغرا اذا كان هذا العضو فيه غسل فلا ترتيب بين غسل ما يغسل منه وبين التيمم ومسح ساتره اه من شرح مر (قوله فلا يجب) غرضه الرد على الضعيف القائل بوجوب الترتيب وقوله لان التيمم هنا للعلة الخ غرضه ابداء فارق في القياس الذي تمسك به الضعيف وعبارة شرح مر ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفه بأن التيمم هنا للعلة وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فأمر باستعماله أولا لانه برعادما ويحمل النص القائل بأنه يبدأ بالتيمم على الاستحباب ليهب الماء أثر التراب انتهت (قوله بل الاولى هنا تقديم الخ) نظر الزركشي في مسح الساتر هل الاولى تأخير عن التيمم كالغسل والذي يتجه ان الاولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حيثئذ كذا في شرح العباب اه سم على حج اه عش على مر (قوله أعم من قوله ولا ترتيب بينهما للجانب) أي بين التيمم والغسل وعبارته وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب ولا ترتيب بينهما للجانب انتهت (قوله في تيممهم ويمسح الخ) لعل الاولى ان يقول في غسل الصحيح ثم تيممهم ويمسح لينبه على الترتيب المراد وان كان يفهم من قوله وقت دخول الخ وقوله وقت دخول تنازع فيه الفعلان أعني تيممهم ويمسح وقوله عليه كاليدن مثلا فيجب ان يقدم غسل الوجه على التيمم عنها ولا ترتيب بين غسل الصحيح منهما والتيمم عنها وكذا اذا كانت العلة في الوجه فلا ترتيب هنا أصلا فحمل كون المحدث يجب عليه الترتيب بين التيمم والغسل اذا كانت العلة في الذي بعد الوجه مثلا اه عشيماوى (قوله أو عضوين قتيه مان) أي حيث لم نعم الجراحة العضوين والا كفي تيمم واحد وكذا يقال في الثلاثة والحاصل ان تعدد التيمم انما هو عند تعدد الغسل بتعدد العضوفان سقط الغسل عن العضوين سقط الترتيب فكفي تيمم واحد اه شيخنا (قوله وكل من اليدين والرجلين الخ) فلو كانت العلة في وجهه ويديه تيمم عن الوجه قبل الانتقال الى يديه ثم تيمم عن يديه قبل الانتقال لمسح الرأس اه حل (قوله ويندب ان يجعل كل واحدة الخ) فان قبل اذا كانت العلة في وجهه ويديه وغسل صحيح الوجه أو لاجازت والى تيمميهما فلم لا يكفيه تيمم واحد كن عمت الجراحة أعضائه فالجواب ان التيمم هنا في طهر تحتم فيه الترتيب فلو كفاه تيمم واحد حصل تطهير الوجه واليدين في حالة واحدة وهو متمنع بخلاف التيمم عن الاعضاء كلها سقوط الترتيب بسقوط الغسل اه زى ومثله شرح مر (قوله فأربعة) ولا بد لكل واحد منهما من نية مستقلة على المعتمد لان كل واحد منها طهارة مستقلة لا تكرير لما قبله اه عش على مر (قوله ان عمت العلة الرأس) أي أو بقي ما يستمسك به الساتر فان بقي ما يزيد على ذلك تعين مسح بعضه ولا يجز به التيمم ولا مسح الساتر لان مسح الصحيح يرفع الحدث مطلقا ومسح الساتر يرفعه الى البرء وأيضا كل من مسح الساتر والتيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع امكان مسح

ولا يجب مسح محل العلة بالماء
(لا ترتيب) بين الثلاثة (لخوجوب)
فلا يجب لان التيمم
هنا للعلة وهي باقية بخلافه
فيمسح في استعمال الناقص
فانه لغسل الماء فلا بد من فقد
بل الاولى هنا تقديمه ليزيل
الماء أثر التراب وتبصر
بذلك أعم من قوله ولا ترتيب
بينهما للجانب وخرج بنحو
الجانب المحدث في تيممهم ويمسح
بالماء وقت دخول غسل عليه
رعاية لترتيب الوضوء (أو)
امتنع استعماله في (عضوين
قتيه مان) يجب ان وكل من
اليدين والرجلين كعضو
واحد ويندب ان يجعل كل
واحدة كعضو أو في ثلاثة
أعضاء فتلا تيممات أو
أربعة فأربعة ان عمت العلة
الرأس

الصحيح اه ح ل (قوله أيضا ان عمت العلة الرأس) أي ولم يكن عليها ساتر فان كان أخذ قدر الاستمسك
كفاه مسح الساتر بالماء ولا يتيمم فان لم يأخذ شيئا يتيمم فقط اه سم بالعين وعبارته * (فرع) * عمت
الجراحة رأسه الام مقدار ما تستمسك به الجبيرة ووضعهما بحيث استتر جميع الرأس عليه وكذا صححه الذي
هو محل استمسك الجبيرة فلا يخفاء انه يمسح جميع الجبيرة لاجل طهارة ما تحتها من مسح الرأس والظاهر ان مسح
جميعها واجب وان كان الصحيح الذي تحتها أريد مما يكفي مسحه عن الواجب لان الوضوء ان الصحيح الذي تحتها
مقدار الواجب فقط وجب مسح جميعها لان مسح الجبيرة لا يقوم مقام الصحيح الا اذا كان لجميع الجبيرة لا يقال
يلزم عليه زيادة البدل على البدل لاننا نقول اما أولا فلا مانع ولا نسلم ان البدل لا يزيد ابدل قد يزيد وأما ثانيا فلا
نسلم الزيادة هنا لان المسح على الساتر ضعيف فالمسح على الجبيرة وان كان أكثر من مقدار المسح المجزئ الا ان ذلك
المقدار أقوى منه فالمسح على الجبيرة الذي هو البدل ليس زائدا وان كان مقداره أكثر وهل يكفي في هذه الصورة
الاقتصار على التيمم لانه طهارة للعليل من الرأس وهو لو اقتصر على مسح العليل بالماء كفي يتجسه الا ان عدم
الكفاية وفاقا لم لان المسح على الجبيرة أقوى بدليل انه لو أراد فرضا آخر ولم يحدث لم يعد مسح الجبيرة ويعيد
التيمم وهو من جنس الاصل وقائم مقام غسل الصحيح فليأمل وبعبارة أخرى قال وهل يجب التيمم لما تحتها
من عليل الرأس والحالة هذه أولا يجب الذي يظهر الا ان سقوط التيمم لانه طهارة عن العليل والعليل في هذه
الصورة لا يجب تطهيره لان الرأس يكفي تطهير بعضه وقد حصل تطهير الصحيح بمسح جميع الجبيرة لان مسحها
طهارة للصحيح كما قررناه وقد سئل مر في درسه عن ذلك فبادر الى عدم سقوط التيمم فبحث معه بما ذكر فتوقف
وقال لا أقول الا ان شيئا ثم قال انه عرض ذلك على شيخنا الطيلاوي فخرم بسقوط التيمم وقال لا يمكن غير ذلك
وعرض على شيخنا عبد الجيد فوافقه على عدم السقوط انتهت (قوله فتييمم واحد) فان كان على كل عضو منها
ساتره وتمكن من رفع الساتر عن وجهه ويديه وجب عليه لاجل تيممه والالم يجب التيمم ويصلي كفاقد
الظهورين ثم يرضى لكنه يسن خروج من خلاف من أوجبه اه شرح مر وانظر لو عمت العلة الوجه وكان
عليه تيممه ساترا لا يمكن رفعه فن المعلوم انه لا يتيمم فيه وانظر هل يتيمم في اليدين أولا وانظر أيضا هل يغسل
ما عدا الوجه أولا وكذا يقال فيما لو عمت الساتر اليدين ثم رأيت في البرماوى ما نصه قوله واذا امتنع استعمله في
عضو ومنه الوجه فتييمم على اليدين بنية عندهما اه (قوله ومن تيمم لفرض آخر الخ) أي واذا دخل وقت فرض
آخر وهو تيممه بان لم يحدث وجب عليه اعادة التيمم لذلك الفرض ويعيد تيمما واحدا وان تعدد التيمم الاول
لان طهره باق وانما اعاد هذا التيمم الثاني لضعف الاول عن ان يؤدي به فرضا آخر واذا كان محدثا حدثا أكبر
ونوى بالتيمم استحابة الصلاة عن الحدث الاصغر هل يضر ذلك ولا يصلي به الفرض الثاني الا اذا أضافه لا كبر أو
أطلق حرقلت هذه المسئلة يعلم حكمها من كلامهم على النية الا نفي وانه يضر ما لم يضره لا كبر أو يطلق اه
ح ل ولورفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجدته قد اندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها
ولو سقطت جبيرة في الصلاة بطأت صلاته سواء كان يرى أولا كانت قطع الخلف بخلاف ما لو رفع الساتر لنوهم
البرء فبان خلافه فانه لا يبطل تيممه ولعل صورة رفع الساتر انه لم يظهر من الصحيح ما يجب غسله عكس صورة
سقوط الجبيرة اذ لا يمكن بقاؤها مع وجوب غسل ما ظهر وكذا ما بعده في الحدث الاصغر وبما تقرره علم
ان ملحظ بطلان الصلاة غير ملحظ بطلان التيمم وان دفع قول بعضهم لا أثر لظهور شيء من الصحيح في
بطلان التيمم لانه عن العليل ووجه اندفاعه اننا لم نجعل هذا الظهور سببا لبطلان التيمم بل لبطلان الصلاة
وملحظهما مختلف كما تقرروا اذا تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجود ان التيمم بالماء في تفصيله
الا نفي ولو كانت لصواته وتغير كل يوم أو أيام فحكمها كالجبيرة الواحدة كما أفتى به السبكي وفيه نظر
ظاهر بل الاوجه خلافه ولو كانت الجبيرة على عضو من فرغ احداها لم يلزمه رفع الاخرى بخلاف ما مع الخلف

وان عمت الاعضاء كلها فتييمم
واحد (ومن تيمم لفرض آخر

لو تزع أحد خفيه لزمه تزع الآخر لأن الشرط في الابتداء أن يلبسهما جميعاً وهذا لا يشترط في الابتداء أن يضع الجبيرة على ما ولو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه تزعها بخلاف الخف ويفرق بينهما بأن في إيجاب التزع هنا مشقة اه شرح مر وقوله في تفصيله الآتي أي فيقال إن تحقق ذلك وهو ليس في صلاة امتنع الإحرام بها أو وهو فيها ووجب قضاء ككون الساتر أخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وإن لم يجب ككون الساتر لم يأخذ من الصحيح شيئاً أتتها اه ع ش عليه وفي قل على المحلى لو رفع الساتر فرأى العلة قد اندملت أعاد كل صلاة كانت بالمسح مع الاندمال ولو احتمل ألا يوسقط الساتر أو توهم البرء فرفعه فإن ظهر فيهما من الصحيح شيء بطل تيممه وصلاته والابطلت صلاته لتردده في صحتها لا تيممه بقاء موجب (قوله ولم يحدث) أي ولم يطرأ على تيممه مبطل كرده اه برماوى (قوله لم يعد غسل ولا مسحاً) محله ما لم يزع الساتر أما إذا تزع ووضع بدله فوجب أعادتهما اه شوبرى (قوله فإن أحدث أعاد غسل الخ) الاختصار أن يقول فإن أحدث أعاد جميع ما مر كما عبر به مر اه (قوله وإن كانت العلة الخ) أي هذا كله إذا كانت العلة في أعضاء الوضوء فإن كانت بغير أعضاء وضوئه تيمم لحديثه الأكبر وتوضاً للصغر ويعيد التيمم فقط لكل فريضة اه حل (قوله تيمم لحديثه الأكبر) ويجب عليه إعادة هذا التيمم لكل فريضة وإن لم يحدث حدثاً أكبر ولا أصغر فإن أحدث حدثاً أصغر قوضاً فقوله وتوضاً للصغر أي إن أحدث وأما إذا أراد التفصل فيصلى بهذا التيمم ما شاء منه بشرط وضوئه فإذا تيمم للأكبر ولم يحدث حدثاً أصغر وصلى الفرض فتييممه باق للنواقض وأما إذا أحدث حدثاً أصغر فإنه يتوضأ وتيممه باق أيضاً ولا يبطله إلا الحدث الأكبر فإذا توضأ وأراد فرضاً آخر غير الذي صلاه بالتيمم أولاً لا يصح إلا أن يتيمم اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله وتوضاً للصغر فإن خرج في غير أعضاء الوضوء فغسل الصحيح وتيمم ثم أحدث قبل أن يصلى فرضاً لزمه الوضوء فقط لأن تيممه عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث الأصغر فإن أحدث بعد أن صلى فرضاً فإن أراد تفلاً كفاه الوضوء من غير إعادة تيمم أو فرضاً آخر وجب الوضوء والتيمم انتهت

* (فصل) * في كيفية التيمم وغيرها المراد بكيفية أركانه وسننه لأنه تكام عليها في هذا الفصل وليس المراد بها استعمال التراب في العضول لأنه لم يتكامل على ذلك وقال بعضهم المراد بها الأعم ككون التيمم بتراب طهور وكونه بضربتين اه برماوى وعبارة شرح مر ثم الكلام في التيمم يخصص في ثلاثة أطراف الأول في أسبابه وقدم الكلام عليها الثاني في كيفية الثالث في أحكامه وقد شرع في الكلام على الطرف الثاني فقال فصل الخ انتهت وقوله وغيرها هو الكلام على الطرف الثالث الآتي في قوله ومن تيمم لفقداء الخ (قوله يتيمم) أي يصح أن يتيمم وهذا أولى من تقدير الجواز وهو ما بصيغة القاعل أو المفعول وقوله بتراب هو اسم جنس وقال المبرد أنه جمع واحده ترابة ويقال له الرغام يفتح الراء قال العلامة الخطيب ومن قوائد الخلاف ما لو قال لزوجه أنت طالق بعدد التراب فعلى الأول تقع طلاقه وعلى الثاني ثلاث كليات أي اه برماوى (قوله بتراب طهور) أي ولو مقصود بالكنه يحرم كتراب المسجد وهو ما دخل في وقفته لا ما حله بخور يج ولوشك فيما وجد فيه حيث لا شبهة بكلامهم الحل وإن قال الشيخ ينبغى التحريم لأن الظاهر أنه ترابه اه شوبرى (قوله غبار) الغبار والغبرة بفتحين واحد والغبرة لون الغبر وهو شبه الغبار وقد اغبر الشيء اغبراراً والغبراء الأرض والغبراب وزن الجبرام معروف والغبراء أيضاً شراب تخذه الحبش من الفرة يسكر وفي الحديث إياكم والغبراء فأنها خر العالم وغبر الشيء بقي وغبر أيضاً مضى فهو من الأضداد وبابه دخل واغبر وغيره تعبيراً آثار الغبار اه مختار (قوله حتى ما يداوى به) أي كالطين الأرمي بكسر الهمزة وفتحها مع فتح الميم فهو ما نسبة إلى أرمينية بكسر الهمزة وتخفيف الياء من بلاد الروم وهذا تعميم في إرادة أنواع التراب فيشمل الأصفر والأعفر وهو الأبيض ليس بشديد البياض

ولم يحدث لم يعد غسل (و) لا (مسحاً) بالماء لبقاء طهره لأنه يتنقل به وإنما أعاد التيمم لفحشه عن أداء الفرض فإن أحدث أعاد غسل صحيح أعضاء وضوئه وتيمم عن عليها وقت غسله ومسح الساتر إن كان بالماء وإن كانت العلة بغير أعضاء وضوئه تيمم لحديثه الأكبر وتوضاً للصغر وتعبرى بآخر أعسم من قوله ثان وقولى ومما من زيادتي

* (فصل) * في كيفية التيمم وغيرها (يتيمم بتراب طهوره غبار) حتى ما يداوى به قال تعالى

والاجر والاسود والايض وغير ذلك كالتعميم في ارادة انواع الماء من ملح وعذب وكدر وصافي وسائر
 الانواع اه برماوى (قوله صعيدا طيبا) اسم الطيب يقع على اربعة اشياء الطاهر كاهنا والحلال ومنه
 يا أيها الرسل كلوا من الطيبات وما لا أذى فيه كقولهم هذا يوم طيب وليلة طيبة وما تستطيع النفس نحو
 هذا طعام طيب اه شورى (قوله أي ترابا طاهرا الخ) وقال الشافعي ترابا غبار وقوله حجة في
 اللغة يؤيده أي تفسيره الصعيد بالتراب قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه لان من في مثل ذلك
 للتبعض فلا بد أن يسمح بشئ يحصل على الوجه واليدين بعضه ودعوى بعضهم أنها في مثل ذلك للابتداء
 ضعفه الزنجشري بأن أحدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح برأسه من الدهن ومن الماء والتراب الا
 معنى التبعض والاذعان للحق أحق من المسراء اه حل وجوزة الامام مالك بكل ما اتصل بالارض كالشجر
 والزرع وجوزة أبو حنيفة وصاحبه محمد بكما هو من جنس الارض كالزرنج وجوزة الامام أحمد
 وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة بما لا غبار فيه كالجر الصلب اه قل على الجلال (قوله كما فسره ابن
 عباس) هو أبو العباس عبد الله بن عباس الصحابي حبر الامه وابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمه لبابة
 بنت الحارث الهلالية ولد بالشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وحسنه النبي صلى الله عليه وسلم بريقه حين ولد
 وهو أحد العبادلة الاربعة واحد الستة المكثرين الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عنه
 الخلائق الكثيرة وكان قد كف بصره في آخر عمره المتوفى بالطائف سنة ثمان أو تسع وستين وقيل سنة
 سبعين وصلى عليه محمد بن الحنفية وقال اليوم مات رباني هذه الامه ولما وضع ليضلى عليه جاء طائر أبيض من
 وج الطائف يقال له الغر فوقف في أفكافه فالتمس فلم يوجد فلما سوى عليه التراب سمع من يسمع صوته
 ولا يرى شخصه يقرأ يا أيها النفس المطمئنة الخ السورة ومناقبه كثيرة شهيرة اه برماوى (قوله والمراد
 بالطاهر الطهور) قال الحكيم الترمذي انما جعل التراب طهورا لهذه الامه لان الارض لما أحست بمولده
 صلى الله عليه وسلم انبسطت وتمددت وتطاوت وأزهرت وابنت واقترحت على السماء وسائر المخلوقات بانه
 منى خلق وعلى ظهري تأتبه كرامة الله تعالى وعلى بقاعى يسجد بحبه وفي بطنى مدفنه فلما زاد فخرها جعل
 الله ترابها طهورا لامتة فالتيمم هدية من الله تعالى لهذه الامه خاصة لتدوم لهم الطهارة في جميع الاحوال
 والازمان اه برماوى (قوله ولو برمل لا يلصق) كان الاولى ان يقول ولو رمل ليكون غاية للتراب وكتب
 أيضا هو غاية للتراب بدليل كلامه الا أنى أى ولو كان التراب الذى له غبار رمل أو لو قال ولو رمل لكان أولى
 وقوله لانه أى التراب وقوله جنس له أى فهو أى الرمل من أنواعه اه حل وعبارة عش قوله ولو برمل
 الخ أخذت غاية ليبين أن فيه قيد مخصوصا وهو عدم لصوقه بالعضو ولانه لما وضع له اسم خاص قد يتوهم انه
 ليس من التراب انتهت (تنبيه) في فتاوى المصنف لو سحق الرمل الصنف وصار له غبارا حرا أى بان صار كله
 بالحق غبارا أو بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو حتى لا ينافى في ذلك ما يأتي قال بخلاف الحجر المسحوق
 وقد يؤيده قول الماوردى الرمل ضربان ماله غبار فيجوز به لانه من جنس التراب وما لا غبار له فلا لعدم
 الغبار لا يخرج وجهه عن جنس التراب اه اذ ظاهره انه تراب حقيقة وان لم يكن له غبار اه شرح مر (قوله
 لا يلصق) بفتح الصاد المهملة في المضارع وكسرها في الماضى من باب تعب يتعب ويقال بالسبين والزاي اه
 برماوى وفي المصباح لصق الشئ بغيره من باب تعب لصقا ولصقا مثل لرق (قوله لانه من طبقات الارض)
 قال النيسابورى في لطائف المعارف انما اختصت الطهارة بالماء والتراب لان الله تعالى خلق منهما آدم عليه
 الصلاة والسلام فامتازا على غيرهما لان اسم التراب يقع على جميع أنواع الارض وهي ستون نوعا وان الله
 تعالى خلقه من السنتين فجاءت أولاده على ألوان ومور مختلفة وهذا حكمه اطعام السنين في الكفلة كما
 سيأتى ليستوفي به جميع الأنواع قال ابن رسلان والظاهر انه خلق من الارض الاولى وهو خلاف ما ذهب

قيموا صعيدا طيبا أى
 ترابا طاهرا كما فسره ابن
 عباس وغيره والمراد
 بالطاهر الطهور كما عبرت
 به (ولو برمل لا يلصق)
 بالعضو فانه يتيمم به لانه
 من طبقات الارض

اليه وهب من ان رأسه من الاولى وعنقه من الثانية وصدرة من الثالثة و يديه من الرابعة وبطنه من الخامسة
 وفخذه ومذا كبره وعجزه من السادسة وساقيه وقدميه من السابعة وقال ابن عباس رضي الله عنهما خلق
 آدم من اقليم الدنيا فرأسه من تربة الكعبة وصدرة من تربة الدهناء وبطنه وظهره من تربة الهند ويداؤه
 من تربة المشرق ورجلاه من تربة المغرب وفي سؤالات الحاج للصبي حين قال له أخبرني من أي شيء خلق
 آدم فقال من سبعة أشياء وهي ان شعر رأسه من العباب وعينه من الشمس ونفسه من الريح وورثته من
 الضباب ولحمه من التراب وكبدته من الماء وعظمه من الحجر فقال له الحاج وما أخذنا منه فقال الصبي اذا رأيت
 ولده مسافرا يتقي شرفا وغربا فاعلم انه من شعره خلق وشعره من السحاب وهو يتلأل شرفا وغربا واذا رأيت
 أديبا يعطى السؤال لكل أحد فاعلم انه من عينيه خلق وعينه من الشمس وهي تطلع على كل أحد واذا رأيت
 عاجزا فاعلم انه من نفسه خلق ونفسه من الريح وهي تهب تارة وتسكن أخرى واذا رأيت جاهلا يفسد ما لا يصلح
 فاعلم انه من ورثته خلق وورثته من الضباب وهو يفسد ما لا يصلح واذا رأيت عاقلا يحسد كل شيء فاعلم انه من
 لحمه خلق ولحمه من التراب وهو من الارض وهي تحمل كل شيء واذا رأيت كريما فاعلم انه من كبده خلق وكبدته
 من الماء وهو به كل شيء واذا رأيت شحيحا يخيل فاعلم انه من عظامه خلق وعظمه من الحجر وهو أقسى كل شيء اه
 برماوى (قوله والتراب جنس له) ووقع سؤال استطردى عما لو كان معه رمل له غبار وحلف بالله أو بالطلاق
 انه ليس معه تراب هل يحتمل لانه من جملة التراب لاجزائه في التيمم أو لا تنظر العرف لانه لا يسمى ترابا ولا ايمان
 مبناها على العرف وأجاب شيخنا الشيرازي بان الظاهر الذي لا يحصى عنه هو الثاني للعلامة المذكورة اه
 برماوى (قوله ودخل في التراب المذكور المحروق منه) أي والطفل والسنخ الذي لم يصلح ملح وما أخرجه
 الارض من مدر ولا أثر لا متراجعه بلعابها كطين عجن بخوخل حتى تغير ريحه أو طعمه أو لونه وجف وكان له
 غبار وقوله وخرج به أي بالتراب المذكور وهو الطهور الذي له غبار والمتبادر من التراب الخالص الذي
 لم يختلط بغيره وغيره فيه تفصيل وحيث قد كان الاولى في الاخراج أن يقول خرج ما ليس ترابا كنورة والمختلط
 بما يلقى بالعضو كدقيق وخرج التراب المتجسس والمستعمل وما لا غبار له اه حل (قوله المحروق)
 أي بان كان فيه قوة الانبات وقوله ما لم يصبر رمادا أي بان خرج عن قوة الانبات كما ذكره مر في حواشي
 شرح الروض اه ع ش (قوله وخرج به) أي بالتراب بقيد وهو طهور فالضمير في به راجع للتراب فكان
 الانسب للشارح ان يقول وخرج به التراب المتجسس والمستعمل لان قوله طهور يخرج به شيئا أن المتجسس
 والمستعمل وما لا غبار له محترز قوله له غبار فكان الاولى بتقديم المستعمل على قوله وما لا غبار له وأجاب شيخنا
 الشيرازي بانه انما ضم ما لا غبار له للمتجسس لانهم ليسا آتيين في عبارته بخلاف المستعمل وأخر قوله
 وغيره اطول الكلام عليها ثم رأيت بياض بخط بعض الفضلاء مانعه قوله وخرج به أي خرج بالجموع
 المجموع لكن لم يراع الترتيب في الاخراج اذ لو راعاه لقدم قوله كنورة على قوله التراب المتجسس والمستعمل
 ولعل حكمه ذلك ان مفهوم التراب لقب وفي الاحتجاج به خلاف فلذا أخره أول كلمة المخرج به وقوله المخرج
 بغيره ولذلك حصر المخرج بالطاهر الذي له غبار وعم في المخرج بذكر بعض أفراد حيث قال كنورة الخ فانهم
 اه برماوى (قوله المتجسس) ومنه تراب المقبرة المنبوشة يقينا لاختلاطه بصديد الموتى المتجمد ومن ثم لم
 يطهره المطر ولا يضر أخذه من على ظهر كلب أو خنزير لم يعلم التصاقه به مع رطوبة ولا اختلاطه بنجس كفتات
 روث اه برماوى (قوله كنورة) وهي الجير قبل الطقي اه حل اه ع ش على مر وفي المصباح
 التوراة بضم النون خيرا لكس ثم غلب على اخلاط تضاف الى الكس من زرنج وغيره ويستعمل لازالة
 الشعر (قوله وزرنج) بكسر الزاي هو حجر معروف منه أبيض وأحمر وأصفر وقرية بالصعيد اه برماوى
 (قوله وسحافة خرف) الخرف ما اتخذ من الطين وشوى فصار قارا واحده خرفة اه شرح مر (قوله

والتراب جنس له بخلاف ما
 يلقى بالعضو والتيمم بعدم
 لصوقه من زيادته ودخل في
 التراب المذكور المحروق
 منه ولو اسود ما لم يصبر رمادا
 كلفى الروضة وغيرها
 وخرج به التراب المتجسس
 وما لا غبار له والمستعمل
 وسينفى وغيرها كنورة
 وزرنج وسحافة خرف

مما يعلق) بفتح اللام من باب طرب يطرب اه ع ش (قوله وان قل الخليط) هذه الغاية للردو عبارة أصله مع شرح مر وسواء أقل الخليط أم كثر وقيل ان قل الخليط جاز كالمائع القليل اذا اختلط بالماء فان الغلبة تصير المنعمر القليل عدما وأجاب الاول بان المائع لا يمنع من وصول الماء الى البشرة للطاقتة والدقيق ونحوه يمنع وصول التراب الى المحل الذي يعلق به لكثافته والارجح على هذا القول ضبط القليل هنا باعتبار الاوصاف الثلاثة كما في الماء انتهت (قوله لانها) أي النورة وتاليا اليها ليست في معنى التراب أي فضلا عن كونها منه فهي خارجة بالتراب فكان الاولى تقديم ذلك على جميع المحترقات وقوله ولان الخليط الخ ان كان هذا هو السبب في منع التيمم فليس في كلامه ما يخرج به وكسب أيضا أي مع كونه ليس في معنى التراب والا فيتوقف في اخراج هذا المختلط بالتراب كما هو المتبادر من صنيعه وانما اختص التيمم بالتراب لما تقدم من قوله جعلت لنا الارض كلها مسجدا وترتبتها طهورا فقد خص بعد ان عم فان قيل هذا احتجاج بمفهوم اللقب قلنا نعم هو حجة حيث وجدت التريفة وهي هنا الامتنان المقضي تكثير ما يمتن به اه ح ل (قوله لا يستعمل) صرح به ليرتب عليه قوله وهو ما بقي بعضوه الخ وبه يندفع ما قيل انه مفهوم قوله طهور والمفاهيم ليست من عادة المتون اه برماوى وعبرة ع ش قوله لا يستعمل هذا خرج بقوله أولا طهور وذكره هنا قوطبة لا تعريف قال ج في حدث وكذا ثبت فيما يظهر اه وخرج به ما يستعمل في غير ذلك كالتيمم بدلا عن الوضوء المجدد أو عن غسل الجمعة فانه لا يكون مستعملا كالحاء المستعمل في نقل الطهارة انتهت (قوله أيضا لا يستعمل) أي على الصحيح وعبرة أصله مع شرح مر ولا بتراب مستعمل على الصحيح لانه أدى به فرض وعبادة فكان مستعملا كاللأء التي توضع في المستحاضة والثاني يجوز لانه لا يرفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال انتهت ورد بان المنع انتقل الى التراب لانه أباح اه برماوى (قوله كالماء) أشار به الى ان المنع في المستعمل بالقياس على الماء المستعمل اه برماوى (قوله وهو ما بقي بعضوه) أي الماسح والمسوح في الصورتين أي ولم يكن محتاجا اليه الى تمام المسح لان التراب مادام على العضو لا يثبت له حكم الاستعمال ما بقيت الحاجة اليه بخلاف ما اذا انتهت اه شيخنا وقضية هذا الحصر ان المستعمل في نجاسة الكلب غير مستعمل فيجوز استعماله مرة ثانية وهو ما جرى عليه المصنف في شرحي الروض والبهجة لكن المعتمد خلافه فهو طاهر غير طهور اه شوبرى ويجب ان مراده تعريف المستعمل في الحدث اه شيخنا (قوله أو تناثر منه) أي من عضوه الماسح والمسوح جميعا وكذا ما استعمل في الطهارة المغلظة وان غسل مرارا وكذا اجر الاستبراء لا يجزى هنا أخذا مما تقدم عن سم في النجاسة الكلية اه ع ش (قوله أيضا أو تناثر منه) أي من العضو أي انفصل عنه ولا بد ان يفصل عن الماسحة والمسوحة جميعا بعد ماسة العضو يقينا أو احتمالا سواء تناثر في حالة الاستعمال أو بقي بعضوه في حالة الاستعمال ثم انفصل كما أشار الى ذلك بقوله وهو ما بقي الخ وأما مادام على العضو أي الماسح والمسوح فلا يحكم عليه بالاستعمال بالنسبة لذلك العضو في الحدث فلو أغفل لمعة في ذلك العضو كانه ان يرد ذلك التراب الذي في الماسح أو المسوح عليها وحيث تذبترفع حدثها كما تقدم نظيره في الماء خلافا لما قد يتوهم من كلامه من ان ما بقي بعضوه مستعمل ولو بالنسبة لتلك المعة وانه لو طرأ عليه حدث آخر ثم أخذ أي التراب وردده على ذلك العضو لا يكتفى به اه ح ل وقوله ولا بد ان يفصل عن الماسحة والمسوحة جميعا هذا ر بما يقتضى ان المتساقط من الكف بعد النقل لمسح اليدين غير مستعمل لانه انفصل عن الماسحة دون المسوحة لعدم حصول مسح وقد يقال ان الكف ماسحة باعتبار اخذها المسح بها ومسوحة لرفع التراب حدثها والحاصل أن هذا التراب بمجرد وصوله للكفين قد أدى به ما لا بد منه بالنسبة لهما فاذا انفصل منه شيء حكم باستعماله كالأء قال الخطيب في شرحه على المنهاج ويندب مسح احدى الراحتين

ومختلط بدقيق ونحوه مما يعلق بالعضو وان قل الخليط لانه ليست في معنى التراب ولان الخليط يمنع وصول التراب الى العضو (لا يستعمل) كالماء (وهو ما بقي بعضوه أو تناثر منه)

بالأخرى عند الفراغ من مسح الترابين وإنما يجب لأن فرضهما متعاضدان وحصل بضرهما بعد مسح الوجه وإنما
 جاز مسح الترابين بترابهما لعدم انفصاله والحاجة إذا لم يكن مسح الذراع بكفها قصار كنقل الماء من بعض العضو
 إلى بعضه كما قاله في المجموع اهـ من خط شيخنا الحنفى (قوله حالة التيمم) راجع لكل من قوله وهو ما بقي بعضوه
 وقوله أو تناثر منه قال زى أعرض عنه أم لا وكانه احتراز به عما قبل التيمم وقبه ما لا يخفى اهـ شيخنا (قوله
 ولو رفع يده) أى وبه تراب قد مس العضو المسحوح أى فالمراد بالعضو الماسحة والمسحوحة جميعا لا المسحوحة
 فقط والاستعمال بالنسبة لغير هذا العضو أوله في حدث آخر ولم يجعله مستفادا مما ذكر بل جعله تقييدا لقوله
 أو تناثر منه أى فلا بد أن يكون هذا المتناثر قد انفصل من الماسحة والمسحوحة جميعا اهـ حل ولو عبر بالقاء
 لكان أولى الآن يقال كون الأصح ما ذكر لم يعلم مما تقدم فلم يحسن التفريع لذلك فليست أملى اهـ شوبرى
 (قوله وخرج بزبادى من متناثر الخ) أى لأن المتناثر منه ظاهر في انفصاله عنه بعدمسه له والافهوضادى بما تناثر
 منه من غير ممانسة لكثافته ومن ثم فصل النووي في المتناثر من العضو بين الماسح للعضو وبين غير الماسح كما
 نقله ابن شهاب وقوله من غير مس العضو أى فإنه لا يقال تناثر من العضو إلا ما فارقته بعدمسه وأما ما فارقته
 قبل مسه فلا يقال تناثر منه بل عنه وفيه ما تقدم نقله عن ابن شهاب اهـ حل (قوله نقل تراب)
 أى تحويله بالعضو المسحوح أو غيره وقوله ولومن وجهه أى إليه وإلى غيره وقوله ويد أى إليها وإلى غيرها
 فالأعية ظاهرة اهـ شيخنا (قوله ولومن وجهه ويد) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مـ فلو نقل من وجهه
 إلى يد أو عكس كفى في الأصح لأنه منقول من عضو غير مسحوح به فجاز كالتنقل من الرأس والظهر وغيرهما
 والثانى لا يكتفى فيهما لأنه نقل من محل الفرض كالنقل من بعض العضو إلى بعضه مع ترديده عليه من غير نقل
 عنه ودفع بأنه بالانفصال انقطع حكم ذلك العضو عنه بخلاف ترديده عليه انتهت ومن هذا تعلم عذر النووي
 في الإقتصار على هاتين الصورتين وهو جريان الخلاف فيهما وغرضه التنبيه عليه اهـ (قوله ونقله يتضمن قصده) أى
 يستلزمه وضابط النقل هو التحويل وضابط القصد هو قصد نقل التراب للمسح أو يقال هو قصد المسح به وضابط
 النية أن ينوى الاستباحة لمساها أى أنه لا يكتفى غيرها هذا حاصل الفرق بين الثلاثة وأشار الشارح بهذا إلى دفع
 سؤال وهو أن المصنف لم يعد القصد من الأركان كما عده الأصحاب منها وحاصل الجواب أن النقل متى كان مقترفا
 بالنية كان مستلزما للقصد وحيث لا حاجة لذكر القصد مع ذكر النقل وإنما صرح الأصحاب بالقصد أى
 ذكره مع ذكر النقل مع الاستغناء عنه حيث لا حاجة للنقل للآية وهى قوله فتيمموا صعيدا طيبا لأن التيمم
 في اللغة القصد والنقل طريق لذلك القصد اهـ شيخنا عشاوى وقد يقال هلا اتبعهم المصنف في ذلك وإنما
 لم يشترط القصد في الوضوء لأن اسم الغسل المأمور به يطلق مع انتفاء القصد بخلاف التيمم اهـ زى (قوله
 والنقل طريقه) أى يحقق ومستلزمه اهـ شيخنا (قوله فلسفته ريج الخ) في المختار سفت الريح التراب ذرته
 فهو سقى كفى وبابه ريج وقال في موضع آخر وذرت الريح التراب وغيره من باب عداورى أى سفته اهـ
 (قوله فردده) أى بغير انفصاله عنه وعوده إليه والاكتفى كما يأتى اهـ قل على المحلى (قوله لأنه لم يقصد التراب)
 أى بالنقل أى لم ينقله فلو تلقاه بوجهه أو يده كان ناقلا بالعضو وهو كاف اهـ حل (قوله واختاره السبكي)
 وهو مردود والفرق أن الطهارة بالماء قوية اهـ قل على المحلى (قوله بأذنه) أى باللفظ أو ما قام مقامه
 كالإشارة قول من نطق وقوله ونيت أى الإذن ويشترط أن ينوى عند نقل المأذون وعند مسح الوجه كما لو كان
 هو التيمم اهـ برماوى وخرج ما لو عجم بغير أذنه فإنه لا يصح كالوسقته ريج اهـ محلى وهو يفيد أن المراد
 بأذنه نية لا أمره لغيره فيكتفى بغير أمره بل ومع نية اهـ قل عليه لكن هذا يخالف ما قبله من كلام البرماوى
 حيث قال أى باللفظ أو ما قام مقامه الخ ومقتضى هذا أن الإذن غير النية وهو المتبادر من كلام الشارح أو

حالة التيمم كالتقاطر
 من الماء ويؤخذ من حصر
 المستعمل في ذلك صفة
 تيمم الواحد أو الكثير
 من تراب يسير مرات كثيرة
 وهو كذلك ولو رفع يده في
 أثناء مسح العضو ثم وضعها صح
 على الأصح وخرج بزبادى
 منه ما تناثر من غير مس العضو
 فإنه غير مستعمل (وأركانها)
 أى التيمم خمسة أحدها
 (نقل تراب ولومن وجهه ويد)
 بأن ينقله من أحدهما إليه
 أو إلى الآخر فتعبرى بذلك
 أعم من قوله فلو نقل من
 وجهه إلى يد أو عكس كفى
 ونقله من أحدهما نقله من
 الهواء ونقله يتضمن قصده
 لو جوب قرن النية كما يأتى
 وإنما صرحوا بالقصد للآية
 فإنها أمره بالتيمم وهو القصد
 والنقل طريقه (فلسفته
 ريج عليه) أى الوجه أو اليد
 (فردده) عليه (ونوى لم يكتفى)
 وإن قصد بوقوفه في مهب
 الريح التيمم لأنه لم يقصد التراب
 وإنما التراب أتماما لقصد
 الريح وقيل يكتفى في صورة
 القصد واختاره السبكي
 (ولم يعم بأذنه)

المتعين منه اذا العطف يقتضي المغايرة خصوصاً مع قول الحلي وخرج ما لو يعم بغير اذنه المحقق عمل هذه الحالة
مثل ما لو سقته الريح عليه وهي لا تكفي قطعاً فظاهر ان التيمم يخالف الوضوء في هذا وهو ان الوضوء اذا غسل
له الغبر مع نيته من غير اذنه يكفي بخلاف ما هنا تأمل اه (قوله ولو بلا عذر) وهو حينئذ مكره أمام العذر
فلا يكره بل يجب ان توقف عليه ولو باجرة قدر عليها اه برماوى (قوله اقامة لفعل مأذونه مقام فعله) أخذ منه
انه لا بد ان يكون اه لا لاطهارة والمعتد بخلافه فيكون كونه كافراً او حائضاً حيث لا نقض وغيره يميز كقرد ولا
يقال غير المميز لا يتأني الاذن له لان الاذن يشمل الاشارة اه حل ولو أحدث أحدهما بعد أخذ التراب وقبل
المسح لم يضر بخلاف العلامة ابن حجر اما الاذن فلانه غير ناقل وأما المأذون له فلانه غير متيمم وكذا لا يضر حدثهما
في الحالة المذكورة وفي فتاوى الشهاب مر سئل عما اذا نقل التراب وأحدث قبل مسح شيء من وجهه هل
له ان ينوي الآن ويمسح وهل الحكم كذلك فيما لو نقل من وجهه الى يده أو عكسه فاجاب بان له ان ينوي ثم
يمسح وجهه بالتراب المذكور في المسائل الثلاث ونحو ذلك قياساً على التمكن ونقل التراب من على كفه أو يده
ولان الواجب عليه تجديد النية فان الحدث انما يبطأها فقط اه برماوى (قوله ونية استباحة مفتقر اليه)
تقدم في الوضوء والغسل ان له ان ينوي هذا الامر العام من غير تعرض لجزئياته أو ينوي الافراد كأن
ينوي استباحة الصلاة فكذلك هنا لكن الحالة الاولى تكون في مرتبة نية الفرض العيني اه شيخنا (قوله
مفتقر اليه) أى من ذلك النوى فلا يصح بنية استباحة المكث في المسجد في الحدث الاصغر بخلاف الجنب
فانه يكفي منه ذلك ويحمل على أقل المراتب اه برماوى * (فرع) * له تفريق نية التيمم على أعضائه كما
في الوضوء اه قل على الحلي (قوله ومس مصحف) أى وجهه وكذا كل ما تنقصر استباحته الى طهارة وحينئذ
فكلامه هنا في صحة التيمم من حيث الجملة وأما ما يستتبع به فسيأتي ولا فرق بين ان يعين الحدث أم لا حتى لو
تيمم بنية الاستباحة ظاناً كون حدثه أصغر فتبين كونه أكبر أو عكسه لم يضر لان وجبهما متحد بخلاف
ما اذا كان متعمداً فانه يضر لتلاعبه فلو كان مسافراً أو جنب في سفره ونسي وكان يتيمم وقتاً وتوضأ وقتاً
أعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكر من صحة تيمم الحدث حدثاً أصغر بنية الاكبر غلطاً أو عكسه وقد أشار الى
ذلك الجلال السيوطي بقوله

أليس عجيباً أن شخصاً مسافراً * الى غير عصيان تباح له الرخص
اذا ما توضأ للصلاة أعادها * وليس معيداً للتي بالتراب خص
وأجاب عن ذلك صاحبنا الشيخ عبد الله الانصاري فقال

لقد كان هذا للجنابة ناسياً * وصلى مراراً بالوضوء أتى بنص
وصلى مراراً بالتيمم يافئى * عليك بكتب العلم ياخير من فخص
قضاء التي فيها توضأ واجب * وليس معيداً للتي بالتراب خص
لان مقام الغسل قام تيممهم * خلاف وضوءهالفرق فاه تخص
وذا نظم عبد الله وهو ابن أحد * فيارب سلم من الهيم والغصص

اه برماوى (قوله وبذلك) أى بنية الاستباحة علم انه لا يكفي نية رفع حدث وما في معناه لان الحاصل
للتيمم انما هو مجرد الاستباحة لرفع الحدث أى حكمه العام وهو المنع من الصلاة ونحوها مطلقاً كما هو المراد
عند الإطلاق اه جل (قوله انه لا يكفي نية رفع حدث) شمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض
الاعضاء وان قال بعضهم انه يرفعهم حينئذ اه شرح مر (قوله لان التيمم لا يرفع) قال الكمال ابن أبي
شريق فان قيل الحدث الذي ينوي رفعه هو المنع والمنع لا يرفع بالتيمم فلما الحدث منع متعلقه كل صلاة فريضة

ونيته (صح) ولو بلا عذر
اقامة لفعل مأذونه مقام
فعله (و) ثانيها (نية استباحة
مفتقر اليه) أى التيمم
كصلاة ومس مصحف
وتعبرى بذلك أعم من
تعبيره باستباحة الصلاة
وبذلك علم انه لا يكفي نية
رفع حدث لان التيمم
لا يرفعه

كانت أو نافلة وكل طواف فرضا كان أو نفلا وغير ذلك مما ذكره لانه الذي يترتب على أحد الأسباب وهذا المنع العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم وانما يرتفع به منع خاص المتعلق وهو المنع من النوافل فقط أو من فريضة واحدة وما يستباح معها والنخاص غير العام ويؤخذ من هذا انه لو نوى رفع الحدث الخاص مع وهو كذلك كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (قوله ولانية فرض تيمم الخ) لا يقال لم يصح نية التيمم أو فرضه مع انه انما نوى الواقع لا ناقول ممنوع باطلا لانه وان نواه من وجه نوى خلافه من وجه آخر لان تركه نية الاستباحة وعدوله الى نية التيمم أو نية فرضيته ظاهر في انه عبادة مقصودة في نفسها من غير تقييد بالضرورة وهذا خلاف الواقع ويؤخذ مما تقرر انه لو نوى فريضة الابدال لا الاصول صح وبوجهه انه الآن نوى الواقع من كل وجه فلم يكن للإبطال وجه اه شرح مر وقوله فريضة الابدال بأن نوى فرض التيمم فأصداته بدل عن الغسل أو الوضوء لانه فرض أصالة اه ع ش عليه (قوله أيضا ولانية فرض تيمم) أي مالم يصفه للصلاة ونحوها والافصح اه برماوى (قوله لا يسن تجديده) أي ولو مضى بالمغسول وينسب تجديد المغسول وحده كما تقدم في الوضوء اه قل على المحلى (قوله بنقل أول) أي بأوله الحاصل بالضرب كذا قال المحلى رحمه الله تعالى أي فتكون النية قبل رفع اليدين من الارض عند أول مماسه الارض اه وذلك لا يشترط وفاقا لم ر اه سم ويمكن تصحيح القيد بأن المراد به الاحتراز عن النقل الثاني وهو النقل لليدين فلا يشترط قرن النية به ولا يكفي اذا لم يقرن بالاول وهو النقل للوجه (قوله أيضا بنقل أول) فلم ينو عند ابتداء النقل ثم نوى قبل مماسة التراب للوجه كفى وكأنه نقل من يده الى وجهه وهو كاف اه ع ش (قوله فلو عزيت) قال في المهمات والمجته الاكتفاء باستحضارها عندهما وان عزيت بينهما واستشهد به بكلام لا يخلط الطبرى وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الوالد رحمه الله تعالى حوى على الغالب لان الزمن يسير لا تعزب فيه النية غالباً حتى انه لو لم ينو بعد ذلك الا عند ارادة المسح للوجه اجزاء كما يؤخذ من الفرق المتقدم ولا ينافيه قول الاصحاب يجب قرنهما بالنقل على الوجه المعتد به وهذا لا يعتد به اذا المعتد به الآن هو النقل من اليدين الى الوجه وقد اقترنت النية به اه شرح مر (قوله لم يكف) أي المسح أي اعدم النية عنده في الاولى ولعدم صحة النقل في الثانية وكتب أيضا قوله لم يكف الآن ينوى في مسألة الحدث قبل مماسة التراب للوجه وفي مسألة الغروب ولو مع المماسه ومثلها ما لو أحدث الاذن بعد النقل فيكنى تجديد نيته ولو مع المماسه لان نقله لم يبطل فتنبه لذلك اه شوبرى (قوله فان نوى فرضا الخ) بيان لما يستتبعه بالتيمم بعد صحته مبنى على سؤال كأنه قيل ثم اذا صح التيمم فماذا يستتبعه فكانه قيل فيه تفصيل اه ع ش والمراد بالفرض العيني فقط سواء كان صلاة أو طوافا أو مثل هذه النية نية استباحة مفتقرة الى تيمم من غير تفصيل فيستتبعها كل شئ اه شيخنا ح ف وظاهر ان الطواف كالصلاة ففرضه يجب فرضها ونقله يجب نقلها اه برماوى وعبارة قل على المحلى قوله فان نوى فرضا أي عينيا بأن تلفظه كالظهور ولا حظ له وكذا ان أطلق كارجع اليه شيخنا عما كان اعتمده تبعاً لشيخه عميرة قال لان الاطلاق منصرف اليه نظر القرينة كونه عليه أصالة بلا صارف عنه وصلاة الجنائز نادرة وليست عليه فليست صارفة الامع حضورها أو ملاحظتها فهي الآن صارفة وتمكن الحليل نادراً أيضاً لا يتصور من الذكر فلا تنصرف النية اليه الامع حضوره أو ملاحظته * (تنبيه) * فرض الطواف ولو للوداع كفر فرض الصلاة ونقله كنقلها ولو نوى فرضين فاكتر لم يضروه استباحة واحدة فقط ولو تبين ان الفرض الذي نواه ليس عليه أو أخطأ فيه لم يصح تيممه فيهما لعدم تعيين الاستباحة ولو جوب التعرض للفرض هنا وبذلك فارق الوضوء انتهت وههنا ثلاث مراتب المرتبة الاولى نية استباحة فرض عين المرتبة الثانية استباحة الصلاة أو النقل أو صلاة الجنائز فملا المرتبة الثالثة نية استباحة مس المصحف أو قراءة القرآن أو سجدة التلاوة أو الشكر أو المكث

ولانية فرض تيمم وفارق الوضوء بأنه طهارة ضرورة لا يصلح ان يكن مقصودا ولهذا لا يسن تجديده بخلاف الوضوء (مقرونة) أي النية (بنقل) أول لانه أول الاركان (ومستدامة الى مع) لشي من الوجه فلو عزيت أو أحدث قبله لم يكف لان النقل وان كان ركاعاً غير مقصود في نفسه (فان نوى) بالتيمم (فرضا أو) نواه (ونفلا) أي استباحتهما (قوله) مع الفرض (نقل)

بالمسجد أو تمكين الزوج في حق الحائض فاما المرتبة الاولى فله معها استباحة جميع أفراد المرتبةين الاخرين
وليس له باستباحة شئ منهن - ما استباحه شئ من المرتبة الاولى وأما المرتبة الثانية فله معها استباحة المرتبة
الثالثة وله باستباحة الصلاة والنفل استباحة صلاة الجنائز وكذا عكسه كما يفيد قول المحلى في شرح المنهاج
ولو نوى نافلة معينة أو صلاة الجنائز جاز له فعل غيرهما من النوافل معها اهـ وأما المرتبة الثالثة فجميع
أفرادها في رتبة واحدة فله باستباحة أي فرد منها بقية أفرادها وليس له باستباحة شئ منها شئ من المرتبة
الثانية هذا حاصل ما يفهم من كلامهم وفاقا لما فهمه منه ومضى عليه شيخنا الشهاب البرلسي ثم رأيت مر
اعتمده وخزم به وأما الطواف فيظهر ان طواف الوداع منه كفرض العين وفاقا لما ظهر للعلامة مر وأما
غيره فيظهر ان فرضه العيني كفرض الصلاة العيني ونقله كنفل الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم الطواف
بمنزلة الصلاة وانما كان تمكين الزوج دون النفل مع انه واجب لانه ليس موضوعا للتعبد بخلاف النفل
وجوبه عارض لحق الزوج تأمل اهـ سم ولا يشترط تعيينه الفرض كما يفيد تنكير المتن له كما لا يشترط
في الوضوء تعيين الحدث الذي ينوي رفعه فلو عين فرضا ولو منذورا وصلى به غيره فرضا أو نفلا في الوقت أو غيره
أوصلى به الفرض المنوي في غير وقته جاز ولو عين فرضا وأخطأ في تعيينه كمن نوى فائتة ولا شئ عليه أو ظهرا
وانما عليه عصر لم يصح تيممه اذنية الاستباحة واجبة في التيمم وان لم يجب التعيين فاذا عين وأخطأ لم يصح
وكذا من شك أو ظن هل عليه فائتة فقيم لها ثم ذكرها لان وقت الفائتة بالتذكير اهـ شرح مر (قوله
وصلاة جنائز) فهي في مرتبة النفل جوازا وان تعينت كما قاله حج وهو شامل لما لو تعينت بانفسراد أو نذر
وتقييد الشرح لها بالاولى فيما يأتي ليس قيذا وان كان الوجه معه وأما خطبة الجمعة فقال شيخنا انها كالقرض
مطلقا وكذا قال شيخنا مر في شرحه الا في جواز جمع خطبتين بتيمم تبعا للحج وقال شيخ الاسلام بمنع ان
يصلى بالتيمم لها الجمعة مع الملقا وان يجمعهم ما بتيمم وان يجمع بين خطبتين كذلك وهو قياس الاحتياط اهـ
قل على المحلى (قوله وخطبة جمعة) المعتمدان بمنع الجمع بين الجمعة وخطبتيهما بتيمم واحد مطلقا أي سواء
تيمم للجمعة أم للخطبة لان الخطبة بدل عن ركعتين على قول والقائل بالصحيح لا يقطع النظر عن الضعيف
وانما جمع بين الخطبتين اللتين يجاس بينهما ما بتيمم واحد مع انه ما فرضان لكونهما في حكم شئ واحد وعلم
من ذلك ان الخطيب يحتاج الى تيممين وانه لو تيمم للجمعة فله ان يخطب به ولا يصلى به الجمعة وانه لو تيمم
للخطبة فلم يخطب فله ان يصلى به الجمعة وان كانت الخطبة دون ما فعله به * (فرع) * تيمم شخص للخطبة
بمكان وخطب باهله ثم جاء الى مكان آخر بحيث تجوز فيه الجمعة فهل يجوز له ان يخطب باهله بتيممه الذي خطب
به وقع السؤال عن ذلك في الدرس فظهر على نوع عمل للسلامة مر انه ان كان من الاربعين لم يجز والاجاز
ولينظر هل صلى الجمعة أولا فان كان صلى فهل تتم به الجمعة الثانية أولا فان صح ان تتم به لكونه جمع شروط
الانعقاد أخذ منه انه لو كان في بلد سبعين رجلا بشرط الانعقاد لا يسعهم مكان واحد وانما يسع أربعين فقط
فصلى أربعين بمكان ثم صلى الثلاثون الباقون مع عشرة من الاولين بمكان آخر بعد صلاتهم أولا جاز وان لم يكن
صلاها أولا فقد يقال الخطبة وان كانت فرض كفاية لكنها تزل منزلة فرض العين وزيدته على الاربعين أي
مدخل لها في ذلك وهذا يرد وان كان صلاها أيضا أولا فليجبر اهـ برماوى (قوله وان عين فرضا) أي ولو منذورا
وقوله فله فعل غيره أي فرضا أو نفلا وان دخل وقته بعد التيمم كأن نوى فائتة فدخل وقت حاضرة أو عكسه
اهـ برماوى (قوله فغير فرض عين) فالنوى الفرض ولم يلاحظ العيني امتنع عليه الفرض العيني وتوقف فيه
شيخنا الشوبري اهـ برماوى (قوله أصل للنفل) أي أصل له في التكليف والمشرعية أي لولا ان يكاف
الشخص بالفرض لما كاف بالنفل ومن ثم لم يكاف الصبي بالنفل لانتفاء تكليفه بالفرض كما هو مبين في شرح

صلاة جنائز) وخطبة جمعة
وان عين فرضا عليه فله فعل
غيره (أو) نوى (نفلا أو
الصلاة فله غير فرض عين)
من النوافل وفروض الكفاية
وغيرهما كمن المصحف لان
ذلك اماما مل مانوا في جواز
تركه له أو دونه اما القرض
العيني فلا يستبيحه فبهما
أما في الاولى فلان القرض
أصل للنفل فلا يجعل تابعا

جمع الجوامع اه شورى وقال شيخنا المراد ان الخطاب وقع أولا بالفرض ليلة الاسراء وأما السنن فسنها النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يعد والكلام بالنظر لاصل الفرض لا لفاعله فلا يراد الصبي ونحوه ولذلك أوجبنا عليه القيام
 ونيسة الفرضية على ما فيه اه برماوى (قوله وأما فى الثانية فلا نأخذ الخ) وكون المفرد المحلى بالعموم
 انما يفيد فيه مداره على اللفاظ والنيات ليست كذلك على أن بناءها على الاحتياط يمنع العمل فيها بمثل ذلك
 لو فرض ان اللفاظ فيه ادخلنا فاذفع ما لا سنوى وغيره هنا اه شرح مر (قوله فيمتنع الجمع الخ) كان
 الاولى أن يقول فليس له أن يصلى به الجمعة لان الكلام فى الاستباحة ومع ذلك هو ضعيف اه شيخنا ح ف
 وعجالة ع ش أى وليس له اذ لم يخطب أن يصلى به الجمعة لان خطبة الجمعة دون صلاتها لكونها فرض كفاية
 هذا والمعمدان حيث لم يخطب جاز له ان يصلى الجمعة لان الخطبة بمثابة ركعتين فاشبهت الفروض العينية انتهت
 (قوله ذكر فى المجموع) فالحاصل ان نية الفرض تبج الجميع ونية النفل أو الصلاة أو صلاة الجنازة أو خطبة
 الجمعة تبج ماعدا الفرض العيني وينشئ ماعدا الصلاة لا تبجها وتبج ماعدا الصلاة اه حج وقوله ماعدا
 الفرض العيني لعل المراد به ما هو كذلك بالاصالة فيشمل المعادة فلا تستباح ماعدا وهو متجه لانها أرقى من النفل
 اه شورى (قوله حتى مسترسل لحيته) ولا يشترط اتقن وصول التراب الى جميع أجزاء العضو بل يكفي غلبة
 الظن ولا قصد التراب أيضا للعضو معين يحسبه فلو أخذ التراب لمسح به وجهه فقد كراهه مسح جاز أن يمسح
 بذلك التراب يديه وعكسه خلافا للقفال اه برماوى (قوله ثم يديه) فهل يجب ازالة ما تحت الاظفار
 مما يمنع الوصول اليه كفى الوضوء أم لا جزم شيخنا الزياى بالاول وفرق بينه وبين عدم وجوب اصال التراب
 الى منابت الشعر الخفيف بان الاظفار مطاوعة الازالة بخلاف الشعر الخفيف وان ندر لا يقال قضية الفرق
 وجوب اصاله الى منابت لحية المرأة لا نأقول المراد بطاوعة الازالة المطاوعة اصاله لذاته وأما لحية المرأة فلا
 تطاب ازالته لا لعارض تشوه أو ترين او نحو ذلك فليتأمل اه شورى وفى قل على الجلال ولا يجب اصال
 التراب لما تحت الاظفار كما يرجع اليه شيخنا اه (قوله فلا يجب لعصره) أى ولا يندب للمسقة اه شرح
 مر (قوله ويجب نقلتان) أى على الاصح ومقابلته انهما سنة اه شرح مر والمراد بوجوب النقلتين
 عدم جواز النقص عنهما وتكره الزيادة عليها غير حاجة اه قل على المحلى ولا يكفي النقل بعوض متجس
 ان كان بغير معفو عنه اذ لا يصح التيمم معه والا فيصح اه برماوى قال فى الروض ولو مسح وجهه بيده المتجسة
 لم يجز أى لما يأتى من انه يشترط لصحة التيمم زوال النجاسة عن بدنه لالكونه مسح بآلة نجسة فوعليه فلو مسح
 بثوب نجس مع طهارة بدنه صح وهو ظاهر قال فى شرحه ويجزى ذلك فى تجسس سائر البدن اه ع ش على
 مر فشرط صحته أى التيمم عدم نجاسة على التيمم فلو مسح وعلى بدنه نجاسة لم يصح تيممه لانه لا باحة
 الصلاة ولا باحة مع المانع فاشبه التيمم قبل الوقت ولهذا التيمم قبل استجائته لم يصح تيممه ولو تجسس بدنه
 بعد تيممه لم يبطل أو تيمم قبل مترع ورته وهو ممكن من سترها صح لان منافاة النجاسة للصلاة أشد من منافاة
 كشف العورة أو تيمم قبل الاجتهاد فى القبلة فالوجه الصحة لقلة المناقاة لها بخلاف النجاسة ولهذا الوصل
 أربع ركعات الى أربع جهات صحت من غير عادة وخالف فى ذلك العلامة حج اه برماوى (قوله وان أمكن
 بنقلة بخرقه) بان يمسح به وجهه ويديه معا وفيه ان هذه ليست نقلة واحدة حصل بها تعميم الوجه واليدين بل
 الحاصل من ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما فالبيان لعدم الترتيب وقوله أو نحوها هل من نحو الخرقه ما لو وضع
 وجهه يديه معا على التراب لان نقلة أو يقال ان ذلك نقلتان لا ترتيب بينهما الظاهر الثانى أخذ من كلامه
 الآتى فيما لو ضرب يديه معا حيث جعل ذلك تصويرا للنقلتين اللتين لا ترتيب بينهما اه حل مع زيادة
 وقال بعضهم هذه الغاية لا تستقيم والاولى أن يقال انهم افضية شرطية لا تستلزم الوقوع فانه لو ضرب بخرقه كبيرة

وأما فى الثانية فلا نأخذ
 بالاحوط وذكر حكم غير
 النواقل فيهما من زيادتي
 ومثلهما ما لو نوى فرض
 الكفاية كأن نوى بالتيمم
 استحابة خطبة الجمعة فيمتنع
 الجمع به بينهما وبين صلاة
 الجمعة ولو نوى فرضين استحباب
 أحدهما أو نوى مس
 مصحف أو نحوه استحابة
 دون النفل ذكره فى المجموع
 (و) ثالثا هار اربعها وخامسها
 (مسح وجهه) حتى مسترسل
 لحيته والمقبل من أنفه على
 شفته (ثم) مسح (يديه
 بمرقبيه) والترتيب المفاد به
 بأن يقدم الوجه على اليدين
 ولو فى تيمم حدث أكبر
 (لا) مسح (منبت شعر) وان
 خفف فى الوجه واليدين فلا
 يجب لعصره (ويجب نقلتان)
 للوجه واليدين وان أمكن
 بنقلة بخرقه أو نحوه لو روده
 فى خبرى أبى داود والحاكم
 ولفظ الحاكم التيمم
 ضربتان ضربة للوجه
 وضربة لليدين الى المرفقين

ومسح ببعضها وجهه وقصد مسح يديه بياقيهما ومسحهما به كفى لان الضرب ليس بشرط وانما المعتبر النقل وهذا نقل آخره وهذا خطأ مردود فان النقل الذي تقترن به النية وان كثرت بعد نقلة واحدة والنية الثانية لا تلغى النية الاولى فالايض الذي قصده مسح اليدين بقية النقلة الاولى لان نقلة اخرى فهو نظير ما للوضرب بيديه معا ومسح باحدهما وجهه وبالاخرى يده فانه لم يقل أحد بان مسح اليد باليد الثانية نقلة ثانية مع قصدها كما تقدم بل أوجبوا عليه نقلة أخرى وأيضا يلزم على قول هذا القائل استحالة قول الرافعي بالا كفاء بنقلة واحدة وهذا واضح جلي لا غبار عليه ويتعين اتباعه والمصير اليه وبه يتضح كلام المصنف ويندفع ما أطالوا به من الاعتراض والاشكال وكثرة القيل والقال والله ولي النعمة والافضل اه قل على الجلال (قوله لا ترتيبهما) أي فلا يجب لكنه يستحب اه شرح مر (قوله فلا وضرب بيديه مع الخ) هذا تصوير للنقلتين اللتين لا ترتيب بينهما فكل يد نقلة وفيه ان عدم الترتيب انما هو عند الوضع واما عند المسح فاصل بين النقلتين لان مسح الوجه بعد نقلة ومسح اليد بعد نقلة أخرى فقد حصل الترتيب بين النقلتين وقوله وفارق المسح أي فارق النقل المسح حيث يجزى النقل لشي من اليدين مع النقل للوجه أي وعكسه ولا يجزى ان يقع المسح لشي من اليدين مع المسح للوجه أي وعكسه وقوله بانه وسيلة أي النقل أي والمسح أصل مقصود ويغفر في الوسائل ما لا يغفر في المقاصد اه حل (قوله أيضا فلا وضرب بيديه الخ) قد يشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم اليسار يتضمن ترتيب النقل اذ مسح الوجه باليمين نقل بها اليه ان رفعها اليه أو به منها ان وضعه عليها وكذا في مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما دون الآخر الا ان يصور بما اذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليمين عليه ثم اليمين بان ردد اليسار عليها ان صعد اجزا ذلك فمرتفع الاشكال وحينئذ في صور بوضع الحرقعة دفعة على الوجه واليسار ثم يرتب ترديدها عليها ما في دفع الاشكال فيها اه سلطان (قوله فيكفي تمعك) في المختار تمعك الدابة أي تمرغت ومعكها صاحبها تمعكا اه (قوله كما ان قوله في الخبر الخ) أي من حيث توزيع الضربتين ليناسب ما بعده لامن حيث التعبير بالضرب لانه نبه عليه قبل اه شيخنا (قوله اذلو مسح بعض ضربة الخ) هذه الصورة هي عين قوله أولا فلا وضرب بيديه مع الخ فذكرها أولا من حيث عدم وجوب الترتيب وذكرها هنا من حيث انه لا يشترط خصوص ضربة للوجه وخصوص ضربة لليدين اه شيخنا (قوله حتى جنب) نقل في المجموع ان الجنب فيه يقتصر على أقل التسمية والراجح انه يأتي بالا كمل فاصدا الذكرا أو يطلق اه شرح مر (قوله وسوال) وتخله بين التسمية والنقل كما انه في الوضوء بين غسل اليدين والمضمضة اه حج أقول وهو يفيد ان التسمية لا تستحب بمقارنتها للنقل على خلاف ما مر من استحباب مقارنتها لغسل الكفين في الوضوء وقياس ما ذكره في التيمم ان يقال بمثله في الغسل فتسن التسمية له ثم السوال قبل استعمال الماء وعلى قياس الوضوء من مقارنته التسمية لغسل الكفين فينبغي ان تقارن هنا أول النقل فيكون السوال قبل النقل والتسمية اه ع ش على مر (قوله وعدم تكرار مسح) فلو كرهه كان مكروها اه ع ش (قوله وايمان بالشهادتين بعده) عبارة شرح مر والذكر آخره السابق في الوضوء وذكر الوجه واليدين والغرة والتججيل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه وتخليل أصابع يديه بعد مسحهما بالتشبيك كالوضوء ويجب ان لم يفرقها في الضربتين ليصل التراب الى المحل الواجب مسحه أو فرق في الاولى دون الثانية لان ما وصل اليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فأحتاج الى التخليل ليحصل ترتيب المسحين انتهت وكذا ينسب صلاة ركعتين بعده ولو كان عن طهارة مندوبة اه ع ش عليه (قوله وولاء فيه) وكذا ينسب بين الصلاة ولا يستحب الدلك في التيمم على خلاف فيه انتهى برماوى (قوله بتقدير التراب ماء)

(لا ترتيبهما) فلا وضرب بيديه معا ومسح باحدهما وجهه وبالاخرى الاخرى جز وفارق المسح لانه وسيلة والمسح أصل وعلم من تعبيري بالنقل أنه لا يتعين الضرب وان عـ بر به الاصل والخبر فيكفي تمعك ووضع يد على تراب ناعم لحصول المقصود فالتعبير بالضربتين خرج مخرج الغالب كما ان قوله في الخبر ضربة للوجه وضربة لليدين كذلك اذلو مسح ببعض ضربة الوجه وبعض ضربة اليدين فظاهر أنه يجزى (وسن تسمية) حتى جنب ونحوه أوله وتوجه فيه للسؤال وعدم تكرار مسح وايمان بالشهادتين بعده (وولاء) فيه بتقدير التراب ماء

أى فى السليم واما صاحب الضرورة فتجب الموالاة فى تيممه كما تجب فى وضوئه وكذا تجب فى حق السليم عند
ضيق وقت الفريضة اه برماوى (قوله وتقديره على يساره) وان يأتى به على كيفية المشهورة وهى ان
يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور أصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا تخرج أنامل اليمنى عن
مسجة اليسرى ولا مسجة اليمنى عن أنامل اليسرى ويعرها على ظهر كف اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم أطراف
أصابعه إلى حرف الذراع ويعرها إلى المرفق ثم يدير بطن كفه إلى بطن الذراع فيمرها عليه رافعا إبهامه فاذا بلغ
الكوع أمر إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليمنى كذلك ثم مسح إحدى الراحتين بالأخرى وانما
لم يجب لأن فرضهما حصل بضرهما بعد مسح وجهه وجاز مسح ذراعيه بترابهما لعدم انفصاله مع الحاجة
اذ لا يمكن مسح الذراع بكفها فصار كمنقل الماء من بعض العضو إلى بعضه قال فى المجموع ومراذه كما يحسنه الشيخ
بنقل الماء تقاذفه الذى يغلب كما عبر به الرافعى اه شرح مر (قوله كالوضوء) فى الجميع يؤخذ منه
أنه لو ترك التسمية أوله أتى بها فى اثباته اه ع ش على مر (قوله أو ينفخه) أى بحيث لا يسبق الاقتران
الحاجة لأنه صلى الله عليه وسلم نقض يديه ونفخ فيهما وأما مسح التراب عن أعضاء التيمم فلا يجب ان لا ينفخه
حتى يفرغ من الصلاة ولا يكف مسافر بنقض ما غشبه من غبار السفر عند اعادة التيمم الا ان كثف اه
برماوى وفى المصباح نفخ فى التراب نفخا من باب قتل والمنفخ والمنفخ بالسكر ما ينفخ به اه وفيه أيضا نفخته
نفضا من باب قتل ليزول عنه الغبار ونحوه فانه نفخ أى تحريك انتهى ونفخت الورق عن الشجر نفضا أسقطته
والنفخ بفتحين ما تسانط ففع ل بمعنى مفعول (قوله وتفریق أصابعه أول كل) قال فى شرح الروض لا يقال
يلزم على التفریق فى الأولى عدم صحة تيممه لمنع الغبار الخاص ل فيه ابين الاصابع وصول الغبار فى الثانية لانا
نمنع ذلك فانه لو اقتصر على التفریق فى الأولى اجزاء لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فصول التراب الثانى ان
لم يزد الا اول قوة لم ينقصه وايضا الغبار على المحل لا يمنع المسح بدليل ان من غشيه غبار السفر لا يكف نفذه
للتيمم ذكره الرافعى وقول البغوى يكف نفخ التراب بحول على تراب يمنع وصول التراب الى المحل اه اه
سم (قوله ليصل التراب الى محله) يؤخذ منه انه لو كان واسعا أو حركه ووصل التراب الى محله لا يجب
نزعوه وكذلك وقوله ولا يكفي تحريكه أى بمحله اه برماوى وفى قل على الجلال قوله ويجب فى الثانية أى
تجب ازالته عن محله بقدر ما يصل التراب لماتحته ولا يكفي تحريكه بمحله بخلاف الماء لقوة سريانه اه
(قوله ومن تيمم لفقداء الخ) شروع فى أحكام التيمم وهى ثلاثة الاول بطلانه بغير الحدث الثانى بمان
ما يستباح به الثالث بمان وجوب القضاء لما صلا به و عدم وجوبه اه شيخنا ح ف (قوله لفقد
ماء) أى حسب ما أشرعيا كأن تيمم لم يرض وقوله فجوزه أى قدر عليه ولو بالشفاء فافهم اه شوى
وعبارة ع ش على مر ومنه أى التوهم ما لو توهم زوال المانع الحسى كان توهم زوال السبع فيبطل تيممه
لوجوب البحث عن ذلك بخلاف توهم زوال المانع الشرعى كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشارح
قبيل الفصل فى قوله بخلاف ما لورقم السائر لتوهم البرء فبان خلافه فانه لا يبطل تيممه ومنه كما قاله حج
فى شرح العباب ما لو رأى رجلا لا بسا اذا احتمل ان تحت ثيابه ماء انتهت (قوله فجوزه) مثل تجوزه وجود ثمنه
مع امكان شرائه أو اقراض ثمنه أو اتاها له الغائب اه مر اه ع ش (قوله أيضا فجوزه الخ) أى براحمة
أو مرجوحية أو مساواة ومثلها ما لو علمه بالاولى فالاحوال أربعة وعلى كل اما ان لا يكون مانع أصلا أو يكون
مانع متأخر أو مقارن كما أشار به بقوله بلامانع وأربعة على كل اما ان لا يكون مانع أصلا أو يكون
فيه الوجود أو الفقد أو يستوى الامر ان كما أشار به بقوله ولم تسقط به وثلاثة فى اثني عشر يستثنى ثلاثين وكلها
تأتى فيما اذا كان فى الصلوة وفيما اذا كان خارج الصلوة ان كان الحكم فيه نوع اختلاف على التفصيل

(وتقديره على يساره)
(وأعلى وجهه) على أسفله
كالوضوء فى الجميع لعدم
التكرار (وتخفيف غبار)
من كفيه مثلا ان كثرت بأن
ينفضها أو ينفخه عنهما مثلا
يتشوه العضو بالمسح
(وتفريق أصابعه أول كل)
من الثقاتين لانه أبغى فى ائارة
الغبار فلا يحتاج الى زيادة
عليهما (وتزاع خاتمه فى الاولى)
ليكون مسح الوجه بجميع
اليدين والتصریح بسن هذا
من زيادتي (ويجب) نزع
(فى الثانية) ليصل التراب
الى محله ولا يكفي تحريكه
بخلافه فى الطهر بالماء لان
التراب لا يدخل تحته بخلاف
الماء فاجاب نزع انما هو عند
المسح لا عند النقل (ومن تيمم
لفقداء فجوزه لافى صلاة

الذي ذكره فجملة صور والمقام اثنان وسبعون فذكر صور خارج الصلاة الستة والثلاثين بقوله فجوزة لافي صلاة
 الخ اشتمل هذا المنطوق على أربعة وعشرين واشتمل مفهوم قوله بلامانع على اثني عشر وذكروا دخول
 الصلاة بقوله أو وجدته فيها الخ وقد اشتمل منطوقه على صورتين بملاحظة قول الشارح ولا مانع يعني يقارن بان
 لم يكن أو كان متأخرا واشتمل مفهومه على أربعة وثلاثين داخل تحت الاقدخل في قوله بأن جوز وجوده سبعة
 وعشرون وفي قوله أو وجدته الخ ستة وبقى واحدة لم ينبه عليها وهي محذور قوله ولا مانع وهي ما اذا وجد فيها
 ولم تسقط به وهناك مانع مقارن تأمل (قوله ولو في تحريمه) أي في اثناء تكبيرة الاحرام اه شرح مر
 ومثله ما لو كان التجويز مقارنا للرأى من أكبر لان الدخول بنهاها وقد قارنه المانع اه حل وعش فالغاية
 للتعميم في النفي لافي المنفي كالايجز وفي قول على المحلى والمراد بكونه فيها ان يتلبس بها باتمام الراعى من
 تكبيرة الاحرام اه (قوله بطل تيممه) محل بطلانه بالتجويز الشامل للتوهم ان بقي من الوقت زمن لو سعى فيه
 الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه كاملة اه شرح مر وقوله لا يمكنه التطهر به الخ فلو ضاق الوقت عن
 ذلك لم يبطل تيممه ومحل بطلانه بالتوهم اذا توهمه في حد الغوث لوجوب طابه منه بالتوهم اما في حد القرب
 فلا يبطل تيممه الا بعلم الماء لانه لا يجب طابه منه الا عند العلم اه ع ش عليه وهذا كما في التجويز المقابل
 للعلم اما لو علمه في فصل فيه فان علمه في حد الغوث بطل تيممه وان ضاق الوقت سواء كان ذلك المحل تسقط فيه
 الصلاة بالتيمم أم لا وان علمه في حد القرب فيبطل تيممه وان ضاق الوقت ان كانت الصلاة لا تسقط بالتيمم فان
 كانت تسقط فلا يبطل الا ان اتسع الوقت بخلافه لو ضاق فلا يبطل (قوله بلامانع) قيد للبطان ويجوز
 تعلقه بجوز أي جوز بلامانع الخ اه ع ش ويجوز تعلقه بكونه منها اه لكتابه (قوله كعطش وسبع)
 الاول مثال للمانع الشرعي والثاني مثال للعتي اه لكتابه وفي قول على المحلى قوله بخلاف ما اذا اقترن
 به مانع بان سببه واستمر او وجد معه كروية ماء وسبع معا والمراد بالمانع وجود طاله تسقط معها وجوب طلب
 الماء أو وجوب استعماله ولذلك قالوا من المانع خوف خروج الوقت من علم الماء في حد القرب كما تقدم أولي
 اذ حرم على بشر وعلم تأخر فوته عن الوقت كما مروى عنه ما لو سمع من يقول عندي لغائب ماء وفيه شيخنا م ر بما اذا
 علم بغيبته وعدم رضاه ومنه ما لو سمع من يقول عندي من ثمن خمر ماء وخالف شيخنا م ر في هذه لوجوب البحث
 عن صاحب الماء ومنه كما قال شيخنا م ر ما لو مر على بشر ولم يعلم به أو على ماء نائم كما تقدمه ولم يتبته حتى
 بعده فانه لا يبطل تيممه ومنه حدوث نجاسة في الصلاة كرعاف ثم وجود ماء بقدر ما يزيلها اه (قوله أو
 وجدته فيها الخ) وشفاء المريض من مرضه في الصلاة كوجدان الماء في التفصيل اه شرح مر ومحل كون
 الشفاء كوجدان الماء في التفصيل اذا علمه بخلاف ما لو توهمه أو شك فيه أو ظنه فلا تبطل به كافي الماء ومن
 شفاء المريض انقطاع دم الاستحاضة اه ع ش عليه (قوله أي في صلاة) أي فرضا أو نفلا كصلاة جنازة
 أو عياد ومحل ذلك في غير صلاة فاذا قد الطهور بن امان فيبطلها حتى التوهم وقال العلامة ناصر الدين البابلي
 التيمم بالصلاة شرط معتبر بخلاف ما اذا تيممت لتمكين حلها ثم وجبت الماء في اثناء الجماع فانه يبطل
 تيممها ويجب التزع اذا لم يرؤيتها بطلان تيممها ومثل ذلك الطواف والقراءة ولو قدر معين والفرق ان
 الصلاة لها ارتباط ببعضها بخلاف غيرها اه برماوى فهذا كما داخل في قول المتن لافي صلاة (قوله كصلاة
 التيمم بمحل يندرفيه فقد الماء الخ) الظاهر ان الكاف استقصائية ولذلك عبر مر فقال بان كان بمكان
 يندرفيه فقد الماء الخ ومثل ذلك يقال فيما يأتي اه * (فرع) * صلى بالتيمم لفقد الماء ثم شك ان المحل
 تسقط فيه الصلاة بالتيمم أم لا هل يجب القضاء بمحل وقاما لم عدم الوجوب لان القضاء بامر جديد
 والاصل عدمه وبهذا يدفع ما قد يقال ان ذمته اشتغلت بالصلاة فلا بد من تعين البراءة كما يندفع بان من شك

ولو في تحريمه (بطل) تيممه
 لانه لم يتلبس بالمقصود فنصار
 كالجوزة في اثناء التيمم
 (بلامانع) من استعمال
 الماء يقارن تجويزه فان
 كان ثم مانع منه كعطش
 وسبع لم يبطل تيممه لان
 وجود الماء حينئذ كالعدم
 وقولي فجوزة أولي من قوله
 فوجدته لان وجوده ليس
 بقيد (أو وجدته فيها) أي
 في صلا قولا مانع (ولم تسقط
 به) أي بالتيمم كصلاة التيمم
 بمحل يندرفيه فقد الماء كما

بعد السلام في ترك فرض لا شيء عليه مع ان ذمته مشغولة ولم تبرايبقين لا يقال قد منعوا الملاح المديم للسفر من
 الفطر وهذا يؤيد الوجوب لاننا نقول انما منعوه لانه لو افطر لم يأت بالفرض رأسا وهنا قد أتى بمقدوره اه سم
 (قوله بطلت) أي على المشهور والثاني لا تبطل بحافظة على حرمتها ويبيدها اه شرح مر وقال بعضهم
 الاولى ان يقول بطل أي تيممه لانه هو المحدث عنه ويلزمه بطلان الصلاة لانها تابعة له وقد يقال الضمير في قوله
 بطلت راجع للصلاة لبطلان تيممه كما علم من السياق المذكور اذا لم يجز انما هو في مبطاله لاني مبطلها فلا
 اعتراض اه برماوى (قوله فلا تيممها) لا يقال لافائدة لانه علم من قوله بطلت لاننا نقول وضع التفرع
 أن يكون لما علم على انه قد يقال أشار به الى ان بطلانها بالنسبة لعدم الاتمام بالنسبة لما أوقعه منها في ثاب عليه
 فليتأمل اه شوبرى (قوله لوجوب اعادتها) أي لو كانت فرضا فينبذ سقط ما يقال ان العلة فاصرة
 فليتأمل اه شوبرى (قوله أو وجده وكانت تسقط الخ) أي أو وجده فيها ولم تسقط لكنه كان هناك مانع
 مقارن فهذه ضرورة ثالثه من مصادوق الأسقطها الشارح اه شيخنا (قوله فلا تبطل) أي ويبطل تيممه
 بمجرد سلامه وان علم ان الماء تلف وليس له بعد السلام ان يدخل نفسه في الصلاة لسجود سهو بخلافه لتذكر
 ركن فله ذلك لانه منها اه شيخنا حرف وعبارة البرماوى ولا يبقى تيممه بعد الفراغ من سلامه لوجود الماء
 وان تلف قبل تسليمه وله ان يسلم التسليم الثانية لانها من توابع الصلاة وليس له سجود السهو بعد سلامه ولو
 ناسيا وان قصر الفصل لبطلان تيممه بالسلام قاله العلامة حجج كائن عبد الحق وأقره شيخنا الشيرازي
 ونقل عن العلامة الرملي انه يسجد للسهو وأقره شيخنا البابلي انتهت (قوله وان كانت نفلا) أي بالنسبة لحالة
 التجويز وأما في حالة الوجود فلا ياتي لان النقل لا يفضل فيه نين أن يسقط بالتيمم أولا فكان الاولى أن يقول
 ومثل الفرض النفل في عدم البطلان في حال التجويز لا حال الوجود اه حل (قوله أيضا وان كانت نفلا)
 هذه الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر وان أسقطها التيمم فلا تبطل وقيل يبطل النقل الذي يسقط
 بالتيمم لقصور حرمة عن حرمة الفرض اذا فرض يلزم بالشروع فيه بخلاف النفل انتهت (قوله لتلبسه
 بالمقصود) ان قلت هذا التعديل يشمل الصلاة التي تسقط بالتيمم وتقدم انها تبطل فأشار الى الجواب عن ذلك
 بقوله ولا مانع من اتمامه بخلاف الصورة المتقدمة فهناك مانع من اتمامها وهو وجوب الاعادة اه شيخنا
 عسماوى وعبارة الاطفيحي قوله لتلبسه بالمقصود يرد عليه المصلي بالخلف اذا تحرق فتبطل مسلاته مع تلبسه
 بالمقصود والمعتمدة بالاشهر اذا حاضت فيها فتنتقل للعبض مع التلبس بالمقصود أيضا والاعنى اذا صلى بالتقليد
 ثم أبصر القبلة فيها فان مسلاته تبطل فدفع هذا الشارح بقوله ولا مانع من الاتمام بخلافه في المذكورات لوجود
 المانع فيها وهو في الاولى عدم جواز افتتاحها بحال مع تحرق الخلف وفي الثانية قدرتها على الاصل قبل فراغها
 من البدل وفي الثالثة زوال ما يجوز معه التقليد انتهت (قوله بعد وجود الماء) أي أو معه لا قبله على المعتمد
 * (فرع) * لو تيمم وطمع الميت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توطأ وصلى
 على قبره وهل تتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظرا لسلامة مر لا يتوقف على نبش
 وأقره العلامة سم وفي شرح العلامة حجج ما يقتضى خلافه قال شيخنا الشيرازي وهو القياس اه
 برماوى (قوله وقطعها) أي الصلاة التي لا تبطل ولو فرضت أي بالتيمم وانما حمله على ذلك تعميمه في الاول وهو
 ما تبطل بتجويز الماء أو وجوده الشامل للفريضة والنافلة وقد علمت ان النافلة تبطل بوجوده سواء كان المحل
 تسقط فيه الفريضة بالتيمم أولا وحيث لم تبطل النافلة فقطعها أفضل خروجا من خلاف من حرم اتمامها لان
 المحرم لاتمام الفريضة محرم لاتمام النفل بالاولى وقد يمنع بانه يجوز تحريم اتمام الفريضة دون النافلة ويفرق
 وقوله أفضل أي حيث اتسع الوقت للفريضة أي وان أراد اعادتها بعد ذلك بالماء وقلب الفريضة نفلا ويسلم

سبأني (بطلت) فلا تيممها
 لافائدة في اتمامها لوجوب
 اعادتها (والا) بأن جاوز
 وجوده فيها أو وجده وكانت
 تسقط بالتيمم كصلاة التيمم
 بمحل لا يندرفيه فقد الماء
 كسبأني (فلا) تبطل وان
 كانت نفلا لانه اتمامها لتلبسه
 بالمقصود ولا مانع من اتمامه
 كوجود المكفر الرقبة في
 الصوم نعم ان نوى الاقامة
 أو الاتمام في مقصورة بعد
 وجود الماء بطلت لحدوث
 ما لم يستعده اذا اتمام كافتتاح
 صلاة أخرى (وقطعها)

من ركعتين أفضل من قطعها لكن تعليله بقوله ليخرج من خلاف من الخ يقتضي ان قطعها أفضل من قطعها نفلاً
وفي كلام حج انه لا يجوز قطعها نفلاً لان القلب كافتتاح صلاة أخرى ومنع بانه لم يأت بزيادة على ما نواه وانما
غير صفة النية واعتمده شيخنا ولا يخفى ان القول بأن قطعها أفضل ليس على إطلاقه بل بحله ما لم يكن ابتداءً في
جماعة ولو قطعها وتوضاً لا نفرد والا فالضيق فيها في جماعة أولى اه حل وقوله وفي كلام حج الخ مثله
الزيادة وعش وسم وقال شيخنا المعتمد جواز قطعها نفلاً اه (قوله أيضاً وقطعها أفضل) أي فيما اذا
وجد الماء بدليل قوله ليتوضأ الخ أما اذا جوزه فيها فلا يقطعها اذ لا معنى له بل يحرم عليه قطعها حيث شاء مر اه
اطفئ حتى ومحل كون القطع أفضل ما لم تكن في الأولى فضيلة تخلت عنها الثانية فإن كانت في الأولى فضيلة كذلك
بان كانت في جماعة وكانت الثانية خالية عن الجماعة فإتمامها بالتيمة أفضل وعبارة شرح مر واعلم ان
إطلاق القول بان قطعها أفضل يفهم أنه لا فرق بين ان يكون في جماعة أو منفرداً يظهر ان يقال ان ابتداءً في
جماعة ولو قطعها وتوضاً لا نفرد فالضيق فيها مع الجماعة أفضل وان ابتداءً منفرداً ولو قطعها وتوضاً الصلاها
في جماعة أو ابتداءً في جماعة ولو قطعها وتوضاً الصلاها في جماعة أو ابتداءً منفرداً ولو قطعها وتوضاً
لصلاها منفرداً فقطعها أفضل انتهت (قوله ولو فريضة) قد توهم الغاية ان قطع النفل أفضل مطلقاً وليس مراد
بل قيل ان الأفضل إتمام الصلاة مطلقاً وقوله ليخرج الخ وانما قدمت رعاية على من حرم القطع لقوة مدركه
قوله في النخبة اه شوبري وهذه الغاية للرد على القول بان إتمام الفريضة أفضل كما حكاه المحلى في شرحه
وعلى الوجه الجاري على ان إتمامها واجب كما حكاه الرملي في شرحه وأشار الشارح لقول ثالث وهو وجوب
القطع بقوله ليخرج من خلاف من حرم إتمامها فهذه أقوال ثلاثة كلها ضعيفة والمعتمد ما في المتن وهو ان قطعها
أفضل تلخص ان فيها أربعة أقوال هذا ما أمكن استنباطه من صنيعهم هنا وأما النفل فلم يوجد لهم فيه عبارة
صريحة في تحرير الخلاف الذي فيه اه لكاتبه (قوله ليتوضأ ويصلي بدلها) ظاهره ولو صلاة جنازة وهو
قريب ان لم يخش تغير فان خيف عليه تغير ما فالإتمام أفضل بل قد يقال بوجوبه ويحتمل ان يقال ان
الإتمام أفضل وان لم يخش تغير أصلاً مسارعة الى دفنه اه تحش على مر وفي قل على المحلى قوله
ليتوضأ أي ولو وضواً مكمل بالتيمة كما شمله إطلاقهم اه (قوله ان ضاق وقته) مال مر الى ان المراد ضيقه
عن وقوعها أداء حتى لو كان اذا قطعها وتوضاً أدرك ركعة في الوقت قطعها واستدل على ذلك بعبارة الناسخ في
ذلك اه سم اه عش وهذا هو الموافق لتعليل الشارح لكن المعتمد ان المراد ضيقه عن ادراك
جميعها اه شيخنا وقد رد الشارح ادعاء الشرط لان ظاهر المتن تخصيص التحريم بفرض اتصف بأن وقته ضيق
وليس لنا وقت كذلك الا المغرب على قول فأشار بالتقدير الى ان الجملة ليست صفة وكتب أيضاً قد راداة الشرط
هنا وقد قدم قبيل التيمم ويأتي في الحيض وفي مجت قضاء الصلاة وفي باب الاصول والثمار وفي باب القرض
وفي باب الفليس وفي باب نكاح المشرقة وفي اتلاف الدواب وفي صلاة المسافر وفي فصل النفويض من كتاب
الصدقات وفي الجزية وفي باب الاقرار وفي باب القسم والنشور وفي باب الشفعة وفي باب الاعتكاف
وفي باب الاحصار والقنوات وفي أواخر باب اللعان اه شوبري (قوله أيضاً ان ضاق وقته) أي بأن لم
يسعها كلها وقال العلامة ناصر الدين البابلي بأن لم يبق منه ما يسعها فإما ان أراد الإتمام ومقصوده ان
أراد القصراً بقل مجزئ وبه صرح العلامة حج وكلام العلامة مر في شرحه يفيد ان محله
اذا أخرها عن الاداء وأقره العلامة سم * (تنبيه) * لو يعم ميت وصلى عليه ثم وجد الماء كان حكم تيممه
كتيمم الحي وحكم الصلاة عليه حكم غيرها من الصلوات ويصح تيممه سواء كان حاضراً أو مسافراً ولا فرق بين
أن يكون هناك من يحصل به الفرض أو لا قالوا جواز صلاته عليه مطلقاً سواء كان يحصل بفعله الفرض أو لا
قال شيخنا الشيرازي لكن اذا لم تسقط الصلاة بفعله وكان ثم من تسقط بفعله وجب على من تسقط بفعله

ولو فريضة ليتوضأ
ويصلي بدلها (أفضل) من
إتمامها ليخرج من خلاف
من حرم إتمامها (وحرم) أي
قطعها (في فرض) ان (ضاق
وقته) عنه لئلا يخرج عن وقته
مع قدرته على أدائه فيه وهذا
من زيادتي وبه جزم في
التصديق وان ضعفه في الروضة
وأصلها

وصححت لمن لا تسقط بفعله كقائله اه برماوى ومثله شرح مر (قوله والمتنفل ان نوى قدرا الخ) هذا عام يشمل ما اذا كان المحل يغلب فيه الوجود أو الفقد وفيه تصریح بصحة النقل وعدم بطلانه في الحالين اه قلت وما اقتضاء كلامه من عدم البطلان مطلقا في النقل بخالفه كلام الاصحاب في اجراء التفصيل فيه ولا ينافيه قولهم تسقط به أو لا تسقط به لان مرادهم اسقاط الطلب وعدمه فليتأمل اه حلي وقوله الواحد للماء فهم منه ان المجوز له لا يقتصر على ركعتين بل يصلى ماشاء وهذا يساعد تقييد الحلي كون التيمم يبطل بالسلام بصورة الوجدان اه شيخنا (قوله آثمه) أى جواز أو الافضل قطعه ليصلية بالوضوء اه ع ش (قوله) لان عقادتيه عليه. هذا بخلاف القراءة فانه اذا تيمم لقراءة قدر معلوم ثم رأى الماء اثناء القراءة بطل تيممه لعدم ارتباط بعضها ببعض ولو في أثناءها وان كان ما انتهى اليه يحرم الوقف عليه لانه معرض عن القراءة لا مستمر حتى يحرم الوقف كمن أجنب عندما يحرم الوقف عليه لا يحرم عليه الوقف على ذلك بل يجب وكذا الطواف لجواز تفريقه قال حج في شرح العباب وقد يؤخذ من التعليل انه لو رآه اثناء خطبة الجمعة آثمها اذا لا يجوز تفريقها ولو رأت الماء في أثناء جاعها حرم عليها تمكينه لبطلان تيممها ووجب عليه التزاع ان علم ذلك اه حل (قوله فلا يجاوز ركعتين) أى لا يجوز له ذلك لان الاقتصار على الركعتين هو الاحب والمعهود فلا وجه لجاوزته بلا ضرورة اه ع ش (قوله ولا يؤدى) بالبناء للفاعل ويجوز بناؤه للمفعول وغيره فقول أونائب فاعل اه برماوى لا يقال هذا مكرر مع قوله المتقدم فان نوى فرضا الخ لا نأقول ما ذكره هنا من ان للفرض المتقدم المحتمل لجنس الفرض الصادق بفرضين وأكثر وتوطئة لاستثناء تمكين الحليل اه ع ش وأيضا ما تقدم في بيان كيفية النية ومراعاتها وما هنا في بيان ما تستبجبه تأمل * (فرع) * لو صلى بتيمم مكتوبة منفردا أو في جماعة ثم أعادها في جماعة به جازلانه جمع بين فرضين وناذلة أو صلاها حيث تلزمه أعادتها كمر بوط ثم أعادها به جاز أيضا لما تقدم بناء على ان فرضه المعادة وهو الاصح لا يقال الاولى أى بها فرضا والفرضان لا يجمعان بتيمم واحد لا نأقول هي كالنسبة من خمس يجوز جمعها بتيمم وان كانت فروضا لان الفرض بالذات واحد ويؤخذ منه ان مصلى الجمعة بالتيمم لو لم يزل أعاده الظاهر صلاها بذلك التيمم كما تقرر اه شرح مر (قوله) أى بتيممه) أى عن حدث أصغر أو أكبر فلو تيمم عن حدث أكبر ثم أحدث حدثا أصغر انتقض طهره الا صغرا لا الا كبر كما لو أحدث بعد غسله فيحرم عليه ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يجد الماء قال النووي ولا يعرف لنا جنب تباح له القراءة والمكث في المسجد دون الصلاة ومس المصحف الا هذا اه برماوى (قوله لفريضة عينية) هذا القيد مأخوذ من قوله فيما سبق فان نوى فرضا أو نفلا الخ وان دفع به ما توهمه العبارة من انه يؤدى به الفرض مطلقا سواء نوى به فرضا عينيا أو كفائيا أو غيرهما اه ع ش (قوله) من فروض عينية) يحتمل أن تكون من متعلقة بيؤدى ويحتمل أن تكون زائدة في المفعول ويحتمل أن تكون بيانية والمبين غير اه شيخنا (قوله غير واحد) أى خلافا للامام أبي حنيفة اداء كان أرقضاء (قوله ولونذرا) هذه الغاية للسرد عبارة أصله مع شرح مر والنذر كفر فرض عيني في الاظهر على النافرسا كانه مسلك واجب الشرع فلا يجمع بينهما وبين فرض آخر بتيمم أداء كان أرقضاء والثاني لان وجوبه لعارض فلا يلحق بالفرض أصالة فله ما ذكر والاصح صحة جنازة أو جنازتين أو جناز قواحدة كما فهم بالاولى مع فرض بتيمم واحد ولو تعينت عليه بأن لم يحضر غيره لعدم كونها من جنس فرائض الاعيان وانما تعين القيام فيها مع القدرة لانه معظم أركانها وتركه يمحى صورتها والثاني لا تصح لانها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه والثالث ان تعينت عليه فكالفرض والافكال نقل انتهت (قوله أيضا ولونذرا) أى سلوكه مسلك واجب الشرع وهذا يفيد أنه لو نذر ان يصلى أربع ركعات كل ركعتين بسلام وجب تيممان وكذا لو نذر ان يصلى الوتر كل ركعتين بسلام ولو نذر اتمام كل صلاة دخل فيها فله فعلها مع فرض آخر عيني لان ابتداءها نقل ومنه يؤخذ انه لو تيمم

(والتنفل) الواحد للماء في صلاته (ان نوى قدرا) ركعة فأكثر (آثمه) لان عقادتيه عليه (والا) أى وان لم ينو قدرا (فلا يجاوز) (ركعتين) لانه الاحب والمعهود في النقل نعم ان وجده في ثالثة ذفا فوقها آثمها لانها لا تتبع بعض (ولا يؤدى به) أى بتيممه لفريضة عينية (من فروض عينية غير واحد ولو نذرا)

اتلث الصلاة لا يصلي به الفرض العيني ولو تيمم الصبي للفرض ثم بلغ لم يصل الفرض لأن صلاته قبل بلوغه نقل
 فلا يصح وقوعه عن الفرض وبهذا فارق صحة جمع الأصلية مع المعادة اهـ حل (قوله أيضا ولو نذرا) فلو نذر
 التراويح أو الوتر إحدى عشرة أو الضحى ثمان ركعات اكتفى لكل منهما بتيمم واحد لانها تسمى صلاة واحدة
 منذورة وان سلم من كل ركعتين وحمله في الوتر والضحى ان لم ينذر السلام من كل ركعتين والا لزمه التيمم
 لكل ركعتين كما قاله الشيخ سلطان لان كل ركعتين حيث نذر كصلاة مستقلة اهـ وأما التراويح فلا ينقضه نذر
 السلام فيها لوجوبه شرعا والواجب لا ينقضه نذره وعليه فيمكن الفرق بين التراويح حيث صح ان يصلها كلها
 بتيمم واحد ولو نذر السلام من كل ركعتين على ما في فتاوى حج وبين الوتر مثلا حيث وجب تعدد التيمم فيه
 بان الوتر مثلا لما نذر السلام فيه كان الجعل مقصودا ناشئا من التزامه فوجب العمل بمقتضاه لكونه من فعله
 والتراويح لما كان السلام فيها معتبرا مالا مع صدق اسم الصلاة عليها بقيت على أصلها من عدم تعدد التيمم
 لما صدق عليه اسم الصلاة الواحدة اهـ ع ش على مر (قوله فيقدر) أي التيمم بقدرها أي الضرورة
 وقدر الضرورة فرض واحد ولا حاجة الى جمع فرضين به اهـ شيخنا عشاوي (قوله ولو صبيا) أي لان
 ما يؤديه الصبي كالفرض في النية وغيرهما مع صلاحيته للوقوع عن الفرض اذا بلغ فيها الفارق المعادة المصريح
 بجواز جمعها مع الاولى بتيمم واحد في كلام الخفاف وان ساوت صلاة الصبي في النية وغيرهما لم يبلغ الصبي
 بعد التيمم لفرض لم يصل به الفرض لان صلاته في الحقيقة نقل عملا بالاحتياط في الموضعين اهـ برماوي
 وعبارة ع ش على مر قوله ولو صبيا وجه ذلك انهم ألحقوا صلاته بالفرائض حيث لم يجوزوها من قعود
 ولا على الدابة في السفر غير القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون لو فاتهما صلوات وأراد الصبي قضاء ما فاته
 بعد البلوغ والمجنون قضاءه بعد الافاقة عملا بالسنة فلهما وجب عليهما التيمم لكل فرض مع وقوعه نقلا
 لهما للعلّة السابقة انتهت (قوله وان تجمع بينهما وبين فرض آخر) أي اذا تيممت بنية فرض الصلاة أما لو تيممت
 للتمكن فلا تصلي فرضا ولا نقلا اهـ شوبري (قوله وفرض الكفاية) أي الخطبة الجمعة فملحقة بفروض
 الاعيان فاذا تيمم للخطبة وخطب ثم انتقل الى مسجد آخر فليس له ان يخطب بذلك التيمم على المعتمد بخلاف
 المعادة فانها تصح بتيمم الاولى لانه في الخطبة يعيد غيره وفي الصلاة يعيد نفسه اهـ من شرح مر وحواشيه
 (قوله كما علم ممامر) أي في محبت النية حيث قال أو نقلا أو الصلاة بغير فرض عين اهـ شيخنا (قوله وتعينها
 عند انفراد المكاف عارض) أي لا بالجعل بخلاف المتعين بالجعل وهو المنذور فانه كالمتعين باصل الشرع اهـ
 شيخنا (قوله ومن نسي إحدى الخمس الخ) هذه المسئلة من فروع قوله ولا يؤدي به من فروض عينية غير واحد
 أي في نفس الامر وان أدى به فروض عينية طاهرا توصل لذلك الواحد اهـ لكاتبه (قوله كفاه لهن تيمم)
 أي على الاصح وقيل يجب خمس تيممات لوجوب الخمس اهـ شرح مر ويشترط في النية ان يقول نويت
 استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسبتهما من الخمس في يوم كذا مثلا ولو عين صلاة من اليوم الذي نسي الصلاة
 فيه كان نوى استباحة الصبح مثلا لم يكن له ان يصلي غيرها به من صلوات ذلك اليوم لاحتمال ان المعينة ليست عليه
 فلا يكون مستباحا في نية لفرض اهـ ع ش عليه (قوله لان الفرض واحد) فهم من هذه العلّة ان المعادة يكفي
 لها تيمم الاولى وان من تيمم للجمعة في مصر يكفيه تيممه للظهر فيجمع بينهما بتيمم وهو كذلك في المستثنين
 اهـ شيخنا (قوله كما رجحه في المجموع) هو المعتمد ويفرق بينه وبين من توشأ احتياطا وهو شاك في الحدث
 ثم بان خلافه بانه هنا فعلها بنية الفرض والوضوء متبرع به ثم أوانه ثم يمكنه اليقين بنحو اللبس بخلافه هنا ولو نذر
 شيئا ان رده الله سالما ثم شك ان نذر صدقة أم عتقا أم صوما قال البغوي يحتمل ان يقال يجب عليه الاتيان
 بجمعهما كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يجتهد بخلاف الصلاة لانا يتقنا هناك وجوب الكل عليه
 فلا يسطر الا باليقين وهما يتقنا ان الكل لم يجب عليه وانما وجبت واحدة واشتبه الحال فيجتهد كالقبلة

لانه طهارة ضرورية فيقدر
 بقدرها فيمتنع جمع بين صلاتي
 فرض ولو صبيا وبين طوافين
 (الا يمكن حليل) للمرأة
 فلها تمكينه من الوطء مرارا
 وان تجمع بينهما وبين فرض
 آخر خرج بالفروض
 العينية النقل وفرض الكفاية
 كصلاة الجنائزة فله فعل
 ماشاء منهما كما علم ممامر
 لان النقل لا ينحصر فحقت
 أمره وصلاة الجنائز تشبه
 النقل في جواز الترتيب بينهما
 عند انفراد المكاف عارض
 وقولي يؤدي أعم من قوله
 يصلي والاستثناء من زيادتي
 (ومن نسي إحدى الخمس)
 ولم يعلم عينها (كفاه لهن
 تيمم) لان الفرض واحد
 وما سواه وسيلة فلا تذكّر
 التمسك بعد لم يجب اعادتها
 كما رجحه في المجموع وتعبيري
 بما ذكر أولى من قوله كفاه

تيمم لمن لانه قد يوههم تعلق لمن تيمم فيقتضى اشتراط ٢٢٨ كون التيمم لمن وليس مرادا (أو) نسي منهن (مختلفتين) ولم يعلم عينهما

(صلى كلاً) منهن (تيمم)
(أو) صلى (أربعاً) كالأظهر
والعصر والمغرب والعشاء
(به) أي بتيمم (وأربعاً) ليس
منها ما بدأ بها (أي العصر
والمغرب والعشاء والصبح
(ب) تيمم (آخر) فيبرأ يبين
لان المنسيتين اما الظاهر
والصبح أو احدهما مع
احدى الثلاث أو هما من
الثلاث وعلى كل تقدير صلى
كلاً منهما بتيمم أما اذا
كان منها التي بدأ بها كأن
صلى الظهر والعصر والمغرب
والصبح فلا يبرأ يبين لجواز
كون المنسيتين العشاء
وواحدة غير الصبح فبالتيمم
الاول تصح تلك الواحدة
دون العشاء والثاني لم يصل
العشاء واكتفى بتيممين
لانهما عدد المنسيتين وقضية
قول الاصل أر بعاولاء اشتراط
الولاء وليس كذلك فلهذا
حذفته (أو) نسي منهن
(متفقتين أو شك) في اتفاقهما
ولم يعلم عينهما ولا تكون
المتفقتان الامن يومين
(فبصلى الخمس مرتين
بتيممين) ليبرأ يبين وقول
أوشك من زيادتي (ولا
يتيمم لموت) فرضا كان
أو نقلاً (قبل وقته) لان
التيمم طهارة ضرورية
ولا ضرورة قبل الوقت بل
يتيمم له فيه ولو قبل الايمان
بشرطه كستره وخطبة

والاواني والراجح الثاني فان اجتهد ولم يظهر له شيء وأيس من ذلك قالو جسم وجوب الكل اذ لا يتم له الخروج
من واجبه يقينا لا بفعل الكل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب كما صرح به العلامة الرملي في باب النذر اه
برماوى (قوله لانه قد يوههم الخ) هذا بعيد جدالان لمن متعلق بكفاه اذا اصل في العمل للفعل وبه يندفع هذا
التوهم وان أبداه السبكي كذا قال مر في شرحه اه شو برى ولك ان تقول كون الاصل في العمل للفعل
لا يدفع هذا التوهم لان التوهم يوجد عند شخص غير عالم بان الاصل في العمل للفعل اه شيخنا ومثله سم
وفي قل على المحلى قوله لمن هو متعلق بكفاه كما هو الاصل في التعلق بالفعل فيدخل ما لو تيمم غيرهن
أو واحدة منهن اه (قوله أو مختلفتين) أى فى الاسم وان توافقا عددا كظهر وعصر اه شيخنا وفي قل على
المحلى قوله أو مختلفتين أى يقينا سواء علم أنهم من يوم أو من يومين أو لم يعلم ذلك اه (قوله صلى كلاً بتيمم) أى
فبصلى الخمس بتيممات سواء كانا من يومين أو من يوم اه حل وله ان يصلى الخمس مرتين بتيممين
ويبرأ يبين كما نقله الاطفيحي عن شرح الارشاد اه (قوله صلى كلاً بتيمم) وهذه طريقة ابن القاص
بالتشديد لانه كان يقص القصص وهى أفضل من الطريقة الثانية وهى لابن الحداد وهى المشهورة المستحسنة
عند الاصحاب لقلة التيمم فيها اذا الصلوات فيها ثمانية وذكر والمهاضوا بط منها ان تضرب عدد المنسيتين وهو
في هذا المثال ثنتان في المنسيتين فيه وهو خمس تبلغ عشر أو تزيد على الحاصل عدد المنسيتين وهو اثنان فالجمله اثنان عشر ثم
تضرب المنسيتين وهو اثنان في مثله بأربعة فتسقطه من الجمله يبقى ثمانية فيصلى أربعاً بتيمم ثم أر بعاولاء منها التي
بدأ بها بالتيمم الاخر ومنها ان يراد على المنسيتين فيه عدد لا يتقص عما سبق من المنسيتين فيه بعد اسقاط المنسيتين
ويقسم المجموع صحيحاً على المنسيتين ويصلى بكل تيمم ما اقتضته القسمة ويترك في كل مرة ما ابتدأ به مثاله المنسيتين
صلتان والمنسيتين فيه خمس فيراد ثلاث لانها لا تنقص عما سبق من المنسيتين فيه بعد اسقاط المنسيتين بل تساويه
فالمجموع ثمانية واذا قسم على المنسيتين خرج أربعة لكل واحد ومنها ان يتيمم بعدد المنسيتين ويصلى بكل تيمم بعدد
غير المنسيتين مع زيادة صلاة واحدة اه شيخنا ومثله قل على المحلى (قوله ليس منها ما بدأ به) هذا الشرط
لا بد منه فلو خالف حرم عليه ولم تنعقد صلاته ثم رأيت الشيخ عميرة صرح بالحكمة اه ع ش على مر (قوله
باجر) متعلق بقوله وأربعاً اه شيخنا (قوله لان المنسيتين الخ) اشتمل كلامه على عشر احتمالات فقوله اما
الظهر والصبح أى وقد صلى الظهر بالتيمم الاول والصبح بالثاني هذا احتمال وقوله أو احدهما مع احدى
الثلاث فيست احتمالات وقوله أو ثنتان منها فيه ثلاث احتمالات اه شيخنا (قوله وقضية قول الاصل
أر بعاولاء) عبارة الاصل وان شاء تيمم مرتين وصلى بالاول أر بعاولاء بالثاني أر بعاولاء منها التي بدأ بها
انتهت (قوله أيضاً وقضية قول الاصل الخ) محل ذلك اذا ترك المنسيتين لعذر أما اذا كان لعذر عذر فيتمتع فيه
الولاء ولا يحتاج ان يراد بالولاء الترتيب لانه لا يشترط أيضاً وحينئذ فلا اعتراض على العلامة البكري حيث
أراد به الزمن لانه محل الولاء اصالة اه برماوى (قوله ولان المتفقتان الامن يومين) نبيه على انه
لا يتصور الا كذلك اذ لا يمكن أن يلزمه صبحان في يوم اه برماوى (قوله ولو قبل الايمان بشرطه) فلو تيمم
خوة لفاتة فلم يصلها حتى دخل وقت الظهر فله أن يصليها به اه برماوى (قوله بشرطه) أى غير ازالة
النجاسة عن بدنه كما يأتي اه ع ش (قوله كستر) أى واجتهاد في القبلة أو تمام العدد في الجمعة أما الاجتهاد
في الوقت فلا بد من تقدمه على التيمم أو ظن دخوله الذي هو شرط لصحة التيمم كالعلم به وقوله وخطبة الجمعة
فاذا تيمم للجمعة قبل الخطبة جاز لان وقتها دخل بالزوال وتقدم الخطبة شرط لصحة فعلها وقوله وان أوهم
الخ أى والا فالتبادر منه وقت تفعل فيه أى يصح أن تفعل فيه ولو في الجملة وقوله وانما يصح التيمم قبل زوال
النجاسة عن البدن أى مع ان زوالها من شروط الصلاة للتصريح أى التلويث بها مع كون التيمم طهارة
ضعيفة أى فلا يجامعها وقوله والاى لو كان زوالها شرطاً وهذا هو المعتمد خلافاً لما أفقته حجج من ان

من على بدنه نجاسة ولم يجدها يلزمه التيمم والصلاة لحرمه الوقت وقولهم لا يتيمم من عليه نجاسة قبل ازالتها
 فرضوه فمن عنده ماء وتناقض كلامه في الفتاوى في الميت الذي عليه نجاسة ولم يوجد ماء فقال في جواب سائل
 يجب ان يتيمم ويصلي عليه وقال في محل آخر لا يتيمم الميت لان ازالة النجاسة عنه شرط لصحة الصلاة عليه
 فلم يكن به حاجة الى التيمم بخلاف الحى لما صح الخ اه حل ونص عبارة حج في التحفة وانما لم يصح
 التيمم أى عند وجود الماء لامطلقا خلافا لمن وهم فيه ففى المجموع اذا قلنا لا يجزى الحجر فى نادر كالمذى او ان
 رطوبة الفرج لا يعنى عنها يتيمم ويقضى ويأتى فى المتن ان من يجرحه دم لا يعنى عنه يتيمم ويقضى قبل طهر
 جميع البدن مما لا يعنى عنه للتوضيح به مع ضعف التيمم لا يكون زواله شرطا لصحة الصلاة والاصح قبل زواله
 عن الثوب والمكان اه (قوله خلاف ذلك) أى لانه لوهم انه لا يتيمم للجمعة قبل خطبتها وليس كذلك كما علمت
 اه شيخنا (قوله وانما لم يصح التيمم قبل زوال النجاسة) أى سواء قدر على ازالته أم لا على ما اعتمد مر
 خلافا للحج اه ع ش وهل يشترط فى صحة طهارة المستحاضة ونحوها ازالة النجاسة التى على البدن
 كما يشترط ذلك لصحة التيمم لا بعد الاشتراط أخذ من تعليل ذلك بان التيمم للإباحة ولا بأحقاق النجاسة
 فليجرح ثم رأيت السيد السهمودى فى شروط الوضوء نقل عن الاسنوى ان ذلك هو القياس وأقره فأنظره
 اه سم على المنهج اه ع ش على مر وخالف العلامة حل واعتمد عدم الاشتراط لقوة الماء اه
 برماوى (قوله للتوضيح) خرج به ما لو ازالها ولو حكما كفى الاستبراء بالحجر كما صرحوا به فى المستحاضة وعبارة مر
 بعد قول المصنف فتغسل المستحاضة فرجها أى ان ارادته والا استعملت الا حجار بناء على جوازها فى النادر
 وهو الاصح ثم قال وبعد ذلك أى الغسل أو استعمال الاحجار يتوضأ أو يتيمم اه ع ش (قوله وقت العذر)
 أى ليدخل ما لوجع العصر مع الظهر فيصح التيمم للثانية حينئذ فان بطل الجمع بدخول وقتها قبل فعلها أو
 بغيره بطل تيممه لزال التبعية بخلاف رابطة الجماعة وبه فارق استباحة الظهر مثلا بالتيمم لفائتة قبل
 دخول وقتها لانه ثم لما استباحها استباح غيرها بدلا وهما لم يستجبا منى على الصفة المنوية فلم يستجبه
 ولو اراد الجمع تأخير اصح التيمم لاولى وقتها نظر الاصل انها لثانية لانه ليس وقتها ولا المتبوع بها لانها
 الا ان غير تابعة للظاهر قاله العلامة ابن عبد الحق اه برماوى (قوله بانقضاء الغسل) أى الواجب وهو الغسل
 الاولى اه ع ش وبه يلغى فيقال لنا شخص يتوقف طهره على طهر غيره اه شيخنا (قوله أو بدله)
 أى وهو التيمم أى وان لم يكن وتكره الصلاة عليه قبل تكفينه ويدخل وقت صلاة الاستسقاء باجماع معظم
 الناس لها فى الصبراء ان اراد فعلها جماعة فان اراد فعلها فرادى فبارادة فعلها ووقت صلاة الكسوف
 بالتغير سواء اراد فعلها جماعة أو فرادى اه برماوى والذى فى شرح مر ان صلاة الكسوف كصلاة
 الاستسقاء فى التفصيل المذكور فيدخل وقتها بمجرد التغير فى حق من اراد فعلها فرادى وباجتماع
 الناس لها فى حق من اراد فعلها جماعة اه (قوله فى كل وقت اراده) قال القسرا فى وقت ارادته وقت له
 فصدق انه لم يتيمم له الا فى وقته اه عميرة اه سم (قوله الا وقت الكراهة) أى حيث قصد ان
 يصلى فيه وكتب أيضا ظاهره وان قصد ان يصلى فى غيره أو مطلقا وفى كلام الزركشى انه لا ينبغي منه وأقره
 شيخنا ولو تيمم فى غير وقت الكراهة لم يصلى فيه لم يصح اه حل ومثله شرح مر وفى قل على المحلى
 قوله الا وقت الكراهة أى ان اراد فعله فى وقتها فلا يصح التيمم ولو قبله فان لم يرد فعله فيه صح التيمم له ولو فيه لانه
 وقت صحته فى الجملة اه (قوله وعلى فاقد الطهورين الخ) هذا فى المعنى راجع لقوله فى أول الباب يتيمم محدث
 ومأمور بعسل العجز كانه يقول هذا اذا وجد التراب فان فقد كالماء فانه يصلى لحرمه الوقت ويعيد عبارة
 أصله مع شرح مر ومن لم يجد ماء ولا ترابا لكونه فى موضع ليسا فيه أو وجدها ومنع من استعمالهما مانع من
 نحو حاجة عطش فى الماء أو نذاوق فى التراب مانع من وصول الغبار للعضو ولم يمكنه تحفيفه بنحو نازله فى الجديد

خلاف ذلك لولهذا اقتصر
 كالروضة وأصلها على وقته
 وانما لم يصح التيمم قبل
 زوال النجاسة عن البدن
 للتوضيح به مع كون التيمم
 طهارة ضعيفة لا تكون
 زوالها شرطا للصلاة والا
 لما صح التيمم قبل زوالها
 عن الثوب والمكان والوقت
 شامل لوقت الجواز ووقت
 العذر ويدخل وقت صلاة
 الجنابة بانقضاء الغسل أو
 بدله ويتيمم للنفل المطلق فى
 كل وقت اراده الا وقت
 الكراهة ويشترط العلم
 بالوقت فلو تيمم شاك فيه لم
 يصح وان صادفه (وعلى فاقد)
 الماء والتراب (الطهورين)

كعبوس بمحمل ليس فيه
واحد منهما (ان يصلي
الفرض) حرمة الوقت
(وبعد) اذا وجد أحدهما

ان يصلي الفرض الاداء ولو جمعة لكنه لا يحسب من الاربعين لنقصه حرمة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم فان كان جنباً وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة وصلاته متصفة بالصحة
فتبطل بما يبطل به غيرها من بقية الصلوات ولو بسبق الحدث كما هو قضية كلامهم خلافاً لبعض المناهزين
ولا يشترط لصحة صلاته ضيق الوقت بل انما يمنع عليه الصلاة مادام يرجو أحد الطهورين كما قاله الاذرعى
وهو ظاهر وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والثاني يجب الصلاة بلا إعادة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم
بها في حديث عائشة وهو مطرد في كل صلاة أدت في الوقت مع خلل وهو مذهب المزني واختاره في شرح المذهب
لانه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء ولو كان حدثه أكبر امتنع عليه مس
المصحف وحمله والجلوس في المسجد وقراءة شيء من القرآن سوى الفاتحة في الصلاة كما مروا وتقدم ان صلاة الجنائز
كالنفل في انها تؤدي مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه ان هؤلاء لا يصالونها وهو كذلك اذا حصل فرضها بغيرهم
ويؤخذ مما ذكر ان من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها التلاوة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله
تعالى اما فاقد السترة فله التنفل لعدم لزوم الاعادة كذا ثم الحدث ونحوه ممن يسقط فرضه بالصلاة مع وجود
المنافي وان وقع في كلام المصنف ما يخالفه ومراعاة بالاعادة هنا القضاء كما في المحرر انتهت وبعبارة المحلى وفي
القديم أقوال أحدها ينسب له النفل والثاني يحرم ويعيد عليهما والثالث يجب ولا يعيد حكاه في أصل
الروضة واختاره في شرح المذهب في عموم قوله كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لم يجب قضاؤها في قول قال
به المزني واختاره لانه أدى وظيفة الوقت وانما يجب القضاء بأمر جديد ولم يثبت فيه شيء انتهت قال الشهاب حج
بل مراده ما يشمل الامر من فيلزمه فعلها في الوقت ان وجد ما مر فيه والافخارجه اه رشيدى وقوله سوى
الفاتحة في الصلاة قال بعضهم وهل يلحق بها آية خطبة الجمعة والسورة المعينة المنذورة كل يوم لفاقد
الطهور بن يومها بكاله أو لالم أرفيه نقلاً لكن قضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة
المنذورة ترد اذا انذر يسلك به مسلك واجب الشرع والوجه الحاقها بما قبلها اذا ما ذكر في التردد خلاف الاصل
وحينئذ لو فرأع امكان الطهر فهل تجزى هذه القراءة أو لا كما لو استؤجر للقراءة فقرأ وهو جنب فيه نظر
والاقرب عدم الاجزاء اه برماوى * (فرع) * يجب طلب التراب على التفصيل في طلب الماء حيث وجب
طلب الماء وجب طلب التراب وحيث لا فلا وما يشترط لوجوب الطلب هناك يشترط له هنا اه مر * (فرع) *
في تجزئتها المزج ما نصه قال الرويانى عن والده من لزمه قضاء الصلاة فوراً فعدم الطهور بن لم يلزمه القضاء
عندى وهل له ذلك وجهان قال النووي الصواب المنع اه وخزم بذلك في العباب فقال ومن فوت صلاة عمداً
وفقد الطهور بن حرم عليه قضاؤها للتسلسل اه أقول يتأمل في قوله للتسلسل من أين يلزم وانظر التقييد
بعمد او اعلمه محل الخلاف فغيرها يمنع قطعاً فراجع ثم رأيت شيخنا البرلى قال ومنه يعنى من تعليل وجوب
الصلاة على فاقد الطهور بن بحرمة الوقت يستفاد ان الفاتحة ولو بغير عذر لا يفعلها وهو كذلك أى لا يجوز له
فعلها اه اه سم (قوله ان يصلي الفرض) أى اذا انقطع رجاءه وان اتسع الوقت اه زى اما مادام
يرجو أحد الطهور بن فلا يصلى الا ان ضاق الوقت (قوله أيضاً ان يصلي الفرض) أى المكتوب من الخمس اداء
ولو جمعة وان لزمه اعادته اظهر الكن لا يحسب من الاربعين لنقصه اه برماوى ولا يخفى ان هذه صلاة موصوفة
بالصحة يبطلها ما يبطل الصالحة ويبطلها وجود أحد الطهور بن ولو في موضع يغلب فيه وجود الماء أو يجوز
اه حل وفي قل على المحلى قوله ان يصلي الفرض أى الصلاة المفروضة الموقته ولو بالندى في وقت معين وله
التشهد الاول وغيره من المنسوبة منها الا نحو السورة للجنب ويجب عليه قصد القراءة في الفاتحة ولا تجوز
المنسوبة فيها كسجدة التلاوة ولو في صبح الجمعة وسجود السهو لا تبعال امامه فمما يدخل في الفرض الجمعة فتلزمه
وان وجب اعادته اظهر اه (قوله ويعيد) المراد بالاعادة هنا القضاء فكان الاولى ان يقول ويقضى واعلم ان كل

موضع وجبت فيه الاعادة فان الفرض هو المعادة وعليه الجمهور وقيل كل منهما وهو الاصح وقيل الاولى وقيل
احدهما لا بعينه فائدة الخلاف تظهر في مسائل منها اذا اراد ان يصلي الفاتحة بتيمم الاولى اه برماوى
(قوله في محل يسقط به الفرض) أى اذا كان بعد الوقت وأما فيه فتلزمه الاعادة وان لم يسقط الفرض لحركة
الوقت اه برماوى (قوله وخرج بالفرض النفل) مثله قراءة الجنب للقرآن والمكث بالمسجودتين كين
المرأة الزوج من الوطء ونحوه فكل ذلك لا يجوز عند فقهاء الطهورين اه عميرة وقال أيضا ولو تعينت عليه
صلاة الجنابة قال في الخادم فلا يصليها على الميت كاليت اذا تعذر تيممه ذكر ذلك بحثا والله أعلم اه انتهى
سم (قوله أو يدثر به أعضاءه) يفهم منه ان وجد ان ما يدثرها به مانع من جواز التيمم ولعله اذا كان التدثر يمنع
حصول المحذور المخوف اه سم (قوله بمحل يندرق فيه فقهه) أى حيث صلى به ككله والغالب ان الانسان يصلي
بمحل تيممه فلو تيمم بالمحل المذكور وصلى بمحل يغلب فيه الفقه أو يستوى فيه الامر ان فلا قضاء أو عكسه فعليه
القضاء فالعبرة بمحل الصلاة لا بمحل التيمم والمدار في الصلاة على الاحرام أى الاتيان بالرأى من أكبر ورعا كان
شيخنا زى يميل الى ان العبرة باتمامها ولو شك هل المحل الذى صلى به تسقط به الصلاة أو لا لم يجب الاعادة كالأول
شك في ترك فرض بعد السلام ولم ينظر والكون ذمته اشتغلت اه حل والمراد بغلبة الوجود والفقه في هذا
المقام يمكن الصلاة وبوقتها بالنظر بالغالب السنين لا بالنظر لتلك السنة حتى لو كان الماء يوجد في هذا المكان
وقت هذه الصلاة في غالب السنين ولم يوجد في تلك السنة جميعها الا وقت الصلاة يقال انه غلب الفقه اه شيخنا
* (فرع) * وقع السؤال عما لو كان بمحل ماء قريب بحيث لو حفر الارض حصل الماء هل يكاف ذلك ولا يصح
تيممه حيث ان كان الحفر غير لا ثوبه أو لافيه نظروا الظاهر الاول وان لم يلق به الحفر لان مثل هذا يغتفر في
جانب الصلاة اه برماوى ومثله ع ش على مر (قوله بخلافه بمحل لا يندرق فيه ذلك) المراد أيضا بغلبة وجود الماء
فقده في ذلك الوقت على المعتمد بخلاف بعض ضعفة اطلبة الذين يصورون غلبة الوجود ثمانية أشهر مثلاً في
السنة وغلبة الفقه بل أربعة مثلاً على المعتمد لو كان الماء يستمر احد عشر شهراً في الوادى وفي غالب السنين أن
شهر فقط يفقد فيه الماء فإذا تيمم شخص في ذلك الشهر لا قضاء عليه وكذا لو كان يوم فقط يغلب فيه فقد الماء
في أكثر السنين ولو كان الماء وجوداً في السنة بتمامها الا ذلك اليوم فلا قضاء على التيمم فيه فالعبرة بالوقت
الذى يقيم فيه فان كان يغلب فيه وجود الماء بالنسبة لا كثيراً فوات السنة وجب القضاء وان غلب الفقه
أو استوى الامر ان فلا قضاء اه سم بالمعنى وأقره العزيزى وشيخنا الحفناوى والعشماوى اه شيخنا وعبرة
ع ش على مر (تبيه) اذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف
ذلك المحل العدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وان كان المراد بالعكس وجب القضاء أو في جميع العام أو غالبه
أو في جميع العمر أو غالبه فيه نظر ولعل الوجه الاول وعابه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن
غلب العدم في خصوص ذلك الصيف الذى وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره
ويجوز جميع ذلك في محل التيمم اذا اعتبرناه اه سم على ج انتهت (قوله وخرج) القضاء في هذه لعدم
صحة التيمم فانه لا يصح تيممه في سفر المعصية اذا كان الفقه شرعياً لا بعد التوبة اه ع ش وعبرة
شرح مر ويصح تيممه أى العاصى بسفره فبأن فقد الماء حساً لا شرعاً لنحو مرض أو عطش فلا يصح
تيممه حتى يتوب بقدرته على زوال مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة بمحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده
لم يلزمه القضاء لانه ليس بمحل للرخصة بطريق الاصل حتى يفترق الحال بين العاصى وغيره بخلاف السفر
فاندفع بالسبب هنا وخرج العاصى في سفره كان رتاً أو سرق فيه فانه لا قضاء عليه لان المرخص غير ما به المعصية
انتهت (قوله لان عدم القضاء رخصة) مقتضاه ان فاقد الماء شرعاً العاصى بسفره يصح تيممه ويجب عليه
القضاء وليس كذلك بل لا يصح تيممه مادام عاصياً بسفره بخلاف الفاقد حساً العاصى فيصح تيممه ويلزمه

والمحاييسد بالتيمم في محل
يسقط به الفرض اذا فائدة
في الاعادة في محل لا يسقط به
الفرض وخرج بالفرض النفل
فلا يفعل (ويقضى) وجوباً
(متيمم) ولو في سفر (لبرد)
لندرة فقد ما يسجن به الماء
أو يدثر به أعضاءه (و) متيمم
(افقه ماء) بمحل (يندر) فيه
فقده ولو مسافر الندرة فقد
بخلافه بمحل لا يندرق فيه ذلك
ولو مقبلاً (و) متيمم (لعقر)
كفقد ماء وخرج (في سفر
معصية) كآبق لان عدم
القضاء رخصة فلا تناط

القضاء ما لقامن غير تفضيل في المكان والفرق بينهما أن التيمم للفقد الحسي عزيمته للشرع رخصة اه حل
وليفظ ما وجه ذلك مع أن ضابط الرخصة منطبق عليهما فليراجع جوامع اه اكتبه (قوله وضبطي
للقضاء) أي في منطوق المتن في قوله ولقد ما يندر وقوله ولعدمه أي في مفهومه الذي ذكره بقوله بخلافه يجعل
لا يندرفيه ذلك وقوله بما تقرر أي من ندرة الفقد في الاول وعدمها في الثاني وقوله جرى على الغالب فلذلك
نبه على قصوره في الاول بقوله ولومسافرا وفي الثاني بقوله ولومقيما على عادته في الاعتراض على أصله حيث
يعترض عليه مرتين الاولى للاشارة بالغاية والثانية بالتصريح بالاعتراض اه لكتبه ونص عبارة الاصل
ويقتضي المقسم التيمم لفقد الماء لا المسافر انتهت (قوله لا لمرض يمنع الماء مطلقا) أي ولو في محل يغلب فيه
الوجود كالمرض حيلولة نحو سبغ أو خوف راكب سفينة في البحر من الوقوع فيه حيث غلب على ظنه ذلك
اه قل على المحلى والمرض هنا أعظم من أن يكون جرحا أو غيره اه شرح مر (قوله على طهر) أي
كامل من الحدثين اه برماوى وعبارة شرح مر وهل المراد بالطهر الطهر الكامل وهو ما يبيح الصلاة
كالخف أو طهارة ذلك المحل فقط الا وجه كما صرح به الامام وصاحب الاستقصاء الاول خلافا للزركشي في
الاكتفاء بطهارة محلها فقط كنهله الشهاب ابن حجر عن ترجيحه اه شرح مر ورشيدى (قوله لعموم المرض
والجرح) اعلم ان الفقهاء تارة يعطون بالعموم والعموم النادر والعذر النادر تارة يقولون فيه اذا وقع
دام وتارة يقولون واذا وقع لا يدوم والفرق بين العموم والنادر بقسميه ان العموم هو الذي يكثر وقوعه كالمرض
والسفر بدليل مقابله بالنادر والناذر هو الذي ينسدر وقوعه والمراد بدوامه عدم زواله بسرعة كالاستحاضة
والسلس وفقد سائر العورة لان العادة بخلاف الناس بمثل السائر المذكور والذي لا يدوم اذا وقع هو الذي يزول
بسرعة كفقْد الطهورين اه شيخنا ح ف (قوله أو وضع السائر على حدث) أي وأخذ من الصحيح شيئا
والا فلا يقضى اه شيخنا ومحل هذا التفصيل ان كان في غير أعضاء التيمم كاسمائي (قوله لفوات شرط الوضع
على الطهر في الثانية الخ) انظر لم يأت بالعمل على الترتيب وقد يقال أخر تعليل الاولى اطول الكلام عليه
بالايراد أو أجوبته المذكورة بقوله ولكون التيمم الخ فانهما من تعلقات تعليل الاولى اه شيخنا (قوله ونقصان
البدل) وهو التيمم والمبدل منه وهو الوضوء يؤخذ منه انه لو لم يكن سائر ولكن لم يكن اه ساس محل العلة بالتراب
انه يجب القضاء وهو كذلك اه قل على المحلى وحاصل ما يقال في الاعادة وعدمها في التيمم للمرض انه ان لم
يكن سائرا فلا اعادة مطلقة وان كان سائرا وهو في أعضاء التيمم وجبت الاعادة مطلقة وان كان في غيره لم يأخذ
من الصحيح شيئا فلا اعادة مطلقة وان أخذ منه زيادة على قدر الاستمسك وجبت الاعادة مطلقة أو بقدره فلا
اعادة ان وضعت على طهر والا وجبت الاعادة اه برماوى (قوله وحله نجاسة غير معفوعة عنها) أي وصورة
المسئلة ان الدم طرأ بعد التيمم والا فلا قضاء لبطلان التيمم لاجل النجاسة وان جاوز محله أو كثر بفعله والاقدم
الشخص نفسه يعني عنه وان كثر ما لم يكن بفعله اه ع ش وهذا التصوير يسلكه الحلبي أيضا ولا يحتاج له الا
على جواب الشارح الاول حيث اقتضى أنه لا يعني عنه وان لم يكن بفعله وأما على مقتضى الجواب الثاني من
التقييد فيصح التيمم معه ولا معنى للعفو الا هذا وتصح الصلاة أيضا ولا قضاء فيئذ مفهوم قول المتن لم يكثر
دم جرحه يحمل على ما اذا كان بفعله أو جاوز محله والافيعني عنه ويصح التيمم معه اه شيخنا ح ف (قوله ولكون
التيمم طهارة ضعيفة الخ) شروع في جواب ابرادنا من قوله والابان كثر الدم قضى اذ ظاهره سواء كان
بفعله أو لا وسواء جاوز محله أو لا مع انهم نصوا في شروط الصلاة على انه يعني عن الدم الكثير ما لم يجاوز محله وما لم
يكن بفعله ففصلوا هناك وأطلقوا هنا وقد أجاب عنه بثلاثة أجوبة حاصل الجواب الاول تسليم الاطلاق هنا
ويفرق بينهما بأن ما هنا طهارة ضعيفة لانهم افروضة في التيمم وما هناك قوية لانها محمولة على ما اذا كانت
بالوضوء وحاصل الجواب الثاني التسوية بين البابين لكن يتقدم ما هنا ما اذا كان بفعله أو جاوز محله والافيعني عنه

يسفر المعصية وضبطي
للقضاء ولعدمه بما تقرر هو
التحقيق فضا الاصل له
بالتيمم في الاقامة ولعدمه
بالتيمم في السفر جرى على
الغالب من غلبة الماء في
الاقامة وعدمها في السفر
(لا) تيمم في غير سفر
المعصية (لمرض يمنع الماء
مطلقا) أي في جميع أعضاء
الطهارة (أو في عضو لم يكثر
دم جرحه ولا سائر) به من
لصوق أو نحو (أو) به
(سائر) من ذلك (ووضع
على طهر في غير عضو تيمم) فلا
يقضى لعموم المرض
والجرح مع العفو عن قليل
الدم وقياسا على ما سأل الخلف
في الاخيرة بل أولى للضرورة
هنا والقييد الاخير مع
التقييد بعدم كثرة الدم في
السائر من زيادتي (والا)
بأن كثر الدم أو وضع السائر
على حدث أو على طهر في
عضو التيمم (قضى) وان لم
يجب تركه لفوات شرط
الوضع على الطهر في الثانية
ونقصان البدل والمبدل منه
جميعا في الثالثة وحله نجاسة
غير معفوعة عنها في الاولى
ولكون التيمم طهارة ضعيفة

كافي شروط الصلوة هذا هو المعتمد وحاصل الجواب الثالث رد ما هنالك الى ما هنالك أنه لا يعنى هناك عن الكثير مطلقا كما هنالك المعتمد الجواب الثاني اه شيخنا وبعبارة أخرى قوله أيضا ولكون التيمم الخ جواب عن سؤال مقدر حاصله ان ماذا كرموه هنا مخالف لما في شروط الصلاة لانكم ذكرتم هنا ان الدم الكثير لا يعنى عنه وأطلقتم فسهل ما اذا كان بفعل فاعل أو لم يكن جاوز محله أو لم يجاوز ورتبتم على عدم العفو مطلقا وجوب القضاء وذكرتم في شروط الصلاة انه يعنى عن الكثير اذا لم يكن بفعله ولم يجاوز محله اه شيخنا عشمناوى (قوله لم يغتفر فيه الدم الكثير) ظاهره وان لم يكن بفعله ولا جاوز محله بدليل قوله ويمكن الخ اه اطفحى (قوله بخلاف الطهر بالماء) أى فما في شروط الصلوة من العفو عن الدم الكثير محمول على طهارة الماء دون طهارة التيمم وقوله ويمكن أيضا جـ ل ما هنالك أى ليوافق طريقة النووى وقوله فلا يخالف ما في شروط الصلاة أى من العفو عن الدم الكثير من الشخص اذا محله ما لم يجاوز محله أو يحصل بفعله أى فلا فرق بين طهارة الماء والتيمم فالجوبة ثلاثة وقوله على ان بعضهم جعل الاصح عدم العفو أى عن الكثير مطلقا وقوله خلافا لما صححه في المنهاج والروضة أى من العلوم موافقة للرافعى اه حل (قوله على كثير جاوز محله) هذا كما ترى انما يأتى على عدم وجوب تقديم ازالة النجاسة على التيمم اما اذا قلنا بأنه يجب تقديم ازالة النجاسة فيكون القضاء لعدم صحة التيمم لعدم العفو وان فرض طر والنجاسة بعد التيمم فلا بناء اه زى (قوله خلافا لما صححه في المنهاج والروضة) هو المعتمد فالبيان على حد سواء اه برماوى (قوله ويجب نزعه ان أمن) أى سواء وضع على طهر أم لا وهذا اذا أخذ من الصحيح شيئا وكان في غير أعضاء التيمم فان لم يأخذ من الصحيح شيئا لم يجب نزعه وان وضع على غير طهر وان كان في أعضاء التيمم وجب نزعه مطلقا أى أخذ من الصحيح شيئا أم لا ووضع على طهر أم لا اه حل * (خاتمة) * التيمم يخالف الوضوء في سبع وعشرين صورة لا يستحب تجديده ولا يسن تثابته ولا يجب الايصال الى أصول الشعر الخفيف ولا يستحب تخليله ولا يصح الاحتاج ولا يصح قبل الاستنجاء ولا قبل دخول الوقت ولا للنفل المطابق في وقت الكراهة ولا ان على بدنه نجاسة الا بعدزوالها على النقص ولا يرفع الحدث ويختص بالوجه واليدين ولا يجتمع به بين الفرضين كخطبة الجمعة وصلاتها والجنابة كالنفل ولا يصلى الفريضة بتيمم النافلة ويعيد المصلى به في الحضر لفقد الماء وقد ينكس الحكم سفر او حضرا فلا يعيد في الحضر اذا كان مقيما بمقارفة ويعيد في السفر اذا كان مقيما بمقربة واذا صلى بالتيمم صلاة قرأى الماء في اثناها بطلت ان كانت مملا لا يسقط فرضها بالتيمم ويعيد العاصى بالسفر لفقد الماء ولا يصح من العاصى بسفره اذا كان معه ماء يحتاجه للعطش ويقال له ان ثبت استنجته والا فلا يكلو أو اراد ان يأكل الميتة ولا يصح بطهارته على الخفين اذا كان لفقد الماء ويجب فيه تخاليل الاصابع ان لم يفرقها حال الضرب ويجب تعداده بحسب تعداد الاعضاء المجر وحة في الوضوء اذا بقي منها ما يغسل ويسن تعداده بحسب تعداد الاعضاء المسنونة أيضا كالخفين والمضمضة والاستنشاق ويبطل بالردة وبرؤية الماء بلا حائل مع القدرة على استعماله وبتوهم الماء ووجدان غفءه وبان يسمع شخصا يقول عندى ماء اه من حاشية الشهاب الرملى على الروض * (باب الحيض) *

يفتح الحاء لا غير وهو مصدر حاض حيا وحيا ومحيضا ومحاضا اه برماوى والحكمة في ذكر هذا الباب في أواخر أبواب الطهارة انه ليس من أنواع الطهارة بل الطهارة تترتب عليه وهو مخصوص بالنساء اه ع ش على مر (قوله وما يذ كرمه الخ) أشار به الى ان الباب ليس مختصا بالحيض بل فيه غيره وترجم به دونهما لانه المقصود لكثرة أحكامهما من حيث الوقوع والافا أحكام الاستحاضة أكثر لا يخفى ولانهما كالتابعين له أما الاستحاضة فواضح وأما النفاس فلان أكثر أحكامه بطريق القياس واقترافه على بيان الأقل والأكثر دون الغالب لانه ليس مراد فى شيء منهما من أحكام المستحاضة فهو من الزيادة على الترجمة وليس معينا وانما المعيب النقص

لم يغتفر فيه الدم الكثير كما لا يغتفر فيه جوارز تأخير الاستنجاء عنه بخلاف الطهر بالماء ويمكن أيضا حمل ما هنا على كثير جاوز محله أو حصل بفعله فلا يخالف ما في شروط الصلاة على ان بعضهم جعل الاصح عدم العفو أى عن الكثير مطلقا وفى الجموع والتحقيق ثم من عدم العفو خلافا لما صححه في المنهاج والروضة ثم (ويجب نزعه) سواء وضعه على حدث وعليه اقتصر الاصل أم على طهر (ان أمن) محذوران مما مر والا فلا يجب

* (باب الحيض) * وما يذ كرمه من الاستحاضة

عنها خصوصا كان زائدا عليها بطريق التبعية كما هنا اه برماوى (قوله والحيض لغة السيلان) وكذا الاستحاضة والنفاس لغة الولادة اه شيخنا (قوله يقال حاض الوادى اذا سال) أى وحاضت الشجرة اذا سال صمغها ومنه الحوض لحيض الماء أى سيلانه فيه والعرب تدخل الواو على الياء والعكس لانهم من حيز أى يخرج واحد وهو الهواء الذى يخرج من الفم قال الجاحظ بالجيم وانطاء المشالة والذى يحيض من الحيوانات أربعة بالاتفاق المرأة والارنب والضبع والخفاش وأربعة على الاصح الناقة والكلبة والوزغة والجعر بغيرهاء والحاها به لحن أى الانثى من الخيل وقد نظم بعضهم الثمانية فقال

ثمانية فى جنسها الحيض يثبت * ولكن فى غير النساء لا يوقت

نساء وخفاش وضبع وأرنب * كذا ناقوز غوجر وكلبة

وزاد بعضهم عليها بنات وردان المعروفة عند العامة بالجندب وبالجرة وزاد بعضهم أيضا القرودة والظاهر ان ذلك لا أثر له فى الاحكام حتى لو علق طلاق مثلا بحيض شئ من المذكورات لم يقع وان خرج منها دم مقدار أقل الحيض أمأولا فكون هذه المذكورات يقع لها الحيض ليس أمر اقطاعها وذكرا الجاحظ أو غيره له لا يقتضى ثبوته فى الواقع ولا القطع به وامانا ثانيا فلا يجوز ان يكون حيض المذكورات فى سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التطليق نعم ان أر يدحيضها مجرد خروج دم منها اعتبر اه برماوى (قوله دم جيلة) من اضافة المسبب الى السبب أى دم مسبب وناسى عن الطبيعة وكذا يقال فى قوله دم علة اه شيخنا (قوله من أقصى رحم المرأة) أى من عرقفه فى أقصى رحم المرأة والرحم وعاء الولد وهو جلدة على صورة الجرة المقلوبة فبابه الضيق من جهة الفرج وواسعه الى جهة البطن ويسمى بام الاولاد اه شيخنا وفى المصباح الرحم موضع تكوين الولد ويخفف بسكون الحاء مع فتح الراء ومع كسرها أيضا فى لغة بنى كلاب وفى لغة لهم بكسر الحاء اتباعا لكسر الراء ثم سميت القرابة والوصلة من جهة الولد رجاءا لرحم خلاف الاجنبى (قوله فى أوقات مخصوصة) قال حل أى بعد البلوغ على سبيل الصحة اه وقضيته ان الدم الذى حصل به البلوغ لا يسمى حيضا وليس كذلك وقوله على سبيل الصحة لاحاجته بعد قوله دم جيلة لان معناه دم اقتضته الجيلة والطبيعة وهذا لا يكون الا على سبيل الصحة اه شيخنا ح ف (قوله فى أدنى رحم المرأة) ومن الطرق التى تعرف بها المرأة كونه دم حيض أو استحاضة ان تأخذ من قام بها ما ذكره من صورة مثلا وتجعلها فى فرجها فان دخل الدم فيها فهو حيض وان ظهر على جوانبها فهو استحاضة وهذه علامة طنية فقط لا قطعية والام يوجد لنا متحيرة اه ع ش على مر (قوله على المشهور) ومقابله ما لابن سيده اه الهاو للجوهري مع اعجامها بديل اللام راء وهو غير الذى يخرج منه الحيض اه برماوى (قوله والنفاس الدم الخارج الخ) بكسر النون من النفس أى الدم أو من تنفس الصبح اذا ظهر يسمى بذلك لانه يخرج عقب نفس غالبا اه برماوى وفى قول على المحلى يقال نفست المرأة بضم النون أفصح من فتحها وبكسر الفاء ويقال للعائض نفست بفتح النون وللحيض عشرة أسماء نظمها بعضهم بقوله

حيض نفاس دراس طمس اعصار * ضحك عراك فرات طمث اكبار

وفى المصباح ونفست المرأة بالبناء للمفعول فهى نفساء والجمع نفاس بالكسر ومثله عشرة وعشار وبعض العرب يقول نفست تنفس من باب تعب حاضت وعن الاصمعى نفست بالبناء للمفعول أيضا وليس بمشهور فى الكتب فى الحيض اه (قوله بعد فراغ الرحم) أى عقبه من الحمل ولو علقه أو مضغه قال القوابل فيها خلق آدمى أى وقبل مضي خمسة عشر يوما من نحو الولادة فما بين التوأمين حيض فى وقته أو دم فساد فى غيره وكذا ما يخرج مع الولد اه برماوى وع ش على مر وعبارة شرح مر والنفاس الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل يخرج بذلك دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض لكونه من آثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد بل هو دم فساد الا ان يتصل بحيضها المتقدم فانه يكون حيضا انتهت (قوله والاصل فى الحيض) أى فى وجوده

والنفاس والحيض لغة
السيلان يقال حاض الوادى
اذا سال وشرا دم جيلة
يخرج من أقصى رحم المرأة
فى أوقات مخصوصة
والاستحاضة دم علة يخرج
من عرقفه فى أدنى الرحم
يسمى العاذل بالمعجزة على
المشهور رسوا أخرج أثر
حيض أم لا والنفاس الدم
الخارج بعد فراغ الرحم
من الحمل والاصل فى الحيض
آية ويسألونك عن الحيض

وبعض أحكامه فالآية دلت على الأمر الأول اه شيخنا (قوله أي الحيض) فسر به ذلك وإن كان صالحا للزمان والمكان لاجل قوله قل هو أذى وسبب نزول هذه الآية أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة أخرجوها من البيوت ولم يسأكنوها ولم يؤاكلوها فسألت الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فنزلت الآية فقال صلى الله عليه وسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح فانكرت اليهود ذلك فجاء أسيد بن حضير وعباد بن بشر فقالا يا رسول الله الانجماع في الحيض خلاف اليهود فلم يأذن وروى الطبراني أن النبي سأل أولا ثابت بن الدحداح اه برماوى فلا يحرم عليها حضور المحضر ولا يكره استعمال مامستها بطبخ أو غيره ولا فعلها له ولا غسل الثياب اه قل على المحلى (قوله كتبه الله على بنات آدم) أي قدره عليهن ولو حكما لتدخل حواء فانها كانت تحيض وقد خلقها الله من ضلع آدم الأيسر وكيفية خلقها أنه سل من آدم ضلعه الأيسر من غير تألم والالما مال ذكرا لثني وخلقت منه حواء ولهذا كان كل إنسان ناقصا ضلعا من جهة يساره عن جهة يمينه اه شيخنا (قوله أيضا كتبه الله الخ) أي امتحنهن به وتبعدهن بالصبر عليه وروى الحاكم أن ابتداء الحيض كان على حواء حين أهبطت من الجنة لما عصت ربها وكسرت شجرة الخطة فدميت أي سال ماؤها فقال الله تعالى وعزني وجلالي لأدمينك كما أدمنتها وقول بعضهم أن أول وجوده كان في بني إسرائيل بحول على أول ظهوره وكثرته * (فائدة) * قيل إن حواء لما عصت ربها في الجنة بأكلها من الشجرة عاقب الله تعالى بناتها النساء بثمانية عشر عقوبة أحداها الحيض وثانيها الولادة وثالثها فراق أبيها وأمها ورابعها الزوج بأجنبي وخامسها النفاس والالتطخ بدمه وسادسها أن لا تملك نفسها وسابعها نقص ميراثها وثامنها الطلاق وكونه بيد غيرها وتاسعها الزوج عليها بثلاث غيرها وليس لها ذلك وعاشرها أن لا تخرج من بيتها ولو لحجها إلا بحرم وحادي عشرها صلاة الجمعة وثاني عشرها صلاة العيدين وثالث عشرها صلاة الجنازة ورابع عشرها الجهاد وليس للنساء ذلك وخامس عشرها عدم صلاحيتها للولاية والقضاء وسادس عشرها أن النساء الفواجر يعذبن يوم القيامة ضعف عذاب الرجال وسابع عشرها اعتدادها لموت زوجها بأربعة أشهر وعشرة أيام وأحداها مع ذلك وثامن عشرها إذا طلقها زوجها فأنها تعتدله بثلاثة أشهر أو ثلاث حيضات إن كانت من ذوات الحيض وليس له ذلك فهذه عقوبة للنساء وبشت العقوبة اه برماوى (قوله أقل سنة الخ) أي وغالبه عشر ونسنة بدليل قولهم في الكلام على عيوب المبيع لو اشترى جارية فوجد بها لا تحيض فإن بلغت عشرين سنة كان عيبا ولا فلا ولا حدا لا كثره بل هو ممكن مادامت المرأة حية اه حل (قوله أيضا أقل سنة الخ) عبارة شرح م ر ثم الكلام في الحيض يستدعي معرفة حكمه وسنه وقدر الطهر وقد شرع في بيانها مبتدأ بمعرفة سنه فقال أقل سنة الخ انتهت (قوله تسع سنين) فن بلغت هذا السن فبمجرد رؤيتها الدم يجب عليها أن تترك ما تتركه الحائض حلا على الظاهر من كونه حيضا فلها حكم الحائض حتى يحرم طلاقها حيثئذ فإن انقطع لدون يوم وليلة حكمنا عليه بأنه دم فساد فتقضى الصوم والصلاة فإن كانت صائمة قبل وجود الدم أو نوت الصوم بعد علمها به ونظنت أنه دم فساد أو جهلت الحال مع أي والحال أنه تبين أنه غير حيض بخلاف ما لو نوت مع العلم أولم تظنه دم فساد لا تلاعبها اه حل ومثله شرح م ر أما لو انقطع ليوم وليلة فأكثرت لكن لدون أكثر من خمسة عشر يوما فالكل حيض ولو كان قويا وضعيفا وان تقدم الضعيف على القوى اه من الروض وشرحه وعبارة حجج وبمجرد رؤية الدم لزمن إمكان الحيض يجب التزام أحكامه ثم إن انقطع قبل يوم وليلة بان إن لاشئ فتقضى صلاة ذلك الزمن والابان أنه حيض وكذا في الانقطاع بان كانت لو أدخلت العانة فخرجت بيضاء نقية فيلزمها حيثئذ التزام أحكام الطهر ثم إن عاد قبل خمسة عشر كفت وان انقطع ففعلت وهكذا حتى يمضي خمسة عشر فينبذ برذل إلى مردها لا تنى انتهت وعبارة الأنوار فصل التي بلغت سن الحيض إذا بدأها الدم لم يترك الصلاة وغيرها مما يحرم بالحيض ثم إذا انقطع لدون الأقل بان أنه لم يكن حيضا ووجب قضاء الصوم

أي الحيض ونحو الصحيحين
هذه شي كتبه الله على بنات آدم
(أقل سنة تسع سنين)

والصلاة وان لم ينقطع اقامت على ترك المحرمات ثم ان انقطع على خمسة عشر فادونها فالكل حيض وان
جاوزها فان كانت مبتدأة الخ انتهت وعبارة العباب وشرحه لابن حجر * (فرع) * المبتدأة والمعتادة يثبت
لها حكم الحيض بمجرد رؤية الدم في زمن الامكان ولو غير زمن العادة لان الظاهر انه حيض فتتربص فان
انقطع لدون أقله فلا حيض لتبين انه دم فساد وان لم ينقطع لأقله تربصت وان جاوز عادت لها مثالا لاحتمال انقطاعه
قبل مجاوزة الاكثر وان انقطع فقلت بعد كل انقطاع ما تفعله الطاهر من نحو صلاة ووطء لان الظاهر عدم
عوده انتهت وعبارة الارشاد وشرحها لابن حجر وسنة تسع سنين تقر بيا وتحيض امرأة رأت الدم في سن الحيض
برؤية فتؤمر باجتناب ما يجتنبه الحيض من صوم وصلاة ووطء ولا تنظر بلوغه يوما وليلة عملا بالظاهر من ان
ذلك حيض ثم ان نقص عن يوم وليلة قضت ما كانت تركته من صوم وصلاة ولا يلزمها غسل لعدم الحيض وكما انها
تحيض برؤية تطهر أى يحكم بطهرها بانقطاعه بعد بلوغ أقله فتؤمر بالغسل والصلاة والصوم ويحل وطؤها
فان عاد في زمن الحيض تبين وقوع عبادتها في الحيض فتؤمر بقضاء الصوم فقط ولا اثم بالوطء لبناء الامر على
الظاهر فان انقطع حكم بطهرها وهكذا ما لم يعبر خمسة عشر انتهت (قوله قريه) منسوبة الى القمر لا اعتبار به بأنه
من حيث اجتماعه مع الشمس لان حيث رؤيته هلالا وهى عبارة عن ثلثمائة وأربعين يوما وخمس يوم
وسدس يوم بخلاف العددي فانه عبارة عن ثلثمائة وستين يوما لا يزيد ولا تنقص فالقمرية تنقص عن العددية
أى الشمسية ستة أيام الا خمس يوم وسدسه وخرج بالقمرية الشمسية المنسوبة الى الشمس لا اعتبارها من حيث
حلولها في نقطة رأس الحمل الى عودها اليها وهى عبارة عن ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع الاجزاء من
ثلاثمائة جزء من اليوم اه برماوى (فرع) امكان انزالها كما كان حيضها وقد علمت بخلاف امكان انزال
الصبي فان التسع فيه تحديد فلا بد من تمامها لحرارة طبعها كذا قيل والمعتدان انزالها كانزاله اه حل
ومثله شرح مر فلورأت المني قبل تمام التسع فلا يكون منيا ولا يحكم ببلوغها على المعتد لانه تحديد ولا فرق
فيه بين الصبي والصبي بخلاف الحيض فهو تقريب وهو اذا ما اعتمد الرمل في باب الحجر وان خالفه هنا اه
لكتابته (قوله والا فلا) أى فليس بحيض وان اتصل بدم قبله بل هو حدث ينقض الوضوء ولا يوجب الغسل ولا
يتعلق به شئ من أحكام الحيض وذكر العلامة الرمل هنا ان سن المني في الذكر والانثى تقر بي كالحيض
فاذا رأى أحد هما منيا في زمن لا يسع حيضا وطهر احكم ببلوغه وفي باب الحجر انه تحديد فيهما وهو الوجه لان
الشئ يرجح بذكره في باب والمني لا يقدر بوقت محدود اه برماوى (قوله بل خبر) أى لاندفاع الابهام على
الخبرية قال ابن قاسم وفيه ان الابهام موجود على الخبرية أيضا لشموله أول التاسعة واثنائها غاية ما فيه ان
الخبرية أقل ايهما اه ويمكن ان يجاب بان عدوله عن الظرفية الى الخبرية قرينة دالة على ان المراد كمال
التسع اه ع ش * (فرع) * لورأت الدم أياما بعضها قبل زمن الامكان وبعضها فيه فالقياس كما قال
الاسنوى جعل الممكن حيضا اه أقول فلورأت الدم عشرة أيام من أول العشرين الباقية من التاسعة
فالتسعة الثانية من العشرة المرتبة واقعة في زمن الامكان لانها مع ما بعدها التسع حيضا وطهر افي حيض
والخمس الاولى مما ذكر واقعة قبل زمان الامكان لانها مع ما بعدها تسع ماذ كرفليست حيضا نعم ينبغي ان يقال
بعضها حيض وهو اليوم الاخير بليته ناقصا شيا بحيث يكون الباقي مع ما بعده لا يسع حيضا وطهر بان ينقص
عن ستة عشر يوما بليا اليها وهى أقل الطهر والحيض ولورأت دما جميع العشرين التي هي تمام التاسعة
فقياس ماذ كران يقال الخمسة الاولى مع القدر الذي ينقص به بعدها عن كمال ستة عشر يوما بليا اليها دم
فساد والباقي بعد ذلك واقع في زمن الامكان وهو أكثر من أكثر الحيض فيكون بعضه حيضا وبعضه طهرا على
ما يعلم من أقسام المستحاضة الآتية فاذا كانت مبتدأة غير مبررة فيضها يوم وليلة من أول ذلك فليحذر اه سم
(قوله فماتيل) مبتدأ خبره ليس بشئ وما بينهما اعتراض اه برماوى والقائل هو ابن الزنعة وقوله ليس

قريه (تقريبا) فلورأت الدم
قبل تمام التسع بما لا يسع حيضا
وطهر افي هو حيض والا فلا
والتسع في ذلك ليست طرفا
بل خبر فماتيل من ان قائل
ذلك جعلها كلها طرفا للحيض
ولا قائل به ليس بشئ

بشيء أى لانه لا دلالة في هذه العبارة على ذلك الا لو ثبت ان القائل نطق بتسعة مفتوحة أو ضبطها بقلبه بذلك ولم
يثبت ذلك عنه اه حل وفي قل على المحلى ولفظ تسع في كلامه كغيره مرفوع من الخبر المفرد عن أقل
لا منصوب طرفا من الخبر الجملة عنه خلافا لمن زعم ذلك في كلامهم ورتب عليه عدم معرفة قدر الأقل لكونه
مظروفا في التسع وهذا معنى ما في المنهج فقوله فيه والتسع مبتدأ وليست طرفا خبره وما قبل مبتدأ أيضا
وليس بشي خبره وما بينهما اعتراض فراجع اه (قوله وأقله زمنا) تمييز محمول عن المضاف أى أقل زمنه يوم الخ
ودفع به ما أورد عليه من ان الضمير في أقله راجع للدم واسم التفضيل بعض ما يضاف اليه فكانه قال وأقل
دم الحيض يوم وليس له وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجثة وانما نزل ذلك التمييز على تقدير
المضاف لما فيه من الاختصار وعدم تغيير الاعراب لانه ان قدره بين المتضايقين فقال وأقل زمنه غير صورة
المتن بتصوير الهاء مكسورة بعد ان كانت مضمومة وفصل بين المتضايقين وان أخر البيان عن المتن فقال أى
وأقل زمنه بعد وأقله أدى الى طول فإذ كرهه أنحصر وأولى اه شورى وعش على مر (قوله أى
قدرهما متصلا) قيد في تحقق الأقل فقط أى لا يتصور الأقل فقط الا اذا رأت أربع وعشرين ساعة على
الاتصال وأما لو أنها مفرقة في أيام لا تكون أقل فقط ولا ينافي هذا قول شيخنا رأت دما متقطعا ينقص كل منه
عن يوم وليس له واذا جع بلغ يوما وليس له على الاتصال فيكون كافيا في حصول أقل الحيض لان الأقل له صورتان أقل
فقط وأقل مع غيره اما مع الغالب أو مع الأكثر اه حل (قوله وان لم يتصل) أى وكان قدر مجموع يوم
وليس له (قوله وغالبه ستة أو سبعة) أتى به تيمنا للاقسام وانما ذكره شرحا لم يذكره في المتن لانه لا يتعلق
به حكم وذكره في الشرح رعاية للفظ الحديث الا تى وذكرا للعدد لحذف المعداد اه برماوى (قوله كل
ذلك بالاستقراء) أى لانه لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع فراجع فيه الى المتعارف بالاستقراء اه زى
والمراد بالاستقراء الاستقراء الناقص وهو دليل ظنى فيفيد الظن وان لم يكن فيه تتبع لاكثر الجزئيات بل
يكفى بالاستقراء الناقص بتبع البعض وان لم يكن أكثر كما هنا وهذا ما انحط عليه كلام سم في الآيات
البيانات اه لكاتبه (قوله لان الشهر لا يخلو غالبا الخ) عبارة شرح مر اذا الشهر غالبا لا يخلو من
حيض وطمهر فاذا كان أكثر الحيض خمسة عشر لزم ان يكون أقل الطهر كذلك ولان ثلاثة أشهر في عدة
الأيام في مقابلة ثلاثة أقراء وذلك لان الشهر اما أن يجمع أكثر الحيض وأقل الطهر أو عكسه أو أقلهما
أو أكثرهما لا سبيل الى الثانى والرابع لان أكثر الطهر غير محدود ولا الى الثالث لانه أقل من شهر
فتعين الاول فثبت ان أقل الطهر بين الحيضتين خمسة عشر انتهت (قوله لا يخلو غالبا) انظر أى حاجة
له وهل اقتصر على ان الشهر قد يجمع فيه ذلك فانه يثبت المطلوب اه سم على المنهج أقول قد يقال
ذكره لكونه المطابق للواقع وان لم يتوقف ثبوت المطلوب عليه اه عش على مر (قوله فانه يجوز أن
يكون أقل من ذلك) أى بل يجوز أن لا يكون بينهما طهر أصلا كأن يتصل أحدهما بالآخر اه
عش (قوله الطهر بين حيض ونفاس) وكذا الطهر بين نفاسين ويتصور فيها اذا ولدت ثم وطئها في
نفاسها وعلقت بناء على ان النفاس لا يمنع العلق ثم بعد مضي أكثر النفاس وقبل مضي أقل الطهر
القت علقه أو مضغة كما صوره سلطان اه (قوله تقدم) أى الطهر على النفاس أو تأخر أى عن النفاس
وكان طوره بعد بلوغ النفاس أكثره بان رأت النفاس ستين يوما ثم انقطع يوما عاد فانه حيض بخلاف ما اذا
طرأ قبل أن يبلغ أكثره فانه لا يكون حيضا الا اذا فصل بينهما خمسة عشر يوما اه حل (قوله أى الطهر) أتى
بأى إشارة الى أن الضمير راجع الى مطلق الطهر لا بقيد كونه بين حيضتين اه برماوى (قوله وحرم به
وبنفاس ما حرم بجنابة) أى لكونهما أغلظا منها بليس لانه يحرم بهما أمور زيادة على ما يحرم بها كما أشار
اليه بقوله وعبر مسجد الخ اه حل وفي الاشباه والنظائر للسيوطى مانعه (فائدة) اعلم ان الحيض يتعلق

وتقريباً من زيادته (وأقله)
زمناً (يوم وليس له) أى قدرهما
متصلاً وهو أربع وعشرون
ساعة (وأكثره) زمناً (خمس
عشر يوماً بلباليها) وان لم
تتصل وغالبه ستة أو سبعة
كل ذلك بالاستقراء من
الامام الشافعى رضى الله
عنه (كأقل) زمن (طهر
بين) زمنى (حيضتين)
فانه خمسة عشر بلباليها
لان الشهر لا يخلو غالباً عن
حيض وطمهر واذا كان
أكثر الحيض خمسة عشر
لزم أن يكون أقل الطهر
كذلك وخرج بين الحيضتين
الطهر بين حيض ونفاس
فانه يجوز أن يكون أقل
من ذلك تقدم أو تأخر كما
سياق (ولا حلاً أكثره) أى
الطهر بالاجماع وغالبه بقية
الشهر بعد غالب الحيض
(وحرم به) أى بالحيض
(وبنفاس ما حرم بجنابة)

به عشر ون حكا اثنا عشر حرام تسعة عليها وهي الصلاة وسجود التلاوة والشكر والطواف والصوم
والاعتكاف ودخول المسجد ان خافت تلويثه وقراءة القرآن ومسسه وكتابته على وجهه وزاد في المذهب
الطهارة وزاد المحاملي حضور المحتضر وثلاثة على الزوج وهي الوطء والطلاق وما بين السرة والركبة
على الاصح وثمانية غير حرام البلوغ والاغتسال والعدة والاستبراء وبراءة الرحم وقبول قولها فيه وسقوط
الصلاة وطواف الوداع * ضابط حيث اباحت الصلاة أبيع الوطء الا في المتحيرة والتي انقطع دمها ولم تجد ماء ولا
تراما تصلي ولا توطأ اه (قوله وبنفاس) أي قياسه على الحيض فهو مثله الا في أمرين أحدهما عدم تعلق البلوغ
به لوجوده قبله بمجرد الولادة نعم لا تنقض العدة بحمل الزنائه كالأجل وينبغي أن تنقض بالنفاس بعده وزاد
بعضهم ثالثا وهو عدم سقوط الصلاة باقله اه برماوى وعبارة شرح مر وحكم النفاس مطلقا
حكم الحيض الا في شيئين أحدهما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب الحيض لثبوته قبله بالانزال الذي
سبقت عنه الثاني ان الحيض يتعلق به العدة والاستبراء ولا يتعلق بالنفاس لحصولهما قبله بمجرد الولادة
ويخالفه أيضا في ان أقل النفاس لا يسهط الصلاة كما نقله ابن الرخصة عن البندنجي وأقره وذلك لان أقل
النفاس لا يمكن أن يستغرق وقت الصلاة لانه اذا وجد في الاثناء فقد تقدم وجوبها وان وجد في الاول فقد
لزمه بالانقطاع بخلاف الحيض فانه يعم الوقت انتهت ومنها تعلم ما في عبارة البرماوى من السهط (قوله وعبر
مسجد) أي ولو مشاء الغلط حدثها ومنه سطحه ورحبته ووروشته وخرج به غيره كالربط والمدارس ومصلى
العبد والخائفة فانه لا يحرم بل ولا يكره ما لم يتحقق التجسس وأما ما لا الغير فيجوز تجسسه بما جرت به العادة
دون غيره اه برماوى (قوله ان خافت تلويثه) قد راداة الشرط لان مفهومه لاختلاف في العمل به بخلاف
مفهوم الصفة فان العمل به فيمختلف كما تقدم اه شيخنا ح ف (قوله أيضا ان خافت تلويثه) أي ولو بمجرد
الاحتمال و يفرق بينه وبين اشتراط الظن في حرمة بيع نحو العنب اتخذ خرايا ان المسجد يحتاط له لاسيما مع
وجود قرينة التلويث هنا اه برماوى (قوله بثلاثة قبل الهاء) دفع به توهم قراءته بالنون الموهمة انه
اذلونه من غير ظهور ولون فيه كعمرة لم يحرم اه ع ش (قوله فان أمنتها جازاها العبور كالجنب) التشبيه
في مطلق الجواز والافعال الجنب خلاف الاولى وعبره امكروه ومحله فيهما اذا لم يكن الحاجة والا فلا كراهة
ولا خلاف الاولى اه شيخنا وهل من الحاجة المرور من المسجد نجاسة لبعديته من طريق خارج المسجد
وقربه من المسجد وليس ذلك من الحاجة لان فيه قطع هواء المسجد بالنجاسة وهو حرام فيه نظر والاقرب الاول
ويؤيده تصريحهم بانه يجوز ادخال النعل المتجسس المسجد حيث أمن وصول نجاسة منه للمسجد وكذا دخوله
بشوب متجسس نجاسة حكيمه وان زاد على ستر العورة ويحتمل الثاني ويفرق بان العمل ونحوه ضروري
بخلاف ما ذكرناه الاقرب للمراجع (فائدة) قال حج بحث بعضهم حل دخول المسجد مستبري يده على
ذكره لمنع ما يخرج منه سواء السلس وغيره اه وأقره سم أقول وينبغي ان لا كراهة في دخوله أيضا
ومراد ابن حجر بالدخول ما يشمل المكث ومثل المستبري بالاولى المستحجي بالاجبار ووقع في كلام بعض
المتأخرين خلافه وقوله يده على ذكره أي سواء كانت مع نحو خرقه على ذكره أم لا اه ع ش على مر
(قوله ممن به نجاسة) كمستحاضة وسلس بول ومن به قروح نضاج ومن ينعله نجاسة يخشى سقوط شيء منها اه
حل ومثله شرح مر ومثل ذلك بالاولى ما يقع لاختلاف المجاورين من حصول التشويش لهم واقامتهم
في المسجد مع غلبة نجاسة بهم فحرم عليهم الإقامة فيه ويجب اخراجهم منه فتنبه * (فرع) * سئل مر
في دوسه عن غسل النجاسة في المسجد وانفصال الغسالة فيه حيث حكم بطهارتها كأن تكون النجاسة
حكيمية فقال ينبغي التحريم للاستقذار وان جاوزنا الوضوء في المسجد مع سقوط مائه المستعمل لان المستعمل
في النجاسة يستقدر بخلاف المستعمل في الحدث الساقط من الوضوء وقوله وان جاوزنا الوضوء في المسجد

من صلاة وغيرها (وعبر
مسجد) ان (خافت تلويثه)
بثلاثة قبل الهاء بالهمزة
أو عدم احكامها الشدة
صيانة للمسجد فان أمنت
جازاها العبور كالجنب
وغیرها ممن به نجاسة مثلها

أى حيث لم يكن بأعضائه ما يفسد الماء * (فرع) * يجوز القاء الطاهرات كقشور البطيخ في المسجد إلا أن
 قدومه بها أو قصد الازدراء به والامتنان فيحرم ويحرم القاء الماء المستعمل فيه ويجوز الوضوء فيه وإن سقط
 الماء المستعمل فيه والفرق بينهما أن في الأول امتنانه من غير حاجة اه مر * (فرع) * قال م ر يحرم
 البصاق في المسجد ويجوز القاء ماء المضمضة فيه وإن كان مختلطاً بالبصاق لاستهلاكه فيه اه وخرج باستهلاكه
 فيه ما إذا كان البصاق متميزاً في ماء المضمضة ظاهر بحيث يحس ويدرك منفرداً فليست أمثل * (فرع) الذي
 يظهر حرمه البصاق على حصر المسجد أو على شئ قائم فيه كخشبة وحجر لانه في هواء المسجد وهواء المسجد مسجد
 ومن ذلك البصاق على خزان الجامع الأزهر لانه في هواء المسجد نعم إن بصق بين خزانين بحيث صار مدقونا
 غير بارز في الهواء فلا يبعد الجواز لانه في معنى الدفن وكذا لو بصق تحت الحصير بشرط أن لا تتأثر بتعقيها
 أو غيره والأقوال وجه التحريم وأما بصقه في المسجد في ثوب عنده فينبغي جوازه لانه محل حاجة وليس باقياً في
 المسجد فهو بمنزلة بصقه في نحو كه اه سم على المنهج اه ع ش على مر * (فرع) * يحرم القاء
 القمل ميتاً في المسجد وكذا إذا لانه يموت ويصير نجاسة ومنه القاء القميص ونحوه بالمسجد وفيه القمل ومحل
 ذلك إذا ألقاه زمناً يموت فيه فإن ألقاه زمناً لا يموت فيه فإن كان بحيث يحصل له تعذيب من الجوع حرماً ولا
 فلا ولا يختص ذلك بالقائه في المسجد فيحتاج لقتله ولا فينبغي أن لا يحرم واختار العلامة البرلسي في القاء
 القمل حيانه لا يحرم حيث ظن أنه لا يؤذى أحد إلا أن التعذيب غير محقق ونقل ابن العماد في أحكام المساجد
 عن كتب المالكية أنه يحرم القاءه في المسجد حياً وميتاً بخلاف البرغوث والفرقان البرغوث يعيش
 بأكل التراب دونه ففي طرحه حياً تعذيب له بالجوع وهو لا يجوز وعليه فيحرم طرحه حياً في المسجد وغيره
 ويحرم على الرجل أن يلقى ثيابه وفيها قمل قبل قتله وأما قتله في المسجد فيجوز بشرط أن لا يلوث أرضه
 والأولى أن لا يقتل فيه ودفعه فيه حرام اه برماوى (قوله عن حدث أولعبادة) بان قصدت بغسلها رفع
 الحدث أو التعبد به كفعل جمعة فظاهر قوله لتلاعبيها لان حدثها لا يرتفع وتعبدها بالغسل لا يصح في حالة الحيض
 وعبارة شرح مر ومما يحرم عليها الطهارة عن الحدث بقصد التعبد مع علمها بالحكمة لتلاعبيها انتهت (قوله
 الاغسال الحج ونحوها) أى كفعل عيد وحضور جماعة ونحو ذلك قال شيخنا ولها الوضوء لتلك الاغسال
 لانه تابع فان قلت ان الجنب كالحائض لا يصح طهره حاله خروج المني قلت المنع في الحيض لذاته ولذلك
 لا يتوقف على خروجه كزمن النقاء بين دمانه والمنع في الجنب لوجود المناء ولذلك صح مع وجوده في سلسه اه
 برماوى (قوله وصوم) قيل تحريمه تعبدى وقيل لتلا اجتماع عليها مضعفان اه قل على المحلى وهل تثاب
 على الترك كما تثاب المريض على ترك النوافل التي كان يفعلها في صحته وشغله المرض عنها قال المصنف لأن
 المريض بنوى أنه يفعلها لو كان سليماً مع بقاء أهله فهو غير أهل فلا يمكنها أن تفعل لانه حرام عليها اه
 شرح مر اه شورى وفي قل على المحلى وتثاب الحائض على تركها حرم عليها اذا قصدت امتثال الشارع
 في تركه لا على العزم على الفعل لولا الحيض بخلاف المريض لانه أهل لما عزم عليه حاله عذره اه ويحرم
 عليها الصوم ابتداء بان تشرع في الصوم وهي حائض ودواماً بان يطرقها الحيض وهي صائمة فيحرم عليها
 استمرارها فيه بان تلاحظ انها في صوم وانها تمت بخلاف ما لو لاحظت الخروج منه أو لم تلاحظ شيئاً
 فالحرمة في صورة وعدمها في صوتين وفي ع ش على ابن قاسم الغزى مانصه قوله والصوم أى ابتداء
 وهو ظاهر ودواماً بمعنى ملاحظة الصوم فالشرط حينئذ أن لا تلاحظ انها صائمة ولا يجب عليها بعد طروق دم
 الحيض تناول مفسر كما هو ظاهر وقوله ان لا تلاحظ الحج قد يخالف ما صرحوا به فيمن أبس في صلاة النفل ثوباً
 متنجساً حيث اشترطوا الجواز قصد قطع النفل ولعل الفرق قيام صورة الصلاة ولا كذلك الصوم اذ هو من
 قبيل الترك وفيه حجب ملاحظتها لخروج من الصلاة حيث طرقها اللهم في اثنتاه اه (قوله

في ذلك (وطهر عن حدث)
 أولعبادة لتلاعبيها الا
 اغسال الحج ونحوها فتدب
 وهذا من زيادتي (وصوم)

أليس إذا حاضت المرأة الحائض استلهاهم تقرير وهو جواب سؤال من قال حين قال النبي صلى الله عليه وسلم النساء ناقصات عقل ودين ما معناه أما نقصان العقل فمشاهد فمناقصان الدين فبين وجهه بقوله أليس إذا حاضت الحائض عرش وفي البخاري ما نصه عن أبي سعيد الخدري قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد فطار أو أضحى إلى المصلى فرأى النساء فقال يا معشر النساء تصدقن فاني أرى يتكبن أكثر أهل النار فقلن وبهم يا رسول الله قال تكثرن اللعن وتكفرن العشير ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من أحد اكن قن وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله قال أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قن بلى قال فذلك من نقصان عقلها أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم قن بلى قال فذلك من نقصان دينها اه وفي الفسطاطي عليه ما نصه وليس المراد بذلك نقص العقل والدين في النساء لومهن عليه لانه من أصل الخلقة ولكن المراد التنبيه على ذلك تحذير من الافتتان بهن وليس نقص الدين منحصر فيما يحصل من الاثم بل أهم من ذلك قال النووي لانه أمر نسبي فالكمال مثلاً ناقص عن الاكمل ومن ذلك الخائض لا تأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها ناقصة عن المصليين اه (قوله ويجب قضاؤه) أي بأمر جديد لا انعقاد سببه في حقها كقبح النوم وليس واجباً حال الحيض اه برماوى وتسميته قضاء مع انه لم يسبق لفعله مقتض في الوقت انما هو بالنظر لصورة فعله خارج الوقت اه حج (قوله بخلاف الصلاة) أي فانها لا يجب قضاؤها بل يكره وتنعقد نفلها لا ثواب فيها لانها منبهة عن الصلاة لذات الصلاة والمنهي عنه لذاته لا ثواب فيه اه حل وعش وفي قول على الحل ونفي وجوب القضاء بوجوبها الكن مع كراهتها تنزيها خلافاً لقول البيضاوي بحرمتها وعلى كل لا تنعقد لوفاعتها لان العباداة اذا لم تطالب لم تنعقد وبه قال شيخنا كالحطيب وغيره وخالف شيخنا الرملي فقال بصحتها وانعقادها على قول الكراهة المعتمد وسيأتي الفرق بينها وبين الصلاة في الاوقات المكرهه وعلى الصحة فلها جمع صلوات بيمين لانها دون النفل المطلق فراجع اه (قوله ولا نها تكثر فيشق قضاؤها) أي ولان الصوم عهد تأخير به عذر كالسفر والمرض ثم يقضى والصلاة لم عهد تأخيرها العذر ثم تقضى اه حل (قوله ومباشرة ما بين سرتها وركبتها) أي بجميع بدنه ويحرم عليها أن تبشره بما بين سرتها وركبتها في جميع بدنه وانظر لم يذكر كراهة ما بين سرتها وركبتها من السبب قائم بها والمباشرة للمس من غير حائل فخرج غير المباشرة وفيه تفصيل فان كان بغير وطء فلا يحرم وان كان بوطء فيحرم ففي المفهوم تفصيل اه شيخنا وعلى ما تقرر حرمة موطئها في فرجها ولو بحائل بطريق الاولى وجواز النظر ولو بشهوة اذ ليس هو أعظم من تبليها في وجهها بشهوة اه شرح مر * (فرع) * لومات في زمن الحيض فالوجوه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كفي الحياة بل أولى لانه يحرم بعد الموت مباشرة ما بين سرتها وركبتها اذ لم تكن حائضاً بخلافه في الحياة كما سيأتي في الجنائز قال الموت أضيق فكانت الحرمة فيه فيما ذكر أولى اه سم على حج أقول وظاهر إطلاق المصنف حرمة مس الشعر النابت في ذلك المحل وان طال وهو قريب لانهم لم ينيطوا الحكم هنا بالشهوة وعدمها فراجع وظاهره أيضاً حرمة مس ذلك بظفره أو سنبه أو شعره ولا مانع منه أيضاً لان من حام حول الحى يوشك ان يقع فيه لكن في بعض الهوامش نقلا عن شيخنا العلامة الشوبري انه لو مس بسنبه أو شعره أو ظفره لم يحرم وفيه وقفة اه عش على مر (قوله ما بين سرتها وركبتها) السرة الموضع الذي يقطع من المولود والسر مثلث الاول ما يقطع من سرته يقال عرفته قبل أن يقطع سرك ولا يقال سرك لان السرة لا تقطع والجمع سرور والركبة بضم الراء موصل ما بين اطراف الفخذ والى الساق والجمع ركب وكل حيوان ذى أربع ركبتاه في يديه وعرقوباه في رجليه اه برماوى (قوله بوطء) أي ولو بعد انقطاع الدم وقبل الغسل ولو بحائل أو في هواء الفرج ومثل ذلك الوطء في الدبر ووطء الخائض في فرجها زمن الحيض من عامد عالم مختار كبيرة ويكفر مستحله اذا وطئها في الزمن

تخير الصبيح أليس اذا حاضت المرأة لم تصل ولم تصم (ويجب قضاؤه) بخلاف الصلاة كما سيأتي في بابها تلخبر مسلم عن عائشة كما تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة ولا نها تكثر فيشق قضاؤها بخلافه (ومباشرة ما بين سرتها وركبتها) بوطء أو غيره

المجمع عليه وهو أقل من عشرة أيام وأما إذا زاد عليها فلا يكفر لان الامام أباحنيضة رضي الله عنه قال ان أكثره عشرة أيام بخلاف الناسي والجاهل والمكره ويسن للواطئ في اقبال الدم ان كان عامدا عالما مختارا دون الموطوءة التصديق بدينار اسلامي من الذهب الخالص أو ما يقوم مقامه ولو على فقير واحد وفي ادباره بنصف دينار كذلك ولو زوجا أو غيره وقد أبدى ابن الجوزي معنى لطيفا في الفرق بينهما وهو انه انما كان كذلك لانه في أوله قريب عهد بالجماع فلا يعذروني آخره قد بعد عهد فله تخفيف فيه والمراد باده زمن ضعفه وتناقصه وبعده الى الغسل ويتكرر بتكرار الوطء وانما لم يجب لانه وطء محرم لا يذاع فلا تجب به كفارة كاللواط وحل ما ذكر في غير المتخيرة أما هي فلا كفارة في وطئها وان حرم والوطء بعد انقطاع الدم الى الطاهر كالوطء في آخره وحكى الغزالي ان الوطء قبل الغسل يورث الجذام في الولد وقيل في الواطئ اه برماوى وشرح مر * (فرع) * قال في المجموع ومن ترك الجمعة لا عذر يندب له ان يتصدق بدينار أو نصفه وعنه بعضهم في كل معصية اه قل على المحلى (قوله أيضا بوطء أو غيره) أى ان لم يتعين الوطء لدفع الزنا لانه يرتكب أخف المفسدين لدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استمنائه بيده ان تعين لذلك اه سم وهل قوله بيده قيد فيحرم بيد أجنبية أولا فيجوز بنحو يد الماء لبل به اه شورى وينبغي فيه ما لو تعارض عليه وطئها والاستمناء بيده تقديم وطئها لانه من جنس ما يباح فعله لانه مباح لولا الحيض وينبغي أيضا تعين وطئها في دبرها حيث تعين طريقا لدفع الزنا كان انسد قبلها ولو أخبرته بالحيض فكذبهم لم يحرم الوطء أو صدقها حرم فان لم يصدقها ولم يكذبها فالوجه حله للسك ولو وافقها على الحيض فادعت نقاء فالقول قولها لان الاصل بقاؤه اه من شرح مر وظاهره وان خالفت عادت اه ع ش (قوله وطلاق بشرطه) أى من غير الحكمين والمولى بخلافه منهما فانه واجب فلا حرمه فيه اه شورى ويمكن أخذه من قوله بشرطه وان لم يعرج عليه الشارح اه لكاتبه (قوله من كونها موطوءة) سيأتى شرح هذه القيود ومفاهيمها في بحث الطلاق السننى والبدعى اه (قوله مما حرم به) أشار بذلك الى انه المراد لا عدم الحل مطلقا الشامل لما حرم وغيره اه برماوى (قوله لم يحل قبل طهر الخ) المراد بالطهر الاول الوصف المترتب على استعمال الماء في البدن وهو التطهير والمراد بالطهر الثانى الفعل وهو التطهير فانه الذى يوصف بالحل أو المراد بالطهر الاول الخاص وهو الغسل الواجب أو بدله وبالثانى العام في الواجب والسنة فاندفع التهاافت الذى في العبارة اذ ظاهرها حل الشئ قبل نفسه لانه بمنزلة ان يقال لم يحل قبل الطهر غير الطهر اه شبراوى وعبارة الشورى قوله وطهر أى مطلقا من وضوء وغسل وتيمم عنها فهو أعم من الاول فغايره أو المراد بالاول الحصول وبالثانى الفعل وعلى كل فلا اعتراض فسقط ما قيل ان في عبارته تهاافتاأمل انتهى لكاتبه انتهت (قوله غير صوم الخ) أى وغير عبور مسجد فتحل الاربعه قبل الطهر وانما لم يذكر العبور للعلم بجواز من انتفاء شرط حرمة الذى قدمه بقوله ان خافت تلويشه اذ من المعلوم انه بعد الانقطاع لا تلويث يخاف وحيثئذ يحل العبور فاستغنى المصنف بهذا عن ذكر العبور اه شيخنا وما سوى ذلك من تمنع ومس مصحف وحله ونحوها باق على تحريره حتى تغتسل أو تيمم اما غير التمتع فليقله أو ما التمتع فلقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن فانه قرئ بالتخفيف والتشديد والقراءتان في السبع فأما قراءة التشديد فمصرحة فيما قلناه وأما قراءة التخفيف فان كان المراد به أيضا الاغتسال كرواه ابن عباس وجماعة لقريضة قوله فاذا تطهرن فواضح وان كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعده شرط آخر وهو قوله فاذا تطهرن فلا بد منها معا اه شرح مر (قوله لا انتفاء عنه التحريم) وهى في الصوم انه مضعف وخروج الدم مضعف فيجتمع عليها مضعفان وقد نظر الشارع لحفظ الايدان وفي الطلاق نضرها بطول المدق في الطهر التسايع وهذا مبنى

وقيل لا يحرم غير الوطء وقواه في المجموع واختاره في التحقيق ولفظ مباشرة من زيادنى (وطلاق بشرطه) أى بشرط تحريره الا فى في بابه من كونها موطوءة تعتد باقراء معلقة بلا عوض منها لتضررها بطول المدة فان زمن الحيض والنفاس لا يحسب من العدة والتصریح بهذا من زيادنى (واذا انقطع) ما ذكر من حيض ونفاس (لم يحل) مما حرم به (قبل طهر) غسلا كان أو تيمما فهو أعم من قوله قبل الغسل (غير صوم وطلاق وطهر) فتحل لا انتفاء عنه التحريم

على ان ترك الصوم معقول المعنى فان قلنا انه تعبدى فلا يظهر هذا التعليل اه شيخنا (قوله وتحل الصلاة أيضا لفاقد الطهورين) أى كما علم أيضا من قوله السابق في التيمم وعلى فاقد الطهورين ان يصلى الفرض ويعيدون ثم يستثنى في المتن هنا اه ع ش (قوله والاستحاضة) وهى الدم الواقع في غير أيام الحيض والنفاس فيشمل ما تراه الصغيرة والائيسة وقول المحلى هى ان يجاوز الدم أكثر الحيض ويستمر فيه قصور لان كل دم ليس في زمن حيض أو نفاس استحاضة وان لم يتصل به مما الا ان يقال ذكره للإشارة الى تغديها على النفاس أو لبيان حكمها الاجالى ولها أربعة وأربعون حكما ذكرها في المطولات اه برماوى وعبارة حل وهى الدم الذى تراه في غير زمن الحيض والنفاس كالدم الذى تراه المرأة قبل تسع سنين بما يسمع حيضا وطهرا كما تقدم فلا يمنع ما يمنع الحيض ويجوز وطؤها وان كان دمها جاريا من غير كراهة انتهت والمستحاضة اسم للمرأة وقوله كسلس هو بالفتح اسم للبول مثلا وبالكسر اسم للشخص وقاس الاستحاضة على السلس لانه ورد فيه النهى اه شيخنا ح ف وعبارة العباب وشرح بعد ان ذكر ما ذكره المتن بقوله فيجب ان تغسل مستحاضة الخ نصها والسلس بول أو غيره كالمدى والودى والريح كالاستحاضة في جميع ما مر ومنه ان يحشو ذكره بقطعة فان لم ينقطع عصبه بخرة وأجرى الجلال البلقينى تطاير ذلك في سلس الريح فان كان منيا وقل ما يعيش صاحبه فاحتياطه بالغسل مع ما مر لكل فرض وذو الجرح والدمل والناسور والرعاف السبالة كالاستحاضة في وجوب غسل نحو الدم لكل فرض والسد على محله ونحوهما انتهت (قوله أو مذى) وكذا ريج وغائط ولا يجوز للشخص تعليق قارورة ليقطر فيها بوله ودوى الصلاة قبل تبطل صلاته بكونه حاملا نجاسة غير معفو عنها في غير معديتها من غير ضرورة وعن قليل سلس البول في الثوب والعصابة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة فلا واسد تمسك السلس بالعود دون القيام وجب ان يصلى قاعدا احتياطا للطهارة ولا إعادة عليه فان صلى قائما تصح صلاته لو جود النجاسة مع تمكنه من اجتنابها ومن دام خروج منيه لزمه الغسل لكل فرض اه برماوى وقوله بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله وغسل العصابة أو تجديدها بحسب الامكان اه من شرح العباب (قوله فلا تمنع ما يمنع الحيض) فيجوز وطؤها وان كان دمها جاريا في زمن يحكم لها فيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه اه شرح مر (قوله من صلاة وغيرها) فلا تمنع الصوم فرضا كان أو نفلا كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به في التحيرة كما سيأتى خلافا للزركشى في النفل اه شرح مر وقوله خلافا للزركشى في النفل ظاهره انه يقول بحرم متصوم المستحاضة ولو غير التحيرة وهو كذلك بعبارة حج وبه يعلم رد قول الزركشى ينبغي منعها من صوم النفل لانها ان حشت أفطرت والاضحية فرض الصلاة من غير اضطرار لذلك ووجه رده ان التوسعة لها في طرق الفضائل بذليل ما يأتى من جواز التأخير لمصلحة الصلاة وصلاة النفل ولو بعد الوقت كفى الروضة وان خالفه في أكثر كتبه اقتضت أن يسامح بذلك اه ع ش عليه (قوله فيجب أن تغسل) بيان لتفصيل حكمها وقوله فسرجهما أى ان أراد ذلك ولم يكثر وانتشر فوق العادة والاستعمالات الاجار بناء على جواز استعمالها في النادر وهو الاصح فالتعبير بالغسل جرى على الغالب ويكون الغسل أو ما قام مقامه قبل طهارته أو وضوا كان أو تيمما اه برماوى وهل يشترط في صحة طهارة المستحاضة ونحوها إزالة النجاسة التى على البدن كما يشترط ذلك لعمدة التيمم لا بعد الاشتراط أخذ من تعليل ذلك بان التيمم للإباحة ولا بإباحة مع النجاسة فليجرى ثم رأيت السيد البههودى في شروط الوضوء نقل عن الاسنوى ان ذلك هو القياس وأقره فانظر اه سم على المنهج اه ع ش على مر وخالف العلامة الحلي واعتد به عدم الاشتراط لقوة الماء اه برماوى وفى قل على الجلال مائمه (فرع) قدمر انه لا يشترط في وضوء دائم الحدث تقدم إزالة النجاسة لان الطهارة بالماء

وتحل الصلاة أيضا لفاقد الطهورين بل تجب وقولى وطهر من زيادتي (والاستحاضة كسلس) أى كسلس بول أو مذى فيما يأتى (فلا تمنع ما يمنع الحيض) من صلاة وغيرها للضرورة وتعبيرى بذلك أعم من قوله فلا تمنع الصوم والصلاة وان كان في التحيرة تفصيل يأتى (فيجب أن تغسل مستحاضة فسرجهما

قوية فتكون طهارة المستحاضة كذلك بل انهم من افراد تامل اه (فرع) استطراذى وقع السؤال عن
 ميت كل المرض لحم مخرجه ولم يمكن الغاسل قطع الخارج منه فما الحكم في الصلاة عليه حينئذ أقول الواجب
 في حال الميت المذكور أن يغسل ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد مخرجه بقطن أو نحوه ويشد عليه عصب
 الحشو عصابة أو نحوه ما وصل الى عصب ذلك فوراً ولو قبل وضع الكفن عليه حيث خيف خروج شئ منه حتى
 لو غلبه شئ في هذه الحالة وخرج منه فمهرأعني عن الضرورة اه ع ش على مر (قوله فتحشوه بنحو قطنة)
 ويجب في الحشوان يكون داخل عن محل الاستحاضة لا بارزاً عنه لئلا يصير حاملاً لتصل نجس اه برماوى (قوله
 فتعصبه) بفتح التاء الفوقية واسكان العين المهملة وكسر الصاد المخففة في الافصح اه برماوى من باب ضرب
 كفى المختار ومقابلته ضم التاء مع تشديد الصاد اه ع ش على مر (قوله وتربطهما) بابه ضرب ونصر كما
 نقل عن المختار اه شيخنا وقوله وسطها بسكون السين المهملة على الافصح اه برماوى وقوله كالتكة قال في
 القاموس التكة بالكسر رباط السراويل والجمع تكك اه (قوله ولم تتأذيها) قال حج في شرح العباب
 وينبغي ان يكتب في التأذي بالحرقة وان لم يحصل مبيح تيمم اه شورى والتأذي بالعصب ظاهر وبالحشو
 بان يؤذيها اجتماع الدم المترتب عليه كفى شرح مر والافلا يجب أى بل يترك ندبا اه برماوى (قوله
 ترك الحشونها) أى وتحشوا لئلا فان أصبحت صائمة والحشوا باق ففعل لها نزعها باذخا لأصابها لاجل صحة
 الصلاة قال شيخنا فيه نظر مع ما مر في شروط الحشوا وانما وجب عليها ترك الحشونها لانه نهاراً يفطر لانه
 من الادخال وقد قال ابن عباس رضى الله عنه ما الفطر بما دخل والحشوفيه ادخال عين في فرجه وهو
 مفطر ورأوا انها مصلحة الصوم دون مصلحة الصلاة عكس ما قالوه في من ابتلع طرف خيط قبل الفجر ثم طلع
 الفجر وطرفه خارج لان الاستحاضة علة من منة فالظاهر دوامها فلورأوا مصلحة الصلاة هنا التعذر قضاء
 الصوم العشو ولان المحذور هنا لا ينتفى بالكيفية فان الحشو يتنجس وهى حاملة بخلافه ثم ولانها لم يوجد منها
 تقصير تخفف عنها وصحت منها العبادات قطعاً كما صحت صلاتها مع النجاسة والحدث الدائم للضرورة ولان
 المستحاضة يشكر عليها القضاء فيشقى بخلاف مسألة الخيط فانه لا يقع الا نادراً كذا قالوا والحق انه
 لا حاجة للفرق المذكور لانها ممنوعة في الصوم من الحشو والتعارض انما يأتى في شيئين اذا فعل أحدهما فان
 الاخر مع الامر به ما فالاولى أن يقال ان الصوم اسقط عنها الحشوفة اه برماوى ومثله شرح مر
 وقوله ورأوا انها مصلحة الصوم الخ المراد انهم رأوا مصلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشوا لئلا يفسده
 صومها ولم يرأوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشوا خروج الدم المقضى لا فسادها بخلاف مسألة
 الخيط فانهم لم يغتفر واخراجهم في الصوم بل أوجبوه رعاية لمصلحة الصلاة وأبطلوا صومهم قال بعض مشايخنا
 قولهم وانما رأوا الخ فيه نظر فانهم لم يبطلوا الصلاة بخروج الدم كما يبطلوها ثم بقاء الخيط بل في الحقيقة قرأوا
 كلامهم ما حيث اغتفروا ما ينافيه وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافي اه ع ش عليه (قوله بان
 تتوضأ) ولا تقتصر في وضوئها على غسلة واحدة بل لها فعل الثلاث كالأهان تأتى بسن الصلاة اه برماوى
 (قوله وتفعل جميع ما ذكر) أشار به الى ان قوله لكل فرض متعلق بمحذوف اه شيخنا والذي ذكر غسل
 الفرج والحشوا والعصب والطهر وقوله لكل فرض ولها أن تصلى معه ما شاءت من النوافل قبله وبعده بل
 وبعده وخروج وقته اه حل (قوله لكل فرض) أى ولو نذر الاحتياطاً وخارج بالفرض النقل فلها أن تنقل
 ما شاءت في الوقت وبعده ان كانت رواتب فان كانت مطلقاً في الوقت فقط وبه يجمع بين الكلامين اه
 برماوى وعبارة شرح مر وخارج بالفرض النقل فلها أن تنقل ما شاءت في الوقت وبعده على ما صرح به
 في الروضة فقال الصواب المعروف انما اتسبج النوافل مستقلة وتبعاً للفريضة مادام الوقت باقياً وبعده على

فتحشوه بنحو قطنة (تعصبه)
 بأن تشده بعد حشوه بذلك
 بخرق مشقوقة الطرفين تخرج
 أحدهما أمامها والاخر
 وراءها وتربطهما بخرق تشد
 بها وسطها كالتكة (بشرطهما)
 أى الحشو والعصب أى
 بشرط وجوبهما بأن
 احتاجتا ولم تتأذيهما
 ولم تكن في الحشو صائمة
 والافلا يجب بل يجب على
 الصائمة ترك الحشونها ولو
 خرج الدم بعد العصب لكثرة
 لم يضر أو لتقصيرها فيه
 ضرر (فتطهر) بأن تتوضأ
 أو تنيم وتفعل جميع
 ما ذكر (لكل فرض)

الاصح لكنه خالفه في أكثر كتبه فصحح في التحقيق وشرح المذهب ومسلم انها لا تستبجها بعد الوقت وفرق
بينهما وبين المتيمم بتجدد حدثها وتزايدها حتى واجه الوالد رحمه الله تعالى بينهما مما يحمل الاول على رواتب
الفرائض والثاني على غيرها انتهت (قوله وان لم تزل العصابة) قال شيخنا محل وجوب تجديدها أي العصابة عند
تلويثها بما لا يعنى عنه فان لم تتلوث أصلاً أو تلوث بما يعنى عنه فالواجب فيما يظهر تجديدها بطهارتها الكلي فرض
لا تغيرها بالنكبة وما تقرر من العفو عن قليل دم الاستحاضة هو ما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى واستثناءه من دم
المنافذ التي حكموا فيها بدم العفو عما خرج منها اه وفي كلام ابن العماد ويعنى عن قليل سلس البول في
الثوب والعصابة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة اه حل (قوله كالتيمم في غير دوام الحدث) أي من حيث
النية وما يستباح به والوقت وتلويث الغسل والوضوء ونحوها خلافاً لمن منع ذلك وعلم من التشبيه انه لا يغتسل
لفرض الكفاية وهو مخالف لما سبى في المؤخرة ولعل الفرق تحقق عدم الحيض وعلم أيضاً انه لا يلزمها صلاة
الفرض الذي تطهرت له فلو تطهرت لحاضرة فتذكرت فائتة أو عكسه فلها فعل أيها شاءت ولو توضأت لفائتة ثم
دخل وقت صلاة أخرى فله ان تصلي به الثانية وهو كذلك وان قال العلامة الرملي لم يحضرني الا في نقل اه
برماوى (قوله في غير دوام الحدث) انما قيد به لان تيمم غيره أصل لها فهو أولى بقياسها عليه لا عليه وعلى
تيمم دائمه فانه لو أطلق لاقتضى ذلك فليتأمل فيلزم عليه قياس طهر ذي ضرورة على طهر ذي ضرورة فان قلت
قد قاس عليه بعد ذلك القياس عليه بعد في المحققات الطهر من الحشو ونحوه فسو مح في القياس فيه فني كلامه
قياسان أحدهما على التيمم والثاني على دائم الحدث اه شورى وعبارة البرماوى ومعنى هذه العبارة
ان المستحاضة قيست على التيمم في ان طهرها لا بد ان يكون لكل فرض وفي الوقت فلا يصح قبله وقيست على من
به حدث دائم في الغسل والعصب والحشو والمبادرة بالفرض والجامع بينهما ان كلام التيمم ودائم الحدث
طهره مسج لا رافع انتهت (قوله في التطهر) أي لكل فرض وقياساً عليه أي على دوام الحدث في الباقي وهو
غسل الفرج والحشو والعصب فان قيل فلا فاس على دائم الحدث حتى في التطهر لكل فرض قلنا دائم الحدث
مقيس في ذلك على التيمم اه حل أي فلا يقاس عليه اه (قوله وقياساً عليه في الباقي) في الضمير استخدام
اذ هو راجع لدائم الحدث سواء كان متوضئاً أو متيمماً ما ودوام الحدث الذي هو مدخول غير هو التيمم
بدليل اخراجه من التيمم والحاصل ان التيمم السليم أصل في الطهر للمستحاضة ودائم الحدث غير المستحاضة
أصل لها في المحققات الطهر اه شيخنا (قوله وقته) متعلق بالاربعة قبله اه شيخنا (قوله من تعقيب الطهر
لما قبله) أي ومن تعقيب ما قبله بعضه مع بعض فيجب تعقيب الحشو والاستنجاء وتعقيب العصب للحشو كما مر
به حج وكما أفادته الفاء في كلام المتن فكلام الشارح قاصر فتأمل (قوله وان تبادر به) فلو أحدثت قبل
فعلها الفرض حدثاً آخر غير الاستحاضة وجب ان تعيد جميع ذلك كما يفيد الروض وشرحه وظاهره ولو
أحدثت على الفور اه حل (قوله أي بالفرض) قضية تعبيره بالفرض انه لا تجب المبادرة بالنفل ويدل
له جواز فعله بعد خروج الوقت وجبت المبادرة فيغفر الفصل اليسير وضبطه الامام بقدر ما بين صلاتي
الجمع اه برماوى (قوله لمصلحة) أي الفرض خرج بمصلحة الفرض التأخير لنحو كل وشرب وهل من مصلحة
الصلاة نافلة ولو مطلقه وان طال زمن ذلك ولا حرة قلت وفي الاعباب ولها التأخير لرابية القبيلة كما اقتضاه كلام
الروضة فيعلم منها ان فعلها للنفل المطلق مضر اه حل (قوله وانتظار جماعة) ظاهر إطلاقه كغيره انه
لا يضر انتظار الجماعة وان طال جداً واستغرق أكثر الوقت وهو محتمل ويحتمل ان محل ذلك حيث كان الانتظار
مطلوباً فليتأمل اه سم على المنهج أي بخلاف ما اذا لم يكن الانتظار مطلوباً ككون الامام فاسقاً ومخالفاً
أو غير ذلك مما يكره فيه الاقتداء اه ع ش على مر (قوله أيضاً وانتظار جماعة) لعل المراد ما تحصل به

وان لم تزل العصابة عن محلها
ولم يظهر الدم على جوانبها
كالتيمم في غير دوام الحدث
في التطهر وقياساً عليه في
الباقي (وقته) لا قبله كالتيمم
وذكر الحشو والترتيب مع
قولي بشرطهما من زيادتي
وأما تعبيرى بالفاء ما شرطه
في التحقيق وغيره من
تعقيب الطهر لما قبله وتعبيرى
بالتطهر أعم من تعبيره
بالوضوء (و) ان (تبادر به)
أي بالفرض بعد التطهر
تقديراً للحدث بخلاف التيمم
في غير دوام الحدث (ولا
يضر تأخيرها) الفرض
(لمصلحة كسترو انتظار جماعة)
واجابة مؤذن واجتهاد في
قبله لانها غير مقصورة بذلك

الجماعة وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت بل في كلام شيخنا مر ان لها جميع ما ذكر وان
خرج الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح بالنسبة للستر والاجتهاد في القبلة دون غيرها مما فليحذر
اه حل وقال ع ش أى حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالغت في الاجتهاد أو طلب الستر وقال بان علمت
ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقيام حينئذ امتناع صلاتها بذلك الطهر اه (قوله في غير الوضوء
والعصب) وهو الغسل والمبادرة أو ما الحشوف هو من زيادته أيضا اه حل (قوله ويجب طهر ان انقطع دمها
الح) عبارة الحلي على الاصل مع المتن ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم تعد انقطاعه وعوده أو اعتادت ذلك وسع
زمن الانقطاع بحسب العادة وضوء أو الصلاة باقل ممكن وجب الوضوء أما في الحالة الاولى فلاحتمال الشفاء
والاصل عدم عود الدم وأما في الثانية فلا. كان اداء العباد من غير مقارنة حدث فلو عاد الدم قبل امكان الوضوء
والصلاة في الحالتين فوضوءها بحاله تصلي به ولو لم يسع زمن الانقطاع عادة الوضوء والصلاة صلت بوضوئها ولو
امتد الزمن بحيث يسع ما ذكر وقد صلت بوضوئها تبين بطلان الوضوء والصلاة انتهت وكتب عليها القليوبي
قوله فلو عاد الدم قبل امكان الوضوء الح فلو كانت تضاف تبين بطلان هذا الوضوء الثاني لبقاء الاول ولان هذا
الوضوء كان لزوال الحدث وقد تبين بقاءه وقوله تبين بطلان الوضوء والصلاة نعم ان كانت شرعت في الصلاة قبل
الانقطاع في هذه وما قبلها لم تجب اعادتها اه وفي الروض وشرحه مانعه وبطل وضوءها أيضا بالشفاء وان
اتصل بآخره وبانقطاع يسع الطهارة والصلاة لزوال الضرر وقمع ان الاصل عدم عود الدم والمراد بطلانه
بذلك اذا خرج منها دم في اثباته أو بعده والا فلا يبطل فان انقطع عنها عادته العود قبل امكان الوضوء والصلاة
أو أخبرها بعوده كذلك ثقة صلت اعتمادا على العادة أو الاخبار وشمل كلامه كغيره ما لو كان عادته العود
على ندوره وهو مانعه الرافعي عن مقتضى كلام معظم الاصحاب ثم قال ولا يبعد ان تحقق مدة النادرة بالمعدومة وهو
مقتضى كلام الغزالي فان امتد الانقطاع زمنا يسع الوضوء والصلاة اعادتها تبين بطلان الوضوء أو انقطع
ولو في الصلاة عادته العود بعد امكانها أو لم تعد انقطاعه وعوده ولم يخبرها ثقة بعوده كذلك أمرت بالوضوء
لان الاصل عدم عودها فلو خافت وصلت بلا وضوء لم تنقض صلاتها سواء امتد الانقطاع أم لا لشرعها مترددة في
طهرها فلو عاد الدم فورالم يبطل وضوءها اذ لم يوجد الانقطاع المعنى عن الصلاة بالحدث والنجس ومن اعتادت
انقطاعه في اثناء الوقت وثقت بانقطاعه فيه بحيث تأمن الفوات لزمنها انتظاره لاستغنا ثما حينئذ عن الصلاة
بالحدث والنجس والأى وان لم تثق بانقطاعه على ما ذكر قدمت جوارا صلاتها قال في الروضة فان كانت ترجو
انقطاعه آخر الوقت فهل الافضل تعجيلها أو اول الوقت أم تؤخرها الى آخره وجهان في التهمة بناء على القولين في
منه في التيمم وحذفه المصنف اكتفاء بما قدمه ثم لكن صاحب الشامل حرم بوجوب التأخير قال الزركشي
وهو الوجه كما لو كان على يديه نجاسة فوجبا الماء آخر الوقت فانه يجب التأخير عن أول الوقت لازالة النجاسة
فكذا هنا اه (قوله ويجب أيضا اعادته ما صلت به الخ) قال قل على الجلال (تنبيه) محل بطلان الوضوء
والصلاة فيما ذكر ان خرج منها دم في الوضوء أو بعده قبل الصلاة أو فيها والا فلا تبطل طهارتها وتصلي بها ولا
تبطل ولا تجب اعادتها لعدم المانع اه وهذا التنبيه يفهم محله من قول المتن ان انقطع دمها بعده أو فيه لانه
يفهم منه انه خرج منها دم في اثناء الطهر أو بعده تأمل اه (قوله أم لم تعد انقطاعه أصلا) أى ولم يخبرها ثقة
عارف بعوده والضابط ان يقال متى وسع الوضوء والصلاة يبطل وضوءها وصلاتها وان لم يسع الوضوء والصلاة
لم يبطل الوضوء ولا الصلاة سواء اعتادت ذلك أم لم تعد وهذا بالنسبة للواقع وأما الحكم عليها بالبطلان وعدمه
فبالعادة وعدمها اه برماوى وهذا التعميم أى قوله سواء الخ راجع لما قبل لا وما بعدها فهو تعميم في
التقوى والمنق

والتصريح بالوجوب في غير
الوضوء والعصب من
زيادتي (ويجب طهر) من
غسل فرج ووضوء أو تيمم
(ان انقطع دمها بعده) أى
بعد الطهر (أوفيه) لاحتمال
الشفاء والاصل عدم عود
الدم ويجب أيضا اعادة
ما صلت به الطهر الاول لتبين
بطلانه (لان عاد قريبا)
بأن عاد قبل امكان فعل
الطهر والصلاة التي تطهر
لها سواء اعتادت انقطاعه
زمنا يسع ذلك أم لم يسعه أم لم
تعد انقطاعه أصلا وفي
تعبرى بما ذكر سلامة مما
أورد على كلامه كما لا يخفى
على المتأمل

(فصل) في الاستحاضة والنفاس وبيان أقسام المستحاضة ولا يخفى في ان أقسام المستحاضة سبعة مميزة
وغيرها وكل منهما إما مبتدأة أو معتادة والمعتادة الغير المميزة أما إذا كرهة لا قدر الوقت أو ناسية لهما أو ناسية
لا حدهما إذا كرهة لا كرهة حل وكان الأولى للمصنف ذكر هذه الترجمة عند قوله والاستحاضة
كسلس الخ كما صنع في الروض لأن ما تقدم من جهة الكلام على المستحاضة فالانسب جمع كل ما يتعلق بها تحت
الفصل (قوله إذا رأت) أي علمت وقد مر ما ذكره لاجل الظاهر في قوله فهو مع نقاء الخ فهي دالة على المحذوف
وقدر إذا دون ان مع انها أخصر لان إذا للجزم وان للشك والروية المذكورة مجزوم بها كما علمت اهـ شيخنا
ح ف فان قلت منيع الماتن مخالف للقاعدة النحوية من أن أداة الشرط لا يجوز حذفها والمصنف يرتكبه كثيرا
لا سيما في الجنايات ولا يجوز عندهم الحذف فعل الشرط أو جوابه إذا دل عليه دليل قلت ارتكبه المصنف
للاختصار لدلالة القاعلية اهـ عشيماوي (قوله ولو حاملا) انما أخذناه غاية للخلاف فيه ومثله يقال في قوله
ولو أصفر أو أكره اهـ ع ش وعبرة الأصل مع شرح ابن حجر و مر والاطهر ان دم الحامل حيض اذا
توفرت شروطه وان عقبه الطلق لعموم الأدلة ولأنه دم لا يمنع الرضا ع بل اذا وجد معه حكم بكونه حيضا وان
ندر فكذا لا يمنع الحمل وانما حكم الشارع ببراءة الرحم به بناء على الغالب وإذا ثبت انه حيض حوت عليه
أحكامه الاحرمة الطلاق فيه ان انقضت العدة بالرجل لكونه منسوباً للمطلق فان لم يكن منسوباً له فان كان
الحمل من زنا كأن فسح نكاح صبي بعينه أو غيره بعد دخوله وهي حامل من زنا أو تزوج الرجل حاملا من زنا
وطلقها أو فسح نكاحها بعد الدخول انقضت العدة بالحيض مع وجود الحمل وان كان من غير زنا كأن طلقها
حامل منه فوطئها غيره بشبهة أو بالعكس لم تنقض به خلافا للقاضي والثاني وهو القديم انه ليس بحيض بل هو
حدث دائم كسلس البول لان الحمل بسد مخرج الحيض وقد جعل دليلا على براءة الرحم فدل على أن
الحامل لا تحيض والاول أجاب عنه بأنه انما حكم ببراءة الرحم عـ لا بالغالب انتهت وقوله وهي حامل من زنا
بقي ما لو لم يعلم هل هو من زنا أو من شبهة وحكمه انه ان لم يمكن لحوقه بالزوج حمل على أنه من زنا وبإعادة الشارح
في كتاب العدد بقول المصنف وعدة حرة ذات أقران ثلاثة فانه ولو جهل حال الحمل ولم يمكن لحوقه بالزوج حمل
على أنه من زنا كما نقلناه وأقرناه أي من حيث صحة نكاحها معه وجواز وطء الزوج لها ما من حيث عدم عقوبتها
بسببه فيحمل على أنه من شبهة فان أتت به لا يمكن منه لحقة كما اقتضاء اطلاقهم وصرح به البلقي وغيره ولم
يتفق عنه الا باللعان اهـ ع ش عليه وعبرة الأصل مع شرح المحلى والصفرة والكثرة أي كل منهما حيض
في الأصح ما قلناه الأصل فيما تراه المرأة في زمن الامكان والثاني لا لانه ليس على لون الدم المعتاد الا في أيام
العادة فهو فيها حيض اتفاقا وقيل يشترط في كونه حيضا في غيرها تقدم دم قوي من سواد أو حرة عليه وقيل
وتأخره عنه وعلى هذين يكفي أي قدر من القوى وقيل لا بد من يوم وليلة انتهت (قوله أيضا ولو حاملا) أي وان
خالفت عادتها حيث لم ينقص عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم الذي كانت تراه في
غير زمن الحمل اهـ ع ش على مـر وانما كان دم الحامل حيضا اذا وجدت شروطه لانه ترد بين كونه
دم علة ودم جيلة والأصل السلامة ولا نظار لكون الظاهر ان الحامل لا تحيض اهـ حل *(قائدة)* قال في
شرح التهذيب يقال امرأة حامل وحاملة والاول أشهر وأقص وان حملت على رأسها أو ظهرها فخامة لا غير
اهـ شوبري (قوله لا مع طلق) الطلق هو الوجع الناشئ من الولادة أو الصوت المصاحب لها اهـ شيخنا ح ف
وفي المختار الطلق وجع الولادة وقد طلقت تطلق طلقا على ما لم يسم فاعله اهـ ومثله في المصباح ومقتضاه انه لم يسمع
مبنيًا للقاعل (قوله زمن حيض) أي في زمنه اهـ برماوي (قوله قدره) مفعول ثان أو نعت لما أو حال
منه أو بدل اشتمال منه فهذه أربع احتمالات وفي كل منها ما فيه اهـ شيخنا (قوله ولم يعبر) أي المرئي

(فصل) إذا (رأت) ولو
حاملًا لا مع طلق (دما) ولو
أصفر أو أكره (لزم)
حيض قدره (يومًا وليلة
فأكثر) (ولم يعبر) أي يجاوز

الذي هو الدم لا يجيد كونه قدره فسقط ما قبل برده عليه ما ورد على أصله وبهذا يجب أيضا عن أصله اه
 شوبري وبابه نصر اه برماوى وفي المختار انه من باب دخل ونصر اه (قوله فهو مع نقاء تخلله حيض) وهذا
 القول يسمى قول السحب وهو المعتد والثاني ان النقاء طهر لانه اذا دل الدم على الحيض وجب ان يدل
 النقاء على الطهر ويسمى هذا قول اللقط وقول التلقيق ومحل التلقيق في الصلاة والصوم ونحوهما فلا يجعل
 النقاء طهرا في انقضاء العدة اجما اه شرح مر وظهر من عبارة الارشاد السابقة ان القولين لا يظهران
 الا في غير الدور الاول في حق المبتدأة اما فيه في حقها فتقدم انها كلما انقطع الدم تؤمر باحكام الطاهر وهذا
 لا خلاف فيه تأمل وعبرة المحلى والثاني يقول هو طهر في الصوم والصلاة والغسل ونحوها دون العدة والطلاق
 انتهت (قوله فهو مع نقاء تخلله حيض) هذا ظاهر حيث تحققت ان اوقات الدم لا تنقص عن يوم وليلة واما
 اذا شكك في انه يباغ ذلك فهل يحكم عليه بانه حيض لانه الاصل فيما تراه اولافيه نظر والا قرب الاول لانهم
 صرحوا بانه يحكم على ما تراه المرأة انه حيض فيؤخذ من كلامهم ان المشكوك فيه حيض حتى يتحقق ما يمنعه
 فلا تقضى ما فاتها فيه من الصلوات ويحكم بانقضاء عدتها بسببه ويقع الطلاق المعلق به الى غير ذلك من الاحكام
 ثم رأيت مر وشرح بذلك في باب العدد اه ع ش (قوله مبتدأة كانت أو معتادة) عبارة شرح مر
 سواء كانت مبتدأة أو معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم الى قوى وضعيف وافق ذلك عادت أم خالفها
 لان الشروط قد اجتمعت واحتمال تغير العادة ممكن انتهت (قوله كان رأت ثلاثة أيام الخ) فلورأت ثلاثة دما
 ثم ثلاثة نقاء ثم اثني عشر دما أو اثني عشر دما ثم ثلاثة نقاء ثم ثلاثة دما فالذي يتجه فيه ما ان حيضها السابق فقط
 وهو الثلاثة في الاولى والاثنى عشر في الثانية اه برماوى ثم ان الحكم على الثلاثة الاولى بلنها حيض فقط
 ربما ينافيه ما سيأتى آخر الباب من انتفاء الحيض فيما لو زادت اوقات الدماء مع النقاء بينهما على خمسة
 عشر الا ان ما سيأتى محمول على ما اذا لم تزد اوقات الدم والنقاء على اكثر الحيض فراجع اه قل على
 الجلال (قوله ثم انقطع) خرج ما لو استمر فان كانت مبتدأة فغير مميزة أو معتادة عملت بعادتها كما قالوه فيما لو رأت
 خمسها المعهودة اول الشهر ثم نقاء أربعة عشر ثم عاد الدم واستمر في يوم وليلة من اول الدم العائد طهر ثم تحيض
 خمسة أيام منه ويستمر دورها عشرين يوما اه حج اه برماوى وع ش ع لمر (قوله وهو وارد
 على تعبير الاصل بسن الحيض) أى فزمن الحيض أخص من سن الحيض فهذا الدم يقال له انه في سن الحيض
 ولا يقال انه في زمن الحيض اه شيخنا وعبارة البرماوى لا يتحقق عدم ورود دم لا ذكره قبل من ان أقل الطهر
 خمسة عشر يوما وفي الصور المذكورة لم يوجد أقل الطهر حتى تكون الثلاثة الاخيرة حيفا فإبراده عليه غفلة كما
 ذكره قبل انتهت وعبرة سم ويمكن أن يدفع وروده بان علم كون الثلاثة الاخيرة ليست حيفا من قول
 الاصل قبل وأقل الطهر بين الحيضتين الخ انتهت (قوله لان أقله لا يمكن أن يعبراً أكثره) بخلاف رؤية
 القدر فانها تصدق بما اذا جاء مع القدر شئ آخر ف رؤية عشرين مثلاً يصدق عليها رؤية القدر لا الأقل اه
 شوبري (قوله أيضا لان أقله لا يمكن الخ) فيه ان قدره لا يمكن أن يعبراً أكثره أيضا وقد يجب عن الشارح بان
 القدر لما صدق بالخمسة عشر لا يبعد أن يقال يشترط أن لا يزيد على خمسة عشر بخلاف الأقل فانه لا يتخيل فيه
 أن يقال يشترط أن لا يزيد اليوم والليلة على خمسة عشر اه ع ش ومع ذلك فتعبر الاصل صحيح أيضا لان
 رؤية الأقل صادقة برؤية الزيادة عليه أو الضمير في قوله ولم يعبر للمرئى الصادق بالأقل والاعم منه لانه نفس الأقل
 فقط اه برماوى (قوله فليس بحيض) أى لانه من آثار الولادة اه شيخنا وقوله كما انه ليس بنفاس أى
 لتقدمه على انفصال الولد بل هو دم فساد ما لم يتصل بدم قبله فان اتصل بحيضها المتقدم فهو حيض ان لم ينقص
 مجموعهما عن يوم وليلة فان نقص عنهما فهو استحاضة اه برماوى (قوله فان عبره الخ) جواب الشرط

(أكثره فهو مع نقاء تخلله
 حيض) مبتدأة كانت أو
 معتادة وخرج بزمن الحيض
 ما لو بقي عليها بقية طهر
 كائن رأت ثلاثة أيام دما ثم
 اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم
 انقطع فالثلاثة الاخيرة دم
 فساد لا حيض ذكره في
 المجموع وهو وارد على تعبير
 الاصل بسن الحيض
 وتعبر برؤية قدره أولى من
 تعبره بأقله لان أقله لا يمكن
 أن يعبراً أكثره وخرج
 بزيادته لاعم طلق الدم
 الخارج مع طلقها فليس
 بحيض كما انه ليس بنفاس
 (فان عبره وكانت) أى

محذوف تقديره ففيه تفصيل أو نظرو في عبره ضميران ظاهر ومستتر فإظهار يرجع للاكثر والمستتر يرجع
 للدم اه برماوى (قوله أى من عبرتهما) بيان لرجع الضمير بحسب ما دل عليه سياق الكلام وان لم يسبق
 للمرأة ذكر اه برماوى (قوله وتسمى بالاستحاضة) قضيتها من رأت دمها لا يبلغ برماويله لا تسمى مستحاضة
 وهو أحد اصطلاحين غير مشهور اه ع ش (قوله أى أول ما ابتدأها الدم) ما مصدرية فيجمل التركيب
 الى أول ابتداء الدم فلا يصح حينئذ الاخبار عن اسم كان الا ان يجاب بتقدير مضاف أى ذات أول اه شيخنا
 وفي المدابغى على التحرير ما نصه قوله أى أول الخ أول مبتدأ وما بمعنى شئ وجملة ابتداءها صفة وعائد هاضمير يعود
 على ما والدم خبر أى أول شئ ابتداءها هو الدم أى دم الاستحاضة اه وبعبارة ع ش على مر قوله أى أول
 ما ابتدأها الدم هذا التفسير يفهم منه ضبط المتن بفتح الدال وبعبارة الشيخ عميرة قول الشارح أى أول الخ فهو
 بفتح الدال فى المتن وتوقف ابن الصلاح فى صحة قولك ابتداءه الشئ وقال لم أحده فى اللغة وعليه فيقرأ فى المتن
 بكسر الدال أى ابتدأت فى الدم اه ولعل الشارح لم يشرح عليه لانه يجوز فى اسناد الابتداء
 بمعنى الشروع الى المرأة انتهت (قوله بان ترى قويا وضعيفا) تفسير للميزة لا بقيد كونها مبتدأة اه برماوى
 (قوله كالاسود والاحمر الخ) حاصل ما ذكره من ألوان الدم خمسة وأشار لصفاته بقوله وماله رائحة كريهة الخ
 وهى أربعة الثخن والتن معا وعدمهما معا وأحدهما بدون الآخر فيمكن اعتبار كل من الاربعه فى كل
 من الالوان الخمسة فلذا قال الشوبرى وحاصل اقسام الدم خمسة اسود وأحمر وأصفر وأشقر وأكدر وكل
 منها له أربعة أوصاف لانه اما مجرد عن الثخن والتن أو بهما أو بلحدهما فاذا أردت ضربها فتضرب بأوصاف
 الاول الاربعه فى أوصاف الثانى ثم المجموع فى أوصاف الثالث ثم المجموع فى أوصاف الرابع ثم المجموع فى
 أوصاف الخامس فالخامس ألف وأربعة وعشرون صورة اه شوبرى (قوله والاشقر أقوى من
 الاصفر) فى المختار الشقرة لون الاشقر وبابه طرب وشقرة أى ضاوهى فى الانسان حرة صافية وبشرته مائلة الى
 البياض وفى الخيل حرة صافية يحمر معها العرف والذنب فان اسود فهو الكميت وبعير أشقر أى شديد الحمرة
 وقوله وهو أقوى من الاكدر فيه أيضا الكدر ضد الصفر وبابه طرب وسهل فهو كدر وكدر مثل نخذ ونخذ
 وتكدر أيضا وكدره غيره تكدير أو الكدر أيضا مصدر الاكدر وهو الذى فى لونه كدره والا كدرية مسئلة
 فى الفرائض معروفة اه (قوله فالأقوى ما صفاته الخ) فيه قصور لانه لا يتناول تقديم ما فيه صفة واحدة
 على ما لا صفة فيه أصلا كاسود ثخين غير متين على اسود رقيق غير متين ولا ما فيه صفتان على ما لا صفة فيه
 كاسود ثخين متين على اسود رقيق غير متين اه شيخنا قال العلامة الشنوائى ان كانت ما موصولة
 فالوجه انها مبتدأ والأقوى خبره وان كانت موصوفة فالوجه انها خبر والأقوى مبتدأ والجملة التى بعدها
 صلتها أوصفتها اه انتهى برماوى (قوله فان استويا فبالسبق) بان كان أحدهما اسودا والآخر
 وتن والا آخر أحدهما أو كان الاسودا أحدهما والآخر تن والتن أو كان اسودا ثخينا
 واسود متنا وكأجر ثخين أو متين واسود مجرد اه حل (قوله فالضعيف) وان طال استحاضة كان
 رأت يوما وليس له سوادا ثم اتصل به الضعيف ونمادى سنين لان أكثر الطهر لاحدله وقوله والقوى حيض
 أى مع بقاء تخلله كان رأت يوما وليس له سوادا ثم كذلك نقاء ثم كذلك سوادا وهكذا الى خمسة عشر ثم طبقت الحمرة
 ولو اجتمع قوى وضعيف وأضعف فالقوى مع ما يناسبه فى القوة من الضعيف حيض بثلاثة شروط أن يتقدم
 القوى وأن يتصل به المناسب الضعيف وأن يصلحهما معا للحيض بأن لا يزيد مجموعهما على أكثر خمسة سوادا
 ثم خمسة حمرة ثم طبقت الصفرة فالاولان حيض فان لم يصلحهما معا للحيض كعشر سوادا وستة حمرة ثم طبقت
 الصفرة أو صلحا لكن تقدم الضعيف خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم طبقت الصفرة أو تأخر لكن لم يتصل

من عبرتهما أكثر الحبيض
 وتسمى بالاستحاضة (مبتدأة)
 أى أول ما ابتدأها الدم (مميزة)
 بأن ترى قويا وضعيفا
 كالاسود والاحمر فهو ضعيف
 بالنسبة للاسود قوى
 بالنسبة للاشقر والاشقر
 أقوى من الاصفر وهو
 أقوى من الاكدر وماله رائحة
 كريهة أقوى مما لارائحة
 له والتخين أقوى من الرقيق
 فالأقوى ما صفاته من تن
 وتن وقوته لون أكثر فبرج
 أحد اللعين بما زاد منها فان
 استويا فبالسبق (فالضعيف)

الضعيف بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم طبقت الحمرة فالحيض الاسود فقط اه شرح
 (قوله والقوى حيض) أي بثلاثة شروط أشار اليها بقوله ان لم ينقص أى القوى عن أقله ولا عبر
 اي جاوزا كثره الخ وقوله ولا نقص الضعيف الخ أي حيث استمر الدم والابن رأت عشرة أيام اسود ثم عشرة
 أحمر مثلا ثم انقطع كان القوى حيضا وقد نقص الضعيف عن أقل الطهر وقوله بخلاف ما لورأت يوما اسود الخ
 أي فلم يكن ذلك متهما معتد به لعدم اتصال خمسة عشر من الضعيف وان كانت جلته لم تنقص عن أقل الطهر اه
 حل وعبرة الشوبرى قوله ولا نقص الضعيف الخ قال في شرح الروض انما يفتر الى هذا لعدم حيث استمر
 الدم قاله المتولى للاحتراز عما لورأت عشرة سوادا ثم عشرة أحمر أو نحوها وانقطع الدم فانها تعمل بتمييزها مع
 ان الضعيف نقص عن خمسة عشر انتهت (قوله ان لم ينقص عن أقله الخ) هذه الشروط معتبرة في المعتادة
 أيضا اه قل على الجلال (قوله ولا نقص الضعيف الخ) قال الراجعي رحمه الله لا يري أن نجعل الضعيف
 طهرا والقوى بعده حيضة أخرى وانما يمكن ذلك اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاسنوى لذلك بما لورأت
 يوما و ليلة اسود وأربعة عشر أحمر ثم السواد ثم قال فلو أخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى حيضا
 والضعيف طهرا والقوى بعده حيضا آخر فيلزم نقصان الطهر عن أقله اه عيرة اه عش على مر
 قال في الذخائر لا يحتاج لهذا الشرط للاستغناء عنه بالثاني لان القوى اذا لم يرد على خمسة عشر لزم ان لا ينقص
 الضعيف عنها ورده المحب الطبري وابن الاستاذ بان ذلك انما يلزم اذا كان الدور ثلاثين فيلزم من عدم عبور
 القوى الاكثر عدم نقص الضعيف عنه وقد يكون أقل فيكون القوى خمسة عشر والضعيف أربعة عشر أو
 يكون كل أربعة عشر فقد نقص الضعيف ولم يزد القوى أي وحينئذ تكون كغير المميرة الا تيسة قال بعضهم ولا
 يحتاج اليه فيمن دورها أكثر من ثلاثين أيضا لانه يلزم من عدم عبور القوى الاكثر عدم نقص الضعيف عنه
 بل لا يكون الا اذا عليه نعم من دورها ثلاثون فأقل يلزم من الثالث الثاني لانه اذا كان الضعيف خمسة عشر لزم
 ان يكون القوى خمسة عشر فأقل فالواجب ذكر شرطين فقط أقل القوى مطلقا ثم ان كان الدور أكثر من
 ثلاثين ضم اليه أكثر القوى فقط اذ يلزم منه ان يكون الضعيف خمسة عشر فأكثر وان كان دونها ضم اليه
 أحدهما لانه يلزم منه الاخر فلا حاجة الى شرط ثالث بحال اه قال في الايعاب وقد بوجه ما جروا عليه بان
 الثاني والثالث اختلافهما فيخرج بهما وأيضا فاعتبارهما لا بد منه من حيث الجملة وان لزم من أحدهما الآخر
 في بعض الصور فلذلك صرحوا بهما معا ولم ينظروا لما بينهما من التلازم اه مر اه عش (قوله ولاء) حال من
 الفاعل الذي هو الضعيف أي ولا نقص الضعيف حاله كونه متواليا عن أقل الطهر وهذا من باب تقييد النقي
 لا من باب نقي القيد وان كان هو الغالب لانه لا يصح هنا فهو عبارة عن قولهم النقي داخل على المقيد وان كان
 خلاف الغالب اه شيخنا (قوله بان يكون خمسة عشر يوما متصلة) أي ان استمر الدم بخلاف ما لورأت عشرة
 أيام اسود ثم عشرة أحمر مثلا وانقطع الدم فانها تعمل بتمييزها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر ولا يرد ذلك على
 الشارح لوضوحه اه زى (قوله متصلة) المراد باتصالها أن لا يتخللها قوى ولو تخللها نقاء اه شيخنا (قوله أولا
 مميرة) لا اسم بمعنى غير طهر اعر بها على ما بعدها لكونها على صورة الحرف اه شيخنا (قوله لكن فقدت شرطاً)
 مما ذكره قال شيخنا في شرح الارشاد كأن رأت القوى دون أقله كنصف يوم اسود أو فوق أكثره كسنة عشر
 اسود ثم طبقت الحمرة فهما أو الضعيف دون خمسة عشر كان رأت الاسود يوما و ليلة ثم الاحمر أربعة عشر ثم عاد
 الاسود اه انتهى سم (قوله فيضها يوم و ليلة) أي من كل شهر كما يؤخذ مما بعده اه برماوى
 (قوله أيضا فيضها يوم و ليلة) أي لان سقوط الصلاة عنها في هذا القدر متيقن وفيما سواه مشكوك فيه فلا
 يترك اليقين الا بمثله أو أماره طاهر من تمييزا وعادة لكنها في الدور الاول تمهل حتى يعبر الدم أكثره فتغتسل
 وتقضى ما زاد على اليوم واليلة وفي الدور الثاني تغتسل بمجرد مضى يوم و ليلة على الاطهر ان استمر فقد التمييز

وان طال (استحاضة والقوى
 حيض ان لم ينقص عن أقله ولا
 عبر أكثره ولا نقص الضعيف
 عن أقل طهر) بقيد زده
 بقوى (ولاء) بأن يكون
 خمسة عشر يوما متصلة فاكثر
 تقدم القوى عليه أو تأخر
 أو توسط بخلاف ما لورأت
 يوما اسود ويومين أحمر
 وهكذا الى آخر الشهر لعدم
 اتصال خمسة عشر من
 الضعيف فهي فاقدة شرطاً
 مما ذكر وسيأتي بيان
 حكمها (أو) كانت مبتدأة
 (لا مميرة) بان رأتها بصفة (أو)
 مميرة بأن رأتها بأكثر لكن
 (فقدت شرطاً مما ذكر) من
 الشروط (فيضها يوم و ليلة)

اه شرح م ر (قوله وطهرها تسع وعشرون) انما نص على ذلك للرد على من قال ان طهرها أقل الطاهر
 أو غالبه وتحتاط فيما زاد على يوم وليلة اه شيخنا وقرر شيخنا الحنفى فقال انما لم يقل وطهرها بقية الشهر
 لانه لو قال ما ذكر لتوهم ان المراد بالشهر الشهر الهلالى الصادق بتسعة وعشرين فتكون بقية ثمانية وعشرين
 اه وعبرة البرماوى قوله تسع وعشرون انما حذف التاء من العدد لان المعدود محذوف أو تغليباً للبيان لان
 العرب تغلب التأنيث في أسماء العدد اذا أرادت ذلك ومنه قوله يتر بصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ولم
 يقل بقية الشهر لان شهر المستحاضة الذى هو دورها لا يكون الا ثلاثين يوماً انما من غير اعتبار هلال فان طراً
 لها تميز ردت اليه نسخاً للماضى بالتجدد انتهت واعلم ان الشهر منى أطلق في كلام الفقهاء والمراد به الهلال
 الا في ثلاثة مواضع في المميرة الفاقدة شرطاً وهى المذكورة هنا وفي المتخيرة وفي الحل بالنظر لاقوله وغالبه فان الشهر
 في هذه المواضع الثلاث عددي أعني ثلاثين يوماً اه شيخنا ح ف نقلا عن الشورى على التحرير (قوله
 بشرط زدته الخ) هلا قال بقيد كسابقه وما وجه المخالفة غير التقن ولعل وجهه تصديره بأداة الشرط فصرح
 باسمه الخاص وفيه نظر لصحة التعبير بالقيد فيما صدر بأداة الشرط اه شورى (قوله والا فتخيرة) عبارة
 التحرير وشرح م ر والا فتخيرة وهى أولى لان المتخيرة خاصة بالمعتادة بالنسبة للقدر والوقت وألا حدهما
 كسبائى وهذه مبتدأة اه شيخنا (قوله تسمى مبرة) أى فاقدة شرط تميز فلا يطلق عليها اسم المميرة بلا
 قيد كما علم من قوله وحيث أطلقت المميرة الخ اه حل (قوله فترد اليهما) واعلم ان المعتادة اذا جاوزت مدهما
 عادتهما أسكت عما عكس عنه الحائض قطعاً لاحتمال انقطاعه على رأس خمسة عشر فاقلاً فالكل حيض وان
 عبرها قضت ما وراء قدر عادتها في الدور الثانى وما بعده اذا عبر أيام عادتها غشيت وصامت وصلت فظهر
 الاستحاضة لانها تثبت بمرّة جزماً ولا فرق بين ان تكون عادتها ان تحيض أياماً من كل شهر أو من كل سنة
 أو أكثر وشمل كلامهم هذا الآية اذا حاضت وجاوزت مدها خمسة عشر فترد عادتها قبل اليأس لماسبائى
 في العدد انما تحيض برؤية الدم ويتبين انما غير آيسة فلزم كونها مستحاضة بمجاوزة مدها الاكثر اه شرح
 م ر (قوله قدر او وقتاً) أى وان بلغت سن اليأس أو زاد دورها على تسعين يوماً كان لم تحض في كل سنة الا خمسة
 أيام فهى الحيض وباقي السنة طهر اه برماوى (قوله وتثبت العادة) هى تكرار الشيء على نسج واحد
 اه برماوى لكن هذا التعريف لا ينطبق على قول المتن وتثبت العادة بمرّة خصوصاً مع تخيل الشارح له بقوله
 فن حاضت في شهر خمسة الخ فالخمس في هذه الصورة لم تذكر فعمل تسمية الفقهاء لمثل هذا عادة مجرد اصطلاح
 والافنى اللغة ما يقتضى مثل ما قاله البرماوى في المصباح والعادة معروفة والجمع عاد وعادات وعوائد سميت
 بذلك لان صاحبها يعاودها أى يرجع اليها مرة بعد مرة وعودته كذا فاعتماده وتعوده أى صيرته له عادة اه
 (قوله ان لم تختلف) هلا قال بشرط زدته بقولى ان لم تختلف كسابقه مع ان هذا من زيادته كانه عليه بعد
 بقوله وخرج بزيادتي الخ اه لكاتبه (قوله لانها في مقابلة الابتداء) أى والمقابلة تحصل بمرّة أى لانها مأخوذة
 في مقابلة الابتداء أى منافية له اه شيخنا (قوله وخرج بزيادتي ان لم تختلف ما واختلفت) أى فلا تثبت
 الا بمرتين هذا حكم المفهوم وذكر له سبع صور في كل منها قد تكررت العادة حتى في صورة عدم تكرار
 الدور بان حاضت ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة فالعادة متكررة وان كانت مختلفة وقد بين السبعة بقوله فان تكرر
 الدور الخ هذه صورة وقوله أولم تنتظم أولم يتكرر بالصور هاتين صورتان وقوله أولم تنسها الخ فيه ثلاث
 صور لانه محترز قوله ونسبت النبوة الاخيرة الراجع للثلاثة وقوله أولم تنس انتظام العادة فيه صورة واحدة وقوله
 لم تثبت الا بمرتين راجع للصورة الاخيرة وهى قوله أولم تنس انتظام العادة كما يقتضيه سياقه فكان عليهما ان
 يذكر في أول صور المفاهيم كلها لان صنيعة يقتضى انه خاص بالاخيرة حتى فهم منه بعضهم ان في المفهوم
 تفصيلاً أى بان اختلفت لم تثبت الا بمرتين فاكثر وذلك في الصورة السابعة دون الستة قبلها فحق التعبير ان

وطهرها تسع وعشرون
 بشرط زدته بقولى (ان
 عرفت وقت ابتداء الدم)
 والا فتخيرة وسبائى بيان
 حكمها وحيث أطلقت
 المميرة فالمراد بها الجامعة
 للشروط السابقة وافاد تعبيرى
 بما ذكر ان فاقدة شرط مما
 ذكر تسمى مبرة عكس
 ما يوهمه كلام الاصل (أو)
 كانت (معتادة بان سبق لها
 حيض وطهر) وهى ذاكرة
 لهما وغير مبرة كما يعلم مما
 يأتى (فترد اليهما) قدرا
 ووقتا (وتثبت العادة ان لم
 يختلف بمرّة) لانها في مقابلة
 الابتداء فن حاضت في شهر
 خمسة ثم استحيضت ورت الى
 الخمسة كما ترد اليها وتكررت
 وخرج بزيادتي ان لم تختلف
 ما واختلفت

يقول ويخرج بز يادى ان لم تختلف مالواختلفت فانها لا تثبت الا بمرتبتين فكثر ثم يتكلم على كونها تحيض
أقل النوب أو النوبة الاخيرة تأمل اه لكتابه (قوله فان تكرر الدور الخ) المراد بالدور فيمن
لم تختلف عاداتها والمدة التي تشتمل على حيض وطهر وفيمن اختلفت عاداتها وجملة الاشهر المشتملة على
العادات المختلفة كثر الاشهر أو قلت اه ع ش على مر (قوله ونسبت انتظامها) بان لم تدر هل ترتب
الدور في نحو المثال الا تبي هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة أو بالعكس أو الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة أو
بالعكس وغير ذلك من الوجوه الممكنة تأمل اه ع ش (قوله ونسبت النوبة الاخيرة فيهما) أى في التكرر
وعدمه والتكرر فيه صورتان فالمسائل ثلاثة وحيث تساوى هذه النسخة ونسخة فيها غير ميم كما قرر
الز يادى وفيه نظران في صورة التكرر والانتظام ونسبان الانتظام فحيضها أقل النوب وان كانت ذاكرة
للنوبة الاخيرة وكتب أيضا قوله فيهما أى فيما اذا تكرر الدور ولم تنتظم عاداتها أولم يتكرر الدور بالكتابة
وأما اذا تكرر وانتظمت ونسبت انتظامه فحيضها أقل النوب وان كانت ذاكرة للنوبة الاخيرة اه حل
واعتمده شيخنا ح ف (قوله واحتاطت في الزائد) أى من النوب فتخطا الى آخر أكثر العادات فتغسل
آخر كل نوبة لاحتمال انقطاع دمها عنده اه حل وقوله كما يعلم مما سيأتى أى في المنحيرة حيث قال
فكما نض لا في طلاق الخ فالمراد به هذا الاحتياط انه تغسل عند كل نوبة من الزائد وتكون في هذه المدة
ككائن في أحكام وطاهر في أحكام كما سيأتى في المنحيرة مثلا اذا حيضت الثلاثة تكون فيما بينها وبين الخمسة
كالمنحيرة في أحكامها الا تية الا في الغسل فلا تغسل الا على رأس الجس تأمل (قوله أولم تنسها الخ)
مقابل قوله ونسبت النوبة الاخيرة فيهما فحيضه رجوع ذلك للمسلمتين ومقتضى ذلك انه اذا لم يتكرر
الدور ولم تنس النوبة الاخيرة ردت اليها واحتاطت في الزائد ان كان فليراجع ذلك ولم يذكر ذلك في
شرح الر وض ولا في العباب وغيرهما من الكتب التي رأيتها فلا ينبغي أن يكون هذا مرادا وأما رجوعه
لما اذا تكرر ولم تنتظم فلا اشكال فيه فانه مصرح به في الكتب المذكورة وغيرها اه سم اه ع ش
(قوله ردت اليها) ضعيف في الاولى من الثلاث اذا المعتمد فيها انها تحيض أقل النوب وتخطا في الزائد بحالة
النسيان وقوله واحتاطت الخ ضعيف في الثالثة لان المعتمد فيها انها لا يجب عليها احتياط في الزائد بل تقتصر
دائما على النوبة الاخيرة وان كانت أقل النوب اه شيخنا (قوله واحتاطت في الزائد ان كان) ضعيف
بالنسبة لعدم التكرر لان المعتمد في هذه انها لا تخطا في الزائد لانها تزدل للنوبة الاخيرة وتكون فاسخة لما قبلها
وأما رجوعه لما اذا لم يتكرر ولم تنتظم فلا اشكال فيه اه سم وعجازه ع ش قوله واحتاطت في الزائد
ان كان أى فيما اذا تكرر الدور ولم تنتظم وتذكرت النوبة الاخيرة بان تكون هي الثلاثة كما صرح به
الشارح في شرح الر وض ومصرح به صاحب العباب انتهت وعجازه الشيخ سلطان في حاشيته والمعتمد انها اذا لم
تنس النوبة الاخيرة لا تخطا لان العادة المتأخرة تنسخ ما قبلها وان كانت أقل وهذا فيما اذا لم يتكرر الدور
فان تكرر حيضت النوبة الاخيرة واحتاطت انتهت وقوله فان تكرر حيضت الخ أى اذا لم تنتظم عاداتها أما
اذا تكرر الدور وانتظمت عاداتها وذكرت الانتظام جرت على ذلك في أشهر الاستحاضة وأما اذا تكرر الدور
وانتظمت العادة ونسبت الانتظام منها تحيض أقل النوب سواء أذكرت النوبة الاخيرة أو نسبتهن سواء
أ كانت الاخيرة أكثر النوب أو أقلها وحيث تخطا للزائد والحاصل ان الصور أربع الاولى ان
يتكرر الدور وتنتظم عاداتها وذكرا الانتظام فتجربى على ذلك في أشهر الاستحاضة كأن حاضت في شهر ثلاثة
وفي ثمان خمسة وفي ثالث سبعة ثم عاد الدور كذلك ثم استحيضت في السابع فترد فيه الى ثلاثة وفي الثامن الى
خمس وفي التاسع الى سبعة وهكذا الثانية ان يتكرر الدور وتنتظم عاداتها وتنسى الانتظام فتحيض أقل النوب
مطلقا واما العلي وخلافه الشيخ الز يادى وتخطا في الزائد الثالثة ان يتكرر الدور ولم تنتظم العادة فان نسبت

فان تكرر الدور وانتظمت
عاداتها ونسبت انتظامها أولم
تنتظم أولم يتكرر الدور ونسبت
النوبة الاخيرة فيهما
حيضت أقل النوب
واحتاطت في الزائد كما يعلم
مما سيأتى أولم تسهردت
اليها واحتاطت في الزائد ان
كان أولم تنس انتظام العادة
لم تثبت الا بمرتبتين فلو حاضت
في شهر ثلاثة وفي ثمانية خمسة
وفي ثالث سبعة ثم عاد دورها
هكذا ثم استحيضت في الشهر
السابع ردت فيه الى ثلاثة
وفي الثامن الى خمسة وفي
التاسع الى سبعة وهكذا

النوبة الاخيرة حيضت أقل النوب واحتاطت في الزائد وان لم تسهر اذت اليها واحتاطت في الزائد ان كان بان
كانت النوبة الاخيرة في مثالها ثلاثة الرابعة ان لا يتكرر الدور فان نسبت النوبة الاخيرة حيضت أقل النوب
واحتاطت في الزائد وان ذكرتها حيضتها سواء كانت أكثر أو أقل ولا احتياط خلافا للشرح لان العادة
الاخيرة تنسخ ما قبلها كما ذكره سم والشيخ سلطان وغيرهما قائل اه شيخنا الاشبولي عن شيخنا الحفني
(قوله ويحكم لمعتادة مميزة الخ) هذا قسم ثان من اقسام المعتادة وكان الانسب تقديمه على ما قبله لتكون اقسام
غير المميزة متصلة اه شيخنا (قوله أيضا ويحكم لمعتادة مميزة) قد سلف لك شروط التمييز فاعتبرها هنا فلو
كانت عادت خمسة من أول كل شهر فرأت في أول شهر خمسة حرة ثم أطبق السواد فيضها الخمسة الاولى من كل
شهر لانها معتادة غير مميزة والحاصل ان التمييز حينها وجد بشرطه السابقة علمت المرأة به سواء كانت مبتدأة
أو معتادة ذاكرة أو متخيرة وفاق العادة أو خالفها تقدم القوى على الضعيف أو تأخر والله أعلم اه عميرة اه سم
وأما اذا فقدت المعتادة شرط من شروط التمييز السابقة فسيأتي فيها التفصيل بين كونها ذاكرة للقدر والوقت
أو ناسبة لهما الى آخر ما سيأتي (قوله لظهوره) أي لظهور ما يدل عليه اه شيخنا (قوله اما اذا تخلل بينهما الخ)
جواب الشرط محذوف أي فتعمل بهما كما أشار له بقوله فقدرا العادة الخ اه شيخنا (قوله كان رأت بعد خمسها
الخ) عبارة شيخنا في شرح الارشاد كأن رأت عشرين يوما أحمر ثم خمسة أسود ثم أحمر فالخمس الاولى من الاحمر
حيض وخمس الاسود حيض آخر لان بينهما خمسة عشر يوما انتهت وقوله عشرين ضعيفا لعله وكان هذا
الضعيف من جنس خمسها اذ لو كانت خمسها أقوى فهذا أعني جعل خمسها حيض من باب الاخذ بالتمييز
لا بمجرد العادة تأمل ثم سألت مر فوافق عليه ثم رأيت في شرح شيخنا اه سم اه ع ش (قوله ثم ضعيفا)
الظاهر ان هذا ليس شرط في الحكم حتى لو لم تر بعد الخمسة القوية شيئا كان الحكم كذلك اه سم وقد
يقال انما قيد به لانها لو رأت بعد القوى قويا كانت عاملة بالتمييز فقط لابه وبالعادة وقوله والقوى حيض
آخر أي للتمييز لان بينهما طهرا كاملا اه شيخنا (قوله أو كانت) أي من جاوز دمها أكثر اه شرح مر
(قوله قدرا أو وقتا) أو مانعة خلو تجوز الجمع فتدخل الاقسام الثلاثة في التعريف اه شيخنا (قوله لتحيرها في
أمرها) أي فهي بكسر الباء وقيل بفتحها من باب الحذف والابصال والاصل مخير في أمرها ويقال محيرة بفتح
الباء لان الشارع حيرها في أمرها اه برماوى (قوله لانها حيرت الفقيه) أي قبل تدوين الكتب التي في
شأنها وأما بعد التدوين فلا تحير لان أخذ الحكم منها سهل اه شيخنا وانما حيرته لانه لا يمكن جعلها حائضا
دائما لقيام الاجماع على بطلانه ولا طاهر اذ انما لقيام الدم ولا التبويض لانه تحكم فاحتاطت للضرورة اه
شرح مر (قوله وقد صنف الدارمي فيها مجلدا ضخما) لخص النوى مقاصده في شرح المذهب ولها ثلاثة اقسام
لانها اما ان تكون ناسبة للقدر والوقت أو لا قدر دون الوقت أو بالعكس وستأتي الثلاثة اه برماوى (قوله
هو أولى من قوله بأن) وجهه الاوليه ان عبارة الاصل توهم الحصر فحين نسبت القدر والوقت وليس مرادا
ويحجب بأن الحصر قسمان مطلق ومقيد وما وقع في الاصل من الثاني فهو حصر بالنسبة للمخيرة المطلقة
لامن حيث الحكم اه برماوى (قوله فان نسبت عادت قدر أو وقتا) هذه تسمى مخيرة تحير مطلقا وأما
الذاكرة لاحدهما فتسمى مخيرة تحير انسيب الا ان الذاكرة للقدر ان لم تعلم محله من الشهر فانها تسمى مخيرة تحير
مطلقا اه شيخنا (قوله كتمتع) المراد به المباشرة فيما بين سرتها وركبتها بوطء أو غيره فيحرم على زوجها وطؤها
ولو اختلف اعتقادهما فالعبرة بعقيدة الزوج لا بالزوجة وفي حج ما يصرح به في باب ما يحرم من النكاح وفيما
لو مكنته عملا بعقيدة الزوج فهل يجب عليها التقليد لمن قدم زوجها أو لا قال في الايعاب فيه نظر ولا يبعد وجوب
التقليد أقول وقد يقال في وجوب التقليد نظرنا حيث قلنا العبرة بعقيدة الزوج صار منكره على التمكن
شرعا والمكره لا يجب عليه التور به وان أمكنته لان فعله كالأفضل فكذلك يقال هنا لا يجب عليها التقليد لان

(ويحكم لمعتادة مميزة بتمييز
لأعادة) مخالفته بقيد زده
بقولي (ولم يتخلل) بينهما
(أقل طهر) لان التمييز
أقوى من العادة لظهوره
ولانه علامة في الدم وهي
علامة في صاحبته فلو كانت
عادت خمسة من أول الشهر
وبقيته طهر فرأت عشرة
أسود من أول الشهر وبقيته
أحمر حكم بأن حيضها
العشرة لالخمس الاولى
منها أما اذا تخلل بينهما أقل
طهر كان رأت بعد خمسها
عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا
ثم ضعيفا فقدرا العادة حيض
للعادة والقوى حيض آخر
(أو) كانت (مخيرة) وهي
الناسبة لحيضها قدرا أو وقتا
سميت بذلك لتحيرها في أمرها
وتسمى مخيرة أيضا لانها حيرت
الفقيه في أمرها (فان) هو
أولى من قوله بأن (نسبت
عادت قدر أو وقتا) وهي غير
مميزة (فكحائض) في
أحكامها السابقة كتمتع

فعلها كلا فعمل لا يقال يرد على ذلك ما قالوه في الطلاق من انه لو اختلف الزوج والزوجة في وقوع الطلاق وعدمه من ان الزوج يدين وعليها الهرب لانا نقول لا منافاة لانها تخلف ما وافقه على مدعاها والا فلا تدين ولان معتقده ثم لا يقر عليه ظاهر اقلزمها الهرب منه لذلك بخلاف ما هنا فانه يقر عليه فلزمها تخلفه رعاية لاعتقاده ثم رأيت في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المنهج نقلا عن العباب اه ع ش على مر (قوله أيضا كتمتع) أي فيحرم على زوجها وسيد هاما لم يخش العنت بطريق الاولى من جوازهم مع الحيض المحقق وكذا مباشرة ما بين سرتها وركبتها ويستمر لها وجوب النفقة والكسوة وسائر حقوق الزوجية كالقسم وان منع من الوطء ولا خيار له في فسخ نكاحها لان وطئها متوقع بالشفاء وتعد اذا طلقت ما لم تكن حاملا بثلاثة أشهر في الحال اعتبارا بالغالب من ان كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر ودفع الضرر من انتظار سن البأس لان فيه ضرر الا يطاق هذا اذا طلقها أول الشهر وأما اذا طلقها في اثنائه فان كان قد مضى منه خمسة عشر يوما وأكثر لغايبه واعتدت بعد ذلك بثلاثة أشهر وان كان قد بقي منه ستة عشر يوما فأكثر فبشهر بن بعد ذلك ما لم تعلم قدر دورها فان علمته بثلاثة أدوار فان سكنت فيه أخذت بالاكثر فان قالت اعلم انه لا يزيد على ستة فدورها ستة وأما الحامل فتعد بوضعه اه برماوى (قوله وقراءة في غير صلاة) أي ومس مصحف وحمله ومكث بمسجد لغرض دينوى أولا لغرض فان كان للصلاة فكقراءة السورة فيها أولا اعتكاف أو طواف فكالصلاة فرضا أو نقلا قاله في المهمات قال ولا يخفى ان محل ذلك اذا أمنت التلويث هذا والذي اعتمدناه والشيخنا انه لا يجوز لها دخول المسجد للصلاة فرضا أو نقلا لصحتها خارجة بخلاف الطواف ونحوه أي كالاكتكاف فانه من ضرورته اما القراءة في الصلاة فبأثرة مطلقا أي فاتحة أو غير هالان حدثها غير محقق في كل وقت بخلاف فاقط الطهورين من الجنب والحائض حيث لا يقرأ غير الفاتحة لتحقق حديثه اه حل ومثله شرح مر والحاصل انها كالحائض في خمسة أحكام وكطاهر في خمسة أيضا كما تقدم اذا حرم بالحيض عشرة أشياء فهي كطاهر في الصلاة والطواف والصوم والطلاق والغسل وكالحائض في خمسة في مباشرة ما بين السرة والركبة وقراءة القرآن في غير الصلاة ومس المصحف وحمله والمكث في المسجد وعبوره بشرطه (قوله وقراءة في غير صلاة) أي وان خافت نسيان القرآن لتمكينا من اجرائه على قلبها فلولم يكف في دفع النسيان اجراؤه على قلبها ولم تنفق لها قراءته في الصلاة لما منع قام بها كل شغلها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة جازلها القراءة ويجوز لها القراءة للتعليم لان تعلم القرآن من فروض الكفايات وينبغي جواز مس المصحف وحمله ان توقفت قراءتها عليها ما ثم اذا قلنا بجواز القراءة خوفا من النسيان فهل يجب عليها ان تقصد بتلاوتها الذكرا أو تطلق لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك قالت الظاهر انه لا يجب عليها ذلك بل يجوز لها قصد القراءة لان حدثها غير محقق والعذر قائم فلا تمنع من قصد القراءة المحصل للثواب ثم ان كانت قراءتها مشروعة فستن السامع لها سجود التلاوة والا فلا اه ع ش على مر (قوله كصلاة) أي ولو مندورة وصلاة جنازة وتكفي منها ويسقط بها الفرض ولو بحضرة غيرها من متطهر كامل خلافا للعلامة الخطيب اه برماوى وع ش على مر * (تنبه) * قد نص الشافعي والاصحاب على انه لا قضاء على المتخيرة وان صلت في أول الوقت واعتمده زى والرملى كوالده والخطيب وغيرهم وقال الشيخان بوجوبه عليها وفي كفيته طرق تطلب من المطولات اه قل على الجلال وعبارة الاسعاد لابن أبي شريف مع متن الارشاد لابن المقرئ نصها (فتصلي كل فرض أول وقته) لانه يجب عليها التحجيل بل لتكفيها الكيفية المذكورة في القضاء بعد فلو أخرت عن أول الوقت حتى مضى ما يسع الغسل وتلك الصلاة لم تمنعها الزيادة على تلك الكيفية كما سيأتى (و) اذا صلت الفرض أول وقته بغسل لم يكفها ذلك في اسقاطه بل (تعبد) أي تقضيه وجوب الاحتمال انها صلت حائضا ثم انقطع في الوقت بعد الصلاة أو في خلالها فانه اذا انقطع وقصد بقى من الوقت ما يسع تكبيرة وجبت ذات الوقت مع ما قبلها من صلاة

وقراءة في غير صلاة
احتياطا لاحتمال كل
زمن يمر عليها الحيض
(لا في طلاق وعبادة تقتقر
لنية) كصلاة

تجمع معها وإلهذا تؤمر بتأخير الإعادة عن وقت ما بعدها مما يجمع معها فلا تقضي الظهر إلا بعد خروج وقت
العصر ولا المغرب إلا بعد خروج وقت العشاء لأنها إذا قضت الظهر في وقت العصر أو المغرب في وقت العشاء
احتمل الانقطاع قبل آخر وقت الأخيرة بتكبيره فلا تخرج عن العهدة ويكفي أن تعبد (بوضوء) أن أعادته (بعد)
إداء (فرض لا يجمع معه) ولا حاجة بها حينئذ إلى الغسل لأنه إذا تغسل لفرض الوقت فيكفيها ذلك فإذا قضت
الظهر والعصر واخرتهما عن أداء المغرب اغتسلت للمغرب وكفاها ذلك للظهر والعصر أيضا لأنه إن انقطع
حيضها قبل الغروب فلا يعود إلى تمام مدة الظهر وإن انقطع بعده لم يكن عليها طهر ولا عصر لكن تتوضأ لكل
واحدة منهما ما كثر شأن المستحاضات ولو قد تمتها على أداء المغرب فإن عليها حينئذ أن تغتسل للظهر وتوضأ
للعصر وتغسل ثانيا للمغرب لاحتمال الانقطاع في خلال الظهر والعصر أو عقبهما وعن هذا احتج بقوله بعد
فرض وإنما كفي غسل واحد للظهر والعصر لأنه إن انقطع الحيض قبل الغروب فقد اغتسلت بعده وإن انقطع
بعده فلا يس عليها طهر ولا عصر وهذا الحكم في إعادة المغرب والعشاء وأما الصبح فإذا قضاها خارج وقتها قبل وقت
الظهر التي تلها أو فيه قبل أداء الظهر فلا بد من الغسل لقضائها وإذا قضاها بعد أداء الظهر كفاها الوضوء لها مع
الغسل للظهر لأنها إن أدتها طاهرا أجزأها وأحاطضا وانقطع في الوقت أجزأها الإعادة وإن لم ينقطع فيه فلا شيء
عليها في صورة تقديم المجموعتين على أداء ما بعدهما تكون مصلية للوظائف الخمس مرتين بثمانية اغسال
وضوئين وفي صورة تأخيرهما عن أداء ما بعدهما ستة اغسال والوضوء أربع مرات فالتأخير أولى لكون
العمل معه أقل ولكونه مخرجاً من عهدة الوظائف الخمس بخلاف التقديم لاستلزامه تأخير المغرب والصبح
عن أول وقتها فتخرج عن عهدة ما عداهما أما هما إذا أخرتا حتى مضى من وقت كل منهما ما يسعه والغسل
فلا يكفي فعلهما مرة أخرى بعد الوقت لجواز أن تكون طاهرا في أول الوقت ثم يطرأ الحيض فتستلزمها الصلاة
مع وتوع المرتين في الحيض ثم إن ما ذكر في صورتي تقديم المجموعتين وتأخيرهما محله إذا قدمت الصبح في كل
منهما وإن أخرت اكتفي في الأولى بسبعة اغسال وثلاث وضوآت وفي الثانية بخمسة اغسال وخمس وضوآت ولا
يشترط المبادرة بالإعادة بل تخرج عن العهدة إذا أتت بها (قبل) انقضاء (خمس عشرة يوما) من أول وقت الفرض
المعاد لأن الحيض إن انقطع فيه بقي الطهر خمسة عشر يوما وإن لم ينقطع فلا شيء عليها ثم إن الإعادة على هذه
الكيفية لا تتعين بل من أدت الفرائض أوائل أوقاتها بخيرة بين أن تعبد كما ذكرنا أو أن تمهل حتى يمضي ستة عشر
يوماً ثم تقضي الخمس وهكذا (تقضي الخمس لكل ستة عشر يوماً) قال في التعليقة لأنها لا تقضي ما وقع في الحيض
ولا ما وقع في الطهر ولا ما سبق الانقطاع غسله وإنما تقضي الصلاة التي تأخر الانقطاع عن غسلها ولا يحتمل
الانقطاع في ستة عشر يوماً إلا مرة واحدة لأن أقل الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمسة عشر ويحتمل تأخر
الانقطاع عن الغسل في تلك المدة وإن يجب بذلك الانقطاع قضاء صلاتي جمع فإذا أشكل الحال وجب لقضائهما
الخمس واءلم أن الذي في العسر يزوال رخصة أنها تقضي لكل خمسة عشر يوماً الخمس وقد تعبه في المهمات
وصوب ما في الحاوي ولذا تبعه فيه المصنف وقد غلط صاحب الحاوي الزين الكافي وغيره من أهل عصره لأن
اعتبار كل ستة عشر تقضي أن يلزمها عشر صلوات إذ يحتمل طرأ الحيض أثناء صلاة في أول الستة عشر
وانقطاعه في مثلها من السادس عشر فتفسد عليها صلاتان متفعتان فتقضيها بعشر صلوات وأبدى صاحب
الحاوي وتعليطهم صاحب الحاوي بذلك غلط منهم لأن أصل التصوير بما إذا صلت الفرائض أول الوقت فلا يتأتى
وجوب الصلاة التي طرأ الحيض في اثنتيها أول الوقت لأن شرط وجوبها على من طهارته طهارة ضرورة أن يمضي
من أول الوقت ما يسعهام الطهارة كما ينبه عليه إيجاب العشر إذا صلت متى اتفق كما لا يخفى على المتأمل (فإن) لم تؤد
الفرائض أوائل أوقاتها بل (صليت متى اتفق) من الوقت (فالعشر) أي تقضي العشر لكل ستة عشر يوماً الخمس
مرتين لأنه يحتمل أن يطرأ الحيض في أثناء صلاة فتبطل وقد مضى من الوقت ما يمكن إذا وها فيه فتلزمها وينقطع

في أخرى كذلك فحب أيضا ويجوز أن تكونا متفتحتين كظاهر من أو عصرين ومن نسي صلاتين متفتحتين لزمه أن
يصلي الخمس مرتين وهاهنا أمران الأول أنه وقع في العزيز والروضة أناطة قضاء الخمس والعشر بكل خمسة عشر
يوما وفي الكتاب كأمه من الأناطة بكل ستة عشر هو ماصو به في المهمات وتعليقه السابق المأخوذ من التعليقة
ظاهر الثاني أن ما مشى عليه الكتاب تبع الأصل من وجوب قضاء الصلوات على المتخيرة هو ما رجحه الشيخان
ونقل في المجموع ترجحه عن الإمام وجهه وانظر أسانين لكن في المهمات أن عدم وجوب القضاء هو المقتضى
به لأن الشيخين استندوا في ترجيح الوجوب إلى أنه لأن نص الشافعي يدفعه وقد نقل الرواية نصه على عدم
الوجوب وقال في المجموع أنه ظاهر النص لأن الشافعي نص على وجوب قضاء الصوم ولم يذكر قضاء الصلاة
ونقل فيه عدم الوجوب عن جمهور العراقيين ثم قال ونقله الدارمي والماوردي والشيخ نصر وآخرون عن
جمهور أصحابنا انتهت بالحرف (قوله وطواف) ومثله الاعتكاف ومحل دخول المسجد لهما إذا أمنت تلويث
المسجد وانما جاز الدخول لهما مع أمن التلويث لعدم صحتهما خارجة بخلاف تحية المسجد فلا يجوز زيارتها
الدخول لفعلا إلا إذا دخلت لفرض غيرها كالاغتكاف وينبغي أن مثل ذلك ما لو أرادت فعل الجمعة وتعد ذر
عليها الاقتداء خارج المسجد فيجوز لها دخوله لفعلا ولا يرد على ذلك أن الجمعة ليست فرضا عليها لأن دخول
المسجد لا يتوقف على كون العبادة التي تدخل لفعلا فرضا بل دليل دخولها للطواف والاعتكاف المندوبين
أه ع ش على مر وقال الزبائدي والمعتمدان محل جواز البت إذا توقفت صحة تلك العبادة على المسجد
كطواف واعتكاف والافلا اه وعبارة شرح مر وما أفهمه كلامه من جواز دخولها للصلاة فرضا
أو نفلا رده الوالدرجه الله تعالى بفهوم كلام الروضة من أنه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة
بخلاف الطواف ونحوه فإنه من ضرورته انتهت (قوله فرضا أو نفلا) راجع للاثلاثة اه برماوى (قوله
لكل فرض) ولو نذر أو لو كفاية دون النفل وإذا اغتسلت فإن كان بانغماس فواجب والأوجب عليها أن
ترتب بين أعضاء الوضوء لاحتمال أن الوضوء واجبا ولا يلزمها أن تنوي الوضوء لأن جهلها بالحال يصيرها
كالغالب وهو يجزئه الوضوء بنية نحو الحيض ذكره شيخنا وعموم يشمل ما لو كان الغائط رجا لا وهو قيد اسما
تقدم عن والده في باب الغسل من أن الرجل إذا نوى غائط الحيض وقد أجنب أجزاءه حل ومثله شرح مر
* (فرع) * لو كان عليها حدث أصغر فهل يندرج في هذا الغسل أم لا نظر اللاحتياط في التعاقبة على
الحاوى عدم الاندراج وفيه نظر اه سم وفي قل على المحلى مانعه (تنبيه) اكتفاؤهم بالغسل صريح في
اندراج وضوئها فيه وهو كذلك لأنه إذا كان غشاها بعد الانقطاع في الواقع فهو مندرج فيه قطعاً والافهو
وضوء بصورة الغسل فقول بعضهم بعدم اندراجها في غسلها لأنه لا احتياط غير مستقيم ويرده أيضا قولهم أنها
لونت فيها لا كبر كفاها لأن جهل حدثها جعلها كالغائط * (فرع) * قال الشيخ الطبري لاوى لولم تحدث
بين الغسلين لم يجب عليها الوضوء وفيه نظر لأن إرادة غير حدثها الدائم لا تستقيم وحيث وجب الغسل بحدثها
الدائم مع احتتمال كونه ليس بحدثها فإلى أن يجب الوضوء لتحقيق كونه خارجا ولو غير حيض وانما اغتفر
وجوده في المعتادة للضرورة وحيث بطل بالنسبة للغسل فأولى أن يبطل بالنسبة للوضوء اه (قوله أيضا لكل
فرض) خرج بالفرض النفل فلا يجب عليها الاغتسال كما اقتضاء ظاهر كلام أكثر من وجوبه في الكفاية
وصرح به ابن المقرئ في شرح ارشاده وهو المعتمد اه شرح مر وقوله فلا يجب عليها الاغتسال له أى
ويكفيها الوضوء وظاهره وانفعاته استقلالاً كالضحى وقضية شرح البهجة أن محل الاكتفاء بالوضوء حيث
فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر أو لم يفعل استقلالاً سواء كان في وقت فرض أم لا فلا
بطله من الغسل وعبارته قال في المجموع قال القاضي كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل
وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل إلا بالغسل أيضا قال وفيه نظر ويحتمل أن تستقيم النفل

وطواف وصوم فرضا أو
نفلا احتياطاً لاحتمال الطهر
وذكر حكم الطسلاف من
زيادنى (وتغتسل لكل
فرض)

بعد الفرض وأقول وقوله أيضا اه ع ش عليه (قوله في وقته) فيه بحث لان الغسل لاحتمال الانقطاع
واحتماله قائم في كل زمن فلم قيد الغسل بالوقت اه سم ويجاب عنه بان احتمال الانقطاع قائم في كل زمن
وبفرض وجوده قبل الوقت يحتمل الانقطاع بعده فلم يكتف به وأما احتمال الانقطاع بعد الغسل اذا وقع
في الوقت فلا حيلة في دفعه اه ع ش (قوله فان علمته) أي قبل التحير اه برماوى وقوله كعند الغروب
فيه جرح عند الكاف وهى لا تجزى الا بمن وسهل ذلك كونهم بمعنى وقت على ان ابن عقيل في شرح التسهيل جوز
جوها بالكاف على لغة اه شيخنا (قوله وتصلى به المغرب) أي ثم ان بادرت لفعلها فذلك وان أخرت للمصلحة
الصلاة وجب الوضوء اه ع ش (قوله لاحتمال الانقطاع عند الغروب الخ) فيه ان الفرض انما علمت
الانقطاع عند الغروب فلم عبر بالاحتمال واجيب بانه عبر به لاحتمال تغير عادتها لكان المناسب
التعبير بالظن لا بالاحتمال اه شيخنا (قوله واذا اغتسلت) أي المتحيرة مطلقا سواء علمت وقت الانقطاع أولا
وقوله لا يلزمها المبادرة الخ بخلاف المستحاضة يلزمها المبادرة له عقب الوضوء لما في المبادرة من تقليل الحدث
والغسل انما وجب لاحتمال الانقطاع ولا يمكن تكرره بين الغسل والصلاة واما احتمال وقوع
الغسل في الحيض والانقطاع بعده فلا حيلة في دفعه بادرت أم لا اه شرح البهجة (قوله حيث يلزم
المستحاضة المؤخرة) أي التي أخرت للمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين والمراد المستحاضة غير
المتحيرة ليصح قياس هذه عليها والافهى قسم من مطلق المستحاضة فيلزم قياس الشيء على نفسه اه ع ش
على مر (قوله ومعلوم الخ) غرضه بهم ذات قيد آخره قول المتن لكل فرض بعد ان قيده هو بقوله ان جهلت وقت
انقطاع أي فاذا كانت ذات تقطع لا يلزمها الغسل لكل فرض وانما يلزمها في أوقات النزول فاذا كان النقاء
بسع صلاتين مثلا واغتسلت الاولى لا يجب عليها ان تغسل ثانيا للصلاة الثانية مثلا اه حل وقوله انه
لا يغسل على ذات التقطع أي لا واجب ولا مندوب بل لو قيل بحرمة لم يكن بعيدا لانه تعاط لعبادة فاسدة اه
ع ش على مر (قوله وتصوم رمضان الخ) أي وجوبا وكذا كل صوم فرض ولو نذر اموسعا ولها صوم
النفل بالاولى من صلاته ولا يلزمها الغداء ان افطرت لرضاع لاحتمال كونها حائضا اه برماوى * (قائدة) *
يقرأ رمضان في المتن يمنع الصرف كاه والمحفوظ وفيه انه لا يمنع من الصرف الا اذا أريد به رمضان سنة بعينها
وهناك يرد به ذلك بل المراد به رمضان من أي سنة كانت الا ان يقال المانع لرمضان من الصرف العلمية والزيادة
والعلمية باقية وان أريد من أي سنة فهو معروفة دائما لان المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين
اه ع ش على مر (قوله أولى من قوله كاملين) فيه ان الاصل انما قيد بكاملها لاجل قوله يحصل لها
من كل أربعة عشر يوما لان الناقص يحصل لها منه ثلاثة عشر فقط اه شوبرى وعبدارة شرح مر
فالكامل في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لابقاء اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على المصنف كما
لا يعترض عليه بأنه لا يبقى عليها شيء اذا علمت أن الانقطاع كان ليلا للوضوحه أيضا فان كان رمضان ناقصا حصل
لها منه ثلاثة عشر والمقضى منه بكل حال ستة عشر يوما انتهت (قوله فيبقى عليها يومان) أي وان كان رمضان
ناقصا اه شيخنا (قوله ان لم تعد الانقطاع ليلا) أي قبل التحير اه برماوى (قوله من ثمانية عشر) هي
تكتب بالالف ان كان فيها ثمانية التائب كما هنا فان لم تكن فيها بان كان المعدود مؤنثا فانظر ان أتيت بالياء قلت
ثني عشرة فبغير ألف والاف بالالف نحو ثمان عشرة فإله ابن قتيبة في آداب الكاتب اه سم على المنهج وينافيه
قول المصباح اذا أضيفت الثمانية الى مؤنث ثبتت الياء ثبوتها في القاضى وأعرب اعراب المنقوص تقول
جاء ثمانى نسوة وثمانى مائة ورأيت ثمانى نسوة تطهر الفحة على الياء واذا لم تنصف قلت عندى من النساء
ثمان وممرت منهن ثمان ورأيت ثمانى واذا وقعت في المركب تخيرت بين سكون الياء وفتحها والفتح أفصح
يقال عندى من النساء ثمانى عشرة امرأة وتحذف الياء في لغة بشرط فتح النون فان كان المعدود مذكرا قلت

في وقته لاحتمال الانقطاع
حينئذ بقيد زده بقولى (ان
جهلت وقت انقطاع) للدم
فان علمته كعند الغروب
لم يلزمها الغسل في كل يوم
وليلة الا عند الغروب وتصلى
به المغرب وتتوضأ لباقي
الفرائض لاحتمال الانقطاع
عند الغروب دون ما عداه
فله في المجموع عن الاصحاب
واذا اغتسلت لا يلزمها المبادرة
لصلاة لكن لو أخرت لزمتها
الوضوء حيث يلزم المستحاضة
المؤخرة ومعلوم انه لا يغسل
على ذات التقطع في النقاء
اذا اغتسلت فيه (وتصوم
رمضان) لاحتمال أن تكون
طاهرا جميعه (ثم شهرا
كاملا) بأن تأتى بعد رمضان
تاما وانما صلاتين متواليه
فقولى كاملا أولى من قوله
كاملين (فيبقى) عليها
(يومان) بقيد زده بقولى
(ان لم تعد الانقطاع ليلا)
بان اعتادته نهرا أو شكت
لاحتمال أن تحيض أكثر
الحيض ويقرأ التمس في يوم
وينقطع في آخر فيفسد
سنة عشر يوما من كل من
الشهرين بخلاف ما اذا
اعتادت الانقطاع ليلا
فانه لا يبقى عليها شيء واذا
بقى عليها يومان (فتصوم
لها من ثمانية عشر) يوما

عندي ثمانية عشر بإثبات الهاء اه فلم يفرق في ثبوت الالف بين ثبوت الياء وحذفها وقد يقال لامتنافاة لان
كلام ابن قتيبة في حذف الالف خطأ ولا يلزم منه حذفها من اللفظ وكلام المصباح انما هو فيما ينطق به فيها من
الحروف اه ع ش على مر (قوله ص ١٢١ والثاني والثالث) أي لانا اذا فرضنا أن السادس عشر الذي طرأ فيه
الحيض في شهر ربيع الاول يلزم أن يكون الحيض الذي قبله طرأ في سادس عشر صفر وحينئذ يستمر إلى
السادس عشر وهو اليوم الاول من ربيع الاول فيفسد الاول منه وقوله ص ١٢١ السادس عشر والثالث أي وفسد
الاولان من الثمانية عشر والاخير ان منها لان الاولين واقعان في حيض الشهر السابق والاخيرين واقعان في
حيض الشهر اللاحق اه عزيرى (قوله ويحصل اليومان أيضا الخ) ولا يتعين هذا المذكور في تحصيل ذلك كما
هو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلهما بكيفيات تبلغ ألف صورة واحدة ولعله في جميع
مسائل الصوم بأنواعه لا في هذه الصورة بخصوصها الظهور فساد اه شرح مر وحاصل ما ذكره الشارح
في كيفية قضاء اليومين ست كيفية خمسة فيما اذا قضت اليومين معا وواحدة فيما اذا قضت كل واحد منهما
على حدته والخمسة الاولى قسمان قسم تصوم فيه خمسة أيام وليس فيه الا صورة وقسم تصوم فيه ستة وفيه أربع
صور (قوله واثنين وسطهما) أي ليسا متصلين باليومين الاولين ولا باليومين الاخيرين سواء والتبيين هما
في أنفسهما أو فرقت بينهما اه ع ش على مر (قوله ويمكن قضاء يوم بصوم يوم الخ) * (تنبيهه) *
سكت المصنف عن قضاء الصلاة فيه اشعار بعدم وجوبه ومشى على ذلك العلامة الخطيب ووجهه بأنهما كانت
في طهر فلا قضاء أو في حيض فكذلك واعتمد هذه العلامة الزيادي كالعلامة الرملي وولده وذكر الشيخان ان
المرأة اذا كانت في طهر امتنع اقتداؤها بالتحيرة لانه يلزمها الاعادة فعلم انه يلزمها القضاء واعتمد العلامة
الشبشيرى وفي كيفية القضاء طرق تطلب من المطولات اه برماوى وقد تقدم بسطه في عبارة الاسعاد (قوله
وسابع عشره) يجوز في مثل هذا التركيب اعتباران الاول أن يقصد أنه مختصر من تركيب مشتمل
على أربع كلمات والاصل سابع عشر سبعة عشر وكيفية الاختصار أن يحذف العقد من الاول والنيف من
الثاني فتبقى صورة التركيب الاول لانفسه وفيه حينئذ ثلاثة أوجه بناء الجزأين واعرابهما واعراب الاول
وبناء الثاني والاعتبار الثاني أن يقصد أنه تركيب مستعمل بان يستعمل السابع مشتمل على العشرة ليفيد
الاتصاف بعنانه مقيداً بصاحبها العشرة وحينئذ يتعين بناء الجزأين وهذا كله مأخوذ من الاشعوى صريحاً اه
(قوله وان كان آخر الحيض الاول) آخر اسم كان والاول خبرها وقوله أو الثالث معطوف على الاول والمعنى
وان كان آخر الحيض اليوم الاول وهذا الاحتمال صورته أن يطرأ الحيض في اليوم السادس عشر فينقطع
في أول يوم من الشهر القابل وقوله أو الثالث أي او كان آخر الحيض اليوم الثالث بان طرأ في الثامن عشر
فينقطع في اليوم الثالث من الشهر القابل وقوله سلم الاخير وهو السابع عشر وفي كلام الشارح مسامحة
من وجهين الاول انه كان ينبغي ان يقول وان طرأ في السادس عشر - لم الاول وان طرأ في الثامن عشر - لم
الاخير لان هـ ذاهو المناسب لقوله لان الحيض ان طرأ الخ لان كلامه في الطرؤ والوجه الثاني انه ترك احتمالاً
وكان ينبغي ذكره على قياس ما قدمه وهو طرؤه في السابع عشر الذي هو أحد أيام الصوم وعابه فيسـ لم لها
الثالث واما الاحتمالان اللذان ذكرهما بقوله وان كان آخر الحيض الخ فترائدان على سياق المقام لان الحيض
لم يطرأ فيهما في يوم من أيام الصيام مع ان جميع الاحتمالات التي ذكرها في هذا المقام كان الطرؤ فيها في أيام
الصيام والامر في ذلك سهل تأمل (قوله ولا يتعين الثالث والسابع عشر الخ) عبارة شرح مر ولا يتعين
اليوم الثالث للصوم الثاني ولا السابع عشر للصوم الثالث بل لهما ان تصوم بدل الثالث يوماً بعده إلى آخر
الخامس عشر و بدل السابع عشر يوماً بعده إلى آخر تسعة وعشرين بشرط ان يكون الخلف أي المتركة
صومه من أول السادس عشر مثل ما بين صومها الاول والثاني أو أقل منه فلو صامت الاول والثالث والثامن

(ثلاثة أولها وثلاثة آخرها)
فيحصلان لان الحيض ان
طرأ في الاول منها فتأنيثه ان
ينقطع في السادس عشر
فيصح لها اليومان الاخيران
وان طرأ في الثاني صح
الطرفان أو في الثالث صح
الاولان أو في السادس عشر
صح الثاني والثالث أو في
السابع عشر صح السادس
عشر والثالث أو في الثامن
عشر صح اللذان قبله ويحصل
اليومان أيضا بان تصوم
لهما أربعة أيام من أول
الثمانية عشر واثنين آخرها
أو بالعكس أو اثنين أولها
واثنين آخرها واثنين
وسطها و بان تصوم لهما
خمس الاول والثالث
والخامس والسابع عشر
والتاسع عشر (ويمكن قضاء
يوم بصوم يوم وثلاثة وسابع
عشره) لان الحيض ان طرأ
في الاول سلم الاخير أو في
الثالث سلم الاول وان كان
آخر الحيض الاول سلم
الثالث أو الثالث سلم الاخير
ولا يتعين الثالث والسابع
عشر بل الشرط ان تترك

عشر لم يجز لان الخلف من أول السادس عشر يومان وليس بين الصومين الاولين الا يوم واحد وانما امتنع ذلك لجواز ان ينقطع الحيض في اثناء الثالث ويعود في اثناء الثامن عشر ولو صامت الاول والخامس والثامن عشر جاز لان الخلف أقل مما بين الصومين الاولين ولو صامت الاول والخامس عشر فقد تخلل بين الصومين ثلاثة عشر فلها ان تصوم التاسع والعشرين لان الخلف مماثل وان تصوم قبله لانه أقل نعم لا يكفي ان تصوم السادس عشر لانهم تخلف شيئا وانما ذكر المصنف وغيره ذلك لبيان ان السبعة عشر أقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد وضابط الطريقة الاولى وهي قوله فتصوم لهما من ثمانية عشر الخ ان تصوم قدر ما عليهما متواليا في خمسة عشر يوما ثم تصوم قدره متواليين سابع عشر صومها الاول ثم تصوم يومين بين الصومين سواء اتصلا بالصوم الاول او لا وسواء وقع اجتماعهما في أم متفرقين وضابط الطريقة الثانية وهي قوله ويمكن قضاء يوم الخ ان تصوم قدر ما عليهما مفرقا في خمسة عشر يوما مع زيادة صوم يوم ثم تصوم قدره من سابع عشر صومها الاول من غير زيادة فتصوم يوما وثلاثة وسابع عشر والطريقة الاولى تأتي في أربعة عشر يوما فادونها والثانية تأتي في سبعة أيام فادونها هذا كله في غير المتتابع أما هو بنذر أو غيره فان كان سبعة فادونها صامته ولاء ثلاث مرات المرة الثالثة منها من سابع عشر شر وعها في الصوم بشرط ان تفرق بين كل مرتين من الثلاث بيوم فأكثر حيث يتأتى الاكثر فان كان أربعة عشر يوما فادونها صامت له ستة عشر ولاء ثم تصوم قدر المتتابع أيضا ولاء فان كان ما عليهما شهرين صامت مائة وأربعين يوما ولاء انتهت وقوله صامت مائة وأربعين الخ أي فيحصل لهما من المائة والعشرين سنة وخمسون يوما لحصول أربعة عشر من كل ثلاثين ومن العشرين الباقية أربعة لان غاية ما يفسد منها ستة عشر اه ع ش عليه (قوله وان ذكرنا أحدهما فالليقين حكمه) ولو قالت كنت أخطأ شهر ابشر حبسا أي كنت في آخر كل شهر وأول ما بعدهم حاضا فلحظة من أول كل شهر ولحظة من آخره حيض يقيين ولحظة من آخر الخامس عشر ولحظة من أول ليلة السادس عشر طهر يقيين وما بين اللحظة من أول الشهر واللحظة من آخر الخامس عشر يحتمل الحيض والطهر والانقطاع وما بين اللحظة من أول ليلة السادس عشر واللحظة من آخر الشهر يحتمل ما دون الانقطاع ولو قالت كنت أخطأ شهر ابشر طهر افليس لها حيض يقيين ولها الحظتان طهر يقيين في أول كل شهر وآخره ثم قدر أقل الحيض بعد اللحظة من أول الشهر في الانقطاع وبعد محتمل والحافطة للقدرا انما تخرج عن التحير المطلق بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض فاذا قالت دوري ثلاثون اولها كذا وحيض عشرة فعشرة في أولها لا تحتمل الانقطاع والباقي يحتمله والجميع يحتمل الحيض والطهر ولو قالت حيض عشرة من العشرات المشتمل عليها الشهر فهذه كالاولى الا ان احتمال الانقطاع هنا لا يكون الا في آخر كل عشرة ولو قالت حيض عشرة في عشرين من أول الشهر فالعشرة الاخيرة طهر يقيين والعشرون تحتمل الحيض والطهر والعشرة الثانية منها تحتمل الانقطاع أيضا ولو قالت كان حيض خمسة عشر من العشرين الاولى فالعشرة الاخيرة طهر يقيين والخمسة الثانية والثالثة حيض يقيين والاولى تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع والرابعة تحتمل الجميع ولو قالت حيض خمسة وكنت في اليوم الثالث عشر طهر افخمسة من أول الدور تحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع وما بعدها يحتمل الجميع الى آخر الثاني عشر ثم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر يقيين ومن أول السادس عشر الى آخر العشرين يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع ومنه الى آخر الشهر يحتمل الجميع ومتى كان القدر الذي أضلته زائدا على نصف المضل فيه حصل حيض يقيين من وسطه وهو الزائد على النصف مع مثله اه شرح مز (قوله أو بالعكس) وهو القدر دون الوقت ويشترط أن تكون ذاكرة لقدر الدور وابتدائه والافخمير متعلقة وتقدم حكمها وانما أخره من القسمين عن حكم الصوم في القسم السابق لما افتهمنا من حيث ان فيها حاضا محتملا وطهرا كذلك اه برماوى (قوله كناسية لهما) فيها

أي ما بين الخامس عشر وبين الصوم الثالث بقدر الايام التي بين الصوم الاول والثاني أو أقل منها (وان ذكرت أحدهما) بأن ذكرت الوقت دون القدر أو بالعكس (فالليقين) من حيض وطهر (حكمه وهي) أي المنعبرة بالذاكرة لأحدهما (في) الزمن (المحتمل) للحيض والطهر (كناسية لهما) فيها

(مر) أي من حرمه التمتع والقراءة في غير الصلاة ومن المصنف وجهه وعبر المسجد والمكث فيه ومن حل الطلاد وفعل العبادة المفتقر لنية اه حل (قوله ومنه غسلها لكل فرض) غرضه بهذا التوطئة لقوله ومعلوم الخ والاعتذار عن عدم ذكر المتن له هنا مع كون الأصل ذكره هنا وحصل الاعتذار أنه اكتفى بذكره فيما سبق عن ذكره هنا اه شوبري بإيضاح (قوله أولى من قوله كحائض في الوطء وطاهر في العبادة) أي لأن قوله في الوطء هوهم أن المباشرة فيما بين السرة والركبة لا تحرم وكذلك هوهم جواز دخولها المسجد ولأن قوله وطاهر في العبادة لا يشمل الطلاق مع انهما فيه كاطاهر وأيضاً لأنه هوهم أنه يجوز لها أن تقرأ القرآن في غير الصلاة لأنه عبادة مع أنه ليس كذلك اه شيخنا ح ف (قوله ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل الخ) مراده بهذا تخصيص المتن لأن ظاهره أنه ما تغتسل لكل فرض دائماً في المحتمل اه شيخنا (قوله طهراً مشكوكاً فيه) أي وحيضاً مشكوكاً فيه وقوله وما لا يحتسب له حيضاً مشكوكاً فيه أي وطهراً مشكوكاً فيه ففيه الحذف من الأول دلالة الثاني وبالعكس المسمى عندهم بالاحتباك اه شيخنا * (فرع) * الظاهر أنها لا تفعل ما وافق الأفاضة في هذه الحالة ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما لو نسبت انتظام عادتها فرددت لاقبل النوب واحتاطت في الزائد وذلك لأن الطواف لا آخرو لوقته وهي في زمن الشك بحيث لا يفسد طوافها فيجب تأخيرها إلى طهرها الحق بخلاف النسبية لعادتها قدرها وقتها فأنما مضطرة إلى فعله إذا لزم لها ترجو فيه الانقطاع حتى تؤمر بالتأخير إليه هذا ولم يتعرضوا لما لو طافت طواف الأفاضة زمن التخير هل يجب إعادة في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات أو لا قياس ما في الصلاة وجوب ذلك لأنها إن طافت زمن التخير احتمل وقوع الطواف في زمن الحيض اه ع ش (قوله في يوم وليلة منه حيض ييقن) أي في الظاهر وكذا تقول فيما بعده لأنه يجوز أن الله تعالى يغير عادتها اه شوبري (قوله وما بين ذلك يحتمل الحيض الخ) الظاهر أنه ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهر أصلي لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطف الانقطاع عليه وجعل كل منهما أحد المحتملات فإنه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض فينبأ بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال الطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع أو مع الانقطاع والحاصل أنه ليس المراد أن كلا منهما محتمل حصوله على الانفراد فإنه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر مع انقطاع فليتامر بعبارة أخرى قال رحمه الله انظر ما المراد بالطهر بدون الانقطاع مع تقدم الحيض يقيناً في المثال وكأن المراد بالطهر والانقطاع الطهر بعد الانقطاع فالظاهر قسمان طهر أصلي بأن لا يتقدمه انقطاع حيض كما بين الأول والسادس في مثال ذاكرة الدر الآتي وطهر بعد الانقطاع كما هنا ويجوز أن يراد هنا باحتمال الطهر احتمال الطهر أن حصل منها غسل بعد اليوم واليلة اه سم على المنهج اه ع ش على مر وعبرة الشوبري قوله وما بين ذلك يحتمل الحيض أي يفرض أن حيضها لا أكثر وقوله والطهر أي لجميعه من غير احتمال انقطاع فيه لأن الفرض أن الانقطاع بعد اليوم الأول وقوله والانقطاع أي على احتمال مجاوزته للأول فكل زمن يحتمل امتداد الحيض اليه والانقطاع فيه وحيث لا يستغنى بهذا عما قبله خلافاً لما توهمه بعضهم انتهت (قوله في العشر الأول) بضم الهمزة وفتح الواو وفتح الهمزة وتشديد الواو كما يفيد قول المصباح وسيأتي لنا في الاعتكاف زيادة إيضاح اه ع ش على مر وفي قول على الحل في قوله في العشر الأول قبل لا بد منه فإن قالت خمسة ولا أعلم ابتداء هاهنا من القسم الأول (قوله والأول طهر ييقن) أي فتتوضأ فيه لكل فرض مع الحشو والعصب كما تقدم في المستحاضة وكذلك تفعل في العشرين الأخيرين وقوله والثاني إلى آخر الخامس الخ أي فتتوضأ لكل فرض أيضاً ولا تغتسل ولا يقال يجب عليها الغسل لكل فرض فإن هذا الزمن داخل تحت قول المصنف وهي في المحتمل كناسية لهما من المعلوم أن الناسية لهما يجب عليها الغسل لكل فرض لانا قول وجوب الغسل لكل فرض خرج بقول الشارح ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل الاعتداحتمال

مر ومنه غسلها لكل فرض
وتعبري بذلك أولى من
قوله كحائض في الوطء
وطاهر في العبادة لا يغني
ومعلوم أنه لا يلزمها الغسل
الاعتداحتمال الانقطاع
ويسمى ما يحتمل الانقطاع
طهراً مشكوكاً فيه وما
لا يحتسب له حيضاً مشكوكاً
فيه والذاكرة الوقت كأن
تقول كان حيضى يتبدى
أول الشهر في يوم وليلة منه
حيض ييقن ونصفه الثاني
طهر ييقن وما بين ذلك
يحتمل الحيض والطهر
والانقطاع والذاكرة القدر
كأن تقول كان حيضى
خمساً في العشر الأول من
الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم
أنى في اليوم الأول طاهر
فالساحس حيض ييقن
والأول طهر ييقن
كالعشرين الأخيرين والثاني

الانقطاع فكلامه مقيد بالنظر لهذه الصورة اه شيخنا عثماوى (قوله محتمل للحيض والطمهر) أى الطهر
الاصلى الذى ليس ناشئ عن احتمال الانقطاع ووجه عدم احتمال هذه الايام للانقطاع انه ان كان أول الخمسة
التي هي حيضها اليوم الثانى أو الثالث أو الرابع أو الخامس أو السادس يكون الانقطاع فى السابع وما بعده
الى آخر العشرة اه عزيرى (قوله وأقل النفاس مجة) ذهب المزمى من أئمتنا الى أن أقله أربعة أيام
لان أكثره قدر الحيض أربع مرات فليكن أقله كذلك اه برماوى (قوله أى دفعة) بضم الدال ان اريد
المدفوع وبفتحها ان اريد المرة من الدفعات اه شيخنا لكن المناسب هنا الاول لان الكلام هنا فى النفاس
الذى هو الدم لاخر وجهه فى المصباح والدفعة بالفتح المرة وبالضم اسم لما يدفع بمره يقال دفعت من الاناء دفعة بالفتح
بمعنى المصدر وجمعها دفعات مثل سجدة وسجدة وبقى فى الاناء دفعة بالضم أى مقدار ما يدفع والدفعة من
الطهر والدم وغيره والجمع دفع ودفعات مثل غرفة وغرفة وغرفات فى وجوهها اه (قوله وعبر الاصل عن زمانها
الخ) أى فالمراد من العبارات واحد وقوله وهو الانسب بقولهم الخ وانما عدل المصنف عن هذا الانسب
لان ما ذكره تفسير لحقيقة النفاس التي هي الدم لازمنه اه حل وعبرة عس انما عدل عن هذا
الانسب لان ما عبر به أظهر فى افادة المقصود اذا اللحظة القطعة من الزمان وهي تصدق بالقليل والكثير انتهت
(قوله وأكثره ستون يوما) هي والاربعون محسوبة من الولادة وبعد ذلك ان خرج عقب الولد دم فالامر ظاهر
وان لم يخرج عقبه دم وتأخر عشرة أيام مثلاً فهي فى هذه العشرة حكمها حكم الطاهر فتزمنها العبادة وغير ذلك
فالمستون من الولادة عدد الاحكام اذ الحكم انما هو من رؤية الدم هذا هو المعتمد اه شيخنا وعبرة شرح
مر وأول وقته بعد خروج الولد قبل أقل الطهر وان كان علقه أو مضغة قال القوابل انه مبدأ خلق آدمى فان
تأخر خروجه عن الولادة فاوله من خروجه لامنها كما صححه فى التحقيق وموضع من المجموع وهو المعتمد
وان صحح فى الروضة وموضع آخر من المجموع عكس ذلك اذ يلزم عليه جعل النقاء الذى لم يسبقه دم نفاساً فوجب
عابها الصلاة فى النقاء المذكور وقد صحح فى المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشك على ما رجحناه قول
المصنف بطلان صوم من ولدت ولداً جافاً لانه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم أنيط البطلان بوجودها وان
لم يتحقق كما جعل النوم ناقضاً وان تحقق عدم خروج شئ منه وكلام ابن المقرئ فى روضه محتمل لكل منهما لكنه
الى الثانى أقرب وقضية الاخذ بالاول ان زمن النقاء لا يحسب من الستين لكن صرح البلقينى بخلافه فقال
ابتداء الستين من الولادة قور من النقاء لا نفاس فيه وان كان محسوباً من الستين ولم أر من حقق هذا اه
ولم تر نفاساً أصلاً فهل يباح وطؤها قبل الغسل أو التيمم بشرطه أولاً فتى الوالد رحمه الله تعالى بجوازه كما لو كان
عليها جنباً بل عاها واليجاب خروج الولد الجاف الغسل بانه منى منعقد ولو لم يزد ما لا بعد مضى خمسة عشر
يوماً أكثر فلان نفاس لها أصلاً على الاصح انتهت وقوله قال القوابل انه مبدأ خلق آدمى ظاهره انه لا بد من
اربعة منهن وينبغى الاكتفاء بواحدة لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحمله وعبرة حج علقه
أو مضغة فيها صورة خفية اخذاً مما مر فى الغسل اذ لا تسمى ولادة الا حيث شذ كما صرحوا به فلا تخالف بين
ما ذكره هنا وفى العدد خلافاً لمن ظنه انتهت اه عس عليه (قوله وعبره ستين) قال الراغب أصل العبر
تجاوز من حال الى حال فاما العبور فيختص بتجاوز الماء اما بسباحة أو فى سفينة أو على بعير أو قنطرة اه وعلى
هذا فكان الصواب التعبير بالعبور لا العبور قال الجلال السيوطى على الاصل لكن فى الصحاح عبرت النهر
وغيره أعبره عبوراً وهو يدل على عدم الاختصاص فليحذر اه شورى (قوله فينظر أمبتدأة الخ)
أفاد هذا التفصيل انه لا يحكم على المجاوز للستين بانه حيض بل ينظر فيه لحوال المستحاضة المتقدمة اه
عس (قوله ولا يأتى هنا بقية الشروط) أى وهي عدم نقصان القوى عن الاقل والضعيف عن خمسة عشر
وذلك لانه لا حد للاقل هنا حتى يشترط عدم النقصان عنه ولان الطهر بين أكثر النفاس والحيض لا يشترط

الى آخر الخامس محتمل
للحيض والطمهر والسابع
الى آخر العاشر محتمل لهما
وللا نقطاع (وأقل النفاس
مجة) كما عبر بها فى التنبيه
والتحقيق وهي المراد بتعبير
الروضة كما صاها بانه لا حد
لأقله أى لا يتقدر بل ما وجد
منه وان قل يكون نفاساً ولا
يوجد أقل من مجة أى دفعة
وعبر الاصل عن زمانها باللمحة
وهو الانسب بقولهم (وأكثره
ستون يوماً غالبه أربعون)
يوماً وذلك باستقراء الامام
الشافعى رضى الله عنه
(وعبره ستين كعبور
الحيض أكثره) فينظر
أمتدأة فى النفاس أم معادة
مبيرة أم غير مبيرة ذاكرة أم
ناسية فترد المبتدأة المبيرة
الى التمييز ان لم يزد القوى
على ستين ولا يأتى هنا بقية
الشروط

كونه خمسة عشر فلا يأتي اشتراط عدم نقصان الضعيف عنها وفيه نظر لان القوى قد يكون دون الستين كعشرة
سوادا ثم عشرة حمرة ثم عاد السواد في الستين فلا يكون الطهر بين اكمل النفاس والحيض حتى يقال يجوز ان
يكون دون خمسة عشر وقد تقرر انه اذا انقطع في الستين وعاد بعد خمسة عشر منها كان الثاني حيضا فالطهر
بين النفاس والحيض لا يكون أقل من خمسة عشر فلجرح اه سم (قوله وغير الميزة الى محجة الخ) وهي بعد المحجة
أو التمييز ان ردت اليه أو العادة ان ردت اليها طاهر فيأتي في حيضها ما تقدم من كونها مبتدأة أو معتادة أو غير
ذلك من التفصيل الذي يمكن أن يأتي هنا فحيض على التفصيل المتقدم فتنبه لذلك اه شوبري (قوله والمتحيرة
تحنط) أي فادان سبت عادت ما قدر او وقتا فمحجة نفاس يبقين وبعدها تغتسل لكل فرض حتى تتم الستين ثم تتوضأ
لكل فرض اه عزيري وهذا ظاهر في المتحيرة المطلقة وأما المتحيرة النسبية وهي المذاكرة لحددهما فالظاهر
أنها لا تأتي هنا اه شيخنا

(كتاب الصلاة)

أي ما يتعلق بهما من بيان حقيقة وأحكامها اه ع ش ع-لى مر والمراد الصلاة بالمعنى الشامل للفرض
والنفل والصلاة أفضل عبادات البدن بعد الاسلام لانها تلو الايمان الذي هو أفضل القرب وأشبهه
به لاشتمالها على نطق باللسان وعمل بالاركان واعتقاد بالجنان ولانها تجمع من القرب ما تنسرق في غيرها
من ذكر الله تعالى ورسوله والقرآن والتسبيح واللبث والاستقبال والطهارة والسنن وزكوا الاكل
والكلام وغير ذلك مع اختصاصها بالركوع والسجود وغيره ما قبل الصوم لحب الصالحين
قال الله تعالى كل على ابن آدم له الا الصوم فانه لى وأنا أعزى به لانه لم يتقرب الى أحد بالجوع والعطش الا الله
تعالى فحسنت هذه الاضافة للاختصاص ولان خلوا الجوف من الطعام والشراب يرجع الى الصمدية لان
الصمد هو الذي لا جوف له على أحد التأويلات والصمدية صفة لله تعالى فحسنت الاضافة لاختصاص الصوم
بصفة الله تعالى ولانه مظنة الاخلاص لخفائه دون سائر العبادات فانها اعمال ظاهرة بطلع عليها فيكون الرياء
فيها أغلب فحسنت الاضافة للشرف الذي حصل للصوم وقال الماوردي أفضلها الطواف ورجحه الشيخ عز الدين
وقال القاضي الحج أفضل وقال ابن أبي عسرون الجهاد أفضل وقال في الاحياء العبادات تختلف أفضلتها
 باختلاف أحوالها وفاقا لها فلا يصح اطلاق القول بأفضلية بعضها على بعض كما لا يصح اطلاق القول بان الخير
أفضل من الماء فان ذلك مخصوص بالجائع والماء أفضل للعطشان فان اجتماعا نظر للاغلب فتصدق الغنى الشديد
البحل بدرهم أفضل من قيام ليلة وصيام ثلاثة أيام لما فيه من دفع حب الدنيا والصوم لمن استحوذت عليه شهوته
من الاكل والشرب أفضل من غيره وجزم بعضهم بأنه يلى الصلاة الصوم ثم الحج ثم الزكاة وقبل الزكاة بعدها
والخلاف كما في المجموع في الاكثر من أحدها مع الاقتصار على الاكدم من الآخر والصوم يوم أفضل
من ركعتين بلا شئ وخرج بعبادات البدن عبادات القلب فانها أفضل من الصلاة كالإيمان والمعرفة والتفكر
والتوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله ومحبة رسوله والتوبة والتطهر من الرذائل بان يعبد عنها
وأفضلها الايمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا بالتجديد واذا كانت الصلاة أفضل العبادات كما مر
فترضها أفضل الفروض وتطوعها أفضل التطوع ولا يرد طلب العلم وحفظ القرآن لانهم من فروض
الكفايات اه شرح مر من باب صلاة النفل ومباركة البرماوى وأفضل الصلوات الجمعة ثم عصرها ثم عصر
غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وأفضل الجماعات جماعة الجمعة ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم
العشاء ثم العصر ثم الظهر ثم المغرب وسميت الصلاة الشرعية صلاة لاشتمالها على الدعاء اطلاقا لاسم الجزء
على اسم الكل وهي مشتقة من الصلوات وهو ما عرفنا في خاصر في المصلى يخنيان عند انحنائه في ركوعه وسجوده
ويرتفعان عند ارتفائه وقبل من صليت العود بالشديد على النار اذا قومتها لانعطافه ولبينه والصلاة تقوم

وغير الميزة الى محجة المعتادة
الميزة الى التمييز لا العادة
وغير الميزة الحافظة الى
العادة وتثبت ان لم تختلف
بمرة والا ففيه التفصيل السابق
في الحيض والمتحيرة تحنط
(كتاب الصلاة)

لإطاعة وتلين قلبه ومن ثم ورد من لم تنه صلته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أى كلمة ولا يضر كون لام الصلاة واوا وهذا يأتى لأنهم يأخذون الواوى من الياوى وبالعكس نحو البيع مأخوذ من الباع والعيد مأخوذ من العود والصدق مأخوذ من الصدق بفتح الصاد المهملة انتهت وقوله ومن ثم أى من كونهم يقوم العبد للطاعة وتلين قلبه وقوله من لم تنه صلته أى من لم تكن صلته سبباً لانتهاه وارتداعه عن الفحشاء (قوله مامر أول الكتاب) أى من أنهم من الله رجة الخ وقال النووى أنه معنى شرعى فهو مما اتفق فيه الشرع واللغة اه برماوى وإطلاقها على الدعاء لغوى فقط وعلى الأقوال والأفعال شرعى فقط اه وفى المصباح والصلاة قيل أصلها فى اللغة الدعاء لقوله تعالى وصل عليهم أى ادع لهم وقوله واتخذوا من مقام إبراهيم صلى أى دعاء ثم سمي بها هذه الهيئة المشهورة لاشتغالها على الدعاء وهل سبيله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية فى هذه الأفعال مجازاً لغوى يافى الدعاء لأن النقل فى اللغات كالنسخ فى الأحكام أو يقال استعمال اللفظ فى المنقول اليه مجازاً راجح وفى المنقول عنه حقيقة مرجوحة وفيه خلاف بين أهل الأصول وقيل الصلاة فى اللغة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة ومنه اللهم صل على آل أبى أبى أى بارك عليهم وارحمهم وعلى هذا فلا يكون قوله يصلون على النبى مشتركين معنيين بل مقول فى معنى واحد وهو التعظيم (قوله أقوال) أى خمسة وأفعال أى غمانية والمراد الأفعال ولو حكماً لدخل صلاة المريض والمر بوط على خشبة قال فى شرح العباب وخرج بجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لاشتغالها على فعل واحد وهو السجود وقد يقال بل هى أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلاً خارجاً عن معنى السجود اه وقد يقال أفعال مخصوصة كالركوع والسجود اه شوبرى وعبرة قل على الجلال ودخل فى التعريف صلاة الجنائز لأن قيامتها أفعال وان لم يحث بها من حلف لا يصلى نظراً للعرف وخرج سجدة التلاوة ونحوها لأن المراد بالأقوال والأفعال الواجبة فقط لأن المندوب ليس من حقيقته بل هو تابع عارض فيها اه (قوله ولا ترد صلاة الأخرس) أى خروجا إذ لأقوال فيها اه شيخنا (قوله لأن وضع الصلاة ذلك) ان أراد بوضعها حقيقته ومعناها لم يخرج هذا الفرد أو أصلاً فان أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وان أراد شيئاً آخر فليبين لينظر فيه اه شوبرى وأجيب بان المراد بالوضع هنا الشأن أى لأن شأنها ذلك فبين الشئ الآخر وجد صحيحاً تأمل اه شيخنا (قوله والمفروضات) أى على الأعيان بحسب أصل الشرع اه شيخنا (قوله كل يوم وليلة) أى ولو تغدير أقيم ما كايام الدجال فقد ورد أن أولها كسنة وثانها كسهر وثالثها كجمعة والبقية كايامنا وكليلة طلوع الشمس من مغربها فتدور دانتها تمكث قدر ثلاث ليال ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة فانها تحدد فيها أوقات الصلوات وتصلى وكذلك الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير ذلك كحلل الآجال ونحوها ولم يقل عينا لأن الكلام فى الصلوات الخمس وقد انعقد الإجماع على أنها من فرض وض الأعيان اه برماوى (قوله خمس) ولا ترد الجمعة لأنها خامسة يومها وإيراد بعضهم لها مردود بقوله كل يوم مع أن الأخبار بوجوب الخمس وقع قبل فرضها وحين فرضت لم تجتمع مع الظهر وجعلها هذه الأمتة من خصائصها تعظيماً لها وتكثيراً للآخر والافتقار وردان الصبح كانت لا دم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس وقد نظم ذلك بعضهم فقال

لا دم صبح والعشاء ليونس * وظهر لداود وعصر ليعقوب

ومغرب يعقوب كذا شرح مسند * لعبد كريم فاشكرن لفضله

وعن بعضهم ما فيه مخالفة لذلك ومنه ما قيل إن أول من صلى الصبح آدم لما أهبط من الجنة وأعطيت عليه الدنيا وجن عليه الليل ولم يكن رأى ذلك قبل تخاف خوفاً شديداً فلما طلع الفجر صلى ركعتين تطوعاً ركعة للخجاء من ظلمة الليل وركعة لرجوع ضوء النهار فكان ذلك سبباً لكونها ركعتين وفرضت علينا كذلك وأول من صلى الظهر إبراهيم حين نزل الفداء عن ولده وكان ذلك بعد الزوال صلى أربع ركعات تطوعاً الأولى شكر للذهاب غم ولده

هى لغة مامر أول الكتاب
وترعا أقوال وأفعال مفتحة
بالتكبير مختمة بالتسليم
ولا ترد صلاة الأخرس لأن
وضع الصلاة ذلك فلا يضر
عروض مانع والمفروضات
منها فى كل يوم وليلة خمس

والثانية لنزول الفداء عنه والثالثة لضراره حين نودي أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا والرابعة لصبره عليه
على الذبح فكان ذلك سببا لكونها أربع ركعات وفرضت علينا كذلك وأول من صلى العصر بونس حين نجاه
الله من أربع ظلمات ظلمة الزلزلة وظلمة الليل وظلمة الماء وظلمة بطن الحوت وكان ذلك وقت العصر صلى أربع
ركعات تطوعا فكان ذلك سببا لكونها أربع ركعات وفرضت علينا كذلك وأول من صلى المغرب عيسى حين
خوطب بقوله أنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله وكان ذلك بعد غروب الشمس فصلى ثلاث
ركعات تطوعا الأولى لتبني الألوهية عن نفسه والثانية لنفها عن أمه والثالثة لاثبات الألوهية لله عز وجل
فكان ذلك سببا لكونها ثلاث ركعات وفرضت علينا كذلك وأول من صلى العشاء موسى حين خرج من مدين
ووصل إلى الطريق وكان في غم أخيه وغم عدوه وغم أولاده وكان ذلك وقت العشاء فلما نجاه الله من ذلك
ونودي من شاطئ الوادي صلى أربع ركعات تطوعا فكان ذلك سببا لكونها أربع ركعات وفرضت علينا
كذلك وورد في فضلها أنه صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه أرايت لو أن بيننا أحدكم ثم رايت يغتسل منه كل يوم خمس
مرات هل يبقى من درنه شيء قالوا لا قال فكذلك مثل الصلوات الخمس يصح والله بها الخطايا اه برماوى (قوله كما هو
معلوم) أى علمها مشابهة لعلم الضرورى فى كونه لا يتوقف على تأمل فلا يردان الضرورى مختص بأحد الأحدى
الحواس وأيضاً الضرورى لا يحتاج إلى إقامة الأدلة عليه وقد أقيمت عليها الأدلة اه شيخنا ولعل تقدير ذلك
كالكون الذى هو معلوم أى كون المفروض منها فى كل يوم وليلة خمساً مشابهة لكون الشيء المعلوم من الدين
بالضرورة كالزكاة وغيرها هذا إذا كانت الكاف تشبيهية ويحتمل أن تكون للتعليل وما صدق به أى لعلم ذلك
بالضرورة اعش (قوله من الدين) أى من أدلة الدين وقوله ومما يأتى أى من الأدلة الآتية وهو عطف خاص على
عام اه لكاتبه (قوله وأقيموا الصلاة) أى حافظوا عليها بأداء فروضها واستنهاؤها وشروطها اه شيخنا (قوله فرض الله
على أمتي) أى وعلى أيضاً وقوله حتى جعلها خمساً أى فى حق وحققها اه شيخنا (قوله ليلة الاسراء) أى لسبع وعشرين
خلت من شهر رجب على المشهور وقيل من ربيع الآخر وقيل من ربيع الأول وقيل كانت فى شوال وقيل فى ذى
الحجوة على كل قيل كانت ليلة الجمعة وقيل ليلة السبت وقيل ليلة الاثنين وكانت قبل الهجرة بسنة وقيل بسنة وستة
أشهر أو خمسة أو ثلاثة وقيل قبلها بثلاث سنين وانما لم يجب صبح تلك الليلة لعدم العلم بكيفيتها وجوبها يتوقف
على البيان ولم يبين الا عند الظهر اه برماوى وقيل قبلها بخمس سنين والحكمة فى وقوع فرض الصلاة ليلة
الاسراء انه لما قدس ظاهره وباطنه حتى غسل من ماء زمزم بالاعان والحكمة من شأن الصلاة أن يتقدمها
الظهر فاسب ذلك ان تفرض فى تلك الحالة وليظهر شرفه فى الملا الأعلى ويصلى عن سلفه من الانبياء والملائكة
وليناجى ربه ومن ثم كان المصلى يناجى ربه جل وعلا اه فتح البارى وفيه أيضاً ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل
الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الامر به من قيام الليل من غير تحديد وذهب الحزب الى ان الصلاة كانت
مفروضة ركعتين بالفداء ركعتين بالعشى وذكر الشافعى عن بعض أهل العلم ان الصلاة كانت مفروضة ثم
نسخت اه اه شوبرى والحزب نسبة الى حرية محلة بغداد كفى شرح المواهب (قوله خمسين صلاة) قال شيخنا
لكن غير هذه الخمس لم تعلم كيفيته ولا كنيته وفى كلام الجلال السيوطى ما يرشد الى انها كانت على هذه الكيفية
الظهر عشر اظهر والعصر كذلك وهكذا الى ان قال والنسخ لم يقع فى حقه صلى الله عليه وسلم بل لم يزل قائماً بها
كل يوم وليلة على وفق ما كان ليلة الاسراء وحينئذ بقاؤها من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ونارعه بعضهم فى ذلك
بانه لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه فعلها كذلك فى يوم ولا وقت مع توفر الدواعى على الحرص عليه وأجيب
بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ وأما قيام الليل فنسخ فى حقنا وكذا فى حقه صلى الله عليه وسلم على الراجح اه
برماوى (قوله فلم أزل أراجع) أى بالشارحة من موسى عليه الصلاة والسلام حين مر عليه وسأله عما فرض عليه مع
أنه مر على ابراهيم فلم يسأله وحكمة ذلك ان موسى كليم ومن شأن الكليم أن يتكلم ولانه اخبر قومه بالصلاة

كما هو معلوم من الدين
بالضرورة ومما يأتى والاصل
فيها قبل الاجماع آيات
كقوله تعالى وأقيموا الصلاة
وأخبار كقوله صلى الله عليه
وسلم فرض الله على أمتي ليلة
الاسراء خمسين صلاة فلم أزل
أراجعها وأسأله التخفيف

التي كانوا يصلونها فجزوا عنها وذلك شفقة منه على أمته صلى الله عليه وسلم بخلاف إبراهيم لكونه خليلاً ومن شأن الخليل التسليم ولم يختبر قومه اه برماوى (قوله حتى جعلها نجساً) ولم يراجع به بعد ذلك إشارة إلى أنه لو راجعه لخط عنه الخمس وذلك يؤدى إلى رفع ما فرض عليه اه برماوى والمعتدان الحسنيين صلاة تسخت في حقنا وحقه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يفعلها على وجه النفلية وضبط السبوطى في الخصائص الصغرى الصلوات التي كان يصلها النبي صلى الله عليه وسلم فباغت مائة ركعة كل يوم وليلة ولا دلالة فيه على أن تلك المائة هي التي فرضت ليلة الأسراء هذا في كلام البيضاوى في تفسير قوله تعالى ولا تحمل علينا أصرا إن من الأمر الذي كان على بنى إسرائيل وخفف عن هذه الأمة أن الصلاة التي كانت مفروضة عليهم خمسون صلاة في كل يوم وليلة ويعارضه ما في معراج الغيطى من أنه لما أخبر موسى بذلك قال له ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف عنك وعن أمتك فان أمتك لا تطيق ذلك فأنى قد خبرت الناس قبلك وبلوت بنى إسرائيل وعالجتهم أشد المعالجة على أدنى من ذلك فضعفوا اه ويمكن أن يجاب بأنه فرض عليهم الخمسون فلم يقوموا بها فاسأل موسى التخفيف عنهم فخفف بالسقاط البعض فلم يقوموا بما بقي عليهم بعد التخفيف فلا تعارض بين ما نقله البيضاوى وما نقله الغيطى اه ع ش على مر * (فائدة) * وقع السؤال عن عبادته صلى الله عليه وسلم قبل فرض الصلاة ما هي وفي أى مكان كان يتعبده وهل ورد أنه كان يتعبده على شريعة إبراهيم عليه الصلاة والسلام أولاً وما كانت شريعته قبل ذلك وما فرض عليه من الصلاة قبل ليلة الأسراء هل كان بعد نزول القرآن أم لا وهل كان يقرأ في عبادته إذا ثبت كونه كان يصلى قبل ذلك أم لا وأجاب شيخنا بأنه لم يتعبد بشريعة غيره من الأنبياء مطلقاً وعبادته قبل البعثة كانت شهر رافى السنة في غار حراء بالمدية تفكر في آلاء الله ويكرم من يمر عليه من الضيفان ثم بعد البعثة كان عليه ركعتان بالغداة وركعتان بالعشي كما قيل ولم يثبت ما كان يقرؤه فيهما والركعتان اللتان صلاهما بالأنبياء في بيت المقدس كانتا جميعاً عليه ولم يثبت ما قرأ فيهما ثم رأيت في نزهة القراء أنه قرأ فيهما سورتي الانخلاص اه برماوى وقوله سورتي الانخلاص أى زيادة على الفاتحة لما ورد أنها من أوائل ما نزل من القرآن وقال الواحدى في أسباب النزول لم يحفظ في الاسلام صلاة قط بغير الحمد لله رب العالمين وقوله أى البرماوى كانت شهر رافى السنة أى في كل سنة وكان ذلك الشهر رمضان فكان يخالوه في حراء كل سنة كما في المواهب (قوله وقوله لمعاذ لمعاذ الخ) غرضه من هذا الحديث دفع توهم أن يراد بالتخفيف عدم الوجوب مع النذب أو تقوية الدلائل الأولى إذا ما منع من ذكر دليلين على مدلول واحد اه برماوى وعبارة حل دفع به ما قد يتوهم أن التخفيف حصل في الفرضية كما حصل في العدد انتهت (قوله إلى أن يبقى ما يسمعها) فان غلب على ظنه أنه يموت في أثناء الوقت كأن لزمه فودى فطالبه ولي الدم باستيفائه فأمر الامام بقتله تعذبت فيه أى في أوله فيعصى بتأخيرها لان الوقت تضيق عليه في ظنه اه روض وشرحه اه ع ش ((قوله فان أراد تأخيرها الخ)) ليس بقيد فكان الانسب أن يقول فان لم يفعل لزمه العزم على فعلها أى في الوقت فان لم يلاحظ ذلك بأن عزم على فعلها ولم يلاحظ كونه في الوقت أتم اه حل ويجب عليه أيضاً عزم عام وهو أن يعزم عند البلوغ على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح به سم في الآيات اه ع ش (قوله فان أراد تأخيرها) أى وقد ظن السلامة إلى آخر الوقت وعبارة ابن السبكي ومن أخرج من ظن الموت عصي فان عاش وفعله فالجمهور ادعوا قال القاضي أبو بكر والحسين قضاء ومن أخرج من ظن السلامة فالصحيح لا يعصى بخلاف ما وقتها العمر كالحج انتهت (قوله أيضاً فان أراد تأخيرها الخ) فالواجب بدخول الوقت الفاعل أو العزم المذكور لا يقال يلزم أن لا تكون الصلاة واجبة على العين وهو باطل لا نأقول اللازم ككونها غير واجبة على العين في أول الوقت وليس بباطل وأما بالنسبة لجهة الوقت فهي واجبة على العين فلا يجوز إخلالها مطلقاً عنها ولا يلزم بخلاف ذلك فليتم اه ع ش (قوله على الأصح في المجموع والتحقق) فلو مانع بعد العزم وقبل الفعل بأن

حتى جعلها نجساً في كل يوم وليلة وقوله لمعاذ لمعاذ الخ إلى ابن أن خبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة رواها الشيخان وغيرهما ووجوبها موسع إلى أن يبقى ما يسمعها فان أراد تأخيرها إلى أثناء وقتها لزمه العزم على فعلها على الأصح في المجموع والتحقق

بخلاف الحج لان وقته غير محدود اه حل وعبارة شرح البهجة لا يقال شرط جواز التأخير سلامة العاقبة لاننا نقول العاقبة مستورة عنه ويفارق الحج بأن آخر وقتها معلوم بخلاف آخر وقت الحج فأبج له تأخيرها بشرط ان يبادر الموت فاذا لم يبادر كان مقصرا ولان الموت بالنظر الى الزمن الطويل لا يندردرنه بالنظر الى القصير ثم جواز تأخيرها مشروط بظن امكان الفعل وبالعزم على فعلها في وقتها كما صححه في المجموع وغيره قال ابن العماد وهذا لا ينافي اتفاق العلماء على ان من أحكام الايمان العزم على فعل الواجبات في المستقبل لان محل الاتفاق في العزم العام في جميع التكاليف في المستقبل ومحل الخلاف في الخاص بالفرض بعد دخول وقته فن لم يوجبهما كتنى بالعام ومن أوجه فلتعلق الفرض بالوقت المعين فيكون وجوبه راجعا الى ايقاعه في الوقت المعين اه حل * (فائدة) * في شرح المنبرجة لشيخ الاسلام العبادات ما تعبد به بشرط النية ومعرفة المعبود والقربة ما تقربه بشرط معرفة المتقرب اليه والطاعة غيرهما لان الامثال الامر والنهي قال والطاعة توجد بدونها في النظر المؤدى الى معرفة الله اذ معرفته انما تحصل بالنظر والقربة توجد بدون العبادات في القرب التي لا تحتاج الى نية كالعتق والوقف انتهى ووجد بخط بعض الفضلاء بعد نقله لكلام شيخ الاسلام المذكور ما نصه فظهر ان بين الثلاثة تباين بحسب المفهوم وأما بحسب التحقيق فبين الطاعة وكل من العبادات والقربة عموم مطلق فكل ما يصدق عليه انه عبادة أو قربة يصدق عليه انه طاعة ولا عكس فالطاعة أعم من الثلاثة والعبادة أخصها والقربة أعم من العبادات وأخص من الطاعة فهي أوسطها اه فتدبر

* (باب أوقاتها) *

* (باب أوقاتها) * الترجمة
به من زيادتي ولما كان الظاهر
أول صلاة ظهرت وقد بدأ
الله تعالى بها في قوله أقسم
الصلاة للولك الشمس وكانت
أول صلاة علمها جبريل للنبي
صلى الله عليه وسلم بدأت
كغري بوقتها فقلت (وقت
ظهيرين) وقتي (زوال

صدر الكتاب تبعه الاكثر من بحث المواقيت لانها أهم شروطها اذ بدخولها تجب وبخروج وجهات نفوت اه
شرح مر (قوله أول صلاة ظهرت) أي في الوجود بل وأول صلاة فرضت اما بانخبار الله تعالى له أو بتوقف
الوجوب على التعليم بالفعل لا بالقول خلافا لمن توهم ذلك سميت بذلك لما مر وأظهره في وسط النهار أو
لفعلها في وقت الظهيرة وهو شدة الحر أولان وقتها أظهر الاوقات ويمكن ان يكون من حكمة الاولوية احتياجه
صلى الله عليه وسلم الى تعليم كيفيةها والتعليم في أظهر الاوقات أبلغ وصرح هذا وما يأتي انه صلاها بهذا الكيفية فما
قبل انه صلاها أول يوم بغير ركوع وفي عصر الثاني ركع فسأله على رضى الله عنه فقال بهذا أمرت غير مستقيم
اه برماوى (قوله وقد بدأ الله بها) قد بدأ الله أيضا بالصبح في الآية الا تية فهذا لا يتم الا ان ثبت ان هذه
الاية سابقة على تلك في النزول اه شيخنا ويحجب عن هذا بان قوله وقد بدأ الله بها الحج بعض الحكمة
وتماها هو مجموع هذا وما قبله فلا ترد الصبح تأمل (قوله للولك الشمس) أي زوالها واللام بمعنى عند أي عند
زوالها اه شيخنا وفي المصباح دلكت الشيء دلكت كمن باب قتل مرسته يبدك ودلكت النعل بالارض مسحها
بها ودلكت الشمس والنجوم دلوكا من باب تعدد زالت عن الاستواء ويسمى العمل في الغروب أيضا اه (قوله
وكانت أول صلاة علمها الحج) معطوف على قوله أول صلاة ظهرت عطفا على معلول اه عش (قوله بدأت
كغري بوقتها فقلت) وانما بدوها وان كان أول صلاة حضرت بعد الايجاب في ليلة الاسراء الصبح لاحتمال ان
يكون حصل له التصريح بان أول وجوب الخمس من الظهر وان الايمان بالصلاة يتوقف على بيانها ولم يتبين الا
وقت الظهر اه شرح مر (قوله وقت ظهر) بضم الظاء المشالة أي وقت صلاته وهو لغة اسم لما بعد الزوال ومنه
صلاة الظهيرة وشرع اسم للصلاة المفروضة وحكمة اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبدى لا يعقل معناه وكذا
خصوص كل عدد منها ومجموع عددها من كونه سبع عشرة ركعة وأبدى بعضهم لذلك حكما منها تذكرا للانسان
به انشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكهولته كميلها وشيوخته
كقربها من الغروب وموته كغروبها وزاد بعضهم وفناء جسمه كانهما أثرها وهو الشفق الاحمر فوجبت

العشاء حيث تزداد كبراً بذلك كما أن كماله في البطن وتبينته للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس
 المشبه بالولادة فوجبت الصبح حيث تزداد كبراً ومنها حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين أي
 الظهـ والعصر أربعاً لتوفر النشاط عندهما بمعاملة الأسباب والمغرب ثلاثاً لنهاية النهار ولم تكن واحدة لأنها
 بتبراً تصغيراً من البر وهو القطع وألحقت العشاء بالعصرين ليخبر بقص الليل عن النهار زاد فيه رمضان وفي
 النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه أقوى ومنها حكمة كون عدد سبع عشرة ركعة إن ساعات البقطة
 سبع عشرة منها النهار اثنتا عشرة ساعة ونحو ثلاث ساعات أول الليل وساعتين آخره فكل ركعة تكفر ذنوب
 ساعة اه برماوى وشرح مر (قوله وزيادة مصير ظل الشيء مثله) أي فلا يدخل وقت العصر إلا بزيادة على
 مصير ظل الشيء مثله وهذا هو الموافق لما ذكره الأصحاب عن إمامنا الشافعي وهذه الزيادة لما كان وقت العصر
 لا يكاد يعرف إلا بعقول علمها الإمام والأهـ من وقت العصر لأن وقت العصر يدخل بمصير ظل الشيء مثله وقبل
 فاصلة بينهما اه حل (قوله غير ظل استواء) لما كانت العبارة تقتضي أن الاستواء ظل أولها الشارح بقوله
 أي غير ظل الشيء الخ اه شيخنا حـ (قوله والأصل في المواقيت الخ) الآية بمجمله والسنة فصأت ذلك المجمل
 ولذلك قدم الآية على الحديث إشارة لذلك إذا لا يعلم منها ابتداء وقت كل صلاة ولا انتهاءه وانما دلت
 على الاوقات اجمالاً فذكر الحديث بعدها تفصيلاً لذلك المجمل وبه يعلم رد ما استشكل به الاستدلال بهذه
 الآية فانها لا تدل على المواقيت وانما تدل على الصلوات اجمالاً اه برماوى (قوله وسبع بحمد ربك) أي
 صل حامدا اه جلال وعبر عن الصلاة بالتسبيح لاشتمالها عليه اه عـش وفيه ان التسبيح ليس جزأ منها
 فضلاً عن كونه أعظم الاجزاء حتى يستعمل في الكل وفي القاموس ان من جملة معاني التسبيح الصلاة وعليه
 لا يجوز اه واستدل بهذه الآية دون قوله فسبحان الله حين تمسون وان كان فيها الدلالة على جميع الاوقات
 لان في هذه الامر بالتسبيح الذي هو الصلاة فيها ولما كانت الآية بمجمله والدليل المجمل فيه ما فيه احتياج الى
 الثاني فبينه بقوله وخبر أمني جبريل الخ اه شوبري (قوله وخبر أمني جبريل) أي جعلني اماماً وحيث
 تكون الباء في قوله صلى بي الظهر بمعنى مع وقيل معنى أمني صار اماماً لي فتكون الباء على حقيقتها اه شوبري
 والاخير هو الصواب وهو الذي في عـش وقرره شيخنا حـ ف وانما تقدم جبريل وصلى به صلى الله عليه
 وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم أفضل منه لغرض التعليم لا يقال كان يمكن ان يقتدى جبريل بالنبي صلى الله
 عليه وسلم ويعلمه التبعية قبل ذلك بالقول أو انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى به اماماً ويعلمه جبريل مع كونه
 مقتدياً بالإشارة أو نحوها لا نناقول اه بل امامة جبريل أظهر مع التعليم منه فيم لا يقتدى به جبريل وعلمه بالإشارة
 لا يقال من شروط الصلاة العلم بكيفية قبل الاحرام بها لا نناقول يمكن ان يكون هذا بعد استقرار الشرع
 وظهور كفيته للناس وان يكون جبريل علمها من الاركان وغيرها قبل الاحرام وأمه ليعلمه كيفية الفعل
 الذي علم وجوبه اه عـش (قوله جبريل) بكسر الجيم والراء وفيه لغتان واسمه عبد الجليل وكنيته أبو
 الفتوح كذا قيل اه برماوى (قوله عند البيت) أي في بابين الحجر بكسر الحاء المهملة المحل المعروف بالمعجزة
 وهذا صريح في انهم كانوا مستقبلين الكعبة ويخالفهم ما ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الى بيت المقدس
 بأمر من الله تعالى أو برأيه لاجل ان يعلم هل تتبعه الكفار أو لا لانه كان قبائهم لا يقال انهم كانوا يصلون في ذلك
 المحل مستقبلين الشام لا نناقول قد ورد انه صلى الله عليه وسلم لما أمر باستقبال بيت المقدس كان يجعل البيت
 بينه وبينه وذلك غير ممكن في ذلك المحل ولانه صلى الله عليه وسلم لما جاء مجبريل ليعلمه الكيفية نادى أصحابه فاجتمعوا
 فقال ان جبريل أتى اليكم ليعلمكم الصلاة فأحرم جبريل وأحرم النبي صلى الله عليه وسلم خلفه وأحرمت
 الصحابة كذلك مقتدين بجبريل لكنهم لا يرونه فصاروا يتابعونه صلى الله عليه وسلم كالرابعة قال شيخنا وفيه
 نظر واحتياجه صلى الله عليه وسلم للتعليم هنا تفصيلاً لا ينافي كونه أعلى علم الاولين والاخرين اجمالاً لان

(و) زيادة (مصير ظل الشيء
 مثله غير ظل استواء) أي
 غير ظل الشيء حالة الاستواء
 ان كان والأصل في المواقيت
 قوله تعالى وسبح بحمد ربك
 قبل طلوع الشمس وقبل
 الغروب ومن الليل فسبحه
 أراً بالاول الصبح وبالثنائي
 الظهر والعصر وبالثلث
 المغرب والعشاء وخبر أمني
 جبريل عند البيت

ذلك من معجزاته صلى الله عليه وسلم وهي ثلاثون ألف معجزة سوى القرآن وفيه ستون ألف معجزة اه
برماوى وفي المواهب اللدنية ما نصه وأخرج الطبري أيضا من طريق ابن جريح قال صلى الله عليه وسلم أول
ما صلى إلى الكعبة ثم صرف إلى بيت المقدس ومكة فصلى ثلاث حجج ثم هاجر فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة
عشر شهرا ثم وجهه الله تعالى إلى الكعبة اه وقوله ثلاث حجج أى ثلاث سنين وهذا بناء على أن الاسراء كان
قبل الهجرة بخمس سنين أما على أنه قبلها بسنة أو نحوها فالمراد ما كان يصلي به قبل فرض الخمس اه شارح
(قوله مرتين) المرة كناية عن فعل الصلوات الخمس من الظهر إلى الصبح والافه وصلى به عشر صلوات اه شيخنا
(قوله حين زالت الشمس) أى عقب هذا الحين وقوله والعصر حين كان ظله الخ أى عقب هذا الحين أيضا اه
شيخنا (قوله أى دخل وقت افطاره) وكان هذا الوقت معلوما عندهم فلا يرد أن فرض رمضان كان بعد فرض
الصلاة اه شورى وعبارة ع ش على مر فان قيل الصوم إنما فرض بعد الصلاة فكيف قال حين
أفطر الصائم فالجواب أنه يحتمل أنه قال لهم ذلك بعد تقرير فرض الصوم بالمدينة أو المراد حين أفطر الصائم
الذى تعهدونه فإنه كان مفروضا على غير هذه الأمة أيضا انتهت (قوله حين غاب الشفق) أى الحرة التى تلى الشمس
عند سقوط القرص أى بذلك الوقت ومنه الشفقة على الإنسان أى رقة القلب عليه اه برماوى وفي المصباح
الشفق الحرة من غروب الشمس إلى وقت العشاء الأخيرة وقال ابن قتيبة الشفق الأحمر من غروب الشمس
إلى وقت العشاء الأخيرة ثم يغيب ويبقى الأبيض إلى نصف الليل واشفقت على الصغير حنوت وعطفت والاسم
الشفقة وشفقت أشفق من باب ضرب لغة فأنا شفيق اه (قوله حين حرم الطعام الخ) هذا يفيد أنه كان هنالك صوم
واجب لأن الحرمة لا تتعلق بالمندوب إلا أن يقال المراد حين امتنع على من يريد الصوم ولو نفلا اه برماوى
(قوله فلما كان الغد) أى فلما جاء الغد صلى بي الظهر الخ وفيه أن أول اليوم الثاني لليوم الأول هو الصبح
وعليه فكان يقول فلما كان الغد صلى بي الصبح إلى آخر العشاء ثم يقول فلما كان الغد أى بعد اليوم الثاني
صلى بي الصبح لأنه حقيقة من اليوم الثالث قلت يجوز أنه جعل اليوم ملفقا من يومين فيكون الصبح
الأول من اليوم الأول والصبح الثاني من اليوم الثاني اه ع ش على مر أو يقال المراد بالغد المرة الثانية
التي هي عبارة عن فعل الخمس ثانياً وأولها الظهر فلذا قال صلى بي الظهر ولم يقل الصبح مع أنه أول الغد اه
شيخنا وعبارة شورى فلما كان الغد صلى بي الظهر ولم يقل صلى بي الصبح لأنه لما كمل به الصلوات الخمس كان
كانه من تمامة الأول انتهت أو يقال أن أول النهار طلع الشمس وأما الصبح فهو لي بدليل الجهر فيه فصح قوله
فلما كان الغد وكيفية الغد من أول طلوع الشمس وهذا بعد وقت الصبح (قوله إلى ثلث الليل) يحتمل أنه متعلق
بمعدوف أى مؤخره إلى ثلث الليل ويحتمل أن تكون إلى بمعنى عند ولا حذف اه شيخنا (قوله فاسفر) يحتمل أنه
يريد فرغ من الصلاة فدخل عقب فرائضه منها في الاسفار والافطاهر أنه أو قضاها فيه والاختيار أن لا تؤخر إلى
الاسفار أى الاضاعة كما سيأتى اه عزيرى وكتب أيضا قوله فاسفر قال في مرقاة الصعود قال الشيخ ولي الدين
يعنى العراقى الظاهر عود الضمير على جبريل ومعنى أسفر دخل في السفر بفتح السين والقاء وهو بياض النهار
ويحتمل عوده على الصبح أى فاسفر الصبح في وقت صلاته ووافق رواية الترمذى ثم صلى الصبح حين أسفرت
الأرض اه شورى (قوله وقال هذا وقت الانبياء) أى هذه أوقات الانبياء فهو مفرد مضاف فيعم قال
السيوطي صحت الأحاديث أنه لم يصل العشاء أمة قبل هذه الأمة فيمكن حمل قوله وقت الانبياء على أكثر
الأوقات أو يسبق على ظاهره ويكون بونس صلاه دون أمته اه شورى (قوله والوقت ما بين هذين
الوقتين) أى ما بين ملامتى أول أولهما مما قبله وملامتى آخر ثانيهما مما بعده وظاهر الحديث بدون هذا
التأويل يقتضى أن وقت الصلاتين ليس من الوقت وليس مرادا اه شيخنا وعبارة سم قال العلماء معناه
ما بين أول أولهما وآخر آخرهما فيكون على هذا قديين جميع الوقت بالقول كذا في الكفاية * (قلت) *

مرتين فصلى بي الظهر حين
زالت الشمس وكان الفجر
الشراك والعصر حين كان
ظله أى الشئ مثله والمغرب
حين أفطر الصائم أى دخل
وقت افطاره والعشاء حين
غاب الشفق والفجر حين حرم
الطعام والشراب على الصائم
فلما كان الغد صلى بي الظهر
حين كان ظله مثله والعصر
حين كان ظله مثله والمغرب
حين أفطر الصائم والعشاء
إلى ثلث الليل والفجر فاسفر
وقال هذا وقت الانبياء من
قبل الوقت ما بين هذين
الوقتين واه أبو داود وغيره
وصححه الحاكم وغيره وقوله
صلى بي الظهر حين كان ظله

مثله أي فرغ منها حيث نذ كما
شزع في العصر في اليوم
الأول حيث نذ قاله الشافعي
رضي الله عنه فأقربا به
اشتراكهما في وقت واحد
ويدل له خبر مسلم وقت الظهر
إذا زالت الشمس ما لم تحضر
العصر والزوال ميل الشمس
عن وسط السماء المسمى
بلوغها إليه بحالة الاستواء
إلى جهة المغرب في الظاهر
لن لا في نفس الأمر وذلك
بزيادة طول الشيء على طوله
حالة الاستواء أو بحدوثه
أن لم يسبق عنده ظل قال
الأكثرون ولا ظهر ثلاثة
أوقات وقت فضيلة أوله
ووقت اختيار إلى آخره
ووقت عذر وقت العصر
لم يجمع وقال القاضي لها
أربعة أوقات وقت فضيلة
أوله إلى أن يصير ظل الشيء
مثل ربعه ووقت اختيار إلى
أن يصير مثل نصفه ووقت
جواز الخ ووقت عذر وقت

برد عليه وقت أول الأولى وآخر الأخرى فإنه لا يدخل في هذه العبارة فيكون سبيل بيانه الفعل اه عميرة وقوله
فأنه لا يدخل في هذه العبارة أي لأن النسبة تخرجها انتهت وعبارة البرماوى قوله ما بين هذين الوقتين أي ما بين
ملاصق أول الأولى مما قبلها وملاصق آخر الثانية مما بعدهما وهذا من التقدير الذي نتوقف صحة الكلام عليه
والتأويل بخلاف ذلك لا يخلو عن تكافؤ مع عدم الوفاء بالمراد انتهت (قوله أيضا الوقت ما بين هذين
الوقتين) أي في غير المغرب لأن المغرب وقتها لم يختلف في الحديث اه شيخنا (قوله أي فرغ منها حيث نذ)
هل يصح بقاؤه على ظاهره فإنه بعد ما يصير ظل الشيء مثله يبقى من الوقت مقدار قدر الاستواء فليتامل اه سم
على المنهسج وقد يقال لا يصح بقاؤه على ظاهره أما أولا فلا لأنه يتوقف على أن يكون ظل الاستواء بقدر ما يسع
الصلاة وأما ثانيا فلا لأنه يقتضى دخول وقت العصر إذا صار ظل الشيء مثله مع بقاء ظل الاستواء فتكون صلاة
العصر في وقت الظهر وهو مناف لقوله قاله امامنا اه ع ش على مر (قوله اشتركا في وقت) أي واحد وفيه رد
على الامام مالك رضي الله عنه القائل بأنهما مشتركان في قدر أربع ركعات ووافقه المزني من أئمتنا وعلى
الامام أبي حنيفة رضي الله عنه القائل بأن وقت الظهر لا يخرج إلا بصير ظل الشيء مثليه وبه قال المزني في ثاني
قوله اه برماوى (قوله ويدل له خبر مسلم) أي بمنطوقه فلذلك لم نؤوله ونقول بالاشتراك بخلاف حديث
جبريل فإنه أنما دل على الاشتراك بظاهره وهو محتمل لنفيه أيضا فاولنا ذلك كما هو القاعدة في المحتمل مع
غيره جمعا بين الاخبار اه غزى اه شوبرى (قوله والزوال ميل الشمس الخ) اعلم انه قد جاء في بعض
الاحاديث المرفوعة ان الشمس اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من
المشرق كما حدثنا وبه يعلم انه يدخل وقت الظهر برجوعها لانه بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل الشيء مثله
والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث ان ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف الا بعد
مضيها لانها ما هي على الناس فينبذ قياس ما سياتى في كلامنا بعد يسيرانه يلزمه قضاء الخس لان الزائد ليلتان
فيقدران عن يوم وليلة وواجبهما الخس واعلم ان المواقيت مختلفة باختلاف البلدان اذ ثما عا فقد يكون زوال
الشمس في بلد طلوعها ببسلة آخر وعصرها بآخر ومغربها بآخر وعشاءها بآخر اه شرح مر (قوله
أيضا والزوال ميل الشمس الخ) الشمس تجمع على شمس كأنهم جعلوا كل ناحية منها شمسا كغرب ومغرب
وهي في السماء الرابعة وهي أفضل من القمر قال الامام غفر الدين وهي تقطع في خطوة الفرس في شدة عدوها
عشرة آلاف فرسخ اه عبد البر الاجهوري قال شيخنا ح ف وفي القسط لاني على البخاري ما يدل على أبلغ
من ذلك حيث قال وجاء في حديث انه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم فقال ما معني
لا نعم قال يا رسول الله قطعت الشمس من فلكها بين قولي لا نعم مسيرة خمسمائة عام اه أي بين قولي لا وقولي
نعم ففيه حذف العاطف والمعطوف كقوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله أي بين أحد واحد لان بين لا تقع
الابتن متعدد تأمل اه وعبارة البرماوى قوله لا في نفس الأمر فقد قالوا ان الفلك الاعظم المحرك لغيره يتحرك
بقدر النطق بالحرف المحرك خمسمائة عام أو أربعة وعشرين فرسخا ولذلك لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم
جبريل هل زالت الشمس فقال لا نعم فإنه لما قال لا تحرك الفلك أربعين فرسخا فرالت فقال نعم اه
(قوله وقت فضيلة أوله) قال حج المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت ووقت الاختيار
ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثيثة ووقت الجواز ما لا ثواب فيه منها ووقت الكراهة ما فيه ملام منها
وبوقت الحرمة ما فيه اثم منها اه ع ش على مر (قوله وقال القاضي) المراد به القاضي حسين وهو
شيخ المتولي والبعثي وهو الذي جاءه انسان وقال له أنا حلفت بالطلاق الثلاث لم يكن في الدنيا أعلم منك فاطرق
رأسه ساعة ثم قال له اذهب لا حنت عليك هكذا يفعل موت العلماء اه برماوى (قوله مثل ربعه) المعتمد
ان وقت الفضيلة زمن يسع الوضوء والتيمم والغسل وان لم يكن عليه غسل ولا واجب التيمم لانه قد تكون عليه

ويسع السترة ورقوا لباس التجميل وإزالة النجاسة المغلظة وإن لم تكن عليه دون غيرها من الخففة والمتوسطة
ويسع كل أقيمت تكسر حدة الجوع وإن لم يكن جائعا ويسع صلاة ذلك الوقت فرضها ونقلها وكذا وغيره
وهذا الضابط لوقت الفضيلة يجري في الأوقات الخمس وقوله إلى أن يصير مثل نصفه أي ممتد من أول الوقت إلى
أن يصير مثل نصفه فوق الفضيلة مشترك وما زاد عليه اختيار لا غير اه شيخنا ح ف (قوله وسبأني) أي
في قوله ولو زالت الموانع وبقي قدر تحرم ونحو ذلك منها قدر الظهر والصلاة لزم مع فرض قبلها أن يصلح لجمعها
ونحو قدره اه ومحصله أن تزول الموانع وقديقي من وقت الظهر أو من وقت العصر ما يسع تكبيرة فوق
الظهر الضروري له صورتان وكذا يقال في وقت المغرب الضروري وهو أن تزول الموانع ويبقى من وقتها
أو من وقت العشاء ما يسع تكبيرة التحريم وأما العصر فوقته الضروري له صورة واحدة وهو أن تزول الموانع
وقديقي من وقتها ما يسع تكبيرة التحريم وكذلك يقال في كل من العشاء والصبح تأمل اه لكاتبه (قوله)
وهو الوقت الذي لا يسعها) أي جميع أركانها حتى لو كان يسع الأركان ولا يسع بقية السنن وأراد أن يأتي
بتلك السنن لم يحرم عليه التأخير لذلك الزمن أي لم يحرم عليه تأخيرها إلى هذا الوقت فلا ينافي قوله وإن وقعت
إداء أي بوقوع ركعة اه حل وبعبارة سم قوله لا يسعها هل المراد لا يسع واجباته لأنه لو اقتصر عليها جاز
أو أعم أو يفصل فإن أخر إلى ما لا يسع جميعها لكن يسع الواجبات فإن أراد الاقتصار عليها لم يحرم أو الاتيان
بجميعها يحرم فليجروا في الأنوار لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسنتها لكانت الوقت ولو اقتصر
على الأركان تقع في الوقت فالأفضل أن يتم السنن اه وحاصله أن الباقي من الوقت أن كان يسع جميع أركانها
ولا يسع مع ذلك سنتها فيجوز الاتيان بالسنن وإن لزم إخراج بعضها عن الوقت لأن هذا من باب المدد والأفضل
الاتيان بالسنن لأنهم مطلوبون فيها ولا يحذروا في الاتيان بها ولا مانع منه لأن غاية الأمر أنه يخرج بعضها وهو جاز
بالمسألة قال م ر لا يقال كونه من باب المدد مشكل لأن المدد ليس بمطلوب وهو ذام مطلوب لأننا نقول هو يشبه المدد من
جهة دون أخرى فليشبهه بالمدد جاز ولو لم يكن فيه محافظة على سنن الصلاة كان أفضل قال وهـ ذاب بخلاف ما إذا
كان الباقي من الوقت لا يسع جميع الأركان فلا يجوز الاتيان بالسنن ويجب الاقتصار على الواجبات اه
فقلت له لعل هذا التفصيل إذا أخرها بغير عذر أما إذا كان بعذر فينبغي جواز الاتيان بالسنن مطلقا لعدم
تعديه بالتأخير فتوقف في ذلك ويؤخذ من التفصيل المذكور أن المراد بقولهم المشار إليه أنه يحرم تأخيرها
إلى وقت لا يسع واجباتها فتمأمله ثم رأيت م ر قرره ثم قال فبمن أخر إلى وقت لا يسع جميعها أنه لا يجب الاقتصار
على الواجبات لأن الإنسان لا يكاف العجلة في الصلاة سواء أخر بعذر أم لا نعم ينبغي وجوب المحافظة على إيقاع
ركعة في الوقت انتهت ونقلها ع ش على م ر وأقرها اه (قوله إلى آخره) هـ ذام قول القول وقوله تسمع
أي تساهل ووجهه أن قولهم الخ يشمل وقت الحرمة فيلزم أن يكون وقتها وقت اختيار على قول الأكثرين
ووقت جواز على قول القاضي اه شيخنا وينبغي على قول الأكثرين أن يكون لها أيضا وقت جواز إلى آخر
الوقت فيتحذف بالذات وقت الاختيار والجواز كما اتحد كذلك وقت الفضيلة والاختيار في المغرب كما سبأني
اه سم (قوله من آخر وقت الظهر) أي غير أنه لا بد من حدوث زيادة وإن قلت وتلك الزيادة من وقت
العصر إلا أن خروج وقت الظهر لا يكاد يعسر فبدونها وقيل إنها من وقت الظهر وقيل إنها فاصلة بينهما
اه برماوى (قوله مع خبر الصحيحين ومن أدرك ركعة الخ) هـ ذاب بقية الحديث الآتي في الصبح بقوله وفي
الصحيحين خبر من أدرك الخ اه شيخنا ونص عبارة شرح م ر هنا خبر من أدرك ركعة من الصبح قبل
أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر اه
(قوله وروى ابن أبي شيبة الخ) آتى به لعدم صراحة الأول في مقصوده من أن وقت العصر للغروب إذ قوله
من أدرك ركعة يفهم أن من لم يدركها لا يدرك العصر ومقتضاه خروج وقتها بذلك اه ع ش أو يقال

العصر لمن يجمع ولها أيضا
وقت ضرورة وسبأني ووقت
حرمة وهو الوقت الذي
لا يسعها وإن وقعت أداه
لكنها يجزى في غير الظهر
وعلى هذا في قول الأكثرين
والقاضي إلى آخره تسمع
(ق) وقت (عصر) من آخر
وقت الظهر (إلى غروب)
للشمس لخبر جبريل السابق
مع خبر الصحيحين ومن
أدرك ركعة من العصر قبل
أن تغرب الشمس فقد أدرك
العصر وروى ابن أبي
شعبة بإسناد في مسلم وقت
العصر ما لم تغرب الشمس

أتى به لدفع ما قد يتوهم من قوله فيما قبله فقد أدرك العصر من استمرار الوقت الى تمامها بعد الغروب
 اه شوبري (قوله والاختيار وقته من ذلك الخ) هذا يقتضي ان وقت الاختيار من أول الوقت لا من آخر
 وقت الفضيلة وهو كذلك اه شخبنا وسمى وقت اختيار لما فيه من الرجحان على ما بعده أو لا اختيار جبريل اياه
 اه س ل (قوله بالنسبة اليها) ذكره في هذه وفي العشاء والصبح اشارة الى الجواب عن اختلاف صلاة
 جبريل فيها في اليومين مع قول جبريل الوقت ما بين هذين بخلاف وقت الظهر والمغرب اه قل على
 الجلال (قوله ثم بها الى الغروب) فيه تسمع لانه أشرك وقت الكراهة والحرمه في وقت واحد والاولى ان
 يقول ثم بها الى ان يبقى ما يسعها ثم يدخل وقت الحرمة فتأمل اه شوبري (قوله ولها وقت فضيلة أول الوقت)
 أي وعنده الى مصر ظل الشيء مثله ونصف مثله اه برماوي (قوله ووقت تحريم) عبارة شرح م ر و وقت
 حرمة آخر وقتها بحيث لا يسع جميعها وان وقت اداء ونظر بعضهم في ذلك بأنه ليس بوقت حرمة وانما يحرم
 التأخير اليه وهذا الوقت وقت ايجاب لانه يجب فعل الصلاة فيه فنفس التأخير هو المحرم لانفس الصلاة فيه اه
 ويحجب عنه بان مرادهم بوقت الحرمة من حيث التأخير لا من حيث الصلاة ونظيره يجري في وقت الكراهة
 أيضا وما زاد به بعضهم من وقت القضاء فيما لو أحرم بصلاة في وقتها ثم أفسدها فإدائها صارت قضاء فرعه على رأي
 مرجوح والاصح انها اداء كما كانت قبل الشروع فيها انتهت (قوله فمغرب) هو في اللغة يطلق على وقت
 الغروب وعلى مكانه وعلى البعد نفسه سميت الصلاة بذلك لفعليها في هذا الوقت اه عميرة اه سم وعبرة
 شرح م ر سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب وأصل الغروب البعد يقال غرب بفتح الغين والراء اذا
 بعد انتهت (قوله من الغروب) أي لجميع القصر ولو تأخرت عن وقتها المعتاد كرامة لبعض الاولياء فلو
 عادت بعد الغروب عاد الوقت ووجب قضاء الصلاة أي إعادة المغرب ان كان صلاها ووجب على من أفطر
 في الصوم الامساك والقضاء لتبين انه أفطر ثم ارا ومن لم يكن صلى العصر يصلها اداء وهل يأتي بالتأخير
 الى الغروب الاول أو يتبين عدم اتحاده الظاهر الثاني ويشهد له قصة سيدنا علي رضي الله عنه ولو غربت
 الشمس في بلد فوصل الى المغرب ثم سار الى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما أفتى
 به والد شيخنا اه حل (قوله الى مغيب شفق) المغيب مصدر وفي المختار الغيب ما غاب عنك تقول غاب عنه من
 باب باع وغيبة أيضا وغيبوبة وغيبو بالفتح ومغيبا اه (قوله فان لم يغيب الشفق الخ) بخلاف الذين يغيب
 شفقه فوقت العشاء لهم غيبو به عندهم وان تأخرت عن غيبوته عند غيرهم تأخيرا كبيرا كما هو مقتضى
 الكلام اه سم على البهجة أقول وعلى هذا فينبغي ان يعتبر شفق أقرب البلاد اليهم خوفا من فوات
 العشاء * (تنبيه) * لو عدم وقت العشاء كأن طلع الفجر لما غربت الشمس وجب قضاؤها على الاوجه
 من اختلاف فيه بين المتأخرين ولولم تغيب الا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد انه يعتبر حالهم
 بأقرب بلاد اليهم وفرع عليه الزركشي وابن العماد انهم يقدرون في الصوم ليلهم بم بأقرب بلاد اليهم ثم يسكنون
 الى الغروب بأقرب بلاد اليهم وما قاله انما يظهر ان لم تسع مدة غيبوتها كل ما يقيم بذية الصائم لتعذر العمل
 بما عندهم فاضطررنا الى ذلك التقدير بخلاف ما اذا وسع ذلك وليس هذا حيث قد كأيام الدجال لوجود الليل هنا
 وان قصر ولولم يسع ذلك الا قدر المغرب أو كل الصائم قد أمأ كاه وقضى المغرب فيما يظهر اه حج وكتب عليه
 سم قوله وجب قضاؤها على الاوجه لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو
 يعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد اليهم فان كان الاول فهو مشكل لانه يلزم عليه قوالى الصوم القاتل أو المضر ضررا
 لا يتحمل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب بزمن يسع ذلك وان كان الثاني فهو
 مشكل بالحكم بانعدام وقت العشاء بل قياسه اعتبار قدر طلوعه بأقرب البلاد وقضاء وقت العشاء وقوعها
 اداء في ذلك العذر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما اذا لم يغيب الشفق اه ع ش على م ر (قوله

(والاختيار) وقته من ذلك
 أيضا (الى مصر الظل مثلين)
 بعد ظل الاستواء ان كان
 ظهر جبريل السابق وقوله
 فيه بالنسبة اليها الوقت
 ما بين هذين محمول على وقت
 الاختيار وبعده وقت جواز
 بلا كراهة الى الاصفرار ثم بها
 الى الغروب ولها وقت فضيلة
 أول الوقت ووقت ضرورة
 ووقت عذرو وقت الظهر ان
 يجمع ووقت تحريم فلها
 سبعة أوقات (ف) وقت
 (مغرب) من الغروب
 (الى مغيب شفق) ظهر
 مسلم وقت المغرب ما لم يغيب
 الشفق وقيد الاصل الشفق
 بالاحر ليخرج ما بعده من
 الاصفر ثم الابيض وحذفته
 كالحذر لقول الشافعي وغيره
 من أئمة اللغة ان الشفق
 هو الحرة فاطلاقه على
 الاخرين مجاز وان لم يغيب
 الشفق لقصر ليل الى أهل
 فاحيته كالمعنى بلاد المشرق

اعتبر بعد الغروب (الح) ويظهر ان محله الم يؤد اعتبار ذلك الى طلوع فجر هؤلاء والابان كان ما بين الغروب
ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء ففي هذه الصورة لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء حينئذ
وانما الذي ينبغي ان ينسب وقت المغرب عند أولئك الى ليلهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء سدسه
وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا ثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا هذه اعتبار غيبوبة الشفق
بالاقرب وان أدى الى طلوع فجر هؤلاء فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل يعتبرون أيضاً بفجر أقرب البلاد
اليهم وهو بعيد جداً اذ مع وجود فجر لهم حسي كيف يمكن الغاؤه ويعتبر فجر الاقرب اليهم والاعتبار بالغرب
انما يكون كما يصرح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك المعتبر دون ما اذا وجد في دار الامر عليه لا غير اه
حج اه زى وعبارة حل قوله اعتبر بعد الغروب (الح) أي ما لم يلزم عليه أي على اعتبار غيبوبة شفق أقرب
البلاد اليهم طلوع الفجر عنده هؤلاء لما يلزم على ذلك ان يصلوا العشاء بعد الفجر وحينئذ ينبغي ان يؤخذ
بالنسبة فاذا كان وقت المغرب سدس ليل أولئك أي أهل أقرب البلاد اليهم جعلنا ليل هؤلاء سدسه وقت
الغروب وبقية وقت العشاء فاذا كان ليل أقرب البلاد اليهم مائة وعشرين درجة وليس هؤلاء عشرين كان
وقت العشاء سدسها وكتب أيضاً وهذا ظاهر اذا كان لا يلزم على ذلك طلوع الفجر والابان كان اعتبار ذلك يؤدي
الى طلوع فجرهم فلا اذ يلزم ان يصلوا العشاء بعد الفجر وحينئذ ينبغي ان ينسب وقت المغرب عند أولئك الى
ليلهم فان كان السدس مثلاً جعلنا ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا وبعضهم
اعتبر الاقرب وان لم يلزم عليهم ما تقدم من صلاة العشاء بعد الفجر قال ولا يدخل وقت الصبح عنده هؤلاء بالفجر بل
يعتبر بفجر الاقرب أيضاً قال حج وهذا بعيد جداً اذ مع وجود فجر لهم حسي كيف يمكن الغاؤه ويعتبر
فجر الاقرب والاعتبار بالغير انما يكون فيمن انعدم لا فيما وجد انتهت (قوله يغيب فيه شفق أقرب البلاد اليهم)
أي قدر ذلك كمادة القوت المجزئ في الفطرة ببلده وبعض ذلك يصلون العشاء ويخرج وقت المغرب مع بقاء
شفقهم والمراد قدر ذلك بالنسبة الجزئية الى ليل البلد الاقرب مثال ذلك ما لو كان البلد الاقرب ما بين غروب
شمسه وطلوعها مائة درجة وشفقهم عشرون منها فهو خمس ليلهم فخمس ليل الاخرين هو حصة شفقهم وهكذا
طلوع فجرهم وقياس ذلك اننا نعتبر للصبح بعد هذا الزمن زمناً يطالع فيه الفجر في أقرب البلاد اليهم اه برماوى
(قوله ولها خمسة أوقات) بل لها ستة فها وقت كراهة وهو تأخيرها عن وقتها على القول الجديد فيكره تأخيرها
عنه مراعاة له لانه يشول بخروج وقتها بمجرى مضى مقدار ما يتوضأ ويستر العورة ويصلى خمس ركعات اه من شرح
مر (قوله وقت فضيلة واختيار أول الوقت) فيه تصریح بان وقت الفضيلة والاختيار واحد أي الأفضل
والاختيار ان لا تؤخر عن ذلك ونقل الاسنوى عن الترمذى ان لها وقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد
واستظهره شيخنا وهو مضى قدر زمن وضوء أو نحوه واستجاء وازالة نجاسة عن بدنه أو ثوبه وتحفظ دائم
حدث وما ينسب للصلاة من تعميم وتقص وأكل لقمة يكسر بها سورة الجوع وستر عورة واذان واقامة وخمس
ركعات بالوسط لا باعتبار فعل نفسه بخلاف الففال فاذا مضى قدر ذلك خرج وقت المغرب على الجديد ولا يدخل
وقت العشاء الا بمغيب الشفق الاخر فيكون بين وقتيهما فاصل كابين الصبح والظهر اه حل لا يقال يلزم على
الجديد امتناع جمع التقديم اذ من شرط صحته وقوع الصلاتين في وقت المنبوعة وقد حضر وقتها فيما ذكر
لانا نقول بعدم لزوم ذلك لان الوقت يسع الصلاتين لا سيما في حالة تقدم الشرائط على الوقت واستجماعها فيه
فان فرض ضيقه عنهما الاشتغال بالاسباب امتنع الجمع ولو شرع فيها أي المغرب في الوقت على الجديد ومد
حتى غاب الشفق جاز على الصحيح سواء كان بقراءة أم ذكر بل أم سكوت فيما يظهر لانه صلى الله عليه وسلم
قرأ فيها بالاعراف في الركعتين كتيهما والثاني لا يجوز لوقوع بعضها خارج الوقت بناء على ان الصلاة اذا
خرج بعضها عن الوقت يكون المفعول فيه اداء وما خرج عنه قضاء وحكم غير المغرب في جواز المد للمغرب لان

اعتبر بعد الغروب زمن
يغيب فيه شفق أقرب البلاد
اليهم ولها خمسة أوقات وقت
فضيلة واختيار أول الوقت
ووقت جواز ما يغيب
الشفق ووقت عذر وقت
العشاء لمن يجمع وقت
ضرورة ووقت حرمة

(٢٧٢) (فجر صادق) لخبر جبريل مغ خبر مسلم ليس في النوم تطريط وانما التطريط على

الصدوق رضي الله تعالى عنه طول مرة في صلاة الصبح فقيل له كادت الشمس أن تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين ولا يكره ذلك على الأصح أما الجمعة فممتنع تطويلها إلى ما بعد وقتها بخلاف والفرق بينهما وبين غيرها ما توقف صحته على وقوع جميعها في الوقت بخلاف غيرها ويعلم مما يأتي أن محل الجواز حيث شرع فيها وفي وقتها ما يسمع جميعها ولا فرق حيث يبين أن وقوع ركعة منها في الوقت أولا كما هو ظاهر كلام الأصحاب خلافا للاسناد نعم يظهر أن إيقاع ركعة فيه شرط لتسميتها مؤداة والافتكاك قضاء لا ثم فيه اه شرح مر (قوله أيضا وقت فضيلة واختيار الخ) هما متغايران ذاتا ومفهومهما في غير المغرب ومتحدان ذاتا في المغرب متغايران مفهوما وقد عرفت ضابطهما وهو وقت الفضيلة فنظر إلى الحقيقة اقتصر في المغرب على وقت الفضيلة لأنه عين وقت الاختيار ومن نظر إلى المفهوم عداهما وقتين واعلم أن وقت الجواز يزيد على وقت الفضيلة والاختيار في سائر الصلوات غير المغرب فإنه مشارك للوقتين لأن وقت الاختيار أن يقعها قبل أن يمضي زمن يسعها وما يتعلق بما يذكر في سن التجبيل وهذا هو وقت المغرب على المذهب الجديد الذي هو وقت الاختيار كما علمت وبعبارة يدخل وقت الكراهة كما سبق فلم يبق وقت الجواز بلا كراهة فتعين مشاركتها للوقتين فلا تغفل اه شيخنا ح ف (قوله فعشاء) هي لغة أول الليل وليست من خصائص هذه الأمة كما علم مما مر خلافا لمن قاله اه قل على الجلال (قوله من مغيب الشفق) أي الأحمر ينبغي نذب تأخيرها إلى زوال الأصفر ونحوه خروج من خلاف من أوجبه اه شرح مر (قوله إلى فجر صادق) سمي صادقا لأنه يصدق عن الصبح ويبينه وقد ورد في الخبر إطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو صدق الله وكذب بطن أخيك لما أوهمه من عدم حصول الشفاء بشرب العسل اه مر أي حين سألته وقال يا رسول الله إن بطن أخي وجع فأمره أن يشرب العسل فشربه ولم يحصل له شفاء فقال يا رسول الله لم يشف فقال له مات قدم أي لأنه خالف قوله تعالى فيه شفاء للناس اه (قوله وهو المنتشر ضوءه) ويقال له المستطير بالراء اه برماوى (قوله معترضا) أي في عرض الأفق من جهة المشرق فيما بين شماله وجنوبه اه قل على الجلال (قوله مستطيلا) شبه العرب بذب السرحان أي الذئب من حيث الاستطالة وكون النور في أعلاه اه عميرة (قوله إلى ثالث ليل) أي ثلثة الأول وهو بضم اللام وحكى أسكنها اه برماوى (قوله إلى ما بين الفجرين) الأولى إلى الفجر الأول إذا البينة غير صحيحة لصدقها على كل جزء من أجزاء ذلك الزمن فهي غير معينة فأنهم الوقت هنا فليشأمل * (فائدة) * السحر عبارة عما بين الفجر الصادق والكاذب قاله الكرماني في باب المساجد التي على الطرق اه شوبرى (قوله فوق صبح) بضم الصاد المهملة وكسرها وهولغة اسم لأول النهار وسميت به هذه الصلاة لأنها تفعل في أوله ويقال لها الفجر لورود الكتاب والسنة بها وتسميته غداة بخلاف الأولى لا مكره اه برماوى وعبارة شرح مر ولا كراهة في تسمية الصبح غداة كما ذكره في الروضة نعم الأولى عدم تسميتها بذلك وتسمى فجر أو صبحا لورود الكتاب والسنة به ما عانت به (قوله وفي الصحيحين) اعل أراد هذا بما قبله لكونه رواية الشيخين والأول أوضح اه حل (قوله فقد أدرك الصبح) أي مؤداة وهذا الخبر فيبدل كونها مؤداة بأدراك ركعة وليس ذلك مستفادا مما قبله اه ع ش (قوله وطلوعها هنا الخ) احتراز بقوله هنا عما سبأ في صلاة الكسوف أنه لو ظهر بعضها على الباقي فلم يلحقوا ما لم يظهر بمظهر وفيه شيء اه ع ش (قوله الحاقا لما لم يظهر بمظهر) أي فكانها كلها طلعت بخلاف غروبها فإنه لا بد من سقوط جميع القرص فإذا غاب البعض الحق ما لم يظهر بمظهر فكانها لم تغرب اه زى (قوله وهو الاضاءة) في المصباح سمرت الشمس سفر من باب ضرب طلعت وسمرت بين القوم أسفرا أيضا سفارة بالكسر أصلحت فانا سافر وسفير وقيل للوكيل ونحوه سفير والجمع سفراء مثل شريف وشرفا وكانه مأخوذ من قولهم سمرت الشيء سفر من باب ضرب إذا كشفت وأوضحت لانه يوضع ما ينوب فيه ويكشفه وأسفر الصبح أسفارا

من لم يصل الصلاة حتى يحجى وقت الصلاة الاخرى ظاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى من الخمس أى غير الصبح لما يأتي في وقتها وخرج بالصادق وهو المنتشر ضوءه معترضا بنواحي السماء الكاذب وهو يطلع قبل الصادق مستطيلا ثم يذهب وتعبه ظلمة (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (إلى ثلث ليل) لخبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة إليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار ولها سبعة أوقات وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة إلى ما بين الفجرين وبها إلى الفجر الثاني ووقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت المغرب بل يجمع (٢) وقت (صبح) من الفجر الصادق (إلى) طلوع (شمس) لخبر مسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس وفي الصحيحين خبر من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وطلوعها هنا بطلوع بعضها بخلاف غروبها فبما مر الحاقا لما لم يظهر بمظهر فيها ولا أن الصبح يدخل بطلوع بعض الفجر فناسب أن يخرج بطلوع بعض الشمس (والاختيار) وقته من ذلك أيضا (إلى اسفار) وهو الاضاءة

اضاء واسفر الرجل بالصلاة صلاحها في الاسفار اه (قوله فلها ستة أوقات) وقد نظم امامنا الشافعي رضي الله عنه الاوقات كلها فقال

اذا ما رأيت الظل قد زال وقته * فصل صلاة الظهر في الوقت تسعد
وقم قامة بعد الزوال فانه * أو ان صلاة العصر وقت محدد
وصل صلاة للغروب بعدما * ترى الشمس يهاذا تغيب وتفق
وصل صلاة للاخيرة بعدما * ترى الشفق الاعلى يغيب ويفقد
ولا تنتظر نحو البياض فانه * يدوم زمانا في السماء ويشهد
وان شئت فيها فانتظر بصلاتها * الى ثلث ايسل وهو بالحق يعهد
وحقق فان الفجر فجران عندنا * وميزهما حقا فانت المقلد
فاول طلوع منهما يبدها حقا * كما ذنب السرحان في الجو يصعد
فذلك كذوب ثم آخر صادق * تراه منيرا ضوءه يتوقد
وصل صلاة الفجر عند ابتسامه * تنال بها الفردوس والله يشهد
فلا تخير فبين كان للوقت جاهلا * وليس له وقت به يتعبد
فذلك من المولى طريد ومبعد * كذا وجهه يوم القيامة أسود

اه برماوى والحاصل ان الاوقات منها ما هو مشترك بين الصلوات الخمس وهو الفضيلة والاختيار والجواز
بلا كراهة والحكمة والضروة واما وقت الكراهة فخاص بماء عدا الظهر والمغرب وانظر حكمته ووقت
العدو خاص بماء عدا الصبح وانظر حكمته أيضا والمعتمد ان وقت الفضيلة والاختيار والجواز في جميع
الصلوات تدخل باول الوقت وتخرج متعاقبة الا في المغرب فانها متحدة فيه تدخل واخر جواز الا في الظهر
فان وقت الجواز والاختيار يتحدان خروجا أيضا ووجه أوقات الصلوات اما اثنان وثلاثون وقتا وثلاثة
وثلاثون وقتا اذا اعتبرنا مفهوم وقت الفضيلة والاختيار في المغرب اه من خطا شيخنا الطوخى رحمه الله تعالى
(قوله وكره تسمية مغرب عشاء) ظاهره ولو بالتغليب كالغشاء من واقتضاه كلام شرح المنهج في صلاة المسافر
حيث قال وغلب في التسمية العصر لشرافها والمغرب للنهي عن تسميتها عشاء لكن نقل سم في حاشية شرح المنهج
عن الشارح انه لا يكره أى مع التغليب اه ع ش على م ر (قوله على اسم صلاتكم المغرب) بجر المغرب
صفة لصلاتكم وبالرفع خبر مبتدأ محذوف وبالنصب باعنى والمعنى لا تتبعوا الاعراب في تسميتهم المغرب عشاء
لان الله سماها مغربا وتسمية الله أولى من تسميتهم والسرفى النهى خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين اه
شرح البخارى للمؤلف (قوله وهـ م يعتمون) بكسر التاء من باب ضرب وأكرم لامن باب نصر اه
برماوى وقوله بفتح أوله وضمة أى مع كسر التاء فهما اه ع ش وفي المصباح العتمة من الليل بعد غيوبة
الشفق الى آخر الثلث الاول وعتمة الليل ظلام أوله عند سقوط نور الشفق وأتم الرجل دخل في العتمة
مثل أصبح دخل في الصباح اه (قوله ان لا تسمى العشاء عتمة) أى فتكون التسمية خلاف الاولى أخذ من قوله
وقالت طائفة الخ ومع ذلك فالمعتد ما قاله الاقلون ولا ينافيه قول المجموع يستحب ان لا تسمى العشاء عتمة لان
خلاف السنة ان ورد فيه نهى بخصوصه كان مكروها كما هنا والا كان خلاف الاولى اه ع ش (قوله وقالت
طائفة يكره) أى لورود النهى الخاص به ولا يكره ان يقال العشاء ان ولا للعشاء العشاء الاخيرة أو الاخيرة اه
برماوى (قوله وكره نوم قبلها) أى قبل فعلها او محل كراهة النوم قبلها اذا ظن تيقظه في الوقت والاحرم كما قاله
ابن الصلاح وغيره فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم وان غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لانه لم يخاطب بها ولو
غلب عليه النوم بعد دخول الوقت ومزجه على الفعل وازال تمييزه فلا حكمة فيه مطلقا ولا كراهة اه شرح

لخبر جبريل السابق وقوله فيه بالنسبة اليها الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وبعده وقت جواز بلا كراهة الى الاجرار ثم بها الى الطلوع وتأخيرها الى أن يبقى مالا يسعها حرام وفعلها أول وقتها فضيلة ولها وقت ضرورة فلها ستة أوقات وتعبيرى فيما ذكر بالفاء أولى من تعبيره فيه بالواو لافادتها التعقيب المقصود (وكره تسمية مغرب عشاء وعشاء عتمة) للنهي عن الاول في خبر البخارى لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم المغرب وتقول الاعراب هي العشاء وعن الثانى في خبر مسلم لا تغلبنكم الاعراب على اسم صلاتكم الا انها العشاء وهم يعتمون بالابل بفتح أوله وضمة وفي رواية بحلاب الابل قال فى شرح مسلم معناه انهم يسمونها العتمة لكونهم يعتمون بحلاب الابل أى يؤخرونه الى شدة الظلام فالعتمة شدة الظلمة وما ذكر من الكراهة فى الثانى هو ما حرمه النووي فى كتبه لكنه خالف فى المجموع فقال نص الشافعى على أنه يستحب أن لا تسمى العشاء عتمة وذهب اليه المحققون من أصحابنا وقالت طائفة قليلة يكره (و) كره (نوم قبلها)

مر وقوله فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم الخ هو شامل للعشاء فلا يكره النوم قبل دخول وقتها وشامل للجمعة أيضا فلا يكره النوم قبله وان خاف فوت الجمعة لانه ليس مخاطبهم باقبل دخول الوقت وان قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار والفرق انه لما كان بعيد الدار لا يمكنه الذهاب الى الجمعة الا بالسعي قبلها نزل ما يمكنه فيه السعي منزلة وقت الجمعة لانه لو لم يعتبر لادى الى عدم طلبها منه والنوم لم يكره مستلزم التقويت الجمعة اعتبر لحرمة خطابه بالجمعة وهو لا يخاطب قبل دخول الوقت لكن في سم على حج ان حرمة النوم قبل الجمعة هو قياس وجوب السعي على بعيد الدار قال وظاهره انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعي قبل الوقت وحرمة النوم المفوت لذلك السعي الواجب اه عش عليه * (فرع) * يسن ايقاظ النائم للصلاة ان علم انه غير متعب بنومه أو جهل حاله فان علم تعديه بنومه كان علم انه نام في الوقت مع علمه انه لا يستيقظ في الوقت وجب ايقاظه اه سم وعبرة شرح مر عند قوله ويادربغانت ويسن ايقاظ النائم للصلاة لا سيما عند ضيق وقتها فان عصى بنومه وجب على من علم بحاله ايقاظه وكذا يستحب ايقاظه اذا رآه نائما امام المصلين حيث قرب منهم بحيث يعد عرفا انه سوء أدب أو في الصف الاول أو محراب المسجد أو على سطح لا حائله أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس وان كان صلى الضحى لان الارض تعج أي ترفع صوتها الى الله من نومة عالم حيث تذا أو بعد صلاة العصر أو خاليا في بيت وحده فانه مكره أو نائم المرأة مستلقية ووجهها الى السماء قاله الحليمي أو نام رجل أو امرأة منسجما على وجهه فانه ضجة يبغضها الله تعالى ويسن ايقاظ غيره أيضا للصلاة الليل والتسحر ومن نام وفي يده غمير والنائم يعرفات وقت الوقوف لانه وقت طاب وتضرع انتهت وقوله ومن نام وفي يده غمير التقييد باليد للغالب ومثلها ثيابه وبقية بدنه والحكمة في طلب ايقاظه ان الشيطان يأتي للغمر وربما آذى صاحبه وانما خص اليد لما ورد في الحديث من نام وفي يده غمير فاصابه وضع فلا يلومن الانفسه اه والوضع هو البرص وقوله غمير هو كما في القاموس ربح اللحم وعبارته الغمر بالتحريك ربح اللحم وما يعلق باليد من دسمه انتهت اه عش عليه * (فائدة) * النوم على سبعة أقسام نوم الغفلة ونوم الشقاوة ونوم اللعنة ونوم العقوبة ونوم الراحة ونوم الرحمة ونوم الحشرات أما نوم الغفلة فالنوم في مجلس الذكر ونوم الشقاوة النوم في وقت الصلاة ونوم اللعنة النوم في وقت الصبح ونوم العقوبة النوم بعد الفجر ونوم الراحة النوم قبل الظهر ونوم الرحمة النوم بعد العشاء ونوم الحشرات النوم في ليلة الجمعة اه من هاهن الحصن الحصين (قوله أيضا وكره نوم قبلها الخ) وهذه الكراهة تعم سائر الصلوات وسباق كلامهم يشعر بتصور المسئلة بما بعد دخول الوقت قال الاسنوي وينبغي ان يكره أيضا قبله وان كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق اه شرح مر وقوله وينبغي ان يكره أيضا قبله قد يشك كل عليه عدم تحريم النوم قبل الوقت وان علم انه لا يستيقظ فيه لانه لم يخاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ويمكن الجواب بان الكراهة لطفة أمرها توسعوا فيها فثبتوها لمجرد الاحتياط ولا كذلك التحريم اه عش عليه (قوله وحديث بعده) أي بعد فعلها ما لم تكن مجموعة جمع تقديم فلا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومضى زمن يسعها وعبرة حج في شرح الارشاد والوجه خلافا لابن العماد انه اذا جمعها تقدم لا يكره الحديث الا بعد دخول وقتها ومضى وقت الفراغ منها غالبا اه شوبري وأقره شيخنا ح ف وأرق الكراهة فيه اذا جمع العصر مع الظهر تقديم حيث كرهت الصلاة بعده وان لم يدخل وقت العصر بان المعنى الذي لاجله كره الحديث الذي بعده ما عقود وكرهه الصلاة بعد العصر منوطة بفعلها وقد وجد كل هو واضح اه سم * (تنبيه) * افهم كلام المصنف عدم كراهة الحديث قبلها لكن قضية التعليل بخوف الفوات عدم الفرق قال الاسنوي وقد يحجب بان اباحة الكلام قبل الصلاة تنهي بالامر بإيقاع الصلاة في وقت الاختيار واما بعد الصلاة فلا ضابطه فخوف الفوات فيه أكثر اه شرح مر وفي قل على الحلي مانصبه * (تنبيه) * قد علم ان ما ذكر من كراهة النوم

أي العشاء (وحديث بعده) لانه صلى الله عليه وسلم كان يكرههما رواه

والحديث يجري في سائر الصلوات وانما خصت العشاء بذلك كرهها لانها محل النوم أصالة وانما لم يكره
الحديث قبل الفعل لان الوقت باعث على تركه بطلب الفعل فيه اه (قوله أيضا وحديث بعدها) والحق
بالحديث نحو الخياطة واعلمه غير سائر العورة ومثل الخياطة الكتابة وينبغي ان لا تكون للقرآن او لعلم منتفع
به اه حل (قوله ولانه بالاول يؤخر العشاء عن أول وقتها) بل ربما استمر الى خروج الوقت بالسكينة
* (فرع) * نام في الوقت وجوز خروج الوقت قبل استيقاظه حرم كذا نقل عن فتاوى ابن الصلاح وهو
يقتضى انه ان غلب على ظنه الاستيقاظ في الوقت حرم لان الظن المذكور يجمع تجويز خروج الوقت
والمنقول عن ابن الصلاح في شرح الروض انه اذا ظن الاستيقاظ في الوقت لم يحرم والا حرم فيجوز في صورة
الاستواء اه حل (قوله اما المكروه ثم) أي في غير هذا الوقت وكذا الحرام في غير هذا الوقت يكون
أشد حرمة في هذا الوقت كقراءة سيرة البطال لان كذبها محقق كما قاله ابن العماد اه حل (قوله الا في خير)
أي والا لمسا فر فلا يكره له الحديث بعدها مطلقا سواء كان السفر طويلا أم لا وسواء كان في خير أو الحاجة
السفر اه ع ش على مر (قوله وايئنا ضيف الخ) أي بان كان من أهل الخير واما الفاسق فيحرم
ايئناهم اه وذكر حج في شرح الاربعين ان الاوجه عدم الحرمة وبوجه قولهم بحرمة ايئناهم بالجلوس
معهم على غير هذه الحالة وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه
يشمل الفاسق ويحتمل الحرمة ردعا وزجرا وتقييد الحاي وع ش على مر سن ايئنا الضيف بكونه
غير فاسق اما هو فلا يسن ايئناسه وهو المعتمد وانظر هل ايئناسه حرام ردعا وزجرا أو مكروه أو خلاف الاولى
لان عدم سن ايئناسه صادق بذلك حررهذا وفي ع ش على مر ان ايئناسه لكونه فاسقا حرام وكذا
اذ لم يلاحظ في ايئناسه شيئا واما ايئناسه لكونه شيخا أو معلما فيجوز اه شيخنا ح ف (قوله ومحادثة
الرجل أهله) أي ولو كانت فاسقة اه ع ش (قوله عن عمران بن حصين) هو أبو نجيب بضم النون
وقح الجسيم عمران بن حصين بن عبيد بن خاف الخزاعي الصحابي أسلم عام خيبر سنة سبع من الهجرة وغزا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم غزوات وبعثه عمر رضي الله عنه الى البصرة ليحقق أهلها وتولي القضاء بها أيا ما
روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة وثمانين حديثا وروى عنه أبو رجا وغيره المتوفى بالبصرة
سنة اثنتين وخمسين اه برماوى (قوله عن بنى اسرائيل) أي عن عبادهم وزهادهم ليحمل ذلك الصحابة
على التخلو باخلاقهم اه حل (قوله وسن تعجيل صلاة الخ) لقوله تعالى فاستبقوا الخيرات وقوله وسارعوا
الى مغفرة من ربكم وقوله عليه الصلاة والسلام الصلاة في أول الوقت رضوان الله وفي آخره عفو الله قال امامنا
الشافعي رضي الله عنه رضوان الله انما يكون للمحسنين والعفويين شبه ان يكون للمقصرين اه حل ويندب
التعجيل في النفل ذي الوقت أو السبب وربما يشمله كلام المصنف اه برماوى (قوله تعجيل صلاة) ليس
المراد معنى التعجيل الحقيقي وهو تقديم الشيء على وقته بل المراد به المبادرة اه شيخنا * (تنبيه) * فرق
ابن القيم بين المبادرة والعجلة بان المبادرة انتهاء الفرصة في وقتها فلا يتركها حتى اذا فاتت طلبها فهو لا يطلب
الامور في اديارها ولا قبل وقتها بل اذا حضر وقتها بادرا اليها ووثب عليها والعجلة طلب أخذ الشيء قبل وقته
اه مناوى في شرحه للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم بادروا بالصلاة المغرب الخ وعليه فعل التعبير هنا بالتعجيل
للمبالغة وهو مجاز عن المبادرة لكنه لشدها كأنه طلب الصلاة قبل وقتها أو ان التعبير به للتنبيه على انه ينبغي له
الاشتغال بأسبابها قبل دخول وقتها وذلك كالطلب لها قبل دخول وقتها والفرصة كافي المصباح مأخوذة من
تفارض القوم الماء القليل لكل منهم فوبة فيقال يا فلان جاءت فرصتك أي فويتك وقتك الذي تستقي فيه
فيسارع له وانتهز الفرصة أي شمر لها مبادرا واجمع فرص مثل غرق قوقر ف اه ويندب للامام الحرص
على أول الوقت لكن بعدمضي قدر اجتماع الناس وفعلهم لاسبابها عادة وبعده صلى عن حضوره وان قل لان

الشيخان ولانه بالاول يؤخر
العشاء عن أول وقتها والثاني
يتأخر نومه فيخاف فوت صلاة
الليل ان كان له صلاة ليل
او فوات الصبح عن وقتها او
عن اوله والمراد الحديث المباح
في غير هذا الوقت اما المكروه
ثم فهو هنا اشد كراهة (الا
في خير) كقراءة قرآن
وحديث ومذاكرة علم
وايئنا ضيف ومحادثة
الرجل أهله الحاجة كالملاطفة
فلا يكره لانه خير ناجز فلا
يترك لمفسدة توهمة
وروى الحاكم عن عمران
ابن حصين قال كان النبي
صلى الله عليه وسلم يحدثنا
عامة ليلة عن بنى اسرائيل
(وسن تعجيل صلاة)

الاصح ان الجماعة القليلة اوله افضل من الكثيرة آخره ولا ينتظر ولو نحو شريف وعلم فان انتظر كره ومن
ثم لما اشتغل صلى الله عليه وسلم أي بحيث تأخر عن وقت عادته أقاموا الصلاة فتقدم أبو بكر مرة وابن عوف
أخرى مع انه لم يطل تأخره بل أدرك الصلاة قبلهما واقتدى بهما وصب فعلهما اه ع ش على مر (قوله ولو
عشاء) هذه الغاية للرد على الضعيف وعبارة المنهاج هنا وفي قول تأخير العشاء افضل مالم يجاوز وقت الاختيار
انتهت وعبارته مع شرح مر في وقت الاختيار والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث الليل لخبر جابر بن السباق وفي
قول عن نصفه لخبر لولان اشق على أمي لاخوت العشاء الى نصف الليل ور حجه المصنف في شرح مسلم وكلامه
في المجموع يقتضي ان الاكثر من عليه انتهت وقد أشار الشارح الى هذا القول بعدما أشار به بالغاية بقوله
نقل عن المجموع لكن الاقوى دليل لا تأخيرها الى ثلث الليل أو نصفه اه وقد تمسك الضعيف بالخبر الذي
أشار الشارح للجواب عنه بقوله وأما خبر كان النبي صلى الله عليه وسلم الخ اه لكاتبه (قوله لاول وقتها)
أي اذا تبين دخوله اه زى أي ولم يجز خلاف في دخوله والافستحب التأخير نحو وجان الخلاف فاذا
غاب الشفق الاحمر سن التأخير الى مغيب غيره من الاصفر والابيض للخلاف فيه وقد استفاد ذلك من قوله أي
اذا تبين لان الخلاف يمنع من التيقن لاحتمال ان التيقن ما قاله المخالف اه ع ش (قوله رواء الدارقطني)
هو أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني براء مقتوحة وقاف مضمومة نسبة الى دار القطن محلة ببغداد أخذ عن
الاصطخري وغيره المتوفى ببغداد يوم الخميس لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة عن تسع
وسبعين سنة ودفن قريبا من معروف الكرخي اه برماوى (قوله واقتضا الصحيحين الخ) أتى به إشارة
الى ان رواية الصحيحين مطلقة ورواية الدارقطني مقيدة والقاعدة حمل المطلق على المقيد وكأنه انما قدم رواية
الدارقطني عليها لكونها أصرح في المقصود وأتى بخبر الصحيحين تقوية لها وإشارة الى انه لا تعارض بينهما
لتكون رواية الصحيحين مقدمة لهما على رواية الدارقطني اه ع ش (قوله كان يستحب ان يؤخر العشاء
الخ) ليس هذا من اخباره صلى الله عليه وسلم وانما هو من اخبار الراوى بحسب ما فهمه من تأخير صلى الله عليه
وسلم لفعلها أحبا بنايها للجوار الذي رعايتهم من عظمها منعه ولذلك رد عليه بالمواظبة على التجيل وبه برد
أيضاد عوى قوة دليل التأخير المستندة الى ان كان مع المضارع تفيد الدوام وعلى ما ذكرناه ينزل ما في المنهج
فراجع اه قل على الجلال (قوله هو الذي واطب عليه) أي وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضي
التأخير ولا يشك عليه ان كان تفيد التكرار لانا نقول أما أولا فادتها التكرار ليس من وضعها بل بحسب
القرائن المقتضية بالاستعمال وأما ثانيا فنقول سلمنا افادتها التكرار لكنه يصدق بثلاث مرات وتكررها بتكرار
العذر والاكثر التجيل بل هو الاصل اه ع ش على مر (قوله لكن الاقوى دليل الخ) لقائل ان يقول ان
صح أن تعجيلها هو الذي واطب عليه فكيف يكون الاقوى دليل لا تأخيرها الى ما ذكر وان لم يصح فكيف يصح
الجواب ويجاب بان ذلك أمر محتسب لا مانع منه وبه تجمع الأدلة وهذا لا ينافي ان الأمر المتبادر من الأدلة
خلافه اه سم وكأن المراد بقوله ويجاب بأن ذلك الخ انه لما ثبت انه كان يستحب التأخير احتمل
ان يكون تعجيله لعلمه برغبة الصحابة في التجيل لمشقة انتظارهم ما تعبهم في أشغالهم التي كانوا بها متاهرين أو
خشية فوات أشغالهم التي يحتاجون اليها في آخر ليالهم وانتظارهم العشاء بما فوت عليهم ما يحتاجون الى فعله
بعد فمهور الاصحاب أخذوا بظاهر مواظبة على التجيل فجعلوه افضل والنورى نظر الى انه حيث ثبت عنه
استحباب التأخير واحتمل ان التجيل لعارض جعل التأخير هو الاقوى في الدليل اه ع ش (قوله
باشتغال بأسبابها) المراد بالسبب ما يتعلق بها لا السبب الحقيقي وعبارة ع ش أي ما يطلب لاجلها
أعم من أن يكون شرطا أو مكملا اه (قوله ولا يضر فعل راتبة الخ) هذه العبارة تقتضي ان الاولى
عدم الاتيان بالراتبة مع ان الاتيان بها سنة ولو غير موكدة فيثبت الانسب ان يقول وتقديم الراتبة

ولو عشاء (لاول وقتها) لخبر ابن
مسعود سالت النبي صلى الله
عليه وسلم أي الاعمال افضل
قال الصلاة لاول وقتها رواه
الدارقطني وغيره وقال الحاكم
انه على شرط الشيخين ولفظ
الصحيحين لوقتها وأما خبر
كان النبي صلى الله عليه وسلم
يستحب أن يؤخر العشاء
فأجاب عنه في المجموع بان
تعجيلها هو الذي واطب
عليه صلى الله عليه وسلم ثم
قال لكن الاقوى دليل لا
تأخيرها الى ثلث الليل أو
نصفه يحصل تعجيلها
(باشتغال) أول وقتها
(بأسبابها) كطهر وستر الى
ان يفعلها وهذا من زيادتي
ولا يضر فعل راتبة ولا شغل
خفيف وأ كل لقسم بل لو
اشتغل بالاسباب قبل الوقت

لا يكون مفوتاً للمبادرة بل يسن وقوهـم ان فعل الراتبة أو كل اللقم ليسا من الاسباب لان المتبادر من السبب حقيقة وهو ما يلزم من وجوده الوجود من عدمه العدم وبعبارة شرح مر تقتضي انهما منها ونصها ولا يمنع تحصيل فضيلة أول الوقت اشتغاله في أوله بأسباب من طهارة وأذان وستروا كل لقم وتقديم سنن راتبة اه وكتب عليه الرشيدى قوله وأ كل لقم يؤخذ منه ان المراد بالاسباب أعم مما يتوقف عليه صحة الصلاة أو كمالها بخلاف صنيع الشهاب حج حيث جعلها من الشغل الخفيف اذ مقتضاه ان المراد بالاسباب ما يتوقف عليه صحة الصلاة فحسب اه وبعبارة ع ش عليه ولعل جعله أ كل اللقم سبباً باعتبار ما يترتب عليه من تحصيل الخشوع فيها والا فلا كل ليس من أسبابه وقضية ان الشبع يفوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مره في وقت المغرب والاقرب الحاقها هنا بما هناك أخذ من كلام حج المذكور وبهذا يدفع ما قاله حج في شرح العباب نقلاً عن الزركشى ولعل العبرة في ذلك كاه الوسط من غالب الناس لتلايخلف وقت الفضيلة باختلاف أحوال المصلين وهو غير معهود وعمومه شامل لهذه فلو خالف عادة الوسط المعتدل بغير عذر فانت سنة التعجيل فان كان لعذر ونوى انه لو خلا عن العذر عمل فن الظاهر عدم حصول السنة ولكن لا مانع ان الله يكتب له ثواباً مثل ثوابه لو عمل لامتناله أمر الشارع انتهت (قوله لم يضر) أى في سنة التعجيل بل يكون معجلاً اه حل لكن الافضل الفعل في أول الوقت وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك التحريم مع الامام ومن أدرك التشهد فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الاول أ كل اه ع ش على مر (قوله مع صور) أى نحو الاربعين اه شرح مر وقوله ذكرنا بعضها في شرح الروض عبارة ويستثنى من نذب التعجيل أيضاً أى زيادة على الطهر أشياء منها انه يندب التأخير لمن يرمى الجمار ولم يفر سائر وقت الاولى وللواقف بعرفة فيؤخر المغرب وان كان نازلاً وقتها ليجمعها مع العشاء بمزدلفة ولن يبقن وجود الماء أو السيرة أو الجماعة أو القدرة على القيام آخر الوقت ولداً ثم الحدث اذا رجا الانقطاع آخره ولن اشبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتبينه أو يظن فواته لو أخره انتهت قال مر في شرحه بعدم مثل هذه العبارة وضابطه ان كلما تر تحت مصلحة فعله ولو أخر فانت يقدم على الصلاة وان كل كمال كجماعة اقترن بالتأخير وخلا عنه التقديم يكون التأخير معه أفضل اه وقد يجب التأخير ولو عن الوقت كافي محرم خاف فوت الحج لو صلى العشاء وكن رأى نحو غريق أو أسير أو أنقذه أو صائل على محرم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضاً للصلاة على ميت خيف انفجاره اه حج (قوله وسن ابراد بظهر) المعنى فيه ان في التعجيل في شدة الحر مشقة تسبب الخشوع أو كاله فسن له التأخير كمن حضره طعام ونفسه تنوق اليه أو دفعه الخبث اه شرح مر والباء في قوله بظهر للتعدية يقال أبرده أدخله في وقت البرودة ففي الصباح البرد خلاف الحر وأبردنا دخلنا في البرد مثل أصبحنا دخلنا في الصباح وأما أبردنا بالظهر فالباء للتعدية والمعنى أدخلنا صلاة الظهر في البرد وهو سكون شدة الحر وبرد الشيء برودة مثل سهل سهوله اذا سكنت حرارته وأما أبردنا من باب قتل قتلاً فيستعمل لازماً ومتعدياً يقال برد الماء برده فهو بارد ومبرود وهذه العبارة تكون في كل ثلاثي يكون لازماً ومتعدياً اه وقوله لشدة حر اللام بمعنى في أو عند وقوله يبلد حار الباء بمعنى في وقوله لاصل اللام للتعدية وكل من اللامين والباء متعلق بإبراد وقول الشارح الى أن يصير الخ متعلق به أيضاً ومع أن تكون اللام في قوله لاصل متعلقة بسن المقدرو هو أولى اه شجنا (قوله وإبراد بظهر) خرج اذا انها فلا يسن الإبراد به الا لقوم يعلم انهم اذا جمعوا الاذان لا يتخلفون عن سماعه وعليه يحمل ما ورد مما يدل على طلب الإبراد به وجعله بعضهم على الأمانة ولا بعد فيه وان ادعاه بعضهم اه برماوى (قوله يبلد حار) أى وصفه الحرارة كسكة وبعض بلاد العراق وان خالف وضع قطرها اه حل وبعبارة البرماوى كالحجاز وبعض أهل العراق واليمن لا يعتدل كصر ولا بارد كالشام ومحل اعتبار البلدان ان خالف وضع القطر والا فالعبرة بخلافه

وأخر بقدرها الصلاة بعدم
يضره في التأخير ويستثنى
من سن التعجيل مع صور
ذكرنا بعضها في شرح
لروض وغيره ما ذكرته بقولي
(و) سن (إبراد بظهر) أى
تأخير فعلها عن أول وقتها
(لشدة حر يبلد حار)

للعلامة حج انتهت (قوله الى ان يصير للعبطان ظل) ولا يشترط لسن التأخير وجود الظل المذكور بل يسن
 الابرادوان لم يكن في طريقه ظل أصلا كان كان في صحراء لان شدة الحر تنكسر بالتأخير كما في ع ش اه
 شيخنا ح ف * (فرع) * سأل سائل هل يسن تأخير الصلاة في شدة البرد الى ان يخف البرد الشاغل السالب
 للخشوع قياسا على ما ورد في الحر وأجاب مر بأنه لا يسن لان الابراد في الحر رخصة فلا يقاس عليه اه سم
 أقول الاولى الجواب بان زيادة الظل بمسقة فلزوال الحر أمديتظر ولا كذلك البرد فانه يحتمل زيادته مع
 التأخير لعدم وجود علامة تدل على زواله عادة وانما كان هذا الاولى لان الصحيح جواز جريان القياس في الرخص
 على ما في جمع الجوامع اه ع ش على مر (قوله وفي رواية للبخاري) هي مبينة للمراد من الاولى اه ع ش
 (قوله فان شدة الحر من فيج جهنم) وورد أيضا فان شدة البرد من فيج جهنم اه شوبري (قوله من فيج جهنم)
 قال في النهاية الفيج سطاوع الحر وفورانه ويقال بالواو فاحت القدر تفيج وتفوح اذا غلت وقد أخرجه مخرج
 التشبيه والتمثيل أي كانه نار جهنم في حرها اه وقال المناوي في شرحه استشكل بان فعل الصلاة مظنة
 وجود الدرجة ففعلها مظنة طرد العذاب فكيف أمر بتركها وأجيب بان وقت ظهور الغضب لا يخرج فيه
 الطالب الا من أذن له فيه انتهى وقد يتوقف في هذا الاشكال من أصله فان شدة الحر قد تكون نعمة من الله
 تعالى على عباده لاصلاح معاشهم فلا تكون بمجرد علامة على الغضب وكون الانسان قد يحصل له مشقة
 منها لا ينافي كونها نعمة من الله عز وجل على عباده وان صحبها مشقة اه ع ش على مر (قوله وهذا
 لمصل جماعة) قيد في غير المسجد فقط على المعتمد لانه يسن الابراد لفرد يد الصلاة في المسجد على المعتمد كما في
 شرح مر وعبارته وقضية كلامهم انه لا يسن الابراد لفرد يد الصلاة في المسجد وفي كلام الراعي اشعار
 بسنه وهو المعتمد انتهت وعبارة سم وقضية كلامهم في غير المنفرد تفضل تأخير صلاة من يصلي جماعة
 بعمل الجماعة على صلاته في أول الوقت بيته وان أمكنه فعلها فيه جماعة مع أهله أو غيرهم فليتامل انتهت (قوله
 بمسقة) أي تسلب الخشوع أو كاله وحينئذ تكون صلاتهم مع هذا التأخير أفضل من صلاة الواحد منهم
 جماعة في بيته اه حل وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضا
 أو شيخا زول خشوعه بمسقة في أول الوقت ولو من قرب يستحب له الابراد أو العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن
 ذكر فيه نظروا لاي بعد الثاني ثم رأيت حج صرح به اه ع ش على مر (قوله فلا يسن في وقت الخ)
 عبارة شرح مر فلا يسن الابراد في غير شدة الحر ولو بقطر حار ولا في قطر بارد أو معتدل وان اتفق فيه
 شدة الحر انتهت (قوله باردين أو معتدين) أي وان عرض فيهما حر شديد كما يفيد عموم كلامه هنا فلا بد
 أن يكون الحر الشديد في زمنه عادة اه حل (قوله ولا لمن يصلي بيته منفردا) هذا محتمل زقوله بمسقة ونزل
 محتمل الذي قبله أي جماعة لان الانفراد ان كان في المسجد فيسن الابراد أيضا وان كان في غيره فلا يسن فسكت
 عليه لان فيه تفصيلا وقوله ولا لجماعة بمسقة محتمل زقوله بمسقة وقوله أو حضروه ولا يأتهم الخ محتمل زقوله
 يأتونه وقوله أو يأتهم غيرهم الخ محتمل زقوله بمسقة أيضا فكان الانسب جعله مع قوله ولا لجماعة الخ لانه
 أخره في الخروج بالقييد الاخير اه شيخنا (قوله ولا يأتهم غيرهم الخ) أي أو كانوا فيه سقيم بخلاف
 ما اذا كان يأتهم غيرهم بمسقة فيسن للحاضرين بالمصلي الابراد ولو كان فيهم الامام اه حل (قوله
 ولو جمعة) هذه الغاية للتعميم لا الرد اه شيخنا لكن رأيت في شرح المحلى مانصه وفي استحباب الابراد
 بالجمعة وجهان أحدهما نعم لحديث البخاري عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبرد بالجمعة
 وأصحهما لا لشدة الخطر في قوائمه المؤدى اليه تأخيرها بالتكاسل وهذا مفقود في حقه صلى الله عليه وسلم
 انتهت (قوله مع عظمها) أي لان عظمها ربحايتوهم منه وجوب تعجيلها وعدم جواز الابراد بها اه لكاتبه
 (قوله مع ان التعليل الاول) هو شدة خطرها أي ما اشتمل عليه التعليل الاول وهو التكاسل فهذا

الى أن يصير للعبطان ظل بمسقى
 فيه طالب الجماعة للحبر
 الصحيحين اذا اشتد الحر
 فاردوا بالصلاة وفي رواية
 للبخاري بالظهور فان شدة
 الحر من فيج جهنم أي هيجانها
 ولا يجاوز به نصف الوقت
 وهذا (لمصلي جماعة بمسقى)
 مسجد أو غيره (بأقونه)
 كلهم أو بعضهم (بمسقة) في
 طريقهم اليه فلا يسن في
 وقت ولا بلد بارد أو
 معتدل لمن يصلي بيته
 منفردا أو جماعة ولا لجماعة
 بمسقى يأتونه بلامسقة أو
 حضروه ولا يأتهم غيرهم
 أو يأتهم غيرهم بلامسقة
 عليه في اتبانه كأن كان
 منزله بقرب المصلي أو بعيدا
 وثم ظل يأتي فيه وتعبير
 بمسقى وبمسقة أعم من تعبيرة
 بمسقة ومن بعد وخرج
 بالظهور غيرها ولو جمعة لشدة
 خطر قوائمه المؤدى اليه
 تأخيرها بالتكاسل ولان
 الناس مأمورون بالتبكير
 بها فلا يتأذون بالحر وما
 في الصحيحين من انه صلى الله
 عليه وسلم كان يبرد بها بيان
 لجواز فيها مع عظمها مع ان
 التعليل الاول متوقف في
 حقه صلى الله عليه وسلم

هو المنتفى وقوله منتفى في حقه الخ قد يقال هو وان انتفى في حقه لكنه موجود في حق الصحابة المبردين بها
تبعاله ويحجب بانه منتفى في حقهم أيضا ببركته صلى الله عليه وسلم اه شيخنا ح ف نقلا عن الحلبي
والبرماوى (قوله ومن وقع من صلاته الخ) أى وان لم يكن نواها فتدخل الجمعة ولو كانت الصلاة غير
مكتوبة فلو جمع أربعة الظهر القبلية أو البعدية أو الثمانية بنية واحدة وأدرك منها ركعة في آخر الوقت
ووقع الباقي خارجه كان الكل أداء لان المجموع صار في حكم صلاة واحدة كما أجاب به شيخنا اه حل
وفي قل على الجلال وشملت الصلاة الفرض والنفل ودخل فيها الجمعة وهو كذلك لمن حيث تسميتها أداء
وقضاء وان فات كونها جمعة وان حرم لغوات شرطها كما يأتي (قوله ركعة) أى بان يرفع رأسه من السجدة
الثانية وان لم يصل الى حد تجرى فيه القراءة كما يأتي وبقي ما لو فارق رفع رأسه خروج الوقت هل تكون قضاء
أم لا فيه نظرا والاول أقرب وينبنى على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلا قضاء أو أداء اه ع ش
على مر (قوله فالكل أداء الخ) أى على الاصح وقيل الجميع أداء مطلقا وفي وجهه ان ما في الوقت أداء وما
وقع بعده قضاء قبل وهو التحقيق اه شرح مر وعبارة المحلى ومن وقع بعض صلاته في الوقت وبعضها
خارجه فالاصح انه ان وقع في الوقت ركعة فكثر فالجميع أداء والابان وقع فيه أقل من ركعة فقضاء والوجه الثاني
ان الجميع أداء مطلقا تبع لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا تبع لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت
أداء وما بعده قضاء وهو التحقيق وعلى القضاء يأثم المصلي بالتأخير الى ذلك وكذا على الاداء نظر التحقيق وقيل
لانظر الظاهر المستند للحديث اه وفائدة الخلاف أنه اذا شرع المسافر في الصلاة بنية القصر فخرج الوقت
قبل فراغها فان قلنا ان الصلاة كلها أداء فله القصر والالزمة الاتمام في قول ضعيف يأتي اه ابن عبد الحق
اه ع ش على مر (فائدة) نقل الزركشى كالمعول عن الاصحاب انه حيث شرع فيها في الوقت فوى الاداء
وان لم يبق منها يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه حج
في شرح العباب جعل كلام الامام على ما اذا فوى الاداء الشرعى وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو والصواب
ما قاله الامام وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى اه شورى وع ش على مر * (فرع) * لو صلى منفردا
صلى جميعها في الوقت ولو صلى خلف امام لم يدرك الاجزأ منها فيه وجب عليه الانفراد بحافظة على ايقاعها في
الوقت وقضية ذلك انه لو صلى مع الامام أدرك ركعة تامة في الوقت ولو صلى منفردا أدركها كلها وصورة المسألة
انه أحرم خلف الامام في وقت يسعها جميعها لكن طول خلفه فلا فضل في حقه الاتمام خلفه محافظة على فضيلة
الجماعة لان فضيلة الجماعة أولى من المحافظة على فضيلة الوقت ومن كان لو اقتصر على أركان الصلاة أدركها
ولو حافظ على سنتها فبعضها فالبيان بالسنن أفضل لانه من باب المد وهو جائز وأفتى به الغوى وهو المعتمد
وان شوح فيه وهذا بخلاف ما اذا ضاق وقت المكتوبة عن ادراك جميعها في الوقت فانه يجب عليه الاقتصار على
فرائض الوضوء لانه يتساع في الوسائل ما لا يتساع في المقاصد ويحجب أيضا بانه في مسألة المد شرع في الصلاة في
وقت يسعها ولا كذلك مسألة التثليث اذ يلزم عليه اخراج بعض الصلاة عن وقتها قبل تلبسه بشئ منها اه
برماوى وفي قل على الجلال ما نصه اعلم ان الاحرام بالصلاة في وقت يسع جميع فرائضها ليس حراما بل بخلاف
وله المد فيها على الاصح كما تقدم وله ان يفعل مندوباتها كتطويل قراءتها وان خرج بعضها أو كلها عن الوقت
وفارق ترك تثليث الوضوء مثلا لانه وسيلة وتأخير النفل لان الفرض أهم ثم ان وقع منها ركعة فكثر في الوقت
فالجميع أداء والاقضاء وان الاحرام بها في وقت لا يسع ما ذكر ليس حراما أيضا ان كان تأخيرها العذر ويجرى
فيه ما تقدم والا فحرام قطعاً وليس له الاتيان بشئ من مندوباتها ثم ان وقع منها ركعة في الوقت فاداء أيضا والا
فقضاء مع الاتم فيهما اه (قوله تشتمل على معظم افعال الصلاة) لاجابة لقوله معظم مع ذكر افعال الا ان يراد
بالافعال ما يشمل نحو قعود التشهد أو فعل القلب واللسان كالنية والتكبير اه قل على التحرير (قوله

(ومن وقع من صلاته في وقتها
ركعة) فأكثر والباقي بعده
(فالكل أداء والاقضاء)
لخبر الصحيحين من أدرك
ركعتين الصلاة فقد أدرك
الصلاة أى مؤداة ومفهومة
ان من لم يدرك ركعة لا يدرك
الصلاة مؤداة والفرق ان
الركعة تشتمل على معظم
أفعال الصلاة اذ معظم الباقي

كالسكرير لها قال الشيخ ابن قاسم في الآيات انما لم يجعل تكريرا حقيقة لان التكرير هو الاتيان بالشي
 ثانيا مراد به تأكيده الاول وهذا ليس كذلك اذ ما بعد الركنة مقصود في نفسه كالاولى كما ان كل واحد من
 خمس اليوم تكرر لثلاثها في الامس انتهى انتهى شورى (قوله ومن جهل الوقت الخ) كان المناسب ذكر
 هذا في شروط الصلاة عند الكلام على معرفة الوقت الا ان يقال له مناسبة هنا لانه لما قال ومن تجهل صلاة
 لا وقتها ناسبا ان يذكرها اه برماوى (قوله ولم يخبر به ثقة عن علم) فان أخبره الثقة عن علم امتنع عليه
 الاجتهاد ومقتضى كلام الروضة العمل بقول المخبر عن علم ولو أمكنه هو العلم بخلاف القبلة وفرق بينهما بتكرار
 الاوقات فيعسر العلم كل وقت بخلاف القبلة فانه اذا علم عينها مرة اكتفى به بقية عمره اه شرح مر (قوله
 اجتهد) أى جواز ان قدر على اليقين وجوبا ان لم يقدر هذا كله ان لم يخبره ثقة عن مشاهدة فان أخبره عن
 علم امتنع عليه الاجتهاد كوجود النص لانه خبر من اخبار الدين فرجع فيه المجتهد الى قول الثقة تكبر الرسول
 اه شرح مر ويعلم من قوله هذا كله الخ ومن قول الشارح ولم يخبره ثقة الخ انه متى أخبره الثقة بالفعل
 وبالاولى منه ما لو علم بنفسه انه لا يجتهد ولا يعمل بمقتضى الاجتهاد وهذا لا ينافى قوله جواز ان قدر على اليقين
 لان معناه انه اذا قدر على اخبار الثقة والعلم بالنفس ولم يحصل له بالفعل يجوز له ان يسعى في تحصيلها ولا يجتهد
 وان يجتهد ولا يسعى في تحصيلها واما ان حصل له بالفعل فلا يجتهد ولا يعول على الاجتهاد المخالف لها يشترط لهذا
 قوله كالشارح ولم يخبره الخ ولم يقل ولم يقدر على خبر الثقة وبهذا تجتمع أطراف الكلام وقد رأيت ببعض
 الهوامش ان معنى قول مر جواز الخ ان الاجتهاد جاز في حد ذاته عند القدرة على العلم بالنفس أو خبر الواحد
 الثقة لكنه اذا خالفها لا يعمل بمقتضاه وهذا قريب مما تقدم فتأمل ثم رأيت في شرح حج مانعه نعم ان
 أخبره ثقة عن مشاهدة أو سمع اذ ان عدل عارف بالوقت في ضحوة لم يقبل قوله ولم يجتهد اذ لا حاجة به للاجتهاد حيث قد
 بخلاف ما لو أمكنه الخروج لرؤية نحو الشمس لان فيه مشقة عليه في الجملة اه وفي الحلى مانعه اجتهد جوارا
 ان قدر على اليقين وجوبا ان لم يقدر وقيل ان قدر على الصبر الى اليقين فلا يجوز له الاجتهاد اه وفي قل
 عليه مانعه قوله جواز ان قدره وتظير ما مر في المياه فالعنى انه يجوز له ترك الاجتهاد مع القدرة على غيره
 لاستغنائه عنه به ولا يجوز له تركه مع العجز ومضى وقع كان واجبا والقدرة تتم ما كان بالبصر كما ذكره الشارح
 وما كان بغيره كوجود مخبر عن علم عنده أو في محل يجب طلب الماء منه ويمكن من سؤاله بلا مشقة وهو هنا كذلك
 وفارق منع الاجتهاد وجوب السؤال في مثله في القبلة بتكرار الوقت وقول شيخ الاسلام في المنهاج يجوز
 التقليد ولو لا عى أقوى ادرا كما نسمون كان قادرا على الاجتهاد كالصبر العاجز لعجز البصير حقيقة
 والاعى في الجملة يقتضى ان التقليد لا يجب على الاعى العاجز وانه بمنع تقليد المجتهد البصير القادر
 لمجتهد آخر ومقتضى ما بعده عن النووي جواز ما مر والذى اعتمدته شيخنا الرملى انه ما ان كانا عاخرين وجب
 التقليد أو قادرين تخيرا بين تقليد المجتهد والاجتهاد وهذا يستثنى من منع تقليد القادر على الاجتهاد لمجتهد
 للمشقة هنا وبذلك فارق من منع تقليد الاعى لغيره في الاواني عالم بخير اه وعبارة الروض وشرحه فصل
 والبصير والاعى وان قدر على اليقين بالبصر أو بغيره الاجتهاد للوقت في الغيم أو نحوه مما يحصل الاشتباه في
 الوقت يغلب ظنا بدخوله كالأوراد وصوت الديك الحرب اصابته الوقت هذا ان لم يخبره ثقة عن علم أى مشاهدة
 فان أخبرهما عن علم امتنع عليهما الاجتهاد كوجود النص (قوله أيضا اجتهد) فلو لم يكن غير اجتهاد لزمه الاعادة
 مطلقا لانه الواجب يلزم المجتهد التأخير الى ان يغلب على ظنه دخول الوقت وتأخيره الى خوف الفوات
 أفضل اه برماوى (قوله بنحو ورد) الباعسية والمعنى اجتهد بسبب نحو ورد حيث قد جعل هذه العلامات
 دلائل كالرشاش في الاواني بمعنى انه اذا وجد شيئا من هذه العلامات اجتهد هل دخل الوقت أو لا وهل يستعمل
 في قراءته أولا وتعبيره بالاجتهاد يساعده وقبل الآلة أى فتح الورد آلة للاجتهاد فيصلى بمجرد الفراغ من ذلك

كالسكرير لها فجعل ما بعد
 الوقت تابعها بخلاف ما
 دونها (ومن جهل الوقت)
 لغيره أو حبس بيت مظلم أو
 غير ذلك ولم يخبر به ثقة عن
 علم (اجتهد) ان قدر (بنحو
 ورد)

والورد ما كان بنحو قراءة أو ذكر أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه برماوى وفى قل على الجلال
لفظ نحو قبل مستندرك لان مادخل تحته من الورد وكلام الشارح يشير الى رده لان الورد ما كان بنحو
ذكر أو قراءة ونحوه ما كان بنحو صناعة ومنه سماع صوت ديك مجرب وسماع من لم تعلم عدد التيموم من لم يعلم
ان أذانه أو خبره عن علم وسماع أذان ثقة عارف في الغيم لكن له في هذه تقليده اه (قوله تكبيطة الخ) أى
بان يتأمل في التكبيطة التي فعلها هل اسرع فيها عن عادته أولا وقوله وصوت ديك مجرب أى بان يتأمل هل
أذانه قبل عادته أم لا (فائدة) قد اشتهر ان الديك يؤذن عند أذان حلة العرش وانه يقول في صباحه يا غافلون
اذكروا الله اه برماوى (قوله مجرب) أى جربت أصابته الوقت اه حل أى وتكرر ذلك منه بحيث
يغلب على الظن عدم تخلفه وينبغي ضبطه كما في جراحة الصيد وقد نقل نحو ذلك عن الزركشى فليراجع اه
شوبرى (قوله كالبصير العاجز الخ) قضية صنيعه ان الاعمى يقاد المجتهد ولو قدر على الاجتهاد بخلاف
البصير لا بد من عجزه وهو كذلك واذا نظرت الى هذا مع ما نقل عن الرملى السابق علمت انه لا ترتيب في حق الاعمى
الا في الاخبار عن علم فقط واعلم ان مراتب الوقت ثلاثة العلم بالنفس واخبار الثقة عن علم والمؤذن العارف
في الصحوة هذه الثلاثة في مرتبة واحدة فيتحيز بينها وكذلك المزولة الصحيحة والساعة الصحيحة والمناكب
الصحيحة فهذه كلها في المرتبة الاولى والمرتبة الثانية هي الاجتهاد والمؤذن العارف في الغيم والمرتبة الثالثة تقليد
المجتهد وكونها ثلاثة في الجملة بدليل قول الرملى اجتهاد جواز الخ اه شيخنا (قوله تقليد المؤذن الثقة
العارف في الغيم) قد يقال هو في يوم الغيم يجتهد فالتعويل عليه في المعنى تقليد المجتهد ولا يجوز تقليده الا العاجز
كاعمى البصر أو البصيرة الا ان يجاب بانه أعلى مرتبة من المجتهد وقد يكون اعتمد على أمر قوى كان كشف
سحابة له فيكون ابعد عن الخطأ من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم ان أذانه عن
اجتهاد امتنع تقليده اه مر اه شوبرى (قوله الثقة) خرج الفاسق ومجهول العدالة ولو مستورا والصبي
ولو أمونا عارفا في صحوة ما نقل عن المتولى من صحة قبول قول الصبي فيما طريقه المشاهدة كروية النجاسة
ودلالة الاعمى على قبلة وخالو الموضع عن الماء وطلوع الفجر والشمس وغروبها لا فيما طريقه الاجتهاد
كالاقتضاء اعتمد العلامة الرملى اه برماوى (قوله فكأن خبر عن علم) أى فمتنع عليه الاجتهاد مع وجوده وهو
واضح حيث لم يعلم ان أذانه عن اجتهاد والاقبال يجوز ان يقاده وللمنجم والحاسب العمل بعرفته ما وليس
لغيرهما تقليدهما وهو ظاهر وان غلب على ظنه صدقهما والاوّل من يرى أن أول الوقت طلوع النجم القلاني
والثاني من يعتمد منازل الشمس والفجر وتقدير سيرهما اه حل بخلاف المبقاني فانه يقاد وكذا المؤذن
باخبار المبقاني يقاد أيضا والمعتمد انه متى غلب على ظنه صدق المنجم والحاسب جاز تقليدهما قياسا على الصوم
كما نقل عن عرش على مر اه شيخنا ح ف (قوله فان علم صلاته قبل وقتها) أى كلها أو بعضها ولو
تكبيرة التحريم ومثل العلم اخبار عدله به عن علم لا عن اجتهاد اه شرح مر (قوله اعاد وجوبا) أى من
غير خلاف فيما اذا علم في الوقت أو قبله وعلى الاظهر فيما اذا علم بعد خروج الوقت ومقابل الاظهر لا بعيدا اعتبارا
بما في ظنه اه شرح مر (قوله أولم يتبين الحال) أى بان لم يعلم انها قبل الوقت أو فيه أو بعده أى ظن شيئا من ذلك
أو شك فيه نعم ان غلب على ظنه انها قبل الوقت وجب القضاء كما لو شك بعد الوقت هل صلى أولا بخلاف ما لو شك
بعدها هل يجب عليه صلاة أولا وبهذا يجمع بين التناقض ويفرق بان الاول شك في الفعل والاصل عدمه
والثاني شك في براءة ذمته والاصل براءتها ولو قضى صلاة شك فيها ثم تبين انها عليه لم يجزه ما فعله ويجب عليه
قضاؤها وفيه بحث ولو مات قبل ان يظهر له الحال لم يعاقب في الاخرة واذا شك في مقدار ما عليه من الصلوات
قضى ما لم يتيقن فعله وهذا هو المعتمد وقال النووي يقضى ما يتيقن تركه ثم قال وينبغي ان يختار وجه ثالث وهو
انه ان كان يصلى تارة وترك أخرى ولا يبعد فهو كقول القاضى وان كان تركه نادرا فهو كقابل اه برماوى

تكبيطة وصوت ديك مجرب
سواء البصير والاعمى وله
كالبصير العاجز تقليد مجتهد
لعمى في الجملة قال النووي
ولا اعمى والبصير تقليد
المؤذن الثقة العارف في
الغيم لانه لا يؤذن الا في
الوقت اما في الصحوة كما لمخبر
عن علم (فان علم) ان (صلاته)
بالاجتهاد وقعت (قبل وقتها)
وعلم بذلك فيه أو قبله أو بعده
(أعاد) وجوبا فان علم
وقوعها فيه أو بعده أولم
يتبين الحال

وقوله نعم ان غاب على طنه الخ اه لا بن قاسم وتعقبه ع ش على مر بأنه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض
 الاجتهاد خلافه ومجرد ظن انه وقعت قبل الوقت لا أثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فأداه
 اجتهاده الى خلاف ما بنى عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد انتهت عبارته
 * (فرع) * قال القاضي لوقضى فائتة على الشك فالمرجوح من الله تعالى أن يجبر بها خلا في الفرائض أو
 يحسمها له نقلا وسمعت بعض أصحاب بني عاصم يقول انه قضى صلوات عمره كلها مرة وقد استأنف قضاءها ثانيا اه
 قال الغزالي وهي فائدة جلية عزيزة - دعة النقل اه ايعاب وأقول في اطلاقها نظر اذ لا يجوز القضاء الا
 لموجب كأن جرى خلاف في صحة المودة أو شك فيها شكنا بسببه له بسببه القضاء اما القضاء لمجرد الاحتياط فلا
 يجوز فيتعين حمل كلام القاضي على انه قضى بسبب مجوز للقضاء أو موجب له وكان في نفس الامر لا شيء عليه
 اه ايعاب اه شوبري (قوله لم تجب الاعادة) أي وان وصل بعد فراغ صلاته الى بلد لم يدخل وقتها فيه لمخالفة
 مطالعة كن أقام بعد فراغه من مجموعة مصورة قاله شيخنا وفيه نظر بما قالوه في الصوم ان له حكم البلد المتقل
 اليه في جميع الاحكام وقياسه على ما ذكره غير مستقيم وفي شرح شيخنا وجوب الاعادة وهو واضح (قوله أعم
 من تعبيره بالقضاء) فيه ان الاعادة فعل العبادة ثانيا قبل خروج وقتها وعليه فالتعبير بها لا يشمل ما لو تبين الحال
 بعد خروج الوقت فليست واحدة من العبارتين وافية بالمقصود ويحجب بان ما ذكر من الاعادة فعل العبادة
 الخ هو المشهور وقيل الاعادة فعل العبادة ثانيا مطلقا كما ذكره البرماوي في شرح ألفيته وحينئذ فيمكن ان
 المصنف جرى على هذا القول اه ع ش (قوله ويبادر) بفتح الدال المهملة وكسر ها اه برماوي ولا يتأني
 المبادرة بالفائتة اشتغاله بارتبها القبلية اه حل (قوله وجوب ان فات بعذر) أي ما يلزم عليه فوات
 الترتيب كما يعلم مما سياتي كان فاته الظهر بعذر والعصر بعذر فيبدأ بالظهر نديا خلا فالن قال قياس قولهم
 انه يجب قضاء ما فات بغير عذر فورا ان تجب البداءة بالعصر وان فات الترتيب المحبوب وعورض بأن خلاف
 الترتيب خلاف في الصحة ومراعاة اول من مراعاة التكميلات التي تصح الصلاة بدونها وهي المبادرة ومن
 ثم راعى الترتيب وان خيف فوت الجماعة الحاضرة خلا فالاسنوي اه حل (قوله كنوم) أي ما لم يكن
 في الوقت مع ظن عدم الاستيقاظ فيه أو الشك والاحرم وقوله ونسيان أي حيث لم ينشأ عن منهي عنه كلعب
 شطرنج والا فلا يكون عذرا اه حل والمراد من منهي عنه ولو لم ينشأ عن منهي عنه كلعب الشطرنج مكره لا حرام
 وبقي ما لو دخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل في مطالعة أو صنعة أو نحوها حتى خرج الوقت وهو غافل
 هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان هذا نسيان لم ينشأ عن تقصير منه ومن ذلك ما حكى عن
 الاسنوي انه شرع في المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لذعه حرا الشمس في جبهته اه ع ش على مر
 (قوله فليصلها اذا ذكرها) دل على طلب الصلاة وقت تذكرها وهو يفيد وجوب الصلاة وكون القضاء على
 الفور صرف عنه انه لما نام صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه في الوادي حتى طلعت الشمس ارتحل هو وأصحابه
 ثم ساروا مدة ثم نزلوا واصلوا دل ذلك على عدم فورية القضاء وبقي وجوب الصلاة على ظاهره اه ع ش (قوله
 وسن ترتيبه الخ) أي فات بعذرا ولا وقوله وتقديمه الخ أي فات بعذرا أولا اه شيخنا (قوله أيضا وسن ترتيبه الخ)
 ظاهره وان كان المتأخر من الفوائت متروكا عمدا أي بلا عذر والاول بعذر وهو ما مال اليه الطبري وجرمه مر
 في شرحه اه سم ومن فاته صلاة العشاء هل له صلاة الوتر قبل قضاها وجهان أو جهها عدم الجواز ولو
 كان عليه فوائت وأراد قضاءها هل يبدأ بالصبح أو الظهر وجهان أو جهها انه يبدأ بالتي فاتته أولا لمحافظة على
 الترتيب اه شرح مر اه شوبري (قوله فيقضى الصبح قبل الظهر) الارجح ان يبدأ بالتي فاتته أولا
 اه مر وعليه فقول الشارح فيقضى الصبح قبل الظهر أي ان كانا من يوم واحد فان كانا من يومين وتأخر يوم
 الصبح بدأ بالظهر اه ع ش (قوله لم يخف فوتها) أي لم يخف فوت أدائها وان خاف فوت جماعتها اه

لم تجب الاعادة وتعبري بالاعادة
 أعم من تعبيره بالقضاء (ويبادر
 بفائت) وجوبا ان فات
 بلا عذر ونديان فات بعذر
 كنوم ونسيان تعجلا لبراءة
 الله ونظير الصالحين من
 نام عن صلاة أو نسيها فليصلها
 اذا ذكرها (وسن ترتيبه)
 أي الفائت فيقضى الصبح
 قبل الظهر وهكذا (وتقدمه
 على حاضرة لم يخف فوتها)

زى وفي قل على الجلال فاذا رأى اماماً في حاضرة وعليه فائقة فالأفضل فعل الفائقة منفرداً ثم ان أدرك مع
 الامام من الحاضرة شياً فاعله والا فلا وله ان يحرم بها خلف الحاضرة أو يحرم بالحاضرة مع الامام لكن في الاول
 اقتدى في مقضية خاف مؤداة وفي الثاني عدم الترتيب وفيها خلاف وهذا في غير الجمعة ما لو خاف فوت جماعتها
 فانه يقدمها على الفائت وان أمكن صلاحها طهره مؤداة كما هو ظاهر اهـ شوبرى (قوله يحاكاة للاداء) تعليل
 لسن الترتيب والتقديم اهـ شيخنا (قوله وبه صرح في الكفاية) هو المعتمد وفاقا للشرح مر وخلافاً للعلامة
 الطبرلاوى كابن حجر وقوله ويحتمل اطلاق الخ محل نظر خصوصاً اذا كان الفائت بغير عذر اهـ برماوى (قوله
 ونحوه) كالد اهـ حل وكلو علم بوجود الماء وكان بحيث لو طاب مخرج بعض الصلاة عن وقتها اهـ ع ش
 (قوله أتمها) أى ثم يقضى الفائت ويسن له حينئذ إعادة الحاضرة لاجل الترتيب اهـ من شرح مر وقوله اتسع
 الوقت أو ضاق أى وسواء فائته بعذر أو لا اهـ ع ش على مر (قوله وجب قطعها) أى امتنع عليه اتمامها فلا ينافى
 سن قلبها بغيره طلقاً اذا مضى منها ركعتان كما يؤخذ من ع ش على مر واعلم ان قلب المكتوبة بغيره طلقاً لا يكون
 مندوباً ولا واجباً ومحرماً ومباحاً فالاول كما هنا وكقطع المنفرد لها ليصلها بجماعة بشرط ان لا يكره الاقتداء
 بالامام نحو بدعة وان يتحقق اتمامها في الوقت واستأنفها والاحرم في هذه القلب ويشترط لندب القلب أيضاً
 ان يكون في الركعة الثانية فان كان في غيرها من أولى أو ثالثة كان القلب مباحاً بشرط لندب أيضاً كون
 الجماعة مطلوبة فلو كان يصلى فائتة لم يجز قلبها بغيره ليصلها بجماعة الا اذا كانت مثلها كظهر مقضية خلف
 ظهر تقضى فائته يندب ومحملة اذا لم يكن النضاء فوراً والاحرم القلب ومما يحرم القلب فيه ان يحرم بفائتة طائفاً
 ساعة الوقت فبان ضيقه وهو في قيام ركعة وكان بحيث لو أتم الركعة ليقلمها بغيره فالدرك من صاحبة الوقت ركعة اهـ
 شيخنا ح ف (قوله كراهة تحريم) والفرق بين التحريم وكراهته ان كراهة التحريم ماثبت بدليل محتمل
 للتأويل والتحريم ماثبت بدليل لا يحتتمل له أو باجماع أو قياس أو لوى أو مساو اهـ شيخنا (قوله أيضاً
 كراهة تحريم الخ) وعلى كل لا تنعقد الصلاة لان النهى اذا رجع لنفس العباداة أو لازمها اقتضى الفساد
 سواء كان للتحريم أو للتنزيه قال الجلال المحلى في شرح جمع الجوامع فتكون مع جوازها فاسدة قال الشيخ عميرة
 وهو مشكل لان العباداة الفاسدة حرام مطلقاً أو يقال الاقدام على هذه الصلاة جائزة والاستمرار حرام أو يقال
 هى جائزة من حيث كونها صلاة حرام من حيث كونها فاسدة اهـ حل وسم وشوبرى وعبارة شرح مر
 ومن فعل صلاة حكم بكراهتها في الاوقات المذكورة اتم ولم تنعقد للاخبار الصحيحة وان قلنا ان الكراهة للتنزيه
 لان النهى اذا رجع الى نفس العباداة أو لازمها اقتضى الفساد سواء كان للتحريم أو للتنزيه وأيضاً باباحة الصلاة
 على القول بكراهة التنزيه من حيث ذاتها لا تنافي حرمة الاقدام عليها من حيث عدم الانعقاد مع انه لا بعد في
 اباحة الاقدام على ما لا ينعقد اذا كانت الكراهة فيه للتنزيه ولم يقصد بذلك التلاعب وفارق كراهة الزمان
 كراهة المكان حيث انعقدت فيه معها بان الفعل في الزمان يذهب جزاً منه فكان النهى منصرفاً لا يذهب هذا
 الجزء في النهى عنه فهو وصف لازم اذا لا يتصور وجوده على الا بذهب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب
 جزء منه ولا يتأثر بالفعل فانه لا يمتنع من جوارح مجاور لا لازم لحق ذلك فانه نفيس ولهذا قال بعضهم ويفرق
 أيضاً بالزوم وعدمه وتحقيقه هذا ان الافعال الاختيارية للعبادة تقتضى زماناً ومكاناً وكل منهما لازم لوجود
 الفعل لكن الزمان كما يلزم الوجود يلزم الماهية دون المكان ولهذا ينقسم الفعل بحسب انقسام الزمان الى
 الماضي والمستقبل والحال فكان اصدار تباطأ بالفعل من المكان فائتة انتهت وتكره الصلاة كراهة تنزيه
 في ثمانية مواضع على ظهر الكعبة وعلى صخرة بيت المقدس وعلى طور سيناء ويقال له طور سينين كما في الآية
 وعلى طور زيتا وهما جبلان بالشام وعلى الصفا والمروة وعلى جرة العقبة وعلى جبل عرفات لبعده عن الادب
 اهـ برماوى (قوله في غير حرم مكة) وكذا في حرمها وقت الخطبة ولو فرض انهما من الاعراض عنها وخرج بحرم

يحاكاة للاداء فان خاف
 فونه بدأ بها وجوباً بالتسلا
 تصير فائتة وتعبيرى كالاصل
 وكثير بلم يخف فوتها صادق
 بما اذا أمكنه ان يدرك ركعة
 من الحاضرة فيسن تقديم
 الفائت عليها في ذلك أيضاً
 وبه صرح في الكفاية وان
 اقتضت عبارة الروضة
 كالشرحين خلافه ويحتمل
 اطلاق تحريم اخراج بعض
 الصلاة عن وقتها على غير هذا
 ونحوه ولو تدكر فائتة بعد
 شروعه في حاضرة أتمها ضاق
 الوقت أو اتسع ولو شرع
 في فائتة معتقداً ساعة الوقت
 فبان ضيقه عن ادراكها
 أداء وجب قطعها (وكره)
 كراهة تحريم كما صححه في
 الروضة والمجموع هنا
 وكراهة تنزيه كما في التحقيق
 وفي الطهارة من المجموع (في
 غير حرم مكة صلاة

مكة حرم المدينة والقدس فهما كغيرهما اه برماوى (قوله عند استواء) أى يقينا فلو شك في ذلك لم يكره لان
الاصل عدمه اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله عند استواء أى ولو تقديرا كفى أيام الدجال
أى لو صادفه التحريم لم تنعقد لانه وقت ضيق (قوله أيضا عند استواء) أى بان فانه التحريم لان وقت الاستواء
لطيف وقوله الا يوم جمعة أى وان لم يحضر صلاتها اه حل قال ج ويأتى في التحية حال الخطبة وفيمن سرع
في صلاة قبل الخطبة فصعد الخطيب المنبر انه يلزمه الاقتصار على ركعتين فيحتمل القياس ويحتمل الفرق بان ذلك
أغلظ لاستواء ذات السبب وغيرهائهما لاهنا والذي يتجه القياس في الاولى بجماع أن كلام يؤذن له الا في ركعتين
فالزيادة عليهما كأنشاء صلاة أخرى مطلقا ثم ولا سبب لاهنا الا في الثانية فاذا نوى أكثر من ركعتين من النفل
المطلق ثم دخل وقت الكراهة ولم يتحرر تأخير بعضها اليه لم يلزمه الاقتصار على ركعتين بدخوله لانه يغتفر في
الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه وقوله فاذا نوى أكثر من ركعتين الخ بقى ما لو أحرم وأطلق والذي يظهر انه يجب
عليه الاقتصار على ركعتين لعدم قابلية الوقت مع عدم تأتى الزيادة بنيتها قبل وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة
أو رابعة مثلا فهل يتماهى يقتصر عليها أولا فيه نظر ولا يبعد ان الامر كذلك اه سم عليه اه شوبرى
(قوله وعند طلوع شمس) أى ابتداء جزء من قرصها وان لم يصل الصبح اه برماوى (قوله وبعد صلاة صبح)
المناسب لما بعده ان يقدم هذا على قوله وعند طلوع شمس اه لكاتبه (قوله ادا أعلن صلاها) أى وكانت
تسقط بذلك الفعل فلو كان نحو متميم يجعل الغالب فيه وجود الماء فله التفضل بعد صلاته اه شوبرى (قوله
كرج) أى قدره وهو سبعة أذرع بذراع الا كدى اه برماوى وترتفع قدره في أربع درجات اه ج (قوله
للهي عنها في خبر الصحيحين) أى مع الإشارة الى حكمته فانها تطلع وتغرب بين قرني شيطان وفي رواية انها
تطلع ومعهما قرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقتها فاذا استوت فارقتها فاذا زالت فارقتها فاذا دنت للغروب فارقتها فاذا
غربت فارقتها والمراد بقربه قومه وهم عبادها يسجدون لها في هذه الاوقات وقيل معنى كونها بين قرنيه انه يدنى
رأسه منها في هذه الاوقات حتى يكون الساجد لها ساجدا له فالكراهة تتعلق بالفعل في وقتين وبالزمان في ثلاثة
وزاد الدارمى كراهة وقتين آخرين وهما بعد طلوع الفجر الى صلاته وبعد المغرب الى صلاتهم او مثلها وقت
اقامة الصلاة وصعود الخطيب المنبر قال العلامة الرملى والمشهور ان الكراهة في تلك كراهة تنزيه اه برماوى
(قوله ولو مجموعة في وقت الظهر) وهذا هو المعتمد خلافا لما أفتى به ابن نونس من انه لا يكره حينئذ وحينئذ يقال
لنا شخص يكره له التنفل بعد الزوال وقيل مصير ظل الشئ مثله قال شيخنا وابس من تأخير الصلاة لبقاءها في
وقت الكراهة حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنازة ليصلى عليها بعد صلاة العصر لانهم انما يقصدون
بذلك كثرة المصائب عليها كما أنقضى به والدرجته الله تعالى أى لا التحرى لانه تبعد ارادته فلو فرضت ارادته لم تنعقد اه
حل (قوله حتى تغرب) أى يقرب غروبها فهذه خمسة ولا ترد النافلة اذا أقيمت الصلاة لان الكلام في صلاة
لا تنعقد وان قلنا كراهة تنزيه ولا الصلاة حال الخطبة لان الكراهة فيها لا فرق فيها بين الفرض وغيره وكلامنا هنا
في كراهة مطلق النافلة فصح أن الاوقات خمسة ثم تقسيم السبب الى متقدم وغيره ان كان بالنسبة للوقت فظاهر
وان كان بالنسبة الى فعل الصلاة فلا تأتى المقارنة اذا السبب دائم متقدم اه برماوى وفي قل على الجلال
وخرج بما ذكره من الاوقات الثلاثة أو الخمسة غيرها كوقت اقامة الصلاة وبعد طلوع الفجر الى
صلاة الصبح وبعد غروب الشمس الى صلاة المغرب ووقت صعود الخطيب على المنبر فالصلاة في ذلك مكرهه
كراهة تنزيه ومنعقدة وأما الصلاة حال الخطبة فحرام ولا تنعقد اجماعا ولو فرضها الاركان في التحية ولو مع
غيرها حتى لو كانت الجمعة في غير مسجد امتنع الصلاة مطلقا لعدم طلب التحية في غير المعبد (قوله بان كان
منقدا) كالجماعة والقائمة وسجدة التلاوة والشكر وقوله أو مقارنا ككسوف واستسقاء واعادة صلاة جماعة
اه شرح مر (قوله أو مقارنا) كالكسوف والاستسقاء أى بالنسبة لوقت الكراهة وأما بالنسبة للصلاة الذي

عند استواء) للشمس حتى يزول
(اليوم جمعة) لانها
في خبر مسلم والاستثناء في خبر
أبي داود وغيره (و) عند (طلوع
شمس وبعد) صلاة (صبح)
أداء لمن صلاها (حتى ترتفع)
فيهما (كرج) في رأى العين
والا فالمسافة طويلة لانها
عنها في خبر الصحيحين وليس
فيه ذكر الرمح وهو تقرب
(و) بعد صلاة (عصر) أداء
ولو مجموعة في وقت الظهر
(وعند اصفرار) للشمس
(حتى تغرب) فيها لله
عنها في خبر الصحيحين (الا)
صلاة (لسبب) بغير ردة
بقول (غير متأخر) عنها
بان كان متقدما أو مقارنا

(كفائته) فرض أو نفل فيدركه بقولي (لم يقصد تأخيرها اليها) ليغضبها فيها (و) صلاة (كسوف ونجبة) اسجد دشبذدنه بقولي (لم يدخل) اليه (بنيتها فقط وسجد شكر) فلا تكره في هذه الاوقات لانه صلى الله عليه وسلم فاتته ٢٧٥ ركعتا سنة الظاهر التي بعده فقضاءهما

بعد العصر رواه الشيخان وأجمعوا على جواز صلاة الجنائز بعد الصبح والعصر وقيس بذلك غير موحل النهي فيما ذكر على صلاة لاسبب لها وهي النافلة المطلقة أو لها سبب متأخر وسيأتي بيانها وخرج بغير حرم مكة الصلاة بحرمها المسجد وغيره فلا تكره مطلقا لخبر يابني عبد مناف لا تمنعوا أحدا طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الترمذي وغيره وقال حسن صحيح وبغير متأخر ما لاسبب متأخر فتحرم كصلاة الاحرام وصلاة الاستخارة فان سببها وهو الاحرام والاستخارة متأخر أما اذا قصد تأخير الفائتة الى الاوقات المكروهة ليغضبها فيها أو دخل فيها المسجد بنية التحية فقط فلا تنعقد الصلاة وكسجدة الشكر سجدة التلاوة الا ان يقرأ آيتها في هذه الاوقات بقصد السجود أو يقرأها في غيرها بالسجدة فيها وعدى كالحرر وغيره لاوقات الكراهة خمسة أحود من عدلها ثلاثة عند الاستواء وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح وبعد العصر حتى تغرب فان كراهة

هو المراد فلا تنصوّر المقارنة وفي كلام حج ان الكسوف مما سببه متقدم ويؤيده قولهم لو زال اثناء الصلاة أتتهما التقدم سببها اه حل (قوله كفائته) أي وكافلة اتخذها وردا قاله الرافي اه سم اه ع ش وسبب الفائتة متقدم وهو دخول الوقت (قوله وصلاة كسوف) أي وان تحرى فعلها لانها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها وسببها هو أول التغير متقدم على صلاتها أو مقارن له ان علم به وأوقع احرامه مع أوله وقد يكون مقارنا لوقت الكراهة والتحية كذلك والحاصل ان السبب ان اعتبر بالنسبة للصلاة وهو الاصح فهو امامة تقدم عليها أو متأخر عنها أو بالنسبة للوقت فقد يكون مقارنا أيضا اه قل على الجلال (قوله فلا تكره في هذه الاوقات) والظاهر انها ليست خلاف الاولى اه سم اه ع ش (قوله فقضاءهما بعد العصر) في مسلم لم يرزل يصليهما حتى فارق الدنيا أي لان من خصوصياته انه اذا عمل عملا دوام عليه ففعلها ما أول مرة قضاء وبه نغلا اه مر ولينظر الحكمة في استمرار المداومة عليها مادون ركعتي الفجر فائتاهما فلم يستمر على قضاتهما اه شورى (قوله وأجمعوا على جواز صلاة الجنائز الخ) أي ان لم يتحرر فاعلمها تأخيرها لاجل صلاتها في ذلك الوقت اه قل على الجلال وهي اما ذات سبب متقدم ان نظرنا في التقدم ومقابلته الى الصلاة وعليه جماعة من أصحابنا وهو المعتمد واما ذات سبب متقدم أو مقارن ان نظرنا الى الوقت على ما فاته آخرون لان سببها قد يقع قبل الوقت وقد يقع فيه اه حج اه شورى (قوله وقيس بذلك) أي المذكور من فعل الغائت بعد العصر وصلاة الجنائز بعده وبعد الصبح اه ع ش (قوله فلا تكره مطلقا) أي على الصحيح ومع ذلك هي خلاف الاولى كفي مقنع الحامي لخروجها من الخلاف ومقابل الصحيح انها تكره لعدم الاخبار اه شرح مر (قوله وصلى أية ساعة الخ) أي بأي محل من أجزاء الحرم فلا يردان الدليل أنخص من المدعى لانه يتوهم ان المراد وصلى أي في البيت لان الكلام فيه فيكون الدليل أنخص اه لكتابته (قوله أما اذا قصد تأخير الفائتة الخ) قال حج بعد كلام قررهم من هذا وما قبله يعلم ان المراد بالتحرى قصد ايقاع الصلاة في الوقت المكروه من حيث كونه مكرها لان مراغمته أي معاندته للشرع انما تأتي حينئذ اه شرح العباب اه شورى وأشار السارح لهذا بقوله ليغضبها فيها اه* (فرع) * لو تحرى الفائتة وقت الكراهة فلما دخل الوقت نسي انه تحرى ذلك فصلاها حينئذ مع نسيان التحرى انعقدت كما اعتمد شيخنا الطبري رحمه الله تعالى لانه غير مراغم بفعلها للشرع ولم يبن فعلها حينئذ على التحرى فلو كان متصورا للتحرى مستحضرا له وأحرم مع ذلك بالصلاة لكنه لم يأت بها لاجل التحرى ولا قصد ايقاعها في هذا الوقت الوفاء بما قصده من تأخيرها اليه بل اختار الا ان ايقاعها في هذا الوقت لاجل ما ذكرنا انعقدت أيضا كما اختاره شيخنا المذكور لانه غير مراغم للشرع حيث لم يترتب الصلاة على قصده الاول اه سم (قوله أيضا أما اذا قصد تأخير الفائتة الخ) خرج ما اذا قصد تأخير الحاضرة كان قصد تأخير العصر الى الاصفر ارفاها تنعقد اه مر وكذا لو قصد تأخير سنة الصبح أو العصر عنها ولا حرمه في ذلك أيضا اه طبري واه سم رحمه الله

* (فصل فيمن تجب عليه الصلاة) * أي ومن لا تجب عليه اه مر (فان قلت) التعبير بالفصل لوجه له لعدم اندراجها تحت باب المواقيت (قلت) يمكن الجواب بان المواقيت لما لم تكن معرّفتها مطلوبة لذاتها بل ليعرف بها وجوب الصلاة على المكاف عدد دحوها نزلت معروفة وجوب الصلاة منزلة المسائل المنسوبة تحت المواقيت اه ع ش وأيضاً قد ذكر في هذا الفصل وقت الضرورة وهو من المواقيت اه (قوله وما يذكر معه) أي من قوله فلا قضاء على كافر أصلي الى آخر الفصل اه شيخنا والاولى ان يراد بما يذكر معه قوله ولو زالت الموانع الى آخر الفصل وأما الكلام على القضاء وعدمه فهو من الكلام على من تجب عليه ومن لا تجب عليه

الصلاة عند طلوع الشمس حتى ترتفع وعند الاصفر ارفاها حتى تغرب عامة لمن صلى الصبح والعصر وغيره على العبارة الاولى خاصة بمن صلاهما على الثانية * (فصل) * فيمن تجب عليه الصلاة وما يذكر معه (انما تجب

(قوله على مسلم) أي يقيناً فلا شبهة صيان مسلم وكافر وبلغام بقاء الاشتباه لم يطالب أحدهما بهما ويقال على هذا الناشئ مسلم بالغ عاقل لا يؤمر بالصلاة إذا تركها ومن ذلك ما نقله شيخنا مر في شرحه عن الأذرعى أن من لم يعلم له اسلام كصغار المماليك الذين يصفون الاسلام بدارنا لا يؤمر به الاحتمال كفره ولا يتركها الاحتمال اسلامه وقال الخطيب الوجه أمره بما قبل بلوغه ووجوبه عليه بعده وهو ظاهر اهـ قل على الجلال (قوله ولو فيما مضى) قال الشيخ هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة اهـ (أقول) يمكن أن تكون القرينة قوله فلا قضاء على كافر أصلي اذ قيد الاصله أخرج المرتد والقضاء منه فرع الوجوب عليه فليتأمل لكاتبه اهـ شوبرى أي لان المرتد كان مقراباً بالاسلام فلا يفيد جرده لها بعد نظير من أقر لا حد بشئ ثم جرده وجب هذا فارق من انتقل من دين الى آخر فاته وان لم يقر عليه لكنه لم ياتزم الصلاة بالاقرار فلا قضاء عليه اهـ شيخنا حـ ف (قوله أي بالغ عاقل) أي سالم الحواس وبلغته الدعوى فلا يطالب بهما من خالق أعى أصم أبكم ولا من لم تبلغه الدعوى لكن لو أسلم وجب عليه القضاء فور النسبة الى تقصير فيما حقه ان يعلم في الجملة بخلاف من خالق أعى أصم أبكم فانه ان زال مانعه فلا قضاء عليه لعدم تكليفه وحيث يتوقف في وجوب القضاء على من لم تبلغه الدعوى فانه باق على كفره غاية الامر أنه غير مهدر وتكليفه كتكليف غيره من الكفار بقروع الشريعة وان فرق بينه وبين اليهودى أو النصرانى وقد يفرق على بعد بان الاعى الاصم الابكم ليس فيه أهلية لخطاب بخلاف من لم تبلغه الدعوى ويفرق بين من لم تبلغه الدعوى وبين غيره من الكفار بان العلة التي لاجلها أسقطت الصلاة عن الكافر وهى النفرة عن الاسلام منتفية في حق من لم تبلغه الدعوى وذلك ان الكافر الاصلى كان عنده عناد وزال بالاسلام وربما كان عنده عناد يعود بالامر بالقضاء فينفر عنه وأما من تبلغه الدعوى فليس عنده عناد يعود بالامر بالقضاء فينفر عنه بسببه والمانع له منه ليس هو العناد كالكافر الاصلى بل المانع له هو الجهل بالدعوى فتزل منزلة مسلم نشأ بعيداً عن العلماء فانهم لم ذلك ولا بد من أهلية الخطاب ليجرح التأم والساهى والجاهل بوجوبه لعدم تكليفهم اهـ برماوى وأصله في عـش على مر فشروط الوجوب ستة فى المتن ثلاثة والثلاثة التى زادها الحشى (قوله ذكر أو غيره) تعميم فى الشرطين الاولين بخلاف الثالث فانه خاص بالانثى اهـ شيخنا (قوله فلا تجب على كافر الخ) لا يقال لاجل الحاجة الى ذكر هذه المحترزات فانها تاتى فى قول المصنف فلا قضاء على كافر الخ لانا نقول ما يأتى فى القضاء وعدمه وما هنا فى عدم الوجوب وهما مختلفان اهـ عـش على مر (قوله وجوب مطالبه) أي وجوباً يترتب عليه المطالبة منها وفى الحقيقة معنى العبارة لا تجب علينا مطالبته ففها تسمع وقوله وجوب عقاب عليها الخ أي وجوباً يترتب عليه العقاب فى الآخرة وهذا الوجوب فى الدنيا اهـ شيخنا وعبارة عـش على مر وقوله فلا تجب على كافر ينبغى ان المراد لا يطالب منها والا فهو مطالب شرعاً ذلول لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها اهـ سم على حج انتهت (قوله لعدم صحتها) أي مع عدم تلبسه بما يعطى يطلب منه رفعه بخصوصه ومع عدم قصد التغليظ عليه فان الكافر الاصلى لا يطالبه برفع المانع وهو الكفر بخصوصه وانما يطالبه بالاسلام أو بأداء الجزية ولو كان خريباً لا يرد على التعايل المرتد والمحدث لانهم يطالبان برفع المانع وهو الكفر بخصوصه فيطالب الاول بالاسلام بخصوصه والثانى بالطهارة وكذا لا يرد على التعايل المجنون المتعدى والسكران قصد التغليظ عليهما بخلاف الكافر الاصلى لا يجب عليه القضاء اذا أسلم ترغيباً له فى الاسلام فلا يقصد حينئذ التغليظ ولا يناسبه اهـ شيخنا حـ ف وقوله مع عدم قصد التغليظ عليه لاجل هذه الزيادة ولانما أخرج بهما بقوله وكذا لا يرد على التعايل المجنون المتعدى الخ بل لا يصح لان المجنون المتعدى ونحوه لا تجب عليه وجوب اداء الذى الكلام فيه حتى يحتاج للاحتراز عنه تأمل (قوله كما تقر فى الاصول) أي من ان الكفار مخاطبون بقروع الشريعة أي الجمع عليها بخلاف المختلف فيها لجواز انه اذا أسلم قلده من يقول بها اهـ عـش (قوله ومجنون ومغنى عليه

على مسلم) ولو فيما مضى قد دخل المرتد (مكاف) أي بالغ عاقل ذكر أو غيره (طاهر) فلا تجب على كافر أصلي وجوب مطالبته بها فى الدنيا لعدم صحتها لكن تجب عليه وجوب عقاب عليها فى الآخرة كما تقر فى الاصول لانه من فعلها بالاسلام ولا على صبي ومجنون ومغنى عليه

وسكران) سيأتي التصريح بعدم القضاء على المجنون وما بعده في كلام المتن فاعلم انما ذكره هنا تنبيها على عدم الوجوب وهو غير مسئلة القضاء ومن ثم قال ووجوبه على المتعدي بجنونه أو انما الخ ولم يقيّد المجنون والاعماء والسكران بعدم التعدي هنا إشارة الى انه لا فرق في عدم الوجوب بين التعدي وعدمه والفرق بينهما انما هو في القضاء ولا يلزم من مجيئه في القضاء مجيئه في الوجوب اه ع ش (قوله اعدم تكليفهم) قد يقال فيه تعليل الشيء بنفسه لان المعال عدم الوجوب وهو عدم تكليفه الا ان يقال المعال خاص والتعليل عام فهو تعليل لنفي الخاص بنفي العام اه شيخنا (قوله ولا على حائض ونفساء) أي وان تسببا في الحيض والنفساء بدواء ونحوه ويثبتان على الترك امتثالا اه قل على الجلال (قوله وجوب انعقاد سبب) أي وجوب سببه انعقاد السبب وهو عبارة عن وجوب القضاء في العبارة تعليل الشيء بنفسه اه شيخنا (قوله فلا قضاء على كافر الخ) تفريع على مفهوم المتن وهو إشارة الى قاعدة وهي أن من وجب عليه الاداء وجب عليه القضاء ومن لم يجب عليه الاداء لا يجب عليه القضاء لكنه في الشق الثاني معترض بالمجنون والسكران والمغنى عليه المتعدي كل منهم فانه لا يجب عليهم الاداء ويجب عليهم القضاء اه شيخنا وقوله على كافر أي وان انتقل في زمن الكفر من ملة الى أخرى اه ع ش على مر (قوله أيضا فلا قضاء على كافر أصلي) أي لا قضاء واجب ولا مندوب ولا انعقاد أيضا بل يحرم عليه اه حل وعبارة ع ش على مر ولا تنعقد حيث كان عالما عامدا والواقع له نفع لا مطلقا ثم قال ونقل سمع عن الشارح ان قضاءه لا يطلب وجوبا ولا بدلا لانه ينفر والاصل فيما لم يطلب ان لا ينعقد اه لكن قد يشكك ذلك بانه قد ادها من الحائض اذا قضت فان الفعل غير مطلوب منها الكراهته وقد يفرق بينهما بان الحائض لما كانت من أهل العبادة في الجملة صح منها القضاء بخلاف الكافر فانه ليس من أهل العبادة أصلا كما تقدم في باب الحيض اه اذا وانظر حكم الصوم والزكاة هل يصح قضاؤه ما أولا فان قلنا بالصحة التي قال بها السيوطي احتج للفرق بينهما وبين الصلاة وقد يقال في الفرق بين الصلاة والزكاة ان المقصود من الزكاة مواساة الفقراء ونحوهم وتعلق حقهم بالمال وبحولان الحال فالتحقت بحقوق الأديمين التي لا تسقط بالاسلام فاعتد بدفعها منه بعد الاسلام لاربابها انتهت وقوله ولا قضاء على صبي أي لا يجب ويندب له قضاء ما فاتته من حين التمييز وأما قبله فيحرم عليه قضاؤه ولا ينعقد اه ع ش على مر وقوله ولا قضاء على ذي جنون الخ أي لا قضاء واجب بل يندب للثلاثة اه شيخنا وقوله ولا على حائض ونفساء أي لا قضاء واجب ولا مندوب بل يكره وينعقد فلا مطلقا اه حابي (قوله ترغيبه في الاسلام) قدمه على الآية لقوته في الدلالة لان الآية ليست على عمومها لان المراد منها حقوق الله المتعلقة بالكافر أما حقوق الأديمين فلا تسقط باسلامه وكذا الوزن في كفره ثم أسلم لم يسقط عنه الحد كما هو مذكور في محله اه اطفحجي (قوله أيضا ترغيبه في الاسلام) أي لانه لو طلب منه قضاء عبادات زمن كفره وجوبا أو ندبا لكان سببا لتفريده عن الاسلام لكثرة المشقة فيه خصوصا اذا مضى غالب عمره في الكفر اه شرح مر واذا أسلم أثيب على ما فعله في الكفر مما لا يتوقف على نية كعتق وصدقة وصلة رحم ونحو ذلك وجرى خلاف في ثواب اعمال الكافر اذا أسلم هل يجازى عليها مضافا أو لا قال العلامة العلقمي لا مانع ان الله تعالى يضيف الى حسناته في الاسلام ما صدر منه في الكفر تفضلا منه واحسانا فالذي فيه لفظ الاضافة لا المضاعفة فيفيدانه يجازى على ما وقع منه في الكفر من اعمال البر من غير تضعيف وفي الحديث ان المضاعفة انما تكون في العمل الحاصل بعد الاسلام ولقظه اذا أسلم الكافر فحسن اسلامه كتب الله له كل حسنة كان زلفها ومحى عنه كل سيئة كان زلفها وكان عمله بعد الاسلام بعشرة امثاله الى سبع مائة والسيئة بمثابة الا ان يتجاوز الله عنه فقيد المضاعفة بكونه في العمل الصادر منه بعد الاسلام بقوله وكان عمله بعد الخ وسئل العلامة مر عن ذمى له على مسلم دين ثم مات ولم يستوف الذمى دينه ولا وارث له فهل يؤخذ من حسنات المسلم فتعطى للكافر أو يؤخذ من سيئات

وسكران لعدم تكليفهم
ولا على حائض ونفساء
لعدم صحتهما انهما وجوبها
على المتعدي بجنونه أو
انما أه أو سكره عند من عبر
بوجوبه عليه وجوب انعقاد
سبب كما تقرر في الأصول
لوجوب القضاء عليه كما
سيأتي (فلا قضاء على كافر
أصلي) اذا أسلم ترغيبه في
الاسلام وقوله تعالى قل للذين
كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
ما قد سلف وخرج بالاصلي
المرتد فعليه بعد الاسلام

الذي فتعطي للمسلم أو يخفف عن الذي العذاب بسبب ذلك فأجاب بأنه متى تمكن المسلم من وفاء دين
الذي قبل وفاته ولم يفعل ذلك أخذ من حسنة أو طرح عليه من سيئاته غير الكفر ويخفف عنه في الآخرة
من العذاب الذي كتب عليه فيها من المعاصي غير الكفر اه برماوى (قوله حتى زمن الجنون فيها) أى
والأنعماء والسكر التي لم تقع في حيض أو نفاس بدليل قوله بخلاف زمن الحيض الخ وخرج بذلك ما لو انقطع
الردة في زمن الجنون بأن أسلم أبوه فإنه يحكم بالسلامة تبعاله وحيث لا يجب عليه القضاء من حين الحكم
بالإسلام اه ح ل قال حج فان قلت لم وجب القضاء من الجنون المقارن للردة تغليظا ومنع الجنون
صحة إقراره ولم ينظر للتغليظ عليه لاجلها وأوجب السكر الأول ولا يمنع الثاني تغليظا فيها مع أنها أخف منه
قلت لأنها ليست فيها جنابة الأعلى حقوق الله تعالى فاقضت التغليظ فيها لحسب أى فقط وهو فيه جنابة على
الحقين فاقضى التغليظ فيها قائل اه اه شورى (قوله بخلاف زمن الحيض والنفاس فيها) أى ولو
وقع في جنون كائن فيها ولو بتعد وقوله ان اسقاط الصلاة عن الحائض والنفاس عزيمة الخ قد قيل في توجيهه
انها قد انتقلت من صعوبة الى صعوبة لوجوب الترك عليها ولا يظهر ذلك لان وجوب الترك أسهل من وجوب الفعل
لميل النفس الى البطالة فالحق انها قد انتقلت الى سهولة كما يستفاد من المحلى ان السهولة ولو من حيث ميل النفس
فيئذ وجه كونه عزيمة ان الحكم تغير في حقها لا العذر والحيض ليس عذرا بل مانع ومن مانعته نشأ وجوب
الترك كما قال المحلى مانعه وأورد على التعريفين وجوب ترك الصلاة والصوم على الحائض فإنه عزيمة ويصدق
عليه تعريف الرخصة ويحجب منع الصدق فان الحيض الذي هو عذر في الترك مانع من الفعل ومن مانعته
نشأ وجوب الترك اه كلام المحلى بحروفه وعبارة الشيخ سلطان والعزيمة الانتقال من صعوبة الى صعوبة
لانها ما تنقل من وجوب الفعل الى وجوب الترك والرخصة الانتقال من صعوبة الى سهولة لانه انتقل من وجوب
الفعل الى جواز الترك بدليل انه يستحب في حقه القضاء ولا يشك بالاضطرار فإنه انتقل من وجوب الترك الى
وجوب الفعل أى الا كل ومع ذلك هو رخصة لان النفس تميل الى الاكل ولا تميل الى ترك الصلاة غالباً انتهت
مع ايضاح والمراد بالرخصة في حق الجنون معناها اللغوي وهو السهولة لانه ليس مخاطباً بترك الصلاة في زمن
جنونه اه اطفحى (قوله عزيمة) أى والعزيمة يستوى فيها العاصي وغيره اه شيخنا (قوله وما
وقع في المجموع الخ) وارد على قوله بخلاف زمن الحيض والنفاس وقضية عمومته تشمل من جنت في حيضها
وغيرها اه شيخنا وقوله سبق قلم يمكن حمله على ان المراد بالحائض البالغة كما في حديث لا يقبل الله صلاة
حائض الا بخمار فإنه يدل على ان المراد بالحائض البالغة أو ان المراد بقضاء الحائض زمن الجنون أى في غير
زمن الحيض والنفاس اه كذا بهامش أقول وكلا الجوابين بعيد اه ع ش على م ر (قوله ولا
قضاء على صبي) أى واجب فيستحب له القضاء من حين التمييز الى البلوغ ولو قبل سبع سنين وحكم
قضائه كادائه من تعين القيام وان كانت موصوفة بالفعل وكذا المعادة وعدم جمع فرضين بشيئ واحد
وعدم وجوب بنية الفرضية على المعتمد عند العلامة الرملى وغير ذلك وأما قبل التمييز فلا يقض بل لو فعله
كان حراماً ولا ينعقد خلافاً لجملة الصوفية اه برماوى (قوله ذكر أو غيره) فيه اطلاق الصبي على الانثى
وهو من أسرار اللغة اه برماوى (قوله ويؤمر بها) أى بفعلها وفعل ما تنوقف عليه من وضوء ونحوه
وبجميع شروطها أيضاً ولا يقتصر على مجرد صيغته بل لابد مع ذلك من التهديد أن توقف الحال عليه اه برماوى
وعبارة سم ويؤمر بها أى فرضها ونقلها أداء وقضاء وقوله ويضرب عليها أى على فرضها دون نقلها
انتهت ونقله الرشيدى وأقره وطاهر كلام المتولى انهم يضربون على ترك السن وتوقف فيه شيخنا لان البالغ
لا يضرب على ترك السن فأولى الصبي فأورد عليه ان الصبي يضرب على تعلم القرآن وهو سنة فأجاب بمنع كونه
سنة وقال هو فرض كفاية اه ح ل ويستثنى من الأمر بها من لا يعرف دينه وهو مريض بالاسلام

قضاء ما فاتته زمن الردة حتى
زمن الجنون فيها تغليظا
عليه بخلاف زمن الحيض
والنفاس فيها كما يأتي والفرق
ان اسقاط الصلاة عن
الحائض والنفاس عزيمة
وعن الجنون رخصة والمراد
ليس من أهلها وما وقع في
المجموع من قضاء الحائض
المرتدة زمن الجنون سبق
قلم (ولا قضاء على صبي)
ذكر أو غيره اذا بلغ
(ويؤمر بها)

فلا يؤمر بها لاحتمال كونه كافرا ولا ينهى عنها الا لا تتحقق كفره وهذا كصغار المماليك بدارنا قاله الاذرعى
تفقهها وهو صحيح اه شرح مر وقوله وهذا كصغار المماليك الخ قال حج والوجه ندب امره بها
ليألفها بعد البلوغ وقال الشهاب الرملى في حواشى الروض انه يجب امره بها نظرا لظاهر الاسلام ومثله في
الخطيب على المنهاج ثم ان كان مسلما في نفس الامر صحت صلته والا فلا ويبنى أيضا انه لا يصح الاقتداء به
ولا يصلى عليه اذا مات ولا يدفن في مقابر المسلمين اه ع ش عليه (قوله مميز) قيل هو الذى يعرف بمن
شماله وقيل هو الذى يعرف بما يضره وينفعه وقيل هو الذى يفهم الخطا ويرد الجواب وقيل هو الذى صار بحيث
يا كل وحده ويشرب وحده ويستنجى وحده وهذا أحسنها اه شوبرى (قوله لسبع) أى لتمامها اتفاقا
فلا يكتفى التمييز وحده في الامر بل لابد معه من السبع اه برماوى (قوله ويضرب عليها العشر) ولو كانت
مقضية اه شرح مر وهذا ظاهر فيما فاته بعد بلوغ العشر أمما فاته بعد السبع ولم يقضه حتى دخل
العشر فهل يضرب على قضاة كالذى فاته بعد بلوغه أولا فيه نظر والاقرب نعم ونقله شيخنا الشوبرى عن
بعضهم اه ع ش (قوله أيضا ويضرب عليها العشر) أى ضربا - يرمح ولولم ينفذ الا بمرح تر كموقفا
لابن عبد السلام اه حج وقوله غير مبرح أى وان كثر خلافا لما نقل عن ابن سريج من انه لا يضرب فوق
ثلاث ضربات أخذ من حديث غط جبريل للنبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات في ابتداء الوحى وروى
ابن عدى في الكامل بسند ضعيف نهى ان يضرب المؤدب ثلاث ضربات قاله الاسنوى في الينبوع وكتب
عليه سم يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضربه ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير
سبق طائها فيه حتى خرج وقتها فلا يضرب لاجل الترك فليتأمل اه اه ع ش على مر (قوله واذا بلغ
عشر سنين) أى وصل اليها وذلك يصدق باول العشرة اه شيخنا ح ف (قوله كصوم) أى أداء وقضاء
وقوله اطاقه أى بان لا تحصل له مشقة لا تحصل عادة وان لم تبح التيمم اه حل ويعرف حاله من
الاطاقة وعدمها بالقرائن حيث ظهر لولايه عدم اطاقته امتنع عليه أمره وحيث ظهرت وجب أمره ولولم يظهر
له شئ منه بان تردد في حاله فينبغى امتناع الامر أيضا لان الاصل عدم الاطاقة وينبغى للولى ان يمنعه من ذلك
حيث علم انه يضره اه ع ش على مر قول المتن كصوم اطاقه الكاف للتنظير وقول الشارح كاصلاة
الكاف فيه للقياس اه شيخنا (قوله ذكره الاصل في باب) أى فليس من زيادته عليه اه شيخنا (قوله
والامر والضرب واجبان) أى عينا وقوله يجب على الآباء والامهات الخ أى على سبيل الكفاية اه شيخنا
(قوله أوجد) أى وان علا قال في شرح العباب ولومن قبل الام كما قاله الشيخ السبكي اه سم على حج
لكن الوجوب عليه اذا كان من جهة الام ليس للولاية الخاصة بل مجرد القرابة * (فرع) * يجوز للام
الضرب مع وجود الاب ولا يجب عليها الامر والضرب الا ان فقد الاب لان هذه الولاية الخاصة مع وجوده
لالها كذا قرره مر على وجه البحث والفهم أقول لكن قوله في الروضة كاصلا يجب على الآباء والامهات الى
آخر ما حكاه الشارح يقتضى الوجوب مع وجود الاب فلجرحه لكن وجوبه على الام ليس لولايتها على الصبي بل
لكونه أمر بالمر وفوذلك لا يختص بالام بل يشر كها فيه الاجانب وأما الوجوب على الاب فالولاية الخاصة
به اه سم على المنهج وكلام فيما ذكر كبير الاخوة وبقية العصبه حيث لا وصاية لهم اه ع ش على
مر (قوله وفي الروضة الخ) اشار به الى أن المراد بالولى فيما قبله الجنس وان المراد به هنا ولاية خاصة لشمولها
للأمهات ولومع وجود الآباء وان اوفى الاول بمعنى الواو فيفيد طلبه من الأمهات وان علون مع وجود الآباء وان
قربوا وهو فرض كفاية في حق الجميع خلافا لما قال ان أوفى الاولين للتوزيع وفي الاخيرين للتخير فيكون فرض
كفاية على الاب أو الجد ولو اجتمع مع الام والاب والجد في مرتبة واحدة وبعضهم عكس ذلك وبعدهم الزوج
لكن في الامر لا في الضر بل لانه الضرب لحق نفسه لا لحق الله تعالى خلافا لابن البررى بكسر الباء الموحدة

مميز لسبع ويضرب عليها)
أى على تركها (لعشر) لخبر
أبي داود وغيره مروا الهى
بالصلاة اذا بلغ سبع سنين
واذا بلغ عشر سنين
فاضربوه عليها وهو كافي
المجموع حديث صحيح
(كصوم اطاقه) فانه يؤمر
به لسبع ويضرب عليه
لعشر كالصلاة وذكر
الضرب عليه من زيادتي
والامر به ذكره الاصل في
بابه قال في المجموع والامر
والضرب واجبان على الولي
أبا كان أوجدا أو وصيا أو
قيما من جهة القاضى وفي
الروضة

وسكون الزاى نسبة لبر السجان لانه كان يبيعه وقيل بفتح الباء وسكون الراء بعد هازاى مكسورة نسبة الى
برزة قرية بدمشق ثم الوصى أو الغسيم ثم الملتقط والمستعبر والمودع ومالك الرقيق والامام ثم المسلمون ولغير
الزوج الضرب والفقير في المنع كزوج فله الامر لا الضرب لامن حيث ان له التأديب فان وكاه الولى قام مقامه
ومن وجب عليه الامر وجب عليه النهي عن المحرمات ولو صغائر ومنها ترك القيام في الصلاة ولو مقضية او
معادة ولا يجوز للولى ان يصرف من مال موليه في حجه لانه لا يتفهم به واما العبد الموقوف فولايه تعليمه للموقوف
عليه ان كان معيناً لخدمته مثلاً فان كان موقوفاً على جهة عامة فينبغي ان تكون على من يعينه الحاكيم ويجوز
لثوب الايتام الاطفال بمكاتب الايتام امرهم وضربهم وان كان لهم اوصياء لان الحاكيم لما قرره لتعليمهم
كان مسطراً عليهم فثبتت له هذه الولاية في وقت التعليم لانهم ضائعون فيه بغية الاوصياء عنهم وقطع نظرهم
فكان من المصلحة لهم ثبوت هذه الولاية له في هذا الوقت اهـ برماوى ونقله عيش على مر عن ابن قاسم
(قوله يجب على الاء والامهات) ويجب عليهم نهيم عن المحرمات وتعليمهم الواجبات وسائر الشرائع
كالسؤال وحضور الجماعات ثم ان بلغ رشيداً انتفى ذلك عن الاولياء اوصافها فولايه الاب مسـ تمة فيكون
كالصبي واجرة تعليمه الواجبات في ماله فان لم يكن فعلى الاب ثم الام ويخرج من ماله اجرة تعليم القرآن
والا كتاب كز كانه ونفقة مومنه وبدل متلفه فعنى وجوبها في ماله ثبوتها في ذمته وجوب اخراجها من ماله
على وليه فان بقيت الى كماله وان تلف المال لزمه اخراجها ومهاذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك وليس
للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها الذم محل جواز ضربها في حق نفسه لا في حق الله تعالى
اهـ شرح م ر وقوله اجرة تعليم القرآن ثم ينبغي ان محل وجوب تعليمه القرآن ودفع اجرة من ماله او مال
نفسه أى الولى أو بلا اجرة حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي امالو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفع على
نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تيسر النفقة له اذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولي شغله بالقرآن ولا بتعليم
العلم بل يشغله بما يعود عليه منه مصلحة وان كان ذلك با وظهروا عليه علامة النجاسة لاشتغل بالقرآن أو العلم نعم
ملا بد منه لصحة عبادته يجب عليه تعليمه له ولو كان يلبداو يصرف اجرة التعليم من ماله على مامر ولا فرق
فيما ذكر من التفصيل بين كون أبيه فقيراً أو لا بل المدار على ما فيه مصلحة للصبي فقد يكون الاب فقيراً وتدعو
الضرورة الى تعليم الابن صنعة ينفع على نفسه منها اهـ عيش عليه وقوله وليس للزوج الخ طاهره وان
كانت صغيرة ولاولى لها خاص وظاهره انه ليس كذلك لانه من جملة المسلمين على انه يتوقف فيه أ يضام وجود
الولى الخاص اذا لا يتقاعد عن المودع والمستعبر ان لم يكن أولى منهما فاعل كلام الشارح محمول على غير هذا
اهـ رشيدى (قوله الصيرى) بفتح الميم كفى التبيان وبضمها أيضاً قاله الشيخ خالد في شرح التوضيح ونقله
الاسنوى في طبقاته عن بعضهم أيضاً اهـ شوبرى نسبة لصيرنهر بالبصرة (قوله في اثناء العاشرة) المراد
بالاثناء تمام التسع فلا يشترط مضي مدفن العاشرة لانهم علوا وجوب الضرب باحتمال البلوغ بالاحتمال
وهو حاصل بالتسع ثم رأيت في شرح الروض وعبارته في اثناء العاشرة ولو عقب استكمال التسع انتهت اهـ
عش على مر وعبارته على الشارح ولعل الفرق بين استكمال السبع وعدم استكمال العشر ان التسع
والعشر مظنة البلوغ ولم يتحقق التمييز الا بعد استكمال السبع فاشترط استكمالها انتهت (قوله ولاذى جنون
أونحوه الخ) اشتعل كلامه منظوماً ومفهوماً على ست وثلاثين صورة يبينها ان الجنون والسكر والاعماء اما
ان يكون كل منها بتعداً وبدونه فهذه ست وفي كل منها اما ان يقع في انحاء بتعداً وبدونه أو في سكر بتعداً وبدونه
أو في ردة أو في خلوص الردة والسكر والاعماء فهذه ستة أيضاً وستة في مثلها ستة وثلاثين فلا قضاء في تسعة منها
أشار اليها منظوماً بقوله ولاذى جنون أونحوه الخ لان نحو الجنون والسكر والاعماء فهذه ثلاثة تضرب في ثلاثة
بتسعة أشار اليها بقوله في غير ردة ونحو سكر بتعداً وذلك لان غير الردة وغير نحو السكر بالتعدى أقسام ثلاثة

كاملها يجب على الاء
والامهات تعليم أولادهم
الطهارة والصلاة بعد
سبع سنين وضربهم
على تركها بعد عشر وقولهم
لسبع وعشر أى لتمامهما
وهال الصيرى يضرب في
أثناء العاشرة وخم به ابن
المقرى وقولى غير من زيادى
(ولا) قضاء على (ذى جنون
أونحوه)

السكر بلا تعدد والاعشاء بلا تعدد والخلو منهما ومن الردة ويقضى في سبعة وعشرين هي مفهوم المتن أشار الشارح إلى تسعة منها بقوله أما فيهما أي في الردة ونحو السكر بالتعدى فالردة قسم والسكر بتعدد قسم والاعشاء بتعدد قسم ويطرأ على كل منها الثلاثة أي الجنون والسكر والاعشاء بلا تعدد نقوله كان ارتد الخ فيه ثلاث صور وقوله كان سكر الخ فيه ست صور وأشار إلى ثمانية عشر بقوله وخرج بقولي بلا تعدد الخ ببيانها أن الثلاثة وهي السكر والجنون والاعشاء بتعددا ما إن يقع كل منها في سكر بتعددا وبدونه أو في اعشاء كذلك أو في ردة أو خلو منهما ومن السكر والاعشاء فهذه ستة وثلاثة في ستة بثمانية عشر تأمل لكاتبه وفي قول على الجلال ما نصه * (تنبيه) * ما اقتضاء كلامهم من دخول كل من الجنون والاعشاء والسكر على مثله أو غيره منها بإرجاع فيه أهل الخبرة وحينئذ فيه تنظم منه صور كثيرة تزيد على مائة وأربعين صورة لأن كلامنا من الثلاثة ما بتعددا ولا وكل منها ما في ردة أو لا فهذه اثنا عشر صورة وكل منها ما مع مثله أو مع غيره فهي مائة وأربعة وأربعون صورة بحسب الضرب والممكن تصوير ردة منها ستة وستون صورة بحسب العقل والواقع منها ما يقول به أهل الخبرة وحاصل الحكم فيها أن ما وقع منها في ردة وانفرد بالتعدى أو اجتمع مع متعد به هنا من مثله أو غير وجب فيه القضاء وإن ما كان بغير تعدد سواء انفرد بعدم التعدد أو اجتمع مع غيره متعد به من مثله أو غيره لم يجب فيه القضاء وإنه إذا اجتمع ما تعدى به وغيره وجب قضاء زمن التعدد به سواء سبق أو تأخر اهـ (قوله أيضا ولا ذى جنون أو نحوه الخ) وانما وجب قضاء الصوم على من استغرق اعشاءه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكثرتها بتكررها بخلاف الصوم اهـ شرح مر (قوله كاعشاء وسكر) المكاف فيه استقصائية وكذا في قوله ونحو سكر كاعشاء اهـ لكاتبه (قوله بلا تعدد) انظر هل من الجنون بتعدد الجنون الحاصل لمن يتعاطى الخلاوى والاوراد بغير طريق موصـل لذلك أم لا قال شيخنا الشيرازي الأقرب الثاني لأن ضابط التعدد أي أن يعلم ترتيب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك اهـ برماوى (قوله وكان سكر أو أعشى عليه الخ) لم يقل أو جن لان الجنون لا يدخل عليه واحد من الثلاثة بخلاف السكر والاعشاء فإنه يدخل على كل منهما ما كل من الثلاثة اهـ ع ش مع زيادة شيخنا ح ف وبارة البرماوى ظاهره أن الاعشاء يقبل طر واعشاء آخر عليه دون الجنون وإنه يمكن تمييز انتهاء الأول بعد طر والثاني وفي تصويره بعد الان يقال إن الاعشاء مرض وللأطباء دخول في تمايز أنواعه ومددها بخلاف الجنون انتهت وصورة طر والسكر بلا تعدد على السكر بتعدداً يشرب مسكراً عمداً وقبل أن يزول عقله يشرب مسكراً بظنه ماء مثلاً ثم يزول عقله ويعلم أهل الخبرة غاية الأول ولا يصح تصويره بما إذا سكر بلا تعدد في أثناء السكر بتعدله في هذه الحالة يجب عليه قضاء المدينين تغليظاً عليه لأنه في حكم المكاف وتس عليه فافهم اهـ شيخنا ح ف (قوله فيقضى مدة الجنون الخ) الكلام في مقامين قضاء مدة الجنون وما بعده المقارنة للسكر والاعشاء وعدم قضاء ما زاد على مدتهما فكلامه هنا في الأول وأشار إلى الثاني بقوله ولو سكر مثلاً الخ وحينئذ في مسئلة الجنون مساوية للردة لقضاء المقارن فيهما وعدم قضاء ما زاد فيهما إذا عرفت ذلك عرفت أن قول بعض الحواشي قوله ولو سكر الخ مع ما سـمـى بـقـو وأعاد له ليرتب عليه الفرق غير ظاهر وكلام الشارح في الفرق في قوله ومن جن في سكره الخ لا يظهر لما عرفت أنه ما سـمـى بـاـهـ شيخنا (قوله الحاصلة في مدة الردة) أي الحاصلة بعدها بان انقطعت بأسـلام حكمى كفى شرح مر (قوله والسكر والاعشاء بتعد) أي الحاصلة في مدة السكر والاعشاء بتعدود كـمـحـتـرـا لـحـصـول فـيـهـما بـقـولـه ولو سكر مثلاً اهـ شيخنا (قوله ولو سكر مثلاً) أي أو أعشى عليه وقوله ثم جن أي أو سكر أو أعشى عليه وقوله قضى مدة السكر أي مدة الجنون المقارن للسكر انتهى شيخنا (قوله قضى مدة السكر الخ) فقد قضى مدة الجنون الحاصل في السكر كما قضى مدة الجنون في الردة لامتداد الجنون بعدها فالمستثنان على حد سواء تأمل وقوله كما لم ذلك أي كل من المستثنين أما الأولى فهي قوله والسكر والاعشاء بتعد لان معناه ويقضى مدة السكر والاعشاء والجنون الحاصلة في مدة السكر والاعشاء

كاعشاء وسكر (بلا تعدد) إذا أفاق (في غير ردة) غير (نحو سكر) كاعشاء (بتعد) أما فيهما كأن ارتد ثم جن أو أعشى عليه أو سكر بلا تعدد كأن سكر أو أعشى عليه بتعد ثم جن أو أعشى عليه أو سكر بلا تعدد فيقضى مدة الجنون أو الاعشاء أو السكر الحاصلة في مدة الردة والسكر والاعشاء بتعدا تعديه وخرج بقولي بلا تعدد ما لو تعدى بذلك فعليه القضاء ولو سكر مثلاً بتعد ثم جن بلا تعدد قضى مدة السكر لا مدة جنونه

بتعدوا أما الثانية فنقول قضى مدة الجنون الحاصلة في مدة الردة اه حل وفي قول على المحلى مانعه
 وحل عدم القضاء في الجنون والانعفاء والسكر في غير المتعدي بها بعد البلوغ ولم تقع فيما تعدي به والاوجب
 القضاء فيها ومنها الواقع في نحو جنون بلا تعد وفي ردة أو سكر بتعدي قضى ما انتهى اليه زمن الردة أو السكر
 لا ما بعده فقولهم لو سكر مثلاً بعد ثم جن بلا تعد قضى زمن السكر لا زمن جنونه بعده بخلاف زمن جنون
 المرتد لان من جن في ردة مرتد في جنونه حكماً وحده من جن في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً اه
 كلام ساقط منهافت والفرق المذكور فاسد لان من زمن الجنون الذي لا يقضى هو ما اتصل بالسكر لا ما وقع فيه كما
 ان المجنون في الردة انما يقضى ما انتهى اليه زمن الردة فقط لا ما بعده كالأصل لم يقض من زمن الجنون شيئاً
 باسلامه تبعاً كما مر في الحكم سواء حتى لو كان له أصل مسلم قبل جنونه لم يقض من زمن الجنون شيئاً
 فتأمل وافهم اه (قوله أيضاً قضى مدة السكر الخ) فان قيل هذه مكررة مع قوله قضى مدة السكر الحاصلة
 الخ قلت لا تكرار لان مدة السكر ثم وقعت في زمن الجنون فلهذا أو بعضها طرف للسكر بخلاف هذه فالفرض
 ان احدي المدين تعقب الاخرى ولهذا وصفها الشارح بالبعدية اه شورى وعجالة سم قوله ولو سكر
 الخ كأن مقصوده به بيان عدم القضاء في مدة الجنون المتصلة بمدة السكر بخلاف قوله السابق وكان سكر الى
 قوله ثم جن الخ فان مقصوده به بيان القضاء في مدة الجنون الواقعة في مدة السكر وعجالة الروض وشرحه
 * (فسرع) * من ارتد ثم جن قضى أيام الجنون مع ما قبلها أو سكر ثم جن قضى منها أي من الايام مدة السكر
 فقط أي المدة التي ينتهي اليها السكر لا مدة جنونه بعدها بخلاف مدة جنون المرتد الخ انتهى مختصراً انتهى
 (قوله بخلاف مدة جنون المرتد الخ) أي فانه يقضى زمن جنونه مطلقاً الزائد والمقارن هذا غرضه وهو ضعيف
 كما علمت فالمسئلان على حد سواء اه لكاتبه (قوله كما علم ذلك) أي به توطئة لقوله لان من جن في ردة
 الخ اه شيخنا (قوله ولا على حائض) أي وان تسببت في الحيض بدواء ونحوه بخلاف استعمال الجنون
 وثاب على الترك امثالاً وقوله ونفساء أي وان استخرجت الجنين بدواء ونحوه كما يستعمله الحيض بدواء اه
 برماوى وقوله ولو في ردة أي أو في سكر أو انغماء أو جنون كل من الثلاثة بتعد أو بدونه فالحيض والنفساء لا يقضى
 زمنهما مطلقاً (قوله ولوزالت الموانع) أي موانع الوجوب المطلق الصادق بوجوب الاداء ووجوب القضاء
 وحينئذ يقضى بقوله والجنون والانعفاء بعدم التعدي أما بالتعدي فيمنعان وجوب الاداء لا وجوب القضاء
 والذي لا يمنع وجوب القضاء لا يتأني فيه الكلام الا في من قوله لزمت مع فرض قبلها الخ لان ذلك يجب فيه قضاء
 جميع ما فات وان كثر (قوله والنفساء) أي والسكر بلا تعد فالزمان سبعاً وكان الاولى ذكره اه ع ش
 (قوله وبقي قدر تحرم الخ) هذا هو المعتمد وعجالة أصله مع شرح م ر ولوزالت الموانع وقد بقي من الوقت
 قدر تكبيرة وجبت الصلاة أي صلاة ذلك الوقت خبر من أدرك ركعة السابق بجماع ادراك ما يسمع ركناً وقياساً
 على اقتداء المسافر القاصر بالتم بجماع الزوم وانما لم تدرك الجمعة بدون ركعة لان ذلك ادراك اسقاط وهذا
 ادراك ايجاب فاحتيط فيهما ومفهوم الخبر لا ينافي القياس لان مفهومه انها لا تكون أداءاً لانها لا تثب قضاء
 اما اذا بقي دون تكبيرة فلا لزوم وان تردد فيه الجويني وفي قول بشرط ركعة باخف ممكن كما ان الجمعة لا تدرك
 بأقل من ركعة ولنفهوم خبر من أدرك ركعة من الصبح قبل ان تطالع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك
 ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد أدرك العصر متفق عليه بشرط الوجوب على القولين بقاء
 السلامة عن الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة أخف ما يمكن فلو عاد العذر قبل ذلك لم تجب الصلاة قال في
 المهمات والقياس اعتبار وقت الستر ولو قيل باعتبار زمن التحري في القبلة لكان متجهاً اه وفيه نظر والفرق
 بين اعتبار زمن الطهارة وعدم اعتبار زمن الستر ان الطهارة تختص بالصلاة بخلاف ستر العور فحاصل ذلك ان
 الاوجه عدم اعتبار كل من الستر والتحري في القبلة ولا بشرط ان يدرك مع التكبيرة أو الركعة قدر الطهارة

بعدها بخلاف مدة جنون
 المرتد كما علم ذلك لان من
 جن في ردة مرتد في جنونه
 حكماً ومن جن في سكره ليس
 بسكران في دوام جنونه
 قطعاً وقول أو نحوه أهم من
 قوله أو انغماء وبلا تعد الى
 آخر من زيادتي (ولا) على
 (حائض ونفساء) ولو في ردة
 اذا طهرتا وتقدم الفرق
 بينهما وبين المجنون
 وذ كر النفساء من زيادتي
 ثم بينت وقت الضرورة
 والمراد به وقت زوال موانع
 الوجوب قلت (ولوزالت
 الموانع) المذكورة أي
 الكفر الاصلي والصبا
 والجنون والانعفاء والحيض
 والنفساء (و) قد (بقي) من
 الوقت (قدر) زمن (تحرم)

على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا لزوم ولانها لا تختص بالوقت انتهت (قوله وخلا منها قدر الطهر)
 أي طهر واحد ان كان طهر رفاهية فان كان طهر ضرورة اشترط أن يخلو قدر الطهارات متعددة بتعدد الفروض
 اه لكاتبه وعبارة الشوري قال في الخادم واذا اعتبرنا الطهارة فهل يعتبر طهارتان أو واحدة أعني
 في ادراك الصلوتين في وقت الثانية طاهر كلامهم الثاني ويحتمل اعتبار طهارتين لان كل صلاة شرطها الطهارة
 ولا يجب فعلها بالطهارة الاولى اه وقال مر وظهر لي الا أنه لا يشترط الا ما يسع طهارة واحدة حيث
 كانت تلك الطهارة مما يجمع به بين فرضين امالو كانت طهارة ضرورة فيظهر انه لا بد من ادراك الزمن يسعهما
 اه وأيده الشيخ ابن قاسم بامور ورد توجيهه كلام الخادم بامور في الحواشي اه (قوله قدر الطهر والصلاة) أي
 بانحرف ما يمكن كاربعة في المقيم وثلثين في المسافر وان اراد الاتمام بل وان شرع فيها على قصد الاتمام فعاد المانع
 بعد مجاوزة ركعتين فتستقر في ذمته اه ع ش (قوله وخلا منها قدر الطهر والصلاة) أي خلاصتها فلا يخرج مالو
 خلا قدر الطهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة وعاد المانع فالظاهر انه لا وجوب واليه مال شيخنا واعتمده فراجع
 اه قل على الجلال (قوله في جزء منها وكان قياسه الوجوب) بدون تكبيرة الاحرام لكن لما لم يظهر ذلك
 غالبها نأسق طوا اعتباره لعسر تصويره اذ المبدأ على ادراك قدر جزء محسوس من الوقت وبه يفرق بين اعتبار
 التكبيرة هنا دون المقيس عليه بان المدار فيه على مجرد الربط وصوره بعضهم بما اذا أحرم قاصر امنفرد اثم
 وجد اماما فتقوى بقاءه الاقتداء به فانه يلزمه الاتمام لا درا كه جزأ منها وهذا التصور متعين اه برماوى
 (قوله مع فرض قبلها) فلو أسلم الكافر وقضى من وقت العصر ما يسع تكبيرة مثالا وخلا من الموانع ما يسعها
 واظهر وجبت الظهر وان كان ليس بخاطبها قبل ذلك ولا يرد عليه قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا
 يغفر لهم ما قد سلف لانه لما أسلم في وقت العصر كانه أسلم في وقت الظهر لان وقت العصر وقت لها وبه
 يلغز ويقال أسلم الكافر في وقت العصر فوجبت الظهر عليه وكذا يقال في الحائض اه شيخنا ح ف (قوله)
 هذا ان خلا مع ذلك من الموانع قدر المؤداة الخ) نعم ان ادرك ركعة آخر العصر مثلا فعاد المانع بعد ما يسع
 المغرب وجبت فقط لتقدمها لكونها صاحبة الوقت وما فضل لا يكتفى ذكره البغوي في فتاويه سواء شرع في
 العصر قبل المغرب أم لا خلا فالابن العماد وهو المعتمد كما حرم به ابن أبي شريف في شرح الارشاد وقد ذكره
 الشارح بقوله هذا ان خلا مع ذلك من الموانع الخ ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر
 ركعتين مثلا وجبت العصر فقط ككلو وسع من المغرب قدر أربع ركعات للمقيم أو ركعتين للمسافر فتعين العصر
 لانها المتبوعة لا الظهر لانها تابعة ويأتى ذلك في ادراك تكبيرة آخر وقت العشاء ثم خلا من الموانع قدر تسع
 ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو ست أو سبع لزم المقيم الصبح والعشاء فقط أو خمس فقل
 لم يلزم سوى الصبح ولو أدرك ثلاثا من وقت العشاء لم تجب هي ولا المغرب على الاوجه اه زى وفي قل على
 الجلال ما نصه ولا يلزم ذلك من ان خلا من الموانع قدر المؤداة وطهرها فلو أدرك من وقت المغرب مع زمن الطهارة
 قدر ما يسع ركعتين لم تجب واحدة من الثلاث أو قدر ثلاث ركعات أو أربع وجبت المغرب فقط أو قدر خمس
 أو ست وجبت العصر أيضا على المسافر دون المقيم أو قدر سبع أو ثمان أو تسع أو عشر وجبت الظهر أيضا على
 المسافر أو قدر إحدى عشر ركعة فأكثر وجبت الثلاثة على المقيم أيضا ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعة
 ومن وقت المغرب قدر ثلاث وجبت المغرب فقط فلو كان قد شرع في العصر وقعت له نقلا مطلقا وبقيت المغرب
 في ذمته ولو أدرك من وقت العصر ركعتين ومن وقت المغرب كذلك لم تجب واحدة منهما فان كان قد شرع في
 العصر وقعت نقلا أيضا فله شيخنا الرملى واتباعه فراجعوه يقاس بهذا ادراك الزمن في وقت الصبح بعد ادراك
 جزء من وقت العشاء اه فقد خالف زى في صورة ما لو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب
 قدر ركعتين فقال بعدم وجوب شيء عليه وقال زى بوجوب العصر (قوله اما اذا لم يبق من وقتها الخ) أي

فاكثر (وخلا) الشخص
 (منها قدر الطهر والصلاة
 لزمت) أي صلاة الوقت
 لا ادراك جزء من وقتها كما
 يلزم المسافر انماها باقتدائه
 بمقيم في جزء منها (مع فرض
 قبلها ان صلح لجمعها وخلا)
 الشخص من الموانع (قدره)
 أيضا لان وقتها وقت له حالة
 العذر فخاله الضرورة أولى
 فيجب الظهر مع العصر
 والمغرب مع العشاء والعشاء
 مع الصبح ولا الصبح مع
 الظهر ولا العصر مع المغرب
 لاتقاء صلاحية الجمع هذا
 ان خلا مع ذلك من الموانع
 قدر المؤداة فان خلا قدرها
 وقدر الطهر فقط تعينت أو
 مع ذلك قدر ما يسع التي قبلها
 تعينت اما اذا لم يبق من وقتها
 قدر تحرم أو لم يخل الشخص
 القدر المذكور فلا يلزم ان
 لم تجمع مع ما بعدها والا
 لزمت معها

وبقي دون التحريم ثلاثين كرم مع قوله فيما سيأتي في طر والموانع مع فرض قبلها الخ اه لكاتبه وعبرة
 الشورى قوله بالشرط السابق أي خلوه من الموانع وحينئذ فوجب الصلابة هذا الجزء فهي واجبة استقلالاً
 لا تبعاً فسقط ما يقال التي تجمع مع ما بعدها يجب بأدراك تكبيره من وقتها أي وقت ما بعدها فهذا أولى لأنه قد أدرك
 منه قدر ما يسعها كاملة فان قلت ما فائدة هذا قلت تظهر في نحو التعاليق بالوجوب استقلالاً أو تبعاً ونحو ذلك
 انتهت وفيه أنه لو كان الوجوب استقلالاً لم يقيد الشارح بكونه يتجمع مع ما بعدها بل كانت يجب مطلقاً تأمل
 اه (قوله في الشق الأول) أي ولا يجب عليه شيء في الشق الثاني اه شيخنا (قوله بالشرط السابق) وهو قوله
 في المتن وخلافه مع قول الشارح هـ هذا ان خلا الخ لا قوله هـ هذا ان خلا الخ فقط خلافاً لبعض الحواشي اه
 شيخنا ح ف (قوله بالسن) قيد به لأنه الاغلب اذ لا يتصور بالاحتمال الا في صورة واحدة وهي ما اذا نزل المني
 من صلبه الى ذكره فامسكه بخاتل حتى يرجع المني فانه يحكم ببلوغه وان لم يبرز منه الى خارج ولم يجب عليه غسل
 لان وجوبه منوط ببروز المني الى خارج حتى لو قطع ذكره وفيه المني لم يجب عليه غسل مالم يبرز من المتصل
 بالبدن شيء ويتم صلاته كما يحكم ببلوغ الحلي وان لم يبرز منه ما من صورها بقا قد الطهورين اذا خرج منه المني في
 اثناء الصلاة لم يصبل اصواب وجوب استئنافاً لأنه يجب التحرز في دواهما عن البطل اه برماوى (قوله
 أتمها وجوباً) أي على الصحيح والثاني انه لا يجب اتمامها بل يستحب ولا تجزئه لان ابتداءها وقع في حال النقصان
 اه شرح مر (قوله واجزائه) أي ولو مجموعه مع التي قبلها أو كانت بتيمم وان لم ينو الفريضة بناء على عدم
 اشتراط نيتها في حقه وهذا هو المعتمد اه برماوى وأصله في شرح مر ويثاب على ما قبل البلوغ ثواب
 النفل وعلى ما بعده ثواب الفرض اه ع ش على مر (قوله اذا عتق في الجمعة) أي في اثنتاهما بجماعه انه
 شرع في غير الواجب عليه وهو ظاهر وصوب بعضهم المسئلة بالاعتق في الظهر يوم الجمعة فانها تجزئه عن
 الجمعة وان تبين ان واجبه الجمعة هو صحيح أيضاً اه شورى وعبرة شرح مر كالعبء اذا شرع في الظهر
 يوم الجمعة ثم عتق قبل اتمام الظهر وفوات الجمعة وقوع أو لها انفلا لا يمنع وقوع باقها واجبا كسج التطوع
 وكما لو شرع في صوم التطوع ثم نذر اتمامه أو في صوم رمضان وهو مريض ثم شفى لكن تستحب الاعادة ليؤدبها
 في حال الكمال انتهت (قوله ولو طر أمانع الخ) لم يقل الموانع لعدم تأني الجميع هنا وأيضاً فطرو واحداً منها
 كاف وان اتنى غيره بخلاف الزوال فانه انما تجب الصلاة معه اذا انتفت كلها اه ع ش وقوله من جنون
 أو انعاء أي أو سكر وكانت الثلاثة بلا تعد كما سبق (قوله أي في اثنتاه) عبارة أصله ولو حاضرت أول الوقت الخ انتهت
 وكتب عليها القليوبى قوله أول الوقت هو قيد لصحة الحكم بكون الطهر يمكن تقديمه ولخروج الخلو في اثنتاه
 زمن لا يسع الفرض وطهر متصل كما مر فهو أولى من عدول شيخ الاسلام عنه الى الاثناء لشموله لما لو حصل
 ذلك القدر في أزمنة متعددة كان افاق قدر الطهارة ثم جن ثم افاق قدر ركعتين ثم جن ثم افاق قدر ركعتين أيضاً
 ثم جن فلا ينبغي الوجوب في مثل ذلك لما مر من شرط اتصال الخلو ولما لو خلا في نحو وسط الوقت قدر الفرض
 فقط فانه يقتضى الوجوب ان كان الطهر ممكناً يمكن تقديمه وليس كذلك خلافاً لما يقتضيه كلامه في شرح
 الروض ولانه يلزم استدراك ما زاده بقوله وطهر لا يمكن تقديمه فتأمل اه (قوله وأدرك منه قدر الصلاة) قال
 الجلال المحلى أي بأخف ما يمكنه فاعتبر الانخفاض من فعل نفسه وقال فيما لو زالت الموانع آخر الوقت تفريعا على
 اشتراط ركعة أخف مائة در عليه أي احداً فأنظر ما الفارق بينهما واقول الفارق ان المانع هناك موجود وهنا
 طارئ اه برماوى ومثله ع ش على مر (قوله وأدرك قدره) أي الغرض قبلها مع قدر الصلاة وظاهره
 اتصال القدرين ويدل له قوله واستغرق المانع باقيه لكن يبقى النظر فيما لو أدرك قدر الصلاة من وقتها وطراً
 المانع وزال وقد بقي من الوقت قدرها أيضاً فعاد فهل يجب الغرض قبلها لا أدراك قدر من وقتها وهو أحد
 القدرين الملا كورين أو لا لقوان اتصالهما كل محتمل ولعل الأول أقرب لما تقدم ان المدار على ادراك

في الشق الاول بالشرط
 السابق والتقييد بالخلو
 المذكور في الموضعين من
 زيادتي (ولو بلغ فيها)
 بالسن (أتمها) وجوباً
 (واجزائه) لانه أداها بشرطها
 فلا يؤثر في برحاله بالكمال
 كالعبء اذا عتق في الجمعة
 (أو) بلغ (بعدها) ولو في
 الوقت بالسن أو بغيره (فلا
 اعادة) واجبة كالعبء اذا
 عتق بعد الجمعة (ولو طراً
 مانع) من جنون أو انعاء
 أو حيض أو نفاس (في
 الوقت) أي في اثنتاهما واستغرق
 المانع باقيه (وأدرك) منه
 (قدر صلاة وطهر لا يقدم)
 أي لا يصح تقديمه عليه
 كتيمم (لزم) مع فرض
 قبلها ان صلح لجمع معها
 وأدرك قدره كما فهم مما
 مر بالاولى لتمكنه من فعل
 ذلك ولا يجب معها ما بعدها
 وان صلح لجمع معها وفارق
 عكسه بأن وقت الاولى
 لا يصلح للثانية الا اذا صلاهما
 جميعاً بخلاف العكس فان
 صلح تقديم طهره على الوقت
 كوضوء رافيه لم يشترط

الصدر فليأمل اه ع ش وشو برى (قوله أيضا أدرك قدره) لا يقال لأحاجة الى ادراك قدر الغرض الثاني من وقت العصر لانه وجب بادر اكه في وقت نفسه اذا فرض ان المانع انما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لانه قول لا يلزم ذلك لجواز ان يكون المانع قائما به في وقت الاولى كله كالأول سلم الكافر او بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاً ثم جن او حاضت فيه اه ع ش على م قال الشو برى بعد تقرير هذا الكلام وبهذا سقط ما أورده عليه اه والايراد اسم وصورته قوله مع فرض فعلها طاهر عبارته ان هذه المسئلة لم تدخل فيما سبق وليس كذلك لان قوله فيما سبق ولو زالت الموانع وقد بقي قدر تحرم فأكثر لزم مع فرض قبلها نص في ذلك والله أعلم اه (قوله لا مكان تقديمه عليه) فيه ان فرض المسئلة ان المانع يستغرق وقت الاولى الا ان يقال ان امكان تقديمه بقطع النظر عن خصوص هذه الصورة اه شيخنا والله أعلم

(باب في الاذان والاقامة)

وحكمه ما وما يطلب فيه - ما وعبر بالباب لعدم اندراجها في باب المواقيت وانما عبر الاصل بالفصل لانه لم يترجم بالباب فيما سبق فهو مندرج تحت الكتاب اه ع ش والاذان يفتح الهمزة والذال المعجمة لغية الاعلام يقال آذن بالشيء بمدا الهمزة وفتح الذال أو اذن بتشديد هاذا ذاناً وذاناً وذياناً وذياناً معني اعلم ومنه قوله تعالى وأذن من الله ورسوله وقوله واذن في الناس بالحج وشرعاً ألفاظ مخصوصة يعرف بها دخول وقت الصلاة المفروضة والاقامة مصدر اقام بالمكان يقيم اقامة واقامه من موضعه واقام الشيء أي ادامه ومنه قوله تعالى ويقيمون الصلاة وهي لغة كالاذان وشرعاً ألفاظ مخصوصة يقال لاستنهاض الحاضر بن لفعل الصلاة سميت بذلك لانها تقيم الى الصلاة ونقل الجلال السيوطي ان الاذان والاقامة من خصائص هذه الامة وأول مشروعيتها هذه الكيفية بالمدينة في السنة الاولى من الهجرة بعد بعثته صلى الله عليه وسلم مسجد وقيل في السنة الثانية والروايات المصرحة بان الاذان فرض بمكة لم يصح منها شيء اه برماوى وفي قول على الجلال وأول ظهور مشروعيتها في السنة الاولى من الهجرة في المدينة الشريفة فلا ينافي ما قيل ان جبريل اذن واقام في بيت المقدس اصلاته صلى الله عليه وسلم بمن فيه ليلة الاسراء وبذلك يعلم انهم مالىسا من خصائص هذه الامة اه وفي المواهب وشرحه للامامة الزرقاني مانصه وقد وردت أحاديث تدل على ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة لكن لم يصح منها شيء وقال في فتح الباري والحق انه لا يصح شيء من هذه الاحاديث الدالة على مشروعية الاذان بمكة وقد حرم ابن المنذر بانه عليه الصلاة والسلام كان يصلي بغير اذان منذ فرضت الصلاة بمكة الى ان هاجر الى المدينة الى ان وقع التشاور في ذلك فأمر به بعد - درو يا ابن زيد في السنة الاولى والثانية فخره بذلك دليل على ضعف تلك الاحاديث عند مو الله أعلم وفي حاشية ع ش عليه مانصه وعبارة شيخنا حل وكل منهما ما أي الاذان والاقامة من خصائص هذه الامة كما ان من خصائصها الركوع والجماعة واقتراح الصلاة بالتكبير فان صلاة الامم السابقة كانت لا ركوع فيها ولا جماعة وكانت الانبياء كلهم يستفتحون الصلاة بالتوحيد والتسبيح والتهليل وكان دأبه صلى الله عليه وسلم في احرامه لفظ الله أكبر ولم ينقل عنه سواها أي كالتنية ولا يشكل على الركوع قوله تعالى لمريم واسجدى واركني مع الراكعين لان المراد به في ذلك الخضوع والصلاة لا الركوع المعهود كما قيل لكن في البغوى قيل انما قدم السجود على الركوع لانه كان كذلك في شريعته وقيل كان الركوع قبل السجود في الشرائع كلها وليست الواو والترتيب بل للجمع هذا كلامه فليأمل وعبارة الشارح الزرقاني وهو كالاقامة من خصائص هذه الامة واستشكل بما رواه الحاكم وابن عساكر وأبو نعيم باسناد فيه مجاهيل ان آدم لما نزل الهند استوحش فنزل جبريل فنادى بالاذان واجيب بان مشروعيتها للصلاة هو الخصوصية انتهت *(فائدة)* أول من اذن في السماء جبريل وأول من أذن في الاسلام بلال بن رباح وأول من أذن بمكة حبيب بن عبد الرحمن وأول من زاد الاذان

ادراك قدر وقته لا مكان
تقديمه عليه اما اذا لم يدرك
قدر ذلك فلا يجب لعدم
تمكنه من فعله وتعبيره بما
ذكر أعظم من قوله ولو حاضرت
أو جن والتقييد بطهر
لا يقدم من زيادتي
(باب بالتثوين)

يوم الجمعة عثمان بن عفان في خلافته وأول من بنى المنارة بمصر مسلم بن مخلد اه من قساوي بن جرير الحنفي
 (قوله سن اذان الى قوله ولو فاتت) اشتمل كلامه متناوشرحا على ست دعاوى سنهما وكونهما على الكفاية
 وكونهما رجل وكون الرجل ولو منفردا وكونهما المكتوبة وكونها ولو فاتت فثبت الاول بالمواظبة وأثبت
 الثانية والثالثة والخامسة بخبر الصحيحين وأثبت الرابعة بالخير الا تقي وأثبت السادسة بخبر مسلم اه شيخنا
 وله موطن غير الصلاة يطلب فيها أي بعضها في العقيقة ومنها انه يسن للمهموم ان يأمر من يؤذن في اذنه فانه
 ينزل الهم كما رواه الدليل على ان يرفع ويروي أيضا من ساء خلقه من انسان أو بهيمة فانه يؤذن في اذنه ويسن
 أيضا اذا تغولت الغيلان أي تردت الجان لان الاذان يدفع شرهم فان الشيطان اذا سمعه أدبر ولا ترده هذه
 الصورة على المصنف لان كلامه في اذان مع اقامة وهذه لا اقامة فيها ما سوى اذان المولود واما هو فافترده بالذكر
 في العقيقة اه من شرح هر زاد حج والمصروع والغضبان وعند من دحم الجيش وعند الحريق قبيل
 وعند انزال الميت القبر قياسا على اول خروج وجه الدنيا لکنه رده في شرح العباب اه وقوله سوى اذان المولود
 قال شيخنا الشوري هل ولو ولد كافرا أم لا فيه نظر ولا بعد في الاول أخذنا باطلاقهم ان كل مولود يولد على الفطرة
 اه أقول وقد يقال هذه الالفاظ وان أطلقت بحمولة على أولاد المسلمين ومعنى ولادتهم على الفطرة ان فيهم قابلية
 الخطاب لو وجه اليهم ومن ثم لم يعطوا في الدنيا شيئا من أحكامنا حتى اذا ماتوا لا يصل على عليهم ولا يدفنون في مقابر
 المسلمين اه ع ش عليه (قوله على الكفاية) أي حيث كانوا جماعة قال مر اما في حق المنفرد فها سنة عين
 وحيث قد يشكل قول المصنف ولو منفردا الآن يقال مراد مر بقوله انهم سنة عين انه لا يطلب من غير
 المنفرد اذان لصلا قل المنفرد مراد الشارح انه اذا فعله غيره لاجل صلاته سقط عنه اه ع ش وقرر هذا
 الاراد أيضا الشوري والجلي والظاهر انه لا يرد من أصله لان عروض التعيين بسبب الانفراد لا ينافي كونه
 كفايا بالنظر لاصله وله نظائر كثيرة اه لكاتبه وفي قل على الجلال قوله سنة أي على الكفاية في حق
 غير المنفرد وكذا في حقه وتعينهما عليه عارض كصلاة الجنازة وقيل سنة عين في حقه وبه قال شيخنا في شرحه اه
 (قوله لمواظبة السلف والخلف عليهم) السلف هم الصحابة والتابعون وتابعوهم والخلف من بعدهم اه
 شيخنا وفي المتار سلف سلفا بفتحين أي مضي والقوم السلف المتقدمون وسلف الرجل آباؤه
 المتقدمون والجمع أسلاف وسلاف اه وفيه أيضا والخلف القرن بعد ان قرن يقال هؤلاء خلف سوء لقوم
 لاحقين بناس أكثر منهم (قوله فليؤذن لكم أحدكم) اعلمه أراد بالاذان ما يشمل الاقامة وهو دليل على الاذان
 فقط اه ح ل وتتم هذا الحديث ثم ليؤمكم أكبركم وصرفه عن الوجوب أمور منها انه صلى الله عليه وسلم
 تركه للثانية من صلاتي الجمع ومنها انه لم يذكره صلى الله عليه وسلم حين ذكره شروط الصلوات كأنها ويسن
 ان يتحول للاقامة من محل الاذان وان يقعد بينهما بما يقدر ما يجتمع الناس الا في المغرب فلا يؤخرها لضيق وقتها
 واجتماعهم لها عادة قبل وقتها نعم سن فصل يسير بينهما بقعدة أو سكوت ويسن الدعاء بينهما بخبر الدعاء لا يرد بين
 الاذان والاقامة وآكد سؤال العافية في الدنيا والآخرة اه برماوي (قوله لرجل) اسم جنس أراد به ما يشمل
 الاكثر بدليل قوله ولو منفردا اه برماوي (قوله ولو منفردا) هذه الغاية للرد على القديم القائل بانه لا يندب له
 لان المقصود من الاذان الاعلام وهو متلف في حقه اه شرح مر (قوله وان بلغه اذان غيره) أي
 ولم يكن مدعواه ويريد الصلاة فيه ويصلي بالفعل فيه فعمل سقوط الطلب عنه فيما اذا بلغه اذان غيره أن يكون
 مدعواه بان يكون في خطه محل الاذان وان يريد الصلاة في ذلك المحل وان يصلي فيه بالفعل فان فقد شرط من
 هذه الشروط لم يسقط عنه الطلب فقول الشارح وان بلغه الخ أي ولم يرد الصلاة في محل الاذان أو أراد ولم يصل
 فيه بالفعل اه شيخنا ح ف وعبارة البرماوي قوله وان بلغه اذان غيره أي حيث لم يكن مدعواه وأما ان

(سن) على الكفاية (اذان)
 عجمية (واقامة) لمواظبة
 السلف والخلف عليهما
 وخبر الصحيحين اذا حضرت
 الصلاة فليؤذن لكم أحدكم
 (لرجل ولو منفردا) بالصلاة
 وان بلغه اذان غيره

كان مدعواه بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى فيه أيضا فإنه لا يندب له الاذان اذ لا معنى له اه ومثله
 قل على الجلال (قوله المكتوبة) متعلق بأذان واقامة على سبيل التنازع وقوله لرجل متعلق بسن اه
 شيخنا (قوله أيضا المكتوبة) هل المراد ولو بحسب الاصل فيؤذن للمعادة أي حيث لم يفعلها عقب الاصلية
 أو لحق بالنفل الذي تطلب فيه الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة النفس الى الثاني أميل اه سم اه حل
 وعبرة ع ش على مر قوله وسائر النوافل تشمل المعادة فلا يؤذن لها وان لم يؤذن للاول لانها نفل ويحتمل
 وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للاول سن الاذان لها ما قيل ان فرضه الثانية انتهت (قوله ولو فاتت) أخذه
 غاية للرد على القول الجديد القائل بأنه يقيم لها ولا يؤذن لقوات وقتها لان الاذان حق للوقت على هذا القول
 وعلى القول القديم الاصح هو حق للفريضة كما في شرح مر فان قلت ما تقر من انه حق للفريضة ينتقض بما
 يأتي في نوافل فوائت أو مجموعات من انه لا يؤذن لغير الاولى (قلت) لا يناقضه خلاف من توهمه لان وقوع الثانية
 تبع حقيقة في الجمع أو صورة في غيره صيرها كجزء من أجزاء الاولى فاكتفى بالاذان لها اه شرح العباب اه
 شو برى * (فرع) * نظر الاسنوي في سن الاذان في وقت الاولى من المجموعتين اذ انوى جمع التأخير قال الدميري
 ويظهر تخريج على أنه حق للوقت أو للصلاة فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لها لانه في القديم
 المعتمد حق للصلاة المفروضة اه سم (قوله أيضا ولو فاتت) ظاهره وان اذن لها في وقتها به قال الائمة الثلاثة
 رضى الله عنهم اه برماوى واذا كانت الفاتحة هي الصبح اذن لها مرتين ووالى بينهما كما في ع ش على مر
 عند قول المتن وتوثيق في صبح اه لكاتبه (قوله فساروا) والحكمة في سيرهم منه ولم يسلوا فيه ان فيه شيطانا
 وانظر حكمة سيرهم الى الارتفاع ولعله لانهم لم يقطعوا الوادى الا حينئذ وقد يدل عليه ما في رواية أخرى ارحلوا
 بنامن هذا الوادى فان فيه شيطانا اه اطف (قوله ثم اذن بلال بالصلاة) قال بعضهم في تعديته بالباء دون اللام
 اشعار بأن معنى اذن اعلم الناس بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ليحضروها لا بمعنى الاذان المشهور اه برماوى
 وهذا ينافى سياق الشارح من الاستدلال على الاذان للفاتحة فتقضاء ان الاذان الذي وقع كان شرعيا اه لكاتبه
 (قوله صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ) ليس فيه دليل لسن الاذان للمنفرد في الفاتحة بل للجماعة فيها وهو
 بعض المدعى اه حل (قوله بخلاف المنذورة وصلاة الجنائزة الخ) أى فلا يطلبان لهذه الثلاثة بل يكرهان
 اه شيخنا (قوله وصلاة الجنائزة) أى لانها ليست مكتوبة في المتعارف بل ليست صلاة شرعية بدليل انه لا يحتث
 بها من حلف لا يصلى اه حل وقوله شرعية صوابه عرفية كما عبر به غيره ولما تقدم من انهم ادخلوها في تعريف
 الصلاة بقولهم أقوال وافعال الخ بالتأويل كما علمت (قوله وسن رفع صوته الخ) عبارة شرح مر ويرفع المنفرد
 صوته بالاذان فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن للجماعة فوق ما يسمع واحدا منهم ويبالغ كل منهما في الجهر ما لم
 يجهد نفسه انتهت والرفع المذكور سنة زائدة على الرفع الذي يحصل به أصل السنة وسيأتى ان ضابطه في المنفرد
 بقدر ما يسمع نفسه وفي الجماعة بقدر ما يسمع واحدا منهم (قوله أيضا وسن رفع صوته) أى فوق ما يسمع الجماعة
 ولو واحدا منهم في اذان الاعلام وفوق ما يسمع نفسه في اذان المنفرد اه شيخنا فينبذ لا يخالف ما يأتي من
 ان الجهر شرط اذ ذلك فيما يحصل به أصل السماع وهذا فيما زاد اه لكاتبه (قوله أقيمت فيه جماعة) ليس
 بقيد اه حج وقوله وذهبوا تبع فيه أصل الروضة وهو مثال لا قيد فلا يرفع مطلقا أى سواء ذهبوا أم مكثوا
 اه مر اه ع ش (قوله وذهبوا) ليس بقيد فلو لم يذهبوا فالحكم كذلك لانه ان طال الزمن بين الاذنين توههم
 السامعون دخول وقت صلاة أخرى والا توههم او وقوع صلاتهم قبل الوقت لا سيما في وقت الغيم اه شرح مر
 وفي قل على الجلال وسيأتى في الشارح الاشارة الى ان المنفرد والمسجد والجماعة جرى على الغالب وكذا
 الانصراف ووقوع الصلاة أخذ من التعليل بقوله لئلا يتوههم السامعون ولو غير المصلين أو غير المنصرفين اه
 (قوله قاله) أى لعبد الله فظاهر هذا ان القول له عبد الله وفي شرح مسند الشافعي للبخاري ان القول له أبوه

(المكتوبة ولو فاتت) لما مر وللمعبر
 الا تى وللمعبر مسلم أنه صلى الله
 عليه وسلم نام هو وأصحابه عن
 الصبح حتى طلعت الشمس
 فساروا حتى ارتفعت ثم نزل
 فتوضأ ثم اذن بلال بالصلاة
 فصلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ركعتين ثم صلى
 صلاة لغداة بخلاف المنذورة
 وصلاة الجنائزة والنافلة
 (و) سن له (رفع صوته
 بأذان في غير مصل أقيمت فيه
 جماعة وذهبوا) روى
 البخاري عن عبد الله بن
 عبد الرحمن بن أبي صعصعة
 ان أباسعيد الخدرى قال له
 انى أراك تحب الغنم
 والبادية فاذا كنت في غنمك

أوباديتك فأذنت للصلاة
 فأرفع صوتك بالنداء فإنه
 لا يسمع مدى صوت المؤذن
 جن ولا انس ولا شيء الا شهد
 له يوم القيامة سمعته من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم أى
 سمعت ما قلته لك بخطاب لى
 ويكفى فى أذان المنفرد
 اسماع نفسه بخلاف أذان
 الاعلام كما سيأتى (و) سن
 (عدمه فيه) أى عدم رفع
 صوته بالأذان فى المصلى
 المذكور لئلا يتوهم
 السامعون دخول وقت
 صلاة أخرى والتصریح
 بسن رفع الصوت وعدم
 رفعه لغير المنفرد مع قولى
 وذهبوا من زيادته وبه
 صرح فى الروضة وأصلها
 وتعبيرى بمصلى أعم من
 تعبيرة بمسجد وتعبيرى بسن
 عدم الرفع فيما ذكر أولى
 مما ذكره لأنه انما يفيد
 عدم السن وسن اظهار
 الاذان فى البلد وغيرها
 بحيث يسمعه كل من أصغى
 اليه من أهل ذلك البلد أو
 غيره (و) سن (اقامة)
 لأذان (لغيره) أى للمرأة

عبدالرحمن اه حل (قوله أو باديتك) قيل ان أول الشك والراجح أنهم بالتبويع وهى مانعة خلو اه برماوى
 (قوله مدى صوت المؤذن) أى غاية صوت المؤذن والمدى يفتح الميم يكتب بالياء وهو غاية الشئ اه ع ش على
 مر وهذا بالنظر لمعناه اللغوى والمراد هنا الصوت من حيث هو ولا يقيد كونه الغاية والنهاية اه شيخنا (قوله
 جن ولا انس) قدم الجن على الانس لعله سبقهم عليهم فى الخلق اه شورى وقال شيخنا الحنفى قدم الجن
 لتأثرهم بالأذان أكثر من تأثر الانس اه وقوله ولا شيء يحتمل أن يكون المراد به غير الجن والانس مما يصح
 اضافة السماع اليه ويحتمل أن يكون المراد به الاصح ويشهد له الرواية الاخرى فإنه لا يسمع مدى صوت
 المؤذن انس ولا جن ولا حجر ولا شجر وان الله تعالى يخلق لها السانات شهده يوم القيامة قاله الخاوى فى شرح
 مسند الامام الشافعى اه شورى ودخل فى الجن ابليس ولا مانع منه وهو شهادة للمؤذن لا عليه فلا يقال هو عدو
 لبني آدم فكيف يشهد له ودخل فى الانس الكافرو ولا مانع منه أيضا اه ع ش (قوله الا شهد له يوم القيامة)
 أى بشعار الدين فيجازى على ذلك وهذا الثواب انما يحصل للمؤذن احتسابا بالمدام عليه وان كان غيره يحصل له
 أصل السنة اه ع ش على مر وقال فى محل آخر قوله الا شهد له يوم القيامة أى بالأذان ومن لازمه ايمانه
 لنطقه بالشهادتين فيه اه (قوله أى سمعت ما قلته لك) أى جميع ذلك وهو انى أراك تحب الغنم والبادية الخ اه
 زى ولفظ الماوردى انه صلى الله عليه وسلم قال لا يسمع يدان رجل تحب الغنم والبادية فاذا دخل وقت الصلاة
 فاذن وارفع صوتك بالنداء الى آخر الحديث اه برماوى وعبارة شورى قوله سمعته أى قوله فإنه لا يسمع مدى
 صوت المؤذن الخ كما بين فى رواية لابن خزيمة بخلاف ذكر الغنم والبادية فإنه موقوف وحى عليه الشارح فى
 شرح البخارى وفهم الراعى انه مرفوع وان سمعته عائد على جميع ما تقدم وسبقه الى ذلك امام الحرمين والغزالي
 والقاضى حسين وغيرهم وتعبيره النورى ووافقه حج اه من التوشيح على الجامع الصحيح للسيوطى انتهت
 (قوله بخطاب لى) مقتضاه ان أباسعيد كان يحب الغنم والبادية اه (قوله اسماع نفسه) أى ان كان صحيح
 السمع والا فقدر ما يسمع لو كان صحيحا اه برماوى (قوله بخلاف أذان الاعلام) أى الاذان للجماعة أو لاهل البلد
 فإنه لا يكفى فيه اسماع نفسه بل لابد من سماع غيره ولو واحد منهم وحينئذ يكون سن رفع الصوت زيادة على
 ما ذكر اه حل (قوله كما سيأتى) أى فى قوله ولجماعة جهر اه شيخنا (قوله لئلا يتوهم السامعون الخ)
 عبارة شرح مر لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت صلاة أخرى والا توهموا وقوع
 صلاتهم قبل الوقت لاسيما فى وقت الغيم انتهت (قوله أولى مما ذكره) عبارة الاصل ويرفع المنفرد صوته ندبا
 لا بمسجد وقت فيه جماعة انتهت وقوله لانه انما يفيد عدم السن أى والمدعى سن العدم اه شورى وفرق
 بينهما فان عدم السن صادق بالاباحة وغيره بخلاف سن العدم فإنه يفيد ان الفعل مكرره وأخلاف الاولى
 اه ع ش (قوله وسن اظهار الاذان فى البلد الخ) ظاهر هذا ان حصول سنة الاذان لا يتوقف على هذه الحالة
 وان المتوقف عليه انما هو اظهاره الذى هو اظهار الشعار وهو كذلك ويكفى فى تحققه لاهل البلد اسماع
 واحد منهم لانه يشترط فى تحققه ما ذكر فان كبرت البلد فلا بد من تعدده فيها بحيث يظهر فيها قال شيخنا ولو أذن
 فى جانب من بلد كبير حصلت السنة أى سنة الاظهار لاهل ذلك الجانب فقط فعلم ان اظهار الاذان وهو ظهور
 الشعار غير الاذان وان الاذان للجماعة أو لاهل البلد يكفى فيه سماع واحد منهم وأما ظهور الشعار فى البلد
 فلا بد أن يكون بحيث يسمعه جميع أهل البلد فلا بد فى حصول سنة اظهار الاذان بالنسبة لاهل البلدان
 يظهر فى تلك البلد بحيث يسمعه من أهلها وأصغوا اليه اه حل وعبارة شرح مر والضابط ان يكون
 بحيث يسمعه جميع أهلها وأصغوا اليه لكن لا بد فى حصول السنة بالنسبة لكل البلد من ظهور الشعار كما ذكر
 فعلم انه لا ينافي مما يأتى ان أذان الجماعة يكفى فيه سماع واحد لانه بالنظر لاداء أصل سنة الاذان وهذا بالنظر
 لادائه عن جميع أهل البلد انتهت (قوله وسن اقامة لأذان لغيره) أى على المشهور وفيه مالا ان الاذان يحشى

من رفع المرأة صوتها به الفتنة والاقامة لاستنهاض الحاضرين وليس فيها رفع كالاذان والشأنى يندبان بأن
تأتى به واحدة منهم لكن لا يرفع صوتها فوق ما تسمع صواحبها والثالث لا يندبان الاذان لما امر والاقامة تبس
له اه شرح مر (قوله أيضا وسن اقامة لا اذان غيره) ان كان المراد ان الاذان لا يطلب في حق النساء
والخنثى لا بأنفسهن ولا بتحصيل رجل يؤذن لهن وقع التعارض بين ما هنا وبين ما أتى في قوله ولغير نساء ذكورة
لاقتضائه ان النساء والخنثى لهن اذان وان اذان النساء يصح من الاناث والرجال والخنثى والخنثى يصح من
الرجال وان كان المراد ان المرأة والخنثى لا يسن الاذان من نفسيهما وليس ان يحصل لهما ذكر يؤذن لهما سواء
كانتا منفردتين أو مجتمعين لم يحصل تعارض بين الملمين حرر فاني لم أر ما يقتضي صحة أحد المرادين دون الآخر
وقوله منفردتين أو مجتمعين لعل المراد أنه يطلب منهما تحصيل الاقامة سواء كانا منفردتين أو مجتمعين أى منفرد كل
منهما في حد نفسه أو مجتمعين أى مجتمع كل منهما مع ابنا جنسه أو مع ابنا الجنس الآخر فالصور خمس وأما
بيان من يقيم لهن في هذه الاحوال الخمسة فيعلم من قوله الا تى ولغير نساء ذكورة فينبذ هذه العبارة أى قوله
منفردتين أو مجتمعين لا يقتضي ان الخنثى يؤذن للخنثى ولا للخنثى مع النساء لكن هذا كالمبنى على صحة هذا
المراد ولم أر من ذكره فان صح اندفع التعارض بين ما هنا وما أتى الذي أورده الحلبي تأمل اه لكاتبه (قوله
أو مجتمعين) هذه العبارة تصدق باجتماع الخنثى الحاضر وباجتماع النساء الخالص وباجتماع الجنس
وتقتضي ان الخنثى يقيم في الصور الثلاث لكن اقامته للخنثى الخالص ولهن مع النساء يعلم امتناعها من
كلامه الا تى في قوله ولغير نساء ذكورة الى ان قال الشارح هناك ولا من امرأة وخنثى لرجال وخنثى انتهى
فان قوله وخنثى صادق بكونهن منفردات أو مجتمعات مع النساء واقامة للنساء الخالص لم يعلم امتناعها من
كلامه الا تى بل يعلم حوازا وحينئذ فيشكل مع قول مر وكذا أى لا يصح لو اذن الخنثى للرجال أو للنساء
فيحتاج الى الفرق بين اذانه لهن حيث امتنع واقامته لهن حيث جازت تأمل لكاتبه (قوله لانها لاستنهاض
الحاضرين) أى طلب منهم أى قيامهم اه شيخنا (قوله فان اذنا للنساء الخ) صور اذانهما استئذان المرأة
اما ان تؤذن لنفسها وحدها أو للنساء أو للخنثى والخنثى كذلك ثلاثة منها محرمة مع عدم الصحة وثلاثة
جائزة مع عدم الاستحباب أما الثلاثة المحرمة فاذان المرأة للخنثى واذان الخنثى للنساء ورفع صوته في هذه
فوق ما يسمعن واذانه للخنثى والثلاثة الجائزة اذان المرأة لنفسها واذان الخنثى لنفسه واذان المرأة
للنساء يعلم ذلك كله من شرح مر حيث قال ولو اذنت المرأة للخنثى لم يصح اذانهما وأثبت وكذا لو اذنت
الخنثى للنساء والخنثى الى ان قال اما اذا أذن كل من المرأة والخنثى لنفسه أو اذنت المرأة للنساء كان جائزا
غير مستحب اه بنوع تصرف في اللفظ اذا علمت هذا علمت عدم المخالفة بين كلام مر والشارح في
صورة اذان الخنثى للنساء حيث نص فيها مر على الحرمة ونص الشارح على الجواز حيث قال فان اذنا
للنساء الخ ووجه دفع المخالفة ان مر قيد الحرمة فيها بما لو رفع صوته فوق ما يسمعن والشارح قيد الجواز
بقوله بقدر ما يسمعن لكن تبقى المخالفة بينهما في قوله أو فوقه كره مع ان مر نص على الحرمة حينئذ كما
علمت ولا جواب عن هذه المخالفة غير ان الشارح قد جرى في هذه الصورة على ضعيف وهذا يكفي في الجواب
تأمل لكاتبه (قوله وكان ذكر الله تعالى) أى فيحصل لقائله ثواب الذكر المخصوص اه برماوى ومحل
كونه ذكر اما لم يقصد الاذان الشرعى فان قصده حرمة عليها ذلك انتهى سم على ج اه ع ش (قوله
أو فوقه كره) المعتمد حينئذ الحرمة مطلقا أى قصدت الاذان أم لا كان هناك أجنبي أم لا وهذا كله للنساء
فان كان لغيرهن حرم مطلقا من غير تفصيل اه شيخنا (قوله بل حرم ان كان ثم أجنبي) وانما جاز غناء المرأة
مع سماع الرجل له اذا لم يخش منه فتنة لان في تجويز الاذان لها احلال للرجل على الاصغاء والنظر اذ هما للمؤذن
حال اذانه سنة وهما موقعان له في الفتنة بخلاف تمكينا من الغناء ليس فيه حل احد على ما يقتضيه البتة لكرهه

والخنثى منفردتين أو مجتمعين
لانها لاستنهاض الحاضرين
فلا تحتاج الى رفع صوت
والاذان لاعلام الغائبين
فيحتاج فيه الى الرفع والمرأة
تخاف من رفع صوتها الفتنة
فالقول به الخنثى احتياط فان
اذنا للنساء بقدر ما يسمعن لم يكره
وكان ذكر الله تعالى أو فوقه
كره بل حرم ان كان ثم أجنبي
وذكر سن الاقامة للمرأة
المنفردة والخنثى من زبادى

استماعه تارة أي إذا لم يخش منه فتنة وتحريره أخرى أي إذا خشي فتنة ورفع صوته بالتلبية ولو فوق ما يسمع صواحبها لأن كل أحد ثم مشغل بتلبية مع أن التلبية لا يسن الأصغاء لها بخلافه هنا وقوله إن كان ثم أجنبي تقييد بضعف والصحيح التحريم ما لم يقرأ بحضرة المحارم لأن الأذان من وظيفة الرجال ففيه تشبه بهم وهو حرام كعكسه اه مر اه زى وكان مقتضى هذا حمة رفع صوت المرأة بالقرآن في الصلاة وخارجها لأن استماع القرآن مطاوب والذي اعتمده شيخنا عدم حمة رفع صوته بالقراءة قال فقد صرحوا بكراهة جهرها في الصلاة بحضرة أجنبي وعالوه بخوف الاقتتان اه حل ولا يحرم الأذان على الأمر الجليل لأنه من الرجال فليس في فعله تشبه بغير جنسه وذلك لأن علته تحريم الأذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحمة النظر إليها وخوف الاقتتان بسماعها والحكم إذا علل بعلته مركبة من علتين ينتفي باتقاء أحدهما والتشبه منتف في حق الأمر فينتفي تحريم الأذان عليه اه ع ش على مر (قوله وإن يقال في نحو عبيد الخ) وينبغي ندبه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون نائباً عن الأذان والاقامة اه حج والمعتمدان لا يقال للمرأة واحدة لأنه بدل عن الإقامة كبديل عليه كلام الأذان لا للنوى اه مر ومحل كونه يأتي به مرة واحدة ما لم يحتاج إليه الجميع الناس والأئمة أيضاً لجمعهم اه ع ش وانظر هل يشترط فيه شروط المؤذن لأنه نائب عن الأذان والاقامة فيكون المنادي المذكور ذكر أمثلاً أولاً لا يشترط ذلك فليراجع اه شوبرى والاقرب الاشتراط لأنه بدل عن الإقامة اه ا ط ف وهل تسن اجابة ذلك لا يبعد سنها بالاحول ولا قوة الإبائه وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب اه سم على حج وقوله كراهة ذلك أي قوله الصلاة جامعة لا كراهة قوله لا حول ولا قوة إلا بالله لما يأتي من عدم كراهة اجابة الحائض ونحوها بذلك ونحوه وينبغي أن يوجه استحباب اجابة ذلك بالاحول ولا قوة إلا بالله بالقياس على اجابة المقيم بذلك عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح بجامع أن كلا يستنفض الحاضرين للقيام إليها وأما أخذ من اجابة المؤذن بذلك إذا قال ألاموا في حالكم ففيه أن ذلك إنما قيل لقوات حضور الجماعة عليهم اه ع ش على مر ولو أذن وأقام في العيد ونحوه فهل يحرم لتعاطيه عبادة فاسدة أم لا فيه نظر والاقرب الأول قياساً على ما لو أذن قبل الوقت حيث حرم لكونه عبادة فاسدة لكن في شرح مر التصريح في هذه بكراهة الأذان لغير المكتوبة وقد يقال يمكن حمله على ما إذا أذن لآنية الأذان فليتأمل اه ع ش (قوله من نفل تشرع فيه الجماعة الخ) خرج المنذورة وصلاة الجنائزة والنفل المذكور إذا صلى فرادى فلا يقال فيه ما ذكر اه شيخنا وعبارة شرح مر وخرج بقوله في العيد ونحوه النافلة التي لا تسن الجماعة فيها والتي تسن فيها إذا صليت فرادى والمنذورة وصلاة الجنائزة لأن المشيعين لها حاضرون فلا حاجة لإعلامهم انتهت ويؤخذ منه أن المشيعين إهالو كثر وأولم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة أنه يسن ذلك ولا يعرفه اه ع ش عليه (قوله وتراويج) وكذا وتر تسن الجماعة له وتراخي فعله عن التراويج كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عتبهان النداء إهانداه كذا قيل والاقرب أنه يقوله في كل ركعتين في التراويج والوتر مطلقاً أي سواء تراخي فعله أولاً لأنه بدل عن الإقامة لو كانت مطلوبة هنا اه شرح مر اه شوبرى (قوله لو روده في كسوف الشمس) فان قيل حيث كان الكسوف ثابتاً بالنص كان الأولى للمصنف ذكره في المتن وأجيب بأنه ذكر العبد لافضليته على الكسوف أو لتكرره وهم قد يقدمون المقيس على المقيس عليه اه ع ش (قوله الأول بالاغراء) وهو أمر المخاطب بلزوم أمر محمد به اه برماوى والمراد ببدال الاغراء وهو الفعل المحذوف وجوباً اه لكاتبه (قوله كما بينته في شرح الروض) عبارته ورفع أحدهما على أنه مبتدأ حذف خبره أو عكسه ونصب الآخر على الاغراء في الجزء الأول وعلى الحال في الثاني انتهت وقوله ورفع أحدهما أراد به المفهوم العام الشامل لكل منهما وقوله على أنه مبتدأ الخ راجع للأحد باعتبار الأول وقوله أو عكسه راجع له باعتبار الثاني على طريق ألف والتشتر المرتب

(وأن يقال في نحو عبيد) من نفل تشرع فيه الجماعة وصلى جماعة ككسوف وتراويج (الصلاة جامعة) لو روده في خبر الصحيحين في كسوف الشمس ويقاس به نحوه والجزآن منصوبان الأول بالاغراء والثاني بالحالية ويجوز رفعهما على الابتداء والخبر ورفع أحدهما ونصب الآخر كما بينته في شرح الروض

فاندفع اعتراض من فهم ان مراده ان كلام من الوجه - بين راجع لاحد بابا تبارك كل من الفردين فاعترض
بانه يلزم الابتداء بجماعة وهو نكرة بلا مسوغ على اننا لو سلمناه قلنا المسوغ القائدة اه سم اه ع ش (قوله
وكالصلاة جامعة) عبارة شرح مر وكالصلاة جامعة هلم الى الصلاة والصلاة رحكم الله اوحى على الصلاة كفى
العباب انتهت وقوله وكالصلاة جامعة الصلاة الخ أى فى اداء أصل السنة والا فالاول أفضل لوروده عن
الشارع اه ع ش عليه (قوله وان يؤذن الخ) عطف على اذان ففيه عطف مصدر مؤول على مصدر صريح
وهو شائع اه برماوى (قوله وان يؤذن للاول الخ) أى يؤذن فاذا اذن كان للاولى ولا يشترط ان يقصده
الاولى بل لو اطلق كان منصرفا للاولى فلو قصده الثانية فينبغي ان لا يكتفى به اه حل وفى قل على الجلال
قوله لم يؤذن لغير الاولى أى فيحرم بقصده لانه عبادة فاسدة (قوله للاولى فقط) يشكك على هذا ان المرجح فى
المذهب ان الاذان حق للفريضة فان مقتضاه طلبه لكل فريضة ويجاب بأن جمع الصلوات صيرها كصلاة
واحدة اه ع ش (قوله كفوائت) انظر لوتذ كفوائت فاذن لا ولاها فتذ كفوائت آخر فهل يكفى لهما
الاذان المذكور ولا يضر وقوعه قبل تذكرة أو يعيده عند ارادة فعلها لان تذكرة كدخول وقت الحاضرة
كل محتمل واهل الاقرب الثانى ثم رأيت ما هو صريح فى ترجيح الاول وهو ما لو اذن لحاضرة ففرغ منها فتذكرة فائتة
فلا يؤذن لهما لان تذكرة هالبس كدخول وقتها الحقيقي وهو ظاهر اه شوبرى (قوله وصلاتى جمع) ظاهره
وان دخل وقت الثانية قبل فراغ الاولى وقد وقع الاذان فى وقتها وبه قال العلامة الخطيب وقال العلامة الرملى
يؤذن للثانية اذنا آخر واعتمده مشايخنا ولو اذن لصلاة ثم ارادة تقديم غيرها عاينها فالوجه ان يؤذن لهما اذنا آخر
اه برماوى (قوله رواه فى أولاهما الشافعى) عبارة ع ش على مر عند قوله ويبادر بغائت الخ تصحوا وروى
الشافعى عن أبي سعيد الخدرى - بس - نايوم الخندق حتى ذهب هوى من اليبس حتى كفينا أى شر العدو فدعا
رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها كما كان يصلى فى وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك
ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك اه شرح البهجة قال فى القاموس والهوى
كغنى ويضم انتهت وعبارة شرح مر هنا وقد فاتته صلى الله عليه وسلم صلوات يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن
لها رواه الشافعى وأحمد فى مسندهما باسناد صحيح قاله فى المجموع وجاز لهم تأخير الصلاة لاشتغالهم بالقتال ولم
تكن زلت صلاة الخوف انتهى ادا علمت هذا علمت ان قول الشارح للاتباع فى الاولين الخ غرضه به
الاستدلال على قوله ويقوم لكل ويكون نارا كاللا سستدلال على المتن على خلاف عادته وانظر ما عذره فى ذلك
(قوله وحاضرة لم يدخل وقتها الخ) بان صلى فائتة قبل الزوال ثم حصل الزوال قبل سلامه وكذا لو أخر مؤداة
لاخر وقتها واذن لهما ثم عقب سلامه دخل وقت مؤداة أخرى فيؤذن لهما اه حل (قوله أولى من قوله فان
كانت فوائت الخ) أى وأعم ووجه الاولية ان قول الاصل لم يؤذن لغير الاولى شامل لما اذا والى بين الفوائت
ولما اذا لم يوال مع انه اذا لم يوال يؤذن لغير الاولى ووجه العموم ان كلام الاصل لا يشمل صلواتى الجمع والفائتة
والحاضرة اه شيخنا (قوله ومعظم الاذان) أى معظم أنواع افطه وهى ستة أو سبعة ان عدد التكبير مرتين
وهى تكبير ثم شهادة لله تعالى ثم شهادة لرسوله ثم حيلة صلاة ثم حيلة فلاح ثم تكبير ثم توحيد اه برماوى
(قوله عن ترك التكبير) أى عن ترك استنشائه والمراد التكبير أولها وأما آخرها فهو مساو لما فى الاذان
اه حل (قوله ان يشفع) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه أى يأتى به شفعا اه برماوى وفى المصباح
شفعت الشئ شفعا من باب نفع ضممه الى الفرد وشفعت الركعة جعلتها شفعا اه (قوله والمراد منه ما قلناه)
أى ان يشفع معظم الاذان ويوتر معظم الاقامة اه شيخنا (قوله فالاقامة احدى عشرة كلمة الخ) وانما
كانت الاقامة انقص من الاذان لان الاقامة والمراد من الصلاة لاجلها فكان الثانى منها انقص
من الاول كخطبى الجمعة ولان الاقامة ثانى الاول فيفتح كل منهما بتكبيراته متواليه فكان الثانى انقص من

وكالصلاة جامعة الصلاة كما
نص عليه فى الام (و) أن
(يؤذن للاولى فقط من
صلوات والاه) كفوائت
وصلاتى جمع وفائتة وحاضرة
دخل وقتها قبل شروعه فى
الاذان ويقوم لكل للاتباع
فى الاولين رواه فى أولاهما
الشافعى وأحمد باسناد
صحيح وفى ثانيتهما الشيخان
وقاسا فى الثالثة فان لم يوال
أو والى فائتة وحاضرة لم
يدخل وقتها قبل شروعه فى
الاذان لم يكف لغير الاولى
الاذان لهما وتعبىرى بذلك
أولى من قوله فان كان فوائت
لم يؤذن لغير الاولى (ومعظم
الاذان مشئى) هو معدول عن
اثني اثنين (و) معظم
(الاقامة فرادى) قيد من
زيادته بالمعظم لان التكبير
اول الاذان أربع والتوحيد
آخره واحد والتكبير الاول
والاخير ولفظ الاقامة فيها
متنى مع أن الاصل استثنى
لفظ الاقامة واعتذر فى
دقائقه عن ترك التكبير
بأنه لما كان على نصف لفظه
فى الاذان كان كأنه فرد
والاصل فى ذلك خبر
الصحيحين أمر بلال أن
يشفع الاذان ويوتر الاقامة
والمراد منه ما قلناه فالاقامة
احدى عشرة كلمة

الاول كتكبيرات صلاة العبد ولان الاذان أوفى صفة من الإقامة لانه يؤتى به مرتلا ويرفع به الصوت فكان أوفى قدراتها كالركعتين الاوليين لما كانتا أوفى صفة بالجهر كانتا أوفى قدرهما بالسورة اه شرح م ر وقوله تكلم به في الجمعة قضية أن الثانية أقصر من الاولى وفيه ان الاركان فيهما ثلاثة وان الآية تكفي في احدهما وانه يجب الدعاء له وميزر والمؤمنات في الثانية والثالثة أطول من الاولى الا ان يقال يستحب تطويل الاولى على الثانية باذكار زيادة على الاركان فليراجع من يابه أو المراد انها أنقص باعتبار ما جرت به عادة الخطباء من المبالغة في الوعظ في الاولى والاختصار في الثانية وتختفها ما أمكن وقد قيل ان تطويل الاولى وتقصير الثانية من جهل الخطباء اه ع ش عليه (قوله والاذان تسع عشرة كلمة الخ) ويكره أن يقول مع الخطبتين حتى على خير العمل فان اقتصر عليه لم يصح اه من شرح م ر وقضية قول حج انه لو أتى بكامة منه على وجه يخل بمعناها لم يصح انه اذا خفف مشددا بحيث يخل بمعنى الكامة لم يصح أذانه وينبغي انه ليس من ذلك فك الادغام في أشهد ان لا اله الا الله لانه اتى بالاصل ولا اختلال فيه وعليه فيفرق بينه وبين فلك الادغام في التشهد حيث قيل انه يضربان أمر الصلاة أضيق من الاذان فيحافظ فيه على كمال صفاته اه ع ش عليه ويجب ان يختار المؤذن من اغلاط تبطل الاذان بل يكفر متعمدا بعضها كدعاء كبر وهمزته وهمزة أشهد وألف الله والصلاة والفلاح وعدم النطق بهاء الصلاة وغير ذلك ولا تضر زيادة لا تشبهه ولا الله الا كبر ونحو ذلك اه برماوى (قوله بالترجيع) وهو ان يأتي بالشهادتين أربعة اولا سرا قبل ان يأتي بهما جهر او المعتمدان ليس من الاذان بل هو سنة فيه بدليل انه لو تركه صح أذانه اه ع ش (قوله وشرط فيهما ترتيب) أى بحيث ينسب بعض كلماتهما الى بعض فلا يعتد بغير ما رتب ويعيده في محله ويكره عدم ترتيبه ان لم يغير المعنى والاحرم ولا يصح وقوله ولاء فلا يعتد بغير المتوالى ويشترط كونها بالعربية لا فى أعجمى لنفسه أو لا عاجم ولا يضر فيهما الحن لكن يكره للقادر وقيل يحرم ان غير المعنى ومشى على ذلك العلامة ابن قاسم اه برماوى (قوله ولاء) فهو حررد السلام وتسميت العاطس الى الفراغ وان طال الفصل كما هو مقتضى كلامهم ووجهه انه لما كان معذورا سوغ له في التدارك مع طوله لعدم تقصيره بوجه فان لم يؤخر ذلك للفراغ بخلاف السنة كالتكلم ولو اضلحه اه شرح م ر (قوله بين كلماتهما مطلقا) أى للجماعة والمفرد اه شيخنا (قوله بحيث يسمعون) ظاهره انه لا بد من سماع جميعهم فيخالف قوله ويكفى سماع واحد منهم وفي قل على الجلال ما نصه ويشترط سماع نفسه ولو بالقوة وسماع جماعة اذن لهم ولو واحد منهم ولو بالقوة اه وعلى هذا فكان على الشارح ان يقول ويكفى سماع واحد منهم تأمل (قوله لان ترك كل منهما يخل بالاعلام) عبارة شرح م ر لان تركه يوهم الاعب ويخل بالاعلام فان عكس ولو ناسى بالهم يصح ويبنى على المنتظم منه والاستئناف أولى ولو ترك بعض الكلمات في خلاله اتى بالمترك واعاد ما بعده انتهت (قوله ويكفى سماع واحد منهم) ظاهره بالفعل ووجهه بان الغرض منه حضور الصلاة وهو لا يحصل الا بذلك ويفرق بين هذا وما يأتى في الخطبة من الاكتفاء بالسماع بالقوة بان المقصود من الاذان اعلام من يسمع ليحضر بخلاف سماع الخطبة فانه حضر بالفعل فاكتفى منه بالسماع بالقوة اه ع ش وعلى هذا فهل يجب ان يسمع بحيث يميز عنده كلامه أو يكفى سماع صوت يعلم انه الاذان وان لم تميز الكلمات اه شوبرى (قوله أو كلام) أى ولو عمدا ومثل الكلام يسير نوم أو غم أو جنون لعدم اختلال ذلك ومثله الردة لانهم لا تبطل ما مضى الا اذا اتصلت بالموت ويسن ان يستأنف الإقامة في ذلك لقربها من الصلاة بخلاف الاذان في الاولين اه ح ل وفي قل على الجلال ولا يضر اليسير من الكلام والسكوت وان قصد بهما القطع لانه لا يخل بالاعلام وبذلك فارق الفاتحة ولا يندب الاستئناف في ذلك ولا يشترط لهمانية بل عدم الصارف عمدا فلا يضرب الغلط فيها أذنه اه (قوله وعدم بناء غير) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم في الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكر أحدهم

والاذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وسيأتى (وشرط فيهما ترتيب ولاء) بين كلماتهما ما مطلقا (ولجماعة جهر) بحيث يسمعون لان ترك كل منهما يخل بالاعلام ويكفى سماع واحد منهم ولا يضر في الولاء تحال يسير سكوت أو كلام (و) شرط فيهما (عدم بناء غير) على اذانه أو إقامته

بعض الكلمة وغيره باقها ينبغي حرمة ذلك لانه تعاط لعبادة فاسدة الا ان يقال طرود ذلك يبطل خصوص
الاذان وينبغي كونه ذكر افلا يحرم لكن مقتضى تعاطل حرمة الاذان قبل دخول الوقت بكونه عبادة فاسدة
خلافه اه ع ش على مر (قوله لان ذلك توقع في لبس) أي لبس الاذان بغيره فلا يدري أهو ذكر محض
أم اذان اه شجنا (قوله ودخول وقت) أي في نفس الامر فلو اذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتد باذانه
بناء على عدم اشتراط النية فيه وبه فارق النيم والصلاة اه شرح مر وقضية هذا الفرق أنه لو خطب
للمعجزة جاهلا بدخول الوقت فتبين انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان
الخطبة أشبهت الصلاة وقيل انه ابدل عن ركعتين اه حج اه ع ش عليه (قوله أيضا ودخول وقت) أفهم
كلامه صحته مادام الوقت باقيا فتقييد ابن الرفعة بوقت الاختيار محمول على بيان الافضل نعم تبطل مشروعيته
بفعل الصلاة كما نقله الاسنوي عن البويطي وظاهر كما قال الجوزي ان ذلك بالنسبة الى المصلي في تلك الصلاة
ولو اذن قبل الوقت بنيتهم حرمة عليه ذلك لانه متعاط لعبادة فاسدة اه شرح مر (قوله فلا يصح قبله)
أي ويكون حراما لانه متعاط لعبادة فاسدة وهو صغيرة على المعتمد وبالغ العلامة مر في الرد على من قال انه
كبيرة نعم ان اذن جاهلا بدخول الوقت فصادفه اعتد به وفارق النيم والصلاة باشتراط النية ثم لاهنا اه
برماوى وتشكل الحرمة على الكراهة في الاذان لنحو المندورة فلجرحه وقد يفرق بانه لما حرم ايضاح الصلاة
قبل وقتها وبانه لما طلب في وقتها كان الاتيان به قبله كالاتيان بالعبادة قبل وقتها ولا كذلك لنحو
المندورة فليتام اه شورى (قوله الاذان صبح فن نصف ليل) أي شتا وصيفا والاولى كون الاذان في
الشتا في نصف سبع الليل وفي الصيف في سبعة اه قل على الجلال فان قلت تقدم في تعريف الاذان الشرعي
انه اعلام بدخول الوقت والاذان قبل دخول الوقت ليس اعلاما بالوقت فالجواب ان الاعلام بالوقت أهم من ان
يكون اعلاما بانه دخل أو قارب أن يدخل وانما اختصت الصبح بذلك من بين الصلوات لان الصلوات في أول
أوقاتها مرغوب فيها والصبح غالباً عقب نوم فناسب أن يوقظ الناس قبل دخول وقتها ليتأهبوا ويدركوا فضيلة
أول الوقت اه فتح الباري اه شورى ولو اذن قبل نصف الليل هل يحرم عليه أولا فيه نظر اه سم على حج
وقضية قول الشارح ولو اذن قبل الوقت بنيتهم حرمة ان يقال هنا بالتحريم حيث اذن بنيتهم اه ع ش على مر
ولو دخل نصف الليل وأذن للصبح وكان عليه العشاء فانه لا يكفي هذا الاذان للعشاء وهل يقال مثل ذلك في
أذان المولود ونحوه فاذا أتى به الشخص في وقت صلاة من الصلوات وأراد ان يصليها عقبه لم يكف ذلك في طلب
منه أذان آخر أولا وأقول هذا نظير ما لو كان عليه اغسال مسنونة واغتسل عن واحد منها فانه يكفي وأيضا
الاذان لا يشترط فيه نية اه برماوى (قوله يؤذن بليل) وحكمة اختصاص بلال بالاذان انه لما عذب ليرجع
عن الاسلام صار يقول أحداً حذروني بولاية الاذان المشتمل على التوحيد في ابتداءه وانتهائه قال شجنا
الباطلي ولا حجة في هذا الحديث على ان أذان الصبح من نصف الليل لانه ليس أزيد من كونه بليل وقد سئل
العلامة الزيادي عن ذلك فتوقف اه برماوى (قوله أذان ابن أم مكتوم) وكان معه بلال يعلمه بالوقت فاندفع
ما يقال ان أذان الاعمى وحده مكروه اه شجنا وكان اسم ابن أم مكتوم عمر وقيل الحصين فسماه النبي صلى
الله عليه وسلم عبدا لله وعمرى بعدد ريسنتين على الاصح واسم أبيه قيس بن زائدة واسم أمه عائكة اه قل
وقوله وعمرى بعدد راح كلام ساطع لا يستقيم لانه يخالف القرآن الصريح في انه كان أعمى قبل الهجرة
فان سورة عبس مكينة كما يعلم من التفاسير (قوله وشرط في مؤذن ومقيم اسلام الخ) أي ما لم ينصبه حاكم
والاشتراط فيه ان يكون بالغاً عاقلاً آمناً عارفاً بالوقت ولو باخبار موقت نصبه الحاكم فان اتقى شرط من
ذلك لم يصح نصبه وان صح أذانه ولا يستحق المعلوم وأما قول العلامة الرملي من صح أذانه صح نصبه وان حرم
على الامام ويستحق المعلوم فنبهه نظر وسيأتي عنه في نصب من يكره الاقتداء به انه لا يصح نصبه ولا يستحق

لان ذلك توقع في لبس وهذا
وما قبله من اشتراط الجهر
مطلقا واشتراط الترتيب
والولاء في الاقامة من زيادتي
(ودخول وقت) لان ذلك
لا اعلام به فلا يصح قبله
(الأذان صبح فن نصف
ليل) يصح والاصل فيه خبر
الصحيح ان بلالا يؤذن
بليل فكاوا واشرى واحنى
تسموا أذان ابن أم مكتوم
(و) شرط (في مؤذن ومقيم
اسلام

المعلوم فالوجه ان ما هنا من له بل أولى كمالا يخفى ولعله عند ذلك هذا لم يكن مستحضر الماذكره هناك ويجوز
 للامام وغيره الاستئجار للاذان بشرط أن يذكر مدة وأجرة معلومتين نعم ان قال الامام استأجرتك كل شهر
 بكذا من بيت المال صح وكذا لو وقف عليه منه وليس له أن يرزق مؤثما أو يقفله من بيت المال وهناك متبرع
 وتدخل الإقامة في الاجارة للاذان ولا يصح افرادها باجرة لعدم الكلفة فيها اه برماوى (قوله وتخير) أى
 وان لم يقبل خبره بدخول الوقت فلا تجوز الصلاة اعتمادا على اذانه ولا يصح الاذان لغيره بالعجبة وفيهم من
 يحسن العربية وأما لنفسه وهو لا يحسن العربية فيصح وان كان هناك من يحسنها وعليه كما قاله الماوردى
 أن يعلم ونقله في المجموع وأقره اه حل (قوله ولغيره نساء ذكورة) انظر هل ذلك مطلق أى ولو فى آذان
 نحو المولود مما يطالب له الاذان كخلف المسافر أو لا قوة كالأهملهم تشعر بالشأنى لان الكلام فى الاذان للصلاة
 بل قضية قولهم انه أى الاذان شرعا أقوال مخصوصة تعرف بها أوقات الصلاة يقتضى انه ليس باذان فراجع
 اه شوبرى (قوله فلا يصح ذلك من كافر) ويحكم باسلامه اذا أتى بالشهادتين ويستأنف ماضى نعم لا يحكم
 باسلام عيسى ولا يعتد بآذانه وهو من طائفة من اليهود ينسبون الى ابن عيسى امحق بن يعقوب الاصبهانى
 كان يعتقد أن محمدا صلى الله عليه وسلم أرسل الى العرب خاصة وهو مشكل لانه حيث اعتقد رسالته ونبوته
 لزمه تصديقه خصوصا وقد قال أرسلت الى كافة العرب والعجم اه برماوى (قوله لرجال وخنثى) المتبادر من
 السياق ان الكلام فيما لو أذنت للرجال المريد للصلاة وهو يفهم انه لا يحرم أذانها خلف المسافر ولو رجلا
 ولا فيما لو تغولت الغيلان ونحو ذلك مما يشرع فيه الاذان لغير الصلاة وهو ظاهر بناء على ان العلة فى حرمة
 أذانها انه من وطائف الرجال وفي فعالها تشبههم بنساء على ما هو الظاهر ان الذى من وطائفهم الاذان
 للصلاة لا مطلقا أما على التعليل بحرمة نظرهم اليها فقتضاه حرمة ذلك حيث كان ثم أجنبي مطلقا الا أن يقال
 انما يسر النظر للمؤذن حيث أذن للصلاة فليتأمل ونقل عن شيخنا زى بالدرس حرمة أذانها فى ذلك كله
 وان مر مثل عن ذلك فاجاب بان ظاهر اطلاقهم انها لا تؤذن اه وما نقل عن مر لا يفيد حرمة أذانها
 وانما يفيد عدم طلبه منها تلك الاحوال وعدم الطلب لا يستدعى الحرمة اه ع ش على مر (قوله
 وخنثى) فضيته امتناع آذان واقامة الخنثى للخنثى فليتأمل مع قوله فيما مر منفردين أو مجتمعين الا ان
 يخص ما تقدم بما اذا اجتمع الخنثى مع النساء وقوله فلا يشترط فيهما ذكورة أى بل يشترط فى أحدهما
 وهو المؤذن وكتب أيضا قضية ما هنا انه يصح آذان المرأة للنساء وتقدم انه ان كان بقدر ما يسمع لم يكره وكان
 ذكر الله اى فهو ليس باذان وانه ان كان ثم رفع حرم ان كان ثم أجنبي الا ان يحمل كلامه هنا على الرفع مع عدم
 أجنبي ويكون جاريا على طريقته هو وان كان المعتمد انه حرام مطلقا وهذا ظاهر وقد وقع لكثير التوقف
 فى كلام الشارح اه شوبرى (قوله أى الاسراع بها) اذاصل الادراج الطى ومنه ادراج الميت فى اكفانه
 ثم استعير لادخال بعض الكلمات فى بعض اه برماوى (قوله وترتيبه) يستثنى التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين
 فى نفس لفظة كذا بخط شيخنا البرلسى على المحلى اه سم على جج وقوله فى نفس قال جج أى مع
 وقفة لطيفة على الاولى فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح اه ع ش على مر وفى قل على الجلال
 والقياس ضمراء أكبر الاولى والقول بفتحها غير صحيح خلافا لما فى شرح الروض تبعاً للمبرد وما عل به
 ممنوع انتهى (قوله أى التانى فيه) وهو ان يأتي بكل كلمة فى نفس الا التكبير فانه يسر ان يجمع بين كل
 تكبيرتين فى نفس لفظة ويراد مع ذلك امتداد الحروف وتطويلها اه برماوى (قوله وترجيح فيه)
 وحكمته تدبر كلتى الاخلاص لكونهما المنجيتين من الكفر المدخلتين فى الاسلام وتذكر خفاهما فى أوله
 ثم ظهورهما لان الدين بداغريما وسيعود كابداه اه برماوى (قوله وهو ان يأتي بالشهادتين الخ) ويأتى
 بالاربعة ولا قال فى العباب الاول يأتي بهما سرا وألا تأتي بهما بعد الجهر اه اه ع ش على مر (قوله بخفض

وتخير) مطلقا (ولغير
 نساء ذكورة) فلا يصح
 ذلك من كافر وغيره لانه
 عبادة وليس من أهله ولا من
 امرأته وخنثى لرجال وخنثى
 كما متما لهم اما المؤذن
 والمقيم للنساء فلا يشترط
 فيهما ذكورة وعلم مما مر
 ان الخنثى يسر له الإقامة
 لنفسه دون الاذان وذكر
 المقيم وتقييد الذكورة
 بغير النساء من زيادتي
 (وسن ادراجها) أى الإقامة
 أى الاسراع بها (وخضها)
 وهو من زيادتي (وترتيبه)
 أى الاذان أى التانى فيه
 للامر بذلك فى خبر الحاكم
 الانخفاض ولان الاذان
 للفايزين والإقامة للحاضرين
 فاللائق بكل منهما ما ذكر
 فيه (وترجيح فيه) أى
 فى الاذان لوروده فى خبر
 مسلم وهو ان يأتي بالشهادتين
 مرتين بخفض

الصوت) المراد بفضه ان يسمع من يقر به أو أهل المسجد ان كان واقفا عليهم والمسجد متوسط الخطة كما يحتمل من
الرفعة وما ذكر تفسير مراد والاختصاص الاسرار ان يسمع نفسه لانه ضد الجهر اه شرح مر واذا علمت المراد
بالسر سقط ما أورد على القولين الضعيفين وهو انه اسم للجهر أو لمجموع السر والجهر وحاصل الابراد ان
الترجيع سنة في الاذان لانه على هذين القوانين يقتضي انه لو ترك الجهر لم يبطل الاذان وليس كذلك وحاصل
الجواب التزامه لو اسقط الجهر لم يبطل الاذان لان ما أتى به كاف في صحة الاذان لما علمت من المراد بالسر اه
لكتابه (قوله فهو اسم الاول) لا يخفى ان المناسب للتوجيه المذكور به ان يكون اسما للثاني لانه الذي يرجع
اليه وحيث تسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع اه رشیدی (قوله
وتثويب) بياء قبل الموحدة فيقال تثويب باسقاطها اه برماوى (قوله من ثاب اذا رجع) أى لان المؤذن دعا الى
الصلاة بالجميعين ثم عاد فدعا اليها بذلك وأصله ان يحجى الرجل مستصر خالو حثوب ليرى فسمى الدعاء تثويبا
لذلك واللامام أحمد احتمال بركيته نظر الاصله وخص التثويب بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب
النوم اه من شرح مرو ع ش عليه (قوله في اذاني صبح) أى ولو فاتسا اه شرح مر أى فيثوب في اذان الصبح
الفاتى أى في كل من اذاني الصبح الفاتى ويوالى بينهما اه ع ش عليه (قوله وهو ان يقول بعدا لجمعيتين الخ)
ولا يلتفت فيه اه شرح مر أى ولو ترتب على عدم الالتفات عدم سماع بعضهم اه ع ش عليه (قوله
الصلاة خير من النوم) أى اليقظة لها خير من راحة النوم أى لذته والافن المعلوم ان الصلاة خير من النوم لانها
أفضل عبادات البدن والنوم من المباحات اه برماوى (قوله وقيام فيهما) فيكره للقاعد والمضطجع أشد
كراهة وللا راكب المقيم بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لما حث به لركوب لكن الاولى له ان لا يؤذن الا بعد نزوله لانه
لا بد له منه للفريضة ولا يكره له أيضا ترك الاستقبال ولا المشى لاحتماله في صلاة النفل في الاذان أولى والاقامة
كالاذان فيما ذكره والوجه ان كلامهما يحجزى من الماشى وان بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره
من سماع أوله ان فعل ذلك لنفسه فان فعلهما لغيره كأن كان ثم معه من عشى وفي محل ابتدائه غيره اشترط ان
لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله واللام يحجزه بالنسبة لمن في محل ابتدائه كما في القسم
اه شرح مر ويكره ان يقيم وهو عشى اه برماوى (قوله ان احتج اليه) ظاهر العبارة انه قيد في كل
من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قيد في الاقامة فقط وأما الاذان فيطلب فيه ان يكون على عال مطلقا
وعبارة شرح مر ويستحب ان يؤذن على عال كمنار أو سطح لا يتابع ولزيادة الاعلام بخلاف الاقامة لا يستحب
فيها ذلك الا ان احتج اليه لكبر المسجد كما في المجموع وفي البحر لم يكن للمسجد منارة من ان يؤذن على الباب
وينبغي تقييده بما اذا تعذر على سطحه والافهواولى فيما يظهرا نتهت وقوله ويستحب ان يؤذن على عال ظاهره
وان لم يحتج اليه وبدله قوله بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا اذا احتج اليه وعبارة حج وان يؤذن
ويقيم فأنما وعلى عال احتج اليه انتهت وظاهره رجوع القيد لكل من الاذان والاقامة وهو مخالف لمقتضى
قول الشارح بخلاف الاقامة والاقرب ما اقتضاه كلام الشارح لان الاذان شرع للاعلام والغرض به اظهار
الشعائر وكونه على عال أظهر في حصول المقصود وفي سم على المنهج قال مر ولا يدور عليه فان داركنى
ان سماع آخر اذانه من سماع أوله والافلا اه ع ش عليه (قوله ووضع مسجتيه الخ) عبارة شرح مر
ويحسن للمؤذن جعل أصبعيه في صمائه لما صم من فعل بلال بحضرة صلى الله عليه وسلم والمراد أن غلظا
سبابتيه ولانه أجمع للصوت وبه يستدل الاسم أو من هو على به على كونه اذا فكون أبلغ في الاعلام
فيجيب الى فعل الصلاة لانه يسن له اجابة المؤذن بالقول بخلاف الاقامة لا يسن فيها ذلك ولو تعذر احدى
يديه لعله جعل السليمة فقط نعم ان كانت العلية سبابتيه فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه انتهت وقوله من
بقية أصابعه قضيته استواءها في حصول السنة بكل منها وانه لو فقدت أصابعه الكل لم يضع الكف وفي حاشية

الصوت قبل اعدتم ما برفعه فهو
اسم الاول كما في المجموع وغيره
وفي شرح مسلم انه للثاني
وقضية كلام الروضة
كاملها انه لهما وسمى بذلك
لان المؤذن يرجع الى رفع
الصوت بعد ان تركه أو
الى الشهادتين بعد ذكرهما
(وتثويب) بمثلث من ثاب
اذا رجع (في) اذاني (صبح)
لوروده في خبر أبي داود
وغيره باسناد جيد كما في
المجموع وهو أن يقول بعد
الجميعتين الصلاة خير من النوم
مرتين وخرج بالصبح
معداها فيكره فيه التثويب
كما في الروضة (وقيام فيهما)
أى في الاذان والاقامة على
عال ان احتج اليه بخبر
الصحيحين بابلال قم فناد
ولانه أبلغ في الاعلام ووضع
مسجتيه في صمائي أذنيه

في الاذان (و) توجه (القبلة)
 لانها اشرف الجهات ولان
 توجهها هو المنقول سلفا
 وخلفا وذ كرسن القيام
 والتوجه في الامة مع جعل
 كل منهما سنة مستقلة من
 زيادتي وكذا قولي (وان
 يلتفت بعنقه فيما عينا مرة
 في حي على الصلاة) مرتين
 في الاذان ومرة في الامة
 (وشمالا مرة في حي على
 الفلاح) كذلك من غير
 تحويل صدره عن القبلة
 وقدميه عن مكانهما لان بلالا
 كان يفعل ذلك في الاذان كما
 في الصحيحين وقيس به
 الامة واختص الالتفات
 بالحيطين لانهم ما خطاب
 آدمي كالسلام من الصلاة
 بخلاف غيرهما (و) ان
 (يكون كل) من المؤذن
 والمقيم (عدلا) في الشهادة
 لانه يخبر بأوقات الصلوات
 فهو أولى من الصبي والعبد
 بذلك (صينا) أي على الصوت
 لانه أبلغ في الاعلام (حسن
 الصوت) لانه أبعث على
 الاجابة بالحضور (وكرها)
 أي الاذان والامة (من
 فاسق) لانه لا يؤمن أن يأتي
 بهما في غير الوقت (وصي)
 كالفاقد (وأعني وحده)
 لانه ربما يغلط في الوقت
 وذكر الثلاثة من زيادتي
 (ومحذ) لخبر الترمذي

سم على حج قوله سبائيه فلو تعذرا لغيرهما لاجل جعل غيرهما من أصابعه بل لا يبعد حصول أصل
 السنة بجعل غيرهما وان لم يتعدوا عليه فلعل الفرق بين هـ ذ او ما قالوه في التشهد من انه لو قطعت سبائيه لا يرفع
 غيرها ان غير السبابة طلب له صفة يكون عليها فرفعها بديل السبابة يفوت صفتها بخلاف هـ عـ ش عليه
 (قوله وتوجه القبلة) فلو ترك ذلك مع القدرة كره واجزاؤه لانه لا يخجل به اهـ شرح مر ويكره التوجه
 لغيرها في المنفرد مطلقا وفي غيره الا ان توقف الاعلام على تركها كالدوران حول المنارة في وسط البلد ويكون
 دورانه حولها الجهة عين المؤذن حال استقبال القبلة كما ان الطواف كذلك وان كان عكس ما هنا في الصورة
 وكدوران دابة الرحى والساقية والدراسة لانه عن عيניהما مستقبلات لهما اهـ برماوى وقوله لجهة عين المؤذن ومعلوم
 انه اذا دار لجهة عينية كانت المنارة عن عينية عكس دوران دابة الرحى والساقية فقوله كما ان الطواف كذلك أى
 يكون الدوران فيه لجهة عين الطائف لكن بالنظر لحالة وقوفه واستقباله للحجر الاسود فتكون في هذه الحالة
 جهة عينية من جهة امامه اذا انقل ودابر فيكون البيت عن يساره فظهر قوله وان كان أى دوران الطائف
 عكس ما هنا أى دوران المؤذن في الصورة وقوله وكذا دوران الخ أى دوران المؤذن عكس دوران دابة الرحى
 أيضا وقوله لانه عن عيניה الخ لم أفهمه هذا ما فهمته من هذه العبارة فتأمل (قوله وان يلتفت بعنقه الخ) انظر
 وجه الاتيان به مصدرامو ولا وهلا أى به كسابقه مصدر اصري بحال يقال أتى به كذلك ليعطى عليه ما بعده لانا
 نقول ليس بضروري لانه يجوز أن يكون هنا صريحا ويأتى بان بعده مع رعاية الاختصار هنا تأمل اهـ شوبرى
 (قوله مرتين) حال من حي على الصلاة أى حالة كونه قائلا ذلك مرتين الخ اهـ شيخنا (قوله بخلاف غيرهما)
 ومنه التشويب لانه ذكر وفارق كراهة الالتفات في الخطبة لان الاذان لعلام الغائبين والالتفات أبلغ
 والخطبة لوعظ الحاضرين فالادب ان لا يعرض عنهم فلا يردذب الالتفات في الامة لان القصدمنها الاعلام
 فليس فيه ترك أدب اهـ برماوى (قوله عدلا في الشهادة) عبارة شرح مر عدل رواية بالنسبة لأصل السنة
 وأما كمالها فيعتبر فيه كونه عدلا شهادة به يجمع بين كلام الوالدرجـه الله تعالى في شرحه على الزيد وكلام
 شيخه في شرح منهجه ويكره تعطيط الاذان أى تحديده والتغنى به أى التطريب ويستحب ان يكون المؤذن
 من وللمؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم كلال وابن أم مكتوم وأبي محذورة وسعد القرظى فان لم يكن فن
 أولاده ومؤذنى أصحابه فان لم يكن أحد منهم فن أولاد الصحابة فاهـ في المجموع ويستحب ان يتحول المؤذن من مكان
 الاذان للامة ولا يقيم وهو عشي وان يفصل المؤذن والامام بين الاذان والامة بقدر اجتماع الناس في
 محل الصلاة بقدر فعل السنة التي قبلها ويفصل في المغرب بينهم بانحوسكة اطيفة كقعود يسير لضيق وقتها
 واجتماع الناس لها عادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة المغرب قبلها يفصل بقدر ادائها أيضا
 انتهت (قوله وصي) أى ولومراهما قوام مع ذلك يسقط به الفرض على القول بانه فرض كفاية كصلاة الجنازة
 ونقل عن فتاوى الشارح اعتماد الصبي في تبليغ انتقال الامام ولعله مبنى على قبول خبره فيما طرقة
 المشاهدة وهو مرجوح اهـ برماوى (قوله وأعني وحده) عبارة شرح مر ويكره اذان الاعمى حيث
 لم يكن معه بصير يعرف الوقت انتهت (قوله لانه ربما يغلط في الوقت) يؤخذ منه انه لو كان يؤذن بقول
 مؤقت لم يكره اهـ حل وفي المختار غلط في الامر من باب طرب اهـ (قوله ومحدث) الا اذا أحدث في
 الاثناء فان الأفضل اكمله ولا يستحب قطعه ليتوضأ فله في شرح المذهب عن الامام الشافعي وأصحابه وحيث
 يقال لضرورة يستحب فيها الاذان للمحدث اهـ حل ومثل المحدث ذون نجاسة غير معفو عنها لان المطالب منه
 أن يكون بصفة المصلي وظاهر هذا انه لا فرق بين النجاسة في الثوب وغيره ولا يبعد التزامه اهـ شوبرى والمراد
 بالمحدث من لا تباح له الصلاة فلا يكره ان من منهم اهـ شرح مر ولا من فاقده الطهورين اهـ عـ ش
 عليه وعبارة الرشيدى وينبغي ان يقال ان كان يؤذن لنفسه فلا يكره بدليل طلب نحو السورة منه وان كان

اذانه لتأدية الشعار كره الا أن يكون له قدير انتهت وأما غير الاذان والاقامة من بقية الاذكار فلا يكره
 للمحدث لان القرآن الذي هو أفضل الاذكار لا يكرهه فبقية الاذكار أولى وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان
 ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسبب أني انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن اه سم
 على حج اه عش على مر (قوله أيضا ومحدث) أي وان أذن لنفسه كما هو ظاهر كلامهم وان عاينا
 بأنه داع الى الصلاة لانه داع ولولنفسه اه سم (قوله لغلظ الجنبية) أي ولان ما يحتاج اليه الجنب لينمكن من
 الصلاة فوق ما يحتاج اليه المحدث ويكفي اذان الجنب بمسجد ومع كشف العورة لان التحريم لمعنى خارج اه
 برماوى (قوله لقربها من الصلاة) يؤخذ من هذه العلة ان اقامة المحدث أغلظ من اذان الجنب وهو المعتمد
 خلافا للاسنوي حيث قال بتساويهما اه حل وعش على مر (قوله أي مجموعهما الخ) ضعيف
 والمعتمد ان الاذان وحده أفضل من الامامة وعبارة شرح مر والاصح ان الاذان أفضل من الامامة وان
 انضم اليها الاقامة سواء قام الامام بحقوق الامامة أو لا وسواء انضم الى الاذان الاقامة أو لا خلافا للمصنف في
 نكت التنبيه وانما واطب صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده على الامامة ولم يؤذوا الاشتغال بهم بعهات الدين
 التي لا يقوم غيرهم فيها فمأمهم ولهذا قال عمر رضي الله عنه ملولا الخلافة لاذنت وانما كان الاذان أفضل مع
 كونه سنة والجماعة فرض كفاية لان السنة قد تفضل الفرض كرد السلام مع ابته وبراء المعسر وانظاره
 فان الاول سنة والثاني فرض على ان مرجوحية الامامة لست من جهة الجماعة بل من جهة خصوص كونها
 مظنة التقصير وأيضا فالجماعة ليست خاصة بالامام لانها قد مرشتركون بين الامام والمأموم وشمل كلام المصنف
 امامة الجمعة فالاذان أفضل منها أيضا ويظهر ان امامتها أفضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على امامتها
 تفضيله على خطبتها بطريق الاولى ويسن للمأهل ان يجمع بين الاذان والامامة وان يكون المؤذن متطوعا به
 فان أجبر رزقة الامام من سهم المصالح ولا يجوز ان يرزقه مؤذنا وهو يخدم تبرعا فان تطوع به فاسق وثم أمين
 أو أمين وثم أمين أحسن صوتا منه وأبى الامين في الاولى والاحسن صوتا في الثانية الا بالرزق رزقه الامام من
 سهم المصالح عند حاجته بقدرها أو من ماله ماشاء ويجوز للواحد من الرعية ان يرزقه من ماله واذان صلاة الجمعة
 أهم من غيره أي فيزيده ثوابه على ثواب غيره ولكل من الامام وغيره الاستحجار عليه والاجرة على جميعه ويكفي
 الامام لا غيره ان استأجر من بيت المال ان يقول استأجرتك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية
 والخراج بخلاف ما اذا استأجر من ماله أو استأجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الاقامة
 في الاستحجار على الاذان ضمنها فيبطل افرادها باجارة فلا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لرعاية الوقت قال في الروضة
 وليست هذه الصورة بصافية عن الاشكال واجيب عن ذلك بان الفرق بينها وبين الاذان من وجهين أحدهما
 ان الاذان فيه مشقة الصعود والنزول ومراعاة الوقت والاجتهاد فيه بخلاف الاقامة الثانية ان الاذان يرجع
 للمؤذن والاقامة لا ترجع للمقسم بل تتعلق بنظر الامام أي امام المسجد بل في صحتها بغير اذنه بخلاف وشرط
 الاجارة ان يكون العمل مفوضا للاجير ولا يكون محجورا عليه فيه وهو محجور عليه في الاتيان بالاقامة لتعلق
 أمرها بالامام فكيف يستأجر على شيء لم يفوض اليه وكيف أصبح اجارة عين على أمر مستقبل لا يتمكن من فعله
 بنفسه ويستحب ان يكون الاذان بقرب المسجد وان لا يكتفى أهل المساجد المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن
 في كل مسجد ويكره خروج المؤذن وغيره بعد الاذان من محل الجماعة قبل الصلاة الا لعذر وعلم مما تقر وان
 وقت الاذان منوط بنظر المؤذن ووقت الاقامة منوط بنظر الامام لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم المؤذن أملك
 بالاذان والامام أملك بالاقامة لانه لبيان الوقت فيتعلق بنظر المراد له وهو المؤذن وهي للقيام الى الصلاة فلا
 تقام الا بشارته أي الامام فان أقيمت بغير اشارته أجزاء ولا اثم على الفاعل ولا يصح الاذان لغيره أي لغير نفسه
 بالعجبة وهنالك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان ثم من لا يحسنها وان أذن لنفسه وهو لا يحسن العربية صح

لا يؤذن الامتوضي وقيس
 بالاذان الاقامة (و) الكراهة
 (لجنب أشد) منها للمحدث
 لغلظ الجنبية (و) هي (في)
 اقامة) منهما (أغلظ) منها في
 اذانها لقربها من الصلاة
 (وهما) أي الاذان والاقامة
 أي مجموعهما كما صرح به
 النووي في نكته وان اقتصر
 في الاصل كغيره على الاذان
 (أفضل من الامامة)

وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكماء في المجموع عن المأوردي وأقره انتهت وقوله والاجرة على جميعه
 أي وفائدة ذلك تطهر فيما لو اخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابله من المسمى يسقطه أما لو اخل ببعض كلماته
 فلا شيء له في مقابلة الاوقات التي اخل فيها لانه يترك كلمة منه أو بعضها بطل الاذان بجملته وقوله وتدخل الإقامة
 في الاستبحار على الاذان أي فلور كما سقط من الاجرة ما يقابلها وأما ما اعتمد من فعل المؤذنين من التسبيحات
 والادعية بعد الصلاة فليس داخل في الاجارة في الاذان فاذا لم يفعلها لا يسقط من أجرته للاذان شيء وقوله اذلا كلفة
 فيها يؤخذ منه انه لو كان فيها كلفة كان احتياج في اسماع الناس الى صعود محل عال في صعوده مشقة أو مبالغة
 في رفع الصوت والتأني في الكلمات ليتمكن الناس من سماعه صحة الاجارة لها اه ع ش عليه (قوله قالوا
 لخبر لا يسمع مدى صوت المؤذن الخ) انما أسنده لهم لجواز ان يقال لا يلزم من الشهادة فضل الاذان
 على الامامة بل يجوز ان يكون فيها أكثر من ذلك اه ع ش وكل من الدليلين خاص بالاذان فهذا الاستدلال
 ظاهر على طريقة المنهاج المعتمدة من ان الاذان وحده أفضل من الامامة لا على طريقة الشارح الضعيفة
 من ان الأفضل من الامامة انما هو مجموع الاذان والإقامة اه شيخنا (قوله وسن مؤذنان لمصلي) لعل
 المراد يؤذنان على التناوب هذا في وقت وهذا في آخر حيث لم يتسع المسجد لانهم يؤذنان في وقت واحد
 وحيث يكون قوله فيؤذن واحدا الخ من جملة فوائد التعداد فان هذا فائدة التعداد فقط اه حل وعبرة
 شرح مر ومن جملة فوائد التعداد ان يؤذن واحدا الخ انتهت ثم قال وتستحب الزيادة عليه بما يحسب
 الحاجة والمصلحة ويتربعون في أذانهم ان اتسع الوقت لانه أبلغ في الاعلام فان ضاق الوقت والمسجد كبير
 تفرقوا في أقطاره كل واحد في قطر وان صغر اجتماعهم ان لم يؤد اجتماعهم الى اضطراب واختلاط ويقفون
 عليه كلمة كلمة فان أدى الى تشويش أذن بعضهم بالقرعة اذا تنازعوا ثم لنا صورة يستحب فيها اجتماعهم
 على الاذان مع اتساع الوقت وهي اذان يوم الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي وسببه
 التطويل على الحاضر من فاتهم يجتمعون في ذلك الوقت غالباً سيما من امثل وبكر لكن الاصح خلافه
 لتصرحهم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحداً قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض
 لتلايذهب أول الوقت اه (قوله فيؤذن واحداً قبل فجر الخ) وهو أي المؤذن الأول أو في الإقامة ما لم يكن
 الراتب غيره فيكون الراتب أولى اه شرح مر (قوله ولسماعهما مثل قولهما) مثل السامع الجامع وقاضي
 الحاجة غير انهما انما يجب ان بعد فراغهما كلياً في المجموع وظاهر ان محله ما لم يطل الفصل عرفاً والام تستحب
 لهما الاجابة ومن في صلاة لكن الاصح عدم استحباب الاجابة في حقه بل هي مكروهة فان قال في التويب
 صدقوا بررت أو قال حي على الصلاة أو الصلاة خير من النوم بطالت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فلا يبطل به كلياً في المجموع ولو كان المصلي يقرأ في الفاتحة فاجابه قطع موالاتها ووجب عليه
 ان يستأنفها ولو كان السامع ونحوه في ذكر أو قراءة سن له الاجابة وقطع ما هو نفسه أو في طواف اجابه فيه كما قاله
 المأوردي ويستحب ان يجيب في كل كلمة عقبها بان لا يقارنه ولا يتأخر عنه قاله في المجموع قال الاسنوي
 ومقتضاء الاجراء في هذه الحالة أي حاله المقارنة والتأخر وعدمه عند التقدم وهو كذلك وما ذهب اليه ابن
 العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حالة المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة وأقهم كلام المصنف عدم
 استحباب الاجابة اذا علم باذان غيره أي أو امامته ولم يسمع ذلك لصم أو بعد وقال في المجموع انه الظاهر لانها
 معلقة بالسماع في خبر اذا سمعتم المؤذن وكفى نظيره في تسميت العاطس قال واذا لم يسمع التبريع فالظاهر
 انه بسن له الاجابة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم قولوا مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تسمعون وصرح الزركشي
 وغيره باستحباب الاجابة في جميعه اذ لم يسمع الا بعضه أي الاذان سواء كان من أوله أو آخره وهو ظاهر كما
 يؤخذ من كلام المجموع قال فيه واذا سمع مؤذنا بعده مؤذناً مختاراً أصل الفضيلة في الاجابة شامل للجميع

قالوا لخبر لا يسمع مدى
 صوت المؤذن جن ولا انس
 ولا شيء الا شهده يوم القيامة
 ولانه لا علامه بالوقت أكثر
 نفعاً منها (وسن مؤذنان
 لمصلي) مسجد أو غيره تأسيماً
 به صلى الله عليه وسلم (فيؤذن
 واحداً) لصبح (قبل فجر)
 بعد نصف الليل (وآخر
 بعده) لخبر ان بلا يؤذن
 بلسل السابق فان لم يكن
 الا واحد أذن لها المراتين
 ندباً أيضاً فان اقتصر على
 مرة فالأولى ان يكون بعد
 الفجر وقول لمصلي أعم من
 قوله لمجيد (و) سن
 (لسامعها) أي اسامع

الآن الاول متا كديكره تركه وقال العز بن عبد السلام ان اجابة الاول افضل الاذاني الصبح فلا فضلية فيهما
لتقدم الاول ووقوع الثاني في الوقت والاذا في الجمعة لتقدم الاول ومشروعية الثاني في زمنه عليه الصلاة
والسلام ومما عتبه البلوي ما اذا اذن المؤذنون واختلطت أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا
وقد قال بعضهم لا تستحب اجابة هؤلاء الذي أفتى به الشيخ عز الدين انه يستحب اجابتهم اه شرح مر وفي
قل على الجلال وأما الاذان الاول في الجمعة فقد حدث في زمان الامام عثمان رضي الله تعالى عنه (قوله
أيضاً ولسامعهما) أي ولو بصوت لم يفهمه وان كره أذانه واقامته فان لم يسمع الا آخوه أجاب الجميع مبتدئاً
من أوله ويجب في الجميع أيضاً وان لم يسمعوا يقطع نحو الطائف والقاري ما هو فيه ويتدارك من ترك
المتابعة ولو تغير عذر ان قرب الفصل وفارق تكبير العبد المشروع عقب الصلاة حيث يتدارك وان طال الفصل
بان الاجابة تنقطع مع الطول بخلاف التكبير ولو ترتب مؤذنون أجاب الكل مطلقاً فان أذنوا معاً كفت اجابة
واحد فخرج سامعهم انفسهما والا صم فلا يسن لهم ذلك ولا تسن اجابة الاذان والاقامة في أذن المؤذن ولا عند
تغول الغيلان ونحو ذلك ولو ثنى الاقامة حتى أجيب ثنى وبه صرح العلامة مر اه برماوى (فرع) لو دخل
يوم الجمعة في أثناء الاذان بين يدي الخطيب في العلب تبعا لما اختاره أبو شكيل انه يجب قائماً يصلي التحية
بخفض لیسهم أول الخطبة اه سم على حج ولو قيل بانه يصلي ثم يجيب لم يكن بعيداً لان الاجابة لا تفوت
بطول الفصل ما لم يفتش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب يخطب بخلاف الصلاة فانها تمتنع عليه
اذا طال الفصل اه ع ش على مر (قوله قالوا ولو محدثاً حدثاً كبير) عبارة شرح مر وان كان جنباً
أو حائضاً ونحوهما خلافاً للسبكي في قوله لا يجيبان انتهت ولعل حكمة التبري احتمال الحديث المذكور بعد
للتخصيص بغير الجنب ويدل له قوله صلى الله عليه وسلم كرهت ان أذكر الله الا على طهر اه ع ش (قوله
أيضاً قالوا ولو محدثاً حدثاً كبير) كالخض والنقاس وتبرأ منه معيل الماء السبكي ان الجنب والحائض
لا يجيبان وقال ولده لا يجيب الجنب وتجب الحائض لطول أمدها اه حل هذا ويشكل عليه كراهة
الاذان والاقامة اثم وفرق شيخ الاسلام بان المؤذن والمقيم مقرران حيث لم يتطهرا عند مراعاتهما الوقت والمجيب
لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالب وقت الاذان اه سم على حج (قوله ثم صلوا)
على تمتته فان من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر اثم صلوا الله الى الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنفى
الا بعد من عباد الله وارحوا ان أكون أنا هو فن سأل الى الوسيلة حلت له الشفاعة أي وجبت كل في قوله تعالى
فجعلناكم غرضي وقيل من الحلول بمعنى النزول لامن الحل بكسر الحاء لانهم لم تكن محرمة قبل ذلك يعني استحق
شفاعتي مجازاة لدعائه وفي رواية ان المرأة اذا أجابت الاذان والاقامة كان لها بكل حرف ألف درجة
ولرجل ضعف ذلك اه برماوى (قوله فيجولق) تعبيره بذلك على لغة ضعيفة والمشهور الحق قوله لتركبه
من جميع الفاظ الكرامة بترتيبها وتلك مرتبة من حول وقوة فقط أو من الكل لكن فيه اخلال بالترتيب وهو
معيب وهل تسن اجابة الصلاة جامعة أو لا محل نظر والظاهر انها تسن قياساً على قوله الأصل في رجالكم فيجب
بلا حول ولا قوة الا بالله اه برماوى (قوله في كل كلمة) أي من الجيع لا تنوي بمعنى اللام والثانية على
بابها فلا يلزم تعلق حرفي جري بمعنى واحد بعامل واحد اه شيخنا (قوله بان يقول لاحول ولا قوة الا بالله)
أي بعد فراغ المؤذن على الاكمل فان قارنه كفى ويقول ذلك أربع مرات وورد انه صلى الله عليه وسلم قال
أكثروا من لاحول ولا قوة الا بالله فان ذكرها يرفع تسعة وتسعين داءاً أذاها للمم ومن مكحول ان من قالها
كشف الله تعالى عنه سبعين باباً من البلاء وفي رواية من الهم أذاها للفقر اه برماوى وفي الصباح اللهم
طرف من الجنون اه (قوله لقوله في خبر مسلم الخ) أي ولان الجيعتين دعاء الى الصلاة فلا يليق بغير المؤذن
اذن لوقاه السامع لكان الناس كلهم دعاة فمن الجيب فسن للمجيب ذلك لانه تقرب من محض الى الله تعالى اه

المؤذن والمقيم قالوا ولو محدثاً
حدثاً كبير (مثل قولهما)
لغيره سلم اذا سمعتم المؤذن
فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا
على ويقاس بالمؤذن المقيم
وهو من زيادتي (الافى)
جميعاً وتو توب وكفى
اقامة فيجولق في كل كلمة
في الاول بان يقول لاحول
ولا قوة الا بالله لقوله في خبر
مسلم واذا قال حي على الصلاة
قال أي سامعاً لاحول ولا
قوة الا بالله واذا قال حي على
الفلاح قال لاحول ولا قوة
الا بالله أي لاحول عن
معصية الله الابه ولا قوة على
طاعته الابه وتو توب يقاس

شرح مر (قوله والقياس) أي على الجعلتين بجامع الخطاب في كل وقوله في قول المؤذن الخ والمؤذن يقول ذلك في أذان العشاء في الليلة المطيرة أو ذات الريح أو الظلمة بنحو سحاب لا بعد طلع القمر كما في أو آخر الشهر وبعد الأذان وهو الأول أو بعد الجعلتين لا بد لهما لأنه يبطل الأذان ويكره أن يقول حتى على خير العمل مطلقا وفي رواية أن بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حتى على خير العمل فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يجعل مكانها الصلاة خير من النوم * (فائدة) * معنى قول المؤذن الله أكبر أي من كل شيء أو من أن ينسب إليه ما لا يليق بجلاله وأشهد أي أعلم وأذعن وأتبعن وحى على الصلاة أي أقبلوا عليها والفلاح الفوز والبقاء أي هلموا إلى سبب ذلك وهو الصلاة وختم بلالا لا اله الا الله ليختم بالتوحيد وباسمه تعالى كبداية اه برماوى (قوله في قول المؤذن الاصل لو افي حالكم) ويقول المؤذن ذلك مرتين اه ع ش على مر (قوله مركبة من حى على الصلاة) أي من هذا اللفظ ولا يشترط أصحمة ذلك أن يؤخذ من كل كلمة بعض حروفها فاندفع ما يقال الجعلة مأخوذة من حى على فقط اه ع ش (قوله بكسر الراء) وحى فقها وفي العباب زيادة وبالحق نطقت اه برماوى وفي المصباح والبر بالكسر الخير والفضل وبر الرجل يبر برا وزان علم بعلم علمنا هو ببر بالفتح وبارأيضا أي صادق أو تقي وهو خلاف الفاجر وجمع الاول ابرار وجمع الثاني بررة مثل كافر وكفرة ومنه قوله للمؤذن صدقت وبررت أي صدقت في دعائك إلى الطاعة وصرت بارا دعاه بذلك أو دعاه بالقبول والاصل برءك اه (قوله ولاكل أن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم) ومعلوم أن أفضل الصبح على الراجح صيغة التشهد فينبغي تقديمها على غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذن من قولهم بعد الأذان الصلاة والسلام عليك يا رسول الله إلى آخر ما يأتون به فيكنى * (فائدة) * قال الحافظ ابن حجر وتنا كذا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها الخبر خاصة أكثرها بإسانيد جياذ عقب اجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره في أوله آكد وفي آخر القنوت وفي أثناء تكبيرات العود وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقعود منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن وعند الكرب والهم والتوبة وقراءة الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشيء ووردا أيضا في أحاديث ضعيفة عند استلام الحجر وطنين الأذن والتلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والعطاس وورد المنع منها عندهما أيضا اه مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم صلوا على فان صلاتكم على زكاة لكم وقال بعد ذلك بحديثين في شرح قوله صلوا على أنبياء الله ورسوله فان الله بعثهم كما بعثني الخ وحكمة مشروعية الصلاة عليهم أنهم لما بذلوا أعراضهم فيه لاعدائهم فثأروا منهم وسبواهم أعطاهم الله الصلاة عليهم وجعل لهم أطيب الثناء في السماء والأرض وأخلصهم بخالص تذكري الدار فالصلاة عليهم مندوبة لا واجبة بخلاف الصلاة على نبينا اذ لم ينقل أن الامم السابقة كان يجب عليهم الصلاة على أنبيائهم كذا بحثه القسطلاني اه ع ش على مر (قوله بعد فراغ من الأذان والاقامة) واما قبل الاقامة فهل يسن أيضا ولا أفتى شيخنا الشوري حين سئل عما يفعله من الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الاقامة هل هو سنة أو بدعة بأنه سنة ثم رأيت ذلك منقولا عن جماعة من محقق العلماء * (فائدة) * أول ما زيدت الصلاة والسلام بعد كل أذان على المنابر في زمن السلطان المنصور حاجي بن الأشرف شعبان بن الحسن بن محمد بن قلاوون بامر المحتسب نجم الدين الطنبدي وكان ذلك في شعبان سنة إحدى وستين وسبع مائة وكان حدث قبل ذلك في أيام السلطان صلاح الدين بن أيوب ان يقال قبل أذان الفجر في كل ليلة بمصر والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم واستمر ذلك إلى سنة سبع وستين وسبع مائة فزيد فيه بامر المحتسب صلاح الدين البرلسي ان يقال الصلاة والسلام عليك يا رسول الله إلى أن جعل عقب كل أذان وسبب ذلك أن الحاكم الخنوزل لما قتل أمرت اخته المؤذنين أن يقولوا في حق ولده السلام على الامام الظاهر ثم استمر السلام على الخلفاء

بالاذان الاقامة قال في المهمات والقياس ان السامع يقول في قول المؤذن ألا صلوا في حالكم لاحول ولا قوة الا بالله والجبلة مركبة من حى على الصلاة وحى على الفلاح والحول من لاحول ولا قوة الا بالله ويقال فيها الحولة (و) يقول في الثاني (صدقت وبررت) مرتين لخبر ورد فيه قاله ابن الرقصة وبررت بكسر الراء أي صرت دابرا أي خير كبير (و) في الثالث (أقامها الله وأدامها وجعلني من صالح أهاها) لوروده في خبر أبي داود وهذا من زيادتي والقياس ان يأتي به مرتين (و) سن (لكل) من مؤذن ومقيم وسامع ومستمع (أن) يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغ من الأذان والاقامة لخبر مسلم السابق ويقاس بالسامع فيه

بعده الى ان أبطله السلطان صلاح الدين المذكور وجعل بدله الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم بعد كل أذان المغرب على الكيفية المعهودة الآن وذكر بعضهم ان أول حدوث السلام المشهور كان في مصر في عام احدى وثمانين وسبعمائة عقب عشاء ليلة الجمعة بالخصوص ثم حدث في بقية الاوقات المغرب لقصر وقتها في عام احدى وتسعين وسبعمائة احدثه المحتجب بدر الدين الطنبدى واستمر الى الآن اه
برماوى (قوله ثم اللهم رب هذه الدعوة التامة الخ) ظاهره ان كلام من الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة فلو ترك بعضها سن له ان يأتي بالباقي اه ع ش على مر ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة لما ورد ان الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد فادعوا وان يقول المؤذن ومن سمعه بعد أذان المغرب اللهم هذا اقبال ليك وادبار نهارك واصوات دعائك اللهم اغفر لي ويقول كل منهما بعد أذان الصبح اللهم هذا اقبال نهارك وادبار ليك واصوات دعائك فاغفر لي وأكد الدعاء كافي العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة كان يقول اللهم اني أسألك العافية في الدنيا والآخرة اه شرح مر وقوله ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة أى وان طال ما بينهما ويحصل أصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمن بتمامه بالدعاء الا وقت فعل الراتبة على ان الدعاء في نحو سجودها يصدق عليه انه دعاء بين الاذان والاقامة ومفهوم كلام الشارح انه لا يطالب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم ووجه بان المطلوب من المصلى المبادرة الى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة* (فرع)* لو كان اشتغاله بالاجابة يفوت تكبيرة الاحرام مع الامام أو بعض الفاتحة قبل أو كمالها قياس ما تقدم للشارح في باب التيمم من انه يقدم سنة الوضوء على ذلك انه يقدم الاجابة على انه قبل بوجوبها اه ع ش عليه (قوله والفضيلة) عطف مرادف أو مغاير لما قبل انهما قبتان في أعلى عليين احدهما من لؤلؤة بيضاء وقيل باقوته جراءة يسكنها محمودا له والثانية من باقوته جراءة أو صفراء يسكنها ابراهيم وآله والحكمة في سؤال ذلك له وان كان واجب الوقوع بوعده الله تعالى اظهار شرفه وحصول الثواب للداعي والوفاء بما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم اطلبوها الى ولم يقل كاصله والدرجة العالية الرفيعة وختمه بقوله يا أرحم الراحمين لانه لا أصل له - ما اه برماوى ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش قوله يسكنها ابراهيم وآله ولا ينافي هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم لهم على هذا الجواز ان يكون السؤال لتجيز ما وعده من انهم له وتكون سكنى ابراهيم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم اظهار الشرفه على غيره اه ع ش على مر (قوله مقام محمود) مفعول به لا بعثه بضمينه معنى اعطاه أو مفعول فيه أى ابعثه في مقام محمود أو حال أى ابعثه ذامقام محمودونكر مع انه معين لانه أنعم كانه قبل مقام أى مقام وفي رواية صحيحة أيضا المقام المحمود وقوله محمود أى بكل لسان كذا في شرح البخارى للمصنف اه شوبرى وع ش على مر (قوله الذى وعده) زاد في رواية وأوردنا حوضه واسقنا من يده الشريفة شربة هنيئة مريئة لا تنظم أبعدها أبايأرب العالمين وادعى بعضهم ان ذلك لم يرد أيضا اه برماوى (قوله مقام الشفاعة) هذا ما عليه اجماع المفسرين كما قاله الواحدى وقيل شهادته لامتة وقيل اعطاؤه لواء الجد يوم القيامة وقيل هو ان يجلسه الله تعالى على العرش وقيل على الكرسي وقيل هو كون آدم ومن دونه تحت لوائه يوم القيامة من أول عرصاتهما الى دخولهم الجنة قاله ج في الجوهر المنظم وفائدة الدعاء بذلك مع ان الله وعده به طالب الدوام أو إشارة لتدب دعاء الشخص لغيره قاله المؤلف اه شوبرى أو اظهار شرفه وعظيم منزلته اه شرح مر أو ايصال الثواب الى الداعي اه ع ش (قوله في فصل القضاء) أى الذى يحمد فيه الاولون والآخرون لانه المتصدى لذلك بمجوده تحت ساق العرش أربع مخدات كسجود الصلاة لما فرغوا اليه بعد فزعهم لا دم ثم لاولى العزم نوح فابراهيم فموسى فعيسى واعتذر كل منهم بما وقع منه فلا يرفع رأسه حتى يجاب اه برماوى وفي المصباح فزعت اليمن باب تعب لجأت اه

غيره ممن ذكر (ثم) يقول
(اللهم رب هذه الدعوة)
أى الاذان والاقامة (الى
آخرة) تتمه كما في الاصل
التامة والصلاة القائمة آن
محمدا الوسيلة والفضيلة
وابعثه مقام محمودا الذى
وعده والتامة السالمة
من تطرق نقص اليها والقائمة
اى التى ستقام والوسيلة
منزلة في الجنة والمقام المحمود
مقام الشفاعة في فصل القضاء
يوم القيامة والذى منصوب
بدلا مما قبله أو بتقدير أعنى
أو مرفوع خبر مبتدأ
محذوف وذكر ما يقال بعد
الاقامة مع ذكر السلام من
زيادتي

(باب في بيان حكم استقبال القبلة في الصلاة وما ينبع ذلك) وتعبيره هنا بالباب أولى من تعبير أصله بالفصل لكونه أجنبياً بالنسبة للأذان ولما تقدم أيضاً في بابه اه برماوى والمقصود من هذا الباب من قوله ومن صلى في الكعبة الخ وأما كونه شرطاً والاستثناء منه فذكر بالتبع فلا يقال انه مكرر مع ما يأتي اه شيخنا قال السيوطى قال ابن العربي نسخ الله القبلة مرتين ونسخ ذلك المنة مرتين ولحوم الجمر الا هيسة مرتين ولا أحفظ رابعاً وقال أبو العباس العوفى رابعها الوضوء مما مست النار قلت وقد نظمت ذلك فقلت

وأربع تكرار النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار
لقبلة ومنة وحجر * كذا الوضوء مما مست النار

انتهى اه شوبرى (قوله بالتنوين) أى لقطعه عن الاضافة كفى سابه لانه اذا وقع بعده جملة قرئ بالتنوين أو مفرد قرئ بالاضافة مثل باب الوضوء ونحوه اه برماوى (قوله بالصدر) المراد به جميع عرض البدن فلا استقبال طرفها فخرج شئ من العرض عن محاذاته لم يصح اه ج اه شوبرى (قوله أيضاً بالصدر) أى اذا كان قائماً أو قاعداً ويجعلته في غير القيام ولو صلى مضطجاً أو مستلقياً فلا استقبال بمقدم البدن أى بالصدر والوجه كإسبائى وفي المستاقى لا بد ان تكون اخصاء للقبلة اه حل (قوله أى والاستقبال بالوجه أيضاً) بان يرفع رأسه كإسبائى فتقييد الشارح بالصدر بالنظر للغالب وكذا قوله لا بالوجه اه شيخنا خف وقال الرشيدى انما قيد بالصدر لان الكلام هنا في صلاة القادر في الفرض كهيونصر المتن فلا يردانه قد يجب بالوجه بالنسبة للمستاقى لان تلك حالة تجز وسيقأتى لها حكم يخصها فاندفع ما في حاشية الشيخ اه وعبارة الشيخ أعنى ع ش على الشارح قوله بالصدر ظاهره انه لا فرق في ذلك بين القائم والقاعد والمستاقى وليس مراد المنا يأتى ان الاستقبال في حق المستاقى بالوجه وفي حق المضطجع بمقدم بدنه ثم قوله لا بالوجه انما اقتصر عليه لكونه نفيماً لا يقتضيه التعبير بالتوجه فانه ظاهر في المقابلة بالوجه فلا يقال نحو البدن تنازع فيها المفهوم ان فان مفهوم قوله بالصدر انه لا يضر خروج نحو اليد عن القبلة وقوله لا بالوجه يدل على خلافه هذا وقضية قوله بالصدر ان خروج القدمين عن القبلة لا يضر وشمله قول ج فيما لا يجب الاستقبال به ولا بنحو اليد أى فانه لا يجب الاستقبال به وكتب عليه سم قوله ولا بنحو اليد فلا يدخل فيه القدمان وعليه فمضية ذلك انه لو أخر قدميه خارج محاذاتهما مع استقبالهما بصدرة وبقية بدنه أجزأوه مستبعد فليراجع أقول لكن ظاهر كلامهم خلافة هو عدم الضرر بخروج القدمين عن القبلة اخذاً باطلاقهم اه وعبارته على شرح مر قوله لا بوجهه أى ولا يقدمه اخذاً باطلاقهم وهو الظاهر وان استبعده سم على ج وظاهره ان الوجه لا يجب الاستقبال به مطلقاً وليس كذلك بدليل ما ألوه فيما وصل مستقيماً من وجوب الاستقبال بالوجه لانه قادر على استقباله بما ذكر كذا يمش عن الشيخ سليمان البابلى أقول ويمكن الجواب عنه بانه انما اقتصر على الصدر هنا وان كان الاولى التعميم لان الأدلة الواردة من الآيات والاحاديث انما تحمل على الغالب من القائم والقاعد وما هنا محمول عليهما للدلالة المذكورة وأما التوجه بالوجه فهو بدليل آخر كإسبائى الكلام عليه انتهت (قوله التوجه شرط) أى فلا يسقط بجهل ولا غفلة ولا كراهة ولا نسيان فلا يستدبر ناسياً وعاد عن قرب لم يصح قاله شيخنا مر اه قل على الجلال (قوله لصلاة قادر) أى حاساً فيكون الاستثناء متصلاً اه ع ش (قوله قول وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها وهو الصدر فهو مجاز مبنى على مجاز اه شيخنا (قوله أى جهته) لا يردان هذا التفسير لاوافق مذهب الشافعى من اشتراط استقبال العين وعدم الاكتفاء بالجهة لان المقصود هنا بيان استقبال الكعبة في الجملة بدليل قوله الآتى فلا تصح الصلاة بدونه اجمالاً أو ما تعين العين فمسئلة أخرى لها طريق آخر من الاستدلال على انما منع أن الجهة المفسر بها الشطر في الآية مقابلة للعين فقد قال جد شيخنا الشريف عيسى في مصنفه في وجوب اصابة عين القبلة ما نصه بل التحقيق

(باب بالتنوين)
(التوجه) للقبلة بالصدر
لا بالوجه (شرط للصلاة
قادر) عليه لقوله تعالى قول
وجهك شطر المسجد الحرام
أى جهته

ان اطلاق الجهة في مقابلة العين انما هو اصطلاح طائفة من الفقهاء وأما بحسب أصل اللغة فليس كذلك فان من انحرف عن مقابلة شيء فليس متوجها نحوه ولا الى جهته بحسب حقيقة اللغة وان أطلق عليه بمساحة أو اصطلاح والشافعي لاحظ حقيقة اللغة وحكم بالآية ان الواجب اصاله العين ومعناه أن يكون بحيث بعد عرفانه متوجها الى عين الكعبة كحقيقته الامام في النهاية اه سم اه ع ش على مر وجهه امته منسوبه ووجهه هو السيد معين الدين صاحب التفسير المشهور اه وعبارة الشورى تطلق الجهة على العين حقيقة لغوية وهو المراد هنا نقله الشهاب في الحواشي فليراجع وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل أمر اصطلاح وهو سمت البيت وهو اؤه الى السماء السابعة والارض السابعة اه ج انتهت (قوله والتوجه لا يجب في غير الصلاة الخ) من تمام الدليل وقال بعضهم لا يحتاج الى هذه الضميمة لان سياق الآية في الصلاة اه شيخنا (قوله قبل الكعبة) يضم القاف والباء الموحدة وهو الرواية ويجوز ان سكان الباء مع ضم القاف وكسر القاف مع فتح الباء ومنه قوله تعالى ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب قال بعضهم معناها مقابلتها وبعضهم ما استقبلت منها اي وجهها وسميت كعبة لتكعبها اي تربعها وارتفاعها يقال كعبته اي ربعته وقيل لا سندانها ويقال لها البيت لانهم أول بيت وضع في الارض ويقال لها ايضا بلي واختلف في عدد مرات بنائها وغايته وفاة وخلافه عشر مرات كما هو مبين في محله وكانت الكعبة قبله آياته صلى الله عليه وسلم لان جميع الانبياء كانوا يصلون اليها فكان يستقبلها وقول بعضهم ان بيت المقدس قبله الانبياء المراد به ما واهم لا قبلتهم ثم أمر باستقبال بيت المقدس فاستقبله ثلاث سنين قبل الهجرة وكان يجعل الكعبة بينه وبينه فيقف بين الركنين اليمانيين فلما هاجر الى المدينة استدبرها لتعذر ذلك فشق عليه ذلك فسأل جبريل عليه السلام ان يسأل ربه التحول اليها فساله ثم نزل اليه بقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام و قد صلى ركعتين من الظهر فحول هو ومن معه اليها وقول البخاري ان أول صلاة صلاها الى الكعبة العصر محمول على الكماله وكان ذلك يوم الاثنين سابع عشر رجب وقيل نصفه بعد الهجرة بستة عشر شهرا أو سبعة عشر قبل وقعة بدر شهرين وقيل بعد الهجرة بشهرين وقيل غير ذلك اه برماوى ومثله شرح مر ولم يبينوا ما فعلته الصحابة في تلك الحالة هل تحولوا بايامكثهم من غير تأخر أو تأخروا أم كيف الحال ثم رأيت في السيرة الشامية في مبحث تحويل القبلة ما نصه فاستنداروا الى الكعبة فتحول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء وذلك ان الامام تحول من مقامه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة بالمدينة فقد استدبر بيت المقدس وهو لودار مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف فلما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحولت النساء حتى صاروا خلف الرجال وهذا استدعى عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان قبل تحريم الكلام أي كالحكم الذي كان قبل تحريمه وهو اباخته ويحتمل ان يكون اغتفر العمل المذكور لاجل المصلحة المذكورة أو لم تتوال الخطا عند التحول بل وقعت متفرقة اه ع ش على مر ونظم شيخنا المدايني عدد مرات البناء فقال

بنى بيت رب العرش عشر نغذهمو * منلائكة الله الكرام وآدم
وشيث و ابراهيم ثم عمالق * قصى قريش قبل هذين جرهم
وعبد الاله ابن الزبير بنى كذا * بناء لحاج وهذانهم

وقوله عشر مرات هذا بحسب ما اطلع عليه والاقعة ثبت مرة أخرى حادية عشرة عام ألف وتسع وثلاثين كما ذكره ابن علقان المكي في رسالة له في الحجر الاسود وسأقنى نقل عبارته في كتاب الحج (قوله مع خبر صلوا الخ) أتى بهذا الان قوله هذه القبلة لا يدل على وجوب الاستقبال وأيضا يحتمل الخصوصية اه شيخنا (قوله فلا تصح الصلاة بدونه اجماعا) فان قيل حيث أريد بالجهة العين بشكل قوله اجماعا قلت المراد بالقبلة التي هي مرجع

والتوجه لا يجب في غير الصلاة فتعين أن يكون فيها الخبر الشخني انه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة اي وجهها وقال هذه القبلة مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي فلا تصح الصلاة بدونه اجماعا

ضمير قوله بدونه أي التوجه للقبلة الأعم من العين والجهة اه حاشي (قوله كمر يض لا يجرد من وجهه) بان لم يجده
في محل يجب طالب المدعى منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لانه قول يمكن تحصيله بما أدونه اه ع ش
على مر (قوله فيصل على حاله ويعيد وجوبا) ظاهره ولو كان الوقت منساعا وقياس ما تقدم في فاقده
الطهورين ونحوه انه ان رجا زوال العذر لا يصلي الا اذا ضاق الوقت وان لم يرج زواله صلى في أوله ثم ان زال
بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وان استمر العذر حتى فات الوقت كانت فائتة بعذر فيندب قضاءؤها
فورا ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها قبل موته كسائر الفوائت اه ع ش على مر (قوله ويعيد
وجوبا) هذا ظاهر في المريض المذكور وامام مريض لا يطبق التوجه بوجهه ما فالظاهر انه لا يعيد اه
شيخنا (قوله الا في صلاة شدة خوف) المراد به النوع الرابع منها وهو أن ياتحم القتال بين المسلمين والكفار
بحيث لا يستطيع أحد من المسلمين ان يتركه اه برماوى (قوله مما يباح) متعلق بقوله خوف أى خاف من
الذى يباح والسكلام على تقدير مضاف أى من متعلق ما يباح وما واقعة على الافعال كالقتال والهرب كما بينه
بقوله من قتال أو غيره فالضمير واقع على الافعال والمتعلق الذى خاف منه كالعُدو والنار وغيرهما اه شيخنا
(قوله فرضا كانت) أى الصلاة أو نقلا تعميم فيما بعد الا وما قبلها ولا يصحها الا اذا ضاق الوقت أو انقطع رجاؤه فلو
صلى أوله لانقطاع رجاؤه ظنا ثم بان انه آمن فهل تلزمه الاعادة لانه ظن ظنا فبين خطأه وأولاه فيه نظر والذى ينبغي
وجوب الاعادة ومن الخوف الجسوز ترك الاستقبال أن يكون بأرض مفضوعة ويخاف فوت الوقت فيحرم
ويتوجه للخروج ويصلى بالأيمن اه برماوى (قوله فليس التوجه بشرط فيها) أى الصلاة فرضا أو نقلا
بل يصلى الى أى جهة كانت وتغفر له ضربات والطعنات والخطوات المتواليات ونحو ذلك فان آمن امتنع عليه
فعل ذلك حتى لو كان راكبا أو آمن وأراد ان ينزل اشترط أن لا يستدبر القبلة في نزوله فان استدبرها بطلت صلاته
اتفاقا ولو قدر على الاستقبال قاعدا لا فاقما صلى قاعدا مستقبلا لانه قد عذر ترك القيام كما في النفل مع القدرة دون
الاستقبال اه برماوى (قوله والافى نفل سفر) أى نفل يفعل فيه وان فات حضرا وانما قيد به لانه لا يصح
في الفرض ولو مندورا أو صلاة جنازة فلو نذر ان يصلى ركعتين على ظهر الدابة جازله فعلهما عليها وكان وجهه
ذلك انه التزمها كذلك فلا يسلك به مسالك الواجب ومنه يؤخذ تقييد قولهم يسلك بالنذر مسلك واجب
الشرع بما اذا لم يكن ملتزما له على صفة لا تأتي في الواجب وهو ظاهر اه برماوى (قوله أيضا والافى
نفل سفر) ينبغى غير المعادة وصلاة الصبي وكتب أيضا قوله والافى نفل سفر أى على التفصيل الاتى من ان
الراكب يتم ان سهل عليه والمساكن يستقبل في أربع في التجرد الخ اه شورى (قوله مباح) المراد به
ما قابل الحرام قسم الواجب والمدب والمكروه اه شيخنا ح ف (قوله لقاصد محل معين) تعيين المحل
ليس شرط بل الشرط ان يقصد قطع المسافة المذكورة اه حل وعبرة الشورى المراد بالمعين المعلوم
من حيث المسافة بان يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا لا بخصوص محل معين كما قاله الشارع في صلاة
المسافر تأمل انتهت ولا بد من مجاوزة السور والعمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر
اه ع ش (قوله وان قصر السفر) هذه الغاية للرد وعبرة أصله مع شرح مر ولا يشترط طول سفره على
المشهور لعدم الحاجة وقياسا على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيمم والسفر القصير قال الشيخ أبو حامد
وغیره مثل ان يخرج الى ضيعة مسيرته اميل أو نحوه والقاضى والبغوى أن يخرج الى مكان لا تلزمه فيه الجمعة
لعدم سماعه النداء قال الشرف المناوى وهذا ظاهر لانه فارق حكم المقيم في البلد ولعل كلام غير مراجع
اليه الا ان البغوى اعتبر بالحكمة وغيره اعتبر بالظنة اه والثانى يشترط كالقصر وفرق الاول بان النفل
أخف ولهذا جاز قاعدا في الحضر مع القدرة على القيام انتهت وقوله الا أن البغوى اعتبر بالحكمة وهي
مقارنة المقيم في البلد والمظنة هي الميل ونحوه فانه مظنة لعدم سماع النداء وقد يغيب ما ذكرناه لو خرج الى

اما العاجز عنه كمر يض
لا يجرد من وجهه البها
ومربوط على خشبة فيصل
على حاله ويعيد وجوبا (الا
في صلاة شدة خوف) مما
يباح من قتال أو غيره فرضا
كانت أو نقلا فليس التوجه
بشرط فيها كما سيأتى في باب
للضرورة (و) الافي (نفل
سفر) بقيد زدتها
بقول (مباح لقاصد) محل
(معين) وان قصر السفر
لان النفل يتوسع فيه بجوازه
عاقدا للقادر (فلسافر)

بعض سائين البلد أو غيظاتهم البعيدة لا يجوز له التنفل لغير القبلة لانه لا يعد مسافرا عرفا ويحتمل انه جعل ذلك ضابطا لما يسمى مسافرا فيجد جواز التنفل عند قصد ذلك سواء كان مقصدا للذهاب اليه من مرافق البلد أو من غيرها وقديس عر قوله لانه فارق حكم المقيمين بالبلد بالشأن ويؤخذ من ذلك ان من أراد زيارة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكان بين مبداسيره ومقام الامام الميل ونحوه جازله الترخيص به بمجاورة السور ان كان داخله ومجاورة العمران ان لم يكن لما خرج منه سور ومثله يقال في التوجه الى بركة المجاورين من الجامع الازهر ونحوه اه ع ش عليه وقوله وكان بين مبداسيره الخ مقتضى هذا ان المسافة تحسب وتعتبر من مبداسير ولو قبل مجاورة السور أو العمران وهذا لا يصح كما سيأتي تحقيقه في باب صلاة المسافر * (فرع) * نذرا تمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافذة فهل يلزمه الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم اه سم على ج أقول ويحتمل عدم وجوب ذلك لانها وان نذرا تمامها لم تخرج عن كونها نفلا ومن ثم جاز أن يجمع بينها وبين فرض عيني بتييم واحد أو أفسدها أو أراد قضاءها فهل له صلاحها على الدابة وجهها مع فرض آخر بتييم واحد أم لا فيه نظر والا قرب الاول لانهم لم يجب أولها لذاته بل انما وجب وسيلة لقضاء ما فاتته من الواجب اه ع ش على مر (قوله ولوراتبا) كان الاول أن يقول ولو نحو عيبدلان الخلاف انما هو في العيبد ونحوه كما أشار اليه الجلال المحلى في شرح الاصل اه زى وقد يجب بانه أراد بالراتب ماله وقت فيشمل العيبد لكنه لا يشمل الكسوف مع ان الخلاف فيه أيضا ويشمل نحو الضحى وسنة الظاهر فيوهم ان الخلاف فيه أيضا اه ع ش وقد يقال انه أراد به الإشارة الى الخلاف والتعميم معا كما يؤخذ من عبارة مر وقوله انما هو في العيبد ونحوه أى وهو الذي تشرع فيه الجماعة اه شيخنا ح ف (قوله صوب مقصده) أى جهته ظاهره ان الواجب استقبال جهة المقصد لا عينه وفارق الكعبة بانها الأصل وهو بدل اه شيخنا ولا يضر التحول عنها لنعطفات الطريق ولا لنحو زحمة أو غبار ولا يكلف التحفظ ولا الاحتياط اه برماوى (قوله كما يعلم مما يأتي) أى في قوله ولا ينحرف الى القبلة اه ع ش (قوله أى في جهة مقصده) والقرينة على هذا التفسير ان ترك الدابة تمر الى أى جهة أرادت لا يليق بحاله صلى الله عليه وسلم لان ذلك يعد عبثا ومعلوم انه انما كان يسيرها جهة مقصده اه ع ش على مر (قوله والهائم) المراد به من لم يقصد قطع مسافة يسمى فيها مسافرا عرفا اه شيخنا ح ف (قوله ويشترط مع ذلك) أى مع الشرطين المذكورين في المتن ويشترط أيضا دوام سفره فلو صار مقبلا في أثناء الصلاة وجب عليه اتمامها على الارض مستقبلا اه شرح مر وقوله فلو صار مقبلا الخ أى أو وصل المحل المنقطع به السير كما قاله الشارح فيما يأتي والظاهر ان المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط متساويا وصل اليه يترخص الى وصول خصوص ما يريد النزول فيه وقوله على الارض ليس بشيء كما يأتي اه ع ش عليه وعبرة ج فلو بلغ المحط المنقطع به السير أو طرف محل الإقامة أو فوها ما كسب جعل صالحا للنزل وأتمها باركانها للقبلة مالم يمكنه ذلك عليها انتهت (قوله بلا حاجة) عبارة شرح مر وله الركض للدابة والعدو والحاجة سواء كان الركض والهـدو والحاجة السفر وكوف تخلفه عن الرنعة أم لغير حاجته كعلقها بصيد يدامسا كه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وان قال الأذرى ان الواجب بطلانها في الثاني بخلاف ما لو أجرى الدابة أو عد الماشي في صلاته بلا حاجة فانها تبطل كما مر ولو بالت أو راثت دابته أو وطئت بنفسها أو أوطأها نجاسة لم يضر لانه لم يلاقها ولو أدى فم الدابة وفي يده لجامها فسياق الكلام قد يفهم صحتها والذي أورد في شرح المذهب عن الأئمة انه كالموصل وفي يده جبل طاهر على نجاسة وقضيت به بطلان الصلاة على الأصح ويظهر انه يلحق بما ذكر كل نجاسة انصلت بالدابة وعنائنها يبيده أخذها مما تقر راما الماشي فتبطل صلاته ان وطئ نجاسة عمدا ولو باسنة وان لم يجد عنها عدلا كما حرم به ابن المقرئ واقتضاه كلام

سفر امباحا (تنفل) ولوراتبا
صوب مقصده كما يعلم مما يأتي
(راكبا وماشيا) لانه صلى الله
عليه وسلم كان يصلى على
راحله في السفر حيثما
توجهت به أى في جهة مقصده
رواه الشيخان وفي رواية
لها غير انه لا يصلى عليها
المكتوبة وقيس بالراكب
الماشي وخرج بما ذكر
العاصم بسفره والهائم
والقيم وبشترط مع ذلك
ترك الفعل الكثير ركض
وعدو بلا حاجة

التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهي يابسة للجهل بها مع مفارقتها حالاً فأشبهه ما لو وقعت عليه فتخاها حالاً فان كانت معفوا عنها كزرق طيور رعت بها البلوى ولا رطوبة ثم لم يتعمد المشي عليها ولم يجد عنهما عدلاً لم تضر ولا يكاف التحفظ ولا الاحتياط في مشيه لان تكليفه ذلك يشوش عليه غرضه - بمره انتهت وقوله وعنايته ايده أي وان طال وهل مثل العنان الركب أم لا فيه نظر والا قرب أن يقال فيه ان اعتمد عليه من غير حمله على رجله ورفعهما وهو عليها لم يضر والاضر لانه بعد متصلا به عرفا وقوله عمت به البلوى ولا رطوبة أي من أحد الجانبين والمراد به ومهما كثرت وقوعها في المحل بحيث يشق تحري المحل الطاهر منه وقوله ولم يجد عنهما عدلاً لعل المراد به ان لا يكون ثمجة خالية عنه رأسا يسهل المرور بها بدليل قوله ولا يكاف التحفظ الخ اه عرش عليه (قوله فان سهل توجهه ركب الخ) شروع في تفصيل الاستثناء فلا استثناء ليس على إطلاقه بل محله فيما بعد الا الاولى وأما ما قبلها فهو كغيره فلذلك فصله وقد اشتمل كلامه على تسع صور يبينها انه اما ان يسهل عليه التوجه في جميع الصلاة أو في بعضها أو لا يسهل في شيء منها وعلى كل من الثلاثة اما أن يمكنه اتمام كل الاركان أو بعضها أو لا يمكنه اتمام شيء منها وثلاثة في مثلها بسبعة ويبيّن أن أخذها من كلامه ان منطوق الشرطين ودما قوله فان سهل التوجه في جميع الصلاة وتمام الاركان كلا أو بعضها يشتمل على صورتين ومفهوما الذي ذكره بقوله والاي شتمل على سبع بيان السبعة ان سحر القيد الاول وهو سهولة التوجه في جميع الصلاة ينتظم فيه ست صور لانه اذا لم يسهل التوجه في الكل اما ان يسهل في البعض أو لا يسهل في شيء من الصلاة أصلاً وعلى كل من هاتين اما ان يمكنه اتمام الاركان كلها أو بعضها أو لا يمكنه اتمام شيء منها وثلاثان في ثلاثة بسبعة ومفهوم القيد الثاني وهو سهولة اتمام الاركان كلها أو بعضها صورة واحدة يبينها انه ان لم يتيسر اتمام الكل ولا البعض وتيسر التوجه في جميع الصلاة اذا عرفت هذا عرفت ان من جملة السبع أربع صور يسهل التوجه فيها في الكل في واحدة وفي البعض في ثلاثة والبعض صادق بالتحريم وغيره فلذلك استثنى من السبعة قوله الاتوجه في تحريمه وهذا الاستثناء يدخل فيه صور أربع من جملة السبعة فظهر تقييده بقوله ان يسهل وهذا التقييد يدخل فيه الصور الثلاثة التي فيها التوجه في البعض لان البعض لما كان صادقا بالتحريم وغيره احتاج الى التقييد بقوله ان يسهل ويخرج الرابعة وهي سهولة التوجه في الكل اذا احتاج في هذه ان يقول ان يسهل كما لا يخفى تأمل اه شيخنا (قوله بمرقد) هو مكان الرقاد وليس بقيد بل غيره كالغيب والسرج كذلك بدليل قوله فيما يأتي وبذلك علم انه لا يلزمه وضع جهته الخ اه شيخنا (قوله كهودج) الهودج مركب للنساء والمجل كمنعش شفتان على البعير فيهما العديلان والجمع محامل اه قاموس اه شيخنا حرف (قوله وسفينة) قد سوى الشارح ومثله شرح مر بين ركب السفينة وراكب غيرها في التفصيل المذکور والمعتمد ان ركب السفينة كالذي في بيته فان سهل عليه التوجه في جميع الصلاة وتمام جميع الاركان تنفل والترك التنفل اه شيخنا والهودج كالسرج ونحوه في التفصيل المذکور خلافاً لما نقله بالسفينة كالعلامة البرماوى في الحكم المذکور وهو انه ان سهل التوجه والاتمام تنفل والا فلا اه شيخنا حرف نقلا عن شرح مر (قوله في جميع صلاته) افاد به أنه المراد بالا فالعبارة تصدق ببعض اه برماوى (قوله كلها أو بعضها) المراد بالبعض الركوع والسجود مع ما لا يصدق بأحد هما فعبارة الاصل أظهر فلو قدر على اتمام أحدهما فقط مع التوجه في الجميع فهو داخل في قوله والا فلا ويظهر لك سقوط ما في بعض الحواشي هنا اه شيخنا كحاشية سم وعبارته قوله أو بعضها قضية كلامه اذن انه ان سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى اتمام ركوعه انه يجب الاستقبال في الجميع والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له اه عمدة انتهت (قوله والا فلا) من جملة ما صدقناه ما لو كان ركباً في غير مرقد فلا يختص ذلك بمن في مرقد كما قد يتوهم لان قوله وان لم يسهل ذلك أي على الراكب مطلقاً أي بمرقد ولا تأمل اه ح (قوله أي وان لم يسهل

(فان سهل توجهه ركب غير ملاح بمرقد) كهودج وسفينة في جميع صلاته (واتمام الاركان) كلها أو بعضها هو أعم من قوله وتمام ركوعه وسجوده (لزمه) ذلك لتيسره عليه (والا) أي وان لم يسهل

ذلك) أى التوجه فى الجميع واتمام الاركان كلها أو بعضها وهذا يصدق بما إذا سهل التوجه فى جميع الصلاة مع عدم اتمام شئ من الاركان وبما إذا لم يسهل التوجه فى جميع الصلاة قبل فى بعضها وأمكنه اتمام جميع الاركان أو بعضها وبما إذا سهل التوجه فى بعض الصلاة مع عدم اتمام شئ من الاركان أو اتمام بعضها اهـ حل (قوله فلا يلزمه شئ منه) أى من التوجه فى كلها أو بعضها وقد سهل ذلك يحتدل رجوع اسم الإشارة الى التوجه خاصة دون اتمام الاركان ويؤيده ان الشارح لم يتعرض له وهذا واضح فى نحو الهودج وأما فى السفينة لغير الملاح فلا بد له من التوجه واتمام الاركان فان لم يسهل عليه ذلك ترك التنفل كما تقدم فكان الاولى للموافاق اسقاط لفظ السفينة اهـ حل والحاصل ان راكب السفينة غير الملاح حكمه حكم المقيم فان سهل عليه التوجه فى جميع صلاته واتمام كل الاركان تنفل والا فلا وأما الراكب فى مركب أو هودج أو مجمل أو على سرج أو برذعة أو رحل أو غير ذلك في حكمهم واحد وهو ما فهم من قول الماتن فان سهل توجهه راكب غير ملاح بمركب الخ ويكون قوله بمركب أى مثلاً كما اقتضاه عموم قوله فلما سفر تنفل راكباً وقوله راكباً يشمل الراكب للجميع ما ذكره وكان هذا الحاصل مقتضى عبارة المحشى هومة تضى عبارة الشورى والشيخ سلطان وغيرهما خلافاً لما وقع فى حاشية البرماوى من ان راكب المركب والمخفة والهودج مثل راكب السفينة وان التفصيل الواقع فى قوله فان سهل الخ انما هو فى راكب على سرج أو قتب أو نحوهما فتدبر اهـ شيخنا ح ف (قوله الا توجه فى تحريمه) فلو نوى ركعتين ثم فى اثناء صلاته بداله ان يزيد عليه ما لم يحتج الى استقبال عندية الزيادة اهـ برماوى (قوله ملاح السفينة) ومثله مسير المركب وحامل السرير اهـ برماوى ومثله شرح مرر فحكم الكل انه لا يلزمهم اتمام كل الاركان ولا بعضها وان سهل ولا التوجه فى جميع الصلاة ولا فى البعض وان سهل الا فى التحريم فانه يلزمهم ان سهل على المعتمد اذا علمت هذا علمت سقوط ما للرشيدى على مرر من التطهير فى الحاق مسير المركب بالملاح اهـ شيخنا ح ف (قوله وهو مسيرها) أى من له دخل فى سيرها بحيث يختل أمره لو اشتغل عنها اهـ حل وعبارة ع ش على مرر وهو من له دخل فى سيرها وان لم يكن من المعدن لتسييرها كما لوعاون بعض الركاب أهل العمل فيها فى بعض اعمالهم انتهت ووصف بجري السفينة بالملاح من الملاحة لا صلاح شأن السفينة فويل انه وصف لاربح ويسمى به المسير لها بالملاسة وقيل انه مأخوذ من معالجة الماء الملح باجراء السفينة فيه اهـ قل على الجلال من فصل الاصطدام (قوله فلا يلزمه توجه) أى ولا اتمام شئ من الاركان وان سهل وعبارة الشورى قوله فلا يلزمه توجه قضيته انه لا يجب ولو فى التحريم وان سهل والمعتمد وجوبه فيه ان سهل ولا يلزم اتمام الاركان كراكب الدابة فانه ح ف فى شرح الارشاد خلافاً لما فى الشرح الصغير انتهت وعبارة ع ش وما اقتضاه اطلاق من ان الملاح لا يلزمه التوجه لا فى التحريم ولا فى غيره لا فائله انتهت (قوله يقطع عن النفل) أى ان قدم عمله أى شغله الذى يشتغل به عن النفل وقوله أو عمله أى ان قدم النفل على العمل اهـ شيخنا (قوله من الاستثناء الاخير) هو قوله الا توجه فى تحريمه الخ اهـ حل والاول هو قوله الا فى شدة خوف اهـ حل والاول هو قوله الا فى شدة خوف اهـ (قوله ثم نقل ما يقتضى خلاف ما ذكرناه) وهو واجب التوجه فى كل ما سهل عليه غير التحريم ولا يخفى ان الذى فى كلام الاسنوى انما هو فيما اذا كانت الدابة واقفة وهو واضح لانه حينئذ غير مسافر وسهولة ما ذكر لا تنقيد به هذه الحالة بل توجد فيما لو كانت سائرة ويده زمامها وهى سهلة فليست أهـ حل وعبارة شرح مرر ومقتضى كلامهما فيما اذا كانت سهلة انه لا يلزمه الاستقبال فى غير التحريم وان كانت واقفة أيضاً قال فى المهمات وهو بعيد والقياس كما قاله ابن الصباغ انه مهمادام واقفاً لا يصلى الا الى القبلة وهو متعين وفى الكفاية عن الاصحاب انه لو وقف لاستراحة أو انتظار رفقة لزمه الاستقبال مادام واقفاً فان سار أتم صلاته الى جهته فمعه ان كان سيره لاجل سير الرفقة فان كان مختاراً له بلا ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهى صلاته لانه بالوقوف لزمه فرض التوجه

ذلك (فـ لا) يلزمه شئ منه (الاتوجه فى تحريمه ان سهل) بأن تكون الدابة واقفة وأمكن انحرافه عليها أو تحريفها أو سائرة ويده زمامها وهى سهلة فان لم يسهل ذلك بأن تكون صعبة أو مقطوعة ولم يمكنه انحرافه عليها ولا تحريفها لم يلزمه توجه للمشققة واختلال أمر السير عليه وخرج بزيادة غير ملاح ملاح السفينة وهو مسيرها فلا يلزمه توجه لان تكليفه ذلك يقطع عن النفل أو عمله وما ذكرته من الاستثناء الاخير هو ما ذكره الشيخان وقضيته انه لا يلزمه التوجه فى غير التحريم وان سهل ويمكن الفرق بأن الانعقاد يحتاط له بالاحتياط لغيره لكن قال الاسنوى ما ذكرناه بعيد ثم نقل ما يقتضى خلاف ما ذكرناه

انتهت (قوله خلاف ما ذكرناه) وهو انه متى سهل عليه الاستقبال ولو في السلام وجب ومما ذكرناه انه لا يجب
 الا التوجه في التحريم ان سهل ولا يجب التوجه في غيره وان سهل اه شيخنا (قوله ولا ينحرف الا قبله)
 راجع لقوله والافلا المفروض في الركب لكنه لا يختص به فكان الانسب تأخير عن الماشي ليرجع له
 أيضا وقوله ويكفيه ايماء الخ راجع أيضا لقوله والافلا اه شيخنا ولاناه بقوله وعدل اليه عن قول الاصل ويحرم
 انحرافه لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة اذ الشئ قد يحرم مع الصحة بخلاف النهي فان الاصل في مخالفة
 الفساد وقد يقال الحرمة أيضا يلزم منها ان يكون هناك شيء في احكامه العدول ويمكن الجواب بأن هذا أنحصر
 أو يقال فرق بين دلالة المطابقة ودلالة الالتزام لكن عبارة المصنف تحتل الكراهة وعدم السنية والبطالان
 فكل منهما ليست نافية البطلان اه برماوى (قوله عن صوب طريقه) انما يحرم ذلك مع مضيه في الصلاة
 وأما مجرد الانحراف مع قطعها فلا يحرم لانه تركها ويجوز ركوب الدابة مقفلا بالجهة القبلة لانه لا يكفه
 اه برماوى (قوله الا قبله) أى ولو كانت خائف ظهيرة فيصلى صوب مقصده وان كان مقصده طريق آخر
 يستقبل فيه القبلة مساولة مسافة وسهولة وسلك ذلك الطريق لا لغرض اتوسعهم في النقل اه حل (قوله
 أيضا الا قبله) أى ولو ركوبه مقفلا فلا يضر لانها الاصل وسواء أ كانت عن يمينه أم يساره أم خلفه خلافا
 للأذرعى لكونه وصلة للأصل اذ لا يتأتى الرجوع اليه الا به فيكون مغتفرا كما لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى
 اليه وعزم ان يسافر الى غيره أو على الرجوع الى وطنه فانه يصرف وجهه الى الجهة الثانية ويغضى في صلاته
 كما صرحوا به وتكون هي قبلته وانما تكون الاولى قبلته ما لم تتغير العزيمة اه شرح مر (قوله أو جمعت
 دابته) ولو انحرفت بنفسها بغير جناح وهو غافل عنها اذا كر الصلاة في الوسيط ان قصر الزمان لم تبطل والا
 فوجهان اه وأوجههما البطلان اه شرح الروض اه شوبرى وفي المختار جمع الفرس أعجز راكبه
 وغلبه وبابه خضع وجناحا أيضا بالكرس فهو فرس جوح بالفتح وجمع أسرع ومنه قوله تعالى وهم يجمعون اه
 (قوله وعاد عن قرب) راجع للثلاثة قبله أى ويسجد للسهو في الثلاثة على المعتمد اه ع ش وعبارة شرح
 مر ولكنه يسجد للسهو لان عدم ذلك مبطل وفعل الدابة منسوب اليه كما حرم به ابن الصباغ وصحاح في الجاح
 والرافعى في الشرح الصغير في النسيان ونقله الخوارزمي فيه عن الشافعى وقال الاسنوى تتعين الفتوى به لانه
 القياس وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتدوان نقلا عن الشافعى عدم السجود وصححه المصنف في المجموع
 وغيره انتهت (قوله ويكفيه ايماء) مرجع الضمير الراكب غير الملاح المتعذر عليه الانتماء كما يعلم من شرح
 مر لكن هو صحيح كما لا مرجع اه شوبرى والمراد من هذه العبارة ان الضمير راجع لقوله والافلا اه (قوله
 أولى من قوله ويومئ) أى لانه يومئ ان الائمة واجب ولا يجوز له وضع جهته على عرفها مثلا وليس كذلك وهذا
 الابهام انما هو في السجود كما يؤخذ من شرح مر ويومئ بالهدزة كما في المختار اه ع ش على مر (قوله تميزا
 بينهما) ولا يلزمه بذل وسعه في الانحناء فلولم يقدر الا على أكمل الركوع دون ما زاد كره مرتين كما في الخادم
 اه حل وفي المختار أومات اليه أشرت ولا تقل أوميت وومات اليه أوما مثل وضعت أضغ وضعا لفة اه
 وفي المصباح و مات اليه ايماء أشرت اليه بحاجب أو يداو غير ذلك وفي لغة و مات أوما من باب وقع وسقطت
 الواو كما سقطت من يقع اه وفي هامش القسطلاني بخط الشيخ أبى العز الجبى ما نصه قال في النهاية الائمة
 الاشارة بالاضاء كالرأس واليد والعين والحاجب يقال أومات اليه أومئ ايماء وومات لغة فيه ولا يقال أوميت
 وقد جاءت في الحديث غيرهم موزة على لغة من قال في قرأت قرئت وهمزة الائمة زائدة وبلغها الواو (قوله على
 عرف الدابة) شامل لغير الفرس وفي المختار العرف ضد النكر الى ان قال والعرف أيضا عرف الفرس اه
 وقضيته انه لا يضاف لغير الفرس من الدواب ثم قال والمعرفة بفتح الراء الموضع الذي يثبت عليه العرف اه وفي
 القاموس والعرف بالضم شعر عنق الرأس وتضم راؤه اه وفي المصباح وعرف الدابة الشعر النابت في محدد

(ولا ينحرف) عن صوب
 طريقه لانه بدل عن القبلة
 (الا قبله) لانها الاصل فان
 انحراف الى غيرها بطلت
 صلاته الا ان يكون جاهلا
 أو ناسيا أو جمعت دابته
 وعاد عن قرب (ويكفيه
 ايماء) هو أولى من قوله
 ويومئ (بركوعه وسجوده)
 حالة كونه (انحفض) من
 الركوع تميزا بينهما
 ولاتباع رواه الترمذى
 وكذا البخارى لكن بدون
 تقييد السجود بكونه أخفض
 وبذلك علم انه لا يلزمه في
 سجوده وضع جهته على
 عرف الدابة أو سرجه أو

رقيتها اه وهو موافق لاطلاق الشارح اه ع ش على مر (قوله والمائى يتمهما) قضيته انه لو تعذر
عليه اتمامهما أو عدم الاستقبال فيهما الخوفه على نفسه أو ماله مثل لم يتنفل اه سم على المنهج بالمائى أقول
ولو قبل يتنفل والحالة ما ذكر لم يكن بعيدا فان المشقة المجوزة لترك الاستقبال في السفر في حق الراكب موجودة
هنا فليراجع وقد يشهد له ما يأتي في قوله ولو كان بالطريق وحل الخ اه ع ش على مر (قوله أيضا والمائى
يتمهما) أى ان سهل عليه فلو كان يمشى في وحل أو نحوه أو ماء أو ثلج فهل يلزمه اكمال السجود على الارض
ظاهر اطلاقهم لزومه واشتراطه ويحتمل وهو الاقرب ان يقال يكفيه الابعاء في هذه الاحوال لما فيه من
المشقة الظاهرة وتلويت بدنه وثيابه بالطين وقد وجهوا وجوب اكمله بالتيسر وعدم المشقة وهي موجودة
هنا والزامه بالاكمال يؤدي الى الترك جلة اه شرح مر وقوله ان يقال يكفيه الابعاء الخ ولا تسن إعادة النفل
ازا تب منه وظاهره انه يكفيه الابعاء من غير ما يغتفر فيه ويحتمل ان يقال يبالغ في ذلك بحيث يقرب من الوحل
كمن حبس بموضع نجس وكفى من صلى النفل قاعدا اذا غز عن الركوع والسجود والاقرب الاول لان النفل
في السفر خفف فيه وحيث وجدت مشقة سقط الركوع والسجود فيكتفى بمجرد الابعاء اه ع ش عليه
(قوله وجالوسه بين سجديته) هـ ذاني غير المائى زحفا أو حبوا اما هو فالجلوس بين السجدين في حقه
كلا اعتدال اذا كان عاجزا عن القيام اه شورى (قوله وله المائى فيما عدا ذلك) أى من قيام واعتدال
وتشهد ولو أول وكذا سلام وبه ينتظم قولهم يستقبل في أربع ويمشى في أربع اه برماوى ويفرق بين
التشهد وبين الجلوس بين السجدين بأن مسمى القائم سهل فسقط عنه التوجه فيه ليمشى فيه شيئا من سفره قدر
ما يأتي بالذكر المسنون فيه ومشى الجالس لا يمكن الا بالقيام وهو غير جائز فلزمه التوجه فيه اه شرح مر
(قوله ولو صلى فرضا) هـ ذام مفهوم النفل في الاستثناء السابق لكنه أعم لشموله للمقيم أى فلا يجوز
الفرض على الدابة لاه هذه الشروط اه شيخنا (قوله أو غيره) كصلاة الجنائزة والمعدة وصلاة الصبي اه
برماوى فصلاة الجنائزة كالفرص العينية في التفصيل المذكور وهذا هو التحقيق وما وقع في شرح مر من
أنهم لا تصح على الدابة من أصله فاعترب به بعض الحواشي فنقله كلام غير محرر لانه ساقه على غير وجهه كتابه عليه
لرشدى عليه اه لكتابه (قوله على دابة واقفة) وكالواقفة ما لو كان زمامها بيد ميمز وكذا حامل السرير ولو
واحد من حامله حيث ضبط باقهم وكذا لو كان مسير السفينة غير لعدم نسبة سيرها ما ذكر اليه ولذلك لا يصح
طوافه عليه اه قل على الجلال (قوله لرواية الشيخين السابقة) هي قوله غير انه لا يصلح عليها المكتوبة ولم
يؤخذ بقضيتها فيمنع من صلاته عليها واقفة مع التوجه وائتمام الاركان لان السياق يدل على انه انما ترك الصلاة
عليها لما يعرض لها من الخلل وهو مانع من الصحة اه ع ش (قوله منسوب اليه) هذا يقتضى انها لو وثبت وثبة
فأحشة أو سارت ثلاث خطوات متوالية بطلان الصلاة وهو كذلك وقرر شيخنا زى اه شورى ويقتضى
انه لو لم يكن منسوب اليه بان كان زمامها بيد غيره وكان ميمز والتميز بها القبلة واستقبل الراكب وأتم الاركان
في جميع الصلاة جاز وهو كذلك كما يفهم من شرح مر وصرح به سم اه شيخنا (قوله بدليل جواز
الطواف عليها) أى بخلاف السفينة فانها كالدار اه برماوى (قوله نعم ان خاف من نزول الخ) عبارة شرح
مر نعم ان خاف من النزول عنها على نفسه أو ماله وان قل أو فوت رفقة اذا استوحش وان لم يتضرر أو خاف
وقوع معادله لميل الحمل أو تضرر الدابة أو احتاج في نزوله اذ اركب الى معين وليس معه أجبر لذلك ولم يتوسم من
نحو صديق اعانته فله في جميع ذلك ان يصلح الفرض عليها وهي سائرة الى جهة مقصده ويبيد انتهت (قوله
أيضاً نعم ان خاف من نزوله الخ) ظاهره اختصاص الراكب بذلك وليس كذلك بل المائى الخائف كذلك فيصلى
ماشيا كالناذلة وتجب الاعادة لندرة العذر اه شورى (قوله واعاد) هو المعتمد خلافا للعلامة جج اه
برماوى (قوله ولو صلى على سرير الخ) أى لان السرير منسوب لحامله دون راكمه وقرئ المتولى بينه وبين الدابة

نحوه (والمائى يتمهما)
أى الركوع والسجود
(ويتوجه فيهما وفي تحريمه)
وفيما زدته بقول (وجالوسه
بين سجديته) لسهولة ذلك
عليه بخلاف الراكب وله
المشى فيما عدا ذلك كما علم
بما تقر راطول زمنه أو سهولة
المشى فيه (ولو صلى) شخص
(فرضا) عينا أو غيره (على
دابة واقفة وتوجه) القبلة
(وأتمه) أى الفرض فهو
أعم من قوله وأتم ركوعه
وسجوده (جاز) وان لم تكن
معقولة لاستقراره في نفسه
(والا) بأن تكون سائرة
أولم يتوجه أو لم يتم الفرض
(فلا) يجوز لرواية الشيخين
السابقة ولان سير الدابة
منسوب اليه بدليل جواز
الطواف عليها فلم يكن
مستقرا في نفسه نعم ان خاف
من نزوله عنها انقطاعا عن
رفقته أو نحوه صلى عليها
وأعاد كما مر وبما تقر وعلم
ان قولى والافلا أولى من
قوله أو سائرة فلا ولو صلى
على سرير

السائرة بنفسها وبين الرجال السائرين بالسريبان الدابة لا تسكاد تثبت على حالة واحدة فلا تراعى جهة القبلة بخلاف الرجال قال حتى لو كان للدابة من يلزم بجامها أى وهو مميز ويسير بها بحيث لا تختلف الجهة باز ذلك ومنه مسئلة البدر بن شهبه وهى صحة الصلاة فى المحفة السائرة لان من ييده زمزم الدابة براعى القبلة اه حل وقوله كما مر أى فى آخر التيمم من ان العذر النادر يلزم فيه الاعادة أو مر فى أول الباب فى العاجز أو فيها اه شيخنا وفى عرش على المواهب ما نصه عبارة شيخنا حل واختلاف هل أذن صلى الله عليه وسلم بنفسه فقيل نعم أذن مرة واستدل على ذلك بانه جاء فى بعض الأحاديث أى وقد صح انه صلى الله عليه وسلم أذن فى السجود فوصلى وهم على رءوسهم فقدم على راحته صلى الله عليه وسلم فصلى بهم بوقت ابعاء يجعل السجود أنخفض من الركوع اه ولم يذكر سنده ولعل ذلك كان لما منع منهم من النزول وفى تحفة حج على المنهاج بعد قول المصنف استقبال القبلة ولو صلى فرضا على دابة واقفة لم يخل ما نصه اما العاجز عن النزول عنها كأن خشى منه مشقة لا يتحمل عادة أو خوف الرفقة وان لم يحصل له الا مجرد الوحشة على ما اقتضاه اطلاقهم فيصلى عليها على حسب حاله قال القاضى ولا اعادة عليه اه وخالفه الشمس الرملى فى شرحه فى عدم الاعادة فقال بوقت وبعد انتهت (قوله على سرير) ومنه الأرجوحة بضم الهمزة وهى ما تسمى بالعامية بالمرجحة اه برماوى وعبارة شرح مر على سرير أو أرجوحة معلاقة بحبال انتهت (قوله محمول على رجال) أى علة فان كانوا مجانبين فكالدابة لنسبة السير الى الركب اه عبد ربه فلو كان بعضهم مجننين وبعضهم عقلاء أفتى شيخنا ان كان غير العقلاء تابعين للعقلاء صح والافلا اه سم قال الاطفيحى الاقرب الصحة مطلقا اه (قوله ومن صلى فى الكعبة) وهى أفضل من المسجد وأفضلها جهة الباب والصلاة فيها أفضل منها خارجها الا نحو جماعة خارجها ان كانت أكثر لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بعمامها كالجماعة ببيتها فانها أفضل من الانفراد فى المسجد كالنافذة ببيتها فانها أفضل منها بالمسجد ولو الكعبة وان كان المسجد أفضل منه بل نقل الطرطوشى المالكي الاجماع على ان النافذة فى البيت أفضل منها فى سائر المساجد حتى المسجد الحرام نعم النقل ذو السبب فى المسجد أفضل منه فى بيته اه برماوى (قوله وتوجه شاخص منها الخ) اما اذا لم يتوجه ما ذكر فلا يصح لانه صلى فيه أى فى البيت لا اليه وانما جازاسة تقبل هو انهم الممن هو خارجها هدمت أو وجدت لانه يسمى عرفا مستقبلا لها بخلاف من فيها لانه فى هواها فلا يسمى عرفا مستقبلا لها اه حج ولو زال ذلك الشاخص فى أثناء الصلاة بطلت بخلاف زوال الرابطة اه زى لان أمر الاستقبال فوق أمر الرابطة اه سم وانما كان الاستقبال فوق الرابطة لانه شرط لصحة الصلاة والرابطة شرح لصحة الجماعة اه لكاتبه (قوله أو مسمرة فيها) من سمر مو بابه قتل والتشغيل وبالغة فيه اه برماوى ولو سمرها هو لى صلى اليها ثم أخذها فاعطاها رانه لا يكتفى ويحتمل خلافه ومال مر الى هذا الخلاف وارتضاه اه سم وفى حج انه يكتفى باستقبال الوبد المغرور فتقييد الخشبة بالسمر والمبنية ليس للتخصيص بل يكفى ثبوتها ولو بغير بناء وسمر وخالف فى ذلك حل و زى اه (قوله أو تراب جمع منها) أى دون ما تلقى به الرياح والاحجار المقلوعة منها كالتراب اه برماوى (قوله ثلثى ذراع) أى ارتفاعه ذلك أى وان بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثروا خرج بعض بدنه عن محاذة الشاخص لانه متوجه ببعض بدنه جزأ منها وبياقيه هواءا لكن تبعا اه برماوى وقوله وان بعد عنه الخ ويفرق بين هذا وبين ستره المصلى وقاضى الحاجة بان القصد ثم الستر عن القبلة ولا يحصل الامع القرب وهنا اصابة العين وهو حاصل فى البعد والقرب اه حل (قوله بخلاف ما اذا كان الشاخص الخ) المناسب ان يقول اما اذا كان الشاخص دون ثلثى ذراع أو لم يكن منها كشيش ثابت وعصى مغرورة بها فلا يصح التوجه اليه اه زى وهو يخالف ما فى حج فى العصى المغرورة اه (قوله لانه ستره للمصلى) أى كستره

محمول على رجال سائرين به مع (ومن صلى فى الكعبة) فرضا أو نفلا ولو فى عرصة أو انهدمت زأو على سطحها وتوجه شاخصا منها) كعتبتها أو بابها وهو مردودا وخشبة مبنية أو مسمرة فيها أو تراب جمع منها (ثالثى ذراع) بذراع الآدى (تقريبا) من زبادنى (جاز) أى ما صلا بخلاف ما اذا كان الشاخص أقل من ثلثى ذراع لانه ستره المصلى فاعتبر فيه قدرها وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها فقال

المصلي فالمعنى على التشبيه وقوله فاعتبر فيه قدرها بيان للجامع وقوله وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عنها أي
عن سيرة المصلي بيان لحكم الأصل أي لدليل حكم الأصل اه شيخنا (قوله كؤخرة الرجل) بضم مضمونة
وهمز ساكنة بعدها خاء معجمة مكسورة أو مفتوحة مخففة فيها أو يقال مؤخرة بضم الميم وفتح الهمزة وتشديد
الخاء المفتوحة أو المكسورة وقد تبدل الهمزة واو يقال آخره بفتح الهمزة مرة والمد مع كسر الخاء وهي الحقيبة
المحشوة التي يستند إليها الراكب خلفه من كور البعير والرجل بفتح الراء وسكون الخاء المهملتين اه برماوى
وفي التوشيح للسيوطي انها العود الذي يستند اليه الراكب في آخر الرحل اه شوبري (قوله ومن أمكنه)
أي سهل عليه من غير مشقة لا تختمل عادة ذكره كان أو أنتى حراً أو رقيقاً بالغاً أو غير بالغ بصيراً أو أعمى اه
برماوى (قوله أي الكعبة) أي أو ما في معناها كالقطب وموقفه صلى الله عليه وسلم إذا ثبت بالتواتر وأما إذا ثبت
بالإحد فكالخبر عن علم اه حل وقوله كالقطب أي بعد الإلهاء اليه ومعرفة يقيناً وكيفية الاستقبال به
في كل قطر وأما إذا قد شئ من ذلك كان من جملة الأدلة التي يجتهد معها وهم يجمع بين الكلامين وهو بين
الفرق بين في بنات نعش الصغرى اه شيخنا ح ف (قوله أيضاً أي الكعبة) عبارة الأصل علم القبلة وهي أولى
أدلة الكعبة محارب المسلمين المعتمدة في أنه متى أمكنه علمها لم يعمل بغيره اه شيخنا (قوله ولا حائل بينه
وبينها) أي ولا مشقة عليه في علمها وإن احتمل في العادة بخلاف الاعمى مثلاً إذا أمكنه التحسس عليها لكن
بمشقة لكثرة الصفوف والزحام فيكون كالحائل هكذا ظهر وعرضته على شيخنا الطبرلاوى فوافق اه سم وما
ذكره في الاعمى مستفاد من تفسيرهم الامكان بالسهولة اه شيخنا (قوله أو على جبل أبي قبيس) بضم القاف وفتح
الباء الموحدة وهو الجبل المشرف على الصفا وكان يسمى في الجاهلية الامين لان الحجر الاسود كان مودعاً فيه عام
الطوفان سمي بذلك لان آدم عليه الصلاة والسلام اقتبس منه النار التي في أيدي الناس اه برماوى (قوله بحيث
يعاينها) قيد في الثلاثة أي بحيث تمكن معاينتها كأن كان في ظلمة أو غمض عينيه لانه يعاينها بالفعل والابان كان
يعاينها بالفعل فيقال له عالم بها لانه يمكنه علمها فلا يصح جعل هذه أمثلة لقوله ومن أمكنه علمها اه شيخنا وعبارة
شرح مر بان كان بالمسجد الحرام أو بمكة ولا حائل أو على جبل أبي قبيس أو على سطح وهو متمكن من معاينتها
وحصل له شك فيها نحو ظلمة انتهت وقوله لنحو ظلمة مراده بالظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من
التوصل الى المعاينة بغير مشقة اذ هو فرض المسئلة اه رشيدى (قوله وكالحاكم) أي المجتهد اذا وجد النص
فلا يرجع لتقليد غيره اه شيخنا (قوله والا اعتماد ثقة الخ) مع قوله قد ثقة عارفا يقتضى هذا الصنيع ان اعتماد
الثقة المذكور لا يسمى تقليداً وهو كذلك فان التقليد أخذ قول المجتهد من غير معرفة دليله والخبر عن علم ليس
مجتهداً حتى يكون أخذ قوله تقليداً وعبارة ابن السبكي التقليد أخذ قول المجتهد من غير معرفة دليله اه شيخنا
(قوله ولو عبداً أو امرأة) قد يشمل التعبير بالثقة دون مقبول الشهادة من يرتكب حارماً المروءة مع السلامة من
الفسق وهو ظاهر ويشعر به قوله وخرج بالثقة غيره كفاستق الخ ويحتمل ان يقال بعدم قبول خبره وهو الاقرب
اه ع ش على مر (قوله كقوله أنا شاهد الكعبة) أي أو المحراب المعتمد أو قال رأيت القطب أو نحوه
أو رأيت الجمع الكثير من المسلمين يصلون هكذا فحق هذا كما يمنع الاجتهاد بل يعتمد خبره فان لم يخبره لم يسأله
حيث لا مشقة عليه في سؤاله على الوجه ويسأل من دخل داره ولا يجتهد نعم ان علم انه انما يخبر عن اجتهاد امتنع
عليه تقليده كما هو ظاهر اه زى (قوله ولا يكاف المعاينة الخ) ومنها تكليف الاعمى الذهاب الى حائط المحراب
مع وجود الصفوف أو تعثره بالجالسين أو السواري أو نحو ذلك أو تكليفه الصلاة خلف امام بعيد عن حائط
المحراب وقد سئل العلامة الزبائدي عن الاعمى اذا استدلى على القبلة بنصب حصير أو نحوه أو وجهه شخص الى
جهة القبلة ولم يضع يده على المحراب سواء سهل عليه ذلك أم لاهل نص صلاته أو لا بد من وضع يده على المحراب اذا
كان الموضع خالياً فأجاب بأنه لا بد من وضع يده على المحراب الا في أيام العبد ونحوه اذا كثر الناس وعجز عن مس

كؤخرة الرجل رواه مسلم
وقول شائخصا منها أعم مما
ذكره (ومن أمكنه علمها) أي
الكعبة بقيد زنده بقول
(ولا حائل) بينه وبينها كأن
كان في المسجد أو على جبل
أبي قبيس أو سطح بحيث
يعاينها (لم يعمل بغيره) أي
بغير علم من تقليد أو قبول
خبر أو اجتهاد لسهولة علمها
في ذلك وكالحاكم اذا وجد
النص فتعبرى بذلك أهم
من تعبره بالتقليد والاجتهاد
(والا) أي والالم يمكنه علمها
أو أمكنه ثم حائل كجبل
وبناء (اعتماد ثقة) ولو عبداً
أو امرأة (يخبر عن علم)
لا عن اجتهاد كقوله أما
أشاهد الكعبة ولا يكاف
المعاينة

المحارب واجماع العميان على خلاف ذلك لا يعتد به لانه ناشئ عن جهل وخالفه شيخنا الشيرازي في ذلك وهو
 نسخة عظيمة اه برماوى (قوله بصعود حائل) أى وان قل كئلا ثلاث ذرج وقوله أودخول المسجد أى وان قرب
 أيضا لما ذكر وعبارة الخطيب نعم ان حصل له بذلك مشقة جازلة الاخذ بقول ثمة مخبر عن علم اه ع ش (قوله
 مع وجود اخبار الثقة) ويكاف الذهاب الى من يخبر عن علم وسؤاله واذا سأله هل يجب عليه ارشاده أولا فيه
 نظر والا قرب الاول لان ارشاده من فروض الكفايات ومن سئل شيئا منها تعين عليه فعله حيث لا عذر ولا يشكل
 على ذلك عدم تكليفه صعود السطح ونحوه لان السؤال لا مشقة فيه بخلاف الصعود ويؤخذ منه انه متى كان في
 السؤال مشقة كان كذلك ولا يكاف ان يسأله هل اخباره عن علم أو اجتهد اه برماوى (قوله وفي معناه رؤية
 محارب المسلمين) أى من حيث الاعتماد لا من حيث امتناع الاجتهاد من كل وجه لانه يجتهد فيها بمنة أو يسيرة
 كما يأتي بخلاف المخبر عن علم لا يجوز الاجتهاد معه اه عزيزى قال سم على ج في اثناء كلامه ويجب على
 الانسان قبل الاقدام أى على اعتماد المحارب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن فاذا
 صلى قبله بدون اجتهاد لم تنفع صلواته اه وينبغي ان يحصل ذلك في محل لم يكثر طارقه واحتمل الطعن فيه والا
 فصلاته صحيحة من غير سؤال اه ع ش على م ر * (فرع) * قال في الروض وشرح هو يعتمد الاعمى
 وكذا من في ظلمة المحارب بالمس ولولم يره قبل العمى كما يعمده البصير الذي ليس في ظلمة بالمساهدة فالمحارب المعتمد
 كصريح الخبر فلا يشبه عليه مواضع لم يصبر فان خاف فوت الوقت صلى كيف اتفق وأعاد كما يؤخذ مما يأتي
 وصرح به الاصل اه وظاهر صنيع الشارح انه يجب على الاعمى والبصير في ظلمة كليهما الصبر عند الاشتباه
 ولا يقلد ان المخبر عن المحارب لكن عبارة العباد نصها ويعتمد الاعمى والبصير في ظلمة المحارب بالمس وان لم يره قبل
 العمى فان اشتبه عليه فلد بصير فان فقه صبر فان خاف فوت الصلاة صلاها كيف شاء واعاد اذا قدر اه اه سم
 (قوله رؤية محارب المسلمين) جمع محارب وأصله في اللغة صدر المجلس سمي بذلك لان المصلي يحارب الشيطان فيه
 ولا تنكره الصلاة فيه ولا بمن فيه خلافا للجلال السيوطى * (قائدة) * لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم والخلفاء
 بعده الى آخر المائة الاولى محارب وانما حدثت المحارِب في أول المائة الثانية مع ورود النهى عن اتخاذها
 لانه بدعة ولا نهى من بناء الكنائس واتخاذها في المساجد من اشراط الساعة اه برماوى وعبارة ع ش على م ر
 والمحارب المخوف على الهيئة المعروفة حدث بعده صلى الله عليه وسلم ومن ثم قال الاذرى يكره الدخول في طاقة
 المحارب ورأيت بها مش نسخة قد عتولا يكره الدخول في الطاقة خلافا للسيوطى انتهت (قوله أو صغير يكثر
 طارقه) أى وسلمت من الطعن فيها فلا يجتهد مع وجودها بخلاف ما يندر طارقه من المسلمين ولا يخفى كما يعلم من
 كلامه الا أنى ان الاجتهاد الممتنع مع وجود ما ذكر الاجتهاد في الجهة أو ما في البينة أو اليسرة فلا يمتنع في غير
 موقفه صلى الله عليه وسلم أما ما ذكره فلا يجوز الاجتهاد فيه بمنة ولا يسرة لانه لا يقر على خطا حتى لو تخيل حلق فيه
 انحرافا بمنة أو يسرة كان خيالا باطلا لا يلتفت اليه ونخرج سلمت من الطعن ما لم تسلم منه كمحارب القرافة
 وار ياف مصر فلا يمتنع الاجتهاد مع وجودها بل يجب لامتناع اعتمادها ويكفى الطعن من واحد اذا كان من أهل
 العلم بالنية أو ذكره مستندا قال شيخنا ويجوز الاعتماد على بيت الابرقة في دخول الوقت والقبلة لافادتها
 الظن بذلك كما يغيد الاجتهاد كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر اه فظاهر كلامه انه يجوز له الاجتهاد
 مع وجودها وحيث يحتاج الى الفرق بينها وبين ما تقدم في المحارب وقد جعلوها في دخول الوقت كالمخبر عن علم
 اه ح ل (قوله كفاسق وصبي مميز) أى وكافر فلا يقبل اخباره بما ذكر كغيره لانه متهم في خبر الدين نعم قال
 الماوردى لو تعلم مسلم من مشرك دلائل القبلة ووقع في قلبه صدق ما اجتهد لنفسه في جهات القبلة جاز لانه عمل في
 القبلة على اجتهاد نفسه وانما قبل خبر المشرك في غيرها قل الاذرى وما أظنهم يوافقونه عليه ونظر فيه الشاشي
 وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في الادلة الا ان يوافق عليها مسلم وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعول

بصعود حائل أودخول
 المسجد المشقة وليس له أن
 يجتهد مع وجود اخبار الثقة
 وفي معناه رؤية محارب
 المسلمين ببلد كبير أو صغير
 يكثر طارقه وخرج بالثقة غيره
 كفاسق وصبي مميز

عليه الحكم اه وهذا التنظير هو المعتمد اه شرح مروقوله وكافر قال حج الان علمه قواعده صيرت
له ملكة بعد لم يها القبلية بحيث يمكنه ان يبرهن عليها وان نسي تلك القواعد كما هو ظاهر وكلام الماوردي المخالف
لذلك ضعيف اه وأقول ولعل مراده بخالفه الماوردي ان كلام الماوردي يفيد انه اذا تعلم منه الادلة
وقلده في العمل بمقتضاها كان أخبره بان النجم الغلاني اذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلا
للكعبة وهو على هذا التقدير ضعيف أما اذا لم تعلم أصل الادلة منه ثم توصل بذلك الى استخراجها من
الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة يقتدر بها على معرفة صحيح الادلة من فاسدها لم يمنع عليه العمل
بمقتضاها بل يجب عليه الاخذ به وبما تقرر يعلم انه لا يخالفه بين ما ذكره الشارح وما ذكره حج اه عش
عليه (قوله أيضا كفاسق) ظاهره وان وقع في قلبه صدقة وقياس ما يأتي في الصوم الاخذ بخبره حيث لا
أن يفرق بانه لما كان أمر القبلية مبنيا على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم بدليل انه لا يذر
في تأخيرها بحال بخلاف الصوم احتياط لها اه عش على مروق في قل على الجلال قوله بان كان عارفا
بادلة القبلية هو تصور لا مكان الاجتهاد ولا بد أن تكون معرفة الادلة من معلم مسلم أو من كافر باع حد التواتر
أو أقر عليها مسلم عارف والافلا عبرة بما ولا يعتمد عليها وان صدق المعلم عليه قاله شيخنا مر واعتمده وتقدم
عن شيخنا اعتبار التصديق اه (قوله وصي ميم) أي وان اعتقد صدقه على الراجح لكن قياس ما قالوه في المياه انه
اذا وقع في قلبه صدقة أخذ بقوله واعتمده العلامة الزياي اه برماي (قوله فان فقد) أي في محل لا يكلف تحصيل
الماء منه بان كان فوق حد القرب اه عش (قوله والنجوم) عطف عام على الشمس والقمر والنجوم والقطب
المغرب الذي هو نص في قبلة مصر عند طلوعه من الافق ومنها الكوكب المسمى بالجدى بالتصغير وبالقطب
لقرينه منه وبالوتد وبفاس الرحي اه برماي (قوله من حيث دلالتها عليها) أي لامن حيث ذاتها كالعالم
بانها في برج كذا أو مقابلة لكذا أو نحو ذلك وأقواها القطب لانه يستقبل به في جميع الاماكن وهو نجم
صغير في بنات نعش الصغرى بين الجدى والفردين سمى نجما لمجاورته والافق وليس بنجم بل نقطة تدور عليها
هذه الكواكب بقرب النجم فيجعل في اليمن قبالة الوجه مما يلي جانبه الايسر وفي الشام وراءه ونجران وراء
ظهوره ولذلك قيل ان قبلتها أعدل القبل وقيل انه ينحرف بدمشق وما قاربها الى الشرق قليلا وفي العراق تحلف
الاذن اليمنى وفي مصر تحلف الاذن اليسرى وقد نظم ذلك بعضهم فقال

من واجه القطب بارض اليمن * وعكسه الشام وتحلف الاذن

اليمنى عراق وبسرى مصر * قد صحح استقباله في العمر

ومن الادلة الجبال والرياح وهي أضعف الاختلافها واصولها أربع الشمال يفتح الشين المجتمة ويقال لها
البحرية ومبدؤها من القطب المتقدم فلها حكمه فيما تقدم ويقاس غيرها بما يناسبها ويقابلها الجنوب ويقال
لها القبلية لكونها الى جهة قبلة المدينة ومبدؤها من نقطة الجنوب والصباء يقال لها الشرقية ومبدؤها من نقطة
الشرق ويقابلها الدبور ويقال لها الغربية ومبدؤها من نقطة المغرب ولكل منها طبع فالشمال باردة يابسة
وهو ريح الجنة التي تنهب عليهم والجنوب حارة رطبة والصباء حارة يابسة والدبور باردة رطبة اه برماي قال
الجوهري بنات نعش الكبرى سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاث بنات وكذا بنات نعش الصغرى وقد جاء
في الشعر بنون نعش واتفق سيويوه والفراء على ترك صرف نعش للعيسة والتأنيث اه وفي القاموس وبنات
نعش الكبرى سبعة كواكب أربعة منها نعش وثلاث بنات وكذا الصغرى تنصرف نكرة لا معرفة الواحد ابن
نعش ولهذا جاء في الشعر بنون نعش اه (قوله اجتهد لكل فرض) عبارة أصله مع شرح مروق يجب تجديد الاجتهاد
أو ما يقوم مقامه كالتقاسيد في نحو الاممى لكل صلاة مفروضة عينية أداء أو قضاء ولو من ذورة انتهت وقوله ولو
منذورة قال حج ومعاذ مع جماعة اه وعليه فهذه مستثناة من عدم وجوب الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بان

(فان فقد) أي الثقة المذكور
(وأمكنه اجتهاد) بأن كان
عارفا بأدلة الكعبة كالشمس
والقمر والنجوم من حيث
دلائلها عليها (اجتهد لكل
فرض)

المعادة لما قبل بفرضيتها وعدم صحتها من قعود مع القدرة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل وكتب عليه مع قوله ومعهادة مع جماعة ينبغي أو فرادى لفساد الأولى ثم رأيت في شرح الارشاد عسر بقوله ومعهادة لفساد الأولى كما اقتضاه كلام المجموع أو في جماعة اهـ وبقي ما لو سن اعادتها على الانفراد لجريان قول بطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحدد لها أيضا لا يبعد انه يحدد لها اهـ وكتب عليه أيضا قوله ومعهادة ظاهره ولو عقب السلام من غير فاصل أقول وقد يتوقف في وجوب تجديد الاجتهاد فيما لو كانت الاعادة لفساد الأولى أو للخروج من خلاف من أفسدها بان الأولى حيث تبين فسادها كانت كالم لم تغفل غاية الامر ان المعادة هي الأولى وقد تكرر الاحرام بها عن الاجتهاد ولا يضروه هل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعة من ركعتين اذا سلم منهما كالضحى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات باحرام واحد كالضحى فيكفي له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه بأكثر من ركعتين كالترأجيج فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل احرام فيه نظرا ولا يبعد الحاجة بما في التيمم فعلى ما تقدم من انه الرابع من انه يكفي للترأجيج تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا ما امر أيضا انها كلها صلاوات واحدة والكلام في المندورة اهـ ع ش عليه (قوله لكل فرض) أي وان لم ينتقل عن موضعه بل يجب اعادة الاجتهاد لفرض الواحد اذا فسد وان لم ينتقل عن موضعه اهـ حل (قوله ان لم يذكر الدليل الخ) هذا ظاهر بالنسبة للفرض الثاني أما بالنسبة للفرض الاول فالوجه انه لا حاجة لتذكر الدليل كما اذا تكرر فعله عن الاجتهاد لتذكر الدليل عنده بل يكفي الانتهاء الى الجهة تأمل اهـ شوبري وعبارة البرماوى معنى ذكر الدليل ان لا ينسى ما استند اليه في الاجتهاد الاول كالشمس والقرب والقطب وقيل ان لا ينسى الجهة التي صلى اليها أولا انتهت (قوله أولى من تعبيره بالصلاة) أي لانها تشمل النفل وصلاة الجنازة ولا يجب تجديد الاجتهاد لهما بل هما تابعان لاجتهاد الفرض فله ان يصلح ما وان لم يذكر الدليل الاول الذي صلى به الفرض حين كان عالما بالجهة فان أراد ان يفعلها ابتداء اجتهاد لهما اهـ شيخنا (قوله ومحل جواز الاجتهاد) أي والاخذ بقول الثقة وقوله والافليس له الاجتهاد أي والاخذ بقول الثقة اهـ حل (قوله ان لا يبينه بلا حاجة) يفيد انه لو بناه غيره بلا حاجة انه لا يكف صعوده وقوله والافليس له الاجتهاد لتفريطه محله اذا لم يطرأ الاحتياج اليه كما صرح به ج اهـ ع ش على مر (قوله بلا حاجة) فاذا بناه غيره فان أمكنه منه وجب عليه العلم ولا يأخذ بقول الغير وان لم يمكنه منه أخذ بقول غيره والحاصل ان الخبر عن علم مقدم على غيره ثم روي به الحارث بن المغيرة في مرتبة نهايت الأبرة المعروف لعرف به ثم اخبار عدد التواتر ثم روي به القطب ثم اخبار شخص انه رأى الجهم الغفير يصلون الى هذه الجهة ثم الاجتهاد اهـ برماوى (قوله فان ضاق وقت) أي والحال انه لا يمكنه علمها دون من يبينه وبينها حائل وان اقتضى كلامه استواءهما في هذا كما لا يخفى اهـ شوبري والمراد بضيفه ضيقه عن ايقاعها كلها فيه ويفرق بين هذا وبين ما لو كان عليه فائتة وكان لو صلاها خرج وقت الحاضرة فانه يجوز حيث وقع ركعة في الوقت وذلك لانه لا يلزم من الاجتهاد ظهور الصواب فروع الوقت وشبه ذلك من توهم الماء فانه يشترط لوجوب الطلب أمنه على الوقت والاختصاص اهـ ع ش (قوله صلى وأعاد) ظاهر صنيعة انه في صورة التخيير ان يصلح وان لم يصلح الوقت والمعتد انه كفاقد الطهورين ان جاوز زوال التخيير صير لصيق الوقت والاصل أولى اهـ حل (قوله أيضا صلى وأعاد) ظاهره أنه لا يصلح النفل حيث تدور في شرح البهجة في باب التيمم ان من له ان يصلح الفرض له ان يصلح النفل الا فاذا طهروا ومن على بدنه نجاسة يجز عن ازالتهما والعاجز عن السرة فلا يجز الحصر مع هذا المحل وما تقدم من نحو المربوط على خشبة اهـ شوبري (قوله للضرورة) أي ضرورة حرمة الوقت أي وضاق الوقت أيضا بان لم يبق الا قدر الصلاة فقد قال الامام ومحل الخلاف عند ضيق الوقت أما قبله فيمنع التقليد قطع لعدم الحاجة اليه ونارعه النووي في شرح الوسيط بانه شاذ والمشهور التعميم اهـ أي جريان الخلاف قال في شرح العباب وانما بارز التيمم أول الوقت لتحقيق عجزه ثم من غير نسبة لتقصير

بغير زونه بقول (ان لم يذكر الدليل) الاول اذ لا ثقة ببقاء الظن بالاول وتعبري بالفرض أي العيني أولى من تعبيره بالصلاة ومحل جواز الاجتهاد فيما اذا كان ثم حائل ان لا يبينه بلا حاجة والافليس له الاجتهاد لتفريطه (فان ضاق وقته) عن الاجتهاد هذا من زيادتي (أو تخير) المجتهد لظلمة أو تعارض أدلة أو غير ذلك (صلى) الى أي جهة شاء للضرورة (وأعاد) وجوبا فلا يقاد لصدقه على الاجتهاد وجواز زوال

البنية بخلاف هذا اه وكتب أيضا وفارق ما هنا ما تقدم في التيمم من انه لو ضاق الوقت عن اتيان الماء بمحل
 لا تسقط فيه الصلاة بالتيمم حيث يأتي الماء وان خرج الوقت بان الماء هناك محقق الحصول بخلاف القبلة
 هنا اه حل (قوله فان عجز عنه الخ) أي لعدم علمه بالادلة كما هو ظاهر من كلامه اذا العالم بها امتنع عليه
 التقليد كما مر قال الشهاب سم في حواشي التحفة قوله فان عجز عنه الخ يتأمل هـ ذامع ما قبله يعلم ان العالم
 بالفعل بادلة القبلة يمتنع تقليده مطلقا وان كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل ينظر فيه فان كان التعلم
 فرض كفاية في حقه وجب عليه التعلم وامتنع التقليد فان قلنا لزمه القضاء قال وعبارة الروضة ظاهرة في ذلك
 اه رشدي * (فرع) * في حواشي التحفة للشهاب سم ما نصه يؤخذ من جواز الاخذ بغير قول المخبر عن
 علم عند وجود المائل المذكور أي للمسئلة حيثئذ ومن قوله أي الشهاب ج ان لم يكن فيه مشقة عرفا ان
 الاعي اذا دخل المسجد الحرام أو مسجد آخر به معتمد وشق عليه لمس الكعبة في الاول أو المحراب في الثاني
 لامتلاء المحل بالناس أو لامتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب للمس وجازله الاخذ بقول المخبر
 عن علم قال وهذا ظاهر وفي ذلك مزيد في شرحنا لابي شجاع اه اه رشدي (قوله ولم يمكنه تعلم أدلتها) هذا
 انما يكون قيدا اذا قلنا ان التعلم فرض عين وأما اذا قلنا ان التعلم فرض كفاية فيقلده مطلقا بل قيل ان هذا
 مدرج من خط ولده اه شيخنا وعبارة حل مفهومه انه اذا أمكنه امتنع عليه التقليد وهو واضح ان وجب
 عليه تعلم الادلة عينا وكتب أيضا يتعين اسقاط هـ ذاق وقد وجد بخط ولده على الهامش ملحقات هـ هذا لا يأتي الا
 اذا قلنا بوجوب تعلم الادلة عينا وليس كذلك فثبت لم يجب عينا وكان لا يعرف الادلة كان له تقليد الثقة العارف
 بالادلة وان أمكنه تعلم تلك الادلة لانه غير مقصر بعدم التعلم لها اه (قوله فادلة عارفا) ويجب تكرير سؤاله
 لكل صلاة تحضر ولا بد أن لا يكون اخباره الثاني عن الاجتهاد الاول فان كان فلا عبرة به فان لم يجد ثقة عارفا فهو
 كالمتخير اه شوري (قوله ومن أمكنه تعلم أدلتها) أي بان كان اذا علم تعلم والمراد تعلم الظاهر منها دون
 دقائقها اه برماوي (قوله فرض عين لسفر) أي ان لم يكن في مقصد المسافر بل ادمتقاربة فيها محارب
 معتدة والافهوف فرض كفاية وقوله وكفاية لحضر أي ان كثرة فيه العارفون والافهوف فرض عين اه ج ومر
 لا يقال حيث اكتفى بتعلم واحد في سقوط الطلب عن الباقي لم يظهر كونه فرض عين اذا المطالب به كل مكاف
 طلبا جازما لانا نقول المراد بكونه فرض عين عدم جواز التقليد لكل أحد بل كل أحد مخاطب بالتعلم حيث كان
 أهلا به يرشد لذلك قول الشارح فلا يقلد الخ فليس المراد بفرض العين معناه الاصولي المذكور والمراد بكونه
 فرض كفاية انه يجوز لغير العارف ان يقلد العارف ولا يكف التعلم ليجتهد فهو مخير بين التقليد والتعلم ليجتهد
 اه شيخنا ح ف وله تقرير آخر في هذا البحث نصه قوله فرض عين لسفر الخ الذي يؤخذ من كلامهم ان السفر
 والحضر ليسا بقيد بل المدار على قلة العارف وكثرته ومراهم بالقلة عدم العارف بالكفاية وبالكثرة وجوده
 ولو واحدا كما صرح به بعضهم وحاصل ما يستفاد مما كتبه الطيلاوي ان ضابط كونه فرض عين ان لا يوجد
 عارف تسهل مراجعته قبل ضيق الوقت بان لم يوجد أصلا أو وجد ولم تسهل مراجعته لامتناعه من الاخبار
 بالادلة أو اضيق الوقت أو لغير ذلك وان ضابط كونه فرض كفاية ان يوجد عارف تسهل مراجعته قبل ضيق
 الوقت فينتد فيصح تغريع الشارح على الشق الاول قوله فلا يقلد لما عرفت من أن من جملة صورته ان يوجد
 العارف ولم تسهل مراجعته لامتناعه مثلا لكن من الاخبار بالادلة لامن الاخبار بالقبلة فيمكن ان يرضى بالاخبار
 بهادون أدلتها فينتد لا يقلده فيها وفي هذا المقام وقع من حيث ان فرض العين هو ما حوط به كل مكاف بعينه
 بحيث لو فعله غيره لا يسقط عنه الخطاب ويأثم بالترك فعلى ما قلتم لو كان هناك عشرة أشخاص ليس فيهم عارف
 فقتضى كون التعلم فرض عين انه لو تعلم بعضهم لم يسقط الاثم عن الباقين ويكونون مكافين بالتعلم مع انه
 حينئذ ينطبق على هذه الصورة ضابط فرض الكفاية لانه قد وجد العارف فقتضاه انه لا يأثم بالاقون فهذا

التخير في صورته (فان عجز
 عنه) أي عن الاجتهاد في
 الكعبة ولم يمكنه تعلم أدلتها
 (كاعني) البصر أو البصيرة
 (فادلة عارفا) بأدلتها ولو
 عبيد أو امرأة ولا يعيد
 ماصلاه بالتقليد (ومن أمكنه
 تعلم أدلتها لزمه) تعلمها كتعلم
 الوضوء ونحوه (وهو) أي
 تعلمها (فرض عين لسفر)
 فلا يقلد فان ضاق الوقت عن
 تعلمها صلى كيف كان واعاد
 وجوبا (و) فرض (كفاية
 لحضر) واطلاق الاصل انه
 واجب بحصول على هذا
 التفصيل وقيد السبكي السفر

ثنائف فليتناهل ويمكن ان يقال على بعد ان المراد بفرض العين ان الجميع مخاطبون بحيث لو تركوا اثم كل واحد
 ولو فعل البعض سقط الخرج عن الباقي وهذا معنى فرض الكفاية على أحد القولين فيسه فيكون في اطلاق
 فرض العين عليه تجوز وان المراد بفرض الكفاية ان المخاطب البعض لا الكل والمراد بالبعض منهم وقيل معين
 عند الله وقيل من قام به وعلى كل فيسقط الاثم على من لم يفعل اذا فصل غيره فتكون المقابلة بين فرض العين
 وفرض الكفاية باعتبار المعنيين الذين قبلوا في فرض الكفاية وينبغي حينئذ على المقابلة من جهة الفقه
 أنه في الصورة الاولى يسلم ويصلي ويعبد كفي الشارح وفي الثانية لا يصلي بل يشتغل بتعلم الادلة اذا فرض
 فيها ان هنالك من تسهل مراجعته في الادلة واتسع الوقت كما عرفت بخلاف الاولى اذا فرض فيها ان لم يوجد عارف
 تسهل مراجعته قبل ضيق الوقت فلا ينبغي حينئذ الا ان يقال بوجوب الصلاة عليه فيصلي ويعبد حرره انتهى
 * (فرع) * لو سافر من قرية الى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالخضر كما
 استظهره الشيخ وينبغي أن يلحق بالمسافر اصحاب الخيام والنجعة اذا قلاوا وكذا من قطن بموضع بعيد من بادية
 أو قرية ونحو ذلك اهـ شرح مر (قوله بما يشل فيه العارف بالادلة) أي لا يوجد وقوله فان كثر رأى وجد
 ولو واحد الان به يسقط فرض الكفاية اهـ حل وعبارة ع ش على مر ينبغي ان المراد بالكثر ان
 يكون في الركب جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من اراد السؤال عن الصلاة وجود واحد منهم من غير
 مشقة قوية تحصل في قصده انتهت (قوله فان كثر ركب الحاج الخ) ضابط الكثرة ان تسهل مراجعته
 عارف قبل ضيق الوقت وضابط القلة ان لا تسهل بان لم يوجد أو وجدوا امتنع اهـ شيخنا (قوله ومن صلى
 باجتهاد الخ) الذي يحصل من كلامه منظورة ومفهومة مستثناة وثلاثون صورة لان الخطأ اما أن يكون معيناً أو غير
 معين وكل منهما ما في الجهة أو التيامن أو التياسر فهذه مستصورة في كل منها اما أن يكون قلد غيره أو لا فهذه
 اثنتا عشرة صورة وكل منها ما في الصلاة أو بعدها أو قبلها فهذه مستثناة وثلاثون صورة اهـ برماوى (قوله فتبين
 خطأ معيناً) التعقيب المستفاد من الفاء ليس بقيد وأما الترتيب فهو قيد اهـ شيخنا (قوله أعاد وجوباً) أي
 عند ظهور الصواب وان لم يظهر له الصواب الا أن أو نقول معنى أعاد وجوباً بالاستقراء عليه الاعادة وانظر لو لم يظهر
 له الصواب ولكن ضاق الوقت والذي يظهر وجوب الصلاة لحزمة الوقت كالتمخير اهـ شوبرى وعبارة البرماوى
 قوله أعاد وجوباً أي ترتب القضاء في ذمتها لا فلا تجب الاعادة بالفعل الا اذا ظهر له الصواب وقد يشك على
 وجوب الاجتهاد لله عادة ما في التيمم من انه لا يجب التيمم لها ثانياً ويفرق أخذاً بما تقر بان القبلة لما اختلفت
 باختلاف الامكنة كان في الاعادة هنا فائدة فعليه لم يصادف في المرة الثانية فنصح منه وان لم تجزه بناء على
 ما يأتي فيما لو بان فساد الاولى أنه لا تجزئه الثانية بخلاف اعادة التيمم فانه لا فائدة فيها مع كونها انفلا لانها تصح
 بالتيمم الاول انتهت (قوله لانه يتيقن الخطأ فيما يأم بالخ) فيه ان هذا لا يأتي الا اذا ظهر له الصواب وأما اذا
 لم يظهر له الصواب فلا يأم بالخ في الاعادة وأجيب بانه يمكن الصبر الى ان ينتهي الى جهة يظهر له فيها الصواب
 اهـ حل (قوله فيما يأم مثله) الضمير عائد على ما المفسرة بفعل بقيد تعلق الخطأ به أي الخطأ في فعل يأم
 مثل ذلك الفعل بقيد وهذا القدر كاف في العائد لكن هذا خلاف الظاهر فالاولى ان الضمير عائد على الخطأ
 كما هو ظاهر العبارة وقوله في الاعادة أل فيه عوض عن الضمير فالرابط ما نحو ذمها اهـ (قوله استثنائهما)
 أي استقر استثنائهما في ذمته ولا يفعل ذلك الا اذا تيقن الصواب اهـ برماوى وعبارة ع ش على مر فان
 قيل كيف يجب الاستئناف مع عدم ظهور الصواب وما الفرق بينه وبين ما قد الظهور من حيث قالوا لا يضي
 بالتيمم في محل لا يسقط فيه الفرض بتيممه قلنا الاشكال وهما على حد سواء والمراد بقوله وجب استئنافها
 استقر وجوب استئنافها في ذمته لكن لا يفعلها الا بعد ظهور الصواب انتهت (قوله وخرج يتيقن الخطأ طنه)
 ومنه قول الماتن وان تغير اجتهاده الخ اهـ شيخنا (قوله فيدخل فيه خبر الثقة عن معانية) ويدخل

بما يقل فيه العارف بالادلة
 فان كثر ركب الحاج
 فكالخضر (ومن صلى باجتهاد)
 منه أو من مقلده (فتيقن
 خطأ معيناً) في جهة أو تيامن
 أو تياسر (أعاد) وجوباً
 صلته وان لم يظهر له
 الصواب لانه يتيقن الخطأ
 فيما يأم مثله في الاعادة
 كالحاكم يحكم باجتهاده
 ثم يجد النص بخلافه
 واحترزوا بقولهم فيما يأم
 مثله في الاعادة عن الاكل في
 الصوم ناسياً والخطأ في
 الوقوف بعرفة حيث لا تجب
 الاعادة لانه لا يأم مثله فيها
 (فلو تيقنه فيها استثنائهما)
 وجوباً وان لم يظهر له
 الصواب وخرج يتيقن
 الخطأ طنه والمراد بتيقنه
 ما يمنع معه الاجتهاد فيدخل
 فيه خبر الثقة عن معانية

فيه المحراب المعتمد اه سم (قوله وان تغير اجتهاده) أي قبلها أو بعدها أو فيها وقوله عمل بالثاني محله ان كان فيها اذ اترجح الثاني والاستمر على الاول على المعتمد كما قاله البغوي وجرى عليه في الروضة وان كان ظاهر كلام المجموع كما هنا تصحيح العمل بالثاني ولو مع التساوي كما لو فرض ذلك قبل الدخول في الصلاة اه شوبري (قوله عمل بالثاني) ولا إعادة يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة مكثروا يصلون في قرية الى محراب بها مدة طويلة ثم مريم شخص وأخبرهم بان في القبلة انحرافا كثيرا فهل يلزمهم إعادة ماصلوهم في المدة الماضية أم لا وهو انهم ان يتقنوا الخطأ في وضع المحراب الذي كانوا يصلون اليه وجبت الاعادة لكل ماصلوهم اليه وان لم يتقنوا ذلك ولا ظنوا خلافا فلا إعادة اشئ ماصلوهم ويستمررون على حالهم سم لان الظاهر من تطاول الايام مع كثرة الطارقين للمحل انه على الصواب وان انحرافهم هو الخطأ وان ترجح دليل غير قاطع كاجتماع من يوثق به من أهل المعرفة بما هو الثاني ولا إعادة لماصلوهم لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد اه ع ش على مر (قوله ولا إعادة لما فعله بالاول) من جميع الصلاة أو بعضها فعلم انه لا ينتقل لجهة الا اذا كان دليلها أرجح وان محل العمل بالثاني في الصلاة واستمرار صحتها اذا ظن الصواب بمقارنا لظهور الخطأ والابان لم يظن الصواب مقارنا بطلت وان قدر على الصواب على قرب لمضي جزء منها الى غير قبلة اه حل (قوله فلو صلى أربع ركعات) تفريع على قوله ولا إعادة اه ع ش (قوله ولا يجتهد بالخ) أي لا يجوز له ذلك اه ع ش (قوله بمنة ولا يسرة) أي ولا جهة وقوله ولا في محارب المسلمين جهة أي وله أن يجتهد فيها بمنة أو يسرة والمراد بمحارب النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت انه صلى اليه ولو بالاتحاد اه خضر لا محراب المعروف الآن اذ لم يكن في زمنه محارب اه شرح مر وفي المصباح اليسار بالفتح الجهة واليسرة بالفتح أضامته وقعد بمنة قوسرة ويمينا ويسارا وفي الميز واليسار واليمين واليسرى والمنية والميسرة اه (قوله ولا في محارب المسلمين) أي الموثوق بهم ابان نشأ بها قرون أي جماعات من المسلمين وسلمت من الطعن لان الغالب نصها بحضرة جمع عارفين بسمعة الكواكب والادلة وخرج بالموثوق بها محارب قرية صغيرة لم ينشأ بها قرون من المسلمين أو خربة لا يذرى بانها أو طريق لم يكن مرور الناس به أكثر ومحارب طعن فيها كعمارب القرافة ونحوها وأرياف مصر فلا يجوز اعتمادها ومحارب الجامع الطولي منحرف جدا وقوله جهة أي ويجتهد بمنة ويسرة لاستحالة الخطأ في الجهة دونهما وان كان الظاهر الصواب ومن ثم كان الاجتهاد ولو في نحو قبلة الكوفة والبصرة وبيت المقدس والشام وجامع مصر العتيق المسمى بجامع عمرو جاز لانهم لم ينصبوها الا عن اجتهاد وهو لا يوجب القطع بعدم انحراف وان قل (فائدة) قيل ان ناصب قبلة البصرة عتبة بن غزوان بالغين والزاي المعجمة بن وناصب قبلة الكوفة علي بن أبي طالب وناصب قبلة مصر عمرو بن العاص اه برماوي (قوله جهة) أي ويجتهد فيها بمنة أو يسرة أي يجوز ولا يجب كما صرح به ابن الرقعة بل قال لا قائل بالوجوب وقال السبكي يجب وفي الخادم هذا كله اذ لم يجتهد أمالوا اجتهد فظهر له الخطأ ظنا وقطعا فلا يسوغ له التقليد قطعا أي تقليد تلك المحارب اه سم

(باب صفة الصلاة)

اعلم ان الصلاة من جملة المركبات وكل مركب لا بد له من علل أربع يتحقق وجوده بها علل مادية وفاعلية وغائية موصورية والمراد بالكيفية هنا العلة الصورية أي الهيئة الخارجية فتكون اضافة الصفة الى الصلاة من اضافة الجزاء الى كماله اذ الصلاة كل كما علمت وبعد ذلك يقال انه لم يبين تلك الكيفية في الباب بل بين ما تنشأ عنه وهو العلة المادية فيقدر مضاف ويقال باب ملائسات صفة الصلاة وان كانت الملائسات أعم من الاجزاء والمراد بذلك الأعم قوله وهي أي تلك الكيفية تشتمل أي تلبس فالمراد بالاشتغال الملائسة والتعلق اه شيخنا والصفة مصدر وصف الشيء صفة ووصفا اذا كشفت طه وأجليت شأنه قيل لا فرق بين الوصف والصفة لنفس المتكلمون فرفقوا فجعلوا الوصف مآما بالوصف والصفة مآما بالوصف وجوز ان الهمام ثبوت

(وان تغير اجتهاده) ثانيا
(عمل بالثاني) لانه الصواب
في ظنه (ولا إعادة) لما فعله
بالاول لان الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد والخطأ فيه غير
معين (فلو صلى أربع ركعات
أربع جهات به) أي بالاجتهاد
(فلا إعادة) لها لثبوتها
يجتهد في محراب النبي صلى
الله عليه وسلم بمنة ولا يسرة
ولا في محارب المسلمين جهة
*(باب صفة) أي كيفية
(الصلاة)*

هذا الفرق لغة أيضاً لاشك ان الوصف مصدر وصفه اذا ذكر ما فيه والصفة هي ما فيه ولا ينكر ان يطلق الوصف ويراد به الصفة وبهذا يدفع قول بعضهم ليست شعري من أين للمبتكلمين التخصيص اذ كل منهما مصدر يعبر ان يتصف به الفاعل والمفعول على انه لا مشاحة في الاصطلاح وهي هنا بمعنى الكيفية المشتملة على فرض وسنة لاشتمال الباب على ذلك وهذا أولى من قول بعضهم المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء الفعلية الصادقة على الخارجية التي هي أجزاء الهويية من القيام الجزئي والركوع والسجود فتدبر وكتب أيضاً تطلق الصفة على الكيفية وعلى الامر القائم بالذات الذي لا يقبل الانفكاك وعلى الذي يقبله والمراد هنا الاول اه غزى مثال الذي لا يقبل كالعلم والقدرة والذي يقبل كالصفات السلبية نحو ليس بجوهر ولا عرض وكتب أيضاً الصفة تطلق بمعان منها المشتق ومنه قول النحويين الصفة ما دل على ذات مبهمة باعتبار حدث معين ومنها النعت ومنها المعنى القائم بالذات ومنها المعنى القائم بالنفس فلهذا قال أي كصفة الصلاة اه شوبري وفسر الصفة بالكيفية لان الصفة اسم لما زاد على الشيء كالبياض والكيفية أعم اه شيخنا وعبارة ع ش قوله أي كصفة الصلاة عبارة الاسنوي المراد بالصفة هنا الكيفية انتهت اه عميرة أقول غرضه من سوقها الاشارة الى أن تفسيرها بالكيفية تفسير مراد وانما فسر هـ بذلك لان الصفة على قسمين اما من قبيل الكم واما من قبيل الكيف كالهئية المخصوصة من الركوع وغيرها فاختار كالشارح الثاني وقد يقال لوعده المصنف في قسميهما قال أي كفيتهما وكيفية المكان أظهر لانه عدد أركانها أيضاً وكان يستغنى عن التوطئة لذكر العدد بقوله وهي تشتمل على فروض الخ الا ان يقال اقتصروا على الكيفية لانها المعظم وما عداها فذكره بطريق التبع لا القصد الذاتي وفيه بعد فليأمل انتهت ثم رأيت بها مش القسطالاني على البخاري مانصه قوله صفة الصلاة قال الاكمل الصفة والوصف مترادفان عند أهل اللغة والهاء عوض عن الواو كالوعد والعدة قال والظاهر ان المراد بالصفة أي في قول صاحب الهداية صفة الصلاة الهئية الحاصلة للصلاة باركانها او عوارضها قال شيخنا الغني عن رحمة الله تعالى والاضافة شبه اضافة الجزء الى الكل لان هئية الصلاة كالجزء منها كحجرة الورد وعندي فيه شبهة وهي ان ذلك يقتضي ان يكون المقصود بذلك كرهئية الصلاة لانفسها مع أن الامر بالعكس ومن ثم قال بعضهم المراد ماهية الصلاة ومن اضافة العام الى الخاص لان الماهية أعم في نفسها من ماهية الصلاة وغيرها كقولهم شجر الرزق وما أطلق بعضهم على هذه الاضافة انها اضافة يمانية وهو خلاف ما صرح به بعض شراح الكافية من ان الشرط فيها ان يكون بين المتضايفين عموم وخصوص من وجه ثم رأيت السيوطي ذكر ان هذه الاضافة ليست ببيان ولا على تقدير حرف ولا محضة بل هي اما غير محضة أو واسطة بين المحضة وغيرها واطافة الصلاة ليست من اضافة الشيء الى مرادفه لان الصفة غير الموصوف والكيفية غير المكيف اه ملخصا وفيه بحث لشيخنا اقايراجع من خط شيخنا عجم (قوله وهي) أي الكيفية ولا يصح رجوعه للصلاة لانها اسم حقيقة لا لاركان خاصة ولهذا الوقتصر عليها كقام وكانت صلاة حقيقة اه برماوي (قوله أيضاً وهي تشتمل الخ) يشكل عليه قوله الا تقي على شروط لان الشروط ليست جزءاً أو يجاب بانه تجوز بالاشتمال على التعلق وذلك يستوي فيه الركن والشرط فكانه قال ويتعلق بها أمور بعضها يسمى اركاناً الخ أو يقال ان هئية الشيء قد تسمى جزءاً منه كالترتيب فانه يسمى جزءاً اه برماوي (قوله أيضاً وهي تشتمل الخ) عبارة شرح مر المشتملة على واجب وينقسم لداخل في ماهيتها ويسمى ركناً وخارج عنها ويسمى شرطاً وسبباً في الباب الا تقي على مندوب وينقسم أيضاً لما يجبر بالسجود ويسمى بعضاً التام كدشانه بالجبر لشبهه ببعض حقيقة وسبباً في سجد السهو ولما لا يجبر ويسمى هئية وهو ما عدا البعض ويعبر عنه أي عن هذا التفصيل بعبارة أخرى فيقال ما شرع للصلاة ان وجب لها شرط أو فيها ركن أو سن وجبر فبعض والافهئية وشبهت الصلاة بالانسان فالركن كراسه والشرط كلباته والبعض كاعضائه والهيئات كشعره انتهت وقوله وشبهت الصلاة الخ هذه

وهي تشتمل على فروض
تسمى اركاناً وعلى سني يسمى
ما يجبر بالسجود منها بعضاً

حكمة انقسام ما شتمل عليه الصلاة الى الاقسام الاربعة المذكورة اه ع ش عليه ثم قال أعني مر في شرحه ثم الركن كالشرط في انه لا بد منه ويفارقه بما مر أي من ان الركن داخل فيها والشرط خارج عنها وبان الشرط ما اعتبر في الصلاة بحيث يقارن كل معتبر سواء الركن ما اعتبر فيها لا بهذا الوجه ولا يرد الاستقبال لانه وان كان حاصل في القيام والقعود حقيقة هو حاصل في غيرهما عرفا مع انه ببعض مقدم البدن حاصل حقيقة أيضا وشمل هذا التعريف المتروك كترك الكلام ونحوه وهو ما في الروضة كاملها لكن صوب في الروضة انهما مبطلان اه (قوله وعلى شروط الخ) لك ان تقول لو أراد بالصفة هنا ما يشمل الشرط لترجم الشرط بفصل أو نحوه ولما ترجم له بباب على انما منع كون الشرط الخارج عن الماهية من جملة الكيفية اه رشدي (قوله تأتي في بابها) وهي دخول الوقت واستقبال القبلة والستر والطهارة وان يضاف اليها سادس وهو الاسلام وسابع وهو معرفة فرضها من نقلها على تفصيل يأتي اه برماوى لكن سيأتى في المتن والشرح انها تسعة معرفة الوقت والتوجه والستر والعلم بكيفية طهر حدث وطهر نجس وترك نطق وترك زيادة ركن فعلى وترك مفطر اه (قوله يجعل الطمأنينة الخ) لعل هذه الباء سببية وعجالة حج بناء على ان الطمأنينة الخ انتهت وهي ظاهرة وقوله في محالها الاربعه وهي الركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين وقوله وفي الروضة الخ متعلق بمحذوف أي وجعلها في الروضة أو وعدا في الروضة سبعة عشر الخ اه لكاتبه (قوله هيئة تابعة للركن) أي في الوجوب اه شيخنا ويؤيده ما ذكره في التقدمة والتأخر عن الامام وقوله وهو اختلاف لفظي أي لان كلاهما يوجب الاتيان بهما بدليل انه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلا وجب التدارك بان يعود للاعتدال فور او يطمئن فيه وان قلما انها هيئة تابعة خلافا لما قال بعدم وجوب التدارك بناء على انها هيئة تابعة بوجوبه بناء على انها هيئة غير تابعة بل مقصودة وبني على ذلك كون الخلاف معنويا وقاس ذلك على الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغهم من قراءتها وفيها من أصلا بعد الركوع حيث يؤثر الثاني دون الاول ورد بالفرق بين الطمأنينة وبعض حروف الفاتحة بأنهم اغتفروا الشك فيها على انه لا جامع بينهما لان حروف الفاتحة ليست صفة تابعة للموصوف كالطمأنينة بل هي جزء من الفاتحة والجزء ليس تابعا للكل وقد يقال كان القياس تنزيل الهيئة منزلة الجزء بالاولى اه حلي (قوله وبعد المصلي ركنا الخ) قال شيخنا قد يقال يمكن الفرق بينهما بان الفاعل انما جعل ركنا في البيع نظرا لاعتدال المترتب وجوده عليه كالمعقود عليه ولهذا كان التحقيق انهما شرطان لانهما خارجان عنه وفي الصوم لان ماهيته غير موجود في الخارج وانما تتعقل بتعقل الفاعل فجعل ركنا لتكون تابعة له بخلاف نحو الصلاة توجد خارجا فلم يحتج للظرف افعالها اه شرح مر وقوله ولهذا كان التحقيق الخ كذا في ج قال فان قلت قياس عدم شرطها عدمه هنا شرطها ولم يقولوا به قلت الشرط هنا غير ثم كما هو واضح انتهى وقوله لان ماهيته غير موجود في الخارج اه في ابن حجر قال الشيخ عليه هذا غير صحيح اذ فيه بحث ظاهر لان ماهية الصوم الامساك المخصوص بمعنى كف النفس على الوجه المخصوص والكف المذكور فعل كما صرحوا به في الاصل موجود في الخارج كما صرحوا به أيضا في محيى حيث قالوا اذا فعل المكاف به الفعل بمعنى الحاصل بالمصدر ومثله بالهيئة المسماة بالصلاة وبالامساك عن المفطرات لا بمعنى اياع ذلك لانه أمر اعتباري لا وجود له في الخارج ومن صرح بذلك الكمال بن أبي شريف في حاشيته على جمع الجوامع وشرحه في الكلام على تعريف الحكم اه ابن قاسم اه شوبري (قوله لما مر في الوضوء) الذي مر هو قوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات وهذا لا يشترط كونها ركنا بخصوصه انما يشترط كون النية واجبة في الصلاة واما كونها ركنا فلم يعلم منه وعجالة شرح مر لما مر في الوضوء ثم قال ولانها واجبة في بعض الصلاة وهو أولها لا في جميعها فكانت ركنا كالتكبير والركوع وغيرهما انتهت فانت تراه قد زاد قوله ولانها واجبة في بعض الصلاة الخ لاجل

وما لا يجبر به هيئة وعلى شروط تأتي في بابها (أركانها) ثلاثة عشر يجعل الطمأنينة في محالها الاربعه هيئة تابعة للركن وفي الروضة سبعة عشر بعد الطمأنينة في محالها اركانها وهو اختلاف لفظي وبعد المصلي ركنا على قياس عد الصائم والعاقد في الصوم والبيع ركنين تكون الجملة ثمانية عشر أحدها (نية) لما مر في الوضوء

انتاج الركنية اه لكاتبه (قوله وهي معتبرة الخ) أشار به الى ان بقلب متعلو بخبره مبتدأ محذوف وعليه
 فلا يرد ان قوله بقلب يقتضي ان النية قد تكون بالقلب وقد تكون بغيره مع انها لا تكون الا بالقلب لانها المقصد
 اه ع ش وعبارة الشورى قوله بقلب قال بعضهم لاحاجة اليه اذ النية لا تكون الا به واجيب بان الاصل
 في القيود بيان الماهية وأيضاً كره للرد على من يشترط اللفظ فيها لا يقال ينافي هذا جعل قوله فلا يكفي النطق
 الخ مفرعاً عليه لان ذلك مفرع على المقيد مع قيده وتفرع به حيث تظاهر لا خفاء فيه وقوله بعد ولا يضر النطق
 الخ مفرع على القيد وحده وهو بين أيضاً تأمله انتهت (قوله فسبق لسانه الى غيرها) أي او تعمد فالعبارة
 بما في القلب وما وقع قبل التحريم ليس من الصلاة فلا يتوهم البطلان بذكره اه ع ش وعبارته على شرح
 مر قوله فسبق لسانه الى العصور وكذا الوتعه ثم أعرض عنه وقصد ما نواه عند تكبيرة التحريم انتهت (قوله
 لفعلها) لا يصح أن تكون الاضافة بيانية لقوله بعد فلا يكفي احضارها الخ بل هي من اضافة الجزاء الى كاه اذ
 الفعل علة مادية للصلاة لما علمت انها من جملة المركبات فالمراد ايقاع تلك الحقيقة وتخصيلها في الخارج سواء كان
 فعلاً أو قولاً وسواء كان الفعل يوجد خارجها كالقيام أو لا يوجد كالركوع والمراد انه ينوي هذا الفعل
 من حيث انه صلاة فقوله بعدم الغفلة عن فعلها أي عن ملاحظة كونها صلاة وان لم يغفل عنه من حيث ذاته
 هذا هو المراد انتهى شيخنا فان قلت النية مشتملة على الفعل لانها قصد الشيء مقترناً بفعله فلا حاجة لقوله
 لفعلها واجيب بأنه جرد النية عن بعض معانيها وهو الفعل اه شيخنا ح ف أي وأراد بهم اطلاق
 القصد (قوله ولونفلا) هذه الغاية لا يحصل لها الا انها توهم ان أصل النية في النفل فيه خلاف وليس
 كذلك بل الخلاف انما هو في نية النافلة اه زى اه ع ش ومراده بالنفل ما يشمل المطلق وغيره
 (قوله لتتميز عن بقية الافعال) هذا طاع في غير السجود ونحوه مما لا يوجد الا في الصلاة اه شيخنا
 (قوله فلا يكفي احضارها في الذهن الخ) مثل الصلاة في ذلك الوضوء والغسل ونحوهما اه حل (قوله وهي
 هنا الخ) الضمير راجع للفعل وانتهى لاكتسابه التثبيت من المضاف اليه اه شيخنا وهذان الشارح رد لما
 اخبر به من قال ان النية شرط لاركن وعبارة شرح مر وقيل شرط اذ الركن ما كان داخل الماهية وبفراغ
 النية يدخل في الصلاة وجوابه انما يتبين بفراغها دخولها فيها باولها قال الرافي ولانها تتعلق بالصلاة فتكون
 خارجة عنها والاتعلق بنفسها أو افتقرت الى نية أخرى قالوا لا ظهر عند الاكثرين ركنيتها ولا يبعد أن
 تكون من الصلاة وتعلق بماعداها من الاركان أي لا بنفسها أيضاً ولا تفنقر الى نية ولك أن تقول يجوز تعلقها
 بنفسها أيضاً كما قاله المتكلمون كل صفة تتعلق ولا تؤثر بجور تعلقها بنفسها وبغيرها كالعلم والنية وانما لم
 تفنقر الى نية لانها شاملة لجميع الصلاة فتحصل نفسها وبغيرها كشاة من أربعين فتمت تركي نفسها وبغيرها
 انتهت (فائدة) العبادات التي تجب فيها النية تنقسم بالنسبة لوجوب نية الفرضية الى أقسام منها الخ
 والعمرة والزكاة لا تشترط فيها بالانحلاف خلافاً للدميري ومن تبعه هنا في الزكاة ومنها ما تشترط فيه على
 الاصح وهو الصلاة والجمعة منها ومنها عكسه وهو الصوم كما صححه في شرح المذهب وان اقتضت عبارة الكتاب
 ثم خلافاً ومنها عبادة لا يكفي فيها ذلك بل يضر على الصحيح وهو التيمم فاذا نوى فرضه لم يكف اه شرح
 مر (قوله لانها لا تنوي) والالزم التسلسل لان كل نية تحتاج الى نية وهذا لا يأتي الا اذا قلنا انه ينوي كل
 فرد من الصلاة وهو ليس كذلك وأما اذا قلنا انه ينوي المجموع أي يلاحظ مجموع الصلاة بالنية وهو
 المعتمد فيمكن أن تنوي بأن تلاحظ من جملة أفعال الصلاة ويكون المراد بقوله لانها لا تنوي أي لا تجب
 نيتها فليس المراد أنه يجب أن يلاحظ النية بل المراد أنه لا يجب أن يلاحظ أن النية من جملة الصلاة وذلك
 أنه يجوز تعلقها بنفسها وبغيرها كالعلم وحيث تميزت بمحصلتها لنفسها وبغيرها كالشاة من أربعين تركي نفسها
 وبغيرها ولكن لا يجب ذلك أي ملاحظة هذا القدر اه حل مع ايضاح (قوله كصحيح وسسته) هذان مثالان

وهي معتبرة هنا وفي سائر
 الابواب (بقلب) فلا يكفي
 النطق مع غفلة ولا يضر
 النطق بخلاف ما فيه كان
 قوي الظاهر فسبق لسانه الى
 غيرها (لفعلها) أي الصلاة
 ولونفلا لتتميز عن بقية الافعال
 فلا يكفي احضارها في الذهن
 مع الغفلة عن فعلها لانه
 المطلوب وهي هنا ما عدا
 النية لانها لا تنوي (مع تعيين
 ذات وقت او سبب) كصحيح
 وسسته

لذات الوقت ومثال ذات السبب كالكسوف ومن الاول سنة الظاهر القبليّة أو البعدية وان لم يلاحظ المؤكدة
وهو عند الاطلاق منصرف اليها وان لم يصل الظهر قبل القبليّة لان الوقت لا يعين ومن ثم وجب تعيين عيد الفطر
لثلاثين بالاضحية ولو أطلق في القبليّة أو البعدية حل على الركعتين المؤكدين اهـ حل (قوله أيضا
كصبي وسنته) كان الاولى ان يقول وكسوف ويظهر انه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة الفجر لصدهما عليهما
وفي اجزاء نية صلاة يثوب في أذانها أو يفتت فيها البداع نية الصبح تردد والوجه الاجزاء ويظهر أيضا ان نية
صلاة يسن الا براد لها عند توفر شروطها مغنية عن نية الظاهر ولم أر في ذلك شيئا ولو قال نويت أصلي ركعتي الفجر
سنة الصبح هل يصح أو لا الوجه الصحة وقوله سنة الصبح بيان خلافا لمن قال انه لا يصح للمنافاة لان الاصل
في الفجر انه للفرض اهـ برماوى (قوله لتمييز عن غيرها) وهو النفل المطلق اهـ شيخنا (قوله صلاة الوقت)
أى المطلق الصادق بكل الأوقات اهـ شيخنا (قوله او نذرا) وفي النذر لا اكتفاء في المنذور بالنذر عن نية
الفرضية لان النذر لا يكون الا فرضا اهـ حل (قوله لتمييز عن النفل) هذا التعليق يجب اسقاطه وذلك لان معنى
الظهر مثلا اذا قصد فعلها وعينها يكونها يظهر ان نية بذلك عن سائر النوافل بحيث لا تصدق على شيء منها
فكيف يعلى اشتراط الفرضية مع ذلك بالتمييز عن النفل لا يقال مراده بالنفل المعادة وصلاة الصبي لا تقول يمنع
ذلك قوله وشمل ذلك الخ فتأمل اهـ شوبرى ومثله في البرماوى ثم قال والاولى في الجواب أن يقال ان هذا
التعليل للصلاة المنذورة وقوله وليبين حقيقة تعليل لغيره او يكون التعليل على التوزيع وباطن قوله
وشمل ذلك الخ اهـ ويمكن ان يقال لا يرد هذا من أصله لان المراد بتعيين ذات الوقت التعرض لكونه ذات
وقت كذا ومن تعرض للظاهر بكونها يظهر امراده كونه ذات هذا الوقت وهي حينئذ صادقة بالفرض وتوابعه
فحينئذ يحتاج لفرضية الفرضية ويكون التعليل متعيينا ومنشأ هذا الايراد فهم قائله ان المراد بالظاهر التي تعرض
لها ما هو علم على الفرض وليس مراد الماعرف تأمل منصفه فإرؤيد هذا الجواب ما سيأتى للشارح في باب
اداء زكاة المال حيث قال في تعليل عدم اشتراط نية الفرضية في الزكاة لان نية الفرض كالمال ليست بشرط
لان الزكاة لا تقع الا فرضا وبه فارق ما لو نوى صلاة الظهر اهـ بحروفه وقد كتب عليه هناك بعض الحواشي
قوله وبه فارق الخ أى بكونها لا تقع الا فرضا لان الظاهر يقع على الفرض والنفل فالمراد بصلاة الظهر صاحبة
الوقت المعلوم فرضا كانت أو سنة فلا بد من التعرض للفريضة تأمل اهـ لكاتبه (قوله وليبين حقيقة
في الاصل) أى فالعرض من نية الفرضية أحد أمرين اما التمييز واما بيان حقيقة الشيء لا تمييز عن غيره اهـ
حل (قوله وشمل ذلك) أى قوله ومع نية فرض فيه اهـ شيخنا (قوله وسيأتى بيانها في باب صلاة الجماعة) عبارة
هذا الشرح ثم وينوى الفرض وان وقعت نفلا لان المراد انه ينوى إعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلا
مبتدأ اهـ أى المقصود هو ذلك وان لم يلاحظه الناوى لكن قوله انه ينوى يقتضى انه لا بد ان يلاحظ ذلك
ثم قال لا إعادة فرضا وأنه ينوى ما هو فرض على المكافاة الفرض عليه اهـ أى فان نوى ذلك بطلت صلاته
وكتبتا على هذا ثم ان الظاهر انه لا يجب عليه ملاحظة ما ذكر بل الشرط ان لا ينوى حقيقة الفرض وقوله بل
صوبه معتمد وقوله ويؤخذ جوابه من تعليلنا الثاني أى وهو قوله وليبين حقيقة في الاصل لان ما ذكر فرض
في الاصل هذا والمعتمد عدم وجوب نية الفرضية على الصبي ووجوبها في المعادة اهـ حل (قوله وصحح
خلافه) معتمد اهـ شيخنا (قوله اذ كيف ينوى الفريضة) هذا يقتضى امتناع نية الفرضية عليه لانها على هذا
الوجه تلاعب وليس ذلك مراد اذ الخلاف انما هو في وجوبها وعدمه لكن يتعين في حقه حيث نوى الفرضية
ان لا يريد ان يفرض في حقه بحيث يعاقب على تركه وانما ينوى بالفرض بيان الحقيقة الاصلية أو يطلق
ويحمل ذلك منه على الحقيقة المذكورة موقوف ما لو صلى الصبح ثم بانغ في الوقت وأراد إعادة أهل تحب عليه
الفرضية نظر الوقت الذي أعاده فيه أم لا نظر الى انه إعادة لما سبق وهو كان نفلا فيه نظر فيحتمل الاول للعلة

لتمييز عن غيرها فلا
تكتفى بنية صلاة الوقت (ومع
نية فرض فيه) أى في الفرض
ولو كفاية او نذرا لتمييز عن
النفل وبيان حقيقة في الاصل
وشمل ذلك المعادة نظرا
لاصلها وسيأتى بيانها في
باب صلاة الجماعة وصلاة
الصبي وهو ما صححه فيها في
الروضة كاصلها لكنه ضعفه
في المجموع وغيره وصحح خلافه
بل صوبه قال اذ كيف
ينوى الفرضية وصلاته
لا تقع فرضا ويؤخذ جوابه

المذكورة والأقرب الثاني لأن البست فرضاً في حقها بالأصل ولا بالحال وقضية قوله لو فزع صلاته نفلان
لو صرح بذلك بأن قال نويت أصلي الظهر مثلاً نفلاً للصحة وهو ظاهر حيث لاحظنا أنها غير واجبة عليه أو أطلق
أما لو أراد النفل المطلق فلا تصح صلاته وأما الحائض والمجنون فإن قلنا بصحة قضاءهما على ما اعتمده الشارح
فالظاهر وجوب نية الفرضية في حقهما ويفرق بينهما وبين الصبي بأنهما من حيث السن كانا محل التكليف
في الجملة بخلاف الصبي اه ع ش على مر (قوله من تعليلنا الثاني) هو قوله وليبين حقيقة في الأصل
اه شورى والمعتمد عدم وجوب نية الفرضية على الصبي وتجب في المعادة وإنما وجب القيام في صلاة الصبي
لأن القصد المحاكاة وهي بالقيام حسي ظاهر وبالنسبة قلبي خفي والمحاكاة إنما تظهر بالاول فوجب اه ج
(قوله وبما ذكر) أي من قوله لفعلها أي الصلاة الصادقة بالنفل المطلق ثم زاد في الوقت وذو السبب شيئاً
وزاد في الفرض شيئاً ولم يزد شيئاً في النفل المطلق فعلم أنه يكفي فيه نية الصلاة اه شيخنا (قوله لحصولها)
سئل الشهاب الرملي عن الركعتين اللتين يصليهما الناس بعد المغرب لحفظ الإيمان كما صرح به جماعة من
الصوفية هل ينوي بهما حفظ الإيمان أو يكفي بفعل مطلق الصلاة أو غير ذلك فأجاب بأن القياس تعيين نية
كغيرهما من ذوات السبب اه برماوى (قوله تكون مستثناة مما مر) عبارة تشرح مر ويستثنى من ذي السبب
تحية المسجد وركعتا الوضوء والأحرام والاستخارة والطواف وصلاة الحاجة وسنة الزوال وصلاة الغفلة بين
المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا أراد الخروج للسفر والمسافر إذا نزل منزلاً وأراد مفارقتة كما في الكفاية في
الاولى والاحياء في الثانية وقياساً عليهما في الثالثة والرابعة كما يحثه بعضهم لحصول المقصود بكل صلاة وإن نفل
في الكفاية عن الأصحاب في الثالثة أنه لا يكفي فيها ذلك والتحقيق في هذا المقام عدم الاستثناء لأن هذا المفعول
ليس عين ذلك المقيد وإنما هو نفل مطلق حصل به مقصود ذلك المقيد والوتر صلاة مستقلة فلا يجب إضافته إلى
العشاء بل ينوي سنة الوتر وينوي بجميعه إن أوتر بأكثر من ركعة الوتر أيضاً وإن فصله كما ينوي التراويح
بجميعها أو الحاصل أنه ينوي في الأخير مقبلة الوتر أو سنته ويتخير فيما سوى الأخيرة منه إذا فصله بين نية صلاة
الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى قال في المهمات ومحل ذلك إذا نوى عددًا فإن لم ينو فهل يلغوا لهما أم لا ويصح
ويحمل على ركعة لأنها المتيقن أو ثلاث لأنها أفضل كنية الصلاة فأمّا تنعقد ركعتين مع صحة الركعة واحدة
عشرة لأن الوتر له غاية هي أفضل فحملنا الاطلاق عليها بخلاف الصلاة فيه نظر اه قال ابن العماد هذه
الترديدات كلها باطلة لأن الأصحاب جعلوا الوتر أقل وأكمل وأدنى كمال وصرحوا بأن اطلاق النية إنما يصح
في النفل المطلق ثم إن ما ذكره من الحمل على إحدى عشرة إن كان فيما إذا نوى مقدمة الوتر أو من الوتر لم يصح
ذلك وإن كان فيما إذا أطلق وقال أصلي الوتر فالوتر أقله ركعة فينزل الاطلاق عليها جلاء على أدنى المراتب اه
واستظهر الشيخ أنه يصح ويحمل على ما يريد من ركعة أو ثلاث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ورجح
والدرجته الله تعالى الحمل على ثلاث ويوجه بأنه أقل ما طلبه الشارع فيه فصار بمثابة أقله إذا لم يذكره
الاقتصار عليها فلم تكن مطلوبة له بنفسها انتهت (قوله مستثناة مما مر) أي من اعتبار التعيين في ذي السبب
اه ع ش (قوله وسن نية نفل فيه) ينبغى غير صلاة الصبي لأنه يسن له نية الفرضية خوفاً من الخلاف
اه شورى (قوله أي في النفل) أي المطلق وذو السبب والموقت اه حل (قوله خوفاً من الخلاف) عبارة
أصله مع شرح مر وفي اشتراط نية النفلية وجهان كما في اشتراط نية الفرضية في الفرض قلت الصحيح
لا يشترط نية النفلية والله أعلم اذ نية النفلية ملازمة للنفل الخ انتهت (قوله لزوم النفلية الخ) فيه إن كلا
من النفلية والفرضية ليس بلازم لما لا يخفى اه والجواب أنه أراد باللازم ما لا يتغير في نفسه وإنما يتغير
بسبب المكاف والنفل كذلك إذا لا يتغير إلا بالنذر وأراد بغير اللازم ما يتغير بنفسه بدون سبب المكاف
والفرض كذلك إذا يتغير بنفسه كما في صلاة الصبي وهو ظاهر والمعادة لأن المكاف ليس له دخل في نيتها وإنما

من تعليلنا الثاني وبما ذكر
علم أنه يكفي للنفل المطلق
وهو ملائمة بوقت ولا
سبب نية فعل الصلاة لحصوله
بها أو لحق بعضهم به تحية
المسجد وركعتي الوضوء
والأحرام وركعتي الطواف
والاستخارة وعليه تكون
مستثناة مما مر (وسن نية
نفل فيه) أي في النفل خروجاً
من الخلاف وإنما لم يجب
فيه لزوم النفلية

غاية ما في وسعه فعل الاولى وهو ليس سبباً للذنب المأذون بل هي سنة في نفسها بمنزلة سنة الظهر البعدية اهـ شيخنا
 (قوله بخلاف الفرضية للظاهر ونحوها) أي فانها قد تختلف وذلك في المعادة وصلاة الصبي فنية الفرضية في صلاة
 الظهر مثلاً المعادة الغرض منها بيان حقيقتها الأصلية لا تميزها عن النافلة وكذا صلاة الصبي اذا نوى الفرضية
 فيها الغرض منها بيان حقيقتها لا تميزها عن النافلة وأما في غير المعادة وصلاة الصبي فلتميزها عنهما فتأمل
 وبهذا سقط ما للشيوخ غير هذا اهـ حل (قوله خروجه من الخلاف) عبارة أصله مع شرح مر والاصح انه
 لا يجب الاضافة الى الله تعالى لان عبادة المسلم لا تكون الا لله تعالى والثاني يجب ليتحقق معنى الاخلاص
 ويجريان في سائر العبادات انتهت (قوله لا تكون الا لله تعالى) أي لا تكون واقعة الا لله لكنه قد يغفل عن
 اضافتها اليه فتسن ملاحظتها ليتحقق اضافتها من النوى اهـ ع ش على مر (قوله ونطق بالنوى الخ)
 وبشرط ان لا يأتي بالمشيئة افظاً أو نية الا ان قصد التبرك فيضرب عند الاطلاق ولا يجب التعرض للشروط
 كالاستقبال ولا لعدد الركعات تفصيلاً ولا لفصل وذ كر خلاف الواقع لم تنعقد صلاته لتلاعبه اهـ حل
 وعبارة شرح مر مع زيادات لع ش عليه وتبطل صلاته بتلفظه بالمشيئة فيها أو بنيتها ان قصد التعليق
 ولو مع التبرك أو أطلق للمنافاة بخلاف ما اذا قصد التبرك وحده وهذا التفصيل انما هو في الثانية بخلاف
 التلفظ بالمشيئة فيها بان وقع بعد التحريم لانه كلام أجنبي وتبطل بنية الخروج وبالتردد فيه حيث طال التردد
 بأن تردد بعد قراءة الفاتحة مثلاً وقبل الركوع أو مضى ركن في حال تردده بخلاف الحج والصوم والاعتكاف
 فلا تبطل بنية الخروج منها لان الصلاة اضيق وتبطل بتعليقها بشئ ولو مستحيلاً عقلاً وان لم يحصل لما مر من
 المناقاة وفارق من نوى وهو في الركعة الاولى مبطل في الثانية بأنه جازم والمعلق غير جازم والوسواس القهري
 لا أثر له ولو ظن انه في صلاة أخرى فرض أو نفل فأتم صلاته على هذا الظن صحت صلاته ولا تبطل بشك جالس
 للشهد الاول في ظهره فقام لثالثة ثم تذكره ولا بالقنوت في سنة الصبح كأن كان في سنة الصبح فظنها الصبح مثلاً
 وعكسه فيصيح في كل منهما ويقع عما نواه باعتبار نفس الامر ثم ان تذكره فذلك وان لم يتذكره أعاد السنة ندباً
 والصبح وجوباً لان الاصل بقاء كل منهما وخرج بالظن ما لو شك في ان ما نواه ظهر أو عصر مثلاً فيضرب حيث
 طال التردد أو مضى ركن وهذا هو الظاهر خلافاً للقول ومن تبعه لانه تطويل للركن قصير وهو اولاً تبطل
 بنية الصلاة ودفع الغريم أو حصول دينار فيما اذا قيل له صل ولتدينار بخلاف نية فرض ونفل
 لا يندرج فيه للتشريك بين عبادتين مقصودتين كسنة الظهر مع فرضه اماماً يندرج كتحية المسجد فلا يضر
 التشريك بينه وبين الفرض وكتحية المسجد اماماً مستثنى من اشتراط التعيين كركعتي الطواف الخ
 فلا يضر التشريك في نيته بينهما وبين صلاة الفرض ولا بينهما وبين الراتبة أو نحوها بخلاف نية الطواف
 ودفع الغريم فلا تنعقد لانه من جنس ما يدفع به عادة بخلاف الصلاة ولو قلب المصلي صلاته التي هو فيها
 صلاة أخرى عامداً عالماً باطلت ويستثنى من ذلك ما لو أحرم بالفرض منفرداً ثم رأى جماعة تقام فانه يسن له
 قلبها نفلاً والسلام من ركعتين كما سيأتي ولو أتى بمنافى الفرض لا النفل كان أحرم القادر بالفرض فاعداً أو
 أحرم به قبل وقته عامداً عالماً تنعقد صلاته لتلاعبه فان كان له عذر كظنه دخول الوقت فأحرم بالفرض
 أو قلبه نفلاً لادراك جماعة مشروعة وهو منفرد فسلم من ركعتين ليذكرهما أو ركع مسبوق قبل تمام التكبيرة
 جاهلاً ولو كان بين أظهر العلماء لان هذا من دقائق العلم انقلب نفلاً لعذره اذ لا يلزم من بطلان الخصوص
 وهو الفرض بطلان العموم وهو مطلق الصلاة ولو قلبها نفلاً معينا كركعتي الضحى لم تصح لافتقاره الى تعيين
 ولولم تشرع في حق الجماعة التي أراد فعلها مع الامام وكان في صلاة الظهر مثلاً فوجد من يصلي العصر لم
 يجزله قطعها كافي المجموع ولو علم كونه أحرم قبل وقتها في أثناءها لم يتمها لتبين بطلانها وانما وقعت له نفلاً
 لقيام عذره كالموصلى باجتهاد له بالقبلة ثم تبين له الحال فان كان بعد فراغها وقتها نفلاً أو في أثناءها بطلت كما

بخلاف الفرضية للظاهر ونحوها
 (و) سن (اضافة لله تعالى)
 خروجه من الخلاف وانما
 لم يجب لان العبادة لا تكون
 الا لله تعالى والنصر يحبس
 هذين من زيادتي (ونطق)
 بالنوى (قبيل التكبير)

مروا تمتنع عليه الاستمرار فيها ولو صلى لقصد ثواب الله تعالى وللهرب من عقابه صحت صلته كما أفتى به الوالد
 رحمه الله تعالى خلافاً للفخر الرازي ويمكن حمل كلامه على من محض عبادته لذلك وحده ولكن يبقى النظر في بقاء
 اسلامه ومما يدل على ان هذا امر ادا المتكلمين انه يحط نظرهم لما فاتته لاستحقاقه تعالى العباد من الخلق
 لذاته اما من لم يحضها فلا شبهة في صحة عبادته كما قررناه اذ طامعه في ذلك وطالبه اياه لا ينافي صحتها انتهت (قوله
 ليساعد اللسان القلب) انظر لم يقل كسابقيه خروجاً من الخلاف الخ وعبارة شرح مر ليساعد اللسان
 القلب ولانه أبعد عن الوسواس وخروجاً من خلاف من أوجب انتهت (قوله وضح اداء بنية قضاء الخ) أي
 على الاصح وعبارة أصله مع شرح مر والاصح انه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه بعذر والثاني لا يصح بل
 بل يشترط ان ليميز كل منهما عن الآخر كفي الظاهر والعصر لكن يسن التعرض لهما على الاول ولا يشترط
 ان يتعرض للوقت كالיום اذ لا يجب التعرض للشروط بلوعين اليوم وان خطأ صبح في الاداء لان معرفته بالوقت
 المنعين للفعل بالشرع تافى خطأ فيه وكذا في القضاء أيضاً كما يقتضيه كلامهم في التيسير وهو المعتمد ووقع
 في الفتاوى للبارزي ان رجلاً كان في موضع منذ عشرين سنة يترأى له الفجر فيصلي ثم تبين له خطأه فماذا
 يجب عليه فأجاب بأنه لا يجب عليه الا قضاء صلاة واحدة وان عين كونها عن اليوم الذي ظن دخول وقته
 لان صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي قبله ولا يشك على ذلك قولهم لو أحرم بفرصة قبل
 دخول وقتها ظناً دخوله انه قد نفل لان ذلك لم يكن عليه متضية تطير ما نواه بخلاف مسئلتنا وما أفتى
 به البارزي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وان نوزع فيه وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن عليه قضاء
 ظهر يوم الاربعاء ويوم الخميس فصلى ظهر انوى به قضاء المتأخر فهل يقع عنه أم عن الاول فأجاب بأنه يقع عما
 نواه وسئل أيضاً عن عليه قضاء ظهر يوم الاربعاء فقط فصلى ظهر انوى به قضاء ظهر يوم الخميس غاطها هل يقع
 عما عليه لانه عين ما لا يجب تعيينه وأخطأ فيه أولاً كما في الامام والجنابة فأجاب بأنه يقع عما عليه لما ذكرنا
 اقتضاء كلام الشيخين وان خالف فيه بعضهم وقد علم مما مر انتهت (قوله أيضاً وضح اداء) أي في نفس الامر
 بنية قضاء أي شرعي وكذا يقال في العكس وحصل التفصيل بين النذر وعدمه انما هو في الشرعي أمانة
 اللغو فلا يضره طلقا وقوله لان كلامه ما يأتي بمعنى الآخر أي لغة أي فيجعل في غرض النوى على اللغو
 بواسطة عذره وان كان قاصداً للشرعي (قوله يأتي بمعنى الآخر) أي لغة يقال أدب الدين وقضيته بمعنى
 وفيه اه ع ش (قوله مع علمه بخلافه) أي وقد نوى المعنى الحقيقي أو أطلق بخلاف ما اذا أراد المعنى اللغو
 فانما تصح اه شيخنا * (فرع) * لو شرع في الصلاة في وقت يسعها وعزم على مدد اليوقعها خارج الوقت
 فهل ينوي حينئذ القضاء نظراً لقصده أو الاداء نظراً للوقت الذي يظهر الثاني اه كاتبه اه شوبري
 (قوله من مفسدات الصلاة) أي وتحريم ذلك عليه يدخل به في أمر محترم قال عميرة يقال أحرم الرجل اذا
 دخل في حرمة لا تنتهك قاله الجوهري قال الاسوي فلما دخل به هذه التكبير في عبادة يحرم فيها أمور قبل
 لها تكبير احرام اه ع ش على مر والحكمة في افتتاح الصلاة بالتكبير استحضار المصلي عظيمة من
 ثبات خدمته والوقوف بين يديه ليمتلئ هيبة فيحضر قلبه ويخشع ولا يعثف فان قيل لم يختص انعقادها بلفظ
 التكبير دون لفظ التعظيم قلت انما اختص به لان لفظه يدل على القدم والتعظيم على وجه المبالغة والاعظم
 لا يدل على القدم وكلها تقتضي التفضيل لانها تتفاوت ولها هذا قال صلى الله عليه وسلم سبحان الله نصف الميزان
 والحمد لله ثلث الميزان والله أكبر ملاءمين السموات والارض وقال حكايه عن الله عز وجل الكبيرياء وداني
 والعظمة ازارى فمن نازعني في شيء منهما قصته ولا أبالي استعار للكبيرياء الرداء ولله عظمة الازار والرداء أشرف
 من الازار اه برماوى (قوله خبر المصلي صلته) أي خبر الشخص الذي أساء صلته واسمه خلاص
 رافع الزرقى الانصاري اه عميرة أقول انما ذكر الخبر بتسامحه ولم يقتصر على قوله اذا أتت الى الصلاة فكبر

ليساعد اللسان القلب
 (وضح اداء بنية قضاء
 وعكسه) بقيد زدته بقولي
 (لعذر) من غير ونحوه لان
 كلامه ما يأتي بمعنى الآخر
 بخلاف ما لو نواه مع علمه
 بخلافه فلا يصح لتلاعبه
 (و) ثانيها (تكبير محرم)
 سمي بذلك لان المصلي يحرم
 عليه ما كان حلالاً من
 مفسدات الصلاة ودليل
 وجوبه خبر المصلي صلته
 اذا أتت الى الصلاة فكبر ثم
 اقرأ ما تبسمه من القرآن
 ثم اركع حتى تطمئن راكعاً

على عادته من الاقتصار في الاحاديث الطوال على محل الاستدلال ليحبل عليه في الاستدلال على بقية الاركان ولم يذكر له الشاهد ونحوه من بقية الاركان لكونه كان عالما بها وقوله ثم اقرأ ما تبسم به الخ وكان الذي تبسم به من القرآن اذ ذاك الفاتحة فقط اه ع ش على مر وقد جاء في بعض الروايات بأن القرآن اه حل (قوله ثم ارفع حتى تعادل قائما) ليس في هذه الرواية تصريح بالطمأنينة في الاستدلال فلذلك أتى برواية ابن حبان اه شيخنا (قوله وفي رواية البخاري ثم اسجد) بعد قوله ثم ارفع حتى تطمئن جالسا اه ع ش فيكون بيانا للسجدة الثانية وقوله ثم ارفع أي للركعة الثانية اه ع ش ماوى (قوله مقرونا به النية) وذلك بأن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة وما يجب التعرض له ثم يقصد فعل هذا المعلوم ويجعل قصده هذا مقارنا لاول التكبير ولا يغفل عن تذكره حتى يتم التكبير ونارعه فيه امام الحرمين بأنه لا تحويه القدرة البشرية ومن ثم اختار النووي الخ وقال ابن الرفعة انه الحق الذي لا يجوز سواه ووصوه بالسبكي وقال غيره انه مذهب الجمهور والزركشي انه حسن بالغ لا يتجه غيره والاذرعي انه صحيح والسبكي من لم يقل به وقع في الوسواس المذموم ولو تخال بين الله أكبر ما لاضرر الفصل به فلا تشترط مقارنة النية له وكلام الاصحاب فيما يتوقف عليه الانعقاد اه من ع ش وزى وعبارة شرح مر وظاهر كلامهم انه يشترط مقارنة النية للجليل مثلا لو قال الله الجليل أكبر وهو ما يحتمل الصالح الملقب بـ قال والا صدق انه تخال في التكبير عدم المقارنة لكن المعتمد كما أتى به الادرجه الله تعالى خلافه وان كلامهم خرج مخرج الغالب من عدم زيادة شئ بين لفظي التكبير نظرا للمعنى اذ المعنى اقتراهما باللفظ الذي يتوقف الانعقاد عليه وهو الله أكبر فلا يشترط اقتراهما بما تخال بينهما ما ولما كان الزمن يسيرا لم يقدح عز وبها بينهما الشبهة بسكتة النفس والعى ولا يجب استحبابها بعد التكبير للعسر لكنه يسر انتهت واعلم ان للفقهاء هنا أربعة أشياء استحضار حقيقي بان يستحضر جميع أركان الصلاة تفصيلا وقرن حقيقي بأن يقرن ذلك المستحضر بجميع أجزاء التكبير واستحضار عرفي بأن يستحضر الاركان اجمالا وقرن عرفي بأن يقرن ذلك المستحضر بجزء ما من التكبير والمعتمد في المذهب انه لا بد من الاولين وان اكتفى بعض المتأخرين بالآخرين لما قيل ان الاستحضار الحقيقي مع القرن الحقيقي لا تطبقه الطبيعة البشرية بل يكفي الاستحضار العرفي مع القرن العرفي اذا علمت ذلك علمت ان قول الشارح بحيث يعد الخ ليس بيانا للمقارنة العرفية لما علمت ان الاستحضار العرفي والمقارنة العرفية متغايران بل هو متعلق بمحذوف تقديره كما كتفى بالاستحضار العرفي بحيث يعد الخ ومعنى عدم مستحضر استحضاره الاركان اجمالا اه شيخنا (قوله بان يقرنها) بضم الراء من قرن يقرن وبابه نصر ينصر اه برماوى (قوله ويستصحبا الخ) أى ذكر الاحكام قطعا هذا التصحيح هو قصد الصلاة المتصفة بانها تظهر مثلا أو انها فرض لا قصد الصلاة مع قطع النظر عن صفتها وان اعتبر أولئك قديتهم اه سم اه ع ش (قوله وتعين الله أكبر) هي موصولة في هذه العبارة لان قطعها على الحكاية توهم انه يجب ثلثي المصلي ايقاعها أى الاتيان بها مائة طوعة وليس كذلك اذ يصح ان يقول مأموما الله أكبر بوصلها بجزءه في شرح المذهب اه غيره لكن الوصل خلاف الاولى كما ذكره مر وبقي ما لوقع الهاء أو كسرها من الله وما لوقع الراء أو كسرها من أكبر هل يضر أم لا فيه نظر والاقرب عدم الضرر لما يأتى من أن اللحن في القراءة اذا لم يغير المعنى لا يضر ونقل بالدرس عن فتاوى والد الشارح ما يوافق ما قلناه في المسئلة الثانية اه ع ش على مر (قوله ولا يضر ما لا يمنع الاسم) أى لا يفوت معناه وهو كون الله أكبر من كل شئ بان لا ينضم اليه ما يوهى عدم الاخبار بذلك أو يفصل بين المبتدا والخبر بما يطول به الفصل من الصفات اه حل (قوله ما لا يمنع الاسم) أى اذا كان من تعوت الله تعالى بخلاف غيرها كقوله الله هو أكبر فانه يضر على المعتمد كالله يارحمنا أكبر اه شورى ويضر الله سبحانه أكبر لانه جله وهو مفعول لمفعول محذوف تقديره أسبح الله سبحانه اه برماوى (قوله كالله الا أكبر) أى

ثم ارفع حتى تعادل قائما ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اقل ذلك في صلاتك كلها رواه الشيخان وفي رواية البخاري ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوى قائما ثم اقل ذلك في صلاتك كلها وفي صحيح ابن حبان بدل قوله حتى تعادل قائما حتى تطمئن قائما (مقرونا به النية) بأن يقرنها بأوله ويستصحبا الى آخره لكن النووي اختار في مجموعته وغيره تبعا للامام والغزالي الاكتفاء بالمقارنة العرفية بحيث يعد عرفة انه مستحضر للصلاة (وتعين) فيه على القادر على النطق به (الله أكبر) للاتباع رواه ابن ماجه وغيره مع خبر البخاري صلاوا كما رأيتوني أصلي فلا يكتفى الله كبير ولا الرحمن أكبر (ولا يضر ما لا يمنع الاسم) أى اسم التكبير (كالله الا أكبر) والله الجليل أكبر

لان ال لا تغير المعنى بل تقويه باعادة الحضر لكنه خلاف الاولى خروجا من الخلاف فمن القديم انه لا يجزى
 اه برماوى (قوله لا اكبر الله) أى ولا اكبر الله قال شيخنا الشيرازى ما معنى هل ولو أتى بأكثر ثانيا كان قال
 اكبر الله اكبرا ولا فيه تقار والاقرب ان يقال ان قصد البناء ضر والابان قصد الاستئناف أو أطلق لا يضر
 ويضر الاحلال بحرف من الله اكبر وزيادة حرف يغير المعنى كدهمزة الله وكالف بعد الباء سواء فتح الهمزة
 أو كسرها لان اكبار بكسر الهمزة من أسماء الحبيص كما تقدم وبفتحها جمع كبير بفتحسين وهو الطبل
 الكبير الذى له وجه واحد ومن قال ذلك متعمدا كفرن وزيادة واو قبل الجلالة وتشديد الباء أو الراء من اكبر
 وهذا ظاهر فى الشق الاول وأما الثانى فردوداذا الراء خوف تكرير وزيدته لا تغير المعنى وابدال همزة
 اكبر واوا من العالم دون الجاهل وان كان ظاهر كلام جمع الصحة مطلقا لانه لغة وابدال الكاف همزة
 مالم تكن لغته وتخال واو بين الكاهنتين ساكنة أو متحركة ولو زاد فى المد فى الالف التى بين اللام والهاء الى
 حد لا يراه أحد من القراء وهو عالم بالحال ضرورة العلامة الزيادة لا يضر ولو زاد وغاية مقدار ما نقل عنهم
 على ما نقله ابن حجر سبع ألفان وتقدر كل ألف بحرف كثير وهو على التقريب ويعتبر ذلك بتحريك الاصابع
 متوالية مقارنة للنطق بالمد ووصل همزة الله اكبر بما قبلها خلاف الاولى ولا تبطل اسقوطها درجاولا يضر ضم
 الراء من اكبر ولا فتحها ولا كسرها لان اللحن لا يغير المعنى خلافا لجمع اه برماوى ومثله شرح مر (قوله
 ولا الله الذى الخ) ضابط ما يضر الفصل به ثلاث كلمات فكثر حينئذ قوله الملك القدوس ليس بقيد فى الفصل
 المضرب بل لولم يأت به ضرا الفصل بما قبله اه شيخنا (قوله لان ذلك لا يسمى تكبيرا) انظر لا يسمى عند من منع
 ان معنى التكبير وهو كون الله اكبر من كل شئ لا يفوت بذلك اه حل (قوله ويجب اسماع التكبير نفسه)
 خص التكبير لان الكلام فيه والاسائر لاركان القولية كذلك ويجب ايضاح التكبير فأنما حيث يلزمه القيام
 ويسن أن لا يعصر بحيث لا يفهم وان لا يعطيه وقصره بان يسرع به أولى ولو كبر للاحرام تكبيرات ناويا
 بكل منها الاقتتاح ودخل فى الصلاة بالارتداد وخروج بالاشفاق ان لم يتوب بينهما ما خرجا واقتاحا ولا يخرج بالنية
 ويدخل بالتكبير وان لم يتوب بغير الاولى شيئا لا يضر لانه ذكر فلا تبطل به صلاته ونظير ذلك ان حلفت بطلاق
 فانت طالق فاذا كرره طلقت بالثانية وانحلت به الاولى وبالرابعة وانحلت به الثالثة وبالسادسة
 وانحلت به الخامسة وهكذا وهذا كله مع العمدام مع السهو فلا بطلان ولو شك فى انه أحرم أولا فاحرم قبل
 أن ينوى الخروج من الصلاة لم تنعقد الصلاة مع الشك وهذا من القروع النفيسة ولو كبر بنية ركعتين ثم كبر
 بنية أربع لم تنعقد صلاته ولو كبر امامه مرتين لم يفارقه حلا على الكمال اه برماوى (قوله بفتح الجيم الخ)
 ومضارعه على العكس من ذلك اه شو برى وفى المصباح يجوز عن الشئ يجوز من باب ضرب ويجزى من باب تعب
 لغة لبعض قيس غيلان ذكرها ابن أبي زيد وهذه اللغة غير معروفة عندهم وقد روى ابن فارس بسنده الى ابن
 الاعرابى أنه لا يقال يجوز الانسان بالكسر الا اذا كبرت عبرته (قوله ترجم عنه) الترجمة هى التعبير بأى لغة كانت
 غير العربية والله اكبر ترجمته بالفارسية خدای بزرگتر بفتح التاء وسكون الراء ومعنى خدای بزرگتر هو الله
 كبير ومعنى تر هو التفضيل الذى فى اكبر ذكره فى شرح الروض خلافا لمن لم يشترط ذكر قوله تر اه شيخنا
 ح ف وأما ترجمته بالعجمية فهى خدای ترست اه برماوى وقوله بالفارسية الخ هكذا له غير واحد من
 الشراح ورأيت فى الدرر المختار والفاضل من الحنفية ما نصه وجازت الترجمة بما يدل على التعظيم وبالفارسية
 نحو خدای بزرگست اه بحر ووفى قل فى فصل نكاح الكافرة مانصه (فائدة) مهمة اسم الله بالعربية
 ايل وبالعبرانية ايل وآبيل وايلو بالسريانية ايل أو عيلا وبالفارسية خدای وبالحزريه تندل وبارومبة
 شمنشا وبالهندية مشطيشا وبالتركية بيات وبالحفاجية أعان بغين معجمة بعد الهمزة المضمومة
 وبالبغارية تكري وبالتغرغرية بمجمة بين ومهمتين بعد الفوقية أله بمزة ولام مضمومتين والله أعلم اه

والله عز وجل اكبر
 (لا اكبر الله) ولا الله الذى
 لا اله الا هو الملك القدوس
 اكبر لان ذلك لا يسمى
 تكبيرا ويجب اسماع
 التكبير نفسه ان كان صحيح
 السمع ولا عارض من لغات
 نحو (ومن يجزى) بفتح الجيم
 أنصح من كسرها عن نطقه
 بالتكبير بالعربية (ترجم)
 عنه

(قوله بأي لغشاء) أي من فارسية أو سريانية أو عرانية أو غيرها فبأي بمعدل التكبير تلك اللغة إذا عجز
فيه بخلاف الفاتحة حيث لا يترجم عنها لأن القرآن معجز وقبل تعيين السريانية أو العبرانية لأن الله تعالى أنزل
هم ما كانوا عجزوا به الفارسية فإن عجز فبما شاء وقيل الفارسية مقدمة على الجميع لأنهم أقرب إلى العربية فإن عجز
عن اللغات كلها فهل ينتقل للذكر أو الدعاء وقد يؤخذ من قول العلامة الرمي في الآخر من أن عجز عن ذلك قال
بقوله كفي المريض أن هذا كذلك وقال شيخنا الشيرازي يمكن أن يفرق بأن الآخر من العجز عن النطق بخلاف
هذا فينتقل إلى الذكر أو الدعاء وهذا واضح اهـ برماوى (قوله ولا يعدل إلى غيره من الازكار) أي عند
القدرة على الترجمة فإن عجز عنها فهل ينتقل إلى ذكر آخر أو يسقط التكبير بالكيفية فيه نظر والأقرب الثاني
أخذ من مقتضى عدم التعرض له فإيراجع لكن قضية قوله بعد قول المصنف الآتي (قلت) الأصح المنصوص
جواز الترجمة الخ من قوله ومثل ذلك قدرته على الذكر قبل أن تغضى وقفة بقدر الفاتحة فيلزمه الاتيان به وهذا
غير خاص بالفاتحة بل يطرد في التكبير والتشهد اهـ يقتضى خلافه اهـ ع ش على مر (قوله ولزمه
تعلم أن قدر) ويجب على السيد تعاليم غلامه العربية لأجل التكبير ونحوه أو تخليته ليكتسب أجره معلمه فإن
لم يعلمه واستكسبه عصي ومنه يؤخذ أنه يخلص من الأثم بتعليمه من العربية قدر ما يتمكن به من ذلك اهـ برماوى
ومثله شرح مر وقوله فإن لم يعلمه واستكسبه الظاهر أن قوله واستكسبه ليس بقيد في العصيان بل
العصيان ثابت إذا لم يعلمه ولم يخله ليكتسب أجره المعلم كان حبسه اهـ رشيدى وعبارة ع ش عليه حيث
لم يستكسبه فلا عصيان لا مكان أن يتعلم ولو بايجار نفسه ولا يقال العبد لا يؤجر نفسه لأن قول الشرع جعل له
الولاية على نفسه فيما يضطر إليه وهذه منه لأن الشرع الجأه لذلك انتهت (قوله ولو بسفر) ظاهره ولو بالغ مسافة
القصر وهو المعتمد وعبارة شرح مر ولو بسفر أطاقه وان طال كما اقتضاه كلامهم لأن ما لا يتم الواجب إلا به
فهو واجب وانما لم يجب السفر لالماء على فاقده لدوام النفع هنا بخلافه ثم انتهت (قوله مع التمكن منه) وهو من
البلوغ لأن التمييز خلافا لابن حجر أو من الإسلام فمن طرأ إسلامه بعد بلوغه اهـ حل (قوله ويلزمه القضاء
لتفريطه) عبارة شرح مر فإن ضاق الوقت صلى لحرمته وأعاد كل صلاة ترك التعلم لها مع اهـ كانه وامكانه معتبر
من الإسلام فمن طرأ عليه وفي غيره يتجه كما قال الأسنوى وغيره أن يعتبر من تميزه لكون الأركان والشروط
لا فرق فيها بين الصبي والبالغ والأوجه خلافه أي أنه يعتبر من البلوغ لما فيه من مؤاخذته بما مضى في زمن
صباه انتهت (قوله ويلزم الآخر الخ) حل هذا بعضهم على ما إذا طرأ الخرس ووجه ذلك فيما يظهر أنه في
الطارئ كان واجبا عليه القراءة المستلزمة للتحريك المذكور فإذا عجز عن النطق بها بقي التحريك الذي كان
واجبا والميسور لا يقسط بالمعسور أما إذا ولد آخرس فلا يلزمه لأنه لم يجب عليه القراءة التي هي المقصودة فلم يجب
التابع الذي هو التحريك وكفى الناطق العاجز فانه لا يلزمه ذلك واعتمده مر في شرحه اهـ شورى (قوله
أيضا ويلزم الآخر) أي الطارئ خرسه بعدما أحسن شيئا وانما ذكره لأن المتن يوهم نفيه حيث اقتصر على
العاجز فيقتضى أنه ليس بعد ذلك مرتبة أخرى وليس كذلك اهـ برماوى (قوله ولهاته) وهي اللحمة المنطوقة في
أقصى سقف الفم اهـ زى وفي المصباح واللهاة اللحمة المشرفة على الحلق في أقصى الفم والجمع للمسى ولهات
مثل حصاة وحصى وحصيات ولهوات أيضا على الأصل اهـ (قوله نواه بقلبه) أهل المراد اجراؤه بدليل قوله كفى
المريض اهـ شورى (قوله وسن لامام جهر بتكبير) أي بقصد الذكرك في كل تكبيرة أو بقصد مع الاسماع
بخلاف ما إذا قصد الاسماع وحده أو أطلق فإن الصلاة تبطل ويأتى مثله في المبلغ فقوله ليسمع المأمومون الخ
اللام فيه للعاقبة لالة الباعثة والابطلت الصلاة ويفهم منه أنهم إذا علموا صلواته بغير الجهر لم يسن الجهر وهو
كذلك اهـ شيخنا أي فيكون مباحا أن حمل قوله لم يسن الجهر على معنى لم يسن له أن يأتى به كن محتملا لكراهة
اهـ من ع ش * (فرع) قال ابن العماد لو توسوس المأموم في تكبيرة الاحرام على وجه يشوش على غيره

وجوب بأي لغة شاء ولا
يعدل إلى غيره من الازكار
(ولزمه تعلم أن قدر) عليه
ولو بسفر وبعد التعلم لا يلزمه
قضاء ما صلاه بالترجمة إلا أن
أنزل التعلم مع التمكن منه
وضاق الوقت فانه لا بد من
صلاته بالترجمة لحرمته
ويلزمه القضاء لتفريطه
ويلزم الآخر من تحريك
لسانه وشفتيه ولهاته
بالتكبير قدر امكانه وهكذا
حكم سائر أذكاره الواجبة
من تشهد وغيره قال ابن
الرفعة فإن عجز عن ذلك نواه
بقائه كفى المريض (وسن
لامام جهر بتكبير) أي
تكبير التوسوس وغيره من
تكبيرات الانتقال ليسمع
المأمومون أو بعضهم فيعلموا
صلاته بخلاف غير الامام
وهذا من زيادته كلاما

من المأمومين حرم عليه ذلك كمن قعدتكم بجوار المصلي وكذا تحرم عليه القراءة جهرا على وجه يشوش على
 اصلي بجواره اه نقله في حواشي الروض قبل باب الغسل وفي ابن حجر كراهة القراءة حينئذ والتصریح بحد
 ما قاله ابن العماد اه شورى (قوله احتج اليه) تعييده في المباح بالاحتياج يقتضي ان الامام يطلب منه الجهر
 مطلقا وليس كذلك بل في كل ما يقتضي انه مقيد بالاحتياج وهو قوله فيعلموا صلاته أي بالرفع فلو علموه بغير الرفع
 انتهى في الاحتياج فيكون الرفع مكروها اه ع ش اه أطف فان قصد الالذ كرفع أو الذ كرو والاعلام
 لم تبطل وان قصد الاعلام فقط أو أطلق بطالت على المعتمد وقصد الالذ كشرط عند كل تكبيرة خلافا للخطيب
 حيث قال عند التكبيرة الاولى ومحل البطلان فيما ذكر في العالم أما في العمى ولو خالط العلماء فلا يضره قصد
 الاعلام فقط ولا الاطلاق اه شيخنا برماوى (قوله وسن لمصل) أي ولو امرأة رفع كفيه أي وان كان يصلي من
 اضطجاع اه شرح م ر والحكمة في ذلك اعظام اجلال الله تعالى ورجاء ثوابه والاقتداء بنبيه ووجه
 الاعظام ما تضمنه الجمع بين ما يمكن من اعتقاد القلب على كبريائه وعظمته والترجمة عنه باللسان واظهار ما يمكن
 اظهاره به من الاركان وقيل للاشارة الى توحيد وقيل ابراهيم لا يسمع تكبيره فيقتدى به وقيل اشارة الى طرح
 ماسواه والاقبال بكفه على صلته اه برماوى وعبارة الشورى قوله ولمصل (رفع كفيه) لو رفع واحدة كره
 وكتب أيضا قبل حكمته رفع الكبرياء عن غير الله تعالى وقيل ان يراه الاسم ويسمعه الاعى وقيل معناه الاشارة
 الى طرح الدنيا والاقبال بكيفته على العبادات وقيل الى الاستسلام والانقياد ليليناسب فعله قول الله أكبر وقيل الى
 استعظام ما دخل فيه وقيل اشارة الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بين العبد والمعبود وقيل يستقبل بجميع
 بدنه قال القرطبي هذا نسبها وتعقب وقال الربيع قلت للشافعي ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة
 نبيه ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر انه قال رفع اليدين من زينة الصلاة بكل رفع عشر حسنات بكل أصبع حسنة
 فتح الباري انتهت (قوله رفع كفيه) أي ابتداء رفع كفيه مع ابتداء تحرمة الخ فيكون ذا كرا لا ابتداء فيها
 معاوتار كالانتهاء ما وقد بينه الشارح اه شيخنا (قوله حذو منكبيه) متعلق بحذف أي منيها لهما
 حذوا الخ اه شيخنا (قوله وراحتاه) أي ظهرهما منكبيه قال م ر وعلم مما تقرران كلام من الرفع وتفریق
 أصابعه وكونه وسطا الى القبلة سنة مستقلة اه وعلى هذا فكان الاولى للمصنف ان يقول وسن رفع كفيه
 للقبلة وكونهما مكشوفتين الخ بزيادة العاطف في الكل كما جرت به عادته في مثل ذلك اه اطفحى (قوله أما
 الانتهاء) أي انتهاء الرفع مع التكبير اه شورى وهو مقابل لمحذوف تقديره هذا حكم الابتداء وأما الانتهاء
 الخ اه شيخنا (قوله استحباب انتهائهما) أي التكبير والرفع وهو المعتمد وأما حط اليدين فبعد انتهاء التكبير
 ولو تعذرا أو تعسر رفع إحدى يديه رفع الاخرى ولو قطعت يده من الكوع رفع الساعد أو من المرفق رفع العضد
 ولو لم يقدر على الرفع المسنون بان كان اذا رفع زادا ونقص أتي بما يمكن منها فان قدر عليها جميعا فالاولى الزيادة
 ولو ترك الرفع ولو عدا حتى شرع في التكبير رفع اثنائه لا بعده لزوال سببه وبما تقرر علم ان كلام من الرفع
 وتفریق أصابعه وكونه وسطا الى القبلة سنة مستقلة فاذا فعل شيئا منها أثيب عليه وفاته الكمال فيما تركه
 وينبغي ان ينظر قبل الرفع والتكبير الى موضع سجوده لاحتمال ان يكون فيه نجاسة أو نحو ما يمنع السجود
 ويطرف رأسه قليلا ثم يرفع يديه اه برماوى مع زيادة لع ش على م ر (قوله وثالثها قيام) وهو أفضل
 الاركان لاشتماله على أفضل الاذكار وهو القرآن ثم السجود لقوله صلى الله عليه وسلم أقرب ما يكون العبد من
 ربه وهو ساجد ثم الركوع ثم باقي الاركان والواجب منه الذي يؤدي به الركن قدر الطمأنينة كبقية الاركان
 وتطويله بقدر الفاتحة لضرورة الاتيان بها وكذا السورة ويسن ان يفرق بين قدميه بشبر خلافا لقول الانوار
 بأربع أصابع فقد صرحوا بالشبر في تفریق ركبتيه في السجود فيقاس عليه ما هنا ويكره ان يقدم إحدى رجليه
 على الاخرى وان يلقى قدميه اه برماوى واعلم انهم أوجبوا الذكر في قيام الصلاة وجلس التشهد

مبلغ احتج اليه (و) سن
 (لمصل) من امام وغيره (رفع
 كفيه) للقبلة مكشوفتين
 منشورتى الاصابع مفرقة
 وسطا (مع) ابتداء تكبير
 (تحرمة محذوف) بذال مجمعة
 أي مقابل (منكبيه) بأن
 تحاذى أطراف أصابعه
 أعلى أذنيه وإيهامه شحمتي
 أذنيه وراحتاه منكبيه
 وذلك لخبر الشيخين انه صلى
 الله عليه وسلم كن يرفع يديه
 حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة
 اما الانتهاء ففي الروضة
 كاشها وشرح مسلم انه
 لا يسن فيه شيء بل ان فرغ
 منها معا فذلك أو من
 أحدهما قبل تمام الآخر
 أتم الآخر لكنه صح في
 شرحي المذهب والوسيط
 والتحقيق استحباب انتهائهما
 معا (و) ثالثها (قيام)

ولم يوجبوه في الركوع ولا في السجود لان القيام والقعود يقعان للعبادة والعادة فاحتج الى ذكر تخلصهما للعبادة
والركوع والسجود يقعان خالصين لله تعالى اذ هما لا يقعان الا للعبادة فلم يجب ذكر فيهما (قوله في فرض) أي
ولو كفاية أو بالاصالة تشمل صلاة الصبي والجنابة والمندورة اه برماوى ومثله شرح م (قوله
أو بغيره) أي ولم يلحقه مشقة شديدة بذلك الغير والالم يجب اه ع ش (قوله أيضاً وبغيره) أي من معين أو
عكازة أي وكان يمكنه الوقوف بدون ما وانما يحتاج اليهما في النهوض فقط والابان احتاج اليهما في النهوض
والنوام لم يجب القيام وهو عاجز الآن وهذا هو المعتمد في المسئلة وقد بسطها الشيخ في الحاشية ثم رأيت شيخنا كابن
حجر قال والاوجه انه لا فرق حيث أطلق أصل القيام أو دوامه بالمعين لزمه اه شوبرى والذي تحصل للعلامة
ع ش على م أن هذا من كلام الغزى والروض بعد اضطراب الفرق بين نحو العكازة والمعين حيث قال من
قدر بعد النهوض على القيام معتمداً على نحو جدار وعصى لزمه أو معين لم يلزمه اه شيخنا ح ف وعبارة
البرماوى قوله أو بغيره تشمل ما اذا عجز عنه مستقلاً وقد راعى عليه مستكناً على شئ أو قدر على النهوض بعين ولو باجرة
مثل طلبها فاضلة عما يعتبر في الفطرة يومه وليتته وقيل انها تعتبر بما في التيمم وكذا لو قدر على القيام على ركبته لانه
ميسوره انتهت (قوله حال التحريم) وكذا بعده الى آخر الصلاة اه شيخنا (قوله وخرج بالفرض النفل الح)
عبارة شرح م وخرج بالفرض النفل وبالقادر العاجز وسيأتى حكمهما انتهت (قوله وهو ركن في الفريضة
فقط) أي فأنحطت رتبته اه شيخنا (قوله ولانه قبلهما فيها شرط) يتجه الاكتفاء بمقارنته لهما فقط وان لم يتقدم
عليهما الا ان يكون ما قاله منقولاً فلا بد من قبوله مع اشكاله أو تكون شرطية قبلهما لتوقف مقارنته لهما عادة
على ذلك فان أمكنت لم يشترط اه سم على ج اه ع ش على م (قوله بنصب ظهر) بأن يكون الى القيام
أقرب منه الى الركوع أو يكون اليهما على حد سواء اه ح ل وعبارة الشوبرى قوله بحيث لا يسمى قائماً أي
بحيث صار الى الركوع أقرب بخلاف ما لو كان الى القيام أقرب أو اليهما على السواء ونازع الاذرى النووى في
الثانية والمعتمد الصحة فيها لكن في شرح شيخنا في فصل خرج الامام من صلاته فيما لو أدرك الامام في الركوع
وكبر تكبيرة واحدة أنه لا تنعقد صلاته الا اذا أتى بها وهو الى القيام أقرب ومثله في ج وقد كتبناه بالهامش ثم
فأجبر وانتهت (قوله أيضاً بنصب ظهر) متعلق بمحذوف أي ويحصل القيام بنصب ظهر الح اه شيخنا (قوله ولو
باستناد الى شئ) ويكره الاستناد حيث لا ضرورة اليه اه من شرح م وع ش عليه (قوله كجدار) أي وان
كان بحيث لو رفع لسقط لوجود اسم القيام لكن يكره الاستناد ان لم يستند بحيث يمكنه رفع قدميه بطلت صلاته
لانه معلق نفسه وليس بقائم ومنه يؤخذ صحة قول بعضهم يجب وضع القدمين على الأرض فلا أخذان بعضديه
ورفعاه في الهواء حتى صلى لم تصح صلاته ولا يضر قيامه على ظهر قدميه من غير عذر لانه لا ينافى اسم القيام وانما لم
يجز نظيره في السجود لانه ينافى وضع القدمين المأمور به ثم اه برماوى (قوله فلو وقف منحنياً) أي الى قدومه أو
خلفه وقوله أو ما تلا أي الى يمينه أو يساره وقوله بحيث لا يسمى قائماً ضابطاً للانحناء السالب للقيام وعبارة شرح
م والانحناء السالب للاسم ان يصير الى الركوع أقرب قاله في المجموع لان كان الى القيام أقرب أو مستوى
الامر ان كما أفهمه كلام الروضة أيضاً انتهت (قوله وزاد وجوب الانحناء) قال الشيخ وسكتوا عما لم يقدر عليه
فهمل يسقط الركوع حيث تلتعذره كسيأتى نظيره في الاعتدال أو يلزمه المكث زيادة على واجب القيام
ليجعلها عن الركوع فيه نظراً ويجهل ان قدر على الابعاء برأسه ثم بطرفه ثم بالاجزاء على قلبه لزمه اه (قلت)
وهو قياس ما ذكره الشارح في التي بعدها فليتأمل اه شوبرى (قوله ان قدر على الزيادة) فان لم يقدر لزمه
المكث زيادة على واجب القيام ويصرفها للركوع طامأ نيته ثم لا يعتدل بطمأ نيته اه ج قال سم عليه
قوله ثم لا يعتدل هل محل هذا ان عجز أيضاً عن الابعاء الى الاعتدال بنحو رأسه ثم جفنه والاقدمه على هذا لانه

في فرض) للقادر عليه بنفسه
أو بغيره فيجب حال التحريم به
وخرج بالفرض النفل وسيأتى
حكمه وحكم العاجز وانما
آخر والقيام عن النيسة
والتكبير مع انه مقدم
عليهما لانهم اركان في
الصلاة مطلقاً وهو ركن في
الفريضة فقط ولانه قبلهما
فيها شرط وركبته انما هي
معهما وبعدهما (بنصب
ظهر) ولو باستناد الى شئ
كجدار فلو وقف منحنياً أو
مائلاً بحيث لا يسمى قائماً
لم يصح (فان عجز) عن ذلك
(وصار كرا كع) لكبر
أو غسيه (وقف كذلك)
وجوباً بالغربه من الانتصاب
(وزاد) وجوباً (انحناء
لركوعه ان قدر) على
الزيادة

أعلى منه أم لافيه نظر ولعل المتجه الأول اه بالحرف (قوله ولو عجز عن ركوع وسجود) أي اعلمه في ظهر مثلاً
 تمنعه الانحناء اه شرح مر وقوله في انحنائه في بمعنى من البيانية اه شيخنا (قوله قام وجوبا) أي ولو بعين
 وان كان ما تلا على جنب بل ولو كان أقرب إلى حد الركوع ومثله الاستناد إلى شيء اه برماوى (قوله قام
 وفعل ما أمكنه) أي لأن اليسور لا يسقط بالمعسور ولأن القيام آكد منهما وسقوطه في النفل دونهما لا ينافي
 ذلك خلافاً لمن زعمه اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله لا ينافي ذلك وذلك لأن الركوع وان لم يسقط
 في النافلة لكنه شرع فيها على وجه أدون من ركوع القائم فكان كل من حقيقته القيام والركوع ساقطاً
 في النافلة وأما عدم سقوط السجود في النافلة فلا نه ليس له حالة دونه بعد معهما ساجداً اه وعبارة البرماوى
 قوله وفعل ما أمكنه أي لخبر إذا أمر تكلم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ولأن اليسور لا يسقط بالمعسور ولأن القيام
 آكد منهما وسقوطه في النفل دونهما لا ينافي ذلك ولو أطلق القيام والاضطجاع دون الجلوس قام لأنه يعود
 وزيادة ويفعل ما يمكنه من الأفعال تشهد قائماً ولا يضطجع انتهت (قوله فان عجز أو ما ألبها) وبعد الأفعال
 للسجود الأول يجلس ثم يقوم ويومئ للسجود الثاني حيث أمكنه الجلوس ولو قدر على الركوع فقط دون
 السجود والاعتدال كرهه عن السجود اه حل وقوله ثم يقوم الخ انظر هل القيام شرط وما المانع من الأفعال
 للسجود الثاني من جلوس مع أنه أقرب تأمل اه شيخنا (قوله أو ما ألبها) أي بأجفانه فان عجز فبقبلة ولو
 عجز عن الاعتدال أو أمكنه بركبته أو رأسه وجب والأوجب قصده وسجد بعد ذلك اه برماوى (قوله أو عن قيام
 قعد) ولو شرع في السورة بعد الفاتحة ثم عجز في أثناءها قعد ليكملها ولا يكاف قطعها بالركع وان كان ترك القراءة
 أحب ولو كان بحيث لو اقتصر على الفاتحة أمكنه القيام وان زاد عجز صلى بالفاتحة كرهه في الروضة ومعناه أنه
 يقرأ الفاتحة قائماً ثم يجلس لقراءة السورة وقضيتها لزوم ذلك لكن صرح ابن الرفعة نقلاً عن الأصحاب بأفضليته
 وهو واضح ولو أمكن المريض القيام منفرداً من غير مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة لا يفعل بل بعضها قاعداً
 فالأفضل الانفراد وتصميم الجماعة وان تعد في بعضهما كما في زيادة الروضة أي فاذا عرض له العجز لتطويل
 الإمام مثلاً اجلس إلى ركوع الإمام فيقوم ويركع معه وكان وجهه ان عذره اقتضى مساعدته بتحصيل الفضائل
 فاندفع قول جمع لا يجوز له ذلك لأن القيام آكد من الجماعة وانما اغتفر وترك القيام لأجل سنة الجماعة ولم
 يغتفر والكلام الناشئ من التخصيص لاسنة الجمهور للفرق بينهما وهو ان القيام من باب المأمورات وقد أتى ببديل
 عنه والكلام من باب المنهيات واعتناء الشارع ببدفعه أهم وأيضاً فان الكلام منافي للصلاة بخلاف العهود
 فانه يكون من أركانها اه شرح مر (قوله بلحوق مشقة شديدة) أي تذهب الخشوع كذا قال الإمام
 وفي المجموع ان المذهب بخلافه أي فلا بد من المشقة الشديدة التي هي أرقى من ذلك أي اذهب الخشوع
 وكتب أيضاً فليس المراد بشدة ما يذهب الخشوع بل أرقى من ذلك قال شيخنا وأجاب الوالد عن ذلك بان ذهاب
 الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة وفيه انه ينشأ عن غيرها اه حل وعبارة البرماوى قوله شديدة أي تذهب
 خشوعه أو كماله أو لا تحتل عادة انتهت (قوله أيضاً بلحوق مشقة شديدة) اه ذابطاً للعجز وليس المراد به
 عدم الامكان وعبارة شرح مر قال الرافعي ولا نغني بالعجز عدم الامكان فقط بل في معناه خوف الهلاك
 أو الفرق انتهت * (فرع) * لو نذر صلافة كعتين قائماً وان لحقه المشقة الشديدة لزمه القيام حيث
 أطاقه لأنه التزمه ولا مانع أن يلزمه بحق النذر ما لا يلزمه بحق الشرع اه ايعاب اه شورى (قوله
 كزيادة مرض) وكذا حدوته بالأولى اه برماوى (قوله أو دوران رأس في سفينة) أي ولا إعادة عليه
 وان أمكنه الصلاة على الأرض بخلافه لخوضه لدوره اه برماوى ومثله شرح مر وكتب عليه
 ع ش قوله وان أمكنه الصلاة على الأرض أي ولو بلا مشقة فلا يكاف الخروج من السفينة للصلاة
 خارجها على ما هو ظاهر عبارة الشارح لكن قال سم على ج مانعه ولعل محله اذا شق الخروج إلى

(ولو عجز عن ركوع وسجود)
 دون قيام (قام) وجوبا
 (وفعل ما أمكنه) في انحنائه
 لهما بصلبه فان عجز فركبته
 ورأسه فان عجز أو ما ألبها
 (أو) عجز (عن قيام) بلحوق
 مشقة شديدة كزيادة مرض
 أو خوف غرق أو دوران
 رأس في سفينة

الارض ارفوت مصلحة السفر اه بحر وفه اه (قوله تعد كيف شاء) أي ولا إعادة عليه في الصور الثلاث
اه شيخنا (قوله أيضا تعد كيف شاء) أي لا إطلاق الحديث وثواب القاعد لعذر كثواب القائم وإن لم يكن صلى قبل
مرضه لكفر أو تم أو نخل خلا فلا لذرعى نعم ان عصى بنحو قطع رجله لم يتم ثوابه وان كان لا قضاء عليه وهل تبطل
صلاة من صلى قاعدا بالانحناء في غير موضع الركوع الى حدر كوعه أو لا قال أبو شيكيل لا تبطل ان كان جاهلا
والابطلت قال شيخنا الشيرازي بان كان عالما وفعل ذلك لا عذر أمالو كان لعذر كان مجلس مفترشا فتبعت
رجلاه وأراد التورك فحصل انحناء بسبب الاتيان بالتورك فلا يضروا إذا وقع مطرو وهو في بيت لا يسع قامته وليس
هنالك يمكن غيره هل يكون ذلك عذرا في ان صلى فيه مكتوبة بحسب الامكان ولو قعود أم لا الا ان ضاق الوقت أم
يلزمه ان يخرج منه ويصلي في موضع يصيبه فيه المطر فان قيل بالترخص فهل يلزمه الاعادة أو لا قال أبو شيكيل
ان كانت المشقة التي تحصل عليه في المطردون المشقة التي تحصل على المريض لو صلى قائما لم يجز له ان يصلي قاعدا
وان كانت مثلها أو أشق منها جاز له ان يصلي في البيت المذكور قاعدا نعم هل الأفضل له التقديم أو التأخير ان كان
الوقت متسعا فيه ما في التيمم في أول الوقت اذا كان يرجو الماء آخره والاصح ان التقديم أفضل ولا إعادة لان المطر
من الاعذار العامة ولذلك يجوز الجمع به ولا تجب الاعادة ودل مثل المطر ما لو جلس في موضع لا يمكنه القيام فيه
فصلى قاعدا أم لا لندرته بالنسبة للمطر فيه نظرا واقترب الاول اه برماوى (قوله واقتراشه أفضل) أي
على الاظهر قال مر في شرحه والثاني التربع أفضل اه (قوله أيضا واقتراشه أفضل) أي وان كان
امرأة ثم بعد الاقتراش المنسوب ثم التربع وليس في كلامه مخالفة لذلك اه برماوى (قوله وسيأتي
بيانه في التشهد) عبارته هناك بان يجلس على كعب يسراه وينصب يدهما ويضع اطراف أصابعه للقبلة اه
ويكره فرش قدميه اه برماوى (قوله أفضل من تربعه) التربع جلوس معروف يسمى الجلوس كذلك
متر بعلانه ربع نفسه أي أدخل أربعته سابقه وفخذه بعصا تحت بعض وهو أفضل من مدر جلوسه وقوله
وغيره أي كالتورك لانه معهود وكذا باقي الجلوسات ولو تعارض التورك والتربع قدم التربع لجريان
الخلاف في أفضلته على الاقتراش ونم يجز ذلك في التورك اه برماوى (قوله لانه قعود عبادة) أي قعود مشروع
فيها اه برماوى (قوله وكره اقعاء) ويكره أيضا ان يقعد ما دار جلوسه اه شرح مر وهذا في الصلاة
كما اشار له بقوله في قعدات الصلاة أما في غيرها فلا اذا كان عنده من يستحي منه ومحل ذلك حيث لم تكن
ضرورة تقتضي ذلك والا فلا كراهة اه ع ش عليه (قوله في قعدات الصلاة) خرج بالصلاة غير هافلا
يكره فيها الاقعاء ولا غيره من سائر الكيفيات نعم ان قعد على هيئة مزرية أو تشعربعدا أكثراته بالخاضرين
وهم ممن يستحي منهم كره ذلك وان تأذوا بذلك لانه ليس كل ايداء محرما اه ع ش على مر (قوله أي
أصل فخذه) كذا حرره السبكي نقلا عن أهل اللغة ومن الناس من يغط ويعتقد ان التورك هو الفخذ
فيستشكل تصوير هذه المسئلة اه برماوى واعلم ان الفخذ يلي الركبة وفوقه التورك وفوقه الاليسه فظهر ما في
كلامه من التسميع قال ج كذا قاله شيخنا ويلزمه اتحاد التورك والاليسه وليس كذلك في القاموس الفخذ ما بين
الساق والتورك والتورك هو ما فوق الفخذ والاليسه العجيزة اه من محال باختصار وهو صريح في تغاير التورك
والاليسه والفخذ لكنه لم يبين الحد الفاصل للتورك عن الآخرين وبيانه ماسا ذكره في الجراح ان التورك هو
المتصل بعمل القعود من الاليسه وهو مجوف وله اتصال بالجوف الأعظم بخلاف الفخذ اه باختصار قال سم
قد يكون ما قاله الشيخ بيانا للمراد هنا اه (قوله وهو الالبان) في المصباح الاليسه بفتح الهمزة الية الشاة قال
ابن السكيت وجماعة ولا تكسر الهمزة ولا يقال لية والجمع اليات مثل سجدة وسجدة والتثنية اليان على غير
قياس بحذف الهاء وفي لغة البتان باثباتها على القياس وإلى الكباش الى من باب تعب عظمت اليته فهو البان
مثل ندمان على غير قياس وسمع ألى وزان أعجى وهو القياس ونجما ليانة ورجل ألى وامرأة عجرا قال نعلب

(قعد) كيف شاء
(واقتراشه) وسيأتي بيانه
في التشهد (أفضل) من
تربعه وغيره لانه قعود عبادة
ولانه قعود لا يعقبه سلام
كالقعود للتشهد الاول
وتعبري بما ذكر أعظم من
قوله أفضل من تربعه (وكره
اقعاء) في قعدات الصلاة
(بان يجلس على وركيه)
أي أصل فخذه وهو الالبان

(ناصبار كتيبه) انتهى عن الاقضاء في الصلاة رواه ٣٤٢ الحياكم وصححه ومن الاقضاء نوع مسنون عند جمع منهم النور بين السجدة تسين

وان كان الاقتراش أفضل منه وهو ان يفرش رجله أي أصابعهما ويضع اليه على عقبه (ثم ينحني) المصلي قاعدا (لركوعه) ان قدر (وأقله ان) ينحني الى ان (تتحاذي جهته امام ركبته) وأكمل ان ينحني الى ان (تتحاذي) جهته (محمل سجوده) وركوع القاعد في النفل كذلك (فان عجز) المصلي بالمعنى المتقدم عن القعود (اضطجع) على جنبه متوجه القبلة بوجهه ومقدم بدنه وجوبا (وسن على) جنبه (الايمن) ويجوز على الايسر لكنه مكروه بلا عذر بخزمه في المجموع وتعبيري بذلك أولى من قول الاصل صلى لجنبه الايمن (ثم) ان عجز عن الجنب (استلقى) على ظهره وأخصاه للقبلة (رافعا رأسه) من زيادتي بأن يرفعه قليلا بشئ ليتوجه الى القبلة بوجهه ومقدم بدنه ان لم يكن في الكعبة وهي مسافة والاصل في ذلك خبر البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكف الله نفسا الاوسعها ثم اذا صلى فيومتي برأسه في ركوعه وسجوده ان عجز عنهما فان عجز عن اليمين برأسه أو ما باجفانه

هذا كلام العرب والقياس اليانة وأجازه أبو عبيدة اه (قوله ناصبار كتيبه) أي وان لم يضع يديه على الارض خلافا لابي عبيدة اه برماوى (قوله انتهى عن الاقضاء في الصلاة) ووجه النهي عنه ما فيه من التشبه بالكاب والقرد كما وقع التصريح به في بعض الروايات اه شرح مر (قوله بين السجدة تسين) يلحق بالجلوس بينهما كل جلوس قصير كجاسة الاستراحة اه شرح مر ويلحق به أيضا الجلوس للشهد الاول اه قل (قوله ثم ينحني لركوعه) معطوف على قوله فعد كما أشار له بقوله المصلي قاعدا اه شيخنا فهو من تمام الكلام على صفة صلاة القاعد لمن تمام الكلام على الاقضاء اه برماوى (قوله وأقله ان تتحاذي جهته الخ) وذلك قياسا على أقل ركوع القائم وأكمله اذا الاول يتحاذي فيه ما امام قدميه والثاني يتحاذي فيه قريبا محمل سجوده فن قال انهما على وزان ركوع القائم أراد بالنسبة لهذا الامر التقريبي لا التحديدي اه شرح مر (قوله ما امام ركبته) أي المكان الذي امام ركبته اه شيخنا * (فرع) * صلى مضطجعا وقرأ الفاتحة ثم قدر على الجلوس فاس سن له قراءتها ثم اذ قدر على القيام فقام سن له قراءتها أيضا ولا يكون ذلك من التكرير المنهى عنه اه سم على ج (قوله بالمعنى المتقدم) وهو لحوق المشقة الذي دوران الرأس في السفينة فرد من افراد اه شيخنا (قوله متوجه القبلة بوجهه ومقدم بدنه) المراد به الصدر فلا يضر الانحراف بغيره وكذا يقال في قوله في الاستلقاء ومقدم بدنه اه شيخنا (قوله أيضا متوجه القبلة بوجهه الخ) كذا قالوه وفي وجوب استقبالها بالوجه هنادون القيام والعقود نظر وقياهما عدم وجوبه هنا اذا لم يرق بينهما ما لا مكان الاستقبال بالمقدم دونه وتسميته مع ذلك مستقبلا في الكل بمقدم بدنه وبهذا يفرق بينه وبين ما يأتي في رفع المستلقى رأسه ليستقبل بوجهه بناء على ما أفهمه اقتصار شيخنا في شرح الروض تبعا لغيره عليه لانه ثم لم لم يمكنه بغيره قدم بدنه لم يجب بغيره لكنه في شرح منهجه عبر بالوجه ومقدم البدن والظاهر انه لا يخالف فيحمل الاول على ما اذا لم يمكنه الرفع الا بقدر استقباله بوجهه فقط والثاني على ما اذا أمكنه ان يستقبل بمقدم بدنه أيضا حينئذ يسقط الاستقبال بالوجه لانه لا ضرورة اليه اه شرح ج (قوله ويجوز على الايسر) ذكره توطئة لقوله لكنه مكروه والافهم معلوم من قوله وسن على الايمن اه ع ش (قوله وأخصاه للقبلة) أي ندبان كان متوجهها بوجهه ومقدم بدنه والافهم جوبا اه برماوى وعبارة الشورى ويظهر ان قولهم وأخصاه أورجلاه للشبهة كالمختصر لبيان الافضل فلا يضر اخراجها عنها لانه لا يمنع اسم الاستلقاء والاستقبال حاصل بالوجه كما مر فلم يجب بغيره مما لم يعهد الاستقبال به نعم ان فرض تعذره بالوجه لم يبعد اعجابه بالرجل حينئذ تحصيله ببعض البدن ما أمكنه اه ج وفي حاشية الاستاذ أبي الحسن البكري الجزم باشتراط الاستقبال بالرجلين وهو مقتضى اطلاقه فاعل ج لم يطلع على كلام شيخه وقوله نعم ان فرض الخ في هذا الاستدراك نظر لا يخفى لان الاستقبال له عضو مخصوص فالقياس انه اذا تعذر سقط كما في نظائره وانما يتجه ما قاله ان لو وجب بالوجه والرجلين فيقال الميسور لا يسقط بل العسور اه شورى (قوله أيضا وأخصاه) بفتح الميم أشهر من ضمها وكسرهما اه شورى وفي ع ش على مر في كتاب الجنائز ما نصه وقال في الاعاب هو بثلاث الهمزة أيضا اه وهما المنخفض من القدمين اه شيخنا ثم رأيت في المصباح ما نصه خضت القدم خصا من باب تعب ارتفعت عن الارض فلم تمسها فالرجل أخص القدم والمرأة أخصه والجمع خص مثل أحر وحر وجرأ لانه صفة فان جمعت القدم نفسها قلت الانامص مثل الفضل والفاضل اجراء له مجرى الاسماء فان لم يكن بالقدم خص فهي رعاء براء وعاء مشددة مهملة وبالد اه (قوله ثم اذا صلى فيومتي) أي المستلقى لانه المحدث عنه ويأتي مثله فحين صلى مضطجعا وعجز عن الجلوس لم يسجد منه اه ع ش (قوله في ركوعه) وسجوده والسجود أخفض من الركوع في هذا الابعاء اه شرح مر (قوله أو ما باجفانه) أي جنبها فيكنى جفن واحد اه شيخنا ومثله في ع ش على مر وظاهر كلامهم انه لا يجب هنا ابعاء للسجود أخفض وهو متجه خلاف الجوهري

الظهور والتمييز بينهما في الأعماء بالرأس دون الطرف اه شرح مر (قوله أجرى أفعال الصلاة على قلبه) أي بان يمثل نفسه قائماً وقارئاً وكما لا يمكن ولا إعادة عليه اه شرح مر أي ولا يشترط فيما يقدر به تلك الأفعال ان يسعها لو كان قادراً وفعالها بل حيث حصل التمييز بين الأفعال في نفسه كان مثل نفسه راكعاً ومضى زمن يقدر الطمأنينة فيه كفى وهل يجب عليه مراعاة صفة القرآن من الادغام وغيره لانه لو كان قادراً على النطق وجب عليه ذلك أولاً فيه نظر والاقرب الثاني لان الصفات انما اعتبرت عند النطق لتمييز بعض الحروف عن بعض خصوصاً التماثلة والمتقاربة وعند العجز عنها انما يأتي بها على وجه الإشارة اليها فلا يشبه بعضها ببعض حتى يحتاج الى التمييز اه ع ش على مر (قوله أيضاً أجرى أفعال الصلاة على قلبه) أي بان يجري أركانها وسننها عليه قولية أو فعلية ان عجز عن النطق بان يمثل نفسه قائماً وقارئاً وكما لا يمكن ولا إعادة عليه والقول بندرته ممنوع ولا يلزم نحو القاعد والمومن اجراء نحو القيام والركوع والسجود على قلبه اه برماوى (قوله فلا تسقط عنه الصلاة الخ) وعند الامام أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما انه اذا عجز عن الأعماء برأسه سقطت عنه الصلاة قال الامام مالك رضي الله عنه ولا يعيد بعد ذلك اه برماوى ومثله شرح مر (قوله مادام عقله ثابتاً) أي لو جرد مناط التكليف ولو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود قبل القراءة قرأ قائماً أو قاعداً ولا تجزئ به قراءته في ركوعه لقدرته عليها فيما هو أكمل منه فلو قرأ فيه شيئاً أعاد وتجب القراءة في هوى العاجز لانه أكمل مما بعده وان قدر على القيام بعدها وجب قيامه بلا طمأنينة ليركع منه لقدرته عليه وانما لم تجب الطمأنينة فيه لانه غير مقصود لنفسه أو قدر عليه في الركوع قبل الطمأنينة ارتفع لها الى حد الركوع فان انتصب ثم ركع بطلت صلاته لما فيه من زيادة ركوع أو بعد الطمأنينة قد تم ركوعه ولا يلزمه ان ينتقل الى حد الركوعين وأما الاعتدال فلم يذكروا لانه معلوم انه واجب من قيام أو قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام واطمأن وكذا بعده ان أراد قنوتاً في سجده والا فلا يلزمه القيام لان الاعتدال ركن قصير فلا يطول وقضية التعليل منه وهو الوجه وهذا ظاهر ان أدى قيامه الى تطويل الاعتدال تطويل لا غير مشروع والا فالوجه جواز القيام لتكميل الدعاء المشروع فيه فان قفت قاعدة طالت صلاته وما انفصل عن بعض الاباحيين من ان العبد اذا بلغ غاية المحبة في الله وصف قلبه واختار الايمان على الكفر من غير نفاق سقط عنه الامر والنهي ولا يدخل النار بارتكاب الكبائر رده التفتازاني بانه كفر وضلال فان أكثر الناس في الايمان الانبياء خصوصاً نبي صلى الله عليه وسلم مع ان التكليف في حقهم أتم اه برماوى ومثله شوبرى (قوله ولقد ارتفع قاعداً) أي بالاجماع راتباً لكن أو غيره لان النوافل تكثر فاشتراط القيام فيها يؤدي الى المخرج أو الترك ولهذا لا يجوز العود في العبد والكسوفين والاستسقاء على وجه ضعيف لندورها اه برماوى ومثله شرح مر (قوله فله نصف أجر القاعد) هذا وارد فيمن صلى النفل كذلك مع القدر وهذا في حقنا وأما في حق من صلى الله عليه وسلم فلا اذن خصائصه ان تطوعه قاعداً كهو قائماً لانه مأمون الكسل اه برماوى (قوله ويعقد للركوع والسجود) أي دون غيرهما كالجلوس بين السجدين وللحرم اه شيخنا وعبارة الشوبرى وانظر حكم الجلوس بين السجدين هل يقعد له أو يكفيه الاضطجاع فيه تأمل ثم رأيته في الابواب قال ويكفيه الاضطجاع بين السجدين وفي الاعتدال اه (قوله وان أتم ركوعه وسجوده) بخلاف الانحناء فانه لا يمنع فيما يظهر خلافاً لاسنوي لانه أكمل من القعود نعم اذا قرأ فيه وأراد جعله للركوع اشترط فيه كما هو ظاهر من غير منعه بعد القراءة وهو مطمئن ليكون عن الركوع اذا قام منها لا يمكن حسابه عنه وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن صلى النفل قائماً هل يجوز له ان يكبر للاحرام حال قيامه قبل اعتداله وتنقذه صلاته أم لا فاجاب بانه يجوز له بتكبيره المذكور وتنقذه صلاته لانه يجوز له ان يأتي بها في حالة أدنى من حاله ولو في حال اضطجاعه ثم يصلي قائماً ولا ينافي هذا ما أفتى به سابقاً من اجزاء قراءته في هوى للجلوس دون عكسه لانه

فان عجز أجرى أفعال الصلاة على قلبه فلا تسقط عنه الصلاة مادام عقله ثابتاً (ولقد ارتفع) على القيام (نفل) قاعداً ومضطجعا لم يبر البخاري من صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فهو نصف أجر القائم ومن صلى قائماً أي مضطجعا فله نصف أجر القاعد ويقعد للركوع والسجود وخرج بما ذكر المستلقي على قضاوان أتم ركوعه وسجوده لعدم ورود

هنا لم يدخل في الصلاة اذ لا يتم دخوله فيها الا بتمام تكبيره بخلاف مسألة القراءة فسو مح هنا ما لم يسامح به ثم
ولو أراد عشر من ركعة قاعدا وعشرا قائما ففيه احتمالان في الجواهر وأفتى بعضهم بان العشرين أفضل لما
فيه من زيادة الركوع وغيره ويحتمل خلافه لانهم اكمل وظاهر الحديث الاستواء والمعمد كما أفتى به
الوالد رحمه الله تعالى تفضل العشر من قيام عليها لانها أشق فقد قال الزركشي في قواعد الصلاة ركعتين
من قيام أفضل من أربع من قعود يؤيده حديث أفضل الصلاة طول القنوت أي القيام وصورة المسئلة
ما اذا استوى الزمان كما هو ظاهر اهـ شرح مر وقوله ما اذا استوى الزمان ينبغي ان المراد استواء زمن كل
ركعة من ركعات القعود مع كل ركعة من ركعات القيام لتحصل المفاضلة بين نفس القيام ونفس تكبير الركوع
والسجود والا بان كان المراد ان الزمان الذي صرفه لمجموع العشر مساو للزمان الذي صرفه للعشرين
فينبغي القطع بتفضيل العشر من قيام والتفضل حيث تدارك من تطويل القيام لا من ذاته فتأمل اهـ
رشيدى والكلام في النقل المطلق أما غيره كالرواتب والوتر فينبغي ان المحافظة على العدد المطلوب فيه أفضل
ففعّل الوتر احدى عشرة في الزمن القصير أفضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على زمن ذلك العدد اكون العدد
فيما ذكر بخصوصه مطلوب بالشارع اهـ ع ش عليه (قوله وقراءة الفاتحة) هذه دعوى أولى وقوله كل ركعة
دعوى ثانية وقد أثبتنا بالدليل وقوله في قيام أو بدله دعوى ثالثة ولم يشتهر بالدليل ويمكن اثباتها بخبر المسمى
صلاته حيث قال فيه اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ قصص على ان القراءة في القيام ويقاس بالقيام بدله اهـ
اكتابه ولشرف الفاتحة على غيرها كثرت أسماءها لان كثرة الاسماء تدل على شرف المسمى غالباً ولذلك
ذكر لها ثلاثون اسماً وهي الفاتحة والحمد وأم الكتاب وأم القرآن والشفاء والشفافية وتعاليم المسئلة والواقبة
وسورة لوفاء والكافية وسورة الكافية والراقية والاساس والصلاة وسورة الصلاة والكثرة وسورة
الثناء وسورة التفويض والسبع والقرآن العظيم والمجزئة والمنجية وسورة الاحزاء وسورة النجاة وسورة
الرحمة وسورة النعمة وسورة الاستعانة وسورة الهداية وسورة الجزاء وسورة لشكر فلو نذر قراءة سورة
الشكر مثلاً انصرف الى الفاتحة (فائدة) اثبات نحو أسماء السور والاعشار من بدع الحاج اهـ حج ومراده
بذلك اثباتها في المصاحف لانه اخترع أسماءها المصاحف كلها توقيفية اهـ برماوى وع ش على مر (قوله كل
ركعة) أي سواء كانت الصلاة جهرية أو سرية وسواء كانت فرضاً أو نفلاً والسنة في حق المأموم تأخير قراءته
في الركعتين الاوئتين الى ما بعد فاتحة امامه وان لم يسمع قراءته انحو بعد قدر زمنها وحينئذ يشتغل باطالة دعاء
الافتتاح أو يذكر آخر يأتي به اهـ حل وقد تستحب قراءة الفاتحة في الركعة الواحدة مرتين أو ثلاثاً أو أربعاً
لا لخلل في الصحة وانما هو لحيازة فضيلة كان صلى المريض قاعداً ثم وجد خفة بعد قراءة الفاتحة فانه يحب عليه أن
يقوم ابركع وإذا قام استحب له إعادة الفاتحة لتقع منه حال الكمال وهكذا كل موضع انتقل الى مأهواً على منه
كلوصلى مضطجعا ثم قدر على القعود وجب له ان يقرأها ثانياً قاعداً ثم قدر على القيام لوجود من يمكنه أو غير ذلك
فيجب أن يقوم ويستحب له اعادة ما وان ضمنت الى ذلك قدرته على القيام الى حد الركعتين قبل قدرته على القيام
فيزيد استحبابه او ينتظم منه ما تقدم وأبغ منه وجوب تكرير الفاتحة في الركعة الواحدة أربع مرات فاكتر
كأن نذر ان يقرأ الفاتحة كلما طس فطس في الصلاة فان كان في غير القيام وجب عليه ان يقرأ اذا فرغ من
الصلاة بمعنى انه يعذر في التأخير الى فراغ الصلاة ولا يكاف القراءة في الركوع ونحوه فلو خالف وقرأ في الركوع
أو غيره اعتد بقراءته وان كان في القيام وجب عليه ان يقرأ حالاً لان تكرير الفاتحة لا يضر ويحله في المأموم ما لم
يعارضه ركوع الامام فان عارضه فينبغي ان يتابعه فيما هو فيه ويتدارك بعد ثم ان قولهم حالاً هو ظاهر ان طس
بعد فراغ القراءة الواجبة والا فينبغي ان يكمل الفاتحة عن القراءة الواجبة ثم يأتي بها عن النذران آمن ركوع
الامام والاخرها الى تمام الصلاة بقي ملوعرض له ذلك وهو جنب هل يقرأ أو يؤخر القراءة الى ان يغتسل ويكون

(و) رابعاً (قراءة الفاتحة
كل ركعة)

ذلك عذرا في التأخير فيه تقار والاقرب الثاني لان القراءة المنذورة ليس لها وقت محدد وتقوت بسببه فهي
 من النذر المطلق ولا يجب فيه فور حتى لو نذر ان يقرأ عقب العطاس كان محجولا على عدم المانع وهو عذر في
 التأخير وافق الغزالي بان من عطس بعد البسملة فقال الحمد لله وأتم بقية الفاتحة لم يجزه مالم يقصد التلاوة سواء
 قصده انه للعطاس أم أطلق لوجود الصارف وكذا لو نذر ركعة لله حيث نذر أي حين اذ شرع في الصلاة بعد
 البسملة فقال الحمد لله ناويا الشكر فلا يجزه أن يكمل علمها بقية الفاتحة لذلك وقول شيخنا ان هذا غفلة عن
 القاعدة المشهورة الى آخر ما ذكره فيه نظر اه برماي وكلمة منصوص عليه في شرح م ر وعش عليه
 (قوله في قيامها) ومنه القيام الثاني من ركعتي صلاة الحسوف اه برماي وقوله أو بدله سواء كان ذلك
 البديل مع القدرة وذلك في النفل وهو القعود والاضطجاع أو مع العجز وذلك في الفرض وهو القعود
 والاضطجاع والاستلقاء اه شيخنا (قوله الاركعة مسبوق) أي حقيقة أو حكما كبطل القراءة وبطل
 الحركة ومن رجم عن السجود أو نسي انه في الصلاة أو شك بعد ركوع امامه في قراءة الفاتحة وتخلف اه
 شوبري وعبارة البرماوي قوله الاركعة مسبوق أي حقيقة أو حكما وهو هنا من لم يدرك مع الامام زمنا يسع
 الفاتحة بالوسط المعتدل وفي معناه كل متخلف بعذر كرجعة ونسيان وبطل حركة بان لم يقم من السجود الا والامام
 راكع أو هاول للركوع انتهت وعبارة شرح م ر وفي معنى المسبوق كل متخلف بعذر كرجعة ونسيان للصلاة للقراءة
 الفاتحة انتهت وكتب عليه عش قوله لا لقراءة الفاتحة محترزا للصلاة أي فلا يكون متخلفا بعذر بل اذا نذر
 الفاتحة وجب أن يتخلف ويقرأها فان فرغ منها قبل تمام ركعتين فعليه بين من الامام في ذلك والاوجبته المفارقة
 فان لم يفعل حتى هوى الامام للسجود بطات صلته كما هو شأن كل متخلف بغير عذر لكن نقل عن الزياي ان
 نسيان القراءة كنسيان الصلاة وهو المتبادر من اطلاق غير الشارح رحمه الله تعالى في تخلف اقرائهم او يغفر
 له ثلاثة أركان طوييلة وظاهر بل متعين ويبدل له قول الشارح رحمه الله تعالى في فصل تجب متابعة الامام
 بعد قول المصنف وان كان عذرا لم يحل أو سمع عنها أي القراءة حتى ركع امامه اه وهو مخالف لما هنا وفي بعض
 النسخ اسقاط لالقراءة وعليه فلا مخالفة بين كلاميه وعلى تسليمها يمكن ان يفرق بان نسيان الصلاة يكتر
 بخلاف نسيان القراءة فانه بعدمه صرافيه اه وعبارة الاجهوري على الخطيب فنسيان الصلاة وقراءة
 الفاتحة على حد سواء كذا كره الشمس الرملي في فصل المتابعة بخلاف لما وقع له هنا في بعض نسخه حيث قال
 ونسيان للصلاة لا لقراءة الفاتحة اه وقد علمت انهما على حد سواء انتهت بالحرف (قوله بمعنى انه لا يستقر
 وجوبها عليه) أي فلا استثناء من استقرار الوجوب لامن أصله لان الاصح انهما وجبت ويحملها الامام وينبني
 على الخلاف ما لو لم يكن أهلا للتحمل وستأتي المسئلة في آخر الجماعة ان شاء الله تعالى اه شوبري (قوله
 التحمل الامام لها عنه) أي لانه يدرك الركعة بادرا كما معه ركوعه المحسوب له حتى لو فارق امامه بعد الركعة
 الاولى واقتدى بآخره وراكع وقصد بذلك اسقاط الفاتحة عنه مع اقتداءه به أفتي والشيخنا وظاهره
 وان كرر ذلك في جميع الركعات اه حل (قوله آية منها) وكذا من كل سورة ما عدا ابراءة وليس للفصل
 والا ثبتت أول ابراءة وسقطت أول الفاتحة اه حل وقوله علا أي لا اعتقادا فلا يجب اعتقاد كونها منها
 ولا يكفر جاحده وأما كونها قرآنا فيجب اعتقاده لانه ثبت بالاجماع فيكفر جاحده اه شيخنا (قوله أيضا
 آية منها) أي ومن كل سورة ما عدا ابراءة فانزلت وقت الحرب والسيف وهي للامان فتكره أولها وتندب
 في أثنائها عند العلامة الرملي وقال العلامة الخطيب كابن حجر نحر في أولها وتكره في أثنائها واعتمده العلامة
 ابن عبد الحق وتندب في أثنائها غيرها اتفاقا اه برماي (قوله ويكفي في ثبوتها عمل الاطن) أي لان رواية
 حديث البسملة آحادوه وكاف من حيث العمل واشترط التواتر انما هو فيما ثبت قرآنا قطعلا حكما لا يقال
 لو كانت قرآنا لكفر جاحدها لان قول ولو لم تكن قرآنا لكفر مثنيها وأيضا التكفير لا يكون بالظنيات والكلام

في قيامها أو بدله لخبر
 الشيخين لا صلاة لمن لم
 يقرأ بفاتحة الكتاب أي في
 كل ركعة لما روي في خبر المسي
 صلته (الاركعة مسبوق)
 فلا تجب فيها بمعنى انه
 لا يستقر وجوبها عليه
 لتحمل الامام لها عنه
 (والبسملة) آية (منها) عملا
 لانه صلى الله عليه وسلم عدها
 آية منها رواه ابن خزيمة
 والحاكم وصححه ويكفي في
 ثبوتها عملا الظن

في غير البسملة التي في أثناء سورة الزمل اه برماوى (قوله ويجب رعاية حروفها الخ) الضمائر الاربعة
 كلها اراجعة للفاتحة اه شيخنا (قوله بدل حرف منها با نحو) أى كضاد بظاء و ذال الذين المجمة بدال م ه ه لة
 أوزاى خ لافا لزر كشى وكما الحمد لله هاء و ياء العالمين واوا خلافا لابن العماد وتخفيف ا ياك وكسر كافها بابل لو
 ترك التشديد عدا وهو يعرف معناه كقران ا ياك لتخفيف ضوء الشمس فكأنه قال نعت ضوءه ها وكسر تاء أنعمت
 أوضمها اه برماوى (قوله لم تصح قراءته لتلك الكامة) وحيث بطلت القراءة دون الصلاة ففى ركع عدا قبل إعادة
 القراءة على الصواب بطلت صلاته كما هو ظاهر فليتأمل اه سم اه ع ش على مر وعبرة القليوبى قوله لم تصح
 قراءته الخ أى ويجب عليه استئناف القراءة ولا تبطل صلاته الا ان غير المعنى وكان عامدا لما انتهت ونقله
 الاطفيحى عن ع ش وقرره شيخنا حرف وقال شيخنا الاجهورى المعتمد انه متى تعدل ابدال بطلت صلاته
 سواء غير المعنى أو لا بخلاف اللحن فيفرق فيه بين ما غير المعنى فيضروما لا فلا اه لكن كلام الشارح يشير
 الى التقرير الاول وهو ان الابدال فى حد ذاته ليس مبطلا مطلقا حيث قال لم تصح قراءته لتلك الكامة
 ولم يقل بطلت صلاته تأمل (قوله أيضا لم تصح قراءته لتلك الكامة) أى وتبطل صلاته ان علم وتعمدوا لا صحت
 ويسجد للمسهو وسئل الشهاب الرملى عما اذا قرأ المصلى أنعمت باسقاط همزة القطع لادرج هل تصح قراءته
 ولا تبطل صلاته أم لا فاجاب بانه لا تبطل صلاته بقراءته المذكورة بل يجب عليه إعادة تلك الكامة لاسقاط
 الهمزة وأما اذا زاد حرفا فانه يحرم عليه ولا تبطل صلاته الا اذا غير المعنى وتعمدها برماوى (قوله بقاف العرب)
 المراد بالعرب اجلا فهم وأما الفصحاء منهم فلا ينطقون بذلك اه بابلى وقوله صحت أى ولو كان قادرا على
 القاف الخاصة ووجه الصحة حيث ان ذلك ليس بابدال حرف بل هى قاف غير خالصة اه شيخنا حرف
 وفي شرح مر ان الصلاة حيث ذكر وده اه (قوله ورعاية تشديدها) فلو خفف منها تشديده لم تصح
 قراءته لتلك الكامة لتغير نظامها ويتعين بطلان الصلاة أيضا اذا غير المعنى حرر ولو شد حرفا خفقا أساء واخزاه
 ما لم يغير المعنى والابطال وهل مثله ما لو قال اصراط الذين بزيادة أل أو يفرق بعدم غير الزيادة فى التشديد وبأن
 زيادة أل تنافى الاضافة أى لا تتبادر منها الاضافة الظاهر الفرق ثم رأيت عن السيوطى ان ذلك مبطل مع
 العمد أى وعلم التحريم اه حل (قوله الاربعة عشرة) فلوزاد فيها بأن أدغم ميم الرحيم في ميم مالك لم يضر
 اه حل لكنه يحرم على العامد العالم ببناء على ما عتمده مر من ان ما زاد على السبعة شاذ كما مشى عليه
 الشيخان وتبطل به الصلاة ان غير المعنى اه شيخنا وأما الادغام مع اسقاط ألف مالك فسبعية اه شيخنا
 حرف (قوله شامل لهما) ومنها الحركات والسكان والمد والقصرون نحو ذلك اه برماوى (قوله لانه مناط
 البلاغة والاعجاز) من هنا يظهر عدم وجوب ترتيب التشهد حيث لا يغير المعنى اذا اعجاز فيه فلا يشكل
 جواز الاختلال بترتيبه بوجوب موالاته مع ان أمر الموالاته أخف وذلك لان الترتيب وان كان أضيقت فى الفاتحة
 الا ان وجوبه لمعنى لم يوجد فى التشهد وهو الاعجاز وانما وجبت الموالاته فى التشهد لان تركها يخل بالنظم
 اه سم (قوله أيضا لانه مناط البلاغة) أى مرجعها وعبرة المصباح ناطة نوطا من باب قال علقه واسم موضع
 التعليق مناط بفتح الميم وقوله والاعجاز عطف مغاير لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحتها
 والاعجاز مسبب عنها اه ع ش على مر أى بناء على الصحيح من ان اعجاز القرآن بسبب بلاغته لا بالصرفة
 اه شيخنا (قوله فلو بدأ بنصفها الثانى الخ) أى عمدا أو سهوا اه حل (قوله ان سها بتأخيرها) ليس
 قبل ابل مثل السهو ما لو تعد تأخيرها لكن لم يقصد التكميل به على الثانى الذى بدأ به ففى هذه الصورة يبنى
 عليه كما يعلم مما يأتى اه وقوله ولم يطل الفصل أى بين فراغه من الاول والتكميل عليه بالثانى اه شيخنا
 وقوله ويستأنف ان تعمد أى تعمد تأخير النصف الاول وينبغى ان يشيد هذا بما اذا قصد التكميل بالنصف
 الاول على الثانى كفى شرح الروض اه شورى أى فان لم يقصد بالاول التكميل على الثانى والقرض انه

(ويجب رعاية حروفها) فلو أتى
 قادراً ومن أمكنه التعلم بدل
 حرف منها با نحو لم تصح قراءته
 لتلك الكامة لتغيره النظام
 ولو نطق بقاف العرب المترددة
 بين القاف والكاف صحت كـ
 جزم به الرويانى وغيره
 وتعبيرى بما ذكر أعام من
 قوله ولو أبدل ضادا بظاء لم
 تصح (و) رعاية (تشديداتها)
 الاربعة عشرة لانها هيأت
 لحروفها المشددة فوجوبها
 شامل لهمايتها (و) رعاية
 (ترتيبها) بأن يأتى بها على
 نظمها المعروف لانه مناط
 البلاغة والاعجاز فلو بدأ
 بنصفها الثانى لم يعتد به وينبغى
 على الاول ان سها بتأخيرها
 ولم يطل الفصل

قاصد للتأخير لم يستأنف الاول أى لم يعد ثانيا بل بينى عليه وقوله أو طال الفصل أى ولو بعدد على المعتمد اه
 لكاتبه (قوله ويستأنف ان تعمد) ينبغى ان يقيد بما اذا قصد التكميل وفي شرح الروض واستشكل وجوب
 الاستئناف بالوضوء والاذان والطواف والسعي ويجب بان الترتيب هنالما كان مناط الاعجاز كما مر كان
 الاعتناء به أكثر فجعل قصد التكميل بالمرتبة صار فاعن صحة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه بينى في
 ذلك مراده ما اذا لم يقصد التكميل بالمرتبة اه وقضيته صحة البناء عند الاطلاق ولا يخلو عن شيء فليتأمل
 وليحذر * (فرع) * شك بعد فراغ الفاتحة في بعضها لم يضر ومثاله في ذلك التشهد قاله الزركشي قال شيخنا
 ج في شرح الارشاد وكذا سائر الاركان فيما يظهر فلو شك في السجود مثلاً من أصله لزمه الاتيان به أو بعده في
 نحو وضع اليد لم يلزمه شيء للعلة المذكورة اه أى وهو ان الظاهر مضى تاماً واعتد به انه لا يضر في
 الفاتحة ومثلهما التشهد بخلاف ما عد ذلك من الاركان القولية كالتسبيح والصلوات والسلام والانفعال
 لانه على بان القول الكثير متفصل الاجزاء الكثيرة فيكثر الشك فيه فحذف فيه اه سم (قوله أيضاً
 ويستأنف ان تعمد تأخير) أى وقصد به التكميل على النصف الثاني الذي بدأ به واما مجرد تعمد التأخير
 فلا يضر بل لا بد من قصد التكميل لان قصد التكميل به صارف عن صحة البناء عليه وقوله أو طال الفصل
 أى بنحو سكوت عمداً بخلاف ما لو سهواً بذلك فلا يضر كما يعلم مما يأتي اه حلي (قوله أو طال الفصل) أى
 ولو بعد ذكر وفارق ما يأتي في الموالاة بان نظر الشارع الى الترتيب أكمل من نظره الى الموالاة اه شوبرى أى
 لانه مناط الاعجاز فاحتياطه أكثر اه ج (قوله أيضاً أو طال الفصل) أى بين فراغه وإرادة تكميله بان
 تعمد السكوت لما يأتي انه سهو لا يضر ولو مع طوله وإطلاق الشارح المحلى في شارح الاصل هذه المسئلة محمول
 على هذا التفصيل اه زى وقد أشار الى ذلك ج في شرح الاصل اه شوبرى (قوله ورعاية
 موالاتها) ولو كرر آية منها الشك أو انتفكراً ولا سبب عمداً في المجموع عن جمع انه بينى وعن ابن سريج انه
 يستأنف والاصح الاول وصححه في التحقيق ويمكن حمله عن تفصيل المتولى وهو انه ان كرر ما هو فيه أو ما قبله
 واستصحب بنى والا كان وصل الى أئمتهم عليهم فقرأ مالك يوم الدين فقط فلا يبنى ان كان عالماً بتمتع عمداً لانه
 غير معهود في التلاوة واعتمده صاحب الاروار وان قرأ نصفها ثم شك هل يسلم فاتمها ثم ذكر انه يسلم أعاد ما قرأه
 بعد الشك فقط ويستحب له وصل أئمتهم عليهم بما بعده لانه ليس بوقف ولا منتهى آية اه شرح م
 (قوله على الولاء) أى من غير فصل ولو شك هل نزل حرفاً أكثر من الفاتحة بعد تمامها لم يؤثر لان الظاهر
 مضى تاماً ولان الشك في حرفها يكثر لكثرتها فعني عنه للمشقة فاكتمى منها بغلبة الظن بخلاف بقية الاركان
 أو شك في ذلك قبل تمامها أو هل قرأها أو لا استأنف لان الاصل عدم قراءتها والوجه الحاق التشهد بها فيما
 ذكر لا سائر الاركان القولية والفعلية بخلاف البعض اه برماوى (قوله تخال ذكراً) الذى كسر الذال باللسان
 ضد الانصاف وبالضم بالقلب ضد النسيان قاله الكسائى وقال غيره انهما الغتان بمعنى اه شرح م (قوله وسكوت
 طال) أى ولو لتدبر أو تأمل أو نحو ذلك ان زاد على سكتة الاستراحة والى اه برماوى (قوله طال عرفاً) قال
 م في ضابطه بان زاد على سكتة الاستراحة أو الاعباء اه (قوله بلا عذر فيها) أى فى الذكروا السكوت
 والذى كره الذى بلا عذر كتحديد عاطس أى كقول العاطس فى اثناء الفاتحة الحمد لله واجابة مؤذن لان ذلك غير
 مسنون فيها فكان مشعراً بالاعراض اه حلي ومن العذر غلبة سعال ونحوه اه برماوى (قوله أو سكوت
 قصده قطع القراءة) بخلاف مجرد نية قطع القراءة من غير سكوت فانه لا يؤثر ويفرق بينه وبين نية قطع الصلاة
 حيث تبطل به ابان من جملة الصلاة النيقوي يجب استدانتها حكاه مع نية القطع لاستدامة ومنه يؤخذ ان بقية
 الاركان كالفاتحة فاذا نوى قطع الركوع مثلاً وحده لم يؤثر وهو كذلك فانه الاستوى وهى مسألة مهمة اه حل
 * (فرع) * لو سكوت في اثناء الفاتحة عمداً بقصد ان يطيل السكوت هل تنقطع الموالاة بمجرد شروعه

ويستأنف ان تعمد أو
 طال الفصل (و) رعاية
 (موالاتها) بأن يأتي بكلماتها
 على الولاء لا تباع مع خبر
 صلوا كما رأيتونى أصلى
 (فيه قطعها تخال ذكراً) وان
 قل (وسكوت طال) عرفاً
 (بلا عذر) فيها (أو)
 سكوت (قصده قطع القراءة)
 لا شعار ذلك بالاعراض عن
 القراءة بخلاف سكوت
 قصير لم يقصده القطع
 أو طويلاً أو تخال ذكراً
 بعذر من جهل وسهو واعياء
 وتعلق ذكر بالصلاة كتأمينه

التعلم الامنه لم يلزم ماله اعارته ولا اجارته وكذا لو لم يكن بالبلد الامم لم يلزمه التعليم بلا اجرة ولا يلزم المعلم اعارته نفسه وان انفرد ويلزمه اجارته ولو قدر على مصحف لعائب لزمه القراءة فيه مع بذل الاجرة اه
برماوى (قوله أو غير ذلك) كبلاده وضيق وقت عن تعلم ذلك ولو كانت مكتوبة على جدار خلفه فهل يستدبر القبلة لقراءتها ثم يعود للاستقبال تقديم الفاتحة على الاستقبال أولا لانه الآن عاجز فينتقل للبلد حرر قلت
الظاهر الاول اه حل (قوله عدداً يأتها) أى التى هى سبع الاولى بسم الله الرحمن الرحيم الثانية الحمد لله رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم الرابعة مالك يوم الدين الخامسة اياك نعبد واياك نستعين السادسة اهدنا الصراط المستقيم السابعة صراط الذين الى آخر السورة وينبغى للفارى مراعاة ذلك لان النبى صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك اه ع ش على مر (قوله ولو متفرقة) غاية للرد على من قال المتفرقة لا تجزئ مع حفظ المتواليه وأمام العجز عن المتواليه فتجزئ اتفاقاً وقوله وان لم تفد الخ للرد على من قال ان غير المفيدة لا تجزئ مع حفظ المفيدة أمام العجز عن المفيدة فتجزئ اتفاقاً اه شيخنا (قوله لا تنقص) يفتح التاء الفوقية وسكون النون وضم القاف من نقص كنصر اه برماوى (قوله أيضاً لا تنقص حروفها عنها) أى على الاصح وعبارة أصله مع شرح مر ولا يجوز نقص حروف البدل من قرآن أو غيره عن حروف الفاتحة في الاصح والثانى يجوز سبع آيات او سبعة أنواع من ذكر أو دعاء أقل من حروف الفاتحة كما يجوز صوم يوم قصير قضاء عن صوم يوم طويل ورد بان الصوم يختلف زمانه طويلاً وقصراً فلم يعتد به فى قضائه مساواة بخلاف الفاتحة لا تختلف فاعية بر فى بدايتها المساواة انتهت (قوله مائة وستة وخمسون حرفاً باثبات ألف مالك) أى وبعد المشدد بحرفين ام لو عدا بحرف واحد فتكون جملتها مائة واحد أو أربعين باثبات ألف مالك قال جج (تنبية) ما ذكر من ان حروفها بدون تشديداتها وبقرائة مالك بالالف مائة واحد أو أربعين هو ما جرى عليه الاسنوى وغيره وهو مبنى على ان ما حذف رسمياً لا يحسب فى العدد وبيانه ان الحروف المملوطة بها ولو فى حالة كالفات الوصل مائة وسبعة وأربعون وقد اتفق أئمة الرسم على حذف ست الفات ألف اسم وألف بعد لام الجلالة مرتين وبعد ميم الرحمن مرتين وبعد عين العالمين فالباقي ما ذكره الاسنوى وخالفه شيخنا فى شرح البهجة الصغير فقال بعد ذكر انها مائة واحد أو أربعين هذا ما ذكره الاسنوى وغيره وتبعهم فى الاصل والحق انها مائة وثمانية وثلاثون بالابتداء بالفات الوصل اه وكأنه نظر الى ان ألف صراط فى الموضعين والالف بعد ضاد الضالين محذوفة رسمياً لكن هذا قول ضعيف والارجح كما قال الشاطبى صاحب المرسوم ثبوتها فى الاولين والمشهور بل اقضى كلام بعضهم انه متفق عليه ثبوت الثلاثة وحينئذ اتجه ما ذكره الاسنوى وقول شيخنا بالابتداء الخ لا يختص بالحق الذى ذكره بل يأتى على كلام الاسنوى أيضاً نظراً لثبوتها فى الرسم هذا واعتبار الرسم فيما نحن فيه لا وجه له لان كلامنا فى قراءة أحرف بدل أحرف عجز عنها وذلك انما يباط بالمملوطة دون المرسوم لانهم يسمون ما لا يتلفظ به وعكسه لحكم ذكر وهاء على أنها غير مطردة ولذا قالوا خطان لا يقاس عليهما خط المصحف الامام وخط العرويين فاصطلاح أهل الرسم لا يوافق اللفظ المنوطة به القراءة بوجه فالحق الذى لا يحصى عنه اعتبار اللفظ وعليه فهل تعتبر الفات الوصل نظر الى انه قد يتلفظ بها فى حالة الابتداء أولاً لانها محذوفة من اللفظ غالباً كل محتمل والاول أوجه فيجب مائة وسبعة وأربعون حرفاً غير الشدات الاربعة عشر فالجملة مائة واحد وستون حرفاً فان قلت يلزم على فرض الشدات كذلك عدد الحرف الواحد مرتين لان لام الرحمن مثلاً حسب واحد ها والراء حسب واحد ها ثم حسبنا واحد فى الشدة قلت الممتنع حسبانه مرتين من جهة واحدة وما هنا ليس كذلك لانها حسبنا أولاً لانظر الاصل الفل وثانياً العارض الادغام وكما حسبت الفات الوصل نظر البعض الحالات فكذا هذه فتأمل ذلك فانه مهم اه (قوله لان كل آية من البدل الخ) أى فيجوز ان تكون انقص أو أزيد بحسب المشدد بحرفين من الفاتحة والبدل ويعنى عن

أو مصحف أو غير ذلك وهذا مراد الاصل بقوله فان جهل الفاتحة (ف سبع آيات) عدداً يأتها يأتى بها (ولو متفرقة) وان لم تفد المتفرقة معنى منظوماً اذا قرئت كما اختاره النووى فى مجموعه وغيره تبعاً لاطلاق الجمهور (لا تنقص حروفها) أى لسبع (عنها) أى عن حروف الفاتحة وهى بالسملة مائة وستة وخمسون حرفاً باثبات ألف مالك والمراد أن المجموع لا ينقص عن المجموع لأن كل آية من البدل قدر آية من الفاتحة (ف) ان عجز

المشدد من الفاتحة حرفان من البدل وهل عكسه كذلك فيجزئ حرف مشدد من البدل عن حرفين من الفاتحة ظاهر كلامهم ثم ونقل ان شيخنا ارضى عدم الاجزاء في ذلك وهو واضح فلا يقيم الحرف المشدد من البدل مقام حرفين من الفاتحة بخلاف العكس اهـ حل (قوله لزمه سبعة أنواع) انظر التمهيد لم يجب بدله ذكر عند العجز كافي الفاتحة اهـ شوبري والجواب انه ورد انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد عجز عن الفاتحة فأمره بالبدل المذكور بخلاف التمهيد فانه رأى رجلاً وقد عجز عن التمهيد كذلك فلم يأمره بالبدل اهـ شيخنا جوهرى (قوله من ذكر أو دعاء) أى ليكون كل نوع منها ما كان آية نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ماشاء الله كان وما لم يشار بنسالم يكن اهـ برماوى وأمانة خلو فتجوز الجمع بأن يأتى ببعضها من الذكر وبعضها من الدعاء اهـ عش وعطف الدعاء على الذكر يقتضى تغايرهما فان الذكر ما دل على ثناء عليه سبحانه وتعالى كسبحان الله والحمد لله والدعاء ما دل على طالب ثم ان كان المطلوب ثواب الآخرة فهو آخرى وان كان نفعاً دنيوياً فهو دنيوى اهـ عش على مر (قوله أى لا تنقص حروفها الخ) هل يكتب في بطنه في كون ما أتى به قدر حروف الفاتحة كما كتفى به في كون وقوفه بقدرها كما سيأتى اهـ سم على جوينبغى الا كتنافس مشقة عدم ما يأتى به من الحروف بل قد يتعذر ذلك على كثيرين من الناس اهـ عش على مر (قوله ويجب تعلقه بالآخرة) فان لم يعرف غير ما يتعلق بالدينا آتية واجزأه وهو المعتمد ويجزئ سبعة أنواع من الدعاء المتعلق بالآخرة وان حفظ ذكر غيره ومنه يفهم ان الدعاء والذكر في مرتبة واحدة فأوفى كلامه لا تخيير وهو المعتمد اهـ برماوى (قوله ولا يشترط في الذكر والدعاء الخ) ومثلها ما لا يأتى فلا يشترط فيها أيضاً ان يقصد البدلية بل الشرط أن لا يقصد بها غير البدلية اهـ شيخنا (قوله أن لا يقصد به ما غيرها) أى فقط أى حتى في التعوذ والافتتاح اذا كان كل بدلا خلافاً للحج اهـ حل أى فلو قصد البدلية وغيرها لا يضر على كلامه والمعتمد انه يضر حينئذ بخلاف ما سيأتى في قصد الركن مع غيره والفرق ان الركن أصل والبدل فرع والأصل يغتفر فيه اهـ شيخنا حتى وعبرة الاطفحى قوله بل الشرط ان لا يقصد به ما غيرها أى البدلية ولو لمعها فلو افتتح وتعوذ بقصد السنية والبدلية لم يكف اهـ مر انتهت وهو الذى اعتمد عش وعبرة تشرح مر ولا يشترط في البدل قصد البدلية بل الشرط أن لا يقصد به غيرها ولو لمعها فلو افتتح وتعوذ بقصد السنية والبدل لم يكف انتهت وقد كتب عليها المحشيان وسلمها اهـ (قوله واذا قدر على بعض الفاتحة الخ) هذا مفهوم الجميع في قوله فان عجز عن جميعها الخ فكان الانسب في المقابلة أن يقول فان عجز عن البعض كرر المقدور الخ اهـ شيخنا وقوله كرر ليبلغ قدرها ولو قدر على ثائها الاول والاخير وعجز عن الوسط فهل يجوز له تكرير أحدهما أو يتعين الاول يظهر الاول فليجرب كتابه اهـ شوبرى (قوله ان لم يقدر على بدل) أى قرآن أو ذكر كفى عش (قوله عن ذلك كله) اعترض بانه لا يدخل في الصلاة الابتكيرة الاحرام فيكررها بقدر الفاتحة ولا يقف بقدرها ويمكن ان يحجب بان يصور بما اذا لقناله شخص عند الاحرام ثم نسبها اهـ شيخنا (قوله حتى عن ترجمة الذكر الخ) فيه اشارة بل تصرح بوجوب الترجمة وأشار الى ذلك في شرح الروض أيضاً وانظر تردد الشيخ في حاشيته مع ما هنا اهـ شوبرى فأشار الشارح بهذه الغاية الى مرتبة خامسة بين لذكر والدعاء وبين الوقوف اسقطها في المتن اهـ شيخنا (قوله لزمه وقفة قدر الفاتحة) أى قدر وقفة معتدل القراءة اهـ حل فلو قدر بعد ما لم يجب عليه العود بل بسن اهـ شيخنا (قوله قدر الفاتحة في ظنه) أى لان الميسور لا يسقط بالمعسور والعبرة فيه بالوسط المعتدل ولا يخالف ما تقرّر فيما لو قطعت حشفته من ان العبرة بقدرها من ذلك المقطوع لامن غالب الناس فيقتضاه أن تكون العبرة بما بقراءته لا بالوسط المعتدل ووجه عدم المخالفة ان الحشفة كانت موجودة ثم قطعت فاعتبر بقدرها منه ولا كذلك القراءة ثم نسبها اهـ برماوى (قوله لانه واجب في نفسه) أى

عن القراءة لزمه (سبعة أنواع من ذكر أو دعاء كذلك) أى لا تنقص حروفها عن حروف الفاتحة واعتبار الأنواع والاكتفاء بالدعاء من زيادته ويجب تعلقه بالآخرة كما قاله الامام ورجحه النووي في مجموع وغيره ولا يشترط في الذكر والدعاء أن يقصد بهما البدلية بل الشرط ان لا يقصد بهما غيرها واذا قدر على بعض الفاتحة كرهه ليبلغ قدرها ان لم يقدر على بدل والآخره وضم اليه من البدل ما تميمه الفاتحة مع رعاية الترتيب (د) ان عجز عن ذلك كله حتى عن ترجمة الذكر والدعاء لزمه (وقفة قدر الفاتحة) في ظنه لانه واجب في نفسه

فلا يسقط بسقوط غيره ولكنه صار بدلا حينئذ ولا مانع من كون الشيء الواحد أصلا وبدلا للضرورة كما سر
 ويسن أن يقف بعد ذلك زمنا يسع قراءة السورة حيث طلبت وعلى قياسه يراد على الآيات السبع بقدر
 السورة وكذا على الأنواع السبع وقد نقل الأول عن إمامنا الشافعي فقد قبل واستحسن الشافعي قراءة ثمان
 آيات لتكون الثامنة بدلا عن السورة اه حل وانظر هل يجب على الواقف بقدر الفاتحة تحريك لسانه
 كما في الآخرس قال شيخنا الشيرازي لا يجب تحريكه اه برماوى (قوله ولا يترجم عنها) أى لا تجوز الترجمة
 عنها مطلقا لأن الإعجاز يختص بنظامه العرفي دون معناه فلو ترجم عامدا عما باطت صلته لأن ما أتى به أجنبي
 اه ع ش على مر (قوله لفوات الأعجاز فيها دونه) يؤخذ منه أنه لا يترجم عن البدل إن كان قرآنا
 وكلام الشارح يفيد أى حيث قال حتى عن ترجمة الذكر والدعاء ولم يقل والقراءة ولو قدر على الفاتحة أو
 الذكر أو الدعاء قبل الفراغ من البدل أتى به أو بعده ولو قبل الركوع ولو كان البدل وقوفاً لم يأت به وأجزأه
 ما فعله اه حل (قوله وسن عقب تحريم الخ) لما فرغ من أحكام الفاتحة شرع يتكلم على سننها
 وهي أربع ثنتان قبلها وهما دعاء الافتتاح والتعوذ وثنتان بعدها وهما التأمين والسورة اه من شرح
 مر اه ح ف (قوله أيضا وسن عقب تحريم دعاء افتتاح) أى خلافا للإمام مالك رضي الله عنه في استحبابه
 قبله وعقبه بفتح العين المهملة وكسر القاف وزيادة ياء بعد القاف لغة ضعيفة وحكى ضم العين وسكون القاف
 ويجوز ضمهما اه برماوى (قوله عقب تحريم) عبارة أصله بعد التحريم انتهت قال مر في شرحه أى عقبه
 اه وعبارة ع ش عليه قوله بعد التحريم لعل تعبيره بعد للتنبيه على أنه لا يفوت بالتأخير حيث لم يشتغل
 بغيره وعليه فتعبر الشارح بالعقب للدلالة على أنه تستحب المبادرة به عقب التحريم وإن لم يفوت بالتأخير ثم رأيت
 سم على المنهج قال قوله عقب تحريم انظر التعبير بعقب فإن مقتضاه الفوات إذا طال الفصل وقد يتجه عدم
 الفوات مطلقا إذا طال الفصل انتهت (قوله دعاء افتتاح فتعوذ) وقد يحرم أن أى الافتتاح والتعوذ أو أحدهما
 عند ضيق الوقت اه شرح مر وقوله عند ضيق الوقت أى بأن أحرم بهما وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والا
 فقد مر أنه يأتي بالسنن إذا أحرم في وقت يسعها وإن لم يصير وقتها قضاء لكن يشكل عليه ما مر من أنه إذا خاف
 فوت الوقت بأن خاف خروج بعض الصلاة عن وقتها على ما اقتضاه كلام الروض فإنه صريح في أنه إذا شرع
 فيها في وقت يسعها كاملة بدون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها بتقدير الاتيان به تركه وصرح بمثله ج ومن
 ثم قال سم في شرح الغاية يستثنى من السنن دعاء الافتتاح فلا يأتي به الا حيث لم يخف خروج شيء من
 الصلاة عن وقتها اه وعليه فيمكن الفرق بينهما بين بقية السنن بأنه عهد طلب ترك دعاء الافتتاح في الجنابة
 وفيما لو أدرك الإمام في ركوع أو اعتدال فأنحطت رتبته عن بقية السنن أو بان السنن شرعت مستقلة
 وليست مقدمة لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فإنه شرع مقدمة لغيره اه ع ش عليه (قوله دعاء افتتاح) أى
 لإمام ومنعرد مؤموم ويمكن كل من فوت الصلاة أو الاداء أو أدرك المأموم الإمام في القيام دون الاعتدال
 فما بعده وغلب على ظنه أنه مع اشتغاله به يدرك الفاتحة قبل ركوع إمامه وسمى دعاء الافتتاح لأنه في مفتتح
 الصلاة ولو تركه ولو سهوا حتى تعوذ لم يأت به لغوان محله بخلاف ما لو أراد فسبق لسانه إلى التعوذ فإنه
 لا يفوت ولا يأتي به المسبوق إذا أدرك الإمام في التشهد ثم قام بعد سلامه اه برماوى بنوع تصرف أمالو
 أحرم فسلم الإمام قبل أن يجلس فإنه يأتي به اه رشدي ويسن للمأموم الإسراع بدعاء الافتتاح إذا كان
 يسمع قراءة إمامه اه شرح مر وقوله إذا كان يسمع الخ صريح في أنه يقرؤه وإن سمع قراءة إمامه وعليه
 فإل الفرق بينهما بين قراءة السورة أن قراءة الإمام تعد قراءة للمأموم فأغنت عن قراءته وسن استماعها
 ولا كذلك الافتتاح فإن المقصود منه الدعاء ودعاء الشخص لنفسه لا يعد دعاء لغيره اه ع ش عليه وفي المدافعي
 على الخطيب ما نصه ولا يطالب إلا أن اتسع الوقت ولم يكن مسجوعا أو أدرك إمامه قاعدا أو قدمه فان ضاق الوقت

ولا يترجم عنها بخلاف
 التكبير لفوات الأعجاز فيها
 دونه (وسن عقب تحريم)
 بفرض أو نقل (دعاء افتتاح)

أو كان مسبوقاً أو أدرك إمامه فاعداً أو قدمه معه لم يسن له الافتتاح فإن لم يقعد مع إمامه بأن سلم الإمام عقب تحريمه
 أو قام عقب تحريمه وقبل قعوده معه فمما ندب له الاتيان به لان محل عدم ندبه اذا قدمه معه فإنه يفوت وقته بالعود
 اهـ اج انتهت (قوله نحو وجهت وجهي الخ) أفهم صنيعه ان دعاء الافتتاح له صيغ أخر غير هذه وهو كذلك
 فيها اللهم أنت المثل لا اله الا أنت سبحانك وبحمدك أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي
 ذنوبي جميعاً لا يغفر الذنوب الا أنت واهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها الا أنت واصرف عني
 سيئها فإنه لا يصرف عني سيئها الا أنت لبك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك أنابك واليك
 تباركت وتعاليت أستغفرك وأتوب إليك اهـ شرح الروض اهـ ع ش على مر ومنها سبحان الله والحمد
 لله ولا اله الا الله والله أكبر اهـ برماوى ومنها الحمد لله جدا كثيراً طيباً مباركاً فيه ومنها الله أكبر كبيراً والحمد
 لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً ومنها اللهم باعدي بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني
 من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالماء والبرد رواه الشيخان
 والمراد المغفرة لا الغسل الحقيقي وبأيها افتتح حصل أصل السنة لكن الأول وهو قوله نحو وجهت وجهي الخ
 أفضاها قاله في المجموع وظاهره استحباب الجمع بين جميع ذلك المنفرد وإمام قوم محصورين راضين
 بالتأويل وهو ظاهر خلافه لا لا ذرعى اهـ من شرح مر وع ش عليه (قوله أيضاً نحو وجهت وجهي)
 أى أقبات بوجهي والمراد ذاتي وقيل قصدت بعبادتي اهـ برماوى أى ونحو الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً
 وسبحان الله بكرة وأصيلاً اهـ شرح مر والظاهر انه لو أسقط الله أكبر ووصل كبيراً بتكبيره الإحرام
 لا تبطل صلاته حيث أطلق فلم يقصد به التحريم ولا الافتتاح مع كونه قاصداً للفعل مع التعمين ونية الفرضية
 ولا يشكل هذا بما يأتى من ان المسبوق لو اقتصر على تكبيرة واحدة وأطلق لا تنعقد صلاته لتعارض قريتي
 الافتتاح والهو لجزآن يقال ان تكبير الهوى ثم مطالب بخصوصه يصلح معارضاً للتحريم بخلاف ما هنا فان
 المطالب فيه لا افتتاح وهو كبحصول بقوله الله أكبر كبيراً يحصل بغيره بل وجهت أولى منه فأنحطت رتبته عن
 تكبير الركوع فلم يصلح معارضاً ويؤيد ذلك ما قاله سم على ج من قوله * (فرع) * نوى مع الله أكبر
 كبير الخ فهل تنعقد صلاته ولا يضر ما وصله بالتكبير من قوله كبير الخ الوجه نعم اهـ مر اهـ ع ش عليه
 (قوله للذى فطر) أى ابدع أو اوجد أو ابتداء الخلق أو الذى على غير مثال سابق أو من غير مثال سبق اهـ
 برماوى (قوله السموات) جمع سماء والمراد بها هنا الاجرام المخصوصة المسماة بالافلاك العلوية الدائمة بالحركة
 لنفع العالم وجمعها لا تتفاعدنا بجمع الاجرام التى فيها من الكواكب السيارة وغيرها وهذا معنى قولهم بجميع
 أجزائها لان السبع السيارة وهى زحل والمشتري والمريخ والشمس والزهرة وعطارد والقمر مثبتة فيها على هذا
 الترتيب وقد نظمها بعضهم فقال

نحو وجهت وجهي للذى
 فطر السموات والارض خفيها
 مسلماً وما آمن المشركين
 ان صلاتي ونسكى

زحل شرى مريخ من شمس * فتراهت اعطارد الاقمار

وما عداها فى الفلك الثامن المسمى بالكبرى وعليه فالمراد بالسموات ما يشمله اهـ برماوى (قوله
 والارض) انما أفرد هالانتفاعنا بالطبقة العليا فقط واختلاف هل هى أفضل من السماء أو عكسها واعتمد
 شيخنا تبة العلامة الرملى انها أفضل من السماء لان محل الانبياء والعلماء واعتمد شيخنا الشوبرى تبعاً للعلامة
 ج ان السماء أفضل لانهم يعص الله تعالى فيها قط والخلاف فى غير البقعة التى ضمت أعضاءه صلى الله عليه
 وسلم أماهى فهى أفضل من السموات والارض حتى من العرش والكرسى قال العلامة ج ومثلها البقع التى
 ضمت بقية الانبياء اهـ برماوى (قوله خفيها) يطلق الخفيف على المائل وعلى المستقيم أى ما تلاحن كل
 الاديان المخالفة لدين الحق وهو الاسلام أو مستقيماً عليه وعند العرب من كان على مله ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام اهـ برماوى (قوله مسلماً) أى منقاداً اهـ برماوى (قوله ان صلاتي) أى عبادتى المخصوصة ونسكى

أى عبادنى فهو من ذكر العام بعد الخاص والناسك الماهر فى عبادته والنسيكة القربة التى يتقرب بها الى الله تعالى وقبل النسيكة ما أمر به الشرع اه برماوى (قوله ومجيبى) أى احيائى ومماتى أى اماتنى فالمراد بالمجيبا والممات الاحياء والاماتة اه برماوى (قوله لله) أى لاغـيره رب أى مالك العالمين بفتح اللام جمع عالم وهو ما سوى الله تعالى فشمىل عالم الانس والجن والملائكة والطير وغير ذلك اه برماوى (قوله لا شريك له) أى لا فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى افعاله (قوله وبذلك) أى المذكور أمرت أى من الله تعالى اه برماوى (قوله وانامن المسلمين) ومعلوم ان المرأة تأتى بجميع ذلك بالغايه المذكورة للتغليب الشائع لغة واستعمالا واردة الشخص فى نحو حنية المحافظة على لفظ الوارد فندفع بذلك قول من قال ان القياس مراعاة صفة التانيث اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله فاندفع بذلك قول من قال الخ قال ذلك الاسنوى وغيره وعبارة ج وبه يرد قول الاسنوى القياس المشركان المسلمين وقول غيره القياس حنيفة مسلمة انتهت ومع ذلك لو أتت به حصلت السنة ثم قال ع ش فى موضع آخر يرقى ما لوائى بمعنى المسلمين كقوله وانامن المسلمين أو وانانانى المسلمين فى حق الصديق اه م على ج أقول والظاهر الاكتفاء به لانه مساو فى المعنى لقوله وانامن المسلمين اه (قوله لانه أول مسلمي الخ) وأما غيره فلا يقصد هذا المعنى فلو قصد كفر بل يقصد القراءة أو بطلان وهذا التوجه يقتضى ان النبي من جملة هذه الامة وهو كذلك لان المراد بالامة المدعوون برسالته وهو كذلك لانه مرسل حتى لنفسه اه شيخنا (قوله أيضا لانه أول مسلمي هذه الامة) أى فى الوجـود الخارجى فلا ينافى انه أول المسلمين مطلقا كما فى ج لتقدم خلق ذاته وافتراغ النبوة عليه قبل خلق جميع الموجودات اه ع ش على مر (قوله وسبأتى فى الجنائز انه لا يسن فى صلاتهم الخ) أى ولو كانت على قبر أو غائب خلافا لابن العماد وهذا هو المعتمد كما فى شرح مر وغرض الشارح من ذلك انه لا ترد على اطلاقه هنا لان ما يأتى به فيما أطلقه هنا اه برماوى (قوله فتعوذ) ويحصل بكل ما شتمل على التعوذ من الشيطان وأفضله على الاطلاق أى بالنسبة للقراءة فى الصلاة وخارجها مطلقا ولا يخفى ان أفضل صيغة وقوله على الاطلاق أى بالنسبة للقراءة فى الصلاة وخارجها مطلقا ولا يخفى ان التعوذ الوارد لدخول المسجد والخروج منه أو لدخول الخلاء الأفضل المحافظة فيه على لفظ الوارد اه رشيدى (قوله للقراءة) أى أو بدلها وعبارة شيخنا ويستحب لعجزأتى بذكر يدل القراءة فيما يظهر خلافا لصاحب المهمات ولو تعارض الافتتاح والتعوذ أى لم يمكنه الا أحدهما بأن كان الباقي من الوقت لا يسع الا أحدهما والصلاة هل يراعى الافتتاح لسببه أو التعوذ لانه للقراءة انظره (قلت) مما يرجع الثانى انه قيل بجوابه اه حل (قوله فتعوذ كل ركعة) عبارة أصله مع شرح مر ثم يسن للممكن بعد الافتتاح وتكبير صلاة العبد التعوذ ولو فى جنازة أو تيانه ثم لنسب ترتيبه اذا أرادهما لالتقى سنة التعوذ ولو أراد الاقتصار عليه ويفوت بالشروع فى القراءة ولو سهوا انتهت وقوله ولو سهوا وخرج به الوسبق اسانه فلا يفوت ركذا يطلب اذا تعوذ فاصدا القراءة ثم أمرض عنها باب ما ع قراءة الامام حيث طال الفصل باستماعه لقراءة امامه بخلاف ما لو قصر الفصل فلا يأتى به وكذا لا يعيده لو سجد مع امامه للتلاوة قال ج لقصر الفصل وقضيته أنه لو طال الفصل بالسجود أعاد التعوذ وهو ظاهر اه اه ع ش عليه (قوله فاذا قرأت القرآن) أى فى الصلاة وغيرها وعبارة شرح مر حتى لو قرأ خارج الصلاة استحبه له الابتداء بالتعوذ والتسمية سواء افتتح من أول سورة أم من أثنائها كذا رأيت فى زيادات ابى عاصم العبادى نقل عن الشافعى والنقل فى التسمية غريب فنهطن له انتهت وقوله بالتعوذ والتسمية همتا بعان للقراءة ان سرافسروا ن جهر الخ فهر لكن استثنى ابن الجوزى فى النشر من الجهر بالتعوذ القارى بعد الاول فى قراءة الادارة المعروفة الا ان بالمدارسة فقال يستحب منه الاسرار لان المقصود جعل القراءتين فى حكم القراءة الواحدة اه وينبغى جريان مثله فى التسمية لعله المذكورة فليراجع وقوله أم من اثنا عشر أى السورة أى والفرض أنه خارج الصلاة وفى كلام ج ان السنة لمن ابتداء من اثناء السورة ان

ومجيبى ومماتى لله رب العالمين
لا شريك له وبذلك أمرت
وانامن المسلمين لا يتباع
رواه مسلم الا كلمة مسلما
فان حبان وفى رواية للبيهقى
وانا أول المسلمين وكان صلى
الله عليه وسلم يقول بما فيها
تارة لانه أول مسلمي هذه
الامة وبما فى الاولى أخرى
وسبأتى فى الجنائز انه لا يسن
فى صلاتها دعاء الافتتاح
(فتعوذ) للقراءة لقوله تعالى
فاذا قرأت القرآن فاستعذ

يسمى وكتب عليه سم لكنه خصه مخرجها فلجرحه وأقول وبوجه ما خصه م بان ما أتى به بعد
 الفاتحة من القراءة في صلاته بعدم الفاتحة كانه قراءة واحدة والقراءة الواحدة لا يطلب التعوذ ولا التسمية في
 اثنتاهن لو عرض للمصلي ما منعه من القراءة بعد الفاتحة ثم زال وأراد القراءة بعد سن له الاتيان بالبسملة لان
 ما يفعله ابتداء قراءة الا ان اه ع ش عليه (قوله من الشيطان) هو اسم لكل متمرّد من شاطا اذا احترق
 أو من شطن بمعنى بعد سى بذلك لبعده عن الرحمة أو عن الخير والصالح أو عن من تعوذ والمراد به هنا الجنس وقيل
 ابليس وقيل القرين اه برماوى (قوله الرجيم) بمعنى المرجوم باللعن أو الراجم بالسوسة فهو بمعنى فاعل
 أو مفعول والصيغة للذم والتحقير والمعنى التجي الى الله تعالى من كل متمرّدات مطرود اه برماوى (قوله كل
 ركعة) أى في قيامها أو بدله ولو القيام الثانى من صلاة الخسوف لانه مأور به للقراءة وقد حصل الفصل بين
 القراءة بالركوع اه برماوى (قوله للاتفاق عليها) عبارة أصله مع شرح م ويتعوذ كل ركعة على
 المذهب والاولى أكد بما بعدها للاتفاق عليها والطريق الثانى قولان أحدهما هذا أى ان التعوذ في كل
 ركعة والثانى يتعوذ في الاولى فقط لان القراءة في الصلاة واحدة انتهت (قوله واسرار بهما) أى بحيث يسمع نفسه
 لو كان سمعها اه شرح م أى فلا يزيد على ذلك وظاهره ولو قصد تعليم المأمومين التعوذ والافتتاح لا يمكن
 ذلك اما قبل الصلاة واما بعدها اه ع ش عليه (قوله كسائر الاذكار السنونة) أى فانه يطلب الاسرار بها
 والمراد بالاذكار ما يشمل الدعاء فيسريه الا لقنوت على ما يأتي فيه اه ع ش (قوله وعقب الفاتحة آمين)
 لما فرغ من ذكر الستين السابقين شرع في اللاحقين فقال وعقب الفاتحة آمين الخ اه شرح م
 ولا يسن عقب بدل الفاتحة من قراءة ولا ذكر كما هو مقتضى اطلاقهم ثم رأيت في العباب فلو تضمنت آيات البذل
 دعاء فينبغي التأمين عقبها اه شو برى أى والا لا يؤمن عقبها وهذا التفصيل هو المعتمد وهذا لا يرد على
 المصنف لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به اه زى وعبارة شرح م وسن عقب الفاتحة
 أو بدلها ان تضمن دعاء فيما يظهر محكا كالمبديل آمين انتهت ولو بدأ في البذل بما يتضمن الدعاء وختم بما
 لا يتضمنه فالوجه انه يؤمن في الآخر اه برماوى وفي ع ش على م ما يقتضى انه لا يؤمن الا ان آخر
 ما يتضمن الدعاء اه (قوله بعد سكتة لطيفة) أى بقدر سبحان الله اه ع ش فالمراد بالعقب ان لا يتخلل
 بينهما لفظ اذ تعقب كل شئ بحسبه فلا ينافى ما تقر من سن السكتة اللطيفة بينهما اذ لا يفوت الا بالشروع في غيره
 كما في المجموع أى ولو سهوا نبيما يظهر اه شرح م وقوله ان لا يتخلل بينهما لفظ نعم ينبغى استثناء نحو رب
 اغفرلى للغير الحسن انه صلى الله عليه وسلم قال عقب ولا الضالين رب اغفرلى آمين اه ج وينبغى انه لو زاد
 على ذلك ولو الذى لجميع المسلمين لم يضرا أيضا اه ع ش عليه والسكتات المستحبة في الصلاة أربع على
 المشهور سكتة بعد تكبيرة الاحرام يفتح فيها وثانية بين ولا الضالين وآمين وثالثة للامام بين التأمين وقراءة
 السورة في الجهرية بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ويستغل حينئذ بدعاء أو ذكر أو قراءة سرا قاله في المجموع
 والقراءة أولى ورابعة قبل تكبيرة الركوع وتسمية كل من الاولى والثالثة سكتة مجاز فانه لا يسكت حقيقة لما
 تقر فيها ما قاله في المجموع وعدها الزركشى خمسة الثلاثة الاخيرة وسكتة بين تكبيرة الاحرام والافتتاح
 وسكتة بين الافتتاح والقراءة وعليه فلا يجوز الا في سكتة الامام بعد التأمين اه شرح م (قوله بعد وقصر)
 أى لعدم انحلاله بالمعنى وحكى مع المدلغة ثالثة وهى الامالة وحكى أيضا التشديد مع المدد والقصر وهو لحن بل
 قيل انه شاذ منكر والمراد قاصدين اليك وأنت أكرم من ان تخيب من قصدك اه برماوى (قوله والمدافض)
 وقال الرافعى الاصل القصر لان وزنه نعيّل وأما المدفهوم من ابنيته لجم كقبايل وقال ابن عطية انه بالمديس
 عربيا ومن قال انه عربى فالالف متولدة من اشباع فحة الهزة اه برماوى (قوله وهو اسم فعل بمعنى استجب)
 وقيل معناه لا تخيب رجاءا وقيل لا يقدّر على هذا أحد سواك وقيل جئتلك قاصدين ودعوناك راغبين فلا تردنا

بأنه من الشيطان الرجيم
 أى اذا أردت قراءته فقل
 أعوذ بالله من الشيطان
 الرجيم (كل ركعة) لانه
 يتعدى فيها قراءة (والاولى
 أكد) للاتفاق عليها
 (واسرار بهما) أى بدعاء
 الافتتاح والتعوذ في السرية
 والجهرية كسائر الاذكار
 السنونة (و) سن (عقب
 الفاتحة) بعد سكتة لطيفة
 لغايتها في الصلاة وخارجها
 (آمين) للاتباع رواه
 الترمذى وغيره في الصلاة
 وقس بها خارجها (مخففا)
 ميمها (بعد وقصر) والمدافض
 وأشهر وهو اسم فعل بمعنى
 استجب

وقيل انه اسم من أسماء الله تعالى كأن المصلي قال اهدنا يا الله وقيل انه طابع الدعاء وخاتم عليه وقيل انه كنز يعطاه قائله وقيل انه اسم تنزل به الرحمة اه حواشي شرح الروض اه شورى (قوله بمعنى استجب) لا يقال استجب منه دون دليل أنه يقال استجب دعاءنا ولا يقال آمين دعاءنا وغير المتعدي لا يفسر بالمتعدي لانا نقول قال في التسهيل وحكمها أى أسماء الافعال غالباً في التعدي والازم حكم الافعال انتهى قالوا وخرج بغالبها آمين فانه بمعنى استجب وهو متعد دونه فتأمل اه شورى (قوله مبنى على الفتح) أى للتخفيف بمعنى انه مبنى على حركة حذر من التثنية الساكنين مثل آمن وكيف وكانت فتحة لطفة الفتح اه برماوى (قوله فلو شدد الميم) أى مع المد والقصر وقوله لقصد الدعاء أى لأن المقصود منه الدعاء وان لم يلاحظه المصلي اه حل (قوله لقصد الدعاء) فهم منه انه لو قصد معناه الحقيقي وهو قاصدين بطلت صلاته وهو كذلك وفهم منه انه لو أطلق بطلت أيضاً لكن المعتمد في هذه انها لا تبطل خلافاً للحج اه شيخنا وأصله في الحاشي (قوله أيضاً لقصد الدعاء) ليس قيداً فلا يضر وان لم يقصد لان المراد منه الدعاء ولو زاد بعده والحمد لله رب العالمين لكان حسناً ولا يسن قبله الدعاء من أحد واستثنى العلامة حج وب اغفر لوروده ويدل له قوله -م انه من أما كن اجابة الدعاء ولم يوافقوه اه برماوى وقوله ولو زاد بعده والحمد لله رب العالمين الخ كذا في شرح م قال الرشيدى عليه هـ هو تابع في هذا الامداد لكن الذى في غيره الاقتصار على رب العالمين وأصل ذلك قول الشافعى رضى الله عنه في الام لو قال آمين رب العالمين وغيره من ذكر الله تعالى كان حسناً اه (قوله وسن في جهرية) أى مطلوب فيها الجهر فالعبرة بالمشروع وبعبارة شيخنا والحاصل ان المصلي مأموماً أو غيره يجهر به ان طلب منه الجهر ويسر به ان طلب منه الاسرار قال شيخنا وجهر الخشى والاثني به كجهرهما بالقراءة وسياًنى اه حل (قوله حتى للمأموم لقراءة امامه) والا ما كن التى يجهر فيها المأموم خلف امامه خمسة تأمينه مع امامه وفي دعاء الامام في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في النصف الاخير من رمضان وفي قنوت النازلة في الصلوات الخمس واذا فتح عليه اه شرح م (قوله مع تأمين امامه) أى لا قبله ولا بعده وشمل ذلك ما لو وصل التأمين بالفاصلة بلا فصل وهو كذلك وليس في الصلاة ما تسن فيه المقارنة غيره اه شرح م (قوله أيضاً مع تأمين امامه) يخرج ما لو كان خارج الصلاة فسمع قراءة غيره من امام أو مأموماً فلا يسن له التأمين اه ع ش على م (قوله فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة الخ) أى ومعلوم من حديث آخر ان الملائكة تؤمن مع تأمين الامام فيكون الدليل متجهاً للمدعى اه شيخنا ح ف قال المصنف ومعنى موافقته الملائكة انه وافقهم في الزمن وقيل في الصفات من الاخلاص وغيره قال وهؤلاء الملائكة قبل هم الحفظه وقيل غيرهم ولو قبل بانهم الحفظه وسائر الملائكة لكان أقرب اه شرح م (قوله تأمين الملائكة) وهم من شهد تلك الصلاة في الارض أو السماء وقيل المؤمنون على أدعية المصلين وقيل الحفظه وقيل جميع الملائكة لانه محل تأمينهم في صلاتهم وهـ ل يقولون افظ آمين أو ما هو معناه قال شيخنا البابلي انه -م يقولون آمين كفى بعض شروح البخارى اه برماوى (قوله ما تقدم من ذنبه) زاد في رواية وما تأخر والمراد الصغار وان قال ابن السبكي انه شامل للكبار والصغار اه برماوى (قوله ولان المأموم لا يؤمن لتأمين امامه) أى -م يترجم تأخير تأمينه عن تأمين الامام بل لقراءته وقد فرغت أى فينبغى ان يكون عقبها بقارئ تأمين الامام اه حل (قوله وبوضعه) هو بضم الياء وكسر الصاد مخففة من أوضح اذا بين قاله في المختار بالمعنى اه ع ش على م (قوله عقب تأمينه) أى وان شرع الامام في السورة فان من قرأ معه الفاتحة وفرغاً معاً كفاه تأمين واحد أو فرغ قبله آمن لنفسه ثم لا يتابعه ولا يؤمن المأموم اذا لم يسمع قراءة الامام أو لم يسمع الفاتحة وفي العباب انه يؤمن اذا سمع تأمين المأمومين وضعه شيخنا اه برماوى وقوله كفاه تأمين واحد كذا في شرح م وهو يشعر بان تكرير التأمين أولى ويقدم تأمين قراءته اه ع ش عليه (قوله عن الزمن المسنون فيه التأمين) أى وهو يقدّر

مبنى على الفتح فلو
شدد الميم لم تبطل صلاته
لقصد الدعاء (و) سن (في
جهرية جهر بها) للمصلي
حتى للمأموم لقراءة امامه
تبعاله (وان يؤمن) المأموم
(مع تأمين امامه) خبر الشجين
اذا أمن الامام فأمّنوا فانه
من وافق تأمينه تأمين
الملائكة غفر له ما تقدم من
ذنبه ولان المأموم لا يؤمن
لتأمين امامه بل لقراءته
الفاحة وقد فرغت فالمراد بقوله
اذا أمن الامام اذا أراد التأمين
وبوضعه خبر الشجين اذا
قال الامام غير المغضوب
عليهم ولا الضالين فقولوا
آمين فان لم يتفق له موافقته
أمن عقب تأمينه وان تأخر
امامه عن الزمن المسنون
فيه التأمين

سبحان الله فاذا تأخر الامام بتأمينه زيادة على هذا الزمن فانه سنة التأمين اه شيخنا (قوله أمن المأموم)
 أي لنفسه ولا ينتظره اعتبارا بالمشروع اه برماوي أي لان السبب للتأمين انقضاء قراءة الامام كما علمت
 وقد وجد ولا تنظر للمقارنة لان محل طابها اذا أتى بها الامام في زمنها المطلوب وهو عقب القراءة وظاهر هذا
 الكلام انه لو تأخر له مذر لا ينظر اليه فلجبر اه حل (قوله فلا جهر بالتأمين فيها) ظاهره ولو سمع قراءة
 امامه وعبارة سم على الغاية مانصه ولا يسن في السرية جهر بالتأمين ولا موافقة الامام فيه بل يؤمن كل
 سر مطلقا نعم ان جهر الامام بالقراءة فيها أي السرية لم تبعد موافقته وفي شرح الروض انه لو جهر بالسورة
 في السرية يشتغل هو بالقراءة ولا يستمع قراءة امامه لمخالفته بالجهر لما طلب منه قال فالعبرة بالمشروع لا بالمفعول
 ومقتضى هذا التعليل ان المأموم لا يجهر بالتأمين في السرية وان جهر امامه اه ع ش (قوله مطلقا) أي
 سواء جهر بالقراءة أو أسر اه ع ش (قوله ثم يقرأ غيره الخ) معطوف على آمين في قوله وعقب الفاتحة
 آمين وهذا أحسن من غيره اه شيخنا لكن صنيع الشارح بوجه ان السورة لا تسن الا ان آمن مع انها
 تسن مطلقا وكونها بعد التأمين سنة أخرى وعبارة أصله وتسن سورة بعد الفاتحة انتهت (قوله سورة)
 قال الشيخ عيرة يجوز فيه الهمز وتركه وهو أشهر وبه جاء القرآن اه سم اه ع ش على مر
 (قوله غير الفاتحة) اما هي فلا تحسب عن السورة اذا كررها لا اذا لم يحفظ غيرها فيما يظهر اه شرح مر
 لكن فيه ان لما قولان تكرير الركن القولي يبطل الصلاة الا ان يحجب بضعف هذا القول جدا فلم ينظر اليه على
 ان المرة الثانية ليست تكرير الركن بل هي بدل عن السورة اه شيخنا ح ف (قوله في ركعتين أوليين)
 أي من الفرض مطلقا والنفل الذي تشهد فيه تشهدين وأما النفل الذي يصلي به بتشهد واحد فيقرأ فيه في كل
 ركعة وان كان كبيرا اه شيخنا وقوله وأما النفل الذي يصلي به بتشهد واحد الخ كذا في شرح مر وفي ع ش
 عليه مانصه ظاهره وان قصد الاتيان بتشهدين ثم عن له الاقتصار على تشهد وقياس ما يأتي في النفل من انه اذا
 اقتصر على تشهد بعد ان قصد الاتيان بتشهدين يسن له سجود السهو ان يترك ههنا السورة فيما بعد محل التشهد
 الاول لانه بقصده كأنه التزمه فالحق بالفرض اه (قوله فلا تسن سورة ان سمع) ظاهره ولو في السرية وهو
 كذلك لان المدار هنا على فعل الامام لا على المشروع وقوله للنهي عن قراءته لها أي فقراءته لها مكرهه اه
 حل وقوله وهو كذلك الخ اعتمده الزياي وفي شرح الروض انه لو جهر بالسورة في السرية اشتغل هو
 بالقراءة ولا يستمع قراءة امامه لمخالفته بالجهر لما طلب منه فالعبرة بالمشروع لا بالمفعول اه وأقره ع ش
 (قوله بل يستمع قراءة امامه) وتكرره القراءة كما هو ظاهر للنهي الصحيح عن قراءتها خلفه فلا استماع
 مستحب لا واجب والمشهور ان السنة في حق تأخير قراءة الفاتحة في الاوليين الى ما بعد فاتحة امامه فان لم يسمع
 بعد أو غيره فقد قال المتولي بقدر ذلك بالظن ولم يذكر ما يؤوله غير السامع في زمن سكوتيه وبشبهه ان يقال
 يطيل دعاء الافتتاح الوارد في الاحاديث أو يأتي بذلك كرا أما السكون المحض فبعيد وكذلك قراءة غير
 الفاتحة بعيد أيضا اه شرح مر ثم قال ويستحب سكوت الامام بعد تأمينه في الجهرية قدر ما يقرأ المأموم
 الفاتحة ويستغل حينئذ دعاء أو ذكر أو قراءة سرا قاله في المجموع والقراءة أولى اه وقوله والقراءة أولى أي
 فيقرأ مثلا بعض السورة التي يريد قراءتها سرا في زمن قراءة المأمومين ثم يكملها جهر او في الركعة الثانية يقرأ
 مما يلي السورة التي قرأها في الاولى اه ع ش عليه (قوله لقوله تعالى واذا قرئ القرآن الخ) حل الشارح
 القرآن هنا على حقيقته وحمله في باب الجمعة على الخطبة وكل صحيح لان الآية فيها تفسيران فنظر الشارح في
 أحد البابين الى أحدهما وفي الآخر الى الآخر اه شيخنا ح ف (قوله فان لم يسمعها) أي قراءة امامه
 والمراد سماع فهم اه برماوي قال في شرح الروض وقضية كلام المصنف انه لو جهر الامام في السرية أو
 عكس اعتبر فعله وهو ما اقتضاه كلام الاصل وصرح به في المجموع وصح في الشرح الصغير اعتبار المشروع في

أمن المأموم وخرج بزيادتي
 في جهرية السرية فلا جهر
 بالتأمين فيها ولا معية بل يؤمن
 الامام وغيره سرا مطلقا ثم
 بعد التأمين سن أن يقرأ
 غيره أي غير المأموم من امام
 ومنفرد (سورة) غير
 الفاتحة (في) ركعتين
 (أوليين) جهرية كانت
 الصلاة أو سرية للاتباع
 رواه الشيخان في الظاهر
 والعصر وقيس بما غيرهما
 (لا هو) أي المأموم فلا
 تسن له سورة ان سمع
 للنهي عن قراءته لها رواه
 أبو داود وغيره (بل يستمع)
 قراءة امامه لقوله تعالى واذا
 قرئ القرآن فاستمعوا له
 (فان لم يسمعها) لسمع أو بعد
 أو سماع صوت لم يفهم
 أو اسرار امامه ولو في جهرية

الفاخرة اه وعبارة العباب ولو أسرار امامه في الجهرية أو عكسه اعتبر باصل السنة لا بفعله لاساءته خلافا
 للروضة اه فقول الشارح أو أسرار امامه ولو في جهرية مشي فيه على ما في الروضة اه سم (قوله قرأ سورة)
 أي لا تضمن آية سجدة ولو لم تنزل في صبح يوم الجمعة لم يأت في سجود التلاوة انه يكره المأموم قراءة
 آيتها لعدم تمكنه من السجود فإطلاقه هنا مفيد بما سيأتي كما أن الذي سيأتي مفيد بقولهم هنا يسن في أولى
 صبح يوم الجمعة قراءة الم تنزل الشامل ذلك للمنفر والامام والمأموم فهو محمول على غير المأموم أي لا يسن ذلك
 الا لامام والمنفرد دون المأموم وسيصرح بتخصيصه بذلك الشارح فيما سيأتي قريبا اه حل (قوله وتعبري
 بذلك أولى الخ) وجه الاولوية ان ما في المنهاج مفهوما انه اذا لم يعد ولم تكن سرية لا يقرأ أو يدخل فيه ما لو سمع
 صوتا لا يفهمه أو كان أصم أو أسرا امام اه ع ش (قوله قرأها في باقي صلاته) أي في الثالثة والرابعة ونقل عن
 شرح العباب انه يكره السورة مرتين في الثالثة المغرب وهو المعتمد اه حل وانما قضى السورة دون الجهر
 لان السنة آخر الصلاة ترك الجهر وليست السنة آخرها ترك السورة بل لا يسن فعلها وبين العبارتين فرق
 واضح اه ج وأيضا السورة سنة مستقلة بخلاف الجهر فانه سنة تابعة للقراءة فسو مح فيه تأمل اه
 شوبري (قوله اذا تداركه) اذا هنا ظرفية مجردة عن معنى الشرط لان التدارك لا بد منه اه شيخنا (قوله ولم
 يكن قرأها فيما أدركه) اما اذا كان قرأها فيما أدركه بأن كان سريع القراءة وامامه بطيئا فلا تطلب منه
 ثانيا وفي شرح المذهب بل المدار على امكان القراءة وعدمها ففي أمكته القراءة ولم يقرأ لا يقرأ في الباقي لانه
 مقصر بترك القراءة وفي كلام الشهاب عميرة لوزر كهما عمدا في الاوليين فالظاهر تداركها في الاخيرتين كنظيره
 من سجود السهو اه اه حل واعتمد شيخنا كلام شرح المذهب وهو الذي اقتصر عليه شيخنا الزبدي
 اه وعابه فلو أدرك ثالثة رباعية وأمكته السورة في أوليته تركها في الباقي لتقصيره وان تعذرت ثابته دون
 ثالثته قرأها فيها ولا يقرأ في رابعته بخلاف ما اذا لم تمكنه في ثالثته فيقرأ في رابعته كما أنهم من كلامه
 اه برماوى فقول الشارح ولم يكن قرأها فيما أدركه أي ولا تمكن من قراءتها كما قاله الشوبري (قوله ولا
 سقطت عنه) أي تبعا لتبوعها وهو الفاتحة لا التحمل الامام لها عنه لانها لا تسن له في الاخيرتين فكيف يتحملاها
 الامام عنه اه شيخنا (قوله لكونه مسبوقا) أي أو بطيء الحركة اه شرح مر (قوله لثلاث خلوصلاته
 عن السورة) هذا في الرباعية ومثلها الثلاثية في أي بالسورتين في الركعة الثالثة كما في العباب واعل ذلك فيما
 لو فاتته فيها وطلبت في الثالثة فان فاتته في احدها ما طلبت سورتها نقط وفيه نظر اذا ما يقرأ في قيام الركعة
 يسمى سورة وان كثرت وليس هنا طلب سورة معينة لكل ركعة كما في الجمعة اه برماوى (قوله وان يطول
 قراءة أولى على ثانية) أي لان النشاط فيها أكثر خفف في غيرها حذر من الملل وقد يؤخذ من هذا تطويل
 كل من الركعات على ما بعدهما قالوا أيضا في ذلك ان تطويل الاولى لبدر كهما الناس وظاهر هذا وان كان
 اماما الغير محصورين رضوا بتطويله وهو حينئذ يمتدح بما يخالف قوله الا تكرر له تطويل وان قصد حقوق غيره
 الا ان كانوا محصورين رضوا الخ لكن سيأتي ان شيخنا قال تطويله عليه الصلاة والسلام الاولى على الثانية
 ليس لهذا القصد أي ادراك الناس لها وانما هو لكون النشاط فيها أكثر والوسوسة فيها أقل ومن صرح بأنه
 للقصد المذكور أي ادراك الناس لها مراده بذلك أن من فوائد ما يقصد تطويلها لذلك وقول الراوى كى
 يدركها الناس تعبير بحسب ما فهمه لانه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك اه حل (قوله أيضا يطول قراءة
 أولى على ثانية) ويسن له ان يقرأ على ترتيب المصحف لانه ان كان توقيفيا وهو ما عليه جماعة فواضع أو
 اجتهدا يا وهو ما عليه الجمهور فقد وقع اجماع الصحابة ومن بعدهم عليه وقراءته صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك
 لبيان الجواز اما ترتيب كل سورة على ما هو عليه الا أن في المصحف فتوقيفي من الله تعالى بخلاف ونحوه
 الاذرى بما اذا لم تكن التالية لها أطول كالانفال وبراءة ثلاث تطول الثانية على الاولى وهو خلاف السنة وقد

(قرأ) سورة اذ لا معنى
 لكونه وتعبري بذلك
 أولى من قوله فان بعد أو
 كانت سرية قرأ (فان سبق
 بهما) أي بالاوليين من صلاة
 امامه بان لم يدركهما معه
 (قرأها) في باقي صلاته اذا
 تداركه ولم يكن قرأها فيما
 أدركه ولا سقطت عنه لكونه
 مسبوقا لثلاث خلوصلاته عن
 السورة بلا عذر (و) ان
 (يطول) من تسن له سورة
 (قراءة أولى على ثانية)
 للاتباع رواه الشيخان نعم
 ان ورد نص بتطويل الثانية

يقال لا يرد ذلك على كلامهم لان طول الثانية لا ينافي ترتيب المصحف ويقتصر على بعضها حيث شذ فقد جمع بين ترتيبه وطول الاولى على الثانية اه شرح مر ويسن أيضا ان يولي بين السورتين فلو تركه كأن قرأ في الاولى الهذرة والثانية للاف قريش كان خلاف الاولى مع انه على ترتيب المصحف ومنه يعلم ان ما يفعل الا أن في صلاة التراويح من قراءه ألهما كم ثم سورة الاخلاص الى آخره خلاف الاولى أيضا لترك الموالة وتكرير سورة الاخلاص اه ع ش عليه (قوله كفي مسألة الزحام) أي بان زحم انسان عن السجود وكفي تطويل الامام الركعة الثانية في صلاة ذات الرقاع لتلحمه الفرقة الثانية اه حل وكلونسي سورة السجدة في الركعة الاولى من صبح يوم الجمعة فانه يقرأها وهل أتى في الثانية كسبائي في الشارح اه زيادي (قوله ومن في صبح الخ) هذا تفصيل للسورة المتقدمة فلا تكرر اه برماوى ومحل هذا في الحاضر اما المسافر فيأتي في صبح يوم الجمعة وغيرها بالكافرون والاخلاص أو المعوذتين صرح به ج واستوجه ان المعوذتين أفضل له مما قبلهما اه شوبرى وبرماوى وقوله فيأتي في صبح يوم الجمعة الخ توجه بانه لا يشتغله بامر السفر طلب منه التخفيف ثم ما ذكره شامل لما لو كان سائرا أو نازلا ليس تنهيا في وقت الصلاة للسبب ولا متيقظا له وهو كذلك لا يثارهم التخفيف على المسافر في سائر أحواله اه ع ش على مر (قوله أيضا وسن في صبح طوال المفصل الخ) الحكمة فيما ذكر ان وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فناسب تطويلهما ووقت المغرب ضيق فناسب فيه القصار وأوقات الظهر والعصر والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة أيضا فلما تعارض ذلك رتب عليه التوسط في غير الظهر وفيها قريب من الطوال اه شرح مر (قوله طوال المفصل) سمي بذلك لكثرة الفصل فيه بين السور ومعناه المبين قال تعالى كتاب فصلت آياته أي جعلت تفاصيل في معان مختلفة اه برماوى (قوله بكسر الطاء وضمها) أي مع تخفيف الواو فيه ما فان أقرط في الطول قبل طوال بتشديد الواو وقول التاني ان طوال بكسر الطاء لا غير جمع طويل وضمها الرجل الطويل وبفتحها المدة لا ينافي ذلك فاعله من المشترك في بعض أحواله وأما قول بعضهم الوجه ان يقال طولات المفصل جمع طويلة لانه اسم للسور فهو مردود لعدم التأييد الحقيقي مع ان نقل الثقات لا مطعن فيه اه برماوى (قوله والاصل أدخله) أي القريب فيه ما قبله أي الطوال وعبارته ويسن للصبح والظهر طوال المفصل انتهت (قوله برضا محصورين) أي ممن يغلب حضوره ولم يكن المسجد مطروقا ولم يتعاق بعينهم حق بان لم يكونوا مملوكين ولا نساء مزوجات ولا مستأجرين اجارة عين على عمل ناجز اه حل (قوله كصححه النووي في دقايقه وغيرها) ووراء هذا المصحح احد عشر قولاً فقد اختلف في أول المنصل على اثني عشر قولاً قبل فاف وقيل الجحرات وصححه النووي وقيل القتال وعزاه الماوردي للاكثرين وقيل الجاثية وقيل الصافات وقيل الصف وقيل تبارك وقيل الفتح وقيل الرحمن وقيل الانسان وقيل سبع وقيل الضحى لان القارئ يفصل بين السور بالتكبير والمفصل طوال وأوساط وقصار فطواله الى عم وأوساطه منها الى الضحى وقصاره منها الى آخره اه حل (قوله وفي صبح جمعة الخ) أي وان لم يكن المؤمنون محصورين راضين بالتطويل قال في الاذكار ولا يحذر الاقتصار على البعض اه برماوى (قوله أيضا وفي صبح جمعة الخ) الظاهر ولو قضاة فليحرروا ولو قرأ في صبح الجمعة بغير الم تنزيل بقصد السجود فهل تبطل صلاته أولا أتى شيخنا الرملي رحمه الله بطلان صلاته وخالفه حج فافني بعدم البطلان اه زي اه شوبرى وعبارة شرح مر في باب سجود التلاوة ولو قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورته بقصد السجود في غير الم تنزيل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته على المعتمد ان كان علما بالتحريم انتهت وقوله بقصد السجود خرج ما لو قرأ بقصد أداء سنة السورة بعد الفاتحة في سجود ولو علم قبل القراءة ان فيما يقراء آية سجدة وأنه يطلب منه السجود اذا قرأها وقوله بطلت صلاته أي بالسجود لا بمجرد القراءة لان الشروع فيها ليس شروعا في المبطل كالمعزم أن يأتي بثلاثة أفعال متوالية لا تبطل صلاته الا بالشروع فيها وقوله ان كان علما بالتحريم أما الجاهل

اتبع كفي مسألة الزحام انه
يسن للامام تطويل الثانية
ليلحمه منتظر السجود (وسن)
لمنفردوا امام (في صبح طوال
المفصل) بكسر الطاء وضمها
(و) في (ظهر قريب منها)
أي من طواله كافي الروضة
كاصلها وغيره وهو من
زيادتي والاصل أدخله فيما قبله
(و) في (عصر وعشاء أو ساطه)
والثلاثة في الامام مقبلة
بقصد زنته تبعاً للمجموع
وغيره بقوله (برضا) مأمومين
(محصورين) أي لا يصلي
وراءه غيرهم (و) في (مغرب
قصاره) نظير النسائي في ذلك
وأول المفصل الجحرات كما
صححه النووي في دقايقه وغيرها
(و) في (صبح جمعة) في أولى
(الم تنزيل وفي ثمانية هل أتى)

والناسي فلا ومنه ما لو أخطأ فظن غير يوم الجمعة يومها فقرأ فيه ألم بقصد السجود اه ع ش عليه (قوله فان ترك ألم) أي ولو عمدًا وقوله سن له أن يأتي بهما في الثانية أي ويسجد فيها ويقدم ألم تنزيل على هل أتى ولو قرأ في الركعة الأولى هل أتى قرأ في الثانية ألم تنزيل ويسجد فيها لان صبح يوم الجمعة محل للسجود في الجملة وتسبب المدامنة عليهما ولا نظر الى كون العامة قد تعتقد وجوب ذلك خلافا لمن نظر اليه ولو ضاق الوقت عن قراءة ألم تنزيل قرأ ما أمكن قراءته منها ولو آية السجدة فكذلك قرأ في الأخرى ما أمكن قراءته من هل أتى فان قرأ غير ذلك كان تاركا للسنة وهذا هو المعتمد وان نوزع فيه وبين قراءة سورتي الجمعة والمنافقين في عشاء ليلة الجمعة أبدأ وسورتى الاخلاص في مغربها كذلك لوروده اه برماوى (قوله واعلم ان أصل السنة الخ) عبارة شرح مر والاوجه حصول أصل السنة بمادون آية ان أفادوا انه لو قرأ البسمة لا بقصد انها التي أول الفاتحة حصل أصل السنة لانها آية من كل سورة انتهت (قوله لكن السورة أولى الخ) عبارة شرح مر وسورة كاملة أفضل من قدرها من طوييلة لا أطول منها لان الابتداء بها والوقف على آخرها صحيحان بالقطع بخلافهما في بعض السورة فأنهم ما قد يخفيا ثم محل أفضليتها في غير التراويح اما فيها فقرأة بعض الطوييلة أفضل كما أفتى به ابن عبد السلام وغيره وعالوه بان السنة فيها القيام بجميع القرآن وعليه لا يختص ذلك بالتراويح بل كل محل ورد فيه الامر بالبعض فلاقتصار عليه أفضل كقراءة آية البقرة وآل عمران في الفجر ولو كرر سورة في الركعتين حصل أصل سنة القراءة انتهت وقوله وعالوه بان السنة فيها الى آخره يؤخذ من ذلك ان محل كون البعض أفضل اذا اراد الصلاة بجميع القرآن فيها فان لم يرد ذلك فالسورة أفضل ثم رأيت في سم على المنهج التصريح بذلك وعبارته ووافق مر على ان محل تفضيل قراءة بعض الطوييلة في التراويح اذا قصد القيام بجميع القرآن في رمضان فان لم يقصد ذلك فهو كغيره كقوله ظاهر اه ع ش على مر (قوله اكن السورة أفضل) ومع كون السورة الكاملة أفضل من البعض لو نذر بعضا معيناً من سورة وجب عليه قراءته ولا تقوم السورة مقامه وان كانت أطول وأفضل كقوله الصدق بقدر من القصة وتصدق بدله بذهب فانه لا يجزئه وخرج بقوله لنا معيناً ما نذر بعضاً منها من سورة بان قال الله على ان أقرأ بعض سورة فببراً من عهد النذر بقراءة بعض من أى سورة وقراءة السورة الكاملة لانه يصدق على من قرأ سورة كاملة انه قد أبعدها لدخول الجزء في ضمن الكل اه ع ش على مر (قوله وان كان أطول) مرجوح والراجح ان البعض اذا كان أكثر من السورة التي هي أقل منه أفضل كما ان الانفراد بالدم في الاضحية أفضل من المشاركة الا اذا كان ما يشارك فيه أكثر مما ينفرديه فان المشاركة حينئذ أفضل اه برماوى (قوله في أصل الروضة) الاضافة بيانية لان أصلها وهو الوجيز ليس له بل للرافعى اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله في أصل الروضة المراد به اللفاظ التي اختصرها من كلام الرافعى لانه اطلاقين يطلق على الشارح وعلى ما اختصره النووي فلا يهاجم انتهت (قوله تنبيه) ه ولغة لا يقاط من التنبه بضم فسكون وهو الیقظة وشرعاً عنوان بحث تدل عليه الابحاث السابقة بطريق الاجمال بحيث لو لم تذكر لعلم منها بالاولى واختلف في اعرابه فقبيل ليس له محل من الاعراب وقيل انه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا تنبيه لانه قد سبق ذكره اه برماوى (قوله سن لغير المأموم ان يجهر بالقراءة) حكمة الجهر في موضعها الاسرار في موضعه انه لما كان الليل محل الخلوه ويطيب فيه السمر شرع الجهر فيه اظهار اللذة مناجاة العبد له وخص بالاوليين لنشاط المصلى فيهما والنهار لما كان محل الشواغل والاختلاط بالناس طلب فيه الاسرار له دم صلاحيته للتفرغ للمناجاة والحق الصبح بالصلاة الليلية لان وقته ليس محلاً للشواغل عادة اه ع ش على مر (قوله ان يجهر بالقراءة) أى وان خاف الرياء بخلاف الجهر خارج الصلاة اه شوبرى (قوله وأولئى العشاءين) فيه تسمية المغرب عشاء وهو مكره عنده ولو مع التغليب كما صرح به فيما تقدم أول الصلاة لكن في الانوار التصريح بعدم الكراهة

للاتباع رواه الشيخان فان ترك ألم في الاولى سن ان يأتي بهما في الثانية واعلم ان أصل السنة في ذلك كله يتأدى بقراءة شئ من القرآن لكن السورة أولى حتى ان السورة القصيرة أولى من بعض سورة طوييلة وان كان أطول كما يؤخذ من كلام الرافعى في شرحه وقول النووي في أصل الروضة أولى من قدرها من طوييلة غير وافي بكلام الرافعى كما تبين عليه في المهمات * (تنبيه) * بسن لغير المأموم ان يجهر بالقراءة في الصبح وأولئى العشاءين

مع التغليب فله أجرى دعاء على مقالة الانوار وان خالفه ثم فليحرر اه شوبري (قوله والعبد ين) أي ولو
 قضاء كسبائي في كلامه اه شوبري (قوله والاستسقاء) أي سواء كانت ليلاً أو نهاراً بدليل الاطلاق فيها والتقيد
 في ركعتي الطواف اه ابن شرف (قوله ووتر رمضان) أي جمعه سواء فصله أو وصله بتشهد أو تشهدين
 اه برماوي (قوله وان يسر في غير ذلك) شامل للرواتب فيسر فيها والفرق بينهما وبين النفل المطلق حيث
 طلب فيه التوسط ان النفل لما كان قسمه مستقلاً وليس من الفرائض ولا تابعاً لها طلب له حالة التوسط حتى
 لا يشبهه بالفرض لوجهر ولا بالرواتب لو أيسر اه برماوي وفي ع ش على مر مانصه وخرج بالنفل
 المطلق ورواتب الفرائض فيسر فيها وعل الفرق بينهما وبين النفل المطلق انها لما سرت محصورة في عدمه عين
 أشبهت الفرائض فلا تغير عما ورد فيها عن الشارع والنوافل المطلقة لا حصر لها فسر من حيث عدم العقاب
 عليها أشبهت الرواتب ومن حيث ان المكف ينشئها باختياره وانما الاحصر لها كانت واسطة بين الرواتب
 والفرائض ولم يرد فيها شيء بخصوصها فطلب فيها التوسط لتكون آخذة طرفاً من كل منهما ونخص التوسط فيها
 بنفل الليل لان الليل محل الجهر والتوسط قريب منه اه (قوله فيتوسط فيها الخ) المراد بالتوسط أن يزيد
 على أدنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ الزيادة الى سماع من يليه وفيه عسر ولعله ملخص قول بعضهم لا يكاد يحرر
 وفسه بعضهم بان يجهر تارة ويسر أخرى كما ورد في فعله عليه الصلاة والسلام واستحسنه الزركشي قال ولا
 يستقيم تفسيره بغير ذلك بناء على ما ادعاه من عدم تعقل واسطة بينهما وقد علم تعقلها اه شرح مر (قوله
 ان لم يشوش على نائم) أي والا كره وقيل بحرم ومنه من يجهر بكراً أو قراءة بحضرة من يشتغل بطالعة
 علم أو تدريس أو تصنيف كما أفتى به الشهاب الرملي اه برماوي (قوله أيضاً ان لم يشوش على نائم الخ)
 قضيته تخصيصه هذا التقيد بالتوسط في النفل المطلق ان ما طلب فيه الجهر كالعشاء والتراويح لا يترك فيه
 الجهر لما ذكره وظاهر لانه مطلوب لذاته فلا يترك له هذا العارض اه ع ش على مر (قوله أو نحوه)
 كنهه بتعل بطالعة علم أو تدريسه أو تصنيفه والامر ومثل المصلي في ذلك من يقرأ القرآن خارج الصلاة
 أو يشتغل بالذكر اه حل (قوله حيث لا يسمع أجنبي) أي والاستحباب لهما عدم ذلك وقوله وقع في
 المجموع ما يخالفه في الخنثى حيث ذكر ان الخنثى يسر بحضرة الرجال والنساء مع انه مع النساء اما رجل واما
 امرأة فلا وجه لاسرار موقوله ويشبه أن يلحق بها العبد أي فيجهر به في وقت الجهر ويسر به في وقت الاسرار
 وقوله والاشبه بخلافه أي فيجهر فيه مطلقاً وقوله عملاً باصل ان القضاء يحكي الاداء ولم يعمل بذلك في غيره
 لخروجه عن الدليل اه حل (قوله وخامسها ركوع) هو لغة مطلق الانحناء مع الطمأنينة وقبل الخضوع وشراً
 انحناء مخصوص اه برماوي وهو من خصائص هذه الامة وأول صلاة ركع فيها النبي صلى الله عليه وسلم صلاة
 العصر صيغة الاسراء اه مواهب بالمعنى واستدل السيوطي لذلك بانه ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر
 صبيحتها بلا ركوع وانه قبل ذلك كان يصلي صلاة الليل كذلك فلا ولم يكن الركوع من خصوصيات هذه الامة
 لفعله فيما كان يفعله قبل الاسراء وفي ظاهرها صبيحتها ونظر بعضهم في دلالة ما ذكره على كونه من خصوصيات
 هذه الامة كذا ببعض الهوامش أقول ولعل وجه النظر انه لا يلزم من تركه الركوع أن لا يكون
 مشروعا لاحد من الامم بل يجوز أن يكون مشروعا لاحد من الامم ولكنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في
 ابتداء الامر ثم أمر به بعد هذا وفي البيضاء في تفسير قوله تعالى وار كعي مع الرا كعين مانصه وقدم السجود
 على الركوع اما لكونه كان كذلك في شريعتهم أو للتنبيه على ان الواو لا توجب الترتيب أو ليعتبر ان ركعي
 بالرا كعين للايدان بان من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مسلمين اه وهو مرجح في ان الركوع ليس من
 خصوصياتنا اه ع ش على مر ونص عبارته على المواهب وعبارته شجنا حل وكل منهما أي
 الاذان والاقامة من خصائص هذه الامة كما ان من خصائصها الركوع والجماعة وافتتاح الصلاة بالتكبير فان

والجمعة والعبد ين وخسوف
 القمر والاستسقاء
 والستراويح ووتر رمضان
 وركعتي الطواف ليسلا أو
 وقت صبح كما يأتي بعض ذلك
 وان يسر في غير ذلك الا في
 نافلة الليل المطلقة فيتوسط
 فيها بين الاسرار والجهر
 ان لم يشوش على نائم أو وصل
 أو نحوه ومحل الجهر والتوسط
 في المرأة والخنثى حيث
 لا يسمع أجنبي ووقع في
 المجموع ما يخالفه في الخنثى
 والعبرة في الجهر والاسرار
 في الفريضة المقضية بوقت
 القضاء لا بوقت الاداء قال
 الاذرع ويشبه ان يلحق بها
 العبد والاشبه بخلافه كما
 اقتضاه كلام المجموع في باب
 صلاة العبد من قبيل باب
 التكبير عملاً باصل ان القضاء
 يحكي الاداء ولان الشرع
 ورد بالجهر بصلاته في محل
 الاسرار فيستصحب
 (و) خامسها (ركوع)

صلاة الام السابقة كانت لار كوع فيها ولا جماعة وكانت الانبياء كامهم يستفتحون الصلاة بالتوحيد والتسبيح
والتهليل اى وكان دأبه صلى الله عليه وسلم في احرامه الله اكبر ولم ينقل عنه سواها كالنية ولا يشكل على
الركوع قوله تعالى ارموا سجدي وار كعي مع الرا كعين لان المراد به في ذلك الخضوع أو الصلاة لا الركوع
المعهود كما قيل لكن في البغوى قيل انما قدم السجود على الركوع لانه كان كذلك في شريعتهم وقيل بل كان
الركوع قبل السجود في الشرائع كلها وليست الا بالترتيب بل للجمع هـ ذا كلامه فليتم اهل بحروفه
انتهت (قوله تقدم ركوع القاعد) اى القادر وهو ان أقله ان ينحن الى ان تحاذى جبهته امام ركبتيه
وأكله ان ينحن الى ان تحاذى جبهته محل سجوده اهـ حل فهذا اعتذار عن ترك المتأمله هنا كما تركه الاصل
واعذر مـ ر في شرحه عنه بمثل ما اعتذره الشارح اهـ لكتابه (قوله وأقله انحناء الخ) ولو عجز عنه
الابعين أو اعتماده على شئ أو انحنى على شقه لزمه والعاجز ينحن قدرا ما كانه فان عجز عن الانحناء أصلا أو ما
برأسه ثم بطرفه ولو شك هل انحنى قدرا اتصل به راحتا ركبتيه لزمه إعادة الركوع لان الاصل عدمه والراحة
بطان الكف وتعبر به ما يشعر بعدم الاكتفاء بالاصابع وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم وقال ابن العماد انه
الصواب وان اقتضى كلام التنبيه الاكتفاء بها اهـ شرح مـ ر وقوله ولو عجز عنه الابعين الخ قضية انه
لا فرق بين ان يحتاجه في الابتداء أو الدوام وهو موافق لما تقدم له في القيام اذا عجز عنه الابعين من قوله ولو لم
يتمكن من القيام الامتناع على شئ أو الا على ركبتيه أو لم يقدر على النهوض الابعين ولو باجرة مشل وجدها
فاضله عما يعبر في زكاة الفطر فيما يظهر في يومه وليلته لزمه ذلك لانه مقدوره اهـ ومخالف لما نقله سم عنه ثم
من الفرق بين ان يحتاج اليه في الابتداء فيلزمه أو في الدوام فلا يلزمه وعليه فاعمل الفرق انه لما كان زمن
الركوع أقصر من زمن القيام لزمه حيث قدر عليه بالبعين مطلقا بخلاف القيام فان زمنه أطول فلم يلزمه حيث
لم يقدر على دوامه الابعين اهـ عـ ش عليه فقول المتن بحيث تنال الخ أى يقينا لما علم انه لو شك في النبل
المذكور لم يصح ركوعه (قوله راحتا معتدل الخ) مفردة واحدة والجمع راح بغير تاء اهـ برماوى (قوله
معتدل خليفة) فلو طالت بداه أو قصرت أو قطع شئ منهما لم يعتبر ذلك اهـ حل بل يقدر معتدلا اهـ شيخنا
(قوله فـ اـ لو حصل ذلك) أى النيل المفهوم من تنال وقوله بانحناس مفهوم الانحناء وقوله أوبه الخ مفهوم
خالص اهـ شيخنا قوله أيضا فلو حصل ذلك بانحناس الخ) مثله في شرح مـ ر وكتب عليه عـ ش مانصه
ظاهره كشيخ الاسلام انه اذا أعاده على الصواب بان استوى وركع صحت صلاته كالأخل بحرف من الفاتحة
ثم أعاده على الصواب وقضية صنيع جـ البطلان بمجرد ما ذكر حيث قال انحناء خالص لا مشوب بانحناس والا
بطلت اهـ ويمكن توجيهه بعد فرضه في العامد العالم بان ما فعله بالانحناس زيادة فعل غير مطلوب فهى تلاعب
أوشبهه لكن الاقرب لاطلاقهم ما اقتضاه كلام الشارح كالشيخ وجل كلام جـ على ما اذا لم يعده على الصواب
اهـ عـ ش على مـ ر (قوله بانحناس) الانحناس ان ينخفض بعيرته ويرفع اعلاه ويقدم صدره اهـ شيخنا
وفي المصباح خنس الانف خنسا من باب تعب انخفضت قصبة فالرجل الخنس والمرأة خنساء وخنست الرجل
خنسا من باب ضرب آخرته أو قبضة فانحنس مثل كسره فانكسرو يستعمل لازما أيضا فيقال خنس هو ومن
المتعدى في لفظ الحديث وخنس ايمامه أى قبضها ومن الثانى الخنس في صفة الشيطان لانه اسم فاعل
لامبالغة لانه يخنس اذا سمع ذكر الله أى ينقبض ويعدى بالالف اهـ (قوله ما عدا الاصابع من الكفين) فلو انحنى
بحيث تصل اصابعه دون كفيه لم يكف اهـ حل (قوله وقول انحناء الخ) اعترض بان الاصل فيه ان ينحن
وغايته ان ذلك مصدر مؤول وهذا مصدر مريح وأجاب الطندائى بان الزيادة من حيث كونه مصدر مريحا
ويمكن ان يجاب بان مراده ان مجموع الانحناء مع معتدل خليفة من زيادته فلا ينافي ان الانحناء مذكور في
الاصل وأولى من ذلك ان نسخة الشيخ التى اختصرها هى التى شرح عليها الجلال وهى خالية عن هذه الكلمة

تقدم ركوع القاعد
(واقله) للقائم (انحناء)
خالص (بحيث تنال راحتا
معتدل خليفة ركبتيه) اذا
أراد وضعهما عليهما فلو
حصل ذلك بانحناس أوبه
مع انحناء لم يكف والراحتان
ما عدا الاصابع من الكفين
وقول انحناء مع معتدل

مطلقا كما يرشد اليه كلام المحلى اه شوبرى وانظرا النسخة التي شرح عليها الجلال وأقله قدر بلوغ راحته
 الخ اه وعبارة ع ش على مر قوله ان ينحني هذه العبارة لم توجد في خط المصنف وانما هي ملحقة ببعض
 تلامذة الشيخ تصحح اللفظ المصنف انتهت وعبارة الاصل التي شرح عليها مر وأقله ان ينحني قدر بلوغ
 راحته ركبته انتهت (قوله بطمانينة) الباء للملابسة أو بمعنى مع تتعلق بانحناء اه شيخنا (قوله أشهر
 من ضمها) هذا مذهب الخليل وقيل انه بالفتح السقوط من هوى يهوى كرمى يرمى وبالضم الصعود واما
 هوى يهوى كـ لم يعلم وبقي بقى فانه بمعنى أحب وقال في المصباح هوى يهوى من باب ضرب هو يا ضم الهاء
 وفتحها سقط من أعلى الى أسفل وهوى يهوى هو يا بالضم لا غير اذا ارتفع قال شيخنا الشبرا ملى وهذا يقيدان
 الهوى بالضم يستعمل بمعنى السقوط والرفع والفتح بمعنى السقوط لا غير وفي القاموس ما يصرح بان ثم لغة
 أخرى وهى ان الهوى بالفتح السقوط وبالضم الارتفاع اه برماوى (قوله بان تستقرأ عضاؤه الخ) بيان
 للطمانينة لانها تكون بعد حركة أو تكون بين حركتين ولا يكفي فيها زيادة خفض الرأس أو غيره ولو شئت وهو
 ساجد هل ركع أولا لزمه الانتصاب فوراً ثم يركع ولا يجوز له القيام راكعاً وانما لم يحسب له هوى به عن الركوع
 فيه لوتدكر في السجود انه لم يركع لانه صرف هوى به المستحق للركوع الى أجنبي عنه في الجملة اذ لا يلزم من
 السجود من قيام وجود هوى الركوع وهذا هو المعتمد خلافاً لركشي ويترك بين هذا وما لو شئت غير مأموم
 بعد تمام ركوعه في الفاتحة فعاد للقيام ثم تذكر انه قد قرأ فحسب له انتصابه عن الاعتدال وما لو قام من السجود
 يظن ان جلوسه للاستراحة أو للتشهد الاول فبان انه بين السجدين أو للتشهد الاخير وذلك لانه في الكل لم
 يصرف الركن لاجنبى عنه فان القيام في الاول والجلوس في الاخير بين واحد وان ظن صفة أخرى لم توجد فلم ينظر
 لظنه بخلافه في مسألة الركوع فانه بقصد الانتقال للسجود لم يتضمن ذلك قصد الركوع لما تقرران الانتقال
 الى السجود لا يستلزمه وبه يعلم انه لو شئت قائماً في ركوعه فركع ثم بان انه هوى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام
 بدل الهوى عن ركوعه الخ لان هوى الركوع بهض هوى السجود فلم يقصد أجنبياً فافهم ذلك اه برماوى (قوله
 أيضا بان تستقرأ عضاؤه) تفسير للطمانينة وعبارة أصله مع شرح مر ويشترط لصحة الركوع كونه بطمانينة
 وأقلها ان تستقرأ عضاؤه راكعاً بحيث ينفصل رفعه عن هوى به فزيادة الهوى لا تقوم مقام الطمانينة انتهت
 (قوله لخبر المسمى صلته) حيث قال فيه ثم اركع حتى تطمئن راكعاً فالغاية داخله لانما ينحني فقد قال بعضهم
 وفي دخول الغاية الاصح لا * تدخل مع الى وحتى دخلا

خلقته من زيادتي (بطمانينة
 تفصل رفعه عن هوى به) بفتح
 الهاء أشهر من ضمها بان
 تستقرأ عضاؤه قبل رفعه
 لخبر المسمى صلته (ولا
 يقصده غيره) أى بهوى به
 غير الركوع (كنظيره) من
 الاعتدال والسجود والجلوس
 بين السجدين أو للتشهد

فهو دليل على الركوع مع الطمانينة خلافاً لما يوهمه كلامه من انه دليل على الأقل اه شيخنا (قوله ولا
 يقصده غيره) أى يجب ان لا يقصد بالهوى غير الركوع فقط فان قصد غيره وأطلق لا يضرب اه برماوى
 وقد صرح مر فيما تقدم في ركن قراءة الفاتحة بانه اذا قصد البدلية وغيره ماضر وعليه في فرق بينه وبين
 نحو الركوع بان نحو الركوع من الاعتدال مثلاً أصل فلم يؤثر تشريلك غيره معه بخلاف ما تقدم فتأمل اه
 شيخنا ح ف فلو هوى بقصد الركوع وقتل العترة مثلاً لم يضرو هل تغفر له الافعال الكثيرة أم لا فيه نظر
 والاقرب الاول لان هذا الفعل مطلوب منه لكن نقل عن فتاوى الشهاب الرولى انه يضرب كلوا تكرر دفع المار
 بأفعال متوالية فانه تبطل صلته وان كان أصل الدفع مطلوباً اه أقول وقد يفرق بينه وبين دفع المار بان الدفع
 شرع لدفع النقص الحاصل بالمرور بين يدي المصلي والاكثر منه يذهب الخشوع فربما فاتته ما شرع لاجله
 من كمال صلته بخلاف ما هنا فان قتل الحية مطلوب لدفع ضررها فاشبه دفع العدو والافعال الكثيرة في دفعه لا تضرب
 اه ع ش على مر (قوله كنظيره من الاعتدال الخ) أى فان الشرط ان لا يقصدها غيرهما فقط لان سحب نية
 الصلاة على ذلك اه حل (قوله أيضا كنظيره) الضمير راجع لهوى به للركوع فحيث يتدبر في قوله من الاعتدال
 أى من رفع الاعتدال وهكذا يقدر فيما بعده ما يناسب كما أشار اليه بالتفريع حيث قال فلو هوى الخ اه شيخنا

(قوله فلو هوى لتلاوة) بأن قرأه وآية سجدة والابان قرأ امامه آية سجدة ثم هوى عقبها للركوع فظن المأموم انه
هوى لسجدة التلاوة فهوى معه فقرأ لم يسجد وتقف عند حد الركوع فيحسب له ذلك الهوى عن الركوع لانه
فعل الهوى للمتابعة الواجبة وقول بعض المتأخرين الاقرب عندي انه يعود للقيام ثم يركع لا وجه له فلو لم يعلم
بوقوف الامام في الركوع الا بعد ان وصل للسجود قام متجنباً فلواتصب عامداً لما بطلت صلاته لزيادته قياماً ولو
قرأ آية سجدة وقصد ان لا يسجد للتلاوة وهوى للركوع ثم عن له ان يسجد لها فان كان قد انتهى الى حد الركوع
فايس له ذلك والاجاز اه حل وأصله في شرح م ر بالحرف (قوله أو سقط من اعتدال) أى قبل
قصد الهوى فان قلت كيف يخرج هذا بقصد الغير والحال ان الساقط لا قصد له في سقوطه قلت قال الشيخ ج
بوجه بان ذكر الهوى للغير المفهوم من المتن انه لا يعتد به صادق بمسئلة السقوط لانه يصدق عليه انه وقع هو به
لغير وهو الاجزاء اه شورى وعبارة أصله مع شرح م ر في السجود فلو سقط من اعتداله وجب العود
الى الاعتدال ليهوى منه لانتفاء الهوى في السقوط اه وكتب عليه ع ش هناك قوله لانتفاء الهوى في
السقوط أشار به الى دفع ما قد يقال انه اذا سقط من الاعتدال صدق عليه انه لم يقصد بقوله غير السجود وعليه
فيقتضى ما قدمه في الركوع الصحة لاعدمه او حاصل الدفع ان علة البطلان انتفاء الفعل منه وهو لا بد منه مع
عدم قصد الغير اه (قوله أيضاً أو سقط من اعتدال) أى على جهته فان كان سقوطه قبل الطمأنينة وجب
العود الى ما سقط منه واطمأن ثم اعتدل أو بعد هانض معتدلاً ثم سجد اه حل (قوله أو رفع من ركوعه
أو سجوده) انظر وجه اضافته الركوع والسجود دون التلاوة والاعتدال مع ان الاضافة للتلاوة أولى اه
شورى ولعل وجهه ليرجع الحال الى هاتين الصورتين اه (قوله فزعاً من شئ) يجوز فيه فتح الزاى
على كونه مفعولاً لاجله ويجوز كسرهما على كونه حالاً أى فزعاً اه زى والفتح أولى بل جعله ج متعينا
لان جعله مفعولاً لاجله يفيد ان الباعث على الهوى أو الرفع انما هو الفزع بخلاف جعله حالاً اه ع ش ماوى
وعبارة البرماوى قوله فزعاً بفتح الزاى وكسرها ففتح على المصدر المنصوب مفعولاً والكسر على اسم الفاعل
المنصوب حالاً وقال العلامة ناصر الدين البابلي يتعين جعله مفعولاً لاجله لانه لو جعل حالاً لكان المعنى رفع في حالة
الفزع ولم يعلم ما الحامل له على الفزع بخلاف ما اذا جعل مفعولاً لانه يفيد ان الرفع لاجل الفزع وهو
المقصود انتهت (قوله لم يكف ذلك عن ركوعه الخ) والظاهر انه يسجد للسهو في الجميع اه برلى اه سم
وهو مشكل بالنسبة للسقوط وقد يحاب بانه منسوب اليه فنزل منزلة السهو ولو قيل بانه لا يسجد في الجميع لم يكن
بعيداً بل هو الظاهر اه ع ش (قوله أيضاً لم يكف ذلك عن ركوعه الخ) على اللف والنشر المرتب فقوله
عن ركوعه راجع لقوله فلو هوى لتلاوة وقوله وسجوده راجع لقوله أو سقط وقوله واعتداله راجع لقوله
أو رفع من ركوعه وقوله وجلوسه راجع لقوله أو سجوده وقوله ليهوى منه أى الى الركوع والسجود
وقوله ليرتفع منه أى ليرتفع من الركوع للاعتدال ومن السجود للجلوس اه ع ش ماوى (قوله
وأكمله تسوية ظهراً الخ) ويكره ترك ذلك الاكمل ويسن ان يفتح بصره ليركع معه البصر على قياس ماسياتى
في السجود اه حل (قوله وان نصب ركبتيه الخ) هذا الفعل مؤقلاً مع ان مصدره معطوف على قوله تسوية
أى ونصب وانما عدل عن ذلك المصدر الذى عبر به أصله مع انه أخصر لئلا يوهى انه معطوف على ظهر فيكون
المعنى وتسوية نصب مع انه ليس كذلك وقوله المستلزم بالرفع نعت للمصدر المؤول اه شيخنا (قوله ركبتيه)
منى ركبة وتقدم الكلام عليها في باب الخيض اه برماوى وعبارته هناك الركبة بضم الراء موصلة ما بين
أطراف الفخذ وأعلى الساق والجمع ركب وكل حيوان ذو أربع ركبتاه في يديه وعرقوباه في رجليه انتهت
(قوله المستلزم لنصب ساقيه) أى فلا حل هذا كان تعبيرة أولى من قول أصله ونصب ساقيه لانه لا يستلزم نصب
الفخذين ولم ينبه الشارح على الاولوية اه شورى والظاهر ان في تعبيره بنصب الركبتين تسعة الان

فلو هوى لتلاوة أو سقط من
اعتدال أو رفع من ركوعه
أو سجوده فزعاً من شئ
لم يكف ذلك عن ركوعه
وسجوده واعتداله وجلوسه
لوجود الصارف فيجب العود
الى القيام ليهوى منه الى
الركوع أو السجود ليرتفع
منه (وأكمله) مع ماص
(تسوية ظهراً وعنق)
كالصفحة للاتباع رواء مسلم
(وان نصب ركبتيه)
المستلزم لنصب ساقيه
وفتحه لانه أعون له

(مفترقين) كما في السجود
(و) ان (ياخذهما) أى
ركبتيه (بكفيه) ان (يفرق
أصابعه) كما في التحريم
للاتباع رواه في الاول
البخارى وفي الثاني ابن
حبان وغيره (للقبلة) أى
لجهتها لانها أشرف الجهات
(و) ان (يكبر ويرفع كفيه
كتحرمة) بأن يرفعهما
مكشوقتين منشورتين
الأصابع مفرقة وسطا حذو
منكبیه مع ابتداء تكبيره
فانما كما في تكبير التحريم
للاتباع فيهما رواه الشيخان
(و) ان (يقول سبحان ربى
العظيم) للاتباع رواه مسلم
وأضاف الى ذلك فى التحقيق
وغيره وبحمده (ثلاثا)
للاتباع رواه أبو داود فان
اقتصروا على مرادى أصل
السنة وعليه يحمل قول
الروضة أقل ما يحصل به
ذكر الركوع تسبيحة واحدة
(و) ان (يزيد منفردا امام
قوم مخصوصين راضين)
بالطويل وذكر الثاني من

الركبة لاتصف بالانتصاب وانما يتصف به الفخذ والساق لان الركبة متصل طرفي الفخذ والساق اه
للكاتبه والساق مؤنثة اه شرح مر والساق ما بين القدم والركبة وجمعها أسوق وسيقان وسوق اه
عميرة اه سم على المنهيج ومثله في القاموس اه عش عليه (قوله كما في السجود) أى من كونه بقدر
شبر ومن دليله الا ترى فلا يظهر ما قيل هنا اه شيخنا (قوله كما في التحريم) لعل مراده من حيث تفريقها
تفريقا وسطا هذا غاية ما يمكن في فهم وجه الشبه وليس مراده الاستدلال لانه قال بعد ذلك للاتباع رواه في الاول
الح اه لكتابه (قوله للقبلة) متعلق بمحذوف أى وجهها للقبلة اه شيخنا واحترز بذلك عن ان توجه
أصابعه الى غير جهتها من غنة أو بسرة قاله الولي العراقي وفيه إشارة الى الجواب عن قول ابن النقيب لم أفهم
معناه اه شرح مر أى معنى قوله وتفريق أصابعه للقبلة اه عش عليه وعبارة البرماوى قوله أى لجهتها
دخل عين العين ويسارها وخرج عين الجهة ويسارها انتهت (قوله ويرفع كفيه كتحرمة) قد صنف البخارى
في ذلك تصنيفا رديفه على منكر الرفع وقال انه رواه سبعة عشر صحابيا رضى الله عنهم وان عدم الرفع لم يثبت
عنهم اه براسى اه سم على المنهيج قال حج ونقله غير البخارى عن ابي عاف ذلك اه عش على
مر (قوله مفرقة وسطا) اعتبر في التفريق كونه وسطا لا يخرج بعض الاصابع عن القبلة اه عش على
مر (قوله حذو منكبیه) هذا وما بعده مفاد التشبيه لانه المتقدم في كلامه واما ما قبله فهو زيادة على مضمون
التشبيه وقوله كما في تكبير التحريم مكرر مع التشبيه في المتن اه شيخنا (قوله مع ابتداء تكبيره) أى ابتداء
رفعه مع ابتداء تكبيره فهذان الابتداء أن متقاربان بخلاف ابتداء هوى فيتأخر الى ان تصل كفاه حذو
منكبیه ويستمر التكبير الى ان ينتهى الى حد الراكعين فغايتة مقربة لغاية الهوى وأما غاية الرفع فقد انقضت
عند ابتداء الهوى فالغاية هنا ليست كهى في التحريم اه شيخنا وعبارة شرح مر ويرفع يديه كاحرامه
اكن يسن ان يكون ابتداء الرفع وهو قائم مع ابتداء تكبيره فاذا حاذى كفاه منكبیه انحنى قاله في المجموع
نقلا عن الاصحاب وفي البيان وغيره نحوه وصوبه الاسنوى قال في الاقليد لان الرفع في حال الانحناء متعذر
أو متعسر اه ويكون التشبيه في كلام المصنف بالنظر للرفع اذ لا يلزم ان يعطى المشبه حكم المشبه به من
كل وجه انتهت (قوله أيضا مع ابتداء تكبيره) ويعد الى ان يصل الى حد الركوع وكذا في سائر
الانتقالات حتى في جاسة الاستراحة فمده على الالف التى بين الهاء واللام لكن بحيث لا يتجاوز سبع ألفات
لاتهاء غاية هذا المدة من ابتداء رفع رأسه الى تمام قيامه اه حج اه عش على مر (قوله ويقول سبحان
ربى العظيم) ثلاثا هذا أقل كمال سنة التسبيح وأقل التسبيح نفسه أى أقل ما تحصل به سنته ان يقول ذلك مرة
ويحصل أصل السنة أيضا بمجرّد سبحان الله أو سبحان ربى الاعلى كما في المجموع اه ايعاب والتسبيح مصدر
وسبحان واقع موقع ولا يستعمل غالبا لامضافا كقوله سبحان الله وهو مضاف الى المفعول به أى سبحت الله قال
أبو البقاء ويجوز ان يكون مضافا الى الفاعل لان المعنى تنزه الله قال النووي وهذا وان كان أوجه فالشهور
هو الاول اه شورى (قوله ربى العظيم) قال القمى الرازى العظيم هو الكامل ذاتا وصفات والجليل الكامل
صفة والكبير الكامل ذاتا اه شورى (قوله وبحمده) الواو فى وبحمده واو العطف والتقدير وبحمده
سبحته اه شورى وتقدم للشارح فى تشهد الموضوع ان فيه احتمالى العطف والزيادة اه (قوله ثلاثا)
أى لكل مصل وأكمل منه للمنفرد ونحوه خمس فسبع فتسع فأحدى عشرة وتحصل السنة بتدوين الثلاث ولو
بغير هذه الصيغة اه برماوى (قوله يزيد منفردا) قال حج ويسن فيه كالسجود سبحانك اللهم ربنا
وبحمدك اللهم اغفرلى اه وينبغي ان يكون ذلك قبل الدعاء لانه أنسب بالتسبيح وان يقوله ثلاثا اه عش
على مر (قوله أيضا يزيد منفردا) والذكر المذكور مع التسبيحات الثلاث أفضل من مجرد أكل
التسبيح الذى هو الاحدى عشرة اه حل (قوله راضين) كذا فى بعض النسخ بياءين وفى بعضها بياء واحدة

في هذا وما بعده في كلام الشارح وهو أولى لأنه منقوص فمحذوف منه الياء في الجمع اه شيخنا والمراد أنهم -
راضون صريحا اه ع ش (قوله اللهم للركعت الخ) انما قدم الظرف في الثلاثة الأولى لأن فيه رداء على
المشركين حيث كانوا يعبدون مع تعالى غيره فقدم ردعهم على طريقة الاختصاص وهو انما يكون للرد على
معتقد الشرك أو العكس وأخوه عن قوله خشع لأن الخشوع ليس من العبادات التي ينسبونها إلى غيره حتى
يرد عليهم فيها اه ع ش على مر (قوله خشع لك سمعي الخ) يقول ذلك وان لم يكن متصفاه لأنه متعبد به وفاقا
لم خلافا لبعض الناس وقال ج ينبغي أن يتحرى الخشوع عند ذلك والا كان كاذبا لم يردانه بصورة من
هو كذلك اه سم اه شوبري (قوله ونحى) لفظة نحى مريدة على المحرر وهو في الشارح والروضة وفيهما وفي المحرر
وشعري وبشري بعد عصي وفي آخره رب العالمين اه شرح مر وفي المصباح المخ الذي في العظم
وخالص كل شيء ونحى الدماغ نحا اه (قوله قدسي) بكسر الميم وسكون الياء مفرد مضاف وليس مثني لفقد
ألف الرفع فلا يقال قدماي ولا قدسي بتشديد الياء اه برماوي (قوله فلا يزيد على التسبيحات الثلاث) أي
لا ذكر أو لا تسبيحا وقوله على ذلك أي التسبيحات الثلاث أي لا يزيد عليها شيئا من التسبيح أو الذكر اه حل
(قوله وتكره القراءة في الركوع) أي ما لم يقصد الذكر والالم تكره اه حل وينبغي الكراهة عند الإطلاق
أو قصد هما اه شوبري وعبارة ع ش على مر قوله وتكره القراءة في الركوع وغيره قال الزركشي
ومحل كراهتها إذا قصد بها القراءة فإن قصد بها الدعاء والثناء فينبغي أن يكون كقولك بآية من القرآن أي فلا
يكون مكروها اه شرح الروض اه سم على المنهج وينبغي أن مثل قصد القراءة مألوف في ما يظهر
وسيا تى ما وافقه في القنوت انتهت (قوله واعتدال) هو لغة الاستقامة والمساواة اه برماوي (قوله ولو في
نفل) أي على المعتمد خلافا لما في الأنوار وفي القدرة عليه والعجز عنه اه برماوي (قوله أيضا ولو في نفل)
وكالا عندال فيما ذكر فيه الجلوس بين السجدين في أنه ركن ولو في نفل وأخذ النفل غاية للرد على ما فهمه
بعضهم من كلام النووي وقد جزم به ابن المقرئ من عدم وجوب الاعتدال والجلوس بين السجدين في النفل
وعلى ما قاله فهل يخرساجدا من ركوعه بعد الطمأنينة أو يرفع رأسه قليلا ثم كيف الحال ولعل الأقرب عنده
الثاني اه ع ش على مر (قوله بعود لبدء) ولوشك في انما عاده اليه غير المأموم فوراً وجوباً وبالابطال
صلاته والمأموم يأتي بركعة بعد سلام امامه اه برماوي (قوله قائماً كان أو قاعداً) قضيته أنه إذا كان يصلي
من اضطجاع لا يعود له وهو واضح في الفرض لأنه متى قدر فيه على حاله لا يجزئ ما دونه فافتى قدر على القعود
لا يجوز ما دونه وأما في النفل فلا مانع من عوده للاضطجاع لجواز التنفل منه مع قدرته على القيام والقعود ثم المراد
من عوده إلى القعود أنه لا يكاف ما فوقه في النافلة ولا يتمتع قياماً لأنه أكمل من القعود اه ع ش على مر
وعبارة الشوبري قوله بعود لبدء ظاهره أنه لو صلى نفلًا من قيام وركع منه تعين اعتداله من قيام ولا يجزئه من
جلوس وهو الذي يتجه وإنه لو ركع من جلوس بعد اضطجاع بان قرأ فيه ثم جلس أنه يعود إلى الاضطجاع والمنته
تعين الاعتدال من الجلوس لأنه بدأ ركوعه منه انتهت وقرر شيخنا ح ف أنه لا يتعين ذلك بل يجوز من
الاضطجاع وذكره الشوبري أيضاً في محل آخر قبل هذا فراجع ما إذا صلى فرضاً من اضطجاع فالأقرب أنه
إذا قدر على القعود للركوع فلا يعود للاضطجاع لأن القعود أكمل انتهى ع ش ماوي وفي قل على
التحرير مانعه والاعتدال عود المصلي إلى ما ركع منه من قيام أو قعود فدخل مصلي النفل من اضطجاع مع
القدرة لأنه يقعد قبل ركوعه ولا يجوز له العود إلى الاضطجاع قبل قعوده اه (قوله وسر رفع كفيه الخ) أي
لكل مصل ولو مأموماً أو امرأة اه برماوي (قوله فائلاً سمع الله لمن حده) أي مبتدئاً قول الخ مع ابتداء رفع
كفيه ومع ابتداء رفع رأسه فالثلاثة أي القول والرفعان متقاربان في المبدأ وفي الانتهاء اه شيخنا (قوله
سمع الله لمن حده) هذا ذكر الانتقال لا الاعتدال لا ذكر الاعتدال فليقال أنه متقدم على الاعتدال وكذا

زيادتي (اللهم لك ركعت
وبك آمنت إلى آخره) تنته
كافي الأصل ولك أسلمت
خشع لك سمعي وبصري
ونحى وعظمي وعصي وما
استقلت به قدمي للاتباع
رواه سم لم إلى عصي وابن
حبان إلى آخره وزاد في الروضة
كأصلاه وشعري وبشري
وأما امام غير من ذكر فلا
يزيد على التسبيحات الثلاث
تحقيقاً على المأمومين والأصل
أطلق أن الامام لا يزيد على
ذلك ومراده ما فصلته
كما فصله في الروضة
وغيرها وتكره القراءة في
الركوع وغيره من بقية
الأركان غير القيام كافي
المجموع (و) سادسها
(اعتدال) ولو في نفل وبحصل
(بعود لبدء) بأن يعود لما
كان عليه قبل ركوعه قائماً
كان أو قاعداً فتعبري بذلك
أولى من قوله الاعتدال قائماً
(بطمأنينة) وذلك لخبر
المسيء صلته (وسن رفع
كفيه) حذو منكبيه كافي
التحرير (مع ابتداء رفع رأسه
قائلاً سمع الله لمن حده)

أى تقبل الله جده منه ولو قال
من حمد الله سمع له كفى
(و) قائلا (بعد عوده ربنا
للك الحمد) أو اللهم ربنا لك
الحمد وبواو فبهما قبل لك
(ملء السموات وملء
الأرض وملء ما شئت من
شئ بعد) أى بعدهما
كالكرسى وسع كرسى
السموات والأرض (و) ان
(يزيد من مر) أى المنفرد
وامام قوم محصورين راضين
بالنفاق ويل وذكرا الثانى من
زيادنى (أهل) أى يا أهل
(الثناء) أى المدح (والحمد)
أى العظمة (الى آخره) تتمه
كفى الاصل أحق ما قال
العبد

جميع التكبيرات غير التحريم للانتقال من بعض الأركان الى بعض لالها اه شيخنا وحكمة هذا ان أبا بكر
رضى الله عنه كان لا تفوته الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم فتأخر يوما فجاء وأدرك النبي صلى الله عليه وسلم
في الركوع فقال الحمد لله فنزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم وقال سمع الله لمن حمده اجعلوا هاتى
صلاتكم اه برماوى (قوله أى تقبل منه جده) أى فالمراد سمعه سماع قبول لا سماع رد فهو بمعنى الدعاء
كانه قبل اللهم تقبل حمدنا فندفع ما قد يقال ان سماع الله مقطوع به فلا فائدة في الاخبار به اه شيخنا
ح ف (قوله وبعد عوده الخ) أى وبعد ان تصابه وارسل يديه اه برماوى (قوله وبواو فبهما قبل لك) وهى
حينئذ عاطفة على مقدر أى اطعنك ولك الحمد على ذلك اه حل أوربنا استجب لنا ولك الحمد على هدايتك
ايانا زادت في تحقيقه بعده جدا كثيرا طيبا مباركا فيه اه شرح مر ويجوز لك الحمد ربنا والحمد ربنا
الحمد والاولى أى ربنا ولك الحمد الأولى لورودها وقال بعضهم ان ربنا ولك الحمد الأولى وجهه بتضمنه جاتين
أى فان لك الحمد من ربنا لك الحمد جلة واحدة بخلاف ولك الحمد فان الواو تدل على محذوف والمقدر كالمفوض
فربنا لك الحمد جلتان وربنا ولك الحمد ثلاث جمل بمادل عليه العاطف وجهها بحباب عن تنظير سم ويندب
أن يزيد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه عقب ذلك لما ورد أنه يتسابق اليها ثلاثون ملكا يكتبون ثواب القائلها الى
يوم القيامة وحكمة ذلك كون عدد حروفها ثلاثين وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم رأى بضعا وثلاثين ملكا
يستبقون الى هذه أبيهم يكتبها أولا اه برماوى مع زيادة لعش على مر (قوله ملء السموات الخ) معناه
ثنى عليك ثناء لو كان مجسم الملاء السموات والأرض وما بعدهما اه حل (قوله وملء ما شئت من شئ بعد)
من شئ بيان لما أى وملء شئ شئته أى شئت ملئه بعد السموات والأرض أى غير السموات والأرض اه
حل وبعد صفة لثنى أى شئ كائن بعد أحوال منه أى من شئ بعد ذلك ويصح تعلقه على أو بشئت ويكون
معناه ما شئت ملاء بعد ذلك ومن قال انه لا يصح تعلقه بشئت لانه يقتضى تأخر خلق الكرسى غير مستقيم
وقول العلامة سم انظر ما معنى البعدية على تعلقه على أو بشئت مع ان ما يتعلق بالله تعالى لا ترتب فيه ممنوع
باعتبار ما ذكر لا باعتبار التعقل اه برماوى (قوله كالكرسى) أى وغيره مما لا يعلمه الا الله تعالى والحكمة
في عدم ذكره عدم مشاهدته بخلافه ما ولا نعادة ضرب الامثال والمبالغات أن تكون بالمألوفات اه
برماوى (قوله وسع كرسى السموات والأرض) فيه إشارة الى ان الكرسى أعظم من السموات والأرض
الذى كورين فهما فى جانبه كالحقصة ملقاة فى أرض فلاة وكذا كل سماء مع ما فى جوفها وكذا العناصر والكرسى
وما حوى بالنسبة لذلك الأعظم المسمى بالعرش وبالفلك الاطلس اه برماوى (قوله وان يزيد من مر الخ)
فهم من صنيعه ان ما تقدم بطالب من كل مصل وان لم يرض به الماء ومون اه شيخنا (قوله أى المنفرد
وامام محصورين الخ) وأما المأموم فتابع لامامه اه شوبرى وفى سم قوله وان يزيد من مر خرج
المأموم وعبارة الروض وغير الامام يزيد وكذا الامام ان رضوا انتهت فقوله وغير الامام يزيد شامل للمأموم
اه وانظر هل يقال مثل ذلك أى ان المأموم يأتي بما يأتي به المنفرد فيهما تقدم فى الركوع وما سياتى
فى الاعتدال من قوله اللهم اننا نستعينك الخ وما سياتى فى السجود حرر (قوله أى يا أهل) أشار به الى انه
بالنصب منادى لانه مضاف وأداة النداء محذوف ولا يجوز رفعه صفة للحمد لعدم ملائمة وجعله خبرا
لمبتدأ محذوف سائح لكن اللائق بمقام العبودية هنا أن يكون منادى فتعين نصبه للمقام خصوصا
وهو الوارد اه برماوى (قوله أى العظمة) وقال الجوهري معناه الكرم اه برماوى ومثله فى
شرح مر وقال ع ش عليه فيؤخذ من هذا انه يطلق على كل منهما اه وفى المصباح الحمد العز
والشرف ورجل ماجد كريم شريف (قوله أحق ما قال العبد) أى أحق قول قاله العبد فبان كرمه وصفة
اه برماوى واثبات ألف أحق وواو وكلنا هو المشهور وان وقع فى كتب الفقهاء حذفهما فالصواب اثباتهما

كبرواهم وسلموا سائر المحدثين قاله المصنف وتعب بان النسائي روى حذفهما ويحجب بانه روى عنه اثباتهما
 أيضا اه شرح مر (قوله وكلنا لك عبد) قال السبكي ولم يقل عبيد مع عود الضمير على جمع لان القصد ان
 يكون الخلق أجمعون بمنزلة عبد واحد وقلب واحد اه ايعاب اه شوبري (قوله لا مانع لما أعطيت الخ)
 ما ذكره من ترك تنوين اسم لا أعني مانع ومعطى مع انه مطول أى عامل فيما به دمه موافق للرواية الصحيحة
 لكنه مشكل على مذهب البصريين تنوينه وقد يجب بمنع عمله هنا فيه ما به دمه بأن يقدر هنا عامل
 أى لا مانع بمنع لما أعطيت واللام للتقوية أو يخرج على لغة البغداديين فانهم يتركون تنوين المطول
 ويجرونه مجرى المفرد في بنائه على الفتح ومشي على ذلك الزنخشري في تفسير قوله تعالى لا تريب عليكم اليوم
 وقوله لا عاصم اليوم حيث قال ان عليكم متعلق بلا تريب ومن أمر الله متعلق بلا عاصم وجوز ان كيسان فيه
 التنوين وتركه لكن الترك أولى اه برماوى (قوله ولا معطى لما منعت زاد بعضهم) ولا راد لما قضيت
 اه برماوى (قوله ولا ينفع ذا الجد) بفتح الجيم وهو الاجتهاد والهرب يطاق أيضا على أبى الاربوعلى القطع
 والحظ والعظمة وبكسر هاء نقبض الهزل وجمعنى الحق أيضا ويجوز ارادته في الحديث اه برماوى وفي
 المصباح جد الشئ مجد بالكسر جدة فهو جديد وهو خلاف القديم وجده جد من باب قتل قطعه فهو جديد
 فعمل بمعنى مفعول والجد أبو الارب وأبو الام وان علا والجد العظمة وهو مصدر يقال منه جد في عيون الناس
 جد من باب ضرب اذا عظم والجد الحظ يقال جدت بالشئ من باب تعب اذا حظيت به والجد الغنى وفي الدعاء
 ولا ينفع ذا الجد منك الجد أى لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل بطاعتك والجد في الامر الاجتهاد
 وهو مصدر من باب ضرب وقتل والاسم الجد بالكسر ومنه يقال فلان محسن جد أى نهاية ومبالغة وجد في
 كلامه جد من باب ضرب خلاف هزل والاسم منه الجد بالكسر أيضا ومنه قوله عليه الصلاة والسلام ثلاث
 جد من جد وهزاهن جد اه (قوله أى الغنى) بالقصر لانه ضرا للفقر وأما بالمد فهو مد الصوت وليس مراداهنا
 وكل منهما بكسر العين وأما بهتجهما مع المد فهو النفع اه شيخنا (قوله أى عندك) أى لا ينفع ذا الحظ
 في الدنيا حظه في الآخرة وانما ينفعه طاعتك ورحمتك ورضاك عنه وتفسير من بمعنى عند ذكره الجوهري
 وقال في الفائق هي للبدل بعد أن جوز كونها للابتداء والمعنى لا ينفع صاحب الحظ والمال والاجتهاد حظه
 وماله واجتهاده في الهرب من عقابك بذلك أى بدل طاعتك أو بدل حظه منك وانما ينفعه عمله بطاعتك
 ودخوله الجنة برحمتك اه برماوى (قوله رواه البخارى) أى روى جميع ما تقدم من قوله وسنرفع كفيه
 الى لك الحمد فهو استدلال على جميع ما تقدم قولاً وفعلاً اه ع ش بالمعنى (قوله وبالنصب حال) أى من
 الحمد الذى هو مبتدأ مؤخر وخبره لك المذكور قبله المتقدم للاختصاص أى لك الحمد لا لغيرك اه برماوى (قوله
 بتقدير كونه جسمياً) أى من نور أى كما ان السيات تقدر جسمان ظاهراً لا بد من ذلك التقدير على كونه صفة
 أيضا اه برماوى (قوله وأحق مبتدأ) وانما تعين فيه ذلك لانه لا يصلح من حيث المعنى جعله منادى خبره لا مانع
 فالجمله في محل رفع على الخبرية ويجوز ان يكون خبر الماقبله وهو ربنا لك الحمد أى ه ذا القول أحق ما قال
 العبد فما نكرة موصوفة فنحو لا اله الا الله كتر الخ أو خبر ثان عن الحمد ولك خبر أول أو متعلق بالحمد اه
 برماوى (قوله ولا مانع الخ خبره) أى افظاوه ومقول القول معنى وعدم نصب مانع بلا ما لانه لغة أو انه من باب
 وصف المنادى لانداء الموصوف اه برماوى (قوله ويستوى في سن التسميع الخ) وأما قول ابن المنذر خرق
 الشافعى الاجماع في جمع المأمومين بين سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد فربانه سبقه لذلك عطاء ابن سيرين
 وأحق وداود وأبو بردة وغيرهم وقوله فعناه قولوا ذلك الخ أى زيادة على ذلك وقوله لانهم كانوا لا يسمعون
 غالباً أى لا سراره بالاول وجهه بالثاني اه حل (قوله ويستسن الجهر بالتسميع الخ) أى ان احتج اليه
 كما تقدم عن مر لانه ذكر انتقاله واطباق أكثر عوام الشافعية على الاسرار به والجهر برربنا لك الحمد جهل

وكلنا لك عبد لا مانع
 لما أعطيت ولا معطى لما
 منعت ولا ينفع ذا الجد أى
 الغنى منك أى عندك الجد
 لا اتباع رواه البخارى الى
 لك الحمد وسلم الى آخره
 ومن بالرفع صفة وبالنصب
 حال أى مالتا بتقدير كونه
 جسماً وأحق مبتدأ ولا مانع
 الى آخره خبره وما بينهما
 اعتراض ويستوى في سن
 التسميع الامام وغيره
 وأما خبر اذا قال الامام سمع
 الله ان حمده فقالوا ربنا لك
 الحمد فعناه فقالوا ذلك مع
 ما علمناه من سمع الله لمن
 حمده لعلمهم بقوله صلوا كما
 رأيتموني أصلى وانما
 خص ربنا لك الحمد بالذكر
 لانهم كانوا لا يسمعون غالباً
 ويستمعون سمع الله لمن
 حمده ويستسن الجهر بالتسميع
 للامام والمبلغ

اه زى اه ع ش (قوله ثم بعد ذلك الخ) ظاهر سياقه رجوع الاشارة الى ما قبلها قريبا وهو قوله أهل
الثناء والمجد الخ قيوهم تخصيص طاب القنوت بالمفرد وامام المحصورين كما خص بهم - ما المشار اليه مع ان
القنوت يطلب لكل مصل فالاولى رجوع الاشارة الى الدعاء الاول المطلوب من كل أحد وهو ربنا لك الحمد
الى ومصل ما شئت من شئ بعد ثم رأيت في حج مانصه ويسن بعد ذكر الاعتدال وهو الى من شئ بعد القنوت الخ
وعبارة الحامى قوله ثم بعد ذلك أى الذكر لمن تقدم من المصلى مطلقا ومن المفرد وامام المحصورين انتهت
وعبارة الشورى قوله ثم بعد ذلك أى الذكر المذكور وأشار به لرد ما قيل انه لا يأتي بالذ كر مع القنوت بل
يقتصر على القنوت لئلا يطول الاعتدال لكن قد توهم عبارة ان القنوت لا يسن الا بعد الذ كر ومع عدمه
لا يسن وليس مراد افتأمل كاتبه انتهت (قوله قنوت) هو لغة الدعاء بخير أو شر وهو يطلق على معنى ذ كر
ابن العربي ان القنوت ورد بعشرة معان ونظمها شيخنا الحافظ زين الدين العراقي فقال

ولفظ القنوت اعدده معانيه نجد * مزيدا على عشر معان مرضيه

دعاء خشوع والعبادة طاعة * اقامتها اقراره بالعبودية

سكوت صلاة والقيام وطوله * كذلك دوام الطاعة الراجح الغنية

(ثم) بعد ذلك سن (قنوت في
اعتدال آخره صبح مطابقا
(و) آخره (سائر المكتوبات
لنازله) كوباء وقحط وعدو
(و) آخره (وتر نصف ثان
من رمضان كاللهم)

اه فتح الباري والمراد هنا الدعاء في الصلاة في محل مخصوص من القيام اه شورى وعبارة البرماوى هو
لغة العبادة أو الدعاء مطلقا بخير أو شر يقال قننت له وقتت عليه وشرعا ذ كر مخصوص مشتمل على دعاء وثناء
ولو آية تصد به أو تضمنت دعاء أو نحوه كما في البقرة فان لم تضمن ذلك كتبت يدا أولي يده بهالم يحزلهما
من كراهة القرآن في الصلاة في غير القيام ويشترط في بدله أن يكون دعاء وثناء وتكره اطالته كالتشهد
الاول ولا تبطل به الصلاة انتهت ولا يقال قياس امتناع تطويل الركن القصير عدم ابطالها لانه محمول على غير
القنوت مما لم يرد الشرع بتطويله اذ بلغوى نفسه القائل بكراهة الاطالة قائل بان تطويل الركن القصير
يبطل عمده اه شرح مر (قوله في اعتدال آخره صبح الخ) فلا يجزئ القنوت قبل الركوع وان صح انه
صلى الله عليه وسلم قننت قبله أيضا لان رواة القنوت بعده أكثر وأحقفظ فهو أولى وعليه درج الخلفاء الراشدون
في أشهر الروايات عنهم وأكثرها وشمل كلامه الاداء والقضاء وخالف الصبح غيرهما من حيث المعنى اشرفها
ولانه يؤذن لها قبل وقتها بالتشويب وهي أقصر الفرائض فكانت بالزيادة البقى اه شرح مر وقوله فلا
يجزئ القنوت قبل الركوع الخ أى فيقننت بعده ويسجد للسهوان نوى بالاول القنوت وكذا الوقت في الاول
بنيته أو ابتدأه فيها فقال اه دنى ثم ذكر اه عباب اه سم على المنهج وسياقى ما يفيد عند قول المصنف
في سجود السهو ولو نقل ركننا قوليا الخ اه ع ش عليه (قوله وسائر المكتوبات لنازله) وتستحب مراجعة
الامام الاعظم أو نائبه بالنسبة للجوامع فان أمر به وجب اه شرح مر والذي يراجع هو امام المسجد
الراتب وأما ما يجعل بعد صلاة الراتب من الجماعات فلا يستحب لانها مراجعة الامام الاعظم اه ع ش عليه
(قوله المكتوبات) خرج المنذورة والجنائز والناقلة ولو عيدا أو استسقاء مما تنس فيه الجماعة فيكره في صلاة
الجنائز ويكون خلاف الاولى في غيرها اه حل (قوله لنازله) أى لرفع نازله فيدعو بما يليق بالحال لانه
صلى الله عليه وسلم ثبت عنه الدعاء على قاتلى أصحابه وليس ذلك من ألقاط القنوت الواردة فلواقصر على قنوت
الصبح في النازله اكتفى به على ما هو ظاهر عبارة الشارح وغيره اه ع ش على مر (قوله أيضا لنازله) أى
ولو يغبر من نزلت به فيسن لاهل ناحية لم تنزل بهم فعل ذلك ان نزلت به من أهل ناحية أخرى اه حل
وعبارة شرح مر بان نزلت بالمسلمين ولو واحد على ما يحسنه جمع لكن اشترط فيه الاستنوى تعدى نفعه
كسر العالم أو الشجاع وهو ظاهر انتهت وخرج بالواحد الاثنان ومقتضاه انه يقننت لهما وان لم يكن فيهما
نفع متعدد اه ع ش عليه (قوله كوباء) وهو كثرة الموت من غير طاعون ومثله الموت بالطاعون وبعضهم

فسر الوباء بالطاعون لكن يناقيه عبارة مر لانه جمع بينهما حيث قال كوباء وطاعون اه فهذا يقتضى
التغاير وقوله وقطعه واحتباس المطر ومثله عدم النيل و يشرع القنوت للغلاء الشديد لانه من جملة النوازل
اه شوبرى مع بعض تغيير وقد عت السلوى في هذه الاصار بالقنوت للطاعون ومن فقهاء العصر من
أجاب بالمنع لانه وقع في زمن عمر وغيره ولم يقتواله والوجه استحباب القنوت له وبه أفتى جمع من شيوخنا ولا
ينافى ذلك انه شهادة كان القتل ظلما لشهادة والمطالوب التحرز عنه اه حل وفي المصباح الوباء بالهمز مرض
عام يمد ويقتصر ويجمع الممدود على أو بقة مثل متاع وأمتعة والمقصود على أو بقاء مثل سبب واسباب وقد وثبت
الارض قوباً من باب تعب وبأشـل فاس كثر مرضها فهي وبقة ووبقة على فعلة وفعيلة اه (قوله هذا)
أى الاتيان بالكاف لرفع ايهام الخ اه شيخنا (قوله فيمن هديت) أى معهم فنى بمعنى مع أى لا ندرج في
سلوكهم أو التقدير واجه أى مندرجاً فيمن هـ هـ ديت نحو فادخل في عبادى وكذا الاثنان بعده فالجار والمجرور
متعلق بمحذوف ولو أبدل فى جمع سجدة لـ هو وكذا بقية الفاظه وهو أفضل من قنوت ابن عمر رضى الله عنهما
وهما أفضل من غيرهما ووجههما أفضل مطلقا اه برماوى (قوله وعافنى فيمن عافيت) أى مع من عافيته
من بلاء الدنيا اه شيخنا (قوله وتولنى فيمن توليت) أى كن ناصرالى وحافظالى من الذنوب مع من نصرته وحفظته
اه شيخنا (قوله وقنى شرما قضيت) أى شرما يترتب على القضاء من السخط وعدم الرضا بالقضاء اه
شيخنا (قوله انه لا يذل) بفتح فكسر أى لا يحصل له ذلة فى نفسه أو بضم ففتح أى لا يذله أحد وضيطة بعضهم
بفتح ثم ضم اه برماوى لكن فى الوجه الثانى نظر لان الفعل لازم فلا يبنى للمجهول وكذلك الوجه الثالث
فيه نظر أيضا لاقتصار كل من المصباح والمختار على ان ذل من باب ضرب (قوله تباركت) أى تزايد برك وخيرك
وهى كلمة تعظيم ولا يستعمل منها الا الماضى اه شوبرى (قوله قنت شهرا) أى متتابعاً فى الخس فى اعتدال
الركعة الاخيرة قنوت من من خلفه على دعائه ودعاؤه عليهم قيل كان لكف اذاهم عن المسلمين وتمردهم
عليهم ويؤخذ منه استحباب تعرضه فى هذا القنوت للدعاء برفع تلك النازلة ويسن الجهر به للإمام والمنفرد
ولو سرية كما أفتى به والشيخنا وسيأتى فى كلام الشارح ما يخالفه اه حل أى حيث قال والمنفرد
يسر به اه فان ظاهره ولو فى قنوت النازلة اه (قوله على قاتلى أصحابه الخ) وكان الحامل له على القنوت
فى هذه القضية دفع ثمرى القاتلين لا النظر الى المقتولين لانه قضاء أمرهم وعدم تداركهم والافتقار له صلى الله
عليه وسلم ما هو أعظم من ذلك ولم يدع ومن دعائه فيه أيضاً انه صلى الله عليه وسلم مكث قدر هذه المدة يدعو على
عمر بن الطفيل العامرى ومات كافراً فيقول اللهم اكفى عمر بن الطفيل بما شئت وكيف شئت وابعث
عليه داء يقتله فارسل الله عليه طاعوناً فأتى به ومنه يؤخذ استحباب تعرضه فى هذا القنوت بالدعاء لرفع تلك
النازلة اه برماوى وفى المراهب ما نصه سرية المنذر بن عمرو الى بئر معونة موضع ببلاد هذيل بين مكة وعسفهان
على رأس ستة وثلاثين شهراً من الهجرة على رأس أربعة أشهر من أحد وكانت مع رعل وذو كوان فنسبت
الغزوة الى بئر معونة انزلهم بها وتعرف هذه الواقعة بسرية القراء وكان من أمرها انه قدم أبو براء عامر بن
مالك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فعرض عليه الاسلام فلم يسلم ولم يبعد عن الاسلام بل قال يا محمد لو بعثت
وجالاً من أصحابك الى أهل نجد يدعونهم الى أمرك رجوت أن يستجيبوا لك فقال عليه الصلاة والسلام انى
أخشى أهل نجد عليهم قال أبو براء أنا لهم جار اى هم فى عهدى وجوارى فبعث عليه الصلاة والسلام المنذر بن
عمرو ومعه سبعون وقيل أربعون وقيل ثلاثون وكان شأنهم انهم يحتطبون بالنهار ويشترون ثمن الحطب الطعام
لاهل الصفة فيؤتوا القرآن بالليل فساروا حتى نزلوا بئر معونة فجاء عمر بن الطفيل فاستصرخ عليهم
قبائل من سايه عصية ورعلاوذ كوان فحاطوا بالقراء فقالوا لهم حتى قتلوا جميعاً فبلغ رسول الله خبرهم ايلة قتالهم
على لسان جبريل فخرن عليهم حزناً شديداً ودعا على الذين قتلوهم ثلاثين صباحاً اه باختصار وذكر صاحب

هذا الرفعه ايهام تعين القنوت
الا آتى أولى من قوله وهو
اللهم (اه دنى فيمن هديت
الخ) تحته كما فى العزيز وعافنى
فيمن عافيت وتولنى فيمن
توليت وباركلى فيما
أعطيت وقنى شرما قضيت
انك تقضى ولا يقضى عليك
انه لا يذل من واليت
تباركت ربنا وتعاليت
للاتباع رواه الحاكم الاربنا
فى قنوت الصبح وصححه ورواه
البهقى فيه وفى قنوت الوتر
وروى الشيخان فى القنوت
للنازلة أنه صلى الله عليه
وسلم قنت شهراً يدعو
على قاتلى أصحابه القراء
ببئر معونة ويقاس بالعدو
غيره قال الرافعى وزاد العلماء

شرف المصطفى أنه صلى الله عليه وسلم لما أصيب أهل بئر معونة جاءت الحجي إليه فقال لها اذهبي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخذ كروان وعصية فأتتهم فقتلت منهم سبعمائة رجل بكل رجل من المسلمين عشرة قال شيخنا وانما يخبره الله تعالى بما وقع لهم قبل خروجهم كما أخبره بنظير ذلك في مواطن كثيرة لأنه سبق في علمه تعالى أكرامهم بالشهادة اهـ شارحها (قوله ولا يعز من عاديته) أي لا تقوم عزه بمن عاديته وأبعدته عن رحمتك وغضبت عليه اهـ شيخنا وهذه الزيادة لم يستحسنها القاضي أبو الطيب لأن العداوة لا ينبغي أن تضاف إليه تعالى ورد ذلك بقوله فان الله عدو للكافرين وقد يجاب بالفرق بين استعمال الشارح وغيره ألا ترى أنه لا يحسن الحلف بغيره تعالى مع كثرة في القرآن قال شيخنا الشبه المسمى وهذا الجواب لا يجدي نفعا وهو بفتح فكسر أو بضم ففتح وقال الجلال السيوطي أنه بكسر العين مع فتح الباء بخلاف بين العلماء من أهل الحديث واللغة والتصريف قال وألفت في ذلك - ولما قلت في آخره نظما

عز المضاعف يأتي في مضارعه * تثليث عين بغير ف جاء مشهورا
فما كفل وضد الذل مع عظم * كذا كرمت علينا جاء مكسورا
وما كرم علينا الحال أي صعبت * فافتح مضارعه ان كنت تحريرا
وهذه الخمسة الأفعال لازمة * واضم مضارع فعل ليس مقصورا
عزرت زيدا يعني قد غلبت كذا * أعتسه فكلا إذا جاء مأثورا
وقل إذا كنت في ذكر القنوت ولا * يعز يارب من عاديته مكسورا

واعترض على الرافعي حيث نسب الزيادة للعلماء مع أنها وردت كذلك اهـ برماوى (قوله وقد جاءت في رواية للبيهقي) وجاء أيضا بعدو تعاليت فلان الحمد على ما قضيت أستغفر لك وأتوب إليك زاد في الروضة قال جمهور أصحابنا لا بأس بهذه الزيادة وقال أبو حامد والبندنجي وآخرون مستحبة وعبر عنه في تحقيقه بقوله وقيل اهـ شرح مر وكان الشيخ أبو حامد يقول في قنوته اللهم لا تعصنا عن العلم بماتق ولا تمنعنا عنه بماتق اهـ ع ش عليه (قوله والتصریح بكون قنوت النازلة الخ) عبارة أصله وشرع القنوت في سائر المكتوبات للنازلة على المشهور انتهت قال مر والثاني يخبر بين القنوت وتركه اهـ وظاهر صنيع الشارح أن الأصل ذكر قنوت الوزر هنا وليس كذلك بل ذكره في باب صلاة النفل فكان عليه كعادته أن ينبه على ذلك كان يقول والأصل ذكر قنوت الوتر في باب النفل وعبارته هنا التوئيد بـ القنوت آخر الوتر في النصف الثاني من رمضان وقيل كل السنة وهو كقنوت الصبح ويقول قبله اللهم انما نستعينك ونستغفر لك الخ انتهت (قوله وعلاه) أي علل كونه بلفظ الجمع اهـ شيخنا (قوله تلخبر لا يؤم عبد الخ) أشار به إلى أن ما ورد فيه نص ينبع وما لا نص فيه يأتي به الإمام بلفظ الجمع فلا يقيده بتقني واغسلني بل كل شيء ورد فيه نص فإنه يتبع اهـ برماوى (قوله فان فعل فقد خاتمهم) أي بتقويته ما طلب لهم فكره ذلك وعليه فلو فعل ذلك في القنوت فهل يطلب من المأمومين التامين حيثئذ أو القنوت فيه نظر والأقرب الأول لأنه وارد وان قصر الإمام بتخصيصه ولا مانع من أن الله يشيب المؤمن بما يريده على ما يحصل اليه من دعاء الإمام لهم اهـ ع ش على مر (قوله ويستثنى من هذا) أي من كراهة التخصيص اهـ شوبري والتذكير باعتبار أنها حكم من الأحكام اهـ شيخنا (قوله الدعاء المعروف) أي في دعاء الافتتاح وهو اللهم تقني من الخطايا كما ينقي الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول اللهم يا هادي بيني وبين خطيائي كما يهدي بين السماء والأرض وفي رواية بين المشرق والمغرب اهـ برماوى (قوله ويؤخره من المزمع) أي يؤخره هذا المزمع عن القنوت المذكور كما في شرح مر وقد ذكره الشارح بقوله ولما كان قنوت الصبح الخ اهـ لكتابته (قوله وزكى للتقيد) أي تقيد اللهم انما نستعينك الخ بقنوت الوتر أي فترك التقيد بفيد طلب الزيادة المذكورة في القنوت

فيه قبل تباركت ولا يعز من عاديته قال في الروضة وقد جاءت في رواية للبيهقي والتصریح بكون قنوت النازلة في اعتدال آخره صلاتها من زيادتي وفي قول آخره تغليب بالنسبة لا آخره الوزر لأنه قد يوتر بواحدة فلا تكون آخره (و) ان يأتي به (إمام بلفظ جمع) فيقول اهـ دنا وهكذا ان البيهقي رواه كذلك فعمل على الإمام وعلاه النووي في اذكاره بأنه يكسره للإمام تخصيص نفسه بالدعاء تلخبر لا يؤم عبد قوما فيخص نفسه بدعوة دونهم فان فعل فقد خاتمهم رواه الترمذي وحسنه ويستثنى من هذا ما أورده النص كعبر أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر في الصلاة يقول اللهم تقني اللهم اغسلني الدعاء المعروف (و) أن (يزيد) فيه (من مر) أي المنفرد وإمام قوم محصورين وضوايا التطويل والتقيد عن من من زيادتي وتركى للتقيد بقنوت الوتر أول من

بقسامته الثلاثة وهو كذلك وقوله أولي من تقيده أي الأصل له أي لقوله اللهم انا نستعينك الخ به أي بقنوت
 الوتر والتقيد المذكور ذكره في باب النقل وعبارته هناك ويقول قبله أي قبل قنوت الوتر اللهم انا نستعينك الخ
 ثم قال قلت الأصح بعده والله أعلم انتهت أي الأصح أنه يقول ذلك أي اللهم انا نستعينك الخ بعده أي بعد القنوت
 المشهور اه شرح مر (قوله اللهم انا نستعينك الخ) أي نطلب العون والهداية والمغفرة لان السين للطلب
 وقوله وثؤمن أي نصدق وقوله وتوكل أي نعتمد ونظهر العجز وقوله وثني بالمثلثة أي ندح وقوله نشكر
 المراد بالشكر هنا نقيض الكفر وهو ستر النعمة وقوله ونخلع باللام وفي رواية ونخضع بالنون قبله وقوله ونخضع
 بنون مفتوحة وفاء مكسورة ودال مهملة وقوله الجذب كسر الجيم وهو تقيض الهزل والمراد به الحق وقوله ملحق
 بكسر الحاء في الأشهر ويجوز فتحها فالفتح لان الله تعالى ألحقهم بهم فهو لاحق والكسر على معنى لاحق فهو لاحق
 كما يقال أثبت الزرع يعني نبت ومقتضى ذلك ان هذا آخر وليس كذلك بل تتمه اللهم عذب الكفرة والمشركين
 أعداء الدين الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات
 والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات انك قريب مجيب الدعوات اللهم أصلح ذات بينهم وألف
 بين قلوبهم واجعل في قلوبهم من الإيمان والحكمة وثبتهم على ملة تيمك ورسولك وأوزعهم أن يوفوا بعهودك
 الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوهم وعدوك اله الحق واجعلنا منهم وسئل الشارح هل هو ثناء
 فيوافق امامه فيه أو دعاء فيؤمن عليه فأجاب بأنه ثناء فيوافق امامه فيه وأما قوله اللهم عذب الكفرة
 الخ فإنه دعاء فيؤمن على امامه فيه * (تنبيه) * الصداق والارباب الانصار وذات بينهم أي أمورهم
 ومواصلاتهم وألف أي اجمع والحكمة كل ما منع القبيح وأصله وضع الشيء في محله وأوزعهم أي ألهمهم
 والعهد كل ما أكرم الله به خلقه من القيام بأوامره واجتناب نواهيه اه برماوي (قوله وثني عليك الخ)
 كان المراد ثني عليك بكل ما يليق بك أي نذكرك بالخير بقدر الاستطاعة لان الشخص لا يقدر ان يثني عليه بكل
 خير اه عزيزي (قوله الخير) امام منصوب على انه مفعول مطلق أي الثناء الخير أو منصوب بنزع الخافض أي
 بالخير اه عزيزي (قوله ولا تكفر) أي لا تجمع دعوتك بعدم الشكر عليها بدليل المقابلة وقوله وترك
 عطف تفسير وقوله ولك نصلي عطف خاص على عام ونص عليها اهنه ما بشأنها وقوله ونسجد عطف جزء على
 كل ان أريد سجود الصلاة عام على خاص ان أريد به ما يشمل سجود الشكر اه شيخنا وقوله ونخلع أي نترك
 نقوله وترك عطف تفسير اه شيخنا وفي المصباح خلعت النعل وغيره خلعا من باب قطع زعته وفي الدعاء
 ونخلع ونهجر من يكفر أي يفضوه وتبرأ منه (قوله ونخضع) بالخاء والدال المهملتين وكسر الفاعول للسيوطي
 مؤلف في ذلك لما سئل عن ذلك هل هو بالمهملة أو بالهمزة وأجاب بأنه بالمهملة اه حل وعبارة الشوري
 قوله ونخضع يجوز فيه فتح النون وضمة اه ايعاب وهو بالدال المهملة انتهت وفي المصباح خضع خضع من
 باب ضرب أسرع وفي الدعاء والسكنى ونخضع أي نسرع في الطاعة وأخضع اخضع امثلة اه (قوله ان
 عذابك الجذ) أي الحق اه حل قال ابن مالك في مثلثة الجذ بالفتح من النسب معروف وهو أيضا العظيمة
 والخط وبالكسر نقيض الهزل وبالضم الرجل العظيم اه زي (قوله قدم على هذا) أي قدم عليه في
 الذكر والاتباع به أي ان المصلي اذا أراد الجمع بين القنوتين فالاولى تقديم الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو اللهم اهدنا الخ هذا والمراد من العبارة بدليل قوله على الأصح اذا خالف انما هو في أفضلية التقديم
 والتأخير وقد علمته من عبارة الأصل المنقولة من باب النقل اه لكاتبه (قوله ثم بعد القنوت سن صلاة الخ) أي
 على الأصح ومقابل الأصح لا تسن بل لا تجوز حتى تبطل الصلاة بفعلها على وجه لانه قل ركننا قوليا الى غير موضعه
 اه شرح مر وما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوني كقدح الراكب اجعلوني أول كل شيء الخ يحمل
 على ما لم يرد فيه نص بتأخير الصلاة فيه كما هنا المعنى لا تجعلوني خلف ظهوركم لا تذكروني الا عند حاجتكم كما

تقيده له به (اللهم انا نستعينك
 ونستغفر لك الخ) تتمه كافي
 المحرر ونستهديك ونؤمن
 بك وتوكل عليك
 وتثني عليك الخير كله
 نشكر ولا تكفر لنخلع
 ونترك من يهجرك اللهم
 اياك نعبد ولك نصلي ونسجد
 وابك نسعى ونخضع أي
 نسرع نرجو رحمتك
 ونخشى عذابك ان عذابك
 الجد بالكفار ملحق ورواه
 البيهقي نحوه عن فعل عمر
 رضي الله عنه ولما كان
 قنوت الصبح ثابتا عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قدم على
 هذا على الأصح (ثم بعد
 القنوت سن صلاة وسلام
 على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم) لخبر النسائي
 في قنوت الوتر الذي علمه النبي
 صلى الله عليه وسلم الحسن
 ابن علي وهو ما مر مع زيادة
 فاء في التثنية واو في انه بلفظ
 وصلى الله على النبي وألحق
 بها الصلاة في قنوت الصبح

ان الراكب لا يثبذ كرقده الذي خلف ظهره الا عند عطشه اه عزيزي (قوله ايضا ثم صلاة الخ) الذي في الاذكار سن السلام وكذا الصلاة على الآل ايضا وخالف صاحب الاقليد فقال ان ذكر السلام والصلاة على الآل والاجاب في القنوت لأصله قال الاسنوي وقياس ما ذكره وفي التشهد الاول حكما وتعليلا عدم سن الصلاة على الآل هنا وأما السلام فوجهه ظاهر لانه يكره افراد الصلاة عنه اه عميرة اه سم (قوله وقولي وسلام من زيادتي) هو ما في الاذكار ايضا وان أنكره التاج الفراري فقال ولا أصل لزيادة وسلم ولا ما اعتيد من ذكر الآل والاجاب والازواج وتبعه جمع متأخرون واستشهد الاسنوي لذكر السلام بالآية يفرق بين ما هنا والتشهد الاول بان ذال الادعاء فيه مع طلب المبالغة في تخفيفه بخلافه هنا فناسبه ذكر الآل بل والاجاب ولا يعترض بعدم نديها في التشهد الاخير لان كيفية الصلاة فيه وقعت جوابا لقولهم كيف نصلي عليك فاقتمروا ثم على لفظ الوارد وهنالم يقتصر واعليه وزادوا ذكر الآل فعلم من كلامهم ان القياس فيه مجالا فلم يعد ان يقاس ذكر الآل بذكر الصحب اه شوبري وعبارة شرح مر وتن الصلاة على الآل والاجاب ايضا قياسا على ما تقدم خلافا لما في سنية ذلك وقد استشهد الاسنوي لسن السلام بالآية والزركشي لسن الآل بخبر كيف نصلي عليك ولا ينافي ذكر الصحب هنا اطباقهم على عدم ذكرها في صلاة التشهد الاول لان الفرق بينهما انهم ثم اقتصر واعلى الوارد وهنالم يقتصر واعليه بل زادوا ذكر الآل لبحثنا فقسناهم الاجاب لما علمت وكان الفرق ان مقابلة الآل بالآل ابراهيم في أكثر الروايات ثم تقتضي عدم التعرض لغيرهم وهنالا مقتضى لذلك انتهت (قوله وسن رفع يديه) أي مكشوفتين كسائر الادعية كدعاء التشهد والجلوس بين السجدين ويكره للخطيب رفع يديه حالة الخطبة لحديث في مسلم اه حل وتحصل السنة برفعهما متفرقتين أو متصفتين سواء كانت الاصابع والراحة مستويتين أم الاصابع أعلى منها اه برماوى (قوله كسائر الادعية) أي التي خارج الصلاة فلا يخالف ما يفيد قول الجلال المحلى والصحيح سن رفع يديه فيه لما تقدم من حديث الحاكم والثاني فاسه على غير من أدعية الصلاة اه برماوى (قوله ان دعاء رفعه) أي أو عدم حصوله كما أفتى به والشيخنا وعليه في رفع ظهورهما عند قوله وقناشر ما قضيت وفي شرح الارشاد الحج يجعل ظهرهما الى السماء ان دعاء رفع ما وقع وبطنهما الى ان دعاء تحصيل شئ كدفع البلاء عنه فيما بقي من عمره وغاية رفعهما الى المنكب الا ان اشتد الامر اه حل ولا يرفع بصره الى السماء قاله الفراري وقال غيره الاولى رفعه اليها في غير الصلاة موجه ابن العماد اه شرح مر (قوله لا مسح لوجهه وغيره كالصدر) أي لا يسن ذلك والاولى عدم فعله وباستحباب ذلك خارج الصلاة جزم في التحقيق ونص جماعة على كراهة مسح الصدر اه حل وأما ما يفعله العامة من تقبيل اليد بعد الدعاء فلا أصل له اه ع ش على مر (قوله لعدم ثبوته الخ) عبر هنا بعدم الثبوت وفيما بعده بعدم الورود لانه قيل في الاول وروده لكنه لم يثبت اه شيخنا (قوله وان يجهر به) أي بما ذكر من القنوت والصلاة والسلام سواء كان للصبح أو للوتر أو للنزلة في السرية كالصبح اذا فعلت بعد الشمس والوتر كذلك ويسن ان يجهر الامام أيضا اذا سأل الله الرحمة أو استعاذ به من النار وهي مسألة مهمة يغفل عنها أئمة الزمان كذا بخط شيخنا وكتب أيضا قوله وان يجهر به امام أي وان كان المأمومون لا يسمعون لصمهم كما أفتى به والشيخنا اه شوبري وعبارة شرح مر واذا سأل الرحمة أو استعاذ من النار ونحوها فان الامام يجهر به ووافق فيه المأموم ولا يؤمن كما قاله في المجموع قال في الاحياء وتبعه القمولى وغيره انتهت (قوله أيضا وان يجهر به امام) أي حتى في الشاء ولو قلنا ان المأموم يوافق فيه هذا قضية اطلاقه قال الاسنوي يحتمل ان يسر ويحتمل ان يجهر كل سأل الامام الرحمة أو استعاذ من النار فانه يجهر ووافق فيه المأموم كما قاله في شرح المذهب اه وهذا الذي ذكره من ان الامام يجهر بالثناء مسألة مهمة لا يفعلها أئمة هذا الزمان كذا بخط شيخنا مامش المحلى اه سم فان أمر الامام بالثناء حصل سنة

والنزلة وقولي وسلام من زيادتي وجزم النسوي في اذكاره بسن الصلاة والسلام على الآل (و) سن (رفع يديه فيه) أي فيما ذكر من القنوت وما بعده كسائر الادعية وللا اتباع رواه الحاكم وسن لكل داع رفع يده الى السماء ان دعا بتحصيل شئ وظهرهما اليها ان دعا برفعه (لا مسح) لوجهه وغيره لعدم ثبوته في الوجه وعدم وروده في غيره (و) أن (يجهر) به (امام) في السرية والجمهورية للا اتباع

القنوت وفاته سنة الجهر خلافا لما اقتضاه كلام الخاوي الصغير من فواتهما اه شرح مر (قوله قال
 الماوردي وليكن جهرا به الخ) نعم لو خفف جهرا بالقراءة لقله الجماعة عندها ثم كثروا عند القنوت ولم يسمعه
 الا الزيادة على الجهر بها فالذي يظهر نذب الزيادة حيث شذ وجود مقتضاها كذا في الايعاب اه شوبري
 (قوله والمنفرد يسره) هذا واضح في غير النازلة واما فيها فتقدم عن افتاء والشيخنا انه يجهر به أيضا
 المنفرد اه حل وفي قل على الجلال قوله اما المنفرد فيسره وفي شرح شيخنا الرملي تبعا لافتاء والده
 انه يجهر في النازلة ولم يرتضه شيخنا زي اه (قوله ويؤمن مأموم للدعاء) ومنه الصلاة على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فيؤمن عندها كما صرح به المحب الطبري وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للغزي والجوهرى
 ولا يعارضه خبر رغم أنف رجل ذكرت عنده فلم يصل على لان طلب استجابة الصلاة عليه بآمين في معنى
 الصلاة عليه اه شرح مر أى ولانه الا ليو بالمأموم لانه تابع للداعي فناسبه التأمين قياسا على بقية
 القنوت ولا شاهد في الخبر لانه في غير المصلى اه ج (قوله ويقول الثناء) أى على الاصح وقبل يؤمن
 فيه أيضا اه محلى وانظر ما أول الثناء في قنوت عمر اه شيخنا وتقدم عن البرماوى ان الثناء من أوله الى
 قوله اللهم عذب الكفرة الخ ومنه الى آخر دعاء (قوله أو يقول أشهد) أى أو صدقت وبررت
 أو بلى وأنا على ذلك من الشاهدين أو ما أشبه ذلك اه من الاحياء والفرق بين بطلانها بصدق وبررت في اجابة
 المؤذن وعدمه ههنا ان هذا متضمن للثناء فهو المقصود منه بطريق الذات بخلافه ثم فليس متضمنا له اذ هو بمعنى
 الصلاة خير من النوم وهذا مبطل وما هنا بمعنى فانك تقضى ولا يقضى عليك مثلا وهو ليس بمبطل ولا أثر للخطاب
 لانه بمعنى الثناء أيضا وعليه فيفارق نحو الفتح بقصد حيث أثريان اعادته بلفظه صيرته كالكلام الاجنبى
 والاصل في محل القراءة عدم تكريرها ولا كذلك الثناء ونحوه وقرق الوالد رحمه الله تعالى بين ما هنا والاذان
 أيضا بان اجابة المصلى للمؤذن مكروهة بخلاف مشاركة المأموم في القنوت بآتيانه بالثناء أو ما ألحق به فانه
 سنة حسن البطلان بالاول دون الثانى اه شرح مر (قوله ودليله الاتباع) ظاهره رجوع الضمير
 لقوله والاول أولى وصنيعه في شرح الروض يقتضى رجوعه لقوله ويؤمن مأموم للدعاء وعبارته ويؤمن
 مأموم للدعاء كما كانت الصيغة يؤمنون خاف النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك رواه أبو داود باسناد حسن
 أو صحيح ويجهر به كفى تأمين القراءة وفي الثناء يشارك الامام سراً أو يستمع له لانه ثناء وذكر لا يليق به التأمين
 قال في المجموع وغيره والمشاركة أولى انتهت ومن هذا تعلم ان قوله ودليله الاتباع فيه مساححة لما تقرر ان الاتباع
 انما يقال فيما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فان لم يسمعه) أى لصمم أو بعد او عدم جهره أو سمع صوتا
 ولم يفهمه وقوله كبقية الاذكار الخ مقتضاها انه لا يأتى بالاذكار والدعوات اذا سمعها من الامام اه حل والظاهر
 ان هذا المقتضى غير مسلم اه شيخنا ح ف وعبارة شرح مر فان لم يسمع قنت سراً موافقة له كما وافقه
 في الدعوات والاذكار السرية انتهت وهى أوضح من عبارة الشارح ومصرحة بان المأموم يطلب منه اذكار
 الركوع والاعتدال والسجود المطلوبة للامام فالتقييد فيها مبرقوله ويريد منفردا امام محصور من الغرض
 منه الاحتراز عن املهم غيرهم لاعتدال المأمومين ويشير له ما تقدم في ذكر الاعتدال عن الشوبري وسم (قوله
 وسجود) وهو لغة الانخفاض والتواضع وقيل النظام والميل وقيل الخضوع والتسذل ويطلق أيضا على
 الركوع ومنه قوله تعالى ونحوه سجدوا وقوله واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم وشرعنا ما سأتى وهو افضل من
 الركوع والاصل فيه الكتاب والسنة والاجماع اه برماوى (قوله مرتين) وانما عدا ركعا واحدا لكونهما
 متعديين كما عده بعضهم الطمانينة في محالها الاربع ركعا واحدا اه شرح مر وعدوهما في التقدم والتأخر
 ركبتين لان المدار ثم على نفس المخالفة اه شيخنا ح ف والحكمة في تعدده دون بقية الاركان انه أبلغ في التواضع
 ولان الشارع أخبر بان السجود يستجاب فيه الدعاء بقوله أقرب ما يكون العبد الخ فشرع الثانى شكرا على

رواه البخارى وغيره قال
 الماوردي وليكن جهرا به
 دون الجهر بالقراءة والمنفرد
 يسره (و) ان (يؤمن
 مأموم) جهرا (للدعاء ويقول
 الثناء) سراً أو يستمع لامامه
 كفى الروضة كأصلها أو
 يقول أشهد كما قاله
 المتولى والاول أولى ودليله
 الاتباع رواه الحاكم
 وأول الثناء انك تقضى هذا
 ان سمع الامام (فان لم يسمعه
 قنت) سراً كبقية الاذكار
 والدعوات التي لا يسمعه
 (و) سابعها (سجود مرتين)

هذه النعمة اه زى أولان آدم عليه الصلاة والسلام سجداً أخبر بان الله تعالى تاب عليه فحين رفع رأسه رأى قبول توبته مكتوباً على باب الجنة فسجد ثانياً شاكر الله تعالى على الإجابة أولان النفس عاتبت صاحبها بوضع أشرف أعضائه وهو الجبهة على محل موطن الأقدام وقرع النعال من غير حائل فأعاده رغالها أولان ابليس لما امتنع من السجود حين أمر به لا آدم كرر رجماء عليه اه برماوى (قوله بطمأنينة) انما قدمها على أقل السجود وأكملها إشارة إلى انها معتبرة في الأقل والأكمل لكن المناسب لما فعله في الركوع ان يذكرها في الأقل ثم يذكر الأكمل ويعتبر فيه ما اعتبره في الأقل ومنه الطمأنينة كما فعل في الركوع الا ان يقال انه تغنى في العبارة وغير الاسلوب اه برماوى وقد استفيد من مجموع كلامه هنا وفيما سبق ان السجود شر وطاسعة الطمأنينة وان لا يكون على محمول يتحرك بحركته وكشف الجبهة والتخامل عليها وان تستقر الأضواء كلها دفعة واحدة والتسكيس وهو ارتفاع الأسافل على الأعلى وان لا يصد به غيره تأمل اه شيخنا (قوله كطرف من عمامته) لم يصفه كالحلى لثلاثيته هم اعتبار جميع الأطراف وان الحكم على الجملة (فائدة) كور العمامة بفتح الكاف أى دورها اه شوبرى وفي المصباح كالأرجل العمامة كوراً من باب قال ادارها على رأسه وكل دور كور تسمية بالمصدر والجمع اكوام مثل ثوب واثواب اه (قوله من عمامته) أشار به إلى ان المحمول لا بد أن يكون من ملبوسه بخلاف نحو عود بيده وان صدق عليه انه محمول فإشارته بالمثل إلى تشييد المحمول بالملبوس بقوله كطرف من عمامته لهذا قال بعد ذلك وله ان يسجد على عود بيده ومثل العمامة كمال الطويل اه برماوى وفي قل على الجلال قوله كطرف من عمامته أى وهى على رأسه أو كتفه مثلاً فان كانت في يده لم يضر كنهه ويعد فيها اه (قوله لم يتحرك) أى بالفعل عند سج أو ولو بالقوة عند مر اه حل فعلى كلام مر لو كان يصلى من قعود وسجد على محمول لم يتحرك بحركته في هذه الحالة ولو كان يصلى من قيام لتحرك بحركته لم تصح صلاته أى ان يسجد عليه عامداً عالماً وعند ابن حجر والشارح تصح صلاته لانهما يعتبران التحرك بالفعل ولم يوجداه شيخنا وعبارة شرح مر ولو صلى قاعداً وسجد على متصل به لا يتحرك بحركته الا اذا صلى قائماً لم يجزه السجود عليه لانه كالجزم منه كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهت (قوله لانه في معنى المنفصل عنه) وانما ضمر ملاقاته للنجاسة لان المعتبر ثم أن لا يكون شئ مما نسب اليه ملاقاتها وهذا منسوب اليه ملاقاتها والمعتبر هنا وضع جبهته على قرار الامر بمكينها وبالحركة يخرج عن القرار اه شرح مر (قوله فان يسجد عليه) أى شرع في ذلك عالماً متعمداً للسجود عليه بطلت صلاته أى بمجرد هويته للسجود عليه اه حل وقوله بمجرد هويته الخ سبأى تقييده عن البرماوى بقوله وحمل ذلك مالم يقصد ابتداء الخ اه (قوله بطلت صلاته) لا يبعد ان يختص البطلان بما اذا رفع رأسه قبل ازالة ما يتحرك بحركته من تحت جبهته حتى لو ازاله ثم رفع بعد الطمأنينة لم تبطل وحصل السجود فتأمل اه م وقوله لا يبعد الخ هو كما قال من عدم البطلان حيث صار لا يتحرك بحركته قبل رفع رأسه بعد الطمأنينة كفى وان لم يره من تحت جبهته اه ع ش وعبارة البرماوى قال شيخنا الشبرامسى وحمل ذلك مالم يقصد ابتداء انه يسجد عليه ولا يرفع فيه فان قصد ذلك بطلت صلاته بمجرد هويته للسجود قياساً على ما لو عزم ان يأتى بثلاث خطوات متواليات ثم شرع فيها فانها تبطل بمجرد ذلك ونقل بالدرس ما وافقه عن الشيخ جدان انتهت (قوله والا فلا) أى والابان كن ناسياً للتحريم أو جاهلاً به أى والحال انه جهل البطلان فيهما والاولو علمه حيث نذر اه شيخنا (قوله وخرج بمحموله الخ) أى خرج من التفصيل السابق بين تحركه بحركته وعدمه لامن الحكم لانه واحد فيهما اه شيخنا (قوله) وله ان يسجد على عود بيده ولا يخفى ان المحمول يشمله ومن ثم قرر شيخنا زى ان هذا مستثنى من كلامهم وقد ألغز به قبل شخص سجد على متحرك بحركته وصحت صلاته وصور بما اذا سجد على ما يده من نحو منديل وفيه انه لا يتم الغز الا ان قيل على محمول يتحرك بحركته اه حل وعبارة الروض ونسرحمولا يجوز السجود على

كل ركعة (بطمأنينة) لخبر
المسيء صلاته (ولو على محمول
له) كطرف من عمامته
(لم يتحرك بحركته) في قيامه
وقعوده لانه في معنى المنفصل
منه بخلاف ما يتحرك بحركته
لانه كالجزم منه فان سجد
عليه عامداً عالماً يتحرجه
بطلت صلاته والا فلا لكن
تجوز إعادة السجود وخرج
بمحمول له ما لو سجد على سرير
يتحرك بحركته فلا يضر
وله ان يسجد على عود بيده

متحرك من ملبوسه بحركته لقيامه وقعوده لانه كالجزم منه ومن هنا علم انه لو سجد على ما يتحرك بحركته وكان في حكم المنفصل كعود بيده كفي كما أفهمه تعبير المصنف بلبوسه وبه صرح النووي في مجموعه انتهت بعبارة شرح م ر ويصح السجود على نحو عود أو منديل بيده كفي المجموع ويقارق ما مر بان اتصال الثياب به نسبتها اليه أكثر لاستقراره واداءه طول مدتها بخلاف هذا وليس مثله المنديل الذي على عمامته والملقى على عاتقه لانه ملبوس له بخلاف ما في يده فانه كالمنفصل ولو سجد على شيء فالتصق بجهته وارتفع معه وسجد عليه ثانياً ضرر وإن نجاه ثم سجد لم يضر انتهت وقوله أو منديل بيده الظاهر منه انه ماسك له بيده فيخرج ما لوربطه بها فيضر لكن قضية قوله بان اتصال الثياب الخ بخلافه وهو ظاهر فلا يضر سجوده عليه ربطه بيده أولاً وقوله فالتصق بجهته ومنه التراب حيث منع مباشرة جميع الجهة عن محل السجود وقوله وإن نجاه ثم سجد لم يضر فلورآه ملتصقاً بجهته ولم يدرك في أي السجودات التصق فعن القاضي انه إن رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة وجوز أن التصاقه فيما قبلها أخذ بالاسواقان جوزانه في السجدة الأولى من الركعة الأولى فيقدر انه فيها ليكون الحاصل له ركعة الاسجدة أو فيما قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركعة بغير السجود أو بعد فراغ الصلاة فإن احتمل طرؤه بعدة فلا يلزم فيها على الصحة والافان قرب الفصل في وأخذ بالاسواق كما تقدم والاستأنف اه سم على ج أي وإن احتمل انه التصق في السجدة الأخيرة لم يعد شيئاً اه ع ش عليه (قوله مباشرة بعض جهته مصلاه) ويتصور السجود على البعض بان يكون السجود على عود مثلاً أو يكون بعضها مستورا فيسجد عليه مع المكشوف منها اه ع ش على م ر والجهة طولا ما بين صدغيه وعرض ما بين منابت شعر رأسه وحاجبيه اه قل على الجلال (قوله ولو شعر انابتها) أي وإن لم يعمها وإن أمكن السجود على ما خلا عنه منها اه شرح م ر وكذا لو طال وخرج عن حد الوجه اه شيخنا ح ف وخرج به الشعر النازل من الرأس فلا يكفي السجود عليه اه ع ش على م ر (قوله بأن لا يكون عليها حائل) واعتبر كشفها دون بقية الاعضاء لسهولته فيها والحصول مقصود السجود وهو غاية التواضع والخضوع لمباشرة أشرف ما في الانسان لمواطئ الاقدام والنعال من غير حائل واكتفى ببعضها وإن كره لصديق اسم السجود بذلك وخرج بها نحو الجبين وهو جانبها والحدو الانف لان ذلك ليس في معناها اه شرح م ر (قوله مشقة شديدة) ويظهر ضبطها بما يبيح ترك القيام وإن لم يبيح التيمم قاله في الامداد وفي التحفة تقييده بما يبيح التيمم اه شوبري وقوله فيصح أي ولا إعادة عليه الا اذا كان تحته نجس غير معطو عنه اه ح ل وفي قل على الجلال قوله مشقة شديدة أي لا تحتسب عادة وإن لم تبيح التيمم اه وفي شرح م ر ما نصه ما اذا اضطر لسترها بان يكون بها نحو جرح به عصابة تشق ازالتهاء عليه مشقة شديدة وإن لم تبيح التيمم في الاظهر كما مر في العجز عن القيام فيصح السجود عليها اه وقوله نحو جرح من كل ما يشق معه التزع كصداع شديد فنقول الشارح الا ان يكون الجراحة أي مثلاً (قوله ويجب وضع جزء الخ) هذا على الصحيح ومقابلته انه لا يجب وضع شيء من هذه الستة كما حكاه في الاصل وعبارته مع شرح م ر ولا يجب وضع يديه وركبتيه وقسميه في الاظهر لان المقصود من السجود وضع أشرف الاعضاء على مواطئ الاقدام وهو مخصوص بالجهة قلت الاظهر وجوبه والله أعلم ويتصور رفع جميعها كان يصلي على حجرين بينهما حائط قصير ينطع عليه عند سجوده ويرفعها انتهت ولم يقل وضع الخ ليكون من جملة الاقل لان هذا ليس من جملة الاقل لتحققه بمجرد وضع الجهة بدليل القول الضعيف القائل بانه يكفي بل هذه شروط لا اكتفاء بالاقل على المعتمد اه شيخنا ولا بد ان يضعها حالة وضع الجهة حتى لو وضعها ثم رفعها ثم وضع الجهة أو عكس لم يكف لانها أعضاء تابعة للجهة اه شرح م ر وقوله حالة وضع الجهة أي بان تصير السبعة مجتمعة في الوضع في زمان واحد اه سم على المنهاج ثم لو رفع بعضها بعد سير ورتها كذلك قبل رفع البعض الآخر لا يضر وفي فتاوى الرمي الكبير ما نصه سئل رحمه الله تعالى عن

(وأقله مباشرة بعض جهته)
ولو شعر انابتها (مصلاه)
أي ما يصلي عليه بان
لا يكون عليها حائل كعصابة
فان كان لم يصح الا أن يكون
لجراحة تشق عليه ازالته
مشقة شديدة فيصح (ويجب
وضع جزء من ركبتيه)

مصل حصل أصل السجود ثم طوله تطويلا كثيرا مع رفع بعض أعضاء السجود كيد أو رجل معتمدا عليها هل
تبطأ به الصلاة لكونه تعمد فعل شيء من جنس الصلاة غير محسوب فأجاب بأنه إن طوله عامدا عالما بتعديده
بطلت صلاته والا فلا تبطأ اه وفيه وقفة والا قرب عدم البطلان لأن هذا استصحاب لما طلب فعله اه
عش عليه والمعتمد البطلان لأن هذا زائدة هيثة في الصلاة غير معهودة فيها اه شيخنا ح ف ويجب
أن لا يهوى غيره أي السجود بان يهوى بقصده ولومع غيره أولا بقصد شيء فلو سقط على وجهه من اعتداله
وجب العود إلى الاعتدال يهوى منه لا تنقضاء الهوى في السقوط فان سقط من هوى به لم يكف العود بل يحسب
له ذلك سجودا نعم إن سقط على جهة وقصد الاعتدال عليها أو لجنبه فأنقلب بنية الاستقامة فقط لم يحزه السجود
فيه ما فيه بعد بعد الجلوس في الثانية ولا يقوم فان قام عامدا عالما بطلت صلاته فان انقلب بنية السجود أولا
بنية شيء أو بنية ونية الاستقامة أخرا على الصحيح حتى في الأخيرة خلافا لابن العماد وان نوى صرفه عن
السجود بطلت صلاته أيضا لزادته فعلها عامدا من غير عذر وانما تنقضاء صلاة من قصد تكبيرة الاحرام
الافتتاح والهوى لأنه يغتفر في الدوام لا يغتفر في الابتداء ولو لم يكن الأصل عدم دخوله فيها ثم والأصل يساؤه
فيها هنا فلا يخرج عنه عدم قصده ركنها ولا تشريكه مع غيره اه شرح مر * (تنبيه) * لم أر لاحد من
أئمتنا تحديد الركبة وعرفها في القاموس بأنه موصل ما بين أسافل أطراف الفخذ أو على الساق انتهى وصرح
ما يأتي في الثامن وما بعده أنهم من أول المنحدر عن آخر الفخذ إلى أول أعلى الساق وعليه فكانهم اعتمدوا في
ذلك العرف لبعده بقييد الاحكام بحدها للغوى لقلته جدا الا ان يقال أرادوا بالموصل ما قرناه وهو قريب
ثم رأيت الصحاح قال والركبة معسوفة فبين ان المدار هنا على العرف والكلام في الشرع وهو يدل على
ان القاموس ان لم تحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حده لها بذلك عليه وكثيرا ما يقع له الخروج عن اللغة
إلى غيرها كما يأتي أول التقرير اه ج (قوله وباطن كفيه) وهو كل ما نقض الوضوء حتى يطن الابهام اه
شيخنا (قوله على سبعة أعظم) سمي كل واحد عظما باعتبار الجملة وان اشتمل كل واحد على عظام ويجوز ان
يكون من باب تسمية الجملة باسم بعضها اه فتح الباري اه شوبري (قوله وأطراف القدمين) أي ومن
لزمه الاعتماد على بطونها فان تعذر وضع شيء من هذه الاعضاء سقط الغرض بالنسبة إليه اه برماوى (قوله بل
يكره كشف الركبتين) أي غير الجزء الذي لا يتم ستر العورة إلا به اما هو فيحرم كشفه وتبطل به صلاته اه حل
واما الكفان والقدمان فيسن كشفهما كما سيأتي في الاكمل ولا يكره سترهما كما في قل على الجلال (قوله
حتى ينكس) المراد من هذه العبارة ان يندك من القطن ما يلي جبهته عرفا والا فلهوم انه لو كان بين يديه مثلا
عدل من القطن لا يمكن انكاس جميعه بمجرد وضع الرأس وان تحامل عليه فتنبه اه عش على مر
وقوله ويظهر أثره أي اثر الانكاس وهو الاحساس به وادراكه وقوله في يد أي يمد والمعنى بحيث تحس
اليد بالانكاس وتذكره لو فرض انها كانت تحت القطن وفي قل على الجلال قوله ويظهر أثره أي يحس به
حيث أمكن عرفا لا نحو قنطار مثلا ومن ذلك الصلاة على التبن اه (قوله كما توهمه الزركشي) عبارة شرح
مر ومحل وجوب التحامل في الجهة فقط فلا يجب تغييرها من بقية الاعضاء كما اقتضاه كلام الروضات وأصلها
واعتمد الزركشي وغيره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للشيخ في شرح منهجه تعالى ابن العماد انتهت
(قوله وان يرفع أسافله) أي يقينا فلو شك في ارتفاعها وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وجبت
إعادته أخذا بما قدمه ان الشك في جميع أفعال الصلاة وثرا لا بعض حروف الفاتحة والتشهد بعد الفراغ
منها اه عش على مر (قوله أي عجيزته) في التعبير بها تغليب العجز للرجل والمرأة والعجيرة للمرأة
خاصة وفي المختار العجز بضم الجيم يذكر ويؤنث أي باعتبار عود الضمير فيقال عجزه كبير أو كبيرة ولا يقال عجيزته
وهو للرجل والمرأة جميعا وجعه أعجاز والعجيرة للمرأة خاصة اه عش على مر (قوله على أعاليه)

(و) من (باطن كفيه) باطن
(أصابع قدميه) في السجود
نحو الشيخين أمرتان
أنسجد على سبعة أعظم
الجهة واليدن والركبتين
وأطراف القدمين ولا يجب
كشفها بل يكره كشف
الركبتين كما نص عليه في
الاموالا كتفاء بالجزء مع
التقييد بالباطن من زيادتي
(و) يجب (أن ينال) أي
يصيب (مسجده) بفتح الجيم
وكسر هاء محل سجوده (ثقل
رأسه) فان سجده على قطن أو
نحوه موجب أن يتحامل عليه
حتى ينكس ويظهر أثره
في يد لو فرضت تحت ذلك
كما يجب التحامل في بقية
الاعضاء وتخصيصهم له
بالجهة لدفع توهم الاكتفاء
بالغالب من تمكن وضعها
بلا تحامل لاخراج بقية
الاعضاء كما توهمه الزركشي
فقال لا يجب فيها التحامل
(و) أن (يرفع أسافله) أي
عجيزته وما حولها (على
أعاليه) فلو انعكس أو تساوى

وهي الرأس والمنكبان والكفان على المعتمد فلونكس رأسه ومنكبيه ووضع كفيه على عال بحيث تساوى
الاسافل ضره اه شيخنا وعبارة عش على مر * (تنبيه) * البدان من الاعلى كما علم من حد الاسافل
وحينئذ فيجب رفعها على اليدين أيضا اه ج انتهت (قوله لم يجزه) أى على الاصح في صورة التساوى
وقيل يكفى كفاي المنهاج اه شيخنا وعبارته وان يرفع أسافله على أعاليه في الاصح انتهت قال مر والثاني
ونقل عن النص انه تجوز مساواتهما لحصول اسم السجود اه (قوله أيضا لم يجزه) نعم لو كان في سفينة ولم يتمكن
من ارتفاع ذلك لمباها على حسب حاله ووجبت الاعادة لندوته كملوته نذر عليه بعض الاستقبال او ان تمام
بعض الاركان وليس له صلاة النفل مع شئ من ذلك اه برماوى (قوله لعدم اسم السجود) أى المستكمل
للشروط فلا ينافى مقتضى كلامه أولا من ان معنى السجود وضع الجبهة نقطة والبقية شروط اه شيخنا
ح ف (قوله الا كذلك) أى الامنة كساو وتساو يا ومنكبا وقوله أجزاء أى ولا اعادة عليه وان شفى بعد ذلك
وينبغي ان مراده بقوله لا يمكنه أن يكون فيه مشقة شديدة وان لم تيج التيمم أخذ مما تقدم في العصابة اه ع ش
على مر ولو لم يتمكن منه الا بوضع وسادة مثلا وجب ولو بأجرة قدر عاها ان حصل منه التنكيس والاسن
لعدم حصول مقصود السجود حيثئذ ومثله الحبل ومن بطنه كبير او ظهره كذلك وانما وجب الاعتماد
المتوقف عليه القيام لانه يأتي به هيئة القيام بخلافه هنا فلا يأتي به هيئة السجود فلا فائدة فيه اه برماوى
(قوله أن يكبر لهويه) أى ان يتدنى التكبير مع ابتداء الهوى وكذا سائر الاتقالات حتى جاسة الاستراحة
وبعد اه الى سجوده بحيث لا يتجاوز سبع أوقات فلو أخرجه عن الهوى أو كبر معتدلا ونزل التكبير كره اه
برماوى أى من حيث الكيفية وان كان يحصل به أصل السنة (قوله ان يضع ركبته مفترقتين) أى سواء صلى قائما
أو قاعدا اه قل على الجلال (قوله ثم كفيه الخ) ونزكه الترتيب المذكور مكر ووكذا عدم وضع الانف ويسن
رفع ذراعيه عن الارض معتمدا على راحتيه لا مربه في خبر مسلم ويكره بسطهما الا نهى عنه نعم لو طال
سجوده وشق عليه الاعتماد على كفيه وضع ساعديه على ركبتيه لحديث فيه ذكره في المجموع اه شرح مر
(قوله حذو منكبيه) بفتح الحاء المهملة وبالذال المعجمة أى مقابلهما اه برماوى (قوله للقبلة) عبارة انعاب
وان ينشر أصابع يديه للقبلة مضمومة مكشوفة معتدلة وكذا في الجلوس زاد في الروض ويفرقها قصدا أى
وسطا في باقي الصلاة قال في شرحه لانه أمكن فيه كذا في الاصل والذي في المجموع لا يفرجها حال القيام
والاعتدال عن الركوع فيستثنى من ذلك اه سم (قوله وأنفه) مفرد يجمع على أنف وأنف وأنوف اه
برماوى (قوله وان يفرق) بفتح المثناة التحتية وسكون الفاء وضم الراء اه برماوى والظاهر ان هذا غير متعين
بل يصح ضم الياء وفتح الفاء وكسر الراء مشددة وفي المصباح فرقت بين الشينين فرقا من باب قتل فصاتهما وفرقت
بين الحاء والباطل فصات أيضا هذه هي اللغة العالية وفي لغة من باب ضرب وجم اقرأ بعض التابعين وقال ابن
الاعرابي فرقت بين الكلامين مخففا فافترقا وفرقت بين العبدین من مخففا فافترقا فجعل المخفف في المعاني والمثقل
في الايمان والذي حكاه غيره انهما بمعنى والتثقل مبالغة اه (قوله قدميه) أى في القيام والسجود ويسن
تفريق أصابع الرجلين ان أمكن اه برماوى (قوله حيث لا خف) قيد في قوله مكشوفتين واما ابرازهما
من ذيله فلا فرق فيه بين وجود الخف وعدمه فيسن ابرازهما مطلقا سواء كان هناك خف أولا والمراد الخف
الشرعى واما الذي لا يصح المسح عليه فهو كالعدم وكذا لا يكشفهما اذا كان الحاجة كبرد كما نقل عن العلامة
الحلي وصرح به الشيخ فامر الدين الباطلي وأقره شيخنا الشيرازي ولا يكره سترهما كالكفين اه برماوى
(قوله وان يحافى الرجل) أى غير العارى أما العارى فالأفضل له الضم وعدم التفريق بين القدمين في الركوع
والسجود وان كان خاليا اه حل وظاهر صنيعه ان جميع ما تقدم عام في الرجل وغيره والمعمد في تفريق
الركبتين والقدمين انه خاص بالرجل اه شيخنا وعبارة عش قضية التقييد بالرجل هنا واسقاطه فيما قبله

لم يجزه لعدم اسم السجود
كما لو اكب على وجهه ومد
رجليه نعم ان كان به علة
لا يمكنه معها السجود الا
كذلك أجزاء (وأما كماله أن
يكبر لهويه بلا رفع) ليديه
(ويضع ركبته مفترقتين)
فدر شبر (ثم كفيه) مكشوفتين
(حذو منكبيه) لا يتباع
رواه في التكبير الشيخان
وفي عدم الرفع البخاري وفي
البقية أبو داود وغيره
(ناشر أصابعه) مكشوفة
(مضمومة) لا مفرجة (للقبلة)
لا يتباع رواه في النشر
والضم البخاري وفي الأخير
البهقي (ثم يضع) جهته
(وأنفه) مكشوفة لا يتباع
رواه أبو داود وغيره ويضعهما
معاً كما حزم به في الروضة
وأصلها وقال الشيخ أبو حامد
هما كعضو واحد يقدم
أيهما شاء (و) ان يفرق
قدميه بقدر شبر موجهما
أصابعهما للقبلة (ويبرزهما
من ذيله) مكشوفتين حيث
لا خف وقول ويفرق الخ
من زيادتي (و) أن (يحافى
الرجل فيه)

ان المراقون الخلق يفرقان بين القدمين والركبتين ووافقوه قوله بعد في بيان قول المجموع ان المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقين الى الجنين لكن قيد الرمي تفريق الركبتين والقدمين بالذكرا انتهى (قوله أي في سجوده) الحكمة فيه انه يخفف به اعتماده عن وجهه ولا يتأثر أنفه ولا جهة مولاه لا يتأذى بملامعة الارض قاله القرطبي وقال غيره هو أشبه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجهة والانف من الارض مع مغابته لهيئة الكسلان وقال بعضهم الحكمة فيه ان يظهر كل عضو بنفسه حتى يكون الانسان الواحد كأنه عدد ومقتضى هذا ان يستقل كل عضو بنفسه ولا يعتمد بعض الاعضاء على بعض في سجوده وهذا ضماو رد في الصفوف من التصاق بعضهم ببعض لان المقصود هناك اظهار الاتحاد بين المصلين حتى كأنهم واحد اه فتح الباري اه شوبري (قوله ويضم غيره) كالصريح في انه ما يضعان بطنهما على فخذيهما ولا يتأذى قوله بعد في تفسير كلام المجموع أي المرفقين لانه قيد بالمرفقين لاجل قول المجموع في جميع الصلاة اذ لا يتأتى الضم في الجميع الا في المرفقين فتدبر اه سم اه ع ش (قوله من امرأه) بكسر النون وفتحها وأما قولهم انها تفتح لئلا يتوالى كسرتان فمعمول على ما اذا ولبها أل نحو من الرسول وأما اذ الم يلها أل فيجوز الوجهان اه شيخنا (قوله ويقول المصلي الخ) ذكر لفظ المصلي لئلا يتوهم رجوع الضمير الى الرجل لتقدمه في المتن قبله وحيث قد لا يرد عدم بيان الفاعل في كثير من الافعال في هذا الباب اه شوبري (قوله سبحان ربى الاعلى) والاولى زيادة وبحمده اه قل على الجلال وانما خص الاعلى بالسجود والعظيم بالركوع لان الاعلى أفعل تفضيل والسجود في غاية التواضع فعمل الاباغ مع الاباغ أول دفع توهم البعد عن الله تعالى بانخفاضه (فائدة) من داوم على ترك التسبيح في الركوع والسجود سقطت شهادته اه برماوى وقوله ثلاثا هذا أدنى الكمال وأكثره احدى عشرة وأقله مرة اه قل على الجلال (قوله ويريد من مر اللهم لك سجدت الخ) ويسن ان يقول قبله سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي اه من ع ش على مر (قوله وهو المنفرد الخ) أما امام غير المحصورين فلا يزيد ما ذكره وأما المداوم فيأتى بما يأتى به الامام كما تقدم عن شرح مر وفي قل على الجلال ويأتى المأمون بما يمكنه من غير تخاف اه (قوله وبك آمنت) فان قيل يرد على الحصر الايمان بغيره ممن يجب الايمان بهم كالانبياء والملائكة والكتب قلت يجب بان الايمان بما أوجبه ايمان به أو المراد الحصر الاضافى بالنسبة لمن عبد غيره اه شوبري * (فرع) * لو قال سجدت لله في طاعة الله أو سجدت الفانى للباقي لم يضر على المعتمد لان المقصود به الثناء على الله تعالى خلافا لما قال بالضرر لانه خبر اه شرح مر (قوله سجد وجهى) أى وكل بدنى وخص الوجه بالذكر لكونه أشرف اعضاء الساجد وفيه ماؤه وتعليقه فاذا انضع وجهه نضع باقى جوارحه ولو قال سجدت لله في طاعة الله أو ثبت الى الله لم يضر مما لا يخلاف استعنا بالله به - د قول الامام واياك نستعين فلا بد من قصد الدعاء ولومع غيره وفي شرح العلامة الرملى في باب شروط الصلاة أن التشريك يضر وفيه نظر اه برماوى (قوله وصورة) أى على هذه الصورة العجيبة البديعة وبه يندفع توهم انه خالق مادة الوجه دون صورته وكيفيته اه برماوى (قوله أيضا وصورة) أى جعله على هذا الشكل العجيب فهو عطف مضاف لان الخلق الخارج من العدم وقوله تبارك أى تنزه عن النقائص وقوله الخالقين أى المصورين لان الخلق الحقيقى ليس الا له تعالى أو افعل التفضيل ليس على باب لاقتضائه المشاركة في الخلق وهو متفعية اه شيخنا (قوله أى منفذهما) أشار به الى ان السمع والبصر معنيان من المعانى لا يتأتى شقهما اه شيخنا (قوله تبارك الله الخ) تبارك فعل لا يستعمل الامع الرضا ولا يستعمل الا الله تعالى وهو تفاعل من البركة وهى الزيادة والنماء قال الجوهري تبارك الله أى بارك مثل قاتل وتقاتل الا ان فاعل يتعدى وتفاعل لا يتعدى ويقال برك الله فيك وعليك وباركك ومنه ان يورك من في النار اه شوبري ويستحب في السجود أيضا سبوح قدوس رب الملائكة والروح وكذا اللهم اغفر لى ذنبي كله ذنوب وجهه أوله وآخره وعلايته اللهم انى أعوذ برضاك

أى في سجوده (وفي ركوعه) بان يرفع بطنه عن تغذيه ومرفقيه عن جنبيه للاتباع في رفع البطن عن الفخذين في السجود والمرفقين عن الجنين فيه وفي الركوع رواه في الاول أبو داود وفي الثاني الشيخان وفي الثالث الترمذى وقيل بالاول ورفع البطن عن الفخذين في الركوع (ويضم غيره) من امرأة ونحوه في بعضهما الى بعض في الركوع والسجود لانه استر لها وأحوط له وفي المجموع عن نص الام ان المرأة تضم في جميع الصلاة أي المرفقين الى الجنين (و) ان (يقول) المصلي في سجوده (سبحان ربى الاعلى ثلاثا) للاتباع رواه بغير تثليث مسلم وبه أبو داود (و) أن (يزيد من مر) وهو المنفرد وامام محصورين واضين بالتطويل وذكر الثانى من زيادتي (اللهم لك سجدت الخ) تمته كما في الاصل وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهى للذى خلقه وصور مشق سمعه وبصره أى منفذهما تبارك الله أحسن الخالقين للاتباع رواه مسلم زاد في الروضة بحوله وقوته قبل تبارك الله

من مخدك وبغضك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ومنه جددك
سوادى ونخالى وآمن بك فؤادى أبوء بعمتك على هذه يدي وما جئيت به على نفسي يا عظيم برحى لكل عظيم
ومنه أعطى رب نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكها أنت توليها ومولاها ويأتى المأموم بما يمكنه من غير
تخلف بقدر ركن فيما يظهر اه برماوى ومثله فى شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ويستحب فيه
سبح أى أنت منزّه عن سائر النقص أبلغ تنزيهه ومنتهى علمه أبلغ تطهيره ولعله يأتى به قبل الدعاء لانه أنسب
بالتمجيد بل هو منه وقوله رب الملائكة والروح المراد بالروح جبريل وقيل ملائكة ألف رأس لكل رأس مائة
ألف وجه فى كل وجه مائة ألف فم فى كل فم مائة ألف لسان كل لسان يسبح الله تعالى بأغاني مختلفة وقيل خلق من
الملائكة يرون الملائكة ولا تراهم فهم للملائكة كاللائكة لبنى آدم اه دميرى اه (قوله والدعاء فيه)
أى السجود وتخصيص الراجح وغيره الدعاء بالسجود يفهم انه لا يشرع فى الركوع وليس كذلك بل هو فى
السجود أكد اه شرح مر (قوله أقرب ما يكون العبد الخ) أقرب ما يكون مبتدأ حذف خبره اسد
الحال وهو قوله وهو ساجد مسد أى أقرب اكون العبد من ربه حاصل اذا كان الخ وهو مثل قواهم أنخطب
ما يكون الامير قائما الا ان الحال متمفردة وهما جملة مقرونة بالواو وعلم من ذلك خطأ من زعم ان الواو فى قوله
وهو ساجد زائدة لانه قد بر قوله أقرب اه شورى (قوله أى فى سجود كم) تتمه فقه من ان يستجاب لكم وهو
بفتح القاف وكسر الميم أو فتحها بمعنى تحقيق وفى النهاية من فتح فهو مصدر ومن كسر فهو وصف وروى عن على
رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الدعاء - لاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والارض وعن
عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان البلاء ينزل فيتمناه الدعاء فيعتلجان الى يوم القيامة
وروى عن أبي هريرة رضى الله عنه من لم يسأل الله يغضب عليه وأنشدوا

الله يغضب ان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

وسئل بعضهم هل يكره ان يسئل الله تعالى عظيم من خلقه كالنبي والملائكة والولى فأجاب بان المشهور انه لا يكره
ويسن ذلك للمأموم اذا أطل امامه السجود اه برماوى (قوله ولوفى نقل) ظاهر كلامه ان الخلاف انما
هو فى الجلوس بين السجدين فى النقل وان الطمأنينة فيه لا خلاف فيها وظاهر عبارة العباب عكس ذلك
وهو ان الطمأنينة فيها خلاف فى النافذة وان الجلوس فى النافذة لا خلاف فيه وهذا هو المعتمد اه برماوى
لكن تقدم فى الاعتدال عن ع ش عن ابن المقرئ ان كلام الاعتدال والجلوس بين السجدين ليس ركنا
فى النقل اه (قوله ولا يطوله ولا الاعتدال) المراد بالطول المبطّل ان يزيد على الذكر الوارد فى الاعتدال
بقدر الفاتحة وان يزيد على الذكر الوارد فى الجلوس بقدر التشهد أى بقدر الفاتحة الواجبة وعجاجة حج
فان طول أحدهما فوق ذكره المشروع فيه قدر الفاتحة فى الاعتدال وأقل التشهد فى الجلوس عامدا
علما بطلان صلاته انتهت وقدره شيخنا ح ف فى قل على الجلالوسياتى فى سجود السهو وان تطويل
الاعتدال المبطّل بقدر ما يسع الفاتحة بالوسط المعتدل فاكثر زيادة على ما يطلب لذلك المصلى عند حج وشيخنا
مر وعلى ما يطلب المنفرد مطلقا عند بعضهم وتطويل الجلوس بقدر ما يسع التشهد الواجب زيادة على ما ذكر
اه وسياتى ابصار هذا المحل فيما كتبناه فى سجود السهو (قوله وسياتى حكم تطويلهما الخ) وهو انه ان
كان عامدا علما بطلان صلاته ولا يسجد للسهو ومحل البطلان فى الاعتدال فى غير الاعتدال الاخير من كل صلاة
مكتوبة لور ود تطويله فى الجملة أى فى بعض الاحوال وهو النافلة اه شيخنا (قوله وسن أن يكبر الخ)
لم يقل وأكمل كماله كما قال فيما قبله لان الجلوس حقيقة واحدة فلم يختلف بالقل والاكمل وهذه سنن فيه بخلاف
ما قبله فان وضع الاعضاء من معنى السجود فهو يختلف باعتبار تقدم وضعها وتأخره فناسب ان يجعل له أقل
وأكمل ومثله الركوع فليتنامل لكاتبه اه شورى (قوله وان يجلس مفترشا) وهو أفضل من ان

(و) ان يزيد من مر (الدعاء فيه) تلزم مسلم أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا أكثروا الدعاء أى فى سجودكم والتقيدين مر من زيادتي فى هذا (و) ثامنها (جلوس بين السجدين) ولو فى نقل (بطمأنينة) تلزم المسىء صلاته (ولا يطوله ولا الاعتدال) لانها غير مقصود من لذاتهما بل للفصل وسياتى حكم تطويلهما فى باب سجود السهو (وسن) له (أن يكبر) مع رفع رأسه من سجوده بلا رفع ليديه (و) أن (يجلس مفترشا) كما سياتى للاتباع رواه فى

يجلس على عقبه وتكون بطون اطراف أصابع قدميه على الأرض الذي هو نوع من الإقواء المستحب هنا
فإن قيل كيف يكون المفضل وهو هذا الإقواء مستحباً مطلوباً لظننا لا مانع من ذلك وسيأتي له نظيره وهو استحباب
حضور من لا يشتكى من النساء المسجدة مع أن الأفضل لهايتها اه حل (قوله وفي الثاني الترمذي) الثاني
هو قول المصنف وان يجلس الخ وعبارة الخطيب وأكمل له أن يكبر بلارفع يديه مع رفع رأسه من سجوده
للاستماع رواء البخاري ويجلس مقترشاً وسيأتي بيانه رواء الترمذي وقال حسن صحيح اه بحروفيه وهي صريحة
في أن الأول هو التكبير والثاني الجلوس مقترشاً اه ع ش (قوله واضعاً كفيه) أي ندياً فلا يضر ادامة
وضعهما على الأرض إلى السجدة الثانية اتفاقاً خلافاً لمن وهم فيه اه ج أي فقال إن ادامتهما على الأرض
تبطل الصلاة اه ع ش على مر (قوله بحيث تسامتهما رؤس الأصابع) ولا يضر أي في أصل السنة فيما
يظهر انعطاف رؤس الأصابع على الركبتين اه شرح مر (قوله واجبرني) أي في كل أمر يحتاج إلى
جبر وقيل معناه أغني وسد وجوه فقرى من جبر الله مصيئته أي رد عابه ما ذهب منه أو عوضه عنه أحسن منه
وأصله من جبر الكسوف في الصحاح الجبر أن يغني الرجل من فقر أو يصلح عظمه من كسر فيكون عطف ارزقي
على اجبرني من عطف العام على الخاص لكون الرزق أعم والغنى أخص وقيل معناه ارزقي فعطفه
مرادف تأكيده اه برماوى (قوله وارفعني) المراد رفع المكانة أي اجعلها لديك رفعة اه برماوى
(قوله وارزقي) أي أعطني من خزان فضل ما قسمته لي في الأزل خلافاً لما لا تعذبني عليه خلافاً لمن
فهم أن الرزق عند أهل السنة شامل للعرام ورتب على ذلك طلب الحرام من الله تعالى وهذا كلام فاسد قائل
الله من توهمه اه برماوى (قوله واهدني) أي أهدني على هدايتك إلى الإسلام التي هي أعظم النعم اه
برماوى (قوله وعافني) أي ادفع عني كل ما كره من بلاء الدنيا والآخرة زاد في الإحباء وعاف عني
ويستحب للمنفرد وإمام من مر أن يزيد رب هب لي قلباً يقبليانقيماً من الشر لا يربى إلا كافراً ولا شقياً وفي
تحريم الجرجاني رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي
الآخرة حسنة وقنا عذاب النار اه برماوى (قوله يقوم عنها) أي فلا تسن للقاعد ويظهر سهواً في محل
الشهد الأول عند تركه اه شرح مر فقول الشارح يقوم عنها أي في قصده وإرادته وإن خالف
المشروع اه شيخنا (قوله جلسة خفيفة) قال في العباب وقدرها كالجلسة بين السجدة وتكره الزيادة
عليها ما لم يطل والابطال الصلاة ينبغي أن يكون ضابطاً الطول هو المبال في الجلوس بين السجدة تين هذا وقال
مر المعتمد كما قاله الوالدان لا يطل تطويلها مطلقاً اه واعتد شيخنا الطبري وجج البطلان اه
سم باختصار وعبارة زى ويكره تطويلها ولو طواها لم تبطل على المعتمد خلافاً لبعض المتأخرين كالسراج
البلقيني اه مر انتهت ولا يضر تخلف المأموم لاجلها لأنه يسير بل اتيانها حينئذ سنة كما اقتضاه كلامهم
ومرح به ابن النقيب وغيره به فارق ما لو تخلف للشهد الأول نعم لو كان بطيء النهضة والإمام سريعها
وسريع القراءة بحيث يفوته بعض الفاتحة لو تأخر لها حرم كجسده الأذرع والأوجه خلافاً اه شرح
مر وقوله والأوجه خلافه أي ومع ذلك إذا قام لا يكون مختلفاً بعذر وقيل يقرأ الفاتحة ويأتي فيه ما قبل
في المسبوق إذا اشتغل بدعاء الاقتح اه ع ش عليه ثم قال ولم يبين الشارح كج ماذا يفعل في يديه حاله
الاتيان به أو ينبغي أن يضعهما قرياً من ركبتيه وينشر أصابعهما مضمومة للقبلة فليراجع اه (قوله أيضاً
جلسة خفيفة) وضابطها أن لا تزيد على قدر الجلوس بين السجدة تين والمراد بقدره قدر الذي كره الوارد فيه فلو
طولها عن هذا القدر بطلت صلاته عند جج لأنها ملحقة بالركن القصير عند موعده مر لا تبطل لأنها
ملحقة بالطويل عنده فلا يضر تطويلها عند موعدها غير نهاية ثم إنه يسأل عن تكبيرة واحدة بعد ما من رفعه من
السجود إلى القيام ومحل ذلك ما لم يلزم تطويلها أكثر من سبع ألفان فإن لم يلزم تطويلها عن ذلك بطلت الصلاة

الأول الشيخان وفي الثاني
الترمذي وقال حسن صحيح
(واضعاً كفيه) على فخذه
(قرياً من ركبتيه) بحيث
تسامتهما رؤس الأصابع
(نأشراً أصابعه) مضمومة
للقبلة كفي السجود (فإن لرب
اغفر لي الخ) تمته كافي الأصل
وارجني واجبرني وارفعني
وارزقي واهدني وعافني
للاستماع روى بعضه أبو
داود وباتيه ابن ماجه
(و) من (بعد) سجدة
(ثانية) لا بعد سجود تلاوة
(يقوم عنها) بأن لا يعقبها
شهد (جلسة خفيفة)

وحينئذ إذا أراد تطويل الجلسة إلى أطول من هذا القدر كبر واحدة للانتقال إليها واستغل بذلك ودعا إلى أن يتلبس بالقيام فعلم من هذا أنه لا يسن تكبيرتان واحدة للانتقال إليها من السجود واحدة للانتقال عنها إلى القيام اه شيخنا ح ف ويؤخذ من هذا أنه ليس بالجلسة الاستراحة ذكر مخصوص اه لكتابته وعبارة شرح م ر ويكره تطويلها على الجلوس بين السجدين كفي التهمة ويؤخذ منه عدم بطلان الصلاة وهو المعتمد كما أتى به الواو المرحه الله تعالى ويستحب له أن يعد التكبير من رفعه من السجود إلى قيامه لأنه يكبر تكبيرتين انتهت وقوله ويستحب له أن يعد التكبير الخ ويشتراط أن لا يده فوق سبع ألفان والابطال ان علم وتعهد اه ج وقوله لأنه يكبر تكبيرتين المراد أنه لا يترك المدويكر التكبير بل أنه حيث أمكنه المدأتية مقتصر عليه وعلى هذا لو كان بطي النهضة أو أطال الجلوس وكان بحيث لو اشتغل بالمد إلى الانتصاب زاد فيه على سبع ألفان امتنع المدوي ينبغي أن يشتغل بعد فراغ التكبير المشروع بذلك إلى أن يصل إلى القيام وينبغي أيضا أن لا يشتغل فيه بتكرير التكبير لأنه ركن قول وهو مبطل على قول اه ع ش عليه (قوله تسمى جلسة الاستراحة) وهي فاصلة وقيل من الأولى وقيل من الثانية اه شرح م ر وتظهر فائدة ذلك في الإيمان والتعاليق اه ع ش عليه (قوله مما يخالفه) أي من ترك الجلوس الاستراحة اه شيخنا (قوله وان يعتمد في قيامه) أي ولو قويا وامرأة على كفيه مبسوطتين لا مقبوضتين كما قد يتوهم من قول الرافعي يقوم كالعاجن لان المراد التشبيه في شدة الاعتماد اه حل وعبارة البرماوى قوله على كفيه أي كالعاجز بالزاي لا كالعاجن بالنون انتهت (قوله على كفيه) فاذالم يأت المصلي بسنة الاعتماد المذكور استحبه أن يقدم رقبته قبل ركبتيه ويعتمد بهما على فخذه ليستعين به على النهوض اه من شرح م ر قبيل باب الشروط بخو ورقة أو ورقتين (قوله على الأرض) بيان لاجها الاعتماد في التي فعبارة غير وافية بالمراد اه برماوى (قوله لأنه أعون له) ولا يقدم احدي رجليه اذا نهض للنهي عن ذلك اه برماوى (قوله وتشهد) هو تفعل من الشهادة سمي بذلك لاشتماله على الشهادتين من باب تسمية الشيء باسم جزئه وفرض في السنة الثانية من الهجرة وقيل قبلها وقيل ليلة الاسراء اه برماوى (قوله ان عقبها) أي الثلاثة التي من جلستها القعود المذكور وفي القيد تسمع من حيث رجوعه لقعود السلام لأنه لا يعقبه الا السلام فالقيد فيه لبيان الواقع أو راجع للثلاثة لان حيث تعلق القعود بالسلام وفي نسخة ان عقبها أي التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه شيخنا (قوله أيضا ان عقبها) بابه نصر اه ع ش (قوله كذا) أي معاشر الصحابة ولعلمهم كانوا تابعين له صلى الله عليه وسلم ولجبريل فيه فكانا يقولانه اذ بعد اختراع الصحابة وقوله نقول أي قبل السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الاخير كما هو الظاهر أو المتعين وحينئذ لا حاجة إلى قوله بعد والمراد فرضه الخ الآن يكون ذكره لاجل قوله وهو محله اه برماوى وانظر هل كانوا يقولون ذلك على سبيل التذنب أو على سبيل الوجوب وهل كل على سبيل التبرع من عند أنفسهم أو بامر منه صلى الله عليه وسلم وهل الجلوس الذي كانوا يفعلونه في الأخر واجب أو مندوب اه ع ش م ر (قوله قبل ان يفرض الخ) وقوله ولكن قولوا التعبير بالفرض والامر ظاهران في الوجوب اه شرح م ر (قوله أيضا قبل ان يفرض عينا الخ) ظاهره ان القول السابق لم يكن مفروضا أصلا ولم يعلموا فرضيته ويحتمل توجه الفرضية إلى ألفاظه المخصوصة فلا ينافي كون الاول كان مفروضا مع فرض الصلاة ثم بدلت الفاظه وهو الظاهر من ملازمتهم عليه اذ لم ينقل تركه اه برماوى واستفيد من الحديث ان فرض التشهد متأخر عن فرض الصلاة وحينئذ فصلاة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم هل كان الجلوس فيها مستحبا أو واجبا بغير ذكر اه م ر اه زى وانظر في أي سنة فرض ثم رأيت في حاشية القليوبي على المحلى ما نصه قوله قبل ان يفرض الخ أي في السنة الثانية من الهجرة في الجلوس الاخير كما هو الظاهر أو المتعين اه أقول وهذا

تسمى جلسة الاستراحة
للاتباع رواه البخاري
وماورد مما يخالفه غريب
ولو صح حل ليوافق غيره
على بيان الجواز (و) من
له (أن يعتمد في قيامه من
سجود وقعود على كفيه)
أي بطنهما على الأرض لأنه
أعون له وللاتباع في الثاني
رواه البخاري (و) ناسعها
وعاشرها وحادي عشرها
(تشهد وصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعده
وقعود لهما والسلامان
عقبها سلام) لما روى
الدارقطني والبيهقي بإسناد
صحيح عن ابن مسعود قال
كان يقول قبل أن يفرض
عليها

التشهد السلام على
الله قبل عباده السلام على
جبريل السلام على
ميكائيل السلام على فلان
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم لا تقولوا السلام على
الله فإن الله هو السلام
ولكن قولوا التحيات لله الخ
والمراد فرضه في الجلوس
آخر الصلاة لما يأتي وهو محله
فيتبعه في الوجوب ومثله
الجلوس للصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وللسلام
ووجوب الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعد
التشهد ثابت بقوله تعالى
صَلُّوا عَلَيْهِ وبالامر بها
في خبر الصحيحين وأولى
أحوال وجوبها الصلاة
قالوا قد أجمعوا على أنها
لا تجب خارجها والمناسب
لها منها التشهد آخرها
فتجب بعده كما صرح به في
المجموع وغيره وهو الموافق
لما يأتي في الترتيب وأما عدم
ذكر الثلاثة في خبر المصنف
صلاته فمعمول على أنها
كانت مع ما قبله وإلا لم
يذكر له النية والسلام (والا)
أي وإن لم يعقبها بسلام
(فسنة) فلا تجب لأنه صلى
الله عليه وسلم قام من ركعتين

بحث منه ولا تدخل البحث في مثله وقول شيخنا زى أو واجبا بغير ذكر قد يقال ليس في الحديث ما يدل
على عدم وجوب ذكر ألبتة وانما يدل على عدم وجوب خصوص التشهد وهو لا ينافي أن ثم ذكر غيره
واجبا اه ع ش على مر (قوله على عباده) ليس الغرض أنهم يقولون هذا العنوان بل هو بيان لترتبة
التسليم على الله أي كأنسلم على الله قبل أن نسلم على عباده أي كأنقول السلام على الله قبل أن نقول السلام
على عباده أي قبل أن نقول السلام على جبريل الخ فقوله السلام على جبريل السلام على ميكائيل بيان لعباده
ومعنى السلام على فلان طلب سلامة من النقائص وقوله فإن الله هو السلام أي لأن السلام اسم من
أسمائه تعالى أو معنى السلام على فلان السلام الذي هو من أسمائه تعالى والمعنى اسم السلام على فلان
بالرجعة والرضوان اه شيخنا (قوله السلام على فلان) الظاهر أن المراد من الملائكة كاسرافيل اه
حل (قوله لما يأتي) تعليل لمحذوف تقديره لا في الأول لما يأتي وما يأتي هو قوله لأنه صلى الله عليه وسلم
قام من ركعتين اه وعبارة شرح مر وإن لم يعقبها بسلام فستتان للأخبار الصحيحة في ذلك والصارف
عن وجوب ما خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قام من ركعتين من الظاهر ولم يجلس فلما قضى صلاته كبر
وهو جالس فسجد سجدتين قبل السلام ثم سلم فدل عدم تداركهما على عدم وجوب ما انتهت (قوله وهو محله)
أي الجلوس الأخير محله أي التشهد والضمير المستتر في قوله فيتبعه للجلوس اه شيخنا (قوله فيتبعه في الوجوب)
لا يلزم من تبعيته له في الوجوب أن يكون ركنا مستلزما بل يجوز أن يكون شرعا للاعتداد بالتشهد فمجرد ما ذكر
لا يثبت المطالب من كونه ركنا وما يدل على أن المراد وجوبه استة لا لأنه لو عجز عن التشهد وجب الجلوس
بقدره اذ لو كان وجوبه للتشهد لسهط بسقوطه اه ع ش (قوله في خبر الصحيحين) لفظه أمرنا الله تعالى أن
نصلي عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
صليت على إبراهيم الخ اه برماوى (قوله وأولى أحوال وجوبها الصلاة) أي لأنها أفضل عبادات البدن
اه زى (قوله قالوا قد أجمعوا الخ) وجه التبري أنه قيل بوجوب الصلاة عليه كلما ذكر فلا تصح دعوى
الاجماع المذكور إلا أن يقال المراد أنها لا تجب بغير سبب يقتضيها ولم يتحقق ذلك إلا في الصلاة اه ع ش
وقال العلامة البرلسي اختلف في محل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على أقوال أصحها في كل صلاة وقيل
في العمر مرة وقيل كلما ذكر واختاره الحلبي من الشافعية والحنفي من المالكية والطحاوي من الحنفية
وابن بطة من الحنابلة وقيل في كل مجلس وقيل في كل دعاء وآخره اه برماوى (قوله والمناسب لها منها)
التشهد آخرها (وجه المناسبة) اشتغال التشهد على السلام على النبي والغالب اتحاد محلها اه شيخنا وعبارة
الزيادى كان وجه المناسبة للتشهد اشتغال التشهد على السلام وأما الاختصاص بالتشهد الآخر فلأنه خاتمة
الصلاة لأنه دعاء والدعاء انما يليق بالخوايم اه عميرة انتهت (قوله لما يأتي في الترتيب) أي من أنه لو صلى على
النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد أعادها اه حل (قوله وأما عدم ذكر الثلاثة) أي التي هي التشهد
والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والقعود لهما والسلام وقوله ولهذا أي لكونه ما معلوم له اه حل (قوله)
فلا تجب (صرح به وإن أفاده قوله والافسنة توطئة لقوله لأنه صلى الله عليه وسلم الخ فإنه انما يثبت عدم الوجوب
لا السنية بقي عليه أنه لم يذكر دليل السنية فاذل استتجهم من الدليل بقوله دل عدم تداركه الخ وله تركه لما
هو الظاهر من قوله قام من ركعتين الخ لأنه كان الغالب من أحواله فعله وهو دال على السنية وعبارة شرح مر
بعد قول المصنف والافسنتان للأخبار الصحيحة في ذلك انتهت وقد يدل السنية سجوده آخر الصلاة اذ لا مقتضى
له هنا الا ترك التشهد وقد يقال ترك التصريح بدليل السنية لأن المقام مقام نفي الوجوب الذي أفادته فهو قوله
ان يعقبها بسلام ومحل الكلام على السنية بخصوصها لما يأتي في جود المصنف عند الإباح اه ع ش
ويرد على قوله وقد يقال ترك الخ قوله كصلاة على الآل الخ فإن غرضه نفي الوجوب لأنه استدل بقوله للأمر به

وهو لا يفيد نفي الوجوب فلا يظهر هذا الاحتمال فيتعين الوجه الاول في كلامه اهـ لكتابته (قوله فلما قضى صلاته) أي فسرغ مما يطلب قبل السلام بدليل قوله فسجد سجدتين قبل السلام اهـ ع ش على مر (قوله فانها سنة في تشهد آخر) أي على الاصح وقبل تجب فيه عملا بظاهر الامر ويجري الخلاف في الصلاة على ابراهيم كما حكاه في البيان عن صاحب الفروع اهـ شرح مر (قوله في آخر) أي بعد آخر في معنى بعد اهـ شيخنا وقوله للامر به أي بالمدح كور من الصلاة على الآل والتذكير باعتبار كونهم ادعاء (قوله دون أول) * (فرع) * قال في المجموع يكره ان يزيد في التشهد الاول على افضة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان فعله لم يسجد للمهوه اهـ شرح البهجة أي لانه محل الصلاة على الآل في الجملة اهـ ع ش ومقتضى هذا ان الصلاة على الآل في الاول مكرهة والظاهر انه ليس كذلك مراعاة للقول بسنيته فيه وبعبارة أصله مع شرح مر ولا تسن الصلاة على الآل في التشهد الاول على الصحيح لانه مبني على التخفيف والثاني تسن فيه كانه صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه اذ لا تطويل في ذلك انتهت (قوله وكيف تعد) جاز ان أراد بالجواز ما قبل الامتناع صدق بالوجوب وليس مرادوا ان أراد به مستوى الطرفين لم يصدق بالمدح الذي أشار اليه بقوله وسن المح قتل وأهل المراد بالجواز الاجزاء تأمل (قوله أيضا وكيف تعد جاز) أي اجساعا بمعنى لم يحرم فلا ينافي كراهة الاقضاء وبه صرح العلامة الرمي هنا اهـ برماوى (قوله وسن في غير آخر الخ) أي سن لكل مصل سواء كان ذكرا أو أنثى فمساواتي من الافتراش والتورك وغيرهما يجري في الرجل وغيره اهـ من ع ش على مر (قوله افتراش) سمي بذلك لان رجله تصير كالفرش له كما سمي التورك توركا لجلوسه على التورك وعند الامام مالك رضى الله عنه بسن التورك مطلقا وعند الامام أبي حنيفة رضى الله عنه بسن الافتراش مطلقا اهـ برماوى (قوله ويضع أطراف أصابعه للقبلة) أي ولوفى الكعبة لانه مطلوب في حد ذاته اهـ برماوى (قوله وهو الذي) لا يعقبه سجود أشار به الى أن العهد ولذا عرفه ونكر ما قبله اهـ شوبرى (قوله ويلصق وره بالارض) أي وره الايسر ولو عجز عن هذه الكيفية وكان لا يمكنه الا باخراج رجله اليمنى من جهة اليسرى ويلصق بالارض وره الايمن هل تطلب منه هذه الكيفية ويكون هـ ذاتوركا (قلت) قياس ما يأتي قريبا في قطع اليمنى أو قطع مسجتها عدم طلب هذه الكيفية اهـ حل (قوله للاتباع في بعض ذلك) انظر ما المراد بالبعض الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم والذي يؤخذ من شرح مر ان الاتباع انما هو في صورة التورك وفي صورة الافتراش في جلوس التشهد الاول وقوله وقياسا في الباقي الباقي هو بقية الافتراش لكن المقيس عليه في الحقيقة انما هو الافتراش في الجلوس للتشهد الاول الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم تأمل لكتابته (قوله والحكمة في ذلك ان المصلى الخ) عبارة شرح مر والحكمة في المخالفة بين الاول والاخير انهم اقرب لعدم اشتباه عدد الركعات ولان المسبوق اذا رآه علم أنه في أي التشهدين هو وفي التخصيص ان المصلى مستوفى في غير الاخير والحركة عن الافتراش أهون انتهت وقوله وفي التخصيص أي تخصيص الاول بالافتراش والاخير بالتورك اهـ ع ش على مر (قوله أيضا والحكمة في ذلك ان المصلى الخ) قبل يستثنى من هذه الخليفة المسبوق فانه يجلس متوركا كما كان الفعل أصله اهـ عميرة وعبارة العباب والسنة في التشهد الاخير التورك الا لمسبق تابع امامه أو استخافه انتهت اهـ سم (قوله أعم من قوله ويسن في الاول الخ) أي وأولى لان عبارة الاصل لا تشمل تشهد الجمعة والصبح لانه ليس له آخر لان آخر في كلامه ما قبل الاول اهـ حل (قوله وان يضع في تشهده) معطوف على قوله افتراش عطاف مصدر مؤول على مصدر صريح اهـ شيخنا (قوله في تشهده) التشهد ليس بقيد بل وعز عنه كان كذلك والتثنية ليست بقيد أيضا بل تشهداته كذلك والقعود ليس بقيد أيضا بل وصل مطلقا أو مستقيما ليس له ذلك ان أمكنه اهـ شيخنا (قوله بحيث تسامه رؤسها) ولا يضرب في أصل السنة فيما يظهر ان عطاف رؤس الاصابع على الركبتين اهـ شرح مر

تداركه على عدم وجوب شي منها وقول بعدة أولى مما ذكره وذكر القعود للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وللسلام من زيادتي (كصلاة على الآل) فانها سنة (في) تشهد (آخر) للامر به في خبر الشيخين دون أول لبنائه على التخفيف (وكيف تعد) في قعدان الصلاة (جاز و) لكن (سن) في (قعود) غير (تشهد) (آخر لا يعقبه سجود) كقعود بين السجدةتين أو للاستراحة أو للتشهد الاول أو لا آخر لكن يعقبه سجود وسهو (افتراش بان يجلس على كعب يسراه) بحيث يل طهرها الارض (ويصعب عنها ويضع أطراف أصابعه) منها (للقبلة) وفي (آخر) وهو الذي لا يعقبه سجود (تورك وهو كالا فتراش لكن يخرج يسراه من جهة عناء ويلصق وره بالارض) للاتباع في بعض ذلك رواه البخاري وغيره وقياسا في البقية والحكمة في ذلك ان المصلى مستوفى في الاول للحركة ببذنه بخلافه في الثاني والحركة عن الافتراش أهون وتعبير بسن الخ أعم من قوله ويسن في الاول الخ (و) سن (أن يضع في قعود تشهده يديه على طرف ركبتيه) بان يضع يسراه على طرف اليسرى بحيث تسامه رؤسها ويضع عناء على طرف اليمنى

(قوله ناسرا أصابع يسراه الخ) انظر هل هذه المسنونات تسن لمن لا يحسن التشهد أيضا ولا الوجه نعم وهل تسن للمصلي مضطجعا ان أمكن الوجه نعم أيضا لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولا تشبهه بالقادرين اه سم على المنهج وفيه على حج هل يطلب ما يمكن من هذه الامور في حق من صلى مضطجعا أو مستلقيا أو أجرى الاركان على قلبه فيه نظر والمتجه طلب ذلك والمتجه أيضا وضع يمينه على يساره تحت صدره حال قراءته في حالة الاضطجاع أيضا اه عش على مر (قوله بضم) أي على الاصغر وقيل يفرجها تفرجها وسطا اه شرح مر (قوله لتوجهه كلها الى القبلة) المراد عينها غالبة فلا يرد ضم من صلى في الكعبة أو مضطجعا أو مستلقيا اه برماوى (قوله فابضها من عناء) عبارة الاصل مع شرح مر ويقبض من عناء بعد وضعها على فخذه اليمنى الخنصر والبنصر بكسر أو اهما مؤنثا لهما وكذا الوسطى في الاظهر للاتباع والثاني بحلق بين الوسطى والابهام انتهت وقال الفارسي الفصح فتح صاد الخنصر اه عميرة ولعل اقتصار الشارح على ما ذكر إشارة الى ضعف ما قاله الفارسي وفي القاموس الخنصر يفتح الصاد الاصبع الصغرى أو الوسطى مؤنث اه اه عش عليه (قوله أيضا قابضها) أي الاصابع لان تفرجها يخرج الابهام أي والخنصر عن القبلة أي عن عينها وعن جهة يمين عينها ويساره ليمين الجهة أو يسارها وفيما سبق قالوا يفرجها والمراد بالقبلة جهةها وهذا جرى على الغالب والافلوصلى داخل البيت ضم جميعها مع توجه الكل للقبلة لوفرجها اه حل (قوله الا المسجعة) سميت بذلك لانه يشار بها الى التوحيد والتزيه واسمى أيضا لسبابة لكونه يشار بها عند المخاصمة والسبب ونحست المسجعة بذلك لان لها اتصالا بنيات القلب فكأنها سبب لحضوره اه شرح مر وقوله بنيات القلب أي عروقه وفي المصباح والنيات بالكسر عرف متصل بالقلب اه عش عليه بخلاف الوسطى فان لها عروفا متصلا بالذكر ولذلك تستقيم الاشارة بها والتي يجنب الابهام من اليسار لا تسمى مسجعة ولذلك لا يرفعها اذا عجز عن رفع مسجعة اليمنى لانها ليست للتزيه اه برماوى وعبرة شرح مر ولو قطعت عناء أو سبابتها كرهت اشارته بيسراه لفوات سنة بسطها لان فيه ترك سنة في محالها لاجل سنة في غير محالها كن ترك الرمل في الاشواط الثلاثة لا يأتي به في الاخبار انتهت (قوله ويرفعها عند قوله الا الله) هل رفع المسجعة عند قوله الا الله خاص بتشهد الصلاة أو يسن رفعها عند قوله الا الله مطلقا الجواب لا يسن ذلك لان أكثر افعال الصلاة تعبدية فلا يقاس به خارجها قاله حج اه شوبرى (قوله عند قوله الا الله) بان يتدبى بالرفع عند الهزيمة من الا الله اه شرح مر ولو عجز عن التشهد وقعد بقدره سن في حقه ان يرفع مسجعة كما ان من عجز عن القنوت يسن في حقه ان يقف بقدره وان يرفع يديه اه زى (قوله ويدبر رفعها) أي الى القيام من التشهد أو الى السلام أو المراد الى تمام التسليمين كما يؤخذ من عش اه (قوله ولا يحركها للاتباع) فان قلت قد ورد بتحريكها حديث صحيح وقد أخذ به الامام مالك كما ورد به عدم تحريكها أحاديث صحيحة فما المرجح قلت مما يرجح الشافعي في أخذه بالاحاديث الدالة على عدم التحريك انهم ادالة على السكون المطلوب في الصلاة اه شيخنا ح ف وعبرة أصله مع شرح المحلى ولا يحركها للاتباع رواه أبو داود وفيه ليجرورها للاتباع أيضا رواه البيهقي وقال الحديثان صحيحان اه وتقديم الاول الثاني على الثاني المثبت لما قام عندهم في ذلك انتهت (قوله ولم تبطل صلاته) أي وان حركها ثلاثا لانها ليست عضوا مستقلا ولانه فعل خفيف بل قبل ان تحريكها مندوب عندنا اه شيخنا (قوله أيضا ولم تبطل صلاته) صرح به للرد على من يقول بالبطالان ومحل عدم البطالان ما لم تحرك كله فان تحركت ثلاثا متواليات بطلت اه سم اه عش (قوله بان يضعها تحتها الخ) عبارة شرح الارشاد بان يضع رأس الابهام عند أسفلها على طرف الراحة اه وعليه فيقدر في كلام الشارح مضاف أي بان يضع رأسها اه ط ف وهذه الكيفية يسميها بعض الحساب ثلاثة وخسين وأكثر الحساب يسميها تسعة وخسين اه حل أي لان الابهام والمسجعة فيهما خمس عقد وكل عقدة بعشرة فذلك خمسون والاصابع المقبوضة ثلاثة فذلك

وهذه من زيادتي (ناسرا أصابع يسراه بضم) بان لا يفرج بينها لتوجه كلها الى القبلة (قابضها من عناء الا المسجعة) بكسر الباء وهي التي تلى الابهام في رسالتها (ويرفعها) مع امالتها قليلا (عند قوله الا الله) للاتباع في ذلك في غير الضم رواه مسلم وغيره ويدبر رفعها ويقصد من ابتدائه بهمزة الا الله ان المعبود واحد فيجمع في توحيده بين اعتقاده وقوله وقوله (ولا يحركها) للاتباع رواه أبو داود ولو حركها كره ولم تبطل صلاته (والافضل قبض الابهام بجنبها) بان يضعها تحتها على طرف راحته للاتباع رواه مسلم فلو أرسلها معها أو قبضها فوق الوسطى

ثلاثة وخمسون والذي يسميها تسعة وخمسين يجعل الاصابع المقبوضة تسعة بالنظر لعقد هالان كل أصبع فيه ثلاث عقد والخلاف انما هو في المقبوضة هل هي ثلاثة أو تسعة اه شيخنا ح ف (قوله أو خلق بينهما) أي بين الابهام والوسطى أي أوقع الخلق بينهما ولو اسقط لفظة بين وقال أو خلقهما أي جعلهما كالحلقة كان أظهر اه شيخنا (قوله أي بالسنة) انظر أي هذه الكميات أفضل بعد الاولى وينبغي ان الخلق هو الأفضل لاقتصار الرمي عليه في مقابلة الاظهر اه ع ش (قوله وأكمل التشهد مشهور) ولا تستحب التسمية أول التشهد في الاصح والحديث فيه ضعيف اه شرح مر (قوله فكان يقول التحيات المباركات الخ) ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الاسراء لما جاوز سدرة المنتهى غشيته بحجاب من نور فيها من الانوار ما شاء الله فوقف جبريل ولم يسر معه فقال له النبي أتتركني أسير منفردا فقال جبريل وما منا الا له مقام معلوم فقال سر معي ولو خطوة فسار معه خطوة فكاد ان يحترق من النور والجلال والهيبة وصغر وذاب حتى صار قدر العصفور فأشار على النبي بالسلم أي بان يسلم على ربه اذا وصل مكان الخطاب فلما وصل النبي صلى الله عليه وسلم اليه قال التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله فقال الله تعالى السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته فاحب النبي أن يكون لعباد الله الصالحين نصيب من هذا المقام فقال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فقال جميع أهل السموات أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله هذا وانما لم يحصل للنبي مثل ما حصل لجبريل من المشقة وعدم الطاقة لان النبي مراد ومطلوب فاعطاه الله قوة واستعدادا لعمل هذا المقام بخلاف سائر المخلوقات لم يطق أحد منهم هذا المقام ولذلك لما تجلى الله على الجبل لاندله وغار في الارض وخرم موسى ص معقمان الجلال لان موسى مرید وطالب ومحمد دامراد ومطلوب وفرق كبير بين المقامين قررره شيخنا ح ف عند قراءته للمعراج * (قائدة) * قال ابن عربي اذا قامت السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أو سلمت على أحد في الطريق فقلت السلام عليكم فاحضر في قلبك كل عبد صالح لله من عباده في الارض والسماء وميت وحي فانه من ذلك المقام يرد عليك فلا يبقى ملك مقرب ولا روح مطهر يبلغه سلامك الا ويرد عليك وهو دعاء فيستجاب لك فتفزع ومن لم يبلغه سلامك من عباد الله المهين في جلاله المشتغل به فانت قد سلمت عليه به هذا الشمول فانه ينوب عنه في الرد عليك وكفى بهذا شرفا لك حيث سلم عليك الحق فليته لم يسمع أحد ممن سلمت عليه حتى ينوب الله سبحانه وتعالى عن الكل في الرد عليك اه من شرح المناوي الكبير على الجامع الصغير اه ع ش على مر في الجهاد وعبارته هنا فن ترك صلاة واحدة فقد ظلم النبي صلى الله عليه وسلم وجميع عباد الله الصالحين بمنع ما وجب لهم من السلام عليهم انتهت وذكر الفشنى في شرح الاربعين انه ورد ان في الجنة شجرة اسمها التحيات وعامها طائر اسمها المباركات وتحتها عين اسمها الطيبات فاذا قال العبد ذلك في كل صلاة رز ذلك الطائر من على تلك الشجرة وانغمس في تلك العين ثم خرج منها وهو ينفض أجنته فينقطر من عليه الماء فيخلق الله تعالى من كل قطرة قطرة منه ملاك استغفر الله تعالى لذلك العبد الى يوم القيامة اه برماوى (قوله أيها النبي) بالهمز وتركه مع التشديد فان تركهما معا بطلت صلاته اه شيخنا (قوله أيضا أيها النبي) لو صرح بحرف النداء فقال يا أيها النبي أفتى ج بطلان الصلاة من العابد العالم لعدم وروده لانه زاد حرفين وعورض بآثارها زيادة لا تغير المعنى بل هي تصریح بالمعنى وقد قالوا ان زيادة الحرف لا تبطل الا ان غيبت المعنى والظاهر انه لا فرق بين الحرف والحرفين قلت الذي ذكره ج في التحفة في المبطلات واعتمده عدم البطلان بذلك ونقله أيضا عن افتاء الشارح رحمه الله تعالى ورد ما أفتى به بعضهم من البطلان اه حل وعبارة ع ش على مر ولا يضر زيادة قبيل ايها كما ذكره ج في فصل تبطل بالنطق بحرفين وعبارته وأفتى بعضهم ببطلان زيادة يا قبيل أيها النبي في التشهد أخذوا بظاهر كلامهم هنا لكنه بعيد لانه ليس أجنيا عن الذكر بل يمد منه ومن ثم أفتى شيخنا بانه لا يبطلان به انتهت وأقره سم عليه وقوله لا يبطلان به أي وان كان عامدا عالما انتهت

أو خلق بينهما برأسيهما أو
بوضع أنملة الوسطى بين
عقدتي الابهام أي بالسنة
لكن ما ذكر أفضل (وأكمل
التشهد مشهور) ورد فيه
أخبار صحيحة اختار الامام
الشافعي رضي الله عنه منها
خبر ابن عباس قال كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يعلمنا التشهد فكان
يقول التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله

(قوله السلام علينا) أي الحاضر من منام وماء وموم وملائكة وانس وجن وقيل كل مسلم اه برماوى
 (قوله وأقله التحيات لله الخ) استفيد من بيان الاقل بما ذكر ان هذه الاطامعة فلا يجوز نقص شيء منها
 ولا ابدال لفظ منها بما رادفه كالتشهد بعلم والني بالرسول وعكسه ومحمد بأحد أو غيره اه شرح مر وعبرة
 البرماوى ولا يجوز ابدال كلمته كالني والله ومحمد والرسول والرجة والبركة بغيرها ولا تشهد بعلم ولا ضمير
 على بظاهر ولا ابدال حرف منه ككاف عليك باسم ظاهر ولا ألف أشهد بنون ولا هاء بر كانه بظاهر وجوزة
 بعضهم في الثاني ويجوز ابدال باء النبي بالهمز ويضرب اسقاطهما معا في الوقف كما قال العلامة الزياى ويضرب
 اسقاط تنوين سلام المنكر خلافا للعلامة ابن حجر ولا يضر تنوين المعرفة ولا زيادة بسم الله قبل التشهد بل
 تكره فقط ولا يضر زيادة ميم في عليك ولا يال النداء قبل ايها ولا وحده لا شريك له بعد أشهد أن لا اله الا الله
 لو ورد ذلك في خبر ولا زيادة سيدنا قبل محمد هنا وفي الصلاة عليه الا تية بل هو أفضل لان فيه مع سلك الادب
 امتثال الامر وزيادة وأما حديث لا تسبى دوني في الصلاة فباطل باتفاق الحفاظ واللعن في اعراب التشهد
 كالترتيب ومن عجز عن التشهد جالس الكونه مكتوبا على رأس جداره مثلاً قام له كما في الفاتحة في عكسه ثم يجلس
 للسلام انتهت وقوله الا في الوقف أي فلا يضر وفي عش على مر ان ترك الهمز والتشديد معا يضر في كل
 من الوصل والوقف من العام وغيره وانه ان أعاده على الصواب اكتفى به والابطال صلاته بالسلام ان تعمله
 أو سلم ناسيا وطال الفصل اه (قوله التحيات لله) جمع تحية وهي البقاء الدائم وقيل العظمة وقيل السلامة من
 الآفات وقيل الملك وهو المعروف وقال زهير * وكلنا مال الفتى قد نلت * الا التحية يعني الملك وهي مبتدأ والله
 خبر عنها وما بعد هانفت ان لم يذكر معه الخبر والافهى جل وقد ورد فيها العطف أيضا قال شيخنا الشوبري
 وانظر لو أتى بواو العطف قبل والتحيات هل يضر كالتكبير أو لا يضر كالسلام أخذ من قولهم لا تضر
 الواو في السلام لان قبله ما يعطف عليه بخلاف التكبير حرره وسيأتي الكلام على معنى المبارك كان
 الصلوات الطيبات في كلامه وفي رواية الزايات أيضا فاذا زادها لا يضر اه برماوى (قوله أي عليك)
 أشار به الى ان هذا من باب حذف الخبر اه شوبري (قوله سلام علينا) مبتدأ أو سوغ الابتداء به كونه
 دعاء أو ان التنوين للتعظيم أي سلام عظيم اه برماوى (قوله وان محمد رسول الله) فيه تصريح بانه
 لا تحب إعادة أشهد ثانيا وذكروا بعضهم انه اذا جمع بينهما وجب الاتيان بالواو بينهما وانما لم يجب في الاذان
 لانه طلب فيه افراد كل كلمة بنفس وذلك ينافي العطف وألحقت الاقامة بالاذان اه حل (قوله أو عبده
 ورسوله) اعلم ان الصيغ الخمسة بدون أشهد ثلاث ويستفاد اجزاؤها مع أشهد بالطريق الاولى فتصير
 الصور الخمسة ستا وعبرة شيخنا الزياى والحاصل انه يكفي وأشهد ان محمد رسول الله وأشهد ان محمدا
 عبده ورسوله وأشهد ان محمد رسول الله وان محمد عبده ورسوله وان محمد رسول الله على ما في
 أصل الروضة وذكر الواو بين الشهادتين لا بد منه اه عش على مر (قوله وهو من زيادنى) أي قوله
 أو عبده ورسوله وقوله اذ ما بعد التحيات الخ تعليل لكون هذه الكلمات هي الاقل وان ما زاد عليها ليس بواجب
 وقوله توابع أي بواو العطف المقدرة قبل ليل التصريح بها في رواية اه شيخنا وقوله وقد سقط أولاها أي
 المبارك وهذا يشعر بان ما بعد المبارك لم يسقط في رواية لكن عبارة شرح مر لو ورد اسقاط المبارك
 وما يليها في بعض الروايات اه فلهذا اقتصر على اسقاط المبارك لكثرة الروايات التي سقطت فيها اه
 عش (قوله لجميع التحيات من الخلق) أي مما فيه تعظيم شرع بالخروج بذلك لما لو اعتادوا فوعا منها عنه في
 الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عريانا اه عش على مر (قوله من الخلق) أي لان كل
 ملك من ملوك الارض كان يحى تحية مخصوصة فكانت تحية ملك العرب بالسلام وتحية ملك الاكسرة بالسجود
 وتقبل الارض وتحية ملك الفرس بوضع اليد على الارض وتحية ملك الحبشة بوضع البدن على الصدر مع

وبركاته السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين أشهد ان
 لا اله الا الله وأشهد ان محمدا
 رسول الله واهم مسلم (وأقله)
 مارواه الامام الشافعى
 والترمذى وقال فيه حسن
 صحيح (التحيات لله سلام
 عليك أي النبي ورحمة الله
 وبركاته) أي عليك
 (سلام علينا وعلى عباد الله
 الصالحين) وهم القاتنون بما
 عليهم من حقوق الله تعالى
 وحقوق العباد (أشهد ان
 لا اله الا الله وان محمدا رسول
 الله أو) ان محمدا (عبده
 ورسوله) وهو من زيادنى
 اذ ما بعد التحيات من
 الكلمات الثلاث توابع
 لها وقد سقط أولاها في خبر
 غير ابن عباس وجاء في خبره
 سلام في الموضعين بالتنوين
 وتعريفه أولى من تنكيره
 لكثرة في الاخبار وكلام
 الامام الشافعى وزيادته
 وموافقه سلام التحليل
 والتحية ما يحى به من سلام
 وغيره والقصد الثناء على
 الله تعالى بانه مالك لجميع
 التحيات من الخلق والمبارك

السكينة وتحيية ملك الروم بكشف الرأس وتنكيسها وتحيية ملك النوبة بجعل اليدين على الوجه وتحيية ملك
 حير بالايماء بالاصابع مع الدعاء وتحيية ملك اليمامة بوضع اليد على كتف الحياض بالغرفها ووضعها مرارا
 فجمعت اشارة الى اختصاصه تعالى بحمدها دون غيره اه برماوى (قوله المكتوبات الخمس) هذا التفسير
 ظاهر على رواية ابن مسعود التي فيها العطف اما على رواية ابن عباس فلا الا ان يكون على حذف العاطف
 اذ لا يصح ان يكون وصفا للحيات لكونه أخص ولا بدل بعض لانه على نية طرح المبدل منه اه رشيدى
 (قوله أشهد أنى رسول الله) رد ذلك بان الاصح خلافه والمنقول ان تشهد كشهدنا نعم ان أراد به تشهد
 الاذان صح لانه وردانه أذن مرة في بعض أسفاره فقال ذلك اه برماوى لكن المقر في المواهب وشروحها
 أشهد ان محمدا رسول الله (قوله ولو أدخل بترتيب التشهد الخ) عبارة الانوار وشرط التشهد رعاية الكلمات
 والحروف والتشديد انما هو لاعتبار الحروف والمواالات والالفاظ المخصوصة واسماع النفس كالفتاححة اه رشيدى
 وعبارة تشرح مر وقضية في الانوار وجوب مراعاة التشديد هنا وعدم الابدال وغيرهما نظير ما مر في
 الفاتحة ويؤخذ مما تقرر انه لو أظهر النون المدغم في اللام في أن لا اله الا الله لتركه شدة منه نظير ما يقال في آل
 رحن باظهار آل فرعم عدم ابطاله لانه لم ين غير للمعنى ليس يصح اذ محمل ذلك حيث لم يكن فيه ترك حرف
 والشدة بمنزلة الحرف كحصر جوابه نعم لا يبعد عذر الجادل بذلك لحقائه كثير انتهت بالحرف وقوله ويؤخذ
 مما تقرر انه لو أظهر النون الخ قياسه انه لو أظهر التنوين المدغم في الراء في وان محمدا رسول الله أبطل فان
 الادغام في كل منهما في كلمتين هذا وفي كل ذلك نظيران الاظهار في مثل ذلك لا يزيد على اللحن الذى لا يغير المعنى
 خصوصا وقد جوز بعض القراء الاظهار في مثل ذلك وأما قوله اذ محمل ذلك الخ فجوابه انه لم يترك هنا حرفا لان
 النون المظهرة قامت مقام الحرف المدغم في صورة التشديد فان قلت قامت صفته قلنا وفاتت في اللحن الذى
 لا يغير مع ان ما هنا جوعا لاصل وفيه استلال الحرفين فهو يقابل قوات تلك الهمزة فليتامل اه سم على
 ج اه ع ش عليه (قوله أيضا ولو أدخل بترتيب التشهد الخ) وصرح في التمهية بوجوب المواالات وسكتوا
 عليه وفيه ما فيه اه زى وفي الخطيب ان الراجع وجوبها اه سلطان (قوله مبطلا للمعنى) بان قال الا الله
 وأشهد ان محمدا رسول الله أشهد أن لا اله الا الله بل يكفران قصد المعنى اه شيخنا ح ف (قوله وان تعمد بطلت
 صلاته) أى وان أعاده على الصواب لان ما أتبعه كلام أجنبى اه ع ش (قوله وأقل الصلاة على النبي الخ)
 أى في الصلاة وخارجها ويجزئ فيها ما مر في التشهد من الترتيب والمواالات واللحن اه برماوى وانظر لم قدم
 هنا الاقل وفي التشهد قدم الاكل والجواب انه راعى ما قل الكلام عليه في الموضوعين اه شيخنا (قوله اللهم
 صل على محمد وآله) لا يقال لم يأت بما في آية صلوا عليه وسلموا تسليما اذ فيها السلام ولم يأت به لاننا نقول قد حصل
 بقوله السلام عليك اه برماوى ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش مانصه وفي المناوى على الجامع
 مانصه واقتضاه على الصلاة يؤذن بانه لا يضم اليها السلام فيعكر على من كره الافراد ونعم ما ذهب اليه البعض
 من تخصيص الكراهة بغير ما ورد فيه الافراد بخصوصه كما هنا فلا ترد فيه بل يقتصر على الوارد اه ويؤخذ
 منه عدم سن السلام في صلاة الجنازة لعدم ورود اه (قوله صلى الله على محمد) ظاهره وان لم ينو بذلك
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن في ج على الارشاد لو قال الصلاة على محمد أجزاء أن نوى به الدعاء
 اه وعليه قلل الفرق ان صلى الله على محمد وردن الانشاء في كلام الشارع في القنوت وكثراستعمالها في
 الانشاء في لسان حملة الشرع في التشهد وغيره واما الصلاة على محمد فهي خبرية لفظا ولم يكثر استعمالها في
 الشرع في غيره فاحتج في الاكتفاء بها الى قصد الدعاء وقياسه اجزاء الصلاة على النبي وعلى رسوله حيث قصد
 بها الدعاء وظاهر كلام الشارح انه لا يكفي أصلى على محمد ولو قيل بالاكتفاء به لم يكن بعيدا فراجع اه ع ش
 على مر (قوله أيضا صلى الله على محمد الخ) عبارة شرح مر ولا يتعين ما تقرر فيكفى صلى الله على محمد أو على

الناميات والصلوات المكتوبات
 الخمس وقيل الدعاء بخير
 والطيبات الصالحات للثناء
 على الله تعالى وفي باب الاذان
 من الراعى أنه صلى الله عليه
 وسلم كان يقول في تشهد
 وأشهد أنى رسول الله ولو
 أدخل بترتيب التشهد قال في
 الروضة كاصلها نظر ان غير
 تقييد بامبطلا للمعنى لم يحسب
 ما جاء به وان تعمد بطلت
 صلاته وان لم يبطل المعنى
 أجزاء على المذهب (وأقل
 الصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم وآله اللهم صل
 على محمد وآله) ونحوه كصلى
 الله على محمد وآله

رسوله أو على النبي دون أحد وعليه ما الخطبة فيكون فيها صلى الله على الرسول أو الماسح أو الحاشر أو العاقب أو البشير أو النذير ولا يحزى ذلك هنا كما يشير إليه قولهم أنه لا يكفي أحد و يفرق بين ما هنا والخطبة بأنه يطلب هنا مزيد الاحتياط فلم يغتفر هنا ما فيه نوع إيهام بخلاف الخطبة فإنها أوسع من الصلاة انتهت (قوله وأكملها) أي الصلاة على النبي والآل وفيه ان الصلاة على النبي لم تزد في الآكل والذي زاد انما هو الصلاة على الآل فلم يظهر ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لها أقل ولها أكمل اه لكاتبه وعبارة أصله بعد ان ذكر الأقل كما هنا والزيادة الى جيد مجيد سنة في الآخرة انتهت وهي أظهر من قول المتن هنا وأكملها الخ اه لكن قال شيخ الاسلام في شرح البهجة الكبير ما نصه وفي الاذكار وغيره الانضل أن يقول اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وأزواجه وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك جيد مجيد اه ع ش على مر والافضل الاتيان بلفظ السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جمع وبه أفتى الشارح لان فيه الاتيان بما أمرنا به وزيادة الاخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وان ترد في أفضلته الاسنوي وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة فباطل لأصله اه شرح مر وقوله لان فيه الاتيان الخ يؤخذ من هذان الاتيان بالسيادة في الاذان وهو ظاهر لان المقصود تعظيمه صلى الله عليه وسلم بوصف السيادة حيث ذكر لا يقال لم يرد وصفه بالسيادة في الاذان لانا نقول كذلك هنا وانما طلب وصفه به للتشريف وهو يقتضي العموم في جميع المواضع التي يذكر فيها اسمه عليه الصلاة والسلام اه ع ش عليه (قوله كما صليت على ابراهيم) التشبيه راجع للصلاة على الآل للصلاة على النبي لانه أفضل من ابراهيم فكيف تشبه الصلاة عليه بالصلاة على آل ابراهيم اه شيخنا ح ف وعبارة البرماوى التشبيه عائد لا ل محمد لاله لانه أفضل من ابراهيم وآله الان يقال انه من حيث طلب الدعاء أو الكيفية ولذلك قال الامام الشافعي رضي الله عنه ان التشبيه لاصل الصلاة باصل الصلاة أو المجموع بالمجموع قال النووي وهذا أحسن الاجوبة وقيل لافادة المضاعفة صلى الله عليه وسلم دون ابراهيم انتهت (قوله انك جيد مجيد) زاد في رواية قبله في العالمين ولا بأس بها اه برماوى (قوله اسمعيل واسحق وأولادهما) لعل المراد أولادهما بلا واسطة أو ذريتهما مطلقا لكن بالحل على المؤمنين منهم ثم ظاهر كلامه انه ليس لابراهيم من الاولاد الا اسمعيل واسحق وليس كذلك بل له أولاد عدة ففي شرح المناوى على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان الله اصطفى كنانة الخ ما نصه وفي الروض الانيق كان لابراهيم ستة أولاد سوى اسمعيل واسحق ثم قال وكانوا أي أولاد ابراهيم ثلاثة عشر اه وعالية فيكون منهم ثمانية ذكور الستة المذكورون واسمعيل واسحق وخمس اناث لكن عبارة تاريخ ابن كثير ذكر أولاد الخليل أول من ولده اسمعيل من هاجر القبطية المصرية ثم ولده اسمعيل من سارة بنت عمه ثم تزوج بعدها قنطور ابنته طن الكنعانية فولدت له ستة أولاد وهم مديان وزمران وسرج بالجيم وتغشان ونسق ولم يسم السادس ثم تزوج بعدها حنون بنت أهين فولدت له خمسة كيسان وسروج واميم ولوطان وياث هكذا ذكره السهيلي في التعريف والاعلام اه وفي القاموس وسروج كتنور اخو اسمعيل واسحق أبو العجم الذين في وسط البلاد وفي شرح مسلم للنووي نحوه وهو صريح في ان أولاده كلهم ذكور فليراجع اه ع ش على مر (قوله ونخص ابراهيم بالذكار الخ) عبارة لاجهورى في شرح مختصر ابن أبي جرة نصها وانما خص ابراهيم عليه الصلاة والسلام بذكره وآله في الصلاة لوجهين أحدهما ان نبيينا عليه الصلاة والسلام رأى ليله المعراج جميع الانبياء وسلم على كل نبي ولم يسلم أحدهم على أمته غير ابراهيم فامرنا نبينا ان نصلى عليه وعلى آله آخر كل صلاة الى يوم القيامة مجازاة له على احسانه الثاني ان ابراهيم لما فرغ من بناء البيت جلس مع أهله فبكوا ودعا فقال

عليه على الصحيح (وأكملها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ) أي كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وفي بعض طرق الحديث زيادة على ذلك ونقص عنه وآل ابراهيم اسماعيل واسحق وأولادهما ونخص ابراهيم بالذكر لان الرجة

اللهم من حج هذا البيت من شيوخ أمة محمد فبهمني السلام فقال أهل بيته آمين ثم قال الحق اللهم من حج هذا البيت من كهول أمة محمد فبهمني السلام فقالوا آمين ثم قال اسمعيل اللهم من حج هذا البيت من شباب أمة محمد فبهمني السلام فقالوا آمين فقالت سارة اللهم من حج هذا البيت من نساء أمة محمد فبهمني السلام فقالوا آمين فقالت هاجر اللهم من حج هذا البيت من الموالى من النساء والرجال من أمة محمد فبهمني السلام فقالوا آمين فلما سبق منهم ذلك أمرنا بالصلاة عليهم مجازاة لهم انتهت (قوله لم يجتمع النبي غيره) أى فى القرآن بدليل قوله قال الله تعالى الخ انتهت (قوله وهو) أى الاكمل أى من الصلاة على محمد وآله كما قاله حل لامن التشهد اذا أكمله مسنون فى الاول أيضا كما نقل عن الزياى وقرره شيخنا العزيز حيث قال ان المباركات الصلوات الطيبات سنة فى التشهد الاول أيضا اه شيخنا (قوله سنة فى آخر) أى سواء فى ذلك المنفرد والمأموم والامام ولولم يحضروا لم يرضوا بالتطويل اه برماوى (قوله كدعاء بعده) أى بغير محذور ولا معلق اه برماوى فلو دعاء محذور بطلت صلاته كفى الشامل اه شرح مر وخرج بالمحذور المكره فلا تبطل به الصلاة اه سم على حج وليس من الدعاء المحذور ما يقع من الاثم فى القنوت من قوله -م أهلك اللهم من بغى علينا واعتدى ونحو ذلك اما أولا فاعدم تعيين المدعو عليه فاشبهه لعن الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بجواز هذا أولى منه لان الدعاء به دون اللعنة واما ثانيا فلان الظالم المعتدى يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخاتمة * (فرع) * وقع السؤال عن شخص خيل له نفسه الفاصرة انعكاس الزمن وان من أراد أن يدعو على شخص بدعوة لينعكس الحال ويحصل مقصوده من ابطال الضرر للدعوة وفعل ذلك فى الصلاة معتقدا له وقاصدا له هل تطل صلاته بذلك أم لا والجواب عنه ان الظاهر ابطاله لانه حينئذ دعاء بمحرم وذلك لانه استعمل اللفظ على طلب شئ فى طابضه وهو من الجواز كاعلاق السماء على الارض فاذا قال هذا اللهم ارحم فلا تاقصدا ما تقدم كان بمنزلة اللهم لا ترجه فتنبه له فانه دقيق قل أن يوجد وقال ابن قاسم على أبى شجاع قبيل كتاب الطهارة * (فائدة) * قد يكون الدعاء حراما ومنه طلب مستحيل عقلا أو عادة لا نحاولى وطلب نقي ما دل الشرع على ثبوته أو ثبوت ما دل على نفيه ومن ذلك اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم -م للدلالة الاحاديث الصحيحة على أنه لا بد من تعذيب طائفة منهم بخلاف نحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات المسلمين ذنوبهم على الاوجه لصدقه بغفران بعض الذنوب للكل او لبعض فلا منافاة فيه للنصوص وتوقف بعضهم فى جواز الدعاء على الظالم بالفتنة فى دينه وسوء الخاتمة ونص بعضهم على أن محل المنع من ذلك فى غير الظالم المتمرد اما هو فيجوز واختلفوا فى جواز سؤال العصمة والوجه كما قال بعضهم انه ان قصد التوقى عن جميع المعاصى والذات فى جميع الاحوال امتنع لانه سؤال مقام النبوة او التحفظ من الشيطان والخص من أفعال السوء فهذا لا بأس به وينبغى الكلام فى حاله الاطلاق والتجهد عندى الجواز لعدم تعيينه للمعذور واحتماله الوجه الجائز وقد يكون كفرا كالدعاء بالمغفرة لمن مات كافرا وقد يكون مكرها ومنه كما قال الزركشى الدعاء فى كنيسة وحمام ومحل نجاسة وقذر ولعب ومعصية كالاسواق التى يغلب وقوع العقود والامان الفاسدة فيها والدعاء على نفسه أو ماله أو ولده أو خادمه وفى اطلاق عدم جواز الدعاء على الولد والخادم ونحو ذلك الدعاء للكافر بنحو صحة البدن والهداية واختلفوا فى جواز التأمين على دعائه ويحرم لعن المسلم المستور ويجوز لعن اصحاب الاوصاف المذمومة كالفاسقين والمصورين واما لعن المعين من كافرا أو فاسقا فتضمنية طواهر الاحاديث الجواز وأشار القرطبي الى تحريمه الا من علم موته على الكفر ولا انسان فى تحريم لعنه بقية الحيوانات اه حج وقوله وقد يكون كفرا ينبغى ان يتأمل كونه كفرا بل مجرد كونه حراما فانه قال فى شرحه الكبير على الورقات تجوز مغفرة ما عدا الشرك للكافر نعم قضية كلامهم فى الجنائز حرمة الدعاء للكافر بالمغفرة وقوله وحمام قضيه انه لو توضأ أو اغتسل فى الحمام كرمه ادعية الوضوء وقوله ومحل قدربشكل عليه طلب بسم الله اللهم انى أعوذ

والبركة لم يجتمع النبي غيره
قال تعالى رحمة الله وبركاته
عليكم أهل البيت وحيد
بمعنى محمود ومجيد بمعنى
ماجد وهو من كمال شرفا
وكرما (وهو) أى الاكمل
(سنة فى) تشهد (آخر لافى)
أول لبنائه على التخفيف كالمص
(كدعاء) من المصلى بدنى

بك من الخبيث الخ عند دخول الخلاء اللهم إلا أن يقال هذا ونحوه مستثنى فليراجع وإن قوله وقد يكون كفرا
 محمول على طالب مغفرة الشرك الممنوعة بنص قوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به ومع ذلك في كون ذلك
 بمجرد كفره أو شئ وقوله وفي إطلاق عدم جواز الدعاء على الولد الخ المراد جواز استوى الطرفين وهو الإباحة فلا
 ينافي ما تقدم من أنه مكره ولا حرام وينبغي أن قصد بذلك تأديبه وغلب على ظنه أفادته جاز كضربه بل أولى
 والاكره وقوله واختلفوا في جواز التأمين على دعائه وينبغي حرمة ما قبله من تعظيمه وتخييل أن دعاءه
 مستجاب اه ع ش على مر (قوله أو دنيوى) أى ولو بنحو اللهم ارزقنى جارية حسناء صفتها كذا اه
 برماوى (قوله فانه سنة) ويكره تركه اه شرح مر وسيد كره الشارح ناقلا له عن الشافعى في الام بقوله فان لم
 يزد على ذلك كرهته أى على التشهد والصلاة على النبي بأن ترك الدعاء رأسا اه لكاتبه (قوله بما اتصل به)
 أى مع ما اتصل به فالباء بمعنى مع اه شيخنا (قوله ثم ليتخير من المسئلة) أى من دينى أو دنيوى ظاهره ولو
 يستعمل عادة فإن دعا بمحظور بطالت صلاته كما في الشامل اه حل (قوله في دعوه) بالنصب على أنه جواب
 الامر اه شورى (قوله اما التشهد الاول فلا يسن فيه الدعاء) أى بل يكره لبعثه على التخفيف ومحل ذلك
 في الامام والمفرد واما المسبوق اذا أدرك ركعتين من الر باعية فانه يشهد مع الامام تشهد الاخير وهو أول
 للمأموم فلا يكره له الدعاء فيه بل يستحب والاشبه في المواقف انه لو كان الامام يطيل التشهد الاول اما ثقل لسانه
 أو غيره وأتمه المأموم سر يعاونه لا يكره له الدعاء أيضا بل يستحب الى ان يقوم امامه اه شرح مر (قوله
 وما ثوره أفضل) أى لتنصيص الشارح عليه اه شرح مر (قوله أى وما أخرت) أى وما وقع منى آخر من
 ذنوبى كما قاله الاسنوى اه شورى قال الز يادى ولا استحالة فيه لانه طلب قبل الوقوع ان يغفر اذا وقع وانما
 المستحب بل طالب المغفرة الآن اه فلا حاجة الى قول الاسنوى المراد بالتأخر انما هو بالنسبة الى ما وقع أى
 المتأخر مما وقع لان الاستغفار قبل الذنب محال اه شيخنا (قوله وما أسرفت) أى جاوزت فيه الحد اه
 برماوى (قوله من عذاب القبر) زاد في رواية ومن عذاب الفقر اه برماوى (قوله ومن عذاب النار) أى نار
 جهنم اه برماوى (قوله ومن فتنة الحيا) أى الحياة بالدين والنيا والشهوات ونحوهما كترك العبادات وقوله
 والمهمات أى الموت بنحو ما عند الاحتضار أرفقته القبر اه برماوى (قوله ومن فتنة المسح بالرجال) أى
 الكذاب وهو بالحاء المهملة سمي بذلك لانه يمسح الارض كلها الامكة والمدينة او بالحاء المعجمة لانه يمسح
 العين واسمه صاف بن صياد وكنيته أبو يوسف وهو يهودى يأتى بعد الجذب الشديد سبع سنوات متواليات
 ومع جبيلان واحد من لحم وآخرون خبر ومع جنة وفار وحاره مسموح العين يضع حافره حيث أدرك
 طرفه ومعهم ملكان واحد عن يمينه وآخر عن شماله فيقول أتلر بكم فيقول الملك الذى عن يمينه كذبت
 فيجيبه الملك الذى عن شماله فيقول صدقت ولم يسمع أحد الا قول الملك الذى عن شماله صدقت وهذه فتنة
 كبيرة أعادها الله والمسلمين منها فمن أطاعه أطعمه وأدخله جنته ومن عصاه أحرمه وأدخله ناره فمن دخل
 جنته صار الى النار ككفره ومن دخل ناره صار الى الجنة بلغائه على الاسلام قبل وأول من يتبعه أهل مصر
 ويقدمه سبعون دجالا وقيل سبعون ألف دجال وجمع شيخنا البابلى بينهما بأن من قال سبعين يعنى
 من الكفار ومن قال سبعين ألفا يعنى من الصغار اه برماوى (قوله ظلم كثيرا) بالثلاثة فى أكثر الروايات
 وفي بعضها بالوحدة فينبغى أن يجمع بينهما اه شورى (قوله من عندك) أى لا يقتضيهما سبب من العبد
 من العمل ونحوه اه شورى (قوله انك أنت الغفور الرحيم) من باب المقابلة وان ختم الكلام بالغفور
 مقابل لقوله اغفر لى والرحيم مقابل لقوله ارحمنى ويجوز أن يكون من باب التعميم والتكميل وانظر الى هذه
 التاكيدات هنا من كلمة ان وضعية الفصل وتعريف الخبر باللام وصيغة المبالغة فاستخرج فوائدها ان كنت
 على ذكر من علم المعاني والبيان اه شورى ويندب التعميم في الدعاء لحبر ما من دعاء أحب الى الله تعالى من

أو دنيوى فانه سنة (بعده)
 أى بعد التشهد الاخر بما
 اتصل به من الصلاة المذكورة
 لحبر اذا قصد أحدكم في
 الصلاة فليقل التحيات لله
 الى آخرها ثم ليتخير من
 المسئلة ما شاء أو ما أحبه
 رواه مسلم وروى البخارى
 ثم ليتخير من الدعاء أعجبه
 اليه فيدعوه به أما التشهد
 الاول فلا يسن بعده الدعاء
 لما مر (وما ثوره) أى من قوله
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 (أفضل) من غيره (ومنه
 اللهم اغفر لى ما قدمت الخ)
 أى وما أخرت وما أسرفت
 وما أعلنت وما أسرفت وما
 أنت اعلم به منى أنت المقدم
 وأنت المؤخر لاله الا أنت
 للاتباع رواه مسلم وروى
 أيضا كالبخارى اللهم انى
 أعوذ بك من عذاب القبر
 ومن عذاب النار ومن فتنة
 الحيا والمهمات ومن فتنة
 المسح الدجال وروى
 البخارى اللهم انى ظلمت
 نفسى ظلما كثيرا ولا يغفر
 الذنوب الا أنت فاغفر لى
 مغفرة من عندك وارحمنى
 انك أنت الغفور الرحيم

(و) سن (أن لا يزبد امام
على قدر التشهد والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم)
لكن الأفضل كافي الروضة
كاملها أن يكون أقل منهما
لأنه تبع لهما فان زاد عليهما
لم يضر لكن يكرهه التطويل
بغير رضا المأمومين وخرج
بالتقيد بالامام غيره فيبطل
ما أراد ما لم يخف وقوعه به
في ٣٥٠ وكما حرمه جمع
ونص عليه في الامم وقال فان
لم يزدد على ذلك كرهته ومن
حرم به النووي في مجموعه
فانه ذكر النص ولم يخالفه
(ومن عجز عنهما أو عن دعاء
وذ كر مأثورين) كالتشهد
الاول والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم بعده
والقنوت وتكبيرات
الانتقالات والتسبيحات
(رجم) عنها وجواب في
الواجب ونها في المأثور
بأي لغة شاء اهذره بخلاف
القادر ويجب في الواجب
التعلم ان قدر عليه ولو بالسفر
كأمر تقيره في تكبير النحر
فلو ترجم القادر بطلت
صلاته أما غير المأثورين بان
اختر ع دعاء أو ذكر
بالجمعة في الصلاة فلا يجوز
كأنه له الرافي عن الامام
تصريحاً في الاولى واقتصر
عليها في الروضة واشعاراً
في الثانية بل تبطل به صلاته
فتعبري بالمأثور أولى من
تعبره بالنسب (و) ثاني
عشرها (سلام) تخبر مسلم
تخبرها التكبير وتعليها

قول العبد اللهم اغفر لامة محمد غفرة عامة وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول اللهم اغفر لي فقال
ويحك لو صمت لاستجب لك وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم مر ذات يوم على ذي الخويصرة التميمي فسمعه
يقول اللهم ارحمني وارحم محمد ولا تشرك معنا أحداً فضرب منكبه وقال لقد ضيقت واسعا يا أخا العرب عمم
فان بين الدعاء العام والخاص كباين السماء والارض وورد أيضاً ان من قال اذا أصبح اللهم اصلح أمة محمد اللهم
اغفر لامة محمد اللهم ارحم أمة محمد صار من الابدال اه برماوى (قوله وان لا يزبد امام الخ) معطوف على
قوله وان يضع يديه اه شيخنا (قوله على قدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) أى على قدر
ما يأتي به منهما فان أطالهما أطالهما وان خففهما خففهما لانه تبع لهما اه شرح مر اه شوبرى (قوله
وقال فان لم يزدد الخ) استشهد على محذوف تقديره فان اقتصر على التشهد والصلاة كرهه قال الشافعي الخ فتوله
على ذلك أى التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بان ترك الدعاء رأساً اه شيخنا وعبارة حل قوله
وقال أى في الامر فان لم يزدد الخ هذا الاستئناف كلاً آخر يفيد به ان الاقتصار على التشهد والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وترك الدعاء رأساً مكروه فتوله فان لم يزدد أى المصلى على ذلك أى التشهد والصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم ونقل في شرح الروض ان هذه عبارة الام انتهت (قوله على ذلك) أى التشهد والصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم بان اقتصر عليهما ولم يأت بعدهما بشئ اه برماوى (قوله ومن عجز عنهما) أى عن
التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أى عن النطق بهما بالعربية اه برماوى وهذا يقتضى ان
التشهد لا يجب فيه بدل بخلاف الفاتحة وتوقف الشوبرى في الفرق بينهما فقال قوله لزمه سبعة أنواع الخ انظر
التشهد لم يجب بدله ذكر عند العجز كما في الفاتحة اه والجواب انه ورد انه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً قد
عجز عن الفاتحة فأمره بالبدل المذكور بخلاف التشهد فانه رأى رجلاً كذلك أى عجز عن التشهد فلم يأمره
اه والجواب لشيخنا الجوهري وعبارة شرح مر لكن ان ضاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكر آخر
أتى به والآخرجه انتهت فانت تراه قد أثبت وجوب البدل وفي البرماوى ما نصه فان ضاق الوقت عن تعلم التشهد
وأحسن ذكر آخر أتى به والآخرجه اه (قوله ولو بالسفر) أى وان طال اه ع ش (قوله بالجمعة) أى
غير العربية وهو راجع للذكر والدعاء وقوله فلا يجوز أى الاختراع اه شيخنا (قوله وسلام) قال في محاسن
التريفة فيه معنى لطيف وهو ان المصلى كان مشغولاً عن الناس ثم أقبل عليهم كغائب حضر وهل معنى
السلام عليكم الله معكم أو اسم الله عليكم أو سلمتم منا وسلمنا منكم أو أنتم منافي سلام ونحن منكم في سلام
أو سلمكم الله أو سلمتم من الآفات أو أنتم في أمان الله أو نحو ذلك أقوال غريبة أصحها الاول ويشترط فيه اسماع
نفسه موالاته وعدم الزيادة فيه وتعريفه والخطاب فيه وميم الجمع ويجب ايقاعه الى انتهاء ميم عليكم حال
العود أو بدله اه برماوى وعبارة شرح مر والموا لا بين السلام عليكم شرط كالا حتر از عن زيادة أو
نقص بغير المعنى ويشترط ان يسمع نفسه انتهت فلو همس به بحيث لم يسمعه لم يعتد به فتجب اعادته وان نوى
الخروج من الصلاة بما فعله بطلت صلاته لانه نوى الخروج قبل السلام اه ع ش عليه وقوله يغـير المعنى
قضية ذلك انه لو جمع بين آل والتنوين فقال السلام عليكم أو قال والسلام عليكم بزيادة أو في أو لم يضر
لان هذه الزيادة لم تغير المعنى وهذا هو الظاهر وما لم يفرق بين ذلك وبين عدم كفاية والله أكبر في تكبيرة
الاحرام بزيادة الواو بان السلام أوسع اه سم على المنهج أى ولان التحريم لم يتقدمه ما يصلح لعطفه عليه
بخلاف السلام اه ع ش عليه أيضاً ويشترط أيضاً ان لا يقصد به الاعلام وحده بخلاف ما اذا قصد الاعلام
والتحليل أو أطلق فانه لا يضر ويشترط ان يكون من قعود وان يكون مستقبل القبلة وان يأتي به بالعربية إذا
كان قادراً ولو قال السلام التام عليكم لم يضر لان هذه الزيادة لم تغير المعنى أمال وقال السام عليكم أو السلام
عليكم فانه يضر لان هذا نقص بخل بالمعنى اه شيخنا ح ف (قوله تعجز عنها التكبير) أى تحريم ما كان

حلالا قبلها ونهى عنه فيها بالتكبير أى حاصل بسبب التكبير وتحليل ما حرم بها وبإباح خارجها بالتسليم أى
 حاصل بسبب التسليم اه ع ش مع زيادة وانظر وجه دلالة هذا الحديث على ان السلام ركن تأمل (قوله
 وأقله السلام عليكم) أى ولو مع تسكين الميم من السلام اه ع ش على مر (قوله لتأديته معنى ما قبله)
 أى ولو جود الصيغة وانما هى مقابلة اه شرح مر (قوله فلا يجوز نحو سلام عليكم) أى على الاصح
 وبإضافة أصله مع شرح مر والاصح جواز سلام عليكم بالتثنية كفى التشهد أقامه للتثنية بمقام الالف
 واللام قلت الاصح المنصوص لا يجوز نه والله أعلم لعدم وروده هنا مع صحة الأحاديث بأنه صلى الله عليه وسلم
 كان يقول السلام عليكم وانما أجزأ في التشهد لو روده فيه والتثنية لا يقوم مقام أل في العموم والتعريف
 وغيره اه (قوله نحو سلام عليكم) كسألى عليكم أو سلام الله عليكم أو عليك أو عليكم فان تعد ذلك كله
 مبطل الا مع ضمير الغيبة فلا تبطل به لانه دعاء لا خطاب فيه ولا يجوز نه اه شرح مر مع زيادة وقوله الامع
 ضمير الغيبة أى كالسلام عليه أو عليهما أو عليهم اه سم على المنهج أى أو عليهن اه ع ش عليه
 (قوله لعدم وروده) أى مع كونه لا يؤدى معنى ما ورد بخلاف عليكم السلام فانه وان لم يرد لكنه يؤدى
 معنى ما ورد اه شيخنا (قوله بل هو مبطل ان تعمد) يظهر تقييده بغير الجاهل المعذورا اه شرح مر والمراد
 بالمعذور هنا من يخفى عليه مثل ذلك وان كان بعيدا بالسلام اه ع ش عليه (قوله ان تعمد) أى وخاطب
 أو قصد الخروج ولا يضرتو بينهما مع التعريف ولا زيادة وأقبله لانه سببه شئ يعطف عليه وفارق التكبير
 بالاحتياط للانعقاد ولا زيادة التام أو الاحسن بعد السلام ولا سكوت لا يقطع الفاتحة ولو قال السلم عليكم بكسر
 السين أو فتحها مع سكون اللام فهما أو بفتح السين مع فتح اللام فان قصد به السلام كفى والافلا لانه يكون بمعنى
 الصلح والانقياد أصالة ولا يكتفى السام عليكم لانه بمعنى الموت اه برماوى (قوله وأكله السلام عليكم ورجة
 الله) ولا تسن زيادة وبركانه على المنقول المنصوص وهو المعتدوان وردت من عدة طرق ومن ثم اختار كثير
 منهم اه من شرح مر وع ش عليه (قوله مرتين) أى يقول ذلك مرتين اه شيخنا وقد تحرم التسليمة
 الثانية عند عروض مناف عقب الاولى كحدث وخروج وقت جعة وتخرق خف ونية إقامة وانكشف عورة
 وسقوط نجاسة عليه غير معفو عنها وهى وان لم تكن جزأ من الصلاة الا انها من توابعها ومكملاتها اه شرح
 مر وقوله كحدث الخ أقول وجه الحرمة فى هذه المسائل انه صار الى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل
 توابعها اه سم على ج اه ع ش عليه وقوله ملتفتا حال من الضمير المستتر فى يقول المأذرا اه شيخنا ولو سلم الثانية
 على اعتقاد انه أتى بالاولى وتبين خلافه لم يحسب ويسلم التسليمتين كما أفق به الواو لدرجة الله تعالى تبعاً للبعوى
 فى فتاويه ويفارق ذلك حسب ان جلوسه بنية الاستراحة عن الجلوس بين السجدة تين بان نية الصلاة لم تشمل التسليمة
 الثانية لانها من لواحقها لا من نفسها واول هذا الواو أحدث بينهما لم تبطل فصار كمن نسي سجدة من صلاته ثم سجد لتلاوة
 أو سهواً فان لم يتقو بمقام تلك السجدة بخلاف جاسة الاستراحة فان نية الصلاة شاملة لها اه شرح مر وقوله
 ويسلم التسليمتين الخ وينبغي ان يسجد للسهولان ما فعله يبطل عمدة فان قصد الثانية قبل الاولى بعد اجنبيا
 وبإضافة ج بعد قول الشارح لم يحسب سلامه عن فرضه مانصه لانه أتى به على اعتقاد النفل فليسجد للسهو
 ثم يسلم اه ع ش على مر (قوله مرة يمينا) أى وهى الاولى ولو فى صلاة جنازة فان سلمها عن يساره سلم
 الثانية كذلك لانه محلها الاصل على نظير ما لو قطعت سبابة اليمنى لا يشير باليسرى وقال بعضهم يسلم الثانية
 عن يمينه على نظير ما فى قراءة سورتي الجمعة والمنافقين فى الجمعة اه برماوى (قوله يمينا شمالا) فلو عكس كره
 وان أتى به ما عن يمينه أو عن يساره أو تلقاء وجهه كان خلاف الاولى اه حل (قوله ملتفتا فيهما) أى بوجهه
 فقط لانه يشترط أن يكون صدره مستقبلا القبلة الى الايمان بالميم من عليكم اه شيخنا ح ف لو انحرف
 به عمدا لم يبطل صلاته أو ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته وهل يعتد بسلامه حينئذ لعذره أولا ونجب اعادته

التسليم (وأقله السلام
 عليكم أو عكسه) وهو عليكم
 السلام لتأديته معنى ما قبله
 لكنه مكروه وهذا من
 زيادى فلا يجوز نحو سلام
 عليكم لعدم وروده بل هو
 مبطل ان تعمد (وأكله
 السلام عليكم ورجة الله
 مرتين) مرة (يمينا) مرة
 (شمالا ملتفتا فيهما)

لاتيان به بعد الانحراف فيه نظروا الاقرب الاول لانا حيث اغتفرناه وعذر فيه اعد به فلا تبطل صلاته وعليه
 فلا يسجد للمسلم ولا انتهاء صلاته وعلى الثاني يسجد ثم يعيد سلامه اه ع ش على مر (قوله أيضا ملتفتنا فيهما)
 أي بوجهه وهذا في غير المستأق اما هو فبمستنع عليه الالتفات لانه متى التفت للاتيان بسنة الالتفات خرج عن
 الاستقبال المشترط حينئذ فيمتنع عليه الالتفات ويكون مستثنى هكذا ظهر وبه يا غزفي قال لنا مصل متى التفت
 للسلام بطلت صلاته اه ر سبدي (قوله حتى يرى خده) أي برأيه من خلفه اه شيخنا (قوله مع تمام
 الالتفات) ويسن أن يفصل بينهما بسكتة لطيفة فان اقتصر على واحدة فتمامها الى القبلة أولى وقيل يبدأ بها
 عينا ويكملها شمالا اه برماوى (قوله ناويا) أي المصلى اماما أو مأموما أو منفردا السلام أي مع التحلل فلونوى
 به مجرد السلام أو الرد من غير ملاحظة التحلل لم يكتف به لوجود الصارف وحينئذ يكون هذا مستثنى من عدم
 وجوب نية الخروج أي فعل اجزاء السلام عند الاطلاق أي غافلا عن التحلل وعدمه مالم يكن صارف
 والاوجب اه حل وعبرة غ ش على مر قوله ناويا السلام الخ انظر هل يشترط مع نية السلام
 على من ذكر أو الرد نية سلام الصلاة حتى لو نوى مجرد السلام على من ذكر أو الرد ضرر وقد قالوا يشترط فقد
 الصارف أو لا يشترط فيكون هذا مستثنى من فقد الصارف لوروده فيه نظر والقلب الى الاشتراط أميل وهو
 الوجه ان شاء الله تعالى اه سم على المنهج ثم قال في قوله أخرى وما تقدم من قولنا انه ينبغي اذا قصد
 بالسلام السلام على من عن يمينه أو يساره أو الرد عليهم ان يقصد مع ذلك سلام الصلاة والا كان مصروفا والصرف
 صارف في الاركان ذكرته للرمل فيقال الى انه لا يشترط ذلك أي وهو المعتمد لان هذا مأمو به وأقول بردي على هذا
 ان التسبيح ان فانه ثبتي ما مور به مع ان معتمده فيه انه لو قصد مجرد التفهيم ضرر وكذا الفتح على الامام ونحو ذلك
 فعلم ان كون الشيء مأمو به لا يسوغ مثل هذا القصد فليتأمل انتهى وقوله وهو الوجه نقول مثله في
 حاشيته على ابن حجر واقتصر عليه والاقرب ما مال اليه الرمل من عدم الاشتراط ووجه بما قاله ابن حجر من
 انه لو علم من على يمينه سلامه عليه لم يجب عليه الرد لانه لكونه مشرعا للتحلل لم يصلح للايمان فكانه لم يوجد سلام
 منه على غيره وحيث كان كذلك لم يصلح صارفا انتهت وعبرة الشوري قوله ناويا السلام ظاهر كلامهم انه
 لا يشترط نية السلام الذي هو الركن مع ذلك وافرقي بينه وبين نظائره مما اعتبر فيه فقد الصارف بأنه هنالم
 يخرج عن مدلوله الذي هو النية ولومع النية المذكورة وفي غيره اخراج له عن المدلول فاحتاج الى فقد
 الصارف ثم لاهنا فليتأمل انتهت (قوله أيضا ناويا السلام) أي الامام والمأموم والمنفرد فلا ابتداء عام في
 الثلاثة بخلاف الرد فانه خاص بالمأموم اه شيخنا واستشكل احتياج السلام للنية فانه لا معنى لها فان الخطأ
 كاف في الصرف اليهم فاي معنى لها والصريح لا يحتاج انية ومن ثم لم يحتج لها المسلم خارج الصلاة في اداء السنة
 ويحجب بان المسلم خارجا لم يوجد سلامه صارف عن موضوعه فلم يحتج لها أو اما فيها فكونه واجبا للخروج منها
 صارف عن انصرافه للمقتدين بالنسبة للسنة فاحتج لها هذا الصارف وان كان صريحا اذ هو عند الصارف
 يشترط فيه القصد والحقت الثانية بالاولى في ذلك لان تبعيتها لها صارف عن ذلك أيضا اه ابن حجر اه
 زيادى (قوله على من التفت هو اليه) أبرز الضمير لان الصلاة جرت على غير من هوى له اه شوري لكن فيه
 ان الاراز من الشارح لامن المتن فالواحدة على المتن باقية اه لكاتبه (قوله على من التفت هو اليه) أي ولو
 غير مصل ومع ذلك لا يجب على غير المصلى الرد عليه وان علم انه قصد به السلام ثم رأيت ابن حجر قال مانعه ولو كان
 عن يمينه أو يساره غير مصل لم يلزمه الرد لانصرافه للتحلل دون التأمين المقصود من السلام الواجب رده ولان
 المصلى غير متأهل للخطاب ولا يختص السلام بالحاضر بل يعم كل من في جهة يمينه وان بعدوا الى آخر الدنيا
 وان اقتضى قول النهج ونية الحضار بالتسليم تخصيصهم اه ع ش على مر (قوله من ملائكة الخ)
 أي سواء الاحياء والاموات وكذا يقال في قوله وينويه على من خلفه الخ اه شيخنا (قوله وينويه على من

حتى يرى خده) الايمن في الاولى
 واليسر في الثانية للاتباع
 في ذلك رواه ابن حبان
 وغيره ويندئ السلام
 فيهما متوجه القبلة وينيه
 مع تمام الالتفات (ناويا
 السلام على من التفت) هو
 (اليمن ملائكة ومؤمني
 انس وجن) أي ينويه بمره
 اليمين على من عن يمينه
 وبمره اليسار على من عن
 يساره (وينويه على من

خلفه) الظاهر ان المراد من ذكر من الملائكة ومؤمن في الانس والجن اه حل (قوله والاولى اولى) أى لانها
 ركن بخلاف الثانية اه شورى (قوله ومأموم الرد الخ) وكذا يسن للامام ان ينوي الرد فيما لو سلم الاول ثم
 سلم المأموم تسليمته ثم سلم الامام الثانية فيسن له ان ينوي بها الرد على المأموم ولا يسن رد منفرد على منفرد
 او امام ولا رد امام على امام او منفردا ومقتدين بغيره ونحو ذلك مما يتصور اه ع ش على مر (قوله على
 من سلم عليه) الصلاة هنا جرت على من هي اليه فلم يحجج لبراز الضمير كالسابقة اه شورى (قوله فبنويه)
 أى الرد من على عيين المسلم من امام ومأموم بالتسليم الثانية بان تأخر تسليم من على عيينه التسليم الثانية بعد
 سلام المسلم التسليم الاول اذ لو تقدم عليه لم يكن من هو على عيينه قد سلم عليه فلا يطلب منه الرد أى وأما
 الابتداء فقد تقدم حكمه فالتسليم تكون للابتداء واداء الرد اه حل كما انها قد تكون للابتداء واداء الرد في
 سلام التحية وعبرة ع ش على مر * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عن شخصين تلاقيا مع شخص
 واحد سلم أحدهما عليه فرد عليه ناولا به الرد على من سلم والابتداء على من لم سلم فهل تكفي هذه الصيغة
 عنهما أولا لان فيها تشريكا بين فرض وهو الرد وسنة وهو الابتداء فيه نظر أقول والاقرب الاكتفاء بذلك ولا
 يضر التشريك المذكور أخذ من قولهم في المأمومين اذا تأخر سلام بعضهم عن بعض فكل ينوي بكل تسليم
 السلام على من لم سلم عليه والرد على من سلم انتهت (قوله أيضا فبنويه من على عيين المسلم بالتسليم الثانية)
 من الواضح تصوير ذلك بما اذا تأخر تسليم من على عيينه الثانية عن سلام المسلم الاول اذ لو تقدم عليه لم يكن
 من هو على عيينه قد سلم عليه فلا يطلب منه الرد فتأمل وقوله ومن على يساره بالاولى من الواضح أيضا تصوير هذه
 بما اذا تأخر تسليم من على يساره الاول عن تسليمه الثانية اذ لو تقدم لم يكن قد سلم عليه فلا رد
 تأمل فلو وقع سلام من على يساره مثلا الاول وسلامه هو الثانية متقارنين فينبغي ان يكون المطلوب هنا قصد
 الرد على من على يساره لانهم قد سلموا عليه بالاولى لا لابتداء عليهم ويحمل قولهم انه ينوي بالتسليم الثانية
 السلام على من عن يساره على غير هذه الحالة بان تأخر سلام من عن يساره على تسليمته جميعا كما هو السنة
 وهذا هو قياس السلام خارج الصلاة فانه اذا تلاقى اثنان وبدأ أحدهما بالسلام لم يطلب من الاخر الا الرد
 نعم المصلي يطلب منه السلام على غير المصلين أيضا كما يفيد كلام الشارح فلو كان على يساره في الصورة
 المذكورة المفروضة أحد لم يصل فلا يبعد ان يطلب من الامام ان يقصد بالتسليم الثانية في الصورة المفروضة الرد على
 من على يساره من المقتدين والابتداء على من على يساره من غيرهم اه سم (قوله ومن على يساره) أى
 مأموم على يساره أى المسلم وبعضهم فسر المسلم بالامام لانه هو الذي يتقدم سلامه على المأموم الذي على يساره
 لان السنة للمأموم كما سيأتي تأخير سلامه عن تسليمته في الامام وهذا التفسير ليس بلازم بل يمكن تفسيره بمأموم
 تقدم سلامه الثاني على سلام الذي على يساره لان المصنف قال ومأموم الرد على من سلم عليه أى ان وجد سلام
 عليه من جهة أو جهات وان لم يوجد فلا ينوي الرد اه شيخنا (قوله ومن خلفه وامامه) من معطوفة على من على
 عيين المسلم ومن المعطوفة مفسرة بمأموم أيضا والفرض انه مسلم أيضا اه شيخنا (قوله بأيمه ما شاء) هذا
 التحير واضح اذا تأخر سلام من خلف المسلم عن تسليمته جميعا ما اذا لم يتأخر ففيه اشكال لانه
 اذا سلم من خلف المسلم بين تسليمته فكيف يرد بالاولى مع ان المسلم قد لا يكون قصد السلام عليه الا بالثانية
 فتأمل اه سم (قوله أربع ركعات) انما ذكر المحدث في هذا دون سابقه لاشتراك هذه الاربعة في عدم
 التأكد دون ثلاث اه شيخنا (قوله يفصل بينهما) أى بين كل اثنين من كل أربع منهن الخ واعلم سيدنا عليا
 رضي الله عنه علم ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم بان قال له النبي أنا أسلم على من ذكر أو صرح به النبي صلى
 الله عليه وسلم في سلامه وقوله وان سلم بعضنا على بعض أى في الصلاة كما في بعض الروايات اه حل وقوله
 ومن معهم المراد بالمعية انهم في جهتهم اه شيخنا ح ف (قوله على الملائكة المقربين) ظاهره ولو غير

خلفه وامامه بأيمه ما شاء
 والاولى اولى (و) ينوي
 (مأموم الرد على من سلم
 عليه) من امام ومأموم
 فبنويه من على عيين المسلم
 بالتسليم الثانية ومن على
 يساره بالاولى ومن خلفه
 وامامه بأيمه ما شاء والاصل
 في ذلك خبر على كرم الله
 وجهه كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يصلي قبل الظهر
 أربعاً وبعدها أربعاً وقبل
 العصر أربع ركعات يفصل
 بينهما بالتسليم على الملائكة
 المقربين والنبیین ومن
 معهم من المسلمين والمؤمنين

الحفظة ولا مانع منه واصل التقييد بالمقر بين أراد به أنهم مقررون بالنسبة لنوع البشر لعصمة جميعهم من المعاصي فهي صفة لازمة اه ع ش (قوله وخبر سمره) أتى به لانه عام للفرض والنفل والاول خاص بالنفل اه شيخنا (قوله وان يسلم بعضنا على بعض) هو من عطف السبب والمرادف أو المغاير بحمل المحبة على نحو عدم المشاحنة ومصالحها المصلين خلاف الاول من حيث كونها خلف الصلوات اه برماوى (قوله أيضا وان يسلم بعضنا) أى فى الصلاة كفى رواية ذكرها مر فى شرحه وعبارته والاصل فى ذلك خبر البراء أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسلم على أئمتنا وان يسلم بعضنا على بعض فى الصلاة انتهت (قوله أيضا وان يسلم بعضنا الخ) قيده بعضهم بالمصلين بقريظة ذكر الامام وقد يقال لاحاجة الى التقييد لان المقصود من تسليم بعض المصلين على بعض حاصل مع التعميم ولا يضر شموله للمصلين وغيرهم وقوله وان تحابب أى ان نفعل ما يؤدى الى ذلك فلا يقال المحبة أمر قاطب ولا اختيار فيها اه ع ش (قوله أن لا يسلم الا بعد فراغ الامام الخ) ومن ثم كان الذى عن يساره ينوى الرد عليه بالاول ويندفع ما قد يقال كيف ينوى الرد عليه بالاولى والمأموم انما ينوى السلام على من عن يساره بالثانية فلم يفعل المأموم الذى على يساره السنة بل سلم قبل ان يسلم الامام الثانية نوى بالاولى السلام على الامام وينوى الرد عليه بالثانية اه حل (قوله وسنة نية خروج) أى على الاصح وعبارة أصله مع شرح مر والاصح انه لا تجب نية الخروج من الصلاة قياسا على سائر العبادات بل تستحب عند ابتداء التسليم الاول رعاية للفول بوجوبها فان نوى قبل الاولى بطلت صلاته أو مع الثانية أو أثناء الاول فاتته السنة ولا يضر تعيين غير صلاته خطأ بخلافه عند اختلاف الماهيات لما فيه من ابطال ما هو فيه بنية الخروج عن غيره ومقابل الاصح تجب مع السلام ليكون الخروج كالدخول انتهت ولو نوى قبل السلام الخروج عنده أى السلام لم تبطل صلاته لكن لا تكفيه بل تجب النية مع السلام اذا قلنا بوجوبها ولا تكفيه عن السنة اذا قلنا بانها سنة وهو الراجح اه برماوى * (فرع) * ظن مصلى فرض انه فى نفل فكمل عليه لم يؤثر أى لم يضر فى صحة الفرض على المعتمد وفارق عامر فى وضوء الاحتياط بان النية هنا ثبت ابتداء على يقين بخلافها ثم وليس قيام النفل مقام الفرض منحصرا فى التشهد الاول وجلسة الاستراحة ولا ينافى ذلك قول التنقيح ضابطا ما يأتى به الفرض بنية النفل أن تسبق نية تشمليهما ثم يأتى بشئ من تلك العبادات ينوى به النفل ويصادف بقاء الفرض عليه لان معنى ذلك الشمول أن يكون ذلك النفل داخلا كالفرض فى معنى مطلق الصلاة بخلاف سجود التلاوة والسهو كما يأتى اه ح (قوله وثالث عشرها الخ) قال الدمامينى فى مثله فى عبارة المغنى هو بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه لا يجوز فيه الضم على الاعراب أو أطال فى بيانه اه سم على ح اه ع ش على مر لكن تقدم فى الحيز فى قول المتن ويمكن قضاء يوم بصوم يوم وثالثه وسابع عشره ان مثل هذا التركيب يجوز فيه ثلاثة وجوه فأرجع اليه ان شئت (قوله من الأركان المتقدمة) خرج السنن كالفاتحة والسورة والتشهد والدعاء فالترتيب بينها ليس بركن فى الصلاة وانما هو شرط للاعتداد بسنيتها وانما لم يذكره الولاء ركننا وان حكاه فى أصل الروضة لان المشهور انه شرط اذ هو بالترك أشبه وصورة الرافعى تبع الامام بعدم تطويل الركن القصير وابن الصلاح بعدم طول الفصل بعد سلامه ناسيا وبعضهم بعدم طول الفصل بعد شكه فى نية صلاته اه شرح مر (قوله فى عدها) أى فى عد المتن لها المشتمل أى العد المذكر كور على قرن النية بالتكبير الذى أشار اليه بقوله فيما تقدم مقر ونايه النية وجعلها أى النية والتكبير مع القراءة فى القيام وجعل التشهد والصلاة الخ المشار اليه فيما سبق بقوله وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وقعود لهما وللسلام وقوله فالترتيب مراد فيما عدا ذلك أى فيما عدا النية مع التكبير وفيما عدا التكبير مع القيام وفيما عدا قراءة الفاتحة مع القيام وفيما عدا التشهد مع القعود وفيما عدا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع القعود وفيه ان استحضار النية

رواه الترمذى وحسنه وخبر
سمره أمرنا رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن نرد على
الامام وان تحابب وان يسلم
بعضنا على بعض رواه
أبو داود وغيره ويسن للمأموم
كفى التحقيق أن لا يسلم الا
بعد فراغ الامام من تسليمته
والتقييد بالمؤمنين مع ذكر
سلام الامام على غير المقربين
من امامه وخلفه وسلام غيره
على من امامه وخلفه ومع ذكر
رد المأموم على غير الامام
من زيادنى (وسن نية
خروج) من الصلاة بالتسليم
الاولى خروج من الخلاف
فى وجوبها والتصریح
بالسنة من زيادنى (و) ثالث
عشرها (ترتيب) بين
الأركان المتقدمة (كذكر)
فى عدها المشتمل على قرن
النية بالتكبير وجعلها مع

القراءة في القيام وجعل
التشهد والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم والسلام
في القعود فالترتيب مراد
فيما عدا ذلك ومنه الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم
فانما بعد التشهد كما مر وعده
من الاركان بمعنى الفروض
صحیح وبمعنى الاجزاء فيه
تغليب ودليل وجوبه
الاتباع مع خبر صلوا كما
رايتموني أصلي (فان تعمد
تركه) تقديم ركن (فعلى)
هو أعم من قوله بان سجدة
قبل ركوعه (أو سلام) من
زيادتي كان ركع قبل قراءته
أو سجدة أو سلم قبل ركوعه
(بطلت) صلواته لتلاعبه
بخلاف تقديم قولي غير

سابق على التكبير والقيام موجود قبل التكبير وقبل الفاتحة والجلوس سابق على التشهد وعلى الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم وأجيب بان استحضار النية قبل التكبير وتقديم القيام على التكبير والجلوس
على التشهد والصلاة شرط لاركن لخروجه عن الماهية كذا أفاده شيخنا ولك ان تمنع وجوب تقديم القيام
على ما ذكر وكذا الجلوس بل يكفي مقارنة التكبير للنية والتشهد للجلوس وكذا استحضار النية اذ يكفي مقارنتها
حرر اه حل وعبارة شرح مر يمكن ان يقال بين النية والتكبير والقيام والقراءة والجلوس للتشهد
ترتيب لكن باعتبار الابتداء لا باعتبار الانتهاء لانه لا بد من تقديم القيام على القراءة والجلوس على التشهد
واستحضار النية مع التكبير على ان تقديم الانتصاب على ابتداء تكبيرة الاحرام واستحضار النية قبل التكبير
شرط لهما لاركن لخروجه عن الماهية اه شرح مر (قوله وعده من الاركان بمعنى الفروض) أى
التي لا بد منها في حصول الشيء صحیح على وجه الحقيقة كما هو المتبادر من الاركان وبمعنى الاجزاء ليس صحیح
على وجه الحقيقة بل فيه تغليب أى تسميته ركنًا من باب التغليب لان الركن الحقيقي انما هو القول أو الفعل
الظاهر وهذا وان كان فعلا أى جعل هذا بعد هذا لانه غير ظاهر وفيه ان النية كذلك الا ان يقال لان سلم
ان الجزء الحقيقي للفعل الظاهر بل الاعم وأيس المراد بالترتيب الفعل بل هو الحاصل بالمصدر وهو كون هذا
بعد هذا وهذا انما هو هيئة لاجزاء والجزء الحقيقي ما كان من الاقوال والافعال وان لم تكن ظاهرة وليس
هذا منها على ان بعض المشايخ وهو ابن القاسم قال ما المانع من أن تكون الصلاة شرعا عبارة عن مجموع
الاقوال والافعال وهيئتها الواقعة هي عليها وهو الترتيب وهو جزء حقيقي فلا تغليب لان صورة المركب جزء
منه كما هو ظاهر من كلام الائمة اه حل وقديقال المانع اطباقهم في تعريف الصلاة على اقتصارهم على
الاقوال والافعال ولم يزد أحد الهيئة ويجب بأن المراد بالاقوال والافعال في التعريف الاعم من المنادية
والصورية اه شيخنا ح ف (قوله بمعنى الفروض) حال من الاركان وكذا قوله وبمعنى الاجزاء اه شيخنا
وقوله صحیح أى لان المراد بالفرض ما لا بد منه والترتيب لا بد منه وقوله فيه تغليب أى غلب ما هو جزء على ما ليس
بجزء وأطلق على الكل أجزاء تغليبا اه زى (قوله صحیح) أى على وجه الحقيقة والافعال الصحة ثابت على
تقدير كونها بمعنى الاجزاء تأمل اه سم على المنهج ويصرح بالصحة التي ذكرها قول الشارح بعد وبمعنى
الاجزاء فيه تغليب فان التغليب من أنواع المجاز اه ع ش على مر (قوله ودليل وجوبه الاتباع) أى
والاجماع فقد قال عليه الصلاة والسلام لا ادع ارجى اذا قمت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ثم كذا فذكرها بالفاء أولا
ثم ثم وهما للترتيب اه شرح مر (قوله بتقديم ركن فعلى) أى على فعلى أو قولى فحذف المتعلق ايدانا
بالعموم وقوله أو سلام أى فكذلك فهي أربع صور ومثل ثلاث منها والخطب سهل اه شيخنا وفي
ق ل على الجلال قوله بتقديم ركن فعلى أى على فعلى آخر ولا حاجة لقولهم أو على قولى ليس يدخل تقديم
الركوع على القراءة فانه مبطل لان البطلان فيه من حيث تقديمه على القيام الذي هو فعلى ولذلك قال
بعضهم لا يتصور تقديم فعلى على قولى محض ولا عكسه ولا فعلى على مثله كذلك ولا قولى على قولى كذلك
والجواب بما قيل ان الركن في القيام والقعود هو ما سبق على القولى مردود بان محل القولى منهما متغايران ولذلك
عدوه ركنا طويلا اذ يلزم ان الفاتحة ليست في القيام وانما في قيام آخر وكل باطل أو بما قيل ان المنظور
اليه في محل القولية هو الاقوال والفعل تابع لهما لعدم تصور وجودها بدونه مردود أيضا بعدم سقوط الفعل
بسقوط الاقوال عند العجز عنها والوجه أن يقال ان الفعل المتقدم على محله يخرج عن الركنية لعدم الاعتماد
به كما هو صريح قولهم فابعد المستروك لغو ولذلك وجبت اعادته ولا نظر الى عسده ولا الى صورته التي سمى
ركنا لاجلها ولا يتصور تقديم ركن على محله مع بقاء ركنية مطلقا وانما جاء البطلان من جهة الخلل بترك الركن
المتقدم وكن حقه البطلان مطلقا وانما الخنص البطلان بالفعلين المختلفين لوجود انحراف هيئة الصلاة فيها

دون غيرها فتأمل هذا وارجع اليه وعض عليه بالنواخذ فانك لاتعثر على مثله في مؤلف والله الموفق والموفق
 اه (قوله كأن صلى على النبي الخ) الكاف استعصائية اذ ليس لتقديم القول غير السلام على قولي آحضوره
 غير هذه اه شيخنا (قوله فان تذ كر قبل فعل مثله فعله) هذا أصل أول وقوله والأجزاء الخ أصل ثان
 وقد فرغ على الأول تغريعين وهما قوله فلو علم في آخر صلته الى قوله ثم تشهد وقوله أو علم في قيام ثانية ترك
 سجدة الى قوله ثم يسجد وعلى الثاني أيضا تغريعين وهما قوله أو من غيرها أو شك لزمه ركعة وقوله أو في آخر
 رباعية الى آخر المسائل اه شيخنا (قوله فعله) أي فوراً وجوباً فان تأخر بطلت صلته فلو تذ كر في
 سجوده ترك الركوع فعله بان يعود الى القيام ويركع ولا يكفيه ان يقوم راكعاً لانه صرف الهوى للسجود
 وحينه إذ يحتاج للفرق بينه وبين ما يأتي في جلوس الاستراحة والجلوس للقيام فيما لو صلى من جلوس ولفرق
 ج بما قد يتوقف فيه وعبارة الشوبري فلو تذ كر في السجود ترك الركوع قام ثم ركع من قيامه ولا يكفيه
 القيام بصورة الركع لان صورة هوى السجود غير صورة هوى الركوع فكأنه غيره فلا يقوم مقامه
 وبه إذا فارق ولو تشهد التشهد الأخير على ظن الأول أو جلس الجلوس بين السجدين على ظن الاستراحة
 فليتام على انتهت ولو شك الامام أو المفرد في ركوعه هل قرأ الفاتحة أولاً أو في سجوده هل ركع لزمه القيام حالا
 فان مكث قليلاً ليتذكر بطلت صلته اه حل أما المأموم فانه يجري على صلاة امامه ويأتي بركعة بعد
 السلام اه شيخنا ح ف (قوله حتى فعل مثله) أي وان أتى بالمثل لقصد المتابعة كما لو أحرم مفرداً وصلى
 ركعة ونسى منها سجدة ثم قام فوجد مصلياً في السجود أو في الاعتدال فاقتدى به وسجد معه لانه متابعة فيجزئه ذلك
 وتكمل به ركعته اه شوبري وقوله في ركعة أخرى فيه أنه يخرج ما لو ترك السجدة الأولى بان لم يطمئن ثم
 تذ كر ذلك في السجدة الثانية فانها تقوم مقام الأولى وقد فعل مثل المتروك في ركعته اه شوبري أيضاً
 وعبارة سم قوله في ركعة أخرى أقول كأنه احتريزه عما لو تذ كر بعد فعله لاني ركعة أخرى كما لو ركع قبل
 القراءة فلم يتذ كر حتى قرأ في السجود فلا اعتداد به هذه القراءة فتأمل انتهت وقوله أجزاء طاهره وان لاحظ
 كونه من الركعة الثانية اه حل (قوله أجزاء وتدارك الباقي) هذا كله اذا عرف المتروك وموضعه فان لم يعرف
 أخذ باليقين وأتى بالباقي وفي الاحوال كلها يسجد للسهو الا اذا وجب الاستئناف بان ترك ركناً وجوز ان يكون
 المتروك التنية أو التكبير والا اذا كان المتروك هو السلام فانه اذا تذ كره ولم يطل الفصل سلم ولا حاجة الى سجود
 السهو اه أسنوي وقوله ولم يطل الفصل وكذا ان طال فيما يظهر اه شرح الروض اه سم (قوله
 كسجود تلاوة) أي ولو لقراءة آية بدلا عن الفاتحة فيما يظهر خلافاً للزركشي اه حج اه سم على المنهج
 اه ع ش على م ر ومثل سجود التلاوة سجود السهو بان استمرت غفلة حتى يسجد للسهو وصدر منه بركة قضى
 السجود ثم تذ كره تركه شيأ من السجود اه ع ش وقوله لم يجزه قال شيخنا محل ذلك ما لم يتذ كر حال
 سجوده للتلاوة ترك سجدة وقصد السجدة التي تركها ولا يكفي سواء كان مستقلاً أو مأموماً لانه قصد ما عا
 عليه حال سجوده وقال شيخنا الشبراملسي يكفي ان تذ كر حال هويه لسجود التلاوة وأما اذا تذ كر حال سجوده فلا
 يكفي لانه صرف الهوى للتلاوة فلا يكفي عن الهوى للسجود اه برماوى (قوله فلو علم في آخر صلته الخ)
 سواء في ذلك المفرد والامام والمأموم اه ع ش على م ر (قوله ولم يطل الفصل) أي وان مشى قليلاً
 وتحول عن القبلة ما لم يطل نجاسة غير مفعولها اه زى اه ع ش (قوله سجد ثم تشهد) ويسجد للسهو
 حيث لم يكن مأموماً أو مأموماً هو فلا سجود عليه لان سهوه محمول على امامه اه ع ش (قوله أو من غيرها) أي ولم يعلم عين
 ذلك الغير اه حل (قوله أو شك في انها من آخره) أي فالشك هنا في محله المتروك مع العلم بنفس الترك فلا
 يغني عن هذا قول الشارح الا أني وكالعلم بتركه ما ذكر الشك فيه أي في أصل الترك اه شيخنا (قوله مثلاً)
 راجع لكل من قيام وثانية فيشمل الجلوس القائم مقام القيام في حق من يصلي من جلوس ويشمل الثالثة

سلام كأن صلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم قبل
 التشهد أو تشهد قبل السجود
 فيعيد ما قدمه (أو سهواً)
 فعله (بعد متروكه لغو)
 لوقوعه في غير محله (فان
 تذ كر) متروكه (قبل فعل
 مثله فعله والا) أي وان لم
 يتذ كره حتى فعل مثله في
 ركعة أخرى (أجزاء) عن
 متروكه (وتدارك الباقي)
 من صلته نعم ان لم يكن المثل
 من الصلاة كسجود تلاوة
 لم يجزه (فلو علم في آخر صلته)
 أو بعد سلامه ولم يطل
 الفصل (ترك سجدة من)
 ركعة (آخره سجد ثم تشهد)
 لوقوع تشهد قبل محله (أو
 من غيرها أو شك) في انها من
 آخره أو من غيرها (لزمه
 ركعة) فبها لان الناقصة
 مكنت بسجدة من التي
 بعدها ولغايتها في الأولى
 وأخذ بالاحوط في الثانية
 (أو علم في قيام ثانية) مثلاً
 (ترك سجدة) من الأولى

والرابعة اه شيخنا ح ف وهذا كلام غير ظاهر وجل من لا يسهو بل يتعين أن يكون قوله مثلاً راجعاً للقيام فقط أي ومثل قيام الثانية ركوعها واعتدالها ومثله الجلوس في حق من يصلي من جـ اوس ولا يصح أن يكون راجعاً لقوله ثانية لأنه اذا علم في قيام الثالثة ترك سجدة من الاولى استمر على ما هو عليه ولم يترك سجدة تأمل ثم ظهر أن الحق ما قاله شيخنا المذكور وان قول الشارح من الاولى بقـ در فيه مثلاً أيضاً قد دخل في العبارة ما لو شك في قيام الثالثة في ترك سجدة من الثانية أو في قيام الرابعة ترك سجدة من الثالثة (قوله فان كان جلوس الح) أي جلوساً معتدلاً به بأن اطمأن اه ع ش على مر (قوله ولو بنيت جلوساً استراحة) فيه ان الجلوس اذا كان بنيت جلوساً للاستراحة كيف يقوم مقام الجلوس الواجب مع أنه تقدم أنه يشترط أن لا يقصد بالركن غير فقط وهنا قد قصد الغير فقط وهو جلوس الاستراحة وأجيب بان الشرط المذكور في غير المعذور ونظيره ما ذكره فحين تشهد التشهد الأخير على ظن أنه الاول فإنه يكفيه لأنه معذور في قصده وقد شملت ما فعله نية الصلاة بخلاف من ركع أو رفع فرعاً من شيء أو سجدة للتلاوة فلم تشملها النية اه شيخنا (قوله سجدة من قيامه) ولا يضرب جلوسه حيث ذكره لو قد علم من اعتداله قدر عدة الاستراحة ثم سجدة أو قد علم من سجود التلاوة للاستراحة قبل قيامه فلا تبطل به الصلاة لانهم معهوده فيها غير ركن بخلاف زيادة نحو الركوع فإنه لم يعهد فيها الا ركناً فكان تأثيره في تغيير نظامها أشد وقد قال في متن البهجة

أوزاد عمد اركانها الفعلية * لان زاد عدة ولم تطولا .

قال الشارح بعده بان تعدد من اعتداله الى آخر ما سبق اه شوري (قوله أو في آخر رابعة) قال الشيخ عبدة نسبة الى رابع المعدول عن أربع اه سم على المنهج وقد المصنف الرابعة ليتأتى جميع ما ذكره أما غير الرابعة فلا يتأتى جميع ذلك فيه وطريقه أن يفعل في كل مترك تحققة أو شك فيهما هو الاسوأ اه ع ش على مر (قوله جهل محلها الخ) خرج بقيد الجهل في هذه المسائل ما اذا علم محلها فلا يلزم أن يكون الحكم كما ذكر في الجهل بل قد وقد وذلك ظاهر عند تأمله ومن ذلك ما بينوه به قولهم والعبارة للعباب أو أنه أي أو تذكر في التشهد الأخير انه ترك سجدتين وعرفهما من الأخيرة سجدهما أو من ركعتين غيرها أو من ركعتين متواليين فواجبه ركعة والاخر كعتان أو أنه ترك ثلاثاً وعرف واحد من الرابعة وثنتين من ركعتين قبلها فواجبه سجدة ثم ركعة أو أنه ترك واحدة من الاولى وثنتين من الرابعة فسجدتان ثم ركعة أو ان الثلاث من الثلاث الاول ولم يجلس في الركعة الاولى للاستراحة أو أشكل فر كعتان أو أنه ترك أربعة وعرفهما من الأخيرتين أو أن واحدة من الاولى وواحدة من الثانية أو ان واحدة من الثانية وواحدة من الثالثة أو ان ثنتين من الثانية وثنتين من الرابعة في الكل فسجدتان ثم ركعة الى آخر ما أطال بيانه اه فراجعه وتأمل فائدة تقييده بقوله السابق ولم يجلس في الركعة الاولى للاستراحة اه سم (قوله فتجبران بالثانية) أي فتجبر الاولى بسجدة من الثانية وقوله والرابعة أي فتجبر الثالثة بسجدة من سجدتي الرابعة وقوله ترك ذلك أي سجدة من الاولى وسجدة من الثالثة وقوله وسجدة من ركعة أخرى أي من الثانية أو الرابعة وذهب جمع من المتأخرين الى ان الواجب في المسئلة الثانية هو ترك ثلاث سجدة وركعتان لا ركعتان فقط لاحتمال ان يكون المترك السجدة الاولى من الركعة الاولى والثانية من الثانية والثالثة من الرابعة فالخاسل من الاولى والثانية ركعة الاسجدة لان ترك أولى الاولى يأتي جلوساً لان الجلوس لا يعتد به الا ان سبعة سجود وحيث بلغوا السجود الاول من الثانية لانه لا جلوس قبله فالثانية لم يحصل منها الا الجلوس بين السجدة من الاولى والثانية من الثانية ويبلغوا باقيها والحاصل من الرابعة سجدة في سجدة الثانية ثم يأتي ركعتين اه حل وسأتيه الجواب عن ذلك وفي قل على الجلال مائة قال الاسنوي تبعاً لغيره والصواب في هذه أي مسئلة الثلاث لزوم سجدة وركعتين لان الاسوأ فيها ترك أولى الاولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة وفي الاربع لزوم ثلاث

(فان كان جلوس بعد سجدة) التي فعلها ولو بنيت جلوساً استراحة (سجدة) من قيامه اكتفاء بجلوسه (والا) أي ولم يكن جلوس بعد سجدة (فاجلس طه ثنا) ليتأتى بالركن بهيته (ثم يسجد أو) علم (في آخر رابعة) ترك سجدتين أو ثلاث جهل محلها أي الخس فيها (وجب ركعتان) أخذاً بالاسوأ وهو في المسئلة الاولى ترك سجدة من الركعة الاولى وسجدة من الثانية فتجبران بالثانية والرابعة ويأخو باقيهما وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو أربع) جهل محلها (فسجدة) تجب (ثم ركعتان) لاحتمال أنه ترك سجدتين من الاولى وسجدة

ركعات يجعل المترول مثلاً مثل ما ذكر في أولى الصورة السابقة مع سجدين من الثالثة وفي الست لزوم
سجدين وثلاث ركعات يجعل المترول ما ذكر مع سجدين من الرابعة وهذا التقدير لا يخص عنه فان قيل هذا
فيه ترك شيء آخر وهو الجلوس وكلام الاصحاب في ترك السجدة فقط قلنا هذا خيال فاسد لان المأتي به
وهو باطل شرعاً كالمترول حسا السلوك أسوأ التقدير اه كلامه وهو ظاهر جلي اذ لا يتصور ان يحسب
الجلوس مع عدم سجود قبله وقد علمت بهما ما قاله السبكي وغيره كما يأتي وان تبعه مر في شرحه وما قيل
في رد ذلك الاعتراض بتصور الاصحاب المسئلة بمالو سجدة على كونه عمامة لا يجدي نفعا وما قيل ان الاسنوي
ذكر الاعتراض ورده بغير مستقيم ولعله منقود عليه وقد ذكر ابن التاج السبكي في التوشيح ما يوافق كلام
الاسنوي في المسئلة الثانية بقوله نظاما

وتارك ثلاث سجرات ذكر * وسط الصلاة تركها فقد أمر
بحملها على خلاف الثاني * عليه سجدة وركعتان
وأهل الاصحاب ذكر السجدة * وأنت فانظر ثانياً ذلك عده
ولما رآه والده السبكي كتب عليه جواباً من رأس القلم بقوله

لكنه مع حسنه لا يرد * اذ الكلام في الذي لا يفقد
الا لسجوداً فاذما انضم له * ترك الجلوس فليعمل عمله
وانما السجدة للجلوس * وذلك مثل الواضح المحسوس

فقد علمت بوجه ما ذكره الاسنوي فيما مر والله الموفق والهادي انتهى (قوله اذ الاولى تتم بسجدين من الثانية
والثالثة) أي بالسجدة الباقية من الثانية وواحدة من سجدي الثالثة ويلغو باقيها وأما الوجه المترك الواحدة
من الاولى وثنتين من الثانية وواحدة من الثالثة لزم ركعتان فقط وذهب جمع في هذه الى وجوب ثلاث ركعات
لاحتمال ان يكون المترول السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية والسجدة من الثالثة اذ الحاصل له
من الاولى والثانية ركعة الاسجدة كما علمت فتم سجدة من الرابعة ويلغو باقيها اه حل وسبأني له الجواب عن
ذلك (قوله أيضاً اذ الاولى تتم بسجدين الخ) هذا هو الحق وأما قول المحلى فتلغو الاولى وتكمل الثانية بالثالثة
فهو ممنوع اذ لا وجه لالغاء الاولى وقد قالوا ما بعد المترول لغو وقضيته ان ما بعد الثانية لغو الا ما يكمل به
وكذا قوله الا في ترك الخمس فتم الاولى الخ هو الحق وأما قول المحلى فتكمل أي الثالثة بالاربعة فممنوع
أيضاً تأمل ثم رأيت مر قال انه تسع اه سم (قوله وانه في الست الخ) أي ولا احتمال انه في الست الخ فان
قلت هل وراء هذا الاحتمال آخر يخالفه في الحكم قلت نعم وهو احتمال ترك سجدين من كل من
الاولى والثانية وسجدين من الرابعة اذ قضية هذا الاحتمال وجوب سجدين ثم ركعتين فالاحوط الاحتمال
الذي ذكره تأمل اه سم (قوله من كل من ثلاث ركعات) أي الثلاث الاولى أي الاولى والثانية والثالثة فتم
الاولى بسجدي الرابعة وذهب أولئك الجمع في هذه الثانية وهي ترك الست الى وجوب ثلاث ركعات وسجدة
لاحتمال انه ترك السجدة الاولى من الاولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة لان الحاصل له
من الاولى والثالثة ركعة الاسجدة ورد على أولئك الجمع بأن ما ذكره وخلاف فرض كلام الاصحاب لان كلامهم
مفروض فيما علم اتيانه بالجلوس المحسوبة المعتد بها وانما ترك السجود فقط وحينئذ أسوء التقدير ما ذكره
الاصحاب فيما ذكر وهو ان لا يجعل المترول أولى الاولى وكلام الاصحاب مفروض فيمن قال تركت السجود
دون الجلوس المعتد به وما ذكره أولئك فممنوع لم يعلم هل أتى بالجلوس المعتد بها أو لا مع علمه بترك السجود المذكور
وحيث ان الاحوط في حقه جعل مترولة أولى الاولى وحمله على انه أتى بجلوس الاستراحة فيكون قائماً مقام
الجلوس بين السجدين لا يناسب الاحتياط بل المناسب ان لا يفرض ذلك وان اعتاد فعل ذلك فترك أولى الاولى

من الثانية وسجدة
من الرابعة فالحاصل له
ركعتان الاسجدة اذ الاولى
تتم بسجدين من الثانية
والثالثة والرابعة فاقصبة
سجدة فيتمها ويأتي بركتين
(أو خمس أو ست) جهل
محملها (فثلاث) أي ثلاث
ركعات لاحتمال أنه في
الخمس ترك سجدين من
الاولى وسجدين من الثانية
وسجدة من الثالثة فتم
الاولى بسجدين من الثالثة
والاربعة وأنه في الست ترك
سجدين من كل من ثلاث
ركعات (أو سبع) جهل
محملها (فسجدة ثم ثلاث) أي
ثلاث ركعات لان الحاصل له

هو الاحوط لان من شك في اتيانه بالجلوس بين السجدة يجب عليه الاتيان بها اه حل (قوله وفي ثمان سجدة الخ) لم يقل هنا جهل محلها لان الثمان من الرباعية محلها معلوم والمراد غالباً بالافق لا يعلم كان اقتدى مسبوق في الاعتدال فأتى مع الامام بسجدة تين وسجدة امامه للسجدة تين وقرأ امامه آية سجدة في ثانيته مثلاً وسجده في آخره لانه له هو امامه وقرأ في ركعته التي انفرد بها آية سجدة ثم شك بعد علمه بانه ترك ثمان سجدة لكونها على عمامته في انها سجدة صلواته أو ما أتى به السهو والتلاوة والمتابعة أو ان بعضها من اركان الصلاة وبعضها من غيرها فتحمل المتركة على انها سجدة صلواته وغيرها بتقدير الاتيان به لا يقوم مقام سجود الصلاة لعدم شمول النية اه ع ش على مر (قوله ويتصور الخ) نية عليه لكونه خفياً وقال القليوبي نية عليه دفعا لما قد يتوهم من انه اذا لم يسجد لم يتصور الشك أو الجهل فتأمل اه شيخنا (قوله أو سجود على عمامته) أي أو شئ التصق بجبهته في السجود اه حل (قوله وكالعلم بترك ما ذكر الخ) هذا راجع لأول التفاريح وهو قوله فلو علم في آخر صلواته الى آخرها اه شيخنا (قوله على المختار عنده) أي النووي وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يكره تغميض عينيه قاله العبدوى من أصحابنا تبعاً لبعض التابعين لان اليهود تغمضه ولم ينقل فعله عنه عليه الصلاة والسلام ولا عن أحد من الصحابة وعندى لا يكره وعبر عنه في الروضة بالمختار ان لم يخف منه ضرراً والنهي عنه ان صح يحمل على من خافه انتهت وقوله وعندى لا يكره الخ أي ولكنه خلاف الاولى اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله وعندى لا يكره أي فيباح اه (قوله فان خافه كره) وقد يجب اذا كان العرايا صفوفاً وقديس كان صلى طائفة من روق ونحوه مما يشوش فكره قاله العز بن عبد السلام ويسن فتح عينيه في السجود ليسجد البصر فانه صاحب العوارف وأقره الزركشي وغيره اه شرح مر وقوله ليسجد بصره قياسه فتحهما في الركوع ليركع البصر فليتأمل اه سم على المنهج وما ذكر ظاهر في البصر وأما الاعى فينبغي عدم سن ذلك في حقه لانه لا فائدة فيه ويمكن الفرق بينه وبين تصويره بصورة البصر في النظر لموضع السجود بان ذلك أقرب الى الخشوع لانه اذا صور نفسه بصورة من ينظر لموضع سجوده كان أدعى لقلة الحركة في حقه بخلافه هنا فان تصويره بصورة البصر يستدعى تحريك الاجفان ليحصل فتح عينيه والاشتغال به منافع للخشوع اه ع ش عليه (قوله وسن ادامة نظر محل سجوده) أي بان يتبدأ النظر الى موضع سجوده من ابتداء التحريم ويدعمه الى آخر صلواته الا فيما يستثنى وينبغي ان يقدم النظر على ابتداء التحريم ليتأتى له تحقق النظر من ابتداء التحريم اه ع ش على مر (قوله ادامة نظر محل سجوده) أي في جميع صلواته ولو بحضرة الكعبة وان كان أعى أو في ظلمة بان تكون حالته حاله الناظر لمحل سجوده لانه أقرب الى الخشوع اه شرح مر وعبارة البرماوى قوله محل سجوده أي المصلى ولو كان أعى أو عاجزاً أو في ظلمة أو صلى على جنازة أو صلى خاف نبي أو عند الكعبة أو فيها حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت بحبا للمراء المسلم اذا دخل الكعبة كيف يرفع بصره قبل السجدة يدع ذلك اجلالاً لله تعالى وتعظيماً ما دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة فأخلف بصره موضع سجوده حتى خرج منها انتهت (قوله نظر) بالتوهم ونصب ما بعده وبإضافته اليه اه شيخنا (قوله لانها أقرب الى الخشوع) أي من حيث جمع النظر في مكان واحد وموضع السجود أشرف وأسهل ويسن النظر اليه عند التحريم وإزالة ما فيه وكنسه بطرف ثوبه وربما يشعر به التعبير بالادامة اه برماوى (قوله نعم يسن كفاي المجموع الخ) ويسن أيضاً في صلاة الخوف والعدو امامه نظره الى جهنم لتلايغتهم ولن صلى على نحو ساط مصور عم التصوير مكان سجوده ان لا ينظر اليه اه شرح مر (قوله اشارته) أي ولو مستورة مادامت مرتفعة والاندب نظر محل السجود قال شيخنا الشبرايمسى ومنه يؤخذ ان من قطع سبابته لا ينظر الى موضعها بل الى موضع سجوده ثم رأيت في بعض الهوامش ان العلامة الرملى أفتى بذلك اه برماوى (قوله وهو حضور القلب) بان لا يحضر فيه غير ما هو فيه وهو الصلاة وان تعلق ذلك الغير بالآخر

ركعة الاسجدة وفي ثمان سجدة تحب سجدة ثمان وثلاث ركعات ويتصور بترك طمأنينة أو بسجود على عمامة وكالعلم بترك ما ذكر الشك فيه (ولا يكره) على المختار عنده (تغميض عينيه ان لم يخف) منه (ضرراً) اذ لم يرد فيه نهى فان خافه كره (وسن ادامة نظر محل سجوده) لانها أقرب الى الخشوع نعم يسن كفاي المجموع في التشهد أن لا يجاوز بصره اشارته لحديث فيه (ونخشوع) وهو حضور القلب وسكون الجوارح لا آية قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وتدبر قراء

القفال وتبعه الجلال المحلى في شرح الاصل قال العلامة الطبري لاوى ويحصل أصل السنة بما قاله القفال اه
برماوى (قوله في عرض الفصل) بفتح الميم وكسر الصاد وأما بالعكس فهو اللسان اه شيخنا (قوله فلا بأس)
أى لا اعتراض عليه والا فالسنة ما تقدم اه ع ش (قوله وذ كر ودعاء بعدها) هذا الكلام يفيد مغايرة
الدعاء للذكر وفي ج في شرح الخطبة بعد قول المصنف وما وجدته من الاذ كر ما نصه وهو أى الذ كر لغة
كل مذ كر وروى عن قول سب و بناء أودعاء وقد يستعمل شرعاً أيضاً الكل قول يثاب فائده وعليه فاذ كر شامل
للدعاء فقوله ودعاء من ذكر الخاص بعد العام ايضاً اه ع ش على م ر وروى الترمذى عن أنس ان
من جلس بعد صلاة الصبح يذ كر الله تعالى حتى تطلع الشمس كان كحجة وعبرة تامة اه شرح م ر وافهم
قوله بعدها أنه لا يضر الفصل بالراتبة وهو كذلك وان تردد فيه بعضهم واذا كان يصلى صلاة الجمع فيؤخذ كر
الاولى الى الفراغ من الثانية والاكمل ان يأتى لكل صلاة بذ كر ودعاء اه شيخنا ح ف وعبرة ع ش
على م ر قال البكرى في الكثر ويندب عقب السلام من الصلاة ان يذ كر بالاستغفار ثلاثاً ثم قوله اللهم أنت
السلام الخ ثم يقول اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجدم منك الجد ويحتم بعد ذلك بما ورد
من التسبيح والتحميد والتكبير المشار اليه ثم يدعوفهم ذلك كما من الاحاديث الواردة في ذلك وهذا مستحب
وان لم أر من صرح به اه وينبغي أنه اذا تعارض التسبيح وصلاة الظهر بعد الجمعة في جماعة تقديم الظهر وان فاته
التسبيح وينبغي أيضاً تقديم آية الكرسي على التسبيح فيقرأها بعد قوله ولا ينفع ذا الجدم منك الجد وينبغي أيضاً
ان يقدم السبعيات في يوم الجمعة على ذلك لخت الشارع على طاب الفور فيها ولكن في ظني ان في شرح المناوى
على الاربعين انه يقدم التسبيح وقامعه عليها وينبغي أيضاً ان يقدم السبعيات على تكبير العبد أيضاً لما من
الخت على فوريتها والتكبير لا يفوت بطول الزمن انتهت وفي قل على الجلال قوله بعدها أى عقبها فيفوت
بطول الفصل عرفاً وبالراتبة الا المغرب لرفعها مع عمل النهار ولا يفوت ذكر بذ كر آخر وقال شيخنا ان ما ورد فيه
شهر مخصوص يفوت بمخالفة كقراءة الفاتحة والعودتين والاحلاص بعد الجمعة قبل ان يثنى رجله فيفوت بانثناء
رجله ولو يجعل يمينه لا يقوم وقال ج لا يفوت الذ كر بطول الفصل ولا بالراتبة وانما الغائبة كله وهو ظاهر حيث لم
يحصل طول عرفاً بحيث لا ينسب اليها اه (قوله قال لا اله الا الله وحده الخ) ظاهره انه صلى الله عليه وسلم كان
يقوله مرة واحدة وانه خاف الصلوات الخمس وفي سم على ج كان صلى الله عليه وسلم اذا صلى الصبح جلس حتى
تطلع الشمس واستدل في الخادم بخير من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثاب رجله لا اله الا الله وحده لا شريك له
الحديث الخ ثم قال ويأتى مثله في المغرب والعصر لور ود ذلك فيهما وفي متن الجامع الصغير مانصه اذا صليت صلاة
الغرض فقولا عقب كل صلاة عشر مرات لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخر الحديث وأقره المناوى وعليه
فينبغي تقديمها على التسبيحات لخت الشارع عليها بقوله وهو ثاب رجله وورد أيضاً ان من قرأ قل هو الله أحد مائة
مرة عقب صلاة الصبح ولم يتكلم غفر له ما أورد عليه سم في باب الجهاد سوا الاصله انه اذا سلم عليه شخص وهو
مشغول بقراءة ثم اهل يرد عليه السلام ولا يكون فو ذلك الواب الموعود به لاشتغاله بما رواجب أو يؤخره الى
الفراغ ويكون ذلك عذراً في التأخير ثم قال فيه نظر ولم يرجع شيئاً أقول والا قرب الاول وحل الكلام على
الاجنبي الذي لا عذر له في الاتيان به وعلى ما ذكر اذا سلم من صلاة الصبح وأراد الاتيان بالذ كر الذي هو لا اله
الا الله الى آخره وقراءة السورة هل الاولى تقديم الذ كر أو السورة فيه نظر ولا يبعد تقديم الذ كر لخت
الشارع على المبادأة اليه بقوله وهو ثاب رجله ولا يبعد ذلك من الكلام لانه ليس اجنبياً عما يطلب بعد
الصلاة اه ع ش على م ر (قوله ولا ينفع ذا الجدم منك الجد) بفتح الجيم فيهما أشهر من كسرها وظاهر
كلام النووي في شرحه سلم ان منك متعلق بالجسد وان المراد بالجسد البدن لان الاخرى نافع وقال
العلامة ابن دقيق العيد منك متعلق بغيره لا حال من الجسد لانه اذا كان نافع وضمن ينفع معنى يمنع أو ما يقاربه

اليمين في عرض الفصل
وبين نشرها صوب الساعد
والقصد من القبض المذكور
تسكين اليدين فان أرسلهما
ولم يعبث فلا بأس نص عليه
في الام والكوع وهو من
زيادتي العظم الذي يلي ايهام
اليد والرسغ المفصل بين
الكف والساعد (وذ كر
ودعاء) وهو من زيادتي
(بعدها) أى الصلاة كان
النبي صلى الله عليه وسلم اذا
سلم منها قال لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك
وله الحمد يحيى ويميت وهو
على كل شئ قدير اللهم لا مانع
لما أعطيت ولا معطي لما
منعت ولا ينفع ذا الجدم منك
الجسد رواه الشيخان وقال

وعليه فالمعنى لا يمنعه منك حفظ ديني يا كن أو آخر ويا وهو حسن دقيق اه شرح الاعلام اه شوي
 (قوله من سجد لله دبر كل صلاة) أي بعد كل صلاة من الفرائض وقال بعضهم هو شامل للنافلة أيضا ثم ظاهره انه
 لا فرق بين الاتيان بهما على الفور أو التراخي لكن قال جج انه لا يضر الفصل اليسير كالاغتغال بالذكر المطلوب
 بعد الصلاة كآية الكرسي والراتبة وظاهره ولو أكثر من ركعتين وقال سم عليه ما حاصله انه ينبغي في اغتفار
 الراتبة انه لا يفحش الطول بحيث لا يعد التسبيح من توابع الصلاة عرفا اه ثم على هذا والى بين صلاتي الجمع
 آخر التسبيح عن الثانية وهل يسقط تسبيح الاولى حينئذ أو يكفي لها ذكر واحد ولا بد من ذكر لكل من الصلاتين
 فيه نظر ولا يبعد ان الاولى افراد كل واحدة بالعدد المطلوب لها فلا واقتصر على أحد العددين كفي في أصل السنة
 كما لو قرأ آيات سجدة متوالية حيث قالوا يكفي لها سجدة واحدة والاولى افراد كل آية بسجدة اه ع ش
 على مر (قوله دبر كل صلاة) أي مكتوبة من الخمس قال العلامة زى ولواصاله فتدخل المعادة وفيه نظر الان
 يحمل على المعادة وجوبها وظاهر التعبير بكل فوات الثواب المذكور بترك ذلك الذكر أو بعضه ولو في صلاة واحدة
 ولو سهوا وتوقفه على مداومة ذلك في بقية عمره وفيه نظر قال شيخنا ع ش ينبغي حل ذلك ومثله على الغالب
 فاذا فات لعذر أو نحوه فلا يضر لان مثل ذلك يحمل على المداومة الاغلبية اه برماوى (قوله ثلاثا وثلاثين)
 وفي رواية أربعين وثلاثين ولا فرق بين ان يرتبها كذا كر أو لا ولا بين ان يأتي بعدد كل نوع وحده أو لا والزيادة
 على العدد المذكور لا تضر على المعتمد خلافا للصوفية بل بالغ ابن العماد فقال لا يحل اعتقاد عدم حصول
 الثواب لانه قول بلا دليل بل الدليل يردده وهو عموم قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ولم يعثر القرافي
 على سر هذا العدد المخصوص وهو التسبيح ثلاثا وثلاثين والحمد كذلك والتكبير كذلك بزيادة واحدة تكملة
 المائة وهو ان أسماء تعالى تسعة وتسعون وهي اما ذاتية كالله أو جلالية كالتكبير أو جمالية كالحمين فجعل
 الاول التسبيح لانه تنزيه الذات وجعل الثاني التكبير ولثالث التمجيد لانه يستدعي النعم وزيد في الثانية التكبير
 ولا اله الا الله وحده لا شريك له لانه قيل ان تمام المائة في الاسماء الالهية الاعظم وهو داخل في أسماء الجلال
 قال بعضهم وهذا الثاني أو وجه نقلا ونظرا اه برماوى (قوله غفرت خطاياهم الخ) الذي اعتمده جمع من مشايخنا
 حصول هذا الثواب المذكور اذا زاد على الثلاث والثلاثين في المواضع الثلاثة فيكون الشرط في حصوله عدم
 النقص عن ذلك اه ع ش على مر (قوله مثل زبد البحر) الزبد ما يرى على وجهه عند ضرب الامواج
 اه جج على التحرير وفي المصباح الزبد بفتح من البحر وغيره كالرغوة وأزبد ازبادا قذف بزبد اه (قوله
 جوف الليل) يجوز نصبه على نزع الحافض أي في جوف الليل ويجوز رفعه على أنه خبر بلسان محذوف أي
 هو جوف الليل وعليه فيقدر في السؤال مضاف محذوف أي أي وقت الدعاء اسمع قال جوف الليل أي هو جوف
 الليل أي الوقت هو جوف الليل اه ع ش بياض (قوله ودبر الصلوات المكتوبات) وعن أبي امامة ممن قرأ
 آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة الا أن يموت وفي رواية من قال دبر صلاة الفجر وهو
 نائم رحمه الله قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له
 عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان في يومه هذا في حرز من الشيطان ومن الوارد في
 هذا الحبل اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومنه ما سلف استحبابه بين السجدةتين ومنه أيضا
 اللهم اني أعوذ بك من الجبن والخل وأعوذ بك من عذاب القبر والاحاديث في ذلك كثيرة * (تنبيه) *
 خاطب الله تعالى هذه الامة بقوله فاذا ذكروني أذكركم فأمرهم أن يذكره بغير واسطة وخاطب بنى اسرائيل
 بقوله اذكروا نعمتي لا تنتم لماسلم يعرفوا الله تعالى الا بها فأمرهم أن يتصوروا والنعم ليسوا بها الى ذكر المنعم
 واعلم ان المتأخرين اختلفوا في الدعاء صلى الله عليه وسلم اللهم اجعل ثواب ما قرأناه زيادة في شرفه صلى الله
 عليه وسلم فأفتى بعضهم بمنع ذلك ومنهم العلم بالبقية وأفتى بعضهم بجوازه كالشارح تبعا للقباني وهو المعتمد

صلى الله عليه وسلم من سبع
 الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين
 وحده الله ثلاثا وثلاثين وكبر
 الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام
 المائة لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الى قوله قد ير
 غفرت خطاياهم وان كانت
 مثل زبد البحر وكان صلى
 الله عليه وسلم اذا انصرف من
 صلاته استغفر الله ثلاثا وقال
 اللهم أنت السلام ومنك
 السلام تباركت يا ذا الجلال
 والاكرام رواهما مسلم
 وسئل النبي صلى الله عليه
 وسلم أي الدعاء أسمع أي
 أقرب الى الاجابة قال جوف
 الليل ودبر الصلوات المكتوبات
 رواه الترمذي ويكون كل

منهما سر الكن يجهر بهما
 امام يريد تعليم مأمومين
 فاذا تعلموا أسر (وانتقال
 لصلاة من محل آخر)
 تكبر المواضع السجود فانها
 تشهد له وتعبيري بذلك أعم
 من قوله وان ينتقل للنفل من
 موضع فرضه قال في المجموع
 وغيره فان لم ينتقل فليفصل
 بكلام انسان (و) انتقاله
 (لنفل في بيته أفضل) لخبر
 المحققين صلوا أيها الناس
 في بيوتكم فان أفضل الصلاة
 صلاة المرء في بيته الا المكتوبة
 ويستثنى نفل يوم الجمعة قبلها
 وركعتا الطواف وركعتا
 الاحرام حيث كان في الميقات
 مسجد وزيد عليها صور
 ذكرتها في شرح الروض
 (ومكث رجال لينصرف
 غيرهم) من نساء وخنثائي
 لا تباع في النساء رواه
 البخاري وقيس بن الخنثائي
 وذكرهم من زيادتي
 والقياس مكثهم لينصرف
 وانصرفهم بعد من فرادى
 وهذا أولى من قول المهمات
 والقياس استحباب انصرفهم
 فرادى اما قبل النساء أو
 بعدهن (وانصرف لجهة
 حاجه) له أي جهة كانت

اه برماوى (قوله لكن يجهر به امام الخ) الامام ليس بقيد اه شيخنا (قوله وانتقال لصلاة الخ) أي اماما أو
 غيره ولو خالف ذلك فأحرم بالثانية في محل الاولى فهل يطلب منه الانتقال بفعل غير مبطل في أثناء الثانية يجهه أن
 يطلب سواء خالف عمدا أو سهوا أو جهلا لا يقال الفعل لا يناسب الصلاة بل يطلب تركه فيها لا نقول ليس هذا
 على الإطلاق الا ترى أنه يطلب منه دفع المار وقل نحو الحية التي مرت بين يديه وان أدى الى فعل خفيف أو غير
 ذلك مما هو مقرر في محله وكذا السؤال بفعل خفيف اذا أهمله عند الاحرام كما أفق به شيخنا اه مر اه سم
 على المنهج اه ع ش على مر (قوله لصلاة من محل أخرى) اقتضى إطلاق المصنف عدم الفرق بين
 النافلة المتقدمة والمتأخرة لكن المتجه كما في المهمات في النافلة المتقدمة ما أشعر به كلامهم من عدم الانتقال لان
 المصلي مأمور بالمبادرة للفعل الاول وفي الانتقال بعد استقرار الصفوف مشقة خصوصاً مع كثرة المصلين كالجمعة
 اه فعلم ان محل استحباب الانتقال مالم يعارضه شيء آخر اه شرح مر (قوله بفصل بكلام انسان) أي لانهي
 عن وصل صلاة بصلاة أخرى الا بعد كلام أو خروج ولا يسن لكل ركعة بغير احرام اه برماوى (قوله
 ولنفل في بيته) أي ليفعله في بيته فالمراد انه ينتقل من المسجد ليفعل النفل في بيته اه شيخنا ولا فرق في ذلك بين
 المسجد الحرام ومسجد المدينة والاقصى والمجور وغيرها ولا بين الليل والنهار لعدم الحديث ولكونه أبعد
 عن الرياء ولا يلزم من كثرة الثواب التفضيل اه شرح مر وعبارة البرماوى قوله ولنفل في بيته أفضل
 أي ولولم يكن بالكعبة والمسجد حواها وسواء كان المسجد خالياً أو من الرياء أو لان العلة ليس خوف الرياء فقط
 بل مع النظر الى عود بركة الصلاة في منزله انتهت ومحل كون النفل في البيت أفضل مالم يحصل له شأن في قبلته
 والافضل هو المسجد أفضل اه ع ش على مر (قوله ويستثنى نفل يوم الجمعة) أي سنتها القبلية واما
 البعدية ففعلها في البيت أفضل اه ع ش على مر وفي قل على الجلال ان مثل قبلية الجمعة كل راتبة
 متقدمة تدخل وقتها وهو في المسجد اه (قوله ذكرتها في شرح الروض) عبارته في باب صلاة التطوع بعد ذكر
 ما ذكره هنا نصها قال الزركشي وصلاة الضحى لخبر رواه أبو داود وصلاة الاستخارة وصلاة من شئ السفر
 والقادم منه والمأكل بالمسجد لا اعتكاف أوتى علم أو تعام وانما نفوت الراتبة واستثنى القاضي أبو الطيب
 الساكن في المسجد ومن يخفى صلاته فيه وقريب منه ما يفهمه قول المذهب وأفضل التطوع بالنهار ما كان
 بالبيت انتهت وقد نظم ذلك شيخنا الطبري رحمه الله تعالى فقال

صلاة نفل في البيوت أفضل * الا الذي جماعة يحصل
 وسنة الاحرام والطواف * وفعل جالس للاعتكاف
 ونحو علمه لاحيا البقعة * كذا الضحى ونفل يوم الجمعة
 وخائف الفوات بالتأخر * وقادم ومنشئ السفر
 والاستخارة والقبلي * لغرب ولا كذا البعدي

اه سم (قوله لينصرف غيرهم) ويسن للغير الانصراف عقب سلام الامام اه شرح مر (قوله لا تباع
 في النساء) أي ولان الاختلاط بهن مظنة الفساد اه شرح مر (قوله والقياس مكثهم) أي القياس
 على ما يأتي في النكاح في نظر الخنثائي والنظر اليه اه شوبري وعبارة الشارح في كتاب النكاح * (فرع) *
 المشكل يحتمل في نظره والنظر اليه فيجعل مع النساء رجلا ومع الرجال امرأة كما صححه في الروض فتوصلها
 انتهت (قوله وانصرف لجهة حاجه) ولا يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة كما هو ظاهر كلامهم اه شرح
 مر ولا يكره أيضا ان يقال جوابا لمن قال أصليت صليت اه ع ش عليه (قوله أيضا وانصرف لجهة حاجه)
 لعل المراد الانصراف من موضع صلاته لا الانصراف من المسجد بل خرج وأراد التوجه حيثئذ اه شوبري
 وفي قل على الجلال والمراد الانصراف عند خروجه من محل الصلاة كباب المسجد مثلا وقيل عند

انصرافه من مكان مصلاه انتهت (قوله والافمين) قال الاسنوي وينافيه انه يسن في كل عبادة الذهاب في طريق الرجوع في أخرى اه ويجاب بحمله على ما اذا أمكنه مع التيامن ان يرجع في طريق غير الاولى والاراعى مصلحة العود في أخرى لان الفائدة فيه شهادة الطريقين له أكثر اه ج اه شوبري وهذا يقتضي ان المراد الانصراف من المسجد فبنا في ما قررره أولا لكن ما قررره أولا من ان المراد الانصراف من الصلاة الى مكان آخر ولو في أثناء المسجد هو الذي قررره شيخنا الاجهوري اه لكاتبه (قوله وتنقضى قدوة الخ) أتى بهذا ليني عليه قوله فلأوموم الخ اه حل أى والافعله في باب القدوة والقدوة بتثليث القاف اه شيخنا وفي المصباح القدوة اسم من اقتدى به اذا فعل مثل فعله تأسيسا والضم أكثر من النكر اه (قوله فلو سلم المأموم قبلها الخ) افهم منه لو سلم معه لم يضرب به صرح مر في شرحه اه ع ش وفي قل على الجلال ولا تضرمقارنة المأموم له فيها ولا لآلوا حرم شخص خلف الامام حيث لم تنعقد صلاته عند شيخنا الرملي وأتباعه خلافا لحج والخطيب كما سيأتى اه (قوله فلأوموم أن يشتغل الخ) يؤخذ منه ان الافضل له الموافقة اه شوبري وعبارة ع ش على مر ينبغي أن تسليمة عقبه أولى حيث أتى بالذكر المطلوب والابان أسرع الامام فللمأموم الاتيان به انتهت (قوله والافيقوم فورا) اى بأن لا يزيد في عوده على قدر الطمأنينة فان زاد بطلت صلاته كما قال الشارح وهذا هو المعتمد كما في شرح مر وان وقع في بعض نسخه انه لا يضربطويل فعوده بعد تسليم الامام بقدر جلسة الاستراحة وتقدم ان ضابطها قدر الذكر الوارد في الجالوس بين السجدين وهذه النسخة ضعيفة وان اعتمد عليها بعض الحواشي اه شيخنا ح ف (قوله فان تعد) أى قدر اذا دعا على قدر الطمأنينة اه شرح مر اه ع ش وفيه ان فعوده حيث تد في محل جلوس الاستراحة وتقدم ان تطويلها عند مر لا يضربطلقا وعند ج يضر ان زادت على قدر الجالوس بين السجدين وتقدم ضابطه ثم رأيت في البرماوى قبيل صلاة المسافر مانصه وقد يشكل عليه أى على مر ما قاله في باب سجود السهو من ان تطويل جلسة الاستراحة لا يضر وان طالت ففنا الفرق وقد يقال الفرق ان ما قاله في باب سجود السهو انه مطلوب منه جلسة الاستراحة بعينها فلا يضر التطويل فيها وهنالا تتطلب منه فافترقا اه (قوله ولو مكث الخ) هذا في حق الامام وأما غيره فيستقبل اه شيخنا (قوله فالأفضل جعل يمينه اليهم) أى على الاصح وقبل الأفضل عكسه وينبغي كما قاله بعض المتأخرين ترجحه في محراب النبي صلى الله عليه وسلم لانه ان فعل الصفة الاولى يصير مستدبرا للنبي صلى الله عليه وسلم وهو قبله آدم فمن بعده من الانبياء اه شرح مر أى كل منهم يتوصل به الى الله سبحانه وتعالى اه رشيدى وفي قل على الجلال ويندب جعل يمينه للقوم ولو حال دعائه الا في مسجده صلى الله عليه وسلم لمن في مقابلة الحجرة الشريفة فيجعل يساره اليهم لئلا يستدبر القبر الشريف ويندب لمن صلى على ميت في ذلك أن يجعل رأسه لجهة القبر أيضا وخرج بما ذكرنا في المسجد من امام الحجرة وخطبها فهو كغيره من المساجد وتطريفه بعضهم بان فيه مخالفة للادب أيضا (قوله ويساره الى المحراب) أى حتى عند الدعاء انتهى ع ش على مر

* (باب في شروط الصلاة) *

لا يقال الشرط يتقدم على الصلاة ويجب استمراره فيها فكان المناسب تقديم هذا الباب على الذى قبله لانا نقول لما اشتمل على موافقها ولا تكون الابدان انعقادها حسن تأخير اه شرح مر لكن هذا الجواب انما يناسب صنيع المتنازع حيث ذكر الموانع في باب الشروط وعقد لها فصلا فقال فصل تبطل بالنطق بحرفين الخ ولا يناسبه صنيع المنهج لانه لم يذكر الموانع في هذا الباب صريحا وانما ذكر انتفاءها وعدم من الشروط ومعلوم ان المراد بانتفاءها عدمها وان لم يكن بعد وجودها وعدمها بهذا المعنى لا يتوقف على انعقاد الصلاة فالإيراد على المنهج باق بحاله وقد عرفت من ترجمة الباب السابق انه كان الانسب هنا التعبير بالفصل لاندراج

(والافمين) بالجر أى وان لم يكن المصلى حاجة فيصرف لجهة يمينه لانها أفضل (وتنقضى قدوة بسلام امام) التسليمة الاولى لخروجهم من الصلاة فلو سلم المأموم قبلها عمدا بطلت صلاته ان لم ينو المفاارقة (فلأوموم) موافق (ان يشتغل بدعاء ونحوه) كسجود سهو لانقطاع القدوة (ثم يسلم) وله أن يسلم في الحال أما المسبوق فان كان جلوسه مع الامام في محل تشهد الاول فكذلك للسمع كراهة تطويله والافيقوم فورا بعد التسليمة الثانية فان تعد عمدا عالما بالتحريم بطلت صلاته (ولو اقتصر امامه على تسليمة سلم) هو (ثنتين) احراز الفضيلة الثانية وخروج وجهه عن متابعته بالاولى بخلاف التشهد الاول لو تركه امامه لا يأتى به لو جوب متابعته قبل السلام (ولو مكث) بعد هالذ كرودعاء (فالأفضل جعل يمينه اليهم) ويساره الى المحراب للاتباع رواه مسلم وهذا من زيادتي وصرح به في المجموع

* (باب) *

ما هنا تحت صفة الصلاة اه شيخنا (قوله بالتبوين) أى لقطاعه عن الاضافة كما سبق في باب الاذان وتاليه
ويجوز تركه على نية الاضافة للجملة بعده اه برماوى (قوله شروط الصلاة الخ) شروط مبتدأ خبره قوله
معرفة الخ بملاحظة العطف قبل الاخبار فيكون الخبر هو الجملة وكان حق الاعراب ان يكون عليها السكن أعطى
اعرابها الكل واحد من اخواتها والشارح اخرج المتن عن ظاهره حيث اضمير الخبر مبتدأ فيكون الخبر اما قوله
جمع شرط واما محذوف أى تسعة ولا يصح أن يكون وهى تسعة لا اقترانه بالواو اه شيخنا وعبارة الشوبرى
قوله شروط الصلاة مبتدأ خبره جمع شرط أو محذوف تقديره تسعة وقوله وهى تسعة بيان له وليس خبرا لانه
مقترن بالواو والجملة اذا وقعت خبرا لا تقترن بها وليس الخبر قوله معرفة وقت الخ لانه قدر له مبتدأ وهو قوله
أحدها وانظر حكمة تغيير اعراب المتن عما كان متبادرا منه فتأمل انتهت (قوله جمع شرط) وينقسم الى
اربعة أقسام لغوى وشرعى وعادى وعقلى فاللغوى كأكرم بنى تميم ان جاؤك والشرعى كالطهارة للصلاة
والعادى كنصب السلم لطلوع السطح والعقلى كالحيطة للعلم اه برماوى (قوله بالاسكان) قيد به لاجل
قوله وهو لفظة الخ وأما بالفتح فمعناه لفظة العلامة هذا وذكر مر في شرحه ان الساكن معناه أيضا العلامة
وعبارته الشروط جمع شرط يسكون الراعى وهو لفظة العلامة ومنه أشرط الساعة أى علامتها هذا هو المشهور
وان قال الشيخ أى في شرح الروض الشرط بالسكون الزام الشئ والتزامه لا الالة وان عبر به بعضهم فانها
انما هى معنى الشرط بالفتح اه وقد صرح بذلك في المحكم والعياب والواعى والصحيح والقاموس والمجمل
ودنوان الادب وغيرها انتهت (قوله تعليق أمرا الخ) فذلك ما علق هذه صحة الصلاة على وجود شرائطها فكانه
يقول اذا وجدت الشروط وصحت الصلاة كملوا على انسان طلاق زوجته على دخول الدار اه زى (قوله
بالزام الشئ) أى من جهة الشارط والتزامه أى من جهة المشروط عليه فالشارع مثلا علق صحة الصلاة على
ما سبذ كرم من الشروط كانه قال اذا وجدت هذه الشروط وصحت الصلاة فالزم المكف اذا أراد الدخول في
الصلاة أن يكون بذلك والمكف التزم ذلك اه حابى (قوله واصطلاحا ما يلزم الخ) أى خارج يلزم الخ فلم
يدخل الركن في التعريف لانه أمر داخل اه شيخنا وخرج بالقيد الاول المانع فانه لا يلزم من عدمه شئ
كالكلام الاجنبى وغيره من بقية الموانع فانه اذا اتقى في الصلاة لا يلزم من عدمه شئ بخلاف الشرط فانه
اذا عدم عند القدرة عليه يلزم من عدمه عدم صحة الصلاة وبالثانى السبب فانه يلزم من وجوده الوجود
كالغربة والنكاح والولاء وجهة الاسلام فانه يلزم من وجودها وجود الارث ومن عدمها عدمه بخلاف
الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وبالثالث اقتران الشرط بالسبب كوجود الحول الذى هو شرط
وجوب الزكاة مع النصاب الذى هو سبب الوجوب أو بالمانع كالدخول على القول الضعيف بانه مانع
لوجوبه وان لم يلزم الوجود فى الاول والعدم فى الثانى لكن لوجوب السبب فى الاول والمانع فى الثانى لا لذات
الشرط اه برماوى وفي قل على المحلى مانعه وقيد بذاته زاده ابن السبكي ليدخل الشرط المقارن للسبب
أو المانع فان لزوم الوجود الاول والعدم للثانى لقارنة ما ذكره لاذات الشرط قال شيخ الاسلام ولا حاجة اليه
وذكره ايضا لان قولنا يلزم من كذا كذا يفيد انه من حيث ترتبه عليه ومدوره عنه وخص الجلال المحلى
ذلك القيد بشق التعريف الثانى والوجه رجوعه لاوله أيضا ليدخل فقد الشرط المقارن لموجب كصلاة فاقد
الطهورين فان صحتها حكمة الوقت لا لعدم اشتراط الطهارة والالم يجب قضاؤها فتأمل فان قلت هذا التعريف
غير مانع لانه يشمل الركن قلت يجوز أن يكون رسما المقصود منه تمييز الشرط عن بعض ما عداه كالسبب
والمانع ومثل ذلك جاز كما صرح به الأئمة كالسيد و يجوز ان تفسر ما بخارج بقريضة اشتهار ان الشرط خارج
فليتأمل وقد يقال الركن يلزم من وجوده الوجود بمالم تبطل فليتأمل اه سم اه شوبرى (قوله فشرط
الصلاة الخ) فربيع على الترجمة أى اذا أردت بيان الشروط المبوب لها فهمى ما يتوقف عليه صحة الصلاة الخ وما

بالتبوين (شروط الصلاة)
جمع شرط بالاسكان وهو لفظة
تعلق أمر بامر كل منهما
فى المستقبل ويعبر عنه بالزام
الشئ والتزامه واصطلاحا
ما يلزم من عدمه عدم ولا
يلزم من وجوده وجود ولا
عدم لذاته فشرط الصلاة
ما يتوقف عليها صحة الصلاة

عبارة عن خارج عن المساهية فخرج الركن عن التعريف بتفسير ما بما ذكر فينبذ قوله وليست منها مستدرك
على تفسير ما بما ذكر أشار له ع ش انتهى هكذا اشتران ما يتوقف عليه صحة الشيء يسمى ركان كان
داخلا في حقيقته وشرطان كان خارجا عنها ولم ياتزم بعضهم ذلك بل عبر بعضهم بالشرط فيما عبر عنه بعض
آخر بالركن وبالعكس وقد سئل امام الحرمين لم يعدوا القيام والقعود شرطين في الخطبة وركنين في الصلاة
وأجاب بأنه لا جبر على من عداهما من الاركان في الصلاة ولا على من لم يعدهما من الاركان فيها أيضا به يعلم ان
هذا الاختلاف في الاصطلاح فلن شاء ان يسمى الركن شرطا وبالعكس ولا مشاحة في الاصطلاح وحينئذ لا يحتاج
الى الاعتذار عن عبر بالركن فيما عبر عنه غيره بالشرط وبالعكس بأنه أراد ما لا بد منه الصادق ذلك بالركن
والشرط اه حلي (قوله وهي تسعة) وعدها صاحب الحاوي خمسة عشر وزاد عليه الولي العراقي ثلاثة
اه برماوى (قوله بالاكتفاء عن الاسلام الخ) أى والالكانت عشرة وقوله ويجعل انتفاء المانع الخ أى
والالكانت ستة اه شيخنا وازداده انتفاءات ثلاثة فهي شروط ثلاثة أولها ترك
النطق وثانيها ترك زيادة ركن فعلى عمد وترك فعل فحش أو أكثر من غير جنسها وثالثها ترك مفطروا كل كثير
وبأكراه اه لكاتبه وعبارة شرح مر وانما لم يعد من شروطها أيضا الاسلام والتميز والعلم بفرضيتها
وبكيفيةها وتميز قرائتها من سنتها لانها غير مختصة بالصلاة فلو جهل كون أصل الصلاة أوصلاته التي شرع فيها
أو الوضوء أو الطواف أو الصوم أو نحو ذلك فرضا أو علم ان فيها فرائض وسنن ولم يميز بينهما لم يصح ما فعله لتركه
معرفة التميز المخاطب بها وأفتى حجة الاسلام الغزالي بان من لم يميز من العامة فرض الصلاة من سنتها صحت
صلاته أى وسائر عباداته بشرط ان لا يقصد بفرضه نكالا وكلام المصنف في مجموعته يشعر برجحانه والمراد بالعامة
من لم يحصل من الفقه شيئا يهتدى به الى الباقي ويستفاد من كلامه أى المجموع ان المراد بالعامة هنا من لم يميز
فرائض صلاته من سنتها وان كان بين أظهر العلماء وان العالم من يميز ذلك وأنه لا يغتفر في حقه ما يغتفر في حق
العامة وقد علم أيضا ان من اعتقد فرضية جميع افعالها تصح صلاته لانه ليس فيه أكثر من أدائها سنة باعتقاد
الفرض وهو غير ضار انتهت وقوله ان المراد بالعامة هنا الخ أى ما في غير ما هنا فهو ما قدمه في قوله والمراد بالعامة
من لم يحصل الخ وهذا في عرف الفقهاء وأما قول الشيخ في الحاشية ان المراد به غير المجتهد فهو جار على اصطلاح
الاصوليين ولا يناسبه السياق اه رشيدى (قوله أيضا بالاكتفاء عن الاسلام بطهار الحدث) أى لان طهر
الحدث يستلزمه وفيه ان الشرط انما هو كون الانسان متطهرا وهذا قد يتصف به الكافر كمن توشأ ثم ارتد
فانما يحكم ببقاء طهره اه حلي (قوله بطهر الحدث) أى لتوقفه على النية المتوقفة على الاسلام (قوله
تجوزا على ما في المجموع) أى بناء على ما في المجموع من عدم عدم شرط الكون الشرط عنده لا بد أن يكون
أمر او جوديا وقوله وحقيقة على ما مال اليه الرافعى أى من عدم اشتراط كون الشرط وجوديا فعلى ما في المجموع
المجاز من قبيل الاستعارة المصروفة حيث شبه انتفاء المانع بالشرط في توقف صحة الصلاة على كل منهما واستعير
لفظ الشرط لانتفاء المانع اه شيخنا (قوله معرفة وقت) المراد بالمعرفة هنا مطلق الادراك ليصح جعلها
شاملة لليقين والظن والاحتياطية لادراك الجازم وهو لا يشمل الظن اه ع ش (قوله يقينا) بان شاهد
الشمس غاربة وقوله أو ظنا بان اجتهد لغيره أو نحوه وهما منصوبان اما على الحال من معرفة واما على النيابة
عن المفعول المطلق المؤكد اه برماوى (قوله فمن صلى بدونهم تصح صلاته) أى الا ان كان عليه فانتقوله
يلحظ صاحبة الوقت فانها تصح وتقوم عن الفائتة اه حل ويجل عدم الصحة أيضا اذا كان قادرا على
المعرفة بالاجتهاد والاصلى لحرمه الوقت اه شوبرى (قوله وان وقعت في الوقت) هذا شأن كل ماله نية
لتوضها على الجزم بخلاف غيره كالاذان ونظر رمضان اه برماوى * (فرع) * وقع السؤال عما يقع
كثيرا ان الانسان يسأل عن مسألة علمية أو غيرها كدخول الوقت مثلا فيجيب المسؤول بقوله الظاهر كذا هل

وليست منها وهي تسعة
بالاكتفاء عن الاسلام بطاهر
الحدث ويجعل انتفاء المانع
شرطا تجوزا على ما في
المجموع وحقيقة على ما مال
اليه الرافعى أحدها (معرفة)
دخول (وقت) يقينا أو ظنا
فمن صلى بدونهم تصح صلاته
وان وقعت في الوقت (و) ثانيا
(توجه) للقبلة وقد تقدم بيانه
مع ما قبله في كتاب الصلاة

يجوز له ذلك أم لا وأقول فيه نظر اذ يقال ان ظهر له اماره ترجع عنده ما أجابه جاز له ذلك والامتنع عليه لان قوله حيثئذ الظاهر كذا يفيد السائل ان هذا راجع عند المحجب والواقع خلافه لان ذلك ترجيح بلا مرجح وهو غير جائز وان وافق الواقع في نفس الامر اه ع ش على مر (قوله وستر عورة) أي عند القدرة بخلاف العاجز ومن العجز احتياجه لفرش سترته على نجس محبوس عليه أو تجسها مع عجزه عما يغسلها به أو من يغسلها له أو عن ثمن مثله أو اجرة مثله ويجب قطع ثوبه ان لم ينقص بقطعه قدر اذ ادى الى اجرة ثوب يصلى فيه ولا نظر لثمن ماء ولا غيره على المعتمد ولا يباع فيها مسكن ولا خادم اه برماوى ثم قال ويجب قبول عارية السترة واستجارها وسؤالها ان يجوز الاعطاء ولو باجرة قدر عليها قال شيخنا ولا يجب قبول هبتها ولا قرضها ولو من نحوطين فيهما وان خالف العلامة الرملى في ذلك ولا غنى عن طلقاوي يحرم التصرف فيها بعد دخول الوقت ولا يصح لو وقع ولا صلواته عار يا ويحرم غصبها من مالكها الا لنحو حراً أو برده ضرين اه (قوله أيضاً وستر عورة) أي عن العيون من انس وجن ومالك مع القدرة عليه فان عجز عن ذلك صلى عارياً أو أتم ركوعه وسجوده ولا إعادة عليه اه شرح مر وقوله صلى عارياً أي صلى الفرائض والسنن على ما مر له في التيمم من اعتمادها ولا تحرم رؤيته لها في هذه الحالة فلا يكافئ خض البصر اه ع ش عليه وحكمة السترة في الصلاة ما حرت به عادة مر يد التمثيل بين يدي كبير من التجميل بالستر والتطهر والمصلى يريد التمثيل بين يدي ملك الملوك والتجمل له بذلك أولى ويجب السترة في غيرها أيضاً لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تمسوا عراة قال الزركشي والعورة التي يجب سترها في الخلوة السوا أنان فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة نيه عليه الامام واطلاقهم محمول عليه اه وفائدة السترة في الخلوة مع ان الله تعالى لا يحب به شيء فيرى المستور كما يرى المكشوف انه يرى الاول متأدياً والثاني تاركاً للدب فان دعت حاجة الى كشفها لاغتسال جاز بل صرح صاحب النخائر بجواز كشفها في الخلوة لادنى غرض ولا يشترط حصول الحاجة اه شرح مر وقوله بجواز كشفها في الخلوة الخ أي بلا كراهة أيضاً وليس من الغرض حاجة الجماع لان السنة فيه أن يكونا مستترين اه ع ش عليه وعدم الغرض كشفها لتبريد وصيانة الثوب عن الادناس والغبار عند كس البيت ونحوه والمراد ثوب التجميل دون غيره نعم لا يجب سترها عن نفسه في غير الصلاة وانما يكره نظره اليها من غير حاجة اما فيها فواجب فلو رأى عورة نفسه في صلواته بطلت كما في فتاوى المصنف الغريبة وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والعورة لغة النقصان والشيء المستقيم وسعى المقدار الا تسمى بها القبح ظهوره وتطلق أيضاً على ما يجب ستره في الصلاة وهو المراد هنا وعلى ما يحرم النظر اليه وسيأتي في النكاح ان شاء الله تعالى اه شرح مر ثم قال ويستحب للذكر ان يلبس لصلاته أحسن ثيابه ويتمص ويتعمم ويتطيلس ويرتدى ويتزر أو يتسروا وان اقتصر على ثوبين فتمصص مع رداء أو أزار أو سراويل أولى من رداء مع أزار أو سراويل ومن أزار مع سراويل وحاصل استحباب الصلاة في ثوبين للاتباع فان اقتصر على واحد فتمصص فأزار فسر او يل ويلتخف بالثوب الواحد ان اتسع ويخالف بين طرفيه فان ضاق اتزر به ويجعل شياً منه على عاتقه ويسن للمرأة ومثلها الخنثى في الصلاة ثوب سابع لجميع بدنها وخمار وملحفة كثيفة واثلاف الثوب ويبيع في الوقت كاثلاف الماء ولا يباع له مسكن ولا خادم كافي الكفاية ويكره ان يصلى في ثوب فيه صورة وان يصلى عليه وان يصلى مضطجعا وان يغلى فاه فان تشاب غطاء يده ندب أي اليسار والاولى أن يكون يظهرها ويكره ان يشتمل اشتمال السماء واليهود بأن يجلل في الاول بدنه بالثوب ثم يرفع طرفه على عاتقه الايسر وفي الثاني بأن يجلل بدنه بالثوب بدون وضع طرفيه ويكره ان يصلى الرجل ملتصقاً والمرأة متنفذة اه واشتمال السماء ان برد الكساء من قبل عينه على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرد ثانياً من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيها جميعاً اه قاموس اه ع ش على مر (قوله ولو خالياً في ظلمة) عبارة شرح مر ولو خالياً أو في ظلمة وهي أوضح وهذه الغاية

(و) ثالثها (ستر عورة)
ولو خالياً في ظلمة (بما)

للتعميم لا الراد اذ لم يذكر في الاصل ولا في شرح م ر فيها خلافا وقوله ولو بطين ونحو ماء كدر هذه الغاية لا رد
وعبارة أصله مع شرح م ر والاصح وجوب التطيين على فاقد الثوب ونحوه لقدرته على المقصود وكالطين الماء
الكدر ولو خارج الصلاة خلافا لبعض المتأخرين ومقابل الاصح لا لشمسقة والتلوين انتهت وقوله فعلم انه
يجب التطيين الخ الظاهر ان غرضه به الجواب عما يقال ان الاصل ذكر هذا الحكم هنا وانت لم تذكره فلم توف
بما في الاصل وحاصل الجواب انه ذكره ضمنا أي انه علم من كلامه أي من الغاية وهي قوله ولو بطين الخ وغرضه
أيضا الرد على الخلاف كما علمت اه لكاتبه (قوله أي بجرم) خرج به الاوان كلها فلا يكتفى بها وكذا الظلمة بهذا
اندفع الايراد عنه وعن أصله ولا تكفي الخيمة الضيقة ونحوها ودخل الحرير لرجل وان حرم بان وجد غيره
ولو طينا ونحوه ولا يلزمه قطع ما زاد على العورة ويقدم عليه النجس في غير الصلاة وغير الحرير فيها ولو نحو طين
كأمر ويقدم الحرير على المنسوب اه برماوى وفي ع ش على م ر مانصه * (فرع) * لو لم يجد الرجل
الاثوب حرير لزمته الصلاة فيه وكذا السترة حتى يجد غيره ولو متجسا اه عباب وقوله لو لم يجد الاثوب حرير
يهدأ انه لم يجد نحو الطيز ويفهم منه انه لو وجد لم يصل في الحرير وبه أجاب م ر سائله عنه وينبغي كما وافق
عليه جواز الصلاة في الحرير مع وجود نحو الطين اذا أحسن بروءه وخشيمته فليراجع كل ذلك وليحرر اه
سم على المنهج أقول وينبغي ان مثل نحو الطين الحشيش والورق حيث أحسن فيجوز له لبس الحرير اما
لو لم يجد ما يستتر به الا نحو الطيز وكان يخل بروءه فهل يجب عليه ذلك أم لا فيه نظر والظاهر الاول وانه في
هذه الحالة لا يخل بالبروء اه (قوله بما يمنع ادراك لونها) أي في مجلس الخطاب كذا ضبطه ابن عجل
الناشري اه سم على المنهج وهو يقتضي ان ما يمنع في مجلس الخطاب وكان بحيث لو تأمل الناظر فيه مع
زيادة القرب للمصلي جدد الادراك لون بشرته لا يضر وهو ظاهر قريب فليتأمل ولو رؤيت البشرية
بواسطة شمس أو نار وكانت بحيث لا ترى بدون تلك الوسطة لم يضر والمراد بالمنع بالنسبة لعدم البصر عادة كما
في نظائره كذا نقل في الدرر عن فتاوى الشارح اه ع ش على م ر (قوله أيضا بما يمنع ادراك لونها)
أي وان حتى حجمها كسر والضيقة لكنه مكرره للمرأة ومثلها الخنثى فيما يظهر وخلاف الاول للرجل فلا
يكفى ما يحكى لونها بان يعرف مع نحو بياضها من سوادها كزجاج وقف فيه ومهلهل استتر به وهو لا يمنع اللون
لان مقصود السترة لا يحصل بذلك كالأصباغ التي لا حرم لها من نحو حرة وصفرة فان الوجه عدم الاكتفاء بها
وان سترت اللون لانها لا تعد ساترا والكلام في الساتر من الاجرام ومثل الاصباغ التي لا حرم لها وقوفه في ظلمة
كما علم مما مر ولا تكفي الخيمة الضيقة ونحوها اه من شرح م ر وقوله ولا تكفي الخيمة الضيقة ونحوها
قال ج ومنه قبض جعل جيبه بأعلى رأسه وزرعه عليه لانه حيث ذمها ونقل ابن قاسم على المنهج ذلك
عن الطبرلاوى والشهاب الرملى ورد على ج بعدما ذكر ويحتمل الفرق بأنهم الاتعد مشتملة على المستور
بخلافه ثم رأيت في كلام بعضهم ما يدل لهذا اه ع ش عليه (قوله لامن أسفلها) أي ولو كان المصلي امرأة
أو خنثى اه شرح م ر (قوله فلورؤيت من ذيله) أي رآها غير مولى بالفعل اما لو رآها هو كان طال عنه
فانها تبطل اه شيخنا وفي البرماوى مانصه قوله فلورؤيت من ذيله أي رؤيت في قيام أو ركوع أو سجود
سواء رآها أو غيره لا لتعاصر ثوبه بل لنحو جمع ذيله على عقيبها برماوى ومثله قل على الجلال ومثلها
ع ش على م ر (قوله ولو سترها) بفتح السين المهملة وسكون التاء وضم الراء اه برماوى وهو اسم كان
المحذوفة أي ولو كان سترها كائنا بطين أو نحو اه شيخنا (قوله ولو بطين الخ) أي ولو عند القدرة على الثوب
اه ع ش على م ر (قوله ونحو ماء كدر) حاصل مسألة الصلاة في الماء المذكور كذا وافق عليه م ر انه ان
قدر على الصلاة فيه والركوع والسجود بلا مشقة وجب ذلك أو على الصلاة فيه ثم الحر وج الى الشط عند
الركوع والسجود ليأتى بهما فيه بلا مشقة وجب ذلك وان ناله بالحر وج مشقة فهو بالخيار ان شاء صلى عاريا

أي بجرم (يمنع ادراك لونها)
من أعلى (وجوانب) لها
لامن أسفلها فلورؤيت من
ذيله كأن كان يعلو والرائى
أسفل لم يضر ذلك (ولو)
سترها (بطين ونحو ماء
كدر) كما صاف متراكم
بخضرة فعلم أنه يجب التطيين

على الشط ولا إعادة عليه وان شاء وقف في الماء وعند الركوع والسجود يخرج الى الشط اه سم على المنهسج وهل يشترط لصحة الصلاة ان لا يأتي في خروجه من الماء وعوده بافعال كثيرة أم لا فيه نظر والاقرب الاول أخذ باطلاقهم اه عش على مر (قوله على فاقد الثوب ونحوه) أي ولو خارج الصلاة ويظهر ان يعتبر في محل فقد هاما قبل في فقد الماء في التيمم ويكفي الستر لحاف الثوب به امرأتان أو رجلان وان حصلت مماسة محرمة كملو بان بازاءه ثقبه فوضع غيره يده عليها فانه لا يضر اه برماوى وقوله ويكفي الستر الخ هو هكذا في شرح مر بالحرف اه (قوله بحيث ترى عورته) أي له أو لغيره وان لم تر بالفعل ويكفي ستر ذلك ولو لمحيته اه حل وقوله بطلت عندهما أي وان لم يرها أحد وخرج بقوله بحيث ترى الخ مالو كانت بحيث لا ترى منه لكونه ضيقا فيه تفصيل ان رؤيت بالفعل منه أو من غيره ضررا فلا فلورأي عورته من طوق قبضه الضيق ضرر ولو كان أعشى وأدخل رأسه في جيب قبضه الضيق بحيث لو كان بصير الراى عورته لم يضر اه من عش على مر بنوع تصرف (قوله من طوقه) أي أو من كنه الواسع ويجب ان يؤمن ان رؤيت منه بعد الاوصاء يكفي كم المرأة الواصل الى ذيلها بخلاف القصير لنحو الرسخ مثلا اه برماوى (قوله بطلت عندهما) اما قبلهما فلا تبطل وفائدته تظاهر في صحة الاقتداء به وفيما اذا ألقى عليه شيء بعد احرامه اه شرح مر وفيما ذكره الشارح بقوله فليرز الخ ويحل عدم البطلان قبلهما اذا لم تر بالفعل فان رآها هو أو غيره قبلهما بطلت فالخاصل انه متى رؤيت بالفعل من طوقه ونحوه ككفه بطلت صلاته لا فرق بين الواسع والضيق وانما التفصيل بينهما عند عدم الرؤية بالفعل ففي الضيق لا ضرر وفي الواسع تبطل عند الركوع أو السجود لا قبلهما اه (قوله فليرز) باسكان اللام وكسر هاء وفتحها وضم الراء في الاحسن لتناسب الواو المتولدة لفظا من اشباع ضمة الهاء المقدرة الحذف لفتحائها وكان الواو وليت الراء وقيل لا يجب ضمها في الافصح بل يجوز لان الواو قد يكون قبلها اما لا يناسبها اه برماوى (قوله أو يشد) بضم الدال اتباعا لعينه وبفتحها للتحقق وقيل بكسرها أيضا وقضية كلام الجار بردي كان الحاجب استواء الاولين وقول بعض الشراح ان الفتح أفصح يتنازع فيه لان نظره الى ايثار الانحية أكثر من نظره الى الاتباع لانها أنسب بالفصاحة واليق بالبالغة اه برماوى (قوله وعورة رجل) المراد به ما قابل المرأة فيدخل الصبي ولو غير مميز وتظهر فائدته في طوافه اذا أحرم عنه وليه اه برماوى (قوله ولو بمبعضه) أخذها غايه لانها هي الزائدة على ما في الاصل لا لخلاف الجريانه في الامة مطلقا ونبه على زيادتها بقوله الا تقي وتعبيري بذلك أعم الخ اه عش وقوله مطلقا أي خالصة كانت أو بمبعضه ففي الخالصة قول ثان ان عورته ما عدا الرأس والوجه والكفين وفي المبعضه أقوال ثلاثة كالرجل والحرمة والثالث هو القول المذكور في الامة اه ملخصا من شرح مر وعش وفي قل على الجلال وعورته أي الامة في الصلاة ما بين سره وركبة وكذا مع الرجال المحارم أو النساء وأما مع الرجال الاجانب فجميع بدنهما على ما سيأتي في النكاح وأما في الخلوة فكالرجل كما قاله ج وقال شيخنا كالحرمة اه (قوله ما بين سره وركبة) شمل البشرة والشعر وان خرج بالمدة عن العورة اه قل على الجلال اما نفس السر والركبة فليستاهما لكن يجب ستر بعضهما ليحصل سترها اه شرح مر وكذا عورته مع النساء المحارم ومع الرجال مطلقا وأما مع النساء الاجانب فجميع بدنه وأما في الخلوة فسواء اه قل على الجلال (قوله واذا زوج أحدكم) لعل الواو عاطفة على شيء قبله الا ان مر في شرحه ذكر الرواية المذكورة من غير واو اه شيخنا (قوله) والعورة ما بين السر والركبة) هو في تنمة الحديث والمراد العورة في الصلاة وغيرها بقريضة الاظهار في محل الاضمار اه شيخنا (قوله وقيس بالرجل الخ) لاحاجة اليه لان لفظ العورة عام يشمل الرجل وغيره والانتى الحرمة خرجت عنه بدليل آخر وأبني هذا العام بالنسبة للرجل والامة على حاله اه شوبري (قوله بجامع ان رأس كل منهما ليس بعورة) أي اتفاقا من الخصمين لان المخالف يوجب زيادة على ما مر ستر باقي البدن غير

أو نحوه على فاقد الثوب ونحوه وأنه لو كان بحيث ترى عورته من طوقه في ركوع أو غيره بطلت عندهما فليرز أو يشد وسطه ونحو من زيادتي (وعورة رجل) حرا كان أو غيره (ومن بهارق) ولو بمبعضه (ما بين سره وركبة) لخبر البهقي واذا زوج أحدكم أمته عبده أو أجيده فلا تنظر الامة الى عورته والعورة ما بين السرة والركبة وقيس بالرجل من بهارق بجامع ان رأس كل منهما ليس بعورة وتعبيري بذلك أعم من تعبيرة بالامة

الرأس وعبارة شرح مـ وكالرجل الامة في الاصح الحاقها بالرجل والثاني عورتها كالحرمة الاراسها أي عورتها ماعد اوجها وكفها ورأسها انتهت وهذا القياس قياس شبه لاقياس علة لان هذا الجامع ليس علة للحكم في الاصل اهـ شيخنا (قوله أيضا بجامع ان رأس كل منهما ليس بعورة) أي في الصلاة نعم بقرآن في ان لنا وجهان بعورة الرجل القبل والذبر خاصة وهو لا يجري في الامة ولنا وجهه أيضا في الحرمة وهو ان باطن قدميها ليس بعورة ولو عتقت الامة في الصلاة وهي مكشوفة الرأس لم تبطل صلاتها ان كانت عاجزة عن سترها أو سترتها فور ابلا فعل كثير ولا استند بآية ولا بطلت وان جهات العتق ولو قال لها سيدها ان صليت صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت مكشوفة الرأس صحت صلاتها مطلقا وعتقت ان عجزت عن السترة والا فلا اهـ برماوى (قوله غير وجهه وكفين) شمل ما لو كان الثوب ساترا لجميع القدمين وليس مما سالباطن القدم فيكفي السترة به لكون الارض تمنع ادراك باطن القدم فلا تكاف ليس نحو خوف خلاف لما توهمه بعض ضعفة الطلبة لكن يجب تحررها في سجودها وركوعها عن ارتفاع الثوب عن باطن القدم فانه مبطل فتنبه له اهـ عـ شـ على مـ وهذه عورتها في الصلاة واما عورتها عند النساء المسلمات مطلقا وعند الرجال المحارم في ابين السرور والركبة واما عند الرجال الاجانب فجميع البدن واما عند النساء الكافرات فجميع بدنهن وقيل ماعد اما يبدو وعند المهنة كما سيأتي في النكاح واما في الخلوة فكالمحارم وقيل كالرجل اهـ قل على الجلال (قوله ولا يبدن زينتهن) أي محل زينتهن بدليل الاستثناء لان الزينة ما يزين به وانظر وجه دلالة الآية على المدعى الذي هو كون العورة في الصلاة غير الوجه والكفين وقوله لان الحاجة تدعو الى ابرازهما أي خارج الصلاة واما في الصلاة فلا حاجة تأمل ويمكن أن يجاب بأنه لما دل الدليل على أن عورة الانثى بالنسبة الى الاجانب جميع بدنهن او بالنسبة للمحارم ماعد اسرتها وركبتها تعين أن تكون الآية واردة في شأن الصلاة اهـ شيخنا (قوله فلو اقتصر الخنثى المحرل) وظاهره انه لا فرق بين أن يحرم بهما مقتصر على ما ذكر أو يطرأ الاقتصار على ذلك في الاثناء وما صرحوا به في الجمعة من أن العدد لو كل بخنثى لم تنفقد للشك وان انعقدت بالعدد المعتبر وشم خنثى زانده عليه ثم بطلت صلاة واحد وكل العدد بالخنثى لم تبطل الصلاة لانا بقينا لانعقاد وشك كافي البطلان غير وارد هنا لان الشك هنا في شرط راجع الى ذات المصلي وهو الستر وماسيأتي ثم شك في شرط راجع لغيره ويغتفر فيه ما لا يغتفر في الذات اهـ شرح مـ (قوله وله ستر بعضها) أي يكفيه ذلك كما يؤخذ من شرح مـ فالمراد بالجواز المفهوم من الكلام الاجزاء اهـ شيخنا والمعمدانه برأى السجود اهـ من شرح مـ (قوله أيضا وله ستر بعضها الخ) أي جواز ان كان فاقد السترة أو تخرقت أو مكنته رقبته أو وجوبه ان لم يمكنه رقبته فاستعمل الجواز المفهوم من اللام في المعنى الاعم اهـ شيخنا وفي قل على الجلال أي يكفيه اخذ من مقابله فهو واجب بيده ويكفيه بيد غيره وان حرم ولا يجب على واحد منهما به وظاهره يشمل ما لو كان البعض المكشوف قدر يده أو أكبر ولو جميع العورة وخص شيخنا الوجوب بالاول وفي العباب يجب على العاري وضع ظهر احدى يديه على قبله والاخرى على دبره ولم يرتضه شيخنا اهـ (قوله أيضا وله ستر بعضها بيده) أي على الاصح والثاني لان الساتر لا بد ان يكون غير المستور فلا يجوز ان يكون بعضه ورد بمنع ذلك اما سترها هنا بيد غيره فيكفي قطعاً كافي الكفاية اهـ شرح مـ (قوله لحصول مقصود الستر) فلو تعارض عليه الستر ووضع اليد في السجود فهل يراعى السجود أو الستر قال العلامة مـ يراعى السجود لانه ركن وهو محتاط فيه ما لا يحتاط في غيره وقال العلامة البلقيني يراعى الستر لانه وان كان شرطاً للكنه متفق عليه بخلاف السجود على اليدين فانه مختلف فيه مؤاخره العلامة الزبدي وقال العلامة ابن حجر يتخير بينهما لانه تعارض عليه واجبان ومثله العلامة الخطيب اهـ برماوى (قوله فان وجد كافي الخ) تفريع على وجوب ستر البعض ولو عبر بالواو كان أولى لان الحكم المذكور لا يعلم بمقابله اهـ عـ شـ على مـ (قوله يسوء

(و) عورة (حرمة غير وجهه وكفين) ظهره او بطنه الى الكوعين لقوله تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين وانما لم يكونا عورة لان الحاجة تدعو الى ابرازهما (وخنثى كائنتي) رقاو حرية وهذا من زيادتي فلو اقتصر الخنثى الحر على ستر ما بين سترته وركبته لم تصح صلاته (وله) أي المصلي (ستر بعضها بيد) لحصول مقصود الستر (فان وجد كافي) أي بعضها (قدم) وجوباً (سواءً) أي قبله ودبره لانهما أخف من غيرهما وسما سواً تين لان انكشافهما يسوء

صاحبهما) في المختار ساءه سواء من باب قال ومساءة بالمدومسائية بكسر الهمزة اه (قوله لانه متوجه به الى القبلة) انظار لوتنه فل صوب مقصده فهل يقال هو قبلة اوله الظاهر الثاني لشرف الجهة فليراجع ثم رأيت شيخنا الز يادى قرر وجوب تقديم القبلة ولو خارج الصلاة على الراجح وهو قضية التعليق الثاني وصرح به ج ونقله الشيخ في الحواشي عن شيخنا وهو قضية التعليق الثاني في كلام الشارح اه شوبرى (قوله وعلم بكيفيةها) يؤخذ من عبارة شرح م ر ان هذا الشرط ليس مختصا بالصلاة بل يجري في غيرها كالوضوء والصوم والطواف فينتـذـر لاجل حاجته لزيادة هتابل كان الانسب ذكره في الوضوء واحالة ما هنا عليه اذ منعه يقتضى ان هذا الشرط خاص بالصلاة حيث ذكره فيها ولم يذكره في غيرها كالوضوء اه لكاتبه (قوله بان يعلم فرضيتها) هذا في الفرض ويقال في النقل بان يعلم كونها نافلا وهذا تفسير مراد والافكيفية الشئ صفة التي هو عليها في الواقع اه شيخنا وهذا غير ظاهر اذ كونها فرضا وكون بعضها فرضا وبعضها سنة من صفتها التي هي عليها في الواقع فهو تفسير حقيقى لا تفسير مراد اه لكاتبه (قوله ان اعتقدها كلها فرضا) أى كل جزء منها فرضا والا فالعلم بانها فرض علم من قوله قبل بان يعلم فرضيتها اه ع ش (قوله ان اعتقدها كلها فرضا) أى وان كان عالما وقوله ولم يميزو كان عاميا كل منهما قيد في قوله أو بعضها اه سم (قوله وكان عاميا) المراد بالعامى من لم يحصل من الفقه شيئا يندى به الى الباقي ويستفاد من كلامهم ان المراد به هنا من لم يميز فرائض صلاته من سنتها وان العالم من يميز ذلك اه م ر اه ع ش لكن على الثاني يكون قوله وكان عاميا ضائعا مع قوله ولم يميز وقرر شيخنا ح ف ان المراد بالعامى هنا من لم يشتغل بالعلم زمانا تقضى العادة بان يميز قيسه بين الفرض والنفل وبالعالم من اشتغل بالعلم زمانا تقضى العادة فيه بان يميز الفرض والنفل اه (قوله ولم يقصد نفلا) لا يفرض (حق العبارة ولم يقصد فرضا) بطل أى لم يقصد الفرض نفلا أى لم يعتقده اياه فاعل في العبارة قلنا اه شيخنا (قوله عند القدرة) هذا القيد معتبر في جميع الشروط فانظر وجه التقييد به هنا اه شوبرى (قوله فان سببه بطلت) مقابل المحذوف وهو ما ذكره الشارح بقوله فلا تنعقد صلاة محدث وعبارة شرح م ر أوضح من هذه ونصها فلولا لم يكن متطهرا عند احرامه لم تنعقد صلاته وان أحرم متطهرا ثم أحدث نظرا فان سبقه الخ اه (قوله كما لو تعمده) لكن البطلان في صورة التعمد متفق عليه وفي صورة السبق فيه خلاف وعبارة أصله مع شرح م ر فان سبقه حدثه غير الدائم بطلت صلاته كما لو تعمده الحدث ابطلانها بالاجماع وفي القديم ونسب الجدي لا تبطل صلاته بل يتطهر ويبنى على صلاته لعذره وان كان حدثه أكبر لحديث فيه ضعف باتفاق المحدثين ومعنى البناء ان يعود الى الركن الذى سبقه الحدث فيوجب تقبيل الزمان والافعال قدر الامكان ولا يجب عليه البدار الخارج عن العادة فلو كان لا مسجد بابلان فسلك الا بعد بطلت صلاته وليس له بعد طهارته العود الى موضعه الذى كان يصلى فيه مالم يكن اماما لم يستخلف أو ماء وما يبنى فضيلة الجماعة كذا نقله الرافعى عن التتمة وأقره وجرم به في الروضة لكن في التحقيق ان الجماعة عذره طلقا فيدخل فيه المنفرد والامام المستخلف اما حدثه الدائم كسلس بول فغير ضار على ما مر في الحيض وان أحدث مختارا بطلت قطعا علم كونه في الصلاة أم كان ناسيا ولو نسي الحدث فصلى أثيب على قصده دون فعله الا القراءة ونحوها مما لا يتوقف على الوضوء فيثاب على فعله أيضا قال ابن عبد السلام وفي اثابته على القراءة اذا كان جنبا نظرا والا قرب كما يؤخذ مما مر عدم اثابته انتهت وقوله عدم اثابته هذا يفيد انه لا يثاب عليها بل على قصدها فقط ونقل عن شيخنا الشهاب م ر ان قراءة الجنب لا بقصد القرآن يثاب عليها ثواب الذكر وهو لا ينافى ذلك لانه هنا لم يصرفها عن القراءة لنسيانه الجنابة ولم يوجد شرط ثوابها من الطهارة وهناك انصرف عن القراءة لانه عدم قصدها فصار تذكرا فاثيب على الذكر وقد يقال نسيانه الجنابة لا يقتضى قصد القراءة نية فينبغى حيث أن يثاب عليها ثواب الذكر لا نصرا فيها عن القراءة لانه بسبب الجنابة بل ينبغى أن يثاب كذلك وان قصدها الغاء لقصد عدم مناسبتها اه سم على ج اه ع ش

صاحبهما (ثم) ان لم يكنهما قدم (قبله) لانه متوجه به الى القبلة فكان ستره أهم تعظيما لها ولان الدبر مستور غالبا باليسين (و) رابعها وهو من زيادتي (علم بكيفيةها) أى الصلاة بان يعلم فرضيتها ويميز فرضها من سنتها ثم ان اعتقدها كلها فرضا أو بعضها ولم يميزو كان عاميا ولم يقصد نفلا يفرض صحت (و) خامسها (طهر حدث) عند القدرة فلا تنعقد صلاة محدث (فان سبقه) الحدث بعد احرامه متطهرا (بطلت) صلاته لبطلان طهارته كما لو تعمده (وتبطل) أيضا (بخلاف) لها

عليه (قوله كانهاء مدة خف) اي الا ان افتحتها وقد علم ان ما بقي من المدة لا يسع الصلاة فانها لا تنفقد على المعتمد
 اقتصره وشمل ذلك ما لو كان واقعا في ماء وهو كذلك اضرورة الحكم بالحدث قبل الغسل وفارق دفع النجس حالا
 فيما مر بأنه لم يعمد صلاة مع حدث بلاعادة نعم لو أحرمت من النفل المطلق بقدر لا تسعه المدة صح على الوجه
 لا مكان اقتصاره على قدر ما تسعه منه اه برماوى وعبارة أصله مع شرح مر فان قصر في دفعه بان فرغت
 مدة خف فيها اي الصلاة بطلت تطعا لتقصير مع احتياجه الى غسل رجله أو الوضوء باتفاق القولين حتى لو غسل
 في الخف رجله قبل فراغ المدة وهو بطهر المسح لم يتراد مسح الخف برفع الحدث فلا تأثير للغسل قبل فراغ
 المدة ومثله غسلها بعد المضي مدة وهو محدث على انه لو وضع في الماء رجله قبل فراغها واستمر الى انقضائها
 لم تصح صلاته لانه لا بد من حدث يطرأ ثم يرتفع وأيضا لا بد من تجديد يدنية لانه حدث لم تشمل يدنية وضوئه
 الاول وهذا ظاهر حيث دخل فيها طائفا البقاء فان قطع بانقطاع المدة فيها التحج كما قاله السبكي عدم انعقادها وفارق
 ما تقدم فيها لو كانت عورته تنكشف في ركوعه حيث حكم بانعقادها على الصحيح بعدم قطعه ثم بالبطالان بل
 صحتها ممكنة بان يسترها بشئ عند ركوعه بخلافه هنا اذ كيف يقال بانعقادها مع القطع بعدم استمرار صحتها
 وكيف تحقق نيتها ثم ان كان في نفل مطلق يدرك معه ركعة فكثر انعقدت انتهت (قوله كان كشف الريح
 عورته) الريح ليس بقيد بل الحيوان ولو آدما كذلك اه برماوى وعبارة عش على مر وينبغي ان
 مثل الريح الا دمي غير المميز والبهيمة ولو معللة اه سم على ج وقوله غير المميز مفهومه ان المميز يضر بوجه
 ذلك بان له قصدا فيبعد الحاقه بالريح بخلاف غير المميز فانه لما لم يكن له قصدا ممكن الحاقه به هذا ونقل عن
 الزيادي الضرر في غير المميز وعاله بسدرته في الصلاة فلا يرجع أقول وهو قياس ما قالوه في الانحراف عن
 القبلة مكرها فانه يضر وان عاد حلاوة للوجه بدرجة الا كراه في الصلاة فاعتمده انتهت وقرر شيخنا ح ف ان الريح
 قبله معتبر على المعتمد فيضرا لا دمي ولو غير مميز وكذا غير الا دمي من حيوان آخر اه وعبارة البرماوى وتبطل
 بكشف عورة نفسه طالما ولو سهوا أو نسيانا أو بأكراه غيره له على كشفها وكذا لو أكرهه على الانحراف عن
 القبلة لتدرة الا كراه فيها بخلاف ما لو دفعه فأحرفه عنها أو ضايقه كذلك ان عاد حلافا فيها انتهت قال سم على
 ج ولو تكرر كشف الريح ويجوز الى بحيث احتاج في السرا الى حر كات كثيرة متوالية فالتحج بالطلان لان ذلك نادر
 ورأيت بهامش عن ابن قاسم مانصه ويؤيده ما قالوه فيما لو صارت أمم ~~كشوفة~~ الرأس فعتقت في الصلاة
 وجدت خمارا محتاج في مضيا اليه الى أفعال كثيرة أو طالت مدة التكشف من أن صلاتها تبطل اه اه
 عش على مر (قوله وألقى الثوب في الرطب) ينبغي أو غسل النجاسة حالا كان وقع عليه نقطة بول فصب
 عليها الماء حالا بحيث طهر محلها بمجر دصبه حالا والتحج ان البدن كالثوب في ذلك بجماع اشتراط طهارة كل منهما
 فاذا وقع عليه نقطة بول مثلا فصب عليها الماء فوراً بحيث طهر المحل بمجرد الصب حالاً لم تبطل صلاته كمالو وقع
 عليه نجس جاف فالقاء عنه حالا بنحو ما لته فوراً حتى سقط عنه النجس اذ لا فرق في المعنى بين القاء النجس
 الجاف فوراً وصب الماء على النجس الرطب فوراً في كل منهما فليتأمل ثم رأيت عن المعنى فيما لو أصابه
 في الصلاة نجاسة حكمية فغسلها فوراً ان أول كلام الروضة يفهم صحة صلاته وآخره يفهم خلافه * (تنبيهه) *
 لودار الامر بين القاء النجاسة حالا لتصح صلاته لكن يلزم القاؤها في المسجد لكونه فيه وبين عدم القاها
 صولاً للمسجد من التجسس لكن تبطل صلاته فالتحج عندي مراعاة صحة الصلاة والقاء النجاسة حالا في
 المسجد ثم ازالها فوراً بعد الصلاة لان في ذلك الجمع بين صحة الصلاة وطهارة المسجد لكن يغفر القاؤها فيه
 وتأخير التطهير الى فراغ الصلاة للضرورة فليتأمل وقولنا فالتحج عندي المخ وفاق عليه مر في الجافة
 ومنع في الرطبة وهو متجه ان اتسع الوقت اه سم على ج وقوله وآخره يفهم خلافه أي لانه يصدق
 عليه انه حامل للنجاسة الى وقت الغسل فاشبهه بالوحل الثوب الذي وقعت عليه نجاسة وهو المعتمد وفي كلام

(عرض) كانهاء مدة خوف
 وتنجس ثوب أو بدن بما
 لا يعنى عنه (لا) ان عرض
 (بلا تقصير) من المصل كائن
 كشف الريح عورته أو وقع
 على ثوبه نجس رطب أو
 يابس (ودفعه حالا) بان ستر
 العورة وألقى الثوب في
 الرطب ونفضه في اليابس

شيخنا العلامة الشوبري وأما القارؤها على نحو مصحف أو في نحو جوف الكعبة فالوجه مراعاتها ولو جافة
 لعظم حرمتها ما فليجرب اه اه ع ش على مر (قوله أيضا وألقى الثوب في الرطب) محل جواز القائه إذا
 كان في غير المسجد ما فيه فلا يجوز التاوه فيه إن اتسع الوقت فإن ضاق القاء حرمة الوقت وإن لم يتجسس المسجد
 فإن نحي اليابس بكه أو عود يده بطات صلاته كما يعلم مما يأتي وأقنى والد شيخنا فيما وصلي على نحو ثوب متجسس
 الأسفل ورجله مبتلة ثم رفعها فور ترفع معها الثوب لا لتصاقه بها أنه إذا انفصل عن رجليه فوراً ولو بخر نكها
 صحت صلاته والابطات اه حل ولورأينا في ثوب من يري الصلاة نجاسة لا يعلم بها أو جب علينا اعلامه بها لأن
 الأمر بالمعروف لا يتوقف على العصيان قاله ابن عبد السلام وبه أقنى الحنابلة ولورأينا صبيارتني بصية فانه
 يجب علينا منعه اه شرح مر وقولنا وجب علينا اعلامه الخ ينبغي أن محل ذلك حيث كانت تمنع صحة الصلاة
 عنده وعلمنا بذلك والافلا لجواز كونه صلى مع علمه بذلك لعدم اعتقاده البطلان اه ع ش عليه (قوله
 أيضا وألقى الثوب في الرطب ونفضه في اليابس) لعل صورة القاء الثوب في الرطب أن يدفع الثوب من مكان
 طاهر منه إلى أن سقط ولا يرفعه بيده ولا يقبضه ويحمله فان ذلك محل للنجاسة ولعل صورة نفضه في اليابس أن
 يميل محل النجاسة حتى تسقط أو يضع أصبعه على جزء طاهر من ثوبه ويدفعه إلى أن يسقط أما لو قبض على محلها
 وجده أو رفعه فمحمل لها فليست اه سم (قوله لا يعني عنه) وليس من المعفو عنه محل ما لا يحكم عليه
 بالتجسس الملاقيه كمنته لادم لها فإذا حمل لم تصح صلاته لأنه لا حاجة إلى حمله في الصلاة كحمله حيواناً مذبوها
 فغسل مذبوحه ويضر مذروسة كمنته وإن جازاً كما بما في جوفه اه حل (قوله وبدن) أي ولو داخل فيه أو أوافه
 أو عينه أو أذنه وانما لم يجب غسل ذلك في الجنابة لأن النجاسة أغماظ اه برماوى (قوله فلا تصح الصلاة
 معه في واحد منها) ويستثنى من المكان ما لو كثر ذرق الطيور فانه يعني عنه في الأرض وكذا الفرش فيما يظهر
 لمسقة الاحتراز عنه وإن لم يكن مسجداً فيما يظهر بشرط أن لا يعتمد المشي عليه كقبسده العفو بذلك في المطلب
 قال الزركشي وهو قديم متعين وإن لا يكون رطباً أو رجله مبتلة كما أفاده الودرجه الله تعالى ومع ذلك لا يكاف
 تحرى غير محله اه شرح مر (قوله ولو تجسس بعض شيء الخ) اه ذموا التي بعدها محلها باب النجاسة فذكرهما
 هنا استطرادى اه شيخنا (قوله بفتح الجيم وكسرها) أي وضمها أيضاً كما تقدم في باب النجاسة اه شيخنا وعبارة
 الشوبري قوله بفتح الجيم وكسرها من باب نصر وعلم وكتب أيضاً قوله بفتح الجيم وكسرها ومضارعه بفتحها
 وضمها قاله الجلال في قوله إن المسلم لا يتجسس انتهت (قوله ولو تجسس بعض شيء منها وجهل الخ) ويحرم التضمخ
 بالتجسس خارج الصلاة في البدن بلا حاجة وكذا الثوب كفي الروضة كاصلها وما في التحقيق من تحريمه في البدن
 فقط امرأته ما يعم ملابسها ليوافق ما قبله اه شرح مر وقوله ليوافق ما قبله قضية هذا الجمل عدم حرمة تجسس
 ثوب غير ملبوس له ولعل هذه القضية غير مرادة بل المراد ما من شأنه أن يلبسه بدليل قوله ليوافق ما قبله اه ع ش
 عليه (قوله وجب غسل كاه) محله في المكان أن لم يزد على قدر موضع صلاته فإن زاد عليه لم يجب عليه غسل
 الكل بل له أن يغسل في جانب منه اه شرح مر وفي قل على الجلال ولو خطبت النجاسة في مكان كبيت
 وجب غسل كاه إن ضاق عرفاً والافلا وله الصلاة في كاه ولو بغیر اجتهاد الا قدر موضع النجاسة اه (قوله أيضاً
 وجب غسل كاه) عبارة شرح مر ولو تجسس بعض ثوبه وجهل محل النجاسة اجتنبه لا ما به فتن نجاسته ولم
 يتيقن طهارته ولا يرد عليه أنه لولا في بعض رطباً لا نجسه اه بالاصل إذا لا تجسس بالشك انتهت وقوله إذا لا تجسس
 بالشك قال في شرح الروض بعد ذكر ما تقدم ويغارق ما وصلي عليه حيث لا تصح صلاته وإن احتمل أن
 المحل الذي صلى عليه طاهر بأن الشك في النجاسة مبطل للصلاة دون الطهارة اه أقول وقضية أنه لو وقف
 عليه في أثناء الصلاة أو مسه فيها بطلت أيضاً وقد بوجهه بأنه لما أعطى حكم التجسس جميعه وجب اجتنابه في
 الصلاة وإن لم يتجسس ماله ولا يلزم من النجاسة التجسس كما في التجسس الجاف إلا أن ذلك مشكل بصحة الصلاة

فلا تبطل صلاته ويغفر هذا
 العارض اليسير (و) سادسها
 (طهر نجس) لا يعني عنه
 (في محمول وبدن وملاقيهما)
 فلا تصح الصلاة معه في واحد
 منها وتعبيري بالمحمول والملاقي
 أعم من تعبيري بالثوب
 والمكان وإن فهم المراد مما
 يأتي (ولو تجسس) بفتح الجيم
 وكسرها (بعض شيء منها)
 أي من الثلاثة (وجهل)
 ذلك البعض في جميع الشيء
 (وجب غسل كاه) لتصح
 صلاته معه إذا لاصل بقاء
 النجاسة ما بقي جزء منه بلا

بعد مسه كاه وقضية كلامهم انه لا ينجس مامسه وحيث قد يفتن في ان يفرق بين الشك في الصلاة عليه أقوى منه في الصلاة مع مسه قبلها أو في اثباتها مع مفارقتها وفيه ما فيه وأما الوقوف عليه في اثباتها مع الاستمرار فوضع نظر والتجسس معني انه حيث أحرم خارجة ثم مسه أو أكمل الصلاة عليه صحتها الشك في المبطل بعد الاعتقاد اه ع ش عليه (قوله انه لوطن باجتهاد الخ) أي وعلم أيضا انه لو شق الثوب المذكور نصفين لم يجز الاجتهاد بينهما لانه ربما يكون الشق في محل النجاسة فيكونان نجسين وانه لو أصاب شيء رطب طرفا من هذا الثوب أو البدن لم يحكم بنجاسته لانه لم يتيقن بنجاسة موضع الاصابة اه شرح مر (قوله وجب غسلهما) فلو أخبره ثقة بان النجس هذا الكم مثلا قبل خبره فيكتفي غسله اه برماوى (قوله ولو غسل بعض نجس ثم باقية الخ) عبارة شرح مر ثم محل ما ذكره المصنف هنا كفي الروضة والتحقيق حيث غسل بالصب عليه في غير اثناء فان غسله في اثناء من نحو جفنة بان وضع نصفه ثم صب عليه ماء يغمره لم يطهر حتى يغسله دفعة كما هو الاصح في المجموع اذ كلامه مقيد الاول لان ما في نحو الجفنة ملاقيه الثوب المتنجس وهو وارد على ماء قليل فينجسه وحيث تنجس الماء لم يظهر الثوب وهذا هو المعتمد المعول عليه خلافا للشيخ رحمه الله تعالى اه شرح مر وقوله لان ما في نحو الجفنة الخ يؤخذ من هذا التعليق انه لو صب الماء على موضع من الثوب مرتفع عن الاناء وانحدر عنه الماء حتى اجتمع في الجفنة ولم يصل الماء الى ما فوق المغسول من الثوب طهر وقد نقل ذلك سم عن الشارح في حاشية شرح المنهاج اه ع ش عليه وعبارته أي سم * (فرع) * حاصل مسئله غسل النصف النجس في جفنة كما وافق عليه مر انه اذا وضع نصف الشيء في الجفنة ونصفه الاخر مستعل فان صب الماء على بعض المستعل أولا ثم غمر ما في الجفنة بالماء بحيث لا يصل الماء المجتمع في الجفنة الى أول غير المغسول بحيث يلاقيه طهر كل ما أصابه الماء لان المستعل لما طهر بصب الماء عليه لم يغمره الماء المجتمع مع غيره لم يبق البعض النجس واردا وان صب الماء على ما في الجفنة بحيث صار سطح الماء المجتمع ملاقيا الاول الذي لم يصبه الماء لم يطهر لان ذلك الباقي النجس يصير واردا وقد اعتمد مر ما في المجموع خلافا للشيخ الاسلام ورد استدلاله بتطهير الاجانة بانه يحتاج في غسلها الى الادارة بخلاف الثوب وفيه نظار لانه يمكن غسل الاجانة بغير الادارة كالثوب كان يصب الماء على جوانبها أولا وكان يعملها في ماء كثير فليتنامل انتهت وقوله خلافا للشيخ أي في شرح الروض حيث قال بعد قول المتن ولو غسل نصفه أو نصف ثوب نجس ثم النصف الثاني بماء جاوره طهر ما نصه سواء غسله بصب الماء عليه في غير جفنة أم فيها وما وقع في المجموع من تقييده بالاول مردود كما بينته في شرح البهجة اه ع ش على مر (قوله مما غسل أولا) حال من مجاور أي حال كون المجاور بعض ما غسل أولا اه شيخنا (قوله والا فغير المجاور) محله اذا كانت النجاسة محقة فلو تنجس بعض الثوب واشتبه بغسل نصفه ثم باقيه طهر كله وان لم يغسل المجاور اعدم تحقق نجاسة البعض الذي غسل أولا اه ع ش على مر أي حتى تسري الى مجاوره مما غسل أولا اه (قوله وانما لم ينجس بالمجاور الخ) رد للقول الضعيف الذي حكاه مر في شرحه بقوله ومقابل الاصح لا يطهره طاقا حتى يغسله دفعة واحدة لان الرطوبة تسري ورد بان نجاسة المجاور لا تتعدى لما بعده كالسمن الجامد ينجس منه ما حول النجاسة فقط اه (قوله أيضا وانما لم ينجس بالمجاور مجاوره الخ) هذا وارد على التعايل وخرج بقوله مجاوره ما لولا في هذا المجاور والمحكوم بنجاسته شيء من خارج فانه ينجسه والفرق بين ملاقيه حيث ينجسه وبين مجاوره حيث لا ينجسه انه لو نجس مجاوره لزم عود النجاسة على المحل الذي فرض طهره بخلاف الملاقى اه شيخنا ثم رأيت في الشوري ما نصه وانظر ما الفرق بين ما بعده المجاور حيث لا ينجس وبين ملاقي المجاور من خارج فانه ينجس كما هو ظاهر اه ابن قاسم وقد يفرق بانه لو قيل بنجاسة غير المجاور لاقتضى نجاسة مجاوره وهكذا فيلزم عدم الحكم بطهارته مطلقا للزم له المشقة بخلاف ملاقي المجاور لا يلزم على نجاسته ما ذكره فليتنامل اه (قوله وتعبيرى ببعض) أي في قوله ولو غسل بعض نجس الخ أعم من

غسل وعلم بذلك أنه لوطن باجتهاد طرفا من ذلك نجسا لم يكف غسله لان الواحد ليس محلا للاجتهاد بل يجب غسل الجميع حتى لو تنجس أحد كمين وجهه وجب غسلهما فلو فصلهما أو أحدهما كفاه غسل ماطن نجاسته بالاجتهاد كالثوبين ولو كان النجس في مقدم الثوب مثلا وجهه لـ محل وجب غسل مقدمه فقط (ولو غسل بعض نجس) كثوب (ثم) غسل (باقية فاق) غسل مع مجاوره) مما غسل أولا (طهر) كاه (والا) بان غسل دون مجاوره (فغير المجاور) يطهر والمجاور نجس بملاقاته وهو رطب للنجس وانما لم ينجس بالمجاور مجاوره الرطب وهكذا لان نجاسة المجاور لا تتعدى الى ما بعده كالسمن الجامد ينجس منه ما حول النجاسة فقط وتعبيرى ببعض أعم من تعبيرة بنصف (ولا تصح صلاة نحو قابض) كساديبده

تعبيره بنصف عبارة الاصل ولو غسل نصف نجس الخ انتهت (قوله ما رفته متصل بنجس) سواء كان اتصاله به على وجه الربط به أم لا وسواء كان النجس يتحرك بحركته أم لا وخرج بقوله متصل بنجس ما لو كان الطرف الآخر متصلا بشئ طاهر وذلك الطاهر متصل بالنجس فيفصل ويقال ان كان النجس يتحرك بتحرك المصلي واتصل الطرف الآخر بالمتصل به على وجه الربط به ضرر وان كان النجس لا يتحرك بتحرك المصلي أو كان الاتصال لا على وجه الربط لم يضر وقد أشار الشارح للمفهوم بقوله ولو كان طرفه متصلا بساجور كاب الخ لكن كلامه فيه ضيق لعدم افادته للتفصيل الذي علمت هكذا استفاد من شرح مر اه شيخنا (قوله فلا يضر جعل طرفه الخ) مفهوم قوله نحو ذاهض وقوله ولو كان طرفه متصلا الخ مفهوم قوله متصل بنجس وقوله بطالت أي ان كان مربوطا بالساجور أو الجار والافلا بطلان فاللفظ مفهوم فيه تفصيل فلا يعترض بان حكم المفهوم موافق لحكم المنطوق مع انه يجب ان يخالفه تأمل اه شيخنا (قوله متصلا بساجور كاب) أي مربوطا به ومشدودا خلافا للشيخ الخطيب حيث لم يعتبر بالربط وهو مقتضى كلام الشيخين وظاهر كلام المصنف اه حل (قوله بساجور كاب) أي أو سفينة فيها نجاسة وهي صغيرة بحيث تنجر بحركته فهي كالذابة وصورته ان تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل صلاته صغيرة كانت أو كبيرة وظاهره ان أمكن جواز الصغيرة في البر انما تبطل صلاته كذا كانت في البحر ولو جعل طرف جبل مربوط بوتر مربوط به جبل سفينة فيها نجس متصل به فينتج انه ان كان بين الجبلين ربطا بطلت صلاته والا فلا اه برماوى وفي المختار الساجور خشبة تجعل في عنق الكلب يقال كلب مسجور اه (قوله صلى وتجنأ) أي صلى الفرض فقط اه عش على مر ومجمله ما لم يكن لباس الثوب طاهرا والا فرشه صلى عليه ولا إعادة عليه اه شورى (قوله ولا يضر نجس يحاذيه) نعم يكره ان قرب منه بحيث يعد محاذيا له عرفا اه قل على الجلال (قوله ولو وصل عظامه الخ) لما ذكر ما يشترط في الصلوة من طهارة بدنه وملبوسه ونحو ذلك ذكر مسائل مستثناة مما تقدم بقوله ولو وصل الخ فكانه قال ويستثنى من ذلك مسائل وهي ما لو وصل عظامه الخ والمراد المكاف المختار العامد العالم ولو غيب معصوم خلافا للسلامة جج لانه معصوم على نفسه كافي التيمم اه برماوى وعبارة الشورى ولو وصل أي معصوم اذ غيره لا يأتي فيه التفصيل الا انى انتهت أي لان غير المعصوم متى وصله لغ-ير حادثة يجب عليه التزاع مطلقا أمن ضرر ايسج التيمم أولا أي وان لم يضره فوات نفسه لانه لما أهدر دمه لم يبال بضرره في حق الله اه حل وهذا على كلام جج والذي مرجه مر وهو المعتمد انه لا فرق بين المعصوم وغيره في التفصيل المذكور نعم يستثنى تارك الصلاة بعد أمر الامام فلا يجوز له الوصل بالنجس لقدرته على التوبة بالصلاة اه عش اه اطف وقرره شيخنا ح ف حيث قال قوله ولو وصل أي المكاف المعصوم المختار وأما غيره كالمهدر فيجب عليه التزاع مطلقا والمكره وغير المكاف لا يجب عليه - ما التزاع مطلقا التفصيل في المتن مشروط بـ هذه القيود الثلاثة اه شيخنا لكن المعتمد في غير المعصوم انه كالمعصوم لانه معصوم على نفسه نعم يستثنى تارك الصلاة بعد أمر الامام لانه لا يجوز له الوصل بالنجس لقدرته على التوبة بالصلاة اه شيخنا ح ف وحاصل مسئله الجبر انه ان فعله مختار مع فقد الطاهر الصالح لم يجب تزع-ه وان لم يخف ضررا في التزاع وان فعله مع وجود الطاهر الصالح وجب تزع-ه الا أن يخاف ضررا وان فعله مكره لم يجب تزع-ه وان لم يخف ضررا وان فعل به حال عدم تكليفه كصغره لم يجب تزع-ه وان لم يخف ضررا وحيث وجب تزع-ه لم تصح صلاته ولا طهارته مادام العظم النجس مكشوف لم يستتر وحيث لم يجب تزع-ه صححت صلاته وطهارته ولم ينحس الماء بمجرد مروره على العظم ولو قبل اكسائه باللحم والجلد ولا الرطب اذا لاقاه اه مر اه سم ومال أيضا الى انه لو جعله أي من لم يجب عليه التزاع وصل لم تبطل صلاته وقياس المستحجر البطلان الا ان يفرق بان العظم مع الوصل صار كالجزء فلا ينحس ملاقيه مطلقا كما تقدم بخلاف الاستحمار * (فرع) * لو شتم كافر نفسه ثم أسلم وجب عليه

أو نحوها (طرف) شئ تكبل
(متصل بنجس) وان لم يتحرك
بحركته لانه حامل متصل
بنجس فكانه حامل له فلا
يضر جعل طرفه تحت رجله
وان تحرك بحركته لعدم حمله
له ولو كان طرفه متصلا
بساجور كاب وهو ما يجعل
في عنقه أو يجمار به نجس
في محل آخر بطلت صلاته
على الاصح قال في المجموع
ولو نجس مكان نجس صلى
وتجنأ من النجس قدر
ما يمكنه ولا يجوز وضع جبهته
بالارض بل ينحني للسجود
الى قدر لو زاد عليه لاقى
النجس ثم يعبد ونحو من
زيادنى (ولا يضر نجس
يحاذيه) لعدم ملاقاته له
وقولى يحاذيه أعم من قوله
يحاذى صدره في الركوع
والسجود (ولو وصل عظامه)
بغير ذته بقولى

نزع اه ج اه شوبرى والوشم هو غرز الجلد بالبرة حتى يخرج الدم ثم يذرع عليه نحو نيله ليزرق أو يخضر
وفيه تفصيل الجبر خلافاً لمن قال ان بابه أوسع فعلم من ذلك ان من فعله برضاه حال تكليفه ولم يخف من ازالته
ضرراً يبيح التيمم منع ارتفاع الحدث عن محله لتجسه والاعذر في بقائه وعفى عنه بالنسبة له ولغيره وصحت طهارته
وامامتة وحيث لم يذرف فيه ولا في ماء قليلاً أو مائناً أو رطبان تجسه ومنه يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها
بما صورته ما قولكم دام فضلكم في كي يتعاطونه أهل دمشق ويسمونه بكي الحصة وكيفيته أن يكوى محل الألم
ثم يعفن مدة بمخ الغنم ثم يجعل فيه حصة توضع يوماً وليلة ثم تلقى منه وقد عظمت البلية بفعل ذلك فما حكم الصلاة
فيها هل يكون كاللصوق والمرهم فلا تجب الاعادة من مكثها في محل المكوى أم لا أفيدوا الجواب وأجاب شيخنا
الشراملسي بقوله الحمد لله قياس ما صرحوا به من ان خياطة الجرح ومداواته بالنجس كالجبر في انه ان لم يقم
غير ما دهنه به من النجس مقامه عفى عنه ولا ينجس ما أصابه وتصح الصلاة معه ان ما ذكر في كي الحصة مثله
فان قام غيرهما مقامها في مداواة الجرح لم يعف عنها فلا تصح الصلاة مع حلها وان لم يقم غيرهما مقامها صحت
الصلاة ولا يضر انتفاخها وعظمتها في المحل مادامت الحاجة قائمة وبعد انتهاء الحاجة يجب نزعها فان ترك ذلك
من غير عذر ضرر ولا تصح صلاته فتدصرح العلامة الرملی بانه حيث عذر في الوشم فلا يضر في صحة الصلاة ولا في
غيرها وجود النجاسة مع حصولها بفعله لا في حقه ولا في حق غيره مع ان أثر الوشم يدوم أو يطول مسدته الى
حد يزيد على ما يحصل لمن يفعل الحصة المذكورة ولا يضر اخراجها وعود بدلتها كما لا يضر تغيير اللصوق
الاحتاج اليه وان بقي أثر النجاسة من الاول والله أعلم قاله الفقير على الشراملسي وكتب عنه باذنه ثم رأيت بعض
أهل العصر من الحنفية ألف في ذلك رسالة جمع فيها فأوعى اه برماوى (قوله عظمه) خرج ما لو وصل
جوفه بعمرم نجس أو غيره فانه يجب ان يتقياه وان كان وصوله اليه باكرامه لم يخف منه ضرراً وتصح صلاته
لانه في معدن النجاسة بخلاف وصل العظم اه برماوى (قوله الحاجة الى وصله) تكمل في العضو ونحوه اه
برماوى وخياطة الجرح بخيط نجس ودواءه بدواء نجس كالجبر في تفصيله المذكور وكذا الوشم اه زى
(قوله بنجس) ومثله بالاولى دهنه به أو ربطه اه برماوى (قوله من عظم) أى ولو مغلظاً اه برماوى (قوله
لا يصلح للوصل غيره) أى أصلاً وقت ارادته حتى لو صلح غيره وكان هذا أصلاً أو أسرع الى الجبر لم يجز الوصل
به خلافاً للشيخى حيث قال ولو قال أهل الخبرة ان لحم الأدمى لا ينجس سريراً إلا بعظم نحو الكلب فينتجه انه
عذر وتبعه العلامة الخطيب وقرء العلامة زى ولو تعارض نجس غير مغلظ ونجس مغلظ فالظاهر تقدم
غير المغلظ مع كونه بطى البرء وكون المغلظ سريعه ولو وجد عظم كلب ونحوه فقط قدم عظم الخنزير لان
الكاب أغلظ منه اه برماوى وهذا يخالف ما تقدم في الطهارة في قياس الخنزير على الكلب حيث قالوا في
توجيه القياس لانه اسوأ حالاً منه اذ لا يحل اقتناؤه بحال وأيضاً فان الخنزير لم يقل أحد بجوارأ كانه بخلاف
الكاب ففيه قول بالجواز لبعض المالكية (قوله هو أولى من قوله لفقد الطاهر) وجه الاوليه ان قوله لفقد
الطاهر هو هم ان الطاهر الذى لا يصلح للوصل يمنع من الوصل بالنجس وليس مراد انتهى ع ش (قوله
لفقد الطاهر) المراد بقده ان لا يقدر عليه بلامشقة لا تحتمل عادة والظاهر انه يجب عليه طلبه مما جوزه
فيه وقوله ولا يلزم نزع اذ وجد الطاهر الصالح أى فيما اذا وصل لفقدته وهو صالح للوصل اه حل
وعبارة البرماوى لم يبين ضابط الفقد ولا يبعد ضبطه بعدم القدرة عليه بلامشقة لا تحتمل عافو ينبغي
وجوب الطلب عند احتمال وجوده لكن أى حد يجب الطلب منه قال شيخنا الشراملسي ينبغي أن يعتبر
بما قاله في تعلم نحو الفاتحة حيث قالوا يجب ولو بالسفر ولو لوقوف مسافة القصر ان يكون هنا كذلك وقال شيخنا
يعتبر بما يجب طلب الماء منه ويفرق على كلام شيخنا الشراملسي بين ما هنا والتيمم بانه هناك تكرر الوضوء
كل وقت وله بدل بخلاف ما هنا انتهت (قوله عذر في ذلك) لو اقتدى به انسان فالظاهر الصحة كامامة

(الحاجة) الى وصله (بنجس)
من عظم (لا يصلح) للوصل
(غيره) هو أولى من قوله
لفقد الطاهر (عذر) في
ذلك فتصح صلاته معه قال

المستحاضة والمستحبر بجامع عدم لزوم الاعادة ولا يشكل بعدم صحة الاقتداء بالأي لان سبب المنع فيه كونه
غير صالح لتحمل القراءة عن المأموم اه عميرة اه سم (قوله ولا يلزمه نزعها اذا وجد الطاهر) أي مطلقا
لعدم تعديه في الابتداء وهذا هو المعتمد اه برماوى (قوله الا اذا لم يخف من التزع ضررا) أي أى ضرر
وبه فارق ما بعده فانه مفيد اه شورى (قوله أو وجد صالحا غيره) وهو الطاهر وظاهره وان كان دونه
في الصلاحية وهو كذلك خلافا للاسنوى حيث جعل سرعة الجبر بعظم الكلب عذرا قبل ولم يقصد الشارح
بالصالح الطاهر فيشمل ما لو وجد نجسا صالحا حية ما وصل به لكن دونه في النجاسة بان كان هذا من غير
مغلظ وما وصل به من مغلظ فيجب نزع ما وصل به اذا لم يخف من التزع ضررا اه حل (قوله من غير آدمي)
وأما الا آدمي فوجوده حيث شذ كاله دم ولو غير محترم كترندو حربي فيحرم الوصل به ويجب نزعها فلو وجد عظما
يصلح وعظم آدمي كذلك وجب تقديم النجس ولو من مغلظ وكلام الشارح كما ترى يفيد امتناع الجبر بعظم
الا آدمي مع وجود الصالح من غيره ولو نجسا ويبقى ما لو لم يوجد صالح غيره فيجوز الجبر بعظم الا آدمي
الميت كما يجوز للمضطرأ كل الميتة وان لم يخش المبيح التيمم فة طوقه يفرق ببقاء العظم هنا فالامتنان دائم
اه حل وينبغي أن يحل الامتناع بعظم نفسه اذا أراد نقله الى غير محله أما اذا وصل عظم يده مثلا في المحل الذي
أبين منه فالظاهر الجواز لانه اصلاح لا منفصل منه ولعله ويكون هذا مثل رد عين قتادة في أنه قصده اصلاح
ما خرج من عين قتادة نرده الى محله وبهذا فارق ما لو نقله الى غير موضعه فانه بانفصاله حصل له احترام وطلبت
مواراته اه ع ش على مر (قوله وجب عليه نزع الخ) أي ويجبر عليه كما سيأتى في الشارح ومحل
اجباره عليه اذا كان المقلوع منه من تجب عليه الصلاة فان كان ممن لا تجب عليه الصلاة كالأوصلة ثم جن فلا
يجبر على قلعه الا اذا أفاق وكلوا حاضلم تجبر الا بعد الطهر ويشهد لذلك ما سيأتى من عدم التزع اذا مات لعدم
تكليفه اه مر على شرح الروض وقد يتوقف في عدم وجوب التزع على الحائض لان العلة في وجوب
التزع حمله لنجاسة تعدى بها وان لم تصح منه الصلاة لمنازع من وجوبها فام به اه ع ش ومن الضرر الذي
يبيح التيمم بقاء البرء اه شورى (قوله كوصل المرأة شعرها الخ) حاصل مسئلة وصل الشعر انه ان كان بنجس
حرمه مطلقا وان كان بطاهر فان كان من آدمي ولو من نفسها حرم مطلقا وان كان من غير آدمي فيحرم بغير إذن
الزوج ويجوز باذنه اه شيخنا وعبارة الشورى الوصل بالشعر النجس حرام حتى على الرجال كما صرحوا
به ويحرم على المرأة وصل شعرها بشعر طاهر من غير آدمي ولم يأذن فيها بزواج أو سيد ويجوز ربط الشعر
بخيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر ويحرم أيضا تجعيد شعرها ونشر أسنانها وهو تحديدها وترقيتها
والخضاب بالسواد وتعمير الوجنة بالحناء ونحوه وتطريف الاصابع مع السواد والتميم وهو الاخذ من شعر
الوجه والحاجب الحسن فان أذن لها زوجها أو سيدها في ذلك جاز لها لان له غرض في تزينها كافي الروضة وأصلها
وهو الاوجه وان جرى في التحقيق على خلاف ذلك في الوصل والنشر فالحقهما بالوشم في المنع مطلقا يكره ان
يتنف الشيب من المحل الذي لا يطلب منه ازاله شعره ويسن خضبه بالحناء ونحوه ويسن للمرأة المزوجة والمملوكة
خضب ككفهما وقد بهما تعميما لانه زينة وهى مطالبة منها لجليها أما النقش والتطريف فلا يخرج
بالمزوجة والمملوكة غيرهما فيكرهه وبالمرأة الرجل والخنثى فيحرم الخضاب عليهما الا لعذر اه شرح مر
بالخرف انتهت وفي المصباح ونشرت المرأة أنيابها نشر من باب وعد اذا حدثت اورققتها فهي تشرقوا وتنشرت
المرأة سألت ان يفعل بها ذلك اه (قوله لزم الحاك نزعها) أي قهر اعليه وأما الا حاد فلا يجب عليهم ويجوز ان
امن اه برماوى (قوله فان لم يأمن ضررا) بان خشى نحو شين أو بقاء برء وقوله لم يجب نزعها أي بل يحرم كما
في الانوار وتصح صلاته معه بلا اعادة وتصح الصلاة عليه وغسله في صورة الميت ولا ينحس ماء قليلا ولا مائعا ولا رطبا
اذا لم يكس الحجاب بالنسبة له ولغيره اه حلي (قوله لم يجب نزعها) أي بل يحرم وتصح صلاته ولا اعادة وهذا هو

في الروضة كاصاها ولا يلزمه
نزعها اذا وجد الطاهر قال
السبكي تبعا للامام وغيره
الا اذا لم يخف من التزع
ضررا (والا) بان لم يخف أو
وجد صالحا غيره من غير آدمي
(وجب) عليه (نزعها) أي
النجس وان اكتسى الحاء
(ان آمن) من نزعها (ضررا
يبيح التيمم ولم يمت) لعله
نجسا تعدى بحمله مع تمكنه
من ازالته كوصل المرأة
شعرها بشعر نجس فان
امتنع لزم الحاك نزعها لانه
مما تدخله النيابة كرد
المغصوب فان لم يأمن الضرر
أومات قبل التزع لم يجب
نزعها رعاية لحرف الضرر في
الاولى وعدم الحاجة اليه في

المعتمد في صورة الميت ومقابله يقول يجب النزاع لتلايا في الله وهو حامل نجاسة تعدى بحملها واعترض بأنه لا يجي على قول أهل السنة أن الله تعالى يعيد أجزء الميت جميعها حتى لو أحرقت وصارت رمادا وذرث في الهواء فإنه يعيدها كما كانت وحيث أن لا ياتي الله تعالى وهو حامل نجاسة وأجيب بأن المراد ببقائه نزوله القبر فإنه في معنى لقائه اذهوا أول منزلة من منازل الآخرة وقيل المعاد من أجزائه ما مات عليه اه برماوى (قوله لزوال التكليف) أى مع هتك حرمة الميت ليخرج ما لو كان على بدنه أى الميت نجاسة فإنه يجب إزالته الفقد الجزء الثانى من العلة اه شيخنا وليخرج ما لو وصل شعره بشعر نجس ثم مات فإنه يجب إزالته وقطعه إذا ليس فيه هتك للحرمة (قوله أيضا لزوال التكليف) أى مع ما فيه من هتك حرمة الميت فيحرم نزعه ولا نظر لكونه ينزل أول منازل الآخرة وهو القبر الذى عبر عنه بعضهم بقاء الله تعالى وهو حامل للنجاسة ولا يضر ذلك في غسله وعبرة شيخنا لسقوط التعبد ويؤخذ منه أن من لا تصح صلاته لجنون أو غباء أو حيض أو نفاس لا يترع ذلك منه إلا بعد خلوه من ذلك وأما الصبي المميز فإمره وإليه بذلك لتصح صلاته وإن لم يكن متعديا بذلك لأن عدم التعدي لا يمنع الحرمة لا وجوب التزعاج لصحة الصلاة اه حل وقوله ولا يضر ذلك في غسله أى ولا الصلاة عليه ويفرق بينهما وبين ذى القلفة المتعذر غسل ما تحتها بدون قطعها حيث قالوا لا تقطع إذا مات ويدفن من غير غسل وصلاة لأن النجس الموصول به لكونه موقوما للعضو من الأذى اغتفر فيه ما لم يغتفر في القلفة كذا قيل فتأمل اه شيخنا ح ف (قوله وعنى عن محل استجماره) أى عن أثر محله وكذا عما يلاقيه من ثوب أو بدن غالبا عادة ولو بر كوب أو جلوس اه برماوى وقيد المتن هذه المسئلة بقوله في حقه وقيدها الشارح بقوله في الصلاة وهذا أن القيدان ليسا خاصين بهذه المسئلة بل يجريان في سائر مسائل العفو المذكورة هنا فقد قال زى قوله لا وحل مستجمرا ومثل المستجمر كل ذى خبث آخره مفعول عنه اه فأفاد أن التقيد بقول المتن في حقه يجري في كل نجاسة مفعول عنها وفي شرح م ثم محل العفو هنا وفي نظائره الآية بالنسبة للصلاة ولو وقع التلوث بذلك أى بدم البراغيث ونحوه في ماء قليل نجسه اه فأفاد أن تشييد العفو بالصلاة جار في سائر المعفوات المذكورات هنا اه (قوله ولو عرق) أى محل الاستجمار أى ولو تلوث بأثر النجاسة الذى فيه ملاقيه من الثياب اه من شرح م ر وفي سم مانصه قوله ولو عرق زاد في شرح الروض وتلوث بالأثر غيره ثم قال وهذا ما في الأصل والمجموع هنا قال فيه في باب الاستجماء إذا استنجى بالأحجار وعرق محله وسال العرق منه وجاوزه وجب غسل ما سال إليه ولا منافاة لأن الأول فيما لم يجاوز الصفحة والحشفة والثاني فيما جاوزهما اه وينبغي العفو عما يجاوز الحشفة إلى الثوب التى يلاقيه العسر الاحتراز عن ذلك ثم رأيت شيخنا البرلسى وافق على ذلك وكذا م ر فنقله عن قناوى والدمخلاف ذلك فأنكره وطلب من القائل احضار فتواه لينظرها ثم راجع م ر القناوى فوجد الذى فيها أنه سئل عما لو أصاب ذكر المستنجى بالحجر أو دبره الثوب الملاقى له فأجاب بأنه يعنى عنه حيث لم يجاوز الصفحة والحشفة اه ومعناه كما وافق عليه م ر أنه حيث لم يجاوز ما ذكره عنى عنه وإن أصاب الثوب الملاقى بقرينة السؤال اه قال في الروض لأن لاقى رطبا آخر اه (قوله أيضا ولو عرق الخ) أى ولم يجاوز الصفحة والحشفة والاو وجب غسل المجاوز وهل المراد غسله فقط ولو اتصل بما فيهما أو ما لم يتصل والاو وجب غسل الجميع قياسا الاستجماء بالأحجار وجوب غسل الجميع وهو الوجه اه شوبرى وعرق من باب تعب قال في المصباح عرق عرقا من باب تعب فهو عرقا قال ابن فارس ولم يسمع له عرق جمع اه وفي القاموس العرق محرك وسخ جلد الحيوان ويستعار لغيره اه ع ش على م ر (قوله فلا وحل مستجمرا الخ) بل لو قبض على يده فكذلك فيما يظهر اه عميرة اه سم (قوله أيضا فلا وحل مستجمرا) أى أو وحل حامله ومثل المستجمر كل ذى خبث آخره مفعول عنه اه زى وعبرة حل ومثل المستجمر من عليه أو على ثوبه نجاسة مفعول عنها كدم براغيث ومن معه ماء قابل أو مانع فيه مبة لادم لها سائل وقلنا لا نجس بها وهو الأصح بخلاف ما إذا لم يكن

الثانى لزوال التكليف
(وعنى عن محل استجماره)
فى الصلاة ولو عرق لجواز
الاقتصار فيه على الحجر (فى
حقه) لاقى حق غيره فلا وحل
مستجمرا فى صلاته بطلت

فبها فانه لا ينحس بذلك كما علمت انتهت ويؤخذ من هذا ان مسئلة طين الشارع ودم البراغيث مقيدتان بالعفو
 في حق الشخص نفسه اه شيخنا (قوله أيضا لو جل مستحجر في صلاته بطلت) بخلاف جل طاهر المنفذ
 ولو من غير حاجة ولا نظر للنجس بباطنه لانه في معدنه الخلق مع وجود الحياة المؤثرة في دفعه كما في جوف المصلي
 لجله صلى الله عليه وسلم امامة في صلاته وهذا طارق جل المذبح والميت الطاهر الذي لم يطهر بباطنه ولو سمكا
 أو جرادا والثاني لا تبطل في حق كالحمول للعفو عن محل الاستحمار ويحق بحمل ما ذكر جل حامله فيها يظهر
 والقياس بطلانها أيضا بحمله ماء قليلا أو ما تعافيه ميتة لانفس لها سائلة وقتلنا لا ينحس كما هو الاصح وان لم
 يصر حوايه ولو جل المصلي بيضة استجالت دما وحكم بنجاستها أو عنة وداست جال خرا أو فارورة مصممة الرأس
 برصاص ونحوه فيها نجس بطلت ويؤخذ مما مر في قبض طرف شيء متصل بنجس انه لو مسك المصلي بدين
 مستحجر أو ثوبه أو مسك المستحجر المصلي أو ملبوسه انه يضر وهو طاهر ولو سقط طائر على منفذ نجاسة في نحو
 مانع لم ينحس له عسر صوته عنه بخلاف نحو المستحجر فانه ينحس ويحرم عليه ذلك لتضعفه بالنجاسة ويؤخذ منه
 حرمة مجامع عز وجته قبل استنجائه بالماء أو استنجائهما وانه لا يلزمها حيث تدرك كونه كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى
 اه شرح مر وقوله انه لو مسك المصلي بدين مستحجر أو ثوبه الخ في حاشية الشيخ ان مثله ما لو مسك المستحجر
 بالماء ممليا مستحجر بالاجزاء بطل صلاة المصلي المستحجر بالاجزاء أخذ مما مر ان من اتصل بطاهر متصل بنجس
 غير معفو عنه تبطل صلاته وقد صدق على هذا المستحجر بالماء المسك للمصلي المذكور انه طاهر متصل بنجس غير
 معفو عنه وهو يدن المصلي المذكور لان العفو انما هو بالنسبة اليه وقد اتصل بالمصلي وهو في غاية السقوط
 كما لا يخفى اذ هو مغالطة اذ لا يخفى ان معنى ككون الطاهر المتصل بالمصلي متصلا بنجس غير معفو عنه انه
 غير معفو عنه بالنسبة للمصلي وهذا النجس معفو عنه بالنسبة اليه فلا تظار لكونه غير معفو عنه بالنسبة للممسك
 الذي هو منشأ التوهم ولانا اذا عفونا عن محل الاستحمار بالنسبة لهذا المصلي فلا فرق بين ان يتصل به بالواسطة
 أو بغير الواسطة وعدم العفو انما هو بالنسبة لخصوص الغير بل هو بالواسطة أولى بالعفو منه بعدها الذي هو
 محل وفاق كما هو طاهر ويلزم على ما قاله ان تبطل صلاته بحمله لثيابه التي لا يحتاج الى حملها لصدق ما مر عليها
 ولا حسب أحد اوافق عليه اه رشيدى (قوله اذ لا حاجة الى حمله فيها) قال ج ومنه يؤخذ ان ما يخلل
 خياطة الثوب من نحو الصبيان وهو بيض القمل يعفى عنه وان فرضت حياته ثم موته وهو طاهر لعدم
 الابتلاء به مع مشقة فتق الخياطة لا خراجه اه ع ش على مر (قوله وعفى عا عسر الاحتراز عنه الخ)
 أى عفى عنه في الصلاة ونحوها اه برماوى واعل المراد بالخصوص الطواف لما تقدم ان العفو عن هذه
 المذكورات مقيد بالصلاة والطواف مثلها (قوله هو أولى من قوله يتعذر) أى لان تعبير الاصل بالتعذر يقتضى
 انه لا بد ان يتعذر الاحتراز أى لا يمكن أصلا وليس كذلك فان المدار على التعسر أى يمكن الاحتراز منه لكن بعسر
 اه شيخنا (قوله من طين شارع) المراد به محل المرور وان لم يكن شارعا كدهليزيته اه شرح مر
 وقوله وان لم يكن شارعا أى فالمراد به المحل الذي عمت البلوى باختلاطه بالنجاسة كدهليز الحمام وما حول
 الفسافي مما لا يعتاد تطهيره ماذا تنحس كما يؤخذ من قوله عا يتعذر الاحتراز عنه غالبا أما ما حوت العادة بحفظه
 وتطهيره اذا أصابه نجاسة فلا ينبغي أن يكون مراد من هذه العبارة بل متى تيقنت نجاسته وجب الاحتراز عنه
 ولا يعفى عن شيء منه ومنه ممساة الفسافي فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه اه ع ش عليه (قوله أيضا من طين
 شارع) أى وان اختلط بمغلق وخرج به عين النجاسة اذا بقيت في الطريق فلا يعفى عنها اه شرح مر وقوله
 وخرج به عين النجاسة أى كالبول الذي في الشوارع فلا يعفى عن شيء منه ولا مالورل كلب في حوض مشلا ثم
 خرج منه وانتفض وأصاب المبار من شيء منه فلا يعفى عنه وهو المعتمد ويحتمل العفو الحاقاله بطين الشوارع
 لمسقة الاحتراز عن ذلك لا ان يقال الابتلاء بمثل ذلك ليس كالا ابتلاء بطين الشوارع ونقل بالدر من عن شيخنا

اذ لا حاجة الى حمله فيها
 (و) عفى (عا عسر) هو
 أولى من قوله يتعذر (الاحتراز
 منه غالباً من طين شارع

الشيخ سالم الشبيري العفوي عما تبار من طين الشوارع عن ظهر الكلب المشقة الاحتراز عنه وفيه موقفة ومثله
 في عدم العفو ما تبار من في زمن الامطار لانه حوت العادة بالتحفظ منه ومثله أيضا ما حوت عادة الكلاب به
 من طابعهم على الاسيلة ورقودهم في محل وضع الكبران وهناك رطوبة من أحد الجانبين فلا يعني عنه ومما
 شبه طين الشارع بالمعنى الذي ذكره ما يقع كثيرا من انه يحصل مطر بحيث يعم الطرقات وما يقع من الرش في
 الشوارع وتغربه الكلاب وترقد فيه بحيث يتيقن نجاسته بل وكذا لو بالت فيه واختلط بولها بطينه أو مائه
 بحيث لم يبق النجاسة عين متميزة فيعني منه عما يعسر الاحتراز عنه فلا يكف غسل رجليه منه خلافا لما توهمه
 بعض ضعفة الطلبة وينبغي ان مثل ذلك في العفو عنه ما وقع السؤال عنه في المرس عن ممساة بمسجد برشد
 متصلة بالبحر وبالمسجد وطولها نحو مائة ذراع ثم ان الكلاب ترقد عليها وهي رطبة لمشفة الاحتراز عن ذلك
 ويحتمل عدم العفو فيما لو مشى على محل يتيقن نجاسته وهو الاقرب ويفرق بينه وبين طين الشارع بعموم
 البلوى في طين الشارع دون هذا اذ يمكن الاحتراز عن المشي عليها دون الشارع اه ع ش على مر
 (قوله أيضا من طين شارع) يعني محل المرور ولو غير شارع ومثل الطين ماؤه وسواء أصابه ذلك من
 الشارع أو من شخص أصابه أو من محل انتقل اليه ولو من نحو كلب انتفض ولا يكف التحرز في مروره عنه
 ولا العدول الى مكان خال منه اه برماوى وبعبارة سم قال الزركشي وقضية اطلاقهم في طين الشارع
 العفو عنه ولو اختلط بنجاسة كلب أو نحوه وهو المتجه لاسيما في موضع تكثر فيه الكلاب لان الشوارع
 معدن النجاسات اه شرح الروض واعتمد مر قال واذا مشى في الشارع الذي به طين متيقن
 النجاسة وأصابه ومشي في مكان آخر فتلاوث منه انه يعني عنه في المكان الثاني أيضا فليجرا انتهت ووجدت
 به امشيه بخط بعض الفضلاء مانصه قوله انه يعني عنه في المكان الثاني أيضا أي اذا كان غير مسجد ولا اقلا
 يعني عنه لان المسجد يصان عن النجاسة ويمنع تلاوث المسجد بها اه (قوله نجس يقينا) أي ولو باخبار
 عدل رواية فيما يظهر والمراد باليقين ما يفيد ثبوت النجاسة اه شرح مر (قوله بخلاف ما لا يعسر
 الاحتراز عنه الخ) ما لا يعسر الاحتراز عنه ان ينسب صاحبه لقلة التحفظ أو يكتر بحيث يحال على حصول سقطة
 اه حل (قوله عما لا يعني عنه في الكم والبس) ويعني في حق الاعمى ما لا يعني عنه في حق البصير وبحث
 الزركشي العفو عن قليل منه تعالى بالخف وان مشى فيه بلانعل وقياسه العفو عن قليل تعلق بالقدم اذا مشى
 فيه حافيا ومياه الميازيب والسقوف المشكوك فيها محكوم بطهارتها اه برماوى وأفتى ابن الصلاح بطهارة
 الاوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة برماوى نجس عملا بالاصل اه شرح مر ومثلها
 الحوائج المنشورة على الحيطان المذكورة كما قاله ع ش وسئل شيخنا زى عما يعتاده الناس كثيرا
 من تسخين الخبز في الرماد النجس ثم انهم يفتونه في اللبن ونحوه فأجاب بانه يعني عنه حتى مع قدرته على تسخينه
 بالظاهر ولو أصابه شيء من ذلك اللبن لا يجب غسله اه كذا بهامش وهو وجهه مرضى بل يعني عن ذلك وان
 تعاقب به شيء من الرماد وصار مشاهدا سواء ظاهرا وباطنا بان انفتح بعضه ودخل فيه ذلك كدود الفاكهة
 والجبن ومثله القطاير التي يدفن في النار المأخوذة من النجس اه ع ش على مر (قوله نحو براغيث) أي من كل
 ما لانفس له سائلة كبق وبغوض وهو الناموس ولو في حصر المسجد مما ينام عليها اه حل والبراغيث جمع
 مفردة برغوث بالضم والفتح قليل قبل ويكرسه حديث لا تسبوا البرغوث فانه أيقظت للصلاة اه برماوى
 وعن أبي خذر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ذاك البرغوث خبذ قد حامن ماء وقرأ عليه سبع مرات وما لنا
 أن لا نتوكل على الله وقد هدانا لآية ثم قل فان كنتم مؤمنين فكفوا شركم واذا كنتم ترشعوا حول الفراش
 فانك تأمن من شرهم ودخان الكبريت والراون يهرب من من ويمن واذا رميت في جفرت ورق الدفلة فانهم
 يأوون فيها ويقتن كلهم فيها اه من عيين الحياة للدميري (قوله ودما مبل) جمع دمل بضم الدال المهملة

نجس يقينا) لعسر تجنبه
 بخلاف ما لا يعسر الاحتراز
 منه غالبا (ويختلف) العفو
 عنه وقتا ومحل من ثوب
 وبدن) فيعني في زمن الشتاء
 عما لا يعني عنه في زمن
 الصيف وفي الذيل والرجل
 عما لا يعني عنه في الكم
 والبدن الشوارع التي لم
 يتيقن نجاستها فمحكوم
 بطهارتها وان طن نجاستها
 عملا بالاصل (و) عني عن
 (دم نحو براغيث ودما مبل)

وتشديد الميم مع الفتح وهو عربي معروف اه برماوى (قوله كقمل) أى وبق وغيرهما مما لا نفس له سائلة
ويعنى عن دم قملة اختلط بجادها وكذا لو اختلط دمها بدم قملة أخرى للمشقة بخلاف ما لو اختلط جاد قملة بدم
قملة أخرى فلا يعنى عنه حيثئذ * (فائدة) * قال فى الصباح البق هو البعوض والظاهر شموله للبقر المعروف
بيلادنا قال الشاعر

من البق والبرغوث والقمل أشتكى * اليك الهى باعدا لكل عني

اه برماوى (قوله أيضا كقمل) أى وان اختلط بقشرتها كأن دعهها يسده على المعتمد ومجمله ما لم يختلط بقشرة
غيرها كان قتل واحدة فى الحمل الذى قتل فيه الأولى واختلط دم الأولى بقشرة الثانية فلا يعنى عنه ثم انه اذا كان
على يده دم معقونه ووضعها فى ماء قليل أو مائع فقبل يعنى عنه مطلقا والمعتمد انه ان كان عامدا لمناجس
ما وضع يده فيه وان كان ساهايا فلا ينجسه بل يعنى عنه اه شيخنا ح ف (قوله بمجملهما) أى الدمين اللذين
هما دم البراغيث وما عطف عليه ودم الفصد وما عطف عليه خلا فان فهم تخصيص محلها بدم الفصد والحجم
اه من شرح مر ~~لكن~~ رجوع القيد لدم البراغيث لا يظهر له محترز فالأولى انه راجع للدمين أى دم
الدماويل ونحوها ودم الفصد والحجم كما قرره شيخنا والمراد بمجملهما ما يغلب السيلان اليه عادة وما حاذاه من الثوب
فان جاوزه عني عن المجاوز ان قل اه شورى فان كثر المجاوز فقياس ما تقدم فى الاستحشاء انه ان اتصل المجاوز
بغير المجاوز وجب غسل الجميع وان انقطع أو انفصل عنه وجب غسل المجاوز فقط اه شيخنا وعبارة سم
والظاهر أن المراد بالمحل هو الذى أصابه وقت الخروج واستقر فيه كظهير من البول والغائط فى الاستحشاء
بالجرح حيثئذ فلو سال وقت الخروج من غير انفصال لم يضر ولو انفصل فى موضع يغلب منه تقاذف الدماء
فجتمل العفو كظهيره من الماء المستعمل أما لو انفصل من البدن وعاد اليه فقد صرح الاذرى بانه كالأجنبي
اه ولو أصاب الثوب مما يحاذى الجرح فلا اشكال فى العفو فلو سال فى الثوب وقت الإصابة من غير انفصال فى
أجزاء الثوب فالظاهر انه كالبدن اه ووافق مر على ان الدم اذا انتقل الى الثوب الملاقى لموضع خروجه
عنى عنه وقال ينبغى أن يكون المراد بانتقال الدم المعقونه انتقالا يمنع العفو عن كثيره ان ينتقل عما ينتشر اليه
عادة انتهت (قوله وونيم ذباب) فى المصباح ونم الذباب ينم من باب وعد ونمائم سمى خروجه بالمصدر قال
لقدوم الذباب عليه حتى * ~~كأن~~ ونيمه نقط المداد

(قوله روثه) وكذا بوله ان كان له بول وبول الخفاش ورثه كذلك ولعل تعبيرهم بالبول فى الطيور ان وجد
والا فالشاهد عدمه اه برماوى (قوله لان كثر) أى نحو دم البراغيث ودم الدماويل كما قصره فى الشارح على
ذلك وان كانت عبارته فى المتن تشمل دم الفصد والحجامة وقوله بفعله أى ولو باكره عليه وينبغى أن يكون فعل
غيره برضاه كفعله وفيه انه يشكل حيثئذ بدم الفصد والحجامة اه حل (قوله أيضا لان كثر بفعله) هذا
القيد راجع لدم البراغيث والدماويل لالدم الفصد والحجم لانه لا يكون الا بفعله وفعل مأذونه كفعله فيعنى عن
كثيره ان كان بمجمله ولا لونيم الذباب لانه لا يكون بفعله اه شيخنا * (فرع) * قرر مر انه لو غسل ثوب فيه
دم براغيث لأجل تنظيفه من الأوساخ أى ولو نجسه لم يضر بقاء الدم فيه ويعنى عن إصابة هذا الماء له فليتامل اه
سم على المنهسج أى اما اذا قصد غسل النجاسة التى هى دم البراغيث فلا بد من إزالة أثر الدم ما لم يعسر فيعنى عن
اللون على ما مر اه ع ش على مر وحاصل مسئلة العفو عن الدم انه اما ان يدركه الطرف أم لا فان لم
يدركه عني عنه مطلقا ولو من مغلط أو اختلط بأجنبي وان أدركه فاما أن يختلط بأجنبي أم لا فان اختلط ضر
مطلقا وان لم يختلط فاما أن يكون أجنبيا أو لا فان كان أجنبيا عني عن القليل ان لم يكن من مغلط وان لم يكن
أجنبيا فاما أن يكون من المناقذ ام لا فان كان منها لم يعف عن شئ منه لزوم الاختلاط له وان كان من غيرها عني
عن القليل وكذا الكبر ان كان بمجمله ولم يكن بفعله فى غير دم الفصد والحجم وامادهم فلا تضر كثره بفعله او فعل

كقمل وجروح (ودم
فصد وحجم بمجملهما وونيم
ذباب) أى روثه وان كثر
ذلك ولو بانتشار عرق لعموم
البلى بذلك (لان كثر
بفعله) من زيادته

مأذونه وهذا ما عليه مر وعند حج أنه يعني عنه ولو اختلط بأجنبي إن كان الأجنبي قليلا وعندنا أيضا يعني
عن الدم الخارج من المنافذ إذا اختلط بما يخرج منها كالخاط بشرط كونه قليلا اه شيخنا ومما يعني عنه لمسقة
الاحتراز عنه الدم الذي على العظام وفي العروق ومن صرح بطهارته أراد أن له حكم الطاهر قال الاسنوي ولم
أجد في ذلك ناصرا بحالنا لا ان الامام الثعلبي المفسر قال بالطهارة وهو معدود من الشافعية قال بعضهم
وفيما قاله الاسنوي نظرا لانه في شرح المذهب صرح بذلك وعله بمسقة الاحتراز عنه اه حل (قوله فان
كثر بفعله الخ) فان كثر لا بفعله عني عنه وان تفاحش باهمال غسله اه حل أي ما لم يجاوز محله اه (قوله
كان قتل براغيث) أي لافي نحو نوم اه برماوى (قوله والعفوع الكثير في المذكورات الخ) عبارة شرح
مر ومحل ذلك في ثوب ملبوس أصابه الدم من غير تعدلوا كانت الإصابة بفعله قصدا كان قتلها في ثوبه أو بدنه
أو حل ثوب نحو براغيث وصلى فيه أو فرشته وصلى عليه أو كان زائدا على ملبوسه لا لغرض من تجمل ونحوه
لم يعف الا عن القليل كفى التحقيق والمجموع وغيرهما ولو نام في ثوبه فكثر فيه دم البراغيث التحق بما يقتله
منها عدم المخالفة المستمن العري عند النوم ذكره ابن العماد بحثا وهو محمول على عدم احتياجه للنوم فيه
والاعنى عنه ثم محل العفو هنا وفي نظائره الا تية بالنسبة للصلاة فلو وقع المتأثر بذلك في ماء قليل نجسه ولا فرق
في العفو بين البدن الجاف والرطب وهو ظاهر بالنسبة للرطوبة الحاصلة من عرق ونحوه ماء وضوء وغسل
ولو التبريد أو ما يتساقط من الماء حال شربه أو من الطعام حال أكله أو بصاق في ثوبه أو تماس آله نحو فساد من
ريق أو دهن وسائر ما احتج اليه وغير ذلك مما يشق الاحتراز عنه ولا يكاف تنشيف البدن لعسر خلافه لابن
العماد انتهت وقوله وسائر ما احتج اليه منه ما لو مسح وجهه المبتل بطرف ثوبه ولو كان معه غيره وليس منه فيما
يظهر ماء الورد وماء الزهر فلا يعني عنه إذا رش على ثيابه قليلا كان أو كثيرا لانه لم تدع اليه حاجة والذي يرش
عليه ذلك بسبيل من منع من يرد الرش منه عليه فتنبه له فانه دقيق ومحل ذلك ما لم يحتج اليه لداواة عينه مثلا
وقوله ولا يكاف تنشيف البدن أي ولو من غسل قصده مجرد التبريد أو التنظيف ومن ذلك ما لو عرق بدنه فمسحه
بيده المبتلة اه عش عليه (قوله مقيد باللبس) أي ولو للتعجل وذ كر شيخنا العلقمى انه لو لم يجد الا محلا نجسا
لم يقل بالعفو عنه كان له ان يفرش هذا الثوب الزائد على تمام لباسه على ذلك ويصلى عليه ويكون ذلك لحاجة
اللبس لان هذا أخف اه حل (قوله أيضا مقيد باللبس) أي ولو للتعجل ولو كان غيره خاليا من ذلك لا يكاف
لبسه لان الشارع لما عفا عما فيه من الدم صار كالطاهر اه عش على مر (قوله ما لو كان زائدا على
تمام لباسه) أي لا لغرض من تجمل ونحوه اه حج وانظر ما ضبط الزائد وكتب أيضا قال في الخادم (فرع)
إذا وضع الثوب في اجانة وفيه دم براغيث ونحوه وصب عليه الماء فانه لا يظهر ويتنجس الماء بملامحة النجاسة
العينية ودم البراغيث لا يزول بصب الماء عليه فلا بد من معالجته حتى يزول ثم يصب الماء الطهور على الثوب
وهذه المسئلة مما تهم بها البلوى ويغفل عنها أكثر الناس وينبغي لغسل هذا الثوب أن لا يغسل فيه ثوبا آخر
طاهرا ويجوز عما يصيبه من غسالتهم وينبغي العفو عن مثل هذه الغالة بالنسبة للثوب وان لم تزل عين النجاسة
للعفو عنها ويصير ذلك كالبلة الباقية في الثوب بعد العصر يعني عنها بالنسبة الى الثوب ولو غسل النجاسة المعفو
عنها ثم وقع منها قطرة على ماء قليل تنجس وهل يكون حكمه حكم الاصل حتى لو أصاب شيئا عني عنه أم لا يحتمل
العفو تبعا لاصله والظاهر الاول وعلى هذا فهو فرع زائد على أصله ويرجع لقاعدة ان المتولم من المعفوع عنه هل
يعني عنه ولو تنجس ريقه بالدم ثم ابيض وزق لا يعني عنه اه بحر وفه اه شوبرى وقوله فلا بد من
معالجته حتى يزول تقدم عن سم تقييده بما إذا أريد تطهيره من الدم بخلاف ما لو أريد تنظيفه من الاوساخ
فانه لا يجب معالجة الدم حتى يزول (قوله ويقاس بذلك) أي على ذلك أي دم البراغيث البقية من دم الدما مبل
ودم اللعاب والجامة ونيم الذباب اه حل وفي صنيع الشارع مؤاخذه من حيث انه لم يذكر لم البراغيث

فان كثر بفعله كأن قتل براغيث
أو عصر الدم لم يعف عن الكثير
عرفا كما هو حاصل كلام
الرافعى والمجموع والعفو
عن الكثير في المذكورات
مقيد باللبس لما قال في
التحقيق لو حل ثوب براغيث
أوصلى عليه ان كثر دمه ضرر
والا فلا ومثله ما لو كان زائدا
على تمام لباسه قاله القاضي
ويقاس بذلك البقية

واعلم ان دم البراغيث رشحات
تصها من بدن الانسان
ثم تمجها وليس لها دم في
نفسها ذكره الامام وغيره
وتعبري بما ذكر اعم
مما عبر به (و) عني عن
(قليل دم اجنبي) لعسر
تجنبه بخلاف كثير موي عرفان
بالعرف (لا) عن قليل دم
(نحو كلب) لغلظه وهذا
من زيادتي وصرح به
صاحب البيان ونقله عنه في
المجموع واقدمه (وكالدم)
فيما ذكر (فيج) وهو مودة
لا يتخالطها دم (وصديد) وهو
ماء رقيق يتخالطه دم لانه
أصلهما (وماء جروح
ومتلفه ريج) قياسا على
القيح والصديد أما ما لا ريج
له فظاهر كالعرق خلافا
لاراقعي (ولو صلى بنجس)
غير مفعونه (لم يعلمه أو)
علمه ثم (نسي) فصي ثم تذكر
(وجبت الاعادة) في الوقت
أو بعده لتفريطه بترك
التطهير ونجس اعادة كل
صلاة يتقن فعلها مع النجس
بخلاف ما احتمل حدوثه
بعدها فلا تجب اعادتها

دليلا حتى يقبس عليه غيره غاية الامر انه ذكر عبارة التحقيق وهي ليست دليلا شرعا حتى يقبس غير ما فيها على
ما فيها تأمل اه لكاتبه (قوله واعلم ان دم البراغيث الخ) بين به ان اضافة الدم للبراغيث لكونها مشتملة
عليه الا ان اضافة الدم اليها لا ملازمة اه عش (قوله وقليل دم اجنبي) المراد به ما يعم دم غيره ودم نفسه اذا
جاوز محل سبلانه غالبا وانتقل عن محله ولومن العضو اليه أو من عضوه الى عضوه الا سخر وشمل العفو ما لو كان
متفرقا ولو جمع صار كثيرا عرفا وهو كذلك للتوسع في الدم وبه فارق ما لا يدركه الطرف اه برماوى (قوله ويعرفان
بالعرف) ففي الام القليل ما تعافاه الناس أى عدوه عفو اه حل ولو شك في شئ اقليل هو أم كثير فله حكم القليل
لان الاصل في هذه النجاسات العفو الا اذا تيقنا الكثرة اه شرح مر ثم قال ثم محل العفو عن سائر ما تقدم
مما يعنى عنه ما لم يختلط باجنبي فان اختلط به ولو دم نفسه كاختلط به من عينه أو لثته أو أنفه أو قبله أو دبره لم يعف
عن شئ منه ويلحق بذلك ما لو حاق رأسه فخرج حال حلقه واختلط دمه ببيل الشعر أو حلق نحو دمل حتى أدماه
ليستمسك عليه الدواء ثم ذره عليه كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وكالدم فيما ذكر) أى في التفصيل
السابق اه شيخنا (قوله وهو مودة) بكسر الميم وأما بضمها فهو القطع من الزمن اه برماوى (قوله لانه
أصلهما) وقال الاسنوى لانهم ما دمان مستحيلان الى نتن وفساد ومما يعنى عنه البلغم اذا كثر كما سبق في باب
النجاسة ومتى أر يد غسل نجس مفعونه وجب فيه ما في غيره ومنه التيسيع والتراب في نحو الكلب اه
برماوى (قوله ومتلفه) وهو البقايا التي تطلع في البدن اه شيخنا (قوله له ريج قيد في ماء الجروح وما
بعده اه حل ومثل تغير الريج تغير اللون وفي المصباح نقطت يده نطاما من باب تعب ونقيطا اذا صار بين
الجلد واللحم ماء الواحدة نقطة والجمع نطام مثل كلمه وكلم وهو الجدرى ورع بما جاء على نطام وقد تخفف
الواحدة والجمع بالسكون اه (قوله ولو صلى بنجس الخ) مراد به هذا ان قوله فيما تقدم وطهر بنجس الخ أى
في نفس الامر لا في اعتقاده فقط اه شيخنا (قوله لم يعلمه) أى حال ابتدائه بها وقوله أو علمه الخ أى علمه قبل
الشروع فيها اه برماوى (قوله وجبت الاعادة) أقول في اطلاق الاعادة على ما بعد الوقت تغليب اذ
الاعادة فعل العباد ثانيا في الوقت ومن ثم قال جج المراد بالقضاء ما يشمل الاعادة في الوقت وقال سم عليه
وظاهر ان القضاء في صورتين يعنى هذه وما بعدها على التراخي اه ويؤيده ما قالوه في الصوم من ان من نسي
النية لا يجب عليه القضاء فوراً وعليه فيمكن الفرق بين هذا وبين ما لو لم ير الهلال أو ليلة من الشهر فانه يجب
فيه القضاء على الفور بأنه في تلك يجب عليه التحري اما بما معان النظر أو بالبحث عنه فاذالم يره ولا أخبر به ثم تبين
انه من الشهر نسب الى تقصير في الجملة وفيما نحن فيه لم ينسب الى تقصير لانه مع النسيان وعدم العلم بالنجاسة
معذوراذا لم يجب عليه البحث عن ثيابه قبل الصلاة فيها بل يعمل بما هو الاصل فيها من الطهارة اه عش
على مر (قوله لتفريطه) تعليل للثانية فقط وأما الاولى فعملها مر بأن طهارة واجبة فلا تسقط بالجهل
كطهارة الحدث فلو عال الشارح للاولى بذلك لفهم الثانية بالاولى اه شيخنا (قوله أيضا لتفريطه بترك
التطهير) مقتضاه وجوب قضاء الصلاة فوراً وخرج الوقت وهو واضح في الثانية دون الاولى اه حل ولومات
قبل التذكرة فالرجوع من الله ان لا يؤاخذ لرفعه عن هذه الامة الخطا والنسيان اه برماوى (قوله كل صلاة
يتقن فعلها مع النجس) أى فلو قس عمامته فوجد فيها قشر قل وجب عليه اعادة ما يتقن اصابته فيها اه
زى بهامش ونقل عن ابن العماد العفولان الانسان لا يؤمر بتفتيشها أقول والاقرب ما قاله ابن العماد
لماصر حوايه من العفو عن قليل النجاسة الذي يشق الاستراز عنه كسير دخان النجاسة وغبار السرجين وشعر
نحو الجار فقياس ذلك العفو عنه ولو في الصلاة التي علم وجوده فيها بل الاحتراز في هذا أشق من الاحتراز عن
دخان النجاسة ونحوها اه عش على مر (قوله بخلاف ما احتمل حدوثه) أى براجحية أو مرجوحية أو
استواء الأمرين اه برماوى (قوله فلا تجب اعادتها) هو المعتمد وفارق ما مر فيمن عليه فوائت بحيث

قالوا يجب قضاء ما شك فيه بخلافه هنا لأنه وجد منه الفعل للصلاة ولا بد فلا يكاف الإعادة لا يبين بخلاف ما هنا
ولو أخبره عدل بعد فراغه من الصلاة بأن ثوبه كانت متحسنة حال صلاته وجب عليه القضاء بخلاف ما لو أخبره
بأنه تكلم فيها بكلام مبطّل فإنه لا يجب عليه القضاء لأن الشخص لا يرجع في فعله إلى قول غيره ويجب تعليم من
رآه يتخل بعبادة في رأى مائة مائة عينا لم يكن ثم غيره وله أخذ الاجرة عليه ان قول بل هو لا يلزمه مع عدم بذلها
ويلزم القادر تأييدها وبطلان الوجوب عند سلامة العاقبة وحاصل النقاسات انها أربعة أقسام قسم
لا يعنى عنه في الثوب والماء وقسم يعنى عنه فيهما وقسم يعنى عنه في الثوب دون الماء وقسم يعكس ذلك فالاول
معروف والثاني ما لا يدركه الطرف والثالث قليل الدم والرابع المبتة التي لا دم لها سائل اه برماوى
وتبارة شرح مر ولو أخبره عدل برواية بنحو نجس أو كشف عورة مبطل لزمه قبوله أو بنحو كلام مبطل فلا
يكيدل عليه كلامهم ويترك بينهما بان فعل نفسه لا مرجع فيه غيره ويظهر ان محله فيما لا يبطل به هو الاحتمال
ان ما وقع منه هو ما هو كالفعل أو الكلام الكثير فينبغي قبوله فيه لأنه حيثئذ كالنجس انتهت (قوله
لكن تسن) تقدم في كتاب الصلاة ان من فاته صلوات يجب عليه ان يقضى ما زاد على ما تبين فعله وسواء تبين
تركه أو شك فيه فيخالف مسألة الشك هنا ولعل الفرق ان ذلك شك في أصل الفعل وهذا شك في شرطه فكان
أخف اه شيخنا (قوله وترك نطق) أى بالجراحة المخصوصة دون غيرها كاليد والرجل مثلا فلا تبطل بالنطق
بواحد منهما فيه يظهر ونقل عن بعض أهل العصر وهو انقلبو في البطلان بذلك فليراجع ويؤيد ما قلناه قول
الشارح من أنف أوفهم ونقل بالدرس عن خط بعض الفضلاء عن مر انه اذا خلق الله تعالى في بعض
أعضائه قوة النطق وصار يتمكن صاحبها من النطق بها اختيارا متى أراد ويترك ذلك متى أراد كان ذلك كنطق
اللسان فتبطل الصلاة بقطعه بذلك بحرفين اه وقياس ما ذكره ان ثبت للعضو الذي ثبت له تلك القوة جميع
أحكام اللسان حتى لو قرأه الفاتحة في الصلاة كفى وكذا لو تعاطى به عقدا أو حلا على انه قد يقال هو بالنسبة
الى العقد والحل لا يتقاعده عن الإشارة المفهمة وهى صريحة من الآخرس ان فهمها كل أحد اه ع ش على
مر (قوله عمدا) أى وان لم يكن بلفظة العرب وفي الانوار انها لا تبطل بالبصق حيث لم يظهر منه حرفان أو حرف
مفهم الا ان تكرر ثلاث مرات متواليات أى مع نحو حركاته يبطّل تحريكه ثلاثا كلفى لاشفة كمالا يخفى
اه شرح مر (قوله فتبطل بحرفين) أى من كلام المخلوقين ولومن حديث قدسى اه شرح مر
وقوله ولومن حديث قدسى انما أخذ من غاية لتلاوته وهم عدم البطلان به لكونه كلام الله تعالى لكن يبقى
النظر في وجه دخوله في كلام المخلوقين واهله انه أراد بكلام المخلوقين ما ليس بقرآن ومنه الحديث القدسى وعليه
فالمراد بكلام المخلوقين ما شأنه ان يتكلم به المخلوق والقرآن لما كان معجزا خارجا عن طوق البشر خص
بكونه كلام الله تعالى وان شاركه فيه الحديث القدسى في انه كلام الله تعالى قال حج وكالحديث القدسى
ما نسخت تلاوته وتبطل أيضا بالتوراة والانجيل وان علم عدم تبدلها كما شمله قولهم بحرفين من غير القرآن
والذكر والدعاء اه ع ش عليه ثم قال وكذا تبطل بالنطق بتعلقات القرآن المحذوفة وان قلنا انها منه وان
قصدا انها متعلق اللفظ اه (قوله أيضا فتبطل بحرفين) أى متواليين أسمع بهما نفسه أو كان بحيث يسمع لو كان
معتدل السمع اه حل وفي ع ش على مر مانصه * (تنبيه) * هل يضبط النطق هنا بما مر في نحو قراءة
الجنب والقراءة في الصلاة أو يفرق بأن ما هنا أضيق فيضرب سماع حديث السمع وان لم يسمع المعتدل كل محتمل
والاول أقرب اه حج أقول الأقرب الثاني لان المدار على النطق وقد وجداه (قوله أيضا فتبطل بحرفين الخ)
بخلاف ما لو نطق به بحرفين أو صهل كالفرس أو حاشية من الطير ولم يظهر من ذلك حرف مفهم أو حرفان لم
تبطل والابطال أفتى به البلقيني وهو ظاهر ومحل ذلك ما لم يقصد بفعله ذلك لعبا والابطال اه شرح مر
(قوله ولو في نحو تنجخ الخ) كان الانسب تأخير هذا عن قوله وبحرف معهم أو مدود لان ظهوره من التنجخ

لكن تسن كما قاله في المجموع
(و) سابعها (ترك نطق)
ع د ابغير قرآن وذكر
ودعاء على ما سبأني (فتبطل
بحرفين) أفهما أولا كقم
وعن (ولو في نحو تنجخ)

بضر كظهور الحرفين اه شيخنا (قوله أيضا ولو في نحو تنج) أي لغیر غلبة ولغیر تعذر ركن قولي كما
يؤخذ من كلامه الاتي اه شيخنا ولو جهل بطلانها بالتجنع مع علمه بتحريم الكلام عذر لحفائه على
العوام اه شرح مر (قوله كضحك) خرج به التسم فلا تبطل به لثبوت عنه صلى الله عليه وسلم فيها اه
برماوى (قوله وبكاء) ولو من خوف الاخرة اه برماوى (قوله وأنين) ومثله التأوه اه برماوى (قوله
وتفخ) أي من فم أو أنف اه برماوى (قوله وعطاس) يقال عطس يعطس من باب ضرب وفي لغة من
باب قتل اه مصباح اه ع ش على مر (قوله وبحرف مفهم) أي في نفسه وان قصد به عدم الافهام
كعكسه اه برماوى قال الرافي رحمه الله لاشتماله على مقصود الكلام والاعراض به عن الصلاة اه عمرة
اه سم (قوله كق من الوقاية) لافرق في ذلك بين كسر القاف وقهها لان الفتح لحن وهو لا يضر فتبطل الصلاة
بكل منهما ما لم يرد به ما لا يفهم كما يأتي اه ع ش على مر وعبرة البرماوى قوله كق أي ان نطق به
مكسورا فان نطق به مفتوحا لم تبطل به لانها خرجت حيث نذعن موضوعا وهو الامر وينبغي فيه التوصل بها
الامر مع الفتح انه يضر انتهت وتسمية ق حرفا انما هو بحسب الصورة والافق هو فعل أمر عند النخاة اه (قوله
أيضا كق من الوقاية) اي وع من الوعى أو ف من الوفاء وش من الوشى وهو أن يجعل في الشيء ما يخالف لونه
ومنه قوله تعالى لاشية فيها اه برماوى (قوله من الوقاية) قيد به لبيان كون هذا الحرف مفهما وأما المصلى
فتبطل صلاته مطلقا أي سواء قصد كونه من الوقاية أو أطلق بخلاف ما لو قصد كونه من الفلق مثلا فلا تبطل
لانه غير مفهم فالصور ثلاث اه شيخنا وعبرة ع ش على مر قوله وبحرف مفهم ظاهره وان أطلق فلم
يقصد المعنى الذي باعتبار ديار مفهما ولا غيره وقد يقال قصد ذلك المعنى لازم لشرط البطلان وهو التعمد
وعلم التحريم اه سم على ج وقضية قول الشارح من الوقاية عدم الضرر حاله الاطلاق الا ان يقال انها
عند الاطلاق تحمل على كونها من الوقاية وبوجه بان القاف المفردة وضعت للطلب والالفاظ الموضوعة اذا
أطاعت حلت على معانيها ولا تحمل على غيرها الا بقرينة والقاف من الفلق ونحوه جزء كلمة لا معنى لها فاذا
نواها عمل بنيتها واذا لم ينوها حلت على معناها الوضعي قال ج وأفتى بعضهم بإبطال زيادة يا قبل ايها النبي
في الشهاد أخذ بظاهر كلامهم هنا لانه لا يسهل أن يكون اجنبيا عن الذكر بل يعد منه ومن ثم أفتى شيخنا بانه
لا بطلان به اه وأقره سم وقوله لا بطلان به أي وان كان عامدا علما ولو أفتى بحرف لا يفهم فاصدا به معنى
المفهم هل يضر فيه نظر اه سم على المنهج أقول والذي ينبغي عدم الضرر لانه ليس موضوعا للافهام
ونقل في الدرس ببعض الهوامش عن مر ما وافق ذلك فله الحد والمنة وقد يقال بالضرر لان قصد ما يفهم
تضمن قطع النية وكأنه لما استعمل ما لا يفهم في معنى ما يفهم صار كالسكامة المجازية المستعملة في غير ما وضعت
له ولعل هذا أقرب لما تقدم من تضمنه قطع النية انتهت (قوله أو حرف ممدود) أفتى به وان كان داخلا في
الحرفين لارد على من قال ان الحرف الممدود حرف واحد ولا تنظر للاشباع اه شيخنا ح ف (قوله من
كلام الناس) وكان جائزا فيها ثم حرم قبل بمكة وقيل بالمدينة والذي ينبغي انه حرم مرتين ففي مكة حرم الحاجة
وفي المدينة حرم مطلقا وفي بعض طرق البخاري ما يشير لذلك اه برماوى (قوله والكلام يقع) أي لغة
وقوله الذي هو حرفان أي هنا والافكا يكون حرفين يكون حرفا ولو غير مفهم وأما قول شيخنا لان أقبل ما ينبغي
الكلام منه لغة حرفان ففيه نظر اذا المشهور ان الكلام لغة ما يتكلم به قل أو أكثر اه حل وعبرة ع ش
التقييد بالحرفين هو بحسب ما اشتهر في اللغة كما قاله الرضى والافكا الكلام في أصل الوضع اسم لكل ما يتكلم
به ولو حرفا وعبارته الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو على أكثر
من كلمة سواء كان مهيأ أولا انتهت (قوله وتخصيصه بالمفهم الخ) جواب عن سؤال هو ان الاستدلال
بالحديث لا يتم على القول بإبطال غير المفهم لان الكلام هو المفهم فاجاب بان تخصيصه بالمفهم ليس في عرف

كضحك وبكاء وأنين ونفخ
وسعال وعطاس فهو أعم
مما عبر به (وبحرف مفهم)
كق من الوقاية وان أخطأ
محذف هاء السكت (أو)
حرف (ممدود) لان المدة
ألف أو واو أو ياء سواء كان
ذلك لمصلحة الصلاة كأن قام
امام لم يندفع له أقعد أم
لا والاصل في ذلك خبر مسلم
ان هذه الصلاة لا يصلح فيها
شي من كلام الناس
والكلام يقع على المفهم
وغيره الذي هو حرفان
وتخصيصه بالمفهم اصطلاح
للحاجة ويستثنى من ذلك اجابة
النبي صلى الله عليه وسلم

الشرع بل عرف خاص النجاسة وليس الكلام في مصطلحهم اه برماوى (قوله في حياته) وكذا بعد مماته فلا
تبطل بذلك وان أكثر لوجوب الاجابة حيث نذر بخلاف اجابة أحد الوالدين وان شق عدم اجابته فانما لا تجب
حيث نذر بل تحرم في الفرض ويبطل بها ونحوه في النفل ويبطل بها والاجابة فيه أولى ان شق وغيره من الانبياء
كسيدنا عيسى يجب اجابته ويبطل بها الصلاة اه حل ولا فرق بين أن تكون الاجابة بالقول أو بالفعل
وان أكثر ولزم عليه استدبار القبلة كفى شرح مر (قوله ممن ناداه) أى أو سألته كفى اجابة الصحابة في قصة ذى
اليدى أن ما نخطابه ابتداء فبطل به على الوجه من ترده اه شو برى ولونادى واحدا فاجابه آخر بطلت صلاته
وينبغي أن تكون اجابته بقدر الحاجة والابطال اه شيخنا (قوله أيضا ممن ناداه) أى ولو بكثير القول
والفعل ولو مع استدبار القبلة حيث لم يزد على قدر الحاجة فخطابه والمراد بالاجابة جواب كلامه وإذا تمت الاجابة
بالفعل أتم صلاته مكانه ولو كان المحجب اماما ولزم تأخره عن القوم أو تقدمه عليهم به بأكثر من ثلثمائة ذراع
فهل يجب عليهم نية المفارقة حالا أو عند التماس البطل أو بعد فراغ الاجابة أو يغتفر له عوده الى محله الاول
أولهم متابعتهم في محله الا أن كشدة الخوف سئل عن ذلك العلامة الرملى فأجاب بأن القلب الى الاول أميل
وفيه بعد الوجه الميل الى الثانى الا ان كان هو المراد من كلامه أما غيرهم من الانبياء فوجب اجابتهم بالقول أو
الفعل ولو بعد موتهم ولو في الفرض وبطل الصلاة بها على المعتمد فخطابهم أيضا ونقل عن الشهاب الرملى
ان اجابتهم مندوبة وضعف وأما اجابة غيرهم فإم في الفرض مطلقا ومكرهة في النفل الا لو لم يأتوا
أو بعيدا ان شق عليه عدم الاجابة فلا تكره وبطل الصلاة في الجميع ومثل النفل المعادة في حق الوالدين لانها
نفس على الرابع اه برماوى (قوله بلا تعليق وخطاب) راجعان لكل من النذر والعق فالنذر الخالى عن
التعليق والخطاب أحد قسمي نذر التبرر وهو المنجز كقوله لله على كذا أن أمانذر التبرر المنجز المشتمل على خطاب
كقوله لله على أن اعطيت كذا ونذر التبرر المعلق بحدوث نعمة أو ذهاب نقمة ونذر المعاج باقسامه فانها
تبطل الصلاة فليس في كلامه من أقسام النذر الا أحد قسمي نذر التبرر بشرط عدم الخطاب والعق الخالى
عن التعليق والخطاب كقوله عيسى حر فهذا لا يبطل الصلاة على طريقته بخلاف العق المشتمل على خطاب
أو على تعليق فانه يباطلها اتفاقا هذا والمعتد انه لا يغتفر من القرب الا نذر التبرر المنجز الخالى عن الخطاب
والتعليق بخلاف سائر أنواع النذر وبخلاف العق بأقسامه وبخلاف سائر القرب كالوصية والصدقة فان
الكل يبطل الصلاة اه شيخنا وهو حاصل ما في شرح مر (قوله ولو مكرها) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح
مر ولو أكرهه على الكلام بطلت في الاظهر لنسبته كالا كراهه على الحدث والثاني لا تبطل كالناسي انتهت
(قوله لا بقليل كلام) أى مفهم أو غيره حالة كونه ناسيا لها أى للصلاة فهو قاصد بخلاف نسيانه تحريمه فانه
كنسيان نجاسة في ثوبه وقوله أو سبق لسانه اليه أى من غير قصد وقوله أو جهل تحريمه أى قليل الكلام اه
حل (قوله أيضا لا بقليل كلام) من اضافة الصفة للموصوف وضابط القليل ست كلمات عرفية فأقل اه
قل أى كما يؤخذ من قصة ذى اليدى اه ولو نذر بطلان صلاته بكلامه ساهيا ثم تكلم بسيرا عامدا لم
تبطل اه شرح مر وقوله لم تبطل هو ظاهر حيث لم يحصل من مجموعه ما كلام كثير متوال والابطال
لانه لا يتقاعد عن الكثير سهوا وهو مبطل ثم عدم البطلان هنا قد يشكل عليه ما قالوه في الصوم من البطلان
فيما لو كل ناسيا فظن البطلان فأكل عامدا وقد يجب بأن من ظن بطلان صومه قد يجب عليه الامساك
فأكله بعد وجوب الامساك عليه لغرضه على نهايته فباطل ولا كذلك الصلاة وقرأ أيضا بأن جنس
الكلام العهد كالحرف الذى لا يفهم مغتفر في الصلاة بخلاف الاكل عدا فانه غير مغتفر اه ع ش عليه
ولو أكل في صلاته ناسيا فظن بطلانها فبلغ بقية المأكول عدم تبطل صلاته هذا ما استظهره ع ش على مر
عند قول الماتن وترك مغطروا كل كثير فلتخص ان مسألة الاكل في الصلاة ناسيا ثم عامدا كمسألة الكلام

في حياته ممن ناداه والتلفظ
بقربة كنذروعتق بلا تعليق
وخطاب (ولو) كان الناطق
بذلك (مكرها) لنذرة الا كراه
فيها (لا بقليل كلام) حالة
كونه (ناسيا لها) أى الصلاة

فهي ناسيا ثم عامدا ليست كهاتين المستلتيين بل الصوم يبطل اهـ لكاتبه (قوله أو سبق اليه) أي الى القليل وقوله
 أوجهل تحريمه أي القليل أيضا فالمعترف في الثلاثة انما هو القليل اهـ شيخنا (قوله أوجهل تحريمه) خرج بجهل
 تحريمه ما لو علم وجهه لكونه مبطلا لا قبطل كالمعلم تحريم شرب الخمر دون ايجابه الحد فانه يحذر اذ حقه بعد
 العلم بالتحريم الكف ولو سلم امامه فسلم معه ثم سلم الامام ثانيا فقال له المأموم قد سلمت قبل هذا فقال كنت
 ناسيا لشيء من صلاة لم تبطل صلاة واحد منهما و سلم المأموم قبل طول الفصل ويسجد للسهو ولو جود
 الكلام بعد انقطاع القدوة ولو سلم من اثنين طائفا تمام صلاته فتسكلم يبرأ عدا فكل الجاهل كذا كره الراجح
 في كتاب الصوم اهـ شرح م ر (قوله وان علم تحريم جنس الكلام فيها) هذا مشكل اذا ثبت للجنس
 يثبت لجميع أفرادها فلا يمكن أن يعلم تحريم جنس الكلام المطلق ويجهل تحريم بعض أفرادها ويمكن أن
 يجاب بأنه ليس المراد الجنس الحقيقي المنطقي بل مراده بجنس الكلام غير ما أتى به أو يقال انه على تقدير
 مضاف أي تحريم بعض أفراد جنس الكلام انتهى شيخنا وقوله غير ما أتى به المراد بذلك الغير ما زاد على
 ما أتى به كان تكام بكاملين وجهه لالبطلان به ما وعلم أن ما زاد عليهما مبطل كالثلاثة فافوقها وكان
 تكام بستة واعتقد عدم البطلان به ما واعتقد ان ما زاد عليها كالسبعة مبطل فالخاصل ان المراد انه
 يعتقد عدم البطلان بالستة فادونها ويعلم ان ما زاد عليها مبطل تأمل (قوله أيضا وان علم تحريم
 جنس الكلام فيها) يؤخذ من ذلك بالاولى صحة صلاة نحو المبلغ والفاصح بقصد التبليغ أو الفصح فقط الجاهل
 بامتناع ذلك وان علم امتناع جنس الكلام فتأمل اهـ سم على حج وقوله بقصد التبليغ أي وان
 لم يحتج اليه بان مع المأمومون صوت الامام ولا يقال انه مستغنى عنه حيث يذيقه وقوله نحو المبلغ أي
 كالامام الذي يرفع صوته بالكبير لا علام المأمومين اهـ ع ش على م ر (قوله أو بعد عن العلماء)
 يظهر ضبط البعيد عن لا يجزمونه يجب بذلها في الحج توصله اليه ويحتمل أن ما هنا أضيف لانه واجب فوري
 اصالة بخلاف الحج وعليه فلا يمنع الوجوب عليه الا الامر الضروري لا غير فيلزمه معنى اطاقه وان بعد
 ولا يكون نحو دين مؤجل عذراله ويكافيه يحقوقه الذي لا يضطر اليه اهـ حج وكتب عليه سم مانصه
 قوله ويظهر ضبط الحج ويحتمل أن يضبط بما لا حرج فيه لا يحتمل عادة اهـ م ر انتهى وينبغي ان يكون الكلام
 فحين علم بوجوب شيء عليه وانه يمكن تحصيله بالسفر أمان نشأ ببادية ورأى أهلها على حالة ظن منها أنه لا يجب
 عليه شيء الا ما تعلمه منهم وكان في الواقع ما تعلمه غير كاف فيذور وان ترك السفر مع القدرة عليه اهـ ع ش على م ر
 والمراد بالعلماء العالمون بذلك وان لم يكونوا علماء عرفا كالمهون ظاهر اهـ شوبري (قوله ولا يتحقق لتعذر ركن
 قولي) أي تخنيع مشتمل على حرفين أو حرف مفهم أو حرف مد أو الالف صوت الغفل أي الخالي عن الحروف
 لا عبرة به وظاهر كلامه وان كثر التخنيع للتعذر وظاهر بكل مرة حرفان فكثر ثم رأيت شيخنا قال نعم التخنيع لقراءة
 الواجبة لا يبطلها وان كثر خلافا لما في الجواهر اهـ حل (قوله لتعذر ركن قولي) بخلاف ما لو نذر قراءة السورة
 في الصلاة فانه لا يعذر في التخنيع لتعذرهما اهـ حل (قوله لانه ليس بواجب) أي مما تتوقف عليه الصلاة حتى
 لو نذر سورة وتخييع لها ضرر نعم ان توقفت صحة صلاة نفسه عليه كجهل مبلغ توقف عليه سماع الاربعين في الركعة
 الاولى من الجمعة عذرفيه وبحث الاندري جواز التخنيع عند تراحم المبلغ بحلقه اذا خشي أن يخفق به والزر كشي
 جوازه للصائم لاخراج نخامة تبطل صومه بان نزلت لحد الظاهر ولم يمكنه اخراجها لانه ولو ظهر من امامه ولو مخالفا
 حرفان بتخييع لم يلزمه مفارقه جلالة على العذر لان الظاهر تحريمه عن المبطل قال السبكي قد تدلل قرينة حاله
 على عدم عذره فتجب مفارقه قال الزركشي ولو لحن في الفاتحة لما تغير المعنى وجب مفارقه كالمؤثر واجبا
 ويمكن حمله على ما اذا كثر ما قرأه عرفا فيصير كلاما أجنيا مبطلا وان كان ساهيا والوجه أنه لا يفارقه حتى

(أو سبق) اليه (لسانه أو
 جهل تحريمه) فيها وان علم
 تحريم جنس الكلام فيها
 (وقرب اسلامه أو بعد عن
 العلماء) بخلاف من بعد
 اسلامه وقرب عن العلماء
 لتقصيره بترك التعلم (ولا
 يتحقق لتعذر ركن قولي)
 لا لتعذره غيره كجهل لانه ليس
 بواجب فلا ضرورة الى

يركع بل بحث بعضهم عدم الزوم بعد ركوعه أيضا لجواز سهوه كالأوقام الخامسة أو بعد قبل ركوعه
وهل الأوجه المفارقة عند الركوع أو ينتظره نقل عن الشهاب م ر أنه ينتظره وصرح به العلامة ابن حجر
وتبعه العلامة سم وحيث أنه إذا سلم امامه أتى المأموم بما يقى عليه قال شيخنا الشبراملسي ويفرق بين هذا
وما قيل في المخالف من أنه لا يرجع لما انتقل عنه لأنه فعل عن اعتقاد والموافق متى تذكر حاله رجوع فإذا انتظره
لا احتمال عوده احتمالا فربما ولو جهل بطلان الصلاة بالتخضع مع علمه بتحريم الكلام فيها عذر خلفائه على
العوام اه برماوى ومثله شرح م ر وقوله عدم الزوم بعد ركوعه وينتظره المأموم في القيام فإذا قام من
السجود وقرأ على الصواب وافقه وأتى بركة بعد سلام الامام ان لم يتبته وان لم يقرأ على الصواب استمر المأموم
في القيام ويقتل ذلك في كل ركعة فتولوا إلى آخر الصلاة وسيأتي له ما وافق هذا البحث في صلاة الجماعة اه
ع ش عليه (قوله ولا يقابل نحوه للغلبة) المراد أن القليل عرفا لا يضروا أن يظهر منه حرفان فاكثري كل مرة اه
شيخنا وعبارة سم الظاهر ان المراد القلة والكثرة باعتبار ما يظهر من الحروف في ذلك لا باعتبار نفسه ثم رأيت
شيخنا الطبرلاوى يعنى بذلك انتهت (قوله وخرج يقابله الخ) عبارة شرح م ر فان كثرت التخضع ونحوه للغلبة
وظهر به حرفان فاكثروا فاكثرت صلاته كما قاله في الضحك والسعال والباقي في معناه ما لقطع ذلك نظم
الصلاة وهذا محمول على حاله لم يصر ذلك في حقه مرضا من منافان صار كذلك بحيث لم يخل زمن من الوقت يسع
الصلاة بلا نحو سعال مبطل لم تبطل كسالم الحدث ولا إعادة عليه حيث ذلولوشفى بعد ذلك ويحمل عليه كلام
الاسنوى انتهت (قوله أعم وأولى من تعبيره بالقراءة) وجه الإجماع ان تعبير المصنف بالركن القولى يشمل القراءة
وغيرها كالتشهد ووجه الأول انه ان تعبير الأصل بالقراءة يشمل الركن وغيره فيوهـم انها لا تبطل بالتخضع
لتعذر السورة والتشهد الأول وليس كذلك اه شيخنا (قوله ولا تبطل بذكر ودعاء) في شرح الارشاد لابن
حجر والذى يظهر في ضبط الذكر انه مانذب الشارع الى التعبد بلفظه وفي الدعاء أنه ما تضمن حصول شئ وان لم يكن
اللفظ ناصا فيه كقوله كم أحسنت الى وأسأت وقوله انا المذنب ونحو ذلك اه شوبرى (قوله غير محرم)
أى المذكور من الذكر والدعاء والأولى أن يقول غير محرمين وصورة الذكر المحرم ان يأتي بالفاظ لا يعرف
معناها وأما الدعاء المحرم فظاهر اه رشيدى (قوله الا أن يخاطبهم ما) أى غير الله ورسوله بخلاف لا اله
الا أنت والسلام عليك يا رسول الله فلا تبطل به اه شرح م ر والى هذا أشار الشارح بقوله وخطاب الله
ورسوله انتهى (قوله كقوله لغيره سبحانه ربي الخ) أى ولو كان ذلك الغير لا يعقل كالارض والقمر اه حل
(قوله بخلاف رحمه الله) عبارة شرح م ر ويجوز التسميت بقوله رحمه الله لا تنفاه الخطاب ويسن لمن عاى
أن يحمد الله ويسمع نفسه خلافا لما فى الاحياء وغيره ويسن للمصلى أن يرد السلام بالإشارة ولو كان ناطقا على
من سلم عليه وان كان سلامه غير مندوب ويجوز له الرد بقوله وعليه ولا تبطل به صلاته لأنه دعاء لا خطاب فيه اه
من شرح م ر وع ش عليه (قوله وخطاب الله ورسوله) فإذا سمع بذكره في الصلاة فقال السلام عليك
يا رسول الله لم يضر خلافا لا ذرعى وقوله كما علم من أذكار الركوع وغيره كالتشهد فان فيه الخطاب لله صلى الله
عليه وسلم ولا يتقيد بذلك بالتشهد خلافا لا ذرعى اه حل ومثله شرح م ر والمراد بخطاب الرسول المغتفر
خطابه بكلام مشتهل على ذكر ودعاء كقوله فرض المسئلة بخلاف ما لو خاطبه بكلام آخر حال عنهما فإنه لا يغتفر
بل تبطل به الصلاة وعبارة سلطان قوله ورسوله أى ولو عند سماعه لذكره على الأوجه كأن قال السلام عليك
أو الصلاة عليك يا رسول الله أما اذالم يكن كذلك كقوله جاءك فلان يا رسول الله أو قد نصر لك الله في وقعة كذا
من غير ان يسأله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فالتمجها البطلان لانه كلام أجنبى غير محتاج اليه ولا دعاء فيه للنبي
صلى الله عليه وسلم ولا جواب فليتأمل انتهت (قوله زيادة على ذلك) أى على قوله وخطاب الله ورسوله

التخضع (ولا يقابل نحوه)
أى نحو التخضع من ضحك
وغيره (لغلبة) وخرج يقابله
وقليل ما مر كثيرهما لانه
يقطع نظام الصلاة وقولى أو
بعد عن العلماء من زيادتي
وكذا التقيد في الغلبة
بالقليل وتعرف القلة والكثرة
بالعرف وقولى ركن قولى
أعم وأولى من تعبيره بالقراءة
(ولا تبطل بذكر ودعاء)
غير محرم (الا ان يخاطب)
بهما كقوله لغيره سبحانه
ربي وربك ألعاطس رحك
الله فتبطل به بخلاف رحمه
الله وخطاب الله ورسوله
كما علم من أذكار الركوع
وغيره وذكرت في شرح
الروض وغيره زيادة على
ذلك

فالمستثنى منه ان الذكر والدعاء اذا شتم على خطاب يطلان الصلاة والمستثنى ما اذا كان الخطاب فيهما لله
 أو لرسوله وعبارته شرح الروض واستثنى منه أي من كون الذكر أو الدعاء المشتمل على الخطاب يبطل مسائل
 احدها دعاء فيه خطاب لا يعقل كقوله يا أرض ربي وربك الله أعوذ بالله من شرك وشرك ما فيك وشرك ما دب
 عليك وكقوله اذا رأى الهلال آمنت بالله الذي خلقك ربي وربك الله ثانيها اذا أحس بالشیطان فانه يستحب
 ان يخاطبه بقوله ألعنك بلعنة الله أعوذ بالله منك لانه صلى الله عليه وسلم قال ذلك في الصلاة ثالثها لو خاطب
 الميت في الصلاة عليه فقال رحلك عافاك الله غفر الله لك لانه لا يعد خطابا ولذا لو قال لامرأته ان كلمت زيدا فانت
 طالق فكلامه ميتا لم تطاق انتهت وما جرى عليه من عدم البطلان في الصور الثلاث ضعيف والمعتمد
 البطلان فيها وعبارته شرح مر وشمل ذلك أي الخطاب المبطل خطابا لا يعقل كربي وربك الله أعوذ بالله
 من شرك وشرك ما فيك وشرك ما دب عليك لا لأرض آمنت بالذي خلقك للهلال أو ألعنك بلعنة الله أعوذ بالله منك
 للشیطان اذا أحس به وربك الله آميت في الصلاة عليه ككلامه بذلك والدرجة الله تعالى ودل عليه كلام
 المصنف في شرح مسلم انتهت (قوله ولا ينظم قرآن) أي بصورة قرآن على نظمه المعروف أو بذكر آخر اه
 برماوى (قوله بقصد تفهيم وقراءة) عبارة شرح مر والوجه انه يعتبر في نحو يا يحيى خذ الكتاب مقارونة قصد
 نحو القراءة ولو مع التفهيم بجميع اللفظ اذ عرووه عن بعضه يصير اللفظ أجنبيا منافي الصلاة كما يشعر به قول
 المصنف ان قصد معه قراءة وان كان المرجح في نظير من الكتابة الاكتفاء باقتران النية ببعضها انتهت (قوله
 كيا يحيى خذ الكتاب) وكقوله ادخلوها بسلام مفهما به من يستأذن في دخول عليه أو يوسف أعرض عن هذا
 مفهما به من ينهاء عن فعل شيء اه برماوى وسواء أكل انتهت في حال قراءته الى تلك الآية أم أنشأها كما اقتضاء
 اطلاق التحقيق وغيره وهو الوجه لو جرد القرينة الصارفة عن القراءة في محلها وان بحث في المجموع الفرق
 بان يكون قد انتهت في قراءته اليها فلا يضر والافضل وسواء ما يصلح للتخاطب وما لا يصلح له خلافا لجمع متقدمين
 وشمل كلامهم الفتح على الامام بالقراءة أو الذكركان ارجح عليه كلمة في نحو الشاهد فقالها المأموم والجمهور
 بتكبير الانتقالات من الامام أو المبلغ فيأتي فيهما التفصيل بين الصور الاربع المذكورة كما اقتضاء كلام الراعى
 وغيره واعتمده الاسنوى وغيره وأفتى به والدرجة الله تعالى اه شرح مر (قوله كلو قصد القراءة فقط الخ)
 وتأتى هذه الاربع في الفتح على الامام بالقرآن أو الذكرك أو الجمهور بتكبير الانتقالات من الامام أو المبلغ اه
 زى اه ع ش (قوله أو لم يقصد شيئا) أي بان أطلق وقوله بطلت هو المعتمد لان القرينة متى وجدت
 صرفته اليها لم ينو صرفه عنها وفي حالة الاطلاق لم ينو شيئا فأنزل اه شرح مر (قوله ولا يكون
 قرآنا لا بالقصد) المراد انه لا يعطى حكم القرآن الا بالقصد والافضل هو قرآن مطلقا لان عدم القصد
 لا يخرج عنه كونه قرآنا والمراد عند الصارف كنهنا والافضل هو قرآن ولو من غير عند عدم الصارف
 اه شيخنا وقوله لا يعطى حكم القرآن وهو هنا عدم البطلان به (قوله وخرج بنظم القرآن الخ) وفي المجموع
 عن العبادى لو قال الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك أصحاب النار بطلت صلاته ان تعمد ذلك والا فلا
 ويسجد للسهو وهو المعتمد وفي فتاوى القضاة ان قال ذلك متعمدا معتقدا كفر ويأتى ما تقرر فيما لو
 وقف على ذلك سليمان وما ثم سكت طويلا أي زائدا على سكتة التنفس والى فيما يظهر ثم ابتدأ بما بعده ولو قال
 قال الله في غير محل تلاوته أو النبي كذلك بطلت صلاته كما شمله كلامهم وبه صرح القاضى وتبطل بما نسخت
 تلاوته وان بقي حكمه دون عكسه ولو قرأ الامام اياك نعبد واياك نستعين فقال المأموم مثله أو استعنا بالله أو
 نستعين بالله ففي شرح المذهب عن صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة بطلت أي ان لم يقصد به الدعاء كفى
 التحقيق وحاصل ما أجاب به والدرجة الله تعالى لما سئل عن ذلك انه تبطل صلاته بذلك ان لم يقصد به تلاوة ولا
 دعاء وما نقله النووي في شرح المذهب عن صاحب البيان مقيد بما اذا لم يقصد به الدعاء كفى التحقيق ولهذا

(ولا ينظم قرآن بقصد
 تفهيم وقراءة) كيا يحيى
 خذ الكتاب بقوة مفهما به
 من يستأذن في أخذ شيء أن
 يأخذه كلو قصد هذه القراءة
 فقط فان قصد فقط أولم
 يقصد شيئا بطلت لانه يشبه
 كلام الآدميين ولا يكون
 قرآنا لا بالقصد وخرج بنظم
 القرآن ما لو أتى بكلمات منه
 متوالية مفرداتها فيه دون
 نظامها كقوله يا ابراهيم

اعترض في شرح المذهب اطلاق ما نقله عن صاحب البيان بقوله ولا يوافق عليه وعبارة شرح المذهب * (فرع) *
 قد اعتاد كثير من العوام انهم اذا سمعوا قراءة الامام اياك نعبد واياك نستعين قالوا اياك نعبد واياك نستعين
 وهذا بدعة منهي عنها فاما بطلان الصلاة بها فقد قال صاحب البيان ان كان غير قاصد للتلاوة أو قال استعنا
 بالله أو نستعين بالله بطلت اه وتبطل صلاته بالقول المذكور اذا لم يقصد به شيئاً وكذا اذا قصد بقوله استعنا
 بالله الثناء أو الذكر كما يؤخذ من التحقيق وشرح المذهب وغيرهما اذ لا عبرة بقصد ما لم يفد اللفظ وان قال
 الطبري في شرح العتبية الظاهر الصحة لانه ثناء على الله تعالى أي باللازم قال الاسنوي وهو الحق ويدل عليه
 قولهم في قنوت رمضان اللهم اياك نعبد اه وحيث قد تبطل الصلاة في نظائر ذلك كقوله أطلب زوجة أو ولدا
 أو مالا من الله تعالى أو قرأنا أن أرسلنا نوحا الآية أو نعوها من اخبار القرآن ومواعظه واحكامه حيث قصد به
 الثناء اه شرح مر * (فرع) * لو قال صدق الله العظيم عند قراءة شيء من القرآن قال مر ينبغي ان
 لا يضر وكذا لو قال آمنت بالله عند قراءة ما يناسبه اه سم على المنهج وبقى ما لو قال الله فقه طه فله يضر ذلك
 أولا فيه نظر والاقرب انه ان قصد به التعجب ضرر وان لم يقصد ذلك بان قصد الثناء لم يضر وان أطلق فان كان
 ثم قرينة تدل على التعجب كان سمع أمرا غير ينافي القرآن فقال عند سماعه ذلك ضرر وان لم تكن قرينة لم يضر
 لانه اسم من أسمائه تعالى لا اثر له فيه ووقع السؤال بالدرس عن شخص يصلي فوضع آخريده عليه وهو غافل
 فانزعج لذلك وقال الله فاجبت عنه بان الاقرب فيه الضرر اذا لم يقصد به الثناء على الله تعالى لكن سيأتي له انه
 لو قال السلام فاصدا سم الله أو القرآن لم تبطل انتهى وقضيته انه لو أطلق بطلت وقياسه ان قوله الله مثله وفي سم
 على المنهج * (فرع) * ضربته عقرب في الصلاة لم تبطل صلاته وان ضربته بحية بطلت والفرق ان العقرب
 تدخل سمها الى داخل البدن لانها تغرز اجزائها في داخل البدن وتفرغ السم الى داخله والسم وان كان نجسا كما
 صرحوا به لانه مستحيل فهو جزء مما ميتته نجسة لكن حصول النجاسة في داخل البدن لا يبطل والحية تلتقي سمها
 على ظاهر البدن وهو نجس وتنحس ظاهر البدن مبطل هكذا ذكره واعتمده مر اه عش على مر
 (قوله فتبطل صلاته) أي وان قصد به القراءة فقه طه كما هو قضية صنيعة حيث أطلق هنا وقد فيما بعده فتأمل
 ومن ثم قال حج مطلقا واعتمده مر ما بحثه في شرح البهجة من انه لو قصد القراءة بكل كلمة بانفرادهم لم
 تبطل واجراه فيما لو قال ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات اولئك اصحاب النار فلا تبطل اذا قصد القراءة بما قبل
 اولئك على انفراده وبه على انفراده اه سم (قوله فان فرقها) ليس بقيد بل لو والاها وقصد بكل حرف
 أو كلمة القرآن لم يضر اه برماوى (قوله وقصد بها القراءة) أي وحدها فان قصد معها التفهيم ضرر اه
 شيخنا (قوله ولا يسكوت طويل) معطوف على المستثنيات السابقة لكن في استثناء هذا نسمع لان تلك
 مستثناة من النطق وهذا ليس فيه نطق لكن غرضه التنبيه على انه مسأولها في الحكم وعدم البطلان خلافا
 لمن قال انه مبطل وقوله وسيأتي في الباب الاثني الخ غرضه به تخصيص قوله ولا يسكوت طويل أي ما لم يحصل به
 تطويل ركن قصير وفيه ان التطويل وظيفة البدن والسكوت وظيفة اللسان اه شيخنا (قوله ولو عمد ابلا
 غرض) الغاية للرد وعبارة أصله مع شرح مر ولو سكت طويلا بلا غرض لم تبطل في الاصح لانه غير منحل
 بهيتها والثاني تبطل به لاشعاره بالاعراض عنها انتهت (قوله لانه لا يخرم هيئتها) بكسر الراء وبابه ضرب
 اه برماوى (قوله وسن لرجل تسبيح) أي سن ان يكون تنبيهه بالتسبيح وان كان التنبيه في ذاته لا بقيد كونه
 بالتسبيح قد يكون واجبا كما سيأتي والى هذا أشار الشارح بقوله والمراد بيان التفرقة الخ اه شيخنا والتنبيه
 المذكور مندوب مندوب كتنبيه الامام على سهوه ومباح لمباح كاذبه لداخل وواجب لواجب كإذاره أعني ان
 تعين اه شرح مر وخامس حرام كالتنبيه لشخص يريد قتل غيره عدوانا ومكر ومكروه كالتنبيه للنظر لمكروه
 اه عش عليه (قوله أيضا وسن لرجل) المراد بالرجل ما قبل الاثني في شمل الصبي اه شوبري (قوله

سلام كن فتبطل صلاته فان
 فرقها وقصد بها القراءة لم
 تبطل به نقله في المجموع عن
 المتولي وأقره (ولا يسكوت
 طويل) ولو عمد ابلا غرض
 لانه لا يخرم هيئتها وسيأتي
 في الباب الاثني ان تطويل
 الركن القصير يبطل عمده
 (وسن لرجل تسبيح) أي

قول سبحان الله (ولغيره)
من امرأة ونحوه (تصفيق)
بضرب بطن كفاً وظهراً
على ظهر أخرى أو ضرب
ظهر كفاً على بطن أخرى
(لا بد) - ضرب (بطن) منها
(على بطن) من أخرى بل
ان فعله لا عباً لما يتحرى به
بطلت صلاته وان قل لمنافاته
الصلاة وانما يسن ذلك لهما
(ان ناهي ماثي) في صلاته - ما
كتنيسه امامهما على سهو
واذنهما للدخل وانذارهما
أعني خشياً وقوعه في محذور
والاصل في ذلك خبر الصحيحين
من ناهي شيئاً في صلاته فلا يسبح
وانما التصفيق للنساء ويعتبر
في التسبيح ان يقصده به
الذكر ولومع التفهيم كظاهرة
السابق في القراءة وتعبيري
بما ذكر أعني مما عبر به
ولو صفق الرجل وسبح غيره
جازع مخالفتهم السنة
والمراد بيلن التفرقة بينهما
فيما ذكر لبيان حكم التنبيه
والانذار الأعني ونحوه
واجب فان لم يحصل الانذار
الا بالكلام أو بالفعل
المبطل وجب وتبطل
الصلاة به على الأصح
(و) ثامنها (ترلز زيادة ركن

واغيره تصفيق) شمل كلامه ما لو كانت المرأة بحضرة النساء أو في خلوة أو بحضرة المحارم أو الرجال الاجانب فتصفيق
لانه وظيفتها كما اقتضاه كلام الاصحاب خلافاً للزركشي ومن تبعه في حالة خلوها عن الرجال الاجانب وشمل ما لو كثر
منها وتوالي وزاد على الثلاثة عند حاجتها فلا تبطل به كفاً الكفاية وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وفرق بينه
وبين دفع المار وانما ذنحو الغريق بان الفعل فيها خفيف واشبه تحريك الاصابع في سحجة أو حلك ان كانت
كفة قارة كسيأتي فان لم تكن كفة قارة أشبه تحريكها للجرب بخلافه في ذينك وقد أثار الصحابة رضي الله تعالى
عنهم التصفيق حين جاء النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله تعالى عنه يصلي بهم ولم يأمرهم بالاعادة
وقول الجيلي يعتبر في التصفيق ان لا يزيد على مرتين ان حل على ما اذا حصل بهما الاعلام فظاهر والافه وضعيف
وقد قال ابن الملقن لم أره اغيره اه شرح مر (قوله لا يبطن على بطن) وأما الوضرب بطناً على بطن خارج الصلاة
كالقراءة قال الزركشي قيسه وجهان لاصحابنا ويرجح منهما التحريم وهو المعتمد خصوصاً اذا كان في المساجد
كما يفعل الآن من جهالة الناس كذا بهامش وينبغي ان يحمله ما لم يحتج اليه كما يقع الآن ممن يريد ان ينادي
انساناً بعيداً عنه ونقل في الدرر عن مر رحمه الله ما وافق ذلك وفي فتاوى مر سئل رضي الله عنه عن قول
الزركشي ان التصفيق باليد للرجال لله وحرام لما فيه من التشبه بالنساء هل هو مسلم أم لا وهل الحرمة مقيدة بما
اذا قصد التشبه أو يقال ما يختص به النساء يحرم على الرجال فعله وان لم يقصده التشبه بالنساء فاجاب هو مسلم
حيث كان لله وان لم يقصده التشبه بالنساء وسئل عن التصفيق خارج الصلاة لغير حاجة هل هو حرام أم لا
فاجاب ان قصد الرجل بذلك التشبه بالنساء حرم والا كره اه وعبارة حج في شرح الارشاد ويكره على
الاصح الضرب بالقضيب على الوسائد ومنه يؤخذ حل ضرب احدي الراحتين على الاخرى ولو بقصد اللعب وان
كان فيه نوع طرب ثم رأيت الماوردي والساشي وصاحبي الاسبق تصفاء والكافي الحقوه بما قبله وهو صريح
فيما ذكرته وانه يجري فيه خلاف القضيبي والاصح منه الحل فيكون هذا كذلك اه ورأيت بهامش شرح
المنهاج مانعه وأفتى شيخنا ابن الرمي بانه لا يحرم حيث لم يقصده اللعب اه أقول وقوله في صدر هذه القولة
وهو المعتمد ظاهره وان احتج اليه لتحسين صناعة من انشاد ونحوه ومنه ما تفعله النساء عند ملاعبة أولادهن
اه ع ش على مر (قوله بل ان فعله لا عباً الخ) هذا أيضاً يجري فيما قبله وانما خص به هذه الكيفية
لان اللعب أكثر فيها اه شيخنا وعبارة شرح مر فان صفقت ولو بغير بطن على بطن فاصدة اللعب به
عامدة عامة بطالت صلاتها واقتصار كثير على ذلك في البطن على البطن ليس لانها غير باعنا وانما هو لان ذلك
مظنة اللعب لانه مناف للصلاة ولهذا أفتى الوالد رحمه الله تعالى يبطلان صلاة من أقام لشخص أصبعه الوسطى
لأعبامعه انتهت (قوله ان ناهي ماثي) أي أصابع ما وفي المصباح ناهي الامر ينوبه نوبة أصابعه اه (قوله ولو
مع التفهيم) ولا يضرب في التصفيق قصد الاعلام ولا تواليه - ولا يزيد على ثلاث مرات حيث لم يكن فيه بعد احدي
اليدين عن الاخرى وعودها اليها كما هو ظاهر ويصرح به التعليل بانه فعل خفيف وبه فارق دفع المار اه
برماوى (قوله والمراد بيلن التفرقة الخ) مراده بهذا جواب اراد على المتن حيث قال وسن لرجل الخ مع انه
قد يكون واجباً والجواب ان غرضه بيان السنية من حيث التفرقة بين الرجل وغيره أي يسن للرجل التسبيح
لا التصفيق وان كان كل منهما قد يجب من حيث كونه اعلاماً اه شيخنا (قوله وبينهما) أي الرجل والمرأة
وقوله فيما ذكر أي التسبيح والتصفيق اه شيخنا (قوله وتبطل به الصلاة على الاصح) هل وان ضاق الوقت
اه حل قال شيخنا ح ف وان ضاق الوقت صيانة للروح راجع اه (قوله وترلز زيادة ركن الخ) كزيادة
ركوع أو سجوداً غير متتابعة وان لم يطأئ اه شرح مر وقوله كزيادة ركوع مفهومة انه لو انحنى الى
حد لا تجزئه فيه القراءة بان صار الى الركوع أقرب منه للقيام عدم البطلان لانه لا يسمى ركوعاً ولعله غير مراد

وانه متى انحنى حتى خرج عن حدود القيام عامدا على باطلات صلاته ولو لم يصل الى حد الركوع لتلاعبه ومثله يقال في السجود اه ع ش عليه (قوله زيادة ركن الخ) تصدق الزيادة بالركن الواحد والاكثر بل وبالركعة فيثبت بطابق الدليل المدعى اه شيخنا (قوله فتبطل بها صلاته) أي ان كان ما أتى به أولا معتدابه وأما لو سجد على ما يترك بحركته ثم رفعه وسجد ثانيا لم يضر اه حل ولو سجد على خشن ورفع رأسه خوفا من جرح جبهته ثم سجد ثانيا بطلت صلاته ان كان قد تحمل على الخشن بثقل رأسه في أقرب احتماليين حكاهما القاضي حسين ثانيهما تبطل مطلقا ومثله ما لو سجد على شيء فانتقل عنه لغيره بعد تحمله عليه ورفع رأسه عنه بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له كان سجد على نحو يده ثم رفعها وسجد على الأرض اه شرح م ر وقوله ان كان قد تحمل على الخشن الح ظاهره وان لم يطمئن لكن قضية قوله بخلاف ما لو فعل قبل سجود محسوب له خلافه وهو ظاهر حيث لم تمكنه الطمأنينة بعمله الاول وقوله وسجد على الأرض أي فلا تبطل وينبغي ان محل ذلك حيث لم يقصد ابتداء هذا الفعل فان قصده بطلت لتلاعبه بمجرد شروعه في الهوى اه ع ش عليه (قوله بخلافها سهوا) ومن ذلك ما لو سمع المأموم وهو قائم تكبيرا فظن انه امامه فرفع يده للهوى وحرك رأسه للركوع ثم تبين له الصواب فكف عن الركوع فلا تبطل صلاته بذلك لان ذلك في حكم النسيان وبذلك يسقط ما نظره به سم فيه في حواشي البهجة ومن ذلك ما لو تعددت الأئمة بالمسجد فسمع المأموم تكبيرا فظنه تكبيرا امامه فتابعه ثم تبين له خلافه فراجع الى امامه ولا يضره ما فعله لامتابعة فيه وان كثر اه ع ش على م ر (قوله ويغفر القعود اليسير الخ) شروع في استثناء صور خمس لا تصرفها الزيادة وقوله اليسير أي بقدر الطمأنينة على المعتمد وقدرها بقدر سجان الله اه من ع ش على م ر اه شيخنا وعبارة الشوبري قال في المهمات ويستثنى صور الى ان قال الثالثة كان قائما فانه انتهى الى الركوع لقتل حيلة لا يضره قاله الخوارزمي في الكافي الرابعة سجد على مكان خشن فخاف جرح جبهته فرفع ثم سجد فاقضى حسين احتمالان الاول البطلان مطلقا الثاني ان تحمل بثقل رأسه بطلت بالعود فطريقه ان يزحف عن الخشونة ولا يرفع وان لم يتحمل لم تبطل ويجريان فيمن سجد على يده ثم رفع وسجد على الأرض اه وأقرب الرفعة التفصيل انتهت (قوله أيضا ويغفر القعود اليسير الخ) وظاهر كلامهم انه لا يضره ان قصده الركبة وكذا الوقوف آية سجدة في صلاته فهو للسجود فلما وصل لحد الركوع بداه ترك ذلك ورجع للقيام ليركع منه لم يضره وان عاد للقيام لان الهوى بقصد السجود لا يقوم مقام هوى الركوع اه حل (قوله أيضا ويغفر القعود اليسير الخ) عبارة شرح م ر نعم لا يضره عدم جلوسه قليلا بان جلس من اعتداله قدر جلسة الاستراحة المطلوبة بالاصالة انتهت وقوله المطلوبة بالاصالة قال سم على ج تقدم آخر الباب السابق عن م ر ان المعتمد البطلان بزيادة هذا الجلوس على قدر طمأنينة الصلاة اه ع ش عليه وانما اغتفرت هذه الجلسة لانها عهدة في الصلاة غير ركن بخلاف نحو الركوع فانه لم يعهد فيها الاركان فكان تأثيره في نظمها أشد اه شرح م ر (قوله قبل السجود) أي للتلاوة أو الصلاة اه شيخنا وكذا يغفر أيضا قعود المأموم المسبوق عقب سلام امامه في غير محل جلوسه اه ع ش على م ر (قوله وسيأتي في صلاة الجماعة انه الخ) انه فاعل يأتي وانه الثانية بدل منها بدل اشتغال وجواب لولم يذكره فيقدر أخذ من خبر ان الثانية أي لزمته متابعتها اه شيخنا ويخرج من كلامه مسألة حسنة وهي مسبوق أدرك الامام في السجدة الاولى من صلب صلاته فسجد معه ثم رفع الامام رأسه فأحدث وانصرف قال ابن أبي هريرة وابن كعب على المسبوق ان يأتي بالسجدة الثانية لانه صار في حكم من لزمه السجدة فان ونقل القاضي أبو الطيب عن عامة الاصحاب انه لا يسجد لانه يحدث الامام انفرده في زيادة محضة لغير متابعة فكانت مبطله اه اه شرح م ر (قوله وترك فعل فخش الخ) عدها وما قبله شرطاً واحداً لان كلامهم ترك فعل مبطل وغاية الفرق بينهما ان هذا الفعل ان كان من جنس الصلاة يقيد بالعمد

فعلى عمداً) فتبطل بها صلاته
لتلاعبه بخلافها سهواً لانه
صلى الله عليه وسلم صلى
الظاهر خسا وسجد للسهو
ولم يعد هارواه الشيخان
وبغفر القعود اليسير قبل
السجود وبعد سجدة التلاوة
وسياً في صلاة الجماعة انه
لواقتدى بمن اعتدل من
الركوع انه يلزمه متابعتها
في الزائد وانه لو ركع أو
سجد قبل امامه وعاد اليه لم
يضره وخرج بالفعل القول
ككثير الفاتحة وسياً
في الباب الاًنى (وترك فعل
فخش)

وهو القسم الاول وان كان من غير جنسها يبطل مطلقا وهذا أعاد العامل بقوله وترك الخ اه شيخنا (قوله أيضا وترك فعل فحش) ظاهره وان فعل ذلك فزعان نحو حبة وينبغي خلافه فلا تبطل به صلاته لانه معذور اه ع ش (قوله أيضا وترك فعل فحش) أي تركه من أول الشرع في تكبيرة الاحرام فلو قارنها فعل فاحش أو كثير متوال لم تنعقد الصلاة لتبين الدخول فيها بأول التكبير فتوفي ع ش على مر (فرع) فعل مبطلا كوثبة قبل تمام تكبيرة الاحرام ينبغي البطلان بناء على الاصح انه بتمام التكبيرة يتبين دخوله في الصلاة من أولها وفاقا لم ر ونحلا فالمرأيتيه في فتوى عن الخطيب اه (قوله كوثبة) أفتى شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله بان حركة جميع البدن كالوثبة الفاحشة فتبطل بها اه سم على المنهج قال مر في فتاويه ما حاصله وليس من الوثبة ما لو حله انسان فلا تبطل صلاته بذلك اه وظاهره وان طال حله وهو ظاهر حيث استمرت الشروط وجودة من استقبال القبلة وغير ذلك وليس مثل ذلك ما لو تعلق بحبل فانه تبطل صلاته أما أولان مسألة التعليق انما ذكرها فمن فعل ذلك عوضا عن القيام على قدميه وأما ثانيا فلان تعلقه ينسب اليه فهو من فعله اه ع ش على مر (قوله وهذا أولى الخ) أي لان الوثبة لا تكون الا فاحشة ولشعور غير الوثبة بما فحش كتحريرك جميع بدنه ويمكن أن يقال ان الفاحشة في كلام المتأخر كالأصفة الكاشفة للإشارة الى أن كل ما فحش حكمه حكم الوثبة اه سم اه شوبري (قوله او كثير من غير جنسها) أي كثيرة فبينا وقوله بخلاف القليل أي ولو احتملا وعبارة شرح مر ولوشك في كثرة فعله لم تبطل اذا اصل عدمها انتهت وهذا هو الراجح وقبل البطلان وقبل توقف الامر الى البيان اه من حواشي الخطيب (قوله من غير جنسها) محترزه تقدم في قوله وترك زيادة ترك الخ اه شيخنا (قوله في غير شدة خوف) تقيدهم هذا في الكثير وعدم التقيده في الذي فحش يقتضي ان الذي فحش مبطل ولو في شدة الخوف اه شيخنا والظاهر انه ليس كذلك كما تقدم قريبا عن ع ش في الذي رفع فزعان نحو حبة وقد أخرج في الروضة هذا التقيده عن الفاحش فقتضاه جريانه فيه أيضا فيغفر في شدة الخوف الفعل وان كثرا أو فحش وكذلك في نفل السفر يغفر الفاحش ان احتاج له في مشيه كخط قناة واسعة تأمل (قوله كثلث خطوات) اضطرب المتأخرون في تعريف الخطوة والذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى انه عبارة عن نقل رجل واحدة الى أي جهة كانت فان نقلت الاخرى عدت ثانية سواء ساوى بها الاولى أم قدمها أم أخرها عنها اذا اعتبر تعدد الفعل وذهاب اليد وعودها أي على التوالي مرة واحدة فيما يظهر وكذا رفعها ثم وضعها على محل المكنوي يستحب الفعل القليل لقتل نحو عقر ويكره لغير ذلك والاولى في حقه التحرز عن الافعال القليلة المتوالية انتهى شرح مر قوله وذهاب اليد وعودها الخ بخلاف الرجل فان ذهابها ورجوعها حركتان والفرق بينهما وبين اليد ان اليد يتلى بتحريكها كثيرا بخلاف الرجل لان عادت السكون اه سم (قوله بخلاف القليل والكثير المتفرق) وقوله لان خف هذا كله مع كونه غير مبطل لكنه مكروه اه ع ش على مر (قوله والكثير المتفرق) ضابط المتفرق ان بعد الثاني منقطعاً عن الاول في العادة وفي التهذيب وعندى أن يكون بينهما قدر ركعة لحديث امامة اه ج اه شوبري (قوله لانه صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل امامة الخ) عبارة المناوي في شرح الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم ان في الصلاة شغلا مانعه فان قيل كيف حمل المصنف صلى الله عليه وسلم امامة بنت أبي العاص في صلاته على عاتقه وكان اذا ركع وضعها واذا رفع من السجود أعادها قلت اسناد الحمل والوضع والرفع اليه مجاز فانه لم يتعمد لكتفها على عاتقه متعلق به وتحاس على عاتقه وهو لا يدفعها فاذا كان علم الخبيصة يشغله عن صلاته حتى استبدل بها فيكف لا تشغله هذه انتهت بحروفه وعليه فلا دليل فيما قاله الشارح رحمه الله من الحديث الا ان يقال انها كانت تتعاقب صلى الله عليه وسلم في الابتداء فلا بد فعلها لما قبل عليه من كمال الشفقة والرحمة ولكن اذا ركع أو سجد وضعها في يده تبدل بوضعها على ان الفعل الغير المتوالي لا يضر اه ع ش

كوثبة فتبطل به ولو
مروا صلاته لمناقاة لها
وهذا أولى من قوله وتبطل
بالوثبة الفاحشة (أو) فعل
(كثرت من غير جنسها) في غير
شدة خوف (عرفا) كثلث
خطوات (ولاه) فتبطل به
ولو سها صلاته لذلك بخلاف
القليل كخطوتين والكثير
المتفرق لانه صلى الله عليه وسلم
صلى وهو حامل امامة فكان اذا
سجد وضعها واذا قام حملها
رواه الشيخان وكالكثير
ما لوزي ثلاثة أفعال ولاء

لكن هذا الجواب لا يلتزم مع قول الشارح وإذا قام حملها قوله وإمامة بضم الهمزة بنت بنته زينب رضي الله عنها
 واسم أبيها أبو العاصم بن الربيع القرشي كان النبي صلى الله عليه وسلم يحبها ويحملها في الصلاة وتزوجها على
 رضي الله تعالى عنه بعد فاطمة وكانت أوصت أن يتزوجها ولم تعقب منه اه برماوى ويجوز في إمامة أن ينصب
 بما قبله وإن ينخفض بأضافته وعلامة جرح الفتحه لانه لا ينصرف وقد قرئ أن الله بالغ أمره بالوجهين اه
 شو برى (قوله وفعل واحد منها) أى فأنها تبطل وكالفعل فى القولى حتى لو قصد الاتيان بحرفين متوالين فأتى
 بأحدهما بطلت صلاته اه برماوى ومثله شرح مر (قوله صرح به العمرانى) اه وأبو الحسن يحيى بن أبى
 الخير العمرانى البهماني صاحب البيان والزوائد سنة تسع وثمانين وأربعمائة وتفقه على جماعة منهم الزين
 البقاعى وغيره المتوفى سنة ثمان وخمسين وخسمائة اه برماوى (قوله فتبطل به) أى شرط العلم بالتحريم
 كما قيد به فى غير هذا الكتاب اه شو برى ومنه ما لو قرص آخر بقصد اللعب اه اطفحى وقوله كما مر
 أى من قوله بل إن فعله لأعباء عالمنا بحرء بطلت صلاته وإن قل اه ع ش (قوله لا أن خف الخ) هذا وما
 بعده تقييد لقوله أو كثر أى ما لم يكن خفيفاً أو يعذر اه شيخنا (قوله كثر يك أصابعه) أى وكذا أذنه وأحفانه
 وحواجه ولسانه وشفتاه وذ كرماتيه اه برماوى (قوله فى سجة) أى وفى عقد شئ أو حله أو لغير سبب
 لابتعاد اللعب اه برماوى وفى المصباح السجدة خزائن منظومة يسبح بها جميعها سبع كرفة وغرف اه (قوله
 الخاقالة بالقليل) هذه نسخة وهى ظاهرة وفى نسخة لها ويمكن رجوعه التحريك واكتسب الجمعية من المضاف
 اليه على حد قوله وسورة أيام خزن إلى العظم اه شيخنا (قوله أو اشتد جرب) أى أو حكة أو قمل ومنه يؤخذ أنه لو
 ابتلى بحركة اضطرابية ينشأ عنها عمل كثيراته يساع به اه برماوى (قوله أيضاً واشتد جرب) أى ولم يكن
 له حالة يخالف فيها من هذا الحالت زماناً يسع الصلاة قبل ضيق الوقت فإن كان وجب عليه انتظاره كما تقدم فى السعال
 ونحوه فهما على حد سواء اه ع ش على مر عن سم على ج بالعين (قوله وترك مفطر) أى ولو
 بادخال نحو عود فى أذنه اه برماوى وتعليقه الحكم على كونه مفطراً يقتضى أنه لا بد من العمد والعلم وقوله وأكل
 كثير أى غير مفطر بدليل العطف أى لكونه مع النسب مان أو الجهل ومخترز التقييد بالكثير أن اليسير معهما
 لا يضر وعبارة أصله مع شرح مر قالت إلا أن يكون ناسياً للصلاة أو جاهلاً بتحريمه وعذر مع فلا تبطل بقليله
 قطاً والله أعلم وكذا لو جرى ريقه بياق طعام بين أسنانه وعجز عن تمسيه وجهه كفى الصوم أو نزلت نخامة ولم
 يمكنه إمساكها انتهت وقوله وعجز عن تمسيه أى مجرد الطعم الباقي من أثر الطعام فلا أثر له لا تتقاء وصول
 العين إلى جوفه وليس مثل ذلك الأثر الباقي بعد الفهوة مما يغير لونه أو طعمه فيضرب به التلاع لان تغير لونه يدل على
 أن به عينا ويحتمل أن يقال بعدم الضرر لأن مجرد اللون يجوز أن يكون اكتسبه الريق من مجاورته للأسود
 مثلاً وهذا هو الأقرب أخذاً مما قاله فى طهارة الماء إذا تغير بمجاورة وقوله أو نزلت نخامة لم يمكنه إمساكها أى
 أو أمكنه ونسى كونه فى صلاة أو جهل بتحريم ابتلاعها اه ع ش عليه والمفطرات عشرة يتصور منها هنا أربعة
 الحقة والرذوق الجنون ووصول شئ إلى الجوف والثلاثة الأولى لا يقال فيها عمد أو سهو ولا أخيراً لا يفطر إلا
 أن كان عمداً مع العلم بالتحريم وقوله وترك مفطر خرج منه السهو والجهل مع العذر فهذا الاحتاج إلى عطف
 قوله وأكل كثير أى سهواً أو جهلاً ولا وأما عمد فقد دخل فى المفطر واحتاج إلى قوله أو باكرام لانه لم يدخل
 فى المفطر أى أو قليل باكرام فهذا مقتضى العطف بلوحيته فحكم الكثير بالاكرام يفهم بالاولى وبقى مفهوم
 المتن وهو القليل سهواً أو جهلاً ولم يذكره الشارح على عادته فى شرح المتن وحكمه انه لا يضر هنا ولا فى الصوم
 اه شيخنا (قوله وأكل كثير) بضم الهمزة اه ع ش أى أكل لقوله بعد والمضغ من الأفعال اه
 ج ل (قوله وإن كان الأول والثالث قليلين) هذا التعميم بالنسبة لثالث بقطع النظر عن العبارة والأفادها
 انما هو القليل فخطا وإن كان الكثير مع لوم بالاولى وقوله بحرمة أى وبالبطلان فلا بد من هذا القيد أيضاً

وفعل واحد منها صرح
 به العمرانى ويستتقى من
 القليل الفعل بقصد اللعب
 فتبطل به كما مر (لا أن خف)
 الكثير كثر يك أصابعه
 مراوياً بحركة كفه فى سجة
 الخاقالة بالقليل فان حركه
 كفه فيها ثلاثاً ولاء بطلت
 صلاته (أو اشتد جرب) بأن
 لا يقدر معه على عدم الحكة
 فلا تبطل بتحريك كفه للمك
 ثلاثاً ولاء للضرورة وهذه
 من زبادنى ونها صرح
 القاضى وغيره (و) ناسعها
 (ترك مفطراً) أى كل كثيراً
 باكرام فتبطل بكل منها
 وإن كان الأول والثالث

لاجل أن يكون من غير المفطر كما مقتضى العطف والاول علم البطلان وجهل الحرمة كان من قسم المفطر
فهو من قبيل الاول اه شيخنا ويستثنى من ذلك ما لو كان جاهلا بالتحريم معذورا بان قرب عهده بالاسلام أو
نشأ بادية بعيدة عن العلماء أو كان ناسيا في الاول اه برماوى (قوله كبلع ذوب سكرة) يقال في فعله بلع
بكسر اللام وحتى فتحها اه شرح مر وفي المصباح بلغت الطعام بلع من باب تعب والماء والريق بلعا
ساكن اللام وبلغته بلع من باب ففع لغة اه (قوله والمضغ من الافعال الخ) يشير به الى ان المتن بالضم
وأما الفتح فهو المضغ وحكمه ما ذكر اه شيخنا (قوله فتبطل بكثيره) أى كالثلاث المتواليات فكثرة المضغ
مبطللة وان قل الماء كؤل وأكثره الماء كؤل مبطللة وان قل المضغ أو اتقى فالتفصيل بين القليل والكثير في
الاكل ما لم يكثر نفس المضغ اه برماوى (قوله ان يصلى لنحو جدار) أى ولو صلاة جنساة وينبغي ان يعد
النفس ساترا ان قرب منه فان بعد عنه اعتبر حرمة المرو واما مسترة بالشروط وينبغي أيضا ان في معنى
الصلاة سجدة الثلاث والشكر ونقل بالدرس عن شيخنا زى مثل ذلك وان مرتبة النفس بعد العشاء اه
عش على مر ولو استتر بستره في مكان مغصوب لم يحرم المروور بينه وبينها ولم يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله
تعالى اه شرح مر ولينظر الستر بستره مغصوبة في المكان الغير المغصوب والذي في التحفة التسوية بينهما في
عدم حرمة المروور لكن نقل سم في خواشي المنهج عن الشارح حرمة المروور في السترة المغصوبة وطلب
الفرق فليستظر واهل الفرق ان المكان المغصوب ينهى عن وضع السترة من أصلها فيه بخلاف وضعها في مكان
مملوك فصار للستر المغصوبة جهتان وللمكان المغصوب جهة واحدة انتهى وفي الشبراملى على الرملى
مانصه أقول والفرق بينهما ان الحق المتعلق بالمكان أقوى من الحق المتعلق بالستره فان المصلى لا حقه في
المكان المغصوب حتى تكون السترة مانعة عنه من المروور فيه فاعتبارها يقطع حق المالك من مكانه بخلاف
لستره المغصوبة فان الحق للمالكها انما يتعلق بعينها فامكن اعتبارها علامة على كون محلها معتبرا من حريم
المصلى وبقى ما وصل في مكان مغصوب ووضع السترة في غيره وينبغي فيه جواز الدفع اعتبارا بالستره انتهى
ولو تعارضت السترة والقرب من الامام أو الصف الاول مثلاً الذي يقدم كل محتمل وظاهر قولهم يقدم
الصف الاول في مسجده صلى الله عليه وسلم وان كان خارج مسجده صلى الله عليه وسلم المختص بالمضاعفة تقديم
نحو الصف الاول انتهى ابن حجر انتهى شوبرى (قوله ثم ان عجزه) المراد بالعجز عدم السهولة
انتهى برماوى (قوله فليصعصع) أى أوردع أو نشابة أو غيرهما * (فائدة) * قال الفراء أول من سمع
بالعراق هذه عصاى وانما هى عصاى كفى القرآن العزيز اه برماوى وعصاى رسم بالالف لانه واوى اه
عش (قوله ولو بسهم) هو ما يرمى به في القوس اه شيخنا (قوله كسجادة) قال شيخنا الباقى ليس المراد
بالسجادة الحصر المفروشة في المسجد لانها لا تكون ستره للواقف عليها ولا يقدح في اعتبارها جمعها كالتناع اه
برماوى (قوله ثم يخط امامه) فلو عدل الى مرتبة وهو قادر على ما قبلها لم تحصل سنة الاستتار ويظهر ان عصر
ما قبلها عليه بمنزلة عجزه عنها اه مر اه عش (قوله طولا) هذا هو الاكل ويحصل أصل السنة بجعله
عرضا اه شرح مر (قوله فليجعل امام وجهه) أى في جهة الامام وهذا لا ينافى ما يأتى من ان المطلوب
ان تكون السترة سجدة جبينه الا عين أو اليسر لانها مع ذلك لم تخرج عن جهة امام الوجه اه حل وفي الحديث
نوع قلب والمعنى فليجعل وجهه مقابل شئ ثابت من قبل اه شيخنا (قوله ثم لا يضره ما رآه) معناه عدم
نقص أجره بنشوبه خشوعه كما حل القطع في حديث يقطع الصلاة المرأة والكعب والحمار على قطع
الخشوع اه برماوى (قوله وقدم) أى المصلى على الخط أى مع كونه مقبلا عليه اه شيخنا (قوله ثلثا
ذراع فأكثر) أى بان يكون ارتفاع الثلاثة الاول قدر ذلك وامتداد الاخير من كذلك لكن لم يتعرض ج
لعذر المصلى والخط بل قضية عبارته عدم اشتراط شئ فيها لانه قال وكان ارتفاع أحد الثلاثة الاول ثلثي ذراع

قليلين كبلع ذوب سكرة
والثاني مفردا سهوا أو جهلا
بحرمة لا شعار الاولين
بالاعراض عنها ودور الثالث
والمضغ من الافعال فتبطل
بكثيره وان لم يصل الى الجوف
شئ من الممضوغ وتعبى بما
ذكر أعام مما عبر به (وسن
أن يصلى لنحو جدار)
كعمود (ثم) ان عجزه فليصو
(عصا مغسورة) كتع
للاتباع رواه الشيخان
ونحو استروا في صلاتكم
ولو بسهم رواه الحاكم
وقال على شرط مسلم (ثم) ان
عجز عن ذلك (يسقط مصلى)
كسجادة بفتح السين (ثم) ان
عجز عنه (يخط امامه) خطا
طولا كفى الروضه تروى أبو
داود خبر اذا صلى أحدكم
فليجعل امام وجهه شيا فان
لم يجد فليصعصع فان لم
يكن معه عصا فليخط خطا ثم
لا يضره ما رآه وقبش
بالخط المصلى وقدم على الخط
لانه أظهر في المراد (وطولها)
أى المذكورات (ثلاث ذراع)
فأكثر

بذلك فأكثر اه ع ش على مر (قوله وبينهما ثلاثة أذرع) أي بذراع الآدمي المعتدل وتعتبر
 الثلاث بما في التقدم على الإمام في القائم قدماه وفي القاعدة الياء وفي المضطجع جنبه وفي المستلق رأسه وعلى
 ذلك يحمل ما في كلام العلامة مر مما هوهم المخالفة في بعض ذلك واعتبر العلامة ابن عبد الحق في القاعد
 ركبته وفي المستلق قدميه وله وجه إذا كان طول المصلي بكسر اللام ثلاثة أذرع فأكثر اه برماوى وفي
 ع ش على مر قوله أي بينها وبين المصلي أي بينها وبين رأس أصابعه في حق القائم وبينها وبين ركبته
 في حق الجالس وبينها وبين بطون القدمين في المستلق وبينها وبين الجزء الذي يلي القبلة في المضطجع ولا
 يشترط له جزء معين فيعند بوضعها في مقابلة أي جزء كان انتهى (قوله ثلاثة أذرع فأقل) ولوراه مستترا
 بالادون وشك في قدرته على ما فوقه حرم المرو وفيما يظهر لان الأصل عدم القدرة واحترام السرة حتى يتحقق
 ما يخالف ذلك قاله في الإيعاب وهو قريب ان قامت قرينة عليه أو لم تقم قرينة على خلافه والافالوجه خلافه
 اه شوبري (قوله وذ كرسن الصلاة الى قوله من زيادتي) فيه ان الأصل صرح بالسن وعبارته ويسن للمصلي
 ان يتوجه الى جدار الخ انتهت فهي كعبارة المتن ولم ينبه الحواشي على مناقشة الشارح في دعواه هذه الزيادة
 تأمل اه لكاتبه (قوله فيسن دفع مار) أي ولو كانت السرة آدمياً أو بهيمة أو امرأة ولم يحصل له بسبب
 ذلك اشتغال ينافي خشوعه ولو كانت السرة دابة نفورا أو امرأة يشتغل قلبه به لم يعتد تلك السرة على ما بحثه
 بعضهم لكراهة الصلاة اليها حيث قال ومثل ذلك أيضا فيما يظهر لو صلى بصير الى شاخص مزوق هذا والوجه
 عدم الاكتفاء بالسرة بالآدمي ونحوه أخذ بما يأتي ان بعض الصوف لا يكون سرة لبعض آخر ويكره كافي
 المجموع ان يصلي وبين يديه رجل أو امرأة يستقبلانه وبراهما اه شرح مر وقوله الى شاخص مزوق
 ظاهره وان كان الشاخص من أجزاء المسجد وخلا من أسفل الشاخص عن التزويق ما يساوى السرة أو يزيد
 عليها فينتقل عنه ولو الى الخط حيث لم يجد غيره فتنبه له فانه يقع كثيرا بمصرنا في مساجدها اه ع ش عليه
 (قوله أيضا فيسن دفع مار) أي وان لم يأتهم بروره كالجاهل والساهي والغافل والصبي والمجنون خلافا للحج
 لان هذا من باب دفع الصائل لا من باب ازالة المنكر على ان غير المكاف يمنع من ارتكابه للمنكر وان لم يأتهم
 اه حل وانما لم يجب الدفع وان كان من باب النهي عن المنكر لان المرو ومختلف في تحريمه ولا ينكر الا
 ما أجمع على تحريمه ولانه انما يجب الانكار حيث لم يؤد الى فوات مصلحة أخرى فان أدى الى فواتها أو الوقوع
 في مفسدة أخرى لم يجب كما قرر وفي محله ودهنا واشتغل بالدفع لغات مصلحة أخرى وهي الخشوع في الصلاة
 وترك العبث فيها وانه انما يجب النهي عن المنكر بالاسهل فالاسهل والاسهل هو الكلام وهو ممنوع منه
 فلما انتفى سقط ولم يجب بالفعل ولان النهي عن المنكر انما يجب عند تحقق ارتكاب المفسدة للآثم وما هنالك
 يتحقق ذلك لاحتمال كونه ساهيا أو جاهلا أو غافلا أو أعمى ولان ازالة المنكر انما يجب اذا كان لا يزول الا
 بالنهي والمنكر هنا يزول بانقضاء مروره اه شرح مر (قوله ولغيره) أي الذي ليس في صلاة اه ج
 ومفهوما ان من في صلاة لا يسن له الدفع لكن قضية قول مر في كف الشعر والثوب ويسن لمن رآه كذلك
 ولو مصليا آخر ان يحله حيث لا فتنه خلافه اللهم الا ان يقال دفع المار فيه حر كان قوية فربما يشوش خشوعه
 بخلاف حل الثوب ونحوه اه ع ش على مر وعبارة الشوبري قوله ولغيره أي ولو كان مصليا آخر انتهت
 (قوله دفع مار) أي بالاخف فالاخف لانه صائل بافعال لا تبطل الصلاة ولا ضمان عليه بالتلف ودخل في المار
 ما لو كان غير عاقل ولو حاملا أو رقية أو غير مكاف أو آدمية حاملا ولا بد ان يكون بافعال قليلة فان كره ثلاثا
 متواليه بطلت صلاته واختصاصه بوقت وجود السرة حقيقة أو حكما في جميع صلاته أو بعضها سواء وضعها
 المصلي أو غيره ولو بغراذنه أو باكره أو ونحوه يحج أو وضعها فترد ولو مغصوبة أو ذات اعلا م أو متجسدة أو
 نجسة لان الحرم والكراهة لا يخرج عن محل مغصوب لانها لا قرار لها ودخل فيها ما لو كانت

(وبينهما) أي بينها
 وبين المصلي (ثلاثة أذرع
 فأقل) وذ كرسن الصلاة الى
 المذكور اتجمع اعتبار
 الترتيب فيها وضبطها بما
 ذكر من زيادتي وبذلك
 صرح في التحقيق وغيره
 الا الترتيب في الاولين فهو
 مقتضى كلام الروضة
 وأصلها وصرح به في المجموع
 والاضبط الاخيرين فهو
 القياس كما قاله الاسنوي
 واذا صلى الى شئ منها (فيسن)
 له ولغيره (دفع مار) بينه

حيوانا ولو غير آدمي ومنه الصفوف والجنابة كقوله ج وعليه حديث كان صلى الله عليه وسلم يعترض راحته ويصلي اليها واعتمد العلامة مر ان الحيوان لا يعد ستره بل يكره استقبال رجل أو امرأته أو قرنه العلامة زى وفيه نظر لان الكراهة لا تنافي اعتبار الستره اه برماوى * (فرع) * حيث ساع الدفع فتلف المدفوع لم يضمنه وان كان رقيقا لانه لم يدخل في يده بمجرد الدفع فلو توقف دفعه على دخوله في يده بأن لم يتدفع الا بقبضه عليه وتحويله من مكان الى آخر فهل له الدفع ويدخل في ضمانه أولا والقياس انه حيث عدم مستوليا عليه ضمنه أخذنا مما يأتي في الجرح في صلاة الجماعة اه وقد يتوقف في الضمان حيث عدم دفع الصائل فان دفعه يكون بما يمكنه وان أدى الى استيلاء عليه حيث تعين طريقا في الدفع ويفرق بينه وبين مسئلة الجربان الجرح لرفع الجرح لا دفع ضرر الجرح اه ع ش على مر (قوله والمراد بالمصلي والخطأ) أى في قول المتن وبينهما ثلاثة أذرع أى فية درم مضاف بالنسبة الى هذين وكان الاول للشارح تقديم هذا على قول المتن فيسن دفع ما ركب هو ظاهر وقوله منها حال من المصلي والخطأ أى حالة كونها منها أى من جهة الاربعه أى بعضها اه شيخنا وعلى هذا الوصل على فروة مثلا وكان اذا سجد سجد على ما وراءها من الارض لا يحرم المرور بين يديه على الارض لتقصيره بعدم تقديم الفروة المذكورة الى موضع جبهته ويحرم المرور على الفروة فقط اه ع ش (قوله اعلاهما) أى لأولهما يعنى اننا نحسب الثلاثة أذرع التي بين المصلي والمصلي من رؤس أصابع المصلي الى آخر العبادة حتى لو كان فارتها تحتها كفت لاننا نحسبها من رؤس أصابعه الى أولها حتى لو وضعها قدمه وكان بينهما وبين أولها ثلاثة أذرع لم تكف لان الاعتبار يكون بينهما وبين آخرها ثلاثة أذرع فأقل لا يبينه وبين أولها وكذا المصلي اه شيخنا (قوله أيضا اعلاهما) كذا في المحلى وغيره وقضية هانه لو طال المصلي أو الخطأ وكان بين قدمي المصلي وبين أعلى طرفه الأعلى الذي من جهة القبلة أكثر من ثلاثة أذرع لم تكن ستره معتبرة حتى لا يحرم المرور بين يديه ولا يقال يعتبر منها مقدار ثلاثة أذرع الى قدميه ويجعل ستره ويأبى حكم الزائد وقد توقف فيه مر ومال بالفهم الى انه يقال ماذا كر لكن ظاهر المنقول الاول فليجوز اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله يستتره من الناس) معناه ما يمنع الناس شرعا من المرور بين يديه أخذنا مما بعده اه برماوى (قوله أى مع شيطان) قال الراقى لان الشيطان لا يجسر أن يمر بين يدي المصلي وحده فاذا مر انسان وافقه اه اه عميرة اه سم وعبارة الشورى قوله فانما هو شيطان أى فعله فعل الشيطان لانه أبى الا التشويش على المصلي واطلاق الشيطان على المار من الناس سائق شائع ويحتمل ان المعنى فانما الحامل له على ذلك الشيطان اه فتح البارى انتهت (قوله وحرم مرور) معطوف على فسق فهو من جهة التفريع وانظر حكمة عدم التسوية بين المتعاطفين في المضى أو المضارعة اه شيخنا أى حرم على المكاف العالم مرور أى وان أزيلت الستره حيث علم بوجودها أى ما لم يتعين طريقا لا نقاد نحو مشرف على هلاك الاجاز اه حل وهو من الكثرة أخذنا من الحديث اه عز بنى قال سم على ج ويلحق بالمرور جلوسه بين يديه ومدرج عليه واضطجاعه اه بلائى ومثله ما لو مد يده لياخذ من خزانته متاعا لانه يشغل ورجما شوش عليه صلاته اه ع ش على مر (قوله لو يعلم المار الخ) جواب لو محذوف تقديره لو وقف وقوله لكان خيرا الخ مرتب على هذا المحذوف أى ولو وقف لكان وقوفه خيرا الخ وقوله خيرا له أفعلى التفضيل ليس على باب لان المرور لا يخبر فيه اه شيخنا (قوله ان يقف) اسم كان وخبره يفتيخ وخبره كان وفي رواية برفع خبر وعلاها فهو اسم كذا لانها وان كانت نكرة الا انها وصفت ويحتمل ان يقال اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها اه فتح البارى اه شورى (قوله مقيد بما اذا لم يقصر المصلي الخ) يؤخذ منه انه لو لم يجد محلا يقف فيه الاباب المسجد لكثرة المصلين كيوم الجمعة لا حرم المرور وسن له الدفع وهو محتمل ويحتمل عدم حرمة المرور لعذر كل من المار والمصلي اما المصلي فله عدم تقصيره ما المار فلا يستحقه المرور وفي ذلك المكان على انه

وبينها والمراد بالمصلي والخطأ منها اعلاهما وذلك لخبر الشيخين اذا صلى أحدكم الى شئ يستتره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه فان أبى فليقاتله فانما هو شيطان أى معه شيطان أو هو شيطان الانس وذ كرسن الدفع لغير المصلي من ز يادنى وبه صرح الاسنوى وغيره تفقها (وحرم مرور) وان لم يجد المار سبيلا آخر لخبر لو يعلم المار بين يدي المصلي أى الى الستره ماذا عليه من الاثم لكان ان يقف أربعين خريفا خيرا له من ان يمر بين يديه رواه الشيخان الا من الاثم فالبحارى والاخرى فالنزار والتحريم مقيد بما اذا لم يقصر المصلي بصلاته في المكان والا كان وقف

قد يقال بتقصير المصلي حيث لم يبادر للمسجد بحيث يتيسر له الجلوس في غير الممر وهذا أقرب أه ع ش على م
(قوله بقارعة الطريق) أي أو بشارع أو درب ضيق أو باب نحو مسجد كالحمل الذي يغلب مرور الناس فيه
وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف قال شيخنا ع ش وليس منه ما جرت به العادة من الصلاة برواق ابن
معمر بالجامع الأزهر فإن هذا ليس محسباً للمروور غالباً نعم ينبغي أن يكون منه ما لو وقف في مقابلة الباب أه
برماوى (قوله وبما إذا لم يجد المار فرجة أمامه) أي أمام المصلي والفرجة ليست بتقيد بل المدار على السعة
ولو بلا خلاء بأن يكون بحيث لو دخل بينهم لوسعه كما يصرح به في شروط الاقتداء أه حل (قوله بل
له خرق الصفوف) أي وإن تعددت وزادت على صفين بخلاف ما سياتى في الجمعة من تخطى الرقاب حيث يتقيد
ذلك بصفين لأن خرق الصفوف في حال القيام فهو أسهل من التخطى لأنه في حال القعود أه حل ولو أزيلت
السترة حرم المرور على من علم بعدم تقصيره وقياسه أن من استتر بسترته براها مقلده ولا يراها مقلداً المار
تحريم المرور وكذا أن لم يعلم مذهب المصلي ولو قبل باعتبار اعتقاد المصلي في جواز الدفع وفي تحريم المرور
باعتقاد المار لم يعد ولو عجز عنها حتى عن الخط لم يكن له الدفع أه برماوى (قوله ليسد الفرجة) أي
وإن لزم عليه المرور بين يدي المصلين وفيه تصرح ببيان الصفوف لا تكفي للسترة أه حل وهو كذلك كما
في شرح م (قوله وفيه بالوصلى الخ) مرادهم هذا بيان مفهوم قول المتن سابقاً وسن أن يصلى الخ وأتى به
منقولاً عن الروضة أه شيخنا ولو صلى بلا سترة فوضعها غيره بلا إذنه اعتدبها كما بحثه ابن الأستاذ أه
شرح م وقوله اعتدبها أي فينبغي للغير وضعها حيث كان المصلى عذراً في عدم الوضع ويحتمل أن
يسن مطلقاً لأن فيه إغانة على خير والأقرب الأول وهل يضمن المصلي السترة في هذه الحالة إذا تافت أم لا فيه
نظر والأقرب أنه إن وضع يده عليها ودلت قرينة من المالك ولو بإشارة منه على وضع يده عليها فهي عارية
فإن تلفت بالاستعمال المأذون فيه فلا ضمان والاضمن ولو بلا تقصير منه وإن لم يأذن في وضع يده عليها فلا
ضمان ما لم يعد مستولياً عليها التعدي بوضع يده عليها بلا إذن وبقي ما لو كانت السترة ملكاً للمصلي ولم يضعها
ثم أخذها غيره ووضعها أو تلفت هل يضمن أم لا فيه نظر والأقرب الأول لتعديده بوضع يده بلا إذن وإن قصد
بذلك مصلحة تعود على المصلي ما لم تدل قرينة من المصلي على الرضا بذلك والأقرب ضمان أه ع ش عليه
(قوله فليس له الدفع) أي ولو تعذر السترة بسائر أنواعها أه ع ش عن الزبائدي وهل يحرم المرور في
هذه الحالة قال شيخنا لا يحرم المرور حيث لا تفقد السترة وإن كانت مجزأة عنها أه (قوله فالسنة أن
يجعلها الخ) هذا لا يتأتى في الجدار كما هو معلوم وقد يتأتى فيه بأن ينقل طرفه عن غيره وحيث أنه في السنة
وقوفه عند طرفه بحيث يكون عن يمينه ويشمل المصلي كالسجادة فهل السنة وضعها عن يمينه وعدم الوقوف
عليها فيه نظر ويحتمل على هذا أن يكفي كون بعضها عن يمينه وإن وقف عليها أه سم على ج أه ع ش
(قوله مقابلة ليمينه أو شماله) أي بحيث تسامت بعض يمينه أه ج وعبارة الشوري قوله مقابلة ليمينه
الخ أي بحيث تتحاذى حاجبه الأيمن قاله في شرح المهذب أه انتهت ولا يبالغ في الانحراف عنها بحيث
يخرج به عن كونها سترة وليس من السترة الشرعية ما لو استقبل القبلة واستند في وقوفه إلى جدار عن يمينه
أو يساره فيما يظهر لأنه لا يعد سترة عرفاً أه ع ش على م (قوله ولا يصمد لها) أي لأنه مكروه لأنها
عنه إلا في نحو جدار عرض يسرقه ذلك ولا يخرج بالكراهة عن سن الدفع وحرمه المروور أه برماوى (قوله
أيضاً) ولا يصمد لها وحيث يحتاج إلى الجواب عما تقدم في الخبر وهو إذا صلى أحدكم فليجعل أمام وجهه
شيئاً أه حل الآن يقال المراد بالامام ما قابل الخلف فيصدق بجعلها عن يمينه أو شماله والأولى أن تكون
على اليسار لأن الشيطان يأتي من جهتها وقال ع ش الأولى عن يمينه لشرف اليمين أه شيخنا وفي
المختار الصمد السبدي قال صمد من باب نصر أي قصده أه (قوله وكراهة التفات) أي كراهة تنزيه

بقارعة الطريق فلا حرمه
بسل ولا كراهة كما قاله في
الكفاية أخذاً من كلامهم
وبما إذا لم يجد المار فرجة
أمامه ولا فلا حرمه بسل له
خرق الصفوف والمرور بينها
ليسد الفرجة كما قاله في
الروضة كالمصلي فيها ولو
صلى بلا سترة أو تباعد عنها
أي أو لم يكن بالصفة المذكورة
فليس له الدفع لتقصيره ولا
يحرم المرور بين يديه لكن
الأولى تركه فقوله في غيرها
لكن يكره محمول على
الكراهة غير الشديدة قال
وإذا صلى إلى سترة فالسنة أن
يجعلها مقابلة ليمينه أو شماله
ولا يصمد لها بضم الميم أي
يجعلها تلقاء وجهه (وكره
التفات) فيها

لان المطلوب في الصلاة اجتناب المذكورات اه برماوى ومحل كونه مكرها ما لم يقصد به اللعب والا
 فتبطل به صلاته اه شرح مر (قوله بوجهه) أى عينا أو شمالا وكذا لو لوى عنقه خلف ظهره اه
 برماوى (قوله فقال هو اختلاس) أى اختطاف بسرعة قال الطيبي سمي اختلاسا تصوير القبح تلك الفعلة
 بالمختلس لان المصلى يقبل على ربه سبحانه وتعالى والشیطان مترصده ينتظر فوات ذلك عليه فاذا التفت اغتنم
 الشيطان الفرصة فسلبه تلك الحالة ولعل المراد حصول نقص في الصلاة من الشيطان لانه يقتطع منها شيئا
 ويأخذه اه شوبرى (قوله وتغطية فم) أى يبدأ وغيرها اه برماوى وقوله لا نهى عنه أى ولمناقاته
 هيئة الخشوع اه برماوى (قوله لانه تكاف) يفيد انها مرفوعة عن الارض وهو المسمى بالصاقن بالنون
 فلا يكره كونها على الارض مع الالة - ماد على احدها الراحة مثلا ويندب تفریق قدميه بنحو شوبريكره
 صفهما ويسمى الصاقن بالدال المهملة اه برماوى (قوله فان كان لهالم يكره) أى كما انه لا يكره بمجرد لمح
 العين اه شرح مر (قوله اشتكى) أى مرض اه شيخنا (قوله فاشار اليه الحديث) أى فقهنا
 هذه تمة الحديث كما ذكره الدميرى وهو منسوخ كحديث انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى جالسوا
 جلوسا أجمعين أو أجمعون اه شوبرى ووجه النسخ انهم كانوا قادرين على القيام فكانت صلاتهم فرضا
 والقادر لا يجوز له القعود فيه وان كان امامه يصلى من قعود لعذره اه شيخنا (قوله اذا تشاءب أحدكم)
 بالتشاءب الثلاثة قال في المختار يقال تشاءبت بالمد والهمزة ولا يقال تشاوبت بالواو اه برماوى وفي المصباح
 وتشاءب بالهمز تشاوب بامشـل تتأثل تتأثلا قبل هى فترة تعترى الشخص فيفتح عندها فموتشاوب بالواو عاى اه
 ويكره التشاوب حيث أمكن دفعه لخبر مسلم اذا تشاءب أحدكم وهو في الصلاة فلا يردده ما استطاع فان أحدكم
 اذا قال هاها ضحك الشيطان منه ولا تختص الكراهة بالصلاة بل خارجها كذلك ويكره النفخ فيها لانه عبث
 ومسخ نحو الحصى السجوده عليه للنهى عن ذلك وللخالفة التواضع والخشوع اه شرح مر وقوله ومسخ
 نحو الحصى ظاهره ولو قبل الدخول في الصلاة وبذل عليه قوله وللخالفة التواضع والخشوع وينبغي أن محل
 كراهة ذلك ما لم يترتب عليه تشويه كأن كان يعلق من الموضع ترابا بجبهته أو عمامته اه ع ش عليه
 (قوله فليمسك بيده على فيه) ويسن أن تكون اليسرى ولعل وجهه انه لما كان الغرض حبس الشيطان ناسب
 أن يكون به الاستقذاره نعم الاوجه حصول السنة بغيرها أيضا اذ ليس فيها أذى حسى والمدار فيه ما يفعل
 باليمين واليسار عاى وجودا وعدمادون المعنوى على انها ليست لتحية أذى معنوى أيضا بل لرد الشيطان
 كما في الخبر فهو اذا رآها لا يقر به فإى واحد قد ردها كفت لكن بوجه ما فالوجه بان ما كان سببا لدفع مستقذر
 بناسبه اليسار فكانت أولى وتحصل السنة بوضع يده اليسرى على ذلك سواء أوضع ظهرها أم بطنها اه شرح
 مر وقوله ويسن أن تكون اليسرى والاولى أن يكون بظهرها لانه أقوى في الدفع عادة كذا قيل لكن
 قول الشارح وتحصل السنة بوضع يده اليسرى الخ قد يقتضى التسوية بين الظهر والبطن وسيأتى التصريح
 به في كلامه وعبارة المناوى على الجامع عند قوله اذا تشاءب أحدكم فليضع يده على فيه نصها أى ظهر كف
 يسراه كما ذكره جمع وينجيه أنه الاكمل وان أصل السنة يحصل بوضع اليمين قبل لكنه يجعل بطنها على فيه
 عكس اليسرى ثم قال (تنبيه) قال الحافظ العراقى الامر بوضع يده على فمه هل المراد به وضعها عليه اذا افتتح
 بالتشاوب أو وضعها على الفم المنطبق حفظا له عن الافتتاح بسبب ذلك كل محتمل أقول قضية قوله في الحديث
 فان الشيطان يدخل الاول والا قرب الثانى لانه أبلغ في منعه من الدخول أما لو رده أى التشاوب فارتد فلا حاجة
 للاستعانة باليد مع انتهائه بدون ذلك اه ع ش عليه (قوله فان الشيطان يدخل) ظاهره انه يدخل حقيقة
 ولا يشكك عليه ان الشيطان جسم فكيف يدخل في قلب بنى آدم واجيب بان الشياطين لهم قوة التطور
 فيجوز أن يتصور بصورة الهواء فيدخل حقيقة هذا هو الظاهر من الاحاديث الواردة في مثله ويحتمل أنه

بوجهه لخبر عائشة سألت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم عن
 الالتفات في الصلاة فقال هو
 اختلاس يختلسه الشيطان
 من صلاة العبد رواه البخارى
 (وتغطية فم) للنهى عنه
 روى ابن جبان وغيره وصححه
 (وقيام على رجل) واحدة
 لانه تكاف ينافى الخشوع
 (لا حاجة) في الثلاثة فان
 كان لهالم يكره وقد روى
 مسلم خبره صلى الله عليه
 وسلم اشتكى فسلينا وراءه
 وهو جالس فالتفت اليه
 قرأنا قايما فاشار اليه
 الحديث وخبر اذا تشاءب
 أحدكم فليمسك بيده على
 فيه فان الشيطان يدخل

بما يحصل من الخواطر النفسانية لله صلى ولعل وضع اليد على الفم على هذا تصوير لحاله بحال من يدفع
 عن نفسه من يقصده بالاذى اه ع ش (قوله فتأخري للحاجة الخ) تفريع على قوله في الثلاثة لا على
 الاستدلال لانه لم يستدل على مفهوم الاخير اه شيخنا (قوله ونظر نحو سماء) أي ولو بدون رفع رأسه
 وعكسه كذلك على ما بحث اه شوبري (قوله أيضا ونظر نحو سماء) أي ولو كان أعنى اه برماوى
 (قوله ما بال أقوام) أي ما حالهم وأبهم الرفع بصره لئلا ينكسر خاطره لان النصيحة على رؤس الاشهاد فضيحة
 وقوله لينتهن جواب قسم محذوف والاصل لينتهون وقوله عن ذلك أي عن رفع البصر الى السماء في الصلاة
 وقوله أولتخطفن أبصارهم بضم الفوقية وفتح الفاء بالبناء للمفعول والاختير تهديدا وهو خبر بمعنى الامر
 والمعنى ليكون منكم الانتهاء عن رفع البصر الى السماء وأخطف الابصار عند رفعها من الله تعالى أمار رفع البصر
 الى السماء في غير الصلاة للدعاء ونحوه فوزه الاكثرون كما قاله القاضي عياض لان السماء قبله الدعاء
 كالكعبة قبله للصلاة وكبره آخرون اه شرح البخارى لشيخ الاسلام اه زى (قوله صلى الله عليه وسلم
 لينتهن عن ذلك) بفتح أوله وضم الهاء لتدل على واو الضمير المحذوفة لان أصله لينتهون وقوله أولتخطفن
 أبصارهم بضم المثناة الفوقية وسكون الخاء المعجمة وفتح الطاء والفاء مبنيا للمفعول أي لتعلمين أبصارهم وكابة
 أو لاختير تهديدا وخبر بمعنى الامر أي ليكن منكم الانتهاء عن رفع البصر أو تخطف الابصار عند الرفع من الله
 تعالى اه وقوله أصله ينتهون أي بعد الاعلال وبعد التوكيد اذا لاصل قبل التوكيد ينتهون استثقلت الضمة
 على الياء التي هي لام الكلمة فحذفت فالتقى ساكنان لام الفعل وواو الجمع فحذفت الياء وضم ما قبلها المجانسة
 الواو ثم أكد الفعل بالنون الثقيلة فصار فيه ثلاث نونات حذفت نون الرفع لفظا لتوالي الامثال فالتقى ساكنان
 وواو الجمع ونونا التوكيد المدغمة فحذفت وواو الجمع لدلالة الضمة عليها فالفعل معرب بالنون الثانية تقديرا
 وليس مبنيا لعدم اتصال نون التوكيد به اه شيخنا ع ج والضابط ان الفعل المضارع اذا كان يرفع بالضمة
 فإنه اذا أكد بالنون يبنى وان كان يرفع بثبات النون فإنه ان أكد يبنى على اعرابه لفظا أو تقديرا وقد تبين
 بما قررنا ان الاعراب التقديرى في تلبون خاصة بخلاف زين ونسفة فإنه لفظى اه خالد في التصريح اه
 شيخنا ع ج وفي الشجيرة (فائدة) نقل الدميرى عن الغزالي في الاحياء انه قال يستحب أن يرمق ببصره الى
 السماء في الدعاء بعد الوضوء اه اه ع ش على مر قال ابن دقيق العيد وللاعتبار أيضا لانه يزىل
 الهموم اه برماوى (قوله وعليه خبيصة) بفتح المعجمة وكسر الميم وبالصاد كساء مربع له علمان اه
 شوبري (قوله الهتنى اعلام هذه) أي كادت أن تلهينى اه شوبري أو هو تلميم للامة والافه صلى الله
 عليه وسلم لا يشغله شئ عن الله تعالى اه ع ش على مر (قوله اذهبوا الى ابي جهنم) أي لانه المهدي
 لها وانما أمر بأخذ الانبياء من جبر الخاطره خوفا عليه ان ينكسر برده دية اه حل (قوله الى ابي
 جهنم) بفتح الجيم وسكون الهاء ويقال الجهم بالالف واللام واسمه عامر بن حذيفة وقيل عامر بن عبد الله
 انقرشى العدوى الصحابي أسلم يوم الفتح وصحب النبي صلى الله عليه وسلم وكان معظما في قریش عالم بالانساب
 وكان من المعمرين شهد ببناء الكعبة في الجاهلية وفي الاسلام في أيام ابن الزبير وقيل معاوية وهو أحد
 دافنى عثمان رضى الله تعالى عنه وهو غير أبي الجهم بضم الجيم وفتح الهاء مصغرا وهو صحابي أيضا اه
 برماوى (قوله بانبيائته) بتشديد الباء وتخفيفها كساء غليظ لا علم له فان كان له علم فهو خبيصة اه
 برماوى وهى بفتح الهمزة وكسرها وفتح الباء وكسرها أيضا كما قاله في النهاية ونقل عن النووى ففيه
 أربع لغات وأغرب ابن قتيبة وقال انما هى منجانية نسبة الى منج بلد معروف بالشام ومن قالها لم يزل
 فقد غيرته ونقل ذلك ابن قتيبة عن الاصمعي اه ع ش على مر (قوله وكف شعرا ونوب) مراده بالكف
 ما يشمل تركه مامكة وفين أي ولو في صلاة جنازة لكن الحكمة التي ذكرها لا تشملها والحكمة الشاملة

فتأخري للحاجة عن الثلاثة
 أولى من تقديم الاصل له على
 الاخير منها بل قد يجعل قيدا
 أيضا فيها يأتي أو في بعضه
 (ونظر نحو سماء) مما يلهى
 كثرة به أعلام وذلك لخبر
 البخارى ما بال أقوام يرفعون
 أبصارهم الى السماء في
 صلاتهم لينتهن عن ذلك أو
 لتخطفن أبصارهم ونحوه
 الشيخين كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يصلى وعليه
 خبيصة ذات أعلام فلما
 فرغ قال ألهتنى أعلام
 هذه اذهبوا الى ابي جهنم
 واتنوني بانبيائته ونحوه من
 زيادتي (وكف شعرا ونوب)
 لخبر أمرت ان اسجد على
 سبعة أعظم ولا أكف شعرا
 ولا ثوباراه الشيخان واللفظ

له انه اذا نزع شعره وثوبه عن مباشرة الارض أشبه المتكبرين اه شورى مع زيادة (قوله أيضا وكف شعر أو ثوب) ومنه كفاي المجموع أن يصلي وشعره معقوص أو مردود تحت عمامته أو ثوبه أو كفه مشمر ومنه شد الوسط وغرز العذبة ويسن لمن رآه كذلك ولو مصليا آخر أن يحمله حيث لا فتنة نعم لو باد شخص وحل كفه المشمر وكان فيه مال وتلف كان ضامنا له كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى وسيأتي نظيره فيما لو جره آخر من الصفقتين انه رقيقو ينبغي كما قال الزركشي تخصيص كف الشعر بالرجل أما المرأة ففي الأمر بنقضها الضفائر مشقة وتغييرها بثياب المنافاة للتحمل وبذلك صرح في الاحياء وينبغي الحاق الخنثى بها اه شرح مر (قوله أو ثوب) أي ملبوس ولو نحو شد كفه والمراد الصلاة مع انكشاف ذلك ولو كان سابقا على احرامه أو بغير فعله ومثله شد وسطه ولو على جلده وغرز عذبة عمامته وكثير من جهلة الفقهاء يفرشون ما على أكافهم ويصلون عليه ولعله ما لم يكن عذرا وحاجة كدفع غبار أو حر أو برد اه برماوى (قوله والمعنى في النهى عنه) أي حكمته الأصلية فلا يرد أنه يكره الكف في صلاة الجنائز كما تقدم وللقاعد والطائف اه برماوى (قوله وبصق أماما ويمينا) أي في الصلاة وخارجها وحمل الكراهة أماما في غير الصلاة إذا كان الشخص مستقبلا للقبلة أكرامها والاذلا كراهة اه شرح مر ثم قال وانما كره البصق عن اليمين أكرام الممالك ولم يراع ملك اليسار لان الصلاة أم الحسنة البدنية فإذا دخل فيها تحق عنه ملك اليسار إلى فراغه منها إلى محمل لا يصيبه فيه شيء من ذلك فالبصق حينئذ انما يقع على القرين وهو الشيطان انتهى وقوله أكرام الممالك انما يظهر بالنسبة للمصلي على أن في هذه الحكمة وقفة ان لم تكن عن توقيف وعبرة الشهاب ابن حجر ولا يعد في مراعاة ملك اليمين دون ملك اليسار اطهار الشرف الاول انتهت اه رشيدى (قوله أيضا وبصق أماما ويمينا) أي في الصلاة وخارجها اه شرح مر وقوله أي في الصلاة أي ولو لغير القبلة فيما يظهر كان صلى نقلا في سفره إلى صوب مقصده أو صلى مطالقا في شدة الخوف لغيرها وعلى هذا يظهر ان القبلة لو كانت على يساره انه يكرهه البصق اليها عن يساره وحينئذ الكراهة في حق هذا اليمينه ويساره وامامه واذا احتاج في المقدم من ذلك يحرك كاتبه اه شورى (قوله ولكن عن يساره) محله ما لم يكن في مسجده صلى الله عليه وسلم فان كان فيه فانه يبصق في كفه جهة يمينه لانه عليه الصلاة والسلام مدفون جهة اليسار اه شيخنا (قوله في غير المسجد) قيد لا بد منه والاولى في هذه الحالة ان يبصق في ثوبه فان فيه اذهاب الصورة بخلافه على اليسار وان كان جازاها اه برماوى (قوله اما فيه فيحرم) أي ان أصاب البصاق شيئا من أجزائه أما البصاق على حصره فلا يحرم من حيث البصاق في المسجد انتهى شرح مر ملخصا وقوله من حيث البصاق في المسجد أي وان حرم من حيث ان فيه تقذير حق الغير وهو المالك ان وضعها في المسجد لمن صلى عابها من غير وقف ومن يتنفع بالصلاة عابها ان كانت موقوفة للصلاة انتهى ع ش (قوله أيضا اما فيه فيحرم) أي حين بقي حرمه لان استعمالك في نحو ماء مضمضة وحيث أصاب جزء من أجزائه دون هوأه وسواء كان الفاعل داخله أم خارجه لان الملاحظ التقذير وهو متلف في ذلك كالفصد في اناء أو على قمامته وان لم يكن ثم حاجة وما زعمه بعضهم من حرمة في هوأه وان لم يصب شيئا من أجزائه وان الفصد مقيد بالحاجة اليه فيمردود اه شرح مر (قوله أيضا اما فيه فيحرم) أي لانه يقدره وتذيره ولو بالطاهر الجامد حرام والمشهور في كتب أصحابنا الكراهة والعمدة الاول ويجب اخراج النجس منه فوراعيناه على من علم به وان لم يتعمده واضعه اذالم يكن له خادم معين فان كان له خادم معين فينبغي ان يجب اعلامه وادخال البصاق فيه حرام أيضا وجدانه ولو من خارج مثله ويحرم اخراج أجزاء المسجد منه كنجس وحجر وتراب وغيرها وكذا الشمع والزيت اه برماوى (فرع) قال في الروض وشرحه وكذا يكره عمل صناعة فيه أي المسجد ان كثر كذا كره في الاعتكاف هذا كله اذالم تكن خبيثة تزي بالمسجد ولم يتخذ حائطا يقي فيه بالعمل والافحرم ذكره ابن عبد السلام في فتاويه اه وقيد مر قوله ولم يتخذ حائطا

لمسلم والمعنى في النهى عنه انه يسجد معه (وبصق أماما ويمينا) لا يسار الخبر الشيخين اذا كان أحد كم في الصلاة فانه ينجى ربه عز وجل فلا يبرقن بيزيديه ولا عن يمينه ولكن عن يساره أي ولو تحت قدميه وهذا كافي المجموع في غير المسجد اما في المسجد فيحرم لم الخبر الشيخين البصاق في المسجد

بما اذا صار ذلك الاتخاذا مزييا به قال ولا ينافيه مقابلته بما قبله لان الارزاء في الاول من ذات الصنعة
 بخلاف الثاني * (فرع) * سئل مر عن الوضوء على حصا المسجد الحرام فقال يحرم لان فيه ازرابه اه
 سم على المنهج اه عش على مر * (فرع) * يحرم القاء نحو القملة في المسجد وان كانت حية ولا
 يحرم القاؤها خارجا اه شرح مر وقوله ويحرم القاء نحو القملة في المسجد ظاهره وان كان ترابيا ومن
 النحو البرغوث والبق وشمل ذلك ما لو كان منشو من المسجد فيحرم على من وصل اليه شيء من هوام المسجد اعادته
 اليه وقوله وان كانت حية أي لانها اما ان تموت فيه أو تؤذي من فيه بخلاف القائم خارجا فلا يحرم وان كانت
 الارض غير ترابية لعدم ترتيب ما ذكر عليه لجواز ان تموت خارجا بلا أذى لغيرها ومثل القائم فيه ما لو وضعهما
 في نعله مثلا وقد علم خروجها منه الى المسجد وقوله ولا يحرم القاؤها خارجا عبارة جج واما القاؤها وأودفنها فيه
 حية فظاهر فتاوى المصنف حله ويؤيده ما جاء عن أبي امامة وابن مسعود ومجاهد أنهم كانوا يتفلون في المسجد
 ويدفنون القمل في حصاهم وظاهر كلام الجواهر تحريمه وبه صرح ابن يونس ويؤيده الخ برالصحيح اذا
 وجد أحدكم القملة في المسجد فليصرها في ثوبه حتى يخرج من المسجد والاول أو جهه مدركا لان موتها فيه
 وايداءها غير متيقن بل ولا غالب ولا يقال رميها فيه تعذيب لها لانها تعيش بالتراب مع ان فيه مصلحة كدفنها
 وهو الامن من توقع ايدائها لو تركت بل ارى أودفن اه عش عليه (قوله وكفارته ادفنها) أي في نحو ترابه
 واما المباح فان أمكن ذلكها فيه بحيث لا يبقى لها أثر البتة كان كدفنها والا فلا لانه زيادة في التقدير ومحل كون
 دفنها بنحو ترابه كاف اذا لم يتو ويتأذى به من في المسجد بنحو اصابته أثوابهم وأبدانهم والالم يكف اه حل
 فالدفع قاطع لا اثم في الابتداء والدوام ان هيأ لها موضع قبل بضعها ثم دفنها فيه وفي الدوام دون الابتداء ان
 بضعها قبل التهيئة ثم دفنها اه عش (قوله في طرف ثوبه) أي ولو كان فيه دم براغيث ويكون هذا
 من الاختصاص لا بالاجنبي لحاجة اه شيخنا ح ف (قوله من جانبه اليسر) أي ما لم يكن مسما تقبلا للقبلة
 في مسجد صلى الله عليه وسلم أي في الروضة الشريفة ولا بصق عن يمينه اه حل (قوله نهى ان يصلى
 الرجل مختصرا) الصلاة ليست قيد بل خارجا كذلك لانه فعل الكفار بالنسبة اليها وفعل المتكبرين خارجا
 وفعل الخثين والنساء للتعجب ولما صح انه راحة أهل النار فيها ولان ابايس أهبطا من الجنة كذلك ويكره ان
 يروح على نفسه في الصلاة وان يفرقع أصابعه أو يشبكها فيها لانه عبث وان يمسح وجهه فيها بما يعلق به من نحو
 غبار اه برماوى وقوله انه راحة أهل النار فيها أي في الصلاة وأهل النار هم اليهود والنصارى وهم
 يستريحون في صلاتهم بوضع اليد على الخاصرة اه سم على المنهج (قوله يتوق اليه) وتوقان النفس في
 غيبة الطعام بمنزلة حضوره ان رجي حضوره عن قرب بحيث لا يفحش به التأخير كما فيه دمه في الكفاية وهو
 مأخوذ من كلام ابن دقيق العيد وتعبير المصنف بالتوق يفهم منه انه يأكل ما يزول به ذلك لكن الذي جرى
 عليه في شرح مسلم في الاعذار المرخصة في ترك الجماعة انه يأكل حاجته بكما لها وهو الاقرب ومحل ذلك حيث
 كان الوقت متسعا اه شرح مر وقوله وهو الاقرب قال الشيخ عميرة بعدم مثل ما ذكر وأما ما تأوله بعض
 الاصحاب من انه يأكل اقما يكسر به احدة الجوع فليس بصحيح قال الاسنوى كلامه هذا يخالف الاصحاب
 وجعل العذر قائما الى الشبع الا أنه لا يلزم بقاء الكراهة في سائلتنا الى الشبع يعني مسألة الكتاب المذكورة
 هنا وجه عدم اللزوم انه يجوز ان تنقطع الكراهة بعد تناول ما يكسر سورة الجوع وان طلب منه استيفاء
 الشبع اذا يلزم من طلب استيفائه استمرار الكراهة بعد كل الاقم اه وقوله حيث كان الوقت متسعا
 بان يسعها كلها اداء بعد فراغ الاكل اه عش عليه (قوله أي يشاق اليه) تفسير مراد من التوق
 والاتهمودة الشوق اه رشيدى وبعبارة عش على مر قوله أي يشاق اليه أي وان لم يشدد جوعه
 ولا عطشه فبما يظهر أخذ ما ذكره في الفاكهة ونقل عن بعض أهل العصر وهو الشيخ سلطان التقييد

خليفة وكفارته ادفنها بل
 يصب في طرف ثوبه من
 جانبه اليسر ويحك
 بعضه به بعض ويصب بالصاد
 والزاي والسين (واختصار)
 بان يضع يده على خصره
 لخبر أبي هريرة رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى ان يصلى الرجل
 مختصرا رواه الشيخان
 والمرأة كالرجل كما في المجموع
 ومثلها الخنثى (ونقص
 رأس) عن ظهر (فركوع)
 لجاوزته لفعله صلى الله عليه
 وسلم وحذفت تقييد الاصل
 الخفض بالمبالغة تبع النص
 الشافعى وغيره (وصلاة
 بمدافعة حدث) كبول
 وغائط وريح (وبحضره)
 بتثايت الحاء (طعام)
 مأكول أو مشروب (يتوق)
 بالثناة أي يشاق (اليه)

بالشديد من فاحذره وعجابه الشيخ عميرة قوله تتوق اليه شامل لمن ليس به جوع أو عطش وهو كذلك فان كثيرا من القواكه والمشارب اللذيذة قد تتوق النفس اليها من غير جوع ولا عطش بل لو لم يحضر ذلك وحصل التوقان كان الحكم كذلك انتهت انتهت (قوله أي كاملة) يجوز نصبه صفة لصلاة أو رفعه صفة لها بالنظر للمحل وقوله بحضرة طعام خبر وقوله وهو يدافعه الانجستان فيه ان الواو لا تدخل على الخبر ولا على الصفة كما هو مقرر عندهم الا ان تجعل جملة وهو يدافعه الانجستان حالا ويقدر الخبر كاملة أي لصلاة كاملة حال مدافعة الانجستين اه عش على مر (قوله أعم من قوله حاقنا الخ) عبارته مع شرح مر وتكره الصلاة حاقنا بالنون أي بالبول أو حاقنا بالبلاء الموحدة أي بالغائط بأن يدافع ذلك أو حازقا بالزاي والغائف أي مدافعا للريح أو حاقنا بهما بل السنة تقريب نفسه من ذلك لانه يخل بالخشوع وان خاف فوت الجماعة حيث كان الوقت متسعا ولا يجوز له الخروج من الفرض بطر وذلك له فيه الا ان غلب على ظنه حصول ضرر بكمه يبيح التيمم فله حينئذ الخروج منه وتأخيره عن الوقت والعبرة في كراهة ذلك بوجوده عند التحريم ويلحق به فيما يظهر ما لو عرض له قبل التحريم فرده وعلم من عادته انه يعود له في أثانها انتهت وقوله حيث كان الوقت متسعا أي فان ضاق وجبت الصلاة أي مع ذلك الا ان خاف ضرا لا يحتمل في العادة الا ان قوله الآتي يبيح التيمم قد يقتضي خلافه وانه لا فرق فيما يؤدي الى خروج الوقت بين حصوله فيها ولا كفايته به وقوله ولا يجوز له الخروج من الفرض الخ وقوله من الفرض خرج به الفقل فلا يحرم الخروج منه وان نذرا تمام كل نفل دخل فيه لان وجوب الاتمام لا يلحقه بالفرض ويتبغى كراهته عند طر وذلك عليه اه عش عليه (قوله وبحمام) أي فيه فخرج سطحه فلا كراهة فيه ومثل الحمام كل محل معصية اه شرح مر وقوله كل محل معصية كالمصاغمة ومحل المكس وان لم تكن المعصية موجودة حين صلاته لان ما هو كذلك مأوى للشياطين وتنذب إعادة الصلاة الواقعة في الحمام ولو منفردا للخروج من خلاف الامام أحد وكذا كل صلاة اختلفت في صحتها يستحب اعادتها على وجه يخرج به من الخلاف ولو منفردا وخارج الوقت ومرارا اه عش عليه وقوله ومنه مسلخه أي مكان سلخ الثياب أي نزعها وفي المصباح سلخت الشاة سلخا من باب قتل ونفع قالوا لا يقل في البعير سلخت جلده وانما يقال كسطته ونحوه ونحيته والسلخ وضع سلخ الجلد اه فكانه تجوز باطلاق المسلخ على موضع نزع الثياب (قوله أيضا وبحمام) أي غير جديد بان كشفت فيه العورات وان درس أو هجر ما لم يتخذ نحو مسجد أو حمام الجريد فلا تكره الصلاة فيه خلافا للحج وتكره الصلاة في الحش مطلقا لانه يصير مأوى للشياطين من الابتداء اه برماوى وعجابه حل ويفرق بينه أي الحمام وبين الخلاء الجديد بان الخلاء يصير مستقذرا ومأوى للشياطين بمجرد اتخاذ موالحام لا يصير مأوى للشياطين الا بكشف العورة انتهت ومحل الكراهة في الكل ما لم يعارضها خشية خروج وقت وانما لم يقتض النهي عنها الفساد عندنا بخلاف كراهة الزمان لان تعلق الصلاة بالآوقات أشد لان الشارع جعل لها أوقاتا مخصوصة لا تصح في غيرها فان كان الخلل فيها أشد بخلاف الامكنة تصح الصلاة في كلها ولو كان الخلل منصوصا بالانتهى فيه كالحرج المرار خارج منفك عن العبادة فلم يقتض فسادها اه شرح مر (قوله وطريق) لو صلى في مسجد حيث يقع المرور بين يديه فان كان بحيث يذهب الخشوع كرهه والا كان غمض عينيه ولم يذهب خشوعه فلا كذا قرره مر اه سم (قوله لآبرية) ضعيف أو محمول على طريق يسدر طارقوه لانه حيث تذبذب مظنة للنجاسة لعدم مرور الدواب ونحوها فيها اه عش وعجابه الرشيدى التحقيق ان مدار الكراهة على كثرة مرور الناس ومدار عدمها على عدم الكثرة من غير نظر الى خصوص البنين والصحراء انتهت وتكره الصلاة خلف شبائك المساجد والمدارس على الشوارع فترك الصف الاول فيها أولى اه برماوى (قوله ونحو منزلة) بفتح الباء وضمتها اه شرح مر (قوله وكنيسة) بفتح الكاف وقوله كبيعة بكسر الباء ويختص عليا دخولا ما عند منعهم لئلا يمتنع وكذا ان كان فيها

نحبر مسلم لاصلاة أي كاملة بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الانجستان أي البول والغائط وتعييرى بمدافعة حدث أعم من قوله حاقنا أو حاقنا أي بالبول والغائط (وبحمام) ومنه مسلخه (وطريق) في بنين لآبرية (ونحو منزلة) وهي موضع الزبل كمجزرة وهي موضع ذبح الجيوان (و) نحو (كنيسة) وهي معبد اليهود

صورة معظمة كسبأني اه شرح مر (قوله وكنيسة) أي ولو جديدة فيما يظهر ويفرق بينها وبين الحمام
الجديد بفظاً أمرها بكونها معدة للعبادة الفاسدة فاشبهت الخلاء الجديد بل أولى اه ع شر على مر (قوله وهي
معبد النصاري) وعكس ذلك الذي اشتهر في العرف خلاف الاصل وغيرهما من أما كن الكفار كهما اه برماوى
(قوله وعطن ابل) بفتح العين والطاء المهملين وهو كالوطن للناس لأنه غلب على مبركهما عند الحوض اه
برماوى (قوله وبقبرة) يستثنى مقبرة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم احياء في قبورهم يأكلون ويشربون
ويصلون ويحجون قال العلامة الاجهوري بل وينسكبون قال شيخنا الشبرايملى والمنبادرانهم يصلون بركوع
وسجود كما يفعل في الدنيا ولا مانع من ذلك لان أمور الآخرة لا يقاس عليها مثلهم الشهداء لانهم احياء في
قبورهم بنص القرآن والمراد بهم شهداء المعركة وتحرم الصلاة متوجهاً قبرني وتكره لغيره ولا تبطل فيها
ومحل ذلك حيث قصد التعظيم والتبرك والا فلا حرمة ولا كراهة وتكره الصلاة أيضاً في الوادى الذي نام فيه صلى
الله عليه وسلم عن صلاة الصبح لاخباره بان فيه شيطاناً كما سبق في باب الاذان اه برماوى (قوله في الجميع) أي من
قوله وبحمام الى آخر كلامه وهي عشر مسائل تعلم من كلامه بالتأمل فاستدل على سبعة منها بالنهي وقاس ثلاثة
منها ما اشار الى القياس بقوله فالحقت أي نحو الكنيسة وفيه ثنتان وسيعيس مراح الابل على عطنها فقوله
وسبأني أي استدلالاً وتعليلاً وأشار الى تعليل الجميع عقلاً بقوله والمعنى في الكراهة الخ وقوله فيها أي في المحل
وهو نحو الكنيسة وان كان فيه ثنتان والمحل هو الحمام وقوله وألحق به أي بالعطن في الحكم والتعليل وقوله
ولهذا أي لعدم العلة وهي النفاذ اه لكاتبه (قوله وفي نحو المزبلة والمقبرة الخ) عبارة شرح مر وعاتها
أي الكراهة في المقبرة محاذاته للنجاسة سواء مات تحتها أو امامه أو بجانبه نص عليه في الامم ومن ثم تفرق الكراهة
بين المنبوشة بمحائل وغيرها ولا بين المقبرة القديمة والجديدة بان دفن فيها أول ميت بل لو دفن ميت بمسجد كان
كذلك وتتنق الكراهة عند انتفاء المحاذاة بعد الموتى عنه عرفاً ويستثنى كما قاله في التوشيح بمقابر الانبياء أي
اذا كانت ليس فيها مدفون سوى نبي أو أنبياء فلا تكره الصلاة فيها لان الله تعالى حرم على الارض أكل
أجسادهم ولانهم احياء في قبورهم يصلون ويلحق بذلك ما قاله بعض المتأخرين بمقابر شهداء المعركة لانهم
احياء واعتراض الزركشى كلام التوشيح بان تجوز الصلاة في مقبرة الانبياء ذريعة الى اتخاذها مسجداً وقد ورد
النهي عن اتخاذ مقابرهم مسجداً وسد النرائع مطالب لاسيما مع تحريم استقبال رأس قبورهم غير معقول
عليه لانه يعتبر هنا أي بشرط في تحقق الحرمة قصد استقبالها للتبرك أو نحوه ولا يلزم من الصلاة اليها استقبال
رأسه ولا اتخاذ مسجداً على ان استقبال قبر غيرهم مكره أيضاً كما أفاده خبر لاتصلوا اليها فينتد
الكراهة لشيئين استقبال القبر ومحاذاة النجاسة والثاني منتف عن الانبياء والاول يقتضى الحرمة بالعبد الذي
ذكرناه وهو كون استقبالها للتبرك أو نحوه لافضائه الى الشرك وتكرهه على ظهر الكعبة لبعده عن الادب وفي
الوادى الذي نام فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم لان فيه شيطاناً بخلاف بقية الارضية اه شرح مر (قوله وفي
عطن الابل نفارها) في الجامع الصغير حديث ان الابل خلقت من الشياطين وان وراء كل بعير شيطاناً قال المناوى
في شرحه قال ابن جرير معناه انهم خلقت من طباع الشياطين وان البعير اذا نفر كان نفاره من شيطان يعدو خلفه
فينفره ألا ترى الى هينتها وعينها اذا نفرت اه (قوله والحق بها مراحها الخ) عبارة شرح مر ولا تختص
الكراهة بعطن ابل مأواه ومقايها ومباركها بل وسائر مواضعها كذلك والكراهة كما قاله الرافعي في العطن أشد
من مأواها اذ نفارها في العطن أكثر نعم لا كراهة في عطنها الطاهر حال غيبتها عنه انتهت (قوله والبقير كالغنم)
عبارة شرح مر والبقير كالغنم كما قاله ابن المنذر وغيره وهو المعتمد وان فزع فيه ومتى كان يعمل الحيوان نجاسة
فلا فرق بين الابل وغيرها لكن الكراهة فيها حيث دلعتين وفي غيرها العلة واحدة انتهت (قوله قاله ابن المنذر
وغيره) معتمد وقوله وفيه نظار لا يخفى وجهه هذا النظر ان الحاق البقر بالابل أولى من الحاقها بالغنم والله

كبيعة وهي معبد النصاري
(و) نحو (عطن ابل) ولو
طاهر اكسرا حياها الا في
والعطن الموضع الذي تنحى
اليه الابل الشاربة يشرب
غيرها فاذا اجتمعت سبقت
منه الى المرعى ونحسون
زيادنى (وبقبرة) بتثنية
الموحدة نبشت أم لا للنهي
في خبر الترمذى عن الصلاة
في الجميع خلا المراح وسبأني
ونحو الكنيسة فالحقت
بالحمام والمعنى في الكراهة
فيهما انهما مأوى الشياطين
وفي الطريق اشتغال القلب
بمرور الناس فيه وقطع
الخشوع وفي نحو المزبلة
والمقبرة المنبوشة نجاستهما
تحت ما يفرش عليهما فان لم
يفرش شيء لم تصح الصلاة
وفي غير المنبوشة نجاسة
ماتحتها بالصد يد وفي عطن
الابل نفارها المشوش
للخشوع والحق به مراحها
بضم الميم وهو مأواه واليلا
للمعنى المذكور فيقول لهذا
لا تكره في مراح الغنم ولا
فيما يتصور منها من مثل
عطن الابل والبقير كالغنم
قاله ابن المنذر وغيره قال
الزركشى وفيه نظر

أعلم اه حل

* (باب في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به) *

قدم سجود السهو على ما بعده لانه لا يفعل الا في الصلاة بخلاف سجدة التلاوة لانها تكون فيها وخارجها وآخر الكلام على سجدة الشكر لانها لا تكون الا خارجها وشرع سجود السهو لجبر السهو وتارة ولا رغام الشيطان تارة أخرى أي يكون القصد به أحدهذين بالذات وان لزمه الا آخر وعلى هذا يحمل اطلاق من أطلق انه الاول واطلاق من أطلق انه الثاني اه شرح مر (قوله في مقتضى سجود السهو) بكسر الضاد أي في أسبابه التي تقتضيه وهي أربعة كما سيأتي ترك بعض وسهو ما يبطل عمده ونقل قولنا والشك في ترك بعض وإضافة السجود للسهو من إضافة السبب للسبب أي سجود سببه السهو وهذا جرى على الغالب والافقديكون سببه عمدا كما تقدم فقد صار حقيقة عرفية في الحال الواقع في الصلاة سهوا أو عمدا وقوله وما يتعلق به أي بالسجود من كونه قبل السلام ومن كونه يتعدد ومن كون المأموم يلحقه سهوا وامامه ومن كون الامام يتحمل سهو المأموم أو بالمقتضى من قوله ولونسي تشهدا أول الى آخر الباب اه شيخنا وفي البرماوى وهو من خصائص هذه الامة ولم يعلم في أي سنة شرع اه (قوله سجود السهو الخ) السهو لغة نسيان الشيء والغفلة عنه والمراد هنا الغفلة عن شيء من الصلاة اه شرح مر وقوله والسهو لغة نسيان الشيء الخ أي بخلافه في عرف الاصوليين فان السهو والغفلة عن الشيء مع بقاءه في الحافظة فينبه به بأدنى تنبيهه والنسيان زوال الشيء من الحافظة فيحتاج الى تجديد تحصيل اه رشدي والسهو جائز على الانبياء بخلاف النسيان لانه نقص وما في الاخبار من نسبة النسيان اليه صلى الله عليه وسلم فالمراد بالنسيان فيها السهو وفي شرح المواقيت الفرق بين السهو والنسيان بان الاول زوال الصورة عن المدركة مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها منهما معا فيحتاج في حصولها الى سبب جديد اه سم وكتب أيضا * (فائدة) * النسيان زوال الشيء عن الحفظ وهو ضربان انفعال بغير فعل من صاحبه وهو المغفوع عنه لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وانفعال بفعل صاحبه وهو ان يترك مراعاة المحفوظ حتى يذهب عنه وهو المذموم كذا بخط شيخنا الكرخي اه شورى (قوله سنة في الصلاة) أي سوى صلاة الجنائز فانه لا يسن فيها بل ان فعله عامدا لما بطلت صلاته اه ع ش على مر أي وسوى صلاة فاقد الطهورين لانه سنة وهو ممنوع منها اه ج وقوله أو نفلا أي ولو سجدة تلاوة خارج الصلاة أو شكر ولا مانع من جبران الشيء لا كثر منه فإبراجع الناسري اه حل (قوله سنة) أي مؤكدة أي لا امام جمع كثير يخشى من التشويش عليهم ويفرق بينه وبين ما يأتي في سجدة التلاوة بانهم آكد منه نبه عليه ج في شرح العباب اه حل * (فرع) * لو نذر سجود السهو عند مقتضيه فان نذر فعله بعد السلام لم يصح نذره أو قبله فوجهان أحدهما لزومه كذا في حاشية شرح الروض في باب النذر اه شورى (قوله أيضا سنة) وانما لم يجب لانه ينوب عن المسنون دون المفروض والبديل اما كبذله أو أخف منه وانما وجب جبران الحج لانه بدل عن واجب فكان واجبا اه شرح مر (قوله لاحد أربعة أمور) أي كما يستفاد من صنيعه حيث أعاد لام العلة مع كل من المعطوفات إشارة الى استئلال كل فتأمل وكتب أيضا قوله لاحد أربعة أمور هلا قال لاحد أمور أربعة وما وجه تقديم الصفة على الموصوف (قلت) لعله لافادة الحصر من أول الامر فلي تأمل اه شورى (قوله لترك بعض) اللام بمعنى عند وعبرة أصله مع شرح مر وانما نسن عند ترك ما مور به انتهت ويصح أيضا ان تكون للتعليل (قوله من الصلاة) علم بذلك أن لها سنة منها وهي البعض فيسجد لتركه وسنة فيها وهي الهيئة فلا يسجد لها وسنة لها كالأذان والاقامة فلا يسجد لترك ذلك أيضا لعدم وروده اه برماوى (قوله وهو تشهد أول) أي في فريضة وهو ظاهر وكذا في نافلة بان قصد أن يتشهد تشهدين في أربع ركعات فواه فترك التشهد الاول سهوا أو عمدا ولا نظر لكونه غير سنة مطلوبة لذاتها في محل مخصوص ولا نظر لكون قصد

* (باب في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به) *
 (سجود السهو) في الصلاة
 فرضا أو نفلا (سنة) لاحد
 أربعة أمور (لترك بعض)
 من الصلاة ولو عمدا (وهو)
 ثمانية (تشهد أول) أو

الاتيان به لا يلحقه بتشهد المكتوبة اه حل وفي قل على الجلال قوله وتشهد أول أي في الغرض قال شيخنا مر وكذا في النفل فلو أحرم باربع ركعات فأكثر وقصد ان يشهد عقب كل ركعتين مثلاً لا ترك واحداً مقصده ولو سهواً فإنه يسجد وخالفه ج وكذا سم وهو الوجه وذلك لان التشهد ان لم يطلب اصاله لم يسجد لتركه وان عزم عليه لان عزمه لا يجعله مطالباً بان يطلب فالوجه السجود له وان لم يعزم عليه فتأمل اه (قوله وان استلزم تركه ترك التشهد) أي غالباً ومن غير الغالب ما اذا كان عاجزاً عن القعود فإنه يسكن له الاتيان بالتشهد من قيام فهذا يلزم من ترك القعود ترك التشهد وكذا اذا كان عاجزاً عن القيام فإنه يأتي بالقنوت من قعود فسلم يلزم من ترك قيامه تركه اه شيخنا ح ف (قوله وقنوت راتب) أي سواء الوارد عنه صلى الله عليه وسلم أو عن عمر رضي الله عنه أو غيره ما هو ما اشتغل على دعاء وثناء فلوتره تبعه الامام الحنفى يسجد ما لم يأت امامه الحنفى به فان أتى به فإنه لا يسجد لان العبرة بعقيدة المأموم كذا قال شيخنا ع ش وقال شيخنا يسجد الشافعي المأموم وان قنت كل من الامام والمأموم لان المأموم يرى طلبه في صلاة الامام فتركه لا اعتقاده عدمه يجعل كالسهو وتركه وفعله حسن في محله عنده فهو زيادة في الخلل الذي هو غير مبطل عنده ومثله ما لو اقتدى بمصلي الظهر بمصلي الصبح ولم يقنت لا اعتقاد المأموم خلافاً في صلاة الامام بخلاف عكسه وبخلاف ما لو اقتدى بمصلي الصبح بمصلي سنة لعدم الخلل في صلاة الامام ونحوه خال المأموم اه برماوى وقوله وقال شيخنا الخ مراده به شيخنا القليوبي وما قاله ضعيف والمعتمد ما تقدم عن ع ش اه وعبارة شرح مر ولوتره تبعه الامام الحنفى يسجد كما صرح به في الروضة وقول الثقال لا يسجد مبنى على مرجوح وهو ان العبرة بعقيدة الامام ولو اقتدى في الصبح بمصلي سنتها أو غيرها من كل صلاة لا قنوت فيها لم يسجد لتحمل الامام ذلك انتهت وقوله يسجد كما صرح به الخ أي ولو أتى به المأموم اه مؤلف وعبارة ج ولو اقتدى شافعي بحنفى في الصبح وأمكنه ان يأتي به ويلحقه في السجدة الاولى فعل والا فلا وعلى كل يسجد للسهو على المنقول المعتمد به سلام الامام لانه تركه له لحقه سهوه في اعتقاده بخلافه في نحو سنة الصبح اذا قنوت يتوجه على الامام في اعتقاد المأموم فلم يحصل منه ما ينزل منزلة السهو انتهت أي فلا يطلب من المأموم سجود ترك امامه القنوت لعدم طلبه من الامام بل هو منهي عنه ومحل السجود أيضاً ما لم يأت به امامه الحنفى فان أتى به فلا يسجد لان العبرة بعقيدة المأموم وصرح بذلك ما قاله فيما لو اقتصد امامه الحنفى وصلى خلفه حيث قالوا بصحة صلاته خالفه اعتباراً بعقيدة المأموم لا بعقيدة الامام وبقي ما لو وقف امامه الحنفى وقفة تسع ذلك ولم يجهر به هل يسجد المأموم جلالة على عدم الاتيان به أم لا قياساً على ما لو سكت سكتة تسع البسملة من فاتحة اه على الكمال من الاتيان بها حتى لا يلزم الشافعي نية المفارقة فيه نظر والا قرب الاول ويفرق بينهما بان البسملة لما كانت مطلوبة منه جل على الكمال بخلاف القنوت اه ع ش عليه (قوله أو بعضه) أي ولو كلمة اه شرح مر ومنها الفاء في فأنك والواو في وانه أي وان أتى بدل المتروك بما يرادفه كمع بدل فيمن هديت والقياس ان مثل ذلك ما لو ترك قوله فأنك الحمد على ما قضيت استغفرك وأتوب اليك أو شيئا منهما المأمور عن الروضة من استحباب ذلك في القنوت اه ع ش عليه (قوله أيضاً أو بعضه) عبارة شرح مر وترك بعض القنوت ولو كلمة كترك كله وان قلنا بعدم تعين كلمته لانه بشروعه فيه يتعين لاداء السنة ما لم يعدل الى بدله ولان ذكر الوارد على نوع من الخلل يحتاج الى الجبر بخلاف ما يأتي به من قبل نفسه فان قلله ككثيره والمراد بالقنوت ما لا بد منه في حصوله بخلاف ترك أحد القنوتين كان ترك قنوت سيدنا عمر رضي الله عنه لانه أتى بقنوت تام وكذا لو وقف وقفة لا تسع القنوت اذا كان لا يحسنه لاتبانه بأصل القيام على ما نقل عن الوالد رحمه الله تعالى نعم يمكن جل ذلك على ما اذا كانت الوقفة لا تسع القنوت المعهود وتسع قنوتاً مجزئاً ما لو كانت لا تسع قنوتاً مجزئاً أصلاً فلا وجه السجود انتهت وقوله كترك كله أي ما لم يقطعه ويعدل الى آية تتضمن ثناء ودعاء فلا يسجد من جهة ترك القنوت

بعضه (وقعوده) وان استلزم تركه ترك التشهد والمراد بالتشهد الاول الملقب بالواجب في التشهد الاخير دون ما هو سنة فيه فلا يسجد لتركه قاله المحب الطبري (وقنوت راتب) أو بعضه

بخلاف ما إذا قطعه واقتصر على ما أتى به منه ولو اقتصر ابتداء على قنوت عمر فلا سجود لآتيانه بقنوت كامل
أو أتى ببعضه وبعض القنوت الآخر فينبغي أن يسجد لعدم آتيانه بواحد كامل منهما اه سم على ج
أقول وقضيته أنه لو أتى ببعض أحدهما مع كل لا سجود في حائضه على المنهج * (فرع) * جمع
بين قنوت الصبح وقنوت سيدنا عمر فيه فترك بعض قنوت عمر فديتجه السجود لا يقال بل عدم السجود لأن ترك
بعض قنوت عمر لا يزيد على تركه بجملة وهو حينئذ لا سجود له لا نأقول لو صح هذا التمسك لزم عدم السجود
بترك بعض قنوت الصبح المخصوص لانه لو تركه بجملة وعدل الى دعاء آخر لم يسجد فتأمل ثم وافق مر على
ما قلناه اه أقول ولعل الفرق بين هذا وبين ما وعدل الى آية تتضمن دعاء وثناء ان الآية لما لم تطلب بخصوصها
كانت قنوتاً مستقلاً فاسقط العدول اليها حكم القنوت الذي شرع فيه بخلاف كل من قنوت عمر وقنوت الصبح
فانه ورد بخصوصه فكانا كقنوت واحد والقنوت الواحد يسجد لترك بعضه وبقي ما لو عزم على الاتيان بهما ثم ترك
أحدهما هل يسجد أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان السنن لا تلزم الا بالشرع فيها اه ع ش عليه (قوله وان
استلزم تركه ترك القنوت) هذه الغاية للتعميم أي سواء استلزم تركه ترك القنوت وذلك فيما اذا أحسنه أولم
يستلزم وذلك فيما اذا لم يحسنه وعبارة شرح مر وصورة ترك القيام فقط ان لا يحسنه أي القنوت فانه يسن له
القيام بقدره زيادة على ترك الاعتدال فاذا تركه سجده وبما تقرر اندفع ما قيل ان قيامه مشروع لغيره وهو
ذكر الاعتدال فكيف يسجد لتركه انتهي وفي قل على الجلال قوله أو قيامه أي كله أو بعضه بان لا يقف زمناً
يسع أقل قنوت مما مر والالم يسجد على هذا جل شيخنا مر افتاء والده بعدم السجود اه (قوله وصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم بعدهما) والمراد بهما الواجب منهن في التشهد الأخير اه شرح مر (قوله وقيس
بما فيه الخ) وهو ثلاثة وقوله البقية وهي خمسة بجامع ان كلا ذكر مخصوص في محل مخصوص ليس مقدمة ولا
تابع لغيره ولا شرع خارج الصلاة وقد ترد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها شرع خارج الصلاة اه
شورى لكن زور ودها على جزء من العلة المركبة مع عدم ورودها على المجموع لا يقدح في العلة وانظر قوله
بجامع ان كلا ذكر الخ مع ان في كل من المقيس والمقيس عليه ما ليس بذكر اه لكاتبه (قوله ويتصور
ترك السابع) أي السجود لترك السابع أو ترك السابع مقتضى السجود والافهم ترك السابع لا اشكال
فيه لانه متصور في حق المأموم وغيره وغرضه بهذا الجواب عما يقال كيف يتصور ترك الصلاة على الآل
بعد الأخير لانه ان كان في الصلاة فهو في محلها وان سلم فأن محلها فأجاب بانه يتصور في حق المأموم اه شيخنا
(قوله بان يتيقن ترك امامه الخ) ولم يصور بهما اذا نسيه المصلي وسلم ثم تذكر عن قرب لانه لا يجوز له العود به
السلام حينئذ بقصد السجود لما يلزم على عود لما ذكر من النور لانه اذا صح عوده كان بالعود منه كتمان
الصلاة على الآل فيأتيهم فلا يتأتى السجود لتركها واذا لم يتأتى السجود لتركها لا يصح العود منه للصلاة
لاجل السجود لها فادى جواز العود له الى عدم جوازه فيبطل من أصله اه شيخنا ح ف وعبارة الشورى
قوله بان يتيقن ترك امامه أما غير المأموم فان علم تركها قبل سلامه أتى بها أو بعده فأن محل السجود اه ج
وقوله أو بعده الخ لك أن تقول السجود لا يفوت بالسلام سهواً كما يأتي الآن بوجه القنوت بان العود الى
السجود لتركه يؤدي الى عدم السجود لتركه وذلك لانه لو عاد الى السجود صار في الصلاة فيطلب الاتيان
بالمركب لوجود محله واذا أتى به لم يتصور بعد ذلك السجود لتركه وما أدى وجوده الى عدم فينبغي انتفاؤه
من أصله والحاصل ان العود لاجل السجود لتركه يقتضي ان لا يتصور السجود وذلك يقتضي منع العود انتهى
ابن انتهت (قوله وقبل ان يسلم هو) أي أو بعد سلامه وقرب الفصل اه شرح مر (قوله بالجبر) متعلق
بالقرب وبالسجود متعلق بالجبر وليس هذا والجامع بل هو مطلق الجبر وان كان المجبور به في الاركان التدارك
وفي الأبعاد السجود اه شيخنا وهذا أسقط مر في شرحه لفظة بالسجود اه (قوله وخرج بها بقية

(وقيامه) وان استلزم تركه
ترك القنوت (وصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم
بعدهما) أي بعد التشهد
والقنوت المذكورين
وذكرها بعد القنوت
وتقييده بالاتباع من زيادتي
وسمائي بيان ما يخرج به
(و) صلاة (على الآل بعد
التشهد (الأخيرة) بعد
(القنوت) والتصریح به من
زيادتي وذلك لانه صلى الله
عليه وسلم قام من ركعتين
من الظهر ولم يجلس ثم سجد
في آخر الصلاة قبل السلام
سجدتين رواه الشيخان
وقيس بما فيه البقية
ويتصور ترك السابع منها
بان يتيقن ترك امامه له بعد
سلامه وقبل ان يسلم هو
وظاهر ان القعود للصلاة على
النبي بعد التشهد الاول
والصلاة على الآل بعد
الأخير كالقعود للاول وان
القيام لهما بعد القنوت
كالقيام له وسبب هذه
السنن ابعاضاً لغيرها بالجبر
بالسجود من الأبعاد
الحقيقية أي الاركان وخرج
بها بقية

السنن الخ) فلو وجد ذلك عامدا عالما بطلت صلاته وكذا لو ظن جواز ذلك لما لم يكن قريب عهد بالسلام أو
نشأ بعيدا عن العلماء هذا الحكم ولم ينظروا لكونه مثل هذا يخفى على الأغبياء من المسلمين وقوله لعدم
وروده فيه ان السجود لم يرد في جميع الأجزاء اهـ حل وعبارة شرح مـ لعدم وروده مع كونه ليس في
معنى ما ورد انتهت (قوله فلا يجزئ ركعا بالسجود) فان سجد شيئا منها عامدا بطلت صلاته الآن يعذر لجهله
وما استشكل به من ان الجاهل لا يعرف مشروعية سجود السهو ومن عرفه عرف محله أي مقتضيه رد جمیع هذا
اللازم لان الجاهل قد يعرف مشروعية سجود السهو قبل السلام لا غير فيظن عمومه لكل سنة وعدم اختصاصه
بعملة المشروع اهـ شرح مـ وقوله الا ان يعذر بجهله أي بان كان قريب العهد بالسلام أو نشأ ببادية
بعيدة عن العلماء لان هذا هو مرادهم بالجاهل المعذور بخلاف ما وقع في حاشية الشيخ اهـ رشیدی وفي قل
على الجلال فلو وجد شيئا منها عامدا عالما بطلت صلاته والام تبطل ويندب له سجود السهو وللغالب الحاصل بهذا
السجود اهـ (قوله لعدم وروده فيها) فان قيل كثير من الأجزاء لم يرد فيه شيء ويسجد له ويحجب بانه وجد
فيما لم يرد فيه شيء جامع وهو تأكد الطلب في كل اهـ تقرير شيخنا حـ ف (قوله أي لا بعض منها) أي لانه
سنة عارضة في الصلاة يزول بزوال النازلة فلم يتأكد شأنه بالجبر اهـ شرح مـ (قوله واسم وما يبطل عمده
فقط) الواو في هذه المعطوفات بمعنى أو كما يشهد اليه قول الشارح لاحد أربعة أمور اهـ شوبري (قوله أيضا
واسم وما يبطل عمده فقط) يستثنى من هذه القاعدة ما لو سجد للسهو ثم سجد قبل سلامه فانه لا يسجد في الأصح
فلو سجد عمدا بطلت صلاته أو سهوا فلا اهـ شرح مـ (قوله وسواء أحصل معه) أي مع ما يبطل عمده
وسواء بفعله كان سجدة قبل ركوعه ثم تذكر الركوع في السجود أو بعده فيجب عليه القيام لركع فالسجود
هو ما يبطل عمده والزيادة التي حصلت معه بسبب تدارك ركن هي القيام للركوع فهو زيادة حصلت بسبب
تدارك الركوع اهـ شيخنا (قوله كتطويل ركن قصير) مثال لقوله أم لا ويمثل له أيضا بان يتذكر ترك
سجدة من الأخيرة فيأتي بها وحينئذ لا زيادة مع تداركها تأمل اهـ شوبري (قوله أيضا كتطويل ركن
قصير) بان يطول الاعتدال زيادة على الذكر المشروع فيه بمقدار الفاتحة ويطلب الجلوس زيادة على الذكر
المشروع فيه بمقدار أقل التشهد بالقراءة المعتدلة فلا تعتبر قراءة المصلي نفسه ولا يفرض الامام لغيره محصور بين
منفردا فالعبرة بحال المصلي اهـ حل وقوله على الذكر المشروع الخ وهو ركع بنواك الجدالي ولا ينفع
ذا الجدة منك الجد أي التطويل المضرب في الاعتدال ان بعضي زمن يسع الذكر المشروع فيه والفاتحة
وفي الجلوس بين السجدة تين ان بعضي زمن يسع الذكر المشروع فيه وأقل التشهد كما في
شرح مـ اهـ وقول الحلبي ولا يفرض الامام الخ عبارة شرح مـ ومقدار التطويل المبطل كما نقله
الخوارزمي عن الاصحاب وكلام الشيخين يدل عليه ان يلحق الاعتدال بالقيام والجلوس بين السجدة تين
بالجلوس للتشهد دوم مراده كما قاله جمع قراءة الواجب وهو الفاتحة وأقل التشهد أي بعد مضي قدر ذكر كل
المشروع فيه كالقنوت في محله بالقراءة المعتدلة ويحتمل ان يعتبر أقل زمن يسع ذلك لقراءته مع المنسوب
وحرى عليه بعضهم وقول الزركشي القياس اتباع العرف يرد بان هذا بيان للعرف هنا والوجه ان المراد بالزيادة
على قدر الذكر المشروع فيه في تلك الصلاة بالنسبة للوسط المعتدل لها لا لحال المصلي وقولنا في تلك الصلاة
يحتمل ان يراد به من حيث ذاتها ومن حيث الحالة الراهنة فلو كان اماما لا تسن له الاذكار السنوية للمنفرد
اعتبرا للتطويل في حقه بتقدير كونه منفردا على الاول وبالنظر لما شرع له الا أن من الذكر على الثاني وهو
الاقترب لكلامهم انتهت (قوله وهو اعتدال وجلوس بين سجدتين) لكن كون الاعتدال قصيرا محمل وفاق
وأما الجلوس بين السجدة تين ففيه خلاف والأصح ما ذكره والثاني تطويل كالجلوس بهما اهـ من أصله
مع شرح مـ (قوله لم يطلب تطويله) وأما ما يطلب تطويله كالاختدال الاخير من الصبح وكذا كل اعتدال
من آخر كل صلاة عند العلامة ابن حجر ولو في غير وقت النازلة لانه عهد تطويله في الجملة وعند العلامة الرملي

السنن كاذ كذا الركوع
والسجود فلا يجزئ ركعا
بالسجود لعدم وروده
فيها ويراتب وهو قنوت
الصبح والوتر قنوت النازلة
لانه سنة في الصلاة لا منها أي
لا بعض منها (وليس وما
يبطل عمده فقط) أي دون
سهو وسواء أحصل معه
زيادة تدارك ركن كما
في ركن الترتيب أم لا وذلك
(كتطويل ركن قصير وهو
اعتدال) لم يطلب تطويله
(وجلوس بين سجدتين)

يجوز تطويل الاعتدال من آخر كل صلاة للنزلة وأما بلا سبب فلا يجوز وأقصره شيخنا الشيرازي اه
 برماوى وقوله كذلك أى لم يطلب تطويله بخلاف ما يطلب تطويله كصلاة التسبيح فلا يضر تطويله اه حل
 (قوله أيضا لم يطلب تطويله) خرج به الاعتدال الثاني من الصبح والاخير من وتر رمضان والاخير من كل
 مكتوبة في زمن النزلة فقط على المعتمد خلافا لما لا يضر التطويل في الثلاثة اه شيخنا وهو معتد مر
 خلافا لابن حجر وعبارة ع ش على مر قوله كالقنوت في محله وهو اعتدال الركعة الاخيرة في الصبح
 أو الوتر في رمضان أما الاعتدال في غيرهما فيضر تطويله ولو من الركعة الاخيرة الا اذا طوله بالقنوت للنزلة
 وأفتى ج بان تطويل الاعتدال من الركعة الاخيرة لا يضر مطلقا لانه عهد تطويله في الجملة انتهت (قوله
 أيضا لم يطلب تطويله) خرج به الاعتدال الثاني من الصبح والاعتدال الاخير من وتر رمضان والاعتدال
 الاخير من كل صلاة في زمن النزلة فيغفر تطويله بقدر القنوت لا بما زاد على قدره وهذا النقيض - دمصرح به
 في الروض وشرحي مروج وعبارة الروض وشرحه وتطويلهما عدا بسكون أو ذكر لم يشرع فيه ما يبطل
 الصلاة كالمقصود لا تطويل الاعتدال بقنوت في موضعه وتسبيح أى ولا تسبيح في صلاة التسبيح
 الا تبيانهما فلا يبطل الصلاة لو روده انتهت وعبارة الاصل مع شرح مر وتطويل الركن القصير
 عدا بسكون أو ذكر أو قرآن لم يشرع فيه يبطل عده الصلاة في الاصح وخرج بقولنا لم يشرع فيه ما لو طوله
 بقدر القنوت في محله أو التسبيح في صلته أو القراءة في الكسوف فلا يؤثر انتهت ومثلها عبارة ج وكتب
 عليه سم قوله بقدر القنوت فلا يدل على ضرر الزيادة على قدر القنوت الوارد ويجه خلافا لانه لا يتعين
 للقنوت ذكر ولا دعاء مخصوص ولا حد لازم كروا الدعاء فله ان يطيله بما شاء منه - ما بل يتجه وكذا بالسكون
 فليتم - ل اه فانت تراها قد استوجه انه يغفر التطويل بالسكون اه والذي تلخص من كلام الرشيدى
 على مر ان التطويل في هذه المواضع ان حصل بقنوت أى دعاء وثنا وسواء كان الوارد أو غيره لا يضر وان كثر
 جدا وان حصل بغيره كسكون أو قراءة أو تسبيح فأنما يغفر منه قدر القنوت الوارد زيادة على قدر ذكر
 الاعتدال وعلى أقل من قدر الفاتحة فان طول أكثر من ذلك بطلت الصلاة بان طول بقدر القنوت الوارد وبقدر
 ذكر الاعتدال وبقدر الفاتحة أو بأزيد من ذلك اه وعبارته قوله ما لو طوله بقدر القنوت أى المشروع
 بقرينة قوله قبله قدر ذكر كل المشروع فيه وله - ل المراد القنوت مع ما تقدم عليه من الاذكار المشروعة
 فليراجع ثم ان قضية ما ذكرناه لو زاد على قدر المشروع بقدر الفاتحة تبطل صلاته ولا ينافيه ما قدمه في ركن
 الاعتدال من عدم البطلان لان ذلك فيما اذا كان التطويل بنفس القنوت كما يعلم بمراجعته بخلاف ما هنا انتهت
 وقد عرضت هذه النصوص على شيخنا ح فاستوجه كلام الرشيدى فتلخص ان المصلى ان طول الاعتدال
 الثاني من الصبح بقنوت سواء الوارد أو غيره لم يضر هذا التطويل وان كثر جدا وان طوله بسكون أو قراءة أو
 ذكر فأنما يغفر من هذا التطويل قدر القنوت الوارد الصادق بقنوت النبي وقنوت عمر زيادة على التطويل
 المغفر في غيره وهو قدر ذكر الاعتدال وأقل من قدر الفاتحة بان ينقص عنها ولو يسير فان زاد على ذلك
 بطلت صلاته وكذا يقال في اعتدال الوتر والاعتدال الاخير من كل صلاة في زمن النزلة وتلخص أيضا ان
 المغفر للمصلى صلاة التسبيح ان يطول الاعتدال بقدر التسبيح الوارد فيه سواء أتى به بالفعل أم لا زيادة على قدر
 ذكر الاعتدال وأقل من قدر الفاتحة فان زاد على ذلك بطلت صلاته بان طول بقدر التسبيح الوارد فيه وقد
 ذكر الاعتدال وقدر الفاتحة أو بأزيد من ذلك والتسبيح الوارد فيه - هو الباقيات الصالحات عشر مرات
 فالزيادة على العشر غير مغفرة بانفسه بل الذي علمته وان يطول الجلوس بين السجدين بقدر التسبيح الوارد
 فيه سواء أتى به بالفعل أم لا زيادة على قدر ذكر الجلوس وعلى أقل من قدر التشهد فان زاد على ذلك بطلت
 صلاته والتسبيح الوارد فيه والوارد في الاعتدال سواء بسواء كما علمته تأمل اه لكاتبه (قوله وكقيل كلام

كذلك وكقيل كلام
 وأكل وزيادة ركعة فيسجد
 له وهو لانه صلى الله عليه
 وسلم صلى الظهر خمساً وسجد
 له وهو بعد السلام رواه
 الشيخان وقيل بما فيه نحوه
 ويستثنى من ذلك المتنفل في
 السفر اذا انحرف عن
 طريقه الى غير القبلة تأمنا
 وعاد عن قرب فان صلاته
 لا تبطل بخلاف العامد كما

(الح) اعدا الكاف لانه غير ما قبله باعتبار ان التطويل من جنس الركن وهذا ليس كذلك اهـ لكتابته
 (قوله ولا يسجد للسهو) هو على المنصوص (الح) وعلى هذا في فرق بينه وبين سجوده لجوحها وعودها فوراً بانه هنا
 مقصود ركوبه الجوح أو بعدم ضبطها بخلاف الناسي فتخفف عنه لمصلحة السفر وان قصر اهـ ع ش على م ر
 نقل عن ج ج وعلى هذا فيجوز حمل أن يكون المراد بقول الشارح قال الاسنوي وهو القياس أي على جناح
 الدابة المذكور ويحتمل ان يكون المراد القياس على نظائره من كل ما يبطل عمده دون سهوه ويطالب بسجود
 السهو بسهوه أي للسهو به كاتقدم من الامثلة اهـ لكتابته (قوله لكن صحح الرافي الح) معتمداً وعلى
 هذا الاستثناء اهـ (قوله في أنفسهما) أي لذاتهما فني بمعنى اللام بدليل قوله بل للفصل اهـ شيخنا (قوله
 بل للفصل) قال الشيخ عيرة أو رد عليه ان اشتراط الطمأنينة ينافي ذلك واجيب بانها اشترطت ليتأتى الخشوع
 ويكون على سكينته اهـ سم على المنهج اهـ ع ش على م ر (قوله ليميز به عن العادة) هذان
 تمام الملازم والابطال الملازمة اهـ شيخنا (قوله وفيه) أي التعليل المتقدم بقوله لانهم لم يقصدوا في أنفسهما
 وقوله كلام الخ حاصله انه وقع في كلام الشيخين انهما مقصودان واجيب بان المراد بذلك انهما لا بد من قصدهما
 في جلة الصلاة ولا بد من الاتيان بهما اهـ حابي وعبارة الروض وشرحه * (فرع) * الاعتدال ركن قصير
 وكذا الجلوس بين السجدين لانهم ما غير مقصودين في أنفسهما بل للفصل والاشرع فيهما ذكر واجب
 ليميز به عن العادة كالقيام ذكرهما الشيخان هنا لانهما افاض في صلاة الجماعة والاكثر على ان الركن القصير
 مقصود في نفسه ومال الامام الى الجزم به وصححه ثم في التحقيق والمجموع واجيب بانه حيث قيل انه مقصود
 أريدانه لا بد من قصده ووجود صورته وحيث قيل انه غير مقصود أريدانه لا يطول انتهت (قوله لعدم ورود
 السجود له) أي ولم يكن هناك ما يقاس عليه ولانه اذا كان عمده في محل العفو فسهووه أولى اهـ برماری
 (قوله ويستثنى منه) أي من قوله فلا يسجد للسهو ولا عمده لكن في الكلام نوع توزيع فقوله من نقل
 القول مستثنى من الشقين معاً فيسجد لكل من سهوه وعمده وقوله ما لو فرقه الخ مستثنى من أحد الشقين وهو
 قوله ولا عمده اهـ شيخنا (قوله فانه يسجد للسهو) أي الامام وتسجد معه الفرقة التي صلت معه آخر أي
 غير الاولى وأما الاولى فلا يسجد عليها لفارقته قبل حصول ما يقتضي السجود وتسجد الثانية والثالثة في آخر
 صلاتها اهـ سم بالمعنى اهـ ع ش (قوله لخصالته بالانتظار) وحيث يتيقن ان سببها ما يقتضي السجود
 ولكونه خاصاً به سبباً خاصاً اهـ حابي وقوله في غير محله سيأتي محله في قوله وينتظر في تشهد أو قيام
 الثالثة وهنا قد انتظر في قيام الثانية والرابعة اهـ شيخنا وعبارة الحلبي لان محله الوارد عنه صلى الله عليه وسلم
 هو التشهد أو القيام في الثالثة في صلاة الخوف وفي غيرها محله التشهد والركوع والظاهر انه لو وقع فعل
 هذا بالامن بان فارقته المأمون بعد الركعة الاولى وأتموا لانفسهم واستمروا في قيام الثانية الى ان أتموا وجاء
 غيرهم فاقندوا به ثم فارقوه بعد قيام الثالثة وهكذا فيبقى السجود لهذا الانتظار بالاولى انتهت (قوله ولنقل
 قول الح) قضية ما ذكرناه لا يسجد لتكرير الفاتحة أو التشهد لانه لم ينقله الى غير محله لكن عبارة ج ج
 في شرح الارشاد ويضم الى هذه أي نقل الركن القول القنوت في وتر لا يشرع فيه وتكرير الفاتحة خلافاً
 لبعضهم انتهت وخرج بتكرير الفاتحة تكرير السورة فلا يسجد له لانه كما يصدق عليه انه قرآن مطلوب
 وقياس ما ذكره في تكرير الفاتحة انه يسجد بتكرير التشهد الان ما ذكره الشارح من انه لو قدم الصلاة
 على النبي لا يسجد لان القنوت محلها في الجملة يقتضي عدم السجود بتكرير الركن القول الان يقال التكرير
 عبارة عن ذكره بعد الاتيان به ومجرد تقديمه ليس فيه ذلك وبؤيده ان القول بابطال تكريره انما يكون بعد
 الاتيان به على وجه يعتد به فخرج السلام عليكم وان لم يقصد له ما فيه من الخطاب اهـ ع ش على م ر

مر ولا يسجد للسهو على
 المنصوص الذي ذكره في
 الروضة كما ملها وصححه في
 المجموع وغيره لكن صحح
 الرافي في الشرح الصغير
 انه يسجد قال الاسنوي
 وهو القياس وانما كان
 الاعتدال والجلوس المذكور
 قصيرين لانهم لم يقصدوا في
 أنفسهما بل للفصل والاشرع
 فيهما ذكر واجب ليميز به
 به عن العادة كالقيام وفيه
 كلام كثير ذكرته مع جوابه
 في شرح الروض وخرج بما
 يبطل عمده ما لا يبطل عمده
 كالتفات وخطوتين فلا
 يسجد للسهو ولا لعمده
 لعدم ورود السجود له
 ويستثنى منه مع ما يأتي
 من نقل القول ما لو فرقه
 في الخوف أربع فرق وصلى
 بكل ركعة أو فرق بين وصلى
 بفرقة ركعة وبالأخرى ثلاثاً
 فانه يسجد للسهو لا لعمده
 بالانتظار في غير محله وخرج
 فقط ما يبطل عمده وسهووه
 ككثير كلام وأكل وفعل
 فلا يسجد لانه ليس في صلاة
 (ولنقل) مطلوب (قولي)

(قوله غير مبطل نقله) أي بأن فعل مثله في غير محله بعد أن فعل الأول في محله كان قرأ الفاتحة في القيام ثم أعادها في الركوع اه برماوى (قوله كفاتحة أو بعضها) أي أو تشهد آخر أو بدل ذلك أي الفاتحة والتشهد عند العجز وعموم هذا الكلام يقتضى أنه يسجد للآيتين بالبسملة قبل التشهد ولا تيان بالصلاة على الآل في التشهد الأول اه حل وقوله وعموم هذا الكلام يقتضى الخ ضعيف وعبارة شرح مر ولو صلى على الآل في التشهد الأول أو بسمل أول تشهد لم يسجد له سجود السهو كما اقتضاه كلام الأصحاب وهو ظاهر عملا بقاعدتهم ما لا يبطل عمده لا بسجد السهو إلا ما استثنى منها والاستثناء معيار العموم بل قيل إن الصلاة على الآل في الأول سنة وكذا الآيتين بيسم الله الرحمن الرحيم قبل التشهد وأما ما اقتضاه كلام الشيخ في شرح منهجه وأفتى به من السجود له فإنما يتبعه على القول بأنهما ركن في التشهد - فالأخير كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه ودعوى صحته بعدة انتهت (قوله وقنوت الخ) أي أو كلمة منه وقوله بنيت به أي القنوت ونقله إلى غير محله يصدق بما لو نقله إلى القيام قبل الركوع أو نقله إلى الاعتدال الذي لا يطب فيه القنوت وعلى كل حال نقله غير مبطل ومكر ومع العمود يسجد له مع العمود والسهو اه من شرح مر (قوله أيضا وقنوت بنيت به) ظاهره أنه إذا قرأ في غير القيام لا يشترط للسجود نية القراءة وعليه فيفرق بينه وبين القنوت بان القنوت دعاء وهو مشروع في الصلاة مطلقا فاشترط فيه نية القنوت ليتحقق كونه من الأجزاء والقراءة صورته ليس لها حالتان فكان مجرد نقلها مضميا للحق ونقل المطالب لكن في حاشية شيخنا زى خلافة حيث قال قوله وقنوت بنيت به وكذلك التشهد والقراءة لا بد من نية ما قياسي على القنوت اه وما اقتضاه كلام الشارح من أن التشهد والقراءة لا يشترط لهما نية في اقتضاء السجود ظاهر لأن القراءة والفاظ التشهد كلاهما متعين مطلوب في محل مخصوص بخلاف القنوت فإن كماله تستعمل للدعاء في غير الصلاة ويقوم غيرها في الصلاة من كل ما تضمن دعاء وثناء مقامها فاحتج في اقتضاءها بالسجود للنية اه ع ش على مر (قوله أيضا وقنوت بنيت به) ومن صور نقله أن يأتي به قبل الركوع أو بعده في الوتر في غير نصف رمضان الثاني اه شرح مر ومثل ذلك ما لو فعله أمامه الحنفى قبل الركوع لأن فعله عن اعتقادي نزل عندنا منزلة السهو اه ع ش عليه (قوله وتسبيح) هو بحث للمتأخرين والفتوى على خلافه ثم أنه قد جزم بخلاف هذا في شرح البهجة اه واعتمد مر ما في شرح البهجة فقال أنه لا يسجد بنقل التسبيح اه سم وحاصل المعتمد في هذا المقام أنه إذا نقل الركن القولى إلى غير محله سجد للسهو ومطلقا أو ما البعض فلا يسجد لنقله مطلقا في غير القنوت أما القنوت فإن أطلق أو قصد الدعاء لا القنوت فلا يسجد وإن قصد به القنوت سجد وأما الهيئة فلا يسجد لنقلها مطلقا فردد شيخنا ح ف عن تلقبه عن شيخه وفي قول على الجلال ما نصه والمعتمد أنه إذا نقل التشهد الأول أو القنوت أو السجدة سجدة نوى ذلك والأفلا ولا يسجد لنقل التسبيح وإن نواه اه (قوله لتركه التحفظ الخ) قد يقال التحفظ وإن كان مأمورا به لكنه ليس من الصلاة وقد قيدوا المأمور به بكونه من الصلاة في قول جج أنه لم يخرج عنهما أى عن الأمور به والمنهى عنه نظرا لا يقال منع أنه ليس منه فانه عبارة عن الاحتراز عن الخلل وذلك شرط أو أدب لها لا نأقول هو شرط أو أدب خارج عنها كما أن الاحتراز عن نحو الكلام والالتفات شرط أو أدب وليس جزأ منها فليتنامل اه سم على جج اه شورى وأجيب بأن هذا التحفظ يشبه البعض كما صرح به الشارح اه شيخنا ح ف (قوله مؤكدا) أى أمراء وكذا اه شرح مر (قوله كذا كبد التشهد الأول) أى كذا كبد الأمر بالتشهد الأول اه شيخنا (قوله ولا يرد) أى على العلة فقط أو على المتن طردا اه شيخنا (قوله حيث لا يسجد له) تعليل للورد المنقضى وقوله لأن القيام الخ تعليل للنقضى اه شيخنا (قوله لأن القيام محلها في الجملة) أى محالها بنفسها لا بتوابعها فلا يرد أن القيام محل القنوت بنوعه وهو الباء كفى دعاء الاقتراح فكيف

غير مبطل) نقله إلى غير محله
ركنا كان كفاتحة أو بعضها
أو غير ركن كسورة وقنوت
بنيت وتسبيح فيسجد له سواء
أنقله عمدا أو سهوا لتركه
التحفظ المأمور به في الصلاة
مؤكدا كذا كبد التشهد
الأول ولا يرد نقل السورة
قبل الفاتحة حيث لا يسجد
له لأن القيام محلها في الجملة

يسجد من نقله قبل الركوع اه شورى (قوله نظائره) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التشهد وقبل القنوت والصلاة على الآل قبلهما أيضا وغير ذلك مما هو ظاهر اه شورى (قوله أعم وأولى الخ) يحتمل انه على التوزيع أى أعم من تعبيره بنقل ركن قولى لان الركن ليس بغيره وأولى من تقييده الخ أى لان التقييد بالسهو يورهم انه لا يسجد لعدمه ويحتمل وهو الاظهر ان كلا فيه عموم وأولى به لان تعبير الاصل بنقل ركن يورهم أيضا انها لا تبطل بنقل السلام وتقييده بالسهو ولا يشمل العمد اه شيخنا (قوله ومن تقييده السجود بالسهو) أى ومن تقييده السجود بكون النقل سهوا وهذا هو المراد من العبارة وعبارة أصله ولو نقل ركنا قويا كفاتحة فى ركوع أو تشهد لم تبطل بعمده فى الاصح ويسجد لسهوه فى الاصح انتهت (قوله عمدا) خرج نقل السلام سهوا فيسجد له على القاعدة كما يؤخذ مما سياتى فيما لو سلم الامام فسلم معه المسبوق سهوا ومثله تكبيرة الاحرام لان عمدها يخرج من الصلاة كما هو ظاهر اه برماوى وأصله لسم (قوله وفارق نقل الفعل) أى حيث فصلوا فيه بين العمد والسهو ونقل القولى حيث لم يبطلوا به مطلقا بأنه لا يغير هيئة الصلاة الظاهرة اه حل (قوله معين كقنوت) ظاهره ان الشك فى بعضه بعد الفراغ منه لا يضر وهو ظاهر قياسا على ما تقدم فى قراءة الفاتحة فمن انه لو شك فيها وجب اعادةها أو فى بعضها بعد فراغها لم يجب لكثرة كلماتها وهذا موجود بعينه فى القنوت ويؤيد ما ذكرناه فى عدم ترك المأمورات ذكر ان بعض ترك المأمورات ولو كلمة ككلمة واقتصر هنا على الشك فى القنوت ولم يتعرض للشك فى بعضه اه ع ش على مر (قوله فى ترك مندوب فى الجملة) بان شك هل ترك مندوبا بالمعنى الشامل للهيئات والابحاض أو يتيقن ترك مندوب وشك هل هو بعض أو هيئة اه شورى وهذا محترز قوله وللشك فى ترك بعض ومحترز قوله معين قوله وبخلاف الخ وصورة البعض المبهم الذى هو محل الخلاف ان شك هل أتى بجميع الابحاض أو ترك شيئا منها فقد شك فى بعض مبهم ولا يصح تصوير المبهم المختلف فيه بما اذا يتيقن ترك بعض وشك فى كونه القنوت أو التشهد دلالة يسجد فى هذه عند الشارح كما قاله فيما بعد اه شيخنا (قوله وبخلاف الشك فى ترك بعض مبهم) ان أراد بالشك فى ترك بعض مبهم انه تردد هل ترك بعضا أو مندوبا فى الجملة فعدم السجود مسلم وان أراد بذلك انه تردد هل المتروك الصلاة على النبي أو على الآل فى القنوت مثلا فالوجه السجود وسيأتى وكذا ان أراد انه تردد ترك شيئا من الابحاض أو لا بل أتى بجميعها فالوجه الذى لا يتجه غيره هو السجود وكلام الروضة وغيرها ظاهر فيه كما بيناه فى محل آخر فالوجه حل كلامه على الاول لكنه حيث نذر بما يتقدم مع قوله بخلاف الشك فى ترك مندوب فى الجملة اه سم على المنهج لكن نقل عن الشارح عدم السجود فيما لو شك هل أتى بجميع الابحاض أو ترك شيئا منها اه وعبارة قوله فى ترك بعض مبهم الخ كأن شك هل أتى بجميع الابحاض أم لا بخلاف ما لو علم ترك بعض وشك هل هو قنوت مثلا أو تشهد أول فانه يسجد لانه فى حكم المعين اه وعليه فالتقييد بالمعين فى محله اه ع ش على مر (قوله لمن زعم خلافه) كالزركشى والاذرى اه شرح مر وهذا الزعم هو الحق لمن أحسن التأمل وراجع فليتأمل وراجع اه سم على المنهج ووجه ما ذكره الشارح قبل من انه لو شك فى انه هل أتى بجميع الابحاض أو ترك شيئا منها يسجد وان لم يعلم انه ترك بعضا وشك فى انه قنوت أو غيره يسجد اه ع ش على مر (قوله فجعل المبهم كالعين) وانما يكون كالعين فيما اذا علم انه ترك بعضا وشك هل هو قنوت مثلا أو تشهد أول فانه يسجد لانه فى حكم المعين واستشكل اجتماع القنوت مع التشهد الاول فى صلاة وأقرب التصوير له ان يصور بما اذا أحرم بالوتر ثلاثا على نية ان يأتي بشهدين ثم شك فى آخر صلته هل متروكه القنوت أو التشهد الاول والحاصل ان جملة صور ترك المندوب يقينا أو شكيا بعضا أو غيره عشر صور احدها يتيقن ترك بعض معين كالقنوت وفيه السجود ثانيا يتيقن ترك مبهم فى الابحاض كالقنوت أو الصلاة

ويقال بذلك نظائره
وتعبرى بما ذكره
وأولى من تعبيره بنقل ركن
قولى ومن تقييده السجود
بالسهو وخرج بما ذكر
نقل الفعل والسلام وتكبيرة
الاحرام عمدا فبطل وفارق نقل
الفعل نقل القولى غير ما ذكر
بانه لا يغير هيئة الصلاة بخلاف
نقل الفعل (وللشك فى ترك
بعض) بغير دونه بقولى
(معين) كقنوت لان الاصل
عدم الفعل بخلاف الشك
فى ترك مندوب فى الجملة
لان المتروك قد لا يقتضى
السجود وبخلاف الشك
فى ترك بعض مبهم لضعفه
بالإيهام وبهذا علم ان
للتقييد بالمعين معنى خلافا
لمن زعم خلافه فجعل المبهم
كالعين (لا) للشك (فى)
فعل (منهى) عنه وان
أبطل عمده ككلام قليل
ناسيا فلا يسجد لان الاصل

على النبي صلى الله عليه وسلم فيه مثلاً وفيه السجود أيضاً ثالثاً الشك في ترك بعض معين كالقنوت هل فعله أولاً وفيه السجود لأن الأصل عدم فعله رابعاً الشك في ترك بعض مبهم فيها كان شك هل فعل جميع الأجزاء أو ترك شيئاً منها والوجه فيها عدم السجود لأنها المحترز عنها بقوله معين لأنه اجتمع فيها ضعفان الشك والابهام خامساً يتقن ترك مندوب مبهم في الأجزاء والهيئات سادساً يتقن ترك هيئة معينة كتسبيح الركوع سابعاً الشك في هيئة معينة كما ذكر ثامناً يتقن ترك هيئة مبهم تامة الشك في ترك هيئة مبهم عاشرها الشك في ترك مندوب مطلقاً ولا سجود في هذه الستة لأن المتروك في أولها قد لا يقتضي السجود وفي البقية ليس بعضاً وعدم السجود في الشك فيها أولى من عدمه مع تيقنها وبما ذكره علم اجتماع أطراف هذه المسئلة وانحصار أفرادها فيما ذكره وان التقييد بالمعين في كلامه لا بد منه ولا يغتر بما انتقده عليه بعض أكابر الفضلاء والعلماء والحق أحق بالتباعد والتسليم له أولى من النزاع اهـ برماوى (قوله ولوسها) أى يتقن السهو وقوله هل سمى بالاول أى ترك البعض وقوله أو بالثاني أى فعل المنهي عنه وقوله واقتضى السجود قيد في الثاني وخرج به الخطوة والخطوتان اهـ شيخنا * (فائدة) * القاعدة أن تكتب الالف المنقلبة عن الياء على صورة الياء كرمى والالف المنقلبة عن الواو على صورة الالف كغزا والالف في سهام منقلبة عن الواو فكان مقتضى القاعدة أن تكتب على صورة الالف إلا أن غالب النسخ لجعلهم بقاعدة الرسم كتبه على صورة الياء اهـ (قوله أو هل متروكة القنوت أو التشهد) أى الاول ولا ينظر ما صورته اذ ليس ثم صلاة فيها تشهد أول وقنوت تركه يقتضى السجود وقد صور ذلك في الوتر في النصف الثاني من رمضان إذا زاد على ركعة وأراد أن ينشهد تشهدين في الأخيرتين لأن من زاد على ركعة في الوتر الوصل بتشهد أو تشهدين في الأخيرتين والفصل أفضل اهـ حل (قوله أيضاً أو هل متروكة القنوت الخ) صورة هذا أنه تحقق ترك أحد الأمرين القنوت والتشهد ولا يدري عين المتروك منها ما وصورة ما سبق في ترك البعض المبهم أنه لم يتحقق الترك وانما شك هل أتى بجميع الأجزاء أو ترك واحد منها مثلاً والفرق بين الصورتين واضح كنهه قد يشبه اهـ سم (قوله فلو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً) أى شك في ركعة ثالثة في نفس الأمر أى ثالثة أم رابعة هذا هو موضوع المسئلة وبعد ذلك فتارة يتذكر فيها أى قبل القيام للرابعة أنها ثالثة وتارة لا يتذكر فيها بل يتذكر بعد قيامه للرابعة أو بعد تمامها وقبل السلام أنها رابعة أو لا يتذكر أصلاً فتتذكر قبل القيام للرابعة علم سجود السهو وهذه هي التي ذكرها الشارح بقوله أما ما لا يحتتمل زيادة الخ وأما إذا لم يتذكر فيها فنقول له يلزمك القيام لتأتى رابعة فإذا قام إليها فتارة يتذكر فيها أنها رابعة وتارة يتذكر بعد تمامها وقبل السلام أنها رابعة وتارة لا يتذكر أصلاً كما علمت وعلى كل حال يسجد للسهو لأن ما فعله حال التردد يحتتمل الزيادة في ظنه وان زال هذا الاحتمال بتذكره بعد لوجود الاحتمال حال الفعل فقد أتى برأى إذا ذاك على تقدير دون تقدير وهذه هي التي ذكرها المتن بقوله فلو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً الخ أى شك في ثالثة في نفس الأمر أصلي ثلاثاً أم أربعاً واستمر شكه حتى قام للرابعة سواء زال بعد ذلك لتذكره أنها رابعة أم لم يزل اهـ من متن المنهاج وشرحه لم يوضح وان شئت فارجع اليه مع صدق التأمل تجد موافقاً لما رأيت تأمل * (فرع) * لو قعد امامه في ثالثة رابعة بالنسبة لظن المأموم أو لشكه جاس معه ثم أتى بركعة ولا يجوز له البناء على اليقين وهو الأقل ويقوم من غير نسبة مفارقة لأنه شاك في الوجوب بومتابعة الامام واجبة ييقن فهي أهم بخلاف ما لو يتقن ان امامه قعد في الثالثة فإنه لا يجوز له متابعتها بل ينتظره في القيام أو يفارقه هذا المخلص ما قال أنه الأقرب في شرح العباب واقتضاه كلام الجواهر وبه أفتى بعضهم كذا بخط شيخنا مفتي الانام بهامش ابن حجر وفي شرح أبي نجيب شيخنا ابن قاسم خلافه فليراجع اهـ شوبرى (قوله وهو في رابعة) قال

عدمه ولوسها وشك هل سمى بالاول أو بالثاني واقتضى السجود أو هل متروكة القنوت أو التشهد سجوداً لتيقن مقتضيه (الالف المنقلبة عن الياء) كرمى والالف المنقلبة عن الواو على صورة الالف كغزا والالف في سهام منقلبة عن الواو فكان مقتضى القاعدة أن تكتب على صورة الالف إلا أن غالب النسخ لجعلهم بقاعدة الرسم كتبه على صورة الياء اهـ (قوله أو هل متروكة القنوت أو التشهد) أى الاول ولا ينظر ما صورته اذ ليس ثم صلاة فيها تشهد أول وقنوت تركه يقتضى السجود وقد صور ذلك في الوتر في النصف الثاني من رمضان إذا زاد على ركعة وأراد أن ينشهد تشهدين في الأخيرتين لأن من زاد على ركعة في الوتر الوصل بتشهد أو تشهدين في الأخيرتين والفصل أفضل اهـ حل (قوله أيضاً أو هل متروكة القنوت الخ) صورة هذا أنه تحقق ترك أحد الأمرين القنوت والتشهد ولا يدري عين المتروك منها ما وصورة ما سبق في ترك البعض المبهم أنه لم يتحقق الترك وانما شك هل أتى بجميع الأجزاء أو ترك واحد منها مثلاً والفرق بين الصورتين واضح كنهه قد يشبه اهـ سم (قوله فلو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً) أى شك في ركعة ثالثة في نفس الأمر أى ثالثة أم رابعة هذا هو موضوع المسئلة وبعد ذلك فتارة يتذكر فيها أى قبل القيام للرابعة أنها ثالثة وتارة لا يتذكر فيها بل يتذكر بعد قيامه للرابعة أو بعد تمامها وقبل السلام أنها رابعة أو لا يتذكر أصلاً فتتذكر قبل القيام للرابعة علم سجود السهو وهذه هي التي ذكرها الشارح بقوله أما ما لا يحتتمل زيادة الخ وأما إذا لم يتذكر فيها فنقول له يلزمك القيام لتأتى رابعة فإذا قام إليها فتارة يتذكر فيها أنها رابعة وتارة يتذكر بعد تمامها وقبل السلام أنها رابعة وتارة لا يتذكر أصلاً كما علمت وعلى كل حال يسجد للسهو لأن ما فعله حال التردد يحتتمل الزيادة في ظنه وان زال هذا الاحتمال بتذكره بعد لوجود الاحتمال حال الفعل فقد أتى برأى إذا ذاك على تقدير دون تقدير وهذه هي التي ذكرها المتن بقوله فلو شك أصلي ثلاثاً أم أربعاً الخ أى شك في ثالثة في نفس الأمر أصلي ثلاثاً أم أربعاً واستمر شكه حتى قام للرابعة سواء زال بعد ذلك لتذكره أنها رابعة أم لم يزل اهـ من متن المنهاج وشرحه لم يوضح وان شئت فارجع اليه مع صدق التأمل تجد موافقاً لما رأيت تأمل * (فرع) * لو قعد امامه في ثالثة رابعة بالنسبة لظن المأموم أو لشكه جاس معه ثم أتى بركعة ولا يجوز له البناء على اليقين وهو الأقل ويقوم من غير نسبة مفارقة لأنه شاك في الوجوب بومتابعة الامام واجبة ييقن فهي أهم بخلاف ما لو يتقن ان امامه قعد في الثالثة فإنه لا يجوز له متابعتها بل ينتظره في القيام أو يفارقه هذا المخلص ما قال أنه الأقرب في شرح العباب واقتضاه كلام الجواهر وبه أفتى بعضهم كذا بخط شيخنا مفتي الانام بهامش ابن حجر وفي شرح أبي نجيب شيخنا ابن قاسم خلافه فليراجع اهـ شوبرى (قوله وهو في رابعة) قال

الشيخ عميرة قال الاسنوي ينبغي أن يلحق بذلك ما لو أحرم باربع فلا ثم شك وإطلاق الحديث والمنهاج يدلان على ذلك اه سم على المنهج ويمكن شمول العبارة بان يراد بالرباعية صلاة هي أربع ركعات فرضا كانت أو نقلا اه ع ش على مر (قوله أيضا وفي رباعية) أي شك هل الذي صليته ثلاثة وهذه رباعية أو أربعة وهذه خامسة اه حل وأشار بهذا إلى أن قوله واحتمل زيادة أي بالنسبة للركعة التي يأتي بها والاقبل الاتيان به لا يحتمل ما صلاه الزيادة لان كلام من الثالثة والرابعة لا بد منه تأمل لكاتبه (قوله بان تذكريه) أي السلام أي ولو في أنسائه لان المدار على فعل شيء منها محتمل للزيادة اه شيخنا (قوله لا تردد في زيادتها) عبارة تشرح مر لتردده حال القيام اليها في زيادتها المحتملة فعد أي بزائد على تقدير دون تقدير وانما كان التردد في زيادتها مقتضيا للسجود لانهم ان كانت زائدة فظاهر والافتروده أضعف النية وأخرج إلى الجبر انتهت (قوله ولا يرجع في فعلها) أي ولا في تركها كذلك الا ان تذكريه ذلك وعليه يعمل ما وقع في قصة ذي اليمين من انه صلى الله عليه وسلم تذكريه ما وقع له حين نهوه عليه وهذا أولى من قول بعضهم انه صلى الله عليه وسلم يرجع إلى قول الصحابة بلوغهم عدد التواتر لانه يحتاج إلى ثبوت كونهم كانوا كذلك على ان ذلك في وقت جواز نسخ الاحكام وتغييرها كما أشار إليه ذواليمين فيما ذكره اه برماوى (قوله ولا إلى قول غيره) عبارة تشرح مر ولا يرجع اظنه ولا قول غيره أو فعله وان كان جمعا كثيرا وأما مراجعته صلى الله عليه وسلم الصحابة وعوده للصلاة في خبر ذي اليمين فلا يس من باب الرجوع إلى قول غيره وانما هو محمول على تذكريه عدم مراجعته أو انهم بلغوا عدد التواتر بقرينة ما يأتي أذبح عدم الرجوع إلى قول غيره مالم يبلغوا عدد التواتر فان بلغوا عدده بحيث يحصل العلم الضروري بأنه فعلها يرجع لقولهم حصول اليقين له لان العمل بخلاف هذا العلم تلاعب كذا ذكر ذلك الزركشي وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ويحتمل ان يلحق بما ذكره الوصي في جماعة وصلوا إلى هذا الحد فيكتفي بفعلهم فيما يظهر لكن أفتى الوالد رحمه الله تعالى بخلافه ووجهه ان الفعل لا يدل بوضعه انتهت وقوله فيكتفي بفعلهم فيما يظهر خرمه حج في شرحه واعتمده زى ونقله سم على المنهج عن الشارح وماتقوله عن والده لا ينافي اعتماده لتقدمه واستظهاره اه ع ش عليه قال سم وأفتى شيخنا الشهاب الزملى آخرا بانه لا يرجع لفعلهم وان بلغوا عدد التواتر وهو ظاهر ان لم يحصل به اليقين اذ لا معنى للفرق بينهما مع حصول اليقين اه وعليه اليقين والخطيب ومقتضى كلام الاجهوري في حاشيته اعتماده فتأمل ومع هذا فالذي سمعته وتلقيته عن شيخنا الحنفى وغيره ان الفعل لا يعمل به وان بلغوا عدد التواتر للتعليل المذكور وأما قول سم لا معنى للفرق بينهما مع حصول اليقين فسلم لو كان الفعل يفيد ذلك اذ غاية ما يفيد غلبة الظن وهي لا تكفي فافهم اه من خط شيخنا ح ف وفي قول على الجلال قوله وان كان جمعا كثيرا أى ولم يبلغوا عدد التواتر والارجع إلى قولهم لانه يفيد اليقين قال شيخنا وفعلهم كقولهم كفى صلاة الجمعة ونحوها اه اه (قوله فان كان صلى خمسا الخ) عبارة تشرح مر فان كان صلى خمسا شفعن له صلاته وان كان صلى تمام الاربع كانتا ترغيبا للشيطان أى الصاقلان نفسه بالرغام أى التراب ومعنى شفعن له صلاته ردتها السجدة مع الجلوس بينهما الاربع لجبره ما خطل الزيادة كالنقص لانهم ما صبروا سنا وقد أشار في الخبر الى ان سبب السجود هنا التردد في الزيادة والنقص لانها ان كانت واحدة فظاهر والا فوجود التردد يضعف النية ويحوج للجبر ولهذا يسجد وان زال تردده قبل سلامه انتهت وفي قول على الجلال قوله أى ردتها أى السجدة ثان إلى أربع أشار به إلى أن سجود السهو تزع من الزيادة الواقع بها الخلل فرجعت إلى أربعة كاملة كما هو أصلها وجميع ضمير شفعن باعتبار انضمام ما بين السجدة بين اليها وهذا اندفع ما قيل ان معنى شفعن له صلاته جعلها مستاضمة السجدة بين بعد جعلها بركعة مع الركعة الزائدة إلى

زال شكه قبل سلامه بان
تذكريه انها رباعية للتردد
في زيادتها ولا يرجع في فعلها
إلى ظنه ولا إلى قول غيره وان
كان جمعا كثيرا والاصل في
ذلك خبر مسلم اذا شك
أحدكم في صلاة فلم يدرك
أصلي ثلاثا أم أربع فليطرح
الشك وليبن على ما استيقن
ثم يسجد سجدتين قبل ان
يسلم فان كان صلى خمسا

الاربع وكذا ما قيل ان معناه ان السجدة تن شفع وقد انضمت الى شفع ولا يخفى نكارة هذين القولين اذ لا قائل
 بأن السجدة تن بركعة ولا بأن بعض ركعات الصلاة الواحدة فرض وبعضها نفل فإذ كر في بعض الاحاديث
 ان الزيادة نافلة يراد به مطلق الزيادة أو على انه يثاب على ما يتوقف منها على نية ثواب النافلة أو ان الحديث
 ضعيف أو مروى بالمعنى اه (قوله اي ردتها السجدة ثانياً) أشار به الى دفع سؤال تقديره كان الظاهر ان
 يقال شفعنا له صلاته لان المحدث عنه السجدة ثانياً وحاصل الجواب أن الضمير للسجدة تن والجلوس بينهما ما وهى
 جمع اه ع ش على مر (قوله كان شلتك في ركعة من رباعية) أي وهى ثلاثة في نفس الامر اه شرح
 مر فينبذ قوله فتد كرفها انها ثلاثة متمعين ولا يصح ان يقال أو انها أربعة لما علمت انها في نفس الامر ثلاثة فلا
 يصح ان يتد كركونها أربعة اه وبعبارة حل أي شلتك هل الذي صليته ركعتان وهذه ثلاثة أو الذي صليته
 ثلاثة وهذه أربعة انتهت (قوله لان ما فعله منها مع التردد لا بد منه) أي فالفرق بين هذين صورتيه ان في
 هذه تد كرفها ولهذالتد كربعه القيام عنها كانت من أفراد السابقة وانه في السابقة تد كربعه الزيادة أو
 في أثنائها فعلى كل حال فعل مع التردد ما يحتمل الزيادة بخلاف هذه اه شيخنا (قوله ولو سها بما يجبر بالسجود)
 أي فعل ما يقتضي السجود ولو عمدا اه شيخنا (قوله لان الاصل عدم السجود) أي وجوبه على القاعدة
 المشهورة ان المشكوك فيه كالمعدوم اه شرح مر أي فان تبين انه سجد لم يسجد اه برماوى (قوله
 ولونسي) أي المصلي المستقل وهو الامام والمنفرد اه مر اه ع ش وغير المستقل وهو المأموم لقوله
 هنالا ان عاداً مأموماً وقوله فيما سياتى في مقابلة هذا ولو تعمد غير مأموم تركه اه حل ومثله شورى
 ومثل النسيان ما لو تركه جاهلاً مشروعيته كما قاله ابن المقرئ تفقها اه سم (قوله أو قنوتا) أي وحده
 أو مع قيامه اه شيخنا (قوله من قيام) أي بالنسبة للشهادة الاول بان انتصب قائماً أي أو وصل الى حد
 تجزئ فيه القراءة وتكبيرة الاحرام بأن يصير الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع ولا يخفى ان مثل
 القيام تلبس من يصلي قاعدة بقراءة الفاتحة للثالثة فاذا قرأ الفاتحة على ظن انه فرغ من التشهد الاول امتنع
 عايبه ان يعود الى قراءة التشهد لان التلبس بالقراءة كالتلبس بالقيام فان عاد عاداً عاداً التشهد بطلت
 صلته وحينئذ يقال لنا شخص يصلي منفرداً امتنع عليه ان يأتي بالتشهد الاول مع كونه لم يتلبس بقيام اه
 حل (قوله أو سجد) أي بالنسبة للقنوت بان وضع جبهته وأعضاءه وتحامل ورفع أسافله على أعاليه وان لم
 يطعم من خلاف الظاهر كلام لروض من أن العبرة بوضع الجبهة فقط وقوله فان عادله أي لما نسيه من التشهد الاول
 أو القنوت وقوله لقطع فرضه النفل أي يخل بهيئة الصلاة والافلوق قطع الفاتحة للقنوت أو الافتتاح عامداً
 عالماً لم تبطل صلته لان ذلك لا يخل بهيئة الصلاة الظاهرة وان كان فيه قطع فرض لنفل والفرق بينه وبين
 من صلى جالساً وترك الفاتحة بعد الشروع فيها الى التشهد الاول حيث يضر ان الضرر في ذلك انما جاء من
 تركه الجلوس للتشهد وان لم يكن في ذلك اخلال بهيئة الصلاة وقد يقال هو اذا ترك الفاتحة وعاد للتعوذ فقد ترك
 القيام الواجب لقيام مستحب لان القيام للتعوذ مستحب بخلافه للفاتحة اه حل وقوله حيث يضر أي ان تعمد
 ترك التشهد للقراءة واما اذا سبق لسانه للقراءة جازله العود قال مر في الشارح ولوطن مصل فاعداً انه
 تشهد التشهد الاول فافتتح القراءة للثالثة امتنع عوده الى قراءة التشهد وان سبقه لسانه بالقراءة وهو ذا كر
 انه لم يتشهد جازله العود الى قراءة التشهد لان تعمد القراءة كتعمد القيام وسبق اللسان اليها غير معتد به اه
 قال ع ش قوله جازله العود أي وجاز عدمه وعليه فينبغي اعادته ما قرأه لسبق لسانه على ما يفيد قوله وسبق
 الخوانه لا يطلب منه سجود السهو اه (قوله فان عاد بطلت) مفرع على جواب الشرط المحذوف تقديره
 امتنع عليه العود اه شيخنا (قوله ايضاً فان عاد بطلت) ظاهره وان نذر كل من الامام والمنفرد ويوجه بان

شفعنا له صلته أي ردتها
 السجدة ثانياً وما تضمنت من
 الجلوس بينهما الى الاربع
 أما ما لا يحتمل زيادة كأن
 شلتك في ركعة من رباعية
 أي ثلاثة أم أربعة فتد كرفها
 انها ثلاثة فلا يسجد
 لان ما فعله منها مع التردد
 لا بد منه (ولو سها) بما يجبر
 بالسجود (وشلتك أجد) أم
 لا (سجد) لان الاصل عدم
 السجود ولو شلتك أجد
 واحدة أم ثنتين سجد أخرى
 (ولونسي تشهد أول) وحده
 أو مع قنوده (أو قنوتا
 وتلبس بفرض) من قيام
 أو سجد (فان عاد) له
 (بطلت) صلته لقطعه

الكلام في الفرض الأصلي وهذا فرضيته عارضة ولهذا لو تركه عمدا بعد نذر لم تبطل صلاته وظاهره أيضا أنه لا فرق في ذلك بين الفرض والنفل كان أحرم باربع ركعات نفلا بتشهدين وترك التشهد الأول وتلبس بالقيام فلا يجوز له العود وهو ظاهر لتلبسه بالقيام الذي هو فرض لا يقال إن له ترك القيام والجلوس للقراءة لأننا نقول الجلوس الذي يأتي به للقراءة ولو بعد تلبسه بالقراءة ركن فعوده عنه إلى التشهد يصدق عليه أنه قطع الفرض للنفل وأما إذا تذكر في هذه الحالة قبل تلبسه بالفرض فهل يعود لأنه بقصد الاتيان به صار بعضا لان النفل لم يشرع فيه تشهد أول في حد ذاته فيه نظر والاقرب أنه ينبغي على أنه إذا قصد الاتيان به ثم تركه هل يسجد أولا فإن قلنا بما قاله القاضي والبعثي من السجود واعتمده الشارح عادله لأنه صار له حكم البعض بقصده وإن قلنا بالكلام غيرهما من عدم السجود لم يعداه عش على مر (قوله لا إن عادنا سبيا) أي ولو أموما وقوله لكنه يسجد خاص بغير المأموم وصورة عود المأموم أن يترك امامه التشهد الأول مثلا ويقوم معه ناسيا ثم يعود ناسيا أو أن يقوم هو وحده ناسيا ثم يعود ناسيا لكنه في هذه لا يلزمه العود إلى القيام عند التذكر لأنه مع الامام بخلافه في الصورة الأولى يلزمه العود إلى القيام عند التذكر لأن امامه قائم اه شيخنا (قوله أيضا لا إن عادنا سبيا انه فيها) استشكل كل عوده للتشهد أو للقنوت مع نسيانه للصلاة لأنه يلزم من عوده للتشهد أو للقنوت تذكرانه فيها لأن كلامه - ما لا يكون الا فيها - وأجيب بأن المراد بعوده للتشهد والقنوت عوده لمحلها وهو ممكن مع نسيان انه فيها اه شيخنا ح ف ومثل نسيان كونه فيها نسيان حرمة العود ويفرق بينه وبين نسيان حرمة الكلام اليسير حيث ضرك كما قدمناه بأن العود من جنس الصلاة فكان بابه أوسع بخلاف الكلام فإنه ليس من جنسها اه حل (قوله أوجاهلا تحريمه) قال في الخادم أما إذا علم أن القعود غير جائز ولكن جهل أنه يبطل فقياس ما سبق في الكلام ونظائره البطلان لعوده مع علمه بتحريمه وبه صرح الشيخ أبو محمد في الفروق اه سم على المنهج اه عش على مر (قوله وهو مما يخفى على العوام) ولا تظن لكونهم - م مقصرين بترك التعلم اه حل أي فيعذروا أن كان مخالطا للعلماء لأن هذا من الدقائق اه شرح مر أي وكما شأنه ذلك يعذر في جهله المتفق وغيره لأنه من دقائق العلم كما مر اقل على الجلال (قوله زيادة قعود الخ) أي وهذا يبطل عده فيسجد سهوا اه شيخنا (قوله ولا إن عادنا موما) أي عامدا في العود اذ عوده ناسيا دخل فيما قبله اه شوبري أي فعطفه على ما قبله مغاير أي وفرض المسئلة أن الترك نسيانا وانما أعاد النافي لأجل قوله بل عليه عود بخلاف الناسي ليس عليه العود الا التذكر اه شيخنا وعبرة الشوبري قوله ولا إن عادنا موما هلا قال أو موما وقد يقال انما عبر بما ذكر لاجل قوله بل عليه عود فأشار بإعادة العامل إلى استقلاله ولو اقتصر على العاطف لتوهم أن وجوب العود راجع إلى الجميع انتهت (قوله الا إن ينوي المفارقة) بخلاف ما يأتي فيما لوطن المسبوق سلام امامه حيث يجب العود ولا اعتبار بنية المفارقة والفرق لا مح وهو أنه فعل هنا ما لا امام فعله بخلاف المسبوق ومما يؤيد الفرق أن تعمد القيام هنا غير مبطل بخلاف تعمد المسبوق القيام قبل سلام امامه وأنه لو قام الامام قبل عوده امتنع عليه العود ولو سلم الامام قبل عود المسبوق لم يسقط وجوب عوده للجلوس اه شوبري وما أفاده هذا الكلام من وجوب العود إذا ترك الامام في القنوت وخرسا جدا سهوا لا يتقيد بذلك بل يجري فيما إذا تركه في اعتدال لقنوت فيه وخرسا جدا سهوا كما وافق على ذلك الطبرلاوي و مر وهو ظاهر اه سم على المنهج أقول وقد يفرق بأنه فيسألون تركه في القنوت الامام مشغول بسنة تطلب موافقته فيها بخلاف الاعتدال الذي لا قنوت فيه فان الامام ليس مشغولا فيه بما ذكر وزمنه قصير فسجد المأموم قبله ليس فيه غش كسببه وهو في القنوت غاية أنه سبقه ببعض ركن سهوا وفي ج الحزم بما استظهره سم قال ويخص قولهم السابق بركن سهوا لا يضرب بالركوع اه أي بخلاف السجود سهوا فيجب فيه العود اه عش على مر (قوله فان لم يعد) أي بعد تذكره أو علمه وظاهر كلامه بطلان

فرض النفل (لا) إن عاد (ناسيا)
انه فيها (أوجاهلا) تحريمه
فلا تبطل لعذره وهو مما
يخفى على العوام ويلزمه
العود عند تذكره أو تعلمه
(لكنه يسجد) سهوا
لزيادة قعود أو اعتدال في
غير محله (ولا) إن عاد
(مأموما) فلا تبطل صلاته
(بل عليه عود) فان لم يعد

الصلاة بمجرد التغافل اه حل وقوله بطلت صلاته فلولم يعلم حتى قام امامه لم يعد ولم تحسب قراءته كمسبوق
 سمع صوتا طنبه سلام امامه فقام وأتى بما فاتته ثم بان انه لم يسلم بحسب ما أتى به قبل سلام امامه اه برماوى
 (قوله بخلافه) أى المأموم اذا تعمد الترك الخ هذا مفهوم قوله فيما بعد ولو تعمد غير مأموم الخ اه شيخنا
 وانما قدمه هنا نوطاة للفرق الذى ذكره وعبارته فى باب الجماعة فى شروط الاقتداء وسادسها موافقته فى سنن
 تفحش مخالفته فيها فعلا وتركها كسجدة تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف ما لا تفحش فيه المخالفة كجملة
 الاستراحة وتقدم حكم الاولين فى بابي سجود السهو والتلاوة انتهت والذى تلخص مما تقدم ان هذا الشرط
 لا يطرده الا فى سجدة التلاوة اذ هى التى يجب فيها الموافقة فعلا وتركها أما القنوت فلا تجب الموافقة فيه فعلا
 ولا تركه والمأموم أن يتركه وينتظر الامام فى السجود وله أن يتخلف له اذا تركه الامام على التفصيل السابق
 وأما التشهد الاول فتجب الموافقة فيه تركا وقاطعا بمعنى ان الامام اذا تركه لمزم المأموم تركه وأما اذا فعله الامام
 فلا يلزم المأموم فعله بل له ان يتركه وينتظر الامام فى القيام على ما تقدم وهذه التفرقة فى التشهد تؤخذ من
 كلام الشارح هنا قدم وجوب الموافقة فى الفعل يؤخذ من قوله بخلافه أى المأموم اذا تعمد الترك الخ ووجوب
 الموافقة فى الترك يؤخذ من قوله ولو عاد الامام للتشهد مثلا الى قوله لوجوب القيام عليه بانتصاب الامام تامل
 (قوله وذوق ما قبله) أى فيما اذا ترك ذلك جاهلا أو ناسيا بحيث يلزمه العود بان الفاعل ثم مذكور ففعله غير
 معتد به مادام ناسيا لم يتلبس بفرض أى مع ما فيه من فحش المخالفة وجب اذا فارق ما لور كع قبل امامه سهوا
 حيث يخير بين ان يعود للركوع معه وبين ان لا يعود له لعدم فحش المخالفة بينهما اولولم يتذكر الساهى أو
 يعلم الجاهل الابد قيام الامام عن التشهد لم يعد له ولا يحسب ما أتى به من القراءة قبل قيام الامام اه حل
 والحاصل ان المأموم اذا ترك التشهد ناسيا تخير بين العود ونية المفارقة وان تركه عامدا تخير بين العود
 والانتظار ونية المفارقة اه شيخنا (قوله بان الفاعل ثم معذور) أى مع فحش المخالفة فلا يرد ما لو ترك الامام
 فى القيام وركع سهوا حيث يتخير بين العود والانتظار وكذا لو ركع عمدا فمسئلة الركوع يتخير فى صورتها
 ومسئلة التشهد يفرق فيها بين العمد في تخير والسهو ولا اه شيخنا (قوله فكانه لم يفعل شيئا) أى فلزمه
 العود ليعظم أجره والعامة كالمفوت على نفسه تلك السنة فلا يلزمه العود اليها اه شرح مر (قوله ولو عاد
 الامام للتشهد الخ وقوله ولو انتصب معه الخ) مراده بهاتين الصورتين تكميل المسائل الثلاث لان التارك
 اما الامام أو المأموم أو هما اه شيخنا وقوله مثلا أى أو عاد الامام للقنوت قبل هوى المأموم للسجود الخ وقوله
 فيما سياتى ولو انتصب معه الخ كان عليه ان يقول مثلا ليشير به الى نظيره هذه مما لو سجد معا وتر كالقنوت
 وعبارة حل ولو عاد الامام بعد سجوده للقنوت قبل هوى المأموم للسجود حرم عليه موافقته فى القنوت
 لوجوب السجود عليه فور اسجود الامام فينتظره أو يفارقه ولو سجد مع الامام ثم عاد الامام لم يجز له متابعتة
 لما ذكر بل يفارقه وينتظره والمفارقة أولى فهما على قياس التشهد اه لكن يبقى التأمل فى التعليل الذى
 ذكره بقوله لوجوب السجود عليه فور اسجود الامام مع ما يأتى عن مر من قوله لا يقال صرحوا بانه لو ترك
 امامه القنوت الخ تأمل وفى عش قوله مثلا أى كتعود التشهد اذا لم يحسنه اه وقوله حرم قعوده معه أى فان
 قعد عامدا عالما بطلت صلاته اه (قوله لوجوب القيام عليه الخ) لانه اذا تركه الامام ولم يجلس للاستراحة
 لا يجوز للمأموم التخلف له ولا لبعضه بل ولا الجلوس من غير تشهد لان المدار على فحش المخالفة من غير عذر وهى
 موجودة فيما ذكر فان جلس لها جاز له التخلف لان الضار انما هو احداث جلوس لم يفعله الامام اه حج والذى
 اعتمده مر انه لا يجوز له التخلف وان جالس الامام للاستراحة لان جلوس الاستراحة غير مطلوب فى هذه
 الحالة لانه لا يطلب الا فى القيام من الاولى والثالثة وهذا بخلاف ما اذا ترك امامه القنوت فانه يجوز له التخلف
 للاتباع به ما لم يعلم انه يسبق بركعتين لانه فعل فعلا قد فعله الامام وان طوله اه شيخنا فوعبارة شرح مر وأما

بطلت صلاته الا ان ينوى
 مفارقه بخلافه اذا تعمد
 الترك فلا يلزمه العود بل
 يسن كإرجائه فى التحقيق
 وغيره فى التشهد ومثله
 القنوت وفارق ما قبله بان
 الفاعل ثم معذور ففعله غير
 معتد به فكانه لم يفعل شيئا
 بخلافه هنا ففعله معتد به
 وقد انتقل من واجب الى
 آخر فخير بينهما ولو عاد
 الامام للتشهد مثلا قبل قيام
 المأموم حرم قعوده معه
 لوجوب القيام عليه بانتصاب
 الامام ولو انتصب معه ثم عاد
 هو لم يجز له متابعتة فى العود

المأموم فيمتنع عليه التخلف عن امامه للتشهد فان تخلف بطلت صلاته لفحش المخالفة لا يقال صرحوا بأنه لو ترك امامه القنوت فإنه ان يتخلف ليقنت اذ الحق في السجدة الاولى لا نأقول لم يحدث في تخلفه في تلك وقوفاً وهنا أحدث فيه جالس تشهد فقول بعض المتأخرين لو جلس امامه للاستراحة فلا وجه، انه التخلف ليتشهد اذ لحقه في قيامه لانه حينئذ لم يحدث جالساً فعمل بطلانها اذ لم يجلس امامه ممنوع كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اذ جلوسه للاستراحة هنا ليس بطالب انتهت وقوله اذ الحق في السجدة الاولى أي فان ظن انه لا يدركه في الاولى لا يسن له القنوت ومع ذلك ان تخلف ليقنت لا تبطل صلاته الا ان سبقه بركنين فعليه ان هوى الامام للسجدة الثانية والمأموم في القيام للاعتدال كما يأتي اه ع ش عليه (قوله أيضاً لوجوب القيام عليه بانه صاب الامام) أي بل يفارقه أو ينتظره قائماً ومفارقة أولى والظاهر ان مثل ذلك ما لو جلس الامام للتشهد في الثالثة الرابعة سهواً فشكل المأموم أي الثالثة أم رابعة امتنع عليه موافقة الامام لوجوب البناء على اليقين وجعلها ثلاثة وحينئذ تجوز له المفارقة والانتظار قائماً عمله يتذكر أو يشك ومفارقة أولى اه ح طي (قوله لانه أما ضحطى الخ) تعليل للثانية كما هو ظاهر صنيعه مع انه يصلح أن يكون تعليلاً للاولى أيضاً وعجابه ع ش قوله لانه اما ضحطى عليه لحرمة الموافقة في كل من المستثنين وهما قوله ولو عاد الامام الخ وقوله ولو انتصب الخ انتهت والمراد بالخطأ الناسى والجاهل وقوله فلا موافقة في الخطأ أي في ما فعله خطأ أي نسياناً أو جهلاً (قوله وان لم يتلبس به الخ) مفهوم قوله ويتلبس بفرض أي بان لم يصل الى محل تجزئ فيه القراءة في القيام ولم يضع جميع الاعضاء مع الخاء مل والتنكيس في السجود وان وضع بعضها أو جميعها ولم يتخامل أو وتخامل ولم ينكس كل ذلك داخل في النفي وقوله عاد أي وجوباً للمأموم ويندب في غيره وقوله وسجد أي في غير المأموم شيخنا (قوله عاد مطلقاً) أي سواء قارب القيام وبلغ حد الركعة اولاً لكن الاولى للامام عدم العود حيث يشوش على المأمومين نظير ما قيل به في سجود التلاوة اه ح طي وقوله حيث يشوش الخ انظر اذ لم يشوش أو كان المصلي منفرداً هل الاولى العود أو العود وعدمه سواء أو ان قارب أو بلغ مأمراً فالاولى عدم العود والا فالاولى العود حرر رأيت في حاشية الزبدي التصريح بأنه يندب العود مطلقاً أي عند عدم التشويش المذكور اه شيخنا ح ف (قوله ان قارب القيام) أي بان كان للقيام أقرب منه الى العود لانه فعل فعلاً يبطل عدمه وقوله بخلاف ما اذ لم يصل الى ذلك بان لم يصل الى حد الركعة في مسألة القنوت أو كان للعود أقرب أو اليهما على حد سواء في مسألة التشهد اه ط ف (قوله أو بلغ حد الركعة) أي أقل الركوع اه شرح مر (قوله اضطراب) أي اختلاف والاعتماد من تقدم من التفصيل وان صح في التحقيق عدم العود مطلقاً وقال في المجموع انه أصح اه ط ف وعجابه شرح الروض وهذا أي التفصيل المذكور ما جزم به في المنهاج كماله وصححه في الشرح الصغير لكن صح في التحقيق انه لا يسجد مطلقاً وفي المجموع انه الاصح عند الجمهور وأطلق في تصحيح التنبيه تهجيجه قال الاسنوي وبه الفتوى انتهت (قوله ولو اعتمد غير مأموم الخ) هذا قسم قوله المتقدم ولو نسي تشهداً أول اه ط ف (قوله فعاد عامداً الخ) أي وأما لو عاد ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل ويلزمه القيام عند التذكر أو العلم اه شيخنا (قوله من القيام في الاولى الخ) ظاهر صنيعه ان هذا بيان للموصول وانه تنازع الفعلان فيقتضي ان من عاد للقنوت بعد مقارنته حد الركعة تبطل صلاته وليس كذلك وحينئذ فينبغي أن يكون مراده التوزيع في العبارة وان قوله من القيام في الاولى بيان لمفعول العامل الاول المحذوف وقوله وحد الركعة في الثانية بيان للموصول فكانه قال ان قارب القيام أو بلغ حد الركعة كما قال أولاً اه برماوى بنوع تصرف وعجابه سم قوله ان قارب أو بلغ مأمراً مراده من هذه العبارة ان قارب القيام أو بلغ حد الركعة والافضضية تنازع الفعلين في الموصول المذكور وان من عاد الى القنوت بعد مقارنته حد الركعة تبطل صلاته وليس كذلك بل عندى توقف في البطلان اذا بلغ حد الركعة فأنى لم ألتصريح به لغيره وقضية

لانه اما ضحطى به فلا موافقة في الخطأ أو عامداً فصلاته باطلة بل يفارقه أو ينتظره جالساً على انه عاد ناسياً (وان لم يتلبس به) أي بفرض (عاد) مطلقاً (وسجد) للسهو (ان قارب القيام) في مسألة التشهد (أو بلغ حد الركعة) في مسألة القنوت لتغيير ذلك نظام الصلاة بخلاف ما اذ لم يصل الى ذلك لقلة ما فعله وفي السجود والمذكور اضطراب ذكرته في شرح الروض وغيره (ولو اعتمد غير مأموم تركه) أي التشهد الاول والقنوت (فعاد) عامداً عالماً بالتحريم (بطلت) صلاته (ان قارب أو بلغ مأمراً) من القيام في الاولى

قول الرافعي وغيره ان ترك القنوت يقاس بترك التشهد اختصاص البطلان بما لو صار الى السجود اقرب ثم عاد الى القنوت أعني بعد تركه عمدا فليتم ما لم يترك ثم رأيت الجوهري في شرح الارشاد صرح بمخالفة وهو الحق ان شاء الله تعالى وليت شعري ماذا يقول الشيخ فيمن هوى لسجودت لاوة فلما بلغ حد الركوع عن له الرجوع الى القيام فان فرق بان الهوى هنا مطلوب بخلاف مسألة ترك القنوت عارضا بما لو ركع قبل الامام ثم عاد اليه فانه جائز بل مندوب ولم تضر الزيادة اهـ عمرة والشيخ ان يقول لا يرد هذا المكان حتى المتابعة وما ذكره انه الحق ارتضاهم انتهت (قوله وحد الركوع في الثانية) المعتمد انهما لا تبطل الا ان صار الى السجود اقرب جرى عليه الشيخ عمرة ونقله عن جعفر قال وما قاله الشارح من تفقده ولا اظن أحدا من الاصحاب موافقه على ذلك فليراجع اهـ سم (قوله لما مر عن التحقيق الخ) لو عسر بالكاف لكان أظهر اهـ شيخنا (قوله فلا تبطل صلاته) أي ولا يسجد للسهم ولا فله ما فعله أي ما لم يكن عزم على ذلك قبل القيام اهـ ع ش (قوله أيضا فلا تبطل صلاته) أي بشرط ان يقصد بالتهوض ترك التشهد ثم يبدؤه بالعود وأما لو زاد هذا التهوض عمدا لا معنى فان صلاته تبطل اهـ برماوى وفي قول على الجلال مائنه * (تنبيهه) * حاصل المسئلة ان من قام عن التشهد الاول غير قاصدا تركه فله العود ما لم يتصب ويسجد للسهم وان صار الى القيام اقرب منه الى القعود والافلا وان قام عنه قاصدا تركه فله العود ما لم يتصب ويسجد للسهم وان صار الى القيام اقرب منه الى القعود والافلا وان قام عنه قاصدا تركه لم تبطل مطلقا ثم ان عزم على فعله بعد قصده تركه فله العود أيضا ما لم يتصب لان النفل يجوز فعله بعد قصده تركه ما لم يفت محله ويسجد للسهم وان صار الى القيام اقرب كما مر وان علم مع استمراره على تركه بطلت صلاته بالعود فقط كما مر ان صار الى القيام اقرب والافلا وان من قام عن التشهد الاخير ساهيا غير قاصدا تركه فله العود وان اتصب ويسجد للسهم وان صار الى القيام اقرب والافلا وان قام قاصدا تركه بطلت صلاته ان صار الى القيام اقرب أو قصد وصوله لذلك ولم يعد لانه مما يبطل عمده والافلا كما يأتى وعلى هذا ينزل كلامهم فانهم هـ اذا فانه مما يجب المصير اليه ولا يجوز العود عنه الى غيره ولا التعويل عليه اهـ (قوله ولو شك) مراده بالشك مطلق التردد اهـ برماوى وخرج بقوله بعد سلامه ما قبله وقد علم مما مر انه ان كان في ترك ركعة أو شيئا من ركعاته وسجد للسهم وفيهما الاحتمال الزيادة أو لضعف النية بالتردد في مبطل ولو سلم لم وقد نسي ركعة فاحرم باخرى فورالم تنعقد لبقائه في الاولى ثم ان ذكر قبل طول الفصل بين السلام وتيقن الترك بنى على الاولى ولا تنظر لتحريمه هنا بالثانية وان تخلل كلام يسير أو استدبر القبلة أو بعد طوله استأنفها بالانتهاء مع السلام بينهما ومتى بنى لم تحسب قراءته ان كان قد شرع في نفل فان شرع في فرض حسبت لا اعتقاده فرضيتها فانه البغوي في فتاويه ثم قال وهو هذا اذا قلنا انه اذا تذكرك لا يجب القعود والافلا تحسب وعندى لا تحسب اهـ أي فيجب العود للقعود والغناء قيامه وهو الواجب وخرج بقوله ما لو طال الفصل بين السلام وتحريم الثانية فيصح التحريم بها وقول القائل هنا بين السلام وتيقن الترك وهم ولا يشك على ما تقرر انه لو تشهد في الرابعة ثم قام لخامسة سها كفاه بعد فراغها ان يسلم وان طال الفصل لكونه هنا في الصلاة فلم تضر زيادة ما هو من افعالها سها وان خرج منها بالسلام في طئه فاذا انضم اليها طول الفصل صار قاطعها بما يربدا كمالها به خلافا للزركشي في دعواه الاشكال وأفتى الوالدرجه الله تعالى فيمن سلم من ركعتين من رباعية تأسيأ و صلى ركعتين فلاثم تذكروا بوجوب استئنافها لانه ان أحرم بالنفل قبل طول الفصل فتحريمه به لم ينعقد ولا يبنى على الاول اطول الفصل بالركعتين أو بعد طوله بطلت اهـ شرح مر (قوله أيضا ولو شك بعد سلامه) خرج ما لو شك في السلام نفسه فيجب تداركه ما لم يأت بعبطل ولو بعد طول الفصل اهـ ع ش على مر (قوله بعد سلامه) أي الذي لم يعد بعده للصلاة ما لو شك بعد سلام حصل بعده عود فيلزمه التدارك لانه بان بالعود ان الشك في صلب الصلاة اهـ زى (قوله في ترك

وحد الركوع في الثانية بخلاف المأموم لما مر عن التحقيق وغيره اما اذا لم يقارب أو لم يبلغ ما مر فلا تبطل صلاته وذكرى في مسألة القنوت حكم العامد العالم والتاسي والجاهل والمأموم وتعدد الترك مع تعييده في مسألة التشهد بغير المأموم ومن زيادتي (ولو شك بعد سلامه) وان قصر الفصل (في ترك

فرض) أي ولو شرطنا الشرط هنا كالركن كما عتمد به مر في شرحه اه شيخنا وشمل الشك في الشرط ما إذا
 شك بعد السلام في الطهارة بعد تيقن الحدث وان كان الأصل بقاء الحدث لأن هذا الأصل معارض بان الأصل
 أنه لم يدخل الصلاة إلا بعد الطهارة نعم إذا شك في الصورة المذكورة في أثناء الصلاة بطلت كالشك في نية الوضوء
 في أثناء الصلاة فانهما يتطل بخلاف الشك فيها بعد السلام فإنه لا يضر بالنسبة لتلك الصلاة فيجتمع عليه افتتاح
 صلاة أخرى وأما الشك في وجود حدث منه بعد وجود الطهارة فلا يضر مطلقاً سواء كان في أثناءها أو بعدها لأن
 الأصل بقاء الطهارة اه شيخنا ح ف وفي قل على الجلال قوله في ترك فرض عدل عن أن يقول في
 ترك ركن يشمل الركن وبعضه والشرط وبعضه والمعين منهما والمبهم كترك الفاتحة أو بعضها أو الركوع أو
 طمأنينته أو بعض الأركان أو الاستقبال في جميع صلاته أو بعضها أو الستر كذلك أو الوضوء أو بعضه ولو نيته
 وان كان الآن غير متطهر أو نية الاقتداء في غير الجمعة أو بعض ذلك ومنه ما لو تيقن الطهارة وشك في الحدث
 أو عكسه وقال شيخنا بوجوب الإعادة في صورة العكس نعم التردد في نية الصلاة وتكبيره الأحرام موجب للإعادة
 لأن التارك لو أحد منهما ليس في صلاة إلا أن تذكر فعله ما ولو بعد طول الزمان وخروج بالتردد بعد الفراغ كما
 مر ما لو تردد قبل الشروع وحكمه طاهر وما لو تردد في أثناء الصلاة فيلزمه فعل ما تردد فيه في غير الشروط
 وتبطل صلته فيها نعم التردد في بعض الركن بعد فراغه منه لا يؤثر فيه فلا يلزمه إعادته اه وقوله وتبطل
 صلته فيها أي في الشروط أي في الشك فيها ومثل الشك فيها الشك في النية والتكبير ومحل البطلان ما لم
 يتذكر عن قرب أنه نوى أو كبر أو أتى بالشروط والأفلا تبطل وضابط القرب أن لا يمضي زمن يسع ركناً ولو
 قصيراً تأمل (قوله لم يؤثر) أي على المشهور والثاني يؤثر لأن الأصل عدم فعله فينبغي على اليقين ويسجد
 كما في صلب الصلاة أن لم يطل الفصل فإن طال استأنف اه شرح مر والظاهر أنه لا تسن مراعاة هذا
 القول لأنها توقع في باطل وهو فعل ما يأتي به بعد السلام بتقدير كونه زائدا اه ع ش عليه (قوله استأنف)
 أي ما لم يتذكر ولو بعد مدة طويلة بخلاف ما لو شك في ذلك قبل السلام فيفرق فيه بين تذكره حالاً فلا يضر
 وطول تردده فيستأنف اه ع ش (قوله وكذا الوشك الخ) خرج به الشك في نية القدوة في غير الجمعة كما أفتى
 به الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر وقوله في غير الجمعة ينبغي أن يلحقها ما تشترط فيه الجماعة كالعادة
 والجمعة جمع تقديم بالمطر بخلاف المذوور فعلها جماعة لأن الجماعة ليست شرطاً لصحتها بل واجبة للوفاء
 بالنذر اه ع ش عليه (قوله أيضاً وكذا الوشك هل نوى الفرض الخ) خرج به ما لو أحرم بفرض ثم ظن
 أنه في غيره فكمل عليه ثم علم الحال لم يضر وان ظن أن ما أحرم به نفل وعليه فهذا مما يفرق فيه بين الظن والشك
 اه ج بالمعنى اه ع ش على مر (قوله ويمكن إدراجها فيما زدت) أي بأن يراد بالنية أصلاً أو كيفية
 وانما لم يضر الشك بعد فراغ الصوم في نية المشقة الإعادة فيه ولأنه يغتفر فيها فيه ما لا يغتفر فيها هتاً وأما الشك
 في نية القدوة فلا يضر في غير الجمعة كما أفتى به والد شيخنا اه حل ومثله في شرح مر وقوله بعد فراغ الصوم
 مفهومه أنه إذا شك قبل فراغه من فريضة أو قضاءه كان فرضاً اه ع ش على مر (قوله وسهوه
 حال قدوته يحمله إمامه) ومثل السهو والعمد اه زى وحينئذ يراد بالسهو في كلام المتن الخلل الذي يجبر
 بالمجود سواء كان عمداً أو سهواً وفي الكلام حذف المضاف الذي صرح به مر في شرحه أي ومقتضى
 سهوه يقع الضاد وهو المجود وقوله يحمله أي يحمله طلبه منه تأمل (قوله كان سهت الفرقة الثانية
 الخ) وكان سهواً المرحوم عن المجود اه شرح مر (قوله يحمله إمامه) أي المتطهر فلا يحمل الإمام
 المحدث شيئاً من ذلك لعدم صلاحيته لتحمل دليل أنه لو أدركه كما عايناه لا يدرك الركعة وإنما أثبت المصلي
 خلفه على الجماعة لوجود صورته لانه يغتفر في الفضائل لا يغتفر في غيرها اه شرح مر وقد أشار
 السارح لهذا التمسيد بقوله واستثنى في الروضة الخ اه لكاتبه (قوله أيضاً يحمله إمامه) أي فيصير المأموم

فرض) بقيد زدت بقولي
 (غير نية وتكبير) لحرمة لم
 يؤثر) لأن الظاهر وقوع
 السلام عن تمام فإن كان
 الفرض نية أو تكبيراً
 استأنف لانه شك في أصل
 الإله فادوكذا الوشك هل
 نوى الفرض أو التطوع
 كما قاله البغوي ويمكن
 إدراجها فيما زدت) وسهوه
 حال قدوته) الحسية كأن
 سهواً عن التشهد الأول أو
 الحكمية كأن سهت
 الفرقة الثانية في ثانيها في
 صلاة ذات الرقاع (محمله
 إمامه) كما يحمل الجهر

كله فله حتى لا يتخص شيء من ثوابه اه ع ش على مر وعبارة الشورى وانظر هل المراد تحمل نفس
الطلب كيدله قوله كما يحمل الجهر الخ أو المراد تحمل نفس الخلال كيدله قوله ويلحقه سهو امامه ومعناه ان
الامام سبب في جبره أو المراد تحمل نفس السجود بهذا المعنى وعلى هذين يخالف تحمل السجود تحمل نحو
الجهر تأمل انتهت ومن فروع هذه المسئلة ما لوطن مسبوق بركة سلام امامه وقام وأتى بركة قبل سلام امامه
فانه لا يعتد بما فعله لو قوعه في غير محله فاذا سلم امامه أعادها ولا يسجد للسهو لبقاء حكم القدوة ولو علم في قيامه
ان امامه لم يسلم لزمه الجلوس اذ قيامه غير معتد به فاذا جلس ووجد لم يسلم فان شاء انتظر سلامه وان شاء فارقه
فلواتها جاهلا بالحوال ولو بعد سلام الامام لم تحسب فيه عيدها للمامرو يسجد للسهو ولا زيادة بعد سلام الامام اه
شرح مر (قوله وغيرهما) كالقنوت وسجود التلاوة ودعاء القنوت والقراءة عن المسبوق والقيام عنه
والتشهد الاول عن الذي أدركه في الركعة الثانية وقراءة الفاتحة في الجهرية على القديم فهذه عشرة أشياء اه
حوادثي شرح الروض اه شوري (قوله ولو ذكر في تشهد الخ) معطوف على التفريع فهو تفريع ثان
وخرج بذكر مالوشك في ترك ركن الخ فيأتي بركة أيضا لكنه يسجد وانما يسجد في هذه لان ما فعله مع
التردد بعد سلام الامام محتمل لازية بخلاف التذكر فلم يفعل معه محتملا لازية بعد سلام الامام وانما
هو جبر لما وقع مع الامام اه شيخنا (قوله آتفا) أي في الآتف كما يشير اليه اعادة في المعطوف اه شوري
والمراد بالآتف القريب اه شيخنا (قوله من نية أو تكبير) أي فتذكر ترك أحدهما أو شكه فيه أو في شرط
من شروطه اذا طال أو مضى معه ركن يقتضي اعادتها كما مر بعض ذلك اه شرح مر (قوله بسلام امامه)
أي سواء سلم بعد وهو ظاهر أو معه لا خلال القدوة حال سلام الامام وان كانت باقية فهي كالعدم اه
ع ش وعبارة شرح مر فلو سلم المسبوق بسلام امامه أي بعده ثم ذكر بني على صلاته ان كان الفصل قصيرا
وسجد لو قوع سهوه بعد انقضاء القدوة اما لو سلم معه فلا يسجد على أحد احتمالين ذكرهما ابن الاستاذ
واعتمده الاذرعى وأوجههما السجود لضعف القدوة بالشروع فيه وان لم تنقطع حقيقة عنها الابتسام السلام
ويؤيد ذلك ما سيأتي انه لو اقتدى به بعد شروعه في السلام وقبل عليه لم تصح القدوة على المعتمد ولو نطق
بالسلام فقط ولم ينوبه الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم فلا يسجد لعدم الخطاب والنية والسلام من أسماء
الله تعالى فان نوى الخروج من الصلاة ولم يقل عليكم سجد كما قال الاستاذ نوى انه القياس انتهى (قوله ويلحقه
سهو امامه) أي ان اقتدى به قبل السجود فان اقتدى به بعده فلا يلحقه على المعتمد اه شيخنا (قوله سهو امامه)
أي ولو باعتبار عقيدة المأموم له ومنه ترك حنفي القنوت اه شوري وانما يلحقه سهو امامه قبل اقتدائه به
لانه عهد تعدى الخلل من صلاة الامام صلاة المأموم دون عكسه اه شرح مر (قوله فان سجد امامه تابعه)
أي ان كان المأموم قد فرغ من تشهده والاشتغال بأكمله وسجد ويغفر له هذا التخلف على المعتمد اه شيخنا
وهو مصرح به في شرح مر وعبارته ولو سجد الامام بعد فراغ المأموم الموافق من أقل التشهد لزم المأموم
موافقته في السجود ويندب له موافقته في السلام فيما يظهر وان اقتضى كلام بعضهم لزومه فيه أيضا لان
للمأموم التخلف بعد سلام امامه أو قبل أقله تابعه حتما على ما اقتضاه كلام الخادم كالبخر ثم يتم تشهده كما لو سجد
للتلاوة وهو في الفاتحة وعليه فهل يعيد السجود فيه احتمالا لا ومقتضى كلام الزركشي في خادمة اعادته ووجه
بأنه قياس ما تقر في المسبوق وقد يوجه القول بعدم اعادته ويفرق بينه وبين المسبوق بأن الجلوس الأخير
محل سجود السهو في الجملة كما صرح حوايه في السورة قبل الفاتحة انه لا يسجد لنقلها لان القيام محلها في الجملة
هذا الذي أفتى به الوالد رحمه الله تعالى انه يجب عليه اتمام كلمات التشهد الواجبة ثم يسجد للسهو انتهت
أي ويكون هذا كبطوء القراءة فيه سذر في تخلفه لانتحاله كما عذر ذلك في اتمام الفاتحة اه ع ش عليه
(قوله أيضا فان سجد امامه) أي ولو اغترس وكاعتقاد حنفي ترك القنوت في الوتر فان أفتى به المأموم معه في محله

والسورة وغيرهما (فلو
ظن سلامه وسلم في ان خلافه)
أي خلاف ما ظنه (تابعه)
في السلام (ولا يسجد) لان
سهوه في حال قدوته (ولو
ذكر في تشهده ترك ركن
غير مامر) آتفا من تكبير
أونية وفي ركن الترتيب من
سجدة من ركعة أخيرة (أفتى
بعد سلام امامه بركعة) كأن
ترك سجدة من غير الأخيرة
(ولا يسجد) لان سهوه في
حال قدوته وخرج بحال
قدوته ولو سجد قبلها أو بعد
انقطاعها فلا يسجد له امامه
فلو سلم مسبوق بسلام امامه
وذكر بني ان قصر الفصل
وسجد (ويلحقه) أي المأموم
(سهو امامه) كما يحمل
الامام سهوه سواء أسبغها
قبل اقتدائه به أم حال
اقتدائه (فان سجد) امامه
(تابعه) فان ترك متابعته

لزمه متابعتة وان لم يعلم سهوه لانه الا نلخص المتابعة حتى لو ترك بعضه امتنع على المأموم انما هو وبذلك
 فارق عدم متابعتة في قيامه خلفه وأما السجود لاجل سهو والامام فهو في الآخر نعم ان كان المأموم
 مسبوقا وسجد الامام الخفي بعد سلام نفسه لم يجزله متابعتة وانما يسجد في آخر صلاة نفسه وكذا لو كان
 المأموم شافعيما موافقا لم يتم التشهد الواجب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الواجبة فيجب عليه
 التخلف لانما هم لانه سجود جابر لا لخص المتابعة وهو لا يقع جائزا قبل تمام الواجب خلافا للعلامة ابن حجر
 فلو سجد قبل تمامهما علم دأعا لما بطلت صلاته لانه لم يرمعه به ثم يجب عليه ان يسجد بعد تمامهما ولو بعد
 سلام الامام لاستقراره عليه بفعل الامام فان لم يسجد وسلم عاندا أو ساهيا وطال الفصل بطلت صلاته فلهما والا
 وجب عليه العود الى الصلاة ليسجد فان لم يعد بطلت أيضا ولو لم يسجد الامام لم يتعين على المأموم السجود
 ولو سجد الامام في هذه سجدة فقط لم يتعين عليه أيضا ولا يجوز له سبق فعل الثانية ويندب له وفاق فعلها كما في
 غيره هذه وهو أولى مما لو تركه الامام اه برماوى (قوله أيضا فان سجد تابعه) أى وان لم يعرف انه سها حلا
 له على السهو حتى لو اقتصر على سجدة واحدة سجدة المأموم أخرى لاحتمال ترك الامام لها سهوا اه شرح مر
 وقوله سجدة المأموم أخرى أى ولو قبل سلام الامام لان غايته بتقدير ان يتذكر الامام انه لم يسجد يكون سبقه
 بركن وهو لا يضر ويحتمل أن لا يأتي بالشأنية الا بعد سلام الامام وان أدى الى تطويل الجلوس بين السجدين
 حلا للامام على انه قطع سجود السهو وهو بتقدير ذلك يكون سجود المأموم بعد سلام الامام اه عش عليه
 (قوله أيضا فان سجد تابعه) أى لزوما كما في شرح مر ويدل عليه قول الشارح فان ترك متابعتة الخ وهذا
 الزوم لا فرق فيه بين الموافق والمسبوق من غير خلاف وأما ما سبأنى من أن سجود السهو يتعين على المأموم
 بفعل الامام ومن الخلاف في كونه خاصا بالموافق أو غير خاص فهو مفروض فيما لو لم يسجد المأموم مع الامام من
 غير قصد للتخلف كان سهوا عنه فبعد سجود الامام يلزم المأموم أن يسجد ان كان موافقا ولو بعد سلام امامه لان
 كان مسبوقا فلا يلزمه السجود بعد سلام الامام وهذا على القول بانه خاص بالموافق تأمل (قوله بطلت صلاته) أى
 بمجرد شروع الامام في السجود وان لم يتأسس به وأما ان تركها اتفاقا فلا تبطل الا بسبقه له بركنين فعليين وذلك
 بهوى الامام للسجود الثانى اه شيخنا وحاصل هذا انه ان قصد عدم السجود معه بطلت بمجرد شروع الامام
 في السجود وهذا معنى الشق الاول وان لم يقصد بطلت بسببه بالر كنين وهذا هو المشار اليه بالشق الثانى انتهى
 (قوله واستثنى في الروضة) أى من القاعدتين وقوله فلا يلحقه سهوه لف ونشر مشوش وقوله وما اذا تبين
 الخ مستثنى من قوله فان سجد تابعه اه شيخنا قيل أى قال فى التصحيح وهذه المسئلة مشككة تصويرا
 وحكما واستثناء أى كيف يتصور ان يتيقن غلط الامام وهو في الصلاة وجوابه ان ذلك يتصور بأمور منها
 الكتابة بان كتب له ان سجوده لترك الجهر مثلا وكيف لا يسجد لسجود الامام وقد تقرر ان من ظن سهوا فسجد له
 ثم بان عدمه سجد ثانيا سهوه بذلك السجود فسجد الامام مقتضى للسجود والحالة هذه وجوابه ان الفرض انه
 لا يتابعه في ذلك السجود الذى غلط في مقتضيه لانه لا يلزمه سجود بذلك ولزوم السجود بذلك المسئلة أخرى ليس
 الكلام فيها وكيف يقال ان هذا الامام سها أى اتى بمقتضى سجود السهو وجوابه ان ذلك بحسب الصورة
 الظاهرة اه حل وعبارة شرح مر ومحل لزوم المتابعة فيما ذكره المصنف ما لم يتيقن غلطه في ذلك فان تبينه
 لم يتابعه كان كتب أو اشار أو تكلم قليلا جهلا وعذرا أو سلم عقب سجوده فرأه هاويا لسجوده ابطاء حركته
 أو لم يسجد لجمله به فأنخبره ان سجوده لترك الجهر أو السورة فلا اشكال حيث قد في تصوير ذلك وما استشكل به حكمه
 من ان من ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد ثانيا سهوه بالسجود فيفرض عدم سهو الامام فسجوده وان
 لم يقتض موافقة الامام يقتضى سجوده وجوابه ان الكلام انما هو في أنه لا يوافق في هذا السجود لانه غلط وأما
 كونه يقتضى سجوده لا سهوه معدنية المفارقة أو سلام الامام المذكور آخر فتلك المسئلة أخرى ليس الكلام فيها

عذر بطلت صلاته واستثنى
 في الروضة كآصلها ما اذا
 تبين له حدث الامام فلا
 يلحقه سهوه ولا يحمل الامام
 سهوه وما اذا تبين غلط
 الامام في ظنه وجود مقتضى
 للسجود فلا يتابعه فيه (ثم
 يعيده مسبوق آخر صلاته)

مع وضوح حكمها من أنه يسجد لسجود الامام لانه فعل ما يبطل عمده وما استشكل به استثناءها من ان هذا
الامام لم يسه فكيف تستثنى من سهو الامام بجوابه انه استثناء صورة انتهت (قوله لانه محل سجود السهو)
ذكر شيخنا كج ان سجود السهو بفعل الامام يستقر على المأموم فيصير كالركن حتى لو سلم ناسياله وتذكره
لزمه العود اليه ان قرب الفصل والاعاد صلاته وهل هذا خاص بالموافق أو جارحى في المسبوق فيكون قول
المصنف هنا ثم يعيده مسبوق آخر صلته أى ندب على الاول وجوباً على الثانى الذى تحرر الاول فلا يستقر
الاعلى الموافق اه حل ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش قوله يستقر على المأموم ظاهره ولو مسبوفاً
وعبارة ج * (تنبيه) * قضية كلامهم ان سجود السهو بفعل الامام يستقر على المأموم وبصير كالركن
حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهياً عنه لزمه ان يعود اليه ان قصر الفصل والاعاد صلته كما لو ترك منهار كتناول ينافى
ذلك ما ياتى انه لو لم يعلم سجود امامه للتلاوة الا وقد فرغ منه لم يتابعه لانه ثم فات محله بخلافه هنا اه أقول قضية هذا
الفرق ان المسبوق لا يستقر عليه سجود السهو بفعل الامام لانه فات محله بفراغ الامام منه لفوات المتابعة كما فى
سجود التلاوة ثم رأيت سم على ج صرح به وقوله بفعل الامام يستقر على المأموم هو مفروض فيما اذا
سجد الامام قبل السلام فلو كان حنفياً مثلاً يرى السجود بعد السلام فسلم عامداً ثم سجد هل يستقر على المأموم
بفعل الامام له أولاً لانقطاع القدوة بالسلام فيصير كالو سلم الامام ولم يسجد فيسجد المأموم ندباً لجبر الخلل للواقع
فى صلته قال سم على ج الا قرب الثانى وهو ظاهر ويعلل بما تقدمت الإشارة اليه بأنه بسلام الامام
انقطعت القدوة وصار المأموم منفرداً فلم يبق بينه وبين الامام ارتباط حتى يستقر عليه بفعله وكتب على
سم شيخنا العلامة الشوبرى لوجه لهذا التردد لانه بسلام الامام انقطعت القدوة فهو باق على سنته
ولا يستقر عليه بفعل الامام * (فائدة) * لو أخر الامام السلام بعد سجوده وقدها المأموم عن سجوده ثم
تذكر قبل سلام الامام فيظهر انه يسجد ولا ينتظر سلام الامام كالمسبوقه الامام باقل من ثلاثة اركان طويلاً
لسهوه عن متابعته فنه يمشى على نظم صلاة نفسه اه سم على ج اه (قوله أى وان لم يسجد الامام وسلم)
أى بان تركه متعمداً أو ساهياً أو معتقداً كونه بعد سلامه ولو تخلف المأموم بعد سلام امامه ليسجد فعاد الامام
للسجود لم يتابعه سواء أسجد قبل عود امامه أم لا لقطع القدوة بسجوده فى الاولى وباستمراره فى الصلاة بعد سلام
امامه فى الثانية بل يسجد فيهما منفرداً بخلاف ما لو قام المسبوق لما أتى بما عليه فالقياس كما قاله الاسنوى لزوم
العود للمتابعة والفرق ان قيامه لذلك واجب وتخلفه ليسجد مخير فيه وقد اختاره فانقطعت القدوة فلو سلم المأموم
معه ناسياً فعاد الامام للسجود لزمه موافقته فيه لموافقته له فى السلام ناسياً فان تخلف عنه بطلت صلته حيث
لم يوجد من المأموم ما ينافى السجود فان وجد منه فلا كدنه أو نية أقامته وهو قاصر أو بلوغ سفينة دار أقامته
أو نحو ذلك وان سلم بعد اعادة الامام لم يوافق لقطعه القدوة بسلامه عمداً اه شرح مر وقوله بل يسجد فيهما
منفرداً أى يسجد المأموم وهو ظاهر فى الصورة الثانية أى فى الاولى فلعل المراد انه يعتد بسجوده منفرداً للظهور
انه لا يطلب منه سجود بل لا يصح حيث يسجد قبل عود امامه اه ع ش عليه (قوله وسجود السهو وان كثر الخ)
والوجه جبره لكل سهو وقع منه ما لم يخصه ببعضه فيختص به ويكون تارك الباقي وما قاله الرويانى من احتمال
بطلانها حينئذ لانه غير مشروع الا أن مدفوع بمنع ما عاله اذ هو مشروع لكل على انفراد وانما غاية الامر
انها تداخلت فاذا نوى بعضها فقد أتى ببعض المشروع اه شرح مر وقوله ويكون تارك الباقي أى ثم لو عن
له السجود للباقي لم يجز واذا فعله عامداً علماً باطلت صلته لانه زيادة غير مشروع لغوانه بتخصيص السجود
الذى فعله ببعض مقتضيات ولو نوى السجود لترك الشهاد الاول مثلاً وترك السورة فالظاهر ان صلته تبطل
لان السجود بلا سبب ممنوع وبنيته ما ذكر شرك بين مانع ومقتض فيغلب المانع وبقي ما لو قصد أحدهما
لا يعينه هل يضراً أم لا فيه نظار الا قرب الاول لان أحدهما صادق بما يشرع له السجود وما لا يشرع فلا يصح

لانه محل سجود السهو
(والا) أى وان لم يسجد
الامام وسلم (سجد المأموم)
آخر صلته جبر الخلل صلته
بسهو امامه (وسجود السهو
وان كثر) السهو

لترديده في النية بينهما اه غش عليه (تنبيه) لا يخفى ظهور كلامهم أو صراحته في امتناع تعدد سجود السهو بتعدد المقتضى بخلاف سجود التلاوة وقد يفرق بان السبب هنا قد يكون بغير الاختيار وقد لا ينصرف لطلب تعدد السجود عما يتسلسل كذا قاله الشيخ في شرح الغاية (أقول) وكذا مقتضى سجود التلاوة قد لا يكون بالاختيار كما إذا جمع السماع من جماعة وقد لا ينصرف لتمام اه شورى وقوله قد لا يكون بالاختيار الخ فيه نظر لما سيأتي من ان المصلي انما يسجد لقراءة نفسه لا لقراءة غيره تأمل (قوله سجدتان) فان اقتصر على سجدة واحدة بطلت صلاته ان نوى الاقتصار عليها ابتداء فان عن له الاقتصار عليها بعد فعلها لم يؤثر لانهم ما نزل وهو لا يصير واجبا بالشروع فيه اه شرح مر وهل له بعد الاقتصار على الاولى أن يأتي بالثانية أم لا فيه نظرون قل سم عن مر انه ان سجد على الفور جاز له ذلك اه شيخنا وقد يتصور السجود في الصلاة الواحدة بسبب السهو اثنتي عشرة سجدة وذلك فيمن اقتدى في رباعية باربعة أئمة اقتدى بالاول في الشهادتين ثم بكل من الثلاثة الباقيات في ركعتيه الأخيرة ثم صلى الرابعة وحده وسها كل امام منهم فيسجد معه لسهو ثم ظن انه سها في ركعتيه فيسجد لسهو نفسه ثم بان انه لم يسجد فيسجد فهذه اثنتا عشرة سجدة اه برماوى (قوله بنية سجود السهو) والنية هي القصد ويجب التعرض لخصوص السهو ولا يكتفى بنية مطلق السجود وظاهر انه لا تكبير فيها للحرمان حتى يجب قرنها به والاوجه بطلانها بالتلفظ بالنية فيها الا لضرورة الى ذلك اه شرح مر (قوله ايضا بنية سجود السهو) محل ذلك في غير المأموم وأما هو فالواجب عليه المتابعة اه برماوى (قوله قبيل سلامه بان لا يفصل بين السلام والتشهد مع توباعه شيء من الصلاة ولا يضر طول الفصل بينهما بسكون طويل كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (قوله اذ ذلك) اسم الإشارة راجع الى قبيل سلامه واذ ظرف بمعنى وقت وذلك مبتدأ خبره محذوف لان اذ لا تضاف الا الى الجملة والتقدير اذ ذلك موجوداى وقت القبيل موجودا واضافتها هنا من اضافة العام الى الخاص لان القبيل زمان أيضا اه شيخنا (قوله على انه) أى السلام اه شورى لم يكن عن قصد اى بل كن سهوا وقوله مع انه أى السجود بعد السلام لم يرد لبيان الخ أى وانما ورد لبيان ان السلام سهو لا يبطل اه ع شواذ ثبت انه لم يرد لبيان حكم سجود السهو وجب تأويله على وفق الورد لبيان الصريح الذى لا يمكن تأويله ولا يجوز دونه اه شورى وتأويله بان يقال سلامه قبل السجود كان سهوا بدليل انه أعاده بعد سجود السهو اه (فائدة) ذكر الشيخ محيى الدين بن عربى ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد لسهو خمس مرات احداها شك في عدد الركعات فسجد ثانيا فام من ركعتين ولم يتشهد فسجد ثالثا فاسلم من ركعتين فسجد رابعا فاسلم من ثلاث ركعات فسجد خامسا فاشك في ركعة خامسة فسجد اه برماوى وتقدم في الشارح سادسة وهو انه صلى الظهر فخسأ فسجد اه (قوله مع انه) اى السجود بعد السلام وهذا جواب ثان اى وانما أتى به صلى الله عليه وسلم استدراكا لما فات ولم يأت به لبيان ان محل السجود بعد السلام اه اطفحى (قوله سواء كان السهو بزيادة الخ) أشار به الى الرد على مقابل الجديد القائل بانه ان سها بقتضى سجدة قبيل السلام أو بزيادة فبعده اه شرح مر اه ع ش (قوله في واجباته ومنذوباته) كوضع الجهة والطمأنينة والتحمل والتسكيس والاقراش في الجلوس بينهما قال بعضهم يستحب ان يقال فيه ما سبحان من لا ينام ولا يسهو وهو اللائق بالحال قال الزركشى انما يتم اذالم يتعمد ما يقتضى السجود فان تعمده فليس ذلك لائقا بالحال بل اللائق الاستغفار وسكتوا عن الذكر بينهما والظاهر كما قاله الاذرى انه كالذكر بين سجدة صلى الصلاة فلا تخل بشرط من شروط السجدة أو الجلوس قطاهر انه يأتي فيه ما امر في السجدة من انه ان نوى الاخلال به قبل فعله أو معه وفعله بطلت صلاته وان طرأ له أثناء فعله الاخلال به وانه يتركه فتركه فورالم تبطل وعلى هذا الاخير يحمل اطلاق الاستنوى عدم البطلان اه شرح مر (قوله ومنذوباته) منها التكبير لهويه ولرفعه منه بل ارفع يديه كما سيأتي نظيره في سجود التلاوة اه حل (قوله فان سلم عدا) أى منذ كرا مقتضى سجود السهو وقوله

(سجدتان) بنية سجود السهو
(قبيل سلامه) لانه صلى الله عليه
وسلم فعله وأمر به اذ الك
ولانه لمصلحة الصلاة فكان
قبل السلام كما لو نسي سجدة
منها وأجابوا عن سجوده
بعده في خبر ذي اليسدين
وغيره بحم له على انه لم يكن
عن قصد مع انه لم يرد لبيان
حكم سجود السهو سواء
كان السهو بزيادة أو نقص
أم هما (كسجود الصلاة)
في واجباته ومنذوباته (فان
سلم عدا) مطلقا (أو) سهوا

أوسهوا أي ناسيا ان عليه مقتضى السجود واما السلام فهو عمد فيهما اه شيخنا (قوله أو طال فصل) أي
 بين تذكره وسلامه وكذا لو طئ نجاسة أو تسكام كثيرا أو أتى بفعل مبطل وكالسهو والجهل اه برماوى
 (قوله أو نحو ذلك) أي أو حصل نحو ذلك كان تخرق الحلف أو شفى دائم الحدث وليس من ذلك ما لو ضاق الوقت
 اه حل (قوله لم يسجد) أي يحرم عليه ولا يصير عائدا الى الصلاة في مسألة الجمعة والتميم وما سمح الحلف وأما في
 مسئلتى القاصر فلا يحرم عليه ولا يصير عائدا الى الصلاة فالمراد بقوله لم يسجد بالنسبة اليهما انه لم يسجد الا ان اذا
 رجع الى الصلاة لانه يلزمه الاتمام فيسجد في آخره ويمكن تصويرهما بما اذا كان القاصر متيمه اقدر على الماء
 فيكون قوله لم يسجد بالنسبة اليهما على ظاهره أي لم يجزله السجود أي العود الى الصلاة اه شيخنا (قوله أيضا
 لم يسجد) أي فلو فعل ذلك لم يصير عائدا الى الصلاة لانها انقضت على الصحة وعوده يؤدي الى خروج وقت الجمعة
 قبل الفراغ منها فتقلب ظهرا اه ع ش (قوله واذا سجد) أي أراد السجود فيصير عائدا بمجرد الارادة وان
 لم يسجد على المعتمد اه زى (قوله صار عائدا الى الصلاة) قال في الخادم الصواب ان معنى قولهم صار عائدا
 للصلاة اننا نتبين بعوده عدم خروجه منها أصلا لانه يستحيل حقيقة الخروج منها ثم العود اليها وان سلامه وقع سهوا
 لعذره بكونه لم يأت به بالنسبة ما عليه من السهو اه شرح م ر وفي قل على الجلال * (تنبيه) * لو كان
 اماما وخلفه مأموما فان كان مسبوقا وجب عليه العود اليه والجلوس معه وان كان قد قام ويلقى ما فعله وله
 موافقته الى سلامه أو مفارقتها وان كان موافقا قد سلم قبل عود الامام أو سجد للسهو أو شرع فيه لم تعد قروته
 بعود الامام ولا تلزمه موافقته والاعادت ولزمه وادعته وهذا ما يستفاد من شرح شيخنا وغيره اه (قوله فيجب
 أن يعيد السلام) تطرأ على قوله وصار عائدا الى الصلاة فقرع عليه فروعا ثلاثة هذا والثاني قوله واذا
 أحدث الخ والثالث قوله واذا خرج وقت الظهر الخ انظر م ر فمقتضاه ان صورة المسئلة في هذا الفرع الثالث
 أن العود قد صرح وان الوقت خرج بعد العود وهو المتبادر كما علمت فما كتبه زى هنا وتبعه حل و ع ش كما مبني على ان
 وهذا هو الظاهر كما لا يخفى وقوله والسجود في هذه حرام أي مع صحة العود وقوله لانه يفوت الجمعة أي ويوجب
 اتتمام الصلاة طهرا اه هذا هو المتبادر كما علمت فما كتبه زى هنا وتبعه حل و ع ش كما مبني على ان
 العود لم يصح وهو خلاف ظاهر كلام الشارح وسياقه (قوله واذا خرج وقت الظهر فيه) أي في السجود وكذا
 بعده وقبل السلام ففرض المسئلة ان الوقت خرج بعد ان عاد للصلاة بخلاف المسئلة المتقدمة في قوله نعم ان سلم
 صلى الجمعة الخ ففرضها ان الوقت خرج بعد السلام وقبل العود فلا يلتفت الى ما توهمه حل من انها عينها
 ولا لما توهمه أيضا حيث قال قوله لانه يفوت الجمعة مع امكانها ولا يصير عائدا اه اذ كيف يقول ولا يصير عائدا
 مع ان الفرض انه عاد ثم خرج الوقت في السجود أو بعده وقبل السلام اه شيخنا ح ف (قوله والسجود
 في هذه) أي فيما اذا سلم ولم يخرج الوقت ولكن علم انه لو سجد خرج الوقت وهو في السجود اه حل (قوله
 لانه يفوت الجمعة) أي ان قلنا به ولكنه غير مراد حتى لو سجد في هذه لم يصير عائدا اه ع ش وهذا مبني على
 ما فهمه هو والجماعة من ان العود لا يصح ولا يدخل به في الصلاة وسبب هذا فهم ان هذه المسئلة هي عين قوله نعم
 ان سلم صلى الجمعة الخ وقد عرفت انها غير هاتأمل (قوله صورة لاحكام) أي لا جبر لان الجابر للخلل انما هو
 الاخير اه شيخنا (قوله ولو سها امام جمعة) أي فعل ما يقتضى السجود اه شيخنا (قوله ولو ظن سهوا) أي ظن
 وقوعه من نسي السجود اه شيخنا ولو سجد لمقتض في ظنه فبان ان المقتضى غير مل بعبده لان جبر الخلل به ولا
 عبرة بالظن البين خطؤه اه شرح م ر (قوله فبان عدمه سجد) أي لانه يجبر الخلل الواقع قبله وبعده وفيه
 ولا يجبر نفسه اه شيخنا (قوله ثم سها قبل سلامه الخ) شامل لما لو سها فيه أو بعده وقبل أن يسلم اه ع ش
 وقوله لا يسجد ثانيا أي فهذه مستثناة من قوله سابقا ولسهوا ما يبطل عمده فقط كما صرح به م ر هناك اه
 * (باب في سجودي التلاوة والشكر) *

و (طال فصل) عرفنا (فات)
 السجود (والاسجد) نعم ان
 سلم صلى الجمعة فخرج وقتها
 أو القاصر فتوى الاقامة أو
 انتهى سفره بوصول سفينته
 أو رأى التيمم الماء أو
 انتهت مدة مسح الحلف أو
 نحو ذلك لم يسجد (واذا سجد)
 فيما اذا سلم سها ولم يبطل
 فصل (صار عائدا الى الصلاة)
 فيجب أن يعيد السلام واذا
 أحدث بطلت صلاته واذا
 خرج وقت الظهر فيه فاتته
 الجمعة قال البغوي والسجود
 في هذه حرام عند العلم بالحال
 لانه يفوت الجمعة مع امكانها
 ثم بينت ما يتعد فيه السجود
 صورة لاحكام فقلت (ولو
 سها امام جمعة وسجدوا
 فبان فوتها أتموا طهرا) لما
 سيأتى في بابها (وسجدوا)
 ثانيا آخر الصلاة لتبين ان
 السجود الاول ليس في آخر
 الصلاة (ولو ظن) المصلي
 (سهوا فسجد فبان عدمه)
 أي عدم ما ظنه (سجد)
 ثانيا لزيادة السجود الاول
 وكذا لو سجد في آخر صلاة
 مقصورة فلزمه الاتمام ولو
 سجد للسهو ثم سها قبل سلامه
 بكلام أو غيره لا يسجد ثانيا
 على الأصح لانه لا يامن من
 وقوع مثله فيتسلسل
 * (باب في سجودي التلاوة
 والشكر) *

اضافة السجود الى التلاوة من اضافة المسبب الى السبب والى الشكر بيانية لان السجود نفسه شكر او من
 اضافة الجزئ الى كليهما شجنا و ذكرهما هنا استطراد اذ محلهما بعد صلاة النفل لانه اكمل اه قل
 على الجلال (قوله تسن سجدة تلاوة الخ) محل السنية ان قرأ في غير الصلاة وغير وقت الكراهة ولو بقصد
 السجود أو قرأ في الصلاة لا بقصد السجود أو في صبح يوم الجمعة ولو بقصد السجود وقيد العلامة مر بسجدة ألم
 تنزيل وعمه العلامة زى كج في كل آية سجدة وما عد ذلك لا يسن فان قرأ في الصلاة بقصد السجود وسجد
 بطلت صلاته وان قرأ في وقت الكراهة لا بقصد السجود لم تكثره القراءة ولا يسن السجود ولا يبطل وان قرأ فيه
 ليسجد بعده فكذلك مع كراهة القراءة وان قرأ فيه أو قبله بقصد السجود فيه فيما حرمت القراءة والسجود وكان
 باطلا ولو تعارض مع التحية قدم عليها القول الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بوجوبه ولا يفوت أحدهما بالاخر
 ويقوم مقام السجود للتلاوة والشكر ما يقوم مقام التحية ان لم يرد فعلها ولو لم تطهر او هو سبحانه الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله أكبر زاد بعضهم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم أربع مرات ولا يقال كان قياس التحية
 أن يقولها مرة واحدة لان هنا سجدة واحدة وفي التحية أربع لاننا نقول هذه السجدة عبادة مستقلة كما ان الأربع
 عبادة مستقلة ولا يلزم عليه اذا نوى التحية أكثر من ركعتين ان يزيد على أربع اه برماوى * (تنبيه) * قد
 سئل العلامة ج عن قول الشخص سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير عند ترك السجود لآية السجدة
 الحدث أو عجز عن السجود كما جرت به العادة عندنا هل يقوم الاتيان بمقام السجود كما قالوا بذلك في داخل
 المسجد بغير وضوء أنه يقول سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله فانه عدل ركعتين كما نقله الشيخ زكريا في شرح
 الروض عن الاحياء فاجاب بقوله ان ذلك لأصله فلا يقوم مقام السجدة بل يكره له ذلك ان قصد القراءة فان لم
 يتمكن من التطهير أو من فعلها الشغل قال أربع مرات سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم قياسا على ما قاله بعضهم من سن ذلك لمن لم يتمكن من تحية المسجد الحدث
 أو شغل وينبغي أن يقال مثل ذلك في سجدة الشكر أيضا اه ع ش على مر * (فرع) * قال في المتوسط
 ذكر في البحر انه لو نذر سجود التلاوة في غير الصلاة صح او فيها لم يصح الشرط وفي صحة النذر وجهان الاقرب
 عدم صحة النذر كنذر صوم يوم العيد قال الاذرى ولم يضع التشبيه اه ووجه عدم ايضاحه حرمة الصوم دون
 السجود الا أن يعمل على أن مراده سجدة الشكر بدليل التشبيه اه شرح العباب اه سم على ج (قوله
 بفتح الجيم) ويجوز تسكينها تخفيفا أي لان السجدة على وزن فعلة وما كان كذلك من الاسماء يجمع على
 فعلات بفتح العين وما كان كذلك من الصفات يجمع على فعلات بالسكون اه ع ش على مر (قوله لقاري)
 أي لا بقصد السجود فان قصد به السجود وقوله وسامع أي ولو سمع بقصد السجود اه شجنا وعبارة
 الشو برى قوله وسامع أي وان كان سماعه بقصد ان يسجد فيها يظهر بخلاف القاري به هذا القصد انتهت
 وتقدم عن البرماوى انه اذا قرأ بقصد السجود يسن السجود وما تقدم عنه من قول عن حاشية قل على الجلال
 بالحرف تأمل وفي سم على ج مانصه * (فرع) * لو قصد سماع الآية لغرض السجود فقط فينبغي ان
 يكون كقراءة الغرض السجود فقط انتهى والاوجه في قارى وسامع وسمعت لها قبل صلاته التحية انه يسجد
 ثم يصليها لانه جلوس قصير اذ لا تفوت به فان أراد الاقتصار على أحدهما فالسجود أفضل للاختلاف
 في وجوبه وشمل كلامه ما لو قرأ آية بين يدي مدرس ليفسر له معناها فيسجد لذلك كل من القاري
 ومن سمعه لانها قراءة مشروعة بل هي أولى من قراءة الكافر لا يقال انه لم يقصد التلاوة فلا سجود لها لاننا نقول
 بل قصد تلاوتها لتقرير معناها اه شرح مر وبعض نسخه في الهامش معز ياله أم لو قرأها المفسر لاجل
 تقرير المعنى فلا سجود لان القرينة صرقتها عن التلاوة اه وقوله لانه جلوس قصير وعليه فلو تكرر سماعه
 لآية السجدة من قارى أو أكثر احتتمل ان يسجد لالتفوت معه التحية ويتركها زاد ويحتمل تقديم

(تسن سجدة تلاوة) بفتح
 الجيم (لقاري)

السجود وان فاتت به التحية وهو الاقرب أخذ من قوله فان أراد الاقتصار على أحدهما السجود أفضل وقوله ليفسر له معناها أي وكذا القارئ على الشيخ لتصحيح قراءته أو للاخذ عنه اهـ جـ وقوله لتقرير معناها يؤخذ من هذا التعايل ان مثله المستدل بالآية فيسجد وهو ظاهر لو جود هذه العلة في المستدل وفي كلام سـم على جـ خلافه وفيه وقفة ومن ذلك أيضا قراءته على الشيخ آيتها بوجوه القرآن فيستحب لكل من القارئ والشيخ السجود بعد المرات التي يكرر فيها القارئ الآية بكلماتها وأيت جـ صرح بذلك اهـ عـش عليه (قوله أيضا القارئ) قد وقع اضطراب في القراءة خارج الصلاة بقصد السجود هل هي مشروعة فيسن السجود لها أو لا فلا يسن فطلب مني تحرير ذلك وبيان المعتمد فنظرت في نقول المذهب المشهورة وسأذ كر لك عبارات القائلين بالاول والقائلين بالثاني وأبين المعتمد من القولين فاقوم قال مـر في شرحه وعبارة الانوار لو أراد ان يقرأ آية أو سورة تتضمن سجدة ليسجد فان لم يكن في الصلاة قولاً في الاوقات المنهية لم يكره اهـ وكتب عليه عـش قوله لم يكره أي بل هو مستحب اهـ وقال جـ في شرحه وانما لم يؤثر قصده السجود فقط خارج الصلاة والوقت المكروه لانه قصد عبادة لا مانع منها اهـ وكتب عليه سـم قوله وانما لم يؤثر الخ قد يدل على انه حجة فيستدل لكن الاقرب في شرح الروض انه لا يسجد لعدم مشروعية القراءة كالقراءة في صلاة الجنائزة اهـ وقضية تشبهه بالجنائزة عدم صحة السجود وقد يفرق بان القراءة خارج الصلاة والوقت المكروه مشروعة في الجملة بخلاف الجنائزة لا يقال بل هي مشروعة فيها أيضا في الجملة وذلك اذا عجز عن الفاتحة وحفظ آيات السجود لا نأقول هـ ذا العارض مع ان المعتمد ان من قرأ آيات السجود بديل الفاتحة لا يسجد اعطاء للبديل حكم المبدل هذا حاصل ما أريناه في النقول المفيدة مشروعية القراءة بقصد السجود خارج الصلاة فيفيد ذلك سن السجود واما النقول المفيدة عدم مشروعية عيبتها فممتنع السجود فمنها عبارة الروض وشرحه لشيخ الاسلام حيث قال ولا تسحب القراءة بقصد السجود بل تكره القراءة كقصد الصلاة في الاوقات المكروهة كما لو دخل المسجد في وقت النهي ليصلي التحية فالكره كراهة تحرير فعلم ان عدم استحباب قراءته لذلك اذا كان خارجا عن الصلاة وعن الاوقات المكروهة هل يسجد لها فيه نظر والاقرب لعدم مشروعية عيبتها كالقراءة في صلاة الجنائزة ومنها عبارة الشوبري حيث قال قوله وسامع أي وان كان معناه بقصد السجود ففيما يظهر بخلاف القارئ بهذا القصد ومنها عبارة زى لكنه عزاء عدم السجود لعدم مشروعية القراءة للحج اي في غير شرحه على المنهاج لما علمت من أن الذي فيه خلاف ذلك وأقول المعتمد ما ذهب اليه القائلون بمشروعية القراءة المقنضية طلب السجود لما علمت من ردهم القول بعدم السجود برددليله وهو عدم مشروعية القراءة وأيضاً شرح الروض وزى بين يدي الشبراملسي فعدوله عما ذهب اليه وتصرحه بخلافه يقتضي انه غير مرضي عندهم وأيضاً من المقرر انه متى وجد في شرح مـر حكم فهو المأول عليه ولا عبرة بمخالفة غيره وقد علمت نصريه بعدم كراهة السجود عن مقتضى مذهبنا ونقله عن الانوار وعدم الكراهة يقتضي عدم الكراهة اعطاء للسبب حكم مسببه وعدم كراهة نهاية يقتضي مشروعية عيبتها فيكون السجود لها سنة كما صرح به بحشبه العلامة الشبراملسي وايضاً حان نفي الكراهة يستلزم نفي الحرمة والاباحة لا يتوهم اثباتها اذ ليس لنا مجود متصف بها وليس من ماصدقاته الواجب فأنحصر نفي الكراهة في النذب المستلزم مشروعية سببه والله أعلم اهـ شيخنا حـف في رسالة له ألغها في شأن هذه المسئلة وقد نقلتها بالحرف كما رأيت (قوله ولوميبيا) أي مما يراو لوجنبناو كان القياس ان لا تكون قراءته مشروعة لان عدم الحرمة عليه لعارض عدم تكليفه اهـ حل وجعل الصبي متعلقا بالن يقتضي ان أفعاله يقال لها مسنونة وليس كذلك كما تقرر في الاصول من ان السن نوع من الحكم والحكم لا يتعلق بغير البالغ العاقل فالمراد بكونها سنة انه ياب عليها لانه مأور بها ولا يلزم من ثوابه عليها أمر بها وعبارة المحلى ولا خطاب يتعلق بفعل غير البالغ

ولوميبيا

العاقل وصحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها ليس لانه مأمور بها كالبالغ بل ليعتادها فلا يتركها ان شاء الله تعالى اه شيخنا (قوله أيضا ولوصيا) لم يقل أو كافر لعدم تأني المجرد منه لكن ينبغي انه لو قرأ وهو كافر ثم أسلم عقب قراءته وتطهر فوراً من السجود في حقه اه ع ش على مر (قوله أو امرأة) أي ولو رفعت صوتها بحضرة رجل أجنبي وخيف الفتنة لانهما مشروعة في الجملة وحرمة رفع صوتها بالقراءة حيثئذ عند دخول الفتنة لعرض اه حل (قوله أو خطيباً أو أمة) وكذا سامعوه يسجدون وان لم يسجد كما صرح به ج في شرح المنهاج في باب الجمعة ولكن المعتمد ان سامعاه لا يسجدون وسجد اه شوبري وقوله لا يسجد جزم به ج في الفتاوى حيث قال الوجه تحريم سجدة التلاوة حيثئذ اه وفي قل لكن لا يسجد سامعوه وان سجد فوق المنبر أو تحته لانه اعراض اه وذلك لانها ملحقة بالنفل وهو ممتنع من الحاضر بين يدي الخطيب (قوله أو أسفل المنبر) أي اذا لم يكن في النزول كلفه والاسن تركه كما أفاده كلامه في شرح الروض اه سم على المنهج اه ع ش على مر (قوله وسامع) أي لغير الخطيب حتى لو سجد الخطيب لقراءته لا يسمن لسماعه السجود لانه ربما فرغ قلبهم من سجوده فيكونون معرضين عن الخطيب اه شيخنا ح ف وفي سم على المنهج وينبغي كما بحثه مر انه لو سمع قراءة في السوق سجد وان كرهت بان المنهي القارئ لان الكراهة لخارج لالذات القراءة وسئل مر هل يسجد لسماع القراءة في الحمام قال نعم لان الكراهة لعارض وكذا لسماع القراءة في الخلاء كذلك فليتأمل وليجرب اه ع ش على مر (قوله قصد السماع) أي ولبعض الآية كان سمع بعضها واشتغل بكلام عن استماع البعض الآخر ولكن سمعهم من غير قصد السماع وبقي ما لو اختلف اعتقاد القارئ والسماع وينبغي ان كلامهما يعمل باعتقاد نفسه اذا ارتبطا بينهما اه ع ش على مر (قوله ولو كان القارئ كافراً) أي اذا حلت قراءته بان ربح اسلامه ولم يكن معاندا اه ج والمعمد ما اقتضاء اطلاق الشارح في الكافر فيسجد السامع لقراءته مطلقاً وان كان جنباً كما شهده كلامهم وشمل اطلاق القارئ ما لو كان انسياً أو جنباً أو ملكاً اه زيادي وعبارة ع ش على مر وينبغي ان مثل الانسي الجني فيسجد لقراءته ولو كان جنباً لانا لان علم حرمة القراءة عليهم مع الجنابة وبتقدير انهم مخاطبون بها فيجوز انهم لم يعلموا بالحكم فلا يتحقق النهي في حقهم انتهت (قوله قراءة مشروعة) راجع لكل من قوله لقارئ وسماع كما في شرح مر (قوله لجميع آية السجدة) أي من شخص واحد فقط على الاوجه من احتمالين في ج فلا يسجد اذا سمعها من قارئ ومن ذلك ان يقرأ بعضها ويسمع بعضها الا نحر كما هو ظاهر وهل يشترط ان يقرأها في زمن واحد بان يوالي بين كلماتها وأن يسمعها السامع كذلك أولاً كل محتمل فليجرب اه شوبري والاقرب الاول اه شيخنا (قوله مشروعة) بان لا تكون حراماً لذاتها كقراءة الجنب المسلم ولا مكروهة لذاتها كقراءة متصل في غير القيام كما سبصر به الشارح اه اطفحى وعبارة الرشيدى قوله مشروعة أي مقصودة ليجزى قراءة الطيور والسكران مأذوناً فيها شرعاً ليجزى قراءة الجنب المسلم انتهت ويمكن اخراج الاولى بالثاني أيضاً وفيه ان الجنب الكافر يسجد لقراءته مع انه منهي عنها اه شيخنا وعبارة حل قوله مشروعة بان لا يقرأها في الاوقات المكروهة ليسجد فيها أو في غيرها ليسجد فيها وكتب في محل آخر ما نصه وتقدم في الاوقات المكروهة في كلام المؤلف انه لو قرأ فيها آية سجدة أي لقصد السجود أي فيها أو قرأها في غيرها ليسجد فيها لم تنعقد وحيثئذ تكون غير مشروعة والظاهر ان مثل القراءة قصد سماعها الغرض السجود فيما ذكر ولا بد ان يقصد بها التلاوة ان يوجد صارف فقد فالوامع وجود الصارف لا يكون قرأاً فالأب القصد انتهت (قوله كالقراءة في القيام) أي ولو قيام الثالثة والرابعة من الرباعية فالقراءة فيها مشروعة لعدم النهي عن القراءة فيها وان لم تكن مطلوبة وفرق بين عدم العتب وطلب عدم اه ع ش على مر (قوله كقراءة متصل في غير محلها الخ) مثل بثلاثه لان القراءة في الاول

أو امرأة أو خطيباً أو أمة
السجود عن قرب بمكانه أو
أسفل المنبر (وسامع) قصد
السماع أم لا ولو كان القارئ
كافراً (قراءة) لجميع آية
السجدة (مشروعة)
كالقراءة في القيام ولو قبل
القاعة بخلاف غيرها
كقراءة متصل في غير محلها

مكروهة وفي الثاني محرمة وفي الثالث لا اذن ولا منع فيها فيصدق على الثلاثة انه لم يؤذن فيها شرعا اه شيخنا
 (قوله وقراءة جنب) أي مسلم مكاف أي فلو فعلها لا تنعقد اما الصبي فيسجد السامع لقراءته ولو كان جنب لعدم
 نفيه عن القراءة لاحقيقة ولا حكما ومن ثم لم ينع منه ما رواه فلو اغتسل الجنب غسلا لا يقول به السامع أو فعل
 ما يحصل الجنابة عند الشافعي دون غيره فهل العبرة بعقيدة السامع فلا يسجد حيث كان شافعيما يرى بقراءة الجنابة
 أو حصولها أو بعقيدة القارئ فيه نظرا وظاهرا ان العبرة بعقيدة القارئ لانه لا يرى التحريم ويحتمل ان كل
 واحد منهما يعمل بعقيدة نفسه وهو الاقرب اه ع ش على مر (قوله وسكران) أي وان لم يعتمد اه ج
 وهو ظاهر اطلاق الشارح اه ع ش على مر ومثل السكران المجنون والساقي والنائم والطير والمعلقة
 كالذرة ونحوها اه برماوى * (فائدة) * وقع السؤال في الرسم على قولنا آية سجدة هل يسجد السامع
 له أم لا ويمكن الجواب عنه بان الظاهر الاول لان كرامات الاولياء لم تنقطع بموتهم فلا مانع أن يقرأ الميت قراءة
 تامة حسنة يلتزمها وان لم يكن مكافا فليس هو كالساقي والجناد ونحوهما وأما لو مسح وقرا آية سجدة فينبغي
 أن يقال ان كان الحاصل مسح صفة سجدة لقراءته لانه آدى حقيقة وان كان مسح ذات فلا لانه اما حيوان أو
 جاد وكل منهما لا يسجد لقراءته اه ع ش على مر (قوله والاصل فيما ذكره من رواه الخ) وانما لم تجب
 عندنا لانه صلى الله عليه وسلم تركها في سجدة والنجم متفق عليه وصرح عن ابن عمر رضي الله عنه التصريح بعدم
 وجوبها على المنبر وهذا منه في هذا الموطن العظيم مع سكوت الصحابة دليل اجماعهم وأما مذهبنا تعالى من لم
 يسجد بقوله واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون فوارد في الكفار بدليل ما قبل ذلك وما بعده اه شرح مر
 (قوله حتى ما يسجد بعضنا) هو بالنصب لان ما نافية وفي ابن حجر على الاربعين انه بالرفع واقتصر عليه وبها مشه
 ونظر فيه بعضهم أي لان ما لا تمنع من نصب الفعل الواقع بعده حتى اه ع ش وقوله لمكان جهته انظر ما المراد
 بالمكان هنا فان كان المراد به الموضع فامعنى جمعه مع ما قبله وهو قوله موضع وان كان غيره فاهو حرر اه
 شوبرى وقال بعضهم المراد بمكان الجهة تمكينا اه شيخنا ح ف او المكان مصدر ميمي بمعنى الوضع اه
 شيخنا (قوله وتما كذا السجدة) أي للاتفاق على طلبها في هذه الحالة بخلاف حالة عدم سجوده فان فيها وجهها
 بعدم السجود للسامع اه برماوى وقوله ليس كذا كدها للقاصد أي للاتفاق على طلبها منه حيثئذ اه
 شرح مر (قوله فلا يرتبط به) أي لا ينتظره وبذلك حصلت المغايرة بينه وبين ما بعده ويجوز أن يكون من
 العطف التفسيري وكتب أيضا قوله فلا يرتبط به أي لا يجب ولا يسن اه شوبرى وعبارة شرح مر أي
 الاول له عدم الاقتداء به فلو فعله كان جائزا كما اقتضاه كلام البغوي والقاضي انتهت وهل يجوز للقارئ أن
 يقتدى فيها بالسامع فيه نظروا بظهور الجواز اه سم على المنهاج ومع ذلك فالاولى عدم الاقتداء بعكسه
 لانه ليس مما تشرع فيه كالجماعة اه ع ش عابه (قوله سجدة الحج) ان قلت لم سلك في عدها هذه الطريقة
 ولم يبدأ في عدها بترتيبها على ترتيب القرآن بان يبدأ بالاعراف قلت عذره في ذلك قصد المبادرة الى الرد على
 الخلاف فرد بقوله سجدة الحج على أبي حنيفة المنكر للثانية منها ما ورد بقوله وثلاث في الفصل على المذهب
 القديم القائل بان السجدة احدى عشرة باسقاط ثلاث الفصل كما في شرح المنهاج فقوله هنا وهي أربع عشرة
 أي على الجديد اه فان قيل لم اختصت هذه الاربع عشرة بالسجود عندنا مع ذكر السجود والامر له صلى الله عليه
 وسلم به في آيات أخر كما أخر الجروهل أتى قلنا لان تلك فيها مدح الساجدين صريحنا ودم غيرهم تلويحا وعكسه
 وشرع لنا السجود حينئذ لنقتم المدح تارة والسلامة من الذم أخرى وأما ما عدها فليس فيه ذلك بل نحو أمره
 صلى الله عليه وسلم مجرد داعن غير موافق لادخل لنا فيه فلم يطلب منا سجودا عنده فتأمله سيرا وفيها يتضح لك ذلك
 وأما تلون آيات الله آباء الليل وهم يسجدون فهو ليس مما نحن فيه لانه مجرد ذكر فضيلة لمن آمن من أهل الكتاب
 اه ج اه ع ش على مر أي فهو مدح لطائفة مخصوصة وكلامنا في مدح عام لكن يرد على الفرق المذكور

وقراءة جنب وسكران
 والاصل فيما ذكره من رواه
 الشيخان عن ابن عمر أنه صلى
 الله عليه وسلم كان يقرأ
 القرآن فيقرأ السورة فيها
 سجدة فيسجد ونسجد معه
 حتى ما يسجد بعضنا موضعا
 لمكان جهته وفي رواية مسلم
 في غير صلاة (وتما كذا)
 العجدة (له) أي السامع
 (يسجد القارئ) لكن
 تأ كدها لغير القاصد ليس
 كذا كدها للقاصد وذكر
 تأ كدها لغير القاصد مع
 التقييد بمشروعية القراءة
 من زيادته واذا سجد السامع
 مع القارئ فلا يرتبط به ولا
 ينزى الاقتداء به (وهي)
 أي سجدة التلاوة (أربع
 عشرة) سجدة الحج وثلاث
 في الفصل في النجم والانشقاق
 وقرأ والبقية في الاعراف
 والرد والفضل والاسراء
 ومريم والفرقان والنمل
 والم تنزيل وحام العجدة

كلا لا تطعمه واسجد واقترب فانه يسجد لها مع ان فيها امره صلى الله عليه وسلم اه (قوله ومجالها معروفه)
نم الاصح ان آخر آياتها في النحل يؤمرون وفي النمل العظيم وفي فصات يستمرون وفي الانشقاق يسجدون اه
شرح مر وقوله يؤمرون وقيل يستكبرون وفي النمل يعلنون وانتصره الاذرعى ورد قول المجموع بانه
باطل وفي ص واناب وقيل ما تب وفي فصات يستمرون وقيل تعبدون وفي الانشقاق آخرها اه ج أقول
والاولى له في الانشقاق تأخير السجود الى آخرها خروجها من الخلاف وسئل السيوطي هل تستحب عند كل محل
سجدة عملا بالقولين فاجاب بقوله لم أقف على نقل في المسئلة والذي يظهر المنع لانه حينئذ آت بسجدة لم تشرع
والقرب بسجدة لم تشرع لا يجوز بل بسجدة مرة واحدة عند المحل الثاني وتجزئه على القولين اما القائل بانه
محلهما فواضح وأما القائل بان محلهما الآية قبلها فقرأه آية لا تطيل الفصل والسجود على قرب الفصل مجزئ
اه أقول اذا سجد عقب انتهاء المحل الاول صح السجود عند القائل به ولم يصح عند القائل بالمحل الثاني فلو قرأ
بعد السجود الى المحل الثاني وأراد السجود عند القائل به فهل يصح السجود ولا بعد السجود الاول فاصلا مانعا
اولا فيه نظر وسئل ايضا عما قاله العلماء انه انما يسن السجود اذا قرأ أو سمع الآية كماله فان قرأ أو سمع
بعضها لم يسن له وقد خرم العلماء الذين عدوا الآية بان قوله تعالى في سورة النمل الله لا اله الا هو رب العرش
العظيم آية وكذا قوله في حم فان استكبروا الى يستمرون آية فهل اذا قرأ كلاما من هاتين يسن له السجود أولا
حتى يضم اليهما مقبلهما او هو قوله ان لا يسجدوا لله الى قوله وما يعلنون وقوله ومن آياته الابل الى قوله يعبدون
فاجاب بقوله نعم يسن له السجود ولا يحتاج الى ضم ما قبله اه وقد يستغرب وينبغي ان يراجع فانه يتبادر
من كلامهم خلافة وأوردته على مر فتوقف ونازع فيه ويكاد يصرح بخلافه ما ذكره الشارح من الخلاف في
آخر آياتها في هذه المواضع مثلا الاختلاف في ان آخر آية النمل رب العرش العظيم أو يعلنون لا يفهم منه الا ان
الله لا اله الا هو رب العرش العظيم ليس هو آية السجدة وحده والالم يكن الاختلاف في آخر آية السجدة بل في
نفسها اه سم على ج (قوله ابن العاص) يجوز فيه اثبات الباء وحذفها والاول اقصح اه قسطا في على البخاري
(قوله أقرأني رسول الله) أي ذكر لي أو أخبرني اه برماوى أو علمني اه (قوله ليس منها ص) يجوز قراءة ص
بالاسكان وبالفتح وبالكسر بلا تنوين وبه مع التنوين واذا كتبت في المصحف كتبت حرفا واحدا وأما في
غيرهم من يكتبها باعتبار اسمائها الثلاثة أحرف اه عبد الحق ومثله في شرح الروض وقوله فنه من يكتبها الخ
أي ومنهم من يكتبها حرفا واحدا وهو الموجود في نسخ المتن اه ع ش على مر (قوله الباقية منه) أي من
العدد المذكور في الحديث أي الباقية بعد الأربع عشرة المتقدم عددها فكانه قال والخمس عشرة هي الأربع
عشرة المتقدمة والخامسة عشر سجدة ص (قوله بل هي سجدة شكر) ومع ذلك لا تطلب الا عند قراءة الآية
كما ذكره الشارح بقوله تسن عند تلاوتها اه شيخنا (قوله سجدة داود) أي النبي وهو أبو سليمان داود بن
إسحاق بكسر الهمزة وسكون المثناة التحتية وبالسين المحجمة وكان أجر الوجه بسط الرأس أبيض الجسم طويل
الحيمة حسن الصوت طاهر القلب عاش من العمر مائة سنة مدة ملكه منها أربعون سنة ودفن خارج بيت
القدس وقيل ان عمره المحتم كان أربعين سنة فلما رآه آدم أعجبه فوهبه له من عمره ستين سنة فلما جاءه ملك الموت
ليقبض روحه قال اني رجعت فيما وهبته لداود فقال ملك الموت يارب انه قد رجع فيما وهبه لداود فقال دعه
فاني قد وهبته ستين سنة بدلها اه برماوى (قوله أي على قبول توبته) أي من خلاف الاولى الذي ارتكبه مما
لا يليق بكال شأنه لو جوب عصمته كسائر الانبياء صلى الله عليه وسلم لم عليهم عن وصمة الذنب مطلقا وانما خص
داود بذلك مع وقوع نظيره لادم وأيوب وغيرهما لانه لم يحك عن غيره انه لقي ما ارتكبه من الحزن والبكاء
حتى نبت من دموعه العشب والقلق المزجج ما بقيه فجوزي بامر هذه الامة بمعرفة قدره وعلى توبته وانه أنعم عليه
نعمة تستوجب دوام الشكر من العالم الى قيام الساعة اه شرح مر وقوله لانه لم يحك عن غيره الخ أي

ومجالها معروفه فواضح لذلك
بخبر أبي داود بإسناد حسن
عن عمرو بن العاص رضي
الله عنه قال أقرأني رسول
الله صلى الله عليه وسلم خمس
عشرة سجدة في القرآن منها
ثلاث في المفصل وفي الحج
سجدة ثان والسجدة الباقية
منه سجدة ص المذكورة
بقولي (ليس منها سجدة ص
بل هي سجدة شكر) خبر
النسائي بسجدة داود وتوبة
وسجدة شكر أي على
قبول توبته كما قاله الرازي

ولأنه وقع في قصته التنصيص على سجوده بخلاف قصص غيره من الانبياء فإنه لم يرد عنهم سجود عند حصول التوبة لهم اه ع ش عليه (قوله أيضا أي على قبول توبته) قضيته أنه لا بد لصحتها من ملاحظة كونها على قبول توبة داود وليس مراد انهم رأيت في سم على المنهج في اثناء عبارته مانصه وهل يتعرض لكونها شكرا بقبول توبة داود عليه السلام أو يكفي كونها مطلق نية الشكر ارضى الثاني الطباوى وم ر اه بقى ما لو قال نويت السجود لقبول توبة داود هل تنكفي أم لا فيه نظاروا الاقرب الاول لذكره السبب اه ع ش على م ر (قوله أيضا أي على قبول توبته) أي مما لا يبق به وهو انه كان عنده تسع وتسعون امرأة وطلب امرأة شخص ليس له غيرها وترزوها ودخل بها اه جلال وذلك الشخص هو وزير واسمه أوريا وقوله وترزوها أي بعد ان نزل له عنها وكان ذلك اسرع عظيم وهو انه رزق منها سليمان عليه السلام اه م ر حاشيه ولما طلبها من وزيره استحي منه فطلقها وكان ذلك جازا في شريعة داود معتادا في ما بين أمته غير مخجل باناروة فكان يسأل بعضهم بعضا ان ينزل عن زوجته فيتزوجها اذا أعجبه وقد كان الانصار في صدر الاسلام يواسون المهاجرين بمثل ذلك من غير تكبر خلاقان داود عليه السلام لعظيم منزلته وارتفاع مرتبته وعلا شأنه نية بالتشبه على انه لم يكن ينبغي له ان يتعاطى ما يتعاطاه آحاد أمته ويسأل رجلا ليس له الا امرأة واحدة ان ينزل عنها فيتزوجها مع كثرة نسائه بل كان المناسب له ان يغلب هواه ويصبر على ما امتحن به اه أبو السعود (قوله تسن عند تلاوتهم) أي للقارئ والسامع كما هو المفهوم من الحديث المتقدم وهو كان يقرأ القرآن فيقرأ السورة فيها سجدة فيسجد ونسجد معه الخ أي لان التلاوة حيث نسيب لتذكر قبول تلك التوبة فليست التلاوة هي سبب السجود وقوله كما يعلم مما يأتي أي في قوله وسجدة الشكر لا تدخل صلاة اه حل والتحقيق انها ليست شكر المحض ولا تلاوة محضة بل فيها الشائتان اه شيخنا وعبارة شرح م ر ولا ينافي قولنا ينوي بها سجدة الشكر قولهم سببها التلاوة وهي سبب لتذكر قبول تلك التوبة أي ولا جمل ذلك لم ينظر هنالما يأتي في سجود الشكر من هجوم النعمة وغيره لانها متوسطة بين سجدة محض التلاوة وسجدة محض الشكر انتهت (قوله في غير صلاة) ظاهره محبتها في الطواف وفي شرح العلامة الرملي انها تندب فيه وليس في كلام العلامة ابن حجر ما يخالفه قال بعضهم وينبغي نذب سجود الشكر فيه مطلقا اه برماوى (قوله ولا تدخل فيها) أي تحرم وتبطلها ومحل الحرمة والبطالان في حق العاقد العالم فان كان ناسيا أنه في الصلاة أو جاهلا فلا ويسجد للسهو ولو سجدها امامه لا اعتقاده ذلك كالحنفي لم يجز له متابعتها بل يتخير بين انتظاره ومفارقته وتحصل فضيلة الجماعة بكل منهما وانتظاره أفضل ولا ينافي ما قرر مما يأتي من ان العبرة باعتقاد المأموم لان محله فيما لا يرى المأموم جنسه في الصلاة من ثم قالوا يجوز الاقتداء بحنفي يرى القصر في إقامة الانراها نحن أي لا نرى القصر فيها لان جنس القصر جائز عندنا وبهذا ظهر ما في الروضة من عدم وجوب المفارقة وقولها انه لا يسجد أي بسبب انتظار امامه قائما وان سجد للسهو لا اعتقاده ان امامه زائد في صلاته ما ليس منها اه شرح م ر (قوله أيضا ولا تدخل) أي تحرم وتبطلها وان انضم له صد الشكر قصد التلاوة كما هو ظاهر لانه اذا اجتمع المبطل وغيره غلب المبطل اه شرح م ر وفي قول دلي الجلال وتبطلها بمجرد الهوى وان جهل البطلان أو نوى معها التلاوة اه قوله وان انضم لقصد الشكر الخ أي وانما يضرب قصد التفهيم مع القراءة مع ان فيه جمعا بين المبطل وغيره لان جنس القراءة مطلوب وقصد التفهيم طارئ بخلاف السجود بلا سبب فإنه غير مطلوب أصلا وهذه السجدة قلما تستحب في الصلاة كانت كالتى بلا سبب اه ع ش عليه (قوله ويسجد مصل الخ) أي غير فاقد الطهور من الجانب العاجز عن الطائفة اذا قرأ بدلها آية سجدة فلا يسجد لتسليط قطع القيام المفروض واعتمده التاج السبكي ووجهه بان ما لا بد منه لا يترك الا لما لا بد منه اه وهذا هو الظاهر اه شرح م ر (قوله أيضا ويسجد مصل لقراءته) أي لا يقصد السجود في غير صبح الجمعة وعبارة شرح م ر ولو قرأ في الصلاة آية سجدة أو سورتها

(تسن) عند تلاوتهم (في غير صلاة) ولا تدخل فيها كما يعلم مما يأتي (ويسجد مصل لقراءته)

بقصد السجود في غير الم تزيل في صبح يوم الجمعة بطلت صلاته على المعتمد ان كان عالما بالتحريم انتهت وقوله بقصد
السجود نخرج ما لو قرأ بقصد اداء سنة السورة بعد الفاتحة فيسجد وان علم قبل القراءة ان فيها يقرأ آية
سجدة وأنه يطلب منه السجود اذا قرأها وقوله بطلت صلاته أي بالسجود لا بمجرد القراءة لان الشروع فيها
ليس شروعا في الم بطل كماله عزم ان يأتي بثلاثة أفعال متوالية فلا تبطل صلاته الا بالشروع فيها وقوله ان كان
عالما بالتحريم أما الجاهل والناسي فلا ومنه ما لو أخطأ فظن غير يوم الجمعة ثم قرأ فيه ألم بقصد السجود اه
عش عليه (قوله أيضا ويسجد مصل لقراءته) ويلزمه ان ينتصب قائما منها ثم يركع لان الهوى من القيام
واجب ويسن له ان يقرأ قبل ركوعه في قيامه شيئا من القرآن ولو قرأ آيتها فركع بان بلغ أقل الركوع ثم بدله
السجود لم يجز لفوات محله أو فسجد ثم بدا العود قبل كماله جاز لانهم انفل فلم يلزم بالشروع اه شرح مر
(قوله لا لقراءة غيره) أي لعدم طلب اصغائه لها ولو صليا آخرها برماوى وعبارة شرح مر ويكره للمنفرد
والامام الاصغاء لقراءة غيرههما انتهت (قوله الامام وما الخ) مستثنى من المفهوم الذي قدره ومع ذلك هو
منقطع لان المأموم يسجد لسجدة الامام لا لقراءته ولو قال الشارح لا غيرها أي قراءة نفسه لصدق الغير بسجدة
الغير فيكون متصلا اه شيخنا وقوله فللسجدة امامه ولو تركها الامام سنت للمأموم بعد السلام ان قصر الفصل
لما يأتي من فواته بطله ولو مع العذر لانهم لا تقضى على الاصح اه شرح مر (قوله لا لقراءة غيره سجود)
أي لا يسجد المأموم لقراءة الامام من غير سجود امامه مالم ينو المفارقة وقوله فراهه للسجود وهو رائق بعذر لا يفوت
فضل الجماعة ومالم يحدث امامه والا يسجد ولو تبين له حدث الامام قبل قراءة الآية لم يسجد وان سجد الامام
واذا لم يفارقه في الاولى يسجد بعد الفراغ ان لم يطل الفصل ويندب للامام تأخير السجود الى ما بعد الفراغ ان
خشى على بعض المأمومين التخلف لبعده أو صمم أو جهل أو اسراره في القراءة أو نحو ذلك اه قل (قوله ولا لقراءة
نفسه) أي لانه يكره له قراءة آيتها وان لم يسمع قراءة الامام لعدم تمكنه من السجود وحيث تذهل تكون قراءته
لايتها غير مشروعة فلا يسن لسامعها السجود الظاهر نعم وهذا شامل لآية السجدة في صبح يوم الجمعة فانه يكره
في حقه ذلك وان لم يسمع قراءة الامام فاطافوه من ان المأموم يقرأ حيث لم يسمع امامه مقيد بغير آية سجدة
وذكر شيخنا زى نقلا عن شيخنا الرملي ان محل كراهة قراءة المأموم آية سجدة في غير صبح يوم الجمعة ان لم يسمع
قراءة الامام وقدمنا ان هذا مفرع على كون المأموم يستحب له قراءة آية سجدة في صبح يوم الجمعة وليس كذلك
لان محل استحباب قراءة الم السجدة خاص بالامام والمنفرد اه حل (قوله أيضا ولا لقراءة نفسه) انظرو
سجد لقراءة نفسه وسجود امامه هل تبطل صلاته كمن سجد بقصد التلاوة والشكر أولا ويفرقاه شوبري
والاقرب البطلان لانه اذا اجتمع الم بطل وغيره قدم الم بطل اه اطفحى (قوله بطلت صلاته) أي برفع الامام
رأسه من السجود ان لم يقصد عدم السجود معه وبمجرد هويه ان قصدوه هذا في الاولى وأما في الثانية فتبطل
بمجرد هويه أي المأموم وهذا اذا قصد السجود ابتداء والاقبطل اذا وضع جبهته مع بقية الاعضاء والتخامل
والتكيس وان لم يعلم ان كماله نظيره هذا ويمكن ان يكتفى هنا بمجرد وضع الجبهة اه من الحامى رحمه الله
(قوله للمخالف الفاحشة) أي وقد انتقل من واجب الى سنة بخلافه فيما تقدم فيها اذا ترك التشهد الاول أو
الثنوت فانه انتقل من واجب الى واجب فلم ينظر لفحش المخالف اه حل (قوله رجع معه ولا يسجد) أي الان
نوى مفارقة وهى مفارقة بعذر اه شرح مر وفيه نظر لانه بنية المفارقة صار منفردا وهو لا يسجد ان غير
قراءة نفسه اللهم الا أن يقال ان المأموم قرأ آية ثم فارق أو يقال ان قراءة امامه تزلت منزلة قراءته هو ثم رأيت
سم على ج صريح بالجواب الثاني حيث قال فان قلت المأموم بعد فراقه غايته انه منفرد والمنفرد لا يسجد
لقراءة غيره قلت فرق بينهما مالا ان قراءة الامام تتعلق بالمأموم ولذا يطلب منه الاصغاء لها قائله اه ع ش
عليه وعبارة الرشيدى قوله الا ان نوى مفارقتها أي فان فارقه سجد جواز ابل ندبا كما صرح به الشهاب سم

لا لقراءة غيره (الا
مأموما فللسجدة امامه)
لا لقراءة غيره سجود ولا
لقراءة نفسه (فان) يسجد امامه
(وتخاف) هو عنه (أو
سجد) هو (دونه بطلت)
صلاته للمخالف الفاحشة
ولو لم يعلم سجوده حتى رفع
رأسه لم تبطل صلاته ولا
يسجد ولو علم والامام في
السجود فهو ليس بسجد فرقع
الامام رأسه رجع معه ولا
يسجد

في حوائش الخفة ووجهه انه وجد سبب السجود في حقه حال القدوة فلا يرتب عليه مسيئه ولا يضرب في ذلك فعلة
بعد الانفراد قال الشهاب المذكور ولا ينافيه قواهم سجد المأموم لسجود امامه لا لقراءته لان ذلك مع استمرار
القدوة ولان المنفرد لا يسجد لقراءة الامام لانه لا علة بينهما ما والا انفرادهما عارض انتهت (قوله ويكبر المصلي
للهم) وينبغي له ان يقف بعد فراغ الآية وقفة لطيفة للفصل بينها وبين هوى السجود كما قيل به قبل هوى
الركوع اه عش على مر (قوله ولفعل الخ) أعاد الامام ليفيد صريحا ان لكل من الهوى والرفع
تكبير اولوا أسقطها التوهم خلاف ذلك اه شيخنا (قوله ولا يجلس لاستراحة) فلو خالف وجلس لا يضركا
في شرح قوله وثانها ترك زيادة ركن الخ اه عش لكن تقدم تقييده بكونه جالوسا خفيفا بقدر الطمأنينة
فأقل وانه لو زاد على ذلك بطلت صلاته اه (قوله واركانها الغير متصل الخ) انظر هل عدوا النية ركنا وكذا الجلوس
للسلام كما مر في صفة الصلاة اه شيخنا ويحجب عن هذا التوقف بان النية عدوها ركنا فهي داخله في تعبير
المتن بالنحر كذا ذكره الشارح فجملة أركانها أربعة كفاي قل على الجلال ويحجب عنه أيضا بان الجلوس
للسلام ليس ركنا بخصوصه بل يكفي أن يسلم من جلوس ومن اضطجاع وفي قل على الجلال وسكت عن الجلوس
للسلام لعدم تعينه اذ يكفي عنه الاضطجاع كما في النفل المطلق فلا يكفي غيرهما عند شيخنا مر وكلام حج لا يخالفه
خلاف المأثور (قوله تحرم) ولا يسن له ان يقوم ليكبر من قيام لعدم ثبوت شيء فيه اه شرح مر رأى
فاذا قام كان مع ما على ما يقتضيه قوله ولا يسن دون يسن ان لا يفعل اه عش عليه (قوله بان يكبرناويا)
أي بقلبه ويسن ان يتلفظ بالنية وأما التكبير فيجب التلفظ به ولو قرأ آية سجدة وهجمت عليه نعمة فسجد
للاوة والشكر هل يضرب لجمعه بين سنتين مقصودتين أولا اظاهر نعم اه حل وعبرة الشورى قوله بان
يكبرناويا الوجه انه لا يكفي نية السجود بل لابد من نية سجود التلاوة وانه في سجدة ص لا يكفي سجود التلاوة
لانها سجدة شكر وهل يتعرض لكونه شكر القبول توبة داود عليه السلام أو يكفي نية الشكر اترضى
الثاني مر والطب لاوى وانظر هل معني وجوب نية السجود للتلاوة ان ينوي السجود للتلاوة الآية
الخصوصية أو معناه نية التلاوة من غير تعرض لخصوص الآية قياس وجوب التعيين في النفل ذي السبب
التعيين هنا هو قريب ثم رأيت شيخنا البرهان العلة هي أفتى به وخالف في ذلك شيخنا مر فقال ظاهر
عباراتهم عدم وجوب نية لخصوص وأجاب عن تشبيهه بالنفل بان المشبه لا يعطى حكم المشبه من كل
وجه انتهت (قوله بعد جلوسه) ظاهره ان الجلوس واجب ومال اليه شيخنا ابن الرمي وهو المعتمد
وجرى الطب لاوى على عدم وجوبه وجوز السلام في الرفع قبل الجلوس اه شوري يقي انه هل يجوز له ان
يسلم قائما أم لا وعبرة شرح مر وقضية كلام بعضهم انه لا يسلم من قيام وهو الوجه اذ ليس انما سلام محلل
من قيام الا في حق العاجز وصلاة الجائز والنافلة في السفر نعم يظهر جواز سلامه من اضطجاع قياسا على النافلة
انتهت (قوله بلا تشهد) أي بلا سن تشهد فلا يفتى به لم يضرب لان غاية انه طول الجلوس به الرفع من السجود
وما أفتى به من التشهد مجرد ذكر وهو لا يضرب لقضية كلامه عدم الكراهة اه عش على مر (قوله مع
مامر) أي من التكبير للهوى وللرفع منه اه شيخنا (قوله وما ذكرته) أي من ركنية تكبيرة الاحرام
والسلام هو مراد الاصل بما ذكره أي من أن النية شرط وكذا السلام اه حل أي فراهه بالشرط ما لا بد منه
وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط ويريد به ما قلناه اه شرح مر (قوله ولا يجب على المصلي نيتها) المعتمد
وجوب النية ويحمل كلام ابن الرفعة على التلفظ بها أي لا يجب التلفظ بها اتفاقا اه زى (قوله تنسحب
عليها) أي بواسطة انسحابها على سببها وهو القراءة وقوله وبهذا يفرق الخ أي لان سجود السهول لم تنسحب
عليه نية الصلاة ولا على سببه هذا او المعتمدان هما على حد سواء في اشتراط نيتها من غير المأموم اه شيخنا
وفي قل على الجلال ونسحب نيتها على غير المأموم وتسد به انتهى (قوله وهو بالفراغ من قراءة آيتها)

(ويكبر) المصلي
(كغيره) ندبا للهوى والرفع
من السجدة (بلا رفع بدولا
يجلس) المصلي (لاستراحة)
بعدها لعدم وروده وذكر
عدم رفع اليد في الرفع من
السجدة لغير المصلي من
زيادتي (واركانها) أي
السجدة (لغير متصل تحرم)
بأن يكبرناويا (وسجود
وسلام) بعد جلوسه بلا
تشهد (وسن) له مع مامر
(رفع يديه في) تكبير
(تحرم) وما ذكرته هو مراد
الاصل بما ذكره قال ابن
الرفعة ولا يجب على المصلي
نيها اتفاقا لان نية الصلاة
تنسحب عليها وبهذا يفرق
بينها وبين سجود السهول
(وشرطها) أي السجدة
(كصلاة) أي كشرطها من
نحو الطهر والستر والتوجه
ودخول وقتها وهو بالفراغ
من قراءة آيتها

أى كاهن لا يجوز قبل تمامه ولو بحرف اه برماوى (قوله عرفا) أى بان لا يزيد على قدر ركعتين باخف
 يمكن من الوسط المعتدل اه ع ش فان طال الفصل فانت ولا تقضى ولو أعرض عنها ثم عن له فعلها مع عدم
 طول الفصل كان له ان يسجد اه حل وتفوت سجدة الشكر أيضا بطول الفصل عرفا بينها وبين سببها اه
 شرح مر وفي قل على الجلال وسكت عن فوائدها بالأعراض مع قصر الفصل والذي نقله العلامة سم
 عن شيخنا مر عدم الفوات فله العود والذي قاله شيخنا أنها تفوت به كما في التحية (قوله ومنها يسجد وجهى
 الخ) انما نبه على هذا بخصوصه لان الأصل ذكره هنا فربما يقال ان المصنف أغفله في المتن فبين انه مذكور فيه
 في ضمن هذا التشبيه وقوله فتبارك الله رواهنا بالفاء وفيها مر في الاركان بدونها فلعلهم اراوايتان اه شيخنا
 (قوله ومنها يسجد وجهى الخ) وهذا أفضل ما ورد فيها والدعاء فيها المناسبة الآية حسن اه شرح مر
 (قوله ويسن أيضا ان يقول الخ) أى في كل من سجدة التلاوة والشكر وان كان السياق في الاولى وقوله كما
 قبلها أى قبات نوعها والافاتى قباه من داود هي تصور سجدة الشكر اه شيخنا (قوله ذخرا) هو بالذال المعجمة
 بالنسبة لامور الآخرة كما هنا وما في امور الدنيا فهو بالمهملة اه شيخنا وعبارة حل على معراج الفيضى قوله
 ذخرا هو بالذال المعجمة المضمومة من ذخرت الشئ أى ذخرتة واتخذته وهو منصوب على المصدرية والذخيرة
 واحدة الذخائر وأما الذخر بالذال المهملة فهو الصغار والذل انتهت (قوله كفاه سجدة) أى لجميع
 المكرر وهذا ان نوى ذلك أى نوى كل مرة أو أطلق وأما لو نوى بعضه كان تاركا للباقي قياسا على ما سبق في سجود
 السهو بل أولى وقوله كفاه سجدة يفيد ان لا يكرر السجود بعد ما كرره فيو الى بين السجرات وهو نظير
 ماؤه لو طاف أسابيع ولم يصل عقب كل سنته من فضلاء عن الجواز ان يوالى ركعاتها وهذا واضح ان لم يطل
 الفصل بين القراءة التى يريد ان يسجد لها والسجود اه حل (قوله وسجدة الشكر الخ) هذا غير مكرر
 مع قوله تسن أى سجدة ص في غير صلاة اه حل أى لان ذلك خاص وذاعام لسجدة ص وغيرها
 اه شيخنا وقوله لا تدخل صلاة أى لان سببها غير متعلق بها اه شرح مر (قوله بطلت) أى بمجرد
 وضع جبهته ولو فعلها امامه الخفى لم يتابعه بل يفارقه أو ينتظره قائما والانتظار أفضل اه حل (قوله وتس
 لهجوم نعمة) أى له أو نحو ولده أو نعموم المسلمين ظاهرة من حيث لا يحتسب كولد أو جاه أو مال أو نصر على
 عدو أو قدوم غائب أو شفاء مريض بشرط كون ذلك حالا فيما يظهر ومن حدوث المال حدوث وطبقة دينية
 أى وهو أهل لها أخذا مما مر وهل الهجوم مغن عن القيد ببعده أولا الوجه الثانى ولا ينافيه تمثيلهم بالولد
 كما سيأتى ايضا اه شرح مر وقوله بشرط كون ذلك أى جميع ما ذكر خلافا لما في حاشية الشيخ
 من قصره على المال وصورته في الولد أن يكون فيه شبهة وفي الجاه ان يكون بسبب منصب ظلم وفي النصر على
 العدو ان يكون العدو محقا وفي قدوم الغائب ان يكون بحيث يترتب على قدومه مفسدة وفي شفاء المريض
 أن يكون نحو ظالم اه رشيدى وقول المتن أو اندفاع نقمة أى عنه أو عن ذكر ظاهرة من حيث لا يحتسب
 كنجاة من غرق أو حريق أو خرج بالظاهرتين المعرفة وسر المساوى على ما قاله الشيخ ونظر فيه بان السجود
 لحدوث المعرفة واندفاع المساوى أولى من السجود لكثير من النعم هـ ذوا الاولى ان يحتتر زبه عما لا وقع له عادة
 كحدوث درهم وعدم رؤيته عدولا ضرر فيها ولهذا قال الامام اشترط في النعمة ان يكون لها بال أى وقع
 وخاطر وخرج يقولن من حيث لا يحتسب أى من حيث لا يدري به عالم فى الروضة ماله وتسبب فيه ما تسبب
 تقضى العادة بحصولها عادة ونسبتهما فلا يسجد حينئذ كرج متعارف لتاجر يحصل عادة عقب أسبابه
 وعلم مما تقرره عدم اعتبار نسبة في حصول الولد بالوطء والعاقبة بالدواء لان ذلك لا ينسب في العادة الى فعله
 ولا بعد فيها نعمة ظاهرة ولو ضم لسجوده صدقة أو صلاة بنية التطوع لا بنية الشكر أخذنا مما ذكره
 في الاستسقاء من انه ليس لنا صلاة سببها الشكر فهو أولى فالذى فهمه المصنف من كلام البغوى اذا كرر لسنبة

(وان لا يطول فصل) عرفا بينها
 وبين قراءة الآية كحدث
 تظهر بعد قراءتها عن قرب
 فيسجد (وهى كسجدها)
 أى الصلاة في الغرض
 والسنن ومنها يسجد وجهى
 للذى خافه وموره وشق
 سمعه وبصره يحوله وقونه
 فتبارك الله أحسن الخالقين
 رواه الترمذى وصححه
 الاوصو ره فالبيهقى والا
 فتبارك الخ فهو والحاكم
 ويسن أن يقول أيضا اللهم
 اكمل لي بها عندك أجرا
 واجعلها لي عندك ذخرا
 وضع عني بها وزرا واقبلها
 مني كما قبلتها من عبدك
 داود رواه الترمذى وغيره
 باسناد حسن (وتكرر)
 أى السجدة ممن ذكر
 (بتكرير الآية) ولو
 بمجلس واحد أو ركعتين
 مقتضيان ان لم يسجد حتى
 كرر الآية كفاه سجدة
 (وسجدة الشكر لا تدخل
 صلاة) فلو فعلها فيها عامدا
 عالما بالتحريم بطلت
 (وتسن لهجوم نعمة)

التصدق أو الصلاة شكر الله بسن فعل ذلك مع السجود والذي فهمه الخوارزمي تليذا بغوى من كلامه انه
يقوم مقامه والاول اوجه اه شرح مر و ع ش عليه (قوله كعدو ثولك) بان يأتيه في وقت لا يتيقن
وجوده فيه ولو ميتا لانه ينفع في الآخرة ومنه السقط اذا انفتحت فيه الروح وكذا أخ مشلا نعم لا تسن له بحضرة
عقيم وكذا كل نعمة بحضرة من ليس له مثلها اه برماوى (قوله لا اتباع) عبارة شرح مر لما صح انه
صلى الله عليه وسلم كان اذا جاءه أمر يسره خرسا جدا ور واه في دفع النعمة ابن حبان ولما روى انه قال سألت
ربي وشفعت لأمي فأعطاني ثلث أمي فسجدت شكرا ثم رفعت رأسي فسألت ربي فأعطاني الثلث الثاني
فسجدت شكرا ولما روى البيهقي باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم سجد لما جاءه كتاب على رضى الله عنه من
البن باسلام همدان قبيلة من فحطان ولما أخبره جبريل بان من صلى عليه صلاة واحدة صلى الله عليه بها عسرا
انتهت (قوله كالعافية) أى ودوام السمع والبصر والشم ونحو ذلك اه برماوى (قوله أو اندفاع نعمة) معطوف
على نعمة أى أو هجوم اندفاع نعمة اه جج والنقمة بكسر النون وسكون القاف كفى الناصرية وفي شرح
اليونينية بفتح النون وكسر القاف قاله المصنف اه شرح المواهب وفتح النون وسكون القاف كفى
القاموس ثم قال وهى المكافاة بالعقوبة ونقم منه كضرب وعلم اه (قوله ليخرج الباطنيين) المعتمد طلب السجود
للباطنيين كظاهر تين والاولى حل الظاهرة على التى لها وقع ليخرج التى لا وقع لها اه شيخنا (قوله كالمعرفة)
مثال للنعمة وقوله وسائر المساوى مثال لاندفاع النعمة اه شيخنا وفي المصباح وبدن مساويه أى نقائصه
ومعانيه والمساءة ضد المسرة وأصلها مساواة على مفعلة بفتح الميم والعين ولهذا ترد الواو فى الجمع فيقال هى المساوى
لكن استعمل الجمع مخفقا اه (قوله أورؤية مبتلى) بفتح اللام لانه اسم مفعول اه شيخنا (قوله أيضا أو
رؤية مبتلى أو فاسق معلى) المراد برؤية أحدهم ما العلم بوجوده أو ظنه بنحو سماع كلامه ولا يلزم تكرار
السجود الى ما لا نهاية له فمن هو ساكن بازائه تمت لانا لانا أمر به كذا لا الا اذا لم يوجد أهم منه يقدم عليه
اه جج (قوله أيضا أو رؤية مبتلى) ظاهره ولو غير آدمى وهو قريب لان المقصود السلامة من تلك الآفة لكن
قيد به بعضهم بما شى بما اذا كانت تلك الآفة مما يعرض مثلها لآدمى وهو ظاهر وعبارة سم على جج
أى ولو غير آدمى فيما يظهر ويحتمل تقييد بلائه حيث لا يمكن ان يحصل لآدمى فى العادة ويحتمل
خلافه لا مكان حصوله واصل الاول أقرب انتهت ومراده بالاول قوله ويحتمل تقييد بلائه الخ وينبغى أن من
ذلك أبصار رؤية مرتكب خاتم المروءة اه ع ش على مر (قوله كزمن) أى أو ممسوخ لكن ذكرنا
أن الممسوخ لا يعيش أكثر من ثلاثة أيام وأجيب بأنه على ضرورة الممسوخ وكذا نقص عضو ولو خلقة
واختلال عقل وضعف حركة ونحو ذلك لانه صلى الله عليه وسلم سجد مرة لرؤية زمن وأخرى لرؤية رجل
به قصر بالغ وضعف حركة اه برماوى (قوله أو فاسق معلى) ومنه الكافر اه شرح مر أى ولو
تكرر رؤيته أمالور أى جلالة الكفار دفعة فيكفى لرؤيتهم سجدة واحدة اه ع ش عليه (قوله
أيضا أو فاسق معلى) ينبغى فيما لو اختلفت عقيدة الرائي والعاصي ان العبرة فى استحباب السجود بعقيدة
الرائي وفى اظهار السجود للعاصي بعقيدة المرئي فان الغرض من اظهار السجود له زجره عن المعصية ولا ينزجر
بذلك الا حيث اعتقد ان فعله معصية اه ع ش على مر (قوله معلى بفسقه) ومن ذلك ليس القواوين
القطيفة لرجال حرمة استعمالهم الحرير والنساء لما فيه من التشبه بالرجال اه ع ش على مر (قوله
أيضا معلى بفسقه) المعتمد استحباب السجود مطلقا سواء أعلن بفسقه أم لا فسق أو لم يفسق اه برماوى وقوله
سواء أعلن بفسقه الخ الذى فى شرح مر اشتراط الاعلان كالشارح حيث قال أورؤية عاص متجاهر
بمعصيته كفى الكفاية عن الاصحاب وان نازع فيه الزركشى انتهت وسلمه محشيا اه (قوله لان مصيبة
الدين أشد) أى وقد أمرنا بالسجود على السلامة من مصيبة الدنيا فى رؤية المبتلى فعلى السلامة من مصيبة

كحدث ولد أو مال لا اتباع
رواه أبو داود وغيره بخلاف
النعم المستمرة كالعافية
والاسلام لان ذلك يؤدي
الى استغراق العمر (أو
اندفاع نعمة) كنجاة من هدم
أو صرف لا اتباع رواد ابن
حبان وقيد فى المجموع
نقلا عن الامام الشافعى
والاصحاب النعمة والنقمة
بكونهما ظاهر تين ليخرج
الباطنيين كالمعرفة وسائر
المساوى (أورؤية مبتلى)
كزمن لا اتباع رواد الحاكم
(أو فاسق) بفسقه زنه بقولى
(معلى) بفسقه لان مصيبة
الدين أشد من مصيبة
الدنيا ولهذا قال رسول الله

الدين برؤية الفاسق أولى اه شيخنا (قوله اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا) وفي الحديث مصيبة في المال ولا مصيبة في الولد ومصيبة في الولد ولا مصيبة في النفس ومصيبة في النفس ولا مصيبة في الدين اه برماوى (قوله على السلامة منهما) ويسجد المبتلى لرؤية مبتلى آخر والفاسق لرؤية فاسق آخر الا ان اتحد اجنسا ونوعا ومجلا وقد رانتم في سجود صاحب الاكثر في القدر نظر وفي كلام العلامة سم عدم تصور الاتحاد في العصيان فراجع اه برماوى وعبارة شرح مر وقضيته ان الفاسق لا يسجد لرؤية فاسق لكن الاوجه انه ان قصد به زجره سجده طائفا أو الشكر على السلامة مما ابتلى به لا يسجد ان كان مثله من كل وجه أو فسق الراى أقبح ويجرى هذا فيما لو شاركه في ذلك البلاء والعصيان انتهت (قوله أى السجدة لهجوم نعمة) عبارة شرح مر ويستحب اظهار السجود لذلك الا ان تجدد له ثروة أو جاه أو ولد والمثلا بحضرة من ليس له ذلك وعلم بالحال فيخفيه لئلا ينكسر قلبه انتهت (قوله لئلا يتأذى مع عذره) فلو كان غير معذور كطوع في سرقة أو مجاود في نحو زنا ولم يعلم توبته أظهره له فلو كان هذا المبتلى المعذور فاسقا متجاهرا أظهره له وبين السبب وهو الفسق وبه أفتى والد شيخنا وقرر شيخنا زى انه يبين السبب قبل السجود وقد يقال بل يبين السبب في سجوده بأن يقول الحمد لله الذى عافانى مما ابتلى به فلا ناوهو كذا اه حل (قوله الصغيرة بغير اصرار) أى أو مع اصرار ولم تغلب معاصيه التى يتجاهر بها على طاعته لانه لا يفسق بالاصرار فقط بل لابد أن تغلب معاصيه على طاعته اه حل وقوله مع انه لا سجود المعتمد في هذه أيضا السجود فكلام الاصل هو الاولى تأمل اه شيخنا وعبارة البرماوى والذى أفتى به الشهاب الرملى واعتمده مشايخنا انه لا فرق بين الكبيرة والصغيرة ولو بعد فعل المكفر وفا لا سبكي اه (قوله كمسجدة التلاوة) قضية التسمية انها تسكر بتكرار النعمة أو اندفاع النعمة وانه لو اجتمعما أو تكررا أحدهما أو رأى فاسقا ومبتليا كفاه سجدة واحدة وانه يشترط أن لا يطول الفصل بينهما وبين سببها اه حل وعبارة البرماوى قوله فيما مر ومنه فواتها بطول الفصل والاعراض ولو مع قصره وعدم قضائهم اذا فاتت ولو مندورة ومنه تكررها بشكر والسبب ولو من شخص واحد كعاص مشلا فيسجد كلما رآه جمع أسباب في سجدة واحدة لاجتماع تلاوة وشكر في سجدة واحدة فلا يصح وفارق الطهارات لانها مبنية على التداخل ومنه النية فينوى سجود الشكر وان لم يلاحظ كونه عن نعمة أو دفع نقمة أو لم يعين سببا بعينه فان عينه كان عنه وله السجود بغير بشرطه انتهت * (فرع) * مشى مر على أنه يسن أن يسجد سجدتين للسهو اذا حصل منه سهو في سجود التلاوة أو الشكر خارج الصلاة ولا محذور في لزوم كون الشئ يحبر بما هو أكثر منه انتهى والمسئلة ذان خلاف وقد أوضحها الناشرى في كتبه فانظرها اه سم (قوله أى السجدتين) أى سجدة التلاوة والشكر ولا يجوز التقرب الى الله تعالى بسجدة من غير سبب ولو بعد الصلاة ولا يركوع مفرد ونحوه ولا بصلاة بنية الشكر أو بنية التلاوة ومن ذلك صورة الركوع عند تحية العظماء اه برماوى (قوله فيأتى فيها ما مر فيها) فالماضى يسجد على الارض والراكب يؤتى الا ان كان في مرقد فيتم فيها اه حلي

* (باب في صلاة النفل) *

بفتح النون وهولمة الزيادة واصطلاحا عند الفرائض سمي بذلك لانه زائد على ما فرضه الله تعالى وعند الصوفية فناء العبد في شهود نفسه عند شهود به وفي فائه السكون والتحريك أو التحريك في الاموال وأصل مشروعيته لجبر خال يحصل في العبادات الاصلية غير مبطل لها أو ترك شئ من مندوباتها كترك خشوع وتذير قراءة في الصلاة وفعل نحو غيبة في الصوم اه برماوى وفي قل على الجلال والعبادة اما قلبية كالإيمان والمعرفة والتفكير والنوكل والصبر والرضا والخوف والرجاء ومحبة الله تعالى ورسله والطهارة من الرذائل وأفضلها الإيمان ولا يكون الا واجبا وقد يكون تطوعا بالجدد واما ببدنية كالاسلام والصلاة

صلى الله عليه وسلم اللهم لا تجعل مصيبتنا في ديننا والسجود لله مصيبتين على السلامة منهما (ويظهرها) أى السجدة لهجوم نعمة ولاندفاع نقمة والفاسق المذكور ان لم يخف ضرره لعله يتوب (لاه) أى الفاسق المذكور (ان خاف) ض (ولا المبتلى) لئلا يتأذى عذره وتعبيره بالفاسق أولى من تعبيره بالعاصي لشمول المعصية الصغيرة بغير اصرار مع انه لا يسجد لرؤية مرتكبها وقولى ويظهرها الخ أعم وأولى مما ذكره (وهى كمسجدة التلاوة) خارج الصلاة فيما مر فيها (ولسا فر فعلهما) أى السجدتين (كناقلة) فيأتى فيها ما مر فيها وسواء في سجدة التلاوة داخل الصلاة وخارجها وهذا أعم مما ذكره

* (باب في صلاة النفل) *

والصوم والحج والزكاة وأفضلها الإسلام وفيه ما مرق في الإيمان ثم الصلاة ثم الصوم ثم الحج ثم الزكاة وفرض كل منها أفضل من نفعه بسبعين درجة وفرض الصلاة أفضل الفرائض البدنية ونفعها أفضل النوافل كذلك وإنما كانت أفضل أعمال البدن لأنه اجتمع فيها ما تفرق في غيرها من ذكر الله تعالى ورسوله وقراءة وتسبيح ولبث وطهارة وستر واستقبال وترك أكل وشرب وغير ذلك وزادت بالركون والسجود ونحوهما والكلام في الأكار من مباح الاختصار على الآكد من غيرها وفي شغل الزمن المعين بواحدة منها وهذا الوجه وأدق والأفصوم يوم أفضل من ركعتين بالاختلاف وفي الأحياء ان اختلاف فضيلة هذه العبادات باختلاف أحوالها كما يقال التصديق بالخبر للجائع أفضل من الماء وللعطشان عكسه والتصدق بدينارهم من غنى شديد البخل أفضل من قيام ليلة أو صيام يوم ونحو ذلك اهـ ومثله في شرح مـر هنا وتقدم نقل عبارته هنا في أول كتاب الصلاة بالحرف (قوله وهو مارجع الشرع فعلة) يحتمل تفسيرين أحدهما أن تشمل الأحكام الخمسة فيخرج بقوله رجع فعلة ما عدا الواجب والمندوب وبقوله وجوز تركه الواجب ويحتمل تفسيرين بعبادة فلا يدخل فيها إلا الواجب والمندوب وقد يكون قوله رجع فعلة صفة كاشفة وبقوله وجوز تركه يخرج الواجب اهـ شيخنا والضمير في قوله وهو مارجع الخ راجع للنفل من حيث هو لا لخصوص نفل الصلاة اهـ قل على الجلال (قوله ويرادفه السنة الح) وقيل التطوع ما لم يرد فيه شيء بخصوصه أي لا فعله النبي ولا أمر به بل ينشئه الإنسان باختياره والسنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم والمستحب ما فعله أحيانا أو أمر به ولم يفعله وحديثه فالندوب والمرغب فيها الحسن يرادف كل منها الثلاثة أي التطوع والمستحب والسنة وعليه فالسنة أفضلها ثم المستحب ثم التطوع اهـ حل (قوله والحسن) لعل هذا اصطلاح للفقهاء والأفالحسن كما في جمع الجوامع المأذون فيه مما وجبا كان أو مندوبا أو مباحا اهـ حل (قوله قسم لاتسن له جماعة) أي دائما وأبدا بأن لم تسن أصلا أو تسن في بعض الأحيان كالوتر فصعده من هذا القسم اهـ شيخنا وبهذا القسم مع فضيلة الثاني لتكرره كل يوم وتبعيته للفرائض اهـ شوبري وفي قل على الجلال قدمه لانضمامه به إلى الفرض ولكثرة وقوع أفرادها وعمومها وانكونه كالسبب ولكثرة تكرارها ونحو ذلك وإنما أخر النفل المطلق لأنه يعتبر في تميزه فقد قسمين معاتامل (قوله أيضا قسم لاتسن له جماعة) أي ولو صلى جماعة لم يكره اهـ شرح مـر ويثاب على ذلك اهـ سم على حج بالمعنى وهل الأولى ترك الجماعة فيه كما مرق في اقتداء المستمع بالقارئ أولا ويفرق فيه نظر والظاهر عدم الفرق فيكون فعلها في الجماعة خلاف الأولى وقد يشعر به جعلها كذلك في صلاة الليل كما يفهم من قول المحلى في التراويح ومقابل الأصح ان الأفراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل لكن يشكل على كونه خلاف الأولى حصول الثواب فيها فان خلاف الأولى منهى عنه والنهي يقتضي عدم الثواب إلا أن يقال لم يرد بكونه خلاف الأولى كونه منهيًا عنه بل انه خلاف الأفضل اهـ عـش عليه (قوله كالرواتب) أي وكالضحى وكتيبة المسجد فلم يذكر لهذا القسم الا هذه الثلاثة اهـ شيخنا ومنه ركعتان عند ارادة سفر بمنزله وكما نزل وان لم يطل الفصل بين التراويح وبالمسجد عند قدومه قبل أن يدخل منزله ويكتفي بهما عن ركعتي دخوله وعتب خروجه من الحمام ويكره فعلهما في مسكنه بل يفعله ما في بيته أو المسجد وينبغي أن يحصل ذلك اذالم يطل الفصل بحيث تنقطع النسبة عن كونها الخروج من الحمام وركعتان عند خروجه من مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم للسفر وان دخل أرضا لا يعبد الله فيها ولم يزل في صلاة قبل الوفاة ويندبان لها أيضا بعد خروجه من الكعبة مستقبلا بمواجهتها وقبل عقد النكاح وعند حفظ القرآن ولو بعد نسيانه وقد صلى للحفظ الأول وركعتان بعد الوضوء وركعتان للاستخارة وللقتل بحق أو غير ذلك والتوبة قبلها أو بعدها ولو من صغيرة وصلاة الأوابين وإنما سميت صلاة الأوابين لان فاعلها رجع إلى الله تعالى وتاب مما فعله في نهاره فذا تكرر ذلك منه دل على رجوعه إلى الله تعالى ولو لم يلاحظ ذلك المعنى وهي المسماة بصلاة الغفلة

وهو مارجع الشرع فعلة
وجوز تركه ويرادفه السنة
والتطوع والمندوب
والمستحب والمرغب فيه
والحسن (صلاة النفل
قسمان قسم لاتسن له
جماعة كالرواتب)

وهي عشرون ركعة بين المغرب والعشاء ورويت ستا وأربعون ركعتين فهما أقلهما أي بين صلاة المغرب والعشاء
ومنه يعلم انهم لا يتحل بنفل قبل فعل المغرب وبعد دخول وقتهم وعليه فلونواها لم تنعقد لعدم دخول وقتها وإذا
فات سن قضاؤها لانها ذات وقت وصلاة الزوال بعدها وهي ركعتان أو أربع وصلاة التسبيح مرة كل يوم والجمعة
والاف شهر والاف سنة ولا فرة في العمر وهي أربع بتسليمه وهو الاحسن ثم اربع وتسليمتين وهو الاحسن ليلا كافي
الاحياء ودخل فيه ما لو فرقتها تفعل في ليلة ركعتين وفي ليلة أخرى ركعتين وهو محتمل ويحتمل ان شرط حصول
سنتها ان يفعلها متواليه حتى تعد صلاة واحدة وهو الاقرب ويقول في كل ركعة بعد الفاتحة والسورة سبحان
الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر زاد في الاحياء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم خمس عشرة مرة وفي
كل من الركوع والاعتدال وكل من السجدين والجلوس بينهما والجلوس بعد رفعه من السجدة الثانية
عشر اذ ذلك خمس وسبعون في كل ركعة وينبغي ان يقول بعدها وقبل السلام مرة ان صلاها باحرام واحد
ومرتين ان صلاها باحرامين اللهم اني أسألك توفيق الهدى وأعمال أهل اليقين ومناجاة أهل التوبة وعزم
أهل الصبر وجد أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى أخافك اللهم اني
أسألك مخافة تحجزني عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناجيك بالتوبة منك وحتى
أخلص لك النصيحة حياء منك وحتى أتوكل عليك في الامور كلها احسن ظني بك سبحان خالق النور وظاهره انه
لا يكره الدعاء ولو قيل بالتكرار كان حسنا ولو ترك تسبيحات الركوع لم يجزه العود اليها ولا فعلها في الاعتدال بل
يأتي بها في السجود ومنها صلاة الغائب أول جمعة من رجب وليلة نصف شعبان بدعتان في بحثان مذمومتان
وحدثهما باطل وقد بالغ في المجموع في انكارها اه من شرح مر وعش عليه (قوله التابعة للفرائض)
صفة كاشفة والمراد بالتبعية تبعيتها لها في المشروعية وان فعلت قبلها اه شيخنا وعبارة الشوري التابعة اما
صفة كاشفة ان قلنا الرواتب خاصة بالتابعة وان قلنا انها اعم كانت صفة مخصوصة انتهت بالحكمة فيها أنها تكمل
مانقص من الفرائض اه شرح مر وقضية ان الجابر للفرائض هو الرواتب دون غيرها ولو لم يكن من جنس
الفرائض كصلاة الليل وفي كلام سم على ج تبعا لظاهر ج ما يقتضي التعميم وعبارته قوله وشرع
لتكميل الخ عبارة العباب واذا انتقص فرضه كمل من نفعه وكذا باقي الاعمال انتهت وقوله من نفعه قد يشمل غير
سنن ذلك الفرض من النوافل ويوانق ما في الحديث فاذا انتقص من فرضه شيئا قال الرب سبحانه انظر واهل
لعبدى من تطوع فيكمل به ما انتقص من الفريضة اه بل قد يشمل هذا تطوعا ليس من جنس الفريضة
فليتأمل وعبارة المناوى في شرحه الكبير للجامع واعلم ان الحق سبحانه وتعالى لم يوجب شيئا من الفرائض غالبا
الا وجعل له من جنسه نافله حتى اذا قام العبد بذلك الواجب وفيه خلل تاجب بالنافلة التي من جنسه فلذا أمر
بالنظر في فريضة العبد فاذا قام بها كما أمر الله جوزي عليها وأثبت له وان كان فيها خلل كملت من نافله حتى قال
البعض انما ثبت لك نافلتك اذا سلمت لك الفريضة انتهت وهي ظاهرة في خلاف ما استظهره سم بل وقع في
المناوى أيضا ما يصرح بتخصيص الجبر بالرواتب وعبارته ونخصت الضحى بذلك لتممها للشكر لانهم لم تشرع
جارية غيرها بخلاف الرواتب انتهت اللهم الآن يقال أراد لم يقصد بمشروعيتها الجبر لغيرها وان اتفق حصوله
بها فليس أصلا في مشروعيتها هذا ومع ذلك لو نوى بها ابتداء جبر الخلل لم تنعقد ولو علم الخلل كثر كما تشهد
الاول مثلا اه ع ش على مر وانظر هل شرعت الرواتب ليلية الاسراء أو تراخت عنها والذي ببعض
الهوامش تشاغل العلامة مر الثاني لكن يحرر وقت ذلك اه برماوى وفي حاشية الذخائر على التحرير
الجزم بانها شرعت بعد الهجرة اه (قوله ركعتان قبل صبح) ويستحب تخفيفهما للاتباع وان يقرأ فيهما بآتي
البقرة وآل عمران أو بالكافرون والاخلاص أو بالم تشرح وألم ترك كيف وان يضطجع بعدهما والاولى كونه
على شقه الايمن ولعل حكمته أن يتذكر بذلك خبيعة القبر حتى يستفرغ وسعه في الاعمال الصالحة وينتهي لذلك

التابعة للفرائض (والمؤكد منها
ركعتان قبل صبح) وركعتان
قبل (ظهرو) ركعتان

فان لم يرد ذلك فصل بينهما وبين الفرض بنحو كلام أو تحول ويأتى ذلك في المقضية لان القضاء يحكى الاداء
وفيمالوا أخر سنة الصبح عنها كاهو ظاهر وله في نيتهما عشر كفيات سنة الصبح سنة الفجر سنة البرد سنة الوسطى
على القول بانها الوسطى سنة الغداة وله ان يحذف لفظ السنة ويضيف فيقول ركعتي الصبح ركعتي الفجر ركعتي
البرد ركعتي الوسطى ركعتي الغداة اه شرح مر ويزاد على ذلك سنة الصلاة التي يثوب في أذانها أو يثبت
فيها أبدا اه حل وهذه الكيفيات تصلح للفرض كما تصلح للنفل واهل المميز بينهما وجوب التعرض
للفرضية في الفرض وجوب عدمه في السنة والمراد بتخفيفهما عدم تطويلهما على الوارد فيهما حتى لو قرأ
في الاولى آية البقرة وآلم نشرح والكافرون وفي الثانية آية آل عمران وآلم تر كيف والاخذ الاصل لم يكن
مطولا لهما تطويل لا يخرج به عن حد السنة والاتباع بل يسن الجمع بينهما ليحقق الاثبات بالوارد وقوله
وان يضطجع ويحصل أصل السنة بأي كيفية فعلت والاولى أن يستقبل القبلة بوجهه ومقدم يده لانهما
الهيئة التي تكون في الغيبة فهي أقرب لتذكر أحواله فان لم يتيسر له تلك الحالة فيحصل انتقال الى غيره مما
يسهل فعلها فيه وقوله بنحو كلام ظاهره ولومن الذكرا والقرآن لان المقصود منه تغيير الصلاة التي شرع
فيها وينبغي ان اشتماله بنحو الكلام لا يفوت سنة الاضطجاع حتى لو اراده بعد الفصل المذكور حصل به
السنة اه ع ش عليه وفي القاوي على الجلال وكانوا اجبتين عليه صلى الله عليه وسلم من خصائصه
كفى العباب اه (قوله وركعتان بعدهم غرب) ذكر في الكفاية انه يسن تطويلهما حتى ينصرف أهل
المسجد انتهى شرح الرملي وقوله يسن تطويلهما هذا ليس خاصا بعبادة المغرب بل بعبادة سائر الصلوات
كذلك وانما خصها الان شأن الناس الانصراف سريعاً عقب المغرب وقوله حتى ينصرف الخ لا يخفى ان
تطويلهما سنة لكل أهل المسجد فلا يتصور أن يطولها ما الى انصراف أهل المسجد الا أن يريد سن ذلك
لكل أحد حتى ينصرف من ينصرف عادة أو من دعاه الى الانصراف أمر عرض له اه سم على ج
والكلام حيث فعلها ما في المسجد فلا ينافي ان انصرافه ليفعلها في البيت أفضل اه ع ش عليه (قوله
وبعد عشاء) أي ولوللحاج بعرفة ويندب له ترك النفل المطلق اه قل على الجلال وفيه ان الحاج يصلي العشاء
بزدافسة لا بعرفة الا ان يقال كلام الشيخ مفروض فيما اذا ترك الحاج السنة وصلى العشاء بعرفة تأمل
(قوله ووتر بعدها) عبارته صريحة في ان الوتر من الرواتب وهما أحد قولين وعبارة شرح مر وما اقتضاه
كلامه أي كلام المنهاج من ان الوتر ليس من الرواتب صحيح باعتبار اطلاق الراتبة على التابعة للفراتض
ولهذا لو نوى به سنة العشاء أو راتبتها لم يصح وما في الروضة من انه منها أيضا صحيح باعتبار ان الراتبة يراد بها السنن
المؤقتة وقد جرى عليه في مواضع انتهت ويسن أن يقال بعده ثلاثا سبحان الملك القدوس ثم اللهم اني أعوذ برضاك
من سخطك وبمعافاتك من عقوبتك وبك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك اه شرح مر
* (فائدة) * وقع السؤال في الدرس عما لو فات الزور وأراد صلته هل يقدمه على صلاة الصبح أو يؤخره عنها
واذا أخره عن صلاة الصبح هل فعله قبل خروج وقت الكراهة أولى أو تأخيره الى دخول وقت الضحى
فيه نظرو في كلام بعضهم ما يقتضي ان تأخيره الى وقت الضحى أولى كغيره من النوافل الليلية التي تفوته
ومنها ما لو كان له ورد اعتاده ليلاً ولم يفعلها اه بل المعنى أقول ويمكن توجيهه بأنه ان فعله قبل الفرض كان من
التنفل بعد الفجر وقبل الفرض وهو مكر وهما بعده كان من التنفل في وقت الكراهة وهو لا ينفع عند بعض
المذاهب فطلب تأخيره الى وقت لا يكره فيه التنفل اتفاقا وهو وقت الضحى اه ع ش على مر (قوله
للاتباع رواه الشيخان) هذا لا يفيد التأكيد الذي هو المدعى وعبارة شرح مر لانه صلى الله عليه وسلم
واطب عليها أكثر من الثمانية الباقية انتهت وهي ظاهرة في اثبات المدعى اه (قوله وغيره زيادة ركعتين
الخ) ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهر مثلاً لم ينو ما وكذا ولا غيره انصرف للمؤكدا كاهو ظاهر لانه المتبادر

(بعده) ركعتان (بعده)
(مغرب) ركعتان (بعده)
(عشاء ووتر) بكسر الواو
(بعدها) أي العشاء
للاتباع رواه الشيخان
(وغيره) أي المؤكدا منها
(زيادة ركعتين قبل ظهر
و) ركعتين (بعده) لخبر من
حافظ على أربع ركعات
قبل الظهر وأربع بعدها
حرمه الله على النار رواه

والطلب فيه أقوى اه شرح مر وافهم انه لو صلى الاربع القبليّة وفصل بينها بالسلام لا يتعين صرف
الاولين للمؤكّدين بل يقع ثمان مؤكّدتان وثمان غير مؤكّدتين بلا تعيين وقضية قوله لانه المتبادر والطلب
فيه أقوى صرف الاولين للمؤكّدين مطلقا وهل القبليّة أفضل من البعدية أو بالعكس أو هما على حد سواء
الذي ذكره بعض الثقات ان البعدية أفضل لتوقفها على فعل الفريضة وأقول الاقرب التساوي كما تدل عليه
عبارة البهجة اه ع ش عليه وله اذا أخر المتقدمة ان يحرم بالثمانية باحرام واحد فان أحرم حيث بدأ بأربع
انصرف للمؤكّدتين القبليّة والبعدية ولا بد في احرامه مطلقا ان يعين القبليّة أو البعدية أو هما اه قل
على الجلال وفعل هذه الروايات في الحضرة كدمنه في السفر فلا يطلب تركها فيه وان طال وفي فتاوى النووي
ان الأفضل في الاربع قبل الظهر وبعدها ان يصلها بتشهدين ويجوز بتشهد وينبغي ان لا يشتغل بالقبليّة
عن اجابة المؤذن بل لو تعارض اقدم الاجابة وفي المجموع محل ندب تقديمها ما لم يشرع المقيم في الإقامة فانه يكره
الشروع في شيء من الصلوات غير المكتوبة بعد الشروع في الإقامة اه حلي (قوله وأربع قبل عصر) برفع
أربع وهو ظاهر وكذا بالجرعة مطلقا على ركعتين والمعنى وزيادة أربع على العشرة المؤكّدة فان قلت ينافيه
قوله بعده وركعتان قلت لا ينافيه لانه يجوز ان يكون مبتدأ وخبره محذوف أي وركعتان بعد المغرب كذلك
فتأمل اه شورى (قوله وركعتان خفيفتان قبل مغرب) ويستحب فعلهما بعد اجابة المؤذن فان تعارضت هي
وفضيلة التحريم لا سراع الامام بالفرض عقب الاذان أخرهما الى ما بعدها ولا يقدمهما على الاجابة فيما يظهر
اه شرح مر وقوله ويستحب فعلهما أي اللذين قبل المغرب أي وكذا سائر الروايات وانما خص هاتين
بالذكر لما حوت به العادة من المبادرة بفعل المغرب بعد دخول وقتها ومنه يعلم ان ما حوت به العادة في كثير من
المساجد من المبادرة لصلاة الفرض عند شروع المؤذن في الاذان المقوت لاجابة المؤذن ولفعل الراتبة قبل
الفرض مما لا ينبغي بل هو مكروه وقوله أخرهما الى ما بعدها أي يكون ذلك عذرا في التأخير ولا مانع
ان يحصل لهم ذلك فضل كالحاصل مع تقديمهما لكن ينبغي ان لو علم حصول جماعة أخرى يتمكن معها من فعل
الراتبة القبليّة وادراك فضيلة التحريم مع امام الثانية من تقديم الراتبة وترك الجماعة الاولى ما لم يكن في الاولى
زيادة فضل ككثر الجماعة أو فقه الامام وقوله ولا يقدمهما على الاجابة أي لانها تقوت بالتأخير وللخلاف في
وجوبها اه ع ش (قوله قال في المجموع وركعتان قبل العشاء) أي فاكثر اذ عبارته * (فرع) * يستحب
ان يصلي قبل العشاء الاخيرة ركعتين فصاعدا انتهت اه حلي وعبارة الشورى قال الشيخ وفي شرح المذهب
يستحب ان يصلي قبل العشاء الاخيرة ركعتين فصاعدا ثم استدلل بحديث الصحيحين أي الذي ذكره الشارح
ثم قال وظاهر قوله فصاعدا انه لا يطلب خصوص الركعتين بل الركعتان أو أكثر كالثلاث ولم يذكر مثل ذلك
في المغرب مع استدلالهم عليه أيضا بهذا الحديث كانه لرواية أبي داود وفيه صلوات قبل المغرب ركعتين ولان ذلك
هو المنقول من فعل الصحابة فليتأمل انتهت (قوله وجمعة كظهر) حاصله ان الجمعة ان أغنت عن الظهر
سن قبلها أربع وبعدها أربع كالظهر وان لم تغن عنها سن قبلها أربع وبعدها أربع وسن قبل الظهر أربع
وبعدها أربع اه ع ش على مر بالمعنى (قوله وينوي بقبليّة الجمعة سنتها) ولا أثر لاحتمال عدم وقوعها
خلافا لصاحب البيان اذ الفرض انه كاف بالا حرام بها وان شئت في عدم اجزائها اه شرح مر ولولم يفعل سنة
الجمعة حتى خرج الوقت ليس له ان يقضيها لان التابع كتبوعه والجمعة لا تقضى اه شيخنا ح فوسيا في هذا مزيد
بيان عند قوله وسن قضاء نفل مؤقت (قوله لكن قول الاصل وبعد الجمعة الح) انما عبر الاصل بذلك لان
ما بعدها ثبت بالنص بخلاف ما قبلها فحاشا بالظاهر وقد أشار لذلك المحقق الحلي اه شورى (قوله مشعر
بمخالفتها الظهر) أي لان قوله وبعد الجمعة أربع يشعر باستوائها في التأكد أو في عدمه وان كان يحتمل

الترمذي وصححه (وأربع
قبل عصر) لا تتبع رواه
الترمذي وحسنه (وركعتان
خفيفتان قبل مغرب) للام
بهما في خبر أبي داود وغيره
ولغير الشيخين بين كل
أذنين صلاة والمراد الاذان
والإقامة قال في المجموع
وركعتان قبل العشاء ظهر
بين كل أذنين صلاة (وجمعة
كظهر) فيما مر كما في
التحقيق وغيره لكن قول
الاصل وبعد الجمعة أربع
وقبلها ما قبل الظهر مشعر
بمخالفتها الظهر في سنتها
المتأخرة (ويدخل وقت

الرواتب قبل الفرض بدخول
وقته وبعده) ولو وتر (بفعله
وبخروج) أي وقت الرواتب
التي قبل الفرض وبعده
(بمخرج وقته) ففعل
القبلي فيه بعد الفرض
إدائه (وأفضلها) أي الرواتب
(الوتر) لخبر الله أممكم
بصلاته هي خير لكم من جر
النعم وهي الوتر رواه
الترمذي والحاكم وصححه
وذكر أفضليته وجعله
قسما منها وهو ما في الروضة
كأصلها من زيادتي (وأقله
ركعة) وإن لم يتقدمها نفل
من سنة العشاء أو غيرها
قال في المجموع وأدنى
الكمال ثلاث وأكمل منه
خمس ثم سبع ثم تسع
(وأكثره إحدى عشرة)
روى أبو داود بإسناد صحيح
أنه صلى الله عليه وسلم قال
من أحب أن يوتر بخمس
فأبغض ومن أحب أن يوتر
بثلاث فليفعل ومن أحب
أن يوتر بواحدة فليفعل

البعض والبعض اه شيخنا (قوله قبل الفرض) هو حال من الرواتب وكذا قوله وبعده للقاعدة المشهورة
أن الجمل وشبهها بعد المعارف أحوال وجاز مجيئها من المضاف اليه لأنه مثل الجزء ويجوز أن يكونا صفتين
اه شيخنا (قوله وبعده بفعله) فيه تسمع إذ وقت البعدي يدخل بدخول وقت فرضها وإن توقف فعلها على فعل
الفرض وظاهر عبارته يقتضي أن وقتها لا يدخل إلا بفعل الفرض وليس كذلك اه شيخنا (قوله أيضا وبعده
بفعله) فلو فعلها قبله لم تنعقد ولو بعد خروج وقت الفريضة فعمل أن الوتر لا يدخل وقته إلا بفعل العشاء أي ولو جمع
تقديم ولو بعد خروج وقتها فاذن خروج وقت العشاء وأراد فعل الوتر قضاء قبل فعلها كان مستعاضا به أفتى والد
شيخنا لأن القضاء يحكي الاداء ولا يشترط وقوع الرتبة بقرب فعل الفرض وهو كذلك خلافا لما في الشامل اه
حل (قوله ولو وترا) هذه الغاية للتعميم لا الرد اه شيخنا (قوله ويخرجان بخروج وقته) فيه أن البعدي
يصير قضاء بخروج وقته مع أنه لم يدخل وقتها فكيف يقال أنه خرج وقتها مع أنه لم يدخل بوقتة فمضى قوله وبعده
بفعله والخروج فرع الدخول قاله حل ولا مانع من ذلك وعاية الغرض أن صلاة خرج وقتها وما دخل اه (قوله
وأفضلها الوتر) في قل على الجلال مانصه * (تنبيهه) * أفضل هذا القسم الوتر ثم ركعتا الفجر ثم بقية
الرواتب المؤكدة ثم غير المؤكدة ثم الضحية ثم ما يتعلق بفعل أو سبب غير فعل كالزوال ثم ركعتا الطواف والاحرام
والتحية وسنة الوضوء ثم النفل المطلق هذا ما اعتمدته شيخنا زى ويدخل وقت الوتر بفعل العشاء ولو جمع
تقديم لكن إن كان مسافرا حينئذ أقام قبل دخول وقت العشاء امتنع عليه فعل الوتر إن لم يكن فعله عشاء ففعل
العشاء متى دخل وقت العشاء جاز له فعله وإن لم يسمع زمن يسع فعل العشاء اه من شرح مر * (فرع) *
نذر أن يصلي الوتر لزمه ثلاث ركعات لأن أقله وهو واحدة يكره الاقتصار عليها فلا يتناولها النذر فقل عدده
مطالب لا كراهة في الاقتصار عليه هو الثلاثة فينحط النذر عليه ولهذا قلنا إذا أطلق نية الوتر انعقدت على ثلاث
ثم إن أحرم بالثلاث ابتداء حصل به الوتر وبرئ من النذر ولا تجوز الزيادة عليها لأنه حيث وجد مسمى الوتر
امتنعت الزيادة عليه على ما اعتمدته مر وإن أحرم بركعتين ركعتين أو بالأحدى عشرة دفعة واحدة لم يقع
ويقع بعض ما أتى به واجبا وبعضه مندوبا اه ع ش على مر (قوله إن الله أممكم) أي اتخفكم وقوله
من جر النعم أي الأجر منها وهو الأبل الجرح وخصها بالذكر لأنها أشرف أموال العرب وفي دلالة هذا الحديث
على المدعى نظر فقد ورد ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها فلو قال للخلاف في وجوبه لكان أظهر اه شيخنا
(قوله من جر النعم) بسكون الميم جمع أحرأ وأحرأ وما بينهما فجمع حار اه ع ش والأجر من ألوان
الأبل المحودة والأبل أنفس أموال العرب يضربون به المثل في نفاسة الشيء وقد تقرر أن تشبيهه أموال الآخرة
انما هو للتقريب إلى الإفهام والاقتصر من الآخرة خير من الأرض بأسرها وأمثالها معها لو تصور اه
ط ف وقرره شيخنا ح ف وفي الشورى قيل المراد خير من أن تكون كذلك فيتصدق بها وقيل المراد
قنيتها وتلكها وكانت مما يتفاخر به العرب قاله في فتح الباري اه (قوله وإن لم يتقدمها نفل الخ) هذه الغاية
للردوعبارة أصله مع شرح مر وقيل شرط الأيتار بركعة سبق نفل بعد العشاء وإن لم يكن سائما تقع هي
موترة لذلك النفل وردبانه يكفي كونها وتر في نفسها أو موترة لما قبلها ولو فرضا انتهت (قوله وأدنى الكمال
ثلاث الخ) ولو صلى ما عدا أخيرة الوتر ألبس على ما أتى به ثواب كونه من الوتر فيما يظهر وإن قصد الاقتصار
عليه ابتداء لأنه يطلق على مجموع الأحدى عشرة ومثله من أتى ببعض التراويح وليس هذا بمن أتى ببعض
الكفار قوا أن ادعاء بعضهم لأنه خصله من خصاله ليس له أبعاض متميزة ببنيات متعددة بخلاف ما هنا اه شرح
مر * (فرع) * سئل شيخنا زى عن شخص صلى أقل الوتر ما وبالاقتصار عليه ثم بعد سلامه من ذلك عن له
الزيادة على الأقل مريد ألا يكل هل له ذلك أم لا فتوى مأجورين فأجاب بقوله الحمد لله لا تجوز له الزيادة على

الاقول لقوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وله - ذاهوا كيف يتصور الاتيان بأكمل الوتر فقالوا لا يتصور
الا اذا أحرم بالجميع دفعة واحدة أو أحرم به شفعار كعتين ركعتين والله أعلم اه تقرير ويسن لمن أوتر
بثلاث ان يقرأ في الاولى بعد الفاتحة الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص ثم الفلق ثم الناس
مرة مرة ولو أوتر بأكثر من ثلاث قرأ في الثلاثة الاخيرة ماذكر فيما يظهر اه شرح مر وقوله وفي الثالثة
الاخلاص الخ طاهره وان وصل وان لم يلزم عليه تطويل الثالثة على الثانية اه سم على ج اه ع ش عليه
(قوله وروى الدارقطني الخ) أخره ليفيد ان الامر فيه ليس مراد منه الوجوب اه برماوى (قوله فلوزاد
عليه لم يصح وتره) فان أحرم بالجميع دفعة واحدة لم يصح وان سلم من كل ركعتين صح ما عدا الاحرام السادس فلا
يصح وتره ان علم المنع وتعمد القياس البطلان والاوقع نفي مطلقا كما لو أحرم صلاة قبل دخول وقتها غلطا
اه شرح مر (قوله ويكره الايتار بركعة) أى من حيث الاقتصار والافهى سنة والمراد الكراهة الخفيفة
لانه خلاف الاولى اه شيخنا (قوله والاول أفضل) أى لان الثانى فيه تشبيه بالمغرب وقد نهى عن تشبيه
الوتر بالمغرب وفيه ان التشبيه انما يتم اذا صلى الوتر ثلاثا بشهدين ومن ثم جاء في الحديث لا توتر بأكثر من ثلاث ولا
تشبهوا بصلاة المغرب أى بشهدين فهو تقييد لقوله بثلاث وفي العباب فان وصل الثلاث كره وعبارة الكثر
للاستاذ البكرى ويكره الوصل عند الاتيان بثلاث ركعات فاذا زاد ووصل بخلاف الاولى اه حل وفي
قل على الجلال وما قيل ان وصل الثلاثة الاخيرة أفضل خروجا من خلاف أبي حنيفة رده الامام الشافعى رضى
الله عنه بان يحصل مراعاة الخلاف اذا لم يوقع في حرام أو مكره كما هنا اه (قوله ولا يجوز في الوصل أكثر من
شهادتين) أى وقد أحرم به وتره وقوله خلاف المنقول من فعله صلى الله عليه وسلم أى من انه كان يصلى فيما بين ان
يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر إحدى عشرة ركعة ويسلم من كل ركعتين ويوتر بواحدة ولا يجوز ان يصلى
أربعاً بتسليم واحدة لانه خلاف المنقول من فعله وان حصل بذلك مطلق الفصل لان المرجح في ذلك الاتباع ولم
يرد بما سبق افاده الجوى لكن قال والدشيخنا وخلاف الاولى وهو موافق في ذلك لقول المؤلف كان ينوى
ركعتين من الوتر أى فان السنة ان يسلم من كل ركعتين أو ينوى عشرة بتشهد ويسلم ثم ينوى الحادية عشرة
بتشهد ويسلم سواء تشهد في كل ركعتين أو أربع من العشرة بدون سلام أولم يتشهد لان امتناع الزيادة على
التشهد من انما هو في الوصل كما علمت وهذا من الفصل وأما ايقاع التشهد في ذلك بعد ثلاث أو خمس فالظاهر
امتناعه أو ينوى ثمانية بتشهد ويسلم ثم ينوى الثلاثة بتشهد ويسلم اه حل وعبارة زى ولو صلى عشرة
باحرام واحد والحادية عشرة باحرام واحد فله ان يتشهد كل ركعتين فيما يظهر لان هذا فصل لا وصل ولم أرفى
هذه المسئلة نقلا فليتأمل انتهت وعبارة شرح مر وقول الجوى حرى ان قضية تعبيرهم بالسلام من كل
ركعتين انه لو أوتر بأحدى عشرة تسلمت تسليمان ولا يجوز ان ينقص من ذلك كان يصلى اربعاً بتسليم وستا
بتسليم ثم يصلى الركعة وان وجد مطلق الفصل لان المرجح في ذلك الاتباع ولم يرد الا كذلك رده الواو الدرجه الله
تعالى بان المعتمد خلافها بل دعوى ان ذلك قضيته ممنوع وانما قضيته ان ذلك خلاف الاولى انتهت (قوله
والفصل أفضل) أى ان ساواه عددا اه شرح مر أى فصل الاخيرة باحرام مستقل أفضل سواء فصل ما قبلها
أو وصله وله فيه حيث نثرت التشهد في كل ركعتين أو أكثر وله فيه ان ينوى سنة الوتر ومقدمة الوتر أو من الوتر أو
الوتر أيضا ولا يصح بنية الشفع ولا بنية سنة العشاء ولا بنية صلاة الليل اه برماوى * (فرع) * قال في الايعاب
ما حاصله لو كان صلى الوتر ثلاث ركعات موصولة أدركها جميعها في الوقت أو مفصولة خرج بعضها فالأفضل أن
يصليها موصولة وبقي ما لو كان لو صلى خسا أو سبعاً أو تسعاً أدركها في الوقت واذا صلى أكثر من ذلك خرج بعضها
عن الوقت هل الأفضل الاقتصار على الأقل أو لا فيه تظن والا قرب الثاني لتبعية ما بعد الوقت لما وقع فيه فكانه

وروى الدارقطني أوتروا
بخمسة أو سبع أو تسع أو
أحدى عشرة فلوزاد عليها
لم يصح وتره وأما خبر الترمذى
عن أم سلمة انه صلى الله عليه
وسلم كان يوتر بثلاث عشرة
فحمل على انها حسبت فيه
سنة العشاء وقال السبكي انا
أقطع بجواز الوتر بها
وبصحته لكن أحب
الاقتصار على احدى عشرة
فأقل لان ذلك غالب
أحوال النبي صلى الله عليه
وسلم ويكره الايتار بركعة
كذا في الكفاية عن القاضي
أبي الطيب (ولن زاد على
ركعة) في الوتر (الوصل
بتشهد) في الاخيرة (أو
تشهدين في الاخيرتين)
للاتباع في ذلك رواه مسلم
والاول أفضل ولا يجوز في
الوصل أكثر من تشهدين
ولا فعل أولهما قبل الاخيرتين
لانه خلاف المنقول من فعله
صلى الله عليه وسلم (والفصل)
بين الركعات بالسلام كان
ينوى ركعتين من الوتر
(أفضل) منه فزيادته عليه

بالسلام وغيره (وسن تأخير
عن صلاة ليل) من رتبة
أوتر أوج أو تمجد لخبر
الشيخين اجعلوا آخر
صلاتكم بالليل ورا (ولا
يعاد) ندبا وان أخر عنه
تمجد فهو أعظم من قوله
فان أوتر ثم تمجد لم بعده
وذلك لخبر أبي داود وغيره
وحسنه الترمذي لا وتران في
ليلة (و) سن تأخير (عن
أوله) أي الليل (لمن وثق
بيقظته) بفتح القاف (ليلا)
سواء أكل له تمجد أم
لا فان لم يثق به لم يؤخره لخبر
مسلم من خاف ان لا يقوم
من آخر الليل فليوتر أوله
ومن طمع أن يقوم آخره
فليوتر آخر الليل وهذه من
زيادتي وهو مافي المجموع
واقصر في الأصل كالروضة
كأصلها في سن التأخير على
من له تمجد (و) سن
(جماعة في وتر رمضان)
وان لم تفعل التراويح أو
فعلت فرادى بناء على سن
الجماعة فيها كما سيأتي
فتعبري بذلك أولى من قوله
وان الجماعة تندب في الوتر

صلاها كلها في الوقت أخذ مما ذكره من حج فرواتب الظاهر القباية والبعدية من انه اذا نوى
الجميع وأدرك بعضها في الوقت وقعت كلها اداء اه عش على مر (قوله بالسلا م وغيره) كالنية
والتكبير والشهد اه شيخنا (قوله وسن تأخير) أي جميعه اه شرح مر ثم قال وعلم من قولي أي
جميعه ان الانفصل تأخير كله وان صلى بعضه أول الليل في جماعة وكان لا يدركها آخر الليل ولهذا أفنى الوالد
رحمه الله تعالى فيمن صلى بعض وتر رمضان جماعة ويكمل به بعد تمجده بان الأفضل تأخير كله فقد قالوا ان من
له تمجد لم يوتر مع الجماعة بل يؤخره الى الليل فان أراد الصلاة معهم صلى نافلة مطلقة ووتر آخر الليل اه
وقوله صلى نافلة مطلقة أي سواء كان مأموما أو اماما لكن لو كان اماما وصلى وتر رمضان بنية النقل كره
القنوت في حقه اه عش عليه ولو تعارض الكثرة والتأخير فالذي يتجه ان التأخير مع القلة بان يقتصر على
ركعة مثلاً أفضل من التمسك مع الكثرة اه شورى ومثله حل ثم رأيت في عش على مر مانته
ولو كان لو صلى أول الليل صلى إحدى عشرة ولو صلى آخره صلى ثلاثا فالظاهر ان إحدى عشرة أولى بمحاطة
على كمال العبادة اه ومثله البرماوى وقرر شيخنا ح ف كلامهما واعتمده وضعف كلام شورى والحلي
(قوله عن صلاة ليل) قبل المراتب امام عدد الوتر والاه لو تر من صلاة الليل أيضا اه شيخنا وتقديم الوتر على
التمجد خلاف الأولى ومن المعلوم ان التمسك لا يكون الا بعد نوم وبعد العشاء فان فعل الوتر بعد نوم واقتصر
عليه كان تمجدا ووترا وان كان قبل نوم كان وترا لا تمجدا فبين الوتر والتمجد عموم وخصوص من
وجه وينفرد التمسك فيما اذا كان بعد نوم ولم ينوبه الوتر اه حل (قوله اجعلوا آخر صلاتكم الخ) قال
الكرمانى يحتمل أن يكون مفعولا به وان يكون مفعولا فيه لان جعل يتعدى الى مفعول والى مفعولين اه
شورى وفيه انه يلزم على كونه مفعولا فيه ظرفية الشيء في نفسه لان الوتر هو آخر صلاة الليل اه شيخنا
(قوله ولا يعاد نبا) أي ولو وتر رمضان ولو في جماعة ولو صلاة أولا فرادى فلا يعاد ولو أعيد لم ينفع فهو مستثنى
مما سأتى من ان النقل الذى تشرع فيه الجماعة تسن اعادته جماعة اه شيخنا (قوله أيضا ولا يعاد نبا)
أي لا تطالب اعادته فان أعاده بنية الوتر عامدا على الحرام عابسه بذلك ولم ينعقد كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى نعم
ان أعاده جاهلا أو ناسيا وقع نفا لا مطلقا كحرامه بالظاهر قبل الزوال غالطا اه شرح مر (قوله وان أخر
عنه تمجد) كان الانسب ان يعنى بمأركه الأصل كما هو عادته في مناقشته الا ان يقال عني بما ذكره الأصل
لانه محل التوهم لانه اذا أخر التمسك بما يقال يصح ان يوتر ثانيا ليكون ممثلا لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا
آخر صلاتكم من الليل ورا اه شيخنا (قوله لا وتران في ليلة) جاء على لغة من يلزم المثني الالف اه شيخنا
وهذا في الاداء أما في القضاء فلا مانع من وترين أو أكثر في ليلة اه قل على الجلال (قوله بيقظته) أي
ولو بايقاظ غيره اه حل (قوله سواء كان له تمجد أم لا) وان كان بحيث لو صلاة أول الليل صلاة جماعة
حيث سنت فيه ولو صلاة في غير الأول صلاة من ردا ولا يقال صلى بعضه أول الليل جماعة ويؤخر بعضه لغير الأول
بل الأفضل تأخير كله خلافا لتوهمه كثير من الناس ان الجماعة أفضل من التأخير اه حل (قوله فليوتر
آخر الليل) هلا قال آخر مواعيد الحكمه الاظهار ولعله لدفع توهم عود الضمير الى الاخر فليتنامل اه شورى
(قوله وهذه من زيادتي) أي قوله أم لا الشامل لها المتن وكان ينبغي أن يقول واستحب تأخير ملن لان تمجد
له مع التقييد بالوثوق فيمن له تمجد من زيادتي اه حل (قوله وجماعة في وتر رمضان) أي ولو قضاء
كالتراويح فانه بعض مشايخنا وفيه نظر يعلم من عدم طلب الجماعة في المقتضين الخمس فهذا أولى فراجع اه
قل (قوله بناء على سن الجماعة الخ) متعلق بقوله وسن جماعة في وتر رمضان أي سن الجماعة في الوتر مبنى على
القول بسن الجماعة في التراويح وعبارة أصله مع شرح المحلى والاصح ان الجماعة تندب في الوتر بناء على نديها في

التراويح الذي هو الاصح الا تاتي انتهت وهذا يقتضي ان في سن الجماعة في التراويح خلافاً وهو كذلك فقد قيل
 انها من فرادى كما صرح به هذا الخلاف في المواهب اه شيخنا وعبارة أصله مع شرح المحلى فيما سياتي
 والاصح ان الجماعة تسن في التراويح ومقابل الاصح ان الافراد بها أفضل كغيرها من صلاة الليل لبعده عن
 الرياء انتهت (قوله وتقدم في صفة الصلاة الخ) غرضه من هذا الاعتذار عن عدم ذكر هذا الحكم هنا مع ذكر
 الاصل له هنا فيرد عليه انه لم يوف بما في الاصل وحاصل الجواب انه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما تقدم فلم
 يخل بما ذكره الاصل وعبارة أصله هنا مع شرح مر ويندب القنوت آخر وتره أي آخر ما يقع وتره فمثل ذلك
 من أوتر بركعة واحدة في النصف الثاني من رمضان وقبل كل السنة لاطلاق ما مر في قنوت الصبح وعلى الاول
 لو قنت فيه في غير النصف المذكور ولم يطل به الاعتدال كرهه ويسجد للسجود وان طال به وهو عامد عالم
 بالتحريم بطلت صلاته والا فلا ويسجد للسجود وهو كقنوت الصبح في لفظه ومجمله والجمهور به واقتضاء السجود بتركه
 ورفع اليدين فيه وغير ذلك مما مر انتهت (قوله وكالضحى) وهي صلاة الاشراف كما أفتى به الوالد اه شرح
 مر وعبارة سم على المنهج * (فرع) * المعتمدان صلاة الاشراف غير صلاة الضحى اه مر وفي حج
 ما وافقه ونصه ومما لا تسن له جماعة ركعتان عقب الاشراف بعد خروج وقت الكراهة وهي غير صلاة الضحى
 اه وعليه فحصل بركعتين وينبغي انه لو أحرم ما كثر انعقدت وان لو أحرم بركعتين ثم أراد ان يحرم بصلاة أخرى
 ينوي بها ذلك لم تنعقد لان السنة حصلت بالاولى والثانية غير مطلوبة قياساً على ما يأتي في تحية المسجد اه
 ع ش عليه ثم قال قال حج في شرح الشرائع ومن فوائد صلاة الضحى انها تجزئ عن الصدقة التي تصب على
 مفاصل الانسان الثلاثمائة وستين مفصلاً كما أخرجه مسلم وفيه ويجزئ عن ذلك ركعتا الضحى وحكى الحافظ أبو
 الفضل الزين العراقي انه اشتهر بين العوام ان من قطعها يعصى فصار كثير منهم يتركها أصلاً لذلك وليس لما
 قاله أصل بل الظاهر انه مما ألغاه الشيطان على ألسنتهم ليحرمهم الخير الكثير لاسيما جزاؤه عن تلك الصدقة
 اه كلام ابن حجر أقول ومثله ذلك في البطلان ما اشتهر أيضاً فيما بينهم أن من صلاها تموت أولاده اه (قوله
 وأقلها ركعتان) ويسن ان يقرأ فيها الكافرون والاخلاص وهما أفضل في ذلك من الشمس والضحى وان
 وردتا أيضاً اذا اخلص تعدل ثلث القرآن والكافرون تعدل ربعة بلامضاعفة اه شرح مر ويقرؤهما
 أيضاً فيما لو صلى أكثر من ركعتين كما يؤخذ مما تقدم عن حج ومحل ذلك أيضاً ما لم يصل أربعاً أو ستاً باحرام
 والا فلا يستحب قراءة سورة بعد التشهد الاول ومثله كل سنة تشهد فيها بشهدين فانه لا يقرأ السورة فيها بعد
 التشهد الاول اه ع ش عليه (فائدة) ذكر السيوطي في رسالته في خصائص يوم الجمعة وأوصلها الى مائة
 خصوصية وواحدة فقال ما نصه أخرج الاصمعياني عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى
 الضحى أربع ركعات في يوم الجمعة في دهره مرة واحدة يقرأ بفاتحة الكتاب عشر مرات وقل أعوذ برب الناس
 عشر مرات وقل أعوذ برب الفلق عشر مرات وقل هو الله إحدى عشرة مرة وقل يا أيها الكافرون عشر مرات
 وآية الكرسي عشر مرات في كل ركعة فإذا تشهد سلم واستغفر سبعين مرة وسبح سبعين مرة سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم دفع الله عنه شر أهل السموات وشر أهل الارض
 وشر الانس والجن اه ويسن أن يدعو في صلاة الضحى بهذا الدعاء اللهم ان الضحى ضحاؤك والبهائم باؤك
 والجمال جمالك والقوة قوتك والقدرة قدرتك والعصمة عصمتك اللهم ان كان رزقي في السماء فأنزله
 وان كان في الارض فأنزله وان كان معسراً فيسره وان كان حراماً فطهره وان كان بعيداً فقربه بحق
 ضحائك وبهائك وجمال قوتك وقدرتك آتني ما آتيت عبادك الصالحين اه من بعض الخواشي
 (قوله وأكثرها اثنتا عشرة) هذا ما جرى عليه في الروضة كاصلها والمعتمد كما نقله المصنف عن الاكثرين ومعجمه

عقب التراويح جماعة وتقدم
 في صفة الصلاة انه يسن فيه
 القنوت في النصف الثاني
 من رمضان (وكالضحى
 وأقلها ركعتان) وأدنى الكمال
 أربع وأفضل منه ست
 (وأكثره) عدد (اثنتا عشرة)

وأفضلها) نقلا ودليلا (غان)

ويسلم من كل ركعتين ندبا
كما قاله القمولي روى الشيخان
عن أبي هريرة قال أوصاني
نخيلي صلى الله عليه وسلم
بثلاث صيام ثلاثة أيام من
كل شهر وركعتي الضحى
وان أوتر قبل ان أنام وروى
مسلم انه صلى الله عليه وسلم
كان يصلي الضحى أربعاً
ويريد ما شاء وروى أبو داود
باسناد على شرط البخاري
انه صلى الله عليه وسلم صلى
سجدة الضحى أى صلته
ثمان ركعات يسلم من كل
ركعتين وفي الصحيحين
قريب منه وروى البيهقي
باسناد ضعيف عن أبي ثور
انه صلى الله عليه وسلم قال
ان صليت الضحى عشر الم
يكتب عليك ذلك اليوم ذنب
وان صليت ثلثي عشرة ركعة
بنى الله لك بيتاً في الجنة ووقتها
فيما حرمه الرافعي من
ارتفاع الشمس الى الا
الاستواء وفي المجموع
والتحقيق الى الزوال وهو
المراد بالاستواء فيما يظهر
ونقل في الروضة عن
الاصحاب ان وقتها من
الطلوع ويسن تأخيرها
الى الارتفاع قال الاذري
فيه نظر والمعروف في
كلامهم الاول ووقتها المختار
اذا مضى ربع النهار كما حرم
به في التحقيق وقولي

في التحقيق والمجموع وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى ان أكثرها ثمان وعليه فلو زاد عليها لم يجز ولم يصح نحي
ان احرم بالجميع دفعة واحدة فان سلم من كل ثنتين صح الا احرام الخامس فلا يصح ضحى ثم ان علم المنع
وتعمده لم ينعقد والواقع نفلا كنظيره مما مر اه شرح مر (قوله عددا) لم يذكر مثله في الوز وهل ذلك
لحكمة تأمل ثم رأيت قول المصنف وأفضلها ثمان فقوله هنا عددا أى لانضاج خلافة ثم اه شوبري
(قوله وأفضلها ثمان) في ج مانصه (تنبيه) ما ذكر من ان الثمان أفضل من الاثنتي عشرة لا يتأني فائدة ان
العمل كما أكثر وشق كان أفضل لانها اغلبية لتصريحهم بان العمل القليل يفضل الكثير في صور كالعصر
أفضل من الاتمام بشروطه اه (قوله ويسلم من كل ركعتين ندبا) ويجوز فعله الثمان بسلام واحد
وينبغي جواز الاقتصار على تشهد واحد في الاخيرة وجواز ان يشهد في كل شفع من ركعتين أو اربع وهل
يجوز له تشهد بعد ثلاث أو خمس ثم آخر في الاخيرة أو تشهد بعد الثالثة وآخر بعد السادسة وآخر بعد الاخيرة
فيه نظر اه ج اه شوبري (قوله صيام ثلاثة أيام) والاولى أن تكون البيض وهي الثالث عشر
والرابع عشر والخامس عشر اه حل وقوله وان أوتر قبل ان أنام انما أمره بذلك الله صلى الله عليه وسلم كان
حكيماً يخاطب كل انسان بما يناسبه فلما علم من حاله انه لا يقوم آخر الليل لكثرة اشتغاله بالاحاديث
والروايات أمره بالوتر قبل النوم اه شيخنا (قوله ويريد ما شاء) أى من الضحى يدل له الرواية التي بعدها اه
شوبري أى ويخصص بالثمان وقال حل ما شاء من النفل المطلق اه (قوله من ارتفاع الشمس)
هذا هو المتمد وقوله من الطلوع وعلى هذا القول فلا يؤثر فيها وقت الكراهة لانها صاحبة وقت اه
قل على الجلال (قوله ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار) أى ليكون في كل ربع منه صلاة في الربع
الاول الصبح وفي الثاني الضحى وفي الثالث الظهر وفي الرابع العصر ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاة
الاوايين وهي مشتركة بين هذين عشرين ركعة بين المغرب والعشاء حين ترمض الفصال بفتح الميم أى
تترك من شدة الحر في اخفافها اه حل (قوله أيضاً ووقتها المختار اذا مضى ربع النهار) وهو الذي اضيفت
اليه وسميت به اذا الضحى بالضم والقصر هو وقت شدة اشراق الشمس في المختار ضحوة النهار بعد طلوع
الشمس ثم بعده الضحى وهي حين تشرق الشمس أى يشتد ضوءها مقصورة تؤث وتذكر ثم بعده الضعاء
مفتوح مدود مذكر وهو عند ارتفاع النهار الاعلى تقول منه قام بالنهار حتى أضحي كما تقول من الصباح
حتى أصبح اه (قوله وكعبة مسجد) الاضافة غير حقيقية اذ المراد بها التحية قرب المسجد تعظيمه لا للبقعة
فلو قصد سنة البقعة لم تصح لان البقعة من حيث هي بقعة لا تقصد بالعبادة شرعاً وانما تقصد ليقاع العبادة فيها
لله تعالى اه برماوى والتحية ما يحياه الشئ أى يعظم به (قوله أيضاً وكعبة مسجد لداخله)
ويكره كفى الاحياء دخول المسجد من غير وضوء فان دخل فليقل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
أكبر فانها تعدل ركعتين في الفضل زاد ابن الرفعة لاحتول ولا قوة الا بالله وزاد غيره العلي العظيم لانها الباقيات
الصالحات وصلاة الحيوانات والجمادات أى دعاؤهم وفي الاذكار عن بعضهم يسئل من لم يتمكن منها الحديث
أو شغل أو نحوه أن يقول ذلك أربعاً قال المصنف انه لا بأس به اه شرح مر وفي قل على الجلال
وهي الباقيات الصالحات والقرض الحسن والذكر الكثير وصلاة سائر الحيوان والجمادات لقوله تعالى وان من
شئ الا يسجد بحمد مواسثي بعضهم الكعب والجار والغراب الا بضع اه وقوله فليقل سبحان الله الخ
وينبغي ان يحل الاكتفاء بذلك حيث لم يتيسر له الوضوء فيه قبل طول الفصل والا فلا تحصل لتقصيره بترك الوضوء
مع تيسره وتسبب التحية ولو كان المسجد مشاعاً كان وقف حصته ساعة مسجد اعلى الاوجه ولا يصح الاعتكاف
فيه والفرق ان الغرض من التحية أن لا تنتهك حرمة المسجد بترك الصلاة فيه فاستحب في الشائع لان ما من

وأفضلها ثمان من زيادته وهو ما في الروضة وغيرها (وكعبة مسجد) غير المسجد الحرام (لداخله)

جزء منه الا وفيه جهة مسجدية وترك الصلاة بخجل به عظيمه والاعتكاف انما هو في مسجد والسائح بعضه ليس
بمسجد فالمكث فيه بمنزلة من خرج بعضه عن المسجد واعتمد عليه اه ع ش على مر وخرج بالمسجد
الرباط وما بني في ارض مستأجرة على صورة المسجد واذن بانيه في الصلاة فيه اه حل ومثله شرح مر
ومثل الارض المستأجرة المحتكرة والارض التي لا تجوز عمارتها كالتي بحريم الانهار ومحل ذلك في الارض
امام فيها من البناء ومنه البلاط ونحوه فبمع وقفه مسجد حيث استحق اثباته فيها كان استأجرها للمنافع
تشمل البناء ونحوه وتصح التحية فيه اه ع ش على مر (قوله غير المسجد الحرام) اما هو فينتدى فيه
بالطواف الذي هو تحية البيت وحيث يقال لنا مسجد يستحب لداخله ترك تحيته وكتب ايضا اما المسجد الحرام
فان كان داخله يريد الطواف فالسنة له الطواف وهو تحية البيت فان صلى ركعتين خلف الطواف حصلت
تحية المسجد وان صلاهما داخل البيت وتوقف فيه بان البيت ليس من أجزاء المسجد فتحية البيت الطواف ولو
صلى مر يد الطواف التحية انعمت صلاته لانها سنة في الجملة وان لم يرد داخله الطواف صلى تحية المسجد ولا يخفى
ان تحية الحرم الاحرام وعرفة الوقوف ومنى الرمي ولقاء المسلم السلام اه حل ففهوم قوله غير المسجد
الحرام فيه تفصيل فتارة يكون حكمه حكم غيره وذلك فيما اذا لم يرد داخله الطواف وتارة لا يكون كذلك وذلك
فيما اذا اراد الطواف اه (قوله متطهر امر يد الجالوس الخ) كل من هذين ليس بقيد على المعتمد اه
شيخنا وعبارته شرح مر سواء اكن متطهرا أم محدثا ونظير عن قرب قبل جلوسه وقول الشارح تبعا لغيره لداخله
على وضوء جرى على الغالب وسواء كان مر يد الجالوس أم لا وقول الشيخ نصر ليد الجالوس جرى على الغالب كما
قاله الزركشي اذا لم يركب على مطلق الدخول تعظيما للبيعة واقامة للشعار كما يسن لداخل مكة الاحرام
وان لم يرد الا قامة بها وسواء كان مدرسا ينتظر كما في مقدمة شرح المذهب أم لا وان نقل الزركشي عن بعض
مشايخه خلافه لعدم استحضاره ذلك وسواء ادخل زحفا أم جوا أم غيرهما انتهت (قوله لم يشتغل بها عن
الجماعة) أي ولو في نافذة كالعيد خلا فالبعض اه شورى وعبرة شرح مر ويكره تركها الا ان قرب قيام
مكة وبه وان لم تكن جمعة بحيث لو اشتغل بها فاته فضيلة التحريم مع امامه وكانت الجماعة مشروعة له وان كان
قد صلاها جماعة أو فردى فيما يظهر أو كان خطيبا وقد دخل وقت الخطبة مع عدمه منها فلا يكرهه الترك أو
دخل والامام في مكتوبة أو خاف فوت سنن راتبة كافي الروق ويؤيده انه يؤخر طواف القدوم اذا خشي فوت
سنة مؤكدة أو دخل المسجد مر يد الطواف وهو ممكن منه لمصلاها بركعتيه ويحرم الاشتغال بها عن فرض
ضاق وقته انتهت (قوله وان تكرر دخوله عن قرب) أي وان تلاصقت المساجد اه شرح مر وفي
قل على الجلال قال شيخنا مر وتسبب التحية لكل واحد من المساجد المتلاصقة لم يرتضه شيخنا زى لان
لها حكم المسجد الواحد في جميع الاحكام وهو الوجه اه (قوله وتحصل بركعتين الخ) أي في المسجد فلو صلاهما
خارجا لم يكف ولو أحرم فيه ثم خرج منه في أثناءها فان كان عامدا على باطلت صلاته والانتقلت نفلا مطلقا
اه حل (قوله بركعتين فاكثر) والاقتصار على الركعتين أفضل والزيادة عليهما جائزة وتكون كلهما تحية
فان سلم ثم أتى بركعتين للتحية لم تنعقد الا من جاهل فتنه قد نفلا مطلقا اه شرح مر وقوله وتكون كلهما
تحية وذلك حيث نوى أكثر من ركعتين ابتداء فلما أطلق في احرامه حل على ركعتين قياسا على ما قاله الزبائدي
في صفة الصلاة من انه اذا نوى سنة الظهر وأطلق حل على ركعتين وتقدم عن سم على حج نقلا عن مر
انه يتعبر بين ركعتين واربع اه ع ش عليه (قوله ولو كان ذلك فرضا أو نفلا آخر) ينبغي ان يحل
ذلك حيث لم ينذرهما والا فلا يلزم فعلهما مستقلة لانما بالنذر صارن مقصودة فلا يجمع بينهما وبين فرض ولا نفلا
ولا تحصل بواحد منهما اه ع ش على مر (قوله سواء نويت معه أم لا) هذا في سقوط الطالب وأما ثوابها

متطهرا امر يد الجالوس فيه ولم
يشتغل بها عن الجماعة ولم
يخف فوت راتبة وان تكرر
دخوله عن قرب لو جسد
المقتضى (وتحصل بركعتين
فاكثر) بتسليمه ولو كان
ذلك فرضا أو نفلا آخر سواء
أنويت معه أم لا لغير الشيخين
اذا دخل أحدكم المسجد
فلا يجلس حتى يصلي ركعتين
ولان المقصود وجود صلاة
قبل الجالوس وقد وجدت
بذلك وانما يضرب التحية

الخاص فلا يحصل الا بنيتها اه عزري (قوله أيضا سواء نويت معه أم لا) أي ما لم ينهها وينوي عبدها والا لم يحصل فضلها لوجود الصارف وفي كلام بعضهم اذ لم تنول يحصل فضلها وعلى حصول فضلها وان لم تنو يشك قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى الا ان يقال هـ ذه من جملة عمله من حيث انها تابعة ودخلة فيه فكانت نويت حكما اه زي بايضاح (قوله ما ذكر) أي من الفرض والنفل الا آخر شيخنا (قوله لانها سنة غير مقصودة) مثلها في ذلك سنة الوضوء وركعتا الطواف والاحرام والاستحارة وقدم المسافر ونحو ذلك مما تقدم ويتجه في ذلك جوازاً أكثر من ركعتين أيضا اه قل على الجلال (قوله بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها) كنية سنة العشاء والوتر وكنية العيدين معا وكنية سنة الظهر والعصر معا فهذا كله غير صحيح كما في شرح مر وعش عليه (قوله انما لا تحصل بركعة الخ) أي على الصحيح والافتد قيل انما لا تحصل بما ذكر للحصول اكرام المسجد المقصود بما ذكر وقوله مع كون ذلك جواب عن تمسك الضعيف القائل بان المذكور ان بمعنى ما في الحديث وهو ركعتان من حيث ان المقصود بالكل اكرام المسجد اه شيخنا (قوله وصلاة جنازة) ولا تفوت بها التحية ان لم يطل الفصل اه عش على مر (قوله وتفوت بالجلوس) أي متمكنا لا مستوفزا كعلي قدميه أي بان جالس عامدا عالما بان عليه التحية معرضا عنها أو بالجلوس لستر يج ثم يقوم لها فلا تفوت الا بالاعراض عنها اه حل ولا تفوت بالقيام ان لم يطل بخلاف ما اذا طال على المعتمد اه زي أي قدر ازا اذ ادى ركعتين وخرج بطول الوقوف ما لو اتسع المسجد جدا فدخله ولم يقف فيه بل قصد المحراب مثلا وزاد مشيه اليه على مقدار ركعتين فلا تفوت التحية بذلك اه عش ويتدرد النظر في ان فواتها في حق ذي الجوارح والرحم بما اذا ولوقيل لا تفوت الا بالاضطجاع لانه رتبة أدون من الجلوس كما ان الجلوس أدون من القيام فكانت فواتها فواتا لم يعد وكذا يتردد النظر في حق المضطجع أو المستلقي أو المحمول اذا دخل كذلك اه ابن حجر وهل تفوت سنة الوضوء بالاعراض عنها كلبعضهم أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفا احتمالات أو جهات ثالثها اه شرح مر * (فرع) * لو توضأ ودخل المسجد هل يقتصر على ركعتين ينوي بهما احدي السنتين وتدخل الاخرى أو يصلي أربعين يصلي ثنتين تحية المسجد وثنتين سنة الوضوء فيه نظر والاقرب ان يقال ان اقتصر على ركعتين نوى بهما احدي السنتين أو هما اكتفى به في أصل السنة والافضل أن يصلي أربعين حيث ينبغي أن يقدم في صلاته تحية المسجد ولا تفوت بها سنة الوضوء لان سنة الوضوء فيها الخلاف المذكور ولا كذلك تحية المسجد اه عش (قوله الا أن يكون سهوا) بان لم يقصد بالجلوس الاعراض والظاهر انه يغتفر الجلوس اليسير نحو الوضوء كما لو جلس ليحرم بهما من جلوس أو أراد صلاتهما من جلوس ثم رأيت عن شيخنا انه اذا دخل عطشانا ثم جلس ليشرب ان جلس متمكنا فأتى بقياسه انه لا يجلس للوضوء متمكنا بل مستوفزا كعلي قدميه وقد يفرق بان من دخل بغير وضوء مقصرا لان دخوله مكرره فتفوت بجلوسه وان لم يتمكن بخلاف من دخل عطشانا اه حل (قوله وقسم تسنله) أي دائما فقوله كعب الخ الكاف استقصائه اذ لم يبق من هذا القسم غير ما ذكر وأما وتر رمضان فقد أدخله في القسم السابق من حيث ان الوتر من حيث هو لا تسن فيه دائما وأبدا اه شيخنا (قوله و تراويح وقتون) ولا تصح نية مطلقة بل ينوي ركعتين من التراويح أو من قيام رمضان اه شرح مر وقضيه أنه لو لم يترض لعدد بل قال أصلي قيام رمضان أو من قيام رمضان لم تصح نيته وينبغي خلافه لان التعرض للعدد لا يجب وتحمل نيته على الواجب في التراويح وهو ركعتان كما لو قال أصلي الظهر أو الضح حيث قالوا فيه بالصحة ويحمل على ما يعتبر من العدد شرعا اه عش عايمه وما جرت به العادة من زيادة الوقود عند فعل التراويح خصوصا مع تنافس أهل الاسباع في الجامع الأزهر جائز ان كان فيه نفع والاحرم كمالا نفع فيه وهو من مال محجور او وقف لم يشترطه واقفه ولم تطرد العادة به

ما ذكر لانها سنة غير مقصودة بخلاف نية سنة مقصودة مع مثلها أو فرض فلا تصح وبذلك علم انها لا تحصل بركعة وصلاة جنازة وسجدة تلاوة وسجدة شكر للخبر السابق مع كون ذلك ليس بمعنى ما فيه وتفوت بالجلوس الا أن يكون سهوا أو جهلا وقصر الفصل (وقسم تسن) أي الجماعة (له كعب وكسوف واستسقاء) لما سيأتي في أبوابها (وتراويح وقتون)

في زمنه وعلمها اه شرح مر ومن البدع ما يفعل في كثير من البلدان من ايقاد القناديل الكثيرة السرف
 في ايام معروفه من السنة كليلة النصف من شعبان ويحصل بسبب ذلك مفساد كثيرة منها مضاهاة الجوس
 في الاعتناء بالنار ومنها اضاءة المال في غير وجه الحل ومنها ما يترتب على ذلك من اجتماع الصبيان وأهل البطالة
 ولعبيهم ورفع أصواتهم وامتثالهم المساجد وانتهاك حرمتها وحصول الاوساخ فيها وغير ذلك من المفساد الكثيرة
 التي يجب صيانة المسجد عن أفرادها ومن المفساد أيضا ما يفعل في الجوامع من ايقاد القناديل وتركها الى أن
 تطلع الشمس ثم ترفع بعد ذلك وهو من أفعال اليهود في كنائسهم وأكثر ما يفعل ذلك في يوم العيد وهو حرام
 ويشبهه وقود الشمع الكثير ليلية بدر وعرفة وقد ذكر النووي انه حرام شديد التحريم اه برماوى (قوله
 وقت وتر) خبر لكان المحذوف والتقدير وقتها يكون وقت وتر فهو كلام مستقل وليس قيد في سن الجماعة فيها
 اه شيخنا ثم رأيت في البرماوى ما نصه قوله وقت وتر متعلق بمحذوف تقديره وقتها وقت وتر ولا يصح
 تعلقه بتر او بجم لانها في وقت وتر تسن فيه الجماعة وغير وقت وتر لا تسن فيه الجماعة اه (قوله
 وهي عشرون ركعة) أى في حق غير أهل المدينة اما أهل المدينة فلهم فعلها ستا وثلاثين والسرف في كونها عشرون
 ان الرواتب أى المؤكدة في غير رمضان عشر ركعات فوضعت فيه اه شرح مر وقوله فوضعت
 فيه أى وجعت بتضعيفها زيادة في رمضان والاقال واتب مطلوبة في رمضان أيضا وأنه مبني على ان ضعف
 الشيء مثله اه رشيدى وكانت ليلة القدر الايدان فيه بالفطر ولانه محل عدم الرياء وفعلها بالقرآن في
 جميع الشهر أولى وأفضل من تكرير سورة الاخلاص ثلاث مرات في كل ركعة منها ومن تكرير سورة
 الرحمن أو هل أتى في جميعها ومن تكرير سورة الاخلاص بعد كل سورة ومن التكاثر الى المسد كما اعتاده غالب
 الأمة بمصر اه برماوى (قوله ليالى من رمضان) هي ثلاثة متفرقة الثالثة والعشرون والخامسة والعشرون
 والسابعة والعشرون وكان ذلك في السنة الثانية من الهجرة وقوله وصلى في المسجد أى ثمان ركعات
 في كل ليلة من الثلاث واما البقية فيحتمل انه كان يفعلها في بيته قبل هجرته أو بعده والظاهر الاول اه من
 عش على مر وعبارة البرماوى قالت عائشة رضى الله تعالى عنها واستمر يصلها في بيته فرادى الى آخر
 الشهر وهذا كما ترى يشعر بانهم لم يشرع الا في آخر سنة الهجرة لانه لم يرد انه صلى الله عليه وسلم صلاة هامة
 ثانية ولا وقع عنها سؤال ثم رأيت في بعض الهوامش انها شرعت في السنة الثانية من الهجرة حين بقي من
 الشهر تسع ليال لكن صلاة هامة متفرقة ليلة الحادى والعشرين والخامس والعشرين والسابع والعشرين
 وانتظاره ليلة التاسع والعشرين فلم يخرج لهم وقال خشيت الخ وعن النعمان بن بشير قال فسمع النبي
 صلى الله عليه وسلم ثلاث ايام في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين الى ثلث الليل ثم قنأه ليلة خمس وعشرين
 الى نصف الليل ثم قنأه ليلة سبع وعشرين حتى ظننا ان لاندرك الفلاح انتهت (قوله فلم يخرج لهم
 في الرابعة) أى وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد من حينئذ وصاروا يفعلونها في بيوتهم الى السنة
 الثانية من خلافة عمر وهي سنة أربعة عشر من الهجرة اه شيخنا وعبارة الجلال فلم يخرج لهم في الليلة
 الرابعة وانقطع الناس عن فعلها جماعة في المسجد الى زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ففعل بعضهم ذلك
 فجمعهم عمر رضى الله تعالى عنه على أبي بن كعب فصلى بهم في المسجد قبل ان ينام ورواه البخارى انتهت وقوله
 فجمعهم عمر أى جمع الرجال على أبي بن كعب لانه أكثر قرآنا وجمع النساء على سليمان بن أبي حنيفة وقيل
 على نعيم الدارى اه قل عليه (قوله خشيت ان تفرض عليكم صلاة الليل فتعجزوا عنها) أى يشق عليكم فعلها
 فتتركونها مع القدرة والاقال العجز السكى بسقط التكليف من أصله وفيه كيف يأتي هذا مع قوله ليلة الاسراء هن
 خمس وهن نجسون لا يبدل القول لدى وأجيب بان هـ ذاني اليوم واليلة فلا ينافي فرض شيء آخر في العام أو
 أن المراد خشيت أن تفرض عليكم جماعة في المسجد ويؤيده قوله في رواية أخرى فصالوا أيها الناس في بيوتكم

وهي عشرون ركعة
 بعشر تسليمات في كل
 ليلة من رمضان روى
 الشيخان انه صلى الله عليه
 وسلم خرج من جوف الليل
 ليالى من رمضان وصلى في
 المسجد وصلى الناس بصلاته
 فيها وتكاثروا فلم يخرج
 لهم في الرابعة وقال لهم
 صبيحتنا خشيت أن تفرض
 عليكم صلاة الليل فتعجزوا
 عنها وروى البيهقي بأسناد

فمنعهم من التجمع في المسجد اشفاقا عليهم وفي كلام الاسنوي خشيت أن تتوهم وافرضتها ونوزع فيه بان
 هذا التوهم يندفع ببيانهم عدم فرضيتها اه حل وعبارة البرماوي قوله خشيت أن تفرض عليكم الخ
 أي خشيت المشقة عليكم بتوهم فرضيتها أو فرضية الجماعة فيها بسبب الملازمة أو أن الله تعالى أخبره بأنه
 أن لازم على جماعتها فرضت هي أو جماعتها أو هما أو أنه تعالى أخبره بين أن يجعلها فرضا فيلزم عليها أولا
 فلا أو غير ذلك انتهت (قوله صلاة الليل) سماها بذلك لوقوعها فيه والافصالة الليل عند الإطلاق تنصرف
 للتعبد اه ع ش (قوله فتعزوا عنها) بكسر الجيم على الافصح ويجوز فتحها اه برماوي وفي المصباح
 ع - ز عن الشيء ع - ز ان باب ضرب وع - ز ع - ز من باب تعب لغة لبعض قيس غيلان ذكرها ابن أبي زيد
 وهذه اللغة غير معروفة عندهم وقد روى ابن فارس بسنده إلى ابن الأعرابي أنه لا يقال عز الإنسان بالكسر
 الا اذا غطت عجزته اه (قوله كانوا يقومون) أي يتعبدون اه ع ش (قوله على عهد عمر الخ) انظر
 في أي سنة كان ثم رأيت في شرح التقريب للعراقي أن جمع عمر كان في سنة ثمانية أو أربعة عشر من الهجرة وقال
 في جامع الأصول طعنه أبو الولوة غلام المغيرة بن شعبه مصدر الحاج بالمدينة يوم الاربعاء لاربعة بقين من ذي الحجة
 سنة ثلاث وعشرين وتوفي يوم الاربعاء غرة المحرم سنة أربع وعشرين وكانت خلافته عشرين سنين ونصفا وصلى
 عليه صهيب وفيه وكانت وفاة أبي بكر ليلة الثلاثاء لثمان بقين من جادى الاخرة سنة ثلاث عشرة بين المغرب
 والعشاء وكانت خلافته ستين وأربعة أشهر انتهى ومنه استفاد أن عمر أقر الناس على صلاتهم فرادى رمضانا
 واحدا بعد موت أبي بكر وفي رمضان الثاني جمع الناس فيه على ما ذكر اه ع ش على مر (قوله أي
 يستريحون) أي من فعل الصلاة وكان أهل مكة يطوفون طوافا كاملا بين كل ترويحين وهذا اجتهد منهم
 وأهل المدينة لما لم يكن عندهم طواف وهم يحرمون على مساواة أهل مكة اجتهدوا فأداهم اجتهداهم إلى أن
 يعملوا بديل كل طواف أربع ركعات فصارت عندهم ستا وثلاثين ركعة وقيل إن بعض خلفاء المدينة توفي
 وترك تسعة عشر ركعة فاختلفوا فأداهم اجتهداهم إلى جعلها ستا وثلاثين ليصلي كل واحد أربع ركعات وكان
 ابتداء حدوث ذلك في أواخر القرن الأول ثم اشتهر ولم ينكر فكان بمنزلة الاجماع السكوني ولما كان فيه منافاة
 قال الامام الشافعي رضي الله عنه العشرون لهم أحب إلى ومع ذلك يشاؤون عليها فوق ثواب النفل المطلق
 وينوون بالجميع التراخي ولا تجوز الزيادة المذكورة لغيرهم لشرفهم بهجرة صلى الله عليه وسلم ووطنه ودفعه
 والمراد بهم من وجد فيها أو في مزارعها أو نحو ذلك في ذلك الوقت وإن لم يكن مقيما بها والعبرة في قضائها بوقت
 الاداء أي في فاته وهو بالمدينة فله قضاؤها ولو في غير المدينة ستا وثلاثين أو فاته وهو في غير المدينة فله قضاؤها
 ولو في المدينة عشرين ولو أدرك بعض رمضان في المدينة وبعضه في غيرها فكل حكمه وهل يكفي في ادراك اليوم
 جزء من ليلته أو من نهاره أو منهما كل محتمل ويظهر الاكتفاء بكل ذلك اه برماوي وفي القسط الاتي على البخاري
 مانعه وقد حكى الولي العراقي أن والده الحافظ لما ولي امامة مسجد المدينة أحيا سنتهم القديمة في ذلك مع مراعاة
 ما عليه الاكثر فكان يصلي التراخي أول الليل بعشر من ركعة على المعتاد ثم يقوم آخر الليل في المسجد بست
 عشرة ركعة فيختم في الجماعة في شهر رمضان ختمتين واستمر على ذلك عمل أهل المدينة فهم عليه إلى الآن (قوله
 ولو صلى أربع ركعات) راجع لقوله بعشر تسليمات اه شيخنا (قوله ولو صلى أربع ركعات بتسليمات لم يصح) أي لم تنعقد
 إن كان عامدا عالما بالانعقدت فلاما اه حل (قوله لأنها بمسروعية الجماعة) الخ وبهذا فرق سنة
 الظاهر أنه أن يصليها أربع ركعات بتسليمات حتى لو أخر القباية وصلاها بعد الظهر كان له أن يجمعها مع سنته التي بعدها
 بنية واحدة يجمع فيها بين القبلي والبعدي بخلاف ما لو نوى سنة عيد الفطر والاضحية حيث لا يجوز لانه قد
 اشتملت نية على صلاة واحدة تصفها مؤدي ونصفها مقضى ولا نظيره في المذهب ولو جمع ثلاث ركعات ثنتان
 منها سنة العشاء واحدة فتر لم يصح خلافا لصاحب البيان اه شرح مر (قوله أي هذا القسم أفضل)

صحيح أنهم كانوا يقومون
 على عهد عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه في شهر رمضان
 بعشرين ركعة وروى مالك
 في الموطأ ثلاث وعشرين
 وجمع البيهقي بينهما بأنهم
 كانوا يوترون بثلاث وسبعت
 كل أربع منها ترويحية
 لأنهم كانوا يترجون عقيبها
 أي يستريحون ولو صلى أربع
 بتسليمات لم يصح لأنها
 بمسروعية الجماعة فيها
 أشبهت الفريضة فلا تغير
 وردود كروقتها من زيادتي
 (وهو) أي هذا القسم
 (أفضل) من الأول لثباته

المراد من التفضيل مقابلة جنس بجنس أى من غير نظاره مدد ولا مانع من جعل الشارع العدد القليل أفضل من العدد الكثير مع اتحاد النوع بدليل القصر في السفر رفع اختلافه أولى قاله ابن الرفعة اه شرح مر
وحيث كان المراد ما ذكره فامعنى الاستدراك في قوله لکن الراتبة الخ فانه لا يأتي الا لو كان المراد تفضيل الافراد
كما لا يخفى فليتم امل انتهى شوبرى وعبارة الحلبي أى كل فرد من هذا القسم أفضل من كل فرد من افراد ذلك
القسم بدليل قوله لکن الراتبة الخ انتهت وانما أخر هذا القسم مع كونه أفضل امالا لان الافراد هو الاصل
والجماعة طارئة أو لا شتماله على الرواتب والراتبة تابعة للفرائض والتابع يشرف بشرف متبوعه اه ع ش
(قوله لکن الراتبة) أى مطلقا مؤكدة أو غير مؤكدة اه ع ش على مر وان كان في العلة قصورا لا أن
يقال لمواظبته عاها أى على جنسها والاحسن التعليل بانها شرفت بشرف متبوعها اه شيخنا (قوله أفضل من
التراويج) أى على الاصح ومقابله تفضيل التراويج على الراتبة لسن الجماعة فيها اه شرح مر (قوله
لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم الخ) أى مع اظهارها فلا يردان التراويج واطب عليها لکن لم يظهرها اه
شيخنا ح ف وفي قول على الجلال قوله دون التراويج أى دون مواظبته على جماعة التراويج التى هى
سبب في تفضيلها فلا ينافى ما سياتى (قوله وأفضل النفل صلاة عيد) أى بقسميه وصلاة عيد الاضحى أفضل من
صلاة عيد الفطر عكس التفضيل في التكبير اه شرح مر ووجه أفضلية صلاة العيد شتمها بالفرض في
الجماعة وتعين الوقت والخلاف في انهم افرض كفاية وقوله ثم كسوف وجه تقديمها على الخسوف تقديم
الشمس على القمر في القرآن والاخبار ولان الاتفاغع بها أكثر ووجه تقديمها على الاستسقاء خوف
فوتها بالانجلاء كالوقت بالزمان وقوله ثم استسقاء وجه تقديمها على الوتر طاب الجماعة فيها كالقريضة
وقوله ثم وتر وجه تقديمه على بقية الرواتب وجوبه عند أبي حنيفة رضي الله عنه وقوله ثم ركعتا فجر وجه
تقديمهما على بقية الرواتب خبر مسلم لم ركعتا الفجر خبر من الدنيا وما فيها وقوله ثم بقية الرواتب والمؤكدة منها
أفضل من غيره كما مر وقوله ثم التراويج وجه تقديمها على الضحى مشروعية الجماعة فيها دونها وقوله ثم
الضحى وجه تقديمها على ما يتعلق بفعل كونها موقفة بزمان اه برماوى (قوله ثم وتر) أى جنسه ولو ركعة
وكتب أيضا قوله ثم وتر ظاهره ولو ركعة وينبغي ان يراد به الثلاثة فكثر لان الاقتصار على الركعة خلاف الاولى
كما تقدم فلا يناسب ان يكون أفضل من ركعتي الفجر لکن المنقول في المطلب الاول اه حل * (فائدة) *
ذهب الحسن البصري الى وجوب ركعتي الفجر وداود الى وجوب تحية المسجد وبعض السلف الى وجوب
ما يقع عليه الاسم من قيام الليل والخلاف في وجوب الوتر مشهور وكذا في تعليق الجلال السيوطى على مسلم
اه شوبرى (قوله ثم باقى الرواتب) هل المراد ان ركعتي الفجر أفضل من جملة بقية الرواتب أو المراد من
ركعتين منها أو يظهر الاول ولا مانع من ترتيب ثواب كبير على فعل قليل يز يد على ثواب أفعال كثيرة ومع
أن مؤكدة الرواتب أفضل من غيره وكدها اه سم اه شوبرى (قوله ثم ما يتعلق بفعل) أى غير سنة وضوء
كفى شرح مر ويدل عليه قوله بعد ثم سنة وضوء اه شيخنا (قوله أيضا ثم ما يتعلق بفعل) أى بعض ما يتعلق
بفعل أى بسبب هو فعل كركعتي الطواف الخ وظاهر كلامه ان هذه الثلاثة في مرتبة واحدة وهو كذلك بالنسبة
لما بعده فلا ينافى ان أفضلها ركعتا الطواف لانه قيل بوجوبهما ثم التحية لتقدم سببها وتحققه كما قاله الاسنوى
وكلام المؤلف فيما يأتى يخالفه ويقتضى انهما في مرتبة واحدة اه حل (قوله كركعتي الطواف) أى
وكركتي الاستحارة ففي البخارى عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستحارة
في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذهبم أحدكم بالامر فايركع ركعتين من غير الفريضة
ثم ليقل اللهم انى أستخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر
وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة امرى

بسـن الجماعة فيه (لكن
الراتبة) للفرائض (أفضل
من التراويج) لمواظبة النبي
صلى الله عليه وسلم عاها دون
التراويج وأفضل النفل
صلاة عيد ثم كسوف ثم
خسوف ثم استسقاء ثم وتر
ثم ركعتا فجر ثم باقى الرواتب
ثم التراويج ثم الضحى ثم
ما يتعلق بفعل كركعتي
الطواف والاحرام والتحية

شرح البهجة عند قول المصنف وصوم الخمس والاثنتين مانصه وفي فتاوى الشارح انه اذا فاته صوم مؤقت
أو اتخذ ورذا من قضاؤه اهو هو فيد طلب القضاء مطلقا فلا يتقي بد قضاء صوم يوم الخمس والاثنتين وست
من سوال اذا فاته ذلك اه ع ش على م ر (قوله كما تقضى الفرائض) قدم القياس على النص لان مفاده
عام بخلاف النص اه شورى (قوله اذا ذكرها) أى أو استيقظ لان الذ كر خاص بالنسيان ويمكن ان
يراد به ما يشمل الاستيقاظ اه شيخنا (قوله ولانه صلى الله عليه وسلم الخ) أنى بهذا الحديث بعد الاول لان الاول
ر بما يتوهم منه ان القضاء خاص بالفرض كما يقول به بعض الأئمة ويحمله على الفرض والثاني فيه التصريح
بقضاء النفل وهو المدعى اه شيخنا ح ف (قوله قضى ركعتي سنة الظهر) أى لما اشتغل عنها بالوفد اه
شرح م ر و واطب على قضائها دون قضاء سنة الفجر فان قيل لم واطب على قضائها ولم واطب على قضاء سنة
الفجر مع انها كدو وقت قضائها ليس وقت كراهة قلت أجيب بان سنة الفجر فاتت مع جمع من الصحابة
فلو واطب على قضائها للناسى به كل من فاتته اذ كان من عادتهم الحرص على اقتفاء آثاره والمتابعة له في افعاله
فيشق ذلك عليهم بخلاف سنة الظهر أولانه كان في سفر فلم واطب عليها لذلك بخلاف سنة الظهر اه شورى
(قوله وخرج بالوقت المتعلق الخ) وخرج أيضا المطلق نعم لو قطع نفلا مطلقا استحب قضاؤه وكذا الوفاة ورده من
النفل المطلق اه شرح م ر (قوله ككسوف الخ) أى وكاستسقاء وسيأتى في صلاة الاستسقاء مانصه فان
سقوا قبلها اجتمعوا الشكر ودعاء وصلوا اه فر بما يتوهم منه ان هذه الصلاة قضاء لما فات وأجاب عن هذا م ر
هنا بقوله والصلاة بعد الاستسقاء شكر عليه لا قضاء اه (قوله فلا يقضى) أى لا يسن قضاؤه هذا مقتضى
كلامه وهل يجوز أو لا نظره اه حل (قوله أيضا فلا يقضى) ظاهره وان نذر وهو واضح لفوات سببه اه
ع ش على م ر (قوله وهو) أى النفل المطلق ما لا يتبدأ أى ما ليس بمحدد بوقت ولا معلق بسبب اه قل (قوله
خير موضوع) أى خير شئ وضعه الشارع ليقضى به اه شيخنا وهو بالاضافة ليظهر به الاستدلال على فضل
الصلاة على غيرها وأما ترك الاضافة وان صح فلا يحصل معه المقصود لان ذلك موجود في كل قرينة وفي قل على
الجلال قوله خير موضوع باضافة موضوع أى أفضل عبادة وردت كما تقدم وقال بعضهم يتنوي فيها ويلزمه مساواة
الصلاة غيرها وفوات الترغيب المشار اليه بقوله استكثر أو أقل وكل غير مستقيم اه * (فائدة) * قالوا طول
القيام أفضل من كثرة العدد فن صلى أربعين مثلاً وطول القيام أفضل ممن صلى ثمانيناً ولم يطوله وهل يقاس بذلك
ما لو صلى قاعدتين مثلاً وطول فيهما وصلّى آخر أربعين أو ستاً ولم يطول فيهما زيادة على قدر صلاة الركعتين أم لا
فيه نظر والاقرب الثانى لانا انما فضلنا ذات القيام على غيرها نظر الله مشقة الحاصلة بطول القيام وما هنا لا مشقة
فيه لتساويهما في العود الذى لا مشقة فيه وحيث زادت كثرة العدد بالركوعات والسجودات وغيرها كانت
أفضل اه ع ش على م ر (قوله فله ان يصلى ماشاء) أى وبسليم متى شاء مع جهله كم صلى اه خطيب اه
يم على المنهج اه ع ش على م ر (قوله من ركعة) أى بلا كراهة ولا خلاف الاول بخلافها في الوزر
للخلاف في جوازها فيه اه برماوى (قوله فان نوى فوق ركعة) أى نوى ان يزيد على ركعة سواء عين قدر أو لا
ولا يقال سيقول أو قدر لانه يقال ذلك من جهة أخرى أى من حيث حكم الزيادة والنقص اه شيخنا (قوله تشهد
آخرا) وهو أفضل مما بعده اه شورى (قوله وعليه يقرأ السورة في جميع الركعات) أى وعلى الثانى
يقرأها فيما قبل التشهد الاول فقط أقول ولعل الفرق بين هذا وبين ما لو ترك التشهد الاول للفريضة
حيث لا يأتى بالسورة في الأخيرتين ان التشهد الاول لما طلب له جاز وهو السجود كان كالماتى به بخلاف
هذا اه ع ش على م ر (قوله أو وكل ركعتين) صريح في انه لو أحرم ما كثر من أربعة واقتصر على
تسبدين له ان يفصل بينهما بأكثر من ركعتين ان كانت شفعاً وركعة ان كانت وترًا وفي شرح شيخنا ما وافقه
وعبارة التجازى كبسط الافوار وان اقتصرت على تشهدين اشترط ان لا يفصل بينهما بأكثر من ركعتين ان

كما تقضى الفرائض بجامع
التأقيت ونحوها الشيخين من
نام عن صلاة أو نسيها فليصلها
اذا ذكرها ولانه صلى
الله عليه وسلم قضى ركعتي
سنة الظهر المتأخرة بعد
العصر رواه الشيخان
وركعتي الفجر بعد طلوع
الشمس لما نام في الوادي
عن الصبح رواه أبو داود
باسناد صحيح وفي مسلم نحوه
وخرج بالوقت المتعلق بسبب
ككسوف ونحوه فلا يقضى
(ولا حصر لمطلق) من النفل
وهو ما لا يتقي بد بوقت ولا
سبب قال صلى الله عليه وسلم
لا بى ذر الصلاة خير موضوع
استكثر أو أقل رواه ابن
حبان وصححه فله ان يصلى
ما شاء من ركعة أو أكثر وان
لم يعين ذلك في نيته فان (نوى
فوق ركعة تشهد آخرًا)
وعليه يقرأ السورة في جميع
الركعات وهذه من زيادتي
(أو) تشهد آخرًا (وكل
ركعتين

كانت شفعة أو ركعة ان كانت وترا انتهت فليحمر اه شوبري وعبارة أصله مع شرح مر فان أحرم
 بأكثر من ركعة فله ان تشهد في كل ركعتين وفي كل ثلاث وكل أربع وهكذا لانه معهود في الفرائض في الجملة
 قلت الصحيح منعه في كل ركعة والله أعلم انتهت وقوله وهكذا يفيد جواز التشهد في كل ثلاث مثلاً ويفيد جوازه
 في كل خمس فان قلت هذا اختراع صورة في الصلاة فلمنع كالتشهد كل ركعة قلت التشهد بعد كل عدد
 معهود الجنس بخلافه بعد كل ركعة اه سم على المنهج وقوله الصحيح منعه في كل ركعة قضيته انه اذا أحرم
 بعشر ركعات انما تبطل اذا تشهد عشرة تشهدات بعد الركعات وليس مراد ابل اذا تشهد بعد ركعة منفردة
 ولو كانت هي التي قبل الاخيرة بطلت اه ع ش عليه (قوله فاكتر) أي فكل أكثر سواء الاوتار والاشفاع
 اه شيخنا (قوله في الجملة) قيد به لادخال التشهد في الخمسة والسبعة الى غير ذلك ومعنى عهد هذه الصورة في
 الفرائض انه عهد فيها التشهد بعد عدد وتر يقطع النظر عن شخص العدد اه شيخنا (قوله فعلم انه لا يشهد
 في كل ركعة) لعل محل المنع عند فعل ذلك فصد باختلاف ما لو قصد الاقتصار على ركعة فأتى بها وتشهد ثم عن له زيادة
 أخرى فقام اليها بعد النية وأتى بها وتشهد ثم عن له زيادة أخرى فأتى بها كذلك مثلاً فانه لا يبعد جواز ذلك اه
 سم اه شوبري وقرره شيخنا ح ف (قوله أيضاً فعلم انه لا يشهد كل ركعة الخ) ظاهر كلامهم منعه وان
 لم يطول جالساً الاستراحة اه شرح مر وعبارة حج وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة وان لم يطول
 جلسة الاستراحة وهو مشكل لانه لو تشهد في المكتوبة الرباعية مثلاً في كل ركعة ولم يطول جلسة
 الاستراحة لم يضر كما هو ظاهر فاما ان يحمل ما هنا على ما اذا طول بالتشهد جلسة الاستراحة لما مر ان تطويلها
 مبطل أو يفرق بان كيفية الفرض استقرت فلم ينظر لاحداث ما لم يعد فيها بخلاف النفل اه هـ ذا والمعمد
 عند الشارح انه متى جالس في الثالثة بقصد التشهد بطلت صلاته وان لم يزد ما فعله على جلسة الاستراحة اه
 ع ش عليه (قوله أيضاً فعلم انه لا يشهد الخ) انظر من اين علم هذا مع دخول هذا في منطوقه لان قوله فاكتر
 معطوف على ركعتين فالتقدير فكل أكثر فدخل فيه التشهد في كل ركعة ما عدا الاولى الا ان يقال هذا
 الكلام يدل على تقدير قيد في المتن يخرج هذه الصورة والتقدير فأكتر أي من غير أقوال التشهدات في الركعات
 تأمل اه شيخنا وقوله انظر من اين الخ ساقط لوجه له بل قول الشارح فعلم الخ أي بفهم المخالفة فهو
 خارج من قوله أو وكل ركعتين فأكتر لان التشهد في جميع الركعات خارج بقوله كل ركعتين فأكتر وهو
 الممتنع وأما اذا تشهد بعد ثنتين ثم بعد كل واحدة فهو حائز كافي ع ش على مر لانه لم يوال التشهدات في
 كل ركعة وليست هذه الصورة هي التي ذكرها الشارح بقوله فعلم الخ بل هذه داخلة في المتن وما دأب من اعتبار
 قيد لاخراج هذه الصورة ممنوع بل لو اعتبر القيد لم يخرج لان الفرض انه تشهد بعد ركعتين لا بعد الاولى فتأمل
 وعبارة ع ش على مر ولا يشترط تساوي الاعداد قبل كل تشهد فله ان يصلي ركعتين ويتشهد ثم ثلاثاً
 ويتشهد ثم أربعاً وهكذا انتهت (قوله فله زيادة ونقص) أي والاتبان بمنويه أفضل اه شوبري (قوله
 ان نوباً) أي الزيادة والنقص وهذا محله في غير متمم لفقد الماء وقد وجد في اثناء عدد نواه أما هو فلا يزيد
 على ما نواه لان الزيادة كافتتاح صلاة أخرى كما تقدم في باب التيمم اه حل * (تنبيه) * لو قصد النقص
 في اثناء ركعة بترك باقيها بل يصح ويترك باقيها ولا تبطل صلاته لجواز ترك النفل أو تبطل ويختص قصد النقص
 بركعات كاملة حرره والقلب الى البطلان أميل اه قل على الجلال (قوله بطلت) أي بصيرورته الى
 القيام أقرب في الزيادة وبالتشهد مع السلام في النقص اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله بطلت
 صلاته أي بمجرد شروعه في النقص كهوى من قيام أو تشهد في جلوس أو في الزيادة كشروعه في القيام لان
 ذلك شروع في مبطل اه (قوله تعد) أي وان لم يكن صار الى القيام أقرب وعبارة شرح مر وظاهر
 كلامهم هنا انه لو أراد الزيادة بعد تركه لم يصح للقيام أقرب انه يلزمه ان يعود للعود لعدم الاعتداد بحركته

فاكثر (لان ذلك
 معهود في الفرائض في الجملة
 فلم انه لا يشهد في كل ركعة
 لانه اختراع صورة في الصلاة
 لم تعهد وقولي فاكتر من
 زيادتي بوجه شرح في المجموع
 وغيره (أو) نوى (قدرا)
 ركعة فاكتر (قوله زيادة)
 عليه (ونقص) عنه في غير
 الركعة كما هو معلوم (ان
 نوباً والاً) بأن زاد أو نقص
 بلانية عمداً (بطلت) صلاته
 لمخالفته ما نواه (فان قام لرائد
 سموا) فتذكر (تعد)

فيمتنع البناء عليها ويفرق على هذا بينه وبين ما مر في سجود السهو من التفصيل بين أن يكون للقيام أقرب وان
 لا بأن المخطئ ثم ما يبطل تعدده حتى يحتاج لجبره وهناك عدم الاعتداد بحركته حتى لا يجوز له البناء عليها انتهت
 (قوله ثم قام له) أي أو فله من قعود اه برماوى وقوله وان لم يشأ فدى أي استمر قاعدا اه (قوله لخبر
 مسلم السابق) وهو أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وتقدم حله على النقل المطلق اه حل (قوله
 ان قسمه قسمين) أي نصفين وكذا لقسمه أثلاثا وأرباعا على نيته انه يقوم ثلثا واحدا أو ربعا واحدا
 وينام الباقي فالاولى ان يجعل ما يقومه آخر بخلاف ما لقسمه اجزاء ينام جزأ ويقوم جزأ ثم ينام جزأ فالأفضل
 ان يجعل ما يقومه وسطا فلأراد ان يقوم جزأ رابعا على هذا الوجه فالاولى ان يقوم الثالث اه ع ش
 على مر (قوله والأفضل من ذلك) أي من الوسط والآخر في المسئلتين اه شوبرى (قوله أي الصلاة
 أفضل الخ) لا بد من تقدير مضاف لي مطابق الجواب السؤال فية در في السؤال أي أو قلت الصلاة أو في الجواب وهو
 أول لانه محل الحاجة فيقال الصلاة جوف الليل وعلى الاول يرفع جوف وعلى الثاني ينصب اه شيخنا
 (قوله جوف الليل) أي وسطه فهو دليل لكون الوسط أفضل وقوله كان ينام نصف الليل والالوضم اليه
 السدس الاخير لقال ثلثيه وقوله ويقوم ثلثه هذا الثلث هو السدس الرابع والخامس فهذا دليل لقوله
 وأفضل من ذلك الخ وحيث يكون تارك الدليل قوله ثم آخره الذي بينه بالنصف الثاني وحيث قد لم يتكلم في المتن
 على الأفضل مطلقا الذي هو السدس الرابع والخامس وأما قوله فقال ينزل ربنا هذا يجب أن يكون دللا
 للنصف الثاني لان النصف الثاني مشتمل عليه اه حل (قوله وقال ينزل ربنا) قال في فتح الباري بفتح الباء
 وضمه اروي ايتان اه ع ش على مر (قوله أي أمره) أي حامل أمره وهو الملك كما في رواية ان الله يأمر
 مناديا ينادى الخ وانما لم يدره لشارح لانه لا يصح نسبة النزول اليه اه برماوى (قوله من يبقى ثلث
 الليل الاخير) قضية هذا ان محل هذا النزول آخر الثلثين الاولين لانفس الثلث الثالث وقد يجب بان النزول
 في هذا الوقت ثم يستمر اه عميرة اه ع ش على مر (قوله من يدعو الخ) الفرق بين الثلثين ان
 المطلوب امداد المضار أو جواب المسار وذلك امداد نبوى واماد نبوى ففى الاستغفار اشارة الى الاول وفي السؤال
 اشارة الى الثاني وفي الدعاء اشارة الى الثالث قال الكرماني يحتمل ان يقال الدعاء ملا طلب فيه نحو يا الله
 والسؤال للطلب وان يقال المقصود واحد وان اختلف اللفظ اه فتح الباري اه شوبرى (قوله فاستجيب
 له) بالنصب والرفع معا على حد قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له بالضعف والرفع
 النصب على جواب الاستفهام والرفع على الاستئناف وكذا قوله فاعطيه فاغفر له وليست السبب للطلب بل
 استجيب به عني أجيب اه برماوى (قوله والثانيين الشيخان) فيه تغليب والافكان الاظهر ان يقول
 والثاني والثالث اه ع ش (قوله وتمسجد) وهو مؤكد وبدل له قول أبي شجاع وثلاث نوافل مؤكدات
 صلاة الليل الخ اه شوبرى وفي قل على الجلال قوله أي تنفل بلبل أي ولو بالوتر فهو حيث ذوتر وتمسجد
 كما مر والفرض ولو قضاء أو نذرا كالنفل وهو في الاصل اسم لليلة يقال هجد اذا نام وتمسجد اذا زال نومه اه
 وفي المصباح هجد هجودا من بلب بعد نام الليل فهو هجد واجد والجمع هجود مثل راقد ورفود وقاعد وقعود وواقف
 ووقوف وهجد أيضا مثل راكع وركع وهجد أيضا صلي بالليل فهو من الاضداد وتمسجد صلي ونام كذلك اه
 (قوله بعد نوم) أي وبعد فعل العشاء على المعتد ولو بمجموعة جمع تقديم أي ولا بد أن يكون النوم بعد دخول
 وقتها الاصل اه شيخنا وعبارة ع ش على مر * (فرع) * يدخل وقت التمسجد بدخول وقت
 العشاء وفعلها اخلافا لما يوهمه كلام شيخ الاسلام في بعض كتبه ويشترط أيضا أن يكون بعد نوم فهو كالوتر في
 توفقه على فعل العشاء ولو جمع تقديم مع المغرب ويريد عليه باشتراط كونه بعد نوم اه مر ومقتضى قول
 شيخنا في شرح الارشاد وهو أي التمسجد الصلاة بعد نوم ولو في وقت لا تكون الناس فيه نياما انتهى انه لا يتقيد

ثم قام له (أي الزائد) ان شاء
 ثم سجدة للسهو وفي آخر
 الصلاة وان لم يشأ فعدوتشهد
 وسجد للسهو وسلم (وهو)
 أي النقل المطلق (بليل)
 أفضل منه بالنهار لخبر مسلم
 السابق (وبأوسعاه أفضل)
 من طرفيه ان قسمه ثلاثة
 أقسام (ثم آخره) أفضل
 من أوله ان قسمه قسمين
 وأفضل من ذلك السدس
 الرابع والخامس سئل
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أي الصلاة أفضل بعد
 المكتوبة فقال جوف الليل
 وقال أحب الصلاة الى الله
 صلاة داود كان ينام نصف
 الليل ويقوم ثلثه وينام
 سدسه وقال ينزل ربنا تبارك
 وتعالى أي أمره كل ليلة
 الى سماء الدنيا حين يبقى
 ثلث الليل الاخير فيقول
 من يدعوني فاستجيب له
 ومن يسأني فاعطيه ومن
 يستغفرني فاغفر له روى
 الاول مسلم والثانيين
 الشيخان (وسن سلام من
 كل ركعتين) نواهما أو أطلق
 النية لخبر الشيخين صلاة
 الليل مثنى مثنى وفي خبر ابن
 حبان صلاة الليل والنهار
 (وتسجد) أي تنفل بليل
 بعد نوم

فتهجد به (وكره تركه لمعتاده) بلا ضرورة قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله ابن عمرو بن العاص يا عبد الله لا تكن مثل فلان كن يقوم الليل ثم تركه رواه الشيخان وفي المجموع ينبغي أن لا يخل بصلاة الليل وأن قلت والسنة في نوافل الليل التوسط بين الجهر والاسرار الا التراويح فيجهر فيها كذا استثناء في الروضة وهو استثناء منقطع لان المراد بنوافل الليل النوافل المطلقة كما مر في صفة الصلاة ويسن لمن قام يتهجد أن يوقظ من ينام مع في تهجده اذا لم يخف ضررا أو يتأكد كثار الدعاء والاستغفار في جميع ساعات الليل وفي النصف الاخير أكد وعند السحر أفضل (و) كره (قيام بلبيل يضرب) كقيام كل الليل دائما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن عمرو ابن العاص ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل فقلت بلى فقال فلا تفعل صم وأفطروا ثم فأن جسدك عليك حائل وآخروا هـ الشيخان اما قيام لا يضروا في ليال كاملة فلا يكره فقد كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل العشر الاواخر من رمضان أحيا الليل وتعبيرى بما ذكر أولي من قوله قيام كل الليل دائما (و) كره

يدخل وقت العشاء فراجع اه سم على المنهج وعبارته على ج هـ ل يكفي النوم عقب الغروب يسير اوال دخول وقت العشاء فيه نظرو قد يبعد الا كفافه انتهت أي فلا بد أن يكون النوم بعد دخول وقت العشاء ولو قبل فاعلموا بوافق هذا ما نقل عن حاشية م ر على الروض من انه لا بد أن يكون النوم وقت نوم انتهت (قوله ومن الليل فتهجد) أي صلى به أي بالقرآن اه شيخنا (قوله وكره تركه لمعتاده) قال العلامة زى وينسب قضاؤه اذا فات اه برماوى وانظر ما المراد بالعادة وقيام نظائره من الحيض وتجدد الوضوء وصوم يوم الشك حصولها بجمرة اه شوبرى (قوله مثل فلان) قبل انه عبد الله بن عمرو رضى الله عنهم ما ورد الحافظ ج بانه لم يقف على تعيينه في روايه صحيحة ولا ضعيفة وأجاب بعضهم بان ابن عمر علم منه صلى الله عليه وسلم انه عنه بذلك لانه كان لا يفضح أحدا من أصحابه اه برماوى (قوله والسنة في نوافل الليل) أي الماطقة وهذا مكر مع ما سبق في أركان الصلاة وعبارة هذا الشارح هناك الا نافلة الليل المطلقة فيتوسط فيها بين الاسرار والجهر ان لم يشوش على نائم أو وصل أو نحو مو محل التوسط في المرأة والخشحي حيث لم يسمع أجنبي وذكرنا ثم ان المراد بالتوسط ان يزيد على أدنى ما يسمع نفسه من غير ان تبلغ تلك الزيادة سماع من يليه وتقدم ما فيه وان الذي ينبغي فيه مما قاله بعضهم ان يجهر تارة ويسر أخرى اه حل (قوله ويسن لمن قام يتهجد الخ) ويسن كفي المجموع ان ينوى الشخص القيام للتهجد عند النوم وان يسمع المتيقظ النوم عن وجهه وان ينظر الى السماء وان يقرأ أن في خلق السموات والأرض الى آخره لا يأت في آل عمران وان يفتح تمجده بركعتين خفيفتين وان ينام من نفس في صلاته حتى يذهب نومه ولا يعتاده ان لا ينام من نومه عليه اه شرح م ر وقوله وان ينظر الى السماء ظاهره ولو أعمى وتحت سقف واعل وجهه ان صح ان في ذلك الفعل من الاعمى ونحوه تذكر العجائب السماء وما فيها في دفع ذلك الشيطان عنه وقوله بركعتين خفيفتين وحكمة تخفيفهما المبادرة الى حل العقدة التي تبقى بعد حل العقدة قبلها وذلك لانه ورد ان الشيطان يأتي للانسان بعد نومه ويعقد عليه ثلاث عقد ويقول له عليك ليل طويل فارقد فاذا استيقظ وذكر الله تعالى انحلت واحدة واذا قوضا انحلت الثانية واذا صلى ركعتين انحلت الثالثة اه ع ش عليه (قوله وقيام بلبيل) أي سهر ولو بغير صلاة وقوله وتخصيص ليلة جمعة بقيام أي بصلاة تفرق بين القيام في الموضعين اه شيخنا ومثله في شرح م ر (قوله يضرب) أي بحسب شأنه وان لم يضربه بالفعل ان كان كل الليل وبالفعل ان كان بعض الليل ففرق بين قيام الكل يكره مطلقا وقيام البعض يكره ان ضربه بالفعل والا فلا اه شيخنا وعبارة حل قوله يضرب أي شأنه الضرر أو ينشأ عنه الضرر بالفعل فالاول كقيام كل الليل دائما فان من شأنه الضرر فيكره مطلقا لا ينشأ عنه الضرر لان بعض الأشخاص لان هذا من شأنه الضرر خلافا للمعجب الطبري وأما ما يضرب بالفعل فيكره ولو في بعض الليل كليله واحدة كما سيصرح به الموافق هذا وعبارة العباب وقيام كل الليل دائما لم يضربه انتهت وهذا موافق لما قاله المحب الطبري اذ مقتضاه ان من لا يضربه ذلك لا يكره في حقه وليس كذلك انتهت (قوله كقيام كل الليل) أي دائما أي فيكره وان لم يضرب لان شأنه ذلك فربما يفوت به مصالح النهار من غير استدراك وجهه فارق عدم كراهة صوم الدهر لانه يستدرك بالليل ما فات به بالنهار اه برماوى (قوله الى آخره) تتمه ولزورك عليك حقوا والمراد بالزور الزور لان حق الضيف واجب عليه ثلاثة أيام كذا بهامش بخط بعض الفضلاء اه ع ش (قوله أما قيام لا يضرب) أي بالفعل وليس شأنه الضرر بان لا يكون في سائر الليالي بل في بعضهما اه حل (قوله احيا الليل) أي بصلاة كما في المجموع لا يغيرها اه شوبرى ومثله في شرح م ر (قوله أولى من قوله قيام كل الليل دائما) اذ ظاهره تخصيص الكراهة بذلك وانه يكره وان لم يضربه بالفعل وكتب أيضا اذ مقتضاه انه لو حصل الضرر بغير ذلك لا يكره وليس كذلك تأمل اه حل (قوله وتخصيص ليلة جمعة) أما تخصيص غيرها بالصلاة

(تخصيص ليلة جمعة بقيام) لخبر مسلم لا تخص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي

أو غيرها فلا يكره وقوله بقيام أي صلاة خرج تخصيصها بغيرها كصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فلا يكره
 اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله بقيام أي بصلاة فقط لا بغيرها كقرآن وذكروا صلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم بل هذه فيها أفضل من القرآن غير سورة الكهف (قوله وتخصيص ليلة الجمعة الخ) قال الشيخ عميرة
 قيل حكمة ذلك ضده عن وظائف يومها فإن قيل يقدح في ذلك اتقاء الكراهة إذا وصلها بليلة قبلها أو بعدها
 قلت الاعتقاد ينتفي معه الضعف عن فعل وظائفها وفي الجواب نظر لأنه يتخلف في الاستدامة فليستأمل اه
 شو برى أي ولان الاعتقاد لا يحصل الا بوصولها بما قبلها لا بما بعدها لانه لم يحصل الاعتقاد وأجيب بان هذه حكمة
 لا يلزم اضطرادها اه شيخنا ح ف* (تنبيه)* أفهم كلامه عدم كراهة احبائها مضمومة لما قبلها أو بعدها
 وهو نظير ما ذكره في صوم يومها وهو كذلك وتخصيصهم ليلة الجمعة بهذا لشعر بعدم كراهة تخصيص غيرها
 وهو كذلك وان قال الا ذرعى فيموقف اه شرح مر اه شو برى رحمه الله تعالى والله أعلم وفي قل على
 الجلال قوله وتخصيص ليلة الجمعة بقيام أي بخلاف بشية الليالي ولا كراهة في ضم غيرها اليها للحصول الا دمان غالباً
 سواء كان قبلها أو بعدها متصلاً بما قبل أو منفصلاً عنها كما في الخروج من كراهة الافراد في الصوم وفيه نظر
 والفرق ظاهر اه

* (باب في صلاة الجماعة) *

* (باب في صلاة الجماعة) *

أي فيما يتعلق بالجماعة من شروطها وآدابها ومسقطاتها ومكروهااتها وغير ذلك اه ع ش وقد أبدى الشيخ
 قطب الدين القسطلاني رحمه الله تعالى فيما نقله البرماوى في شرح عمدة الاحكام لمشروعية الجماعة حكماً ذكرها
 في مقاصد الصلاة منها قيام نظام الالفة بين المصلين ولذا شرعت المساجد في المحال ليحصل التعاهد باللقاء في أوقات
 الصلوات بين الجيران ومنها قد يتعلم الجاهل من العالم ما يحبه له من أحكامها ومنها ان مراتب الناس متفاوتة في
 العبادة فتعود بركة الكامل على الناقص فتكمل صلاة الجميع اه قسطلاني على البخارى وهى من
 خصائص هذه الامة وكذا الجمعة والعيدان والكسوفان والاستسقاء كما يأتي في أبوابها وأصل مشروعية قولها
 تعالى وإذا كنت فيهم فأنت لهم الصلاة الآية أمر بها في الخوف في الامن أولى ونحوها الصحيحين صلاة الجماعة
 أفضل من صلاة الفرد بفتح الفاء وبالذال المجمة أي المنفرد بسبع وعشرين درجة وفي المصباح الفذ الواحد وجمعه
 فذوذ مثل فلس وفلوس قال أبو زيد أفذت الشاة بالالف إذا ولدت واحداً في بطن فهى مفذولة يقال للناقة أفذت
 لانها مفذولة على كل حال لا تنجب الا واحداً وجاء القوم فذاذا بضم الفاء وبالتثنية والتخفيف وأفذا أى فرادى
 قال ابن دقيق العيد الاظهر ان المراد بالدرجة الصلاة لانه ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير
 بالضعف وهو مشعر بذلك وفي رواية بخمس وعشرين ولا منافاة بينهما لان القليل لا ينفي الكثير وأنه أخبر أولاً
 بالقليل ثم أعلمه الله تعالى بزيادة الفضل فأنجزها وأما ذلك يختلف باختلاف أحوال المصلين أو ان الاختلاف
 بحسب قرب المسجد وبعده أو ان الاولى في الصلاة الجهرية والثانية في الصلاة السرية لانها تنقص عن الجهرية
 بسماع قراءة الامام والتأمين لتأمينه وحكمة كونها بسبع وعشرين ان الجماعة ثلاثة والحسنة بعشر أمثالها
 فقد حصل لكل واحد عشرة فالجملة ثلاثون لكل واحد رأس ماله واحد يبقى تسعة تضرب في ثلاثة بسبع
 وعشرين نور بناجل وعلا يعطى كل انسان من الجماعة فصار لكل سبعة وعشرون وفي شرح المذهب ان من صلى في
 عشرة آلاف سبع وعشرون درجتم من صلى مع اثنين له ذلك لكن درجات الاول أكمل أى أكثر ثواباً من
 حيث الكيفية وحكمة كون أقل الجماعة اثنين ان بناجل وعلا يعطيهما بمائة وكرمه ما يعطى الثلاثة وعن أبي
 سليمان الداراني قال لا يفوت أحد صلاة الجماعة الا بذنب ارتكبه وكان السلف الصالح يعززون أنفسهم ثلاثة
 أيام إذا فاتتهم تكبيرة الاحرام وسبعة إذا فاتتهم صلاة الجماعة وشرعت بالمدينة تدون مكة لقهر الصحابة بها ومعنى
 ذلك انهم تطلب بها بل كانت عبادته قبل الهجرة لانه صلى الله عليه وسلم فعلها مع على رضى الله عنه في دار

الارقم وفي بعض الشعب وهذا يقتضي أنه صلى الله عليه وسلم لم يصلها جماعة في مكة غير ما ذكر وأورد على ذلك
صلاته صلى الله عليه وسلم مع جبريل والصحابة صبيحة ليلة الاسراء لما علم جبريل الصلاة في اليومين وأجيب
بان المراد لم يصلها جماعة غير اليومين أو لم يصلها مع كونه اماما وقول العلامة الرملي ومكت صلى الله عليه وسلم
مدة مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة لان الصحابة كانوا مقهورين به المراد به أنه كان يصلي الصلاة
التي كان يصلها بالغداة والعشي لان خديجة صلتهامعه وكذا على رضى الله عنه لكن الجماعة كانت غير
مشروعة فلا يقال ان الصلاة فرضت قبل الهجرة بسنة أو سنة ونصف اهـ برماوى وأفضل الجماعة بعد الجمعة
جماعة صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء ثم العصر ولا ينافيه كونه العصر الوسطى لان المشقة في ذينك أعظم
والاوجه تفضيل الظهر اذا ناءو جماعة على المغرب لانها اختصت من بين سائر الصلوات ببذل وهو الجمعة أى
بصلاة تفعل في وقتها وبالابراد اهـ شرح مر وقوله ثم العصر زاد سم على المنهج ثم الظهر ثم المغرب
ولا يبعد ان كلام من عشاء الجمعة ومغربها وعصرها جماعة أكد من عشاء ومغرب وعصر غيرها على قياس ما قيل
في صبحها مع صبح غيرها اهـ وأما أفضل الصلوات فسد قال حج في أول كتاب الصلاة في وقت العصر مانصه
أفضلها العصر ويليهما الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من الأدلة وانما أفضلوا جماعة الصبح والعشاء
لانها فيهما أشق اهـ وظاهره التسوية في الفضل بين صبح الجمعة وغيرها وقياس ما ذكر في الجماعة ان صبح الجمعة
أفضل من صبح غيرها بل وقياس ما ذكر عن سم ان بقية صلوات يوم الجمعة أفضل من صلوات غيرها اهـ ع ش
عليه (قوله وأقلها امام ومأموم) أى شرعا وأما لغة فاقولها ثلاثة اهـ ع ش وتحقيق الجماعة بنية المأموم الاقتداء
سواء نوى الامام الامامة أم لا كذلك سم على المنهج اهـ ع ش على مر بالمعنى وفي البرماوى مانصه
قوله وأقلها امام ومأموم أى وان لم ينو الامام الامامة اذ لا تتوقف الجماعة ولا فضلها للمأموم على نيتهامته وصلاة
الامام أفضل من صلاة المأموم بدليل ان الرحمة تنزل عليه أولا ثم على من على شقه الايمن ثم على من على شقه الايسر
ثم على من خلفه اهـ (فرع) وقف شافعى بين حنفين واقتدى بشافعى يحصل له ثواب الجماعة والصف فيما يظهر
وان تحقق من الحنفى عدم قراءة الفاتحة لا يقال حيث علم ترك الحنفى القراءة كانت صلته باطلة عند الشافعى
فيصير في اعتقاده منقردا لانا نقول صرحوا بان فعل المخالف لكونه ناشئا عن اعتقاده ينزل منزلة السهو ومن ثم
لواقتدى شافعى بحنفى فسجد لتلاوة سجدة ص لا تبطل صلاة الشافعى بفعل الحنفى ولا تبطل قدوته به لان
غايته انه فعل ما يبطل عمله سهوا فلي تأمل وسبب ما أتى انه لو بان امامه محمد ثالا تلزمه الاعادة وحصلت له الجماعة
لوجود صورتهما حتى في الجمعة حيث كان الامام زائدا على الاربعين لا يقال يفرق بين هذا وسجدة ص بان
الشافعى يرى سجود التلاوة في الجملة لا ناقول ويرى سقوط الفاتحة عن المأموم في الجملة أيضا كأن يكون
مسبوقا اهـ ع ش على مر (قوله كما يعلم مما يأتى) أى من قول النبي في الحديث لا تقام فيهم ولم يقل
يقيمون اهـ قل على الجلال ومن قوله صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلته وحده ومن قول المتن وسن
اعادتهم مع غير الخ حيث قال الشارح هناك ولو واحدا اهـ شيخنا (قوله صلاة الجماعة الخ) لعل في العبارة قلبا
أى جماعة الصلاة لطابق ما في نفس الامر من ان الموصوف بفرض الكفاية جماعة الصلاة لانفس الصلاة اذهى
فرض عين اهـ شيخنا (قوله فرض كفاية) أى في الركعة الاولى فقط لا في جميع الصلاة اهـ زى وفرض
الكفاية هو عبارة عن كل مهم هو يقصد حصوله من المكلف من غير نظر بالذات الى فاعله فخرج فرض العين
فانه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من كل مكلف ولم يكف فيه بقيام غيره به عنه ولا فرق في فرض
الكفاية بين أن يكون دينيا كصلاة الجنائزة والامر بالمعروف أو دنيويا كالحرف والصنائع والاصح أن فرض
الكفاية واجب على الكل من حيث انهم يأثمون بتركه ولكن يسقط بفعل البعض وقال الشيخ الرازى هو على
بعض مبهم من حيث الاكتفاء بحصوله من البعض وليس له قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير

وأقلها امام ومأموم كما يعلم
مما يأتى (صلاة الجماعة
فرض كفاية)

ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر والاصح ان فرض الكفاية يتعين بالشروع فيه فيضرب بذلك مثل فرض العين في وجوب الاتمام فيجب اتمام الجنازة والاستمرار فيها والاستمرار في صف الجهاد اهـ من هاهنا شرح مر عن بعض الفضلاء (قوله أيضا فرض كفاية) وقيل فرض عين كذا كره الشارح بقوله وما قبل الخ وقد تكفل الشارح بدليل القواين وقيل سنة كفاية لحديث صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة الخ والافضالية تقتضي الندبية وعبارة أصله صلاة الجماعة سنة مؤكدة انتهت وقوله سنة مؤكدة أي على الكفاية لانه صلى الله عليه وسلم لم يعاقب من تركها اهـ قل على الجلال فتلخص ان فيها ثلاثة أقوال أو أوال القول بانها سنة عين فلم نجد اهـ لا وهذا كله في جماعة المكتوبة وسيأتي الكلام على جماعة غيرها وقوله فلم نجد اهـ الا ان لكن وجدناه بعد ذلك في كلام سم على أبي شجاع حيث حل عليه قوله وصلاة الجماعة سنة مؤكدة حيث قال أي سنة عين وعلى القول بانها فرض كفاية ينعقد نذرها حيث لم يتوقف الشعار على الناذر وعلى القول بانها فرض عين لا ينعقد نذرها على القاعدة في فروض الايمان وعلى القول بانها سنة كفاية ينعقد نذرها أيضا ولا يقال لا ينعقد لان الناذر يحتاج الى ان يكاف غير ان يصلى معه لتحصل الجماعة فيخرج عن نذره لاننا نقول لا التفتان لذلك لان معنى النذر التزام الجماعة اذا أمكنه فان لم يتيسر من يصلى معه سقط عنه اهـ سم بنوع تصرف* (فرع)* اذ قلنا انها فرض كفاية وفعلها من يحصل به الشعار فالظاهر انها سنة مؤكدة في حق غيره بحيث يكره تركها أيضا كما يرشد لذلك عموم قواهم وعذر تركها كذا وكذا الخ وقول المنهاج ولا رخصة في تركها وان قلنا سنة الا لعذر اهـ سم (قوله ما من ثلاثة) ما زائدة وثلاثة مبتدأ وقوله في قرية صفة أي كائون في قرية أو بدو وقوله لا تقام فيهم صفة ثانية وقوله الاستحوذ هو الخبر اهـ شيخنا وفي المختار البدو والبادية والنسبة اليها بدوى اهـ وانظر وجه دلالة هذا الحديث على كون الجماعة فرض كفاية لا يقال تؤخذ الدلالة من آخر الحديث أعني قوله فعليك بالجماعة الخ لاننا نقول لا يفهم منه الا كونها فرض عين تأمل وفيه شيء ثم رأيت حل قال وجه الدلالة انه قال لا تقام فيهم ولم يقل لا يقبضون بالجماعة اهـ بحر وفه وعبارة الشوربي لم يقل لا يقبضون لدفع توهم عدم سقوط الحرج بغير فعل الثلاثة كائنين منهم تأمل انتهت (قوله الاستحوذ عليهم الشيطان) تنمة الحديث فعليك بالجماعة فانما يأتى كل الذنب من الغنم القاصية أي البعيدة وقوله أي غلب وقال بعضهم الاستحوذ البعد عن رحمة الله تعالى وذلك لا يكون على ترك السنة اهـ برماوى وقوله البعد لعله الابعاد (قوله وما قبل من انها فرض عين الخ) مبتدأ خبره قوله أجيب عنه الخ فالضمير في أجيب عنه يرجع للمبتدأ الذي هو القول بفرضية العين ومعلوم ان الجواب ليس عنه وانما هو عن دأيله فيقدر مضاف في قوله أجيب عنه أي عن دأيله وعبارة شرح مر وقيل انها فرض عين للغير المتلق عليه ولقد هممت ان آمر الى ان قال وقد أجيب عنه بانه وارد الخ وعلى هذا القول ليست الجماعة شرطاً في صحة الصلاة كفى المجموع اهـ شرح مر (قوله ولقد هممت ان آمر بالصلاة) قال العراقي في شرح التقریب اختلفت الروايات والعلماء في تعيين الصلاة المتوعدة على تركها بالخريق هل هي العشاء أو الصبح أو الجمعة وظاهر رواية الأعرج عن أبي هريرة ان المراد العشاء لقوله في آخره لو يعلم أحدكم انه يجد عظماً سمياً أو مراً تبين حسنتين لشهد العشاء وقيل هي العشاء والصبح معا ويدل له ما رواه الشيخان وفي بعض طرق هذا الحديث ان انقل الصلاة على المناقضين صلاة العشاء وصلاة الفجر ولو يعلمون ما فيها الا توهموا ولو حبا ولو لقدمت فذكره وقيل هي الجمعة ويدل له رواية البيهقي فاحرق على قوم بيوتهم لا يشهدون الجمعة وحديث مسلم عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة ولقد هممت فذكره فتقدير صحة كل من الروايات يحتمل ان كلام من الصلوات المذكورة كان باعثة النبي صلى الله عليه وسلم على ارادة الخريق اهـ ع ش على مر وفي القسطلاني على البخاري المراد بالصلاة العشاء أو الفجر أو الجمعة أو مطلق الصلاة كلها روايات ولا تضاد لجواز تعدد الواقعة

لخبر ما من ثلاثة في قرية أو بدو
لا تقام فيهم الجماعة وفي رواية
الصلاة الاستحوذ عليهم
الشيطان أي غلب رواه ابن
حبان وغيره وصححه وما قبل
انها فرض عين لخبر الشيخين
ولقد هممت ان آمر بالصلاة

وقول ع ش في الرواية التي ذكرها لو يعلم أحدهم أنه يجد عظاما سمينا كانه رواية بالمعنى والالفاظ البخاري مع القسط لا في لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقا سمينا بفتح العين المهملة وسكون الراء وبالقف العظم الذي عليه بقية لحم أو قطعة لحم أو مرتين حستين بكسر الميم وقد تفتح ثنية مرماة ظلف الشاة أو ما بين ظلفيهما من اللحم كذا عن البخاري فيما نقله المستمل في روايته في كتاب الاحكام عن العزري وأسم سهم يتعلم عليه الرمي والمعنى أنه لو علم أنه لو حضر الصلاة يجدهما دينو يا وان كان خسيسا حقا غير الحضر والقصور همة على الدنيا ولا يحضرها لما له من ثواب الاخرى ونعيمها فهو وصف بالحرص على الشيء الخبير من مطعوم أو ما عوب به مع التفريط فيما يحصل به رفع الدرجات والمكرات ووصف العرق بالسمن والمرة بالحسن ليكون ثمنا على نفسي على تحصيلها اه (قوله ان أمر) بعد الهزمة وضم الميم وقوله ثم أنطلق بفتح الهزمة والقاف اه برماوى (قوله فيقام) أى فيقام لها من الاقامة أخت الاذان وهو الكلمات المخصوصة بدليل قوله ثم أمر رجلا الخ اه شيخنا (قوله ثم أمر رجلا) يريد به أبانكر الصديق رضى الله عنه اه شيخنا (قوله معهم حزم) بضم الحاء المهملة وبكسر هاء مع فتح الزاى فيه ما جمع حزمة أى جملة من اعداء الخطب اه برماوى (قوله فأحرق عليهم الخ) هو اما لرجل أو قبل تحريم حرق الحيوان أو لخصوص هؤلاء أو باجتهاد ثم نقض أو أنه يحرق البيوت دون اصحابها كقولهم لمن أحرق مال غيره أحرق على فلان ماله أو المراد اتلاف المال كما يقال لمن أتلف ماله أحرقه بالنار تعزير بالهم اه برماوى وعبرة ع ش على مر قوله عليهم بيوتهم يشعر بان العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين والبيوت تبعاً للقائمين بها وفي رواية مسلم من طريق أبي صالح فأحرق بيوتاً على من فيها اه فتح الباري للمعافى ابن حجر انتهت وهو بالتشديد يروى فأحرق بأسكان الحاء وتخطيف الراء وهما الغتان من أحرق وحرق والتشديد بالغ في المعنى اه شوبرى (قوله ايضا فأحرق عليهم بيوتهم بالنار) ان قيل كيف هذا مع ان التعذيب بالنار لا يجوز واجيب بأن ذلك كان باجتهاد منه ثم نزل وحى بخلافه أو تغير اجتهاده ذكره في المجموع اه من شرح مر وقوله ثم نزل وحى بخلافه أى نزل وحى ناسخ لما اداه اليه اجتهاده والافعال صحيح أنه لا يقع الخطأ منه أصلاً خلافاً لمن ذهب الى انه يجوز ان يقع منه لكن لا يقر عليه بل يذنبه على الصواب بالوحى حالا اه ع ش عليه ويحجب أيضاً بان ذلك كان قبل تحريم العذاب بالنار اه عنانى ويحجب أيضاً بأنه لا يلزم من الهم الفعل اه شيخنا (قوله بالنار) تأكيد كسمعت بأذى ورأيت بعينى اه ع ش على روى وعبارته في شرح الروض عطفاء على قوله فوارد في قوم منافقين الخ نصها ولأنه صلى الله عليه وسلم لم يحرقهم وإنما هم بضريقتهم فان قلت لولم يحز تحريقهم لمساهم به قلنا لعله هم بالاجتهاد ثم نزل وحى بالمنع أو بغير الاجتهاد ذكره في المجموع اه (قوله بدليل السياق) يريد صدر الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر ولو يعلمون ما فيها لا توجها ولو جئوا الى زحفا ولقد هممت الخ وقوله ولا يصلون أى أصلاً فالخبريق إنما هو ترك الصلاة بالكفاية لاجتماعه فسقط الاستدلال بذلك على وجوبها عيناً وفيه أنه صلى الله عليه وسلم كان يعلم ان لا صلاة عليهم ومن ثم كن معرضاً عن المنافقين وأجيب بأنهم التزموا طاهراً اه حل وعبرة البرماوى قد يقال في الحديث اشكال من حيث أنهم منافقون وصلاتهم باطلة فكيف يأمرهم الآن يقال أنهم كانوا مظهرين للاسلام وأمرهم لهم إنما هو بحسب الظاهر من حالهم لان شريعته مبنية على الظاهر وقوله ولا يصلون أى فالخبريق عليهم يحتمل أن يكون أتركهم الصلاة لا الجماعة أو أتركهم الجماعة مع توقف الشعار عليهم فسقط الاستدلال به على كون الجماعة فرض عين انتهت وعبارته في شرح الروض فوارد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون فرادى انتهت (قوله ثبت انها فرض كفاية) أى بقوله ما من ثلاثة الخ حيث قال لا تقام فيهم دون لا يقيمون اه ع ش فالترجيح على دليل فرض الكفاية لا على الجواب

فتقام ثم أمر رجلا فيصلى بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار أجيب عنه بأنه بدليل السياق ورد في قوم منافقين يتخلفون عن الجماعة ولا يصلون ثبت انها فرض كفاية

عن دليل فرض العين اه (قوله لرجال أحرار الخ) ولولم يوجد الا امام ومأموم كانت حيثن فرض عين كما هو ظاهر اه سم اه ع ش والظاهر ان المراد بالرجال هنا ما يقابل الصبيان وهم البالغون قال شيخنا الشيرازي وانظر ما حكمة عدم اخراج الشارح لهم في المحترقات وكذا المجانين مع ان المراد بالرجال البالغون العقلاء ولعله لما بذته لقوله بعد وهي اغبرهم سنة اذ لو اخرج من ذكر بالمحترقات لزم ان تكون الجماعة سنة للصبيان والمجانين وليس مراد اما الاول قلانه لا خطاب يتعلق بالفعل المكلف وما في التهمة من انها سنة للمميز مراده به انه يثاب عليها ثواب السنة لانها مطلوبة منه واما الثاني فلانها غير منعقدة منه فلها اقتصر في الاخراج على النساء والخناني اه برماوى (قوله مقيمين) أى ولو ببادية اه شورى (قوله لاعراة) عبر به دون أن يقول مستورين لعله للإشارة الى ان مجرد الاستدعى وجوب الجماعة عليهم لجواز أن يكونوا مستورين بخطين وهو لا يستدعى وجوب الجماعة بل مثل ذلك عذر في سقوط الجماعة اه ع ش (قوله في أداء مكتوبة) لم يقل على الاعيان لان الجماعة فرض كفاية في الجنائز وفي شرح الروض انها ليست فرض كفاية في الجنائز وشمل المكتوبة التي وجب فعلها الحرمة الوقت مع وجوب اعادةها وفي كون الجماعة فرض كفاية فيها محل نظر ولا يخفى ان محل القول بانها غير فرض كفاية فيها اذ لم يتوقف الشعار على صلها والاوجب فيها الجماعة اه حل وعبرة الشورى في باب الجمعة مانصه * (فرع) * حيث لم تبرا التهمة من الجمعة ووجب الظهر كانت الجماعة فيها فرض كفاية على ما أفتى به شيخنا (قوله ومن فهم روق) أى وان كان البعض بينه وبين سيده مهايأة والنوبة له سواء انفرد الارقاء ببلد أم لا خلافا لمن رجع خلاف ذلك اه شرح مر (قوله والمسافرين) أى وان كانوا على غاية من الراحة وظاهره ولو سفر نزهة وسبأ في الاعذار عن رى ان بعضهم توقف في جواز ترك الجماعة في السفر عند ارتحال الرفقة قالوا توقف ظاهر أخذ ما قالوه في القصر لو كان الحامل له على السفر النزهة فقط فلا ترخص له لانه ليس لغرض صحيح اه ع ش على مر وقد أفتى والده رحمه الله تعالى في طائفة مسافرين أقاموا الجماعة في بلدة وأظهروها هل يحصل بهم الشعار ويسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين بعدم حصول الشعار بهم وانه لا يسقط بفعلهم الطلب عن المقيمين فقد قال المصنف اذا أقام الجماعة طائفة يسيرة من أهل البلد ولم يحضرها جمهور المقيمين في البلد حصلت الجماعة قولا ثم على المتعلقين كلوصلى على الجنائز طائفة يسيرة هكذا قاله غير واحد اه شرح مر وقوله بعدم حصول الشعار بهم وعلى هذا فبحرم عليهم التقليل أو الاعتكاف في المسجد حيث أدى الى منع أهل البلد من اقامتها فيه لما فيه من تفويت غرض الواقف من احياء البقعة بالصلاة في أول أوقاتها على ما حوت به العادة لا يقال الاعتكاف أيضا من مقاصد الواقف لان غرضه من وقف المسجد شغله بقرآن أو ذكر أو اعتكاف أو غير هالانا نقول الغرض الاصل من وقف المساجد الصلاة فيها فيمنع من شغلها بما يفوت ذلك المقصود لانه يفوت بذلك المنفعة على مسخها اه ع ش عليه (قوله بل ولا تسن في المنذورة) أى اذا كانت من القسم الذي لا تسن فيه الجماعة اه شرح مر ولو نذر ان يصلها جماعة فلا ينعقد نذره لان الجماعة فيها ليست قريبة بخلاف ما شرعت فيها الجماعة لو نذر ان يصلها جماعة فينعقد نذره ولو صلاها منفردا صحت لكن هل يجب عليه اعادة الجماعة للنذر وان خرج وقتها أو لا قال سم فيه نظرو في الروض وشرحه في باب النذر حكاية خلاف عن الاصحاب والمعتمد الوجوب فليراجع وليحرر اه ع ش على مر (قوله ولا في مفضية خلف مؤداة الخ) الثلاثة معطوفة على المنذورة فيفيد عدم سنها في الصور الثلاث وهو كذلك اه شيخنا ومع ذلك اذا فعلها في هذه الثلاثة أثيب عليها اه حل فيتنذرون تطير عبادة الصبي حيث يثاب عليها مع عدم طلبها منه اه شيخنا (قوله ليست من نوعها) اما ان كانت من نوعها فالجماعة فيها سنة اه شرح مر وقوله من نوعها أى بان اتفقا في عين القضية كظهورين أو عصرين ولون يومين بخلاف ظهر وعصر وان اتفقا في كونهما باعيتين اه

(لرجال أحرار مقيمين)
لاعراة في أداء مكتوبة
لاجعة) فلا تجب على النساء
والخناني ومن فهم روق
والمسافرين والعراة ولا في
المفضية والنافلة والمنذورة
بل ولا تسن في المنذورة ولا
في مفضية خلف مؤداة أو
بالعكس أو خلف مفضية
ليست من نوعها أو أبا الجمعة

عش عليه (قوله فالجماعة فيها فرض عين) أي في الركعة الأولى منها وإما في الثانية فهل هي فرض كفاية أو سنة يظهر الثاني فليجرب اه شوبري (قوله أولى من تعبيره بالفرائض) أي لشموله المذكورة اه شوبري (قوله وفرضها كفاية الخ) أي وامتنال فرضها كفاية يكون بحيث يظهر الخ وضابط حصول الشعر ان يجدها طالها من غير مشقة اه شيخنا وقال شيخنا ح ف ضابط ظهور الشعر ان لا تنشق الجماعة على طالها ولا يحتشم كبير ولا صغير من دخول محالها فان أقيمت بمحل واحد من بلد كبير بحيث يشق على البعيد عنه حضوره أو أقيمت في البيوت بحيث يحتشم من دخولها لم يحصل ظهور الشعر فلا يسقط الفرض اه (قوله بحيث يظهر شعارها) أي في كل مؤداة من الخس من ذكر أي من الرجال الا حرار الخ فلا تسقط بعمل الصبيان والارقاء والنساء ولو خلف رجل ويظهر حصولها بنحو العرايا لانهم من جنس المخاطبين بخلاف النساء اه شوبري والشعار بفتح الشين وكسر هاء اللغة العلامة اه جج وعبرة شيخنا زى جمع شعيرة وهي العلامة انتهت وما قاله جج موافق لما في المصباح حيث قال والشعار أيضا علامة القوم في الحرب وهو ما ينادون به ليعرف بعضهم بعضا والعبد شعار من شعائر الاسلام والشعائر أعلام الحج وأفعاله الواحدة شعيرة أو شعارة بالكسر فلعل ما قاله زى من ان العلامة الشعيرة قول في اللغة فليراجع اه عش على مر والمراد بالشعار هنا أجل علامات الايمان وهو الصلاة بظهور أجل صفاتها وهو الجماعة اه جج شوبري فإضافة الشعار الى ضمير الجماعة من إضافة الموصوف لصفته لان المراد بالشعار نفس الصلاة لانها شعار الايمان وظهورها بظهور أجل صفاتها وهو الجماعة فكانه قال بحيث يظهر الشعار الموصوف بالجماعة اه شيخنا هذا ويمكن جعل الاضافة بيانية أي بحيث يظهر شعاره وهي أي هو نفس الجماعة لانها شعار الصلاة وان كانت الصلاة شعار الايمان اه لكاتبه (قوله بمحل اقامتها) أي اقامة فاعليها ليعبد عدم حصولها بمحل تصرفه الصلاة كما صرح به الحواشي لانه ليس بمحل اقامة فاعليها وان صدق عليه انه محل اقامتها اه شيخنا وعبرة الشوبري قوله بمحل اقامتها قال في الايعاب يحتمل ان يراد به خطة ابنية أو طان المجتمعين نظير ما يأتي في الجمعة قياسا عليها بجامع اتحادهما في الاعذار المسقطه لكل منهما فلا يكفي اقامة الجماعة في محل خارج عن ذلك وان يراد بها أعم من ذلك وهذا ظاهر ما مر من وجوبها على المقيمين ببادية ثم قال وعلى هذا يشترط كونها بمحل أو محال منسوبة للبلد عرفا بحيث بعد ان أهل تلك البلد أظهروا شعار الجماعة فيها وكذا يقال في أهل الخيام اه ايعاب انتهت (قوله فان امتنعوا كلهم) أي بان لم يقيمها أحدا وأقامها جمع لم يحصل بهم الشعار قوتوا أي الممتنعون منهم كالبيعة وكذا الوامتنع بعضهم فانه يقاتل ذلك البعض حتى لو وقف ظهور الشعار على شخص حرم عليه السفر وان يؤجر نفسه اجارة عين على عمل ناجز ان علم ان المستاجر عنده من حضور الجماعة كذا قرره شيخنا زى اه حل (قوله أيضا فان امتنعوا قوتوا) أي سواء قلنا انها فرض كفاية أو سنة على المتمدن اه عش على مر (قوله أيضا فان امتنعوا قوتوا) أشعرانه لا يجوز ان يغيأهم بالقتال بمجرد الترك بل حتى يأمرهم فيمتنعوا من غير تأويل اه جج أي فهو كقتال البيعة ووجه الاشعار ان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية مأخذ الاشتقاق فيفيد ان القتال لامتناعهم اه عش على مر (قوله على ما ذكر) أي على الوجه الذي ذكر اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله على ما ذكر أي على الوجه الذي يظهر به الشعار من أهل وجوبها اذ لا عبرة بظهوره من غيرهم اه (قوله أي قاتلهم الامام أو نائبه) أي لا الاكاذ اه قوت اه سم (قوله وهي لغيرهم سنة) من المعلوم ان الغير هنا هو النساء والخنثى والارقاء والمسافرون والعراة بشرطه فهي سنة في حق هؤلاء الاصناف لكن سنيته في حق غير النساء والخنثى ممن ذكر آكد من سنيته لهما وينبني على هذا ان غيرهما يكره له تركها بخلافهما فلا يكره لهما تركها اه من شرح مر بالمعنى وهل يحتاج العبد الى اذن السيد فيها قال القاضي ان زاد من غيرها على

فالجماعة فيها فرض عين كما يعلم من بابها وصف الرجال بما ذكر مع التقيد بالاداء من زيادتي وتعيرى بالمكتوبة أولى من تعبيره بالفرائض وفرضها كفاية يكون (بحيث يظهر شعارها بمحل اقامتها) ففي القرية الصغيرة يكفي اقامتها في محل وفي الكبيرة والبلد تقام في محال يظهر بها الشعار فلا يطبقوا على اقامتها في البيوت ولم يظهر بها الشعار لم يسقط الفرض وقولي بمحل اقامتها أعم من قوله في القرية (فان امتنعوا) كلهم من اقامتها على ما ذكر (قوتوا) أي قاتلهم الامام أو نائبه عليها كسائر فروض الكفایات (وهي) أي الجماعة (لغيرهم) أي لغير المذكورين (سنة) لكنها الخماسن عند النووي للعراة بشرط كونهم عيالا أو في ظلة والانهي والانفراد

زمن الانفراد احتاج والا فلا ولا يجوز للسيد منه اذا لم يكن له به شغل لم يخش عليه فسادا فيما يظهر واعتمد
 مر اه لا يحتاج الى اذن السيد اذا كان زمنها على العادة وان زاد على زمن الانفراد اه سم (قوله وبمسجد
 لذكر افضل) فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين كما لا يخفى الا ان يقال انه من عطف الجمل كما أشار اليه الشارح
 اه شيخنا (قوله وان قلت) هذه الغاية للرد على من يقول مدار الافضالية على الكثرة كما يعلم من شرح
 مر اه (قوله ولوصيا) أي غير أمر دجيل لان الامر د كالانثى على ما يأتي ووجه بان الاقتنان بالامر د أغلب
 منه بالمرأة الخاطلة الامر د لرجال اه ع ش على مر (قوله أفضل منها في غيره كالبيت) أي وان كثرت
 خلافا لما في العباب وبحث الاسنوي كالاذرعى ان صلاته في المسجد لو كانت تفوت الجماعة لاهل بيته كزوجه
 كانت صلاته بيته أفضل من صلاته بالمسجد وظاهر وان كثر جمع المسجد وقل جمع البيت ثم رأيت بعضهم نقله
 عن شيخنا اه حل وعبارة شرح مر وتحصل فضيلة الجماعة للشخص بصلاته في بيته بزوجة أو ولد أو رفيق
 أو غيره اه سم بل بحث الاسنوي والاذرعى ان ذهابه للمسجد لو فوتها على أهل بيته مفضل وان أقامته لهم أفضل
 ونظر فيه بان فيه اثارا بقرينة مع امكان تحصيلها باعادتها معهم و يرد بان الغرض فواتها لو ذهب للمسجد وذلك
 لا يثار فيه لان حصولها لهم بسببه بما عادل فضيلتها في المسجد أو زاد عليه فهو كمساعدة الجرح ورمي الصف
 انتهت (قوله أفضل صلاة المرء) مبتدأ وقوله في بيته خبره أي الأفضل منها كائن في بيته وهذا عام فيما اذا كانت
 فرادى أو جماعة ففيه المدعى وزيادة وكذا يقال في قوله الا اني لا تمنعوا نساءكم الحديث اه شيخنا وقال شيخنا
 ح ف أي أفضل جماعة صلاة المرء الخ فيكون مطابقا للمدعى اه وفي قل على الجلال قوله أفضل صلاة المرء
 أي سواء طلبت فيها الجماعة أولا في بيته ولو منفردا الا المكتوبة ومثلها ما طلبت فيه الجماعة والحق بها صلاة
 الضحى وسنة الاحرام والطواف والاستخارة وقدم السفر وفي هذا الحديث ما يقتضي ان الانفراد بالمكتوبة
 في المسجد أفضل من الجماعة فيها في غير موهر وجيه ولم يوافق عليه شيخنا تبا الشيخه الرمل (قوله الا المكتوبة)
 أي والانفلات شرع فيه الجماعة اه حل (قوله اي فهي في المسجد افضل) أي لانه مشتمل على الشرف
 والعلوية واظهار الشعار وكثرة الجماعة اه شرح مر (قوله ويوتن خير لهن) فان قلت اذا كانت خيرا
 لهن فما وجه النهي عن منعهن المستلزم لذلك الخبر (قلت) اما النهي فهو للترتيب ثم الوجه حله اي النهي على
 زمنه صلى الله عليه وسلم أو على غير المشتبهات اذا كن مبتدلات والمعنى انهن وان أريد بهن ذلك ونهى عن منعهن
 لان في المسجد لهن خير افيوتن مع ذلك خير لهن أي أشد خيرا لهن انها أبعد عن التهمة التي قد تحصل عند الخروج
 اه حج (قوله وامامة الرجل الخ) انظر هل ولو وصيا أو المراد البالغ خروجا من منع الاقتداء بالصبي حرر
 اه شوبري (قوله ويكره حضورهن) أي كراهة تحريم حيث لم يأذن الخليل اه حل وعبارة شرح
 مر ويكره لها أي المرأة حضور جماعة المسجد ان كانت مشتهاة ولو في ثياب مهنة أو غير مشتهاة وبها شيء من
 الزينة أو الريح الطيب وللإمام أو نائبه منعهن حيثئذ كراهة منع من تناول ذاريج كراهة من دخول المسجد
 ويحرم عليهن بغير اذن ولي أو حليل أو سيد أو ه ما في أم تمتزوجة قوم مع خشية فتنه منها أو عليها انتهت (قوله
 أيضا ويكره حضورهن المسجد) أي محل الجماعة ولو مع غير الرجال فذكر المسجد والرجال للغالب ويحرم الحضور
 لذات الخليل بغير اذنه ويحرم عليه الاذن لها مع خوف الفتنة بهن أو لها ويسن الحضور للجماعة على المعتد
 كالعيد وحيثئذ تكون الجماعة في المسجد لهن أفضل من الانفراد في البيت اه برماوي (قوله وكذا ما كثر
 جمعه) بان كان الجمع باحد المسجدين أكثر من الآخر أو كان الجمع باحد الاماكن التي غير المساجد أكثر من
 الآخر والا فقد تقدم ان ما قل جمعه من المساجد أفضل مما كثر جمعه من غير المساجد خلافا للعباب فقوله من
 مساجد أو غيرها أي المسجد مع المسجد وغير المسجد مع غير المسجد وأما المسجد مع غيره فقد تقدم في قوله
 والجماعة وان قلت بمسجد الخ اه حل * (فرع) * بقي شيء آخر وهو ان الامام أكثر ثوبا من المأموم

في حقهم سواء (و) الجماعة
 وان قلت (بمسجد لذكر)
 ولو وصيا (أفضل) منها في
 غيره كالبيت وغير الذكر
 من انثى أو خنثى في البيت
 أفضل منها في المسجد قال
 صلى الله عليه وسلم فيमारواه
 الشخان أفضل صلاة المرء
 في بيته الا المكتوبة أي
 فهي في المسجد أفضل وقال
 لا تمنعوا نساءكم المساجد
 ويوتن خير لهن رواه أبو
 داود وصححه الحاكم على
 شرط الشيخين وقيس بالنساء
 الخنثى بان يؤمهم ذكر
 فتعبري بذكر أولى من
 تعبيره بغير المرأة وامامة
 الرجل ثم الخنثى للنساء أفضل
 من امامة المرأة لهن ويكره
 حضورهن المسجد في جماعة
 الرجال ان كن مشتهيات
 خوف الفتنة (وكذا ما كثر

أخذ الإمام ما لو في المفاضلة بين الإمامتين في الأذان على الخلاف في ذلك وحيث نذر فلو تعارض كونه إماماً مع جمع قليل ومأموم مع جمع كثير فهل تستوي الفضيلتان وتجبر الإمامة بفضل الكثرة فيصلي إماماً أولاً فيصلي مأموماً فيه نظر والأقرب الأول لما في الإمامة من تحصيل الجماعة له ولغيره بخلاف المأموم فإن الجماعة حاصلة بغيره فالمنفعة في قدوته عائدة عليه وحده اه ع ش على مر * (فرع) * لو كان يدرك بعض الصلاة في عدد كثير وكلها في عدد قليل انتج مراعاة العدد الكثير ولو كان لو يادر بهم أول الوقت حصلها في عدد قليل ولو أخرها حصلها في الكثير راعى أول الوقت كذا بخط شيخنا الشمس الرملي يظهر نسخته شرح المنهاج له وقوله انتج مراعاة العدد الكثير لعله مجمل على ما إذا كان انتظار القليل يغتفر فضيلة أول الوقت والأما انتج تقديم القليل والنتج أيضاً تقديم الجماعة على الخشوع كيجري عليه حج وكذا تقديم الجمع القليل مع سماع قراءة الإمام فله في حواشي الروض ومجت الزركشي أنه لو تعارضت فضيلة سماع القرآن من الإمام مع قلة الجماعة وعدم سماعه مع كثرتها كان الأول أفضل قال في الإيعاب وهو محتمل وإن نظرت فيه بعضهم اه ولعل النظر أقرب كذا في الفيض في باب التيمم اه شوبري * (فرع) * أفتى الغزالي بأنه إذا كان لو صلى منفرداً خشع أي في جميع صلاته ولو صلى في جماعة لم يخشع فالأفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال الزركشي تبعاً للاذري والمختار بل الصواب خلاف ما لا وهو كذلك لئلا يترتب من الخلاف في أن الجماعة فرض عين وهو أقوى من الخلاف في كون الخشوع شرطاً فيها ومن ثم كان الراجح أنها فرض كفاية وأنه سنة اه شرح مر وحاصل ذلك أن الجماعة جري فيها خلاف على ثلاثة أقوال قبل سنة كفاية وقبل فرض كفاية وهو الأصح وقبل فرض عين وعلى القول الأخير قبل هي شرط في صحة الصلاة وقبل لا والخشوع جري فيه الخلاف على ثلاثة أقوال أيضاً قبل سنة وهو الراجح كما تقدم في قوله وسن ادامة نظر محل سجوده وخشوع وقيل ركن كما تقدم في الأركان وقبل شرط وإذا كان الأمر كما رأيت فوجه تقديم الجماعة على الخشوع عند التعارض ظاهر لكون الأصح فيها أنها فرض كفاية والأصح فيه أنه سنة لكون الخلاف فيها في كونها فرض عين وكونها شرطاً لصحة الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع هذا حاصل ما ذكره مر و ج ولم يتعرض للخلاف في كونه ركناً هل هو مساو للخلاف في كونها فرض عين أو شرطاً أو دونه أو أقوى فراجع اه شيخنا ح (قوله فهو أحب) خبر ما كان ودخلت الفاع في خبرها النظمينها معنى الشرط اه شوبري (قوله بل قال المتولي أن الانفراد فيها الخ) هذا هو المنتج اه شرح مر وقياس ذلك أنها في المسجد الحرام منفرداً أفضل من الجماعة في مسجد المدينة وفي مسجد المدينة منفرداً أفضل منها جماعة في المسجد الأقصى اه سم على البهجة أقول وقد يتوقف في أفضلية الانفراد في مسجد المدينة على الجماعة في الأقصى لأن الجماعة في الأقصى بسبع وعشرين وفي المدينة بصلاتين في الأقصى فالجماعة في الأقصى تزيد بخمس وعشرين على مسجد المدينة إلا أن يقال إن الصلوات التي وضعت بها الصلاة في الأقصى من الصلوات بغير المساجد الثلاث فليست أملاً فانه فيه نظر أو وجهه أن مسجد المدينة له شرف على الأقصى فيجوز أن يختص بفضائل توازي جماعة الأقصى أو تزيد عليه اه ع ش على مر (قوله الا نحو بدعة امامه) عبارة أصله مع شرح مر الا بدعة امامه التي لا يكفر بها كعترتي ورافضي وقدرى ومثله الفاسق كافي المجموع والمتهم بذلك كافي الأنوار وكل من يكره الاقتداء به كافي التوسط والخادم أو لكون الإمام لا يعتقد وجوب بعض الأركان أو الشروط كحلق أو غيره وإن أتى بها قصد معها التخليق وهو مبطل عندنا ولهذا منعت من الاقتداء به مطلقاً بعض أصحابنا وتجوز الاكثر لمراعاة مصلحة الجماعة واكتفاء بوجود صورتها والالم يصح الاقتداء بمخالف وتعلقت الجماعات فالأقل جماعة أفضل ولو تعذر الجماعة لا خلف من يكره الاقتداء به لم تنف الكراهة كما تم له كلامهم ولا نظر لادامة تعطيلها السقوط فرضها حيث نذر ومقتضى قول الأصحاب أن الاقتداء بإمام الجمع القليل أفضل من الاقتداء بإمام الجمع الكثير إذا كان مخالفاً فيما يبطل الصلاة حصول فضيلة

جمعه) من مساجد أو غيرها
أفضل للمصلي وإن بعد ما
قل جمعه قال صلى الله عليه
وسلم صلاة الرجل مع الرجل
أزك من صلاته وحده
وصلاته مع الرجلين أزكى
من صلاته مع الرجل وما
كان أكثر فهو أحب إلى
الله رواه ابن حبان وغيره
ومحموه نعم الجماعة في
المساجد الثلاثة أفضل منها
في غيرها وإن قلت بل قال
المتولي أن الانفراد فيها
أفضل من الجماعة في غيرها
(الا نحو بدعة امامه)

الجماعة خاف هؤلاء أي المبتدع ومن بعده وانما أفضل من الانفراد قال السبكي ان كلامهم يشعربه وخرم
به الميرى وقال السكال بن أبي شريف اهـ له الاقرب وهو المعتمد وبه أفتى الوالد رحمه الله تعالى وما قاله
أبو إسحق المروزي من عدم حصولها وجهه ضعيف وقد نظر فيه الطبري بل نقل عن أبي إسحق ان الاقتداء
بالمخالف غير صحيح ويستثنى من كون كثير الجمع أفضل من قلبه له صوراً أيضاً ما لو كان قلبه
الجمع يبادر امامه في الوقت المحبوب فان الصلاة معه في أول الوقت أولى كما قاله في شرح المذهب ومنها ما لو
كان امام الجمع الكثير سريع القراءة والماء ومبطئها لا يدرك معه الفاتحة ويدركها مع امام الجمع القليل
قاله الفوراني ومنها ما لو كان قليل الجمع ليس في أرضه شبهة وكثير الجمع بخلافه لاستبلاء ظالم عليه فالسالم
من ذلك أولى ولو استوى مسجدان جماعة قدم الاقرب مسافة سارمة الجوار ثم ما انتفت الشبهة فيه عن مال بانيه
أو وافقه ثم يتخير نعم ان سمع النداء مترتباً فذهابه الى الاول أفضل كما بحثه الاذري لان مؤذنه دعاه أولاً انتهت
وينبغي ان يستثنى أيضاً ما لو كان امام الجمع القليل أفضل من امام الجمع الكثير لافقه أو نحوه مما يأتي في
صفات الأئمة اهـ ع ش عليه (قوله أيضاً لا يجوز بدعة امامه) أي التي لا يكفر بها كالجمعة على المعتمد
فان كفر بها كنكر البعث والحشر لأجسام أو علم الله بالجزئيات فواضح عدم صحة الاقتداء به اهـ حل
واللام بمعنى مع أي ما كثر جمعه أفضل في كل حال الامع نحو بدعة امامه وبدعته كان كان جهواً أو مجسماً
لا صريحاً اهـ شيخنا (قوله كفسقه) أي المتحقق أو المتوهم به وكل من يكره الاقتداء به كما في الخادم
وسياق في كلامه في صفات الأئمة كراهة الاقتداء بالفاسق والمبتدع الذي لا نكفره اهـ حل (قوله أو
تعطل مسجد لغيبته) أي الا ان سمع أذانه والافلاء برة تعطله وكتب أيضاً أي حيث كان الجمع الكثير
بمسجد فان كان بغير مسجد وخشي تعطل غير المسجد فكذلك كما علم من تقسيمه السابق فاقصاره على المسجد
ليس لاجراجه غيره كما قد يتوهم اهـ حل وتكره إقامة جماعة بمسجد غير مطروق له امام راتب من غير اذنه
قبله أو بعده أو معه فان غاب الراتب سن انتظاره ثم ان أرادوا أفضل أول الوقت أم غيره والا فلا الا ان خافوا فوات
كل الوقت ومحل ذلك حيث لا تقنن والا صلوا فرادى مطالعة أما المسجد المطروق فلا يكره فيه تعدد الجماعات
ولو كان له امام راتب ووقع جماعة من معاً كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اهـ شرح مر * (فرع) * لو
كان بجواره مسجدان واستويا في الجماعة قراعى الاقرب وبحث الاسنوي العكس لكثرة الخطأ والتساوي
للتعارض وهو ان الاقرب حق الجوار والبعيد فيه أحر كثرة الخطأ * (فرع) * اذا كان عليه الامامة في
مسجد فلم يحضر أحد صلى معه وجبت عليه الصلاة فيه وحده لان عليه شئئين في هذا المسجد الصلاة والامامة
فاذا فات أحداهما لم يسقط الآخر بخلاف من عليه التدريس لان المقصود منه التعليم ولا يتصور منه التعليم
بدون تعلم بخلاف الامام فعليه أمران نقله سمع عن مر انتهى شورى بعبارة البرماوى بخلاف
المدرس اذا لم يحضر الطائفة لا يلزمه الحضور لانه لا تعليم بلا معلم ومثله الطلبة اذا لم يحضر الشيخ لانه لا تعلم بلا معلم
انتهت وانيس المراد بالطائفة في قوله بخلاف المدرس اذا لم يحضر الطلبة خصوص المقررين في الوظائف بل حيث
كان اذا حضر يحضر عنده من يسمعه وجبت القراءة عليه ثم انه ليس المراد بالوجوب الاثم بالنزلة من حيث
هو ترك الامامة أو التدريس بل المراد وجوب ذلك لاستحقاقه المعلوم اهـ ع ش على مر ثم قال (فائدة) قال
شيخنا كان شيخنا الشوري يقول اذا حضر المدرس وحضر عنده من يسمعه يقرأ لهم ما يستفيدونه كالترغيب
والترهيب وحكايات الصالحين أقول ولعل هذا المحمول على ما اذا لم يعين الواقف شيئاً من ذلك وأما الوعين تفسيراً
مثلاً ولم يحضر عنده من يفهمه فلا يجب عليه القراءة ويستحق المعلوم ولا يقال يقرأ ما يمكنهم فهمه لانا نقول
هذا بخلاف ما شرطه الواقف لان غرضه قراءة هذا بخصوصه دون غيره اهـ (قوله قريب أو بعيد) أي
عن وطن طائب الجماعة أي سواء كان المسجد الذي يتعطل بغيبته عنه أقرب الى وطنه من الذي جمعه

كنسقه واعتقاده عدم
وجوب بعض الواجبات
لكنني (أو تعطل مسجد)
قريب أو بعيد عن الجماعة
فيه (لغيبته) عنه لكونه
امامه أو يحضر الناس
بحضوره فقليل الجمع أفضل
من كثيره في ذلك ليوثمن
النقص في الاولى وتكثر
الجماعة في المساجد في

كثير أو أبعد إلى وطنه من الذي جمعه كثير وقوله عن الجماعة فيه متعلق بتعطل (قوله بل الانفراد في الاولى أفضل) ضعيف والمعتمد حوله فضيلة الجماعة بنهاها وان كرهت الجماعة من جهة أخرى اه من شرح مر (قوله واطلاقاً للمسجد) أي في قوله أو تعطل مسجد لغيبته أي فتي كان يلزم على الذهاب لكثير الجمع تعطيل قليل الجمع صلى فيه سواء كان قريباً منه أو بعيداً اه شيخنا (قوله وتترك فضيلة تحرم الخ) وهي غير فضيلة الجماعة فهي فضيلة أخرى زائدة اه شيخنا وفي قول علي الجلال (فرع) يقدم الصف الاول على فضيلة التحريم وعلى ادراك غير الركعة الاخيرة اه (قوله عقب تحريم امامه) هذا على المتقدم وقيل بادراك بعض القيام لانه محل التحريم وقيل بادراك الركوع الاول لان حكمه حكم قيامه ومحل ما ذكر من القولين فبين لم يحضر احرام الامام والابان حضره وأخرفائنه عليهم ما أيضاً وان أدرك ركعة كما حكمه في زيادة الروضة عن البسيط وأقره اه شرح مر (قوله ان لم تعرض له وسوسة خفيفة) أي بحيث لا يكون زمنها يسع ركعتين فعليهما ولو طويلا وقصيرا من الوسط المعتدل والا كانت ظاهرة كما يعلم ذلك من الكلام على التخاف عن الامام ولو خاف فوت هذه الفضيلة لم يسرع في المشي لم يسرع بل عشى بسكينة بخلاف ما لو خاف فوت الوقت لو لم يسرع فانه يسرع وجوبا كلو خشي فوت الجمعة اه حل ومثله شرح مر وقوله بل عشى بسكينة أي وفي فضل الله تعالى حيث قصد امتثال الشارح بالثاني ان يثيبه على ذلك قدر فضيلة التحريم أو فوقها اه ع ش علي مر (قوله وتترك فضيلة جماعة الخ) أي فيدرك العدد كما الحس والعشرين أو السبع والعشرين ولو اقتدى في التشهد الاخيرة قوله لكن دون فضيلة من أدركها أي كيف لا كما اه شيخنا (قوله وجماعة ما لم يسلم) أي في غير الجمعة أما الجمعة فلا تترك الا بركعة كما يعلم من بابها اه شرح مر وقوله فلا تترك الا بركعة وعليه فلو أدرك الامام بعد ركوع الثانية صحت قدرته وحصلت فضيلة الجماعة وان فاتته الجمعة وصلى ظهر افقوله أولا في غير الجمعة لعل مراده ان الجمعة لا تترك بما ذكر من الاقتداء به وقيل السلام لان فضيلة الجماعة لا تحصل له وان كان ذلك هو الظاهر من عبارته اه ع ش عليه (قوله ما لم يسلم) أي ما لم يشرع في السلام فلو أتى بالنية والتحريم عقب شروع الامام في التسليم الاولى وقبل تمامها فهل يكون محصلا للجماعة نظر الى ادراك جزء من صلاة الامام أو لا نظر الى أنه انما اعتقد النية والامام في التحلل فيه احتمالان جزم الاسنوي بالاول وقال انه مصرح به وأبو زرعة في تحريره الثاني قال الكمال بن أبي شريف وهو الاقرب الموافق لظاهر عبارة المنهاج ويفهمه قول ابن النقيب في التهذيب أخذ من التنبيه وتترك بما قبل السلام اه وهذا هو المعتمد كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر وقوله أو لا نظر الخ أي أولا تنعقد جماعة بل فرادى كما يفيد التريدين حصول الجماعة وعدم حصولها ولو أراد عدم انعقادها أصلا لقال هل تنعقد صلاته أولا هذا وقد نقل عنه انه ذكر اولاً انها لا تنعقد أصلا ثم جمع واعتد ان انعقادها فرادى قال الخطيب ومثل ذلك في انعقادها فرادى ما لوقارنا اه ع ش عليه وفي قول علي الجلال قوله ما لم يسلم أي يشرع في التسليم الاولى والا فلا تنعقد صلاته جماعة ولا فرادى عند شيخنا زى تبعا لشيخنا مر وان كان شرحه لا يفيد وعند الخطيب تنعقد صلاته فرادى وعند ج تنعقد جماعة اه (قوله أيضا ما لم يسلم) اه ذاعلى الصحيح ومقابله يقول انها لا تترك الا بادراك الركعة اه من شرح مر (قوله وان لم يقدمه) أي ويحرم عليه الفقه ودلانه كان للمتابعة وقد فأت بسلام الامام فان كان عامدا لم يبطأ صلاته وان كان ناسيا أو جادلا لم يبطأ ويجب القيام فور اذا علم ويسجد للسهو في آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عمده اه ع ش علي مر (قوله بان سلم عقب تحرره) فان لم يسلم الامام بعد الماء وم فان لم يقدمه عامدا لم يبطأ استمر قائما الى ان سلم الامام بطلت صلاته لما فيه من المخالفة الفاحشة نعم يظهر انه يغتفر هنا التخلف بقدر جلسة الاستراحة أخذ ايمما لو سلم امامه في غير محفل تشهد وما لو جلس بعد الهوى تأمل ولو أحرم معتقدا ادراك الامام فبين

الثانية بل الانفراد في الاولى أفضل كما قاله الروباني ونحو من زيادتي واطلاقاً للمسجد أولى من تقييد الاصل كغيره له بالقريب اذا لم يجد مثله فيما يظهر كما يدل له تعاليها هم السابق لا يقال ايس مثله لان للغير ريب حق الجوار ولكونه مدعوا منه لا نناقول معارض بان البعيد مدعو منه أيضا وبكثرة الاجزائه بكثرة الخطا الدال عليها الاخبار كغير مسلم أعظم الناس في الصلاة أحرا أبعدهم اليها عشى (وتترك فضيلة تحريم) مع الامام (بحضوره) أي بحضور المأموم التحريم وهو من زيادتي (واشتغاله به عقب تحريم امامه) بخلاف الغائب عنه وكذا المترخي عنه ان لم تعرض له وسوسة خفيفة (و) تترك فضيلة (جماعة ما لم يسلم) أي الامام التسليم الاولى وان لم يقدمه به بان سلم عقب تحرره

سبق الامام له بالسلام ثم عاد الامام عن قرب لنحو سهو فافظاها رانعة القدوة اه براسي اه شورى
 وقرره شيخنا الحنفى (قوله لا ادراكه وكلامه) فيه انه أدرك ركنيزوهـ ما النبوة والتكبير الا ان يراد بالركن
 الجنس أو ان النبوة كما كانت مقارنة للتكبير دهـ ماركا اه اطف (قوله لكن دون فضيلة من أدركها
 من أولها) أى ودون فضيلة من سببه بالاعتداء وان لم يدركها من أولها ومقتضى ذلك ادراك فضيلتها المخصوصة
 وهى السبعة والعشرون لاجز من ذلك يقابل الجزء الذى أدركه لانه متى حصلت فضيلة الجماعة حصل
 الثواب المخصوص الا أنه دون ثواب من أدركها قبل ذلك كيف او اعل هذا مراد شيخنا بقوله ومعنى ادراكها
 حصول أصل ثوابها أو ما كماله فانما يحصل باذراكها مع الامام من أولها الى آخرها اه حل (قوله أيضا لكن
 دون فضيلة من أدركها من أولها) ولهذا الورج جماعة يدركها من أولها ندب له انتظارها ما لم يخف خروج وقت
 فضيلة أو اختيار وانما أدرك الفضيلة في هذه من أول صلاته لان سحب الجماعة عليها وبهذا فارق الامام اذا نوى
 الامامة فى أثناء صلاته حيث لا تنعطف الجماعة على ماضى وفارق ذىة الصوم قبل الزوال لانه لا يتبعض اه
 برماوى (قوله ولا يستوفى الاكمل) أى بل يأتى بأدنى الكمال اه شرح مر ومنه الدعاء فى الجلوس بين
 السجدين فيأتى به الامام ولو اغبر المحصورين لقلته اه ع ش عليه نعم الم تزيل وهـ ل أتى فى صبح يوم الجمعة
 يندب له ان يستوفيهما مطلقا اه برماوى (قوله الاكمل المستحب للمنفرد) أى من طوال المفصل وأوسطه
 وقصاره واذكار الركوع والسجود اه محلى اه شورى (قوله ولا يأتى ببعض السورة من الطوال) لان السورة
 اكمل من بعضها وينقص من الاذكار قدر يظهر به التخفيف اه برماوى (قوله فان فيهم الضعيف والسقيم)
 يجوزانه من عطف أحد المتساويين على الآخر ويحتمل ان المراد بالسقيم من به مرض عرقا وبالضعيف
 من به ضعف بنية كخافة ونحوهما وليس فيه مرض من الامراض المتعارفة اه ع ش على مر (قوله
 وكره تطويل الخ) هذا مقيد بقوله الا تولى أو أحس بداخل الخ وحيث كره له ذلك كرهت الصلاة خلفه
 ولو كان اماما راتبا فالصلاة خلف المستعمل بالجامع الازهر حيث أتى بأدنى الكمال أفضل من الامام الراتب اذا
 طول اه حل (قوله لا ان رضوا) أى لفظا أو سكوتا مع علمه برضاهم فيما يظهر اه شرح مر ولورضا
 الا واحد أو اثنين فأتى ابن الصلاح بانه ان قل حضوره خفف وان كثر حضوره طول قال فى المجموع وهو حسن
 متعين وخالفهما السبكي اه زى وعبارة شرح مر فان جهل حاله لم أو اختلفوا لم يطول الا ان قل من
 لم يرض وكان ملازما فلا يعول عليه ولا يفوت حق الداخلين لهذا الفرد الملازم فان كان ذلك مرة أو نحوها خفف
 لاجله كذا أتى به ابن الصلاح قال فى شرح المذهب وهو حسن متعين انتهت (قوله محصورين) المراد بهم من
 لا يصلى وراءهم غيرهم ولو ألوا فالحضور هنا غير المحصور فى باب النكاح اه عباب (قوله كانه عليه الاذرى)
 * (فائدة) * حيث قالوا كانه عليه الاذرى مثله لافا لمراد به انه معلوم من كلام الاصحاب وانما الاذرى التنبية
 عليه أو كذا كره الاذرى مثله لافا لمراد ان ذلك من عند نفسه كذا أفاده شيخنا زى عن مشايخه اه شورى
 (قوله ولو أحس الامام الخ) استثناء من قوله وكره تطويل أى الا فى هذه الصورة فلا يشترط فيها رضاهم اه
 شيخنا وقيد الشارح بالامام ولم يقل المصلى ليشمل المنفرد لان الشروط الاتية لا تأتى الا فى الامام والا فالمنفرد
 اذا أحس بداخل يريد الاقتداء به فانه ينتظره ولو لمع تطويل لفقد من يتضرر اه شورى باختصار وعبارة
 شرح مر وخرج بقولنا الامام المنفرد اذا أحس بداخل يريد الاقتداء به فقيل انه ينتظره ولو لمع تطويل لفقد
 من يتضرر به ويؤخذ منه ان امام الراضين بشروطهم المتقدمة كذلك وهو ظاهر لكن مقتضى كلام المصنف
 عدم الانتظار مطلقا كما قاله الاسنوى وان قال فى الكفاية انه لم يقف فيه على نقل صريح لاسيما ان رجوع
 الضمير فى أحس للمصلى لا للامام انتهت وقوله عدم الانتظار مطلقا معتمد اه ع ش عليه (قوله أيضا ولو
 أحس) هذه هى اللغة المشهورة وفى لغة غريبة بلاهزم اه شرح مر أى والغتان فيما اذا كان أحس

لا ادراكه ركنامعه
 لكن دون فضيلة من أدركها
 من أولها ومقتضى ذلك
 ادراك فضيلتها وان فارق
 وهو كذلك ان فارق به عذر
 (وسن تخفيف امام) الصلاة
 بان لا يقتصر على الاقل ولا
 يستوفى الاكمل المستحب
 للمنفرد والتصریح بسن
 ذلك من زيادتي (مع فعل
 أبعاض وهيات) أى السن
 غير الأبعاض وذلك لخبر
 الشيخين اذا صلى أحدكم
 بالناس فليخفف فان فيهم
 الضعيف والسقيم وذا
 الحاجة (وكره) له
 (تطويل) وان قصد لحوق
 غيره لتضرر المقتسدين به
 ونخافته الخبر السابق (لان
 رضوا) بتطويله حاله كونهم
 (محصورين) فلا يكره
 التطويل بل يسن كما فى
 المجموع عن جماعة نعم لو كانوا
 أرفاء أو أجراء أى اجارة
 عين على عمل ناجز واذن لهم
 السادة والمستأجرون فى
 حضور الجماعة لم يعتبر رضاهم
 بالتطويل بغير اذن فيه من
 أرباب الحقوق كانه عليه
 الاذرى (ولو أحس) الامام

بمعنى أدرك فلا يرد قوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده اذ تحسونهم باذنه الآية فإنه ليس بهذا المعنى وفي المختار وحسوه استأصلوهم قتلا وبابه رد ومنه قوله تعالى اذ تحسونهم باذنه وقال البيضاوي أي تقتلونهم من حسه اذا بطل حسه اه ع ش عليه (قوله في ركوع أو تشهد الخ) القيود خمسة والاول سر دق السن في صورة واحدة والكراهية في خمسة مفهومات الخمس والاخير ليس مكر رافع الثالث لأنه قد يكون لله مع التمييز كان ينظره اصلاحه لتعود عليه بركته ومع ذلك لا يسر الانتظار فاحتاج الى الاخير ويراد قيد سادس وهو ان يظن أن يقتدى به ذلك الداخل وهذا يؤخذ من قول الشارح يقتدى به وان لا يكون الداخل يعتاد البطء وتأخير التحرم وان لا يخشى خروج الوقت بالانتظار وان لا يكون الداخل لا يعتد ادراك الركعة أو فضيلة الجماعة بادر الماذكر وهذه الثلاثة تؤخذ من قول الشارح واستثنى من سن الانتظار الخ ويراد عاشر وهو أن يظن أن يأتي بالأحرام على الوجه المطلوب من القيام اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله يقتدى به أي وهو يعتد ادراك الركعة بالركوع وادراك الجماعة بالشهد ولم يكن به وسوسة ولم يخف الامام خروج الوقت أو بطلان صلاة الداخل كان يركع قبل اتمام التكبيرة اه (قوله غير ثان الخ) أي اذا كان المأموم يصلي الكسوف بركوعين والاسن انتظاره اه شيخنا (قوله بداخل) أي مثل بس بالدخول وشارع فيه بالفعل (قوله محل الصلاة) أي وان اتسع جسد اذا كان مسجدا أو بناء وان كان فضاء فبان يقرب من الصف الاخير ان تعددت الصفوف عرفا اه حل (قوله يقتدى به) أي يريد الاقتداء به اه شيخنا (قوله سن انتظاره لله الخ) عبارة أصله مع شرح مر ولو أحس في الركوع الذي تدرك به الركعة أو التشهد الاخير بداخل لم يكره انتظاره في الاظهر من أقوال أربعة ملققة من أقوال ثمانية ان لم يبالغ فيه ولم يفرق بضم الرائيين الداخلين (ثالث) المذهب استحباب انتظاره بالشروط المذكورة وهو القول الثاني والله أعلم ولا ينتظر في غيرهما أي الركوع والتشهد الاخير من قيام أو غيره فيكره اذا فائدة فيه وما تقر من كراهية الانتظار عند شرط من الشروط المذكورة ولو على تصحيح المصنف النذب وهو ما في التحقيق والمجموع وجرى عليه الشيخ في شرح منحه تبة صاحب الروض وأقبح به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد خلافا لما فهمه الشارح من الكراهية على الطريق الاول ومن عدم استحبابه أي اباحته على الثاني انتهت (قوله اعانة له على ادراك الركعة) أي فضلها كالمسند كره وان كانت صلواته غير مغنية عن القضاء وانظر ما صورة الانتظار لله مع التمييز لانه متى لم يكن الانتظار لله وذكري الروضة ان الانتظار لغير الله هو التمييز فلا يجرر اه حلي ويمكن أن يكون أصل الانتظار لله لكنه انتظر زيدا مثلا لحصالة الجمدة ولم ينتظر عمرا مثلا لفقد تلك الحصال الجمدة فيه فالانتظار لله وجد مع التمييز لا يرى انه اذا كان يتصدق لله ويعطى زيد الكونه فقير ولم يعط عمر الكونه غنيا فقد وجد هذا التمييز مع كون التصديق لله اه ع ش ماوى (قوله ان لم يبالغ في الانتظار) فلا انتظار واحدا بالامبالغة فجاء آخر وانتظره كذلك أي بلامبالغة وكان مجموع الانتظارين فيه مبالغة فان يكره بلا شك اه من شرح مر وسواء أكان دخول الاخر في الركوع الذي انتظر فيه الاول أو في ركوع آخر اه ج بالمعنى وقباسة ان الاخر اذا دخل في التشهد كان حكمه كذلك اه ع ش عليه (قوله أودين) يصح قراءته بفتح الدال وكسر ها اه ع ش (قوله وما اذا خشي خروج الوقت بالانتظار) عبارة شرح مر أو خشي فوت الوقت بانتظاره حرم في الجمعة وفي غيرها حيث امتنع المديان بشرع فيها ولم يبق من وقتها ما يسعها انتهت (قوله أي وان لم يكن) الانتظار في غير الركوع الخ ويكره الانتظار أيضا اذا أقيمت الصلاة وقول الماوردي لو أقيمت الصلاة لم يحل للامام ان ينتظر من لم يحضر لا يختلف المذهب فيه معناه كما أفاد ما والوالد رحمه الله تعالى لا يحل حلا مستويا الطرفين فيكره تزيها وان حرم في العباد بالحرمة بحسب ما فهمه اه شرح مر (قوله أو فيهما وأحس بخارج) بان أحس به قبل شروعه في الدخول فلا ينتظره لعدم ثبوت حقه الى الآن وبه يندفع ما استشكل به بان العلة ان كانت التطويل انتقض بخارج قرير يسمع صغر المسجد ودخل

(في ركوع) غير ثان من صلاة الكسوف (أو) في (تشهد آخر بداخل) محل الصلاة يقتدى به (سن انتظاره لله) تعالى اعانة على ادراك الركعة في المسئلة الاولى والجماعة في الثانية (ان لم يبالغ) في الانتظار (ولم يميز) بين الداخلين بانتظار بعضهم بللازمة أودين أو صداقة أو نحو هادون بعض بل يسوي بينهم في الانتظار لله تعالى واستثنى من سن الانتظار ما اذا كان الداخل يعتاد البطء وتأخير التحرم الى الركوع وما اذا خشي خروج الوقت بالانتظار وما اذا كان الداخل لا يعتد ادراك الركعة أو فضيلة الجماعة بادر الماذكر (والا) أي وان كان الانتظار في غير الركوع والتشهد الاخر أو فيهما وأحس بخارج عن محل الصلاة

بعد مع سعة اه شرح مر (قوله أو لم يكن انتظاره) عبارة الاسنوي وحيث انتظر لا بقصد التقرب
بطلت صلاته بالاتفاق للتشريك اه وهو ممنوع فقد صرح الشيخان بأننا حيث قلنا بالكراهة لا تبطل
الصلاة رأيت ذلك في شرح المذهب والرافعي والروضة اه أقول نقل ما قاله الاسنوي ابن العماد عن ابن
الرفعة وقال انه سبق قلم اه سم (قوله بل قال الفوراني) انه يحرم قال ج لكن ينبغي حمله على تودد لغرض
دنيوي اه سم والفوراني هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن فوران بضم الفاء نسبة الى فوران تفقه على
الغفال وأخذ عنه المتولي وغيره المتوفي بمرو في شهر رمضان سنة احدى وستين وأربعمائة اه برماوى (قوله
ان كان للتودد) أى لغرض دنيوي والا كره وقوله في الاولى أى في غير الركوع والتشهد ولا يخفى ان
الانتظار غير التطويل فلا ينافي سن التطويل بوضا المحصورين كما علم مما سبق فالانتظار مطلوب مطلقاً أى
رضى المحصورون أو لا ان لم يطاله للبعد المذكور اه حل (قوله لعدم فائدة الانتظار في الاولى) نعم ان
حصلت فائدة كان علم انه ان ركع قبل احرام المسبوق أحرم هاوياسن انتظاره قائماً اه سم على
المنهج أى وان حصل بذلك تطويل الثانية مثلاً على ما قبلها اه ع ش على مر وقد بسن الانتظار كما
في الموافق المتخلف لاتمام الفاتحة في السجدة الاخيرة لغوات ركعتيه بقيامه منها قبل ركوعه كما سيأتى انتهى
شرح الرملى (قوله في الباقي) هو أربع صور لكن التقصير ظاهر في صورة الخارج عن محل الصلاة والضرر
ظاهر في الأربعة وذلك لان الامام يطول عليهم الصلاة من غير ثواب يعود عليهم فيبضررون بخلافه عند
وجود الشروط فيعود لهم الثواب من فعل الامام ماس في حقه فيبذل في صلاتهم انتهى شيخنا (قوله وبها
صرح صاحب الروض الى آخره) عبارة المحلى في شرح الاصل وأصل الخلاف هل ينتظره أو لا قولان
أحدهما نعم بالشروط المذكورة والثاني لا بالشروط المذكورة أيضاً حكاه ما في شرح المذهب كثير
من الاصحاب في الكراهة نافية الاستحباب وآخرون في الاستحباب نافية الكراهة فمعنى لا ينتظر على الاول
يكراه ومعنى ينتظر عليه لا يكراه أى يباح وعلى الثاني يستحب فحصل من هذا الخلاف أقوال يكراه يستحب
لا يكراه ولا يستحب وهو مراد الرافعي بما رجحه أى يباح كما حكاه الماوردي وجه الكراهة ما فيه من التطويل
المخالف للامر بالتخفيف وجه الاستحباب الاغانة على ادراك الركعة في المسئلة الاولى والجماعة في الثانية
وجه الاباحة الرجوع الى الاصل لنساقط الدليلين بتعارضهما ودفع التعارض بأن المراد من التخفيف عدم
المشقة والانتظار المذكور لا يشق على المأمومين وحيث انتفى شرط من الشروط المذكورة نجزم بكراهة
الانتظار على الطريقة الاولى وبعدم استحبابه أى اباحته على الثانية انتهت بحج وفها وقوله أقوال أى ثلاثة
أحدها يكراه وهو معنى لا ينتظر على الاول وثانيها يستحب وهو معنى ينتظر على الثاني وثالثها لا يكراه وهو
معنى ينتظر على الاول ولا يستحب وهو معنى لا ينتظر على الثاني وهما بمعنى يباح فالقولان الاولان صريحان
والثالث ضمنى اه قل عليه فينبذ تعلم ان في كلام شارحنا اثلاثة الاول انه وقع في التلخيص لانه قال
بالاستحباب عند وجود الشروط وهذا من الطريقة الثانية في عبارة المحلى بل وفي عبارته أيضاً قال بالكراهة
عند انتفاؤها وهذا من الطريقة الاولى كما أشار له المحقق بقوله وحيث انتفى شرط من الشروط المذكورة
نجزم بكراهة الانتظار على الطريقة الاولى والثاني ان ما حكاه عن الروضة من قوله وهى ان في الانتظار قولين
الحاليت طريقتين المذكورتين لان حاصل أولاهما انه يكراه أو يباح قولان وحاصل ثانيتهما انه
يستحب أو يباح قولان وامانه يستحب أو يكراه فليس من الطريقتين فليتأمل كلامه مع كلام المحلى والثالث
أن مناقشته للمحلى بقوله فلا يقال الح لا وجه له لانه ان كان فهم ان المحلى رتب الاباحة عند فقد الشروط على
الطريقة الاولى وحققها أن يرتب عليها الكراهة فهو ممنوع عما علمت من عبارته حيث رتب الكراهة على
الاولى والاباحة على الثانية فلو ان أراد ان الاباحة لا ترتب على الثانية فيقال عليه ان كان بالرأى فلا يسلم وان كان

أو لم يكن انتظاره كالتودد
اليهم واسمالة قلوبهم أو
بانغ في الانتظار أو مبرزين
الداخلين (كره) بل قال
الفوراني انه يحرم ان كان
للتودد لعدم فائدة الانتظار
في الاولى وتقصير المتأخر
وضرر الحاضرين في الباقي
وقول لله مع التصريح
بالكراهة من زيادتها
صرح صاحب الروض

ينقل فليبين على انه يقال ان كان مراد الشارح أيضا ان الكراهة ترتب على الثانية لا الاباحة يقال عليه
 كان يصح أن يستند في الكراهة للطريقة الثانية فلم استند فيها للاولى دون الثانية مع انه لو استند اليها سلم
 من وقوعه في التافيق المتقدم بيانه فليتأمل اه (قوله أخذ من قول الروضة الخ) أقول قول الروضة المذكور
 انما يفيد كراهة الانتظار في غير الركوع والتشهد ههنا أيضا عند تخلف الشروط وهو موضوع النزاع
 الذي خالف فيه الجلال المحلى رحمه الله تعالى وقوله المأخوذ من طريقة ذكرها فيها قبل لامن طريقة الاستحباب
 ممنوع فان طريقة الاستحباب هي التي اعتمدها الغزالي في وجيزه والرافعي ذكرها في شرحه وذكر طريقة
 ثانية في الكراهة وعدمها ثم ذكر هذه الثلاثة التي نسبها الشارح لشرح المذهب وقال اعني الرافعي انها كالمركبة
 من الطريقتين الاولى ثم ثبت القول بذلك بعد حيث قال ثم المقابل لقول الاستحباب انما هو عدم الاستحباب
 قال ويمكن ادراج الحاصل من باقي الخلاف فيه بان يقال اذا قلنا لا يستحب فهل يكره فيه القولان فان قلنا يكره
 فهل تبطل الصلاة فيه القولان اه فتقوله فهل يكره فيه القولان الاربع من عدم الكراهة كما هو موضح
 به قبل ذلك في الشرح الكبير وكذا في المحرر فقد اثبت الاباحة على القول بعدم الاستحباب وهو عين ما فهمه
 الجلال المحلى رحمه الله تعالى وأما هذه الطريقة المنسوبة لشرح المذهب فلم يعول عليها المحلى ولم يحكمها أخذ من
 قول الرافعي انها كالمركبة من الطريقتين اه سم وقوله انما يفيد كراهة الانتظار الخ الحق انه
 يفيد في غير الركوع والتشهد أيضا لان قوله ويكره في غيرهما يصدق بهما عند عدم الشروط لان كلا
 منهما عند عدم الشروط يصدق عليه انه غيرهما عند وجوبها كما لا يخفى (قوله المأخوذ) أى من التصريح
 من طريقة وضيم ذكرها راجع للكراهة وضيم في راجع للطريقة زي اه عش وهذا يفيد ان
 قول الشارح المأخوذ من طريقة نعت للتصريح المذكور في قوله مع التصريح بالكراهة أو المفهوم من قوله
 وبها صرح صاحب الروض والوضح انه نعت لقول الروضة أى أخذ من قول الروضة المأخوذ ذلك القول
 من طريقة الخ والمراد بالطريقة حكاية الاقوال عن الشافعي أى والطريقتان مفروضتان عند وجود
 الشروط وحمل الأخذ من الاولى قوله وقيل يكره أى عند وجود الشروط فعند نفيها الذي هو مدعى الشارح
 أولى والثانية لا تصلح للاخذ منها لانه لا يلزم من الاستحباب أو الاباحة عند وجود الشروط الكراهة
 عند عدمها الذي هو مراد الشارح فتقوله فلا يقال تفريع على قوله لامن الطريقة الخ أى لانه لو اخذ
 منها كان عند فقد الشروط مباحا اه شيخنا (قوله ذكرها فيها قبل) أى قبل قوله قلت الخ اه شيخنا
 (قوله وبدأ بها في المجموع) أى قدمها على الطريقة الثانية اه شيخنا (قوله وهي ان في الانتظار قولين)
 أى عند وجود الشروط اه شيخنا وقوله لامن الطريقة معطوف على قوله من طريقة ذكرها الخ فكانه
 قال المأخوذ من طريقة ذكرها فيها الخ لامن الطريقة التي لم يذكرها فيها بل التي هي نافية للكراهة
 (قوله المثبتة للخلاف) أى عند وجود الشروط اه شيخنا (قوله وعدمه) هو الاباحة كما صرح به المحلى
 اه شيخنا (قوله فلا يقال الخ) تفريع على نفي الأخذ من الثانية أى فيتفرع على النفي انه عند فقد
 الشروط يكون مكروها مباحا اه شيخنا (قوله أيضا فلا يقال اذا فقد الخ) لم يقله المحلى على انه طريقة
 له بل تحرير المحلى في النزاع في الطريقة الثانية كحرره في الاول وعبارته بعد ذكر الطريقتين وحيث
 انتفى شرط من الشروط المذكورة تجزم بکراهة الانتظار على الطريقة الاولى وبعدم استحبابه أى باباحته
 على الثانية انتهت (قوله كما فهمه بعضهم) تعريض بالجلال المحلى في شرح الاصل وهو وجوبه اذا الطريقة
 التي في المجموع هي طريقة الغزالي التي اعتمدها في وجيزه وقال الرافعي انها كالمركبتين الطريقتين الاولى
 ولم يعول عليها اه برماوى وهو مأخوذ من قل على الجلال بالحرف (قوله لو وزع على جميع الصلاة)
 أى على القيام والركوع والاعتدال والسجود الى آخر الاركان لظهور أثره فيه كأن يعد القيام طويلا في

أخذ من قول الروضة قلت
 المذهب انه يستحب انتظاره
 في الركوع والتشهد الأخير
 بالشروط المذكورة
 ويكره في غيرهما المأخوذ
 من طريقة ذكرها فيها قبل
 وبدأ بها في المجموع وهي
 ان في الانتظار قولين أحدهما
 عند الاكثر انه يستحب وقيل
 يكره لامن الطريقة الثانية
 للكراهة المثبتة للخلاف في
 الاستحباب وعدمه فلا يقال
 اذا فقدت الشروط كان
 الانتظار مباحا كما فهمه بعضهم
 وضابطا المبالغة في ذلك كما نقله
 الرافعي عن الامام وأقره ان
 يطول تطويله ولو وزع على
 جميع الصلاة لظهر أثره فيه

عرف الناس والركوع طويلا في عرف الناس وهكذا اه شيخنا (قوله وسن اعادتها الخ) قيل المراد بالاعادة
 هنا معناها اللغوي لا اصولي أي بناء على انها عندهم ما فعل لخلل في الاولى من فقد ركن أو شرط اما اذا قلنا
 انها ما فعل لخلل أو عذر كالثواب فيصح ارادة معناها الاصولي اذ هو حينئذ فعلها ثانيا بقاء للثواب اه ع ش
 على مر عن ج و انما طالب الاعادة لمن الجماعة في حقه أفضل بخلاف نحو العاري في غير محل نديها فانها لا تنعقد
 اه من شرح مر (قوله أي المكتوبة) أي على الاعيان فخرج صلاة الجنائز فلا تسن اعادتها لانه لا يتنفل
 بها كما يأتي لكن لو اعادها ولو مرات كثيرة صححت ووقعت نفلا مطلقا وهذه خرجت عن سنن القياس فلا يقاس
 عليها اه شرح مر وسنن القياس هو ان العبادة اذا لم تطلب لم تنعقد ووجه الخروج عند التوسعة في
 حصول نفع الميت لا احتياجه له أكثر من غيره اه ع ش عليه وعبرة الشارح في الجنائز و بسن تكريرها
 أي الصلاة عليه وينوي بها الفرض كما في المجموع عن المتولي وتقع الصلاة الثانية فرضا كالاولى سواء كانت
 قبل الدفن أو بعده لا اعادتها فلا تسن قالوا لا لا يتنفل بها ومع ذلك تقع نفلا قاله في المجموع انتهت وفي
 ع ش على مر هناك قوله فلا تسن أي لاجتماع ولا فرادى فلو اعادها وقعت نفلا كما سيأتي ولا تنعقد الاعادة
 بمرة ولا بجماعة ولا فرادى ووقوعها نفلا مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تطلب لم تنعقد ولعل وجه الاستثناء
 ان الغرض من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وكثرة الثواب له ولا تجب في هذه المعادة بنية الفرضية اه
 ودخل في المكتوبة الجمعة فيسن اعادتها عند جواز تعددها أو سفره لبلد أخرى رأيهم يصلونها خلافا لمن منع
 ذلك قال شيخنا الشبرا ماسي وهل تحسب من الاربعين في الثانية اكفاء بنية الفرضية أو لا لو وقع عملها نافله فيه
 نظر واطلاقهم يقتضي الاول اه برماوى (قوله أيضا أي المكتوبة) أي ولو جمعة أو مقصورة أو لم تغن عن
 القضاء اه شيخنا وعبرة شرح مر ودخل في المكتوبة الجمعة فيسن اعادتها عند جواز تعددها أو سفره
 لبلد آخر رأيهم يصلونها خلافا لمن منع ذلك كالاذرعى ولو صلى معذور الظاهر ثم أدرك الجمعة أو معذورين
 يصلون الظاهر سن له الاعادة كما شمله كلامهم وأقضى به الوالد رحمه الله تعالى انتهت وقوله عند جواز
 تعددها خرج به ما لو لم تعدد بان لم يكن في البلد الجمعة واحدة فلا تصح اعادتها الا ظهرا ولا جمعة حيث صححت
 الاولى بخلاف ما لو اشتملت على خلل يقتضي فسادها وتعذر اعادتها جمعة فيجب فعل الظهر وليس باعادة بالمعنى
 الذى الكلام فيه ومحل كونها لا تعدد جمعة اذا لم ينتقل لمحل آخر وأدرك الجمعة تقام فيه وأما كونها لا تعدد
 ظهرا فهو على اطلاقه كما يصرح بما ذكر قول شرح الارشاد ودخل في المكتوبة الجمعة فتسن خلافا للاذرعى
 ومن تبعه اعادتها عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر رأيهم يصلونها ولو صلى معذور الظاهر ثم أدرك الجمعة أو
 معذورين يصلون الظاهر سنت الاعادة فيهما ولا تجوز لاعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المعذور اه رحمه الله
 تعالى قال في فتاويه الكبرى وجه المنع ان الاعادة انما ثبت لتحصيل كمال في فريضة الوقت يقينا ان صلى منفردا
 وطمنا أو رجاء ان صلاها جماعة ولو بجماعة أكل ومن صلى الجمعة كانت هي فرض وقته فاعادتها ظهرا
 لا ترجع بكمال على الجمعة التي هي فرض وقته أصلا فلما لم يكن في اعادتها ظهرا كمال يرجع لفرض الوقت امتنع
 اعادتها ظهرا لانها عبث والعبادات يقتصر فيها على محل وودها أو ما هو في معناه من كل وجه اه ع ش
 عليه (قوله ولو صليت جماعة) هذه الغاية للرود عبارة أصله مع شرح مر وسن للمصلي وحده وكذا جماعة
 في الاصح ومقابل الاصح يقصره على الانفراد نظر الى ان المصلي في جماعة حصل فضيلة الجماعة فلا معنى للاعادة
 بخلاف المنفرد ودرج ذلك انتهت (قوله من نفل تسن فيه الجماعة) يستثنى منه وتر رمضان فلا تسن اعادته
 كما تقدم بل لا تصح اه زى خرج ما لا تسن فيه الجماعة كالرواتب وصلاة الضحى اذا فعل جماعة فلا تسن
 اعادته وهل تنعقد فيه نظر وقياس ان العبادة اذا لم تطلب لا تنعقد عدم الانعقاد اه سم على ج (قوله
 مع غير) أي من أولها الى آخرها ولا يشترط ان يدرك فاتحة الامام وتحرمه بل لو أدركه في الركوع أي ركوع

(وسن اعادتها) أي المكتوبة
 مرة ولو صليت جماعة قال
 الاسنوى وكذا غيرهما من
 نفل تسن فيه الجماعة كما
 يدل له تعاميل الرافعي بحصول
 الغضيلة (مع غير)

الاولى كفى ولو تباطأ عنه حتى ركع قصدا اه شيخنا وعبارة عرش على مر * (تنبيهه) * أفنى شيخنا
الشهاب مر بان شرط صحة المعادة وقوعها في جماعة من أولها الى آخرها أى بان يدرك ركوع الاولى وان
تباطأ قصدا فلا يكتفى وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من القدوة أو سبقه الامام ببعض الركعات
لم تصح وقضية ذلك انه لو وافق الامام من أولها لكن تأخر سلامه عن سلام الامام بحيث يعد منقطعاً عنه بطلت
وانه لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الاولى أو فيما بعدها امتنع الاعادة معهم ولو لحق الامام سهو فسلم
ولم يسجد فتيجه ان للمأموم المعيد ان يعيد اذا لم يتأخر كثيراً بحيث يعد منقطعاً عنه اه مر اه سم على حج
وقوله امتنع الاعادة معهم أى وان تبين انهم في الركعة الاولى وقوله فيتجه ان للمأموم الخ قد يخالفه ظاهر
قول الشارح هنا ان الجماعة في المعادة كالطهارة فان قضية التشبيه ان الانفراد في أى جزء وان قل يضر كما ان
الحدث يبطل الصلاة وان قل وقد تقدم انه يمكن الفرق بان زمانه لما عدا من توابع الصلاة لم يضر انتهت وهذا
كله فيما اذا كان المعيد هو المأموم كما هو ظاهر بادنى تأمل وأما اذا كان المعيد هو الامام فلم أر من يذهب عليه
من حواشي الشارح ولا من حواشي مر و حج غير ان سم على الشارح أشار له في أثناء كلام فقال بعد
كلام يتعلق باعادة المأموم مانصه وقياسه أيضاً متناع تأخر احرام المأمومين عن احرام الامام المعيد الى
الركوع مثلاً والتم ذلك مر بخلافه اه ثم رأيت لشيخنا حج ف آخر صلاة المسافر في الجمع بين
الصلاتين بالمطر بخطه مانصه فلو كان الامام معيداً بشرط ان لا يتباطأ المأموم عنه بحيث يعد منفرداً عرفاً فان
بد كذلك بطلت صلاته وان قرأ المأموم الفاتحة وركع قبل رفع الامام اه وقد كتبنا عنه هناك كلاماً طويلاً
يتعلق بالجماعة في المعادة وفي الجمعة وفي المجموعة بالمطر فراجع اه ان شئت ثم رأيت في قل على الحلال
ما يشهد لما ذكره سم ونصه قوله يدركها أى الجماعة في جميعها بأن لا ينفرد بجزء منها كتأخر احرام مأموم
عن احرام امام معيد أو تأخر سلام مأموم معيد عن سلام امامه ولو لا تمام تشهد واجب أو لارادة سجود سهو
أو لتسدارك تحورك فانه فانما تبطل في جميع ذلك اه * (فائدة) * تسن الاعادة مع الغير وان كره الاقتداء
به حيث قلنا بحصول الفضيلة أى فضيلة الجماعة مع كراهة الاقتداء به وهو مانصه من عن شيخنا لان المقصود
بالاعادة حصول الفضيلة وهى حاصلة اه حل وقد تستحب الاعادة منفرداً فيما لو تلبس بغرض الوقت ثم
ذكر ان عليه فائدة فانه يتم صلاته ثم يصلى الفاتحة وتستحب اعادة الحاضرة كما قاله القاضى حسين خروجامن
الخلاف اه شرح مر أى خلاف من أوجب الترتيب وجعله شرط صحة (قوله أيضاً مع غير) أى من أولها
الى آخرها فلو أخرج المعيد نفسه من الجماعة كان نوى قطع القدوة في أثناءها بطلت كما أفنى به الوالدرجته الله
تعالى اذ المشروط ينتفى بانتفاء شرطه وشرط صحته الجماعة اذ صورة المسئلة انه لا مسوغ لاعادتها الا الجماعة
ولا يرد على ذلك الجمعة حيث جاز الانفراد في الركعة الثانية لان الجماعة فيها شرط في الاولى فقط دون الثانية
بخلاف مسئلتنا فانما بمنزلة الطهارة وتجب نسبة الامامة فيها على الامام المعيد والاصرار منفرداً وهو ممتنع اه
شرح مر وقوله كان نوى قطع القدوة الخ ظاهر وان انتقل لجماعة أخرى لانه صدق عليه انه انفراد في صلاته
ومثله ما لو خرج اعذر كان رغب امامه مثلاً وهو ظاهر وعليه فيشكل هذا بما قاله سم من سجوده سهو
امامه بعد سلامه فانه يعد منفرداً حال سجوده وقد يفرق بينه بما بان زمانه لما عدا من توابع الصلاة وكان الامام
واحداً لم يضر فكأنه لم ينفرد بخلاف هذا فيضر الانفراد في هذه الحالة وان قل جداً ولو شك المعيد في ترك ركن
فهو يبطل صلاته بمجرد الشك لانه يحتاج للانفراد بركنة بعد سلام الامام والانفراد في المعادة ممتنع أولاً تبطل
بمجرد ذلك لاحتمال ان يتذكر قبل سلام الامام عدم ترك شئ فيه نظر والثاني أقرب اه مر اه سم على
حج وبقى ما لو فارن المأموم الامام في بعض أفعال الصلاة أو كلها هل يضر ذلك أم لا فيه نظر والاقرّب الثاني لان
الجماعة حاصلة في الكل حقيقة وفضلها حاصل في الصلاة في الجملة على ما اعتمد الشارح وان فاتته الفضيلة فيما

فأرن فيه فقط وعبارة حج لكن يؤخذ مما مر عن الزركشي في مسئلة المفارقة ان العبرة في ذلك بتحررها وان اتقى
 الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة لنحو انفراد عن الصف أو مقارنة افعال الامام انتهت وهذا بخلاف
 ما لو أحرم مريدا لعادة منفردا عن الصف ابتداء واستمر الى آخرها وقلنا بان ذلك مانع من حصول فضيلة
 الجماعة فهل تصح العادة ويكفي مجرد حصول الجماعة أولا فيه نظر والقياس عدم الصحة لانتفاء الفضيلة فيها
 ويفرق بين هذه وما ذكر عن حج بان تلك حصل فيها فضيلة التحريم وعرضت الكراهة بعد ذلك فاسقطت
 الفضيلة في بعضها وهذه لم يحصل فيها فضيلة أصلا اه ع ش عليه فلخص لنا من النقول ان شروط العادة
 أحد عشر شرط وقوع ركعة منها فأكثر في الوقت والجماعة من أولها الى آخرها ونيسة الفرضية وكون الاولى
 صحيحة وان لم تغن عن القضاء الا صلاة فاقدا الطهورين فانها وان كانت صحيحة الا انه يمنعها اعادة بخلاف صلاة
 المتيمم لبرد ولو جعل يغلب فيه وجود الماء واعادتهم مع مقتدري جواز العادة ولو كان الامام المعبد شافعي
 والمقتدى حنفي أو مالكي لم تصح لان المأموم يرى بطلان الصلاة فلا قدوة وأما اذا كان المقتدى المعبد شافعي
 خلف من ذكر فهي صحيحة واعادتهم مرة فقط وكونها مكتوبة أو نافلة تسن جماعة ما عدا الوتر في رمضان
 وحصول ثواب الجماعة حاله الاحرام بها فلا وفرد عن الصف حاله احرامه مع امكان دخوله فيه لم تصح اعادته
 الكراهة ذلك المقوت للفضيلة وكذا اعادة القراءة اذا لم يكونوا عيما أو في ظلمة كما علمته أول الباب والقياس فيها
 وكون اعادتها لا خروج من خلاف فان كانت له كأن صلى وقد مسح ربع رأسه أو صلى في الحمام أو بعد سيلان
 دم من بطنه بعد وضوئه فصلاته باطلة عند مالك في الاولى وعند أحمد في الثانية وعند أبي حنيفة في الثالثة قد سن
 العادة في هذه الاحوال الثلاثة بعد وضوئه على مذهب المخالف خروج من الخلاف ولو منفردا فليست هذه
 العادة مرادة هنا ولذا لم تشترط فيها الجماعة وكون الصلاة في غير شدة الخوف على الاوجه لانه انما المحتمل
 المبطل فيها للحاجة فلا تكرر اه شيخنا ح ف وقوله في الشرط السابع وحصول ثواب الجماعة الخ
 الظاهر ان هذا غير مسلم لماسياتي في الشرح في الشرط السابع من شروط الاقتداء وعبارته هناك والمقارنة
 في الافعال مكر وهه مطبوعة للفضيلة الجماعة قال الزركشي ويجري ذلك أي تفويت فضيلة الجماعة في سائر
 المكر وهات المفعولة مع الجماعة من مخالفة المأمور به كالانفراد عن الصف وسبق الامام بركن اذا المكر وه
 لا ثواب فيه مع ان صلاته جماعة اذا يلزم من انتفاء فضلها انتفاؤها انتهت ببعض تصرف وفي قل على
 الجلال هناك قوله مع ان صلاته جماعة أي فتصح معها الجمعة ويخرج بها عن عهدة النذر وتصح معها المعادة
 ويسقط بها الشعار تأمل اه (قوله ولو واحدا) لعل المراد ان من صلى في جماعة اذا أراد العادة التحصيل
 الفضيلة لمن لم يدرك الجماعة الاولى اشترط في استحباب الاعداد ان يكون الاثنى ممن يرى جواز العادة بخلاف
 ما لو كان مالكا مثلا لا يرى جواز الاعداد قل ذكرنا ضمير في قوله يرى للمصلي معه وعبارة حج ويظهر ان محل
 نديهما مع المنفرد ان اعتقد جوازها أو نديها والالم تنعقد لانه لا فائدة لها تعود عليه انتهت أي وهو ظاهر
 حيث كان المخالف اماما ما لو كان أموما فلا مانع من حصول الفضيلة للشافعي اعتبارا بعقيدته اه ع ش
 على مر (قوله في الوقت) أي وقت الاداء بان يدرك فيه ركعة اه مر اه سم على حج ولو خرج الوقت قبل
 ادراك ركعتيه نهاينبغي ان تنقلب نقلا مطلقا اه سم على المنهج اه ع ش على مر وشمل الوقت وقت الكراهة
 فتصح العادة فيه كما في شرح مر (قوله قال صلى الله عليه وسلم الخ) دل بتركه الاستفصال مع اطلاق قوله اذا صليتما
 على انه لا فرق بين من صلى جماعة منفردا ولا بين اختصاص الاولى والثانية بفضيل أولا اه شرح مر
 (قوله بعد صلاته الصبح) أي بمسجد الخيف بمنى ومن فوائد الحديث الرد على الوجه القائل بالاستحباب فيما عدا
 الصبح والعصر اه برماوى (قوله مسجد جماعة) أي محلات تقام فيه الجماعة وان لم يكن مسجدا اه ع ش (قوله
 فانها الكنا فلة) فان قلت كيف يتأتى القول بلن الفرض الثانية أو كلاهما مع التصريح في الحديث بكونها نافلة

ولو واحدا بقيد زده
 بقولى (في الوقت) قال
 صلى الله عليه وسلم بعد
 صلاته الصبح لرجلين لم يصليا
 معه ولا صليتا في رحا لنا اذا
 صليتما في رحا لكائما أتيتما
 مسجد جماعة فصليا هاهم
 فانها الكنا فلة رواه الترمذي

أجيب بأنه ليس المراد بالنافلة ما قبل الفرض بل مطلق المطلوب فيصدق بالواجب اه شيخنا ح ف (قوله وسواء فيما اذا صليت الاولى جماعة الخ) ثم يل ذلك جماعة الاولى بعينهم وان لم يحضر معهم غيرهم كما اقتضاه اطلاق الاصحاب وأتقن به الوالدرجه الله تعالى وان قال الاسنوي ان نصريحهم يشعربان الاعادة انما تستحب اذا حضر في الثانية من لم يحضر في الاولى وهو ظاهر والالزم استغراق ذلك الوقت اذا ذكره من الالزم ممنوع وعلى تقدير تسليمه انما يأتي اذا قلنا ان الاعادة لا تتقيد بمرّة واحدة والراجح تقييدها بما خلا فالبعض المتأخرين وتصويرهم خرج مخرج الغالب فيعمل باطلاقهم كما هو ظاهر اه شرح مر (قوله استوت الجماعة الخ) يجوز قراءته بالهمز مع القهق وباسقاطه مع الوصل اه شيخنا (قوله وان وقعت نفلا) غاية للتعميم والمراد سواء قلنا انها تقع فرضاً أو نفلاً اه شيخنا ولا يحرم قطعها كما صرح به في شرح العباب وان جرى شيخنا في شرحه على حرمة قطعها وانظر وجهه لان غايتها انها صورة فرض وذلك لا يقتضي التأني وما تقدم عن شرح العباب نظريه وقوله وان جرى شيخنا في شرحه الخ وعبارته ويجب في هذه المادة القيام ويحرم قطعها كما علم مما مر لانهم أثبتوا الحكم الفرض لكونها على صورته انتهت زاد ج في شرحه بعد ذلك ولا ينافيه جواز جمعها مع الاصلية بتيمم واحد ويفرق بان النظر هنا للحقيقة الفرض وثم لصورته لما تقر رانها على صورة الاصلية فروعى فيها ما يتعلق بالصورة وهو النسبة والقيام وعدم الخروج ونحوها لا مطلقاً فتأمل اه وأقول لا يلزم من كونها على صورة الفرض التأني بالقطع فتأمل اه شوبري (قوله لان المراد انه ينوى الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره كيف ينوى الفرض مع انها تقع نفلاً فاجاب بجوابين بقوله لان المراد الخ وقوله أو ينوى الخ اه شيخنا (قوله اعادة الصلاة المفروضة) أي التي اتصفت بالفرضية في الجملة بقطع النظر عن حالة اعادتها حتى لا تكون أي لاجل ان لا تكون نفلاً مبتدأ أي لم يسبق له اتصاف بالفرضية وقوله لا اعادتها فرضاً أي حال كونها فرضاً أي متصفة بالفرضية حال اعادتها أي من حيث انها معادة وقوله ما هو فرض على المكاف أي من حيث هو بقطع النظر عن خصوص حال الفاعل ولذلك قال لا الفرض عليه أي في حالة الاعادة وقوله وقد اختار الامام الخ ضعيف اه (قوله أو انه ينوى ما هو فرض على المكاف الخ) والظاهر انه لا يجب عليه ان يلاحظ ما ذكر في نيته بل الشرط أن لا ينوى حقيقة الفرض والابطال صلاته لتلاعبه اه حل * (تنبيه) * لوتبين له فساد الاولى لم تجزه الثانية عنها وتقع نفلاً مطلقاً وقول الغزالي بالاكتفاء حمله شيخ الاسلام على القول القديم بان الفرض احداهما لا بعينها وقال شيخنا بالاكتفاء ان أطلق فيها نية الفرضية وهو وجيه ويحمل عليه ما في المنهج والمراد بقوله حتى لا تكون نفلاً مبتدأ أي نفلاً يسمى ظهراً مثلاً لو فرض وجوده اه قل على الجلال (قوله كما في صلاة الصبي) أي فانه اذا نوى الفرضية ينوى ما هو فرض على المكاف لا الفرض عليه هذا والمراد من التشبيه سواء قلنا يلزمها له كما عند الشارح أو بعدمه مع جوازها كما عند مر اه ع ش والعمد انه لا يجب عليه نية الفرضية اه حل ويفرق بين صلاته وبين المعادة بانه وقع فيها خلاف ولا كذلك صلاة الصبي اه عناية بل يصح منه نية النقلة كما تقدم لعش على مر في بحث النية حيث قال هناك وقضية قوله لو تروع صلاته نفلاً انه لو صرح بذلك بان قال نويت أصلي الظهر مثلاً نفلاً الصلوة وهو ظاهر حيث لاحظنا انها غير واجبة عليه أو أطلق اما لو أراد النقل المطلق فلا تصح صلاته اه (قوله والفرض الاولى) أي في الجديد والقديم ونص عليه في الاملاء أيضاً ان الفرض احداهما يحسب الله ما شاء منهما أي يقبله وقيل الفرض كلاهما والاولى مسقطه للعرج لا مانع من وقوع الثانية فرضاً كصلاة الجنائز ولو صلاها جمع مثلاً سقط الخرج عن الباقي ولو صلاها طائفة اخرى وقعت الثانية فرضاً أيضاً وهكذا فرض الكفايات كما هو قيل الفرض أكملهما ويحمل كون فرضه الاولى حيث أغنت عن القضاء والا ففرضه الثانية المغنية عنه على المذهب اه شرح مر ومثله شرح المحلى ومقتضاه انه ليس لنا قول ان فرضه

وغيره وصححه وسواء فيما اذا صليت الاولى جماعة استوت الجماعة أم زادت احداهما بفضيلة ككون الامام اعلم أو أروع أو الجمع أكثر أو المكان أشرف وقول مع غير أعلم من قوله مع جماعة وتكون (اعادتها بنية فرض) وان وقعت نفلاً لان المراد انه ينوى اعادة الصلاة المفروضة حتى لا تكون نفلاً مبتدأ لا اعادتها فرضاً أو أنه ينوى ما هو فرض على المكاف لا الفرض عليه كما في صلاة الصبي هذا وقد اختار الامام انه ينوى الظهر أو العصر مثلاً ولا يتعرض للفرض ورجحه في الروضة (والفرض الاولى) للخصم السابق ولسقوط الخطاب بها فان لم

الثانية وحدها ثم رأيت قل على الجلال ذكر هذا القول فقال وقيل فرضه الثانية اه ورأيت أيضا ما ثبت
القول المذكور في الفرع المنقول قريبا عن سم على ج حيث قال فيه سواء قلنا الفرض الاول والثانية
اه فتلخص أن فيها خمسة أقوال تأمل (فرع) هل تسن إعادة الرواتب أي فرادى أما القلبية فلا يتجه لعدم
إعادتها لانها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الاول والثانية أو أحدهما لا بعينها بحسب الله ما شاء منهما وأما
البعدية فيجتمعل سن إعادتها مرة واحدة للقول الثالث لجواز أن يحسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد الاول
واقعا قبل الثانية فلا يكون بعديتها اه سم على ج وعبارته على المنهج * (فرع) الظاهر وقافا
ار انه لا يستحب إعادة رواتب المعادة معها لانها لا تطلب الجماعة في الرواتب وانما يعاد ما تطلب فيه الجماعة
فليتأمل اه أي كما يؤخذ مما مر والا قرب ما قاله على ج لانه حيث كانت الاعادة لاحتمال ان الثانية
فرضه كان وجه الاعادة احتمال كون الاول وقعت نفلا مطلقا لفعالها قبل دخول وقتها اه ع ش على م
(قوله اذا نوى بها الفرض) أي وقد نسي الاول عند احرامه بالثانية لجزمه بالنية حيث نذر فالبنية هنا غير ما في قوله
بنية فرض فليتأمل اه شوبري فالمراد بنية الفرض حيث نذر الفرض الحقيقي الذي عليه اما اذا لم ينس
الاول فان تذكرها قبل شروعه في الثانية فكذلك فان لم يتذكر الا بعد شروعه في الثانية أو بعد الفراغ
منها فلا تنافي بنية الفرض الحقيقي بل لا تصح وانما ينوي ما هو فرض على المكاف وبعد ذلك كونها تكفيه
أولامني على الخلاف والراجح عدم الاجزاء كافي زى (قوله ورخص تركها الخ) أي فتسقط الكراهة على
القول بالسنية والحرمة على القول بالفرضية اه شيخنا وينتفي الاثم عن من توقف حصول الشعار عليه وقيل
بل يحصل له فضل الجماعة لكن دون فضل من فعلها أي حيث قصد فعلها لولا العذر وقرر شيخنا زى اعتماده
ونقل شيخنا م ر ان بعضهم حل القول بعدم حصول فضائها على من تعاطى سبب العذر كأكل البصل ووضع
الخبز في التنور والقول بحصول فضائها على غيره كالطر والمرض قال وهو جوع لا بأس به اه والحاصل ان
من رخص له ترك الجماعة حصلت له فضيلتها وحينئذ يقال لنا من فرد يحصل له فضيلة الجماعة وحينئذ تقبل شهادة
من داوم على تركها العذر وأما اذا أمر الامام الناس بالجماعة فلا تجب على من ذكر لقيام العذر اه حل
* (فائدة) الرخصة بسكون الخاء ويجوز ضمها لغة التيسير والتسهيل واصطلاحا الحكم الثابت على خلاف
الدليل اه شرح م ر وقوله ويجوز ضمها زاد عميرة وأما بالفتح فهو الشخص المترخص اه أي الذي يقع
منه الترخص كثيرا ككفي ضحكة فانه الذي يضحك كثيرا اه ع ش عليه (قوله بعذر عام أو خاص) العموم
والخصوص بالنسبة للأشخاص لا للأزمنة فالعام هو الذي لم يختص بواحد دون آخر كالطر والخاص بخلافه
كالجوع اذا قد يجوع الشخص ويشبع غيره اه ع ش وفي ذكر للعام أمثلة خمسة وللخاص أحد عشر اه
شيخنا وفي قل على الجلال العذر ما يذهب الخشوع أو كاله والتعليل بغيره لازمه (قوله كطر) أي لمن لم
يجد كناعشي فيه وتقاطر السقف كالطر (قوله ولبله الثوب) أي ولو كان بلبه لبعده منزله لالشدة على
الوجه ولو كان عنده ما يمنع بلبه كلباد لم ينتفبه كونه عذرا فيما يظهر لان المشقة مع ذلك موجودة ويحتمل
خلافه اه شوبري (قوله وشدة ريج بلبيل) أي وان لم تكن باردة وان قبدي التخرير بكونه باردة والريج
موتة في الاكثر يقال هي ريج وقد تذكر على معنى الهواء فيقال هو الريح وهب الريح اه برماوى ومثله شدة
الظلة اه قل (قوله بفتح الخاء على المشهور) أي واسكانها العقر ديشة اه شرح م ر وفي المصباح وحل
الرجل تو حل وحلا فهو وحل من باب تعب وتو حل أيضا وأوحله غيره والوحل بالسكون اسم وجمعه وحول مثل
فلس وفلوس ويجوز فتحه فيجمع على أوحال مثل سبب وأسباب واستوحل المكان صار ذا وحل وهو الطين
الرقيق اه (قوله للتلويت بالمشي فيه) أي تلويت نحو ملبوسه كما هو ظاهر لان نحو أسفل الرجل وما في حاشية
الشيخ من تفسيره بذلك لا يخفى بعده خصوصا مع وصفه بالشدة ومقابلته بالفاحش على أنه لا يتحقق خفيف اذ

يسقط بها فرضه الثانية اذا
نوى بها الفرض (ورخص
تركها) أي الجماعة (بعذر)
عام أو خاص فلا رخصة
بدونه لخبر ابن حبان والحاكم
في صحيحهما من سمع النداء
فلم يأت به فلا صلاؤه أي كاملة
الامن عذر والعذر (كمشقة
مطر) بلبيل أو نهار للاتباع
رواه الشيخان ولبله الثوب
(وشدة ريج بلبيل) لعظم
مشقتها فيه دون النهار قال
في المهمات والمتجه الخاق
الصبح بالليل في ذلك (و) شدة
(وحل) بفتح الخاء على
المشهور بلبيل أو نهار
للتلويت بالمشي فيه

(و) شدة (حرو) شدة (برد)
 بليل أو نهار لمشقة الحركة فيهما
 (و) شدة (جوع) شدة
 (عطش) بقيد زده بقولي
 (بحضرة طعام) مأكول أو
 مشروب لانهما حيثئذ
 يذهبان الخشوع والخبر
 الصحيين اذا حضر العشاء
 وأقيمت الصلاة فابدأوا
 بالعشاء والخبر مسلم لا صلاة
 بحضرة طعام وشدة الجوع
 أو العطش تغني عن التوفان
 كعكس المذكور في المذهب
 وشرحه وغيرهما لا يلزمها
 اذ معنى التوفان الاشتياق
 المساوي لشدة ما ذكر
 لا الشوق وقول ابن الرفعة
 تبعه ابن يونس لا يشترط
 حضور الطعام للمعنى
 المذكور غريب يخالف
 الاخبار الصحيحة ولنصوص
 الشافعي وأصحابه نعم ما قرب
 حضوره في معنى الحاضر
 ولعله مراد من ذكره فبدأ
 بالاكل والشرب فبدأ كل
 لهما يكسر بها حدة الجوع
 الآن يكون الطعام مما
 يؤتى عليه مرة واحدة
 كالسويق واللبن (ومشقة
 مرض) للاتباع رواه
 البخاري بأن يشق الخروج
 معه كمسقة المطر وتقيس
 المطر والمرض بالمشقة من
 زيادتي (ومدافعة حدث)
 من بول أو غائط أو رج
 فيبدأ بتفريغ نفسه من

كل وحل يلوث أسفل الرجل اه رشدي (قوله وشدة حر) أي وان لم يكن وقت الظهر كما شمله إطلاقه تبعاً
 لاصلا وجري عليه في التحقيق وتقييده بوقت الظهر في الجوع والروضة وأصلها جري على الغالب ولا فرق بين
 أن يحسد فلا يمشي فيه أولاً وبه فارق مسألة الإبراد المتقدمة خلافاً لجمع توهموا اتحادهما اه شرح مر (قوله
 أيضاً وشدة حار) أي في غير البلاد المقرطة الحرارة أو البرودة اما اذا كان ذلك فيها فلا يكون عذراً الا اذا كان
 ذلك خارجاً عما أقوه اه شوبري وعبارة شرح مر ولا فرق بين أن يكونا لوفين في ذلك المحل أو لا خلافاً لا ذرعى
 اذا المدار على ما يحصل به التاذي والمشقة حيث وجد كان عذراً والا فلا وما ذكره المصنف من كونهما من الخاص
 تبع فيه المحرر وعدهما في الروضة كالشرح من العام ولا تعارض بينهما كما أشار إليه الشارح فالاول محمول
 على ما اذا أحس به ما ضعيف الحلقة دون قوبها فيكونان من الخاص والثاني محمول على ما اذا أحس به ما قوبها
 فيحس به ما ضعيفها من باب أولى فيكونان من العام انتهت (قوله بليل أو نهار) راجع لكل من الحر والبرد اه
 حل (قوله بحضرة طعام) ويشترط أن يكون حلالاً فلا وكان حراماً حرم عليه تناوله ومجمله اذا كان يترقب حلالاً
 فلا ولم يترقبه كان كالمضطر اه ع ش على مر (قوله لانهما حيثئذ يذهبان الخشوع) هذا التعليل لا يناسب
 الا كراهة أصل الصلاة حيثئذ سواء جماعة أو فرادى فالاولى في التعليل ان يقول كما قال فيما بعد الكراهة
 الصلاة حيثئذ فاذا لم تطلب معه الصلاة فالجماعة أولى ويمكن ان يقال انه اثبت المدعى بما هو أعم منه وهو
 سائغ تأمل اه شيخنا (قوله يذهبان الخشوع) ومن ذلك ما لو تافت نفسه للجماع بحيث يذهب خشوعه
 لو صلى بدونه اه ع ش على مر (قوله فابدأ بالعشاء) اظهر في محل الاضمار لئلا يتوهم عود الضمير على
 المذكور وهو الصلاة اه شيخنا (قوله المذكور في المذهب الخ) صفة للتوفان لا للعكس لان العكس وهو
 اغناء التوفان عن شدة ما ذكر غير مذكور في المذهب اه شيخنا (قوله لا الشوق) الذي في المختار التسوية
 بين الشوق والاشتياق قال الشوق والاشتياق نزاع النفس الى الشيء اه الان يقال ان النزاع مقول
 بالتشكيك فهو اذا عبر عنه بالاشتياق أقوى منه اذا عبر عنه بالشوق وعليه التسوية بينهما بالنظر لاصل المعنى
 لا المراد منهما وعبارة حج عبراً بخرون بالتوفان اليه ولا تنافي لان المراد به شدة الشوق لا أصله وهو مساو
 لشدة أحد ذينك اه ع ش على مر وفي قل على الجلال وخرج بالاشتياق الشوق وهو الميل الى
 الاطعمة اللذيذة فليس عذراً اه (قوله أيضاً الشوق) أي خلافاً لما في المهمات من ان التوفان يحصل
 وان لم يكن له جوع ولا عطش فان كثيراً من الفواكه والمشارب تنوق النفس اليها عند حضورها بلا جوع
 ولا عطش فقد رده المؤلف بأنه بعد مفارقة الجوع والعطش للتوفان لان التوفان الى الشيء الاشتياق له
 لا التشوق فشهوة النفس بدون الجوع والعطش لا تسمى توفاناً وانما تسمى اذا كانت بهما اه حل (قوله
 نظر الله معنى المذكور) وهو اذ هاب الخشوع الذي تقدم في قوله لانهما يذهبان الخشوع اه شيخنا (قوله
 في معنى الحاضر) بخلاف ما تراخى حضوره لان حضوره بوجوب زيادة الشوق وهذه الزيادة يمكن أن يكون
 الشارع اعتبرها في تقديم الطعام على الصلاة فلا ينبغي أن يلحق بهما لا يساويها للقاعدة الاصولية أن محل
 النص اذا شتمل على وصف يمكن ان يعتبر لم يبلغ اه برماوى (قوله ولعله مراد من ذكر) أي ابن الرفعة
 وابن يونس وعبارة شرح مر والمأكول والمشروب حاضر أو قريب حضوره كما قاله ابن الرفعة تبعه ابن يونس
 انتهت فانظر ما بين العبارتين من التنافي اه (قوله يكسر بها حدة الجوع) أي ان قنعت نفسه بالتوكل لم يتطعم
 الاكل والافيشبمع الشبع الشرعى اه شيخنا (قوله ومشقة مرض) أي بحيث تشغله عن الخشوع
 في الصلاة وان لم يبلغ حد يسقط القيام في الغرض اه شرح مر (قوله ومدافعة حدث) محل كونها عذراً
 ان لم يمكنه تفريغ نفسه والتطهر قبل فوات الجماعة كما في جهاه (قوله فيبدأ بتفريغ نفسه) محل ما ذكر في هذه
 المذكور ان عند اتساع الوقت فان خشى تخلفه لما ذكر فوات الوقت ولم يخش من كتم حديثه ونحوه ضرراً

ذلك لكره الصلاة حيث ذكر آخر شروط الصلاة فإذا لم يطلب معه الصلاة فالجماعة أولى ٥١٧ (وخوف على معصوم) من نفس أو

عرض أو حقه أو لمن يلزمه الذب عنه بخلاف خوفه من مطالبه بحق هو ظالم فيمنعه بل عليه الحضور وتوفية الحق وتعبيري بذلك أعم من قوله وخوف ظالم على نفس أو مال (و) خوف (من) ملازمة أو حبس (غريم له وبه) أي بالخائف (اعسار يعسر) عليه إثباته بخلاف الموسر بما ينبغي بما عليه والمعسر القادر على الأثبات بينة أو حلف والغريم يطلق لغة على المدين والدائن وهو المراد هنا وقولي يعسر إثباته من زيادتي وصرح به في البسيط (و) خوف من (عقوبة) كقود وحد قذف وتعزير لله تعالى أولا أدى (يرجو) الخائف (الغفور) عنها (بغيبته) مدقجاته العفو بخلاف ما لا يقبل الغفور كحد سرقة وشرب وزنا إذا بلغت الإمام أو كان لا يرجو العفو واستشكل الإمام جواز الغيبة لمن عليه قود فان موجهه كبيرة والتخفيف يتأنيبه وأجاب بان العفو مندوب اليه والغيبة طريقه قال الأذري والاشكال أقوى (و) خوف من (تخلف عن وقعة) تركه لمشقة التخلف عنهم (وفقد لباس لائق) به وان وجد ساتر العورة لان عليه مشقة

كما يحسنه الأذري وغيره وهو متجه صلى وجوبه مع مدافعة ذلك من غير كراهة لمحافظة على حرمة الوقت اه شرح مر وفي قل على الجلال قوله فيبدأ الخ أي ان اتسع الوقت وان فاتته الجماعة والاحرم قطع الفرض ان لم يخش ضرر رايقينا أو ظنا أو الاوجب قطعه وان خرج الوقت وكذا الحكم لو طرأ في أثناءها (قوله وخوف على معصوم) خرج به نفس مرتد وحربي وزان محصن وبارك صلاة وأموالهم اه برماوى (قوله أو عرض) كالحوف ممن يقذفه اه برماوى (قوله أو حقه) أي للشخص الذي تطلب منه الجماعة ولا يصح عود الضمير للمعصوم لئلا يتكرر مع قوله أولن يلزمه الذب عنه اه شيخنا (قوله له أولن يلزمه الخ) راجع للحق اه شيخنا وانظر ما المنافع من رجوعه للثلاثة مع انه أفيد اه (قوله أولن يلزمه الذب عنه) بذال مجمعة أي الدفع وهو مجرد تصوير فن لا يلزمه الذب كذلك ومن العذر فوات بتأخير وفوات تلك مباح كصبيد وفوات ربح لموقعه وأكل طير ابذر أو زرع وتلف خبز في تنور ونحو ذلك اه برماوى (قوله أيضا أولن يلزمه الذب عنه) وفي كلام شيخنا وان لم يلزمه الذب عنه في الاوجه وهذا لا يناسب كلامه في باب الصيال من وجوب الدفع عن مال الغير حيث لا مشقة عليه وفاقا للغزالي اه حل ويمكن ان يراد بالذي لا يلزمه الذب عنه الذي يحصل له مشقة في دفع الصائل عليه أو يكون الموصول عليه غير محقون التمس كزان محصن وحربي وعلى هذا فقوله أولن يلزمه الذب عنه فقدم معتبر وظهر ان كلام مر فيه نظرا لان الذي لا يلزمه الذب عنه لا يكون مرخصا في ترك الجماعة اه شيخنا (قوله بخلاف خوفه الخ) لعل هذا محترز قديم مقدر تقديره وخوف ظالم كما هو صرح به في عبارة الاصل التي ذكرها الشارح اه شيخنا (قوله أولى من قوله وخوف ظالم) أي لان الظالم ليس بقيد الخوف على نحو الخائف في التنور عذرا أيضا وكذا النفس والمال ليسا بقيد اه شيخنا وعبارة شرح مر وذ كر ظالم مثال لا قيد اذا الخوف على نحو خبزه في تنور عذرا أيضا ومحل ذلك كما قاله الزركشي ما لم يقصد بما ذكر اسقاط الجماعة والا فلا يكون عذرا نعم ان خاف تلفه سقطت عنه حيث ذكرناه و ظاهر انتهى عن اضاعة المال وكذا في كل ماله ربح كربه بقصد الاسقاط فيأثم بعدم حضوره الجمعة ولو جوبه عليه حيث ذكر ولو مع رجوعه من ذلك لكن يندب له السعي في ازالته عند تمكنه منها كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وأفتى أيضا بانه تسقط الجمعة عن أهل محل عملهم عذرا كطرائث (قوله بينة أو حلف) نعم لو كان لا يقدر على ذلك لا يعرض ياخذها الحاكم منه فهو في معنى العاجز عن الأثبات اه برماوى (قوله وعقوبة الخ) معطوف على غريم كما أشار اليه الشارح ولا يصح عطفه على معصوم لانه لا يصح تسلط على عليه اه شورى وحاصل المسئلة كما يعلم من كلامه ان العقوبة ان كانت تعزير اجازت الغيبة وان كانت حدا فان كان لا أدى فكذلك أوله فان بلغت الإمام امتنعت والاجازت اه شبيري (قوله كقود) فلو كان القصاص أصي فان قرب بلوغه كانت الغيبة عذرا اذا ربح العفو وان بعد بلوغه فلا تكون عذرا لان العفو انما يكون بعد بلوغه فيؤدي الى ترك الجماعة سنين كما في مر وزى اه (قوله يرجو العفو بغيبته) حجة حالية من الخائف المفهوم من خوف وقوله مدقجاته طرف لغيبته أي بغيبته جميع مدقجاته العفو اه شيخنا (قوله أيضا يرجو العفو) أي ولو على بعد ولو بهذل مال وقوله مدقجاته أي مدة يسكن فيها غضب المستحق وان طالت اه حل (قوله مندوب اليه) أي مدعو اليه من الشارع أي طلبه الشارع اه شيخنا (قوله والاشكال أقوى) أي من الجواب لان القود حق أدى والخروج منه واجب فور بالتوبة وهي متوقفة على تسليم نفسه لولى القتل أي نفيه تركه واجب وهو التوبة لتحصيل مندوب وهو العفو اه شيخنا (قوله لمشقة التخلف عنهم) أي باستحاشه وان أمن على نفسه وماله اه شورى (قوله لا تنوبه) أي بان اعتاده بحيث لم تختل مروءته فيما يظهر ويظهر أيضا ان العجز عن ركوب لمن لا يليق به المشي كالعجز عن لباس لا تنوبه اه ج اه شورى (قوله أولى من قوله وعزى) يقال فرس عزى أي لا شيء عليه ويقال أيضا عزى من ثيابه اذا تعزى كعزى يعزى عزى بضم العين وكسر الراء وتشديد الياء

في خروجه كذلك أما اذا وجد لا تقا به ولو سائر العورة فقط فليس بعذر وتعبيري بذلك أولى من قوله وصرى لاجل ما انه لا يعذر من حد

ذكره الجوهري قال الاسنوي فيجوز قراءة الكتاب بالوجهين اه عميرة اه عش على مر (قوله وأكل
ذير يج كرية) أي ان لم يقصد بأكله اسقاط الجمعة والاحرم عليه في الجمعة وجب عليه الحضور اه عثاني
(قوله ذير يج كرية) ومنه الدخان المشهور الآن جعل الله عاقبته كأنه ما كان اه عش على مر (قوله
تسرازالته) أي بغسل أو معالجة بخلاف ما اذا سهلت من غير مشقة فلا يكون عذرا ولا يكره للمعذور
دخول المسجد ولو مع الريح صرح به ابن حبان بخلاف غيره فإنه يكره في حق ذلك كما في آخر شروط الصلاة
من الروضة خلافا لمن صرح بحرمته هذا والوجه كما يقتضيه اطلاقهم عدم الفرق بين المعذور وغيره لوجود
المعنى وهو التأذي ولا فرق في ثبوت الكراهة بين كون المسجد خاليا أو لا وهل يكره أكله خارج المسجد أو لا
أفتى الوالد رحمه الله تعالى بكراهته نيا كبحرمة في الانوار بل جمع له أصلا مقيسا عليه حيث قال وكره له يعني
النبي صلى الله عليه وسلم أكل البصل والثوم والكراث وان كان مطبوخا كما كره لثانيا اه وظاهره انه
منقول المذهب اذا عادت في غير ذلك عزوه الى فائده وان اعتمدوه علم مما تقرران شرط اسقاط الجمعة
والجماعة ان لا يقصد بأكله الاسقاط وان تسرازالته اه شرح مر وفي شرح العباب ومرآة تقان من
أكله بقصد الاسقاط كره له وحرّم عليه في الجمعة ولم تسقط وينبغي حرمة هذا أيضا اذا توقفت الجماعة المجزئة
عليه اه وقضية تعبيره بالقصد انه لو لم يقصد الاسقاط لم يأثم ويسقط عنه وان تعدد أكله وعلم ان الناس
يتضررون به وقوله ولم تسقط يقتضي وجوب الحضور وان تأذي به الحاضرون بقي ان مثل أكل ما ذكر بقصد
الاسقاط وضع قدره في القرن بقصد ذلك لكن لا يجب الحضور مع تأديته لثقله اه سم على ج اه عث
عليه (قوله في) قال في المختار ناء الطعام ينيء بيا من باب باع فهو نيء اذا لم ينضج انتهى فهو اسم جامد اوصفة
مشبهة بمثل جاف اه شيخنا ح ف وفي المصباح النىء بالهمز وزان حمل كل شيء شأنه ان يعالج بطبخ أو شوى ولم
ينضج فيقال لحم نيء والابدال والادغام غير مشهور وناء اللحم وغيره بيا من باب باع اذا كان غير نضيج ويتعدى
بالهمزة يقال ناءه صاحبه اذا لم ينضجه اه (قوله من أكل بصل الخ) وأكلها مكره وفي حقه صلى الله عليه وسلم
على الراجح وكذا في حقنا ولو في غير المسجد اه برماوى (قوله أو ثوما) بضم المثلثة وبالواو اه مناوى وقوله
أو كراثا بضم الكاف وفتحها اه قاموس * (فائدة) * ذكر بعض السلف أن من أكل الفجل ثم قال بعده
خمس عشرة مرة في نفس واحد اللهم صل على النبي الطاهر لم يظهر منه ربح ولا يتجشأ منه وقال بعض الأطباء
لو علم آكل رؤس الفجل ما فهم من الضر لم يعرض على رأس فجلة قال ومن أكل عروقه مبتدئا بطرافها
لا يتجشأ منه أيضا اه قل (قوله فلا يقرب من مسجدنا) هو بضم الراء من قرب يقرب بضمها فهما اه عميرة
قال الاسنوي مقتضى الحديث التحريم وبه قال ابن المنذر اه اطفحى وفي المصباح وقرئت الامر اقربه
من باب تعب وفي لغته من باب قتل قربا بالاكسر فعلته أو دانيته ومن الاول لا تقربوا الزنا ومن الثانى لا تقرب الحمى
أى لا تدن منه انتهى وفي المختار اقربه بالكسر قربا بالكسر القاف دنا منه اه (قوله فان الملائكة تتأذى الخ)
قد يقتضى ان المراد بهم غير الكاتبين لانهم لا يفارقانه بقي ان الملائكة موجودون في غير المسجد أيضا فواجه
التشديد بالمسجد وقد يجاب بان المنع من غير المسجد تضيق لا يحتل وما من محل الا توجد الملائكة فيه وأيضا
يمكن الملائكة البعد عنه في غير المسجد بخلاف المسجد فاتهم يحبون ملازمته فليتأمل نعم موضع الجماعة خارج
المسجد ينبى في ان حكمه حكم المسجد فليتأمل اه سم على ابن حجر أقول أول شرف ملائكة المسجد على
غيرهم كما قيل به في حكمة البصق على اليسار ان في ذلك تعظيم ملك اليمين لكتابته الحسنات اه عث على
مر (قوله ما أراه) أى ما أظنه والضمير المستتر في الفعل الجار والبارز فيه والمستتر في معنى النبي وفي قوله الانبياء
أى المذكور اه شيخنا (قوله بخلاف المطبوخ لزال ريحه) فان بقي له ريح يؤذى وان قل كان عذرا ومثل
ذلك من شيا به أو بدنه ريح كرية يؤذى كارباب الحرف الخبيثة كغصاب ومن به صنان مستحكم أو بخرا أو

سائر العور ومطلقة سامع انه
يعذر اذا لم يعتد ذلك (وأكل
ذير يج كرية) بقيد زده
بقوله (تسرازالته) كبصل
وثوم في طلب الصالحين من
أكل ثوما أو بصل أو كراثا
فلا يقرب من مسجدنا وفي
رواية المساجد فان الملائكة
تتأذى مما يتأذى منه بنو
آدم زاد البخاري قال جابر
ما أراه يعنى الانبياء بخلاف
ما اذا لم تسر وبخلاف
المطبوخ لزال ريحه

جراحة مثنته ومجذوم وأبرص فقد نقل القاضي عياض عن العلماء منع الاجذوم والابرص من المسجد ومن
اختلاطهما بالناس اه حل (قوله أو كان نحو قريب) أي ولو غير محترم كزان محصن وقاطع طريق ونقل
ذلك بالدرس عن فتاوى الشارح رحمه الله تعالى اه ع ش على مر (قوله لتألم نحو قريبه) أي قريب
المحتضر فالتألم قائم بالقرب الذي حضر عنه المحتضر لا المحتضر لانه لا يتأذى بغيبه أحد عنه لعدم تميزه في تلك
الحالة هكذا قال بعضهم وقد منع بانه مادامت الروح باقية كان له شعور وان لم يتمكن من النطق بما يريد اه
من ع ش على مر فيصح أن يكون المراد بالقرب الذي قام به التألم هو المحتضر ويكون الضمير في غيبته
راجعا لقريبه الحي الذي حضر عنه تأمل اه (قوله أو كان ولم يكن محتضرا الخ) هذا محترز الترديد في قوله
محتضرا أو يأنس به فهو بالاولا بأو اه شيخنا (قوله وقد ذكرت في شرح الروض الخ) عبارته هناك ومن
الاعذار السمن المفرط كذا كره ابن حبان في صحيحه وروى فيه من خبره أو كونه منهما كما نقل عن الذخائر وزفاف
زوجة في الصلاة الليلية كما سيأتي في القسم قال الاسنوي وانما ينبغي جعل هذه الامور راعذارا لمن لا تتأذى له اقامة
الجماعة في بيته والالم يسقط عنه طلبها الكراهة لانفراد الرجل وان قلنا انها سنة قال في المجموع ومعنى كونها
اعذار اسقوط الاثم على قول الفرض والكراهة على قول السنة لاحصول فضلها وهذا كما قال السبكي وغيره
ظاهر فمن لم يكن يلزمها والا فيحصل له فضلها لخبر البخاري اذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل
صحيحا مقبلا وقد نقل في الكفاية عن تلخيص الرويان وأقره حصوله اذا كان ناويا بالجماعة لولا العذر ونقله في
البحر عن القفال وخزم به الماوردي والقاضي مجلي وغيرهما وحل بعضهم كلام المجموع على متعاطي السبب
كاكل يصل وثوم ووضع خبزه في تنور وكلام هؤلاء على غيره كقطر ومرض وجعل حصولها له كحصولها لمن
حضرها لا من كل وجه بل في أصلها التلانيافيه خبر الاعمى انتهت وعبارة شرح مر وأشار المصنف أول
الاعذار بالكاف في كقطر الى عدم انحصارها فيما ذكره فنها أيضا نحو زلزلة وغلبة نعاس وسمن مفرط وسعي
في استرداد مال يرجو حصوله له أو غيره ومعنى حيث لا يجد فائدا ولو باجرة مثل قدر عليها فاضلة عما يعتبر في
الفطرة ولا أثر لاحسانه المسمى بالعصا اذ قد تحدث له وهذه يقع فيها وكونه منها أي بحيث يمنعه الهم من المشروع
والاشتغال بتجهيز ميت وحله ودفنه ووجوده يؤذيه في طريقه ولو بنحو شتم مالم يمكنه دفعه من غير مشقة
ونحو النسيان والاكراه وتعاويل الامام على المشروع وتركه سنة مقصودة لانه اذا عذرهم ما في الخروج
من الجماعة ففي امقاطها ابتداء أولى قاله الزركشي وكونه سريع القراءة والمأموم بطنها أو ممن يكره الاقتداء
به والاشتغال بالمسابقة والمناظرة وكونه يخشى الاقتتان به لفراط جلاله وهو أمر دقياسه ان يخشى هو اقتتانا ممن
هو كذلك ثم هذه الاعذار تمنع الاثم أو الكراهة كما مر ولا تحصل فضيلة الجماعة كما في المجموع واختار غيره
ما عليه جمع متقدمون من حصولها ان قصدوا لولا العذر والسبكي حصولها لمن كان ملازما لها وبطل عليه
خبر البخاري وحل بعضهم أيضا كلام المجموع على متعاطي السبب كا كل ثوم وصل ووضع خبزه في الفرن
وكلام هؤلاء على غيره كمرض ومطار وجعل حصولها كحصولها لمن حضرها لا من كل وجه بل في أصلها التلانيافيه
ينافيه خبر الاعمى وهو جمع لا بأس به ثم هي انما تمنع ذلك فيمن لا تتأذى له اقامة الجماعة في بيته والا فلا يسقط
عنه طلبها الكراهة انفراد وان حصل بغير شعارها انتهت

(فصل في صفات الأئمة) أي ومتعلقاتها أي الصفات كوجوب الاعادة ومسئلة الاواني اه من شرح
مر وع ش عليه وكقوله ولقد تقدم مكان تقديم والمراد بالصفات الصفات المعنوية لا النحوية أي في الامور
المعتبرة في الأئمة اما على سبيل الاشتراط وذكره بقوله لا يصح اذ داؤه الى قوله أو نجاسة خفية واما على سبيل
الاستحباب وذكره بقوله وعدل أولى من فاسق الخ لكن القسم الثاني مذكور في كلامه بالصراحة واما القسم
الاول أي الصفات بمعنى الشروط فلم يصرح به لكنه يؤخذ من كلامه التزاما فكانه قال يشترط في الامام صحة

(وحضور مريض) ولو غير
نحو قريب (بلا متعهد) له
لتضرره بغيبته عنه (أو)
بمتعهد (كان) المريض
(نحو قريب) كزوج
ورقيق وصهر وصديق
(محتضرا) أي حضره الموت
لتألم نحو قريبه بغيبته عنه
(أو) لم يكن محتضرا لكن
(يأنس به) أي بالحاضر لما
مر في الاول بخلاف مريض
له متعهد ولم يكن نحو قريب
أو كان ولم يكن محتضرا أولا
يأنس بالحاضر ولو كان
المتعهد مشغولا بشراء
الادوية مشاعرا الخدمة
فكالم لم يكن له متعهد وقد
ذكرت في شرح الروض
زيادة على الاعذار المذكورة
مع فوائد ونحو من زيادتي
وكذا التقييد بقريب في
الايناس
(فصل في صفات الأئمة)

صلاته عند المقتدى وان لا يكون مقتديا وان لا يلزمه الاعادة وان لا يكون انقص من المأموم ولو احتملا لفاصل
 ماذ كره في هذا الفصل شروط أربعة لصحة الاقتداء تضم السبعة الاستتابة في الفعل الاتي فيكون مجموع
 الشروط أحد عشر اه شيخنا ح ف لكن ماذ كرهنا مطلوب في الامام وما سياتي مطلوب في المأموم اه
 * (قاعدة) * قد يتعين أن يكون الانسان اماما ولا يجوز أن يكون مأموما كالاصل الاعلى الذي لا يمكنه العلم
 بانتقالات غيره فانه يصح أن يكون اماما ولا يصح ان يكون مأموما اه مر اه سم على المنهج اه ع ش على مر
 (قوله الاتمة) بالهمز وتر كه اه شيخنا (قوله بمن يعتقد بطلان صلاته) كان عليه الا برار لجر ياتهم على غير من هي
 له مع وجود اللبس اه شيخنا وأراد بالاعتقاد الظن الغالب بدليل تمثيله بالمجتهدين لا بما اطلع عليه الاصوليون من
 انه الحكم الجازم القابل للتغيير اه حل (قوله لان اقتصد) صورة الاقتداء به حينئذ انه دخل في الصلاة ناسيا
 للفصد او ان المأموم نسي كون الامام مقتصد افلا اقتداء بالحنفي المقتصد صورته اه شيخنا وعبارة ع ش نصها
 صور المسئلة صاحب الخواطر السريعة بما اذا نسي الامام كونه مقتصدا وعلم المأموم بذلك لتكون نية الامام
 جازمة في اعتقاده بخلاف ما اذا علمه لانه متلاعب عندنا أيضا العلم بان عدم خزمه بالنية انتهت والحاصل انه حيث علم
 المأموم الحدث لا يصح اقتداؤه علم الامام حال نفسه أو جهله وحيث علم المأموم الفصد فان علمه الامام أيضا
 لم يصح والاصح وان جهله صح علمه الامام أم لا قائله اه سم وقوله فان علمه الامام أيضا لم يصح أي على المعتمد
 عند شيخنا مر وان جرى حج على الصحة وان علمه الامام اه شورى (قوله اعتبارا باعتقاد المقتدى)
 قضيته الصحة واعتبار اعتقاد المأموم في الشق الثاني ان هذا الامام يتحمل عن الماء وم كرهه وتترك الركعة
 بادرا كمره كعاف ليجر را هم على المنهج (أقول) وهو ظاهر لان اعتقاده صحة صلاته صيرمه من أهل العمل
 عنده اه ع ش على مر (قوله على تركه واجبا) أي يقينا فلو شك شافعي في اتيان المخالف بالواجبات عند المأموم
 لم يؤثر في صحة الاقتداء به تحسين الظن به في توقي الخلاف اه شرح مر وقوله لم يؤثر في صحة الاقتداء الخ بقى
 ان يقال سلمنا انه أتى به لكن على اعتقاد السني ومن اعتقد بغيره معين فلا كان ضارا أي كما تقدم والشارح
 أي في شرح الروض أشار الى دفعه بقوله ولا يضر عدم اعتقاده الوجوب الخ وكان حاصله انه لما أتى به وكان
 اعتقاده عدم الوجوب مذهباه غير مبطل عنده اكتفينا منه بذلك بخلاف الموافق فان اعتقاده عدم الوجوب
 ليس مذهباه وبمبطل عنده فلم يكتف منه بذلك والحاصل ان اعتقاد عدم الوجوب انما يؤثر اذا لم يكن مذهباه
 له معتقد والالم يؤثر ويكتفي منه بمجرد الاتيان وأما ما دفع به مر أيضا ذلك من ان اعتقاده عدم الوجوب
 كاتيان من ظن انه أتى بالجلوس بين السجدين بقصد الاستراحة مع انه يقع عن الجلوس بين السجدين فقبضه
 نظرا لانه ليس هناك اعتقاد فرض معين فلا غاية الامر انه أتى بالفرض بظنه فلا بناء على ظنه انه أتى بالفرض
 بخلاف مانع فيه ويؤخذ من كون الشك في ان الحنفي ترك الواجبات لا يضر ان الشافعي كذلك اذا فرق بل
 بالاولى لانه اذا لم يضر الشك في المخالف الذي لا يعتقد وجوب بعض الواجبات في الموافق أولى ومن ذلك ما اذا
 شك في طهارة الامام ويدل عليه ماذ كره في شرح الروض كغيره فيما اذا أسرا الامام في الجهر به انه لا اعادة عليه
 اه سم على المنهج ولو ترك الامام البسملة كان سمعه يصل تكبير التحريم بالحمد لله لم تصح قنوة الشافعي به
 اه أي فوجب عليه نية المفارقة عند ارادته الركوع لانه قبله بسبيل من أن يعيدها على الصواب اه ع ش
 على مر (مسئلة) سئل الشهاب الرملي عن امام مسجد صلى بعموم الناس هل يجب على الامام ان يراعى
 الخلاف أولا ويقتصر على مذهبه فأجاب بانه يجب عليه عليه الخلاف اه اج (قوله أيضا على تركه واجبا
 في اعتقاد المقتدى) أي واجبا لا يقول بتركه المقتدى أصلا وهو في الفصد غير تارك لواجب في اعتقاد المقتدى
 اه حل وعبارة شرح مر ولا يشك على ما تقرر حكمنا باستعمال مائه وعدم مفارقتها عند سجوده لص ولا
 قولهم لو نوى مسافرا ان شافعي وحنفي اتامة أربعة أيام بموضع انقطع بوصولها مسافر الشافعي قطع وجازله الاقتداء

(لا يصح اقتداؤه بمن يعتقد
 بطلان صلاته كشافعي)
 اقتدى (بحنفي مس فرجه)
 فانه لا يصح (لان اقتصد)
 فانه يصح اعتبارا باعتقاد
 المقتدى ان المس ينقض
 دون الفصد فدار عدم صحة
 الاقتداء بالمخالف على تركه
 واجبا في اعتقاد المقتدى
 (وكمجهتدين اختلاف في
 اتيان من الماء طاهر)

بالحنفي مع اعتقاده بطلان صلاته لان كلامهم هنا في ترك واجب لا يجوز الشافعي مطلقا بخلافه ثم فانه يجوز
 القصر في الجملة وسبب اني فيه زيادة في بابيه وايضا فالملطل هنا وفيما لو سجد اص أو تخرج عمدا غفارا نظيره في
 اعتقاد الشافعي لو وقع من جاهل والحنفي مثله فلا ينافي اعتقاد كل جواز ما قدم عليه فاعتفراه قياسا عليه بخلاف
 الصلاة مع نحو المس فانه يستوي في ذلك الجاهل وغيره انتهت (قوله من انائه) الاضافة هنا ليست للمالك اذ
 لا يشترط في المجتهد فيه كونه مملوكا وانما هي للاختصاص من حيث الاستعمال اه شرح مر (قوله فان
 تعدد الطاهر الخ) أي سواء كان الطاهر بقدر المجتهدين أم أنقص أم أزيد وقوله ما لم يتعين الخ أي بحسب زعم
 المقتسدين بصلاتهم خلف غيرهم وضابط التعيين أن يكون الطاهر أقل عددا من المجتهدين اه شيخنا وعجالة
 أصله مع شرح مر فان تعدد الطاهر من الآنية قولم يظن من حال غيره شيئا فالاصح الصحة أي صحة اقتداء بعضهم
 ببعض ما لم يتعين اناء امام للنجاسة فان ظن بالاجتهاد طهارة اناء غيره كأنائه اقتدى به قطعاً جوازا لعدم تردده
 أو نجاسته لم يقتد به قطعاً كما في حق نفسه انتهت وقوله ولم يظن من حال غيره شيئا تقييد لمحل الخلاف كما سيأتي
 واقوله الآتي الامامها فيعيد المغرب اه ع ش عليه وقد أشار الشارح الى هـ ذاب قوله فقط كما علمت
 اه (قوله من آنية) جمع اناء قال في المصباح الاناء والآنية الوعاء والارعية وزناومعنى اه فهو لو نشر مرتب
 فالاناء مفرد كالوعاء والآنية جمع كالارعية وأصل آنية أعنية قلبت الهيمزة الثانية ألفا لانه متى اجتمع
 همزان ثابتهما ساكنة وجب ابدالها من جنس حركة ما قبلها وجمع الآنية وانى فهو جمع الجمع اه ع ش
 على مر (قوله فقط) قيد به لاجل قوله كفي المثال الآتي ومن جلته قوله اعاد ما اتم فيه آخر او اما لو ظن طهارة
 انائه واناء غيره فانه لا يعيد الصلاة التي صلاها خلف من يظن طهارة انائه لا بقيد كونه الآخر ولا بقيد كونه
 واحدا بل قد يكون متعددا فقيده لايتم كلامه بعد اه شوبري بالمعنى (قوله صح اقتداء بعضهم ببعض)
 أي مع الكراهة المفوتة لفضيلة الجماعة كذا قرره ج اه شوبري (قوله فلو اشتبه نجسة الخ) محل هذا
 اذ لم تزد الا وانى على الاشخاص واما اذا زادت بان كانت ستة مثلاً فانه يصلى كل بالاخر ولا إعادة لاحتمال ان
 السادس هو النجس اه شيخنا (قوله فتوضأ به) أي أو اغتسل به أو غسل به ثوبه أو بدنه اه زى (قوله
 أيضا فتوضأ به) أي ولم يظن من أحوال الاواني الاربعة الباقية شيئا أي لا طهارة ولا نجاسة اه حل ومثله
 شرح مر ويؤخذ منه انه لو زادت الاواني على عدد المجتهدين كثلاث أو ان مع مجتهدين كان فيها نجس
 يبقين واجتهد أحدهما المجتهدين في أحدها فظن طهارته ولم يظن في الباقي شيئا واجتهد الآخر في الاناء من الباقيين
 فظن طهارة أحدهما صحة اقتداء الاول بالثاني لاحتمال ان يكون صادف الطاهر وعليه فلو جاء آخر واجتهد
 وأداه اجتهاده لطهارة الثالث بعد اقتدائه بالاول فليس لاحد المجتهدين المذكورين ان يقتدى بالثالث
 لانحصار النجاسة في انائه ولو كانوا خمسة والاواني ستة كان الحكم كذلك فكل من الخمسة أن يقتدى بالبقية
 وليس لواحد منهم أن يقتدى بمن تطهر من السادس امام اه ع ش عليه (قوله وأم) أي كل في صلاة وبق
 ما لو صلى بهم واحدا ما في الصلوات الخمس والذي يظهر الصحة ولا إعادة على واحد منهم لان كل واحد جازم
 بطهارة انائه الذي توضأ منه ولم تنحصر النجاسة في واحد اه ع ش على مر (قوله اعاد ما اتم به آخر) أي
 أعاد الصلاة التي اقتدى فيها آخر أي كان مأموافها فمفسرة بالصلاة اه شيخنا ويؤخذ من وجوب
 الاعادة انه يحرم عليهم الصلاة خلف امام العشاء وعلى امامها الصلاة خلف امام المغرب لانه تابس بعبادة فاسدة
 اه حج (قوله أيضا اعاد ما اتم فيه آخر) أي على الاصح والثاني يعيد كل منهم ما صلاه مأموما وهو أربع
 صلوات لعدم صحة الاقتداء كما تقدم اه شرح مر وعلى الاصح يتصور اقتداء بعضهم ببعض بأن يكونوا جاهلين أو
 ناسين والافتي تعين اناء من يريد الامامة للنجاسة حرم الاقتداء به ثم رايت حج صرح بالحرمة المذكورة
 ولا يرد ذلك على المتن لانه لم يتعرض لحكم الاقتداء اه ع ش عليه (قوله فلو ابتدوا بالصبح الخ) وضابط ذلك

ونجس وتوضأ كل من انائه
 فليس لواحد منهم ما أن
 يقتدى بالاخر لا اعتقاده
 بطلان صلاته (فان تعدد
 الطاهر) من آنية مع تعدد
 المجتهد و ظن كل منهم طهارة
 انائه فقط كفي المثال الآتي
 (صح) اقتداء بعضهم ببعض
 (ما لم يتعين اناء امام لنجاسة)
 فلا يصح الاقتداء بصاحبه
 (فلو اشتبه خمسة) من آنية
 (فيها نجس على خمسة) من
 أناس واجتهدوا (فظن كل
 طهارة اناء) منها (فتوضأ به
 وأم) بالباقيين (في صلاة) من
 الخمس (اعاد ما اتم فيه آخر)
 فلو ابتدوا بالصبح أعادوا

ان كلا يعيد ما صلاهما وما آخر اولو كان في الخمسة نجسان صحت صلاة كل خلف اثنين فقط أو النجس منها
ثلاثة فبواحدة فقط ويؤخذ مما مر في الضابط ان من تأخر منهم تعين الاقتداء به للبطلان ولو كان النجس
أربعة لم يقتد أحد منهم بأحد ولو سمع صوت حدث أو سمع بين خمسة وتناكر وهو أم كل في صلاة فكذلك في
الاولى اه شرح مر لكن لو تعدد الصوت المسموع لم يعد كل الصلاة واحدة لاحتمال ان الكل من
شخص واحد اه ع ش عليه (قوله لتعين اناءى اماميهما) بخلاف من قبل اماميهما للجهل بحاله والاصل
عدم وصول النجس الى اناءه فسوغ في ذلك وجوز كما اذا لم يعلم المأموم حال الامام في الطهارة وعدمها وهذا
بخلاف اماميهما في حق من ذكره فانه بعد ان حكمنا بصحة الاقتداء بمن قبلهم المأذ كر تعينا للنجاسة اذ لا سبيل
الى الحكم بصحة الاقتداء بالكل لتيقن النجاسة في أحد آنيته اه برلسى اه سم وايس المراد بالتعين
التحقق بل المراد عدم احتمال بقاء الطهارة اه شرح مر وقال في محل آخر لتعين اناءى اماميهما أى
بزعمهم وانما عولوا على التعيين بالزعم هناع كون الامر منوط باطن المبطل المعين ولم يوجد بخلاف المهتم لما مر
من صحة الصلاة بالاجتهاد الى جهات متعددة لانه لما كان الاصل في فعل المكاف صونه عن الابطال ما أمكن
اضطررنا لاجل ذلك الى اعتباره وهو يستلزم اعترافه ببطلان صلاة الاخير فكان مؤاخذا به بخلاف ما مر
ثم فان كل اجتهاد وقع صحيحا فلزمه ان يعمل بمقتضاه ولا مبالاة بوقوع مبطل غير معين اه بحر وفه وقوله وهو
يستلزم الخ عبارة الشهاب ج وهو لا اختيار له بالشهية يستلزم الخ ولا بد من هذا الذي حذفه الشارح لانه محل
الفرق بين المسلمين فله سقط من الناسخ وقوله فان كل اجتهاد وقع صحيحا أى كل اجتهاد صادر منه وبه فارق
مسئلة المياه اذا اجتهاد فيها من غيره وكان الاولى في التعبير ان يقول هكذا لان صلاته لكل جهة وقعت باجتهاد
منه صحيح اه رشيدى (قوله في حق المؤتمنين فيهما) أى في حق الكل ما عدا امام العشاء فيها وفي حق بعضهم
في المغرب وهو امام العشاء اه شيخنا (قوله ولا يقتد) أى سواء علم حاله أو جهله حتى لو ظنه غير مأموم فتبين
بعد الصلاة انه كان مأموما لم يلزمه الاعادة كما سيأتى عند قول المترولو بان امامه كافر الخ والمراد متمسك بالقنوة
وخرج به ما لو انقطعت القنوة كان سلم الامام فقام مسبقا فاقضى به آخر او مسبقون فاقضى بعضهم ببعض
فتصح في غير الجمعة على الاصح لكن مع الكراهة اه شرح مر (قوله ولو شك) أى بان ترد في كونه اماما
أو مأموما فان ظنه أحدهما بالاجتهاد عمل باجتهاده واعترض بان شرط الاجتهاد أن يكون للعلامة فيه مجال
ولا مجال ههنا لان مدار المأمومية على النية لا غير وهى لا يطلع عليها وأجيب بان للقرائن مجال في النية بدليل
ما قالوه في صحة بيع الوكيل المشروط فيه الاشهاد بالكتابة عند توفر القرائن اه حل وعبرة شرح مر
ولو توهم أو ظن كونه مأموما لم يصح اقتداؤه به أيضا ومجمله كما قاله الزركشى عند هجومه فاذا اجتهد في أيهما
الامام واقتدى بمن غلب على ظنه انه الامام فينبغي أن يصح كما يصلي بالاجتهاد في القبلة والثوب والاولى اه ومعلوم
ان اجتهاده بسبب قرائن تدل على غرضه لا بالنسبة للنية لعدم الاطلاع عليها فسقط القول بأن شرط الاجتهاد أن
يكون للعلامة فيه مجال ولا مجال لها ههنا لان مدار المأمومية على النية لا غير وهى لا يطلع عليها وان اعتقد كل
من اثنين انه امام صحت صلاتهما لعدم مقتضى بطلانها أو انه مأموم فلا وكذا الوشك في انه امام أو مأموم ولو بعد
السلام كما في المجموع لشكه في انه تابع أو متبوع فلا وشك أحدهما و ظن الآخر صحت للظان انه امام دون الآخر
وهذا من المواضع التي فرق الاصحاب فيها بين الظن والشك انتهت (قوله يلحقه سهوه) أى يلحق المأموم سهوه غيره
وهو الامام وقوله ومن شأن الامام الاستقلال في مقابلة قوله تابع وقوله وحمل سهوه غيره في مقابلة قوله يلحقه الخ
وقوله فلا يحتج بهان أى التبعيف والاستقلال وانما قال ومن شأن لادخال الخليفة بالنسبة للشك الاول لانه يراعى
نظم صلاة الامام فهو غير مستقل ولادخال المحدث بالنسبة للشك الثاني لانه لا يحمل سهوه غيره اه شيخنا (قوله ولا
ين تلزمه اعاده) أى عند العلم بحاله وأما عند الجهل فيصح لانه لا يتقاعد عن المحدث الا ترى اه من ع ش على

العشاء الامامها فيعيد
المغرب لتعين اناءى اماميهما
للنجاسة في حق المؤتمنين فيهما
(ولا) يصح اقتداؤه (بمقتد)
ولو شك لانه تابع لغيره
يلحقه سهوه ومن شأن الامام
الاستقلال وحمل سهوه غيره
فلا يحتج بهان (ولا) ين تلزمه
اعاده) كتيههم لبرد

مر وعبارته على الشرح قوله ولا يعني تلزمه إعادة محله ان علم المأموم بحاله حال الاقتداء أو قبله ونسي فان لم يعلم مطلقاً أو لا بعد الصلاة فلا إعادة لان هذا الامام محدث وتبين حدث الامام بعد الصلاة لا يوجب الاعادة انتهت أي فيكون الاقتداء صحيحاً اهـ (قوله أيضاً ولا يعني تلزمه إعادة) ولو بمثله اهـ حل (قوله لعدم الاعتداد بصلاته) أي في سقوط الفرض اهـ شورى (قوله ولو مومياً) أي ولو كان المأموم يعرف انتقاله بخلاف ما اذا كان يشير بحفونه أو رأسه إشارة خفية لا يدركها المأموم اهـ حل وفي عس على مر ولو مومياً أي وعلم المأموم بانتقاله ولو بطريق الكشف لان المدار على علم بذلك وهو موجود فيه وهذا بالنسبة له اما بالنسبة لغيره كمالو كان رابطة فلا يعول على ذلك لان مثل ذلك لا اعتبار به بالنسبة للامور الشرعية وانما اغتفر ذلك في حقه لعلمه بحقيقة الحال ومحل كون الخوارق لا يعتد بها قبل وقوعها اما بعد وقوعها فيعتد بها في حق من قامت به فن ذهب من محل بعيد الى عرفة وقت الوقوف بها وأدى أعمال الحج ثم حجه وسقط الفرض عنه اهـ (قوله وصي ولو عبداً) أي يقتدى به السكامل الحر وسلس أي يقتدى به السليم ومستجمر أي يقتدى به المستحي وكذا المستور بالعارى والصحيح عن به جرح سائل والطاهر عن على ثوبه نجاسة معفو عنها وقوله بناء على وجوب الاعادة عليها أي إعادة الصلاة كالصوم وهو المغمى اهـ حل (قوله أيضاً وصي) لكن البالغ أولى وان كان أقرأ أو أفقه لان صلاته واجبة عليه فهو أحرص على الشروط والخلاف في الاقتداء بالصي اهـ برماوى (قوله وسلس) بكسر اللام اسم للشخص نفسه وأما السلس بفتح اللام فهو اسم للمرض اهـ برماوى (قوله بناء على وجوب الاعادة عليها) هو المغمى وما نقله الروايات عن نص الشافعي من عدم وجوب القضاء وقال في المجموع انه ظاهر نص الشافعي لانه نص على وجوب قضاء الصوم دون الصلاة قال وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وابن الصباغ وجهور العراقيين وغيرهم لانها ان كانت حائضاً فلا صلاة عليها أو طاهراً فقد صلت وقال في المهمات انه المفتى به وأجاب عنه الواو الدرجه الله تعالى بانه مفرع على النص الذي اختاره المازني وغيره وهو ان كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع حال لم يجب قضاؤها وهو مرجوح وله مذاقال الشيخان الاول أفقه وأحوط وما قيل في التعليل من انها ان كانت حائضاً فلا صلاة عليها ممنوع لاحتمال أنها تظهر بعد صلاتها فتجب عليها اهـ شرح مر (قوله ولا اقتداء غير انثى الخ) اشتمل منطوق المتن على أربع صور لا تصح فيها القدوة بينها الشارح بقوله من ذكر وخنثى وقوله من انثى وخنثى واثنان في مثلهم ما باربعة واشتمل مفهومه على خمس صور يصح فيها الاقتداء ثنتان محترز القيد الاول ذكرهما الشارح بقوله ويصح قتداء الانثى بانثى وخنثى هذان محترز قوله غير انثى وثلاثة محترز القيد الثاني ذكرها بقوله كما يصح اقتداء الذكرا الخ هـ ذا محترز قوله بغير ذكر تأمل ويصح الاقتداء بالملك لانه ليس انثى وان كان لا يوصف بالذكورة ولا بالانوثة وبالجنى ان تحققت ذكوره وان لم يكن على صورة الآدمي خلافاً لما نقل عن القموني انه لا يكون على صورة الآدمي اهـ حل وانما اشترط تحقق الذكورة في الجنى دون الملك لاشتمال حقيقة الجنى على الذكورة والانوثة بخلاف الملك اهـ شيخنا سحف (قوله وقيس بها الخنثى الخ) انظر لم جعل بعض الصور مقبلاً وبعضها مأخوذاً من الحديث مع انه ان نظر للتأويل شمل الكل وان لم ينظر اليه احتج للقياس في الصور الثلاث والتأويل ان يقال لا تؤمن امرأة أي ولو احتمالاً لا رجلاً ولو احتمالاً لا يشمل الحديث الصور الاربعه بالمنطوق اهـ شيخنا (قوله انه لو اقتدى بخنثى) أي ظن ذكوره عند الاقتداء ويمكن ان يصور أيضاً بما اذا علم خنثيته عنده وقوله فبان ذكرا أي انضم بالذكورة وهذا تفريع على الغاية بالنسبة للخنثى وقوله وانه لو بان امامه انثى أي وظن ذكوره عنده تفريع على قوله وخنثى وأخره عن عديله لانه ليس من كلام الاصل ولم يقل وانه لو بان خنثى كسابقه لعدم دخوله في كلام الاصل اهـ شيخنا (قوله للتردد في حاله) يؤخذ منه انه لو اقتدى بخنثى وعنده انه ذكراً ثم بعد الصلاة بان انه خنثى ثم انضم بالذكورة لا إعادة عليه اذ لا تردد حين القدوة نعم يكره ان انضم بالانوثة ان يقتدى بالمرأة وللرجل أن

لعدم الاعتداد بصلاته (وصح)
الاقتداء (بغيره كمستحاضة
غير متخيرة) ومتنبه لا تلزمه
اعادة وما سح خف ومضطجع
ومستلق ولو مومياً وصي ولو
عبداً وسلس ومستجمر اما
المتخيرة فلا يصح اقتداء
غيره ولو متخيرة بها بناء على
وجوب الاعادة عليها وتعبيرى
بما ذكره اعم مما ذكره
(ولا يصح) اقتداء غير انثى
من ذكر وخنثى (بغير ذكر)
من انثى وخنثى وان جهل
حاله ما لخير ابن ماجه لا تؤمن
امرأة رجلاً وقيس بها
الخنثى احتياطاً والخنثى
المقتدى بانثى يجوز كونه
ذكراً وخنثى يجوز كونه
ذكراً والامام انثى فعلم
ما صرح به الاصل انه لو اقتدى
بخنثى فبان ذكراً لم تسقط
الاعادة لعدم صحة اقتدائه به
ظاهر التردد في حاله

يقعدي بمن اتضح بالذ كورة نعم ان اتضح بامر قطعي لم يكره كالولادة ونحوها ويصح الاقتداء بالملك وان لم يتصف
 بذ كورة أو أنوته قال شيخنا الشوري وهل لك أن تقول الشرط الذ كورة وهم لا يوصفون بها وان قلنا بالصحة
 فهل يشترط لهم طهارة كطهارتنا أو يكتفي بطهارتهم التي خلقهم الله تعالى عليها وهل يثابون على ذلك ثواب
 الواجب الظاهر اشترط الطهارة وأما الثواب فيتوقف على ثبوت تكليفهم بها والجن كالانس وان لم يكونوا
 على صورة البشر كما قال العلامة سم وخالفه العلامة زى وهو الوجه وتقدم ما فيه مع زيادة في باب الاحداث
 اه برماوى (قوله أيضا التردد في حاله) قال سم حاصل هذه المسئلة انه ان علم خنثى عند الاقتداء لم تتعد صلته
 وان علم خنثوته في اثناء الصلاة فان تبين في الحال انه ذكر استمرت الصحة لانه لم يتردد عند النية وقد بان
 الذ كورة في الحال وان مضى قبل التبين ركن أو طال فصل بطالت وان علم بعد الصلاة فان لم تبين ذ كورته
 وجب القضاء وان تبين ولو بعد طول الفصل تبينت صحة الصلاة ولا قضاء وهذا الماصل عرضته على شيخنا
 الطيلاوى فخرم به اه ع ش اه اط ف وقرر شيخنا ح ف غير انه اعاد فيما اذا بان الامام خنثى في
 اثناء الصلاة انه تبطل وان ظهر عقبه انه متضح بالذ كورة لمضى جزء من الصلاة مع الشك اه (قوله وانه
 لو بان انثى وجبت الاعادة) أى لان حاله لا يخفى فالمقتدى به مقصر بترك البحث وبه فارق من تحرم قبل الوقت
 جاهلا فانما يتقلب له نفع لا مطلقا وأيضا فالمبطل ثم انما ينافى الفرض لا النفل المطابق فوقع له كذلك اعذره
 بخلاف المبطل هنا فانه مناف للنفل أيضا فلم يمكن معه تصحيحها حتى تقع نفعلا مطلقا وهذا أولى مما فرق به في
 الخادم فليتأمل اه ايعاب اه شوري (قوله كما يصح اقتداء الذ كرو وغيره بذكر) والحاصل ان الصور تسع
 خمسة صحيحة وهى الرجل بالرجل والمرأة بالرجل والمرأة بالمرأة والمرأة بالخنثى والخنثى بالرجل وأربعة باطلة وهى
 الرجل بالمرأة والخنثى بالخنثى والخنثى بالمرأة اه حل (قوله ولا قارى بأى) أى مطلقا وان ذهب الاسنوى الى
 الصحة قبل اتيانها بالحرف مثلا ويغرقه عند الاتيان به وأيد الاول بعض مشايخنا بان الامية تخلق ذاتى فاشبه
 الأنوثة فليتأمل اه شوري * (فرع) * علم أميته وغاب غيبة يمكنه فيها العلم فهل يصح اقتداؤه به أم لا
 فيه نظر والاقرب الثانى لان الاصل بقاء الامية ونقل عن فتاوى الشارح انه لو ظن انه تعلم في غيبته صح
 الاقتداء به وقد يتوقف فيه ويعال بما قدمناه لا يقال يشك كل على ما ذكرناه فلو علم حدثه ثم فارقه مدة يمكن
 فيها طهره من صحة الاقتداء به جملا على انه تطهر في غيبته لانا نقول الظاهر من حال المصلى انه تطهر بعد حدثه
 لتصح صلاته وليس الظاهر من حال الامى ذلك فان الامية علة من منة والاصل بقاؤها وقد يجاب عن التوقف فيها
 مر بأن ذلك مفروض فيما لو استوى عنده الاحتمالان وما نقل عن الفتاوى مصور بما اذا ترجع عنده أحد
 الاحتمالين بقريئة افادته الظن اه ع ش على مر (قوله بأى) نسبة للام كانه على حاله التى ولدته عليها أمية
 وهو لغة اسم لمن لا يكتب ثم استعمل مجازا فيما ذكره المصنف أو حقيقة عرفية اه زى (قوله علم القارى حاله
 أولا) شامل لما اذا تردد في كونه اميا أولا فلا يصح الاقتداء حينئذ وقد صرح غير واحد بصحة الاقتداء لان
 الظاهر من حال المصلى انه يحسن القراءة اه حل وبما شرح مر وتصح القدوة بمن جهل اسلامه أو قراءته
 لان الاصل الاسلام والظاهر من حال المسلم المصلى انه يحسن القراءة فان أسره هذا في جهرية أعاد المأموم صلاته
 اذا الظاهر انه لو كان قارئا لجهر ويلزمه كنهه الامام عن أئمتنا البحث عن حاله اما في السرية فلا إعادة عليه عملا
 بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كما لا يلزمه البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرفعة عن الاصحاب لان قال بعد
 سلامه من الجهرية تسببت الجهر أو أسررت لكونه جائزا وصدقه المأموم فلا تلزمه الاعادة بل تستحب
 وان لم يجهر المأموم وجوب الاعادة بعد اسرار خلافا للسبكي اذ متابعة المأموم لامامه بعد اسراره لا تبطل
 عملا بما تقدم من التعليل وهذا وان عارضه ان الظاهر انه لو كان قارئا لجهر ترجع عليه باحتمال ان يخبر امامه بعد
 سلامه بانه أسرنا سريا أو لكونه جائزا ففسو غبقاء المتابعة ثم بعد السلام ان وجد الانخبار المذكور على الاول

وانه لو بان امامه أنثى وجبت
 الاعادة. مثلها ما لو بان خنثى
 ويصح اقتداء الانثى بأنثى
 وخنثى كما يصح اقتداء
 الذ كرو وغيره بذكر (ولا)
 اقتداء (قارى بأى) أمكنه
 العلم أولا علم القارى حاله أولا

والاقبال الثاني ويحتمل سكونه عن القراءة جهر الى القراءة سرا حتى يجوز له متابعتها وجواز الاقتداء لا ينافي
وجوب القضاء كالمواظبة على اجتهاد في القبلة ثم ظهر الخلفاؤه في حال الصلاة متردد في صحة القدوة كذا أفادني
الوالد رحمه الله تعالى ولم أر من حققه سواه ومن جهل حال امامه الذي له حالنا جنون وفاقه واسلام وردة فلم يدرك
هو في أيهما لم تلزمه الاعادة بل تسن انتنت (قوله بصدد تحمل القراءة) في المصباح الصدد بفتح السين القرب وداره
بصدد المسجد أي قبائله وتصديت للامر ففرغت له والاصل تصددت فأبدل للتخفيف اه (قوله بحرف من
الفاثحة) خرج التشهد فيصنع اقتداء القارئ فيه بالامى فيه بل وان لم يحسنه من أصله والفرق يفهم من تعليل
الشارح اه شوبرى بالمعنى وعبارة شرح مر ويبحث الاذرعى صحة اقتداء من يحسن نحو التكبير
أو التشهد أو السلام بالعربية بمن لا يحسنها أو وجهه ان هذه لا تدخل لتحمل الامام فيها فلم ينظر لجزء عنها
انتهت لكن في حاشية البرماوى ان هذا غير مستقيم لما تقدم من ان الاخلال ببعض الشدات في التشهد يخل
أيضا أي فلا تصح صلاته حينئذ ولا امامته اه وفي قل على الجلال قوله بحرف من الفاثحة بخلاف غيرها
كالتشهد والسلام وتكبير الاحرام على المعتمد عند شيخنا وقضية ذلك ان الخلل بشئ من هذه لا يسمى أميا في
اصطلاح الفقهاء وعليه فلا تبطل صلاته ولا امامته وهو غير مستقيم لما سيأتى ان شرط الخطيب صحة امامته
بالقوم في الجمعة عند شيخنا مر وتقدم ان الاخلال ببعض الشدات في التشهد يخل أيضا فراجع ما كان المراد
من حيث التسمية فهو ممكن انتهى والذي يظهر ان الاخلال في التكبير من الامام يقتضى عدم صحة الاقتداء به
مطلقا أي سرية كانت الصلاة أو جهرية لان شأن الامام الجهر به فشأنه ان لا يخفى فان تبين للمقتدى ذلك قبل
الاقتداء لم يصح أو بعدم وبعد الصلاة استأنف وكذا في أثنائها ولا تنفعه نية المفارقة وأما الاخلال في التشهد
فلا يضر في صحة الاقتداء حيث لم يعلمه قبل الاقتداء لانه سرى شأنه أن يخفى وان علمه بعد الصلاة لم تلزمه الاعادة أو
في أثنائها انتظره الى ان يسلم فان أعاده على الصواب فذاك والا سجد السهو واذ صلاته قد تمت فلا تنافي نية المفارقة
بخلاف الفاثحة اذ المية دارك قبل الركوع فانه ينوي المفارقة فتأمل اه شيخنا ح ف (قوله كتخفيف
مشدد) ولو أحسن أصل التشديد وتعدرت عليه المبالغة صحت القدوة به مع الكراهة كفاية عن
القاضى اه شرح مر (قوله بان لا يحسنه) صادق بان تركه ولو بغير بدل وقوله كارت الكاف للتمثيل وبقي
لهامن افراد الامى من يخفف المشدد لانه ليس واحدا من هذين وقوله في الالف من يبدل حرفا أي مع الادغام
أو بدونه فهو أعم من الارت فكل ارت الالف ولا عكس وان كان قوله بعد ولا ارت بالالف وعكسه يوهم التغير الكلى
بينهما الا أن يقال بالالف أي غير ارت وكذا يقال في العكس اه شيخنا (قوله كارت) مأخوذ من الرفع وهى
الابدال مع الادغام في غير محله اه شيخنا ح ف وفي المختار الرتبة بالضم الجملة في الكلام ورجل ارت بين الرتبة
اه وفي المصباح الرتبة بالضم حبسة في اللسان وعن المبردهى كالمخرج تمنع الكلام قال وهى زينة تكثري
الاشراف وقيل اذا عرضت للسان تردد كلمته ويسبقه نفسه وقد يدغم في غير موضع الادغام يقال منه يرتتسا
من باب تعب فهو ارت وبه سمي والمرأة ارت ناع والجمع رت مثل أحر وجرأ وجر اه وفيه أيضا اللغزة وزان غرة
حبسة في اللسان حتى تصير الراء لا ما أو غينا والسين ناع ونحو ذلك قال الازهرى اللغزة أن تعدل بحرف الى حرف
ولغز لغمان باب تعب فهو الف والفتح وامرأة لغزاة مثل أحر وجرأ وجرأ وما أشد لغزته وهو بين اللغزة بالضم أي
ثقل لسانه بالكلام اه (قوله بخلافه) أي الادغام بلا ابدال وحينئذ لا يقال له ارت واعلم ان المراد بالادغام
ادخال أحد الحرفين في الآخر سواء كان مع الابدال للاول أو للثاني أولا ولا فليس المراد به الادغام المعهود عند
القراء لان من لازمه الابدال اه حل (قوله كتشديد اللام أو الكاف الخ) أي فان التشديد المذكور
يقال له ادغام عند الفقهاء لان الادغام عندهم كما علمت ادخال حرف في حرف ولو بلا ابدال وأما الادغام عند القراء
فلا بد فيه من الابدال كما علمت اه شيخنا ح ف (فرع) * لوسهل همزة أنعمت أتم ولا تبطل صلاته

لان الامام بصدد تحمل
القراءة عن المسبوق واذالم
يحسنها لم يصلح لتحمل فعلم
ما صرح به الاصل انه لو بان
امامه أميا وجبت الاعادة
والامى من (يخل بحرف)
كتخفيف مشدد (من
الفاثحة) بأن لا يحسنه
(كارت) بمثناة وهو من
(يدغم) بابدال (في غير
محله) أي الادغام بخلافه بلا
ابدال كتشديد اللام
أو الكاف من مالا (واللف)
بمثناة وهو من (يبدل حرفا)
بأن يأتي بغير مبدله كان
يأتي بالمثلثة بدل السين

به الاله تغيير صفة بخلاف ما لو استعظمها من أنعمت فانها تبطل لانه اسقاط حرف والتسهيل قري بنظيره في قوله
 تعالى ولو شاء الله لاعتككم غائبة ان الصلاة مكر وهنة في تسهيل الهمزة من أنعمت اه ع ش على مر (قوله فان
 أمكنه تعلم الخ) ووقت امكان التعلم من البلوغ ولو بالاحتلام للمسلم العاقل والافن الاسلام أو الافاق والميراد
 بامكان التعلم القدرة على الوصول الى المعلم بما يجب بذله في الحج وان بعدت المسافة اه برماوى (قوله كافتدائه بمثله)
 لو قال كافتدائه مثله به لكان مستقيما اه قل (قوله بمثله) أى في الحرف المعجوز عنه وان لم يكن مثله
 في الابدال كولو عجزا عن الرء وابدلها أحدهما غنيا والآخر لا ما بخلاف عاجز عن رء بعاجز عن سبعين وان
 اتفقا في البدل لان أحدهما يحسن مالا يحسنه صاحبه اه شرح مر وقوله في المعجوز عنه فلو استويا في
 الاختلال بحرف معيز وزاد أحدهما بالاختلال بشئ آخر فينبغي صحة اقتداء ذى الزيادة بالآخر دون العكس
 فليأمل اه سم فقول الشارح لاني حرفين مراده به ما ذكره مر بقوله بخلاف عاجز عن رء الخ فينبغي تعلم
 ما في عبارة الشارح من التساهل اذ قوله في حرف لاني حرفين بدل من قوله فيما يخل به فهو متعلق بقوله بمثله
 فتقتضى العبارة أن هناك مماثلة في حرفين متتبعين مع انها ليست موجودة أصلا اه شيخنا وعبارة المحلى وتصح
 قدوة أى بمثله فيما يخل به كأرت بأرت وألغ بالثغ في الكلمة بخلافها في الكلمتين انتهت وقوله في الكلمة أى
 أن يتحد محل الحرف المعجوز عنه في الكلمة الواحدة وان اختلفا في المآتى به كغيغ وغنم فان اختلف محل الحرف
 لم يصح وان اتحد الحرف المآتى به والكلمة كأن كان أحدهما يبدل نون نستعين الاولى والآخر يبدل الثانية
 وقوله بخلافهما في كلمتين أى وان اتحد الحرف المعجوز عنه كان أبدا أحدهما الرء من الصراط والآخر الرء
 من صراط اه قل عليه (قوله يحسن مالا يحسنه الآخر) يؤخذ منه عدم صحة اقتداء الآخر بالآخر
 لكن قال العلامة الرملى بالخرس الطارئ فيه مالا لانه يجب على طارئ الخرس تحريك لسانه وشفتيه ولهااته
 بقدر امكانه فقد يحسن أحدهما مالا يحسنه الآخر من ذلك فان كان أصليا فيهما صح اقتداء أحدهما بالآخر
 أو اختلفا صح اقتداء الاصل بالطارئ دون عكسه وتبعه العلامة الزياى والذى في شرحه اطلاق عدم الصحة
 للآخرين مطلقا وانه يصح اقتداء الادنى بالا على في ذلك كمن يحسن غير الفاتحة بمن يحسنها دون عكسه
 والوجه الصحة فيهما مع العجز كما في اقتداء القاسم بالقاعد ولا وجه لنتعه مع ان قضية التعليق المذكور عدم
 الصحة في جميع ذلك اه برماوى (قوله وكذا من يحسن سبع آيات الخ) أى وكذا من يحسن الفاتحة بمن
 يحسن سبع آيات من القرآن فلا يصح اقتداء الاول بالثاني اه شيخنا وعبارة الروض وشرحه ولا يصح
 قدوة بمن يعجز عن الفاتحة أو عن اخراج حرف منها من مخرجه أو عن تشديد منها ثم قال ويصح اقتداء عاجز
 عن الفاتحة أو عن بعضها ويسمى أميا بمثله ان اتفقا عجزا لافارى أول الفاتحة دون آخرها بقارى آخرها دون
 أولها وان كثرا لا آخر ولا عكسه ولا اقتداء قارى أولها وآخرها بقارى وسطها ولا عكسه انتهت (قوله ولو كانت
 لثغته) بسيرة بضم الهمزة على الافصح وحكى فتحها وقوله لم يؤثر قال شيخنا الشبرا مى وهل يكره الاقتداء به
 واذا قرره الحاكم في الامامة وقلنا بالكره هل يحرم عليه ويصح كقرب الفاسق كما قاله العلامة مر
 أو يحرم ولا يصح كما قاله العلامة ابن حجر وأولا ويفرق حرره اه برماوى (قوله وكره الاقتداء بنحو تأتاء) وكذا
 مجهول الاسلام والحريه والامية والانوفة ونحو ذلك فالر بطهم صحيح ولا يضر الشك في ذلك لانه لا يجب البحث
 عن حال الامام ولا ينافى ذلك وجوب الاعادة عند العلم بنقصه نعم يجب البحث بعد الفراغ من الصلاة عن حال من
 أمر في جهريه ولا تجب مفارقة في الاثناء وان تردد فيه عند الاقتداء أو بعده ولا تلزمه الاعادة الا اذا علم انخلل
 بخلاف ما لو قال بعد السلام أسررت لعلى بجوازه أو لم يعلم حاله اه برماوى (قوله وهو من يكرر التاء) هل
 ولو عدا بناء على ان المكرر حرف قرآنى لا كلام أجنبي أو لا ويفصل بين كثرة المكرر وعدمها فلجزم اه
 سم على المنهج أقول الاقرب انه لا فرق بين العمد وغيره لما على به من ان المكرر حرف قرآنى كثر أو قل

فيقول المنتهين (فان أمكنه)
 أى الامى (تعلم) ولم يتعلم (لم
 تصح سلاته) كما ذكره
 الاصل في الاذن الصادق
 بالامى (بالصحت كافتدائه
 بمثله) فيما يخل به كارت بارت
 وألغ بالثغ في حرف لاني
 حرفين ولا أرت بالثغ
 وعكسه لان كلامه ما في
 ذلك يحسن مالا يحسنه
 الآخر وكذا من يحسن
 سبع آيات من غير الفاتحة
 بمن لا يحسن الا الذى كرو
 كانت لثغته بسيرة بأن يأتى
 بالحرف غير صاف لم يؤثر
 (وكره) الاقتداء بنحو
 تأتاء كفاطء ووأء وهم
 من يكرر التاء والفاء والواو

اه ع ش على مر (قوله وجاز الاقتداء بهم الخ) مقتضاه انهم لو تعمدا ذلك ضر وليس كذلك لان زيادة
 الحرف لا تضر ومن ثم صحت صلاة من شدد الخقف وان تعمده وقيصر باده حرف الا ان يفرق بان في التشديد
 زيادة حرف غير متبخر بخلافه هنا وكلام شيخنا في شرحه كالشارح اه حل وفي قل ع على الجلال قوله
 لعذرهم ليس قيداً فغير المعذور مثله لان المكرر حرف قرأني على الصحيح اه (قوله أولى من تعبيره بالتمتاع) وجه
 الأولوية ان الاصل سمي من يكرر التاء بالتمتاع وهو بخلاف ما في الصحاح من انه يقال له تاء ثانياً كما ذكره الشارح
 وكما يدل له كلام مر لكن ذكر بعض اللغويين ان من يكرر التاء يقال له تمام أيضاً وعليه فلا أولوية تتم
 ما ذكره أخصر اه شيخنا حرف (قوله ولا حن بما لا يغير المعنى) أي في الفاتحة أو غيرها أمكنه التعلم
 أولاً علم حاله أولاً اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله بما لا يغير المعنى أي وان كان عالماً عامداً وان حرم عليه
 في الفاتحة وغيره ثم قال والحاصل ان اللحن حرام على العامد العالم القادر مطلقاً وان ما لا يغير المعنى لا يضر في
 صحة صلاته والقُدوة به مطلقاً وأما ما يغير المعنى ففي غير الفاتحة لا يضر فيهما الا ان كان عامداً عالماً قادراً وأما في
 الفاتحة فان قدر وأمكنه التعلم ضر فيهما والافكلامى (قوله أيضاً ولا حن) من اللحن بالسكون على الانصاح
 وهو الخطأ في الاعراب وبابه قطع وبالفتح الفطنة كما في الصحاح ومنه فلعن احدكم ألحن بحجته وفي القاموس
 انه بالتحريك والسكون يطابق على الفطنة وعلى الخطأ في الاعراب والمراد هنا الاعم وقال غيره اللحن الخطأ
 والخروج عن طريق العرب في استعمال الالفاظ وقال أبو حيان اللحن بالفصح الصواب في الكلام مأخوذ من
 التلحين يقال لحن فلان في كلامه اذا أصاب فيه قال شيخنا الشبراملسي وقد يطلق بالسكون ويراد به الصواب
 أيضاً اه برماوى (قوله كضم هاء الله) أي أولامه أو كسر دال الجدا ونون نستعين أو تائه أو نون نعبداً أو
 فتح يائه أو كسر هاء أو ضم صاد الصراط أو هاء عليهم أرواء الرحمن أو نحو ذلك اه برماوى (قوله فان غير) أي
 اللحن الشامل للابدال وايس المراد باللحن المتعارف عند النحاة وقوله ولم يحسنها أي بأن يجز عن الاتيان بما يلحق
 فيه على الصواب اه حل (قوله كانه متبضم أو كسر) قال شيخنا وضم وكسر كاف اياك وابدال هاء الجدا
 هاء وابدال المعجمة في الذين بهمة كما تقدم ذلك عن العباب في صفة الصلاة أو ما ضم صاد الصراط وهمة هاء هنا
 فكما اللحن الذي لا يغير المعنى وان لم تسمه النحاة لئلا يلا لحن عندهم بخلافه صواب الاعراب اه حل (قوله
 فكما) قضية التشبيه انه لا يصح للقارئ الاقتداء به وان جهل حاله وعبارة الحاي مقتضى كون هذا كلامي
 انه لا يصح الاقتداء به مطلقاً أي عند العلم بحاله أو الجهل كذا قاله بعضهم وفيه نظر لانه لم ينزل منزلة الامي
 الا في حالة العجز فينبغي في حاله الجهل الصحة وهو واضح في السرية دون الجهرية وكون الفاتحة من شأنها ان
 لا تنحني فيه نظر انتهت وقوله انه لا يصح الاقتداء به مطلقاً هو كذلك بالنسبة لوجوب الاعادة عند تبين الحال
 وأما في حال التحريم فالتمصيل بين العلم والجهل جار فيهما فعند العلم لا يصح وعند الجهل يصح ظاهرهما سواء
 في الحكم ابتداء وتبنياً فتأمل اه شيخنا حرف (قوله فان أحسن الا لحن الفاتحة) أي أمكنه الاتيان بما يلحق
 تيسره على الصواب وقوله وتعمد اللحن أي المغير للمعنى أي ودلم كونه في الصلاة اه حل (قوله لم تصح صلاته
 مطلقاً) أي في صورتين فهو بمنزلة قوله فيهما اه شيخنا وعبارة الشورى قوله مطلقاً أي في مسئلتى التعمد
 والسبق انتهت (قوله ولا الاقتداء به عند العلم بحاله) أي وهو بطلان صلاته وذلك بمجرد القراءة في التعمد
 وبمجرد الهوى للركوع في سبق اللسان وأما الاقتداء به قبل الركوع فالظاهر انعقاده اه حل (قوله عند
 العلم بحاله) قضية الصحة عند الجهل وهو كذلك اذ لا تصح من المأموم بخلافه في مسئلة تبين انه أي اه
 شورى (قوله حالة كونه عاجزاً) قال في الايعاب يجز بكسر الجيم أفصح من فتحها وماضيه بعكس ذلك اه
 برماوى وهذه الثلاثة أحوال من الهاء في صلاته وفي قدوة به وهي شروط في صحة صلاته والقُدوة به كما يفهم من
 صنيع الشارح في بيان المفهوم ويراد علمه في المأموم جهله بحاله كما سيذكر اه شيخنا (قوله أو جاهلاً)

وجاز الاقتداء بهم معز بادتهم
 لعذرهم فيها وتعبيرى بنحو
 تاء أولى من تعبيره بالتمتاع
 والفاء (ولا حن) بما
 لا يغير المعنى كضم هاء الله
 (فان غير معنى في الفاتحة)
 كانه متبضم أو كسر (ولم
 يحسنها) أي اللحن الفاتحة
 (فكأى) فلا يصح اقتداء
 القارئ به أمكنه التعلم أولاً
 ولا صلاته ان أمكنه التعلم
 والاحتج كانه عاقل
 فان أحسن الا لحن الفاتحة
 وتعمد اللحن أو سبق لسانه
 اليه ولم يعد القراءة على
 الصواب في الثانية لم تصح
 صلاته مطلقاً ولا الاقتداء
 به عند العلم بحاله ذكره
 الماوردى (أو) في (غيرها)
 أي الفاتحة كجر اللام في
 وله ان الله يرى من المشركين
 ورسوله (صحت صلاته
 وقدوة به) حال كونه
 (عاجزاً) عن التعلم (أو
 جاهلاً) بالتحريم (أو ناسياً)
 كونه في الصلاة أو ان ذلك
 لحن لان ترك السورة جائز

ظاهره وان بعد عن الاسلام ونشأ قريبا من العلماء اه ع ش وهو كذلك فيما يظهر اه شوبري وفي شرح
مر أو جاهلا تعذر عنه وعذره اه وهو المعتمد وقوله أو ناسيا ما كونه في الصلاة فيه وقفة والقياس
البطلان هنا لانه كان من حقه الكف عن ذلك اه رشيدى (قوله لكن القدوة به مكرهه) هذا الاستدراك
مكرر مع قوله وكرهه نحو تأتاء ولا حن فان عموم اللاحن شامل لهذا انتهى ا ط ف وفيه نظر لان
الشارح قيده بما لا يغير المعنى وهذا فيما يغير اه شيخنا (قوله قال الامام ولو قيل الخ) مقتضاه البطلان
واختاره السبكي وهو ضعيف فيجزم ولا تبطل به الصلاة لان السورة مطلوبة في الجملة اه حل حاصل ما يقال
في الامي وهو من يخل بحرف بأن لم يأت به على الصواب سواء أبدله بغيره أو أسقطه انه ان كان في الفاتحة ولم
يحسن الصواب وأمكنه التعلم ولم يتعلم فلا تصح صلاته ولا القدوة به مطلقا أي للعالم بحاله والجاهل وان كان
يعرف الصواب فان تعمد النطق بخلافه فصلاته باطلة بمجرد النطق بغير الصواب والقدوة به صحيحة للجاهل بحاله
دون العالم وان سبق لسانه بخلاف الصواب فان أعادها على الصواب قبل الركوع صحت صلاته والقدوة به
مطلقا وان ركع ولم يعدها على الصواب بطلت صلاته وتصح امامته للعالم بحاله ودون الجاهل وان لم يحسن الصواب
ولم يمكنه التعلم فصلاته صحيحة وتصح امامته له لا للقارئ مطلقا أي علم بحاله أولا وهذا كله في الفاتحة كما علمت
أما الامي في السورة وهو من يخل بحرف منها كما تقدم فحكمه انه ان لم يحسن الصواب ولم يمكنه التعلم فصحت
صلاته والقدوة به مطلقا وان احسن الصواب ونطق بخلافه فان كان عامدا عالما بالتحريم فتبطل صلاته بمجرد
النطق وتصح القدوة به للجاهل بحاله دون العالم فان نطق بخلاف الصواب ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته
وتصح القدوة به مطلقا أي للعالم بحاله والجاهل وحاصل ما يقال في اللاحن لحنيا غير المعنى انه ان كان في الفاتحة
ولم يحسن الصواب بالفعل وأمكنه التعلم ولم يتعلم فصلاته باطلة وكذا القدوة به مطلقا أي للعالم بحاله والجاهل
به وان كان يحسن الصواب وتعمد النطق باللحن المذكور فتبطل صلاته بمجرد النطق وتصح القدوة به للجاهل
بحاله دون العالم وان سبق لسانه الى اللحن المذكور فلا تبطل صلاته بمجرد النطق بل ان أعاد القراءة على
الصواب قبل الركوع فصلاته صحيحة والقدوة به مطلقا وان ركع ولم يعدها بطلت صلاته بركوعه وتصح القدوة
به للجاهل بحاله دون العالم وان لم يحسن الصواب ولم يمكنه التعلم فصلاته صحيحة وكذا القدوة به له لا للقارئ
سواء علم حاله أم لا وان كان لحنه المذكور في السورة فان لم يحسن الصواب وأمكنه التعلم ولم يتعلم وعلم التحريم
وتعمد فتبطل صلاته بمجرد نطقه باللحن المذكور وتصح القدوة به للجاهل بحاله وان احسن الصواب وتعمد
اللحن المذكور فتبطل صلاته بالنطق المذكور وفي القدوة به التفضل المذكور وان لم يمكنه التعلم أو أمكنه
وسبق لسانه الى اللحن المذكور أو كان ناسيا أو جاهلا فصلاته صحيحة وكذا القدوة به مطلقا مع
الكراهة وتبين بهذا انه لا فرق بين الامي واللاحن المذكور في التفاصيل المتقدمة أما اللحن الذي لا يغير المعنى
فلا يبطل الصلاة مطلقا لكنها مكرهه اه لمخصان التحرير وشرحه (قوله ولو بان امامه كافرا)
أي أو أموما أو أنثى أو خنثى أو اميا أو مجنونا أو تار كالتكبيرة الاحرام أو الفاتحة في الجهرية أو قادرا
على القيام أو على السرة وكان يصلي عاريا أو من تعود أو ساجدا على نحو كراهته مما يتحرك بحركته
فهذه احدي عشرة صورة تجب فيها الاعادة كما سيأتي فضايط المسئلة ان كل ما يصح فيه الاقتداء
عند العلم أو الجهل تجب فيه الاعادة عند التبين وان كل ما يصح فيه الاقتداء عند الجهل دون العلم لا تجب
فيه الاعادة عند التبين ككونه محدثا أو تلزمه الاعادة اه شيخنا * (قاعدة) * كل ما يوجب
الاعادة اذا طرأ في الاثناء أو يجب الاستئناف ولا يجوز زعمه الاستمرار مع نية المفارقة وكل ما لا يوجب
الاعادة مما يمنع صحة الاقتداء ابتداء عند العلم اذا طرأ في الاثناء يوجب الاستئناف ويجوز زعمه الاستمرار مع
نية المفارقة اه لمخصان ع ش على مر وبعضه في حل (قوله أيضا ولو بان امامه كافرا) أي

لكن القدوة به مكرهه
قال الامام ولو قيل ليس
لهذا اللاحن قراءة غير
الفاتحة مما يلحق فيه لم يكن
بعيد لانه يتكلم بما ليس
بقرآن بلا ضرورة وقواء
السبكي أما القادر العالم
العامد فلا تصح صلاته ولا
القدوة به للعالم بحاله وقولي
أوجاهلا أو ناسيا من زيادتي
وكلفاتحة فيما ذكر بدلها
(ولو بان امامه) بعد الاقتداء
به (كافرا ولو مخفيا) كفره

ولو بانخباره كافي شرح مر ولهذا استشكل ع ش عليه الفرق بين هذه الصورة وبين ما سيأتي في الاستدراك فتكبد على التعليل المذكور في صورة الاستدراك مانصه قوله لانه كافر بذلك هذه العلة موجودة في الصورة الاولى فما الفرق بينهما ولعل الفرق بينهما ان الصورة الاولى استصحب فيها ما أقرب به من بقاء الكفر فوجبت الاعادة والصورة الثانية قصد ابطال ما حكم له به من الاسلام فالغنى واستصحب الاصل فلم تجب الاعادة ولكن يحكم برده بقوله لم أكن أسلمت الخ اه (قوله أيضا ولو بان امامه كافر الخ) وكذا لو بان امامه لم يكبر للاحرام لانها لا تخفى غالبا وقوله لاذا حدث الخ وكذا لو بان انه كبر ولم يتوقله في المجموع ولو بان امامه قادرا على القيام فكلو بان أميا كما صرح به ابن المقرئ هنا في روضه وهو المعتمد ولا يخالفهما اقتضاه كلامه كأصله في خطبة الجمعة انه لو خطب جالس أو تبين انه قادر فكمن بان خبلا لان الفرق بينهما كما قاله الوالد رحمه الله تعالى ان القيام هنا ركن وثم شرط ويعتبر في الشرط ما لا يغتفر في الركن قال الحنطلي وغيره ولو أحرم باحرامه ثم كبر ثانيا بنية ثانية سر اجبت لم يسمع المأموم لم يضرب في صحة الاقتداء وان بطلت صلاة الامام أي لان هذا مما يخفى ولا اماره عليه اه شرح مر وقوله لم يضرب في صحة الاقتداء أي ولو في الجمعة حيث كان زائدا على الاربعين ككلو بان امامها محمدا واما الامام فان لم ينقطع الاولى مثل ابن التكبيرتين فصلاته باطلة تلزم وجه الثانية والافصلاته صحة فرادى لعدم تجديد بنية الاقتداء به من القوم فلو حضر بعدنية من اقتدى به ونوى المأمومية حصلت له الجماعة وعليه فلو كان في الجمعة لا تعتدله لغوات الجماعة فيها اه ع ش عليه (قوله أيضا ولو بان امامه كافرا) أي او خشي او مجنوننا اه مر أو أميا أو تاركا للفتحة في الجهرية أو ساجدا على كنه الذي يتحرك بحركته أو تاركا تكبيرة الاحرام أو قادرا على القيام أو على السجدة وكان يصلي من قعود أو عاريا أو فارق تبين كونه قادرا على القيام في الخطبة أو كان قد خطب من قعود حيث لا تجب عليه الاعادة بان القيام في الخطبة شرط وفي الصلاة ركن والشرط يغتفر فيه ما لا يغتفر في الركن فان قلت يرد على هذا الفرق السجدة فانها شرط للصلاة فما الفرق بينهما وبين قيام الخطبة أجيب بأن السجدة شرط للصلاة والقيام المذكور شرط لما هو منزل منزلة الصلاة وهو الخطبة فاعتفر فيه اه شيخنا ح ف وعبارة شرح مر اما لو بان امامه تاركا للفتحة في السرية فلا اعادة عليه عملا بالظاهر ولا يلزمه البحث عن حاله كما لا يلزمه البحث عن طهارة الامام نقله ابن الرقعة عن الاصحاب اه بحر وفه (قوله بعد الاقتداء به) أي بعد عقد القدوة به سواء كان التبين بعد انقطاعها بالسلام مثلا أو كان في أثناء القدوة وفي هذه الحالة لا تنفعه بنية المفارقة بل يتبين بطلان الصلاة ويجب استئنافها فقوله وجبت الاعادة شامل لوجوب استئنافها اه شيخنا (قوله كافرا) لا يصح ان يكون منصوبا بخبر البان اعمالها عمل كان كما قيل لان ذلك لم يثبت عندهم ولا على انه حال لانه ليس المعنى انه بان في حالة كفره الذي هو معنى الحالية ولا على انه مفعول لبان الزوم فمعين انه منصوب على التمييز المحول عن الفاعل وأصله ولو بان كفر امامه اه من ع ش على مر (قوله كزنديق) بكسر الزاي وهو الذي لا يتحل ديناً أي لا يتمسك بدين وقيل هو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر والا قرب الاول لان الثاني هو المناق وبقول ابن كمال شاه عن السعد ان تفسيره بالمبطل للكفر اصطلاح للفقهاء وانه يطلق في لسان العرب على من ينفي الباري وعلى من يثبت الشريك له تعالى وعلى من ينكر حكمته فهو غير مخصوص بالاول كلزومه نعلب ولا بالشأن كما هو ظاهر كلام الجوهرى اه برماوى (قوله ولنقص الامام) عموم نقص الامام يشمل ما لو بان الامام ممن تلزمه الاعادة أو مأموما أو أنثى أو خشي أو مأموم رجلا أو بان أميا أو محدثا أو ذانجا مستخفي فوفيه ان هذا التعليل لا يقول عليه بدليل اقتضاه فيما يأتي على غيره اه حل وأجاب شيخنا ح ف بانه جزء علة اه فالمعول عليه العلة الاولى ولهذا اقتصر عليها في المقابل واما الثانية فهي موجودة فيهما اه شيخنا (قوله وقد أسلم) أي والحال انه قد أسلم أي تجدد اسلامه قبل الاقتداء وقوله فقال بعد الفراغ الخ تفصيل لقوله لو لم يسن كفره الا بقوله وقوله فلا يقبل خبره فيه نظر لان الكافر يقبل خبره في فعل نفسه فكان الاظهار ان يعمل بالنقص وفيه أيضا ان هذا

كزنديق (وجبت الاعادة)
لتقصيره بترك البحث في ذلك
ولنقص الامام نعم لو لم يسن
كفره الا بقوله وقد أسلم قبل
الاقتداء به فقال بعد الفراغ
لم أكن أسلمت حقيقة أو
أسلمت ثم ارتددت لم تجب
الاعادة لانه كافر بذلك فلا

القدر موجود في صورة المتن أي الذي لم يسبق له اسلام فلا يقبل خبره أيضا وكذلك بالاولى من هذه اه
 لكتابه (قوله اذا حدث) ظاهره وان كان عالما بحدث نفسه عند الصلوة ليس ببعيد اه سم على المنهج
 اه ع ش على مر (قوله وذا نجاسة خفية) أي حكمية والتخريف في سائر العورة كالنجاسة في تفصيلها فيما
 يظهر اه شورى وكذا ان بان تار كالنية أو الفاتحة في السرية فهذه الاربع لا تجب فيها الاعادة وبقي خامسة
 وهي ما لو بان انه تلزمه الاعادة (قوله بخلاف النجاسة الظاهرة الخ) التحقيق ان الظاهرة هي العينية في أي موضع
 كانت والخفية هي الحكمية في أي موضع كانت اه شورى فاصل المعتمد ان الظاهرة هي العينية
 والخفية هي الحكمية وانه لا فرق بين القريب والبعيد ولا بين القائم والقاعد ولا بين الاعى والبصر ولا بين
 باطن الثوب وظاهره اه من ع ش على مر وتعريف الشارح لكل من الظاهرة والخفية لا يأتي هذا
 المعنى بل هو متبادر فيه جدا اه (فائدة) يجب على الامام اذا كانت النجاسة خفية ظاهرة اخبار المأموم بذلك
 ليعيد صلاته أخذ من قولهم لو رأى على ثوبه صل نجاسة وجب اخباره وان لم يكن آثما ومن قولهم لو رأى
 صديقا في بصرية وجب منعهم من ذلك لان النهي عن المنكر لا يتوقف على علم من اراد تنبيهه اه ع ش على
 مر (قوله لو تأملها المقتدى رآها) مثال لا قيد فلا فرق بين الادراك بالبصر وغيره من بقية الحواس اه
 ع ش على مر (قوله ومحل عدم وجوبها) فيما ذكر أي فيما اذا بان امامه ذا حدث وذا نجاسة خفية اه
 شيخنا (قوله نعم ان علم المأموم الخ) عبارة شرح مر لعدم الامارة على ذلك فلا تقتصر ولها ذلك ثم
 اقتدى به ناسيا ولم يحتمل تطهيره لزمته الاعادة انتهت (قوله ولم يحتمل التطهر) أي عند المأموم بان لم يتفرقا
 كما عبر به الاصل اه ع ش على مر وفي قل على الجلال قوله ولم يتفرقا قيدا لا بد منه يخرج به ما لو تفرقا
 زمنا يمكن فيه طهر الامام فلاعادة تنظر الاطوار من حاله وبذلك فارق مسئلة الهرة حيث لم يحكم بطهارة فها وان لم
 يحكم بنجاسة ما ولغت فيه كذا في لود والوجه أنهم ما سوا فتأمل اه (قوله وعدل أولى الخ) أي عدل في الرواية
 ولورقيا أو امرأة وهو من لا يرتكب كبيرة ولم يصير على صغيرة أو هو من غلبت طاعته على معاصيه اه برماوى
 ومحل كون العدل أولى من الفاسق ما لم يكن الفاسق واليه والافهوه مقدم وما لم يكن سائكا بحق والافهوه مقدم
 أيضا وأشار لهذا التقيد بفهوم قوله وان اختص بصفات أي ككونه أقرأ أو أوره أو غير ذلك خرج به ما لو
 اختص بكان ومن جلته الوالى ومحلها أيضا ما لم يكن اماما راتبا والافهوه مقدم أيضا فكان الانسب تأخير هذه
 المسئلة عن الوالى والراتب والساكن بحق هكذا استفاد من تقرير شيخنا اه (قوله بل يكره الخ) اضرب ابطال
 عما يفهم من قوله وعدل أولى من كونه خلاف الاولى انتهى واذا لم تحصل الجماعة الا بالفاسق والمبتدع لم يكره
 الائتمام ما انتهى طباوى اه سم على المنهج اه ع ش على مر وفي قل على الجلال فللفاسق حق في الامامة
 ولذلك يحصل فضل الجماعة في الاقتداء به مطلقا عند شيخنا الرملى وان كان يكره الاقتداء به الا اذا تعذر غيره اه
 اي فلا يكره ويحرم على الوالى كما قاله الماوردى نصب الفاسق اماما في الصلوات لانه مأمور بمراعاة المصالح وليس
 منها أن يوقع الناس في صلاة منكروة ويؤخذ منه حرمة نصب كل من يكره الاقتداء به وناظر المسجد كالوالى في
 ذلك كما لا يخفى اه شرح مر والظاهر انه حيث حرمت التولية لم تصح لان الحرمة فيه من حيث التولية اه ج
 ويحرم على أهل المصالح والخير الصلاة خلف الفاسق والمبتدع ونحوه ما لانه يحمل الناس على تحسين الظن
 بهم اه برماوى (قوله أيضا بل يكره الائتمام به) أي كما تكره امامته اه حل (قوله ويكره أيضا الائتمام
 بمبتدع أي كما تكره الامامة اه حل (قوله لانكفره) أي ببذعته خرج من نكفره ببذعته كالمجسمة
 ومنكرى البعث وحشر الاجساد وعلم الله تعالى بالعدوم أو بالجزئيات لانكارهم ما علم بحجى الرسل به ضرورة
 فلا يجوز الاقتداء به لكفره والائتمام في الجسم عدم التكفير اه زى أي ما لم يحسم صريحا ولا فيكفر اه
 شيخنا (قوله وامام من يكرهه أكثرهم شرعا) أي لامره مأموم فيه شرعا كوال ظلم أولا يحترق عن النجاسة

يقبل خبره (لا) ان بان
 (ذا حدث) ولو حدثنا كبر
 (و) ذا نجاسة خفية في
 ثوبه أو بدنه فلا تجب الاعادة
 على المقتدى لا تنفاه التفسير
 منه في ذلك بخلاف النجاسة
 الظاهرة وهي ما يكون
 بحيث لو تأملها المقتدى
 رآها والخفية بخلافها وحل
 في المجموع اط- لا ومن
 اطلق وجوب الاعادة في
 النجاسة على الظاهرة لكنه
 صحح في التحقيق عدم وجوب
 الاعادة مطلقا ومحل عدم
 وجوبها فيما ذكر في غير
 الجملة وكذا فيها ان زاد
 الامام على أربعين نعم ان علم
 المأموم الحدث أو النجس
 ثم نسي ولم يحتمل التطهر
 وجبت الاعادة وتعبيرى
 بالحدث أهم من تعبيره بالجانب
 (وعدل أولى من فاسق) بل
 يكره الائتمام به وان
 اختص بصفات مرجحة لانه
 يخاف منه أن لا يحافظ على
 الواجبات ويكره أيضا
 الائتمام بمبتدع لانكفره
 وامام من يكرهه أكثرهم
 شرعا

أويحق هيئات الصلاة أو يتعاطى معيشة مذمومة أو يهتدي بأهل الفسق ونحوهم أو شبه ذلك نصبه الامام أولا
قال في شرح الروض فلو كرهه دون الأكثر أو لا كثيرا لا امر مذموم شرعا فلا كراهة واستشكل بانه ان كانت
الكراهة لا امر مذموم شرعا فلا فرق بين كراهة الاكثر وغيره وأجيب بان صورة المسئلة ان يختلفوا انه
بصفة الكراهة أم لا فيعتبر قول الأكثر لانه من باب الرواية نعم اذا كانت الكراهة بمعنى يفسق به كزنا وشرب
خمر كرهه الامامة وكرهه الاقتداء به من غير فرق بين الأكثر وغيره الا ان يخشى من الترتيب نفسه أو ضررا اه
عبد الله دلي التحرير وعبارة ع ش على مر قوله وامامة من يكرهه أكثرهم شرعا أي يكرهه ان يتقدم
ليصلى اماما وقضيته انه لا يكرهه الاقتداء به حيث كان عدلا ولا يلزم من ارتكابه المذموم نفي العدالة ثم رأيت
في شرح الجامع الكبير للناوي رحمه الله تعالى عند قوله صلى الله عليه وسلم ايمان رجل أم قوما وهم له كارهون
لم تجز صلاته مانعه أي فيحرم عليه ان يؤمهم ان اتصف بشئ من هذه الاوصاف أي بان كان فيه امر مذموم
شرعا كوال ومن تغلب على امامة الصلاة ولا يصدقها أولا يحرز عن النجاسة أو يمجو هيئات الصلاة أو يتعاطى
معيشة مذمومة أو يعاشر الفساق ونحوهم وكرهه الكل لذلك كما في الروضة ونص عليه الشافعي فان كرهه
أكثرهم كرهه وعلم من هذا التقرير ان الحرمة أو الكراهة انما هي في حقه أما المقتدون الذين يكرهونه فلا
تكره لهم الصلاة خلفه انتهت ولا يكره ان يؤم الشخص قوما فيهم أبوه وأخوه الا كبرلان الزبير رضي الله عنه
كان يصلي خلف ابنه عبد الله ولا امره صلى الله عليه وسلم عرو بن سلمة ان يؤم قومه وفيهم أبوه اه برماوي
(قوله وقدم والحق) أي قدم على جميع من يأتي حتى على الساكن بحق اذا اذن في الصلاة في سكته وان لم ياذن
في الجماعة ومجمله اذا لم يرد منها على زمن الانفراد والاحتياج لاذنه فيها اه من شرحي مر وج (قوله أيضا
وقدم والحق) أي ولو فاسقا أو جارا يعمل ولايته أي ولو على الامام الراتب وان شرطه الواقف لانه اذا قدم على
المالك فهذا أولى ووقع السؤال عن الامام الاعظم اذا أراد الاذان هل يقدم على المؤذن الراتب الوجه ان
يقدم عليه اذا فرق بينهما وأما عدم اذنه صلى الله عليه وسلم فله عذر كما بينوه على ان عدم اذنه لا ينافي انه أحق
به اذا أراد وأما مخالفة بعضهم بحجبان الامامة أعظم رتبة فينا فيه ان الاذان أعظم منها مع ان أعظمية
الرتبة لا تقتضي فرأينهما اه برماوي ومجمل تقديم الوالي والامام الراتب والساكن بحق في غير امامة صلاة
الجنائز اما فيها فاقرب أولى منهم وعبارة أصله مع شرح مر في كتاب الجنائز والجديدان الولي أي القريب
الذكر ولو غير وارث أولى بامامتها أي الصلاة على الميت ولو امر آمن الوالي والقديم تقديم الوالي ثم امام
المسجد ثم الولي كسائر الصلوات ومذهب الاثنية الثلاثة وفرق الجديدان المقصود من الصلاة على الجنائز
الدعاء للميت ودعاء القريب أقرب الى الاجابة لتأمله وانكسار قلبه ومجمل الخلاف عند أمن الفتنة والاقدم الوالي
على الولي قطعا انتهت (قوله الأعلى فالأعلى) ومن ذلك الباشاع قاضي السكر فيقدم الاول على الثاني اه
ع ش (قوله فامام راتب) أي ولو فاسقا اه شيخنا والامام الراتب من ولده الناظر أو كان بشرط الواقف
اه شرح مر وقضية ذلك ان ما يقع كبر من اتفاق أهل محلة على امام يصلي بهم من غير نصب الناظر انه
لاحق له في ذلك فيقدم غيره عليه لكن في الاعيان خلافه وعبارته * (فرع) * في الكفاية والجواهر
وغيرهما تبع لما وردى ما حاصله تحصل وظيفة امام غير الجامع من مساجد المحال والعشائر والاسواق بنصب
الامام شخصا أو بنصب شخص نفسه لها برضا جماعة بان يتقدم بغير اذن الامام ويؤمهم فاذا عرف به ورضيت
جماعة المحل بامامته فليس لغيره التقدم عاياه الا باذنه وتحصل في الجامع والمسجد الكبير والذي في
الشارع بتولية الامام أو نائبه فقط لانها من الامور العظام فاحتصت بنظره فان فقد فنرضيه أهل البلد أي
أكثرهم كما هو ظاهر اه اه ع ش عليه * (فرع) * اذا لم يحضر الامام الراتب بعث له نديا يحضر أو
يأذن في الامامة فان خيف فوات أول الوقت وأمنت الفتنة بتقديم غيره أم غيره بالقوم نديا بصور وفضيلة أول

لا الاتسمام به (وقدم
والعجل ولايته) الأعلى
فالأعلى للغير الا في ولان
تقديم غيره يحضره لا يليق
بذل الطاعة (فامام راتب)
من زيادتي وصرح به في
الروضة وأصلها نعم ان ولده

الوقت والابان خيفت الفتنة صلاوا فرادى ونذب لهم الاعاد فمعه ان حضر تطييبا لحاظره وتحصيلا لفضيلة الجماعة ولا ينافي ذلك أي قوله صلاوا فرادى قول المجموع اذا خافوا الفتنة انتظره فان خافوا فأتوا الوقت كله صلاوا جماعة لان ما هنا فيما اذا خافوا فأتوا أول الوقت وأرادوا فضيلتهم وما في المجموع فيما اذا خافوا فأتوا الوقت كله ولم يريدوا ذلك ثم محمل كونهم يصلون فرادى في مسجد غير مطروق والافلابا من ان يصلوا أول الوقت جماعة اه من الروض وشرحه (قوله فهو مقدم على الوالي) أي والي البلد وقاضيه كما قاله الاذرعى وغيره بل الاوجه تقديمه على من سوى الامام الاعظم من الولاة اه شرح مر قال في القوت ويشبه ان يكون الكلام في وال وقاض تضمنت ولايته الصلاة تضمنت اما لولا الحرب والشرطة ونحوهما من الامور الخاصة فلا وهذا في مسجد غير مطروق وبان لا يصلي فيه كل وقت الاجماع واحدة ثم يقفل والافلابا من ان يصلوا أول الوقت جماعة غير لاهمه ولا قبله ولا بعده اه برماوى (قوله وقدم سا كن بحق) أي ولو فاسد ما اه سلطان ولا بد من اذن الشريكين لغيرهما في تقدمه ومن اذن أحدهما لصاحبه فان حضرا أو أحدهما والمستعير من الاخر لم يتقدم غيرهما الا باذن الاخر والحاضر منهما أحق من غيره حيث يجوز له الانتفاع بالجميع كان اذن له شريكه في السكنى والمستعير ان من الشريكين كالشريكين فان حضرا الاربعة كفى اذن الشريكين ولا يشترط ضم اذن المستعير بن اليه اه شرح مر وقوله ومن اذن أحدهما لصاحبه فلولم يأذن أحدهما لصاحبه صلى كل منفردا ولا دخل للفرقة هنا اذ لا تأثير لها في ملك الغير وكما شتر كنى في المنفعة المشتركة كان في امامة مسجد فليس لثالث ان يتقدم الا باذن الاحد ههما ان يتقدم الا باذن الاخر أو ظن رضاه والقياس حرمة ذلك عند عدم الاذن والرضا ولو كان الاخر مفضولا اه ع ش عليه (قوله للملكه الرقبة والمنفعة) كان الانسب الاقتصار على العلة الثانية ليشمل مالك المنفعة فقط كالمكترى والموصى له بها والموقوف عليه مع المستعير فهو مقدم عليه وان لم يملك الرقبة اه شيخنا (قوله فكاتبه مقدم عليه) أي اذا كانت الكتابة صحيحة أخذ من قوله لانه معه كالاجنبي اه زى وفي قل على الجلال أخذ بعضهم من هذه العبارة انه في الكتابة الصحيحة وفيه نظر لانه مستقل بالكسب في الفاسدة أيضا فراجع اه (قوله فيما لم يستعره من سيده) بان كان يملوكه أو مؤجرا أو معارفا من غير السيد ويؤخذ منه بالاولى انه لا يقدم على قنه البعض فيما ملكه ببعضه الحر اه حل (قوله فافقه) أي في باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة اه حل وعبارة أصله مع شرح مر والاصح ان الفقه في باب الصلاة وان لم يحفظ من القرآن الا الفاتحة أولى من الاقرأ وان حفظ جميع القرآن انتهت (قوله أيضا فافقه) وصورة المسئلة ان يستوي بان يكونا في المسجد والراتب غائب أو في موان أو في مسكن لهما اه شيخنا (قوله لان اقتقار الصلاة للفقه الخ) تعليل لتقديم الفقه على الاقرأ وكذا باقي التعليل فانها تعاليل لتقديم المقدم على من بعده اه شيخنا وقوله لا ينحصر أي لعدم انحصار ما يطرق في الصلاة من الحوادث اه شرح مر (قوله فاقرا) أي أصح قراءة أي فان استويا فالأكثر قراءة ناهذا هو مراد المنهاج كما في مر خلافا للشارح اه (قوله أي أكثر قرآنا) أي حفظا ويقدم من تميز بقراءة من السبع على غيره اه برماوى (قوله أيضا أي أكثر قرآنا) أي أكثر حفظا بعد الاستواء في صحة القراءة بالسلامة من اللحن وتغيير أوصاف الحروف ونحو ذلك والافلابا من ان يتقدم من تميز بقراءة من السبعة بعد ذلك على غيره اه قل على الجلال (قوله أيضا أي أكثر قرآنا) أقول لو كان أكثر يلحن لحنا يغير المعنى فالوجه ان الأقل أولى لما تقدم من كراهة الاقتداء باللاحق والكلام فيما اذا كان جميع ما يقرأ ملحونا أو عادته القراءة بالمحون وأما اذا كان عادته احسان المحون في الصلاة فهو أولى من الأقل وفيه نظر والوجه ان الأقل أولى مطلقا لان الاكثر لا مزية له الا بالزيادة فان كانت ملحونة لم تصلح للمزاة لكراهة الصلاة بها ثم رأيت في شرح الارشاد لشيخنا ما نصه والاقرا الا حفظا لا اكثر تلاوة خلافا لمن وهم فيه

الامام الاعظم فهو مقدم على الوالي كما قاله الاذرعى وغيره (و) قدم (سا كن) فيمكن (بحق) ولو باعارة أو اذن من سيد العبد له على غيره للغير الا في تقدم مكره على مكر للملكه المنفعة وتعبيرى بما ذكر اولي مما عبر به (لا على معبر) لساكن بل يقدم المعبر عليه للملكه الرقبة والمنفعة (و) لا على (سيد) اذن له في السكنى بل يقدم سيده عليه (غير) سيد (مكاتبه) فكاتبه مقدم عليه فيما لم يستعره من سيده لانه معه كالاجنبي (فافقه) لان اقتقار الصلاة للفقه لا ينحصر بخلاف القرآن (فاقرأ) أي أكثر قرآنا

كالشارح نعم لا اعتبار للقراءة المشتملة على الحن مطلقا لكرهاة الاقتداء باللاحن والجيد للقراءة من غير
تصحيح اداتهم او تخارج حروفها ومعرفة لحنها الخ في أولى من الاحتفاظ الذي لا يحسن ذلك على الاوجه اه اه
سم * (فائدة) * قال الجعبري في شرح الرائية والصحابة الذين حفظوا القرآن في حياة النبي صلى الله
عليه وسلم كثير ونفن المهاجرين أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وحذيفة وسالم
والسائب وأبو هريرة ومن الانصار أبي وزيد ومعاذ وأبو الدرداء وأبو زيد ومجمع فعني قول أنس جمع القرآن
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجمعه الا أربعة أبي وزيد ومعاذ وأبو زيد بن أنس الذين تلقوه مشافهة
عن النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين جمعوه بوجوه قرآنه اه وقوله انهم الذين تلقوه مشافهة الخ هذان
الجوابان لا يخلوان عن بعدلان هؤلاء الصحابة مثل أبي بكر وعمر وغيرهما تحيل العادة ان غيرهم يقرأ القرآن
مشافهة أو بالقرآن السبع من النبي صلى الله عليه وسلم دونهم هكذا نقل عن بعض أهل العصر وهو الشيخ
سلطان أقول ومع كونهم لا يخلوان عن بعد هما كافيان في الجواب على أن هذا الاستبعاد انما بناء على مجرد
العادة في مثله وهو غير معارض لما ذكره لجواز اهتدائهم في أوقات اجتماعهم بالنبي صلى الله عليه وسلم بغير تلقي
القرآن منه حفظا الاستغناء بهم بأخذه عن غير موقد كان من عادة الصحابة رضي الله عنهم الا كفاء بسماع بعضهم
من بعض مع امكان مراجعة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سمعوه من غيره وفي حواشي الروض لو اشد الشارح
ان عمر لم يكن يحفظ القرآن اه ع ش على مر (قوله وهو) أي الورع من حيث هو والمراد بالعفة ما فيه
ترك شبهة وبحسن السيرة الذكربين الناس بالخير والصلاح قالوا وعلى الورع الزهد وهو ترك ما زاد على
قدوال الحاجة من الحلال وفيه بحث وقوله مراتب متفاوتة ولعلمها من أقسام الورع فيقدم منها الأعلى فالأعلى
فصح التمييز فيه بأفعل التفضيل حيث قال أي الاكثر ورعا فيقدم به على غيره لانه ليس بعده مرتبة أعلى منه اه
برماوى (قوله بالعفة وحسن السيرة) عبارة الروضة وأما الورع فليس المراد منه مجرد العدة بل ما يزيد
عليه من حسن السيرة والعفة اه رشيدى فأفاد أن قول الشارح بالعفة الخ متعلق بالزيادة اه (قوله فأقدم
هجرة الخ) اعتبروا الهجرة ولم يعتبروا الصفة من الصفات المتقدمة وهل يقدم من هاجر الى النبي صلى الله
عليه وسلم على من هاجر الى دار الاسلام وقوله وبه علم ان من هاجر الخ أي وقد طلبت منه الهجرة كلها وظاهر
فلا يقدم من هاجر الى المدينة على من نشأ بها ولا من هاجر الى دار الاسلام على من نشأ بها اه حل (قوله الى
النبي صلى الله عليه وسلم) أي في حياته وقوله أو الى دار الاسلام أي بعد وفاته اه شيخنا وعبد الله شرح مر
فأقدم هجرة بالنسبة لآبائه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالنسبة لنفسه الى دار الاسلام انتهت (قوله
على من لم يهاجر) أي كان أسلم وهاجر الى بلاد الاسلام ثم عاد الى بلاد الكفار وهو مسلم فاجتمع مسلم هناك لم
يهاجر فيقدم عليه وكذا من لم تطلب منه الهجرة كاهل المدينة على المعتمد اه برماوى وعبد الله الشوبري
قوله على من لم يهاجر هل المراد من لم يهاجر ممن يحتاج الى الهجرة بخلاف من لم يحتاج لها كالقيم ابتداء بدار الاسلام
أو أعم حرره اه سم وقوله هل المراد من لم يهاجر الخ هذا هو المعتمد انتهت (قوله وهذا) أي التقديم
بالهجرة وبأقدمها من زيادى أي فان المهاجر لم يذكر التقديم بالهجرة ومن لازم ذلك انه لم يذكر تقديم
الاورع على من هاجر اه حل (قوله فاسن في الاسلام) أي فيقدم شاب أسلم أمس على شيخ أسلم اليوم
اه حل ويقدم من أسلم بنفسه على من أسلم تبعاً وان تأخر اسلامه لان فضيلة الاول في ذاته قاله البغوى
اه ا ط ف وفرده شيخنا ح ف وقوله لا يكبر السن أي فان استويا في الاسلام روى كبر السن كما علم اه
حل (قوله ممن يعتبر في الكفاءة) أي كذى الحرفة الرفيعة فيقدم ولده على ولدى الحرفة الوضيعة لاسا ما يعتبر
في الكفاءة والا لاقتضى تقديم ولد السبايم من الجنون والجدام والبرص على والغير السليم من ذلك وفي التزامه
بعد اه حل (قوله كالعلماء والصالحاء) أي فيقدم الهاشمي والمطلبي ثم سائر قریش ثم العرب ثم العجم

لانها أشد اقترابا الى القرآن
من الورع (فأورع) أي
أكثر ورعا وهو زيادة على
العدالة بالعفة وحسن
السيرة (فأقدم هجرة) الى
النبي صلى الله عليه وسلم أو
الى دار الاسلام للخبر الآتي
وبه علم ان من هاجر مقدم
على من لم يهاجر وهذا مع
تقديم الاقرأ على الاورع
والاورع على من بعده من
زيادى وهو - وما في التحقيق
وغيره (فاسن) في الاسلام
لا يكبر السن (فأنسب)
وهو من ينسب الى قریش
أو ذى هجرة أو أقدمها أو
غيرهم ممن يعتبر في الكفاءة
كالعلماء والصالحاء

ويقدم ابن العالم والصالح على غيره اه حل (قوله لان فضيلة الاول في ذاته الخ) هذا التعليل لتقدم الاسن على
 الانسب على خلاف عادته في هذا المحل من ابطال كل علة بمطلوها وانظر ما للحكمة في ارتكابه خلافها وقوله
 وروى الشيخان معطوف عليه فهو دليل ثان لهذه الدعوة وأما قوله وروى مسلم الخ فهو دليل لجميع ما تقدم على
 ما فيه اه شيخنا (قوله ليؤمكم أكبركم) يجوز في الميم الحركات الثلاث وان كان الضم أولى للتابع والفتح كذلك
 للغة اه شيخنا (قوله فان كانوا في القراءة سواء) قال أبو البقاء سواء خبر كان والضمير اسمها وأقر دلالة مصدر
 والمصدر لا يثنى ولا يجمع ومنه قوله تعالى ليسوا سواء والتقدير مستويين فوق المصدر موقع اسم الفاعل اه شوبري
 (قوله فاعلمهم بالسنة) قال الراغب والاعلم بالسنة هو الاقعة اه لا يقال هذا يعين أن لا يكون المراد بالاقراءة في
 الحديث الاقعة وسيأتي في جواب الشافعي ما يخالف ذلك لانا نقول لا مخالفة لانه يجوز ان يحمل الاقراءة في الحديث
 على الاقعة ويعني بالاقعة باعتبار كثرة ما حفظه من القرآن وفهمه فان استويا في القراءة فافقههم من حيث علمه
 باحكام السنة وذلك فخرج عن فقه القرآن وهذا الجواب ذكره شيخنا في شرح البهجة اه عميرة وعلم أن قضية
 الحديث انه لا تعتبر العلمية بالسنة الا بعد الاستواء في القراءة وقضية ذلك ان من حفظ جميع القرآن وعشر السنة
 يقدم من حفظ جميع القرآن الا المعوذتين وحفظ تسعة أعشار السنة وفي ذلك تقديم غير الاقعة عليه اه سم
 (قوله وفي رواية سلميا) بكسر السين المهملة أي اسلا ما هو برماوى (قوله على تكريمته) هي بفتح التاء وكسر الراء
 الفرائش ونحوه مما يسطر صاحب المنزل ويختص به كذا في تعليق السيوطي على مسلم وقيل ما اتخذ لنفسه من
 الفراش وقيل الطعام ويحتمل ان يكون المراد هما اه شوبري (قوله وظاهره الخ) هذا الايراد وجوابه المذكور
 هما بعين ما المذكور ان في عبارة شرح الروض المشار اليها بقوله وللنوى فيه اشكال الخ كما يظهر بالتأمل
 فيها وان كان سياقهم ان ما في شرح الروض غير ما هنا تأمل (قوله وأجاب عنه الشافعي الخ) لم ينتج هذا الجواب
 المدعى وهو تقديم الاقعة بالصلاة لجواز أن يكون الاقعة اللازم للاقراءة بغير الصلاة لكون ما حفظه من
 القرآن متعلقا بغيرها اه حل ووجهه أخذ تقديم الاورع على الاقدم هجرة من الخبر ان الغالب على العلم
 بالسنة الورع اه شرح التحرير وهذا التأويل الذي في هذا والذي في الاقرا بالنسبة للعصر الاول وانظر
 أخذ تقديم الاقعة الغير القارى في عصرنا على القارى الغير الاقعة من الخبر وانظر أيضا أخذ تقديم الاورع الغير
 العالم بالسنة على الاقدم هجرة منه اه شيخنا (قوله كانوا يتفقهون) أي يتفهمون كل شئ قرؤه من القرآن
 وفيه ان الاعتبار انما هو الفقه المتعلق بالصلاة وكونهم يفهمون معنى الآيات المحفوظة لهم لا يلزم منه ان معنى
 الآيات يتعلق بالصلاة اه شيخنا (قوله أيضا كانوا يتفقهون مع القراءة) أي يعرفون الفقه المتعلق بالآيات
 فالفقه لازم اه حل فهو من اطلاق الم لازم واردة اللازم اه شيخنا (قوله وللنوى فيه) أي الحديث
 اشكال الخ والاشكال ان قوله فاعلمهم بالسنة دليل على تقديم الاقرا على الاقعة أي لان علم السنة هو الفقه
 والجواب انه قد علم ان المراد بالاقرا في الخبر الاقعة لكن في القرآن فمضى استواء في القرآن فقد استووا في
 فقهه فان زاد أحدهم بفقه السنة فهو أحق ومقتضى هذا ان المصدر الاول لو كان أحدهم يحفظ عشر آيات
 وآخر يحفظ خمس آيات ولكن يحفظ من السنة ما لا يحفظه الاول يقدم الاول اه حل وقوله ذكرته
 مع جوابه في شرح الروض عبارة قال النوى لكن في قوله فان كانوا في القراءة سواء فاعلمهم بالسنة دليل
 على تقديم الاقرا مطلقا اه وقد يجب بانه قد علم ان المراد بالاقرا في الخبر الاقعة في القرآن فاذا استووا في
 القرآن فقد استووا في فقهه فاذا زاد أحدهم بفقه السنة فهو أحق فلا دلالة في الخبر على تقديم الاقرا مطلقا
 بل على تقديم الاقرا الاقعة في القرآن على من دونه ولا نزاع فيه انتهت (قوله أو مسافرا) أي قاصرا وعبرة
 الامداد وقدمتم على قاصر والنسب على ولدنا اه قال الشيخ هل وان كان حيث يكون القصر أفضل
 من الجمع اه اه شوبري (قوله أو ولدنا) أي أو مجهول الاب قال شيخنا وأطلق جماعة كراهة امامة

لان فضيلة الاول في ذاته والثاني
 في آياته وفضيلة الذات أولى
 وروى الشيخان ليؤمكم
 أكبركم وروى مسلم خبر
 يؤم القوم اقرؤهم لكتاب
 الله تعالى فان كانوا في القراءة
 سواء فاعلمهم بالسنة فان
 كانوا في السنة سواء فاعلمهم
 هجرة فان كانوا في الهجرة
 سواء فاعلمهم سنوفا
 رواية سلميا ولا يؤمن الرجل
 الرجل في سلطانه وفي رواية
 في بيته ولا سلطانه ولا يقدم
 في بيته على تكريمته الا باذنه
 فظاهره تقديم الاقرا على
 الاقعة كما هو وجهه وأجاب
 عنه الشافعي بان الصدر
 الاول كانوا يتفقهون مع
 القراءة فلا يوجد قارى الا
 وهو فقيه وللنوى فيه
 اشكال ذكرته مع جوابه
 في شرح الروض واعلم انه
 لو كان الاقعة أو الاقرا أصيبا
 أو مسافرا أو ولدنا

ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه وهي مصورة بكون ذلك في الابتداء أي ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم فان ساواه
أو وجدته قد أحرم واقتدى به فلا بأس اه حل (قوله كما أشرت الى بعضه فيما مر) أي في قوله وان
اختصر بصفات مرجحة أو في قوله وعدل أولى من فاسق اه برماوى (قوله وبما تقرر) أي من تقديم
المهاجر على المنتسب أي فولد كل في رتبة وفيه اعتراض وهو انه يلزم عليه تقديم ابن الاقفة وان لم يكن قارئاً
على الاقرا وايس كذلك اه شيخناوه هذا الاعتراض بناء على ما فهمه من ان قول الشارح وبما تقرر الخ
متوقف على هذه الضميمة والمعونة التي ذكرها الشيخ بقوله أي فولد كل في رتبة وانما احتاج لهذا لانه فهم ان
المراد بالاقدم هجرة فيما تقدم الشخص المهاجر نفسه وليس كذلك لما علمت من عبارة مر السابقة الناصة
على ان المراد بالاعم من نفسه واولاده فانه قال فيما تقدم فأقدم هجرة بالنسبة لا بآبائه الى رسول الله وبالنسبة
لنفسه الى دار الاسلام انتهى (قوله أيضاً وبما تقرر) أي من تقديم المهاجر على المنتسب علم ان المنتسب
الى من هاجر مدم على المنتسب لقريش وعلى قياسه يكون المنتسب لمن يقدم مقدم على المنتسب لمن يؤخر
فابن الاقفة مقدم على ابن الاقرا وابن الاقرا مقدم على ابن الاورع ولا مانع من التزام ذلك فان قلت وعلى
قياسه أيضاً يلزم تقديم ولد الاسن ولو في غير الاسلام على ولد غيره وتقدم ولد من ذكر على ولد القرشي ويبعد
التزام ذلك ثم رأيت عن الشهاب البراسي انه اعترض الشارح بان هذا يخالف لاتفاق الشيخين على تقديم
قريش على غيرهما من العرب والعجم لاه على الاقفة فمن بعده من المراتب التي ذكرها انتهت وعبارة الشو برى
قوله وبما تقرر الخ شبهته في هذا ان الهجرة مقدمة على النسب ويرده أمر ان الاول تصریح الراجح بان فضيلة
ولد المهاجر بن من حيز النسب مع تصریح الشيخين بتقدم قريش على غيرها الثاني انه يلزمه أن يقول
بذلك في ولد الاسن والاورع والاقرا والاقفة من غير قريش مع ولد القرشي ولا يجوز أن يذهب ذاهب
الى ذلك لاتفاق الشيخين على تقديم قريش على غيرها والله تعالى أعلم وبه شيخنا على ان قول المحلى وأولاد من
هاجر أو تقدمت هجرته على أولاد غيرهم يوهـم موافقة الشارح لكنه قابل للتأويل انتهى انتهى وفي قبل
على الجلاله (تنبيه) ما اقتضاه ما ذكر من تقديم التابعي وولده على الصحابي وولده صحیح وليس فيه ما يقتضى
تفضيل التابعي على الصحابي كإفهامه بعض سخطاء العقول واغتربه غيره اه (قوله فانتظف ثوباً وبدا الخ)
الواو في هـ ذمه بمعنى الفاء كما في عبارة مر اه شيخنا وفي سم ولوتعارضت هذه الثلاثة فينبغي تقديم الانتظف
ثوباً لان الثوب أكثر مشاهدته من البدن فالقلوب الى صاحبها أميل ثم الانتظف بدناً لان البدن مشاهد
حال الصلاة فالقلوب أميل الى صاحبها من الانتظف صنعة ثم رأيت في شرح الارشاد لشيخنا ما نصه ولو
تعارضت هذه الثلاثة قدم الانتظف ثوباً ثم بدناً ثم صنعة فيما يظهر وظاهر كلامهم انه لا يعتبر لون الثوب وله وجه
وان بحث الأذرى تشديم ذى الابيض على ذى الاسود اه وبحث الأذرى واضح اه سم (قوله
وصنعة) أي كسبافية مدم الزراع والتاجر على غيرهما اه برماوى (قوله فأحسن صورة) المراد
بإحسن الصورة سلامة الاعضاء من الآفات كالشال والعرج اه شيخنا (قوله قدم بحسن الذكر) أي
بأن لم يصفه من لم تعلم عداوته له بنقص يسهط العدالة فيما يظهر اه جج فبدخل فيه من لم يعلم حاله ومن
وصف بخارم الروعة اه ع ش على مر (قوله أيضاً قدم بحسن الذكر) هذه المرتبة اسقطها المصنف
وهي عقب قوله فانسب والحاصل ان الصفات أربعة عشر الاقفة ثم الاقرا ثم الازهد ثم الاورع ثم الاقدم
هجرة ثم الاس ثم الانسب ثم الاحسن ذكرنا ثم الانتظف ثوباً فوجهها فبدناً فصنعة ثم الاحسن صوتاً فصورة
اه سلطان (قوله وفي المجموع الخ) انظر ما فائدة نقل هذا بعد كلام التحقيق ويمكن أن يقال فائدة ما فيه من
التصریح بالاختيار لان غرضه من نقل ما في التحقيق وهذا الإشارة الى ان ما في المنهاج ضعيف عند النورى
لانه وقع في التحقيق وغيره ما يخالفه والمختار هو ما في الغير كما قال والمختار الخ اه شيخنا (قوله ثم هيئة) الهيئة

فضده أولى كما أشرت الى
بعضه فيما مر وبما تقرر علم
ان المنتسب الى من هاجر
مقدم على المنتسب الى
قريش مثلاً (فانتظف ثوباً
وبدا وصنعة) عن الاوساخ
لافضاء النظافة الى استعماله
القلوب وكثرة الجمع (فأحسن
صوتاً) لميل القلوب الى
الاقتداء به واستماع كلامه
(فأحسن صورة) لميل
القلوب الى الاقتداء به كذا
رتب في الروضة كما صلبها
عن المتولى وجرم به في
الشرح الصغير والاصل
عطف بالواو فقال فان استويا
فنظافة الثوب والبدن
وحسن الصوت وطيب
الصنعة ونحوها أي كحسن
وجهه وسمت والذى في
التحقيق فان استويا قدم
بحسن الذكر ثم نظافة
الثوب والبدن وطيب
الصنعة وحسن الصوت ثم
الوجه وفي المجموع المختار
تقديم أحسنهم ذكراً ثم
صوتاً ثم هيئة فان تساوى

الحالة التي يكون الشخص عليها من الثاني والوفاء اه ع ش وفي شرح الر وض ويظهر ان مراده بحسن
 الهيئة حسن الوجه ليوافق ما في التحقيق اه فعلى هذا المراد بالهيئة الصورة في قول الامر الى ان حسن
 الصورة هو حسن الوجه وهذا احسن مما تقدم عن شيخنا (قوله وأعي كصير) أي بعد استوائهم في
 الصفات المتقدمة وقوله والبصير أحفظ عن النجاسة فان كان البصير لا يتحاشى عن النجاسة قدم الاعى عليه
 أو كان الاعى غير خاشع قدم البصير عليه اه حل ومثل الاعى والبصير في الاستواء السميع مع الاصم
 والفعل مع الخصى والمحبوب والاب مع والده والقروى مع البلدى اه شرح مر (قوله وعبد فقيه) أي
 زائد في الفقه المعتبر لصحة الصلاة ولا فخر الفقيه أصلا صلاته باطلة اه شيخنا وهذا بخلاف نظيره في صلاة
 الجنائز لان القصد منها الدعاء والشفاعة والحربهما اليتق اه برماوى (قوله من زيادتي) راجع للجملة
 الثانية فقط يعلم بمراجعة الاصل (قوله وقال السبكي الخ) عبارة مر في شرحه وفي المجموع استواء قن فقيه
 وحر غير فقيه وجملة السبكي على قن أفقه وحر فقيه لان مقابلة الحرية بزيادة الفقه لا بعد فيها بخلاف مقابلتها
 بأصل الفقه فهو أولى منها لتوقف صحة الصلاة عليه دونها انتهت اه ع ش (قوله ولمقدم بمكان) أي وهو
 الساكن بحق وقرر شيخنا زى ان هذه العبارة تصدق بالوالى والامام الراتب لان كلا مقدم بسبب المكان
 وهو ممكن اه حل وعبارة البرماوى قوله ولمقدم بمكان ومثله الوالى فله التقديم أيضا وكذا امام المسجد
 الراتب فالتقديم مختص بالوالى وامام المسجد الراتب والساكن بحق لان التقديم انما يستحق بولاية المكان
 انتهت (قوله أيضا ولمقدم بمكان) أي ويباح لمقدم بمكان تقديمه لاصفات فلا يباح له ذلك وان كان يجوز له مع
 الكراهة اه شيخنا ح ف والذى في شرح مر وابن حجر ان التقديم مندوب اذا كان المقدم بالمكان
 ساكنا بحق وكان غير أهل للإمامة وسكان حكم التقديم من الساكن الذى هو أهل ومن الوالى والراتب وله
 مراد شيخنا بقوله أي يباح الخ اه ومن جملة المقدم بالمكان الساكن بحق فله التقديم سواء كان أهلا للإمامة
 كرجل لرجال أو غير أهل لها كامرأ لرجال أو غير أهل للصلاة ككافر ومحل ذلك اذا كان رشيدا أما المحجور
 عليه عند دخولهم منزله لصلحته وكان زمنها قد در من الجماعة فالمرجع لاذن وليه فان أذن لواحد تقدم
 والاصلا فرادى اه شرح مر (قوله أيضا ولمقدم بمكان تقديم) فلو تقدم واحد بنفسه من غير اذنه ولا طن
 رضاه حرم عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بواحد بخصوصه فلو دلت القرينة على عدم تعلق غرض صاحب
 المحل بواحد منهم بل أراد الصلواتهم يقدمون بانفسهم من شأوا فلا حرج اه ع ش على مر وليس
 للحاضر من في ملك انسان أن يجمعوا الا باذنه ان كان حاضرا الا لا يجوز لاحد التقدم عليه بغير اذنه أو علم رضاه
 وأما اذا لم يكن حاضرا وقد أذن لهم في الصلاة في ملكه من غير نص على الجماعة فلا وجه لامتناع الجماعة حيثئذ
 الا ان زاد زمنها على زمن الصلاة مع الانفراد اه ابن قاسم على ج (قوله لاصفات) أي كالفقه ونحوه من
 القراء والورع والهجرة والسن والنسب اه برماوى (قوله لمن يكون أهلا) أي ولو نحو فاسق فالمراد من
 تصح امامته وان كرهت اه ج اه شوبرى (قوله أيضا لمن يكون أهلا) أي وان كان مغضولا وعليه فلو قال
 لجمع ليتقدم واحد منكم فهل يقرع بينهم أو يقدم أفضلهم أو لكل منهم أن يتقدم وان كان مغضولا لمعوم
 الاذن فيه نظر ولعل الثاني أظهر لان اذنه لواحد منهم تضمن اسقاط حقهم حيث سقطا حقه كان الافضل أولى فلو
 تقدم غيره لم يحرم ما لم تدل القرينة على طلب واحد على ما مر فتنبه اه ع ش على مر (قوله وهذا) أي قوله
 ولمقدم بمكان الشامل لمن هو أهل للإمامة وغيره كما علمت أعم من قوله فان لم يكن أهلا للإمامة الخ اه لكتابته
 * (فصل في شروط الاقتداء وآدابه) *

وتشاحا أقرع بينهما (وأعي
 كصير) لتعارض فضيلتهما
 لان الاعى أخشع والبصير
 أحفظ من النجاسة (وعبد
 فقيه كحر غير فقيه) هو من
 زيادتي وهو ما صححه في
 المجموع وقال السبكي
 عندي ان الاول أولى انتهى
 فان استويا فالمرء ولو ضربا
 أولى من العبد ولو بصيرا
 والبالغ ولو عبدا أولى من
 الصبي ولو حرا أو أفقه (ولمقدم
 بمكان) لاصفات (تقديم)
 لمن يكون أهلا للإمامة وهذا
 أعم من قوله فان لم يكن أهلا
 فله التقديم

* (فصل في شروط
 الاقتداء وآدابه) *

(قوله في شروط الاقتداء) أي زيادة على ما مر في الفصل السابق من اشتراط صحة صلاة الامام في اعتقاد المأموم
 ومن اشتراط أن لا يكون الامام مقتديا وان لا تلزمه الاعادق وان لا يكون أعم من المأموم ولو احتسما لافهذه

أربعة شروط أيضا تضم السبعة المذكورة هنا ولا ترجم مر وج بقولهما فصل في بعض شروط القدوة
وكثير من آدابها وبعض مكروهاتها اه وقوله وآدابها أي الأمور المطلوبة حصولا كفا في قوله وسن أن يقف امام
خلف المقام الخ أو نفيًا كقوله وكره المأموم انفراد الخ فتصدق الآداب بالمكروهات فساوت عبارة الشارح
عبارة العلامةين المذكورة اه لكاتبه (قوله سبعة) وهي عدم تقدمه على امامه في المكان والعلم بانتقالات
الامام واجتماعهما بمكان واحد ونسبة الاقتداء أو الجماعة وتوافق نظم صلاتيهما والموافقة في سنن تفحش المخالفة
فيها فعلا وتركها والتبعية بان يتأخر تحريمه عن تحريم الامام وستأتي اه برماوى (قوله عدم تقدمه) أي يقينا
فلا يضر الشك في التقدم فالمشترط نفيه هو التقدم المتيقن أما المشكوك فيه فلا يشترط نفيه كما سيذكره قوله
ولوشك في تقدمه الخ وقوله فيض الخ بيان للمفهوم وقوله ولا تضر مساواته الخ معطوف على المنطوق فهو من
صوره اذ عدم التقدم يصدق بالمساواة وقوله ولوشك الخ معطوف على المنطوق فهو من صورته أيضا فينبه
ان المشترط نفيه هو التقدم المتيقن كما تقدم ومحل هذا الشرط في غير شدة الخوف كما قاله ابن أبي عسرون
وقال ان الجماعة أفضل وان تقدم بعضهم على بعض وهو المعتمد وان خالفه كلام الجمهور اه شرح مر
وقوله وان خالفه كلام الجمهور أي فقالوا ان الانفراد أفضل اه ع ش عليه (قوله أيضا عدم تقدمه) أي
في الجهة التي صلى اليها ولو جهة مقصده في السفر والمراد بالتقدم كونه متقدما على الامام سواء كان بفعل
نفسه أو بفعل الامام كان تأخر عن المأموم أولا بفعله كما ذكره ان سريرا وسفينة ونقل عن افتاء العلامة الرملي
في الثانية قطع القدوة دون البطلان اه برماوى (قوله بان لا يتقدم) الباء بمعنى الكاف اه ع ش ومثل
القائم الراكع فيما يظهر وبحث بعض أهل العصر ان العبرة في الساجد باصابع قدميه ولا بعده غير ان
اطلاقهم يخالفه اه شرح مر وقوله وبحث بعض أهل العصر يريد حج وعبارته ولم أر لهم كلاما في
الساجد ويظهر اعتبار اصابع قدميه ان اعتمد عليها أيضا والافا خرما اعتمد عليه نظيره امر ثم رأيت بعضهم
بحث اعتبار اصابعه ويتعين حمله على ما ذكرته انتهت وقوله باصابع قدميه هو المعتمد وقوله ولا بعده نقل
سم على المنهج عن الشارح أنه رجع اليه آخره وقوله غير ان اطلاقهم يخالفه أي وان المعتمد بالعقب بان
يكون بحيث لو وضع على الارض لم يتقدم على عقب الامام وان كان مرتفعا بالفعل اه سم على حج اه
ع ش على مر وقول حج والافا خرما اعتمد عليه كأن مراده به الركبتان وفي قل على الجلال وفي السجود
بالركبتين لم اعتمد عليهما اه (قوله بان لا يتقدم قائم الخ) هذه أحوال ثلاثة في المأموم يزاد عليها ما اذا
كان مستلقيا تكون أربعة ومثلها في الامام وأربعة في مثلها بسبعة عشر فاذا كان المأموم قائما لا يتقدم بعقبه
على عشي الامام اذا كان واقفا ولا على اليه اذا كان قاعدا ولا على جنبه اذا كان مضطجعا ولا على رأسه اذا كان
مستلقيا وكذلك كل حال من أحوال المأموم في كل من هذه الأحوال الأربعة للامام اه شيخنا وعبارة
الشو برى والحاصل ان الامام والمأموم اما أن يكونا قائمين أو قاعدين أو مضطجعين أو مستلقين فهذه أربعة
أحوال تضرب في مثلها بالحاصل ستة عشر ضرورة ويزاد ما لو كان المأموم مضطجعا بافذه حالة تضم الأربعة
في أربعة الامام المذكورة فالجموع عشرون صورة وأحكامها لا تخفى على التأمل انتهت وفي قل على
الجلال والضابط في ذلك كله أن لا يتقدم المأموم بجميع ما اعتمد عليه على جزء مما اعتمد عليه الامام سواء انحدا
في القيام أو غيره أو اختلفا اه (قوله بعقبه) أي بجميع كل من عقبه فلا أثر للتقدم ببعض العقب المعتمد على
جميعه ان تصور فيما يظهر ترجيحه من خلاف حكمه ابن الرفعة عن القاضي وعلى الصحة بانها مخالفة لا تظهر
فاشبهت المخالفة البسيطة في الأفعال وبه يفرق بين ما هنا وضرر التقدم ببعض نحو الجنب فيما يأتي لان تلك
مخالفة فاحشة كما هو ظاهر اه حج ولا للتقدم باحدى رجليه ان اعتمد عليه ما قاسا على
الاعتكاف فيما يخرج من المسجد باحدى رجليه واعتمد عليه ما فانه لا ينقطع اعتكافه والايان فيما

شروط (سبعة أحدها) عدم
تقدمه في المكان) بأن
لا يتقدم قائم بعقبه

لو حاف لا يدخل مكانا ودخل باحدى رجليه واعتمد عليهما فانه لا يحتسب اه برماوى فان اعتمد على المتأخرة
فقط فلا يضر بالاولي مما لو اعتمد عليهما وان اعتمد على المتقدمة فقط ضركا وظاهر اه شيخنا ومحل ما تقرر
في العقب وما بعده ان اعتمد عليه فان اعتمد على غيره وحده كاصابع القائم وركبة الجالس اعتبر ما اعتمد
عليه فيما يظهر ولو اعتمد عليه ما صحت القدوة كما اقتضاه كلام البغوي وأفتى به الوالدرجه الله تعالى اه
شرح مر (قوله وهما مؤخر قدميه) عبارة حج والمراد بالعقب ما ينال الارض من مؤخر القدم انتهت (قوله
وان تقدمت أصابعه) ينبغي ان يضر ذلك عند الاعتماد عليها كما حواه الاسنوي وغيره وهو ظاهر اه وفي
الناسري قال أبوزرعة فلم يعتد على شيء من رجليه معا على الارض وتأخر العقب وتقدمت رؤس
الاصابع فان اعتمد على العقب صمخ أو على رؤس الاصابع فلا اه سم على المنهج وقوله على شيء من
رجليه أى من بطونهما فلا ينال في قوله بعد وان اعتمد على العقب الخ اه ع ش على مر (قوله ولا قاعد
باليه) أى ولو كان جالسا للتشهد أو لم يكن راكباً أى ان اعتمد عليهما فان كان الاعتماد على الاصابع فينبغي
اعتبار هادون الالين اه حل ومثله شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ولو كان جالسا للتشهد ظاهر
أخذه غاية انه اذا كان يصلى من قيام اعتبر عقبه في حال قيامه واذا جلس للتشهد اعتبر الالية واذا سجد
اعتبرت أصابع قدميه وهكذا حتى اذا صلى صلاة نفل وفعل بعضهما من قيام وبعضهما من قعود وبعضهما من
اضطجاع اعتبر في التقدم الحالة التي اتى بها لان كل حالة اتى بها يقال صلى قائما قاعدا الخ اه ع ش
على مر وفي قل قوله باليه أى بجميعهما أو بما اعتمد عليه منهما كما علم اه (قوله ولا مضطجع
بجنبه) أى بجميعه أو بعضه ان اعتمد عليه اه حل أى فيضرا التقدم ببعضه اذا كان عريضا على عقب
الامام مثلا وفي حج الاضطجاع بالجانب أى جميعه وهو ماتحت عظام الكف الى الخاصرة فيما يظهر اه
انتهى ع ش على مر (قوله أعم من قوله في الموقف) فيجب ان الاصل بأن مراده بالموقف مكان
الصلاة وسماه بالموقف باعتبار أكثر أحوال المصلى أو بأشرف أحواله وهو الوقوف اه شورى (قوله تبعا
للسلف والخلف) السلف أهل القرون الاول الثلاثة الصحابة والتابعون وأتباع التابعين والخلف من بعدهم
اه شيخنا (قوله فيضرت قدمه) أى يضر في الانعقاد ابتداء والصحة دواما اه شورى وظاهر اطلاقهم انه
لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل والناسي وفي الايعاب نعم بحث بعضهم ان الجاهل يغفر له التقدم لانه عذر
بأعظم من هذا وانما يتجبه في معذور بل بعد محله أو قرب اسلامه وعليه فالناسي مثله اه الان يقال ان الناسي
ينسب لتقصير الغفلة باهماله حتى نسي الحكم اه ع ش على مر (قوله أيضا فيضرت قدمه عليه) أى
على الجديد والقديم لا يضر لكنه يكره كوقوف خلف الصف وحده اه شرح مر (قوله قياسا للمكان على
الزمان) أى بجامع الفحش في كل وقوله المبطله صالحة للمخالفة لا لافعال اه شيخنا ولعل وجه الفحش
خروجه بتقدمه عليه عن كونه تابعا له اه اطف وقال شيخنا ح ف وجه ذلك انه لم يعمد بتقديم المأموم
على الامام في غير شدة الخوف بخلاف مخالفة في الأفعال فانه عهد في أعذار كثيرة يباح له التخلف فيها اه (قوله
ولا تضر مساواته) أى اتفاقا قال العلامة ابن عبد الحق وفي تفريعه الكراهة على ما ذكرنا إشارة الى ما صرح به
الزركشى وغيره من ان مخالفة السنين المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكرهه فيفوت بذلك فضل الجماعة
اذا المكره فيها من هذه الحبيبة يفوت فضيلتها كما أشار اليه الشارح فيما يأتي وليس منه ما يتوهم من صبلة
صف لم يتم ما قبله من الصفوف فلا يفوته بذلك فضيلة الجماعة وان فاته به فضيلة الصف لانه مكره وفي ذلك وقد
تقدم ان ادراك الركعة الاخيرة لا غير هاهن الر كعات أولى من الصف الاول ليدرك الجماعة اتفاقا اه برماوى
ويندب للمأموم تخلفه عن امامه قبل اعرفا فيما يظهر استعمالا للادب واطهار الرتبة الامام عليه ولا يزيد على
ثلاثة أذرع وقد تنس المساواة كإسباتي في القراءة والتأخر كثيرا كما في امرأة خلف رجل اه شرح مر

وهما مؤخر قدميه وان تقدمت
أصابعه ولا قاعد باليتيه ولا
مضطجع بجنبه فتعبري بذلك
أعم من قوله في الموقف (على
امامه) تبعا للسلف والخلف
فيضرت قدمه عليه كتقدمه
بالتحريم قياسا للمكان على
الزمان ولان ذلك أخش من
المخالفة في الأفعال المبطله
ولا تضر مساواته

وقوله ويندب تخلفه قلبه لا عرفا ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذي بعض بدن المأموم بعض بدن الإمام في الركوع أو السجود اه عش عليه (قوله لكنها تكرر) أي وتفتون فضيلة الجماعة كما هو شأن كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة اه حل وقوله وتفتون فضيلة الجماعة أي فيما قارن فيه فان انتفت زالت الكراهة وعادت الفضيلة اه شيخنا وفي عش على مر مانصه وفي ج بعد قول المصنف ولا تضر مساواته الخ * (تنبيه) * من الواضح مما مر ان من أدرك التحريم قبل سلام الإمام حصل فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون لكنها دون من حصلها من أولها بل أوفى أثناها قبل ذلك وان المراد بالفضيلة الغائبة هنا فيما إذا ساواه في البعض السبعة والعشرون في ذلك الجزع وما عداه مما لم يساوه فيه يحصل له السبع والعشرون لكنها متفاوتة كما تقرر وكذا في كل مكروه هنا أمكن تبعيه اه أقول قوله السبعة والعشرون أي التي تخص ما قارن فيه وما يوضحه أن الصلاة في جماعة تزيد على المنفرد بسبع وعشرين صلاة فالركوع في الجماعة يزيد على ركوع المنفرد بسبع وعشرين ركوعا فإذا قارن فيه دون غيره فانت الزيادة المختصة بالركوع وهي السبع والعشرون التي تتعين له فقط دون السبع والعشرين التي تخص الركوع والسجود مثلاً في الجماعة اه * (فرع) * صلى على وصف يقتضي كراهة الصلاة نفسها كالحقن فالوجه فوات فضيلة الجماعة أيضا لا يتجه فوات ثواب أصل الصلاة وحصول ثواب وصفها فليتأمل اه مر اه شوبري (قوله أيضا لكنها تكرر) أي ولو في إمامة النسوة اه برماوى نعم تندب المساواة لإمام عارعة بصراء في ضوء اه قل على الجلال (قوله أيضا لكنها تكرر) أي وتفتون فضيلة الجماعة وان كانت صورتها معتد بها في الجمعة وغيرها حتى يسقط فرضها فلا تنافي وان ظنه بعضهم ويجري ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة اه شرح مر وقوله معتدا بها أي من حصول شعار فيسقط بها فرض الكفاية ويحمل الإمام عنه القراءة والسهو ويحقه سهو إمامه ويضر التقدم عليه بركنين فعليين كما يأتي وغير ذلك عش عليه (قوله ولو شك في تقدمه الخ) عبارة شرح مر فان شك في تقدمه عليه لم تبطل وان جاء من إمامه إذا لاصل عدم البطلان فكان مقدما على أصل بقاء التقدم انتهت (قوله صحت صلاته) ظاهره وان كان الشك حال النية وبوجه بأنه كما لو شك عند النية في انتقاض طهره وقد يفرق ويقال ينبغي أن لا يكون الشك حال النية معتمدا فلا تنعقد حينئذ للتردد في النية والتردد يؤثر فيها وعرضته على شيخنا الطيب لاوى فارتضاه انتهى سم على المنهج والأقرب الأول لأنه لو كان مجرد الشك في النية مانعا من الاعتقاد لا امتنع القدر وقلن تيقن الطهارة وشك في الحدث كان الأصل بقاء الطهارة ولا نظر للاحتمال المخالف للأصل اه عش على مر (قوله وسن ان يقف امام الخ) شروع في الآداب المتعلقة بهذا الشرط وقوله خاف وعند كلاهما متعلق يقف وتعلق الثاني به يفيد تخصيص الخلف بالقرب لان الخلف يصدق بما لا نهاية له فخصه الثاني ولا يصح تعلق الثاني بسن كما قيل لفساد المعنى لان السن وهو الطلب الشرعي من الله تعالى ليس عند الكعبة اه شيخنا (قوله خالف المقام) الأولى امام المقام لان خلف المقام جهة الكعبة وبابه في الجهة الأخرى والمعمل الآن ان الإمام يقف قبالة باب المقام فيكون المقام بين الإمام والكعبة ومقتضى تعبير المستن بخلف ان الإمام يجعل المقام خلف ظهره ويتوجه للكعبة فلا يكون المقام بينها وبينه وهذا خلاف ما عليه العمل كما هو مشاهد لمن رأى تلك المعاهد وقد رأيت في عش على مر مانصه قوله وسن أن يقف امام الخ قال شيخنا زى وظاهر أن المراد بخلفه ما يسمى خلفه عرفا وأنه كلما قرب منه كان أفضل اه ج أقول أشار بذلك الى دفع ما يقال كان المناسب في التعبير أن يقول امام المقام يعني بان يقف قبالة بابه لانه اذا وقف خلف المقام واستقبل الكعبة صار المقام خلف ظهره اه وفي قل على الجلال مانصه قوله خالف المقام أي بحيث يكون المقام بين الإمام والكعبة لان وجهه كان من جهتها اه فانظر قوله كان من جهتها مقتضى ان التعبير بالخلف صحيح بالنظر الى ما كان أولا وان ما هو عليه الآن قد حدث فالتوقف والاشكال

لكنها تكرر كافي
المجموع وغيره ولو شك
في تقدمه صحت صلاته لان
الأصل عدم الفساد (وسن
ان يقف امام خلف المقام
عند الكعبة) تبعاله صلى
الله عليه وسلم وللحجاجة من

انما هو بالنظر اليه وأما بالنظر الى حاله الاول فلا وقفة أصلا كما علمت تأمل (قوله أيضا خلف المقام عند الكعبة) والظاهر انه كلما قرب منه كان أفضل ولا تنظر لتفويت ركعتي الطواف ثم على الطائفتين لانهم ليسوا أولى منه على ان هذا الزمن قصير ويندر وجود طائف حيثئذ فكان حق الامام مقدما اهـ ج اهـ سم (قوله وان يستدير واحولها) قد ورد في الام انه صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة وصلى معه الناس من كل جهة اهـ شوبري (قوله أيضا وان يستدير واحولها) والصف الاول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بما وراء الامام وعلى من في غير جهته وهو أقرب الى الكعبة من الامام اهـ شرح مـ ر وقال بعد قول المتن ولا يضر كونهم أقرب اليها مانصه والاوجه فوات فضيلة الجماعة لهذه الاقربية المذكورة كالأفراد عن الصف اهـ وبين العبارتين منافاة اذ مقتضى الاولى ان الصف الاول يصدق بصفتين جميع الصف المستدير سواء بقي على حاله أو تقدم بعضه في غير جهة الامام وصار أقرب الى الكعبة من الامام والصف الذي يتقدم عليه في غير جهة الامام الى الكعبة ومقتضى الثانية ان هذا المتقدم وكذا بعض المستدير اذا تقدم ليس صفاً أول لانها حكمت بفوات فضيلة الجماعة بالنسبة اليه ما لان تحدى الاولى على انها في بيان من تحصل له فضيلة الجماعة ومقتضى هذا الجمع ان بعض المستدير اذا تقدم الى الكعبة بقية السابق وان الصف الذي يتقدم على المستدير بقية السابق أيضاً ان كلامهما يقال له صف أول ومع ذلك تفوته فضيلة الجماعة وعلى هذا فائدة تسميته صفاً أول حصول فضيلة الصف الاول له لان من المعلوم ان الصف الاول له فضل غير فضل الجماعة هذا ما تبسر بالفهم مع مشاركة شيخنا الشيخ ابراهيم الزمري وهذا أحسن من تدافع كثير وقع هنا في حواشي الشارح وحواشي مـ ر وهو لا يخالف ما نقله سم عن افتاء الشهاب مـ ر وان خالف فهمه منه بقوله وعلى هذا فاذا اتصل المصلون الخ لانه بعيد جدا وخصوصا مع قوله آخر وفي حفظي ان الزركشي ذكر ما يخالف ذلك ولا يخالف أيضا ما ذكره الزيادي بقوله والصف الاول حيثئذ في غير جهة الامام ما اتصل بالصف الاول الذي وراءه لا ما قرب الكعبة اهـ لا يمكن حل كلامه على بيان الصف الاول الذي تحصل له فضيلة الجماعة فلا ينافي ان الصف الاول له بقية تفوته فضيلة الجماعة وأما لو تقدم على المستدير صف آخر في جهة الامام خلفه وكان غير مستدير فان الصف الاول من هذه الجهة هو المتقدم الغير المستدير وأما من حاذاه من المستدير فهو صف ثان فيكون المستدير بعضه صف أول وهو من توجه لغير جهة الامام وبعضه صف ثان وهو من توجه لجهة الامام فمن حاذى هذا المتقدم الغير المستدير اهـ من الرشيدى على مـ ر (قوله ليحصل توجه الجميع اليها) أى الى جميع جهاتها والافلو وقفوا صفاف خلف صف فقد توجهوا اليها وعبارة جـ للتسوية بين الكل في توجههم اليها أو يقال اليها أى مع حصول فضيلة الصف الاول للجميع والافلو وقفوا صفاف خلف صف لم يدرك الجميع فضل الصف الاول وان توجهوا اليها اهـ شيخنا وفي عـ ش على مـ ر مانصه والاستدارة أفضل من الصفوف اهـ (قوله ولا يضر كونهم أقرب اليها الخ) الأقرب اليها به صدق بصورتين الاولى بعض المستدير اذا تقدم في غير جهة الامام وصار أقرب الى الكعبة من الامام مع اتصال بعضه ببعض والثانية ما اذا تقدم على المستدير صف آخر في غير جهة الامام وصار أقرب الى الكعبة من الامام وفي شرح مـ ر مانصه والاوجه فوات فضيلة الجماعة بهذه الاقربية المذكورة كما لو انفرد عن الصف وقد أفتى بفواتها والدرجة الله تعالى اهـ وهو يصدق بكل من صورتين وفي الشوبري مانصه وانظار المساواة هل تفوت بها الفضيلة أيضا كالأقربية أو لا توقف فيه الشيخ ويظهر الثاني لفوات المعنى المقوت عند التقدم وهو الكراهة للخلاف في البطلان اهـ وفي عـ ش على مـ ر مانصه وكتب سم على جـ مانصه قوله ان هذه الاقربية مكرهة الخ انظر المساواة اهـ أقول يحتمل الكراهة أخذ من كراهة مساواته له في القيام المتقدم ويحتمل الفرق بان سبب الكراهة هنا الخلاف القوي وهو متف في المساواة ولم يظهر به مساواة الامام في الرتبة حيث اختلفت الجهة ولعل هذا أقرب ثم رأيت في كلام شيخنا العلامة

يعد وهذا من زيادتي (و) ان
(يستديروا) أى المأمومون
(حولها) ان صلو في المسجد
الحرام ليحصل توجه الجميع
اليها (ولا يضر كونهم أقرب
اليها في غير جهة الامام) منه

الشو برى على المنهج ما وافقه اه (قوله بخلاف الاقرب في جهته) بان يكون ظهر المأموم لوجه الامام وقوله
 أو ظهره الى ظهره أى أو ظهر أحدهما الى جنب الآخر وقوله فان اتحد وجهه ضربان كان وجهه الامام الى
 ظهر المأموم وقوله الى أى جهة شاء أى لانه لا يمكن أن يكون ظهره لوجه الامام اه حل أى لانه لو فعل ذلك
 صار مستدرا للكعبة (قوله بجهته بمجموع جهتي جانبيه) أى جانبي الركن الذي توجه اليه وانظر هل من
 الجهتين الركن المتصلان بالجهتين زيادة على الركن الذي استقبله الامام ولا حتى لا يضر تقدم المستقبلين
 لذلك الركنين على الامام فيه نظر والاقرب الضر فتكون جهة الامام ثلاثة أركان وجهتين من جهات
 الكعبة اه ع ش على مر نقول الشارح بمجموع جهتي جانبيه أى مع الركنين المتصلين بهما اه شيخنا
 وفي ع ش على مر أيضا مانصه أمالو وقف الامام بين الركنين في جهته تلك والركن المتصلان به من
 الجانبين اه (قوله واختلاف جهة) هذاتاً كيد للتشبيه اذ يستفاد منه هذا القيد لان هذا بمعنى قوله في غير
 جهة الامام اه شيخنا (قوله ولو وقف الامام فيها الخ) هذا تمام الاحوال الاربعسة والضابط فيها ان يقال
 بشرط ان لا يكون ظهر المأموم الى وجه الامام حقيقة أو تقديرًا قال شيخنا ولو وقف صف طويل في آخر باب
 المسجد أو خارج صحت صلاة من حاذى بدنه كله جرم الكعبة ويجب انحراف غيره الى عينها والقول بان الجرم
 الصغير كلما بعد كثرت محاذاته فاسد كما لا يخفى لان الذي يكثر بمعنى يتسع انما هو قاعدة الزاوية الحادة من الخططين
 المتقنين على مركزه الخارجين الى غير نهاية وتقدم انه متى كان بين الامام والمأموم أكثر من سمت الكعبة
 بطلت صلاتهما على ما مر ونور ع في ذلك اه برماوى (قوله وسن ان يقف ذكر الخ) التعبير بالوقوف هنا
 وفيها يأتي جوى الى الغالب فلم يصل واقفاً كان الحكم كذلك اه شرح مر (قوله لم يحضر غيره)
 صفة لذكر اه شيخنا (قوله عن عينه) أى وان فاته نحو سماع قراءة على المعتمد اه برماوى وعبارة
 ع ش على مر وأظن مر قرر انه لو كان المأموم اذا وقف على يمين الامام لا يسمع قراءته ولا انتقاله
 ولو وقف على اليسار سمع ذلك وقف على اليسار اه سم على المنهج لكن سيأتى له في قوله وأفضل كل صف
 الخ ما يخالفه فليتأمل ومراده بعدم العلم بانتقاله عدم رؤية فعله اه (قوله عن ابن عباس) هو عبد الله
 والفضل شقيقه وأمه لبابة بنت الحرث وفي ع ش على المواهب مانصه وأم الفضل لبابة بنت الحرث الكبرى
 ولدت للعباس عبد الله وعبيد او عبد الرحمن والفضل وقثم ومعبدا وأم حبيب وأما كثير بن العباس فالأصح ان
 أمه رومية وأما أخت أم الفضل لبابة الصغرى فهي أم خالد بن الوليد وفي اسلامها نظر قاله ابن عبد البر وقال
 ابن سعد اسلمت وبانت اه (قوله يصلى من الليل) أى في الليل أى يصلى نافلة لا تشرع فيه الجماعة وأقر ابن
 عباس على الاقتداء به لبيان الجواز اه ع ش على مر (قوله فأخذ برأى) لعنه بحسب ما اتفق له صلى
 الله عليه وسلم والافتحويل الامام للمأموم لا يتقيد بذلك بدليل الرواية الاثنية فأخذ بايدنا الخ وأنه لما كان
 صغيراً وهو يلزم منه قصر سهل عليه تناول رأسه دون يده مثلاً وأن ذلك خصوصية له صلى الله عليه وسلم لما هو
 ظاهر ان ذلك يتعذر على غيره اه ع ش على مر ويؤخذ من الحديث انه لو فعل أحد من المقتدين خلاف
 السنة استحب للامام ارشاده اليها بيده أو غيرها ان وثق منه بالامتنال ولا يبعد أن يكون المأموم في ذلك مثل
 الامام في ارشاد غيره ولو الامام ويكون هذا مستثنى من كراهة الفعل القليل وفي المجموع والتحقيق انه لو
 وقف عن يساره أو خلفه نيب التحول الى اليمين والافحوله الامام ومقتضاء عدم الفرق بين الجاهل وغيره وهو
 الاقرب وان اقتضى كلام المذهب اختصاصه به اه شرح مر (قوله ويتأخر قليلاً) أى عرفاً اه شرح مر
 ولا يتوقف حصول السنة على زيادة القرب بحيث يحاذى بعض بدن المأموم بعض بدن الامام في الركوع
 أو السجود اه ع ش عليه (قوله أيضاً وان يتأخر قليلاً) هاتان سنتان التأخر وكونه قليلاً أى بقدر
 ثلاثة أذرع فأقل فلو قام عن يساره أو خلفه أو ساواه أو زاد في التأخر عليها فاته فضيلة الجماعة اه شيخنا

اليها في جهته لا تنفاه تقدمهم
 عليه ولان رعاية القرب
 والبعد في غير جهته مما
 يشق بخلاف الاقرب في
 جهته فيضر فلو توجه الركن
 بجهته بمجموع جهتي جانبيه
 فلا يتقدم عليه المأموم
 المتوجه له أو لاحدى جهتيه
 (كما) لا يضر كون المأموم
 أقرب الى الجدار الذي توجه
 اليه من الامام الى ما توجه
 اليه (لو وقفاً فيها) أى الكعبة
 (واختلاف جهة) كأن كان
 وجه المأموم الى وجه الامام
 أو ظهره الى ظهره فان اتحدا
 جهة ضر ذلك ولو وقف
 الامام فيها والمأموم خارجها
 جازوله التوجه الى أى
 جهة شاء ولو وقف بالعكس
 جاز أيضاً لكن لا يتوجه
 المأموم الى الجهة التي توجه
 اليها الامام لتقدمه حيثئذ
 عليه (و) سن (ان يقف
 ذكر) ولو صلياً لم يحضر غيره
 (عن عينه) أى الامام لخبر
 الشيخين عن ابن عباس قال
 بت عند خاتى ميمونة فقام
 النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلى من الليل فقامت عن
 يساره فأخذ برأى فأقامنى
 عن عينه (و) ان (يتأخر)
 عنه

ان كان الامام مستورا (قليل) استعمالا للادب
 واطهار الرتبة الامام على
 رتبة المأموم (فان جاء)
 ذكر (آخر احرم عن
 يساره ثم) بعد احرامه (يتقدم
 الامام او يتأخران في قيام)
 لافي غيره كقعود وسجودا
 لا يتأتى التقدم والتأخر فيه
 الا بعمل كبير والظاهر ان
 الركوع كالقيام وقول في
 قيام من زيادتي (وهو) أي
 تأخرهما (أفضل) لخبر
 مسلم عن جابر قال قام رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يصلي
 فقامت عن يساره فأخذ
 بيدي حتى أدارني عن يمينه
 ثم جاء جابر بن صخر فقام
 عن يساره فأخذ بأيدينا
 جميعا حتى أقامنا خلفه ولان
 الامام متبوع فلا ينتقل
 من مكانه هذا (ان أمكن)
 أي كل من التقدم والتأخر
 فان لم يمكن الا أحدهما الضيق
 المكان من أحد الجانبين
 فعمل الممكن لتعينه طريقا
 في تحصيل السنة والتقيد
 بذلك من زيادتي (و) ان
 (يصطف ذكران) ولوصيين
 أو رجلا وصياجا معا
 أو مرتين (خلفه)

(قوله ان كان الامام مستورا) خرج العاري وسيأتي تفصيله في كلامه بما يعلم منه انه لا ينبغي للاقتصار على
 التقييد بالاستور بل العاري في بعض أحواله كذلك فليستظر اه سم (قوله قليلا) بان لا يزيد ما بينهما
 على ثلاثة أذرع وكتب أيضا بان يخرج عن المساواة وتزيد المرأة على ذلك اه حل وعبرة الشوبري
 والمراد بالقليل ان يخرج عن المحاذاة بدليل ما يأتي ان الثاني يحرم عن يساره ثم يتقدم الامام أو يتأخران
 لثلاثة أذرع أو نحوها خلافا لما في قومه لان ذلك انما هو في الصف خلفه ولو كان مثله لم يحتج الى تقدمه ولا
 تأخرهما اه ايعاب انتهت (قوله أحرم عن يساره) أي ان أمكن أي والابن لم يكن يسار محل أحرم خلفه ثم
 يتأخر اليه من هو على اليمين فان خالف ذلك كره وفاته فضيلة الجماعة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نعم ان عقب
 تحرم الثاني تقدم الامام أو تأخرهما بالا فضياتها والا فلا تحصل لواحد منهما اه شرح مر وقوله فان خالف
 ذلك كره الخ ظاهره انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل ولو قيل باعتقار ذلك في حق الجاهل وان بعده
 بالاسلام وكان مخالفا للعلماء وانه لا تفوته فضيلة الجماعة لم يكن بعيدا لان هذا مما ينبغي ولا يخالف ما تقدم
 عن الايعاب في التقدم على الامام من انه لا يضري حق الجاهل حيث عذر اه ع ش عليه وقوله والا فلا تحصل
 لواحد منهما أي وان حصل التقدم أو التأخر بعد ذلك حيث انتفت العقبة وظاهره ان فضيلة الجماعة تنفي في
 جميع الصلاة وان حصل التقدم أو التأخر بعده وهو مشكل وفي فتاوى والده في محل آخر ما يخالف ذلك فليراجع
 اه رشدي (قوله عن يساره) بفتح الباء أفصح من كسرهما وعكسه ابن دريد اه شوبري (قوله ثم بعد
 احرامه الخ) أما اذا تأخر من عن اليمين قبل احرام الثاني أو لم يتأخر أو تأخر في غير القيام فيكره اه ج اه
 سم (قوله ثم يتقدم الامام) ظاهره استمرار الفضيلة لهما بعد تقدم الامام وان داما على موقفهما من غير ضم
 أحدهما الى الآخر وكذا لو تأخر أو لا بعده لطلبه هنامهما ابتداء فلا يخالف ما سيأتي اه برماوي (قوله
 يتقدم الامام أو يتأخران) لو لم يتقدم ولا تأخر كره وفاته فضيلة الجماعة كما هو ظاهر لكن هذا واضح
 بالنسبة للمأموم أما الامام فهل تثبت الكراهة وفوات الفضيلة في حقه أيضا حيث أمكنه التقدم أولا ولا نسلم
 ان طلب ما ذكر لمصلحة المأموم فقط بل لمصلحته هو أيضا فليتأمل ويجري التردد المذكور فيمألو وقف المأموم
 عن يسار الامام أو أمكنه تحويله الى اليمين أو انتقاله هو بحيث يصير المأموم عن يمينه اه ابن اه شوبري
 (قوله كقعود) أي ولو عاجز عن القيام اه حل (قوله والظاهر ان الركوع الخ) عبارة شيخنا ويلحق به
 يعني بالقيام الركوع كما يحسنه الشيخ خلافا للبلقيني انتهت وجرى عليه ج في شرح المنهاج أيضا وخالف في
 شرح الارشاد فجرى على مقالة البلقيني اه شوبري ومثل الركوع الاعتدال لانه قيام في الصورة اه ع ش
 على مر (قوله جابر بن صخر) هو أبو عبد الله جابر بفتح الجيم وتشديد الباء الموحدة وآخره راء ابن صخر بن
 أمية الانصاري الصحابي شهد العقبة وداروا أحدوا والمشهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يبعثه
 خارصا الى خيبر المتوفى بالمدينة سنة ثلاثين اه برماوي (قوله لضيق المكان الخ) أي أو كان بحيث لو تقدم
 الامام سجد على نحو تراب يشوه خلقته أو يفسد ثيابه أو يضحك عليه الناس اه ع ش على مر (قوله
 فعل الممكن لتعينه الخ) أي فان لم يفعل التقدم أو التأخر من أمكنه دون الآخر فهل تفوت الفضيلة عليه
 دون من لم يمكنه تقدم ولا تأخر لعدم تقصيره أو تفوته ما معاقبه نظروا الا قرب الاول لاسر من عدم تقصير من
 لم يتمكن اه ع ش على مر (قوله وان يصطف ذكران خلفه الخ) هذا مقابل قوله وان يقف ذكر عن
 يمينه اذ الغرض انه حضر وحده كما يفسد به الشارح فيما سبق اه شيخنا وفي البرماوي والاولى كون الحر
 أو البالغ منهما في جهة اليمين اه وسئل الشهاب الرمي عما أفتى به بعض أهل العصر انه اذا وقف صف قبل
 اتمام ما امامه لم تحصل له فضيلة الجماعة هل هو معتمد أولا فأجاب بانه لا تفوته فضيلة الجماعة بوقوفه المذكور
 وفي ابن عباد الحق ما وافقه وعبارته ليس منه كما قد يتوهم صلاة صف لم يتم ما قبله من الصفوف فلا تفوت بذلك

فضيلة الجماعة وان فأت فضيلة الصف اه وعليه فيكون هذا مستثنى من قولهم مخالفة السنن المطلوبة في الصلاة من حيث الجماعة مكرهة متفوتة للفضيلة اه ع ش على م ر ثم قال بعد ذلك ويسن ان لا يزيد ما بين كل صفين والاول والامام على ثلاثة أذرع ومتى كان ما بين صفين أكثر من ثلاثة أذرع كرهه للداخلين ان يصطفوا مع المتأخرين فان فعلوا لم يصلاو فضيلة الجماعة * (فرع) * لو اصطف جماعة خلف الامام فباء آخرون وفقوا بين الامام ومن خلفه فهل يحرم عليهم ذلك انقروا بينهم على المقتدين فضيلة الصف الاول أو يكرهه قال شيخنا العلقمي بالحرمة وتبعه الزيادي ثم قال رأيت في العباب ما يدل على الكراهة قال الزيادي ويمكن حله على ما اذا زاد ما بينهم وبين الامام على ثلاثة أذرع لتقصيرهم حينئذ وحل الاقتداء بالحرمة على ما اذا كان بينهم وبين الامام ثلاثة أذرع فاقبل انتهى (قوله كك امرأة) أي ولو زوجة أو محرما اه حل ومثله شرح م ر (قوله فاكتر) يمكن رجوعه للمسئلةتين قبله وهو أفيد وان كان المتبادر رجوعه للثانية اه شيخنا (قوله ولو جاء ذكر أو امرأة الخ) ظاهره وان كانت المرأة محرمة للذكر وهو موافق لما قدمه في قوله ولو محرما أو زوجة وهو ظاهر لاختلاف الجنس وعبارة عميرة ولو كانت المرأة محرما للرجل فالظاهر أنهم ما يصفان خلفه اه ع ش على م ر (قوله صفنا خلفه) أي بحيث يكونان محاذيين لبدنه وقال المحقق المحلى أي فاما صفا اه وهذا الحل منه يقتضي ان يقرأ قول الشارح صفا بفتح الصاد مبنيا للفاعل وهو جائز كبنائه للمفعول فان صف يستعمل لازما ومتعديا فيقال صفقت القوم فاصطفوا ووصفوا اه مصباح بالمعنى اه ع ش على م ر (قوله صفنا خلفه) والمرأة خلفهما وحينئذ يحصل لكل فضيلة الصف الاول لجنسه اه حل (قوله والخني خلفهما) أي لاحتمال الانوثة وقوله والمرأة خلف الخني أي لاحتمال الذكورة اه حل (قوله أيضا والخني خلفهما) أي بحيث يحاذيهما لكن قضية قوله لاحتمال الخ ان الخني يقف خلف الرجل وصدق عليه أنه خلفهما اه ع ش على م ر (قوله وان يقف خلفه رجال الخ) وأفضل صفوف الرجال أولها اه شرح م ر وظاهره وان اختصر غيره من بقية الصفوف بفضيلة في المكان كأن كان في أحد المساجد الثلاثة والصف الاول في غيره والظاهر خلافه أخذ من قولهم ان الاثر ادى في المساجد الثلاثة أفضل من الجماعة في غيره وكلو كان في الصف الاول ارتفاع على الامام بخلاف غيره والظاهر ان الذي يليه أفضل أيضا بل ينبغي ان الذي يليه هو الاول لكراهة الوقوف في موضع الصف الاول والحالة ما ذكر اه ع ش عليه (قوله أيضا وان يقف خلفه رجال الخ) وأفضل صفوف الرجال الخلف أولها ثم الذي يليه وهكذا وأفضل كل صف عينه وان كان الثاني ومن اليسار يسمع الامام ويرى افعاله خيلا فالبعضهم حيث ذهب الى أنه أفضل حينئذ من الاول ومن اليمين الخالي من ذلك معلاله بان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة مقدمة على المتعلقة بمكانها ويرده ان في كل من الصف الاول ومن جهة اليمين من صلاة الله وملائكته على أهلها ما يفوق سماع القراءة وغيره ولما في الاول أخذ امامهم من توفر الخشوع ما ليس في الثاني لاستغاثهم عن امامهم والخشوع روح الصلاة يفوق سماع القراءة وغيره أيضا فافيه متعلق بذات العبادة أيضا ويسن سد فرج الصفوف وان لا يشرع في صف حتى يتم الاول وان يسمع لمن يريد جميع ذلك سنة لا شرط فلو خالفوا صحب صلاتهم مع الكراهة وصلاة الجنائز تستوي صفوفها في الفضيلة عند اتحاد الجنس لاستحباب تعدد الصفوف فيها شرح م ر ببعض تصرف وقوله وأفضل كل صف عينه أي بالنسبة لمن على يسار الامام اما من خلفه فهو أفضل من اليمين كما نقل عن شرح العباب للحج لكن ظاهر كلام الشارح بخلافه وهو ظاهر وقوله حتى يتم الاول أي واذا شرعوا في الثاني ينبغي ان يكون وقوفهم على هيئة الوقوف خلف الامام فاذا حضر واحد وقف خلف الصف الاول بحيث يكون محاذيا ليمين الامام فاذا حضر آخر وقف في جهة يساره بحيث يكونان خلف من يلي الامام وقضية قوله حتى يتم الاول ان عاجرت به العادة من الصلاة في بحرة وواق ابن معمر بالجامع الازهر ان الصف

كأمرأة فأكثر) ولو جاء ذكر
وامرأة قام الذكر عن يمينه
والمرأة خلف الذكر أو ذكران
وامرأة صفنا خلفه والمرأة
خلفهما أو ذكر وامرأة
وخني وقف الذكر عن يمينه
والخني خلفهما والمرأة
خلف الخني (وان يقف
خلفه رجال)

الاول يكدل ولو بالوقوف في الصحن وداخل الرواق فلا يشرعون في الثاني الا بعد تكميل الاول وان امتد الى آخر المسجد من جهتي الامام وقد يقال اختيار هذا الموضع للصلاة ينزل منزلة مسجد مستقل فلا يعتبر ما اتصل به من الصحن والرواق وهو الظاهر لانهم لو وقفوا في محل واسع كالبرية اعتبر منها ما هيؤه اصلانهم دون ما زاد وان كان مساويا في الصلاحية لما اصابه بل أو أصح وقوله وأفضل صفوف الرجال الخ وأما صفوف النساء فأفضلها آخرها لبعده عن الرجال وان لم يكن فيهم رجل غير الامام سواء كن اثنا عشر أو ثمانين فقط أو البعض من هؤلاء والبعض من هؤلاء فالأخير من الخنثى أفضلهم والأخير من النساء أفضلهن وقوله صحت صلاتهم مع الكراهة أي ومقتضى الكراهة فوات فضيلة الجماعة كما يصرح به قوله قبل ويجري ذلك في كل مكروه من حيث الجماعة المطلوبة وقوله وصلاة الجنائز تستوي صفوفها ظاهرة وان زادت على ثلاثة فليراجع ما في الجنائز وعبارته ثم بعد قول المصنف وسن جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر لخير من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد أوجب أي حصلت له المغفرة ولهذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الأفضلية كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم ينبغي ان الاول بعد الثلاثة أكد حصول الفرض بها وان لم يجعل الاول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة اه ع ش عليه ولا يمنع الصف تحلل نحو منبراه شرح مر أي حيث كان من بجانب المنبر محاذيا لمن خلف الامام بحيث لو أزيل المنبر ووقف موضعه شخص مثلا صار الكل صفوا واحدا اه ع ش عليه (قوله لأفضلهم) أي شأنهم ذلك حتى لو كان الصبيان أفضل منهم بعلم أو غيره فان الرجال تقدم أيضا ه شيخنا وفي حل قوله لأفضلهم أي بالبلوغ اه وفي ع ش على مر مانصه قوله وتقف خلفه الرجال قال ج ولو أرقاء كما هو ظاهر ثم قال أي ج وظاهر تعبيرهم بالرجال تقديم الفساق اه وقال سم عليهم واجتمع الاحرار والارقاء ولم يسعهم صف واحد فيجبه تقديم الاحرار لانهم أشرف نعم لو كان الارقاء أفضل بنحو علم وصلاحيه فنيته نظر ولو حضروا قبل الاحرار فهل يؤخرون للاحرار فيه نظر اه وقوله ففيه نظر مقتضى مانصه له عن شرح العباب لحج من ان القوم اذا جاؤا معا ولم يسعهم صف واحد ان يقدم هنا بما يقدمون به في الامامة تقديم الاحرار مطلقا وقوله في الثانية فيه نظر أي والا قرب انهم لا يؤخرون كما أن الصبيان لا يؤخرون للبالغين اه (قوله نصيبان) بكسر أوله وحكى ضمه اه أي عاب اه شوبري (قوله اذا استوعب الرجال الصف) أي وان لم يكونوا متضامين بل وقفوا على وجه بحيث لو دخل بينهم الصبيان لو سعهم وقوله والأي بان كان في الصف خلاء ليس فيه أحد من الرجال وهذا يندفع ما في كلام زى من تضعيف قول الشارح وظاهر الخ اه ع ش وفي البرماوى قوله اذا استوعب الرجال الصف المعتمد انه ان كان فرجة بالفعل في صف الرجال ثم بالصبيان وان كان كاملا صورة لكن بحيث لو دخل بينهم الصبيان وسعهم لم يدخلوا ووقفوا خلف الرجال وعلى ذلك يحمل كلام الشارح فلا حاجة لما ذكره زى من التضعيف اه وهذا المعتمد هو الذي رجع اليه مر وأفتى به بعد ان كان أفتى بأنه اذا كان صف الرجال كاملا صورة لكنه بحيث لو دخل الصبيان بين الرجال لو سعهم يكمل بالصبيان اه من ابن قاسم وعبارة شرح مر وأما اذا كان تاما لكن كان بحيث لو دخل الصبيان معهم فيه لو سعهم فالوجه تأخيرهم عنه كما اقتضاه اطلاق الاصحاب خلافا للاذرى انتهت (قوله والاكمل بهم أو ببعضهم) ويقفون على أي صفة اتفقت لهم سواء كانوا في جانب أو اختلطوا بالرجال اه ع ش على مر (قوله لخنثى) أي وان لم يضق صف الصبيان ولا يكمل بهم سم لاحتمال ذكورهم وقوله ففساء أي وان لم يضق صف الخنثى ولا يكمل بهم لاحتمال ذكورهم اه زى ويقدم منهن البالغات على غيرهن اه حل (قوله ليليني) قال الطيبي من حق هذا اللفظ ان تحذف منه الباء لانه على صيغة الامر وقد وجد بآيات الباء وسكونها في سائر كتب الحديث والظاهر انه غلط اه عقود الزبرجد اه شوبري (قوله أولوا الاحلام) جمع حلم بضم الحاء المهملة وسكون اللام يعني الاحلام أي وقتهم وهو البلوغ وقيل جمع حلم بكسر الحاء بمعنى الرفق في الامر

لأفضلهم (فصبيان)
لانهم من جنس الرجال
وظاهر ان محله اذا استوعب
الرجال الصف والاكمل بهم
أو ببعضهم (خنثى) لاحتمال
ذكورهم وذكورهم من
زيادتي وصرح به في التحقيق
ونظيره (فساء) والاصل في
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
ليليني منكم أولوا الاحلام
والنهي ثم الذين يلونهم

والتأني فيه ويلزمه البلوغ عادة اه برماوى (قوله ثلاثا) أى بعد المرة الاولى واحدة أعنى قوله ليليني منكم
أول الاحلام فالمراد انه قال ثم الذين يلونهم مرتين مع هذه هذا هو المراد وانما كان هذا مراد الا انه لم يكن في
زمنه تخاتى وكان حق التعبير في الثالثة التى المراد منها النساء ان يقال ثم اللاتي يلينهم وانما عبر بالذين وروا
جمع الذكور لمشاكلة المرة الثانية الواقعة على الصبيان اه شيخنا (قوله بتشديد النون) وهى اما نون التوكيد
الثقيلة مع حذف نون الوقاية أو الخفيفة مع بقاء نون الوقاية وادغامها فيها والفعل مجزوم بحذف الياء اه برماوى (قوله
الياء ومحوه حزم بلام الامر وأما مع التخفيف فالنون للوقاية والفعل مجزوم بحذف الياء اه برماوى (قوله
وبحذفها) أى الياء ووجه الاولى أى اثبات الياء مع الجازم وهو لام الامر ان الفعل مبنى فتح آخره وهو الياء
لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المدغمة في نون الوقاية فهو في محل جزم ووجه الثانية أن حذف الياء
واضح لانه معتل الآخر فحذف حرف العلة وهو الياء للجازم والنون للوقاية قال ج وأخطار رواية ولغتمن
ادعى ثالثة وهى اسكان الياء وتخفيف النون وفيه نظر لان اثبات حرف العلة مع الجازم لغة لبعض العرب جائز
في السعة عند بعضهم وان كان مقصورا على الضرورة عند الجمهور اه حل وتنظيره انما هو في دعوى ج الغلط
لغة وأما دعواه الغلط رواية فينظر فيه بما تقدم في الشورى عن الطيبي من ان الياء ثابتة مع سكونها وتخفيف
النون في سائر كتب الحديث (قوله بضم النون) أى في كل من المفرد والجمع وفي المصباح والنهاية العقل لانها تنهى
عن القبح والجمع نهى مثل مدية ومدى اه (قوله لم يؤخروا من مكانهم) أى وان كان حضور الرجال قبل احرام
الصبيان اه حل (قوله أيضا لم يؤخروا) أى ندبهم لم يخف من تقدمهم على من خلفهم فتنة والا أخر واندبا كما هو
ظاهر لما فيه من دفع المفسدة اه ع ش على مر (قوله بخلاف من عداهم) أى فانهم يؤخرون ولو بعد
الاحرام لكن بافعال قبله وفي كلام بعضهم ان كلامهم مفروض فيما اذا كان قبل الاحرام فان كان بعد ذلك
لم يؤخروا اه حل وعبارة ع ش على مر * (فرع) * لولم يحضر الرجال حتى اصطف النساء خلف الامام
وأحر من هل يؤخرون بعد الاحرام ليتقدم الرجال أولا فيه نظروا بظاهر الثاني وفاقا لم ثم رأيت في شرح
العباب لشيخنا عن القاضي ما يفيد خلافه اه سم على المنهج أقول والاقرب الاول حيث لم يترتب على
تأخيرهن افعال مبطله اه (قوله وان تقف امامتهن) قال الرازى أنه لانه القياس كما ان رجلا تأنيث رجل وقال
القونوى بل القياس حذف التاء اذ لفظ امام ليس صفة قياسية بل صيغة مصدر أطلق على الفاعل فاستوى
المذكر والمؤنث فيها وعليه فأتى بالتاء لئلا يتوهم ان امامتهن المذكور كذلك اه ج اه شورى ومثله شرح مر
(قوله وسطهن) المراد ان لا يتقدم عليهن وايس المراد استواءهن على عيניהن وبارها في العدد خلافا لما توهمه
بعض ضعفة الطلبة اه ع ش على مر وعبارة الشورى قوله وسطهن أى مع تقدم يسير بحيث يمتاز عنهن
ويخالفتهن مكرهة مطبوعة لفضيلة الجماعة اه شرح مر انتهت فان لم يحضر الامراء فلفظ وقت عن عيניה
أخذ مما تقدم في الذكور اه ع ش على مر (قوله بسكون السين أكثر من فتحها) أى عملا بالقاعدة
في ان متفرق الاجزاء كالناس والدواب يقال بالسكون وقد تفتح وفي متصل الاجزاء كالرأس والدار يقال بالفتح
وقد تسكن والاول طرف والثاني اسم اه حل وفي الرشيدى على مر مانصه قوله بسكون السين أى
ليكون طرفا ذهوب فتحها اسم على المشهور ونحو ضربت وسطه لكن قال الفراء اذا حسنت فيه بين كان طرفا
نحو قعدت وسط القوم وان لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسك قال ويجوز في كل منهما التسكين والتحريل
لكن السكون أحسن في الطرف والتحريل أحسن في الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما
ويجعلونهما طرفين الا ان تعبطا قال يقال وسطا بالسكون في المتفرق الاجزاء نحو وسط القوم ووسطا بالتحريل
فيما لا تفرق أجزاءه نحو وسط الرأس اه (قوله رواهما) أى فعلى عائشة وأم سلمة اه حل (قوله أم
عراء) ليس بقيد بل مثلهم المستورون ومن بعضهم مستور وبعضهم عار كما هو ظاهر اه شورى وقوله

ثلاثا وامسلم وقوله ليليني
بتشديد النون بعد الياء
وبحذفها وتخفيف النون
روايتان والنهى جمع نهية
بضم النون وهو العقل فلو
حضر الصبيان أولا واستوعبوا
الصف ثم حضر الرجال
يؤخروا من مكانهم بخلاف
من عداهم (و) أن تقف
(امامتهن وسطهن) بسكون
السين أكثر من فتحها كما
كانت عائشة وأم سلمة تفعلان
ذلك رواه البيهقي بإسنادين
صححين فلو أمهنت غير امرأة
قدم عليهن وكامرأة عار أم
عراء

بصره في ضوء كل منهما اقدم معتبرا اذا كانوا كلهم عيانا او كانوا في ظلمة فيتقدم امامهم عليهم كافي شرح مر
(قوله ايضا م عراة) هذا اذا امكن وقوفهم صفا والوقوفوا صفا مع غض البصر وجوبا اه سلطان واذا
اجتمع الرجال والنساء والجوع عراة لا يقفن معهم لافي صف ولا في صفين بل يتحين ويجلس خلفهم ويستدبرون
القبلة حتى يصلي الرجال وكذا عكسه فان امكن ان تتواري كل طائفة بمكان حتى تصلي الطائفة الاخرى
فهو افضل كما ذكر ذلك في المجموع اه شرح مر وقوله لا يقفن معهم انظر هل ذلك على سبيل الوجوب
او الندب فيه نظر والاقرب الثاني ويؤمر كل من الفريقين بغض البصر وقوله فهو افضل أي من جلوسهن
خلف الرجال واستدبارهن القبلة اه ع ش عليه (قوله بصراء) عبارة شرح مر فيهم بصيرا انتهت وهي احسن
(قوله سن المذكورات) أي المسائل المذكورات وجعلتها عشرة اولها قوله ويستدبروا حولها واخرها قوله
وامامتهن وسطهن (قوله وكره لما موم انفراد) أي ابتداء ودواما وكرهاته لا تفوت فضيلة الجماعة بل
فضيلة الصف عند بعضهم وعليه فلا ينظر ما الفرق بينهما وبين ما تقدم فيما لو جاء شخص ووقف عن يسار الامام
فان الكراهة في ذلك انما هي من حيث الجماعة وتقدم عن شيخي ان الانفراد عن الصف مفوت لفضيلة
الجماعة وسيأتي في الشرط السابع من شروط الاقتداء في هذا الشرح نقلا عن الزرعي شيخي ان سائر
المكر وهات المفعولة مع الجماعة مفوت لفضيلة الجماعة كالانفراد عنهم اذ المكروه لا ثواب فيه اه حلي
* (فرع) * وقف شاذلي بين حنفين مسافرجهما كره ولم تحصل له فضيلة الجماعة لاعتقاده فساد صلاتهما
قوله في الخادم ونظر فيه حج فليراجع وينبغي انه ليس مثله ما لو علم تركهما قراءة الفاتحة لان فعل المخالف
لكونه عن تقليد صحيح ينزل منزلة السهو والشافعي اذا ترك الفاتحة سهوا لا تبطل صلاته بمجرد الترك وانما تبطل
بالسلام وعدم التدارك وحيث ان الشافعي يرى صحة صلاة الحنفي مع ترك القراءة فتحصل له الفضيلة لعدم اعتقاده
ما ينافيها بخلافه مع المسرفانه وان نزل منزلة السهو فهو مما يبطل عمده وسهو عندنا فكان كالمفرد اه ع ش على
مر (قوله من جنسه) خرج بالجنس غيره كأمراء ونساء أو خنثى ولا خنثى فلا كراهة بل يتدب كما علم مما مر
اه شرح مر (قوله عن أبي بكر) واسمه نعيم بن الحارث بن كادة بفتح الكاف واللام الثقفي الصحابي جاء
على ناقه يوم حصر النبي صلى الله عليه وسلم المشركين بالطائف فأسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أنت أبو
بكرة روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة واثمان وثلاثون حديثا وروى عنه ابنه عبد الله ومسلم
وغيرهما وكان من الفضلاء واعتزل يوم الجمل المتوفى بالبصرة سنة احدى أو اثنتين وخمسين اه برماوى واسم
ذلك الجمل عسكر وكان القتال من ارتفاع النهار يوم الخميس الى صلاة العصر لعشر ليال خلون من جمادى
الاخرة وقطع على خطاهم ذلك الجمل سبعون يدا من بني ضبة وقبل ثلاثة عشر الفا وقبل غير ذلك ولما ظهر على
رضي الله تعالى عنه جاء الى عائشة رضي الله تعالى عنها فقال غفر الله لك قالت والله ما أردت الا اصلاح
ثم أتر لها بدار البصرة وأكرمها واحدا من مهاجرتها الى المدينة في أربعين امرأة من ذوات الشرف وشيعتها
هو وأولاده رضي الله عنهم أجمعين اه عيني فكانت هذه الواقعة بين عائشة ومن معها وبين علي ومن معه على
باب البصرة سنة ست وثلاثين بعد مقتل عثمان وأضيفت الواقعة الى الجمل لكون عائشة كانت حال الواقعة
راكبة عليه وعمر من تحتها وسبها ان الزبير وطليحة وغيرهما من كبار الصحابة خرجوا مع عائشة لطلب قتلة
عثمان وإقامة الحد عليهم لم لا قتال على لانه لا خلاف أن عليا كان أحق بالامامة من جميع أهل زمانه وكان
قتله عثمان لجوا الى علي فرأى انه لا يسلمهم للقتل حتى يسكن حال الامه ويجري الامور على ما أوجب الله فكان
ما قدر الله مما جرى به القلم اه قس طلائى (قوله فذكره) يحتمل قراءته بضم الذال المعجمة وفتحها
فلما راجع الرواية وكل منها ما صحح والمتبادر من قوله زادك الله حرصا الفتح وقوله ولا تعد بفتح التاء
الفوقية وضم العين اه ع ش (قوله زادك الله حرصا) أي على ادراك الجماعة أو الركعة اه شيخنا

بصره في ضوء وذكر
سن المذكورات من زيادتي
(وكره لما موم انفراد) عن
صف من جنسه لخبر البخاري
عن أبي بكر انه دخل
والنبي صلى الله عليه وسلم
را كع فر كع قبل أن يصل
الى الصف فذكر ذلك له
صلى الله عليه وسلم فقال
زادك الله حرصا ولا تعد بل
يدخل الصف ان وجد سعة
بفتح السين ولو بلا خلاء عن
صف بأن يكون بجبث لو
دخل بينهم لوسعه بهم بل له ان
يخرق الصف الذي يليه فما

وقوله ولا تعد قبل الى الاحرام خارج الصف وقبل الى تأخير الصلاة الى هذا الوقت وقبل الى اتيان الصلاة مسرعا
 اه شورى (قوله اليها) أى الى السعة وان لم تكن فرجة والمعتمد انه لا يخرق الا للفرجة لا للسعة التي
 ليس فيها فرجة اه من خطب بعض الفضلاء وعبارة الرشيدى على مر تفرج ما اذا لم تكن فرجة لكن هنالك
 ما لو وقف فيه لوسعه فلا يخطئ فيه لعدم التقصير وهذا ما اقتضاه ظاهر التحقيق وسوى الشهاب ج
 بينهما بما تبعه الجميع فليتنبه انتهت (قوله لتقصيرهم بتركها) فلو عرضت فرجة بعد كمال الصف في أثناء
 الصلاة فتقتضى تعليمهم بالتقصير عدم الخرق اليها ويحتمل غيره اه شرح مر وقوله فلو عرضت فرجة الخ أى
 بأن علم عرضها لم لو وجدها ولم يعلم هل كانت وجوده قبل أو طرأت فالظاهر انه يخرق ليهما اذا لا اصل عدم
 سد هاسما اذا كان ذلك من أحوال الماء وبين المعتادة لهم * (فرع) * لو جهل هذا الحكم لم يعد ان يسئل من علم
 بجهله من أهل الصف التأخر اليه اه مر اه سم على المنهج ومفهوم تقييده بالجهل عدم سنه مع العلم
 وتوجهه بأنه الذى فوت على نفسه اه ع ش عليه (قوله كازعمه بعضهم) هو الاسنوى قال الاذرى ولو
 دخل رجل وقد كملت صفوف النساء وفي صفوف الرجال فرجة فهل له خرق صفوفهن التى لا سعة فيها أم لا لما
 فيه من مزاحتهن وغيرها ولا تقصير منهن ويحتمل الجواز لما في وقوفه خلفهن من الكراهة والوقوع في
 الخلاف ويحتمل ان يغفر له ذلك في صف أو صفين وهذا أحسن اه والاوجه ان لا يخرق مطلقا لعدم
 تقصيرهن ونحوه المفسدة قال ومن هنا يعلم منه انه لا خلاف في صحة صلاته حيثئذ اه ايعاب اه شورى
 (قوله وانما يتقيد به تخطى الرقاب) أى وهو المشى بين القاعدتين وأما خرق الصفوف فهو المشى بين الصفين
 وهذا ما ثمان اه حل وعبارة شرح مر والتخطى هو المشى بين القاعدتين وكلاهما هنا في شق الصفوف
 وهم قائمون وقد صرح المتولى بانهم ماسثلان والفرق بينهما ان سد الفرجة أتى في الصفوف مصلحة عامة له
 وللقوم بتمام صلاته وصلاتهم فان تسوية الصفوف من تمام الصلاة كما ورد في الحديث بخلاف ترك التخطى
 فان الامام يسئل له عدم احرامه حتى يسوى بين الصفوف نعم ان كان تأخرهم عن سد الفرجة لعذر كوقت الحرج
 بالمسجد الحرام لم يكره عدم التقصير انتهت (قوله ثم بعد احرامه الخ) أما قبله فمكره ولا حرام كما أتى به الشهاب
 مر اه شورى والفرق بينهما وبين ما لوسوك غيره بغير اذنه بعد الزوال حيث حرم أو زال دم الشهيدان
 هذا ما أذن فيه شرعا لكنه تجل بخلاف ذلك اه برماوى (قوله جراهيه شخصا) أى في القيام اه شرح
 مر (قوله خروجا من الخلاف) أى في بطلانها بالانفراد عن الصف قاله ابن المنذر وابن خزيمة والبيهقى
 اه شورى (قوله وسن مساعدته) وينبغي ان يحصل لهذا المساعد فضيلة الصف الذى كان فيه ولا يضر
 تأخره عنه اه سم على المنهج اه ع ش على مر بخلاف ما يقتضيه كلام الشارح من فوات فضيلة
 الصف الذى كان فيه ومثل ع ش في ذلك ج وسلمان (قوله وظاهر انه لا يجزأ أحدا من الصف الخ)
 فان فعل كرم ولم يحرم لان الجر مطلوب في الجملة وقوله لانه يصير أحدهما منفردا أى في زمن من الأزمنة
 فلا يقال يمكنه ان يصطف مع الامام فلا يكون منفردا اه حل (قوله أيضا وظاهر انه لا يجزأ أحدا الخ)
 هذا شرط أول وبقى شرطان لم يذكرهما الشارح وعبارة شرح مر ومحل ذلك اذا جوز موافقته له والا
 فلا حرج بل يمتنع لحوف الفتنة وان يكون حرا لا يدخل غيره في ضمانه بالاستبلاء عليه حتى لو جرحه طائفة حريته
 فتبين كونه رقيقا دخل في ضمانه وان يكون الصف أكثر من اثنين الخ انتهت وقوله بالاستبلاء عليه منه
 يؤخذ انه لو أمكنه حرج بحيث لا يدخل في ضمانه كأن يحسه فيتأخر بدون قبض شيء من أجزائه فانه يجزه ولا
 يخفى دخوله في ضمانه بحيث قبض على شيء من أجزائه اه حل (قوله نعم ان أمكنه الخ) والخرق في الاولى
 أفضل من الجرف في الثانية اه شرح مر (قوله ليصطف مع الامام) أى وليس هو صفا مستقلا حتى يكون
 صفا أول وكتب أيضا لو أمكنه أيضا ان يصطف مع الامام ينبغي ان لا تفوت فضيلة الصف الاول على من خلف

فوقه اليها لتقصيرهم بتركها
 ولا يتقيد خرق الصفوف
 بصفين كازعمه بعضهم وانما
 يتقيد به تخطى الرقاب
 الا تى بيانه في الجملة (والا)
 أى وان لم يجد سعة (أحرم
 ثم) بعد احرامه (جر) اليه
 (شخصا) من الصف ليصطف
 معه خروجا من الخلاف
 (وسن) لجروره (مساعدته)
 بموافقة فيقف معه صفا
 لينال فضل المعاونة على البر
 والتقوى وظاهر انه لا يجزأ
 أحدا من الصف اذا كان
 اثنين لانه يصير أحدهما
 منفردا نعم ان أمكنه الخرق
 لم يصطف مع الامام أو كان
 مكانه يسع أكثر من اثنين

الامام لانه لا تقصير منهم وانما جازله الخرق في الاولى لعذرهم وهذا الكلام يغيب عن المأموم اذا صف مع الامام
 يكون صفاً أول حقيقة وماعداً أول حكم وكتب أيضاً لو أحرم عن عمن الامام مع تمكنه من الدخول في الصف
 أو الجركه وفاته فضيلة الجماعة اه حل (قوله فينبغي ان يخرق في الاولى) في شرح م ر مانصه ولو كان
 عن عمن الامام محل يسعه وقف فيه ولم يخرق اه وهو مناف لكلام الشارح الا ان يحمل على ما اذا جاء
 المأموم من امام الامام وكلام الشارح على ما اذا جاء من خلفه اه ثم رأيت في الرشيدى على م ر مانصه
 قوله ولو كان عن عمن الامام محل يسعه وقف فيه كان صورته فيما لو أتى من امام الصفوف وكان هناك فرجة
 خاف فلا يخرق الصفوف المتقدمة لعدم تقصيرها وانما التقصير من الصفوف المتأخرة بعدم سدها فليراجع اه
 (قوله وعلمه بانتقالات الامام الخ) أى لا فوراً بل قبل ان يشرع في الركن الثالث اه حل وعبرة قل على
 الجلال قوله وعلمه بانتقالات الامام أى قبل سبعة بمطل كركنين فعليين وان لم يعلم انتهت (قوله وأراد بالعلم ما يشمل
 الظن) بدليل قوله أو صوت مبلغ ونحوه اعتمد حركة من يجانبه ان كان ثقة على ما تقرر اه ح (قوله أو
 صوت مبلغ) أى عدل رواية بان يكون بالغاً فلا حرجاً كن أو عبداً ذكراً أو أنثى وان لم يكن مصلياً وكذا الصبي
 المأمون والغاسق اذا اعتقد صدقه اه حل فلو ذهب المبلغ في أثناء صلاته لزم المأموم نية المفارقة
 ان لم يرج عوده قبل مضى ما يسع ركنين في ظنه فيما يظهر فلو لم يكن ثم ثقة وجهل المأموم أفعال امامه الظاهرة
 كالركوع والسجود لم تصح صلاته فيقتضى تعذر المتابعة حيثئذ اه شرح م ر وقوله وجهل المأموم أى بان
 لم يعلم بانتقالاته لا بعدم مضى ركنين فعليين كذا ذكره هنا وسيأتى في فصل يجب متابعة الامام بعد قول المصنف
 ولو تقدم بفعل كركوع ان كان أى تقدمه بركنين بطلت ان كان عامداً لما يخرجه بخلاف ما اذا كان ساهياً
 أو جاهلاً فإنه لا يضر غير أنه لا يعتد بهما اه وعليه فالمراد بطلان القدوة لعدم العلم هنا انه اذا اقتدى على
 وجه لا يغيب على ظنه فيه العلم بانتقالات الامام لم تصح صلاته بخلاف ما اذا ظن له ذلك وغرض له ما منعه من العلم
 بالانتقالات وعلمه فلو ذهب المبلغ ورعى عوده فاتفق انه لم يعد ولم يعلم بانتقالات الامام لا بعدم مضى ركنين فينبغي
 عدم البطلان لعذره كالجاهل اه ع ش (قوله واجتماعهما بمكان) أى ان يجتمعهما مكان واحد ومعنى وحدته
 عدم البعد وعدم الحائل على التفصيل الا فى اه قل على الجلال (قوله كما عهد) الكاف للتعليل اه شيخنا وما
 بمعنى اجتماع وعهد بمعنى علم فكانه قال لاجل الاجتماع الذى علم عليه الجماعات أى علم وقوعها عليه أى مصحوبة
 به في العصر الحالية تأمل (قوله من قضاء) بيان للغير وقوله والاخر خارجة فيه صورتان وذلك اما أن يكون
 الامام في المسجد والاخر خارجة أو بالعكس اه ع ش (قوله فان كانا بمسجد الخ) ليس مثل المسجد هنا ما وقف
 بمسجداه مسجدان شائعاً على الوجه كما أفهمه تعليلهم الا فى بانه كلمة مبنى للصلاة اه ايعاب اه شورى (قوله
 كبير وسطح) أى ومنارة داخلية فيه اه شرح م ر وكتب عليه ع ش قوله ومنارة داخلية فيه عبارة ح
 ومنارته التى بابها فيه انتهت وقضيتها ان محرد كون بابها فيه كاف في عدها من المسجد وان لم تدخل في وقفيته
 وخرجت عن سميت بنائه وما نقلناه فيما لو خرج بعض الممر عن المسجد موافق له اه (قوله نافذة) الوجه ان المراد
 بالنفوذ هو الذى يسهل معه الاستطراق عادة فلو حال جدار في أثناءه كوة كبيرة يمكن الصعود اليها والتزول
 منها الى الجانب الاخر لكنه بمسقة او كن السطح نافذة الى المسجد على وجه لا يمكن الاستطراق منه الى المسجد
 الا بمسقة شديدة كوثيقة شديدة قوتل بحبل ونحو ذلك فالوجه ان ذلك يضر نعم لو وقف في عرض جدار المسجد
 بحيث لا يمكنه النزول منه الى المسجد الا بنحو التذلل بحبل ولا حائل بينهما وبين عرصه المسجد الا الهواء فيتحبب صحة
 اقتدائه حينئذ واما كان الاستطراق عادة انما يشترط حيث حال حائل وعلى هذا فلو كان السطح مفتوحاً من جهة
 صحن المسجد مثلاً ولا يمكن الاستطراق الى المسجد فوق المأموم على طرف قطعة السطح بحيث صار لا حائل بينه
 وبين المسجد الا مجرد الهواء لم تبعد الصحة فلي تأمل ثم رأيت في شرح الارشاد لشيخنا مانصه بخلاف ما اذا كان

فينبغي ان يخرق في الاولى
 ويجزها معا في الثانية
 والتصرح بالسنية من
 زيادى (و) ثانی الشرط
 (علمه) أى المأموم (بانتقال
 الامام) ليتمكن من متابعته
 (برؤية) له أو لبعض الصف
 (أو نحوها) كسماع
 لصوته أو صوت مبلغ وتعبيره
 بنحوها أعم من تعبيره
 بالسماع (و) ثالثها
 (اجتماعهما) أى الامام
 والمأموم (بمكان) كما عهد
 عليه الجماعات في العصر
 الحالية ولا اجتماعهما أربعة
 أحوال لانهما اما أن يكونا
 بمسجد أو بغيره من قضاء أو
 بناء أو يكون أحدهما
 بمسجد والاخر خارجة
 (فان كانا بمسجد صح الاقتداء
 وان) بعدته سابقة (و) حالت
 اينية) كبر وسطح فيزدته
 بقول (نافذة) اليه

في بناء لا ينفذ كل سمر بابه وان أمكن الاستطراق من فرجة في أعلاه فيما يظهر لان المدار على الاستطراق
العادي اه وهو يوافق ما ذكرناه أولا ووافق على ما مر مر فقال المراد نافذة نفوذ يمكن استطراده عادة فلا بد
في كل من البئر والسطح من امكان المرور ومنهما الى المسجد عادة بان يكون لهما ممر في الى المسجد حتى قال في دكة
المؤذنين لو رفع سلمها امتنع اقتداء من بهما من في المسجد لعدم امكان المرور عادة وقال أيضا لو وقف على جدار
في المسجد تصح لكن هذا يقتضي الامتناع فيما كتبه فيم بالوقوف المأموم على جدار المسجد الذي لا حائل
بينه وبين حن المسجد الذي هو محل الامام الا الهواء اه سم على المنهح وقوله فلا بد في كل من البئر
والسطح الخ يؤخذ منه ان سلام الابار المعتادة الا أن النزول منها لاصلاح البئر وما فيها لا يكتفي به لانه
لا يستطرق منها الا من له خبر فعادة نزولها بخلاف غالب الناس فتنبه له اه ع ش على مر (قوله
أيضا نافذة اليه) أي يمكن الاستطراق من ذلك المنفذ عادة ولو لم يصل من ذلك المنفذ الى الامام الاباز و رار
وانعطاف بحيث يصير ظهره للقبلة اه حل (قوله أيضا نافذة اليه) أي نافذة أبوابها اليه أي أو الى سطحه
اه من شرح مر وقوله أو الى سطحه الذي هو منه كما هو ظاهر مما يأتي أي والصورة أن السطح نافذ الى
المسجد أخذ من اشتراط التنافذ اه رشيدى (قوله أغلقت أبوابها) أي ولو كان الغلق بالقفل ولو في
الابتداء ولو ضاع مفتاحه ولو في الابتداء أيضا بخلاف العمرة ابتداء اه شيخنا وعجالة البرماوى قوله أغلقت
أبوابها أي ولو كان بقفل أو ضربة ليس لها مفتاح مالم تسمر انتهت وفي قل على الجلال فان سمرت ولو في الاثناء
ضركز والمرتقى دكة أو سطح ليس لهما غير مكناء حائل بينهما وقيد شيخنا الرملى كيج بما اذا كان بامرهما
والا فلا يضر قال بعض مشايخنا ويجزى مثله في التسمير وغيره مما مر اه (قوله فان لم تكن نافذة) أي بان
سمرت الابواب أو كان سطح ولا مرتقى له منه اه برماوى فلو حال بين جانبي المسجد أو بين المساجد المتنافذة
نهر أو طريق قديم بان سبق وجوده أو وجودها فلا تكون كالمسجد الواحد بل كمسجد وغيره ولو حال بين
المسجدين أو المساجد أو المسجد نهر طارئ بان حفر بعد حدوثها لم يخرجها عن كونها كمسجد واحد وكان نهر
فيما ذكر الطريق اه شرح مر وقوله نهر طارئ أي يقين طر و بخلاف ما لو شك اه سم على
المنهح أي فلا يكونان كالمسجد الواحد وعلى هذا حكم الطريق يخالف حكم الرحبة في صورة الشك لقوله
أي مر في الرحبة سواء علم وقتئذها مسجد أم جهل أمرها عملا بالظاهر اه ع ش عليه (قوله لم يعد
الجامع) أي المكان الجامع لهما اه شيخنا وحق التعبير أن يقال لم يعد المسجد المجتمعان فيه مكانا واحدا
اه وتقدم انه لا بد من وحدة المكان ومن جملة معنى الوحدة أن لا يكون فيه بناء غير نافذ تأمل (قوله فيض
الشباك) أي لانه غير نافذ وان كان في جدار المسجد ان كان بحيث لو أراد الوصول الى الامام خرج عن الجدار
الى خارج المسجد وحصل استدبار للقبلة اه برماوى (قوله أيضا فيض الشباك) فلو وقف من ورانه بجدار
المسجد ضرك كما هو المنقول في الراعى أخذ من شرطه كالروضة والجموع وغيرهما المتنافذة أنيسة المسجد فقول
الاسنوى لا يضر به وكما قاله الحصنى اه شرح مر (قوله والمساجد المتلاصقة) أي كالجوهرية والمقصورة
لا كالأبنية لغاوية لانها مدرسة اه شيخنا (قوله كمسجد واحد) أي فلا يضر التباعد وان كثر اه ع ش ومنه يؤخذ
انه لا يضر خالق أبوابها ورحبة المسجد كهو في صحة اقتداء من فيها بامام المسجد وان بعدت المسافة وحالت أبنية
نافذة وهي أي الرحبة كما كانت خارجة محوطة لاجله ولم يعلم كونها شارعا قبل ذلك سواء علم وقتئذها مسجد أو لا
عملا بالظاهر وهو التحويل عليها وان كانت منتهكة غير محترمة أو ما الحريم وهو الموضع المهيأ لطرح نحو
القمامات فليس كالمسجد ويلزم الواقف تمييز الرحبة من الحريم لتعطى حكم المسجد اه شرح مر بزيادة
لع ش (قوله من قضاء أو بناء) ولو كان في سفينتين مكشوقتين في البحر مع الاقتداء بالقضاء وان لم تشدا أحدهما
بالاخرى فان كانتا سفينتين أو أحدهما فقط فكأقضاء أحدهما بالاخرى في بيتين في شرط مع قرب المسافة وعدم

أغلقت أبوابها أولا لانه كله
مبنى للصلاة فالمجتمعون
فيه مجتمعون لا قامة الجماعة
مسودون لشعائرها إن لم
تكن نافذة اليه لم يعد الجامع
لهما مسجد واحد فيض
الشباك والمساجد المتلاصقة
التي تفتح أبواب بعضها الى
بعض كمسجد واحد وان
انفرد كل واحد منهما بامام
وجاعة (أو) كانا (غيره)
أي بغير مسجد من قضاء
أو بناء

الحائل وجود الواقف بالمنفذ كان بينهما منفذ والسفينة المشتملة على بيوت كالدار التي فيها بيوت والسرادات
بالصحراء وهي كافي المهرمان ما يدار حول الحباء كسفينة مكشوفة والحيام كالبيوت اه شرح مر (قوله
شرط في قضاء الخ) هذه العبارة تفيد حكمين الاول صحة الاقتداء فيما اذا حال ثلثمائة ذراع تقريبا فقل والثاني
عدم صحته فيما اذا حال أكثر من ثلثمائة وتعليقه بقوله أخذ من عرف الناس الخ انما ينتج الاول ويؤخذ من
مفهومه تعليل الثاني بقوله فانهم يعدونهم في ذلك مجتمعين أي ولا يعدونهم مجتمعين فيما زاد على ذلك فهو هذا
المحذوف صرح مر فقل لان العرف بهما مجتمعين في هذا دون ما زاد عليه اه ومثل القضاء مالو وقتا
سطحين وان حال بينهما شارع ونحوه مع امكان التوصل عادة اه شرح مر أي بان يكون لكل من
السطحين الى الشارع الذي بينهما سلم يسلك عادة اه سم على المنهج اه ع ش عليه (قوله ولو محوطا
أو مسقفا) أو مانعة خلو قد صدق بالجمع أي أو محوطا مسقفا كبيت واسع كمثل به مر ومن هذا يعلم ان المراد
بالقضاء ان لا يكون بين الامام والمأموم بناء وهذا يشمل مالو كافيا مكان واسع محوط بينان أو في مكان مسقف
على عمد من غير تحوط ببناء أو في مكان واسع محوط مسقف كبيت واسع (قوله ولا ما بين كل صفين أو شخصين)
أي فالمسافة المذكورة تعتبر بين كل شخص وآخر وكل صف وآخر لا بين الشخص أو الصف الاخير وبين الامام
فحينئذ لا يضر ان يكون بين الشخص أو الصف الاخير وبين الامام فراع إذا كان بين كل ثلثمائة فقل اه من
شرح مر وفي قول على الجلال لكن لا يصح احرام واحد من صف ليس بينه وبين من قبله أكثر من المسافة
الا بعد احرام واحد من الصف الذي قبله ولو زال بعض الصفوف بعد الاحرام بغير اذن من خلفه وبغير أمره
لم يضر ولا تتوقف افعال صف على افعال من قبله لانها ليست روابط بعضها اه والظاهر ان قوله لكن لا يصح
احرام واحد من صف الخ غير مسلم فان المدار على العلم باحرام الامام فكل من علم به صح احرامه وان تقدم على
احرام جميع الصفوف التي بينه وبين الامام لان التأخر في الاحرام لم يشترطه الا في الصورة الرابطة وسيأتي وما
هنا ليس منها كما اعترف هو به بعد بقوله لانها ليست روابط لبعضها تأمل (قوله بذراع الا كمي) أي المعتدل
وهو شبران أي أربع وعشرون أصبعًا لا بذراع المساحته وذراع وثلث بذراع الا كمي اه شوبري (قوله
أخذ من عرف الناس الخ) قضيته انه لو حلف لا يجتمع معه في مكان واجتمع في ذلك الحنث ولعله غير مراد وان
العرف في الايمان غيره هنا دليل انه لو حلف لا يدخل عليه في مكان أو لا يجتمع عليه فيه فاجتمع به في مسجد
أو نحو لم يحنث اه ع ش على مر (قوله فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع) تربع على قوله تقريبا وقيل
ان الثلثمائة تحديدية فيضرمها زاد عليها ولو يسيرا كما حكاه في المنهاج والتقييد بالثلاثة لا بد منه فلا يغتفر ما زاد
عليها ولو يسيرا كما لو نقل بالدر من عن الشهاب مر في حواشي الروض وكأنه سم عن اعتماد مر لكن
وقع له أي مر في شرحه أنه قال مانعه فلا تضر زيادة غير متفاحشة كثلاثة أذرع ونحوها وما فار بها وكأثم
انما اغتفر والثلثة هنا لم يغتفر وفي العلقين أكثر من رطلين على ما مر لان المدار هنا على العرف وثم على
قوة الماء وعدمها ولان الوزن أضبط من النزع فضيقوا أكثر مما هنا لانه لا يثق وهذا التقدير مأخوذ من
العرف اه وقضية قوله ونحوها انه يغتفر ستة أذرع لان نحو الثلثة مثلها وليس المراد به ما دونها لانه لا يتحد مع
قوله وما فار بها ويمكن أن يجعل قوله وما فار بها عطف تفسير لا نحو اه ع ش عليه (قوله ثلاثة أذرع) كان
الاولى ثلاث أذرع لان تأنيث النواع أفصح اه شوبري (قوله عدم حائل بينهما) أي ابتداء وعبارة أصله
مع شرح مر أو حال جدار أو باب مغلق ابتداء بطلت أي لم تنفذ لان الجدار معد الفصل بين الاماكن فان
طرأ ذلك في أثناءها وعلم بانه قلات امامه لم يكن بفعله لم يضر فيما يظهر أخذ اماما انتهت (قوله أووقوف
واحد) أي أو وجود الحائل مع الوقوف وقال أي مر في شرحه في محل آخر ولو بين الامام والمأموم
حائل لم يضر كرجحه ابن العماد والاذري أخذ بعنوم القاعدة السابقة فظاهر ان محله ما لم يكن البناء بامر اه

(شرط في قضاء) ولو
محوطا أو مسقفا (أن
لا يزيد ما بينهما ولا ما بين
كل صفين أو شخصين) ممن
انتم بالامام خلفه أو بجانبه
(على ثلثمائة ذراع) بذراع
الا كمي (تقريبا) أخذ من
عرف الناس فانهم يعدونهم
في ذلك مجتمعين فلا يضر
زيادته ثلاثة أذرع كافي
التهديب وغيره (و) شرط
(في بناء) بان كافي بناء بين
كصحن وصفة من دار أو
كان أحدهما بيناء والآخر
بقضاء (مع مامر) آنفا لما
(عدم حائل) بينهما يمنع
مرورا أو رؤية (أووقوف
واحد حذاء منفذ) بفتح الفاء

وقوله لم يضرب أي وان طال الجدار جدا حيث علم بانتقالات الامام وقوله أخذنا بعموم القاعدة السابقة وهي قوله
 يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء أي حيث لا تقصير وقوله ما لم يكن البناء بأمره أي المأموم اه ع ش عليه
 ولا يتصور هذا الا في أحد قسمي الحائل وهو ما يمنع الرؤية فقط وأما لو كان يمنع المرور فلا يكون فيه منفذ
 ولذلك أشار الى هذا التقييد بقوله ان كان أي المنفذ ولا يكون الا فيما يمنع الرؤية فقط هذا ويشترط أيضا في
 صورة المنفذ مع وقوف الرابطة أن يمكن التوصل للامام من غير ان يصير ظهر المأموم للقبلة والحاصل انه ان كان
 في غير مسجد وكان هناك حائل فيه منفذ شرط أمر ان وقوف واحد فيه وان لا يلزم الاستدبار عند ارادة التوصل
 وهذا الشرط صرح به الغنيمي عن م ر (قوله هذا منفذ) أي مقابله بحيث يشاهد الامام أو من معه اه شرح
 الروض وقضيته ان الرابطة لو كان يعلم بانتقالات الامام ولم يره ولا أحد ممن معه أنه لا يكفي وهو كذلك وعبرة
 الايعاب ويشترط في هذا الواقف قبالة المنفذ ان يرى الامام أو واحد ممن معه انتهت وعبارته في محل آخر حيث
 كان المأموم في غير المسجد اشترط رؤيته للامام أو بعض المأمومين كالواقف بباب المسجد ولا يكفي هنا سماع
 المبلغ اه شوبري ومقتضاه اشتراط كون الرابطة بصيرا وان كان في ظلمة بحيث تمنعه من رؤية الامام
 أو أحد ممن معه في مكانه لم يصح اه شيخنا ح ف (قوله كشباك) أي وتكون خفة صغيرة اه حل (قوله
 كتاب مردود) أي وان لم يوافق اه ايعاب اه شوبري (قوله أولم يقف) الصواب التعبير بالواو لان الجملة
 حالية أو زيادة واو مع أو والتقدير عليه أو ولم يقف ليس مستقيم المعنى كما هو ظاهر تأمل أفاده بعض مشايخنا
 اه شوبري (قوله أيضا أولم يقف أحد الخ) قال صاحبنا الشيخ زين العابدين من ذرية المواقف انظر هذا
 العطف فانه يلزم عليه ان المعنى أولم يحل شيء ولم يقف أحدوه وخلاف الغرض مع انه لا يتصور وقد يقال ان
 التقدير أو حال ما لا يمنع مرور أو لا رؤية كتاب مفتوح ولم يقف أحد بان يجعل العطف على القيد أعني يمنع
 مرورا أو رؤية لا على القيد الذي هو حال ما يمنع فليتأمل اه برماوي (قوله أيضا أولم يقف أحد فيما
 مر) كان الظاهر أن يقول ولم يقف بالواو دون أو أي والحال انه لم يقف أحد الخ ويجب عنه بأن أو بمعنى الواو
 وهو راجع للشأن أعني ما يمنع الرؤية أو ما رجوعه للاول فلا معنى له أو انه معطوف على قوله مردود أي
 أو مفتوح ولم يقف فالحاصل انه يصح ان تكون أو على حالها بالنظر للثاني وبمعنى الواو بالنظر للاول اه شيخنا
 وعبرة ع ش قيل عليه ان التعبير بالواو أولى لان العطف بأو لا يستقيم اذا المعنى عليه أو لم يكن حائل لكن
 لم يقف أحد الخ وهو فاسد دلالة كيف يتصور وجود باب مفتوح أو مغلق مع عدم الحائل اه ويرد ما ذكر
 بأن هذا انما يأتي اذا جعل العطف على قوله فان حال ما يمنع الخ وهو غير مراد وانما العطف على القيد دون
 مقبده والمعنى في العطف أو حال ما لا يمنع مرور أو لا رؤية بأن كان فيه باب مفتوح لكن لم يقف أحد بحذائه وأما
 ما ذكره من التعبير بالواو فهو فاسد لان المعنى عليه اذا حال ما يمنع المرور ولم يقف أحد لم تصح القدوة وهو خلاف
 الغرض من أن الحائل يمنع الرؤية أو المرور وما كان كذلك ليس فيه باب مفتوح فليتأمل انتهت (قوله والتصريح
 بالترجيح الخ) أي التصريح به في ضمن المفهوم الذي ذكره بقوله فان حال ما يمنع مرور الخ فهذا المفهوم
 شامل لهذه الصورة فليس مراده بالتصريح ذكره هذا الحكم وهو التراجع منطوقا بل مراده ان عبارته تقبده
 ولو بالمفهوم ووجه افادتها بمفهومها التراجع قاعدة التي ذكرها في الخطبة بقوله مع ابدال غير المعتمد به
 التي محصلها انه يقتصر على المعتمد ويترك غير فكل حكم افادته عبارته منطوقا أو مفهوما فهو أرجح عنده
 فهذا الاعتبار ظهر دعواه انه صرح بالترجيح وكلامه يقتضي ان الترجيح يستفاد من عبارة الاصل لكن
 بدون تصريح ووجهه ان الاصل صرح بان الشباك يضرب في مسالة ما لو وقف بمكانه بمسجد فبعض لم منه
 الترجيح في مسئلتنا كما أفاد الشوبري (قوله من زيادتي) عبارة أصله فان حال ما يمنع المرور لا الرؤية فوجهان
 انتهت قال م ر في الشرح أحكما كفي أصل الروضة عدم صحة القدوة أخذنا من تصحيحه الا في المسجد

(فيه) أي في الحائل ان كان
 فان حال ما يمنع مرورا كشباك
 أو رؤية كتاب مردود أو لم
 يقف أحد فيما لم يصح
 الاقتداء اذا حلولة بذلك
 تمنع الاجتماع والتصریح
 بالترجيح فيما يمنع المرور
 لا الرؤية من زيادتي وهو
 مافي أصل الروضة وغيره

مع الموافقة لهذا ترك التصحيح هنا ولم يقع في هذا المتن ذكر خلاف من غير ترجيح سوى هذا وفي النفقات ولا
 ثالث لهما الا ما كان مفرعا على مرجوح كالاتي المفرعة على البيتين المتعارضتين هل يرفع أم يوقف أم
 يقسم اه (قوله وقول الاصل ولو وقف الخ) يشتر به هذا الى شرط زائد على ما مر بخصوص ذلك الشرط
 بصورة وهي ما لو كان أحدهما في علو والاخر في سفلى فيشترط في هذه الصورة زيادة على اشتراط عدم الزيادة
 على الثلثا شرط آخر وهو أن يكون الارتفاع بقدر قامة الاسفل وهذا هو المراد بقوله محاذاة بعض بدنه الخ
 فعنى المحاذاة أن يكون الاسفل بحيث لو مشى جهة الاعلى التقى رأسه في قدميه مثلا وليس المراد أن يكون
 الاعلى بحيث لو سقط سقطا على الاسفل والمعتمد عدم اشتراط هذا الشرط اه شيخنا (قوله في علو) بضم العين
 وكسر هاء مع سكون الهمزة وقوله في سفلى بضم السين وكسر هاء مع سكون الفاء وفي المختار ما نصه علا في المكان من
 باب سما اه أى فالصدر علو بوزن سمو وقال فيه أيضا علو الدار بضم العين وكسر هاء ضد سفلى بضم السين
 وكسر هاء اه أى فعلى الدار اسم عين لا مصدر وتلك العين هي ما ارتفع من الدار فلتخص ان علو كسمو مصدر
 علا في المكان وان علو كقطر وعلم اسم عين اه لكاتبه (قوله أيضا في علو) كصفة مرتفعة وسط دار وقوله
 في سفلى كصحن تلك الدار اه شرح در وفي شرح الروض ما نصه هو المراد بالعلو البناء ونحوه اما الجبل
 الذي يمكن صعوده فداخل في الفضاء لان الارض فيها عال ومستوفى الاعتبار فيه القرب على الطريقين فالصلاة على
 الصلوات والمرورة أو جبل أبي قبيس يصلوا الامام في المسجد الحرام صحيحة وان كان أعلى منه صرح بذلك الجويني
 والعمراني وغيرهما ونص عليه الشافعي وله نص آخر في أبي قبيس بالمنع حمل على ما اذا لم يمكن المرور الى الامام
 الا بانعطاف من غير جهته أو على ما اذا بعدت المسافة أو حالت أبنية هناك منعت الرؤية اه (قوله شرط
 محاذاة بعض بدنه) أى المأموم بعض بدنه أى الامام أى بان تحاذى رأس الاسفل قدم الاعلى مع فرض اعتدال
 قامة الاسفل أى فلا عبرة بفحش القصر أو الطول وفي حج مانصه * (تنبيه) * فرع أبو زرعة على اعتبار
 المحاذاة أنه لو قصر فلم يحاذ ولو قدر معتدلا حاذى صح وهو ظاهر وانه لو طال فحاذى ولو قدر معتدلا لم يحاذ لم يصح
 وتبعه شيخنا وقد يستشكل بانه اذا اكتفى بالمحاذاة التقديرية فبما مر فهذه التي بالفعل أولى الا ان يقال المدار
 في هذه الطريق على القرب العرفي وهو لا يوجد الا بالمحاذاة مع الاعتدال لا مع الطول اه (قوله انما يأتي على
 طريقة المراوزة) طريقتهم والاتبان عليها أى التفرع عليها يعلم من نص عبارة الاصل مع شرحها الخ
 ونصهما فان كانا في بناء من كصحن وصفة أو صحن أو صفة وبيت من مكان واحد كـ مدرسة مشتملة على ذلك
 او من مكانين وقد حاذى الاسفل الاعلى فطريقان احدهما هو طريقة المراوزة ان كان بناء المأموم أى
 موقفه عينا للامام أو شمالا له وجب اتصال صف من أحد البناءين بالاخر لان اختلاف الابنية يوجب الافتراق
 فاشترط الاتصال ليحصل الربط والمراد بهذا الاتصال ان يتصل منكب آخر واقف ببناء الامام بمنكب آخر
 واقف ببناء المأموم وما عدا هذين من أهل البناء لا يضر بعدهم عنهما بثلاثمائة ذراع فأقل ولا يكفي عن ذلك
 وقوف واحد طرفه بهذا البناء وطرفه بهذا البناء لانه لا يسمى صفا فلا اتصال ولا تصرف فرجة بين المتصلين
 المذكورين لا تسع واقفا أو تسعه ولا يمكنه الوقوف فيها كقبة في الاصح لا تحاذى الصف معهما عرفا وان كان بناء
 المأموم أى موقفه خلف بناء الامام فالصحيح صحة القدوة بشرط ان لا يكون بين الصفيين المتصل أحدهما بيناء
 الامام والاخر بيناء المأموم أى بين آخر واقف ببناء الامام وأول واقف ببناء المأموم أكثر من ثلاثة أذرع
 تقر بينا ان الثلاثة لا تتصل بالاتصال العرفي في الخلف بخلاف ما زاد عليه والطريق الثاني وهي الاصح وهي
 طريق العراقيين لا يشترط الا القرب في سائر الاحوال السابقة بل لا يريد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع كالفضاء أى
 قياسا عليه لان المدار عليه وهو لا يختلف فتشأ الخلاف العرفي كما هو ظاهر ومن تفرع الطريق الاولى انه لو
 وقف في علو امامه في سفلى أو عكسه شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه انتهت (قوله على طريقة المراوزة)

وقول الاصل ولو وقف في
 علو امامه في سفلى أو عكسه
 شرط محاذاة بعض بدنه
 بعض بدنه انما يأتي على
 طريقة المراوزة التي رجعها

ويقال لها طريق الخراسانيين والمراد علماء خراسان ومنهم العبادي والقفال الشاشي اه برماوي والمراورة
 جمع مروزي نسبة الى مرو زادوا عليها الزاي شذوذ او هي احدى مدن خراسان الكبار فانها اربعة نيسابور وهرات
 وبلخ ومرو وهي اعظمها ولهذا سبأ أصحابنا بالخراسانيين تارة وبالمراورة أخرى والمراد بمر و اذا أطلقت مرو
 الشاهجاني ومعناه روح الملك فالشاه الملك وجن هو الروح الا ان العجم تقدم المضاف اليه على المضاف وأما
 مرو الروذ فانها تستعمل مقيدة وهي بذال معجمة والرو ذال هيد بلغة فارس وقد نسب اليها مروذي تخفيفا وبينها
 وبين مرو والشاهجاني ستة أيام اه شورى (قوله اما على طريقة العراقيين) ومنهم الغزالي والقاضي حسين
 اه برماوي (قوله فلا يشترط ذلك) هو المعتمد اه شيخنا (قوله فيما مر) أي في المنفذ الذي في الحائل اه ع ش (قوله
 فيصح اقتداء الخ) تفريع على قوله أو وقوف واحد وهو صادق بالوقوف من غير اقتداء أو باقتداء فاسد وليس
 مراد بذلك أصله الشارح بقوله واذا صح اقتداء الخ اه شيخنا (قوله وان حيل بينه وبين الامام) أي وان
 كان لا يصل الى الامام الاباز ودار وانعطاف وكتب أيضا ولا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا
 الواقف الاباز ودار وانعطاف لانه بناء واحد وكذا لو كان لا يصل الى محل الامام الاصلى الا بذلك لان البناءين
 كبناء واحد وجوده هذا الواقف اه حل وهذا الذي ذكره في هذه القولة لم أره لغيره من حواشي الشارح
 وشرحي مر و ج وجواشيهما ومع ذلك فقوله أي وان كان لا يصل الى الامام الخ ظاهر لا بعد فيه لان الامام
 الاصلى غير معتبر من كل وجه بل من بعض الوجوه دون البعض فيكون من جملة البعض الذي ألغى اعتبار اشتراط
 الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف وأما قوله ولا يضر كون من خلفه أو بجانبه لا يصل الى محل هذا الواقف
 الخ فبعد جدابل الظاهر عدم صحته بالكلية لانهم تزلوا هذا الواقف منزلة الامام في معظم الاحكام التي منها عدم
 التقدم عليه في الرتبة والمكان فالظاهر ان من جملة أحكامه اشتراط الوصول اليه من غير ازورار وانعطاف
 لان هذا الاشتراط اذا ألغى في حق الامام الاصلى فالظاهر عدم الغائه في حق الرابطة والالزم الغاء الشرط
 بالكلية وهو لا يصح في غير المسجد الذي هو فرض المسئلة تأمل (قوله ويكون ذلك كالامام الخ) عبارة شرح
 مر وهذا الواقف بازاء المنفذ كالامام بالنسبة لمن خلفه لا يحرمون قبله ولا يركعون قبل ركوعه ولا يسلمون
 قبل سلامه ولا يتقدم المقتدي عليه وان كان متأخرا عن الامام ويؤخذ من جعله كالامام انه يشترط فيه أن
 يكون ممن يصح الاقتداء به وهو كذلك فيه ما يظهر ولم أرفيه شيئا ولا يضر زال هذه الرابطة في اثناء الصلاة
 فيه ونهاخاف الامام حيث علموا بانتقاله لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ونقل الاسنوي عن فتاوى
 البغوي انه لو كان الباب مفتوحا وقت الاحرام فرده الريح في اثناء الصلاة لم يضر اه وهو الاوجه انتهت ومعلوم
 ان كلامه في الشارح مقدم على كلامه في غيره فلا عبرة بما نقله عنه سم من ضرر رد الباب في الاثناء اه
 ع ش عليه وقوله أي مر وهو الاوجه ظاهر وان تمكنوا من فتحه حالوا لم يفعلوا اه اط ف وكتب
 ع ش على عبارة مر مائنه قوله ويكون ذلك كالامام ومع ذلك لو سمع قنوت الرابطة لا يؤمن عليه لان
 العبرة في ذلك بالامام الاصلى وقضيته انه تكريمه مساو له وتظرفيه سم على حجر واستقرب شيخنا العلامة
 الشوري عدم الكراهية وظاهره ويحتمل كراهة المساواة لثبوت يلهم الرابطة منزلة الامام في عدم التقدم عليه
 في الافعال وكتب أيضا قوله ولا يسلمون قبل سلامه عمومه شامل لما لويقي على الرابطة شيء من صلته كان علم في
 آخر صلته انه كان يسجد على طرف عمامة مثلا فقام ليأتي بجا عليه فيجب على من خلفه انتظار سلامه وهو
 بعيد بل امتناع سلام من خلفه قبل سلامه مشكل ومن ثم قال سم على ج قال في شرح العباب ان بعضهم
 نكل عن البحث الاذرى انهم لا يسلمون قبله ثم نظرفيه أيضا بجمع سلامهم قبله لانقطاع القدوة بسلام الامام ويلزم
 من انقطاعها سقوط حكم الرباط لبرورتهم منفردين فلا يحذور في سلامهم قبله اه وكتب أيضا قوله ولا
 يتقدم المقتدي الخ قال ابن قاسم على ج قوله دون التقدم في الافعال الخ وعلى ما قاله ابن المقرئ فلو تعارض

الراقي اما على طريقة
 العراقيين التي رجحها النووي
 فلا يشترط ذلك وانما يشترط
 أن لا يزيد ما بينهما على
 ثلثمائة ذراع كما تقررو عليه
 يدل كلام الروضة كاشها
 والمجموع واذا صح اقتداء
 الواقف فيما مر (فيصح
 اقتداء من خلفه أو بجانبه)
 وان حيل بينه وبين الامام
 ويكون ذلك كالامام لمن

متابعة الامام والرابطة بان اختلف فعلاهما اتقدما وتأخرا فهل يراعى الامام أو الرابطة فيه نظر فان قلنا يراعى
الامام دل ذلك على عدم ضرر التقدم على الرابطة أو يراعى الرابطة لزوم عدم ضرر التأخر عن الامام وهو لا يصح
أو يراعيهما الا اذا اختلفا في راي الامام أو الا اذا اختلفا فالقياس وجوب المفارقة ولا يخفى عدم اتجاهاه اه
وقد يؤخذ من توقفه في وجوب المفارقة وجواز التأخر عن الامام دون ما عداها ان الاقرب عنده مراعاة الامام
فيمتعه ولا يضر تقدمه على الرابطة ورأيت الجزم به بخط بعض الفضلاء قال لان الامام هو المقتدى به فتأمل قال
سم على سج ولو تعددت الرابطة وقصد الارتباط بالجميع فهل يمتنع كالامام مال مر لا يمنع ويظهر خلافه
وقد يدل قوله فلا يتقدم عليه الخ بعد قوله واحدا أو أكثر على امتناع تقديمهم فيما ذكر على الأكثر والظاهر
وهو الوجه انه غير مراد بل يكفي انتفاء التقدم المذكور بالنسبة لواحد من الواقفين لانه لو لم يوجد الا هو كفى
مراعاته اه وكتب أيضا قوله وهو كذلك فيما يظهر أي خلافا للحجج رحمة الله تعالى وعبارته ومن ثم اتجه جواز
كونه امرأة وان كان من خلفه رجلا انتهت ولعل قوله ولم أرفيه شيئا انه لم يرفيه نقلا لبعض المتقدمين اه
وفي قل على الجلال فيشترط كونه ممن يصح اقتداء من خلفه بخلاف أنثى لذكور أو أي إقارئي اه
(قوله كالامام لمن خلفه الخ) ولا يجب على من خلفه أو بجانبه نيابة الرابطة ولو تعدد الواقف اكتفى بانتفاء
التقدم على واحد منهم ولو تقدم الرابطة على الامام في الفعل لم يلتفت اليه ولا يضر زوال هذه الرابطة
في اثناء الصلاة فيمنع ما خلف الامام حيث علموا بانتقاله لانه يغتفر في الدوام وكذا لو ردت الرابطة الى الباب
وعلموا بانتقالات الامام لانه لا تقصر من خلفه بخلاف ما لو ردت الباب أو زال الرابطة بفعله فانه يضر وعدم
احكامه فتحه لا بعد تقصير أو قول البغوي لو ردت الباب يخرج فان أمكنه فتحه حاله صحت ودوام على المتابعة والافارقة
محول على ما اذا لم يعلم بانتقالات الامام عند رده والمعمدان لا يضر الا اذا كان بفعله بخلاف فعل غيره وان قدر
على منعه وعلى قياس زوال الرابطة ان الصفوف بين الامام والصف الاخير لو زالت وصار بينهما فوق ثلاثمائة
ذراع لم يضر اه حل * (فرع) * لو نوى مفارقة الرابطة هل يؤثر أو لا قال الشيخ فيه نظر ومال مر الى
تأثير ذلك والذي يظهر انه لا يؤثر اه شورى (قوله لمن خلفه) متعلق بمحذوف صرح به مر أي بالنسبة
لمن خلفه (قوله لا يجوز تقدمه عليه) أي في الزمان والمكان والافعال فلا يركعون قبل ركوعه وظاهره وان
كان بطيء الحركة اه حل وأما المساواة فالظاهر انها مطلوبة اه برماوى (قوله والاخر خارجة) أي
سواء كان خلف المسجد أم امامه أو عن يمينه أو عن يساره اه برماوى (قوله فيشترط مع قرب المسافة عدم
حائل) أي وان لا يكون هناك ازورار وانعطاف بان يكون بحيث لو ذهب الى الامام من مصلاه لم يلتفت عن
القبلة بحيث يبقى ظهره اليها والاضر لا تحقق الا نه طاف حيث نذر من غير جهة الامام وأما لو وقف وراء جدار المسجد
بحذاء شبك يرى منه المسجد وبابه مفتوح عن يمينه أو يساره بحيث لو ذهب اليه لا يدخل منه المسجد صارت
القبلة عن يمينه أو يساره فلا يمنع ذلك صحة الاقتداء بمن في المسجد كما لو صلى على سلم المدرسة الغورية لانها مسجد
اه برماوى (قوله عدم حائل) أي فلو وقف المأموم خلف جدار المسجد واقتدى بالامام الذي في المسجد
لم يصح ولو كان قريبا من الباب وامام شبك في جدار يرى الامام منه لم يختلف الحكم بخلاف ما لو وقف تجاه
باب المسجد فان اقتداه صح ويكون رابطة لغيره * (فرع) * اعتمد مر آخر انه لو صلى الامام بسطح
والمأموم بسطح آخر وبينهما شارع جاز بشرط امكان المرور ومن أحد السطحين الى الآخر على العادة من
غير ازورار وانعطاف اه سم وفي قل على الجلال بحيث يمكن استعراق كل منهما الى الآخر على
العادة من غير استدبار للقبلة وهو المراد بقولهم ازورار وانعطاف وهو من عطف التفسير أو المرادف
أو الاخص اه * (فرع) * اذا وقف أحدهما على سطح والاخر على الارض اعتبر المسافة من أحدهما الى
الاخر بعد بسط ارتفاع السطح منسبطا وممتدا اه سم (قوله الذي يلي من بخارجه) فان كان الامام فيه

خلفه أو بجانبه لا يجوز تقدمه
عليه كما لا يجوز تقدمه على
الامام (كما لو كان أحدهما
بمسجد والاخر خارجة)
فيشترط مع قرب المسافة
عدم حائل أو وقوف واحد
حذاء منفذ (وهو) أي
الاخر (والمسجد كصفتين)
فتعتبر المسافة بينهما من
طرف المسجد الذي يلي من
بخارجه لانه محل الصلاة
فلا يدخل في الحد الفاصل

اعتبرت المسافة من جدار آخره وان كان خارجه والمأموم فيه اعتبرت من جدار صدره اه برماوى (قوله
 لا من آخر صف الخ) أى من صفوف المسجد فاذا كان المأموم خارجه في جهة خلف الامام والامام داخله
 لا تعتبر المسافة بين المأموم وبين آخر الصفوف التى في المسجد ولا بين المأموم وبين الامام الذى في المسجد لئلا يلزم
 دخول بعض المسجد في المسافة وغرض الشارح بهذه العبارة الرد على الضعيف الذى حكاه الاصل وعبارته
 مع شرح م ر وقيل من آخر صف فيه لانه المتبوع فان لم يكن فيه الا الامام فن موقفه انتهت (قوله ولا يضر
 في جميع ما ذكر) أى من قوله فان كانا بمسجد الى هنا فيكون هذا راجعا لكل من الاحوال الاربعة الا ان في
 المسجد والمسجد المتلاصقة تفصيلا وهو انه ان حال بين جانبيه أو بين المساجد المذكورة ظهر أو طر يق قديم
 بأن سببا أو جوده أى المسجد أو وجودها أى المساجد أى أو قارناه فيما يظهر فلا يكون ما ذكر كالمسجد
 الواحد بل كمسجد وغيره فان كان كل من الطريق والنهر حادثين على المسجدية بأن تأخر اعنهما لم يخرج
 المسجد أو المساجد بذلك عن حكم المسجد الواحد اه ع ش على م ر (قوله ولو كثر طر وقه وقوله وان
 أحوج الى سباحة) كل من الغائبين للردو عبارة أصله مع شرح م ر ولا يضر الشارع المطروق والنهر
 المحوج الى سباحة على الصحيح فيهما لكونه غير معد للحيولة عرفا والثانى يضر ذلك أما الشارع فقد تكرر
 فيه الزجة فيعسر الاطلاع على أحوال الامام وأما النهر فقياسا على حيولة الجدار وأجاب الاول بمنع العسر
 والحيولة المذكورين أما الشارع غير المطروق والنهر الذى يمكن العبور من أحد طرفيه من غير سباحة
 بالوثوب فوقه أو المشى فيه أو على جسر معد ودعى حافتيه فغير مضر جزما انتهت (قوله وان أحوج الى سباحة)
 أى وان لم يحسنها المأموم وقال جح في شرح الحضرية ولا يضر تخالل الشارع والنهر الكبير وان لم يمكن
 عبوره والنار ونحوها ولا تخالل البحر بين الصفتين لان هذه لا تعد للحيولة فلا يسمى واحدا منها حال عرفا اه
 ع ش على م ر (قوله الى سباحة) بكسر السين أى عوم كذا في تهذيب المصنف كالجمل والصحاح وغيرها
 وفي شرح الفصح للزمخشري السباحة الجرى فوق الماء بغير انغماس والعموم الجرى فيه مع الانغماس وعليه
 فلا يفسر أحدهما بالآخر اه ابن رضى الدين على المحلى (قوله وكراه ارتفاعه الخ) أى ارتفاعا يظهر
 في الحس وان قل بحيث يعد العرف ارتفاعا ولو في المسجد وبذلك تفوت فضيلة الجماعة اه حلى ومحل
 الكراهة ما لم يكن موضع الصلاة مسجدا أو غيره موضوعا على هيئة فيها ارتفاع وانخفاض كالأشرفية
 والافلا كراهة اه شيخنا وفي قل على الجلال قوله وكراه ارتفاعه على امامه وعكسه أى ولو على جدار
 أو حائط في المسجد وغيره وتفوت به فضيلة الجماعة خلافا للحج الا فى مسجد بنى كذلك المراد ارتفاع يظهر
 فى الحس عرفا وان لم يكن قدر قامة وضهير عكسه عائد لارتفاع الامام فهو وانخفاضه عن المأموم والمعنى انه
 يكره لكل مأموم أن يكون موقفه مرتفعا عن موقف الامام أو منخفضا عنه وهذا بظاهره يشمل ما لو ارتفع الامام
 وحده أو وانخفض وحده ونسبة الكراهة للمأموم لانه تابع والوجه في هذين نسبة الكراهة للامام حيث
 لا عذر على ان ظاهر كلام المصنف أن العكس راجع لارتفاع الامام فنسب الكراهة اليه بدليل الاستثناء
 بعده بقوله كتعايم الا أن يقول بأنه مستثنى من ارتفاع الامام المفهوم من انخفاض المأموم وما بعده مستثنى
 من ارتفاع المأموم فتأمل وفي ع ش على م ر ما نصوبى ما لو تعارض عليه مكرهان كالصلاة في الصف
 الاول مع الارتفاع والصلاة في غيره مع تقطع الصف فهل يراعى الاول أو الثانى فيه نظر والا قرب الثانى لان
 فى الارتفاع من حيث هو ما هو على صورة التفاخر والتعظيم بخلاف عدم تسوية الصفوف فان الكراهة
 فيه من حيث الجماعة لا غير اه (قوله الحاجة) أى تتعلق بالصلاة فان تم تعاقبها كان لم يجز الامور
 عاليا أبع ولو لم يمكن الارتفاع أحدهما فليكن الامام كفى الكفاية عن القاضى اه شرح م ر (قوله كتعايم
 الامام الخ) لف ونشر مشوش اه شيخنا (قوله وكتبليخ المأموم تكبير الامام) عبارة شرح م ر كتبليخ

لا من آخر صف ولا من
 موقف الامام وتعبيره
 بخارجه أعم من تعبيره
 بموان وذ كر حكم كون
 الامام خارج المسجد والمأموم
 داخله من زيادته وهو
 مقتضى كلام الشيخين وبه
 صرح ابن يونس وغيره (ولا
 يضر) فى جميع ما ذكر
 (شارع) ولو كثر طر وقه
 (و) لا (نهر) وان أحوج
 الى سباحة لانهم يعلمون
 للحيولة (وكراه ارتفاعه
 على امامه وعكسه) حيث
 أمكن وقوفهما على مستو
 (الحاجة) كتعليم الامام
 المأمومين صفة الصلاة
 وكتبليخ المأموم تكبير
 الامام (فيسن) ارتفاعهما

يتوقف عليه اسماع المأمومين انتهت قال ع ش عليه يؤخذ منه ان ما يفعله المبلغون من ارتفاعهم على
الدكة في غالب المساجد وقت الصلاة مكر ومفوت لفضيلة الجماعة لان تبليغهم لا يتوقف على ذلك الا في
بعض المساجد في يوم الجمعة خاصة وهو ظاهر اه (قوله لذلك) متعلق بارتفاع على ان الادم للتعليل والاشارة
المفردة مؤولة بالمدكو وفيصدق بالامر من التعليم والتبليغ (قوله كقيام غير مقيم) مراده بالقيام كافي
الكفاية التوجه ليشمل المصلي قاعدا قاعدا ومضطجعا فيضطجع أو نحو ذلك اه شرح مر (قوله
أيضا كقيام غير مقيم) أي وان كان شيخا ولا تفوت فضيلة التحريم وقال حج فلو كان بطيء النهضة بحيث لو
أخر الى فراغها فاته فضيلة التحريم مع الامام قام في وقت يعلم به ادراك التحريم اه أقول ومثل ذلك ما لو كان
المأموم بعيدا وأراد الصلاة في الصف الاول منسلا وكان لو أخر قيامه الى فراغ المؤذن وذهب الى الموضع الذي
يريد الصلاة فيه فاته فضيلة التحريم اه ع ش على مر قال في شرح مر والافضل للداخل وقت
الاقامة أو وقدر قرب استمراره قائما لكرهه النفل حيث ذكره ابتداء نفل الخ اه وقوله لكرهه
النفل الخ أي ولكرهه الجلوس من غير صلاة اه حج ويؤخذ منه انه لو كان جالسا قبل ثم قام ليصلي راتبة
قبلية مثلا فاقبعت الصلاة أو قرب قيامها انه لا يكون استمرار القيام أفضل من القعود لعدم كراهة القعود من
غير صلاة فيتحير بين استمرار القيام والقعود وقضيته أيضا انه لو كان في غير مسجد لم يكره الجلوس اه ع ش
على مر (قوله غير مقيم) شمل ذلك الامام وهو كذلك اه برماوى (قوله وكره ابتداء نفل) أي تنزيها
وخرج الفرض فان كان حاضرة كرهه وان كان فائتة كان خلاف الاولى لما تقدم ان الترتيب سنة في المفهوم
تفصيل والنفل في كلامه شامل لجميع أنواعه حتى للراتبة وتحتية المسجد اه شيخنا في قل على الجلال
وخرج بالنفل الفرض فلا يجوز قطع المقضى منه الجماعة تنذب فيه بان تكون في نوعه وليس فور يا ولا
المؤدى منه ان ضاق الوقت وكذا ان اتسع الا ان كان لاجل جماعة تنذب فيه بعد قلبه نفلا اه وقوله بعد
شروعه أي أو قرب شروعه اه حل وعبارة شرح مر ومحل ما تقر في غير الجمعة أما قطعها واجب
لادراكها بادراك ركوعها الثاني أي يجب قطع النافلة اذا كان لوا تمها فان الركوع الثاني مع الامام ولو اقبعت
الجماعة والمفرد يصلي حاضرة صجدا أو غيرهما وقد قام في غير الثنائية الى الثالثة سن له انما صلاته ثم يدخل في الجماعة
وان لم يقم في غير ما مر الى الثالثة قبلها انقلنا واقتصر على ركعتين ثم يدخل في الجماعة بل لو خاف فوت الجماعة
لو تم ركعتين سن له قطع صلاته واستئنافها جماعة كافي المجموع فيكون هذا مستثنى من حرمة قطع الفرض
ومن بطلان الصلاة بتغيير النية وقال الجلال البلقيني لم يتعرضوا للركعة والمعروف ان المتنفل الاقتصار على
ركعة فهل تكون الركعة الواحدة كالركعتين لم أر من تعرض له ويظهر الجواز اذا لفرق اه وما ذكره
ظاهر وانما ذكره والافضل ومحله أيضا كافي التحقيق اذا تحقق انما هما في الوقت لو سلم من ركعتين والاحرم
السلام منهما أما اذا كان في صلاة فائتة فلا يجوز له قلبها نفلا ليعلمها جماعة في حاضرة أو فائتة أخرى فان
كانت الجماعة في تلك الفائتة بعينها لم يكن قضاؤها فوريا جاز له قطعها من غير ندب والافلا يجوز كما قاله
الزركشي ويجب عليه قلب الفائتة نفلا ان خشي فوت الحاضرة ولو بخروج بعضها عن الوقت اه شرح مر
وقوله ويجب عليه قلب الفائتة نفلا قضيته انه لا يجوز قطعها من غير قلب وقياس ما قدم من قوله سن له قطع
صلاته واستئنافها الخ بخلافه بل ينبغي انه ان لم يرد قلبها نفلا وجب قطعها لئلا تفوته الحاضرة اه ع ش
عليه (قوله فوت جماعة) خرج به فوت بعض الركعات أو التحريم اه برماوى فلو كان بحيث لو أتم النفل فاته
ركعة أو اثنتان أو أربعة مع الجماعة أو أمكنه ادراك جزء منها ولو في التشهد الأخير أتم النفل اه شيخنا (قوله
بسلام الامام) أي بشروعه فيه على ما تقدم اه حل (قوله والافلا قطع ندبا) أي ما لم يغلب على ظنه تحصيل
جماعة أخرى ولو منضولة والافئته اه شرح مر (قوله ونية اقتداء الخ) نقل عن الامام ان معنى القدوة

لذلك (كقيام غير مقيم)
من يريد الصلاة (بعد فراغ
اقامته) لانه وقت الدخول
في الصلاة سواء أقام المؤذن
أم غيره وتعبير الاصل بفراغ
المؤذن من الاقامة جرى على
الغالب وخرج زيادتي
غير مقيم المقيم فيقوم قبل
الاقامة ليقيم قائما (وكره
ابتداء نفل بعد شروعه)
أي المقيم (فيها) أي في الاقامة
لغير مسلم اذا اقبعت الصلاة
فلا صلاة الا المكتوبة (فان
كان فيه) أي في النفل (آثم)
ان لم يحش) بانماه (فوت
جماعة) بسلام الامام والا
قطعه ندبا ودخل فيها لانها
أولى منه وذكر الكراهة في
هذه السنة في التي قبلها من
زيادتي (و) رابعها (نية
اقتداء)

ربط الصلاة بصلاة الغير اه شوبري (قوله أيضا نية اقتداء) أي بالامام الحاضر أو الاتمام به ولا يكفي نية الاقتداء من غير إضافة إليه كذا في القوت وغيره واعتمده الطبرلاوي ومر وأقول يشكل عليه الاكتفاء بنية الجماعة تعويلا على القرينة الحالية كما قاله المحلى واعتمده مر وغيره ثم أوردت ذلك عليه ففرق بما لا يظهر ويمكن ان يستغنى عن الفرق ويشترط ان يقصد الجماعة مع هذا الحاضر والقرينة تصرف الى كونه اباما أو مأموماً وما قائل والى هذا يشير قول الشارح معه عقب قوله أوجاعة اه سم (قوله أيضا نية اقتداء أو اتتمام الخ) انفس رأيهم أفضل اه شوبري واستقرب شيخنا ع ش انهما سواء في الفضيلة اه برماوى ولوعلى القدوة بجزئه كيد ملاحظت على ما بحثه به ضهم اذا لم يتدبى بالبعض مقتد بالكل لان الربط لا يتجزأ وعلى بعضهم بطلانها بتلاعبه والوجه عدم الصحة لان الربط انما يتحقق عند ربط فعله بفعله كما يفهم من الاقتداء بزياد لا بخويده نعم ان نوى بالبعض الكل صحت اه شرح مر (قوله أوجاعة معه) ولا يقدح في ذلك صلاحية الجماعة للامام أيضا لان اللفظ المطلق ينزل على المعهود الشرعى فهى من الامام غيرها من المأموم فنزلت من كل على ما يليق به لا سيما تعينها بالقرينة الحالية لاحدهما وعلم من ذلك رد قول جمع لا يكفي نية نحو القدوة أو الجماعة بل لا بد ان يستحضر الاقتداء بالحاضر والامام يأت اشكال الرافعى المذكور في الجماعة الذى أشير الى الجواب عنه لا يقال لا تدخل للقرائن الخارجية في النيات لا نأقول صحيح ذلك فيما لم يقع تابعا والنية هنا تابعة لانها غير شرط لان انعقاد ولا نها محصلة لصفة تابعة فاعتبر فيها ما لم يغتفر في غيرها اه شرح مر ومقتضاه ان ذلك لا يأتى في نحو الجمعة والاولى الجواب بان قرائن الاحوال قد تخصص النيات اه حل وقوله فنزلت من كل على ما يليق به ويكفى مجرد تقدم احرام أحدهما في الصرف الى الامامة وتأخر الآخر في الصرف الى المأمومية فان احراما معا ونوى كل الجماعة فعبه نظرو ويحتمل انعقادها فرادى لكل فتلغونيتهما الجماعة نعم ان تعمد كل مقارنة الا تحرم العلم بها فلا يبعد البطلان ويحتمل عدم انعقادها مطلقا أخذ من قوله الا تى فان قارنه لم يضرا التكبير الاحرام ويفرق على الاول بان نية الجماعة لم تتعين اه سم على ج وقوله بالقرينة الحالية لاحدهما أى فان لم تكن قرينة حالية وجب ملاحظة كونه اماما أو مأموما والام تنعقد صلاته لتردد حاله بين الصفتين ولا مرجح والجل على أحدهما تحكم اه ع ش عليه (قوله في غير جمعة مطلقا) أى مع التحريم أو بعده اه ع ش وعبارته على شرح مر وانظر لوني مع آخر جزء من التحريم ينبغي أن يصح ويصير مأموما من حيث ذواته انه لا يضرت قدمه على الامام في الموقف قبل ذلك اه سم على المنهج أى وينبغي أن لا تفوته في هذه فضيلة الجماعة من أولها ويفرق بينه وبين مألونوى القدوة في حال صلاته حيث كان فعله مكرها مفعولا للفضيلة الجماعة بان فوات الفضيلة ثم للكرهية خروجها من خلاف من أبطال به وقد يؤخذ من قوله الا تى ولو أحرم منفردا الخ ان الاقتداء مع آخر التحريم لا خلاف في صحته ويؤخذ من قول سم ويصير مأموما من حيث ذاته لا بد في صحة الجمعة من نية الاقتداء من أول الهرم الى آخر الرأى من أكبر والام تنعقد جمعة وبه صرح في العباب وعبارته الرابع نية المأموم الاقتداء ثم قال حتى في الجمعة مقارنة لتكبير الاحرام والام تنعقد له جماعة وتنعقد له منفردا اه أى في غير الجمعة انتهت (قوله وفي جمعة مع تحريم) ومثل الجمعة المعادة اه شرح مر وكذا المنذورة جماعة والمجموعة بالطر اه (قوله لان التبعية عمل) تعليل للمستثنين قبله لكن التبعية شرط لصحة الجمعة في الركعة الاولى وفي غيرها ليست شرطا لافى الثواب وحصول الجماعة بجمـ ذى لا يلقى قوله فان لم ينوم مع التحريم الخ اه ع ش (قوله أيضا لان التبعية عمل) أطلق عليها العمل لانها وصف للعمل والاف التبعية كونه تابعا لامامه وموافقا له وهذا ليس عملا تأمل اه شيخنا (قوله انعقدت صلاته فرادى) قد يؤخذ من ذلك انه لو رأى شخصا من مصلبيات نوى الاقتداء به فتبين انه غير مصل انعقدت فرادى وامتنعت متابعتها لانيته أخرى اه ع ش على مر (قوله لاتعين امام) فلا يشترط

أو اتتمام بالامام (أو جماعة) معه في غير جمعة مطلقا (وفي جمعة مع تحريم) لان التبعية عمل فافتقرت الى نية اذ ليس للمراء الا ما نوى فان لم ينوم مع التحريم انعقدت صلاته فرادى الا الجمعة فلا تنعقد أصلا لا بشرط الجماعة فيها وتخصيص المعية بالجمعة من زيادنى (لاتعين امام) فلا يشترط لان مقصودا الجماعة لا يختلف بذلك

أي بل ولا يسن فالأولى تركه اه شوبرى أي لانه رجماعينه فبان خلافة فيكون ضارا اه حل (قوله أيضا لا تعين امام) أي باسم أو صفة بلسان أو قلب الا ان تعددت الأئمة فيجب تعيين واحد اه برماوى (قوله بل يكفي نية الاقتداء بالامام الحاضر) أي الذي هذا وصفه في الواقع الذي صرفت اليه القرينة الحالبة لا انه ملحوظ في نيته فلا ينافي ما سبق انه لا يجب تعيين الامام باسمه أو صفته التي منها الحاضر اه حل (قوله أو شك فيها) ظاهره ان المراد بالشك ما يشمل الظن وهو غير بعيد كما هو الغالب في أبواب الفقه وهذا بخلاف المقارنة لاحرام الامام فانه اذا ظن عدمه لم يضر اذا لم يتبين خلافه و يفرق بان الشك هنا في نية الاقتداء والنية يضر معها الاحتمال وهناك في المقارنة وتركها شرط لصحة النية فيتسامح فيها ويكتفى بالظن فليراجع وليحرر ولعل هذا في غير حال الاحرام والافضال التردد حيث تنبذ المانع من الانعقاد فليرد وفيه نظر اه سم على المنهج أقول قوله وفيه نظر وقياس ما قدمه فيم بالوشك في التقدم على الامام حال الاحرام الضرر مطلقا سواء وقع الشك في الاثناء أولا اه ع ش على مر * (فرع) * ما ذكره من ان الشك في نية الاقتداء يصير به منفردا فلو تذكر بعد طول الفصل هل يثبت الاقتداء والقياس لان طول الفصل يبطل نية الاقتداء كما في النظائر فليراجع اه سم (قوله وتابع في فعل الخ) هل البطلان بهذه المتابعة عام في العالم بالمنع والجاهل أم هو مختص بالعالم قال الأذرى لم أر فيه شيئا وهو محتمل والا قرب أنه يعذر الجاهل لكن قال في التوسط ان الاشبه عدم الفرق وهو الواجب اه شرح مر (قوله بعد انتظار كثير) أي عرفا اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله عرفا يحتمل أن يفسر بما قالوه فيما لو أحس في ركوعه بدخل يريد الاقتداء به من ضبط الانتظار بأنه هو الذي لو وزع على جميع الصلاة لظهر أثره ويحتمل أن ما هنا أضيق وهو الاقرب وبوجه بأن المدار هنا على ما يظهر به كونه رابطا بصلاته بصلاته امامه وهو يحصل بما دون ذلك واعتبار الانتظار بعد القراءة الواجبة * (فرع) * لو انتظره للركوع والاعتدال والسجود وهو قائل في كل واحد منها ولكنه كثير باعتبار الجملة فالظاهر انه من الكثير فليتأمل واعتمد شيخنا الطبري انه قليل اه سم على المنهج أقول والا قرب ما قاله الطبري وعليه فيفرق بينه وبين ما تقدم في النوع عدد الدخول وطال الانتظار فان المدار على ضرر المقتدين وهو حاصل بذلك بخلاف ما هنا فان المدار على ما يحصل به الربط الصوري وهو لا يحصل بكل من الانتظارات اليسيرة وان كثر مجموعها لان المجموع لما لم يجتمع في محل واحد لم يظهر به الربط اه (قوله فلو تابعه اتفاقا) محترز قوله بعد انتظار وقوله أو بعد انتظار يسير محترز قوله كثير وقوله أو انتظره كثيرا الخ محترز قوله وتابع ولم يذكر محترز قوله للمتابعة محترز ما لو انتظره كثير الاجل غيرها كدفع لوم الناس عليه كأن كان لا يجب الاقتداء بالامام لغرض ويخاف لو انفرد عنه حسا صولة الامام أو لوم الناس عليه لانها به بالرغبة عن الجماعة فاذا انتظر الامام كثير الدفع هذه الرغبة فانه لا يضر اه شيخنا ح ف وقد أشاره ع ش على مر نقلا عن ابن قاسم على المنهج فقال قوله أو كان الانتظار يسيرا ينبغي أو بعد انتظار كثير للاجل المتابعة أخذ من قوله للمتابعة تأمل اه سم على المنهج اه وبقي قيد خامس لم يذكره ولا محترزه المتن ولا الشرح وهو أن يكون حال المتابعة ذكر العدم نية الاقتداء كما يفهم من ع ش على مر وعبارته فلوترك نية الاقتداء وقصد ان لا يتابع الامام لغرض مما فهمنا عن ذلك وانتظره على ظن انه مقتدي به فهل تضر متابعته حينئذ ولا فيه نظر ولا يبعد عدم الضرر انتهت فتلخص ان قبود البطلان خمسة ثلاثة في المتن وواحد في الشرح وواحد في عبارة ع ش (قوله أو بعد انتظار يسير) قد يقال انه وقف صلاته على صلاة غيره من غير رابط ويمكن أن يجاب بان الانتظار اليسير لا يظهر معه الربط اه ع ش (قوله وما ذكرته) أي من التفصيل بقوله وتابع في فعل الخ وقوله كالمفرد أي المذكور بقوله فلوتركها أي هـ ما سوا في التفصيل المذكور (قوله كالمفرد) ومن ثم أترشكه في الجملة ان طال زمنه وان لم يتابع أو مضى معمر كن لان الجماعة

بل يكفي نية
الاقتداء بالامام الحاضر
(فلوتركها) أي هذه النية
(أو شك) فيها (وتابع في
فعل أو سلام بعد انتظار
كثير) للمتابعة بطلت صلاته
لانه وقفها على صلاة غيره بلا
رابط بينهما فلو تابعه اتفاقا
أو بعد انتظار يسيرا وانتظره
كثيرا بلامتابعة لم يضر
وتعبري بفعل أولى من
تعبر به بالأفعال ومسئلة
السلام قول أو سلام الى
آخر من زيادتي وما ذكرته
في مسئلة الشك هو ما اقتضاه
قول الشيخين انه في حال شكه
كالمفرد وهو المعتمد وان
اقتضى قول العزيز وغيره

فيها شرط فهو كالشك في أصل النية ويؤخذ من ذلك أن الشك فيها يؤثر بعد السلام فيستثنى من إطلاقهم أنه
 هنا بعده لا يؤثر لانه لا ينافي الاعتقاد اه برماوى وفي سم مانصه * (فرع) * في شرح الروض ويستثنى
 مما لم ان الشك لا يبطل من غير متابعة ما لو عرض في الجمعة فيبطلها اذا طال زمنه لان نية الجماعة فيها شرط اه
 ولو عرض الشك بعد السلام من الجمعة ضرر كافي العباب واعتمده مر لانه يرجع للشك في النية المعتبرة
 وقياسه هنا المعادة بجماع اشتراط الجماعة في كل منهما فليتنامل انتهى (قوله كالشك في أصل النية) أى وحكم
 الشك فيها انه اذا فعل معه ركن أو مضى زمن يسع ركوا ولم يفعل تبطل الصلاة والمراد بالطويل في قوله بالانتظار
 الطويل هو الذى تقدم في المتن ومحل المخالفة قوله وان لم يتابع أى مقتضى القول الثانى أنها تبطل بالانتظار
 الطويل مطلقا وقوله وبالسير مع المتابعة المراد بالسير فيه هو ما يسع ركنا تامل (قوله أو عين امام الخ) هذا
 تفريع على قوله لا تعيين امام والمراد انه عينه باسمه أو صفته والافلاشارة تعين وقوله ولم يشر اليه أى اشارة حسية
 أو قلبية وقوله بطلت أى انقطعت ان كان في اثباتها ولم تنعقد ان كان في ابتدائها اه شيخنا وليس المراد
 تعيينه بالاشارة القلبية الى ذاته بل المراد ان يعتقد بقلبه زيدا فتبين انه عمر وكما قاله الشارح لكن لو عبر بالباء بدل
 الكاف لكان أولى اه برماوى (قوله ولم يشر اليه) أى ولم يكن التعيين بالاشارة بل بغيرها والافلاشارة
 تعين كما ذكره بقوله فان عينه الخ (قوله أيضا ولم يشر اليه) أى اشارة حسية أو قلبية وسواء أ كانت الاشارة مع
 التعيين بالاسم أو كان تعيينه بنفس الاشارة الحسية أى المتعلقة بالشخص واذا تعارضت مع العبارة روعيت
 الاشارة هنا وفي النكاح بخلاف البيع راعوا فيه العبارة والحاصل انه اذا علق القدوة بالشخص لا يضر الغلط في
 الاسم وان لم يعلقها بالشخص ضرر الغلط في الاسم ومعلوم ان مع الاشارة يكون الاقتداء بالشخص اه حل (قوله
 بطلت صلاته) أى ولو قبل المتابعة اه مر اه سم (قوله لمتابعته من لم ينو الاقتداء به) فيه اشارة الى
 أن البطلان انما هو عند المتابعة والمعتد بالبطلان وان لم يتابع لفساد النية اه سبب الطبلاوى وعبرة
 الشيخ ساطان قوله لمتابعته من لم ينو الخ طاهره ان صلاته تنعقد فرادى ولا تبطل الا ان تابع وهو رأى الاسنوى
 وكان الاولى أن يعالج بقوله لفساد النية وفسادها مستلزم لفساد الصلاة ووجه فسادها بطها بمن لم ينو الاقتداء
 به كفاى عبارة أو عين ليس فى صلاة كفاى أخرى أو فى صلاة لا تصلح للربط بها فالمراد بالربط فى الاولى الصورى وفى
 الثانية المنوى انتهت وعبرة البرماوى قوله لمتابعته الخ ليس قيداً والرابع طلان صلاته بمجرد الخطا وان لم يتابعه
 خلافاً للاسنوى فانه علل البطلان بالمتابعة لان فساد النية مبطل ان وقع في الاثناء أو مانع من الاعتقاد ان وقع في
 الابتداء ووجه فسادها بطها بمن لم ينو الاقتداء به وهو عمر وأبو يعنى ليس فى صلاة مطلقاً وفى صلاة لا تصلح للربط
 بها وهو زيد فالمراد بالربط فى الاولى الصورى وفى الثانية المنوى انتهت (قوله أيضاً فان عينه باشارة اليه الخ)
 عبارة شرح مر وخرج بقوله عينه أى باسمه ما لو نوى الاقتداء بهذا أو بالحاضر أو اعتقده زيدا من غير تصريح
 باسمه فبان عمر افانه يصح كفاى الروضة وان نازع فيه المتأخرون اذا أثر اللظن مع الربط بالشخص والفرق بين
 ذلك وما قبله انه ثم تصور في ذهنه شخصاً معيناً اسمه زيد وظن انه الحاضر فاقتدى به فتبين انه غيره فلم تصح لعدم
 حزمه بامامة من هو معتد به وهنا حزم بامامة الحاضر وقصد بعينه لكنه اخطأ في اسمه فلم يؤثر الاثر للظن مع
 الربط بالشخص فلم يقع خطأ فى الشخص أصلاً انتهت (قوله أيضاً فان عينه باشارة اليه الخ) أى وقد أحضر
 الشخص في ذهنه وهذا القيد غير قول الشارح معتقداً انه زيد كما لا يخفى ففهوم كلام المتن يحتاج لتقييد وعبارة
 شرح مر ولو قال بزيدا الحاضر أو بزيدا قد أحضر الشخص في ذهنه فكذلك والاقبطل اذا الحاضر
 مسمى لزيد الذى ظنه وأخطأ فيه ويلزم من الخطا فى الموصوف الخطا فى الصفة وأيضاً فاسم الاشارة وقع عطف
 بيان لزيد يرد يدم بوجد والقائل بالصحة فيه معر باله بدلا اذا المبدل منه فى نية الطرح فكأنه قال أصلى خلف
 هذا وهو صحيح برده عليه بان كونه فى نية الطرح غير مناف لا اعتبار كونه من جملة ما قصد به المتكلم انتهت (قوله

ان الشك فيها كالشك في
 أصل النية انها تبطل بالانتظار
 الطويل وان لم يتابع
 وبالسير مع المتابعة (أو عين
 اماما) بقيد زده بقولى
 (ولم يشر) اليه (وأخطأ)
 كأن نوى الاقتداء بزيد
 فبان عمرا (بطلت صلاته)
 لمتابعته من لم ينو الاقتداء به
 فان عينه باشارة اليه كهذا
 معتقداً انه زيد أو زيدا هذا

أوالحاضر) بان علق القدوة بشخصه اه شيخنا (قوله لعدم تأتبه فيه) أي عند اشارته اليه أما بدونها
 فيمتأني كاذ كره بقوله أو عين امام الخ اه شيخنا (قوله أيضا لعدم تأتبه) أي لانه تصور الخطأ لا يقع
 فيه وانما يقع في التصديق اه اطفحى (قوله شرط في جمعة) أي فتلزمه نية الامامة مع التحريم ان لم يمتنع
 الجمعة ولو كان زائدا على الاربعين اه شرح مر وقوله فتلزمه نية الامامة مع التحريم ويأتى فيه ما تقدم في
 أصل النية من اعتبار المقارنة لجميع التكبير اه ع ش عليه ومرفى المعادة انه تلزمه فيها نية الامامة ومثلها في
 ذلك المنذورة جماعة اذا صلى فيها اماما فهي كالجماعة أيضا اه شرح مر وقوله ومثلها في ذلك المنذورة
 جماعة أي بان نذر أن يصلى كذا من النفل المطابق جماعة كما هو ظاهر من جعلها كالجمعة التي النية المذكورة
 شرط لصحتها وفي حاشية الشيخ جملها على الفريضة ولا يخفى ما فيه اذ ليست النية شرطا في انعقادها فلا تكون
 كالجمعة بخلاف النفل المنذور جماعة فان شرط انعقاده بمعنى وقوعه عن النذر ما ذكر اه رشدي عليه ومراده
 بالحاشية حاشية الشبرا ملى على مر وعبارته قوله ومثلها في ذلك المنذورة أي فلو لم ينو الامامة لم تنعقد وفيه نظر
 لانه لو صلاها منفردا انعقدت وانما بعدم فعل ما التزمه ويجب عليه اعادتها به في جماعة ويكتفى به ركعة فيما يظهر
 خروج من هذه النذر على ما ذكره في الروض وشرحه في باب النذر والقياس انعقادها حيث لم ينو الامامة
 فرادى لان نية الامامة لا يزيد على فعلها منفردا ابتداء انتهت وكتب أيضا قوله ومثلها في ذلك المنذورة جماعة
 أي وكذا المجموعة جمع تقديم بالمطر والمراد الثانية كما هو ظاهر لان الاولى تصح فرادى فسقط ما ذكره سم
 هنا على المنهج وعبارته في باب صلاة المسافر على ج * (تنبيه) * ينبغي الاكتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية
 وان انفردوا قبل تمام ركعتها الاولى ولا بد من نية الامام الجماعة أو الامامة والامتنع وصلاته اه فتلخص
 ان نية الامامة شرط في أربع صور الجماعة والمعادة والمنذورة جماعة والمجموعة بالمطر (قوله ولو كان
 زائدا على الاربعين) أي وان لم تلزمه لكنه نواها فان نوى غيرها لم تلزمه نية الامامة اه سبط الطبري
 (قوله سنة في غيرها) أي ولو من امام راتب اه ع ش فاذا لم ينو كان منفردا ولا تحصل له الفضيلة
 وأما المقتدون به فيصح اقتداؤهم به ويحصل لهم الفضيلة اه شيخنا أجهوري وقرر شيخنا الحقي ما نصه
 واذا لم ينو الامام استحق الجعل المشروط له لانه لم يشترط عليه نية الامامة وانما الشرط ربط صلاة
 المأمومين بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة ويحمل السهو وقراءة الفاتحة في حق المسبوق على المعتمد اه
 وصرح به سم بخلاف الشبرا ملى على مر ونص عبارته قوله سنة في غيرها كلامهم كالصريح في حصول
 أحكام الاقتداء كتحمل السهو والقراءة بغير نية الامامة اه سم على ج وفيه موقفة والميل الى خلافه
 ووجه بانه لا وجه للعوق سهو الامام له مع انتفاء القدوة في نفس الامر كقولنا بان الامام محدثا وأما حصول فضيلة
 الجماعة فلو وجود صورتها الا ان يقال يفرق بين هذا وبين المحدث بان المحدث ليس في صلاة البتة فلم يكن أهلا
 لتحمل ولحق السهو بخلاف هذا فانه لما كانت صلاته صحيحة وكان فيه أهلية الامامة صلح لثبوت أحكام
 الجماعة في حقه وحق من اقتدى به ومع ذلك ففيه شيء * (فرع) * لو حلف لا يؤم فأمر من غير نية الامامة
 لم يحث كذا كره الفقهاء وقال غيره بالحث لان مدار الايمان غالباً على العرف وأهله بعدونه مع عدم نية
 الامامة اماما اه ج في شرح العباب وظاهر كلامه ترجيح الثاني حيث وجهه أقول والا قرب الاول ويعلل
 بانه حلف على فعل نفسه موحي حيث لم ينو الامامة فصلاته فرادى أخذاً مما قالوه فيما لو حلف لا يدخل محل كذا
 فعمل وأدخل حيث قالوا فيه بعدم الحث وبقى ما لو كانت صيغة حلفه لأصلى اماما هل يحث أم لا فيه نظر
 والا قرب الثاني لان معنى لأصلى اماماً لا يوجد صلاة حاله كوني اماماً وبعد اقتداء القوم به بعد احرامه منفردا
 انما يوجد منه اتمام الصلاة لا يجادها بل ينبغي انه لا يحث أيضاً لنوى الامامة بعد اقتدائهم به لما مر ان
 الحاصل منه اتمام لا يجاد * (فرع) * رجل شرطت عليه الامامة بموضع هل يشترط نية الامامة محتمل

أوالحاضر صحت لان الخطأ
 لم يقع في الشخص لعدم
 تأتبه فيه بل في الظن ولا عبرة
 بالظن البين خطؤه (ونية
 امامة) أو جماعة من امام
 مع تحريم (شرط في جمعة) ولو
 كان زائدا على الاربعين
 لعدم استقلاله فيها (سنة في
 غيرها)

وفاقاً لما أجابه من عن ذلك حين سئل عنه في درسه مشافهة لا تحب لان الامامة حاصلة أي لان الامامة كونه
متبعاً للغير في الصلاة من بوطاص - لالة الغيرية وذلك حاصل بالجماعة المأمومين وان لم ينو الامام الامامة بدليل
انعقاد الجمعة خالف من لم ينو الامامة اذا كان من غير أهل الجمعة ونوى غيرها وانما لم تحصل له الجمعة اذا كان من
أهلها ولم ينو الامامة لان الجماعة شرط في الجمعة فلا تحصل الا بنيةها وبقرب بين الجماعة والامامة تأمل اه سم
على المنهج اه نص عبارة ع ش (قوله لجوز فضيلة الجماعة) لانه اذا لم ينوها ولو لم يدم علمه بالمقتدين
لم تحصل له وان حصلت لهم بسببه وقوله حاز الفضيلة أي من غير كراهة والفرق بينه وبين ما سيأتي قريباً في
المأموم اذا نوى الاقتداء في اثناء صلاته حيث يكره ولا تحصل له الفضيلة ان الاقتداء بالغير مظنة لمخالفة نظام
الصلاة لسكونه يتبع الامام في نظام صلاته ويترك ما هو عليه بخلاف الامام فانه مستقل اه حلي (قوله لانه
سبب صيرامام) هذا يقتضي ان الفرض فيمن يرجو جماعة يحرمون خلفه ما غيره فالظاهر البطلان فيحرم ركائبه
قال الزركشي بل ينبغي نية الامامة وان لم يكن خلفه أحد اذا وثق بالجماعة وأقره في الاعيان اه شورى
واذا نوى الامامة والحالة هذه ولم يأت خلفه أحد فلا فضلة له صحيحة اه سم (قوله حاز الفضيلة من حيثئذ)
أي بقسط ما أدركه فان أدرك ربع الصلاة حصل له ربع المجلس والعشر من درجة أو نصفها فنصفها وهكذا
فتتبع بعض الدرجات بحسب ما أدركه من نصف وربع وغيرهما بخلاف المأموم لو نوى الاقتداء في اثناء صلاة
نفسه فانه يكرهه ولا يجوز الفضيلة أصلاً ولو فهم أدركه اه شيخنا وعبارة الشورى قوله حاز الفضيلة من
حيثئذ فان قلت مران من أدرك الجماعة في التشهد - لاخير حصل له جميع فضلها فما الفرق قلت انعطاف
النية على ما بعدها هو المعهود بخلاف عكسه اه خج في شرح العباب انتهت وعبارة ع ش على من
قوله حاز الفضيلة من حين نيته بخلاف ما لو أحرم والامام في التشهد فان جميع صلاته جماعة ويفرق بأن الجماعة
وجدت هناك في أول صلاته فاستصحب بخلافه هناك اه سم على المنهج انتهت وفارقت ما لو نوى صوم
نفل قبل الزوال حيث أثبت على الصوم من أول النهار بأن صومه لا يمكن أن يتبعص صوماً وغيره بخلاف الصلاة
فانه يمكن تبعيضها بجماعة وغيرها اه شرح من وقوله حيث أثبت على الصوم من أول النهار ولو
بيت الصبي النية في رمضان ثم بلغ في اثناء اليوم أثبت عليه جميع ثواب الفرض كذا قرره شيخنا الشورى
وذكرانه منقول وعليه في فرق بينه وبين ما اقتضاه كلام الشارح فيما مر من انه اذا بلغ في اثناء الصلاة يثاب على
ما بعد البلوغ ثواب الفرض وما قبله ثواب النفل بان الصلا من حيث اشتغالها على ركعات يمكن وقوع بعضها
في حد ذاته فرضاً وبعضها نفل - لا جعل ثوابها كذلك بخلاف الصوم فانه لا يمكن تجزئة اليوم بحيث لا يصوم
بعضه نفلًا متميزاً عن باقيه بفعل ثوابه بصفة واحدة وغلب جانب الفرض لانه حصل به سقوط الطلب عنه بعد
تكليفه اه ع ش عليه (قوله اما في الجمعة) ومثلها ما ألحق بها من المعادة والمجمعة موعة بالمطر والمنذورة
جماعة وقوله فيضرب الخ محل حيث كان من أخطأ فيه من الاربعين والافلا اه من شرح من وع ش
عليه (قوله لان ما يجب التعرض له) أي وهو نية الامامة في الجمعة فانه يجب التعرض لها فيضرب الخطأ فيها بأن
ينوى الامامة بجماعة معينين فتبين خلافهم بخلاف نية الامامة في غير الجمعة لم يجب التعرض لها لم يضر الخطأ
فيها اه شيخنا (قوله وتوافق نظم صلاتيهما) ومن التوافق صلاة التسابيح فيصح الاقتداء بمصلحها على المعتمد
وينتظره المأموم في السجود الاول والثاني اذا طول الاعتدال والجلوس بين السجدين وفي القيام اذا طول
جلسة الاستراحة اه شيخنا وأصله في شرح من (قوله نظم صلاتيهما) المراد بالنظم الصورة الخارجية أي
توافق نسق وهيئة صلاتيهما اه شيخنا (قوله في الافعال الظاهرة) خرج بالافعال الاقوال وبالظاهرة
الباطنة كالنية اه ع ش على من والمراد بالثاني بقوله ويصح ما يؤدى بقاض الخ وقد مر فيه
الشارح بقوله ولا يضر اختلاف نية الامام والمأموم اه (قوله فلا يصح مع اختلافه) أي عدم الصحة من

لجوز فضيلة الجماعة
وانما تشترط هنا لاستقلاله
وتصح نية لها مع تحريمه وان
لم يكن اماماً في الحال لانه
سبب صيراماماً واذا نوى في
اثناء الصلاة حاز الفضيلة من
حيثئذ والتفصيل بين الجمعة
وغيرها من زيادتي والاصل
اطلق السنية (فلا يضر فيه)
أي في غير الجمعة (خطأ وفي
تعيين تابعه) لان خطأ في
النية لا يزيد على تركها أما
في الجمعة فيضرب ما لم يضر
لان ما يجب التعرض له يضر
الخطأ فيه وقولي فيه من زيادتي
(و) خامسها (توافق نظم
صلاتيهما) في الافعال
الظاهرة (فلا يصح) الاقتداء
(مع اختلافه)

ابتداء الصلاة أي لا تنعقد النية لان عدم الصحة انما هو عند الركوع اه برماوى بالمعنى ولا فرق في عدم
الصحة بين ان يعلم نية الامام لها او يجهلها وان بان له ذلك قبل التكبيرة الثانية فمن صلاة الجنائزة خلافا للزوياني
ومن تبعه فلا يصح فرض أو نفل خلف جنازة ولا جنازة خلف فرض أو نفل أو كسوف ولا هو خلف فرض
أو نفل أو جنازة وسجود التلاوة والشكر كصلاة الجنائزة والكسوف فاذا اعتبرت مع ما مر بلغت الصور نحو
العشرين قاله في الابعاب اه شوبرى نعم يظهر صحة الاقتداء في الشكر بالتلاوة وعكسه اه شرح مدر
(قوله مع اختلافه) ومنه اقتداء من في سجود السهو بمن في سجود التلاوة لان فيه اقتداء من في صلاة بمن ليس
في صلاة ويجوز اقتداء من في سجود التلاوة بمن في سجود الشكر بالعكس اه حل (قوله مكتوبة وكسوف
أو جنازة) هذا على الصحيح ومما به انه يصح لامكان المتابعة في البعض وعليه رعاية ترتيب نفسه ولا يتابعه في
التكبيرات وفي الكسوف يتابعه في الركوع الاول ثم يرفع ويغارقه أو ينتظره كما الى ان يركع ثانيا فيعتدل
ويسجد معه ولا ينتظره بعد الرفع لما فيه من تطويل الركن القصير اه شرح مدر (قوله وكسوف) أي
بهيئتها المخصوصة لان فيها ركوعين وأما الوصلانها كسنة الظهر فلا ومنه يؤخذ ما بحثه ابن الرفعة في الكفاية
حيث قال الذي يظهر صحة الاقتداء في الركوع الثاني ومثله القيام الثاني من الركعة الثانية أي وتحصل
الركعة وان قلنا بعدم حصولها لم يصل الكسوف وأقره شيخنا وذ كرلى شيخنا زى اعتماده وبعبارة شيخنا
في فصل زوال القدوة نعم لو اقتدى به أي صلى الكسوف غير مصلها أدرك الركعة لانه أدرك مع ركوعا
محسوبا اه حل ولورأي شخص عند الكسوف أو عند جنازة يصلي وشك هل صلته كسوف أو جنازة
أو غيرهما لم يصح الاقتداء به كالأمر آجالا وشك هل جلوسه للتشهد أو للعجز عن القيام حيث لا يصح
الاقتداء به لانه لا يدري بعد القدوة هل واجبه القيام أو الجلوس فان ترجع عنده أحد الاحتمالين
صح كان ترجع عنده الجلوس للتشهد أي الاخير بان رأى معتورا كأول غير التشهد بان رأى معترضا
وفيه انه يجوز أن يكون في التشهد الاول لانه يجلس فيه معترضا اه حل وقوله فان ترجع عنده الخ ومجمل هذا
اذا كان كل من الامام والمأموم فقيها يعرف هياك الجلسات فان لم يكن فقيها فكما لو لم يغلب على ظنه شيء
اه من شرح مدر والرشيدى عليه (قوله أيضا وكسوف) أي ما لم يكن الاقتداء في الركوع الثاني من
الركعة الثانية والاصح اه قل ومثله ما لو كان الاقتداء في القيام الثاني من الركعة الثانية اه شيخنا
وبعبارة شرح مدر نعم ان كن الامام في القيام الثاني فابعده من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت
القدوة كما بحثه ابن الرفعة وتبعه جمع و يدل له تعليلهم عدم الصحة بتعذر المتابعة ولا تعذر فيها هنا انتهت (قوله
أو جنازة) لو عبر بالاول فادت مسائل في المذكورات وهى مكتوبة خلف كسوف أو عكسه أو مكتوبة خلف
جنازة أو عكسه أو جنازة خلف كسوف أو عكسه اه برماوى (قوله لتعذر المتابعة) لانه لا ركوع فيها ولا
سجود فلا يصح الاقتداء بصلى الجنائزة ولو بعد التكبيرة الرابعة ولا بمن يسجد للتلاوة والشكر ولو بعد رفعه من
سجوده ولو كان بعد ان فرغ من تشهده الاخير ولم يبق الاسلام اه حل وبعبارة شرح مدر والوجه
استمرار المنع في الجنائزة وسجود التلاوة والشكر الى تمام السلام اذ موضوع الاولى على المخالفة الى الفراغ
منها بدليل ان سلامها من قيام ولا كذلك غيرها وأما في الانحسرتين فلانها ملحقتان بالصلاة ويستامنها مع
وجود المخالفة لا يقال ينبغي صحة القدوة بصلى الكسوف ونحوه لان الاقتداء به في القيام ولا مخالفة فيه ثم اذا
انتهى الى الافعال المخالفة فان فارق استمرار الصحة والابطال كمن صلى في ثوب ترى عورته منه عند ركوعه لانا
نقول لما تعذر الربط مع تخالف النظم منع انعقاد الربطه صلته صلاة مخالفة لها في الماهية فكان هذا القصد
ضارا وبس كسئلته من ترى عورته اذا ركع لانه يمكنه الاستمرار بوضع شيء يستر عورته فافترقا فاصلى الكسوف
كسنة الصبح صح الاقتداء بهما طلقا انتهت (قوله ويصح الاقتداء بالركعة) أي ويحصل له فضل الجماعة في

مكتوبة وكسوف أو جنازة
لتعذر المتابعة (ويصح)
الاقتداء (لثوب غاص)

جميع هذه الصور على معتمد مر اه شيخنا لكنه مشكل لان الجماعة في هذه الصور غير سنة بل مكرهه
وما لا يطلب لاثواب فيه وان اجيب باختلاف الجهة قلنا ان الاختلاف (قوله ومفترض بمنفعل الخ) فتصح
العشاء تخاف التراويح كما لو اقتدى في الظاهر بالصبح فاذا سلم الامام قام ليتم صلاته والاولى له انما هما منفردا
فان اقتدى به ثانيا في ركعتين آخرين من التراويح جاز كنفر اقتدى في اثناء صلاته بغيره وتصح الصبح خلف
العبد والاستسقاء وعكسه لتوافق نظم افعالهما والاولى له ان لا يوافق في التكبير الزائد ان صلى الصبح خلف
العبد أو الاستسقاء ولا في تركه ان عكس اعتبارا بصلاته ولا تضرموا نكته في ذلك لان الاذكار لا يضر فعلها
وان لم يشد ولا تركها وان نددت ولا يس في الاستسقاء استغفار كما يأتي في باب من عبر بقوله لا يوافق في
الاستغفار أي على القول به ان ثبت ان فيه قولاً والافهوههم سري له من الخطبة الى الصلاة اه شرح مر
وقوله اعتبارا بصلاته قد يشك هل هذا على ما في صلاة العبد من ان العبرة بصلاة الامام حتى لو اقتصر على ست
في الاولى وثلاث في الثانية تابعه فيها وقد يفرق بان الامام والمأموم اشتركا في أصل التكبير وانما الاختلاف في صفته
فلما طلبت متابعة المأموم لامامه في أصل التكبير وانما الاختلاف في صفته استصحب ذلك تتبعه في صفته ولا
كذلك هنا اه ع ش عليه (قوله وفي طويلة بقصيرة) عطفه على قوله ويصح لو دبقا من عطف الخاص
على العام لاجل قوله بعد والمقتدى في نحو ظهر بصبغ الخ أو ان قوله لو دبقا محمول على المتفقي في العدد
حتى لا ينكر مع قوله وفي طويلة بقصيرة اه زى (قوله وبالعكس) انما عبر بالعكس ولم يعبر بالعكس
لثلاثي توهم رجوعه للذخيرة فقط وهي قوله وفي طويلة بقصيرة وسبب ذلك التوهم اختلاف العامل ومجيء
المصدر على الأصل وهو الافراد فارتكب المصنف خلاف الأصل دفعا لذلك التوهم اه تقرير شيخنا
شربلاني (قوله أيضا وبالعكس) قضية كلام المصنف كالشارح ان هذا مما لا خلاف فيه وبعبارة شيخنا
زى والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروج من الخلاف اه فيحتمل انه خلاف لبعض الأئمة وانه
خلاف مذهبي لم يذكره المصنف وفي ج مانصه بعد كلام ذكره على ان الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف
جدا اه وهو ظاهر في ان الخلاف مذهبي * (فرع) * نقل شيخنا الشوبري ان الامام اذا لم يراع الخلاف
لا يستحق المعلوم قال لان الواجب لم يقصد تحصيل الجماعة لبعض المصلين دون بعض بل قصد حصولها للجميع
المقتدين وهو انما يحصل برعاية الخلاف المانع من صحة صلاة البعض أو الجماعة دون البعض انتهى وهو
قريب بحيث كان امام المسجد واحدا بخلاف ما اذا شرط الواقف أئمة مختلفين فينبغي انه لا يتوقف استحقاق
المعلوم على مراعاة الخلاف بل وينبغي ان مثل ذلك لو شرط كون الامام حنفيا مشلا فلا يتوقف استحقاقه
المعلوم على مراعاة غير مذهبه أو جرت عادة الأئمة في تلك الحلة بتقليد بعض المذاهب وعلم الواقف بذلك فيحمل
وقفه على ما جرت به العادة في زمنه فبراعيه دون غيره نعم لو تعذرت مراعاة الخلاف كأن اقتضى بعض المذاهب
بطلان الصلاة بشئ وبعضها وجوبه أو بعضها استحباب شئ وبعضها كراهته فينبغي ان يراعى الامام مذهب
مقلده ويستحق مع ذلك المعلوم اه ع ش على مر (قوله أيضا وبالعكس) والجماعة أفضل من الانفراد
على المعتمد اه ع ش على الشرح وانظر مع ما كتبه على مر المتقدم بقوله وبعبارة شيخنا زى
والانفراد هنا أفضل وعبر بعضهم بأولى خروج من الخلاف انتهى ولكن شيخنا قرر كلامه على الشارح
وبعبارة الشوبري قوله ويصح الاقتداء لو دأخ كلام الاصحاب مفروض في صحة الاقتداء وأما حصول الجماعة
فاختلف فيه فخرى النور والطنداني على عدم الحصول لانه مكره وأفتى الشهاب الرملي بحصولها أي ولم ينظر
لكراهة الاقتداء أخذ من قول الاصحاب في التخيير بين الانتظار والمفارقة ان الانتظار أفضل ليحصل الفضل
في السلام وجرى عليه ج كذا قرر شيخنا زى وقد يدل الاول قولهم ان الانفراد أفضل انتهى وبعبارة
أصله مع شرح مر ويجوز الصبح خلف الظهر وكذا كل صلاة هي أقصر من صلاة الامام في الاظهر لاتفاق

ومفترض بمنفعل وفي طويلة
بقصيرة) كظهر بصبغ
(وبالعكس) أي لقاض
بثبوت منفعل بمفترض وفي
قصيرة بطويلة

نظام الصلاتين وفي تعبيره يجوز إيماء إلى أن تركه أولى ولو مع الانفراد لكن تحصل بذلك فضيلة الجماعة وإن
 فارق إمامه عند قيامه للثالثة كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى انتهت ثم قال مر في محل آخر من الشرح وقال
 جماعة من المتأخرين لك أن تقول إذا كان الأولى الانفراد فلم حصلت له فضيلة الجماعة مع أنها خلاف الأولى
 اهـ ومحصله أنه اعتمد أن الانفراد أفضل وإن فضيلة الجماعة تحصل وأقر الأشكال الذي قاله المتأخرون ولم
 يجب عنه هو ولا تخشاه ثم قال في محل آخر من الشرح وعلم مما تقر حصول فضيلة الجماعة بخلاف ما عدا الفريضة
 صحتها كانت أو غيرها وأما قولهم يسن للمفتري أن لا يقتدى بالمتنفل للخروج من خلاف أبي حنيفة فجعله
 في النقل المتحيز أما الصلاة المعتادة فلا لأنه قد اختلف في فرضيتها إذ قيل إن الفرض أحدهما بحيث نسب الله
 ما شاء منهما لأن الثانية لو تعينت للنقل لم يسن فعلها في جماعة كسنة الظهر وغيرها اهـ (قوله ولا يضر
 اختلاف نية الإمام والمأموم) أي أعدم غش المخالفة فيها اهـ برماوى (قوله إلى آخره) المراد به قوله
 بقصيرة وقوله وبالعمكوس وعبارته وتصح قدوة المؤدى بالقاضى والمفتري بالمتنفل وفي الظهر بالعصر
 وبالعكوس وكذا الظهر بالصبح والمغرب ويجوز الصبح خلف الظهر في الاظهر انتهت فقول المنهج وفي طويلة
 بقصيرة أعم من قول الأصل وكذا الظهر بالصبح والمغرب وكذا قوله وبالعكوس لأنه يرجع للصورتين الأوليين
 وجميع صور الثالثة بخلاف قول الأصل ويجوز الصبح خلف الظهر في الاظهر فإنه ليس عكسا الا قوله وكذا
 الظهر بالصبح بقى أن كلام المنهج لا يشمل قول الأصل وفي الظهر بالعصر ولا عكسه فعلى المنهج مؤاخذه من هذه
 الحشية لكن فيه أن هذه الصورة داخلية في قوله ويصح أو دبقاض إلى قوله وبالعكوس فالمتأخذة إنما هي على من
 أبدأها وأعادها تأمل (قوله والأفضل متابعة في قنوت) وما استشكل به جواز متابعة الإمام في القنوت
 مع أنه غير مشروع للمقتدى فكيف يجوز له تطويل الركن القصير به رد بانهم اغتفروا ذلك للمتابعة ولا يشكل
 على ذلك ما مر من أنه لو اقتدى بمن يرى تطويل الاعتدال ليس له متابعتة بل يسجد ويتنظره أو يفارقه
 فهلا كان هنا كذلك لأن تطويل الاعتدال هنا براه المأموم في الجملة وهناك لإبراه المأموم أصلا اهـ شرح
 مر وكتب عليه ع ش قوله لأن تطويل الاعتدال هنا الخ قد يقال برده عليه ما يأتي له في صلاة التسبيح من
 أنه تتعين فيه المفارقة أو الانتظار في السجود مع أن المقتدى يرى تطويله في الجملة فإنه يقول بصحة صلاة التسبيح في
 نفسها على تلك الهيئة الآن يقال لمسلم يكن لها وقت معين وكان فعلها بالنسبة لغيرها نادرا نزلت منزلة صلاة
 لا يقول المأموم بتطويل الاعتدال فيها اهـ (قوله في قنوت الصبح) وهل مثل ذلك ما لو اقتدى بمصلي العشاء
 بمصلي الوتر في النصف الثاني من رمضان فيكون الأفضل متابعتة في القنوت أولا كما لو اقتدى بمصلي صلاة التسبيح
 لكونه مثله في النغاية فيه نظر والظاهر الأول والفرق بينه وبين المقتدى بصلاة التسبيح مشابهة هذا للفرض
 بتوقيته وتأكيده اهـ ع ش على مر ويسن له في متابعتة القنوت والتشهد كالمسبوق اهـ سم (قوله
 فله فراقه بالنية الخ) أي مراعاة لنظام صلاته ولا تفوته فضيلة الجماعة كما هو شأن كل مفارقة خبير بينهما وبين
 الانتظار وقوله إذا أتم صلاته فارقه بالنية أي عند قيامه للثالثة في الأولى والرابعة في الثانية ولا تفوته بهذه المفارقة
 فضيلة الجماعة اهـ حل لأنه فراق بعذر فلا كراهة فيه اهـ شوبرى * (فرع) * لو تلفظ بنية المفارقة عمدا
 بطلت صلاته كما هو واضح وفاقا لما حرم به مر وخلاف ما نال خالف على ما نسب إليه اهـ سم على المنهج
 أي بخلاف ما لو كان ناسيا أو جاهلا فلا تبطل صلاته وهل يسجد للسهو في هذه الحالة لأن القدوة اختلفت باللفظ
 بنية المفارقة أم لا فيه نظر والأقرب الأول للعلة المذكورة اهـ ع ش على مر (قوله فارقه بالنية) أي جوارزا
 في الصبح وجوبا في المغرب كبدل عليه قول الشارح بخلافه في المغرب ليس له انتظاره تأمل اهـ شيخنا (قوله
 إذا أتم صلاته) أي فرغ مما وافق الإمام فيه وذلك بشرع الإمام في القيام في صورتين فينوي المفارقة
 في المغرب وجوبا عند شروع الإمام في القيام وفي الصبح كذلك لكن جوارزا والأفله الانتظار كما قال ومحل نية

ولا يضر اختلاف نية الإمام
 والمأموم وتعبير بطويلة
 إلى آخره أعم مما عبر به
 (والمقتدى في نحو ظهر صبح
 أو مغرب كسبوق) فيستم
 صلاته بعد سلام إمامه ونحو
 من زيادتي (والأفضل
 متابعتة في قنوت) في الصبح
 (وتشهد آخر) في المغرب
 فله فراقه بالنية إذا اشتغل
 بهما وذكر الأفضلية من
 زيادتي وبه صرح في
 المجموع (و) المقتدى (في
 عكس ذلك) أي في صبح أو
 مغرب بنحو ظهر (إذا أتم)
 صلاته

المفارقة في صورتين سواء كانت واجبة أو جائزة عند شرو ع الإمام في القيام خلافا لما يرويه كلامه من ان
 المتبادر من تمام صلته الفراغ منها مع أن هذا لا يصح في صورة المغرب لان المأموم في وقت قيام الإمام يبقى عليه
 التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فصلاته حين قيام الإمام للرابعة لم تتم وقد علمت الجواب وهو أن
 المراد بتمام صلاة المأموم فراغه مما يوافق الإمام فيه وهو في صلاة المغرب السجود الثاني من الركعة الثالثة وفي
 الصبح التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه شخنا (قوله والافضل انتظاره في صبح) أي ان لم يخش
 خروج الوقت قبل تحله واذا انتظره أطال الدعاء بعد تشهده فيما يظهر اه شرح مر وقوله ان لم يخش خروج
 الوقت الخ أي فان خشيه فعدم الانتظار أولى وانما لم تجب نية المفارقة لجواز المد في الصلاة وقوله أطال الدعاء
 أي ندبا ولا يكرر التشهد فلو لم يحفظ الادعاء قصيرا كرهه لان الصلاة لا سكوت فيها وانما يكرر التشهد خروجاً من
 خلاف من أبطل بتكرير الركن القولي اه ع ش عليه (قوله أيضا والافضل انتظاره في صبح) أي ان كان الإمام
 تشهد والابان قام بلا تشهد فارقته حتمالا انه قد يحدث جلوسا لم يفعله الإمام اه شو برى وكذا اذا جلس ولم يتشهد
 لان جلوسه من غير تشهد كلا جلوس في فارقته حتما اه حل (قوله ليس معه) أي فيقع السلام في جماعة اه ومع
 ذلك لو فارقته حصاته له فضيلة الجماعة وان كان هذا الشق مفضولا بالنسبة للانتظار أخذ من قول الاصحاب
 الافضل الانتظار ليحصل له فضيلة السلام معه فانه يدل على أن ما قبل السلام تحصل فضيلته مطلقا وان فارق والام
 يقولوا ليحصل له فضيلة السلام معه بل كانوا يقولون ليحصل له فضيلة الجماعة هكذا قرره مر اه سم (قوله
 لانه يحدث جلوسا) أي جلوس تشهد لم يفعله الإمام أي بخلاف مصلى الصبح بالظهر فانه يحدث جلوسا الخ أي
 والفرض أن الإمام جلس وتشهد والابان لم يجلس أو جلس ولم يتشهد فتعين مفارقتة على المعتمد لانه حيثئذ
 يفعل ما لا يفعله الإمام اه شو برى وعبارة شرح مر وخروج بفرضه الكلام في الصبح المغرب خلف الظهر
 مثلا فلا يجوز له أن ينتظره اذا قام للرابعة على الاصح في التحقيق وغيره لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام
 بخلافه في تلك فانه وافقه فيه ثم استدانه وعلم بما ذكرناه انه لو جلس امامه للاستراحة فقط لزمه مفارقتة وانه
 لا أثر أيضا لجلوسه للتشهد من غير تشهد في الصبح بالظهر اذا جلوسه من غير تشهد كلا جلوس لانه تابع فلا يعتد
 به بدونه ويجزى ما ذكره من صلى الصبح خلف مصلى الظهر وترك امامه التشهد الاول فيجب على المأموم
 مفارقتة عند قيامه للثالثة كما أفق به والدرجة الله تعالى ويصح اقتداء من في التشهد بالقائم ولا يجوز له متابعتة
 بل ينتظره الى أن يسلم معه وهو افضل وله مفارقتة وهو فراق بعذر ولا تظن هنا الى أنه أحدث جلوسا لم يفعله
 الإمام لان المحذور احداثه بعد نية الاقتداء لا دوامه كما هنا انتهت وقوله وهو فراق بعذر وقد يشعر هذا بحصول
 فضيلة الجماعة لمن ذكر اكن سياقي فيما لو أحرمت من فراق نوى القدوة في خلال صلته ان ذلك مكر وه مقوت
 لفضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الإمام اه وقضيته عدم حصول الفضيلة هنا وقضية قوله هنا وهو افضل
 الخ حصول الفضيلة اللهم الا أن يقال اذا نوى الاقتداء وان لم تحصل له فضيلة الجماعة لكن تحصل له فضيلة في
 الجملة فاذا نوى المفارقة لمخالفة الإمام له من حيث كونه قائما هو فاقدا لم يكن ذلك عذرا غير مقوت لما حصل
 له من الفضيلة الحاصلة بمجرد بطا صلاته بصلاة الإمام اه ع ش عليه (قوله أيضا لانه يحدث جلوسا) أي جلوس
 تشهد لم يفعله الإمام أي وليس له فعله بخلافه فيما قبله فانه وانقه فيما له فعله وفعله معه ثم استدانه حتى لو لم يجلس
 امامه للتشهد الاول أو جلس له ولم يتشهد أو جلس للاستراحة هو واجب على المأموم المفارقة وليس له
 انتظاره لانه يحدث جلوس تشهد لم يفعله الإمام وان كان من حقه ان يفعله فان قبل اذا جلس الإمام للتشهد ولم
 يتشهد فهنا لاكتفى بذلك قلنا جلوس من غير تشهد كلا جلوس لانه تابع لم يعتد به بدونه فعلم ان الإمام لو جلس
 للاستراحة في الثالثة أو للتشهد ولم يتشهد أو تشهد هو أو لم يتم التشهد ليس للمأموم ان ينتظره حيثئذ
 قيل هو في الثانية والثالثة لم يحدث جلوس تشهد لم يفعله امامه بل فعله أوجب بان جلوسه كلا جلوس اما في

(فارقة) بالنسبة (والافضل
 انتظاره في صبح) ليس
 معه بخلافه في المغرب ليس له
 انتظاره لانه يحدث جلوسا لم
 يفعله الإمام وقولي وفي عكس
 ذلك الى آخره أعم مما عبر

الذانية فواضح وأما في الثالثة فلأنه غير مشروع اه حل (قوله أيضا أنه يحدث جلوسا إلخ) يؤخذ من هذا الاستدلال أن له انتظاره في السجود الثاني فليراجع اه سم على ج أقول وانتظاره أفضل اه ع ش على مر فقول الشارح وأيسر له انتظاره أي في الجلوس أما في السجود الثاني فله الانتظار فيه (قوله ويقنت أن أمكنه) أي استحبابا وظاهرا كاصله أنه يشتغل بذلك مقدما له على دعاء الاعتدال وهو متجه لأنه بعض من الصلاة اه برماوى فلو تخلف للقنوت وأدركه في السجدة الأولى لم يضرو ويقارق التشهد الأول بأنهما اشترا كافى الاعتدال فلم ينفرد به المأموم ومن ثم انفرد بالجلوس ولا يرد على الفرق ما لو جلس امامه للاستراحة في ظنه لأن جلسة الاستراحة هنا غير مطلوبة فلا عبرة بوجودها وظاهر قول الشيخين وغيرهما هنا وأدركه في السجدة الأولى أنه لو لم يدركه فيها بطلت صلاته غير أنه يناقيه إطلاقهم الآتى أن التخلف بركن لا يبطل لا يقال هذا فيه مخالفة فاحشة وقد قالوا لو خالفه في سنة فعلا أو تركه فحقت المخالفة كسجود التلاوة والتشهد الأول بطلت صلاته والتخلف للقنوت من هذا لأننا نقول لو كان من هذا لقلنا يبطلان صلاته بهوى امامه إلى السجود على ما أتى به القفال وقد رجحنا خلافه فتعين أن التخلف للقنوت ليس من ذلك ويفرق بان التخلف نحو التشهد الأول أحدث سنة يطول زمنها ولم يفعلها الإمام أصلا فحقت المخالفة وأما تطويله للقنوت فليس فيه أحداث شيء لم يفعله امامه فلم تفحش المخالفة إلا بالتخلف بنمाम ركعتين فعليه أن يكأ طلقوه اه شرح مر (قوله بان وقف الإمام يسيرا) أي بحيث يدركه المأموم في السجدة الأولى ولا يخفى أن هذا قيد للاستحباب وأما البطلان فلا تبطل إلا إذا تخلف بنمाम ركعتين فعليه ولو طويلا وقصيرا فهنا بان بهوى الإمام للسجود الثاني اه حل (قوله ولائى عليه) عبارة شرح مر ولا يسجد للسهو لتحمل الإمام له عنه كما هو القياس خلافا للسنوى حيث زعم أن القياس سجوده انتهت (قوله وله فراقه) ليقنت هذا قد يشعر بان المتابعة أولى وعبارة مر ولا كراهة في المفارقة كما مر لعذر وعجالة سم قال السبكي وترك الفراق أفضل كقطع القدوة بالعذراء برلى اه ع ش (قوله وتشهد أول) أي أصل التشهد الأول وأما اتمامه فلا يضرب التخلف له ونص عبارة شرح مر في الكلام على التبعية وقول جماعة أن تخلفه لاتمام التشهد مطلوب فيكون كالواقف هو الوجه وما ذهب إليه جمع من أنه كالمسبوق ممنوع انتهت (قوله على تفصيل فيه) أي تقدم في باب سجود السهو وعبارة هناك ولونسى تشهد أول وتأس بخرض إلى أن قال ولأن عاد المأموم فلا تبطل صلاته بل عليه عودته إن لم يعد بطلت صلاته إلا أن ينوى مفارقتها بخلافه إذا تعمد الترك فلا يلزمه العود بل يسن كإرجاعه في التحقيق وغيره في التشهد ومثله القنوت وفارق ما قبله بان الفاعل ثم معذور ففعله غير معتد به فكأنه لم يفعل شيئا بخلافه هنا ففعله معتد به وقد انتقل من واجب إلى آخر فغير بينهما ولو عاد الإمام للتشهد مثلاً قبل قيام المأموم حرم قعوده معه لوجوب القيام عليه بانتصاب الإمام ولو انتصب معه ثم عاد هو لم يجز له متابعته في العود لأنه إما مخطئ به فلا رواقفه في الخطأ أو عايد فصلاته باطلا بل يفارقه أو ينتظر رجلا على أنه عاد فاسيا انتهت والذي تلخص من الباب المذكور من كلام الشارح ومر أن هذا الشرط لا يطرد إلا في سجدة التلاوة انتهى التي تجب فيها الموافقة فعلا وتر كالأما القنوت فلا تجب الموافقة فيه أصلا لا فعلا ولا تركا بل للمأموم أن تركه أو ينتظر الإمام في السجود وله أن يتخلف له إذا تركه الإمام على التفصيل السابق وأما التشهد الأول فتجب الموافقة له تركا فقط بمعنى أن الإمام إذا تركه لزم المأموم تركه وأما إذا فعله الإمام فلا يلزم المأموم فعله بل له أن تركه أو ينتظر الإمام في القيام على ما تقدم (قوله أيضا على تفصيل فيه) حاصله أنه إن تركه المأموم سهواً وجب عليه العود ولا ينوى المفارقة وإن تركه عمداً سن له العود وأما إن تركه الإمام وجب عليه تركه فإن قصد عايداً عالمياً بطلت صلاته وإن لحقه عن قرب اه حل وقوله ولا ينوى المفارقة ممنوع بل عبارة الشارح هناك أي في باب سجود السهو وصرحة بأن له نية المفارقة ونصها هناك ولونسى تشهد أول أو قنوتاً إلى أن قال ولأن عاد المأموم فلا تبطل صلاته بل عليه عودته إن لم يعد بطلت

به (ويقنت) فيه (أن أمكنه) القنوت بان وقف الإمام يسيرا (والتركة) ولائى عليه (وله فراقه ليقنت) تحصيل السنة (و) سادسها (موافقته في سنن تفحش مخالفته فيها) فعلا وتر كسجدة تلاوة وتشهد أول على تفصيل فيه بخلاف ما لا تفحش فيه المخالفة كجلسة الاستراحة وتقدم حكم الأولين في بابي سجود السهو

صلاته الا ان ينوي مفارقتها وهذا اذا كان المأموم ترك التشهد وقام منه نسياناً أو جهلاً بخلافه اذا تعدد الترك
فلا يلزمه العود بل يسن كارجحه في التحقيق وغيره ومثله القنوت انتهت (قوله والتصریح بهذا الشرط الخ)
انما قال والتصریح به لانه يستفاد من كلام المنهاج اجالا اه ع ش وعبارة شرح مر وعلم من كلامه فيها
مر من سجود السهو والنلاوة انه يشترط أيضاً الصحة الاقتداء به موافقة الامام في سنن تفحص المخالفة فيها
فعلا وتر كالح انتهت (قوله وتبعية) تعبيرة بالتبعية أولى من تعبیر الاصل بالتابعة لانها مفاعلة من الجانبين
اه زى اه ع ش (قوله بان يتأخر تحريمه) أى جميع تحريمه عن جميع تحريم الامام فلا وفارنه في حرف
من التكبير لم تنعقد اه شيخنا ومثله شرح مر وحمل هذا الشرط فيما اذا نوى المأموم الاقتداء مع
تحريمه أمالوفواه في اثناء صلاته فلا يشترط تأخر تحريمه بل يصح تقدمه على تحريم الامام الذي اقتدى
به في الاثناء اه حل ومثله شرح مر (قوله فان خالفه لم تنعقد صلاته) هذا مأخوذ من قول المتن
الا ترى فان خالف بطات صلاته فهو راجع لصور الثلاث وان قصره الشارح على الاخيرتين فراد المتن
بالبطالان ما يشمل عدم الانعقاد وقول الشارح فقارنته الخ مكرر مع قوله فان خالفه الخ لصدقه
بالمقارنة الا ان يقال انه أعاده فوطئة لقوله ولو شك الخ اه شيخنا (قوله أيضاً فان خالفه) أى في التبعية
وذ كر الضمير باعتبار أو يلها بالحكم أو الضمير راجع للتأخر المفهوم من قوله بان يتأخر الخ اه شيخنا حرف
(قوله فقارنته في التحريم الخ) وذلك لان المصلي يدخل في الصلاة عقب التكبير أو يتبين دخوله فيها بآوله على
خلاف سبق في صفة الصلاة فالافتداء قبله اقتداء بمن ليس في صلاة أو بمن شك في كونه فيها أه الا سنوى
رحمه الله ولو ظن احرامه فحرم قتبين خلافه فلا صلاة نقله الاسنوى عن الراعى رحمه الله تعالى قال الزركشى
سئل الحنطلى عن رجل أحرم بالقوم ثم أعاد التكبير خفية لنفسه ولم يشعر القوم بذلك بعد ان كبروا فقال
تصح صلاة المأمومين في أصح الوجهين وبحث الاذرى ان الظان لتحريم امامه تنعقد صلاته منفردا اذا سبقه
بالتحريم اه سم (قوله ولو بشل مع طول فصل) شامل للشك في اثناء التكبير والشك بعده وبه صرح في شرح
الروض فقال فان فارنه فيها أو في بعضها أو شك في اثنائها أو بعدها ولم يتذكر عن قرب هل فارنه فيها
أم لا أو ظن التأخر فبان خلافه كما صرح به الاصل لم تنعقد صلاته اه والمراد بالشك التردد في الاستواء كما
يفهم من قوله أو ظن التأخر فبان خلافه وفي الخادم ما نصه وعلم منه انه لو لم يتبين خلافه صح وهو كذلك لان باب
الاقتداء يعتبر فيه غلبة الظن كطهارة الامام واعلم ان هذه المسئلة أحد المواضع التي فرقوا فيها بين الظن
والشك اه وتعليقه يقتضى انه لو ظن انه نوى الاقتداء كفى قنواهم لو شك في نية الاقتداء انعقدت فرادى
يحمل على المستوى الطرفين فليجروا وقد علم من تحقق البطلان هنا مجرد الشك مع طول الفصل ان الشك
هنا كالشك في أصل النية بخلاف ما تقدم في الشك في نية الاقتداء وقال الشارح هناك انه المعتمد فحصل من
ذلك كله ان الشك في المقارنة ان طال زمنه أ بطل والا فلا وفي نية الاقتداء ان حصل معه متابعة في فعل مع
انتظار كثير ضرر والا فلا والفرق بينهما واضح فان الشك في المقارنة يرجع للشك في أصل النية لانه يشترط في
صحتها ان لا تقارن تكبيرة الامام فاذا شك في المقارنة فقد شك في حصول نيته على الوجه المعتد به أولا وذلك
يضر اذا طال زمن الشك وأما الشك في نية الاقتداء فلا يرجع الى الشك في أصل النية بل في أمر زائد عليها
مع الاتيان بها على الوجه المعتد به فيها والشك في ذلك الامر الزائد لا يزيد على تركه وتركه لا يضر كما ان فعله
لا يضر فهذا توقف البطلان على المتابعة في فعل مع الانتظار الكثير فليست أم ذلك نعم الشك في نية الاقتداء
مبطل في الجملة ان طال زمنه لانه يرجع للشك في النية لان شرط نيتها نية الاقتداء لاها لا تنعقد فرادى ومما
قررناه يظهر انه لو شك بعد السلام في مقارنته في الاحرام للمأموم ضرر لانه شك في النية المعتد به وهو الذي
يظهر فليست أم سم (قوله وان لا يسبقه وقوله وان لا يتخلف الخ) مجموع السبق والتخلف قيد واحد

والثلاوة والتصریح بهذا
الشرط من زيادتي وبه
صرح في الروضة كأصلها
(و) سابعها (تبعية) لامامه
(بان يتأخر تحريمه) عن تحريم
امامه فان خالفه لم تنعقد
صلاته لخبر الشيخين انما
جعل الامام ليؤتم به فاذا
كبر فكبر واولاته ربطها بمن
ليس في صلاة فقارنته في
التحريم ولو بشل مع طول
فصل مانع من الصفة
(و) ان (لا يسبقه)

فكانه قال كل منهما بقوده مضر ومقتضاه ان المقارنة في الافعال لا تضروها وكذلك وسيد كره الشارح بقوله
وبخلاف المقارنة الخوذ كرا من السبق المضرار بعة قيود الاول كونه بركنين الثاني كونهما فعليين الثالث
والرابع قوله عامدا عالما وقد ذكر الشارح محترز الاربعة ومفاهيمها خمس صور قد ذكرها الشارح بقوله بخلاف
السبق الخ وذكر للتخلف المضر ثلاثة قيود الاول كونه بركنين الثاني كونهما فعليين الثالث قوله بلا
عذر ومفاهيمها خمسة ذكر الشارح منها ثلاثة بقوله وبخلاف تخلفه الخ وبقي عليه اثنان لم يذكرهما
مفهوم التقيد بعامين وهما كون التخلف بقولين أو بقولي وفعلين فتلخص بان القيود ثمانية وان المفاهيم
عشرة سكت الشارح عن اثنين منها كما علمت اه شيخنا (قوله بركنين فعليين) أي متواليين كذا زاد
مر هذا القيد في شرحه اه (قوله ولو غير طويلين) أي بان كان أحدهما طويلا دون الآخر كأن
تخلف في الاعتدال حتى هو الإمام للسجدة الثانية كما تقدم اه ع ش على مر (قوله عامدا عالما)
هلا أسقط هذا واستغنى بقوله بلا عذر فيكون راجعا لكل من السبق والتخلف والجواب أن العذر في التخلف
أعم من الجهل والنسيان بخلافه في السبق لا يكون الا واحدا منهما اه شيخنا (قوله والسبق بهما) أي
السبق المضر يقاس بما يأتي أي في التصوير والمراد بما يأتي هو قوله كان ابتداء امامه هو السجود والامام
في قيام القراءة وقوله لكن مثله العراقيون الخ استدراك على قوله يقاس بما يأتي فكانه قال هذا القياس
غير متفق عليه بل مثله أي صورته العراقيون الخ وتصويرهم ضعيف لانه ليس فيه الا السبق بركن أو بعضه
وقوله فيجوز أن يقدر الخ أي على طريقة العراقيين الضعيفة والمبنى على الضعيف ضعيف والمعتمد انه لا يدر
مثله في التخلف ولا يخص بالتقدم بل التقدم والتخلف المضران صورتهما واحدة وهو أن يسبق أو يتخلف
المأموم بتمام ركنتين فعليين وقد علمت تصويرهما اه شيخنا (قوله لان المخالفة فيه أحسن) أي لان تقدم
المأموم على الإمام ولو ببعض ركن حرام بخلاف تخلفه عنه بركن فانه لا يحرم وأيضاً التخلف له عذر كثيرة
بخلاف التقدم فانه عذر من فقط وهما النسيان والجهل اه شيخنا خ ف (قوله وأن لا يتخلف بهما
بلا عذر) علم من هذا ان المأموم لو طول الاعتدال بما لا يبطل حتى يسجد الإمام وجلس بين السجدين ثم
لحقه لا يضر ولا يشكل على هذا ما لو سجد الإمام للتلاوة وفرغ منه والمأموم قائم فان صلته تبطل وان
لحقه لان القيام لما يفت بسجود التلاوة لرجوعها اليه لم يكن للمأموم شبهة في التخلف فبطلت صلته به
بخلاف ما نحن فيه فان الركن يفوت بانتقال الإمام عنه فكان للمأموم شبهة في التخلف لانما في الجملة
فلم تبطل صلته بذلك اه شرح مر (قوله أيضا وان لا يتخلف بهما) أي بان يفرغ الإمام منهما والمأموم
فيما قبلهما بان ابتداء الإمام هو السجود أي وزال عن حد القيام في الوجه بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب
من أقل الركوع فانه في القيام حيث لم يخرج عنه فلا يضر اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله
بخلاف ما اذا كان للقيام أقرب أي أو اليهما على السواء كما صرح به روى في الركن الثالث السابق اه (قوله
بلا عذر) ومن عدم العذر ان يتخلف نحو قراءة السورة أو جلسة الاستراحة اه شرح مر ومن ذلك
ما لو اشتغل بتكبير العبدن وقد تركه الإمام فلا يكون معذورا اه ع ش عليه (قوله أيضا بلا عذر)
عبر في الاول بقوله عامدا عالما وهما بما ذكرنا إشارة الى ان العذر هنا أعم من النسيان والجهل كبطيء
القراءة والرجعة وقوله بخلاف سبعة ما ناسيا الخ محترز عامدا عالما وتأخيرها الى هنا أولى لانه فسر التبعية بعدم
التقدم والتخلف فجعل عدم التخلف جزءا من مفهوم التبعية فجمع مفهوم القيدن أولى من تفرقه فيكون بيان
المفهوم بعد تحقيق المنطوق اه ع ش (قوله بخلاف سبعة ما ناسيا الخ) لو علم الحال بعد ذلك فالظاهر وجوب
عوده الى الإمام بخلاف ما اذا سبه بركن واحد سهوا فانه يتخير كما يأتي على الصحيح وقد يقال في الاولى الواجب
عوده الى الإمام أو الى الركن الذي لا يبطل السبق اليه ولم أر في ذلك شيئا وعليه فالوهو للسجود والامام

بركنين فعامين) ولو غير طويلين
بقيدن زدتهم بقولي (عامدا
عالما) بالتحريم والسبق
بهما يقاس بما يأتي في
التخلف بهما لكن مثله
العراقيون بما اذا ركع قبل
الإمام فلما أراد أن يركع رفع
فلما أراد أن يرفع سجدة قال
الشيخان فيجوز أن يقدر
مثله في التخلف ويجوز أن
يخص ذلك بالتقدم لان
المخالفة فيه أحسن (و) ان
(لا يتخلف) عنه (بهما بلا
عذر فان خالف) في السبق
أو التخلف بهما ولو غير
طويلين (بطلت صلته)
لفحش المخالفة بلا عذر
بخلاف سبعة ما ناسيا أو
جاهلا

في القيام ثم عـ لم الحال جازله العود الى الاعتدال أو الر كوع كما يجوز الى القيام وهو محصل نظر اه برلسي
 فليراجع وليحرر وما استظهره من وجوب العود واضح قياسا على ما اذا قام المأموم سهوا عن التشهد الاول
 والامام فيه فانه اذا تذكر يجب العود ويحتمل خلافه وقوله جازله العود أى على غير طريق العراقيين اه سم
 (قوله أيضا بخلاف سبقه ما ناسيا الخ) سيأتي في الاعتذار المبجلة للتخلف أن النسيان والجهل يباح فيهما التخلف
 بأكثر من ركعتين فهل يقال بمثله هنا أولا لان السبق أخش في المخالفة وحيث اذا استمر نسيانه أو جهله حتى
 شرع في ركن ثالث بطلت صلاته لم أر فيه نقلا وعسى أن يبسر الله ذلك تأمل (قوله لكن لا يعتد بتلك الركعة)
 بخلاف التأخير بما كذلك فانه لا يمنع حسابان الركعة اه مر اه سم (قوله أيضا لكن لا يعتد بتلك الركعة)
 أى ما لم يعد بعد التذكروا والتعلم ويأتي بمجامع الامام اه شورى (قوله وبخلاف سبقه بركن) أى أو بركعتين
 غير متواليين كان ركع ورفع قبل ركوع الامام واستمر في اعتداله حتى لحقه الامام فسجد معه ثم رفع قبله
 وجلس ثم هوى للسجدة الثانية فلا يضر ذلك لعدم تواليهما اه ع ش على مر (قوله أيضا وبخلاف سبقه
 بركن كان ركع الخ) شامل لما اذا تركه في السجدة الثانية وانتصب قبله وهذا نظير ما لو تركه في التشهد الاول
 وانتصب قبله في فحش المخالفة فهل نقول هنا يجب العود اذا كان ساهيا أو جاهلا كما قالوا بذلك هناك يتجبه
 الوجوب بل أولى لان الامام هناك في سنة وهناك في واجب فلي تأمل ثم بحثت مع العلامة مر فقال الى عدم
 الوجوب هنا وقرق بان الامام ما كان مستقرا في التشهد كانت مخالفته الى القيام أخش وفيه نظرا في رقبين
 السجود والتشهد فلم كان من في التشهد مستقرا دون من في السجود مع اني عرضت عليه قبل ذلك انه ينبغي انه
 اذا ترك المأموم الاعتدال لا قنوت فيه وتزل ساجدا سهوا انه يجب عليه العود وان تصورهم ذلك بما اذا
 تركه في القنوت ليس بشرط بل الضابط ان يتركه في الاعتدال سواء كان فيه قنوت أو لا فوافق على ذلك ولا
 شك انه طبق مسئلتنا سواء ومما يدل على ان الفحش فيها أشدان المخالفة بين الساجد والقائم أشد منها بين
 الجالس والقائم فليراجع وليحرر اه ابن قاسم (قوله أيضا وبخلاف سبقه بركن) قد علم مما تقدم ان المراد
 بسبقه بالركن انتقاله عنه لا الاتيان بالواجب منه والله مأموم الانتظار فيما سبق الامام به كان ركع قبله ويسن
 الرجوع اليه ليركع معه ان كان متعمدا للسبق جبر المأفاته فان كان ساهيا به فهو مخير بين انتظاره والعود اه
 شرح مر وقوله ويسن الرجوع اليه ليركع معه أى واذا عاد فهل يحسب له ركوعه الاول أو الثاني فيه نظر
 والا قرب انه يحسب له ركوعه الاول ان اطمان فيه والا فالثاني وينبغي على كون المحسوب الاول انه لو ترك
 الطمأنينة في الثاني لم يضر لانه لمحض المتابعة ثم على حسابان الاول لو لم يتفقه بعد عوده ركوع حتى اعتدل
 الامام فهل يركع وان كان الامام في الاعتدال لوجوبه عليه بفعل الامام أولا لانه انما كان لمحض المتابعة وقد
 فاتت فاشبهه ما لو لم يتفقه له سجود التلاوة مع الامام حتى قام فيه نظرا يحتمل الاول للاستقراره عليه بفعل الامام بل
 لان رفعه من الركوع لم يكن بقصد الاعتدال بل لمتابعة الامام فاشبهه الارتفاع فزعان شي بعد الطمأنينة في
 الركوع ويحتمل الثاني وهو الاقرب فيسجد مع الامام (فائدة) قال حج في الزواجر * (تنبيه) * عدنا هذا
 أى مسابقة الامام من الكثرة وصرح بما في الاحاديث الصحيحة وبه حرم بعض المتأخرين وانما يتضح بناء على
 ما روى عن ابن عمر ان من فعل ذلك لاصلاة قال الخطابي وأما أهل العلم فانهم قالوا قد أساء وصلاته مجزئة غير
 ان أكثرهم يأمره ان يعود الى السجود ويمكث في سجوده بعد ان يرفع الامام رأسه بقدر ما كان ترك اه
 ومذهبنا ان مجرد رفع الرأس قبل الامام أو القيام أو الهوى قبله مكر وهكراهة تنزيه وانه يسن له العود الى
 الامام ان كان باقيا في ذلك الركن فان سبقه بركن كان ركع واعتدل والامام قائم لم يركع حرم عليه ولا يبعد ان
 يحمل الحديث على هذه الحالة وتكون هذه المعصية كبيرة أو بركعتين كان هوى الى السجود والامام لم يركع
 وكان ركع واعتدل والامام لم يركع فلما أراد الامام الركوع هوى المأموم للسجود بطلت صلاته ويكون فعل

لم يكن لا يعتد بتلك
 الركعة فيما أتى بعد سلام امامه
 بركعة بخلاف سبقه بركن

ذلك وتعمده كبيرة طاهرا اه بحروفه أقول وقوله ومذهبهنا ان مجرد رفع الرأس الخ لا ينافي كون السجود
ببعض الركن حراما لانه لا يتحقق السبق ببعض الركن الا بانتقاله من القيام مثلا الى سبي الركوع أو
السجود والهوى من القيام وسيلة الى الركوع أو السجود والرفع من السجود وسيلة الى القيام أو الجلوس بين
السجدين فلم يصدق عليه انه سبق بركن ولا ببعضه اه ع ش على مر (قوله أيضا وبخلاف سبقه بركن)
أى على الصحيح وقيل تبطل بالسبق بالركن وعبارة أصله مع شرح مر وقيل تبطل بالسبق بركن تام في
العمد والعلم لمناقضته الابتداء بخلاف التخلف اذا لا يظهر فيه فحش مخالفة انتهت (قوله وان عاد اليه الخ)
الواو للعال أى والحال انه عاد اليه أو ابتداء رفع الاعتدال لانه ان لم يعد اليه ولم يبتدئ رفع الاعتدال بل استمر
راكما وصله الامام لا يقال انه سبقه بركن لانه لا يقال سبقه بركن الا اذا انتقل الى غيره كالا اعتدال أو عاد
للامام وما دام متلبسا بالركن لا يقال سبق به فعلى هـ ذاي تعين أن تكون الواو للعال تأمل اه ع شماوى
وعبارة شرح مر والمراد بسبقه بركن انتقاله عنه لا الاتيان بالواجب منه انتهت ولا يصح أن تكون الواو
للاية لان مقتضاها أن يكون التقدير سواء عاد اليه أو لا وسواء ابتداء رفع الاعتدال أو لا فيصدق بما اذا
استمر في الركوع وهو في هذه الحالة لم يسبق بركن بل ببعضه ثم رأيت في الشورى مانعه فان قلت ما مفاد هذه
الاية قلت الاشارة الى ان الحكم بعدم البطلان عام ولو تم الركن بنحو الانتقال عنه والى ان التعميم لا فرق
فيه بين ان يتلبس بالركن الا آخر كصوره بعضهم أولا اه (قوله أو ابتداء رفع الاعتدال قبل ركوع امامه)
لا يخفى ان هذا صورة ما قبل الغاية وفي كون هذا سبقا بركن نظر بل هو سبق ببعض ركن ولا يتحقق السبق به الا
ان شرع في الاعتدال وحينئذ ينسب العود ان تعمدا ذكر ويخير ان كان ساهيا اه حل (قوله حرام) أى
من الكاثر وأما السبق ببعض الركن فحرام أيضا كما في شرح مر وعبارته والسبق بركن عمدا حرام والسبق
ببعض الركن كالسبق بالركن كان ركع قبل الامام ولحقه الامام في الركوع انتهت وقرر شيخنا الحنفى انه أى
السبق ببعض الركن من الكاثر أيضا وقرر شيخنا الاجهورى انه من الصغائر وأما مجرد رفع الرأس من الركن
كالركوع من غير وصول للركن الذى بعده فمكروه كراهة تنزيه كما علم من عبارة الزواجر التي نقلها ع ش
على مر ومثل رفع الرأس من الركن الهوى منه الى ركن آخر كالهوى من الاعتدال من غير وصول
للسجود (قوله ولا تجب اعادة ذلك) أى بل تستحب وهذا على الرابع ومقابلته تجب وعبارة أصله مع شرح مر
ولو سبق امامه بالفتحة أو بالشهادة بان فرغ من ذلك قبل ان يشرع امامه فيه لم يضره ويجزئه لانه أى به في محله
من غير مخالفة فاحشة وقيل لا يجزئه وتجب اعادته مع فعل الامام أو بعده وهو الاولى فان لم يعده بطلت لان فعله
مترتب على فعله فلا يعتد بما سبقه ويستحب مر اعاده هذا الخلاف بل يستحب ولو في سرية ان يؤخر جميع
فاتحته عن فاتحة امامه ان ظن انه يقرأ بعدها وانما قدمه نارعاية هذا الخلاف على خلاف البطلان بتكرير
الركن القولى لقوة هذا وعمل بالقاعدة كما يؤخذ من كلامهم انه لو تعارض خلافان قدم أقواهما وهذا من
ذلك انتهت وقوله ان يؤخر جميع فاتحته أى وجميع شهادته أيضا اه ع ش عليه (قوله وبخلاف تخلفه بفعل)
مطلقا) أى بعذر أو غيره وهو أى تخلفه بفعل مكرره كما يفيد كلامه في شرح الروض اه سم وعبارة ج
والتابعة المندوبة تحصل بان يتأخر ابتداء فعل المأموم عن ابتداء فعل الامام ويتقدم انتهاء فعل الامام على
فراغ المأموم من فعله وأكمل من هذا ان يتأخر ابتداء فعل المأموم عن جميع حركة الامام فلا يشرع حتى يصل
الامام حقيقة المنتقل اليه انتهت ومنه شرح مر وقوله ويتقدم انتهاء فعل الامام الخ قضيته انه لو كان
المأموم سريعا الحركة فشرع في هوى الركوع بعد الامام وصل الى حد الركوع قبل الامام لا يكون آتيا
بالتابعة المندوبة وفيه نظر يعلم من جواز المقارنة وقوله حتى يصل الامام حقيقة المنتقل اليه قضيته انه يطلب
من المأموم ان لا يخرج عن الاعتدال حتى يتلبس الامام بالسجود وقد يتوقف فيه اه سم على ج ووجه

كان ركع قبله وان عاد اليه أو
ابتداء رفع الاعتدال قبل
ركوع امامه لان ذلك يسير
لكنه في الفعل بلا عذر
حرام لخبره مسلم لا تبادروا
الامام اذا كبر فكبروا واذا
ركع فاركعوا وبخلاف سبقه
بركنين غير فعليين كقراءة
وركوع أو تشهد وصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم ولا
تجب اعادة ذلك وبخلاف
تخلفه بفعل مطلقا أو بفعلين
بعذر كأن ابتداء امامه هوى
السجود وهو في قيام القراءة

التوقف انه ربحاً أسرع الامام في رفع رأسه من السجود اللهم الا ان يقال أراد الشارح بالوصول للحقيقة انه وصل الى ابتداء مسمى الحقيقة وهو يحصل بوضع الركبتين لانهما بعض أعضاء السجود اه ع ش عليه (قوله أيضاً بخلاف تخلفه بفعل مطلقاً) أي على الاصح ومقابلته انها تبطل بالتخلف بركن وعبارة أصله مع شرح مر وان تخلف بركن بان فرغ الامام منه والمأموم فيما قبله لم تبطل في الاصح والثاني تبطل لما فيه من المخالفة من غير عذر انتهت ومن حكماته الضعيف هنا وحكايته فيما سبق في السابق بركن يعلم ان القائل مختلف بالقائل بأن السابق بركن مبطل قائل بأن التخلف بالركن لا يبطل تأمل (قوله في غير التحريم) شمل السلام وهو ما في المجموع قال حج في الايعاب ومثله فيما يظهر ما لو قارن قيام المسبوق بهم عليكم من سلام امامه الاول اه شوبري (قوله لكنها في الافعال مكروهة) خرج الاقوال وجرى عليه بعضهم لكن الوجه من خلافه فتكره المقارنة في الاقوال كلافعال وتنفوت بها الفضيلة فيما قارن فيه ولو في الصلاة السرية ما لم يعلم من امامه انه ان تأخر الى فراغ من القراءة لم يدركه في الركوع اه ع ش وأقره شيخنا لكن توقف فيه الرشدي على مر (قوله أيضاً لكنها في الافعال مكروهة) أي وهو المعتمد وقيل خلاف الاولى ومحل الخلاف اذا قصد ذلك دون ما اذا وقع اتفاقاً كما هو ظاهر وهل الجاهل بكراهتها كمن لم يقصد هذا العذر قياس كلامهم في غير هذا المحل انه مثله اه سم اه شوبري (قوله مفوتة لفضيلة الجماعة) أي فيما قارن فيه فقط كما أفتى به والشيخنا وهذا ربحاً بما يدل من ان السبعة والعشرين درجة موزعة على أجزاء الصلاة ولمن قال في كل جزء منها سبعة وعشرون كما يقول حج وقوله المفعولة مع الجماعة أي من حيث الجماعة بان تختص الكراهة بالجماعة ولا تأتي في الانفراد وهذا يخالف ما سبق عن شيخنا من ان الاقتداء بنحو المبتدع مكروه ويحصل به فضل الجماعة وقوله اذ المكروه أي من حيث الجماعة وليس المراد ان الصلاة المكروهة لا ثواب فيها كالصلاة في الحمام كما قد يتوهم اه حل (قوله ويجري ذلك) أي تفويت فضيلة الجماعة وقوله من مخالفة مأموره به بيان للمكروهات فكأنه قال في سائر المكروهات التي هي مخالفة مأموره به وقوله في الموافقة والمتابعة في معنى من البيانية والمبين هو المأمور به فكأنه قال من مخالفة المأمور به الذي هو الموافقة والمتابعة ومثل الموافقة بقوله كالانفراد عنهم أي عن الصف اذ فيه مخالفة للموافقة في الصف المأمور بها وسكت عن تمثيل المتابعة المأمور بها ومثاله السابق الامام بركن أو ببعضه وقوله اذ المكروه الخ تعليل لقوله مفوتة لفضيلة الجماعة ولقوله ويجري ذلك الخ وقوله مع ان صلته أي المأموم الذي قارن امامه أو خالف شيئاً مأموره به من حيث الجماعة وهذا الظرف متعلق بقوله أيضاً مفوتة لفضيلة الجماعة بقوله ويجري ذلك الخ فكأنه قال مفوتة لفضيلة الجماعة مع بقاء الجماعة اذ لا يلزم من انتفاء فضلها انتفاؤها تأمل (قوله مع ان صلته جماعة) أي فتصح معها الجمعة ويخرج بها عن نذرها وتصح معها المعادة ويسقط بها الشعار اه قل على الجلال (قوله والعذر كان أسرع امام قراءته الخ) ذكر العذر أمثلة أربعة الاول هذا والثاني يؤخذ من قوله فان لم يتمها لشغله بسنة فيمذور والثالث والرابع قوله كما موم علم أو شل الخ وبقي أمثلة أخرى ذكرها مر و حج وغيرهما منها ما لو كان ينتظر سكتة امامه ليقرأ الفاتحة فيها فركع عقبا أو مهابعتها حتى ركع امامه أو نسي كونه موقفاً وهو في سجوده ثم تذكر ولم يرقم الا والامام را كع أو سمع تكبير الرفع من السجدة الثانية من الركعة الثانية فجلس للتشهد الاول طائفاً ان الامام يتشهد اذ هو في الثالثة فكبر الامام للركوع فظنه لقيامها فقام فوجده را كعاً أو نام متمكناً في تشهد الاول ثم انبته فوجد الامام را كعاً فانه في كل ذلك معذور في تخلف للقراءة ويسعى خلفه ما لم يسبق الخ ولا يركع مع الامام ويحمل عنه الفاتحة لانه ليس بمسبوق ولا في حكمه خلافاً للركشي في مسئلة السهو انتهت وعبارة الشوبري قوله والعذر كان أسرع امام الخ منه على المعتمد ما لو تخلف المأموم لانجام التشهد الاول وكذا لو تخلفه طائفاً ان امامه جلس له ولم يعلم به حتى ركع فتخلف فيه ما على المعتمد

وبخلاف المقارنة في غير التحريم لكنها في الافعال مكروهة مفوتة لفضيلة الجماعة كما جزم به في الروضة ونقله في أصاها عن البغوي وغيره قال الزركشي ويجري ذلك في سائر المكروهات المفعولة مع الجماعة من مخالفة مأموره به في الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم اذ المكروه لا ثواب فيه مع أن صلته جماعة اذ لا يلزم من انتفاء فضلها انتفاؤها (والعذر كان أسرع امام قراءته

ويشئ على نظام صلاة نفسه ما لم يسبق خلافه لحج وكذا من نسي القراءة حتى ركع الامام أو نام متمكنا في التشهد الاول وكذا من نسي الاقتداء في السجود على الراجح في جميع ذلك خلافا للحج بخلاف المرحوم وبطىء القراءة انتهت وقد أوصل بعضهم الاعتذار الى اثني عشر ونظمها فقال

مسائل الشخص الذي قد اغتفر * ثلاث أركان له اثنتا عشر
أولها البطيء في قرأته * ومثله النسي لها الغفلة
كذلك من لسكتة أو سورة * منتظرا في ركعة جهرية
فلم يكن امامه ساكت * ولا يقارئ لتلك السورة
أو نام عن تشهد أوله * ممكنا مقعده ثم انتبه
رأى الامام راكعا ومثله * من تخلف لان يئمه
كذا اذا لكونه مصليا * نسي أو لكونه مقتديا
أوشك في اتبائه بالفتحة * بعد الركوع للامام ليس له
أوشغل الموافق افتتاح او * تعوذ عن القراءة ولو
لم يكن ذا في حقه قد ندبا * لظنه ان لا يتم الواجب
عليه من فاتحة الكتاب * فلا تكن لما ذكرت آبي
كذا اذا في كونه مسبوقا * موافقا قد شك هذا ماروا
أو كان تكبير الامام اختلاطا * عليه فاحفظن ما قد ضبطا

وركع قبل اتمام موافق له
(الفاتحة)

(قوله كان أسرع امام قرأته) المراد انه قرأ بالوسط المعتدل أمال وأسرع فوق العادة فلا يتخلف المأموم لانه كالمسبوق ولو في جميع الركعات اه شيخنا وعبارة عش على مر قوله والافسبوق ومن ذلك ما يقع لكثير من الأئمة انهم يسرعون القراءة فلا يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة بتمامها قبل ركوع الامام فيركع معه وتحسب له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات فلو تخلف لان اتمام الفاتحة حتى رفع الامام رأسه من الركوع أو ركع معه ولم يطمئن قبل ارتفاعه عن أقل الركوع فأتته الركعة فيتبع الامام فيها هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام الامام انتهت (قوله قبل اتمام موافق) وهو من أدرك من قيام الامام زمنا يسع الفاتحة بالنسبة للقراءة المعتدلة للقراءة الامام ولا لقراءة نفسه على الاوجه كما بينته في شرح الارشاد وغيره وقول شارح هو من أحرم مع الامام غير صحيح فان أحكام الموافق والمسبوق تأتي في جميع الركعات الا ترى ان الساعي على ترتيب نفسه ونحوه كبطىء النهضة اذا فرغ من سعيه على ترتيب نفسه فان أدرك مع الامام زمنا يسع الفاتحة فوافق والافسبوق اه ج ومثله شرح مر (قوله أيضا قبل اتمام موافق) أي ولو احتمالا عند مر ويقينا عند ج وعبارة ج ولوشك أهو مسبوق أم موافق ولزمه الاحتياط فيتخلف لان اتمام الفاتحة ولا يدرك الركعة على الاوجه من تناقض فيه لانه تأخر بن لانه تعارض في حقه أصلا عدم ادراكها وعدم تحمل الامام عنه فالزمناه اتمامها رعاية للثاني وفاتته الركعة بعدم ادراك ركوعها رعاية للاول احتياط فيهما وقضية كلام بعضهم ان محمل هذا الم يحرم عقب احرام الامام أو عقب قيامه من ركعته والالم يؤثر شكه وهو احتياطي على ان العبرة في الموافق بادرالك قدس الفاتحة من قراءة الامام والمعتد بخلافه كما تقر رانته والذي اعتمده مر في شرحه نقلا عن افتاء والده أن الشاك في الموافقة والسبق كالموافق يقينا فيتخلف لان اتمام الفاتحة ويغفر له ثلاثة أركان طويلا الى آخر ما في الموافق وعبارته وهل يلحق به أي الموافق في سائر أحكامه من شك هل ادرك زمنا يسع الفاتحة لان الاصل وجوبها في كل ركعة حتى يتحقق مسقطها وعدم تحمل الامام لشيء منها ولان ادراك المسبوق الركعة رخصة أو في معناها فلا تحصل مع الشك

في السبب المقتضي له ولان التخلف لقراءتها أقرب الى الاحتياط من تركها كمالها وحيث ذفينا خروا يتم الفاتحة
ويدرك الركعة ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة أركان طويلة فان سبق به تابعه فيها هو فيه ثم يأتي بركعة بعد
سلام امامه في ذلك تردد للمتأخرين والمعتمد كما أفتى به الواجد رحمه الله تعالى نعم لما مر وسواء في ذلك أكان
احرامه عقب احرام امامه أو عقب قيامه من ركعته أم لا على ما قاله بعض المتأخرين انتهت (قوله أيضا قبل
اتمام موافق) وهو من أدرك من قيام الامام قد راسع الفاتحة بالنسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لقراءة
نفسه وان رجحه الزركشي قال العلامة حج والظاهر من تناقض وقع للمتأخرين ان من شك هل أدرك
زمنها يسعها تخلف لاتمامها ولا يدرك الركعة ما لم يدرك الركوع لانه تعارض في حقه أصلان عدم ادراكها
وعدم تحمل الامام عنه فربحنا الثاني احتياط والذى أفتى به الشهاب مر انه يتخلف ويتم الفاتحة ويكون
مختلفا به - ذكر في غفرله ثلاثة أركان طويلة وهذا هو المعتمد لان تحمل الامام رخصة والرخصة لا يصار اليها
الا بيقين اه برماوى (قوله وهو بطىء القراءة) أى لعجز خاقي في لسانه لا الوسوسة ظاهرة أما المختلف
لوسوسة ظاهرة فلا يسقط عنه شيء منها كعمده تركها فله التخلف لاتمامها الى ان يقرب امامه من فراغ الركوع
الثاني فتعين عليه مفارقتها ان بقي عليه شيء منها لاتمامه لبطان صلاته بشروع الامام فيها بعده والوجه
عدم الفرق بين استمرار الوسوسة بعد ركوع امامه أو تركها بعده اذ تفويت كمالها قبل ركوع امامه نشأ
من تقصيره بترديده الكلمات من غير بطء خاقي في لسانه سواء نشأ ذلك من تقصيره في التعلم أم من شكه في اتتمام
الحروف أى بعد فراغه منها فلا يفيد تركه بعد ركوع امامه رفع ذلك التقصير اه شرح مر وكتب عليه ع ش
قوله لوسوسة ظاهرة لم يبين ضابطها ويؤخذ من قول حج ان التخلف لها أى الوسوسة الى تمام ركعتين يستلزم
ظهورها اه أى ان ضابط الوسوسة الظاهرة ما يؤدى الى التخلف بركنين فعليين انتهى وكتب أيضا قوله
أى بعد فراغه منها أى من الفاتحة أما لو شك في ترك بعض الحروف قبل فراغ الفاتحة وجبت اعادته وهو
معذور ومرة ذلك ان يشك انه أتى بجميع الكلمات أو ترك بعضها كان شك قبل قراءة تمام الفاتحة في
البسمة ترجع اليها بخلاف ما لو شك بعد فراغ الكلمة في أنه أتى بحروفها على الوجه المطالب فيها من نحو
الهمس والرخوة فان اعادها لياأتى بها على الوجه الاكمل فانه من الوسوسة فيها يظهر اه (قوله أيضا وهو
بطىء القراءة) قيد الشارح في شرح الروض وحج في التحفة ومر في شرحه بكون البطء لعجز خاقي في
النطق وعبارتهم والنص الثالث وان كان عذرا بان أسرع الامام قراءته والمقتدى بطىء القراءة لعجز خاقي
لانتها (قوله ويسعى خلفه ما لم يسبق الخ) فان أتم ركعته وافق امامه فيها هو فيه وهو حينئذ كمسبوق
فيدرك الركعة اذا أدرك معه الركوع بشرطه الا أتى في المسبوق وتسقط عنه الفاتحة أو بعضها وان
أدركه بعد الركوع وقبل السلام تابعه فيها هو فيه وفاتته هذه الركعة دون التي أتى بها على ترتيب نفسه
اه حج في شرح الارشاد الصغير اه شورى (قوله أيضا قيتما ويسعى خلفه الخ) بقى ما لو كان مع الامام
جماعة فكبر شخص الاحرام فظن أحد المؤمنين ان الامام ركع فركع قبل تمام قراءة الفاتحة فتبين ان
الامام لم يركع فيجب عليه العود للقيام لكن هل يعد الركوع المذكور قاطعا للموالاتة فيسقط تأنيف قراءة
الفاتحة أولا وان طال فينبى عليه فيه نظر والا قرب الثاني لان ركوعه معذوره فيه فاشبه السكوت الطويل سهوا
وهو لا يشع الموالاتة وبقى أيضا ما لو كان مسبوقا فركع والحالة ما ذكر ثم تبين له ان الامام لم يركع فقام ثم
ركع الامام عقب قيامه فهل يركع معه نظر الكونه مسبوقا أولا بل يتخلف ويقرأ من الفاتحة بقدر ما فاتته
من ركوعه لتقصيره فيه نظر والا قرب الثاني أيضا لعله المذكورة ولان العبرة في العذر بما في الواقع لا بما
في ظنه كما يأتي اه ع ش على مر وحينئذ فان أدرك الركوع مع الامام أدرك الركعة والا فلا
وتبطل صلاته ان تخلف بركنين فعليين ما لو ينو المفارقة تأمل (قوله بأن سبقه بأكثر من الثلاثة) المراد

وهو بطىء القراءة (قيتما)
ويسعى خلفه ما لم يسبق
بأكثر من ثلاثة أركان
طويلة) فلا يعد منها الاعتدال
والجلوس بين السجدين
لما رفي سجود السهو وانما
تصيران (والا) بأن سبقه
بأكثر من الثلاثة بان لم

بالاكثر ان يزيد على الثلاثة ببعض الرابع لابتتامه أما لو سبقه بالثلاثة وبجميع الرابع فلا يتبعه فيها وفيه بل تبطل صلاته وعبارة شرح مر والمراد بأكثر من ثلاثة أركان أن يكون السبق بثلاثة والامام في الرابع كان تخلف بالركوع والسجدين والامام في القيام فهذه ثلاثة أركان طويلة فلو كان السبق بأربعة أركان والامام في الخامس كان تخلف بالركوع والسجدين والقيام والامام حينئذ في الركوع بطالت صلاته قاله البلقيني انتهت وكتب عليه الرشيدى قوله فلو كان السبق بأربعة أركان والامام في الخامس أى بأن لم يقصد موافقة الامام في القيام الذى صار اليه فيه واستمر على ترتيب نفسه كما نبه عليه الشيخ في الحاشية وقضيته انه لا بد من قصد المتابعة وهو أحد احتمالان ثلاثة أبداها الشهاب ابن قاسم في حاشية المنهج والثاني انه يشترط أن لا يقصد البقاء على نظام صلاة نفسه والثالث وهو الذى استظهره انه لا يشترط شئ من ذلك بل يكفي وجود التبعية بالفعل وقول الشارح الا تفرقوا واذ اتبعه فركع قبل ان يتم الفاتحة تخلف لانماها يؤيد ما قاله شيخنا الا ان يقال انه لا يقتضى وجوب القصد وانما غاية ما فيه انه اذا قصد كان حكمه ماذكروا واستظهره سم يلزم منه ضعف حكم البلقيني بالبطالان في الصورة التى ذكرها اه (قوله الا والامام قائم) أى متلبس بالقيام أى وصل الى محل تجزئ فيه القراءة كما فى شرح مر وقبل ذلك انه ان يجزئ على صلاة نفسه وان شرع الامام في القيام مادام لم يصل الى حد تجزئ فيه القراءة فلو اذ قل قوله من السجود لكان أولى كما قاله قل على الخطيب وعبارة البرماوى قوله الا والامام قائم أى متلبس بالقيام بأن وصل الى محل تجزئ فيه القراءة انتهت (قوله أيضا الا والامام قائم من السجود الخ) فلا عبرة بشروعه في الانتصاب للقيام أو الجلوس بل لا بد ان يستقر فى أحدهما اذ لا يصدق عليه انه سبق بالاكثر الا حينئذ لان ما قبله مقدمة للركن لانه اه شيخنا فى شرح العباب لا يقال يشكك عليه باعتباره الهوى للسجود فيما لو تخلف بغير عذر فى محل القراءة لانه لا يقول للمام يغفر ثم الركن النصير لعدم العذر فلا يغفر فيه وسيله التطويل فليتأمل اه شورى (قوله أوجالس للتشهد) أى الاخير أو الاول لانه على صورة الاخير اه برماوى وعبارة ابن قاسم قوله أوجالس للتشهد يحتمل ان يريد بالتشهد ما يشتمل الاول فيكون التشهد الاول بمنزلة الركن الرابع يضرب التلبس به فى المشى على نظام صلاته ويحتمل أن يريد به الاخير اه ومال شيخنا حج فى فتاويه الى أن المراد الاخير واعتمد شيخنا الطيالسى أن الجلوس للتشهد الاول بمنزلة التلبس بالركن الرابع فيمتنع المشى على نظام صلاته ان كان جلوس الامام للتشهد قبل شروعه فى هوى الركوع فليتأمل هل فان ما اعتمده قريب من متجه ثم رأيت شيخنا حج مشى عليه فى شرح المنهاج انتهت (قوله تبعه فيما هو فيه) واذ اتبعه فركع قبل ان يتم الفاتحة تخلف لانماها ما لم يسبق بالاكثر أيضا اه شرح مر وقوله واذ اتبعه أى بالقصد كما علم مما مر اه رشيدى وقوله ما لم يسبق بالاكثر أيضا يقتضى انه فى الركعة الثانية للامام يباح له التخلف بثلاثة أركان طويلة فيكون فى الثانية معذورا كما عذر فى الاولى والذى فى حاشية سم يخالف هذا وعبارته ثم اذا اجتمع معه فى القيام كما ذكر بان تلبس الامام بالقيام قبل فراغه مما عليه أو قبل شروعه فى الهوى للركوع انقطع أثر ما مضى وصار للتخلف بعد ذلك حكم جديد حتى لو ركع الامام بعد ذلك فتخلف عنه لم تبطل صلاته الا ان تخلف عنه بركنين تأمين بلا عذر أو لهما هذا الركوع هذا حاصل ما ظهر لى فى هذه المسئلة وعرضته على شيخنا الشهاب حج رحمه الله فوافق عليه وهو محتمل فليراجع والبحرر واعلم انه حيث امتنع المشى على نظام صلاته فشى بطالت ان تعمد وعلم التحريم والافلال لكن لا اعتداد بما أتى به اه سم ويشهد لما قاله ما فى شرح حج ونصه تبعه فيما هو فيه أى ولو كان بطلىء القراءة فلا يلزمه هنا غير ما أدر كه بخلاف ما مر فى المواقىء البطلىء القراءة لان ما هنا رخصة فتناسل بهارعاية حاله لا غير بخلاف المواقىء اه (قوله أيضا تبعه فيما هو فيه) أى لما فى المشى على نظام صلاة نفسه من المخالفة الفاحشة واعلم انه هل يشترط أن يقصد التبعية أو يشترط أن لا يقصد

يفرغ من الفاتحة الا والامام قائم عن السجود أو جالس للتشهد (تبعه) فيما هو فيه

البقاء على نظم صلاة نفسه وان لا يعزم على الاتيان ببقية الفاتحة والمشى على نظم صلاة نفسه أو لا يشترط شيء من ذلك الذي يظهر الثالث فلا يشترط قصد التبعية ولا عدم قصد البقاء على نظم صلاته بل يكفي وجود التبعية بالفعل بان يستمر معه ولا يمشى على نظم صلاته بل لو قصد بعد تلبس الامام بالقيام المشى على نظم صلاته ينبغي ان لا تبطل صلاته بمجرد هذا القصد لان مجرد قصد البطل لا يبطل كلو قصد ان يخطو ثلاث خطوات متواليات لم تبطل صلاته قبل الشروع فيها بقى انه اذا كان ركع الامام ورفع قبل اتمام ما عليه فاتاه وركع ولحقه هل يكون مدر كالأركعة لان الركعتين في حقه كالركعة الواحدة وقد كان موافقاً أولاً حكم المسبوق فيه نظراً وقد أدرك هذه الركعة مع الامام من ابتداءها ومن أدرك مع الامام الركعة من ابتداءها لا يكون الاموافق ليجرر وكذا اذا أسرع الامام قراءته وركع قبل اتمام ما عليه هل يتخلف كبطىء القراءة فيه نظراً ليجرر اه سم (قوله أيضاً تبعه فيما هو فيه) أى من قيام أو جلوس فاذا جلس الامام لا تشهد والمأموم لم يفرغ من القراءة فواجب عليه الجلوس معه ثم لو قام الامام للركعة الاخرى فهل يبنى المأموم على ما قرأ من الفاتحة في الركعة السابقة الوجه انه لا يجوز البناء لا تقطاع قراءته لفارقة ذلك القيام الى قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما اذا سجد لتلاوة في أثناء الفاتحة كان تابع امامه فيها لرجوعه بعد السجود الى قيام تلك الركعة بعينه وأما مسألة ما لو قام أى الامام وهو أى المأموم في القيام فلا يبعد حينئذ بناؤه على قراءته لعدم فارقته حينئذ قيامه فتأمل اه وخالفه في حاشية المنهج واعتمد البناء في المستلزمين ونقله عن ابن العماد في القول التام في أحكام المأموم والامام (أقول) وهذا هو الاقرب والقاب اليه أميل اه ع ش على م ر وفي قل على الجلال قوله تبعه فيما هو فيه وهو قيام الثانية وهل يبتدىء لها قراءة أو يكتفى بقراءة الاولى عنها اعتمد شيخنا الثاني اذالم يجلس وعليه لو فرغ مما لزمه قبل الركوع ركع معه وفي شرح شيخنا ترجيح الاول وتبعه جماعة وعلمه فيترك ما بقى مما لزمه ويشرع في قراءة جديدة للثانية ويأتى فيها ما وقع له في الاولى وهكذا على الثاني أيضاً ولم يفرغ مما لزمه الا في الرابعة تبعه فيها ويغتفر في كل ركعة ثلاثة أركان لانه بموافقة الامام في أول القيام تجدد له حكم مستقل وان لم يقصد موافقته بل وان قصد مخالفته اه (قوله بعد سلام من امامه) زاد لفظة من ولم يقتصر على ما بعدها حفظاً لبقاء المتن على أصله من التنوين والافلو قال بعد سلام امامه لتغير ولكن ليس ضرورياً وأيضاً يلزم أن يكون المضاف من المتن والمضاف اليه من الشرح اه شوبرى (قوله كدعاء الافتتاح) أى وكاتمام التشهد الاول واستماع قراءة الامام اه شيخنا فقوله أولى من تعبيره بدعاء الافتتاح أى أولوية عموم كإدراكه في ع ش ما يقتضى انها أولوية ايهام ونصه قوله وتعبرى بسنة أولى وجه الاولوية ان ما ذكره الاصل يوهم انه لو اشتغل بالتعوذ أو بسماع فاتحة الامام لا يكون معذورا اه ويرد على الشارح ان تعبيره بسنة يقتضى انه اذا لم يندب له دعاء الافتتاح لا يكون معذورا اذا اشتغل به وليس كذلك بل هو معذور فهذه الصورة داخلية في تعبير الاصل غير داخلية في تعبير المتن وعبارة شرحي م ر وج واللفظ الثاني وظاهر كلامهم ههنا عذرهم وان لم يندب له دعاء افتتاح بان ظن انه لا يترك الفاتحة لو اشتغل به كما هو المعتمد وحينئذ يشكل بما مر في نحو تارك الفاتحة متعمداً الا أن يفرق بان له هنا نوع شبهة لاشتغاله بصورة سنة بخلافه فيما مر وأيضاً بالتخلف لتمام الفاتحة أخش منه هنا وبشكل أيضاً بما يأتى في المسبوق مع ان سبب عدم عذرهم كونه اشتغل بالسنة عن الغرض الا أن يفرق بان المسبوق يحتمل عنه الامام فاحتياطاً به بان لا يكون صرف شيئاً غير الغرض والموافق لا يحتمل عنه فعذر للتخلف لا كمال الفاتحة وان قصر بصرفه بعض الزمن لغيرها لان قصيره باعتبار ظنه دون الواقع والحاصل من كلامهم اننا بالنسبة له عذر وعدمه ندير الامر على الواقع وبالنسبة لندب الاتيان بنحو التعوذ ندير الامر على ظنه اه (قوله فيما يأتى فيما مر) أى من اغتفار التخلف بثلاثة أركان طويلة (قوله قبل ركوعه) أى قبل ان يصل الى أقله فتشمل القبليته ما لو حصل العلم أو الشك في حال

(ثم تدارك بعد سلام) من امامه ما فاته كسجود (فان لم يتمها) الموافق (لشغله بسنة) كدعاء الافتتاح (فمعذور) كبطىء القراءة فيما يأتى فيما مر وتعبرى بسنة أولى من تعبيره بدعاء الافتتاح (كما موم علم أو شك قبل ركوعه

هو به قبل وصوله الى أقل الركوع فيجب عليه العود الى القيام ليقرأ فيه وان صار الى الركوع أقرب اه
من ع ش على مر (قوله أيضا قبل ركوعه وبعد ركوع امامه) أي أو بعد ركوعه وقبل ركوع امامه وعبارة
البرماوى ولو ركع قبل الامام ثم شمل ركوعه العود ووجه بان ركوعه هنا يسين أو يجوز له تركه والعود للامام
فكان ذلك بمنزلة شكه قبل أن يركع بالكفاية انتهت (قوله كما مر في بطى القراءة) وكذا لو انتظر سكتة الامام
ليقرأ فيها الفاتحة فركع قبلها وقول الرزكى بسقوطها عنه ضعيف ولو تعمد موافق تركها الى أن ركع الامام
فلا وجه انه يشتغل بقراءتها الى أن يخاف التخلف بتمام ركنين فعليين فينبوى المقارقة وهذا هو المعتمد وقال
ابن الرفعة يفارقه ويقرأ ويبحث الشارح في شرح الروض انه يقرأ أو تجب المقارقة وقت خوفه من السبق وهو
المعتمد اه برماوى (قوله لم يعد اليها) أي المأموم بخلاف الامام والمنفرد فلو علم الامام أو المصلى منفردا
ذلك أو شك فيه وجب عليهما العود كما تقدم في ركن الترتيب لكن اذا عاد الامام فهل يعود المأمومون معه
أو ينتظرونه أو يفارقونه بالنية أم كيف ائمال ثم رأيت بهامش نقلا عن مر بخط بعض الفضلاء مانصه أما
امام اعتدل من الركوع فشك في قراءة الفاتحة في القيام فيلزمه الرجوع الى القيام بقصده لاجل قراءة الفاتحة
لان الاصل عدم قراءتها وأما حكم المأمومين الذين تلبسون بالاعتدال مع الامام فهل ينتظرونه في الاعتدال
ويغتفرونه للضرورة ولا يركعون معه اذا ركع بعد القراءة أم يحكم عليهم بانهم في القيام معه حتى يلزمهم أن
يركعوا معه اذا ركع ثانيا لاجل المتابعة أو يسجدوا قبله وينتظرونه فيه ولا يضر سبقهم له بركنين لاجل الضرورة
أم كيف الحال قال شيخنا مر بالاول ويغتفر التطويل في الاعتدال للضرورة ثم رجع عن ذلك واعتدأ أنهم
ينتظرونه في السجود ويغتفرون سبقهم بركنين للضرورة وهذا هو الاصح لانه ركن طويل اه (أقول) وهذا
مفروض كما ترى فيما اذا لم يعلموا من حال الامام شيئا بعدهم عنه أو لكونها سرية أو لم يعلموا منه ترك الفاتحة
فينتظرونه في السجود ثم رأيت ما نقل عن مر في جج بعد قول المصنف ويصح قدوة المؤدى بالقاضى الخ اه
ع ش على مر (قوله أي الى محل قراءتها) أشار به الى أن في الكلام مضافا مقدر اولو قال المصنف اليه
لكان أوضح اه ع ش على مر (قوله ليقرأها فيه لغوته) أي بالركوع فان عاد عاداعا لم يطلت صلاته ويأتى
ذلك في كل ركن علم المأموم تركه أو شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا أي وكان في التخلف له خش مخالفة كما يعلم
من المثل الا تبة فيوافق الامام ويأتى بدله بركعة بعد سلام امامه فعلم انه لو قام امامه فقط فشك هل سجد معه أي
السجود الثاني سجد كما نقله القاضى عن الأئمة لانه تخلف يسير مع كونه لم يتلبس بعده بركن يشين لان أحد طرفي
شكه يقتضى انه في الجالس بين السجدين ومثله ما لو شك بعد رفع امامه من الركوع في انه ركع معه أولا فيركع
كذلك أي كون تخلفه يسير مع ان أحد طرفي شكه يقتضى انه باقى في القيام الذي قبل الركوع بخلاف ما لو قام
هو أي مع امامه أو قبله فيما يظهر ثم شك في السجود فلا يعود اليه لمخالفته مع يقين التلبس بركن بعده وهو
القيام وظاهر ذلك انه لو شك وهو جالس للاستراحة أو ناهض للقيام في السجود عادله وان كان الامام في القيام
لانه لم يتلبس الى الآن بركن بعده وكذا لو كان شكه في السجود بعد جلوسه للتشهد الاخير على الاقرب اه
شرح جج (قوله بل يتبع امامه الخ) واذا تبعه ثم تذكر بعد قيامه الثانية انه قرأ الفاتحة في الاولى حسب
سجوده وتمت به ركعته وان كان فعلة على قصد المتابعة وهذا بخلاف ما لو شك الامام أو المنفرد بعد الركوع ولم يعودا
للقيام بل سعي على نظام صلاة أنفسهما فان صلاتهما تبطل بذلك ان كانا عالين بالحكم فاذا تذكر القراءة بعد ذلك
لا ينفعهما التذكر لبطان صلاتهما بفعلهما السابق فلو كان سهوا أو جهلا حسب وتمت صلاتهما بذلك ثم رأيت
مصرخا به في شرح الروض اه ع ش على مر (قوله وسن لمسبوق) هو من لم يدرك مع الامام زمنا يسع
الفاتحة بالوسط المعتدل اه شرح المذهب اه شوبرى ولو كان في الركعة الاولى اه شيخنا (قوله بل
بالفاتحة) أي ويخففها حذرا من فواتها اه شرح مر (قوله الا ان يظن ادراكها) استثناء منقطع ان أريد

وبعد ركوع امامه
انه ترك الفاتحة فانه
معذور (فيقرأها ويسعى)
خلفه (كما مر) في بطى
القراءة (وان كان) أي علمه
بذلك أو شك فيه (بعدهما)
أي بعد ركوعه - ما (لم يعد
اليها) أي الى محل قراءتها
ليقرأها فيه لغوته (بل)
يتبع امامه و (يصلى ركعة
بعد سلام) كمسبوق (وسن
لمسبوق ان لا يشتغل) بعد
تحرمة (بسنة) كتعود (بل
بالفاتحة الا ان يظن ادراكها)

بالمسبوق من مر باعتباره ظنه ومتصل ان أر يديه من سبق باول القيام لكنه يقتضى ان من لم يسبق به يشتغل بها مطلقا واظهار خلاقه وانه لا فرق بين من أدرك أول القيام واثناؤه في التفصيل المذكور وحيث قدالتعبير بالمأوم بدل المسبوق أولى اهـ جـ أى فى قوله وسن لمسبوق اهـ شيخنا (قوله واذا ركع امامه ولم يقرأها الخ) حاصل مسئلة المسبوق انه ان لم يشتغل بسنة وجب عليه ان يركع مع الامام فان لم يركع معه فاته الركعة ولا تبطل صلاته الا اذا تخلف بركنين من غير عذر وان اشتغل بسنة وظن انه يدرك الامام فى الركوع تخلف لمساته ثم ان أدرك الامام فى الركوع أدرك الركعة والافاته ويجب عليه بعد رفع الامام تكميل ما فاته حتى يريد الامام الهوى للعبود فان كمل وافقه فيه والافاقه وان لم يظن ادراكه فى الركوع وجب عليه نية المفارقة فان تركها بطلت صلاته عند سم وقال شيخنا مر لا تبطل الا ان تخلف بركنين بلانية مفارقة وأما انه فمحل وفاق اهـ شورى (قوله تبعه وجوبا) أى لاجل تحصيل الركعة أى ان التبعية شرط فى تحصيلها فلا يأتى تركه كما صرح به شيخنا من ان التخلف مكروه واليه يرشد كلام الشارح اهـ شورى (قوله أيضا تبعه وجوبا فى الركوع) واذا ركع فبشرط ان يعامئن يقينا قبل رفع الامام رأسه من الركوع كما يأتى فحين أدرك الامام فى الركوع اهـ شورى وكلامه هنا مفروض فى مسـ بوق أدرك الامام فى القيام وفاته جميع الفاتحة أو بعضها وحيث قدتبطل من هذا أى الذى قاله الشورى ومما سبأنى فى قول المتن ولو أدركه فى ركوع محسوب الخ ان كل مسبوق أدرك الامام فى القيام وفاته الفاتحة أو بعضها أو أدركه فى الركوع لا بد فى ادراكه الركعة من الطمأنينة مع الامام يقينا قبل رفعه من الركوع وسبأنى ايضا حديثه فى كلام الشارح هنا اهـ شيخنا حـ ف (قوله فاته الركعة) أى وكان متخافا بغير عذر فيكون مكرها اهـ شرح مر ولور كع فى هذه الحالة فالظاهر البطلان لزيادة تركن غير محسوب ولا متتابعة وهو كذلك اهـ شيخنا حـ ف وأصله فى عـ ش على مر (قوله والابان اشتغل بسنة) أى سواء ظن ادراك الفاتحة أو لا فقوله قرأ بقدرها راجع لقوله وسن لمسبوق أن لا يشتغل بسنة ولقوله الا ان يظن ادراكها (قوله بان اشتغل بسنة) أى أو سكت أو استمع قراءة الامام كفى البرماوى فقوله قرأ بقدرها أى أو بقدر سكونه اهـ شيخنا وبعبارة شرح مر والابان اشتغل بالسنة أو لم يشتغل بشئ بان سكت بعد تحريمه زمنا قبل ان يقرأ مع علمه بان الفاتحة واجبة اما اذا جهل ان واجبه ذلك فهو بخلافه لما لزمه متخلف بعد زواله القاضى انتهت وبعبارة سم * (فرع) * لو وقف عـ د ا بلا قراءة حتى ركع الامام جاز التخلف لم يخف التخلف بركنين فتجب المفارقة والابطال قاله شيخ الاسـ لام رحمه الله وهو الذى لا يحصى عنه انتهت (قوله قرأ وجوبا) أى وان لم يظن انه يدرك الامام فى الركوع بل وان ظن انه لا يدركه فيه كما مال اليه شيخنا الطبرلاوى رحمه الله لانه قد يدركه على خلاف ظنه اهـ سم قال الفارقى وصورة تخلفه للقراءة ان يظن انه يدرك الامام قبل سجوده والا فليتابعه قطعاً ولا يقرأ أو ذكر مثله الرويانى فى حليته والغزالى فى احيائه لكن الذى نص عليه فى الام ان صورته ان يظن انه يدركه فى ركوعه والا فيفارقوه ويتم صلاته بنية على ذلك الا ذرى وهو المعتمد لكن يتجوزوم المفارقة له عند عدم ظنه ذلك فان لم يفعل اثم ولكن لا تبطل صلاته حتى يصير متخلفا بركنين اهـ شرح مر ومثله فى شرح الروض ومحصله انه اذا لم يركع مع الامام يحرم عليه ولا تبطل صلاته الا بتخلفه بركنين وهذا مشكل والحكم بالحرمة مشكل لانه اذا فاته الركوع مع الامام يكون متخلفا بركن فعلى والتخلف به من غير عذر مكروه كما ذكره الشارح بقوله بل انه لا كراهة ولا بطلان بتخلفه والحاصل ان قول مر قال الفارقى الخ غير ظاهر ولم أفهم مقصوده منه فتأمل عسى أن تفهم منه ما يوافق المذهب المفتى به (قوله بقدرها) أى يقينا ويعلم بالزمان الذى يسع ذلك بخلاف من جهل الفاتحة يقف بقدرها فى ظنه اذا يعلم ما يسعها اهـ طبرلاوى وقال مر هنا أيضا فى ظنه قال وينبغي ان يكون المراد انه يجب ان يقرأ قدر ما يسعه الزمن الذى فوته فى نحو الافتتاح بالقراءة المعتدلة ولا يجب أن يقرأ بعدد حروف

مع اشتغاله بالسنة فيأتى بها ثم بالفاتحة ثم بالتصريح بالسنة من زيادته وتعيرى بيفان أولى من تعيره يعلم (واذا ركع امامه ولم يقرأها) أى المسبوق الفاتحة (فان لم يشتغل بسنة تبعه) وجوبا فى الركوع (وأجزاء) وسقطت عنه الفاتحة كلاً ادركه فى الركوع سواء اقرأ شيئا من الفاتحة أم لا فلو تخلف لقراءتها حتى رفع الامام من الركوع فاته الركعة (والا) بان اشتغل بسنة (قرأ) وجوبا (بقدرها)

من الفاتحة لتقصيره بعدوله
عن فرض السنة سواء
أقرأ شيئا من الفاتحة أم لا
والشق الثاني في هذا وما قبله
من زيادتي قال الشيخان
كالبعوى وهو يتخلف في
هذا معذور لالزامه بالقراءة
وقال القاضي والمتولي غير
معذور لتقصيره بما مر فإن
لم يدرك الإمام في الركوع
فأتمه الركعة ولا يركع لأنه
لا يحسبه بل يتابعه في
هويته للسجود كما جزم به
في التحقيق فليس المراد
بكونه معذورا أنه كبطل
القراءة مطلقا بل أنه لا كراهة
ولابطلان يتخلفه فإن ركع
مع الإمام بدون قراءة بقدرها
بطلت صلاته

*(فصل في قطع القدوة وما

ما قرأ في ذلك الزمن من نحو الاقتراح ولعل المتجه أن يقال الواجب أن يقرأ بقدر حروفه فيما كان يقرأ في ذلك
الزمن بقراءة نفسه لأن هذا واجب فليتأمل اه سم (قوله لتقصيره بعدوله عن فرض السنة) قضية التعليل
بما ذكرناه إذا ظن ادراكه في ركوعه فأنى بالافتتاح والتعذر كركع امامه على خلاف عادته بأن اقتصر على
الفاتحة وأعرض عن السنة التي قبلها والتي بعدها أنه يركع معه وان لم يكن قرأ من الفاتحة شيئا ومقتضى اطلاق
الشيخين وغيرهما عدم الفرق وهو المعتمد كما قاله الشيخ لبقاء محل القراءة ولا نسلم أن قصيره بما ذكره متف
في ذلك اذ لا عبرة بالظن البين خطؤه اه شرح مر (قوله والشق الثاني) هو قوله أم لا وقوله في هـ ذأى
ما بعد الا وقوله وما قبله هو ما قبل الا (قوله يتخلف في هذا) وهو ما اذا تخلف لقراءة ما عليه من الفاتحة فيما اذا اشتغل
بسنة فالاشارة لما بعد الا وهو قوله والاقراء بقدرها وقوله لالزامه بالقراءة معذور مضاف لمفعوله والفاعل
محذوف أى لا لزامنا لايه بالقراءة وقوله فان لم يدرك الإمام في الركوع الخ تفريع على كل من القولين فهو
محل وفق وقوله بل يتابعه في هويته للسجود أى ان كان قد كمل ما عليه من القراءة والاوجب عليه نية
المفارقة عندهوى الإمام للسجود فان لم ينو المفارقة بطلت صلاته لأنه حينئذ يصير متخلفا بركنين فعليين وعبرة
شرح مر وان فاته الركوع ولم يفرغ وقد أراد الإمام الهوى للسجود فقد دنا عن فرضه في حقه وجوب
وفاء لزمه وبطلان صلاته بهوى الإمام للسجود ولما تقر من كونه متخلفا بغير عذر ولا مخلص له من هـ ذين الا
نية المفارقة فتشعير عليه حذرا من بطلان صلاته عند عدمها بكل تقدير انتهت وقوله فليس المراد الخ تفريع
على قوله فان لم يدرك الإمام الخ ومراد به هذا التفريع الجمع بين القولين أى فن قال انه معذور أراد انه لا كراهة
ولابطلان بهذا التخلف ومن قال انه غير معذور أراد انه لا يغفر له ثلاثة أركان وقوله مطلقا أى في جميع أحواله
التي منها ادراك الركعة واغتفار ثلاثة أركان الى غير ذلك وقوله فان ركع مع الإمام الخ يخبر بقوله قرأ بقدرها اه
شيخنا (قوله فان لم يدرك الإمام في الركوع الخ) هذا مقابل المحذوف تقديره فان قرأ بقدرها وأدرك الإمام
في الركوع واطمأن قبل رفعه اعتد بتلك الركعة فان لم يدرك الخ اه شيخنا (قوله بل يتابعه في هويته للسجود)
قرر شيخنا ان هذا يحتاج لتقييد تقديره ان كمل ما عليه من القراءة والا فلا يتابعه بل ينوي المفارقة وعلى هذا
يكون كلام الشارح جازيا على معتمد مر الذي تقدم لكن الذي فهمه مر و ج من كلام الشارح
ان غرضه عدم التقييد وان مراده ان المأموم يتابع الإمام في الهوى سواء كمل ما عليه أم لا وان هذا الاطلاق
معتمد عند معتمد التحقيق بحسب ما فهمه عنه واعترضه مر بان التحقيق انما فرعه على المرجوح وعبارته
أى شرح مر وقد نقل الشيخ عن التحقيق واعتمده لزوم متابعته في الهوى حينئذ يوجه بانه لما لزمه متابعته
حينئذ سقط موجب قصيره من التخلف لقراءة قدره ما لحقه فغلب واجب المتابعة وعليه فلا يلزم مفارقتها بحسب
ما فهمه من كلامه والافعال صريحة في تفريعه على المرجوح انتهت (قوله بل انه لا كراهة) أى على المعتمد
من ان التخلف بركن مكرره غير مبطل وقوله ولا بطلان أى على الضعيف القائل بان التخلف بركن
مبطل كما تقدم نقله عن عبارة أصله (قوله بطلت صلاته) أى ان كان عامدا على ما لا يعتد به فله اه شرح
مر أى فيأتى بركعة بسلام الإمام اه ع ش عليه وفي الرشدى مانصه قوله والالم يعتد به فاعمله وهل يجب
عليه العود لتتم القراءة مع نية المفارقة اذا هوى الإمام للسجود اذا علم بالحال اذ حر كته غير معتد بها حينئذ فلا
وجه لمضيها وفيه أولا يجب الظاهر الاول فليراجع اه

*(فصل في قطع القدوة) أى في حكم قطعها اجواز او كراهة وذكره بقوله وله قطعها الخ وقوله وما تنقطع به
ذكره بقوله وتنقطع قدوة بخروج امامه من صلاته وقوله وما يتبعها أى يتبع قطعها أى يتعلق به أربعة أحكام
ذكر الاول بقوله ولو نواها منفردا الخ وذكر الثاني بقوله وما أدركه مسبقا الخ وذكر الثالث بقوله وان أدركه
في ركوع محسوبه الخ وذكر الرابع بقوله ولو أدركه في اعتداله الخ ويتبع ما تنقطع به حكم واحد وذكره

بقوله واذا سلم امامه الخ تأمل وقدم في الترجمة قطع القدوة على ما تنقطع به لانه الاهم للخلاف فيه ولكونه من فعل المقتضى وقدم في المتن ما تنقطع به للاتفاق عليه وكونه حاصل بلا اختيار منه ولقلة الكلام عليه اه ع ش (قوله تنقطع قدوة الخ) القدوة ارتباط صلاة المأموم بصلاة الامام فقوله لزوال الرابطة فيه تعليل الشئ بنفسه لان الرابطة هي القدوة الا ان يقال انه على حذف مضاف تقديره لزوال محل الرابطة ومحلها هو صلاة الامام اه شيخنا وعبارة البرماوى قوله لزوال الرابطة لا يقال هـ ذافيه تعليل الشئ بنفسه لان القدوة هي ربط صلاته بصلاة الامام لاننا نقول مراده بقوله تنقطع قدوة أى أحكامها من نحو تحمل سهو وخطوة ونحو ذلك ومراده بقوله لزوال الرابطة ارتباط صلاته بصلاة الامام انتهت (قوله أيضا تنقطع قدوة الخ) أى ومع ذلك تجب نية المفارقة ازالة للقدوة الصورية وعبارة شيخنا زى قوله الاعدل ومن العذر ما يوجب المفارقة أى بالنية لو جود المتابعة الصورية كن وقوع على ثوب امامه نجس لا يعنى عنه أو انقضت مدة الخف والمقتضى يعلم ذلك اه ويؤخذ من قوله لوجود المتابعة الصورية ان محل وجوب النية حيث يقي الامام على صورة المصلين أما لو ترك الصلاة وانصرف أو جلس مثلاً على غير هيئة المصلين لم يحتج لنية المفارقة وهو ظاهر وبه صرح ج حيث قال وقد تجب المفارقة ان عرض مبطل لصلاة امامه وقد علمه فتلزمه نيتها فوراً والابطال وان لم يتابعه اتفاقاً كما في المجموع ووجهه بان المتابعة الصورية موجودة فلا بد من قطعها وهو متوقف على نية هـ وحينئذ فلو استند برأى الامام أو تأخر عن المأموم اتجه عدم وجوب الزوال الصورة اه ويستفاد ذلك من قول الشارح الآتى وقد تجب المفارقة كان رأى امامه متلبساً بما يبطل الصلاة وهل يسجد سهو الحاصل قبل خروج الامام الظاهر خلافه اه أى لان الامام تحمله عنه وأما لو سلم الامام قبل اقداء المأموم به فلا يسقط السجود عن المأموم اذا بطلت صلاة الامام بالحق المأموم من الخلل بمجرد اقدائه بالامام اه ع ش على مر وعلى هذا فيخص قول الشارح أو غيره بما عدا السلام أما لو خرج الامام من صلاته بالسلام فلا يحتاج المأموم الى نية المفارقة سواء كان موافقاً أو مسبوقاً ولو دام الامام على صورة المصلين بعد السلام ولذلك لم يذكر وافياً سبق عند قول المتن وتنقض قدوة بسلام امام ان المأموم تجب عليه نية المفارقة ولذلك عبر المتن هناك بالانقضاء وهنا بالانقطاع وبينهما فرق وهو انه في الانقطاع يحتاج الى نية المفارقة كما علمت وفي الانقضاء لا يحتاج اليها هكذا عرضته على شيخنا - ف شيخنا الاجمعي فافراه تأمل (قوله يحدث أو غيره) أى كقوله اه شيخنا وفي قول على المحلى قوله أو غيره أى من كل ما يبطل به صلاة الامام ولو في اعتقاد المأموم كترك طمأنينة اعتدال أو ترك وضع واحد من الاعضاء السبعة اه وتنقطع أيضاً بتأخر الامام عن المأموم تأخر غير مغتفر فتقطع القدوة بالنسبة للمأموم الذي تأخر عنه الامام اه شرح مر (قوله وله قطعها) أى على الجسد يد وفي قول قديم لا يجوز قطعها بغير عذر فيبطل الصلاة بقطعها بدون العذر اه من أصله مع شرح مر وقوله وان كانت الجماعة فرض كفاية أى وان بنيى على هذا القول (قوله أيضاً وله قطعها) أى ما لم يترتب عليه تعطيل الجماعة وعبارة شرح مر ولو ترتب على خروجه من الجماعة تعطيلها وقلنا انها فرض كفاية كقوله بعض المتأخرين عدم الخروج منها لان فرض الكفاية اذا انحصر في شخص تعين عليه ومحل جواز القطع في غير الجمعة أما في الركعة الاولى منها فمتنع لما سياتى ان الجماعة في الركعة الاولى شرط بخلاف الثانية فيجوز الخروج فيها انتهت وكتب عليه ع ش قوله في غير الجمعة أى وما الحق بها مما تجب فيه الجماعة من المعادة والمنذور فعلها بجماعة وأولى الثانية من المجموعة بالمطارقة بتقديم بناء على ما نقل عن الشارح من اشتراط الجماعة في الركعة الاولى كليهما منها اه على ما تقدم عن سم على ج من انه يكفي لصحة الثانية عقد هاهم الامام وان فارقه حالاً فلا تحرم المفارقة لحصول المقصود بالنية اه وقد تجب نية المفارقة كان رأى امامه متلبساً بما يبطل الصلاة ولم يعلم الامام به كان رأى على ثوبه نجاسة غير مغفوعة عنها أى وهى خفية تحت ثوبه وكشفها الرجح مثلاً أو رأى

تنقطع به وما ينييهما (تنقطع قدوة بخروج امامه من صلاته) يحدث أو غيره لزوال الرابطة (وله) أى المأموم (قطعها)

ثوبه تخرق اه شرح مروي عبارة حج وقد تجب نية المفارقة كان عرض مبطل لصلاة امامه وقد علمه فتلزمه
 نيتها فورا والابطال وان لم يتابعه اتفاقا كفي المجموع ووجهه بان المتابعة الصورة موجودة فلا بد من
 قطعها وهو متوقف على نية وخيئذ فلا يستدبر الامام أو تأخر عن المأموم اتجعه عدم وجوب الزوال الصورة
 انتهت وقد رد عليه انه لو تقدم على الامام بطلت صلاته كما تقدم أي ما لم ينو المفارقة كما هو ظاهر فلو كفي زوال
 الصورة عن نية المفارقة لم تبطل الا ان يفرق بتعدى المأموم بالتقدم وعدم تعديه بتأخر الامام اه سم اه
 شو برى وقوله وكشفها الریح مثلاً وهذا بناء على ما قدمه من ان الظاهرة هي التي لو تأملها أبصرها بان كانت
 يظهر الامام مثلاً ما على ما تقدم من ان مقتضى الضبط بما في الافرار ان يفرض باطن الثوب ظاهر او ما في الثوب
 السافل أعلى وان الظاهرة هي العينية وان الخفية هي الحكمية فقط فهذه من الظاهرة وعليه فيجب الاستئناف
 لا المفارقة اه عش على مر (قوله بنية المفارقة) أي بقلبه فقط اه عش وتقدم في الشرط الخامس عن
 سم حكمه ما لو تلفظ بنية المفارقة (قوله لانه لا يلزم بالشروع فيه الخ) أي وأما السنن فلا تلزم بالشروع فيها الا
 في الحج والعمرة اه شرح مروي قوله الا في الحج والعمرة أي في حج الصبي والرقيق وعمرته ما قام منهن ما سنة
 لا فرض كفاية ومع ذلك يحرم قطعها بمعنى ان الولي يحرم عليه تمكين الصبي من القطع أما الرقيق فالحرمة
 متعلقة به نفسه لتكليفه وظاهر اقتضاه على استثناءه من ان الصبي اذا صلى على جنازة أو حضر الصلوة كان
 له قطعها وهو ظاهر لعدم تكليفه ولو قيل يجب على ولي الصبي منعه من ابطال صلاة الجنازة لسقوط الفرض به
 كالبالغ والمساكين من الازدراء بالبيت لم يكن بعيدا اه عش عليه وقوله بمعنى ان الولي يحرم عليه الخ مقتضاه
 ان حج الصبي والرقيق ينقطع بقطعها ويحرم تمكينهما منه وليس كذلك اذا الحج لا ينقطع الا بالردة فقط كما هو
 مقرر هناك (قوله وصلاة الجنازة) أي وان تأدى الفرض بغيره كان صلى عليه من سقط الفرض به ثم صلى
 عليه غيره فيحرم عليه قطعها لانها تقع فرضا وان تعدد الفاعلون وترتبوا أو أعادها شخص بعد صلاته عليه
 أو لا تقع له نفعاً ولا عاباً فهل يحرم عليه قطعها قياساً على المكتوبة المعادة أم لا فيه نظر والظاهر الجواز وبقربان
 المكتوبة المعادة قيل انها الفرض وقيل الفرض واحدة لا بعينها بحسب الله ما شاء منها وقيل الفرض أكمل
 الصلاتين بخلاف هذه فانه لا خلاف في كونها انفلا على ان اعادته الجنازة غير مطلوبة فكان القياس عدم انعقادها
 الا انه جواز ذلك لان المقصود منها الدعاء ثم ظاهر كلامهم انه لا فرق في حرمة قطع صلاة الجنازة بين كونها على
 حاضر أو غائب أو قبره وظاهر لما في القطع من الازراء بالبيت في الجملة اه عش على مر ومثل صلاة
 الجنازة كل ما يتعلق بالبيت من نحو غسله وتكفينه ودفنه اه حل وعبرة البرماوى وصلاة الجنازة أي ولو
 على غائب ومثلها جميع ما يتعلق بالبيت من غسل وتكفين ودفن ونحو ذلك حيث عدتها وائتائه واغراضه لانه
 ازدرابه بخلاف التناوب في حفر قبره وحمله لاستراحة أو تبرك ولا يحرم قطع العلم ونحوه لمن شرع فيه
 لاستقلال مسائله انتهت (قوله ولان الفرقة الاولى الخ) لا يقال هذا محل عذر فلا يحسن الاستدلال به على
 الجواز مطلقاً لانا نقول كان من الجائز ان يصلي بهم في هذه الحالة صلاة بطن نخل فلم تعين تلك الكيفية اه
 حل وعبرة البرماوى وقوله ولان الفرقة الاولى الخ استدلال على أحد شقي كلام المصنف وذلك لان قوله وله
 قطعها شامل للعدو ولعدمه فقوله أولاً لانه لا يلزم بالشروع الخ استدلال للاعم من العذر وعدمه وقوله ولان
 الفرقة الاولى الخ استدلال لما اذا كان ثم عذرا انتهت (قوله المطالبة وجوبا) أي كافي الصلوات الخمس
 وقوله أو ندباً أي كافي نحو العبد ويحتمل انه أراد الاشارة للتفريع على قول الجماعة من وجوب أو ندبها وهو
 أولى كما هو صريح عبارة المحلى اه شو برى (قوله كرض) مثال للعدو الذي يرضى في تركها ابتداء وقوله
 وتطويل امام وتركه الخ مثالان للعدو الذي لا يرضى في تركها ابتداء كما علم من شرح مر وكتب عليه عش
 قوله يرضى في تركها ابتداء قضيته ان ما ألحق هنا بالعدو كالتطويل وترك السنة المقصودة لا يرضى في الترك

بنية المفارقة وان كانت الجماعة
 فرض كفاية لانه لا يلزم
 بالشروع الا في الجهاد
 وصلاة الجنازة والحج والعمرة
 ولان الفرقة الاولى فارقت
 النبي صلى الله عليه وسلم في
 ذات الرقاع كما سيأتي
 (وكره) من زيادتي أي
 قطعها لمفارقة الجماعة
 المطالبة وجوباً ونسباً مؤكداً
 (الاعذر) سواء أُرخص
 في ترك الجماعة أولاً (كرض

ابتداء قال مر وهو الظاهر فيدخل في الجماعة ثم اذا حصل ذلك فارق ان أراد اه سم على المنهج وعلى هذا فلو كان من عادة الامام التطويل المؤدى لذلك منعه الامام منه لما فيه من اضرار المقتدين به وتقويت الجماعة عليهم ثم ماذا كرم من ان المرخص في ترك الجماعة ابتداء برخص في الخروج منها يقتضي ان من اكل ذيرج كربه ثم اقتدى بالامام انه يجوز له قطع القدوة ولا تقوته فضيلة الجماعة والذي ينبغي ان هذا ونحوه ان حصل بخروجهم عن الجماعة قد دفع ضرر عن الحاضرين او عن المصلي نفسه كان حصل له ضرر بشدة حراً او برد وكان يزول بخروجه من الجماعة وتقييمه لنفسه قبل فراغ الجماعة كان ذلك عذراً في حقه والا فلا فائدة بخروجه عن الجماعة الا مجرد تركها اه (قوله وتطويل امام) أي وان كان خفيفاً بان يذهب خشوعه فيها يظهر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين محصورين رضوا بالتطويل ولولوا في مسجد غير مطروق وغيرهم وهو ظاهر عند وجود المشقة المذكورة اه شرح مر (قوله أيضاً وتطويل امام) هذا مثال لما ألتحق بما يرخص في الابتداء وقضية كلامهم ان ذلك لا يرخص في الترك ابتداء بل يدخل في الجماعة وان كان ماذا كرم شأن الامام فان حصل فارق والا فلا ولا يبعد ان يكون من المرخص ابتداء حيث علم منه ذلك اه حل (قوله القراءة) أي أو غيرها كما لا يخفى وتعبيرهم بالقراءة جرى على الغالب اه شرح مر (قوله سنة مقصودة) المراد بها ما يجبر بالسجود كالشهادتين أو ما قيل بوجوبه كالسورة أو ما دل الدليل على عظام قدرها كالسجود في الركوع والسجود اه شوبري وعبارة ع ش على مر والذي يظهر في ضبط السنة المقصودة ما جبر بسجود السهو أو قوى الخلاف في وجوبها أو وردت الأدلة بعظم فضلها اه جج وينبغي ان مثل ترك السورة ترك التسبيحات للخلاف في وجوبها وانه ليس مثلها تكبير الانتقال وجلسة الاستراحة ورفع اليدين عند القيام من الشهادتين لعدم التقويت فيه على المأموم اذ يمكنه الاتيان به وان تركه امامه بخلاف التسبيحات فان الاتيان بها يؤدي لتأخر المأموم عن امامه انتهت (قوله ولو نواها منفرد في أثناء صلاته جاز) قال في المجموع وهو مكرره على النص واتفاق الاصحاب شرح الروض والمستحب ان يتمها ركعتين أي بعد قلبها فلا يسلم منها فتكون نافلة ثم يدخل في الجماعة فان لم يفعل استحب ان يقطعها ويفعلها جماعة اه سم على المنهج ويؤخذ من ذلك ان قولهم قطع الغرض حرام محله ما لم يترتب عليه التوصل بالقطع الى ما هو اعلى مما كان فيه اه ع ش على مر (قوله أيضاً ولو نواها منفرد في أثناء صلاته جاز) أي مع الكراهة ولا تحصل به فضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام اه شرح مر وكتب عليه ع ش وهذا بخلاف ما لو نوى الامامة في الاثناء فانه لا كراهة فيه ولا فوات فضيلة فيها والفرق ان الاقتداء بالغير مظنة مخالفة نظم الصلاة لكونه يتبع الامام في نظم صلاته وان خالف نظم صلاة المأموم ولا كذلك الامام لانه مستقل لا يكون تابعاً لغيره قاله مر اه سم على المنهج ولعل الفرق بين ما ذكره الشارح هنا وما قدمه في المتابعة من فوات الفضيلة فيما قارن فيه فقط ان المتابعة بعد المقارنة ثم مطلوبة منه بخلاف ما هنا فان الاقتداء المؤدى للمتابعة بدد الانفراد منهى عنه وذلك يؤدي الى النهي عن المتابعة بعد الانفراد فكانت الكراهة فيه مانعة من الفضيلة في جميع ما أدركه بعد الانفراد اه (قوله أيضاً ولو نواها منفرد الخ) ولو قبل قراءة الفاتحة واقتدى بمن في الركوع فسقط عنه الفاتحة لكن هذا ظاهر اذا اقتدى عقب احرامه أو ما لم يرضى بعد ما يسع الفاتحة أو بعضهما من غير قراءة فهل تسقط عنه أو تجب عليه قراءتها في الاول وبعضها في الثاني وعلى هذا دل هو في الاول كالموافق وفي الثاني كالمسبوق أو كيف الحال فيه نظر اه سم على جج أقول الاقرب انه كالمسبوق لانه لم يدرك معه بعد اقتدائه ما يسع الفاتحة ولا نظر لما مضى قبل الاقتداء بعد الاحرام لانه كان منفرداً فيه حقيقة وقد يؤخذ ذلك من قول الشارح السابق والحاصل مما يؤخذ من كلامهم اذ ارتبنا الامر على الواقع بالنسبة للعذر وعدمه وعلى ظنه بالنسبة لنسب الانبياء بنحو النعوذ اه ع ش على مر ولم يتعرضوا للامام اذا

وتطويل امام) القراءة قلن
لا يصح لضعف أو شغل
(وتركه سنة مقصودة)
كتشهاد أول أو قنوت في غارقه
ليأتى بها (ولو نواها) أي
القدوة (منفرد في أثناء

أراد أن يقتدى بأخوه يعرض عن الإمامة وهو جائز ويصير المقتدون به منفردين وإلهم الاقتداء
 بن اقتدى هو به اه شرح مر وكتب عليه ع ش قوله ويصير المقتدون به منفردين وعليه فلو لم يعلم
 المقتدون باقتداء الإمام بغيره وتابعوه فهل يتبين بطلان صلاتهم لاقتدائهم بمقتدأ ولا لعذرهم ككبر الإمام
 للأحرام فاقتدوا به ثم كبر ثانيا ولم يعلموا بتكبيره فيه نظر والأقرب الثاني لعذرهم ولا تفوتهم الفضيلة لوجود
 الجماعة صورة اللهم الآن يقال تكبير الإمام ثانيا مما يخفى على المقتدين بخلاف اقتدائه بغيره فإنه قد يظهر إلهام
 بقرينة تأخره عن الإمام في الموقف في الأفعال اه وقوله اللهم الخ هذا هو المتعين فتبين بطلان صلاتهم لما
 تقدم أن الاقتداء بالمقتدى لا يصح ولو مع الجهل حتى لو تبين الإمام مقتديا فإنه يجب الإعادة على المأموم تأمل
 (قوله جاز) أي في الظاهر ومقابلته لا يجوز وتبطل به الصلاة فبقيد المصنف المسئلة بأحرامه منفردا لأنه إذا افتتحها
 في جماعة جاز بلا خلاف اه شرح مر وفي قول على الجلال خرج ما لو أحرمت جماعة ثم نقلها الجماعة
 أخرى فإن كان لبطلان الأولى أو فراغها فلا كراهة ولا فيكره وعلى الأول يحمل قول التحقيق أنه يجوز بلا
 خلاف كما هو في المجموع ومثل هذه صورة الاستخلاف (قوله جاز) أي مع الكراهة والمستحب إتمام صلاته
 ركعتين بأن يقلبها نفلا ثم يسلم ثم يقتدى ويحمل ذلك أن لا يكون الإمام ممن يكره الاقتداء به لبدعة أو غيرها ومحل
 أيضا إذا اتسع الوقت بأن أمكنه إتمام الصلاة في الوقت منفردا فإن علم أنه لو سلم من ركعتين ودخل مع جماعة
 وقع بعض صلاته في الوقت أو شئت في ذلك حرم عليه السلام من ركعتين اه برماوى (قوله كما يجوز أن يقتدى
 الخ) حاصله أنه قاس صيرورة المنفرد مأموما على صيرورته إماما في الدوام في كل لكن قوله أن يقتدى جمع
 ليس قيدابل ولو كان المقتدى واحدا وقوله فيصير إماما أي أنه نوى الإمامة والأفصح اقتداء غيره به لا بصيره
 إماما فكان الأولى للشارح ذكر هذا القيد ولو قال كما يجوز أن ينوى المنفرد الإمامة بالمقتدى به فيصير إماما كان
 أوضح (قوله فيصير إماما) لكن لا تحصل الفضيلة له إلا من حين نيته اه برماوى أي يدرك من الفضيلة
 بقسط ما صلا من حين نيته الإمامة فإذا نواها في ركعتين من الرابعة حاز نصف الفضيلة التي هي خمس وعشرون
 درجة على ما تقدم بسطه في الشرط الرابع تأمل اه برماوى (قوله وتبعه فيما هو فيه) أي وألقى نظام صلاة
 نفسه فيتبعه فيما هو فيه حتما ما كان أو راكعا أو ساجدا رعاية للمتابعة اه شرح مر وكتب عليه
 ع ش قوله وتبعه فيما هو فيه شامل لما إذا اقتدى من في السجدة الأولى بمن في القيام فيقوم إليه ويترك السجدة
 الثانية ولا مانع من ذلك وفاة الشيخنا الطيلاوى وعلى هذا فهل يعتدله بما فعله حتى إذا قام مع الإمام لا تلزم قراءة
 لفاتحة وإذا وصل معه إلى ما بعد السجدة الأولى كملت به ركعته أم لا فيه نظر ويظهر الآن الأول أي وعليه
 فلو بطلت صلاة الإمام في القيام أو الركوع وجب على المأموم الجلوس فوراً بقصد الجلوس بين السجدين
 ثم يأتي بالسجدة الثانية لأن قيامه كان لمحض المتابعة وقد زالت وشامل أيضا لما إذا اقتدى من في الاعتدال بمن
 في القيام ولا مانع أيضا ولا يقال يلزم تعاويل الركن القصير لأننا نقول اقتداؤه به في هذه أعراض عن الاعتدال
 إلى القيام فهو حينئذ بصيرة ثم لا معتدلا ثم التبعية فيما هو فيه ينبغي ما لم يتم صلاته فلو اقتدى من في تشهد
 الآخر بمن في تشهد الأول فظاهر أنه إذا قام الإمام بعبادة صلاته عدم جواز تبعية المأموم بل إن شاء فارقه ويسلم
 وإن شاء انتظره يسلم معه اه سم على المنهج وبقى ما لو اقتدى من في الجلوس بين السجدين بمن في التشهد
 فهل له أن يأتي بالسجدة الثانية بعد جلوسه مع الإمام للتشهد من أنه يأتي به لعدم خش المخالفة قياسا على ما تقدم
 فيما لو شك في السجدة الثانية بعد جلوسه مع الإمام للتشهد مع أنه يأتي به لعدم خش المخالفة أم لا فيه نظر والأقرب
 بل المتعين الثاني لأنما أوجبنا عليه السجود ثم للشك في الركن الذي كان فيه مع الإمام والأصل عدمه وسبق
 الإمام بركن لا يضر فكان السجود واجبا مقتضى القدوة لعدم سبق بركنين وماذا ليس فيه اقتداء قبل حتى
 يعمل بمقتضاه فر وعي حال من اقتدى في الاثناعشر وتبعية الإمام فيما هو فيه ثم إن كان الاقتداء في التشهد الأول

صلاته جاز) كما يجوز أن
 يقتدى جمع بمنفرد فيصير
 إماما (وتبعه) فيما هو فيه

وافق الامام فيما هو فيه وأتى بركعة بعد سلام امامه وان كان في الاخير وافقه فيما هو فيه ثم أتى بسجدة بعد سلام
امامه وان طال ما بين السجدة تين لانه بالاعتداء أعرض عن الجلوس وصار ما هو فيه للمتابعة وينبغي ان مثل
الاعتداء في التشهد الاخير ما لو اقدم في السجدة الاخرة من صلاته بعد الطمأنينة فينتظر في السجود
ولا يتبعه فيما هو فيه واما قبل الطمأنينة فيحتمل انه كذلك لتمام صلاته ظاهر او يحتمل انه يتبعه لانه يصدق
عليه ان صلاته لم تتم اه وفي قل على الجلال مانعه نعم لو اقدم في الجلوس في جالسه الاخير عن ايس فيه كقام
لم يجز له متابعة ولا تلزمه نية المفارقة فينتظره فيه لانه دوام وكذا لو اقدم في سجوده الاخير بعد طمأنينته
وكذا قبله او بعد وضع الاعضاء السبعة فينتظره فيه ولا ينتظره في الجلوس بعده فان كان قبل الوضع المذكور
وجب عليه المتابعة للامام ولو في القيام وقر شيخنا امامته فقال قوله وتبعه فيما هو فيه أي ما لم تتم صلاة المأموم
وذلك بان يطمئن في السجدة الثانية من آخر صلاته فلو اقدم في سجوده في السجود بعد الطمأنينة
أو في التشهد الاخير لم يتابعه بل ينتظره في السجود في الاولى وفي التشهد في الثانية اما لو اقدم في سجود ذلك
ولو في السجود الاخير قبل الطمأنينة فيقوم ويتابعه الى أن تتم صلاته أي المأموم فيستمر على متابعته حتى
يسجد السجدة الثانية ولا يتابعه فيما زاد على صلاته مثلاً اذا اقدم في سجوده في الجلوس بين
السجدة تين من ركعته الاخرة والامام قائم أو راكع أو ساجد فيتابعه حتى يجلس الامام الجلوس بين السجدة تين
ويسجد السجدة الثانية وبعد ذلك ان كانت هذه الركعة آخر صلاة الامام فالامر ظاهر وان كانت غيرها
فلا يقوم المأموم معه بل يفارقة أو ينتظره كما يؤخذ من قوله فان فرغ امامه أولاً فكذلك مسبقاً وهو فانتظاره
أفضل فان هذا يقتضي ان المأموم لا يزيد على عدد ركعات نفسه بل متى تمت فارق الامام أو انتظره حتى يكمل
صلاته فليتمل وعبارة الحلبي قوله رعاية لحق الاعتداء فاذا اقدم في الاعتداء والامام قائم وافقه
وان لم تطو بل الاعتداء ولو اقدم في الركوع أو السجود والامام قائم من ركوعه أو سجوده
ويعتدله بذلك الركوع أو السجود الذي فعله قبل الاعتداء فلا تجب عليه قراءة الفاتحة انتهت (قوله
فانتظاره أفضل) أي اذا ارتكب هذا المكروه ودار الامر بين ان يفارق أو ينتظره فانتظاره أفضل لان
في النطق باطل العمل واعرض بانه كيف يكون أفضل مع الحكم بكراهة الاعتداء وفوات الفضيلة
أي فضيلة الجماعة وأجيب بان سبب ذلك ما في المفارقة من قطع العمل وذلك لا ينافي ما ذكر وقد يقال باطل
العمل المصحوب بالكراهة أي قطعه أولى اه حل (قوله أو هو فانتظاره أفضل) أي ما يلزم عليه احدث
جلوس تشهد لم يفعله الامام اه شيخنا وعبارة حل قال حج لو اقدم في التشهد أي الاخير أي
بعد ان جلس فانه ينتظره ولا يتابعه ولا يقال احدث جلوس تشهد لم يفعله امامه لان هذا استدامة وأما
لو اقدم في سجود قبل ان يجلس للتشهد وجبت عليه نية المفارقة انتهت (قوله فأتوا)
أي فأتوا به ما أدركتم مع الامام فيفهم منه ان الذي أدركتم مع الامام أول صلاتهم فلذلك قال السارح
تكميلاً للاستدلال وانما الشيء الخ اه شيخنا وفي مختصر ابن أبي جرة عن أبي قتادة قال بينما نحن نصلّي مع
النبي صلى الله عليه وسلم اذ سمع جليلة الرجال فلما صلى قال ما شأنكم قالوا استعجلنا الى الصلاة قال فلا تفعلوا
اذا أتيت الصلاة فعليك بالسكنة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا اه قال سيدي على الاجهوري عليه
قوله فما أدركتم أي القدر الذي أدركتموه من الصلاة مع الامام فصلوا معه وما فاتكم أي منها فأتوا أي وحدكم
وهو دليل للشافعية حيث قالوا ما أدرك المسبوق مع الامام أول صلاته وما أتى به بعد سلام الامام آخرها لان
التمام لا يكون الا لآخر لانه يقع على باقي شيء تقدم أو له وعكس أبو حنيفة فقال ما أدرك مع الامام فهو آخرها
ويشهد له حديث وما فاتكم فأتوا والحديثان صحيحان وقد أخذ كل من الامامين بحديثه وألغى الآخر
وما لك جمع بينهما فقال يكون باني في الافعال قاضياً في الاقوال وهو أحسن الوجوه لان أعمال الحديثين

وان كان على خلاف نظم
صلاته رعاية لحق الاعتداء
(فان فرغ امامه أولاً فهو
كمسبوق) فيتم صلاته (أو)
فرغ (هو) أولاً فانتظاره
أفضل من مفارقه ليسلم
وان جازت بلا كراهة على
قياس ما مر في الاعتداء في
الصبح بنحو الظاهر وذكر
الافضلية من زيادتي (وما
أدركه مسبقاً) مع الامام
فما يعتدله به (فأول صلاته)
وما يفعله بعد سلام الامام
آخرها (فيعيد في ثانية صبح)
أدرك الاخرة منها وقت
فيها مع الامام (القنوت
و) في ثانية (مغرب) أدرك
الاخرة منها معه (التشهد)
لاتها محلها وما فعله مع
الامام انما كان للمتابعة
وروي الشيخان خبر
ما أدركتم فصلوا وما فاتكم
فأتوا وانما الشيء انما

يكون بعد أوله ويقضى
فيما لو أدرك ركعتين من
رباعية قراءة السورة في
الآخرتين لثلاث صلواته
منها كما مر في صفة الصلاة
أما لا يعتد به كأن أدركه
في الاعتدال فليس بأول
صلاته وإنما يفعله للمتابعة
(وان أدركه في ركوع
محسوب) للامام (واطمأن
يقينا قبل ارتفاع امامه عن
أقله أدرك الركعة)

خير من اسقاط أحدهما (قوله ويقضى فيما لو أدرك ركعتين الخ) هـ ذامستثنى من كلام المتن أي من
مقتضاه فان قيل كيف قاتم باستحباب قراءتها فبهما حينئذ مع قولكم انه يسن تركها فبها أحجب باننا نقول
يسن تركها بل نقول لا يسن فعلها وبه فارق قطـ بـه أيضاً من صلاة العبد وهو ما لو أدركه فيها في الثانية فإنه
يكبر خمساً وإذا قام لثانية كبر خمساً أيضاً هـ غزى في حاشية شرح الروض اهـ شوبري (قوله قراءة
السورة) أي المطلوبة في تلك الصلاة لأنه صار منفرداً أي مع عدم تقصيره ولا يجهر ونقل عن شرح العباب الخ
انه يكرر السورة مرتين في الثالثة المغرب كما تقدم وسيأتي في صلاة الجمعة انه لو أدرك الامام في ركوع الثانية
قرأ المنافقين في ثابته ولو أدركه في قيامها وقدر الامام فيها المنافقين وقد سمع المأموم قرأ في الثانية الجمعة
فلجزم اهـ حل وقال الشيخ عميرة قوله ويقضى فيما لو أدرك الخ لا يقال فهلا قضى الجهر أيضاً لانقول هو
صفة تابعة والسورة سنة مستقلة اهـ سم على ج اهـ ع ش على مـ (قوله أيضاً قراءة السورة في
الآخرتين) أي حيث لم يتمكن من قراءتها في الاولين مع الامام ولم يقرأها معه ولا فيما اذا سقطت عنه اسقوط
متبوعها أي وهو الفاتحة لكونه مسبوقاً اهـ حل (قوله وان أدركه في ركوع) أي أو في القيام ولم يتم
الفاتحة فلا بد ان يطمئن معه يقينا في الركوع كما هو مقتضى التوجيه الا في الشارح وقد نص الشوبري
على هـ هذه المسئلة فيما مر عند قوله وسنـ سبق ان لا يشتغل بسنة الخ شيخنا (قوله واطمأن يقينا)
وذلك بالمشاهدة في البصير ووضع يده على ظهره في الاعمى فراه بالشك في المفهوم مطلق التردد الصادق بالنظر
وان قوى ولذلك قال يقينا ولم يقل علم لان العلم قد يستعمل فيما يعم الظن بخلاف اليقين لا يكون الاجازة
مطابقاً للواقع وقوله أدرك الركعة أي وان أحدث امامه في الاعتدال أو فارق فيه اهـ شيخنا (قوله قبل ارتفاع
امامه عن أقله) دخل فيه ما لو كان الامام أتى باكمل الركوع أو زاد في الانحناء ثم اقتدى به المأموم فشرع
الامام في الرفع والمأموم في الهوى واطمأن يقينا قبل مفارقة الامام في ارتفاعه لا قبل الركوع وهو ظاهر
ويصرح به كلام شيخنا الزبدي وبقي ما لو لم يطمئن مع الامام قبل ارتفاعه لكن لما قام الامام شك في ركوعه
فاعاده فهل يعود المأموم معه للركوع ويدرك به الركعة أولا فيه نظر والذي يظهر انه ان علم ان عوده للشك
كان كتبه بذلك وجب العوده لتبين وجوب الركوع على الامام والافلا يعود بل يمنع عليه ذلك اهـ
ع ش على مـ (قوله أيضاً قبل ارتفاع امامه الخ) هذا في المسبوق اما الموافق الذي قرأ الفاتحة كلها فانه
يدرك الركعة بمجرد الركوع وان لم يطمئن قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع اهـ برماوى (قوله أدرك
الركعة) أي ما فاته من قيامها وقراءتها اهـ شرح مـ ومنه يؤخذ انه لو قرأ الفاتحة منفرداً ثم اقتدى
بالامام راكعاً ولم يتحقق معه ادراكه قبل قيامه عن أقل الركوع ان ركعته لا تقوت بذلك وهو الاظهر من
احتمالين للشيخ استظهر منهما ما ذكره كشيخنا ويبقى النظر فيما لو أحرم منفرداً ومضى بعد احرامه زمن يسع
الفاتحة ثم اقتدى بالامام راكعاً وركع عقب اقتدائه هل يركع معه حتماً وتسقط عنه القراءة أو يدرك الركعة
بهذا الركوع كشمله كلامهم أو يتخلف ويقرأ وهو معذور فهو كالموافق لاستغرار القراءة عليه قبل أو يركع
ولا تحسب ركعة كل محتمل ولعل الثاني أقرب فتأمل اهـ شوبري وقوله ولعل الثاني أقرب خالفه ع ش
في حاشيته على مـ واستقرب الاحتمال الاول وقد نقلنا عبارته فيما سبق فربما عند قول المتن ولو نواها منفرداً في
اثناء صلاته جاز وتبعه تأمل (قوله أدرك الركعة) أي ما فاته من قيامها أي ولا ثوابه فيها لانه انما يشاب
على فعله وغاية هذا ان الامام تحمّل عنه لعذر هذا وفي حاشية شيخنا الشوبري على المنهج قوله أدرك
الركعة أي وثوابها كافي الخ في كتاب الصوم حتى ثواب جميعها كما قاله الرافعي وان تصرف لم يحرم حتى ركع امامه
اهـ ايعاب اهـ ع ش على مـ (قوله أيضاً أدرك الركعة) قال شيخنا في شرحه أي ما فاته من قيامها
وقراءتها ثم قال وظاهر كلامه يعني الاصل انه لا فرق في ادراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة ويستمها معه

أولا كان أحدث في اعتداله وهو كذلك اه وأشار بالكاف الى عدم الحصر في الحدث كان خرج من الصلاة أو نوى المأموم مفارقتة حينئذ لكن يبقى النظر فيما لو أحدث قبل رفعه من الركوع أو نوى المأموم مفارقتة حينئذ بعد ان اطمأن معه فيحتمل ان لا تدرك بذلك وهو ظاهر ما تقدم ويحتمل خلافه فليجرب رجم رأيت شيخنا في شرح العباب استوجه الثاني اه شوبري (قوله أيضا أدرك الركعة) ظاهر كلامه انه لا فرق في ادراكها بذلك بين ان يتم الامام الركعة ويتمه معه أو كان أحدث في اعتداله وهو كذلك ولو ضاق الوقت أي بما يسع ركعة كاملة أو مكنه ادراك ركعة بأدراك ركوعها مع من يتحمل عنه الفاتحة لزمه الاقتداء به كما هو ظاهر اه شرح مر وقوله كان أحدث في اعتداله أي أو في ركوعه بعدما اطمأن معه ويشمل هذا قوله الاتي قريبا فلا يضطر وحدثه بعد ادراك المأموم له معه وصرح به ج نقلا عن القاضي في شرح العباب اه رشدي عليه ومثله في عش عليه (قوله لخبر أبي بكر السابقي) وهو ما تقدم بعد قول المتن وكره المأموم انفراد من قوله لخبر البخاري عن أبي بكر انه دخل والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع قبل ان يصل الخ اه عش (قوله وبالحسوب غيره) ولو أتى المأموم مع الامام الذي لم يحسب ركوعه بالركعة الكاملة بان أدرك معه قراءة الفاتحة حسبته الركعة لان الامام لم يتحمل عنه شيئا نعم ان علم به أو حدثه ثم نسي لزمته الاعادة لتقصيره اه شرح مر (قوله ومثله الركوع الثاني من الكسوف) أي لانه بمثابة الاعتدال وهذا لمن يصلي الكسوف وأما من يصلي مكتوبة فيدرك الركعة حيث كان من الركعة الثانية كما تقدم وعبارة شيخنا نعم لو اقتدى به فيه غير مصليها أدرك الركعة لانه أدرك معه ركوعا محسوبا وان لم يقرأ الفاتحة خلافا للخطيب اه حل (قوله كسبائي في باب) سبائي هناك ان ركوع صلاته الثاني لا تدرك به الركعة أيضا لانه وان كان محسوبا اه شرح مر (قوله وان كان محسوبا) أي فيكون مستثنى من كلام المصنف أو يقيد الركوع في كلامه بغير الثاني من الكسوف لمن يصلي الكسوف تأمل (قوله وباليقين مالوشك في ادراك الخ) عبارة شرح مر ولوشك في ادراك أحد الاخاء بان تردد في طمأنينته قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع لم تحسب ركعته في الاظهر انتهت (قوله مالوشك في ادراك الخ) أي أو ظن بل أو غلب على ظنه ادراك ذلك وان بعد عن الامام ولم يره فراه بالشك مطلق التردد اه حل وزى (قوله فلا يدرك الركعة) أي بل يأتي بدلها بركعة بعد سلام الامام ويسجد للسجود آخر صلاته لانه شاك بعد سلام الامام في عدد ركعته فلم يتحمل عنه اه حل ومثله شرح مر (قوله فلا يصار اليه الا يقين) قد يؤخذ من هذا ان غلبة الظن غير كافية ونظر فيه الزركشي ونقل عن الفارقي انه اذا كان المأموم لا يرى الامام فالاعتبار يغلب على ظنه انه أدرك الامام في القدر الجزئي اه عبارة اه سم وفي قل على الجلال قوله واطمأن أي يقينا كما يؤخذ مما بعده ومثله ظن لا تردده كما هو ظاهر في نحو بعيد أو أعنى واعتمده شيخنا مر (قوله ويكبر لتحريم ثم ركوع) ولا يضر الاطلاق حينئذ لصرف الاولى للتحريم مع عدم المعارض والثانية للركوع وهو ظاهر وفي فتاوى الشارح ما يوافق هذه ما يفسق ما نظره سم على ج في هذه الصورة ونص الفتاوى سئل عما لو وجد الامام راكعا فكبر وأطلق ثم كبر أخرى بقصد الانتقال فهل تصح صلاته فأجاب تصح صلاته خلافا لبعضهم اه عش على مر (قوله ثم ركوع) قال ج وحينئذ لا يحتاج لنية احرام بالاولى اذ لا تعارض ويظهر ان محله ان عزم عند نية التحريم على انه يكبر للركوع أيضا مالو كبر للتحريم غافلا عن ذلك ثم طرأ له التكبير فكبره فلا تنفذه هذه التكبير الثانية شيئا بل يأتي في الاولى التفصيل الاتي اه سلطان (قوله كغيره) عبارته في شرح الروض كالموافق وهي تغيدان المراد غير المسبوق وهو الموافق لا غير الركوع من بقية الاركان كما توهم اه شوبري (قوله وأتمها قبل هويه) أي أتمها وهو الى القيام أقرب منه الى أقل الركوع ان كان واجبه القيام كما تقدم فان أتمها أو بعضها وهو الى الركوع أقرب أو اليه ما على

لخبر أبي بكر السابقي في الفصل المتقدم وخرج بالركوع غيره كالاعتدال وبالحسوب وهو أعنى مما عبر به في باب الجمعة غيره كركوع محدث وركوع زائد ومثله الركوع الثاني من الكسوف كسبائي في باب وان كان محسوبا وباليقين مالوشك أو ظن في ادراك الحد المعتبر قبل ارتفاع امامه فلا يدرك الركعة لان الاصل عدم ادراكه وان كان الاصل أيضا بقاء الامام فيه ويرجى الاول بان الحكم بأدراك ما قبل الركوع به رخصة فلا يصار اليه الا يقين (ويكبر) أي مسبوق أدرك الامام في ركوع (لتحريم ثم ركوع) كغيره (فلو كبر واحدة فان نوى بها التحريم فقط) وأتمها قبل هويه (انعقدت) صلاته ولا يضر ترك تكبيرة الركوع

السواء لم تنعقد لا فرضا ولا نفلا وظاهر كلامهم ولو جاهلا وهو مما تنم به البـلوى ويقع كثير اللعوم وفي شرح
الارشاد وتقع نفلا للمجاهل اهـ حل (قوله بأن نواهما بها) عبارة أصله مع شرح مـر فان نواهما بتكبيره
واحدة لم تنعقد على الصحيح وقيل تنعقد نفلا مطلقا انتهت وكتب عليه عـش قوله لم تنعقد على الصحيح
أى لا فرضا ولا نفلا كذا في نسخه وظاهره انه لا فرق في ذلك بين العالم والجاهل لكنه قال في صفة الصلاة قبل
الركن الثاني مانعه أو ركع مسبق قبل تمام التكبير جاهلا انقلب نفلا لعذره اذ لا يلزم من بطلان الخصوص
بطلان العموم اهـ وعبارة الشيخ عمرة قوله ويكبر الاحرام الخ ولو وقع بعض التكبير راكعا لم تنعقد فرضا ولا نفلا
على الصحيح انتهى أقول والا قرب انعقادها نفلا من الجاهل لماعل به الشارح من انه لا يلزم من بطلان
الخصوص بطلان العموم وأيضا فالتمس قبل يجوز ان يحرم من جلوس وما هنا أبلغ منه اهـ عـش على مـر
(قوله وسنة مقصودة) أى تحتاج الى نية هذا هو المراد بالمقصودة هنا فلا ينافى ما تقدم ان المراد بالمقصودة ما تجبر
بوجود السهو اهـ حل (قوله ولتعارض قرينتي الافتتاح والهوى) أى التكبير الذى لا افتتاح والتكبير
الذى للهوى وان كان تكبيرا الر كوع لا يدخل الابعـد تكبيرة التحريم وان كانت تكبيرة الر كوع السنة
بدونها مع الهوى أى وكل من التشرىك والتعارض صارف لانه حيث وجد الصارف فلا بد من قصد الركن كما
تقدم بخلاف ما اذا كبرتتين فإنه لا تعارض اهـ حل (قوله أيضا ولتعارض قرينتي الافتتاح الخ) عبارة
أصله مع شرح مـر وان لم ينوبها شـيـأ لم تنعقد صلته على الصحيح اذ قرينة الافتتاح تصرفها اليه فلا بد من
قصد صارف عنهما وهوىة التحريم فقط لتعارضهما وما استشكله الاسنوى من ان قصد الركن غير
مشرط مردود لان محله عند عدم الصارف وهنا صارف كما علمت انتهت (قوله أيضا ولتعارض قرينتي الافتتاح
الخ) أى فلا بد من قصد معين لوجود الصارف وبشكل عليه ما مر من انه لو عجز عن القراءة فأتى بافتتاح أو
تعوذ لا يقصد بدلية ولا غير هابل أطلق اعتدبه مع وجود القرينة الصارفة ويحجب بمنع ان وجودها
صارف ثم اذ عجزه اقتضى انه لا افتتاح ولا تعوذ عليه لانهم ما قدمتان للقراءة وهى مفقودة فاذا أتى بأحدهما
لا يقصد انصرف للواجب اهـ ايعاب وقد يقال تكبير الر كوع انما يطلب بعد التحريم وحيث قد كان القياس
انصرف ذلك الى التحريم لانه هو المطلوب حيث ذلقتا مل اهـ شو برى وفي قل على الجلال قال بعض
مشايخنا ومحل ما ذكر فيمن هو مـلا حظ لتكبير الر كوع أمان لم يخطر بباله لجهله بطاها أو غفلته عنها
فتكبيره صحيحة مطلقا اهـ (قوله فابعد) الفاء عاطفة على اعتداله وجواب لقوله واقعة وقوله فيه أى
فيما أدركه فيه الصادق بالاعتدال وما بعد مو كذا بقية الضمائر اهـ شيخنا (قوله من تحميد) أى ربنا لك الحمد
ولا يقول سمع الله لمن حمده اهـ شيخنا (قوله وتشهد ودعاء) ظاهر كلامه انه لو وافقه حتى في الصلاة على الآل
في غير محل تشهد وهو ظاهر اهـ شرح مـر وكتب عليه الرشيدى قوله في غير محل تشهد خرج ما اذا
كان محل تشهد بأن كان تشهدا أولا فلا يأتى بالصلاة على الآل ولا يكمل التشهد وهو ظاهر
لاخراجه التشهد الاول عما طلب فيه وليس هو حيث نذر لجزد المتابعة وأظنه قد تقدم في صفة الصلاة في الشارح
ما يؤخذ منه ما ذكرته لكن الشهاب جـ يخالف في ذلك وكان الشارح أشار بما ذكر الى مخالفته فليراجع
اهـ (قوله ودعاء) أى حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اهـ حل (قوله وفي ذكر
انتقاله عنه) أى وان لم يكن معه فيه كان أحرم والامام في التشهد الاول فقام عقب احرام المأموم فيطلب من
المأموم ان يكبر أيضا متابعه له قاله الشيخ عمرة في حاشيته في باب صلاة الخوف أخذ من كلام السبكي قال وهى
مسئلة حسنة اهـ شو برى (قوله أيضا وفي ذكر انتقاله عنه) افهم كلامه هنا وصرحوا به انه لا يوافق في
كيفية الجلوس بل يجلس مفترشا وان كان الامام متورا كاومنه يؤخذ انه لا يوافق في رفع اليدين عند قيام

لأنه سنة (والا) بأن نواهما
بها أو الر كوع فقط أو
أحدهما منهما أو لم ينوشيا
(فلا) تنعقد للتشرىك في
الاولى بين فرض وسنة
مقصودة ونحوها عن التحريم
في الثانية ولتعارض قرينتي
الافتتاح والهوى في الاخيرتين
وتعبرى بما ذكر أعـمـمـا
عبره (ولو أدركه في اعتداله
فابعد موافقه فيه وفي ذكره)
أى ذكر ما أدركه فيه من
تحميد وتسبيح وتشهد ودعاء
(و) في (ذكر انتقاله عنه)
من تكبير (لا) في ذكر
انتقاله (اليه) فلو أدركه

الامام من التشهد الاول حيث لم يكن أولاً للمأموم اه ايعاب اه شوبرى ثم رأيت في عرش على مر
مانه و يظهر الا ان انه يأتي برفع اليدين عند قيام الامام من التشهد الاول متابعه ونقل مثله في النسخ
عن ج في شرح الارشاد فراجع وفيه أيضاً انه يأتي به ولو لم يأتي به امامه اه (قوله كسجود) أي ولو
للتلاوة خلافه لا ذرعى وظاهره ولو سمع القراءة ولو قبل الاقتداء وكتب أيضاً قوله كسجود أي للصلاة أو
للسجود دون سجود التلاوة لانه محسوب له كذا قال الا ذرعى وخالفه شيخنا وقال انه غير محسوب بل فعله لمحض
المتابعة اه حل (قوله لانه لم يتابعه فيه) أي في الانتقال اليه وقوله ولا هو أي الانتقال فالضمير ان عائد ان
لانتقال اه رشدي (قوله ولا هو محسوب له) يؤخذ منه انه لا يجب عليه وضع الاعضاء السبعة ولا
الطمأنينة في هذا السجود لانه لمحض المتابعة وهو ظاهر اه عرش على مر وفي هذا الاخذ نظر اذ لم
توجد حقيقة السجود حيث لم يصدق عليه انه تابعه في السجود اه رشدي (قوله وانتقاله الى الركوع)
أي فيما أدركه فيه فانه يكبر للانتقال اليه لانه محسوب له اه شيخنا (قوله واذا سلم امامه الخ) افهم كلامه
انه لا يقوم قبل سلام امامه فان تعمد من غيرنية مفارقة بطلت صلاته وان كان ساهياً أو جاهلاً لم يعتد بجميع
ما أتى به حتى يجلس ولو بعد سلام الامام ثم يقوم بعد سلام الامام متى علم ولم يجلس بطلت صلاته لعدم الاتيان
بالجلوس الواجب عليه ويفارق من قام عن امامه عامداً في التشهد الاول حيث اعتد بقراءته قبل قيام
الامام بأنه لا يلزمه العود له كما مر في باب اه شرح مر (قوله ان كان محل جلوسه) واذا مكث جالساً في هذه
الحالة بعد سلام الامام لا يضروا ن طال مكثه وقوله والا فلا أي ويجب عليه في هذه الحالة القيام فوراً عقب
سلام الامام فتي مكث بعد سلام امامه زيادة على قدر الطمأنينة عامداً لم يطل بطلت صلاته فان كان ساهياً أو جاهلاً
لم تبطل ويسجد لله وهو اه شرح مر بتصرف وعبارته في آخر الاركان أما المسبوق فيلزمه أن يقوم
عقب تسليمته فوراً ان لم يكن جلوسه مع الامام محل تشهد فان مكث عامداً لم يبال بحريه بطلت صلاته أو ناسياً
أو جاهلاً فلا فان كان محل تشهد لم يلزمه ذلك لكن يكبره تطويله انتهت بالحرف (قوله لا بعد تسليمته
الامام) ويجوز بعد الاولى فان مكث في محل جلوسه لو كان منفرداً جاز وان طال أو في غيره عامداً لم يبال بحريه
بطلت صلاته قال الا ذرعى ومحل ذلك اذا زاد على جلسة الاستراحة ويحقق بها الجلوس بين السجدةتين
أما قدرها فمغتفر فان كان ساهياً أو جاهلاً لم تبطل صلاته ويسجد لله وهو موقد يشكك عليه ما قاله نفسه في باب
سجود السهو من أن تطويل جلسة الاستراحة لا يضروا ن طال في الفرق وقد يقال الفرق ان ما قاله في باب
سجود السهو انه مطلوب منه جلسة الاستراحة بعينها فلا يضرون تطويل فيها وهذا لا يتطلب منه فافترقا اه
برماوى (قوله أيضاً لا بعد تسليمته الامام) أي ويجوز بعد الاولى اه شرح مر وقوله ويجوز
بعد الاولى قضية انه لا تجوز معها وبه صرح في شرح البهجة حيث قال ويجوز أن يقوم عقب الاولى فان قام
قبل تمامها عمداً بطلت صلاته وظاهره ولو عامياً وينبغي خلافه حيث جهل التحريم لما تقدم من انه لو قام قبل
سلام امامه سهواً أو جاهلاً لا تبطل صلاته لكن لا يعتد بما فعله فيجلس وجوباً ثم يقوم اه عرش على مر
(قوله وقول كبر لقيامه أولى) أي لان قول الاصل قام مكبراً يؤهم انه لا يكبر الا اذا قام مع انه يكبر من حين شروعه
في القيام وقوله وأ كثر فائدة أي لان كلام الاصل لا يشمل التوقد مثلاً ولا قال أولى وأعم كعادته ولعله
للتفنن اه شيخنا

(باب صلاة المسافر)

المراد بالمسافر المتلبس بالسفر وهو قطع مسافة مخصوصة توجهه أسفاراً وسعى قطعها سفرالانه يسفر عن اخلاق
الرجال أي يكشفها ويبينها وقيل لاسفار الرجل بنفسه عن البيوت والعمران ولانه قطعة من العذاب

فبما لا يحسب له كسجود لم
يكبر للانتقال اليه لانه لم
يتابعه فيه ولا هو محسوب
له بخلاف انتقاله عنه
وانتقاله الى الركوع
وتعبري بما ذكر أولى من
عبارته لانه ما لها القصور على
بعض ما ذكرته (واذا سلم
امامه كبر لقيامه أو بدله) ندباً
(ان كان) جلوسه مع الامام
(محل جلوسه) لو كان منفرداً
بان أدركه في ثانية المغرب أو
ثالثة الرباعية كلكو كان
منفرداً (والا) كان أدركه
في ثالثة المغرب أو ثانية
الرباعية (فلا) يكبر لذلك
لانه ليس محل تكبيره ولا
متابعة وليس له ان لا يقوم
الا بعد تسليمته الامام وقول
كبر لقيامه أو بدله أولى
وأ كثر فائدة من قوله قام
مكبراً

*(باب كيفية صلاة
المسافر)*

أى جزء منه قال الحافظ ابن حجر والمراد بالعذاب الالم الناشئ عن المشقة لما يحصل في الركوب والمشى فيه من ترك المألوف ولذلك سئل امام الحرمين حين جلس موضع والدهم كان السفر قطعة من العذاب فأجاب على الفور لان فيه فراق الاحباب وأنشدوا

فراقك كنت أخشى فافترقنا * فن فارقت بعدك لا أبالي

حياتي والتناسي والتسلي * محال في محال في محال

ترى هل تكتب الايام سطرا * وصال في وصال في وصال

وشرعت صلاة المسافر في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الاثير وقيل في ربيع الآخر من السنة الثانية قاله الدولاى وقيل بعد الهجرة بأربعين يوما وأول الجمع كان في غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة وهي آخر الغزوات وما بعد هاسرايا اه برماوى (قوله من حيث القصر والجمع) أى لامن حيث الاركان والشروط وقدم الكلام على القصر على الكلام على الجمع لان الاول متفق عليه بخلاف الثانى فان أبا حنيفة عنده اه حل * (فرع) * قال الاسنوى في الغزوة مسألة لنا حالة يجب فيها قصر الصلاة وصورتها اذا نوى المسافر تأخير الظهر مثلا الى وقت العصر فيجمعها معها أيضا وقصد أيضا قصر الصلاة فانه يجوز له تأخير الاحرام بها الى ان يبقى من وقت العصر مقدار ما يسع أربع ركعات توقع فيها الظهر والعصر مقصورتين فاذا انتهى الى هذا المقدار وجب عليه قصر الظهر بلا شك اذ لو أتمها أخرج العصر عن وقتها مع امكان فعلها فيه واذا قصر الظهر وأراد اتمام العصر فالمتجه منه أيضا انه يؤدي الى اخراج بعضها والمتجه منه والمستهل لم أرها مسطورة اه وقد قرره مر معتمدا له وفي قوله وقصد أيضا قصر الصلاة فانه يجوز له تأخير الاحرام بها لشعاره لانه لو لم يقصد القصر لم يجز له التأخير المذكور وهو ما أجابه مر سائله حيث سئل عن مسافر أخر الظهر عن أول وقتها ولم يقصد القصر فهل له تأخيرها حتى يبقى قدر ركعتين فأجاب بأنه لا يجوز لان الاصل الاتمام ولا يعتبر القصر الا بقصد فاذ لم يقصد كان التأخير المذكور تأخيرها الى وقت لا يسع الصلاة وهو ممتنع وسئل عن أخذ ذلك أعني الظهر مثلا حتى يبقى ما يسع ركعتين بلا قصد القصر هل يجب القصر فأجاب لا قال لانه ان أخر بعد فلا شئ في اخراج بعض الصلاة عن وقتها أو بلا عذر فقد أتم والقصر بعد لا يدفع عنه اتم التأخير فبحث معه بأن في القصر ايقاع جميع الصلاة في وقتها وهو أمر مطلوب في نفسه فاما المانع من وجوبه مهمما أمكن فلم يلتفت لذلك فاجرر اه سم (قوله مكتوبة) قال ع ش على مر والظاهر انه يجوز قصر المعادة ان صلاها أولا مقصورة ولا ينافيه قولهم شرط للقصر المكتوبة لان المراد المكتوبة ولو أصالة ولهذا يجوز له في القصر مع انها غير مكتوبة في حقه وذلك لانه قبل ان يفرض احداها ومن ثم وجبت فيه الفرضية فليست نفلا محضا مبتدأ حتى يتمتع القصر وله اعادتها تامة ولو صلاها تامة ينبغي ان يتمتع اعادتها مقصورة اه مر اه سم على المنهج أى وذلك لان الاتمام هو الاصل والاعادة فعل الشئ ثانيا بصفته الاولى وكان مقتضاها انه اذا قصر الاولى لا يعيدها الا مقصورة لكن لما كان الاتمام هو الاصل جاز اعادتها تامة وينبغي ان يحل ذلك اذا لم يعدها للخلل في الاولى أو أخر وجا من الخلاف والاجازة قصر الثانية واتمامها حيث كان يقول به المخالف وسيأتى للشارح ان الاوجه اعادتها مقصورة اه وفي قل على الجلال قوله من الخمس أى ولو بحسب الاصل فشمّل صلاة الصبي وصلاة فاقد الطهور بن قوله القصر كغيره وشمّل المعادة وجوبها لغير افساد وان كان أتم أصلها على المعتمد وشمّل المعادة ندبا لكن ان قصر أصلها كما اعتمده شيخنا والالم يجز قصرها ككلو شرع فيها تامة ثم أفسدها وقوله لغير افساد له دل فيه تحريمها وحشم المعادة للافساد لان الاعادة الواجبة انما هي لفساد الاولى (قوله مؤداة) أى بحيث كان يدرك منها ركعة في الوقت وان كان يصلى الباقي خارجه على ما هو المعتمد في تفسير الاداء من انه ادرك ركعة أو أكثر في الوقت اه شيخنا وعجالة البرماوى قوله مؤداة

من حيث القصر والجمع مع كيفية الصلاة بخوالمطر (انما تقصر رباعية مكتوبة) هي من زيادتي (مؤداة)

أى يقية ولو أدا بجاز بيان شرع فيها به - شر وعه في السفر وأدرك منها ركعة في الوقت وهذا هو المعتمد
وقول العلامة الزياىدى يكفى ادراك ما يسع ركعة من الوقت بعد الشروع في السفر مراده انه يجوز قصرها
لكونها فائتة سفر خلافا للعلامة الخطيب من منع قصرها لانها عنده فائتة حضر ولا يجوز ان يقال انها
عندهما واداة بذلك الزمن لئلا يلزم عدم صحة وصف صلاة القضاء ولا اتفاق على القضاء فيما لو لم يقع منها
ركعة في الوقت وان كان شروعه في وقت يسعها فاكثرت انتهت (قوله أوفائتة سفر قصر) أى بان فائتة في السفر
حقيقة أو حكما بان سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة اه برماوى (قوله أوفائتة سفر قصر) أى يقينا
فهذا القيد ملاحظ في المتن بدليل قول الشارح ولا مشكوك في أن الخ وقوله في سفر فيه ان النكرة اذا عادت
نكرة كانت غير الاولى فيقتضى التركيب ان السفر الثاني سفر غير قصر فلا يصح الانحراج الذي ذكره
الشارح بقوله ولا فائتة سفر قصر في سفر غير قصر فلذلك احتج الى قوله بشر وطه الآية فهو متعلق بقوله في
سفر وفي بعض نسخ المتن في سفره بالاضافة للضمير وهى واضحة في انحراج ما ذكره الشارح وعليها فلا يحتاج الى
قول الشارح بشر وطه الآية اه شيخنا (قوله بشر وطه الآية) منها ان يكون طويلا وأن يكون جائزا
سواء كان واجبا أم مندوبا أم مباحا أم مكروها ومنه ان يسافر وحده لا سيما في الليل لخبر أحمد وغيره كره
على الله عليه وسلم الوحدة في السفر ولعن راكب الفلاة وحده أى ان ظن لحوق ضرره وقال الراكب شيطان
والراكب شيطانان والثلاثة ركب فيكره أيضا اثنان فقط لكن الكراهة فيهما أخف نعم من كان انسه بالله
تعالى بحيث صار انسم مع الوحدة كانس غير مع الرفقة لم يكره في حقه ما ذكر فيما يظهر كما لو دعت حاجة الى
الانفراد والبعث عن الرفقة الى حد لا يلحقه غوثهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى اه شرح مر (قوله فلا
تقصر صبح ومغرب) أى بالاجماع وحذفه الشارح لان في طبقات العبادى عن محمد بن نصر المروزي جواز قصر
الصبح في الخوف الى ركعة كذهب ابن عباس اه ابن رضى الدين على المحلى (قوله ونافلة) انظر أى نافلة قابلة
للقصر احترز عنها اه شوبرى أقول لا وجه لهذا التردد فان سنة العصر مثلا أربع ولو أراد صلاة ركعتين
قصر اللار بع اليهما لم يكف بل ان أحرم ركعتين سنة العصر من غير تعرض لقصر ولا جمع صحتا وكانا بعض
ما طلب للعصر وان أحرم على انهما قصر اللار بع بحيث انهما يجزبان عن الاربع ويسقط عنه طلب ما زاد لم
يعتد بنيته بل الكلام في صحة النية حيث نوى ما لا يعتد به شرعا اه ع ش (قوله ولا مشكوك في ان الخ)
مراده بالشك مطلق التردد ولو برجحان اه قل على الجلال (قوله ولا فائتة سفر غير قصر) أى لكونه قصيرا
أو سفر معصية فان كان سفر غير قصر لغيرها تين الجهتين فان فائتة تقضى في السفر مقصورة كأن كان سفرها ثم
أورق أو زوجه أو جندى كما سيأتى في الشرط الثالث وعجالة مر هناك ولو جاوز المرحلتين من لم يكن له
القصر قبلهما قضى ما فاته قبلهما مقصورا لانها فائتة سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم أول الباب نبه على ذلك
والدرجته الله انتهت (قوله وأوله مجاوزة سور الخ) ولا أثر لمجرد نية السفر لتعلق القصر في الآية بالضرب
الذى هو السفر ويخالف نية الإقامة كسيأتى لان الإقامة كالقنية في مال التجارة كذا فرق الرافعى تبعا لبعض
المراوذة قال الزركشى وغيره وقضيه انه لا يعتبر في نية الإقامة المكث وليس مرادا كسيأتى فالسئلان كما قاله
الجمهور مستويان في ان مجرد النية لا يكفى فلا حاجة لفارق اه شرح مر لكن سيأتى في بعض الصور ان
مجرد النية يقطع السفر وهو المذكور في قول المتن ونيف رجوعه ما كنا الخ (قوله أيضا وأوله مجاوزة سور الخ)
هذا كله اذا سافر في البر فان سافر في البحر المتصل ساحله بالبلد وقد سافر فيه عرضا فلا بد من جوى السفينة
أو الزورق اليها أى آخر مرة فلن بالسفينة ان يترخص اذا جرى الزورق وان لم يصل اليها وظاهر كلامهم انه
لا بد من وجود ذلك وان كان البلده سور فيكون سير الزورق بمثابة الخروج من السور وهذا اذا سافر
في عرض البحر وأما لو سافر في طوله محاذيا للعمارة فلا بد من مجاوزة العمران وحيث شذ يخالف سير البحر

أوفائتة سفر قصر في سفر)
بشر وطه الآية فائتة فلا تقصر
صبح ومغرب ومنذورة
ونافلة ولا فائتة حضر لانه
قد تعين فعلها أربع عاقل
يجزئ قصها كما في الحضر ولا
مشكوك في انها فائتة
حضر أو سفر احتياطا ولان
الاصل الانعام ولا فائتة
سفر غير قصر ولو في سفر
آخر ولا فائتة سفر قصر في
حضر أو سفر غير قصر لانه
ليس محل قصر (وأوله) أى
السفر لساكن ابنة مجاوزة
سور) بقيد زده بقولى
(مختص بمسافر منه)

سير البراءة علمت انه بمجرد مجاوزة السور أو العمران يعد مسافرا ولو لم يصقأ ظهره بذلك السور أو ذلك العمران لان العرف لا يعدراكب البحر مسافرا الا بعد سير السفينة وان كانت خارج السور أو العمران اه حل وعبرة سم * (فرع) * نقلوا عن البغوي انه يعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد جري السفينة أو الزورق اليها أو عنده شيخنا مر وانه لا فرق بين ما لها سور وغيره اختلف ما حوله في شرح الروض فيكون سفر البحر مخالفا لسفر البر وانظر ما المراد بساحله ولعله طرفه الاخير من جهة البر وهو الشط بقى ان مر رحمه الله قال ان جرت السفينة في طول البلد لا يعد مسافرا حتى يجاوزها وهذا ما قاله بحسب ما ظهر له ولعل المراد انهم اسارت على محاذاة المقدار الذي كانت واقفة فيه بحيث لو كان ابتدأ في محل السير احتج في السفر الى جريها عنه بخلاف ما اذا بعدت عن الشط وسارت في جهة طول البلد ثم الظاهر انه يشترط في القرية أيضا مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ووافق عليه مر ومقتضى ذلك ان المقدار الخارج عن بولاق الذي بين ابنتها وبين شط البحر لا بد من مجاوزته لانه مطرح الرماد وملعب الصبيان ومحط الامتعة ونحو ذلك فهو معدود منها فشط البحر متصل بما شرط مجاوزته ولا بد في السفر في بحرهما من جري السفينة هذا كله اذ لم يرد بالساحل ما فوق الشط من الارض الحالية عن الماء والا فلا اشكال في توقف السفر في بحرهما على جري السفينة لاتصال ساحلهما فليتامرسل ولبحر رانته (قوله بمجاوزة سور) أي وان تعدد وان كان متهدما حيث بقيت له بقية ولم يجر بان جعل داخله سور اه حل والسور بالهـ من البقية وبعدمه المحيط بالبلد اه عميرة هكذا بخط الشيخ خضر (قوله كبلد وقرية) والفرق بينهما ان الاول هو الابنية الكثيرة المتجمعة والقرية هي الابنية القليلة المتجمعة وفي هذا الباب وباب الجمعة يفرقون بين البلدة والقرية وفي بقية الابواب يطلقون احداها على الاخرى اه شيخنا (قوله فان لم يكن له سور الخ) وان الحدق فيما لا سور له كالسور وبعضه كبعضه وان خلا عن الماء فيما يظهر وعلم مما تقر رانه لا أثر له مع وجود السور ويلحق بالسور تحويط أهل القرية عليها بتراب أو نحوه اه شرح مر (قوله أو في صوب سفره) لم يتقدم في كلامه ما يخرج هذا ويمكن ان يجعل قوله بما سافر منه مخرجا له لانه اذ لم يكن في صوب مقصده صدق عليه انه ليس له سور في الموضع الذي سافر منه وان صدق ان البلد الذي سافر منه سور في الجملة اه عـش وعبرة الحاي انظر هذا يخرج بما اذا لان غير المختص يخرج به صورتان ما لا سور له أصلا أو له سور غير مختص الا ان يقال ما ليس في صوب مقصده يقال فيه انه غير مختص بما سافر منه وفيه انه لم يخرج بذلك الا ما أحاط بقري فكان حقه أن يؤخره الى ذلك انتهت وعبرة الشورى قوله مختص بما سافر منه أي بجانب بلده الذي سافر منه بقرينة قوله أو في صوب سفره انتهت (قوله كقري متفصلة) ويشترط حينئذ مجاوزة العمران بالنسبة لقريته التي سافر منها بالنسبة للمجموع اه شيخنا (قوله فمجاوزة عمران) أي ولا بد أيضا في القرية من مجاوزة المرافق الاتية في الحلة والقرية والحلة مشتركان في المرافق على المعتمد اه شيخنا وعبرة عـش على مر ثم الظاهر انه يشترط في القرية أيضا مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ووافق عليه مر اه سم على المنهج وبعض الهوامش نقلا عن بعض أهل العصر بعد ما ذكره ابن قاسم هذه طريقة والذي مشى عليه جماعة انه لا يشترط وهو أظهر ووجهه اننا اذ لم نعتبر البساتين وان كانت تسكن في بعض فصول السنة فلان اعتبار ما ذكر بطريق الاولى أقول وقد تمنع الاولوية بل والمساواة ويفرق بين البساتين ومرافق القرية بان البساتين لا تدعو الحاجة اليها الا نادرا بخلاف مرافق القرية من نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان فان الحاجة المتأكدة بل الضرورة داعية اليها لان أهل القرية لا يستغنون عنها فاشترطت مجاوزتها وقال الشيخ عميرة بحث الاذرى اشترط مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها اه وبقي ما لو هجرت المقبرة المذكورة واتخذ غير هاهل يشترط مجاوزتها أم لا فيه نظر والا قرب الاول

كبلد وقرية وان كان داخله
أما كن قرية ومزارع لان
جميع ما هو داخله معدود
مما سافر منه (فان لم يكن له
سور مختص به بان لم يكن له
سور مطلقا أو في صوب سفره
أو كان له سور غير مختص به
كقري متفصلة جمعها سور
(قوله) (مجاوزة عمران)

وان تحمله خراب (لا) مجاوزة

(خراب) بطرفه بقيد زنة
يقول (هجر) بالتخويط على
العامر أو زرع بقرينة
ما يأتي (أو اندرس) بأن
ذهبت أصول حيطانة
لأنه ليس محل إقامة بخلاف
ما ليس كذلك فإنه يشترط
مجاوزته كما صححه في المجموع
(ولا) مجاوزة (بساتين)
ومزارع كما فهمت بالاولى
وان اتصلنا بمسافر منه أو
كانا محوطتين لانه محالا
يتخذان للإقامة نعم ان كان
بالبساتين قصور أو دور
تسكن في بعض فصول السنة
اشترط بمجاوزتها كذا في
الروضة كأصلها قال في
المجموع بعد نقله ذلك عن
الرافعي وفيه نظار ولم يتعرض
له الجمهور والظاهر انه
لا يشترط بمجاوزتها لانها
ليست من البلد قال في
المهمات والفتوى عليه
والقريتان المتصلتان يشترط
مجاوزتهما (و) أوله لساكن
خيام كالأعراب (مجاوزة
حالة فقط) بكسر الخاء بيوت
مجموعة أو متفرقة بحيث
يجتمع أهلها للسمر في ناد
واحد ويستعير بعضهم من
بعض ويدخل في مجاوزتها
غير ما مجاوزة مراقبها
كمطرح الرماد وملعب
الصبيان والنادي ومعاطن
الابل لانها معدودة من
مواضع اقامتهم (ومع)
من واد ان

لسببها لهم واحترامها لهم لو اندرست وانقطعت نسبتها لهم فلا يشترط مجاوزتها انتهت (قوله أيضا فمجاوزة
عمران) بضم العين المهملة قال شيخنا وظاهر هذا وما قبله في السورانه بمجرد مجاوزتهم حاله القصر وان أقام خارجه
لا تتظار غيره لكن اذا قصد الإقامة فيه مدة تقطع السفر انقطع بوضوئه الى محل النزول وله النزول وله الترخص
قبله الا ان كان قصد العود ولم يحن اليه من يتظاره فلا يصح حتى يفارقه وفيما عدا ما ذكره القصر وان خالف
العلامة الطحاوي في بعض حديث قال ان من قصد قبل مفارقة السور مثل ان يقيم خارجه إقامة تقطع السفر لا تتظار
رفقة كما يقع للمعاج في اقامتهم بالبركة امتنع عابهم القصر قبل البركة وفيها وانهم اذا سافروا الا ان جاز القصر لمن
قصد مرحلتين لادونهما اه برماوى (قوله هجر بالتخويط على العامر) خرج ما لو هجر بمجرد ترك التردد
اليه اه شوبري (قوله كما فهمت بالاولى) وجه الاولوية انهم الاصلح للإقامة أصلا بخلاف البساتين (قوله
نعم ان كان الخ) استدراك على ما بعد الغاية وهو قوله وان اتصلنا بمسافر منه اه شوبري قال ابن قاسم
والحاصل من مسألة القريتين انهما ان اتصل ببناءهما ولم يكن بينهما مسورا شترط بمجاوزتهما وان كان بينهما
سورا شترط بمجاوزته فقط وان اتصل بالبيان اه وبه يعلم انه يقصر بمجاوزة باب زويلة اه ع ش ومثله
مجاوزة باب الفتوح لانها مطرفة القاهرة اه شيخنا ح ف (قوله في بعض فصول السنة) فلو كانت تسكن
في كل السنة واتصلت بالبلد فهما كالقريتين المتصلتين وسبب ما حكاهما اه ع ش (قوله والقريتان
المتصلتان الخ) فان لم يكنا متصلتين اكتفى بمجاوزة قرية المسافر والمرجع في الاتصال والانفصال العرف
اه حل (قوله لساكن خيام) هو في الاصل الى النازلون ويطلق أيضا على ما يقيمون فيه اه سم (قائدة)
الخيمة أربعة أعواد تنصب وتسقف بشئ من نبات الارض وجمعها خيم يفتح الخاء كتمرة وتغمر ثم يجمع الخيم
على خيام ككباب وكلاب فالخيام جمع الجمع وأما المتخذ من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال لها خيمة
بل خباء وقد يتجاوزون في طاعتها عليه اه أسنوى اه ع ش على مر (قوله كالأعراب) أى وكلا كراد
اه برماوى وفي المصباح وأما الأعراب بالفتح فاهل البدون من العرب الواحد اعرابي بالفتح أيضا وهو الذي يكون
صاحب نجعة وارتياك للكل و زاد الأزهري فقال سواء كان من العرب أو من مواليهم قال فنزل البادية
وجاور البادين ووطن بطاعتهم فهم اعراب ومن نزل بلاد الريف واستوطن المدن والقرى القريبة وغيرهما ممن
ينتمى الى العرب فهم عرب وان لم يكونوا فصحاء ويقال سمو اعراب لان البلاد التي سكنوها تسمى العربان ويقال
العرب العاربة هم الذين تكلموا بلسان يعرب بن قحطان وهو اللسان القديم والعرب المستعربة الذين
تكلموا بلسان اسمعيل بن ابراهيم عليه السلام وهي لغات الجاز وما والاها اه (قوله فقط) أى لامع عرض
الوادي ولا مع المهبط ولا مع المصعد اذا لم يعتدل كل من الثلاثة (قوله بكسر الخاء) وهي اسم للبيوت كما قال
الشارح وقد تطلق على الأهل والمراد هنا الاول اه برماوى (قوله بحيث يجتمع الخ) فيسأل قوله أو متفرقة
اه شيخنا والسمر هو الحديث لبلا والنادي مجتمع القوم قال في المصباح هذا القوم ندوا من باب قتل اجتمعوا
ومنه النادي وهو مجتمع مجلس القوم ومجتمعهم اه ع ش على مر (قوله ومع مجاوزة عرض واد) يتأمل
وجه الايمان بالعاطف وما هو المعطوف عليه وكتب أيضا ومع مجاوزة عرض واد ان قلت ما فائدة الواو في هذا
الحل وما هو المعطوف عليه (قلت) فائدة دفع توهم ان مجاوزة العرض معتبرة مع مجاوزة الحالة مطلقا وهو
فاسد لما لا يخفى مع منافاته لظاهر القول فقط فأقاد بها أنه تعتبر الحالة فقط ان لم يسافر في العرض والحالة والعرض
ان سافر في العرض وحيث أن المعطوف عليه قوله حالة وهذا كله ظاهر جلي لكن قد وهم فيه بعض المتأخرين
فليتأمل اه شوبري والظاهر ان المعطوف عليه قوله فقط والتقدير مجاوزة حالة اما فقط واما مع عرض الخ
تأمل اه شيخنا وفي قل على الجلال ولو كانت الحالة في بعض واد أو بعض مهبط أو بعض مصعد اشترط
مجاوزة بقية ذلك في الثلاثة ان اعتدلت وعليه يحمل ما في شرح المنهج وغيره ولو كان لكل حالة مرافق خاصة

بها فهي في اعتبار كل واحدة بمالها على حدثها كالقري فيمأمر ويشتري أيضا زيادة على مجاوزة الحلة بمجاوزة عرض الوادي لكن قال زى وهي بجميع عرضه فان كانت ببعضها كتنفي بمجاوزة الحلة ومرافقتها عرفا اه
ومثله في شرح الروض عن ابن الصباغ ويرد عليه ان التصوير بذلك ينافي صريح قوله ومع عرض واد الخ فان
المعية تقتضي أن ما يقطع من عرض الوادي زائد على الحلة فلعلم ما طريقان اه عش وعبارته على مر
هذا وقد يقال عليه حيث كانت المسئلة مصورة بمجاز ذكر عرض الوادي اذا البيوت المستوعبة
للعرض داخله في الحلة والظاهر ان من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط
استيعاب البيوت للعرض لم يذكره بعد الحلة ولعلم ما طريقان احدهما ما صرح به الجمهور من أنه يشترط مع
مجاوزة الحلة مجاوزة عرض الوادي حيث كانت الحلة ببعض عرض الوادي لاجتماع الثانية ما قاله ابن الصباغ
من ان الحلة اذا كانت بجميع الوادي فيشترط مجاوزتها وان كانت ببعضه اشترط مجاوزة الحلة فقط انتهت (قوله
واد) هو أرض منخفضة كالخليج تنزل العرب على حافتيه وتخليه ليمر منه السيل اه شيخنا غيبت هذا يظهر معنى
الطول والعرض وفي المصباح ودي الشيء اذا سال ومنه الوادي وهو كل منخفض بين جبال أو آكام يكون منفذا
للسيل والجمع أودية ووادي القري موضع قريب من المدينة على طريق حاج الشام نحو يومين (قوله هذا ان
اعتدلت) اعلم ان كلمة هذا بؤني بها كثيرا للفصل بين كلامين يتعلقان بشئ واحد وبينهما ما يختلف بوجه
كلمة هذا المعنى هذا الذي تقدم من شمول اطلاق المجاوزة لما اذا لم تعدل المذكور ان خذ له على اطلاق قبل ان
اعتدلت تأمل اه شوبري (قوله رحله كالحلة) أي فيشترط مجاوزته ومجاوزة ما ينسب اليه عرفا اه
حل (قوله وينتهي سفره الخ) لما بين المحل الذي اذا وصل اليه يصير مسافرا شرع بين المحل الذي اذا وصل
اليه ينقطع سفره اه تقرير عزيزي وذكر لانه انتهاء السفر ثلاث صور بلوغ المبدأ والاقامة ونية الرجوع
وسيدكر الشارح صورتين بقوله وانما ينتهي بالاقامة في الاولى الخ اذا المراد بالاقامة في كلامه مضي أربعة
أيام صحاح لا مجرد النزول والمكث كما هو كذلك في صورة المتن تأمل (قوله ببلوغه مبدأ سفر) أي ولو مكرها
أو ناسيا فيما يظهر وقياس ما مر في سفر البحر ان من في السفينة يترخص الى ارسائها بالساحل ان لم يكن لها زورق
والى مفارقة الزورق لها ان كان لها زورق حيث أتى محل اقامته في عرض البحر بخلاف ما لو أتى في طوله
فينقطع ترخصه بمجاوزته أول عمر ان بلده على ما مر عن ابن قاسم نقلا عن الشارح اه عش على مر
(قوله مبدأ سفر من وطنه) أي ولو ماراه من سفره كان خرج منه ثم رجع من بعيد فاصدا مروا به من غير
اقامة اه شرح مر (قوله من سور أو غيره) أي وان لم يدخله في ترخص الى وصوله لذلك لا يقال القياس
عدم انتهاء سفره الا بدخوله العمران أو السور كما أنه لا يصير مسافرا لا يخرج منه لانه قول المنقول الاول
والفرق ان الاصل الاقامة فلا تنقطع السفر وتحققه انما يكون بخروجهم من ذلك وأما السفر فهو على
خلاف الاصل فانقطع بمجرد وصوله وان لم يدخل اه شرح مر (قوله من وطنه) متعلق ببلوغه على أنه مفعول
أول ومبدأ مفعول ثان على حد بلغت من زيد المني ويصح أن تكون من تبعية وهي ومدخولها في محل
نصب على الحال والتقدير ببلوغه مبدأ سفره حال كونه بعض وطنه أو بعض موضع آخر الخ وقوله من سور
أو غيره بيان للمبدأ اه شيخنا (قوله أو من موضع آخر) أي غير وطنه وان كان مقيما فيه أهله لانه
لا تلازم بين الاقامة والتوطن وقوله رجع من سفره اليه كان يخرج الشامي من مصر الى مكة ثم رجع
من مكة الى مصر وقوله أولا كان يخرج الشامي من مصر فاصدا مكة فانه ينتهي سفره ببلوغه سور مكة بالنية
المذكورة لان وصوله سور مكة يصدق عليه انه بلغ مبدأ سفر أي لغير هذا المسافر ولذلك أتى به الشارح نكرة
وبعضهم توهم ان المراد بمبدأ سفره فارتبك اه شيخنا يح فومحل انتهاء السفر وانقضائه ببلوغ مبدأ السفر
من الموضع الآخر اذا شرع في الاقامة التي نواها وهي المطلقة في الاولى والاربعه فافوق في الثانية أما لو نوى

سافر في عرضه (و) مع
مجاوزة (مهبط) أي محل
هبوط ان كان في رتبة
(و) مع مجاوزة (مصدر) أي
محل صعود ان كان في وهددة
هذا ان (اعتدلت) الثلاثة
فان افترطت سمعتها كتنفي
بمجاوزة الحلة عرفا وظاهر
ان ساكن غير الابنية والحيام
كأول بطريق خال عنهما
رحله كالحلة فيما تقرر
وقولي فقط الى آخره من
زيادتي (وينتهي) سفره
(ببلوغه مبدأ سفر) من سور
أو غيره (من وطنه أو) من
(موضع) آخر رجع من

الاقامة المذكورة في الموضع الآخر قبل وصوله اليه ووصل اليه ولم يشرع فيها بل كان يذمونها غرض
 آخر كما يقع للمحتاج من دخول مكة قبل الوقوف بنحو يومين من الاقامة بها فوق أربعة أيام لكن بعد الرجوع
 من عرفة فلا ينتهي سفرهم بمجرد وصولهم مكة قبل الوقوف لانهم لم يشرعوا في الاقامة التي نوهوا وانما
 يشرعون فيها بعد رجوعهم من عرفة ومنى فلا ينتهي سفرهم بمجرد وصولهم مكة قبل الوقوف لانهم لم يشرعوا
 في الاقامة التي نوهوا وانما يشرعون فيها بعد رجوعهم من عرفة ومنى فلا ينتهي سفرهم الا بوصول مكة بعد
 الرجوع المذكور اهـ حل بتصرف وفي شرح مـ مناصبه وما يقع كثير في زمتان من دخول بعض
 الحاج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزيمتهم على الاقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فأكثر هل ينقطع
 سفرهم بمجرد وصولهم مكة نظرا لنية الاقامة بها ولو في الاثناء أو يستمر سفرهم الى رجوعهم اليها من منى لانه
 من جملة مقصودهم فلا تأثير لنتيحتهم الاقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهي انما تكون
 بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للنظر في ذلك مجال وكلامهم محتمل والثاني اقرب كما قاله بعض أهل
 العصر اهـ ومراده بالبعض جـ اهـ عـ شـ عليه (قوله وقد نوى الحج) هذه الجملة تعني قوله أو موضع
 آخر والعائد على المنعوت الهاء في به ويصح كونها حالا من موضع آخر كما درج عليه الشارح بدليل تقديره
 قد والمسوغ للمجيء الحال من المصـ كـ تخصيصها بالنعوت وهو قوله آخر والرابطة هو الهاء في به وقوله وهو
 مستقل هذه الجملة حال من الضمير في نوى فهي على الثاني حال متداخلة وهذه القيود الثلاثة انما هي قيود
 في قوله أو موضع آخر كما علمت وأما بلوغه وطنه فينتهي به السفر مطلقا أي سواء نوى قبل وصوله أو بعده أولم
 ينو أصلا وسواء كان مستقلا أو غير مستقل اهـ شيخنا (قوله أيضا وقد نوى قبل) أي سواء كان ذا حاجة أولا
 وسواء كان وقت النية كذا أو سائرا وقول الشارح في بيان مفهوم هـ ذين القيدين اما اذا لم ينو الحج صادق بما
 اذا كان المسافر ذا حاجة أولم يكن لكن صدقه غير مراد بل ينبغي تخصيصه وقصره على ما اذا لم يكن ذا حاجة واما
 اذا كان ذا حاجة فهو الذي ذكره المتن بقوله وباقامته الحج فهو مفروض في ذي الحاجة الذي لم يتوقف بلوغه
 سواء نوى بعده أو لم ينو أصلا في هاتين الحالتين ينتهي سفره بمجرد المكث والتزول ولا يتوقف انقضاؤه على
 النية فيما اذا نوى بعد التزول والمكث فعلم ان قول المتن وباقامته الى آخره بعض مفهوم قوله وقد نوى قبل
 والبعض الاخر هو ما ذكره الشارح بقوله اما اذا لم ينو الى آخره كما علمت من تخصيصه وقصره على غير ذي
 الحاجة اهـ شيخنا (قوله وباقامته الحج) معطوف على قوله بلوغه الحج وهذا بالنظر للفظ وأما بالنظر للمعنى
 فهو معطوف على قوله نوى قبل الحج فهذا أيضا راجع للموضع الاخر لوطنه أيضا خلافا لما لوهمه هذا
 التعبير من رجوعه اليها وقصره هذا المعطوف على الموضع الاخر صرح به المدافع على الخطيب وقال
 وأما وطنه فينتهي السفر بالوصول اليه من غير توقف على اقامته ولا على سبق نية الاقامة وللمراد بالاقامة في قوله
 وباقامته التزول والمكث وقطع السفر كما أشار له حل وعش لان الفرض ان المسافر له حاجة كما يتبادر
 من قوله وعلم ان اربه لا ينقض فيها فينتهي بها سواء نوى الاقامة بعد الوصول أو لم ينو أصلا ولا يتوقف انتهاء
 سفره فيما اذا نوى بعد الوصول على النية بل ينتهي بمجرد المكث والتزول وليس المراد به ما مضى أربعة أيام عليه
 ما كتبا لان هذا انما هو فيما اذا لم يكن المسافر ذا حاجة فاذا لم يكن ذا حاجة فلا ينتهي سفره الا بمضي تمام الاربعة
 عليه في الموضع الاخر الذي هو غير وطنه اذا لم ينو الاقامة بعد وصوله اما اذا نواها بعد وصوله فينتهي بمجرد
 النية كما ذكره الشارح بقوله وبنيها وهو ما كتبت الحج وعبارة شرح مـ ولو اقامها أي الاربعة من غير نية انقطع
 سفره بتمامها انتهت فتلخص انه اذا وصل الى غير وطنه ولم ينو الاقامة به قبل وصوله سواء نواها بعد وصوله أو لم
 ينو أصلا فان كان ذا حاجة انقطع سفره بمجرد المكث والتزول بالقييد الذي ذكره المتن وهو قوله وعلم ان اربه الحج
 ولا يتوقف الانقضاء على النية فيما اذا نوى بعد الدخول وان لم يكن له حاجة فلا ينقطع سفره الا بمضي الاربعة اذا لم

سفره اليه أولا (وقد نوى
 قبل) أي قبل بلوغه بقيد
 زنه بقولي (وهو مستقل
 اقامته) وان لم يصلح لها
 (اما مطلقا) وهو من زيادتي
 (أو أربعة أيام صحاح) أي
 غير نوى الدخول والخروج
 (وباقامته

بنو الأقامة بعد الوصول والافتقار إلى مجرد النية اه شيخناوه وكلام حسن لكن لم أرفى حواشي الشارح ولا في شرحي مر و ج وحواشيهما ولا في شرح الروض عبارة صريحة في هذا التقرير وهو التفرقة بين ذي الحاجة وغيره فيما ذكره ليحمر روليراجع (قوله وقد علم حيثنذ) أي حين أقام أي نزل ومكث وقوله ان أر به لا ينقض فيها مثل ذلك مالوا كرموه علم بقاء كراهه تلك المدة اه شرح مر (قوله فلا ينتهي سفره بذلك) أي ببلوغه مبدأ السفر اه شيخنا (قوله بالأقامة في الأولى) ليس معنى الإقامة هنا معناها في عبارة المتن بل هما مختلفان اذهي في عبارة المتن عبارة عن مجرد المكث والنزول وان لم تمض الأيام الاربعه وهما عبارة عن مضي الاربعه بكاملها ففرق بين الاقامتين من هذا الوجه بل ومن وجه آخر وهو ان الفرض في صورة المتن ان المسافر ذو حاجة كما يتبادر من قوله وعلم الخ والغرض في هذه أي صورة الشارح ان المسافر ليس ذا حاجة تأمل اه شيخنا وأل في قوله بالأقامة في الأولى عوض عن الضمير أي باقامتها أي الاربعه المقيده بكونها صحيحة فخرج مالوا أقام أربعه منها يوم الدخول والخروج فلا ينقطع سفره بتلك الإقامة فقول الشارح وانما لم يحسب الخ زاح لهدا المفهوم على الوجه المذكور في تقريره محتاج لرجوعه للمتن أيضا في تقييده بقوله صحاح بل المذكور في أصله وشرح مر انما هو تقريره في مسألة المتن فقتضاه انه كان على الشارح ان يقدم قوله وانما لم يحسب الخ عند قول المتن أو أربعة أيام صحاح ولعله أخره الى هنا لاجل ان يرجع للمفهوم على ما تقر ركبير جمع للمنطوق فنته دره في هذا الصنيع (قوله في الأولى) هي قوله أما اذا لم ينو الإقامة وقوله في الثانية هي قوله أو نواها بعد بلوغه هكذا أخذته من تضييه اه شوبري (قوله والتقييد بالمكث فيها) أي في الثانية وقوله ووقع لبعضهم هو الاذرعى وقوله في غيرها أي وهو مسألة المتن المذكورة بقوله وقد نوى قبل وهذا العزو خطأ لان مسألة المتن لا تنقيد بالمكث حال النية وانما تنقيد به مسألة الشرح وهي ما اذا نوى بعد الوصول اه شيخنا (قوله والاصل فيما ذكر) أي في المفهوم المذكور بقوله اما اذا لم ينو الإقامة الخ فاستدل على الأولى من هاتين المسألتين بمجموع الخبرين واستدل على الثانية بالقياس بقوله والحق باقامتها نية اقامتها لكن فيه ان المدعى في المفهوم ان نية الإقامة كانت بعد الوصول اذهي قبله لا ينتهي بها وانما ينتهي بالوصول نفسه والقياس ليس فيه تقييد بكون النية بعد الوصول الذي هو المدعى كما علمت واذا عجموه حتى يشمل النية قبل الوصول وبعد لم يصح لما علمت ان النية قبله لا يحصل الانتهاء بانفسها وفيه أيضا ان المدعى وهو الانتهاء بالنية مقيد بما اذا لم يكن المسافر ذا حاجة أما اذا كان ذا حاجة لم ينو قبل الوصول فانما ينتهي سفره بالإقامة نفسها كما علمت ابضا حه فيما سبق ومع هذا فيرد عليه أيضا انه لم يستدل على منطوق المتن كما هو عادته بل سكت عنه واستدل على المفهوم اه شيخنا (قوله خبرا يقيم) خبرا بصيغة التثنية مضاف للخبرين بعده الاول قوله يقيم الخ والثاني قوله وكان يحرم الخ والاستدلال في الحقيقة انما هو بالخبر الثاني لكنه أتى بالاول ليعين المراد بالإقامة في الخبر الثاني وانما الاربعه فما فوقها دون الثلاثة فصاراده لها ولم يصل لتمام الاربعه فلذلك احتاج الى القياس بقوله وفي معنى الثلاثة الخ وقوله فالترخيص بالثلاثة أي في الخبر الاول وكان عليه أن يقدم القياس الذي في قوله وفي معنى الثلاثة الخ هنا أي بحجب قوله فالترخيص بالثلاثة ليعلم قوله بخلاف الاربعه كما لا يخفى ولانه من تمام الاستدلال على دعوى واحدة بخلاف القياس الاول في كلامه وهو قوله والحق باقامتها الخ فانه استدلال على دعوى أخرى تأمل (قوله يقيم المهاجر) أي في عمرة القضاء سنة سبع فهذا الخبر وارد فيها وسيب ان الكفار لما منعوه صلى الله عليه وسلم من دخول مكة في عمرة الحديبية سنة ست اصطلموا معه على ان يدخلها العام القابل سنة سبع ويعتمر ويقيم فيها ثلاثة أيام فقط وفي البخاري لما أراد ان يعتمر في ذي القعدة يوم الحديبية أرسل الى أهل مكة يستأذنهم ليدخل مكة فاشترطوا عليه ان لا يقيم بها اذا دخلها في العام القابل الا ثلاث ليال بآيامها فلما دخلها في العام المقبل ومضت الايام الثلاثة أتوا عليها فقالوا امر صاحبك فليرتحل

(و) قد (علم) حيثنذ
(ان اربه) بكسر أوله
واسكان ثانيه وبفتحهما أي
ساحته (لا ينقضى فيها) أما
اذا لم ينو الإقامة أو نواها بعد
بلوغه فلا ينتهي سفره بذلك
وانما ينتهي بالإقامة في
الأولى وبنيها وهو ما كثر
مستقل في الثانية والتقييد
بالمكث فيها ذكره في
المجموع ووقع لبعضهم عزوه
له في غيرها والاصل فيما
ذكر خبرا يقيم المهاجر بعد

فقد مضى الاجل فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نعم فارتحل (قوله وكان يحرم الحج) أي قبل الفتح
وأتى به لينبه على ان الثلاثة ليست اقامة لان اقامة كانت محرمة عليهم اهـ شيخنا واسم كان ضمير الشأن وخبرها
جمله يحرم الحج اهـ شوبري (قوله وفي معنى الثلاثة) أي في الحديث فصح استثناء يومى الدخول والخروج ووجه هذا
سقط ما للشيخ غيره في هذا المقام اهـ شوبري وقد نقل سمـ . في عميرة فقال قوله وفي معنى الثلاثة
ما فوقها هذا غير محتاج اليه لان المراد بالثلاثة في الحديث غير يومى الدخول والخروج وفرض اقامة زيادة على
الثلاث بحيث لا تبلغ الرابع وتكون الثلاث غير يومى الدخول والخروج غير معقول فتأمل اهـ عميرة
(قوله وانما لم يحسب يوما للدخول والخروج الحج) عبارة أصله مع شرح مر ولا يحسب منها أي الاربعة يوما
أوليتها دخوله وخروجه على الصحيح اذ في الاول الخطأ في الثاني الرحيل وهما من مهمات أشغال السفر المقتضى
الترخص به فارق حسابهما في مدة مسح الخف حيث اعتبرت المدة من آخر الحدث وان كان في اثناء يوم أولية
وقول الزركشي لو دخل ليلا لم يحسب اليوم الذي يليه مردود والثاني يحسبان كما يحسب في مدة الخف يوم الحدث
ويوم النزاع وفرق الاول بأن المسافر لا يستوعب النهار بسيره وانما يسير في بعضه وهو في يوم دخوله وخروجه
سائر في بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب للمدة انتهت (قوله اما لو نوى الاقامة الحج) هذا من بقية
الكلام على المفهوم الذي ذكره بقوله اما اذا لم ينو الاقامة الحج وفيه أيضا مفهوم القيد الثالث في المتن وهو قوله
وهو مستقل ولعل عذر الشارح في توسيط الاستدلال بالخبرين والقياس بين خلال الكلام على المفهوم ان
الخبرين والقياس انما يشبان بعض المفهوم وهو ما قدمه عليهما وأما بقية المفهوم فلم تؤخذ من دليله المذكور
فلذلك أشرعنا عنه واستدل على بعضها بدليل عقلي حيث قال لان سبب القصر السفر تأمل (قوله وكذا لو نواها
فيها) أي في الثانية وهي ما اذا نوى بعد البلوغ وقوله أو في مسألة الكتاب وهي ما اذا نوى قبل البلوغ المذكورة
بقوله وقد نوى قبل الحج تأمل لكن لا يبعد انه لو نوى الاقامة ما كتاره وقادر على المخالفة كداء أهل مصر
وصمم على قصد المخالفة أثرت نيته اهـ ع ش على مر (قوله وان توقعه كل وقت الحج) من ذلك انتظار
خروج الرجاء كعب السفينة وخروج الرفقة اليه اذا كان عزمه على السفر وان لم يخرجوا فان نوى انه
لا يسافر الا مع الرفقة لم يترخص لعدم جزمه بالسفر اهـ حل وزيادى (قوله كل وقت) مراده مدة لا تقطع
السفر اهـ برماوى ككيوم أو يومين أو ثلاثة فليس المراد بكل وقت كل لحظة تأمل (قوله قصر ثمانية
عشر يوما) يعني ترخص اذله سائر رخص السفر وما استثناء بعضهم من سقوط الفرض بالتيمم وصلاة النافلة
لغير القبلة يردبانه غير محتاج اليه اذا المدا في الاولى على غلبة الماء وفقدوا الامر في الثانية منوط بالسفر وهو
مفقود هنا اهـ شرح مر (قوله ولو غير محارب) أي مقاتل وغرضه بهذه الغاية الرد على قول ضعيف يخص
الترخص بالمقاتل وبقى قولان ضعيفان أيضا لم يرد عليهما لعله لشدة ضعفهما الاول قبل يترخص أبدا والثاني
قبل يترخص أربعة أيام فقط وعبارة أصله مع شرح مر وقيل يقصر أربعة فقط غير كاملة لان القصر يمنع
بنية اقامة الاربعة كما تقدم فبعضها أولى لانه أبلغ من النية وفي قول يقصر أبدا لان الظاهر انه لو دامت الحاجة
لدام القصر وقيل الخلاف فيما فوق الاربعة في خائب القتال لا التاجر ونحوه كالتفقه فلا يقصران فيما فوقها
لان الوارد انما كان في القتال والمقاتل أحوج للترخص وأجاب الاول بان المرخص انما هو وصف السفر
والمقاتل وغيره فيه سواء انتهت (قوله أقامها بمكة) عبارة مر و ج بعد فتح مكة وهي ظاهرة اهـ ع ش
وروى أنه أقام سبعة عشر وتسعة عشر وعشرين وحل الأخير على حساب يومى الدخول والخروج والذي
قبله على أحدهما والاول على قوائيم قبل حضور الراوى له اهـ قل على الجلال (قوله لحرب هو وزن) بفتح
الهاء وتخفيف الواو أي لاجل حرب هو وزن أي لاجل انتظار الخروج لحربهم فالمراد انه كان يقصر في مكة
قبل الخروج لحرب هو وزن وليس المراد انه كان يقصر وقت الحاصرة كما عبر به بعضهم اذ هذا ليس في كلام

قضاء نسكه ثلاثا وكان يحرم
على المهاجر من الاقامة بمكة
ومساكنة الكفار رواها
الشيخان فالترخيص بالثلاثة
يدل على بقاء حكم السفر
بخلاف الاربعة فتأمل الحق
بأقامتها فقامتها وتعتبر
بلياليها وفي معنى الثلاثة
ما فوقها ودون الاربعة
وانما لم يحسب يوما للدخول
والخروج لان فيهما الخطأ
والرحيل وهما من اشغال
السفر أما لو نوى الاقامة في
الثانية وهو سائر فلا يؤثر لان
سبب القصر السفر وهو
موجود حقيقة وكذا لو
نواها فيها أو في مسألة
الكتاب غير المستقل دون
متبوعه كعبد وجيش ولو
ما كتا (وان توقعه) أي
رجا حصول اربه (كل
وقت قصر ثمانية عشر يوما)
صحا ولو غير محارب لانه صلى
الله عليه وسلم أقامها بمكة عام
الفتح لحرب هو وزن يقصر
الصلاة رواه أبو داود
والترمذي وحسنه وان كان
في سنده ضعف لان له شواهد

الشارح وهو وزن اسم لقبيلة حليلة السعدية كانوا مقيمين بحنين وهو مكان قرب الجعرانة وبعد ان غزاهم
 وطفه الله عليهم ذهب للطائف وغزا أهله وطفه الله بهم ثم رجع الى الجعرانة فقسم غنيمته ووزن هناك تأمل
 (قوله وقيس بالحارب) أي الذي في الحديث لان النبي كان محارباً أي منتظراً للحرب اه شيخنا (قوله وفارق
 مالو علم الخ) أي فارق المسافر الذي توقع اربه كل وقت حيث يقصر ثمانية عشر يوماً للمسافر الذي علم ان اربه
 لا ينقض في الاربعه حيث ينتهي سفره بمجرد الإقامة كذا كره المتن بقوله وباقائه الخ وغرضه بهذا الرد على
 القول الضعيف الذي سوى بين الاول والثاني في امتناع القصر فيما زاد على الاربعه كما علمت من عبارة أصله
 وشرح مر (قوله وفيه رجوعه ما كثر) أي ولو لم يكن لا يصلح للإقامة شرح الروض وسكت الشارح عن محترز
 هذا القيد وحكمه انه لو نوى الرجوع وهو سائر لجهة مقصده فلا ينقطع سفره بهذه النية لان نية الإقامة مع
 السير غير مؤثرة فنية الرجوع معه كذلك اه شرح مر وقوله وهو سائر لجهة مقصده كذا قيد بهذا القيد
 ج وفي الرشدي على مر ان هذا التقيد قصور وان لا فرق في سيره بين كونه لجهة مقصده أو غيره تأمل (قوله
 ايضا بنية رجوعه الخ) أي وهو مستقل اه شرح مر وج وخرج غير المستقل فلا أثر لنية الرجوع
 ولا لترده فيه نعم لو شرع في الرجوع بان سار راجعاً والمحل قريب فنية نظر ولا يبعد الانقطاع فان كان المحل
 بعيداً فينبغي القطع حيث امتنع الرجوع لانه حيث نزع عاصي بالسفر اه سم على ج (قوله ولو من طويل)
 أي ولو من سفر طويل بان كان نية رجوعه بعد قطع مرحلتين فكثر وقوله ولو من قصر أي ولو من سفر قصر بان
 كان نية رجوعه قبل قطع مرحلتين تأمل (قوله لا الى غير وطنه الخ) منطوقه ثلاث صور بينها بقوله
 بأن نوى رجوعه الى وطنه أي لاجل الحاجة أو لاهاتان صورتان والثالثة قوله أو الى غيره الخ ومفهومه صورة واحدة
 ذكرها بقوله فان نوى الرجوع الخ اه شيخنا (قوله في ذلك الموضع) أي الموضع الذي نوى فيه الرجوع
 وعبارة شرح مر امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به انتهت (قوله فان سافر) أي لمقصده الاول
 أو غيره ولو لما خرج منه اه شرح مر (قوله وكيفية الرجوع) أي في المسائل الاربعه ثلاثة المنطوق
 وواحدة المفهوم تأمل

* (فصل في شروط القصر وما يذكر معها) * عبارة شرح مر وتوابعها انتهت أي من التفاريغ على
 الشروط التي ذكرها ومن قوله والافضل صوم لم يضرب الخ (قوله شروط ثمانية) وهي طول السفر وجوازه
 وعلم المقصد وعدم الرباط بيمين ونية القصر وعدم المنافي لها ودوام السفر والعلم بالكيفية وستأتي اه برماوي
 (قوله أحدها سفر طويل) هلا قال طول سفر كما قال ثانياً جوازه وأوجب بانه لو عبر بما ذكرناه ان المرخص
 الطول وانه قبل طوله لا ترخص له اه شوبري ويحجب أيضاً بان المعبر هو السفر فقط والطول وصف له اه
 ع ش (قوله سفر طويل لغرض) الشرط مجموع هذه المعاني الثلاثة فهو مركب منها وهذا نظير العلة المركبة
 من معان (قوله وان قطع في لحظة) فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة صار مقيماً فكيف يتصور ترخصه فيها قلت
 لا يلزم من وصول المقصد انتهاء السفر لكونه نوى فيه إقامة لا تقطع السفر أو ان المراد باللحظة القطعة من
 الزمان التي تسع الترخيص اه زي (قوله لغرض صحيح) أي ديني أو دنيوي ولو بقصد ان يباح له
 الغطر اه حلي ومثله شرح الروض وقوله بقصد ان يباح له الغطر يناقض ما يأتي من انه اذا كان
 الغرض في العدول مجرد القصر لا يقصر فاذا كان قصده القصر ليس غرضاً صحيحاً للعدول فكيف
 يكون غرضاً صحيحاً في أصل السفر تأمل الا ان يقال المذكور هنا قصد اباحة القصر وفيما يأتي قصد
 القصر ففرق بينهما ثم رأيت له أي للعلمي فيما يأتي ما نصه وقوله لغرض صحيح أي لغرض قصر الصلاة قصر
 الصلاة ليس من الأغراض بخلاف قصد اباحة القصر لانه لا يلزم من اباحته وجوده اه (قوله أو عدل لغرض
 غير القصر) صورة المسئلة ان مقصده طريقاً بين طريقين قصر لا يبلغ مرحلتين وطريق طويل يبلغهما فسلك

تجبره وقيس بالحارب غيره
 لان المرخص هو السفر
 لا المحاربة وفارق مالو علم انه لم
 ينقض في الاربعه كما مر
 بانه ثم مطمئن بعيد عن هيئة
 المسافر بخلافه هنا (و) ينتهي
 سفره أيضاً (بنية رجوعه
 ما كثر) ولو من طويل (لا الى
 غير وطنه الحاجة) بان نوى
 رجوعه الى وطنه أو الى غيره
 لغبر حاجة فلا يقصر في ذلك
 الموضع فان سافر فسافر
 جدياً فان كان طويلاً قصر
 والا فلا فان نوى الرجوع
 ولو من قصر الى غير وطنه
 لاجل الحاجة لم ينته سفره بذلك
 وكيفية الرجوع التردد فيه
 كما في المجموع عن البغوي
 وقول ما كثر الخ من زيادتي
 * (فصل) * في شروط القصر
 وما يذكر معها (للقصر
 شروط) ثمانية أحدها (سفر
 طويل) وان قطع في لحظة في
 بر أو بحر ان سافر (لغرض
 صحيح) (ولم يعدل) عن قصر
 (النية) أي الطويل (أو
 عدل) عنه إليه (لغرض
 غير القصر) كسهولة وأمن

الطويل وخرج ما لو كانا طويلا فسلك أطولهما ولو اغرض القصر فقط فانه يصرفه جزاءه من شرح مر
 (قوله غير القصر) أي غير القصر وحده فالتشريك بين القصر وغيره لا يضر وانما المضر قصد القصر وحده
 اه شوبري (قوله وتنزه) هو ازالة الكثرات البشرية وقال شيخنا ح ف هو رؤية ما تنبسط به النفس
 لازالة هموم الدنيا اه وفي المختار التنزه معرفة ومكان نزود قد تنزهت الارض بالكسر تنزه بالفتح تنزهة أي
 ترينت بالنبات وخرجنا تنزه في الرياض وأصله من البعد قال ابن السكيت ومما يضعه الناس في غير موضعه
 قولهم خرجنا تنزه اذا خرجوا الى البساتين قال وانما التنزه التباعد عن المياه والارياق ومنه قيل فلان يتنزه عن
 الاقدار ويتنزه نفسه عنها أي يساعدها عنها والتزاهة البعد من الشر وفلان تنزه كريمة اذا كان بعيدا من اللوم
 وهو تنزه الخلق وهذا مكان تنزه أي خلاء بعيد من الناس ليس فيه أحد اه ولا يخفى ان التنزه هنا حامل على سلوك
 ذلك الطريق وليس حاملا على أصل السفر بل الحامل عليه غيره كالتجارة مثلا فلا ينافي ما تقررناه لا بد أن يكون
 الحامل على السفر غرضا صحيحا وليس التنزه منه وفي شرح شيخنا انه لو كان لازالة مرض ونحوه كان غرضا صحيحا
 اه حل وزى فينبذ غثيل الشارح بالتنزه لا ينافي تمثله بعد التنقل ولو فسر بالتنزه كما فعل بعضهم وذلك لان تمثله
 بالتنزه انما هو لاغرض الحامل على المدول الى الطويل وتمثله بالتنقل انما هو لاغرض الحامل على أصل
 السفر فالحاصل ان التنزه لا يصح ان يكون غرضا حاملا على أصل السفر ويصح كونه غرضا حاملا على المدول
 الى الطويل وعبارة ج وكذا الوسلك الطويل لمجرد تنزه على الوجه لانه غرضه صود اذ هو ازالة الكدورة
 النفسية برؤية مستحسن يشغلها عنها ومن ثم لو سافر لاجله قصر أيضا بخلاف مجرد رؤية البلاد ابتداء أو عند
 المدول لانه غرض فاسد له ولزوم التنزه لا نظر اليه على انه غير معار دانتها وعبارة شرح مر وشمل كلامه
 ما لو كان الغرض في المدول تنزه لانه غرض صحيح انضم له ما ذكرناه هذا قال الشيخ أي في شرح الروض ان
 الوجه أن يفرق أي بين التنزه هنا والتنقل الا كني بان التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه
 غرض صحيح كسفر التجارة ولكنه سلك أبعاد الطريقين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فيماني فانه
 الحامل على السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان كالتنزه هنا أو كان التنزه هو الحامل عليه كمجرد رؤية
 البلاد في تلك انتهى وهو المعتمد وان توزع فيه وبه يعلم انه لو أراد التنزه لازالة مرض ونحوه ولو لم يخبر به طبيب
 كان غرضا صحيحا اذا خلا فيما قبله فلا يعترض عليه به انتهى (قوله وان عدل الى الطويل لاغرض الخ) قال
 الأذرعى لو سلكه غلطالا عن قصد وجهل الاقرب فاظاهر انه يقصر ولم أره نصا اه مر اه شوبري (قوله
 أو لمجرد القصر) أي للقصر المجرد عن غرض آخر وهو من اضافة الصفة للموصوف فتفيد العبارة انه لو قصد
 القصر وغيره معا لا يضر اه شيخنا ويفارق ما هنا جواز الاقتداء بمن في الركوع يقصد سقوط الفاتحة عنه بان
 الجماعة مطلوبة لذاتها في الصلاة مطلقا في الجملة بخلاف القصر وبن الجماعة مشروعة سفر او حضر بخلاف
 القصر فكانت أهم منه وبن فيه اسقاط شطر الصلاة بخلاف الاقتداء المذكور وأيضا ذلك الاسقاط خلفه
 تحمل الامام بخلاف هذا لا تخلف اه شوبري (قوله هاشمية) بالرفع والنصب اه ع ش على مر
 (قوله بسير الاثقال) عبارة المختار الثقيل واحد الاثقال كمال وأحمال ومنه قولهم أعطه ثقله أي وزنه انتهى
 ومنه تعلم ان في الكلام تجوز الان المراد بالاثقال الابل الحاملة للاثقال أي الاحمال وكان العلاقة المجاورة فسميت
 الابل اثقالا باسم احوالها التي على ظهورها تأمل (قوله أيضا بسير الاثقال) أي على الوجه المعتاد من النزول
 لاستراحته كل صلاة أي لحيوانات المنقلة بالاحمال وظاهره انه لا فرق بين الابل وغيرها والمشهور على السنة
 المشايخ ان المراد سيرا الابل اه حل وعبارة الشوبري قوله بسير الاثقال وهي الابل الجملة لان خطوة البعير
 أوسع حيث يذ كذا في كتاب الزرعية في باب الاثنين انتهى (قوله فقد كان ابن عمر وابن عباس) أي ولا يعرف
 لهم ما يخالف اه شرح مر أي فهو من قبيل الاجماع السكوني وهذا وجه في تقرير الدلالة غير ما أشار اليه

وعيادة وتنزه فان سافر بلا
 غرض صحيح كان سافرا لمجرد
 التنقل في البلاد لم يقصر
 وان عدل الى الطويل
 لا لغرض أو لمجرد القصر
 فكذلك كالوسلك القصر
 فطوله بالتهاب عينا وشمالا
 وقولي أو لا لغرض من زيادتي
 (وهو) أي الطويل
 (ثمانية وأربعون ميلا
 هاشمية ذهابا وهي مرحلتان)
 أي سير يومين معتدلين
 بسير الاثقال وهي ستة عشر
 فرسخا وهي أربعة برد فقد
 كان ابن عمر وابن عباس

الشارح بقوله ومثله انما يفعل بتوقيف (قوله أربعة مرد) بضم الباء الموحدة والراء المهملة وهو فارسي
 معرب اه برماوى (قوله علقه البخارى) التعليق حذف أول السند ولو الى آخره اه ع ش
 كان بحذف الراوى شيخه ويرتقى لمن فوقه أو يحذف الجميع وقوله بصيغة الجزم أى لا بصيغة التثنية كقبيل
 وروى وقوله بتوقيف أى سماع من النبي صلى الله عليه وسلم أو رؤية فعله اه شيخنا وعبارة حل قوله
 علقه البخارى أى أسقط شيخه فالتعليق اسقاط مبدأ السند واحداً كان أو أكثر انتهت أى ولو كان الحذف الى
 آخر السند فان كان المحذوف آخره سمي مراسلاً وان حذف من وسط السند واحداً سمي منقطعاً أو أكثر سمي
 معضلاً وقد تجتمع في حديث واحد اه عبد البر (قوله وأسند البهقي) أى الى ابن عمر فقط بل ورد أيضاً
 ابن خزيمة رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس وعليه فلا اشكال لانه صار مرفوعاً اه اط ف ومراده
 نفي الاشكال الذى أشار الشارح الى جوابه بقوله ومثله انما يفعل الخ اه شيخنا (قوله ومثله انما يفعل
 بتوقيف) أى ولا يعرف لهم المخالف اه شرح مر فهو اجماع سكوتى (قوله بتوقيف) أى سماع أو رؤية
 من الشارع اذ لا مدخل للاجتهاد فيه فصح كونه دليلاً ونقل القاضى أبو الطيب ان ابن خزيمة رواه فى صحيحه
 عن ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعاً اه برماوى (قوله الا ياب معه) الظرف متعلق بحسب الذى بعده
 ولو قال الا ياب فلا يحسب معه لكان أوضح (قوله والغالب فى الرخص الخ) أشار بقوله والغالب الى ما هو
 المرجح فى الأصول ان الرخص يدخلها القياس اه ع ش (قوله والمسافة تحديد) أى ولو بالاجتهاد
 ولا يقال هذا رخصة وهى لا بصار اليها الا يبين لاننا نقول هذا من المواضع التى أقام فيها الفقهاء الظن مقام اليقين
 فليتأمل اه شورى وعبارة سم ولا يشترط يتقن التحديد بل كفى الظن بالاجتهاد انتهت (قوله
 فاحتاط فيه بتحقق تقديرها) أى ويكفى فيها الظن بما قولهم لوشك فى المسافة اجتهد اه حل (قوله والميل
 أربعة آلاف خطوة) عبارة بعضهم والميل ألف باع والباع أربعة أذرع والذراع أربعة وعشرون أصبعاً
 والاصبع ست شعرات توضع بطن هذه اظهر تلك والشعيرة ست شعرات من ذنب بغل انتهت اه شورى
 (قوله خطوة) بضم الخاء اسم لما بين القدمين وبالفتح اسم لنقل الرجل من محل لا آخر ونقل عن امرأة الزمان
 لابن الجوزى مانصه والخطوة ثلاثة أقدام أى بقدم البعير اه (أقول) وفيه نظر لان البعير لا قدم له فان كان
 خفه سمي قدماً فلم أره لغيره والمتبادر من صريح كلامهم هناك ان المراد قدم الاذى حيث قدره بالاصابع ثم
 الشعيرات ثم الشعرات وفى حاشية المرحوم على الخطيب ان المراد خطوة البعير وان المراد بالاقدام أقدام
 الاذى ولم يخصه ان خطوة البعير ثلاثة أقدام بقدم الاذى ثم رأيت عن امرأة الزمان مانصه * (فائدة) *
 عرض الدنيا ثلاثمائة وستون درجة والدرجة خمسة وعشرون فرسخاً والفرسخ اثنا عشر ألف ذراع وهو
 أربعة آلاف خطوة بخطوة البعير وهو ثلاثة أقدام الى ان قال وهذا الذراع قدره المأمون بمحض من المهندسين
 وهو بين الطويل والقصير دون ذراع التجار والذراع الهاشمى اه وليس فيها تقدير الاقدم بكونه قدم البعير
 اه ع ش على مر وفى البرماوى قوله ثلاثة أقدام أى بقدم الاذى لانهم امن نحو الفرس حافران ومن نحو
 البقر ظلفان ومن نحو الجمل خفان ومن نحو الطير والاسد ظفران اه (قوله أيضاً ثلاثة أقدام) فالميل
 اثنا عشر ألف قدم والقدم نصف ذراع فالميل بالاذرع ستة آلاف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعاً
 معترضات والاصبع ست شعرات متدللات معترضات والشعيرة ست شعرات من شعر البرذون فسافة القصر
 بالاقدام خمسمائة ألف وستة وسبعون ألفاً وبالاذرع مائتا ألفاً وبثمانية وثمانون ألفاً وبالاصابع ستة آلاف
 ألف وتسعمائة ألف واثنا عشر ألفاً بالشعيرات احدى أربعمائة ألف ألفاً وثمانمائة ألف واثنا عشر ألفاً
 ألفاً بالشعيرات مائتا ألف ألف وثمانية وأربعمائة ألف ألف وثمانمائة ألف واثنا عشر ألفاً اه شرح
 مر وقوله فالميل بالاذرع ستة آلاف ذراع قال ج بعد ذكره مشمل ذلك كذا قاله هنا واعتراض بان الذى

يقصر ان ويفطران في
 أربعة برد علقه البخارى
 بصيغة الجزم وأسند البهقي
 بسند صحيح ومثله انما يفعل
 بتوقيف وخرج بزيادى
 ذهاباً الى باب معه فلا يحسب
 حتى لو قصد مكاناً على مرحلة
 بنية أن لا يقيم فيه بل يرجع
 فليس له القصر وان ناله
 مشقة مرحلتين متواليتين
 لانه لا يسمى سفر الطويل
 والالب في الرخص الاتباع
 والمسافة تحديد لان القصر
 على خلاف الاصل فيحتاط
 فيه بتحقيق تقديرها والميل
 أربعة آلاف خطوة
 والخطوة ثلاثة أقدام

صححه ابن عبد البر وهو ثلاثة آلاف وخمسمائة هو الموافق لما ذكره في تحديد ما بين مكة ومنى وهي ومن دلفسة
وهي وعرفة ومكة والتنعيم والمدينة وقبالة أميال اه ويرد بان الظاهر انهم في تلك المسافات قلدوا المحددين
لها من غير اختبارها لبعدها عن ديارهم على ان بعض المحددين اختلفوا في ذلك وغيره اختلافا كثيرا كما بينته
في حاشية ايضاح المصنف وحيث فلا يعارض ذلك ما حدده هنا واختبروه لاسيما وقول مثل ابن عباس وابن
عمر وغيرهما ان كلام من جدة والطائف وعسطلان على مرحلتين من مكة صريح فيما ذكره هنا ثم قد يعارض
ذكر الطائف قولهم في قرن انه على مرحلتين ايضا مع كونه اقرب الى مكة بنحو ثلاثة أميال أو اربع بقوة قد يعجاب
بان المراد بالطائف هو وما قرب اليه في شمل قرن اه ثم رأيت في الخلاصة تاريخ المدينة المشرفة للسيد
السمهودي مائة (تنبية) البر يد أربع فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ثلاثة آلاف وخمسمائة ذراع
كما صححه ابن عبد البر وهو الموافق لاختيار ما ذكره من المسافات وقال النووي رحمه الله تعالى انه ستة آلاف
ذراع وهو بعيد جدا وقيل ألف ذراع والذراع أربعة وعشرون أصبعًا كل أصبع ست شعيرات مضمومة بعضها
الى بعض وذلك ذراع الاثنى بذراع الحديد المستعمل بمصر كما حققه النقي القاسي وهو الموافق لما اخترناه من ذراع
محقق المتقيد من وليكن ذلك على ذكر منك اه (قوله المنسوبة لبني هاشم) أي بني العباس لتقديرهم لها وقت
خلافهم وليست منسوبة الى تقدير هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وكان قدراً أميال البادية وقوله المنسوبة
لبني أمية أي لتقديرهم لها وقت خلافهم قبل بني العباس اه حابي (قوله الاموية) بضم الهمزة أفصح
من فتحها قاله في شرح التوضيح في باب النسب اه شوبري وفي عرش على مر مائة قال السيوطي في الانساب
الاموي بالفتح نسبة الى أمية بن بحالة بن مازن بن ثعلبة والاموي بالضم نسبة الى بني أمية قال في جامع الاصول بعد
ذكر الفتح والضم والفتح قليل اه مراده ان المنسوبين الى أمية هم القليلون والكثير هم المنسوبون الى بني أمية
لان في هذه النسبة لغتين مطلقا ههنا بالضم لا غير اه وهذا تعلم ما في كلام الشوبري (قوله اذ كل خمسة منها الح)
بهذا تعلم انه لا فرق بينها وبين الهاشمية غاية الامر ان أميالها بالهاشمية ثمانية وأربعون وبالاموية أربعون
فيصح التقدير بالاموية أيضا ولكنه انما احتز عن الابل قوله ثمانية وأربعون اذ بعد ذكر هذا العدد يجب التقيد
بالهاشمية لانه بالاموية يزيد على المرحلتين تأمل (قوله وثانيها جواز) لا يقال هذا يغني عنه قوله السابق
لغرض صحيح لاننا نقول لا تلازم بين صحة الغرض والجواز فان سفر المرأة للتجارة بغير اذن زوجها سفر لغرض
صحيح لكنه غير جائز اه شوبري والمراد بالجائز ما ليس حراما فيشمل الواجب والمندوب والمكروه كالسفر
للتجارة في أكفان الموتى اه شيخنا (قوله لعاص به) أي وان انضم الى المعصية غيرها كان قصدا قطع
الطريق وزيازة أهله وقوله ولو في اثنتائه بان انشاء مباح ثم قصد العصيان به في اثنتائه اه حل وأما العاصي
فيه كل من زنى فيه أو شرب خمر اذ لا يقصر مطلقا اه شيخنا وعبرة الزيادة اما المعصية في السفر كسرب خمر في
سفر حج فلا تؤثر لباحة السفر فلا تنظر لما يطرأ فيه انتهت وعبرة شرح مر وخرج بالعاصي بسفره العاصي فيه
وهو من يقصد سفر مباحا فتعرض له فيه معصية فيتركها فله الترخص لان سبب ترخصه مباح قبلها وبعد
انتهت ومن المعصية بالسفر ما لو ذهب ليسعى على وظيفة غيره بشرط ان يكون من معه الوظيفة أهلا لها اه
برماوى (قوله ولو في اثنتائه) وهذا يقال له عاص في السفر بالسفر بان انشاء مباح ثم قلبه معصيته اه شيخنا
(قوله كآبق وناشرة) أي ولو كانا غير بالغين فاتتني عنهما الاثم اه شرح مر فاذا سافر الصبي بلا اذن من
وليه لم يقصر قبل بلوغه وبه صرح ابن قاسم وكذا الناشئة الصغيرة وينظر فيما بقي بعد البلوغ من المسافة فان
بلغ مرحلتين قصر او الا فلا لانهم وان لم يكونوا عصاة حال السفر لهم حكم العصاة قال حج في شرح العباب
ما حاصله ان الصبي يقصر قبل البلوغ ويعدده وان سافر بلا اذن من وليه لانه ليس بعاص وامتناع القصر في
حقه يتوقف على نقل في ان من فعل ما هو بصورة المعصية وليس بمعصية له حكم العاصي اه عرش عليه

وخرج بالهاشمية المنسوبة
لبني هاشم الاموية المنسوبة
لبني أمية فالمسافة بها
أربعون اذ كل خمسة منها
قد رسته هاشمية (و) ثانيا
(جواز) فلا قصر كغيره (من
بقية رخص السفر) لعاص
به (ولو في اثنتائه) كآبق
وناشرة

وفي سم مانصه * (فرع) * سافر غير الباغ بغير اذن وليس به حيث يعتبر اذنه يتجه انه في حكم العاصي
بسفره لانه ممنوع من هذا السفر شرعا وان لم يأت لم يعدم التكليف فهو سفر لا يوصف بالجواز شرعا وان لم يوصف
أيضا بالحرمه والمسئله مذكورة اظهرها في الاسنوي فراجعها ثم رأيت حاصل ذلك في شرح الروض عن الاسنوي
رحمه الله تعالى فانه في شرح الروض بعد ان قرر ما حاصله ان الصبي لو قصد مسافة القصير قصر قال عن الاسنوي
ما ذكره في الصبي يتجه ان يعنه واهيه فان سافر بغير اذنه فلا أثر لما قطعه قبل بلوغه وان سافر معه فيتحججه ان يعنى
فيه ما مر في غيره اه اه (قوله أيضا كآبق وناشرة) أى وقاطع طريق ومسافر بلا اذن أصل يجب
استثناؤه فيه ومسافر عليه دين حال وان قل وهو قادر على وقائه من غير اذن غريمه أو ظن رضاه اه شرح
مر وقوله من غير اذن غريمه ظاهره وان بعد عن محل رب الدين وتعدر عليه العود أو التوكيل في الوفاء وهو
ظاهر وان لم يعزم على توفيقه اذا قدر بالتوكيل أو نحوه وندم على خروجه بلا اذن قياسا على ما لو عجز عن رد المظالم
أو عزم على ردها اذا قدر حيث تقبل توبته كما اقتضاه كلام الشارح في أول الجنازة اه ع ش عليه (قوله
لان السفر سبب الرخصة الخ) عبارة شرح مر اذ مشروعية الترخيص في السفر للاعادة والعاصي لا يعان لان
الرخص لا تنطاط بالمعاصي انتهت (قوله فلا تنطاط) أى لا تنطاط وكتب أيضا معنى قولهم الرخص لا تنطاط
بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا
فلا اه شرح مر اه شورى (قوله نعم له بل عليه التيمم الخ) أى لفقد الحسى وهذا يفيد ان التيمم من
رخص السفر وانه جائز بل واجب مع المعصية لسبب وهو السفر وفيه نظر لان التيمم ليس من رخص السفر
وليس سببه السفر والا لاختص بالسفر وانما سببه فقد الملاء فلا حاجة للاستدراك الا أن يقال لما كان
السفر مظنة لفقد الماء غالبا كان كونه سببه فوجب الاعادة لذلك أو يقال سقوط الاعادة عن التيمم رخصة
وهي لا تسقط عن العاصي ولو مقيما أو أما اذا كان التيمم لمرض فلا وجبه لاعادة ماصلا بالتيمم لان سببه المرض
لا لفقد وليس السفر سببا للتخص فليجوز اه خ ل وعبارة ع ش قوله بل عليه التيمم أى حيث كان
التيمم لفقد حسى أمالو كان لفقد مرقى فلا يجوز له التيمم الا بعد توبه صحيحة انتهت (قوله فان تاب الخ) هذا
راجع لما قبل الغاية وهو ما اذا كان العصيان ابتداء أو ما ما بعده وهو ما اذا كان العصيان في الاتشاء فيترخص
فيه اذا تاب ولو كان الباقي دون مرحلتين اه من الزيادة وعبارة أصله مع شرح مر فلو أنشأ سفرًا مباحا
ثم جعله معصية فلا ترخص له في الاصح من حين جعله معصية كما لو أنشأ هذه النية والثاني يترخص
اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتداءه فان تاب ترخص جزما كما قاله الرافعي في باب اللقطة أى وان كان الباقي
أقل من مرحلتين نظر الاول وآخوه وما ذكره الشيخ في شرح مناسجه مما لوهم خلافة مؤول انتهت وقد
علمت تأويله يجعل قوله فان تاب الخ خلاصا لما قبل الغاية (قوله أيضا فان تاب الخ) أى توبه صحيحة وخرج بقولنا
صحيحة ما لو عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب فانه لا يترخص من حين توبته بل حتى تغتفر الجمعة من وقت فواتها
يكون ابتداء سفره كما في المجموع اه شرح مر وقوله حتى تغتفر الجمعة أى بسلام الامام منها باعتبار
غلبة ظنه وقضيته انه قبل ذلك لا يترخص وان بعد عن محل الجمعة وتعدر عليه ادراكها اه ع ش عليه عبارة
حل قوله فان تاب الخ أى وقد خرج عن تلبسه بالمعصية وأما لو عصى بسفره يوم الجمعة ثم تاب قبل فوات الجمعة
فلا عبرة بتوبته بل لا بد أن تغتفر الجمعة أى باليأس منها وان لم يخرج وقتها والمراد اليأس العادى ومن
وقت فواتها يكون ابتداء سفره انتهت (قوله محل توبته) أى بعد مجاوزة ما تعدر بمجاوزته أولا اه شورى
(قوله كآ كل الميتة للمضطر) فيه ان كل الميتة للمضطر ليس من رخص السفر لجوازه للمضطر تأمل (قوله
والا فلا) نعم لو كان المسافر كافرا ثم أسلم في أثناء سفره ترخص وان بقي دون مرحلتين اه بزموى (قوله
والحق بسفر المعصية الخ) فان قلت هذا سفر معصية فوجه الالتحاق اه سم على المنهج الا أن يقال المراد

لان السفر سبب الرخصة
فلا ينطاط بالمعصية نعم له
بل عليه التيمم مع
وجوب اعادة ماصلا به على
الاصح كما في المجموع (فان
تاب فاوله محل توبته) فان
كان طويلا ولم يشترط
لارخصة طوله كاكل الميتة
للمضطر فيه ترخص والا

سفر المعصية ان يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح
 كالجارة لكنه اتعب نفسه بالر كض في سيره لذلك الغرض فكان فعله هذا كفعل العاصي في السفر لكنه
 لما كان عاصيا بنفس الركض الذي يحصل به قطع المسافة ألحق بالعاصي بالسفر اه ع ش على مر
 (قوله ان يتعب نفسه ودابته الخ) والحق به أيضا ان يسافر لمجرد رؤية البلاد والنظر اليها من غير قصد صحيح
 كجائته لاه وأقراه اه شرح مر (قوله معلوم) أي بالمسافة فلا ينافي كونه غير معين اه ع ش أي فني
 قصد قطع مرحلتين وان لم يدرك أن يتوجه يقال انه قصد المحل المعلوم حينئذ لا وجه للاستدراك الذي ذكره
 لانه حينئذ فاصد المحل المعلوم وكذا قوله وان الهائم الخ لانه حينئذ من المنطوق اه شيخنا وفي الرشدي
 على الرمي ما نصه قوله معلوم أي من حيث المسافة كما يؤخذ مما يأتي ويؤخذ منه ان لو صمم الهائم على سير
 مرحلتين فأكثر من أول سفره لكن لم يعينها في جهة كان قال ان سافرت لجهة الشرق فلا بد من قطع مرحلتين
 أو لجهة الغرب فلا بد من ذلك فانه يقصر وهو واضح بقية الا تني فليراجع اه (قوله أيضا معلوم) أي
 بالمسافة بأن يعلم انه لا يصلة الا في مرحلتين فأكثر وان لم يعينه كاحية الصعيد أو الشام من غير تعيين بلدة فعلى
 هذا التقرير لا وجه للاستدراك الا تني بقوله نعم ان قصد سفر مرحلتين أولا كان علم الخ لانه عين هذا
 التقرير لانه داخل في قوله معلوم بالمسافة اه تقرير عشاوي وعبارة الشوري قوله معلوم أي من حيث قدر
 مسافته لا من حيث ذاته والاساوي المعين فلا فائدة في العدول وحينئذ فيجوز ان يراد بالمعين المعين من حيث
 قدر المسافة فلا فرق فتأمل اه سم على ج انتهت فلو قصد كافر مرحلتين ثم أسلم في اثنتي عشرة فانه يقصر
 فيما بقي لقصد أول ما يجوز له فيه القصر لو كان متأهلا اه حل (قوله أولا) يجوز تعلقه بكل من قصد
 ومعلوم وفي كلام الشارح ما يشهد لكل اه شيخنا في هذا القول قوله في الاستدراك نعم ان قصد سفر
 مرحلتين أولا ويشهد للثاني قوله في التعليل لا تنفاه علم بطول أوله (قوله أيضا أولا) أي في ابتداء سفره
 فان لم يقصده في ابتداء سفره بل قصده في أثناء سفره قصر من حينئذ ولا يقصر قبل ذلك اه شيخنا ح ف
 وعبارة شرح مر واحترز بقوله أولا عن الدوام فلا يشترط فيه حتى لو نوى مسافة قصر ثم بعده فارقته المحل
 الذي يضربه مسافر انوى انه يرجع ان وجد غرضه أو يقيم في طريقه ولو بعمل قريب أربعة أيام فانه يترخص
 الى وجود غرضه أو دخوله ذلك المحل لانعدام سبب الرخصة في حقه فيكون حكمه مستمر الى وجود ما غير النية
 اليه بخلاف ما لو عرض له ذلك قبل مفارقتها ما ذكرناه لا يقال قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح الى
 معصية منعه فيما لو نوى إقامة عمل قريب لانا نقول النقل لمعصية ينافي الرخص بالسكينة بخلاف هذا ولو سافر سفرا
 قصيرا ثم نوى زيادة المسافة فيه الى صبر ورته طويلا فلا ترخص له ما لم يكن من محل نية الى مقصده مسافة قصر
 وينافق محله لا تقطاع سفره بالنية وبصير بالمفارقة من شيء سفر جديد ولو نوى قبل خروجه الى سفر قصر إقامة
 أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له لا تقطاع كل سفره عن الاخرى انتهت مع بعض تصرف الرشدي عليه
 (قوله أولى من تعبيره معين) أي لانه يدخل فيه من علم انه لا يجد مطلوبه دون مرحلتين فانه يقصر كما يأتي
 مع انه لم يقصد مكانا معينا اه شيخنا (قوله فلا قصر لهائم) اسم فاعل من هائم على وجهه من باب باع وهيمانا
 أيضا فتحتين ذهب من العشي أو غيرة اه مختار اه ع ش على مر (قوله وان طال تردده) أي وان زاد
 على مرحلتين فلا يقصر فيه ما زاد عليه وما يفرق بينهما وبين ما يأتي في الرقيق ونحو الزوجة انه اذا قطع
 مرحلتين ترخص فيما زاد والفرق في شرح الروض اه حل وعبارة شرح الروض في مجت الرقيق والزوجة
 والجندي نصها فان ساروا معه يومين قصر وا وان لم يقصر المتبوع لتبين طول سفرهم ولا ينافي ذلك ما مر من
 ان طالب الغريم أو نحوه اذا لم يعرف مكانه لا يقصر وان طال سفره لان المسافة هنا معلومة في الجملة اذا المتبوع
 يعلم بخلافها اه (قوله وهو من لا يدري أين يتوجه) أي سواء سلك طريقا أو لا ويسمى أيضا راكب

فلا ألحق بسفر المعصية ان
 يتعب نفسه أو دابته بالر كض
 بلا غرض ذكره في الروضة
 كأصلها (و) ثالثها (قصد
 محل معلوم) وان لم يعينه
 (أولا) ليعلم انه طويل
 فيقصر فيه وتعبري بمعلوم
 أولى من تعبيره معين (فلا
 قصر لهائم) وان طال تردده
 وهو من لا يدري أين يتوجه

التعاسيف ولهذا قال أبو الفتوح العجلي هما عبارة عن شيء واحد وخالفه الميرى فقال الهائم هو الخارج على وجهه لا يدري أين يتوجه وان سلك طريقا مسلو كورا كب التعاسيف لا يسلك طريقا وهما مشتركان في انهما لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا فيما ذكرناه اه ويدل له جمع الغزالي بينهما اه شرح مر وقوله وهما مشتركان في انهما لا يقصدان موضعا معلوما أي وعلى هذا فينبغي انهما عموم وخصوص مطلق بحيث ان في من لم يسلك طريقا ولم يقصد معلوما وينفرد الهائم في من لم يقصد معلوما ويسلك طريقا ويمكن ان يجعل بينهما عموم وخصوص من وجه وهو مقتضى اللغة فيفسر راكب التعاسيف بمن يسلك طريقا وان قصد معلوما والهائم بمن لم يدرك أين يتوجه سلك طريقا ولا فيجته ان في من لم يسلك طريقا ولم يقصد معلوما وينفرد الهائم في من يسلك طريقا ولم يقصد معلوما وراكب التعاسيف في من لم يسلك طريقا وقصد معلوما اه ع ش عليه (قوله وان طال سفره) وزاد على مرحلتين كالهائم فلا يقصر فيما زاد عليه (قوله نعم ان قصد الخ) انظر معنى هذا الاستدراك فان الظاهر دخوله في المعلوم وأشير اليه في تعبيره المتقدم وحيث قد فلا معنى له مع دخوله أولا الا أن يكون المراد بالمعلوم من حيث المسافة المعلومة الكمية اه شوي وعبارة حل قوله نعم ان قصد سفر مرحلتين أولا هذا اذا حصل في المتن واعلم ذكره لاجل ما قاله الزركشي تأمل وقوله اذ ليس له مقصد معلوم أي فيما زاد على المرحلتين ورد بان الشرط في القصر قطع مرحلتين فثبت وجد ذلك جاز له القصر مادام لم ينقطع سفره ولو وجد مطلوبه حيث استمر على السفر بعد الوجود وقوله كقصد سفرهما أي فيقصر فيما قصده لا فيما زاد عليه عند الزركشي وعند والده شيخنا استمرار الترخيص فيما زاد على ذلك اه (قوله قصر كفي الروضة وأصلها) أي في المرحلتين وما زاد عليها وهذا والمعمد كفي شرح مر فكلام الزركشي ضعيف وان تتبعه ج (قوله وظاهر ان قصد سفر أكثر من مرحلتين الخ) مرتب بكلام الزركشي فقوله كقصد سفرهما أي في انه يقصر فيما قصده لا فيما زاد عليه (قوله كالمسافر المذكور) أي الذي علم انه لا يجد مطلوبه الا في مرحلتين فكذلك الهائم اذا علم انه يقصر مرحلتين أي مع كونه له غرض صحيح كما قاله زى أي لان شرط القصر وجود الغرض الصحيح قال بعضهم وفي كون هذا ما انظر لانه متى كان له غرض صحيح في السفر لا يقال له هائم اه قل على الخطيب بايضاح وترده شيخنا وعبارة الرشيدى قوله وان الهائم الخ حتى لو قصد مرحلتين ترخص أي لغرض صحيح حتى لا ينافي ما تقر رقيه قاله زى ومن صور الغرض أن يكون فارا من نحو ظالم كما أفاده الشيخ انتهت (قوله في ذلك) أي في انه ان قصد قطع مرحلتين ترخص والا فلا (قوله ولا رقيق وزوجة وجندى الخ) ولو جاوز مرحلتين من لم يكن له القصر قبلها ما قضى ما فاته قبلها ما مقصود رافى السفر لانه فائتة سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم أول الباب بانه على ذلك الوالد رحمه الله تعالى اه شرح مر (قوله ولا رقيق الخ) والمبعض اذ لم يكن بينه وبين سيده مهاباة كالعبد وان كان في نوبة سيده كالعبد وعليه فلو سافر في نوبة ثم دخلت نوبة السيد في أثناء الطريق فينبغي ان يقال ان أمكنه الرجوع وجب عليه وان لم يمكنه أقام في محله ان أمكن وان لم يمكنه واحد منهما سافر وترخص لعدم عصيانه بالسفر قياسا على ما لو سافرت المرأة باذن زوجها ثم لزمها العدة في الطريق فانها يلزمها العود الى المحل الذي سافرت منه أو الإقامة بمحلها ان لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد منهما أتمت السفر وانقضت عدها فيه اه ع ش على مر (قوله وجندى) (فائدة) قال الجوهري الجندى اللغة هم الانصار والاعوان قال ود دمشق وحصر وقسرين والاردن وفلسطين كل منها يسمى جندا الإقامة الانصار والاعوان به في ذلك الوقت دون غيرهما من بلاد الشام اه قال الاسنوى رحمه الله وقضية كلامه اسم جمع قال الجندى كما اقتضاه كلامه ومرحبه الزمخشري في أساس البلاغة منسوب الى احدى هذه البلاد ثم أطلق على كل مقاتل اه هذا والتعويل في الفرق على الاثبات في الديوان وعدمه يقتضى انه لا فرق بين الجندى الواحد والجيش من غير اعتبار اثبات في الديوان وعدمه حيث اعتبرية الجندى وجوز له

(ولا مسافر لغرض) كرد
أبق (لم يقصد المحل) المذكور
وان طال سفره لا تتفاء علمه
بطوله أوله نعم ان قصد سفر
مرحلتين أولا كأن علم انه
لا يجد مطلوبه قبلها قصر كما
في الروضة وأصلها قال
الزركشي في مرحلتين
لا فيما زاد عليها اذ ليس له
مقصد معلوم انتهى وظاهر
ان قصد سفر أكثر من
مرحلتين كقصد سفرهما
وان الهائم كالمسافر المذكور
في ذلك (ولا رقيق وزوجة
وجندى قبل) سير (مرحلتين

القصر دونه لانه لا يعظم الفساد بخالفة الجندی بخلاف الجيش اذ يختل بخالفة النظام واعتمد مر جواب
الحل وقال ان التعبير في الموضوعين بالجندی والجيش مثال والضابط عليه من يختل النظام بمفارقة ولا يختل اه
سم (قوله فان عرفوا ذلك قصروا) ومن جملة معرفتهم مالورا وامتبوعهم العالم بشروط القصر بقصر بمجرد
مفارقتها لمحله بخلاف اعداده عدة كثيرة لا تكون الا لسفر طو بل عادة فيما يظهر خلافا للادري لان هذا
لاوجب تبين سفر طو بل لاحتماله مع ذلك لنية الاقامة بمفارقة قريبة زمنا طويلا اه شرح مر وفي
قال على الجلال قوله عرفوا أي باخبار متبوعهم وان امتنع عليه القصر لعدم غرض صحيح أو عصيان كافي
شرح شيخنا مر كبح اعدم سريان معصيته عليهم أو برويته بقصر أو يجمع أو نحو ذلك لا باعدا مزايا كثيرا
مثلا الا ان غلب على ظنهم انه لطول السفر مثلا (قوله فيقصر و) أي ولو لما فاتهم قبل من سير المرحلتين لانها فائتة
سفر قصر كما تقدم عن اقتداء والشيخنا اه حل (قوله وهذا كالأمر الكفار رجلا الخ) ولو علم الاسير طول سفره
ونوى الهرب ان تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين وله القصر بعدهما وان امتنع على المتبوع وهو الأمر القصر
لكونه عاصيا بالسفر أو كافر فيما يظهر من كلامهم ولا أثر لنية كقطعه مسافة القصر وان خالف في ذلك
الادري ومثل ذلك يأتي في الزوجة والعبد اذا نوت انهما ترجع متى تخلصت أو انه متى عتق رجوع فلا ترخص لهما
قبل مرحلتين والحق بالزوجة والعبد الجندی وبالفراق النشور وبالعق الا باق بان نوى انه متى أمكنه الا باق
أبق اه شرح مر (قوله قصر بعد ذلك) أي ولو كان نية الهرب متى تمكن منه بخلاف ما لو علم انهم
يقطعونهم ما نوى الهرب متى تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين لانه غير جازم بقطعهما وقد بعض من لقيناهما بما
اذا وقعت نية الهرب ابتداء السفر وأما لو علم ان سفرهم يبلغ ما ثم بعد شروعه معهم نوى ما ذكر لم يؤثر كالأمر
قصد بعد الشروع في السفر الطويل الاقامة بمحل قريب اقامة تقطع السفر فانه يترخص الى ان ينتهي اليه
وعبارة شيخنا لو نوى مسافة قصر ثم بعد مفارقة المحل الذي يصير به مسافر انوى انه يرجع ان وجد غريمه أو يقيم
في طريقه ولو بمحل قريب أربعة أيام فانه يترخص الى وجود غرضه أو دخول ذلك المحل لان عقاد سبب الرخصة
في حقه بخلاف ما لو عرض ذلك قبل مفارقة ما ذكرناه أي لعدم انعقاد الرخصة في حقه ومنه يعلم ان من يخرج
الى الحج مع أميره أو بعدم وعلم انه يقيم في البركة مدة تقطع السفر ليس له الترخيص قبل وصوله البركة اه حل
(قوله فلو نو وهما) أي الرقيق والزوجة والجندی دون متبوعهم أو جهلوا حاله ولو نوى المتبوع الاقامة قصر
التابع وان علم نية المتبوع الاقامة لان السفر اذا انعقد لم يقطع الا بالاقامة أو يبتها ولم يوجد واحد منهما وقد
يقال نية المتبوع نية للتابع فينبغي تقييد المسئلة بحالة الجهل أي اذا جهلوا نية المتبوع اه حل (قوله بخلاف
مخالفة غير المثلث) ولا يخفى ان محمل كون غير المثلث لا يختل به النظام اذا لم يكن جيشا أو معظم الجيش
أو فرسانه المعسرفين بالشجاعة وأما مفارقة من ذكر وقد فرض انه لم يثبت في الدوان فينبغي أن يكون
كالعدم ومن ثم قال شيخنا ومعلوم ان الواحد والجيش مثال والافلا دار على ما يختل به نظامه اه وينبغي
ان هذا التفصيل في غير المثلث أما هو فمفارقة محمل بالنظام ولو واحدا ولو غير شجاع اه حل (قوله
وعدم اقتدائه) أي ولو في الاثناء كما يؤخذ من قوله ولو استخاف قاصر متما الخ اي ولو كان الاقتداء
صورا كما يؤخذ من قوله أو بمن ظنه مسافرا قبل ان يقيم فقط اه شيخنا (قوله بمن جهل سفره) بان
شكل فيه أو لم يعلم من حاله شيئا وقوله أو بغيره أي في ظنه ولو احتملا ولو مسافرا حال القدوة بخلاف ما لو لم
الامام الا تمام بعد اخراج المأموم نفسه من القدوة فلا يجب عليه الا تمام ولو علم ان تمامه ونوى القصر
خلفه انعقدت صلاته تامة ولا يضر نية القصر هنا اذا كان المأموم مسافرا بخلاف المقيم بنوى القصر فان صلاته
لا تنعقد لانه ليس من أهل القصر قاله الشيخان اه عميرة ويأتي عن شرح المهذب وأنه مما اتفق عليه
الاصحاب وقال الادري انه مشكل هذا والمعتمد انه متى علم تمام الامام ونوى القصر لم تصح صلته لتلاعبه

ان لم يعرفوا ان متبوعهم
يقطعهما) لما عرفوا
ذلك قصروا أما بعد سير
مرحلتين فيقصر ووهذا
كأمر الكفار رجلا
فساروا به ولم يعرف انهم
يقطعونهم ساءلهم يقصر وان
سار معهم مرحلتين قصر
بعد ذلك والتقييد بقول
مرحلتين من زيادتي
وتعبري بما بعده أولى مما
عبر به (فلو نو وهما) أي
المرحلتين أي سيرهما (قصر
الجندی) بقيد زدته بقول
(ان لم يثبت) في الدوان لانه
حيث ليس تحت قهر متبوعه
بخلافهما فثبتهما كالعدم
فان أثبت في الدوان لم يقصر
وفارق غير المثلث بأنه تحت
قهر الأمير فبمخالفة يختل
النظام بخلاف مخالفة غير
المثلث (و) رابعها (عدم
اقتدائه بمن جهل سفره أو

بخلاف ما إذا جهل حاله وتبين أنه مقيم لا تنضرب المسافر القصر لان المسافر له القصر في الجملة بخلاف المقيم وكتب
أيضا فنوى القصر خلفه مع علمه بأنه متم لم تصح صلاته لتلاعبه كذا قيل والمعتمد انعقادها لان المسافر القصر
في الجملة فان جهل حاله وكان مسافرا صحته صلاته ولزمه الاتمام لانه من أهل القصر في الجملة وان كان مقيما
لم تصح صلاته لانه ليس من أهل القصر وعبارة شرح المذهب متى علم أوطن ان امامه مقيم لزمه الاتمام فلو اقتدى
به ونوى القصر انعقدت صلاته ولغت نية القصر باتفاق الاصحاب اه قال الاذرعى وهو مشكل جدا لانه
متلاعب بالقياس عدم انعقادها اه حل وقوله والمعتمد انه متى علم اتمام الامام الخ هو المعتمد والحاصل
انه متى كان المأموم عالما بان امامه مقيم أو مسافر متم ونوى القصر خلفه لم تنعقد صلاته سواء كان المأموم
مسافرا أو مقيما لتلاعبه في هذه الصور الاربع بخلاف ما اذا كانا مسافرين والا امام متم وقد جهل المقتدى
حال الامام فنوى القصر صحته قدوته ولغت نية القصر وأتم لعدم تلاعبه مع كونهم من أهل القصر فتأمل اه
شيخنا ح ف (قوله ولو في صبح) غاية للتعميم في قوله أو يتم تبين به ان المراد بانهم من يصلي صلاة تامة في
نفسها ولو كانت كالقصور عدا وعبارة ابن حجر ولو اقتدى بتم لحظة ولو دون تكبيرة الاحرام كما مر قبيل
الاذان مع الفرق كان أدركه في آخر صلاته ولو من صبح أو جمعة أو مغرب أو نحو عيدا أو راتبة وزعم ان هذه
الصلوات لا تسمى تامة وانما ترد على المصنف غير صحيح لزمه الاتمام انتهت ومثله شرح مر وقوله مع الفرق
أي بين ادراكه وقت الضرورة حيث لا يحصل الابدال قدر التكبيرة وبين لزوم الاتمام للمقتدى بتم حيث
يلزمه ولو دون قدر التكبيرة (قوله ولو لحظة) قدمه على قوله به لما قيل ان تأخيرهم بهم انه لو لم يزم الامام
الاتمام بعد فراق المأموم لزمه الاتمام وليس كذلك اه قال ح والايهام لا يختص بذلك بل يأتي وان
قدمه على انه بعيد اذ متم اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفيد ان الاتمام حال الاقتداء فلا يرد ذلك رأسا
اه قال الشيخ فيه نظر دقيق اه شوري وعبارة ح ولزم الامام الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه
من القدوة لم يجب عليه الاتمام لانه ليس بامام له في تلك الحالة اذ متم اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيفيد
ان الاتمام حال الاقتداء فلا يرد ذلك على المصنف انتهت ومثله شرح مر (قوله فبان مقيما فقط) لو قال فبان
منه المكان أعم ليشمل المسافر المتم اه شيخنا ح ف (قوله أو مقيما ثم محدثا) أي أو في معنى المحدث من
كونه ذات نجاسة خفية اه شرح مر (قوله وان بان في الاولى) هي قوله بمن جهل سفره والثانية هي قوله أو يتم
والثالثة هي قوله أو بمن ظنه مسافرا اه (قوله كبرواه الامام أحد) أي روى لزوم الاتمام بالاقتداء بتم
حتى قيل له ما بال المسافر يصلي ركعتين اذا انفرد واربع اذا اتم بتم فقال تلك السنة اه حل (قوله فلا يلزمه
الاتمام) ويفرق بين هذا وبين قوله أو مقيما ثم محدثا حيث يلزمه الاتمام هناك مع انه لا قدوة في الحقيقة
بتقدم موجب الاتمام على الحدث هناك اه شيخنا ح ف (قوله اذا لا قدوة الخ) استشكل بان الصلاة
خلف مجهول الحدث جماعة وتصح الجمعة خلفه اذا زاد على الاربعين فاذا كانت الصلاة خلفه جماعة وتنعقد
الجمعة خلفه كيف تنفي القدوة ويرد بانها انما هي الصلاة خلفه جماعة نظر الظاهر مع عدم التقصير منه وان
كان لا قدوة في الحقيقة فهنا لم يلزم ذمته الاتمام لعدم وجود القدوة في الحقيقة فالخط مختلف اه ح لوعبارة
الشوري قوله اذا لا قدوة الخ انظر كيف تنفي القدوة مع ان الصلاة خلفه جماعة اه سم أقول هذا عجيب لان
المنفي القدوة الحقيقية اذا لصلاة للامام والثواب اتما حصل نظر القدوة الصورية مع عدم تقصيره وعذره في حالة
امامه فليتأمل انتهت وفي شرح مر وانما صححت الجمعة مع تبين حدث امامها الزائد على الاربعين لا كفاء
فيها بصورة الجماعة ولم يكتف بذلك في ادراك المسبوق الركعة خلف المحدث لان تحمله عنه رخصة
والحدث لا يصلح له فاندفع تامل السنوي هنا اه شرح مر (قوله وفي الظاهر ظنه مسافرا) احتاج الى هذا
لاخراج الصورة السابقة في الغاية أعني قوله أو بان حدث امامه فانه يتم مع انه لا قدوة في الحقيقة لكونه لم

بتم) ولو في صبح أو بان
حدث امامه (فلو اقتدى)
ولو لحظة (به) أي بأحدهما
(أو بمن ظنه مسافرا فبان
مقيما فقط أو) مقيما (ثم
محدثا) وهذا من زيادتي
(أتم) لزوما وان بان في الاولى
مسافرا قاصر التقصير فيها
وفي الثالثة بقسمها الظهور
شعار المسافر والمقيم والاصل
الاتمام ولان ذلك هو السنة
في الثانية كبرواه الامام أحد
يسند صحيح عن ابن عباس
أما لو بان محدثا ثم مقيما أو
بانام عا فلا يلزمه الاتمام اذ
لا قدوة في الحقيقة وفي الظاهر
ظنه مسافرا

يظنه مسافرا فالفرق بين ما هنا وبين ما سبق هو الجزء الثاني من العلة وأما الجزء الأول فمستترك اه شيخنا
 (قوله ولو استخلف قاصرا الخ) والحاصل ان الامام اما أن يستخلف قاصرا أو متما أو لا يستخلف فهذه ثلاثة
 أحوال للامام وان القوم اما أن يستخلفوا متما أو قاصرا أو لا يستخلفوا أحدا أو يستخلف بعضهم متما وبعضهم
 قاصرا أو يستخلف بعضهم متما أو قاصرا ولا يستخلف البعض الا آخر أحد هذه تسعة أحوال وحكمها ظاهر
 وان اقتصر المصنف على حال واحد اه شوبري (قوله هذا أعم وأولى من قوله الخ) وجه العموم ظاهر
 وجه الاوليه ان قول الاصل الامام المسافر يصدق بالقاصر والمتم مع ان المدار على كونه قاصرا اه شيخنا
 (قوله ولو رعى الامام) أي وان قل الرعا ف لان دم المنافذ غير معفو عنه عند شيخنا م مطلقا وخالفه ج
 في القليل لان اختلاطه بالاجني ضروري هنا اه قل على الجلال ورعى مثل العين كما حكاه ابن مالك في
 مثلته الا ان الضم ضعيف كما قاله الجوهري والكسر أضعفها ولهذا لم يذكره ابن شهاب اه شوبري وفي
 المختار الرعاي ذم يخرج من الانف وقد رعى عرف كصر ينصر ويرعى أيضا كقطع ورعى بضم العين
 لغة فيه ضعيفة اه ومما حجب للرعا ان يكتب بدمه اسم صاحبه على جهة فانه يبرأ اه برماوى (قوله
 متما) احتراز بقوله متما عما لو استخلف قاصرا أو استخلفوه أولم يستخلفوا أحدا فانهم يقصرون ولو استخلف
 المتمون متما والقاصرون قاصرا فكل حكمه اه شرح م م (قوله وان لم ينووا الاقتداء به) أي حيث
 لا تجب النية بان كان الخليفة من المقتدين وكان موافقا للنظم صلاة الامام واستخلف عن قرب بان لم يعض قدر
 ركن اه شيخنا ح ف فلو كان من غير المأمومين أو تقدم في الثانية أو الرابعة أو الثالثة المغرب وجبت النية
 بكسب يأتي في باب الجمعة فان لم ينووا الاقتداء به فلا يلزمهم الاتمام اه شوبري (قوله بدليل لحوقهم سهوة)
 أي وتحمله سهوهم اه حل فلو نوا المفارقة قبل استخلافه قصر وافلو وقعت نية المفارقة مع نية الاستخلاف
 قال الأذرى فيه نظر اه وقد يتجه القصر لانه لم يوجد اقتداء ولا نية اه سم وهو قضية شرح م وعبارته
 نعم لو نوا فراقه عند احساسه بول رعا فة أو وحدته قبل تمام استخلافه قصر وا كالم لم يستخلفه هو ولا المأمومون
 أو استخلف قاصرا انتهت (قوله كلاما ان عادوا قتيدي به الخ) هذا وان كان معلوما نية عليه رداعلى من
 قال بوجوب الاتمام عليه بمجرد الاستخلاف اه حل وفي ع ش على م م مانصه قوله وكذا الامام الخ
 حكم هذه المسئلة علم من قوله السابق ولو اقتدى بتم الخ لانه شامل لهذه ولعله انما أعاد ذلك هنا فعلا توهم
 انه لما كان في الاصل متبوعا لا يصير تابعا لخليفته فلا يسرى عليه حكمه اه (قوله أفسدت صلاة
 أحدهما) ضمير التثنية عبارة عن الخليفة والمقتدين وقوله وماذا كراى وهو فساد صلاة الخليفة أو المقتدين
 لا يدفعه أي لا يدفع التزام الاتمام من المقتدين فالقتيدي يلزمه الاتمام وان فسدت صلاة الخليفة ويلزمه
 الاتمام أيضا اذا فسدت صلته هو فيلزمه اتمامها في الاعادة أي يلزمه ان يعيدها تاما لانه تارتبت في ذمته
 كذلك هذا والاولى أن يكون الضمير راجعا للقتيدي من حيث هو وللإمام من حيث هو ويكون قوله
 وسواء فيما ذكر الخ راجعا لجميع مسائل البحث من قوله فلو اقتدى به الخ وعبارة أصله ولولزم الاتمام
 مقتديا ففسدت صلته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثا أتم انتهت وفي شرح م م مانصه ولو أحرم منفردا ولم
 ينو القصر ثم فسدت صلته لزمه كافي الجموع الاتمام ولو فقد الظهور من فسر ع نية الاتمام فيها ثم قدر على
 الطهارة قال المتولي وغيره قصر لان ما فعله ليس بحقيقة صلاة قال الأذرى ولعل ما له بناء على انها ليست
 بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب بخلافه اه والاوجه الاول لانها وان كانت صلاة شرعية لم يسقطها طلب
 فعلها وانما سقط بها حرمة الوقت فقط وكذا يقال فيمن صلى بتييم من تلزمه الاعادة بنية الاتمام ثم أعادها
 انتهى (قوله فلوطنه مسافرا الخ) تفريع على منطوق الشرط وما قبله تفريع على مفهومه ففرع على
 المفهوم ثلاث صور وعلى المنطوق واحدة اه شيخنا (قوله المفهوم بالاولى) انظر هذا صفة لما ذاهل هو مرفوع

(ولو استخلف قاصرا) نخب
 أو غيره هذا أعم وأولى من
 قوله ولو رعى الامام المسافر
 واستخلف (متما) من
 المقتدين أو غيرهم (أتم
 المقتدون) به وان لم ينووا
 الاقتداء به لانهم مقتدون به
 حكما بدليل لحوقهم سهوة
 (كلاما ان) عادوا (اقتدى
 به) فانه يلزمه الاتمام
 لاقتدائه بتم وسواء فيهما
 ذكر من لزوم الاتمام
 للمقتدي أفسدت صلاة
 أحدهما أم لا لانه التزم
 الاتمام بالاقتداء وماذا كر
 لا يدفعه (ولوطنه) أو علمه
 المفهوم بالاولى (مسافرا)

أو من صوب اه شورى ويمكن توجيه الرفع بكونه خبرا مبتدأ محذوف تقديره الذى هو المفعول أو مفعول
 محذوف أعني المفهوم اه شيخنا (قوله وشك في نيته القصر) احتراز به عما لو علم مسافرا ولم يشك كأن كان
 الامام حنفي في دون ثلاث مراحل فإنه يتم لامتناع القصر عنده في هذه المسافة ويتجه كما قاله الاسنوى ان يلحق به
 ما اذا أخبر الامام قبل احرامه بان عزمه الاتمام اه شرح م ر (قوله لان الظاهر من حال المسافر)
 تعليل لما قبل الغاية وهو ما اذا لم يعلق على نية الامام بل حزم بالقصر وقوله ولا يضر التعليق الخ تعليل للغاية
 وقوله وان حزم تعميم في قوله لان الحكم معلق بصلاة امامه اه شيخنا (قوله ولا يضر التعليق) أى لان محل
 اختلال النية بالتعليق اذ لم يكن نصرا يحتمل في الحال والا فلا يضر وقوله وان حزم أى المأموم أى بالقصر
 اه حل (قوله ونيته) أى القصر أى أو ما في معناه كصلاة السفر أو الظهر مثلاً ركعتين ولولم ينو ركعاً اه
 شرح م ر (قوله في تحريم) بخلاف نية الاقتداء لانه لا مانع من طر والجماعة على الانفراد كعكسه لانه
 لأصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طروعه على الاتمام لانه الأصل كما تقرر اه شرح م ر أى
 فيلزم وان لم ينو اه ع ش عليه (قوله وتحزر عن منافها دواماً) أراد بالمنا في ما يشمل الشك فيها والتردد
 في القصر والشك في حال الامام وقيامه هو الثالثة فلذلك فرع على مفهوم هذا الشرط أربع تفريعات
 وحينئذ كان يمكنه الاستغناء بهذا الشرط عن الذى بعده لان المنا في شمل انتهاء السفر والشك فيه تأمل
 (قوله ويلزمه الاتمام الخ) هـ لا قال أتم لزوماً وان تذ كراخ مع انه أخصر وما الحوج لهذا التطويل تأمل (قوله)
 ولو قام امامه (لثالث الخ) أى شرع في القيام لانه بمجرد ذلك يحصل التردد في حاله فلا يتوقف على أن ينتصب أو
 يصير الى القيام أقرب اه حل (قوله فشك أهوتم) أى وعليه فهل ينتظره في التشهد ان جلس امامه حمله
 على انه قام ساهياً أو تعين عليه نية المفارقة فيه نظر والا قرب الثاني كما لو رأى مريد الاقتداء بالامام جالساً
 وتردد في حاله هل جلوسه لجزءه أم لا من انه يمنع الاقتداء به فكما امتنع الاقتداء لعدم علمه بما يفعله قلنا هنا
 بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فعله فراجع اه ع ش على م ر وعبارة الشورى قوله
 فشك أهوتم وله متابعة امامه في هذه الحالة كما يقتضيه كلام الروض كالعباب وهو ظاهر لانه لم يعلم سهوه
 بخلاف ما لو علم ساهياً كأن كان امامه يرى وجوب القصر كالحنفى فلا يتابعه بل يفارقه أو ينتظره انتهت
 (قوله أيضاً فشك أهوتم أو ساه) أما لو علم سهوه بالقيام لكونه حنفي يرى وجوب القصر لم يلزمه الاتمام بل
 يفارقه أو ينتظره حتى يعود واذا فارق سجداً سهواً اه حل (قوله أتم وان كان ساهياً) عبارة شرح م ر
 وتم ولو تبين له كونه ساهياً كما وشك في نية نفسه وفارق هذا ما مر من نظيره في الشك في أصل النية حيث لا يضر
 لو تذ كر عن قرب بان زمنه غير محسوب وانما عني عنه لكثرة وقوعه مع قرب بزواله غالباً بخلافه هنا فان الموجد
 حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى القصر أو الاتمام لوجود أصل النية فصار مؤدياً جزأً
 من صلاته على التمام كما مر فلزمه الاتمام وفارق أيضاً ما مر في شكه في نية الامام المسافر ابتداء بان ثم قرينة
 على القصر وهنا القرينة ظاهرة في الاتمام وهو قيامه للثالثة ومن ثم لو كان امامه بوجوب القصر بعد ثلاث
 مراحل لكان في لم يلزمه الاتمام جـ لا لقيامه على انه ساه اه وقوله لم يلزمه الاتمام أى ويخبر بين انتظاره في
 التشهد ونية المفارقة اه ع ش عليه وقوله محسوب من الصلاة على كل حال أى بخلاف الشك في أصل
 النية لان حاصله انه متردد في انه نوى فهو في الصلاة أولاً فهو باحد التقديرين ليس في صلاة اه وشيذى
 (قوله أوقام لها قاصر) ينبغي ان يكون المراد شرع في القيام وان لم يصير الى القيام أقرب أو لم يصير اليه ساهياً على
 حد سواء لانه شروع في مبطل ويرشد الى ذلك قوله كما لو قام المتم الخ اه حل وقوله لانه شروع في مبطل
 عبارة جـ لم يصر ثم عن المجموع ان تعمد الخروج عن حد الجلوس مبطل انتهت اه ع ش على م ر
 وفي قل على الجلال قوله أوقام أى صار الى القيام أقرب منه الى القعود أخذاً بما بعده ولم يقصد في الابتداء

وشك في نيته) القصر (قصر)
 جوازاً (ان قصر) وان علق
 نيته بنيته كأن قال ان قصر
 قصرت والا تمت لان
 الظاهر من حال المسافر
 القصر ولا يضر التعليق لان
 الحكم معلق بصلاة امامه
 وان حزم فان أتم امامه أو لم
 يعلم هو حاله أتم تبعاله في
 الاولى واحتياطاً في الثانية
 وقولى ظنه أولى من قوله
 علمه (و) خامسها (نيته) أى
 القصر بخلاف الاتمام لانه
 الأصل فيلزم وان لم ينو (في
 تحريم) كاصل النية فلو لم
 ينو فيه بان نوى الاتمام
 أو أطلق أتم لانه المنوى في
 الاولى والأصل في الثانية
 (و) سادسها (تحزر عن
 منافها دواماً) أى في دوام
 الصلاة (فلو شك هل نوى
 القصر) أولاً (أو) نواه ثم
 (تردد في انه يقصر) أو يتم
 (أتم) لانه الأصل ويلزمه
 الاتمام وان تذ كر في الاولى
 جـ لا انه نوى القصر لتأدى
 جزء من الصلاة حال التردد
 على التمام (ولو قام امامه
 لثالثة فشك أهوتم) أو ساه
 (أتم) وان كان ساهياً لانه
 الأصل (أوقام لها قاصر)

الوصول الى ذلك المحل والابطال لصلاته بمجرد شروعه في القيام لانه شروع في المبطّل بقوله عمدا أى قاصدا
القيام من حيث هو فان لم يصل الى ذلك عاد ولا تبطل صلاته لان ذلك لا يبطل عمده كما تقدم اه (قوله أيضا أو
قام لها قاصر) أى من امام أو مأموم أو منفرد وهـ ذان ظاهران قرئ قاصر بالرفع بخلافه بالنصب على ما في
بعض النسخ فيكون فاعل قام يعود على الامام فتكون عبارته قاصرة فيتعين الاول تأمل اه شوبرى (قوله
عامدا عالما) أخذ هـ من القيد من قوله بعد لاساهيا أو جاهلا (قوله لان قام لها ساهيا) أى شرع
في القيام وان لم يصبر للقيام أقرب لأن مجرد النهوض يبطل عمده وكل ما يبطل عمده يسن السجود لسهوه اه
شيخنا ح ف (قوله ويسجد لسهوه) راجع لكل مما قبله وما بعده ولو أخرجه عنه ليعود لهما المكان أو وضع تأمل
(قوله بنية الاتمام) قد يشكك اعتبار نية الاتمام مع قوله فان أراد ان يتم فان ارادته للاتمام لا تنقص عن
التردد في انه يتم بل تزيد مع انه موجب للاتمام فأى حاجة بعد ذلك الى نية الاتمام الا ان يجاب بأنه لم يقصد اعتبار
نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نيته الحاصلة بآرادة الاتمام احترازا عما لو صرف القيام لغير الاتمام اه سم
اه ع ش و قرر شيخنا ح ف أنه لا بد من نية جديدة بعد العود ولا يكتفى بالاولى لانهم في غير محلها ومثله الخاوي
وساطان وعبارة الشوبرى والظاهر أنه لا بد من نية جديدة أى لان الاول وقعت في غير محلها وان ارادته المذكورة
لا تكتفى عنها والوقوف وأراد القصر امتنع عابه والظاهر خلافه كما هو ظاهر كلام شيخنا في شرحه انتهت (قوله
في جميع صلاته) أى ولا يتحقق ذلك الا بالاتبان بالميم من عليكم اه ع ش (قوله كأن بلغت سفينة الخ)
أى أو نوى الاقامة وقوله أو شك في انتهائه أى أو في نية الاقامة اه من شرح م ر (قوله أتم لزوال الخ) أى
وان لم ينو الاتمام اذا الاتمام مندرج في نية القصر فكأنه نوى القصر ما لم يعرض موجب الاتمام انتهى عباب
انتهى شوبرى (قوله جادل به) أى بالقصر أى لم يعلم بجوازه للمسافر اه حل (قوله والافضل صوم) أى
واجب كرمضان أو غيره كنذر وكفارة أو غير واجب وقوله لما فيه من براءة الذمة هذه العلة تقتضي قصر
الصوم على الواجب والعلة الثانية تأتي في نفل الصوم الذي يقضى كصوم الاثنين أو الخميس اذا كان وردا اه
حل (قوله أى هو أفضل من الفطر) احتاج لهذا مع علمه من المتن للتوصل الى جواز الفضل عليه من لان أفضل
التفضيل اذا كان فيه أل لا يذكر في خبره من اه شيخنا (قوله فان ضره) أى ضررا يشق احتماله عادة ولو ما لا
ومثل الضرر خوف فوات مراعاة الرفقة واعانتهم لكن فصل شيخنا كابن حجر في المال اه حاي وعبارتهما
ولو خشى ضعفا ما لا خلافا لفطر أفضل في سفر ج أو غزواته ومفهومه ان الصوم في غيرهما أفضل
مع خوف الضعف ما لا اه ع ش على م ر (قوله أيضا فان ضره) أى لخوالم يشق احتماله عادة
وان لم يبع التيسر اما اذا خشى منه تلف منفعة عضو فيجب الفطر فان صام عصي وأجزأ اه زى (قوله
والافضل له قصر ان بلغ الخ) محل كون القصر أفضل حيثئذ ان لم يفوت الجماعة فان كان بحيث لو صلاها تامة
صلاها بجماعة فالاتمام أفضل وذلك لان محل مراعاة الخلاف ما لم يعارض سنة صحيحة اه شيخنا ح ف
وقد يكون القصر واجبا كان آخر الظهر ليجهـ معهما مع العصر تأخير الى ان لم يبق من وقت العصر الا ما يسع
أربع ركعات فيه يلزمه قصر الظهر لا بدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كما يحسنه الاسنوى وغيره
أخذنا من قول ابن الرفعة لوضاق الوقت وأرهقه الحدث بحيث لو قصر مع مدافعتيه أدركها في الوقت من
غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه لزمه القصر ويأتى ما ذكر في العشاء أيضا اذا أخر المغرب ليجمعها
معهاو يعلم منه انه لو ضاق وقتها عن اتمامها كان القصر واجبا وانه لو ضاق وقت الاولى عن الطهارة والقصر
لزمه ان ينوى تأخيرها الى الثانية لقدرته على ايقاعها به اداء اه شرح م ر وقوله كما يحسنه الاسنوى
وغيره هذا مشكل اذ يلزم عليه امتناع نية الاقامة ووصوله محلها والاقتداء بعم لم نرم من تعرض له وقد يجاب
بأن هذه أمور عرضت بعد الشروع فكان كالوشرع في الصلاة في وقت يسعها ثم مسد الى ان خرج الوقت وله

عامدا عالما (بلا موجب
الاتمام) كنيته أو نية اقامة
(بطلت صلاته) كما لو قام
التم الى ركعة زائدة (لا) ان
قام لها (ساهيا أو جاهلا
فليعد) عند تذكره أو علمه
(ويسجد لسهوه) ويسلم
(فان أراد) عند تذكره أو
علمه (ان يتم عادثم قام متما)
بنية الاتمام لان القيام
واجب عليه وقيامه كان
لغيره أو قولى أو جاهلا المعلوم
منه تقيد بما قبله بالعلم بالتحريم
من زيادتي (و) سابعها
(دوام سفره في) جميع
(صلاته فلو انتهى) سفره
(فيها) كأن بلغت سفينة
فيها دار اقامته (أو شك) في
انتهائه وهو من زيادتي (أتم)
لزال سبب الرخصة في الاولى
وللشك فيه في الثانية (و) نامها
وهو من زيادتي (علم بجوازه)
أى القصر (فلو قصر جاهل
به لم تصح صلاته) لتلاعبه
كما في الروضة وأصلها
(والافضل) لمسافر سفر قصر
(صوم) أى هو أفضل من
الفطر ان (لم يضره) لما فيه
من براءة الذمة والمحافظة
على فضيلة الوقت فان ضره
فالفطر أفضل (و) الافضل
له (قصر) أى هو أفضل من

الاتمام (ان بلغ سفره ثلاث
مراحل ولم يختلف في)
جواز (قصره) فان لم يبلغها
فالاتمام أفضل خروجا من
خلاف أبي حنيفة فانه يوجب
القصر ان يبلغها والاتمام ان
لم يبلغها وقدمت في باب مسح
الخف ان من ترك رخصة
رغبة عن السنة أو شكافي
جوازها كراهة تركها
وتخرج بزادني ولم يختلف
في قصره ما لو اختلف فيه
كلاح يسافر في البحر ومعه
عِياله في سفينته ومن يديم
السفر مطلقا فالاتمام أفضل
لانه في وطنه والخروج
من خلاف من أوجبه عليه
كالامام أحمد فانه لا يجوز له
القصر

*(فصل) * في الجمع بين
الصلاتين (يجوز جمع
عصرين) أي الظهور والعصر
(ومغربين) أي المغرب
والعشاء (تقديمًا) في وقت
الاولى (وتأخيرًا) في وقت
الثانية (في سفر قصر) هو
أولى من قصره في السفر
الطويل والجمعة كالظهور في
جمع التقديم وغلب في التثنية
العصر لشرفها والمغرب لأنها

وجه ان شاء الله لكن يلزم عليه حرمة الاقتداء بهم مثله فليراجع ذلك اه شوري (قوله أيضا والافضل
له قصر ان بلغ الخ) فلو نذر الاتمام فينبغي أن لا يعتقد نذره لكون المنذور ليس قرينة وكذا ينبغي أن يقال فيما
لو نذر القصر وسفره دون الثلاث لا تنفاه كونه قرينة في مادونها اه ع ش على مر (قوله ان بلغ سفره
ثلاث مراحل) أي في قصر من أول سفره اه ع ش على مر فالمراد انه بلغ في نيته وقصده (قوله أيضا
ان بلغ سفره الخ) أي الا فيما لو أقام زيادة على أربعة أيام متوعدا قضاء حاجته فالاتمام له أفضل اه رشدي
على مر (قوله فان لم يبلغها فالاتمام أفضل) ولا يكره القصر لكنه خلاف الاولى وما نقل عن الماوردي عن
الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الاولى اه شرح مر (قوله
خروجًا من خلاف أبي حنيفة) تعليل للمنطوق والمفهوم فذكر الاول بقوله فانه يوجب القصر الخ وذكر الثاني
بقوله والاتمام الخ شيخنا (قوله وقدمت في باب مسح الخف الخ) مراده بهذا التنبيه على صور أخرى يكون
القصر فيها أفضل من الاتمام وعبارة ج نعم الأفضل لمن وجد في نفسه كراهة القصر أو شك فيها أو كان ممن يقتدى
به بحضرة الناس القصر مطلقا بل يكره له الاتمام وكذا الدائم الحدوث لو قصر بخلاف من صلاته عن جريانه كما بحثه
الأذري أمالو كان لو قصر بخلاف من وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهر انتهت ومراده أيضا بالتنبيه على
صور يكون الفطر فيها أفضل من الصوم وعبارة شرح مر وهو أي الفطر أفضل مطلقا لمن وجد في نفسه
كراهة الترخص أو كان ممن يقتدى به بحضرة الناس كما نبه ابن قاضي شعبة اطلاق الأذري في فطر القدر
الذي يحمل الناس على العمل بالرخصة وكذا سائر الرخص نظير ما مر انتهت (قوله كلاح يسافر في البحر)
أي وان لم يديم السفر ولكن يتوقع قضاء حاجته كل وقت فالأفضل له بعد أربعة أيام ان يتم وان جاز القصر ثمانية
عشر يوما اه من ج (قوله أيضا كلاح يسافر في البحر) أي لان الغالب من حاله السفر ومثله في ذلك
غير الملاح أي من يغلب سفره في السفينة بأهله اه حل (قوله ومن يديم السفر مطلقا) أي في البر أو البحر معه
عِياله أولا اه شيخنا (قوله لانه في وطنه) أي الذي هو السفينة ومثله ما لو كان في البر كما قاله شيخنا وقوله فانه
لا يجوز له القصر أي لمن يسافر ومعه عِياله ومن يديم السفر هذا ظاهر كلام الشارح وقدم على خلاف أبي
حنيفة الموجب عليه القصر حيث نذر فيما اذا بلغ ثلاث مراحل لا اعتضاده بالاصل الذي هو الاتمام اه حل
*(فصل في الجمع بين صلاتين) *

(قوله فيجوز جمع عصرين الخ) خالف في ذلك أبو حنيفة والمازني رضي الله عنهما فاعتنوا مطلقا لا في عرفة
ومزدلفة فجوزاه للمقيم والمسافر للنسك لا للسفر اه سم اه ع ش (قوله بتقديمًا في وقت الاولى)
ظاهره انه لا يدمر فعلهما بتمامهما في الوقت فلا يكفي ادراك ركعة من الثانية فيه وتردد في ذلك سم على ج
وعبارته على المنهج *(فرع) * في التجريد عن حكاية الروياني عن والده من جملة كلام طويل وان
كان قد سبق من الوقت أي وقت المغرب ما يسع المغرب ودون ركعة من العشاء يحتمل أن يقال لا يصلي العشاء
لان مادون ركعة يجعلها قضاء قال الروياني وعندى انه يجوز الجمع لان وقت المغرب يمتد الى طلوع الفجر
عند الغد الخ اه ووافق مر على انه ينبغي جواز الجمع أيضا اه أقول ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء
في جواز الجمع بوقوع تحريم الثانية في السفر وان أقام بعده فلما اكتفى بعقد الثانية في السفر فينبغي ان
يكتفى بذلك في الوقت اه ع ش على مر لكن في حاشية البرماوي ما يقتضي خلاف ذلك ونصه قوله
في وقت الاولى أي يقينا فلا يخرج وقت الاولى وهو في الثانية أو شك فيه بطل الجمع وبطل فرضية الثانية وتقع
له نفلا مطلقا ان أعماها لاه وبهذا علم رد قول البلقيني ان الاصحاب سكتوا عن شرط وقوع جميع الثانية في
وقت الاولى اه برماوي (قوله كالظهور في جمع التقديم) أي ويمنع جمعها تأخيراتها لا تأتي تأخيرها
عن وقتها اه شرح مر (قوله لشرفها) أي لانها الصلاة الوسطى على المعتمد اه ع ش (قوله لأنها

عن تسميتها عشاء) أى فى الجملة فلا يرد ما فى الأنوار تأمل وكتب أيضا فى الأنوار وغيره ان التغليب ليس
مكروها فعمل الكراهة اذا سماها عشاء من غير تغليب وحيث يشك ما ذكره الشارح من انه غلب
العشاء على المغرب فى باب صفة الصلاة فى محث القراءة اه شورى (قوله والافضل لسائر وقت أولى الخ)
أقول هذا لا ينافى قوله الا فى ترك الجمع أفضل لان هذا تفضيل فى مراتب المفضول تأمل اه ع ش (قوله
لسائر وقت أولى) أى وهو نازل فى وقت الثانية أو سائر فیهما وكذا لو كان نازلا فیهما على المعتمد اه م
فقوله ولغيره تقديم أى بان كان نازلا فى وقت الاولى وسائر فى وقت الثانية اه ع ش (قوله ولغيره تقديم)
هذا العموم شامل للنازل فیهما والمعتمد ان الافضل له التأخير فالتأخير أفضل فى هذه وفى الصورتين الداخلتين
فى قوله لسائر وقت أولى والتقديم أفضل فى واحدة فقط وهى ما اذا كان نازلا فى وقت الاولى سائر فى وقت الثانية
اه شيخنا وعبارة حل قوله ولغيره تقديم أى بان كان نازلا وقت الاولى سائر فى وقت الثانية أو نازلا فیهما هكذا
يقتضيه كلامه والمعتمد ان النازل فیهما جمعه تأخيرا أفضل وكذا لو كان سائر فیهما وعند ج ان
الاولى التقديم كما هو ظاهر كلام المصنف قال ج وقد أشار اليه شيخنا أى بالمثال انتهت فلو قال المصنف
والافضل لنازل وقت أولى سائر وقت الثانية تقديم ولغيره تأخير لوافق المعتمداه شيخنا (قوله رواه
الشيخان فى العصرين الخ) أى روى بالجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء وانه اذا كان سائر وقت
الاولى آخر واذا كان نازلا وقتها قدم ولا يخفى ان ذلك بعض المدعى اذ منه اذا كان سائر وقتها أو نازلا وقتها
اه حل وجعل م ر قوله للاتباع الخ دايه للافضلية التقديم فى صورة وهى أن يكون نازلا فى الاولى سائرا
فى الثانية ولا فضلية التأخير فى عكس هـ ذهوزاد فى تعليلهما قوله ولكونه أرفق للمسافر ثم عال افضلية
التأخير فیهما اذا كان سائر فیهما أو نازلا فیهما ما بقوله ولا تنفقاء سهولة جمع التقديم مع الخروج من خلاف
من منعه ولان وقت الثانية وقت للاولى حقيقة بخلاف العكس اه وقوله ولان وقت الثانية وقت الاولى
حقيقة يعنى انه يصح فعل الاولى فى وقت الثانية ولو بلا عذر فترزله الوقت الحقيقى والافوق الاولى
الحقيقى يخرج بخروج وقتها اه ع ش عليه (قوله بغير ما يأتى) أى من الجمع بالمطر اه ع ش (قوله
لكضرا الخ) بقى للكاف صور منها سفر الجندي الذى لم يعلم مقصد متبوعه ومنها سفر الهائم ومنها السفر لمجرد
التنزه فى البلاد ومنها غير ذلك (قوله ولا تجمع الصبح مع غيرها) وكذا لاجع على الوجه من تردد فى الخادم
فيما لو نذر أربع ركعات وقت الظهر وأربع ركعات وقت العصر من يوم واحد ثم سافر فيه قبل دخول وقتها والنذر
انما يسلك به مسلك الواجب بالشرع فى العزائم دون الرخص والالجاز القصر اه شورى (قوله وترك الجمع
أفضل) أى خروج من خلاف من منعه كآبى حنيفة اه ا ط ف ولان فيه اخلاء أحد الوقتين عن وظيفته
بخلاف القصر اه حابى فالجمع خلاف الاولى اه ع ش على م ر (قوله أيضا وترك الجمع أفضل) أى
خروج من خلاف من منعه كآبى حنيفة ولا يعارضه قولهم الخلاف لا يراعى اذا خالف سنة صحيحة فیه ان السنة
دليل للجواز اه حل وقوله اذا خالف سنة صحيحة وهى ثبوت الجمع عنه صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم أنه ليس
المراد بالسنة كون الحكم مستحبا عندنا ورعاية الخلاف تقوت ذلك المستحب بل المراد انه متى ثبت الحكم
عنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت لا يستحب مراعاته اه ع ش على م ر
(قوله كما أشعر به التعبير بجوز) فيه تأمل فان التعبير بالجواز لا اشعاره بافضلية ترك الجمع عليه اه شورى
وأجاب شيخنا ح ف بان هذا يفهم من عرف الخطاب لامن جوهر اللفظ لانه اذا قبل بجوز ذلك كذا يفهم
منه فى العرف ان تركه أولى اه (قوله ويستثنى منه) أى من كون ترك الجمع أفضل من حيث هو لا بقيد كونه
تقدما أو تأخيرا اه شيخنا وعبارة حل قوله ويستثنى منه أى من كون ترك الجمع أفضل الحاج بعرفة
أى فانه يجمع تقدما كما يستثنى من النازل وقت الاولى الحاج بمزدلفة فانه يجمع تأخيرا فیهما فخر المغرب وحيث

عن تسميتها عشاء) والافضل
لسائر وقت أولى) كسائر
بيوت بمزدلفة (تأخير
ولغيره تقديم) للاتباع رواه
الشيخان فى العصرين وأبو
داود وغيره فى المغربين فلا
جمع بغير ما يأتى فى غير سفر
قصر كضروس سفر قصير
وسفر معصية ولا تجمع الصبح
مع غيرها ولا العصر مع
المغرب وترك الجمع أفضل
كما أشعر به التعبير بجوز
ويستثنى منه الحاج بعرفة
ومزدلفة ومن اذا جمع صلى
جماعة

يقال لنا نازل وقت الاولى والتأخير في حقه أفضل أي وذلك إذا أراد الذهاب لمزدلفة انتهت (قوله أو خلا عن
 حدثه الدائم) كأن كان به سلس بول يأتي له كل يوم من أول وقت الظهر إلى آخره ثم ينقطع فيجمع مع الظهر
 مع العصر جمع تأخير أو يأتي له من أول وقت العصر إلى آخره ثم ينقطع فيجمع مع الظهر مع العصر جمع
 تقديم وقوله أو كشف عورته بأن كان فاقد الساتر وقت الظهر ويعلم أنه يحده وقت العصر أو كان واحدا
 لساتر وقت الظهر ويعلم أنه يهتد منه وقت العصر كأن كان مستعبرا له أو مستأجرا فالأفضل له الجمع في الوقت
 الذي يحده فيه أو يعلم أنه يحده فيه اه شيخنا وقياس ما تقدم في القصر عن حج أنه إذا كان لوجع خلا عن
 حدثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع اللهم إلا أن يفرق بين ما هنا وما تقدم بأنه انما وجب القصر ثم لا يتفق
 على جوازهما إذا راد سفره على ثلاث مراحل حيث أوجبته الحنفية نظرا إلى قوة الخلاف ثم ومنعوا الجمع
 هنا إلا في عرفة ومزدلفة للنسك وهذا الجواب أولى مما أجاب به سم فيما تقدم من قوله فيجب القصر
 كما هو ظاهر فإن قلت هلا وجب الجمع في نظيره مع أنه أفضل فقط كما سيأتي أول الفصل قلت يفرق بلزوم إخراج
 إحدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليتأمل اه ووجه أولوية ما ذكرناه أنه قد يمنع أن في التأخير إخراج
 الصلاة عن وقتها لأن العذر صير وقت الصلاتين واحدا على أن ما ذكره من قوله بلزوم إخراج الحج لا يشمل جمع
 التقديم إلا أن يقال أراد بالإنجاء فإلها في غير وقتها اه ع ش على مر (قوله فالجمع أفضل) أي من
 عدم الجمع ومتى صحب أحد الجمعين كمال خلا عنه الآخر كان المقترن به أفضل من الجمع الذي خلا عنه وهذا غير
 كلام الشارح وكذا الجمع أفضل للسالك فيه والراغب عنه وقد يجب إذا خاف فوت عرفة أو انقضاء أسير لولم يجمع
 اه حل (قوله ويستثنى من جمع التقديم المتخيرة) أي لأن من شروط جمع التقديم ظن صحة الأولى وهذا مقتود
 فيها كما أن من شروطه بقاء الوقت يقينا فلا يخرج يقينا أو شكافلا تقديم فهذا من زيدان على ما في المتن فمجموع
 الشروط ستة اه شيخنا ولذلك لم يقل هنا أربعة فقط كما سيأتي له في جمع التأخير حيث قال أمر أن فقط وفي
 قول على الجلال بقوله وشروط جمع التقديم ثلاثة بل أكثر لأنه يشترط فيه أيضا بقاء السفر إلى عرفة الثانية وعدم
 دخول وقتها قبل فراغها وتيقن صحة الأولى وتيقن نية الجمع (قوله أيضا ويستثنى من جمع التقديم المتخيرة) أي
 لما سيأتي من أن شرطه ظن صحة الأولى وهو منتف فيهما وقول الزركشي ومثلهما فاقد الطهورين وكل من لم
 تسقط صلته محل وقفة إذا شرط ظن صحة الأولى وهو موجود هنا اه شرح مر وقوله محل وقفة نقل سم
 على حج عن الشارح اعتماد هذا ونقل عنه على المنهج اعتماد ما قاله الزركشي وهو الأقرب وعبارته قوله
 ويستثنى الحج قال الزركشي ومثلهما فاقد الطهورين وكل من تلزمه الإعادة اه واعتمده مر قال لأن
 صلته لحزمة الوقت ولا تجزئه ففي جمع التقديم تقديم لها على وقتها بلا ضرر وفي التأخير توقع زوال المانع
 تأمل اه أقول وقد يؤيده ما تقدم للشارح من أن فاقد الطهورين ونحوه لو شرع فيها تامة أعادها ولو
 مقصورة لأن الأولى لحزمة الوقت فكأنها لم تنقل اه ع ش على مر (قوله من جمع التقديم) أي لأن
 جمع التأخير والمتخيرة إلهان تجمع تأخير أو مثلهما فاقد الطهورين والمتميم والفرق بين الجمعين أنه يشترط لجمع
 التقديم ظن صحة الأولى وهو منتف في المتخيرة بخلاف التأخير فإنه لا يشترط فيه ظن ذلك بخار وإن أمكن وقوع
 الأولى مع التأخير في زمن الحيض مع احتمال أن تقع في الطهر لو فعلتها في وقتها اه ع ش على مر (قوله وشروط
 له الحج) نائب الفاعل في المتن قوله ترتيب ولا اشكال فيه لكن حله في شرحه مشكل جدا لأنه جعل نائب الفاعل
 أربعة ونائب الفاعل لا يجوز حذفه كالفاعل فكيف جعله محذوفًا وجعل ترتيب خبر المبتدأ محذوف قدره بقوله
 أحدها فتأمل صنيع الشارح فطيه ما لا يخفى كذا قرر شيخنا الزبدي وقد يقال هو ما اعتبر أربعة نائب
 فاعل لا بعد ذكره فهو نائب الفاعل الآن وترتيب نائبه قبل فلا محذور تأمل اه شوري (قوله أربعة)
 ويراد خامس وهو بقاء وقت الأولى يقينا فان خرج الوقت في أثناء الثانية يقينا أو شك في خروجه بطل الجمع

أو خلا عن حدثه الدائم أو
 كشف عورته فالجمع أفضل
 ويستثنى من جمع التقديم
 المتخيرة كما في الروضة في بابها
 (وشروطه) أي للتقديم
 أربعة شروط أحدها
 (ترتيب) بأن يسد أبا الأولى
 لأن الوقت لها والثانية تبع

والصلاة على ما يحسنه البلقيني وهو الصحيح كما في حواشي الروض انتهى شوبري ومشله الشيخ سلطان
واعتمده شيخنا ح ف خلافا لما نقله سم عن التجريد عن الروياني عن والده انه يكتب بأدراك دون الركعة
من الثانية فالركعة بالطريق الأولى قال ع ش أقول ويؤيد الجواز ما يأتي من الاكتفاء في جواز الجمع
بوقوع تحريم الثانية في السفر وان أقام بعده فلما اكتفى بعقد الثانية في السفر فينبغي ان يكتب به في الوقت
لكن رده شيخنا ح ف ويراد أيضا سادس وهو ظن صحة الأولى لتخرج التحيرة فان الأولى لها ليست مظنونة
الصحة لاحتمال انها في الحيض اه شيخنا وبهذا حصل الفرق بين جمع التقديم والتأخير من التحيرة وهو
ان ظن صحة الأولى شرط في جمع التقديم لا في جمع التأخير اه اطفحجي (قوله فلو صلاها قبل الأولى لم تصح) أي
لا فرضا ولا نفلا ان كان عامدا عالما ان كان جاهلا أو ناسيا وقعت له نكلا مطلقا أي ان لم يكن عليه فائتة من نوعها
فان كان عليه ما ذكر واطلاق في نية الفرضية بان لم يقيد باداء ولا قضاء أو ذكر الاداء وأراد الاداء الفوري وقعت
عنها اه ع ش وقرره شيخنا ح ف (قوله ونية جمع) في الأولى عبارة أصله مع شرح مر ومحلها أول
الأولى كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه بالاتفاق وتجوز في اثباتها ولو مع تحللها اذا لم يتم خروجه منها حقيقة
الابتناء تسليمه وحصول الغرض بذلك في الاظهر لان الجمع ضم الثانية للأولى فيالم تغرغ الأولى فوقت ذلك
الضم باق وانما امتنع عليه ذلك في العصر لتأدي جزء على التمام ويستحيل بعده القصر كما مر ومقابل الاظهر
لا يجوز قياسا على نية القصر بجماع انهما رخصتا سفر وأجاب الأول بما مر انتهت (قوله أيضا ونية جمع في
أولى) فلو نوى الجمع فيها ثم رفضه وأعرض عنه فيها ثم رجع اليه ونواه وهو فيها فانه يكفى لوجود محل النية
وهو الأولى كما في شرح مر وع ش عليه وأما لو نوى الجمع في الأولى ثم رفضه وأعرض عنه بعد تحللها ثم
رجع اليه عن قرب ونواه فقال مر في شرحه يجوز زوله الجمع وخالفه محشياه واعتراضه عليه واستوجها ما قاله
ج من عدم جواز الجمع في هذه الحالة لفوات محل النية وعبارة جج ولو نوى تركه بعد التحلل ولو في اثناء
الثانية ثم أراد له ولو فورالم يجز كما بينته في شرح العباب ومنه ان وقت النية انقضى فلم يفد العود اليها شيئا والالزم
اخرها بعد تحلل الأولى انتهت (قوله لحصول الغرض) أي وهو تغيير التقديم المشروع عن التقديم عبثا
أو سهوا وقوله بذلك أي بوقوع النية في اثناء الأولى ولو مع تحللها وغرضه بهذا التعليل الرد على الضعيف القائل
بانه يتعين وقوع النية في تحريم الأولى كما علمت (قوله لما جمع بين الصلاتين) أي بتمرة فهو جمع تقديم اه
حل (قوله فيصرف فصل طويل) أي ولو احتمالا كان شك في طوله اه شوبري وفي ع ش على مر مانصه
* (فرغ) * لو شك هل طال الفصل أولا ينبغي امتناع الجمع أي مالم يتذكر عن قرب كما تقدم لانه رخصة فلا
بصار اليها الا يبين اه مر اه سم على المنهج اه وضابطا تطويل أن يكون بقدر ركعتين ولو باخف
ممكنا والقصر ما نقص عن هذا المقدار اه شرح مر وقوله ولو باخف ممكنا عبارة سم على المنهج
وظاهره وفاقا لمرانه اذا صلى الرتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يضره أقول يمكن حمل قوله اليسير على
زمن لا يسع ركعتين باخف يمكن بالفعل المعتاد وعلى هذا فلا يخالف ما في الشارح اه ع ش عليه (قوله
بخلاف القصر) أي ولو لم يصر مصالحة الصلاة اه شرح مر (قوله كقدر إقامة) مثل الإقامة الاذان ان
لم يطال به الفصل فان طال ضرر اه سم على جج وظاهره وان لم يطلب وهو ظاهر لانه لا يتقاعد عن
السكون المجرد حيث لم يطال به الفصل اه ع ش على مر (قوله أيضا كقدر إقامة الخ) أي يغتفر الفصل
بجموع ذلك في الروض وشرحه وللتيمم الفصل بينهما أي بالتيمم وبالطلب الخفيف أي من حد الغوث
واقامة الصلاة اه حل أي بشرط ان لا يبلغ زمنها قدر ركعتين معتدلتين اه شيخنا ح ف (قوله
وتيمم) فيجوز الفصل بالتيمم على الصحيح ويجوز الفصل بالوضوء بالاتفاق اه من شرح مر ومعلوم ان
الشرط عدم طول الزمن بحيث يبلغ قدر ركعتين ولو باخف ممكنا اه فلو تيمم للأولى وصلاها ثم تيمم

فلو صلاها قبل الأولى لم تصح
و يعيدها بعدها ان أراد
الجمع (و) ثانيها (نية جمع)
ليتمم التقديم المشروع
عن التقديم سهوا أو عبثا
(في أولى) ولو مع تحللها منها
لحصول الغرض بذلك لكن
أولها أولى (و) ثالثها (ولاء)
بأن لا يطول بينهما فصل
(عرفا) لما روى الشيخان
انه صلى الله عليه وسلم لما
جمع بين الصلاتين والى بينهما
وترك الرواتب بينهما وأقام
الصلاة بينهما فبصرف فصل
طويل ولو بعد ذكر كسهو
وانحاء بخلاف القصير
كقدرا فاقوتيمم وطلب

لثانية قد دخل وقتها قبل فعلها امتنع فعلها بهذا التيمم والفرق بين هذه وبين ما لو تيمم لفاتمة فحوة مثلا فدخل وقت الحاضرة قبل فعلها حيث يجوز له أداء الحاضرة به انه هنا لم يستنج ما نوى على الصفة التي نوى فلم يستنج غيره بدلا لانحلال رابطة الجمع بدخول وقت الحاضرة بخلافه في مسألة الفاتمة فانه استباح غير هابلا اه
برماوى (قوله ولو ذكر بعدهما) تفريع على اشتراط الموالاة فكان المناسب التعبير بالفاء ولعله انما لم يعبر به بالكون المفرع حقيقة انما هو قوله او من ثانية الخ وأما قوله ولو ذكر بعدهما ترك ركن من أولى الخ فليس مفرعا على الموالاة كما لا يخفى وانما ذكره توطئة فلما بعده واستيفاء لاحوال الترك الثلاثة تأمل وخرج بعدهما ما لو تذكر ترك الركن من الاولى في اثناء الثانية فان طال الفصل بما فعله من الثانية كان فعل ركعتين فكما لو تذكر بعدهما والابنى على الاولى وبطل احرامه بالثانية وبعد البناء يأتي بالثانية وفيه انه حيث كان الداعي انما هو الاحرام فلا فرق في البناء على الاولى بين ان يطول الفصل أولا لانه لم يخرج من الاولى تأمل اه حل وعباوة البرماوى قوله ولو ذكر بعدهما ترك ركن الخ خرج بعدهما ما لو علم في اثناء الثانية ترك ركن من الاولى فان طال الفصل فهو كما بعد الفراغ والابنى على الاولى وبطل احرامه بالثانية وبعد البناء يأتي بالثانية او من الثانية تدارك وبني ولاجل هذا التفصيل قيد المصنف بقوله بعدهما انتهت (قوله لبطان فرضيتهما الخ) فيه اشارة الى انها تقع له نفلا طالقا وهو كذلك قياسا على ما لو أحرم بالفرض قبل وقته جاهلا بالحال اه حل (قوله او من ثانية ولم يطل فصل) أى يقينا فلا يضر هنا الشك في طوله كما هو الوجه والفرق بينه وبين ما تقدم ظاهره شورى (قوله والذكر) بضم الذال المجعلة أى التذكير اه برماوى اه شورى (قوله لاحتمال انه من الثانية) تعليل لقول المتن بلاجع تقديم كذا كره حل وأما قوله أو يجمعهما تأخير فلم يعلمه وقد علمه حل فقال بخلاف التأخير لانه لا مانع منه على كل تقدير لان غاية الشك ان يصيره كأنه لم يفعل واحدة منهما ولانه على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لان الاولى وان كانت صحيحة في نفس الامر الا انه يلزم اعادةها والمعادة اللازمة له يجوز تأخيرها الى وقت الثانية لتفعل معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حيث لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال فانه شيخنا اه فسقط ما للشيوخ عمرة في هذا المقام تأمل (قوله مع طول الفصل بها) أى بالثانية الفاسدة وبالأولى المعادة بعدها أى بعدهما الثانية لانه اذا أعادهما يبدأ بالظاهر مثلا ثم العصر والحال اننا فرضنا ان الظاهر التي صلاحها ولا صحة فقد طال الفصل بين الظاهر والصحبة والعصر التي صلاحها ثانيا بالعصر الفاسدة والظاهر المعادة اه ملخصا من الحلبي (قوله الى عقد ثانية) أى أما عقد الاولى فلا يشترط وجود السفر عنده حتى لو أحرم بالاولى في الإقامة ثم سافر ووجد عند عقد الثانية كفى بخلاف المطر لا بد من وجوده عند عقدهما كسبائى والفرق ان المطر ليس باختياره فاحتيط فيه بتحقيق العذر والسفر باختياره فهو محقق عنده اه شيخنا (قوله أحدهما نية جمع) أى لانية تأخير فقط ويؤخذ من اضافة النية للجمع اشتراط نية ايقاعها في وقت الثانية بان يقول نويت تأخير الاولى لافعلها في وقت الثانية فان لم يأت بما ذكر كان لغوا بل لو نوى التأخير فقط عصي وصارت قضاء اه ج قال سم لان مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع اه وكتب شيخنا الشورى ما نصه قد تقدم انه يكفي في القرنية صلاة الظهر ركعتين وان لم ينوتر خصا ومطلق الركعتين صادق بالركعتين لا على وجه العصر فليحرر وفرق واضح بينهما اه وقد يقال يفرق بينهما بان وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين لا يكون الا قصر اثناسدق القصر وصلاة الظهر ركعتين واحد ولا كذلك مجرد تأخير الظاهر فانه يصدق بالتأخير مع عدم فعلها في وقتها فكان صادقا بالمراد وغيره فامتنع ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين اه ع ش على مر (قوله في وقت أولى) خرج به ما لو قدم النية على وقت الاولى كان نوى في أول سفره انه يجمع كل يوم لم يكفه وانما كفت نية الصوم في ذلك لخروجها عن القياس فلا يقاس عليها ولو نسي النية حتى خرج الوقت فلا عصيان ولا جمع خلافا لما نقل عن الاحياء اه

خفيف (ولو ذكر بعدهما ترك ركن من أولى أعادهما) الاولى لبطانها بترك الركن وتعد التدارك بطول الفصل والثانية لبطان فرضيتها بانتفاء شرطها من ابتدائه بالاولى لبطانها (وله جمعهما) تقديم أو تأخير الوجود المرخص (أو) ذكر بعدهما تركه (من ثانية ولم يطل فصل) بين سلامها والذكر (تدارك) وصحتها (والا) أى وان طال (بطلت) الثانية (ولاجع) لطول الفصل في عيدها في وقتها (ولو جهل) بان لم يدرك ان الترك من الاولى أم من الثانية (أعادهما) لاحتمال انه من الاولى (بلاجع) تقديم بان يصلى كلاهما في وقته أو يجمعهما تأخيرا لاحتمال انه من الثانية مع طول الفصل بها وبالأولى المعادة بعدها فتعبر بذلك أولى من قوله لو قنهما (و) رابعها (دوام سفره الى هذه ثانية فلا أقام قبله فلا جمع) لزوال السبب فيتعين تأخير الثانية الى وقتها (وشروط للتأخير) امران فقط أحدهما (نية جمع في وقت أولى

حل وقد يقال ان عدم العصيان مشكل لانه بدخول وقت الصلاة يخاطب بفعلها فيه اما أول الوقت أو بآقيه
 حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها يمنع الابنية الجمع ولم توجد نسيانها للنية لا يجوز اخراجها
 عن وقتها اهـ ع ش على مر (قوله ما بقى قدر ركعة) الذي اعتمد به مر في شرحه انه لا بد من وقوع النية
 والباقي من الوقت يسع جميع الصلاة تامة أو متصورة ولا يشترط ان يسع طهرها معها الا ما كان تقديمه كما قاله
 ع ش عليه فلو أخر النية الى وقت لا يسع جميع الصلاة وان كان يسع ركعة منها فإنه يعصى وتكون قضاء فقوله
 وظاهره الخ ضعف وقوله وان وقعت اداء أى وان وقعت الاولى المفعولة في وقت الثانية اداء والعصيان انما
 هو بتأخير النية الى وقت لا يسع جميع الاولى فالعصيان بالتأخير الى هذا الوقت محل وفاق والخلاف بين الروضة
 والمجموع انما هو في كون الاولى المفعولة في وقت الثانية اداء أو قضاء وقد علمت ان المعتمد انها قضاء وقوله ظاهرا
 عبر به لانه يمكن رد كلام الروضة بحمل قوله لا يسعها أى مؤداة كما يعلم من عبارة شرح الروض المنقولة في هذا
 المقام تأمل وعبارة الشو برى قوله ما بقى قدر ركعة المعتمد أنه لا بد من النية والباقي من الوقت ما يسع جميعها كما
 اعتمدناه شيخنا مر خلافا لما ذكره المصنف والمراد يسعها ولو متصورة حيث كان ممن يقصر واراده على الاقرب
 انتهت (قوله والا عصي وكانت قضاء) أما عصيانه فلان التأخير عن أول الوقت انما يجوز بشرط العزم على الفعل
 فيكون انتفاء العزم كانتفاء الفعل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فكذلك أيضا اهـ شرح مر (قوله
 وكانت قضاء) أى وتكون فائتة سفر فتنضى في السفر ولو متصورة وقوله فلو أقام قبله صارت الاولى قضاء أى
 وتكون فائتة حضر فلا تقصر اهـ ع باب وكتب أيضا قوله صارت الاولى قضاء عبارة العباب وهى فائتة حضر فلا تقصر
 اهـ وقال في التي قبلها وهى فائتة سفر قال في شرحه فتنقصر فيه ثم قال في الشرح فان قلت ما الفرق بين قوله هنا فائتة
 حضر وفيما قبله فائتة سفر قلت يفرق بان السفر موجود في جميع وقت الاولى كالثانية وانما امتنع الجمع فقط
 لفقده شرطه بخلافه هنا فإنه باقائه أثناء ما مر انقطع سفره بالنسبة له متبوعة فلزم انقطاعه بالنسبة للتابعة أيضا
 فتعين كونها فائتة حضروا وجد السفر في جميع وقتها وجميع فعلها اهـ شو برى (قوله أخذ من الروضة)
 قال فيها ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدئت الاولى فيه لو وقعت اداء لكنه حمل على الاداء الحقيقي
 بان كان يسعها جميعها اهـ ا ط ف (قوله وان وقع في المجموع ما يخالفه) أى وهو انه لا بد ان يبقى ما يسعها وعليه
 فيفرق بينه وبين جواز القصر لمن سافر وقد بقى من الوقت ما يسع ركعة بان المعتمد ثم كونها مؤداة والمعتبر به هنا
 أن ينمى التأخير المشروع عن التأخير تعديا ولا يحصل هذا التمييز الا اذا كان الباقي من الوقت يسع الصلاة اهـ
 سم (قوله في شرح البهجة وغيره) عبارة شرح البهجة وتشترط النية في وقت الاولى ما بقى من وقتها قدر
 ركعة اذ لو أخر بغير نية الجمع حتى خرج الوقت أو ضاق عن ركعة عصي وكانت قضاء وهذا مقتضى ما في الروضة
 كما صلبها عن الاصحاب وفي المجموع وغيره عنهم وتشترط هذه النية في وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها قدر يسعها
 أو أكثر فاذا ضاق بحيث لا يسعها عصي وصارت قضاء وحزم البارزى وغيره بالاول وصححه ابن الرفعة وغيره وهو
 المناسب لما تقدم من جواز قصر صلا من سافر وقد بقى من الوقت ما يسع ركعة ولا يضرب فيه تحريم تأخيرها
 بحيث يخرج جزء منها عن وقتها انتهت وفي شرح الروض بعد ذكر هذه العبارة بالحرف مانصه ويمكن حمل كلام
 المجموع على كلام الروضة بان يقال معنى ما يسعها أى يسعها اداء فان قلت بل كلامها محمول على كلامه ويكون
 مرادها الاداء الحقيقي وهو الاتيان بجميع الصلاة في وقتها لا الاداء المجازي الحاصل بتبعية ما بعد الوقت لما فيه
 قلت ينافيه قوله أى المجموع انها صارت قضاء اهـ (قوله فلو أقام قبله) أى قبل اتمامها سواء قدم الاولى
 أو الثانية وسواء زال السفر في الاولى أو الثانية والتعليل للاغلب اهـ قل على الجلال أى من تقديم الاولى
 على الثانية (قوله صارت الاولى) أى الظاهر أو المغرب سواء أقدم كلامها على صاحب الوقت أى العصر أو
 العشاء أم أخره عنها فالمراد بالاولى المؤخرة عن وقتها الذي هو أول بالنسبة لوقت الثانية وهذه الاولى هى التابعة

ما بقى قدر ركعة) تميزا
 له عن التأخير تعديا
 وظاهره لو أخر النية الى
 وقت لا يسع الاولى عصي
 وان وقعت اداء (والا) أى
 وان لم ينو الجمع أو فواه في
 وقت الاولى ولم يبق منه
 ما يسع ركعة (عصى وكانت
 قضاء) وقول ما بقى قدر ركعة
 من زيادتي أخذ من الروضة
 كأصلها عن الاصحاب وان
 وقع في المجموع ما يخالفه
 ظاهرا وقد بينت ذلك مع
 فوائد في شرح البهجة وغيره
 (و) ثانيهما (دوام سفره
 الى تمامها فلو أقام قبله صارت
 الاولى قضاء) لانها تابعة
 للثانية في الاداء للعدو وقد

سواء فعلت قبل صاحبة الوقت أم بعدها ففي كلام المتن صورتان وتحصل من كلام الشارح ان في كل من
 الصورتين خلافا اه شيخنا (قوله وفي المجموع الخ) ما بحثه في المجموع مخالف لما قالوه من حكم وتعليل اه
 شرح البهجة (قوله وتعليهم) أي بقولهم لان الاولى تابعة للثانية في الاداء للعدرا الخ اذ مقتضى ذلك أن
 تكون الاولى التي هي التابعة مؤداة وقوله وقياس مامر في جمع التقديم أنها اداء على الاصح أي لوجود
 السفر عندها وهذا ضعيف وقوله ومنهم من أجرى الكلام على ظاهره أي من انه لا بد من دوام السفر الى
 فراغ الثانية في كون الاولى مؤداة سواء قدمها أو أخرها اه حل وعبارته في شرح الروض وأجرى
 الطاوسي الكلام على اطلاقه انتهت (قوله وقدينته) أي الفرق في شرح البهجة وغيره عبارة شرح البهجة
 وأجرى صاحب التعليقة الكلام على اطلاقه فقال وانما اكتفى في جمع التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم
 يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه الى تمامها لان وقت الظهر ليس وقت العصر الا في السفر وقد وجد عقد
 الثانية فيحصل الجمع وأما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعد السفر وغيره فلا ينصرف فيه الظهر الى السفر الا اذا
 وجد السفر فيهما والاجاز ان ينصرف اليه لوقوع بعضها فيه وان ينصرف الى غيره لوقوع بعضها في غيره الذي
 هو الاصل انتهت ومنها شرح الروض بالحرف (قوله وأما بقية شروط التقديم) وهي الترتيب والموالاتة ونية
 الجمع في الاولى فسنه هنا وليست واجبة لان الوقت هنا للثانية والاولى هي التابعة فلم يخرج لشي من تلك الثلاثة
 لانها انما اعتبرت في جمع التقديم لتحقيق التبعية لعدم صلاحية الوقت للثانية اه حل * (فرع) * قال
 الروياني ولو جمع تأخيرا وتيقن في تشهد العصر ترك سجدة لا يدرى انها منها أو من الظهر أي بركعة وأعاد الظهر
 ويكون جامعا اه نقله في الايعاب وأقره قال الشيخ أقول في براءته من العصر والاعتداد بها بما ذكره نظر
 لانه يحتمل أن يكون الترك من الظهر فلا يصح الاحرام بالعصر فكيف يبرأ من العصر التي لزمته ييقن مع هذا
 الاحتمال فان قلت لا أثر لهذا الاحتمال لان الاصل عدم الترك منها قلت قد راعوه في قولهم السابق وان جهل
 محله أعادها فقد الزموه كلامهما بغير احتمال ان الركن منها الا ان يصور ما هنا بما اذا طال الفصل بين
 السلام من الظهر والاحرام بالعصر لانه عند طول الفصل يبطل الظهر ويمتنع البناء على ما فعله منهما وتنعقد
 العصر فليتأمل اه شورى (قوله ولواقيم) مقتضى هذا التعميم ان المسافر اذا أصابه مطر يصح ان يجمع
 لغرض المطر ولغرض السفر فيختلف الحكم في الجمع من حيث شروطه باختلاف الغرض والملاحظة
 وسيأتي قريبا عن الشورى ما يوضح هذا البحث (قوله لما يجمع بالسفر) أي ولو جمعه مع العصر خلافا
 للروياني اه شرح مر (قوله بنحو مطر) علم منه انه لا يجمع بمرض أو رج أو ظلمة أو خوف أو وحل
 أو نحوه وهو المشهور لانه لم ينقل ونظير المواقف فلا يخالف الابصر بحال الراعي وجوز به بعض أصحابنا
 كالخطابي والقاضي والروياني بالمرض والوحل قال في المجموع وهو قوي جدا ويدل له خبر مسلم انه صلى الله
 عليه وسلم جمع في المدينة من غير خوف ولا مطر واختار هذا في الروضة لكنه فرضه في المرض قال في المهمات
 وقد ظفرت بنقله عن الشافعي في مختصره لا زني سماء نهاية الاختصار من قول الشافعي وعلى المشهور قال في
 المجموع وانما لم يلحق بالمرض والوحل بالمطر كفي عذر الجمعة والجماعة لان تاركهما يأتي ببدلهما والجامع يترك الوقت
 بلا بدل ولان العذر فيهما ليس مخصوصا بكل ما يلحق به مشقة شديدة والوحل منه وعذر الجمع مخصوص بما
 جاء به السنن ولم تجز بالوحل اه شرح البهجة الكبير اه شورى وعبارة حل قوله أيضا بنحو
 مطر خرج بالسفر والمطر غيرهما فلا يجمع به كالمرض والوحل والرج والظلمة والخوف على المعتمد وعلى جواره
 بالمرض لا بد أن يكون مما يبيح الجلوس في الفريضة على الاوجه من خلافه لان ذهب الى انه لا بد أن يشق معه فعل كل
 فرض في وقته كشقة المطر انتهت بعبارة البرماوي قوله بنحو مطر خرج بالمطر ونحوه والظل والنحو
 فلا يجمع بها وكذا المرض خلافا لما مشى عليه صاحب الروض تبعه الروض من جواز الجمع به تقديمها وتأخيرها

وال قبل تمامها وفي المجموع
 اذا أقام في أثناء الثانية
 ينبغى أن تكون الاولى
 أداء بخلاف قال السبكي
 وغيره وتعليهم منطبق على
 تقديم الاولى فلو عكس وأقام
 في أثناء الظهر مثلا فقد وجد
 العذر في جميع المتبوعة
 وأول التابعة وقياس مامر
 في جمع التقديم انها أداء على
 الاصح كما أفهمه تعليهم
 ومنهم من أجرى الكلام
 على ظاهره وفرق بين جمع
 التقديم والتأخير وقدينته
 في شرح البهجة وغيره
 وأما بقية شروط التقديم
 فسنه هنا كما مرخ به في
 المجموع (ويجوز) ولو
 لحق (جمع) لما يجمع بالسفر
 (بنحو مطر)

وان قال الاذرعى انه المفتى به ونقل انه نص للشافعي رضى الله عنه وبه يعلم جواز عمل الشخص به لنفسه وعليه فلا بد من وجود المرض حاله الاحرام بهما وعند سلامه من الاولى وبينهما كما في المطر انتهت وفي الروض وشرحه (فرع) المختار جواز الجمع بالمرض وعلى هذا المختار في رضى المريض الارفق بنفسه فن لم يحرم مثلاً في وقت الثانية يقدمها الى وقت الاولى بشرائط جمع التقديم في المطر في شرط وجود الحى كالمطر في أول الصلاتين وعند التحال من الاولى ومن يحرم في وقت الاولى يؤخرها الى وقت الثانية اهـ وقوله بشرائط جمع التقديم في المطر ظاهر اطلاقه يقتضى اشتراط الجماعة كالجمع بالمطر ولم أر الا أن من نبه على ذلك تأمل (قوله كتلج وبرد ذاتين وشفان) ظاهر هذه الكاف انه بقى شئ آخر من نحو المطر يجوز الجمع ولم أر من ذكر غير هذه الثلاثة ولم يعبر بالكاف في الروض بل ظاهر تعبيره ان نحو المطر محصور في هذه الثلاثة وعبارته والشفان كالمطر وكذا تلج وبرد ذاتين انتهت وعلى هذا فتكون الكاف استقصائية تأمل (قوله ذاتين) أى ويylan الثوب بخلاف ما اذا لم يذوب كذلك ومشتقهما نوع آخر لم تردنم لو كان أحدهما قطعاً كالأبخشي منه جاز الجمع به كافي الشامل وغيره وبه صرح في النخاراه شرح مر (قوله وشفان) بفتح الشين المعجمة لا بضمها كما وقع في بعض نسخ الروض ولا يكسرهما كما وقع لاقهولى وبشديد الغاء وهو ريج باردة فيه ندوة أى بلل اهـ شرح الروض أى بشرط ان يبل كل الثوب اهـ حل (قوله وان يصلى جماعة) أى ولو في تحريم الثانية أى وان صلى الاولى فرادى فالشرط الجماعة في تحريم الثانية فقط ولو انقطع الجماعة قبل تمام الركعة الاولى وتكفى الجماعة ولو كانت خالصة عن الثواب اهـ شيخنا وعبارة حل قوله وبشرط أن يصلى جماعة أى يصلى الصلاة الثانية جماعة فيصح الجمع وان صلى الاولى فرادى لانها في وقتها في كل حال ويكفى وجود الجماعة عند الاحرام بالثانية ولو تباطأ المأمومون عن الامام اعتبر في صحتهم احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه انتهت والحاصل ان لنا ثلاث صلاوات بشرط في صحتها الجماعة الاولى المجموعة بالمطر والجماعة شرط في تحريمها فقط وان حصلت المفارقة بعد ذلك فلو تباطأ المأمومون باحرامهم عن احرام الامام اشترط لصحة صلاته وصلاتهم احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه فلو احرمه وابعده ركوعه ولو قرأوا الفاتحة وأدركوه قبل الرفع أو أحرموه قبل ركوعه في زمن لا يسع الفاتحة بطلت صلاته وصلاتهم والثانية الجمعة والجماعة شرط في الركعة الاولى منها فلو تباطأ الاربعون أو بعضهم عن الامام كفى في صحة صلاته وصلاتهم قراءة الفاتحة ولو بعد ركوع الامام اذا طوله وأدركوه فيه واطمأنوا قبل رفعه فالشرط ادراك الفاتحة والركوع مع الامام قبل رفعه ولو كان احرامهم قبل الركوع بزمن لا يسع الفاتحة أو في الركوع على ما مر ففرق بين الشرط هنا والشرط في المجموعة وهذا الحكم مسلم وان كان يقال بجنا المجموعة كفى بجزئها في الجماعة فأى داع لاشتراط ادراك الفاتحة قبل ركوع الامام مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع والجمعة أولى بهذا الشرط لاشتراط الجماعة في جميع ركعاتها الاولى والثالثة المعادة والشرط وجود الجماعة من أولها الى آخرها ولو كان الامام معيداً لشرط أن لا يتأخر احرام المأموم عنه بحيث بعد عرفانه منفرداً فان عد كذلك بطلت صلاته سواء كان المأموم معيداً أولاً ولو أدركه المأموم في القيام وقرأ الفاتحة قبل ركوعه وحيث يكون الاقتداء به فاسداً لانه ليس في صلاة وان لم يعد لم تبطل سواء كان المأموم معيداً أولاً واعتذر انفراد به بذلك الجزء لان تقدم احرامه ضرورى كما اعتذر في الجمعة والمجموعة هذا والفرق بين المجموعة والجمع بين المعادة اعتناء الشارع بالجماعة فيها أكثر منها وبذلك أمر ان الاول اشتراط الجماعة من أولها الى آخرها بخلافها والثاني حكم القوم بطلان صلاة المعيد اذا تباطأ بالسلام بعد سلام الامام بحيث بعد عرفانه منفرداً اهـ شيخنا ح ف لكن نقل ع ش على م ر عن سم على ج انه سوى بين الجمعة بالمطر في انه يغتفر في صحة الصلاة احرامهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه لكن لا يشترط هنا بقاؤهم معه الى الركوع وعبارته وفي سم على ج ولو تباطأ عنه المأمومون فهل تبطل صلاته

كتلج وبرد ذاتين
وشفان (تدبعا) بقيد
زدته بقوله (بشرطه)
السابقة (غير) الشرط
(الاخير) في الجمع بالسفر
للاتباع رواه الشيخان
وغيرهما وتعبيري بنحو مطر
أعم مما ذكره (و) بشرط
(ان يصلى جماعة بمصلى) هو
أعم من قوله بمسجد (بعيد)

اصير ورته منفردا ينبغي أن يتخرج على التباطي في الجمعة وقد تقرر فيها أنه لا بد أن يحرموا وقد بقي قبل
 الركوع ما يسع الفاتحة والابطلت صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا الى الركوع بخلافه في الجمعة لانه يشترط
 فيها وقوع الركعة الاولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فانه لا يظهر الا كتفاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتأمل
 اه وقوله وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة أي بعد ركوع الامام اذا طوله وأدركه فيه واطمأنوا فيه قبل
 رفعه هذا وقد يقال أي داع لا اعتبار اذراك زمن يسع الفاتحة مع عدم اشتراط بقاء القدوة الى الركوع
 والا كتفاء بجزء في الجماعة انتهت (قوله أيضا وان يصلي جماعة) وهل تعتبر هذه الشروط الزائدة على جمع
 التقديم في حق مسافر أراد الجمع بالمطر أولا لان المرخص له موجودا ستظهر شيخنا زى الاول اخذنا من
 مسألة الحامل أو المرضع اذا خافت على نفسها ولدها وأفطرت فان قصدت الولد لمها الكفارة والا فلا فليتأمل
 اه شورى وكتب أيضا * (تنبيه) * فواجتمع سبب الجمع من السفر والمطر لشخص فهل يجب عليه عند
 نية الجمع تعيين سببه من سفر أو مطر وأيهما أولى فيه أو يكفي مطلق نية الجمع وعلى هذا اذا نوى الجمع وأطلق
 ثم تخلفت شروط أحد السببين كأن أقام هل يجمع نظر التوفر شروط الاستحوا ولا اختلاف نيته بخلاف ما ذكر
 كان أقام في أثناء الاولى كل محتمل ولعل الاول أقرب وعليه فيظهر ان تعيين السفر للجمع أولى فليجزم اه
 (قوله أيضا وان يصلي جماعة) أي وان كرهت ولم يحصل لهم شيء من فضائها كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بان المدار
 انما هو على وجود صورته بالاندفاع الاثم والقتال على قول فرضيتها قاله حج في شرح العباب وانظر مراده
 بهذا الكلام وأي اثم يحصل مع عدم الجمع المذكور والفرض ان العذر قائم وقد تقدم ان الجماعة غير فرض
 في حق المعذور اللهم الا ان يكون مراده بقوله فرضيتها أي القائل بانها فرض عين ويلتزم ان العذر لا يسقطها
 على هذا القول فليجزم وكتب أيضا ولا بد من نية الامام الامامة أو الجماعة والام تنعقد صلاته ثم ان علم
 المأمومون لم تنعقد صلاتهم والا انعقدت اه شورى (قوله بحيث يتأذى بذلك) أي تأذيا لا يحتمل عادة اه
 حج وكتب أيضا هل المراد التأذى للشخص بانفراده أو ان يكون يتأذى بذلك باعتبار غالب الناس ويختلف
 الحال كما لا يخفى ولعل الوجه الاول فليجزم اه شورى (قوله أيضا بحيث يتأذى بذلك) مقتضى هذا الصنيع
 ان قول المستن يتأذى بذلك الحين لضابط البعد به صرح القليوبي على التحرير ومقتضى صنيع الشارح
 في أخذ المفاهيم ان هذا قيد مستل غير قيد البعد تأمل (قوله ويجاب أيضا بان الامام الح) لا يبعد اشتراط كونه
 راتبا أو تعطل الجماعة ان لم يجمع بهم بل هو الوجه كما في شرح شيخنا اه شورى ويؤخذ من ذلك رد
 ما بحثه القليوبي من جواز الجمع بالمطر لجوارى الجامع الازهر تبعا لمن يجوز لهم الجمع لما علمت من الفرق لانه
 انما أبيع للامام لتلايلهم تعطيل المسجد عن الامامة وهو لا يجزى في الجوارى كما هو ظاهر اه مدافعي
 وفي ع ش على م ر مانصه قوله على ان الامام ان يجمع بهم قضية الاقتصار على الامام ان غيره من
 الجوارى بالمسجد أو من بيوتهم بقرب المسجد وحضر وامن من جاءه من بعد انهم لا يصلون مع الامام اذا
 جمع تقديم بل يؤخر ونها الى وقتها وان أدى تأخيرهم الى صلاتهم فرادى ولعله غير مراد لما فيه من تفويت
 الجماعة عليهم اه (قوله وان يوجد ذلك) أي يشينا فلو شك فيه باستواء أو رجحان عدم ضرر لان الجمع
 بذلك رخصة فلا بد من تحققه ولا يكفي بالاستصحاب فلو قال لا تخرب على سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل
 الجمع للشك في سببه اه حل فلوزال شك فور ان علم عدم انقطاعه قبل طول الفصل عرفا لم يبطل
 الجمع قياسا على تركه نية الجمع ثم عوده لنيته فور او يؤيده ما تقدم في شرح م ر انه لو تردد بين الصلاتين
 في انه نوى الجمع في الاولى ثم تذكر انه نواه فيها قبل طول الفصل لم يضر كذا أفاده ع ش على م ر اه
 شيخنا ح ف (قوله وهو ظاهر) أي فلو انقطع بينهما بطل الجمع اه قل على الجلال (قوله ولمن
 اتفق له وجود المطر الح) أي وهو من غير أهل المسجد كما يدل له التعليق اما أهله كالجوارى بالازهر فلا يجمعون

عن باب داره عرفا بحيث
 (يتأذى بذلك في طريقه)
 اليه بخلاف من يصلي في بيته
 منفردا أو جماعة أو عشي
 الى المصلي في كن أو كان
 المصلي قريبا فلا يجمع لانتهاء
 التأذى وبخلاف من يصلي
 منفردا بمصلي لانتهاء الجماعة
 فيه وأما جمعه صلى الله عليه
 وسلم بالمطر مع ان يسوت
 أزواجه كانت بحجب المسجد
 فاجابوا عنه بأن بيوتهم كانت
 مختلفة وأكثرها كان
 بعيدا فله حين جمع لم يكن
 بالقرب ويجاب أيضا بان
 للامام ان يجمع بالمأمومين
 وان لم يتأذى بالمطر صرح به
 ابن أبي هريرة وغيره
 (و) بشرط (ان يوجد ذلك)
 أي نحو المطر (عند تحريمه
 بهما) ليقارن الجمع (و) عند
 (تحله من أولى) ليتصل
 باول الثانية فيؤخذ منه
 اعتبار امتداده بينهما وهو
 ظاهر ولا يضر انقطاعه في
 أثناء الاولى أو الثانية أو
 بعدهما قال المحب الطبري ولمن
 اتفق له وجود المطر وهو

على المعتمد ويستثنى منهم الامام الراتب فيجمع ولو كان مقبلاً اهـ شيخنا (قوله ان يجمع) أي اذا توفرت
 شروط الجمع المتقدمة ومنها الجماعة في الثانية اهـ ع ش وزى (قوله تنمة) بكسر التاء من اسم
 بقية الشيء وقد تم تماماً اذا اكمل اهـ برماوى وفي المصباح انها تفتح التاء الاولى وكسر الثانية اهـ
 شيخنا (قوله على ما حررته) في شرح الروض وغيره عبارة شرح الروض وتحرير المسئلة انه اذا جمع الظهر
 والعصر قدم سنة الظهر التي قبلها وله تأخيرها عن الفريضة سواء جمع تقديم أم تأخير او توسطها ان جمع
 تأخير سواء قدم الظهر أم العصر وأخر سنتها التي بعدها وله توسطها ان جمع تأخير او قدم الظهر وأخر
 سنة مائة العصر وله توسطها وتقديمها ان جمع تأخير سواء قدم الظهر أم العصر واذا جمع المغرب والعشاء أخر
 سنتها وله توسط سنة المغرب ان جمع تأخير او قدم المغرب وتوسط سنة العشاء ان جمع تأخير او قدم العشاء
 وما سوى ذلك ممنوع وعلى ما مر من ان المغرب والعشاء سنة متقدمة فلا يخفى الحكم مما تقر في جمعي الظهر
 والعصر والاولى من ذلك ما تقر في كلام المصنف انتهت وقوله ما تقر في كلام المصنف أي صاحب الروض
 والذي تقر في كلامه والذي ذكره الشارح هنا وفي ع ش على مر والضابط لذلك ان يقال لا يجوز تقديم
 بعدية الاولى على الاولى مطلقاً ولا سنة الثانية على الاولى ان جمع تقديم ولا الفصل بينهما بشئ مطلقاً ان جمع
 تقديم او ما عدا ذلك جائز اهـ وفي قل على الجلال * (تنبيه) * علم مما مر انه لا يصلي راتبة بين المجموعتين
 وجوباً في التقديم وندباً في التأخير وكذا لا يقدم راتبة الثانية على الاولى مطلقاً وله تأخير رواتب الاولى المتقدمة
 على الثانية كالتأخرة وحيث شذفله أن يصلي الراتب على أي كيفية أراد من ترتيب وعدمه وجمع في احرام
 وعدمه لكن لا يجمع بين راتبتين صلاتين في احرام واحد اهـ (خاتمة) قد جمع في أصل الروضة ما يختص بالسفر
 الطويل وما لا يختص فقال الرخص المتعلقة بالسفر الطويل أربع القصر والفطر والمسح على الخف ثلاثة أيام
 والجمع والذي يجوز في القصر أيضاً أربع ترك الجمعة كل المبتة وليس مختصاً بالسفر والتنفل على الراحة على
 المشهور والتميم واسقاط الفرض به على الصحيح فيها ولا يختص هذا بالسفر أيضاً كما مر في باب التيميم به عليه
 الرافعي وزيد على ذلك صورتهما الواسع والمودع ولم يجد المسالك ولا وكيله ولا الحياكم ولا الامين
 فله أخذها معه على الصحيح ومنها ما لو استصحب مع ضرته زوجته بفرقة فلا قضاء
 عليه ولا يختص بالطويل على الصحيح ووقع في المهمات
 تصحيح عكسه وهو سهو ونه عليه الزركشي اهـ
 شرح الروض والله
 أعلم

* (تم الجزء الاول من طائفة الجمل على المنهج ويليها الجزء الثاني اؤله باب صلاة الجمعة)

بالمسجد ان يجمع والا لاحتاج
 الى صلاة العصر اي أو العشاء
 في جماعة وفيه منقعة في
 رجوعه الى بيته ثم عوده أو
 في اقامته وكلام غيره يقتضيه
 أما الجمع تأخيراً بما ذكر
 فممتنع لان المطر قد ينقطع
 قبل أن يجمع * (تنمة) *
 الاولى أن يصلي في جمع
 العصرين قبلها سنة الظهر
 التي قبلها وبعدها بقية
 السن مرتبة وفي جمع المغربين
 بعدهما سنتهما مرتبة ان
 ترك سنة المغرب قبلها
 والا فكم جمع العصرين وله
 غير ذلك على ما حررته في
 شرح الروض وغيره

| صفحة | |
|------|---|
| ٢٦ | كتاب الطهارة |
| ٦٢ | باب الاحداث |
| ٨٠ | فصل في آداب الخلاء |
| ١٠٠ | باب الوضوء |
| ١٣٦ | باب مسح الخفين |
| ١٤٩ | باب الغسل |
| ١٦٧ | باب في التجاسة وازالتها |
| ١٩٥ | باب التيمم |
| ٢١٢ | فصل في كيفية التيمم وغيرها |
| ٢٣٣ | باب الحيض |
| ٢٤٦ | فصل في الاستحاضة والنفاس |
| ٢٦١ | كتاب الصلاة |
| ٢٦٥ | باب أوقاتها |
| ٢٧٥ | فصل فيمن تجب عليه الصلاة |
| ٢٩٥ | باب في الاذان والاقامة |
| ٣١٢ | باب في بيان حكم استقبال القبلة في الصلاة وما يتبع ذلك |
| ٣٢٧ | باب صفات الصلاة |
| ٤٠٥ | باب في شروط الصلاة |
| ٤٤٦ | باب في مقتضى سجود السهو وما يتعلق به |
| ٤٦٦ | باب في سجود التلاوة والشكر |
| ٤٧٧ | باب في صلاة النفل |
| ٤٩٧ | باب في صلاة الجماعة |
| ٥١٩ | فصل في صفات الائمة |
| ٥٣٦ | فصل في شروط الاقتداء وآدابه |
| ٥٧٨ | فصل في قطع القدوة |
| ٥٨٧ | باب صلاة المسافر |
| ٥٩٦ | فصل في شروط القصر وما يذكر معها |
| ٦٠٨ | فصل في الجمع بين صلاتين |

